موسوعة
الإمام محمد بن عبد الوهاب
شبهات وردود

عبد الله آل عبد المحسن

مَوْسُوعَةُ

الإمام محمد بن عبد الوهاب

شبهات وردود

تَأْلِيف

عَبْدُ اللَّه آلُ عَبْدُ الْمُحْسِن

وَقْفٌ لِلَّهِ تَعَالَى لِكُلِّ مُسْلِمٍ حَقِّ اَلطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

اَلطَّبْعَة اَلْأُولَى

١٤٤٨ هـ

دَارُ اَلْفُرْقَانِ

لِلطِّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]. فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، أما بعد:

حظيت دعوة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بعناية بالغة في تاريخنا الإسلامي الحديث، لكونها تمثلت في مشروع إصلاحي عقدي يهدف إلى تجريد التوحيد، وإخلاص العبادة لله وحده، ونبذ الشركيات والبدع والخرافات التي تسللت إلى جسد الأمة الإسلامية عبر قرون الاستضعاف والتقليد الأعمى. غير أن

هذا المشروع الإصلاحي العظيم لم يمر مرور الكرام، بل واجه منذ انطلاقته الأولى حملات شعواء، ودعاوى مناوئة ومضللة قادها خصوم الدعوة سواء من أهل الأهواء والبدع، أو ممن تضررت مصالحهم الدينية والسياسية، أو من المستشرقين وكتبة التاريخ الموجه.

وتكمن خطورة هذه الدعاوى المناوئة في عدة أبعاد رئيسية:

أولا: تشويه الأصول العقدية: سعت تلك الدعاوى إلى قلب الحقائق، فوُصف التوحيد الخالص بأنه تنطع وغلو، ووُصفت الدعوة إلى الكتاب والسنة بأنها مروقة عن جماعة المسلمين، مما أحدث التباساً كبيراً لدى العوام.

ثانيا: بث الفرقة والتنفير: اعتمد المناوئون على أسلوب «التنفير بالمآل» واختلاق الأكاذيب وتضخيم الأخطاء الفردية لصد الناس عن تلقي معالم الدعوة الصحيحة المستمدة من منهج السلف الصالح.

ثالثا: عرقلة مشروع الوحدة والاستقرار: تسببت تلك الطعون في تأجيج الصراعات السياسية والمذهبية حول إمامة الدعوة والدولة السعودية الأولى، عبر تصويرها بصورة العدو المهدد لوحدة الأمة الإسلامية.

رابعا: استمرار التأثير التاريخي: لم تقتصر تلك الخطورة على العصر الحاضر لنشأة الدعوة، بل امتدت آثارها لتستقر في كتابات بعض المؤرخين والمستشرقين، مما يجعل التصدي لها ونقدها علمياً واجباً شرعياً وتاريخياً لبيان الوجه الناصع لهذه الدعوة الإصلاحية.

ومن هذا المنطلق، تصبح دراسة تلك الدعاوى وتفنيدها بالأدلة العلمية والمنهجية ضرورة ملحة لحماية الجناب العقدي، وإزاحة الستار عن الشبهات المثارة حول منهج إمام الدعوة وأتباعه.

فإن سيرة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله من أحفل السير بالعظات وأغناها بالفضائل، وأحقها بالبحث والفحص والتفسير والتعليل، فهي سيرة مصلح من كرام المصلحين، ومجاهد من كبار المجاهدين، وعالم من خيرة العلماء، أنار الله بصيرته، وهداه سبيله، وألهمه التقوى، فدعا أمته للرجوع إلى الله، والعمل بكتابه، وسنة رسوله ﷺ، ونبذ الشرك، وعبادة القبور فانقادت إليه، واقتدت به، واستجابت له، فأخرجها الله من الظلمات إلى النور، فنجت وفازت وجنت أطيب الثمار، وسمت إلى مرتبة الأخيار. لقد ولد الشيخ والقرن الثاني عشر الهجري في أوائله، أو في أواخر ما اعتاد المؤرخون المعاصرون أن يسموه القرون الوسطى، وأوائل القرون الحديثة، وما كاد يبلغ أشده،

ويرتوي من مناهل العلم، ويطيل النظر في حالة مجتمعه وأمته، حتى تبين أنها نبذت أحكام دينها ظهريا، وعبدت الطاغوت، وعظمت شأن القبور إلى الأولياء تلجأ، وبهم دون الله تستعين. ولقد كانت حالة الضعف والانحطاط العقدي والحضاري التي سرت في جسم الدولة العثمانية صاحبة السيطرة على البلاد العربية، عاملا كبيرا من عوامل هذا الهزال لاسيما في آخر عهدها، فقد استولى الترك على بلاد الشام ومصر في سنة ٩٢٢هـ. ثم مدوا يدهم إلى الحجاز واليمن وبعدها إلى ليبيا وتونس والجزائر وألحقوا بها العراق، فدانت لهم هذه الأقطار. وظلت بلاد العرب تخب في الفتن، وتتسكع في دياجير الجهالة، فاستقل كل حاكم أو أمير بالبلاد التي يحكمها، وفرض من الأنظمة، وأنشأ من الأوضاع ما يلائمه، فازدادت الحالة سوءا، وازداد البلاء، وازداد الفقر والجهل، وعمت الشكوى، وسادت الفوضى فاستسلم الناس لليأس، وانقادوا لما تجيء به الأيام، وراحوا يتلمسون المصير، ويترقبون الفرج. وفي وسط ذلك الجو القاتم المربد، جو الجهل والخمول والجمود، جو ضعف الوازع الديني، وتسلط الحكام، واستبداد الطغاة، أشرقت من جانب نجد أنوار الدعوة السلفية التي حمل مشعلها الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي، فأنارت للأمة السبيل، وألهمتها رشدها، فشقت طريقها، واهتدت بهديها. لقد استعان الشيخ، أول ما استعان بالقلم والبيان، فدرس وعلم، وخطب ووعظ، وكتب وحبر، وألف

الكتب، وأملى الرسائل، ونشرها في طول البلاد وعرضها؛ داعيًا إلى الله وإلى توحيده، وإلى نبذ الشرك، ونبذ عبادة القبور، وإلى طلب العلم؛ متخذا القول المأثور عن الإمام مالك رحمه الله: «لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها» شعارًا، أي: بالتمسك بالدين والاهتداء بهديه، والاستضاءة بنوره، فهو الذي يسهل أمورها، ويفتح لها مغلقات الأبواب. لقد آمن بدعوته، واعتقد في أعماق نفسه، أن الله بحكمته اختاره لهذه المهمة المقدسة والإيمان متى ملأ النفس، واختلط بالوجدان، ملك المشاعر، وتحول إلى قوة كبرى لا تقف المادة في طريقها، ولا ترهبه ظواهرها ومظاهرها. ولقي في بدء الدعوة من الأذى والعدوان والمقاومة، ما يلقاه الدعاة والمصلحون من قومهم، فما تردد و ما توقف بل صابر وثابر. لم يخفه تهديد، وما ثناه وعيد، ولا أثرت في نفسه مغريات، فشرقت الدعوة وغربت، فكثر عدد المؤمنين بها، وازداد أنصارها، واستقام أمرها، فأزعج ذلك خصومها، وأقلق أعداءها، فتألبوا عليها، وجاؤوا صفوفا لقتالها، وإطفاء أنوارها، فحملت السيف للدفاع عن نفسها، وحماية كيانها. والدفاع عن النفس حق مشروع أقرته جميع الأديان، وجاءت به جميع الشرائع. وهذه الحقيقة تنقض قول خصومها وتلقف ما افتروا وما زيفوا، فالدعوة لم تعتمد على السيف، ولم تشهره في وجه الذين لم يدخلوا فيها، بل اعتمدت عليه في الدفاع عن نفسها، ومقاومة أعدائها، الذين تجمعوا لقتالها وتنادوا لمقاومتها، والإجهاز عليها، فما

أغنت عنهم جهودهم فارتدوا منهزمين وتواروا خاسرين وانتصرت وتغلبت؛ لأنها نور وحق، وطبيعة النور أن يسري ويعم وينتشر مهما حاولوا ستره وإخفاءه، ومهما أقاموا من الحواجز في طريقه، ومن شأن الحق أن يعلو ولا يعلى عليه. وحققت الدعوة لنجد آمالها، وقد بدأت في محيطها، أول ما بدأت فأنشأت لها مجتمعا إسلاميا سليما، يؤمن بالتوحيد ويعظم شأنه، ويسير على هداه، ولا يدعو مع الله أحدا ولا يزال هذا حاله، لم يتبدل ولم يتغير منذ عهد الشيخ حتى يومنا هذا، فهو يصدع بالحق ويؤمن به. وانبثقت عن هذا المجتمع دولة إسلامية كريمة، نشأت في ظل الدعوة، وآمنت بها، فكانت أول دولة سلفية كبرى يؤسسها المسلمون في داخل جزيرتهم بعد دولة الخلفاء الراشدين، فاتبعت طريقهم، وترسمت خطاهم، فسادت وشادت ووسعت حدودها، وضمت إليها قطر الحجاز وبلاد عسير وتهامة، ودقت أبواب العراق واكتسحت حدوده، وبلغت مشارف الشام وامتلكت بعض أجزائه، ووضعت يدها على الضفة الغربية للخليج العربي، وتمتد من المحيط الهندي جنوبا إلى شط العرب شمالا ، ولا يقل طولها عن ألف ميل فزينت راية التوحيد شطانها، ورفرفت على ربوعها. وانتشرت الدعوة في بلاد العرب وبلاد الإسلام وسرى نورها في أرجائها، فأقبل عليها الكثيرون وأخذوا بها، وتفاعلوا معها، واستجابوا لها، فكانت الأم الكبرى لهذه النهضات التي تعم بلاد المسلمين، وتعم الشعوب العربية والشعوب

الإسلامية فأحيت ميت الهمم، وأيقظت خامد النفوس. وضرب الشيخ صاحب الدعوة السلفية رحمه الله تعالى الأمثال على تجرده ونزاهته، وعلى أنه لم يرد من دعوته سوى وجه الله وحده، وإصلاح حال أمته والنهوض بها، وإنقاذها من ظلمات الجهالة التي كانت تغمرها، وتقيمها وتقعدها، فاعتزل السياسة سنة ١١٨٧ هـ بعدما استقرت الدعوة واستقام عودها، وزال كل خطر يهددها، وتضاعف عدد أنصارها والمؤمنين بها. وعكف على عبادة ربه، يشكره على نصره وتأييده، وابتعد عن الدنيا وزخارفها، لا يبغي حكمًا ولا سلطانا ولا مالا، وظل هذا شأنه يصوم النهار ويقوم الليل عابدا متهجدا خالصا لله مخلصا، حتى وافته منيته سنة ١٢٠٦ هـ، فذهب إلى لقاء ربه راضيا مرضيا، بما قدم وأسلف رحمه الله وغفر له.

وقد ثبت في الخبر الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ لَا يُبَالُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ أَوْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ». أخرجه أحمد (١٦٨٨١). وعُلم يقينًا أن هذه الطائفة هم من كان على منهاج النبوة، فعمل بالسنة ولزم الجماعة وسار على نهج السلف الصالح، وأن هذه الطائفة أهل السنة والجماعة لا يحصرهم زمان ولا مكان، لكنهم قد يكثرون في زمان ويقلون في آخر، وقد يكثرون في مكان ويقلون في آخر كذلك. والمتأمل لحال المسلمين في القرون الأخيرة يجد أن أبرز أنموذج لهذه المسيرة الخيِّرة هي تلكم الدعوة الإصلاحية المباركة، ودعوة التوحيد والسنة، التي قام بها الإمام

المجدد محمد بن عبد الوهاب ت ١٢٠٦ هـ، وأيدها الأمير الصالح محمد بن سعود ت ١١٧٩ هـ رحمهما الله التي ظهرت في منتصف القرن الثاني عشر الهجري في قلب نجد، ثم سائر جزيرة العرب، ثم امتدت آثارها الطيبة إلى كل أقطار العالم الإسلامي، بل إلى كل أرجاء المعمورة. ولا تزال بحمد الله كذلك. وقد لوحظ مؤخرا بصورة ملفتة ومريبة انبعاث كثير من المفتريات والأوهام والأساطير حول ما يسمونه: الوهابية. وشاعت هذه المفتريات وهذه الأكاذيب حول الدعوة وأتباعها وعلمائها ودولتها الدولة السعودية، وأسهم في ترويجها الحاسدون والمناوئون والكائدون وربما صدقها الجاهلون بحقائق الأمور. وإن الباحث في حقيقة هذه الدعوة ومفتريات خصومها، وتحفظات بعض ناقديها، والكم الهائل مما قيل في ذلك وكتب، وما حشي في أذهان الناس تجاهها من تنفير وتضليل؛ سيصاب بالذهول والحيرة لأول وهلة. لكن ما إن يلج المنصف في عمق القضية فسيجد الأمر أيسر وأبين مما يتصوره، وحين يتجرد من الهوى والعصبية ستنكشف له الحقيقة، وهي أن هذه الدعوة الإصلاحية الكبرى، إنما تمثل الإسلام الحق، ومنهاج النبوة، وسبيل المؤمنين والسلف الصالح في الجملة. كما سيظهر له جليًا أن ما يثار حولها وضدها من الشبهات، إنما هو من قبيل الشائعات والمفتريات، والأوهام والخيالات، والبهتان. ومن الزبد الذي يذهب جفاء عند التحاكم إلى القرآن والسنة، والأصول العلمية المعتبرة، والنظر

العقلي السليم. وما أظن حركة من الحركات الإصلاحية واجهت من التحديات، والظلم والبهتان، كما واجهت هذه الدعوة، ومع ذلك علت وانتصرت وآتت ثمارها الطيبة ولا تزال بحمد الله في كل مكان. وما ذلك إلا لأنها قامت على ثوابت الدين الحق الإسلام لكن هذه الحقيقة خفيت على كثير من الناس، فكان لا بد من تجليتها. لذا فقد لزم الإسهام بهذه الموسوعة في تجلية الحقيقة، ورفع الظلم، ودفع الباطل ورد المفتريات والمزاعم، بالحجة والبرهان، واستجلاء الحقيقة من خلال الواقع وشهادة المنصفين، وجمع أكبر قدر من الشبه والرد عليها في مكان واحد من أجل ألا يتشتت ذهن القارئ الكريم. فإنه من الحقائق الثابتة الجليَّة أن هذه الدعوة الإصلاحية إنما هي امتداد للمنهج الذي كان عليه السلف الصالح أهل السنة والجماعة على امتداد التاريخ الإسلامي، وهو منهج الإسلام الحق الذي كان عليه النبي ﷺ وصحابته الكرام والتابعون وأئمة الدين من الأئمة الأربعة ونحوهم من أهل الحديث والفقه وغيرهم. إذا فهذه الحركة المباركة لم تكن إلا معبرة عن الإسلام نفسه، مستهدفة إحياء ما اعترى تطبيقه من قبل كثير من المسلمين من غشاوة وجهل وإعراض وبدع. وحيث قد اشتهرت عند غير أهلها، وعند الجاهلين بحقيقتها باسم الوهابية فإن هذا الوصف انطلق أولًا من الخصوم، وكانوا يطلقونه على سبيل التنفير واللمز والتعيير، ويزعمون أنه مذهب مبتدع في الإسلام، أو مذهب خامس وهذا ظلم. فهي ليست

سوى الإسلام والسنة كما جاء بها النبي ﷺ وسار عليها السلف الصالح. ولم يكن استعمال هذا الوصف مرضيًا ولا شائعًا عند أتباعها، ومع ذلك صار لقب الوهابية وتسمية الدعوة الإصلاحية السلفية الحديثة به هو السائد لدى الكثيرين من الخصوم وبعض الأتباع والمؤيدين والمحايدين تنزلًا. بل تعدى الأمر إلى التوسع في إطلاق الوهابية على أشخاص وحركات منحرفة عن المنهج السليم، وتخالف ما عليه السلف الصالح وما قامت عليه هذه الدعوة المباركة، وهذا بسبب تراكمات الأكاذيب والأساطير التي نسجت حول الدعوة وأهلها بالباطل والبهتان. إن أتباع هذه الحركة لا يرون صواب هذه التسمية الوهابية ولا ما انطوت عليه من مغالطات وأوهام، لاعتبارات مقنعة كثيرة شرعية وعلمية ومنهجية وموضوعية وواقعية، تتلخص فيما أشرت إليه من أنها تمثل تمامًا الإسلام الحق الذي جاء به النبي ﷺ ومنهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن سلك سبيل الهدى، وإذا فحصره تحت مسمى غير الإسلام والسنة خطأ فادح وبدعة محدثة ومردودة. كما ذكرت أن هذه الدعوة وأتباعها ودولتها الدولة السعودية في مراحلها الثلاث قد واجهت، ولا تزال تواجه، تحديات كبرى كلها ترتكز على المفتريات والاتهامات، والشائعات والأكاذيب والأساطير، التي لا تصمد أمام البحث الشرعي العلمي الأصيل والمتجرد. وإن كان الناقدون قد يجدون في تجاوزات بعض المنتسبين للدعوة ما يتذرعون

به في نقدها، لكن عند التحقيق تزول هذه التهم. إذ إن الناظر في المفردات الجزئية لكل دعوة أو مبدأ، قد يجد فيها الكثير من الأخطاء والتجاوزات والتصرفات الشاذة والأقوال النادة والأحكام الخاطئة، أو الأمور المشكلة والمشتبهة التي تحتاج إلى تثبت أو تفسير أو تدقيق أو استقراء للوصول إلى حكم علمي تطمئن إليه النفس. لكن أهل العلم وعقلاء الناس لديهم موازين علمية وعقليَّة وقواعد شرعية يزنون بها الأمور. ودعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب تخضع لهذه القاعدة، إذ هي دعوة إسلامية محضة وسلفية خالصة، تسير على منهج السلف الصالح، فمردُّ الخلاف بينها وبين مخالفيها الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، وقد بينت أن ما يتهمها به خصومها من الاتهامات على ثلاثة أنواع: النوع الأول: من الكذب الصريح والافتراء والبهتان. النوع الثاني: مما يكون من اللوازم غير اللازمة، أو التلبيس، أو التفسير الخاطئ، ونحو ذلك مما يلتبس فيه الحق بالباطل ويجب رده إلى النصوص والأصول الشرعية والقواعد المعتبرة عند العقلاء، والمنهج الذي عليه الدعوة. النوع الثالث: أخطاء وتجاوزات وزلات ليست على المنهج الذي عليه الدعوة، أو اجتهادات خاطئة أو مرجوحة، وقد تصدر من أيٍّ من العلماء أو الولاة أو العامة، والمنتسبين للدعوة. وكثير من الشبهات والاتهامات التي يتعلق بها الخصُوم للطعن في الإمام وأتباعه ودعوته من هذا النوع. وقد واجهت دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب

كسائر الدعوات الإصلاحية صورًا عديدة من هذا الابتلاء والمواجهة والحرب الظالمة بجميع أنواعها من خصُومها، وما هذا الصراع إلا حلقة من حلقات الصراع بين الحق والباطل إلى قيام الساعة. كما أن الصراع بين الدعوة وبين خصومها إنما كان صراعًا عقديًا بالدرجة الأولى، ومظاهر الصراع السياسي وغيره جاءت تباعًا؛ لأن الدعوة أعلنت نشر التوحيد والسنة، ومحاربة الشركيات والبدع السائدة، وأعلنت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود، وتحقيق العدل ورفع الظلم، والعمل بشرع الله في أمور الحياة ونشر العلم، ومحاربة الجهل والدجل والسحر. وهذا يتصادم مع مصالح أهل الأهواء والمنتفعين من شيوع البدع والجهل والتخلف. هذه هي الحقيقة ولا شك. وكل رسائل الدعوة وكتبها وأعمالها وتعاملاتها تدور على هذا الأصل: العودة للإسلام والسنة، كما هي في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسيرة السلف الصالح، نقية صافية من شوائب الشركيات والبدع والأهواء والجهالات والطرق والفرق والدجل، وهذا منبع الخلاف ومنشأ الصراع. نعم، لقد واجهت هذه الدعوة المباركة إمامها وعلماؤها وقادتها ودولتها، وأتباعها وأنصارها ومؤيدوها حيثما كانوا ولا تزال تواجه أصنافًا من الخصوم، وأنواعًا من التحديات والمفتريات والدعايات المضادة والخصومات بالباطل. فهي إذا كأي دعوة وحركة إصلاحية جادة قد اصطدمت بقوى وتحديات وعقبات كبرى ومكائد عظيمة،

وخصوم أقوياء، وأعداء أشداء من ديانات وفرق ومذاهب، ودول وجماعات، وعلماء ورؤساء وأمراء، بل وغوغاء وجهلة. ومع ذلك كله كانت هذه الدعوة حين قامت على الحق والعدل تنتصر وتنتشر، فقد قاوم إمامها وعلماؤها وأتباعها وأمراؤها كل هذه التحديات، بقوة الإيمان واليقين والعلم والحلم، والصبر والثبات. وإن الواقع ليشهد أن هذه الدعوة رغم التحديات الكبيرة كانت تظهر وتعلو وتؤتي ثمارها الطيبة حتى في فترات ضعف السلطة، بل وفي البلاد التي لا توجد فيها لها سلطان ولا قوة حين لا تملك إلا قوة الحجة، وما ذلك إلا لأنها تمثل الإسلام الحق الذي كتب الله له البقاء والظهور إلى قيام الساعة، ولأنها تملك عوامل البقاء والثبات ومقومات القوة والنصر، ولأنها تستمد القوة من نصرها لدين الله دين الحق والعدل، ومن وعد الله تعالى لكل من نصر هذا الدين كما قال تعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]. ولأنها كانت تخاطب العقول السليمة والفطرة المستقيمة، والقلوب الواعية المتجردة من الهوى. فإن من أقوى الوسائل لفصل النزاع بين المختلفين بعد التحاكم إلى الأصول الشرعية والبراهين العقلية شهادات الآخرين، وقد شهد لهذه الدعوة المباركة، وإمامها وعلمائها ودولتها وأتباعها كثيرون من أهل العلم والفكر والفضل والإنصاف، من العلماء والأدباء والمفكرين والساسة والدعاة، وغيرهم. من المؤيدين، والمعارضين، والمحايدين، من

المسلمين وغير المسلمين، ومن كل بلاد العالم ومنذ نشأة الدعوة إلى يومنا هذا. وإن كل الذين شهدوا لهذه الدعوة وإمامها وعلمائها ودولتها وأتباعها، كانوا يستندون في شهادتهم لها إلى البراهين والدلائل القاطعة التي لا يمكن أن يتجاوزها المنصف إلا معترفًا بها، ولا ينكرها إلا مكابر. فإن فيما قاله أهلها وكتبوه وفعلوه، وفي آثار هذه الدعوة الدينية والدنيوية العلمية والعملية، في العقيدة، والنظام والسياسية، وسائر مناحي الحياة ومناشطها، ما يشهد بالحق ويدحض الشبهات والمزاعم والتخرصات والاتهامات. ولو اقتصرنا في الدفاع عن الدعوة ودولتها على أقوال المحايدين وكثير من الخصوم في إنصافها والدفاع عنها لكان ذلك كافيًا في بيان الحقيقة ورد الشبهات، وإقناع من كان قصده الحق والتجرد من الهوى. أما من كان دافعه الهوى والحسد أو العصبية أو المذهبية أو نحو ذلك من الدوافع الصارفة عن الحق فلا حيلة فيه، كما قال الله تعالى في هذه الأصناف وأمثالهم من أسلافهم: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ٤]. فإذا كانت أحوال الدعوة، وأقوالها ومؤلفاتها، ومواقفها، وشهادات عقلاء الناس تشهد لها فهل بعد هذا البيان من بيان؟! والشهادات التي شهد بها كثيرون لهذه الدعوة المباركة كانت صادقة وطوعية، ونابعة من الضمير، فلم تكن نتيجة إغراءات ولا تضليل إعلامي، ولا ضغط سياسي، ولا تهديد ووعيد لا رغبة ولا رهبة؛ لأن أتباع الدعوة ورجالها لم يكونوا يملكون شيئًا من ذلك،

إلا الحجة والبرهان الدليل الشرعي والعقلي لكل من ألقى السمع وهو شهيد. ولذلك جاءت شهادة المنصفين مفعمة بالصدق والشفافية والحماس البريء، وخالية من أساليب المجاملات وأيٍّ من أشكال التكلف أو دوافع الرغبة أو الرهبة. وكانوا يستندون إلى المنهج الذي قامت عليه وإلى الواقع الذي تعيشه في مجتمعها. لقد كانت لهذه الدعوة المباركة آثار عظيمة وكبيرة غيرت معالم التاريخ، وعدلت مسار الحياة في الأمة الإسلامية كلها في جميع نواحي الحياة الدينية والعلمية والسياسية والاجتماعية وغيرها. ولم يقتصر أثرها الطيب على جزيرة العرب ونجد بخاصة، التي ارتفعت في ربوعها راية التوحيد خفاقة وعلت فيها معالم السنة، وزالت آثار البدعة والفرقة والجهل، وساد فيها الأمن والوفاق. بل تجاوز أثرها إلى بقية أقاليم الجزيرة العربية وإلى سائر أقطار المسلمين، فقام علماء ومصلحون، وقامت دعوات وحركات تسير على نهج هذه الدعوة السلفية النقية الصافية، في الحجاز وعسير واليمن والشام والعراق ومصر والمغرب والسودان وكثير من البلاد الأفريقية، وفي باكستان وأفغانستان والهند البنغال وجاوه وسومطرة وسائر الجزر الإندونيسية وغيرها. إن هذه الآثار الطيبة والثمار اليانعة الممتدة طيلة قرنين ونصف، هي الرد العملي والعلمي، الشرعي والمنطقي، والواقعي على مفتريات الخصوم. ونسأل الله تعالى أن ينصر الحق وأهله، وأن يخذل الباطل وأهله، وأن يجمع كلمة المسلمين على

الحق والهدى، وما فيه خيرهم وعزهم وصلاحهم في الدنيا والآخرة، وأن يقيهم شر الفتن ما ظهر منها وما بطن. وصلى الله وسلم وبارك على خير الخلق أجمعين نبينا وحبيبنا محمد وآله، وارض عن صحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وعنا معهم بفضل الله ورحمته آمين.

سيرة الإمام محمد بن عبد الوهاب

هو الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التميمي، ولد عام ألف ومئة وخمسة عشر في بلدة العيينة، وأخذ العلم عن والده الشيخ عبد الوهاب الذي كان قاضي العيينة، كما أخذ العلم عن عمه الشيخ إبراهيم وكان فقيها واسع الاطلاع. قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن فظهر بين أبيه وعمه وهو صغير، فحفظ القرآن، وقرأ في فنون العلم، وصار له فهم قوي، وهمة عالية في طلب العلم؛ فصار يناظر أباه وعمه في بعض المسائل بالدليل، على بعض الروايات عن الإمام أحمد والوجوه عن الأصحاب، فتخرج عليهما في الفقه وناظرهما في مسائل قرأها في الشرح الكبير و المغني والإنصاف، لما فيها من مخالفة ما في متن المنتهى والإقناع، وكل هذه كتب حنبلية، علت همته رحمه الله إلى طلب التفسير والحديث؛ فسافر إلى البصرة غير مرة كل مرة يقيم بين من كان من العلماء فيها. وقد رحل الشيخ إلى الأحساء، وأخذ عن عدد من علمائها، وحصل له في الأحساء مناقشة شهيرة مع قاضيها الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف، أقر فيها القاضي بقول أهل السنة في الإيمان، وخالف جماعته من الأشاعرة. وقد تلقى الشيخ محمد العلم عن علماء مكة والمدينة ومن أشهرهم الشيخ ذائع الصيت المحدث محمد حياة سندي، والفقيه الشيخ عبد الله بن سيف وغيرهما من علماء الحرمين؛ كما تلقى العلم عن علماء البصرة؛ كالشيخ شهاب الدين الموصلي قاضي البصرة، وحسين الإسلام بولي وشيخ

محمد المجموعي، وارتحل أيضا للزبير وأخذ عن علمائها. ومن البلدان التي دخلها الشيخ، وأخذ عن علمائها بغداد؛ كما ذكر ذلك الشيخ إبراهيم الحيدري الشافعي في كتابه عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد، فقد نقل عن والده أن الشيخ محمد أخذ في بغداد عن جده الشيخ صبغة الله الحيدري الشافعي. والذين تلقى الشيخ عنهم العلم على الحقيقة كثير جدا، وقد أجازه غير واحد من شيوخه بأن يروي كتب السنة الستة المعروفة، والمسند والموطأ، وغيرها من كتب العلم ككتب المذهب الحنبلي بأسانيدها. سؤال: ما الذي تميز به الشيخ محمد في تلقي العلم عن بقية علماء نجد؟ مما ينبه إليه أن الشيخ محمد تميز على معاصريه من علماء نجد بعنايته بعلوم من الشريعة لم تكن محل عناية علماء نجد في تلك الحقبة؛ كالحديث والتفسير؛ فقد درسها وصنف فيها رحمه الله أكثر من مصنف، إضافة إلى عنايته بفقه الأحكام؛ أما علماء نجد في تلك الفترة؛ فكان جل اهتمامهم بالفقه فقط، ولم تكن لهم عناية ببقية العلوم كما ذكر ذلك الشيخ القاضي عبد الله البسام رحمه الله في كتابه علماء نجد؛ بل ذكر أنهم كانوا يرون أن ما سوى الفقه مشغلة ومضيعة للوقت؛ فمن هنا تميز الشيخ رحمه الله بإلمامه بسائر علوم الدين؛ حيث نفعه الله تعالى بتلك الرحلات التي تلقى فيها تلك العلوم عن أهلها؛ لذلك لزم الشيخ محمد في تلك الحقبة منهج المحققين من العلماء بترك التعصب للمذهب الفقهي؛ إذا تبين أن الدليل على خلافه، وكرر الشيخ رحمه الله على

معاصريه أن هذا هو ما أوصى به الأئمة الأربعة رحمهم الله جميعا، مما جعل المتعصبين للمذاهب الفقهية يشنون عليه حملة شعواء حاصلها أن ابن عبد الوهاب يدعي الاجتهاد المطلق، وقد رد هذا، وبين أنه لم يدع الاجتهاد المطلق بل عمل بما أوجبه نفس الأئمة الأربعة الذين نهو عن تقليدهم؛ إذا تبين أن ثمة قولا ذهب إليه أحدهم فقام الدليل على خلافه؛ فكان الشيخ رحمه الله يأخذ بالدليل، ويخرج عن المذهب إذا اتضح أن الصواب في قول مذهب فقهي آخر، وهذا لا شك بأنه مذهب المحققين من أهل العلم رحمهم الله لا يترددون قطعا في أن هذا هو المتعين حين اتضاح الدليل، فلا بد عند كلامنا على التعريف بالشيخ محمد أن نذكر هذين التنبيهين؛ فإن أحدهما يبين ويوضح السبب في حملة ظالمة وقعت للشيخ رحمه الله على يدي مجموعة ممن لم يعرفوا الإنصاف: التنبيه الأول: أن الشيخ رحمه الله سلك في دعوته إلى الله، مناقشة خصومه ومحاورتهم بالتي هي أحسن، وكان كثير التركيز على أمر المناقشة والحوار، وقد أبلغ في الصبر على تجاوزات شديدة من خصومه في حقه، وكاتب حتى من ينصرون الشرك بأسلوب رفيق هادئ، إلى أن تمادى من تمادى منهم في العناد، رغم كثرة ما نقل لهم الشيخ من تقريرات العلماء من المذاهب الأربعة على صحة ما يقرره؛ فعند ذلك لم يجد الشيخ بدا من الرد، على هؤلاء الذين خرجوا على العناد والمكابرة. من دلائل ذلك في كتاب الشيخ قوله عن ثلاثة من أشد خصومه الذين كفروه وسافروا للبلدان

يحرضون عليه، ويحثون على لزوم الشرك، قال عن هؤلاء الثلاثة: كاتبناهم، ونقلنا لهم العبارات وخاطبناهم بالتي هي أحسن وما زادهم ذلك إلا نفورا. واعتمد الشيخ رحمه الله في مناقشة خصومه اسلوبا يعد نادرا جدا بين الخصوم، وذلك أنه كان يمكن خصومه من الوصول إليه في بلده، مع أنهم يكفرونه، آمنين ويناقشهم رحمه الله وجها لوجه ثم يقوم بتأمين رجوعهم إلى بلدانهم مكرمين، وفي هذا يقول في عدد من خصومه الذين ناقشهم بهذه الطريقة بأن العام والخاص، أي: من أهله بلده فرحوا بمجيء هؤلاء الثلاثة إليه؛ ثم قال بعد أن أتم مناقشته لهم، وراحوا موقرين محشومين، مع أن من في خصومه هؤلاء من كان يكفره، ويحذر الناس من دعوته؛ ولكن الشيخ مكنهم من الوصول إليه آمنين والعود إلى بلدانهم مكرمين[1]. ودعا الشيخ عددًا ممن كاتبهم في رسائله إلى المقابلة وجها لوجه؛ كما طلب ذلك من القاضي ابن عباد قاضي بلدة الرمدة، والقاضي عبد الله بن سحيم قاضي بلدة حرمة؛ كما عرض على القاضي عبد الله بن عيسى إرسال ابنه عبد الوهاب إليه، وقال يخاطبني وأخاطبه من الرأس، أي: مباشرة، وإن كان كبر عليه الأمر فيوصي إلى وأنا أعني له، أي: أنا أتجشم عناء السفر إليه. التنبيه الثاني: أن الشيخ محمدا كان ينكر المنكرات في ظل ولاية شرعية؛ فهدمه القبة المبنية على قبر زعم الغلاة كذبا أنها لزيد بن الخطاب رضي الله عنه هذا الهدم كان في ولاية حاكم العيينة عثمان بن

(١) انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٦٢).

معمر عندما كان الشيخ مقيما في بلده، وهدم القباب الذي جرى في الدرعية لاحقا كان في ولاية حاكم الدرعية محمد بن سعود؛ فلم يكن الشيخ رحمه الله يتصدى لأمور كبيرة كهذه إلا في ولاية شرعية، ونحن حينما نقول في ولاية شرعية؛ فلان وضع البلدان النجدية في تلك الفترة هو وجود عدد من الحكام المتمكنين في بلدان متفرقة، في كل بلد حاكم استقل بحكمه وأدار شأن بلده وضبط البلد مستقلاً عما سواه، وقد أفتى أحد أكابر شيوخ نجد قبل الشيخ محمد وهو أحمد بن عطوة: أن ولاية أولئك الحكام في نجد، ولايات صحيحة، وأن حكوماتهم نافلة، قال ابن عطوة: «سألت شيخنا، أي: الشيخ مرعي الكرمي الحنبلي الشهير، سألته عن حكام بلدنا أي في نجد، بعد أن عرفته حالهم؛ فأجاب حكمهم كغيرهم من السلاطين في سائر البلدان، وصرح الشيخ بأن من تغلب في ناحية؛ فحكمه حكم الإمام، نقل ذلك كله عن ابن عطوة الشيخ أحمد المنقور الحنبلي في كتابه الفواكه العديدة. وهذا الوضع لبلدان نجد فيه أهم جواب على من زعم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب خرج على الدولة العثمانية؛ فإن العثمانيين لم يكن لهم سلطان على البلدان التي فيها الشيخ أصلا، حتى يقال قد خرج عليهم، والعلماء كما ذكرنا يفتون بأن الوضع الذي تكون عليه البلدان النجدية في ذلك الوقت، وما ماثلها من أن كل حاكم متمكن بولاية مستقلة؛ فولايته صحيحة، وهذا ما كان يقرره أيضًا الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ومن عجيب الأمور: أنهم يقولون إن الشيخ محمد بن عبد

الوهاب خرج على الدولة العثمانية، مع أن حاكم الأحساء ابن عريعر كان ذا أثر كبير على حاكم العيينة، وابن عريعر هو الذي طرد العثمانيين منذ عام ألف وثمانين من الأحساء، ولم يعد لهم سلطان أبدًا على الأحساء، وكانت مثل العيينة وكذلك بلدان أخرى في نجد تخضع لمن؟! لحاكم الأحساء الذي خرج على العثمانيين؛ فكيف يقال إن محمد بن عبد الوهاب خرج أصلا على العثمانيين، وهم ليس لهم سلطة أصلا على البلدان النجدية. وبذلك يعرف أحد الوجوه الكبيرة في الفرق بين منهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومنهج الغلاة المعاصرين، الذين زعموا أنهم امتداد لدعوة الشيخ؛ فإن الشيخ كان يرى ثبوت ولاية أولئك الحكام في وقته؛ أما هؤلاء الغلاة؛ فيزعمون أن الولاية لهم هم، وأن ولاية غيرهم ليست شرعية، وهذا فرق جوهري كبير بين الشيخ وبين هؤلاء الغلاة. والفروق بين الشيخ محمد وبين منهجه ومنهج الغلاة كثيرة جدا يعيها من فهم منهج أهل السنة في باب الولاية والسياسة الشرعية، وفهم أيضًا منهج الغلاة.

لقب الوهابية

لقد قام خصوم الدعوة السلفية بتلقيبها بالوهابية؛ لتنفير الناس عنها، وتصويرها بأنها مذهب جديد منحرف عن الإسلام، وتشويه صورة هذه الدعوة المباركة، وإبعاد المسلمين عن الدعوة الخالصة للتوحيد والبعد عن الشرك. وهو لقب لم يطلقه الشيخ على دعوته، ولا أطلقه أحد من أتباعه، وإنما جاء من قبل خصومه وأعدائه، كما أنه خطأ لغوي؛ لأن والد الشيخ عبد الوهاب لم يقم بالدعوة حتى تنسب إليه. قال الشيخ ابن باز رحمه الله: «الوهابية هم أتباع الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التميمي الحنبلي المتوفى سنة ست ومائتين وألف من الهجرة، كانت وفاته رحمه الله سنة ست و مائتين وألف من الهجرة في الدرعية، وقبره معروف هناك. وقد قام بالدعوة إلى الله في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، في نجد، في الدرعية وما حولها، دعا إلى توحيد الله، وأنكر على الناس التعلق بالقبور والأموات والأصنام وتصديق الكهان والمنجمين وعبادة الأشجار والأحجار على طريقة السلف الصالح، على الطريقة التي بعث الله بها نبيه محمد ﷺ، وعلى الطريقة التي درج عليها أصحابه، فدعا إلى الله، ودعا معه العلماء الذين وفقهم الله لمعرفة الحق من أقاربه وأولاده وغيرهم، وأظهر الله به الدين، وأزال به الشر من نجد وما حولها، ثم انتشرت دعوته في اليمن والشام والعراق ومصر والهند وغير ذلك، وعرف المحققون صحة دعوته واستقامتها وأنه على الهدى

والطريق القويم، وأنه في الحقيقة مجدد لما اندرس من معالم الإسلام، وليس مبتدعا، وليس له دين جديد ولا مذهب جديد، إنما دعا إلى توحيد الله واتباع شريعته، والسير على منهج السلف الصالح من الصحابة، ومن سلك سبيلهم. هذا هو مذهب الوهابية الذين ساروا على منهج الرسول ﷺ وأتباعه من الصحابة ومن بعدهم من أهل العلم والإيمان، ولكن لهم خصوم ولهم أعداء بسبب الحروب التي صارت بينه وبين الأتراك والمصريين في أول القرن الثالث عشر، فكذب عليهم الكذابون حتى يستبيحوا دماءهم، كذبوا عليهم وقالوا عنهم إنهم أصحاب مذهب خامس، وإنهم يسبون الرسول، ويسبون الصحابة، وكلها أكاذيب باطلة فهم على طريق الصحابة، والرسول أحب إليهم من أنفسهم وأولادهم وأموالهم، فهم يدعون إلى ما دعا إليه الرسول ﷺ، يدعون إلى توحيد الله واتباع شريعته وتعظيم أمره ونهيه والسير على منهج الرسول ﷺ، وكتبهم طافحة بذلك، كتب الشيخ محمد وأتباعه واضحة في ذلك، من قرأها عرف ذلك، كتاب التوحيد وفتح المجيد وكشف الشبهات والثلاثة الأصول وتيسر العزيز الحميد وكذلك الدرر السنية في فتاوى أهل نجد واضحة في ذلك، وهكذا كتبهم الأخرى ورسائلهم الأخرى كلها تبين ما هم عليه من الهدى والحق، وكلها تبين كذب أعدائهم وخصومهم من الصوفية وغير الصوفية، ومن عباد القبور من الذين كذبوا عليهم؛ لأنهم أنكروا عليهم عبادة القبور، فخصومهم هم عباد القبور، أو جهلة ما عرفوا الحقيقة و صدقوا عباد

القبور. أما أهل العلم والإيمان في مصر والشام والعراق وغير ذلك، فقد عرفوا صحة ما هم عليه، وشهدوا له بالحق كالشيخ محمد رشيد رضا، وغيرهم مما عرف دعوتهم رحمة الله عليهم شهد لهم بالحق كثيرا من علماء الإسلام في مصر والشام والعراق وغير ذلك . لكن الخصوم يأبون هذا لأجل التنفير، يقولون: وهابية حتى ينفروا عنها»[1]. وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «وأما تسمية أهل التوحيد منهم بالوهابيين فهذه التسمية في الواقع اصطنعت لتشويه دعوة التوحيد، وإلا فإن الوهابية ليست مذهبا مستقلا خارجا عن مذاهب المسلمين، بل إن جميع كتب هؤلاء العلماء من رسائل ومؤلفات كبيرة وصغيرة كلها تدل على أن هؤلاء القوم أخذوا منهجهم من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وأنهم لم يخرجوا عن ما كان عليه محققو الحنابلة؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما، ولكن نظرا لأن هذه الدعوة قويت بنعمة الله و ثم بما يسر لها من ملوك آل سعود الذين قاموا بها خير قيام لما قويت هذه الدعوة دخلت السياسة فيها وصار علماء الدولة لا علماء الملة يشوهون هذه الدعوة بأنها دعوة وهابية خارجة عن ما كان عليه المسلمون من المذاهب المشهورة، يقصدون بذلك تنفير الناس عنها، وما مثلهم إلا كمثل قريش حين قالوا في النبي ﷺ: ﴿هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ﴾ [ص: ٤]. وإلا فمن نظر إلى هذه الدعوة بعلم وإنصاف تبين له أنها هي حقيقة مذهب الحنابلة وغيرهم من أهل

(١) فتاوى نور على الدرب لابن باز (٣/ ١٤٨).

السنة والجماعة، وأنها لا تعدو ما كان عليه المسلمون من سلف هذه الأمة»[١]. وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة: «الوهابية: لفظة يطلقها خصوم الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله على دعوته إلى تجريد التوحيد من الشركيات ونبذ جميع الطرق إلا طريق محمد ابن عبد الله ﷺ. ومرادهم من ذلك : تنفير الناس من دعوته، وصدهم عما دعا إليه، ولكن لم يضرها ذلك، بل زادها انتشارًا في الآفاق، وشوقا إليها ممن وفقهم الله إلى زيادة البحث عن ماهية الدعوة وما ترمي إليه، وما تستند عليه من أدلة الكتاب والسنة الصحيحة، فاشتد تمسكهم بها، وعضوا عليها، وأخذوا يدعون الناس إليها. ولله الحمد. ولهذا ينبغي تجنب هذا اللقب الذي أطلقه الخصوم، واستبداله بالألقاب الصحيحة: الدعوة السلفية، الدعوة الإصلاحية... إلخ من الألقاب الرفيعة»[٢].

(١) فتاوى نور على الدرب للعثيمين (٢٠/ ٢).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ٢٥٥).

منهج أئمة الدعوة في التلقي والاستدلال

يتميز المنهج الذي عليه الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه وعامة أهل السنة والجماعة قديمًا وحديثًا في مصادر الدين ومنهج التلقي والاستدلال بالأصالة والسلامة والثبات واليقين. فقد التزموا المنهج الشرعي السليم الذي عليه علماء الأمة من أهل الحديث والفقه والأصول، من سلامة مصادر التلقي ومراعاة قواعد الاستدلال، فهم يعتمدون في تلقي الدين وتقريره والعمل به على الدليل من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ الصحيحة – أي: الوحي –، وإجماع السلف معتبر عندهم؛ لأن الإجماع لا يكون إلا على ما له دليل من الكتاب والسنة، كما يعتمدون أقوال علماء الأمة المعتبرين من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وأتباعهم وغيرهم ... ويعتمدون في الاستدلال على المنهج الشرعي السليم، منهج السلف الصالح. وهم يستخدمون ما أنعم الله به على عباده من الفطرة النقية والعقل السليم في فهم كلام الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ واستنباط الدلالات والأحكام منهما، والاجتهاد والفقه في دين الله تعالى. ويستخدمون العقل في التفكر في خلق الله وآلائه ونعمه، والتوصل بذلك إلى عبادة الله تعالى وذكره وشكره بما شرع. كما يستخدمون العقل وسائر المواهب التي منحها الله للإنسان في الاجتهاديات والعلوم الطبيعية في عمارة الأرض والاستخلاف فيها وبذل الأسباب؛ أسباب الرزق والقوة والعزة والتمكين، وأسباب النجاح والفلاح وسعادة البشرية في الدنيا والآخرة على ما شرعه الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ. لكنهم

يتجنبون مسالك أهل الأهواء من الفلاسفة والعقلانيين والمتكلمين، ومن سلك سبيلهم من تقديس العقل القاصر المحدود الفاني، المعرض لعوارض النقص وتقديمه على الوحي المعصوم الكامل، كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ الذي لا ﴿يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]. فالعقل مهما بلغ من الإدراك والتحصيل فإنه تبع للشرع، لا يمكن أن يقدم على الوحي المعصوم ولا أن يحكم فيه. وهذا المنهج القويم أعني منهج التلقي والاستدلال على قواعد شرعية مأمونة يعد من أكبر الفوارق بين أهل السنة وبين مخالفيهم أهل الأهواء والافتراق والابتداع. ومصادر التلقي تعدُّ أهم ركيزة يبنى عليها دين المسلم في العقيدة والأحكام والسلوك ومنهج الحياة كلها؛ لأن التلقي إنما يعنى: تلقي الدين جملة وتفصيلًا وذلك لا يكون إلا عن الله تعالى وما أمر به من التلقي عن رسوله ﷺ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ﴾ [الحشر: ٧]. وإذا كان مبدأ التلقي عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ - القرآن والسنة - معلومًا بالضرورة عند كل مسلم، ويدعيه المحق والمبطل، والمتبع والمبتدع. فإن مجرد الدعوى لا تكفي، بل لا بد من تحقيق وبرهان، وعند التحقيق نجد أن السلف الصالح أهل السنة والجماعة، ومنهم إمام هذه الدعوة الإصلاحية المباركة وأتباعها، هم الذين سلمت عندهم مصادر التلقي نقية صافية، وكذلك منهج الاستدلال، بخلاف خصومهم أهل البدع والأهواء والافتراق الذين حادوا عن الحق، ولبسوا على الناس، وسلكوا طريق الغواية وسبل الضلالة، حينما أخذوا

يستمدون دينهم أو بعض دينهم من المصادر الدخيلة، ومن أوهام العقول، ودعاوي العصمة لمن هم دون الرسول ﷺ، من الأئمة وغيرهم، من الصالحين والطالحين، والأولياء والأدعياء، وكذلك دعاوي الكشف والذوق ونحو ذلك، مما يفعله كثيرون من أهل الكلام والفلسفة والتصوف والرفض، ومن سلك سبيلهم. ولذا فإن دعوى الاتباع للكتاب والسنة عند هذه الفئات، دعوى كاذبة وملبسة فهم: يلبسون الحق بالباطل. فكان لزامًا على أهل الحق وأهل العلم أن يبينوا وجه الحق ويكشفوا عن وجه الباطل في هذه المسألة، وهذا ما فعله وقام به إمام الدعوة وعلماؤها وأتباعها، وسائر أهل السنة، ولأن المنهج الحق في التلقي والاستدلال بين واضح بحمد الله لا لبس فيه ولا غموض. نبين هنا القواعد التي اعتمدها أهل السنة والجماعة، من علماء هذه الدعوة ومن سبقهم من علماء الأمة ومجتهديها على مقتضى الكتاب والسنة ونهج السلف الصالح في تلقي الدين والعمل به. والكشف عن مناهج المخالفين وسبلهم المعوجة الخارجة عن السنة في هذا الموضوع، التي هي سبل الشيطان ومسالك البدعة والضلالة نسأل الله السلامة ليحذر منها من وفقه الله وهداه، وتقوم بها الحجة على المكابر والمعاند. وإن من سمات هذه الدعوة وعلمائها وأتباعها بحمد الله الحرص على التفقه في دين الله، والتأصيل الشرعي والتزام السنة والجماعة من مقل ومكثر والرجوع إلى أهل العلم، والتزام أصول الدين، وإعلان شعائره في كل مكان. وهذه سمات تبشر بخير فالرجوع إلى مصادر الدين النقية الصافية، ومناهج السلف في العقيدة والتلقي والاستدلال

والتعامل والأحكام هو وحده الطريق الذي فيه السلامة والضمانة في تحصيل ما وعد الله به المسلمين من النصر والرفعة والتمكين والاجتماع. فالعقيدة السليمة هي التي تجمع المسلمين، والشريعة الإلهية هي التي تحكمهم لا يمكن استمدادها إلا من مصادرها النَّقيَّة الصافية القرآن والسنة وعلى نهج سليم وهو نهج السلف الصالح وهو سبيل المؤمنين، وهذا ما تميزت به هذه الدعوة الإصلاحية المباركة التي يسمونها الوهابية عن سائر الدعوات الإصلاحية الحديثة، وهذا من أسباب قوتها وتأثيرها وانتشارها. أما المصادر الدخيلة في الدين والمناهج المعوجة في الاستدلال التي عليها خصوم الدعوة وخصوم السنة أهل الأهواء والبدع والافتراق فلن يكون فيها إلا الفرقة والشتات والتنازع والذلة والهوان، كما هو مبين في النصوص الشرعية ويصدقه الواقع وكما بينه إمام الدعوة وعلماؤها. وهذا مصداق قول النبي ﷺ: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣)، وأحمد (١٧١٤٤). وقد أصَّل أهل السنة والجماعة ومنهم إمام الدعوة وعلماؤها هذا المنهج الشرعي القويم في التلقي ومنهج الاستدلال بقواعد علمية منهجية متينة، وموازين شرعية استمدوها من القرآن والسنة ونهج السلف الصالح. وهذا الأصل العظيم هو ما قرره الإمام محمد بن عبد الوهاب واتباعه بقوة ووضوح ودعا إليه كل المخالفين، واستعد للمباهلة عليه فقال: «وأنا أدعو من خالفني إما إلى كتاب الله، وإما إلى سنة رسوله ﷺ، وإما إلى إجماع أهل

العلم. فإن عاند دعوته إلى المباهلة كما دعا إليها ابن عباس في بعض مسائل الفرائض، وكما دعا إليها سفيان والأوزاعي في مسألة رفع اليدين وغيرهما من أهل العلم»[١]. وقال في رسالته لرئيس بادية الشام، فاضل آل مزيد: «وأنا أذكر لك أمرين قبل أن أذكر لك صفة الدين: الأمر الأول: أني أذكر لمن خالفني أن الواجب على الناس اتباع ما وصى به النبي ﷺ أمته، وأقول لهم: الكتب عندكم انظروا فيها ولا تأخذوا من كلامي شيئًا، لكن إذا عرفتم كلام رسول الله ﷺ الذي في كتبكم فاتبعوه ولو خالفه أكثر الناس». ثم قال ناصحًا: «واعلم أنه لا ينجيك إلا اتباع رسول الله ﷺ». وقال بعد أن ذكر أدلة التوحيد من القرآن: «فهذا كلام الله، والذي ذكره لنا رسول الله ﷺ ووصانا به». ثم قال بعد أن بين اعتراض الخصوم على دعوته له للتوحيد: «هذا كلامهم وهذا كلامي أسنده عن الله ورسوله، وهذا هو الذي بيني وبينكم، فإن ذكر عني شيء غير هذا فهو كذب وبهتان»[٢]. وقد جعلوا اتباع الدليل من دينهم وعقيدتهم، فقد سئل ابنا الإمام حسين، وعبد الله، عن عقيدة الشيخ في العمل وفي العبادة؟ فأجابا: «عقيدة الشيخ رحمه الله تعالى التي يدين الله بها، هي: عقيدتنا، وديننا الذي ندين الله به؛ وهو: عقيدة سلف الأمة وأئمتها، من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان؛ وهو: اتباع ما دل عليه الدليل من كتاب الله تعالى، وسنة رسول الله ﷺ وعرض أقوال العلماء على ذلك؛ فما وافق كتاب الله وسنة

---

(١) الدرر السنية (١/ ٥٥).

(٢) الرسائل الشخصية (ص: ٣٢) وما بعدها.

رسوله قبلناه وأفتينا به، وما خالف ذلك رددناه على قائله. وهذا: هو الأصل الذي أوصانا الله به في كتابه، حيث قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]، أجمع المفسرون على أن الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، وأن الرد إلى الرسول هو الرد إليه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته، والأدلة على هذا الأصل كثيرة في الكتاب والسنة، ليس هذا موضع بسطها»[1]. ومن ذلك توقيرهم للعلماء واحترامهم لهم: من نهج السلف الصالح، أهل السنة والجماعة احترام علماء الأمة وأقوالهم من أهل السنة والاستقامة، وسؤالهم والرجوع إليهم، كما أمر الله تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وتوقيرهم، لكن ليس لأحد منهم عصمة فقد يزل العالم فلا يتبع على زلته، ولا ينقص من قدره. وهذا المنهج القويم هو الذي سلكه إمام الدعوة وأتباعه وكثيرًا ما يعوَّل عليه، وكانوا كما هو مسطور في كتبهم وآثارهم يعتمدون كتب العلماء من أهل الحديث والتفسير والفقه والأصول والعقيدة واللغة، ويعتدون بما أجمع عليها العلماء، ويحترمون الموافق والمخالف في الاجتهاديات. وقد أكد هذا الأصل الإمام وأتباعه، وذلك لمَّا لجَّت القضية بينه وبين خصومه من أهل البدع والأهواء والذين قد ينتسب بعضهم إلى مذاهب العلماء المتبوعة، فصار يحاكمهم بعد الكتاب والسنة إلى قول العلماء المعتبرين. إذ قال عن بعض

(١) الدرر السنية (٤/ ١٢).

خصومه: «وهكذا هؤلاء، لما ذكرت لهم، ما ذكره الله ورسوله، وما ذكره أهل العلم، من جميع الطوائف، من الأمر بإخلاص الدين لله، والنهي عن مشابهة أهل الكتاب من قبلنا، في اتخاذ الأحبار والرهبان أربابًا من دون الله، قالوا لنا: تنقصتم الأنبياء، والصالحين، والأولياء؛ والله تعالى ناصر لدينه، ولو كره المشركون. وها أنا أذكر مستندي في ذلك، من كلام أهل العلم، من جميع الطوائف، فرحم الله من تدبرها بعين البصيرة، ثم نصر الله ورسوله وكتابه ودينه؛ ولم تأخذه في ذلك لومة لائم»[1]. ثم ساق أقوال العلماء من أئمة المذاهب الأربعة الحنابلة، والحنفية، والشافعية، والمالكية. وقال في محاجته لمخالفيه حينما دعا إلى توحيد الله تعالى والنهي عن الشرك، وأنكروا عليه فقال: «قلت لهم: أنا أخاصم الحنفي، بكلام المتأخرين من الحنفية، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، كل: أخاصمه بكتب المتأخرين من علمائهم، الذين يعتمدون عليهم، فلما أبوا ذلك، نقلت كلام العلماء من كل مذهب لأهله، وذكرت كل ما قالوا، بعدما صرحت الدعوة عند القبور، والنذر لها، فعرفوا ذلك، وتحققوه، فلم يزدهم إلا نفورًا»[2]. قال: «ولا خلاف بيني وبينكم: أن أهل العلم إذا أجمعوا وجب اتباعهم؛ وإنما الشأن إذا اختلفوا، هل يجب علي أن أقبل الحق ممن جاء به، وأرد المسألة إلى الله والرسول، مقتديًا بأهل العلم؟ أو أنتحل بعضهم من غير حجة؟ وأزعم أن

(١) الدرر السنية (٢/ ٥٠).

(٢) الرسائل الشخصية (ص: ١٥٨).

الصواب في قوله؟»[١]. وقال مبينًا موقفه من علماء الأمة، الأئمة الأربعة وغيرهم: «وأما ما ذكرتم: من حقيقة الاجتهاد، فنحن مقلدون الكتاب والسنة، وصالح سلف الأمة، وما عليه الاعتماد، من أقوال الأئمة الأربعة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس، وأحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى»[٢]. ويقول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «ثم إنا نستعين على فهم كتاب الله، بالتفاسير المتداولة المعتبرة، ومن أجلها لدينا: تفسير ابن جرير، ومختصره لابن كثير الشافعي، وكذا البغوي، والبيضاوي، والخازن، والجلالين، وغيرهم. وعلى فهم الحديث، بشروح الأئمة المبرزين: كالعسقلاني والقسطلاني على البخاري، والنووي على مسلم، والمناوي على الجامع الصغير. ونحرص على كتب الحديث، خصوصـًا: الأمهات الست، وشروحها؛ ونعتني بسائر الكتب، في سائر الفنون، أصولاً، وفروعـًا، وقواعد، وسيراً، ونحواً، وصرفـًا، وجميع علوم الأمة»[٣].

---

(١) الدرر السنية (١/ ٤٥).

(٢) الرسائل الشخصية (ص: ٩٦).

(٣) الدرر السنية (١/ ٢٢٨).

سمات دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب

السمة الأولى: أن الدعوة إلى التوحيد والتحذير من ضده ديدن أئمة الدعوة الشيخ فمن بعده عليهم رحمة الله وهجيراهم، والشغل الشاغل لهم، وأكبر قضية في دعوتهم وجهادهم. كان الإمام المجدد رحمه الله يبعث كل يوم بعد الصبح وبين العشاءين من يعلم الناس ويسألهم كما يقول ابن بشر[1] عن الأصول الثلاثة: معرفة الله ومعرفة رسوله ومعرفة دين الإسلام بالأدلة، وما ينبغي على العباد الله من العبادة، مع التحذير من ضد ذلك. فعرف الناس الصغير والكبير التوحيد، واستقر في قلوبهم. ما كان أئمة الدعوة يكتفون بخطبة يتيمة أو كلمة عابرة أو درس واحد ضمن عشرات الدروس يتكلمون فيه عن التوحيد كلا بل كانوا يتكلمون عن التوحيد صباح مساء. وكان من ثمرة هذه العناية الفائقة: أن أرست هذه الدعوة المباركة دعائم علم التوحيد، وقام بسببها على سوقه، فقعدت قواعده، وضبطت ضوابطه، وبينت الشروط والأركان، وذكرت التقاسيم والأنواع؛ فكانت مدوناتها بحق أنفع ما كتب في تعلم التوحيد وتعليمه. كما تميزت دعوة أئمة الدعوة إلى التوحيد بكونها دعوة تفصيلية لا إجمالية؛ جلت أفراده، وأبرزت دقائقه، وحذرت من جلي الشرك وخفيه، فعم نفعها وعظمت بركتها. كما تميزت بعنايتها بأصل أصيل وقاعدة راسخة في الشرع؛ ألا

---

(١) عنوان المجد في تاريخ نجد (١/ ١٤) وما بعدها.

وهي: سد الذرائع إلى الشرك، وحماية جناب التوحيد؛ فأبدت فيها وأعادت، ووضحتها تمام الإيضاح، وبينت ما يندرج تحتها مما ينبغي على المسلم اجتنابه من الذرائع القولية والفعلية ليتحقق للعبد توحيده. يضاف إلى ما سبق أن أئمة الدعوة كانوا يكثرون من التركيز على قاعدتين مهمتين ممهدتين لقبول التوحيد: الأولى: أن الرجال يعرفون بالحق، وليس أن الحق يعرف بالرجال. الثانية: إزالة شبهة الاستدلال بكثرة الناس على الحق؛ فكون الأكثر على قول أو على رأي لا يستلزم أن يكون هو الحق، إنما الحق يطلب من مظانه؛ من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ، ويلتزم به وإن كان الآخذ به قليلا. وبالقناعة بهاتين القاعدتين يسهل على النفس قبول التوحيد والتخلي عن ضده. إنها دعوة فريدة، أحسنت فهم الواقع، وقرأت الحال؛ فعرفت الداء، فشخصت الدواء. **السمة الثانية**: أنها تميزت بكونها متجردة عن أي هوى أو عصبية؛ لعرق أو لمذهب أو لإمام؛ بل مبدؤها ومنتهاها، وموردها ومصدرها: كتاب الله وسنة رسوله، فوحدت الكلمة على كلمة التوحيد، وربت الناس على التجرد للنصوص؛ فلم تعلقهم بقيادات، أو تحزبهم على أشخاص، أو تعقد ولاءهم على انتماءات، كما هو الشأن في الدعوات ذات الحزبيات الضيقة والمناهج المحدثة. إن أصل الموالاة والمعاداة سمة بارزة في نهج أئمة الدعوة؛ غير أنه لم يكن معقودا إلا على أساس التوحيد والحب في الله والبغض في الله، وهذا أوثق عرى الإيمان. **السمة الثالثة**: ألا وهي: الشجاعة، والحزم، والوضوح. لقد كان ثمة دعاة للتوحيد قبل الدعوة وفي

ابتدائها وبعد نشأتها؛ لكن خاصية هذه الدعوة: الشجاعة والحزم والوضوح، أو كما يقال في اللسان المعاصر: إنها وضعت النقاط على الحروف؛ فأعطت كل ذي حق حقه، ووضعت الهدى والضلال في محلهما بدقة، ووصفتهما بما يليق بهما دون إعجام، فلم يقل دعاتها في قول أو فعل شركي مثلا: لا ينبغي أو لا يجوز؛ بل قالوا بوضوح: هذا شرك أكبر مخرج من الملة، مخلد في عذاب جهنم. فانظر يا رعاك الله أثر هذا الوضوح في نفوس الناس، وما أحوجهم إليه اليوم. **السمة الرابعة**: أنها دعوة انتهجت الحكمة، وراعت المصلحة. فحينما يقال: إنها دعوة شجاعة صداعة بالحق؛ فإن هذا كان يتوازى مع التزام الحكمة ورعاية المصلحة. من شواهد هذا ما كان عليه الشيخ المجدد رحمه الله في أول دعوته قبل أن تقوى ويصلب عودها؛ حيث كان يقف على من يشرك بالله عند قبر زيد بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيقول: الله خير من زيد، ثم يمضي[1]. انظر إلى الحكمة؛ لم يكن بإمكانه أكثر من ذلك، ولكن هذا في ذاته لا شك أنه شيء كثير؛ فإنه يعيد إلى النفوس رشدها، ويوقظها من غفلتها، نعم الله خير من زيد، ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]؟ فلم لا يدعى وحده؟ ولم لا يلجأ إليه دون ما سواه؟ فلما مكن الله للشيخ؛ هدم هذه القبة وغيرها بيده، وهذا هو الحزم.

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٢١١). نقل هذا حفيده الشيخ عبد الرحمن بن حسن، وقال عقبه تعليلا لفعله: تمرينا لهم على نفي الشرك بلين الكلام.

ووضع الندى في موضع السيف بالعلى مضر كوضع السيف في موضع الندى

فإنه لما وصل إلى القبة المذكورة، بعد أن فتح الله لدعوته القلوب ومعه أمير العيينة وجم غفير من الناس قال لهم: أعطوني الفأس. فهدمها بيده حتى سواها بالأرض[1]. ومن شواهد انتهاج مسلك الحكمة في الدعوة إلى التوحيد في هذه الدعوة المباركة: ما كان عليه الشيخ وأئمة الدعوة من أسلوب مميز في تأليف المخالفين والرفق بهم، لا سيما من كان منهم يرجى فيه الخير. فها هو الإمام المجدد الله يكتب مناصح إلى شخص ألف في الرد عليه وعاداه؛ فيقول له: «فإني أحبك في الله، وقد دعوت لك في صلاتي، وأتمنى من الله من قبل هذه المكاتيب أن يهديك الله لدينه القويم، وما أحسنك لو تكون في آخر هذا الزمان فاروقا لدين الله»[2]. وها هو يبعث إلى أحد الذين عانى منهم معاناة شديدة فيقول له: «إني أدعو لك في سجودي، وأبوك من أجل الناس وأحبهم عندي»[3]. ومن دقيق ما يتجلى فيه انتهاج الحكمة في هذه الدعوة المباركة: العناية عند تأصيل مسائل التوحيد بالنقل عن شتى المذاهب، لإلزام أهل كل مذهب بكلام علماء مذهبهم، وهذا كثير في تقريرات أئمة الدعوة. **السمة الخامسة**: أنها جمعت بين تأصيل الحق ورد الباطل؛ فلم تقل كما قال غيرها:

---

(١) عنوان المجد (١/ ١٠).

(٢) الرسائل الشخصية (ص: ٢٥٧).

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٨/ ٥٩).

بين الحق وامض، ولا تفرق الناس. كلا لقد أبانت الحق بتفاصيله، ثم وقفت ولم تمض، بل خاضت جولة أخرى في تزييف الباطل ونقض شبهاته، ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]. إن عناية هذه الدعوة بكشف الشبهات ودفع التلبيسات له أثره العظيم في الثبات والرسوخ، ولا غرو بعد ذلك أن يقف العامي ممن تربى في هذه المدرسة الحكيمة أمام عالم من علماء البدعة فيدمغ حجته ويكشف شبهته. هذا وقد تميزت هذه الدعوة أيضا: بكونها واجهت أعداء الحق من كل صنف، ونازلتهم في كل بقعة؛ فلم تدع مبطلا ينشر باطله غلظ أو خف إلا وكان لها يد في صد عدوانه وكف شره، جزاهم الله عن المسلمين خير الجزاء. **السمة السادسة**: أنها دعوة علمية؛ إذ العلم: هو البصيرة التي يشق الداعية طريقه بها. وهذه الدعوة الإصلاحية المباركة قد قامت بحمد الله دعوةٌ علمية منهجية سلفية، قامت بسببها نهضة علمية غير مسبوقة في القرون المتأخرة، وبعثت بسببها كتب السلف وأئمة التحقيق بعد أن اندثرت أو كادت، كما أنها زينت مكتبات العلم بنتاج وفير من المؤلفات والرسائل، من المختصرات والفتاوى والردود التي دبجها أولئك الأعلام وبلغت العشرات، وفي طليعتها السفران العظيمان: الدرر السنية، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية. وأئمة الدعوة لهم في التصنيف منهج متميز؛ إذ لم يكونوا يؤلفون عن ترف علمي أو مباهاة في التصنيف، إنما كان ذلك منهم تابعا للمصلحة ولما تقتضيه الحاجة، ولذا جاءت مؤلفاتهم سهلة مفهومة بعيدة عن التكلف والتعقيد، متميزة

بالدقة والتحقيق، أقبل عليها من قرأها بشغف ونهم؛ فأمتعته بالعلم الصافي المبرأ من الزيف. **السمة السابعة**: أنها دعوة اجتمع فيها المصحف والسيف، واتحدت فيها السلطة مع العلم، فانتصرت فضلا من الله بالحجة البالغة والحسام المظفر، حتى إن الولاة فيها أضحوا من كبار الدعاة إلى التوحيد، وهذا شيء نادر في هذه العصور المتأخرة، وإنه لمن توفيق الله، ومن أسباب تمكينها في الأرض وذيوع نفعها وانتشار خيرها.

قواعد مهمة لمن أراد نقاش المناوئين لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب

هذه القواعد مهمة لمن أراد الدخول في النقاش مع المناوئين لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله؛ كي لا يكون الحوار معهم غير مجدٍ، ويدور في حلقة مفرغة: **أولا: الطعن في دعوة الشيخ ليس بالأمر الجديد:** إن الطعن في دعوة الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ليس وليد الساعة. إنما بدأ منذ أن خالف الإمام عقائد المنحرفين في عصره. وجهر بدعوة التوحيد. وفي هذا يقول رحمه الله في رسالته لعلماء البلد الحرام: «سلامٌ عليكم ورحمة الله وبركاته؛ وبعد: جرى علينا من الفتنة ما بلغكم وبلغ غيركم، وسببه هدم بناء في أرضنا على قبور الصالحين. ومع هذا نهيناهم عن دعوة الصالحين، وأمرناهم بإخلاص الدعاء لله. فلما أظهرنا هذه المسألة مع ما ذكرنا من هدم البناء على القبور، كبر على العامة. وعاضدهم بعض من يدعي العلم؛ لأسباب ما تخفى على مثلكم. أعظمها اتباع الهوى، مع أسباب أخر فأشاعوا عنا أنا نسب الصالحين، وأنا على غير جادة العلماء، ورفعوا الأمر إلى المشرق والمغرب، وذكروا عنا أشياء يستحي العاقل من ذكرها»[1]. فما الطاعن فيه اليوم إلا حلقة ضئيلة في سلسلة بائسة من أهل البدع والمناوئين على مر الأيام. ولكنه يفوقهم قبحًا ووزرًا؛ لأنه يمارس هذا التلبيس والضلال في وقت

(١) الرسائل الشخصية (ص: ٤٠).

تكشفت فيه الحقائق. وانجلت الغمة؛ بإظهار الله عز وجل لهذه الدعوة، وانتشارها في الآفاق، وانقشاع غشاوة الشبهات والأكاذيب التي أثيرت حولها، رغم كيد الحاقدين. **ثانيا: الحوار لا ينبغي أن يكون عن وجود التكفير. إنما يكون عن أسبابه:** إن الشيخ رحمه الله وأتباع دعوة التوحيد مع خصومهم قديمًا وحديثًا يدورون في حلقة مفرغة. وجدال عقيم؛ عندما يتهمونه وأتباعه أنهم يُكفرون المسلمين أو أن عندهم غلوًا في التكفير إلى آخر تهمهم التي لا تنتهي؛ لأنه سيرد عليهم بأنه يبرأ من ذلك كله، وإنما هو يكفر من وقع في الشرك الأكبر، فالخلاف بينه وبينهم ينبغي أن لا يكون في مجرد التكفير؛ لأنه لا إسلام دون تكفير لمن يستحق التكفير لو كان الخصوم يعقلون، ونصوص الكتاب والسنة حافلة بهذا، وما من كتاب فقه من كتب أهل السنة الأحناف المالكية الشافعية الحنابلة إلا وفيه كتاب بعنوان: حكم المرتد. وهو المسلم الذي نقض إسلامه بقول أو فعل. إنما الخلاف ينبغي أن يكون في حقيقة من كفرهم الشيخ؛ هل هم مسلمون؟ أو أنهم نقضوا إسلامهم بما ارتكبوه ودافعوا عنه من شركيات؟! فينبغي أن تنصرف جهود خصوم الشيخ ومن وافقهم إلى إثبات أن من كفرهم الشيخ مسلمون رغم صرفهم أنواعًا من العبادة لغير الله؛ من نذر أو ذبح أو دعاء.. إلخ. هاهنا المعترك بين الشيخ وخصومه. أما الصياح بأن الشيخ كفر هؤلاء أو قاتل أولئك، والاعتقاد بأنهم بهذا أقاموا الحجة على أن دعوة الشيخ تكفيرية، فهذا سذاجة وجهل؛ لأن الشيخ وعلماء دعوته لم يُنكروا هذا كله رغم المزايدات والفهم السقيم حتى يفرح البعض

بالعثور عليه، بل هم يُقرون ما ثبت منه، ولا يعدونه مذمة، مادام مرجعه الأدلة الشرعية. فالخلاف ينبغي أن يكون في هل يستحق هؤلاء المكفَّرين أن يُحكم عليهم بذلك، أو لا يستحقون؟ ويكون المرجع في هذا الأدلة الشرعية بفهم سلف الأمة، لا بمجرد العواطف والأماني التي يعقبها التباكي. **ثالثا: عند المخالفين من قال: «لا إله إلا الله»، فقد برئ من الكفر مهما ارتكب من النواقض**: فظن المخالفون للشيخ أن من قال: «لا إله إلا الله» لا يكفر، ولو لم يعمل بمقتضاها، ويقولون إن الذين قاتلهم الرسول ﷺ وكفَّرهم، ونزل فيهم القرآن، لا يشهدون أن لا إله إلا الله. فكيف يُجعل أولئك المشركون الذين لا يشهدون أن لا إله إلا الله مثل الذي يقولها ويصلي ويصوم؟ ولأن هذه المسألة من أهم المسائل التي إذا ما وعاها المسلم وفهمها حق الفهم تيقن افتراء الخصوم على دعوة الشيخ. وعدم فهمهم لحقيقة التوحيد الذي جاء به محمد ﷺ. وهذه الشبهة أُوردت على الإمام محمد بن عبد الوهاب، وتولى الإجابة عنها بنفسه. قال رحمه الله ما نصه: «اعلم أن لهؤلاء شبهة، يوردونها على ما ذكرنا، وهي من أعظم شبههم، فأصغ سمعك لجوابها، وهي أنهم يقولون: إن الذين نزل فيهم القرآن، لا يشهدون أن لا إله إلا الله، ويكذبون الرسول ﷺ، وينكرون البعث، ويكذبون القرآن، ويجعلونه سحراً، ونحن نشهد: أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ونصدق القرآن، ونؤمن بالبعث، ونصلي، ونصوم، فكيف تجعلوننا مثل أولئك؟ فالجواب: أنه لا خلاف بين العلماء كلهم، أن الرجل إذا صدق رسول الله ﷺ في

شيء، وكذبه في شيء، أنه كافر لم يدخل في الإسلام، وكذلك إذا آمن ببعض القرآن، وجحد بعضه، كمن أقر بالتوحيد، وجحد وجوب الزكاة، أو أقر بهذا كله، وجحد الصوم، أو أقر بهذا كله، وجحد الحج. ولما لم ينقد أناس في زمن النبي ﷺ للحج، أنزل الله في حقهم: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]. ومن أقر بهذا كله، وجحد البعث، كفر بالإجماع، وحل دمه وماله، فإذا كان الله قد صرح في كتابه، أن من آمن ببعض، وكفر ببعض، فهو الكافر حقًا، وأنه يستحق ما ذكر، زالت الشبهة. ويقال أيضًا: إن كنت تقر أن من صدق الرسول ﷺ في كل شيء، وجحد وجوب الصلاة، إنه كافر حلال الدم والمال بالإجماع، وكذلك إذا أقر بكل شيء إلا البعث، وكذلك لو جحد وجوب صوم رمضان، وصدق بذلك كله، لا تختلف المذاهب فيه، وقد نطق به القرآن كما قدمنا. فمعلوم أن التوحيد هو أعظم فريضة جاء بها النبي ﷺ، وهو أعظم من الصلاة والزكاة والصوم والحج، فكيف إذا جحد الإنسان شيئًا من هذه الأمور كفر ولو عمل بكل ما جاء به الرسول ﷺ، وإذا جحد التوحيد الذي هو دين الرسل كلهم لا يكفر؟ سبحان الله، ما أعجب هذا الجهل! ويقال أيضًا: هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ، قاتلوا بني حنيفة، وقد أسلموا مع النبي ﷺ، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويؤذنون، ويصلون. فإن قال: إنهم يقولون: إن مسيلمة نبي، فقل: هذا

هو المطلوب، إذا كان من رفع رجلاً إلى رتبة النبي ﷺ كفر، وحل ماله ودمه، ولم تنفعه الشهادتان، ولا الصلاة، فكيف بمن رفع شمسان، أو يوسف؟ أو صحابياً أو نبياً إلى مرتبة جبار السماوات والأرض؟ سبحان الله ما أعظم شأنه ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩]»[1]. وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمهما الله: «وقد غلط كثير من المشركين في هذه الأعصار، وظنوا أن من كفَّر من تلفظ بالشهادتين فهو من الخوارج، وليس كذلك؛ بل التلفظ بالشهادتين لا يكون مانعاً من التكفير إلا لمن عرف معناهما، وعمل بمقتضاهما، وأخلص العبادة لله، ولم يشرك به سواه، فهذا تنفعه الشهادتان. وأما من قالهما ولم يحصل انقياد لمقتضاهما، بل أشرك بالله، واتخذ الوسائط والشفعاء من دون الله، وطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله، وقرَّب لهم القرابين، وفعل لهم ما يفعله أهل الجاهلية من المشركين، فهذا لا تنفعه الشهادتان بل هو كاذب في شهادته، كما قال تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]. ومعنى شهادة أن لا إله إلا الله هو: عبادة الله، وترك عبادة ما سواه. فمن استكبر عن عبادته ولم يعبده؛ فليس ممن يشهد أن لا إله إلا الله، ومن عبده وعبد معه غيره، فليس هو ممن يشهد أن لا إله إلا الله»[2]. **رابعا: عدم**

---

(١) كشف الشبهات (ص: ٣٦) وما بعدها.

(٢) الإتحاف فى الرد على الصحاف (ص: ٣٣).

فهم المخالفين لحقيقة العبادة: إن المناوئين لدعوة الشيخ يعترفون أن الشرك الذي حرمه الله عز وجل هو صرف العبادة لغير الله. ولكنهم يُخرجون بعض أفرادها؛ كالدعاء أو الذبح أو النذر. وهم بهذا وقعوا في جهل وتناقض، جهلٌ بحقيقة العبادة ومعناها، وتناقضٌ عندما فرقوا بين المتماثلات. وفي هذا يقول الشيخ عبد الله أبا بطين رحمه الله عن أحد هؤلاء الخصوم: «فإنه مع اعترافه بأن الشرك الذي حرمه الله هو الشرك في العبادة، لا يعرف حد العبادة وحقيقتها. وربما قال: العبادة التي صرفها لغير الله شرك: الصلاة والسجود. فإذا طُلب منه الدليل على أن الله سمى الصلاة لغيره أو السجود لغيره شركًا لم يجده. وربما قال: لأن ذلك خضوع. والخضوع لغير الله شرك، فيقال له: هل تجد في القرآن أو السنة تسمية هذا الخضوع شركًا؟ فلا يجده. فيلزمه أن يقول: لأنه عبادة لغير الله. فيقال: وكذلك الدعاء والذبح والنذر عبادات. مع ما يلزم هذه العبادات من أعمال القلوب من الذل والخضوع والحب والتعظيم والتوكل والخوف والرجاء وغير ذلك»[1]. **خامسا: خلط المناوئين للشيخ بين التوسل البدعي والشركي، ثم افتراؤهم على الشيخ أنه يُكفر بالأول:** لقد استغل الخصوم هذا الإجمال والاشتراك في لفظ التوسل، فقلبوا الحقائق، وأجازوا دعاء الموتى، والاستغاثة بهم باسم التوسل، ثم زعموا أن الشيخ الإمام يكفر من توسل بالأنبياء والصالحين، إن الشيخ الإمام كفر من استغاث بالأموات؛ سواء كانوا أنبياء أو أولياء

(١) الانتصار لحزب الله الموحدين (ص: ٥٠).

ولو سُميت تلك الاستغاثة توسلاً، فالعبرة بالحقائق والمعاني وليست بالأسماء والمباني، فالتوسل عند عباد القبور يطلقونه على الاستغاثة بالموتى وطلب الحاجات منهم. **سادسا: خصوم الدعوة هم الذين كفروا الشيخ رحمه الله وأتباعه، وبادروهم بالقتال:** وهذا ما لا يذكره المناوئون للدعوة عند حديثهم عنها؛ لأنه يناقض ويعارض ما يحاولون إشاعته. وقد اعترف بهذا المؤرخون، فإن خصومهم هم البادئون بالقتال؛ بإعلان الحرب المسلحة وغير المسلحة على الدعوة ودولتها وأتباعها، بل أعلنت قوى الشر استعمال القوة والقتال للشيخ وأتباعه قبل وصوله الدرعية وقبل أن يكون لهم كيان، حيث هدده سليمان بن محمد في الأحساء. وأنذر عثمان بن معمر أمير العيينة إن لم يتخذ موقفًا حازمًا ضد الشيخ الإمام. وكذلك فعل ابن شامس العنزي. ثم لما استقرت الدعوة في الدرعية بدأها بالحرب دهام بن دواس أمير الرياض آنذاك. كذلك الخصوم كانوا كثيراً ما يغدرون بأتباع الدعوة من الدعاة القضاة والعلماء وطلاب العلم والمعلمين الذين كان يبعثهم الشيخ محمد والولاة والمشايخ المؤيدين للدعوة للقرى والبادية والأقاليم لتعليم الناس دينهم وإجراء الأحكام الشرعية بينهم. بل كثيراً ما يعلنون العصيان على الحاكم الإمام محمد بن سعود، وينقضون البيعة والعهد، ويخرجون على الجماعة والإمام، وهذا ما يُحرمه الإسلام، ويأمر بتأديب من يفعله. وكان حكام الحجاز غالبًا يعلنون العداء لدعوة التوحيد وأتباعها. وكانت عداوتهم متنوعة عقدية وسياسية وإعلامية ثم عسكرية، وأحيانًا يقتلون بعض العلماء

والدعاة. بل والرسل الذين يبعثهم أهل الدعوة إليهم. وكانوا يمنعونهم من حقوقهم المشروعة؛ كإبلاغ الدعوة، وكأداء فريضة الحج، وقد بدأ الشريف غالب وغيره من حكام الحجاز الحرب على الدعوة وأتباعها قبل أن يبدؤوهم. وأعلن الحرب المسلحة ضدهم، وقد اعترف خصوم الدعوة بذلك وذكره مؤرخوهم معتزين به[1]. وعلى هذا؛ فإنه عند التحقيق العلمي المتجرد يثبت قطعاً أن ما يقال عن الإمام وعلماء الدعوة وحكامها آل سعود وأتباعها حول التكفير واستحلال قتال المسلمين ودمائهم كلها مما لا يصح. أو مما قد يكون له وجه شرعي معتبر قام عليه الدليل الشرعي، ذلك أن تكفير من يستحق التكفير شرعاً. وسب من يستحق السب شرعاً. ليس من التكفير والسب المذموم ولا القسوة، بل مما هو مطلوب شرعاً في الدين الإسلامي بشروطه وضوابطه التي يعرفها الراسخون في العلم. إذا فقد ثبت أنهم لم يبدأوا القتال ولم يقاتلوا ابتداء. إنما بدأ القتال خصومُهم. ثم إنه من الطبيعي أن اختيار منهج القوة والحزم والقتال عند الضرورة هو الحل الأمثل في كثير من الأحوال. ومنها الحال التي وصلت إليها الدعوة مع خصومها. ونظراً لقوة الباطل والهوى وتمكنه من قلوب كثير من الناس وحياتهم لم تقبل نفوسهم الحق ولم تذعن لأهله. كما أن الناظر لحال كثيرين من الذين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها تشنيعاً على الدعوة وأتباعها في شبهة التكفير يجد العجب من تحيزهم ضد السنة وأهلها في هذه المسألة

(١) انظر مثلا: خلاصة الكلام لدحلان. (ص ٢٢٨).

وغيرها. وإغفالهم لأهل البدع الخُلص الذين يكفرون خيار الأمة؛ فيكفرون صحابة رسول الله ﷺ وأزاوجه أمهات المؤمنين، ويكفرون السلف الصالح. بل إن أكثر مزاعم التكفير والتشدد التي ألصقت بالدعوة وإمامها حدثت من الرافضة الذين يكفرون خيار الأمة ويستنقصونهم، ومن أشياعهم الذين يشاركونهم في بدع القبور والقباب والمشاهد والمزارات البدعية، والطرق الصوفية والموالد والأذكار المحدثة، ومن المعلوم لدى كل باحث ومحقق أن أصل هذه البدع ومنشأها كان من مكفرة الصحابة والسلف الصالح، فأين العدل والإنصاف والتحقيق الذي يدعونه؟ وأين الغيرة على الحق والدين وعلى الأولياء والصالحين التي يزعمونها؟ وهم يهينون الصالحين ببدعهم. وأين النصح للمسلمين الذي يتظاهرون به؟ وهم يروجون البدع وينصرونها. **سابعا: واقع أهل نجد قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:** ظن بعض الناس أن علماء الدعوة ومؤرخيها بالغوا في وصف حال نجد قبل قيام الشيخ محمد رحمه الله بدعوة التوحيد؛ من حيث انتشار الممارسات البدعية والشركية. وزعموا أن هذا من المبالغات المقصودة المخالفة للواقع لأجل مدح الشيخ أو الدعوة. ثم التماس العذر له فيما قام به، وفهم بعضهم من تلك العبارات أن الشيخ أو علماء الدعوة يُكفرون بالعموم، وهذا جهلٌ ومغالطة. ولو أنصف هؤلاء لعلموا أن ما نُقل من المعارضة والمخاصمة للشيخ سواء بواسطة التآليف أو القتال دليلٌ واضح على حال البلاد قبل دعوة الشيخ. وإلا فلماذا هذا الاستنكار الواسع لها

والمدافعة لو كان الناس ذاك الوقت على حالٍ مستقيمة مرضية؟! كيف وقد شهد لهذا الحال الكئيب مؤرخو تلك الفترة ممن هم أوثق من هؤلاء جميعًا؟! لقد اعترف بوجوده العلماء المناوئون للدعوة، ولكنهم يُخالفون الشيخ وعلماء الدعوة في وصفه بالشرك، فلم يقل واحدٌ منهم للشيخ أو علماء الدعوة مثلاً بأنه يكذب أو يُبالغ في وصف حال أهل نجد قبل الدعوة، ولكنهم يُنازعون في الحكم على تلك الأقوال والأفعال، هل هي شركٌ أو لا؟ وهذه مسألة أخرى. وليُعلم بعد هذا: أن وصف انتشار الجهل المنتشر والمخالفات الشرعية لا يعني تكفير الناس بالعموم كما يدعي البعض، فشتان بين الأمرين. وهذا يُدركه أهل العلم المنصفون الذين يُنزلون الألفاظ منزلها المناسب. دون تزيد أو تضخيم. ويلزم هؤلاء المدعون أن يحكموا بهذا الحكم الشنيع على كل من وصف حال الأمة في فترة من فترات الجهل والإعراض عن دين الله وسنة المصطفى ﷺ بأنه يُكفر الناس. فهل يلتزمون هذا؟ لا أظن ذلك؛ لأن مؤلفات العلماء سنيهم ومبتدعهم لا تخلو منه. **ثامنا: معرفة منهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في مسائل التكفير**: بعد القواعد والتمهيدات السابقة، يُنتقل مع المناوئين إلى معرفة منهج الشيخ محمد في مسألة التكفير وأحكامها. ليتم الحوار على بينة، ودون تزيد أو كذب أو تحريف، وهذا يكون من خلال الاطلاع على أقواله مباشرة، وأقوال علماء الدعوة من بعده. دون وسيط أو ناقل، وهذا متيسر ولله الحمد بعد انتشار مؤلفاته ومؤلفات أئمة الدعوة.

قواعد عامة للتعامل مع تاريخ أئمة الدعوة وما قيل فيها من شبهات

يفتقر كثير من المخالفين لمنهجية الحكم على المناهج والأشخاص بسبب انطلاقهم من تصورات مجتزأة، لا سيما المسائل التاريخية التي يكثر فيها الأقاويل وصعوبة تمييز القول الصحيح من بين ركام الباطل، ولما كانت الشبهات حول تاريخ دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب كثيرة ومتشعبة رأينا أن نضع قواعد عامة في كيفية تناول هذه المسائل، وأبين كيف تعامل العلماء وزعماء الإصلاح مع هذه الأحداث التاريخية: **القاعدة الأولى: تلك أمة قد خلت**: أول شيء يجب أن نؤصل له في القضايا التاريخية التي تكثر فيها الأقاويل هو العمل بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤]، فدع عنك قيل وقال، وخذ العلم النافع الذي تلقته الأمة بالقبول وشرحه أهل العلم المشهود لهم، وليس من شرط العالم أن توافقه في كل شيء، فأهل السنة يشرحون بعض كتب الجويني كالورقات في أصول الفقه مع أنه مؤسس المذهب الأشعري بشكله الأخير، ويشرحون كتب ابن قدامة مع كونه شديدا على الأشاعرة، ويشرحون كتب ابن حزم مع أنه تعصب على معاصريه وأحرقوا كتبه، بل قد نستفيد من كتب الزمخشري مع اعتزاليته. فإن كنت ترى خطأ الشيخ في مسألة فلا مشكلة، استفد مما أحسن فيه الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودع ما تراه خطأ. وفي هذا المقام أيضا لا بد من توضيح أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ليس بداخل في البناء العقدي عند أهل

السنة، بمعنى أنهم لا يستدلون به استقلالا لإثبات عقيدة، لا هو ولا غيره من المتأخرين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصا يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلاما يوالي عليه ويعادي غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون»[1]. فالعقيدة أسبق من الأشخاص، ونصيب الأسد من الاستدلال في الكتب العلمية والرسائل الجامعية عند المعاصرين مستقى من الكتاب والسنة وكتب الأئمة والسلف ثم كتب ابن تيمية وابن القيم بشكل رئيس، فالأمر يسبق الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وما كان دوره رحمه الله إلا إرشاديا بأن نبه الناس إلى خطورة الممارسات الشركية، ولم يزد عند أهل العلم تأصيلا جديدا بحيث يمكن اعتباره مذهبا منفردا. ودونك كتاب الإمام البركوي الحنفي: «الحد بين الزيارة الشرعية والشركية»، وكذلك كتاب المقريزي: «تجريد التوحيد» أطنب فيه في بيان توحيد الألوهية والفرق بينه وبين الربوبية، وأن دعاء الأولياء من الشرك الأكبر، وهما يسبقان ابن عبد الوهاب ببضعة قرون من الزمان. **القاعدة الثانية: أهل السنة لا يبنون اعتقاداتهم على الأحداث التاريخية**: أولا: من الأمور المهمة التي ينبغي أن ينتبه إليها طالب العلم الرشيد أن أهل السنة لا يتخذون الأحداث التاريخية منطلقا

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٦٤).

لتصوراتهم المنهجية والعقدية، وإنما هذا صنيع أهل البدع والأهواء، كالشيعة الذين يتخذون حادثة مقتل الحسين عقيدة ويبنون عليها موقفا عدائيا من بعض الصحابة، وكحادثة السقيفة والوقوف عندها وعقد الولاء والبراء عليها وذم الصحابة لأجلها، وكقتال صفين واتخاذ موقف عقدي تجاه أحد الطرفين، وكذلك بعض طوائف الشيعة الذين بنوا عقيدتهم على خروج محمد بن الحسن الملقب بالنفس الزكية، وذلك في زمان الدولة العباسية. وكذلك ما روي من زلات لبعض الفاتحين مثل قتيبة بن مسلم الباهلي القائد المغوار الذي فتح معظم آسيا، مع ما له من زلات معلومة، وطارق بن زياد في المغرب، وما أشيع عنه من إحراق السفن، وخلافه مع قائده موسى بن نصير، فهذا وأمثاله حتى وإن صح فإن أهل السنة يهملون هذا كله ويغضون الطرف عنه. فالأحداث التاريخية يكثر فيها الأقاويل والقيل والقال، والله قد أكمل الإسلام، والرسول ﷺ قد توفي وقد أتم هذا الدين، فلا يتم بناء اعتقاد جديد بناء على مستجدات حادثة. وقد يكون الحدث التاريخي صحيحا في أصله لكنه مجتزأ في حقيقته، أو لصاحبه تأويل لا نعلمه، أو يكون لصاحبه من الحسنات ما يجبر به الخطأ الذي وقع منه. وهذا المنهج وإن كان يتأكد في حق الصحابة، إلا أنه منهج لسائر من جاء بعدهم ممن اشتهر فضلهم وكان لهم صيت ذائع عند أهل السنة، فقد سكت أهل السنة عن سعيد بن جبير وعن التابعين الذين خرجوا مع ابن الأشعث وتسببوا في فتنة عظيمة جدا وإزهاق أرواح المسلمين، وذلك لعظم فضلهم، وعذروهم بالتأويل لعظم

فضلهم وأثرهم في الديانة. وكذلك وسواء بسواء ما حصل من أحداث تاريخية متضاربة ومنزوعة من سياقها تخص الحقبة التي عاش فيها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، لا سيما مع ما ثبت لهم من فضل تاريخي في نفي مظاهر الشرك والإصلاح الذي جاء بعده. ولنضرب لذلك مثالا: وهو قتال علماء الأزهر في بعض الأزمنة، فقد جاء في أحداث عام ١١٢٠هـ: «لما توفي ثاني شيخ للأزهر وهو الشيخ النشرتي وقعت فتنة بالأزهر بسبب المشيخة، فرقة تريد الشيخ أحمد النفراوي، والأخرى تريد الشيخ عبد الباقي القليني، حضر جماعة النفراوي إلى الجامع ليلا ومعهم بنادق وأسلحة، وضربوا بالبنادق باب الجامع، وأخرجوا جماعة القليني وكسروا باب الأقبغاوية وأجلسوا النفراوي مكان النشرتي، فاجتمعت جماعة القليني يومها بعد العصر، وكبسوا الجامع وأقفلوا أبوابه وتضاربوا مع جماعة النفراوي، فقتلوا منهم نحو العشرة أنفار وانجرح بينهم جرحى كثيرة، وانتهبت الخزائن وكسرت القناديل، وحضر الوالي فأخرج القتلى ولم يبق بالجامع أحد، ولم يصل فيه ذلك اليوم، وأمر النفراوي بلزوم بيته، واستقر القليني مكانه»[1]. وهذا الاقتتال والنزاع الذي حصل في تاريخ الأزهر الشريف لا يخول للعاقل أن يغير معتقداته الدينية بناء على أخطاء تاريخية، بمعنى أوضح: لا يصح أن يقول الأشعري: سوف أنتقل إلى مذهب المعتزلة لأن شيوخ الأشاعرة حصل منهم قتال في زمن من الأزمنة، فإنه والحال كذلك قد

(١) كنز الجوهر في تاريخ الأزهر، سليمان رصد الحنفي، ١٣٢٠هـ (ص: ١٧٦).

جعل معتقداته تتغير بتغير الزمان والمكان. ولذلك هذا القتال وهذه الأحداث التي صاحبت الدعوة الوهابية لم تؤثر في العقلاء والمصلحين، رغم علمهم ببعض الأخطاء التي لا يخلو منها إلا المعصوم؛ وذلك لأنهم حاكموا الدعوة بما غلب عليها من خير وصيانة للديانة، عملا بقاعدة: «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ». أخرجه أبو داود (٦٣)، والترمذي (٦٧)، والنسائي (٥٢). فقد رد مفتي بغداد السيد النعمان الآلوسي على ابن جرجيس في كتابه شقائق النعمان في رد شقاشق داود بن سليمان، ورد عليه أيضا محمود شكري الآلوسي في كتابه فتح المنان وغيره من الكتب، ومعلوم أن النعمان الآلوسي كان متصوفا متأثرا بابن تيمية وابن القيم، ولم يكن مقلدا لأئمة الدعوة. ورغم ذلك: قد لاحظ النعمان الخلل العقدي عند مناوئي الدعوة، لذلك وافق أئمة الدعوة في الرد على ابن جرجيس الحنبلي الذي كان يؤصل للاستغاثة بالأولياء وينسب ذلك كذبا إلى ابن تيمية. والحاصل أن العلماء الربانيين وزعماء الإصلاح في القرن الماضي رغم تحفظهم على مسألة القتال، إلا أن هذا لم يمنعهم من أن يوافقوا النجديين من حيث التقرير العقدي، بل ردوا على خصومهم أيضا صيانة لجناب التوحيد، وسكتوا عن أخطاء الوهابية بسبب حسناتهم، وعظيم فضلهم، وذيوع الخير على أيديهم. وهذا الموقف النبيل من المصلحين يعطي درسا تربويا لما يجب أن يكون عليه الباحث المنصف تجاه هذه المسائل التاريخية من التحلي بالعلم والعقل والعدل. ثانيا: لا بد أن نعرف أن الوقائع التاريخية ينبغي أن تستقرأ

كاملة غير مجتزأة، وفي كل الحروب التي يستدل بها لذم دعوة الشيخ كان للوهابيين مبرر قوي لذلك، مثل ما يذكره الخصوم من إغارة الوهابية على مناطق كانت توافقه على التوحيد، ولم تكن تعبد القبور، مستدلين بذلك على أن حروبهم كانت وحشية مثل صنيع غلاة التكفير في زماننا. فينبغي لطالب العلم والباحث أن يعلم أنهم لم يكونوا بتلك السطحية التي يصورها الخصوم، وأن يستحضر أن جميع حروبهم كانت لأسباب منطقية ولأسباب قوية. ولنأخذ من ذلك نموذجا، ومن خلاله يمكن القياس على غيره: إغارتهم على أهل القصيم رغم عدم وجود أضرحة لديهم، فإن ذلك كان بسبب أن أهل القصيم كانوا في معاهدة مع الأمير محمد بن سعود، وأرسل لهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب علماء وشيوخا يعلمون الناس التوحيد والعقيدة، ثم عزم أهل القصيم على نقض العهد، وكاتبوا أمير الإحساء سعدون بن عريعر للقدوم عليهم، وقتلوا الشيوخ العزل الذين أرسلهم الشيخ لهم في وقعة شنيعة تسمى مذبحة المطاوعة. قال ابن بشر رحمه الله في أحداث سنة ١١٩٦هـ: «وفيها أجمع أهل القصيم على نقض البيعة والحرب، سوى أهل بريدة والرس وتنومة، وقتلوا كل من ينتسب إلى الدين عندهم، خصوصا المعلمين الذين يعلمونهم أحكام الشريعة... فحين قرب - أي: سعدون بن عريعر - من القصيم قام كل أهل بلد فقتلوا من عندهم من العلماء»[1]. فقس على هذه الحادثة بقية حروبهم لمن وافقوهم في

(١) عنوان المجد (١/ ١٤٥).

التوحيد لكنهم نقضوا العهد وساعدوا القبوريين لأسباب سياسية، كأهل الدلم حيث نقضوا العهد وطردوا دعاة التوحيد، وأهل حرمة الذين أخذوا دعاة التوحيد رهائن، وعلى هذا فقس. وقد قال الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسالته لأهل مكة: «ولا نكفر إلا من بلغته دعوتنا للحق، ووضحت له المحجة، وقامت عليه الحجة، وأصر مستكبرا معاندا، كغالب من نقاتلهم اليوم، يصرون على ذلك الإشراك، ويمتنعون من فعل الواجبات، ويتظاهرون بأفعال الكبائر والمحرمات، وغير الغالب إنما نقاتله لمناصرته من هذه حاله، ورضاه به، ولتكثير سواد من ذكر، والتأليب معه، فله حينئذ حكمه في قتاله»[1]. فذكر الشيخ عبد الله في النقل السابق صنفين ممن قاتلوهم: الأول: القبورية الصرفة الذين يصرون على عبادة الأضرحة ممن راسلوهم وأقاموا عليهم الحجة، وهم القسم الأكبر من حروب الوهابية. والثاني: من ناصروا الصنف الأول، وذبوا عنهم وأعانوهم، وإن لم يباشروا عبادة الأضرحة. والموضوع نراه عقليا ومنطقيا فضلا عن كونه شرعيا، فالذي ينكر تعاطي المخدرات ويعترف بأنها ذنب كبير من الذنوب، ثم نراه يعين تجار المخدرات ويسهل لهم الطرق لدخوله إلى البلاد، فهو يأخذ حكمهم أيضا، وإن لم يباشر تعاطي المخدرات بنفسه، وكذلك وسواء بسواء من لا يعبد الأضرحة، لكنه يعينهم بالمال والعتاد والسلاح، بل ويسوغ مذهبهم، فهو يأخذ حكمهم أيضا، هذا من الجانب

(١) الدرر السنية (١/ ٢٤٣).

الديني، فضلا عن الجانب السياسي المتعلق بنقض العهود. فلا ندري كيف يستشكل بعض المعاصرين هذا الأمر ويرونه شبهة على الوهابية أصلا؟! **القاعدة الثالثة: الله عز وجل لا يقيم للخوارج دولة، ولا يجعل نفعهم عاما للأمة:** من سنن الله الكونية ألا يقيم للخوارج دولة، فلو مكن الله لهم لفسدت الأرض، وانقطعت السبل، وانتهكت الأعراض، وضاع الدين، فسنن الله الكونية تأبى ذلك؛ إذ الخوارج كما يقول الرسول ﷺ: «كُلَّمَا خَرَجَ مِنْهُمْ قَرْنٌ قُطِعَ». أخرجه أبو داود (٢٤٨٢)، وأحمد (٦٩٥٢). ويقول وهب بن منبه: «إني قد أدركت صدر الإسلام، فوالله ما كانت الخوارج جماعة قط إلا فرقها الله على شر حالاتهم، وما أظهر أحد منهم قوله إلا ضرب الله عنقه، ولو مكن الله لهم من رأيهم لفسدت الأرض وقطعت السبل والحج»[1]. فمن حكمة الله أنه لا يمكن للخوارج، ولا يقيم لهم دولة مستقرة، ولا ينشر مذهبهم بين العامة فضلا من أن يجعل نفعهم عاما في المسلمين ومستلهما لزعماء الإصلاح، بل إن المعارضين للدعوة قد زالوا وزالت آثارهم، فلا يكاد يعرف أحد خصومهم، وبقيت الدعوة وآثارها ونفعها للمسلمين، فكيف يظن بالله تعالى أن ينصر مذهب الخوارج ويمكن لهم، ويجعل على أيديهم نهضة علمية تربوية وتراثية يمدحها العام والخاص، بل ويعتنقها خلص المؤمنين من الفقهاء والمفكرين والأدباء والشعراء، وممن لهم قدم صالحة في الأمة، ويجعلها الله مستلهما لكل دعاة الإصلاح شرقا

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٥٤).

وغربا، يقول الزركلي عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «وكانت دعوته الشعلة الأولى للنهضة الحديثة في العالم الإسلامي كله، تأثر بها رجال الإصلاح في الهند ومصر والعراق والشام وغيرها»[1]. فمن ظن أن الله يمكن للخوارج ويجعل نفعهم عاما وينبثق منهم نهضة إصلاحية يستنير بها العلماء فقد أساء الظن غاية الإساءة بالله عز وجل وبسننه الكونية، وكان ظنه هذا يضاد العقل الصريح والنقل الصحيح. **القاعدة الرابعة: الخوارج لم يتلقوا العلم من مظانه الصحيحة**: من المعلوم عند أهل العلم أن الخوارج قوم حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام، لم يتلقوا العلم من مظانه، ولا أخذوا عن المشايخ. والشيخ محمد بن عبد الوهاب قد عرف عنه في تراجمه برحلاته العلمية إلى مكة والمدينة والبصرة والكوفة، حيث تلقى العلم عن أكابر زمانه، وطالت ملازمته للعلامة محمد حياة السندي في مكة، وأخذ عن العجلوني إمام الحديث، والعلامة محمد المجموعي، وعبد الله الفرضي الحنبلي، وغيرهم من الأعلام. وله أسانيد عديدة في كتب الحديث والفقه والتفسير، حتى إنه طرقه صارت من أشهر الطرق التي يروي عنها المعاصرون. كما كان له رحمه الله اعتناء بالفقه الحنبلي، وتتبع مشايخه حتى أن مخالفيه لم ينازعوا في كونه طلب العلم من مظانه الصحيحة، وله كتاب «مختصر الإنصاف والشرح الكبير» في عدة مجلدات، اختصر فيه موسوعتين عظيمتين في الفقه الحنبلي. كذلك أبنائه وأحفاده من بعده، درسوا بالأزهر

---

(١) الأعلام (٧/ ٢٥٧).

الشريف علوم الآلة، فقد درس عبد الرحمن بن حسن صاحب فتح المجيد بالجامع الأزهر، وكذلك عبد اللطيف آل الشيخ وغيرهما، ولهم ثبت رواية ومشيخة من الأزهر وغيره[1]، حتى إن عبد الرحمن بن عبد الله قد تولى كرسي الحنابلة بالجامع الأزهر. **القاعدة الخامسة: لا تجعل الدعوة قالبا واحدا لا يتجزأ**: المنتقدون لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب يجعلون تاريخ الدعوة قالبا واحدا لا يتجزأ، لا يمكن تجزئتها إلى فترات، بل يحملون الشيخ تبعات كل ما حصل من بعده، فما يقوله الشيخ حمد بن عتيق الذي جاء بعد الشيخ بقرن من الزمان لا بد وأن الشيخ وهو في قبره يقول به أيضا، وما يفعله حفيد ابن سعود لا بد وأن الشيخ يرتضي به أيضا، حتى ولو مات منذ زمن سحيق. وهذا الظلم الذي يقع على الشيخ منشؤه الجهل بتفاصيل تاريخ الدعوة. ومثال ذلك: الصدام بينهم وبين الدولة العثمانية – والذي يعتبره المنتقدون خروجا على الدولة العثمانية – لم يكن أساسا في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولا في عصر محمد بن سعود؛ وإنما كان في عهد الأمير عبد الله الملقب بعبد الله الكبير بن عبد العزيز بن محمد بن سعود، وكانت أول حملة بقيادة طوسون بن محمد علي باشا عام ١٢٢٨ هـ، أي: بعد موت الشيخ باثنين وعشرين

(١) انظر ترجمتهما في كتاب: أعلام نجد وغيرها، للبسَّام (ص: ٦٠) وما بعدها، وقد ذكر العلامة عبد الرحمن بن حسن مشايخه في الأزهر وقراءته عليهم في كتابه الإيمان والرد على أهل البدع (ص: ٢١)، ضمن مجموع الرسائل النجدية.

عاما، وهزم طوسون هزيمة منكرة، والحملة الثانية بقيادة إبراهيم باشا عام ١٢٣٣ هـ، أي: بعد موت الشيخ بسبعة وعشرين عاما. الشاهد من الأمر: أن الحملتين وقعتا بعد حوالي ربع قرن من الزمان من وفاة الشيخ، فتأمل هذا جيدا؛ فإنه مهم. فلا يمكن والحال كذلك محاسبة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهو المؤسس الروحي للدعوة إن صح التعبير بحجة أن من جاؤوا بعده من الأمراء على نفس منهجه، وهذا الخطأ وقع فيه الأستاذ ياسين بن علي في كتابه: خروج الوهابية على الدولة العثمانية. حيث يقول بأنه لا يمكن الفصل بين تصرفات الأتباع وبين محمد بن عبد الوهاب؛ لأننا في مقام تقييم الوهابية كفكر، وهذه الإجمالية في الحكم على الناس تجعل المنتقدين يقعون في محاذير علمية. وإلا فهل نحمل الإمام أحمد بن حنبل تبعة فتن الحنابلة من بعده؛ فقد حصل قتال بينهم وبين الأشاعرة، بل وبعد الإمام أحمد بمدة يسيرة قام ابن أبي داود شيخ الحنابلة، وقاد حركة تأليب الناس على الإمام الطبري. وهل نحمل الإمام مالكا ما فعله بعض فقهاء المالكية بعد وفاته بمدة يسيرة لما قاموا على الإمام الشافعي بمصر وضربوه؟! وهل يقال: إن مذهب أهل المدينة الذي يمثله مالك كان مذهبا متشددا؟! لا أظن أن منصفا يقول ذلك. هذا الأمر من الأخطاء الجسيمة التي يقع فيها المنتقدون للدعوة السلفية، حيث يفترضون بلسان الحال لا بلسان المقال أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي مات في مهد الدعوة لو كان موجودا بين أظهرهم لوافقهم على قتال العثمانيين؛ فهذا نوع من التخرص وتغليب الظن أو الرجم

بالغيب، يقول تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾ [النجم: ٢٨]، وهو أمر بعيد عن الإنصاف أو النقد العلمي البناء. ونحن إذ نقول ذلك: لا يعني أن ما فعلته الدولة السعودية الأولى كان خروجا على الدولة العثمانية بالضرورة، ولا أن ما قاله بعض أئمة الدعوة كان تشددا أو تكفيرا بالضرورة، وإن كان الخطأ واردا بالطبع، إنما كلامنا السابق من باب الجدل الفكري، أو من باب: «ثبت العرش ثم انقش». فعند تناول أي موضوع بحثي لا بد وأن يكون الباحث يسير وفق منهجية علمية للنقد، تتحلى بقيم الإنصاف والحكم على كل فعل بمفرده، وعلى كل حقبة بمفردها، لا مجرد آراء وتخرصات وظنون لا يبنى عليها يقين. وعلى هذا نقول: لم ينقل عن الشيخ أي عداء للدولة العثمانية، بل الثابت عنه توقير ولاتها، وهذه رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى شريف مكة ووالي العثمانيين، يقول فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم. المعروض لديك، أدام الله أفضل نعمه عليك، حضرة الشريف أحمد بن الشريف سعيد، أعزه الله في الدارين، وأعز به دين جده سيد الثقلين. إن الكتاب لما وصل إلى الخادم – يقصد نفسه –، وتأمل ما فيه من الكلام الحسن، رفع يديه بالدعاء إلى الله بتأييد الشريف لما كان قصده نصر الشريعة المحمدية ومن تبعها وعداوة من خرج عنها؛ وهذا هو الواجب على ولاة الأمور. ولما طلبتم من ناحيتنا طالب علم امتثلنا الأمر، وهو واصل إليكم، ويجلس في مجلس الشريف، أعزه الله هو وعلماء مكة. فإن اجتمعوا، فالحمد لله على ذلك، وإن اختلفوا أحضر الشريف كتبهم وكتب

الحنابلة؛ والواجب على الكل منا ومنكم أنه يقصد بعلمه وجه الله ونصر رسوله»[1]. فتأمل كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب وتسميته لوالي العثمانيين بأنه من ولاة الأمر، بل ويدعو الله له، تعرف أن الشيخ لم يكن يعادي الدولة العثمانية، فضلا عن أن يكفرها. وإنما النفرة وقعت بعد وفاة الشيخ بحوالي ربع القرن في زمن عبد الله بن عبد العزيز، لما أرسل محمد علي باشا حملة بقيادة طوسون، ثم حملة ثانية بقيادة إبراهيم باشا. وأما الإفتاء بتكفير الدولة التركية فقد حصل في زمن الدولة السعودية الثانية في زمن العلماء حمد بن عتيق وسليمان بن سحمان وغيرهما، لما دخلت القوات التركية للقتال دون الأضرحة، وتحقق النجديون منهم، فوجدوا كثيرا منهم زنادقة، فاجتهد النجديون آنذاك، وأفتوا بكفر الدولة العثمانية من حيث البناء المؤسسي كجنود وقواد، لا شعبها ولا الدول التابعة لها، وهو اجتهاد خاص بعلماء تلك الفترة، لا ينسب إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولا تلاميذه المباشرين. ومن الجدير بالذكر أن هذه الرؤية لم تكن خاصة بالنجدية، بل كان الجبرتي المصري أيضا يرى ذلك، فمما قاله رحمه الله: «ولقد قال لي بعض أكابرهم من الذين يدعون الصلاح والتورع: أين لنا بالنصر وأكثر عساكرنا على غير الملة، وفيهم من لا يتدين بدين ولا ينتحل مذهبا، وصحبتنا صناديق المسكرات، ولا يسمع في عرضينا أذان، ولا تقام به فريضة، ولا يخطر في بالهم ولا خاطرهم شعائر الدين؟! والقوم - أي: الوهابيون - إذا دخل الوقت

(١) ينظر: عنوان المجد لابن بشر (١/ ١٧٧).

أذن المؤذنون، وينتظمون صفوفا خلف إمام واحد بخشوع وخضوع، وإذا حان وقت الصلاة والحرب قائمة أذن المؤذن وصلوا صلاة الخوف، فتتقدم طائفة للحرب وتتأخر الأخرى للصلاة، وعسكرنا يتعجبون» ... إلى أن قال: «وكشفوا عن كثير من قتلى العسكر فوجدوهم غلفا غير مختونين. ولما وصلوا بدرا واستولوا عليها وعلى القرى والخيوف وبها خيار الناس وبها أهل العلم والصلحاء نهبوهم وأخذوا نساءهم وبناتهم وأولادهم وكتبهم»[1]. **القاعدة السادسة: ينبغي دراسة الظروف الاجتماعية والدينية:** للحكم على اجتهاد عالم تجاه طوائف معينة لا بد من دراسة متأنية لأحوال تلك الفترة التاريخية التي يعيشها هذا العالم وظروفها لمعرفة أسبابه ودوافعه، وعلى هذا نقول: لمعرفة مناط التكفير والقتال عند محمد بن عبد الوهاب يجب دراسة الأوضاع الدينية والاجتماعية في تلك الفترة القديمة، فالبعض يظن أن الخلاف كان ينحصر في بعض البدع والمعاصي الخفيفة أو في التوسل والتبرك فقط، وهذا وهم غير صحيح، بل كان من القبائل من يسيرها شيوخ الاتحادية الغلاة، وفي كل قبيلة يوجد منهم من يدعي علم الغيب وينكر البعث ويخاطب الملائكة والجن ويدعوهم من دون الله، مثل الشيخين: تاج وشمسان. يقول الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) وهو يحكي الحالة العلمية في زمانه: «وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفاسد يبكي لها الإسلام، منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للأصنام،

(١) تاريخ الجبرتي (٣/ ٢٤٠).

وأعظم ذلك، فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر، فجعلوها مقصدا لطلب قضاء الحوائج، وملجأ لنجاح المطالب... وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشك معه أن كثيرا من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم إذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه حلف بالله فاجرا، فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومعتقدك الولي الفلاني؛ تلعثم وتلكأ وأبى، واعترف بالحق، وهذا من أبين الأدلة الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة»[1]. وقال ضياء الدين صالح بن مهدي المقبلي الكوكباني (١٠٤٧هـ١١٠٨هـ): «جاءني شريف من أشراف مكة، وكان يعتقد متصوفا وأنا أنهاه عنه، فجاءني مذعورا يقول: ذكرت الله ورسوله فغضب فلان، وقال: لا أعرف الله ولا رسوله، إنما أعرف شيخي. وزار بعض العقلاء ابن عباس فرأى غلو الناس فيه، فقال لرجل من عمد مكة ومدرسيهم ومتصوفتهم: أهل الطائف لا يعرفون الله، قد اتخذوا ابن عباس إلها من دون الله، فسقط من عين ذلك المدرس، وقال: ما كنت أظنك بهذه المنزلة من الجهل والغفلة، هم لا يعرفون الله، ولكن تكفيهم معرفة ابن عباس، وهو يعرف الله. ثم قد صوروا كذبات، قالوا: مشى الجنيد في البحر وهو يقول: يا الله يا الله، وقال لتلميذه: قل أنت: يا جنيد يا جنيد. قال: مشيا ثم قال تلميذه: يا الله، فغرق، فنهره الشيخ، فتاب وقال: يا جنيد، فمشى فوق الماء. وقالوا: جاء منكر ونكير لميت فقالا: من ربك؟ فقال: شيخي فلان، وكرروا سؤاله وهو يكرر قول:

---

(١) نيل الأوطار (٤/ ٩٥).

شيخي فلان، فقالوا: صدق، وذهبوا عنه راضين. ومن أنكر هذا قالوا: جلمود مخذول، ولا يحب الأولياء، أو نحو ذلك من عبارات لهم، فهؤلاء زادوا على من قال: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وليس لهؤلاء من علاج غير السيف، ولكن أهل السيف الآن أجهل خلق الله وأشدهم اغترارا بتلك الأساليب، حيوانات مختلفة الطباع من ثعالب وسباع يعمها سلب الفلاح، والله المستعان»[١]. وقال العلامة محمد السنوسي في ذكر ما عليه البادية: «وبعض اعتقاداتهم أجمع العلماء على كفر معتقدها، وبعضها اختلفوا فيه، وكثير من أهل البادية ينكر البعث»[٢]. وقال الشيخ البيجوري الأزهري رحمه الله عن البادية في سياق ذكره العقائد الفاسدة: «ومثل ذلك كثير في الناس، فمنهم من يعتقد أن الصحابة أنبياء، وهذا كفر، ومنهم من ينكر البعث»[٣]. **القاعدة السابعة: ينبغي قراءة كتب الخصوم، لا الانبهار بالأسماء:** من أهم الشبه التي تعرض على طلبة العلم الاغترار بأسماء العلماء الذين خالفوا الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مثل ابن فيروز وابن عفالق وابن جرجيس، وغير ذلك، دون النظر في كتبهم أو المحاكمة العادلة بين الطرفين، فقط يكتفي المخالف بإيراد تلك الأسماء كدليل مستقل على فساد الشيخ وتلامذته رأسا. فنقول

---

(١) الأبحاث المسددة في فنون متعددة، للعلامة المقبلي (ص: ١٥٨) وما بعدها.

(٢) شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى (ص: ٣٧).

(٣) حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد (ص: ٧٨).

للمتشكك: قد علمت شيئا وغابت عنك أشياء. وجواب ذلك: أنه من معلوم أن أشهر من حمل لواء ابن فيروز وجماعته فيما بعد هو داود بن سليمان بن جرجيس العراقي الذي كان تلميذا للعلامة أبا بطين النجدي، وتمرد على شيخه، وادعى أن دعاء المقبورين ليس من الشرك الأكبر عند ابن تيمية وابن القيم، وأنهما بريئان من الوهابية الخوارج، وصنف في ذلك كتابا أسماه: صلح الإخوان من أهل الإيمان وبيان الدين القيم في تبرئة ابن تيمية وابن القيم. وممن رد عليه العالم الكبير مفتي بغداد السيد نعمان الآلوسي الحنفي وهو ابن أبي الثناء المفسر صاحب روح المعاني في كتابه شقائق النعمان في رد شقاشق داود بن سليمان ومعلوم أن النعمان الآلوسي كان متصوفا متأثرا بابن تيمية، ولم يكن وهابيا أو مقلدا لهم. ثم إن ابن أخيه محمود شكري الآلوسي رد على ابن جرجيس في فتح المنان تتمة منهاج التأسيس رد صلح الإخوان، وهو تتمة لكتاب الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ منهاج التأسيس في الرد على داود بن جرجيس الذي رد فيه على ابن جرجيس ومات قبل أن يتمه، فأتمه الشيخ محمود الآلوسي بعد موته. فانظر كيف يتتابع العلماء والمصلحون بشتى مشاربهم في رد ابن جرجيس الحنبلي، ومعلوم أن ابن جرجيس هو امتداد لمذهب الحنابلة الذين خالفوا الشيخ محمد بن عبد الوهاب. **القاعدة الثامنة: ينبغي فهم إطلاقات علماء الدعوة ومصطلحاتهم**: ينبغي معرفة الإطلاق العام الذي يراد به الخاص، أو إطلاق الكل الذي يراد به البعض، وذلك عن طريق القرائن وجمع كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب

في الباب الواحد، فعندما يقول الشيخ: انتشر الشرك في بلاد المسلمين، وعند تأسفه عن غربة الإسلام، لا يعني بالضرورة تكفيره لكل المسلمين كما فهم أعداؤه، وإنما يريد وصف الأحوال العامة، لا تحقيق وقوع الشرك أو إقامة الحجة على كل واحد منهم، وهذا ظاهر ومتداول عند أهل الشريعة، وقد سبق من كلام الشوكاني نفس الإطلاقات ولم يتهمه أحد بالتكفير. يقول الشيخ رحمه الله في رسالته لعبد الله بن سحيم: «فإن عرفت أن الصواب معي، وأن دين الإسلام اليوم من أغرب الأشياء؛ أعني دين الإسلام الصرف الذي لا يمزج بالشرك والبدع، وأما الإسلام الذي هو ضد الكفر، فلا شك أن أمة محمد ﷺ آخر الأمم، وعليها تقوم الساعة»[1]. وهذا يدل على أن الإسلام الذي يقصده هو الإسلام الخالي من البدع والشركيات، أما مطلق الإسلام فالأمة عليه، بمنطوق كلامه رحمه الله. **القاعدة التاسعة: قد يحصل من أهل السنة الجور في بعض الأزمنة**: قد يحدث من أهل السنة بعض الجور على أهل البدع، وهذا ما يقرره شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول: «فالراد على أهل البدع مجاهد»، إلى أن قال: «والمجاهد قد يكون عدلا في سياسته وقد لا يكون، وقد يكون فيه فجور»[2]. ولا أدل على أن صاحب الحق قد يصدر منه الجور تأولا مما حدث من أسامة من قتل رجل نطق الشهادتين، وما حصل من جور بعض مجاهدي التابعين، مثل قتيبة بن

(١) الرسائل الشخصية (ص: ٦٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٣).

مسلم الباهلي وغيره. والواجب مدح أقرب الطائفتين إلى الصواب، واغتفار قليل الخطأ بكثير الصواب، وذلك بالنظر إلى أصول كلا الفريقين ومنطلقاتهما، لا التأول لفاعلي المنكرات وإلقاء اللوم على المنكر عليهم، وأما إعذار فاعل المكفرات من عدمه، فهذا وإن كان واقعا فهو مانع من إسقاط الحكم عليه، وليس تسويغا لفعله، أو مبررا لعدم نهيه، أو حتى قتاله من ذوي الشأن والسلطة إذا لم ينته. **القاعدة العاشرة: التكفير بمسألة مختلف فيها ليس من قول الخوارج**: وبيان ذلك أن العالم الذي يكفر بمكفر، ولا يراه آخرون كذلك، أو قد يختلفون في تنزيل الحكم، فلا يكون العالم خارجيا بذلك، بل غايته هو اجتهاد سائغ ومقبول، وقد اختلف علماء الأشاعرة في تنزيل الحكم على طائفة ابن عربي، فمنهم من كفرهم عينا لمخالفاتهم من الأمور الظاهرة عندهم، ومنهم من اكتفى بتكفير مقالاتهم والتشنيع عليهم، ومنهم من اعتذر لهم وجعلهم من الأولياء، ولم يكن الذين كفروهم من الخوارج البتة عند من لم يكفروهم، أو عند من عذروهم؛ وذلك لأن المكفرين لهم أدلة ومناطات صحيحة، أما تنزيل الحكم على المعين فلا يلام فيه العالم ما دام مناط التكفير صحيحا. والحاصل أن العلماء قد يختلفون في بعض المكفرات، أو تنزيل الحكم على الأعيان، ولا يكون من رأى التكفير من الخوارج، وإنما يكون من الخوارج إذا كانت أصوله أصول الخوارج بأن يكفر بما ليس بمكفر إجماعا، مثل التكفير بالمعاصي والكبائر. **القاعدة الحادية عشرة: ينبغي احترام قاعدة: ما استقر عليه العمل**: قد يحصل خلاف متقدم على

عالم من العلماء، ثم يستقر عمل المسلمين على التلقي بالقبول، وعمل المسلمين هو دليل صحة لا دليل فساد، فانتشار الأربعين النووية للإمام النووي مثلا وشروحاته الفقهية تشرحها الألسنة الزكية من الفقهاء والربانيين دليل قبول هذا العمل ولو في الجملة. وكذلك انتشر كتاب التوحيد ورسائل الشيخ، وعمل بها الفقهاء والمفكرون، وتأثر بها المصلحون: كالشيخ جمال الدين القاسمي والآلوسي والزركلي والبيطار ورشيد رضا وأحمد شاكر ومحمود شاكر وعبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، والأدباء: كالرافعي والعقاد والمنفلوطي، وعلماء الاجتماع: كمالك بن نبي وشكيب أرسلان، وحصر ذلك يطول جدا. حتى إنه لا يعرف فاضل قط في القرن الماضي إلا وهو يثني على الشيخ محمد بن عبد الوهاب خيرا؛ لما له من جهود في يقظة الأمة[1]. وقد احتج ابن تيمية على قاعدة القبول والذيوع بين الناس على قبول علم العالم، وأن عدم قبوله دليل على فساده، فيقول ابن تيمية: «إن المخالفين للحق البين من الكتاب والسنة هم عند جمهور الأمة معروفون بالبدعة مشهود عليهم بالضلالة، ليس لهم في الأمة لسان صدق ولا قبول عام»[2]. وأخيرا.. إن الطعن في علماء الأمة الذين لهم قدم صدق وقبول عام ليس من شأن طالب الحق، وإنما

(١) حتى إن الشيخ محمود شاكر وضعه أحد الخمسة الذين تولوا يقظة ديار الإسلام. انظر رسالة: في الطريق إلى ثقافتنا (ص: ١١٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٠١). وانظر: كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٣٠٧).

هذا شأن الدعوات الهدامة من غلاة المتصوفة والشيعة ونحوهم من دعاة الفرقة الذين غاظهم اتحاد الكلمة وعموم الخير وانتفاع الناس به، وإطباق المصلحين على ذلك، فبعد أن كانوا منبوذين من الأمة بكافة طوائفها وجدوا مدخلا من جديد لبث الفرقة بصراعات ونزاعات لا طائل تحتها، وليس هذا مما يفيد المسلم، ولا تحته عمل، ولا فيه علم نافع ولا عمل صالح، فعلى طالب العلم وطالب الحق أن يحذر من تلك المسالك.

حقيقة الخلاف بين الإمام محمد بن عبد الوهاب وخصومه

قبل ذكر حقيقة الخلاف نذكر تنبيهين: التنبيه الأول: أن من أكثر الأخطاء الواقعة في تعامل من هاجموا دعوة الشيخ، اقتطاع كلام الشيخ من السياق الذي ورد فيه والمناسبة الموضحة له، ثم التشنيع على الشيخ رحمه الله بأنه قال كذا وكذا؛ وقد بتروا كلامه عن السياق الذي يوضحه؛ والسبب الذي لأجله قال ما قال من الكلام الذي نقلوه مبتورا، هذا الأسلوب مع أنه ظلم وتجني؛ فإنه لو استعمل مع أي أحد لأمكن تشويه كلامه بسهولة؛ بل إن من يستعملون هذا الصنيع الجائر لو طبق عليهم هم أسلوبهم فقطع كلامهم عن سياقه ومناسبته لاشتكوا بأنهم لم ينصفوا؛ ولم يتق الله فيهم، لكنهم إذا استعملوا هذا مع الشيخ ومع غيره من أهل العلم لم يبالوا بقلة تقواهم لله عز وجل، وإنما نبهت لهذا الأمر؛ لأن كلام الشيخ محمد في التكفير وموقفه من القتال مبني على أساس علمي قرره علماء أهل السنة قبله؛ فإذا جمع كلام الشيخ متكاملا اتضح موقف الشيخ من جميع هذه المسائل لمن أراد الإنصاف؛ فإن موقف الشيخ من القتال والتكفير مبني على الأصل الأكبر لحقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسله، وهو الأصل الذي خالف خصوم الشيخ فيه منهج أهل السنة أشد المخالفة؛ فالواجب ربط كلام الشيخ محمد في هذه المسائل ببعضها؛ ليتضح في سياق علمي، وأن يترك التشهي بعرض المسائل وفق الهوى. **التنبيه الثاني**: أن خصوم الشيخ في الحقيقة كانوا فريقين أولهما: من وافقوه في

بطلان الواقع الموجود في وقتهم مما يقع من الغلاة من دعاء غير الله، والذبح له، وغير ذلك مما يصنعه الغلاة عند القبور وغيرها؛ كما وافق هؤلاء الخصوم الشيخ في بطلان ما كان يفعله عددا من الجفاة في وقتهم ممن كانوا يستعلنون ويجهرون بإنكار الجنة والنار والبعث، وكان هؤلاء الجفاة يسخرون من الشريعة وأحكامها علانية، وهذه الأمور كان الجفاة يزاولونها مع علمهم بأن هذا كله مما بعث الله به نبيه ﷺ؛ فلم يكن حالهم حال جاهل لا يعلم؛ بل كان حالهم حال معاند مصر على عناده. وهؤلاء خطئوا الغلاة، وخطئوا الجفاة؛ لكنهم خالفوا الشيخ، فقرروا أن هؤلاء جميعا من الغلاة ومن الجفاة لما كانوا يقولون: «لا إله إلا الله» فهم مسلمون مطلقا، مهما وقع منهم من قول أو فعل أو اعتقاد باطل، وقرروا قاعدة: «من قال لا إله إلا الله؛ فهو مسلم. بقطع النظر عما صدر منه من هذه العظائم بالغة في الشناعة ما بلغت؛ لأن معنى كلمة التوحيد عندهم هو أن يقر أن الله تعالى هو ربه؛ فمن أقر بها فهو عند خصوم الشيخ مسلم مطلقا، هذا هو السبب الأول في عدم تكفيرهم من كان من الغلاة الذين يصرفون العبادة لغير الله، ومن كان من الجفاة الذين يجهرون بإنكار اليوم الآخر بما فيه من بعث وجنة ونار. السبب الثاني: عجيب جدا، وهو أن خصوم الشيخ كانوا يقولون إن من سكن في الجزيرة العربية؛ فلا يمكن أن يقع منه شرك، سواء أكان من الجفاة أو من الغلاة؛ فمن سكنها بزعمهم؛ فلا يمكن أن يقع منه شرك مطلقا. وقد ناقش الشيخ هذا الفريق من خصومه بما أجمع

عليه العلماء من أن من قال كلمة التوحيد واتبعها بناقض ينقضها من قول أو فعل أو اعتقاد؛ فإنها لا تنفعه، فمن قال كلمة التوحيد ودعا غير الله، أو قال كلمة التوحيد وكذب بالجنة والنار، فقد نقض كلمة التوحيد بإجماع العلماء، ونقل الشيخ كلام الفقهاء من المذاهب الأربعة في هذا ونبه خصومه هؤلاء إلى أنهم خالفوا علماء الأمة بما قرروه من هذا المعنى الباطل لكلمة «لا إله إلا الله». فأما زعم خصوم الشيخ أن من سكن الجزيرة فلا يمكن أن يقع في كفر؛ فساق الشيخ لإبطاله ما وقع من المرتدين، الذين قاتلهم الصحابة رضي الله عنهم بعد موت النبي ﷺ، وكانوا كلهم من أهل الجزيرة العربية، فهذا في بيان الفريق الأول من خصوم الشيخ وهم أسهل خصوم الشيخ. الفريق الثاني: هم ثلة من الغلاة، الذين كانوا يرون أن ما يقع عند القبور من دعاء أهلها والذبح لهم، يعبرون عنه بقولهم: «هذا هو الدين الصحيح»، وكتب بذلك خصم شهير للشيخ هو : محمد بن فيروز وأرسل كتابه هذا للشيخ محمد بن عبد الوهاب، واتجه عدد من من خصوم الشيخ الغلاة هؤلاء إلى البلدان التي كان بها قبور يُغلى فيها، اتجهوا لتلك البلدان وحذروا أهلها من التراجع عما هم فيه من الشرك، بعد دعوة الشيخ، وأفتوهم أن ابن عبد الوهاب قد كفر وحل دمه حين أنكر الضلالات الموجودة عند هذه القبور. الفريقان اللذان ذكرنا من خصوم الشيخ وإن اختلفا في النظرة إلى الممارسات الشركية؛ إلا أنهما اتفقا على أن معنى التوحيد هو: الإقرار بالربوبية، وخالفوا بذلك ما قرره علماء السلف وأئمة

الإسلام في معناه. **ونشرع بعون الله الآن في بيان حقيقة الخلاف الذي وقع بين الشيخ وخصومه هؤلاء فنقول:** ينبغي أن يعلم، أن حقيقة خلاف الشيخ مع خصومه راجعة إلى الأصل العظيم الذي بعث الله به رسوله ﷺ وهو معنى «لا إله إلا الله»؛ فالشيخ محمد كان يقرر أن معنى هذه الكلمة هو: لا معبود بحق إلا الله، ويبني على ذلك أن جميع العبادات يجب أن تصرف لله تعالى وحده من ذبح أو دعاء أو غيره؛ فمن صرف من العبادات شيئًا لغير الله فقد أشرك؛ لأنه إذا قال كلمة التوحيد بلسانه ثم صرف العبادة لغير الله؛ فقد نقض هذه الكلمة بصرفه العبادة لغير الله؛ أما خصوم الشيخ فإنهم زعموا أن معنى كلمة التوحيد الإقرار بأن الله هو الرب الخالق المدبر، قالوا من أقر بذلك فقد أقام التوحيد ولو وقع في صرف العبادة لغير الله؛ فلا يحكم بأنه نقض كلمة التوحيد، وهكذا قالوا فيمن جحدوا الجنة والنار، قالوا لا يحكم بأنهم نقضوا كلمة التوحيد. وزعم خصوم الشيخ أن كفار قريش ما كانوا يقرون أن الله هو الرب الخالق المدبر؛ لأنهم لو أقروا بذلك لقالوا كلمة التوحيد الذي هذا معناها بزعم خصوم الشيخ. وقد رد الشيخ رحمه الله على خصومه كلامهم هذا مستدلا بصريح الآيات القرآنية التي يحفظها حتى الصبيان، الدالة على أن الكفار الذين قاتلهم النبي ﷺ كانوا يقرون بأن الله هو الخالق المدبر، فلو كان معنى «لا إله إلا الله» الإقرار بأن الله هو الخالق؛ لما ردها كفار قريش؛ لأنهم يقرون بهذا المعنى، وأورد الشيخ الآيات القرآنية الكثيرة الدالة على أن كفار قريش

يقرون أن الله هو خالقهم ومدبرهم؛ كقول الله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقول الله عز وجل: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]، فالمشركون بنص القرآن كانوا يقرون أن الله هو ربهم وخالقهم ومدبر أمرهم، وهذا هو معنى الإيمان الذي نسبه الله تعالى لهم في سورة يوسف فقال عز وجل: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. «قال ابن عباس فيما رواه الطبري عند تفسير هذه الآية: من إيمانهم؛ إذا قيل من خلق السماء؟ قالوا الله، من خلق الأرض؟ قالوا الله، من خلق الجبال؟ قالوا الله، وهم مشركون. وقال عكرمة تسألهم من خلقهم وخلق السماوات والأرض؛ فيقولون الله؛ فذلك إيمانهم بالله وهم يعبدون غيره. وقال قتادة: لست تلقى أحدا منهم؛ إلا أنبأك أن الله ربه، وهو الذي خلقه ورزقه، وهو مشرك في عبادته»[1]. وآثار السلف كثيرة جدا في هذا؛ وقد نص على هذا المعنى من صنفوا في التفسير كابن جرير وابن كثير والبغوي وغيرهم من المفسرين الذين قرروا أن المشركين كانوا يقرون أن الله هو ربهم ومدبرهم؛ فلو كان معنى لا إله إلا الله الإقرار بأن الله هو الخالق المدبر لما ردها المشركون؛ وإنما رد المشركون هذه

(١) تفسير الطبري (١٣/ ٣٧٢).

الكلمة لأن معناها إفراد الله وحده بالعبادة، وعدم صرف شيء من العبادات لغيره تعالى، والدليل على معناها واضح في القرآن كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦]، ففهموا أن معنى كلمة التوحيد أن تترك عبادة كل ما سوى الله، وهذا الحال هو حال جميع المشركين الذين بعث لهم الأنبياء. وهذا المعنى هو المقرر لكلمة التوحيد في مواضيع ممن كتاب الله، كقول الله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، والمراد بالعروة الوثقى: «لا إله إلا الله»؛ وهكذا قول الله عن إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ۝٢٧ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨]، فهذا معنى كلمة التوحيد الذي لا يتردد علماء الأمة فيه، وهو الذي قرره الإمام ابن عبد الوهاب وردد رحمه الله في كتبه أن معنى كلمة التوحيد مرتبط بإفراد الله بالعبادة، فقال إن معناها: لا معبود بحق إلا الله، وهذه العبارة «لا معبود بحق إلا الله» التي ذكرها الشيخ هي عبارة أهل العلم قبله؛ فتجدها في كلامهم واكتفي بنقل واحد لهذا المعنى عن شيخ المفسرين ابن جرير الطبري، فإنه عند آية سورة غافر: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥] قال مفسرا لكلمة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: لا معبود بحق تجوز عبادته إلا

الله، وتصلح الألوهة له إلا الله»[1]. وهذه الكلمة كما ترى هي عبارة ابن عبد الوهاب، التي كررها في كتبه لمعنى كلمة التوحيد؛ فمن هنا قلنا إن أصل خلاف ابن عبد الوهاب مع خصومه هو في معنى كلمة التوحيد؛ ولذا انعكس هذا الخلاف على بقية مسائل الخلاف بينهم؛ فلما كان خصومهم يفسرون كلمة التوحيد؛ بأنها تعني الإقرار بأن الله هو الرب الخالق، أنكروا أن يكون من يصرف العبادة لغير الله مشركا، وأنكروا لشدة ما جهلوا من كلام العلماء تكفير من ينكر البعث والجنة والنار، وبرروا ذلك بأن منكر البعث والجنة والنار وإن أنكرها فهو يقر بأن الله ربه الذي هو معنى لا إله إلا الله بزعمهم. وبذلك نعلم مسألة مهمة: أن من جهل أصل خلاف الشيخ محمد مع خصومه الذي وضحناه هنا ثم خاض في موضوع التكفير والقتال الذي وقع بين الشيخ وبين خصومه فلن يفهم حقيقة الخصومة التي جرت والمسائل التي ترتبت عليها، لماذا؟ لأن حقيقة الخصومة كانت بين عالم سني، استمسك بما قرره علماء أهل السنة بمعنى التوحيد، وقابله من؟! قابله خصومهم قرروا في معنى التوحيد معنى باطلا، وفرعوا على ذلك ما قرروه في حقيقة الشرك والكفر؛ إذ قرروها على ما يُعد عند أهل العلم في أشد أنواع غلو المرجئة؛ فكان خصوم الشيخ غاية في الأرجاء، حتى أن بعض طوائف المرجئة تعارض هذا التقرير، الذي قرروه ولو على الأقل في أن من جحد اليوم الآخر لا يمكن أن يكون

(١) تفسير الطبري (٢٠/ ٣٥٧).

عند المرجئة مسلما، وعند هؤلاء يقولون إنه وإن جحد اليوم الآخر، فإنه يكون مسلما، وهكذا من صرف العبادة لغير الله عز وجل فإن طوائف من المرجئة تقول: إذا عبد غير الله لا يكون مسلما، وهؤلاء يقولون وإن عبد غير الله بالدعاء والذبح وقال لا إله إلا الله؛ فإنه يكون مسلما، وهذا يدل على ما ذكرنا من كون هؤلاء قد خالفوا المنصوص المعلوم عند علماء الأمة.

منهج أئمة الدعوة في الرد على المخالفين

إن المتأمل فيما كتبه علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله من كتب ورسائل، وقصائد يجد أن أكثرها صنفت في الرد على المخالفين للدعوة السلفية من أهل الأهواء، والبدع، والذين يأكلون أموال الناس بالباطل كالسدنة الذين يقبضون الأموال، والصدقات المدفوعة لأصحاب القبور، وينتفعون بها. حيث حصلت في نجد بعد ظهور الشيخ محمد بن عبدالوهاب وأتباعه دعوة جادة إلى الالتزام بما كان عليه السلف الصالح والسير على منهجهم، ووافقت هذه الدعوة قبولاً لدى أكثر الناس لأنها جاءت في وقت بلغت فيه غربة التوحيد غايتها ونهايتها، فلما تلقى الناس هذه الدعوة بالقبول تحركت نفوس الحاسدين والحاقدين، وأهل الأهواء، وغاظهم ذلك، فاشتغلوا في الصد عن هذه الدعوة وأهلها، والسعي لتشويهها وتلفيق التهم بأتباعها سعيـًا منهم في استئصال هذه الدعوة والقضاء عليها، فتصدى لهم علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله فأخذوا يدعونهم إلى الحق تارة، ويردون عليهم ويحذرون منهم تارة أخرى، على حسب ذلك الداعي إلى بدعته وشركه. **ولقد سار أولئك العلماء على منهج متميز في الرد على المخالفين، يمكن الحديث عنه بما يلي : أولا: التزام العدل والإنصاف مع المخالفين:** إن العدل والإنصاف مع المخالف أمر صعب جليل، حيث إن منهج هذا الدين هو الأمر بالعدل والنهي عن الظلم، قال تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ

وَإِيتَآيِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ﴾ [النحل: ٩٠]، والعدل مطلوب في القول: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾ [الأنعام: ١٥٢]، كما إنه مطلوب في الحكم على الآخرين: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، وهذا ما درج عليه علماء السلف قاطبة فإنهم يعترفون بما عند المخالفين من صدق، ولا يعميهم ما يجدون عندهم من ضلال وانحراف فيصدهم عن قول الحق فيهم، أو يدعوهم إلى رمي المخالفين بما ليس فيهم، وهذا بخلاف ما سار عليه أهل الأهواء والبدع فإنهم يسعون إلى إنكار الحق الذي مع خصمهم، والكذب والافتراء عليه، بل يجعلون أقوال مخالفيهم على أسوأ الاحتمالات، ولا يعترفون لهم بالحق أبدا. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والله قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني فضلاً عن الرافضي قولاً فيه حق أن نتركه، أو نرده كله، بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق»[1]. وإذا تأملنا حال علماء الدعوة السلفية بنجد رحمهم الله نجد أنهم على هذا المنهج ساروا، ولآثار أهله قد اقتفوا. فهذا هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يقول في إحدى رسائله: «ومتى لم تتبين لكم المسألة لم يحل لكم الإنكار على من أفتى، أو عمل حتى يتبين لكم خطأوه، بل الواجب السكوت والتوقف، فإذا تحققتم الخطأ بينتموه ولم تهدروا جميع

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٤٢)، وانظر: درء تعارض العقل مع النقل لابن تيمية (٩/ ٢٠٧).

المحاسن لأجل مسألة، أو مائة، أو مائتين أخطأت فيهن، فإني لا أدعي العصمة»[١]. ومما يدل على تميز منهجهم بالعدل والإنصاف، وإرادتهم إحقاق الحق، والالتزام به أنهم لا يعترفون بما عند المخالف من الحق فحسب، بل يدعون له بالهداية والرشاد، ومن ذلك ما قاله الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله في أحد ردوده: «فرحم الله امرءاً قال الحق وبه صدع، فالحق أحق أن يتبع. فالجواب أن يقال: تأمل ما تقدم من الجواب، فإن الحق بحمد الله فيه ظاهر، فإن كان طالب حق وجده، وإلا فقد قامت عليه الحجة، وانزاحت الشبهة عمن أراد البيان، ووفق لفهم العلم والإيمان، والله المستعان، فعسى الله أن يمنع عنه موانع الهداية، وأسباب الضلالة والغواية»[٢]. ويقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: واعلم أن القصد بهذا مناصحتك، ودعوتك إلى الله، لعل الله أن يمن عليك بالرجوع إليه، ومعرفة الحق، والعمل به»[٣]. ومع هذا فإن علماء الدعوة السلفية بنجد رحمهم الله حين يتبين لهم كذب المخالف، وسوء قصده بنشر البدع، والأمور الشركية، مع ظهور عناده بعد بيان الحق له، فإن الغيرة الدينية تظهر جلية عندهم، ويواجهون المخالف مواجهة صريحة، ويضللون أقواله، ويبينون تناقضه،

---

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٥/ ٢٤٠).

(٢) الدرر السنية (٧/ ١٣٣).

(٣) الدرر السنية (١/ ٥٠٧).

وفساد مذهبه. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب الله رادا على أحدهم: «والأمور التي تدل على أنك أنت وأباك لا تعرفان شهادة أن لا إله إلا الله لا تحصر، لكن ذكرنا الأمور التي لا تقدر تنكرها، ... وأما الدليل على أنك رجل معاند ضال على علم، مختار الكفر على الإسلام فمن وجوه ...»[1]. ثم ذهب الشيخ يعدد هذه الوجوه. ويقول الشيخ عبدالله بن عبد الرحمن أبا بطين في رده على داود بن جرجيس: «ومن العجب قول بعض من ينسب إلى علم ودين إن طلبهم من المقبورين والغائبين ليس دعاء لهم، بل هو نداء لهم، أفلا يستحيي هذا القائل من الله إذا لم يستح من الناس من هذه الدعوى السمجة التي يروج بها على رعاع الناس»[2]. **ثانيا: عدم ذكر اسم المردود عليه إلا إذا اشتهر**: يحرص علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله على إهمال ذكر اسم المردود عليه في غالب الأحيان، وهذا يرجع إلى أسباب عدة: إما استمالة للمردود عليه إلى الخير، وقبول الحق، والتراجع عن الباطل. وإما تحقير لشأن المردود عليه. وإما لأنه لا فائدة ترجى من ذكر اسمه، حيث يحصل المقصود في الرد فقط أو غير ذلك من الأسباب. ولهذا

---

(١) مؤلفات الشيخ (٥/ ٢٢٨).

(٢) الانتصار لحزب الله الموحدين (ص:٣٣)، وانظر: تأسيس التقديس (ص:١٣)، وكشف ما ألقاه إبليس من البهرج والتلبيس للشيخ عبد الرحمن بن حسن(ص:٤٥). والبراهين الإسلامية في رد الشبه الفارسية لعبد اللطيف آل الشيخ (ص:٥٠)، والصواعق المرسلة الشهابية لسليمان بن سحمان (ص:٩).

تجدهم أحيانًا يستعملون في ردودهم ألفاظا لا يُعرف منها المردود عليه، من ذلك قولهم: «وقد أورد بعضهم»، أو «واحتج بعض من يجادل عن المشركين»، و«ومن العجيب قول من ينسب إلى علم ودين»، أو «قال المعترض» ونحو ذلك من الألفاظ. ومع هذا فإنهم أحيانًا يقومون بالتصريح باسم المردود عليه حين تقتضي المصلحة ذلك، مثل أن يكون للمردود عليه شهرة وأظهر قوله للناس، ويخاف من اغترارهم به. من ذلك ما صرح به الشيخ محمد بن عبدالوهاب الله في إحدى رسائله فقال: «يعلم من يقف عليه أني وقفت على أوراق بخط ولد ابن سحيم صنفها، يريد أن يصد بها الناس عن دين الإسلام، وشهادة أن لا إله إلا الله، فأردت أن أنبه على ما فيها من الكفر الصريح، وسب دين الإسلام وما فيها من الجهالة»[1]. ولما أنكر بعض المخالفين على الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه لله التصريح باسمه، رد عليه الشيخ عبد اللطيف بن عبدالرحمن بن حسن الله فقال: وأما كون شيخنا الوالد صرح باسمك في الرياض فهو منه اهتمام بالواجب الشرعي، فإن الرجل إذا خيف أن يفتتن به الجهال، ومن لا تمييز عندهم في نقد أقاويل الرجال، فحينئذ يتعين الإعلان بالإنكار، والدعوة إلى الله بالسر والجهار، ليعرف الباطل فيجتنب، وتهجر مواقع التهم والريب، ولو طالعت كتب الجرح والتعديل، وما قاله أئمة التحقيق والتأصيل فيمن اتهم بشيء يقدح فيه، أو يحط من رتبة ما يحدث به ويرويه لرأيت

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٥/ ٨٨).

من ذلك عجبا»[١]. **ثالثا: الإعراض في الرد عن السب والكلام الفاحش البذيء**: من منهج علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله الإعراض عن الجاهلين، كما أمرهم بذلك رب العالمين، فقال: ﴿وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وعلى ذلك سار سلفنا الصالح رضوان الله عليهم أجمعين. فتجدهم لا يوردون البذاءة والسباب حتى من كلام المخالفين وينزهون أقلامهم وألسنتهم عن ذلك، وهذه سمة يلحظها كل قارئ لردودهم رحمهم الله. يقول الشيخ عبدالله بن عبد الرحمن أبو بطين الله في معرض رده على داود بن جرجيس: وأما ذكره هذا من مدحه نفسه وتزكيتها بدعوى العلم، وذمه المخالف، وتجهيله، فالعاقل ما يغتر بذلك، بل يقوم لله، وينظر لنفسه، ويتأمل ما يورد من الحجج»[٢]. بل إنهم كانوا يتجاوزون مرحلة الإعراض عما قاله المخالف إلى العفو والصفح والتماس العذر، والدعاء له بالهداية. من أمثلة ذلك ما كتبه الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله قائلاً: «فرحم الله من أدى الواجب عليه، وتاب إلى الله، وأقر على نفسه، فإن التائب عن الذنب كمن لا ذنب له، وعسى الله أن يهدينا وإياكم، وإخواننا لما يحب ويرضى»[٣]. وهذا الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله يقول: «واعلم

---

(١) الدرر السنية (٩/ ٣٦٤).

(٢) تأسيس التقديس (ص:٣).

(٣) الدرر السنية (٢/ ٤٣).

أن القصد بهذا مناصحتك، ودعوتك إلى الله، لعل الله أن يمن عليك بالرجوع إليه، ومعرفة الحق، والعمل به»[١]. إلا أنهم في بعض الأحيان ينقلون نصا للمخالف احتوى على شيء من ذلك، والمراد منه أن يتبين القارئ ما عليه المخالف من حال. يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله : «ثم ذكر المعترض من الفحش والكذب ما يتحاشى العاقل عن ذكره، وحكايته، وليس من الحجة في شيء حتى يُحكى، ويُرد، وإنما هو سباب لا يصدر من ذوي الألباب، وهكذا حال الجاهل والسفيه إذا أفلس ضاق عطنه، فاستراح إلى المسبة والفحش والبذاءة»[٢]. **رابعا: الغلظة والشدة مع المخالف عند مكابرة الخصم**: في عدة مواطن يظهر من أئمة الدعوة غلظة في العبارة وتهكم بالمخالف لأن المقام يقتضي شدة وغلظة، كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه مع عروة بن مسعود حيث قال: «امصص بظر اللات»[٣]. ومن أمثلة ذلك ما قاله الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في أحد ردوده على ابن سحيم .... فأردت أن أنبه على ما فيها من الكفر الصريح، وسب دين الإسلام، وما فيها من الجهالة التي يعرفها العامة»، إلى أن قال: «فيا سبحان الله؟ ما من عقول تفهم أن هذا الرجل من البقر التي لا تميز بين

---

(١) الدرر السنية (١/ ٥٠٧).

(٢) مصباح الظلام (ص:٢٩٥).

(٣) انظر القصة بطولها مع شرحها: فتح الباري (٥/ ٤٢٥).

التبن والعنب، والحمد لله رب العالمين»[١]. **خامسا: التوثيق والأمانة في نقل كلام المخالفين:** علماء الدعوة السلفية بنجد رحمهم الله لا يردون على أقوال المخالفين من خلال الكتب التي ردت عليهم، أو تحكي عنهم، أو فيما يُقال عنهم، بل يوثقون أقوال المخالفين من كتبهم ذاتها. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب الله : «يعلم من يقف عليه أني وقفت على أوراق بخط ولد ابن سحيم صنفها يريد أن يصد بها الناس عن دين الإسلام»[٢]. ومما يؤكد التزامهم بهذا المنهج أن أحدهم إذا سمع كلاما للمخالفين، فإنه يطلب ممن وصلتهم هذه الشبه تزويده بها حتى يتمكن من الرد عليها، كما فعل الشيخ عبد الرحمن بن حسن الله في رسالته إلى أحد طلابه، فقال: والحاصل أن المطلوب منك، أخذ ما كتبه، وإرساله إلي لأنظر فيه، ليطالب في كل لفظة ببرهانها، وليُظهر تناقضه، فإن المقام مقام لا يسع تركه»[٣]. **سادسا: الاقتصار في الرد على أهم الشبه وأخطرها:** عندما يقوم علماء الدعوة السلفية بنجد رحمهم الله بالرد على أحد المخالفين فإنهم يقتصرون على أهم الشبه، وأشدها إيهاما، وأكثرها رواجا على ذوي الأفهام القاصرة، فيردون عليها، ويناقشونها، ويفندونها، وأما ما عدا ذلك من الشبه اليسيرة الساقطة بنفسها

---

(١) مؤلفات الشيخ بن عبد الوهاب (٥/ ٩١).

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٥/ ٨٨).

(٣) الدرر السنية (٨/ ١٦٨).

فإنهم يطرحونها ويتركونها. فهذا الشيخ محمد بن عبد الوهاب الله يقول في كشف الشبهات: «واعلم أن هذه الشبه الثلاث هي أكبر ما عندهم، فإذا عرفت أن الله وضحها لنا في كتابه وفهمتها فهما جيدا فما بعدها أيسر منها»[1]. وكما فعل الشيخ حمد بن ناصر بن معمر الله في رسالته : الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب»، حيث اقتصر في رده هذا على أهم ثلاث مسائل في كتاب الخصم. **سابعا: مقارعة الحجة بالحجة:** فإن استدل المخالف بالقرآن كان الرد عليه بالقرآن، وإن استشهد بالسنة كان الرد عليه من نفس ما استشهد به وإن انتقل إلى عرض أقوال بعض أهل العلم، كان الرد عليه من خلال نقل أقوال أهل العلم من كل مذهب، وهذا ظاهر في ردود علماء الدعوة السلفية بنجد رحمهم الله[2]. ومما يمكن أن يُمثل به في هذا المقام ما دونه الشيخ محمد ابن عبد الوهاب كله رادًا على بعض المخالفين لما قال له: أنت خالفت ما في التحفة لابن حجر الهيتمي، فقال: «إن حقيقة ما يدعو إليه هو الاقتداء بأهل العلم، فإنهم قد وصوا الناس بذلك، ومن أشهرهم كلاما في ذلك إمامكم الشافعي، قال: لا بد أن تجدوا

---

(١) كشف الشبهات (ص:١٧).

(٢) انظر على سبيل المثال: كشف الشبهات (ص:١٣)، والدرر السنية (٣/ ٥٣)، والتوضيح عن توحيد الخلاق (ص:١٤٢). والانتصار لحزب الله الموحدين (ص:٣٩)، وكشف ما ألقاه إبليس (ص:١٥٤). ومنهاج التأسيس والتقديس (ص:٣٤٨)، وتأييد الملك المنان (ص:٣٤)، والرد على شبهات المستعينين بغير الله (ص:٥٥)، والصواعق المرسلة الشهابية (ص:٧٤).

عني ما يخالف الحديث، فكل ما خالفه فأشهدكم أني قد رجعت عنه. أيضا: أنا في مخالفتي هذا العالم، لم أخالفه وحدي، فإذا اختلفت أنا وشافعي في مسألة ما، فقال هذا : أنت أعلم بالحديث من الشافعي؟ قلت : أنا لم أخالف الشافعي من غير إمام اتبعته، بل اتبعت من هو مثل الشافعي، أو أعلم منه قد خالفه، واستدل بالأحاديث. فإذا قال : أنت أعلم من الشافعي؟ قلت: أنت أعلم من مالك، وأحمد؟ فقد عارضته بمثل ما عارضني به، وسلم الدليل من المعارض»[1]. **ثامنا: تقرير الحق أولاً**: عندما يقوم علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله بالرد على المخالف فإنهم يذكرون مقدمة نافعة بين يدي الرد، يبينون فيها معتقدهم الصحيح في المسألة المتنازع فيها ، ليستبصر بها طالب الهدى من عباد الله، ولتكون بمثابة إعطائه قواعد ومسلمات قبل قراءة الرد. ومن أمثلة ذلك ما كتبه الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في كتابه: «كشف الشبهات قال : «اعلم رحمك الله أن التوحيد هو إفراد الله سبحانه بالعبادة، وهو دين الرسل الذي أرسلهم الله به إلى عباده»، إلى أن قال : «إذا عرفت ذلك، وعرفت أن الطريق إلى الله لابد له من أعداء قاعدين عليه أهل فصاحة وعلم وحجج فالواجب عليك أن تتعلم من دين الله ما يصير سلاحـًا لك تقابل هؤلاء الشياطين»[2]. وأما الشيخ حمد بن ناصر بن

---

(١) الدرر السنية (١/ ٤٣).

(٢) كشف الشبهات (ص:٥).

معمر الله فبدأ رده على علماء مكة: الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب بذكرى وموعظة بين فيها أن الله تعالى أكمل لنا الدين، ورسوله قد بلغ البلاغ المبين فقال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ثم أردف ذلك برده فقال: «إذا تمهد هذا فنقول: الذي نعتقده وندين الله به، أن من دعا نبيًا، أو وليًا، أو غيرهما وسأل منهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، أن هذا من أعظم الشرك الذي كفر الله به المشركين»[1].

تاسعا: عدم قبول دعوى المخالف بدون دليل: إن أكبر ما يفحم المخالف، ويكشف تزييفه، طلب الدليل منه في كل قضية ومسألة تحتاج إلى استدلال، وهذه قاعدة كبيرة من قواعد الشرع. ومن ذلك ما ذكر في قوله تعالى في الحوار مع أهل الكتاب: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، يأمر الله تعالى نبيه محمد ﷺ بأن يقول للزاعمين بأن الجنة لا يدخلها إلا من كان هوداً أو نصارى دون غيرهم من سائر البشر هاتوا برهانكم على ما تزعمون من ذلك، فتسلم لكم دعواكم إن كنتم في دعواكم محقين والبرهان هو البيان، والحجة، والبينة. وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

---

(١) الفواكه العذاب (ص:٤١).

أخرجه البخاري (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١). وهذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد أحكام الشرع، ففيه أنه لا يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه، بل يحتاج إلى بينة. ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كلما أرادوا منه أن يلين، أو يخضع في أن يقول بخلق القرآن، يسكتهم بطلب الدليل قائلاً: أعطوني شيئا من كتاب الله، أو سنة رسوله، فيعجزون، ويفحمون[1]. وإذا تقرر ذلك فإن علماء الدعوة السلفية، في نجد رحمهم الله كانوا لا يقبلون رأيا للمخالفين إلا بحجة، ولا قولا إلا بدليله ومن أمثلة ذلك ما قاله الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله : «وأنا أدعو من خالفني إلى أحد أربع: إما إلى كتاب الله، وإما إلى سنة رسول الله ﷺ، وإما إلى إجماع أهل العلم، فإن عاند دعوته إلى المباهلة»[2]. **عاشرا: الاحتجاج على المخالف بدليله:** ومن أمثلة ذلك ما رد به أبناء الشيخ محمد بن عبدالوهاب والشيخ حمد بن ناصر بن معمر رحمهم الله على من استدل بقوله تعالى : ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، على نفي الرؤية فقالوا: وأما قوله تعالى لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ فذكر العلماء أن المراد لن تراني في الدنيا، أيضا الآية دليل واضح على جوازها وإمكانها ؛ لأن موسى عليه السلام أعلم بالله من أن يسأله ما لا يجوز عليه، أو يستحيل، خصوصاً ما يقتضي الجهل، ولذلك رد الله بقوله: ﴿لَن

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٣٢).

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٥).

تَرَىٰنِي﴾ دون أرى ولن أريك، ولن تنظر إلي، فبذلك تبين أنها دالة على مذهب أهل السنة والجماعة بإثبات رؤية الله يوم القيامة، ورادة لمذهب الجهمية والمعتزلة، ومن تبعهم من أهل الأهواء والبدع»[١]. يقول الشيخ صالح الشثري رحمه الله: وهذه الحكاية التي احتج بها هذا الرجل. هي حجة عليه في قوله أن من جاز أن يُطلب منه في الحياة، جاز أن يُطلب منه بعد الممات، وهو لما كان حيا معهم على وجه الأرض إذا طلبوا منه أن يستسقي لهم يستسقي بنفسه، لا يقول اذهبوا إلى فلان يستسقي لكم، وفي هذه الحكاية لم يقل أن أستسقي لكم، بل أمر عمر أن يستسقي بالناس فدل على أن هذا متعذر منه بعد موته»[٢]. **الحادي عشر: الرد على المخالف من خلال بيان أقوال الرجال الذين ينتسب إليهم، أو يستدل بكلامهم**: يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «قلت لهم: أنا أخاصم الحنفي بكلام المتأخرين من الحنفية، والمالكي، والشافعي والحنبلي كل أخاصمه بكتب المتأخرين من علمائهم الذين يعتمدون عليهم، فلما أبو ذلك نقلت كلام العلماء من كل مذهب لأهله، وذكرت كل ما قالوا»[٣]. ولما قال داود بن جرجيس إن شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله تعالى ذكر كلاماً يدل على أن دعاء الأموات ليس

---

(١) الدرر السنية (٣/ ٢٩).

(٢) تأييد الملك المنان (ق:٣٥).

(٣) مؤلفات الشيخ محمد (٥/ ١٥٧).

بشرك، رد عليه الشيخ عبد الله أبو بطين رحمه الله مبيناً ما يريده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[١]. **الثاني عشر: الرد على المخالف بلازم قوله:** من منهج علماء الدعوة السلفية بنجد في الرد على المخالفين مناقشة المخالف بلازم قوله، وذلك أن كثيراً من ادعاءات المخالفين يلزم منها أمور لا يقرونها، فيمكن إفحام المخالف ببيان أن دعواه تلزمه القول بما لم يقله، ولم يعترف به هو. ومن أمثلة ذلك ما قاله الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «نسب من أنكر هذه الألفاظ – وهي: الجوهر، والجسم، والعرض، في حق الله تعالى – إلى الرفض والتجسيم، وقد تبين أن الإمام أحمد وجميع السلف ينكرونه، فلازم كلامه أن مذهب الإمام أحمد وجميع السلف مجسمة على مذهب الرفض»[٢]. ويقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: «إذا عرفت هذا فيلزم على قوله، إن الملائكة قبل خلق آدم وذريته كانت عبادتهم لله تعالى غير مقيدة بحق ولا باطل، وهذا اللازم باطل، فبطل الملزوم»[٣]. **الثالث عشر: من منهجهم في الرد على المخالفين أن ردودهم تأخذ منحى دعوياً، فمقصودهم منها إظهار الحق، ورحمة الخلق:** مثل ما فعل الشيخ عبد اللطيف بن عبدالرحمن رحمه الله حين كتب ردا على أحد المخالفين على

---

(١) انظر: الانتصار لحزب الله الموحدين (ص:١٩).

(٢) مؤلفات الشيخ محمد (٥/ ١٣٤).

(٣) الدرر السنية (٩/ ٨٨).

لسان أحد تلاميذه، وقال فيها الشيخ: لعلها تكون سببا لرجوعه إلى الحق[١]. **الرابع عشر: من منهجهم في الرد على المخالفين أن تجري بين أحدهم، وبين مخالف مناظرة تقريراً للحق، ودحضا للباطل، ثم يقوم العالم بتدوين هذه المناظرة على هيئة سؤال وجواب:** كما جرى بين الشيخ حمد بن ناصر بن معمر الله وبين علماء مكة، وكذا الشيخ عبدالله أبابطين الله حين رد على من ناظره في كلام الله تعالى، ومثل ما فعل الشيخ حمد بن عتيق الله حين كتب ردا على من ناظره في حكم أهل مكة آنذاك[٢]. **الخامس عشر: مكاتبتهم ومناصرتهم ومعاضدتهم لإخوانهم العلماء الذين يردون على المخالفين:** كما فعل الشيخ عبد الرحمن بن حسن الله حين دافع عن الشيخ عبدالله أبي بطين له عندما رد بن حميد عليه. وكذا الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله حين كتب إلى عبد الرحمن الأولوسي رحمه الله يؤيد على وقوفه في وجه أهل الضلال، وكمناصرته لأخيه الشيخ حمد بن عتيق الله[٣]. **السادس عشر: ضربهم للأمثلة بما يوضح المراد:** إن الأمثلة الجيدة تزيد المعنى وضوحا وبيانـًا، ومع هذا فهي تفيد مع العالم كما تفيد مع من دونه، وتؤثر على الكبير كما تؤثر على الصغير، ولما للأمثلة من دور إيجابي فعال في تقريب

---

(١) الدرر السنية (١/ ٥٠١).

(٢) انظر: الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب، والدرر السنية (٣/ ٢٣١)، ومجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٧٤٢).

(٣) انظر: الدرر السنية (١١/ ٧٦، ٨/ ٣٨٢).

المعاني والإقناع بها، فقد يستخدمها علماء الدعوة السلفية في نجد أحيانا في ردهم على شبه المخالفين وادعاءاتهم. فهذا الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يقول: «وأنا أمثل لك مثالاً لعل الله أن ينفعك به العلمي أن الفتنة كبيرة، وأنهم يحتجون بأنهم لم يقصدوا بحربكم رد التوحيد، وإحياء الشرك، وإنما قصدوا دفع الشر عن أنفسهم خوف البغي عليهم. فنقول: لو نقدر أن السلطان ظلم أهل المغرب ظلما عظيما في أموالهم وبلادهم، ومع هذا خافوا استيلاءهم على بلادهم ظلمـًا وعدوانـًا، ورأوا أنهم لا يدفعونهم إلا باستنجاد الفرنج، وعلموا أن الفرنج لا يوافقونهم إلا أن يقولوا نحن معكم على دينكم ودنياكم، ودينكم هو الحق ودين السلطان هو الباطل، وتظاهروا بذلك ليلاً ونهاراً مع أنهم لم يدخلوا في دين الفرنج ولم يتركوا الإسلام بالفعل، لكن لما تظاهروا بما ذكرنا ، ومرادهم دفع الظلم عنهم هل يشك أحد أنهم مرتدون في أكبر ما يكون من الكفر والردة، إذا صرحوا أن دين السلطان هو الباطل مع علمهم أنه حق، وصرحوا أن دين الفرنج هو الصواب، فتأمل هذا جيدًا، وتأمل ما صدرتم به الأوراق من موافقتكم به الإسلام، ومعرفتكم بالناقض إذا تحققتموه، وأنه يكون بكلمة ولو لم تعتقد، ويكون بفعل ولو لم يتكلم، ويكون في القلب من الحب والبغض ولو لم يتكلم ولو يعمل يتبين لك الأمر»[1]. السابع عشر: طرح الأسئلة على المخالف، وطلب الإجابة عليها: وهذا

(١) مؤلفات الشيخ محمد (٥/ ٢٧).

المنهج الذي اتخذه علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله في الرد على المخالفين جيد، ومتميز من ناحيتين: الأولى: أنهم يبينون من خلاله للشخص المردود عليه وغيره ضعفه وقلة علمه. الثانية: من أجل أن ينشغل بقضية أهم وأجدر من التي هو بصدد الحديث عنها. ومن أمثلة ذلك ما كتبه الشيخ محمد بن عبدالوهاب الله في كشف الشبهات فقال: «إذا قال: أنا لا أشرك بالله فقل له: وما الشرك بالله؟ فسره لي؟ فإن قال: هو عبادة الأصنام، فقل: وما معنى عبادة الأصنام؟ فسرها لي، فإن قال: أنا لا أعبد إلا الله وحده، فقل: ما معنى عبادة الله وحده؟ فسرها لي. فإن فسرها بما بينه القرآن فهو المطلوب، وإن لم يعرفه فكيف يدعي شيئًا وهو لا يعرفه[1].

(١) كشف الشبهات (ص:٢٢).

التوحيد وعلم الكلام

الشبهة: استخدام المخالفين الألفاظ المجملة.

الجواب: في بداية هذا المبحث أود أن أبين أن علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله تبعوا طريقة السلف في الألفاظ المجملة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في الكتاب ولا السنة، فهم لا يثبتونها، ولا ينفونها حتى يستفصلوا عن معناها، فإن أراد بها القائل معنى صحيحاً قبلوه، ولكن أرشدوه إلى ضرورة التعبير بألفاظ النصوص الشرعية دون الألفاظ المجملة. وإن كان القائل يريد بها معنى فاسدا ردوه على قائله[1]. وبناءً على ذلك فقد سلك علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله مسلك السلف الأوائل في هذا الباب، وردوا على من خالفهم. ومن ذلك ما رد به الشيخ محمد بن عبدالوهاب لله على المويس لما عاب على أهل الوشم إنكارهم على من قال: ليس بجوهر، ولا جسم، ولا عرض، فقال: إنه لم يفهم صورة المسألة، وذلك أن مذهب الإمام أحمد وغيره من السلف أنهم لا يتكلمون في هذا النوع إلا بما تكلم الله به ورسوله، فما أثبته الله لنفسه، أو أثبته رسوله أثبتوه، مثل: الفوقية والاستواء والكلام، والمجيء، وغير ذلك، وما نفاه الله عن نفسه، ونفاه عنه رسوله نفوه، مثل: المثل، والند، والسمي، وغير ذلك. وأما ما لا

---

(١) انظر دره تعارض العقل مع النقل (١/ ٢٧١)، وتنبيه ذوي الألباب السليمة (ص:١٧).

يوجد عن الله ورسوله إثباته ولا نفيه مثل: الجوهر والجسم، والعرض، والجهة، وغير ذلك لا يثبتونه ولا ينفونه، فمن نفاه مثل صاحب الخطبة فهو عند أحمد والسلف مبتدع، ومن أثبته مثل هشام بن الحكم وغيره فهو عندهم مبتدع. والواجب عندهم : السكوت عن هذا النوع اقتداء بالنبي ﷺ وأصحابه. ولما قال الزيدي إن إثبات الصفات لله تعالى كالفوقية مثلاً يستلزم التجسيم، حرر هذه الشبهة الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ورد عليها فقال: وقوله – أي: الزيدي –: وأثبت – أي: الشيخ محمد بن عبد الوهاب – لله صفة وهي الفوقية المستلزمة للتجسيم كذب ظاهر؛ لأن إثبات الفوقية لا يلزم منه ذلك عند من قال به، والله سبحانه وتعالى أعلم من خلقه بما يجوز عليه، وما يمتنع عليه، ولكن هذا شأن أهل البدع والضلال، يردون ما جاء به الرسول ﷺ من عند الله بهذه الأمور القبيحة، كما أن الجهمية أنكروا تكليم الله لموسى وغيره من خلقه، وزعموا أن القرآن مخلوق، قالوا : لأن الكلام إذا أطلق على ظاهره يلزم منه الجسم، وكذلك أنكروا رؤية الله في الآخرة، وزعموا أن المرئيات لا تكون إلا جسما، ولهذا لما ظهرت الفتنة في إمارة المأمون العباسي، وامتحن العلماء بالضرب والحبس على أن يقولوا القرآن مخلوق، وأن الله لا يرى في الآخرة، وضربوا الإمام أحمد لما امتنع من القول بذلك، وناظروه بأن الله لو كان متكلماً لكان جسما، قال الإمام أحمد رحمه الله: لا أدري ما تقولون، ولكن أقول: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣

وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ١-٤]، فأجابهم الإمام أحمد بطريقة الأنبياء وأتباعهم وهو الاعتصام بكتاب الله، وترك البدع والمقاييس التي لم يأت بها كتاب ولا سنة، والله أعلم[١]. ويرد الشيخ عبد الله أبو بطين رحمه الله على الذين يُغرقون في الألفاظ المجملة فيقول: «وكره السلف والأئمة الكلام المحدث، لاشتماله على كذب وباطل، وقول على الله بغير علم»[٢]. وكتب الشيخ عبداللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله ردا على من قال: نحمدك يا واجب الوجود، فقال: هذه العبارة لا تعرف في كلام الله الذي لا ﴿يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤]، ولا في كلام أحد من أئمة الإسلام والهدي، وإنما أخذها بعض المصنفين عن أهل الكلام، والمناطقة الذي أعرضوا في باب معرفة الله، وإثبات وجوده وربوبيته عن الكتاب والسنة، وما درج عليه أهل العلم والإيمان من سلف الأمة، واعتمدوا في هذا الباب على مجرد الأقيسة الكلامية والمقدمات المنطقية، وأول من عرفت عنه هذه العبارة هو ابن سينا، الذي قسم الوجود إلى واجب، وممكن[٣]، وجعل الممكن مستلزما للواجب لكنه قال : الواجب لا يكون إلا واحدًا، فلا يكون له صفة ثبوتية، فسلبه صفات الكمال ونعوت الجلال،

---

(١) جواب أهل السنة النبوية، ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ١٠٢).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٢٦٦).

(٣) الواجب: هو اللازم الذي لا يقبل الحدوث ولا العدم. الممكن: هو ما يقبل الوجود والعدم.

ونعته هو ومن وافقه بالأسلوب التي تقتضي أنه واجب العدم. والواجب في هذا الباب وغيره اتباع ما جاء في كتاب الله، والتعبير بالعبارة الشرعية التي دل عليها الكتاب والسنة، وترك المتشابه من الكلام، ونحن لا ننكر أن العقل يوجب وجود رب قادر، قاهر، حكيم، خلاق رزاق، وهذا تقتضيه العقول السليمة، وتوجبه الفطر المستقيمة كما دل عليه كتاب الله في غير موضع. وهؤلاء لا يعنون هذا، بل يوافقون ابن سينا وشيعته على سلب الصفات، ومن صح قصده فعليه أن يعبر بالعبارة الشرعية، ويختار الوصف الذي اختاره الرب لنفسه، والتعبير بالاسم الكريم المتناهي في التنزيه والتقديس المستلزم لجميع صفات الكمال، ونعوت الجلال كما قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]»[1]. قال الشيخ سعد بن عتيق رحمه الله: «لفظ: الجوهر، والعرض، والجسم، فيما يتعلق بذات الرب سبحانه وتعالى وأسمائه وصفاته، إثباتا، أو نفيا، سجية مذمومة، وقد نص جماعة من أهل السنة، على أن إطلاق مثل هذه في هذا الباب أمر مبتدع، وكلام مخترع، لا يجوز للمنتسب إلى السنة إطلاقه على الرب سبحانه وتعالى إثباتًا أو نفيا،

(١) البراهين الإسلامية في رد الشبه الفارسية (ص: ٤٦) باختصار، وانظر: تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي (ص:٢١)، وكشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأوهام سليمان بن سحمان، (ص: ١٣١)، والضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (ص: ٤٢٣)، والأسنة الحداد في رد شبهات علوي الحداد (ص:١٦٦)، وديوان ابن سحمان (ص:١٣١).

ولا يجوز نسبته إلى السلف الصالح»[1]. وبهذا يتبين موقف علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله من الألفاظ المجملة في أسماء الله وصفاته بأنهم لا يثبتونها، ولا ينفونها وإنما يستفصلون عن معناها. فإن كان معناها سليما، وقصد القائل صحيحاً قبلوه، مع تنبيههم له بضرورة الالتزام بعبارات الكتاب والسنة. وإن كان معناها باطلاً، ردوه على قائله، ومن هذا الباب ناقشوا المخالفين في هذه المسألة.

(١) الدرر السنية (٣/ ٢٥٨).

الشبهة: الزعم بأن الشيخ مشبه مجسم[1].

لقد رمى الخصوم هذه الدعوة السلفية، ورموا أتباعها وأنصارها بفرية التجسيم والتشبيه، وما نقموا منهم إلا أنهم وصفوا الله سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله المصطفى ﷺ من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل. ونلاحظ أن مزاعم خصوم هذه الدعوة السلفية التي تكذب على إمام هذه الدعوة الإصلاحية الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وتبهته بأنه مجسم ومشبه في الصفات، نلاحظ أن من مبررات الخصوم في القذف بهذا البهتان هو أن الشيخ رحمه الله وكذا أتباعه من بعده يثبتون جميع الصفات التي وردت في الكتاب والسنة، ويمرونها كما جاءت على ظاهرها دون

(١) أوردنا عنوان هذا الفصل هكذا: الزعم بأن الشيخ مشبه مجسم، جريا على مقالة الخصوم حين زعموا أن الشيخ مشبه مجسم بمعنى أنهم يريدون بالتشبيه وبالتجسيم: التكييف والتمثيل. وإلا فإنه من المعلوم عند أهل السنة والجماعة أن لفظ التجسيم من الألفاظ المجملة التي لم يرد نفيها ولا إثباتها في الكتاب ولا في السنة، فمثل لفظ الجسم لا يطلق حتى ينظر في مقصود قائله، فإن كان مقصوده معنى صحيحاً، قبل لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص الشرعية دون الألفاظ المجملة، وإن كان مقصوده معنى فاسدا مثل أن يراد بلفظ الجسم أي البدن كما زعم الخصوم أن الشيخ مشبه مجسم بهذا المعنى الذي يقصدوه رد على قائله. وعلى كل فعنوان هذه الفرية يدل ابتداء على جهل الخصوم، وإعراضهم عن الألفاظ الشرعية الدينية، وتمسكهم بالألفاظ المجملة الموهمة.

تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل، ويفوضون العلم بالكيفية إلى الله سبحانه وتعالى. فجعل الخصوم هذا الإثبات مبرراً في رمي الشيخ بالتشبيه والتجسيم، لذا يأتي مع هذه الفرية غالباً بيان لبعض الصفات التي يثبتها الشيخ رحمه الله عز وجل وهو كما تقدم لا يصف الله إلا بما وصف به نفسه في كتابه أو وصفه رسوله ﷺ... مثل صفة الاستواء، والعلو، والنزول، ونحوها، ويسوق الخصوم هذا الإثبات زعماً منهم أنه تجسيم وتشبيه، ولا يكتفون بذلك، بل يختلقون زيادة في الإفك والبهتان، فيزعمون أن الشيخ يثبت لله الجلوس والجنب واللسان، بل يكذبون عليه أشنع من قبل، ويبهتونه بأنه يقول إن الله جسم كالحيوان.. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيرا. ومن أوائل الذين ذكروا هذه الفرية، أحد علماء الزيدية حين كتب رسالة يرد على رسالة الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، فقال هذا الزيدي مخاطباً الشيخ عبد الله: «وأنت أيضاً قد ناقضت كلامك بكلامك، حيث قلت: وذلك مثل وصف نفسه تبارك وتعالى بأنه فوق السماوات مستو على عرشه، فقد فسرت كتاب الله وأثبت لله صفة، وهي الفوقية المستلزمة للتجسيم، وليست الفوقية مذكورة في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. ويشنع علوي الحداد على الشيخ الإمام، فيقول الحداد: «ومن أعظم بدع النجدي عقده الدروس في التجسيم للباري تعالى الله عن قول الجاحدين والكافرين علواً كبيرا». ويقول أيضا عن الشيخ: «.. ومع ذلك أظهر

التجسيم والحركة والانتقال»[١]. ويذكر أحد دجالي بلاد المغرب هذه الفرية: «ويحكى عنهم – أي: أئمة الدعوة – أنهم اتبعوه – أي: ابن تيمية – في القول بالتجسيم، وحملوا على ذلك ظواهر القرآن الكريم تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.. وكانوا أجدر باللحوق بأهل الأصنام لأنهم إذا اعتقدوا أن معبودهم جسم لم يعبدوا الله ولا عرفوا منه إلا الاسم..»[٢]. وأما المدعو علي نقي اللكنهوري، فقد رمى الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بالأكاذيب والمفتريات، ولكنه أعرض عن هذه الفرية فقال: «ونطوي كشحا عما يعزى إليهم من التجسيم»[٣]. ويورد شيخ الكذب أحمد بن زيني دحلان هذه الفرية، أثناء سرده أكاذيب على الشيخ، فقال دحلان: «وإظهار التجسيم للباري تبارك وتعالى، وعقده الدروس لذلك ...»[٤]، ويأتي المدعو جميل صدقي الزهاوي بهذه الفرية، ويستطرد في الإفك والبهتان فيقول: «لقد خبطت الوهابية كل الخبط في تنزيهه تعالى، حيث أبت إلا جعل استوائه سبحانه ثبوتا على عرشه، واستقراراً وعلواً فوقه، وأثبتت له الوجه واليدين، وبعضته سبحانه فجعلته ماسكا بالسماوات على أصبع والأرض على أصبع، والشجر على

(١) مصباح الأنام (ص: ١٣، ٢٣).

(٢) المنح الإلهية في طمس الضلالة الوهابية للتميمي، معهد المخطوطات، الكويت، ق٩.

(٣) كشف النقاب عن عقائد ابن عبد الوهاب (ص: ٨٠).

(٤) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٥٦).

أصبع، ثم أثبتت له تعالى الجهة، فقالت هو فوق السماوات ثابت على العرش، يشار إليه بالأصابع إلى فوق إشارة حسية، وينزل إلى السماء الدنيا ويصعد ... لقد اعتقدوا متمسكين بظواهر الآيات أن الله تعالى ثبت على عرشه وعلاه علواً حقيقيا، وأن له تعالى وجها ويدين، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا ويصعد نزولا وصعوداً حقيقيين، وأنه يشار إليه في السماء إشارة حسية ... لقد جعلت الوهابية معبودها جسماً كالحيوان جالساً على عرشه ينزل ويصعد نزولاً وصعوداً حقيقيين، وله وجه ويد ورجل وأصابع حقيقية يتنزه عنه المعبود الحق ...»[1]. وقد أطال محسن الأمين العاملي هذه الفرية، وسود الصحائف بتلك الكذبة، فنورد بعضاً من إفكه حيث يقول: (لقد خرق بنفسه – أي: ابن عبد الوهاب – ستور التوحيد، وأنه تكلم في حضرة الله تعالى عما يقول علواً كبيراً تكاد السماوات يتفطرن منها، وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً، وهي أنه يحمل آيات الصفات على ظاهرها فيقول إن الله جالس على العرش حقيقة وأن له يداً ورجلا وساقا وجنبا وعينا ووجها ولسانا ونفسا وغيرها حقيقة، وأنه يتكلم بحرف وصوف، وذلك عين التجسيم الذي أطبق المسلمون على كونه كفرا ... وهذه الأقوال مما تأباه الشريعة الإسلامية والملة المصطفوية لملازمتها التجسيم، وأن المجسمة قد أطبق المسلمون على كفرهم فإنه ينافي التوحيد ... لقد أثبتوا

(١) الفجر الصادق (ص: ٢٨، ١١٨).

لله جهة الفوق، والاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء، والقرب وغير ذلك بمعانيها الحقيقية من دون تأويل. وهو تجسيم صريح»[١]. ونختم هذه الفرية بما أورده محمد جواد مغنية في كتابه هذه هي الوهابية حين قال: «يجمد الوهابيون على ظاهر نصوص الكتاب والسنة في صفات الله سبحانه، ولم يجيزوا تفسير الظواهر وتأويلها بغير ما دلت عليه الصورة الحرفية، بل يعتبرون التأويل كفرا؛ لأنه كذب على الله ورسوله، ويرون تنزيه الله بإثبات اليد له والرجل والكف والأصابع والنفس والوجه والعين والسمع والجلوس.. وما إلى ذلك من الصفات التي وصف الله بها نفسه، أو جاءت على لسان نبيه من غير زيادة ولا نقصان، ولا تأويل بما يخالف ظاهرها»[٢]. وبهذا يتضح من مزاعم الخصوم، أنهم يلصقون فرية التشبيه والتجسيم بالشيخ الإمام وأنصار دعوته، بحجة أن هؤلاء الوهابيين يأخذون بظواهر النصوص في آيات الصفات وأحاديثها.

الجواب: قد أظهر علماء الدعوة الحجج الدامغة والبراهين الساطعة في دحض هذه الفرية الكاذبة الخاطئة. فيقول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «قد بينا أن ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله حق وصدق وصواب، ولازم الحق حق بلا

---

(١) كشف الارتياب في اتباع محمد بن عبد الوهاب (ص: ٨) وما بعدها.

(٢) هذه هي الوهابية (ص: ٩٢).

ريب، ولا نسلم أن ذلك يلزم منه التجسيم، بل جميع أهل السنة المثبتة للصفات ينازعون في ذلك، ويقولون لمن قال لهم ذلك لا يلزم منه التجسيم، كما لا يلزم من إثبات الذات لله تعالى والحياة والإرادة والكلام تجسيم وتكييف عند المنازع، ومعلوم أن المخلوق له ذات ويوصف بالحياة والقدرة والإرادة والكلام، ومع هذا لا يلزم من إثبات ذلك لله تعالى إثبات للتجسيم والتكييف تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً. ومعلوم أن هذه الصفات في حق المخلوق إما جواهر، وإما أعراض. وأما في حقه تبارك وتعالى، فلا يعلمها إلا هو بلا تفسير ولا تكييف»[1]. ويفصل الشيخ سليمان بن سحمان – أثناء رده على فرية التجسيم – المراد من إطلاق لفظ الجسم على الله سبحانه وتعالى، ويبين ما يجوز من هذه المعاني، وما لا يجوز فيقول رحمه الله: «الجواب أن نقول اعلم أن لفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتا فيكون له الإثبات، ولا نفيا فيكون له النفي، فمن أطلقه نفيا وإثباتا، سئل عما أراد به، فإن قال أردت بالجسم معناه في لغة العرب وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواه، فلا للهواء جسم لغة.. فهذا المعنى منفي عن الله سبحانه عقلا وسمعا، وإن أردتم به المركب من المادة والصورة والمركب من الجواهر المفردة، فهذا منفي عن

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ١١٨).

الله سبحانه قطعا، وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات، ويرى بالأبصار ويتكلم ويكلم، ويسمع ويبصر، ويرضى ويغضب، فهذه المعاني ثابتة للرب، وهو موصوف بها، فلا ننفيها عنه بتسميتكم للموصوف بها جسما. وإن أردتم بالجسم ما يشار إليه إشارة حسية، فقد أشار أعرف الخلق بالله تعالى بأصبعه رافعا لها إلى السماء بمشهد الجمع الأعظم مستشهدا له، لا للقبلة ... وكذلك إن أردتم بالتشبيه والتركيب هذه المعاني فنفيكم لها بهذه الألقاب المنكرة خطأ في اللفظ والمعنى، وجناية على ألفاظ الوحي، أما الخطأ اللفظي فتسميتكم الموصوف بذلك مركبا مؤلفا مشبها بغيره، وتسميتكم هذه الصفات تجسيما وتركيبا وتشبيها، فكذبتم على القرآن وعلى الرسول وعلى اللغة، ووضعتم لصفاته ألفاظا منكم بدأت وإليكم تعود، وأما خطأكم في المعنى فنفيكم وتعطيلكم لصفات كماله بواسطة هذه التسمية والألقاب فنفيتم المعنى الحق وسميتموه بالاسم المنكر. وأشد ما جادل به أعداء الرسول من التنفير عنه هو سوء التعبير عما جاء به وضرب الأمثال القبيحة له، والتعبير عن تلك المعاني التي لا أحسن منها بألفاظ منكرة. ألقوها في مسامع المفترين المخدوعين توصلت إلى قلوبهم فنفرت عنه»[1]. ويبين الشيخ فوزان السابق في كتابه البيان والإشهار تدليس

(١) كشف غياهب الظلام (ص: ١٣١)، وانظر: الضياء الشارق (ص٧٨:)، وانظر: الأسنة الحداد ص: ١٧٢).

المدعو أحمد باشا مختار المؤيد، وتلبيسه الحقائق حين رمى الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب بفرية التجسيم، فقال الشيخ فوزان: «أقول: أجمل هذا الملحد فريته، فلم يذكر وجه هذا التجسيم الذي قرره الوهابيون في دروسهم مفصلا كما زعمه، وقصده في هذا التدليس، إخفاء مذهبه الباطل فهو جهمي معطل، ويعني بالتجسيم إثبات صفات الباري جل وعلا، كما هي واردة في الكتاب والسنة، وكما عليه سلف الأمة من الإيمان بالله وبما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ ولا يحرفون الكلم عن مواضعه ... فمذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه في صفات الله تعالى مذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن تبعهم»[1]. ومما كتبه محمد رشيد رضا في دحض كذب الرافضي العاملي، لما رمى الشيخ محمد بن عبد الوهاب – وكذا ابن تيمية من قبل – بفرية التشبيه والتجسيم، فقال محمد رشيد رضا: «إن ما ذكره من العقائد التي زعم أن ابن تيمية وابن عبد الوهاب وأمثالهم أباحوا بها حمى التوحيد، وهتكوا ستوره بإثباتهم لله تعالى صفة العلو والاستواء على العرش ... إلخ،

(١) البيان والإشهار (ص: ١٠٣).

إنما أثبتوا بها كسائر أهل السنة ما أثبته الله تعالى في كتابه المعصوم وفي سنة خاتم أنبيائه المعصوم المبينة له. فهم يثبتون تلك النصوص بمعانيها الحقيقية بدون تأويل، ولكن مع إثبات التنزيه فهم متبعون في ذلك لسلف الأمة الصالح غير مبتدعين له، وإنما ابتدع التأويل الجهمية والمعتزلة وأتباعهم من الروافض بشبهة تنزيه الله تعالى عن التجسيم والتشبيه. وأما شبهة المبتدعة المتأولين فهي تنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه التي يعبرون عنها في تأويل بعض الصفات بالتجسيم والتحيز وغيرهما من لوازم الأجسام، فبهذه الشبهة عطلوا أكثر صفات الله حتى صارت عندهم في حكم العدم. والسلف الصالح أعلم منهم بمعاني النصوص، وبما يجب الإيمان به، وأشد منهم تنزيها للرب». إلى أن قال: «والقاعدة في ذلك أن تنزيه الله تعالى عن مشابهة خلقه قد ثبت بدليل العقل والنصوص القطعية من النقل كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وأن السلف يجمعون بين الأمرين: تنزيه الرب سبحانه ووصفه بما وصف به نفسه من الرحمة والمحبة والرضا والغضب وغير ذلك، وعدم التحكم في التفرقة بين هذه الصفات وصفات العلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام». ثم يكذب محمد رضا دعوى هذا الرافضي، حيث يقول: «زعم الرافضي العاملي أن ابن تيمية أول من أثبت ما ذكره من صفات الله تعالى بدون

تأويل وتبعه بعض تلاميذه، ثم الوهابية، وأنهم خالفوا في ذلك جميع المسلمين، وهذا كذب وافتراء، وتضليل لعوام أهل السنة، وتمهيد إلى جذبهم إلى الرفض الذي من أصوله تعطيل صفات الله تعالى بالتأويل، وجعله عز وجل كالعدم تعالى الله عما يقول المبتدعون علواً كبيرا. فما من صفة من تلك الصفات إلا وهي منصوصة في القرآن أو في الأحاديث النبوية الصحيحة»[1]. ويقول ناصر الدين الحجازي في النفخة راداً على بهتان الإسكندراني حين جعل إثبات الوهابية للصفات تجسيما: «الوهابية لم يثبتوا ذلك وإنما أثبته الله تعالى لنفسه، غاية الأمر أن الوهابية كغيرهم من السلف، يؤمنون بذلك، ويكلون علمه إلى الله تعالى من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا تعطيل، وبذلك نطقت كتب عقائدهم. ولقد كانت المعتزلة ترمي أهل السنة بأنهم مجسمة، وذلك مسطور في كتبهم، وصاحبنا سلك هذا المسلك، فإذا كان المؤلف ينكر إثبات تلك الصفات لله تعالى، فلينكر على من أثبتها، وأما الجسمية[2] فمحال أن يعتقدها مسلم، ومن ادعاها لأمة مسلمة فعليه أن يبرهن عليها بنقل من كتبهم لا بمجرد الإفك

(١) السنة والشيعة (ص: ٧٤) وما بعدها.

(٢) يقصد الحجازي بالجسمية هاهنا، أي: البدن أو المركب من الجواهر المفردة وغيرها من المعاني الباطلة التي من المحال أن يعتقدها موحد.

والافتراء»[1]. ويهاجم عبد الله بن علي القصيمى أهل الرفض من أمثال العاملي وغيره؛ لأنهم أكذب الناس حديثا فلا يعول على نقلهم، ويذكر القصيمي ما عليه الرافضة من التشبيه والتجسيم، حيث إنهم من أفراخ اليهود. يقول القصيمي في كتابه الصراع بين الإسلام والوثنية في الرد على العاملي بعد أن ساق كلامه: «يقال إن الذين أباحوا حمى التوحيد وهتكوه ونسفوه، وأضافوا إلى الله ما لا يليق بقدسه وجلاله وكماله من التشبيه والتمثيل، تمثيل الله بخلقه لم يوجد في طائفة من الطوائف المنحرفة مثلما وجدا في طائفة الرافضة، ولا خلاف بين علماء الملل والنحل أن التشبيه أول ما دخل على الطوائف الدائنة للإسلام إنما دخل عليها من شطر الرافضة، وجانب شيوخها القدامى، ولا خلاف أيضا أن التشبيه كان أصلا ووضعا في طوائف الشيعة وشيوخها ووضع مذهبها وبناة نحلتها ... حيث إن واضع مذهب الشيعة هو رجل يهودي وهو عبد الله بن سبأ، واليهود هم أهل التشبيه والتنقص لله جل وعلا .... وأما دعواه أن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وتلاميذه وأهل السنة من أهل نجد يقولون إن الله جسم، وأنه في جهة، وأنه يشبه أحداً من خلقه في صفة من صفاته ونعت من نعوته، فهذه دعوى يتقلدها ويبوء بإثمها هو ومن افتجرها له وقلده فيها،

(١) النفخة على النفحة (ص: ٣٥).

ممن تعبدوا الله بالأكاذيب والاختلاق على رجال السنة والحديث تغريراً وتنفيراً وخداعا مزريا، ولو لم تكن كتب ابن تيمية وتلاميذه الأبرار وأهل السنة من أهل نجد مطبوعة منشورة في أنحاء العالم، معروفة للخاصة والعامة، لقلنا كذب على غائب مجهول، قد يروج، وقد ينفق، وقد يحسب من الحقائق الصادقة، وقد يكون كذلك، وقد يخادع الكاذب نفسه ويغش علمه ويظلم دينه، أما الكذب على معلوم حاضر فلا يجرؤ عليه إلا أناس قليلون استهانوا بالحق والخلق ... فهذه كتب النجديين موجودة في كل مكان، قد طبع الشيء الكثير منها، وهذه مقالاتهم وآراؤهم في هذه المطالب المتنازع فيها بينهم، وبين هؤلاء الخلوف المخالفين، وهذه أقاويلهم في الله، وفي صفاته، مثل الاستواء على العرش، ومثل كلامه، ونزوله إلى سماء الدنيا، وسائر صفاته تعالى، هل يستطيع أحد من الناس أن يجد فيها أنهم زادوا على النصوص الصحيحة من الآيات والأحاديث الثابتة، أو أنهم قالوا على الله قولاً لم يكن في كتاب الله ولا في سنة نبيه»[1]. إن هؤلاء الأدعياء ممن رموا هذه الدعوة الإصلاحية بفرية التجسيم والتشبيه، لم يفقهوا من الصفات التي وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ إلا صفات البشر، ولم يفقهوا من صفات الله إلا ما فقهوه من خصائص وصفات المخلوقين، فشبهوا الله في

(١) الصراع بين الإسلام والوثنية (١/ ٥١٥) وما بعدها.

ابتداء آرائهم المنحرفة بخلقه، ثم عطلوه من صفات كماله، كالاستواء والعلو والكلام ونحوها، وشبهوه بالناقصات تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. فهؤلاء جمعوا ببن التشبيه بالمخلوق أولا، ثم التعطيل ثانيا، ثم التشبيه بالناقصات، ولم يكتفوا بذلك الضرر، بل قذفوا كذبًا وزوراً أئمة هذه الدعوة السلفية بالتجسيم والتشبيه، حين وصفوا الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله[1].

(١) لزيادة البيان والإيضاح لجهود أئمة الدعوة وأنصارها في تقرير عقيدة أسماء الله سبحانه وصفاته والرد على المخالفين، انظر على سبيل المثال: جواب أهل السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والزيدية (في مجموعة الرسائل والمسائل ٤/ ٩٢-١٦٤) للشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. وبيان كلمة التوحيد والرد على الكشميري عبد المحمود، (ضمن مجموعة الرسائل ٤/ ٣٢٠-٣٦٤) للشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب. والبراهين الإسلامية للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (ق٣، ٤). ومجموعة الرسائل والمسائل، رسائل الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (٣/ ٩٩، ١١٦، ١١٨، ١٢١، ٢٢١، ٢٣٨). وقصيدة الشهب المرمية على المعطلة والجهمية، لأحمد بن مشرف. وكشف الأوهام والالتباس عن تشبيه بعض الأغبياء من الناس لابن سحمان. وتنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة لابن سحمان. ورسالة الشيخ حمد بن عتيق إلى صديق حسن خان تنبيها على أخطاء وقعت في تفسيره في مسألة الصفات. والفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفيهم (مبحث علو الله على خلقه والرد على الدجوي ودحض مفترياته ثم البراهين على علو الله على خلقه (ص: ١١٨-١٦٦) وغيرها كثير ولله الحمد.

الشبهة: الإمام يعتقد أن توحيد المشركين في الربوبية توحيد كامل.

يقول عثمان بن مصطفى النابلسي: «لكن الوهابيون يحملون الربوبية على الإلهية كما مر في كلام مؤسسهم عن سؤال الملكين، وعن قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ﴾ [الحج: ٤٠]، وقوله: ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِي رَبّٗا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]، ولا يقولون بمعنى يشملهما معاً في هذه النصوص، وذلك لاعتقادهم بتوحيد المشركين في الربوبية توحيداً كاملاً، فلم يدعهم القرآن ولا النبي ﷺ إلى الربوبية لأنها حاصلة عندهم[1]. ثم ذكر بعض الأدلة التي فيها ذكر الألوهية وأن معنى الإله في جميع هذه الآيات وغيرها هو الرب، فقال: قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، فيكون معناها وربكم رب واحد، لا رب إلا هو. وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. فيكون معناها: الله لا رب إلا هو. وقال تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد وأقسامه: (ص: ٢٧)، وانظر: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية تحرير المعاني وضبط القواعد (ص: ١٣)، مغالطات السلفية: (ص: ١٦٧).

لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، فيكون المعنى لا رب إلا هو يحيي ويميت. فيكون معنى الإله في جميع هذه الآيات وغيرها هو الرب، ويكون معنى كلمة التوحيد: لا رب إلا الله!! والوهابية يخالفون ذلك أشد المخالفة، مع أن المؤمن بالربوبية إيماناً تاماً لن يشرك في الإلهية لتلازمها كما قدمنا. ثم نقل عن الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله – على حسب فهمه – أن الشيخ يقول بأن توحيد المشركين توحيد كامل: قال ابن باز في فتاواه (٢/ ٤٢): «... لأن الخصومة بين الرسل والأمم في توحيد العبادة، وإلا.. فالأمم تقر بأن الله ربها وخالقها ورازقها، وتعرف كثيراً من أسمائه وصفاته، ولكن النزاع والخصومة من عهد نوح إلى يومنا هذا في توحيد الله بالعبادة». وقال في فتاواه (٢/ ٥): «فقد اطلعت على الكلمة التي كتبها أخونا في الله العلامة الشيخ عمر بن أحمد المليباري في معنى لا إله إلا الله، وقد تأملت ما أوضحه فضيلته في أقوال الفرق الثلاث في معناها. وهذا بيانها: الأول: لا معبود بحق إلا الله. الثاني: لا مطاع بحق إلا الله. الثالث: لا رب إلا الله. والصواب: هو الأول، كما أوضحه فضيلته». فلم يقل إن الصواب هو اشتمالها على الكل، بل حصر معناها في الألوهية دون الربوبية. وسبق تصريحه بأن المشركين مقرون بكمال الله تعالى في ذاته وفي أسمائه وفي صفاته وفي أفعاله وبأنه لا شبيه له ولا ند

له ولا مثيل له [١]. وهذه الدعوى قديمة [٢]، وهي مبنية على تعريف التوحيد والاقتصار فيه على الربوبية، وأن تعريف كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) بأنها لا قادر على الاختراع إلا الله، أو لا خالق إلا الله، وأن الله واحد في أفعاله لا شريك له[٣]. وفي هذه الدعوى يزعم المناوئ أن هذه الدعوة المباركة تقول بأن المشركين يقرون بتوحيد الربوبية، وأن من أقر بتوحيد الربوبية فإنه يستلزم توحيد الألوهية، وهذا الأمر – حسب زعمه – أوقعهم في التناقض؛ لأنها لا تقول بتوحيد المشركين في الألوهية؛ لكن لما بينت هذه الدعوة المباركة مرادها بذلك، وأن توحيد المشركين في الربوبية لا ينفعهم إن لم يحققوا توحيد الألوهية، وأن توحيدهم في الربوبية توحيد ناقص أراد المخالف أن يثبت تناقض الدعوة فأضاف أن الدعوة تزعم بأن توحيد المشركين في الربوبية توحيد كامل؛ فإذا كان توحيد المشركين في الربوبية توحيدا كاملا فإنه يستلزم توحيد الألوهية وهذا الأمر يخالف ما تقول به الدعوة حسب زعمه.

---

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد وأقسامه: (ص: ٢٨).

(٢) انظر: الدرر السنية في الرد على الوهابية: (ص: ٤٠).

(٣) انظر: الإنصاف للباقلاني: (ص: ٣٣)، والاعتقاد للبيهقي: (ص: ٦٣).

الجواب: إن القول بأن المشركين يقرون بتوحيد الربوبية، هذ أمر قد أثبته الله في كتابه في آيات كثيرة، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من إيمانهم، إذا قيل لهم: من خلق السماء؟ ومن خلق الأرض؟ ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله. وهم مشركون». فدلت هذا على أن المشركين يعترفون بالربوبية؛ ولكنهم يشركون في الألوهية. قال المقريزي رحمه الله: «ولا ريب أن توحيد الربوبية لم ينكره المشركون، بل أقروا بأنه سبحانه وحده خالقهم، وخالق السماوات والأرض، والقائم بمصالح العالم كله، وإنما أنكروا توحيد الإلهية والمحبة....، من عدل به غيره فقد أشرك في ألوهيته ولو وحد ربوبيته، فتوحيد الربوبية هو الذي اجتمعت فيه الخلائق مؤمنها وكافرها، وتوحيد الإلهية مفرق الطرق بين المؤمنين والمشركين»[1]. والآيات التي ذكر فيها المخالف أن الدعوة المباركة حملت فيها آيات الربوبية على الألوهية، وهي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ﴾ [الحج:

(١) تجريد التوحيد: (ص: ٢٠).

٤٠].. الخ. وكذلك الآيات التي فسر فيها المخالف الألوهية بالربوبية، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣].. الخ. فإن من عقيدة أهل السنة والجماعة أن توحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية، ويصح التعبير بأحدهما عن الآخر حيث إن الإله لا يكون كذلك إلا باتصافه بالربوبية والرب المالك لكل شيء هو وحده المستحق للعبادة(١). وهذا التلازم لا يصدق إلا في حق الله تعالى؛ إذ هو الحق في ربوبيته وألوهيته؛ ولذلك فإن مصداق الرب عين مصداق الإله في نفس الأمر، وهو أن الله تعالى هو وحده مستحق للعبادة، فله الألوهية والعبودية على خلقه، وهو سبحانه الرب المتفرد بالخلق والملك والتدبير(٢). وهذه القضية وهي أن الإله هو الرب قضية صحيحة في نفسها، وكذلك قضية صحيحة في اعتقاد الموحدين، أما في حال المشركين فلا، كما سبق عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]. وأن الإمام وأتباعه لم يقل أحد منهم بأن المشركين يقرون بتوحيد الربوبية الإقرار الكامل، وإنما المراد تقرير ما ثبت في القرآن عن المشركين من اعترافهم بالخالق الرازق المدبر لشؤون الخلق. بل إن الإمام وأتباعه

---

(١) انظر: الذخيرة (٢/ ٥٧)، والمحرر الوجيز (٢/ ٤١٩).

(٢) انظر: صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان (ص: ٤٣٩)، وتيسير العزيز الحميد (ص: ٨١).

يذكرون عن المشركين بعض ما يقع منهم من الشرك كالاستسقاء بالأنواء والتطير واعتقاد النفع والضر في آلهتهم إلى غير ذلك [١]، مما هو شرك في الربوبية. قال تعالى مخبراً عن المشركين: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖۗ قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [هود: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنۡ عِلۡمٍۖ إِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، وأن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قد قرر أن من أسباب الغلط الحاصل في توحيد الألوهية الغلط في توحيد الربوبية، وأن الرجل إذا حقق توحيد الربوبية تحقيقاً كاملاً فإن ذلك يستلزم منه توحيد الألوهية. وهذا يناقض ما ذكره المخالف. قال رحمه الله: «فأما توحيد الربوبية، فهو الأصل، ولا يغلط في الإلهية إلا من لم يعطه حقه، كما قال تعالى فيمن أقر بمسألة منه: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧]» [٢]. إذا لا يقع الغلط في توحيد الإلهية إلا لمن لم يعط توحيد الربوبية حقه، فإن أتى بشيء منه كالإقرار بأصل وصف الخلق والرزق والتدبير لا على وجه التمام ولم يوجد لازمها فحينئذ يكون لديه خلل في الإقرار

---

(١) انظر: الدرر السنية (١/ ٢٦٠)، (٢/ ٦٣)، وشرح الطحاوية (١/ ٢٥).

(٢) الدرر السنية (٢/ ٦٤)، وانظر: منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله (ص: ٢٤٢).

بالتوحيد. وقال ابن القيم رحمه الله: «والإلهية التي دعت الرسل أئمهم إلى توحيد الرب بها هي العبادة والتأله، ومن لوازمها توحيد الربوبية الذي أقر به المشركون، فاحتج الله عليهم به، فإنه يلزم من الإقرار به الإقرار بتوحيد الإلهية»[1]. وأن المخالف ذكر أن الدعوة المباركة تقول بأن توحيد المشركين في الربوبية توحيد كامل، ولم يذكر مصدر ذلك الكلام، وأنى له ذلك.

(١) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (٢/ ١٣٥).

الشبهة: تقسيم التوحيد إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية.

أورد خصوم الدعوة السلفية اعتراضا آخر على إحدى قضايا الدعوة، فادعوا أن الشيخ الإمام ابتدع أمراً جديداً، واستحدث شأنا منكرا، حين جعل التوحيد قسمين: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وفرق بين معانيهما. وقد ساق الخصوم هذا التقسيم والتفريق بين التوحيدين في مقام الاعتراض والمخالفة للشيخ الإمام وأتباع دعوته، ولذا فإن اعتراضهم لا يخلو من تلبيس وتمويه وتزوير. ويظهر أن سبب هذا الاعتراض من قبل الخصوم، هو اعتقادهم أن الإقرار بأن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر، بيده النفع والضر.. هو غاية التوحيد، فتوحيد الربوبية هو الواجب على المكلف، وليس معنى كلمة التوحيد لا إله إلا الله عندهم إلا بأن الله وحده هو القادر على الاختراع، فإذا كان توحيد الربوبية هو غاية التوحيد، وهو المطلوب من كل مكلف، فلا اعتبار إلى غيره، ولا نظر إلى ما عداه، ومن ثم رفض هؤلاء القوم هذا التقسيم واستنكروه، واعترضوا على الشيخ الإمام في ذلك. ونورد اعتراضهم كما جاء مسطورا في كتبهم، ثم نتبعها بالمناقشة التي تكشف عن صحة ما قصده الشيخ الإمام وأتباعه من إيراد هذا التقسيم والتفريق، وأن تقسيم التوحيد إلى توحيد ربوبية وألوهية

هو تقسيم تثبته النصوص القرآنية، والأحاديث الصحيحة، وآثار السلف الصالح. يسوق علوي الحداد هذا الاعتراض فيقول: «توحيد الألوهية داخل في عموم توحيد الربوبية، بدليل أن الله تعالى لما أخذ الميثاق على ذرية آدم، خاطبهم الله تعالى بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ولم يقل بإلهكم، فاكتفى منهم بتوحيد الربوبية، ومن المعلوم أن من أقر له بالربوبية فقد أقر له بالألوهية، إذ ليس الرب غير الإله بل هو الإله بعينه. ومن العجب العجاب قول المدعي الكذاب لمن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله من أهل القبلة أنت لم تعرف، التوحيد نوعان: توحيد الربوبية الذي أقرت به المشركون والكفار، وتوحيد الألوهية الذي أقرت به الحنفاء وهو الذي يدخلك في دين الإسلام. وأما توحيد الربوبية فلا، فيا عجبا هل للكافر توحيد صحيح، فإنه لو كان توحيده صحيحا لأخرجه من النار، إذ لا يبقى فيها موحد كما صرحت به الأحاديث»[1]. ويورد محسن بن عبد الكريم قول أحد أسلافه، وهو عبد الله بن عيسى حيث يقول معترضا على هذا التقسيم: «ثم إن المخالف - يعني ابن عبد الوهاب - جعل التوحيد توحيدين توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، فقال: إن الأول اعترف به المشركون، وأما الثاني فلم يعترفوا به، وجعل توحيد الإلهية راجعا إلى العبادة، ولا نعلم

(١) مصباح الأنام (ص: ١٧).

سلفاً له في هذا، ونحن لا نسلم الفرق، بل توحيد الربوبية هو توحيد الألوهية، إذ الصفة لا تزول عن الموصوف، فرب السماوات والأرض إلههما .... ثم ينكر ابن عيسى إقرار مشركي العرب بتوحيد الربوبية مستدلا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورَا﴾ [الفرقان: ٦٠] .... فلم يكن مشركو العرب مقرين بالأحدية والربوبية كما زعم..» [1]. ويورد أحمد دحلان تقسيم التوحيد إلى توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية ويستنكر هذا التقسيم، ثم يذكر أدلته على إبطاله، يقول دحلان: «وقالوا إن التوحيد نوعان توحيد الربوبية، وهو الذي أقر به المشركون، وتوحيد الألوهية وهو الذي أقر به الموحدون، وهو الذي يدخلك في دين الإسلام، وأما توحيد الربوبية فلا يكفي، وكلامهم باطل.. فإن توحيد الربوبية هو توحيد الألوهية. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ولم يقل ألست بإلهكم، فاكتفى منهم بتوحيد الربوبية، ومن المعلوم أن من أقر لله بالربوبية فقد أقر له بالألوهية، إذ ليس الرب غير الإله، بل هو الإله بعينه. وفي الحديث: إن الملكين يسألان في قبره فيقولان له: «مَنْ رَبُّك؟». أخرجه أبو داود (٤٧٥٣)، والنسائي (٢٠٠١)، وأحمد (١٨٦١٤). ولم يقولا: من إلهك، فدل على أن توحيد الربوبية هو

(١) لفحات الوجد (ق: ٢٣) وما بعدها.

توحيد الألوهية ... وهل للكافر توحيد صحيح؟! فإنه لو كان للكافر توحيد صحيح لأخرجه من النار، إذ لا يبقى فيها موحد. فهل سمع المسلمون في الأحاديث والسير أن رسول الله ﷺ إذا قدمت عليه أجلاف العرب ليسلموا على يده، يفصل لهم توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية، ويخبرهم أن توحيد الألوهية هو الذي يدخلهم في دين الإسلام، أو يكتفي منهم بمجرد الشهادتين، وظاهر اللفظ، ويحكم بإسلامهم، فما هذا الافتراء والزور على الله ورسوله، فإن من وحد الرب فقد وحد الإله، ومن أشرك بالرب فقد أشرك بالإله، فليس للمسلمين إله غير الرب، فإذا قالوا لا إله إلا الله، إنما يعتقدون أنه هو ربهم، فينفون الألوهية عن غيره، كما ينفون الربوبية عن غيره»[1]. وقد تحدث يوسف الدجوي عن هذا الاعتراض فأطال، فاستنكر التقسيم السابق وذكر أدلته وحججه، فقال: «يقول تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران: ٨٠] فصرح بتعدد الأرباب عندهم، وعلى الرغم من تصريح القرآن بأنهم جعلوا الملائكة أربابا، يقول ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب: أنهم موحدون توحيد الربوبية، وليس عندهم إلا رب واحد، وإنما أشركوا في توحيد الألوهية. ويقول يوسف عليه السلام لصاحبي السجن وهو يدعوهما إلى التوحيد: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ

(١) الدرر السنية (ص: ٤٠).

ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، ويقول الله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى﴾ [الرعد: ٣٠] وأما هم - أي: مشركوا العرب - فلم يجعلوه ربا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨] خطابا لمن أنكر ربوبيته تعالى .... فليس عند هؤلاء الكفار توحيد الربوبية، كما قال ابن تيمية، وما كان يوسف عليه السلام يدعوهم إلا إلى توحيد الربوبية؛ لأنه ليس هناك شيء يسمى توحيد الربوبية وشيء آخر يسمى توحيد الألوهية عند يوسف عليه السلام. فهل هم أعرف بالتوحيد منه أم يجعلونه مخطئا في التعبير بالأرباب دون الآلهة. ويقول الله تعالى في أخذ الميثاق: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ فلو كان الإقرار بالربوبية غير كاف، وكان متحققًا عند المشركين، ولكنه لا ينفعهم كما يقول ابن تيمية، ما صح أن يؤخذ عليهم الميثاق بهذا، ولا صح أن يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] وكان الواجب أن يغير الله عبارة الميثاق إلى ما يوجب اعترافهم بتوحيد الألوهية، حيث إن توحيد الربوبية غير كاف كما يقول هؤلاء إلى آخر ما يمكننا أن نتوسع فيه، وهو لا يخفى عليك، وعلى كل حال فقد اكتفى منهم بتوحيد الربوبية، ولو لم يكونا متلازمين لطلب إقرارهم بتوحيد الألوهية أيضا.... فهل ترى للمشركين توحيدا بعد ذلك يصح أن يقال فيه أنه عقيدة؟ أما التيميون فيقولون بعد هذا كله إنهم موحدون توحيد الربوبية، وأن الرسل لم يقاتلوهم

إلا على توحيد الألوهية الذي لم يكفروا إلا بتركه، ولا أدري ما معنى هذا الحصر مع أنهم كذبوا الأنبياء وردوا ما أنزل عليهم، واستحلوا المحرمات وأنكروا البعث واليوم الآخر، وزعموا أن لله صاحبة وولدا.. إلخ، وذلك كله لم يقاتلهم عليه الرسل في رأي هؤلاء، وإنما قاتلوهم على عدم توحيد الألوهية كما يزعمون .... وإني أعجب لتفريقهم بين توحيد الألوهية والربوبية، وجعل المشركين موحدين توحيد الربوبية مع قوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] وهل المراد من الأرباب إلا المعبودون؟»[1].

الجواب: ترتب على ما سبق بيانه، أن الخصوم فهموا أن العبادة لله هي مجرد الخضوع للرب، والاعتراف بأفعال الرب مثل الرزق والإحياء والإماتة والنفع والضر. لذا يقول أحدهم- وهو محمد بن عبد المجيد- في تعريف العبادة: «فالعبادة شرعا غاية التذلل والخضوع لمن يعتقد له الخاضع بعض صفات الربوبية، كما ينبئ عنه مواقع استعمالها في الشرع. فغاية الخضوع لا تكون عبادة بمجردها بل حتى تكون على وجه خاص، وهو

(١) مجلة نور الإسلام (٤/ ٢٥٥) وما بعدها. وانظر: كشف الارتياب للعاملي (ص: ١٤٠)، المقالات الوفية لحسن خزبك (ص: ٢٠٣)، والبراهين الجلية (ص: ٣٢)، منهج الرشاد للنجفي (ص: ٢٩).

اعتقاد الخاضع ثبوت صفة من صفات الربوبية للمخضوع له»[١]. وإذا انتقلنا إلى مجال المناقشة والجواب على الاعتراض السابق، فنجد أن الشيخ الإمام رحمه الله قد اعتنى بهذا التقسيم، والتفريق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، فقد قرر رحمه الله الفرق بينهما في أكثر من موضع، وبين أن مشركي العرب مقرون بتوحيد الربوبية كما سيأتي موضحا بالنصوص القرآنية، ولكنهم أنكروا توحيد العبادة، وقالوا كما حكى القرآن عنهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «فإذا تحققت أنهم مقرون بهذا، ولم يدخلهم في التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله ﷺ وعرفت أن التوحيد الذي جحدوه هو توحيد العبادة، وعرفت أن رسول الله ﷺ قاتلهم على هذا الشرك، ودعاهم إلى إخلاص العبادة لله وحده، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، فإقرارهم بتوحيد الربوبية لم يدخلهم في الإسلام، وإن قصدهم الملائكة والأنبياء والأولياء يريدون شفاعتهم، والتقرب إلى الله بذلك هو الذي أحل دماءهم وأموالهم ... وهذا التوحيد هو معنى قولك لا إله إلا الله»[٢]. ويبين الشيخ الإمام الفرق بين التوحيدين فيقول: «فإذا قيل لك ما الفرق

---

(١) الرد على بعض المبتدعة من الطائفة الوهابية (ص: ١٠).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ١٥٦).

بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية؟ فقل: توحيد الربوبية فعل الرب مثل الخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، وإنزال المطر، وإنبات النبات، وتدبير الأمور. وتوحيد الإلهية فعلك أيها العبد مثل: الدعاء، والرجاء، والخوف، والتوكل، والإنابة، والرغبة، والرهبة، والنذر، والاستغاثة، وغير ذلك من أنواع العبادة»[1]. ويوضح الشيخ رحمه الله اجتماع الربوبية والألوهية، وافتراقهما فيقول: «اعلم أن الربوبية والألوهية يجتمعان، ويفترقان كما في قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣﴾ [الناس: ١-٣]، وكما يقال رب العالمين وإله المرسلين، وعند الإفراد يجتمعان كما في قول القائل: من ربك، مثاله الفقير والمسكين نوعان في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠]، ونوع واحد في قوله ﷺ: «افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ». أخرجه مسلم (١٩). إذا ثبت هذا فقول الملكين للرجل في القبر: من ربك؟ معناه من إلهك؛ لأن الربوبية التي أقر بها المشركون ما يمتحن أحد بها، وكذلك قوله: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]، وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ٣٧١)، وانظر: ما كتبه الشيخ حول تلك المسألة في مجموعة مؤلفاته: (١/ ٢٠٠، ٣٦٣، ٣٩٨، ٣٩٩، ٥/ ١٢٤، ١٤٤، ١٥٠، ١٨٢، ١٨٧).

ٱسۡتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠] فالربوبية في هذا هي الألوهية ليست قسيمة لها، كما تكون قسيمة لها عند الاقتران فينبغي التفطن لهذه المسألة»[1]. وفي هذه المقالة السابقة التي سطرها الشيخ الإمام جواب على كثير من الأدلة التي استدل بها أولئك الخصوم في إبطال هذا التقسيم، حين أظهر الشيخ وفصل متى يجتمع توحيد الربوبية والألوهية، ومتى يفترقان مما أثبت صواب هذا التقسيم والتفريق، وأن نصوص القرآن والسنة تثبته وتدل عليه. ويرد صاحب التوضيح على من ادعى أن الألوهية هي القدرة على الاختراع فيذكر مقالته ثم يجيب عليها: «معنى الألوهية أنها القدرة على اختراع الخلق والتدبير، فمن قال لا إله إلا الله واعتقد أنه لا يقدر على اختراع الخلق والتدبير إلا الله فلا شريك له في ذلك، كان ذلك هو معنى لا إله إلا الله. ولم يعلم أن مشركي العرب كانوا مقرين بهذا المعنى معترفين، فلم يقولوا أن العالم له خالقان، أو مدبران بل الخالق والمدبر واحد، ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ﴾ [العنكبوت: ٦١]. فهذا التوحيد من الواجب على العبيد، ولكن لا يحصل به التوحيد لإله كل العبيد، ولا يخلص بمجرده عن الشرك الذي هو أكبر الكبائر، ولا يغفره الله يوم تبلى السرائر، بل لا بد أن يخلص الدين كله لله فلا يتأله بقلبه غير الله، ولا يعبد إلا إياه مخلصا له الدين ....

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ١٧).

زعمه أن المشركين الأولين كانوا يعتقدون النفع والضر، والعطاء والمنع من غير رب العالمين، ويرد هذا صريح قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]»[1]. ويذكر الحازمي الغاية من إرسال الرسل، فيشير إلى الفرق بين التوحيدين حيث يقول: «اعلم أن الله تعالى لم يبعث رسله عليهم السلام وينزل كتبه ليعرف خلقه بأنه هو الخالق لهم، الرازق ونحو ذلك، فإن هذا يقر به كل مشرك قبل بعثة الرسل، قال الله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]»، وذكر الحازمي آيات كثيرة تدل على ما قال: «... بل بعث رسله، وأنزل كتبه، لإخلاص توحيده، وإفراده بالعبادة لا يتم إلا بأن الدعاء كله لله والنداء والاستغاثة، والاستعانة، والرجاء، واستجلاب الخير، واستدفاع الشر له ومنه، لا لغيره، ولا من غيره، ولا يدعى مع الله أحد ... وقد تقرر أن شرك المشركين الذين بعث الله تعالى إليهم خاتم رسله ﷺ لم يكن إلا باعتقادهم أن الأنداد التي اتخذوها تنفعهم، وتقربهم إلى الله زلفى، وتشفع لهم عنده مع اعترافهم بأن

---

(١) التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ١٨٠).

الله سبحانه هو خالقها وخالقهم، ورازقها ورازقهم، ومحييها ومحييهم، ومميتها ومميتهم .... فإن قلت إن هؤلاء القبوريين يعتقدون أن الله تعالى هو الضار النافع، والخير والشر بيده، وإنما استغاثوا بالأموات قصدا لإنجازه ما يطلبونه من الله عز وجل. قلت: وهكذا كانت الجاهلية فإنهم يعلمون أن الله سبحانه هو الضار النافع، وأن الخير والشر بيده، وإنما عبدوا الأصنام لتقربهم إلى الله زلفى كما حكاه الله عنهم في كتابه العزيز»[1]. ويورد الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين هذا التقسيم، ويسوق بعض أقوال أهل العلم التي توضح ذلك التقسيم وتقرره، فيقول رحمه الله: «وأما الإقرار بتوحيد الربوبية وهو أن الله سبحانه خالق كل شيء ومليكه ومدبره. فهذا يقر به المسلم والكافر ولا بد منه، لكن لا يصير الإنسان به مسلما حتى يأتي بتوحيد الإلهية الذي دعت إليه الرسل، وأبى عن الإقرار به المشركون، وبه يتميز المسلم من المشرك، وأهل الجنة من أهل النار، فقد أخبر سبحانه في مواضع من كتابه عن المشركين أنهم يقرون بتوحيد الربوبية، ويحتج عليه سبحانه بإقرارهم بتوحيد الربوبية على إشراكهم في توحيد الألوهية. قال سبحانه: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١]. قال البكري

(١) إيقاظ الوسنان (ق: ١) وما بعدها.

الشافعي في تفسيره على هذه الآية: إذا قلت إذا أقروا بذلك فكيف عبدوا الأصنام؟ قلت: كلهم كانوا يعتقدون بعبادتهم الأصنام عبادة الله، والتقرب إليه، لكن في طرق مختلفة، ففرقة قالت: ليس لنا أهلية عبادة الله بلا واسطة لعظمته، فعبدناها لتقربنا إليه زلفى. وفرقة قالت: الملائكة ذو وجاهة عند الله، اتخذناها أصناما على هيئة الملائكة لتقربنا إلى الله زلفى، وقالت: جعلنا الأصنام قبلة لنا في العبادة كما أن الكعبة قبلة في عبادته. وفرقة اعتقدت أن لكل صنم شيطانا متوكلا بأمر الله، فمن عبد الصنم حق عبادته قضى الشيطان حوائجه بأمر الله، وإلا أصابه الشيطان بنكبة بأمر الله. وقال ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] إنما يحملهم على عبادتهم أنهم عبدوا الأصنام اتخذوها على صور الملائكة المقربين في زعمهم، فعبدوا تلك الصور تنزيلاً لذلك منزلة عبادتهم الملائكة ليشفعوا لهم عند الله في نصرهم، ورزقهم وما ينوبهم من أمر الدنيا. وقال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] قال ابن عباس وغيره: إذا سألتهم من خلق السماوات والأرض قالوا الله، وهم يعبدون معه غيره. ففسروا الإيمان في هذه الآية بإقرارهم بتوحيد الربوبية، والشرك بعبادتهم غير الله وهو توحيد الألوهية»[1]. ويبين الشيخ الشثري الفرق

(١) الانتصار (ص: ٨).

بين التوحيدين من خلال إقرار المشركين بتوحيد الربوبية دون توحيد الألوهية، فيقول رحمه الله: «توحيد الربوبية لم ينكره المشركون، بل أقروا به، فلو أشرك أحد فيما يختص بالرب من ذلك، لكان شركا في توحيد الربوبية لا يغفر، والرب سبحانه يأمر نبيه في كتابه العزيز بأن يحتج على المشركين في شركهم في توحيد الألوهية بإقرارهم بتوحيد الربوبية. قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [يونس: ٣٤] وغيرها من الآيات التي ذكرها المؤلف، ثم قال الشثري: «أتراهم مشركين في ربوبيته التي أقروا بها أم شركهم في توحيد الإلهية بجعل معبوديهم وسائط بينهم وبين الله؟ .... فإذا عرفت أنهم لم يعتقدوا فيمن عبدوهم صفات الربوبية، وإنما جعلوهم وسائط بينهم وبين الله يحبونهم كحب الله، يدعونهم ويتذللون لهم، ويتضرعون إليهم لطلب الحاجات، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، بزعمهم أن رتبتهم قصرت عن التأهل لسؤال رب الأرض والسماوات، قال تعالى: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ

كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر: ٣]»[1]. ومما أورده السهسواني في الجواب على اعتراض دحلان، قوله رحمه الله: «لا مرية في أننا مأمورون باعتقاد أن الله وحده هو ربنا ليس لنا رب غيره، وباعتقاد أن الله وحده هو معبود ليس لنا معبود غيره، وأن لا نعبد إلا إياه، والأمر الأول هو الذي يقال له توحيد الربوبية، والأمر الثاني هو الذي يقال له توحيد الألوهية .... ولا أظنك شاكا في أن مفهوم الرب، ومفهوم الإله متغايران، وإن كان مصداقهما في نفس الأمر، وفي اعتقاد المسلمين الخالص واحدا. وذلك يقتضي تغاير مفهومي التوحيد، فيمكن أن يعتقد أحد من الضالين توحيد الرب ولا يعتقد توحيد الإله، وأن يشرك واحد من المبطلين في الإلهية، ولا يشرك في الربوبية، وإن كان هذا باطلا في نفس الأمر، ألا ترى أن مصداق الرازق، ومالك السمع والأبصار، والمحي والمميت، ومدبر الأمر، ورب السماوات السبع، ورب العرش العظيم، ومن بيده ملكوت كل شيء والخالق، ومسخر الشمس والقمر، ومنزل الماء من السماء، ومصداق الإله واحد؟ ومع ذلك كان مشركو العرب يقرون بتوحيد الرازق ومالك السمع والأبصار وغيرهما ويشركون في الألوهية والعبادة .... فعباد القبور يقرون بتوحيد الرازق، والمحي والمميت، والخالق والمؤثر، والمدبر والرب، ومع ذلك يدعون غير الله من الأموات

(١) تأييد الملك المنان (ق: ٢٤) وما بعدها.

خوفا وطمعا، ويذبحون لهم، ويطوفون لهم، ويحلقون لهم، ويخرجون من أموالهم جزءا لهم، وكون مصداق الرب عين مصداق الإله في نفس الأمر، وعند المسلمين المخلصين، لا يقتضي اتحاد مفهوم توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، ولا اتحاد مصداق الرب والإله عند المشركين من الأمم الماضية، وهذه الأمة. أما نعقل أن لفظ توحيد الربوبية، ولفظ توحيد الألوهية كلاهما مركبان إضافيان، والمضاف في كليهما كلي، وهذا غني عن البيان، وكذلك المضاف إليه في كليهما، فإن الربوبية والألوهية منتزعان من الرب والإله، وهم كليان. أما الرب فلأن معناه المالك والسيد والمتصرف للإصلاح والمصلح والمدبر، والمربي، والجابر، والقائم والمعبود، وكل واحد مما ذكر معنى كلي. وأما الإله فلأن معناه المعبود بحق أو باطل، وهو معنى كلي، فالمنتزع منهما أيضا يكون معنى كليا، فتوحيد الربوبية اعتقاد أن الرب واحد سواء كان ذلك الرب عين الإله أو غيره، وتوحيد الألوهية اعتقاد أن الإله واحد سواء كان ذلك الإله عين الرب أو غيره. وإذا تقرر هذا فنقول: يمكن أن يوجد في مادة توحيد الربوبية ولا يوجد توحيد الألوهية لمن يعتقد أن الرب واحد، ولا يعتقد أن الإله واحد، بل يعبد آلهة كثيرة. ويمكن أن يوجد في مادة توحيد الألوهية ولا يوجد توحيد الربوبية لمن يعتقد أن المستحق للعبادة واحد، ولا يعتقد وحدانية الرب، بل يقول إن الأرباب كثيرة متفرقة، ويمكن أن يجتمعا في مادة واحدة كمن

يعتقد أن الرب والإله واحد، فثبت أن مفهوم توحيد الربوبية مغاير لمفهوم توحيد الألوهية. نعم توحيد الربوبية من حيث إن الرب مصداقه إنما هو الله تعالى لا غيره يستلزم توحيد الألوهية، من حيث إن الإله مصداقه إنما هو الله تعالى لا غير، لكن هاتين الحقيقتين زائدتان على نفس مفهومي التوحيدين، ثابتان بالبرهان العقلي والنقلي .... على أنا لو قطعنا النظر عن بحث تغاير مفهومي التوحيدين، فمطلوبنا حاصل أيضا، فإن توحيد الألوهية لا يتأتى إنكاره من أحد من المسلمين. وهو كاف لإثبات إشراك عباد القبور، فإنهم إذا دعوا غير الله رغبة ورهبة، وطلبوا منهم ما لا يقدر عليه إلا الله، ونحروا لهم، ونذروا لهم، وطافوا لهم، وحلقوا لهم، وصنعوا غير تلك من العبادات فقد عبدوا غير الله، واتخذوهم آلهة من دون الله»[1]. ثم يسوق السهسواني ما استدل به دحلان على اتحاد توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية ويعقبه بالمناقشة والجواب، فلما ادعى دحلان أن قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] دليل على أن الله اكتفى من البشر بتوحيد الربوبية، لأنه لم يقل ألست بإلهكم، فكان جواب السهسواني على هذا الاستدلال بما يلي: «إن غاية ما يثبت من الآية أن الله تعالى لم يذكر في هذه الآية توحيد الألوهية، وهذا لا دلالة له بشيء من الدلالات على اتحادهما، فرب حكم يذكر في آية

(١) صيانة الإنسان (ص: ٤٤٤) وما بعدها.

دون أخرى، وتوحيد الألوهية وإن لم يذكر في هذه الآية فهو مذكور في آيات أخرى، وتوجيه الاكتفاء بتوحيد الربوبية ليس منحصرا في أنهما لما كانا متحدين اكتفى بذكر أحدهما، بل هناك احتمالات أخر: الأول: أن الإقرار بتوحيد الربوبية مع لحاظ قضية بديهية، وهي أن غير الرب لا يستحق العبادة، يقتضي الإقرار بتوحيد الألوهية عند من له عقل سليم وفهم مستقيم، قال ابن كثير تحت قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [يونس: ٣١] الآية، يحتج تعالى على المشركين باعترافهم بوحدانية ربوبيته على وحدانية ألوهيته. الاحتمال الثاني: أن في الآية اختصارا والمقصود: ألست بربكم وإلهكم؟ يدل عليه أثر ابن عباس: إن الله مسح صلب آدم فاستخرج منه كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة، فأخذ منهم الميثاق أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وتكفل لهم بالأرزاق.. الحديث. الاحتمال الثالث: أن المراد بالرب المعبود، قال القرطبي: الرب المعبود، وعن عكرمة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤] قال يسجد بعضنا لبعض، كذا قال الحافظ ابن كثير في تفسيره وغيره، وقال الله تعالى في سورة التوبة: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] فالمراد بالأرباب في تلك الآية هم

المعبودون»[١]. ويرد الشيخ ابن سحمان دعاوى الحداد في اعتراضه على ذلك التقسيم فيقول رحمه الله: «وأما قوله – أي: الحداد –: فيا عجبا هل للكافر توحيد صحيح؟ فإنه لو كان توحيده صحيحا لأخرجه من النار.. إلخ. والجواب: لم يقل الشيخ إن للكافر المشرك توحيدا صحيحا، ولكن أخبر أن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] قال طائفة من السلف: تسألهم من خلق السماوات والأرض فيقولون الله وهم مع ذلك يعبدون غيره، فإيمانهم هو إقرارهم بتوحيد الربوبية، وهذا الإيمان بتوحيد الربوبية لا يدخلهم في الإسلام وهم يعبدون غير الله، أي: يشركون به في توحيد الألوهية»[٢]. ويؤكد عبد الكريم بن فخر الدين على ضرورة التفريق بين نوعي التوحيد، فيقول: «أقول قال الله سبحانه: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٦-٨٧]، وقال عز من قائل:

---

(١) صيانة الإنسان (ص: ٤٥٠) باختصار. وما كتبه السهسواني في الاحتمال الثالث، هو قريب مما كتبه الشيخ الإمام حول اجتماع التوحيدين، وافتراقهما، فإن كلمة الرب وكلمة الإله إذا اجتمعتا افترقتا، إذا افترقتا اجتمعتا، كما بينه الشيخ الإمام بالأدلة والبراهين، مما ذكرناه سابقا.

(٢) الأسنة الحداد (ص: ١١٧)، وانظر: ما كتبه ابن سحمان في الفرق بين التوحيدين في كتابه الصواعق المرسلة الشهابية (ص: ١٤١).

﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥] الآية، فتبين لك أن المشركين من العرب الأول كانوا يقرون بربوبية الله تعالى، وينكرون وحدانيته تعالى في الألوهية، أي: العبودية، ويقولون إنكارا منهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥] الآية.. فلأجل ذلك تنوع التوحيد بنوعين توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، فإنكار هذا إنكار الحس»[1]. وقد أجاب القصيمي على دعاوى الدجوي، وتتبعها بالرد والنقاش، ثم أعقبها بالبراهين الدالة على خلاف تلك الدعوى ... فلما زعم الدجوي أن المشركين كانوا ينكرون وجود الله مستدلا بما فهمه من الآيات القرآنية، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠] فأجاب القصيمي على هذا الاستدلال بعدة أوجه نذكر منها: «الأول: ليس في الآية الكريمة إنكار للرحمن، وإنما فيها استفهام عنه بـ«ما» التي يسأل بها عن حقيقة الشيء، والمصدق بوجود الأمر يسأل عنه، لا خلاف بين اللغويين في ذلك، فهم يقولون: ما الروح؟ كما قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥] وهم يؤمنون بها.. فالسؤال عن الأمر ليس إنكارا له. الثاني: نقول هب ذلك جحودا، ولكن هل هو جحود لذاته تعالى؟ أم جحود لتسميته بالرحمن؟ هو لم يدلل على ما قال، وقد سمع العربي لفظ

(١) الحق المبين (ص: ٣٦).

عقار وخندريس وكميت، من أسماء الخمر، فيقول ما العقار وما الخندريس وما الكميت؟ وهو مؤمن بها، وقد يكون شربها، ولكن يجحد تسميتها بهذا الاسم، أو يجهلها، فالاسم غير المسمى، والمدلول غير الدال. الثالث: في خبر صلح الحديبية لما أمر رسول الله ﷺ بكتابة «بسم الله الرحمن الرحيم» فقال سهيل بن عمرو نائب المشركين في الصلح: أما الرحمن فلا نعرفه، ولكن اكتب باسمك اللهم، فقول سهيل: لا نعرف الرحمن، ولكن اكتب باسمك اللهم. يدل على أمرين، على أنهم مؤمنون بالله، وأنهم يستعينون به في أمورهم، وعلى أن الذي ينكرونه هو وصفه بالرحمن، ولو كانوا ينكرون ذاته لعارض باسم اللهم، ولأنكر لفظ الجلالة، ولفظ الرحيم المذكورين فهذا يفسر الآية، ويوضح قولهم: ﴿وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠]. الرابع: المفسرون قاطبة يفسرون الآية بإنكار المشركين لهذا الاسم لا لذاته، وقد أجمعوا على هذا التفسير. الخامس: هذه الآية على فهمهم مخالفة لتسمية العرب مشركين بالله والناس قاطبة يقولون أنهم مشركون بالله، فلو كانوا جاحديه لما كانوا مشركين به، فتسميتهم مشركين بالله يدل على أنهم مؤمنون بوجوده، ولكن عبدوا معه غيره»[1]. وقد ذكر القصيمي أجوبة أخرى ... فنكتفي

(١) الفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفيهم (ص: ٢٣-٤٠)، ثم ذكر القصيمي البراهين الدالة على أن المشركين الأوائل مؤمنون بأن الله خالق كل شيء. (ص: ٤٠- ٥٥).

بما ذكرناه. ثم رد القصيمي مقالة الدجوي بأن الرسول لم يذكر الفرق بين التوحيدين فقال القصيمي: «نقول: إما أن يريد أنهم لم يذكروه باللفظ المذكور، وإما أن يريد أنهم لم يذكروه ولا بالمعنى، ولم يفهموا من دخل في الدين أن هناك توحيدين، إن أراد الأول فلا يضرنا ولا ينفعنا..، وإن أراد الثاني نازعناه، وقلنا إنك لم تقم دليلا عليه، بل نقول إن الرسول وأصحابه أعلموا الداخلين في الدين أن هناك توحيد ألوهية وربوبية بقولهم لهم قولوا لا إله إلا الله، ولا تعبدوا إلا الله ولا تدعوا إلا إياه، مع قولهم لا خالق ولا رازق إلا الله، وهؤلاء يريدون أن يكون كلام رسول الله ﷺ بأن يقول: ينقسم التوحيد إلى قسمين». ثم ذكر القصيمي البراهين على الفرق بين توحيد الألوهية، والربوبية فكان مما قاله: «البرهان الأول: فرقت كتب اللغة والتفسير بين معنى كلمة الإله، وبين معنى كلمه الرب، فالإله بمعنى المعبود، والرب بمعنى المالك للشيء وصاحبه. البرهان الثاني: قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١-٣] ذكر الرب ثم المالك ثم الإله، فلو كان الرب والإله شيئا واحدا. لكان في الآية تكرار ينبو بها عن حد البلاغة. البرهان الثالث: باتفاق أهل اللغة أن إلها بمعنى مألوه، ككتاب أي مكتوب، وأن ربا بمعنى راب أي اسم فاعل، لأنه يقال رب الناس أي ملكهم، فلا يصح تفسير اسم الفاعل باسم المفعول. البرهان الرابع: أخبر القرآن أن الكفار كان يسمون أصنامهم آلهة

قالوا: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] ولم يخبر في آية أنهم قالوا لها أربابا، فلو كان لا فرق بين اللفظين لسموها أربابا كما سموها آلهة. البرهان الخامس: الذي يحقن دم المشرك أن ينطق بكلمة الإخلاص على ألا يأتي بما بنقضها وهذه الكلمة التي تحقن الدم هي لا إله إلا الله باتفاق المسلمين. ولا يعصمه أن يقول لا خالق إلا الله بإجماع المذاهب، ولو كان معنى الإله والرب واحدا لما عصم دمه أحد اللفظين دون الآخر»[1]. وهكذا يظهر عبر تلك النقول لأئمة الدعوة وأنصارها أن تقسيم التوحيد إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، والتفريق بينهما، أن ذلك تقسيم وتفريق تثبته الأدلة، وتقرره النصوص، ويشهد له أئمة العلم والهدى. فليس تقسيما مبتدعا كما ادعاه أولئك الناس استحدثه ابن تيمية أو ابن عبد الوهاب، بل الصواب والحق في هذا التقسيم والتفريق، والزيغ والضلال في الإعراض عنه، والاعتراض عليه، ومن ثم ظهر ما كان عليه الخصوم من الجهل بحقيقة التوحيد، وقصر التوحيد على توحيد الربوبية، حتى ظنوا أن مشركي العرب قد أنكروا توحيد الربوبية، الذي يعتبرونه هؤلاء الخصوم غاية التوحيد. لقد كان السلف رحمهم الله تعالى من الصحابة ومن تبعهم سائرون على نهج الوحي

(١) الفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفيهم (ص: ٦٧ - ٧١). بتصرف يسير. وانظر: بقية البراهين (ص: ٦٧ - ٧٢)، ومجموعها سبعة عشر برهانا.

المعصوم، ونصوصهم في تقسيم التوحيد معلومة، ومنها: حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يتكلم عن توحيد الألوهية ويقول: «وإنما عَنى تعالى ذكره بقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: لا تشركوا بالله غيرَه من الأنداد التي لا تَنفع ولا تضر، وأنتم تعلمون أنه لا رب لكم يرزقكم غيره، وقد علمتم أن الذي يدعوكم إليه الرسول من توحيده هو الحق لا شك فيه». فانظر كيف فرَّق بين الألوهية والربوبية، فذكر أنه نهى عن الإشراك بالله سبحانه وتعالى غيره وهو يتكلم عن الشرك في الألوهية، ثم استدل على ذلك بتوحيد الربوبية فقال: «وأنتم تعلمون أنه لا رب لكم يرزقكم غيره». وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أيضا عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] يعني النصارى، يقول: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ولئن سألتهم من يرزقكم من السماء والأرض؟ ليقولن: الله. ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] وهم مع ذلك يشركون به ويعبدون غيره، ويسجدون للأنداد دونه». وهنا أيضا تفريق صريح بين نوعي التوحيد، فأثبت أنهم يقرون لله بالخلق وغيره، وبه فسَّر إيمانهم الوارد في الآية، ولكنهم لا يوحِّدونه في الألوهية بل يشركون به غيره ويعبدون غيره. ونلمس هذا التفريق أيضًا في كلام شيخ

القراء والمفسرين الإمام مجاهد بن جبر رحمه الله تعالى؛ حيث يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ قال: «إيمانهم قولهم: الله خالقُنا ويرزقنا ويميتنا، فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيرَه». ففرَّق بين ما آمنوا به وأقروا به من انفراده بالخلق والرزق والتدبير، وهو يدل على توحيد الربوبية، وبين ما أشركوا بالله فيه غيره وهو توحيد الألوهية، فلم يفردوه بالعبادة سبحانه وتعالى، بل أشركوا معه غيره. وكذلكم الحافظ الإمام قتادة بن دعامة السدوسي رحمه الله تعالى؛ حيث يقول في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: تعلمون أن الله خَلقكم وخلق السماوات والأرض، ثم تجعلون له أندادًا». فنوَّه على إقرارهم وإفرادهم لله تعالى بالخلق، وهو جزء من أجزاء توحيد الربوبية، ولكنهم مع إقرارهم بذلك لم يلتزموا بلازمه، ولم يوحِّدوا الله سبحانه وتعالى في الألوهية، ولم يفردوه بالعبادة، بل جعلوا له أندادًا. وإمام المفسرين الإمام الطبري رحمه الله تعالى قد سبق كثير من أقواله في هذه القضية، ونصوصه في ذلك متضافرة، وهنا أُورد أحد نصوصه القيِّمة عن توحيد الألوهية، والتي أودعها تفسيره المبارك حيث يقول: «وقوله تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر: ٢] يقول تعالى ذكره: فاخشع لله يا محمد بالطاعة، وأخلص له الألوهة،

وأفرده بالعبادة، ولا تجعل له في عبادتك إياه شريكًا، كما فَعَلَتْ عَبَدة الأوثان»[١]. ومنهم الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى، والذي افتتح عقيدته ببيان أقسام التوحيد؛ حيث قال: «نقول في توحيد الله معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له، ولا شيء مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره»[٢]. فبيَّن وحدانيته سبحانه في ربوبيته وعدم وجود شريك له في ذلك وهو توحيد الربوبية، ثم بيَّن قاعدة الأسماء والصفات وهو التنزيه عن أن يكون له مثل أو نظير، ثم بيَّن توحيد الألوهية وأنه لا إله غيره ولا معبود بحق سواه سبحانه وتعالى. ونلمح نوعي التوحيد أيضا في مقدمة روضة العقلاء للإمام ابن حبان البستي؛ حيث يقول: «الحمد لله المتفرد بوحدانية الألوهية، المتعزز بعظمة الربوبية»[٣]. ونجد تقسيم التوحيد صريحًا في قول الإمام ابن بن بطة العكبري؛ حيث يقول: «إنَّ أصل الإيمان بالله الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء: أحدها: أن يعتقد العبد ربانيته؛ ليكون بذلك مباينًا لمذهب أهل التعطيل الذين لا يثبتون صانعًا. والثاني: أن يعتقد وحدانيته؛ ليكون مباينًا بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع

---

(١) تفسير الطبري (٢١/ ٢٥٠).

(٢) العقيدة الطحاوية (ص: ٣١).

(٣) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء (ص: ١٤).

وأشركوا معه في العبادة غيره. والثالث: أن يعتقده موصوفًا بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون موصوفًا بها؛ من العلم والقدرة والحكمة وسائر ما وصف به نفسه في كتابه»[1]. ومن الأوجه الدالة على صحة التقسيم إضافةً إلى ما سبق من نصوصِ الوحي وأقوال السلف: أنَّ منِ استقرأ نصوص الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمَّة وجد أن توحيد الألوهية حاضر فيها كنوع من أنواع التوحيد كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، وإلى هذا يشير ابن القيم رحمه الله تعالى حيث يقول: «وأما التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه فوراء ذلك كله، وهو نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وتوحيد في المطلب والقصد. فالأول: هو حقيقة ذات الرب تعالى، وأسمائه وصفاته وأفعاله، وعلوه فوق سماواته على عرشه، وتكلمه بكتبه، وتكليمه لمن شاء من عباده، وإثبات عموم قضائه وقدره وحكمه، وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جد الإفصاح، كما في أول سورة الحديد، وسورة طه، وآخر سورة الحشر، وأول سورة تنزيل السجدة، وأول سورة آل عمران، وسورة الإخلاص بكمالها، وغير ذلك. النوع الثاني: مثل ما تضمنته سورة الكافرون، وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [السجدة: ٢] وآخرها، وأول سورة يونس ووسطها وآخرها،

(١) الإبانة الكبرى (٦/ ١٧٢).

وأول سورة الأعراف وآخرها، وجملة سورة الأنعام، وغالب سور القرآن، بل كل سورة في القرآن فهي متضمنة لنوعي التوحيد. بل نقول قولا كليا: إن كل آية في القرآن فهي متضمنة للتوحيد، شاهدة به، داعية إليه، فإن القرآن: إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع كل ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي، وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته في نهيه وأمره، فهي حقوق التوحيد ومكملاته، وإما خبر عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته، وما فعل بهم في الدنيا، وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده وإما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبى من العذاب، فهو خبر عمن خرج عن حكم التوحيد»[1]. وهو ما قد ذكره العلماء رحمهم الله كالشيخ محمد الأمين الشنقيطي والشيخ بكر أبو زيد. يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «وقد دل استقراء القرآن العظيم على أن توحيد الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: توحيده في ربوبيته، وهذا النوع من التوحيد جبلت عليه فطر العقلاء... الثاني: توحيده جل وعلا في عبادته، وضابط هذا النوع من التوحيد هو تحقيق معنى لا إله إلا الله، وهي مركبة من نفي وإثبات، فمعنى النفي منها: خلع جميع أنواع المعبودات غير الله كائنة ما كانت في جميع

(١) مدارج السالكين (٣/ ٤١٧).

أنواع العبادات كائنة ما كانت. ومعنى الإثبات منها: إفراد الله جل وعلا وحده بجميع أنواع العبادات بإخلاص، على الوجه الذي شرعه على ألسنة رسله عليهم الصلاة والسلام. وأكثر آيات القرآن في هذا النوع من التوحيد، وهو الذي فيه المعارك بين الرسل وأممهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]. النوع الثالث: توحيده جل وعلا في أسمائه وصفاته، وهذا النوع من التوحيد ينبني على أصلين: الأول: تنزيه الله جل وعلا عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ [الشورى: ١١]. والثاني: الإيمان بما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ على الوجه اللائق بكماله وجلاله، كما قال بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ مع قطع الطمع عن إدراك كيفية الاتصاف»[1]. وقال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله: «هذا التقسيم الاستقرائي لدى متقدمي علماء السلف: أشار إليه ابن منده وابن جرير الطبري وغيرهما، وقرَّره شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وقرره الزبيدي في تاج العروس، وشيخنا الشنقيطي في أضواء البيان في آخره رحم الله الجميع، وهو استقراء تام لنصوص الشرع»[2]. مع أننا وجدنا كثيرًا من السلف نصَّ على أقسام التوحيد، وعلى

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/ ١٩).

(٢) التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير (ص: ٣٠).

توحيد الألوهية، وهو كاف في الرد على من يزعم أنه من اختراع ابن تيمية، إلا أننا قد نتنزَّل لذلك الرجل ونقول: التقسيمات والمصطلحات لا مشاحة فيها لو كانت المعاني صحيحة لا باطل فيها، ولا زال أهل العلم حتى اليوم يتفنَّنون في التقسيمات والتفريعات؛ لإيضاح المسائل وبيان اختلافاتها، وما من علم من العلوم إلا وفيه الأقسام والأنواع، فأول ما نبدأ بعلم الفقه على المذهب الحنبلي مثلًا نجد أقسام الماء، ونجد لهم في ذلك تفريعات وتصنيفات، مع أنه ليس منصوصًا عليه في القرآن ولا في السنة، ولكن العلماء استنبطوها من تلك النصوص، ولا ضير في ذلك، وهذا ما يدل عليه قول الشافعي رحمه الله: «فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليلُ على سبيل الهدى فيها»، وقال رحمه الله تعالى: «فجِمَاع ما أبان الله لخلقه في كتابه مما تَعَبَّدَهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه: فمنها: ما أبانه لخلقه نصًّا، مثلُ جمُل فرائضه، في أن عليهم صلاةً وزكاةً وحجًّا وصومًا وأنه حرَّم الفواحش، ما ظهر منها وما بطن، ونصِّ الزنا والخمر، وأكل الميتة والدم، ولحم الخنزير، وبيَّن لهم كيف فَرْضُ الوضوء، مع غير ذلك مما بين نصًّا. ومنه: ما أَحكم فرضه بكتابه، وبيَّن كيف هو على لسان نبيه؛ مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها، وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه. ومنه: ما سَنَّ رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نصُّ حكم، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله ﷺ، والانتهاء إلى

حكمه، فمَن قبل عن رسول الله فبِفَرْضِ الله قَبِل. ومنه: ما فرض الله على خلقه الاجتهادَ في طلبه، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد، كما ابتلى طاعتهم في غيره مما فرض عليهم»[1]. فالاجتهاد في استنباط المعاني والأحكام وتقسيمها وتفريعها وبيانها للناس من واجب العلماء، وفي هذا يقول الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله وهو يتحدث عن أقسام التوحيد: «وهو استقراء تام لنصوص الشرع، وهو مطرد لدى أهل كل فن، كما في استقراء النحاة كلام العرب إلى: اسم وفعل وحرف، والعرب لم تفه بهذا، ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتب»[2]. ومن الأوجه الدالة على انقسام التوحيد والتفريق بين توحيد الألوهية والربوبية أن الله سبحانه وتعالى كثيرًا ما يستدل بالربوبية على وجوب توحيد الألوهية، وعليه فالدليل غير المدلول، ومن ذلك مثلا ما ورد في قوله تعالى: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾ [مريم: ٦٥]. ومن الأوجه الدالة على أصالة التفريق بين نوعي التوحيد ما أقر به السلف من أن الإيمان قول وعمل، والقول قولان: قول القلب وقول اللسان، والعمل عملان: عمل القلب وعمل الجوارح. فأما توحيد الربوبية فالمطلوب فيه هو الإقرار بوحدانية الله سبحانه في الخلق والملك والرزق

(١) الرسالة للشافعي (١/ ٢٠).

(٢) التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير (ص: ٣٠).

والتدبير، وهو من قول القلب. وأما توحيد الألوهية فالمقصود به إفراد العبادة لله سبحانه وتعالى، والعبادة تشمل عمل القلب وقول اللسان وعمل الجوارح[1]. ويتلخص لنا في نهاية المطاف أن توحيد الألوهية هو الذي به تحيا الأمة، وحاجة البشرية إليه أشد من حاجتهم إلى الطعام والشراب، وأن من استقرأ نصوص الوحي عرف هذا التوحيد، ومن نظر في أقوال السلف وجد هذا التوحيد حاضرًا في نصوصهم وحجاجهم، فهو معلوم عندهم قبل أن يأتي ابن تيمية، وقبل أن يُعرف به ابن تيمية وينتصر له في زمانه.

(١) أورد الشيخ الدكتور عبد الرحيم السلمي كثيرًا من هذه الوجوه في كتابه: حقيقة التوحيد، ينظر: (ص: ٩٩) وما بعدها.

الشبهة: دعوى أن توحيد الربوبية لا يستلزم توحيد الألوهية، وتوحيد الألوهية لا يتضمن توحيد الربوبية.

نقل عثمان مصطفى النابلسي قول الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله في تقرير استلزام توحيد الربوبية لتوحيد الألوهية، وتضمن الألوهية للربوبية ما نصه: «واعلم أن الإقرار بالربوبية يستلزم الإقرار بالألوهية، وأن الإقرار بالألوهية متضمن الإقرار بالربوبية. أما الأول: فهو دليل ملزم أي إن الإقرار دليل ملزم لمن أقر به أن يقر بالألوهية؛ لأنه إذا كان الله وحده هو الخالق وهو المدبر للأمور وهو الذي بيده ملكوت كل شيء فالواجب أن تكون العبادة له وحده لا لغيره. وتوحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية؛ لأنه لا يتأله إلا للرب عز وجل الذي يعتقد أنه هو الخالق وحده وهو المدبر الجميع الأمور سبحانه وتعالى... ثم قال: «هل هذا التلازم بين قسمي التوحيد عقلي كالتلازم بين تعدد الألهة وفساد الكون؟ أم هو عادي كالتلازم بين طلوع الشمس ووجود النهار؟ أم هو شرعي كلزوم المهر بالخلوة؟ أيا كان التلازم فهو لا يلائم الرؤية الوهابية فإنهم يرون جواز وجود التوحيد الكامل في الربوبية، مع انتفاء التوحيد في الألوهية، فكيف يكون توحيد الربوبية مستلزمـًا للألوهية؟ وإذا كان التوحيد في الربوبية يستلزم التوحيد في الألوهية والمشركون لم يوحدوا في الألوهية فهذا يدل على

أنهم لم يوحدوا أيضاً في الربوبية؛ لأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، كما أن انتفاء وجود النهار يدل على انتفاء طلوع الشمس، فقول ابن عثيمين: أي: إن الإقرار دليل ملزم لمن أقر به أن يقر بالألوهية. يدل على أن إقرار المشركين لم يكن إقراراً حقيقياً. وإلا لأقروا بالألوهية وهذا يخالف ما ذهبوا إليه... ثم قال: وتمييز الوهابية بين التوحيدين وقولهم بأن توحيد الربوبية يستلزم الألوهية يدل على تغاير قسمي التوحيد فيرون أن توحيد الربوبية يلزم من عدمه انتفاء توحيد الألوهية لكن لا يلزم من وجوده تحقق التوحيد في الألوهية فهو إذاً شرط لتوحيد الألوهية والشرط خارج عن حقيقة الشيء مغاير له، ثم يقولون أن توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية ولا يلزم من تحقق التوحيد في الربوبية التوحيد في الألوهية، ولكن يلزم من انتفائه انتفاء التوحيد في الإلهية، فهو إذاً ركن لتوحيد الألوهية فكيف يصبح توحيد الربوبية شرطاً للإلهية وركناً منه في نفس الوقت؟! أليس هذا اضطراباً في الفهم، ألا يعنى هذا أن الشيء صار شرطاً لأمر هو داخل فيه؟! فالشيء يكون ضمن غيره لا يستلزمه؛ لأن ذلك يعني استلزامه أمراً هو جزء منه أصلاً، فهل يعقل أن يكون توحيد الربوبية مستلزماً أمراً هو جزء منه! فيكون جزء الشيء شرطاً له أو شرطه جزءاً من حقيقته!»[1]. فيزعم

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ٣٧)، وانظر: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية تحرير المعاني وضبط القواعد (ص: ١٠٧)، تحقيق مسائل مهمات من علم التوحيد والصفات (ص: ١٠٦).

المناوئ لدعوة الإمام أن هذه الدعوة المباركة تقول: بأن توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية، وهذا الأمر غير واقع في الحقيقة؛ لأنهم يقولون: إن المشركين يقرون بتوحيد الربوبية ومع ذلك لم يقروا بتوحيد الألوهية. ثم يقول: وبناء على كلام أتباع هذه الدعوة المباركة فإن انتفاء اللازم وهو توحيد الألوهية يدل على انتفاء الملزوم وهو توحيد الربوبية، وهذا يدل على أن المشركين لم يقروا بتوحيد الربوبية؛ ليتوصل بذلك إلى تناقض أتباع الدعوة التي تقول بأن المشركين يقرون بتوحيد الربوبية. وأضاف في هذه الدعوى السؤال عن نوع هذا التلازم بين التوحيدين، هل هو عقلي أو شرعي أو عادي. وهل توحيد الربوبية شرط لتوحيد الألوهية، أو ركن فيه؟

الجواب: هذه الدعوى مبنية على تفسيرهم لكلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، بقولهم: (لا خالق إلا الله)، أو (لا قادر على الاختراع إلا الله). وسبق في الدعوى السابقة بأن الإمام محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة لما قالوا بأن المشركين يقرون بتوحيد الربوبية لم يقولوا بأنهم يقرون به الإقرار الكامل بأن الله تعالى هو رب كل شيء ومليكه، وهو الخالق المدبر للأمور كلها، والمتصرف في الكون كله، لم يكن له أي شريك في ملكه، ولم يكن له أي ولي من الذل، لا أحد ولا شيء راد لأمره، ولا معقب لحكمه، ولا يوجد هناك من يماثله أو ينازعه في أي معنى من معاني ربوبيته؛ وإلا لو وجد منهم هذا الإقرار لوحدوه في

الألوهية وأن سبب شرك المشركين في الألوهية هو غلطهم في الربوبية. قوله: (أنه يلزم من عدم توحيد الربوبية انتفاء توحيد الألوهية) صحيح وحق، فإن من لم يفرد الله عز وجل في ربوبيته، فإنه لن يفرد الله عز وجل في ألوهيته، وهذا الأمر لا يعرف له مخالف من المسلمين. وقوله: (لكن لا يلزم من وجوده – أي: توحيد الربوبية – تحقق التوحيد في الإلهية). فهذا كما سبق إن كان توحيد الربوبية كاملاً فإنه يتحقق توحيد الألوهية، لكن إن حصل فيه الغلط والخطأ، فإن توحيد الألوهية لن يتحقق كاملا. ونوع التلازم بين توحيد الربوبية والألوهية تلازم عقلي، فإن توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية، فمن حقق توحيد الربوبية تحقيقا كاملا فلا بد أن يوحد الله في ألوهيته، ولكن المشركين لما حصل عندهم الغلط في توحيد الربوبية نتج عن ذلك الغلط في توحيد الألوهية. وقوله: (فهو إذاً – أي: توحيد الربوبية – شرط) ... إلخ. فإن أئمة الدعوة لم يذكروا أن توحيد الربوبية شرط لتوحيد الألوهية، لوجود فرق بين دلالة الالتزام والشرط، فالشرط هو إلزام الشيء والتزامه، وهو علامة على وجود الشيء، فهناك علاقة وارتباط بين أمرين، الأول هو الشرط، والثاني هو المشروط، وهذا الارتباط بين الشرط والمشروط، قد يكون العقل هو الذي اقتضاه أو العادة أو الشرع أو اللغة، فالارتباط واللزوم بين الشرط والمشروط في الشرط العقلي العقل هو الذي حكم بوجود هذه العلاقة والارتباط بين الشرط والمشروط؛ فلا يمكن وجود المشروط بدون

الشرط عقلاً، والشرط العقلي، ما لا يمكن وجود الفعل بدونه عقلاً، أما الالتزام فهو دلالة اللفظ على لازم مسماه الخارج، وهي دلالة عقلية [١]. وللمنهج القرآني مسلكين في تقرير دلالة الربوبية على الألوهية: أحدهما: دلالة أن الله تعالى هو المتفرد بالخلق والتدبير. والثاني: دلالة أن الله تعالى هو المتفرد بهبة النعم الظاهرة والباطنة[٢]. ويمكن أن تمثل للاستدلال بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية بما يلي: قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢]. قال ابن كثير رحمه الله: «شرع تبارك وتعالى في بيان وحدانية ألوهيته، بأنه تعالى هو المنعم على عبيده، بإخراجهم من العدم إلى الوجود، وإسباغه عليهم النعم الظاهرة والباطنة»، إلى أن قال: «ومضمونه: أنه الخالق الرازق مالك الدار وساكنيها ورازقهم، فبهذا يستحق أن يعبد وحده ولا يشرك به غيره»[٣]. وقال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ۝٣ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ

(١) انظر: شرح الكوكب المنير (١/ ٣٦٠).

(٢) انظر: القواعد الحسان للسعدي (ص: ١٩٣).

(٣) تفسير ابن كثير (١/ ١٩٤).

لَوَٰحِدٌ ۝٤ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَرَبُّ ٱلۡمَشَٰرِقِ ۝٥﴾ [الصافات: ١-٥]. قال ابن القيم رحمه الله: «أقسم سبحانه بذلك على توحيد ربوبيته وإلهيته، وقرر توحيد ربوبيته فقال: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمۡ لَوَٰحِدٌ ۝٤ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَرَبُّ ٱلۡمَشَٰرِقِ﴾ وهذا من أعظم الأدلة على أنه إله واحد ولو كان معه إله آخر لكان الإله مشاركاً له في ربوبيته، كما شاركه في إلهيته تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً». ثم نبه إلى أن هذه الطريقة من قواعد القرآن في تقرير توحيد الألوهية فقال: «وهذه قاعدة القرآن يقرر توحيد الإلهية بتوحيد الربوبية، فيقرر كونه معبوداً بكونه خالقاً رازقاً وحده»[1].

(١) التبيان في أقسام القرآن (ص: ٤٢٧).

الشبهة: عدم صحة إطلاق توحيد الألوهية بمعنى العبادة.

يقول محمد بن صالح في التفريق بين الألوهية والإلهية وما ينبني على ذلك: «كلمة الألوهية بمعنى العبادة، ويقال فيها: ألوهة وإلهة، وقال أهل اللغة: التأله هو التعبد والتنسك، والتأله هو التعبيد، وقالوا: إله على وزن فعال هو بمعنى مفعول، أي: مألوه بمعنى معبود، سواء كان معبوداً بحق أم بباطل، فالإله هو المعبود. فظهر من هذا أن الألوهية بمعنى العبادة، وليس بمعنى الكون إلها، وأن إطلاقه على هذا المعنى في كلام كثير من العلماء لحن، وإنما الذي يصح إطلاقه على هذا المعنى هو كلمة (الإلهية) مصدر جعلي من كلمة الإله، وهو الذي استعمله المحققون من العلماء، فمعنى لا إله إلا الله لا معبود بحق إلا الله، بمعنى لا متصف بالصفات التي لأجلها استحق أن يكون معبوداً إلا الله، وهذه الصفات هي المسماة بخواص الإلهية، وهي خلق العالم وتدبيره وتربيته، أي: تبليغه إلى الكمال شيئـًا فشيئـًا، والغنى المطلق عن غيره، وافتقار ما سواه إليه وتفرده بحق التشريع، ويتفرع عن هذه الصفات وينبني عليها استحقاق العبادة. فظهر من هذا أن توحيد الإلهية، أي: إفراد الله تعالى بالعبادة، متفرع عن توحيد الربوبية، ومنبني عليه وملازم له، فالناس إنما يعبدون من يعتقدون فيه الربوبية سواء اعتقدوا فيه ربوبية كبيرة مطلقة، وهذا ما أثبته المتألهون لله تعالى، أم اعتقدوا فيه ربوبية محدودة صغيرة مستمدة من الرب الأكبر، وهذا ما كان يعتقده في معبوديهم معظم أصناف الذين كانوا يعبدون إلها

أو آلهة من دون الله، فإن معظمهم كانوا يعبدونهم بناء على اعتقادهم أن الله تعالى قد فوض إليهم التصرف في بعض الأمور، وتخلى لهم عنها، بمعنى أن الله تعالى قد خولهم ربوبية صغيرة ومحدودة فاستحقوا بذلك أن يُعبدوا استعطافاً لرحمتهم، وابتعاداً عن غضبهم وسخطهم. فمن أجل أنهم اعتقدوا فيهم الربوبية اعتقدوا فيهم الإلهية»[1]. وهذه الدعوى قديمة، ولها تعلق بأصل الاسم الأحسن (الله)، هل هو مشتق أو ليس بمشتق؟ وما أصل اشتقاقه؟ وعليه فإنه يكون غير مشتق، ويكون معنى الإلهية، أي: أن الله المتصف بالصفات التي لأجلها استحق أن يكون معبودا، ففسره بتوحيد المعرفة والإثبات. وهذا القول قد حكاه الرازي في شرحه الأسماء الله الحسنى وغيره[2].

الجواب: في هذه الدعوى زاد المناوئ التفريق بين توحيد الألوهية والإلهية، فجعل متعلق الإلهية اتصاف الرب بالصفات التي لأجلها استحق العبادة لا استحقاقه للعبادة، وجعل متعلق الألوهية فعل العبد، الذي هو العبادة، وأن هذا الأخير لحن فصار الكلام مرده إلى مفهوم التوحيد وقصره على توحيد الربوبية. وأن معنى الإله في اللغة: مصدر أله يأله فهو إله، وقد بين الزجاجي معناه فقال: فإله فعال بمعنى مفعول كأنه مألوه، أي: معبود مستحق للعبادة يعبده الخلق ويؤلهونه. فهو الذي يستحق العبادة، وهو الله تعالى

---

(١) تحقيق مسائل مهمات في علم التوحيد والصفات (ص: ١٠١).

(٢) انظر: شرح أسماء الله الحسنى (ص: ١٢٤)، وأصول الدين للبغدادي (ص: ١٢٣).

المستحق لها دون من سواه. وأصل إله ولاه من الوله والتحير وقد أبدلت الواو همزة لانكسارها فقيل: إله كما قيل وعا إعاء[١]. والتحير والوله يكون من العباد إلى الله تعالى، جاء في لسان العرب: «وأصله من أله يأله إذا تحير، يريد إذا وقع العبد في عظمة الله وجلاله وغير ذلك من صفات الربوبية، وصرف وهمه إليها، أبغض الناس حتى لا يميل قلبه إلى أحد»[٢]. فالتحير حصل لما له من استحقاق العبادة، وهو في حقيقته راجع للعبادة. ويلاحظ أن معاني الفعل (أله) تتنوع بحسب لزومه أو تعديه، كما أنه يختلف المعنى بحسب الحرف الذي عُدي به، لكن الجميع يرجع إلى معنى واحد عام وهو العبادة. فلفظ الجلالة (الله) لا يؤخذ منه صفة فعليه كالخلق والرزق، ونحو ذلك وإنما يدل على صفة ذاتية هي استحقاقه تعالى للعبادة، وهذا يدل على خطأ فهم أهل الكلام لمعنى (الإله) ولما يدل عليه اسمه تعالى: (الله) حيث فهموا أنه يدل على صفة فعلية هي الخلق والقدرة على الاختراع، وقد بين الخليل بن أحمد عدم صحة دلالة اسم الله تعالى (الله) على صفة فعلية فقال: «وليس (الله) من الأسماء التي يجوز منها اشتقاق فعل، كما يجوز في (الرحمن الرحيم)»[٣]. وإن معنى الإله في الاستعمال الشرعي لم يتغير

---

(١) اشتقاق أسماء الله (ص: ٢٤). وانظر: تفسير أسماء الله الحسنى (ص: ٢٦).

(٢) لسان العرب (١٣/ ٤٦٧)، وانظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٦٢).

(٣) العين (٤/ ١٩٠).

عما هو عليه في اللغة، فهو إله على وزن فعال بمعنى مفعول: أي معبود. فالإله في الشرع هو المألوه المعبود محبة ورجاء ورغبة وتوكلاً واستعانة واستغاثة. ومما يدل على أن الإله بمعنى المعبود في الكتاب قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، واتفق المفسرون على أن قوله: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ تفسير لقوله: كلمة، وقد قال ابن جرير في معنى كلمة: هي قوله: لا إله إلا الله[1]. وبناء على هذا يكون معنى (لا إله إلا الله) أي ألا نعبد إلا الله، وإذا قابلت بين هاتين الجملتين تحصل لك أن الإله بمعنى المعبود بأوضح ما يكون. وقد حصل الخلط عند المناوئين في تعريف توحيد الألوهية، حيث عرف كثير من الأشاعرة كلمة (إله) بأنه القادر على الاختراع، حكى الرازي هذا القول فقال: «الإله من له الإلهية، وهي القدرة على الاختراع، والدليل عليه أن فرعون لما قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ قال موسى في الجواب: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ [الشعراء: ٢٤]، فذكر في الجواب عن السؤال الطالب الماهية الإله القدرة على الاختراع، ولولا أن حقيقة الإلهية هي القدرة على الاختراع لم يكن هذا الجواب مطابقًا لذلك

(١) انظر: جامع البيان (٣/ ٣٠١)، ورفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله (ص: ١٤٤).

السؤال»[١]. والجواب عن هذا الكلام من ثلاثة أوجه: الأول: إن فرعون كان متظاهراً بإنكار وجود رب العالمين، بل كان يدعي أنه رب العالمين بقوله: ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، ولذلك كان سؤاله بقوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سؤالاً عن وصف الرب تعالى وليس سؤالاً عن الماهية، إذ السؤال عن ماهية الشيء فرع الإقرار به، وهو لا يقر بالله متظاهراً، فمن لم يقر بشيء لا يسأل عن ماهيته، فمن سأل عن ماهية الإنسان فقال: ما الإنسان؟ فإن ذلك فرع إقراره بوجوده، وكذلك هنا[٢]. ويوضح هذا أن السؤال عن الوصف وليس الماهية آية أخرى وهي: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]، ومعلوم أن (من) لا يسأل بها عن ماهية الشيء وحقيقته، وإنما حقيقة معنى الإلهية هي: استحقاق الله للعبادة بما له من صفات الكمال وتنزهه عن صفات النقص. الثاني: إنه لو كان معنى إله القادر على الاختراع كان معنى لا إله إلا الله، أي: لا خالق إلا الله، ولا قادر على الاختراع إلا هو، وهذا المعنى كان يقول به المشركون، ولذلك يحتج الله عليهم بمعرفتهم هذه بقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، أي: تعلمون أنه لا رب لكم غيره، فلو كان المعنى ما ذكره هؤلاء المتكلمون لما استقام الإنكار على المشركين الذين يقرون بأن الله هو خالقهم وخالق كل شيء، وإنما كان

---

(١) شرح أسماء الله الحسنى (ص: ١٢٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٣٤).

شركهم في الألوهية [١]. الثالث: إن هذا القول غير معروف عند أهل اللغة، ولذلك لم يحتج من قال بهذا القول بشاهد من شواهد لغة العرب ولا بنقل إمام معتبر من أئمة اللغة. ثم الفهم الخاطئ للتعريف المشهور لكلمة التوحيد: لا معبود بحق إلا الله، فظنوا أن معنى الإله في كلمة التوحيد متعلق بكلمة: (بحق)، والحق أن معنى الإله هو في كلمة (معبود)، أما كلمة (بحق) فهي قيد لإخراج المألوهات من دون الله، وهذا ظاهر إذا تأملت أن كلمة الإله التي تعني المعبود ليس فيها تخصيص ذلك بالمعبود بحق ولا دون حق؛ بل متعلق بالعابد فمن عبد شيئًا فهو إلهه، أما قولهم (بحق) في شرح لا إله إلا الله فإنما هو إظهار للجواب المقدر بعد لا النافية للجنس؛ لأن التقدير: لا إله (حق) إلا الله. وليس داخلاً في لفظ الإله؛ بل هو مقدر في سياق الجملة. ويترتب على هذا القول والغلط لوازم فاسدة، فإنه لو اقتصر على تفسير لا إله إلا الله بمعنى الإلهية، للزم كون إبليس مؤمنا؛ فإنه يعتقد ويوقن بأن الله سبحانه هو وحده المستحق للعبادة، ويعلم أن ما يفعله ويدعو إليه ضلال مبين وغواية، فكذلك كل من أقر باستحقاق الله عز وجل للعبادة ثم أعرض أو استكبر أو عبد غير الله معه ولو معتقدا بطلان ما يفعل؛ فإنه يكون على كلامهم موحدا. ثم إن دعوة الرسل والأنبياء جميعا إلى كلمة التوحيد لا إله إلا الله، قد فسروا هذه الكلمة بفعل الأمر الذي يقتضي الامتثال والعمل، فليس الأمر مجرد

---

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد: (ص: ٧٦).

استحقاق الله أن يعبد؛ بل الألوهية حقيقة عبادته كما دعا إليه الأنبياء والرسل جميعا. ولهذا يقول الرسل والأنبياء فيما أخبرنا الله من دعواتهم: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وأخبر عن عيسى عليه السلام: ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ٧٢]، وعن نوح عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، ومثله عن غيرهم من الرسل والأنبياء، وكانت هذه دعوة خاتم النبيين محمد. وبهذا يتبين صحة إطلاق توحيد الألوهية بمعنى العبادة.

الشبهة: دعوى عدم صحة تعريف العبادة عند الإمام.

يقول عثمان النابلسي في رده تعريف العبادة عند الإمام: «إن من قيود العبادة حتى تسمى عبادة: الأول: اعتقاد شيء من خواص الربوبية في المخضوع له. والثاني: اعتقاد الإلهية في المخضوع له»[1]. وأن المشركين خضعوا لأصنامهم باعتقاد أنها آلهة، وقد كانوا يصرحون بأنهم اتخذوها آلهة لهم، والخضوع للمخلوق باعتقاد أنه إله عبادة له، فقد قال تعالى عنهم: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [يس: ٧٤]، وأخبر القرآن الكريم أن المشركين اعتقدوا الإلهية في أصنامهم، فقال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وأنهم استنكروا وحدانية الإله، قال تعالى: ﴿أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾ [ص: ٥]، ثم ذكر أن هذا الخضوع لا يتحقق إلا بنيتين: الأولى: نية العبد، وتتعلق بجميع الأفعال الخضوعية حتى تعتبر عبادة. الثانية: النية الجزئية المتعلقة بأخص وصف الخضوع، ككونه سجوداً أو طوافاً.. إلخ، فلابد أن ينوي الفاعل صورة الخضوع المعينة[2]. وبهذه القيود

---

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ١٣٩).

(٢) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ١٤٢)، وانظر: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، تحرير المعاني وضبط القواعد: (ص: ٢٨)، الإنصاف فيما أثير حوله الخلاف (ص: ٢٥٥)، التوسل بالصالحين (ص: ١٥٦)،

أخرجوا بعض الأعمال عن كونها عبادة لعدم توفرها، ومن تلك العبادات التي أخرجوها عن كونها عبادة السجود، والطواف بغير الكعبة، والذبح والنذر لغير الله، والاستغاثة والطلب من المخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله[1]. كما أنكر تعريف العبادة بأنها كل ما يتقرب به العبد إلى الله جل وعلا ممتثلاً به الأمر والنهي، أو أنها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة[2]. ثم قال ويرد على هذين التعريفين ما يلي: أولاً: أن هذين التعريفين لا ينطبقان على كل مصاديق العبادة. فهناك أقوام يعبدون أصنامهم بالجلوس أمامها على هيئة التربع لساعات طوال دون حراك، وهناك من يعبد إلهه بالتلطخ ببوله والجلوس تحته، وهناك من يعبد صنمه بالتدلي قبالته جاعلاً رأسه في الأسفل وقدميه في الأعلى، وكل هذه الأفعال عبادة، لكنها لا يحبها الله ويرضاها، ولا تقرب إلى الله بامتثال أمره ونهيه. وقد يعبد المسلم الله تعالى بفعل لم يرد في الشرع، فيكون فعله عبادة لكنها عبادة فاسدة غير مقبولة؛ لأنها بغير ما شرع. ثانيـًا: يريد الوهابية بهذين التعريفين أن ما صح أن يحبه ويرضاه الله أو أن يتقرب به إليه بامتثال الأمر والنهي، إذا صرف الله تعالى فهو عبادة له، وإذا

ركائز التوحيد في مدرسة محمد بن عبد الوهاب (ص: ٧٤). مغالطات السلفية (ص: ٢٥٧)، شبهات المبتدعة في توحيد العبادة (١/ ١٧١).

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ١٤٦) وما بعدها، وانظر: بحوث قرآنية في التوحيد والشرك لجعفر السبحاني (ص: ٣٣).

(٢) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ١٥١)، وانظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد (ص: ١٤٦).

صرف لغير الله فهو شرك بالله تعالى وعبادة لغيره[١]. وهذه الدعوى قديمة، وهي الاشتباه في معنى العبادة الصحيح، وبسبب ذلك حصل الانحراف في شأن الاستعانة بالصالحين الموتى، وتعظيم القبور والمشاهد ووقع الشرك[٢].

الجواب: تعريف العبادة في اللغة: مصدر عبد يعبد عبادة. يقول ابن فارس رحمه الله: «العين والباء والدال أصلان صحيحان، كأنهما متضادان: والأول من ذينك الأصلين يدل على لين وذل والآخر على شدة وغلظ .... فالأول العبد، وهو المملوك ... والأصل الآخر العبدة، وهي القوة والصلابة[٣]. ومعاني العبادة في الشرع تتنوع بحسب اعتبارات سياقاتها، فالعبادة باعتبار أصلها هي مصدر بمعنى التعبد، وهي بهذا المعنى التذلل لله والخضوع له بفعل أوامره واجتناب نواهيه، مع المحبة والتعظيم. والعبادة باعتبار أفرادها هي اسم بمعنى المتعبد به، وهي بهذا المعنى اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة[٤]. ولا بد من التفريق بين تعريف العبادة من حيث هي مطلقة دون الإضافة

---

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ١٥٢)، وانظر: الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٣٤). البراهين الساطعة (ص: ٣٨١)، الرد على بعض المبتدعة الوهابية (ص: ١٠).

(٢) انظر: أصول الدين للبغدادي (ص: ١٢٣)، وشواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق (ص: ١٥٠)، ومنهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (ص: ٥٦). ورفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله (ص: ٣١).

(٣) مقاييس اللغة (٤/ ٢٠٥).

(٤) انظر العبودية (ص: ٥)، وتيسير العزيز الحميد (ص: ٣٥)، ومعارج القبول (١/ ٨٤)، وتقريب التدمرية (ص: ١٢٩).

إلى أحد، وبين تعريفها باعتبارها العبادة الحقة المأمور بها شرعا، وهي المضافة إلى الله. فهي من حيث الإطلاق يدخل فيها العبادة الحقة والعبادة الباطلة، أما من حيث المأمور بها شرعا فالعبادة لا تكون عبادة إلا بشروطها من الإخلاص لله والمتابعة لرسوله ﷺ. كما أن الصلاة لا تسمى صلاة إلا بشروطها. فمن عرفها بأنها غاية المحبة والخضوع، فهذا باعتبار معناها المطلق. ومن عرفها بأنها الخضوع لله بالطاعة، أو بأنها محبة الله، أو بأنها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه ونحو ذلك، فهذا باعتبار العبادة المأمور بها شرعا. والعبادة تطلق ويراد بها التعبد: وهو فعل العبد. وتطلق ويراد بها المتعبد به وهو صور العبادة التي يقوم بها العبد من صلاة وصيام ونحوهما[1]. وما ذكروه من أمثلة على بعض الأعمال التي يحبها الله ويرضاها وتقرب إليه، لكنها إذا أديت لغير الله لا تكون شركا بالله وعبادة لغيره. فإن الأعمال على نوعين منها ما هو عبادة محضة كالصلاة والصيام، فهذه لا يجوز صرفها لغير الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]. ومنها ما ليس من العبادات المحضة مثل إطعام الطعام، وإماطة الأذى عن الطريق ونحو ذلك، فهذه إن أريد بها وجه الله عز وجل أجر عليها وكانت عبادة، وإلا ليس له منها إلا ما نوى ولم تكن عبادة، قال الله

(١) انظر: منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله (ص: ٥٦)، وحقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين (ص: ٣٦٢).

عز وجل: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٨-١٩]. وقد وضح ذلك النبي ﷺ بضرب مثال بالهجرة، فقال: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧). وأما ما ذكره في المثال الثاني من السجود، وأنه من الأعمال التي يحبها الله عز وجل؛ ومع ذلك فإن سجود الملائكة لآدم وسجود إخوة يوسف لم يكن شركًا. فهذا صحيح؛ فإن السجود لله عبادة، لكن سجود الملائكة لآدم ليس سجود عبادة بالاتفاق، وإنما هو طاعة وامتثال لأمر الله تعالى، وسجود تحية وكرامة عظيمة. وكذلك سجود إخوة يوسف له، فهو سجود تحية وسلام وإكرام، وكانت تحيتهم أن يسجد الوضيع للشريف، والصغير للكبير، وأجمع المفسرون أن ذلك السجود على أي وجه كان فإنما كان تحية لا عبادة، وقد كان هذا مشروعا في الأمم الماضية ولكنه نسخ في ملتنا[1].

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٩٣)، وتفسير ابن كثير (١/ ٢٢٧).

الشبهة: تناقض الوهابية في التفريق بين دعاء الحي ودعاء الميت، أو دعاء المقدور عليه ودعاء غير المقدور عليه.

وفي سبيل ردِّهم على القائلين بعدم اشتراط اعتقاد الربوبية يقولون: إن الوهابية القائلين بعدم اشتراط الربوبية قد تناقضوا في أظهر قضية من قضايا العبادة وهي الدعاء؛ ذلك أن الوهابية لم تجعل صرف الدعاء لغير الله شركًا في كل أحواله، وهذا التفريق دليل على أن صرف الفعل أو القول لغير الله لا يكون شركا إلا باعتقاد الربوبية، فإذا أرادت الوهابية الاتساق في قولها فعليها إما أن تجعل كل دعاء لغير الله شركًا، حتى دعاء الحي فيما يقدر عليه، أو تقول في كل صرف فعل أو قول لغير الله أنه ليس بشرك إلا باعتقاد الربوبية[1]. وقد كرَّر كثير من القبوريين والشيعة وبعض مناوئي الدعوة الوهابية هذا الأمر كثيرًا، وهو وجوب اعتقاد الربوبية، ثم ربطوا ذلك ببيان تناقض الوهابية في التفريق بين دعاء الحي ودعاء الميت، أو دعاء المقدور عليه ودعاء غير المقدور عليه، وفي هذا يقول عثمان النابلسي: «أداء الفعل لغير الله تعالى بغير نية التعبد ليس شركًا، ولا يكون كذلك إلا إذا قصد السائل التَّعبد، أو اعتقد في المخلوق شيئًا من خواص الربوبية أو الإلهية، ولو كان شركًا دون تلك القيود لما اختلف دعاء الحي عن دعاء الميت، فكلاهما عبادة، وصرفها لغير الله تعالى شرك؛ إذ لا

(١) من أفضل الكتب التي عالجت قضية مفهوم العبادة: رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله وتحقيق معنى التوحيد والشرك بالله، للشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي.

فرق بين أداء العبادة لحي أو ميت، ولا تكون مباحة في حال شركًا في آخر إلا إذا اختلف قصد السائل من مجرد السؤال إلى التعبد، او اختلف اعتقاده فيمن يدعوه، لكن الوهابية يرون أن مجرد الدعاء بصرف النظر عن قصد الداعي شرك مخرج من الملة لأنه عبادة، مع أن ما كان عبادة ذاتية لا يختلف أداؤه لحي أو ميت لقادر أو عاجز، وقد تبين مما سبق أن الدعاء ليس من العبادات الذاتية... ما الذي جعل سؤال المخلوق فيما يقدر عليه ليس عبادة وجعل سؤال المخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى عبادة دون أن يقصد السائل التعبد للمخلوق بسؤاله أو يعتقد فيه الربوبية والإلهية؟! .... أما القول بأنَّ دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة فليس بسديد؛ إذ عندما تبرهن للوهابيَّة أنَّ الآيات التي يتوهمونها إنَّما جاءت في دعاء العبادة لا في دعاء المسألة بادروك بالقول بأنَّ دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة ليتم لهم الحكم بالشرك على من استغاث بالنبي ﷺ بطلب دعائه أو شفاعته؛ إلا أنَّ ما يقوم به الناس في حياتهم من دعاء بعضهم بعضا في حوائجهم يبطل ما زعموه، فلو كان دعاء المسألة دون قصد التعبد واعتقاد شيء من الربوبية والإلهية في المدعو متضمنًا لدعاء العبادة، لكان جميع من سأل غير الله تعالى مشركًا، ويكون سؤاله ذلك متضمنًا عبادة غير الله، ولما وجدت شخصًا يسأل آخر إلا وقد عبده من دون الله؛ لأنه دعاه دعاء مسألة، كما في قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، ولو كان مجرد دعاء المسألة متضمنا لدعاء العبادة لكان الملهوف المستغيث برجال الإطفاء

عابدًا لهم[1]. وهذا أيضًا واحد من أبرز أدلتهم في الرد على من يقول بعدم اشتراط الربوبية، وهو القول بأن الوهابية تخلط بين دعاء العبادة ودعاء المسألة، وأن كل الآيات التي وردت في بيان أن صرف الدعاء لغير الله شرك إنما هي في دعاء العبادة لا في دعاء المسألة، وفي هذا يقول النابلسي: «يستدل الوهابية على كون سؤال الأنبياء والأولياء شركا بآيات تنهى عن دعاء غير الله تعالى، أو ورد فيها تكفير المشركين لصرفهم الدعاء لغير الله تعالى؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، مع أن المقصود من الدعاء في تلك الآيات التي يستدلون بها هو العبادة وليس السؤال والطلب، فهذه الآيات تتحدث عن دعاء العبادة لا عن دعاء المسألة، فلما خلطوا بين الدعاء بمعنى العبادة والدعاء بمعنى السؤال والطلب كان حكمهم على الدعاء بمعنى السؤال نفس الحكم على الدعاء بمعنى العبادة، فمن صرف أيا منها لغير الله فقد أشرك وعبد غيره سبحانه، لكن هذا يستلزم أن دعاء المسألة إذا صرف لغير الله تعالى فهو شرك؛ وذلك لأن الدعاء عبادة وصرف العبادة لغير الله تعالى شرك، إلا أن الوهابية لا يقولون بذلك مع كونه يلزمهم، بل يقيدون السؤال بكونه شركا إذا كان للعاجز أو الغائب أو الميت، وهذا ينقض استدلالهم بتلك الآيات على أن الدعاء عبادة، وأن من دعا غير الله تعالى فقد

---

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد وأقسامه (ص: ٢٠٩) وما بعدها.

عبد غيره تعالى؛ إذ إنهم يخرجون بقية صور الدعاء - دعاء الحاضر والقادر والحي - عن كونها عبادة، فتكون النتيجة أن الدعاء قد يكون عبادة وقد لا يكون عبادة، وحينئذ لا بد من دليل يدل على أن الدعاء في هذه الحال عبادة وفي غيرها ليس عبادة»[1]. ويقول أحمد زيني دحلان وهو يكرر قضية أنَّ الوهابية لم تفرق بين دعاء العبادة ودعاء المسألة: «قالوا: إنَّ من استغاث بالنبي ﷺ أو بغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين أو ناداه أو سأله الشفاعة فإنَّه يكون مثل هؤلاء المشركين الذين كانوا يقولون: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، فإنَّ المشركين ما اعتقدوا في الأصنام التأثير وأنها تخلق شيئا؛ بل كانوا يعتقدون أنَّ الخالق هو الله تعالى بدليل: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧]، فما حكم الله عليهم بالكفر والإشراك إلا لقولهم: ﴿لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]... وكلامهم كله باطل؛ لأن الدعاء الذي في الآيات بمعنى العبادة، وهم لبسوا على الخلق وجعلوه بمعنى النداء، وقد علمت بطلانه من النصوص السابقة .... وممَّا يعتقده هؤلاء المنكرون للزيارة والتوسل: منع النداء للميت والجماد، ويقولون: إن ذلك كفر وإشراك وعبادة لغير الله تعالى، وهذا أيضا باطل ومردود ولا مستند لهم فيه، وشبهتهم التي يتمسكون بها أنَّهم يزعمون أنَّ النداء دعاء، وكل دعاء عبادة؛ بل الدعاء مخ العبادة، وحملوا كثيرًا من الآيات القرآنية التي نزلت في المشركين على

---

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد وأقسامه (ص: ١٩٠) وما بعدها.

الموحدين الذين يصدر منهم النداء المذكور، وهذا تلبيس في الدين توصلوا به إلى تضليل كثير من الموحدين... وإنما النداء الذي يكون عبادة هو نداء من يعتقد ألوهيته واستحقاقه للعبادة، فيرغبون إليه ويخضعون بين يديه، فالذي يوقع في الإشراك هو اعتقاد ألوهية غير الله، أو اعتقاد التأثير لغير الله تعالى»[1]. ويقول علوي الحداد: «وغاية شبهته - يعني: محمد بن عبد الوهاب - في نسبة الشرك إلى غير أتباعه وهي التي بنى عليها أساس بدعته وزندقته وجميع قبائحه: أنَّه ادَّعى أنهم يعظمون مشاهد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومشاهد الأولياء نفعنا الله بهم تعظيمًا بليغًا، حتى صاروا يطلبون منهم ما لا يقدر عليه إلا الله تبارك وتعالى، وذلك بزعمه الفاسد، وإلا فإنَّ الفاعل هو الله حقيقة إكراما منه لأنبيائه وأوليائه إذا توسلوا بهم إليه»[2]. وخلاصةُ هذه النُّقول أنَّ صرف العبادة لغير الله ليس شركًا ما دام أنه لم يعتقد فيمن صرف له العبادة شيئًا من خصائص الربوبية، وأنَّ الوهابية عمومًا قد تناقضوا في مسألة الدعاء حين جعلوا الدعاء الذي يكون شركًا هو الذي يكون فيه اعتقاد ربوبية المدعو، مع قولهم بعدم اشتراط اعتقاد الربوبية في عموم صرف العبادة، **الجواب**: في هذا المبحث سنناقش: مفهوم العبادة، وأدلة عدم اشتراط اعتقاد الربوبية في مفهوم العبادة، ونعرج على قضية التناقض، هل حقًّا وقعت الوهابية في التناقض أم أن ذلك وهم توهَّموه؟

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابيَّة (ص: ٣٣) وما بعدها.

(٢) مصباح الأنام وجلاء الظلام (ص: ٥).

أَوَّلًا: مفهوم العبادة: أول قضية ينبغي الفصل فيها هي قضية مفهوم العبادة في الشريعة، ذلك أنَّ الجميع متفقون على أن صرف العبادة لغير الله شرك، لكن مشترطي اعتقاد الربوبية لا يعدون الفعل أو القول عبادة إلا مع اعتقاد الربوبية، فالذبح لغير الله، والنذر لغير الله، والاستغاثة بغير الله، ليست عبادات عندهم؛ لأن فاعليها لا يعتقدون الربوبية في من توجهوا لهم بهذه الأفعال، فالمناط عندهم في كون الفعل عبادة أو غير عبادة هو اعتقاد الربوبية عند أداء هذا الفعل. أمَّا العبادة في الشرع فيدور مفهومها حول التذلل والخضوع، فمن بلغ الغاية في الخضوع والتذلل لشيء ما فقَدْ عَبَدَه، وهذا هو التعبد لله سبحانه وتعالى، وكثير من تقريرات العلماء إنما تدور حول هذا المعنى في تفسير مفهوم العبادة، سواء اعتقد الربوبية في هذا المعبود أو لم يعتقد ذلك، فمناط العبادة ليس هو اعتقاد الربوبية وإنما هو غاية الذل والخضوع. يقول الطبري في تقرير ذلك: «العبودية عند جميع العرب أصلها الذلة، وأنها تسمي الطريق المذلل الذي قد وطئته الأقدام وذللته السابلة: معبدا»[1]. ويقول الزمخشري: «والعبادة أقصى غاية الخضوع والتذلل. ومنه: ثوب ذو عبدة إذا كان في غاية الصفاقة وقوة النسج؛ ولذلك لم تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى؛ لأنه مولى أعظم النعم، فكان حقيقا بأقصى غاية الخضوع»[2]. ويقول البيضاوي: «والعبادة: أقصى غاية الخضوع والتذلل،

(١) تفسير الطبري (١/ ١٥٩).

(٢) تفسير الزمخشري (١/ ١٣).

ومنه طريق معبَّد، أي: مذلل، وثوب ذو عبدة إذا كان في غاية الصفاقة؛ ولذلك لا تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى»[١]. ويقول ابن القيم رحمه الله: «والعبادة تجمع أصلين: غاية الحب بغاية الذل والخضوع، والعرب تقول: طريق معبد، أي: مذلَّل، والتعبد: التذلل والخضوع، فمن أحببته ولم تكن خاضعا له لم تكن عابدا له، ومن خضعت له بلا محبة لم تكن عابدا له، حتى تكون محبًّا خاضعا»[٢]. أمَّا العبادة باعتبارها أفعالًا وأقوالًا فقد عرفها ابن تيمية رحمه الله فقال: «العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة. فالصلاة والزكاة والصيام والحج وصدق الحديث وأداء الأمانة وبر الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد للكفار والمنافقين والإحسان للجار واليتيم والمسكين وابن السبيل والمملوك من الآدميين والبهائم والدعاء والذكر والقراءة وأمثال ذلك من العبادة»[٣]. وخلاصة الأمر: أنَّ كل ما أمر الله به من قول أو فعل ظاهرٍ أو باطنٍ فهو عبادة، سواء كانت عبادة في كل صورها بأن لم ترد في الشريعة إلا بكونها عبادة كالصلاة والزكاة والحج والصيام فيكون مجرد صرفها لغير الله شركًا، أو كانت بعض صور الفعل عبادة كالذبح، فما يفعل تقربا كان عبادة،

---

(١) تفسير البيضاوي (١/ ٢٩).

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٩٥).

(٣) العبودية (ص: ٤٤).

وما يفعل عادة لا يكون كذلك، ومنه السجود والدعاء، وهذه الأفعال المحتملة تكون عبادة باعتبارات ولا تكون عبادة باعتبارات أخرى، ومرد ذلك إلى الشرع، وفي هذا يقول السمعاني: «وقوله: ﴿وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًاۖ﴾ [يوسف: ١٠٠] معناه: وقعوا له ساجدين، واختلفوا في هذه السجدة، فالأكثرون أنهم سجدوا له، وكانت السجدة سجدة المحبة لا سجدة العبادة، وهو مثل سجود الملائكة لآدم عليه السلام، قال أهل العلم: وكان ذلك جائزًا في الأمم السالفة، ثم إنَّ الله تعالى نسخ ذلك في هذه الشريعة وأبدل بالسَّلام، وقال بعضهم: إنَّهم سجدوا لله لا ليوسف، وإنما خروا له سجدا؛ لأنه كان قدامهم فحصل سجودهم إليه كما يسجد إلى المحراب والجدار، والصحيح هو الأول، هكذا قاله أهل العلم، والدليل عليه أنه كان في رؤياه: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]، فالشمس والقمر أبواه، وأحد عشر كوكبا هم إخوته. فإن قال قائل: كيف جاز السجود لغير الله؟! وإذا جاز السجود لغير الله فلم لا تجوز العبادة لغير الله؟! والجواب: أن العبادة نهاية التعظيم، ونهاية التعظيم لا تجوز إلا لله؛ وأما السجود: نوع تذلل وخضوع بوضع الخد على الأرض، وهو دون العبادة، فلم يمتنع جوازه للبشر كالانحناء»[1]. ويقول ابن تيمية رحمه الله في تقرير نفس المعنى: «أما الخضوع والقنوت بالقلوب والاعتراف بالربوبية والعبودية فهذا لا يكون على الإطلاق إلا لله سبحانه وتعالى

(١) تفسير السمعاني (٣/ ٦٧).

وحده، وهو في غيره ممتنع باطل. وأما السجود فشريعة من الشرائع إذ أمرنا الله تعالى أن نسجد له، ولو أمرنا أن نسجد لأحد من خلقه غيره لسجدنا لذلك الغير طاعة لله عز وجل؛ إذ أحب أن نعظم من سجدنا له، ولو لم يفرض علينا السجود لم يجب البتة فعله، فسجود الملائكة لآدم عبادة لله وطاعة له وقربة يتقربون بها إليه، وهو لآدم تشريف وتكريم وتعظيم، وسجود إخوة يوسف له تحية وسلام، ألا ترى أن يوسف لو سجد لأبويه تحية لم يكره له؟!»[1]. وفي هذه الأفعال المحتملة يقول المعلمي: «فإن قلت: وكيف يكون الشيء كفرا وقد كان مثله إيمانا؟! قلت: ليس السجود للمخلوق بأمر واحد، بل ثلاثة أمور: إن أنزل الله به سلطانًا كان إيمانًا، وإن لم ينزل به فإن لم يقصد به التدين كان معصية، وإن قصد به التدين كان كذبا على الله تعالى وشركا»[2]. فهذه تكون شركًا في صور، ولا تكون شركًا في صور أخرى، وهي راجعة إلى اعتبار الشرع لهذا الأمر عبادة في هذه الصورة وعدم اعتبارها عبادة في صورة أخرى. ويحسن التنبيه إلى أنَّه إذا وجدنا بعض العلماء يذكرون الربوبية في تعريف العبادة وبيانها فليس في ذلك حصر مفهوم العبادة في اعتقاد الربوبية، ولكنه تأكيد على أن العبادة لا تقبل إلا بالاعتقاد الصحيح في ربوبية الله عز وجل، فليس هو للحكم على الفعل نفسه هل هو عبادة أو لا، كما أن ورود بعض الأفعال والحكم عليها بالشرك لاعتقاد

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٦٠).

(٢) رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله (ص: ٧٤٨).

الربوبية لا يعني حصر الشرك فيها، فليست المشكلة في كون اعتقاد الربوبية مناطًا من مناطات الحكم بالشرك، ولكن المشكلة في الحصر ونفي أن يكون هناك شرك إلا باعتقاد الربوبية. **ثانيًا: أدلة عدم اشتراط اعتقاد الربوبية في مفهوم العبادة:** حين عرَّف علماء الشريعة العبادة لم يدخلوا فيها قيد اعتقاد الربوبية، وبناءً عليه فإن الشرك المناقض للتوحيد هو صرف هذه العبادة التي جاء وصفها بالشرع لغير الله سبحانه وتعالى، فمتى ما صرف الإنسان أي عبادة سواء كانت محضة، أو عبادة ذات صور متعددة لكن في صورتها التي تسمى عبادة لغير الله فقد أشرك مع الله، سواء اعتقد الربوبية في من صرف له هذه العبادة أو لم يعتقد فيه الربوبية. وعدم اشتراط اعتقاد الربوبية في مفهوم العبادة له أدلة كثيرة، سنقتصر على أصولها، وهي: **أولًا: حال المشركين الذين بعث إليهم النبي ﷺ:** فإن الحالة التي كان عليها كفار قريش ممن بعث إليهم النبي ﷺ تبين بوضوح أن صرف العبادة لغير الله شرك بذاته دون اعتقاد الربوبية في المعبود، والعجيب أن هذا الأصل يعتمد عليه الطرفان، فيعتمد عليه من يقول بعدم اشتراط اعتقاد الربوبية، ويعتمد عليه من يقرر اشتراط اعتقاد الربوبية، فيقررون أن المشركين كانوا يعتقدون في معبوداتهم النفع والضر، ويجعلون لهم من مقامات الربوبية ما يجعلهم مشركين، وهذا غير صحيح، فإن الشرع قد حكم بكفرهم بمجرد فعلهم. وقد صرح القرآن الكريم أنَّ كفار قريش كانوا مقرين بأن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت، وأنهم لا يتقربون إلى هذه الأصنام إلا لتقربهم من الله، فهي مجرد

وسائط بينهم وبين الله، ومع ذلك كان فعلهم شركًا[1]، والأدلة التي تدل على إقرارهم بأن الله هو الخالق الرازق المدبر كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، ومن أصرحها قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، فقد توارد جمع من المفسرين على أنَّ المراد هو اعترافهم بربوبية الله وأنه هو الخالق الرازق، ومع ذلك أشركوا معه غيره، يقول الطبري رحمه الله: «يقول تعالى ذكره: وما يقر

(١) يحسن التنبيه إلى أن من يرى اشتراط اعتقاد الربوبية يقولون: بل اعتقد كفار قريش التأثير لغير الله في بعض معبوداتهم، وهذا لا يناقض التقرير الذي قدمناه؛ لأن وجود صورة واحدة حكم الشرع عليها بالشرك دون استفصال عن اعتقاد الربوبية في المعبود كاف في عدم اشتراط اعتقاد الربوبية، ونحن لم ننكر أن اعتقاد الربوبية شرك، فالشرك موجود في اعتقاد الربوبية، وفي صرف العبادة لغير الله دون اعتقاد الربوبية.

أكثر هؤلاء الذين وصف عز وجل صفتهم بقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥] بالله أنه خالقه ورازقه وخالق كل شيء ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] في عبادتهم الأوثان والأصنام، واتخاذهم من دونه أربابا، وزعمهم أن له ولدا، تعالى الله عما يقولون... عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ﴾ قال: «من إيمانهم إذا قيل لهم: من خلق السماء؟ ومن خلق الأرض؟ ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله، وهم مشركون. وعن عكرمة في قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ قال: تسألهم: من خلقهم؟ ومن خلق السماوات والأرض؟ فيقولون: الله، فذلك إيمانهم بالله، وهم يعبدون غيره»[1]. ويقول السمعاني رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ فإن قيل: كيف يجوز اجتماع الإيمان مع الشرك في الواحد؟! الجواب من وجوه: أحدها: أن معناه ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم﴾ أي: وما يقر أكثرهم بالله إلا وهم مشركون بقلوبهم وضمائرهم. والثاني: أن مشركي مكة كانوا إذا قيل لهم: من خلقكم؟ قالوا: الله، وإذا قيل لهم: من يرزقكم؟ قالوا: الله، وإذا قيل لهم: من خلق السماوات والأرض؟ قالوا: الله، ثم مع ذلك يعبدون الأصنام، وبعضهم يقولون: إن الملائكة بنات الله، وبعضهم يقول: الأصنام شفعاؤنا عند الله، فالقول الأول هو الإيمان، وليس المراد من الإيمان هو حقيقة الإيمان الذي يصير به الإنسان

(١) تفسير الطبري (١٦/ ٢٨٦) باختصار يسير.

مؤمنا، وإنما المراد ما بيَّنَّا»[١]. وقال القرطبي: «قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] نزلت في قوم أقروا بالله خالقهم وخالق الأشياء كلها، وهم يعبدون الأوثان، قاله الحسن ومجاهد وعامر الشعبي وأكثر المفسرين»[٢]. والشاهد أنَّ المشركين يقرون بأنَّ الله هو الخالق والرازق، ولم يدَّعوا أن كل معبوداتهم لها التأثير في الكون، أو أن لها خصائص الربوبية من خلق أو رزق أو تدبير، وفي هذا يقول الشهرستاني: «اعلم أنَّ الأصناف التي ذكرنا مذاهبهم يرجعون آخر الأمر إلى عبادة الأصنام، إذ كان لا يستمر لهم طريقة إلا بشخص حاضر ينظرون إليه ويعكفون عليه، وعن هذا اتخذت أصحاب الروحانيات والكواكب أصنامًا زعموا أنها على صورتها. وبالجملة وضع الأصنام حيث ما قدروه إنما هو على معبود غائب حتى يكون الصنم المعمول على صورته وشكله وهيأته نائبا منابه وقائما مقامه، وإلا فنعلم قطعًا أنَّ عاقلًا ما لا ينحت جسمًا بيده ويصوره صورة ثم يعتقد أنه إلهه وخالقه، وإله الكل وخالق الكل، إذ كان وجوده مسبوقا بوجود صانعه، وشكله يحدث بصنعة ناحته؛ لكن القوم لما عكفوا على التوجه إليها كان عكوفهم ذلك عبادة، وطلبهم الحوائج منها إثبات إلهية لها»[٣]. ووجود بعض المشركين

(١) تفسير السمعاني (٣/ ٧١).

(٢) تفسير القرطبي (٩/ ٢٧٢)، وانظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٤١٨).

(٣) الملل والنحل (٣/ ١٠٤).

يتقربون إلى أصنامهم دون اعتقاد الربوبية فيها ثم حكم الشرع عليهم بالشرك كافٍ في عدم اشتراط اعتقاد الربوبية ليكون الفعل عبادة والتقرب به إلى غير الله شركًا. وفي بيان هذا يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب: «وتوحيد الإلهية هو أن لا يدعى ولا يرجى إلا الله وحده لا شريك له، ولا يستغاث بغيره، ولا يذبح لغيره، ولا ينذر لغيره، لا لملك مقرب ولا نبي مرسل؛ فمن استغاث بغيره فقد كفر، ومن ذبح لغيره فقد كفر، ومن نذر لغيره فقد كفر، وأشباه ذلك. وتمام هذا أن تعرف أنَّ المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ كانوا يدعون الصالحين مثل الملائكة وعيسى وأمه وعزير وغيرهم من الأولياء؛ فكفروا بهذا، مع إقرارهم بأن الله سبحانه هو الخالق الرازق المدبر. إذا عرفت هذا عرفت معنى لا إله إلا الله، وعرفت أن من نخا نبيًّا أو ملكًا أو ندبه أو استغاث به فقد خرج من الإسلام، وهذا هو الكفر الذي قاتلهم عليه رسول الله ﷺ. فإن قال قائل من المشركين: نحن نعرف أنَّ الله هو الخالق الرازق المدبر، لكن هؤلاء الصالحون مقربون، ونحن ندعوهم وننذر لهم وندخل عليهم ونستغيث بهم، ونريد بذلك الوجاهة والشفاعة، وإلا فنحن نفهم أن الله هو الخالق الرازق المدبر. فقل: كلامك هذا مذهب أبي جهل وأمثاله، فإنَّهم يدعون عيسى وعزيرا والملائكة والأولياء يريدون ذلك، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]، فإذا تأملت

هذا تأملا جيدًا، وعرفت أن الكفار يشهدون لله بتوحيد الربوبية وهو تفرده بالخلق والرزق والتدبير وهم ينحون عيسى والملائكة والأولياء، يقصدون أنهم يقربونهم إلى الله زلفى ويشفعون لهم عنده، وعرفت أن من الكفار خصوصا النصارى منهم من يعبد الله الليل والنهار ويزهد في الدنيا ويتصدق بما دخل عليه منها معتزلًا في صومعة عن الناس، وهو مع هذا كافر عدو لله مخلد في النار بسبب اعتقاده في عيسى أو غيره من الأولياء، يدعوه أو يذبح له أو ينذر له، تبين لك كيف صفة الإسلام الذي دعا إليه نبيك محمد ﷺ، وتبين لك أن كثيرا من الناس عنه بمعزل، وتبين لك معنى قوله ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ». أخرجه مسلم (١٤٥).»[1]. ويقول رحمه الله: «وقل له أيضًا: المشركون الذين نزل فيهم القرآن هل كانوا يعبدون الملائكة والصالحين واللات وغير ذلك؟ فلا بد أن يقول: نعم. فقل له: وهل كانت عبادتهم إياهم إلا في الدعاء والذبح والالتجاء ونحو ذلك؟ وإلا فهم مقرون أنهم عبيده وتحت قهره، وأن الله هو الذي يدبر الأمر، ولكن دعوهم والتجؤوا إليهم للجاه والشفاعة، وهذا ظاهر جدا»[2]. **ثانيا: ومما يتبع الأول أن الله قد حكم بالكفر على من صرف العبادة لغير الله مع اعترافهم بأن آلهتهم لا تضر ولا تنفع**: فقد حكى الله سبحانه وتعالى عن قوم إبراهيم أنهم يعلمون أن أصنامهم لا تضر ولا تنفع في الحوار

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١/ ٣٦٦).

(٢) كشف الشبهات (ص: ٢٢).

الذي وقع مع إبراهيم عليه السلام، يقول تعالى حاكيًا حوارهم: ﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ أَصۡنَامٗا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ٧١ قَالَ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ٧٢ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ٧٣ قَالُواْ بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧١-٧٤]. فهذا إقرار منهم بأنها لا تضر ولا تنفع، يقول الطبري رحمه الله: «وفي الكلام متروك استغني بدلالة ما ذكر عما ترك، وذلك جوابهم إبراهيم عن مسألته إياهم: ﴿هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ٧٢ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢-٧٣]، فكان جوابهم إياه: لا، ما يسمعوننا إذا دعوناهم، ولا ينفعوننا ولا يضرون، يدل على أنهم بذلك أجابوه قولهم: ﴿بَلۡ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤]، وذلك رجوع عن مجحود، كقول القائل: ما كان كذا بل كذا وكذا. ومعنى قولهم: ﴿وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ وجدنا من قَبلنا من آبائنا يعبدونها ويعكفون عليها لخدمتها وعبادتها، فنحن نفعل ذلك اقتداء بهم واتباعا لمنهاجهم»[1]. **ثالثا: الحكم بالشرك على التوجه للأشجار والأحجار وغيرها مما لا تضر ولا تنفع، ولا يعتقد فيها المتقربون لها أن لها خصائص الربوبية**: ولئن كان البعض يعتقد فيها ذلك فإن هناك من لا يعتقد ذلك، ومع ذلك حكمت الشريعة على هذا الفعل بالشرك، فقولهم: إن هناك من اعتقد الربوبية في الأشجار والأحجار لا يستلزم منه القول بأنه لا يوجد شرك في العبادة إلا باعتقاد الربوبية؛ لأن هناك من لم يعتقد ذلك، ومن أصرح النصوص الدالة على ذلك

(١) تفسير الطبري (١٩/ ٣٦٢).

حديث ذات أنواط، فعن أبي واقد الليثي، أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مر بشجرة للمشركين يقال لها: ذات أنواط يعلقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «سُبْحَانَ اللهِ، هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». أخرجه الترمذي (٢١٨٠). ففي الحديث أن بعض الصحابة الكرام طلبوا مثل هذه الشجرة كما يصنع المشركون، فبين النبي ﷺ أن هذا طلب لإله من جنس صنيع قوم موسى عليه السلام، فهذا الفعل شرك كما بين ذلك النبي ﷺ، ولذلك ربطه بصنيع قوم موسى حين طلبوا إلها، وقد عذرهم النبي ﷺ لجهلهم وكونهم حديثي عهد بإسلام، وفي هذا يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب معلقًا على هذا الحديث: «ففي هذا عبرتان عظيمتان: الأولى: أنَّ النبي ﷺ صرح أن من اعتقد في شجرةٍ أو تبرك بها أنه قد اتخذها إلهًا، وإلا فأصحاب رسول الله ﷺ يعرفون أنها لا تخلق ولا ترزق، وإنما ظنوا أن النبي ﷺ إذا أمرهم بالتبرك بها صار فيها بركة. والعبرة الثانية: أن الشرك قد يقع فيمن هو أعلم الناس، وأصلحهم، وهو لا يدري»[1]. ويستبعد أن يكون الصحابة يعتقدون في الشجرة نفعًا أو ضرًّا أو تأثيرًا في الكون أو أن لها بعض خصائص الربوبية، وما دام أن النبي ﷺ لم يستفصل عن الحال، ولم يستفصل عن الأمر هل يريدون التقرب للشجرة معتقدين فيها

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ١١٢).

خصائص الربوبية أو دون اعتقاد الربوبية؛ عرفنا أن مجرد صرف العبادة لغير الله شرك.

رابعًا: أن الشريعة قد حكمت بالشرك على من اتبع مشرعا من دون الله مع عدم اعتقاده بأنه يملك حق التشريع المستقل من دون الله: فقد قال الله تعالى عن مشركي أهل الكتاب: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، واتخاذهم أربابا معناه أخذهم بتشريعاتهم دون الرجوع إلى تشريعات الله سبحانه وتعالى، مع عدم ادعائهم استقلالية الرهبان والأحبار عن الله في التشريع. وقد توارد المفسرون على نقل حديث عدي بن حاتم الطائي حين قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يَا عَدِيُّ اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الوَثَنَ»، وسمعته يقرأ في سورة براءة: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، قال: «أَمَا إِنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَحَلُّوا لَهُمْ شَيْئًا اسْتَحَلُّوهُ، وَإِذَا حَرَّمُوا عَلَيْهِمْ شَيْئًا حَرَّمُوهُ». أخرجه الترمذي (٣٠٩٥). والأحبار والرهبان لم يدَّعوا استقلالهم بالتشريع، ولم يعتقد فيهم اليهود والنصارى شيئًا من خصائص الربوبية، ومع ذلك حكم الله عليهم بالشرك، وأنَّهم صرفوا العبادة لغير الله، يقول أبو البختري: «فجعل الله طاعتهم عبادتهم»[1]. فمجرد اتباعهم في التحليل والتحريم دون مستند شرعي هو اتباع لأرباب، وليس فيه اشتراط اعتقاد الربوبية أو شيء من

(١) ينظر: تفسير الطبري (١٤/ ٢١٢).

خصائصها في هذا المتبوع. فهذه جملة من الأدلة التي تبين أن الشريعة حكمت بالكفر على صرف العبادة لغير الله دون بيان لشرط اعتقاد الربوبية، فظهر من هذا أن هذا ليس بشرط، وأن مجرد صرف العبادة المحضة لغير الله شرك. **ثالثًا: دعوى تناقض الوهابية في هذا الباب:** كثيرٌ من مناوئي الدعوة الوهابية في سبيل الرد على القول بعدم اشتراط اعتقاد الربوبية يشنعون على الوهابية بأنهم متناقضون في المسألة؛ ذلك أنَّ الدعاء من أهم مظاهر العبادة، ومع ذلك لم تحكم الوهابية على أنَّ صرفه لغير الله شرك إلا إذا اعتقد الربوبية في المدعو، فهم قد اشترطوا اعتقاد الربوبية في أهمِّ مظهر من مظاهر العبادة، وبناء عليه فإنه يجب عليهم أن يجعلوا كل العبادات كذلك، فيشترطوا اعتقاد الربوبية في كل الأقوال والأفعال حتى يكون صرفه لغير الله شركًا، أو أن يجعلوا كل دعاء لغير الله شركًا. وقد نقلنا أقوالهم في بيان هذا التناقض في أول كلامنا، وبداية نقول: نعم أئمة الدعوة يعتقدون أن الدعاء أنواع، فمنه ما هو جائز صرفه لغير الله كدعاء الحي فيما يقدر عليه، ومنه ما هو شرك كطلب ما لا يقدر على جنسه إلا الله، وفي هذا يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب: «ولهم شبهة أخرى وهو ما ذكر النبي ﷺ أن الناس يوم القيامة يستغيثون بآدم ثم بنوح ثم بإبراهيم ثم بموسى ثم بعيسى، فكلهم يعتذرون حتى ينتهوا إلى رسول الله ﷺ. قالوا: فهذا يدل على أن الاستغاثة بغير الله ليست شركا. والجواب أن نقول: سبحان من طبع على قلوب أعدائه، فإن الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه لا ننكرها، كما قال الله تعالى في قصة موسى:

﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، وكما يستغيث الإنسان بأصحابه في الحرب أو غيره في أشياء يقدر عليها المخلوق، ونحن أنكرنا استغاثة العبادة التي يفعلونها عند قبور الأولياء، أو في غيبتهم في الأشياء التي لا يقدر عليها إلا الله. إذا ثبت ذلك فاستغاثتهم بالأنبياء يوم القيامة يريدون منهم أن يدعوا الله أن يحاسب الناس حتى يستريح أهل الجنة من كرب الموقف، وهذا جائز في الدنيا والآخرة، وذلك أن تأتي عند رجل صالح حي يجالسك ويسمع كلامك فتقول له: ادع الله لي، كما كان أصحاب رسول الله ﷺ يسألونه ذلك في حياته. وأما بعد موته فحاشا وكلا أنهم سألوه ذلك عند قبره، بل أنكر السلف الصالح على من قصد دعاء الله عند قبره، فكيف بدعائه نفسه؟! ولهم شبهة أخرى وهي: قصة إبراهيم لما ألقي في النار، اعترض له جبريل في الهواء، فقال له: ألك حاجة؟ فقال إبراهيم: أما إليك فلا. قالوا: فلو كانت الاستغاثة بجبريل شركا لم يعرضها على إبراهيم. فالجواب: إن هذا من جنس الشبهة الأولى، فإن جبريل عليه السلام عرض عليه أن ينفعه بأمر يقدر عليه، فإنه كما قال الله فيه: ﴿شَدِيدُ ٱلۡقُوَىٰ﴾ [النجم: ٥]، فلو أذن الله له أن يأخذ نار إبراهيم وما حولها من الأرض والجبال ويلقيها في المشرق أو المغرب لفعل، ولو أمره أن يضع إبراهيم في مكان بعيد عنهم لفعل، ولو أمره أن يرفعه إلى السماء لفعل. وهذا كرجل غني له مال كثير يرى رجلا محتاجا، فيعرض عليه أن يقرضه أو أن يهبه شيئا يقضي به حاجته، فيأبى ذلك الرجل المحتاج أن يأخذ، ويصبر إلى أن يأتيه الله برزق

لا منة فيه لأحد، فأين هذا من استغاثة العبادة والشرك لو كانوا يفقهون؟!»[1]. وعلى هذا تقريرات علماء الأمة، وهو يدل على تحوطهم الشديد في هذا الباب، ودقتهم في الحكم على الأفعال، ومستندهم في كل ذلك الأدلة من الكتاب والسنة، ولا تناقض بين أن يجعلوا نوعًا من الدعاء ليس بشرك لأن الشريعة بينت أنه ليس بشرك، ويجعلون نوعًا آخر شركا لأن الشريعة بينت ذلك، فالأمر كله منوط بحكم الشرع، ويدل على عدم تناقضهم وجوه: أولا: أن أئمة الدعوة قالوا: إن صرف العبادة لغير الله شرك، وحين جاؤوا في مسألة الدعاء جعلوا الأنواع الجائزة شرعًا ليست عبادة أصلا، فهم متسقون مع تعريفهم، فصرف العبادة لغير الله شرك، وطلب ما لا يقدر عليه إلا الله عبادة في نفسها، فصرفها لغير الله شرك، فالدعاء إذا كلمة عامة، لا يكون عبادة إلا بمحدِّدات، فإذا وجدت صار عبادة، وصار صرفها لغير الله شركًا. ثانيًا: أن أئمة الدعوة اعتمدوا على الكتاب والسنة في هذا التفريق، فإن مشترطي اعتقاد الربوبية يقولون: إن الأموات من الأولياء والصالحين أسباب مثل الأسباب التي في الدنيا، والله هو الفاعل حقيقة، ونقول: إن الحي القادر جعله الله سببا مؤثرا بإذن الله، فمن أين لكم أن الله جعل الأموات سببًا في نيل هذا الذي يريده العابد من غفران الذنوب وشفاء الأمراض ورزق البنين والبنات؟! نعم إذا لم تفرق الشريعة بين الأمرين وفرق أئمة الدعوة بينهما كان تناقضًا، لكن الأمر ليس كذلك، يقول ابن تيمية رحمه الله: «نحن لا ننازع في إثبات ما أثبته الله من الأسباب

---

(١) كشف الشبهات (ص: ٥٠).

والحكم، لكن من هو الذي جعل الاستغاثة بالمخلوق ودعاءه سببًا في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله؟! ومن الذي قال: إنك إذا استغثت بميت أو غائب من البشر نبيًّا كان أو غير نبي كان ذلك سببًا في حصول الرزق والنصر والهدى وغير ذلك مما لا يقدر عليه إلا الله؟! ومن الذي شرَّع ذلك وأمر به؟! ومن الذي فعل ذلك من الأنبياء والصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين؟! فإن هذا المقام يحتاج إلى مقدمتين: إحداهما: أن هذه أسباب لحصول المطالب التي لا يقدر عليها إلا الله. والثانية: أن هذه الأسباب مشروعة لا يحرم فعلها، فإنه ليس كل ما كان سببًا كونيًّا يجوز تعاطيه، فإن قتل المسافر قد يكون سببًا لأخذ ماله؛ وكلاهما محرم، والدخول في دين النصارى قد يكون سببًا لمال يعطونه؛ وهو محرم، وشهادة الزور قد تكون سببًا لما يؤخذ من المشهود له وهو حرام، وكثير من الفواحش والظلم قد يكون سببًا لنيل مطالب وهو محرم، والسحر والكهانة سبب في بعض المطالب وهو محرم، وكذلك الشرك مثل دعوة الكواكب والشياطين، وعبادة البشر قد يكون سببًا لبعض المطالب وهو محرم، فإن الله تعالى حرم من الأسباب ما كانت مفسدته راجحة على مصلحته، وإن كان يحصل به بعض الأغراض أحيانًا، وهذا المقام مما يظهر به ضلال هؤلاء المشركين خلقًا وأمرًا، فإنهم مطالبون بالأدلة الشرعية على أن الله شرع لخلقه أن يسألوا ميتًا أو غائبًا، أو يستغيثوا به، سواء كان ذلك عند قبره أو لم يكن عند قبره وهم لا يقدرون على ذلك»[1]. ثالثًا: قولهم:

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٢٢١).

إنه يجب على الوهابية أن تشترط اعتقاد الربوبية في كل العبادات أسوة بالدعاء ليس بصحيح؛ لأن الوهابية لم تنكر أن يكون الشرك بمجرد اعتقاد الربوبية في غير الله، فصرف أي قول أو فعل لغير الله واعتقاد الربوبية فيه شرك أكبر، بل اعتقاد الربوبية دون صرف شيء شرك أيضًا، لكن أئمة الدعوة لم يحصروا الشرك في هذا النوع فقط، فما دام أنهم يقولون: الشرك أنواع وصور، لم يصح لأحد أن يقول: يجب أن تجعلوها كلها صورة واحدة، أو نوعًا واحدا، أو تشترطوا فيها كلها شرطًا واحدا، وهذا التنوع والتفريق يعد ميزة علمية عند أئمة الدعوة لا مثلبة عليهم. رابعًا: قالوا: إنَّ الوهابية لم تحكم على دعاء غير الله بأنه شرك إلا بعد ربطه باعتقاد الربوبية في المدعو، وهو ما يصحح موقفنا، واستندوا إلى قول ابن عثيمين رحمه الله حين جاء يشرح قضية الدعاء في الأصول الثلاثة للإمام محمد بن عبد الوهاب فقال: «هذا شروع من المؤلف رحمه الله تعالى في أدلة أنواع العبادة التي ذكرها في قوله: (وأنواع العبادة التي أمر الله بها مثل الإسلام والإيمان والإحسان ومنه الدعاء..) إلخ، فبدأ رحمه الله بذكر الأدلة على الدعاء، وسيأتي إن شاء الله تفصيل أدلة الإسلام والإيمان والإحسان. واستدل المؤلف رحمه الله بما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «الدُّعَاءُ مُخُّ العِبَادَةِ». أخرجه الترمذي (٣٣٧١). واستدل كذلك بقوله تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فدلت الآية الكريمة على أن الدعاء من العبادة، ولولا ذلك ما صح أن يقال: ﴿إِنَّ

﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] فمن دعا غير الله عز وجل بشيء لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك كافر، سواء كان المدعو حيًّا أو ميتًا. ومن دعا حيًّا بما يقدر عليه مثل أن يقول: يا فلان أطعمني، يا فلان اسقني، فلا شيء فيه، ومن دعا ميتًا أو غائبًا بمثل هذا فإنه مشرك؛ لأن الميت أو الغائب لا يمكن أن يقوم بمثل هذا، فدعاؤه إياه يدل على أنه يعتقد أن له تصرفًا في الكون، فيكون بذلك مشركًا»، ويقول في أنواع الاستعانة: «الاستعانة بالأموات مطلقًا أو بالأحياء على أمر غائب لا يقدرون على مباشرته فهذا شرك؛ لأنه لا يقع إلا من شخص يعتقد أن لهؤلاء تصرفًا خفيًّا في الكون»[1]. وهذا الكلام منهم غير دقيق، بل هي دعوى؛ فإن كون الدعاء شركًا لاعتقاد الربوبية في المدعو صورة واحدة من صوره، فليست كل صور الدعاء الذي يكون صرفه لغير الله شركا يشترط فيه اعتقاد الربوبية، فاشتراط اعتقاد الربوبية في مثل هذا الكلام من الشيخ العثيمين رحمه الله وغيره لا يعني الحصر، فإن هذا مناط واحد من مناطات التكفير، وقد عرفنا سابقًا أن هذه الصورة عبادة محضة، فكان صرفها مجردًا شركًا، ولا مانع من أن يكون الفعل الواحد شركًا من عدة جهات، وفي بيان أن دعاء غير الله يكون شركًا بالاعتبارين السابقين يقول عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «ونعتقد أن عبادة غير الله شرك أكبر، وأن دعاء غير الله من الأموات والغائبين وحبه كحب الله وخوفه ورجائه ونحو ذلك شرك أكبر، وسواء دعاه

(١) شرح ثلاثة الأصول (ص: ٥٥) وما بعدها.

دعاء عبادة أو دعاء استعانة في شدة أو رخاء، فإن الدعاء هو العبادة، وسواء دعاه لجلب النفع، أو دفع الضر، أو دعاه لطلب الشفاعة، أو ليقربه إلى الله، أو دعاه تقليدًا لآبائه أو أسلافه أو لغيرهم، والأدلة على ذلك في كتاب الله كثيرة جدا، منها قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون:١١٧]، وإن اعتقاد أن لشيء من الأشياء سلطانًا على ما خرج عن قدرة المخلوقين شرك أكبر، وأن من عظم غير الله مستعينًا به فيما لا يقدر عليه إلا الله كالاستنصار في الحرب بغير قوة الجيوش، والاستشفاء من الأمراض بغير الأدوية التي هدانا الله لها، والاستعانة على السعادة الأخروية أو الدنيوية بغير الطرق والسنن التي شرعها الله لنا يكون مشركًا شركا أكبر»[1].

فالدعاء له صور كثيرة تكون شركًا أكبر فيها كلها، واعتقاد الربوبية واحد منها، ومن تلك الصور: أن يدعو غير الله بشيء هو من خصائص الله كالخلق والرزق، سواء صرح أنه يعتقد أنه قادر على ذلك أو لم يصرح، أن يدعو مخلوقًا لا يوجَّه له الدعاء عادة كالشمس والقمر، أن يدعو الأصنام التي تصرف لها العبادة كمن دعا بوذا، أن يدعو مخلوقًا شيئًا لا يسأل مثله من مخلوق؛ بل هو من خصائص الله، كأن ينزل المطر أو يحيي الميت أو يشفي المريض أن يدعو بعيدًا ميتًا أو حيا لا يسمع في العادة؛ لأنه يتضمن أنه محيط أو عالم وهو من خصائص علم الله، أن يدعو غيره في حالة تتضمن غاية الذل والخضوع بما لا يكون إلا لله،

---

(١) البيان المفيد فيما اتفق عليه علماء مكة ونجد من عقائد التوحيد (ص: ٥).

فهذه صور متعددة تكون شركًا سواء اعتقد الربوبية أو لم يعتقد. خامسًا: إن تنزلنا وقلنا: إن الصور الماضية كلها تتضمن اعتقاد شيء من خصائص الله لغير الله، وإن الدعاء لا يكون شركا إلا باعتقاد الربوبية، فإن هذا لا يعد تناقضا مع أصل المسألة؛ لأن أئمة الدعوة لا ينفون الشرك في اعتقاد الربوبية، لكنهم يزيدون عليه أنواعا أخرى كصرف العبادة المحضة لغير الله، فإيراد مثال على اشتراط اعتقاد الربوبية لا ينقض قولهم؛ لأنهم يقرون بذلك، ويقرون بأنواع أخرى أيضا تكون شركا، فموقفهم في المسألة متسق ولله الحمد. وأخيرا: من أعظم القيم التي جاءت بها الشريعة: صرف الناس من التعلق بغير الله إلى التعلق بالله، وفي هذا عزة للمسلم بأن لا يذل لقبر، ولا مشهد، ولا ولي، بل يكون ذله لله وحده، ومحاولة بعض الناس نزع هذه العزة ما هو إلا تشويه لصورة الإسلام، وإفراغ له من مقاصده العظام، ولا أدل على ذلك من افتتان الناس بالمقبورين ومن يتعلقون بهم حتى إن بعضهم يجيز لنفسه الحلف بالله كاذبا، أما لو طلب منه الحلف بوليه وشيخه ومن يعتقد فيه ارتعد وارتجف وأمسك، وهكذا في طلب الشفاء، وطلب البنين والبنات، ينصرفون عمن بيده كل ذلك إلى من لا يملك لنفسه شيئا فضلا عن أن ينفع غيره، فتحرير هذه القضية وبيانها من أهم ما اشتغل به العلماء، وعلى رأسهم أئمة الدعوة الذين أولوا هذا الملف اهتمامًا بالغا في كل كتبهم قديمًا وحديثًا.

الشبهة: عدم صحة تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام[1].

يقول عثمان النابلسي: «يمثل الوهابية لتقسيمهم التوحيد بتقسيم اللغويين الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، إلا أن هذا الضرب من التقسيم لا ينطبق على تقسيمهم للتوحيد؛ لأن كل قسم من أقسامه يحمل أحكام المقسم والجنس الجامع لها فالاسم يحمل أحكام الكلمة، والفعل يحمل أحكامها، والحرف يحمل أحكامها فكل من الاسم والفعل والحرف كلمة ويحمل أحكام الكلمة، أي: أنه يصح حمل القسم على المقسم، ومعلوم أن التوحيد هو الإكسير الأعظم ولو وضعت ذرة منه على جبال الذنوب والخطايا لقلبتها حسنات وينجي صاحبه من الخلود في جهنم ويوصله إلى الخلود في الجنة، فلو كان تقسيم التوحيد إلى ربوبية وألوهية من هذا النوع من التقسيم لكان لكل قسم من أقسام التوحيد أحكام التوحيد الكامل، فيكون الموحد في الربوبية مؤمنًا ناجيًا ويكون الموحد في الألوهية مؤمنًا ناجيًا، إلا أن الوهابية ينكرون أن يكون كل قسم من أقسام التوحيد

---

(١) انظر: الإنصاف فيما أثير حوله الخلاف (ص: ٢٣٧)، تحقيق مسائل مهمات من علم التوحيد: (ص: ١٠٩)، ركائز التوحيد في مدرسة محمد بن عبد الوهاب (ص: ٥٨)، عقائد الإلحاد السلفية (ص: ٧١) تهافت السلفية: (ص: ٢٧) مغالطات السلفية (ص: ١٦٢). وانظر في الشبه التي ذكروها والرد عليهم: كتاب القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد (ص: ١٦) وما بعدها، وشبهات المبتدعة في توحيد العبادة (١/ ١٨٩)، ودعاوى المناوئين (ص: ٣٢٨).

يحمل أحكام التوحيد الكامل من نجاة صاحبه من النار وخلوده في الجنة، فتمثيلهم تقسيمهم هذا بتقسيم اللغويين للكلمة باطل. ولو قال وهابي: إن تقسيمنا للتوحيد هو من باب تقسيم البيت الشعري إلى صدر وعجز وهكذا ينقسم التوحيد إلى ربوبية وألوهية. قلت: وهذا باطل أيضاً لأن كل قسم في هذا النوع لا يحمل أحكام المقسم، فلا نقول بأن صدر البيت بيت شعري ولا نقول أن عجز البيت بيت شعري، ولا يوجد اشتراك بين الأقسام كالاشتراك في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، والوهابية يقولون بأن الموحد في الربوبية قد لا يكون موحداً في الألوهية، أما الموحد في الألوهية فيجب أن يكون موحداً في الربوبية؛ لأن توحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية فيكون على هذا توحيد الربوبية قسماً مغايراً لتوحيد الألوهية، وقسماً منه في نفس الوقت كذا، وهذا تناقض فليس تقسيمهم التوحيد كتقسيم البيت الشعري إلى صدر وعجز. وعلى هذا فإن التوحيد إما أن يوجد كله بقسميه وإما أن يعدم بقسميه»[1].

الجواب: التوحيد عندهم قسم واحد لا يتبعض وهو من المعلوم من الدين بالضرورة. ثم رتبوا على هذا جعل التوحيد قسما واحد الأخطاء التي وقع فيها من قسم التوحيد[2]. وهذه

---

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ٣٦).

(٢) انظر: عقائد الإلحاد والوثنية عند السلفية الوهابية (ص: ٧٢)، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (ص: ٥٩)، وتحقيق مسائل مهمات من علم التوحيد (ص: ١٠١)، وعقائد الإلحاد والوثنية عند السلفية الوهابية (ص: ٨١) وحقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين (ص: ١٢٣)، ومنهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في التوحيد (ص: ١٧).

الدعوى قديمة، وهي من قول الأشاعرة، وهي مبنية عندهم على تعريف التوحيد وكلمة لا إله إلا الله، فمن فسرها بأنه لا خالق إلا الله، وبأنه القادر على الاختراع، فقد أنكر توحيد الألوهية، وهو إفراد الله بالعبادة، فأنكر هذا التقسيم. وتقسيم التوحيد هو استقراء لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ. وتقسيم التوحيد ليس مما أحدثه الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله؛ بل دلت الآثار الواردة عن السلف على هذا التقسيم[1]: يقول ابن بطة رحمه الله: «أصل الإيمان بالله الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء: أحدها: أن يعتقد العبد ربانيته ليكون بذلك مباينًا لمذهب أهل التعطيل الذين لا يثبتون صانعًا. والثاني: أن يعتقد وحدانيته ليكون مباينًا بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة غيره. والثالث: أن يعتقد موصوفًا بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون موصوفًا بها من العلم والقدرة والحكمة وسائر ما وصف به نفسه في كتابه. إذ قد علمنا أن كثيراً ممن يقر به ويوحده بالقول المطلق قد يلحد في صفاته فيكون إلحاده في صفاته قادحًا في توحيده. ولأنا نجد الله تعالى قد خاطب عباده بدعائهم إلى اعتقاد كل واحدة من هذه الثلاث والإيمان بها»[2]. وتقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات، وكذلك تقسيم النحاة الكلام إلى اسم وفعل

---

(١) انظر: منهج الإمام محمد بن عبد الوهاب في تقرير توحيد الألوهية (ص: ٦٧).

(٢) الإبانة لابن بطة (٦/ ١٤٩).

وحرف، وتقسيم البيت الشعري إلى صدر وعجز، دل عليه الاستقراء، والاستقراء دليل مسلم عند أهل العلوم العقلية والنقلية[١]. لكن الفرق بين الاستقراء في تقسيم التوحيد والاستقراء في تقسيم النحاة للكلمة هو أن الاستقراء في تقسيم التوحيد هو استقراء دلت عليه النصوص الشرعية ودل عليه أيضاً كلام السلف، فهو حقيقة شرعية بخلاف تقسيم النحاة فهو تقسيم اصطلاحي. قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: «وقد دل استقراء القرآن العظيم على أن توحيد الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام»، وذكر الأقسام الثلاثة المعروفة[٢]. قال الشيخ بكر أبو زيد: «هذا التقسيم الاستقرائي لدى متقدمي علماء السلف أشار إليه ابن مندة وابن جرير الطبري وغيرهما، وقرره شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وقرره الزبيدي في تاج العروس وشيخنا الشنقيطي في أضواء البيان في آخرين رحم الله الجميع، وهو استقراء تام لنصوص الشرع، وهو مطرد لدى أهل كل فن كما في استقراء النحاة كلام العرب إلى اسم وفعل وحرف، والعرب لم تفه بهذا، ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتب، وهكذا من أنواع الاستقراء»[٣]. والمعروف أن الأشاعرة يقسمون التوحيد إلى ثلاثة أقسام، وهي ترجع عندهم إلى توحيد المعرفة والإثبات، ولا يذكرون منها توحيد

---

(١) انظر: الموافقات (٣/ ٣٢١).

(٢) أضواء البيان (٣/ ٤١٠).

(٣) التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير (ص: ٣٠).

العبادة. فيقولون في التوحيد، بأنه يشتمل ثلاثة أمور: واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له[١]. فمن أين لهم هذا التقسيم؟ وإذا كان تقسيم أهل السنة بدعة، فماذا يكون تقسيمهم؟! وقول عثمان النابلسي: «وعلى هذا فإن التوحيد إما أن يوجد بقسميه وإما أن يعدم بقسميه». فالجواب عنه: أن التوحيد الكامل يشمل توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، وأن النقص في أحدها نقص في الآخر، وأن هذا النقص إما أن يكون مُذهبًا لأصل التوحيد؛ كمن دعا غير الله أو صرف أي نوع من أنواع العبادة لغير الله. أو يكون منقصًا للتوحيد ولكن لا يذهب بأصل التوحيد، ومن ذلك من اعتقد في شيء أنه سبب ولم يجعله الله سببًا؛ كمن أشرك بالله الشرك الأصغر فاعتقد في النجوم أنها سبب النزول الأمطار مثلاً، فهذا الأمر يخل بتوحيده في الربوبية والألوهية للتلازم بينهما ولكن لا يذهب عنه أصل التوحيد[٢].

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ٤٢)، والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (ص: ٣٠).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧١٠).

الشبهة: تحريف أتباع دعوة الإمام العقيدة الأشاعرة واتهامهم بأنهم لا يعرفون معنى لا إله إلا الله.

يقول محمد باسم دهمان بعد أن نقل عن بعض أئمة الأشاعرة أقوالهم في توحيد الألوهية: «أنكر ابن تيمية على المتكلمين اقتصارهم على توحيد الربوبية وأنهم خلطوا بينه وبين توحيد الألوهية، فذكر أن أول هذه المضار هي أن المتكلمين ولا سيما الأشاعرة والماتريدية أخطأوا وضلوا في تفسير كلمة التوحيد وهي لا إله إلا الله، حيث فسروا (الإله) فيها بالرب الخالق، ففهموا أن معناها: لا خالق إلا الله، ولم يفسروا (الإله) بالمعبود الحق، ولا فهموا أن معناها هو لا معبود بحق إلا الله. وتابع السلفية المعاصرين ابن تيمية على هذا الإنكار على عادتهم بالانتصار لابن تيمية دون بيان أو دراسة أو تحقق إنما هو الهوى فحسب، رغم تيسير وتسهيل آلات البحث اليوم بحيث يمكنك أن تتحقق من أية مسألة بعشرة دقائق على البرامج الإلكترونية والشبكة العنكبوتية»[1]. ثم قال: «إذا نحن أمام ادعاءين: الأول: أن الأشاعرة ومن معهم جهلوا أن الإله بمعنى المعبود، وبالتالي جهلوا أن معنى لا إله إلا الله هو لا معبود بحق إلا الله. الثاني: أن تفسير الإله بالخالق خطأ وضلال، وبالتالي يكون تفسير الأشاعرة لكلمة

(١) مغالطات السلفية (ص: ٤٢٩).

التوحيد لا إله إلا الله، أي: لا خالق إلا الله، هو تفسير باطل، بل هذا التفسير ضلال يؤدي إلى الشرك في توحيد الألوهية. وإليك الجواب عن هذين الادعاءين فيما يلي: فأقول: أولا: إن هذا الكلام لا يساوي سماعه، وإنما هو ادعاء فارغ ينادي على صاحبه إما بالجهل السحيق وإما بالهوى البشع الذي اتخذ إلها من دون الله؛ فالأشاعرة نصوا على أن الإله هنا هو المعبود، وقالوا: إن كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) تعني: لا معبود بحق إلا الله، وهذا نص عليه رؤوس الأشاعرة كالباقلاني والرازي والسنوسي وغيرهم ممن لا يحصى كثرة[1]. ثانيـًا: اتهام السلفية للأشاعرة أنهم لم يذكروا الشرك في كتبهم. هكذا ادعى ابن تيمية وأتباعه السلفية اليوم ومنهم سفر الحوالي حيث قال في كتابه منهج الأشاعرة: أما التوحيد الحقيقي وما يقابله من الشرك ومعرفته والتحذير منه فلا ذكر له في كتب عقيدتهم إطلاقـًا، ولا أدري أين يضمونه؟! في كتب الفروع؟ فليس فيها، أم يتركونه بالمرة؟ فهذا الذي أجزم به. وقال السلفي الوهابي عبد الرحمن المحمود في كتابه موقف ابن تيمية من الأشاعرة: وهذا المنهج الخطير الذي سلكه الأشاعرة أثر في كتاباتهم العقدية، فقلما نجد العالم من علمائهم كتابـًا أو رسالة في بيان توحيد العبادة، وأنواع العبادة التي لا يجوز صرفها إلا الله، أو في بيان الشرك وأنواعه، أو حكم السفر

(١) الإنصاف للباقلاني (ص: ٢٢)، مفاتيح الغيب (١/ ٢٤٤)، شرح أم البراهين للسنوسي (ص: ٢٠٦)، حاشية الباجوري على متن السنوسية (ص: ٤٢).

لزيارة القبور والدعاء والنذر لها، بل على العكس من ذلك تجد الكثير منهم يميل إلى مثل هذه الشركيات أو ما هو من وسائله. قلت: نعم لم يذكر كل علماء الأمة قبل ابن تيمية وعلى مدى سبعة قرون الشرك في كتبهم؛ لأنه لا وجود له إلا في مخيلة مرضى القلوب والنفوس السلفية الذين يفسرونه تفسيراً خاصـًا به ابتدعوه حين قسم لهم ابن تيمية التوحيد إلى قسمين كما سبق بيانه؛ فالسلف جميعـًا لا يرون بأسـًا بزيارة قبور الصالحين والتبرك بها والتوسل بأهلها بل يعدون ذلك من علامة صحة الاعتقاد ومن المندوب، لا كابن تيمية الذي يعده شركـًا وكفراً، فكيف يذكرون هذه المسائل في كتبهم وهي أصلاً – مسألة زيارة القبور والتوسل بها – مسائل فقهية ليست عقدية وقد ذكروها في كتب الفقه يعني في محلها ... إن أول من حظر هذه المسائل وغلا فيها فجعلها من مسائل العقيدة، واعتبرها شركـًا أو ذريعة إليه هو ابن تيمية المتوفى سنة (٧٢٨هـ) الذي انطوى مذهبه بعد وفاته ووفاة من تأثر به من تلامذته، كابن القيم المتوفى سنة (٧٥١هـ)، ومن بعده ابن أبي العز الحنفي المتوفى (٧٩٢هـ) ثم اندثر مذهب ابن تيمية ما يقارب خمسة قرون، إلى أن جاء ابن عبد الوهاب في القرن الثاني عشر الهجري فأحيا مذهب ابن تيمية من جديد، وراح يكفر المسلمين من أجل مسائل القبور، بل ذهب أبعد من ذلك، إذ حمل السلاح هو وشيعته وراح يذبح المسلمين ويمعن في استحلال دمائهم وأموالهم واعراضهم تطبيقـًا لفتاوى ابن تيمية في مسائل القبور التي أعجب بها ابن عبد

الوهاب ... ثم إن تشنيعكم على الأشاعرة لأنهم لم يدرجوا مسائل القبور في كتبهم ولم يعتبروها شركـًا، أقول: إن هذا التشنيع والنكير لا يلزم الأشاعرة فحسب، إذ ليسوا هم وحدهم من تفرد بذلك، ولا وافقهم على ذلك الماتريدية والصوفية وغيرهم من الفرق فحسب، بل معهم أيضـًا السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم من أهل القرون الثلاثة المفضلة، فهؤلاء لم يعتبروا مسائل القبور شركا، ولا فهموا ذلك من الآيات والأحاديث التي يستدل ابن تيمية بها على ذلك، وقد بسطت ذلك في الكلام على الاستغاثة، وبينت أن كل الآيات التي استدل بها ابن تيمية على هذه المسألة لم يفهم أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أتباعهم ما فهمه؛ من أنها دالة على حرمة وشرك من يدعو الغائبين والأموات»[1].

الجواب: هذه الدعوى مبنية على تعريف التوحيد والاقتصار فيه على الربوبية، وأن تعريف كلمة التوحيد لا إله إلا الله بأنها لا قادر على الاختراع إلا الله، أو لا خالق إلا الله، وأن الله واحد في أفعاله لا شريك له[2]. والمشهور عن الأشاعرة أنهم يقسمون التوحيد إلى ثلاثة أقسام، وهي ترجع عندهم إلى توحيد المعرفة والإثبات، ولا يذكرون منها

---

(١) مغالطات السلفية (ص: ٤٣٣) وما بعدها.

(٢) انظر: الإنصاف للباقلاني (ص: ٣٣)، والاعتقاد للبيهقي (ص: ٦٣)، وشرح أسماء الله الحسنى للرازي (ص: ١٢٤)، والدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٤٠)، ولزيادة التفصيل، انظر: منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، وحقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين.

توحيد العبادة. فيقولون في التوحيد، بأنه يشتمل ثلاثة أمور: واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له[١]. والألوهية عندهم هي القدرة على الاختراع والخلق، فمعنى لا إله إلا الله لا خالق الا الله[٢]. وأول واجب عندهم على المكلف هو النظر، أو القصد إلى النظر، أو الشك[٣]، وهذا مما يدل على عنايتهم به والتركيز عليه، وإلا فالإقرار بالله مركوزاً في الفطر ولا يحتاج إلى استدلال[٤]. وتعريف كلمه (إله) عند الأشاعرة مختلف فيه؛ فإنه قد عرف كثير من الأشاعرة كلمة (إله) بأنه القادر على الاختراع، فمن ذلك ما نسبه البغدادي إلى أبي الحسن الأشعري فقال: «واختلف أصحابنا في معنى الإله: فمنهم من قال إنه مشتق من الإلهية، وهي: قدرته على اختراع الأعيان، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري»[٥]، ثم اختار البغدادي القول بأنه غير مشتق. والمتتبع لما صنفه علماء الأشاعرة في التوحيد، يجد كتبهم خالية من ذكر توحيد الألوهية، إلا ما ذكره بعض المتقدمين في تعريف التوحيد المتضمن

---

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ٤٢)، والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (ص: ٣٣).

(٢) انظر: أصول الدين للبغدادي (ص: ١٢٣)، والملل والنحل (١/ ١٠٠)، والمسامرة شرح المسايرة (ص: ١٤٣)، وشرح المقاصد (٣/ ٢٧).

(٣) انظر: الإنصاف للباقلاني (ص: ٣٣)، والإرشاد (ص: ٢٥)، وشرح جوهرة التوحيد (ص: ٣٧).

(٤) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام (ص: ١٢٥).

(٥) أصول الدين للبغدادي (ص: ١٢٣).

التوحيد الألوهية، وإنكار بعضهم بعض أنواع الشرك التي حدثت في أزمانهم. فعدم تفصيل القول فيه من المتقدمين والمتأخرين وعدم إفراده بالبحث له أسباب، وهذه الأسباب والله أعلم تختلف عند المتقدمين منها عند المتأخرين، ولذلك يمكن القول بأن بعض مسائل توحيد الألوهية غير الواضحة في المنهج الأشعري، وكذلك هذه المسائل تختلف عند المتقدمين منها عند المتأخرين. السبب الأول: والذي يظهر والله أعلم أن المتقدمين منهم لم يصنفوا تصانيف مستقلة بالبحث في حقيقة توحيد الألوهية وما يضاده من الشرك ومظاهره؛ لأنه لم يظهر ما ظهر عند المتأخرين من جماهير الطوائف من مظاهر الشرك وذرائعه ووسائله. والذي يؤكد هذه الحقيقة هو أن علماء أهل السنة والجماعة الذين ردوا على الأشعرية وغيرهم لم يذكروا فيما أعلم مسائل توحيد الألوهية فيما خالف فيه أولئك، فلو كان عندهم شيء مخالف لذكروه وردوا عليه، بل إنهم كانوا يذكرون في الرد على المبتدعة من الحجج والبراهين المقدمات التي يسلمون بما ليفحموهم. فمن ذلك الرد على من زعم أن كلام الله مخلوق، فإن الأئمة ذكروا في مقدمات برهانهم أن الاستعاذة بالمخلوق لا تجوز، وقد وردت أدلة نقلية بالاستعاذة بكلمات الله، فالنتيجة إذاً أن كلام الله غير مخلوق. والأشاعرة ممن يقول إن كلام الله – يعنون النفسي – غير مخلوق، فلو كانت هذه الحجة غير صحيحة لما أقروا بها كيف وقد وجد منهم من يستدل بها. وبالجملة: فهذا يؤكد أن المتقدمين من الطوائف

وقدماء الأشاعرة منهم لم يكونوا ينازعون في أن الاستعاذة بغير الله لا تجوز، وكذلك الدعاء والاستغاثة فيما لا يقدر عليه إلا الله، والحلف، وغير ذلك من المسائل التي كثر انحراف المتأخرين فيها. السبب الثاني: من أسباب عدم تصنيف الأشاعرة في توحيد الألوهية: أنهم قد اتفقوا على عدم عد توحيد الألوهية أول واجب على المكلف، واشتغلوا بأمور اخرى زعموا أنها أول واجب على المكلف كالنظر أو القصد إلى النظر المؤدي إلى معرفة وجود الله ومن ثم وحدانيته في الذات والأفعال، وسلكوا في ذلك طرقًا مستعصية على الفهم، وانفتحت عليهم أبواب الشكوك والشبهات وصعب حلها، فإذا أضيف إلى هذا السبب ما تقدم في السبب الأول من عدم ظهور الشرك في زمن المتقدمين علم وجه عدم تصنيفهم لهذا النوع من التوحيد. السبب الثالث: وهو خاص بالمتأخرين الذين خالفوا في بعض مسائل توحيد الألوهية فهم فاقدون للعلم الصحيح فيه فأنى لهم إذا أن يصنفوا فيه، إذ فاقد الشيء لا يعطيه، بل الملاحظ تصنيف كثير منهم كتبًا للرد على أهل السنة في هذه المسائل[1]. خامسا: أن ما ذكره عن بعض أئمة الأشاعرة من الكلام عن توحيد الألوهية حق؛ ولكن هل هذا المناوئ يقول بما يقولون به؟ وهل تابعهم في تعريفهم لهذا التوحيد؟ أما أنه يردد كلامهم ولا يعرف معناه؛ وإلا فقد قال الباقلاني رحمه الله في معنى التوحيد: «هو الإقرار بأنه ثابت موجود وإله واحد فرد معبود

(١) منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله (ص: ١٤٤).

ليس كمثله شيء ... ومعنى ذلك: أنه ليس معه إله سواه ولا من يستحق العبادة إلا إياه»[١]. وممن صرح به من المتأخرين: الباجوري رحمه الله، حيث قال معرفاً للتوحيد: «وهو إفراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته، والتصديق بها ذاتاً وصفات وأفعالاً»[٢]. وهذا يؤكد أنهم كانوا يعرفون ما يجهله كثير من الناس في هذا الزمان ومنهم هذا المناوئ من أن الدعاء والرغبة والرهبة والرجاء والخوف وغيرها من الأعمال كلها لله تعالى.

سادسا: قول الكاتب: «إن الأشاعرة لم يدرجوا مسائل القبور في كتب العقائد ولم يجعلوها من الشرك، وقد أصابوا في ذلك؛ لأن هذه المسائل هي مسائل فقهية فموضعها كتب الفقه التي تبين الحلال من الحرام .....»، نقول: إن الحكم الشرعي في المسألة لا يختلف باختلاف تصنيفها سواء وضعت في الفقه أو العقيدة؛ فالرسول ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ». أخرجه البخاري (٦٦٥٢)، ومسلم (١١٠). فهذا حكمه ﷺ على الفعل، ولا يتغير الحكم بأن جعلناه في المعاملات أو العقائد أو العبادات.

---

(١) الإنصاف للباقلاني (ص: ٣٤).

(٢) تحفة المريد للباجوري (ص: ١٠).

الشبهة: الاشتراك في المعنى الكلي بين صفات الخالق والمخلوق يقتضي الاشتراك في الحقائق.

يقول عثمان النابلسي في بيان نفي المشابهة مطلقـًا بين الخالق والمخلوق: «تنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقات بأي جهة من الجهات دلت القواطع النقلية والعقلية على استحالة وقوعه على أي وجه من وجوه الشبه بين الخالق والمخلوقات. فمن النقل، قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ... فالآية دالة على أن الله تعالى منزه عن مشابهة شيء من المخلوقات من كل جهة، فيكون الاشتراك بين صفات الله تعالى وصفات المخلوق هو اشتراك لفظي لا غير ... والاشتراك الظاهري بينهما هو مجرد اشتراك لفظي لا حقيقي في معنى وجودي كقولنا: الله تعالى عليم وفلان من الناس عليم، فهذا ليس أكثر من مجرد اشتراك في الاسم لا في المعنى والمسمى، والمصحح لإطلاق اللفظ الواحد على الخالق سبحانه وتعالى وعلى المخلوق هو الاشتراك في اللوازم، والاشتراك في اللوازم لا يستلزم الاشتراك في الحقائق كما هو مقرر معروف ... إن الاشتراك بين صفات الخالق تعالى وصفات المخلوق هو اشتراك في أحد اللوازم أو الاعتباريات أو التعلقات أو السلوب، وليس اشتراكـًا في حقائق تلك الصفات أو في حقيقة الذات أو في صفة موجودة قائمة بالخالق والمخلوق؛ فلا يعتبر هذا النوع من الاشتراك تشبيهـًا؛ إذ التشبيه هو التشريك في الأمور الوجودية وحقيقة الصفات الوجودية أو حقيقة الذات أو

حقيقة الأفعال. ولذلك عرف أهل السنة صفات الله تعالى باللازم لا بالحد والحقيقة، بخلاف التيمية يثبتون تلك الصفات بعد أن يفهموا نظائرها في المخلوقات على حقائقها الثابتة لها في الشاهد ... رأيت بعض الوهابية يقول بأن الاشتراك بين صفات الرحمن وصفات الأكوان هو اشتراك في المعنى الكلي، والمعنى الكلي ليس له وجود إلا في الأذهان لا في الأعيان، الاشتراك بين صفات الخالق والمخلوق هو اشتراك ذهني وليس بخارجي، فإذا أثبتوا العين الحقيقية مثلا لله تعالى وأثبتوها للمخلوقات، فيكون هناك معنى كلي تشترك فيه عين الله تعالى وعين المخلوق، وهذا المعنى الكلي لا وجود له في الخارج بل لا يوجد إلا في الأذهان، أما الأفراد الخارجية فلكل شيء وجود يخصه، ولذلك يرون أن إثبات الصفات التي يسمونها بالعينية على حقيقتها للخالق والمخلوق ليس تشبيها ... والوهابية يرون أن التشبيه المذموم هو تشبيه الكيفية بالكيفية، كأن تقول: يد كيد إنسان، ووجه كوجه الإنسان، وجهلوا أو تجاهلوا أن التشابه والاشتراك في الحقيقة وأصل المعنى أوضح وأعظم بكثير من التشابه والاشتراك في الكيفيات، وأن التشابه والاشتراك في الكيفيات تشابه ضعيف قليل بالنسبة للتشابه والاشتراك في الحقيقة وأصل المعنى ... ثم إننا نسأل الوهابية عن هذا المعنى الكلي المشترك الذي يقولون به، فنقول مثلاً: ما هو المعنى الكلي المشترك لصفة العين فإما أن يبينوا هذا المعنى أو يكتموه. فإن بينوه فلا يخلو بيانه من أمرين: إما أن يبينوه بذكر معناه الوضعي اللغوي وهو عضو الإبصار أو أداته أو

الجارحة المعروفة، فيقعون في التشبيه، ولا ينفعهم بعدها إثبات التفاوت في الكيفيات اللاحقة أو التترس يجهل الكيفية. وإما أن يبينوه بغير معناه اللغوي الوضعي، أي: بغير معنى الجارحة والعضو فيقعون في التأويل الذي يسمونه تعطيلاً. وإن كتموه فيكون كتمانهم إياه: إما لعدم معرفتهم به، فيقعون في التفويض الذي يسمونه تجهيلاً. وإما لعجزهم وقصورهم عن التعبير عنه، وهذا فضلاً عن كونه نوعـًا من التفويض المذموم عندهم، تقية مخالفة لعقيدة الإسلام الواضحة كالشمس في رابعة النهار، والبعيدة عن الألغاز والغموض ومخالف لتصريحهم بوجوب حمل نصوص الصفات على معانيها الوضعية، ومخالف لإيجابهم على الناس معرفة معاني نصوص تلك الصفات»[1].

الجواب: هذه الدعوى قديمة قال بها الفلاسفة والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم، وهي مبنية على توهم أن المشاركة بين الخالق والمخلوق في المعنى الكلي تستلزم المشاركة في الخارج والمشابهة التي نزه الله نفسه عنها بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][2]. وأهل السنة والجماعة ينفون التمثيل ولا ينفون التشبيه

---

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ٣٢٩) وما بعدها.

(٢) انظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص: ٣٤٠)، والتمهيد في الرد على الملاحدة (ص: ٢٤)، والفرق بين الفرق (ص: ٦٦)، والمغني في أبواب التوحيد والعدل (٤/ ٢٤٢)، والملل والنحل (١/ ٦٨)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٠٧٠)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٨٤)، ومختصر العلو (ص: ٢٦٤)، والقدر المشترك في معاني الصفات بين أهل السنة ومخالفيهم (ص: ٩٧).

بالمعنى المراد عند أهل الكلام؛ وذلك أن المماثلة مشابهة من كل وجه بخلاف التشبيه فهي مشابهة من بعض الوجوه. قال ابن فارس رحمه الله: «إن الشين والباء والهاء أصل يدل على تشابه الشيء وتشاكله لونـًا ووصفـًا»[١]. وتصاريف كلمة شبه جميعها تدل على مشابهة الشيء للشيء من بعض الوجوه. يقال في اللغة: فلان فيه شبه من فلان[٢]. أي: بينهما تشابه في بعض الصفات. وأما المثل فهو الذي يدل على مناظرة الشيء للشيء يقال هذا مثله أي: نظيره[٣]. والمماثلة لا تكون إلا في المتفقين يقال: نحوه كنحوه وفقهه كفقهه ولونه كلونه وطعم كطعمه، فإذا قيل: هو مثله على الإطلاق بدون تقييد فمعناه أن يسد مسده فإذا قيد فقيل: هو مثله في كذا فهو مساو له في هذه الجهة[٤]. وبناء على ذلك فإن الشبيه يطلق في اللغة مع تقييده بمعنى المثيل ويعرف ذلك من سياق الكلام وذلك لأن المثل في اللغة هو المشابه للشيء من كل الوجوه. وقد يراد بالتمثيل التشبيه وهو قليل، مثل أن يقال: هذا عبد الله مثلك، أي: يشبهك في بعض الصفات، أما إذا أطلق بدون تقييد فالمراد به مشابهة الشيء للشيء ومشاركته له في جميع الصفات. ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٤٣).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٩٠)، ولسان العرب (١٣/ ٥٠٤).

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٢٩٦).

(٤) انظر لسان العرب (١١/ ٦١٠).

ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: فإن آمنوا بمثل إيمانكم فقد صاروا مسلمين مثلكم، فأطلق المثل في الآية وأريد به المساواة من كل الوجوه في الاتصاف بالصفات التي تحصل بها الهداية التي آمن بها المؤمنون. فبين لفظ الشبه والمثل في اللغة اشتراك في مشابهة الشيء للشيء من بعض الوجوه ويختلف التمثيل بأن تكون فيه المشابهة في جميع الوجوه، فمعناهما يختلف كما ذكر شيخ الإسلام رحمة الله عند الإطلاق، وإن كان مع التقييد والقرينة يراد بأحدهما ما يراد بالآخر(١). وأيضاً قد دل القرآن الكريم على نفي التمثيل دلالة صريحة فقال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. أما التشبيه فلم يتعرض له القرآن الكريم أو السنة النبوية بنفي أو إثبات، وقد ورد في كلام السلف نفيه وذمه وأرادوا به التمثيل المنفي عن الله عز وجل. كما أنه لا يصح أن ينفي الشبه بين الله وبين خلقه مطلقاً في أصل اللغة إنما يكتفي بنفي المماثلة فحسب. قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: «وبهذا علم أنه لا يصح الاعتماد في ضابط النفي على مجرد نفي التشبيه؛ وذلك لوجهين: الأول: أنه إن أريد بالنفي نفي التشابه المطلق، أي: نفى التساوي من كل وجه بين الخالق والمخلوق فإن هذا لغو من القول إذ لم يقل أحد بتساوي الخالق والمخلوق من كل وجه، بحيث يثبت لأحدهما من الجائز والممتنع والواجب ما يثبت للآخر، ولا يمكن أن يقوله عاقل يتصور ما يقول، فإنه مما يعلم بضرورة العقل وبداهة

(١) انظر: الجواب الصحيح (٢/ ٢٣٣).

الحس انتفاؤه، وإذا كان كذلك لم يكن لنفيه فائدة. وإن أريد بالنفي مطلق التشابه، أي: نفي التشابه من بعض الوجوه فهذا النفي لا يصح إذ ما من شيئين إلا وبينهما قدر مشترك يشتركان فيه، وقدر مختص يتميز به كل واحد عن الآخر، فيشتبهان من وجه، ويفترقان من وجه. الوجه الثاني: أن الناس اختلفوا في تفسير التشبيه، فقد فسره بعضهم بما لا يراه الآخرون تشبيها[1]. الثاني: الكاتب نقل من كلام الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله والشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله والشيخ خالد المصلح حفظه الله[2] ما يكفي في الرد عليه في عدم صحة نفي التشبيه على الاطلاق حيث قال: «ففي فتاوى ابن عثيمين (١٠/ ٧٧٠): نفي التشبيه على الإطلاق لا يصح؛ لأن كل موجودين فلابد أن يكون بينهما قدر مشترك يشتبهان فيه، ويتميز كل واحد بما يختص به. وما يميزه ويختص به هو الكيفية. وقال - يعني الشيخ ابن عثيمين - في شرح عقيدة أهل السنة والجماعة (ص: ٢٢٦): وإن أردت التشبيه المطلق من كل وجه فهذا لغو، بمعنى أن الله تعالى لا يشابه الخلق في أي شيء فهذا غلط؛ لأنه لابد من الاشتراك في أصل المعنى. وقال صالح آل الشيخ في شرح الطحاوية (١/ ٥٣): الفرق ما بين المماثلة والمثلية، وبين التشبيه. ولتقرير ذلك تنتبه إلى أن الذي جاء نفيه في الكتاب والسنة إنما هو نفي المماثلة. أما نفي المشابهة مشابهة الله لخلقه فإنها لم تنف

(١) تقريب التدمرية (ص: ٨٦)، وانظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (ص: ١٠٧٠) وما بعدها.

(٢) انظر: الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ٣٤٦).

في الكتاب والسنة؛ لأن المشابهة يحتمل أن تكون مشابهة تامة، ويحتمل أن تكون مشابهة ناقصة. فإذا كان المراد المشابهة التامة فإن هذه المشابهة هي التمثيل وهي المماثلة، وذلك منفي لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. فإذا لفظ المشابهة ينقسم: إلى موافق للمماثلة الشبيه موافق للمثيل وللمثل، وإلى غير موافق. يعني قد يشترك معنى الشبيه والمثيل ويكون المعنى واحداً، إذا أريد بالمشابهة: المشابهة التامة في الكيفية وفي تمام معنى الصفة. وأما إذا كان المراد بالمشابهة: المشابهة الناقصة وهي الاشتراك في أصل معنى الانصاف، فإن هذا ليس هو التمثيل المنفي، فلا ينفى هذا المعنى الثاني، وهو أن يكون ثم مشابهة بمعنى أن يكون ثم اشتراك في أصل المعنى. وإذا كان كذلك فإن لفظ الشبيه والمثيل بينهما فرق كما قررت لك ولفظ المشابهة لفظ مجمل لا ينفى ولا يثبت. وأهل السنة والجماعة إذا قالوا: إن الله عز وجل لا يماثله شيء ولا يشابه شيء يعنون بالمشابهة المماثلة. أما المشابهة التي هي الاشتراك في المعنى فتعلم قطعاً أن الله عز وجل لم ينفها.

وقال خالد بن عبد الله المصلح الدرس الثالث من دروس الطحاوية: وإذا نظرنا إلى نصوص الكتاب والسنة لم تجد فيهما ما يدل على نفي المشابهة، إنما الذي في الكتاب والسنة هو نفي المثلية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ولذلك ذهب جماعة من المحققين من أهل العلم إلى أن الذي ينفى عن الله عز وجل هو المثل لا الشبه. ثم هو منقوض بما أثبتوه من الصفات مع زعمهم عدم المشابهة. وهذا الكلام موافق لما قاله أهل

السنة والجماعة، يقول أبو عمر الطلمنكي رحمه الله: «قال قوم من المعتزلة والجهمية لا يجوز أن يسمى الله بهذه الأسماء على الحقيقة، ويسمى بها المخلوق. فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه وأثبتوها لخلقه. فإذا سئلوا: ما حملهم على هذا الزيغ؟ قالوا: الاجتماع في التسمية يوجب التشبيه. قلنا: هذا خروج عن اللغة التي خوطبنا بها، لأن المعقول في اللغة أن الاشتباه في اللغة لا يحصل بالتسمية، وإنما تشبيه الأشياء بأنفسها أو بهيئات فيها، كالبياض بالبياض، والسواد بالسواد، والطويل بالطويل والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماء توجب اشتباهاً لاشتبهت الأشياء كلها لشمول اسم الشيء لها وعموم تسمية الأشياء به، فنسألهم: أتقولون إن الله موجود؟ فإن قالوا: نعم، قيل لهم: يلزمكم على دعواكم أن يكون مشبهاً للموجودين. وإن قالوا: موجود ولا يوجب وجود الاشتباه بينه وبين الموجودات. قلنا: فكذلك هو حي عالم قادر مريد سميع بصير متكلم، يعني ولا يلزم من ذلك اشتباهه بمن اتصف بهذه الصفات»[1]. وأهل السنة والجماعة لا يقولون أبداً بأن حقيقة صفات الله عز وجل كحقيقة صفات المخلوق كما زعم الكاتب فالحقائق مختلفة، والله عز وجل ليس كمثله شيء، وله ذات سبحانه لا كالذوات، فحقائق صفات الله ليست معلومة بل بعض حقائق مخلوقات الله غير معلومة، فالجنة وما فيها من النعيم نعرف معانيها ولا نعرف حقائقها. وهم لما كان عندهم أن إثبات الصفات ومعانيها يلزم منه مشابهة

(١) العلو (ص: ٢٦٤).

المخلوقات فروا من ذلك بنفي حقائق الصفات[١]. يقول الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري رحمه الله (٣١٠هـ) في إثبات الصفات الله عز وجل على الحقيقة مع نفي المماثلة للمخلوق: «فإن قال لنا قائل: فما الصواب في معاني هذه الصفات التي ذكرت، وجاء ببعضها كتاب الله عز وجل ووحيه، وجاء ببعضها رسول الله ﷺ؟ قيل: الصواب من هذا القول عندنا أن نثبت حقائقها على ما نعرف من جهة الإثبات وننفي التشبيه، كما نفى عن نفسه جل ثناؤه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ... فنثبت كل هذه المعاني التي ذكرنا أنها جاءت بها الأخبار والكتاب والتنزيل على ما يُعقل من حقيقة الإثبات، وننفي عنه التشبيه»[٢]. وقال الإمام أبو أحمد محمد بن علي بن محمد الكرجي المعروف بالقصاب رحمه الله (٣٦٠هـ) في الاعتقاد القادري الذي كتبه لأمير المؤمنين القادر بأمر الله سنة (٤٣٣ هـ) ووقع على التصديق على ما فيه علماء ذلك الوقت، وأرسلت هذه الرسالة القادرية إلى البلدان. قال: «لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه، وكل صفة وصف بها نفسه، أو وصفه بها نبيه، فهي صفة حقيقية لا صفة مجاز، ولو كانت صفة مجاز لتحتم تأويلها، ولقيل: معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، ولفسرت بغير السابق إلى الأفهام، فلما كان مذهب السلف إقرارها بلا تأويل، علم أنها غير

(١) انظر: مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها (١/ ٨٦).

(٢) التبصير في معالم الدين (ص: ١٤١).

محمولة على المجاز، وإنما هي حق بين»[١]. وقال الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده رحمه الله (٣٩٥ هـ) في إثبات صفة اليدين لله تعالى: «باب ذكر قول الله عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وذكر ما يستدل به من كلام النبي ﷺ على أن الله جل وعز خلق آدم عليه السلام بيدين حقيقة. وقال في إثبات الوجه لله تعالى: «باب قول الله جل وعز: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال الله عز وجل: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وذكر ما ثبت عن النبي ﷺ مما يدل على حقيقة ذلك»[٢]. وقال الإمام الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر الأندلسي القرطبي المالكي رحمه الله (٤٦٣ هـ): «ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته، حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز؛ إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك، وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه، ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم. ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات، وجل الله عز وجل عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين، والاستواء معلوم في اللغة ومفهوم، وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار

---

(١) المنتظم في حوادث سنة ٤٣٣ه، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢١٣)، وانظر: الاعتقاد القادري للشيخ عبد العزيز آل عبد اللطيف في مجلة جامعة أم القرى (جـ١٨، عـ٣٩، ذو الحجة ١٤٣٧ هـ).

(٢) الرد على الجهمية (٦٨، ٩٤).

والتمكن فيه»[١]. وأهل السنة والجماعة مجمعون على إثبات الصفات لله عز وجل على الحقيقة مع نفي المماثلة للمخلوق، قال الإمام الحافظ ابن عبد البر رحمه الله : «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئا منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود. والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة والحمد لله»[٢]. والقدر المشترك في الصفات بين الخالق والمخلوق هو المعنى الكلي الذي لا يوجد إلا في الذهن فإن القدر المشترك بين الأسماء والصفات المقولة على الرب وعلى غيره، هو المعنى اللغوي الذي نفهمه من لغة التخاطب اللغة العربية التي نزل بها الوحي، وهو المشترك المعنوي الذي تتفاضل أفراده، وهو المشكك أحد أقسام المتواطئ وهو شبه بين هذه الأسماء والصفات من هذا الوجه مع التفاضل والتباين من وجه آخر[٣]. «فالحياة مثلاً

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣١)، وانظر: العلو (: ٢٣٩).

(٢) التمهيد (٧/ ١٤٥).

(٣) المشكك: هو ما يدل على أشياء لأمر عام مشترك بين أفرادها، لا على السواء، بل على التفاوت، أو هو: الكلي الذي لم يتساو صدقه على أفراده، بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر، كالوجود فإنه في الواجب أولى وأقدم وأشد مما في الممكن، وكالبياض للثلج والعاج والمتواطئ يدل على أعيان متعددة بمعنى

وصف مشترك بين الخالق والمخلوق، قال الله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، وقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]، لكن حياة الخالق تختص به فهي حياة كاملة من جميع الوجوه لم تسبق بعدم ولا يلحقها فناء، بخلاف حياة المخلوق فإنها حياة ناقصة مسبوقة بعدم متلوة بفناء، قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]. فالقدر المشترك وهو مطلق الحياة كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، لكن ما يختص به كل واحد ويتميز به لم يقع في اشتراك، وحينئذ لا محذور من الاشتراك في هذا المعنى الكلي، وإنما المحذور أن يجعل أحدهما مشاركًا للآخر فيما يختص به»[1]. قال ابن أبي العز رحمه الله: «واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها ويكون بينها قدر مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط. فالرسول ﷺ لما بين لنا أموراً لم تكن معروفة قبل ذلك وليس في لغتهم لفظ يدل عليها بعينها وأتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني وجعلها أسماء لها،

واحد مشترك بينها، كدلالة اسم الإنسان على زيد وعمرو، أو هو: الكلي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية بالسوية كالإنسان والشمس، فالإنسان له أفراد في الخارج، والشمس لها أفراد في الذهن. انظر: معيار العلم: (ص:٨١)، والتعريفات (ص: ١٠٦، ١١٤)، والمعجم الفلسفي (٢/ ٣٣٤)، والمبين في شرح معاني الفاظ الحكماء والمتكلمين (ص: ٥٠). والتعريفات (ص: ٢١٦)، والكليات (ص: ٩٣٦).

(١) تقريب التدمرية (ص: ٨٦)، وانظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (ص: ١٠٧٠) وما بعدها.

فيكون بينها قدر مشترك كالصلاة والزكاة والصوم والإيمان والكفر. وقد يكون الذي يخبر به الرسول ﷺ لم يدركوا مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه، لكن في مفرداته ما يشبه مفرداتهم من بعض الوجوه، كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بد أن يعلموا معنى مشتركـًا وشبهـًا بين مفردات تلك الألفاظ وبين مفردات ألفاظ ما علموه في الدنيا بحسهم وعقلهم. فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهدوه بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه مشاهدة كاملة ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنى الغائب، أشهدهم إياه، وأشار لهم إليه، وفعل فعلاً يكون حكاية له وشبهـًا به، يعلم المستمعون أن معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريق التي يعرفون بها الأمور الغائبة، فينبغي أن تعرف هذه الدرجات: أولها: إدراك الإنسان المعاني الحسية المشاهدة. ثانيها: عقله لمعانيها الكلية. ثالثها: تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعاني الحسية المعقولة. فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة، فلا بد من تعريفنا المعاني المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة، ثم إن كانت مثلها، لم يحتج إلى ذكر الفارق، كما تقدم في قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها، بين ذلك بذكر الفارق، بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك، وإذا تقدر انتفاء المماثلة كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق، وانتفاء التساوي لا يمنع منه وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ

المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة، ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط»[١].

«ومن الأمثلة على القدر المشترك: نعيم الآخرة، فإن الله تعالى أخبرنا بما وعدنا في الدار الآخرة من النعيم، وأخبرنا بما يؤكل ويشرب وينكح ويفرش وغير ذلك، فلولا معرفتنا بما يشبه ذلك في الدينا لم نفهم ما وعدنا به، ونحن نعلم من ذلك أن تلك الحقائق ليست مثل هذه، فبين هذه الموجودات في الدنيا وتلك الموجودات في الآخرة مشابهة وموافقة واشتراك من بعض الوجوه، وبه فهمنا المراد، وبينهما مباينة ومفاضلة لا يقدر قدرهما في الدنيا، وهذا من التأويل الذي لا نعلمه نحن بل يعلمه الله .... فإذا كانت صفات ذلك المخلوق مع مشابهتها لصفات هذا المخلوق، بينهما من التفاضل والتباين ما لا تعلمه في الدنيا بل هو من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تبارك وتعالى، وصفات الخالق عز وجل أولى أن يكون بينها وبين صفات المخلوق من التباين والتفاضل ما لا يعلمه إلا الله تبارك وتعالى، وأن يكون هذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله»[٢]. ووجود هذا المعنى الكلي المشترك ضروري حتى تفهم معاني الألفاظ؛ وإلا كان كلام الله لا معنى له. يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «ولولا أن هذه الأسماء والصفات تدل على معنى مشترك كلي يقتضي من المواطأة والموافقة والمشابهة ما به نفهم ونثبت هذه المعاني لله؛ لم نكن قد عرفنا عن

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٦٤).

(٢) شرح حديث النزول (ص: ٢٢).

الله شيئـًا ولا صار في قلوبنا إيمان به ولا علم ولا معرفة ولا محبة ولا إرادة العبادته ودعائه وسؤاله ومحبته وتعظيمه، فإن جميع هذه الأمور لا تكون إلا مع العلم، ولا يمكن للعلم إلا بإثبات تلك المعاني التي فيها من الموافقة والمواطأة ما به حصل لنا ما حصل من العلم لما غاب عن شهودنا»[1]. وهذا القدر المشترك الضروري هو وجه الشبه بين ما يقال على الله تعالى من الأسماء وعلى المخلوق وكون الله شبيهـًا بخلقه من بعض الوجوه متفق عليه بين سائر المسلمين لاتفاقهم على أن الله تعالى موجود وشيء وعالم وقادر، فما من موجود إلا وله شبيه من بعض الوجوه، لاشتراكهما في الوجود[2]. وهذا الشبه هو المعنى اللغوي، ولا يقتضي أبداً مماثلة في كيفية ولا قدر، بل هو موجود مع المفاضلة والمباينة.

(١) شرح حديث النزول (ص: ٢٣).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٩٤).

الشبهة: دعوى الفرار من إثبات الأبعاض لله، وتسميتها بالأعيان.

يقول عثمان النابلسي: «إذا نفى أحد الوهابية كون عين الله تعالى وتقدس عن ترها تهم عضواً أو بعضـًا أو درجة، فهو إنما ينفي كونها عضواً مشابهـًا لأعضاء المخلوقين في الكيفيات، وينفي كونها عضواً بمعنى ما سبق تفرقه أو أمكن تفريقه، وهو في الحقيقة ينفي لفظ العضو مع إثباته معناه، ولك أن تتعجب من عدم إثباتهم الأجزاء والأبعاض لله تعالى عندما تعرف معنى الأجزاء والأبعاض عندهم، فقال ابن عثيمين في فتاواه (٨/ ٩٥): «لا نقول إنها أجزاء وأبعاض، بل نتحاش هذا اللفظ لكن مسماها لنا أجزاء وأبعاض؛ لأن الجزء والبعض ما جاز انفصاله عن الكل فالرب عز وجل لا يتصور أن شيئًا من هذه الصفات التي وصف بها نفسه كاليد أن تزول أبداً؛ لأنه موصوف بهما أزلاً وأبداً، ولهذا لا نقول إنها أبعاض وأجزاء) .... فانظر فهمهم للفظ الجزء والبعض والعضو لتعرف معناها المنفي عندهم عن الله تعالى، فيرون أن الجزء ما جاز انفصاله عن الكل، مع أن هذا المعنى ليس مدلولاً للفظ الجزء أو البعض أو العضو لا لغة ولا شرعـًا، وهذا القيد الذي جعلوه شرطـًا لمعنى الجزء ليس معروفـًا عند أهل اللسان العربي، أما معنى الجزء المعروف فهم يثبتونه مع تحاشيهم لفظه، فيرون أن ذات الله تعالى مجتمعة من أجزاء مع رفضهم إطلاق لفظ الأجزاء واستبدالهم مكانه لفظ الأعيان، لكن هذه الأعيان لم تكن متفرقة ثم اجتمعت ويستحيل أيضـًا أن تتفرق وتنفصل بعد كونها مجتمعة، بل ذات الباري سبحانه مجتمعة من

تلك الأعيان منذ الأزل إلى الأبد، وهذه الأعيان من الصفات الذاتية الواجبة لله تعالى عندهم وهذا في الحقيقة هو التجسيم بعينه .... فذات الله تعالى عند التيمية الوهابية مجتمعة وجامعة الأعيان، وهم وإن كانوا يعترفون بأن الجسم هو الشيء المجتمع المؤلف، لكنهم ليفروا من التجسيم أضافوا قيداً لم يعرفه أهل اللغة، وهذا القيد هو التفرق السابق أو إمكان التفريق اللاحق، فما كان متفرقًا فاجتمع أو ما كان مجتمعًا وأمكن تفريقه فهو الجسم، أما ما كان مجتمعًا دون سبق تفرق أو إمكان تفريق فليس بجسم؛ لأن ذات الله سبحانه عندهم تجمع وتضم أعيانًا لم تكن متفرقة ويستحيل عليها التفريق، والإشارة الحسية إلى كل واحدة من هذه الأعيان غير الإشارة إلى الأخرى، فالإشارة إلى اليد غير الإشارة إلى القدم والإشارتان غير الإشارة إلى الوجه والجسم والمكان الذي يشغله هذا الجانب غير الحيز والمكان الذي يشغله الجانب الآخر وإن كان لا يفارقه في الزمان والوجود ومفهوم كلامهم أن النسبة بين هذه الأعيان بعضها إلى بعض هي نسبة الجزء إلى الجزء، والنسبة بين هذه الأعيان والذات هي نسبة الجزء إلى الكل، وإن كانوا يتوقفون في لفظ الجزء كما سبق ....

لا يخفى على مطلع أن التيمية الوهابية يفضلون استخدام مصطلح الأعيان بدلاً من الأبعاض والأدوات ويجيدون التعبير بـ(تميز شيء منه عن شيء) عن التعبير بـ(التبعيض والتركيب) بحجة أن تلك الألفاظ التي لا يحبون استخدامها ألفاظ محدثة لم ترد في كتاب وسنة، وكأن الألفاظ التي اختاروها وردت في الكتاب والسنة، وهذا التميز الذي يقولون به

هو في ذات الله تعالى بحيث يتميز شيء من ذاته تعالى عن شيء آخر، فيكون في ذاته سبحانه أعيان متمايزة مخالفة لبعضها بالجهة والإشارة الحسية، وتقع الإشارة الحسية على شيء من هذه الأعيان دون شيء، وهذا في حقيقته تبعيض لذات الله تعالى وتقدس وإثبات بأنه سبحانه مجتمع من أشياء وأبعاض متمايزة، ويستلزم بالضرورة الامتداد في الأبعاد الذي هو حقيقة التجسيم عند أهل اللغة والاصطلاح .... ومن المعلوم أن المعاني لا تقوم بنفسها بل لابد من ذات تقوم بها، وتقابلها الأعيان والتي قيامها بنفسها، والتيمية يقسمون صفات الله تعالى إلى صفات معان وصفات أعيان، وحقيقة دليلهم على هذا التقسيم هو قياس الخالق تعالى على المخلوق»[1].

الجواب: هذه الدعوى قديمة، وهي مبنية على نفي بعض الصفات الذاتية الثابتة لله كاليد والوجه والساق والقدم والعين، والذي دعاهم إلى نفي تلك الصفات هو اعتقادهم أنها بالنسبة للمخلوق أبعاض وأعضاء وأركان وأجزاء وجوارح وأدوات ونحو ذلك؛ فيرون بزعمهم أن إثبات تلك الصفات لله يقتضي قياس الخالق بالمخلوق، كما يقتضي التجسيم؛ فوجب عندهم نفيها فراراً من ذلك[2]. وأجمع السلف على أن الله لا يوصف

---

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ٣٦٣) وما بعدها، وانظر: تحقيق مسائل مهمات من علم التوحيد والصفات (ص: ١٦٣).

(٢) انظر: أساس التقديس (ص: ٤٩)، وشرح المقاصد (٤/ ٤٣)، وأصول الدين (ص: ٧٥)، وشرح الأصول الخمسة (ص: ٢١٧)، وتحريم النظر في كتب الكلام (ص: ٥٧)، والحجة في بيان المحجة (١/ ١٨٧)،

إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ، قال الإمام أحمد رحمه الله: «لا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله بلا حد ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه ولا نتعدى القرآن والحديث»[1]. وقال الآجري رحمه الله: «إن أهل الحق يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه عزوجل وبما وصفه به رسوله ﷺ وبما وصفه به الصحابة رضي الله عنهم، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع»[2]. وقال ابن عبد البر رحمه الله: «ما غاب عن العيون فلا يصفه ذوو العقول إلا بخير، ولا خبر في صفات الله تعالى إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله، فلا تتعدى ذلك إلى تشبيه أو تمثيل أو تنظير فإنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾»[3]. وطرق دلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة لله تعالى ثلاثة: الأول: التصريح بالصفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۖ﴾ [الكهف: ٥٨]، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ففي هاتين الآيتين إثبات الرحمة واليدين صفتين له. الثاني: تضمن الاسم للصفة، فاسم

مجموع الفتاوى (١٣/ ١٦٥)، ودرء التعارض (٤/ ٢٧٢)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٠٩٧)، وللمزيد: مقالة التجسيم دراسة نقدية الخطاب خصوم ابن تيمية المعاصرين.

(١) ذم التأويل لابن قدامة (ص: ٢٢).

(٢) الشريعة (ص: ٢٧٧).

(٣) التمهيد (٧/ ١٤٥).

الرحمن يتضمن صفة الرحمة، واسم القوي يتضمن صفة القوة، وهكذا. الثالث: التصريح بفعل أو وصف دال عليها، فالفعل كقول الله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، والوصف الدال عليها كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢][1]. وصفات الله قد تشترك مع صفات خلقه في اللفظ، وفي المعنى العام المطلق قبل أن تضاف. وبمجرد إضافتها تختص صفات الخالق بالخالق وصفات المخلوق بالمخلوق، فصفات الخالق تليق بجلاله وعظمته وربوبيته وقيوميته. وصفات المخلوق تليق بحدوثه وضعفه ومخلوقيته. والأبعاض جمع لكلمة بعض، يقال: بعض الشيء أي جزؤه، وبعضت كذا أي جعلته أبعاضاً. ولفظ الأبعاض من الألفاظ المجملة، وأهل السنة والجماعة يمسكون عنها ويعرضون عنها إعراضاً جملياً، وقد يستفصلون قائلها عن مراده، فإن أراد بما معنى صحيحاً قبلوا المعنى وطالبوه بالاعتصام بالكتاب والسنة، وإن أراد بما معنى باطلاً ردوه، وإن اشتمل على الحق والباطل أوقف اللفظ وفسر المعنى الصحيح[2]. فإذا تبين لنا معنى الأبعاض، وموقف السلف من اطلاقه على الله وأنهم يستفصلون في هذا اللفظ وأن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأتباعه على منهج السلف؛ فإنه لا حجة للمناوئين في قولهم

---

(١) انظر هذه الأوجه في القواعد المثلى (ص: ٢٨).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص: ١١٠)، والتدمرية (ص: ٦٥).

إن أتباع الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يتبنون هذا اللفظ أو ينفونه. ويقال لمن ينفي تلك الألفاظ المجملة: إن أردت أن تنفى عن الله عز وجل أن يكون جسماً كالأجسام وجثة وأعضاء، فالكلام صحيح. وإن أردت بذلك نفي الصفات الثابتة له التي ظننت أن إثباتها يقتضي التجسيم، ونحو ذلك من اللوازم الباطلة، فإن الكلام غير صحيح. هذا بالنسبة للمعنى. أما بالنسبة للفظ فيجب ألا تعدل عن الألفاظ الشرعية في النفي أو الإثبات؛ لسلامتها من الاحتمالات الفاسدة. يقول شارح الطحاوية ابن أبي العز رحمه الله: «ولكن لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء أو جوارح أو أدوات أو أركان؛ لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد، لا يتجزأ سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]، والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة ودفع المضرة. وكل هذه المعاني منتفية عن الله تعالى ولهذا لم يرد ذكرها في صفات الله تعالى، فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سالمة من الاحتمالات الفاسدة، فكذلك يجب أن لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفياً ولا إثباتاً، لئلا يثبت معنى فاسد، وأن ينفي معنى صحيح.

وكل هذه الألفاظ المجملة عرضه للمحق والمبطل»[١]. ومن أثبت صفات المعاني أو الصفات المعنوية، وهي المعبر عنها بقولهم: كونه قادراً ومريداً وعالمـًا وحيـًا وسميعـًا ومتكلمـًا. ومعنى (الكون) هنا: الثبوت. وحقيقة الصفات المعنوية هي: أنها لا توصف بكونها موجودة ولا معدومة، فإنه يلزمه في إثباتها ما ألزم به غيره في إثبات الصفات الخبرية كاليد والوجه وغيرها. وقد اختلف الأشاعرة في الصفات المعنوية [٢]، وهي عندهم سبع صفات فقط وينكرون سواها من المعاني، وصفة المعنى عندهم في الاصطلاح ضابطها أنها ما دل على معنى وجودي قائم بالذات، والذي اعترفوا به منها سبع صفات هي: القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام، ونفوا غير هذه الصفات. قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: «والتحقيق: أن عدد الصفات السبع المعنوية التي هي كونه تعالى قادرًا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيراً ومتكلما لا وجه له؛ لأنها في الحقيقة إنما هي كيفية الاتصاف بالمعاني السبع التي ذكرنا ومن عدها من المتكلمين عدوها بناء على ثبوت ما يسمونه الحال المعنوية التي يزعمون أنها واسطة ثبوتية لا معدومة ولا موجودة. والتحقيق أن هذه خرافة وخيال.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٢٢٠)، وانظر: مصطلحات في كتب العقائد (ص: ٦٥). والتعضية التقطيع، وجعل الشيء أعضاء. انظر: الصحاح (٦/ ٢٢٤١).

(٢) انظر: شرح أم البراهين (ص: ٢٠). وتحفة المريد (ص: ٧٧).

وأن العقل الصحيح لا يجعل بين الشيء ونقيضه واسطة البتة فكل ما ليس بموجود فهو معدوم قطعا، وكل ما ليس بمعدوم فهو موجود قطعا، ولا واسطة البتة كما هو معروف عند العقلاء. فإذا كنا قد مثلنا لكونه قادرا وحيا ومريدا وسميعا وبصيراً ومتكلما، ولما جاء في القرآن من وصف الخالق بذلك وما جاء في القرآن من وصف المخلوق بذلك، وبينا أن صفة الخالق لائقة بكماله وجلاله، وأن صفة المخلوق مناسبة لحاله وفنائه وعجزه وافتقاره، فلا داعي لأن ننفي وصف رب السماوات والأرض عنه لئلا نشبهها بصفات المخلوقين، بل يلزم أن نقر بوصف الله ونؤمن به في حال كوننا منزهين له عن مشابهة صفة المخلوق، وصفات الأفعال جاء في القرآن بكثرة وصف الخالق بها ووصف المخلوق بها، ولاشك أن ما وصف به الخالق منها مخالف لما وصف به المخلوق، كالمخالفة التي بين ذات الخالق وذات المخلوق، ومن ذلك أنه وصف نفسه جل وعلا بصفة الفعل التي هي أنه يرزق خلقه قال جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]. ووصف بعض المخلوقين بصفة الرزق قال: ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُواْ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨]. ولا شك أن ما وصف الله به من هذا الفعل مخالف لما وصف به منه المخلوق كمخالفة ذات الله لذات المخلوق. ووصف نفسه بأنه يُعلم خلقه ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٤-٥]، ووصف بعض خلقه بصفة الفعل التي هي التعليم أيضا، قال:

﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، وجمع المثالين في قوله: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤][1]. ومن عقيدة أهل السنة أنهم لا يشبهون الله بخلقه ولا يقيسون صفاته بصفاتهم ولا ذاته بذواتهم، بخلاف المبتدعة الذين شبهوا الله بخلقه وقاسوه عليهم، ثم عطلوا صفاته. فهم يقولون: إنه إذا كانت الصفة مشابهة في الاسم يلزم من هذا أنها تشبهها من كل وجه، وهذا لا يقول به عاقل إذ أن تشابه الشيئين في الاسم لا يلزم منه تشابهها في المعنى والصفة. فمن يثبت لله ذاتا على الحقيقة لا تماثل الذوات وجب عليه أن يثبت له صفاتا على الحقيقة على أنها لا تماثل الصفات. فمن يقول أن إثبات الصفات الخبرية أعيانا يلزم منها التجسيم والتبعيض؛ لأنه قاس ذات الله وصفاته بصفات خلقه فحكم بجسميتها وتبعيضها وأنها أجزاء بناء على ذات المخلوق وصفاته، وإنما الصفة تليق بالموصوف وبذاته. ومن الصفات ما هو معاني وأعراض ومنها ما هو أعيان، فمن من أهل السنة من يقول أن هذه الصفات المعنوية أعيان قائمة بذاتها؟! ويوجد فرق بين الأعيان القائمة بذاتها والأوصاف غير القائمة بذاتها. فالعلم والحياة والقدرة صفات معنوية ليست قائمة بذاتها، كما أن الصفات الخبرية كاليد والوجه والعين هي أوصاف ليست قائمة بذاتها بل هي صفات خبرية ذاتية قائمة بذات الله. والله لما وصف نفسه

(١) منهج ودراسات آيات الأسماء والصفات (ص: ١٣).

بالعلم والحياة والقدرة من الصفات المعنوية لم يقل أحد من المسلمين إن علمه وحياته وقدرته كعلمنا وحياتنا وقدرتنا، وكذلك لما وصف الله نفسه بأن له يدا ووجها من الصفات الذاتية الخبرية فيجب أن نقول إن له يدا ووجها لا تماثل يد المخلوق ولا وجهه. قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «وبيان ذلك: أن من صفاتنا ما هو معان وأعراض قائمة بنا كالحياة والعلم والقدرة، ومنها ما هو أعيان وأجسام وهي أبعاض لنا كالوجه واليدين. ومن المعلوم أن الله وصف نفسه بأنه حي عليم قدير، ولم يقل المسلمون إن المفهوم من حياته وعلمه وقدرته كالمفهوم من حياتنا وعلمنا وقدرتنا، فكذلك لما وصف نفسه بأن له وجهاً ويدين لم يكن المفهوم من وجهه ويديه كالمفهوم من وجوهنا وأيدينا. وإنما قال المسلمون إن المفهوم من صفات الله في هذا وهذا لا يماثل المفهوم منها في صفاتنا، بل كل صفة تناسب الموصوف وتليق به، فلما كانت ذات الخالق لا تماثل ذوات المخلوقين، فكذلك صفاته لا تماثل صفات المخلوقين، وقد سبق أن القول في الصفات كالقول في الذات»[1]. وقال أيضا: «الصفات الخبرية: وهي التي تعتمد فيها على مجرد الخبر، وليست من المعاني المعقولة، بل هي من الأمور المدركة بالسمع المجرد فقط، ونظيرها أو نظير مسماها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء مثل اليد والوجه والعين والقدم والإصبع، فهذه نسميها الصفات الخبرية، لأنها

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٤/ ١٥٩).

ليست معنى من المعاني، فاليد غير القوة، القوة معنى واليد صفة من نوع آخر. مسماها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، فاليد بعض من أو جزء منا، والوجه كذلك والعين كذلك. ولكن بالنسبة لله لا نقول إنها جزء أو بعض؛ لأن البعضية والجزئية لم ترد بالنسبة إلى الله لا نفيا ولا إثباتا، ولهذا نقول لمن قال: إن الله واحد لا يتجزأ ولا ينقسم وما أشبه ذلك، نقول: هذه ألفاظ بدعية. فليس هناك دليل على أن تصف الله بهذا النفي، وما أنت أعلم بالله من الله، ولا أعلم بالله من رسول الله ﷺ ولا أعلم بالله من أصحاب رسول الله ﷺ، فما قال واحد منهم قط: إنه لا يتبعض ولا يتجزأ، فاحبس لسانك عما حبسوا ألسنتهم عنه .... وإنما ينفى مثل هذا الكلام لو أن أحداً قاله، أما ولم يقله أحد فليس له داع، بل يقال: لله يد، وله وجه، وله عين ... وما لم يرد فالأدب مع الله ورسوله أن نمسك عنه، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١]، فلو نفيت ما لم ينفه الله عن نفسه فقد تقدمت بين يدي الله ورسوله، ولو أثبت ما لم يثبته فقد تقدمت بين يدي الله ورسوله»[1]. والمضاف إلى الله سبحانه «نوعان: الأول: صفات لا تقوم بأنفسها كالعلم، والقدرة والكلام والسمع والبصر فهذه إضافة صفة إلى موصوف بها فالعلم والقدرة ... إلخ صفات له تعالى غير مخلوقة، وكذا وجهه ويده ونحو ذلك من الصفات الخبرية والذاتية وكذا الفعلية من

(١) شرح العقيدة السفارينية (ص: ١٥٧).

التكوين والمحبة والرضا ونحوها، في مذهب السلف. الثاني: إضافة أعيان منفصلة كبيت الله، وناقة الله، وعبد الله، ورسول الله، وروح الله، فهذه إضافة مخلوق إلى خالقه، ومصنوع إلى صانعه لكنها تقتضي تخصيصاً أو تشريفاً يتميز به المضاف إليه عن غيره ... فالإضافة العامة تقتضي الخلق والإيجاد، والخاصة تقتضي الاختيار، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، فإضافة الروح إليه تعالى من هذه الإضافة الخاصة لا من العامة، ولا من باب إضافة الصفات، فتأمل هذا الموضع فإنه نفيس ويخلصك من ضلالات كثيرة وقع فيها من شاء الله من الناس»[1].

(١) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٦)، وانظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٤)، والجواب الصحيح (٢/ ١٥٥).

الشبهة: إثبات الصورة لله عز وجل فيه تشبيه للخالق بالمخلوق.

يقول عثمان النابلسي في زعمه أن أتباع الإمام يثبتون الصورة لله، وأن هذا الإثبات فيه تشبيه للخالق بالمخلوق: «جاء في قسم الدراسة لبيان تلبيس الجهمية والذي أعده محققو الكتاب (ص: ٤٥٥): (الصورة هي هيئة الشيء القائم بنفسه وشكله، وأن كل موجود قائم بنفسه تصح رؤيته ومشاهدته تكون له صورة وشكل يتميز به عن غيره، والله سبحانه وتعالى أعظم موجود). وجاء في فتاوى عبد الرزاق عفيفي (ص: ٣٥٣) (سئل الشيخ عن حديث: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ». أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١). فقال الشيخ رحمه الله: أي على صورة الرحمن كما ثبت في الرواية الأخرى.... والصورة ثابتة لله في الصحيحين أنه تعالى يأتي على صورته وعلى غير صورته)»[1].

الجواب: هذه الدعوى قديمة، فإنكار إثبات الصورة لله قد قال به الجهمية وغيرهم[2]، وأن إثبات صورة لله فيه مشابهة للخالق بالمخلوق. وقد دلت الأحاديث على إثبات الصورة

---

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ٤٠٧)، وانظر: مغالطات السلفية (ص: ٢١٥).

(٢) انظر: الفرق بين الفرق (ص: ٣٢٠)، وأصول الدين (ص: ٧٦)، والأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٨١)، نقص الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي (١/ ٣٨٤)، الإبانة (٧/ ٢٦٤)، وإبطال التأويلات (١/ ١٨١)، وتأويل مختلف الحديث (ص: ٢٠٦)، بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٣٥٥)، وما بعدها، وعقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن: (ص: ١٤) وما بعدها.

لله، ومنها: ما ورد في حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل في رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة، وفيه: «فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا ...». أخرجه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢). وقوله: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ». والقول الصواب في مرجع الضمير أنه يعود إلى الله، وهو ما شهدت له الأدلة، وذهب إليه السلف لقول النبي ﷺ: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ». أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٨٥)، والطبراني (١٣٥٨٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٦٤٠). فهذه الأحاديث قد تضافرت في إثبات الصورة لله تعالى على ما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، فهي صفة ذاتية لله، خلافاً لمن أنكرها من الجهمية ومن تابعهم، فبهذه الأحاديث قد أثبت أهل السنة والجماعة صفة الصورة. قال أبو يعلى الفراء في التعليق على حديث: «رَأَيْتُ رَبِّيَ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ». أخرجه الترمذي (٣٢٣٥)، وأحمد (٢٢١٠٩): «اعلم أن الكلام في هذا الخبر يتعلق به فصول: أحدها: جواز إطلاق الصورة عليه»[1].ويقول ابن قتيبة رحمه الله: «والذي عندي والله تعالى أعلم أن الصورة ليست بأعجب من اليدين والأصابع والعين، وإنما وقع الإلف لتلك لمجيئها في القرآن، ووقفت الوحشة من هذه؛ لأنها لم تأت في القرآن، ونحن نؤمن بالجميع، ولا نقول في شيء منه بكيفية ولا حد، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «هذا الحديث لم يكن بين السلف

(١) إبطال التأويلات (١/ ١٢٦).

من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد إلى الله، فإنه مستفيض من طرق متعددة عن عدد من الصحابة، وسياق الأحاديث كلها يدل على ذلك»[١]. والصورة كالصفات الأخرى التي قد يتصف بها المخلوق على وجه التقييد وإذا أطلقت على الله اختصت به مثل العليم والرحيم والبصير، وأن له ذاتاً ونفساً ... ونحو ذلك. فكما أن له أسماء وصفات وللمخلوق أسماء وصفات وليس بينها تماثل، فكذلك له صورة على ما يليق به سبحانه وتعالى. قال شيخ الإسلام رحمه الله: «لفظ الصورة في الحديث كسائر ما ورد من الأسماء والصفات التي قد يسمى المخلوق بها على وجه التقييد، وإذا أطلقت على الله اختصت به، مثل العليم والقدير والرحيم والسميع والبصير، ومثل خلقه بيديه، واستوائه على العرش ونحو ذلك»[٢]. ويمتنع أن يكون في الوجود قائم بنفسه ليس له صورة يكون عليها ويتميز بها عن غيره. فصورة الشيء هي هيئته الخاصة التي يتميز بها عن غيره. ومن أسمائه تعالى: المصور، ومعناه: الذي صور جميع الموجودات ورتبها فأعطى كل شيء منها صورته الخاصة وهيئته المفردة، على اختلافها وكثرتها[٣]. وترد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٣٩٦٢). وانظر: عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن لحمود التويجري، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للشيخ عبد الله الغنيمان (٢/ ٣٢)، وصفات الله عزوجل للسقاف (ص: ١٩٨)، وأحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين (ص: ١٣٧).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٣٩٦).

(٣) انظر لسان العرب (٤/ ٤٧٣)، ومقاييس اللغة (٣/ ٥٩)، والقاموس المحيط (ص: ٤٢٧).

الصورة في كلام العرب على ظاهرها، وعلى معنى حقيقة الشيء وهيئته، وعلى معنى صفته[١]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن الأدلة الشرعية والعقلية التي تثبت بها تلك الصفات تثبت بنظيرها هذه الصورة، فإن وجود ذات ليس لها صفات ممتنع في العقل، وثبوت الصفات الكمالية معلوم بالشرع والعقل، كذلك ثبوت ذات لا تشبه الموجودات بوجه من الوجوه ممتنع في العقل، وثبوت المشابهة من بعض الوجوه في الأمور الكمالية معلوم بالشرع والعقل، وكما أنه لا بد لكل موجود من صفات تقوم به، فلا بد لكل موجود قائم بنفسه من صورة يكون عليها، ويمتنع أن يكون في الوجود قائم بنفسه ليس له صورة يقوم عليها»[٢]. وليس في الحديث ما يدل على أن صورة آدم عليه السلام مماثلة لصورة الله تعالى، فالمضاف لله تعالى على ما يليق به والمضاف لآدم عليه السلام على ما يناسبه. فالحديث يثبت أن الله تعالى له صورة، وأن آدم عليه السلام خلقه الله تعالى على صورته؛ ولكن ليس فيه ما يدل على أن صورة آدم عليه السلام مماثلة لصورة الله تعالى، بل هذا المعنى باطل قطعـًا، ولم يرده الرسول؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ولا يلزم من تشبيه شيء بشيء أن يكون مثله مطابقـًا له من كل وجه، بل تحصل المشابهة بالاشتراك في بعض الصفات ولا يشترط تطابق كل الصفات وتماثلها. ودليل هذا

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٥٩).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٥٢٥).

قول النبي ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ». أخرجه البخاري (٣٣٢٧)، ومسلم (٢٧٣٤). فليس معنى هذا الحديث أنهم دخلوا الجنة وصورتهم مطابقة لصورة القمر من كل وجه، وإلا لزم من ذلك أنهم دخلوا الجنة وليس لهم أعين ولا أفواه، وإن شئنا قلنا: دخلوا وهم أحجار. وإنما معنى الحديث: «أنهم على صورة القمر في الحسن والوضاءة والجمال واستنارة الوجه، وما أشبه لك.... فإذا قلت: ما هي الصورة التي تكون لله عز وجل ويكون آدم عليها؟ قلنا: إن الله عز وجل له وجه وله عين وله يد وله رجل، لكن لا يلزم من أن تكون هذه الأشياء مماثلة للإنسان فهناك شيء من الشبه، لكن ليس على سبيل المماثلة، كما أن الزمرة الأولى من أهل الجنة فيها شبه بالقمر، ولكن بدون مماثلة. وهذا يصدق ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، من أن جميع صفات الله سبحانه وتعالى ليست مماثلة لصفات المخلوقين من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل»[1].

(١) شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٠٧)، وانظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١/ ١٦٦)، وعقيدة أهل الإيمان في أن الله خلق آدم على صورة الرحمن، ومقدمة تحقيق بيان تلبيس الجهمية (ص: ٣٩٥) وما بعدها، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان (١/ ٢٧٣) وما بعدها.

الشبهة: إثبات الحركة لله يلزم منه قيام الحوادث بالله تعالى.

يقول عثمان النابلسي: «اتفق السلف الصالح وأهل السنة والجماعة على تنزيه الله تعالى عن الحركة والزوال من مكان والانتقال إلى آخر، وقد صح عن الإمام التابعي الكبير المفسر قتادة السدوسي (٦٠-١١٧هـ) أنه نزه الله تعالى عن التغير والانتقال، حيث روى الإمام الطبري (١١/ ٤٨١) في تفسيره: «عن قتادة: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٰٔفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] علم أن ربه دائم لا يزول». وقد حسن هذا الإسناد الشيخ شاكر أربع مرات في تحقيق تفسير الطبري. والزوال هو الانتقال من مكان إلى آخر، قال ابن فارس في مقاييس اللغة (٣/ ٣٨): زول: الزاء والواو واللام أصل واحد يدل على تنحي الشيء عن مكانه. يقولون: زال الشيء زوال، وزالت الشمس عن كبد السماء تزول. ويقال أزلته عن المكان وزولته عنه. وقد ذهب الإمام السلفي أبو إسحاق الزجاج الحنبلي (٢٤١-٣١١هـ) إلى أن المنتقل من مكان إلى مكان.. محدث لا يصلح للإلاهية، فقال في معاني القرآن (٢/ ٢٨٨): «﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٰٔفِلِينَ﴾ أي: لا أحب من كانت حالته، أن يطلع ويسير على هيئة يتبين معها أنه محدث، منتقل من مكان إلى مكان» .... لكن إذا رجعنا إلى عقيدة التيمية وجدناهم يثبتون لله تعالى الحركة والانتقال خلافاً لأئمة السلف والخلف من أهل السنة. جاء في فتاوى ابن باز (٥/ ٥٤): «فقد وصلني كتابكم الكريم الذي ذكرتم فيه أنكم أثناء تحقيقكم لكتاب: فضائل الأوقات

للبيهقي، مر عليكم هذا النص: (سمعت أبا عبدالله الحافظ يقول: سمعت أبا محمد أحمد بن عبد الله المزي يقول: حديث النزول قد ثبت عن رسول الله ﷺ من وجوه صحيحة، وورد في النزول ما يصدقه وهو قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، والنزول والمجيء صفتان منفيتان عن الله من طريق الحركة والانتقال من حال إلى حال، بل هما صفتان من صفات الله بلا تشبيه جل عما يقول المعطلة لصفاته والمشبهة بها علوا كبيراً)، ولا شك أن هذا القول باطل مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة». وقد علق على كلام ابن باز هذا عدنان البخاري المدرس بدار الحديث بمكة المكرمة قائلاً: الباطل في كلام البيهقي رحمه الله: نفيه للحركة والانتقال من حال إلى حال مع إثبات النزول والمجيء، وهذا فيه تناقض لمن أثبت المعنى الظاهر الحقيقي لهما، فإن قيل: فهل نثبت لله الحركة والانتقال من حال إلى حال فهذا موضع تفصيل. فأما اللفظان فمردودان لعدم ثبوتهما في حقه تعالى. وأما المعنى: فإن كان المقصود بالحركة النزول والمجيء فنحن نثبته ولا يلزم منه التشبيه، خلافاً لما يوهمه كلام البيهقي. وإن كان المقصود بالانتقال من حال إلى حال إثبات الصفات الفعلية، وأنه تعالى يفعل الشيء في وقت دون وقت فنحن نثبته ولا يلزم منه التشبيه أيضاً. لكن لا نعبر عن ذلك بلفظ الحركة والانتقال لعدم ورودهما، ولئلا يوهما التشبيه، بل نقول: النزول والمجيء والإتيان. ثم نقل تعليق الشيخ عبد الرحمن البراك على قول الحافظ ابن حجر رحمه الله: فمعتقد سلف الأمة وعلماء السنة من الخلف

أن الله تعالى منزه عن الحركة والتحول والحلول. فما كان من الوهابي عبد الرحمن البراك إلا أن يعلق على كلام ابن حجر بقوله: فإن أهل السنة متفقون على إثبات ما هو من جنس الحركة كالمجيء والنزول»[1].

الجواب: هذا ما يسمونه حلول الحوادث[2]، فأي صفة تتضمن في المعنى العام ما هو بمعنى الحركة كالإتيان والمجيء فلا يكون عندهم صفة ثابتة. ومقصودهم بذلك نفي اتصاف الله بالصفات الاختيارية الفعلية، وهي التي يفعلها متى شاء، كيف شاء، مثل الإتيان لفصل القضاء، والضحك، والعجب، والفرح فينفون جميع الصفات الاختيارية. وحجتهم في ذلك أن قيام تلك الصفات بالله يعني قيام الحوادث، أي: الأشياء المخلوقة الموجودة بالله، وإذا قامت به أصبح هو حادثًا بعد أن لم يكن، كما يعني ذلك أن تكون المخلوقات حالة فيه، وهذا ممتنع. كما أن الحركة من مكان لمكان يلزم منها التحيز والله ليس بمتحيز. وعقيدة أهل السنة والجماعة الإيمان بما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله من غير تكييف، ولا تمثيل، ومن غير تحريف، ولا تعطيل. وصفات الله التي أخبر بها عن نفسه حق على حقيقتها، ولا يشبه شيء منها صفات المخلوقين؛ لأن الرب لا تشبه ذاته ذوات

---

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ٤٠٥) وما بعدها، وانظر: تحقيق مسائل مهمات من علم التوحيد والصفات (ص: ١٧٦).

(٢) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٣٨)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٧)، والأسماء والصفات (٢/ ٣٧٠)، ومقالات الإسلاميين (٢/ ٥٤٨)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٥٦٥)، والاستقامة (٢/ ٧٠).

المخلوقين، فهو سبحانه ليس كمثله شيء في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. فعقيدة أهل السنة تنزيه الله تعالى عن مماثلة الحوادث في صفاته عمومـًا، وفي تلك الصفات خصوصـًا، فلا يرون أن مجيئه ونزوله واستواءه كمجيء ونزول واستواء المخلوقين، بحيث يلزم من تلك الصفات ما يلزم منها في المخلوقين. قال الإمام ابن بطة (٣٨٤) هـ) رحمه الله في الرد على مؤولة صفة النزول لله تعالى: «فيقول أي المعطل: إن قلنا ينزل، فقد قلنا إنه يزول، والله لا يزول، ولو كان ينزل لزال؛ لأن كل نازل زائل فقلنا: أو لستم تزعمون أنكم تنفون التشبيه عن رب العالمين؟ فقد صرتم بهذه المقالة إلى أقبح التشبيه، وأشد الخلاف، لأنكم إن جحدتم الآثار وكذبتم بالحديث رددتم على رسول الله ﷺ قوله، وكذبتم خبره. وإن قلتم لا ينزل إلا بزوال، فقد شبهتموه بخلقه، وزعمتم أنه لا يقدر أن ينزل إلا بزواله على وصف المخلوق الذي إذا كان بمكان خلا منه مكان. لكن نصدق نبينا كما قال: «يَنْزِلُ رَبُّنَا». أخرجه البخاري (٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨). ولا نقول: إنه يزول، بل ينزل كيف شاء، لا نصف نزوله ولا نحده، ولا نقول: إن نزوله زواله»[1]. قال شيخ الإسلام رحمه الله: «والذي يجب القطع به أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما يصف به نفسه، فمن وصفه بمثل صفات المخلوقين في شيء من الأشياء فهو مخطئ قطعًا، كمن قال: إنه ينزل فيتحرك وينتقل، كما ينزل الإنسان من السطح إلى أسفل الدار، كقول من يقول: إنه يخلو منه

(١) الإبانة (٣/ ٢٣٩).

العرش، فيكون نزوله تفريغا لمكان وشغلا لآخر، فهذا باطل يجب تنزيه الرب عنه»[١].

فنحن نعلم أن «المجيء والإتيان والصعود والنزول توصف به روح الإنسان التي تفارقه بالموت، وتسمى النفس وتوصف به الملائكة، وليس نزول الروح وصعودها من جنس نزول البدن وصعوده؛ فإن روح المؤمن تصعد إلى فوق السماوات، ثم تهبط إلى الأرض، فيما بين قبضها ووضع الميت في قبره. وهذا زمن يسير، لا يصعد البدن إلى ما فوق السماوات، ثم ينزل إلى الأرض في مثل هذا الزمان»[٢]. فدل ذلك أن تلك الصفات في بعض المخلوقين لا يلزم فيها ما يلزم بعض المخلوقين، فلأن يكون ذلك غير لازم في حق الله تبارك وتعالى أولى وأظهر. ومن ينفون بعض الصفات لاستلزامها ما يزعمون أنها لوازم باطلة، فإن الجواب عنهم يكون بنفي اللزوم، فنقول: لا نسلم أن هذه اللوازم تلزم من أثبت هذه الصفات، ثم نقول: على فرض لزومها فهي ليست لازمة لنا، وإنما تلزم من تكلم بهذه الصفة ونطق بها، فإن كان لازم هذه الصفة ما ذكر حقًا فنحن نلتزمه، لأن لازم الحق حق[٣].

قال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون رحمه الله: «اعرف رحمك الله غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفته قدر ما وصف منها، إذا لم

---

(١) شرح حديث النزول (ص: ١٨٨).

(٢) شرح حديث النزول (ص: ٨٢).

(٣) انظر: تقريب التدمرية (ص: ٥٣)، ومجموع فتوى ورسائل ابن عثيمين (٣/ ٣٠١).

تعرف قدر ما وصف فما كلفك علم ما لم يصف هل تستدل بذلك على شيء من طاعته أو تتزحزح عن شيء من معصيته؟ فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقا وتكلفا قد ﴿ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] فصار أحدها، ومنها يستدل من زعم على جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال: لا بد إن كان له كذا من أن يكون له كذا، فعمي عن البين بالخفي، يجحد ما سمى الرب من نفسه، فصمت الرب عما لم يسم منها»[1]. ومفهوم الحركة في اللغة مفهوم واسع يطلق ويراد به جنس العمل مطلقًا، ولو نفسيًا، فيقال: تحرك غضبه، وسكن ولو لم يكن للجسم، فيقال: جاء الحر، وذهب الشتاء. وبناء على ذلك، يكون مطلق الصفات الفعلية التي تقوم بالحق تعالى، كالغضب والرضا، والحب والبغض والإرادة، وغير ذلك من جنس الحركة العامة. ومنه قوله ﷺ في تعليمه للأعرابي أن يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. قال شيخ الإسلام: «لفظ الحول يتناول كل تحول من حال إلى حال، والقوة هي القدرة على ذلك التحول، فدلت هذه الكلمة العظيمة على أنه ليس للعالم العلوي والسفلي حركة وتحول من حال إلى حال، ولا قدرة على ذلك إلا بالله»[2]. ثم من الصفات الفعلية التي تقوم بالحق تعالى ما هو من جنس

---

(١) الإبانة الكبرى (٧/ ٦٣)، وانظر: الأشاعرة في ميزان أهل السنة (ص: ٣٦١) وما بعدها. قال شيخ الاسلام ابن تيمية: ثبت بالسنة والإجماع أن الله يوصف بالسكوت، لكن السكوت يكون تارة عن التكلم، وتارة عن إظهار الكلام وإعلامه. مجموع الفتاوى (٦/ ١٧٩)، وانظر: صفات الله عز وجل لعلوي السقاف (ص:١٧٧).

(٢) شرح حديث النزول (ص: ١٨٦).

الحركة الخاصة، كالمجيء، والإتيان، والنزول، والاستواء، والقرب، والدنو. ولفظ الحركة ومثله الانتقال لفظ مجمل، ومثل تلك الألفاظ «فمن أثبتها مطلقـًا، فقد أخطأ، ومن نفاها مطلقـًا، فقد أخطأ، فإن معانيها منقسمة إلى ما يمتنع إثباته لله وما يجب إثباته له. فإن الانتقال يراد به انتقال الجسم والعرض من مكان هو محتاج إليه إلى مكان آخر يحتاج إليه، وهو يمتنع إثباته للرب تعالى. وكذلك الحركة إذا أريد بها هذا المعنى، امتنع إثباتها لله تعالى. ويراد بالحركة والانتقال حركة الفاعل من كونه فاعلاً وانتقاله أيضـًا من كونه غير فاعل إلى كونه فاعلاً. فهذا المعنى حق في نفسه، لا يعقل كون الفاعل إلا به، فنفيه عن الفاعل، نفي لحقيقة الفعل وتعطيل له. وقد يراد بالحركة والانتقال ما هو أعم من ذلك، وهو فعل يقوم بذات الفاعل يتعلق بالمكان الذي قصد له، وأراد إيقاع الفعل بنفسه فيه، وقد دل القرآن والسنة والإجماع على أنه سبحانه يجيء يوم القيامة، وينزل لفصل القضاء بين عباده، ويأتي في ظلل من الغمام والملائكة وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وينزل عشية عرفة، وينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة، وينزل إلى أهل الجنة، وهذه أفعال يفعلها بنفسه في هذه الأمكنة. فلا يجوز نفيها عنه بنفي الحركة والنقلة المختصة بالمخلوقين؛ فإنها ليست من لوازم أفعاله المختصة به. فما كان من لوازم أفعاله لم يجز نفيه عنه، وما كان من خصائص الخلق؛ لم يجز إثباته له. وحركة الحي من لوازم ذاته، ولا فرق بين الحي والميت إلا بالحركة والشعور، فكل حي متحرك بالإرادة وله شعور، فنفي الحركة عنه كنفي الشعور، وذلك

يستلزم نفي الحياة»[١]. وتسمية تلك الأفعال حركة مما لم يرد في الكتاب والسنة إثباته أو نفيه عن الحق تعالى، والقاعدة في مثل ذلك أن يستفصل في معناه، فإن كان مراد مطلقه إثبات الصفات الفعلية الواردة في الكتاب والسنة من غير تأويلها أو تشبيهها بصفات المخلوقين كان صوابا، وإن أراد غير ذلك كان خطأ. قال الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله: «لفظ الحركة والتحول مما لم يرد في كتاب ولا سنة، فلا يجوز الجزم بنفيه، ونسبه نفيه إلى السلف والأئمة من أهل السنة والجماعة لا تصح، بل منهم من يجوز ذلك ويثبت معناه ويمسك عن إطلاق لفظه، ومنهم من يثبت لفظ الحركة ولا منافاة بين القولين؛ فإن أهل السنة والجماعة متفقون على إثبات ما هو من جنس الحركة، كالمجيء، والنزول، والدنو والصعود مما جاء في الكتاب والسنة، والأولى: الوقوف مع ألفاظ النصوص»[٢]. قال شيخ الإسلام: «ما تنازع فيه المتأخرون، نفيا وإثباتاً؛ فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدًا على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقا قبل، وإن أراد باطلا رد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل، لم يقبل مطلقا ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى»[٣]. والأصل ألا يطلق ذلك اللفظ المجمل لورود الاحتمال على معناه. وأهل السنة

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٤٧٣).

(٢) تعليقات الشيخ البراك على المخالفات العقدية في فتح الباري (ص: ٣٣).

(٣) التدمرية (ص: ٦٥).

قد اختلفوا في تسمية تلك الأفعال حركة، على ثلاثة أقوال: فمنهم من نفاه مع إثبات الألفاظ والمعاني الصحيحة الواردة في الكتاب والسنة. ومنهم من أطلقه. ومنهم من توقف في الإطلاق أو النفي[1]. قال ابن القيم رحمه الله: «أما الذين أمسكوا عن الأمرين، وقالوا: لا نقول يتحرك وينتقل، ولا ننفي ذلك عنه، فهم أسعد بالصواب والاتباع، فإنهم نطقوا بما نطق به النص، وسكتوا عما سكت عنه، وتظهر صحة هذه الطريقة ظهورا تاما فيما إذا كانت الألفاظ التي سكت النص عنها مجملة محتملة لمعنيين، صحيح وفاسد، كلفظ الحركة والانتقال والجسم والحيز»[2]. على أنه يمكن التأليف بين أقوال أهل السنة، وأن إطلاق الألفاظ المجملة يجوز للحاجة، أو المصلحة، كأن يكون تفهيما لمن يتكلم بهذا اللسان، وبه يعقل المعاني، أو على سبيل النقض على من ينفيه نفيا مطلقا بما فيه من المعنى الصحيح الموافق للكتاب والسنة. قال شيخ الإسلام رحمه الله: «لم يذكر هو ولا رسوله ولا أهل العلم والإيمان به أنه ليس بجسم ولا جوهر ولا متحيز ولا في جهة، ولا أن صفاته ليست بعرض، ولا قائمة بالغير، ولا نحو ذلك. وكذلك في الإثبات له الأسماء الحسنى التي يدعى بها، وليس في تلك الأسماء أنه جسم، ولا جوهر ونحو ذلك، ولا أن صفاته تسمى

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٤٧٢).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٤٧٢)، وانظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠٢)، ودرء التعارض (٢/ ٧)، والاستقامة (١/ ٧٢).

أعراضـًا، ونحو ذلك. فلم يكن واحد من هذين مشروعـًا على الإطلاق، ولا هو أيضـًا منهيـًا عنه على الإطلاق. بل إذا أثبت الرجل معنى حقـًا، ونفى معنى باطلاً، واحتاج إلى التعبير عن ذلك بعبارة لأجل إفهام المخاطب؛ لأنها من لغة المخاطب ونحو ذلك لم يكن ذلك منهيـًا عنه؛ لأن ذلك يكون من باب ترجمة أسمائه وآياته بلغة أخرى ليفهم أهل تلك اللغة معاني كلامه وأسمائه، وهذا جائز، بل مستحب أحيانـًا، بل واجب أحيانـًا، وإن لم يكن ذلك مشروعـًا على الإطلاق، كمخاطبة أهل هذه الاصطلاحات الخاصة في أسماء الله وصفاته وأصول الدين باصطلاحهم الخاص، إذا كانت المعاني التي تبين لهم هي معاني القرآن والسنة[1]. وقال: «السلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ الجوهر والعرض والجسم وغير ذلك بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه؛ لاشتمال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والإثبات. كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع فقال: هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه. فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات، ووزنت بالكتاب والسنة، بحيث يثبت الحق الذي أثبته الكتاب والسنة، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة؛ كان ذلك هو الحق؛

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٣٨٩).

بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ نفيا وإثباتا في الوسائل والمسائل؛ من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم. وهذا من مثارات الشبهة»[1]. وقول الكاتب: «اتفق السلف الصالح وأهل السنة والجماعة على تنزيه الله تعالى عن الحركة والزوال من مكان والانتقال ..... إلخ»، لم يذكر مصدر هذا الكلام، والسلف كما سبق يثبتون لله ما أثبته لنفسه من غير تمثيل ولا تكييف ولا تحريف ولا تعطيل. وإثبات السلف للصفة كما وردت في الكتاب والسنة لا يقتضي هذه المعاني التي يلزم بها المناوئون للسلف. وقول الكاتب أنه قد صح عن الإمام التابعي الكبير المفسر قتادة السدوسي أنه نزه الله تعالى عن التغير والانتقال، بقوله: «علم أن ربه دائم لا يزول». فنحن نقول بما قال به قتادة رحمه الله، وأن الله دائم لا يزول، فهو الأول ليس قبله شيء، والآخر فليس بعده شيء، وهو سبحانه في العلو، ولكن الكاتب لم يفهم كلام قتادة رحمه الله، فقتادة لم يقل إنه لا ينزل ولا يأتي، ولم يستخدم هذه المصطلحات الحادثة: التغيير والانتقال. وقول الكاتب: وقد ذهب الإمام السلفي أبو إسحاق الزجاج الحنبلي إلى أن المنتقل من مكان إلى مكان.. محدث لا يصلح للإلهية، فقال: أي لا أحب من كانت حالته، أن يطلع ويسير على هيئة يتبين معها أنه محدث، منتقل من مكان إلى مكان. وكذلك نحن نقول بقول أبي إسحاق الزجاج رحمه الله، ولكن الكاتب لم يفهم كلامه، فهو يقول: لا أحب من كانت حالته أن

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٧).

يطلع ويسير على هيئة يتبين معها أنه محدث. فقيد كلامه بقوله: على هيئة يتبين معها أنه محدث. فإذا تبين معها أنه محدث فهو مخلوق، أما الله فهو يأتي وينزل متى شاء، وكيف شاء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وأما استدلاله على نفي تلك الصفات من الشرع بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وقوله: أي لا أحب من حالته أن يطلع ويسير على هيئة يتبين معها أنه محدث، وينتقل من مكان إلى مكان، فإبراهيم أنكر ربوبية الكوكب لكونه آفلاً، أي: متحركًا. فهذا استدلال باطل يبطله تفسير الزجاجي للآية، حيث يقول رحمه الله: أي: لا أحب من كانت حالته أن يطلع ويسير على هيئة يتبين معها أنه محدث منتقل من مكان إلى مكان، كما يفعل سائر الأشياء التي أجمعتم معي على أنها ليست بآلهة، أي لا أتخذ ما هذه حاله إلها، كما أنكم لا تتخذون كل ما جرى مجرى هذا من سائر الأشياء آلهة، ليس أنه جعل الحجة عليهم أن ما غاب ليس بإله، لأن السماء والأرض ظاهرتان غير غائبتين وليس يدعى فيهما هذه الدعوى. وإنما أراد التبيين لهم القريب، لأن غيبوبته أقرب ما الناظرون به فيما يظهر لهم»[1].

وقال الدارمي رحمه الله: «واحتججت أيضا أيها المريسي في نفي التحريك، عن الله والزوال بحجج الصبيان، فزعمت أن إبراهيم عليه السلام حين رأى كوكبا وشمسا وقمرا قال: ﴿قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ ثم قلت: فنفى إبراهيم المحبة من

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٦٦).

كل إله زائل، يعني أن الله إذا نزل من سماء إلى سماء أو نزل يوم القيامة لمحاسبة العباد فقد أفل وزال كما أفل الشمس والقمر، فتنصل من ربوبيتهما إبراهيم، فلو قاس هذا القياس تركي طمطماني[1] أو رومي أعجمي ما زاد على ما قست قبحا وسماجة، ويلك ومن قال من خلق الله تعالى إن الله تعالى إذا نزل أو تحرك، أو نزل ليوم الحساب أفل في شيء، كما تأفل الشمس في عين حمئة؟! إن الله لا يأفل في شيء خلق، سواء إذا نزل أو ارتفع كما تأفل الشمس والقمر والكواكب، بل هو العالي على كل شيء، المحيط بكل شيء في جميع أحواله من نزوله وارتفاعه. وهو الفعال لما يريده لا يأفل في شيء، بل الأشياء كلها تخشع له والمواضع والشمس والقمر والكواكب خلائق مخلوقة، إذا أفلت أفلت في مخلوق في عين حمئة، كما قال الله، والله أعلى وأجل لا يحيط به شيء، ولا يحتوي عليه شيء»[2]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رد هذا الاستدلال: «ولو تدبروا لعلموا أن قصة إبراهيم هي على نقيض مطلوبهم من الأفول. أما أولا: فإن إبراهيم إنما قال: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ والأفول هو المغيب والاختفاء، بالعلم القائم المتواتر الضروري في النفس واللغة، ولم ينقل أحد أن الأفول مجرد الحركة. وأما ثانيا: فإنه قد قال: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا

(١) رجل طمطم في لسانه عجمة، انظر: القاموس المحيط (ص: ١١٣٤).

(٢) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٥٧).

رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٧-٧٨] ومعلوم أنه من حين البزوغ ظهرت فيه الحركة، فلو كانت هي الدليل على الحدوث؛ لم يستمر على ما كان عليه إلى حين المغيب، بل هذا يدل على أن الحركة لم يستدل بها، أو لم تكن تدل عنده على نفس مطلوبه. وأما ثالثًا: فإنما قال: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ فنفى محبته فقط، ولم يتعرض لما ذكروه. وأما رابعًا: فمن المعلوم أن أحدا من العقلاء لم يكن يظن أن كوكبا من الكواكب دون غيره من الكواكب هو رب كل شيء حتى يكون رب سائر الكواكب والأفلاك والشمس والقمر»[1].

(١) بغية المرتاد (ص: ٣٥٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤٢٦)، ودرء التعارض (٤/ ٢٥٠).

الشبهة: التناقض في عدد أسماء الله الحسنى.

يقول محمد يوسف بلال عن تناقض أتباع دعوة الإمام حسب زعمه في إحصاء أسماء الله الحسنى، وأن نتائج هذا الإحصاء قمة في التناقض وغاية في الإلحاد في أسماء الله الحسنى، وبالتالي يتناقض التوحيد لدى من أطلقوا على أنفسهم حراس التوحيد وحماة العقيدة، فأي أسماء الله عز وجل سوف تكون في باب توحيد الأسماء والصفات خصوصا وأن ذلك من ركائز الإيمان وثوابت العقيدة بل جماع التوحيد وأصله». ثم ذكر ذلك التناقض فقال: «فأي أسماء حسنى الله عزوجل يجب على السلفية الوثنية إثباتها في مؤلفاتهم في باب توحيد الأسماء وتجسيم الصفات عندهم: هل هي الأسماء الحسنى التي ذكرها شيخهم عبد الرحمن بن ناصر السعدي في كتابه (فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن) والذي ذكر به ثمانين اسماً من الأسماء الحسنى فقط، علماً بأنه قد خالف ابن عثيمين في إثبات مجموعة من الأسماء الحسنى، وهي النور والهادي والرشيد وذو الجلال والإكرام والمغني والرب ورب العالمين والجليل والكافي والعدل والفعال لما يريد والبديع، حيث أثبتها الشيخ السعدي ولم يثبتها ابن عثيمين ؟! أم هي الأسماء التي ذكرها ابن عثيمين في كتابه القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى طبعة دار المنهاج، والتي ذكر فيها أنه قد جمع تسعة وتسعين اسما ظهر له من كتاب الله وسنة

رسوله. أم أسماء الله الحسنى التي ذكرها محمود عبد الرزاق الرضواني في كتابه (أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة)، حيث أثبت لله تسعة وتسعين اسمـًا ليس من بينها لفظ الجلالة الله، بالإضافة إلى استبعاده تسعة وعشرين اسمـًا من رواية الإمام الترمذي، بينما استبعد من رواية ابن ماجه تسعة وثلاثين اسمـًا، ومن رواية الحاكم في مستدركه استبعد سبعة وعشرين اسما. أم هي الأسماء التي قدم لها المدعو مصطفى العدوي لأخيه محمد عبد الباقي والتي بلغت مائة وتسعة اسمـًا من الأسماء الحسنى خالف فيها جميع من تقدم. أم هي الأسماء الحسنى التي أثبتها غريب بن محمد علي أبو عارف في كتابه (الطريقة المثلى لإحصاء أسماء الله الحسنى من الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة) [المجسمة الوثنية]، والذي أثبت ما استبعده ابن العثيمين والرضواني من أسماء. أم أسماء الله الحسنى للإمام ابن القيم والتي جمعها وأعدها وحققها عماد زكي البارودي، والتي أورد فيها مائة وأربعين اسمـًا لله عزوجل أثبت فيها كل ما استبعده ابن العثيمين والرضواني وغيرهم؟ أم هي الأسماء التي جمعها سعيد بن وهف القحطاني في كتابه (شرح أسماء الله الحسنى)، والتي أثبت فيها تسعة وتسعين اسمـًا خالف فيها الملاحدة المجسمة السابقين في مجموعة كبيرة من الأسماء. أم هي الأسماء التي جمعها محمد الحمود النجدي في كتابه (المنهج الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى)، والتي جمع فيها

مائة وخمسة عشر اسماً خالف فيها جميع من تقدم من الحشوية السلفية السابقين في عدد كبير من الأسماء الحسنى»[1].

الجواب: لم أجد حسب بحثي من قال بهذه الدعوى في التناقض في عدد الأسماء الحسنى، إلا أني وجدت في موقع للنصارى مقالا بعنوان: أسماء الله الحسنى الله إله المسلمين وليس الله الحي الحقيقي. ذكر فيه: «من خلال دراستي للعديد من كتب الأحاديث والتفاسير والمراجع الإسلامية، حصلت حتى اليوم على ستة قوائم لأسماء الله الحسنى في الإسلام، ولاحظت عدم انطباق أية قائمة مع غيرها من القوائم، علماً بأنها جميعاً تشترك بعدد كبير من الأسماء فيما بينها، وخصوصاً أول عشرين اسماً من كل قائمة، بعد ذلك تبدأ الاختلافات في الظهور، لدرجة أن إحدى هذه القوائم تحتوي على عشرين اسماً من أسماء الله الحسنى لم يرد لها ذكر في أية قائمة أخرى. فلا يوجد دليل صحيح على حصر أسماء الله في عدد معين، ولذا اجتهد العلماء في عدها، معتمدين في ذلك على ما جاء في الكتاب والسنة. فعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «مَا أَصَابَ عَبْدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُك وَابْنُ عَبْدِك وَابْنُ أَمَتِك نَاصِيَتِي بِيَدِك مَاضٍ فِيَّ حُكْمُك عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُك أَسْأَلُك بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَك سَمَّيْت بِهِ نَفْسَك أَوْ أَنْزَلْته فِي كِتَابِك أَوْ عَلَّمْته أَحَدًا مِنْ خَلْقِك أَوْ اسْتَأْثَرْت بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَك: أَنْ

(١) عقائد الإلحاد الوثنية عند السلفية الوهابية (ص: ٦٤) وما بعدها.

تَجْعَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي وَنُورَ صَدْرِي وَجَلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي: إِلَّا أَذْهَبُ اللهُ هَمَّهُ وَغَمَّهُ وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ: أَفَلَا نَتَعَلَّمُهُنَّ؟ قَالَ: يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهُنَّ أَنْ يَتَعَلَّمَهُنَّ». أخرجه أحمد (٣٧١٢). قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض رده على من زعم أنه لا يجوز الدعاء إلا بالتسعة والتسعين اسمـًا: «وهذا القائل الذي حصر أسماء الله في تسعة وتسعين لم يمكنه استخراجها من القرآن، وإذا لم يقم على تعيينها دليل يجب القول به لم يمكن أن يقال: هي التي يجوز الدعاء بها دون غيرها، لأنه لا سبيل إلى تمييز المأمور من المحظور، فكل اسم يجهل حاله يمكن أن يكون من المأمور، ويمكن أن يكون من المحظور، وإن قيل: لا تدعو إلا باسم له ذكر في الكتاب والسنة، قيل: هذا أكثر من تسعة وتسعين»[1]. فالذين جمعوا الأسماء الحسنى اعتقدوا هم وغيرهم أن الأسماء الحسنى التي من أحصاها دخل الجنة ليست شيئـًا معينـًا، بل من أحصى تسعة وتسعين اسمـًا من أسماء الله دخل الجنة، أو أنها وإن كانت معينة فالاسمان اللذان يتفق معناهما يقوم أحدهما مقام صاحبه، كالأحد والواحد، والمعطي والمغني[2]. وقد جاء في القرآن أسماء، وفي السنة أسماء أخرى، فيكون العدد أكثر من تسعة وتسعين، كما هو ظاهر، ومن ذلك يتضح أن أكثر أهل العلم يقولون بأن الأسماء

(١) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٨٢)، وانظر: شأن الدعاء (ص: ٢٤)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٢٦٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٨٠).

الحسنى الثابتة في الكتاب والسنة أكثر من تسعة وتسعين اسما[١]. وأما الحديث المشهور عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». أخرجه البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧). قد شرحه العلماء بما يدل على أن من أسماء الله الحسنى تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة، وليس فيه حصر في هذا العدد. قال النووي رحمه الله: «قوله: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا»، اتفق العلماء على أن هذا الحديث ليس فيه حصر لأسمائه سبحانه وتعالى فليس معناه أنه ليس له أسماء غير هذه التسعة والتسعين، وإنما مقصود الحديث أن هذه التسعة والتسعين من أحصاها دخل الجنة، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء، ولهذا جاء في الحديث الآخر: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ». أخرجه أحمد (٣٧١٢). وقد ذكر الحافظ أبو بكر ابن العربي المالكي عن بعضهم أنه قال لله تعالى ألف اسم، قال ابن العربي: «وهذا قليل فيها، والله أعلم»[٢]. وأسماء الله تعالى كلها توقيفية، أي: «أنه يجب الوقوف فيها على ما جاء في الكتاب والسنة فلا يزاد فيها ولا ينقص، وعليه فلا يصح أن يسمى الله إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو أطلقه عليه رسوله ﷺ فيما صح عنه

---

(١) انظر: إيثار الحق على الخلق (ص: ١٦٩)، ومعجم المناهي اللفظية (ص: ١١).

(٢) شرح مسلم (٥/ ١٧)، وانظر: الفتاوى (٥/ ٣١٧).

من الأحاديث؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء فوجب الوقوف على النص؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، ولأن تسميته تعالى بما لم يسم به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه، جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك، والاقتصار على ما جاء به النص. وأما ما ورد في القرآن والسنة على سبيل الوصف أو الخبر فقط، بحيث لم يرد تسمية الله به، فلا يصح أن نسميه به، وذلك لأن من صفات الله ما يتعلق بأفعاله، وأفعال الله لا منتهى لها، كما أن أقواله لا منتهى لها»[1]. وقد كان عددا من العلماء قديما وحديثا جمعوا أسماء الله مستمدين لها من الآيات والأحاديث وشرحوها، وذكروا قواعد تتعلق بعددها ومعانيها وأحكامها؛ فمنهم من يعتمد في إحصائها عددا على تتبع ما جاء في الكتاب والسنة، ومنهم من اعتمد رواية سرد الأسماء الحسنى، كما رواها الترمذي وضعفها، وفيها اختلاف، ومنهم من اقتصر على جمع تسعة وتسعين، ومنهم من زاد على ذلك. والغالب على من جمع أسماء الله الاقتصار على الأسماء المفردة، مما أخبر الله به عن نفسه، أو أخبر به رسوله ﷺ، مثل العزيز والحكيم والرفيق والجميل، دون الأسماء المضافة؛ كأرحم الراحمين وأسرع الحاسبين. ولا ريب أن أكثر الأسماء المضافة أدل على الله وأخص به من أكثر الأسماء

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ١٢).

المفردة، وعمدة جميع العلماء في عد الأسماء الحسنى ذكرها في الكتاب والسنة، ولا يكادون يتفقون على ضابط فيما يعد من أسماء الله الحسنى، وأحسن ما يقال في ضابط الأسماء الحسنى والله أعلم أن كل ما يدعى الله به وقد تمدح الله به فهو من أسماء الله الحسنى، ويشمل ذلك الأسماء المفردة كالغفور والرحيم والفتاح العليم، والأسماء المركبة كأحسن الخالقين وخير الرازقين، ومن ذلك ذو الجلال والإكرام ونحوها[1].

وبمراعاة هذا الضابط يتبين أن أسماء الله الحسنى لا تنحصر في تسعة وتسعين، فلا ينكر على من بلغ بها المئات إذا التزم هذا الضابط، وتتضح هذه الكثرة إذا اعتبرنا الأسماء المتقاربة في لفظها ومعناها، مثل: الملك والمليك ومالك يوم الدين وملك يوم الدين وملك الناس، ومن هذا الكبير والأكبر والكريم والأكرم والعلي والمتعال، والقدير والمقتدر، والعليم وعالم الغيب والشهادة وعلام الغيوب، واعتبرنا اختلاف المضاف إليه اسم الرب كرب العالمين ورب الفلق ورب الناس ورب العرش العظيم ورب السماوات والأرض، واختلاف المضاف إليه أفعل التفضيل صفة لله تعالى: كخير الناصرين وخير الغافرين وخير الراحمين، وكل هذه ونحوها ينطبق عليها الضابط المتقدم. ومن العلماء المتقدمين قبل أن يوجد الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه من اجتهد في عد أسماء الله الحسنى، واختلفوا في العدد، ومنهم: ابن منده رحمه الله في كتابه

---

(١) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية.

التوحيد أثبت (١٤٨) اسمـًا، والبيهقي رحمه الله في كتابه الأسماء والصفات أثبت (١٥٤) اسمـًا، وابن العربي رحمه الله في كتابه أحكام القرآن أثبت (١٤١) اسما، فهل يقول الكاتب عنهم ما قاله عن أتباع دعوة الإمام؟! وإذا كان الاختلاف في عد الأسماء الحسنى وقع عند المتقدمين من أئمة العلم الكبار ولم يثبت فيه دليل يرجع إليه، فهل يعتبر الاختلاف في عد الأسماء الحسنى عند المتأخرين إلحادا وتناقضا؟! وهل قال بهذا أحد من أهل العلم؟! وكيف اعتبر الكاتب ما جمعه الشيخ سعيد بن وهف والشيخ محمد الحمود مخالف لغيرهم حسب زعمه من الملاحدة المجسمة الحشوية؟! فهل هو يوافقهم في جمعهم؟! أو تناقض يدل على جهله وعدم معرفته بأن ما كتبه الشيخان سعيد بن وهف ومحمد الحمود لا يخالف من قبلهم من المشايخ الذين ذكرهم. ومن عقيدة السلف الصالح أهل السنة والجماعة التوسل لله بأسمائه الحسنى؛ فكيف سيجيب الكاتب إذا قيل له: هل عُد هذا الاسم من أسماء الله الحسنى أم لا؟!

الشبهة: دعوى أن إثبات العلو لله يلزم منه التحيز والتجسيم.

يقول عبد الرحمن حجازي: «ومن أعجب العجائب أن الوهابية وأئمتهم في التجسيم والتشبيه، كابن تيمية في كتابه المسمى مجموع الفتاوى، وابن قيم الجوزية في كتابه المسمى القصيدة النونية، وابن باز في موقعه الإلكتروني، وابن عثيمين في كتابه المسمى فتاوى في العقيدة، وابن جبرين في كتابه المسمى التعليقات الزكية على العقيدة الواسطية، وعلى بن يحيى بن حضرم وأحمد بن يحيى النجمي في رسالة لهما اسمها الاعتقاد أن الله تعالى في كل مكان من أفسد المعتقدات وأخبثها، ومحمد خليل هراس في شرحه على نونية ابن قيم، وعبد الرحمن دمشقية في كثير من كتاباته، وعبد الهادي وهبي في كتابه المسمى غاية البيان في إثبات علو الرحمن، وأضرابهم من الذين أنكروا قيمة البرهان النقلي والعقلي ولجأوا لإثبات عقيدتهم الفاسدة المكذبة للقرآن التي هي نسبة الحيز والمكان إلى الله، وتعالى الله وتقدس عن ذلك؛ لأنه سبحانه قال: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وقال عليه الصلاة والسلام: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ». أخرجه مسلم (٢٧١٣). ثم قال بعد أن ذكر بعض الأدلة على كلامه: وبعد هذه الأدلة القرآنية والحديثية لم يستح هؤلاء الوهابية لا من الله ولا من الناس، ولجأوا إلى فرعون الكذاب المفتري الذي ادعى الألوهية لنفسه واحتجوا به في عقيدتهم التي هي أوهى من بيت العنكبوت، فقال داعية فسادهم

المدعو عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين في كتابه المسمى التعليقات الزكية على العقيدة الواسطية ما نصه: (الآية الرابعة: وهي قصة فرعون حكى الله عنه أنه قال: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحَا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ الصرح هو البناء الرفيع والأسباب هي الحبال، ﴿أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ أي: حبال السماء فأصعد فيها حتى أصل إلى السماء فأطلع إلى إله موسى الذي يقول إنه في السماء هل هو صادق أم لا ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٣٧]، هكذا ذكره الله تعالى في سورة مؤمن وغافر، وقال في سورة القصص : ﴿فَأَوۡقِدۡ لِي يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجۡعَل لِّي صَرۡحَا لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [القصص: ٣٨] لعلي أتخذ بناء رفيعاً أصعد إليه حتى أصل إلى السماء لأنظر هل في السماء إله كما يقول موسى أم لا، فأنا أظن أنه من الكاذبين ليس في السماء إله، هذا دليل على أن موسى أخبر فرعون أن إلهه في السماء... إلخ، ثم استدل بقول ابن كثير رحمه الله على معنى الآية التي ذكرها، ورد على الشيخ ابن جبرين فيها، وأن كلام ابن كثير يخالف ما ذكره الشيخ رحمه الله إلى آخر كلامه. فقال: «انظروا أيها الوهابية إلى تفسير حبيبكم ابن كثير لقول فرعون ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] قال ابن كثير في تفسيره ما نصه: يقول تعالى مخبراً عن كفر فرعون وطغيانه وجحوده في قوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ وذلك أنه كان يقول لقومه: ﴿مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾ [القصص: ٣٨]، ﴿فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ﴾ [الزخرف: ٥٤] وكانوا يجحدون الصانع تعالى

ويعتقدون أنه لا رب لهم سوى فرعون، فلما قال موسى: ﴿إِنِّي رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزخرف: ٤٦] قال له: ومن هذا الذي تزعم أنه رب العالمين غيري؟ هكذا فسره علماء السلف وأئمة الخلف، حتى قال السدي هذه الآية كقوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ۝٤٩ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٤٩-٥٠]. ومن زعم من أهل المنطق وغيرهم أن هذا سؤال عن الماهية فقد غلط؛ فإنه لم يكن مقرا بالصانع حتى يسأل عن الماهية، بل كان جاحداً له بالكلية فيما يظهر، وإن كانت الحجج والبراهين قد قامت عليه فعند ذلك قال موسى عندما سأله عن رب العالمين: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ﴾ [الشعراء: ٢٤] أي: خالق جميع هذا ومالكه... إلخ»[1].

الجواب: هذه الدعوى قديمة[2]، فإن هذه الألفاظ يدخلون في مسماها الذي ينفونه أموراً مما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله، فيدخلون فيها نفي رؤية الله؛ لأن رؤيته على اصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون: والله منزه عن ذلك فلا تجوز رؤيته. وكذلك يقولون إن المتكلم لا يكون إلا جسماً متحيزاً، والله ليس بجسم متحيز فلا يكون متكلماً. ويقولون: لو كان فوق العرش لكان جسماً متحيزاً، والله ليس

---

(١) الأنوار الإيمانية في طمس ضلالات الوهابية (ص: ٢٠٤) وما بعدها.

(٢) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ٣٢)، والأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٣٠٧)، وأساس التقديس (ص: ٢٨)، والكشف عن مناهج الأدلة (ص: ١٤٥).

بجسم متحيز، فلا يكون متكلماً فوق العرش. ويقولون: لو كان في العلو لكان جسماً متحيزاً، والله ليس بجسم متحيز، فلا يكون في العلو وأمثال ذلك[1]. وقول الكاتب عن شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المسمى مجموع الفتاوى، يدل على عدم معرفته بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله؛ فإن شيخ الإسلام رحمه الله ليس له كتاب بهذا الاسم؛ وإنما مجموع الفتاوى للشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله جمع فيه بعض رسائل و فتاوى شيخ الإسلام رحمه الله. ثم قد أجمع السلف رحمهم الله أن الله فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته. وقد قال مالك بن أنس: إن الله فوق السماء، وعلمه في كل مكان. وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله (١٥٧ هـ): كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته. وقال الإمام زكريا الساجي رحمه الله (٣٠٧هـ): القول في السنة التي رأيت عليها أصحابنا أهل الحديث الذين لقيناهم أن الله تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء. انتهى. قال الذهبي رحمه الله: وكان الساجي شيخ البصرة وحافظها وعنه اخذ أبو الحسن الاشعري علم الحديث ومقالات أهل السنة. وقال الامام قتيبة بن سعيد رحمه الله (٢٤٠ هـ): هذا قول الأئمة في الإسلام والسنة والجماعة: نعرف ربنا في السماء السابعة على عرشه، كما قال جل جلاله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]. قال الذهبي

(١) درء التعارض (١/ ٢٢٨).

رحمه الله فهذا قتيبة في إمامته وصدقه قد نقل الإجماع على المسألة، وقد لقي مالكا والليث وحماد بن زيد، والكبار وعمر دهرا وازدحم الحفاظ على بابه[١]. والله قد فطر العباد عربهم وعجمهم على أنهم إذا دعوا الله توجهت قلوبهم إلى العلو، ولا يقصدونه تحت أرجلهم. ولهذا قال بعض العارفين: ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه قبل أن يتحرك لسانه معنى يطلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة .... فالأدلة الشرعية والعقلية والفطرية كلها متفقة على أن الله فوق مخلوقاته، عال عليها، قد فطر الله على ذلك العجائز والأعراب والصبيان في الكتاب، كما فطرهم على الإقرار بالخالق تعالى، وقد قال الله في الحديث الصحيح: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، ...»، ثم يقول أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الروم: ٣٠]. أخرجه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨). وقال الشيخ ابن باز رحمه الله: «قال جماعة من المفسرين في هاتين الآيتين: ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٧] إن (في) للظرفية، وأن السماء المراد بها: العلو، واحتجوا بذلك على أن الله سبحانه في جهة العلو فوق العرش»[٢]. وقد أجمع السلف على أنه لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به

---

(١) انظر: مختصر العلو (ص: ١٣٧، ١٨٧، ٢٢٣)، ودره تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٦٠)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٧).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات ابن باز (١/ ٢٥٧).

رسوله ﷺ، قال الإمام أحمد رحمه الله: «لا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله بلا حد ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه ولا نتعدى القرآن والحديث»(١). وقال الآجري رحمه الله: «إن أهل الحق يصفون الله عز وجل بما وصف به نفسه عز وجل وبما وصفه به رسوله وبما وصفه به الصحابة رضي الله عنهم، وهذا مذهب العلماء ممن اتبع ولم يبتدع»(٢). وقال ابن عبد البر رحمه الله: «ما غاب عن العيون فلا يصفه ذوو العقول إلا بخير، ولا خير في صفات الله تعالى إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، فلا نتعدى ذلك إلى تشبيه أو تمثيل أو تنظير فإنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾»(٣). وأصل لفظ الحيز: «حوز الحاء والواو والزاء أصل واحد، وهو الجمع والتجمع، يقال لكل مجمع وناحية حوز وحوزة. وحمى فلان الحوزة، أي: المجمع والناحية»(٤). وحيز الدار ما أنظم إليها من المرافق والمنافع، وكل ناحية على حدة حيز(٥). قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما الحيز فإنه فيعل من حازه يحوزه إذا جمعه وضمه، وتحيز وتفيعل، كما أن يحوز

---

(١) ذم التأويل لابن قدامة (ص: ٢٢).

(٢) الشريعة (ص: ٢٧٧).

(٣) التمهيد (٧/ ١٤٥).

(٤) مقاييس اللغة (٢/ ١١٧).

(٥) انظر لسان العرب: (٥/ ٣٤٢). والقاموس المحيط: (ص: ٥٠٩).

يفعل، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ [الأنفال: ١٦]، فالمقاتل الذي يترك مكانًا وينتقل إلى آخر لطائفة تفيء إلى العدو، فاجتمع إليها وانضم إليها فقد تحيز إليها»[١]. وأما عند المتكلمين فهم «يجعلون كل جسم متحيزاً، والجسم عندهم: ما يشار إليه، فتكون السماوات والأرض وما بينهما متحيزاً على اصطلاحهم، وإن لم يسم ذلك متحيزاً في اللغة»[٢]. وهو من الألفاظ المجملة، وأهل السنة والجماعة يمسكون عنها ويعرضون عنها إعراضًا جمليًا، وقد يستفصلون قائلها عن مراده، فإن أراد بها معنى صحيحًا قبلوا المعنى وطالبوه بالاعتصام بالكتاب والسنة، وإن أراد بها معنى باطلاً ردوه، وإن اشتمل على الحق والباطل أوقف اللفظ وفسر المعنى الصحيح[٣]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأصل ضلالتهم تكلمهم بكلمات مجملة، لا أصل لها في كتابه، ولا سنة رسوله ﷺ، ولا قالها أحد من أئمة المسلمين، كلفظ التحيز والجسم، والجهة ونحو ذلك»[٤]. فإطلاق الحيز والمكان على الله تعالى نفيًا أو إثباتًا، إن عنى به أن الله يحويه شيء من مخلوقاته فهذا لا يجوز إطلاقه على الله تعالى وقد

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١١٧).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٥٥). وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ٧٢٥).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص: ١١٠)، والتدمرية (ص: ٦٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦٠).

وسع كرسيه السماوات والأرض، وإن عنى به إثبات صفة العلو لله تعالى، والاستواء على العرش، فهذا إثباته صريح في نصوص الكتاب والسنة لا يجوز للمسلم بحال إلا اعتقاد ذلك، وإثباته على الوجه اللائق به تعالى [١]. فإذا تبين لنا معنى الحيز والمكان، وموقف السلف من اطلاقه على الله وأنهم يستفصلون في هذا اللفظ وأن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأتباعه على منهج السلف؛ فإنه لا حجة للمناوئين في قولهم: أن أتباع الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يتبنون هذا اللفظ أو ينفونه. ويقال لمن ينفي تلك الألفاظ المجملة: إن أردت أن تنفى عن الله عز وجل أن يكون جسماً كالأجسام وجثة وأعضاء فالكلام صحيح. وإن أردت بذلك نفي الصفات الثابتة له التي ظننت أن إثباتها يقتضي التجسيم، ونحو ذلك من اللوازم الباطلة، فإن الكلام غير صحيح. هذا بالنسبة للمعنى. أما بالنسبة للفظ فيجب ألا تعدل عن الألفاظ الشرعية في النفي أو الإثبات؛ لسلامتها من الاحتمالات الفاسدة [٢]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وهؤلاء يتكلمون بلفظ الجهة والحيز والمكان ويعنون بها تارة أمراً معلوماً وتارة أمراً موجوداً. ولهذا كان أهل الإثبات من أهل الحديث والسلفية من جميع الطوائف منهم من يطلق لفظ الجهة ومنهم من لا يطلقه وهما قولان لأصحاب أحمد والشافعي ومالك وأبي حنيفة

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٤/ ٣٨، ١٥٤).

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٢٢٠)، ومصطلحات في كتب العقائد (ص: ٦٥).

وغيرهم من أهل الحديث والرأي. وكذلك لفظ المكان منهم من يطلقه، ومنهم من يمنع منه. وأما لفظ المتحيز فمنهم من ينفيه وأكثرهم لا يطلقه ولا ينفيه؛ لأن هذه ألفاظ مجملة تحتمل حقـًا وباطلاً، وإذا كان كذلك فيقال: قول القائل إن الله في جهة أو حيز أو مكان إن أراد به شيئا موجودا غير الله فذلك من جملة مخلوقاته ومصنوعاته فإذا قالوا: إن الله فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه امتنع أن يكون محصورا أو محاطا بشيء موجود غيره، سواء سمى مكانا أو جهة أو حيزا أو غير ذلك. ويمتنع أيضـًا أن يكون محتاجا إلى شيء من مخلوقاته، لا عرش ولا غيره بل هو بقدرته الحامل للعرش ولحملته فإن البائن عن المخلوقات العالي عليها يمتنع أن يكون في جوف شيء منها، وإذا قيل إنه في السماء، كان المعنى إنه في العلو، وهو مع ذلك فوق كل شيء ليس في جوف السماوات فإن السماء هو العلو وكل ما علا فهو سماء. فإذا قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥] فقد يراد به السقف، وإذا قيل: نزل المطر من السماء كان نزوله من السحاب. وإذا قيل: العرش في السماء، فالمراد به ما فوق الأفلاك، وإذا قيل: الله في السماء فالمراد بالسماء ما فوق المخلوقات كلها أو يراد أنه فوق السماء وعليها فأما أن يكون في جوف السماوات فليس هذا قول أهل الإثبات أهل العلم والسنة. وإن أراد بمسمى الجهة والحيز والمكان أمراً معدومـًا؛ فالمعدوم ليس شيئا فإذا سمى المسمى ما فوق المخلوقات كلها حيزاً وجهة ومكانا، كان المعنى: أن الله وحده هناك ليس هناك غيره من الموجودات، لا جهة ولا حيز

ولا مكان، بل هو فوق كل موجود من الأحياز والجهات والأمكنة وغيرها سبحانه وتعالى. وهؤلاء النفاة كثيرا ما يتكلمون بالأوهام والخيالات الفاسدة ويصفون الله بالنقائص والآفات ويمثلونه بالمخلوقات بل بالناقصات بل بالمعدومات بل بالممتنعات. فكل ما يضيفونه إلى أهل الإثبات الذين يصفونه بصفات الكمال وينزهونه عن النقائص والعيوب وأن يكون له في شيء من صفاته كفوا أو سمي فما يضيفونه إلى هؤلاء من زعمهم أنهم يحكمون بموجب الوهم والخيال الفاسد، أو أنهم يصفون الله بالنقائص والعيوب، أو أنهم يشبهونه بالمخلوقات، هو بهم أخلق وهو بهم أعلق وهم به أحق فإنك لا تجد أحدا سلب الله ما وصف به نفسه من صفات الكمال إلا وقوله يتضمن لوصفه بما يستلزم ذلك من النقائص والعيوب ولمثيله بالمخلوقات وتجده قد توهم وتخيل أوهاما وخيالات فاسدة غير مطابقة بني عليها قوله، من جنس هذا الوهم والخيال، وأنهم يتوهمون ويتخيلون أنه إذا كان فوق العرش كان محتاجا إلى العرش كما أن الملك إذا كان فوق كرسيه كان محتاجا إلى كرسيه. وهذا عين التشبيه الباطل والقياس الفاسد ووصف الله بالعجز والفقر إلى الخلق وتوهم أن استواءه مثل استواء المخلوق، أو لا يعلمون أن الله يجب أن نثبت له صفات الكمال وننفي عنه مماثلة المخلوقات؟ وأنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] لا في ذاته ولا في صفاته ولا أفعاله؟ فلا بد من تنزيهه عن النقائص والآفات ومماثلة شيء من المخلوقات. وذلك يستلزم إثبات صفات الكمال والتمام التي ليس فيها كفو لذي

الجلال والإكرام[1]. وقول الكاتب عن أتباع دعوة الإمام رحمه الله أنهم لجأوا إلى فرعون الكذاب المفتري الذي ادعى الألوهية لنفسه واحتجوا به في عقيدتهم التي هي أوهي من بيت العنكبوت، وطعنه على الشيخ عبد الله بن جبرين رحمه الله، فهذا من فهمه السقيم؛ فإن الشيخ رحمه الله لم يستدل بقول فرعون، وإنما استدل بقول موسى عليه السلام بأن ربه في السماء، ولذلك قال الشيخ عن فرعون أنه قال: لأنظر هل في السماء إله كما يقول موسى أم لا، فأنا أظن أنه من الكاذبين ليس في السماء إله، هذا دليل على أن موسى أخبر فرعون أن إلهه في السماء... إلخ. فمن أثبت العلو فهو على طريقة موسى عليه السلام، ومن نفى العلو فهو على طريقة فرعون لعنه الله، فليختر العاقل لنفسه ما يشاء! ثم إن الشيخ بين أن المعتزلة والأشعرية ونحوهم قالوا: إن هذا ظن من فرعون، وإن من اعتقد أن الله في السماء فقد تشبه بفرعون فهم عكسوا القضية، وقالوا: أنتم أيها المشبهة يا من تقولون إن ربكم في السماء قدوتكم فرعون الذي قال: إن إله موسى في السماء. وهو الذي وقع فيه الكاتب من عكس القضية، وبتر الكلام. وما نقله الكاتب عن ابن كثير رحمه الله وأن فرعون كان يجحد الصانع عند قوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] ... إلخ. فإن ما نقله عن ابن كثير رحمه الله موافق لما ذكر الشيخ ابن جبرين رحمه الله، حيث يقول الشيخ في الجواب عن عكسهم للقضية وأنهم يقولون أن قدوتنا فرعون: «فكيف نجيب، وكيف نرد عليهم هذا

(١) انظر: درء التعارض (٧/ ١٥).

القول؟ نقول لهم: فرعون جاحد منكر أن يكون هناك إله، بل يدعي أنه هو فقط فيقول: ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]. و﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ [القصص: ٣٨]. فهو جاحد لا يقر بأن له إلها ولا ربا لا في السماء ولا في الأرض، فلما جاءه موسى وأخبره بأن هنالك إله، فلا بد أنه قد سأله أين هذا الإله الذي تزعم يا موسى؟ ولا بد أن موسى أخبره بأن إلهه في السماء، ولو كان الله تعالى ليس في السماء بل في كل مكان كما تقوله المعتزلة، أو ليس في جهة؛ لما تكلف فرعون، ولما بنى ذلك الصرح، ولقال له موسى إن إلهي الذي أدعوك إليه ليس في السماء بل اطلبه في الأرض، واطلبه تحتك وعن يمينك وعن يسارك ... إلخ. فهذا ونحوه دليل واضح على أنه تلقى هذا القول من موسى وإلا لم يتكلف بناء الصرح»[1]. وأيضا فرعون لم ينكر وجود الرب سبحانه وإنما يكابر، بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا۟﴾ [النمل: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] أي: ويذرك وما تعبد؛ فإذا فرعون متعبد لآلهة غير ذاته[2]. ثم إن المعترض معرفته وقراءته لكتب أهل السنة وجوابهم عن الشبه حجة عليه، فليعد للسؤال عند وقوفه بين يدي الله جوابا، وللجواب صوابا.

---

(١) التعليقات الزكية على العقيدة الواسطية (١/ ٢٣٣)، وانظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٢٩).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٣/ ٣٧).

الشبهة: التحكم في تأويل بعض آيات الصفات دون بعض.

يقول عبد الرحمن حجازي: «وأما قول بعض الوهابية إن الآيات المتشابهات التي ظواهرها أن الله في السماء لا تؤول وأما الآيات التي ظواهرها أن الله في الأرض أو أنه في جسم الإنسان كآية: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وآية: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] فتؤول، فهذا تحكم منهم وقول بلا دليل، لم يقل هذا أحد من السلف إلا الوهابية وسلفهم من المشبهة ... وأهل السنة يقولون: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: ظهرت عجائب قدرة الله، لا يقولون: جاء الله من فوق إلى تحت، لا، هذا كفر. الوهابية يقولون: الله يأتي من فوق إلى الأرض المبدلة ليحاسب الخلق جعلوا الله سبحانه وتعالى كالملك الذي يقابل الرعية. الذي يظن أن الوقوف بين يدي الله يوم القيامة القرب منه بالمسافة هذا ما عرف الله، الوهابية يفسرون آيات القرآن على الظاهر وهذا لا يجوز، الذي يفسر كل آيات القرآن على الظاهر يكفر كما قال سيدنا أحمد الرفاعي رضي الله عنه: صونوا عقائدكم من التمسك بظواهر ما تشابه من الكتاب والسنة فإن ذلك من أصول الكفر. أي: أوقع كثيراً من الناس في الكفر ... وأحمد بن حنبل يجوز التأويل الذي هو موافق لكتاب الله وسنة رسوله ولغة العرب؛ لذلك أول قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ قال: جاء أمره. وفي رواية: جاءت قدرته. معناه الله يظهر يوم القيامة أهوالاً عظيمة، هي آثار قدرة الله، ولو كان الإمام أحمد مجسماً كأدعياء السلفية في هذا الزمان لما أول الآية ولكان أخذ بظاهرها. أما المجسمة أدعياء السلفية فيقولون: التأويل تعطيل.

والتعطيل هو نفي وجود الله تعالى أو صفاته فيكونون بذلك حكموا على أحمد بالكفر لأنهم جعلوه معطلاً، فكيف بعد ذلك يدعون الانتساب إليه»[١].

الجواب: هذه الدعوى قديمة[٢]، وهي محاولة نسبة التأويل للسلف، حتى يكون ذلك مدخلا ومستمسكا للمؤولة في تأويل الصفات[٣]. والتأويل، جاء في لسان العرب: «الأَوْل الرجوع، آل الشيء يؤول أولاً ومالاً رجع، وأول إليه الشيء رجعه، وآلت عن الشيء ارتددت ... والإيل من الوحش وقيل هو الوعل، قال الفارسي سمي بذلك لمآله إلى الجبل يتحصن فيه ... وقال أبو عبيد في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] قال: التأويل المرجع والمصير، مأخوذ من آل يؤول إلى كذا، أي: صار إليه، وأولته: صيرته إليه»[٤]. والتأويل: «تفعيل من أول يؤول تأويلاً، وثلاثيه آل يؤول، أي: رجع وعاد»[٥]. وقال ابن فارس رحمه

---

(١) الأنوار الإيمانية في طمس ضلالات الوهابية (ص: ٧١) وما بعدها. وانظر: الإنصاف فيما أثير حوله الخلاف (ص:٢١٠)، ومغالطات السلفية (ص: ١٣٤)، والمقالات السنية في كشف ضلالات ابن تيمية (١/ ٢١٦)، وركائز التوحيد في مدرسة محمد بن عبد الوهاب (ص: ٦٨)، وتحقيق مسائل مهمات من علم التوحيد والصفات (ص: ١٤٦)، والحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: ٢٤٥).

(٢) انظر: قواعد العقائد (ص: ١٣٥)، وأساس التقديس (ص: ٨١)، وتحفة المريد (ص: ٥٧).

(٣) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية (ص: ١٨٠) وما بعدها.

(٤) لسان العرب (١١/ ٣٢).

(٥) تهذيب اللغة (١٥/ ٤٣٧).

الله: «أول الحكم إلى أهله، أي: أرجعه ورده إليهم... وآل الجسم إذا نحف، أي: رجع إلى تلك الحالة، ومن هذا الباب تأويل الكلام وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، ويقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم»[1]. إذا التأويل هو ما أول إليه أو يؤول إليه، أو تأول إليه، والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول إلى حقيقته التي هي عين المقصود به[2]. وفي اصطلاح العلماء، له ثلاثة معان: الأول: أن يراد بالتأويل حقيقة ما يؤول إليه الكلام، وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣] ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد: اللهم اغفر لي، يتأول القرآن». أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٢١٧). الثاني: يراد بلفظ التأويل: التفسير، وهو اصطلاح كثير من المفسرين، ومنهم ابن جرير الطبري رحمه الله. الثالث: أن يراد بلفظ التأويل: صرف اللفظ عن ظاهره الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك،

---

(١) مقاييس اللغة (١/ ١٥٩)، وانظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٨٠)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٠)، والصواعق المرسلة (١/ ١٧٥)، والإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل (ص: ٢٧)، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية (ص: ٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٣).

لدليل منفصل يوجب ذلك، وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفاً لما يدل عليه اللفظ ويبينه. وتسمية هذا تأويلاً لم يكن في عرف السلف، وإنما سمي هذا وحده تأويلاً طائفة من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام، وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشهب ...[1]. وهذا التأويل الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في مسألة الصفات والقدر ونحوها. فالتأويل بالمعنى الأول والثاني هو الوارد في الشرع وعلى ألسنة أهل اللغة المتقدمين ولا شك في صحته ووضوحه، وأما التأويل بالمعنى الثالث الذي يذكر في اصطلاح المتأخرين فهو الذي يحتاج إلى العرض على القرآن والسنة وعرف السلف الصالح، فما كان عليه دليل شرعي صحيح صريح فهو التأويل الصحيح، وإلا فهو تأويل فاسد[2]. قال ابن حزم رحمه الله: «التأويل نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر؛ فإن كان نقله قد صح ببرهان، وكان ناقله واجب الطاعة فهو حق. وإن كان نقله بخلاف ذلك الطرح، ولم يلتفت إليه، وحُكم لذلك النقل بأنه باطل»[3]. يقول السبكي رحمه الله: «التأويل هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح، فإن حمل الدليل فصحيح، أو ما يظن دليلاً

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٦٩)، وانظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٧٥)، وشرح الطحاوية (ص: ٢٣١).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٥).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٤٣).

ففاسد، أو لا لشيء فعبث لا تأويل»[١]. وذكر ابن النجار رحمه الله أنه: «حمل ظاهر على محتمل مرجوح بلا دليل محقق لشبه يخيل للسامع أنه دليل، وعند التحقيق تضمحل»[٢]. وقال ابن القيم رحمه الله: «والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص، وما جاءت به السنة، هو التأويل الفاسد»، ثم بين أنه يطلق عليه التحريف المعنوي فقال: «والتحريف هو العدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره، وهو نوعان: تحريف لفظه، وتحريف معناه...»، إلى أن قال: «والمقصود أن التأويل يتجاذبه أصلان التفسير والتحريف، فتأويل التفسير هو الحق، وتأويل التحريف هو الباطل»[٣]. وعليه فمن قال: التأويل الصحيح هو حمل ظاهر الفظ على المحتمل المرجوح بدليل يصيره راجحاً[٤]. تعريف صحيح إن أراد القائل بالدليل دليل الكتاب والسنة، قال ابن القيم رحمه الله: «وبالجملة فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح»[٥]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : «ويجوز باتفاق المسلمين أن نفسر إحدى الآيتين بظاهر

---

(١) جمع الجوامع (٢/ ٥٣)، وانظر: شرح مختصر المنتهى (٢/ ١٦٩)، وتاج العروس (٧/ ٢١٤).

(٢) شرح الكوكب المنير (٣/ ٤٦١)، وانظر: درء التعارض (٥/ ٣٤٣)، والصفدية (١/ ٢٨٩)، والفصل في الملل (٢/ ٢٧٢)، والصواعق المرسلة (١/ ٣٤٣).

(٣) الصواعق المرسلة (١/ ١٨٧، ٢١٥).

(٤) انظر: شرح مختصر المنتهى (٢/ ١٦٩). شرح الكوكب المنير (٣/ ٤٦١).

(٥) الصواعق المرسلة (١/ ١٨٧).

الأخرى ويصرف الكلام عن ظاهره؛ إذ لا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة، وإن سمي تأويلاً وصرفـًا عن الظاهر فذلك لدلالة القرآن عليه، والموافقة السنة والسلف عليه؛ لأنه تفسير للقرآن بالقرآن ليس تفسيراً له بالرأي والمحذور إنما هو صرف القرآن عن فحواه بغير دلالة من الله ورسوله والسابقين»[1]. ويقول ابن القيم رحمه الله: «فنحن لا ننكر التأويل، بل حقيقة العلم هو التأويل والراسخون في العلم هم أهل التأويل، ولكن أي التأويلين؟ فنحن أسعد بتأويل التفسير من غيرنا وغيرنا أشقى بتأويل التحريف منا»[2]. ثم لا بد من توافر بعض الضوابط حتى يكون التأويل صحيحـًا وبه يتميز التأويل الصحيح من غيره، ومن هذه الضوابط: الضابط الأول: أن يكون التأويل في إطاره ومجاله المحدد فالنصوص الشرعية تنقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث قبول التأويل وعدمه: ما هو نص في مراد المتكلم لا يحتمل غيره، فهذا يمتنع دخول التأويل فيه أو تطرقه إليه، وهذا شأن عامة النصوص الشرعية الصريحة في معناها، كنصوص الصفات، والتوحيد والمعاد. وما هو ظاهر في مراد المتكلم وقد احتفت به قرائن تقويه قال ابن القيم رحمه الله: «فهذا ينظر في وروده فإن اطرد استعماله على وجه واحد استحال تأويله بما يخالف ظاهره؛ لأن التأويل إنما يكون الموضع جاء نادراً خارجـًا عن نظائره منفرداً عنها، فيؤول حتى يرد إلى نظائره، وتأويل هذا غير ممتنع؛

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢١).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٢١٩).

لأنه إذا عرف من عادة المتكلم باطراد كلامه في توارد استعماله معنى ألفه المخاطب، فإذا جاء موضع يخالفه رده السامع بما عهد من عرف المخاطب إلى عادة المتكلم المطردة ... وقد صرح أئمة العربية بأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذفه قد استعمل فيه ثبوته أكثر من حقه ....». ثم مثل رحمه الله لهذه القاعدة العظيمة بأمثلة منها قوله تعالى: «﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] حيث اطرد في جميع موارده في القرآن على هذا اللفظ، فتأويله باستولى باطل، وإنما كان يصح لو كان أكثر مجيئه بلفظ استولى ثم يخرج موضع عن نظائره، ويرد بلفظ استوى، فمثل هذا كان يصح تأويله باستولى، ثم قال: فتفطن لهذا الموضع واجعله قاعدة فيما يمتنع تأويله من كلام المتكلم، وما يجوز تأويله»[1]. وما ليس بنص ولا ظاهر في المراد، بل هو مجمل يحتاج إلى بيان، وهذا القسم دائر بين ثلاثة أحوال: أن يكون مع هذا النص بيانه، ومثاله: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، فرفع توهم صرف معنى (كلم) إلى أي معنى آخر بالمصدر المؤكد الذي لا يشك عربي اللسان أن المراد به إثبات تلك الحقيقة. وأن يكون بيانه منفصلاً عنه في نص آخر، ومثاله: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ﴾ [الدخان: ٣] فبقي الإجمال في ماهية هذه الليلة، ومقدار بركتها، فجاء البيان في سورة أخرى، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٣٨٤)، وانظر: بدائع الفوائد (١/ ١٥، ٤/ ٩).

شَهۡرٍ﴾ [القدر: ١-٣]. وأن يكون له عدة معان، وليس معه ما يبين مراد المتكلم، يقول ابن القيم رحمه الله: «فهذا الأخير للتأويل فيه مجال واسع، وليس في كلام الله ورسوله من هذا النوع شيء من الجمل المركبة، وإن وقع في الحروف المقطعة المفتتح بها السور»[١]. فظهر بهذا: أنه لا تأويل في المنصوص وهو المسمى بواضح الدلالة، وأن الظاهر يمتنع تأويله إلا بما يوافق عرف المتكلم وعادته المطردة، وأن المجمل لابد أن يكون له مبين ويتعين المصير إليه، وأنه لا يوجد في النصوص المتضمنة للمطالب الشرعية نص مجمل غير مبين. الضابط الثاني: أن يحتمل اللفظ المؤول المعنى المصروف إليه عن ظاهره في ذلك التركيب الذي وقع فيه، وإلا كان تحريفًا وكذبًا على اللغة، فإن اللفظ قد لا يحتمل ذلك المعنى لغة، وقد يحتمله لغة ولا يحتمله في ذلك التركيب الخاص، ولصحة التأويل لابد من اجتماع الأمرين معًا. الضابط الثالث: أن يقوم دليل على أن المتكلم أراد المعنى المصروف إليه اللفظ عن ظاهره؛ ذلك لأن الأصل في الكلام هو الحقيقة والظاهر فلا يجوز العدول به عن حقيقته وظاهره إلا بدليل أقوى يسوغ إخراج الكلام عن أصله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله موضحًا هذا الضابط والذي قبله: «والمتأول عليه وظيفتان بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر»[٢]. وقال ابن القيم: «فمن

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٢٩٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨٨).

عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتباع مراده، والألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان عمل بمقتضاه»[1]. الضابط الرابع: ألا يعود التأويل على أصل النص الشرعي بالإبطال، وذلك كتأويلهم قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، بقولهم: وجاء أمر ربك، فإن هذا خبر صريح من الله بمجيئه هو مجيئاً يليق بجلاله، فتأويله بمجيء غيره بلا دليل إبطال لهذا النص الشرعي. الضابط الخامس: أن يكون المعنى المصروف إليه عن ظاهره بما تجوز نسبته إلى الشارع؛ لأن المتأول يخبر عن مراد الشارع، ولذا يقول بعض العلماء: «التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وبعدها تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط»[2]. الضابط السادس: الجواب عن المعارض؛ لكي يكون التأويل صحيحاً لابد من الجواب عن المعارض، فإن مدعي الحقيقة والظاهر قد أقام الدليل العقلي والسمعي على إرادة الحقيقة والظاهر، أما العقلي فمن وجهين عام وخاص، فالعام هو الدليل الدال على كمال علم المتكلم وكمال بيانه وكمال نصحه، والدليل الدال على ذلك أقوى بكثير من الشبه الخيالية التي يستدل بها المؤولة. وأما الخاص فإن كل صفة مثلاً وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها رسوله فهي صفة كمال قطعاً فلا يجوز تعطيل صفات

(١) أعلام الموقعين (١/ ٢١٨).

(٢) كشف الظنون (١/ ٣٣٥).

كماله وتأويلها بما يبطل حقائقها، وذلك يقال في جميع النصوص الطلبية والخبرية، وأما الأدلة السمعية القاضية بأصالة الحقيقة والظاهر فتقارب ألف دليل كما يقول ابن القيم فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله وهيهات. هذه الضوابط إذا تحققت ساغ التأويل وكان صحيحًا، وإلا فلا، قال الآمدي: «وإذا عرف معنى التأويل فهو مقبول معمول به بشروطه، ولم يزل علماء الأمصار في كل عصر من عهد الصحابة إلى زمننا عاملين به من غير نكير»[1].

وقول الكاتب: (وأما قول بعض الوهابية إن الآيات المتشابهات التي ظواهرها أن الله في السماء لا تؤول، وأما الآيات التي ظواهرها أن الله في الأرض أو أنه في جسم الإنسان كآية: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وآية: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، فتؤول، فهذا تحكم منهم وقول بلا دليل، لم يقل هذا أحد من السلف إلا الوهابية وسلفهم من المشبهة). أين قال أتباع هذه الدعوة المباركة أن ظواهر هذه الآيات أن الله في الأرض أو أنه في جسم الإنسان؟! بل يقولون أن الله معنا بعلمه كما يقوله السلف، وهو مستوى على عرشه، قال الشيخ حمد بن معمر رحمه الله: «وكل ما في الكتاب والسنة من الأدلة الدالة على قربه ومعيته، لا ينافي ما ذكر من علوه وفوقيته، فإنه سبحانه علي في دنوه، قريب في علوه، وقد أجمع سلف الأمة على أن الله سبحانه وتعالى فوق سماواته على

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٣/ ٥٠)، وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٦)، جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية (ص: ١٢).

عرشه، وهو مع خلقه بعلمه أينما كانوا يعلم ما هم عاملون»[١]. يقول ابن جرير الطبري رحمه الله: «وهو شاهد لكم أيها الناس أينما كنتم يعلمكم، ويعلم أعمالكم، ومتقلبكم ومثواكم، وهو على عرشه فوق سماواته السبع»[٢]. وقد نقل ابن عبد البر رحمه الله إجماع الصحابة والتابعين على أنهم قالوا في معناها: هو على العرش، وعلمه في كل مكان[٣]. وبهذا قالت اللجنة الدائمة بالمملكة: «قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] معناه عند أهل السنة والجماعة أنه معهم بعلمه واطلاعه على أحوالهم»[٤]. فابن جرير رحمه الله يصرح بأن معنى الآية أن الله على عرشه ويعلم أعمالنا؛ بل ينقل ابن عبد البر إجماع الصحابة والتابعين على ذلك قبل أن يولد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وقبل أن يخلق الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وبهذا يتبين أن المناوئ إنما يعارض ما تواتر النقل فيه عن السلف بخلاف أتباع دعوة الإمام فإنهم يقولون بما قال به السلف. ثم لو قال المناوئ إن هذا الذي قلتم به تأويل للآية، قيل: إن التأويل هنا جائز للقرينة الصارفة، ولا محذور في ذلك عند أحد من أهل السنة، وإن سمى تأويلاً وصرفًا عن الظاهر فذلك لدلالة القرآن عليه، والموافقة السنة والسلف عليه بخلاف قولكم بتأويل لا دليل عليه. وقول الكاتب أن: (أهل

---

(١) الدرر السنية (٣/ ٦٢)، وانظر: مجموع الرسائل والمسائل النجدية (٤/ ٥٦١).

(٢) تفسير الطبري (٢٣/ ١٦٩).

(٣) انظر: التمهيد (٧/ ١٣٨)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٢٣٦).

(٤) فتاوى اللجنة الدائمة (٢١٨٣).

السنة يقولون: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: ظهرت عجائب قدرة الله، لا يقولون: جاء الله من فوق إلى تحت لا، هذا كفر. الوهابية يقولون: الله يأتي من فوق إلى الأرض المبدلة ليحاسب الخلق جعلوا الله سبحانه وتعالى كالملك الذي يقابل الرعية). هذا القول الذي انتقده على الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يتضمن أمرين: الأول: زعمه أن أهل السنة يقولون في تفسير الآية ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي: ظهرت عجائب قدرة الله. وهذا افتراء على السلف، وأين هذا القول في كتبهم؟ الثاني: قوله: «إن الوهابية يقولون: الله يأتي من فوق إلى الأرض المبدلة ليحاسب الخلق»، هذا ليس قولا للإمام رحمه الله؛ بل هو قول السلف، يقول ابن جرير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ﴾ «يقول تعالى ذكره: وإذا جاء ربك يا محمد وأملاكه صفوفا صفا بعد صف»[1]. أما الإتيان إلى الأرض المبدلة فروى ابن جرير بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه تلا هذه الآية: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، قال: يبدلها الله يوم القيامة بأرض من فضة لم يعمل عليها الخطايا، ينزلها الجبار تبارك تعالى»[2]. فأتباع هذه الدعوة السلفية المباركة يقولون كما قال السلف، ولا يخرجون عن أقوالهم. وأما الزيادة في قول أتباع هذه الدعوة

---

(١) تفسير الطبري (٢٤/ ٤١٧)، وانظر: التمهيد (٧/ ١٥٣)، والعلو (ص: ١٧٩)، والعرش (٢/ ٣٧٥)، ونقض الدارمي على بشر المريسي (١/ ٣٤٣).

(٢) تفسير الطبري (١٧/ ٤٧)، وانظر: نقض الدارمي على المريسي (١/ ٣٥٠)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٢٨٢).

المباركة أنهم يقولون في مجيء الله: «كالملك الذي يقابل الرعية»، فهذا افتراء عليهم أيضا، وأين هذا في كتبهم؟! واستدل المناوئ بقول منسوب للإمام أحمد رحمه الله في تأويل المجيء والإتيان؛ في قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] بمعنى: جاء ثوابه، وترك غالب ما نقل عنه مما يخالف هوى المناوئ. ومذهب سلف الأمة وأئمتها أنهم لا يتأولون مجيء الرب بمجيء ثوابه؛ كما أنهم لا يتأولون الرحمة بإرادة الإنعام، ولا المحبة بالرضى أو علامة القبول، ولا الساق بالشدة، وما نقل عن الإمام أحمد رحمه الله فيما يخالف ذلك؛ كالذي نقله البيهقي وابن كثير، يجاب عنه من وجوه: الوجه الأول: قيل: إن ذلك من رواية حنبل عنه، وحنبل ينقل عن أحمد رحمه الله ما لا ينقل غيره، بل ينقلون خلافه قال ابن القيم رحمه الله: «إن حنبلاً تفرد بها عنه، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه و إذا تفرد بما خالف المشهور عنه؛ فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية، وأبو عبد الله بن حامد وغيره يثبتون ذلك رواية، والتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه، هذا إذا كان ذلك من مسائل الفروع؟ فكيف في هذه المسألة؟»[1]. الوجه الثاني: قيل: إن الإمام أحمد رحمه الله قال ذلك على وجه الإلزام لخصومه. قال شيخ الإسلام رحمه الله: «إنما قال ذلك إلزاما للمنازعين له؛ فإنهم يتأولون مجيء الرب بمجيء أمره، قال: فكذلك قولوا:

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٣٩٥)، وانظر: فتح الباري لابن رجب (٩/ ٢٧٩).

يجيء كلامه مجيء ثوابه، وهذا قريب»[١]. قال ابن القيم رحمه الله: «فأحمد ذكر ذلك على وجه المعارضة والإلزام لخصومه بما يعتقدونه في نظير ما احتجوا به عليه، لا أنه يعتقد ذلك، والمعارضة لا تستلزم اعتقاد المعارض صحة ما عارض به»[٢]. الوجه الثالث: أن يقال: إن ذلك وقع من أحمد ثم رجع عنه؛ لأن أكثر النقول عن أحمد رحمه الله مصرحة بعدم التأويل في جميع الصفات، بل كان ينكر على من يتأول شيئا من آيات أو أحاديث الصفات، ويزجر من يفعل ذلك، وربما هجره وهجر مجلسه. قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ولا ريب أن المنقول المتواتر عن أحمد يناقض هذه الرواية، ويبين أنه لا يقول: إن الرب يجي، ويأتي وينزل أمره، بل هو ينكر على من يقول ذلك»[٣]. وقال ابن القيم رحمه الله على رواية حنبل: «وهذه رواية: إما شاذة، أو أنه رجع عنها؛ كما هو صريح عنه في أكثر الروايات، وإما أنها إلزام منه ومعارضة لا مذهب، وهذا الاختلاف وقع نظيره في مذهب مالك؛ فإن المشهور عنه وعن أئمة السلف إقرار نصوص الصفات والمنع من تأويلها، وقد روي عنه أنه تأول قوله: «ينزل ربنا» بمعنى نزول أمره، وهذه الرواية لها إسنادان: أحدهما: من طريق حبيب كاتبه، وحبيب هذا غير حبيب، بل هو كذاب وضاع باتفاق أهل الجرح

---

(١) الاستقامة (١/ ٧٥).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٣٩١).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠١).

والتعديل، ولم يعتمد أحد من العلماء على نقله. والإسناد الثاني: فيه مجهول لا يعرف حاله. فمن أصحابه من أثبت هذه الرواية، ومنهم من لم يثبتها؛ لأن المشاهير من أصحابه لم ينقلوا عنه شيئًا من ذلك»[1]. وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على الحكاية المنقولة عن مالك في تأويل النزول قال رحمه الله: «وكذلك ذكرت هذه رواية عن مالك رويت من طريق كاتبه حبيب بن أبي حبيب، لكن هذا كذاب باتفاق أهل العلم بالنقل، لا يقبل أحد منهم نقله عن مالك، ورويت من طريق أخرى ذكرها ابن عبد البر، وفي إسنادها من لا نعرفه»[2]. ثم إن الحجة والعبرة بالدليل، قال ابن القيم رحمه الله: «فصل: وها هنا قاعدة يجب التنبيه عليها، وهي أنه إذا ثبت عن مالك وأحمد وغيرهما تأويل شيء في موارد النزاع لم يكن فيه أكثر من أنه وقع بينهم نزاع في معنى الآية أو الحديث، وهو نظير اختلافهم في تفسير آيات أو أحاديث؛ مثل تنازع ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣] فقال ابن عباس رأى ربه، وقالت عائشة بل رأى جبرائيل. وكتنازع ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم في قوله تعالى: ﴿فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠] فقال ابن مسعود: هو ما أصاب قريشًا من الجوع، حتى كان أحدهم يرى بينه وبين السماء كهيئة الدخان. وقال ابن عباس: هو دخان يجيء قبل يوم القيامة.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٣٩١)، وانظر: زاد المعاد (٥/ ٣٩٢)، ومجموع الفتاوى (١٦/ ٤٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠١).

وهذا هو الصحيح ... ونظائر ذلك؛ فالحجة هي التي تفصل بين الناس»[1]. وعلى ذلك دل الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة؛ فمن جاء بالحجة، قُبل قوله، ومن لم يأت بها؛ رد قوله، وإن كان عالمًا جليلاً؛ فالحجة في كلام الله وكلام رسوله وقد قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، والرد إلى الله الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول الرد إلى سنته والتحاكم إليها. ثم إن أهل البدع يتناقضون في الأخذ عن الأئمة، فالعجيب أن هؤلاء المعطلة يعظم عندهم مثل هذين النقلين مع ما فيهما من كلام، وأما النصوص المتواترة المشتهرة عن الإمام أحمد وعن الإمام مالك في إثبات الصفات، والرد على الجهمية وأتباعهم، والتحذير من الخوض في علم الكلام وتأويل الصفات؛ فهذه لا حجة فيها عندهم على مذهب هذا الإمام الموافق لمذهب السلف[2].

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص: ٣٩١).

(٢) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ١١٦٣).

الشبهة: قاعدة: «الإثبات المفصل والنفي المجمل» ليست علمية.

يقول عمر عبد الله كامل في نقد قاعدة الإثبات المفصل والنفي المجمل التي يستدل بها أتباع دعوة الإمام: «لقد صرح ابن تيمية بأن الله سبحانه وتعالى بعث رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل، ومن هنا أثبت السلف له سبحانه الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل - يقصد إجمالاً - انتهى بمعناه. رداً على ذلك هاك قول الإمام أحمد بن حنبل في نفيه المفصل، فمن أين أتوا بهذه القاعدة التي خالفوا فيها إمام أهل السنة حينما نفوا نفيًا تفصيليًا الأخذ بالمشابهة في الجوارح، وورد في ذكر عقيدة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: كان الإمام أحمد رحمه الله تعالى يقول: لله تعالى يدان وهما صفة له، ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين، ولا جسم ولا من جنس الأجسام، ولا من جنس الحدود والتركيب والأبعاض والجوارح، ولا يقاس على ذلك ولا له مرفق ولا عضد لا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق به القرآن الكريم[1]. فهذه القاعدة - الإثبات المفصل والنفي المجمل - قاعدة غائية وليست علمية، أي: وضعت لغاية من أجل تحقيق مراد، فلا يوجد في القرآن الكريم ما يمنع النفي التفصيلي عند الحاجة لذلك، كما لا يوجد فيه ما يمنع الإثبات الإجمالي. فأنت تعلم أن الله تعالى نفى بعض النقائص

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ٣٩١).

عن ذاته الشريفة تفصيلاً، فقال جل شأنه: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، كما نفى إجمالاً، فقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، وأثبت لنفسه الكمال الكلي العام في قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، كما نزه تفصيلاً فقال: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ ولما نسب اليهود البخل لله تعالى، رد عليهم تفصيلاً فقال: ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

وما معنى نفي الزوجة والولد عن الله تعالى أليس هذا نفياً تفصيلياً ليدفع به زعمهم القائل بإثباتهما له تنزه وتعالى عن ذلك. إذاً فطريقة النفي المجمل غير مسلم بها على الإطلاق، وهذا الذي فهمه السلف كما رأيت في قول الإمام أحمد. وزيادة في التوضيح، فإن ثمة قاعدة أصولية غفلوا عنها، فكلمة الإجمال مصطلح معروف عند علماء الأصول، وحاصلها أنه لا يمكن العمل بها لاحتياجها إلى بيان، ولكون المجمل غير مبين، وغير المبين لا يعمل به لعدم وضوح المعنى. فالغافلون عن هذه القاعدة لا يجدون حرجاً عندما يثبتون تفصيلاً ما ينافي هذه الآيات الكريمة، فيقولون: الله له حد، وهو في جهة وفي حيز، وتحل الحوادث في ذاته، وغير ذلك مما يناقض ظاهر الآيات الكريمة، وما ذلك إلا بسبب قاعدتهم الباطلة: الإثبات التفصيلي والنفي الإجمالي. مع أنه لو لم يكن في القرآن إلا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] لكفى في نفي المشابهة والمماثلة، فالمولى سبحانه وتعالى لم يقل: ليس مثله شيء، وإنما جاءت الآية بكاف التشبيه، أي ليس

من شبيه لمثله، فإذا كان المثل ممتنعاً فشبهه أشد امتناعاً، وهذا فهم أئمة السلف كالإمام أحمد رحمه الله. فالنفي في الآيات نفي كلي أو عام، وهذا النفي قاطع ويجب العمل به، وليس مجملاً ولا يتوقف على بيان؛ لأن العموم مبين والنفي الكلي قاطع في محله، فهذه الآيات محكمة غير متشابهة، واضحة وبينة لا تتوقف على بيان، لذا فهي الحكم عندنا»[1].

الجواب: ظن المناوئ أن دعوة الإمام تقول في صفات الله بقاعدة: الإثبات المفصل والنفي المجمل. على الاطلاق، وأنه لا يوجد إثبات مجمل ونفي مفصل، وأن عدم النفي التفصيلي يلزم منه النقص في تنزيه الله تعالى[2]. وسلك المتكلمون في باب الصفات مسلكا مغايرا لما جاء في الكتاب والسنة، وهو أنهم يفصلون في النفي، ويجملون في الإثبات، فيقولون: إن الله لا فوق ولا تحت، ولا جوهر ولا عرض، ولا جسم ولا صورة، ولا ساكن ولا متحرك، ولا داخل العالم ولا خارجه، ولا يحب ولا يرضى، وهكذا. بينما جاء القرآن الكريم والسنة النبوية بخلاف ذلك، حيث جاء بالإثبات المفصل والنفي المجمل، وعلى هذا جاءت طريقة السلف، وعلى هذه الطريقة سار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله والإمام محمد بن عبد

---

(١) الإنصاف فيما أثير حوله الخلاف (ص: ٢٦٧)، وانظر: مغالطات السلفية (ص: ٢٠٠)، نقض قواعد التشبيه من أقوال السلف ممن قالوا بالإمرار والتفويض (ص: ٧٥).

(٢) انظر: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص: ٥٨)، وأم البراهين (ص: ٢٣)، وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (ص: ٩٦)، ومقالات الإسلاميين (ص: ١٥٥)، ونقض الرسالة التدمرية (ص: ١١) وما بعدها، ومنهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى (ص: ٥٥٥).

الوهاب رحمه الله، فلا ينكر على من سار على طريقة القرآن والسنة وسلك سبيل المؤمنين. وهم لا يريدون بذلك أنه لا يقع في القرآن إثبات مجمل ولا نفي مفصل، وإنما يريدون بيان أصل القاعدة عند أهل السنة المخالفة لقاعدة المخالفين لهم، وإلا فإنه قد جاء في القرآن إثبات مجمل في أسماء الله، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] فهذا إثبات مجمل، حيث لم تذكر الأسماء في هذا السياق، نحو السميع، أو البصير، أو العزيز، أو ما إلى ذلك. وقد جاء الإثبات المجمل في الصفات في القرآن كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] أي: الوصف الأعلى، فهذا مجمل، حيث لم يذكر الله في الآية صفة الرضا، أو المحبة، أو العلم، أو القدرة، أو ما إلى ذلك من الصفات، إنما قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾. ويأتي النفي مفصلاً في القرآن أحيانًا؛ كقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فهذا نفي لصفة السنة، وصفة النوم، وصفة الظلم، وهو نفي مفصل. ويأتي النفي مجملاً في القرآن أحيانًا، كقول الله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]. فقول أهل السنة بإثبات مفصل ونفي مجمل هذا من حيث الأصل والقاعدة، فإن الغالب في كلام الله وكلام نبيه هو ذكر التفصيل في مقام الإثبات، وذكر الإجمال في مقام النفي، وإلا فإن هذا يقع وهذا يقع. وكل نفي مفصل في القرآن فإنه يتضمن أمراً ثبوتيًا[1]؛

(١) انظر: تقريب التدمرية (ص: ٢٠).

فلما نفى الله عن نفسه الظلم في قوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] دل ذلك على إثبات العدل، فكان نفي الظلم يتضمن كمال العدل، ولذلك هذا النفي المفصل يقال: إنه يتضمن أمراً ثبوتيًا وهو كمال الضد، ولما نفى عن نفسه السنة والنوم في قوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] دل ذلك على كمال حياته وقيوميته، والله تعالى لا يبتدئ بذكر النفي المفصل في أوائل الآيات في كتابه الكريم، إنما الذي يبتدأ به هي صفات الإثبات، ولذلك لما قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾، ثم قال سبحانه بعد ذلك: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ من باب تحقيق كمال حياته وقيوميته[1]. ومن الأمثلة كذلك على تضمن النفي لإثبات صفات الكمال قول الله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لكمال غناه وملكه وربوبيته، وقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، لكمال علمه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١] لكمال عدله علمه وغناه ورحمته، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على تنزيه الله تعالى عن النقائص والعيوب مع ثبوت كمال ضدها الواجب الثابت الله تعالى الذي هو من لوازم ذاته عز وجل[2]. وهذه الطريقة التي سلكها أهل

---

(١) انظر: الرسالة التدمرية (ص: ٤)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٣)، ودرء التعارض (٦/ ٣٤٨).

(٢) انظر: الرسالة التدمرية (ص: ١٩)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٣٥)، ومنهاج السنة (٢/ ٣١٩)، والصواعق المرسلة (٣/ ١٠٢٠)، وبدائع الفوائد (١/ ١٤٤)، وشرح العقيدة الطحاوية (ص: ١٠٨).

السنة في الإثبات والتنزيه موافقة لصريح المعقول الموافق لصحيح المنقول، فإن العقل السليم ينكر عكسها، وذلك لأن النفي المفصل عند العقلاء مسبة وإساءة أدب حتى في المخلوق، فإنه لو قال أحد للسلطان: أنت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك ولا كناس، لأدبه على هذا الوصف وإن كان صادقًا، وإنما يكون مادحًا إذا أجمل النفي، فقال: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف، ومن أجمل في النفي أجمل في الأدب[1]. قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: «واعلم أن الصفات الثبوتية التي وصف الله بها نفسه كلها صفات كمال، والغالب فيها التفصيل لأنه كلما كثر الإخبار عنها وتنوعت دلالتها ظهر من كمال الموصوف بها وعلم ما لم يكن معلومًا من قبل، ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر من الصفات التي نفاها عن نفسه. وأما الصفات المنفية التي نفاها الله عن نفسه فكلها صفات نقص ولا تليق به تعالى كالعجز واللغوب والظلم، ومماثلة المخلوقين، والغالب فيها الإجمال؛ لأن ذلك أبلغ في تعظيم الموصوف، وأكمل في التنزيه، فإن تفصيلها لغير سبب يقتضيه المقام فيه سخرية وتنقص بالموصوف، ولهذا جاء النفي المفصل في تنزيه الله تعالى عما نسبه إليه المشركون من الولد، والصاحبة، فقال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ

(١) انظر: الرسالة التدمرية (ص: ٥)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٤)، ودرء التعارض (٥/ ١٦٣)، ومنهاج السنة (٢/ ٢١٩)، والصواعق المرسلة (٣/ ١٠٢٠)، وشرح العقيدة الطحاوية (ص: ١٠٨)، والقواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى: (ص: ٢٣)، وفتح رب البرية بتلخيص الحموية (ص: ٥٤).

وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤] فهذا نفي اقتضاه المقام وهو قليل جداً[١]. والصفات المنفية في القرآن والسنة تذكر غالبا في خمسة أحوال: الأولى: النفي المجمل للدلالة على عموم كمال الرب بسلب جميع النقائص والعيوب عنه على سبيل العموم والشمول لكل فرد من أفراد ما يضاد الكمال من النقائص، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]. الثانية: نفى ما ادعاه في حقه الكاذبون كما في قوله: ﴿أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ۝٩١ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١-٩٢]. الثالثة: دفع توهم نقص من كماله فيما يتعلق بهذا الأمر المعين، كما في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الدخان: ٣٨]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]. الرابعة: تحديد الكافرين في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤]. الخامسة: توسيع دائرة الإثبات بإثبات أضدادها من صفات الكمال، فنفي السنة والنوم إثبات لكمال حياته وإحاطة علمه وكمال قدرته، ونفي الصاحبة والولد إثبات لصمديته وعظمته[٢]. وما نقله الكاتب منسوبا للإمام أحمد رحمه الله: «كان الإمام أحمد رحمه الله تعالى يقول: لله تعالى

---

(١) انظر: تقريب التدمرية (ص: ٢).

(٢) انظر: النفي في صفات الله تعالى (ص: ١١٣)، وشرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/ ١٤٦)، والقواعد الكلية في الأسماء والصفات (ص: ١٥٦)، والمجلى في شرح القواعد المثلى (ص: ١٩٥).

يدان وهما صفة له، ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين، ولا جسم ولا من جنس الأجسام، ولا من جنس الحدود والتركيب والأبعاض والجوارح، ولا يقاس على ذلك ولا له مرفق ولا عضد، لا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق به القرآن الكريم....». فهذا النقل ليس موجودا كما ذكر أنه في ذيل طبقات الحنابلة، بل هو موجود في طبقات الحنابلة (٢/ ٢٩٤) بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي. وهي من الرسائل التي أضافها المحقق في أخر الكتاب وليست من الكتاب [١]. وهذا النقل جزء من رسالة صنفها أبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التيمي لبيان عقيدة الإمام أحمد على هيئة الاختصار ولكنه سردها بألفاظ نفسه، ولم يلتزم ألفاظ الإمام أحمد رحمه الله ولم يفهما، وجعل يقول: وكان أبو عبد الله. وهو بمنزلة من يصنف كتابا في الفقه على رأي بعض الأئمة ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده؛ فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلتهم في نقل الشريعة. ومن المعلوم أن أحدهم يقول: حكم الله كذا أو حكم الشريعة كذا بحسب ما اعتقده عن صاحب الشريعة بحسب ما بلغه وفهمه وإن كان غيره أعلم بأقوال صاحب الشريعة وأعماله وأفهم لمراده[٢]. ثم إن الإمام أحمد رحمه الله حسب ما نقل

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق طبقات الحنابلة للعثيمين (١/ ٩٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ١٦٧)، وانظر: مقدمة تحقيق كتاب اعتقاد الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن حنبل (ص: ٧)، وانظر في تأثر أبي الفصل بعلم الكلام: مجموع الفتاوى (٥/ ٥٧٥)، ودرء التعارض (٢/ ١٧).

عنه في نفس هذا الموضع من الرسالة أثبت لله صفة اليد ونفى عنها التأويل، حيث يقول: «وكان يقول إن لله تعالى يدين، وهما صفة له في ذاته ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم ولا من جنس الأجسام ولا من جنس المحدود والتركيب ولا الأبعاض والجوارح، ولا يقاس على ذلك، ولا له مرفق ولا عضد ولا فيما يقتضى ذلك من إطلاق قولهم يد إلا ما نطق القرآن به أو صحت عن رسول الله ﷺ السنة فيه، قال الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال رسول الله ﷺ: «كلْتا يَدَيْهِ يَمِينٌ». أخرجه مسلم (١٨٢٧). وقال الله: ﴿يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ويفسد أن تكون يده القوة والنعمة والتفضل؛ لأن جمع يد أيد، وجمع تلك أياد ولو كانت اليد عنده القوة لسقطت فضيلة آدم وثبتت حجة إبليس. فهو يقول: إن الله تعالى يدين، وهما صفة له في ذاته، ولا يقاس ذلك، فأثبت الصفة ونفى القياس على المخلوق، ويقول: إلا ما نطق به القرآن أو صحت عن رسول الله ﷺ، وفيه إثبات ما أثباته الله لنفسه أو أثبته له رسوله. ثم ذكر نفى تأويل اليد بالقدرة والنعمة، ويفسد أن تكون يده القوة والنعمة والتفضل، فهل يقول الكاتب بإثبات هذه الصفة لله تعالى؟! واستدلال الكاتب بمصطلح الإجمال عند علماء الأصول، وكون المجمل يحتاج إلى مبين، وهذا يخالف الإجمال في قاعدة النفي الإجمالي؛ لأن النفي الوارد في القرآن نفي كلي أو عام وقاطع ويجب العمل به ولا يحتاج إلى مبين. فنقول: إن المجمل

عند علماء الأصول غير المجمل المذكور في هذه القاعدة؛ فإن المجمل عند علماء الأصول يريدون به ما لم تتضح دلالته، وقيل: ما تردد بين محتملين فأكثر على السواء، أو ما لا يكفي وحده في العمل به، ويتكلمون فيه في باب الأحكام[1]. أما المجمل في هذه القاعدة فلا يقصد به ما لم تتضح دلالته، أو تردد بين محتملين، وإنما يقصد المجمل الذي يفيد جملة من الأشياء، وهو موافق للغة[2]. ثم هل قال أحد من علماء المسلمين عن هذه الآية التي ذكرها الكاتب، وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] أنها ليست محكمة؟! أو من المجمل الذي لم تتضح دلالته، أو مما تردد بين محتملين فأكثر على السواء، كما يقول علماء الأصول؟! بل أهل السنة يقولون إنها من الأدلة القاطعة المحكمة العامة على النفي الكلي والعام لمماثلة أي شيء لله.

---

(١) انظر: شرح الكوكب المنير (٣/ ٤١٤)، المختصر في أصول الفقه (ص: ١٢٦)، المعتمد في أصول الفقه (١/ ٢٩٣)، مجموع الفتاوى (٧/ ٣٩١)، المجمل ودلالته على الأحكام (ص: ٣٨)، المجمل والمبين في القرآن (ص: ٢)، البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٢٠٣)، شرح الكوكب المنير (٢/ ١٥٠).

(٢) انظر لسان العرب (١١/ ١٢٨)، والقاموس المحيط (ص: ٩٧٩).

الشبهة: دعوة الإمام من المذاهب الكلامية.

يقول أحمد محمود كريمة عن العقيدة وتأثرها بعلم الكلام: «ثم لما حل العصر العباسي بحركته العلمية الواسعة وحصلت الترجمات ومال الناس إلى الافتراضات الجدلية في علوم المنطق والفلسفة وما ماثلها، حل علم الكلام محل العقيدة كمكون أساسي للثقافة الإسلامية وظهرت مدارس أو مذاهب كلامية (الأشعرية)، (الماتريدية)، (المعتزلة)، (الوهابية).... إلخ»[1].

الجواب: لم أجد حسب علمي من وصف دعوة الإمام بأنها مذهب كلامي أو أنها مدرسة ظهرت ضمن المدارس الكلامية فضلا أن يجعلها قرينة للمعتزلة والماتريدية والأشاعرة، وإن كان وجد من ألحقها بفرقة الوهابية الرستمية نسبة إلى عبد الوهاب رستم، والتي ظهرت في القرن الثاني الهجري، وهي فرقة إباضية خارجية، وبعضهم يسميها الراسبية نسبة إلى مؤسسها الأصلي عبد الله بن وهب الراسبي[2]. وعلم الكلام: علم يتضمن الحجاج عن

---

(١) تهافت السلفية (ص: ٣٣)، وانظر: من هم أهل السنة والجماعة (ص: ١٢٣)، تحقيق مسائل مهمات من علم التوحيد والصفات (ص: ٣٥).

(٢) انظر: تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية (ص: ٥٨)، المغرب الكبير (٢/ ٥٥٥)، وعبد الوهاب بن رستم، مؤسس الوهابية الإباضية، وإمام الدولة الرستمية المتوفى عام ١٩٧هـ. انظر: أخبار الأئمة الرستميين (ص: ٢٨). وعبد الله بن وهب الراسبي من بني راسب قبيلة معروفة، أدرك الجاهلية، من رؤوس الحرورية، وكان أمير الخوارج بالنهروان لما قاتلهم علي. انظر: لسان الميزان (٤/ ٤٧٥).

العقائد الإيمانية ودفع الشبه بالأدلة العقلية[١]. وعرفه الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله بقوله: «هو ما أحدثه المتكلمون في أصول الدين من إثبات العقائد بالطرق التي ابتكروها، وأعرضوا بها عما جاء بالكتاب والسنة»[٢]. وهذا العلم قد ذمه السلف، ووقفوا منه موقفا صلبا، وذموه بأقبح الذم، واقتفى أثرهم في ذم علم الكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وكذلك الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله؛ فكيف ينسب من سار على منهج السلف إلى علم الكلام، يقول الإمام الشافعي رحمه الله: لأن يبتلى المرء بكل ما نهى عنه ما عدا الشرك به، خير من النظر في الكلام، فإني والله اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننته قط. بل إنه رأى الحكم بضربهم وتعزيرهم، فقال: حكمي في أهل الكلام: أن يضربوا بالجريد، ويجلسوا على الإبل، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام. وعنده أن كتب الكلام لا تدخل في مسمى العلم عند الإطلاق، حيث قال: لو أن رجلاً أوصى بكتبه من العلم لآخر، وكان فيها كتب الكلام لم تدخل في الوصية؛ لأنها ليست من العلم. وقال الإمام أحمد رحمه الله: لا تجالسوا أهل الكلام، وإن ذبوا عن السنة.

---

(١) انظر: المواقف (١/ ٣١)، تاريخ ابن خلدون (ص: ٥٨٠).

(٢) فتح رب البرية (ص: ٧٦)، وانظر: العقائد النسفية (ص: ٦) وتاريخ ابن خلدون (ص: ٥٨٠)، والمعتزلة لزهدي جار الله (ص: ٣٤٦).

وقال: لا يفلح صاحب كلام أبداً، ولا تكاد ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل. وقال: علماء الكلام زنادقة. وقال البربهاري رحمة الله: إياك والنظر والجلوس إلى أصحاب الكلام، وعليك بالآثار وأهل الآثار، وإياهم فسأل، ومعهم فاجلس، ومنهم فاقتبس. وقال: اعلم أنه لم تكن زندقة ولا كفر ولا شكوك، ولا بدعة، ولا ضلالة ولا حيرة في الدين إلا من الكلام، وأهل الكلام والجدل والمراء والخصومة والعجب. وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: فأما الدخول مع ذلك في كلام المتكلمين، أو الفلاسفة، فشر محض، وقل من دخل في شيء من ذلك إلا وتلطخ ببعض أوضارهم. والآثار عن السلف في ذم الكلام وأهله والتحذير منهم أكثر من أن تحصى[1]. ومن نظر في كتب الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وجد أنه يعتمد على الكتاب والسنة وأقوال السلف والمعقول الصحيح المستند إليها، وأما علم الكلام المذموم والذي يعتمد على الألفاظ المنطقية والأقيسة العقلية فلا أثر لها في كتبه رحمه الله ولا أتباعه[2]. يقول رحمه الله في إحدى رسائله في الجواب عن أن أول واجب على المكلف هو النظر: «قولك:

---

(١) انظر أقوال السلف في ذم الكلام وأهله: النبوات (ص: ١٤٥)، وذم الكلام للهروي (ص: ٣٥٥)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٤٦)، مناقب الإمام أحمد (ص: ٢٠٥)، جامع بيان أهل العلم وفضله (٢/ ٩٥)، تلبيس إبليس (ص: ٨٣)، فضل علم السلف على علم الخلف (ص: ٣٢)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٤)، والرد على الجهمية للدارمي (ص: ٣٤٦).

(٢) انظر: منهج الإمام محمد بن عبد الوهاب في التأليف للشيخ عبد المحسن العباد.

أول واجب على كل ذكر وأنثى النظر في الوجود، ثم معرفة العقيدة، ثم علم التوحيد. وهذا خطأ، وهو من علم الكلام الذي أجمع السلف على ذمه»[١]. كما نقل عن كتب السلف: «الإجماع أن علم الكلام بدعة وضلالة»[٢]. والسلف الذين ذموا علم الكلام، لم يذموا جنس الكلام، ولم يذموه لعجزهم عنه أو عدم معرفتهم به، ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به ورسوله، ولا ذموا كلاماً هو حق، بل ذموا الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة والعقل[٣]؛ ولهذا صار مصطلح الكلام عند السلف خاصاً بالكلام المذموم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله: «فالسلف ذموا أهل الكلام الذين هم أهل الشبهات والأهواء، لم يذموا أهل الكلام الذين هم أهل كلام صادق، يتضمن الدليل على معرفة الله تعالى، وبيان ما يستحقه وما يمتنع عليه»[٤]. ولهذا يقول الإمام الدارمي رحمه الله: «وقد كان من مضى من السلف يكرهون الخوض في هذا وما أشبهه، وقد كانوا رزقوا العافية منهم، وابتلينا بهم عند دروس الإسلام، وذهاب

---

(١) الدرر السنية (١/ ٥١).

(٢) الدرر السنية (١/ ١٠٥)، وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ٢٩٤)، ومجموع فتاوى ومقالات ابن باز (٢/ ٧١)، ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٤/ ٧٥).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٧)، والنبوات (ص: ١٥٦).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٨١)، وانظر: الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٧٤)، ومعارج القبول (١/ ٣٤)، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (١/ ٨٧).

العلماء، فلم نجد بداً من أن نرد ما أتوا به من الباطل بالحق»[١]. بل يرون أن من لم يناظر أهل البدع، ويدحض شبههم لم يعط الإسلام حقه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم، لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور، وطمأنينة التقوى، ولا أفاد كلامه العلم واليقين»[٢]. وقول الكاتب لما حل العصر العباسي ظهرت مدارس ومذاهب كلامية، ذكر منها المعتزلة والأشاعرة والماتريدية، وقرن معها الوهابية، فلا أدري هل يقصد أن هذه المدارس والمذاهب الكلامية كانت في العصر العباسي ومنها الوهابية؛ لأن المعتزلة والأشاعرة والماتريدية كلها كانت في زمن الدولة العباسية، فإن كان يقصد ذلك، فهو يدل على عدم معرفته بدعوة الإمام؛ فإن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب ولد عام١١١٥ هـ، أي: بعد نشأة الدولة العباسية ونهايتها (١٣٢ - ٦٥٦هـ)، فكيف تكون ظهرت الوهابية.

---

(١) الرد على الجهمية للدارمي، ضمن عقائد السلف (ص: ٢٥٩).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤)، وانظر: علم الكلام والتأويل وأثرهما على العقيدة الإسلامية، مجلة البحوث الإسلامية (٦٨/ ٢٨٤).

الشبهة: تحريف كتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري.

يقول علي حامد علي خليفة في ترجمته لأبي الحسن الأشعري رحمه الله عند ذكره لمؤلفاته، متهما الدعوة بتحريف كتابه الإبانة: «كتاب الإبانة عن أصول الديانة، وطبع أخيراً بتحقيق الدكتورة فوقية حسين، وطبع من قبلها طبعة سقيمة بالهند، ثم طبع بالقاهرة طبعات لا تقل منها سقماً كالطبعة المنيرية وطبعات الوهابيين المدعين للسلفية كذباً وزوراً، وقد اهتم بالكتاب هؤلاء السلفيون الكاذبون اهتماماً كبيراً فأعادوا طباعته مرات، وطبعوه أخيراً في مجلدين ضخمين، ثم منسوخاً على ست مكتوبات خطية كما زعموا. وقد قصدوا أن يبرزوا في طباعة الكتاب أحقادهم تجاه الأشاعرة ويؤكدوا بطلان مذهبهم، وما خدموه ولا حققوه لوجه الله تعالى، بل ليس هناك تحقيق وإنما إغراق في التجسيم والإساءة للأشاعرة. وأوثق نسخة للإبانة وأصحها على الإطلاق النسخة التي بداخل كتاب تبيين كذب المفتري للحافظ الكبير ابن عساكر، كما أوضحته في الإبانة وملحقه لي باستيفاء منذ عهد بعيد. والكتاب بصفة عامة تلاعبت به أيدي المجسمة فلم ينج منه من الدس والتحريف سوى ما في التبيين، وكثير طيب من نسخة الدكتورة فوقية حسين الوحيدة المحققة»[1].

---

(١) من هم أهل السنة والجماعة وموضع الأشاعرة والماتريدية والصوفية والسلفية المعاصرة منه (ص: ١٣١)، وانظر: مغالطات السلفية (ص: ٢٣٦) وما بعدها.

الجواب: دعوى تحريف الكتب دعوى قديمة، سواء اتهام أهل السنة بتحريف كتب العقائد، أو الاتهام بتحريف القرآن والسنة[١]. وكتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري رحمه الله، قد أثنى عليه جماعة من المتقدمين منهم: الحافظ ابن عساكر رحمه الله عندما ألف كتابه التبيين الذي أثنى فيه على أبي الحسن الأشعري رحمه الله، ورد على شانئيه، لم يجد خيراً من الإبانة دليلاً له على ذلك[٢]. والإمام الصابوني رحمه الله حيث ذكر ابن عساكر أن إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد الصابوني النيسابوري ما كان يخرج إلى مجلس درسه إلا وبيده كتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري، ويظهر الإعجاب به ويقول ما الذي ينكر على من هذا الكتاب شرح مذهبه؟[٣] والحافظ ابن الطباخ رحمه الله، حيث نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، أنه كان يعتمد على كتاب الإبانة، وكان يقول: هذا مذهبي وإليه أذهب، وكان يقول: لله من صنفه. والحافظ أبو بكر السمعاني رحمه الله، حيث اعتمد كتاب الإبانة وحكى عنه في مواضع من كتابه الاعتقاد. ونصر الدين المقدسي رحمه الله، حيث ألف كتابًا في الأصول نقل فيه فصولاً من كتاب الإبانة. وأبو العباس الطرقي رحمة الله، حيث ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، عنه: أنه استفاد من كتاب الإبانة في مسألة

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١/ ١٩٢). إعلام الخلف بمن قال بتحريف القرآن من أعلام السلف (ص: ٤٢٨) وما بعدها، وتحريف الحقائق في كتب أهل السنة المجلد الأول.

(٢) انظر: التبيين (ص: ١٥٢)، والعلو للذهبي (٢/ ١٢٥٣).

(٣) انظر: تبيين كذب المفتري (ص: ٣٨٩)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ١٣٩).

إثبات الاستواء، في الرد على الجهمية. والحافظ النووي رحمه الله، حيث نسخه بخطه، نقل ذلك عنه الذهبي[١]. وهؤلاء الذين اثنوا على الكتاب كلهم قبل أن يولد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وقبل أن يولد من سار على نهجه وهو الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأتباعه. كما أن هذا الكتاب أثنى عليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ومن سار على نهجه، فشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله نقل من هذا الكتاب في العديد من كتبه، بل نقل عنه في بيان تلبيس الجهمية العديد من الصفحات تجاوزت العشرات، وكذلك نقل منه في الدرء، والتسعينية، والحموية، وغيرها من كتب، وهذا يدل على مكانة الكتاب عنده رحمه الله. والإمام ابن القيم رحمه الله، حيث نقل عنه في كتبه، ومن ذلك ما نقله في اجتماع الجيوش الإسلامية حيث نقل عنه عدة صفحات. والحافظ الذهبي رحمه الله، حيث قال: «وكتاب الإبانة من أشهر تصانيف أبي الحسن، ثم قال: فلو انتهى أصحابنا المتكلمون إلى مقالة أبي الحسن هذه ولزموها لأحسنوا»[٢]، بل نقل منه نصوصاً. والشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله، حيث قال: «هذا المرجع النفيس الذي يتضمن أصول العقيدة السلفية التي كان عليها أبو الحسن الأشعري رحمه الله وهي عقيدة أهل السنة والجماعة»[٣].

---

(١) تجد هذه النقول في بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٣٦) وما بعدها.

(٢) العلو (٢/ ١٢٤٨)، وانظر كتابه العرش (٢/ ٢٩٤).

(٣) مقدمة الإبانة (ص: ٣).

والدكتور جلال موسى، حيث قال: «إن الأشعري فعلاً كان واسع الأفق دقيق النظر، يجيد التأليف، ويشهد بذلك كتابه الإبانة»[١]. والشيخ الدكتور عبد الرحمن المحمود، حيث ذكر بأنه من أهم كتب الأشعري، وأكثرها إثارة للجدل؛ لأنه يحوي جوانب من العقيدة تخالف ما عليه متأخرو الأشعرية، خاصة في مسائل الصفات الخبرية والعلو والاستواء. مما يدل على مكانة الكتاب عند أهل السنة والجماعة من المتقدمين والمتأخرين. والسبب في الطعن في هذه الطبعات لأهل السنة سببين: موافقة كتاب الإبانة لعقيدة أهل السنة، ومخالفته للأشاعرة في الجملة. والتعليقات من محققي الكتاب من أهل السنة، وما فيها من زيادة إيضاح، وكشف مشكل، ورد على المخالف[٢]. تقول د. فوقية حسين محمود رحمها الله والتي حققت كتاب الإبانة: «من قال إن الأشعري صاحب موقف وسط فحكمه خاطئ من أساسه؛ بل الأشعري من أهل الاتباع ويدين بديانة السلف الصالح، وهذا المعيار الجديد الذي تبين بالنسبة للأشعري يسوق إلى إعادة النظر في آرائه على اختلافها، .... كما أنه يجب إخضاع المنتمين إلى مدرسة الأشعري لنفس المعيار لتبين صحة صدق انتمائهم إلى هذا الإمام

---

(١) انظر: نشأة الأشاعرة وتطورها (ص: ١٧٠).

(٢) انظر في بيان مذهب الأشعري رحمه الله بعد رجوعه لعقيدة السلف، وهل بقي عليه بقايا من مذاهب أهل الكلام: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ٣٧٧).

والفرق بينهما وبين من لم ينتم إليه»[١]. كما أنها ردت على من شككوا في الكتاب[٢]؛ لقوله بالإثبات، وقالت: «إن هذا التشكيك الذي يترتب عليه استبعاد أهم فصول من فصوله، وهو الذي يؤكد فيه انتماءه إلى السلف، بإعلان انتمائه إلى ابن حنبل، هذا الإعلان الذي يتفق تماماً مع تفاصيل موقفه في مختلف المسائل التي عالجها؛ لأن موقفه يعتمد على نفس الأصول التي يعتمد عليها ابن حنبل، وهي إعطاء مكان الصدارة للنص المتنزل قرآناً أو سنة، وتطبيق أصول التفسير الصحيح التي لا تخرج النص عن تأويله، على نحو ما كان عليه السلف الصالح، على نحو ما هو مبين في الحديث[٣]. وأهل السنة والجماعة في تحقيقهم للكتب لا يحرفون ولا يعدلون في الكتب ويبذلون جهدهم ووقتهم وأموالهم ليخرج الكتاب المحقق على ما تركه المؤلف، ومن ذلك كتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري فإنه قد حقق عدة مرات، ومن آخرها أنه حقق في رسالة علمية دكتوراه في جامعة أم القرى من الباحث د. صالح بن مقبل العصيمي، وهذا يدل على العناية بالكتاب. ومما يدل على عناية المحقق بالكتاب بيانه موافقة ما في كتاب الإبانة لكتبه الأخرى كمقالات الإسلاميين، أو رسالته لأهل الثغر. ومما يدل على عناية المحقق

---

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/ ٣٤٨)، الإبانة بتحقيقها (ص: ٦٣، ١٣٣).

(٢) الإبانة بتحقيقها (ص: ٢٩).

(٣) الإبانة بتحقيقها (ص: ٧٦، ١١٤).

بالكتاب اعتماده على نسخ أصليه، وسفره عدة مرات للهند ولبنان ومصر والنمسا للحصول عليها، مع ما في المخطوط من صعوبة في قراءة بعض الألفاظ، والعناية بتخريج الآثار حيث أن المؤلف رحمه الله لم يعتمد على الكتب المعروفة، وفي بعض الأحيان يورد الحديث أو الأثر بالمعنى. ومن عناية المحقق بالكتاب أنه رد على من شكك في النسخة المطبوعة وأن بها إضافات، فقال: «هناك من لا ينكر أصل كتاب الإبانة، ولكن شكك في المطبوع منه، فمثلاً: محمد زاهد الكوثري علق على كتاب الإبانة في حاشية كتاب التبيين، وقال: والنسخة المطبوعة في الهند من الإبانة، نسخة مصحفة محرفة تلاعبت بها الأيدي الأثيمة فيجب إعادة طبعها من أصل وثيق. فالكوثري هنا ليست المشكلة عنده ما وقع فيه من أخطاء مطبعية، لكان معه في هذا الحق، وإنما المشكلة عنده أنها على منهج السلف الصالح في الإثبات. وإلا فطبعة الهند مليئة بالأخطاء المطبعية كما قال. ولكن هذه الأخطاء لم تخالف جوهر الموضوع، وهي لا تعدو أخطاء مطبعية لسوء قراءة المخطوطة من قبل ناسخها الأول. كذلك بيان موافقة كتاب الإبانة لما في كتاب تبين المفتري لابن عساكر، مع وجود فروق غير مؤثرة. ومن عناية المحقق بالكتاب ذكره لمن اعتنى به من الجامعات، كالجامعة الإسلامية وجامعة الإمام، كذلك قامت جامعة الأزهر وهي في الجملة تؤيد المذهب الأشعري بتحقيق هذا الكتاب عن طريق أستاذ من أساتذته. وهذه أدلة قوية عن مدى القيمة

العلمية التي استحقها هذا الكتاب وهو من الكتب القيمة التي ينصح بشرحها وتوزيعها. وها هي الجامعة العريقة: جامعة أم القرى بمكة المكرمة، تعتني بهذا الكتاب، وتوافق على أن يحقق تحقيقاً علمياً كرسالة دكتوراه في جامعتها. ومن عناية المحقق بالكتاب ذكره لطبعات الكتاب السابقة، وميزات هذه الطبعات وما فيها من ملاحظات مع ذكر نماذج من هذه الملاحظات[1].

(١) انظر: مقدمة تحقيق كتاب الإبانة عن أصول الديانة (ص: ٩) وما بعدها.

الشبهة: إدخال بعض المسائل في العقيدة وهي ليست منها.

يقول عبد الله العتيق عند كلامه على بعض المسائل التي أدخلت في العقيدة وليست منها حسب زعمه: «الدين سعة ورحابة والشريعة سمحة، راعى الله فيهما أحوال الحياة، فمنح الإنسان فيهما آفاقًا أرحب مما يظن، ليس في الدين ولا في الشريعة شيء من الضيق، وليس في العقائد والإيمان شيء من الشدة التي تجعل مسار الناس في الحياة صعبًا، وإنما فيها من يمن الإيمان وأمانه الكثير. على هذا الشأن كان مسار الدين والشريعة، لم يختلف اختلافًا أخل به فترة الرشد، فكانت الناس على البيضاء التي لم يفسدها شيء إلا جرأة من بعض بدافع غيرة، أو بباع قل من العلم، فانتكس حال الناس، فزل الفهم إذ قل العلم واعتل الحلم، فأتي على الناس حين فترة غياب الوعي بالعلم ما أتاهم من إدخال ما لم يكن من أمور عقائدهم إلا في أدق الصور في أمور العقائد، فأصابهم التحوط الخالي من بصيرة العلم، وخفي عنهم إدراك مواطن تلك الأمور في العلم. وكلما بعد الإنسان عن جوهر العلم أدركته صوره، فتاه في غياهب المباحث، فلا يجد دربًا منيراً، ولا يلوي على جادة مستنيرة، فيخوض بطرف من أثر الرسول، فيرميها في تحرير العلم رميًا يظن الإجادة، فيحسن البيان والفصاحة، فيسري حرفه الخالي من وصف جوهر العلم إلى نفوس تلقت فقبلت. هذه القضايا المنثورة، لها طرف يسير دقيق غير وثيق في أمور العقائد، لا يشك في ذا، ولكن هذا الطرف لا يأتي في بال فاعل

لها، ولا يستقيم حينئذ أن يقال عنها إنها من أمر العقائد، فما صح عدمه في الفاعلين لا يجوز ذكره احتمالاً في مقاصدهم. هذا الكتاب بيان في عزو بعضها إلى محالها في مواطنها الأصلية، بإحكامها اللصيقة بها، على قانون العلم المزبور في مسطور الكتب، ببرهان قائم، وتوثيق بين، بأصيلة العلم وسابلة الأدب، المرجو بيان العلم ليس إلا، ليغدو الدين نوراً كما هو، وتبقى الحياة جميلة»[1]. ثم ذكر جملة من الأمور حسب زعمه التي ليست من العقيدة ومنها حل السحر بسحر مثله (ص :١٤)، وعلم الأبراج (ص :٥٥)، وقول ما شاء الله وشئت (ص:٧٢)، والتوسل بالأشخاص (ص: ٧٤)، ولبس القلادة والخيط والحلقة ونحوها للاستشفاء (ص:٨٣)، والطواف بالقبور (ص:٨٥)، والذبح عند القبور (ص:٨٧)، والتبرك بالأشخاص (ص:٨٩)، والحلف بغير الله (ص:٩٧)، ... إلخ. يقول: «أصبح كل شيء في الحياة بسبب هذا الفكر فاسداً، فمن ذلك: التشدد في أمور العادات كلها، اللفظية والفعلية، فأصبح الناس يتحاشون كل لفظة وفعل خشية أن يكون ذلك من أمور العقيدة، فأصبحت رقابتهم فيما لا طائل وراءه، وكله بسبب الجهل بسعة العلم في أمور العقائد»[2]. وقال أيضا: «ليس من العقيدة الحلف بغير الله، إذ الأصل فيه أنه جاء من الإنسان في سياق التعظيم والإجلال للمحلوف به

(١) ليس من العقيدة (ص: ٩)، وانظر: مغالطات السلفية (ص: ١٧٥).

(٢) ليس من العقيدة (ص: ٤٨).

تعظيماً وإجلالاً لا يصلان إلى ما هو لائق بالله، وفي سياق إثبات صدق ما حلف لأجله، فلا يحلف الإنسان بشيء هين القيمة ولا محتقر المكانة فيحلف بالنبي والولي والكعبة والقرآن والشرف والأمانة والطلاق والوالدين والأولاد وغيرهم، وهذا ما جرت به عادات الناس، فلا يرد هنا أن حلف الإنسان بغير الله من صميم العقيدة الموجب كفر الإنسان، بوصمه بالشرك، أو مقاربته منه، إذ محل النهي عنه في حال أن يقصد الحلف تعظيم المحلوف به كتعظيم الله، وعليه تحمل نصوص النهي. وبهذا يعتبر قصد الإنسان في البحث عن نفسه من خلال علم الأبراج، أو علوم الأحجار الكريمة أو الأرقام أو الحروف، وسائر الأزمنة والأمكنة»[1].

الجواب: هذه الدعوى قديمة، وهي الاشتباه في معنى العبادة الصحيح[2]، وبسبب ذلك حصل الانحراف في هذه المسائل التي ذكرها الكاتب من الذبح عند القبور، والتبرك، والحلف بغير الله؛ فجعل هذه العبادات العقدية من المسائل الفقهية. والحامل للكاتب على إخراج هذه المسائل من العقيدة أنه أصَّل أصولاً للمسائل العقدية وربط هذه الأمور المذكورة بها؛ فلا تكون هذه المسائل ضمن مسائل العقيدة إلا إذا تحققت هذه الأصول الاعتقاد والنية والتعظيم، وقد سبق الجواب عنها في الدعوى الرابعة من هذا الفصل،

---

(١) ليس من العقيدة (ص: ٦٠).

(٢) انظر: رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله (ص: ٣١).

دعوى عدم صحة تعريف العبادة عند الإمام، ومتى يكون الفعل أو القول عبادة لله، وأثر النية والقصد في ذلك، وأن هذه المسائل من العقيدة. وكل مسألة تعبدية ففيها جانب عقدي، فالإيمان قول وعمل، والأعمال التعبدية من الإيمان، وهي أيضا من الإيمان بأن الله أمر بها وأنزل بها كتبه وأرسل بها رسله، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: صلاتكم، فسمى الصلاة إيمانا[١]. والحكم الشرعي في المسألة لا يختلف باختلاف التصنيف الموضوعي لها سواء وضعت في أبواب الفقه أو العقيدة أو السلوك؛ فالرسول ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، قَالَ: وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عُذِّبَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَلَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ، وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ». أخرجه البخاري (٦٦٥٢)، ومسلم (١١٠). وقال لمن سأله أي الذنب أعظم عند الله؟ قال ﷺ: «أَنْ تَجْعَلَ اللهَ نِدًّا، وَهُوَ خَلَقَكَ». أخرجه مسلم (٨٦). فهذا حكمه على الفعل، ولا يتغير الحكم بأن جعلناه في المعاملات أو العقائد أو العبادات. والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله لم يستقل بهذا الصنيع، ولم يكن بدعا من العلماء، فالعلماء السابقون ذكروا هذه المسائل في أبواب الاعتقاد[٢]، ومن ذلك: في

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٣/ ١٦٧).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، والإبانة الكبرى لابن بطة، والحجة في بان المحجة للأصبهاني، وغيرها من الكتب.

صحيح البخاري كتاب الأيمان والنذور، باب لا تحلفوا بآبائكم. وفي صحيح مسلم كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى. وفيه: كتاب الأيمان، باب من حلف باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله. وفي كتاب الشريعة للآجري رحمه الله: باب ذكر ما أخبر الله تعالى أنه أرسل الشياطين على الكافرين يضلونهم ولا يضلون إلا من سبق في علمه أنه لا يؤمن ولا يضرون أحدا إلا بإذن الله وكذلك السحرة لا يضرون أحدا إلا بإذن الله. وجرت عادة المتقدمين من السلف أنهم يذكرون بعض مسائل العقيدة في كتب الفقه، كما يذكرون بعض مسائل الفقه في كتب العقيدة، ومن ذلك ذكر بعض مسائل العقيدة في كتب الفقه في باب أحكام المرتد أو كتاب الردة، أو كتاب الحدود، ولا يعني ذكرها في كتب الفقه أنها مسائل فقهية، وإنما ذكرت لبيان ما يترتب عليها من أحكام، ولذلك ذكروا من المسائل في أحكام المرتد وهو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر سب الله وادعاء النبوة، فهل الرجوع عن دين الإسلام إلى الكفر مسألة فقهية؟ وهل سب الله مسألة فقهية؟ وهل ادعاء النبوة مسألة فقهية؟! ومن مسائل الفقه التي ذكرت في كتب العقيدة المسح على الخفين وقصر الصلاة في السفر وغيرها، ولا يعني ذكرها في كتب العقيدة أنها عقدية، وإنما ذكرت إما لبيان كمال الشريعة وترابط العلوم مع بعضها البعض، وإما لمخالفة بعض الفرق فيها؛ فذكرت تقريرا لها وللرد على المخالف فيها، أو لغير ذلك[1]. وهذه

(١) انظر: كتاب مسائل الفروع الواردة في مسائل العقيدة.

المسائل هي بالعقيدة ألصق فالسحر من عمل الشياطين ويخل بالعقيدة، والتعلق بالنجوم ولبس القلادة والخيط والحلقة ونحوها للاستشفاء، تعلق بغير الله ومخل بالعقيدة. وهذه الدعوى تدل على إفلاس المناوئ لدعوة الإمام رحمه الله حيث لم يجد ما يدعيه إلا أمرا سار عليه العلماء ولم يختلفوا فيه بل لم يتطرقوا إليه، وهذا يدل كذلك على تكلف هذا المناوئ للبيان والفصاحة ليلبس باطله ولكن ولله الحمد لم تنهض دعواه لمواجهة الحق الذي جاء به الإمام المجدد رحمه الله.

الشبهة: عدم وصف الله سبحانه وتعالى بالأحد.

يقول أحمد راسم النفيس في بيان الفرق بين الوحدانية والأحدية، وأن هذه الدعوة السلفية حسب زعمه لم تصف الله بالأحد ومعناه عنده الشيء الذي لا ينقسم في نفسه أو معنى صفته. «الغريب أن الشيخ عبد الوهاب كذا في كتابه المسمى بالتوحيد لم يستشهد ولو لمرة واحدة بسورة الإخلاص وهي السورة التي تعدل ثلث القرآن كما هو مشهور، ... لأنها جمعت في سطر واحد منظومة العقيدة الإسلامية حيث يفسرها الشيخ الطوسي في كتابه التبيان في تفسير القرآن: وهذا أمر من الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله أن يقول لجميع المكلفين (هو الله) الذي تحق له العبادة (أحد) ومعناه واحد فقوله: (هو) كناية عن اسم الرب لأنهم قالوا ما ربك؟ قال هو الله أحد[1]، وقوله (الله) ابتداء وخبره (أحد)، وأصل (أحد) وحد فقلبت الواو همزة، وقد جاء وحد على الأصل، وحقيقة الوحد شيء لا ينقسم في نفسه أو معنى صفته، فإذا أطلق أحد من غير تقدم موصوف فهو واحد نفسه، فإذا جرى على موصوف فهو أحد في معنى صفته، فإذا قيل الجزء الذي لا يتجزأ واحد

(١) هذا السؤال عن صفة الرب: صف لنا ربك؟ انسب لنا ربك؟ وليس فيها السؤال عن ماهية الرب، كما يقول الطوسي ما ربك؟ فإن السؤال بما يكون للماهية. انظر: مفاتيح الغيب (٣٢/ ٣٥٦)، وتفسير ابن كثير (٧/ ٥١٨)، ورفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (١/ ٢٩٠)، وشرح التلخيص (ص: ٣٥٣)، وتتمة أضواء البيان (٩/ ١٥٥).

فهو واحد في معنى صفته، وإذا وصف تعالى بأنه أحد فمعناه أنه المختص بصفات لا يشاركه فيها غيره من كونه قديما وقادرا لنفسه وعالما وحيا و موجودا كذلك وأنه تحق له العبادة لا تجوز لأحد سواه ولا يجوز أن يكون (أحد) هذه هي التي تقع في النفي لأنها أعم العام على الجملة أحد والتفصيل فلا يصلح ذلك في الإيجاب، كقولك ما في الدار أحد أي ما فيها واحد فقط ولا أكثر، ويستحيل هذا في الإنجاب وفي قوله (الله أحد) دليل فساد مذهب المجسمة لان الجسم ليس بأحد إذ هو أجزاء كثيرة وقد دل الله بهذا القول على أنه أحد فصح أنه ليس بجسم. والمعنى الذي تستخلصه من هذه السورة العظيمة التي اشتملت على التوحيد الإلهي الحقيقي هو أن الله تبارك وتعالى واحد أحد إذ أن كل أحد واحد وليس كل واحد أحد. إنها أحدية الذات والصفات فالله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وبينما يثبت الوهابيون للخالق عز وجل صفات جسدية تنافي الأحدية الإلهية حيث يقول في معرض تفسيره لحديث رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللهِ». أخرجه البخاري (٥٤٠١)، ومسلم (٣٣). خلافًا للأشعرية، أي: أنه يثبت لله سبحانه صفة الوجه[1].

(١) نقض الوهابية (ص: ٣٣).

الجواب: هذه الدعوى مبنية على تعريف المعتزلة والأشاعرة للتوحيد، وبأنه واحد في ذاته لا قسيم له[١]. ثم نقول: ورد اسم الله الأحد والواحد في القرآن الكريم فاسم الله الأحد ورد في موضع واحد من القرآن في سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ١-٤]، وهي السورة العظيمة التي ورد في السنة عن النبي ﷺ أنها تعدل ثلث القرآن لكونها أخلصت لبيان أسماء الرب الحسنى وصفاته العظيمة العليا، وورد في الحديث القدسي: «وَأَنَا الله الأَحَدُ الصَّمَدُ». أخرجه البخاري (٤٩٧٤). وأما اسمه الواحد فقد تكرر مجيئه في مواضع من القرآن منها قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقوله تعالى: ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦]. وقد أفاد هذان الاسمان: الواحد، الأحد، توحد الرب سبحانه بجميع الكمالات بحيث لا يشاركه فيها مشارك، وأن الواجب على العباد توحيده عقداً وقولاً وعملاً، بأن يعترفوا بكماله المطلق، وتفرده بالوحدانية ويفردوه بأنواع العبادة[٢]. وقول

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة (ص: ٢٧٢)، والمغني للقاضي عبد الجبار (١/ ٢٤)، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص: ٥٢).

(٢) فقه الأسماء الحسنى (ص: ١٠٧) باختصار.

الكاتب في حقيقة الواحد: أنه شيء لا ينقسم في نفسه أو معنى صفته، فهذا لم يذكره أهل اللغة في كتبهم، ويريد به التوصل إلى مذهبه في تعريف التوحيد، وأن الله واحد في ذاته لا قسيم له، قال ابن فارس رحمه الله في كلمة أحد: «الهمزة والحاء والدال فرع والأصل الواو: وحد»، وقال أيضا في كلمة واحد: «الواو والحاء والدال: أصل واحد يدل على الانفراد من ذلك الوحدة. وهو واحد قبيلته، إذا لم يكن فيهم مثله ... والواحد المنفرد»(١). «والله: الواحد الأحد، ذو الوحدانية والتوحد .... ومن صفاته الواحد الأحد.... وتقول: أحدث الله تعالى ووحدته. وهو الواحد الأحد»(٢). وقال أبو إسحاق الزجاج رحمه الله في معنى الواحد والأحد: «هو المتفرد بوحدانيته في ذاته وصفاته، وقد فرق بعضهم بين الواحد والأحد: أن الواحد يفيد وحدة الذات فقط، والأحد يفيده بالذات والمعاني»(٣). فالواحد منفرد بالذات في عدم المثل والنظير، والأحد بني على الانفراد، فالواحد منفرد بالذات، والأحد بالمعنى، والأحد من صفات الله عز وجل التي استخلصها لنفسه، ولا يشركه فيها شيء(٤). وقال الزجاجي رحمه الله: «الله عز وجل الواحد الأحد الذي لا ثاني له، ولا شريك له ولا مثل ولا نظير، وهو سبحانه الواحد الذي يعتمده عباده، ويقصدونه،

---

(١) مقاييس اللغة (١/ ٦٧، ٦/ ٩٠)، وانظر: مفردات القرآن (ص: ٦٦)، والتحرير والتنوير (٣٠/ ٦١٣).

(٢) لسان العرب (٣/ ٧٠).

(٣) تفسير الأسماء الحسنى (ص: ٥٨).

(٤) انظر: لسان العرب (١/ ٣٥).

ولا يتكلون إلا عليه عز وجل»[1]. وقال الشيخ عبد الرحمن ابن سعدي رحمه الله: «فالله سبحانه هو الذي توحد بجميع الكمالات بحيث لا يشاركه فيها مشارك ويجب على العبيد توحيده عقداً وقولاً وعملاً بأن يعترفوا بكماله المطلق وتفرده بالوحدانية ويفردوه بأنواع العبادة»[2]. فهما اسمان دالان على أحدية الله ووحدانيته، أي: أنه سبحانه هو المتفرد بصفات المجد والجلال، المتوحد بنعوت العظمة والكبرياء والجمال، فهو واحد في ذاته لا شبيه له، وواحد في صفاته لا مثيل له، وواحد في أفعاله لا شريك له ولا ظهير، وواحد في ألوهيته فليس له ند في المحبة والتعظيم والذل والخضوع، وهو الواحد الذي عظمت صفاته حتى تفرد بكل كمال وتعذر على جميع الخلق أن يحيطوا بشيء من صفاته أو يدركوا شيئًا من نعوته، فضلا عن أن يماثله أحد في شيء منها. ومع تكرر ورود اسم الله الواحد في القرآن الكريم في مقامات متعددة، وفي سياقات مختلفة؛ لم يأت في أي سياق منها ما يدل على ما يقوله الكاتب بأنه: واحد في ذاته لا قسيم له؛ بل كلها في تقرير التوحيد وإبطال الشرك والتنديد. فقال سبحانه في تقرير الوحدانية ووجوب إخلاص الدين له: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌ ۖ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ

(١) اشتقاق أسماء الله للزجاجي (ص: ٩٠)، وانظر: شأن الدعاء (ص: ٨٢).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (٥/ ٤٨٥)، وانظر: تقريب التدمرية (ص: ١٣٨).

لَوَٰحِدٌ ۝٤ رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَرَبُّ ٱلۡمَشَٰرِقِ﴾ [الصافات: ٤-٥]، وقال سبحانه في بيان أن هذه الوحدانية هي خلاصة دعوة الرسل وزبدة رسالتهم: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَٱسۡتَقِيمُوٓاْ إِلَيۡهِ وَٱسۡتَغۡفِرُوهُۗ وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [فصلت: ٦]. وقال تعالى في سياق الدعوة إلى الإسلام الله والاستسلام لعظمته والخضوع لجنابه: ﴿فَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَلَهُۥٓ أَسۡلِمُواْۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُخۡبِتِينَ﴾ [الحج: ٣٤]، وقال تعالى في تنزيه نفسه عما أدعى في حقه من اتخاذ الولد وأنه ثالث ثلاثة تنزه وتقدس عن ذلك فقال: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤]، وقال تعالى في إبطال عقائد المشركين: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ أَئِنَّكُمۡ لَتَشۡهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخۡرَىٰۚ قُل لَّآ أَشۡهَدُۚ قُلۡ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال تعالى في مقام بيان عظمته وكمال ملكه وخضوع الخلائق له يوم القيامة: ﴿يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ لَا يَخۡفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنۡهُمۡ شَيۡءٞۚ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ لِلَّهِ ٱلۡوَٰحِدِ ٱلۡقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]. وأهل العلم يفرقون بين الواحد والأحد من عدة وجوه، وليس منها ما ذكره الكاتب بأنه إذا وصف بالوحدانية فهو مختص بمعنى الصفة، وإذا وصف بالأحدية فهو مختص بصفات لا يشاركه فيها غيره. ومن الفروق التي ذكرها أهل العلم بين الأحد والواحد: أن الأحد يشمل الواحد لأنه أعم منه، فيطلق على

الواحد والواحدة والاثنين والجمع بنوعيهما، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، وتقول: ما رأيت أحدًا منهن، ولا يكون الواحد إلا للفرد المذكر. الثاني: الواحد له مؤنث من لفظه، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَٰحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ﴾ [النساء: ١١]، والأحد لا مؤنث له من لفظه إلا مع التركيب. الثالث: الواحد يطلق على من يعقل ومن لا يعقل، فهو أعم من هذا الوجه، والأحد لا يكون إلا فيمن يعقل، فلا يقال: لا أملك أحدا من الكتب. الرابع: الواحد يجوز أن يكون معه ثان، فيقال: ليس عندي واحد بل اثنان، ولا يجوز ليس عندي أحد بل اثنان. الخامس: الواحد لا جمع له من لفظه، وجمعه أحاد، والأحد لا يجمع أصلا، وسئل المبرد عن (الأحاد) أهو جمع الأحد؟ قال: معاذ الله، إنه ليس للأحد جمع. السادس: الأحد وصف خاص بالله تعالى. السابع: الواحد يدخل في الحساب والعدد والقسمة، والأحد ليس كذلك، ولذلك كان الواحد أول العدد، وقيل: يجوز أن يقال: أحد، اثنان. الثامن: وهو من الفروق اللفظية أن أحد يختص بتركيبه في أحد عشر، ولا يقال: واحد عشر. التاسع: زعم بعضهم أن الأحد لا يستعمل إلا في النفي، وهو مردود بالآية المذكورة في الوجه الأول. العاشر: أن الأحد يستعمل اسما بمعنى إنسان في خصوص النفي، كالآية المتقدمة. الحادي عشر: الأصل في أحد وحد، وأحد فرع. وأما من حيث معناهما اسمين من أسماء الله، فمن العلماء من لا يرى الفرق بينهما، والصحيح التفريق، وأقرب ما قيل في ذلك: أنه إذا قيل:

الله أحد، فمعناه: المنفرد بالإلهية، وإذا قيل: الله واحد، فمعناه: الذي لا ثاني له[١]. وقول الكاتب بأن الإمام رحمه الله لم يذكر سورة الإخلاص في كتاب التوحيد. فهل يلزم أن يذكر سورة الإخلاص في كل كتاب له؟! فالإمام محمد رحمه الله لم يذكرها ولم يذكر كثيرا غيرها من سور القرآن في كتاب التوحيد. ولا يعني هذا أن الإمام لم يذكرها في جميع كتبه؛ بل هو رحمه الله ذكرها واستشهد بما في مواضع كثيرة. وله تفسير لها ضمن مؤلفاته، قرر فيه التوحيد والتنديد بالشرك. قال رحمه الله: «فمن أحسن الاقتران أن الله قرن بين الإيمان به والكفر بالطاغوت؛ فبدأ بالكفر به على الإيمان بالله، وقرن الأنبياء بين الأمر بالتوحيد والنهي عن الشرك، مع أن في الوصية بلا إله إلا الله ملازمة الذكر بهذه اللفظة والإكثار منها. ويتبين عظم قدرها، كما بين فضل سورة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] على غيرها من السور، ذكر أنها تعدل ثلث القرآن مع قصرها. وكذلك حديث موسى عليه السلام، فإن في ذكره ما يقتضي كثرة الذكر بهذه الكلمة، كما في الحديث: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ». أخرجه الترمذي (٣٣٨٣)، وابن ماجه (٣٨٠٠)[٢]. وقال رحمه الله: «الأصل الثالث: وهو توحيد الذات والأسماء والصفات كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص:

(١) انظر: المنهاج الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، لزين محمد شحاته (١/ ٩٨).

(٢) الرسائل الشخصية (٦/ ١٦٣)، والدرر السنية: (٢/ ٦٨).

١-٤][1]. وقول الكاتب: (وبينما يثبت الوهابيون للخالق عز وجل صفات جسدية تنافي الأحدية الإلهية)، وذكر منها صفة الوجه الله تعالى. وهذا مبني عنده على تعريفه للواحد بأنه الشيء الذي لا ينقسم في نفسه أو في معنى صفته، كما مر في الفقرة ثانيا. أما أهل السنة فيقولون أنه واحد في ربوبيته، وواحد في ألوهيته، وواحد في أسمائه وصفات، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. أما إثبات الوجه الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. قال الإمام ابن خزيمة رحمه الله بعد أن أورد جملة من الآيات تثبت صفة الوجه لله تعالى: «فنحن وجميع علمائنا مذهبنا أنا نثبت لله ما أثبته الله لنفسه، نقر بذلك بألسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا؛ من غير أن نشبه وجه الله خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عز ربنا أن يشبه المخلوقين، وجل ربنا عن مقالة المعطلين»[2].

(١) الدرر السنية (٢/ ٦٨).

(٢) كتاب التوحيد (١/ ٢٥)، وانظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٦٨، ٩/ ١٦)، وأضواء البيان (٧/ ٨٠١).

الشبهة: اعتقاد حلول الحوادث بالله تعالى.

يقول محمد باسم دهمان في بيان شذوذ ابن تيمية حسب زعمه ومن تبعه من السلفية وأتباع دعوة الإمام رحمه الله في اعتقادهم حلول الحوادث بالله واعتقاد أن الصفات الفعلية قديمة النوع حادثة الأحاد: «يقوم اعتقاد ابن تيمية والسلفية والوهابية على أن لفظ حلول الحوادث مجمل فإن أريد به المخلوقات فنقول لا تحل فيه الحوادث، وأن أريد بالحادث المتجدد فنقول بحلول الحوادث في الأحاد، ذات الله!! وعليه بنوا قولهم في كلام الله بأنه قديم النوع حادث الأحاد، أي: متعدد فالكلام يحصل شيئًا بعد شيء، وكذلك قالوا في الصفات الفعلية الاختيارية بأنها قديمة النوع حادثة الأحاد، والمراد بالصفات الفعلية عند الحنابلة هي ما عدا الصفات الذاتية والخبرية»[1].

الجواب: حقيقة هذه الدعوى هو إنكار المتكلمين للصفات الفعلية الاختيارية لله المتعلقة بمشيئته وإرادته، منعا بزعمهم لحلول الحوادث بذات الله تعالى، والله منزه عن حلول الحوادث، وأن الله لا يتجدد له عند وجود الموجودات نعتا ولا صفة، لذلك اضطروا إلى تأويل هذه الصفات[2]. والحلول: هو عبارة عن كون أحد الجسمين ظرفًا

---

(١) مغالطات السلفية (ص: ٢١٩، ٤٦١)، وانظر: تحقيق مسائل مهمات من علم التوحيد والصفات (ص: ١٢١).

(٢) انظر: تحفة المريد (ص: ٦٥)، وشرح المقاصد (١/ ١٣٨)، والمواقف (ص: ٢٧٥)، ومجموع الفتاوى (٦/ ١٤٤)، ومسألة حلول الحوادث في ضوء منهج السلف (ص: ٢٠).

للآخر، كحلول الماء في الكوز. والحوادث: جمع حادث، وهو الشيء المخلوق المسبوق بالعدم، ويسمى حدوثًا زمانيًا. وقد يعبر عن الحدوث بالحاجة إلى الغير، ويسمى حدوثًا ذاتيًا. والحدوث الذاتي: هو كون الشيء مفتقراً في وجوده إلى الغير. والحدوث الزماني: هو كون الشيء مسبوقًا بالعدم سبقًا زمانيًا[1]. ومعنى حلول الحوادث: أي قيامها بالله، ووجودها فيه تعالى. ولفظ حلول الحوادث بالله تعالى من إطلاقات أهل الكلام، ومقصدهم بنفي حلول الحوادث نفي اتصاف الله بالصفات الاختيارية الفعلية التي يتصف بها الرب عز وجل فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته مثل كلامه وسمعه وبصره وإرادته ومجيئه ورضاه ورحمته وغضبه وسخطه، ومثل خلقه وإحسانه وعدله، ومثل استوائه ومجيئه وإتيانه ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة [2]، فينفون جميع الصفات الفعلية الاختيارية. وحجتهم في ذلك أن قيام تلك الصفات بالله يعني قيام الحوادث، أي: الأشياء المخلوقة الموجودة بالله. وإذا قامت به أصبح حادثًا بعد أن لم يكن، كما تكون المخلوقات حالة فيه، وهذا ممتنع؛ لذلك اضطروا إلى تأويل ما جاء في النصوص من هذه الصفات. أما أهل السنة

---

(١) انظر: التعريفات (ص: ٨٥)، والمواقف (ص: ٩٦)، ومسألة حلول الحوادث في ضوء منهج السلف (ص: ١٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٢١٧)، وانظر: رسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل (٣/ ٢)، والقول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ١٣٢)، وشرح العقيدة الواسطية للهراس (ص: ٥٢)، والكواشف الجلية عن معاني الواسطية (ص: ١٧٤، ٤٢٩)، والصفات الإلهية في الكتاب والسنة (ص: ٢٥٥).

والجماعة فيؤمنون بأسماء الله وصفاته وأفعاله على الوجه اللائق به، وأن الله يفعل ما يشاء، على الوجه الذي يشاء، متى ما شاء [١]، ومن خالفهم فقد سلك سبيل التعطيل والتشبيه. قال يحيى بن معين رحمه الله: «إذا سمعت الجهمي، يقول: أنا كفرت برب ينزل فقل: أنا أؤمن برب يفعل ما يريد»[٢]. وقال أبو عثمان بن عبد الرحمن الصابوني رحمه الله في وجوب الإيمان بصفات الله على الوجه اللائق به: «قرأت لأبي عبد الله بن أبي حفص البخاري وكان شيخ بخارى في عصره بلا مدافعة، وأبو حفص كان من كبار أصحاب محمد بن الحسن الشيباني، قال أبو عبد الله أعني ابن أبي حفص هذا سمعت محمد بن الحسن الشيباني يقول: قال حماد بن أبي حنيفة قلنا لهؤلاء يعني الجهمية : أرأيتم قول الله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] قالوا: أما الملائكة فيجيئون صفـًا صفـًا، وأما الرب تعالى فإنا لا ندري ما عني بذلك؟ ولا ندري كيف مجيئه؟ فقلت لهم: إنا لم نكلفكم أن تعلموا كيف جيئته؟! ولكنا نكلفكم أن تؤمنوا بمجيئه، أرأيتم من أنكر أن الملك يجيء صفـًا صفـًا ما هو عندكم؟ قالوا: كافر مكذب، قلت: فكذلك إن أنكر أن الله سبحانه يجيء فهو كافر مكذب»[٣]. وقال أيضا: «إن

---

(١) انظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (١/ ٣٢٨)، والمسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (١/ ٣٤٨)، ونقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي (١/ ٤٩٤).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٠١).

(٣) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (١/ ٤٦).

أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربهم تبارك وتعالى بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله، وشهد له بها رسوله على ما وردت به الأخبار الصحاح ونقله العدول الثقات، ولا يعتقدون تشبيهاً لصفاته بصفات خلقه، ولا يكيفونها تكيف المشبهة، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية، وقد أعاذ الله أهل السنة من التحريف والتكييف، بأن منَّ عليهم بالتفهيم والتعريف، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه، وتركوا القول بالتعطيل والتشبيه، واتبعوا قوله عز من قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. قلت نعم هذا هو الحق، ولهذا فأصحاب الحديث بل الأئمة منهم كانوا يؤمنون بجميع أفعال الله وصفاته وكانوا يمرونها على ظاهرها ولا يخوضون فيها ولا يسألون عن كيفيتها، فهذا مالك إمام أهل الحجاز وهذا الثوري إمام أهل العراق، وهذا الأوزاعي إمام أهل الشام، وهذا الليث بن سعد إمام أهل مصر والمغرب، ثبت عنهم وعن غيرهم خلق كثير أنهم كانوا يؤمنون بها ويمرونها على ظاهرها ولا يؤولون فيها ولا يكيفون فيها»[1]. بل قد قال بعض متقدمي الأشاعرة بإثبات الصفات الفعلية لله، قال الذهبي رحمه الله في كتابه العلو، نقلاً عن أبو الحسن علي بن مهدي الطبري تلميذ الأشعري في كتاب مشكل الآيات: «أن الله في السماء، فوق كل شيء، مستو على عرشه، بمعنى أنه عال عليه، ومعنى الاستواء

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (١/ ١٠٥).

الاعتلاء، كما تقول العرب: استويت على ظهر الدابة، واستويت على السطح، بمعنى علوته، واستوت الشمس على رأسي، واستوى الطير على قمة رأسي، بمعنى علا في الجو فوجد فوق رأسي، فالقديم[١] جل جلاله عال على عرشه، يدلك على أنه في السماء عال على عرشه قوله : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقوله: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] ، وقوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله: ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥]»[٢]. وقال أبو بكر الباقلاني رحمه الله في كتاب الذب عن أبي الحسن الأشعري رحمه الله: «كذلك قولنا في جميع المروي عن رسول الله ﷺ في صفات الله إذا صح من إثبات اليدين والوجه والعينين، ونقول إنه يأتي يوم القيامة في ظلل من الغمام، وإنه ينزل إلى السماء الدنيا كما في الحديث، وإنه مستو على عرشه ... وقد بينا دين الأئمة وأهل السنة أن هذه الصفات تمر كما جاءت بغير تكييف، ولا تحديد، ولا تجنيس، ولا تصوير»[٣]. والآيات القرآنية والأحاديث النبوية نصت بأدلة صريحة واضحة لمن أراد الحق على إثبات الصفات الفعلية الاختيارية

---

(١) القديم: ليس من أسماء الله الحسنى، ولا صفة من صفاته، وإنما يجوز إطلاقه على الله تعالى في مقام الإخبار عنه، لا مقام التسمية والوصف. ومعناه عندهم الذي لم يسبق بعدم. ويغني عنه اسم الله الأول. انظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠١)، وبدائع الفوائد (١/ ٢٨٤).

(٢) العلو (ص: ٢٣١)، وانظر بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٣٥).

(٣) العلو (ص: ٢٣٧)، وانظر مجموع الفتاوى (٥/ ٩٨).

المتعلقة بمشيئة الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، وفي هذه الآية أثبت الله تعالى لنفسه الأفعال التالية: خلق، استوى، يعلم، يبصر. وقال تعالى: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحديد: ٢]، وفي هذه الآية أثبت الله تعالى لنفسه فعل الحياة والموت والقدرة على فعل كل شيء. وقال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، ففي هذه الآية أثبت الله تعالى لنفسه: فعل سمع ويسمع. وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥] وفي هذه الآية أثبت الله تعالى لنفسه: فعل الدعوة والهداية. أما الأحاديث النبوية فعن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ. يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ. يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ. وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ. حِجَابُهُ النُّورُ. (وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: النَّارُ) لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ». أخرجه مسلم (١٧٩). فأثبت هذا الحديث الأفعال التالية: يخفض، يرفع، كشف، لا ينام. وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يَقْبِضُ اللهُ

الْأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ»، ثُمَّ يَقُولُ: «لِيَ الْمُلْكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟». أخرجه البخاري (٦٥١٩)، ومسلم (٢٧٨٧). فأثبت الحديث الأفعال التالية: يقبض، يطوي، يقول. وعن أنس بن مالك ﵁ أن النبي ﷺ قال: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِيَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ، وَلَا يَزَالُ فِي الْجَنَّةِ فَضْلٌ حَتَّى يُنْشِئَ اللهُ لَهَا خَلْقًا فَيُسْكِنَهُمْ فَضْلَ الْجَنَّةِ». أخرجه مسلم (٢٨٤٨). أثبت الحديث الأفعال التالية: يضع، يزوي، يُنشئ، يسكن. وعن أبي موسى الأشعري ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ فِي النَّهارِ لِيتُوبَ مُسِيْءُ اللَّيْلِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِها». أخرجه مسلم (٢٧٥٩). أثبت الحديث الفعل التالي: يبسط يده. وعن أنس بن مالك ﵁ قال رسول الله ﷺ: «اللهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ رَجُلٍ بِأَرْضٍ دَوِيَّةٍ مَهْلَكَةٍ، مَعَهُ رَاحِلَتُهُ، عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ، فَنَامَ فَانْتَبَهَ، وَقَدْ ذَهَبَتْ رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَالْتَمَسَهَا، حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْعَطَشُ وَالْمَوْتُ قَالَ: أَرْجِعُ إِلَى مَوْضِعِ رَاحِلَتِي وَأَمُوتُ فِيهِ، قَالَ: فَاضْطَجَعَ فَأَغْفَى إِغْفَاءَةً، فَاسْتَيْقَظَ، فَإِذَا رَاحِلَتُهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ».أخرجه البخاري (٦٣٠٨)، ومسلم (٢٧٤٤). أثبت الحديث: فرح الله بتوبة عبده. هذه بعض الأدلة الصريحة على أفعال الله تعالى التي وردت في الكتاب والسنة النبوية، صريحة وظاهرة على صحة إثبات الأفعال الإلهية الاختيارية، فهل يقول عاقل

وهي تمثل أدلة. بعد ذلك بنفيها؟! ثم إنَّ لفظ حلول الحوادث من الألفاظ المجملة، وليس معروفًا عند سلف الأمة، ولم يرد في كتاب ولا سنة، لا نفيًا ولا إثباتا؛ بل هو عين دعوى الفلاسفة في أن الله: لا يتغير ولا يتحرك. أخذها المتكلمون وسموها نفي حلول الحوادث وهي دعوى باطلة شرعًا كما أنها باطلة عقلاً، إذ لازمها أن الله جماد أو ميت فإن الجماد والميت هو الذي لا يتأتى منه الفعل أو الحركة[1]. ولذلك فإن السلف لا يطلقون هذا اللفظ، ويستفصلون ممن اطلقه، فإن أرد بنفي حلول الحوادث بالله أن لا يحل بذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن له من قبل فهذا النفي صحيح، فالله عز وجل ليس محلاً لمخوقاته وليست موجودة فيه، ولا يحدث له وصف متجدد لم يكن له من قبل. وإن أرد بنفي حلول الحوادث: نفي أفعاله الاختيارية التي يفعلها متى شاء كيف شاء كالنزول والاستواء والرضا والغضب والمجيء لفصل القضاء ونحو ذلك فهذا النفي باطل مردود. وقد اعتراف الرازي رحمه الله في المطالب العالية بأن قول من قال: «أنه تعالى متكلم بكلام يقوم بذاته وبمشيئته واختياره هو أصح الأقوال نقلاً وعقلاً»[2]. قال الإمام أحمد رحمه الله في صفات الله: «لا

---

(١) انظر: أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة (٢/ ٤٢).

(٢) المطالب العالية من العلم الإلهي (٣/ ٣٠٢)، وانظر: فتح الباري (٣/ ٤٥٥)، والآمدي وآراؤه الكلامية (ص: ٣٤٦)، ودرء التعارض (٢/ ١٩٥).

يتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال ونصفه بما وصف به نفسه ولا يتعدى ذلك»[١].

وقال ابن أبي العز رحمه الله في شرح الطحاوية في تعليقه على كلام الطحاوي: «تعالى ربنا عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات»، قال: «أذكر بين يدي الكلام على عبارة الشيخ رحمه الله مقدمة، وهي: أن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بين ما أثبت بها فهو ثابت وما نفي بها فهو منفي؛ لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي. ولهذا كان النفاة ينفون بها حقـًا وباطلاً، ويذكرون عن مثبتيها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلاً، مخالفـًا لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفيـًا ولا إثباتـًا، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون»[٢]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومن الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان: نوع جاء به الكتاب والسنة فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته الله ورسوله، وينفي

---

(١) الرسائل والمسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (١/ ٢٧٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ١٨٩).

ما نفاه الله ورسوله، فاللفظ الذي أثبته الله أو نفاه حق، فإن الله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والألفاظ الشرعية لها حرمة .... وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره». وقال أيضاً: «وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً، فليس على أحد، بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قبل، وإن أراد باطلاً رد، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً، ولم يرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى»[1].

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٣)، التدمرية (ص: ٦٥).

الشبهة: اتهام أئمة الدعوة أنهم مفوضة.

التفويض المروي عن الإمام أحمد يختلف عن التفويض المحدَث عند السلفية المعاصرة، فتفويض الإمام أحمد لبعض النصوص هو إثبات صحتها، ثم تسليمها من غير التحدث في معانيها. وهذا هو مذهب المفوضة بعينه، الذين يعتبرون بعض نصوص صفات الله تعالى مجهولة غير معقولة، لا يعلمها إلا الله تعالى، ومن ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى[١].

الجواب: تقرير مذهب السلف في تفويض معاني الصفات: قد ثبت بالتواتر اتفاق السلف الكرام رضي الله عنهم جميعًا على الإقرار والإيمان بصفات الله تعالى على حقيقتها وظاهرها، مع إثبات معانيها اللائقة بالله تعالى، وتفويض كيفيتها إلى الله تعالى، وأنه لا تلازم بين إثبات ظواهر النصوص والوقوع في وحل تشبيه الله تعالى بخلقه[٢]، وإليك بعض أقوالهم في هذا المعنى: يقول ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ): «الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله حيث انتهى في صفته، أو حيث انتهى رسوله ﷺ، ولا نزيل اللفظ عمَّا تعرفه العرب وتضعه عليه، ونمسك عمَّا سوى ذلك»[٣]. ويقول أبو منصور الأزهري الهروي

---

(١) ينظر: السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: ٢٤٦) وما بعدها، والقول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام (ص: ١٧٥).

(٢) انظر مقال بعنوان: دفع توهم التلازم بين ظواهر نصوص الصفات والتشبيه. على موقع مركز سلف.

(٣) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية لابن قتيبة (ص: ٤٤).

(ت ٣٧٠ هـ): وأخبرني محمد بن إسحاق السعدي عن العباس الدُّورِي أنه سأل أبا عبيدٍ عن تفسيره يعني حديث: «لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ». أخرجه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨). وتفسير غيره من حديث النزول والرؤية، فقال: «هذه أحاديث رواها لنا الثقاتُ عن الثقات حتى رفعوها إلى النبي عليه السلام؛ وما رأينا أحدًا يفسرها، فنحن نؤمن بها على ما جاءت ولا نفسرها». أراد: أنها تترك على ظاهرها كما جاءت[1]. ويقول أبو سليمان الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) في كتاب الغنية عن الكلام وأهله: «فأما ما سألت عنه من الكلام في الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنن الصحيحة، فإن مذهب السلف إثباتها، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها». قال الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): «وكذا نقل الاتفاق عن السلف في هذا الحافظ أبو بكر الخطيب، ثم الحافظ أبو القاسم التيمي الأصبهاني، وغيرهم»[2]. ويقول ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ): «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة...»[3]. ويقول أبو طاهر الكرجي

---

(١) تهذيب اللغة (٩/ ٥٦).

(٢) العلو للعلي الغفار للذهبي (ص: ٢٣٦).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٤٥).

(ت ٤٨٩ هـ): «وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهي صفة حقيقية لا مجازية»[١]. ويقول الإمام أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي (ت ٥٣٥ هـ) وقد سئل عن صفات الرب تعالى فقال: «مذهب مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وإسحاق بن راهويه: أن صفات الله التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله، من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيه، ولا تشبيه ولا تأويل، قال سفيان بن عيينة: كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره، أي: على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز بنوع من التأويل»[٢]. وهذا محل اتفاق من علماء السلف الكرام؛ يقول ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ): «فهذا اتفاق من الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المتشابه[٣]، وأنه لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبين ويفسر باتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه، أو إلحاد في أسماء الله وآياته»[٤]. فتأمل في هذه الأقوال؛ ليتضح لك جليًّا ما كان عليه السلف في باب صفات الله تعالى، وأنهم يثبتون لها المعنى اللائق بالله تعالى، ويقطعون العلائق عن

---

(١) الاعتقاد القادري (ص: ٢٤٧).

(٢) ينظر: العرش للذهبي (٢/ ٤٥٩ - ٤٦٠)، والعلو له (ص: ١٩٢).

(٣) يعني: الذي يسمونه متشابه، وليس هو من المتشابه على الحقيقة.

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٥).

إدراك كيفيتها، ويفوضون كيفية صفات الباري سبحانه إلى الله تعالى، وهذا بعينه هو قول السلفية المعاصرة، ولا فرق البتة. وليعلم أنهم لا يتحاكمون في اعتقادهم هذا إلى مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين الحادثة كالجسم والحيز ونحو ذلك التي بنوها على أقوال مشتبهة مجملة تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظًا ومعنًى يوجب تناولها الحق والباطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل؛ لأجل الاشتباه والالتباس. وهذا الذي قدمناه هو قول علماء السلف قاطبة قبل مجيء شيخ الإسلام ابن تيمية، وبه يرد على قول صاحب الدعوى: أنه لم يقل به أحد قبل ابن تيمية. وإن كان شيخ الإسلام له باع طويل وفضل كبير في تأصيل هذا المعنى وتقعيده. وعلى العكس تمامًا؛ فإن مذهب المفوضة هو القول المحدث بعد المائة الرابعة من الهجرة، ولله در الإمام الذهبي في بيان إحداث قول المفوضة حيث قال: «قلت: المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة، ما علمت أحدًا سبقهم بها؛ قالوا: هذه الصفات تمر كما جاءت، ولا تأوَّل، مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد. فتفرع من هذا أن الظاهر يُعنى به أمران: أحدهما: أنه لا تأويل لها غير دلالة الخطاب، كما قال السلف: الاستواء معلوم، وكما قال سفيان وغيره: قراءتها تفسيرها. يعني: أنها بينة واضحة في اللغة، لا يبتغى بها مضائق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السلف، مع اتفاقهم أيضًا أنها لا تشبه صفات البشر بوجه؛ إذ الباري لا مثل له، لا في ذاته، ولا في صفاته. الثاني: أن ظاهرها هو الذي يتشكل

في الخيال من الصفة، كما يتشكل في الذهن من وصف البشر. فهذا غير مراد؛ فإن الله تعالى فرد صمد ليس له نظير، وإن تعددت صفاته، فإنها حق، ولكن ما لها مثل ولا نظير، فمن ذا الذي عاينه ونعته لنا؟! ومن ذا الذي يستطيع أن ينعت لنا كيف يسمع كلامه»[1].

دعوى تفويض الإمام أحمد بن حنبل لمعاني الصفات: بنى صاحب كتاب السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة ادعاءه بأن تفويض الإمام أحمد لبعض النصوص هو إثبات صحتها، ثم تسليمها من غير التحدث في معانيها، على عدة أمور، نناقشها في النقاط الآتية: النقطة الأولى: الرواية عن الإمام أحمد: «ولا كيف ولا معنى»: أورد فيها رواية عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: «نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى، ولا نرد منها شيئًا ونعلم أن ما جاء به الرسول حق إذا كانت بأسانيد صحاح»[2]. والجواب: حتى نتمكن من فهم كلام الإمام أحمد على وجهه الصحيح، فلا مفر من جمع أطراف كلامه رحمه الله فيها، ثم يحمل المتشابه من كلامه على صريحه ومحكمه، فيقال: أولًا: إن هذه الرواية المذكورة غلط: والسبب في غلطها: أنها من تفردات حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد، ومعلوم أن حنبلًا ينفرد أحيانًا عن الإمام

---

(١) العلو للعلي الغفار (ص: ٢٥١).

(٢) ينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ٥٨)، وإبطال التأويلات لأبي يعلى (١/ ٤٥)، وذم التأويل لابن قدامة (١/ ٢٢)، بألفاظ مختلفة، واللفظ لابن قدامة.

أحمد ببعض الروايات، وهذه الرواية منها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «حنبل له مفاريد ينفرد بها من الروايات في الفقه، والجماهير يروون خلافه، وقد اختلف الأصحاب في مفاريد حنبل التي خالفه فيها الجمهور هل تثبت روايته؟ على طريقين: فالخلال وصاحبه قد ينكرانها، ويثبتها غيرهما كابن حامد»[١]. فعلى طريق الخلال وصاحبه فإن هذه الرواية مردودة غير مقبولة، وعلى طريق ابن حامد يتعامل معها بما سيأتي في النقطة ثالثًا. ويقول الذهبي: «له مسائل كثيرة عن أحمد، ويتفرد، ويغرب»[٢]. ويقول ابن القيم (ت ٧٥١ هـ) في أثناء كلامه عن رواية لحنبل: «إنها غلط عليه – يعني: على الإمام أحمد – فإن حنبلًا تفرد به عنه، وهو كثير المفاريد المخالفة للمشهور من مذهبه، وإذا تفرد بما خالف المشهور عنه، فالخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتون ذلك رواية، وأبو عبد الله بن حامد وغيره يثبتون ذلك رواية، والتحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه، هذا إذا كان ذلك من مسائل الفروع، فكيف في هذه المسألة؟!»[٣]. ثانيًا: اختلفت ألفاظ هذه الرواية عند الناقلين لها: والسؤال: إذا اختلفت الألفاظ فما هو المعيار الذي يجعلنا نرجح لفظًا منها على لفظ آخر؟! ففي حين اقتصر الإمام ابن بطة

---

(١) الاستقامة (١/ ٧٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٢).

(٣) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة للبعلي (ص: ٤٧٤).

في الإبانة الكبرى على قوله: «بلا كيف»، فإننا نجد في شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي قوله: «بلا كيف ولا حد»، وعند أبي يعلى في إبطال التأويلات قوله: «ما لك ولهذا؟ امض الحديث على ما روي»[1]، فالواجب علينا في مثل هذه الحال هو رد المتشابه من ألفاظ الإمام أحمد إلى المحكم من كلامه، أو الترجيح بين الروايات، وهو ما سنعرض له في الفقرات التالية. ثالثًا: سلمنا جدلًا بصحة تلك الرواية بألفاظها المختلفة: فإما أن يقال: إن هذه الرواية من المتشابه الذي يختلف الناس في فهم معناه، والواجب علينا هو الرجوع إلى كلام الإمام الصريح المحكم في هذه المسألة. وإما أن نتعامل معها بطريق ابن حامد، بأن تُعدُّ الروايات عن الإمام أحمد متعارضة؛ وحينئذٍ يلجأ علماء المذهب إلى الترجيح، وفيه يقول المرداوي (ت ٨٨٥ هـ): «وإن جهل التاريخ، يعني: في الروايتين المتعارضتين ولم يعلم التاريخ فمذهبه – يعني: الإمام أحمد –: أقربهما من كتاب أو سنة، أو إجماع، أو أثر، أو قواعده، أو عوائده، أو مقاصده، أو أدلته»[2]. وقد صرَّح الإمام أحمد بأنه يعلم تفسير صفات الله تعالى ومعناها، دون كيفيتها؛ وإليك بعض نقولات علماء المذهب الحنبلي عن الإمام أحمد في هذا: يقول أبو بكر الخلال (ت ٣١١ هـ): «ومذهب أبي عبد الله أحمد بن

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ٢٤٢– ٢٤٣)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٠٢)، إبطال التأويلات (ص: ٢٦٠).

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١٢/ ٢٤٢).

حنبل رضي الله عنه أن لله عز وجل وجهًا، لا كالصور المصورة والأعيان المخططة، بل وجهه وصَفه بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، ومن غيَّر معناه فقد ألحد عنه، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باقٍ لا يبلى، وصفة له لا تفنى، ومن ادعى أن وجهه نفسه فقد ألحد، ومن غيَّر معناه فقد كفر، وليس معنى وجه معنى جسد عنده، ولا صورة، ولا تخطيط، ومن قال ذلك فقد ابتدع»[١]. ويقول أبو يعلى (ت ٤٥٨ هـ): فقد روي عن أحمد وغيره ما يدل على التفسير، فقال أحمد في رواية عبدوس بن مالك العطار: «ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ولم يؤمن بها، لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك، وأحكم له فعليه الإيمان والتسليم. قالوا: فقول أحمد: ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كفي ذلك وأحكم له. معناه: قد كفاه ذلك أهل العلم، وأحكموا له علمه، فدلَّ على التفسير»[٢]. ويقول ابن القيم: «قال ابن الماجشون والإمام أحمد وغيرهما من السلف: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن علمنا تفسيره ومعناه»[٣]. ويقول ابن تيمية: «واحتج - يعني: الإمام أحمد في كتابه الرد على الزنادقة

---

(١) العقيدة للإمام أحمد رواية أبي بكر الخلال (ص: ١٠٣ - ١٠٤).

(٢) إبطال التأويلات (ص: ٥٥).

(٣) الصواعق المرسلة لابن القيم (ص: ٧٤٥)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٧).

والجهمية – على أن الله يُرى، وأن القرآن غير مخلوق، وأن الله فوق العرش؛ بالحجج العقلية والسمعية، وردَّ ما احتج به النفاة من الحجج العقلية والسمعية، وبيَّن معاني الآيات التي سماها هو متشابهة، وفسرها آية آية»[١]. والنقطة التالية التي اعتمد عليها في دعواه هي ما قاله المرُّوذِي في روايته عن الإمام أحمد: «أحاديث الصفات تمر كما جاءت». وللجواب عن هذه النقطة نقول: هذه الرواية ثابتة عن الإمام أحمد من وجوه متعددة؛ فقد رواها عنه المرُّوذِي والخلال، وإنما يناقش صاحب الدعوى فيما فهمه منها، وبيان ذلك: أن مقتضى هذه العبارة هو إبقاء ما دلت عليه الصفات كما هو، من غير تحريف ولا تعطيل، يقول ابن تيمية: «فقولهم: أمروها كما جاءت. يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه؛ فإنها جاءت ألفاظًا دالة على معاني»[٢]. فلو كانت دلالة الصفات غير مقصود، أو أن الواجب اعتقاد خلاف ظاهرها؛ لقال: أمروا ألفاظها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عما دلت عليه، وفي هذا يقول ابن تيمية: «فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذٍ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت»[٣]. لو دلت هذه العبارة على تفويض المعنى لما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٤).

(٢) الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٣٠٧).

(٣) الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٣٠٧).

كان لقول الإمام أحمد: «امض الحديث كما روي بلا كيف»[١] معنًى؛ يقول ابن تيمية: «ولا يقال حينئذٍ: بلا كيف؛ إذ نفي الكيفية عمَّا ليس بثابت لغوٌ من القول»[٢]. ومما يؤيد أن هذه العبارة تفيد إثبات معاني الصفات: ما قاله سفيان بن عيينة (ت ١٩٨ هـ): «كل شيء وصف الله به نفسه في القرآن، فقراءته تفسيره لا كيف ولا مثل»[٣]. والمعنى: أنها تترك على ظاهرها، وهذا العموم يتوافق مع قاعدة: القول في الصفات كالقول في بعض. فلا فرق بين إثبات صفة العلم واليد والضحك ونحو ذلك، فجميع الصفات تنتظم في نظم واحد. النقطة الثالثة: ادعاؤه بأن الإمام أحمد لم ينقل عنه إثبات بعض الصفات لله تعالى: يقول صاحب الدعوى: «فكان الإمام أحمد يثبت النصوص كما هي، فلم يقل: لله صفة الوجه، وصفة الإصبع، وصفة الساق، وصفة الهرولة، وصفة الظل، فهذا كلام مبتدع لا دليل عليه مطلقًا، ولا يوجد رواية صحيحة عن الإمام أحمد تثبت هذه الصفات بهذا الكلام، بل هذا كلام محدث في أصول الدين»[٤]. الجواب عن هذه النقطة من وجوه: هذه الفقرة مليئة بالمغالطات، وسأكتفي بتصحيح ذلك باختصار، والمقام لا يتسع للاستقصاء. إثبات الإمام أحمد لصفة الوجه لله تعالى: قال الخلال: «ومذهب أبي

---

(١) ينظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٧/ ٢٤٢).

(٢) الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٣٠٧).

(٣) ينظر: الصفات للدارقطني (ص: ٧٠)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٣/ ٤٣١).

(٤) السادة الحنابلة واختلافهم مع السلفية المعاصرة (ص: ٢٤٧).

عبد الله أحمد بن حنبل رضي الله عنه أن لله عز وجل وجهًا، لا كالصور المصورة والأعيان المخططة، بل وجهة وصَفه بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] ومن غيَّر معناه فقد ألحد عنه، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز، ووجه الله باقٍ لا يبلى، وصفة له لا تفنى، ومن ادَّعى أن وجهه نفسه فقد ألحد، ومن غير معناه فقد كفر، وليس معنى وجه معنى جسد عنده، ولا صورة، ولا تخطيط، ومن قال ذلك فقد ابتدع»[1]. أما القول بأن إثبات صفة الوجه كلام محدث في أصول الدين، فحسبنا في رده أن نذكر قول إمام المتكلمين في زمانه أبي بكر الباقلاني. يقول القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (ت ٤٠٣ هـ): «فإن قيل فما الدليل على أن لله وجهًا؟ قيل: قوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فأثبت لنفسه وجهًا ويدًا. فإن قيل: فما أنكرتم أن يكون وجهه ويده جارحة إذ كنتم لا تعقلون وجهًا ويدًا إلا جارحة؟ قلنا: لا يجب هذا، كما لا يجب في كل شيء كان قديمًا بذاته أن يكون جوهرًا؛ لأنا وإياكم لم نجد قديمًا بنفسه في شاهدنا إلا كذلك. وكذلك الجواب لهم إن قالوا: فيجب أن يكون علمه وحياته وكلامه وسمعه وبصره وسائر صفات ذاته عرضًا، واعتلوا بالوجود»[2]. وبهذا تبطل هذه الدعاوى التي ادعاها صاحب كتاب السادة الحنابلة واختلافهم مع

---

(١) العقيدة للإمام أحمد رواية أبي بكر الخلال (ص: ١٠٣).

(٢) ينظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني (ص: ٢٩٨)، والعلو للذهبي (ص: ٢٣٧).

السلفية المعاصرة، على الإمام أحمد، وثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن مذهب السلف والإمام أحمد بعيد كل البعد عن تفويض المعنى لصفات الله تعالى، وإنما تفويضهم للكيفية، لقطع أطماع العقول عن إدراك كيفية صفات الباري سبحانه. وهذا بعينه هو ما عليه السلفية المعاصرة، فلا اختلاف البتة بينهم وبين الإمام أحمد رحمه الله.

الشبهة: الوهابيون يعبدون الشاب الأمرد.

في بعض المنتديات الشيعية يقولون الوهابيون يعبدون الشاب الأمرد.

الجواب: أهل السنة برآء من تمثيل الله بخلقه، ويعتقدون أنه لا يماثل أحداً من خلقه، لا شابا أمرد، ولا شيخا، بل عندهم أن من شبه الله بخلقه كفر. قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: «من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا»[1]. ولهذا كان من الكذب والإفك والزور أن يقال: إن أهل السنة أو السلفيين أو الوهابيين يعبدون الشاب الأمرد، بل لا يعبدون إلا الله تعالى، وهم أهل التوحيد والسنة والاستقامة، على عكس أهل الشرك والبدعة الذين يعبدون الأولياء والأئمة، ويسجدون للقبور والأضرحة، ويسألونها قضاء الحاجات وتفريج الكربات: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١]. وأما ما ورد من حديث يفيد رؤية النبي ﷺ ربه مناما على صورة شاب أمرد، وهو حديث مختلف في صحته، صححه بعض الأئمة، وضعفه آخرون ، وعلى فرض صحته فهو رؤيا منام، والإنسان قد يرى ربه في منامه على صور مختلفة، وتكون الصورة التي يراها مناسبة لحاله وإيمانه، فقد يراه في صورة شاب، أو في صورة شيخ، مع الاعتقاد الجازم بأن الله

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٥٣١).

تعالى ليس على هذه الصورة في الحقيقة؛ لأنه سبحانه لا يشبه أحدا من خلقه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : «فالإنسان قد يرى ربه في المنام ويخاطبه فهذا حق في الرؤيا، ولا يجوز أن يعتقد أن الله في نفسه مثل ما رأى في المنام، فإن سائر ما يُرى في المنام لا يجب أن يكون مماثلا، ولكن لا بد أن تكون الصورة التي رآه فيها مناسبة ومشابهة لاعتقاده في ربه، فإن كان إيمانه واعتقاده مطابقا أتي من الصور وسمع من الكلام ما يناسب ذلك وإلا كان بالعكس. قال بعض المشايخ: إذا رأى العبد ربه في صورة كانت تلك الصورة حجابا بينه وبين الله. وما زال الصالحون وغيرهم يرون ربهم في المنام ويخاطبهم وما أظن عاقلا ينكر ذلك، فإن وجود هذا مما لا يمكن دفعه ... وليس في رؤية الله في المنام نقص ولا عيب يتعلق به سبحانه وتعالى، وإنما ذلك بحسب حال الرائي وصحة إيمانه وفساده واستقامة حاله وانحرافه. وقول من يقول ما خطر بالبال أو دار في الخيال فالله بخلافه ونحو ذلك إذا حمل على مثل هذا كان محملاً صحيحـًا، فلا نعتقد أن ما تخيَّله الإنسان في منامه أو يقظته من الصور أن الله في نفسه مثل ذلك، فإنه ليس هو في نفسه مثل ذلك، بل نفس الجن والملائكة لا يتصورها الإنسان ويتخيلها على حقيقتها بل هي على خلاف ما يتخيله ويتصوره في منامه ويقظته وإن كان ما رآه مناسبا مشابها لها، فالله تعالى أجل وأعظم»[1]. والحديث ورد بألفاظ منها: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي الْمَنَامِ فِي صُورَةِ شَابٍّ

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٣٦).

مُوَقَّرٍ فِي خَضِرٍ، عَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ، وَعَلَى وَجْهِهِ فِرَاشٌ مِنْ ذَهَبٍ». ومنها: «أَنَّهُ رَأَى رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي النَّوْمِ فِي صُورَةِ شَابٍّ ذِي وَفْرَةٍ، قَدَمَاهُ فِي الْخُضْرَةِ، عَلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَى وَجْهِهِ فِرَاشٌ مِنْ ذَهَبٍ». ومنها: «رَأَيْتُ رَبِّي فِي صُورَةِ شَابٍ أَمْرَدَ جَعْدٍ عَلَيهِ حُلَّةٌ خَضْرَاء». وممن صحح الحديث من الأئمة: أحمد بن حنبل، وأبو يعلى الحنبلي، وأبو زرعة الرازي. وممن ضعفه: يحيى بن معين، والنسائي، وابن حبان، وابن حجر، والسيوطي. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكلها - يعني روايات الحديث - فيها ما يبين أن ذلك كان في المنام وأنه كان بالمدينة إلا حديث عكرمة عن ابن عباس وقد جعل أحمد أصلهما واحداً وكذلك قال العلماء .... وهذا الحديث الذي أمر أحمد بتحديثه قد صرح فيه بأنه رأى ذلك في المنام»[1]. وقال الذهبي: «وهذه الرؤية رؤيا منام إن صحت»[2]. فبان بهذا أنه لا مُستمسك لأهل الزيغ والضلال في وصف أهل السنة بما هم برآء منه، فإن أهل السنة أعلم بالله وبصفاته، وأبعد عن التمثيل من سائر الطوائف؛ لأنهم المنقادون للكتاب والسنة، المعظمون للآثار، المستنيرة عقولهم بنور الإيمان، السائرون على ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، فهم أبعد الناس عن هذا الزيف والبهتان.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٧/ ١٩٧).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٤).

الشبهة: أكثر العلماء والمسلمين أشاعرة.

يروج الأشاعرة المعاصرون أن أكثر علماء الأمة بل وأكثر المسلمين يعتقدون العقيدة الأشعرية.

الجواب: مقدمة تأصيلية: قبل الشروع في مناقشة هذه الدعوى، يحسن تقرير أصل منهجي مهم، وهو أن الكثرة ليست معيارا للحق؛ إذ المقرر عند أهل السنة والجماعة أن الحق يعرف بالدليل من الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، لا بمجرد الكثرة العددية؛ ذلك أن الكثرة قد تقترن بالحق وقد تقترن بخلافه، فلا تكون ميزانا مستقلا يعول عليه في ترجيح مسائل الاعتقاد. وعليه، فلو فرض وجود كثرة على قول ما، فإن هذه الكثرة لا تكون حجة في ذاتها حتى تعرض على الدليل؛ فما وافق الكتاب والسنة قبل، وما خالفهما رد، بغض النظر عن عدد القائلين به. وقد دلت نصوص القرآن الكريم دلالة واضحة على أن الكثرة ليست معيارا للحق، وأن الأكثرية قد تكون على غير الهدى، وأن العبرة إنما هي باتباع الوحي لا بالكثرة، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [الأنعام: ١١٦]، نص صريح في أن الأكثرية قد تكون سببا للضلال، وقوله: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [هود: ١٧]، بيان أن الإيمان لا يلزم أن يكون مع الكثرة. كما جاءت السنة النبوية مؤكدة لهذا المعنى، ومن ذلك: قوله ﷺ:

«بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ». أخرجه مسلم (١٤٥). وفيه دلالة على أن أهل الحق قد يقلون حتى يوصفوا بالغربة. وقوله ﷺ: «أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ». أخرجه أبو داود (٤٥٩٧)، وأحمد (١٦٩٣٧). فدل على أن معيار النجاة هو الموافقة للحق لا الكثرة. كما أن السلف قرروا هذا المعنى بعبارات جامعة، منها: قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «الجماعة ما وافق الحق ولو كنت وحدك». وقول سفيان بن عيينة رحمه الله: «اسلكوا سبيل الحق ولا تستوحشوا من قلة أهله». وقول الفضيل بن عياض رحمه الله: «الزم طريق الهدى ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين». وقول بعض السلف: «اعرف الحق تعرف أهله». فالعبرة إذاً بالحق الموافق للكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، لا بكثرة العدد؛ إذ إن الاحتجاج بالكثرة في مسائل الاعتقاد ليس دليلا شرعيا معتبرا، وقد يكون الحق مع القلة، كما دلت عليه النصوص المتقدمة. وعليه، فالواجب رد الأقوال إلى الكتاب والسنة بفهم السلف، لا إلى الأهواء أو محض عقول الرجال، فما وافقهما قبل، وما خالفهما رد، بغض النظر عن عدد القائلين به، أما حديث: «إِذَا رَأَيْتُمُ الِاخْتِلَافَ فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ». أخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠). الذي يستشهد به البعض، فلا يصح. ضعفه ابن حزم في الإحكام في

أصول الأحكام (١/ ٥٩٢)، وابن كثير في نهاية البداية والنهاية (١/ ٢٨)، وابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٢/ ٦١). قال ابن قدامة: «ومن العجب أن أهل البدع يستدلون على كونهم أهل الحق بكثرتهم، وكثرة أموالهم وجاههم وظهورهم، ويستدلون على بطلان السنة بقلة أهلها وغربتهم وضعفهم، فيجعلون ما جعله النبي ﷺ دليل الحق وعلامة السنة دليل الباطل، فإن النبي ﷺ أخبرنا بقلة أهل الحق في آخر الزمان وغربتهم، وظهور أهل البدع وكثرتهم»[1]. هذا من حيث التأصيل الشرعي، فكيف إذا انضم إليه واقع يشهد بخلاف الدعوى؛ إذ سيأتي بيان أن هذا الحق هو ما عليه جمهور علماء الأمة في عصور مختلفة، وبخاصة في القرون الثلاثة المفضلة وما قاربها، كما سيبين كذلك أنه هو الذي عليه عامة المسلمين. أما دعوى أن أكثر العلماء عبر القرون كانوا على المذهب الأشعري: فهي دعوى عرية عن الدليل، ويبطلها التاريخ والواقع، فالمذهب الأشعري لم يعرف ولم ينتشر إلا بعد القرون الثلاثة المفضلة، وهي القرون التي شهد لها النبي ﷺ بالخيرية، والتي انعقد فيها أصل العلم وانتشر فيها الأئمة. وهذا يقتضي ضرورة أن علماء تلك العصور وهم بالآلاف المؤلفة لم يكونوا على هذا المذهب أصلا، لا اسما ولا حقيقة. وبناء على ذلك، فإن دعوى كون أكثر العلماء عبر القرون أشاعرة تسقط ابتداء؛ إذ تستلزم إدخال علماء القرون الأولى في هذا الوصف،

(١) ينظر: المناظرة في القرآن (ص: ٥٨).

وهو باطل تاريخا ومنهجا. بل إن المنقول عن عدد من الأئمة أنهم لقوا مئات بل آلافا من العلماء على أقوال تخالف ما عليه الأشاعرة، ونقل بعضهم ما يفيد الاتفاق أو الإجماع في جملة من تلك المسائل. وعليه، فإن هذه الدعوى لا تقوم على دليل معتبر، بل تخالف المنقول عن السلف، وتخالف الواقع التاريخي لنشأة المذهب وانتشاره. وفيما يأتي نماذج من مسائل عقدية، ذكر فيها عدد من العلماء أنهم لقوا أعدادا كبيرة من علماء زمانهم من شيوخهم وأقرانهم وكانوا على اعتقاد يغاير ما يعتقده الأشاعرة في تلك المسائل، ومن ذلك: قول الإمام الأوزاعي (ت: ١٥٧هـ): «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه». وقول يحيى بن سعيد القطان (ت: ١٩٨هـ): «كل من أدركت من الأئمة كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص». وقول الإمام الشافعي (ت: ٢٠٤هـ): «القول في السنة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم فأخذت عنهم؛ مثل: ... أن الله على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء، وأن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء...». وقول عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١هـ): «لقيت اثنين وستين شيخا؛ ... كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص». وقول إسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨هـ): «إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى». وقول الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ): «الإيمان قول وعمل يزيد وينقص. ... هذا ما اجتمع عليه السلف من العلماء في الآفاق». وقول البخاري

(ت: ٢٥٦هـ): «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيت أحدا يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص». وقول حماد بن هناد بن السري (ت: ٢٦١هـ): «ما رأينا عليه أهل الأمصار ... أن الله فوق السماء السابعة على عرشه». وقول يعقوب الفسوي (ت: ٢٧٧هـ): «الإيمان عندنا - أهل السنة - الإخلاص لله بالقلوب والألسنة والجوارح، وهو قول وعمل، يزيد وينقص، على ذلك وجدنا كل من أدركنا من عصرنا، بمكة والمدينة والشام والبصرة والكوفة». فعلماء مكة والمدينة والشام والعراق كلهم في القرن الثالث كانوا على خلاف المعتقد الأشعري. وقول سهل بن المتوكل الشيباني (ت: قبل ٢٩٠هـ): «أدركت ألف أستاذ وأكثر، كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص». وقول زكريا الساجي (ت: ٣٠٧هـ): «القول في السنة التي رأيت عليها أصحابنا أهل الحديث الذين لقيناهم أن الله تعالى على عرشه في سمائه، يقرب من خلقه كيف شاء». وقول ابن بطة العكبري (ت: ٣٧٨هـ): «أجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله تبارك وتعالى على عرشه فوق سماواته». وقول أبي عمر الطلمنكي الأندلسي (ت: ٤٢٩هـ): «أجمع المسلمون من أهل السنة ... أن الله تعالى فوق السماوات بذاته، مستو على عرشه كيف شاء». وقول أبي نصر السجزي (ت: ٤٤٤هـ): «فأئمتنا كسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وعبد الله بن المبارك، وفضيل بن

عياض، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي متفقون على أن الله سبحانه بذاته فوق العرش، ...فمن خالف شيئا من ذلك فهو منهم بريء، وهم منه برآء». وقول أبي عثمان الصابوني (ت: ٤٤٩هـ) في كتابه عقيدة السلف وأصحاب الحديث (ص: ٤٤): «علماء الأمة وأعيان الأئمة من السلف رحمهم الله لم يختلفوا في أن الله على عرشه، وعرشه فوق سماواته». وقول ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) في كتابه التمهيد (٩/ ٢٣٨): «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية». وقول البغوي (ت: ٥١٦هـ) في كتابه شرح السنة (١/ ٣٨): «اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان». وقول ابن أبي الخير العمراني (ت: ٥٥٨هـ) في كتابه الانتصار (٣/ ٧٣٦): «ذهب أهل الحديث وجماهير العلماء إلى أن الإيمان: هو التصديق بالقلب، والإقرار باللسان بالشهادتين، والأعمال بالجوارح». فهذه نماذج يسيرة من أقوال أئمة السلف في الحديث والفقه، تدل دلالة واضحة على أن العلماء الذين أدركوهم في عصورهم كانوا على معتقد يغاير ما عليه الأشاعرة. ومع ذلك تطرح دعوى أن أكثر العلماء أشاعرة، ويغفل ما نقل عن أعداد كبيرة من علماء القرون المفضلة، مع ما امتازوا به من التقدم والرسوخ، وهم الذين تعد أقوالهم عند أهل العلم محل اعتبار واحتجاج، حتى إن الواحد منهم في ميزان العلم يوازن جماعات من المتأخرين. فأئمة الدنيا في الحديث ليس منهم أشعري واحد، من

أمثال: سفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق الصنعاني، والحميدي، وسعيد بن منصور، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي خيثمة، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، والدارمي، والبخاري، ومسلم، وابن ماجه، والترمذي، والنسائي، وأبي داود السجستاني، وأبي داود الطيالسي، وابن أبي شيبة، وابن خزيمة، والطبراني، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبي عوانة، وابن أبي عاصم، والدارقطني، وغيرهم كثير لا يعدون ولا يحصون. كما أن أئمة الفقه في القرون الأولى لم يكونوا أشاعرة بلا خلاف، من أمثال: الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، والإمام مالك وتلاميذه، كعبد الله بن وهب ويحيى الليثي، والإمام الشافعي وتلاميذه، كالمزني والربيع بن سليمان، والإمام أحمد وتلاميذه، كإسحاق بن راهويه وابنيه عبد الله وصالح، وكل المنتسبين إلى الأئمة الأربعة قبل نشأة المذهب الأشعري لم يكن فيهم أشعري واحد، مع أنهم كانوا يعدون بالآلاف. وكبار علماء المسلمين في القرون الأولى غير ما سبق لم يكونوا أشاعرة، مثل: شريح القاضي، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، والشعبي، وطاووس بن كيسان، وسليمان بن يسار، وابن سيرين، والحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح، ووهب بن منبه، ونافع مولى ابن عمر، وحماد بن أبي سليمان، والزهري، وعمرو بن دينار، وأبي إسحاق السبيعي، وأيوب السختياني، وهمام

بن منبه، وجعفر الصادق، والأعمش، والأوزاعي، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، والفضيل بن عياض، ووكيع بن الجراح، والقاسم بن سلام، ونعيم بن حماد، وأبي ثور، وبقي بن مخلد، والدارمي صاحب الرد على الجهمية، ومحمد بن نصر المروزي، وأبي جعفر الطحاوي، والحسن البربهاري، وابن جرير الطبري، وأبي بكر الإسماعيلي، وابن بطة العكبري، وغيرهم كثير لا يعدون ولا يحصون. هؤلاء علماء السلف فمن هم علماء الأشاعرة في القرون الأولى؟! وقد ذكر يوسف بن عبد الهادي (ت: ٩٠٩هـ) عددا كبيرا من العلماء من القرن الخامس إلى العاشر ممن خالفوا الأشاعرة في جملة من مسائل الاعتقاد، فبلغوا أكثر من أربعمائة عالم، ثم عقب بقوله: «ووالله ثم والله لما تركنا أكثر مما ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتتبع كل من جانبهم - يعني الأشاعرة - من يومهم إلى الآن لزادوا على عشرة آلاف نفس»[1]. كما يدل استقراء التاريخ على أن كثيرا من أشهر المفسرين والمحدثين والفقهاء عبر العصور إلى عصرنا الحالي كانوا على منهج السلف، ولم يكونوا من متكلمي الأشاعرة. بل إن كثيرا ممن اشتهر من علماء الأشاعرة بالعلم والفضل قد وافقوا أهل الحديث في عدد من المسائل، وخالفوا ما تقرر في المذهب في مواضع متعددة، وذموا علم الكلام، مثل: النووي، وابن دقيق العيد، وابن حجر

(١) جمع الجيوش (ص: ١٥١).

العسقلاني وغيرهم. والخلاصة: أن النظر في التاريخ واستقراء تراجم العلماء يدل على أن نسبة القول بالأشعرية إلى أكثر علماء المسلمين وبخاصة في القرون الأولى دعوى عرية عن الدليل، ولا يلزم من ذلك أن يكون هذا المذهب أقل حضورا في كل زمان ومكان؛ إذ قد تقوى نسبة مذهب ما في بعض البيئات أو العصور، ولا سيما إذا تبنته السلطة أو شاع تدريسه في المؤسسات العلمية، وهو من العوامل المؤثرة في انتشاره. فقد تبنى في بعض العصور بعض السلاطين والملوك والوزراء والأمراء مذهب الأشاعرة، ومن أولئك: الوزير السلجوقي نظام الملك (ت: ٤٨٥ هـ)، الذي بنى المدارس النظامية في بغداد ونيسابور والبصرة وأصفهان وبلخ وهراة ومرو والموصل، وكان يدرس في هذه المدارس النظامية المذهب الأشعري، ومن أشهر المدرسين في بعض هذه المدارس: أبو المعالي الجويني، وأبو حامد الغزالي، وهما من كبار الأشاعرة المتكلمين. وابن تومرت أمير ما يسمى دولة الموحدين (ت: ٥٢٤ هـ)، وهو من تلاميذ أبي حامد الغزالي، وقد أسس دولة الموحدين في بلاد المغرب، وتبنى هو ومن جاء بعده من ملوك دولة الموحدين المذهب الأشعري، وكان لهم دور كبير في نشره في بلاد المغرب والأندلس. والسلطان نور الدين محمود بن زنكي (ت: ٥٦٩ هـ)، وقد أنشأ أكبر دار للحديث في دمشق، ووكل مشيختها إلى الحافظ ابن عساكر صاحب كتاب تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري، وأنشأ في حلب المدرسة النفرية النورية

للشافعية، وتولى التدريس فيها قطب الدين مسعود بن محمد النيسابوري، أحد أعلام المذهب الأشعري. والسلطان صلاح الدين الأيوبي، القائد المشهور، فاتح القدس، (ت: ٥٨٩هـ)، حفظ صلاح الدين الأيوبي عقيدة ألفها له قطب الدين مسعود النيسابوري، وصار يحفظها صغار أولاده، وحمل صلاح الدين الناس على عقيدة الأشعري، وشرط ذلك في أوقافه ومدارسه التي كانت في مصر، وبعد موت صلاح الدين استمر غالب ملوك الأيوبيين على نصرة المذهب الأشعري، ولما زالت الدولة الأيوبية، وجاء بعدها دولة المماليك، وهم موالي الأيوبيين، ساروا أيضا على المذهب الأشعري، ثم جاءت الدولة العثمانية بعد المماليك، فشجع السلاطين العثمانيون الماتريديون التصوف الذي امتزج بالمذهب الأشعري، وكان هذا من أسباب انتشار المذهب الأشعري في العصور المتأخرة. وكثيرا ما يكون ذلك بقوة السلطان وقهره: قال المقريزي (ت: ٨٤٥هـ): «...وأما العقائد فإن السلطان صلاح الدين حمل الكافة على عقيدة الشيخ أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري». وقال عن دور ابن تومرت في نشر المعتقد الأشعري بالقوة: «حتى إنه صار هذا الاعتقاد بسائر هذه البلاد، بحيث إن من خالفه ضرب عنقه»[1]. وقال أحمد بن خالد الناصري (ت: ١٣١٥هـ) وهو يصف ابن تومرت بعد أن سافر للمشرق وأخذ المعتقد الأشعري وسلك طريقته وعاد

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٤/ ١٦٦).

للمغرب: «ثم عاد محمد بن تومرت إلى المغرب ودعا الناس إلى سلوك هذه الطريقة، وجزم بتضليل من خالفها بل بتكفيره، وسمى أتباعه الموحدين؛ تعريضا بأن من خالف طريقته ليس بموحد»[١]. وقد بلغ التعصب للمذهب الأشعري، وإلزام الناس به، مبلغا ظاهرا في زمن ابن تيمية وما بعده، حتى ذكر في بعض المصادر التاريخية ككتاب الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني، أن الأمر بلغ حدا أعلن فيه: «من اعتقد عقيدة ابن تيمية حل دمه وماله»[٢]. وهذا ما يفسر انتشار هذا المذهب بين الناس في بعض الأزمنة فإن للترغيب والترهيب، ولقوة السلطة ولأهواء السلاطين وسلطتها على معاهد التعليم أبلغ الأثر في ذلك. أما هذه الدعوى فهي دعوى معاصرة لا يسندها الواقع، وكيف تصح هذه الدعوى وتستقيم وهي معارضة لما نقل عن بعض المتقدمين من علماء الأشاعرة؛ إذ ذهب بعضهم إلى عدم صحة إيمان المقلد، ولو كان عاميا، مع أن العوام هم السواد الأعظم والأصل فيهم التقليد، ولما قيل لأحدهم أنتم بهذا تكفرون أكثر المسلمين، قال: «لا يشنع علي بكثرة أهل النار!»[٣]. ومع ذلك تطرح دعوى غلبة هذا المذهب بين الناس، وتتخذ وسيلة لإقناع الأتباع بصحته، ومن المؤسف فقد لاقت هذه الدعوى

---

(١) الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى (١/ ١٩٦).

(٢) الدرر الكامنة (١/ ١٧١).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ٦٩٠).

قبولا لدى شريحة من العوام. كما أن القول بأن «أكثر المسلمين أشاعرة» يقتضي أن أكثرهم يعتقد مضامين العقيدة الأشعرية، وهذه العقيدة كما هو معلوم تشتمل على مباحث ومصطلحات كلامية وفلسفية مقررة عندهم، بينما عامة المسلمين على الفطرة، ولا يحيطون بتلك المصطلحات ولا يتصورونها، فكيف ينسب إليهم اعتقادها؟ ولما كان الأشاعرة قد تباينت أقوالهم عبر العصور في عدد من مسائل الاعتقاد، فإنه لا يحسن الاستدلال بالمسائل المختلف فيها بينهم اختلافا كبيرا؛ إذ لا يفضي ذلك إلى تحرير محل النزاع بدقة. وعليه، سيقتصر البحث على ذكر ثلاث مسائل اتفقت عليها كلمة جمهور علماء الأشاعرة في الجملة، ثم ينظر في مدى موافقة أكثر المسلمين لهم فيها، وهي: علو الله سبحانه وتعالى، وكلامه جل وعلا، وأول واجب على المكلف. المسألة الأولى: علو الله سبحانه وتعالى وأنه سبحانه في السماء. دلت نصوص الكتاب والسنة دلالة ظاهرة على إثبات علو الله سبحانه وتعالى، وأنه في السماء بذاته العلية، وقد نقل إجماع السلف على ذلك[1]، وفي المقابل، قرر الأشاعرة نفي العلو الذاتي، وتأويل النصوص الواردة فيه، فلم يثبتوا كون الله في السماء على الحقيقة. والمتأمل في أحوال عامة المسلمين يجد أنهم يثبتون علو الله سبحانه وتعالى على وجه الفطرة؛ إذ يتوجهون إليه بالدعاء، ويرفعون أيديهم وأبصارهم إلى السماء، وهو أمر تشهد له الفطر السليمة،

(١) ينظر مقال: نقض دعوى انتساب الأشاعرة لأهل السنة والجماعة.

ولا ينكره إلا مكابر. ولا أدل على ذلك من حديث الجارية التي سألها النبي ﷺ: «أَيْنَ اللهُ؟» فقالت بفطرتها السليمة وقد كانت من عوام الناس: في السماء. أخرجه مسلم (٥٣٧). قال يزيد بن هارون (٢٠٦هـ): «من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي». وما يقره عوام الناس قاطبة أن الله في السماء، ولا يعرفون ما يقوله الأشاعرة من أنه بلا مكان. وما أجمل ما قاله الإمام ابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ): «الأمم كلها عربيها وعجميها تقول: إن الله تعالى في السماء ما تركت على فطرها ولم تنقل عن ذلك بالتعليم»[1]، والعامة في الأصل على فطرهم السليمة وما يطرأ على بعضهم من خلاف ذلك فناشئ عن التلقي والتعليم من شيوخ الأشاعرة ووسوساتهم. فإذا كان هذا هو الشائع في اعتقاد عامة المسلمين، فكيف يقال: إن أكثرهم أشاعرة، مع مخالفتهم لهم في هذه المسألة التي تعد من أبرز مسائل الاعتقاد التي يخالف فيها الأشاعرة السلف الصالح؟! والمسألة الثانية: كلام الله سبحانه وتعالى: دلت نصوص الكتاب والسنة دلالة واضحة على أن الله سبحانه وتعالى يتكلم بصوت مسموع، متى شاء، وكيف شاء؛ فقد كلم سبحانه وتعالى موسى عليه الصلاة والسلام، وكلم نبينا محمدا ﷺ ليلة المعراج، ويكلم الناس يوم القيامة، ويكلم أهل الجنة إذا دخلوا الجنة، وكلامه سبحانه ليس ككلام المخلوقين، ولا نعلم كيفيته، كما دلت

(١) تأويل مختلف الحديث (ص: ٣٩٥).

النصوص على أن القرآن كلام الله حقيقة، تكلم به سبحانه، وسمعه منه جبريل عليه السلام، وأسمعه جبريل محمدا ﷺ، وأسمعه محمد ﷺ صحابته، وهم نقلوه لمن بعدهم وجمعوه وكتبوه حتى وصل إلينا كما نزل، وهذا هو مذهب السلف من أهل السنة والجماعة في القرآن الكريم وفي كلام الله، وفي المقابل، قرر الأشاعرة أن كلام الله تعالى معنى نفسي، ونفوا أن يكون بحرف يكتب أو صوت يسمع، فخالفوا بذلك ظاهر النصوص وما نقل عن السلف في هذا الباب، والمتأمل في حال عامة المسلمين يجد أنهم يعتقدون أن الله سبحانه وتعالى يتكلم حقيقة، وأن القرآن كلامه حقيقة، ولا يعرفون ما يسمى بالكلام النفسي ولا يتصورونه، بل فطرهم جارية على ما دلت عليه النصوص، ومن المعلوم أن ما يخالف هذا المعنى لو طرح على عامة المسلمين لاستنكروه ولم يقبلوه بل لربما كفروا قائله، لمخالفته لما استقر في نفوسهم من أن القرآن كلام الله حقيقة. فإذا كان هذا هو اعتقاد عامة المسلمين، فكيف يقال: إنهم أشاعرة، وهم لا يوافقونهم في هذه الصفة العظيمة من صفات الله تعالى؟! كما أن عامة المسلمين يثبتون صفات الله عز وجل على ظاهرها اللائق به، من غير تحريف ولا تأويل. فهم يعتقدون أن الله يحب التوابين، ويرضى عن الطائعين، ويبغض الكافرين، ويسخط على العاصين، كما دلت عليه النصوص، من غير تأويل. وفي المقابل، قرر الأشاعرة رد كثير من هذه الصفات إلى صفة الإرادة؛ فجعلوا المحبة إرادة الثواب، والرحمة إرادة

الإحسان، والغضب إرادة العقوبة، ونحو ذلك! ومن المعلوم أن عامة المسلمين لا يعرفون هذه التقسيمات الكلامية ولا يتصورونها، بل فطرهم جارية على إثبات الصفات كما وردت في النصوص. فإذا كان هذا هو حالهم، فكيف يقال: إنهم أشاعرة، مع مخالفتهم لهم في إثبات صفات الله تعالى؟! المسألة الثالثة: أول واجب على المكلف. قرر جمهور المتكلمين من الأشاعرة أن أول واجب على المكلف هو النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى؛ فقد قال الباقلاني: «أول ما فرض الله عز وجل على جميع العباد النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراته»[١]. ونقل فخر الدين الرازي اتفاقهم على ذلك بقوله: «اتفق المتكلمون على أن أول الواجبات معرفة الله تعالى، أو النظر في معرفة الله، أو القصد إلى ذلك النظر، على الاختلاف المشهور فيما بينهم»[٢]. كما قرر إبراهيم الباجوري هذا المعنى، ففرق بين المعرفة مقصدا، والنظر وسيلة إليها[٣]. وهؤلاء من أعمدة المذهب الأشعري. وفي المقابل، أنكر هذا القول علماء أهل السنة والجماعة، وبينوا أنه محدث لا أصل له في نصوص الوحي ولا في كلام السلف، ومن ذلك قول أبي المظفر السمعاني: «أنكرنا طريقة أهل الكلام على ما أسسوا، فإنهم قالوا: أول ما يجب

---

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (ص: ٢١).

(٢) تفسير الرازي (٣٢/ ٢١٧).

(٣) تحفة المريد على جوهرة التوحيد (ص: ٨٣).

على الإنسان النظر المؤدي إلى معرفة الباري، وهذا قول مخترع لم يسبقهم إليه أحد من السلف، وأئمة الدين، ولو أنك تدبرت جميع أقوالهم وكتبهم لم تجد هذا في شيء منها، لا منقولا من النبي ﷺ، ولا من الصحابة رضي الله عنهم، وكذلك من التابعين بعدهم»[1].

كما أن الأدلة الظاهرة من الكتاب والسنة تدل على أن أول ما يدعى إليه العبد هو توحيد الله تعالى وعبادته وحده، وهو مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله. ولما بعث النبي ﷺ معاذا نحو اليمن قال له: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى». أخرجه البخاري (٧٣٧٢). والمتأمل في حال عامة المسلمين يجد أنهم لا يعرفون هذه التقسيمات الكلامية، ولا يبنون إيمانهم عليها، بل فطرهم جارية على الإقرار بتوحيد الله وعبادته، وهو الموافق لما دلت عليه النصوص. فإذا كان هذا هو حال عامة المسلمين، فكيف يقال: إنهم أشاعرة، مع مخالفتهم لهم في هذه المسألة الأصلية من مسائل الاعتقاد؟! وخلاصة ما تقدم: أن دعوى نسبة الأشعرية إلى أكثر علماء المسلمين فضلا عن عامتهم دعوى لا ينهض عليها دليل معتبر، بل يعارضها استقراء نصوص السلف، وتراجم العلماء، وما نقل عن أئمة القرون المفضلة ومن بعدهم. كما تخالف الواقع المشاهد في اعتقاد عامة المسلمين الذين جرت فطرهم على ما دلت عليه النصوص من إثبات صفات الله تعالى، والإقرار بتوحيده، من غير خوض في

---

(١) ينظر: الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني (٢/ ١٢٠).

المسالك الكلامية. كما ظهر أن انتشار مذهب ما في بعض الأزمنة أو البيئات لا يدل على كونه هو قناعة الأكثر مطلقا، بل قد يكون ذلك راجعا إلى عوامل خارجية، كدعم السلطة، أو شيوعه في بعض مؤسسات التعليم، وهي أسباب معروفة في انتشار الأقوال والمذاهب. كما أن الاستدلال بالكثرة في هذا الباب باطل من أصله؛ إذ الحق لا يعرف بالرجال، ولا بالكثرة العددية، وإنما يعرف بالدليل، وقد دلت النصوص على أن الكثرة قد تكون على خلاف الحق؛ فالواجب رد مسائل الاعتقاد إلى نصوص الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، فذلك هو الميزان العادل، والطريق المستقيم، لا إلى دعاوى الكثرة.

الإمامة وطاعة ولي الأمر والخروج عليه

الشبهة: جعل الإمامة من أسس التوحيد.

يقول عبد الغني الماروي: «الخطاب الإسلامي والسلفي على وجه الخصوص يكاد لا يرى الدولة إلا من منظار الإمامة والحكم وحسب، وهذا ما جعله يصوغ مواقفه من الدولة على قاعدتي الطاعة وعدم الخروج على الحاكم، والولاء والبراء، فهناك دولة مسلمة ودولة كافرة، وهناك نظام كافر وآخر مؤمن، وهناك مؤمنون وكفار. ويمكن القول: إن الخطاب السلفي يرتكز على ثلاثة مفاهيم رئيسة عند مقاربة مسألة الدولة، وهذه المفاهيم هي: التوحيد والفتنة ومبدأ الولاء والبراء. فمفهوم التوحيد لا يشير لوحدانية الله وعدم الشرك به وحسب، وإنما يمتد لكل ما له صلة بوحدة المجتمع المسلم والمسلمين بشكل عام. ويلحظ أحمد موصللي هذه الثنائية الدينية السياسية فيما يتعلق بالتوحيد الذي يعد أساس العقائد كما يعد أساس النظرية السياسية عند الأصوليين، فالخضوع لله لا يتوقف فقط على الناحية العقائدية بل هو خضوع سياسي في نفس الوقت وبالدرجة الأولى، وعليه يصطبغ مفهوم التوحيد بصبغة سياسية مما يؤدي إلى قياس الممارسة السياسية بمقاييس غير تقليدية. ومن هنا، لا تزال تسيطر فكرة الدولة الواحدة وفكرة القائد الواحد على أغلب اجتهادات التيارات السلفية. ويشير الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وهو وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة

والإرشاد في السعودية لهذا المعنى بوضوح، ففي محاضرة له منشورة بعنوان: أسس بناء الدولة عند الإمام محمد بن عبد الوهاب. اعتبر أن من أسس بناء الدولة الإسلامية وجود قائد فالولاية في المفهوم الشرعي هو ما فيه مصلحة اجتماع المسلمين عليه؛ لأن مصلحة الناس إنما تتم بالاجتماع ولا تتم بالتفرق»[١].

الجواب: اتهام دعوة الإمام رحمه الله بتعظيم الإمامة والغلو فيها وجعلها من أركان الدين، وهذا فيه تشبيه لعقيدة الإمام بعقائد الرافضة[٢]. وهذه الدعوى مخالفة لما أجمع عليه السلف رضوان الله عليهم من وجوب الاجتماع على الإمام والسمع والطاعة له في غير معصية الله، والدعاء له، وتحريم الخروج عليه. قال الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ودلالة هذه الآية ظاهرة، فإن الله تعالى قرن طاعته وطاعة رسوله بطاعة أولي الأمر، قال إمام المفسرين ابن جرير الطبري رحمه الله بعد أن ساق الأقوال في المراد بأولي الأمر في الآية: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال هم الأمراء والولاة، لصحة الأخبار عن رسول الله بالأمر بطاعة الأئمة والولاة»[٣]. وقال

---

(١) الدولة في الخطاب السلفي المعاصر المرجعيات والأفكار والتحولات (ص: ٥٢٢)، ضمن كتاب الوهابية والسلفية الأفكار والآثار، وانظر: أصول الحكم ونظام الولاية في الشريعة الإسلامية (ص: ٢٤٩).

(٢) انظر: الإمامة المرتضى المطهري (ص: ٣٧)، والإمامة في جذورها القرآنية (ص: ١٥)، وتاريخ العقائد الشيعية وفرقها (ص: ١٣٣).

(٣) جامع البيان (٥/ ١٥٠).

سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]. قال القرطبي رحمه الله في تفسيرها: «هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة، يسمع له ويطاع به الكلمة»[١]. والإجماع منعقد على وجوب نصب إمام، وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم[٢]، ولم يقل أحد من العلماء مع انعقاد هذا الإجماع أن الإمامة من أسس التوحيد. ويجب على كل مسلم السمع والطاعة لولاة الأمور في غير معصية الله، وإن بدا ظلم أو تقصير في حقوق الرعية، عن سلمة بن زيد الجعفي رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ فقال: يا نبي الله، أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا، فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله فأعرض عنه، ثم سأله في الثانية أو في الثالثة فجذبه الأشعث بن قيس، فقال ﷺ: «اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ». أخرجه مسلم (١٨٤٦). وأقوال السلف في تقرير هذه المسألة أكثر من أن تحصر، فلا تكاد تخلو كتب السنن والعقائد من آثار أئمة الدين في الأمر بالسمع والطاعة في غير معصية، ولزوم الجماعة، وتحريم الخروج[٣]. والسمع والطاعة لولاة الأمور من عقائد أهل السنة؛ لكن هذا لا يعني أنها أساس

---

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١/ ٢٦٤).

(٢) انظر: الصواعق المحرقة، ومقدمة ابن خلدون (ص: ١٧٩)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٤٩). والإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة (ص: ٤٦).

(٣) انظر: السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٤٩٢)، والسنة للخلال (١/ ٧٤)، والشريعة للآجري (١/ ٣٧٣)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٦٧)، والاستذكار (٥/ ١٤)، وشرح السنة للبغوي (١٠/ ٤٦)، والحجة في

التوحيد ولم يقل بهذا أحد من أهل العلم، ولا يعني السمع والطاعة لهم مطلقا، وإنما السمع والطاعة في المعروف، وفي المنشط والمكره، مع بذل النصح لهم عند وجود المعصية. قال الإمام البربهاري رحمه الله: «والسمع والطاعة للأئمة فيما يحب الله ويرضى، ومن ولي الخلافة بإجماع الناس عليه ورضاهم به فهو أمير المؤمنين، لا يحل لأحد أن يبيت ليلة ولا يرى أن ليس عليه إمام براً كان أو فاجراً والحج والغزو مع الإمام ماض، وصلاة الجمعة خلفهم..... ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي قد شق عصا المسلمين وخالف الآثار وميتته ميتة جاهلية ولا يحل قتال السلطان ولا الخروج عليه وإن جار، فإن فيه فساد الدنيا والدين»(١). فقيد السمع والطاعة بقوله: «فيما يحب الله ويرضى». وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «وأرى الجهاد ماضيًا مع كل إمام برا كان أو فاجراً، وصلاة الجماعة خلفهم جائزة، وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم ما لم يأمروا بمعصية الله، ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به وغلبهم بسيفه حتى صار خليفة وجبت طاعته وحرم الخروج عليه»(٢). فقيد السمع والطاعة بقوله: «ما لم يأمروا بمعصية الله». وقارن بين كلام الإمام البربهاري المتوفي عام (٣٢٨هـ) وكلام

بيان المحجة (٢/ ٥٧٢)، والاستقامة (١/ ٤١)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٣٥)، ومنهاج السنة (١/ ١١٥)، ومؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٢٦٤)، والدرر السنية في الأجوبة النجدية (٨/ ٣٧).

(١) شرح السنة (ص: ٢٩)، وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٦٨).

(٢) الرسائل الشخصية للشيخ محمد بن عبد الوهاب (٥/ ١١).

الإمام محمد بن عبد الوهاب المتوفى عام (١٢٠٦ هـ)، تجد أنه خرج من مشكاة واحدة. وعلماء أهل السنة ذكروا في كتب العقيدة ما يتعلق بالإمامة وأبواب السياسة، وذلك لارتباط كثير من تفاصيلها بالعقيدة، ومن ذلك كتاب السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد رحمه الله، فقد أورد فيه فصولاً عن خلافة أبي بكر وبيعته والخلافة ومدتها، وكذلك فعل اللالكائي رحمه الله في كتابه المشهور: شرح أصول اعتقاد أهل السنة، حيث أورد باباً في بيعة أبي بكر وترتيب الخلافة وكيفية البيعة، وباباً في طاعة الأئمة والأمراء، وباباً في تعامل الحكام مع أهل البدع من القدرية وغيرهم. وابن بطة رحمه الله جعل نصف كتابه الإبانة على أصول السنة والديانة في فروع المسائل، وذكر مسائل التعامل مع أهل البدع ومنزلة الصحابة، والتعامل مع الأئمة. وأما الطحاوي رحمه الله فقد أورد في عقيدته كثيراً من مسائل الحكم والسياسية، مثل: وجوب طاعة ولي الأمر، والحديث عن الخلفاء الأربعة، وأهمية الجماعة والاجتماع في الأمة، والتعامل مع أهل البدع في الأمة وأحكامها، وأولياء الله ومن هم، والحكم بغير ما أنزل الله من الشرائع والقوانين[1]. ولم يقل أحد من العلماء أن هؤلاء الأئمة بصنيعهم هذا جعلوا السمع والطاعة لولاة الأمر أساسا للتوحيد. وهذا العمل من هؤلاء العلماء يدل على أهمية مثل هذه الموضوعات وعلاقتها بالعقيدة، حتى مع القول بأنها سيقت في كتب

(١) انظر: كتاب السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (٢/ ٥٥٣)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٦)، الإبانة الصغرى (ص: ٣٠٤)، العقيدة الطحاوية (ص: ٢٣).

العقيدة لأجل الرد على المخالفين في هذه المسائل، وحيث إن المخالفين في سائر المسائل كثر وفي مسائل مختلفة من الفروع، ومع ذلك يؤكد هؤلاء العلماء على هذه المسائل دون غيرها لأهميتها. وهو من أدلة كمال الشريعة الإسلامية، وشمولها لما يصلح الناس في أمور دينهم ودنياهم، فلا فصل بين هذا وذاك ولا فصل بين الدين والسياسة في حياة المسلمين [١]. والصحابة رضي الله عنهم لكمال علمهم ونصحهم ومعرفتهم بأهمية الإمامة وشدة الحاجة إليها لم يبيتوا بعد انتقال النبي ﷺ للرفيق الأعلى وقبل تجهيزه ومع عظم المصيبة إلا وفي أعناقهم بيعة الإمام؛ حيث اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة، وبايعوا أبا بكر الصديق رضي الله عنه[٢].

(١) انظر: تعدد الخلفاء في الزمن الواحد (ص: ٨٤).

(٢) انظر: البداية والنهاية (٨/ ٨١).

الشبهة: المبالغة والتعظيم لمسائل الإمامة والسمع والطاعة.

يقول محمد العطاونة، عند كلامه عن الحكام والعلماء، وأنهما: «يعتمدان على بعضهما ولا يمكن أحدهما البقاء من دون الآخر. وهذا واضح في الفكر السياسي الوهابي الذي يمثل اندماجاً كلياً للدين والسياسة. فبحسب المبادئ الوهابية، الإسلام ليس ديناً فقط وإنما هو نظام شامل، الشؤون العامة والاجتماعية والسياسية، بينما الشريعة الإسلامية قانون أخلاق شامل يحكم في كل الأمور بما فيها إدارة الحكم. يمكن القول إن إعادة ترتيب مؤسسات الإفتاء في عام ١٩٧١ م، التي جرت من خلال قيام إدارة الدولة بلم شمل عدد غير مسبوق من كبار العلماء، مؤشر على الصلات القوية بين العلماء والدولة. ومع ذلك فإن دمج العلماء في إطار إدارة الدولة أحدث تغييرات في العلاقة التقليدية بين الدين والدولة. وتظهر هذه التغييرات في استحداث طريقة جديدة بين العلماء والحكومة، أصبح العلماء مندمجين فيها وتابعين بشكل مباشر للملك وتحت سيطرته .... تعتمد النظرية السياسية الوهابية التقليدية على افتراض أن هدف الحكومة في الإسلام صون الشريعة وإنفاذ تعاليمها. ولصيانة الشريعة وإنفاذها، هناك حاجة إلى حاكم زمني، وطاعته واجب ديني، ولكن مع ذلك يتوجب على هذا الحاكم أن يستشير العلماء المكلفين والمشهورين بتوضيح مبادئ الشريعة. ولقد قسم الشيخ محمد بن عبد الوهاب هيمنة الدولة بين العلماء الذين يشكلون المرجعيات في أمور الفقه وبين الأمراء الحاكمين الذين يملكون السلطة والذين يفترض أنهم يستشيرون العلماء.

وفي هذه العلاقة الثنائية إنفاذ الشريعة يتطلب حاكماً ملتزماً بمبادئها وتحتاج الدولة إلى دعم وشرعية مستمرين .... ومن حيث المبدأ حافظ المفتون الرسميون على الموقف التقليدي الذي يكون فيه الدين والدولة مترابطين بشكل لا انفصام فيه. بعبارة أخرى: من دون شوكة الدولة يكون الدين في خطر، ومن دون الشريعة، تصبح الدولة منظمة استبدادية. ولهذا فإن الحالة المثالية هي أن يتعاون العلماء والأمراء مع بعضهم بعضاً، فيفسر العلماء أوامر الله عن طريق تحليل كلامه وتفسيره، بينما يطبق الأمراء هذه التفسيرات. وبالتالي كانت السلطة مقسمة بين العلماء والأمراء والطرفان يقدمان على أنهما ولاة الأمر في المعتقد الوهابي» [1].

بل إنهم زعموا أن دعوة الإمام تقصر السمع والطاعة وعدم الخروج على الإمام محمد بن سعود والإمام محمد بن عبد الوهاب. حيث يقول سعود السبعاني: «لطالما ردد الوهابيون مقولة وجوب طاعة أولي الأمر، وقد شددوا على حرمة الخروج على السلطان، وهم من أكثر من نادى ويطالب بضرورة طاعة ولي الأمر ووجوب البيعة له حتى لا يموت المرء ميتة جاهلية، وهم من فرض على اتباعهم وعلى جميع المسلمين ضرورة السمع والطاعة لولي الأمر، حتى وإن فعل هذا الحاكم الأفاعيل واقترف المجازر والموبقات وأتى بالكبائر. ولا يخفى على الجميع فهم كانوا بذلك يعنون عدم الخروج على دعوة محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود ليس إلا، وإلا فمسألة الخروج فهم يدركون جيداً أنها ليست محرمة

(١) الإسلام الوهابي في مواجهة الحداثة (ص: ٦٩) وما بعدها.

بالقطع، والدليل هو خروجهم عن طاعة الخلافة الإسلامية في إسطنبول .... ولذلك كثيراً ما نراهم الآن يرددون الآية الكريمة المجتزأة من سورة النساء التي قال الله تعالى فيها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. ثم يبترون آخرها متعمدين فهم لا يكملون سياق الآية الكريمة خوفًا من أن يجدوا عذراً لخصومهم، أو يفتحوا على أنفسهم باب الخلاف، ولهذا فهم مستعدون دائماً للعبث بالقرآن الكريم واجتزاء آياته ومن ثم تسخيرها لما يخدم أهدافهم وتوجهاتهم، وكذلك يحرفون الأحاديث ويسقطونها على الوقائع حسب مزاجهم في سبيل أن لا يبينوا الحقيقة ويضللوا اتباعهم»[1]. بل أغرب من هذا أنهم جعلوا دوافع الإمام في السمع والطاعة من أجل أن يحافظ على مذهبه. يقول محمد شحرور: «ونجده في الجهة المقابلة يحرص على حث متبعيه على طاعة أولي الأمر طاعة خضوع وخنوع في قوله العجيب عند وضعه مقارنة بين ما كان عليه أهل الجاهلية وما جاء به الرسول ﷺ موضحاً: (أنهم - يقصد أهل الجاهلية - كانوا يرون أن مخالفة ولي الأمر وعدم الانقياد له فضيلة، والسمع والطاعة له ذل ومهانة، فخالفهم رسول الله ﷺ وأمر بالصبر على جور الولاة، وأمر بالسمع والطاعة لهم والنصيحة، وغلظ في ذلك وأبدى فيه وأعاد)[2]. يبدو التناقض ظاهراً في هذا المذهب الوهابي الذي يشدد

(١) الوهابية دين سعودي جديد (ص: ٥٨٣).

(٢) مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان: الرسالة الأولى: مسائل الجاهلية: (ص: ٣٢٥).

من جهة على التوحيد والإخلاص لله وحده، والبراء من كل من حكم عليهم بالكفر أو النفاق ومعاداتهم بالقلب واللسان والفعل، غير أنه من ناحية أخرى هي الناحية السياسية المؤسسة لأي جماعة في أي زمان ومكان، نجده يتراخى في إظهار الرفض والتمرد على الحكام، بل يوصي بالصبر على جورهم واتباع أوامرهم وتقديم فروض الولاء والطاعة لهم، قد نستغرب هذا التناقض للوهلة الأولى ولكننا نعي تماماً دوافع محمد بن عبد الوهاب لقول ذلك ونفهمها جيداً، فقد وافق على أنه يتم تبني مذهبه تحت راية السيف لبناء مملكة تتخذ هذا المذهب كأيدولوجيا تؤسس كل سياسية المملكة وتشريعاتها، وبالمقابل اشترط أن تضمن هذه السلطة استمرارية هذا المذهب وبقائه. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق بين الطرفين لتشكيل المملكة السعودية، فمنحت السلطة التنفيذية في المملكة الحديثة للمذهب الوهابي كامل السلطة التشريعية، فصار بديهياً أن يأمر هذا المذهب بطاعة السلطة الحامية له، لأن سلامته قائمة على سلامتها، وبقاءه مرتبط ببقائها»[1].

الجواب: هذه الدعوى قديمة، فالاهتمام بالمبالغة في السمع والطاعة لولاة الأمر قديم[2]، ولذا أدرج أئمة السنة وعلماؤها مسألة السمع والطاعة لولاة الأمر في عقائدهم لرد هذه التهمة. وعقيدة السمع والطاعة لولاة الأمر ما لم يأمروا بمعصية قد وردت في كتاب الله

---

(١) الدين والسلطة (ص: ٧٥).

(٢) انظر: كتاب الثقات (٥/ ٤٢١)، ولسان الميزان (٦/ ٨٩)، ومنهاج السنة النبوية (٢/ ٤٧٦).

وسنة رسوله ﷺ، وذكرها السلف الصالح من أهل العلم في كتب العقائد. قال سفيان الثوري رحمه الله: يا شعيب: لا ينفعك ما كتبت حتى ترى الصلاة خلف كل بر وفاجر، والجهاد ماض إلى يوم القيامة، والصبر تحت لواء السلطان جار أم عدل. وذكر الإمام أحمد رحمه الله اعتقاده، ومنه السمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البر والفاجر ممن ولي الخلافة واجتمع الناس عليه ورضوا به، ومن خرج عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين. وقال إسماعيل بن يحيى المهزني رحمه الله: والطاعة لأولي الأمر فيما كان عند الله عز وجل مرضياً، واجتناب ما كان مسخطاً، وترك الخروج عند تعديهم وجورهم، والتوبة إلى الله عز وجل كيما يعطف بهم على رعيتهم. وفي اعتقاد البخاري رحمه الله الذي تلقاه عن أكثر من ألف رجل من أهل العلم، أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر: وأن لا ننازع الأمر أهله لقول النبي ﷺ: «ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ: إِخْلَاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَطَاعَةُ ذَوِي الْأَمْرِ، وَلُزُومُ الْجَمَاعَةِ فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تَكُونُ مِنْ وَرَائِهِمْ». أخرجه أحمد (١٦٧٥٤)، وابن ماجه (٣٠٥٦). ثم أكد في قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. وبوب في صحيحه بباب السمع والطاعة للإمام، وباب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية[1]. وقال أبو جعفر

(١) انظر النقول السابقة: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٥٤)، طبقات الحنابلة (ص: ١٧٠)، شرح السنة للمزيني (ص: ٨٤)، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، وكتاب الأحكام.

الطحاوي رحمه الله: «ولا ننزع يداً من طاعة، ونرى طاعتهم - أي: الأئمة - من طاعة الله وفريضة ما لم يأمروا بمعصية»[١]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فطاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد؛ وطاعة ولاة الأمر واجبة لأمر الله بطاعتهم فمن أطاع الله ورسوله بطاعة ولاة الأمر فأجره على الله، ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية والمال فإن أعطوه أطاعهم، وإن منعوه عصاهم، فما له في الآخرة من خلاق»[٢]. وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله: «دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة ولي الأمر، ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] كيف قال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؛ لأن أولي الأمر لا يفردون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله وأعاد الفعل مع الرسول لأن من يطع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول ﷺ لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما أولي الأمر، فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله. وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور»[٣].

---

(١) العقيدة الطحاوية (ص: ٢٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٦).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٤٢).

والمصنفين في اعتقاد أهل السنة والجماعة نقلوا هذه العقيدة، وبوبوا عليها في كتبهم[١].

وعقيدة الشيخ رحمه الله في السمع والطاعة لا تخالف عقيدة السلف فقد بينها بقوله في رسالته لأهل القصيم: «وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم ما لم يأمروا بمعصية الله، فمن تمام الاجتماع السمع والطاعة لمن تأمر علينا، ولو كان عبداً حبشياً، وقد أمر رسول الله بالصبر على جور الولاة، وأمر بالسمع والطاعة لهم والنصيحة، وغلظ في ذاك، وأبدى فيه وأعاد. ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، وغلبهم بسيفه حتى صار خليفة وجبت طاعته، وحرم الخروج عليه والأئمة مجمعون من كل مذهب، على أن من تغلب على بلد أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأن الناس من زمن طويل إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرف أن أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم»[٢].

وقول محمد العطاونة في ملخص كلامه عن العلاقة بين العلماء والأمراء: (فإن الحالة المثالية هي أن يتعاون العلماء والأمراء مع بعضهم بعضاً، فيفسر العلماء أوامر الله عن طريق تحليل كلامه وتفسيره، بينما يطبق الأمراء هذه التفسيرات. وبالتالي كانت السلطة

---

(١) انظر: السنة لابن أبي عاصم (ص: ٤٧٧)، والسنة للخلال (ص: ٧٣)، وأصول السنة للأمام أحمد (ص: ٢٧٥)، والشريعة للآجري (١/ ١٥٨)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٧/ ١٢٢٣).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ١١).

مقسمة بين العلماء والأمراء والطرفان يقدمان على أنهما ولاة الأمر في المعتقد الوهابي).

فإن هذه الحالة المثالية هي امتثال لأمر الله، يقول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، قال ابن جرير رحمه الله: «يعني بذلك جل ثناؤه: يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ربكم فيما أمركم به وفيما نهاكم عنه، وأطيعوا رسوله محمدا، فإن في طاعتكم إياه لربكم طاعة، وذلك أنكم تطيعونه لأمر الله إياكم بطاعته». ثم ذكر الأقوال في المراد بولاة الأمر، ثم قال: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب، قول من قال: هم الأمراء والولاة لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان الله طاعة، وللمسلمين مصلحة .... ﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ﴾ يعني بذلك جل ثناؤه: فإن اختلفتم، أيها المؤمنون، في شيء من أمر دينكم: أنتم فيما بينكم، أو أنتم وولاة أمركم، فاشتجرتم فيه ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يعني بذلك: فارتادوا معرفة حكم ذلك الذي اشتجرتم أنتم بينكم، أو أنتم وأولو أمركم فيه من عند الله، يعني بذلك: من كتاب الله، فاتبعوا ما وجدتم، وأما قوله: ﴿وَٱلرَّسُولِ﴾ فإنه يقول: فإن لم تجدوا إلى علم ذلك في كتاب الله سبيلا فارتادوا معرفة ذلك أيضًا من عند الرسول إن كان حيا، وإن كان ميتا فمن سنته»[1]. فهذه الحالة المثالية التي يتقدها على أئمة الدعوة هي الحالة

(١) تفسير الطبري (٨/ ٤٩٥).

المثالية كما جاءت عند ابن جرير الطبري رحمه الله. فماذا يريد العطاونة، وما الحال المثالية عنده؟ وقول سعود السبعاني عن أئمة الدعوة وأتباعها أنهم يبترون قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ فهذ قول باطل، فإن أئمة الدعوة وأتباعها يتكلمون على هذه الآية وغيرها دون بتر أو اجتزاء، وهذه بعض النقول عنهم في ذلك: يقول الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله على هذه الآية: «فأمر سبحانه في هذه الآية العظيمة بطاعته، وطاعة رسوله وأولي الأمر، وأمر عند التنازع بالرد إليه سبحانه وإلى رسوله، وقد بين أهل العلم أن الرد إليه سبحانه هو الرد إلى كتابه الكريم، وأن الرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته. وأخبر أن هذا الرد خير للعباد في دنياهم وأخراهم، وأحسن تأويلا، أي: عاقبة، وبهذا يعلم أن الواجب على جميع أهل الإسلام: أن يعتصموا بكتاب الله وسنة رسوله في كل أمورهم، وأن يردوا ما تنازعوا فيه إليهما، وأن ذلك خير لهم وأحسن عاقبة في العاجل والأجل»[1]. وقال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: «فإن على العبد أن يتقي الله ما استطاع ويعمل جهده في تحري معرفة الحق من الكتاب والسنة، فإذا ظهر له الحق منهما وجب عليه العمل به، وأن لا يقدم عليهما قول أحد من الناس كائنًا من كان، ولا قياسًا من الأقيسة أي قياس كان، وعند التنازع يجب الرجوع إلى الكتاب والسنة فإنهما الصراط المستقيم، والميزان العدل القويم، قال الله تعالى

(١) مجموع فتاوى ابن باز (١/ ٢٣٨).

: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرد إلى سنته وهديه حيا وميتـًا»[1]. والنقول في هذا كثيرة جدا، يصعب حصرها. وقول سعود السبعاني: (ولا يخفى على الجميع فهم – أي: أئمة الدعوة – كانوا بذلك يعنون عدم الخروج على دعوة محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود ليس إلا، وإلا فمسألة الخروج فهم يدركون جيداً أنها ليست محرمة بالقطع). فنقول إن كلام أئمة الدعوة عام في النهي عن الخروج على ولاة الأمور، كما سبق بيان عقيدة الشيخ في ذلك. ثم أين هذا في كتبهم ومؤلفاتهم المطبوعة والمنتشرة أنهم يعنون بعدم الخروج على ولاة الأمر وعدم الخروج على دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود ليس إلا؟! وقول محمد شحرور عن التناقض حسب زعمه في تشدد المذهب الوهابي: (من جهة على التوحيد والإخلاص لله وحده، والبراء من كل من حكم عليهم بالكفر أو النفاق ومعاداتهم بالقلب واللسان والفعل، غير أنه من ناحية أخرى هي الناحية السياسية المؤسسة لأي جماعة في أي زمان ومكان، نجده يتراخي في إظهار الرفض والتمرد على الحكام، بل يوصي بالصبر على جورهم واتباع أوامرهم وتقديم فروض الولاء والطاعة لهم؟). فإن ما يتعلق بالعلاقة بين العلماء والأمراء

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١٨/ ١٧٠)، وانظر: فتح المجيد (ص: ٣٤٨)، ومنهاج التأسيس (ص: ٦٧)، وفتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٩٥).

قد سبق بيانه، وهي علاقة مبنية على امتثال أمر الله؛ أما التناقض الذي زعمه الكاتب بين التوحيد والإخلاص والبراءة من الكفار من جهة وبين السمع والطاعة لولاة الأمر من جهة أخرى فلقلة علمه، فإن الالتزام بالتوحيد والإخلاص لله والبراء من الكفار والمنافقين لا يتعارض مع السمع والطاعة لأئمة الجور، وهذا ما نص عليه أئمة السلف؛ لكن إذا ظهر من الحاكم ما يوجب كفره، ووجدت القدرة على تغييره دون حصول مفسدة في ذلك؛ فإن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: دعانا رسول الله ﷺ فبايعناه، فكان فيما أخذ علينا: «أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله»، قال ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ». أخرجه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩). قال الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف رحمه الله: «قوله: «أن لا ننازع الأمر أهله» دليل على المنع من قتال الأئمة، إلا أن يروا «كُفْرًا بَوَاحًا»، وهو الظاهر الذي قد باح به صاحبه، فطاعة ولي الأمر، وترك منازعته، طريقة أهل السنة والجماعة، وهذا هو فصل النزاع بين أهل السنة، وبين الخوارج والرافضة»[1]. وقال الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله: «ولا يجوز الخروج على ولاة الأمور وشق العصا إلا إذا وجد منهم كفرا بواحا عند الخارجين عليه من الله برهان، ويستطيعون بخروجهم أن ينفعوا المسلمين وأن يزيلوا الظلم وأن يقيموا دولة صالحة. أما إذا كانوا لا يستطيعون فليس لهم الخروج ولو رأوا كفرا بواحا؛ لأن

(١) الدرر السنية (٩/ ٩٢).

خروجهم يضر الناس ويفسد الأمة ويوجب الفتنة والقتل بغير الحق، ولكن إذا كانت عندهم القدرة والقوة على أن يزيلوا هذا الوالي الكافر فليزيلوه وليضعوا مكانه واليا صالحا ينفذ أمر الله فعليهم ذلك إذا وجدوا كفرا بواحا عندهم من الله فيه برهان وعندهم قدرة على نصر الحق وإيجاد البديل الصالح وتنفيذ الحق»[1]. ويقول الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله على قوله ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»، ثم إن القيود التي ذكرها النبي ﷺ قيود صعبة، من يتحقق من هذا الحاكم، مثلاً علمنا أنه كافر علم اليقين، نراه كما نرى الشمس أمامنا، ثم علمنا أن الكفر بواح، لا يحتمل التأويل وليس فيه أي أدنى لبس، ثم عندنا دليل من الله برهان قاطع، هذه قيود صعبة، أما مجرد أن يظن الإنسان أن الحاكم قد كفر، فهذا ليس بصحيح، لابد من إقامة الحجة»[2].

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٧/ ١١٩).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢٥/ ٣٧٢).

الشبهة: القول بإمامة المتغلب خروج على الإمام.

قالوا: القول بإمامة المتغلب خروج على الإمام، وأن هذا القول من الإمام رحمه الله مخالف لقوله بعدم الخروج على الأئمة، وأنه غلو في السمع والطاعة لولى الأمر. يقول أحمد الكاتب: «وإذا عدنا إلى مرجع الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وهو ابن تيمية فسوف تجد أنه يفتح نافذة واسعة على الثورة والخروج والتمرد على الإمام، أي إمام، ويعطي لصاحب كل قوة أن يتمرد على الإمام؛ لأنه أساسًا يعقد الإمامة لمن غلب، بغض النظر عن توفر الشروط الشرعية فيه أو اختياره عبر أهل الحل والعقد، خاصة إذا التزم الخارجي المتغلب بالشريعة الإسلامية أو أخذ على الإمام القائم عدم التزامه بالشريعة، وذلك لأن ابن تيمية اعتبر الخروج الحقيقي هو الخروج على الشريعة لا على الإمام، وبذل قصارى جهده لتحويل الأنظار من شخص الإمام إلى الشريعة. ولم يكن الإمام في نظره يشكل مركز الشرعية، وإنما الشريعة هي معيار الشرعية لأي نظام. وقد اختلف بذلك مع عامة الفقهاء السنة السابقين الذين كانوا يضفون على الحاكم نوعًا من القدسية والشرعية ويحرمون الخروج عليه .... وإذا كان ابن تيمية قد توصل إلى جواز الخروج ووجوب الثورة واستعمال القوة ضد من يمتنع عن الالتزام بالشريعة الإسلامية، رغم عدم قوله بكفر الأمة، فقد كان من الأولى بمحمد بن عبد الوهاب الذي قال بارتداد الأمة جمعاء، أن يرفض أي التزام بوحدتها القائمة أو الخضوع لإمام الأمة

الكافرة، وأن يقوم بالخروج على الدولة الإسلامية، وألا يجد بالطبع في أحاديث وجوب الطاعة للإمام أي معنى. ولذلك لم يعد لديه أي التزام بالطاعة للدولة العثمانية، أو المحافظة على الجماعة، إذ أن الجماعة في مفهومه هي جماعة التوحيد الوهابية فقط، وهم وحدهم أهل الحق والمسلمون، الذين يجب أن يدخل الآخرون في طاعتهم وجماعتهم. وفي الوقت الذي كان يفترض أن يتصدى الشيخ محمد بن عبد الوهاب بنفسه لقيادة الحركة أو الدولة الوهابية أو الأمة الإسلامية الجديدة التي كان يبنيها بيديه، كما يفعل أي ثائر يجمع أنصاره ويقود الثورة ليؤسس النظام الجديد الذي يريد، ويجعل نفسه قائداً لذلك النظام الثوري.. لكن الشيخ لسبب أو لآخر، فضل الاتفاق مع بعض الأمراء المحليين في نجد، ومبايعتهم بشرط النصرة .... وإضافة إلى إيمان الشيخ محمد بن عبد الوهاب بشرعية الحاكم المتغلب والقاهر، ورفضه للشورى، كان يدعو الناس إلى طاعة الإمام في ظل الدولة الوهابية والتسليم له، ويحرم الثورة عليه، بغض النظر عن طبيعة سياسته وسلوكه، إذ يقول: أرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم ما لم يأمروا بمعصية الله، وإن من تمام الاجتماع: السمع والطاعة لمن تأمر علينا ولو كان عبداً حبشيا. ويقول: من ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، وغلبهم بسيفه حتى صار خليفة، وجبت طاعته وحرم الخروج عليه، وذلك ضمن السياق العام للموقف السني المدعوم بروايات كثيرة حول الموضوع. وعلى رغم

وجود رأي لابن تيمية يجيز الخروج على أي حاكم، بشرط الالتزام بالشريعة الإسلامية، وعدم إدانته للخروج بصورة عامة إلا إذا كان خروجًا على الشريعة، فإن الفكر السياسي الوهابي، بعد إقامة الدولة السعودية، غض الطرف عن ذلك الرأي وعاد ليتمسك بالرأي السني القديم الذي يحرم الخروج على الحاكم بصورة مطلقة. وكانت فكرة الطاعة المطلقة للإمام قد ارتبطت من قبل في الفكر السياسي السلفي السني، بنظرية شرعية إمامة المتغلب بغض النظر عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة أو الالتزام بالقانون، وتهميش دور الأمة في عملية الإصلاح الاجتماعي أو المعارضة السياسية، وترك المجال السياسي للأمراء والحكام يتصارعون فيه فيما بينهم حتى يغلب أحدهم على الآخر. وقد أضاف الفكر الوهابي إلى ذلك وجوب التسليم والخضوع لأئمة الدعوة الوهابية من قبل أبناء الحركة، فضلاً عن عامة الناس»[1].

الجواب: عقيدة أهل السنة والجماعة في إمامة المتغلب بالاستيلاء ولو كان فاسقا، فإنه يعتبر إمامًا؛ لينتظم شمل المسلمين[2]. ولا يجوز الخروج عليه؛ لما في الخروج على

---

(١) الفكر السياسي الوهابي (ص: ٤٩) وما بعدها، وانظر الطاعة السياسية في الفكر الإسلامي (ص: ٤٣٢).

(٢) انظر: مغني المحتاج (٤/ ١٧١)، وحاشيتا قليوبي وعميرة (٤/ ٢٦٦)، وتحفة المحتاج (٤/ ١٢٧)، ومأثر الأنافة (١/ ٥٨)، وحاشية البجيرمي (٥/ ١٠٣)، وحاشية الدسوقي (٦/ ٢٧٦)، وشرح المقاصد (٥/ ٢٣٢).

من ثبتت إمامته بالقهر من شق عصا المسلمين وإراقة دمائهم وإذهاب أموالهم[١]. قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لا بد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة، قيل له: هذه البرة عرفناها فما بال الفاجرة؟! قال: يؤمن بها السبل، وتقام بها الحدود، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء»[٢]. وحكى الإجماع على ذلك أبو الحسن الأشعري رحمه الله حيث قال: «وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئًا من أمورهم عن رضى أو غلبة وامتدت طاعته من بر وفاجر لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل، وعلى أن يغزوا معهم العدو، ويحج معهم البيت، وتدفع إليهم الصدقات إذا طلبوها ويصلى خلفهم الجمع والأعياد»[٣]. وكذلك نقل الإجماع الحافظ ابن حجر الشافعي رحمه الله فقال: «وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء»[٤]. قال الامام الشافعي رحمه الله: «كل من غلب على الخلافة بالسيف حتى يسمى خليفة ويجمع الناس عليه فهو خليفة». وقال الإمام أحمد رحمه الله: «ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم

---

(١) مطالب أولي النهى (٦/ ٢٦٣)، وشرح منتهى الإرادات (٣/ ٢٧٤).

(٢) منهاج السنة (١/ ٣٧٤)، وانظر: تفسير البغوي (٢/ ٢٤٠).

(٣) رسالة إلى أهل الثغر (ص: ٢٩٦)، وانظر: الطبقات الكبرى (٤/ ١١٠).

(٤) فتح الباري (١٣/ ٧).

الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً عليه برا كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين»[1]. وقال بذلك علماء المذاهب الأربعة: قال ابن عابدين الحنفي رحمه الله: «الإمام يصير إماما بالمبايعة أو بالاستخلاف ممن قبله .... وكذا بالتغلب والقهر كما في شرح المقاصد». وقال ابن أبي زيد القيرواني المالكي رحمه الله: «فمما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة ... ثم قال: والسمع والطاعة لأئمة المسلمين، وكل من ولي من أمر المسلمين عن رضا أو عن غلبة، فاشتدت وطأته من بر أو فاجر، فلا يخرج عليه جار أم عدل ... ثم قال: وكل ما قدمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث على ما بيناه، وكله قول الإمام مالك، فمنه منصوص من قوله ومن معلوم من مذهبه». وقال ابن حجر الهيتمي الشافعي رحمه الله: «المتغلب يصير كالحاكم لدفع المفاسد المتولدة بالفتن لمخالفته». وقال موفق الدين ابن قدامة الحنبلي رحمه الله: «ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، أو غلبهم بالسيف حتى صار الخليفة وسمي أمير المؤمنين، وجبت طاعته، وحرمت مخالفته والخروج عليه وشق عصا المسلمين». وقال أيضا: «ولو خرج رجل على الإمام فقهره وغلب الناس بسيفه حي أقروا له وأذعنوا بطاعته وتابعوه صار إماما يحرم قتاله، والخروج عليه.... وذلك لما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين وإراقة دمائهم وذهاب أموالهم.... فمن خرج

(١) مناقب الشافعي (١/ ٤٨١)، الأحكام السلطانية لأبي يعلى (ص: ٢٠).

على من ثبتت إمامته بأحد هذه الوجوه باغيا وجب قتاله»[١]. وعقيدة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأتباعه في الإمامة هي عقيدة أهل السنة والجماعة، يقول رحمه الله: «الأئمة مجمعون من كل مذهب، على أن من تغلب على بلد أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرف أن أحداً من العلماء ذكر أن شيئًا من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم»[٢]. وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله: «وأهل العلم... متفقون على طاعة من تغلب عليهم في المعروف، يرون نفوذ أحكامه، وصحة إمامته، لا يختلف في ذلك اثنان ويرون المنع من الخروج عليهم بالسيف وتفريق الأمة، وإن كان الأئمة فسقة ما لم يروا كفراً بواحًا ونصوصهم في ذلك موجودة عن الأئمة الأربعة وغيرهم وأمثالهم ونظرائهم»[٣]. ومقصود الإمامة الشرعية لا يتغير مهما تغيرت طرق تنصيب الإمام، فالإمامة تثبت بالاختيار والاستخلاف والتغلب، لكن مقصود الإمامة الذي هو الغاية

---

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار (٤/ ٤٥٠)، الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص: ١٠٧)، وتحفة المحتاج في شرح المنهاج (٥/ ٣٢١)، ولمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد (ص: ٤٠)، والمغني (٩/ ٥).

(٢) الدرر السنية (٧/ ٩٣٢).

(٣) مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ١٦٨).

من وجود الإمام نص عليه العلماء نصوصا واضحة تثبت أن المقصود ليس شخص الإمام، وإنما ما يُناط به من أحكام ولذلك ذكروا أن «الإمامة خلافة عن النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[١]. وقال النووي رحمه الله: «لابد للأمة من إمام يقيم الدين وينصر السنة وينتصف للمظلومين ويستوفي الحقوق ويضعها مواضعها»[٢]. والتغلب مقيد بهذا المقصود وهو رعاية الأمة وحفظ الدين، وإلا لم يكن لوجود الإمام معنى إلا وجود صورته دون الغاية التي أمر الشرع بالقيام بها، قال الماوردي رحمه الله: «وأما إمارة الاستيلاء التي تعقد عن اضطرار؛ فهي أن يستولي الأمير بالقوة على بلاد يقلده الخليفة إمارتها، ويفوض إليه تدبيرها وسياستها، فيكون الأمير باستيلائه مستبدا بالسياسة والتدبير، والخليفة بإذنه منفذا لأحكام الدين؛ ليخرج من الفساد إلى الصحة ومن الحظر إلى الإباحة، وهذا وإن خرج عن عرف التقليد المطلق في شروطه وأحكامه؛ ففيه من حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية ما لا يجوز أن يترك مختلاً مخذولاً، ولا فاسدا معلولاً ... فلأجلها وجب تقليد المستولي»[٣]. وقال الجويني رحمه الله في كلامه عن المتغلب: «يجب على الناس اتباعه لتعينه لهذا المنصب، ومسيس الحاجة إلى وَزَر

(١) الأحكام السلطانية (ص: ٥).

(٢) غيات الأمم في الثبات الظلم (ص: ٢٢).

(٣) الأحكام السلطانية (ص: ٦٧).

- أي: الملجأ - قوام يرمق في أمر الدين والدنيا .... فيجب العقد له؛ لما فيه من تقرير غرض الإمامة وإقامة حقوقها، وتسكين الفتنة الثائرة وتطفية النائرة - أي: العداوة -»[1].

وقول الإمام رحمه الله بوجوب طاعة المتغلب ليس فيه ما يدل على أن الإمام يوجب طاعته في كل ما يأمر به، بل نصوص الإمام واضحة في عدم الطاعة في معصية الله، كما سبق بيانه في الدعوى الثانية والثالثة من هذا الفصل وذلك أن الإمام رحمه الله رأى أن في استقامة أمور المسلمين وانتظام حالهم من المصالح الكبرى ما تحتمل معه هذه المفسدة. وهو يدل على فقه الإمام رحمه الله من امتثال أمر الرسول ﷺ ومراعاة مصالح الناس وانتظام أحوالهم، وإعمال قاعدة المصالح والمفاسد، وتطبيق للسياسة الشرعية، وموافقة لكلام ومنهج السلف الصالح[2]. وقول أحمد الكاتب بأن مرجعية الإمام محمد بن عبد الوهاب هو شيخ الإسلام ابن تيمية، وأن ابن تيمية رحمه الله: يفتح نافذة واسعة على الثورة والخروج والتمرد على الإمام، أي إمام، ويعطي لصاحب كل قوة أن يتمرد على الإمام؛ لأنه أساسًا يعقد الإمامة لمن غلب، ثم قوله بأن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قد توصل إلى جواز الخروج ووجوب الثورة واستعمال القوة ضد من يمتنع

---

(١) غيات الأمم في الثبات الظلم (ص: ٣١٦) وما بعدها.

(٢) انظر: مراجعة نقدية لكتاب الفكر السياسي الوهابي، مجلة التأصيل، العدد (٢) (ص: ٣٦٥)، وتطبيقات السياسة الشرعية عند الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب (ص: ٥٩).

عن الالتزام بالشريعة الإسلامية. فمتى كان هذا الكاتب الشيعي يقبل اجتهاد أئمة الإسلام، وهو يرفض أقوال الصحابة، ثم ما ذكره عن شيخ الإسلام رحمه الله كلام باطل، ولم يذكر نقلا واحدا يؤيد ذلك، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، لا يخالف عقيدة السلف في السمع والطاعة لولاة الأمر وعدم الخروج عليهم، حيث قال: «فالواجب اتخاذ الإمارة دينـًا وقربة يتقرب بها إلى الله، فإن التقرب إليه فيها بطاعته وطاعة رسوله من أفضل القربات، وإنما يفسد فيها حال أكثر الناس لابتغاء الرياسة أو المال»[1]. وقال أيضا: «إن الحاكم إذا ولاه ذو الشوكة لا يمكن عزله إلا بفتنة، ومتى كان السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقائه لم يجز الإتيان بأعظم الفسادين لدفع أدناهما، وكذلك الإمام الأعظم، ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف؛ وإن كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ؛ لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما، ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته»[2]. وغيرها من النقول الكثيرة. والكاتب قد نقل كلام الإمام محمد

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٩٠).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٣٩١).

بن عبد الوهاب في السمع والطاعة لولاة الأمر وتحريم الخروج عليهم، ثم أعقبه بقوله: وذلك ضمن السياق العام للموقف السني المدعوم بروايات كثيرة حول الموضوع. وهذا يدل على أن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله لا يخالف الموقف السني المدعوم بروايات كثيرة حول الموضوع. ويدل كذلك على معرفة الكاتب بالموقف السني المدعوم بروايات كثيرة حول الموضوع فلماذا لا يلتزم به، ويدعو إليه؟!

الشبهة: دعوة الإمام حركة سياسية.

من الدعاوى المعاصرة التي أثيرت ضد دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله دعوى أن دعوة الإمام حركة سياسية وليست دينية، وأن أصل الدعوة كان دينيـًا، وبعد الاتصال بالإمام محمد ابن سعود صارت سياسية، وهذا أدى إلى التصالح بين الحركة الدينية والحركة السياسية ودعم بعضها البعض. يقول عبد الله المالكي: «عندما تتأسس الدولة على حلف واتفاق بين الحاكم السياسي والفقيه الداعية، ويتم بموجبه تبني دعوة ذلك الفقيه ومناصرتها ونشرها بين الناس، في مقابل أن يمنح الفقيه الشرعية الدينية لتلك السلطة وسياسة الحاكم، فإننا حينئذ نتحدث عن مفهوم دولة الأمير والشيخ. دولة الأمير والشيخ هي دولة تقوم على طرفين في إدارة الحكم: طرف يتولى إدارة الشأن السياسي داخليـًا وخارجيـًا، وطرف آخر يتولى إدارة الشأن الديني في المجال العام، وهذا التقسيم الثنائي لا يعني الانفصال المطلق بين المجال السياسي والمجال الديني، بل بينهما اتصال من جهة وانفصال من جهة أخرى كما سيأتي، كما لا يعني خروج المجال الديني عن سلطة الدولة، وإنما يعني أن السلطة قد انقسمت بين الأمير والشيخ. بعبارة أخرى نحن أمام حالة تعاقدية تبادلية معنوية ومادية بين سلطة زمنية وسلطة روحية، بحيث تمنح السلطة الروحية الشرعية والطاعة للسلطة الزمنية في مقابل أن تقوم السلطة الزمنية بدعم وتمكين السلطة الروحية .... هذا التحالف والتوافق الحصري بين طرفي الحكم

يترتب عليه عادة أثران سياسيان: الأثر الأول: تبني الحاكم المذهب الفقيه الحليف والانحياز له بشكل مطلق ودعمه ونشر دعوته، ومناصرته في مقابل المذاهب والأفكار الدينية الأخرى التي تختلف مع ذلك الفقيه الأمر الذي قد يدفع بتلك المذاهب الدينية إلى أن تتخذ موقف المعارض لذلك الواقع السياسي الجديد الذي أصبح يهدد حريتها ومكاسبها وربما وجودها، ومن الطبيعي أن تصبح تلك المذاهب المخالفة مذاهب مارقة ومنحرفة ومبتدعة إذا اشتد خلافها السياسي مع تلك الدولة الناشئة، كما أن تبني السلطة السياسية لمذهب ذلك الفقيه الحليف يمنح هذا الأخير احتكار إدارة الشأن الديني في المجال العام، وفرض رؤيته الفقهية على الواقع الاجتماعي، وتنميط سلوك أفراد المجتمع وفق تلك الرؤية، وهذا وفق تجارب التاريخ، أقصى ما يطمح إليه الفقيه عندما يكون حليفاً للسلطة. وفي المقابل يكون الأثر الثاني: وهو أن يقوم الفقيه الحليف بدعم ذلك الحاكم السياسي، وإصباغ الشرعية الدينية على سلطانه، فتكون طاعته من طاعة الله، ومعارضته ومنازعته في قراراته السياسية معصية لله تعالى وسبب لإثارة الفتن، إضافة إلى بث الخطب والكتابات التبريرية لسياسات الحاكم وتهدئة أو تعبئة العوام نحوها .... وبحسب خلاصة رواية ابن غنام وابن بشر أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عندما انتقل إلى الدرعية في عام ١١٥٧ هـ التقى بأميرها محمد بن سعود آل مقرن، فرحب به الأمير وقال له: أبشر ببلاد خير من بلادك وبالعز والمنعة، فقال له

الشيخ: وأنا أبشرك بالعز والتمكين والنصر المبين، وهذه كلمة التوحيد التي دعت إليها الرسل كلهم، فمن تمسك بها وعمل بها ونصرها ملك بها البلاد والعباد وأنت ترى نجداً كلها وأقطارها أطبقت على الشرك والجهل والفرقة والاختلاف والقتال لبعضهم البعض، فأرجو أن تكون إماماً يجتمع عليه المسلمون وذريتك من بعدك[1]. نلاحظ هنا المضامين السياسية الواضحة في خطاب الشيخ رحمه الله، فهو ليس مجرد داعية في هذا الحوار، وإنما داعية يخطط لقيام كيان سياسي لنصرة دعوته وتجسديها في الواقع .... فالهدف هنا لا يقتصر فقط على مجرد الدعوة إلى التوحيد ونشره وتعليمه للناس، وإنما أيضاً لابد من إقامة دولة تتبنى هذه الرسالة أو الأيديولوجيا وتسعى لتحقيقها في الواقع، ويبدو أن الأمير كان يدرك هدف الشيخ جيداً، وسيظهر ذلك في تفاوضه واشتراطاته. ثم ذكر الشرطين اللذين شرطهما الإمام محمد بن سعود: الشرط الأول: وبعبارة الأمير: يا شيخ نحن إذا قمنا في نصرتك، والجهاد في سبيل الله، وفتح الله لنا ولك البلدان، أخاف أن ترحل عنا وتستبدل بنا غيرنا. فكان رد الشيخ بقوله: ابسط يدك الدم بالدم، والهدم بالهدم، وإنني لن أرغب عنك إن أظهرك الله. وأما الشرط الثاني: فقول الأمير: إن لي على الدرعية قانوناً، أي: ضريبة أو إتاوة آخذه منهم في وقت الثمار، وأخاف أن تقول لا تأخذ منهم شيئاً. فأجابه الشيخ بقوله: لعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوضك من

(١) عنوان المجد (ص: ٥١).

الغنائم ما هو خير منها .... هذا الشرط الثاني هو الذي يفسر لنا مواقف الشيخ السلفي الوهابي عبر تاريخ الدولة، حين كان يضطر إلى السكوت عن بعض أخطاء الأمير وتجاوزاته الأخلاقية، وعن ألم وحسرة أحيانـًا، بل وقد يذهب إلى تبرير بعض مظالمه ومنكراته المتعدية على المال العام وحقوق الناس كما سيأتي، وربما إقرارها إذا لزم الأمر، أو الاكتفاء بالوعظ والنصيحة السرية، مع التشديد على منع الإنكار العلني وتحريمه وتبديع الفاعلين له، كل ذلك في سبيل أن يبقى للشيخ الدعم المعنوي والمادي، وأن تستمر مكاسبه ونفوذه الاجتماعي، لكي يتمكن من نشر رسالته بين الناس وتطبيقها في الواقع عبر أدوات السلطة، أو بتعبير آخر: التأول بقبول المفسدة الأخف لتحقيق مصلحة أكبر من وجهة نظر الوهابية»[1]. ويقول مفتي مصر على جمعة: بأن فتوى الوهابية بتحريم الصلاة في المساجد التي فيها قبور كان الغرض منها سياسيـًا وحجة لتكفير الخليفة العثماني ثم الخروج عليه. حيث قال في جواب له عن حكم الصلاة في المسجد الذي فيه ضريح؟ الصلاة في هذا المسجد جائزة. ثم أرجع سبب تحريم الصلاة في هذه المساجد إلى الحركة الوهابية، وقال: إن مبرر الوهابيين في ذلك - أي: التحريم - هو الخروج على الخلافة العثمانية»[2]. ويقول خالد الدخيل في بيان

(١) دولة الأمير والشيخ تصور الدولة ووظيفتها في الفكر الوهابي (ص: ٤٨٩) وما بعدها.

(٢) مقال: السلفية الوهابية بين سياسة التقرير والتبرير.

تضخيم البعد الديني وأسبابه في دعوة الإمام: «الوجه الآخر للقصور الذي تعانيه الدراسات عن تاريخ الدولة السعودية، هو هذا الاهتمام المبالغ فيه بالتركيز على الجانب أو البعد الديني، وإقصاء البعدين الاجتماعي والسياسي لتاريخ الدولة، وذلك بهدف تأكيد جذرها الديني الذي يقال إنها انبثقت منه .... إن تبني الدولة لدعوة إسلامية هو حقيقة من حقائق تاريخها. تأتي بعد ذلك حقيقة أن الدولة السعودية تتخذ من الشريعة الإسلامية قانوناً أساسياً لها. هذه حقائق تؤكد هوية الدولة، إلا أنها تختلف عن تفسير نشأتها. يبدو أن التركيز المبالغ فيه على البعد الديني المترافق مع تهميش الأبعاد الأخرى لتاريخ الدولة، يفترض أن هوية الدولة الإسلامية تقتضي أن تكون جذورها أو أسباب نشأتها ذات طبيعة دينية أيضاً. وهذا افتراض فاسد وذلك لسبب بسيط وهو أنه يتضمن أن التفسير العلمي لنشأة الدولة والبحث عن عوامل غير دينية اجتماعية وسياسية وراء نشأتها يتعارض مع دين الدولة، وبالتالي يتعارض مع هويتها. وهذا أمر لا يستقيم لا مع الحقيقة التاريخية لهوية الدولة ولا مع الدين الإسلامي تحديداً ولا مع المنهج العلمي كذلك»[1].

الجواب: هذه الدعوى قديمة، فقد أتهم الخليفة الراشد أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأن قتاله للمرتدين كان سياسة، وكذلك اتهمت الدولة الأموية بأنها حركة سياسية، وكل دولة قامت

(١) الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة (ص: ١٠٠).

على الحق فإن أعداءها يبحثون عما ينفر منها، ويرمونها بالتهم ومنها أنها حركة سياسية، بل إن النبي ﷺ لما دعى قريشا للإسلام، قالوا له: وإن كنت تريد به ملكا ملكناك علينا. وإتهام دعوة الإمام وغيرها من الدعوات الإصلاحية التي على منهج السلف الصالح بأنها حركة سياسية من التلبيس على العوام الذين يريدون به صد الناس عن الإسلام الصحيح؛ فإن الدين الإسلامي خاتم الأديان الذي ارتضاه الله لعباده؛ كما قال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] قد جاء كاملا شاملا لكل نواحي الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... إلخ. ولهذا فقد اجتهدوا في الترويج لهذه الفكرة وما يدعمها من شعارات ومصطلحات، كما يقول أحدهم: أراد الله للإسلام أن يكون دينا، وأراد به الناس أن يكون سياسة. وجعلوها حيلة يحتالون بها على إنكارهم للدين والصد عنه[1]. ودعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله دعوة جامعة للأمور الدينية والسياسية معا؛ لأن الإسلام بطبيعته دين ودولة، والإصلاح الذي نادت به الدعوة لم يكن الغرض منها دينياً محضاً، فحقيقة أن الدعوة اهتمت بالإصلاح الديني وهو الأصل أكثر من اهتمامها بالإصلاحات الأخرى؛ لأنه هو الأصل، ولأن الانحراف الديني في العالم الإسلامي في ذلك الوقت يفوق تدهوره السياسي، وفوق هذا وذاك فإن إصلاح العقيدة الإسلامية في

(١) انظر: الإسلام السياسي للعشماوي (ص: ٧). والإسلام السياسي لجعفر شيخ إدريس (ص: ١٥)، ضمن مجلة البيان، العدد (٢٠٢).

نفوس المجتمع الإسلامي أساس كل إصلاح. فالإمام محمد بن عبد الوهاب من ناحية العقيدة ليس بمبتدع، فهو من ناحية السياسة مجدد مبدع، لقد استطاع أن يوقف حركة التاريخ، ويلوي عنق الأحداث التي كانت تدفع العالم الإسلامي دفعاً إلى التغريب[1]. والاستعانة بقوة السلطان لنجاح الدعوة من منهج النبوة، ومن حكمة الإمام محمد بن عبد الوهاب لكي تنجح دعوته في منطقة تعمها الفوضى الدينية والاجتماعية والسياسية. وكان من الصعب والحالة هذه من الفوضى الوصول إلى أي خطوة عملية مؤثرة في التغيير، والإصلاح بالجهد الدعوي المجرد، ومن هنا اتجه الإمام محمد بن عبد الوهاب بعزمه وطموحه ليضع يده في يد أولي الأمر أصحاب السلطة والحكم، الذين آمنوا بالعقيدة والشريعة، وسعوا إلى توحيد الجزيرة العربية كلها تحت راية واحدة، مدركاً كل الإدراك، وواعياً كل الوعي، أنه ليس من السهل نشر الدعوة في البلاد القاصية والدانية في مدة قصيرة أو معقولة، إلا بحماية أمير ذي قوة ونفوذ بمساعدته ومساعدة رجال دولته. لقد فطن الشيخ إلى الفروق الكبيرة بين دعوة لا تؤازرها قوة الحكم، مثلما كان حال المسلمين والرسول ﷺ في مكة، ودعوة يعضدها الحكم، ويهيئ لها أسباب حمل الرسالة، ويضع كل إمكانات

(١) حقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأثرها في العالم الإسلامي، ضمن مجلة البحوث الإسلامية، العدد (٢١)، كتاب الفكر العربي في مائة سنة (ص: ٢٧٧)، ودعوة حركة الإصلاح السلفي المجلة التاريخية المصرية (١/ ٩٠)، وداعية التوحيد محمد بن عبد الوهاب (ص: ١١)، وتطبيقات السياسة الشرعية عند الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب لمصعب الخالدي. والسعوديون والحل الإسلامي (ص: ١٠٩).

دولته في خدمة الدعوة، وذلك مثل حال المسلمين في المدينة بعد الهجرة بقيادة رسول الله ﷺ، فالفرق كبير بين الحالين والجهدين، والنتائج جد مختلفة[١]. ويكاد الباحثون يتفقون على ندرة ما كتب عن تاريخ نجد قبل دعوة الإمام وقلة المعلومات التاريخية عن أحوال نجد آنذاك. فهي تعيش مرحلة من التاريخ مجهولة، إلا نتفاً ضئيلة من بعض أقوال المؤرخين. وهذا مما يؤكد أن نجدا لم يكن لها أي دور سياسي قبل دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب. يقول أمين سعيد: «ولقد حاولنا كثيراً من خلال دراستنا لتاريخ الدولتين الأموية والعباسية، وتاريخ الأيوبيين والمماليك في مصر، ثم تاريخ العثمانيين الذين جاءوا بعدهم وورثوهم أن نعثر على اسم والي، أو حاكم أرسله هؤلاء، أو أولئك أو أحدهم إلى نجد فلم نقع على شيء»[٢]. فنجد لم تشهد نفوذاً عثمانياً كسائر البلدان، ومن خلال وثيقة تركية سجلت سنة ١٠١٨ هـ، وتحوي أسماء الأقاليم العربية التابعة للدولة العثمانية، إلا أن نجداً ليست منها[٣]. فنجد قبل دعوة الإمام في فتن وحروب، فإنه لما حلت سنة ٩٢٣هـ وظهرت الدولة العثمانية على المسرح السياسي في جزيرة العرب وإن كانت الجزيرة العربية لم تشمل بالحكم العثماني المباشر كان كل قطر من أقطار الجزيرة العربية مستقلاً

(١) انظر: تأملات في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٩٢).

(٢) تاريخ الدولة السعودية (ص: ٢٣).

(٣) انظر: عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لصالح العبود (ص: ٢٣).

بذاته، ولاسيما نجد فقد كانت العصبيات فيها قائمة على قدم وساق لكل عشيرة دولة[١]. فنجد لم تشهد نفوذاً مباشراً للعثمانيين عليها قبل ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كما أنها لم تشهد نفوذاً قويـًا يفرض وجوده على سير الحوادث داخلها لأية جهة كانت[٢]. بل كانت نجد في فتن وحروب، ونزاعات بين القبائل والبلدان، ونزاعات سياسية، ونقص في المعايش والأرزاق، كما جاء في عنوان المجد: «أما السنون التي سبقت قيامهم – أي: دعوة الإمام – فغلب فيها الضلال والجهل والظلم، وفتن كقطع الليل المظلم، وقتال بين أهل كل بلد عدوانـًا وحمية جاهلية، وتحالف وتفازع وعصبية، وكل بلد فيها رئيس فأكثر لا يزال يقع بينهم الشر، تارة يتقاتلون وتارة يتسالمون، فلا يسافر ذو الحاجة فرسخـًا أو ميلاً إلا كان أن يرجع مسلوبـًا أو قتيلاً»[٣]. وحال نجد من الناحية الدينية، قد وقعت فيها الانحرافات العقدية، من خلال أمثلة ظاهرة وحكايات واقعة مثل اتخاذ القبور مساجد كقبر زيد بن الخطاب وضرار بن الأزور ونحوها من قبور أخرى تنسب للصحابة رضي الله عنهم،

(١) تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٣٨) باختصار.

(٢) محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره (ص: ١١)، وانظر: سيرة الإمام محمد بن عبد الوهاب الأمين سعيد (ص: ١٧٩)، واكتشاف جزيرة العرب لجاكلين بيرين (ص: ٢٤)، ودعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٣٠٣).

(٣) عنوان المجد (٢/ ٣٧٧)، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره (ص: ٩) ومقدمة تاريخ ابن ربيعة (ص: ١١).

والتعلق بالأشجار والتبرك بها كشجرة الطرفية والفحَّال وشجرة الذيب وشجرة أبي دجانة، والتبرك بغار بنت الأمير بالدرعية. وكذا الافتتان بالطواغيت والغلو في أدعياء الولاية والصلاح، وكذا استفحال البدع العملية[1]. فبادية نجد عموماً كانت تعيش في جاهلية جهلاء، فهي لا تعرف الشعائر الإسلامية من صلاة وزكاة وصيام وحج، وكانت تتحاكم فيما بينها بأعراف وتقاليد لا تمت إلى الأحكام الإسلامية بصلة، ويتضح فيها الجور من جهة، والتساهل في إحقاق الحق من جهة أخرى[2]. وحال العالم الإسلامي قبل دعوة الإمام محمد مثل حال نجد في ظهور الشرك والبدع؛ بل أشد، ففي بلاد مصر. مثلاً يذكر على باشا مبارك (ت:١٣١١ هـ): أنه كان في زمنه في القاهرة وحدها مائتان وأربعة وتسعون ضريحاً، وقبله ذكر المؤرخ الجبرتي أن أغنى الناس في مصر وأعظمهم ثراء في وقته هم سدنة القبور والأضرحة، أما في بلاد الشام فيذكر عبد الرحمن بك سامي أن في دمشق وضواحيها فقط مائة وأربعة وتسعين ضريحاً ومزاراً وكان ذلك عام (١٨٩٠ م)، وأما في العراق فقد ذكر محمد رؤوف: أنه في أول القرن الرابع عشر الهجري كان يوجد في بغداد مائة وخمسون جامعاً، قل أن يخلو جامع منها من ضريح، وفي بلدة الموصل أكثر من ستة وسبعين

(١) انظر: تاريخ ابن غنام (١/ ٧)، والحياة الاجتماعية عند حضر نجد (ص: ٣٢)، ومؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٤/ ١٦)، وفتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١/ ١٣٤).

(٢) الحياة الاجتماعية لدى بادية نجد (ص: ٢٠٦).

ضريحاً مشهوراً، وكان أهل بغداد يتبركون بمدفع قديم من بقايا العثمانيين. وكانوا يعتقدون في هذا المدفع اعتقاد الجاهلية في اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى، وأما في بلاد المغرب، فإن القبائل هناك قاموا بثورة عارمة ضد المحتلين الأسبان فقط عندما بنوا مركز حراسة قرب ضريح لأحد الأولياء، وأما مكة المكرمة، فإن النجديين بعد دخولهم لمكة هدموا فيها ما يزيد على ثمانين قبة فاخرة مبنية على قبور وأضرحة منسوبة لآل بيت النبوة. وأما في اليمن فإن كثيراً من العوام بل وبعض الخواص أيضاً غلوا في الصالحين حتى صاروا يدعونهم تارة مع الله وتاره استقلالاً، ويصرخون بأسمائهم ويعظمونهم تعظيم من يملك الضر والنفع ويخضعون لهم خضوعاً زائداً على خضوعهم عند وقوفهم بين يدي ربهم في الصلاة والدعاء، وذلك لأن كثيراً مما يفعله المعتقدون في الأموات يكون شركاً قد يخفى على كثير من أهل العلم؛ وذلك لا لكونه خفياً في نفسه، بل لإطباق الجمهور على هذا الأمر، وكونه قد شاب عليه الكبير، وشب عليه الصغير وهو يرى ذلك ويسمعه، ولا يرى ولا يسمع من ينكره بل ربما سمع من يرغب فيه ويندب الناس إليه[1]. فهذا واقع

(١) انظر: الخطط التوفيقية (١/ ١٠)، مساجد مصر وأوليها الصالحون. وفي الوقت الحاضر أضعاف ذلك العدد. وتاريخ الجبرتي (٣/ ٤٢٦)، والقول الحق في بيروت ودمشق (ص: ٩٧)، مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها (١/ ٧٢). وترجمة الأولياء في الموصل الحدباء (ص: ١٤). وقد صنف علامة العراق محمود الألوسي كتاباً عنوانه: القول الأنفع في الردع عن زيارة المدفع. وأعلام العراق (ص: ١٤٥). والإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام (٣/ ١٩٥)، والبحر الزاخر (١/ ١٧٦)، والدر النضيد (ص: ٢٨)، ومقال

العالم الإسلامي بما فيه نجد، وهو يبين لك انتشار الشرك، ويؤكد على أن دعوة الإمام رحمه الله كانت لمحاربة الشرك وأهله. وقول عبد الله المالكي في أثر التحالف بين الإمام محمد بن سعود والإمام محمد بن عبد الوهاب، وما ترتب عليه حسب زعمه من أثريين سياسيين، وهما: تبني الحاكم لمذهب الفقيه الحليف والانحياز له بشكل مطلق ودعمه ونشر دعوته ومناصرته في مقابل المذاهب والأفكار الدينية الأخرى.... والأثر الثاني: وهو أن يقوم الفقيه الحليف بدعم ذلك الحاكم السياسي .... فإن تبني الحاكم المذهب الفقيه ودعمه ونشر دعوته ومناصرته إذا كان موافقا للكتاب والسنة وعلى منهج السلف الصالح منقبة ومزية لهذا الحاكم، أما المذاهب الأخرى المخالفة للحق فإنه لا بد من ردها وإنكارها. والشأن كل الشأن في موافقة المذهب للحق. وكذا مناصرة الفقيه للحاكم والسمع والطاعة له وعدم الخروج عليه ومساندته من عقيدة السلف الصالح، ثم قول الكاتب: في مقابل المذاهب والأفكار الدينية الأخرى. ليت الكاتب بين لنا مراده بالمذاهب والأفكار الدينية الأخرى؛ لأن الكلام المجمل يحتمل معاني كثيرة؛ فهل يقصد المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، وهي موجودة ولله الحمد

«هل يعقل أن الشرك كان موجوداً في بلاد نجد قبل الشيخ محمد بن عبد الوهاب»، ولمعرفة المزيد من الانحرافات في العالم الإسلامي، انظر: الانحرافات العقدية في القرن الثالث عشر والرابع عشر، ودمعة على التوحيد حقيقة القبورية وآثارها في واقع الأمة.

في هذا البلاد، وتدرس في الحرمين، ومن أعضاء هيئة كبار العلماء من ينتسب لها. أو يقصد مذاهب الخوارج والرافضة أو الأفكار الليبرالية وغير ذلك. فالإجمال والإطلاق هو سلاح أهل الأهواء ومنهجهم، والبيان والتفصيل والتصريح هو سبيل أهل السنة والحق. فأهل الأهواء يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن الضالين. قال ابن حزم رحمه الله: «والكلام إذا أجمل اندرج فيه تحسين القبيح وتقبيح الحسن، ألا ترى لو أن قائلاً قال: إن فلانـًا يطأ أخته لفحش ذلك ولا استقبحه كل سامع له حتى إذا فسر فقال: هي أخته في الإسلام ظهر فحش هذا الإجمال وقبحه»[1]. فلم يقل ابن حزم حتى إذا فسر زال الحرج والملام؛ بل قال: حتى إذا فسر ظهر فحش هذا الإجمال وقبحه. واستدلال عبد الله المالكي على أن دعوة الإمام رحمه الله حركة سياسية بأن الإمام محمد بن عبد الوهاب كان يبشر الإمام محمد بن سعود بالعز والتمكين إذا عمل بالدعوة: أبشرك بالعز والتمكين والنصر المبين، من تمسك وعمل بها ونصرها ملك بها البلاد والعباد، فأرجو أن تكون إمامـًا يجتمع عليه المسلمون وذريتك من بعدك. فإن الله قد وعد بالعز والتمكين لمن وحده سبحانه، قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ

(١) الأخلاق والسير (ص: ٣٥).

وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥] بل إن الرسول ﷺ قال لقريش: قولوا: لا إله إلا الله، تملكون بها العرب، وتدين لكم بها العجم، وعاقد الأنصار كما عاقد الإمام محمد بن عبدالوهاب الإمام محمد بن سعود. وكان النبي ﷺ يبشر أصحابه بالعز والتمكين والنصر في أحاديث كثيرة، فعن تميم الداري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ، عِزًّا يُعِزُّ اللهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يُذِلُّ اللهُ بِهِ الْكُفْرَ». أحمد (١٦٩٥٧). وكان تميم الداري رضي الله عنه، يقول: «قد عرفت ذلك في أهل بيتي، لقد أصاب من أسلم منهم الخير والشرف والعز، ولقد أصاب من كان منهم كافرا الذل والصغار والجزية». فهل كانت دعوة النبي ﷺ حركة سياسية. وقول عبد الله المالكي بعد ذكره للشرط الثاني للإمام محمد بن سعود على الإمام محمد بن عبد الوهاب بأخذ الأتاوة على أهل الدرعية، وموافقة الإمام محمد بن عبد الوهاب له حسب زعمه، وأن هذا الشرط هو الذي جعل الإمام محمد بن عبد الوهاب يسكت عن عن بعض أخطاء الأمير وتجاوزاته الأخلاقية. فإن الكاتب ذكر قول الإمام محمد بن عبد الوهاب: فأجابه الشيخ بقوله: لعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوضك من الغنائم ما هو خير منها. وهذا يدل على أن الإمام محمد بن عبد الوهاب لم يوافقه على طلبه؛ بل صرفه عنه، وذكر له أن الله سيعوضه ما هو خير منه. أما الرواية الأخرى، والتي فيها أن الإمام قال للأمير: نعم أنا أبقيك

على ما أنت عليه من أكل الحرام، وأنت تتركني أسكن عندك وأقوم الدين، فرضي ابن سعود بذلك. فهذا النقل عن مؤلف مجهول، وكتاب «كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب» لم يعرف كاتبه حتى الآن[1]. قال د. عبد الله العثيمين رحمه الله: «لم يذكر في المخطوطة اسم مؤلفها، ولم يذكر فيها ما إذا كانت بخط المؤلف أم بخط أحد النساخ، بل لم يذكر فيها القطر الذي ينتمي إليه ذلك المؤلف، ولا المصادر التي اعتمد عليها في كتابة ما كتب ودراسة المخطوط لا تمكن الدارس من معرفة مؤلفها»[2]. ثم إن هذا الأسلوب ليس من أسلوب الإمام رحمه الله، ولم ينقله عنه أحد غير هذا المؤلف المجهول، وعند وجود أي إشكال في كلام الإمام فينبغي الرجوع فيه إلى أقواله الأخرى، وكلام أئمة الدعوة، الذين هم أعلم الناس بكلام الإمام رحمه الله؛ فإذا لم ينقلوا عنه هذا الكلام تبين بطلانه.

(١) مقال: من مؤلف كتاب: كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب؟ ضمن مجلة الدارة، العدد (٣).

(٢) مقدمة تحقيق كتاب كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (ص: ١١).

الشبهة: السلفيين اعتنوا بشرك القبور ووقعوا في شرك القصور.

الجواب: هم يعنون بذلك لمز السلفيين بما التزموا به من اتِّباع الكتاب والسنة وشدتهم في طاعة ولاة الأمر وتحريم الخروج عليهم، فسول الشيطان لهؤلاء أن لا سبيل أعظم لتنفير عامة المسلمين ممن يدعوهم إلى التوحيد في عبادة ربهم إلا وصمهم إفكاً وعدواناً وعُلوا بعبادة السلاطين، وحاشاهم ذلك رحم الله ميتهم وغفر لحيهم ونصره ونَضَّر وجهه. والحق أن وصف السلفيين بشرك القصور من الباطل الذي تأباه الحقيقة والعدل، ومن الظلم الذي لا يرضاه الله تعالى وهو ديدن أهل البدع أياً كان موضِعُ ابتداعهم ، وليس قولهم هذا إلا انتصاراً للشرك والخرافة لتعود وتُخيم على الأمة كما كانت قبل انتشار دعوة السلف، ويرجع القبر وخادم الضريح وشيخ الطريقة واضغاث الأحلام التي يسمونها منامات ورؤى هي المتحكمة في حياة المسلم، أو انتصاراً للفوضى والاقتتال وذهاب الأنفس والأموال والأعراض التي باتت الأمة في أَمَرِّ الشكوى منها، والمنصف هو من يقدر اليوم ما كان يقرره السلفيون حق قدره. والقول بطاعة السلاطين ليس قولاً اجتهادياً يجوز خلافه، بل هو نص قطعي الدلالة والثبوت في كتاب الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩] ومع وضوح هذه الآية فهي مفسرة في سنة رسوله ﷺ في أحاديث كثيرة في صحيحي البخاري ومسلم ليس هنا موضع سياقها، كلها تؤكد أن مَن

تجب طاعته هو كل من ولي أمر المسلمين برضـًا منهم أو تغلب عليهم وكان عادلاً أو ظالمـًا صالحـًا أو فاسقا، وكل ذلك شريطة أن لا يطاع في معصية الله، فإن أمرك أن تعصي الله فلا تعصه، ولا تنزع يدك من الطاعة العامة في غير معصية. وهذا القول ليس حكراً على السلفيين، بل يقول به الأشعرية والصوفية، والنقول عنهم في ذلك كثيرة في كتب العقائد، ولم يخالف إلا الخوارج والمعتزلة، ولهذا فكل من يدعو للخروج على الحكام أو يُجَرِّيءُ عليه ففيه خصلة من الخوارج والمعتزلة حتى يدعها. وطاعة الحكام إذا فعلها المسلم في غير معصية وقصد بذلك التسليم لأمر الله تعالى وجعل الشرع مقدمـًا على هواه فهي عبادة وامتثال لله تعالى يؤجر عليها. ولم يكن أحد من علماء المنهج السلفي أداة في يد السلطان يَخدع به الجماهير كما هو حال غيرهم من علماء الفرق الذين تستخدمهم بعض القوى لأسلمة العلمانية وآخرون يُستخدمون لتشويه صورة الإسلام ورمية بالتكفير والوحشية وفريق ثالث يُستخدمون لتغييب الجماهير المسلمة وإبعادها باسم الدين عن حقيقة الدين، وإنما كانوا يأمرون بطاعة السلاطين تقوى لله وامتثالاً لأمره، فأحمد بن حنبل يدعو للسلطان وهو يجلده، وابن تيمية يأمر بطاعة السلطان وهو يموت في سجنه، وابن أبي العز الحنفي يبين حرمة الخروج على الحاكم وقد فصله من وظائفه وسلب حقوقه من بيت المال والأوقاف، حتى جاءت الدولة السعودية التي رعت علماء السلفية وأعلت مكانتهم ومع هذا لا يقول أحد منهم

إلا بالطاعة في غير معصية لا يزيدون عليها تماهياً مع منكر أو استحلالاً لمُحَرَّم .

والعلماء السلفيون اليوم في غير السعودية يُفصلون من إمامة المساجد ويضيق عليهم في الجامعات ويحرمون من المناصب ولم يتغير قولهم في وجوب الطاعة وحرمة الخروج فأين منهم عبادة القصور التي يزعمها الأفاكون؟! والنتيجة التي أريد الوصول إليها: أن طاعة الحاكم في غير معصية ليست إعانة على الاستبداد كما يزعم أفراخ الخوارج والمعتزلة؛ بل أمر بالانصراف إلى دعوة الناس إلى التوحيد والمعروف والخير؛ لأن بناء الأمة بناءً إيمانياً أخلاقياً قوياً يكفل ترسيخ العدل والخير في الدولة ومؤسساتها، أما الانشغال بالخروج والتغيير السياسي فإنه لا يصنع إلا الافتراق والفوضى والتناحر، وهذا ما تحدث عنه أهل العلم كثيراً ولكن نزعة الخروج تحول بين الحق وبين قلوب أصحابها فيأبون إلا نفورا، لذلك عَمُوا وصَمُّوا عن التدبر في آيات القرآن التي ذَكَرَت السياسةَ في آية واحدة وهي آية الأمراء، وذَكَرَت التوحيد في ثُلُث آيات القرآن، فهجروا ثلث القرآن الداعي للتوحيد، وتأولوا الآية الوحيدة في السياسة، وأما السلفيون فعملوا بآيات التوحيد ودعوا إليها وعملوا بحقيقة آية السياسة ولم يتأولوها فلله درهم.

الشبهة: الإمام محمد بن عبد الوهاب ادعى النبوة.

ادعى الحاقدون على هذه الدعوة السلفية أن الإمام محمد بن عبد الوهاب ادعى النبوة، كما ادعاها مسيلمة الكذاب وسجاح والعنسي وغيرهم. وهذا ابن عفالق وهو يفتري على الإمام فرية ستكون عليه يوم القيامة في عنقه، حيث يقول هذا الأثيم: «والله، لقد ادعى النبوة بلسان حاله لا بلسان مقاله، بل زاد على دعوى النبوة، وأقمتموه مقام الرسول ﷺ، وأخذتم بأمره ونواهيه»[1]. ويقول علوي بن أحمد الحداد: «وكان يضمر دعوى النبوة، ويظهر عليه قرائنها بلسان الحال، لا بلسان المقال لئلا ينفر عنه الناس، ويشهد بذلك ما ذكره العلماء من أن ابن عبد الوهاب كان في أول أمره مولعًا بمطالعة أخبار من ادعى النبوة كاذبًا كمسيلمة الكذاب وسجاح والأسود العنسي وطليحة الأسدي وأضرابهم»[2]. ويقول: «من ذلك أنه يدعي باطنًا أنه أتى بدين جديد، كما يظهر من قرائن أحواله، ولذلك لم يقبل من دين نبينا محمد إلا القرآن، فإنه قبله ظاهرا فقط لئلا يعلم الناس حقيقة أمره، فينكشفوا عنه، بدليل أنه هو وأتباعه إنما يؤولون بحسب ما يوافق هواهم لا بحسب ما فسره النبي ﷺ وأصحابه والسلف الصالح وأئمة التفسير، فإنه لا يقول بذلك، كما لا يقول بما عدا القرآن

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٩٩).

(٢) مصباح الأنام لعلوي الحداد (ص: ٧).

من أحاديث النبي ﷺ ... إلخ»[١]. ويقول: وكان يقول - أي: محمد بن عبد الوهاب -: إن الربابة في بيت الخاطئة أقل إثماً ممن يناجي ويذكر بالصلاة على النبي ﷺ على المنابر»[٢]. ويقول الشاعر الغاوي محمد جميل الزهاوي العراقي، الذي هاجم الإسلام عموماً، وهاجم دعوته الممثلة في حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على خصوصاً، وألف لهذا الغرض كتاباً أسماه: «الفجر الصادق في الرد على منكر التوسل والكرمات والخوارق»، يقول فيه: «وكان محمد هذا بادئ بدأته كما ذكره بعض المؤلفين، مولعاً بمطالعة أخبار من ادعى النبوة كاذباً كمسيلمة الكذاب، وسجاح، والأسود العنسي، وطليحة الأسدي، وأضرابهم، فكان يضمر في نفسه دعوى النبوة، إلا أنه لم يتمكن من إظهارها .... لقد كان الرجل - يعني محمد بن عبد الوهاب - في الحقيقة يريد أن يدعي النبوة إلا أنه تستر...»[٣]. ولا نعلم كيف عرف هذا الأفاك أن الإمام محمد بن عبد الوهاب ادعى النبوة، إلا أن الزندقة والضلال زينت له هذه الأقاويل، فكان يهرف بما لا يعرف، ويدور حول عبادة الأضرحة والأوثان البشرية، نلمح هذا في كتابه الذي نطلق عليه بدورنا «الفجر الكاذب»، وعاجله الشيخ سليمان ابن سحمان بالرد عليه في كتابه «الضياء الشارق

---

(١) الأسنة الحداد في رد شبهات علوي الحداد، تأليف سلمان بن سحمان (ص: ٢٠).

(٢) فصل الخطاب للقباني (ص: ٦٧).

(٣) الضياء الشارق (ص: ٢٥)، وكذا زعم أحمد زيني دحلان في الدرر السنية (ص: ٤٦).

في رد شبهات الماذق المارق»، و:«عقود الجواهر الحسان». يقول الشيخ ابن سحمان رحمه الله وهو يفند قول الزهاوي: «وأما قوله: وكان محمد هذا بادئ بدأته، فالجواب أن نقول: ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا، فإن هذا معلوم كذبه بالاضطرار، لا يمتري فيه من له أدني معرفة بمقادير الأئمة الأخيار، ومن طالع كتب الشيخ ومصنفاته ورسائله، وتأمل حال شأنه ودعوته إلى الله، تبين له أن هذا من الكذب والافتراء، وأنه من صنع أعداء الله ورسوله ﷺ ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، ويسعون في الأرض فساداً والله لا يحب الفساد، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف: ٨]»[1]. ومن المجافين للدعوة التي قامت على منهج السلف الصالح أحمد بن زيني دحلان، الذي بسط نفوذه على أهل مكة، ووصل إلى الإفتاء فيها فنشر المقالات الكاذبة ضد الدعوة والقائمين عليها بين الناس، ولاسيما في مواسم الحج إمعانًا في الخصومة واللدد بلا رقيب أو حسيب، وألف رسالته التي أسماها: «الدرر السنية في الرد على الوهابية»، وهذه الرسالة قد ملأها بالترهات والخزعبلات والأباطيل إرضاءً للباطنية، وصنائعهما المتصوفة الجهلة. يقول: «والظاهر من حال محمد بن عبد الوهاب أنه يدعي النبوة إلا أنه ما قدر على إظهار

(١) انظر الضياء الشارق في الرد على شبهات الماذق المارق للشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله (ص: ٢٥).

التصريح بذلك»[١]. كيف عرف دحلان أنه يدعي النبوة، أهو يعلم الغيب حتى يقول هذه الفرية الشيطانية؟! أم إنه تطاول على الله في الأمور الغيبية، والله يقول: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦].

الجواب: يقول الشيخ فوزان السابق: «إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قد اشتهر مذهبه ودعوته التي يدعو الناس إليها في مصنفاته المطولة ورسائله المختصرة فلم يترك لمعارضيه شبهة إلا كشفها، ولا طريقًا توصل إلى الله وإلى اتباع رسوله ﷺ إلا بينها وأوضحها، فأي شيء يخفيه في نفسه بعد ذلك أيها الضالون؟! فلو كان لهذه الفرية أدنى قيمة لأوردت من كلام الشيخ رحمه الله ما يكفي ويشفي في ردها، ولكنها فرية تمثل الزور والفجور، فلا تستحق رداً أكثر من احتقار صاحبها وكشف عورته»[٢]. يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «فرسول الله ﷺ هو سيد الشفعاء، وصاحب المقام المحمود، وآدم فمن دونه تحت لوائه». ويقول رحمه الله: «فلا يتحقق شهادة أن محمداً رسول الله إلا بتمام الاتباع، وكمال الاقتداء، بهدي النبي ﷺ». ويقول عليه الرحمة: «الأمر بطاعته سبحانه وطاعة رسوله، وأن الهدى في طاعته، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ﴾ [النور: ٥٤]»[٣]. ويقول

---

(١) انظر: الدرر السنية (ص: ٤٦).

(٢) انظر مقال: البيان والإشهار في دحض فرية ادعاء النبوة لفوزان السابق للشيخ رحمه الله.

(٣) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ١٩٠، ١/ ٢٧٩، ٥/ ١١٣).

عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب: «وقد قرر - أي: محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله على شهادة أن محمداً رسول الله من بيان ما تستلزم هذه الشهادة وتستدعيه وتقتضيه من المتابعة، والقيام بالحقوق النبوية من الحب والتوقير والنصر والطاعة، وتقديم سنته ﷺ على كل سنة وقول، والوقوف معها حيث ما وقفت، والانتهاء حيث انتهت في أصول الدين وفروعه، باطنه وظاهره، كليه وجزئيه، ما يظهر به فضله ويتأكد علمه ونبله»[1]. ويقول الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب، رحمهم الله: «وأما متابعة الرسول ﷺ فواجب على أمته متابعته في الاعتقادات، والأقوال والأفعال، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ».. و [في رواية] قال ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨). فتوزن الأقوال والأفعال بأقواله وأفعاله، فما وافق منها قبل، وما خالف رد على فاعله كائنًا من كان»[2].

---

(١) انظر منهاج التأسيس (ص: ٤١)، وانظر الدرر السنية (١/ ٢٦٤).

(٢) انظر: الدرر السنية (١/ ٢٣٥).

الولاء والبراء

شبهة: إدخال مسألة الولاء والبراء في العقيدة وهي ليست منها.

يقول عبد الله العتيق في أثار إدخال ما ليس من العقيدة في العقيدة بعد أن ذكر الأثر الأول، وهو التكفير، «الأثر الثاني: المعاداة.هذه نتيجة حتمية للأثر الأول، فإذا نزل حكم التكفير على أحد كان لازم أن يُعاده، لمبدأ الولاء والبراء، ولأن من نواقض الدين، عند من أدخل ما ليس من العقيدة فيها، أن موالاة من ليس مسلمـًا يعتبر كفراً، وربما أدى الحال إلى الشك في كفرهم، وهذا بحد ذاته مكفر وناقض، فالقضايا هذه هي في حكم القضايا العقدية، والتي يجب فيها اتخاذ مواقف شديدة في التعامل مع الفاعلين لها»[1].

الجواب: سبب هذه الشبهة الاشتباه في معنى العبادة الصحيح[2]، فإن الولاء والبراء من لوزام العبادة، ومبنية كذلك على عدم معرفة معنى الولاء والبراء الوارد في كتاب الله وسنة نبيه ، وما يلزم من ذلك من الولاء للإيمان وأهله، والبراء من الشرك وأهله، فمن لم يعرف معنى الولاء والبراء جعلهما ليسا من العقيدة حتى لا يقوم لازم ذلك من الولاء للمؤمنين والبراء من المشركين بشروطه وضوابطه. فعقيدة أهل السنة والجماعة في الولاء والبراء أنه من مقتضيات كلمة التوحيد، فالولاء للإيمان وأهله، والبراء من الشرك

---

(١) ليس من العقيدة (ص: ٤٦).

(٢) انظر: رفع الاشتباه عن معنى العبادة والإله (ص: ٣١).

وأهله، قال الله تعالى: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١ فَسِيحُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٢ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ١-٣]. وفي أعظم سورة في القرآن، التي يقرأها كل مسلم في كل ركعة من ركعات صلاته، يسأل المسلم ربه صراطه المستقيم، وأن يكون مع المنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، وأن يجنبه المغضوب عليهم والضالين من اليهود والنصارى ومن سار على طريقهم، قال الله تعالى : ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]. والدين يشمل جميع المسائل سواء كانت عقدية أو فقهية، والواجب العمل بالجميع، وكونها مسألة عقدية أو فقهية لا يغير حكمها الشرعي، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، عن مجاهد قال: ادخلوا في الإسلام كافة، ادخلوا في الأعمال كافة. وقال تعالى في ذم من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعضه: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:

٨٥]. ولما كان الإسلام دين الله تعالى الحق، وما سواه من الأديان دين باطل، كان لابد أن تكون لعقيدة الولاء والبراء فيه مكانة عظمى، مرتبطة بأصل الإيمان، فلا بقاء للإيمان بغير ولاء وبراء، وذهاب الولاء والبراء يعني بالضرورة ذهاب الإيمان كله رأساً. فالولاء والبراء شرط للإيمان، قال الله تعالى: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِى ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨٠-٨١]. قال ابن جرير رحمه الله: «من تولى اليهود والنصارى من دون المؤمنين فإنه منهم. أي: من أهل دينهم وملتهم، فإنه لا يتولى متول أحداً إلا وهو به وبدينه وما هو عليه راض، وإذا رضيه ورضي دينه فقد عادى ما خالفه وسخطه وصار حكمه حكمه»[1]. وقال القرطبي رحمه الله في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ﴾ أي: يعضدهم على المسلمين ﴿فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] بين تعالى أن حكمه كحكمهم .... ثم هذا الحكم باق إلى يوم القيامة في قطع الموالاة، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١١٣]، وقال تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ﴾ [آل عمران: ٢٨]»[2]. وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: «ذكر

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٢٧٧).

(٢) تفسير القرطبي (٦/ ٢١٧).

في هذه الآية الكريمة أن من تولى اليهود والنصارى من المسلمين فإنه يكون منهم بتوليه إياهم، وبين في موضع آخر أن توليهم موجب لسخط الله، والخلود في عذابه، وأن متوليهم لو كان مؤمنًا ما تولاهم»[1]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فذكر جملة شرطية تقتضي مع الشرط انتفاء المشروط، فقال: ﴿وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة: ٨١] فدل على أن الإيمان المذكور ينفي اتخاذهم أولياء ويضاده، ولا يجتمع الإيمان واتخاذهم أولياء في القلب. ودل ذلك أن من اتخذهم أولياء ما فعل الإيمان الواجب من الإيمان بالله والنبي وما أنزل إليه. ومثله قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، فإنه أخبر في تلك الآيات أن متوليهم لا يكون مؤمنًا، وهنا أخبر أن متوليهم هو منهم، فالقرآن يصدق بعضه بعضًا»[2]. وهذا التلازم بين أصل الإيمان والولاء والبراء مما تقتضيه الفطرة، وليس خاصًا بالمسلمين، بل هو واقع في جميع الأديان، ويصدقه الواقع المشاهد، والتاريخ القريب، والماضي البعيد. فلا بد من المفاصلة بين أهل الحق وأهل الباطل، وهي ليست خاصة بدين الإسلام الذي بعث به محمد ﷺ، بل هي عامة

(١) أضواء البيان (٢/ ١١٠).

(٢) الإيمان (ص: ٤).

في جميع الشرائع الإلهية، وقد وقعت لجميع أنبياء الله تعالى وأتباعهم مع أقوامهم الذين عادوهم وكفروا بما بعث به أنبياء الله تعالى. فهذا أبو الأنبياء إبراهيم خليل الرحمن يتبرأ من قومه، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ۝٢٧ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٨]. ثم هو يعلم عاقبة هذه البراءة، وهي أنهم سيواجهونها بإعلان العداء الكامل: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ۝٥٤ مِن دُونِهِۦ ۖ فَكِيدُونِى جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود: ٥٤-٥٥]. وهكذا جميع الأنبياء ما إن يعلنوا دعوتهم حتى يعلن أقوامهم العداوة لهم. وحينها لا بد من ثبات أهل الحق على حقهم، ولن يثبتوا بغير الولاء فيما بينهم والبراءة ممن عاداهم. والولاء والبراء أوثق عرى الإيمان، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لأبي ذر رضي الله عنه: «أَيُّ عُرَى الْإِيمَانِ أَوْثَقُ؟»، قال: الله ورسوله أعلم، قال: «الْمُوَالَاةُ فِي اللهِ، وَالْمُعَادَاةُ فِي اللهِ، وَالْحُبُّ فِي اللهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللهِ». أخرجه الطبراني (١١٥٣٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٥١٣). قال الشيخ سليمان بن عبد الله رحمه الله: «فهل يتم الدين أو يقام علم الجهاد أو علم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا بالحب في الله والبغض في الله، والمعاداة في الله والموالاة في الله. ولو كان الناس متفقين على طريقة واحدة ومحبة من غير عداوة ولا بغضاء لم يكن فرقانًا بين الحق والباطل، ولا بين المؤمنين والكفار، ولا بين أولياء

الرحمن وأولياء الشيطان»[1]. ومن الأدلة على أن الولاء والبراء من العقيدة أن النبي ﷺ كان يبايع أصحابه على تحقيق هذا الأصل العظيم، فعن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: «أتيت النبي ﷺ وهو يبايع، فقلت: يا رسول الله ابسط يدك حتى أبايعك، واشترط على فأنت أعلم، قال: «أُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ تَعْبُدَ اللهَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتُنَاصِحَ الْمُسْلِمِينَ، وَتُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ». أخرجه النسائي (٤١٧٧). وقول عبدالله العتيق في النتيجة الحتمية للأثر الأول وهو التكفير: (فإذا نزل حكم التكفير على أحد كان لازم أن يعاده، لمبدأ الولاء والبراء). هذا كلام صحيح، وهو مقتضى عقيدة الولاء والبراء؛ فإن من حكم بكفره بالشروط والضوابط الشرعية فلا بد من معادته. وقوله: (لأن من نواقض الدين، عند من أدخل ما ليس من العقيدة فيها، أن موالاة من ليس مسلماً يعتبر كفراً). فهذه عبارة مجملة؛ فإن الموالاة شُعب متفاوتة، فقد تكون كفرا، وقد تكون من كبائر الذنوب، والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ذكر في نواقض الإسلام العشرة نوعاً واحداً من أنواع موالاة الكفار وهو مظاهرتهم ومناصرتهم، وإلا فالموالاة للمشركين تشمل عدة معان، يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله: «ولفظ الظلم، والمعصية، والفسوق والفجور، والموالاة، والمعاداة، والركون، والشرك، ونحو ذلك من الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة قد يراد بها مسماها المطلق وحقيقتها المطلقة،

(١) الدرر السنية (٨/ ١٤٩).

وقد يراد بها مطلق الحقيقة، والأول: هو الأصل عند الأصوليين، والثاني: لا يحمل الكلام عليه، إلا بقرينة لفظية أو معنوية، وإنما يعرف ذلك بالبيان النبوي، وتفسير السنة، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤]»[1].

(١) الدرر السنية (١/ ٤٧٠)، والفرق بين مطلق الشيء والشيء المطلق: أن الشيء المطلق هو الشيء الكامل، ومطلق الشيء؛ يعني: أصل الشيء، وإن كان ناقصا، انظر: بدائع الفوائد (٤/ ١٦)، وشرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (٢/ ٢٤٤).

الشبهة: التشدد في الولاء والبراء مع المخالفين.

يقول محمد المحمود: «السلفية التقليدية بطبعها أحادية الرأي، تسفه الآخر المختلف وتبدعه وتضلله و أحيانـًا تكفره. فهي تقوم على تصور امتلاك الحقيقة المطلقة، وأنها وحدها الفرقة الناجية من بين ثلاث وسبعين فرقة هالكة. أي: أنها في الأصل مشروع تمايز وتفاصل عن الآخرين، عن كل الآخرين. وبهذا فهي مهما أظهرت من مرونة، ومهما أبدت من تسامح، فهي تنطوي على جذر إرهابي، جذر إقصائي، ينفي الآخر عن دائرة الحق والخير والصلاح، فأنساقها الكامنة أنساق حادة، ولديها القابلية الفائقة لصناعة الإرهاب، أو على الأقل القابلية لتدعيم سيكولوجيته، أي: نفسيته بالمواقف المبدئية للمنغمسين في مستنقعاتها. يمكن استنطاق هذه الأنساق الإقصائية الكامنة من مجمل خطاباتها، إذ دائمـًا ما نجدها يسيطر عليها وهم واحد، وهم ينتظمها جميعـًا، إنه وهم التطابق الكامل مع الحق الكامل. ولا شك أن هذا هو الوهم الذي بموجبه تمارس السلفية نفي الآخر، وعلى وجه الخصوص نفي الآخر المختلف من داخل المنظومة الإسلامية ذاتها. إن السلفية لا تعد هذا المسلم الآخر مسلمـًا، أو هي تعده مسلمـًا ناقص الإسلام. إنه في تصورها مسلم غير جدير بالولاء الديني، بل هو جدير بالعداء والكراهية، وفي معاييرها، تلك المعايير المجترحة في ظل أدبيات الإقصاء الرائجة في خطابها التفسيق والتبديع والتضليل والتكفير. إنها المعايير التمايزية الاحترابية الأحادية الرؤية، التي استهلكت معظم نشاطاتها، وأهدرت

أفضل طاقاتها»[1]. ويقول أبو هشام الشريف في تعدد الركائز التي تعتمد عليها الوهابية: «الركيزة الرابعة: عدم التهاون مع المخالفين في الرأي، فلا يجوز لمدرسة محمد بن عبد الوهاب أن تتعايش مع الغير، فالمخالفون لهم مشركون وكفار وضالون ومضلون، وهذا من عجائب أفكارهم ومخالفتهم لسلف أمة الإسلام، بل ومخالفتهم للنبي ﷺ، فالرسول كان يقر المسلمين فيما اختلفوا فيه من آراء فقهية. وحين تفرق الصحابة رضي الله عنهم في البلاد الإسلامية كان كل منهم أستاذاً في بلد من البلاد، وله مدرسته الخاصة به فابن مسعود رضي الله عنه نواة مدرسة الرأي التي أنجبت أبا حنيفة، وابن عمر رضي الله عنهما نواة مدرسة الحديث التي أنجبت مالك بن أنس وأحمد بن حنبل. ونجد آراء الصحابة المختلفة وآراء التابعين المختلفة في كثير من الأمور الدينية بل والعقيدة. بينما نرى مدرسة محمد بن عبدالوهاب ترى خلاف هذا، ولنضرب لذلك بعض الأمثلة: يقول الأستاذ المحدث الشهير محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني في كتابه تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد: (إن من اعتقد في شجر أو حجر أو قبر أو ملك أو جني أو حي أو ميت أنه ينفع أو يضر أو أنه يقرب إلى الله أو يشفع عنده في حاجة من حوائج الدنيا بمجرد التشفع به والتوسل إلى الرب تعالى فإنه قد أشرك مع الله غيره واعتقد ما لا يحل اعتقاده كما اعتقد المشركون في الأوثان، فضلاً عمن يطلب ما لا يُطلب إلا من الله تعالى من الحاجات من عافية مريض أو قدوم غائب أو نيل مطلب من

---

(١) نحن والإرهاب (ص: ٦٥).

المطالب، فإن هذا هو الشرك بعينه الذي كان عليه عباد الأصنام). هكذا أطلق الأستاذ الشهير العنان لأي واحد أن يتهم كل المسلمين بالشرك والكفر، ويقول: (وكذلك تسمية القبر مشهداً ومن يعتقدون فيه وليـًا لا يخرجه عن اسم الصنم أو الوثن، إذ هم معاملون لها معاملة المشركين للأصنام. فأهل العراق والهند يدعون عبد القادر الجيلاني، وأهل مصر يقولوا: يا رفاعي.. يا بدوي... وهو بعينه فعل المشركين في الأصنام). ثم يقول: (وهؤلاء المشركون يجب دعاؤهم إلى التوحيد والإبانة أنهم مشركون، فمن رجع وأقر حقن عليه دمه وماله وذراريه، ومن أصر فقد أباح الله منه ما أباح لرسوله من المشركين). هكذا نرى كيف يرون مخالفيهم، ويقول الشيخ عبد العزيز بن باز: (اقرأ كتاب الشعراني والإبريز للدباغ وكتب التيجانية وغيرها من كتب أولئك الضالين المضلين تجد الشرك الذي ما كان يخطر على بال أبي جهل وإخوانه، لأنهم لم يكونوا بوقاحة هؤلاء وفجورهم ولا أجد تعليقـًا على هذه السفالة). ويقول الشيخ عبد العزيز بن باز: (وهي التي يسميها الناس اليوم المولد والذكريات التي ملأت البلاد باسم الأولياء، وهي نوع من العبادة لهم وتعظيمهم، ولذلك لا يذكر الناس ويعرفون إلا من أقيمت له هذه الذكريات ولو كان أجهل خلق الله وأفسقهم، وقد امتلأت البلاد الإسلامية بهذه الذكريات وعمت بها المصيبة، وعادت بها الجاهلية إلى بلاد الإسلام، ولم ينج منها إلا نجد والحجاز فيما نعلم بفضل الله ثم بفضل آل سعود الذين قاموا بحماية دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب). ثم يقول: (وقد أحدث

هؤلاء المشركون أعياداً عند القبور التي تعبد من دون الله ويسمونها عيداً، كمولد البدوي بمصر وغيره، بل هم أعظم، لما وجد فيها من الشرك والمعاصي العظيمة). ويقول الشيخ عبدالعزيز بن باز في تعريف السيد البدوي: (أحمد البدوي بطنطا، لا يعرف له تاريخ صحيح، واضطربت الأقوال فيه، والمشهور أنه كان جاسوساً لدولة الملثمين، وكان داهية في المكر والخديعة، وقبره أكبر الأصنام في الديار المصرية، مثل هبل الأكبر أو اللات في الجاهلية، يؤتى عنده من أنواع الشرك الأكبر .... ويقام به كل عام ثلاثة موالد يشد الرحال إليها الناس من أقصى القطر المصري، ويجتمع في المولد أكثر من ثلاثمائة ألف حاج إلى هذا الصنم الأكبر، عجل الله بهدمه وحرقه هو وغيره من كل صنم في مصر وغيرها). ويقول ابن القيم: (لا يجوز إبقاء مواضع الشرك والطواغيت بعد القدرة على هدمها وإبطالها يوماً واحداً، وكذا حكم المشاهد التي بنيت على القبور والتي اتخذت أوثاناً تعبد من دون الله، والأحجار التي تقصد للتبرك والنذر، لا يجوز إبقاء شيء منها على وجه الأرض مع القدرة على إزالتها، وكثير منها بمنزلة اللات والعزى ومناة أو أعظم شركا). ومثل هذه النصوص كثيرة، نحيل القارئ إليها، وهي تبين حال مدرسة ابن عبد الوهاب مع مخالفيهم»[1]. ويقول سعود المولى وهو يعدد الملاحظات على الوهابية، وذكر منها: «عدم التهاون مع

(١) ركائز التوحيد في مدرسة محمد بن عبد الوهاب (ص: ٣١).

المخالفين في الرأي: فلا يجوز لمدرسة محمد بن عبد الوهاب أن تتعايش مع الغير، فالمخالفون لهم مشركون وكفار وضالون ومضلون»[1].

الجواب: المناوئ لدعوة الإمام لا يريد تكفير المخالف الواقع في الشرك، ويعتبر البراء منه تشددا في التعامل مع المخالف. وهذا عكس الدعوى السابقة، ففي الدعوى السابقة يعتبر الولاء والبراء ليس من العقيدة، وفي هذه الدعوى يعتبرها تشددا مع المخالف الواقع في الشرك. وأئمة الدعوة قد بينوا أن المؤمن يجب عليه أن يحب إخوانه المؤمنين في الله، ويواليهم في الله، منطلقاً في ذلك من العلاقة الجامعة بينهم، والصلة الرابطة وهي الإيمان والتقوى. عن النعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى». أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦). يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «فالله الله يا إخواني تمسكوا بأصل دينكم، وأوله، وآخره، وأسه، ورأسه: شهادة أن لا إله إلا الله، واعرفوا معناها، وأحبوها، وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم ولو كان بعيدين، واكفروا بالطواغيت وعادوهم، وأبغضوهم،

---

(١) الجماعات الإسلامية والعنف موسوعة الجهاد والجهاديين (ص: ٣٣٣)، وانظر: مباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ٢٩٨)، والحركة الوهابية في ميزان التأصيل السلفي والإصلاح السياسي، ضمن الوهابية والسلفية: الأفكار والآثار (ص: ١٢٣)، والسلفية الجهادية في السعودية (ص: ٢٧٠).

وأبغضوا من أحبهم، أو جادل عنهم»[١]. ويقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: «ومن لوازم محبة الله أيضاً محبة أهل طاعته، كمحبة أنبيائه ورسله، والصالحين من عباده، فمحبة ما يحبه الله، ومن يحبه الله، من كمال الإيمان»[٢]. ويقول الشيخ سليمان بن عبد الله رحمه الله: «محبة جميع المؤمنين بعضهم بعضاً، ومودتهم بينهم، وسؤال الله المغفرة لهم، أمر مستحسن مطلوب لا يشك فيه شاك، ولا ينفيه إلا هالك. قال سبحانه وتعالى آمراً نبيه أن يستغفر للمؤمنين: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠]»[٣]. ومن عقيدة أهل السنة والجماعة في الولاء والبراء أن الناس على أنواع، فمنهم من يحب مطلقاً، ومنهم من يبغض مطلقاً، ومنهم من يحب من وجه ويبغض من وجه، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «على المؤمن أن يعادي في الله ويوالي في الله، فإن كان هناك مؤمن فعليه أن يواليه وإن ظلمه. فإن الظلم لا يقطع الموالاة الإيمانية. قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]. فجعلهم إخوة مع وجود القتال والبغي، وأمر بالإصلاح

---

(١) الدرر السنية (١/ ١١٩).

(٢) فتح المجيد (ص: ٣٢٩).

(٣) التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ٢٠١).

بينهم، فليتدبر المؤمن: أن المؤمن تجب موالاته وإن ظلمك واعتدى عليك، والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك. فإن الله سبحانه بعث الرسل، وأنزل الكتب ليكون الدين كله لله فيكون الحب لأوليائه والبغض لأعدائه، والإكرام والثواب لأوليائه والإهانة والعقاب لأعدائه. وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وفجور وطاعة، ومعصية وسنة وبدعة، استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة كاللص تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته. هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة وخالفهم الخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»[1]. ويقول الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله في أصناف الناس بحسب الحب والبغض والولاء والبراء: «أنهم ثلاثة أصناف: الأول: من يحب جملة وهو من آمن بالله ورسوله، وقام بوظائف الإسلام ومبانيه العظام علماً وعملاً واعتقاداً. الثاني: من يحب من وجه ويبغض من وجه، وهو المسلم الذي خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً، فيحب ويوالي على قدر ما معه من الخير، ويبغض ويعادي على قدر ما معه من الشر ومن لم يتسع قلبه لهذا كان ما يفسد أكثر مما يصلح. الثالث: من يبغض جملة وهو من كفر

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٠٨).

بالله»[1]. فأهل السنة والجماعة يوالون المؤمن المستقيم على دينه ولاء كاملاً ويحبونه وينصرونه نصرة كاملة، ويتبرأون من الكفرة والملحدين والمشركين والمرتدين ويعادونهم عداوة وبغضـًا كاملين. أما من خلط عملاً صالحـًا وآخر سيئـًا فيوالونه بحسب ما عنده من الإيمان، ويعادونه بحسب ما هو عليه من الشر. وقول محمد المحمود عن الدعوة أنها : (بطبعها أحادية الرأي، تسفه الآخر المختلف، وتبدعه وتضلله و أحيانـًا تكفره. فهي تقوم على تصور امتلاك الحقيقة المطلقة، وأنها وحدها الفرقة الناجية من بين ثلاث وسبعين فرقة هالكة). فهذا كلام غير صحيح، وأين هو في كلام أئمة الدعوة، والنقول عن أئمة الدعوة والمطالبة بتصحيح ما لديها من أخطأ كثير في كتبهم، ومنه قول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «وأما ما ذكر لكم عني فإني لم أنه بجهالة بل أقول ولله الحمد والمنة، وبه القوة إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم دينـًا قيمـًا ملة إبراهيم حنيفـًا، وما كان من المشركين ولست ولله الحمد أدعوا إلى مذهب صوفي أو فقيه أو متكلم أو إمام من الأئمة الذين أعظمهم، مثل ابن القيم والذهبي وابن كثير، بل أدعوا إلى الله وحده لا شريك له، وأدعو إلى سنة رسوله ﷺ التي أوصى بها أول أمته وآخرهم، وأرجو أن لا أرد الحق إذا أتاني، بل أشهد الله وملائكته وجميع خلقه أني إن أتاني منكم كلمة من الحق لأقبلنها على الرأس والعين، ولأضربن الجدار

(١) ارشاد الطالب إلى أهم المطالب (ص: ١٣).

بكل ما خالفها من أقوال أئمتي، حاشا رسول الله ﷺ فإنه لا يقول إلا الحق»[1]. وكان يصرح بقوله، أنه إذا افتق بشيء خرج فيه عن إجماع أهل العلم أن اللوم متوجه عليه في ذلك وأنه راجع عنه، فيقول: «فإن سمعتم أني أفتيت بشيء خرجت فيه عن إجماع أهل العلم توجه على القول»[2]. لكن الهوى يعمي ويصم، فالكاتب يقول: (فهي مهما أظهرت من مرونة، ومهما أبدت من تسامح، فهي تنطوي على جذر إرهابي جذر إقصائي، ينفي الآخر عن دائرة الحق والخير والصلاح). فماذا يريد منها أن تعمل، فهي مهما أظهرت من مرونة، وأبدت من تسامح فهي عنده إرهابية إقصائية، وقوله: (ولا شك أن هذا هو الوهم الذي بموجبه تمارس السلفية نفي الآخر، وعلى وجه الخصوص، نفي الآخر المختلف من داخل المنظومة الإسلامية ذاتها). لم يبين الكاتب المقصود بالآخر داخل المنظومة الإسلامية، هل هم العصاة، أو المبتدعة، أو الواقعون في الشرك أو ... حتى نتمكن من الرد عليه بما يقتضيه كلامه؛ لكنها عادة أهل البدع والضلالة في استخدام العبارات المجملة التي يستخدمونها للتخلص عند العجز وعدم الحجة. وقول أبي هشام في تعدد الركائز التي تعتمد عليها الوهابية: (الركيزة الرابعة: عدم التهاون مع المخالفين في الرأي...). فالكاتب جعل الإمام ابن القيم رحمه الله المتوفى عام (٧٥١هـ)،

---

(١) الرسائل الشخصية (ص:٢٥٢).

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٣).

من مدرسة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله المولود عام (١١١٥هـ)، ولو عكس الأمر لقبل منه. كما جعل الشيخ الصنعاني رحمه الله (١١٨٢هـ) من مدرسة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وهو قبله، نعم هو عاصره؛ لكنه ليس من تلامذته. ثم ليته ذكر مثلا واحدا فقط من هذه المسائل العقدية التي اختلف فيها الصحابة، وذكر مصدره فيه. وما نسبه أبو هشام من أقوال إلى الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: (اقرأ كتاب الشعراني والإبريز للدباغ ...) و (وهي التي يسميها الناس اليوم المولد والذكريات ...)، و(أحمد البدوي بطنطا، لا يعرف له تاريخ صحيح، واضطربت الأقوال فيه....)، هكذا ذكر أنها من تعليقات الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله، وهي ليست من تعليقاته، وإنما من تعليقات الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله، وهي تعليقات صحيحة، ولكن نسبتها للشيخ ابن باز تدل على جهل الكاتب أو تلبيسه. وقوله عن تعليق الشيخ عبد العزيز بن باز: اقرأ كتاب الشعراني والإبريز للدباغ وكتب التيجانية وغيرها من كتب أولئك الضالين المضلين تجد الشرك الذي ما كان يخطر على بال أبي جهل وإخوانه، لأنهم لم يكونوا بوقاحة هؤلاء وفجورهم). ولا أجد تعليقًا على هذه السفالة. فكتاب الطبقات للشعراني أعظم شاهد على زيغهم وضلالهم، لما فيه من الدعوة إلى الشرك بالله تعالى والتعلق بالمقبورين والاستغاثة بهم ودعائهم وعبادتهم من دون الله واعتقاد أنهم يعلمون الغيب ويديرون أمور الكون، فضلا عما فيه من الخزعبلات والفسق والفجور. ويحمد

العبد ربه ليل نهار على أن من عليه باتباع السنة، ويدعو لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله فقد جعله الله تعالى وأولاده وتلاميذه سببا في تخليص الأمة الإسلامية من هذا الخزي الذي كانت ترتع فيه إلا من رحم الله، فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. وقوله: (ومثل هذه النصوص كثيرة، تحيل القارئ إليها، وهي تبين حال مدرسة ابن عبد الوهاب مع مخالفيهم). فهذا حق؛ فإن مدرسة ابن عبد الوهاب رحمه الله تعامل مخالفيها الذين يدعون للشرك ويقعون فيه بما توجيه عليهم الشريعة من البراء من المشركين.

الشبهة: دعوة الإمام توالي وتعادي دون ضوابط.

يقول محمد يوسف بلال: «وإذا كان الولاء والبراء لدى أهل السنة له ضوابطه فإن السلفية الوهابية لا يعقدون ولاء إلا لأربابهم، والبراء لديهم يكون من سائر المسلمين المخالفين لهم أولاً»[1]. ويقول رول مبير: «من المثير للاهتمام أن نرى أن ابن تيمية بدلاً من اتباع أسلافه الحنابلة بشجب مفهوم الولاء والبراء بصفته بدعة يستخدم في الواقع المفهوم وسيلة لمقاتلة البدع. وبتحويل الولاء والبراء إلى أداة تحافظ على المسلمين بعيداً عن الممارسات غير الإسلامية، يطبق ابن تيمية هذا المفهوم ضد البدع الدينية بدلاً من رؤية المفهوم نفسه بوصفه بدعة. وهذا الرأي الإيجابي بالولاء والبراء تعزز بكتابات لاحقة في هذا الموضوع كتبها علماء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وخصوصاً ذرية المصلح الحنبلي المؤثر محمد بن عبدالوهاب (١٧٩٢-١٧٠٣). وكان أحد أهم هذه السلالة هو حفيده، سليمان بن عبدالله آل الشيخ (١٧٨٦-١٨١٨)، يأخذ سليمان تطوير الولاء والبراء خطوة أبعد وذلك باستخدامه لهذا المفهوم لا مجرد وسيلة لمحاربة البدع ولكن بصفته أداة ضد الكفر، وذلك لأن البدعة الدينية لا تخرج الشخص المذنب بها بالضرورة من الإسلام، ولكن كون الشخص غير مؤمن، أي: كافر، يجعله كذلك، وهذا يعني أن سليمان

(١) عقائد الإلحاد الوثنية (ص: ٥١).

يزيد قيمة الولاء والبراء. وفي كتابات ابن تيمية ما زلنا نستطيع أن نرى الولاء والبراء صفات للمسلمين الصالحين فقط. ويصور سليمان من الناحية الأخرى، الولاء والبراء بوصفهما اختبار المصداقية للاعتقاد الصحيح لكل المسلمين. وهو يقرر: أوثق عرى الإيمان هي الحب في الله، والبغضاء في الله. ويأمر المؤمنين أن يقطعوا الموالاة بين المؤمنين وبينهم - أي: غير المسلمين - ويزيد سليمان على ذلك فيذكر أن الحب والبغضاء، والعداوة والموالاة، وهي كلها كلمات يمكن النظر إليها بوصفها مترادفات للولاء والبراء، هي أجزاء من الدين لابد منها وأن الواجب على المسلمين أن يعطوا ولاءهم حصرياً لله تعالى، وإلا فليس له نصيب في الإسلام. فإذا أعطى المسلمون ولاءهم لشخص ما أو لشيء ما غير الله تعالى، فإنهم يعتبرون كفاراً. وليس هناك استثناءات لهذه القاعدة، وفق ما يقوله سليمان، ما عدا أولئك الذين أكرهوا على ارتكاب فعل من الكفر»[1].

الجواب: القول بأن أئمة الدعوة لم يجعلوا ضوابط وقيودا للولاء والبراء كلام غير صحيح؛ فإن أئمة الدعوة جعلوا الضوابط والقيود للولاء والبراء، وللتكفير بالموالاة، وحذروا من الخوض في هذا الموضوع بغير أدلة يستدل بها، ولا أصول ينطلق منها. قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله: «وقد بلغنا عنكم نحو من هذا، وخضتم في مسائل من هذا الباب، كالكلام في الموالاة، والمعاداة والمصالحة والمكاتبات، وبذل

(١) السلفية العالمية (ص: ١٢٨)، وانظر: الدولة في الخطاب السلفي المعاصر (ص: ٥٢٤).

الأموال والهدايا، ونحو ذلك من مقالة أهل الشرك بالله والضلالات، والحكم بغير ما أنزل الله عند البوادي، ونحوهم من الجفاة، لا يتكلم فيها إلا العلماء من ذوي الألباب، ومن رزق الفهم عن الله، وأوتي الحكمة وفصل الخطاب. والكلام في هذا يتوقف على معرفة ما قدمناه، ومعرفة أصول عامة كلية لا يجوز الكلام في هذا الباب، وفي غيره لمن جهلها، وأعرض عنها، وعن الإسلام بالكلية، ومنها ما هو دون ذلك من الكبائر والمحرمات .... وقل من يعرف الإسلام العتيق، وما حرمه الله من موالاة أعدائه المشركين، ومعرفة أقسامها، وأن منها ما يكفر به المسلم، ومنها ما هو دونه»[1]. يقول الشيخ عبد الطيف بن عبد الرحمن رحمه الله : «وأما إلحاق الوعيد المترتب على بعض الذنوب والكبائر، فقد يمنع منه مانع في حق المعين كحب الله ورسوله، والجهاد في سبيله، ورجحان الحسنات ومغفرة الله ورحمته، وشفاعة المؤمنين والمصائب المكفرة»[2]. وبناء على هذه الأصول فإن موالاة الكفار مراتب متعددة، فمن صدرت منه الموالاة المطلقة العامة، فقد وقع في الموالاة المكفرة المخرجة من الملة، وقد يحول دون الوقوع في حبائل الكفر موانع في حق المعين بحسب حال الشخص وقصده[3]. ومنهج أئمة

---

(١) الدرر السنية (٨/ ٣٤٢).

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٧١).

(٣) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٧١)، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٥/ ٤٧٣).

الدعوة في الولاء والبراء قائم على أصول وضوابط، وأن أهم ما أوقع في الخوض بالباطل في باب الولاء والبراء - إضافة للأهواء المستحكمة - هو عدم فهم منهج أهل السنة والجماعة وأئمة الدعوة وعدم ضبط القواعد الشرعية، فيضع من جهل معتقد أهل السنة والجماعة بعض النصوص المجملة لبعض أهل العلم، أو التي أطلقوها على سبيل التغليط، أو أخطأوا فيها أصلاً يبنى عليها المعتقد في هذا الباب، ولو خالف النص الصريح والمنهج المتوارث الصحيح، بخلاف طريق الراسخين في العلم السالمين من الأهواء فهم يحملون ما أشكل من كلام أهل العلم على قواعد أهل السنة. كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إنه يجب أن يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه، كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده، وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ يجعل كلامه متناقضاً، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفاً لكلامه عن موضعه وتبديلاً لمقاصده وكذباً عليه»[1].

وأئمة الدعوة ردوا على من خالف هذا المنهج وبينوا الحق، قال الشيخ عبد اللطيف بن

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٤٤).

عبد الرحمن بن حسن رحمه الله أيضًا: «وقد رأيت سنة أربع وستين رجلين من أشباهكم المارقين بالأحساء قد اعتزلا الجمعة والجماعة وكفرا من في تلك البلاد من المسلمين، وحجتهم من جنس حجتكم يقولون: أهل الأحساء يجالسون ابن فيروز ويخالطونه هو وأمثاله ممن لم يكفر بالطاغوت، ولم يصرح بتكفير جده الذي رد دعوة الشيخ محمد ولم يقبلها وعاداها. قالا: ومن لم يصرح بكفره فهو كافر بالله لم يكفر بالطاغوت، ومن جالسه فهو مثله. ورتبوا على هاتين المقدمتين الكاذبتين الضالتين ما يترتب على الردة الصريحة من الأحكام، حتى تركوا رد السلام، فرفع إلى أمرهم فأحضرتهم وتهددتم، وأغلظت لهم القول فزعموا: أولاً: أنهم على عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأن رسائله عندهم، فكشفت شبهتهم، وأدحضت ضلالتهم بما حضرني في المجلس، وأخبرتهم ببراءة الشيخ من هذا المعتقد والمذهب، وأنه لا يكفر إلا بما أجمع المسلمون على تكفير فاعله من الشرك الأكبر، والكفر بآيات الله ورسله، أو بشيء منها بعد قيام الحجة وبلوغها المعتبر ...»[1]. وأئمة الدعوة في الولاء والبراء يفرقون بين الكفر والمعاصي، مما يدل أنهم يجعلون لذلك ضوابط وشروطا، قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله عند بيان أن الكفر ذو أصل وشعب والمعاصي كلها من شعب الكفر: «ولا يسوى بينهما في الأسماء والأحكام، وفرق بين من ترك الصلاة أو

(١) انظر: جهود علماء نجد في تقرير عقيدة الولاء والبراء (ص: ٥٣٩)، وحقيقة الولاء والبراء (ص: ٢٩٨).

الزكاة أو الصيام أو أشرك بالله أو استهان بالمصحف، وبين من يسرق ويزني أو يشرب أو ينهب، أو صدر منه نوع موالاة كما جرى لحاطب، فمن سوى بين شعب الإيمان في الأسماء والأحكام، أو سوى بين شعب الكفر في ذلك، فهو مخالف للكتاب والسنة، خارج عن سبيل سلف الأمة، داخل في عموم أهل البدع والأهواء»[1]. وقول رول مبير عن الشيخ سليمان بن عبد الله بعد كلامه عن شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام محمد بن عبد الوهاب وأن الولاء والبراء أداة تحافظ على المسلمين بعيداً عن الممارسات غير الإسلامية: (يأخذ سليمان تطوير الولاء والبراء خطوة أبعد وذلك باستخدامه لهذا المفهوم لا مجرد وسيلة لمحاربة البدع ولكن بصفته أداة ضد الكفر...). فهذه هي المشكلة مع المناوئ فهو لا يريد البراءة من المشركين، وإلا فإن منهج الشيخ سليمان بن عبد الله رحمه الله هو منهج شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام محمد بن عبد الوهاب؛ ولذلك قال بعدها: (ويصور سليمان من الناحية الأخرى الولاء والبراء بوصفهما اختبار المصداقية للاعتقاد الصحيح لكل المسلمين وهو يقرر أوثق عرى الإيمان هي الحب في الله والبغضاء في الله، ويأمر المؤمنين أن يقطعوا الموالاة بين المؤمنين وبينهم)، وهذه عقيدة السلف، فماذا يريد المناوئ ؟!

---

(١) الدرر السنية (١/ ٤٧٨).

الشبهة: دعوة الإمام توالي وتعادي على عقيدة الإمام.

يقول رول مبير: «والمصدر الثاني للتوتر الذي ظهر على السطح وأعطى تفسيراً فاعلاً أكثر من غيره هو العقيدة التي تنظم العلاقة بين مجتمع المؤمنين واللامؤمنين الأجانب. وإسهام الوهابية للسلفية يقع في تقوية الوهابية موقف بغضاء الغرباء نحو الأجانب وطائفيتها نحو المسلمين غير الوهابيين، وعلى أساس مبدأ الولاء والبراء دعي المسلمون إلى النأي بأنفسهم والابتعاد عن المسلمين غير الوهابيين الذين لا يتقيدون بالوهابية. فالمؤمن الحق لا يستطيع إلا أن يعبر فقط عن اعتقاده وإخلاص إيمانه بالبيان العملي العلني للعداوة نحو الوثنيين. وسبق أن وجد في كراسات القرن التاسع عشر شجباً للسفر إلى بلاد المشركين، ولمصادقتهم والتحول إلى فاسد يبذل الولاء لهم»[1].

ويقول بدر الإبراهيم ومحمد الصادق: «منذ التأسيس، قدمت الدولة الوهابية السلفية هوية لها، وهذه الهوية صنعت الإشكال المتعلق بغياب الحس الوطني والفشل في إيجاد رابطة وطنية بين الناس، ويمكن الحديث عن إشكالية الهوية في الدولة السعودية بالعودة إلى المكونين الرئيسين للعقيدة الوجدانية اللذين يفترض توفرهما لإيجاد حالة ولاء من المواطنين لها: التاريخ المشترك والمصلحة المشتركة. لا يمكن للوهابية السلفية أن

(١) السلفية العالمية (ص: ٢٥).

تغذي ذاكرة جماعية تقوم بتوليد هوية مشتركة لعموم المواطنين؛ لأن الوهابية تمثل هوية خاصة بفئة معينة، وهي تقوم بعمل تقسيمي لتعيد الناس إلى هوياتهم الخاصة المقابلة لهذه الهوية، وهكذا فإنها تعمل بوصفها هوية طاردة لا هوية جامعة»[1].

الجواب: لما كانت عقيدة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله هي عقيدة أهل السنة والجماعة في مسائل الولاء والبراء، وكانت تطبق هذا الأمر عمليا، أراد المناوئون التحذير منها والتنفير عنها؛ فلم يجدوا لذلك إلا أن قالوا إن أتباع الإمام محمد بن عبد الوهاب يوالون ويعادون على عقيدته، ويريدون بذلك تشبيه دعوة الإمام بالدعوات والمناهج المخالفة التي توالي وتعادي على دعواتها ومناهجها، وعقيدة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في الولاء والبراء هي عقيدة أهل السنة والجماعة، وفيها أن الأصل في الولاء والبراء على التوحيد والإيمان والكفر والشرك، فالولاء للإيمان وأهله، والبراءة من الشرك وأهله، وليس فيها في أي موضع أن الولاء والبراء على عقيدة الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله. والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قرر قاعدة الولاء والبراء في دعوته التي هي تجديد لدعوة محمد ﷺ، وليس في هذه القاعدة إلا الولاء للتوحيد وأهله والبراء من الشرك وأهله، حيث قال: «أصل دين الإسلام وقاعدته أمران الأول الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والتحريض على ذلك، والموالاة فيه،

---

(١) الحراك الشيعي في السعودية (ص: ١٣)، وانظر: مباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ١٤٣).

وتكفير من تركه. الثاني: الإنذار عن الشرك في عبادة الله والتغليظ في ذلك، والمعاداة فيه، وتكفير من فعله»[١]. والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله دعى المسلمين للتمسك بهذا الأصل الولاء للتوحيد وأهله والبراء من الشرك وأهله، ولم يذكر فيها أبدأ الولاء لدعوته والبراء من مخالفها، فقال: «الله الله يا إخواني تمسكوا بأصل دينكم، وأوله وآخره وأسه ورأسه: شهادة أن لا إله إلا الله .. واعرفوا معناها، وأحبوها وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم، ولو كانوا بعيدين، واكفروا بالطواغيت وعادوهم وابغضوهم، وابغضوا من أحبهم أو جادل عنهم أو لم يكفرهم أو قال ما على منهم أو قال ما كلفني الله بهم، فقد كذب هذا على الله وافترى، فقد كلفه الله بهم وافترض عليه الكفر بهم والبراءة منهم .. فالله الله تمسكوا بذلك لعلكم تلقون ربكم لا تشركون به شيئًا، اللهم توفنا مسلمين، وألحقنا بالصالحين، .... وصفة الكفر بالطاغوت أن تعتقد بطلان عبادة غير الله وتتركها وتبغضها، وتكفر أهلها وتعاديهم»[٢]. فجعل رحمه الله الولاء والبراء على التوحيد الذي هو دين المرسلين، وأن يوالى الموحدون ولو كانوا بعيدين، وأن يعادى المشركون ولو كانوا قريبين. وقد كان ﷺ يبايع أصحابه على مفارقة المشركين، فعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: أتيت النبي ﷺ وهو يبايع فقلت: يا رسول الله، أبسط يدك حتى أبايعك، واشترط

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٢٢).

(٢) مؤلفات الشيخ (١/ ٣٦٨، ٣٧٦).

على وأنت أعلم، فقال: «أُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ تَعْبُدَ اللهَ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتُنَاصِحَ الْمُسْلِمِينَ، وَتُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ». أخرجه النسائي (٤١٧٧). فعلق المفارقة بوصفهم بالمشركين، ونفوس المسلمين مجبولة على بغضهم، وهو مقتضى البراء منهم، كما أن نصح المسلمين ونصرتهم من مقتضى الولاء لهم. فحب المؤمنين وبغض الكافرين من المأمورات الشرعية، فيجب على كل مسلم أن يبغض في الله من يكفر به، فالولاء والبراء معلق بالإيمان والكفر وليس بعقيدة فلان أو فلان[1]. وهذه بعض النقول عن بعض علماء المسلمين قبل الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله حتى لا يقول قائل، أو يظن أن هذه الأقوال وأمثالها خاصة بالإمام ودعوته. قال المقريزي رحمه الله عن زيارة القبورة، وأنها «على ثلاثة أقسام: قوم يزورون الموتى فيدعون لهم. وهذه هي الزيارة الشرعية. وقوم يزورونهم يدعون بهم، فهؤلاء هم المشركون في الألوهية والمحبة. وقوم يزورونهم فيدعونهم أنفسهم، وقد قال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ». أخرجه أحمد (٧٣٥٢). وهؤلاء هم المشركون في الربوبية»[2]. وقال الجصاص رحمه الله في باب المسلم يقيم في دار الحرب فيقتل قبل أن يهاجر إلينا: وسئل

---

(١) انظر: منح الجليل شرح مختصر خليل (٣/ ١٥٠)، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام (ص: ٧٢)، والفروق للقرابي (١/ ٢٠١)، والمدخل لابن الحاج (٢/ ٤٧).

(٢) تجريد التوحيد المفيد (ص: ٢٠).

أبو العباس بن زكري رحمه الله عن قبائل المغرب الأقصى امتزجت أمورهم مع النصارى وصارت بينهم محبة، حتى إن المسلمين إذا أرادوا الغزو أخبر هؤلاء القبائل النصارى، فلا يجدهم المسلمون إلا متحذرين، وربما قاتلوا مع النصارى. فأجاب: ما وصف به القوم المذكورون يوجب قتلهم كالكفار الذين تولوهم، ومن يتول الكفار فهو منهم[1]. وقول رول مبير: (وإسهام الوهابية للسلفية يقع في تقوية الوهابية موقف بغضاء الغرباء نحو الأجانب وطائفيتها نحو المسلمين غير الوهابيين، وعلى أساس مبدأ الولاء والبراء دعى المسلمون إلى النأي بأنفسهم والابتعاد عن المسلمين غير الوهابيين الذين لا يتقيدون بالوهابية). إن على مدعي هذه الدعوى البينة، فإن كان ناقلا فالصحة، وإن كان مدعيا فالدليل، فإنه لم ينقل عن أحد من أئمة الدعوة هذا القول وأن الولاء والبراء على عقيدة الإمام رحمه الله. مع موافقة عقيدة الإمام العقيدة السلف، وأين مصدر هذا الكلام، وكلام أئمة الدعوة في هذا مشهور، وأن الولاء والبراء على ما تقتضيه الشريعة. ثم إن كانت دعوة الإمام تدعو للولاء والبراء على عقيدتها، وهي إنما تدعو إلى عقيدة أهل السنة والجماعة، فلا يضر إن قيل إنها تدعو لعقيدة الوهابية فإن العبرة بالحقائق والمعاني. وقول بدر الإبراهيم ومحمد الصادق: (قدمت الدولة الوهابية السلفية هوية لها، وهذه الهوية صنعت الإشكال المتعلق بغياب الحس الوطني والفشل في إيجاد

(١) النوازل الصغرى (١/ ٤١٩)، وانظر: النوازل الكبرى (٣/ ٧٨).

رابطة وطنية بين الناس). فالسؤال: ما الهوية التي قدمتها دعوة الإمام؟ هل هوية حق أو باطل؟ فإن كانت هوية حق قبلت، وإن كانت هوية باطل، فما الباطل حتى ترد؟! لكن المناوئ يعجز عن ذلك، ثم ما المقصود بالناس الذين ذكرهم الكاتب؟ أهم المسلمون، أم الكافرون، أم المبتدعون، حتى يتم التعامل معهم وفق ما تقتضيه الشرعية. وقولهما عن المكونين الرئيسين للعقيدة الوجدانية اللذين يفترض توفرهما لإيجاد حالة ولاء من المواطنين لها: التاريخ المشترك والمصلحة المشتركة. فهذان المكونان: التاريخ المشترك والمصلحة المشتركة لم يأت بهما كتاب ولا سنة، وهذا ما يريده هؤلاء حين يحذرون من عقيدة الإمام محمد بن عبد الوهاب ودعوته، فهم يريدون أن يوالوا أعداء الله من أهل البدع المكفرة والشرك، وعقيدة الإمام محمد بن عبدالوهاب ودعوته تخالفهم في ذلك فهي تقوم على الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين والبراء من الشرك وأهله. وقولهما عن عقيدة الإمام محمد بن عبد الوهاب ودعوته فإنها تعمل بوصفها هوية طاردة لا هوية جامعة. فهذا غير صحيح؛ فإن كل من يدعو لكتاب وسنة رسوله فإنه هوية جامعة على الحق، أما من يدعو لغير الكتاب والسنة؛ فإنهم أحزاب وشيع، ﴿فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ زُبُرٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢].

الشبهة: دعوة الإمام في الولاء والبراء هي أصل الإرهاب.

من الدعاوى المعاصرة التي أثيرت ضد دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله دعوى أن الإرهاب يستمد قوته من عقيدة الولاء والبراء في دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب، وأن ما يدعيه من التسامح أنه خدعة ساذجة. يقول محمد المحمود في كلامه عن دعوة الإمام وأن عقيدة الولاء والبراء هي أصل الإرهاب، فهي: «تحمل في طياتها ما يبررها ظاهرياً من حيث كون هذا الخطاب المتسامح، والداعي للتسامح، يواجه تيار العنف والإقصاء بالعنف والإقصاء. أي: أنه بهذا يظهر وكأنه يقصي تياراً أو فصيلاً من جملة التيارات أو الفصائل الاجتماعية، بوصف التيار العنفي ينبع في الغالب من داخل النسيج المجتمعي لمكافحي خطاب التطرف والإرهاب. إذاً هناك شبهة تعارض، بين فكرة التسامح كفكرة مبدئية وبين اللغة التي تتم بها الدعوة إلى هذا التسامح. ومع أنها شبهة روج لها ويروج لها مدعو الحياد في المعركة الدائرة مع الإرهاب، إلا أنها في حد علمي لم تبدأ أساساً من جانب مدعي الحياد، بل بدأت من جانب تيارات التطرف الصامت، ذلك التطرف الإرهاب الكموني، الذي لم يمتلك شجاعة المواجهة، بل ولا حتى شجاعة المجاهرة بمبادئه، هذا من جهة. ومن جهة أخرى لم يستطع هذا التيار التخلي عن يقينياته التي تلامس سقف أصولية العقائد، التي تتقاطع تقاطعاً إيجابياً مع يقينيات التيار المتطرف. لهذا، اكتفى بالتعاطف المضمر مع

الإرهاب، محاولاً في الوقت نفسه تقديم خدمة اللوجستيات الفكرية الداعمة، التي تكفل له براءة الذمة بتقديم الدعم الواجب. طبعـًا كما يدعي ويزعم ويعتقد عقائديو الإرهاب ..... ولو أننا أخذنا بعضـًا من هذه النواقض - يعني نواقض الإسلام - التي يتخذها المكفراتية السلفيون ذريعة لتكفيرنا جميعـًا، لوجدنا أن من أبرزها: تولي الكفار والمشركين عقيدة الموالاة. أي: أن الموالاة إذا انتفت عن المؤمنين، أو تحققت بحق غيرهم فهي من نواقض الإسلام، وليست مجرد خطأ، أو مجرد أمر محرم شرعـًا بحيث يطلب من فاعله التوبة النصوح والرجوع الصريح. وعلى هذا فقد تعد المسألة نتيجة الحاجة التاريخية من إطار المسائل الدينية العامة الفقهيات إلى منطقة الأصول العقائد .... لقد أراد الشراح الأوائل أن يحددوا مظاهر الموالاة التي يتم بها التكفير، فزادوا في الواقع من مساحة دائرة التكفير، بل ومن النواقض ذاتها، بحيث تتفرع عن كل ناقض من هذه النواقض العشرة، نواقض أخرى وهكذا دواليك، حتى أصبحت مفردات التكفير الصحيح منها وغير الصحيح في حالة تشدد تنظيري لا نهاية له»[1]. وفي ندوة أقيمت بالقاهرة عام ٢٠١٠م بالقاهرة، بعنوان: «الوهابية خطر على الإسلام والعالم»، شارك فيها عدد من أساتذة الأزهر، جاء فيها أن الوهابية كدعوة وفكر تقوم على نفي الآخر وتكفيره، وأنها تهدد الأمن والسلم في كافة دول العالم الإسلامي لما تبثه من أفكار

(١) نحن والإرهاب (ص: ٤٧، ٨٠).

إرهابية وإجرامية شديدة الخطورة، أفكار تدفع الشباب الإسلامي إلى تكفير وإرهاب المجتمع والحكام لأوهى الأسباب، وأن العالم المعاصر لم يعان من تنظيم أو دعوة مثلما عانى من الوهابية.

الجواب: عقيدة الولاء والبراء من عقائد أهل السنة المجمع عليها، ولا يمكن بحال أن تكون مصدراً للإرهاب؛ لأن مصدر هذه العقيدة هو الكتاب والسنة، وهو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ووجود الخلل في التطبيق من بعض من ينتسب لعقيدة الإمام رحمه الله، فإن هذا الأمر لا ينسب لعقيدة الإمام. وقول محمد المحمود في كلامه عن عقيدة الولاء والبراء عند أتباع الإمام: (إذاً، هناك شبهة تعارض، بين فكرة التسامح كفكرة مبدئية وبين اللغة التي تتم بها الدعوة إلى هذا التسامح ...). إن التسامح الذي ينطلق منه أتباع دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ضوابطه الشرعية ليس فكرة من الأفكار، وإنما هي توجيهات ربانية، قال الله تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]، قال الشيخ السعدي رحمه الله: «أي: لا ينهاكم الله عن البر والصلة، والمكافأة بالمعروف، والقسط، للمشركين من أقاربكم وغيرهم، حيث كانوا بحال لم ينتصبوا لقتالكم في الدين والإخراج من دياركم، فليس عليكم جناح أن تصلوهم، فإن صلتهم في هذه الحالة، لا محذور فيها ولا مفسدة، كما

قال تعالى عن الأبوين المشركين إذا كان ولدهما مسلما: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشۡرِكَ بِي مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَاۖ وَصَاحِبۡهُمَا فِي ٱلدُّنۡيَا مَعۡرُوفٗاۖ﴾ [لقمان: ١٥]»[1].

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله في جواب له عن قوله تعالى: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ﴾ الآية: «فالذي يظهر أن هذا إخبار من الله جل ذكره لعباده المؤمنين بأنه لم ينههم عن البر والعدل والإنصاف في معاملة أي كافر كان من أهل الملل، إذا لم يقاتلهم في الدين ولم يخرجهم من ديارهم؛ إذ العدل والإحسان والإنصاف مطلوب محبوب شرعا؛ ولذا علل هذا الحكم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾. ووجه مناسبة الآية لما قبلها من الآي: أنه لما ذكر تعالى نفيه عباده المؤمنين، عن اتخاذ عدوه وعدوهم، أولياء يلقون إليهم بالمودة، ثم ذكر حال خليله ومن آمن معه، في قولهم وبراءتهم من قومهم المشركين، حتى يؤمنوا، وذكر أن لعباده المؤمنين أسوة حسنة، خيف أن يتوهم أحد، أو يظن أن البر والعدل داخلان في ضمن ما نهى عنه من الموالاة وأمر به من البراءة، فناسب أن يدفع هذا بقوله: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية»[2]. فهذا هو التسامح المتوافق مع الكتاب والسنة، وفيه بيان الحق في الولاء والبراء، وأن البراة من المشركين غير المقاتلين لا تعني ترك العدل وعدم

---

(١) تفسير السعدي (ص: ٨٥٦).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ١٩٠).

الإحسان إليهم في التعامل. وقوله عن أتباع دعوة الإمام أنه: (لم يمتلك شجاعة المواجهة، بل ولا حتى شجاعة المجاهرة بمبادئة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يستطع هذا التيار التخلي عن يقينياته التي تلامس سقف أصولية العقائد، التي تتقاطع تقاطعاً إيجابياً مع يقينيات التيار المتطرف). إن أتباع دعوة الإمام يعتمدون في عقائدهم على الكتاب والسنة، وهي محفوظة بحفظ الله لها، وموجودة ومنشورة، وأتباع دعوة الإمام رحمه الله يصرحون بعقيدتهم في جميع ما ينشر عنهم مرئيا أو مسموعا أو مكتوبا؛ بل إنهم يحذرون كل من يخالف المنهج الحق، وتصدر منهم البيانات في ذلك. وهم في ذلك لن يتخلوا بإذن الله عن يقينياته؛ إلا إذا كانت تخالف الكتاب والسنة. قال الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله: «وأرجو أني لا أرد الحق إذا أتاني؛ بل أشهد الله وملائكته وجميع خلقه، إن أتانا منكم كلمة من الحق لأقبلنها على الرأس والعين، ولأضربن الجدار بكل ما خالفها، من أقوال أئمتي، حاشا رسول الله ﷺ، فإنه لا يقول إلا الحق .... فأنا ولله الحمد لم آت الذي أتيت بجهالة، وأشهد الله وملائكته إن أتاني منه، أو ممن دونه في هذا الأمر كلمة من الحق، لأقبلنها على الرأس والعين، وأترك قول كل إمام اقتديت به حاشا رسول الله ﷺ فإنه لا يفارق الحق، فإن كانت مكاتيب أولياء الشيطان وزخرفة كلامهم الذي أوحى إليهم ليجادل في دين الله، لما رأى أن الله يريد أن يظهر دينه غرته وأصغت إليها أفئدتكم، فاذكروا لي حجة، مما فيها أو كلها، أو في غيرها

من الكتب، مما تقدرون عليه أنتم ومن وافقكم، فإن لم أجاوبه عنها بجواب فاصل بين، يعلم كل من هداه الله أنه الحق، وأن تلك هي الباطل، فأنكروا على»[1]. وقوله عن الناقض الثامن من نواقض الإسلام: (تولي الكفار والمشركين عقيدة الموالاة. أي أن الموالاة إذا انتفت عن المؤمنين، أو تحققت بحق غيرهم فهي من نواقض الإسلام، وليست مجرد خطأ، أو مجرد أمر محرم شرعًا بحيث يطلب من فاعله التوبة النصوحوالرجوع الصريح ...). فقد سبق أن أئمة الدعوة في الولاء والبراء يفرقون بين الكفر والمعاصي وأن الموالاة والمعادة مراتب، يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله عند بيان أن الكفر ذو أصل وشعب والمعاصي كلها من شعب الكفر: «ولا يسوى بينهما في الأسماء والأحكام، وفرق بين من ترك الصلاة أو الزكاة أو الصيام أو أشرك بالله أو استهان بالمصحف، وبين من يسرق ويزني أو يشرب أو ينهب، أو صدر منه نوع موالاة كما جرى لحاطب، فمن سوى بين شعب الإيمان في الأسماء والأحكام، أو سوى بين شعب الكفر في ذلك، فهو مخالف للكتاب والسنة، خارج عن سبيل سلف الأمة، داخل في عموم أهل البدع والأهواء»[2]. وهذه المسألة – الحب والبغض – أصل في كل فعل وترك في العالم، فكيف يقال: إنها نتيجة الحاجة

(١) الدرر السنية (١/ ٣٧، ٥٧).

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٧٨).

التاريخية انتقلت من إطار الفقهيات إلى الأصول، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مبينا أن أصل كل فعل وترك هو الحب والبغض: «أصل كل فعل وحركة في العالم من الحب والإرادة، كما أن البغض والكراهة أصل كل ترك، .... إذا كانت المحبة والإرادة أصل كل عمل وحركة.. علم أن المحبة والإرادة أصل كل دين، سواء كان دينا صالحا أو دينا فاسدا»[1]. إن الحب في الله والبغض في الله ولوازمهما من الولاء والبراء ليس إيمانـًا فحسب، بل هو أوثق عرى الإيمان كما جاء ذلك في الحديث عن النبي ﷺ. وقوله عن تحديد الشراح الأوائل لمظاهر الموالاة التي يتم بها التكفير: (فزادوا في الواقع من مساحة دائرة التكفير، بل ومن النواقض ذاتها، بحيث تتفرع عن كل ناقض من هذه النواقض العشرة نواقض أخرى وهكذا دواليك، حتى أصبحت مفردات التكفير الصحيح منها وغير الصحيح في حالة تشدد تنظيري لا نهاية له). وهذا من عادة أهل الباطل في التهويل وذكر العبارات المجملة التي يلبسون بها على العامة؛ وإلا فما هي هذه المفردات التكفيرية في مظاهر الموالاة حسب زعمه، فما كان صحيحا ترك، وما كان غير صحيح رد. وانظر إلى ما ذكره من جملة مظاهر الموالاة المنتقدة على هؤلاء الشراح: (الدخول مع الكفار في أحلاف ضد المسلمين)، و(القتال تحت رأية الكفر)[2].

---

(١) جامع الرسائل، قاعدة في المحبة (٢/ ١٩٣، ٢١٧).

(٢) نحن والإرهاب (ص: ٨٥، ٩١).

فهل هذه هي المفردات التنظرية التكفرية؟! قال ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةًۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهرا وأنصارا، توالونهم على دينهم، وتظاهرونهم على المسلمين من دون المؤمنين، وتدلونهم على عوراتهم؛ فإنه من يفعل ذلك ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ يعني بذلك، فقد برئ من الله وبرئ الله منه بارتداده عن دينه، ودخوله في الكفر، ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾، إلا أن تكونوا في سلطانهم، فتخافونهم على أنفسكم، فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم، وتضمروا لهم العداوة، ولا تشايعوهم على ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مسلم بفعل»[1].

ويقول الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: «وقد أجمع علماء الإسلام على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدهم عليهم بأي نوع من المساعدة، فهو كافر مثلهم»[2]. وقد أصدرت لجنة الفتوى في الأزهر فتوى في حكم الأحلاف العسكرية مع غير المسلمين، جاء فيها: «ولا ريب أن مظاهرة الأعداء وموالاتهم يستوي فيها إمدادهم بما يقوي جانبهم ويثبت أقدامهم بالرأي والفكرة، وبالسلاح والقوة سرا وعلانية، مباشرة وغير

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٣١٣).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١/ ٢٧٤).

مباشرة. وكل ذلك مما يحرم على المسلم مهما تخيل من أعذار ومبررات»[1]. وما جاء في ندوة القاهرة: الوهابية خطر على الإسلام والعالم: (أن الوهابية كدعوة وفكر تقوم على نفي الآخر وتكفيره، وأنها تحدد الأمن والسلم في كافة دول العالم الإسلامي لما تبته من أفكار إرهابية وإجرامية شديدة الخطورة)، ومثله ما جاء في مؤتمر الشيشان٢٠١٤م تحت عنوان: من هم أهل السنة والجماعة، بيان وتوصيف لمنهج أهل السنة والجماعة اعتقادا وفقها وسلوكا وأثر الانحراف عنه على الواقع، من التحذير من دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، بل من الدعوة السلفية عموما، وهذا يعني أنه لا يحارب دعوة الإمام فقط، وإنما يحارب كل من يسير على منهج السلف. فدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله امتداد لمذهب أهل السنة والجماعة، بل هي امتداد لما كان عليه رسول الله ﷺ وصحبه الكرام، فمن أصول هذه الدعوة الإصلاحية الدعوة إلى عبادة الله وحده لا شريك له، ولزوم هدي الرسول ﷺ واتباعه في أقواله وأفعاله وتقريراته، ليحصل لهم تمام الاهتداء والتوفيق، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهۡتَدُواْۚ﴾ [النور: ٥٤] ، يقول الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله عن دعوة الإمام: «قام الشيخ محمد بن عبد الوهاب بدعوة دينية، فتبعه عليها قوم فلقبوا بالوهابيين لم يدع إلى مذهب مستقل في الفقه؛ فإن أتباع النجديين كانوا قبله ولا زالوا إلى الآن بعده حنبليين؛ يدرسون الفقه

(١) مجلة الأزهر (٢٧/ ٦٨٢).

في كتب الحنابلة، ولم يدع إلى مذهب مستقل في العقائد؛ فإن أتباعه كانوا قبله ولا زالوا إلى الآن سنيين سلفيين أهل إثبات وتنزيه يؤمنون بالقدر ويثبتون الكسب والاختيار، ويصدقون بالرؤية، ويثبتون الشفاعة، ويرضون عن جميع السلف، ولا يكفرون بالكبيرة، ويثبتون الكرامة. وإنما كانت غاية دعوة ابن عبد الوهاب تطهير الدين من كل ما أحدث فيه المحدثون من البدع، في الأقوال والأعمال والعقائد، والرجوع بالمسلمين إلى الصراط السوي من دينهم القويم بعد انحرافهم الكثير، وزيغهم المبين. لم تكن هذه الغاية التي رمى إليها بالقريبة المنال ولا السهلة السبل، فإن البدع والخرافات باضت و فرخت في العقول، وانتشرت في سائر الطوائف وجميع الطبقات على تعاقب الأجيال في العصور الطوال يشب عليها الصغير، ويشيب عليها الكبير، أقام لها إبليس من جنده من الجن والإنس أعوانا وأنصارا، وحراسا كبارا من زنادقة منافقين، ومعممين جامدين محرفين، ومتصوفة جاهلين، وخطباء وضاعين. فما كانت – وهذا الرسوخ رسوخها، وهذه المنعة منعتها – لتقوى على فعلها طائفة واحدة كالوهابيين في مدة قليلة، ولو أعدت ما شاءت من العدة، وارتكبت ما استطاعت من الشدة ... إن الغاية التي رمى إليها ابن عبد الوهاب، وسعى إليها أتباعه، هي التي لا زال يسعى إليها الأئمة المجددون والعلماء المصلحون في جميع الأزمان»[1]. إن هذا التوحيد الخالص الذي حققته هذه

(١) آثار الشيخ عبد الحميد بن باديس (٥/ ٣٢).

الدعوة السلفية المباركة عبر مؤلفاتها ورسائلها ومواقفها، أورث جزيرة العرب أمناً وطمأنينة واهتداء وبصيرة في الدنيا والآخرة؛ والواقع يشهد بذلك، والذي يعرف حال الجزيرة قبل هذه الدعوة المباركة، ثم ينظر إليها وقد مضى على ظهورها قرابة ثلاثة قرون، وقد عم خيرها وظهر أثرها في بلاد العرب والعجم، مع شدة مواقف الخصوم منها، واستخدام جميع الوسائل في حربها، لا يزيدها تصرم الأيام والليالي إلا قبولاً وانتشار، قال تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿ٱسۡتَعِينُواْ بِٱللَّهِ وَٱصۡبِرُواْۖ إِنَّ ٱلۡأَرۡضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨].

الشبهة: تأثر الولاء والبراء بالسياسة.

يقول دور غولد: «إرث الكراهية لكن هل يمكن أن يرتبط إرهاب القرن الواحد والعشرين فعلاً بعقيدة نشأت في منتصف القرن الثامن عشر؟ للإجابة عن هذا السؤال لا ينبغي أن ينظر المرء في أثر الوهابية العميق في العربية السعودية فحسب، بل أيضاً في كيفية تحفيز الوهابية السعودية العنف عبر تاريخها. ذلك أن الإسلام الوهابي حفز، على نحو خاص ثلاث موجات من العنف المتطرف، نتجت عنها مآس عظيمة في الشرق الأوسط». ثم ذكر الموجات الثلاث في القرن الثامن عشر، ومطلع القرن العشرين، وما بين الخمسينيات والسبعينيات والنشاطات التي قامت بها الدولة لدعم ونشر الوهابية حسب زعمه سواء في التعليم، أو بناء المساجد، أو الجمعيات الخيرية، أو غيرها. ثم قال: «باختصار، لم تكن المشكلة تكمن فقط في أن الزعماء الدينيين الوهابيين كانوا ينشرون كراهية الغرب، التي حفزت الجيل الجديد من الإرهابيين، بل في أن النظام السعودي نفسه كان يدعم التنظيمات الوهابية المتطرفة والعنيفة». ثم ذكر ما حصل بعد ذلك في التسعينيات من الحرص من الحكام على الفقهاء الوهابيين، والتضييق على الخيريات الوهابية، وما ترتب عليه من الجانب السياسي. ثم نقل عن برنارد لويس المؤرخ المعروف المتخصص في الشرق الأوسط، قوله: «باختصار، ساعدت الوهابية السعودية على إنتاج كراهية فريدة تجاه الغرب، لكن الدولة السعودية أتاحت نظاماً

لحمل تلك الكراهية إلى العالم كله»[١]. ويقول الحسن بن علي الكتابي: «فصل في تناقض النجديين في مسألة موالاة المشركين، الملاحظ أن تكفير من والى المشركين عند النجديين أشبه ما يكون بالمسألة السياسية، فإنك عند قراءة تواريخهم تلاحظ أن مخالفيهم يعتبرون مشركين، ولو كانوا بخلاف ذلك، كما أن موافقيهم يعتبرون مسلمين ولو والوا المشركين وأهل الكتاب، وكأن المسألة متعلقة بأمرائهم من آل سعود وليست متعلقة بقواعد شرعية»[٢].

الجواب: سبق بيان عقيدة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في الولاء والبراء، وأنها تعتمد على الكتاب والسنة، وموافقة لعقيدة السلف، ولم يكن قط لها تأثر بالسياسة التي تغير حكمها الشرعي، مع أن الشرع يشمل حياة الناس كلها: الدينية والسياسية والاقتصادية وغيرها. وهم حين يتكلمون في هذا الأمر الولاء والبراء ينطلقون من منطلق شرعي. وأين في كتب الإمام رحمه الله وأئمة الدعوة خضوعها وتأثرها بالسياسة، وأنها دعوة أو حركة سياسية مثلها مثل بقية الحركات السياسية؟ لم يذكر المناوئ مثالا واحدا

---

(١) مملكة الكراهية (ص: ٣٣٦) وما بعدها باختصار.

(٢) مباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ١٨١)، وانظر: مفهوم الدولة في مقالات الإسلاميين ضمن كتاب كيف ينظر الإسلاميون بعضهم إلى بعض، والتوحيد وأثره السياسي في فكر جماعات التشدد الديني مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، والدين والسلطة (ص: ٢٠٢)، والحراك الشيعي في السعودية (ص: ١٣).

في ذلك، وإنما يتبع المتشابه من القول، ويثير به الشبهة، وإلا لو رجع لفتاوى أئمة الدعوة من السابقين ضد ولاة الأمور فهو ضد الدين، وإن تظاهر بالنصرة للإسلام؛ لأن الإسلام ينهاه عن كل ما يمس السياسة الرشيدة والإسلام، يقول ﷺ: «مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».[1]. والإسلام يقول: «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللهِ فِي الأَرْضِ أَهَانَهُ اللهُ». أخرجه الترمذي (٢٢٢٤)، وأحمد (٢٠٤٣٣). فمن خرج على الإمام يريد نصرة الإسلام بزعمه فهو كاذب، ما لم يعين ما أخل به الإمام، ويناصحه سرا مرارا، ثم يعلن له ذلك عند العجز عنها في السر... وبما أنه قد علم أن الدين والملك أخوان، يقوى هذا بقوة صاحبه، ويضعف بضعفه، كان من المتعين على ملوك الإسلام، التمسك بالدين وحمايته، وصيانته عن كل ما يناقضه أو ينقصه[2]. وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله في رسالة لعموم المسلمين، جاء فيها: «ولا يفوتني في هذا المقام أن أوصي حكام المسلمين بأن يتقوا الله ويحكموا شريعة الله ويقيموا حدوده، فإنهم مسئولون عن ذلك بين يديه حين يكون الملك له وحده بما ولاهم من أمر عباده، ومن السبعة الذين يظلهم الله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله الإمام العادل، ولا يكون عادلا إلا إذا حكم بما أنزل الله، والله تعالى قال لنبيه الكريم ﷺ: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩)

(٢) انظر: الدرر السنية (١٥/ ٢٨).

أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ﴾ [المائدة: ٤٩]. كما أوصيهم بأن يجتمعوا على كلمة سواء وأن لا يختلفوا فتزول هيبتهم ويطمع فيهم عدوهم كما هو واقع الحال، والله تعالى يقول: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]»[1]. ومن أسباب الوقوع في تلك الدعاوى عدم العلم بمعرفة مواقع الخطاب، يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله لما ذكر أن هؤلاء الذين ظهروا في زمنه وكفروا بالموالاة والمعاداة، قال لهم بعد أن أخبرهم ببراءة الشيخ الإمام من هذا المعتقد: «إن سبب الضلال عند هؤلاء يكون من طريقين وقعوا فيها: الأول: أنهم جهلوا أصولا عامة كلية، لا يجوز الكلام في هذا الباب لمن جهلها. الثاني: عدم العلم بمعرفة مواقع الخطاب وتفاصيله»[2]. وذكر الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري رحمه الله أيضا هذا الجهل وحدد سببه بأمرين: الأول: الاعتماد على فهمهم والتعلق بظواهر ألفاظ كلام العلماء المحققين، وهم لا يعرفون مقصود كلامهم في مؤلفاتهم، فضاهوا الخوارج الذين تعلقوا بظاهر لفظ القرآن ولا يعرفون معناه. الثاني: أنهم لم يعرضوها على العلماء ليبينوا لهم الصحيح، والضعيف، والمطلق والمقيد، والعام والخاص، والناسخ والمنسوخ، فخبطوا خبط عشواء، وتاهوا في جهالة عمياء. وذكر أيضًا في موطن آخر من الأسباب

---

(١) مجموع مقالات وفتاوى ابن باز (١٦/ ٢٩٩).

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٦٩).

عدم معرفة سبب التصنيف؛ لأن معرفة سبب التصنيف مما يعين على فهم كلام العلماء السابقين [١]. وبعض الناس يتتبعون بعض عبارات العلماء في بعض الكتب، وهم على عقيدة فاسدة، وينظرون في كلام بعض أهل العلم ليستدلوا على فهمهم الفاسد، وأهوائهم المستحكمة ليؤيدوا ما هم عليه من الباطل، فإن بعض العبارات التي أطلقها العلماء قد تكون مجملة، وقد يكون أطلقها على سبيل التغليظ، أو على سبيل العموم أو الخطأ. وهذه العبارات العامة لا يبنى عليها، والمناوئ لدعوة الإمام خالف النص الصحيح والمنهج المتوارث؛ لأن منهج الراسخين في العلم في القرآن والسنة حمل المتشابه على المحكم، فكذلك ما جاء من كلام أهل العلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «المنقول عن السلف والعلماء يحتاج إلى معرفة بثبوت لفظه، ومعرفة دلالته، كما يحتاج إلى ذلك المنقول عن الله ورسوله، والأمر في هذا أن العلم يحتاج إلى نقل مصدق، ونظر محقق»[٢]. وهذه بعض النقول عن أئمة الدعوة تبين ما سبق ذكره من الأسباب التي وقع بسببها من تكلم في أئمة الدعوة ولم يفهم كلامهم، وحمل ذلك على المداهنة والسياسة. قال العلامة سليمان ابن سحمان رحمه الله في رده على غلاة نزلوا كلامًا لإمام الدعوة قاله في قوم مشركين ليس معهم من الإسلام شيء على أعراب

---

(١) انظر الدرر السنية (٩/ ١٣٣، ١٥٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٤٦).

ملتزمين بشعائر الإسلام الظاهرة: «لا يمكن لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعمهم جميعهم بالكفر لأجل ما غلب على بعضهم من المكفرات والتلوث بكثير من المنكرات: فيقال لهؤلاء الجهلة الصعافقة الحمقى، الذين لا علم لهم ولا معرفة لديهم بحقائق الأمور ومدارك الأحكام الذين يقرؤون على الناس كلام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وهم لا يفهمون مواقع الخطاب وتوقيع الأمور على ما هي عليه حيث يقول قائلهم: نعم هذا قول الشيخ في البدو والمشايخ اليوم يقولون ويقولون. فيقال لهم: إن كلام الشيخ الذي تقرؤونه على الناس في قوم كفار ليس معهم من الإسلام شيء وذلك قبل أن يدخلوا في الإسلام، ويلتزموا شرائعه وينقادوا لأوامره وينزجروا عن زواجره ونواهيه، وأما بعد دخولهم في الإسلام فلا يقول ذلك فيهم إلا من هو أضل من حمار أهله وأقلهم ديناً وورعاً ومقالته هذه أخبث من مقالة الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، وهؤلاء يكفرونهم بمحض الإسلام. أما علم هؤلاء المساكين أن الإسلام يجب ما قبله وأن الهجرة تهدم ما قبلها بنص رسول الله ﷺ؟ وأما قوله: والمشايخ اليوم يقولون ويقولون، فالجواب أن نقول: نعم المشايخ اليوم يقولون: لا نكفر من ظاهره الإسلام، ولا يطلقون الكفر على جميع أهل البادية الذين هم بين أظهر أهل الإسلام، وإنما يقولون: من قام به وصف الكفر منهم فهو كافر؛ كمن يعبد غير الله، ويشرك به أحداً من المخلوقين، أو يتحاكم إلى الطواغيت، ويرى أن حكمهم أحسن وأفضل من حكم

الله ورسوله، أو يستهزئ بدين الله ورسوله، أو ينكر البعث. فمن قام به هذا الوصف الذي ذكرنا من المكفرات وغيرها مما يخرج من الملة في بادية أو حاضرة: فهو كافر. كما ذكر ذلك شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وغيره من العلماء رحمهم الله وهذا هو الذي ندين الله به في أي بادية كانت أو حاضرة»[1].

(١) منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع (ص: ٢٠).

الشبهة: تأثر الجماعات المتطرفة في الولاء والبراء بدعوة الإمام.

يقول فؤاد إبراهيم تحت عنوان: الصحافة السعودية.. دواعش نبتة محلية: «أولى المقالات التي تناولت داعش كانت للكاتب عبد السلام الوايل في جريدة الحياة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٤ بعنوان القابلية للاستدعاش، وكان باعثه هو مدى قدرة داعش على استقطاب عناصر سعودية للقتال في سوريا.... ويختصر صفات داعش في التكفير وحب الموت، ومع أن جذر (يوتوبيا[1] داعش) مكين في وجدان القوميين والإسلاميين ولكنه مع داعش وجبهة النصرة مختلف، إنه تصور سلفي خالص، بمعنى آخر: إن داعش هي من الناحية العقدية وهابية؛ لأن الأسس الفكرية لديها هي ذاتها الأسس الفكرية للسلفية، مفاهيم الولاء والبراء، والحب في الله والكره فيه، ونواقض الإسلام العشرة التي تؤسس عليها تصورنا لديننا، هي في جوهرها المفاهيم المؤسسة المشروعية داعش في مفاصلتها مع العالم كله»[2]. ويقول الحسن بن علي الكتاني لما ذكر بعض أخطاء النجديين وتأثر بعض أهل السنة والدعوة الجهادية بهم: «وطائفة أخرى من أهل السنة والدعوة للجهاد ونصرة المسلمين يعذرون الناس في كثير من الأمور، لكنهم متأثرون بفتاوى النجديين في مسائل موالاة أعداء الله تعالى، ولا يفرقون بين الموالاة

---

(١) تعني في أصلها اليوناني: الوجود في غير مكان، أو الوجود في الوهم والخيال.

(٢) داعش من النجدي إلى البغدادي (ص: ٢٤٩).

الكبرى التي تفضي إلى الخروج من الدين وهي ما يسمى عند المعاصرين الخيانة العظمى وذلك بمظاهرة أعداء الله تعالى ومناصرتهم على أهل الإسلام قتلاً وإطفاء لنور الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]، فهذه في الموالاة الكبرى. وبين الموالاة الصغرى كما جاء في الصحيح في قصة حاطب بن أبي بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «لما أخبر المشركين بمسير النبي، فقال النبي ﷺ لما كشف أمره: «مَا هَذَا يَا حَاطِبُ؟» قال: لا تعجل علي يا رسول الله، إني كنت حليفاً من قريش ولم أكن من أنفسهم، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهليهم وأموالهم بمكة، فأحببت إذا فاتني من النسب فيهم أن أصنع إليهم يداً يحمون قرابتي، وما فعلت ذلك كفراً ولا ارتداداً عن ديني، فقال النبي ﷺ: «إِنَّهُ قَدْ صَدَقَ»، فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دعني يا رسول الله فأضرب عنقه، فقال ﷺ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ». أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤). قال أبو محمد: لو كان قد كفر لحبط عمله ولو كان قد شهد بدراً، ولكن الحديث دليل قاطع على أنه لم يكفر، كما قاله جماهير شراح الحديث. فهؤلاء عمموا تكفير جنود وعساكر وشرطة البلاد التي لا تحكم بما أنزل الله تعالى، عادين فعلهم من الموالاة الكبرى، وفي ذلك نظر بين وتوسيع

للتكفير بدون موجب»[1]. ويقول زهير الذوادي: «يشكل مفهوم الولاء والبراء أحد الأسس التي ينبني عليها العقل الجهادي الإسلامي المعاصر المستند إلى جذور مبدئية في الدين والفقه الإسلاميين. وهي مسألة من أخطر التحديات التي واجهها المسلمون عبر تاريخهم حسب القراءة الأصولية. إذ أنها أخذت طابع الأصل من أصول الدين.... في خصوص مسألة الولاء والبراء شكل العقل الجهادي المعاصر مفهومه على أساس تأويل خاص لبعض تعاليم القرآن الواردة في بعض آياته. وكما هو الحال في باقي مفاهيم العقل الجهادي فإن التأويل الخاص لا ينطلق من مضمون الآية في حد ذاتها وعلى ضوء أسباب وظروف نزولها لتحديد الجانب النسبي فيها وفصله عن الجانب العام والمطلق، بل إن العقل الجهادي كثيراً ما يعتمد على رأي فقيه من الفقهاء الأصوليين الذي كان قد صاغ تفسيراً متشدداً وضيقـًا للآية المعنية. جاء في القرآن: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]. فيذهب التيار الجهادي إلى تبني تأويل ابن حزم لتلك الآية: (صح أن قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ إنما هو على ظاهره، بأنه كافر من جملة الكفار فقط، وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين)[2]. وقد ذهب محمد بن عبد الوهاب في تقريره حول نواقض الإسلام إلى قوله أن الناقض الثامن: (مظاهرة

(١) مباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ٢٩٦).

(٢) المحلى (١٣/ ٣٥).

المشركين، ومعاونتهم على المسلمين)[١]. وقد اعتمد على رأيه الشيخ عبد العزيز بن باز ليقرر: (وقد أجمع علماء الإسلام على أن من ظاهر الكفار على المسلمين وساعدهم بأي نوع من المساعدة فهو كافر مثلهم، كما قال سبحانه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١])[٢]. وعلى مثل هذا منهجيته في مجالات ومسائل عديدة يعمد العقل الجهادي الإسلامي فيما تعلق بمسألة الولاء والبراء إلى الارتكاز إلى نص القرآن لتثبيت حقيقة أنه متبوئ لموقع الدفاع عن الصفاء الأصلي لمبادئ القرآن والسنة»[٣].

الجواب: كل هذا من وسائل المناوئين للتنفير والتحذير من دعوة الإمام رحمه الله. وإذا وجد من ينتسب لدعوة الإمام ولكنه يخالف منهجها؛ فإن هذا الانتساب لا يضر الدعوة وإنما يضر صاحبه، فهؤلاء الخوارج مع صلاحهم في الظاهر بكثرة صيامهم وقيامهم وقراءتهم خرجوا على أصحاب رسول الله ﷺ محتجين عليهم بتأويلات فاسدة لكتاب الله تعالى، ومع ذلك تبرأ النبي ﷺ منهم، ووصفهم بالأوصاف الشنيعة: من المروق من الدين، وقلة الفقه والإيمان والاستخفاف بالدماء، وأنهم شر الخلق والخليقة. وقاتلهم

---

(١) مجموعة التوحيد (ص: ٣٨).

(٢) فتاوى ابن باز (١/ ٢٧٤).

(٣) نقد العقل الجهادي (ص: ١٢٤)، وانظر: مملكة الكراهية (ص: ٣٣٦)، والسلفية الجهادية في السعودية (ص: ١٧٨)، والجماعات الإسلامية والعنف عودة الجهاد المسلح (ص: ١٩).

أصحاب النبي ﷺ مع أنهم يقولون من خير قول البرية ويظهرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فكذلك لا يجوز أن ينسب إلى هذه الدعوة التجديدية انحراف وضلال من تعلق بها، أو أظهر إتباعها مع مخالفتها في الطريقة والمنهج. وباب الولاء والبراء أحد الأبواب التي ولج منها الخوارج قديما ومن وافقهم حديثاً في تكفير المسلمين واستحلال دمائهم بحجة موالاة الكفار، ولم يفرقوا بين ما يكون من الأعمال كفراً أو فسقاً أو مباحاً. وإنما جاء ضلال هؤلاء الواقعين بالتكفير الباطل من طريقين كل منهما ضلالة: الطريق الأول: الأخذ بإطلاقات بعض النصوص الشرعية دون فهم المراد بها كما فعلت الخوارج. الطريق الثاني: ربما تتبع هؤلاء الغلاة عبارات مجملة لبعض أئمة الدعوة السلفية النجدية، أطلقوا فيها كفر من تولى عباد القبور والأضرحة والطواغيت الذين قاتلوا أهل التوحيد فأعانوهم بالنفس أو المال أو الكلمة محبة لظهور دينهم، فنزلها الغلاة على غير مراد هؤلاء الأئمة، بل أنكروها – أي: الأئمة – أشد الإنكار. يقول الشيخ عبداللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله عن أقوام في زمنه زعموا أنهم على عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب كفروا أئمة المسلمين بمكاتبة الملوك المصريين، بل كفروا من خالط من كاتبهم من مشايخ المسلمين مستدلين ببعض أقوال أئمة الدعوة في غير محلها: « أما التكفير بهذه الأمور التي ظننتموها من مكفرات أهل الإسلام فهذا مذهب الحرورية المارقين الخارجين على علي بن أبي طالب أمير المؤمنين ومن معه من الصحابة، فإنهم

أنكروا عليه تحكيم أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص في الفتنة التي وقعت بينه وبين معاوية وأهل الشام، فأنكرت الخوارج عليه ذلك، وهم في الأصل من أصحابه من قراء الكوفة والبصرة، وقالوا: حكمت الرجال في دين الله، ووالیت معاوية وعمراً وتوليتهما، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ﴾ [الأنعام: ٥٧][1]. وقال الشيخان محمد بن عبد اللطيف وعبد الله بن عبد العزيز العنقري رحمهما الله رداً على بعض الغلاة المنتسبين للدعوة المتهمين لأئمتها في زمنهم بالمداهنة اعتماداً على بعض العبارات والألفاظ في كتب الأئمة: «فواجب على كل مكلف، أخذ الدين عن أهله، كما قال بعض السلف: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، فأما من تعلق بظواهر ألفاظ من كلام العلماء المحققين، ولم يعرضها على العلماء، بل يعتمد على فهمه، وربما قال: حجتنا مجموعة التوحيد، أو كلام العالم الفلاني، وهو لا يعرف مقصوده بذلك الكلام، فإن هذا جهل وضلال. ومن المعلوم أن أعظم الكلام وأصحه كلام الله العزيز؛ فلو قال إنسان: ما نقبل إلا القرآن، وتعلق بظاهر لفظ لا يعرف معناه، أو أوله على غير تأويله فقد ضاهي الخوارج المارقين، فإذا كان هذا حال من اكتفى بالقرآن عن السنة، فكيف بمن تعلق بألفاظ الكتب، وهو لا يعرف معناها، ولا ما يراد بألفاظها؟! إذا عرفت هذا تبين أن الذي يدعي أنه يستغني بمجموعة التوحيد، عن الأخذ عن علماء المسلمين مخطئ؛ لأن النبي ﷺ ذكر أن سبب

(١) الدرر السنية (١/ ٤٥٧).

قبض العلم موت العلماء، فإذا ذهب العلماء واتخذ الناس رؤساء جهالاً، وسألوهم وأخذوا بفتواهم، ضلوا وأضلوا، عياذاً بالله»[1]. وقال الشيخ حمد بن عتيق فيما نقله عن الشيخ سليمان بن عبد الله رحمهم الله: «وكذلك قوله في الحديث: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ». أخرجه أبو داود (٢٧٨٧). على ظاهره، وهو: أن الذي يدعي الإسلام، ويكون مع المشركين في الاجتماع والنصرة والمنزل؛ بحيث يعده المشركون منهم، فهو كافر مثلهم وإن ادعى الإسلام، إلا أن يكون يظهر دينه ولا يتولى المشركين. انتهى. فانظر وفقك الله إلى قوله في هذه العبارة: (وكون المشركين يعدونه منهم)، يتبين لك أن هذا هو الذي أوجب كفره، وأما مجرد الاجتماع معهم في المنزل، فإن ذلك بدون إظهار الدين معصية. وقال ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ﴾ [النساء: ١٤٤]: «يعني معهم في الحقيقة يوالونهم ويسرون إليهم بالمودة، ويقولون لهم إذا خلوا بهم إنا معكم. فهذا هو الذي أوجب كفرهم لا مجرد المخالطة»[2]. فأنتم وفقكم الله الواجب عليكم التبصر وأخذ العلم عن أهله، وأما أخذكم العلم من مجرد أفهامكم أو من الكتب، فهذا غير نافع، ولأن العلم لا يتلقى إلا من مظانه وأهله، قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:

---

(١) الدرر السنية (٩/ ١٣٣).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/ ٥٣٦).

٤٣]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]»[1]. وهذه المسائل من المسائل الكبار والواجب أن لا يخوضوا فيها بل يردوها إلى الراسخين في العلم الذين يردون المتشابه إلى المحكم والعام إلى الخاص والمطلق إلى المقيد، كما قال الشيخ عبداللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله مخاطباً أشباه هؤلاء الغلاة ممن ظهروا في عصره: «وخضتم في مسائل من هذا الباب كالكلام في الموالاة والمعاداة، والمصالحة والمكاتبات، وبذل الأموال والهدايا، ونحو ذلك من مقالة أهل الشرك بالله والضلالات، والحكم بغير ما أنزل الله عند البوادي ونحوهم من الجفاة، لا يتكلم فيها إلا العلماء من ذوي الألباب، ومن رزق الفهم عن الله، وأوتي الحكمة وفصل الخطاب»[2].

وقول الحسن بن علي الكتاني: (وطائفة أخرى من أهل السنة والدعوة للجهاد ونصرة المسلمين يعذرون الناس في كثير من الأمور، لكنهم متأثرون بفتاوى النجديين في مسائل موالاة أعداء الله تعالى، ولا يفرقون بين الموالاة الكبرى التي تفضي إلى الخروج من الدين وبين الموالاة الصغرى). فهؤلاء متأثرون بفتاوى النجديين حسب زعمه والأصل

---

(١) الدرر السنية (٩/ ١٥٧).

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٦٨).

أن يقال: إن العلم يؤخذ عن أهله، ولا يكون بالتأثر، فهل هؤلاء الذين لا يفرقون بين الموالاة الكبرى والموالاة الصغرى ممن طلب العلم ودرس على علماء الدعوة؟ وأين مرجعه ومصدره في كتب ومؤلفات أئمة الدعوة؟ وقد سبق أن كتب أئمة الدعوة وغيرهم من الدعوات يلزم لمن أراد أن يقرأ فيها أن يعلم أربعة أمور: معرفة تاريخ الدعوة والأحداث التي جرت في وقتها. ومعرفة تراجم أئمة الدعوة. ومعرفة خصوم الدعوة. والإلمام بكتب أئمة الدعوة. وجمع المواضع من كلام الأئمة وأتباعهم، والتي قد يظهر منها التعارض، وبيان وجه الكلام فيه وسببه وحاله[1]. ثم إن أئمة الدعوة يفرقون بين الموالاة الكبرى والموالاة الصغرى، يقول الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف رحمه الله في الفرق بين التولي والموالاة: «التولي كفر يخرج من الملة، وهو كالذب عنهم، وإعانتهم بالمال والبدن والرأي، والموالاة كبيرة من كبائر الذنوب، كبل الدواة، أو بري القلم، أو التبشش لهم، أو رفع السوط لهم»[2]. ويقول الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣] «وذلك الظلم يكون بحسب التولي، فإن كان توليًا تامًا، كان ذلك كفراً مخرجًا عن دائرة الإسلام،

(١) انظر: التعريف بالدعوة السلفية النجدية (ص: ١٧)، ومقدمة الشيخ محمد رشيد رضا المجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ١٣).

(٢) انظر: نواقص الإيمان الاعتقادية (ص: ٣٢٠).

وتحت ذلك من المراتب، ما هو غليظ وما هو دونه». ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٥١] «إن التولي التام يوجب الانتقال إلى دينهم، والتولي القليل يدعو إلى الكثير، ثم يتدرج شيئًا فشيئًا حتى يكون العبد منهم»[١]. وإليك نص صريح عن أئمة الدعوة في أن موالاة الكفار يقع على شعب متفاوتة، قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: «مسمى الموالاة يقع على شعب متفاوتة، منها ما يوجب الردة وذهاب الإسلام بالكلية، ومنها ما هو دون ذلك من الكبائر والمحرمات»[٢]. فأين هؤلاء الذين ينسبون لأئمة الدعوة أنهم يكفرون بالموالاة مطلقا. وقول زهير الذوادي: (يشكل مفهوم الولاء والبراء أحد الأسس التي ينبني عليها العقل الجهادي الإسلامي المعاصر ... إلخ). فهذا الكلام صحيح، فإن الولاء والبراء أحد الأسس التي ينبني عليها العقل الجهادي الإسلامي المعاصر، وينبني عليها العقل الجهادي غير المعاصر؛ فالولاء للمؤمنين والبراء من الكافرين من أخص خصائص العقيدة الإسلامية. لكن الإشكال في تطبيق هذه العقيدة وعدم معرفتها، وهو الذي ذكره الكاتب بقوله: (شكل العقل الجهادي المعاصر مفهومه على أساس تأويل خاص لبعض تعاليم القرآن الواردة في بعض آياته. وكما هو الحال في باقي مفاهيم العقل الجهادي فإن

---

(١) تفسير السعدي (ص: ٢٥٣، ٨٦٥).

(٢) الدرر السنية (٧/ ١٥٩).

التأويل الخاص، لا ينطلق من مضمون الآية في حد ذاتها وعلى ضوء أسباب وظروف نزولها لتحديد الجانب النسبي فيها وفصله عن الجانب العام والمطلق، بل أن العقل الجهادي كثيراً ما يعتمد على رأي فقيه من الفقهاء الأصوليين الذي كان قد صاغ تفسيراً متشدداً وضيقـًا للآية المعنية ....)، وهذا الكلام ينطبق على كلام أئمة الدعوة، فمن يجعل له تأويلا خاصا، ولا يعرف أسبابه وظروفه ويتأوله على غير تأويله فإنه يقع في الخطأ، ولو وضعه موضعه، وعرف وجه الكلام فيه لم يقع في الخطأ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معلقا على قول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: (أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس): «أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم و معقولهم وما تأولوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم؛ وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم»[1].

قال ابن القيم رحمه الله مبينا أن أصل خراب الدين والدنيا من التأويل الفاسد: «فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه، ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل؟ وهل وقدت في الأمة فتنة كبيرة

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٩).

أو صغيره إلا بالتأويل؟ فمن بابه دخل إليها، وهل أريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل؟»[١]. أما التأويل الموافق للكتاب والسنة، المبني على فهم السلف الصالح فهو التأويل الصحيح، وأي تأويل خالف النصوص الشرعية المحكمة فهو من التأويل الباطل الفاسد الذي يجب الحذر منه ومن أهله. قال ابن القيم رحمه الله: «وبالجملة فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح، والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة هو التأويل الفاسد، ولا فرق بين باب الخبر والأمر في ذلك وكل تأويل وافق ما جاء به الرسول فهو المقبول وما خالفه فهو المردود»[٢]. وقوله: (وعلى مثل هذا منهجيته في مجالات ومسائل عديدة يعمد العقل الجهادي الإسلامي فيما تعلق بمسألة الولاء والبراء إلى الارتكاز إلى نص القرآن لتثبيت حقيقة أنه متبوئ لموقع الدفاع عن الصفاء الأصلي لمبادئ القرآن والسنة). وهذا حق؛ فإن المرجع والرد يجب أن يكون إلى نص القرآن؛ ولكن الإشكال كما سبق في الفقرة السابقة، في فهم القرآن وتأويله على غير تأويله الصحيح.

---

(١) إعلام الموقعين (٦/ ١٨٧).

(٢) الصواعق المرسلة (١/ ١٨٧).

الشبهة: الغفلة عن أحاديث وأدلة في الولاء والبراء.

يقول د. حاتم الشريف تعليقاً على حديث سهيل بن بيضاء: «حديث سهيل بن بيضاء ﷺ من أهم أحاديث وأدلة باب الولاء والبراء، في تحرير أحكامه، أو في ضرورة الإجابة عليه عند من يعترض على دلالته. ومع ذلك لم يذكره أحد قبلي من المعاصرين ممن ألف في الولاء والبراء أو تعرض له، ولا ذكره دعاة الدعوة النجدية في الدرر السنية، ولا أظن ذلك إلا غفلة عنه. وأحسب لو وقفوا عليه، وفهموا وجه دلالته، وعلاقته بتحرير هذا الباب، لوجب أن يذكروه، ولو اعتراضاً عليه، أو ادعاء أنه من المشتبهات، كما اعتدناه منهم في كثير مما يخالفهم فلا يجدون عليه جواباً. وهذا الفوات في حجج هذا الباب لهو من قرائن نقص التحرير، ومن أسباب انحسار القدرة المعرفية فيه»[1].

الجواب: حقيقة هذه الدعوى هو تحديد مناط التكفير بالأعمال الظاهرة التي تخالف موجبات الولاء والبراء، وأن هذا الحديث يدل على أن مجرد الخروج مع المشركين لا يلزم منه التكفير. وهذا الحديث الذي ذكره ليس في سهيل بن بيضاء، وإنما في أخوه سهل، يقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: «الصواب سهل بن بيضاء بفتح السين وسكون الهاء، وهو أخو سهيل لأبيه وأمه، قال ابن سعد: أسلم بمكة وكتم إسلامه فأخرجته قريش معها

(١) الولاء والبراء بين الغلو والجفاء (ص: ٨٧)، وانظر: (ص: ١٧).

في نفير بدر، فشهد بدر، مع المشركين، فأسر يومئذ، فشهد له عبد الله بن مسعود أنه رآه يصلي بمكة، فخلى عنه والذي روى هذه القصة في سهيل بن بيضاء قد أخطأ، سهيل ابن بيضاء أسلم قبل عبد الله بن مسعود، ولم يستخف بإسلامه، وهاجر إلى المدينة، وشهد بدرا مع رسول الله ﷺ مسلما، لا شك فيه، فغلط من روى ذلك الحديث ما بينه وبين أخيه، لأن سهيلاً أشهر من أخيه سهل والقصة في سهل»[1]. وهذا الحديث مما اختلف في تصحيحه وتضعيفه، وما كان من الأحاديث بهذه الدرجة، فالتحرير والتحقيق يتعين معهما عدم الاحتجاج به بهذا الأسلوب الذي ينال فيه المستدل من غيره، ويظهر نفسه بمظهر الأول الذي لم يسبق إلى التنبيه عليه، فالذين لم يذكروا الحديث ممن صنف في الولاء والبراء قد يكون المانع لهم من ذكره علمهم بضعف الحديث فامتنعوا من إيراده؛ لأن التحقيق والتحرير يلزم معهما عدم الاستدلال بالحديث الضعيف، خصوصا في المسائل المهمة على أنه أصل غفل عنه الناس؛ لذا أعرضوا عنه، مع أن من أورده كما سيأتي توضيحه يورده إيراد أمثاله من الروايات التي يوردها أهل العلم، لا على أنها مما لم يسبقهم أحد إليه، بل على أنها مما ورد في الباب، وينبغي إيراده استتماما لبحث المسألة، ليس إلا. وحديث سهل بن بيضاء رضي الله عنه هو أنه كان مسلمًا بمكة، يخفي إسلامه، ثم إنه خرج مع المشركين ببدر، ووقع في الأسر. فقال النبي ﷺ: «لَا يَنْفَلِتَنَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا بِفِدَاءٍ

(١) المسند بتحقيق الشيخ أحمد شاكر (٣/ ٥٢١).

أَوْ ضَرْبِ عُنُقٍ». فقال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا رسول الله، إلا سهيل بن بيضاء[1]، فإني قد سمعته يذكر الإسلام، فقال بعد سكتة: «إِلَّا سُهَيْلَ ابْنَ البَيْضَاءِ». أخرجه الترمذي (٣٠٨٤)، وأحمد (٣٦٣٢). وهذا الحديث فيه الدلالة على أن من أسلم قبل الظفر به؛ فإنه يعصم ماله ودمه، ونصوص الفقهاء في تقرير ذلك كثيرة. وأصل المسألة من أسلم من الكفار قبل أسره موجود في كتب أئمة الدعوة ومعروف لديهم، ولا يلزم الاستدلال لها بكل حديث، فقد جاء في الدرر السنية ما نصه: «ويكفي في ذلك ما روى أحمد والترمذي وحسنه وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم وصححه، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لما كان يوم بدر، جيء بالأسرى وفيهم العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال رسول الله ﷺ: «مَا تَقُولُونَ فِي هَؤُلَاءِ الْأُسَارَى؟»، فقال أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا رسول الله قومك وأهلك، استبقهم لعل الله أن يتوب عليهم، وفي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد: نرى أن تعفو عنهم، وتقبل منهم الفداء، وفي حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا رسول الله كذبوك وأخرجوك وقاتلوك قدمهم فأضرب أعناقهم. فدخل النبي ﷺ ولم يرد عليهم شيئًا، فخرج رسول الله ﷺ وقال: «إِنَّ مَثَلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ مَثَلُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي ۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، وَإِنَّ مَثَلَكَ يَا عُمَرُ مَثَلُ نُوحٍ قَالَ: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] أَنْتُمْ عَالَةٌ، فَلَا يَنْفَلِتَنَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا بِفِدَاءٍ أَوْ ضَرْبَةِ

(١) ذكرت سهيلا ولم أذكر سهلا، التزاما بما ورد في بعض الروايات.

عُنُقٍ»، فأنزل الله: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [الأنفال: ٦٧]». أخرجه الترمذي (٣٠٨٤)، وأحمد (٣٦٣٢).(١). والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ذكر هذا الحديث في مختصره للإنصاف والشرح الكبير في كتاب الجهاد، حيث قال: «وإن ادعى الأسير الإسلام، لم يقبل إلا ببينة، فإن شهد معه واحد وحلف خلي. وقال الشافعي لا يقبل إلا بشهادة عدلين. ولنا: حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال ﷺ يوم بدر: لا يبقى منهم أحد إلا أن يفدى، أو تضرب عنقه. فقال ابن مسعود رضي الله عنه: إلا سهيل بن بيضاء، فإني سمعته يذكر الإسلام، فقال: إلا سهيل(٢). وهذا يدل على معرفتهم بالحديث خلافا لما قاله د. حاتم الشريف. والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله موافق لما قاله العلماء في هذه المسألة، قال النووي رحمه الله: «لو أسلم قبل أسره والظفر به عصم دمه وماله، سواء أسلم وهو محصور وقد قرب الفتح، أو أسلم في حال أمنه وسواء أسلم في دار الحرب أو الإسلام»(٣). وقول د. حاتم الشريف عن سبب عدم ذكر أئمة الدعوة لهذا الحديث: (ولا أظن ذلك إلا غفلة عنه)، (وهذا الفوات في حجج هذا الباب لهو من قرائن نقص التحرير، ومن أسباب انحسار القدرة المعرفية فيه). فهو طعن

(١) الدرر السنية (٨/ ١٥٦)، وانظر: الكلام المنتقى بما يتعلق بكلمة لا إله إلا الله ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/ ٨٥٠).

(٢) مؤلفات الشيخ (٢/ ٣٣٦).

(٣) روضة الطالبين (١٠/ ٢٥٢).

في أئمة الدعوة ونقص تحريرهم للمسائل، مع أن عدم ورود الحديث في موضع من مؤلفات أئمة الدعوة لا يدل على عدم معرفتهم به، وسبق بيان معرفتهم به وذكرهم له. وقوله عن حديث سهيل بن بيضاء: (ولا ذكره دعاة الدعوة النجدية في الدرر السنية)، كتاب الدرر السنية الذي ذكره الكاتب وبزعمه أن عدم ورد الحديث فيه نقص في التحرير .... لم يشمل جميع ما كتابه أئمة الدعوة، فلا أدري هل غاب هذا الأمر عن د. حاتم الشريف أو نقص في التحرير. فقد ذكر الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله وهو من قام بجمع الكتاب في مقدمته عدد من التنبيهات، وذكر في التنبيه الرابع المادة التي جمعها في هذا الكتاب والتي تدل على أنه لم يجمع جميع كتب ومؤلفات أئمة الدعوة في كتابه، حيث قال: «التنبيه الرابع: إني لم أتعرض إلا لفتاوى، ورسائل، وردود أهل هذه الدعوة، ولم أثبت من الردود في هذا المجموع، إلا ما كان مختصراً، نحو الكراستين فأقل وأما الردود الكبار فهي متداولة، مستقلة على حدتها، مستغنية عن إثباتها في هذا المجموع، كما أني لم أثبت ما كان مشهورا متداولا، ككتاب التوحيد، وكتاب كشف الشبهات وفضائل الإسلام، وغيرها مما شهرته كافية»[1]. وهب أن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله لم يذكر هذا الحديث؛ فهل ادعى أحد من أهل العلم أنه يعلم جميع أحاديث النبي ﷺ، وهل نسب لأحد من أهل العلم أنه يعلم جميع الأحاديث، وعلى فرض وجود ذلك،

(١) الدرر السنية (١/ ٢٥).

فهل قال أحد من أهل العلم أنه معصوم؟ أو ادعى أنه معصوم؟! قال الإمام الشافعي رحمه الله في بيان أنه لا يحيط بعلم السنة أحد: «لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء. فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم ما كان ذهب عليه منها موجوداً عند غيره. وهم في العلم طبقات منهم الجامع لأكثره، وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره. وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلاً على أن يُطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم، بل يُطلب عن نظرائه ما ذهب عليه حق يؤتى على جميع سنن رسول الله بأبي هو وأمي فيتفرد جملة العلماء بجمعها، وهم درجات فيما وعوا منها»[1]. ولذا فقد ألف أهل العلم كتبـًا في بيان رفع الملام عن الأئمة الأعلام، وذكروا من الأعذار الخطأ، وعدم الإحاطة بجميع الأدلة.. إلى غير ذلك[2]. والعبرة في الأحكام بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة، وكل يؤخذ من قوله ويرد، وقد اتفق الأئمة الأربعة على أنه إذا صح الحديث فهو مذهبهم، وبهذا قال الإمام محمد ابن عبد الوهاب رحمه الله.

---

(١) الرسالة (ص: ٤٢).

(٢) انظر: رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية، واختلاف العلماء للمروزي، وأسباب اختلاف الفقهاء للتركي، والإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أدت للاختلاف للبطليوسي، والإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لولي الله الدهلوي، وغيرها.

الشبهة: داعش والجماعات التكفيرية هي التي تمثل فكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

الجواب: بدايةً لتناول أي قضية فكرية ينبغي تجنيب أي دوافع أيدلوجية، بل ينبغي أن يكون الدافع هو الوصول إلى الحقيقة والبحث والتمحيص وتحرِّي الدقة في الجزيئات والكليات، وتجنُّب الحكم المجمل المبني على الانطباع المُسبق، أو التخمين والظن من غير دراسة. واعلم أن الربطَ بين الفكر الداعشي وفكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب لا يصدُر إلا ممن ليس له دُربة وخبرة كافية في الأيدلوجيات المعاصرة، ولا عرف منطلقات المذاهب الفكرية جيدًا. ويبدو أنَّ وجه الخلط عند البعض أنهم لما وجدوا أن في كلام الشيخ تكفيرًا، ووجدوا في كلام داعش تكفيرًا ظنوا أنهم يخرجون من مشكاة واحدةٍ، ولا شك أن هذه مخاتلة غير مقبولة؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لوجب نسبةُ الشيخين السنوسي والبيجوري الأشعريَّين إلى التكفير حيث قرَّرا وقوع بعض قبائل الأعراب في الكفر الأكبر[1]، ولوجب نسبة الشيخ حسين المهدي النُّعمي والشيخ الخليلي الشافعي الأشعري إلى التكفير حيث قرَّرا ردة كثير من أعراب الجزيرة العربية

(١) قال العلامة محمد السنوسي في ذكر ما عليه البادية «وبعض اعتقاداتهم أجمع العلماء على كفر معتقدها، وبعضها اختلفوا فيه، وكثير من أهل البادية يُنكر البعث». شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى (ص: ٣٧). وقال الشيخ البيجوري الأزهري رحمه الله عن البادية في سياق ذكره العقائد الفاسدة: «ومثل ذلك كثير في الناس، فمنهم من يعتقد أن الصحابة أنبياء، وهذا كفر، ومنهم من ينكر البعث». حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد (ص: ٧٨).

والحجاز، بل وقال الخليلي في فتاويه بوجوب قتالهم وسبي نسائهم إن عاندوا[1]. والمتأمل لمجريات الأمور بإنصاف يجد أنه من المحال أن يُمكِّن الله عز وجل للخوارج ويجعلَ نفعهم عاما في المسلمين، وسنن الله الكونية تأبى ذلك؛ إذ الخوارج كما يقول الرسول ﷺ: «كُلَّمَا خَرَجَ مِنْهَا قَرْنٌ قُطِعَ». أخرجه ابن ماجه (١٧٤)، وأحمد (٥٥٦٢). ويقول وهب بن مُنبه: «إني قد أدركت صدرَ الإسلام، فوالله ما كانت الخوارج جماعة قط إلا فرقها الله على شر حالاتهم، وما أظهر أحد منهم قوله إلا ضرب الله عنقَه، ولو مكن الله لهم من رأيهم لفسدت الأرض وقطعت السبل والحج»[2]. فمِن حكمة الله

(١) جاء في فتاوى الخليلي أنه سُئل في نحو عرب السعادنة وبني عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب البوادي.. وذكر السائل شيئًا من ضلالاتهم ثم قال: «ويصدقون ببعثته ﷺ، ولكنهم ينكرون البعث والنشور، وإذا قيل لأحدهم: إن ربنا سبحانه يحيي الخلقَ بعد موتهم، ويحاسبهم على أعمالهم، فيقولون: لا ندري ذلك، ولا يقيمون الصلاة، ولا يؤتون الزكاة.. وقال في جوابٍ آخر: قد سئل عن مثل هذه المسألة شيخ مشايخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين محمد بن عبد العال الحنفي رحمه الله؟ فأجاب بما حاصله المرقوم في فتواه: من استحلَّ حكمًا علم أمره وحرمته في دين نبينا محمد ﷺ فهو كافر، وحيث نهوا ووعظوا مرارا حلّ قتلهم وقتالهم وأخذ أموالهم، ثم ينظر في حال نسائهم إن كن مؤمنات مكرَهات معهنّ لا ذنب لهن فيعلَّمن الأحكام، وإن لم يكنّ كذلك حلّ سبيهن وبيعهن كالحربيات انتهى... هذا حكمهم مع كونهم كفَّارا، وبه يعلم حلَّ قتلهم مطلقًا والحالة هذه، ويثاب قاتلهم، وأجر المقاتل لهم كأجر المقاتل لأهل الحرب مع خلوص النية؛ لأنه مجاهد في سبيل الله والله أعلم». فتاوى الخليلي (٢/ ٢٨٢).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٥٤).

أنه لا يُمكن للخوارج، ولا يُقيم للتكفيريين دولةً مُستقرة، ولا يُنشر مذهبهم بين العامة فضلًا عن الخاصة، بل إن المعارضين للدعوة قد زالوا وزالت آثارهم وبقيت الدعوة وآثارُها، فلا يكاد يعرفهم أحدُ خصومهم؛ فكيف يُظن بالله أن ينتصر مذهبهم ويُمكِّن الله لهم، ويجعل على أيديهم نهضةً علميةً تربويةً وتراثيةً يمدحها العام والخاص، بل ويعتنقها خُلَّص المؤمنين من الفقهاء والمُفكرين والأدباء والشعراء، ويجعلها الله مُستلهمًا لكل دعاة الإصلاح شرقًا وغربًا كما يقول الزركلي وغيره[1]. من ظن هذا فقد أساء الظنَّ غاية الإساءةِ بالله وبسُننه الكونية، وكان ظنه هذا يُضاد العقل الصريح والنقل الصحيح، إذاً يجِب النظرُ إلى الأمور بشكلٍ علمي متوازن، وينبغي معرفة مناط التكفير ومنطلَقات كل فكر، وتجنب التخمين والاستحسان والوَجد جانبًا؛ لأجل عدم الوقوع في خطأ الربط الأيدلوجي. ولفك الالتباس الحاصِل يجب أن تعلَم المنطلقات والفروق بين داعش والدعوة الإصلاحية، وذلك من خلال المحاور التالية: أولا: معرفة المُنطلقات: منطلقاتُ الشيخ كانت لتطهير توحيد العبادة مما دخله من أدران، وهدم المشاهد والأضرحة الشركية، بينما منطلقات داعش والجهاد منطلقات حكومية قائمة على التطهير السياسي. فقد كانت موضوعات رسائل الشيخ دينية بحتة؛ لتصحيح

(١) يقول الزركلي عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «وكانت دعوته الشعلة الأولى للنهضة الحديثة في العالم الإسلامي كله، تأثر بها رجالُ الإصلاح في الهند ومصر والعراق والشام وغيرها». الأعلام (٧/ ٢٥٧).

المعتقد وتقويم السلوك الديني؛ فمعركتُهم كانت ضدَّ قبة الضريح وقبر الولي ومرقد الصالح، وتكفير من دافع عن هذا الشرك الأكبر بعد أن يعرف وجه الحق، ولم يتناولوا مسألة شرعية الحاكم الفاسد وولاته المستبدين. ولا أدلَّ على ذلك من أن الأمير الذي كان يهدم القباب والأضرحة كان أئمة الدعوة يمدحونه، ولم يفتشوا وراءه، هل هو حاكم ظالم أم لا؟ وهل يحكم بالشريعة بشكل تام كامل أم لا؟ وقد أرسل الأمير سعود رسائل إلى اليمن بكتب التوحيد كما ذكر الشوكاني في البدر الطالع، فلما رأى قبولا، وهدم حكامهم القباب الشركية؛ استبشروا بذلك، وحصل تعاونٌ بينهما في هدم القباب، ولم يفتشوا وراءهم، هل حكام اليمن ظلمة وفاسدون أم لا؟[1] وهذا يدلك على أن مادة

(١) قال الشوكاني في بيان التعاون بين أمراء نجد وأمراء اليمن ما نصه: «وما زالَ الوافدون من سعود يَفِدون إلينا إلى صنعاء إلى حضرة الإمام المنصور، وإلى حضرة ولدِه الإمام المتوكِّل بمكاتيب إليهما بالدَّعوة إلى التوحيد، وهدمِ القبور المشيدة والقِباب المرتفعة، ويكتب إليَّ أيضًا مع ما يصل من الكتب إلى الإمامَين، ثم وقع الهدمُ للقِباب والقبور المشيدة في صنعاء، وفي كثير من الأمكنة المجاورة لها، وفي جهة ذمار وما يتصل بها». البدر الطالع (ص: ٢٧٣). وقال أيضا: «وفي سنة ١٢١٥ هـ وَصَل مِن صاحب نجد المذكور مُجلَّدان لطيفانِ، أرسل بهما إلى حضرة مولانا الإمام حفظه الله، أحدُهما يشتمل على رسائل لمحمد بن عبدالوهاب، كلُّها في الإرشاد إلى إخلاص التوحيد، والتنفير من الشِّرك الذي يغلبه المعتقدون في القبور، وهي رسائل جيِّدة، مشحونةٌ بأدلة الكتاب والسُّنة، والمجلد الآخَرُ يتضمن الردَّ على جماعة مِن المقصِّرين من فقهاء صنعاء وصعدة، ذاكروه في مسائلَ متعلِّقةٍ بأصول الدين وبجماعة من الصَّحابة، فأجاب عليهم جواباتٍ محرَّرةً مقرَّرة محقَّقة، تدلُّ على أنَّ المجيب من العلماء المحقِّقين، العارفين بالكتاب والسُّنة». البدر الطالع (ص: ٥٢٦).

الصراع كانت مادة فكرية، ولم تكن سياسية. ثانيًا: نظرتهم للخلافة: داعش تتعمَّد تنصيب خليفة هاشمي قرشي تبعا لمنظور المهدوية، وهي فكرة معروفة عبر التاريخ في مذاهب القرامطة والفاطميين وغيرهم، فخصومتهم سياسية بامتياز، ولم تكن يومًا خصومتهم مع رجال الدين، ولا لتصحيح أوضاع عامة المسلمين الشركية. في المقابل لم يُنصِّب النجديون خليفة هاشميًّا أو قرشيًّا، بل كانت دعوتهم دعوةً واقعية تعرف ما تريد، فلم ترسم لنفسها طموحات سياسية وآمالا في إحياء دولة الخلافة من الأندلس إلى الصين بشكل أهوج لا يفهم طبيعة الواقع، وطبيعة أولويات المرحلة التي تتمثل في تعليم الناس مبادئ الإسلام. ثالثًا: تحقيق مُسمَّى الخوارج: الخوارج يُكفِّرون بغير مُكفر، أي: بغير مناطٍ صحيح، فكفَّروا فاعل المعاصي والكبائر، أما العالم الذي يُكفِّر بمناطٍ مُكفِّر، ثم قُدِّر أنه أخطأ في التنزيل على المُعين؛ فهذا ليس بخارجي ولا تكفيري، إنما غايته أنه أخطأ في التنزيل، وهو ما يختلف عن الخوارج فإنهم يُكفرون بغير مُكفر أصالةً. وقد اجتهد كثير من العلماء على مر العصور في تكفير جماعات مُعينة، كالاتحادية وأتباع ابن عربي والروافض وغير ذلك، ومن العلماء من لم يكفرهم لعدم إقامة الحجة، بل ومنهم من يجعلهم من أصحاب الإشارات الزهاد العُباد، ومع ذلك لم يكن الذين كفروهم سواء أخطأوا أو أصابوا من الخوارج عند من لم يكفروهم؛ وذلك لصحة المناط الذي بنوا عليه. وبهذا يتبيَّن لك الخلط في هذه المسألة الجليلة؛ فإن المناوئين

بقصد أو بغير قصد يغالطون في هذه المسألة، ويجعلون أي تكفير لأي مسلم يشهد الشهادتين حتى ولو فعل ما فعل هو مذهب الخوارج، وما أحسن ما قاله القاضي العلامة عبد الرحمن المُعلمي اليماني لما ناقشه أحدٌ في الوهابية في أنهم يُكفرون من قال: يا ستنا خديجة.. ويا فلان... ويا فلان. وبنى على ذلك أنهم يكفرون المسلمين، فيصدق عليهم الحديث: «مَنْ كَفَّرَ مُسْلِمًا فَقَدْ كَفَرَ». أخرجه البخاري (٥٧٥٣)، ومسلم (٦٠). فناقشه المُعلمي نقاشًا طويلًا جاء فيه: «قلت له: إن هذا عندهم كافر لا مسلم، فلم يصدُق عليهم الحديث، لأن الحديث يقول: (مَنْ كَفَّرَ مُسْلِمًا) وهم يقولون: إنما كفرنا كافرًا. فقال: لكن العبرة بالقول الصحيح لا بما في زعمهم. فقلت: فإنهم يعتقدون أن القولَ الصحيح هو الذي قالوه. وما ترى لو أن رجلًا مرَّ بك فظننته يهوديًّا فناديته: يا يهودي، أليس قد كفرته؟ قال: بلى. قلت: فإذا بان مسلمًا، هل يحق لنا أن نقول: إنك كافر؟ قال: لا؛ لأني إنما قلت له ذلك بناءً على ما وقع في ظني. فقلت له: فإن الوهابية على فرض خطئهم في التكفير يقولون مثلك، وعذرهم أبلغُ من عذرك، وأدلتهم أقوى من مجرد ظنك .... ثم الحكم على بعض الأعمال أنه كفر لا يسوغ إلا بعد اجتهادٍ ونَظَر في الأدلة حتى يغلب على الظن كونه كفرًا. فمن قال في شيءٍ من الأعمال إنه كفر بدون تثبت ولا نظر في الأدلة، فهو غير معذور لتقصيره، وحينئذٍ فهو حري بالدخول في الوعيد المذكور... فإن هذه الأشياء التي يقول الوهابيون: إنها كفر ليس منها شيءٌ إلا وقد قام

الدليل على المنع منه، فلو سُلم أن الأدلة لا تدل أن ذلك كفر فلا أقلَّ من أن تفيد أن ذلك فسوق وضلالة؛ لأن جميع ذلك من المحدثات، وقد ورد: «كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأحمد (١٧١٤٥)»[1]. والمُراد من كلام العلامة المعلمي هو أن من كفَّر بمناطٍ مُكفر فإن قوله يختلف عن قول من كفر المسلمين بغير مناط مُكفر، فإن المعتقدين في الأموات مذمومون في كل حال، سواء عذرناهم بالجهل أم لم نعذرهم؛ لأن المناط صحيح، فلا يكون البحث: هل الوهابية خوارج أم لا؟ إنما قد نقبل البحث في صحة تنزيل الحكم الاجتهادي على الأعيان بالصواب والمدح تارة أو بالتقصير والذم تارة أخرى. رابعًا: تغيير المنكر عند الشيخ كان منوطًا بولي الأمر الفعلي: لم يستخدم النجديون القوة في تغيير المنكر إلا لما وجدوا الظهير السياسي الحاكم الأمير محمد بن سعود الذي اقتنع بآرائهم، ولم يستخدم الشيخ وتلاميذه القوة قبل ذلك. فبلاد نجد كانت مضطربة وبعيدةً عن الحضارة، وتتعدَّد فيها الأمراء، ومع هذا لم يُشكل الوهابية عصابات مسلحة، بل اعتمدوا على الدعوة باللين والرفيق في بادئ الأمر، وكان الشيخ يدعو وهو يعمل قاضيًا عند الأمير عثمان بن معمر على خلل في منظومته ومع ذلك لم يخرج عليه، مع أن مسوغات التكفير كانت موجودة، بل ظل الشيخ يعمل عنده إلى أن طرده الأمير، فاتَّجه مضطرا إلى الدرعية. ولما اقتنع الأمير ابن

---

(١) تحقيق الكلام في المسائل الثلاث: الاجتهاد والتقليد، السنة والبدعة، العقيدة (ص: ١٥٣).

سعود بدعوته فيما بعد كان تغيير المنكر منوطًا بولي الأمر الفعلي للبلاد. ووفق هذا المنظور يتَّضح الفرق جليًّا بين داعش والحركة الإصلاحية. خامسًا: الصراع فكري لا سلطوي: من المعلوم أن خصوم النجديين كانوا هم الشيوخ كزيني دحلان وابن برجيس والإحسائي وغيرهم، ويتمثل الصراع في كتب وردود وسجالات علمية شكلت المادة الرئيسية في الحالة العلمية العامة، وحصرتها في الصراع الفكري، لا الصراع مع الحكام والأمراء القائم على التطهير السياسي وخروج الأمة أفواجا أفواجا في مواجهة الحكام. إذاً فخلاف الوهابية كان مع العلماء المخالفين أساسا، ومادة الصراع كانت مادة فكرية شكَّلت نصيبَ الأسد من الرسائل والمساجلات والمناظرات. ومثال ذلك: مناقشة علماء مكة، تلك المناقشة الجليلة الراقية التي نقلها الزركلي وغيره[1]، وكانت مثالا على الرقي الحضاري بين المسلمين، بينما خلاف داعش هو مع السلطات، وليس مع العلماء، ولا يُعرف لهم نقد لشيوخ الدين إلا من وجهة سياسية. ولما كان الحل الإصلاحي للشيخ يتمثل في الطرح العلمي، والثورة على الجمود الحاصل في عصر الركود مدحه المستشرقون والمفكرون والأدباء والشعراء وعلماء الاجتماع، واستنار بهم الآلوسي في العراق، والشيخ محمد عبده وزكي باشا مبارك في مصر لإصلاح الخلل الديني الواقع. لكن من يمدح داعش؟! ومن يدعي أن لديهم أطروحة إصلاحية؟! سادسًا: سواغ مناط

(١) الأعلام (٤/ ١٣١)، تاريخ ابن غنام (٢/ ٧٨٩).

التكفير من عدمه: لمعرفة مناط التكفير والقتال عند محمد بن عبد الوهاب يجب دراسة الأوضاع الدينية والاجتماعية في تلك الفترة القديمة، فالبعض يظن أن الخلاف كان ينحصر في بعض البدع والمعاصي الخفيفة أو في التوسل والتبرك فقط، وهذا وَهم غير صحيح، بل كان مِن القبائل مَن يُسيرها شيوخ الاتحادية الغلاة، وفي كل قبيلة يوجد منهم من يدعي علم الغيب ويخاطب الملائكة والجن ويدعوهم من دون الله، مثل الشيخين: تاج وشمسان[1]. فأَما تاج فهو من أَهل الخرج، كان رجلا أعمى، تُصرف إليه النذور ويُعتقد فيه النفع والضر، وكان يأْتي إلى أَهل الدرعية من بلده الخرج لتحصيل ماله من النذور، وقد كان يخافه كثير من الناس الذين يعتقدون فيه. وله أَعوان وحاشية لا يُتعرض لهم بمكروه، بل يدَّعَى فيهم الدعاوي الكاذبة، وتنسب إليهم الحكايات القبيحة. وأما شمسان فهو من أهل العارض، وله أَولاد يعتقَد فيهم النفعُ والضر، وهؤلاء المجاذيب يدَّعون أنهم غير ملزمين بالشريعة، كما كان الخضر غيرَ ملزمٍ بشريعة موسى. وقد وثَّق كثير من الرحالة العرب والمستشرقين هذه الأحوال في كتبهم ورحلاتهم[2]. وبعض الكُتاب المعاصرين يستبعد وجود هذه

---

(١) تاريخ ابن غنام (١/ ٨، ٢١٧، ٢٢٥)، وانظر أيضًا: رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لعبد الله بن سحيم في تاريخ ابن غنام (١/ ٢١٠، ٣٣٣).

(٢) ينظر: رحلات ومغامرات عبر الربع الخالي، برترام توماس (ص: ٩٣)، وسط الجيرة العربية وشرقها، وليم بالجريف (١/ ٤٣٩)، ملاحظات حول البدو والوهابيين (٢/ ٦٣)، الوهابيون تاريخ ما أهمله التاريخ، لويس دوكورانسيه (ص: ٥٥-٦٥).

الأحوال الخرافية، ويراها مبالغات من مؤرخي الوهابية لتبرير القتال، وحجته في ذلك: أن وجود فقهاء شريعة من الحنابلة وغيرهم دليل على وجود جنس العلم؛ فكيف يوجد شركيات وخرافات؟! وهذه مغالطة واضحة؛ وذلك لأن فقهاء الشريعة التقليديون لهم وجود في كل مكان... فكان ماذا؟! ففي مصر مثلًا يوجد علماء الأزهر، ومع ذلك كان ينتشر في حواري القاهرة وأزقتها شيوخ المجاذيب الذين يدورون في الأسواق، ويكشفون عن عوراتهم، ويعتقِد الناس فيهم، كما حكى الجبرتي وعبد المتعال الصعيدي وغيرهما[1]. والعلماء التقليديون إنما أَلِفوا الأمر الواقعَ، لا أكثر ولا أقل، وطلبهم للعلم إنما هو في سبيل لقمة العيش. فإذا كان هذا في المدن الراقية فكيف بالبدو؟! والمقصود مما سبق أن أسباب التكفير كانت متعددة، ولم يكن لسببٍ واحد أو لسببين، وتكفير أمثال هؤلاء ومقاتلتهم حال عنادهم من ولي الأمر الحاكم ليس دعشنة ولا غلوًّا. سابعًا: الأولوية بين شرك القبور وشرك القصور: من مظاهر الافتراق بينهما قول أرباب التكفير: شركُ القصور أخطر من شرك القبور. وهذا أمر معروف في أدبياتهم. وهذا القول لم يتفوَّه به أئمة الدعوة النجدية قط، بل لو سمعوه منهم لبدَّعوهم؛ لأن توحيد العبادة هو الغاية من الديانة، ولا يقارن بما يحدث داخل القصور.

---

(١) انظر: المجددون، عبد المتعال الصعيدي (ص: ٣٦٠)، وتاريخ الجبرتي (٢/ ٤٠٥) أحداث شعبان ١٢١٥هـ.

فالنجديون قامت دعوتهم لمحاربة مظاهر الشرك الأكبر، وجاءت نهضتهم لتصحيح أوضاع دينية فاسدة، وكان الاهتمام ينصب على تصحيح المعتقد وإقامة شعائر الدين في بلاد طمست فيها معالم الحنيفية التي جاء بها الرسول، وغابت عنها مظاهر الاستقرار السياسي والأمني، فقد كانت القبائل تغزو بعضها بعضها، وكل أمير يتوسع على حساب الآخر، فتوسع ابن سعود لم يكن أمرا مستهجنًا. ثامنًا: توحيد الحاكمية وتوحيد العبادة: توحيد الحاكمية عند الدواعش هو أخص خصائص التوحيد، والغاية من إرسال الرسل، وهذا ما يستنكره أئمة الدعوة جدًّا، ويُبدعون قائله؛ لأن توحيد العبادة عندَهم هو أخص خصائص التوحيد. نعم، الحاكمية تدخل في ضمن الأقسام، لكنها ليست أخصَّ الخصائص، ولا هي الغاية من إرسال الرسل. إن جوهر الافتراق بين النجديين وغلاة الجهاديين يكمن في فهم أصل الدين، وأولها: توحيد الله تعالى، والحل الإصلاحي المتمثل في تصحيح العقيدة، ورأسها توحيد العبادة، فالإصلاح عند السلفيين يكون من تصحيح مسار الشعوب ذاتها؛ ليتحقَّق الوعد بالنصرة والتمكين، لا من الحكومات. فالدولة العثمانية منذ السلطان سليمان القانوني رحمه الله كانت قد أسقطت حد الرجم والسرقة، واستبدلت بهما نوعًا من الغرامة، وكان الوضع كذلك أيام الشيخ، كما كان الأعراب أيامه يحكمون بالسوالف. ومع ذلك لم يكن هذا هو المناط الأساسي لتكفير الشيخ لهم، ولم يطالب الوهابية أمراء اليمن الذين راسلوهم بتوحيد الحاكمية أو

قاتلوهم عليه كما تفعل داعش؛ وذلك لأن أولويات المرحلة تطهير توحيد العبادة أولًا وإفراده لله. وليس معنى ذلك أن الحكم بما أنزل الله لم يشغل جزءا في رسائل النجديين، بل كان موجودًا، ولكن بنسبٍ معيارية معينة، حينما يسألون عنها في فتوى ونحوها، وبتفصيل أهل العلم، لكن لم تكن هي محور دعوتهم ولا هي مناط قتالهم. تاسعًا: الخروج على الفاسق: مِن مظاهر هذه الفروقات الجوهرية أن عموم التكفيريين ينازعون في مسألة الخروج على الحاكم الفاسق، وكونها من عقيدة أهل السنة والجماعة، ويضعفون حديث صحيح مسلم (١٨٤٧): «وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ»، كما ينقضون الولاية بأمور لم ينص عليها العلماء، مثل كون الحاكم ليس قرشيًّا أو جاء بالغلبة والقهر، ولهم رسائل منشورة في ذلك، وما أكثر استدلالهم بخروج الحسين وابن الزبير وابن الأشعث في نقض الإجماع، مع أن هذا لم يتفوه به أئمة الدعوة النجدية قط، ورسائلهم طافحة بنقل الإجماع على خلافه، وتبديع من قال بجواز الخروج على الفاسق. عاشرًا: الجماعات وثورة الخميني: إذا أردتَ أن تلمس الخلاف الفكري بين الوهابية والتكفيريين بشكلٍ عملي فانظر كيف تعاملت الجماعات الإسلامية مع ثورة الخميني في مرحلة السبعينات، فجميع الجماعات السياسية بما فيها جماعة الجهاد في مصر أيدوا ثورة الخميني في وقتها؛ لأن عقائد الشيعة لم تكن معروفة في تلك الأوقات لعموم المسلمين، وأما الفكر السلفي فقد كان هو الوحيد الذي ذمها

ورفضها لخبرتهم في العقائد. حادي عشر: النظرة إلى وجوب إقامة الحكومة: جماعات الإسلام السياسي التي انبثق منها التكفير والجهاد يرون أن الحكم الإسلامي هو الغاية من التوحيد، بغض النظر عن طبيعة هذا الحكم، وبكل تأكيد فهذا المنظور الراديكالي يرفضه السلفيون بشدة. ومن هنا فإن لازم الدَّعوى بأن الغاية من إرسالهم الانقلاب السياسي وإقامة الحكومة الإسلامية هو أنَّهم أخفقوا في تحقيق غاية بعثتهم، وفشلوا في بلوغ هدف رسالتهم. إن القول بأنَّ مهمة الرسل هي إقامة الحكومة العادلة والمدينة الفاضلة هو قول غلاة الفلاسفة الذين يرومون إلى مدينة يوتوبيا الفاضلة في تصور أفلاطون. إن مفهوم الحاكمية عند السلفيين ليس بهذه الراديكالية القاصرة، فقضية النزاع على الإمامة والحكم أساسًا هي قضية شيعية معتزلية، فهم الذين نصوا في أصولهم الخمسة على الإنكار على ولاة الجور بل المفهوم السلفي موافق للعقل والنقل، بشكل حكيمٍ عاقل غير أهوج. فالسلفيون يرون أن الواجبَ في كل زمان هو المُستطاع في ذلك الزمان، ولا يُكلِّف الله نفسًا إلا وسعَها، فإذا سقطت الحاكمية في بعض القوانين فلن تسقط في جوانب أخرى كثيرة، والجانب الذي فيه قصور هذا معفوٌّ عنه على الرعية لعدم المقدرة على إتمامه. كما أن المفهوم الحكموي عند السلفيين يشمل جميع مناحي الحياة؛ في العقائد، وإقامة الصلوات، والأخلاق والسلوك، والمعاملات، والاقتصاد.. إلخ، فالرجل في بيته مأمور أن يحكم بما أنزل الله، والمسلمون مأمورون أن يحكموا بما

أنزل الله في عقائدهم. وكذا يرون أن المؤسسات الدينية التي تُقدم علم الكلام اليوناني ليردوا به الكتاب والسنة يحكمون بغير ما أنزل الله في عقائدهم، وإن كانوا متأولين، والذين يحكمون بسوالف البادية وفي قرى مصر والصعيد يحكمون أيضا بغير ما أنزل الله. إذاً الحاكمية في المدرسة السلفية مفهومها أوسعُ كثيرًا ولا يحصرها في مجرد إقامة الحدود. ثاني عشر: استدلال داعش بنصوص أئمة الدعوة: وأخيرًا، من يستدل باقتباس داعش ببعض نصوص أئمة الدعوة ليثبت وحدةَ المعين الفكري والتشابه بينهما، فماذا يقول عن استدلالهم بنصوص ابن تيمية؟! بل إن مادتهم الرئيسية هي نصوص ابن تيمية أساسا ونصيبها عندهم نصيب الأسد. وكذا يستدلون بنصوص المذاهب الأربعة، مثل نصوص القرطبي والنووي في التترس وجواز قتل المسلم، وهي نصوص لا يفهمون مظانها ولا وجه تخريجها وتطبيقاتها؛ فاستدلالهم بنصوص أئمة الدعوة من جنس ذاك.

الشبهة: أئمة الدعوة يوجبون الهجرة إليهم.

الجواب: في مستهل هذا الجواب أذكر بإيجاز تعريف الهجرة في اللغة والاصطلاح. فالهجرة في اللغة: الاسم من الهجر، ضد الوصل، ... ثم غلب على الخروج من أرض إلى أرض، وترك الأولى للثانية[1]. وفي الاصطلاح الشرعي: الانتقال من بلد الكفر والشرك إلى بلد الإسلام. كما قاله الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله[2]. ولما كانت الهجرة من أبرز مظاهر الموالاة والمعاداة، ومن أعظم فرائضه، وأصوله وقواعده، فقد تصدى علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله للمخالفين في هذا الموضوع، فردوا على من شحوا بالهجرة خوفًا على الأموال والأهلين والأوطان، أو تكلموا في حكمها من غير هدى ولا كتاب منير، أو كذبوا على أئمة الدعوة، وزعموا أنهم يوجبونها حتى على من استطاع إظهار دينه في بلده. وهاك نماذج من جهودهم في الرد على المخالفين على سبيل الإيجاز. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: وفوائد الهجرة والمسائل التي فيها كثيرة، لكن نذكر منها مسألة واحدة، وهي: أن أناسًا من المسلمين لم يهاجروا كراهة مفارقة الوطن، والأهل والأقارب، فهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٥/ ٢١١)، والقاموس المحيط للفيروز آبادي (ص: ٦٣٧).

(٢) انظر: مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١/ ١٩٣).

أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٖ فِي سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]»[1]. فهو بهذا رحمه الله يعرض بالذين يشحون بالهجرة خوفًا على أهليهم وأوطانهم وأقاربهم، ومما يوضح ذلك قوله: «ولا يفهم هذا إلا من فهم أن أهل الدين اليوم لا يعدونه ذنبًا، أي: ترك الهجرة»[2]. كما رد المشايخ أبناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله على من زعم أنهم يوجبون الهجرة إليهم فقالوا: «ومن زعم أنا نوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه ببلده، فقد كذب و افترى»[3]. ومما كتبه الشيخ عبد العزيز بن حمد آل مشرف رحمه الله في رسالته الموسومة بالمسائل الشرعية إلى علماء الدرعية قوله: «وأما قولكم من أجاب الدعوة، وحقق التوحيد، وتبرأ من الشرك هل تلزمه الهجرة، وإن لم يكن له قدرة؟ فنقول : الهجرة تجب على كل مسلم لا يقدر على إظهار دينه ببلده إن كان قادراً على الهجرة، كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمۡۖ قَالُواْ كُنَّا مُسۡتَضۡعَفِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧].

---

(١) انظر: الدرر السنية (٨/ ٣٧٩).

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٨/ ٣٨١)، وانظر: رسالة لكل من الشيخ حسين والشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله رداً على من ترك الهجرة من بلدة يصرح أهلها بعداوة أهل الإسلام، ويقاتلون أهله معتذراً بأن ترك الوطن يشق عليه، ضمن الدرر السنية (١٠/ ١٤٠).

(٣) الدرر السنية (٩/ ٢٥٢).

وأما من لم يقدر على الهجرة فقد استثناهم الله تعالى بقوله: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٨]»[١]. وكتب الشيخ عبد الرحمن بن حسن الله رداً على من استدل على ترك الهجرة بأن الصحابة رضي الله عنهم هاجروا إلى الحبشة، وفيها نصارى، فقال: «أولاً: لا يجوز عند أدنى من له معرفة أن يستدل على ترك الهجرة بأن الصحابة هاجروا، وكيف يجوز أن يستدل لترك شيء بأن ذلك الذي ترك قد فعله غيره، وقد عرفت أن الله امتجل على من ترك الهجرة بالوعيد الشديد، وبريء منه رسوله ، وأثنى على من هاجر، ووعدهم على الهجرة بخير الدنيا والآخرة كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤١]. أيضاً فإن الصحابة رضي الله عنهم هاجروا إلى الحبشة لما لم يجدوا إذ ذاك دار إسلام، ففعلوا ما أمكنهم فعله من طاعة الله وتقواه، وأهل الحبشة وإن كانوا نصارى فهم أقرب مودة للذين آمنوا من اليهود والذين أشركوا»[٢]. كما رد الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله على ابن دعيج حين خالف في مفهوم الهجرة[٣] فقال : «أين ذهب عقل هذا عن قول الله تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٥/ ٥٧٥).

(٢) المورد العذب الزلال (ص:٣٦).

(٣) مفهوم الهجرة عند ابن دعيج هو هجر المناهي، وفعل الأوامر، فمن فعل ذلك فهو المسلم المهاجر.

كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠]، وقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ۝٥٦ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۖ ثُمَّ إِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٦-٥٧]، إلى غير ذلك من الآيات المعرفة بالهجرة وثوابها، وأنه الانتقال من الأوطان والمساكن ومفارقة الأهلين والإخوان في طاعة الله ومرضاته. فالمهاجر من هجر أهل الكفر والمعاصي بمفارقتهم والانتقال عنهم إلى محل لا يرى فيه منكراً، ولا يسمع فيه باطلاً، تحيزاً بدينه، كم دل عليه الكتاب والسنة والعقل والفطرة، وعليه المسلمون قاطبة. فما أشبه هذا الرجل في صرف الهجرة عن حقيقتها الشرعية بالباطنية الملاحدة في تأويلهم الشريعة على غير حقائقها التي أرادها الله من العباد»[1]. ومما كتبه الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله رداً على من استدل بقضايا عينية خاصة في عدم وجوب الهجرة قوله: «ثم اعلم أن النصوص الواردة في وجوب الهجرة نصوص عامة مطلقة، وأدلة قاطعة محققة ومن قال بالتخصيص والتقييد لها، إنما يستدل بقضايا عينية خاصة، وأدلة جزئية لا عموم لها عند جماهير الأصوليين والنظار، بل هي في نفسها محتملة للتقييد والتخصيص. ومن قال بالرخصة لا ينازع في عموم الأدلة الموجبة للهجرة، المانعة من المجامعة والمساكنة غاية ما عند الخصم أن يقيس حكمًا على حكم وفرعًا على فرع، وقضية على قضية، والمنازع له يتوقف في صحة هذا القياس؛ لأنه معارض

(١) إرشاد طالب الهدى لما يباعد عن الردى (ص:٥١)، وانظر: الدرر السنية (٨/ ٢٧٧)، ومصباح الظلام (ص:٥٤).

لدليل العموم والإطلاق»[1]. ومن خلال النقول السابقة يتبين أن علماء الدعوة السلفية في نجد قد اعتنوا بهذه المسألة أيما عناية فردوا على من ترك الهجرة معتذراً بأهل أو مال أو وطن، أو زعم أن أئمة الدعوة يوجبونها إليهم، أو من استدل بفعل الصحابة حين هاجروا إلى الحبشة على ترك الهجرة، أو من خالف في مفهومها فزعم أن المهاجر من هجر المناهي وفعل الأوامر فحسب، كما ردوا على من استدل بقضايا عينية على عدم وجوب الهجرة.

(١) الدرر السنية (٨/ ٣٣٨).

الشبهة: أئمة الدعوة يحرمون الإقامة في بلاد المشركين.

الجواب: في بداية هذا الجواب لابد أن تعرف دار الكفر عند علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله، وعلى ضوئه ننقل أقوالهم في الرد على المخالفين في حكم الإقامة في بلاد الكفار والمشركين. يقول الشيخ عبد الله أبا بطين رحمه الله: «قال الأصحاب الدار داران، دار إسلام ودار كفر، فدار الإسلام هي التي تجري أحكام الإسلام فيها، وإن لم يكن أهلها مسلمين، وغيرها دار كفر»[١]. ويقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله: «ذكر الحنابلة أن البلدة التي تجري عليها أحكام الكفر، ولا تظهر فيها أحكام الإسلام بلدة كفر، وما ظهر فيها هذا وهذا فقد أفتى فيها شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه يراعى فيها الجانبان فلا تعطى حكم الإسلام من كل وجه، ولا حكم الكفر من كل وجه»[٢]. ويقول الشيخ حمد بن عتيق رحمه الله: البلد إذا ظهر فيها الشرك، وأعلنت فيها المحرمات، وعطلت فيها معالم الدين تكون بلاد كفر»[٣]. بناءً على ذلك فقد رد علماء الدعوة السلفية في نجد رحمهم الله على من أقام بدار هذه حالها، أو من أجاز الإقامة فيها. يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: فمن ذلك قول بعضهم إن الله تعالى يقول: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٦٥٥).

(٢) مصباح الظلام (ص:٢٣)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٨٠).

(٣) رسالة للشيخ بن عتيق موجهة إلى بن مخضوب، ضمن هداية الطريق (ص:١٣٨).

مُّؤۡمِنَٰتٞ لَّمۡ تَعۡلَمُوهُمۡ أَن تَطَـُٔوهُمۡ فَتُصِيبَكُم مِّنۡهُم مَّعَرَّةُۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾ [الفتح: ٢٥]، يشير إلى أنه معذور بإقامته مع هؤلاء كما عُذِرَ من أقام من المؤمنين بمكة مع المشركين، فيقال له: أولاً: إن هؤلاء الذين سماهم الله مؤمنين لم يُظاهروا على المؤمنين مشركاً ولا منافقاً ولا ظالماً ولا سبوا مؤمناً ولا عادوه، ومنهم من قيده أهله بمكة ومنعوه من الخروج كأبي جندل بن سهيل. ثانياً: أن الله تعالى بين حال الذين عذرهم عن الهجرة، وميزهم بالوصف ممن لم يعذرهم، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [النساء: ٩٧] قال في شرح البخاري: والسؤال للتوبيخ، أي: لم تركتم الجهاد والهجرة والنصرة؟ ﴿قَالُوٓاْ كُنَّا مُسۡتَضۡعَفِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ﴾، فتأمل كيف ترتب عليهم هذا الوعيد، وأوجب لهم النار، وقد روي أنهم مكرهون على تكثير سواد المشركين فقط، فكيف بمن كثر سوادهم بغير إكراه، وظاهر وقال وفعل من غير استضعاف»[1]. ولما استدل عثمان بن منصور على جواز الإقامة بين ظهراني المشركين، وإن لم يصرح بعداوتهم، بفعل النجاشي، وجعفر بن أبي طالب، ومن معه من المهاجرين وقصة مؤمن آل فرعون، رد عليه الشيخ عبد الرحمن بن حسن الله فقال: «أما النجاشي فإنه أظهر المخالفة لهم، والإيمان بالنبي، وبالقرآن لما قرأ عليه جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صدر سورة مريم أذعن وصدق، وقبل، وشهد بأن هذا هو الحق، وشهد بأن هذا هو الذي يعتقده

(١) المورد العذب الزلال (ص:٣٣).

في عيسى بمحضر من بطارقته. أيضاً فإن قريشاً لما بعثوا عمرو بن العاص رضي الله عنه إلى النجاشي ليرد إليهم من هاجر إليه، فغضب غضباً شديداً خاف عمرو أن يقع بهم، ورد هداياهم إليهم، وحضر جعفر وأصحابه وتكلم بالحق الذي بعث الله به محمداً ... فما حصل منهم لمن كان هناك من النصارى موالاة ولا ركون إليهم، ولا شيء مما يكرهه الله، وإنما صاروا دعاة إلى الله، وصاروا سبباً لإسلام من أسلم من الحبشة فأين هذا ممن داهن وركن، وأظهر الموافقة للمشركين في شركهم كحال المعترض. وأما مؤمن آل فرعون فقد قام على فرعون وملئه مقاماً عظيماً، فنصحهم، وحذرهم، وقال: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ﴾ [غافر: ٣٨]، فأظهر لهم إيمانه، ودعاهم إليه، وقد قام على آل فرعون مقام أنبيائهم فما داهن في دينه ولا كتمه بل أظهر المخالفة لفرعون وقومه»[1]. ومما كتبه الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله في رده على عثمان بن منصور على سبيل التنزل قوله : «أنا لو تنزلنا مع هذا، وجارياه في فهمه الفاسد لما لزم دخول مؤمن آل فرعون، قال تعالى : ﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗا﴾ [المائدة: ٤٨]، ولا يلزم أن يكون شرعنا شرعاً لمن قبلنا. كما أن مهاجرة الحبشة والنجاشي وقصته مع جعفر كانت في أول الإسلام قبل إكمال الواجبات، وكل عالم يعرف أن القرآن نزل منجما، والأحكام لا تلزم إلا بعد البلوغ،

(١) الدر المنثور في الرد على ابن منصور (ص: ٢٢) باختصار.

هذا لو تنزلنا مع المعترض»[1]. كما رد على من زعم أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧] الآية، فيمن قاتل المسلمين فقال: «هذا جهل منه بمعنى الآية وصريحها، ومخالفة لإجماع المسلمين وما يحتجون به على تحريم الإقامة بين أظهر المشركين مع العجز عن القدرة على الإنكار والتغيير. قال ابن كثير: (هذه الآية عامة في كل من أقام بين ظهراني المشركين، وهو قادر على الهجرة، وليس متمكنًا من إقامة الدين، فهو ظالم لنفسه مرتكب حرامًا بالإجماع، وبنص هذه الآية). فانظر حكاية الإجماع على تحريم ذلك، وانظر تقريره معنى الآية، وتعليقه ما فيها من الأحكام والوعيد، على مجرد الإقامة بين أظهر المشركين، وأن هذه الآية نص في ذلك .... وتأمل حديث سمرة، وما فيه من تعليق هذا الحكم بنفس المجامعة والسكنى واعرف معنى كونه مثله .... وتأمل كلام شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله على هذه الآية، وما ذكره الفقهاء، واستدلالهم بهذه الآية على تحريم الإقامة بين ظهراني المشركين، لمن عجز عن إظهار دينه، فكيف بمن أظهر لهم الموافقة على بعض أمرهم، وعلى أنهم مسلمون من أهل القبلة المحمدية»[2]. ومما حرره الشيخ حمد بن عتيق رحمه الله في سبيل النجاة والفكاك قوله:

---

(١) مصباح الظلام (ص:٥٣) باختصار.

(٢) الدرر السنية (٨/ ٣٤٧)، انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٥١٣)، وحديث سمرة هو قوله ﷺ: «مَنْ جَامَعَ الْمُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ فَإِنَّهُ مِثْلُهُ». أخرجه أبو داود (٢٧٨٧).

«فإن كثيراً من الناس قد ظن أنه إذا قدر على أن يتلفظ بالشهادتين، وأن يصلي الصلوات ولا يُردَّ عن المساجد، فقد أظهر دينه وإن كان مع ذلك بين المشركين، أو في أماكن المرتدين ..... ولا يكون المسلم مظهراً لدينه حتى يخالف كل طائفة بما اشتهر عندها، ويصرح لها بعداوته، والبراءة منه. فمن كان كفره بالشرك فإظهار الدين عنده التصريح بالتوحيد، أو النهي عن الشرك والتحذير منه، ومن كان كفره بجحد الرسالة فإظهار الدين عنده التصريح بأن محمداً رسول الله، والدعوة إلى اتباعه، ومن كان كفره بموالاة المشركين والدخول في طاعتهم فإظهار الدين عنده التصريح بعداوته، والبراءة منه ومن المشركين، ولهذا قال المشركون للنبي ﷺ: عاب ديننا، وسفه أحلامنا، وشتم آلهتنا. وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ١ - ٣] فأمر الله رسوله أن يقول للكفار: دينكم الذي أنتم عليه أنا بريء منه، وديني الذي أنا عليه أنتم براء منه، والمراد التصريح لهم بأنهم على الكفر، وأنه بريء منهم ومن دينهم»[1].

ويقول رحمه الله في رده على ابن دعيج: لا يخلو من أقام ببلاد المشركين من ثلاثة أقسام: أحدها: أن يقيم عندهم رغبة واختياراً لصحبتهم فيرضى ما هم عليه من الدين، أو يمدحه، أو يُرضيهم بعيب المسلمين، أو يعاونهم على المسلمين بنفسه أو ماله، أو لسانه فهذا عندهم - أي: أئمة الدعوة - كافر عدو لله ولرسوله لقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ

(١) سبيل النجاة والفكاك (ص:٩٢).

ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]. قال ابن جرير: «قد بريء من الله، وبريء الله منه لارتداده عن دينه ودخوله في الكفر»(١). القسم الثاني: أن يقيم عندهم لأجل مال أو ولد أو بلاد، وهو لا يظهر دينه مع قدرته على الهجرة، ولا يعينهم على المسلمين بنفس ولا مال ولا لسان، فهذا لا يكفرونه لأجل مجرد الجلوس، ولكن يقولون: إنه قد عصى الله ورسوله بترك الهجرة، وإن كان مع ذلك يبغضهم في الباطن لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] الآية. القسم الثالث: من لا حرج عليه في الإقامة بين أظهرهم وهو نوعان: أحدهما: أن يكون يظهر دينه فيتبرأ منهم وما هم عليه، ويصرح لهم ببراءته منهم، وأنهم ليسوا على حق، وأنهم على الباطل، وهذا هو إظهار الدين الذي لا تجب معه الهجرة. النوع الثاني: أن يقيم عندهم مستضعفاً، وقد بين الله الاستضعاف في كتابه فقال: ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٩٨]، وهذا الاستثناء بعدما توعد المقيمين بين أظهر المشركين بأن ﴿مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ فاستثنى من لا يستطيع حيلة ولا يهتدون سبيلاً»(٢). وبالجملة، فأقول: جهود علماء الدعوة السلفية رحمهم الله في ذلك كثيرة ومبسوطة، ولكن أخذنا طرفاً منها ليقف

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن (٢/ ٢٢٧).

(٢) الدفاع عن أهل السنة والإتباع (ص: ١٠) وما بعدها.

القاريء على ما كتبوه في هذا الشأن رداً على المخالفين بما حاصله أن من قدر على إظهار دينه جاز له الإقامة في دار الكفر، وإن كان المستحب في حقه أن يهاجر عنها، ومن عجز عن إظهار دينه فمفارقته لوطن هذا شأنه واجبة، وعلى ضوء ذلك ردوا على من أقام فيها، أو أجاز الإقامة فيها.

الغلو والتطرف

المراد بالغلو والتطرف: في اللغة: الغلو هو مجاوزة الحد وتعديه، قال ابن فارس رحمه الله: «غلوى: الغين والسلام المعتل أصل صحيح في الأمر يدل على ارتفاع ومجاوزة قدر، يقال: غلا السعر يغلو غلا وذلك ارتفاعه، وغلا الرجل في الأمر غلوا إذا جاوز حده»[1]. **والغلو اصطلاحا:** هو الزيادة ومجاوزة الحد الشرعي الواجب[2]. فالغلو تجاوز عن الحد المشروع، أو مبالغة في الالتزام بالدين فعلاً أو تركا. وقد قال ﷺ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ قَالَهَا ثَلَاثًا». أخرجه مسلم (٢٦٧٠). قال النووي رحمه الله: «أي: هلك المتعمقون المغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم»[3]. **معنى التطرف في اللغة:** قال ابن فارس رحمه الله: «طرف الطاء والراء والفاء أصلان: فالأول يدل على حد الشيء وحرفه، والثاني يدل على حركة في بعض الأعضاء. فالأول: طرف الشيء والثوب والحائط. ويقال ناقة طرفة ترعى أطراف المرعى ولا تختلط بالنوق ... وأما الأصل الآخر فالطرف، وهو تحريك الجفون في النظر»[4]. والتطرف

---

(١) مقاييس اللغة (٤/ ٣٨٧).

(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٢٨٩)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٣٦٢)، وفتح الباري (١٣/ ٢٨٧)، وتيسير العزيز الحميد (ص: ٢٥٦).

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (١٦/ ٢٢٠).

(٤) مقاييس اللغة (٣/ ٤٧٧).

بالمعنى الاصطلاحي، لم أجد حسب بحثي في كتب المتقدمين لفظ التطرف بالمعنى المقصود اليوم من كلمة التطرف، وإنما مصطلحات مقاربة لها كالغلو. فهو مصطلح محدث. يكون في الدين، كما يكون في الفكر والسياسة، والأخلاق والسلوك وهو إتيان غاية الشيء ومنتهاه[١]. فالتطرف: مصطلح يستخدم للدلالة على كل ما يناقض الاعتدال، زيادة أو نقصانـًا. وحيث يختلف حد الاعتدال، ويتباين من مجتمع لآخر وفقـًا لقيم وثقافة وعادات كل مجتمع، فقد تعددت مفاهيم التطرف إلى حد جعل من الصعوبة بمكان تحديد أطرها[٢]. **ويمكن تعريف التطرف بما يوافق المفهوم المعاصر**: بأنه حالة من التزمت والغلو في الحماس والتمسك الضيق الأفق بعقيدة أو فكرة، مما يؤدي إلى الاستخفاف بأراء ومعتقدات الآخرين، ومحاربتها والصراع ضدها وضد الذين يحملونها[٣]. فالغلو أخص من التطرف باعتبار مجاوزة الحد المعتاد في الزيادة كقول النصارى في المسيح ابن مريم غلوا إنه ابن الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. والتطرف الانحياز إلى طرفي الأمر، فيشمل الغلو لكن الغلو أخص منه في الزيادة والمجاوزة ليس فقط بمجرد البعد عن الوسط إلى الأطراف. فكل غلو فهو تطرف وليس كل تطرف غلوا. ومع هذا التقارب الكبير بين مصطلحي الغلو

---

(١) حقيقة موقف الإسلام من التطرف والإرهاب (ص: ٩).

(٢) انظر: التطرف وعلاقته بمستوى النضج النفسي والاجتماعي لدى الشباب (ص: ١٤).

(٣) انظر: الموسوعة السياسية (١/ ٧٦٨).

والتطرف، إلا أن الإعلام المغرض استعمل مصطلح التطرف أكثر في الربط بينه وبينه الإسلام، والإسلام بريء من تلك الرابطة؛ إذ لا يمكن أن يجتمع الشيء مع ضده في قالب واحد، فالإسلام دين التوسط والاعتدال، بدليل الكتاب والسنة والإجماع. لقد أقبلت دعوة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله لتصوغ الحياة كلها وفق عقيدة التوحيد، وتنقل المجتمعات من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ولذا حاربت الغلو بشتى صوره وأنواعه، بما في ذلك الغلو في التكفير، فواجهت هذه الدعوة الغلو في المعظَّمين من البشر: الصالحين والعلماء والأمراء، فأما الغلو في الصالحين فطالما نهى أئمة الدعوة عن الغلو في الصالحين، وبينوا بالأدلة والبراهين أن سبب كفر بني آدم هو الغلو في الصالحين، وأن أول شرك وقع في الأرض ناشئ عن الإفراط في تعظيم الصالحين، ومجاوزة الحد في محبتهم[1]. ومن الأدلة التي احتفى بها أئمة الدعوة النجدية في ذم الغلو والتحذير منه قوله ﷺ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ». أخرجه البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١). حكى بعض تلاميذ الشيخ محمد بن عبد الوهاب طرفًا من هذا الغلو في نجد قبل الدعوة فقالوا: «ويكفيك من التطويل أن الشرك بالله يخطب به على منابرهم، ومن ذلك: اللهم صل على سيدنا وولينا، ملجأنا منجانا، معاذنا ملاذنا»[2]. لكن هذا

(١) ينظر: كتاب التوحيد وشروحه لباب: ما جاء أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين.

(٢) علماء نجد للبسام (٤/ ٣٦٨).

الشرك والغلو صار أثراً بعد عين بعد ظهور هذه الدعوة المباركة فالحمد لله على الإسلام والسنة. لقد حاربت الدعوة الوهابية هذا الغلو الجاثم على أمة الإسلام، وكشفت عن حقيقة أدعياء الولاية، وقررت توحيد المرسلين عليهم الصلاة والسلام بأن الله هو الإله المعبود المقصود المعتمد عليه[١]، وبين علماء الدعوة أن معنى الإله هو الذي يسميه العامة: السيد أو الشيخ، حيث يظن الدهماء أن السيد والشيخ يُستغاث بهما، ويُلجأ إليهما، فالغلو في السادة أو الأشراف مما يتوارد لدى العامة وأشباه العامة، فأبطلت الدعوة هذا الغلو، وسدت كل طريق وذريعة تفضي إليه، وأظهروا أن العبادة حق محض لله لا يصلح منه شيء لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل، فضلاً عن سادة أو مشايخ. يقول العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن: «إن السيد عند أكثر المشركين في هذه الأزمان هو الذي يُدعى ويُستغاث به في الشدائد، ويرجى للنوازل ويحلف باسمه، وينحر له على وجه التعظيم والقربة، وبعضهم يطلق على ذلك اسم الولي كما هو في اصطلاح كثير من أهل مصر»[٢]. بل تضاعف الغلو في نجد قبيل الدعوة فظهر متصوفة غلاة في معكال يتبعون ابن عربي وابن الفارض، وينصرون مذهب الاتحادية[٣]. والرزية أن هؤلاء الذين يُدعى لهم الولاية

---

(١) ينظر: الدرر السنية (٢/ ٢١)، مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١/ ٣٦٥)، تاريخ ابن غنام (٢/ ٥٢).

(٢) منهاج التأسيس (ص: ٢٤٢).

(٣) انظر: مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٣/ ٢٤)، (٥/ ١٨٩). ومعكال: محلة أو بلدة في الرياض، وهي اليوم من أحيائها القديمة، ينظر: عنوان المجد (١/ ١١٦).

والصلاح هم من أفجر الناس وأفسقهم، بل إن أولئك الغلاة فيهم يشهدون عليهم بالفجور والسرقة وترك الصلوات. كان الشيخ الإمام صارمًا تجاه هذا الغلو الشنيع، حازمًا في مدافعة هذا الظلم العظيم، والحاصل أن الغلو في الصالحين قد انمحى واندرس، وأظهر الله تعالى الحق بعد خفائه بسبب هذه الدعوة الإصلاحية المباركة. وحاربت الدعوة الغلو في العلماء والأمراء، كما في هذا الباب الذي عقده الشيخ الإمام في كتاب التوحيد بعنوان «باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أربابًا من دون الله». والحاصل أن هذه الدعوة كانت في منأى عن الغلو، بل كانت حربًا على الغلو وأصله، ومما يؤكد ذلك أن الخوارج الغلاة وسائر أهل الأهواء تجمعهم ثلاث علامات إجمالية: الفرقة والتنازع، واتباع المتشابهات، واتباع الهوى، كما بسطها الشاطبي في الاعتصام[1]، والناظر في تراث علماء الدعوة إنما يجد الاجتماع والاتفاق، والتأكيد على الالتزام بالمحكمات والكشف عن المتشابهات، وردها إلى المحكمات، ثم إن القوم في عافية من اتباع الأهواء، فهم معرضون عن الهوى، ومقبلون على الهدى. وبالجملة فإن هذه الدعوة تكالب عليها النصارى والضالون، والغلاة من روافض وصوفية، وأئمة مضلين، ومع ذلك فلا تزال هذه الدعوة المباركة تعم أنحاء الأرض؛ إذ ما كان لله فإنه ينفع ويدوم، ولا يزال العقلاء من أهل الإسلام والملل يشهدون بصدق وينطقون بعلم وعدل تجاه هذه

(١) انظر: الاعتصام (٣/ ٢٣٢).

الدعوة، كما في شهادة آية الله البرقعي: «من حيث العقيدة هم أهل جزيرة العرب على عقائد العالم محمد بن عبد الوهاب، ولكنه لم يأت بمذهب جديد، وإنما هي آراء ابن تيمية وابن قيم الجوزية، وهذان أيضـًا لم يفعلا شيئـًا سوى محاربة الخرافات والبدع ودعوة الناس إلى الإسلام الأصيل»[1]. وأخيراً فإن المتأمل في مناهج هذه الدعوة العلمية ومواقفها العملية يجد لزوم الوسط والعدل، ومجانبة الغلو والجفاء.

(١) سوانح الإمام (ص: ٣٠٨).

الشبهة: الغلو في دعوة الإمام والمقارنة بينها وبين دعوة النبي ﷺ.

يقول فؤاد إبراهيم: «ثمة تماثل مفزع يراد تأكيده وحشد الأدلة المتوالية خلفه بين بعثة الرسول محمد ﷺ، وحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فهناك من ينمي الاعتقاد بأن ثمة بعثتين في الإسلام الأولى تمت على يد محمد بن عبد الله، والثانية على يد محمد بن عبد الوهاب. ويذكر الشيخ أحمد آل طامي بعضاً من أوجه الشبه بين العصرين فيقول: (عصر الرسول كان عصراً قد بلغ من فساد العقائد والعادات والأخلاق مبلغاً عظيماً، فالأصنام كانت تعبد من دون الله في المسجد الحرام عند الكعبة وغيرها. كانت العرب قد انحطت إلى أسفل الدركات من الوثنية الممقوتة والعادات السافلة الرذيلة، من شرب الخمور، والبغاء، ووأد البنات، وتحكم الأقوياء في الضعفاء) لينتهي بالقول: (وقصارى ما يقال في هذا العصر أنه عصر انتحار الفضائل الإنسانية الكبرى، والمعاني السامية العليا). إن تصور المهمة الدعوية للشيخ محمد بن عبد الوهاب في قومه، يوحي هو أيضاً بتلك العقيدة. ففي رسالته إلى عبد الرحمن بن عبد الله السويدي من علماء العراق، يشرح الشيخ محمد بن عبد الوهاب رسالته في قومه قائلاً: (بينت للناس إخلاص الدين الله، ونهيتهم عن دعوة الأحياء والأموات والصالحين وغيرهم، وعن إشراكهم فيما يعبد الله به، من الذبح والنذر والتوكل، والسجود ...). ويمضي قائلاً: (وأنا صاحب منصب في قريتي، مسموع الكلمة، فأنكر هذا بعض الرؤساء؛ لكونه خالف عادات نشأوا عليها،

وألزمت من تحت يدي بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وغير ذلك من فرائض الله، ونهيتهم عن الربا، وشرب المسكر، وأنوع المسكرات). وتنبئ هذه التنضيدة المتقنة بأن ثمة إسقاطات متكررة من سيرة الرسول الأكرم وإحضاراً لها في السيرة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب. ثم ذكر رواية رسالة الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في دخول مكة، ثم قال: قد تستدعي هذه الرواية قصة فتح مكة على يد الرسول ﷺ وصحبه الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، فثمة إشارات قوية إلى الاندراج بطريقة التطابق في تجربة الفتح الأولى، ولا يخفى الهدف من ذلك، إذ إن تمثل التجربة الدعوية الأولى يحقق معنى التأسي ويكفل مشروعية الفعل، أي: الغزو، وأخيراً يخدم عقيدة التنزيه»[1]. ويقول حسن بن فرحان المالكي عن تهمة الإمام محمد بن عبد الوهاب بادعاء النبوة: «ومجمل التهمة أنه ادعى النبوة بلسان الحال لا بلسان المقال، وهذه تهمة جائرة ظالمة لكن من الإنصاف أن نقول أنهم لم يلقوها هكذا ... ولا يقصدون أنه أدعى النبوة جهارا ولكنه في نظرهم أنزل نفسه وأصحابه منزلة النبي وأصحابه»[2].

الجواب: مقارنة دعوة الإمام بدعوة النبي ﷺ شرف لها، وتزكية لها، وإنما تعرف الدعوة الحق من الباطل بالتزامها بدعوة النبي ﷺ، وبقدر قربها منه، فهي قريبة من الحق،

---

(١) السلفية الجهادية في السعودية (ص: ٢١٨).

(٢) داعية وليس نبيا (ص: ١٣٧).

والعكس بالعكس. وهذه المقارنة؛ إما أن تكون صحيحة، فهي حق ولله الحمد، وإما أن تكون باطلة؛ فإن كانت باطلة فما هو الباطل فيها؟ لكن المناوئ لها لما لم يجد ما يطعنها به، قال ما قال: من أنه ثم بعثتين لكي يشوه دعوة الإمام. وقول فؤاد إبراهيم بعد أن ذكر ما قام به الإمام من الإلزام بالصلاة وإيتاء الزكاة والحث على فرائض الله، والنهي عن الربا وشرب المسكر: (وتنبئ هذه التنضيدة المتقنة بأن ثمة إسقاطات متكررة من سيرة الرسول الأكرم وإحضاراً لها في السيرة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب). فهذه شهادة للإمام محمد بن عبد الوهاب بالاقتداء والاتباع للنبي ﷺ. ثم إن هذا الأمر ليس إسقاطا متكررا من سيرة الرسول ﷺ وإحضارا لها في السيرة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، بل هي حقيقة وواقع؛ فإن نجدا كانت على حال سيئة من الانحراف في العقيدة والعبادة، وقد تأثر علماء نجد فضلا عن عوامهم بعلم الكلام والتصوف فجاء الإمام رحمه الله فدعى الناس إلى التوحيد وإلى عبادة الله وحده، وحثهم على الفرائض والأخلاق الحسنة وترك الفواحش. يقول د. محمد محمد حسين رحمه الله: «ما من دعوة إلا وقد ابتليت بمن يسيء فهمها وتطبيقها، والإسلام نفسه لا يخلو من ذلك، ولكن لا تحكم على الإسلام بسوء فهم بعض المسلمين أو سوء تصرفهم. أما لب الدعوة وحقيقتها فهي ثابتة واضحة فيما تركه صاحب الدعوة من كتب ومن رسائل، وهذه الكتب والرسائل هي التي يحتكم إليها ولا يحتكم إلى سواها في معرفة حقيقة

الدعوة مجردة من المبالغات ومن ردود الأفعال، وقد ترك صاحب الدعوة مجموعة من الرسائل التي بعث بها إلى الزعماء والعلماء من أهل عصره ببصرهم بحقيقة دعوته ويرد على ما أثير حولها من تهم وشبهات وما أشاعه خصومها من اعتراضات. وهذه الرسائل تقدم صورة واضحة لفساد الحال في المجتمع النجدي الذي نزل به الجهل إلى تقديس الحجر والشجر والقعود عن الأخذ بالأسباب حين استبدلوا بها التعلق بأوهام لا تمت إلى الدين بسبب مع ارتداد الحياة الجاهلية الأولى في البغي والظلم والنهب والسلب والسطو على الأموال والأعراض وقطع الطريق على حجاج بيت الله»[1].

ويقول د. علي عبد الحليم محمود رحمه الله: «شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله داعية إسلامي مصلح مجدد في القرن الثاني عشر الهجري، ذلك القرن الذي كانت تسيطر فيه على المسلمين أسباب الضعف السياسي، وأنواع الضلال الفكري، وصنوف الانحراف عن جادة الحق جادة الإسلام القرن الذي أوشك بعض المسلمين فيه أن يعودوا إلى عبادة الصالحين والأوثان. استطاع الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بتوفيق من الله أن يعرف دينه حق المعرفة وأن يدرك مقاصده وأهدافه، وأن يجند نفسه للعمل إلى الوصول لتلك المقاصد والأهداف. استطاع الشيخ الإمام أن

(١) دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب بين التأييد والمعارضة (ص: ٣)، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب (ص: ١١٠).

يزيل عن قلوب كثير من المسلمين ما علق عليها من صدأ، وأن يقشع عن عيونهم ما ضللها من غيوم وسحب وذلك عندما أخذ على عاتقه أن يشرح للناس عقيدة الإسلام وأن ينقيها من الشوائب التي أدخلها عليها أهل الباطل والضلال والزيغ والهوى»[1]. ويقول أولفيه ده كورانسيز: «الوهابية قد نقوا الإسلام مما أدخل عليه من تشويه وأعدوه إلى بساطته الأولى وصفائه. ولم يظهر الوهابيون إلا منذ خمسين سنة - بالنسبة لزمن هذا الكاتب - ولكن هذه السرعة الهائلة التي اتسمت بها فتوحاتهم، ضمانة كبيرة لبقائهم وعظمتهم... كان المسلمون يومئذ - أي: منذ ظهور محمد بن عبد الوهاب - يمارسون أشكالاً غريبة من العبادات بحيث لو عاد محمد [ﷺ] إلى الدنيا، لظن أن الإسلام زال منها. ولرأى شيئًا عجيبًا، فعلى القبور تقام القباب والمباني، ويزعم أن لأصحابها كرامات ومعجزات، وهناك وسطاء بين الله والناس يقبلون الرشوة، ومجانين يتقلون في البلاد بحرية، ولا يجرؤ أحد على مقاومتهم لأنهم فيما يزعمون من أصحاب السر أو أهل الحظوة، وأما القرآن الخالد فقد فسروه تفاسير مذهلة غابت فيها حقيقته ... فجاء محمد بن عبد الوهاب وأعاد الإسلام على نقاوته الأولى»[2]. وقول حسن بن فرحان عن تهمة الإمام محمد بن عبد الوهاب بإنزالهم

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب (ص: ٨١).

(٢) تاريخ نجد منذ ظهور الحركة الوهابية بواسطة: الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب (ص: ٨١).

أنفسهم منزلة النبي الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم بعد أن نفى أن يكون الإمام ادعى ذلك: «ولكنه في نظرهم أنزل نفسه وأصحابه منزلة النبي وأصحابه». نقول إن الإمام وأتباعه لم ينزلوا أنفسهم منزلة النبي ﷺ وأصحابه، ولا يوجد هذا في كتبهم ومؤلفاتهم بلسان المقال، ولا يدل عليه لسان الحال؛ بل الإمام محمد رحمه الله يؤكد أنه متبع للرسول، وأن أي قول خالف قول رسول الله ﷺ فإنه يرد على قائله كائنا من كان. قال رحمه الله: «وأما ما ذكر لكم عني فإني لم أنه بجهالة، بل أقول ولله الحمد والمنة وبه القوة: إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم دينًا قيمًا ملة إبراهيم حنيفًا وما كان من المشركين، ولست ولله الحمد أدعو إلى مذهب صوفي أو فقيه أو متكلم أو إمام من الأئمة الذين أعظمهم مثل ابن القيم، والذهبي، وابن كثير، أو غيرهم. بل أدعو إلى الله وحده لا شريك له، وأدعو إلى سنة رسول الله ﷺ التي أوصى بها أول أمته وآخرهم، وأرجو ألا أرد الحق إذا أتاني، بل أشهد الله وملائكته وجميع خلقه إن أتانا منكم كلمة من الحق لأقبلها على الرأس والعين، ولأضرب الجدار بكل ما خالفها من أقوال أئمتي، حاشا رسول الله ﷺ فإنه لا يقول إلا الحق»[1]. وقول فؤاد إبراهيم: (ثمة تماثل مفزع يراد تأكيده وحشد الأدلة المتوالية خلفه بين بعثة الرسول محمد، وحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فهناك من ينمي الاعتقاد بأن ثمة بعثتين في الإسلام: الأولى تمت على يد محمد بن عبد الله، والثانية على يد محمد بن عبد الوهاب). فقوله: (ثمة تماثل مفزع)، فهذه

(١) الدرر السنية (١/ ٣٧).

شهادة أخرى أنه ثم تماثل بين دعوة الإمام رحمه الله وبين دعوة النبي ﷺ ولكن ليس «مفزعا» إلا لأهل البدع. وقوله: (فهناك من ينمي الاعتقاد بأن ثمة بعثتين في الإسلام ...)، ورد عن النبي ﷺ، أن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا». أخرجه أبو داود (٤٢٩١). ومعنى هذا الحديث، أنه كلما انحرف الكثير من الناس عن جادة الدين الذي أكمله الله لعباده وأتم عليهم نعمته ورضيه لهم دينا بعث الله إليهم علماء أو عالما، يبصر الناس بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ويجنبهم الشرك والبدع، ويحذرهم محدثات الأمور، ويردهم عن انحرافهم إلى الصراط المستقيم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ[1]، فسمى ذلك تجديدا بالنسبة للأمة، لا بالنسبة للدين الذي شرعه الله وأكمله، فإن التغير والضعف والانحراف إنما يطرأ مرة بعد مرة على الأمة، أما الإسلام نفسه فمحفوظ بحفظ كتاب الله تعالى وسنة رسوله المبينة له، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. والإمام محمد بن عبد الوهاب أحد المجددين لهذا الدين، ولم يأت بدين جديد[2]. وواقع العالم الإسلامي في وقت الإمام رحمه الله كثرت فيه

(١) انظر عن تجديد الدين: تحفة المهتدين بأخبار المجددين للسيوطي، والمجددون في الإسلام لعبد المتعال الصعيدي، ومفهوم تجديد الدين البسطامي سعيد.

(٢) انظر: من أعلام المجددين (ص: ٤٦).

الشركيات والبدع والانحرافات؛ فكان لدعوته الأثر البالغ في العالم الإسلامي، فتأثر بها العلماء وأخذوا يدعون لها وينصرونها، فانتشرت دعوته. يقول عباس محمود العقاد رحمه الله: «ولم تذهب صيحة ابن عبد الوهاب عبثا في الجزيرة العربية ولا في أرجاء العالم الإسلامي من مشرقة إلى مغربه، فقد تبعه كثير من الحجاج وزوار الحجاز، وسرت تعاليمه إلى الهند والعراق والسودان وغيرها من الأقطار النائية، وأدرك المسلمون أن علة الهزائم التي تعاقبت عليهم إنما هي في ترك الدين لا في الدين نفسه، وأنهم خلفاء أن يستردوا ما فاتهم من القوة والمنعة باجتناب البدع، والعودة إلى دين السلف الصالح في جوهره ولبابه»[1]. ولقد كتب الناس عنه كتابات كثيرة ما بين موجز وما بين مطول، ولقد أفرده كثير منهم بكتابات، وكتب عنه آخرون في أثناء كتاباتهم عن المصلحين وفي أثناء كتاباتهم في التاريخ، ووصفه المنصفون منهم بأنه مصلح عظيم، وبأنه مجدد للإسلام، وبأنه على هدى ونور من ربه، ورثاه بعضهم بمرثيات عظيمة[2].

(١) الإسلام في القرن العشرين (ص: ٨٦).

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية (ص: ١٠٨) وما بعدها، وإسلامية لا وهابية (ص: ٣٠٥) وما بعدها، والشيخ محمد بن عبد الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب.

شبهة: دعوة الإمام هي أصل الإرهاب.

يقول دور غولد في تعليقه على حادثة تفجير في إندونيسيا: «ليست الوهابية في نظر هؤلاء المعلقين المسلمين، سوى المصدر الديني والأيديولوجي لموجة الإرهاب الإسلامي العالمي الجديدة من إندونيسيا إلى الجزائر، ومن روسيا إلى اليمن، وأخيراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ لا ينحصر انتقادهم فقط على الوهابية كعقيدة، بل يمتد بالأخرى إلى المؤسسات الوهابية شبكات التربية وقنوات الدعم والآليات الراهنة التي أقامتها الدولة السعودية، لتمنحها امتداداً عالمياً فما يقولونه للغرب يفيد أنه يستحيل شرح كيف وقعت هجمات (١١ سبتمبر) أو الحيلولة دون وقوع هجوم في المستقبل ما لم يفهم أثر الوهابية السعودية .... باختصار، ما لم تعالج الجذور الأيديولوجية للكراهية التي أدت إلى (١١ سبتمبر) لن نكسب الحرب ضد الإرهاب. وستبقى المسألة مسألة وقت فقط»[1]. وتحاول كثير من الكتابات الغربية ربط المفهومين الوهابية والسلفية بالعنف، وخاصة الكتابات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وهذه الكتابات التي تتحامل على الوهابية والسلفية وتوجه سهام نقدها للإسلام، تجد لها طريقا للنشر في الغرب، بل ويحتفى بها وتتداولها المنتديات على شبكة الإنترنت. ويقول فؤاد إبراهيم: «يمكن المجادلة بأن المدرسة السلفية الوهابية تمثل من الناحية التكوينية أيديولوجية عنف، تخبر بذلك مضامينها

(١) انظر: مملكة الكراهية، والسلفية السعودية في الكتابات الغربية.

وسيرتها في المناطق التي جرى استعمالها كمبرر للغزو، ولها تراث من العنف ضد مناطق عديدة في الجزيرة العربية والمناطق المجاورة .... وفي مسعى لاحتواء الانتقادات المتصاعدة ضد السعودية وأيديولوجيتها الدينية المتطرفة، عمدت الدولة إلى إظهار الوهابية باعتبارها أيديولوجية متسامحة ومتصالحة داخل الدائرة الإسلامية، ومع الأديان الأيديولوجيات الأخرى، بالرغم من أنها – أي: الدولة – لم تفلح في تقديم نموذج صالح لإقناع الضحايا في الداخل والخارج بأن هذه الأيديولوجية تستبطن عناصر تصالحية مع الآخر»[1]. ويقول برنارو لويس عند كلامه عن الوهابية وظهورها في جزيرة العرب: «فرض الوهابيون حيثما تمكنوا معتقداتهم بأبلغ صور العنف والقوة»[2].

الجواب: عرف المجمع الفقهي الإرهاب بأنه: «العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيًا على الإنسان دينه ودمه وعقله وماله وعرضه، ويشمل صنوف التخويف والأذى، والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبل، وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي، فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم، أو حريتهم، أو أمنهم، أو أحوالهم للخطر،

---

(١) السلفية الجهادية في السعودية (ص: ٢٦٣) وما بعدها. وانظر: الوهابية بين الشرك وتصدع القبيلة (ص: ٣٢٨)، ومملكة الكراهية (ص: ٣٥)، وحقول الدم (ص: ٥٥١).

(٢) أزمة الإسلام الحرب الأقدس والإرهاب المدنس (ص: ١٣٣).

ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية، أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض الذي نهى الله سبحانه وتعالى عنه»[1]. ودعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأتباعه بعيدة كل البعد عن هذا الأمر؛ بل تنكره وتحاربه وترد عليه. وإتهام دعوة الإمام بالإرهاب ليس صحيحا؛ لأن دعوة الإمام قائمة على الكتاب والسنة، وفق فهم السلف الصالح، ولا يمكن أن يصدر عنها ما يخالف عقيدة السلف؛ لأن الأحكام الصحيحة للإسلام تمنع المسلم من أن يقتل بغير روية وتفكير، فالرسول ﷺ مر في إحدى المعارك فوجد امرأة كافرة مقتولة فتغير وجهه وقال: «مَا كَانَ لِهَذِهِ أَنْ تُقَاتِلَ». أخرجه أحمد (٥٩٥٩). فالنبي ﷺ يقول ذلك والمسلمون في معركتهم مع الكفار، فكيف بمن يفجر قنبلة لا تميز بين الناس وكيف بمن يصوب مدفعاً ويطلقه ولا يميز بين هذا وذاك. ومن تكلموا بهذه التهمة لم يتعرفوا على هذه الدعوة، وإنما راجت عليهم كتابات المناوئين لها والمغرضين، مع استغلال المناوئين لبعض الأحداث والوقائع للترويج لهذا الفكر، مع التقصير في البحث المنهجي للتعرف على الحقيقة المغيبة في هذا التراكم الثقافي والإعلامي الضخم الذي روجت له أقلام الغربيين والتهم الإعلامية[2]. يقول محمد بهجة

---

(١) قرارات المجمع الفقهي الإسلامي الدورة السادسة عشرة في ٢٦ شوال ١٤٢٢ هـ، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة. وانظر: الفرق بين الجهاد والإرهاب، مجلة البحوث والإفتاء، العدد ٩٧، (ص: ٢٤٢).

(٢) انظر: السلفية السعودية في الكتابات الغربية (ص: ١٣٠)، دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي (ص: ٤٢٧).

الأثري رحمه الله: «إن الحركة الوهابية التي دعا إليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب كانت خليقة أن تدعى: حركة المحمديين، نسبة إلى باعثها، وطبيعة دعوته هي التوحيد الخالص الذي بعث به الرسول ﷺ، ولكنها نسبت إلى أبيه، وأبوه لا يد له فيها لأمر أرادته السياسة العثمانية وأتباعها حينما أشفقت من انتشار سلطانه أشد الإشفاق، فقاومتها ما وسعتها المقاومة، وبالغت في تشويه غايتها وعزتها إلى الابتداع والخروج على الدين وجعلت هذا عنوانًا على ما تزعمه من ضلالها. وندع التاريخ السياسي لهذه الحركة، لنفرغ لوجهتها في الإسلام كما تهدي إليها كتب زعيمها ودراسات الباحثين المحايدين من الشرقيين والغربيين. والمجمع عليه أن هذه الحركة في الإسلام جديدة وقديمة معًا والواقع أنها جديدة بالنسبة إلى المعاصرين، ولكنها قديمة في حقيقة الأمر»[1]. فدعوة الإمام رحمه الله دعوة سلفية معتدلة تنبذ الإرهاب والقتل والفساد في الأرض، وهي حقيقة يعرفها كل من يريد الحق ويتبعه. فالأرض التي شع منها نور الإسلام، ونزل فيها الوحي من السماء، وانطلقت منها رسالة الرحمة إلى العالم تأبى أن تكون للإرهاب وطنًا، وللكراهية مأوى، وللعنف منطلقًا.

(١) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب (ص: ١٣) وما بعدها.

الشبهة: ادعاء العصمة لدعوة الإمام.

يقول أحمد سالم بعد أن ذكر الفرق بين السلفية المنهج وبين التحققات التاريخية، وأن المنهج السلفي صحيح ولكن التحقق التاريخي لا يستطيع أحد أن يدعي أنه أصاب تمامًا ما كان عليه النبي ﷺ: «من هنا ننظر للدعوة الوهابية على أنها مجرد تحقق تاريخي للسلفية تحاول أن تصيب ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه. هي تدعي أنها أصابته في المسائل التي تكلمت فيها قطعًا، خاصة في أصول مسائل الاعتقاد، وظنًا في فروع مسائل الفقه، فعمل الناقد هنا أن يحاكم ما تقوله الدعوة الوهابية إلى اتفاق الصحابة، هل بالفعل اتفقوا على الأقوال التي تدعي الوهابية أنها العقيدة وأنها سلفية أم لم يتفقوا؟ ونفس القضية مع شيخ الإسلام ابن تيمية. هذا محدد نقدي أساسي سواء للسلفية أو الوهابية، وإن عملك النقدي هو محاكمة هذه التحققات التاريخية للأصل المنهجي الأول، وليس عملك النقدي أن تنكر أن هذا في الأصل منهجي، بل اتفاق الصحابة أصل منهجي معياري، لا يجوز أن يجتمع صحابة النبي ﷺ على باطل»[1]. ويقول الحسن بن علي الكتاني: «وكثير من أهل السنة المعاصرين ودعاة منهاج السلف على اختلاف مشاربهم ومناهجهم يتكلمون عن الدعوة النجدية وكأنها كانت بلا أخطاء، ويجعلون المناوئين لها

(١) أثر الدعوة الوهابية في التيارات الإسلامية المعاصرة (ص: ٢٧٣).

وكأنهم ما حملهم على مخالفتها والرد عليها إلا البدعة والضلال. ولطالما رأيت كتباً ودراسات عن علماء كبار ألفت في مخالفاتهم العقدية وانحرافاتهم عن السنة، كما يظن أصحابها لكن لم أر شيئاً من ذلك عن الإمام ابن عبد الوهاب وأصحابه .... والدعوة النجدية غلا فيها صنفان من الناس: أحدهما: رأى فيها حركة ودعوة معصومة خالية من الأخطاء، وهؤلاء شابهوا الرافضة من حيث لا يعلمون باعتقادهم العصمة للدعوة النجدية وأئمتها. وثانيهما: رأى أنها حركة ودعوة شيطانية مبتدعة، جاءت لهدم الدين وقواعده، وهؤلاء ألفوا ما عليه الآباء والأجداد من البدع والمخالفات مشابهين في ذلك للمشركين الأول، الذين خاطبوا الرسل بقولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]. وكلا الصنفين على خطأ ظاهر وتعصب ممقوت لما عليه الأسلاف .... فإني إلى ساعتي لم أر أحداً كتب في تقييم الحركة النجدية أو نقدها على ضوء منهج أهل السنة والجماعة، ميزان الاعتدال في نقد الرجال. إنما الناس فيها بين رجلين محب مطر لها يدافع عنها جهده، كما هو حال جميع السلفيين المعاصرين بجميع أشكالهم ومذاهبهم، ومبغض قالٍ لا يذكر إلا المساوئ والعيوب ولا يرى لها فضلاً».

ثم ذكر بعض من كتب عن دعوة الإمام مع قلة من كتبوا، وبين ما فيها من ملاحظات، ثم قال: «ونتيجة لهذا فإن كثيراً من الشباب أخذوا كتابات النجديين وكأنها من المسلمات والمعاصرون من أهل الجزيرة العربية ومصر وغيرها الذين لا يوافقون على أخطاء

النجديين يتأولون كلامهم بما يوافق الصواب، وآخرون يوافقون النجديين ويرفضون تأويل كلامهم الصريح وهم بذلك يحيون اخطاءهم»[١].

الجواب: ادعاء العصمة تضاهي دعوى المشاركة في النبوة، ذلك أن من جعل بعد الرسول معصوما يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة وإن لم يعطه لفظها[٢]. وادعاء العصمة لدعوة الإمام يريد بها المناوئون لدعوة الإمام الطعن في أتباع الدعوة بالغلو في الأشخاص ورفعهم فوق منزلتهم، وأن ما يقولونه يقع فيه الخطأ؛ فإن دعوة الإمام ليست معصومة. والعصمة هي حفظ الله الرسل مما ينفر عن القبول قبل النبوة، وحفظهم من الكذب والكتمان في التبليغ بعد النبوة، وكذا من الكبائر، وتوفيقهم للتوبة والاستغفار من الصغائر وعدم إقرارهم عليها[٣]. وهي بهذا المعنى من خصائص الأنبياء التي اختصوا بها دون غيرهم، قال ابن حجر رحمه الله: «إن غير النبي ولو بلغ من

---

(١) مباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ١٥، ٢١٦، ٢٨٢). وانظر: المتشددون منهجهم ومناقشة أهم قضاياهم، وكتاب التحذير من مفاهيم التطرف والتكفير (ص: ٥٧)، وموقع الإسلام اليوم، د. حاتم الشريف عن التكفير الذي في تاريخ ابن غنام وابن بشر وعلاقته بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

(٢) العصمة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة (ص: ٤٢٠).

(٣) العصمة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة (ص: ٥١)، وانظر: عصمة الأنبياء (ص: ٢٤)، ولسان العرب (١٢/ ٤٠٣)، ومقاييس اللغة (٤/ ٣٣١).

الفضل الغاية ليس بمعصوم»[١]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «بخلاف غير الأنبياء فإنهم ليسوا معصومين كما عصم الأنبياء ولو كانوا أولياء الله»[٢]. فمذهب أهل السنة والجماعة خلافا لأهل الرفض الذين يجعلون أئمتهم معصومين كالأنبياء، وبعض أهل التصوف الذين بالغوا في تقديس شيوخهم حتى ادعوا فيهم العصمة. ودعوى أن الإمام رحمه الله معصوم لم يقل بها أحد، لا الإمام نفسه ولا أتباعه؛ بل هم يؤكدون إتباعهم للكتاب والسنة والأئمة الأربعة، ويطلبون من المخالف أن يبين لهم الحق بدليله حتى يرجعون له ويتبعونه، ولو كان معصوماً لما قالوا ذلك[٣]، بل إن الإمام رحمه الله بوب في كتابه التوحيد التحذير من طاعة العلماء والأمراء في غير ما أمر الله به، فقال: (باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرمه فقد اتخذهم أربابا)، ولو كان معصوما لقال إن العلماء يطاعون في كل ما يأمرون به أو ينهون عنه. والله تعالى ميز الناس في ملكاتهم وخصائصهم تمييزاً كبيراً، وفضل بعضهم على بعض في الدين والدنيا، وقد فطر الله البشر على أنهم يخطئون ويصيبون، ولا ينكر أحد ذلك، ولكن المنكر هو تقديس الأشخاص، وتهيب الناس لنقدهم أو مراجعتهم في شيء

(١) فتح الباري (٧/ ٢٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٩٠).

(٣) انظر: مقال: اللمز الجلي والخفي الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. على الشبكة.

مما فعلوه؛ لذلك فإن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله لم يدع العصمة لنفسه، ولم يدعيها له أحد من أتباعه وأقواله كأقوال غيره من أهل العلم، تعرض على الكتاب والسنة، فما وافقهما قبل، وما خالفهما رد؛ فإن العصمة ليست إلا للأنبياء وإنما يخالف في ذلك الغالية من الرافضة وأشباه الرافضة من الغالية في بعض المشايخ، ومن يعتقدون أنه من الأولياء. وقول أحمد سالم عن دعوة الإمام: (هي تدعي أنها أصابته أي ما كان عليه النبي وأصحابه في المسائل التي تكلمت فيها قطعًا، خاصة في أصول مسائل الاعتقاد، وظنًا في فروع مسائل الفقه). القاعدة في هذه الدعوى هو التحاكم إلى ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، قال ﷺ: «وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً»، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي». أخرجه الترمذي (٢٦٤١). وكتب أئمة الدعوة موجودة، وكتب أئمة السلف موجودة، والمقارنة بينهما ممكنة وقائمة. فتعرض كتب أئمة الدعوة على كتب أئمة السلف فإن وافقتها وهو الواقع فهي حق ولله الحمد، وإن خالفتها؛ رد القول المخالف على كل من قال به كائنا من كان. ولكن المناوئ إذا لم يجد شيئا يذكره كعادة المناوئين يطلقون العبارات المجملة الموهمة. وقوله: (فعمل الناقد هنا أن يحاكم ما تقوله الدعوة الوهابية إلى اتفاق الصحابة، هل بالفعل اتفقوا على الأقوال التي تدعي الوهابية أنها العقيدة وأنها سلفية أم لم يتفقوا؟ ونفس القضية مع شيخ

الإسلام ابن تيمية). وهذا ما يطالِب به الإمام وأتباعه بأن تعرض أقوالهم على الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، فما وافقها قبل، وما خالفها رد. وليت الكاتب قام بهذا العمل ليتبين له موافقة عقيدة الإمام رحمه الله لعقيدة السلف والكتب والمؤلفات التي كتبت عن دعوة الإمام كثيرة. وكذلك بالنسبة لدعوة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1].

وقول الحسن بن علي الكتاني: (وكثير من أهل السنة المعاصرين ودعاة منهاج السلف على اختلاف مشاربهم ومناهجهم يتكلمون عن الدعوة النجدية وكأنها كانت بلا أخطاء، ويجعلون المناوئين لها وكأنهم ما حملهم على مخالفتها والرد عليها إلا البدعة والضلال .... ولطالما رأيت كتبًا ودراسات عن علماء كبار ألفت في مخالفاتهم العقدية وانحرافاتهم عن السنة، كما يظن أصحابها لكن لم أر شيئًا من ذلك عن الإمام ابن عبد الوهاب). أهل السنة ودعاة منهج السلف ليس لهم إلا مشرب واحد ومنهج واحد، وأما الذين يتكلمون عن دعوة الإمام رحمه الله وهم ليسوا منها ولا على منهجها فهم لا

(١) انظر: عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأثرها على العالم الإسلامي للعبود، وآثار الشيخ محمد بن عبد الوهاب سجل ببليوجرافي لما نشر من مؤلفاته ولبعض ما كتب عنه للضبيب، والكتب والمؤلفات التي تحدثت عن دعوة الشيخ بإنصاف أو دافعت عنها لأبي عمر الدوسري، وموافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لسلف الأمة وأئمتها في تقرير القواعد المتعلقة بباب الأسماء والأحكام، وموافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات كلاهما رسالة علمية بالجامعة الإسلامية لأحمد النجار.

يحسبون عليها ولا يعبرون عنها. وأتباع دعوة الإمام لا يغالون فيها، ولا يدعون لها العصمة، ويفرقون في المخالف لها، بين من يخالفها لبدعته وضلاله، وبين من يخالفها مع حرصه واجتهاده. فالمبتدع له حكم، والمجتهد له حكم؛ بل إنهم يفرقون في درجات الإنكار حتى على المبتدع، بحسب غلظ وشناعة بدعته. وقوله: (والدعوة النجدية غلا فيها صنفان من الناس...) إلخ. فالخطأ الذي يقع على الدعوة لا يحسب عليها، كما أن الغلو في الدين والجفاء عنه لا يحسب على الإسلام، وإنما يحسب على من صدر منه. ونقول كما قال الكاتب عنهم: (وكلا الصنفين على خطأ ظاهر وتعصب ممقوت لما عليه الأسلاف). وقوله: (فإني إلى ساعتي لم أر أحداً كتب في تقييم الحركة النجدية أو نقدها على ضوء منهج أهل السنة والجماعة). بل المؤلفات في ذلك كثيرة ولله الحمد، وقد كتب عن الدعوة وشهد لها الكثير من العلماء بل من المستشرقين المنصفين[1]. لكن الكاتب يريد أن يكون تقييم الدعوة في ضوء منهج أهل السنة والجماعة الذي يعرفه هو دون غيره من علماء أهل السنة والجماعة.

---

(١) انظر: إسلامية لا وهابية (ص: ٣٠٥) وما بعدها، والشيخ محمد بن عبد الوهاب لآل بوطامي (ص: ١٠٨) وما بعدها.

الشبهة: الغلو في تضخيم أبواب التوحيد.

يقول الحسن بن علي الكتاني من المسائل التي غلا فيها الوهابية: «تضخيم أبواب التوحيد على غيرها، تكلم النجديون كثيراً في مسائل التوحيد العملي والتحذير من الشرك ونواقض الإسلام ونبذ البدع، وهذه الأمور كانت أساس دعوتهم كلها. غير أنه حصل لديهم تضخيم في ذلك الجانب على حساب جوانب أخرى مثل تنمية المحبة القلبية الوجدانية للحبيب المصطفى ومعرفة حقوقه، ومحبة آل بيته واحترامهم ومعرفة حقهم. والنجديون ما كانوا ينكرون شيئاً من ذلك. غير أن تحذيرهم الشديد من الغلو وإطراء رسول الله، والتحذير مما يفعله الناس عند قبره الشريف نفسي فداه، وما يكون في قصائد المديح النبوي من استغاثة واستشفاع مع المبالغة في النهي عن التوسل بذاته الشريفة، وشد الرحال لزيارة القبر المبارك، وإقامة حفلات الموالد وما إلى ذلك. أضف إليه الحرب الطاحنة التي قامت بين النجديين وبين أشراف الحجاز، وتحذيرهم من الاعتماد على الأنساب دون الأعمال، كل ذلك لم يقابل بمنهج علمي سني منضبط يعوض عما يستنكرونه، فتولد ذلك نقص في هذا الجانب، بل جفاء عند كثير من عوامهم، فإذا سمعوا شعراً في المديح النبوي خافوا من الشرك، وإذا سمعوا كثرة الصلاة والسلام عليه حذروا من الغلو، وإذا تكلمت عن فضائل آل البيت توجسوا خيفة من

التشيع، وإذا جاءت ذكرى مولده الشريف حذروا من بدع الموالد»[١]. ويقول سعود المولى بعد أن ذكر دعوة الإمام وما ترتب عليها من أثر في الجماعات الإسلامية والخلافة العثمانية مقارن لها ببعض الدعوات الأخرى، ذاكراً لها على سبيل التنقص: «والحقيقة أن ليس لابن عبد الوهاب مذهب خاص به ليس له غير ما أحيا من فكر السلف أهل الحديث بملا يلائم حاجات بيئته كما تصورها». ثم ذكر مقارنة لها ببعض الجماعات وعناية تلك الجماعات بالسياسة، ثم قال عن نظرة العالم الإسلامي لدعوة الإمام: «نظر الرأي العالم الإسلامي لدعوة ابن عبد الوهاب من وجهها السلبي أنها قد عملت على إضعاف الخلافة، متمردة عليها، فردت هذه باقتحام معاقلها. ما جعلها تبدو في صورة الفتنة، قتالاً ضارياً بين المسلمين على خلفية تكفيرهم. لا يلقي ذلك كون كسب دعوة ابن عبد الوهاب في إصلاح العقائد الإسلامية مهماً جداً. ولكن طالما قاد التمركز حول جانب واحد من جوانب البناء الإسلامي إلى تضخيمه والإفراط فيه على حساب جوانبه الأخرى، فقاد إلى ضروب من التشدد»[٢].

الجواب: المفترض ألا يكون الإشكال عند المناوئ لدعوة الإمام في دعوة الإمام للتوحيد؛ بل المفترض أن يساندها ويدعو إليها لأنها منهج الرسل عليهم الصلاة

---

(١) مباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ٣١٧).

(٢) الجماعات الإسلامية والعنف موسوعة الجهاد والجهاديين (ص: ٣٤١).

والسلام، وإنما المفترض أن يكون الإشكال عند المناوئ إذا كانت دعوة الإمام تدعو إلى الشرك والبدع والمخالفة، أو تقصر في دعوة التوحيد. ومع عناية الإمام رحمه الله بالتوحيد فإنه لم يقتصر عليه فقط، ومن رجع لمؤلفاته ورسائله عرف ذلك، فقد ألف في السيرة والتفسير والحديث والفقه، واختصر بعض الكتب الحديثية والفقهية. ودعوة الإمام رحمه الله دعوة سلفية دينية جاءت لإصلاح المجتمع في جميع جوانبه الدينية والأخلاقية والسياسية .... مع العناية بجانب التوحيد، وهكذا كانت دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام. والرسول ﷺ بدأ دعوته بالتوحيد، وختمها بالتوحيد، وما بينهما توحيد، فكل دعوته لبيان التوحيد وما يضاده، وما يكمله وما ينقصه، وجزاء الموحدين وعقاب المشركين ومن أجل ذلك، ومن خلال الوقوف على آثار الشيخ محمد بن عبد الوهاب، متمثلة في كتبه ومسائله ورسائله، يتضح أن الدعوة إلى التوحيد توحيد الله تعالى، والبراءة من ضروب الشرك وأهله، تحتل المساحة الأوسع، والاهتمام الأكبر، والمكانة الأولى لدى الإمام، أسوة برسول الله الذي مكث في مكة ثلاث عشرة سنة، يغرس عقيدة التوحيد، ويقتلع جذور الشرك. واهتم الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله اهتماماً بالغاً في جميع كتبه ورسائله بالتوحيد فكانت دعوته دعوة التوحيد وكان شعاره بيان معنى لا إله إلا الله وذلك لأن تصحيح العقيدة وإخلاص العبادة لله هو السبيل الذي سلكه الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام مع أقوامهم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ

رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. والعصر الذي عاش فيه الإمام رحمه الله كان يعج بالشركيات وعبادة الأوثان والبدع مما جعل الإمام رحمه الله يبدأ أولاً بتصحيح العقيدة وتنقيتها من الشرك والبدع وفق الطريق القويم الذي جاء في الكتاب والسنة لأنه هو الطريق الحق والعدل والوسط وما عداه طريق الضلال والغواية والانحراف عن الصراط المستقيم. والإمام رحمه الله لم يأل جهداً في بيان هذه الأعمال والأقوال والدعوة إليها وبيان مفاسد ضدها والتحذير منه، ليعيد المنحرفين إلى جادة الطريق ويرد عليهم ضلالهم وانحرافهم ويقرر لهم المنهج الحق. ولذلك كان للإمام رحمه الله العناية بالدعوة إلى توحيد الله جل وعلا في ألوهيته وعبادة الناس للواحد الأحد دونما سواه، فلم يبدأ دعوته بسلوكيات ولا بزهديات.. وإنما صبر، وصبر سنين حتى يقرر توحيد العبادة وما يدل من حق الله في ربوبيته وفي أسمائه وصفاته جل وعلا. ومسائل التوحيد تختلف أيضا في ترتيب أولوياتها، لهذا تجد أن الإمام في دعوته وفيما يقرره في كتبه وفي رسائله، تجد أنه لا يجعل المسائل المتصلة بالعقيدة والتوحيد في مرتبة واحدة؛ بل أخر بعض المسائل حتى اتضحت الدعوة وانتشرت، وبدأ بالمسائل العظيمة. فبدأ بالمسألة العظيمة الأولى: دعوة غير الله جل وعلا شرك، الاستغاثة بغير الله جل وعلا شرك، طلب المدد والحاجات من الأموات وشفاء الأمراض وجعل المخلوق

له صفات الخالق أن هذا كفر وشرك. وأخر بعض المسائل في مثل بعض مسائل تقرير الصفات والرد على الأشاعرة، في بعض مسائل التوسل أخرها، في بعض مسائل التبرك لم يوردها، وذلك بين في منهجه، فبدأ دعوته بشيء عظيم واضح؛ لأن حجة الخصم فيه هي أضعف ما يكون، ولو ركز على بعض المسائل التي فيها من الكلام ما فيها من النقول عن العلماء، لترك العلماء في وقته الذين ناهضوه وآذوه، لتركوا الكلام في المسائل المهمة وركزوا على هذه المسائل ليطعنوا فيه أو ليردوا عليه، فكان من الحكمة أنه أخذ بسنة النبي ﷺ في أنه قرر توحيد العبادة الأكبر[1]. والعقيدة التي دعا الإمام محمد بن عبد الوهاب الناس إليها، وأخذ على عاتقه توضيحها لهم، والتي أخذت جانبا كبيرا من دعوته وجهاده، هي عقيدة السلف الصالح التي وردت في الكتاب والسنة، وطبقها اعتقاداً وعملاً رسول الله ﷺ وصحابته، رضوان الله عليهم، ومن تبعهم بإحسان من أهل السنة والجماعة، وهي العقيدة التي بينها الإمام بيانـًا شافيـًا في كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، وهو كتاب يأتي في الصدارة بين كتب الإمام، ولخصها في رسائله الكثيرة إلى الأمراء، والعلماء، وعموم المسلمين. وعقيدة الإمام، ودعوته ترجع إلى التوحيد الخالص، في كل ما جاءت به من قواعد إجمالية، وشروح تفصيلية، والتزام بالنصوص المتعلقة بالعقيدة. وقول الحسن بن علي الكتاني في تضخيم أبواب التوحيد حسب زعمه

(١) منهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب في العقيدة محاضرة صوتية للشيخ صالح آل الشيخ.

على غيره من الأبواب: «غير أنه حصل لديهم تضخيم في ذلك الجانب على حساب جوانب أخرى مثل تنمية المحبة القلبية الوجدانية للحبيب المصطفى ومعرفة حقوقه، ومحبة آل بيته واحترامهم ومعرفة حقهم». العناية بالتوحيد والاهتمام به هي طريقة الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأما ما ذكره من الجوانب الأخرى من تنمية المحبة القلبية الوجدانية للحبيب المصطفى ﷺ ومعرفة حقوقه، ومحبة آل بيته واحترامهم ومعرفة حقهم، فقد أجاب عنه الكاتب بقوله: (والنجديون ما كانوا ينكرون شيئًا من ذلك)، وهذا حق[1]. وأما قوله: (غير أن تحذيرهم الشديد من الغلو وإطراء رسول الله ﷺ، والتحذير مما يفعله الناس عند قبره الشريف نفسي فداه، وما يكون في قصائد المديح النبوي من استغاثة واستشفاع، مع المبالغة في النهي عن التوسل بذاته الشريفة، وشد الرحال لزيارة القبر المبارك، وإقامة حفلات الموالد وما إلى ذلك) ... إلخ. وهذا حق أيضا. فالإمام وأتباعه ينهون ويحذرون عن كل مخالفة تقع في الغلو في النبي ﷺ، وإنزاله في غير منزلته التي أنزله الله إياها[2]، وهم في ذلك يمتثلون قوله ﷺ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى

(١) انظر: مكانة وحقوق رسول الله ﷺ وآل بيته عند أئمة الدعوة جمعا ودراسة لآل الشيخ، وجهود أئمة الدعوة في تقرير مسائل الصحابة وآل البيت والإمامة والولاية والرد على المخالفين، وجهود أئمة الدعوة في بيان مكانة أهل البيت والذب عنهم للتركي، وأعمال القلوب عند علماء الدعوة الإصلاحية في القرن الثالث عشر الهجري للعقيلي، وأعمال القلوب عند الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله جمعا ودراسة للرحيلي.

(٢) انظر: حقوق النبي ﷺ على أمته (٢/ ٦٤٢) وما بعدها.

ابْنَ مَرْيَمَ فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ». أخرجه البخاري (٣٤٤٥). وقال ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا تَتَّخِذُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلِيَّ حَيْثُمَا كُنْتُمْ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي». أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٨٧٩٠). وقول سعود المولى بعد أن ذكر دعوة الإمام وما ترتب عليها من أثر في الجماعات الإسلامية والخلافة العثمانية مقارن لها ببعض الدعوات الأخرى، ذاكراً لها على سبيل التنقص: (ولكن طالما قاد التمركز حول جانب واحد من جوانب البناء الإسلامي إلى تضخيمه والإفراط فيه على حساب جوانبه الأخرى، فقاد إلى ضروب من التشدد). قد ذكر الكاتب قبل هذا الكلام قوله: (والحقيقة أن ليس لابن عبد الوهاب مذهب خاص به، ليس له غير ما أحيا من فكر السلف، أهل الحديث بملا يلائم حاجات بيئته كما تصورها). فإذا كان الإمام ليس له مذهب خاص به، وليس له غير ما أحيا من فكر السلف، أهل الحديث، فهو إذا سائر على منهج السلف من العناية بالتوحيد مع عدم إهمال الجوانب الأخرى، ولكن الإمام رحمه الله وأيضا كما قال الكاتب اهتم واعتنى بما لا يلائم حاجات بيئته كما تصورها، فهو رحمه الله لما رأى ما عليه أهل بيئته من الشرك والبدع أهتم بها وقدمها على غيرها وهذا من الفقه.

الشبهة: التشدد في العقائد والعبادات.

يقول محمد العطاونة: «وإجمالاً أدت الفتاوى الوهابية التقليدية جزءاً مهمـًا في تقديم التفسيرات الوهابية للإسلام بوصفها مختلفة عن المجموعات الإسلامية الأخرى. ويظهر هذا في الميل إلى الرجوع إلى مصادر مختلفة، وغالبـًا ما يذكر المفتون فتاوى مختلفة في مسألة ما، ويدرجون آراءهم التي يرجحون فيها التفسير الصحيح. وغالبـًا ما يستخدمون عبارة: (أما بالنسبة إلينا ...). وكانت هذه طريقة ذكية عبر من خلالها علماء الوهابية الأوائل عن موقفهم المتميز موضحين فهمهم للإسلام. صور النموذج الوهابي الإسلام غالبا بأنه نهج علمي تميز بالتشدد في الأمور الفقهية»[1]. ويقول محمد المحمود: «أحيانـًا يكون الخطاب السلفي المتشدد، منحصراً في مسلك تنظيري، بحيث لا يظن كثير من أولئك الذين يتماهون معه أنه منطو على مقدمات تمهيدية للخطاب التكفيري. يغلب هذا الوهم على الظن في كثير من الأحيان، خاصة وأن الخطاب السلفي المتشدد، ربما تكون له مسيرة سلمية خاصة، وهي مسيرة سلمية تنبع سلميتها من خارج الخطاب، وليس من داخله. إنها مسيرة سلمية للسلفية، تفرضها شروط الواقع؛ لأنه لا يوجد لها من الأحداث من حيث النوع أو الكم ما يمكن أن يكون مستفزاً لها. وفي هذه الحال الاستثنائية، تبقى المفردات

(١) الإسلام الوهابي في مواجهة تحديات الحداثة (ص: ٤٢).

التكفيرية قارة في السياق التنظيري للخطاب المتطرف. وبهذا يبدو مظهرها السلمي خادعاً ومغرياً للسذج، إذ هي كما تبدو مجرد تشدد ديني ذاتي، لا يثمر في الواقع أية تأزمات، أي: أنها تبدو وكأنها من جملة الخيارات الدينية الخاصة. لكنها في الحقيقة ليست إلا فتاوى بمثابة قرارات إعدام، تنتظر من يمنحها مشروعية التطبيق. ولو أخذنا مثالاً حياً على ذلك ما يسمى بنواقض الإسلام، تلك المفردات التي طرحتها السلفية التقليدية، وتم ترسيخها والتأكد عليها في الذهنية العامة، كمخرجات من الملة قنوات للخروج من الإسلام، لوجدنا أن لها طابع الأحكام الإسلامية العامة، أي: الأحكام التي تتفق مع معظم المسلمين في عمومياتها، ولكنها ومن دون تردد تختلف معها ويجب أن تختلف معها في التفاصيل التطبيقية الدقيقة اختلافاً كبيراً، وإلا أصبحنا مكفراتية بامتياز»[1]. ويقول منير أديب: «تحولت هذه السلفية إلى اتجاه مذهبي داخل الفكر الإسلامي، وهي تتسم بالتشدد الاعتقادي، والتصلب في تطبيق الشريعة، بناء على تصور يقسم العالم بشكل حاد إلى عالم كافر مشرك، وعالم مؤمن مسلم، وعقيدة الولاء والبراء هي من المرتكزات الأساسية في هذه السلفية»[2]. كما زعموا أن ما يحصل من تشدد عند بعض الجهاديين سببه هو الرجوع

---

(١) نحن والإرهاب (ص: ٧٩).

(٢) الجماعات الإسلامية والعنف (ص: ٣٣٦)، وانظر: شجرة نسب السلفية الجهادية (ص: ٢٦). والتصوف في عسير والمخلاف السليماني ضمن التصوف في السعودية (ص: ١٤٢)، ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب

إلى التراث الوهابي، وأن تحليل كتب الوهابية توصل للعنف. يقول رول مير في الفرع الثاني من السلفية الجهادية حسب تقسيمه: «الفرع الثاني: تعود جذوره إلى المملكة العربية السعودية، ويتمثل في الوهابيين الجدد، يقودهم المفتي والشخصية المرموقة الشيخ عبد العزيز بن باز وتلاميذه الذين أسسوا، بجانب أمور أخرى، حركة الصحوة»[1]. ويقول محمد المحمود: «كل المراجع الإرهابية التي يسمونها في جماعاتهم: هيئات شرعية تفتي بكفر الدولة، ومن ثم المجتمع؛ لأنه لم يخرج على الدولة التي حكموا بكفرها، ولهذا لا تعجب حين نرى المتطرفين يعمدون إلى استحلال الأموال والأنفس والأعراض، لأننا في تصورهم التكفيري كفار. وسبب تكفيرهم لنا أننا لم نخرج على الدولة التي كفروها. فنحن كفار؛ لأننا موالون للكفار، بعدم خروجنا عليهم. والكافر عندهم حلال الدم والمال والعرض، ولابد من إعلان الجهاد – الإرهاب – ضده، مهما كلف الأمر. طبعاً، لا يخفى أن كثيراً من المقولات التي يتشدق بها المتطرفون هي مقولات ليست غريبة عن بيئتنا المحلية، بل هي مأخوذة من صلب المنظومة الفكرية للسلفية التقليدية، تلك المنظومة التي تنطوي على مقولات إرهابية تنتظر من يفعلها. هذا إن لم تكن غير غائبة عن المناهج

من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي (ص: ٣٨٠)، ومباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ١٩٨)، والسلفية السعودية في الكتابات الغربية (ص: ٢٩).

(١) السلفية العالمية الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير (ص: ٢٦٩)، وانظر: دعوة المقاومة الإسلامية العالمية (١/ ٨٤١)، والنقد الذاتي عند الإسلاميين التيارات القتالية (ص: ٥٦).

التعليمية في بعض الأقسام في جامعاتنا. أما أنها تدرس في بعض المساجد والمنازل، وتؤلف فيها الكتب وتطبع، فهذا أمر لم يعد خافياً، إلا على من لا يريد أن يرى الأمور كما هي عليه، وإنما يريد أن يراها كما يرغب أن تكون عليه، وفق مقتضيات مصالحه الخاصة، التي لا علاقة لها بالبحث المعرفي لا من قريب ولا من بعيد»[١]. ويقول أحمد سالم: «كل أو أكثر الثورات والحركات الإسلامية في القرنين التاسع عشر والعشرين ضد الغزو الأوروبي ستحمل في طياتها بذرة وهابية»[٢]. يقول فؤاد إبراهيم: «إن إعادة طبع كتب مؤرخي المذهب الرسمي والمقررين للغارات السعودية في أدوارها الثلاثة من ابن غنام وابن بشر حتى إبراهيم بن صالح النجدي لا تحتمل تفسيراً آخر غير ما قيل من أن العنف يستمد قوته ومصادر تغذيته من الدولة نفسها»[٣]. ويقول محمد المحمود: «كثيرون جداً لا يصدقون، بل وربما لا يريدون أن يصدقوا أن كثيراً من أساتذة كلياتنا الشرعية، وكثيراً من قضاتنا

---

(١) تكفير التنوير (ص: ٦١)، وانظر: الجماعات الإسلامية والعنف (ص: ١٩)، ونحن والإرهاب (ص: ٦)، وحقول الدم (ص: ٥٦٨)، وحركات البعث الإسلامي ضمن كتاب الحكم بغير ما أنزل الله وأهل الغلو والتوقف والتبيين (ص: ٧٢).

(٢) أثر الدعوة الوهابية في التيارات الإسلامية المصرية (ص: ٢٥٩)، ضمن كتاب الوهابية السلفية الأفكار والآثار. وانظر: نقد العقل الجهادي (ص: ٢١٥)، ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي(ص: ٤٠١).

(٣) السلفية الجهادية في السعودية (ص: ٢١٨).

الشرعيين، وكثيراً من خطباء جوامعنا وأئمة مساجدنا، مروجون لخطاب التكفير السلفي، ومؤيدون صراحة لاستخدام العنف الذي يصل حد المطالبة العلنية بتنفيذ جريمة القتل بالآخر المخالف. واقرأ بتفحص لتقتنع، تلك المقررات الدينية، وخاصة مقررات دروس العقيدة التي يتم تدريسها في الكليات الشرعية، وانظر طبيعة الإحالات، بل انظر إلى الإجراء الذي تقترحه هذه المقررات للتعامل مع المخالفين، وسترى أنها أشبه بالبرنامج العملي للإرهاب. اقرأ كيف يتغنى أساتذة العقيدة في جامعاتنا ومعاهدنا العلمية، بقتل الجعد بن درهم نحراً يوم عيد الأضحى، وكيف يعدون هذا الفعل عين الصواب»[1].

الجواب: إن اتهام دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بالتشدد يعود إلى عدم الفهم الصحيح لدعوة الإمام، بل لعدم فهم العقيدة الصحيحة، والاتهام بالتشدد وجه للدعوة السلفية؛ بل للإسلام، ويريد أهل الأهواء بذلك أن يصدوا عن دعوة الإمام، وأن لا تنكر عليهم بدعهم ومنكراتهم، وأن لا يصدوا عن شهواتهم[2]. وكلمة التشدد التي تعني تكليف الإنسان نفسه من العبادة فوق طاقته[3]، والبعد عن يسر الدين وسماحته؛ غير مقبول ومخالف للنصوص الشرعية التي جاءت بالتيسير ورفع الحرج، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي

(١) نحن والإرهاب (ص: ١٤)، وانظر: مملكة الكراهية (ص: ٢١)، ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من الإحياء والإصلاح إلى الجهاد العالمي (ص: ٤٢٠)، ومباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ١٠١).

(٢) انظر: إسلامية لا وهابية (ص: ١٥٦).

(٣) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ١٧٩)، والنهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٥١).

ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال ﷺ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ». أخرجه البخاري (٣٩)، ومسلم (٢٨١٦). ودعوة الإمام رحمه الله دعوة سلفية بعيدة عن الإفراط والتفريط[١]. ودعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله دعوة للدين كله وأهمه الدعوة إلى التوحيد، وهذا ظاهر جلي في مؤلفاته ورسائله وسيرته العلمية والعملية، وفي أبنائه وأنصار دعوته، والدولة التي نصرت دعوته وهي الدولة السعودية الأولى إلى الدولة السعودية الثالثة. وقد نشأ رحمه الله في عصر كثرت فيه البدع وخف ميزان العقيدة فبدأ دعوته رحمه الله بترسيخ العقيدة الصحيحة، ونبذ البدع والخرافات التي كان سببها الجهل، فكانت دعوته دعوة إصلاحية جاءت في وقت الناس فيه أحوج ما يكونوا إلى تصحيح عقيدتهم[٢]. ووصف هذه الدعوة بالتشدد دعوى باطلة، فهي دعوة سلفية تميزت باعتمادها على الكتاب والسنة وفق فهم السلف الصالح، مع العناية بالدعوة إلى التوحيد ورد الشبهات وكشفها. وأكثر من يتهم دعوة الإمام بالتشدد هم من غير المنتسبين للعلم الشرعي مما يدل على عدم فهمهم الحقيقة الدعوة[٣]. وقد كانت دعوة الإمام دعوة هدى وساق الناس إلى الدين السمح

---

(١) انظر: جوانب الوسطية في دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لأسماء الداود.

(٢) انظر الحياة الاجتماعية عند حضر نجد (ص: ٤١)، والحياة الاجتماعية لدى بادية نجد (ص: ٢٠٦)، والانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر (١/ ٢٠٥)، ومسائل الاعتقاد عند علماء نجد قبل الدعوة الإصلاحية.

(٣) انظر مقال: الوهابية دعوة سلفية لا مذهبية. على الشبكة.

بالحكمة والرفق واللين، وانتفع الناس بدعوته، ومن سيرته المرضية وإرشاده النافع[1]. وقول محمد العطاونة بأن (الفتاوى الوهابية التقليدية قدمت تفسيرات للإسلام مختلفة عن المجموعات الإسلامية الأخرى) ... إلخ. فدعوة الإمام تعتمد الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح ولا تخرج عن مذاهب الأئمة الأربعة؛ لكن الكاتب ذكر أن الفتاوى الوهابية قدمت تفسيرات مختلفة عن المجموعات الإسلامية الأخرى، والأصل أن يقول خالفت الكتاب والسنة لأنهما المرجع عند الاختلاف؛ لكن لما كانت الفتاوى الوهابية لا تخالف الكتاب والسنة، قال: (قدمت تفسيرات للإسلام مختلفة عن المجموعات الإسلامية الأخرى).

يقول الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله: «لم يخل قرن من القرون التي كثرت فيها البدع من علماء ربانيين يجددون لهذه الأمة أمر دينها بالدعوة والتعليم وحسن القدوة، وعدول ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، كما ورد في الأحاديث، ولقد كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي من هؤلاء العدول المجددين، قام يدعو إلى تجريد التوحيد وإخلاص العبادة لله وحده، بما شرعه في كتابه وعلى لسان رسوله خاتم النبيين، وترك البدع والمعاصي وإقامة شعائر الإسلام المتروكة، وتعظيم حرماته المنتهكة المنهوكة، فنهدت لمناهضته واضطهاده القوى الثلاث قوة الدولة والحكام، وقوة أنصارها من علماء النفاق، وقوة العوام الطغام، وكان أقوى سلاحهم في الرد عليه أنه خالف جمهور المسلمين.

---

(١) انظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب (ص: ١٠).

من هؤلاء المسلمون الذين خالفهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب في دعوته؟ هم أعراب في البوادي شر من أهل الجاهلية، يعيشون بالسلب والنهب ويستحلون قتل المسلم وغيره لأجل الكسب، ويتحاكمون إلى طواغيتهم في كل أمر، ويجحدون كثيراً من أمور الإسلام المجمع عليها التي لا يسع مسلماً جهلها، ولا يقيمون ما حفظوا اسمه منها، ولكنهم قد يسمون أنفسهم مسلمين، وأهل حضر فشت فيهم البدع الوثنية والمعاصي وأضاعوا هدي الشرع في العمل والحكم، فضاع جل ملكهم، وذهب سابق عزهم، وعرف هذا عالمهم وجاهلهم، وصرنا نسمع خطباءهم على منابر الجمعة يقولون: لم يبق من الإسلام إلا اسمه، ولا من القرآن إلا رسمه، على ما في كثير من هذه الخطب من تأييد البدع والكذب على الله ورسوله، والتعاليم التي تزيد الأمة جهلاً وضعفاً وفقراً، وهم لها مقترفون، وعليها مصرون، حتى إذا ما ارتفع صوت مصلح بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يشكون منه بالإجمال، مبيناً لهم أسبابه وسوء عاقبته بالتفصيل، هبوا لمعارضته واستعدوا عليه الظالمين المستبدين للانتقام منه، إذا لم يجد هؤلاء الظالمون باعثاً سياسياً للإيقاع به»[1]. ومما قاله الأستاذ منح هارون في الرد على الكاتب الإنجليزي ويلز: «وكل ما قاله الشيخ ابن عبد الوهاب قال به غيره ممن سبقه من الأئمة الأعلام، ومن الصحابة الكرام، ولم يخرج في شيء

(١) مقدمة كتاب صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان (ص: ٦). وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب (ص: ٩).

عما قاله الإمام أحمد وابن تيمية»[١]. يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «فإن الذي أنا عليه، وأدعوكم إليه، هو في الحقيقة الاقتداء بأهل العلم، فإنهم قد وصوا الناس بذلك ..... فنحن ولله الحمد متبعون لا مبتدعون، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل»[٢]. ثم قول الكاتب: «المجموعات الإسلامية الأخرى»، من هي هذه المجموعات الإسلامية الأخرى؟ هل هي المذاهب الأربعة، أو الصوفية، أو الرافضة أو غير ذلك؟ وهذا من عادة المخالفين ذكر الأمور المجملة، لعلمهم أن التفصيل يبين الخلال المنهجي عندهم. ولذلك يقول باتريك كوكبيرين: «فالوهابية ترفض كليًا المذاهب الإسلامية الأخرى وكذلك المعتقدات غير الإسلامية. فهي تعتبر أن المذهب الشيعي بدعة»[٣]. مما يؤكد بأنهم يقصدون بالمجموعات الإسلامية الأخرى أهل البدع والضلالة. وهذا الأمر هو الذي أنكره أئمة الدعوة، يقول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «ونحن أيضا في الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ولا ننكر على من قلد أحد الأئمة الأربعة دون غيرهم،

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب (ص: ١٦)، وتصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية (ص: ٥٢).

(٢) الدرر السنية (١/ ١٤٤، ١٥٧).

(٣) داعش عودة الجهاديين (ص: ١١٤)، وذكر الكاتب أنه في سنة ٢٠١٣م نشرت المديرية العامة للسياسات الخارجية للبرلمان الأوروبي دراسة بعنوان: تورط السلفية الوهابية في دعم جماعات الثوار في جميع أنحاء العالم وتزويدها بالأسلحة.

لعدم ضبط مذاهب الغير، كالرافضة، والزيدية، والإمامية، ونحوهم؛ بل لا نقرهم ظاهراً على شيء من مذاهبهم الفاسدة؛ بل نجبرهم على تقليد أحد الأئمة الأربعة»[1]. وقول محمد المحمود عن الخطاب السلفي المتشدد: (أنه منحصر في مسلك تنظيري، وأنه ربما تكون له مسيرة سلمية خاصة، وهي مسيرة سلمية تنبع سلميتها من خارج الخطاب، وليس من داخله... ثم قال لكنها في الحقيقة ليست إلا فتاوى بمثابة قرارات إعدام، تنتظر من يمنحها مشروعية التطبيق). فهذا من التناقض، فإن كان الخطاب سلفيا فهو خطاب صحيح؛ لأنه يعتمد الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح. حسب زعمه ثم كيف يكون الخطاب السلفي المتشدد منحصرا في مسلك تنظيري، ثم تكون فتاواه بمثابة قرارات إعدام، تنتظر من يمنحها مشروعية التطبيق؟! فهو إما أن يكون مسلكا تنظيريا منحصرا، فيستمر على هذا المسلك، ولا يتحول لتطبيق، أو يكون ليس تنظيريا ولا منحصرا فيتحول إلى تطبيق. والحقيقة أن الخطاب السلفي الصحيح ليس بمنحصر في مسلك تنظيري؛ بل هو مسلك عملي، يشهد له الواقع، وقد صدر عنه من الفتاوى الكثيرة في نبذ التطرف والتشدد، هذا من الجهة العلمية. أما من الجهة العملية فإن هذه الدولة المملكة العربية السعودية تحارب التطرف والغلو[2]. وقول

---

(١) الدرر السنية (١/ ٢٢٧).

(٢) انظر: مفهوم الإرهاب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي (٢/ ٣٥٣)، وما بعدها، والمملكة في مواجهة الإرهاب مواقف وإنجازات، وزارة الإعلام.

منير أديب عن دعوة الإمام بأنها: (تتسم بالتشدد الاعتقادي، والتصلب في تطبيق الشريعة، بناء على تصور يقسم العالم بشكل حاد إلى عالم كافر مشرك، وعالم مؤمن مسلم). تقسيم العالم إلى كافر مشرك، وعالم مؤمن مسلم هو ما دل عليه الكتاب والسنة وكلام أهل العلم. وقول محمد المحمود: (بأن كثيراً من المقولات التي يتشدق بها المتطرفون هي مقولات ليست غريبة عن بيئتنا المحلية، بل هي مأخوذة من صلب المنظومة الفكرية للسلفية التقليدية، وأنها تدرس في جامعاتنا ومدارسنا ... إلخ). ولله الحمد فإن مناهجنا التي تدرس في جامعاتنا ومدارسنا هي مناهج ومؤلفات أئمة السلف وأئمة الدعوة رحمهم الله التي توافق الكتاب والسنة وتستند عليهما[1]. لكن سوء الفهم والهوى هو الذي يعمي ويصم وإلا أين هذه المقولات في مناهجنا؟ وكم عددها؟ ومن هو المتأثر بها؟ وكم عددهم؟ بل العكس هو الصحيح؛ فإن المقولات التي تحارب التشدد والتطرف أكثر من أن تحصى، وفتاوى أهل العلم في هذا كثيرة، والمخالفون لها هم قلة ولله الحمد، ووجود مثل هؤلاء القلة لا يعني أنهم على الحق، ولا يعني أن توافقهم على ما هم عليه. وعلماء وأئمة هذه الدعوة هم من أوائل من حذر من هؤلاء الغلاة، ومن منهجهم. وقول محمد المحمود عن أساتذة الجامعات والقضاة والخطباء وأئمة المساجد أنهم مروجون لخطاب التكفير السلفي،

(١) انظر موافقة المناهج لعقيدة السلف في كتاب: الدعاوى المتعلقة بمسائل العقيدة في مقررات التعليم العام في المملكة العربية السعودية (ص: ١٨٤) وما بعدها.

ومؤيدون صراحة لاستخدام العنف الذي يصل حد المطالبة العلنية بتنفيذ جريمة القتل بالآخر المخالف. ثم ذكر مثلا على ذلك قتل الجعد بن درهم نحراً يوم عيد الأضحى، وكيف يعدون هذا الفعل عين الصواب. التكفير السلفي هو التكفير المستمد من الكتاب والسنة وفق الضوابط الشرعية، ولا يمكن أن يكون التكفير السلفي مؤيدا لاستخدام العنف أو القتل بغير حق. ثم قوله عن هذا العنف: (الذي يصل حد المطالبة العلنية بتنفيذ جريمة القتل بالآخر المخالف). من هو المخالف الآخر عنده؟ ذكر لذلك مثلا، وهو الجعد بن درهم، فهو يرى أن قتل الجعد بن درهم من العنف. وهذا يؤكد لك أن الكاتب لا يريد عقيدة السلف، وأن المقولات المخالفة عنده هي ما اتفق عليه السلف الصالح وإلا فالجعد بن درهم المبتدع الضال، الذي أخذ بدعته عن بيان بن سمعان، وأخذها بيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن أعصم، زوج ابنته، وأخذها لبيد بن أعصم الساحر الذي سحر الرسول عن يهودي باليمن، الجعد بن درهم الذي قال بخلق القرآن، وزعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليمـًا، هلك سنة ١١٨ هـ، وقد افتي بقتله العلماء[1]. وقول أحمد سالم عن دعوة الإمام وقد ساق العبارة التالية في سياق أثر الدعوة الوهابية في التيارات الإسلامية المصرية: (كل أو أكثر الثورات والحركات الإسلامية في القرنين التاسع عشر والعشرين

(١) انظر: الرد على الجهمية للدارمي (ص: ١٧)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣١٩)، وخلق أفعال العباد (ص: ١٢)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٤٧)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٩٩)، وشذرات الذهب (١/ ١٦٩).

ضد الغزو الأوروبي ستحمل في طياتها بذرة وهابية). هذه العبارة مما تمدح به دعوة الإمام رحمه الله؛ فإن هذه الثورات أو الحركات الإسلامية قامت ضد الغزو الأوروبي؛ إلا إذا كان الكاتب لا يريد مقاومة الغزو الأوربي؟! ثم إن أصل هذه العبارة منقولة من الكاتب محمد جلال كشك حيث يقول: «وهكذا ترى أننا نظلم الشيخ ونظلم دعوته، بل نظلم السلفية والسلفيين عندما نتحدث عنهم بالمفهوم السوقي الشائع، بينما فلسفته وتاريخه وما ترتب على دعوته، يؤكد أنها كانت ثورة على الواقع، دعوة للرفض، دعوة لتحرير الإنسان المسلم، لتحرير الفكر الإسلامي وإسقاط الكهنوتية عن كل الفكر البشري في عصره، دعوة للتحرر من التخلف الذي أخفى جوهر الدعوة الإسلامية فالثورة تبدأ بالاعتزاز بالتراث وجعله قاعدة البناء الحضاري المطلوب، لا هدمه ولا النوم تحت أنقاضه، وكل الثورات الإسلامية في القرنين التاسع عشر والعشرين ضد الغزو الأوروبي ستحمل في طياتها بذرة وهابية»[1]. فهو ساق العبارة في سياق المدح، والكاتب ساقها في سياق الذم؟! وقول فؤاد إبراهيم: (إن إعادة طبع كتب مؤرخي المذهب الرسمي والمقررين للغارات السعودية في أدوارها الثلاثة من ابن غنام وابن بشر حتى إبراهيم بن صالح النجدي لا تحتمل تفسيراً آخر غير ما قيل من أن العنف يستمد قوته ومصادر تغذيته من الدولة نفسها). انتساب أهل التشدد أو نسبتهم لدعوة الإمام ومؤلفاتهم غير صحيحة، والخطأ الحاصل من أهل التشدد

(١) السعوديون والحل الإسلامي (ص: ١٠٥).

بسب رجوعهم لكتب أئمة الدعوة هو بسب عدم فهمهم لها ولا ينسب للدعوة، كما أن الخطأ الحاصل من الخوارج وأهل البدع في فهمهم للقرآن والسنة لا ينسب لهما. والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ليس: «إلا داعية هدى الناس من الضلال وساقهم إلى الدين السمح، وإذا بدت شدة من بعضهم، فهي ناشئة من نشأة البادية، وقلما رأينا شعبًا من أهل الإسلام يغلب عليه التدين والصدق والإخلاص، مثل هؤلاء القوم، وقد اختبرنا عامتهم وخاصتهم، سنين طويلة، فلم نرهم حادوا عن الإسلام قيد أنملة، وما يتهمهم به أعداؤهم، فزور لا أصل له»[1]. وأيضًا لا يلزم من ادعاء أهل الباطل موافقة أهل الحق في الرجوع لبعض الكتب أنهم منهم، وإلا للزم من هذا أن تكون المرجئة والخوارج والقدرية وكل أهل البدع من أهل السنة لأنهم موافقون لهم في الاعتماد على القرآن، فإذا بطل اللازم بطل الملزوم.

(١) القديم والحديث (ص: ١٧٣)، وانظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مرآة الشرق والغرب (ص: ١٧).

الشبهة: غلو دعوة الإمام في رؤيتها الفقهية وإلزام الناس بها.

يقول محمد زاهد جول : «ما يميز دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب هو الطريقة التي يقدمها للأمة في عصره، وهذا ما يميز الدعوات السلفية عبر التاريخ الإسلامي والحاضر باختلاف الأزمان والأمكنة والظروف والمعالجات، وهو فيما ذكر عنه أنه لا يقدم دليلاً على ما ينقله من أقوال عن علماء المسلمين الذي يخالفهم، فلم يذكر ما يثبت فيه أن أحداً من علماء المسلمين وهو يدعو إلى اتباع المجتهدين أو الفقهاء كان ينهى عن اتباع الكتاب والسنة، فلم يثبت ذلك عن أحد من فقهاء المذاهب أنه فعل ذلك، بل ما ثبت نقله أن كل واحد منهم كان يقول: إذا ثبت ما يخالف رأيه من الكتاب والسنة، فليضرب برأيه عرض الحائط. ولكن وعندما وصلت دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب إلى المرحلة الإصلاحية – أي: إلى مرحلة محاربة البدع عند المسلمين – استعمل أدوات المرحلة الدفاعية أولاً، ثم استعمل أدوات المرحلة الجهادية، أي: أنه استخدم القوة المادية ضد المخالفين له في الاجتهادات العلمية والرؤى والأفكار وإدخاله لأدوات المرحلة الجهادية في دعوته جعله يعامل المسلمين المخالفين له كما لو كانوا من غير المسلمين، وهو ما لم يصل إليه أحمد بن حنبل من قبل، فمهما بلغت خلافات المسلمين الفكرية والعملية فيما بينهم فلا حجة ولا حاجة إلى أن تصل مجاهدتهم بالقوة المادية كما لو كانوا من غير المسلمين، بأن تستحل دماؤهم وأموالهم، ولا أن

تنتهك حرماتهم، ولذلك فإن من الغرابة أن كل من مجدوا الحركة الجهادية في الدعوة الوهابية السلفية لم يذكروا الجهة التي وجهت إليها التعبئة الجهادية الوهابية. ولذا فإن المعترضين على الحركة الوهابية لا يعترضون على منهجيتها العلمية التأصيلية، ولا يعترضون على منهجيتها الإصلاحية، طالما كانت المنهجية العلمية والتأصيلية والإصلاحية تدعو إلى الكتاب والسنة ولو بفهم السلف وآثارهم، وإنما الاعتراض على هذه المنهجية التي تنظر إلى الاجتهادات الفقهية والفكرية الإسلامية الأخرى على أنها آراء مخالفة للقرآن والحديث، فالاعتراض هو على حصر الأحكام الشرعية في مدرسة واحدة ورفض الباقي، وهذا غلو في فهم طبيعة الفقه علمياً وعملياً، كما سبق القول بأن فقهاء الصحابة والتابعين تنوعت اجتهاداتهم دون اعتراض أحد منهم على الآخر، أي: إن هذه المنهجية المتشددة في رفض الاجتهاد الإسلامي الآخر هي بدعة بحد ذاتها»[1].

الجواب: هي محاولة بيان أن الخلاف بين المناوئين والإمام رحمه الله خلاف فقهي متشدد، وأن الإمام رحمه الله وأتباعه غلو في هذا الجانب، وانتقل الأمر من الخلاف العلمي النظري إلى استخدام القوة المادية ضد المخالفين. والإمام رحمه الله بين حقيقة الخلاف

---

(١) الحركة الوهابية في ميزان التأصيل السلفي والإصلاح السياسي، ضمن كتاب الوهابية والسلفية الأفكار والآثار (ص: ١٢٣)، وانظر: تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها (١/ ٤٢)، والإسلام الوهابي في مواجهة تحديات الحداثة (ص: ٤٢)، حقول الدم (ص: ٥٥٣). ووهابي خارج الدائرة (ص: ٩٧)، والجماعات الإسلامية والعنف موسوعة الجهاد والجهاديين (ص: ٣٣٣).

بينه وبين المناوئين لدعوته، وأن الخلاف ليس فقهيا، وإنما الخلاف عقدي، وأنه يعتمد في قوله ذلك على الكتاب والسنة وما أجمع عليه أهل العلم من كل مذهب، فيقول: «وبالجملة فالذي أنكره الاعتقاد في غير الله مما لا يجوز لغيره، فإن كنت قلته من عندي فارم به، أو من كتاب لقيته ليس عليه العمل فارم به كذلك، أو نقلته عن أهل مذهبي فارم به، وإن كنت قلته عن أمر الله ورسوله وعما أجمع عليه العلماء في كل مذهب فلا ينبغي لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعرض عنه لأجل أهل زمانه أو أهل بلده أو أن أكثر الناس في زمانه أعرضوا عنه». وقال رحمه الله في أحد رسائله التي راسل بها العلماء: «وأخبرك أني ولله الحمد متبع ولست بمبتدع، عقيدتي وديني الذي أدين الله به مذهب أهل السنة والجماعة، الذي عليه أئمة المسلمين مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم إلى يوم القيامة، لكني بينت للناس إخلاص الدين لله». وقال رحمه الله في رسالته إلى علماء الحرمين: «من محمد بن عبد الوهاب إلى العلماء الأعلام في بلد الله الحرام، نصر الله بهم سيد الأنام، وتابعي الأئمة الأعلام؛ سلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد، جرى علينا من الفتنة ما بلغكم وبلغ غيركم، وسببه: هدم بنيان في أرضنا على قبور الصالحين، فلما كبر هذا على العامة لظنهم أنه تنقيص للصالحين، ومع هذا نهيناهم عن دعواهم، وأمرناهم بإخلاص الدعاء لله، فلما أظهرنا هذه المسألة مع ما ذكرنا من هدم البنيان على القبور، كبر على العامة جداً، وعاضدهم بعض من يدعي العلم، لأسباب أخر لا تخفى على مثلكم؛ أعظمها اتباع هوى

العوام، مع أسباب أخر. فأشاعوا عنا أنا نسب الصالحين، وأنا على غير جادة العلماء، ورفعوا الأمر إلى المشرق والمغرب، وذكروا عنا أشياء يستحي العاقل من ذكرها. وأنا أخبركم بما نحن عليه خبراً لا أستطيع أن أكذب بسبب أن مثلكم لا يروج عليه الكذب. فنحن ولله الحمد متبعين غير مبتدعين على مذهب الإمام أحمد بن حنبل... وحتى من البهتان الذي أشاع الأعداء أني أدعي الاجتهاد ولا أتبع الأئمة»[1]. ودعوة الإمام تعتمد الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح ولا تخرج عن مذاهب الأئمة الأربعة، وقد بين الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله منهجه الفقهي، والتزامه بالكتاب والسنة، وما أجمع عليه العلماء وما عليه الأئمة الأربعة، يقول رحمه الله: «نحن مقلدون الكتاب والسنة وصالح سلف الأمة وما عليه الاعتماد من أقوال الأئمة الأربعة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس، وأحمد بن حنبل رحمه الله»[2]. ويقول أيضًا في بيان انتسابه لمذهب الإمام أحمد رحمه الله: «فتأمل رحمك الله ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه بعده، والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، وما عليه الأئمة المقتدى بهم، من أهل الحديث والفقهاء، كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين، لكي تتبع آثارهم. وأما مذهبنا: فمذهب الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة،

---

(١) الدرر السنية (١/ ٧٦، ٣٦، ٤٠).

(٢) مؤلفات الشيخ (٥/ ٩٦).

ولا ننكر على أهل المذاهب الأربعة إذا لم يخالف نص الكتاب والسنة، ولا إجماع الأمة، ولا قول جمهورها»[١]. ويقول الشيخ عبد الله بن محمد رحمه الله في جواب له عن معنى انتساب علماء الدعوة إلى مذهب الإمام أحمد وحقيقته، وما المقصود به أهو التقليد، أم سلوك مسلك الإمام في الاجتهاد؟ فأجاب من عدة وجوه: «الوجه الأول: أن الأقوال والأفعال توزن بأقواله وأفعاله ﷺ، فما وافق منها قبل، وما خالف رد على قائله وفاعله كائنًا من كان، فلا يقدم رأي أحد على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. الوجه الثاني: أن النصوص الصحيحة الصريحة، التي لا معارض لها ولا ناسخ، وكذا مسائل الإجماع، لا مذاهب فيها؛ وإنما المذاهب فيما فهمه العلماء من النصوص، أو علمه أحد دون أحد، أو في مسائل الاجتهاد، ونحو ذلك. الوجه الثالث: أن المذهب في الاصطلاح ما اجتهد فيه إمام بدليل، أو قول جمهور، أو ما ترجح عنده، ونحو ذلك، وأن المذهب لا يكون إلا في مسائل الخلاف، التي ليس فيها نص صريح، ولا إجماع. الوجه الرابع: نقل أصول الإمام أحمد كما نص عليها الإمام ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين. ثم قال: هذا ما أشرنا إليه من قولنا مذهبنا مذهب الإمام أحمد»[٢]. والإمام رحمه الله إنما يناقش أهل المذاهب بكلام

---

(١) الدرر السنية (ص: ٢٤٥).

(٢) انظر: الدرر السنية (٤/ ١٦)، باختصار وتصرف يسير، والمنهج الفقهي لأئمة الدعوة السلفية بنجد (ص: ٣٥١) وما بعدها.

أهل العلم من مذاهبهم، مما يدل على أنه لم يخرج عن مذاهب الأئمة الأربعة، فيقول: «أنا أخاصم الحنفي بكلام المتأخرين من الحنفية، والمالكي والشافعي والحنبلي كلاً أخاصمه بكلام المتأخرين من علماء مذهبه الذين يعتمد عليهم»[1]. والإمام رحمه الله أنكر على من افترى عليه بأنه مبطل للمذاهب الأربعة، فقال في رسالته إلى أهل القصيم فيما أفتري عليه من أمور لم يقلها، ولم يكن أكثرها على باله: «والله يعلم أن الرجل افترى علي أموراً لم أقلها، ولم يأت أكثرها على بالي. فمنها: قوله إني مبطل كتب المذاهب الأربعة، وإني أدعى الاجتهاد، وإني خارج عن التقليد، وإني أقول إن اختلاف العلماء نقمة، وجوابي عن هذه المسائل أن أقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، وقبله من بهت محمداً أنه يسب عيسى بن مريم ويسب الصالحين، فتشابهت قلوبهم بافتراء الكذب وقول الزور. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥][2]. وقول محمد زاهد جول بعد ما ذكر ما يميز دعوة الإمام أنها تعتمد الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح: (ولكن وعندما وصلت دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب إلى المرحلة الإصلاحية، أي إلى مرحلة محاربة البدع عند المسلمين استعمل أدوات المرحلة الدفاعية أولاً، ثم استعمل أدوات المرحلة الجهادية، أي أنه استخدم القوة المادية ضد المخالفين له في الاجتهادات

(١) الدرر السنية (١/ ٨٢).

(٢) مؤلفات الشيخ (١/ ١١).

العلمية والرؤى والأفكار). الخلاف بين الإمام والمناوئين لدعوته كان خلافا عقديا، فمتى كانت البدع من مسائل الاجتهاد والرؤى والأفكار. ويؤكد ذلك قوله: (فمهما بلغت خلافات المسلمين الفكرية والعملية)، فلم يحدد مستوى هذه الخلافات الفكرية والعملية؛ فإن هذا الاطلاق يعني حتى لو بلغت الخلافات إلى الشرك الأكبر، أما الخلاف الفقهي فالإمام رحمه الله لم يقاتل أبدا على خلاف فقهي، بل يقرر أنه لا إنكار فيه إذا لم يتبين الدليل القاطع. يقول الإمام محمد رحمه الله: «وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يختلفون في بعض المسائل من غير نكير، ما لم يتبين النص فينبغي للمؤمن أن يجعل همه وقصده معرفة أمر الله ورسوله في مسائل الخلاف، والعمل بذلك، ويحترم أهل العلم، ويوقرهم ولو أخطأوا، لكن لا يتخذهم أربابًا من دون الله؛ هذا طريق المنعم عليهم، وأما إطراح كلامهم، وعدم توقيرهم، فهو طريق المغضوب عليهم. واتخاذهم أربابًا من دون الله». ويقول الشيخان حسين وعبد الله أبنا الإمام محمد: «مسائل الخلاف بين الأئمة، لا إنكار فيها، إذا لم يتبين الدليل القاطع والصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا في أشياء من مسائل الفروع، ولم ينكر بعضهم على بعض؛ وكذلك العلماء بعدهم، وأن كلاً منهم قد قال بما عنده من العلم»[1]. فإذا كان الإمام وأتباعه يقولون بأنه لا إنكار في مسائل الخلاف إذا لم يتبين الدليل القاطع، فكيف ينتقلون من عدم الإنكار إلى استخدم القوة المادية ضد

(١) الدرر السنية (٤/ ١٠، ١٤).

المخالفين، فهذا بهتان عظيم. والإمام رحمه الله بين منهجه في القتال، فقال: «وأما القتال فلم نقاتل أحدا إلى اليوم إلا دون النفس والحرمة، وهم الذين أتونا في ديارنا ولا أبقوا ممكنا؛ ولكن قد نقاتل بعضهم على سبيل المقابلة ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠]، وكذلك من جاهر بسب دين الرسول بعدما عرفه»[1]. ثم قول الكاتب: (ولذا فإن المعترضين على الحركة الوهابية لا يعترضون على منهجيتها العلمية التأصيلية، ولا يعترضون على منهجيتها الإصلاحية، ... وإنما الاعتراض على هذه المنهجية التي تنظر إلى الاجتهادات الفقهية والفكرية الإسلامية الأخرى على أنها آراء مخالفة للقرآن والحديث). فإذا كانت دعوة الإمام على منهجية علمية تأصيلية صحيحة فلا يمكن أن تنظر إلى الاجتهادات الفقهية والفكرية الإسلامية الأخرى على أنها آراء مخالفة للقرآن والحديث إلا وهي كذلك؛ لأن دعوة الإمام كما ذكر الكاتب أنها على منهجية علمية تأصيلية؛ بل إن الكاتب ذكر ما يميز هذه الدعوة المباركة بأنها تلتزم الكتاب والسنة، وهو الأصل عند وجود الاختلاف، قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣].

---

(١) الرسائل الشخصية (٥/ ٣٥).

شبهة: إلحاق الفرق المتطرفة بالسلفية.

الجواب: لم يتوقف النيل من أهل السنة والجماعة منذ أن أطلت البدع برؤوسها في البلاد الإسلامية، فلو سبرت أغوار التاريخ ستجد أن كبار أئمة أهل السنة والجماعة قد اضطهدوا وعذبوا وسجنوا على يد فرق كثيرة، ولا يمكن لهذا السيل الجارف أن يتوقف، ورغم ذلك ظل مذهب أهل السنة والجماعة شامخا عزيزا منتشرا بين الناس إلى يومنا هذا، وهذه الشبهات التي تثار ضد أهل السنة والجماعة تثار أحيانا كمسائل علمية حقها البحث والحجاج العلمي، وتثار مرات لغرض التشنيع فحسب، ومن ذلك ما يشاع من إلصاق الفرق الغالية في التكفير بأهل السنة والجماعة، والادعاء بأن هذه الفرق ما هي إلا مخرجات فكر أهل السنة والجماعة، وما هي إلا نبتة نبتت في أرض سنية، وربت في تربة سنية، وتغذت على أفكار سنية، وحققت مقاصد سنية، وهذا الجمع بين الطائفتين بين بطلانه لدرجة أنهم يتكلفون الربط بين الفرق الغالية وبين أهل السنة والجماعة لوجود تنافر تام بين الطائفتين على مستوى التنظير والتطبيق، ومن هذا التكلف إثبات بعض الكتاب نسبة الفرق الغالية إلى أهل السنة والجماعة وعدم نسبتها إلى الخوارج ببيان أوجه الشبه بين الفكرين، وادعاء أن الفرق المتطرفة خارجة من عباءة السلفية؛ للشبه في بعض القضايا، وحتى نلملم شتات المسألة ونعرف حقيقة الدعوى سنناقشها من خلال المسائل التالية: المسألة الأولى: اتفاق الفرق الغالية مع السلفية في الوصف المميز للفرقة:

هذه أولى المسائل التي يبنون عليها موقفهم من إلحاق الفرق المتطرفة بالسلفية، وهي ادعاؤهم أن الصفة التي عليها السلفية تنطبق على هذه الفرق الغالية، ولا تنطبق عليها صفة الخوارج، وهذه الشبهة قائمة على خطأ في فهم الصفة التي بها تلحق طائفة بأخرى، فإنهم أتوا إلى أمور تشترك فيها السلفية مع هذه الفرق، فجعلوها دليلا على صحة النسبة، ولم ينظروا إلى الصفات الأخرى التي لم تشابهها فيها والتي عليها مدار الانتساب أصلا، وما يفعلونه يشبه بالضبط لعبة الفروق الخمسة، والتي هي قائمة على وجود شبه كبير بين صورتين وفروق طفيفة يجب استخراجها؛ لكن ماذا لو قال أحدهم في هذه اللعبة: أوجد لي خمسة فروق بين السيارة والقط، هل سيبدو السؤال منطقيا؟ ولم لا؟ فهذه لها أربع عجلات وتلك لها أربعة أرجل، وهذه تسير وتلك تمشي، وهذه عين قائمة وتلك عين قائمة، وهذه بإمكانها أن تسرع وتلك بإمكانها أيضا أن تسرع، بل تأمل جيدا، ألم تلاحظ أن مصابيح السيارة تشبه إلى حد كبير عيون القطط؟! إن الحالة التي نريد معالجتها في هذا المقال تشبه إلى حد كبير حالة أن يأتي أحدهم ويقول لك: السيارة نوع من أنواع القطط؛ لأوجه الشبه التي مر ذكرها، ويغفل المسكين عن أن الطبيعة الجوهرية للسيارة تختلف عن طبيعة القطة، فهذا كائن حي وتلك صناعة بشرية، فالتشارك في بعض الأشياء لا يعني أن هذا فرع لذاك، إذاً ما معيار إلحاق فرقة بأخرى؟ المعيار في ذلك هو الاتفاق على الأصل المميز للفرقة، فإذا أردنا أن نبحث عن اتفاق بين فرقة وأخرى يجب أن نبحث

عن الوصف المميز لكل فرقة ونرى التوافق فيه، أما البحث عن موافقات أخرى غير الوصف المميز فإن لكل أحد أن يدعي توافق فرقة مع أخرى كما يشاء، فكل الفرق يمكن البحث عن مشتركات بينها، خاصة وأنها كلها تنتسب إلى الإسلام، بل ما من موجودين إلا وبينهما أمور مشتركة كثيرة، فالبعض يأتي إلى أمور فرعية لا يعتمد عليها في نسبة فرقة إلى أخرى، وبها ينسب الفرق الغالية إلى السلفية، ويبرئها من الخوارج، وبالفحص والتدقيق نجد أنهم أقرب إلى الخوارج من أي فرقة أخرى، وإن كانوا قد خالفوهم في بعض المسائل، وإذا أردنا أن نعرف صحة هذه النسبة يجب أن نعرف الوصف المميز للخوارج. كثير من الباحثين يجعلون الوصف المميز للخوارج هو: تكفير مرتكب الكبيرة، وهذا هو المعيار الذي وضعه بعض الكتاب، وانطلقوا من هذا البناء إلى أن الفرق الغالية في التكفير والسلفية لا يكفرون بالكبائر، فهم في كفة والخوارج في كفة أخرى، وفي الحقيقة البحث عن الوصف المميز للخوارج من أعسر القضايا في البحث العقدي؛ لأن النص المؤسس للفكر الخارجي غير موجود، وفي هذا يقول ابن النديم: «قال محمد بن إسحاق: الرؤساء من هؤلاء القوم كثير، وليس جميعهم صنف الكتب، ولعل من لا نعرف له كتابا قد صنف ولم يصل إلينا؛ لأن كتبهم مستورة محفوظة»[1]. ويشير ابن تيمية رحمه الله إلى هذا المعنى فيقول: «وأقوال الخوارج إنما عرفناها من نقل الناس عنهم، لم

(١) الفهرست (ص: ٢٢٧).

نقف لهم على كتاب مصنف»[١]. وهذا يسبب إرباكا كبيرا للدارسين والباحثين عن أصل الفكرة؛ لكن من خلال مجموع مواقفهم يمكن استنباط الوصف المميز لهم، وهما وصفان: الأول: أنهم يكفرون بما ليس بمكفر، وهذا واضح في قضية تحكيم الرجال، فإنهم كفروا بهذا الفعل الذي لم يأت نص شرعي على تكفيره، وتلاحظ أن هذا الفعل لم يكن من الكبائر، بل لم يعد ذنبا قبل أن يعدوه هم. الثاني: أنهم يبنون على هذا التكفير استباحة دماء المسلمين[٢]، وقد قاتلوا الصحابي الجليل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن معه أول ما قاتلوا. وقد أشار إلى هذين الوصفين ابن تيمية رحمه الله فقال: «فأصل قول الخوارج أنهم يكفرون بالذنب، ويعتقدون ذنبا ما ليس بذنب، ويرون اتباع الكتاب دون السنة التي تخالف ظاهر الكتاب وإن كانت متواترة، ويكفرون من خالفهم، ويستحلون منه لارتداده عندهم ما لا يستحلونه من الكافر الأصلي، كما قال النبي ﷺ فيهم: «يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ». أخرجه البخاري (٣٣٤٤). ولهذا كفروا عثمان وعليا وشيعتهما؛ وكفروا أهل صفين الطائفتين في نحو ذلك من المقالات الخبيثة»[٣]. فالمشكلة ليست فقط في التكفير بالكبائر، وإنما في التكفير بالذنب، وفي جعل ما ليس

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤٩).

(٢) انظر: شرح الواسطية للشيخ سلطان العميري (ص: ٧١٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٥).

بذنب ذنبا. وفي نص أوضح من هذا يقول ابن تيمية رحمه الله: «إنهم يكفرون بالذنوب والسيئات، ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأن دار الإسلام دار حرب، ودارهم هي دار الإيمان»[1]. فإن كان هذا هو الوصف المميز لا يصح لنا حين البحث عن نسبة فرقة إلى أخرى أن نغفل عن هذا الوصف، وهو ما لم يتطرق له من ينفي نسبة الفرق الغالية في التكفير إلى الخوارج وينسبهم إلى السلفية، فكان هؤلاء يدورون على أمور أخرى ليست وصفا مميزا، كالقول بخلق القرآن حين ادعوا أن الخوارج تقول به ولا تقول به الفرق المتطرفة، فإن هذا ليس وصفا خاصا بالخوارج، وكان الواجب قبل نسبة فرقة إلى أخرى تحقيق القول في الوصف المميز، ثم يمكن أن نختلف فيما بعد في تحقق هذا الوصف في الفرقة الثانية أو عدم تحققه. المسألة الثانية: اتفاق الفرق الغالية مع السلفية في مصادر التلقي وطرق فهمها: وهذه مسألة اتكأ عليها بعض الكتاب أيضا، فادعوا أن الفرق الغالية قد اتفقت مع السلفية في المصادر، وهذه طريقة غريبة في الاستدلال، فإن كل الأمة قد اتفقت على مصادر التشريع الأصلية كالقرآن والسنة، فكيف تكون هذه الطائفة منتسبة إلى الطائفة الأخرى لاشتراكها معها في أمر تشترك فيه الأمة كلها؟! فالسنة ليست مصدرا تشريعيا خاص بالسلفية وإن كانوا قد تميزوا في شمولية الاستدلال بها، والاشتغال بها لكن لا تنكرها أيضا الطوائف الأخرى، ومن

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧٣).

الممكن أن يأتي أحد ويقول: إن الفرق الغالية تمثل الإسلام لأنها تأخذ بالقرآن الكريم وتستدل به، وهذا عين ما فعله الخوارج حين فهموا القرآن كما أرادوا، ثم دعوا الناس إلى تحكيمه حسب فهمهم، وأما طريقة الفهم فمن الناس أيضا من يقول: إن مما يدل على بعد هذه الفرق عن الخوارج وقربها من السلفية: أن السلفية تفهم القرآن فهما حرفيا. ولا أدري كيف أن هذا يجعل الفرق الغالية أقرب إلى السلفية من الخوارج! فإن الخوارج قد تمسكوا بالنص الظاهر والفهم الحرفي للقرآن دون أن ينظروا إلى الآيات الأخرى، فهم قد تمسكوا بأن لا حكم إلا لله، فقالوا لعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كيف تحكم الرجال في كتاب الله؟! وقالوا له: إنا حكمنا، فلما حكمنا أثمنا، وكنا بذلك كافرين وقد تبنا، فإن تبت فنحن معك ومنك، وإن أبيت فإنا منابذوك على سواء[1]. وبذلك كفروا الصحابة الكرام، فهل هناك جمود أشد من هذا؟! وقد أشار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى تلك الصفة فيهم حين قال: «يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ». أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤). وقال في حديث آخر: «يَحْسَبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ، وَهُوَ عَلَيْهِمْ». أخرجه مسلم (١٠٦٦). وخلاصة الأمر: أن الفرق الغالية لم توافق السلفية في مصدر تميزوا به، ولم توافقهم حتى في طريقة فهمهم للنص، فمحاولة الربط بين الطائفتين محاولة سقيمة لا تستقيم مع الإنصاف والعدل.

المسألة الثالثة: اتفاق الفرق الغالية في التكفير مع السلفية في التطبيق: وهذا أيضا مما يدندن

---

(١) ينظر: الكامل في التاريخ (٢/ ٦٩٣).

به كثير من المشنعين على السلفية، فإنهم يرون أن الفرق الغالية في التكفير ما هي إلا إفرازات طبيعية لتنظيرات السلفية، والفرق المتطرفة نفسها تنتسب إلى السلفية، فيظن الناس أنهم يقفون على أرض واحدة، ويشربون من معين واحد، ولفهم هذه القضية ومناقشتها يجب التأكيد على أصلين مهمين: الأصل الأول: أن الانتساب لا يعني صحة أخذ المنتسب بكل أصول المنتسب إليه، وبناء عليه فإنه لا ينسب إلى طائفة أو مذهب أخطاء المنتسبين إليه، وإلا لاحتجنا إلى إبطال كل الأديان ومنها الإسلام فإن من المسلمين من يطبقه تطبيقا خاطئا، ولا يمكن أن نحمل الإسلام هذه الأخطاء، وهذا نفسه يحصل من أتباع أي مذهب أو طائفة أو فكر، بل حصل هذا من أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في عصره كما نقل عبد اللطيف بن عبد الرحمن عن رجلين كانا يدعيان الانتساب إلى الشيخ ثم يكفران الناس، يقول رحمه الله: «وقد رأيت سنة أربع وستين رجلين من أشباهكم المارقين بالأحساء، قد اعتزلا الجمعة والجماعة، وكفرا من في تلك البلاد من المسلمين، وحجتهم من جنس حجتكم، يقولون: أهل الأحساء يجالسون ابن فيروز، ويخالطونه، هو وأمثاله ممن لم يكفر بالطاغوت، ولم يصرح بتكفير جده الذي رد دعوة الشيخ محمد ولم يقبلها وعاداها، قالا: ومن لم يصرح بكفره فهو كافر بالله؛ لم يكفر بالطاغوت، ومن جالسه فهو مثله، ورتبوا على هاتين المقدمتين الكاذبتين الضالتين ما يترتب على الردة الصريحة من الأحكام، حتى تركوا رد السلام، فرفع إلي أمرهم، فأحضرتهم

وتهددتهم، وأغلظت لهم القول، فزعموا أولا: أنهم على عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأن رسائله عندهم، فكشفت شبهتهم، وأدحضت ضلالتهم، بما حضرني في المجلس»[1]. وعدم استحضار هذه النقطة هو ما يجعل كثيرا من الناس ينسبون الفرق الغالية في التكفير إلى السلفية وهم برآء منها، وقد انتحل الرافضة علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكان ماذا؟! وبهذا المنطق الغريب أيضا يصبح مسيلمة الكذاب ناطقا رسميا باسم الإسلام ومعبرا عن حقيقته؛ فإنه ينتسب إليه. الأصل الثاني: التطبيق لا يبطل التأصيل، ومعناه: أن بعض الناس قد يكونون على عقيدة معينة، ويتبعون أصولا معينة، ثم يخطئون في بعض التطبيقات، والطريقة المثلى في التعامل معهم أن نبين خطأهم في التطبيق دون أن نرجع ذلك إلى إبطال الأصل، فالخطأ في التطبيق لا يعني بطلان الأصل، فقد يقول قائل: إن الأغاني حرام، ثم يسمعها، وسماعه لها لا يعني إبطال أصله، وإنما يعني وقوع الخطأ منه. ولهذا الأصل حضور في القواعد الفقهية، منها القاعدة التي تقول: «من كان القول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في صفته»[2]، وبعموم هذه القاعدة نقول: إن التأصيل الذي يقدمه مؤسس أي دعوة أو مذهب هو الحاكم لمذهبه ودعوته، فكما أن قوله هو

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٤٦٦).

(٢) ينظر: المنثور في القواعد الفقهية للزركشي (٣/ ٢١٩).

المعتبر في أصل الدعوة فكذلك صفة هذا المذهب وتطبيقه، فلا تنسب إليه الصفة التي يطبقها المنتسبون ويخطئون فيها، وقد ذكر هذا عبد الله العلوي في مراقي السعود فقال:

والشأن لا يعترض المثال إذ قد كفى الفرض والاحتمال

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في شرحه: يعني أن المثال لا يعترض عليه للاكتفاء فيه بمجرد الفرض على تقدير الصحة وبمطلق الاحتمال؛ لأن المراد من المثال إيضاح القاعدة، بخلاف الشاهد فإنه يعترض إذا لم يكن صحيحا؛ لأنه لتصحيح القاعدة[1]. فالتطبيق يعتبر مثالا للقاعدة والأصل، والخطأ فيه لا يعني تخطئة الأصل، وهكذا ينبغي التعامل مع المنتسبين إلى أي دعوة أو مذهب. ومن أكبر الأخطاء التي يرتكبها من يشنع على السلفية أنهم يأتون إلى فرق وطوائف تنتسب إلى السلفية وترتكب باسمها أشنع الجرائم، فيلحقونها بالسلفية وهي بريئة منها في الجانب التأصيلي، وكذلك في الجانب التطبيقي. وأخيرا، أصول الفرق الغالية لا تتفق مع أصول أهل السنة والجماعة، وكذلك تطبيقاتها، أما الأصول العامة كالكتاب والسنة فهذه تشترك فيها الأمة، فلا يصح ادعاء صحة نسبتها إلى أهل السنة من هذه الجهة، وبراءة أهل السنة من الفرق الغالية كبراءة الذئب من دم يوسف عليه السلام.

---

(١) نثر الورود شرح مراقي السعود (٥٥٥).

تهمة التكفير

الشبهة: أئمة الدعوة يطلقون الأحكام بدون قيود.

الجواب: يقتضي البحث العلمي الرصين لا سيما في مسائل الدين والعقيدة إعمال أدوات منهجية دقيقة، تمنع التسرع في إطلاق الأحكام، وتجنب الباحث الوقوع في الخلط بين المواقف والعبارات، خاصة حين تكون صادرة عن أئمة مجددين لهم أثر في الواقع العلمي والدعوي. ومن أبرز تلك الأدوات المنهجية: فهم الإطلاق والتقييد، ومعرفة مراد العلماء ومقاصدهم، واستقراء مجموع أقوالهم، وربطها بسياقها التاريخي والاجتماعي الذي قيلت فيه. وفي هذا السياق تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة قراءة نصوص أئمة الدعوة النجدية قراءة علمية، تعتمد على الاستقصاء الشامل لا الاجتزاء، والتحليل لا الحشو، والبيان لا التشويه. فليست العبرة بعبارة قيلت في مقام زجر، تنتزع من سياقها وتعمم على كل حال، بل العبرة بفهم البنية العلمية والفكرية التي صدر عنها الكلام، والتمييز بين مقام التعليم ومقام الرد، وبين مقام التأصيل ومقام الزجر. كما أن من لوازم البحث في هذا الباب التفريق بين الأصل والاستثناء، ومعرفة مصطلحاتهم على وجهها، وتفصيلهم بين الشرك الأكبر والأصغر، والبدعة المكفرة وغير المكفرة. وهي أمور لا تتضح إلا لمن جمع النصوص في سياقاتها المتعددة، وتدبرها جملة واحدة، ولم يقصر نظره على فتوى منفردة أو عبارة متجزأة. ومن المعايير المهمة كذلك في فهم تراث أئمة الدعوة: دراسة الواقع

التاريخي الذي عايشوه وواجهوه، والخلل العقدي والاجتماعي الذي سعوا لإصلاحه، فإن كثيرا من إطلاقاتهم ومواقفهم الصارمة، إنما جاءت ردا على انحرافات متجذرة وخرافات منتشرة وجهالات عامة، اقتضت منهم أن يكون خطابهم في مقام التحذير والتخويف، لا مقام التفصيل والتدقيق. **أولا: إطلاق القول بالشرك دون تفصيل**: كثيرا ما يقع الخلط عند من يطالع كلام أئمة الدعوة، خاصة حين يقرؤون لهم عبارات من قبيل: (من عبد غير الله فهو مشرك)، أو (من استغاث بغير الله أو ذبح لغير الله فهو مشرك)، فيتوقفون عند هذه الإطلاقات دون فهم السياق الذي قيلت فيه، أو الغاية التي قصدها العلماء منها، فيبنون على ذلك اعتراضا مفاده: أن أئمة الدعوة يطلقون أحكام الشرك والكفر دون مراعاة الفروق العلمية الدقيقة، ودون تفصيل يظهر اختلاف الحالات والنيات والملابسات التي قد تحيط بكل واقعة، فهناك النداء المجازي، وهناك نداء الندبة، وهناك ما هو دون الشرك الأكبر كالاستغاثة بلفظ التوسل وطلب الدعاء. لكن هذا الاعتراض في حقيقته ناشئ عن الغفلة عن أمرين أساسيين: أولهما: أن كلام أئمة الدعوة يجري في مقام بيان الأصل، وليس في مقام بيان الاستثناءات والتفريعات المرتبطة بكل صورة على حدة، فليس ضروريا ذكر الاستثناءات في معرض بيان أصل المسألة. ويقرر هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تقريرا بالغ الأهمية، إذ يقول: «من فصيح الكلام وجيده الإطلاق والتعميم عند ظهور قصد التخصيص والتقييد، وعلى هذه الطريقة الخطاب

الوارد في الكتاب والسنة وكلام العلماء، بل وكل كلام فصيح، بل وجميع كلام الأمم، فإن التعرض عند كل مسألة لقيودها وشروطها تعجرف وتكلف وخروج عن سنن البيان وإضاعة للمقصود»[1]. وهذا يعني أن الفصاحة لا سيما في مقام التنبيه والزجر تقتضي عدم التوسع في ذكر التفاصيل والشروط والقيود؛ لأن ذلك قد يضعف وقع التحذير، ويفتح الباب للتأويلات التي تميع الحقائق الشرعية. بل إن هذا الأسلوب - أي: الإطلاق مع وجود قصد التخصيص- هو ما درج عليه القرآن الكريم نفسه، كما في قول الله تعالى مثلا: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، دون أن يذكر أن من لم يحكم مع التأويل أو الإكراه ليس بكافر، رغم أن هذا معلوم من مواضع أخرى، لكنه لم يذكر هنا؛ لأن المقام مقام تحذير وتخويف، لا مقام تفصيل وتعليم. وثانيهما: أن هذا الأسلوب في البيان - أي: إطلاق الأحكام عند الحديث عن أصل المسألة - هو الأسلوب المتبع عند علماء الأمة عبر القرون، وهو أسلوب له ما يسوغه من جهة اللغة، ومن جهة مقاصد الشريعة، خاصة في مقام الزجر والتحذير من الوقوع في المهلكات. وقد بين بعض أهل العلم أن هذا المسلك له أصل معتبر في فقه الفتوى، وهو ما قرره ابن حجر الهيتمي حين قال: «إن للمفتي أن يغلظ في الجواب، ولو بغير الواقع، حيث لا مفسدة، ففي المجموع والروضة وأصلها: للمفتي أن يشدد في الجواب بلفظ متأول عنده؛ زجرا وتهديدا

(١) تنبيه الرجل العاقل (١/ ٣٤٩).

في مواضع الحاجة»[١]. ويقول النووي أيضا ناقلا عن الصيمري: «إذا رأى المفتي المصلحة أن يفتي العامي بما فيه تغليظ، وهو مما لا يعتقد ظاهره، وله فيه تأويل، جاز ذلك؛ زجرا له»[٢]. ثم ساق النووي ما روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في التفريق بين جوابين عن توبة القاتل، بحسب حال السائل ونيته. وقد أشار إلى هذا المعنى ابن حجر الهيتمي في فتواه المعروفة، حيث سئل عن إطلاق بعض المفتين أن من استعمل الحشيشة كفر: هل ينكر عليه هذا الإطلاق؟ فأجاب بقوله: «استفتي عن ذلك الجلال السيوطي فقال: لا ينكر عليه هذا الإطلاق؛ لأن مثل هذا يجوز أن يقال فيه في معرض الزجر والتغليظ، كقوله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ». أخرجه ابن حبان (٢٤٤٤). فيكون مؤولا على المستحل، أو يكون المراد كفر النعمة لا كفر الملة، والعالم إذا استفتي بمثل هذه العبارة إنما يطلقها متأولا على ما ذكرناه»[٣]. وإذا كان هذا الأسلوب معتمدا في المذاهب الأربعة وفي كتب الفقهاء والأصوليين، فكيف يستنكر على أئمة الدعوة الذين عالجوا واقعا مريرا عامرا بالشركيات الظاهرة والانحرافات العقدية الشنيعة أن يصرحوا بالحكم على الشرك بأنه كفر، دون أن يقيد كل موضع باحتمالات الأعذار؟! وهو ما لا يطلب من العالم عند بيانه للأحكام

---

(١) الإعلام بقواطع الإسلام (ص: ٩٨).

(٢) المجموع (١/ ٥٠).

(٣) الفتاوى الفقهية الكبرى (٤/ ٣٣٢).

الأصلية. فأئمة الدعوة لا يقصدون بذلك كل من صدر منه الدعاء لغير الله، دون النظر في الحالة المخصوصة أو في مقاصد القائلين، وإنما يتكلمون عن حقيقة الفعل مجردا، وأنه في ذاته صرف لعبادة محضة لغير الله عز وجل، وهو في ميزان الشريعة شرك، سواء وجد من يفعله عن جهل، أو تأويل، أو خطأ، فهذا يبحث لاحقا في باب العذر والمانع من التكفير، لا في باب حكم الفعل ذاته. ولهذا فإن الأسلوب الإطلاقي الذي استخدمه أئمة الدعوة هو في الحقيقة أسلوب مقصود في ذاته، تمليه دواعي البيان والوضوح، خاصة حين يراد التحذير من أمر خطير شاع وانتشر في زمانهم، وصار مقبولا بين الناس، بحيث يحتاج إلى خطاب حاسم وصريح يوقظ الغافلين، ويقطع الطريق على التلبيس. وهنا تظهر حكمة أئمة الدعوة في اختيارهم لهذا الأسلوب البياني، إذ كانوا يواجهون واقعا فيه من الانحرافات العقدية والبدع العملية والتلبس بأنواع الشركيات ما يجعلهم في حاجة إلى خطاب واضح لا لبس فيه، يعيد ترتيب المفاهيم في ذهن العامي، ويرسخ عنده خطورة هذه الأفعال، دون أن يفتح له الباب لتبريرها أو التساهل فيها. **ثانيا: تفاوت المقصود بالشرك في كلام أئمة الدعوة:** ينبغي التنبيه إلى أن بعض العبارات التي يطلقها أئمة الدعوة على أنها شرك لا تعني بالضرورة الشرك الأكبر المخرج من الملة، بل قد يكون المقصود بها الشرك الأصغر، أو ما هو من وسائل الشرك، وهو ما يفهم من خلال مراجعة أقوالهم في سياقاتها المتعددة. فمثلا: التطير أو الحلف بغير الله قد يطلق عليها أنها من الشرك، وهذا لا يعني أنها تخرج من

الملة عندهم، بل إنهم رحمهم الله كثيرا ما يصرحون بأن هذه الأفعال من الشرك الأصغر ما لم يقترن بها اعتقاد أو قصد يجعلها شركا أكبر. ومن ذلك ما قاله الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في رده على داود بن جرجيس، حيث نفى أن يكون كل ما وقع من هذه الأفعال مكفرا، بل صرح بقوله: «وأما قوله: (إنكم تكفرون به، وترون أنه كفر) فهو كذب بحت، وفرية ظاهرة، ما قال أحد ممن يعتد به عندنا: إنه كفر مخرج عن الملة»[١]. وكذلك قال الشيخ ابن باز رحمه الله: «أما الشرك الأصغر فهو أنواع أيضا: مثل الحلف بغير الله، والحلف بالنبي ﷺ، وبالأمانة، وبرأس فلان، وما أشبه ذلك، فهذا شرك أصغر»[٢]. غير أن بعض العلماء السابقين قد بين أن بعض صور الشرك الأصغر قد تتحول إلى شرك أكبر بحسب حال القائل ومقصده، كما قرر ذلك ابن القيم، حيث عد من الشرك الأصغر الحلف بغير الله، وقول: ما شاء الله وشئت، ثم قال: وقد يكون هذا شركا أكبر، بحسب حال قائله ومقصده»[٣]. وقد نقل أبو الحسين العمراني الشافعي رحمه الله هذا المعنى بتفصيل دقيق، مبينا أن الحلف بغير الله لا يخرج عن ثلاث حالات، منها ما يكون شركا أكبر، إذا قصد الحالف تعظيم المحلوف به كتعظيم الله، وهو ما يخرجه من الإسلام[٤]. **ثالثا: أئمة**

---

(١) تحفة الطالب والجليس (ص: ١٤٥).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز (٢٨/ ٣٦٩).

(٣) مدارج السالكين (١/ ٥٣٠).

(٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٠/ ٤٩٣).

الدعوة النجدية لا ينكرون وجود الخلاف في آحاد المسائل: من الأخطاء الشائعة في تصوير منهج أئمة الدعوة الظن بأنهم لا يقرون بالخلاف الفقهي في بدع الدعاء، أو أنهم ينكرون تعدد الأقوال في بعض المسائل التي هي محل اجتهاد. والحقيقة أن هذا الفهم غير دقيق، بل هو مجانب لما دلت عليه نصوصهم الصريحة التي تبين إدراكهم لمسألة الخلاف، وتفريقهم بين ما هو من قبيل البدع والمحدثات، وما هو من قبيل مسائل الاجتهاد. ومن ذلك ما يقوله الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن مسألة التوسل بالصالحين: «فلا ننكر على من فعله، ولا إنكار في مسائل الاجتهاد... أو يقصد قبر معروف - يعني: الكرخي - أو غيره يدعو عنده، ولكن لا يدعو إلا الله مخلصا له الدين؛ فأين هذا مما نحن فيه؟!»[1]. ومن الأمثلة الصريحة على احترام الخلاف ما قاله العلامة عبد اللطيف في رده على ابن جرجيس العراقي: «التوسل في عرف أهل العلم ليس هو التوسل في عرف العراقي وشيعته من عباد القبور، بل التوسل عندهم يطلق على المتابعة والاقتداء، ويطلق على سؤال الله بحق الأنبياء والصالحين. وليس النزاع في هذا كله، وإنما النزاع في اتخاذ الأنداد والآلهة والتوسل بدعائهم والاستغاثة بهم والطواف بقبورهم»[2]. وهذا النص السابق نفيس؛ فالشيخ عبد اللطيف يقرر بأن التوسل بحق الأنبياء والصالحين أحد وجهي أهل العلم، ويصرح أنها ليست مسألة نزاع مع القبورية. وهو

---

(١) مؤلفات الشيخ (ص: ٥٩).

(٢) منهاج التأسيس والتقديس (ص: ٣٠٦).

ما يدفع عن النجديين التصور الشائع أنهم لا يعترفون بالخلاف. وفي مسألة الحلف بالنبي ﷺ يقول الشيخ عبد اللطيف: «ونحن لا ننكر أن بعض الناس قال بالكراهة، وإنما النزاع في تصويب أحد القولين، وأيهما تشهد له الأحاديث النبوية»[1]. وعليه فالصورة الصحيحة لمنهج أئمة الدعوة هي أنهم يميزون تماما بين المسائل الظاهرة المتفق عليها وبين ما يسوغ فيه الخلاف، ولا ينكرون على من خالفهم في مسائل الاجتهاد، بل يقرون أن الخلاف وارد، وأن المقصود هو البحث عن الأقرب للسنة. **رابعا: ليس كل بدع القبور تعد شركا أكبر عند أئمة الدعوة:** وهذه مسألة أخرى وقع فيها كثير من الناس في طرفي الغلو والجفاء، فظن بعضهم أن أئمة الدعوة يطلقون الكفر الأكبر على كل ما يتعلق ببدع القبور، في حين أن كلامهم وكلام العلماء المحققين يدل على التمييز بين مراتب البدع، وأن ما يدخل منها في باب الشرك الأكبر إنما هو ما اشتمل على صرف عبادة لغير الله، كالدعاء والاستغاثة وطلب المدد، أما ما سوى ذلك فقد يكون بدعة محرمة أو شركا أصغر أو وسيلة إلى الشرك، وليس بالضرورة أن يكون كفرا أكبر مخرجا من الملة. وقد بين هذا التفصيل الشيخ ابن باز رحمه الله في أكثر من موضع: فقال في تقسيمه للشرك الأصغر: «أما الشرك الأصغر فهو أنواع أيضا: مثل الحلف بغير الله، والحلف بالنبي ﷺ، وبالأمانة، وبرأس فلان، وما أشبه ذلك، فهذا شرك أصغر؛ لقوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ دُونَ اللهِ، فَقَدْ أَشْرَكَ». أخرجه أحمد (٣٢٩).

(١) منهاج التأسيس والتقديس (ص: ٣٠٢).

وهكذا الرياء»[١]. فهو هنا يفرق بوضوح بين الشرك الأكبر الذي هو عبادة غير الله، وبين الشرك الأصغر الذي هو وسيلة إليه، وإن لم يكن مخرجا من الملة، فذكر الحلف بغير الله كمثال على الشرك الأصغر، مع أنه من الأمور الشائعة التي يقع فيها الناس، مما يدل على أن الحكم لا يطلق دائما بالشرك الأكبر على كل صورة من صور الخطأ المتعلق بالتوحيد. وقال الشيخ ابن باز أيضا عن الطواف بالقبور: «إذا طاف يتقرب بذلك إلى صاحب القبر فهو مثل إذا دعاه واستغاث به، يكون شركا أكبر، أما إذا طاف يحسب أن الطواف بالقبور قربة إلى الله، كما يطوف الناس بالكعبة وليس يقصد الميت، هذا من البدع ووسائل الشرك المحرمة الخطيرة»[٢]. فهنا يفرق الشيخ ابن باز بين نية المتقرب، فإن كان قصده التقرب إلى الميت فهو شرك أكبر، أما إن كان قصده التقرب إلى الله تعالى بفعل غير مشروع كأن يطوف بالقبور توهما بأن ذلك قربة فهو بدعة محرمة ووسيلة من وسائل الشرك، وليس شركا أكبر في ذاته. وكذلك قال الشيخ ابن عثيمين في التبرك بالقبور عن طريق التمسح بالقبر: «إن كان يعتقد أنها تنفع من دون الله عز وجل فهذا شرك في الربوبية مخرج من الملة، وإن كان يعتقد أنها سبب وليست تنفع من دون الله فهو ضال غير مصيب، وما اعتقده فإنه من الشرك الأصغر»[٣]. فهو

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز (٢٨/ ٣٦٩).

(٢) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٥٨).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/ ٢٣١).

هنا يفصل في الاعتقاد: فإن كان يعتقد الاستقلال في التأثير فهذا شرك أكبر، وإن اعتقد أنها مجرد سبب – وهو اعتقاد باطل – فهو شرك أصغر، وهذا دليل على تمييز دقيق بين مراتب الانحراف، وأن الحكم لا يطلق جزافا بمجرد الفعل الظاهري، بل ينظر إلى النية والاعتقاد والمقصد. وخلاصة ما سبق: أن أئمة الدعوة ومن سار على نهجهم من العلماء المحققين يراعون التفصيل الدقيق في مسائل الشرك والبدعة، ولا يطلقون أحكام التكفير على كل صور تلك المسائل، بل يرجعون الأمر إلى مدى احتمال المسألة، ومدى انطباق مفهوم العبادة الصريحة عليها. ومن هنا يتبين خطأ من يظن أن كل بدعة متعلقة بالقبور تعد شركا أكبر، أو أن كل من فعلها يحكم عليه بالخروج من الملة، كما يتبين أيضا خطأ من اتهم أئمة الدعوة بعدم الاعتراف بالخلاف الفقهي أو إنكارهم له، فذلك كله مبني على قراءة مجتزأة لنصوصهم، أو على تصورات مسبقة لا تستند إلى تحقيق علمي. **خامسا: التعليل بالشرك أو بذرائع الشرك عند أئمة الدعوة:** يعد التعليل بالشرك أو بذرائعه من المسائل التي ينكرها بعض المخالفين على أئمة الدعوة، بدعوى أنهم خالفوا ما عليه جمهور الفقهاء في هذا الباب، مدعين أنه لا سلف لهم إلا ابن تيمية؛ إذ لم يصف الفقهاء في زعمهم كثيرا من البدع الشركية بمصطلح الشرك، وإنما اقتصروا على أحكام مثل الكراهة أو الحرمة، ويرون أن تعبيرات أئمة الدعوة في هذا الباب تنطوي على تشدد أو تكفير أو خروج عن طريقة فقهاء المسلمين، إلى آخر تلك الاعتراضات المتكررة. غير أن هذا الاعتراض مبني على تصور

مغلوط لمناهج التأصيل الفقهي، ويتبين بطلانه من وجهين: الوجه الأول: أن الشرك لا يعد قسيما للتحريم، بل الحكم بالشرك يتضمن التحريم من باب أولى؛ لأن الشرك بنوعيه داخل في دائرة المحرمات. ومن المقرر عند الأصوليين: أن الحكم بالأعم لا يستلزم نفي الأخص. فإذا قال الفقيه عن فعل ما: هذا محرم، فلا يعني بالضرورة نفي كونه شركا، بل قد يكون تحريمه بسبب اشتماله على معنى الشرك أو كونه ذريعة إليه. فالشرك هو تعليل المسألة وليس قسيما للحكم الشرعي كما يتوهم عوام المخالفين. فالفقيه في كتب الفقه يكون في معرض بيان الأحكام التكليفية الخمسة، لا بيان تعليل المسألة. ونظير ذلك ما يقال في القتل مثلا: إنه محرم، وتعليل تحريمه أنه فساد في الأرض. فالحكم هو الحرمة، والعلة هي الفساد. وقد يذكر الفقيه علة الفساد في الأرض تنفيرا للناس عن القتل، وقد لا يذكره فقيه آخر. وكذلك الشأن في مسائل الشرك؛ فالفقيه يذكر الحكم التكليفي غالبا، ولكن حرص ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب على بيان العلة كون الفعل وسيلة إلى الشرك، أو كونه شركا في ذاته؛ لأجل التنفير من الفعل، وبيان خطورته بسبب انتشاره في زمانهم. الوجه الثاني: أن دعوى أن الفقهاء لم يذكروا علة الشرك في هذه الأبواب غير دقيقة، بل هناك فقهاء نصوا على علة الشرك في تحريم بعض الأفعال، ومن ذلك: ما قاله الحجاوي الحنبلي في الإقناع: «ويحرم الحلف بغير الله وصفاته ولو بالنبي؛ لأنه شرك في تعظيم الله،

فإن فعله استغفر وتاب ولا كفارة في اليمين به»[١]. وفي هذا النص تصريح بأن العلة في التحريم هي كون الحلف بغير الله شركا في التعظيم، مما يدل على اعتبار معنى الشرك في تعليل الحكم. وقال النووي: «ولا يجوز أن يقول الذابح والصائد: باسم محمد، ولا باسم الله واسم محمد، بل من حق الله تعالى أن يجعل الذبح باسمه، واليمين باسمه، والسجود له، ولا يشاركه في ذلك مخلوق. وذكر في الوسيط: أنه لا يجوز أن يقول: باسم الله ومحمد رسول الله؛ لأنه تشريك»[٢]. فقد علل النووي التحريم هنا بكونه تشريكا، وهو لفظ دال على المعنى العقدي للشرك. ونقل الشربيني عن الرافعي قوله فيمن قال: (أذبح باسم الله ومحمد): «وقد تنازع جماعة من فقهاء قزوين فيه: هل تحل ذبيحته؟ وهل يكفر أو لا؟ والصواب ما بيناه، وقد نص الشافعي على أنه لو قال: (أذبح للنبي ﷺ أو تقربا له) لا يحل أكلها. أما لو قال: (باسم الله ومحمد رسول الله) - برفع محمد - فإنه لا يحرم، بل ولا يكره كما بحثه شيخنا لعدم إيهامه التشريك. قال الزركشي: وهذا ظاهر في النحوي، أما غيره فلا يتجه فيه ذلك»[٣]. فالعلة التي يدور عليها التحليل أو التحريم أو حتى الكراهة في هذا الباب هي إيهام التشريك، أي: دخول معنى الشرك أو الإيهام به في الألفاظ أو الأفعال. ومن

---

(١) الإقناع (٤/ ٣٣٣).

(٢) روضة الطالبين (٢/ ٤٧٥).

(٣) مغني المحتاج (٤/ ٢٧٣).

مجموع ما سبق يتبين أن أئمة الدعوة لم يبتدعوا توصيف البدع الشركية بكونها شركا أو وسيلة إليه، بل هم مسبوقون بذلك في كلام من تقدمهم من أهل العلم، لكنهم أكثروا من التنبيه عليه لأجل الحاجة الماسة إلى إنكاره في زمانهم، حيث كثر الوقوع في هذه الأفعال، وانتشرت مظاهر الغلو في القبور والتبرك بها. **سادسا: إطلاقات خاصة بتواريخ وحروب النجديين: منها: إطلاق الوصف بالردة:** يلاحظ في تواريخ ابن بشر وابن غنام استخدام مصطلح «الردة» في سياقات متعددة، كقولهم: (ارتد أهل كذا)، وذلك عند نقضهم البيعة أو خروجهم عن طاعة الإمام محمد بن سعود. ومن المهم هنا التنبيه إلى أن هذا التعبير لا يقتضي بالضرورة الردة بالمعنى العقدي المعروف – أي: الخروج عن الإسلام – بل قد يراد به الارتداد السياسي، أو النقض في العهد والبيعة، كما هو مستقر في الاستعمالات اللغوية والشرعية. يقول الإمام الشافعي في قوله: «الردة: الارتداد عما كانوا عليه بالكفر، أو الارتداد بمنع الحق، ومن رجع عن شيء جاز أن يقال: ارتد عن كذا»[1]. وقد نقل الخطابي أن الردة لفظ لغوي يدل على الرجوع والانصراف عن الشيء، إذ يقول: «إن الردة اسم لغوي، وكل من انصرف عن أمر كان مقبلا عليه فقد ارتد عنه»[2]. كما يقول ابن منظور: «ويقال لأهل الحرب: قد كفروا، أي: عصوا وامتنعوا، والكفر كفر النعمة، وهو نقيض الشكر، والكفر:

(١) الأم (٩/ ٢٠٦).

(٢) معالم السنن (٢/ ٦).

جحود النعمة، وهو ضد الشكر. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ﴾ [القصص:٤٨] أي: جاحدون»[١]. ووفق هذه الدلالات يتضح أن استعمال المؤرخين النجديين لمصطلح «الردة» لا يلزم منه دائما التكفير العقدي، بل يدخل فيه البعد السياسي والاجتماعي والفقهي المتعلق بسلطان الإمام الشرعي وبيعة أهل البلد له. **ومنها: وصف الجيش النجدي بجيش المسلمين:** وصف المؤرخون النجديون جيوشهم بأنها (جيوش المسلمين)، وهو وصف متداول في الكتابات الشرعية والتاريخية، للإشارة إلى الجيش الملتزم بطاعة الإمام، لا إلى الحصرية العقدية. وقد درج الفقهاء والمؤرخون على إطلاق هذا التعبير حتى في حالات الاقتتال الداخلي بين المسلمين، كما في قول الخطيب البغدادي عن وقعة النهروان: «فركبهم المسلمون فقتلوهم، ولم يقتلوا من المسلمين إلا تسعة رهط»[٢]. وقد تكرر هذا التعبير في عدد من التواريخ، منها ما جاء في تاريخ الفاخري: «وفي سنة ١١٧٦ غزا المسلمون الأحساء»[٣]. وما ورد في تاريخ ابن لعبون: «وفي سنة ١١٩٤ سارت جيوش المسلمين على أهل الزلفي»[٤]. بل نجد أن الملك عبد العزيز آل سعود المعروف بسعة أفقه وتسامحه السياسي والديني قد استخدم هذا التعبير في وصف جيشه

(١) لسان العرب (٥/ ١٤٤).

(٢) تاريخ بغداد (١/ ٥٣٦).

(٣) تاريخ الفاخري (ص: ١٣٩).

(٤) تاريخ ابن لعبون (ص: ١٩١).

خلال معركة السبلة، حيث قال في رسالته لأمير الكويت: «ولذلك قام المسلمون في التاسع عشر من الشهر الماضي بالهجوم عليهم»[١]. مع العلم بأن الخصم في هذه الواقعة هم جماعة الإخوان الذين كانوا متشددين دينيا، لا خارجين عن الإسلام. **ومنها: وصف الحروب بالفتوحات:** لا يفهم من إطلاق وصف (الفتوح) على بعض حملات الدعوة النجدية أنه مصطلح تكفيري بالضرورة، فقد وصف الشوكاني وهو من كبار علماء زمانه ومن خارج البيئة النجدية تلك الحروب بالفتوحات، قائلا: «وكانت تلك البلاد قد غلبت عليها أمور الجاهلية، وصار الإسلام فيها غريبا... فافتتح جميع الديار النجدية»[٢]. وهذا لا يدل على نزعة تكفيرية عنده، وإنما يعكس توصيفا شرعيا عاما لواقع الجهل بالشريعة وتغلب البدع، دون أن يلزم منه تكفير المخالفين. **وأما موقفهم من تكفير القبائل:** فهو في الغالب من باب العام الذي أريد به الخاص. حيث يطلق الوصف على قرية أو طائفة بعينها، والمقصود به الرؤوس والقيادات التي أقيمت عليهم الحجة، دون أن يشمل ذلك عموم الناس. وقد بين ذلك الشيخان حسن وعبد الله ابنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب بقولهم: «وقد يحكم بأن أهل هذه القرية كفار... ولا يحكم بأن كل فرد منهم كافر بعينه»[٣]. وقد

---

(١) الإخوان السعوديون في عقدين (٩/ ٢٠٤).

(٢) البدر الطالع (١/ ١٨٢).

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ١٤٥).

استندوا في هذا إلى قاعدة: الطائفة الممتنعة. وهي مسألة فقهية معتبرة، اتفق العلماء فيها على مشروعية قتال الممتنعين عن بعض شعائر الإسلام، وإن اختلفوا في وصف الامتناع بالردة الإسلام وهو قول الجمهور، أو الردة عن الحق وهو قول الإمام الشافعي، وقد رجح ابن تيمية رأي الجمهور. وعليه، فالأمر لا يخرج عن اجتهاد معتبر في فهم النصوص الشرعية، ولا يلزم منه إطلاق التكفير على عموم الناس، بل يراعى فيه التفصيل والتدرج في الإنكار وإقامة الحجة. **سابعا: رد المتشابه إلى المحكم في كلام أئمة الدعوة:** من القواعد المنهجية المقررة عند أهل العلم أن يرد المتشابه من الكلام إلى المحكم منه، إذ العبرة بما بينه صاحبه من مراده، لا بما يتوهم من العبارات المشتبهة التي قد تحتمل أكثر من وجه. لذلك كان من الخطأ البين استدلال بعضهم بكلام للشيخ محمد بن عبد الوهاب يتحدث فيه عن انتشار مظاهر الشرك في الأمة، كقول الشيخ: «فلا يخفى عليكم ما ملأ الأرض من الشرك الأكبر عبادة الأصنام، هذا يأتي إلى قبر نبي، وهذا إلى قبر صحابي كالزبير وطلحة»[1]. مع أن عبارته لا تفيد تعيينا ولا تعميما؛ فالشيخ يتحدث عن انتشار جنس الشرك، لا عن كفر عموم الناس. وكقول الشيخ عن أهل الشام وعبادتهم لابن عربي: «لكن هو آت من الشام – يعني: المويس – وهم يعبدون ابن عربي، جاعلين على قبره صنما يعبدونه، ولست أعني

(١) الرسائل الشخصية (٦/ ١٢٥).

أهل الشام كلهم، حاشا وكلا، بل لا تزال طائفة على الحق وإن قلت واغتربت»[1]. وقد استدل بهذه العبارة ونحوها على أن الشيخ يكفر غالب أهل الشام. ولفهم تلك العبارات ينبغي التنبه إلى أمور: معلوم في القواعد المقررة رد الكلام المتشابه إلى المحكم: فإذا كان لعالم كلام مشتبه يحتمل عدة أوجه، ثم وضح هو بنفسه مقصوده، فلا يحل لأحد أن ينسب إليه قولا هو نفاه عن نفسه، ولا يحل الدخول في نيته والتفتيش عن قلبه؛ لأن الله تعبدنا بالظواهر. وقد نفى الشيخ عن نفسه هذا الكلام بقوله: «وأما القول: أنا نكفر بالعموم فذلك من بهتان الأعداء الذين يصدون به عن هذا الدين، ونقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]»[2]. وأيضا هو من تشبيه الجنس بالجنس أو تشبيه النظير بنظيره: فيجوز تشبيه الحب والتأله والشغف بشيء ما بالعبادة، وإن لم تتحقق شروط العبادة في كل صورها، فقد يشبه العالم أن أقواما يعبدون قبرا من باب المبالغة لا من باب التحقيق. ومثله ما ورد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين مر على قوم يلعبون الشطرنج، فقال: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢][3]. فشبه الشطرنج بالأصنام، ولم يكن مراده تكفيرهم. كما ورد عن النبي ﷺ قوله: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ». أخرجه البخاري (٢٨٨٧).

---

(١) الرسائل الشخصية (٦/ ١٣٧).

(٢) مجموع مؤلفات الشيخ (٥/ ٦٠).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦١٥٨).

فسمى محبة المال عبادة له، وهي مبالغة لبيان التعلق القلبي، لا لكونه كفرا بالضرورة. وهذا الأسلوب معروف عند أهل العلم، يستخدم للتقبيح والتقريع، لا لبيان الحكم الشرعي بالكفر على الأعيان. يقول الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]: «ونظيره في هذا الزمان اشتغال كثير من الخلق بتعظيم قبور الأكابر، على اعتقاد أنهم إذا عظموا قبورهم فإنهم يكونون شفعاء لهم عند الله»[1]. والإنكار المجمل يختلف عن الحكم المفصل: الإنكار المجمل قد يستخدم فيه التشبيه، أو التغليب، أو التعبير عن خطورة الفعل، كأن يقال عمن يذبح لغير الله: إنه يعبد غير الله، كما يقال: عبد المال وعبد الهوى، وهذا مما جرى به عرف الوعاظ والعلماء قديما وحديثا. أما مقام التحقيق الفقهي والقضائي فيراعى فيه ضوابط التكفير من توفر الشروط، وانتفاء الموانع، وقيام الحجة، ولا يكفر فيه إلا المصر بعد البيان. وأيضا التفرقة بين الإسلام المطلق ومطلق الإسلام: تشكي الشيخ من غربة الإسلام أو انتشار الشرك إنما يقصد به الإسلام الخالص، لا مطلق دين الإسلام. ويوضح هذا الشيخ رحمه الله في رسالته لعبد الله بن سحيم بقوله: «فإن عرفت أن الصواب معي، وأن دين الإسلام اليوم من أغرب الأشياء؛ أعني دين الإسلام الصرف الذي لا يمزج بالشرك والبدع، وأما الإسلام الذي هو ضد الكفر، فلا شك أن أمة محمد ﷺ آخر الأمم، وعليها تقوم

(١) مفاتيح الغيب (١٦/ ٥٨).

الساعة»[١]. وهذا النص السابق فيه تفصيل بديع، ويرفع الإشكال رأسا، فهو يقر أن الأمة على دين الإسلام حتى مع وجود الشرك، وأن مقصوده غربة دين الإسلام الخالي من البدع، فبعد هذا البيان لا يحل لأحد أن ينسب إلى الشيخ قولا هو ينفيه عن نفسه. وما ينكر على الشيخ من تلك العبارات قد ورد نظيرها عن كثير من أهل العلم: ومن ذلك ما قاله المقبلي الكوكباني وهو يسبق الشيخ بقرن من الزمان ناقلا عن بعض أهل العلم في زمانه: «أهل الطائف لا يعرفون الله، قد اتخذوا ابن عباس إلها من دون الله... وليس لهؤلاء من علاج غير السيف، ولكن أهل السيف الآن أجهل خلق الله، وأشدهم اغترارا بتلك الأساليب، حيوانات مختلفة الطباع من ثعالب وسباع يعمها سلب الفلاح. والله المستعان»[٢]. ويقول المولى الدهلوي الحنفي: «اعلم أن الشرك قد شاع في الناس في هذا الزمان وانتشر، وأصبح التوحيد الخالص غريبا، ولكن معظم الناس لا يعرفون معنى الشرك، ويدعون الإيمان مع أنهم قد تورطوا في الشرك وتلوثوا به»[٣]. فما الفرق بين كلام الإمام الدهلوي وكلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب؟! ويقرر الشوكاني أن الشرك قد عم في الأمة بقوله: «إن كثيرا مما يفعله المعتقدون في الأموات يكون شركا، قد يخفى على كثير

---

(١) الرسائل الشخصية (ص: ٦٦).

(٢) الأبحاث المسددة في فنون متعددة (ص: ١٥٨).

(٣) رسالة التوحيد (ص: ١٧).

من أهل العلم، لا لكونه خفيا، بل لإطباق الجمهور على هذا الأمر، وشيوعه حتى شب عليه الصغير، وشاب عليه الكبير، ولا يرى من ينكره، بل يسمع من يرغب فيه ويحث عليه»[1]. فالشوكاني يقر بإطباق الجمهور على هذا الشرك، ومع ذلك لم يلزمه أحد بأنه يرى كفر عموم المسلمين، وهو عين ما قرره الشيخ محمد بن عبد الوهاب. **ثامنا: إطلاق تكفير من لم يكفر المشركين**: هذه من أهم المسائل التي سببت إشكالا، حيث إن الشيخ رحمه الله أطلق القول بأن من لم يكفر المشركين أو صحح مذهبهم فهو مثلهم، وأن من والى المشركين فهو مثلهم. وهذه قاعدة صحيحة لا غبار عليها قد ذكرها الفقهاء، لكن قد فهم بعض الناس باللوازم أنه يكفر من لم يكفر المعين من القبورية، وهذا الفهم ليس صحيحا؛ لأن لازم القول ليس بقول. ولفهم هذا الموضوع لا بد من الرجوع إلى السياق التاريخي لكلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعلماء الدعوة، فقد كان بعض المحسوبين على العلم في زمن الشيخ يوافقونه على أن عبادة الله وحده هي الأفضل، لكنهم زعموا أن دعاء غير الله والاعتقاد في الصالحين هي مسائل خلافية بين المذاهب الأربعة. واستدلوا ببعض أقوال الفقهاء التي أجازت التوسل والتشفع بالرسول ﷺ، وظنوا أن ذلك فيه إباحة لدعاء غير الله، ولذلك توقفوا في تكفير عباد القبور، ومنعوا من الإنكار عليهم. لكن أوضح الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن التوحيد لا يكتمل إلا بالبراءة من الشرك وأهله، وأن مسألة عبادة غير الله

(١) البدر الطالع (١/ ١٦٩).

ليست من مسائل الفروع الفقهية، بل من أصول الدين. ومن هنا جاءت عبارته المشهورة: (من لم يكفر المشركين فهو مثلهم)، أي: أن من سوغ الشرك الأكبر فهو كافر. والمقصود هنا جنس المقالة لا مجرد الاختلاف في تكفير أشخاص بأعيانهم كما فهم بعض المعاصرين. وقد أساء البعض في العصور الحديثة فهم هذه الإطلاقات، فظنوا أن الشيخ يكفر العاذر بالجهل، وهذا لم يكن مقصوده إطلاقا، بل إن هذا النوع من الإطلاقات معروف عند علماء السلف، كما قال سفيان بن عيينة: «من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر»[1]. رغم أن القائلين بذلك من المعتزلة كان محكوما بإسلامهم. فالمقصود هو إنكار أصل المقالة، وليس تكفير كل من وقع في التأويل أو الجهل. نصوص صريحة من أئمة الدعوة تنفي تكفير من لم يكفر المعين: يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «إذا عرفتم ذلك فهؤلاء الطواغيت الذين يعتقد الناس فيهم من أهل الخرج وغيرهم مشهورون عند الخاص والعام بذلك، وأنهم يترشحون له ويأمرون الناس به، كلهم كفار مرتدون عن الإسلام. ومن جادل عنهم، أو أنكر على من كفرهم، أو زعم أن فعلهم هذا لو كان باطلا فلا يخرجهم إلى الكفر، فأقل أحوال هذا المجادل أنه فاسق لا يقبل خطه، ولا شهادته، ولا يصلى خلفه»[2]. فهذا النص يوضح أن الشيخ لم يطلق التكفير

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٨٢).

(٢) تاريخ نجد (ص ٣١٠).

على كل من توقف في تكفير شخص معين، مع أن كلامه فيمن يجادل عن رؤوس الطواغيت المعروفين كتاج وشمسان ممن يدعون الخوارق وخطاب الملائكة، فكيف بمن هم دونهم؟! بل فكيف بالعوام الجهال؟! فلو كان الشيخ يكفر العاذر بالجهل لصرح بذلك، لكنه لم يفعل. أضف إلى ذلك نصوص الشيخ الصريحة في إنكاره أنه يكفر من لم يكفر ولم يقاتل، يقول الشيخ: «وأما الكذب والبهتان فمثل قولهم: ... وأنا نكفر من لم يكفر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه. فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله»[1]. فكيف ينسب بعد ذلك إلى الشيخ قول هو ينكره وينفيه عن نفسه؟! وفي رسالته إلى الشيخ أحمد بن إبراهيم يقول: «وبعد، ما ذكرت من مسألة التكفير، وقولك أبسط الكلام فيها، فلو بيننا اختلاف أمكنني أن أبسط الكلام أو أمتنع، وأما إذا اتفقنا على الحكم الشرعي: لا أنت بمنكر الكلام الذي كتبت إليك، ولا أنا بمنكر العبارات التي كتبت إلي، وصار الخلاف في أناس معينين»[2]. ففي هذه الرسالة يبين ويشرح وجهة نظره لأحد المعارضين الذين يوافقونه على أصل الدعوة، ويخالفونه في تكفير بعض المعينين. ولو أنه يرى كفر من لا يكفرهم لصرح بتكفير من يراسله وهو الشيخ أحمد بن إبراهيم ولكنه لم يفعل، بل صرح أنهما متفقان على أصل المسألة، وصار

(١) مجموع مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (٤/ ١١).

(٢) مجموع مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٢٠٤).

الخلاف في أناس معينين؛ ليثبت له أن الاتفاق بينهما أكبر من الاختلاف. وسئل أبا بطين رحمه الله عمن لا يعرف الإيمان بالله، ولا معنى الكفر بالطاغوت، وهذه حالة الأكثر ممن لدينا يدعي الإسلام، ويلتزم شرائعه الظاهرة، ويزعم حب أهل الحق، وينتسب إليهم على الإجمال، وأما على التفصيل فيبغض أهل التوحيد ويمقتهم، ويرى منهم الخطأ في الأمور التي تخالف عادته وما يعرفه، فيعتقد خلاف ما عرف خطأ؛ لأن الذي في ذهنه أن ما عرف الناس عليه هو الدين، ولا يعرف دليلا يرد عليه، ولا يرعوي ولا يلتفت إليه؛ لأنه يرى الدين ما تظاهر به المنتسبون، فما حال من هذا وصفه؟ ومنهم كثير يصرحون بالبغض والعداوة لأهل الحق، ويحرصون على اتباع عوراتهم والوقوع في عثراتهم، ونرى مثل هؤلاء الواقع منهم هذا المذكور مع عدم معرفة أصل الإسلام كفارا؛ لأنهم لم يعرفوا الإسلام أولا، وثانيا: عادوا أهله وأبغضوهم، ورأوا الدين ما عليه أكثر المنتسبين، فهل رأينا فيهم صواب أم لا؟ فأجاب رحمه الله: «إن كان الرجل يقر بأن هذه الأمور الشركية التي تفعل عند القبور وغيرها، من دعاء الأموات والغائبين، وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والتقرب إليهم بالنذور والذبائح، أن هذا شرك وضلال، ومن أنكره هو المحق، ومن زينه ودعا إليه فهو شر من الفاعل، فهذا يحكم بإسلامه، لأن هذا معنى الكفر بالطاغوت، والكفر بما يعبد من دون الله. فإذا اعترف أن هذه الأمور وغيرها من أنواع العبادة محض حق الله تعالى، لا تصلح لغيره، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، فضلا عن غيرهما، فهذا حقيقة

الإيمان بالله، والكفر بما يعبد من دون الله، قال النبي: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ». أخرجه مسلم (٢٣). وفرض على كل أحد معرفة التوحيد، وأركان الإسلام بالدليل. ولا يجوز التقليد في ذلك، لكن العامي الذي لا يعرف الأدلة، إذا كان يعتقد وحدانية الرب سبحانه، ورسالة محمد ﷺ، ويؤمن بالبعث بعد الموت، وبالجنة والنار، وأن هذه الأمور الشركية التي تفعل عند هذه المشاهد باطلة وضلال، فإذا كان يعتقد ذلك اعتقادا جازما لا شك فيه، فهو مسلم وإن لم يترجم بالدليل؛ لأن عامة المسلمين ولو لقنوا الدليل فإنهم لا يفهمون المعنى غالبا. وذكر النووي في شرح مسلم في الكلام على حديث ضمام بن ثعلبة، قال: قال أبو عمرو بن الصلاح: فيه دلالة لما ذهب إليه أئمة العلماء من أن العوام المقلدين مؤمنون، وأنه يكتفى منهم بمجرد اعتقاد الحق، جزما من غير شك وتزلزل، خلافا لمن أنكر ذلك من المعتزلة، وذلك لأنه ﷺ قرر ضمام على ما اعتمد عليه في معرفة رسالته وصدقه، ومجرد إخباره إياه بذلك، ولم ينكر عليه ذلك، ولا قال: يجب عليك النظر في معجزاتي، والاستدلال بالأدلة القطعية. انتهى. وأما من قال: إن هذه الأمور التي تفعل عند هذه المشاهد، من دعاء غير الله والنذر والذبح لهم، إن هذا ليس بحرام، فإطلاق الكفر على هذا النوع لا بأس به، بل هذا كفر بلا شك»[1].

تحليل فتوى أبا بطين رحمه الله: السؤال كان عن حكم من لا يقر ما يحصل عند القبور

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ٤).

إجمالا، أما عند التفصيل فهو يمقت أهل التوحيد، وينكر الكثير مما هم عليه؛ لأنه يخالف ما اعتاد عليه، بل ويرى الدين في معظم من يخالف أهل التوحيد. فجاء هذا الجواب الجليل من الشيخ أبا بطين رحمه الله من أن المناط هو اعتباره ما يحصل عند القبور باطلا وضلالا، وأنكر ما يفعله القبوريون إجمالا دون تفصيل، فيقبل منه هذا الإنكار وهو مسلم بذلك؛ لأنه ليس كل الناس يفهمون الأدلة، مع أن كلام الشيخ أبا بطين هنا يقتضي أنه لو اعتبر أن هذه الأفعال هي من جنس الحرام عموما دون دخول في التفاصيل، فإن هذا يكفي في ثبوت إسلام الرجل؛ لأنه ليس كل الناس يفهمون الأدلة. وبعد هذا العرض والبيان يتضح أن تناول إطلاقات أئمة الدعوة النجدية لا يجوز أن يكون بمعزل عن أصول البحث العلمي، ولا بمنأى عن أدوات الفهم الشرعي والمنهجي؛ إذ إن كثيرا من مواضع الاشتباه التي يقع فيها الغلاة أو الخصوم إنما نشأت من عدم التمييز بين المقامات، أو من اجتزاء العبارات، أو من إسقاطها على غير محلها، دون نظر إلى سياقها أو مقصد قائلها. وقد بينا من خلال هذه المبحث أن أئمة الدعوة رغم ما اشتهر عنهم من عبارات شديدة في الرد على مظاهر الشرك والبدع كانوا يفرقون بين مراتب الأفعال، ويراعون أحوال المخاطبين، ويدركون الفروق الدقيقة بين الشرك الأكبر والأصغر، والكفر الظاهر والمحتمل، كما أنهم لم يغفلوا الخلاف في بعض مسائل الفروع، ولم يخرجوا عنها عن دائرة الإسلام إلا ما دل الدليل عليه. ولعل أبرز ما نبه إليه هذا البحث أن إطلاقاتهم جاءت في سياق زمني واجتماعي

مضطرب، كانت تغلب عليه المظاهر الوثنية والانحرافات العقدية، ما استدعى في كثير من المواطن تغليظ القول وزجر العامة، حفاظا على أصل الدين ومعالم التوحيد، وهو ما قرره غير واحد من العلماء عبر العصور في مقامات الزجر والردع. إن الإنصاف المنهجي يقتضي أن يحكم على كل كلام في ضوء بيئته ومقصوده ومجمل أقوال قائله، لا على وفق التسرع أو الأهواء. ومن هنا، فإن الدعوة إلى فهم متوازن ومستنير لإرث أئمة الدعوة النجدية لا تعني تبرير الأخطاء، ولكنها تقتضي قراءته قراءة علمية منصفة، لا تقف عند ظاهر اللفظ، بل تنفذ إلى عمق المعنى والسياق.

الشبهة: التسرع في التكفير وسفك الدماء.

يقول الحسن بن علي الكتاني فيما أنكر على الإمام محمد بن عبد الوهاب: «لكن العلماء أنكروا عليه وعلى جنوده التجاري في سفك الدماء، والتسرع في التكفير.... كثير من المجددين ودعاة التغيير والعمل بالسنة كانوا يوافقون دعوة ابن عبد الوهاب ويرونها إحياء لدعوة شيخ الإسلام ابن تيمية ومنهاج السلف، لكنهم استنكروا تسارع النجديين في التكفير وسفك دماء الناس واستحلال أموالهم»[1]. ويقول أحمد سالم: هذا التساؤل – أي: التكفير والقتال في الدعوة الوهابية – لم يكن أصلاً ليطرح لولا ثقافة التكفير الواسعة التي شاعت منذ ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فقد لعبت مدرسته دوراً كبيراً في ترسيخ مبدأ الغلو في قضية التكفير عند أتباع الشيخ ومحبيه ... »[2].

الجواب: التسرع في التكفير، والتكفير بالذنوب وسفك الدماء من سمات الخوارج، فهم يحدثون البدع المخالفة للكتاب والسنة، ثم يكفرون من خالفها؛ ولذلك حاول المناوئون المعاصرون التنفير من دعوة الإمام وتشويها بفرية التسرع في التكفير وسفك الدماء. يقول الإمام رحمه الله: «وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على قبر أحمد البدوي وعبد القادر الجيلاني وأمثالهما لأجل جهلهم وعدم وجود من ينبههم، فكيف نكفر من لم

---

(١) مباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ٢٤٦، ٢٥٤).

(٢) جدل الدين والسياسة (ص: ٢١٧)، وانظر: النزعة التكفيرية في فكر الوهابية د. اليماني الفخراني.

يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا ولم يكفر ولم يقاتل. ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]»[١]. والإمام محمد رحمه الله من أكثر الناس تحرزا من التكفير، يقول حفيده الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله عن موقف جده الإمام محمد من التكفير: «والشيخ محمد من أعظم الناس توقفاً وإحجاماً عن إطلاق الكفر، حتى إنه لم يجزم بتكفير الجاهل الذي يدعو غير الله من أهل القبور أو غيرهم إذا لم يتيسر له من ينصحه ويبلغه الحجة التي يكفر مرتكبها»[٢]. ويقول الشيخ حسين بن غنام رحمه الله: «إن الشيخ كان ملتزماً بالمنهج السوي، ولم يتسرع لسانه بتكفير أناس أشربت قلوبهم بالمعاصي، وبما كانوا عليه من القبائح الشركية»[٣]. ومما يدل على احتراز وتثبت الإمام محمد بن عبد الوهاب في مسائل التفكير، قوله رحمه الله: «من أظهر الإسلام، وظننا أنه أتى بناقض، لا نكفره بالظن؛ لأن اليقين لا يرفعه الظن وكذلك لا نكفر من لا نعرف منه الكفر، بسبب ناقض ذكره عنه ونحن لم نتحققه»[٤]. وقال رحمه الله: «فأول درجات الإنكار معرفتك أن هذا مخالف لأمر الله ... إلى أن قال: فعلى كل

(١) الدرر السنية (١/ ٦٦).

(٢) منهاج التأسيس في كشف شبهات داود بن جرجيس (ص: ٩٨).

(٣) روضة الأفكار والأفهام (١/ ٣٣).

(٤) مؤلفات الشيخ (٥/ ٢٥).

حال نبهوهم على مسألتين: الأولى: عدم العجلة، ولا يتكلمون إلا مع التحقيق، فإن التزوير كثير. الثانية: أن النبي ﷺ كان يعرف منافقين بأعيانهم، ويقبل علانيتهم، ويكل سرائرهم إلى الله، فإذا ظهر منهم، وتحقق ما يوجب جهادهم، جاهدهم»[1]. والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يوجب التثبت والكف عمن أظهر التوحيد والإسلام إلى أن يتبين منه ما يناقض ذلك، يقول رحمه الله في قول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [النساء: ٩٤]. فالآية تدل على أنه يجب الكف عنه، والتثبت، فإذا تبين منه بعد ذلك ما يخالف الإسلام قتل، لقوله تعالى: فتبينوا ولو كان لا يقتل إذا قالها لم يكن للتثبت معنى... إلى أن قال: وإن من أظهر التوحيد والإسلام وجب الكف عنه إلى أن يتبين منه ما يناقض ذلك»[2]. والإمام محمد بن عبد الوهاب كان شديد التحرز والتثبت في مسائل التكفير، فكان يتوقف عن القول بما لم يتضح عنده، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. قال رحمه الله: «وأما الذي يدعي الإسلام، وهو يفعل من الشرك الأمور العظام، فإذا تليت عليه آيات الله استكبر عنها،

(١) مؤلفات الشيخ (١/ ٢٣٥).

(٢) مؤلفات الشيخ (١/ ١٧٦).

فهذا ليس بالمسلم، وأما الإنسان الذي يفعلها بجهالة، ولم يتيسر له من ينصحه، ولم يطلب العلم الذي أنزله الله على رسوله، بل أخلد إلى الأرض، واتبع هواه، فلا أدري ما حاله»[1]. والهوى وعدم معرفة كلام أهل العلم ومواقعه هو الحامل لبعضهم في نسبة التسرع في التكفير للإمام محمد رحمه الله، وانظر لأحدهم وهو ينسب للإمام التسرع في التكفير، ثم يأت في موضع أخر يوافق هواه ينقل عن الإمام عدم التسرع في التكفير، وهذا يدل على الهوى وعدم فهمهم لكلام الإمام رحمه الله. يقول د. عمر كامل في كتابه دائرة الفتنة وسبل الخروج منها في قضية التكفير، ناسبا للشيخ التسرع في التكفير: «لقد ازداد هذا التيار عنفوانـًا، وأصبحت هذه النغمة مادة علمية تكتب فيها بعض المؤلفات أغراضها النيل من المذاهب الإسلامية ذات المناهج العلمية والفقهية، والتي كان لها أثر بارز في نشوء علم أصول الفقه الذي هو علم أصول الفهم، فلا هم لهذه الفرقة إلا تحقير الآخرين وتبديعهم صغاراً وكباراً من الأقدمين والمعاصرين. على سبيل المثال أسوق بعض الأمثلة التي يقولها بعض العلماء ممن قد يأخذ كلامه على ظاهره فيكون سببـًا للتشدد والغلو، يقول بعضهم [في الدرر السنية (١/ ١٠٢)]: (من عرف أن التوحيد دين الله ورسوله الذي أظهرناه للناس، ومع ذلك لم يلتفت إلى التوحيد ولا تعلمه ولا دخل فيه ولا ترك الشرك فهو كافر)، فليلاحظ أن الذي أظهرناه كأنه هو الذي أظهر

(١) مؤلفات الشيخ (٣/ ٣٧).

التوحيد وليس محمد بن عبد الله، وكأنه هو الوحيد الذي كتب في التوحيد، ولم يكتب فيه غيره. ولننظر إلى كتاب آخر، يقول فيه مؤلفه [في الدرر السنية (١٠/٣٦٨)]: (التكفير والقتل ليسا موقوفين على فهم الحجة مطلقاً، بل على بلوغها، فلو كان الحكم موقوفاً على فهم الحجة لم نكفر ونقتل إلا من علمنا أنه معاند خاصة وهذا بين البطلان). أليس هذا أساس التعصب الذي نتج عنه سفك دماء المسلمين بغير حق؟ أليس هذا هو الإرغام على التسليم لفهمه، وإلا كان جزاءه القتل والحرب؟ أليس هذا ما تعتنقه جماعات المتطرفين في تعميم التكفير للمجتمعات والأنظمة والحكام؟»[1].

فهذا النقل السابق للكاتب ينسب فيه التكفير إلى الإمام رحمه الله، ثم يأت يستدل بكلام للإمام رحمه الله في نفي التكفير، ليوافق هوى الكاتب وليرد به على من يقول يوقع الشرك والوثنية في بلاد الحرمين، فيقول د. عمر كامل في مقالة له بعنوان: لا خوف على بلاد الحرمين من الشرك والوثنية: «والآن إليك نبذة من أقوال الشيخ محمد بن عبد الوهاب توضح منهجه في الدعوة، وينفي بها عن نفسه ما نسب إليه زوراً وبهتاناً من تكفير من لا يستحق ذلك. ويبين الشيخ براءته مما نسب إليه من التكفير بالباطل، فينكر ذلك بأسلوب شديد ويبين صفات من يحكم عليهم بالكفر، ويؤكد أن أكثر الأمة ليس فيها هذه الصفات ويحمد الله على ذلك. قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته

---

(١) دائرة الفتنة وسبل الخروج منها (ص: ٨٦).

إلى السويدي البغدادي: (وما ذكرت أني أكفر جميع الناس إلا من اتبعني وأزعم أن أنكحتهم غير صحيحة فيا عجبًا، كيف يدخل هذا في عقل عاقل؟!) إلى أن قال: (وأما التكفير: فأنا أكفر من عرف دين الرسول ثم بعدما عرفه سبه، ونفى الناس عنه، وعادى من فعله وهذا هو الذي أكفره، وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك).»[1]. إن من اطلع على رسائل أئمة الدعوة والكتب التي صنفوها يجد أنهم أبعد الناس عن التسرع في التكفير[2]، ولا يعرف عن مدرسة من المدارس الإسلامية المعاصرة اهتمامًا برد فكرة التكفير، واقتلاعها من جذورها كما يوجد في الدعوة السلفية المباركة، ولا أدل على ذلك من عشرات الكتب والرسائل والمحاضرات والفتاوى التي تدحض هذه الشبهة بالأسلوب العلمي الرصين[3].

(١) مقال ضمن كتاب: لا ذرائع قدم آثار النبوة (ص: ٦١).

(٢) انظر: منهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب في التكفير للرضيمان، وتقريرات أئمة الدعوة في مخالفة مذهب الخوارج.

(٣) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٢/ ١٣٥)، ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/ ١٢١).

الشبهة: الوهابيين أدخلوا في المكفرات ما ليس فيها.

نورد في هذا المبحث ما كتبه بعض الخصوم من مخالفات واعتراضات لما قرره علماء الدعوة السلفية، فلقد خالف هؤلاء الخصوم، وادعوا أن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب وأنصار دعوته قد أدخلوا في نواقض الإسلام ما ليس منها، وادعوا أيضا أن تلك المكفرات التي يؤكد الشيخ محمد بن عبد الوهاب أنها تخرج عن دائرة الإسلام أنها ليست في الحقيقة عندهم مكفرات، بل هي دون ذلك. ولو تتبعنا أقوال الخصوم في هذا المقام، لطال بنا الحديث وامتد دون حد أو حصر. ولكن ومن خلال التأمل في تلك الأقوال والنقول عنهم لاحظت أن السبب الرئيس لهذا الخلاف، هو الاختلاف في حد الكفر المخرج عن دين الإسلام بين أئمة الدعوة السلفية، وبين هؤلاء الخصوم، فقد قرر أئمة الدعوة نواقض الإسلام وبينوا وميزوا حد الكفر الأكبر من الأصغر، كما جاء هذا التقرير والبيان في نصوص القرآن ونصوص السنة النبوية، وآثار السلف الصالح، أما أولئك المخالفين من الخصوم فقد خالفوا سبيل المؤمنين، فلم يدركوا حد الكفر، ولم يعرفوا معنى الكفر المخرج من الملة، لذا فإنهم قد حصروا الكفر في حدود ضيقة جدا، فأخرجوا كثيرا من المكفرات مما جاءت الأدلة والبراهين على إثبات أنها من المكفرات، وجعلوها غير داخلة في نواقض الإسلام. ولقد وقع الخصوم في اللبس والقصور لحقيقة الكفر، بسبب جهلهم بحقيقة التوحيد، فلما لم يتصوروا حقيقة

التوحيد تصورا تاما، ولم يفهموا حقيقة التوحيد فهما سليما، وجهلوا بعض خصائص التوحيد، أدى بهم ذلك إلى التصور المبتور، والجهل بمعرفة ما يناقض حقيقة التوحيد، إضافة إلى أثر العوائد المألوفة والتقليد الأعمى، ومن ثم جهلوا بعض أوصاف الكفر، فوقعوا في بعض المكفرات، وأوقعوا العامة في أدران الشرك ونجاساته، ثم أنكر الخصوم على من أدرك الحق في ذلك، وخالف هؤلاء الأدعياء في تصور حقيقة التوحيد، وحقيقة ما يناقضه. إن التصور الناقص المبتور لحقيقة التوحيد عند الخصوم هو أنهم يعتقدون أن التوحيد الذي يجب على كل مكلف هو توحيد الربوبية فقط، فمن أقر بأن الله هو الخالق الرازق المدبر المحيي المميت. ونحوها من صفات الربوبية، فهو الموحد، وتصوروا جهلا وتقليدا أن معنى شهادة لا إله إلا الله هو إثبات أن الله هو الخالق والقادر على الاختراع، وجهلوا أو تجاهلوا أن معنى الإله بإجماع أهل اللغة وعلماء التفسير والفقهاء هو المعبود، فيكون المراد بكلمة الشهادة: لا معبود بحق إلا الله، أي: صرف جميع أنواع العبادات لله وحده، وإثباتها له وحده سبحانه، ونفيها عما سواه عز وجل[1]. وكأن هؤلاء الأدعياء لا يعلمون أن المصطفى ﷺ قد قاتل مشركي العرب مع إقرارهم بتوحيد الربوبية؛ لأنهم قد أنكروا توحيد العبادة ولم يعترفوا، ولم يقروا بأن الله وحده هو المستحق للعبادة بجميع أنواعها فلا تصرف لمعبوداتهم من

(١) انظر: بيان ذلك في مجموعة التوحيد النجدية (ص: ٣٩٦).

الأحجار والأوثان والطواغيت. ومما يدل على أن المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ كانوا مقرين بأن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر.. ونحوها من أفعال الرب سبحانه، ولم يدخلهم ذلك في دين الإسلام قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]. وهذا التوحيد الذي أقر به مشركوا العرب ولم يدخلهم في الإسلام هو الغاية عند هؤلاء الخصوم. وسنورد نماذج من أقوالهم من كتبهم توضح ما ذكرناه آنفا وتبين أن توحيد الربوبية هو مقصودهم، وأن مخالفة ومناقضة هذا التوحيد هي الكفر فقط، ولو وقع أحدهم في بعض أنواع المكفرات المخرجة عن دين الإسلام، كمن ذبح لغير الله أو نذر لغير الله أو استغاث ودعا المخلوقين فيما لا يقدر عليه إلا الله، فإنه لا يعتبر بفعلها مرتدا، ما دام أنه يعتقد أن المؤثر في هذا الكون هو الله وحده. ثم نورد نماذج أخرى من أقوالهم في تجويز تلك المكفرات، أو جعلها معاصي دون الكفر المخرج عن الملة، مثل الذبح لغير الله والنذر لغير الله والدعاء والاستغاثة بغير الله، وإنكارهم على أئمة الدعوة خلاف ذلك. وعقب ذلك، نذكر الرد والبيان من كلام الأئمة الأعلام أتباع هذه الدعوة السلفية على تلك الدعاوى. يقرر ابن عفالق معنى التوحيد عندهم فيقول: «التوحيد إفراد القديم

من الحدث، وإفراده بالربوبية والوحدانية، ومباينته تعالى لجميع مخلوقاته ... »[١]. ويذكر القباني إقرار المشركين الأولين بتوحيد الربوبية، لكي يدافع عن مشركي زمانه ممن يستغيث بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، فيقول: «فهل سمعت عن أحد من المستغيثين أنه يعتقد في الرسول ﷺ أو في الولي المستغاث به أنه إله مع الله تعالى يضر وينفع، ويشفع بذاته كما يعتقد المشركون فيمن عبدوه..»[٢]. ويدعي محمد بن عبد المجيد نفس الدعوى السابقة، وأن مشركي العرب لم يقروا بربوبية الله، فيقول: «إنما كفر أهل الجاهلية بعبادة الأصنام لتضمنها اعتقادهم ثبوت شيء من صفات الربوبية لها ... - ثم يقول - ومن هذه الحيثية شركهم وكفرهم؛ لأن صفاته تعالى تجب لها الوحدانية بمعنى عدم وجود نظير لها إلا قائم بذاته تعالى ولا بذات أخرى» .... فإذا كان مشركو العرب منكرين لشيء من صفات الربوبية - على حد زعمه - «فأين هذا ممن يستغيث من المسلمين بنبي أو ولي معتقدا أنه لا يملك نفعا ولا ضرا»[٣]. ويدافع الحداد عن أتباعه من عباد القبور، فيقول: «هؤلاء مهما عظموا الأنبياء والأولياء فإنهم لا يعتقدون فيهم ما يعتقدون في جناب الحق تبارك وتعالى، من الخلق الحقيقي التام

---

(١) جواب ابن عفالق على رسالة ابن معمر (ق: ٦٥).

(٢) فصل الخطاب في رد ضلالات ابن عبد الوهاب (ق: ٦١).

(٣) الرد على بعض المبتدعة من الطائفة الوهابية (ص: ١١، ١٥) باختصار.

العام، وإنما يعتقدون الوجاهة لهم عند الله في أمر جزئي، وينسبونه لهم مجازا، ويعتقدون أن الأصل والفعل لله سبحانه»[١]. ويقرر دحلان أن الشرك هو اعتقاد التأثير لغير الله، وليس هناك مسلم يعتقد التأثير لغير الله، يقول: «فالذي يوقع في الإشراك هو اعتقاد ألوهية غير الله سبحانه، أو اعتقاد التأثير لغير الله .... ولا يعتقد أحد من المسلمين ألوهية غير الله تعالى، ولا تأثير أحد سوى الله تعالى»[٢]. ويؤكد الزهاوي أن المشركين الأولين كانوا يعتقدون لأصنامهم أنها تنفع وتضر بذواتها، فيقول: «إن المشركين إنما كفروا بسبب اعتقادهم في الملائكة والأنبياء والأولياء أنهم ألهة مع الله يضرون وينفعون بذواتهم»[٣]. ويحاول العاملي أن يثبت بلا دليل أن مشركي العرب ينكرون ربوبية الله، وأن يرد على ما قرره الشيخ الإمام بالأدلة والبراهين في رسالتيه: كشف الشبهات وأربع قواعد، بأن مشركي العرب معترفون بربوبية الله، فيقول في دفاع هزيل عن أتباعه المشاركين لهؤلاء المشركين في الإقرار بتوحيد الربوبية فقط: «لا شيء يدلنا على أنهم - أي: مشركي العرب - لا يعتقدون في الأصنام والأوثان ومعبوداتهم. أنه لا تأثير لها في الكون، وأن التأثير وحده لله تعالى وهي شافعة فقط، إذ يجوز أن يعتقدوا أن لها تأثيراً

---

(١) مصباح الآنام (ص: ٥).

(٢) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٣٣).

(٣) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٣٤).

بنفسها بغير ما في الآيات المستشهد بها، فتشفي المرض وتكشف الضر»[١]. ويقرر الشطي أن الشرك الأكبر هو فقط عبادة الأوثان والأصنام ويذكر حكاية لجده، فقال: «ومرة دخل جدي جامع بني أمية في الشام، فسمع عجوزا تقول: يا سيدي يحيى عاف لي بنتي، فوجد هذا اللفظ بظاهره مشكلا، وغير لائق بالأدب الإلهي، فأمرها بالمعروف، وقال لها: يا أختي قولي بجاه سيدي يحيى عاف لي بنتي، فقالت له: أعرف أعرف، ولكن هو أقرب مني إلى الله تعالى، فأفصحت عن صحة عقيدتها من أن الفعال هو الله تعالى، وإنما صدر هذا القول منها على وجه التوسل والتوسط إلى الله تعالى، بحصول مطلوبها منه»[٢]. ويبرِّئ الرافضيُّ محمدُ حسين طائفتَه الرافضةَ، ومن سار على نهج ضلالهم من عباد القبور، ويعلن براءتهم من شرك الربوبية فيقول: «فهل تحس أن أحدا من زوار القبور يقصد أن القبر الذي يطوف حوله، أو صاحب الملحود فيه هو صانعه وخالقه، أو أنه يقول للغير أو لمن فيه: يا خالقي ويا رازقي ويا معبودي، كلا ثم كلا، ما أحسب أن أحدا يخطر على باله شيء من تلك المعاني»[٣]. ويسد محمد الطاهر باب الردة، ويلغي نواقض الإسلام حين يهذي فيقول: «إذا وجد في كلام المسلمين

---

(١) الفجر الصادق في الرد على منكري التوسل والكرامات والخوارق (ص: ٥١) باختصار.

(٢) النقول الشرعية (ص: ١٠٠) وما بعدها.

(٣) رسالة نقض فتاوى الوهابية (ص: ٢٧) باختصار.

إسناد شيء لغير الله يجب حمله على المجاز العقلي، ولا سبيل لتكفير أحد من المسلمين. فإذا قال العامي من المسلمين: نفعني النبي ﷺ أو الصحابي أو الولي، فإنما هو يريد الإسناد المجازي، والقرينة على ذلك أنه مسلم موحد لا يعتقد التأثير إلا لله وحده لا لغيره»[1]. بناء على النقول السابقة لهؤلاء الخصوم فليس الذبح لغير الله شركا، وليس النذر لغير الله شركا، وليست الاستغاثة بالأموات شركا، كل ذلك ليس شركا يخرج عن دائرة الإسلام، ما دام أن مرتكبها يعتقد أن الله هو الفاعل وأنه المؤثر وحده، هكذا فهم هؤلاء البشر وإليك أقوالهم من كتبهم التي تثبت ذلك، وتستنكر بشدة على من خالفهم في ضلالاتهم وانحرافاتهم. يقول ابن عفالق نافيا أن يكون الذبح والنذر لغير الله شركا: «فاجتمعت الأمة على أن الذبح والنذر لغير الله حرام، ومن فعلها فهو عاص لله ورسوله. والذي منع العلماء من تكفيرهم أنهم لم يفعلوا ذلك باعتقاد أنها أنداد لله»[2]. ويشنع ابن سحيم على الشيخ الإمام، لأنه كفر من ذبح لغير الله، يقول ابن سحيم: «ومنها أنه يقطع بكفر الذي يذبح الذبيحة ويسمي عليها، ويجعلها لله، لكن يدخل مع ذلك دفع شر الجن ويقول ذلك كفر واللحم حرام»[3]. ويستنكر سليمان بن عبد الوهاب في

(١) قوة الدفاع والهجوم (ص: ١٦).

(٢) جواب ابن عفالق على رسالة ابن معمر (ق: ٦٠).

(٣) نقلا عن أحمد القباني فصل الخطاب (ق: ٢١١).

الكتاب المنسوب إليه تكفير من ذبح أو نذر لغير الله، ويستغرب من تكفير من دعا غير الله فيقول: «من أين لكم أن المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله إذا دعا غائبا، أو ميتا أو نذر له، أو ذبح لغير الله، أن هذا هو الشرك الأكبر الذي من فعله حبط عمله وحل ماله ودمه .... لم يقل أهل العلم من طلب من غير الله فهو مرتد، ولم يقولوا من ذبح لغير الله فهو مرتد»[١]. ويجوز محمد بن محمد القادري الاستغاثة بغير الله ما دام أن المستغيث بغير الله، لا يعتقد أن غير الله هو الموجد، وأنه لا تأثير إلا لله وحده يقول القادري: «وقول يا سيدي أحمد أو شيخ فلان ليس من الإشراك؛ لأن القصد التوسل والاستغاثة.. ولا يشك في مسلم أنه يعتقد في سيدي أحمد أو غيره من الأولياء أن له إيجاد شيء من قضاء مصلحة أو غيرها إلا بإرادة الله وقدرته»[٢]. ويعتبر الحداد أن منع النذر للأولياء من مفتريات الشيخ، فيقول الحداد: «وأما نص النجدي بمنع النذر مطلقا للأكابر، فمن افترائه على كتب الشريعة، وجهله المركب»[٣]. ويقول محسن بن عبد الكريم في لفحات الوجد أثناء مدحه لأحد خصوم الشيخ: «وألزمهم بعد ذلك أن الشرك في الدعاء ليس بشرك أكبر، فلا يخرج به فاعله من دائرة الإسلام بعد

---

(١) الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية (ص: ٦، ٧).

(٢) رسالة في الرد على الوهابية (ق: ٦).

(٣) مصباح الآنام (ص: ٤٤).

تحقيق دخوله فيه»[١]. وألف عبد الله بن حسين بلفقيه العلوي رسالة في الرد على أئمة الدعوة.. في هذه المسألة، لكي يثبت أن دعاء غير الله ليس شركا أكبر[٢]. كما أن داود بن جرجيس يزعم أن دعاء الأموات والغائبين والذبح والنذر لغير الله ليس بشرك[٣]. ويحتج جعفر النجفي على جواز الذبح لغير الله بأن «أهل الإسلام من قديم الأيام يذبحون للأنبياء والأولياء»[٤]. ويدعي الرافضي العاملي جواز الاستغاثة بغير الله، فيقول: «لو قال في دعائه واستغاثته بغير الله: اقض ديني، أو اشف مريضي أو انصرني على عدوي، فليس منه مانع ولا محذور، فضلا عما يوجب الإشراك والتكفير، للعلم بحال المسلم الموحد المعتقد أن من عدا الله تعالى لا يملك لنفسه أو لغيره نفعا ولا ضرا»[٥]. ويستنكر الشطي أن تكون الاستغاثة بغير الله شركا - كما هو عليه أئمة الدعوة السلفية - فيقول حاكيا معتقد الوهابيين في ذلك: «فإنهم يصرحون بأن من يستغيث بالرسول عليه السلام، أو غيره، في حاجة من حوائجه، أو يطلب منه أو يناديه في مطالبه ومقاصده، ولو بيا رسول الله، أو اعتقد على نبي أو ولي ميت وجعله واسطة بينه وبين الله في حوائجه فهو مشرك

---

(١) مصباح الأنام (ص: ٨٨).

(٢) انظر: رسالته في الرد على الوهابية، صورة خطية من معهد المخطوطات بالكويت (ق: ١٣).

(٣) انظر: مقدمة تأسيس التقديس للشيخ عبد الله أبي بطين (ص: ٢).

(٤) منهج الرشاد لمن أراد السداد (ص: ٣٠).

(٥) كشف الارتياب (ص: ٢٧٤).

حلال الدم والمال»[1]. ويأتي محمد بن علوي المالكي في ذيل تلك القافلة المتعثرة فيدعي: «أنه لا يكفر المستغيث إلا إذا اعتقد الخلق والإيجاد لغير الله»[2].

الجواب: لكي نجيب على تلك الشبهة، ونزيل اعتراض الخصوم، فإننا نُذكِّر أن الخصوم قصرت تصوراتهم عن إدراك حقيقة التوحيد فجعلوا توحيد الربوبية هو غاية التوحيد، وأنه الواجب على المكلف.. ومن ثم قصرت تصوراتهم لحقيقة الشرك الذي يناقض التوحيد، فحصروا الشرك في الربوبية كمن يعتقد أن الخلق والإيجاد لغير الله، أو النفع والضر لغيره سبحانه. أما علماء هذه الدعوة وأتباعها فقد تصوروا تصورا تامًا وفهموا فهما شاملا لكل من حقيقة التوحيد، وحقيقة الشرك. ومن المناسب إذا أن نذكر حد الشرك الأكبر وتفسيره الذي يجمع أنواعه وأفراده كما قرره بعض علماء الدعوة، وهو: «أن يصرف العبد نوعا أو فردا من أفراد العبادة لغير الله. فكل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع، فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر .... فمثلا أمر الله بالذبح له، وإخلاص ذلك لوجهه، كما هي صريحة بذلك النصوص القرآنية في الصلاة، فقد قرن الله الذبح بالصلاة في عدة مواضع من كتابه، وإذا ثبت أن الذبح لله من أجل العبادات وأكبر الطاعات، فالذبح لغير الله شرك أكبر

---

(١) النقول الشرعية (ص: ١٠١).

(٢) مفاهيم يجب أن تصحح (ص: ١٥).

مخرج عن دائرة الإسلام .... وكذلك النذر عبادة، مدح الله الموفين به، وأمر النبي ﷺ بالوفاء بنذر الطاعة، وأمر سبحانه بالاستغاثة به في كل شدة ومشقة، فهذه إخلاصها إيمان وتوحيد وصرفها لغير الله شرك وتنديد»[1]. وأما دعوى الخصوم أن مشركي العرب يعتقدون النفع والضر لأصنامهم، فنصوص القرآن الكريم ترد تلك الدعوى الخاطئة، ويكفي من ذلك قوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩]. فهؤلاء الذين قاتلهم الرسول ﷺ مقرون بأنه لا ينفع ولا يضر إلا الله وحده، ومقرون أن معبوداتهم سواء كانت أصناما أو أولياء لا تدبر ولا تخلق شيئا، وأن النفع والضر من عند الله. وبهذا يتضح بطلان اعتقاد هؤلاء الجهال من عباد القبور ممن يذبح للأولياء أو ينذر لهم القرابين أو يستغيث بالموتى، ويظن أنه مسلم بمجرد اعتقاده أن الله هو المؤثر المتصرف، فإن هذه طريقة مشركي العرب سواء بسواء[2]. ولبيان أن دعاء غير

---

(١) القول السديد في مقاصد التوحيد للسعدي (ص: ٤٢) وما بعدها.

(٢) انظر: للرد على اعتراضات الخصوم التي يتوصلون بها إلى الشرك ونقص التوحيد ما كتبه الشيخ الإمام في رسالته النفيسة كشف الشبهات. وانظر: كذلك ما كتبه الدكتور صالح العبود في رسالته عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٢/ ٥٩١).

الله والاستغاثة بالأولياء ونحوهم، وكذا الذبح لغير الله، والنذر لغيره عز وجل ... أن هذه كلها من أنواع الشرك الأكبر الذي يخرج عن دائرة الإسلام، فإننا نذكر بعض ما كتبه أئمة الدعوة في هذا الشأن ردا على شبهة أولئك الخصوم. يورد الشيخ محمد بن عبد الوهاب الجواب الشافي على شبهة ابن سحيم حين ظن أن النذر لغير الله حرام ليس بشرك، فقال الشيخ مجيبا على ذلك ومخاطبا ابن سحيم: «فدليلك قولهم إن النذر لغير الله حرام بالإجماع فاستدللت بقولهم حرام على أنه ليس بشرك، فإن كان هذا قدر عقلك فكيف تدعي المعرفة؟ يا ويلك ما تصنع بقول الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۖ﴾ [الأنعام: ١٥١] فهذا يدل على أن الشرك حرام ليس بكفر يا هذا الجاهل الجهل المركب، ما تصنع بقول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الأعراف: ٣٣] هل يدل هذا التحريم على أنه لا يكفر صاحبه؟ يا ويلك في أي كتاب وجدته إذا قيل لك هذا حرام، أنه ليس بكفر، فقولك إن ظاهر كلامهم أنه ليس بكفر، كذب وافتراء على أهل العلم، بل يقال ذكر أنه حرام، وأما كونه كفراً فيحتاج إلى دليل آخر، والدليل عليه أنه مصرح في الإقناع أن النذر عبادة، ومعلوم أن لا إله إلا الله معناها لا يعبد إلا الله، فإذا كان النذر عبادة وجعلتها لغيره

كيف لا يكون شركا»[1]. ويورد الشيخ الإمام قاعدة مهمة أثناء جوابه على من ادعى أن الذبح للجن منهي عنه فهو معصية وليس ردة. يقول الشيخ: «قوله: الذبح للجن منهي عنه، فاعرف قاعدة أهملها أهل زمانك، وهي أن لفظ التحريم والكراهة، وقوله: لا ينبغي، ألفاظ عامة تستعمل في المكفرات، والمحرمات التي هي دون الكفر، وفي كراهة التنزيه التي هي دون الحرام، مثل استعمالها في المكفرات: قولهم لا إله إلا الذي لا تنبغي العبادة إلا له. وقوله: ﴿وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحۡمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]، ولفظ التحريم مثل قوله تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وكلام العلماء لا ينحصر في قولهم: يحرم كذا، لما صرحوا في مواضع أخر أنه كفر، وقولهم: يكره، كقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، إلى قوله: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا﴾ [الإسراء: ٣٨]، وأما كلام الإمام أحمد في قوله: أكره كذا، فهو عند أصحابه على التحريم، إذا فهمت هذا، فهم صرحوا أن الذبح للجن ردة تخرج وقالوا: الذبيحة حرام ولو سمى عليها»[2]. ويقرر الشيخ حمد بن ناصر بن معمر حكم الاستغاثة بغير الله فيقول: «ونحن نعلم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدا من الأموات لا الأنبياء ولا

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ٢٢٩).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (٣/ ٦٦).

الصالحين ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة، ولا بغيرها، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور، وأن ذلك من الشرك الأكبر الذي حرمه الله ورسوله، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣] .... فكل من دعا ميتا من الأنبياء والصالحين أو دعا الملائكة أو الجن، فقد دعا من لا يغيثه، ولا يملك كشف الضر عنه، ولا تحويله»[1]. ويبين الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رحمه الله نوعي دعاء غير الله، ثم يرد على بعض الاعتراضات التي أوردها بعض الخصوم، لكي يجيزوا دعاء غير الله ويحسبون أنه ليس بكفر، فكان مما قاله: «اعلم أن دعاء غير الله وسؤاله نوعان، أحدهما: سؤال الحي الحاضر ما يقدر عليه مثل سؤاله أن يدعو له، أو ينصره، أو يعينه، فهذا جائز كما كان الصحابة يستشفعون بالنبي ﷺ في حياته، فيشفع لهم، ويسألونه الدعاء فيدعو لهم. النوع الثاني: سؤال الميت والغائب وغيرهما ما لا يقدر عليه إلا الله مثل سؤال قضاء الحاجات وتفريج الكربات، فهذا من المحرمات المنكرة باتفاق أئمة المسلمين وهذا مما يعلم بالاضطرار أنه ليس من دين الإسلام .... فقول القائل: إن إطلاق الكفر بدعاء غير الله غير مسلم لوجوه: الوجه الأول: عدم النص الصريح على ذلك بخصوصه، كلام باطل بل النصوص صريحة في كفر من دعا غير الله، وجعل لله ندا من خلقه يدعوه كما

(١) الهدية السنية (ص: ٥٤).

يدعو الله ويرجوه كما يرجو الله، ويتوكل عليه في أموره كلها. قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] .... وأيضا فإن كثيرا من المسائل التي ذكرها العلماء في مسائل الردة والكفر وانعقد عليها الإجماع، لم يرد فيها نصوص صريحة بتسميتها كفرا، وإنما يستنبطها العلماء من عمومات النصوص .... وأما قوله الثاني إن نظر فيه من حيثية القول فهو كالحلف بغير الله وقد ورد أنه شرك وكفر ثم أولوه بالأصغر ... فنقول: هذا كلام باطل، وليس يخفى ما بينهما من الفرق، فأي مشابهة بين من وحد الله وعبده، ولم يشرك معه أحدا من خلقه، وأنزل حاجاته كلها بالله واستغاث به في تفريج كربته، لكنه حلف بغير الله يمينا مجردة لم يقصد بها تعظيمه على ربه، ولم يسأله ولم يستغث به، وبين من استغاث بغير الله وسأله جلب الفوائد وكشف الشدائد، فإن هذا صرف مخ العبادة الذي هو لبها وخالصها لغير الله»[1]. ويوضح صاحب التوضيح الإشكال عند الخصوم، ويزيل اللبس عندهم في مسألة النذر لغير الله ... فيفصل الفرق بين نذر فعل المعصية، والنذر لأجل غير الله..، ويبين تحقق الشرك وحصوله في النذر لغير الله.. يقول صاحب التوضيح: «والنذر غير الجائز قسمان: أحدهما: نذر فعل

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٥٩٢) وما بعدها. ومما يجدر ذكره أن الشيخ حمد بن ناصر بن معمر قد قال في مسألة الحلف بغير الله ما نصه: أما إن فعل الحلف بغير الله مستحلا أو لكون المخلوق أعظم في قلبه من الخالق كان ذلك كفرا. مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٦١٢).

معصية كشرب الخمر، وقتل معصوم، وصوم يوم عيد فيحرم الوفاء به؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ».أخرجه البخاري (٦٦٩٦). ولأن معصية الله تبارك وتعالى لا تباح في حال من الأحوال. الثاني: النذر لغير الله كالنذر لإبراهيم الخليل أو محمد النبي الأمي ﷺ أو ابن عباس، أو عبد القادر، أو الخضر.. فلا خلاف بين من يعتد به من علماء المسلمين أنه من الشرك الاعتقادي؛ لأن الناذر لم ينذر هذا النذر الذي لغير الله إلا لاعتقاده في المنذور له أنه يضر وينفع ويعطي ويمنع إما بطبعه، وإما بقوة سببية فيه، ويجلب الخير والبركة، ويدفع الشر والعسرة، والدليل على اعتقاد هؤلاء الناذرين وشركهم حكيهم وقولهم إنهم قد وقعوا في شدائد عظيمة، فنذروا نذرا لفلان وفلان أصحاب القبور من الأنبياء والمشايخ، وللغار الفلاني، والشجرة الفلانية فانكشفت شدائدهم، واستراحت خواطرهم، فقد قام في نفوسهم أن هذه النذور هي السبب في حصول مطلوبهم ودفع مرهوبهم، ومن تأمل القرآن وسنة المبعوث به ﷺ ونظر أحوال السلف الصالح علم أن هذا النذر نظير ما جعلته المشركون لآلهتهم في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٦]»[1]. ويرد الشيخ عبد الله أبو بطين شبهة القبوريين حين ظنوا أن دعاءهم الأموات مجاز، وأن الله عز وجل هو المسؤول حقيقة، فيقول: «وأما قول القائل إن دعاء الأموات وسؤالهم قضاء الحاجات مجاز، والله سبحانه هو المسؤول حقيقة، فهذا

(١) التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ٣٨٢) وما بعدها باختصار.

حقيقة قول المشركين: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، فهم يسألون الوسائط زاعمين أنهم يشفعون لهم عند الله في قضاء حوائجهم، قال شيخ الإسلام تقي الدين رحمه الله: فمن جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم كفر إجماعا»[1]. ويؤكد الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن أن صرف بعض أنواع العبادة لغير الله شرك.. كما قرره الأئمة الأعلام..، وعلى تقريرهم سار علماء هذه الدعوة فيقول الشيخ عبد اللطيف: «وأما تكفير من أجاز دعاء غير الله، والتوكل على سواه، واتخاذ الوسائط بين العباد وبين الله في قضاء حاجاتهم، وتفريج كرباتهم، وإغاثة لهفاتهم، وغير ذلك من أنواع عباداتهم، فكلامهم- أي: العلماء - فيه وفي تكفير من فعله أكثر من أن يحاط به ويحصر، وقد حكى الإجماع عليه غير واحد ممن يقتدى به، ويرجع إليه من مشايخ الإسلام، والأئمة الكرام. ونحن قد جرينا على سنتهم في ذلك وسلكنا منهاجهم فيما هنالك، لم نكفر أحدا إلا من كفره الله ورسوله، وتواترت نصوص أهل العلم على تكفيره ممن أشرك بالله، وعدل به سواه، أو عطل صفات كماله، ونعوت جلاله، أو زعم أن لأرواح المشايخ والصالحين تصرفا وتدبيرا مع الله. تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا»[2]. ويتحدث محمود شكري الآلوسي عن حال

---

(١) الدرر السنية (٨/ ٢٣٧).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٢٢١).

الناذرين في نذورهم لمن يعتقدون فيه الصلاح، ويذكر أنهم يعتقدون فيمن نذروا له من الأولياء أنه ينفع ويضر، ويعطي ويمنع، ويذكر الآلوسي الدليل على ذلك، فيقول: «والدليل على اعتقادهم هذا، قولهم: وقعنا في شدة فنذرنا لفلان فانكشفت شدتنا، ويقول بعضهم: هاجت علينا الأمواج، فندبت الشيخ فلان، ونذرت له الشيء الفلاني فسلمت سفينتنا، وتراهم إذا هم لم يفوا، وحصلت لهم بعض الآلام، قيل للناذر أَوْفِ بنذرك، وإلا يفعل بك الشيخ كذا وكذا، فيسارع بالوفاء، ولو أنه يستدين في ذمته، ولو كان مديونا أو مضطرا، وربما يموت وهو مديون، كل ذلك خوفا من المنذور له، وطلبا لرضاه. وهل هذا إلا من سوء اعتقاده، وقلة دينه وكساده، وغاية جوابه إذا عذلته أن يقول لك: مقصودي يشفعون لي. والله لا تخطر الشفاعة على قلبه، ولا يعرف إلا أن ذلك المنذور له هو القاضي لحاجته والمهيئ لبغيته». وسرد الآلوسي أقوال العلماء التي تؤكد وتثبت أن الذبح لغير الله يعتبر شركا أكبر يخرج من الملة، ثم قال: «فقد تبين لك من هذه النقول كلها أن من يقرب لغير الله تقربا إلى ذلك الغير ليدفع عنه ضيرا، أو يجلب له خيرا تعظيما له من الكفر الاعتقادي والشرك الذي كان عليه الأولون»[1]. ومما تضمنه البيان المفيد ما نصه: «ونعتقد أن عبادة غير الله شرك أكبر، وأن دعاء غير الله من الأموات والغائبين وحبه كحب الله، وخوفه، ورجاءه، ونحو ذلك شرك أكبر، وسواء دعاه دعاء

(١) فتح المنان تتمة منهاج التأسيس (ص: ٤١٨) وما بعدها.

عبادة، أو دعاء استعانة في شدة أو رخاء، فإن الدعاء مخ العبادة، وأن اعتقاد أن لشيء من الأشياء سلطانا على ما خرج عن قدرة المخلوقين شرك أكبر، وأن من عظم غير الله مستعينا به فيما لا يقدر عليه إلا الله كالاستنصار في الحروب بغير قوة الجيوش.. والاستعانة على السعادة الأخروية أو الدنيوية بغير الطرق والسنن التي شرعها الله لنا، يكون مشركا شركا أكبر»[1]. ونذكر في خاتمة هذا المبحث أن ما قرره أئمة الدعوة السلفية وأنصارها في مسألة نواقض الإسلام، وأنواع المكفرات التي توجب على مرتكبها الخروج والانسلاخ عن دين الإسلام، أن هذا التقرير ليس بدعا من عند أنفسهم، وإنما كان ذلك اتباعا لنصوص القرآن الكريم، ونصوص السنة النبوية الصحيحة، والتزاما بأقوال الصحابة والتابعين وعلماء الأمة المعتبرين من المذاهب الأربعة[2].

(١) البيان المفيد مما اتفق عليه علماء مكة ونجد من عقائد التوحيد (ص: ٦).

(٢) انظر: بيان ذلك مما ذكره الشيخ الإمام في رسالته المسماة مفيد المستفيد، مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ٣٠٤)، وما كتبه الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في رسالته النفيسة الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة، مجموعة التوحيد (ص: ٢٨١). وغيرهما من رسائل أئمة الدعوة.

الشبهة: المراوغة في التكفير.

من الدعاوى المعاصرة التي أثيرت ضد دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله دعوى المراوغة في التكفير، فمرة يكفر، ومرة يرجع عنه وينفي ذلك. يقول أحمد النفيس: «يعرف كل من له اطلاع على كتب الوهابية ومن بينها كتاب التوحيد أن الوهابية يكفرون من يتوسل بالصالحين ويكفرون البوصيري في قصيدته بردة المديح، في حين أن الشيخ اضطر لإصدار البيانات التي تنفي مثل هذه الافتراءات، فنراه يقول في رسالته إلى أهل القصيم (ص: ٣) من كتاب الرسائل: (بلغني أن رسالة سليمان بن سحيم قد وصلت إليكم وأنه قبلها وصدقها بعض المنتمين للعلم في جهتكم والله يعلم أن الرجل افترى على أموراً لم أقلها ولم يأت أكثرها على بالي. منها: قوله .... وإني أكفر من توسل بالصالحين، وإني أكفر البوصيري لقوله يا أكرم الخلق..... وإني أكفر من حلف بغير الله، وإني أكفر ابن الفارض وابن عربي ... ثم يعود الشيخ نفسه في رسائله ليعلن عن تكفيره لابن عربي فيقول (ص:٨٧) من كتاب الرسائل: (وقولكم أننا نكفر المسلمين كيف تفعلون كذا كيف تفعلون كذا، فإنا لم نكفر المسلمين بل ما كفرنا إلا المشركين .... وقد ذكر أهل العلم أن ابن عربي من أئمة أهل مذهب الاتحادية وهم أغلظ كفراً من اليهود والنصارى فكل من لم يدخل في دين محمد ﷺ ويتبرأ من دين الاتحادية فهو

كافر بريء من الإسلام ولا تصح الصلاة خلفه، ولا تقبل شهادته، وصاحب الإقناع قد ذكر أن من شك في كفر هؤلاء السادة والمشايخ فهو كافر)»[1].

الجواب: لا بد عند نقل كلام أحد من العلماء أو الرد عليه من أمور، منها: الأمانة في النقل، وجمع كلام العالم في المسألة، ومعرفة الواقع التي قيلت فيه، والصدق والنصح في معرفة الحق، وعدم اتباع الهوى، ورد الكلام المتشابه إلى المحكم في كلام العالم. والقراءة في كتب أئمة أي دعوة، ومنها الدعوة السلفية النجدية تحتاج إلى أمور أربعة: الأمر الأول: معرفة تاريخ الدعوة والأحداث التي جرت في وقتها. الأمر الثاني: معرفة تراجم أئمة الدعوة. الأمر الثالث: معرفة خصوم الدعوة. الأمر الرابع: الإلمام بكتب أئمة الدعوة. وجمع المواضع من كلام الأئمة وأتباعهم، التي قد يظهر منها التعارض، وبيان وجه الكلام فيه وسببه وحاله[2]. لأن من عادة بعض المخالفين عدم الالتزام بالمنهج الصحيح في النقد والرد، فمنهجهم يقوم على بتر الكلام، مع عدم الأمانة في النقل، ولا تنزيله مواقعه، ولا جمع كلام العالم في المسألة، بالإضافة إلى اتباع الهوى وكل ذلك للتنفير من الدعوة وتشويهها. والإمام رحمه الله ذكر في رسالته لأهل القصيم

---

(١) نقض الوهابية (ص: ١٠٩).

(٢) انظر في آداب الرد على المخالف: الرد على المخالف من أصول الإسلام لبكر أبو زيد، وفقه الرد على المخالف للسبت، وأصول نقد المخالف للموصلي.

- التي استشهد بها المناوئ - مما افتري عليه ولم يقله، بل ولم يأت على باله، ومنها قوله: إني مبطل كتب المذاهب الأربعة، وإني أقول: إن الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء، وإني أدعي الاجتهاد، وإني خارج عن التقليد، وإني أقول: إن اختلاف العلماء نقمة، وإني أكفر من توسل بالصالحين، وإني أكفر البوصيري لقوله: يا أكرم الخلق، وإني أقول: لو أقدر على هدم قبة رسول الله ﷺ لهدمتها، ولو أقدر على الكعبة لأخذت ميزابها وجعلت لها ميزاباً من خشب، وإني أحرم زيارة قبر النبي، وإني أنكر زيارة قبر الوالدين وغيرهما، وإني أكفر من حلف بغير الله، وإني أكفر ابن الفارض وابن عربي، وإني أحرق دلائل الخيرات وروض الرياحين وأسميه روض الشياطين. جوابي عن هذه المسائل، أن أقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، وقبله من بهت محمداً أنه يسب عيسى بن مريم ويسب الصالحين، فتشابهت قلوبهم بافتراء الكذب وقول الزور»[1]. فهذه المسائل التي نفاها الشيخ عن نفسه مما نسبه إليه مطوع الرياض حينها: سليمان ابن محمد بن سحيم، جاءت في موضعين من رسائله باختلاف بينهما في تعدادها، فالأولى هي السابقة في رسالته لأهل القصيم، وفيها أربع عشرة مسألة نفاها الشيخ عن نفسه. وظاهر النص فيها أنه لا يكفرهما، أي: ابن الفارض وابن عربي، وهذا يحتمل أحد أمرين: الأول: أنه لم يكن يعلم بما في كتبهما من الكفريات، وأنه كان يحسن الظن بهما، وأنهما

(١) الدرر السنية (١/ ٣٤).

من جملة المبتدعة الذين لم يكفروا ببدعتهم. والثاني: أنه قال رحمه الله أن ما ذكره سليمان ابن سحيم لم يقله ولم يأت على باله، ولا يلزم من ذلك أنه لا يكفرهما، إنما مراده أنه لم يقل هذا ولم يعلنه ويصرح به، وأنه ما جاء على باله، لأنه صرح بكفرهما في مواضع أخرى[1]. والإمام نقل تكفير ابن الفارض وابن عربي في مواضع من كتبه عن العلماء. ويمكن الجمع بينهما بأن يقال: إن الإمام يفرق بين تكفيرهما وإنفاذ حكم التكفير فيهما، فيكون قوله بتكفيرهما بناء على ما صدر منهما من أقوال في مؤلفاتهما، أما إنفاذ الحكم فيهما وما يترتب عليه؛ فإنه لا بد من توفر شروط وانتفاء موانع، ويدل لهذا قوله في رسالته لمطوع المجمعة: «ولا يخفاك أني عثرت على أوراق عند ابن عزاز، فيها إجازات له من عند مشايخه، وشيخ مشايخه رجل يقال له عبد الغني، ويثنون عليه

(١) انظر: مؤلفات الشيخ (١/ ١٨٩) وما بعدها. ففي موضع لم يذكر الثالثة عشرة والرابعة عشرة التي فيها: وإني أكفر ابن الفارض وابن عربي – المعدودة في الرسالة الأولى لأهل القصيم. وهذا يحتمل عدة احتمالات: فلا بد من الوقوف على رسالة ابن سحيم، والنظر فيها، هل ذكر فيها أن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يقول بتكفير ابن الفارض وابن عربي أم لا؟ والإمام لم يكن يجزم فيهما بشيء عند كتابة رسالته لأهل القصيم، الإمام ذكر ذلك في الرسالة إلى أهل القصيم استطرادا، لأنه حينما حصر المسائل في الرسالة إلى مطوع المجمعة لم يذكرهما من ضمن ما قال إنه افتراه عليه. فربما أدخلت في رسالة الإمام من النساخ. أو أن يكون معنى كلامه لا أكفر ابن عربي وابن الفارض يعني بالهوى والتشهي، وإنما أكفرهما بما ظهر لي بالدليل، وأن التكفير لهما مبني على تكفير العلماء لهما. هذه بعض الاحتمالات لإنكار الإمام لتكفيره لابن عربي وابن الفارض في رسالته لأهل القصيم، وقد يكون لدى الإمام اعتبارات ومصالح أخرى.

في أوراقهم، ويسمونه العارف بالله؛ وهذا اشتهر عنه أنه على دين ابن عربي الذي ذكر العلماء أنه أكفر من فرعون، حتى قال ابن المقري الشافعي من شك في كفر طائفة ابن عربي فهو كافر. فإذا كان إمام دين ابن عربي والداعي إليه هو شيخهم، ويثنون عليه أنه العارف بالله، فكيف يكون الأمر؟»[1]. وقال في رسالته لأهل الرياض ومنفوحه، وقولكم: «إننا نكفر المسلمين، ... فإنا لم نكفر المسلمين، بل ما كفرنا إلا المشركين. وكذلك أيضـًا، من أعظم الناس ضلالاً: متصوفة في معكال وغيره، مثل ولد موسى بن جوعان، وسلامة بن مانع، وغيرهما، يتبعون مذهب ابن عربي وابن الفارض. وقد ذكر أهل العلم أن ابن عربي من أئمة أهل مذهب الاتحادية، وهم أغلظ كفراً من اليهود والنصارى. فكل من لم يدخل في دين محمد ﷺ ويتبرأ من دين الاتحادية، فهو كافر بريء من الإسلام، ولا تصح الصلاة خلفه، ولا تقبل شهادته»[2]. والحجة على الجميع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣]. وأما ما قد يوجد في كلام الأئمة من متشابه أو محتمل أو زلة؛ فكل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ، قال الإمام البخاري رحمه الله: «إذا ثبت

(١) الدرر السنية (١٠/ ٢٥).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٥٥).

الخبر عن النبي ﷺ وأصحابه فليس في الأسود ونحوه حجة، قال ابن عباس ومجاهد رحمه الله: ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ»[1]. وقال الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله: «المرجع في مسائل أصول الدين إلى الكتاب والسنة وإجماع الأمة المعتبر وهو ما كان عليه الصحابة، وليس المرجع إلى عالم بعينه في ذلك، فمن تقرر عنده هذا الأصل تقريرا لا يدفعه شبهة وأخذ بشراشير قلبه، هان عليه ما قد يراه من الكلام المشتبه في بعض مصنفات أئمته، إذ لا معصوم إلا النبي ﷺ»[2].

(١) القراءة خلف الإمام (ص: ٢١٣)، وانظر: حلية الأولياء (٣/ ٣٠٠)، وجامع بيان العلم (٢/ ٩٢٥).

(٢) تكفير المعين (ص: ٧).

الشبهة: اختلاف أقوال الإمام في مسألة العذر بالجهل، وأنه خالف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

يقول الحسن بن علي الكتاني: «أعلم، رحمك الله، أن كلام إمام الدعوة النجدية في هذه المسألة – أي: العذر بالجهل – قد اختلف من موضع لآخر، فإن له كلاماً صريحاً في العذر بالجهل في الأصول، كما أن له كلاماً آخر صريحاً في عدم العذر بالجهل إلا في المسائل الخفية كالصرف والعطف، وهو نوع من أنواع السحر يقصد به تحبيب المرأة لزوجها. وهذا هو الغالب المنتشر من كلامه. وقد اختلف كلام أصحابه بعده في ذلك على مذهبين: الأول: من يرى العذر بالجهل في الأصول ويحتج بالشيخ وأنه في ذلك موافق لأئمة السنة الكبار. وهذه طريقة بعض المتقدمين وغالب المعاصرين ممن يقتدي بابن عبد الوهاب رحمه الله ويصوب كلامه. الثاني: من لا يرى العذر بالجهل في الأصول ويرد على الأولين كما فعل إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، في رسالته في تكفير المعين، وكما هو مذهب جماعة من المتقدمين من النجديين، وعليه جملة المتأخرين المعاصرين، وهو الذي ينصره ويتمسك به من قصدنا من هذه الرسالة الرد عليهم من الغلاة .... والذي تبين لي بعد طول نظر، وتقليبي في كلام الشيخ المرة تلو الأخرى، ومطالعة كلام أصحابه رحمهم الله، هو أنه يرى العذر بالجهل في أصل الدين لكنه يضيقه جداً حتى يكاد أن يصبح كلا عذر، وهو يفرق بين بلوغ الحجة وبين فهمها. وسبب ذلك قياسه أهل زمانه على المشركين الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ، وحمله كلام كثير

من العلماء عن الكفار الأصليين على المسلمين المتلبسين بشيء من الشركيات، وشتان بين الأمرين»[١]. ويقول رعد النعيمي البغدادي بعد أن نقل كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في توضيح كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في التفريق في تكفير المعين بين المسائل الظاهرة والباطنة وأن المراد من الامتناع من تكفير المعين قبل بلوغ الحجة: «رحم الله الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أما قوله: (وأن المراد من الامتناع عن تكفير المعين فذلك قبل بلوغ الحجة) أقول وإذا أضفنا إلى ذلك عدم اشتراط فهم الحجة، فإن مثل هذا الفهم عن شيخ الإسلام ابن تيمية يعارض كل النصوص المعلومة عن شيخ الإسلام والتي سبق تفصيلها، وأن مثل هذا الفهم لا يعضده أي نص من نصوصه في كل كتبه، وأن تفريق شيخ الإسلام بين المسائل الخفية والمسائل الظاهرة لا يختص بالمعينين إطلاقـًا، بل هو تفريق عام لا يؤثر على تطبيق قاعدة إثبات الشروط وانتقاء الموانع إلا من حيث ضيق وسعة الموانع فقط. ولو كان هذا الفهم عن شيخ الإسلام صحيحـًا لبينه في معرض إعذار المعينين من الجاهل والمخطئ والمتأول والمجتهد والمقلد، ولأكد هذا الاستثناء، ولكنه لم يفعل إطلاقـًا، فدل على عدمه، بل فعل العكس تمامـًا من إعذار من يفعل الشرك الظاهر ممن هو جاهل أو متأول أو مقلد ونحو ذلك»[٢].

---

(١) مباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ٣١).

(٢) نقد كتاب ضوابط تكفير المعين عند شيخي الإسلام ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب (ص: ٢١٩، ٢٢٥).

الإجابة: هذه الدعوى وهي: المسلم المرتكب للشرك الأكبر هل هو معذور بالجهل أو غير معذور وقع فيها خلط كثير، وأصلها له تعلق بأمور: حقيقة الكفر الذي يكفر به المسلم، وما يترتب على هذا التكفير. والغلو في التكفير بالشبهات والظن والتأويل والاحتمال. وعدم التكفير لمن قام به المكفر إلا بالاعتقاد والجحود[1]. وأصل هذه المسألة العذر بالجهل لم يكن في منهج أئمة الدعوة، وإنما كان عندهم أصل شرعي أخر، وهو: هل بلغته الحجة؟ أو لم تبلغه الحجة؟ والحجة المناسبة وغير المناسبة؟ قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله: «وهنا خاض قوم من المعاصرين خوضاً سيئاً في منهج الدعوة، هل كان منهج دعوة الشيخ محمد وأئمة الدعوة هل كانوا يعذرون بالجهل أو لا يعذرون بالجهل؟ ونحو ذلك من الألفاظ، وهذه لم تكن أصلاً عندهم بهذا اللفظ؛ نعذره بالجهل أو لا نعذره، وإنما كانت المسألة مرتبطة بأصل شرعي آخر وهي: هل بلغته الحجة؟ أو لم تبلغه الحجة؟ والحجة المناسبة وغير المناسبة»[2]. قال الإمام الشافعي رحمه الله: «لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه، فقد كفر. وأما قبل قيام الحجة، فإنه يعذر بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرؤية ولا الفكر، فتثبت هذه الصفات وتنفي عنه التشبيه، كما نفى عن

---

(١) انظر: العذر بالجهل أسماء وأحكام الشيوخ الإسلام والأئمة الأعلام (ص: ٤).

(٢) شريط صوتي منهج الإمام محمد بن عبد الوهاب في العقيدة.

نفسه فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١][1]. وهذه المسألة العذر بالجهل بهذا اللفظ لم يكن معروفا عند المتقدمين[2]، ولا عند أئمة الدعوة[3]. وهذه المسألة من أعظم المسائل، قال الشيخ محمد ابن عثيمين رحمه الله: «وهذه المسألة – أعني مسألة العذر بالجهل – مسألة عظيمة شائكة، وهي من أعظم المسائل تحقيقًا وتصويراً»[4]. وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يفرق بين المسائل الظاهرة والخفية في تكفير المعين[5]، وهذا يخالف ما قاله رعد النعيمي من أنه لا يوجد لشيخ الإسلام ابن تيمية ولا قول واحد في التفريق بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية. قال رحمه الله في معرض ذمه لأهل الكلام وما يقعون فيه من أعمال أو أقوال كفرية: «وهذا إذا كان في المقالات الخفية؛ فقد يقال: إنه فيها مخطئ ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة التي تعلم العامة والخاصة من دين المسلمين، بل اليهود والنصارى يعلمون أن محمداً بعث بها وكفر مخالفها، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله من الملائكة والنبيين والشمس والقمر والكواكب والأصنام وغير ذلك،

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٠٧).

(٢) انظر: المتممة لكلام أئمة الدعوة في مسالة الجهل في الشرك الأكبر (ص: ٤).

(٣) شريط صوتي: منهج الإمام محمد بن عبد الوهاب في العقيدة لصالح آل الشيخ.

(٤) الشرح الممتع (٦/ ١٩٣).

(٥) انظر: عارض الجهل (ص: ٣٧).

فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل أمره بالصلوات الخمس، وإيجابه لها، وتعظيم شأنها، ومثل معاداته لليهود والنصارى والمشركين، والصابئين والمجوس، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر ونحو ذلك[١]. ثم تجد كثيراً من رؤسائهم وقعوا في هذه الأمور فكانوا مرتدين؛ وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون إلى الإسلام»[٢]. فهذا النص من أوضح نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة يستفاد منه، تفريقه بين من وقع منه كفر في المسائل الظاهرة والمسائل الخفية في التكفير، ووصفه لمن وقع منه كفر في المسائل الخفية قبل قيام الحجة بأنه مخطئ ضال، ووصفه لمن وقع في الكفر في المسائل الظاهرة بالردة والخروج عن الإسلام. وقال أيضا لما تكلم عن كفر تارك الصلاة: «وفي الحقيقة فكل رد لخبر الله، أو أمره، فهو كفر، دق أو جل، لكن قد يعفى عما خفيت فيه طرق العلم، وكان أمراً يسيراً في الفروع بخلاف ما ظهر أمره، وكان من دعائم الدين من الأخبار والأوامر»[٣]. وقال أيضا عند كلامه عن مسألة التوسل وأنواعه: «ولفظ التوسل قد يراد به ثلاثة أمور، يراد به أمران متفق عليهما بين المسلمين، أحدهما: هو أصل الإيمان والإسلام وهو التوسل بالإيمان به وبطاعته، والثاني : دعاؤه، وشفاعته، وهذا أيضـاً نافع يتوسل به من

---

(١) انظر: القواعد لابن رجب (ص: ٣٢٣)، وشرح مسلم للنووي (١/ ٢٠٠)، والأشباه والنظائر (ص: ٢٢٠)، والإيمان الأوسط (ص: ١٦١)، والموسوعة الفقهية (١٦/ ٢٠٠).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٤).

(٣) شرح العمدة بواسطة الدرر السنية (١٠/ ٣٨٨).

دعا له وشفع فيه باتفاق المسلمين، فمن أنكر التوسل به بأحد هذين المعنيين، فهو كافر مرتد يستتاب، فإن تاب وإلا قتل مرتداً، ولكن التوسل بالإيمان به، وبطاعته هو أصل الدين، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام للخاصة والعامة، فمن أنكر ذلك فكفره ظاهر، للخاصة والعامة، وأما دعاؤه وشفاعته، وانتفاع المسلمين بذلك، فمن أنكره فهو أيضاً كافر لكن هذا أخفى من الأول، فمن أنكره عن جهل عرف ذلك، فإن أصر على إنكاره، فهو مرتد .... والثالث: التوسل به بمعنى الإقسام على الله بذاته والسؤال بذاته؛ فهذا هو الذي لم تكن الصحابة تفعله»[1]. فهذه النصوص واضحة أن شيخ الإسلام يفرق في مسألة تكفير المعين بين مسائل يسميها ظاهرة، وصاحبها كفره معلوم للعامة والخاصة، وبين مسائل خفية مثل لها شيخ الإسلام بأمثلة، وصاحبها قد يكون مخطئاً ضالاً لا يكفر لخفاء المسألة، وأن ما خفيت فيه طرق العلم من المسائل، فقد يعفى عنه بخلاف ما كان من دعائم الدين من الأخبار والأوامر. وأئمة الدعوة رحمهم الله بينوا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة بيانا واضحا، يقول الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله مبيناً أن شيخ الإسلام ابن تيمية يفرق في مسألة تكفير المعين بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية، وأن المراد من الامتناع من تكفير المعين قبل بلوغه الحجة: «وهذا صفة كلامه في المسائل في كل موضع وقفنا عليه من كلامه، لا يذكر عدم تكفير المعين إلا ويصله بما يزيل

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ضمن مجموع الفتاوى (١٦/ ٨٦).

الاشكال، وأن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة، وأما إذا بلغته الحجة حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفير، أو تفسيق أو معصية، وصرح رحمه الله أن كلامه في غير المسائل الظاهرة، فقال في الرد على المتكلمين، لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منه الردة عن الإسلام كثيراً، قال: (وهذا إن كان في المقالات الخفية، فقد يقال إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر تاركها، لكن هذا يصدر عنهم في أمور يعلم الخاصة والعامة من المسلمين، أن رسول الله ﷺ بعث بها، وكفر من خالفها). ثم نقل الشيخ محمد بن عبد الوهاب نص شيخ الإسلام ابن تيمية في التفريق بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية، ثم قال رحمه الله: «فتأمل هذا وتأمل ما فيه من تفصيل الشبهة»[1]. ثم نقل كلاماً لشيخ الإسلام ابن تيمية في تكفير المعين إذا وقع في الكفر أو الشرك في المسائل الظاهرة وعلق عليه قائلاً: «فتأمل كلامه في تكفر المعين، والشهادة عليه إذا قتل بالنار وسبي حريمه وأولاده عند منع الزكاة، فهذا الذي ينسب عنه أعداء الدين، عدم تكفير المعين»[2]. وقال أيضا موافقاً لمذهب ابن تيمية في مسألة تكفير المعين والتفريق فيها بين المسائل الظاهرة والخفية: «إن الشخص المعين إذا قال ما يوجب الكفر، فإنه لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا في المسائل الخفية التي قد يخفى دليلها

(١) الدرر السنية (٩/ ٤٠٥)، وانظر: مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد ضمن مجموع مؤلفات الشيخ (١/ ٢٩٠).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٤١٨).

على بعض الناس وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية أو ما يُعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله»[١]. والإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قد رد على من استدل بنصوص شيخ الإسلام في عدم تكفير المعين، مثبتا تفريق شيخ الإسلام بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية في مسائل تكفير المعين، مما يدل على معرفة الإمام بكلام شيخ الإسلام، فقال رحمه الله بعد أن نقل قول شيخ الإسلام في التفريق بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية في معرض رده على المتكلمين: «فانظر كلامه في التفرقة بين المقالات الخفية وبين ما نحن فيه، في كفر المعين وتأمل تكفيره رؤوسهم فلانـًا وفلانـًا بأعيانهم وردتهم ردة صريحة»[٢]. والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رحمه الله، وهو من تلامذة الإمام المجدد، قال في رسالة له راداً على من نسب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه لا يكفر المعين، وقد نقل نصه في شرحه العمدة، وكذلك نصه في ذم المتكلمين والفرق بين المسائل الظاهرة والخفية، قال معلقـًا على النصين: «وقولك: إن الشيخ – يعني ابن تيمية – يقول: إن من فعل شيئـًا من هذه الأمور الشركية، لا يطلق عليه أنه مشرك كافر، حتى تقوم عليه الحجة الرسالية. فهو لم يقل ذلك في

(١) الدرر السنية (٨/ ٢٤٤).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٧٢).

الشرك الأكبر، وعبادة غير الله، ونحوه من الكفر، وإنما قال ذلك في المقالات الخفية»[١].

وقال الشيخ حمد بن عتيق رحمه الله مقرراً مذهب ابن تيمية في التفريق بين المسائل الظاهرة والمسائل الخفية في مسألة تكفير المعين: «مسألة تكفير المعين مسألة معروفة إذا قال قولاً يكون القول به كفراً، فيقال: من قال بهذا القول، فهو كافر لكن الشخص المعين، إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا في المسائل الخفية التي يخفى دليلها على بعض الناس، كما في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، فإن بعض أقوالهم تتضمن أموراً كفرية من رد أدلة الكتاب والسنة المتواترة فيكون القول المتضمن لرد بعض النصوص كفراً، ولا يحكم على قائله بالكفر لاحتمال وجود مانع كالجهل، وعدم العلم بنفس النص أو بدلالته فإن الشرائع لا تلزم إلا بعد بلوغها، ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه في كثير من كتبه، وذكر أيضـًا تكفير أناس من أعيان المتكلمين بعد أن قرر هذه المسألة، قال: وهذا إذا كان في المسائل الخفية فقد يقال بعدم التكفير، وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية أو ما يعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله»[٢]. وقال الشيخ العلامة محمد بن ابراهيم آل الشيخ رحمه الله مثبتا التفريق بين المسائل الظاهرة والخفية في مسألة تكفير العين: «مسألة تكفير المعين من الناس

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٨٨).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٤٣٣).

من يقول لا يكفر المعين أبداً ويستدل هؤلاء بأشياء من كلام ابن تيمية غلطوا في فهمها، وأظنهم لا يكفرون إلا من نص القرآن على كفره، كفرعون، والنصوص لا تجيء بتعيين كل أحد، ثم إن الذين توقفوا في تكفير المعين في الأشياء التي يخفى دليلها، فلا يكفر حتى تقوم عليه الحجة الرسالية من حيث الثبوت والدلالة، فإذا أوضحت له بالبيان الكافي كفر، سواء فهم، أو أنكر، ليس كفر الكفار كله عن عناد، أما ما علم بالضرورة أن الرسول جاء به فهذا يكفر بمجرد ذلك، ولا يحتاج إلى تعريف سواء في الأصول أو الفروع ما لم يكن حديث عهد بإسلام. والقسم الثالث أشياء تكون غامضة فهذا لا يكفر الشخص فيها ولو بعدما أقيمت عليه الأدلة، وسواء كانت في الفروع أو الأصول، ومن أمثلة ذلك الرجل الذي أوصى أهله أن يحرقوه إذا مات»[1]. ومسألة العذر بالجهل عند الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قد اضطرب فيها بعض الناس[2]: فبعضهم رأى عبارات صريحة للإمام في عدم الإعذار بالجهل في الشرك فتمسك بها في تكفير المعين قبل النظر في حالهم وتنبيههم وإقامة الحجة عليهم. ومنها قوله رحمه الله عند كلامه عن حقيقة التوحيد والشرك: «إذا عرفت ما ذكرت لك معرفة قلب، وعرفت الشرك بالله الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، وعرفت دين الله الذي أرسل

(١) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (١/ ٧٣)، وانظر: مجموع مقالات وفتاوى ابن باز (٢٨/ ٢١٧).

(٢) انظر: ضوابط التكفير للقرني (ص: ٢٣٠).

به الرسل من أولهم إلى آخرهم الذي لا يقبل الله من أحد دينًا سواه. وعرفت ما أصبح غالب الناس فيه من الجهل بهذا، أفادك فائدتين... إلى أن قال: وأفادك أيضًا الخوف العظيم. فإنك إذا عرفت أن الإنسان يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها وهو جاهل فلا يعذر بالجهل»[1]. وقال رحمه الله: «إذا عرفت هذا عرفت لا إله إلا الله، وعرفت أن من نخا نبيًا أو ملكًا أو ندبه أو استغاث به فقد خرج من الإسلام. وهذا هو الكفر الذي قاتلهم عليه رسول الله ﷺ»[2]. ومن ذلك أيضًا قوله رحمه الله في شرح حديث عمران بن حصين رضي الله عنه وفيه: «أن النبي ﷺ رأى رجلاً في يده حلقة من صفر، فقال: «مَا هَذَا؟» قال: من الواهنة. فقال: «انْزَعْهَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَزِيدُكَ إِلَّا وَهْنًا، فَإِنَّكَ لَوْ مُتَّ وَهِيَ عَلَيْكَ مَا أَفْلَحْتَ أَبَدًا». أخرجه أحمد (٢٠٠٠٠)، وابن ماجه (٣٥٣١). ويقول في شرح الحديث: فيه مسائل .... الثالثة: أنه لم يعذر بالجهالة»[3]. وبعضهم رأى عبارات صريحة أيضًا للإمام في أن التكفير مشروط بالتعريف وإقامة الحجة فتمسكوا بها في القول بأن الإمام يعذر بالجهل في الشرك. ومن ذلك قوله رحمه الله: «ما ذكر عني أني أكفر بالعموم فهذا بهتان الأعداء». وقال بعد رده على من يقول بأنه يشترط الهجرة إليه لثبوت وصف الإسلام: «إنما المراد اتباع دين الله

---

(١) مؤلفات الشيخ (١/ ١٥٨).

(٢) مؤلفات الشيخ (١/ ٣٦٦).

(٣) مؤلفات الشيخ (١/ ٢٨).

ورسوله في أي أرض كانت، ولكن نكفر من أقر بدين الله ورسوله ثم عاداه وصد الناس عنه. وكذلك من عبد الأوثان بعد ما عرف أنها دين للمشركين وزينه للناس، فهذا الذي أكفره، وكل عالم على وجه الأرض يكفر هؤلاء إلا رجلاً معانداً أو جاهلاً». ويقول في رده على من اتهمه بأنه يقول من لم يدخل تحت طاعتي فهو كافر: «وكذلك تمويهه على الطغام بأن ابن عبد الوهاب يقول: الذي ما يدخل تحت طاعتي كافر. ونقول: سبحانك هذا بهتان عظيم، بل نشهد الله على ما يعلمه من قلوبنا بأن من عمل بالتوحيد وتبرأ من الشرك وأهله فهو المسلم في أي زمان وأي مكان. وإنما نكفر من أشرك بالله في إلهيته بعد ما نبين له الحجة على بطلان الشرك، وكذلك نكفر من حسنه للناس أو أقام الشبه الباطلة على إباحته، وكذلك من قام بسيفه دون هذه المشاهد التي يشرك بالله عندها وقاتل من أنكرها وسعى في إزالتها». ويقول أيضـًا في التكفير وضابطه: «وأما التكفير فأنا أكفر من عرف الرسول ثم بعدما عرفه سبه ونهى الناس عنه وعادى من فعله فهذا هو الذي أكفره، وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك». ويقول أيضـًا رحمه الله: «وأما ما ذكر الأعداء عني أني أكفر بالظن والموالاة أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله»[1]. وآخرون ظنوا أن الإمام متناقض في هذه المسألة وأنه لا يمكن القول بكلا القولين، وأن القول بأحدهما يقتضي بطلان الآخر. وآخرون ظنوا أن منهجه في

(١) مؤلفات الشيخ (٥/ ٥٨، ٦٠، ٣٨، ٢٥).

هذه القضية هو عدم الإعذار بالجهل مطلقـًا، لكنه قال ما قال لمصلحة الدعوة. وهو رحمه الله على مذهب أهل السنة في مسألة العذر بالجهل في الأمور الخفية، وعدم الخلط بين عدم الإعذار بالجهل في الشرك وبين إعذار المعين الذي تلبس ببعض الأعمال الشركية في الظاهر. ولو فسرنا كلامه على أن المراد به الحكم على الباطن مطلقـًا، أو على الظاهر مطلقـًا لتناقض واضطرب، وهذا ما دعا أصحاب كل منهج مخالف في هذه القضية أن يأخذ بما يناسبه من كلام الإمام ويتغافل عن كلامه الآخر. قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: «شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب قد ذكر في رسائله أنه لا يكفر أحداً مع الجهل، واذا كان قد ذكر في كشف الشبهات أنه لا عذر بالجهل، فيحمل على أن المراد بذلك الجهل الذي كان من صاحبه تفريط في عدم التعلم، مثل أن يعرف أن هناك شيئـًا يخالف ما هو عليه، ولكن يفرط، ويتهاون: فحينئذ لا يعذر بالجهل»[1]. وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله: «الجاهل والمتأول لا يعذر إلا مع العجز؛ ولذلك قيده الشيخ ابن القيم بقوله: تأويلاً يعذر صاحبه. فليس كل تأويل وكل جهل يعذر صاحبه، وليس كل ذنب يجرى التأويل فيه، ويعذر الجاهل به وقد تقدم أن عامة الكفار والمشركين من عهد نوح إلى وقتنا هذا جهلوا وتأولوا»[2]. وأئمة الدعوة من أتباع الإمام محمد بن عبد

(١) انظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٧/ ٣٥).

(٢) منهاج التأسيس (ص: ٢٦٢).

الوهاب والذين هم أعرف بكلامه قد بينوا هذا الأمر، يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله: «من بلغته دعوة الرسل إلى توحيد الله ووجوب الإسلام له، وفقه أن الرسل جاءت بهذا لم يكن له عذر في مخالفتهم وترك عبادة الله. وهذا هو الذي يجزم بتكفيره إذا عبد غير الله، وجعل معه الأنداد والآلهة، والشيخ - يعني ابن تيمية - وغيره من المسلمين لا يتوقفون في هذا، وشيخنا - يعني الإمام محمد رحمه الله - قد قرر هذا وبينه وفاقًا لعلماء الأمة واقتداء بهم. ولم يكفر إلا بعد قيام الحجة وظهور الدليل، حتى إنه رحمه الله توقف في تكفير الجاهل من عباد القبور إذا لم يتيسر له من ينبهه»[1]. ويقول الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله في بيان حقيقة منهج الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في هذه القضية والرد على من ادعى أن الشيخ لا يشترط في التكفير قيام الحجة على المعين: «اعلم أن مشايخ أهل الإسلام وإخوانهم من طلبة العلم الذين هم على طريقتهم هم الذين ساروا على منهاج شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وأخذوا بجميع أقواله في حاضرة أهل نجد وبواديهم الذي كانوا في زمانه. فأخذوا بقوله في الموضع السادس الذي نقله من السيرة في بوادي أهل نجد، حيث قام بهم الوصف المكفر لهم بعد دعوتهم إلى توحيد الله وإقامة الحجة عليهم والإعذار والإنذار منهم، وأخذوا بقوله في رسالته التي كتبها للشريف لما سأله عما يكفر به الناس ويقاتلهم عليه، وكذلك ما ذكره في رسالته إلى

(١) مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام (ص: ٣٢٤).

السويدي وأنه يكفر الناس بالعموم، وكذلك ما ذكره أولاده من بعده في هذه المسائل، ونحن نسوق ما ذكروه. قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسالته إلى الشريف بعد أن ذكر ما يكفر الناس به ويقاتلهم عليه مما هو معلوم عنه مشهور. قال: وأما الكذب والبهتان فمثل قولهم إنا نكفر بالعموم، أو توجب الهجرة إلينا على من قدر أن يظهر دينه في بلده، أو إنا نكفر من لم يكفر ولم يقاتل، وأمثال هذا وأضعافه فكل هذا من الكذب والبهتان، والذين يصدون الناس به عن دين الله ورسوله. وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على قبر أحمد البدوي لأجل جهلهم وعدم وجود من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا ولم يكفر ولم يقاتل، ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]. بل نكفر الأنواع الأربعة[1] لأجل محادتهم لله ورسوله، وهذا بخلاف ما عليه هؤلاء الجهال فإنهم يكفرون الناس بالعموم ويكفرون من لم يهاجر كما هو معلوم مشهور

(١) النوع الأول: من عرف دين الرسول فلم يتبعه، وعرف الشرك فلم يتركه. النوع الثاني: من عرف ذلك، ولكنه سب دين الرسول، مع ادعائه أنه عامل به، ومدح من عبد غير الله، وفضلهم على من وحد الله، وترك الشرك. النوع الثالث: من عرف التوحيد وأحبه، واتبعه وعرف الشرك، وتركه، ولكن يكره من دخل في التوحيد، ويحب من بقي على الشرك. النوع الرابع: من سلم من هذا كله، ولكن أهل بلده يصرحون بعداوة أهل التوحيد، واتباع أهل الشرك، وساعين في قتالهم، ويتعذر أن ترك وطنه يشق عليه، فيقاتل أهل التوحيد مع أهل بلده، ويجاهد معهم بماله، ونفسه. انظر: الدرر السنية (١/ ١٠٣).

عنهم»[1]. ويقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله: «وكان شيخنا محمد بن عبد الوهاب يقرر في مجالسه ورسائله أنه لا يكفر إلا من عرف دين الرسول وبعد معرفته تبين في عداوته ومسبته. وتارة يقول: وإذا كنا لا نكفر من يعبد قبة الكواز ونحوه ونقاتلهم، حتى نبين لهم وندعوهم، فكيف نكفر من لم يهاجر إلينا؟ ويقول في بعضها: وأما من أخلد إلى الأرض واتبع هواه فلا أدري ما حاله. وإذا كان هذا كلام شيخنا وهذه طريقته، فكيف يلزمه العراقي وينسب إليه التكفير بالعموم ؟»[2]. وقال الشيخان عبد الله وأخوه إبراهيم ابنا عبد اللطيف، والشيخ سليمان بن سحمان عن قول الإمام محمد رحمه الله أنه لا يكفر من كان على قبة الكواز، ونحوه، ولا يكفر الوثني حتى يدعوه، وتبلغه الحجة: فيقال: نعم، فإن الشيخ محمداً لم يكفر الناس ابتداء، إلا بعد قيام الحجة والدعوة؛ لأنهم إذ ذاك في زمن فترة، وعدم علم بآثار الرسالة، ولذلك قال: لجهلهم وعدم من ينبههم، فأما إذا قامت الحجة فلا مانع من تكفيرهم وإن لم يفهموها. وفي هذه الأزمان خصوصاً في جهتكم قد قامت الحجة على من هناك، واتضحت لهم المحجة، ولم يزل في تلك البلاد من يدعو إلى توحيد الله، ويقرره، ويناضل عنه، ويقرر مذهب السلف، وما دلت عليه النصوص من الصفات العلية، والأسماء القدسية، ويرد ما يشبه به بعض أتباع الجهمية،

---

(١) منهاج أهل الحق والاتباع (ص: ٧٣).

(٢) منهاج التأسيس (ص: ١٨٧).

ومن على طريقتهم، حتى صار الأمر في هذه المسائل في تلك البلاد أظهر منه في غيرها، ولا تخفى النصوص والأدلة حتى على العوام، فلا إشكال والحالة هذه في قيام الحجة وبلوغها على من في جهتكم من المبتدعة، والزنادقة الضلال .... والشيخ محمد رحمه الله تعالى من أعظم الناس توقفاً وإحجاماً عن إطلاق الكفر، حتى إنه لم يجزم بتكفير الجاهل الذي يدعو غير الله من أهل القبور أو غيرهم إذا لم يتيسر له من ينصحه ويبلغه الحجة التي يكفر مرتكبها»[1]. وقال الشيخ عبد الله أبا بطين رحمه الله: «ما سألت عنه من أنه هل يجوز تعيين إنسان بعينه بالكفر، إذا ارتكب شيئاً من المكفرات، فالأمر الذي دل عليه الكتاب والسنة وإجماع العلماء على أنه كفر، مثل الشرك بعبادة غير الله سبحانه، فمن ارتكب شيئاً من هذا النوع أو جنسه، فهذا لا شك في كفره، ولا بأس بمن تحققتَ منه شيئاً من ذلك، أن تقول: كفر فلان بهذا الفعل، .... ولا مانع من تكفير من اتصف بذلك، كما أن من زنى قيل: فلان زان، ومن رابى: قيل: فلان مراب»[2]. وأئمة الدعوة يفصلون التأصيل ما بين الكفر الظاهر والكفر الباطن ومن جهة الواقع يفرقون في التطبيق على المعين، فإذا أتى للتأصيل قالوا لمن وقع في الكفر: هو كافر سواء كان كفره عن إعراض وجهل، أو كان كفره عن إباء واستكبار،

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٤٣٤).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٤٠٤)، وانظر: منهاج التأسيس (ص: ١٠١)، والضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق (ص: ٦٥٢).

وإذا أتى التطبيق على المعين أطلقوا الكفر على من أقيمت عليه الحجة الرسالية البينة الواضحة، وأما من لم تقم عليه الحجة فتارة يطلقون عليه الكفر، وتارة لا يطلقون عليه. قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله: «فإن المتلبس بالشرك يقال له مشرك سواء أكان عالما أم كان جاهلاً، والحكم عليه بالكفر يتنوع: فإن أقيمت عليه الحجة الرسالية من خبير بها ليزيل عنه الشبهة وليُفهمه بحدود ما أنزل الله على رسوله التوحيد وبيان الشرك، فترك ذلك مع إقامة الحجة عليه، فإنه يُعد كافراً ظاهراً وباطنـًا. وأما المعرض فهنا يعامل في الظاهر معاملة الكافر، وأما باطنه فإنه لا نحكم عليه بالكفر الباطن إلا بعد قيام الحجة عليه؛ لأنه من المتقرر عند العلماء أن من تلبس بالزنا فهو زان، وقد يؤاخذ وقد لا يؤاخذ، إذا كان عالمـًا بحرمة الزنا فزنى فهو مؤاخذ، وإذا كان أسلم للتو وزنى غير عالم أنه محرم فالاسم باق عليه؛ لكن لا يؤاخذ بذلك لعدم علمه. وهذا هو الجمع بين ما ورد في هذا الباب من أقوال مختلفة. فإذاً يفرق في هذا الباب بين الكفر الظاهر والباطن والأصل أنه لا يكفر أحد إلا بعد قيام الحجة عليه لقول الله جل وعلا: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، والعذاب هنا إنما يكون بعد إقامة الحجة على العبد في الدنيا أو في الآخرة، قد يعامل معاملة الكافر استبراء للدين وحفظـًا له، من جهة عدم الاستغفار له، ومن جهة عدم التضحية له، وألا يزوج وأشباه ذلك من الأحكام. فإذا كلام أئمة الدعوة في هذه المسألة فيه تفصيل ما بين الكفر الظاهر والكفر الباطن ومن جهة التطبيق في الواقع

يفرقون، فإذا أتى للتأصيل قالوا هو كفر سواء أكان كفره عن إعراض وجهل أو كان كفره عن إباء واستكبار، وإذا أتى للتطبيق على المعين أطلقوا على من أقيمت عليه الحجة الرسالية البينة الواضحة أطلقوا عليه الكفر، وأما من لم تقم عليه الحجة فتارة لا يطلقون عليه الكفر كما قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في موضع: وإن كنا لا نكفر من عند قبة الكواز وقبة البدوي لأجل عدم وجود من ينبههم، الشيخ ما كفر أهل الجبيلة ونحوهم ممن عندهم بعض الأوثان في أول الأمر لأجل عدم بلوغ الحجة الكافية لهم، وقد يطلق بعضهم على هؤلاء الكفر ويراد به أن يعاملوا معاملة أهل الكفر حرزا ومحافظة لأمر الشريعة والإتباع، حتى لا يستغفر لمشرك، وحتى لا يضحي عن مشرك، أو أن يتولى مشركا ونحو ذلك من الأحكام»[1]. وقال الشيخ محمد ابن عثيمين رحمه الله في جواب له عن العذر بالجهل فيما يتعلق بالعقيدة: «الاختلاف في مسألة العذر بالجهل كغيره من الاختلافات الفقهية الاجتهادية[2]، وربما يكون اختلافا لفظيا في بعض الأحيان من أجل تطبيق الحكم على الشخص المعين أي إن الجميع يتفقون على أن هذا القول كفر، أو هذا الفعل كفر، أو هذا الترك كفر، ولكن هل يصدق الحكم على هذا الشخص المعين لقيام المقتضى في حقه

(١) شرح كشف الشبهات (ص: ١٣٦).

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٥/ ١٢٩).

وانتفاء المانع أو لا ينطبق الفوات بعض المقتضيات، أو وجود بعض الموانع[1]. والله لا يعذب إلا من قامت عليه الحجة، وكون فلان قامت عليه الحجة أم لا، فذلك ما لا يمكن الدخول بين الله وبين عباده فيه، أما في الدنيا فيعامل بالظاهر منه، قال ابن القيم رحمه الله: «والإسلام هو توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له والإيمان بالله وبرسوله واتباعه فيما جاء به، فما لم يأت العبد بهذا فليس بمسلم، وإن لم يكن كافراً معانداً فهو كافر جاهل، فغاية هذه الطبقة أنهم كفار جهال غير معاندين، وعدم عنادهم لا يخرجهم عن كونهم كفاراً، فإن الكافر من جحد توحيد الله وكذب رسوله إما عناداً أو جهلاً وتقليداً لأهل العناد... إلى أن قال: والله يقضي بين عباده يوم القيامة بحكمه وعدله، ولا يعذب إلا من قامت عليه حجته بالرسل، فهذا مقطوع به في جملة الخلق، وأما كون زيد بعينه وعمرو قامت عليه الحجة أم لا؛ فذلك ما لا يمكن الدخول بين الله وبين عباده فيه، بل الواجب على العبد أن يعتقد أن كل من دان بدين غير دين الإسلام فهو كافر، وأن الله سبحانه وتعالى لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه بالرسول، هذا في الجملة، والتعيين موكول إلى علم الله وحكمه، هذا في أحكام الثواب والعقاب، وأما في أحكام الدنيا فهي جارية على ظاهر الأمر، فأطفال الكفار

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/ ١٣٠، ٧/ ٣٧).

ومجانينهم كفار في أحكام الدنيا لهم حكم أوليائهم، وبهذا التفصيل يزول الإشكال في المسألة»[1].

(١) طريق الهجرتين (ص: ٤١١). باختصار.

الشبهة: انتساب التكفيريين لدعوة الإمام.

يقول فؤاد إبراهيم وهو يتحدث عن نظام الدولة الإسلامية داعش وتأثرها بالتكفير بدعوة الإمام: «الخطاب الجهادي الوهابي الجاذب لجماعات عديدة كانت تبحث عن خطاب تعويضي يرتكز على رؤية دينية مستمدة من مرجعية محددة ينتج فيها هويته، ورؤيته ودوره، إذ ليس هناك من يشكك في إخلاص داعش للعقيدة الوهابية الأصلية وتجسيده لتعاليمها، مع اندلاع الخلاف بين القاعدة وداعش وخروجه للعلن تكشفت حقيقة الجذور الفكرية لكل منهما، وتبين أن داعش هو تنظيم سلفي وهابي خالص على العكس من القاعدة التي تضم بين صفوفها عناصر من تلاوين مذهبية سنية متنوعة. والضرب في الخواصر الضعيفة والرخوة، ففي العراق لعب على الورقة الطائفية، بوصفها ورقة رابحة في مشرق عربي منقسم على ذاته طائفياً وفي ظل انهيار أسس الدولة الوطنية. عليه اختار داعش مقاتلة الشيعة وليس القوات الأمريكية، مما شجع حكومات خليجية وكثيراً من المشايخ الوهابيين على دعمه وتمويله .... ولا تتمايز داعش عن أي تنظيم سلفي جهادي أو تقليدي من حيث اعتناق الوهابية مذهباً. ويشمل العقيدة والفقه ومنهج التفكير والرؤية الكونية نظرة سريعة في المكتبة العقدية المثبتة على المواقع الإلكترونية الرسمية للتنظيم كافية لأن يتعرف المتابع بسهولة على الهوية المذهبية للتنظيم. ومن نافلة القول أن مؤلفات محمد بن عبد الوهاب مثل كتاب التوحيد وكشف الشبهات ونواقض الإسلام وغيرها يجري

توزيعها في المناطق الخاضعة تحت سيطرة داعش في العراق وسوريا، ويعلوها ختم الدولة الإسلامية وشعارها باللونين الأبيض والأسود، ويتم تدريس الكتب وشرحها في الحلقات الدينية الخاصة التي يعقدها الجهاز التربوي في التنظيم .... وتصفح النشريات والأبحاث المدرجة في المكتبة الإلكترونية في المواقع التابعة لتنظيم الدولة أو المقربة منه يوصل إلى حقيقة الدمغة الوهابية الواضحة في أسماء المؤلفين، وعناوين الكتيبات والأبحاث واللغة المستخدمة فيها. والنزعة التنزيهية المفرطة لدى داعش والمستمدة من العقيدة الوهابية تحولت إلى محرض عالي الكفاءة على الاستعمال المفرط للعنف، وتبني عقيدة استئصالية بوصفها مهمة متعالية أوكلت إليه من السماء. وهذه النزعة تكتسي رداء ثقافياً وعقدياً ويجري تعميمها في هيئة تعاليم دينية، وتصورات عن الجماعة المؤمنة وفق الخصائص الواردة في كتب السلفية التقليدية .... وما يلفت في خطاب داعش تأكيده على أنه الامتداد التاريخي والشرعي للرعيل الأول من المسلمين، وأن أتباعه من سوف يكتب على أيديهم التغيير في نهاية التاريخ، تماماً كما هي عقيدة الوهابيين الأوائل ومن جاء بعدهم من جماعات تصحيحية داخل المجال الوهابي»[1]. ويقول كوينتان فيكتور عن بزوغ تيار إسلاموي جهادي متطرف مستلهم من مبادئ الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «إن

(١) داعش من النجدي إلى البغدادي (ص: ١٤) وما بعدها. وانظر: حقول الدم (ص: ٥٥١)، ومتاهة الحاكمية (ص: ١٩٨).

السعوديين كان لهم حقاً إسهام فعال في تأسيس تيار إسلاموي جهادي مستلهم من مبادئ محمد بن عبد الوهاب، والذي كانت ولا تزال كتاباته مؤثرة للغاية .... ويستخدم الجهاديون السعوديون ابن عبد الوهاب كرابط مباشر يوصلهم إلى ابن تيمية، بالرغم من أن بعض الدراسات الحديثة تدل الآن على أن تأثير ابن تيمية على ابن عبد الوهاب أقل مما هو متصور تقليدياً. وكان عمل ابن عبد الوهاب الأكثر ملاءمة للمتطرفين هو رسالة صغيرة جداً بعنوان نواقض الإسلام والذي يحدد فيها ابن عبد الوهاب عشرة أمور تخرج المسلم من الدين تلقائياً»[1].

الجواب: سبق في الشبهة السابقة دعوى أن دعوة الإمام هي أصل دعوة الخوارج وأنها دعوى قديمة، وفي هذه الدعوى دعوى انتساب التكفيريين لدعوة الإمام. نقول: هذا الانتساب أو النسبة لا تضر الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله؛ لأن مشكلتهم هي عدم فهمهم لكلام الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، فكما أن التكفيريين يزعمون أن أقوالهم وأفكارهم مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، وهكذا سائر الفرق الضالة، كل يستدل على ضلالته بفهمه لآيات القرآن الكريم والسنة النبوية ولا يقال أن القرآن والسنة هي سبب ضلالهم وإنما سبب ضلالهم هو عدم فهمهم لكلام الله وكلام رسوله

(١) شجرة نسب السلفية الجهادية (ص: ٣٦). وانظر السلفية الجهادية دار الإسلام ودار الكفر (ص: ٣٥)، ومباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ٢١٥).

ﷺ. واستشهاد التكفيريين بكلام الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أو طبع بعض كتبه، فإنه لا يصح أن يكون سبباً لإلحاق هؤلاء التكفيريين بدعوة الإمام المجدد؛ لأنه يلزم منه أن يلحقوا بالقرآن؛ لأنهم يستشهدون بآيات من القرآن، ومثل هذا يقال في السنة النبوية. وكلام الله وكلام رسوله لا يمكن أن يدل على معنى باطل، ولا يمكن أن يتعارض مع بعضه، ومن توهم ذلك، فإنما أوتي من سوء فهمه للنصوص الشرعية. فإذا كان كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قد استدل به أقوام حسب فهمهم على فكرهم المنحرف، فكيف بكلام عالم من العلماء، يخطئ ويصيب؟ لا شك أن التجني عليه، وتأويل كلامه، من باب أولى. ولو فرض وجود خطأ أو تجاوز أو تصرف من بعض من ينتسب إلى الإسلام فإنه لا يحمل على الإسلام، فكذلك إذا وجد خطأ أو تجاوز أو تصرف من بعض من ينتسب إلى دعوة الامام؛ فإنه لا يجوز نسبة ذلك إلى دعوة الإمام، ولا أن تتحمل الدعوة خطاؤه. يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله عن الإمام محمد: «وما حدث بعده أو في وقته من خطأ أو تعد، فلا يجوز نسبته إليه، وأنه أمر به ورضيه، وقد جرى لأسامة بن زيد في دم الجهني، وجرى لخالد بن الوليد في دماء بني جذيمة وأموالهم، ما لا يجهله أهل العلم والإيمان، وذلك في عهده، وقد برئ منه وأنكره، فقال: « اللهُمَّ، إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْك مِمَّا صَنَعَ خَالِد». أخرجه البخاري (٤٣٣٩). وقال لأسامة: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ». أخرجه البخاري (٦٨٧٢)، ومسلم (٩٦). ....

وبالجملة، فالواجب أن يتكلم الإنسان بعلم وعدل، ومن فاته العلم فحسبه السكوت إن كان يؤمن بالله وباليوم الآخر، ومن خلع ربقة الدين من عنقه، فليقل ما شاء الله، والله بما يعملون بصير»[1]. وسبب نسبتهم للتكفيرين لدعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب مع وجود ووضوح الفرق بينهما هو الجهل بالأحكام الشرعية، أو الجهل بدعوة الإمام المجدد أو الجهل بحال التكفيريين، وذلك أنهم لما رأوا الإمام محمد بن عبد الوهاب كفر من يستحق ذلك، ورأوا أن التكفيريين كفروا، ألحقوا هؤلاء التكفيريين بدعوة الإمام، وزاد اللبس أنهم رأوهم طبعوا كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب، بل ويردد جمع منهم بعض كلمات الإمام. وهذا مردود؛ لأن التكفير بحق لا تمنعه الشريعة، وله أسبابه ودوافعه عند الإمام محمد بن عبد الوهاب، وهي أسباب ودوافع حق شرعـًا، بخلاف هؤلاء التكفيريين، ويلزم على قولهم أيضا إلحاق هؤلاء التكفيريين المكفرين بغير حق بكل من كفر بحق من الصحابة والأئمة وغيرهم. وهذا ما لا يصح بحال؛ لأن مقتضاه المساواة بين الحق والباطل. ومطلق الاشتراك بين طائفتين لا يلزم أنهما سواء؛ ما لم يكن الاشتراك فيما هو موجب لتحزب هذه الطائفة أو سبب لتفرقها، ولو كان مطلق الاشتراك كافيـًا لألحق الرافضة بأهل السنة؛ لأنهما يحبان علي بن أبي طالب وآل البيت. فعلى هذا لا يصح أن يلحق التكفيريون بدعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب لمطلق

(١) منهاج التأسيس (ص: ٢٨).

الاشتراك في التكفير، فلا يلحق التكفير بالباطل الذي نهت عنه الشريعة بالتكفير بحق الذي جاءت به الشريعة. واستدلالهم ببعض كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب قد يكون من الحق الذي عندهم، فليس كل ما عندهم باطل، فبعضهم ينكر الشرك الأكبر وهو صرف العبادة لغير الله وهذا حق، لكن ليس معنى أن عندهم شيئًا من الحق أنهم على الحق، فالنصارى عندهم شيء من الحق كالإقرار بوجود الله لكن عندهم مكفرات كفروا بها، وهكذا يقال في التكفيريين عندهم شيء من الحق، لكن عندهم غلو في التكفير مما جعلهم ضلالاً. واحتجاج أهل الباطل بأنهم مع أهل الحق لا يلتفت إليه؛ لأنهم لو كانوا معهم لكانوا على الحق؛ لذا قد يخطئون ويظنون هذا كلام أهل الحق وليس كذلك، كما يخطئون في الاستدلال بالأدلة وليست كذلك. ومن ذلك ما ذكره الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري رحمه الله، حيث قال في رسالة له في بيان من أخطأ في فهم كتاب الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك للشيخ سليمان بن عبد الله رحمه الله، وكتاب سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك للشيخ حمد بن عتيق رحمه الله: «وقد بلغنا أن الذي أشكل عليكم أن مجرد مخالطة الكفار، ومعاملتهم بمصالحة ونحوها وقدومهم على ولي الأمر؛ لأجل ذلك أنها هي موالاة المشركين المنهي عنها في الآيات والأحاديث، وربما فهمتم ذلك من الدلائل التي صنف الشيخ سليمان بن عبد الله بن الشيخ، ومن سبيل النجاة للشيخ حمد بن عتيق .... فمعرفة سبب التصنيف مما يعين على فهم كلام العلماء، فإنه

بحمد الله ظاهر المعنى، فإن المراد به موافقة الكفار على كفرهم، وإظهار مودتهم ومعاونتهم على المسلمين، وتحسين أفعالهم، وإظهار الطاعة والانقياد لهم على كفرهم، والإمام وفقه الله لم يقع في شيء مما ذكر فإنه إمام المسلمين والناظر في مصالحهم، ولابد له من التحفظ على رعاياه وولايته من الدول الأجانب. والمشايخ رحمهم الله كالشيخ سليمان بن عبد الله، والشيخ عبد اللطيف، والشيخ حمد بن عتيق إذا ذكروا موالاة المشركين فسروها بالموافقة والنصرة والمعونة والرضا بأفعالهم، فأنتم وفقكم الله راجعوا كلامهم تجدوا ذلك كما ذكرنا»[1]. وقد يتعمد التكفيرين الانتساب لطائفة زكية ذات مرتبة علية كدعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، ليروج مذهبهم على الناس. والإمام رحمه الله في مسألة التكفير لم يكفر معينين تلبسوا بالشرك الأكبر المجمع على أنه كفر لوجود مانع من تكفيرهم وهو جهلهم وعدم من ينبههم، فقال رحمه الله: «وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم .... إنا لا نقاتل إلا على ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان بعد التعريف، إذا عرف ثم أنكر»[2]. وقال الإمام عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «ونحن كذلك لا نقول بكفر من صحت ديانته وشهر صلاحه، وعلم

(١) الدرر السنية (٩/ ١٥٧).

(٢) الدرر السنية (١١/ ٣١٧).

ورعه وزهده وحسنت سيرته، وبالغ في نصح الأمة ببذل نفسه لتدريس العلوم النافعة والتأليف فيها، وإن كان مخطئاً في هذه المسألة أو غيرها»[١]. وقال العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله في بيان من هو المستحق للتكفير عند الإمام المجدد: «هذا القول الذي قاله شيخنا وقرره في تكفير من عرف أن التوحيد دين الله، وأن الاعتقاد في الشجر والحجر هو الشرك الذي قاتل عليه رسول الله، ومع هذه المعرفة أعرض عنه ولم يقبله تعلماً وعملاً، هو الذي دل عليه الكتاب العزيز والسنة النبوية: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُواْ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣]، ولم يقل فإن لم يعرفوا، بل رتب ذلك على نفس الإعراض»[٢]. وهذا يخالف حال التكفيريين من كل وجه، فإنهم كفروا حكام المسلمين بلا إقامة حجة، وكفروا رجال الأمن، بل يكفرون كل من لم يوافقهم على أعمالهم وأقوالهم. فلا تصح النسبة ولا الانتساب بينهما[٣].

---

(١) رسالة في حكاية المباحثة مع علماء مكة في حقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٩٥)، وانظر: الدرر السنية (١/ ٢٣٤).

(٢) مصباح الظلام (ص: ٢١٨).

(٣) وللمزيد انظر: منهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب في التكفير (ص: ٣٤)، والتكفير عند جماعات العنف المعاصرة (ص: ١١٣)، وتقريرات أئمة الدعوة في مخالفة مذهب الخوارج وإبطاله (ص: ٣٩٥)، وبراءة دعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب من الخوارج (ص: ٧٣) وما بعدها.

الشبهة: تكفير المعين دون ضوابط أو تثبت.

يقول منتصر حمادة: «وثمة إقرارات خلال السنين الأخيرة، تفيد أن نمط التنشئة في العربية السعودية كان قائماً على أساس من التعبئة بالفكر السائد الذي زخرت به الثقافة السلفية ومصادرها في المعرفة، بما في ذلك ما عرف بنواقض التوحيد العشرة، حيث تضمنت جذور التكفير بالظنة، وباللازم، ومن غير تيقن بتوافر الدواعي وانتفاء الموانع، وهو ما ساهم بنصيب وافر في تشكيل الشخصية التكفيرية»[1]. ويقول سعيد الكثيري: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يفرق بين تكفير الأقوال والأفعال المجردة وبين تكفير المعين على النحو الذي كان ينتهجه الإمام ابن تيمية، وهذا هو سبب رفع راية الجهاد ضد المسلمين وتطبيق أحكام الجهاد ضد المخالفين، وهو أمر انفرد به الشيخ عن بقية العلماء والفقهاء منذ عصر الصحابة»[2]. ويقول الحسن بن علي الكتاني: «من المسائل التي تشدد فيها أبو عبد الله محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، تكفيره لجاهل التوحيد، وهو المسلم الذي ينطق بكلمتي الشهادة مقلداً، دون معرفة بشروطها ونواقضها وما يتعلق بها. ويظهر لي أن هذه المسألة تسربت للشيخ من كتب المتكلمين فإنها ليست من مسائل أهل السنة والأثر، بل تكلم فيها المعتزلة والأشاعرة .... ومن

(١) في نقد العقل السلفي (ص: ١٩).

(٢) جدل الدين والسياسة المناظرة الثالثة: التكفير والقتال (ص: ٣٤٧)، وانظر: نقد العقل الجهادي (ص: ١٨٢).

النقول عن الشيخ بهذه المسألة ما ذكره في آخر رسالته كشف الشبهات من قوله: (فإن عمل بالتوحيد عملاً ظاهراً وهو لا يفهمه، أو لا يعتقده بقلبه فهو منافق، وهو شر من الكافر الخالص لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]. قال شارحها محمد بن صالح العثيمين: .... هذا ظاهر فيمن كان معانداً يعلم الحق ولكنه كرهه بقلبه ولم يطمئن إليه ولم يستقر به ولكنه أظهر الالتزام بالشريعة خداعـًا لله ولرسوله وللمؤمنين، وأما من كان لا يفهمه بالكلية ولا يدري ولكنه يعمل كما يعمل الناس ولم يتبين له ذلك الشيء الذي يعملونه والمقصود منه فإن الواجب أن يبلغ ويعلم فإن أصر على ما هو عليه من إنكاره بقلبه فهو منافق .... ولهذا فقد اعتمد الغلاة على هذا الكلام فحكموا بكفر الجماهير بحجة أنهم يقولون كلمة التوحيد دون فهم معناها ويحتجون بكلام النجديين وما شابهه من بعض المعاصرين»[1]. ويقول رعد النعيمي البغدادي عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب وأتباعه في مسألة تكفير المعين: «فإنهم مخطئون في هذا الباب خطأ عظيمـًا، ونسأل الله تعالى أن يأجرهم على اجتهادهم الخاطئ، ومنهجهم يلزمهم بالرجوع إلى منهج السلف ومنهج شيخ الإسلام ابن تيمية، وأنا أجزم بأن الشيخ محمد بن عبد الوهاب لو عاش بيننا اليوم لرجع إلى المنهج الصحيح بسبب توفر علم السلف وعلم شيخ الإسلام ابن تيمية بقدر أعظم بكثير مما

(١) مباحث في العذر بالجهل (ص: ٦٩).

كان يتوفر في وقته، ومما يدل على هذا أن مذهب حفيده الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ الذي يعيش اليوم بيننا هو مذهب يعتبر تطبيق قاعدة الشروط والموانع في تكفير الأعيان، كما ورد في بعض كتبه، وقد أوردت ذلك حين استدل الكاتب برواية عن الشافعية في تكفير حفص الفرد، فنقلت من قول الشيخ صالح ما يرد على الكاتب استدلاله، ويدل على انتهاج مذهب السلف ومذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في اعتبار الشروط والموانع عند تكفير المعينين»[1].

الجواب: منهج السلف عدم تكفير المعين إلا بتوفر شروط وانتفاء الموانع، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين، وإن أخطأ وغلط، حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين، لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة .... إن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وإن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع يبين هذا أن الأمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات، لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام - يعني القول بخلق القرآن - بعينه»[2]. والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله سار على منهج السلف في تكفير

---

(١) نقد كتاب ضوابط تكفير المعين عند شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب (ص: ٢٠٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦٦) وما بعدها.

المعين[1]، وتكفير المعين لابد فيه من توفر شروط وانتفاء موانع. حيث يقرر الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أن الحكم على المعين مرتبط بضوابط شرعية، فلا يمكن أن يكون الحكم على الناس، مبني على ظنون وأوهام، أو دعاوى لا يملكون عليها بينات. قال رحمه الله: «وأما ما ذكر الأعداء عني أني أكفر بالظن والموالاة، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله». وأصرح منه قوله: «وإنما نكفر من أشرك بالله في إلاهيته بعدما نبين له الحجة على بطلان الشرك .... وقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [النساء: ٩٤] فالآية تدل على أنه يجب الكف عنه والتثبت، فإذا تبين منه بعد ذلك، ما يخالف الإسلام قتل، لقوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُواْ﴾ ولو كان لا يقتل إذا قالها، لم يكن للتثبت معنى وكذلك الحديث الآخر - وهو قوله ﷺ: «أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلا اللهُ وَقَتَلْتَهُ؟». أخرجه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦) - وأمثاله معناه ما ذكرناه أن من أظهر التوحيد والإسلام، وجب الكف عنه إلى أن يتبين منه ما يناقض ذلك .... ومن أظهر الإسلام وظننا أنه أتى بناقض، لا نكفره بالظن؛ لأن التبين لا يرفع بالظن وكذلك

(١) انظر: التقرير في بيان أحكام التكفير (ص: ١٣٣) وما بعدها. ومنهج الإمام محمد بن عبد الوهاب في مسألة التكفير (ص: ٨٤) وما بعدها.

لا نكفر من لا يعرف منه الكفر بسبب ناقض ذكر عنه ونحن لم نتحققه .... والسلف رحمهم الله كفروا النوع، أما المعين، فإن عرف الحق وخالف كفر بعينه، وإلا لم يكفروا»[1]. ومن ثبت إسلامه بيقين فلا يخرج منه إلا بيقين، قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «أما الشرك الذي يصدر من المؤمن، وهو لا يدري، مع كونه مجتهداً في اتباع أمر الله ورسوله، فأرجو ألا يخرجه هذا من الوعد - وهو ما جاء في حديث: «مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا هَمٍّ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ، حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا إِلَّا كَفَّرَ اللهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ». أخرجه البخاري (٥٦٤٢)، ومسلم (٢٥٧٣). - وقد صدر من الصحابة أشياء من هذا الباب كحلفهم بآبائهم، وحلفهم بالكعبة، وقولهم: ما شاء الله وشاء محمد، وقولهم: اجعل لنا ذات أنواط، ولكن إذا بان لهم الحق اتبعوه، ولم يجادلوا فيه حمية لجاهلية، أو لمذهب الآباء والعادات .... وكذلك لا خلاف في أن الذين نهاهم النبي ﷺ لو لم يطيعوه، واتخذوا ذات أنواط بعد نهيه لكفروا، وهذا هو المطلوب، ولكن القصة تفيد أن المسلم بل العالم قد يقع في أنواع من الشرك وهو لا يدري عنها، فتفيد لزوم التعلم والتحرز، ومعرفة أن قول الجاهل: التوحيد فهمناه. أن هذا من أكبر الجهل، ومكايد الشيطان. وتفيد أيضاً: أن المسلم المجتهد إذا تكلم بكلام كفر، وهو لا يدري، فنبه على ذلك، فتاب من ساعته، أنه لا يكفر، كما فعل بنو إسرائيل،

(١) مؤلفات الشيخ (١/ ١٧٦، ٥/ ٢٤، ٢٢١).

والذين سألوا النبي ﷺ»[١]. وقد اعتبر الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله الإكراه مانعاً من موانع التكفير. يدل على ذلك أنه لما ذكر نواقض الإسلام العشرة قال: «ولا فرق في جميع هذه النواقض بين الهازل والجاد والخائف إلا المكره»[٢]. وأيضاً: لما ذكر الآية: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [النحل: ١٠٦] ذكر فوائد الآية، ومنها قوله: استثناء المكره المطمئن، وسواء كان الإكراه بالقول أو الفعل، فان ذلك يعتبر عذراً عند الإمام محمد بن عبد الوهاب، حيث قال بعد أن ذكر أن المكره معذور: «ومعلوم أن الإنسان لا يكره إلا على الكلام أو الفعل، أما اعتقاد القلب فلا يكره عليها أحد»[٣]. والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بين أن المخطئ معذور، ولهذا ينبغي مناظرته حتى يرجع إلى الحق، بخلاف أهل التأويل الفاسد، قال رحمه الله في ذكر فوائد قصة آدم وإبليس: «ومنها: أن التأويل الفاسد في رد النصوص ليس عذراً لصاحبه، كما أنه سبحانه لم يعذر إبليس في شبهته التي أبداها، كما لم يعذر من خالف النصوص متأولاً مخطئاً، بل كان ذلك التأويل زيادة في كفره. ومنها: أن مثل

---

(١) مؤلفات الشيخ (٣/ ٣٧، ١/ ١٧٥).

(٢) مؤلفات الشيخ (٥/ ٢١٤).

(٣) مؤلفات الشيخ (١/ ١٨٠).

هذا التأويل ليس على أهل الحق أن يناظروا صاحبه، ويبينوا له الحق، كما يفعلون مع المخطئ المتأول، بل يبادر إلى عقوبته بالعقوبة التي يستحقها بقدر ذنبه، وإلا أعرض عنه إن لم يقدر عليه، كما كان السلف الصالح يفعلون هذا وهذا، فإنه سبحانه لما أبدى له إبليس شبهته فعل به ما فعل، ولما عتب على الملائكة في قيلهم أبدى لهم شيئًا من حكمته وتابوا، وقد وقعت هذه الثلاث لرسول الله ﷺ في غزوته التي فتح الله فيها مكة، فانه لما أعطى المؤلفة قلوبهم فوجدت عليه الأنصار، عاتبهم، واعتذروا، وقبل عذرهم، وبين لهم شيئًا من الحكمة، ولما قال له ذلك الرجل العابد: اعدل قال له كلامًا غليظًا، واستأذنه بعض الصحابة في قتله، ولم ينكر عليه، لكن ترك قتله لعذر ذكره، ولما فعل خالد بن الوليد ببني جذيمة ما فعل، رد عليهم ما أخذ. منهم ووداهم، ولا نعلم أنه عاتب خالداً، ولا منعه ذلك من تأميره على الناس»[1]. والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يعذر الجاهل عند عدم وجود من ينبهه؛ فعذره لمن اجتهد فأخطأ من باب أولى وأخرى كما في قوله: «وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على قبر عبد القادر، أو الصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم»[2]. وقول منتصر حمادة عن نواقض التوحيد العشرة أنها: «تضمنت جذور التكفير بالظنة،

(١) مؤلفات الشيخ (٤/ ٩٢).

(٢) مؤلفات الشيخ (٣/ ١١).

وباللازم، ومن غير تيقن بتوافر الدواعي وانتفاء الموانع». فهذا القول غير صحيح؛ فالإمام رحمه الله ذكر في رسالته المختصرة عشرة نواقض والفقهاء رحمهم الله من جميع المذاهب الأربعة يذكرون في باب الردة وأحكام المرتد أكثر من هذه النواقض[1]. فإذا تضمنت رسالة الإمام محمد بن عبد الوهاب جذور التكفير بالظنة، وباللازم، ومن غير تيقن بتوافر الدواعي وانتفاء الموانع؛ فإن كتب الفقهاء تكون حسب زعمه أولى بذلك؛ لأنها ذكرت من النواقض أكثر من عشرة بل أكثر من عشرين. وقول سعيد الكثيري: إن الإمام رحمه الله (لم يفرق بين تكفير الأقوال والأفعال المجردة وبين تكفير المعين على النحو الذي كان ينتهجه الإمام ابن تيمية). سبق بيان أن منهج الإمام هو منهج السلف في التكفير والتفريق بين تكفير الأقوال والأفعال وتكفير المعين. وقول الحسن بن علي الكتاني عن الإمام محمد بن عبد الوهاب أن مسألة تكفير الجاهل تسربت للإمام من كتب المتكلمين، وأنها ليست من مسائل أهل السنة والأثر. الشيخ الإمام لا يكفر الجاهل إلا بعد إقامة الحجة الرسالية، فالإمام رحمه الله من أشد الناس موافقة لعقيدة السلف وبعدا عن منهج المتكلمين في التكفير. والإمام رحمه الله من أشد الناس تحذيرا من كتبهم، حيث يقول رحمه الله في إحدى رسائله في الجواب على أن أول واجب على المكلف هو النظر: «قولك: أول واجب على كل ذكر وأنثى: النظر في

(١) انظر: الموسوعة الفقهية (٢٢/ ١٨٠).

الوجود، ثم معرفة العقيدة، ثم علم التوحيد. وهذا خطأ، وهو من علم الكلام الذي أجمع السلف على ذمه»[1]. كما نقل الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عن كتب السلف: «الإجماع أن علم الكلام بدعة وضلالة»[2]. وقول رعد النعيمي البغدادي عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه في مسألة تكفير المعين إنهم مخطئون في هذا الباب خطأ عظيماً، (ومما يدل على هذا أن مذهب حفيده الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ الذي يعيش اليوم بيننا هو مذهب يعتبر تطبيق قاعدة الشروط والموانع في تكفير الأعيان، كما ورد في بعض كتبه). فالإمام محمد لا يكفر إلا بتوفر الشروط وانتفاء الموانع كما سبق بيانه، وحفيده الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله يسير على منهج جده الإمام محمد بن عبد الوهاب، وهو المنهج الذي سار عليه أئمة السلف. قال حفظه الله في بيان كلام أئمة الدعوة في تكفير المعين: «كلام أئمة الدعوة في هذه المسألة يعني العذر بالجهل فيه تفصيل ما بين الكفر الظاهر والكفر الباطن، ومن جهة التطبيق في الواقع يفرقون، فإذا أتى للتأصيل قالوا هو كفر سواء أكان كفره عن إعراض وجهل أو كان كفره عن إباء واستكبار، وإذا أتى للتطبيق على المعين أطلقوا على من

---

(١) الدرر السنية (١/ ٥١).

(٢) الدرر السنية (١/ ١٠٥)، وانظر في ذلك أيضاً: الرسالة الرابعة والخمسون للشيخ عبد اللطيف ابن عبد الرحمن آل الشيخ في نصر مذهب السلف على علم الكلام مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ٢٩٤). ومجموع فتاوى ومقالات ابن باز (٢/ ٧١)، ومجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٤/ ٧٥).

أقيمت عليه الحجة الرسالية البينة الواضحة أطلقوا عليه الكفر»[١]. فقوله: «أطلقوا على من أقيمت عليه الحجة الرسالية البينة الواضحة»، يعني لا بد من توفر شروط وانتفاء موانع؛ لأن الحجة الرسالية البينة الواضحة لا تكون إلا مع توفر الشروط وانتفاء الموانع[٢]. وهذا موافق لكلام الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

(١) شرح كشف الشبهات (١٣٦).

(٢) انظر: شرح كشف الشبهات لصالح آل الشيخ (ص: ٣٧٩).

الشبهة: التكفير السياسي.

يقول أحمد النفيس: «يأتي النهج الوهابي، أي: التكفير السياسي الذي يستهدف المسلمين الذين لا يؤمنون بالولاية السياسية للسلطة الوهابية: الخطوة الأولى: تتمثل في إقناع الناس أن صفة المسلم الموحد لا تنطبق على كل من قال لا إله إلا الله بل إن الاعتراف الوهابي بإسلام غيرهم متوقف على عدة شروط، مراغمة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]، حيث يقول: (إذا عرفت حديث أنس رضي الله عنه، عرفت أن قوله ﷺ في حديث عتبان رضي الله عنه: «فَإِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ». أخرجه البخاري (٥٤٠١)، ومسلم (٣٣). أنه ترك الشرك ليس قولها باللسان بل هناك شروط، أنك إذا جمعت بينه وبين حديث عتبان وما بعده تبين لك معنى قول: لا إله إلا الله وتبين لك خطأ المغرورين ومن بين هذه الشروط ما جاء في حديث عتبان، ...) متى كان الإقرار بالشهادتين وإعلان الدخول في الإسلام بحاجة لاعتراف أو قبول من أحد من البشر كائنًا من كان؟! ومتى كان القبول والإقرار بشهادة لا إله إلا الله متوقفًا على شرط أو شروط كما زعم ويزعم الخوارج القدامى والمعاصرون؟! إنها كارثة بل ومؤامرة بل وفتنة أخلاقية وسياسية ودينية كان من المحتم والضروري على المسلمين أن يستنفروا جهودهم لإجهاضها ورفضها ولكن أين المسلمين؟ - كذا - في زمن عز فيه الرجال أو كما قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: «يا أشباه الرجال ولا رجال حلوم

الأطفال، وعقول ربات الحجال».»[1]. ويقول الحسن بن علي الكتاني: «وهم أنفسهم – أي: النجديون – لم يطردوا هذا الأصل – يعني: عدم الخروج على الولاة – فإنهم حاربوا العثمانيين لكنهم لم يحاربوا العراق ولا الشام بعدما احتلها الإنجليز والفرنسيون، وكذلك الحال في اليمن وفي سائر إمارات الخليج. فلو كان الأمر جهاداً لنصرة التوحيد ولتكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى فقد كان ينبغي عليهم الاستمرار في القتال وتوحيد بلاد الإسلام تحت خلافة راشدة سنية موحدة. أما التوقف عن القتال، بل قتال كل من رفض التوقف ومحاربته بفتوى أئمة الدعوة فهذا مما لا يستقيم. وأيضـًا، فإن النجديين كفروا أهل الحجاز والشام واليمن والأحساء والعراق ومصر وغيرها لكونهم مشركين وفي بلادهم القباب والشعائر الشركية، فلما استتب لهم الملك وأسسوا دولتهم وأقاموا العلاقات مع تلك البلاد عاملوا من دخل طاعتهم معاملة المسلمين وتركوا كثيراً مما كانوا عليه من قبل، مع بقاء تلك القباب في جميع البلاد التي لم تدخل تحت ملكهم. فإما أن يكونوا قد أخطأوا سابقـًا وأصابوا لاحقـًا أو العكس. ولا يتصور غير ذلك»[2].

الجواب: أن دعوة الإمام رحمه الله دعوة سلفية دينية وليست حركة سياسية، فإن الباعث على دعوة الإمام رحمه الله هو ما رآه من مخالفات ووقوع في الشرك في بلده، فقام امتثالا

---

(١) نقض الوهابية (ص: ٣٧).

(٢) مباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ١٣٤) وما بعدها.

لأمر الله ونصرة للتوحيد. فهي دعوة سلفية ليست ذات مذهب خاص بها، وإنما هي الدعوة إلى الإسلام بكل مبادئه وتعاليمه الخالصة من شوائب الشرك والوثنية والبدع، وهي تهدف إلى تصحيح العقيدة الإسلامية في نفوس أتباعها وتطهيرها مما علق بها من أدران الشرك والبدع والخرافات[١]. كما تهدف إلى تطبيق أحكام الإسلام وشعائره وحدوده وإقامة مجتمع إسلامي يؤمن بالإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة. وحقيقة دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب أنها دعوة إصلاحية جامعة للأمور الدينية والسياسية معًا؛ لأن الإسلام بطبيعته دين ودولة[٢]. فالدعوة اهتمت وركزت على الإصلاح الديني، وذلك أن الانحراف الديني في العالم الإسلامي في ذلك الوقت يفوق تدهوره السياسي، ثم إن إصلاح العقيدة الإسلامية في نفوس المجتمع الإسلامي أساس كل إصلاح[٣]. يقول أكرم حجازي: «إن الوهابية هي دعوة سلفية خالصة لها قواعدها وأصولها، ومن مهماتها إحياء علوم الدين وتصحيح الانحرافات وتفكيك الأساطير والخرافات ومظاهر الشرك وإعادة الناس إلى

---

(١) انظر: حركة الإصلاح الديني في القرن الثاني عشر مجلة البحوث الإسلامية العدد (١)، والحياة الأدبية في جزيرة العرب (ص: ١٣) وما بعدها.

(٢) المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى القرن الرابع عشر الهجري (ص: ٤٣٩)، وانظر: كتاب الفكر العربي في مائة سنة (ص: ٢٧٧). ودعوة حركة الإصلاح السلفي المجلة التاريخية المصرية (٧/ ٩٠).

(٣) داعية التوحيد محمد بن عبد الوهاب (ص: ١١)، وانظر: حقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأثرها في العالم الإسلامي، ضمن مجلة البحوث، العدد (٢١)، وتطبيقات السياسة الشرعية عند الإمام محمد بن عبد الوهاب.

الفطرة الدينية السليمة باعتماد الدليل الشرعي الذي أكسبها لاحقًا صفة سلفية الدليل. وبما أنها دعوة دينية فمن المستبعد أن تقدم السلفية نفسها أو تكون انعكاسًا لتكوينات اجتماعية أو طائفة دينية أو سياسية، ولعل سر ديمومتها واتساعها هو فيما تدعو إليه من العودة إلى الفطرة والتمسك بسيرة السلف في فهمهم للدين والعمل به وليس بسبب توجيهات سياسية من السلطة ولا بسبب امتلاكها الإمكانات المادية كما يروج البعض وهو ما كانت تفتقده أصلاً حين النشأة، فضلاً عن أن مؤسسها، وإن كان والده قاضيًا، إلا أنه كان من عائلة النجدية صغيرة وفقيرة. ولأنها سلفية فهذا يعني أنها تفكر في العقيدة من أجل العقيدة ومن أجل المعتقدين بها»[1]. وقيام الإمام محمد بن عبد الوهاب بهذه الدعوة وبحثه عمن ينصر دعوته وهو ما حصل من الإمام محمد بن سعود، لا يعتبر هذا أمر سياسيا وإن كانت السياسة لا تخرج عن الدين؛ لأن الحق لابد له من ينصره، وهذا هو فعل النبي ﷺ، فقد كان النبي ﷺ يعرض نفسه على القبائل يبحث عمن ينصر دعوته، وخرج إلى المدينة لما تعهد له أهلها بنصرته[2]. والإمام محمد بن عبد الوهاب اعتمد في دعوته على ثلاثة مصادر: أولها: القرآن الكريم: المصدر الأول للتشريع الإسلامي. ثانيها: السنة النبوية: وهي

(١) دراسات في السلفية الجهادية (ص: ٤٠)، وانظر كتاب: السلفية الجهادية في السعودية (ص: ٥٠).

(٢) انظر: بيان حقيقة دعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب للشيخ صالح الفوزان، وحقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب للشيخ حماد العمر، والوهابية وزعيمها الشيخ محمد بن عبد الوهاب مجلة العربي الكويتية العدد ١٤٧، وآل سعود لأحمد علي (ص: ٢١٢).

المصدر الثاني للتشريع الإسلامي. ثالثها: آثار السلف الصالح: من الصحابة والتابعين وتابعيهم وخاصة الأئمة الأربعة: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل. كما أنه تأثر بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم حيث اهتم بمؤلفاتهم، وتأثر بأرائهم وأفكارهم[1]. ومن يطلع على مؤلفات الإمام ورسائله يدرك اهتمامه وعنايته بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ولا يمكن لمن يعتمد على هذه المصادر أن يكون تكفيره سياسيا. وقول أحمد النفيس: (متى كان الإقرار بالشهادتين وإعلان الدخول في الإسلام بحاجة لاعتراف أو قبول من أحد من البشر كائنًا من كان؟!)، هذا لم يقله أحد من أهل العلم وأين هذا الكلام في كتب الإمام وأتباعه؟! وقوله: (ومتى كان القبول والإقرار بشهادة لا إله إلا الله متوقفًا على شرط أو شروط كما زعم ويزعم الخوارج القدامي والمعاصرون؟!)، قد نص أهل العلم على أن قول لا إله إلا الله يوجب اسم الإسلام ويحرم مال قائلها ودمه، وقد بوب الإمام ابن مندة رحمه الله في كتابه الإيمان: ذكر ما يدل على أن قول لا إله إلا الله يوجب اسم الإسلام ويحرم مال قائلها ودمه[2]، وذكر فيه حديث المقداد رضي الله عنه، قال: قلت يا رسول الله أرأيت إن اختلفت أنا ورجل من المشركين ضربتين فقطع يدي، فلما هويت إليه لأضربه، قال: لا إله إلا الله، أقتله؟ أم أدعه؟ قال: «بَلْ دَعْهُ». أخرجه البخاري (٤٠١٩)، ومسلم (٩٥). وقال ابن

(١) انظر: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب محمد السلمان (ص: ٣٤).

(٢) الإيمان لابن منده (١/ ١٩٨).

المنذر رحمه الله: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الكافر إذا قال: أشهد أن لا إله الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وأن كل ما جاء به محمد حق، وأتبرأ من كل دين خالف دين الإسلام، وهو بالغ صحيح يعقل أنه مسلم. فإن رجع بعد ذلك فأظهر الكفر كان مرتداً يجب عليه ما يجب على المرتد»[١]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهذا مما اتفق عليه أئمة الدين، وعلماء المسلمين، فإنهم مجمعون على ما علم بالاضطرار من دين الرسول، أن كل كافر فإنه يدعى إلى الشهادتين، سواء كان معطلاً، أو مشركًا، أو كتابيًا، وبذلك يصير الكافر مسلمًا، ولا يصير مسلمًا بدون ذلك»[٢]. ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما من الفوائد – حديث بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن – : الاقتصار في الحكم بإسلام الكافر إذا أقر بالشهادتين»[٣]. فهذه بعض النصوص عن الأئمة واضحة في تقرير هذا الأصل، وهو الدخول في الإسلام بالشهادة، فإذا نطق بالشهادتين حكم بإسلامه. فإذا أقر بهذه الشهادة؛ فلا بد من العمل بمقتضاها، ولا تقبل من قائلها ولا ينتفع بها إلا إذا أدى حقها وفرضها واستوفى شروطها الواردة في الكتاب والسنة[٤]، وليس المراد من

---

(١) الإشراف على مذاهب العلماء (٨/ ٧٧).

(٢) درء التعارض (٧/ ٨)، وانظر كتاب: السلفية الجهادية في السعودية (٥٠).

(٣) فتح الباري (١٣/ ٣٦٧).

(٤) انظر: كلمة الإخلاص لابن رجب (ص: ١٤)، وشروط شهادة أن لا إله إلا الله، تأصيلا ودراسة لمحمد عبد الله مختار محمد (١/ ١٥٣) وما بعدها.

ذلك عد ألفاظها وحفظها فكم من عامي اجتمعت فيه والتزمها ولو قيل له أعددها لم يحسن ذلك، وكم حافظ لألفاظها يجري فيها كالسهم وتراه يقع كثيراً فيما يناقضها، والتوفيق بيد الله»[1]. فكلمة التوحيد لا إله إلا الله سبب لدخول الجنة والنجاة من النار ومقتض لذلك؛ ولكن المقتضي لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه وانتفاء موانعه، فقد يتخلف عنه مقتضاه لفوات شرط من شروطه أو لوجود مانع، فالمنافقون يقولون: لا إله إلا الله وهم في الدرك الأسفل من النار. روى ابن جرير رحمه الله بسنده عن قتادة رحمه الله أنه قال في قول الله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] «وإن المنافق تكلم بلا إله إلا الله فأضاءت له في الدنيا، فناكح بها المسلمين وغازى بها المسلمين ووارث بها المسلمين وحقن بها دمه وماله. فلما كان عند الموت سلبها المنافق لأنه لم يكن لها أصل في قلبه ولا حقيقة في علمه. فقوله: «لم يكن لها أصل في قلبه» إشارة إلى الشروط القلبية، وقوله: «ولا حقيقة في عمله» إشارة إلى الشروط العملية. وجاء عن الحسن البصري رحمه الله أنه قيل له: إن ناساً يقولون: من قال لا إله إلا الله دخل الجنة؛ فقال: من قال لا إله إلا الله فأدى حقها وفرضها دخل الجنة. وقيل لوهب بن منبه رحمه الله: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟ قال: بلى، ولكن ليس مفتاح إلا له

(١) معارج القبول (١/ ٣٧٧).

أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك، وإلا لم يفتح لك»[١]. وقول الحسن بن علي الكتاني عن النجديين: (إنهم حاربوا العثمانيين لكنهم لم يحاربوا العراق ولا الشام بعدما احتلها الإنجليز والفرنسيون، وكذلك الحال في اليمن وفي سائر إمارات الخليج...)، منهج الإمام رحمه الله يقول فيه: «وأما القتال فلم نقاتل أحدا إلى اليوم إلا دون النفس والحرمة، وهم الذين أتونا في ديارنا ولا أبقوا ممكنا؛ ولكن قد نقاتل بعضهم على سبيل المقابلة: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠]. وكذلك من جاهر بسب دين الرسول بعدما عرفه»[٢]. ويذكر في رسالة أخرى أن علماء المسلمين أجمعوا على أن من صدق الرسول في شيء وكذبه في شيء آخر فهو كافر حلال الدم والمال، وإخلاص التوحيد لله تعالى أهم ما جاء به الرسول ﷺ، فكيف نقاتل من ينكر الصلاة والزكاة ولا نقاتل من ينكر إخلاص التوحيد لله[٣] وهذا منهج الإمام رحمه الله في القتال. كما أن الإمام رحمه الله ومن بعده أتباعه سلكوا عدة أساليب في دعوة المخالفين من إرسال العلماء، وكتابة الرسائل[٤]، ثم يأتي القتال في أخرها. ولم يتغير منهجهم في ذلك؛ وإنما هو حسب القدرة والإمكانية. ولذلك كان لهذه

---

(١) كلمة الإخلاص وتحقيق معناها (ص: ١٤).

(٢) مؤلفات الشيخ (٥/ ٣٧).

(٣) انظر: كشف الشبهات (ص: ٣٧).

(٤) انظر: الرسائل الشخصية للإمام ضمن مجموع مؤلفاته الجزء السادس، الرسائل الدعوية للأئمة من آل سعود في الدولة السعودية الأولى والدولة السعودية الثانية للفريح، وعقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب للعبود.

الدعوة الأثر ولا يزال ولله الحمد سواء داخل الجزيرة أو خارجها[١]. أما عن سبب عدم محاربتهم للعراق والشام بعدما احتلها الإنجليز والفرنسيون؛ فإن دولة الدعوة مرت بمراحل ما بين قوة وضعف، فكان لها انتصارات عظيمة وانتشار في جميع بلاد الإسلام، حتى وصل الإمام سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود رحمه الله في الدولة السعودية الأولى إلى كربلاء بالعراق في عام (١٢١٦ هـ)، ثم مرت بها مراحل ضعف سقطت فيه الدولة السعودية الأولى (١٢٣٣ هـ)، ثم عادت الدولة السعودية مرة ثانية ثم سقطت (١٣٠٩ هـ)، ثم عادت الدولة السعودية مرة ثالثة، ولا تزال بحمد الله قائمة حرسها الله من كل مكروه، فالقتال عندهم لمن بدل دين الله وعظم القبور والأوثان مرتبط بالقدرة والإمكانية[٢].

(١) انظر: عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب للعبود (ص: ١١٧)، والشيخ محمد بن عبد الوهاب لآل بوطامي (ص: ٩٩)، وسلفية لا وهابية (ص: ٤١٦).

(٢) انظر: عنوان المجد (١/ ٢٥٧)، وتاريخ الدولة السعودية الثانية (ص: ٢٣٠)، والضياء الشارق في رد شبهات المذق المارق (ص: ٦٠).

الشبهة: تخصيص الكفر فيمن لم يفهم التوحيد على طريقة دعوة الإمام.

يقول شفيق جرادي: «أما الأمر الجديد الذي أكد عليه محمد بن عبد الوهاب، فهو ما أورده في كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد.. إذا صاغ الكتاب بمضامين عقدية حادة تحمل طابع التقنين الفقهي حتى تحولت القناعات العقائدية إلى مجرد حرام وحلال وجائز وواجب. ومن أكثر الإقحامات التي قام بها قوله: (إن العبادة هي التوحيد؛ لأن الخصومة فيه). فكل من يختلف في أمور وأحكام العبادة سيكون عرضة للخصومة التي قد تصل لحد القتل والتكفير الصريح، واعتباره أن لا أحد معذور لأن الرسالة عمت كل أمة. وهو صاحب تلك الرسالة: كأنما هو نبي جديد .... ثم ذهابه إلى أن التوحيد بما هو عبادة تستقيم بحسب شرح ابن عبد الوهاب لها، لا يكفي مجرد الاعتراف بها؛ بل لابد من التزام المسألة الكبيرة وهي أن عبادة الله لا تحصل إلا بالكفر بالطاغوت... والطاغوت عام في كل ما عبد من دون الله. بعد هذا، يأخذ ليبين كيف يكون اتباع الكفر والطاغوت فيصل في كل شيء لدرجة أن من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه. وليعتبر أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين، وليفتح المجال أمام القول: إن من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله، أو تحليل ما حرم الله فقد اتخذهم أربابًا من دون الله، وهكذا يصبح كل موقف فقهي إنما يأخذ أصالته من عنوان التوحيد الذي صاغه محمد بن عبد الوهاب

حسب فهمه الخاص.. مما جعل الدارسون له يعتبرون أن كل رأي أو كل مرة يكون الكلام فيها عن الكفر والكافرين فإنما يكون المقصود بهم الذين لم يفهموا التوحيد على الطريقة الوهابية .... إذ إن ابن عبد الوهاب اعتبر أن الجدال في مثل هذه الأحكام أقل ما يقال في صاحبه أنه فاسق لا يقبل خطة ولا شهادته، ولا يصلى خلفه، بل لا يصح دين الإسلام إلا بالبراءة من هؤلاء وتكفيرهم ..... وما ذلك إلا لأن أي ترك لآراء الوهابية كان يعتبرها - بحسب مفاد رسالة تأنيب أرسلها لأحد تلامذته في الإحساء - أنها: خروج عن دين الإسلام، ومداهنة لأعداء المسلمين، وتبرؤ من ملة إبراهيم»[١]. ويقول الحسن بن علي الكتابي: «وسر المسألة الذي يجعلك تفهم كتب النجديين جيداً وتستوعب مراميها هي أنهم يرون الزمان السابق لابن عبد الوهاب زمان فترة من الرسالة، فلما بعث الله الشيخ أقام به الحجة على العالمين كما أقامها بالنبي ﷺ، فكل من بلغته دعوته فحاربها أو هاجمها أو لم يهتم بها فقد كفر واستحق الخلود في النار، كما استحق ذلك المشركون زمن الرسالة»[٢]. ويقول أحمد النفيس: «الحركة الوهابية هي حركة تكفيرية تحكم على كل من لا يلتزم بالمانيفستو[٣] الوهابي المسمى كتاب التوحيد

(١) الإسلام في مواجهة التكفيرية (ص: ٣٤) وما بعدها.

(٢) مباحث في العذر بالجهل وإقامة الحجة (ص: ١٩).

(٣) المانيفستو Manifesto بمعنى بيان، أو بلاغ، أو تصريح، وفي الموسوعة الحرة هو إعلان منشور يتضمن نوايا أو دوافع أو آراء تخص ناشر البيان، وقد يصدره فرد، أو مجموعة، أو حزب سياسي، أو حكومة.

بالكفر والخروج من ربقة الإسلام .... إلا أن الناظر المدقق سرعان ما يكتشف الخدعة الوهابية الكبرى وأن الأمر كله لا يختلف في قليل ولا كثير عما فعله من خاطبهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب. تمثلت الخدعة الوهابية في ذلك التدرج بدءاً من التأكيد على أهمية الاعتقاد بوحدانية الله عز وجل وكأن التوحيد هو عمل مستقل وقائم بذاته عن منظومة العقيدة الإسلامية أو كأنه اكتشاف جديد يسمع عنه المسلمون لأول مرة، ثم النص على أن بعض الأعمال دون بعض هي من الأمور التي يقوم بها المسلم، ثم النص على أن بعض الأعمال دون بعض هي من الأمور التي توقع في الشرك، ثم اعتبار من يقوم بهذه الأعمال كافراً وخارجًا من الملة، وأخيراً إعلان الحرب عليه ثم استباحة دمه تطبيقًا للمانيفستو الوهابي التكفيري المسمى بكتاب التوحيد»[1]. ويقول فؤاد إبراهيم: «من ذلك اعتبار زمن الدعوة التي جاء بها محمد بن عبد الوهاب هو الحد الفاصل بين الإيمان والكفر، حتى إن أحفاد مؤسسي المذهب ومن جاء بعده أمثال الشيخ سليمان بن سحمان وصولاً إلى الشيخ ابن باز يعتقدون أن كل من وصلته دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولم يؤمن يصبح كافراً .... إلى حد اعتبار أن الدعوة الوهابية ناسخة لما قبلها وما بعدها، وهي ترسم الخط الفاصل بين الإيمان والكفر. فالشيخ ابن باز يرى بأن ابن عبد الوهاب قد بلغ الإسلام ولا حجة لمن يشرك بعد ذلك.

---

(١) نقض الوهابية (ص: ٢٩).

ولا غرابة أن تصادر الوهابية كل ما سواها من مذاهب إسلامية وترى في نفسها التمثيل الحصري للإسلام»[١].

الجواب: الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله لم يأمر عموم الناس بالدخول تحت حكمه ولا حكم آل سعود، فضلاً عن أن يكفرهم إذا لم يدخلوا تحت حكمه أو لم يهاجروا إليه، قال رحمه الله: «وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل؟»[٢] وعلماء الدعوة لم يأتوا بجديد في التوحيد، فهم يطالبون المسلمين بالتمسك بأقوال أئمتهم من علماء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية في إخلاص التوحيد[٣]. ودعوة الإمام وأتباعه دعوة للحق الذي جاء في الكتاب والسنة، قال الإمام عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في بيان من يستحق التكفير: «لا نكفر إلا من بلغته دعوتنا للحق، ووضحت له المحجة، وقامت عليه الحجة، وأصر مستكبراً معاندا»[٤]. وكلامه واضح رحمه الله، فهول يقول: «دعوتنا للحق»، وهل تكون الدعوة حقا وهي ليست على الكتاب والسنة.

---

(١) داعش من النجدي إلى البغدادي (ص: ١٣٠).

(٢) الدرر السنية (١/ ١٠٤).

(٣) الوهابية مجلة الزهراء (٣/ ٩٦).

(٤) الدرر السنية (١/ ٢٣٤).

وهذه العبارة كما يقول الشخص العادي: هذا ديني، أو نحو ذلك فإنه يقصد دين الإسلام، ولهذا يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في إحدى رسائله: «وأما التكفير فأنا أكفر من عرف دين الرسول ثم بعدما عرفه سبه ونهى الناس عنه وعادي من فعله، فهذا الذي أكفره وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك»[1]. وقال أيضاً الإمام عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «ونحن كذلك لا نقول بكفر من صحت ديانته و شهر صلاحه، وعلم ورعه وزهده، وحسنت سيرته، وبالغ في نصح الأمة ببذل نفسه لتدريس العلوم النافعة والتأليف فيها، وإن كان مخطئا في هذه المسألة أو غيرها، كابن حجر الهيتمي، فإنا نعرف كلامه في الدر المنظم ولا ننكر سعة علمه، ولهذا نعتني بكتبه كشرح الأربعين والزواجر وغيرها، ونعتمد على نقله إذا نقل لأنه من جملة علماء المسلمين»[2]. فالإمام رحمه الله لم يكفر الجاهل إذا لم يوجد من ينبهه فكيف يقال إنه يكفر من لم يعرف التوحيد على طريقة الإمام؟! والمناوئين لما عجزوا عن رد كتاب التوحيد وما فيه من الحق؛ لأنه لم يشتمل إلا على ما قاله الله وقاله رسوله ﷺ؛ قالوا إنه يدعو إلى دين جديد، وأنه يكفر من يخالفه. ونقول لهم أيضا بينوا لنا ما في كتاب التوحيد من باطل إن وجد ونحن معكم في رده، فالحق ضالة المؤمن. وقول شفيق جرادي أن

(١) الرسائل الشخصية (٥/ ٣٧).

(٢) رسالة في حكاية المباحثة مع علماء مكة في حقيقة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٩٥).

(أكثر الإقحامات التي قام بها - أي: الإمام - قوله: إن العبادة هي التوحيد؛ لأن الخصومة فيه). فهذا ما دلت عليه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وفهمه الصحابة، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كل عبادة في القرآن فهي توحيد»[1]. وهذا يدل على عناية الإمام رحمه الله بالتوحيد الذي هو دعوة الرسل. وقوله كذلك عن الإمام رحمه الله: (ثم ذهابه إلى أن التوحيد بما هو عبادة تستقيم بحسب شرح ابن عبد الوهاب لها، لا يكفي مجرد الاعتراف بها؛ بل لابد من التزام المسألة الكبيرة وهي أن عبادة الله لا تحصل إلا بالكفر بالطاغوت... والطاغوت عام في كل ما عبد من دون الله). فهذا القول من الإمام رحمه الله هو مقتضى قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وقوله ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ». أخرجه مسلم (٢٣). وقوله ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: عَلَى أَنْ يُعْبَدَ اللهُ وَيُكْفَرَ بِمَا دُونَهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ». أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦). فالإمام رحمه الله لم يأت بشيء من عنده، وإنما التزام ما قاله الله وقاله رسوله

---

(١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل (١/ ٦٢)، وانظر: تنوير المقياس من تفسير ابن عباس (ص: ٤٤٣).

ﷺ. وقول الحسن بن علي الكتاني: (وسر المسألة الذي يجعلك تفهم كتب النجديين جيداً وتستوعب مراميها هي أنهم يرون الزمان السابق لابن عبد الوهاب زمان فترة من الرسالة، فلما بعث الله الشيخ أقام به الحجة على العالمين كما أقامها بالنبي ﷺ، فكل من بلغته دعوته فحاربها أو هاجمها أو لم يهتم بها فقد كفر واستحق الخلود في النار، كما استحق ذلك المشركون زمن الرسالة). ومثله قول فؤاد إبراهيم: (حتى إن أحفاد مؤسسي المذهب ومن جاء بعده أمثال الشيخ سليمان بن سحمان وصولاً إلى الشيخ ابن باز يعتقدون أن كل من وصلته دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولم يؤمن يصبح كافراً). سبحان الله، هل يمكن أن يقول هذا الكلام الإمام رحمه الله، وكيف يكون حال الناس قبل دعوته؟ بل قبل وجوده لكن ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، فأين قال هذا الكلام الإمام رحمه الله أو أحد من أتباعه؟! وقول أحمد النفيس: (الحركة الوهابية هي حركة تكفيرية تحكم على كل من لا يلتزم بالمانيفستو الوهابي المسمى كتاب التوحيد بالكفر والخروج من ربقة الإسلام). أين قال هذا الكلام الإمام رحمه الله أو أحد من أتباعه؟! وقول أحمد النفيس: (تمثلت الخدعة الوهابية في ذلك التدرج بدءاً من التأكيد على أهمية الاعتقاد بوحدانية الله عز وجل ...). فإن العناية والتدرج بالتوحيد هو المنهج النبوي في الدعوة، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف:

١٠٨]، ولما بعث رسول الله ﷺ معاذا رضي الله عنه إلى اليمن، قال: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللهَ، فَأَخْبِرْهُمْ: أَنَّ اللهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ». أخرجه البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩). فهل تعتبر متابعة النبي ﷺ خدعة؟! لكنه الجهل بالتوحيد وقلة العناية به[١]. وزعمهم بأن الوهابية تكفر المخالف لها، فالتكفير حكم شرعي من أحكام الدين له أسبابه وضوابطه وشروطه وموانعه وآثاره، شأنه في ذلك شأن سائر الأحكام الشرعية. قال شيخ الإسلام رحمه الله : «الكفر حكم شرعي وإنما يثبت بالأدلة الشرعية»[٢]. وقال أيضا: «كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفرهم؛ لأن الكفر حكم شرعي فليس للإنسان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزني بأهلك ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله؛ لأن الكذب والزنا حرام لحق الله. وكذلك التكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله ﷺ، وأيضاً فإن تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من

(١) انظر في منهج الدعوة: منهج القرآن في الدعوة إلى الإيمان لعلي الفقيهي، وأولويات الدعوة في منهج الأنبياء عليهم السلام لزيد الزيد، والدعوة في ضوء الكتاب والسنة لسعيد القحطاني.

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٧٨).

خالفها وإلا فليس كل من جهل شيئا من الدين يكفر»[1]. وانظر للتطبيق العملي لما يقوله رحمه الله: «ولهذا كنت أقول للجهمية من الحلولية والنفاه الذين نفوا أن الله تعالى فوق العرش لما وقعت محنتهم: أنا لو وافقتكم كنت كافراً، لأني أعلم أن قولكم كفر، وأنتم عندي لا تكفرون لأنكم جهال، وكان هذا خطاباً لعلمائهم وقضاتهم وشيوخهم وأمرائهم»[2].

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٨١).

(٢) الرد على البكري (ص: ٤٦)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٨، ٢٣/ ٣٤٨). أما تكفير المخالفين لأهل السنة؛ فانظر بعضه في: كتاب الفكر التكفيري عند الشيعة حقيقة أم افتراء لعبد الملك الشافعي، وكتاب التكفير عند الإمامية الإثني عشرية لصفية التويجري، ومقال: التبصير بغلو الأشاعرة في التكفير.. على هامش فعاليات مؤتمر الشيشان لرضوان شكداني، ومقال: ظاهرة الغلو في التكفير عند الأشاعرة محمد حاج الجزائري، والتكفير عند المعتزلة مقاربة منهجية لسليمان الربعي.

الشبهة: تقسيم الدول إلى دار إسلام ودار كفر بحسب اتباع الإمام.

يقول فؤاد إبراهيم: «قسم الشيخ ابن عبد الوهاب العالم إلى دارين: دار إيمان أو إسلام، ودار كفر أو حرب. ومثلت الدرعية دار الإسلام، التي تحولت إلى أول إمارة إسلامية تقام في الجزيرة العربية، تمهيداً لإقامة الخلافة الإسلامية، إن أمكن ذلك. وأملى تأسيس الإمارة الإسلامية في الدرعية قطع السبيل على أشكال التحالف القائمة بين الدرعية وما جاورها، فقد فرضت الإمارة قواعد جديدة صارمة لا تقوم على مبدأ التسويات السلمية، أو العلاقات المتكافئة، أو المصالح المتبادلة، بل كانت تملي تنازل الآخر ورضوخه الطوعي أو القهري للكيان الجديد. وقد تم تطبيق هذه القواعد منذ أول احتكاك خارجي بين الدرعية والإمارات المجاورة، وبدأ مشروع الغزو يكتسح المجال الجغرافي الحيوي للجزيرة العربية ويقضمها لتكون جزءاً من الإمارة الإسلامية»[1].

ويقول سعيد الكثيري: «أما الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله فلم ترفع راية الجهاد داخل دار الإسلام منذ عهد الخوارج إلا في عهده. ومع تسليمنا واعترافنا بأن دعوته أحدثت أعظم حركة تصحيح عقائدي في القرون الأخيرة، إلا أن أفكاره التكفيرية والجهادية كانت شديدة الغلو، وما زالت تثير الفتنة وتغذيها، وتنتج أهل الغلو حتى

(١) السلفية الجهادية في السعودية (ص: ٢٤).

لحظتنا الراهنة. لم تنتقل دار الحرب إلى الديار الإسلامية إلا في عهد الخوارج وفي عهد الشيخ محمد بن عبد الوهاب. لم ترفع راية الجهاد والفتح والغزو والغنائم داخل موطن العروبة ومهد الإسلام إلا في عهد الخوارج وفي عهد الشيخ محمد بن عبدالوهاب. لم ينظر أي عالم إلى الجزيرة ومصر والشام والعراق على أنها دار حرب وديار خروج من الملة، وذلك منذ عهد الخوارج إلى عهد الشيخ محمد»[1].

الجواب: هذه الشبهة مبنية على اعتقاد المناوئين بأن تكفير الإمام محمد بن عبد الوهاب للمخالفين من عباد القبور والمشركين غير صحيح، وأن هذا التكفير مبني على مخالفة عقيدة الإمام حسب زعمهم، فمن وافق دعوة الإمام فهي دار إسلام، ومن خالفها فهي دار كفر. والإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قسم الدور إلى: دار إسلام ودار كفر بناء على حال أهلها، يقول رحمه الله عن بني عبيد القداح: «فإنهم ظهروا على رأس المائة الثالثة، فادعى عبيد الله أنه من آل علي بن أبي طالب، ومن ذرية فاطمة، وتزي بزي أهل الطاعة والجهاد في سبيل الله، فتبعه أقوام من أهل المغرب وصار له دولة كبيرة من المغرب ولأولاده من بعده، ثم ملكوا مصر والشام، وأظهروا شرائع الإسلام، وإقامة الجمعة والجماعة، ونصبوا القضاة والمفتين، لكن أظهروا الشرك ومخالفة الشريعة،

---

(١) المناظرة الثالثة: الدعوة الوهابية وموقفها من تكفير الممارسات الشعائرية عند القبور، ضمن كتاب جدل الدين والسياسة (ص: ٢٨٨).

وظهر منهم ما يدل على نفاقهم وشدة كفرهم، فأجمع أهل العلم: أنهم كفار وأن دارهم دار حرب مع إظهار شعائر الإسلام وشرائعه، وفي مصر من العلماء والعباد أناس كثير، وأكثر أهل مصر لم يدخل معهم فيما أحدثوه، مع ذلك أجمع العلماء على ما ذكرنا، حتى إن بعض أهل العلم المعروفين بالصلاح قال: لو أن معي عشرة أسهم لرميت بواحد منها النصارى المحاربين، ورميت بالتسعة بني عبيد»[1]. فأوضح الإمام رحمه الله إجماع أهل العلم على أن بني عبيد القداح كفار، وأن دارهم دار حرب مع إظهارهم شعائر الإسلام، أما أهل مصر فذكر منهم العلماء والعباد، وأن أكثرهم لم يدخل معهم؛ بل أنكر عليهم. وسئل الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: «إذا كان في البلدة وثن يدعى من دون الله، ولم ينكر، هل يقال هذه بلدة كفر؟ أو بلدة إسلام؟ فأجاب: لا ينبغي الجزم بأحد الأمرين، لاحتمال أن يكون في البلد جماعة على الإسلام مظهرين ذلك، فإن هذه الدعوة التي ظهرت بنجد، ومكنها الله بالجزيرة، قد قبلها أناس، كما بلغنا عن الأفغان، والصومال، أن في كل منهما طائفة تدين بالتوحيد، وتظهره، وقد يكون غيرهم كذلك؛ لأن هذه الدعوة قد شاعت في كل بلاد، وقرؤوا مصنفات شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، فيما أجاب من عارضه، وقد بلغنا من ذلك عن بعض

---

(١) الدرر السنية (٩/ ٣٩٣).

أهل الأقاليم، ما يوجب التوقف»[١]. فهذا هو منهج الإمام رحمه الله وأتباعه في تحديد دار الإسلام من دار الكفر، وهو في ذلك لم يخرج عن كلام أهل العلم. وما سبق ذكره من منهج الإمام في تحديد دار الإسلام ودار الكفر لم يخرج فيه رحمه الله عن أقوال أهل العلم، فقد قسم العلماء الدور التي يسكنها المسلم إلى قسمين[٢]: دار إسلام: وهي التي يغلب عليها ظهور شرائع الإسلام، ويحكم فيها المسلمون بحكم الإسلام وتعاليمه، ولو كان غالب سكان تلك البلاد من الكفار. ودار كفر: وهي الدار التي لا يحكم فيها المسلمون، ولا يظهر فيها تطبيق التعاليم الإسلام. وفي فتاوى اللجنة الدائمة: «كل بلاد أو ديار يقيم حكامها وذوو السلطان فيها حدود الله، ويحكمون رعيتها بشريعة الإسلام، وتستطيع فيها الرعية أن تقوم بما أوجبته الشريعة الإسلامية عليها، فهي دار إسلام .... وكل بلاد أو ديار، لا يقيم حكامها وذوو السلطان فيها حدود الله، ولا يحكمون في الرعية بحكم الإسلام، ولا يقوى المسلم فيها على القيام بما وجب عليه من شعائر الإسلام فهي دار كفر»[٣]. ووصف الدور بالإسلام أو الكفر أوصاف عارضة؛ ولذلك فلا توجد أوصاف لازمة لذات الدور، إلا ما ورد فيما يستثنى من ذلك، كما في الصحيح من

---

(١) الدرر السنية (٩/ ٢٥٤).

(٢) انظر: أحكام أهل الذمة (١/ ٣٦٦)، بدائع الصنائع (٧/ ١٣٠)، المبسوط (١٠/ ١١٤)، المغني مع الشرح الكبير (١٠/ ٩٥)، كشاف القناع (٣/ ٤٣)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٢٠/ ٢٠٢).

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة (١٢/ ٥٣)، وانظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (١١/ ٢١٢).

حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا». أخرجه البخاري (٢٧٨٣)، وأخرجه مسلم (١٣٥٣). قال الكاساني الحنفي رحمه الله: «وجه قولهما - أبو يوسف ومحمد - أن قولنا دار الإسلام ودار الكفر إضافة دار إلى الإسلام وإلى الكفر، وإنما تضاف الدار إلى الإسلام أو إلى الكفر لظهور الإسلام أو الكفر فيها، كما تسمى الجنة دار السلام، والنار دار البوار؛ لوجود السلامة في الجنة، والبوار في النار، وظهور الإسلام والكفر بظهور أحكامهما، فإذا ظهر أحكام الكفر في دار فقد صارت دار كفر فصحت الإضافة، ولهذا صارت الدار دار الإسلام بظهور أحكام الإسلام فيها من غير شريطة أخرى، فكذا تصير دار الكفر بظهور أحكام الكفر فيها، والله سبحانه وتعالى أعلم»[1]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فإن كون الأرض دار كفر، أو دار إسلام، أو إيمان، أو دار سلم، أو حرب، أو دار طاعة، أو معصية، أو دار المؤمنين، أو الفاسقين، أوصاف عارضة؛ لا لازمة. فقد تنتقل من وصف إلى وصف كما ينتقل الرجل بنفسه من الكفر إلى الإيمان والعلم وكذلك بالعكس. وأما الفضيلة الدائمة في كل وقت ومكان ففي الإيمان والعمل الصالح .... وكون البقعة ثغرا للمسلمين أو غير ثغر هو من الصفات العارضة لها لا اللازمة لها؛ بمنزلة كونها دار إسلام أو دار كفر أو دار حرب أو دار سلم أو دار علم وإيمان أو دار جهل ونفاق.

---

(١) بدائع الصنائع (٧/ ١٣٠).

فذلك يختلف باختلاف سكانها وصفاتهم؛ بخلاف المساجد الثلاثة فإن مزيتها صفة لازمة لها؛ لا يمكن إخراجها عن ذلك»[1]. وقول سعيد الكثيري: (أما الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله فلم ترفع راية الجهاد داخل دار الإسلام منذ عهد الخوارج إلا في عهده). فإن راية الجهاد الصحيح لم ترفع من المسلمين ضد المسلمين داخل دار الإسلام مطلقا، لا من الخوارج ولا غيرهم؛ لأن ما يفعله الخوارج وما يرفعونه من راية ليست براية صحيحة ولا جهاد صحيح، وإن زعموا أنهم بذلك يجاهدون، ولا يمكن أن ترفع راية جهاد صحيحة من المسلمين ضد المسلمين داخل دار الإسلام ولا خارجه. وقوله عن دعوة الإمام: (ومع تسليمنا واعترافنا بأن دعوته أحدثت أعظم حركة تصحيح عقائدي في القرون الأخيرة، إلا أن أفكاره التكفيرية والجهادية كانت شديدة الغلو، وما زالت تثير الفتنة وتغذيها، وتنتج أهل الغلو حتى لحظتنا الراهنة). فهذا تناقض، فكيف تكون دعوته أحدثت أعظم حركة تصحيح عقائدي، ثم تكون أفكاره التكفيرية والجهادية شديدة الغلو؟! وقوله: (لم تنتقل دار الحرب إلى الديار الإسلامية إلا في عهد الخوارج وفي عهد الشيخ محمد بن عبد الوهاب). سبق بيان عقيدة الشيخ رحمه الله في التكفير والقتال، ومخالفة منهج الشيخ لمنهج الخوارج وبيان الفرق بين دعوة الشيخ وبين دعوة الخوارج، وأن دعوة الشيخ هي دعوة السلف الصالح، ولا يمكن أن تكون

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٤٥، ٢٧/ ٥٣).

دعوة السلف تنقل دار الحرب إلى الديار الإسلامية؛ إلا إن كان يقصد بالديار الإسلامية، البلاد التي يظهر فيها الشرك الأكبر، ولا تحكم بشرع الله، فقد قال الشيخ رحمه الله: «نقاتل عباد الأوثان كما قاتلهم ، ونقاتلهم على ترك الصلاة، وعلى منع الزكاة، كما قاتل مانعها صديق هذه الأمة أبو بكر الصديق رضي الله عنه؛ ولكن ما هو إلا كما قال ورقة بن نوفل: ما أتى أحد بمثل ما أتيت به إلا عودي وأوذي وأخرج»[1]. ثم إن الحكم على بلد بكونه بلاد حرب أو بلاد إسلام، أمر يحتاج إلى علم وفقه ومعرفة بالواقع، ولا يصدر إلا من الراسخين في العلم، وليست المسألة متروكة لكل أحد[2]. قال الصنعاني رحمه الله في بلاد عدن وما والاها، لما استولى عليها الإفرنج، وكذلك نظائرها من بلاد الهند: «وأما الأقطار التي استولى عليها المسلمون، وغلبوا عليها منذ الفتوحات الإسلامية، أيام الدولتين الأموية والعباسية، وهلم جرا، فبعد ظهور كلمة الإسلام بهذا المعنى هي دار الإسلام، إذ الأصل في كل قطر من أقطار الإسلام بعد ظهور كلمة الإسلام؛ أن يكون إسلام أهله من البقاء على يقين فلا يرتفع عنه إلا بيقين، فمتى علمنا يقيناً ضرورياً بالمشاهدة أو السماع تواتر أن الكفار استولوا على بلد من بلاد الإسلام

---

(١) مؤلفات الشيخ (١/ ٩٨).

(٢) انظر في الأقوال في تحول الدار إلى دار إسلام أو كفر: تحفة المحتاج بشرح المنهاج مع حاشيتي الشرواني وابن قاسم (١٢/ ١٠٨)، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢/ ١٦٨)، والبحر الرائق (٢/ ٢٣٠)، ومجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٤٠)، تقسيم الدار في الفقه الإسلامي (ص: ٣٧٠) وما بعدها.

التي تليهم وغلبوا عليها وقهروا أهلها بحيث لا يتم لهم إبراز كلمة الإسلام إلا بجوار من الكفار صارت دار حرب، وإن أقيمت فيه الصلاة ... وبما حررناه تبين لك أن عدن وما والاها إن ظهرت فيها الشهادتان والصلوات ولو ظهرت فيها الخصال الكفرية بغير جوار فهي دار إسلام، وإلا فدار حرب، وكذا سائر بلاد الهند، وما والاها الحكم عليها بهذا الاعتبار»[1].

(١) العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة (ص: ٢٣٣).

الشبهة: الإمام محمد رحمه الله يقول إن عمار بن ياسر رضي الله عنه كافر.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «واعلموا أن الأدلة على تكفير المسلم الصالح إذا أشرك بالله أو صار مع المشركين على الموحدين ولو لم يشرك أكثر من أن تحصر من كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل العلم كلهم، وأنا أذكر لكم آية من كتاب أجمع أهل العلم على تفسيرها، وأنها في المسلمين، وأن مَن فعل ذلك فهو كافر في أي زمان كان، قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦] إلى آخر الآية وفيها: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧].

فإذا كان العلماء ذكروا أنها نزلت في الصحابة لما فتنهم أهل مكة، وذكروا أن الصحابي إذا تكلم بكلام الشرك بلسانه مع بغضه لذلك وعداوة أهله لكن خوفا منهم أنه كافر بعد إيمانه، فكيف بالموحد في زماننا إذا تكلم في البصرة أو الإحساء أو مكة أو غير ذلك خوفا منهم لكن قبل الإكراه، وإذا كان هذا يكفر فكيف بمن صار معهم، وسكن معهم، وصار مِن جملتهم، فكيف مَن أعانهم على شركهم وزينه لهم، فكيف بمن أمر بقتل الموحدين وحثهم على لزوم دينهم، فأنتم وفقكم الله تأملوا هذه الآية، وتأملوا مَن نزلت فيه، وتأملوا إجماع العلماء على تفسيرها، وتأملوا ما جرى بيننا وبين أعداء الله نطلبهم

دائما الرجوع إلى كتبهم التي بأيديهم في مسألة التكفير والقتال فلا يجيبوننا إلا بالشكوى عند الشيوخ وأمثالهم، والله أسأل أن يوفقكم لدينه ويرزقكم الثبات عليه»[١].

الجواب: كان الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يعتقد في أصحاب رسول الله ﷺ عظيم المنزلة ورفيع القدر والشرف والمكانة، يلتزم في ذلك ما جاء في القرآن الكريم وفي السنة الصحيحة من الثناء عليهم وتعظيم قدرهم. وكان يرفض طريقة الرافضة الطاعنين فيهم، وينص على عذر من أخطأ من الصحابة، وأن خطأه خطأ اجتهاد يؤجر عليه، ويرد على كل من اتهم صحابيا أو تكلم فيه بالذم والنقص. يقول رحمه الله: «وأجمع أهل السنة على السكوت عما شجر بين الصحابة ﷺ، ولا يقال فيهم إلا الحسنى، فمن تكلم في معاوية أو غيره من الصحابة فقد خرج عن الإجماع»[٢]. وقال أيضا: «وقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وغير ذلك من الآيات والأحاديث الناصة على أفضلية الصحابة واستقامتهم على الدين، ومن اعتقد ما يخالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فقد كفر. ما أشنع مذهب قوم يعتقدون ارتداد من اختاره الله لصحبة رسوله ونصرة دينه»[٣]. والنص المنقول عن الشيخ محمد

---

(١) الدرر السنية (٨/ ٤٩).

(٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٣/ ٣٢٢).

(٣) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١٢/ ١٤).

بن عبد الوهاب يريد به التفريق بين الخوف المجرد الذي لا يستند إلى سبب مباشر، فلا يعتبر هذا عذرا يرخص الوقوع في الكفر؛ لأن الباعث عليه هو الطمع في المال والجاه والعافية، وبين التهديد الفعلي الحقيقي بالضرب والإيذاء والسجن والتعذيب، ولما كان الكفر أعظم المحرمات، لم يجز للمسلم الوقوع فيه إلا بسبب مباشر وتهديد حقيقي، أما الحرص على الدنيا والخوف من نقص شيء منها دون أن يسبق ذلك تهديد أو فعل حقيقي، فليس هذا بعذر يرخص الكفر بالله العظيم. وقد ساق الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله للاستدلال على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [النحل: ١٠٦]، فالاستثناء في الآية هو للمكره، وليس للخائف المتوهم، أو الخائف الطامع، وسبب نزول الآية يوضح ذلك، فقد وقع على آل ياسر من العذاب الشيء العظيم، حتى قتلت سمية وياسر، وأوذي عمار بأشد أنواع الضرب والتعذيب، ثم رخص له النبي ﷺ في التلفظ بالكفر، ولم يكن عمار متوهما ولا طامعا في الاحتفاظ بجاهه ومنصبه وماله، بل كان يرد عن نفسه أشد أنواع العذاب الذي تعرض له. يوضح ذلك تكملة الآيات السابقة، فقد قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ١٠٧] فانظر كيف نفى الله العذر عن كل من أخلد إلى

الدنيا، وآثر شهواتها، وركن إلى حظوظها. ومثله قوله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥١ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١-٥٢] ففي هذه الآية نفي العذر عن أولئك الذين يوالون الكفار على المسلمين، ويعتذرون بالخوف من الدوائر والمصائب ونكاية الكفار بهم إذا ظهروا عليهم. لذلك يقول الشيخ رحمه الله: «ولا فرق في جميع هذه النواقض - نواقض الإسلام العشرة - بين الهازل والجاد والخائف، إلا المكره ، وكلها من أعظم ما يكون خطرا ، ومن أكثر ما يكون وقوعا، فينبغي للمسلم أن يحذرها ويخاف منها على نفسه»[1]. ويقول في كشف الشبهات: «لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلما. فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند، كفرعون وإبليس وأمثالهما. وهذا يغلط فيه كثير من الناس، يقولون: هذا حق. ونحن نفهم هذا، ونشهد أنه الحق، ولكنا لا نقدر أن نفعله، ولا يجوز عند أهل بلدنا إلا من وافقهم، أو غير ذلك من الأعذار. ولم يدر المسكين أن غالب أئمة الكفر يعرفون الحق ولم يتركوه إلا

(١) الدرر السنية (٢/ ٣٦٢).

لشيء من الأعذار، كما قال تعالى: ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلٗا﴾ [التوبة: ٩] وغير ذلك من الآيات، وهذه المسألة مسألة كبيرة طويلة، تتبين لك إذا تأملتها في ألسنة الناس، ترى مَن يعرف الحق ويترك العمل به لخوف نقص دنيا أو جاه أو مداراة لأحد. وترى من يعمل به ظاهرا لا باطنا، فإذا سألته عما يعتقد بقلبه فإذا هو لا يعرفه. ولكن عليك بفهم آيتين من كتاب الله: أولاهما: قوله تعالى: ﴿لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ﴾ [التوبة: ٦٦] فإذا تحققت أن بعض الصحابة الذين غزوا الروم مع الرسول ﷺ كفروا بسبب كلمة قالوها على وجه المزح واللعب، تبين لك أن الذي يتكلم بالكفر أو يعمل به خوفا من نقص مال أو جاه أو مداراة لأحد أعظم ممن يتكلم بكلمة يمزح بها. والآية الثانية: قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٦-١٠٧] فلم يعذر الله من هؤلاء إلا من أكره مع كون قلبه مطمئنا بالإيمان. وأما غير هذا فقد كفر بعد إيمانه، سواء فعله خوفا أو مداراة أو مشحة بوطنه أو أهله أو عشيرته أو ماله، أو فعله على وجه المزح، أو لغير ذلك من الأغراض إلا المكره. فالآية تدل على هذا من جهتين: الأولى: قوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ﴾ فلم يستثن الله تعالى إلا المكره، ومعلوم أن الإنسان لا يكره إلا على الكلام أو الفعل، وأما عقيدة القلب فلا

يكره عليها أحد. والثانية: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ فصرح أن هذا الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد أو الجهل أو البغض للدين أو محبة الكفر، وإنما سببه أن له في ذلك حظا من حظوظ الدنيا فآثره على الدين»[1]. والذي يقرره الشيخ محمد بن عبد الوهاب هنا هو مما اتفق عليه أهل العلم، فلم يعد أحد من أهل العلم الخوف المتوهم النابع من طمع وحرص ورغبة في إيثار الدنيا رخصة في الوقوع بالكفر، بل إن الإمام أحمد نفى أن يكون التهديد المباشر رخصة حتى يقع المهدد به، كما أن الأحناف والمالكية نفوا أن يكون الضرب اليسير أو السجن اليسير عذرا في الوقوع في الكفر، على خلاف وتفصيل عند الفقهاء، يمكن مراجعته في الموسوعة الفقهية (٦/ ١٠٥). وبعد ذلك يمكن أن نفهم النص المنقول في السؤال، في ضوء فهم أصل المسألة في موانع التكفير، فالشيخ رحمه الله يثبت أن عمار بن ياسر كان مكرها، وأنه معذور بسبب العذاب الحقيقي الذي وقع عليه، ولكنه ينكر أن يكون الخوف المجرد المتوهم عذرا كعذر عمار بن ياسر، وتأمل معي مرة أخرى النص تجده على هذا الفهم، وليس على الفهم السقيم الذي ذُكر. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦] إلى آخر الآية، وفيها: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ

(١) كشف الشبهات (ص: ٥٤) وما بعدها باختصار.

ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧] فإذا كان العلماء ذكروا أنها نزلت في الصحابة لمَّا فتنهم أهل مكة، وذكروا: أن الصحابي إذا تكلم بكلام الشرك بلسانه، مع بغضه لذلك وعداوة أهله، لكن خوفا منهم، أنه كافر بعد إيمانه - تأمل كيف ذكر قيد الخوف وليس الإكراه - فكيف بالموحد في زماننا، إذا تكلم في البصرة أو الإحساء أو مكة أو غير ذلك خوفا منهم، لكن قبل الإكراه - وهذا واضح أن مراده التفريق بين الخوف والإكراه وليس تكفير عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وإذا كان هذا يكفر فكيف بمن صار معهم وسكن معهم وصار من جملتهم؟! فكيف بمن أعانهم على شركهم، وزينه لهم؟ فكيف بمن أمر بقتل الموحدين، وحثهم على لزوم دينهم؟»[1]. بل إذا افترضنا جدلا أن تفريق الشيخ بين الإكراه الحقيقي، المعتبر في الشرع، وبين الخوف المتوهم، إذا افترضنا أنه لم يوافقه عليه غيره من أهل العلم، وأن الخوف المتوهم هو مثل الإكراه، فإن الذي يعنينا هنا أن الشيخ رحمه الله يجعل عمار بن ياسر من أهل الإكراه الحقيقي، وهم أهل العذر الذي نزلت فيهم الآي؛ ولذلك يقول رحمه الله لمخالفه: «وأنت - والعياذ بالله - تنزل درجة درجة، أول مرة في الشك، وبلد الشرك وموالاتهم، والصلاة خلفهم، وبراءتك من المسلمين مداهنة لهم ... من غير إكراه، لكن خوفا ومداراة، وغاب عنك قوله تعالى، في عمار بن ياسر وأشباهه: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ

(١) الدرر السنية (١٠/ ٩).

بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّواْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النحل: ١٠٧] فلم يستثن الله إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، بشرط طمأنينة قلبه. والإكراه لا يكون على العقيدة، بل على القول والفعل»[1]. وهذا واضح جدا، ويكفينا هنا في تبرئة الشيخ رحمه الله من هذا الفهم السقيم لكلامه، لا سيما إذا ضممنا إليه ما سبق من موقفه العام من صحابة النبي ﷺ.

(١) الدرر السنية (١٣/ ٦١).

التكفير والقتل لدى خصوم الدعوة

منذ ظهرت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وخصومها الأقربون والأبعدون يرمونها بالكفر والضلال، ويستحلون منهم الدماء والأموال، وقد أشار الشيخ الإمام إلى فتاوى سطَّرها أعداء ملة التوحيد آنذاك، وما فيها من تكفير من دان بالتوحيد وتضليل من دعا إلى عبادة الله وحده، وحلِّ دماء وأموال الدعاة إلى الملة الحنيفية[١]. وحكى الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب طرفًا من هذا البغي فقال: «هذا الدين الذي ندعو إليه قد ظهر أمره وشاع وذاع، وملأ الأسماع، من مدة طويلة، وأكثر الناس بدَّعونا، وخرَّجونا، وعادونا عنده، وقاتلونا، واستحلوا دماءنا وأموالنا، ولم يكن لنا ذنب سوى تجريد التوحيد، والنهي عن دعوة غير الله، وما أحدث من البدع والمنكرات»[٢]. والرزية أن يقع الشغب والطعن في هذه الدعوة وتتهم بالتكفير والقتال بإطلاق، مع أن تكفيرهم وقتالهم مبني على علم ودليل، ونص موثَّق وبحث محقق[٣]، وأن يخيم الصمت عن مسائل التكفير والقتال لدى مخالفيهم مع أنها تفتقد إلى الدليل والبرهان، وتستحوذ عليها جهالات وأهواء، ومصالح سياسية. ولن يكون الحديث عن التكفير عند الرافضة الذين يكفِّرون كل من لا يعترف بولاية الأئمة

---

(١) انظر: الدرر السنية (١/ ١٢١).

(٢) انظر: الدرر السنية (١٠/ ٢٧٤).

(٣) انظر: مقال التكفير والقتال لدى أئمة الدعوة للعبد اللطيف، مجلة البيان، (عدد: ٣٦٤).

الاثني عشر، ويكفرون الصحابة ﷺ وخلفاء المسلمين وقضاتهم، ويحكمون على أمصار الإسلام بأنها ديار كفر، ويعتبرون أئمة المذاهب الأربعة كملل أهل الشرك[1]. ولن يكون الحديث عن قتال الرافضة لأهل الإسلام والسنة، فهم يقررون أن قتل الناصبي السني دين وقربان، ومذابحهم الحاضرة في الشام والعراق ملء السمع والبصر تغني عن الدليل والبرهان. ولن يكون الحديث عن الصوفية الذين كفروا شيخ الإسلام ابن تيمية وكل من تبع دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب، فممثلا الطريقة العزمية وهي إحدى الطرق الصوفية الأكثر استنارة ... والأبعد عن الخرافات كما يقال وليس في التصوف استنارة، هذه الطريقة قد احترفت فى الكثير من منابر إعلامها وثقافتها مع الأسف الشديد قذف السلفيين وخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ محمد بن عبد والوهابية بأبشع الاتهامات، بما في ذلك التكفير والإخراج من ملة الإسلام، ففي زعمهم مثلا أن عقائد الوهابية: عقائد غنوصية وهندوسية، وهي مذهب إرهابي، وتيار الحادي خطير، وهذا الوباء الوهابي لابد من اجتثاث تجربته الخبيثة، وهذه الطائفة المقلدة لمحمد بن عبد الوهاب مجسمة مكفرة، أما شيخ الإسلام ابن تيمية والذي يعده علماء مدرسة الإحياء والتجديد في عصرنا الحديث من أبرز مجددي الإسلام فإنه بنظر الطريقة العزمية وعلى صفحات إعلامها: المقتدي بأسلافه كلاب النار الحروريين الخوارج، والذين كفروا كثيراً

(١) انظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري (٢/ ٧١٦، ٥٧٣، ٤٤٠، ٤٣٧).

من الصحابة، وذلك عندما حمل الآيات الواردة في الكفار على المؤمنين، وبضاعته من السب والقذف والتكفير هي بضاعة سفلة الناس، وهو جاهل بأصول الدين جهلاً مركباً وقد حكم على نفسه بالشرك وعبادة غير الله وهو لا يشعر، فصدق عليه المثل العربي: رمتني بدائها وانسلت، وهو مكذب لنصوص كتاب الله تعالى وصريح سنة نبيه ﷺ، ومرتكب بذلك جرماً عظيماً، وصاحب حكم فاجر، وملبَّس وكذاب وجبان، وجاهل باللغة العربية وبأصول الدين، ولقد سن ابن تيمية للوهابية انتهاك حرمة النبي ﷺ، ولذلك استحق أن يوصف بالخبيث والمكابر وناقص العقل والذي في قلبه مرض الزيغ المتتبع ما تشابه من الكتاب والسنة ابتغاء الفتنة، والمكذب لرب العالمين، والخارج من الدين، والمزدرى بأصفيائه المنتخبين وخلفائهم الراشدين وأتباعهم الموفقين[1]. لن يكون الحديث عن أولئك جميعاً فهذا مبسوط في موضعه، وإنما نقتصر هاهنا على مشاهد عملية، ووقائع تاريخية لخصوم الدعوة المعاصرين لها، الذين باشروا العداء والبغي بالتكفير والقتال، كما في هذه النماذج الآتية: حكى أحمد زيني دحلان أنه في سنة ١١٦٥هـ أَمَر شريفُ مكة قاضيَ الشرع أن يكتب حجة بكفر علماء الدعوة الوهابية، الذين حضروا لمناظرة علماء الحرمين، ثم قال دحلان: «وأمر بسجن أولئك الملاحدة الأنذال،

(١) انظر هذه الأحكام وأمثالها: كتاب خطر تقسيم التوحيد على عقائد المسلمين (ص:٥) وما بعدها.

ووضعهم في السلاسل والأغلال، فقبض منهم جماعة وسجنهم، وفرَّ الباقون»[١]. وذكر دحلان في موضع آخر ما وقع في سنة ١١٨٤ هـ فقال: «أمر الشريف أحمد بن سعيد العلماء أن يختبروا علماء الوهابية القادمين من الدرعية، فوجدوهم لا يتدينون إلا بدين الزنادقة»[٢]. وبغض النظر عن مدى صحة ما سوَّده دحلان من تلك المقولات إلا إن الذي يعنينا هاهنا هذا الحنق الشديد والبغي المكشوف ضد الدعوة وعلمائها، حتى دوَّن قاضي الشرع محضراً بتكفير علماء الدعوة، فضلاً عن فداحة نبز علماء الدعوة بالإلحاد والزندقة. وستجد هذا التكفير والتحريض على القتل والسبي والاسترقاق كثيرًا عند أمثال محمد بن عبدالله بن فيروز، وأبيه عبدالله، وعند ابن سند الفيلكاوي، وابن داود، وإسماعيل التميمي التونسي، وابن عبد الشكور، وغيرهم. فمن ذلك محمد بن فيروز يقول عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب: «فإني أذكر في هذه الأوراق شيئًا من نشأة الطاغية المرتاب، المحيي ما اندرس من أباطيل مسيلمة الكذاب، أي: المنسوب إلى المرحوم الشيخ وأرجو أنه ليس له بل لعل الشيخ غفل عند مواقعة أمه عن الوارد، فسبقه الشيطان إليها فكان هذا المارد، إذ إنه لعدو الله إبليس أشد الناس شبها له في إبراز الباطل في قالب الحق بأعظم تلبيس»[٣]. فما ذكره من أن الشيخ أحيا ما

---

(١) انظر: الدرر السنية في الرد على الوهابية، لدحلان (ص:٤٧).

(٢) الدرر السنية في الرد على الوهابية، لدحلان (ص:٤٧).

(٣) الصواعق والرعود (ص:٢٧).

اندرس من أباطيل مسيلمة، يُدْرِكُ منه أقلُّ الناس معرفة وعقلًا سفاهة المكتوب والكاتب، فهل ما اندرس من أباطيل مسيلمة هو التحذير من دعاء القبور والنذر والنحر لها، هل ما اندرس من أباطيل مسيلمة هو إنقاذ الخلق من الكفر بالبعث والنشور، والتعلقِ بالسحر والشعوذة والتمائم الشركية والحكمِ بغير ما أنزل الله تعالى، هل هذا ما جاء به مسيلمة وأحياه محمد بن عبدالوهاب، أم هي المكابرة واتباع أهواء النفوس والأحقاد تقود أمثال هؤلاء إلى هذا المستوى الضحل من الجحود والنكران؟! ثم انظر إلى إنكاره نسبة الشيخ إلى أبيه، وادِّعائه أن الشيطان واقع أم الشيخ محمد، لتعلم أيَّ مدى من حضيض الخرافة والسفاهة وصل إليه خصوم الدعوة، وهل كلُّ من غفل عن ذكر الله عند وِقَاع امرأته يسبقه الشيطان إليها؛ بل هل تُوَاقِع الشياطينُ بناتِ آدم؟! كل هذا من الجهل الذي جاءت دعوة الإمام لمحوه وتنظيف عقول الناس منه، ولذلك كان ابن فيروز وأمثاله من دعاة الخرافة، يحاربون الدعوة من أجل الحمية له للجهل والانحطاط. فأين المنكرون على أئمة الدعوة ما يزعمونه من التكفير عن الإنكار على مثل هذه العبارة لو كان دافعهم الغيرة على الإسلام من التكفير وسوء السلوك مع الخصم. واقرأ كلام ابن فيروز وهو يكفر أهل نجد عموما ويستحل دماءهم وأموالهم: «والحاصل أن أمر طغاة نجد لا يُشكل إلا على من تُشكل عليه الشمس، ولا يتوقف في تكفيرهم وحل دمائهم وأموالهم من معه مسكة من الدين»[1]. ولا نعلم تكفيرًا أعظم من هذا،

(١) رسالة ابن فيروز إلى كهيا باشا المطبوع مع الرد عليه لابن محمود (ص: ٣٦).

فإن الكافر الذي يَشُكُّ بكفره من له مسكة من الدين هو الوثني واليهودي والنصراني، ولهذا فابن فيروز يرى أهل نجد أكفر من هؤلاء. بل إن ابن فيروز يرى: أن من لم يكفر أئمة الدعوة وأتباعهم ليس معه مسكة من الدين. أما النموذج الآخر، فهو شيخ شافعي المذهب من تلاميذ ابن فيروز، قال: «إن هذا المبتدع الطاغية - أي: الإمام سعود بن عبدالعزيز - كشيخه المذكور الذي هو أكبر داعية - أي: محمد بن عبدالوهاب - وسائر من اغتر بتلبيسهما وتمويههما... في طغيانهم يعمهون، وإلى الضلالة والعماية يجمحون، وأن ربقة الإسلام من أعناقهم أجمعين محلولة، وأن دماءهم إذا لم يرجعوا عن بدعتهم مطلولة، وأن نهب أموالهم وسبي نسائهم وأطفالهم من الإباحة والحِل بمكان، إن أصروا على الحكم بالتكفير لمن لا يعرفون إلا توحيد الرحمن، وأن ذبائحهم إن أبوا إلا ذلك أنجس من ذبائح عبدة الأصنام، ومناكحتهم لا تحل، ولا تصح في كل حال لمنابذتهم لأهل الإسلام»[1]. فها هو لا يكتفي بالتكفير؛ بل يبيح سبي النساء والأطفالهم، وقتل رجالهم ونهب أموالهم، ويُحرم الزواج بنسائهم وأكل ذبائحهم. ومنهم عبدالله بن عبدالشكور المتوفى سنة ١٢٢١هـ المكي المعاصر لعلماء الدعوة الإصلاحية، وهو من الواقفين على دخول الإمام سعود بن عبدالعزيز إلى مكة. قال ابن عبدالشكور: «ومما أثبَتَه - يعني: الشيخ محمد بن عبدالوهاب - أنه ﷺ جيفة لا ينفع

(١) مقدمة الصواعق والرعود (ص:٣٧).

ولا يضر، وأن عصا أحدهم خير منه، فيكفر الملعون بهذا القول»، ثم يقول عن غزوة العلم للشريف مبارك بن محمد: «حتى وصل إلى موضع يقال له: العلم، صادف جماعة من الموهبين – أي: أتباع محمد بن عبد الوهاب – من بني حرب، فأفتك فيهم قتلًا وسلبًا، وصكهم حين أعمى الله أبصارهم، وخذل شيعتهم وأنصارهم، وأخذ مواشيهم ومراحهم، وخلَّص الأرواح من أجسادهم؛ ثم توجه مقبلًا فصدف خمسًا وأربعين من الوهابيين، خارجين ببضاعة اشتروها من مدينة سيد المرسلين، فقبضهم ووضعهم في الحديد، وشنعهم أعظم تشنيع، وأخذ أخبارهم وقتل الجميع[١]. وفي سنة ١١٧٨هـ قُتل من أتباع الدعوة خمسمائة رجل في وقعة الحاير، التي انهزم فيها أتباع الدعوة على يد المكرمي الإسماعيلي الباطني[٢]. ولما استولى أولئك الباطنية على زبيد سنة ١٢٣٧هـ جمعوا النساء الشريفات والعربيات في المسجد الجامع، ثم حملوهن إلى نجران، وباعوهن كما تباع الإماء[٣]. وهاك واقعة ذبحة المطاوعة كما سماها بعض مؤرخي نجد، حيث تمالأ بعض أمصار نجد على الغدر ونقض العهد سنة ١١٩٦هـ، واتفقوا على قتل طلبة العلم من أتباع الدعوة الذين كانوا يعلمونهم دين الله، ونفذوا ذلك

(١) انظر: تاريخ أشراف وأمراء مكة المكرمة لابن عبد الشكور (٢/ ٥٦٢).

(٢) تاريخ ابن غنام (٢/ ٦٥)، وتاريخ ابن بشر (١/ ٩٣).

(٣) أثر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الأدب والفكر، لعبد الله أبي داهش (ص:١٣٣).

في يوم معلوم، فقتلوا من عندهم من معلمين وأئمة مساجد[١]. ودوَّن المؤرخ الجبرتي في حوادث سنة ١٢٢٨هـ أن مرسوماً عثمانياً وصل إلى مصر، وفيه أمر الخطباء يوم الجمعة بالدعاء للسلطان لكون عساكره افتتحت بلاد الحرمين وغزت الخوارج - يقصدون أتباع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - وأخرجتهم منها، ولأن المفتي أفتاهم بأنهم كفار، وأن من قاتلهم شهيد إذا قتل[٢]. ومن البلية والتضليل أيضاً أن حملات محمد علي باشا على قلب جزيرة العرب، قد صاحبها علماء من المذاهب الفقهية الأربعة من أجل نصح الناس وتلك الجيوش الغازية، والتحذير من الوهابية المبتدعة[٣]. ولما استولى «رسول الحضارة الغربية» إبراهيم باشا على الدرعية سنة ١٢٣٣هـ ارتكب جرائم ومذابح تفوق الوصف، فقد قتل جماعة من العلماء والأعيان صبراً بالبنادق، وجعل بعضهم في فوهة المدافع فتمزقت أجسادهم إرباً[٤]، ثم جاء الأمر من الطاغية محمد علي باشا سنة ١٢٣٤هـ بهدم الدرعية وتدميرها، وقطع نخيلها وأشجارها، وأن لا يرحموا صغيرها ولا كبيرها، ثم أشعلوا النيران في بيوتها[٥]. فتركوها

---

(١) انظر: تاريخ ابن غنام (٢/ ١١٢)، وتاريخ ابن بشر (١/ ١٤٦).

(٢) من أخبار الحجاز ونجد في تاريخ الجبرتي (ص:١٤٥).

(٣) تاريخ الدولة السعودية الأولى لمانجان، ترجمة البقاعي (ص:٣٦).

(٤) انظر: تاريخ ابن بشر (١/ ٤٢١).

(٥) تاريخ ابن بشر (١/ ٤٢٦، ٢/ ٩)، وتاريخ الدولة السعودية الأولى لمانجان (ص:١٩٤).

خالية المساكن، كأن لم يكن فيها من قديم ساكن، وتفرق أهلها في النواحي والبلدان. لكن سعار القتل والطغيان ظل ساريـًا ونافذاً في تلك العساكر المستبدة، فأقدموا وبتدبير من إبراهيم باشا على قتل فئام من رؤساء وأعيان نجد سنة ١٢٣٤هـ[١]، وأما أهل الدرعية الأحياء والمنكوبون بفقد قراباتهم وتدمير بلادهم فقد هرب فئام منهم إلى ثرمداء، فخدعهم الأتراك سنة ١٢٣٦هـ، فنادى أولئك الترك بأنهم سينقلونهم إلى البلاد التي يرغبون في الرحيل إليها، فلما اجتمعوا أعمل الأتراك فيهم القتل والاستئصال، حتى أفنوهم جميعـًا، وهم نحو مئتين وثلاثين رجلاً[٢]. وعقب هذه المذابح والاستئصال للرجال، والهدم والتحريق للمساكن والزروع، هنأت الحكومة البريطانية بواسطة سادلير إبراهيم باشا على هذا النجاح، وأظهرت رغبتها في إقامة اتفاق مع إبراهيم باشا من أجل سحق نفوذ الوهابيين بشكل كامل[٣]. وحكى الشيخ محمد رشيد رضا أن جريدة القبلة – لسان الملك حسين آنذاك – كانت تكيل الأكاذيب على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأن الملك حسين أصدر عدة منشورات في جريدة القبلة سنة ١٣٣٦هـ، وسنة ١٣٣٧هـ رمى الوهابيين بالكفر، وقام بعض المنتفعين في دمشق

---

(١) تاريخ ابن بشر (١/ ٤٣٤) وما بعدها.

(٢) انظر: تاريخ ابن بشر (١/ ٤٥٣).

(٣) رحلة عبر الجزيرة العربية لسادلير (ص:١٥٦).

وبيروت والقاهرة بطبع الرسائل في تكفير الوهابيين، ورميهم بالأكاذيب[١]. وأما ابنه فيصل بن الحسين ملك العراق، فقد كان أسوأ من أبيه؛ إذ كتب إلى الإنجليز سنة ١٣٣٧ هـ بأن «الوهابية مرتبطة بالشيوعية، وأن الوهابيين يجب قتلهم، فهذه هي الوسيلة الفعالة»[٢]. وأما عبد الله بن الحسين فقد كان شر الثلاثة، فإنه لما دخل تربة سنة ١٣٣٧ هـ أسر بعض الإخوان - إخوان من أطاع الله - وأهان بعضهم، وقال: أنتم تكفروننا، فقالوا: لا نكفر إلا من كفره القرآن والسنة، ثم أمرهم بتكفير الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فأبوا ذلك. فوضعهم على فم المدفع ثم أطلق قنابل المدفع التي نثرت أشلاءهم[٣]. وأخيراً فإن هذا التكفير الواقع من خصوم الدعوة - وما لحقه من الإبادة ووحشية القتل والقتال - لا دليل عليه ولا برهان، بل هو فجور في الخصومة، حتى أفضى بهم إلى اتهام أتباع الدعوة بأنهم زنادقة ملاحدة شيوعيون، فعلام السكوت المطبق عن أفاعيل خصوم الدعوة من تكفير وقتال والتشهي والتشفي باتهام الدعوة بالتكفير الغالي والقتال الباغي؟! لكن لما كان البغي لا ينفك عن لازمه من سقوط الباغي وظهور المبغي عليه كما هو مشاهد، فإن أولئك الخصوم قد هلكوا وزالت

---

(١) مجلة المنار (٨/ ٥٨٤).

(٢) السعوديون والحل الإسلامي، لجلال كشك (ص:٧٠٢).

(٣) صفحات مطوية من تاريخ الجزيرة العربية، لإبراهيم الدميجي (ص:٢٥٠).

دولهم، وظلت هذه الدعوة الإصلاحية تسري في العالم كله سريان الماء في الورد. وقد أشار العلامة عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب في رسالته الرائعة «المقامات» إلى أن كل من عادى هذه الدعوة من الحاضرة والبادية قد أهلكهم الله، وأن الخونة الذين أعانوا إبراهيم باشا ونصروه قد أفناهم الله، وكذا الدول التي حاربت هذه الدعوة لم تبق منها اليوم عين تطرف[1].

(١) الدرر السنية (١٢/ ٢٢) وما بعدها.

الشبهة: عدم طروء الشرك على هذه الأمة.

أراد المناوئون بشبهة عدم طروء الشرك على هذه الأمة، أن ينفوا وقوع الشرك في هذه الأمة المحمدية، وأن ينفوا طروء الشرك على المسلمين، لأنها أمة معصومة من ذلك، ونورد أقوالهم في ذلك من كتبهم أو ممن نقل عنهم ثم نتبعها بالرد والبيان. فنجد أولا ابن عفالق يشنع على الشيخ الإمام في ذلك، فيقول: «وتنقيصه للأمة المعصومة من الضلالة، المحفوظة من الغواية، فيكتم محاسنهم الجميلة ويرميهم بالشرك الأعظم، ويجعل عبادتهم كلها لله عنده هباء منثورا .... وقد ثبت بالأدلة والبراهين القاطعة عصمة الأمة، ومن نفى العصمة عنهم إلى الكفر أقرب»[1]. ويورد سليمان بن عبد الوهاب في الكتاب المنسوب إليه الأدلة على عصمة هذه الأمة، فيقول: «ومما يدل على بطلان قولكم في تكفير من كفرتموه ما روى البخاري في صحيحه عن معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطِي اللهُ، وَلَنْ يَزَالَ أَمْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ مُسْتَقِيمًا حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، أَوْ: حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ». أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧). وجه الدليل منه: أن النبي ﷺ أخبر أن أمر هذه الأمة لا يزال مستقيما إلى آخر الدهر، ومعلوم أن هذه الأمور.. التي تكفرون بها،

(١) جواب ابن عفالق على رسالة ابن معمر (ق: ٤٠) وما بعدها.

مازالت قديما ظاهرة ملأت البلاد فلو كانت هي الأصنام الكبرى، ومن فعل شيئا من تلك الأفاعيل عابد للأوثان، لم يكن أمر هذه الأمة مستقيما، بل منعكسا .... ومما يدل على بطلان مذهبكم ما في الصحيحين عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ صعد المنبر فقال: «إِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكمْ أَن تُشْرِكوا بَعْدِي ولكنْ أَخْشَى عليْكمُ الدُّنيا أَن تَنافَسُوا فِيه». أخرجه البخاري (٣٨١٦)، ومسلم (٢٢٩٦). الحديث، وجه الدلالة منه أن النبي ﷺ أخبر بجميع ما يقع على أمته ... ومما أخبر به في هذا الحديث الصحيح أنه أمن أن أمته تعبد الأوثان، ولم يخافه، وأخبرهم بذلك، .... ومما يدل على بطلان مذهبكم ما روى مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَئِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ»، وروي الحاكم وصححه وأبو يعلى والبيهقي عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَد يَئِسَ أَن تُعْبَدَ الأَصْنَامُ بِأَرضِ العَرَبِ، ولَكِن سَيَرْضَى مِنْكُم بِمَا هُو دُونَ ذَلِك، بِالْمُحَقِّرَاتِ وهِي المُوبِقَات». أخرجه أبو يعلى (٥١٢٢)، والحاكم (٢٢٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٢٦٣). أقول وجه الدلالة: أن الرسول أخبر أن الشيطان قد أيس أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، وفي حديث ابن مسعود أيس الشيطان أن تعبد الأصنام بأرض العرب، وهذا بخلاف مذهبكم فإن البصرة وما حولها والعراق من دون الدجلة الموضع الذي فيه قبر علي وقبر الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكذلك اليمن كلها والحجاز كل ذلك

من أرض العرب، ومذهبكم أن هذه المواضع كلها عبد الشيطان فيها، وعبدت الأصنام، وكلهم كفار ... وهذه الأحاديث ترد مذهبكم»[١]. ويقول القباني: «نقول إن الأمة قد أجمعت على تكفير من ضلل هذه الأمة، وممن نقل الإجماع علماء الحنابلة»[٢]. ويقول عبد الرؤوف بن محمد بعد أن ذكر حديث افتراق الأمة: «وليس الافتراق مخرجا عن ملته- أي: الملة المحمدية - ... وما حكى خلف عن سلف أن أحدا من الصحابة والتابعين منع أحدا من فرق الإسلام من إتيان المسجد الحرام، ولو كانوا قائلين بكفرهم لمنعوهم من الحج»[٣]. وقد أشار الشيخ عبد الرحمن بن حسن إلى بعض الخصوم الآخرين ممن أورد هذه الشبهة، واعترض بها على الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: «وممن أورد هذه الشبهة عليه عبد الله المويس راعى حرمة، وابن إسماعيل في الوشم، وسليمان بن عبد الوهاب في العارض، وزعموا أن الأمة لا يقع فيها شرك»[٤]. وأورد هذه الشبهة رجل من الإحساء زمن الشيخ عبد الرحمن بن حسن قائلا: «يا أيها الرجل الجاهل المعجب بنفسه لقد غويت وجهلت باعتقادك في هذه الأمة المحمدية التي قال الله فيها: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ

(١) الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية (ص: ٤١) وما بعدها.

(٢) فصل الخطاب (ق: ٢١٤).

(٣) فصل الخطاب في نقض مقالة ابن عبد الوهاب (ق: ١٣).

(٤) مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ٥٣).

لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] أي: عدلا خيارا»[١]. كما زعم داود بن جرجيس استحالة وقوع الشرك في الأمة المحمدية[٢]، وردد عثمان بن منصور تلك الدعوى، فهو يرى أن هذه الأمة ليس فيها من يعمل الكفر، وأنها أمة صالحة كلها من أولها إلى آخرها، ليس فيها شرك»[٣].

الجواب: إذا انتقلنا إلى مقام الرد والبيان، فإننا نلاحظ أن الشيخ الإمام قد تصدى لتلك الشبهة، فأزال اللبس، وأبان وجه الحق في ذلك، وحشد الأدلة والبراهين التي تثبت وتدل على وقوع الشرك في هذه الأمة، فبوب في كتابه النفيس كتاب التوحيد هذا الباب: (باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان) . يقول الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في مقدمة شرح هذا الباب: «أراد المصنف بهذه الترجمة، الرد على عباد القبور، الذين يفعلون الشرك ويقولون: إنه لا يقع في هذه الأمة المحمدية وهم يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله. فبين في هذا الباب من كلام الله وكلام رسوله ﷺ ما يدل على تنوع الشرك في هذه الأمة، ورجوع كثير منها إلى عبادة الأوثان، وإن كانت طائفة منها لا تزال على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى»[٤].

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ٥٤).

(٢) انظر: تأسيس التقديس لابن بطين (ص: ٢).

(٣) انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩/ ١٨٧) وما بعدها..

(٤) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٣٦٢).

وليس المقام هاهنا مقام تفصيل وإسهاب، حتى نذكر ما سطره الشيخ الإمام في هذا الباب، من الأدلة والحجج في إبطال تلك الشبهة، لذا فإننا نقتصر على دليل واحد مما ذكره الشيخ الإمام في شرحه لحفيده الشيخ سليمان بن عبد الله رحمهم الله، يقول الشيخ الإمام: «قوله ﷺ فيما زاده البرقاني في صحيحه: «وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ، وَإِذَا وُضِعَ فِي أُمَّتِي السَّيْفُ لَمْ يُرْفَعْ عَنْهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، حَتَّى تَعْبُدَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ». أخرجه أبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٠٢، ٢٢١٩)، وابن ماجه (٣٩٥٢). يقول الشيخ سليمان شارحا له: «معناه ظاهر، وهذا هو شاهد الترجمة، ففيه الرد على من قال بخلافه من عباد القبور الذين ينكرون وقوع الشرك، وعبادة الأوثان في هذه الأمة، وفي معنى هذا ما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلْيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ عَلَى ذِي الْخَلَصَةِ». أخرجه البخاري (٧١١٦)، ومسلم (٢٩٠٦). إلى آخر ما قاله رحمه الله»[1]. ويرد الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله على استدلال صاحب الإحساء بالآيتين السابقتين ... فيقول: «قلت: فترك من الآيتين ما هو دليل عليه، وذلك أن الله وصف خير أمة أخرجت للناس بثلاث صفات وهي لأهل الإيمان خاصة، وليس لأهل الكفر والشرك، والنفاق والبدع والفسوق فيها نصيب، فقال: ﴿تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ٣٧٧).

وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠] فليس المشركون والمنافقون من خير أمة.. بل هم شرار الأمة»[1]. ويقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله: «وكل أهل الملل من اليهود النصارى والمجوس والصابئة من أمته الذين أرسل إليهم، وكلهم من أمة محمد، وهم أمة الدعوة ... ومن لم يؤمن بالنبي ﷺ ولم يتبعه من هذه الملل الخمسة فهو في النار، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]، فأخبر تعالى أنهم في النار مع كونهم من هذه الأمة. وأما استدلاله بقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] فالخطاب للنبي ﷺ وأصحابه، وهم المعنيون بهذه الآية، ومن كان مثلهم من أهل الإيمان لحق بهم، وأما الكفار والمشركون والمنافقون فهم أعداء الأمة الوسط في كل زمان ومكان، ولا يمكن أحد أن يزعم أنهم من الأمة الوسط إلا مثل هذا الجاهل الذي يقول ليس في الأمة كافر ولا مشرك»[2]. ويبين الشيخ عبد الرحمن بن حسن جانبا من البدع والشرك والضلال الذي وقع في هذه الأمة ... مثل

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ٥٤) بتصرف، وانظر رد الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن على الاستدلال بالآيتين ونحوهما، الدرر السنية (٩/ ٣٥٤).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ٥٧)، وانظر: رسالة الشيخ عبد الرحمن بن حسن التوحيد وطروء الشرك على المسلمين في مجموعة التوحيد (ص: ٣٥٠) وما بعدها.

المرتدين في عهد الصديق، والخوارج زمن علي بن أبي طالب والقدرية، والجهمية الجبرية، ودولة القرامطة، الذين وصفهم شيخ الإسلام بأنهم أشد الناس كفرا، والبويهيين، والعبيديين وغيرهم[1]. وأما استدلال الشيخ سليمان بن عبد الوهاب بحديث: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ أَيِسَ أَنْ يَعْبُدَهُ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». أخرجه الترمذي (١٩٣٧)، وأحمد (١٤٣٦٦). على عدم وقوع الشرك في جزيرة العرب فقد أجاب على ذلك الاستدلال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين فكان مما قاله رحمه الله: «قال ابن رجب على الحديث: أنه يئس أن يجتمعوا كلهم على الكفر الأكبر، وأشار ابن كثير إلى هذا المعنى عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٣] قال ابن عباس رضي الله عنهما: يعني يئسوا أن تراجعوا دينكم. وأيضا ففي الحديث نسبة اليأس إلى الشيطان مبنيا للفاعل لم يقل أيس بالبناء للمفعول، ولو قدر أنه يئس من عبادته في أرض العرب إياسا مستمرا فإنما ذلك ظن منه وتخمين، لا عن علم؛ لأنه لا يعلم الغيب، وهذا غيب لا يعلمه إلا الله، كما أن أكثر العرب ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ فكثير منهم رجعوا إلى الكفر وعبادة الأوثان، وكثير صدقوا مسيلمة في دعواه الكاذبة للنبوة، ومن أطاع الشيطان في نوع من أنواع الكفر فقد عبده، لا تختص عبادة الشيطان بنوع من الشرك، كما أن المصطفى ﷺ أخبر أن هذه الأمة تفعل كما فعلت الأمم قبلها: اليهود

(١) انظر: مجموعة الرسائل (٢/ ٦٢). وما بعدها.

والنصارى وفارس والروم»[1]. وكان من جواب علامة العراق محمود شكري الآلوسي على الاستدلال بهذا الحديث أنه قال: «الحديث لا يدل على عدم وقوع الكفر في جزيرة العرب وانتفاء الإلحاد فيها، فإن الدلالة على ذلك مما لا يحتاج في إبطالها إلى دليل. فقد ارتد عند وفاة النبي ﷺ بعض قبائل العرب الساكنين في صميم الجزيرة العربية، حتى قاتلهم الصديق رضي الله عنه بعد أن حكم هو والصحابة بكفرهم، ولا يبعد أن يقال مراد النبي ﷺ بقوله: «إِنَّ الشَّيْطَانَ..» أن الشيطان لا يطمع أن يعبده المؤمنون في جزيرة العرب، وهم المصدقون بما جاء به الرسول من عند ربه المذعنون له، المتمثلون لأوامره، ولا شك أن من كان على هذه الصفة فهو على بصيرة ونور من ربه، فلا يطمع الشيطان أن يعبده. فوجود مثل هذا في جزيرة العرب لا ينافي الحديث الصحيح، كما لا يخفى على من له قلب سليم وعقل رجيح. وإطلاق لفظ المصلين على المؤمنين كثير في كلام العارفين. ويحتمل أن يراد بالمصلين أناس معلومون بناء على أن تكون (أل) للعهد وأن يراد بهم الكاملون فيها ... وهم خير القرون، يؤيد ذلك قول النبي ﷺ في آخر الحديث: «وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ..»، يقول الطيبي: لعل المصطفى ﷺ أخبر بما يكون بعده من التحريش الواقع بين صحبه رضوان الله عليهم أجمعين. أي: أيس أن يعبد فيها، ولكن يطمع في التحريش .... وأنت تعلم أن الدليل متى طرقه الاحتمال بطل

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٤٨٢)، بتصرف.

به الاستدلال»[1]. وكما أن المصطفى ﷺ قد أخبر بوقوع الشرك وحدوثه في هذه الأمة، ووقع وحصل هذا الإخبار بما هو مشاهد عيانا، فإنه أيضا أخبر بأن الله تكفل لهذه الأمة بحفظها دينها، فقال ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ مَنْصُورَةً، لَا يَضُرُّهُم مَّنْ خَالَفَهُمْ، وَلَا مَنْ خَذَلَهُمْ؛ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ». أخرجه مسلم (١٩٢٠). وأما دعوى ابن منصور في منع وقوع الشرك في هذه الأمة، فقد أبان الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن تلبيس ابن منصور في ذلك، فكان مما قاله: «وبالجملة فهذا المعترض مموه بلفظ الأمة ملبس. قال تعالى في ذم هذا الصنف من الناس: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢] وهذا من أعظم اللبس والخلط والتمويه، والأمة تطلق ويراد بها عموم أهل الدعوة ويدخل فيها من لم يستجب لله ورسوله. وتطلق أيضا ويراد بها أهل الاستجابة المنقادين لما جاءت به الرسل، ومن لم يفصل ويضع النصوص مواضعها فهو من الجاهلين الملبسين». ويكشف الشيخ عبد اللطيف عن أصل هذه الشبهة عند ابن منصور، وسبب حدوثها فيقول: «واعلم أن هذا المعترض لم يتصور حقيقة الإسلام والتوحيد، بل ظن أنه مجرد قول بلا معرفة ولا اعتقاد، وإلا فالتصريح بالشهادتين والإتيان بهما ظاهراً هو نفس التصريح بالعداوة، ولأجل عدم تصوره أنكر هذا، ورد إلحاق المشركين في هذه الأزمان بالمشركين الأولين، ومنع

(١) فتح المنان تتمة منهاج التأسيس (ص: ٤٩٧) باختصار.

إعطاء النظير حكم نظيره، وإجراء الحكم مع علته، واعتقد أن من عبد الصالحين، ودعاهم، وتوكل عليهم وقرب لهم القرابين مسلم من هذه الأمة، لأنه يشهد أن لا إله إلا الله»[1]، ويظهر جهل ابن منصور حين لم يفرق بين أمة الإجابة، وأمة الدعوة، وقد رد الشيخ عبد اللطيف ذلك الاشتباه، فقال: «ليس كل من وصف بأنه من الأمة يكون من أهل الإجابة والقبلة، وفي الحديث: «لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَلَا يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ وَلَا يُؤْمِنُ بِي إِلَّا كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ». أخرجه مسلم (١٥٣). وقال تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ۝٤١ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤١-٤٢]، فدلت هذه الآية على أن هؤلاء الكافرين من الأمة التي يشهد عليهم ﷺ... والأمة في مقام المدح والوعد يراد بها أهل القبلة وأهل الإجابة. وتطلق في مقام التفرق والذم ويراد بها غيرهم فلكل مقام مقال»[2]. وأما المنع من تكفير هذه الفرق.. فليس لأنهم من الأمة، ولكن كما يقول الشيخ عبد اللطيف رحمه الله: «بل لأن التفرق قد يبقى معه أصل الأيمان والتوحيد المانع من الكفر المخرج من الملة. ولذلك وقع النزاع في كثير من هذه الطوائف، فمن كفر بعضهم فهو يحتج بالنصوص المكفرة لهم من الكتاب والسنة، ومن

(١) مصباح الظلام (ص: ٣٠) وما بعدها.

(٢) مصباح الظلام (ص: ٣٤١) باختصار.

لم يكفر فحجته أن أصل الإسلام الثابت لا يحكم بزواله إلا لحصول مناف لحقيقته»[١].

ونختم هذا المبحث بما ذكره العلامة الشيخ عبد الرحمن السعدي توضيحا لمقصد الشيخ الإمام من إيراد باب (ما جاء أن بعض هذه الأمة تعبد الأوثان) ضمن كتاب التوحيد. يقول السعدي رحمه الله: «مقصود هذه الترجمة الحذر من الشرك والخوف منه، وأنه أمر واقع في هذه الأمة لا محالة، والرد على من زعم أن من قال: لا إله إلا الله وتسمى بالإسلام أنه يبقى على إسلامه ولو فعل ما ينافيه من الاستغاثة بالقبور ودعائهم. فإن الوثن اسم جامع لكل ما عبد من دون الله، لا فرق بين الأشجار والأحجار والأبنية، ولا بين الأنبياء والصالحين والطالحين في هذا الموضع، وهو العبادة فإنها حق الله وحده، فمن دعا غير الله أو عبده، فقد اتخذه وثنا وخرج بذلك عن الدين، ولم ينفعه انتسابه إلى الإسلام، فكم انتسب إلى الإسلام من مشرك وملحد وكافر ومنافق. والعبرة بروح الدين وحقيقته، لا بمجرد الأسامي والألفاظ التي لا حقيقة لها»[٢].

---

(١) مصباح الظلام (ص: ٣٤٠).

(٢) القول السديد في مقاصد التوحيد (ص: ٧١) باختصار.

الشبهة: مخالفة الإمام محمد بن عبد الوهاب لابن تيمية وابن القيم في مسألة الذبح لغير الله.

يظن بعض الخصوم لهذه الدعوة السلفية أن ما قرره أئمتها من المكفرات، وعدوه من أنواع الشرك الأكبر، كالذبح لغير الله، والنذر لغير الله، والاستغاثة بغير الله ... وغيره من صرف بعض أنواع العبادة لغير الله، أنهم خالفوا بذلك ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وتلميذه ابن القيم رحمه الله، فادعى هؤلاء الخصوم أن هذين الشيخين لم يدخلا الذبح لغير الله والنذر لغير الله والاستغاثة بالأموات ضمن الشرك الأكبر المخرج من الملة. وحاول هؤلاء الخصوم التشبث بكل نص أو قول ينسب لابن تيمية أو لابن القيم يفهمون منه بناء على تصورهم الفاسد، وإدراكهم الخاطئ مخالفة الشيخ الإمام لابن تيمية، وابن القيم في مسألة التكفير، وذلك لكي يقنعوا أنفسهم ومن تبعهم من سواد الناس أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب مخالف لسائر الأمة وعلمائها، حتى إنه خالف ابن تيمية وابن القيم، اللذين يكثر ابن عبد الوهاب من إيراد أقوالهما والنقل من كتبهما، ولقد أدت بهم هذه المحاولة الفاشلة إلى تحريف النصوص، وتبديلها، وسوء فهمها كما سيأتي موضحا. وسنورد أقوال هؤلاء الخصوم، وما نقلوه من نصوص للشيخين، محتجين بهما على مخالفة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لهما، ونقتصر على بعض الأمثلة التي أوردوها، ثم نتبعها بالرد والدحض. يسوق ابن عفالق جوابا لابن تيمية في الاستغاثة بالرسول ﷺ ... فكان مما قاله ابن تيمية بناء على نقله: فإن كان الاستغاثة بمعنى أن يطلب من الرسول ﷺ

ما هو اللايق لا ينازع فيها مسلم، ومن نازع في هذا المعنى فهو كافر إن أنكر ما يكفر، وإما مخطئ ضال. ثم قال ابن عفالق: فانظر هذا الكلام النفيس، وتأمل قوله: فإن كان الاستغاثة ... إلخ، فهذا حال المنكر للتوسل به ﷺ يدور بين الكفر والضلال، فكيف بمن أنكرها، وقال من قال يا رسول الله فهو كافر، ومن لم يكفره فهو كافر. ثم يقول ابن عفالق منفرا عن دعوة الشيخ: والذي أوقع هذا الرجل في هذه الورطة العظيمة أنه ينظر في كتب ابن القيم فيأخذ منها ما وافق هواه، ويترك ما خالفه، ويأخذ من أول الفصل ويترك آخره. ويقول ابن عفالق أيضا: عده- أي: الشيخ الإمام- قول البوصيري:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به سواك عند حلول الحادث العمم

نوع من الشرك الأكبر، وهو كذب صراح إن كان ينقله عن العلماء، وإلا فهو افتراء منه وبهت، فإن ابن القيم مع تعصبه وخلافه لجميع الأمة في مثل هذا الباب عد هذا من الشرك الأصغر، انظروا كتبه كشرح المنازل في باب الشرك الأصغر، وإغاثة اللهفان[1]. ونلاحظ أن الرسالة المنسوبة لسليمان بن عبد الوهاب في غالب رسالته في الرد على أخيه الشيخ الإمام، أراد أن يفصح عن مخالفة الشيخ الإمام لما كتبه ابن تيمية وابن القيم، فإن جل رسالته في سرد الأقوال والنقول للشيخين..، ثم يعقب تلك النقول بما يفهمه منها ويتوصل إليه تفكيره، بأن الشيخين لم يكفرا من ذبح أو نذر أو استغاث بغير الله.. يقول سليمان بن عبد

(١) رسالة ابن عفالق لابن معمر (ق: ٤٥) وما بعدها.

الوهاب في الرسالة المنسوبة إليه: «قال تقي الدين: النذر للقبور، ولأهل القبور، كالنذر لإبراهيم الخليل عليه السلام، أو الشيخ فلان نذر معصية لا يجوز الوفاء به وإن تصدق بما نذر من ذلك على من يستحقه من الفقراء أو الصالحين كان خيرا له عند الله وأنفع. اهـ. فلو كان الناذر كافرا عنده لم يأمره بالصدقة؟ لأن الصدقة لا تقبل من كافر، بل يأمره بتجديد إسلامه، ويقول له خرجت من الإسلام بالنذر لغير الله. قال الشيخ أيضا: من نذر إسراج بئر أو مقبرة أو جبل أو شجرة أو نذر له أو لسكانه لم يجز، ولا يجوز الوفاء به، ويصرف في المصالح ما لم يعرف ربه. اهـ. فلو كان الناذر كافرا لم يأمره برد نذره إليه، بل أمر بقتله، وقال الشيخ أيضا: من نذر قنديل نقد للنبي ﷺ صرف لجيران النبي ﷺ. اهـ. فانظر كلامه هذا، وتأمله، هل كفر فاعل هذا، أو كفر من لم يكفره، أو عد هذا في المكفرات هو أو غيره من أهل العلم كما قلتم أنتم. كذلك ابن القيم ذكر النذر لغير الله في فصل الشرك الأصغر من المدارج، واستدل بالحديث الذي رواه أحمد عن النبي ﷺ: «النَّذْرُ حَلِفُهُ». أخرجه مسلم (١٦٤٥) من قول عقبة بن عامر. وذكر غيره من جميع ما تسمونه شركا وتكفرون به في فصل الشرك الأصغر، وأما الذبح لغير الله، فقد ذكره في المحرمات ولم يذكره في المكفرات، إلا أن ذبح للأصنام، أو لما عبد من دون الله كالشمس والكواكب، وعده الشيخ تقي الدين في المحرمات الملعون صاحبها كمن غير منار الأرض، وقال الشيخ تقي الدين: كما يفعله الجاهلون بمكة شرفها الله تعالى وغيرها من بلاد المسلمين من الذبح للجن،

ولذلك نهى النبي ﷺ عن ذبائح للجن. اهـ. ولم يقل الشيخ من فعل هذا فهو كافر، ومن لم يكفره فهو كافر كما قلتم أنتم»[1]. ثم جاء داود بن جرجيس، فحرف في كلام الشيخين، وبدل وغير؛ من أجل أن يجيز بعض أنواع الشرك بالله ... وقد جمع تلك النقول المتعددة المختلفة وجعلها في كتاب سماه صلح الإخوان من أهل الإيمان وبيان الدين القيم في تبرئة ابن تيمية وابن القيم. وسنورد بعض نقوله لكلام الشيخين محتجا به على جواز دعاء الموتى، والاستغاثة بهم ... فمن هذه النقول الكثيرة.. ما نقله داود: قال – أي: ابن تيمية – رحمه الله في كتاب الفرقان: ونجد كثيرا من هؤلاء عمدتهم في اعتقاد كونه وليا لله أنه صدر منه مكاشفة، أو بعض التصرفات الخارقة للعادة، أو أن بعضهم استغاث به وهو غائب أو ميت فرآه قد جاء، فقضى حاجته، أو يخبر الناس بما سرق لهم، أو بحال غائب لهم أو مريض، وليس شيء من هذه الأمور يدل على أن صاحبها ولي الله، بل اتفق أولياء الله على أن الرجل لو طار في الهواء، ومشى على الماء لم يغتر به، حتى ينظر متابعته لرسول الله ﷺ وموافقته لأمره ونهيه، وكرامات أولياء الله أعظم من هذه الأمور. اهـ نقله. ثم قال: فانظر إلى كلامه ولاسيما قوله: وإن بعضهم استغاث به وهو غائب أو ميت فرآه قد جاء فقضى حاجته، فإنه تسليم منه بأن هذا الأمر يقع على وجه الكرامة، ويستدل به على ولاية صاحبه، لكن بشرط أن يكون المستغاث به متابعا لأمر رسول الله ﷺ وموافقا له ولنهيه، قال

(١) الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية (ص: ٨) وما بعدها.

العراقي: فحينئذ تبين أن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين ومن بعدهم من أولياء يجوز أن يعتقد فيهم الدلالة بسبب الاستغاثة بهم سواء كانوا غائبين أو ميتين، وأن هذا يقع على وجه الكرامة، وأن كرامات الأولياء يجب اعتقادها كما ذكره الشيخ في التحفة العراقية..، ومعلوم أن الكرامة لا تنشأ عن فعل محرم فلو كانت الاستغاثة محرمة لما عدها الشيخ وغيره كرامة، بل حينئذ تكون استدراجا. ويورد العراقي نقولا لابن القيم يحتج بها لضلاله، منها ما كتبه ابن القيم رحمه الله في كتابه الكبائر حيث ذكر حكاية خلاصتها: أن أحد الرافضة رفض أن يبيع دقيقا على رجل من أهل السنة، حتى يلعن الصديق والفاروق رضي الله عنهما، وراجعه الرافضي مرات، حتى قال السني: لعن الله من يلعنهما، فلطم الرافضي عينه حتى سالت على خده، فانطلق هذا السني مع صاحب له إلى الحجرة النبوية في المسجد النبوي، وقال: السلام عليك يا رسول الله، قد جئناك مظلومين فخذ بثأرنا. فما جاء صباح الغد إلا وعينه صحيحة. ثم قال العراقي: فانظر إلى نقل هذه الحكاية من مثل ابن القيم، ذكرها في مقام الافتخار، والزجر عن الرفض. يدل على أن الاستغاثة برسول الله ﷺ مما لا بأس بها، وأنها غير منكورة[1]. وقد ذكر الآلوسي في كتابه فتح المنان نقولا أخرى لداود، منها ما ذكره ابن تيمية في الكلم الطيب وابن القيم في الوابل الصيب عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم أن الإنسان إذا خدرت رجله، فليناد: يا محمد. فإن الخدر يذهب عنه، ثم قال داود: وهذا ذكره في مقام تعليم المسلم الأذكار، فلو

(١) نقلا عن: منهاج التأسيس (ص: ١٥٧) وما بعدها.

كان نداء الغائب شركا لكان الشيخان وغيرهما بل وأصحابه ﷺ يعلمان الناس الشرك والعياذ بالله[١]. ويأتي عثمان بن منصور فيقتدي بداود بن جرجيس في تحريف الكلم عن مواضعه على حسب ما تمليه الأهواء والضلالات، يقول عثمان بن منصور: «قال ابن تيمية بعد كلام سبق من ذكر أنواع العبادة التي لله تعالى، ثم قال: ولكن لغلبة الجهل، وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يمكن تكفيرهم حتى يتبين لهم ما جاء به الرسول ﷺ مما يخالف. فهذا صريح قوله. قال عثمان: وهم جعلوا مجرد تعريفهم حجة فكفروا به، فلا بد أن يتبين للمعرف الحجة، ويتضح له الصواب في نفس الأمر»[٢].

الجواب: بعد إيراد هذه النقول التي اختارها هؤلاء القوم، وفهموا منها أن الذبح والنذر لغير الله، وأن الاستغاثة بالأموات.. ليست من نواقض الإسلام، كما فهموا منها عدم تكفير المعين..، فإننا بعد ذلك نتبعها بالإيضاح والبيان، وإزالة اللبس والإشكال بشيء من الإيجاز، بناء على ما سجله بعض أئمة الدعوة وأنصارها جوابا على هذه الشبهة. يورد الشيخ الإمام نصا لابن تيمية، يتبين فيه أنه يقرر أن الذبح لغير الله شرك أكبر يخرج عن دين الإسلام، كما يتضح منه أنه يكفر المعين إذا ذبح لغير الله ... فيقول رحمه الله: «قال أبو العباس رحمه تعالى في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم في الكلام على قوله تعالى:

---

(١) فتح المنان تتمة منهاج التأسيس (ص: ٣٧٥).

(٢) نقلا عن مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام (ص: ٣٢٣) بتصرف.

﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣] ظاهره أنه ما ذبح لغير الله سواء لفظ به أو لم يلفظ، وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه النصراني للحم، وقال فيه بسم الله ونحوه، كما أن ما ذبحناه نحن متقربين به إلى الله سبحانه وتعالى كان أزكى مما ذبحناه للحم وقلنا عليه بسم الله، فإن عبادة الله سبحانه بالصلاة له والنسك له، أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور، والعبادة لغير الله أعظم كفرا من الاستعانة بغير الله، فلو ذبح لغير الله متقربا به إليه لحرم، وإن قال فيه بسم الله كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبائحهم بحال، ولكن يجتمع في الذبيحة مانعان. ومن هذا ما يفعل بمكة وغيرها من الذبح للجن. اهـ كلام ابن تيمية. وهو الذي ينسب إليه بعض أعداء الدين أنه لا يكفر المعين، فانظر أرشدك الله إلى تكفيره من ذبح لغير الله من هذه الأمة، وتصريحه أن المنافقين يصير مرتدا بذلك، وهذا في المعين، إذ لا يتصور أن تحرم إلا ذبيحة المعين .... قال ابن تيمية: أنا من أعظم الناس نهيا عن أن ينسب معين إلى تكفير أو تفسيق أو معصية، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافرا تارة وفاسقا أخرى. اهـ كلامه. وهذه صفة كلامه في المسألة في كل موضع وقفنا عليه من كلامه، لا يذكر عدم تكفير الميت إلا ويصله بما يزيل الإشكال، أن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة، وإذا بلغته حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفير أو تفسيق أو معصية. وصرح رضي الله عنه أيضا أن كلامه في غير المسائل الظاهرة، فقال في

الرد على المتكلمين لما ذكر أن بعض أئمتهم توجد منه الردة عن الإسلام كثيرا، فقال: هذا إن كان في المقالات الخفية، فقد يقال أنه فيها مخطئ ضال لم تقم عليه الحجة، التي يكفر تاركها، لكن هذا يصدر عنهم في أمور يعلم الخاصة والعامة من المسلمين أن رسول الله ﷺ بعث بها وكفر من خالفها، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سواه، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام ... ثم تجد كثيرا من رؤوسهم وقعوا فيها فكانوا مرتدين، وأبلغ من ذلك منهم من صنف في دين المشركين كما فعل أبو عبد الله الرازي..- يعنى الفخر الرازي- قال: وهذه ردة صريحة باتفاق المسلمين. اهـ كلامه.فتأمل هذا، وتأمل ما فيه من تفصيل الشبهة التي يذكرها أعداء الله، لكن من يرد الله فتنته، فلن تملك له من الله شيئا»[1]. ويورد الشيخ الإمام نصا لابن القيم رحمه الله يؤكد فيه أن النذر للموتى ودعاءهم شرك أكبر مخرج عن دين الإسلام، وليس كما ظنه الخصوم من أمثال ما قيل في الكتاب المنسوب إلي سليمان بن عبد الوهاب وغيره أنه من الشرك الأصغر، وشبهتهم في ذلك أن ابن القيم رحمه الله ذكر في شرح منازل السائرين الشرك الأكبر، ثم ذكر الشرك الأصغر، وقال بعدها: «ومن أنواع هذا الشرك سجود المريد للشيخ، ومن أنواعه التوبة للشيخ فإنها شرك عظيم، ومن أنواعه النذر لغير الله.. وطلب الحوائج من الموتى

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ٢٨٥) وما بعدها.

والاستغاثة بهم ...»[1]، فنسب هؤلاء الخصوم إلى الشيخ ابن القيم أن ما سبق هو من الشرك الأصغر؛ لأن ابن القيم بعد ما ذكر الشرك الأكبر ثم الأصغر، قال ومن أنواع الشرك، فظنه هؤلاء الجهلة أنه يقصد الشرك الأصغر، ولكن كما قال الشيخ الإمام: «وأنت رحمك الله تجد الكلام من أوله إلى آخره في الفصل الأول، والثاني صريحا لا يحتمل التأويل ... »[2]. وحتى تكتمل صورة هذا الرد، فإننا نسوق كلام ابن القيم كما نقله الشيخ الإمام مختصرا: «ومن أنواع هذا الشرك سجود المريد للشيخ، ومن أنواعه التوبة للشيخ فإنها شرك عظيم، ومن أنواعه النذر لغير الله؛ والتوكل على غير الله، والعمل لغير الله والإنابة، والخضوع، والذل لغير الله، وابتغاء الرزق من عند غيره ... ومن أنواعه طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم، والتوجه إليهم. وهذا أصل شرك العالم، فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا فضلا لمن استغاث به. بل الميت محتاج إلى من يدعو له كما أوصانا النبي ﷺ إذا زرنا قبور المسلمين أن نترحم عليهم، ونسأل الله لهم العافية والمغفرة. فعكس المشركون هذا، وزاروهم زيارةَ العبادةِ وجعلوا قبورهم أوثانا تعبد، فجمعوا بين الشرك بالمعبود، وتغيير دينه ومعاداة أهل التوحيد ونسبتهم إلى تنقص الأموات، وهم قد تنقصوا الخالق بالشرك، وأولياءه المؤمنين بذمهم

(١) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٤٤).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ٢٩٧).

ومعاداتهم، وتنقصوا من أشركوا به غاية التنقص إذ ظنوا أنهم راضون منهم بهذا ... وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر إلا من جرد التوحيد لله وعادى المشركين في الله، وتقرب بمقتهم إلى الله..»[1]. ويورد الشيخ الإمام نصا آخر لابن القيم مستدلا به على تكفير المعين: «وقال ابن القيم في إغاثة اللهفان في إنكار تعظيم القبور: (وقد آل الأمر بهؤلاء المشركين إلى أن صنف بعض غلاتهم في ذلك كتابا سماه مناسك المشاهد ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام ودخول في دين عباد الأصنام) اهـ. وهذا الذي ذكره ابن القيم رجل من المصنفين يقال له ابن المفيد فقد رأيت ما قال فيه بعينه، فكيف ينكر تكفير المعين»[2]. ويرد الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين على تلبيس وخلط داود العراقي، فيقول رحمه الله: «وقد أورد بعضهم أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ذكر كلاما وحكايات تدل على أن دعاء الأموات ليس بشرك، كما ذكر أنه روي أن رجلا جاء إلى قبر النبي ﷺ فشكى إليه الجدب عام الرمادة، فرآه وهو يأمره أن يأتي إلى عمر بن الخطاب فيأمره أن يستسقي بالناس، وغير ذلك من الحكايات». قال أبو بطين: «هذا تلبيس من

---

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ٢٩٦).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ٣٠٣). وقد أورد الشيخ الإمام في رده على أخيه سليمان نقولا كثيرة للشيخين ابن تيمية وابن القيم، في إثبات. تكفير المعين، ولم يقتصر على ذلك بل ذكر أقوال المذاهب الأربعة في تلك المسألة. وانظر: ما كتبه الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين حول تكفير المعين والكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل، فلا يحكم عليه إلا بعد أن تقوم عليه الحجة، والذي لا يعذر. مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٥٠٩).

الناقل، وكذب على الشيخ رحمه الله، لأنه إنما قال ذلك في سياق الكلام في بعض البدع، كتحري دعاء الله عند قبر النبي أو غيره»[1]. ويكشف محمد بن ناصر التهامي تلاعب ابن جرجيس بنصوص الشيخين: ابن تيمية وابن القيم، فيقول رحمه الله: «ذكر صاحب الرسالة - أي: داود - أن الشيخ تقي الدين وتلميذه ابن القيم رحمهما الله لا يطلقون الكفر، والشرك على من اعتقد في القبور، واستغاث بالأموات، وأنهم قائلون بأن ذلك من باب كفر دون كفر، وقد أورد من كلامهما ما بتره من الأبحاث بنقل بعض ما في مؤلفاتهما مما هو فيه له مستند، ولا يستكمل البحث ... ثم أورد التهامي نقولا للشيخين من كتبهم، منها ما ذكره ابن القيم في شرح منازل السائرين في نوعي الشرك: الأكبر والأصغر، ثم ذكر بعده قول ابن تيمية في رسالته السنية: أن كل من غلا في نبي، أو رجل صالح، وجعل فيه نوعا من الإلهية، مثل أن يقول: يا سيدي فلان أغثني، أو انصرني، أو ارزقني، أو اجبرني، أو أنا في حسبك ونحو هذه الأقوال. فكل هذا شرك وضلال يستتاب صاحبه فإن تاب وإلا قتل. فإن الله تعالى إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبد وحده ولا يجعل معه إلها آخر ... ثم قال التهامي بعد إيراد تلك النصوص: فهذه نصوص ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله قاضية بكفر من اعتقد النفع والضر في مخلوق ونذر له، أو دعا له، أو استغاث به، وهو صريح في ذلك كفر أكبر يحل الدم والمال، إذا عرفت هذا فقد انتقض

---

(١) الانتصار (ص: ١٤).

على صاحب الرسالة ما طول به، وبذل فيه مجهوده أن أفعال هؤلاء من الشرك الأصغر، زاعما أن ذلك صريح قول ابن القيم وشيخه ابن تيمية الذين قصد الذب عنهم بما هم فيه مصرحون بأنه شرك أكبر، والأدلة القرآنية قاضية بما صرحا به، ولو أراد إنسان أن يجمع ما ورد في هذا المعنى من الكتاب والسنة لكان مجلدا ضخما»[1]. ويزيل الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن اللبس الذي افتعله داود، وادعى من خلال سياقه لنصوص الشيخين أنها تدل على ما يهواه من الغلو في الأولياء وصرف بعض أنواع العبادات التي يجب أن تكون لله وحده للموتى. فيقول الشيخ عبد اللطيف جوابا على ما نقل داود عن ابن تيمية من كتاب الفرقان: «والجواب أن يقال: سياق الكلام، ومقتضى التقرير في كلام الشيخ الذي نقله العراقي نفي الولاية بهذه المذكورات، ونفي الاستدلال عليها بالمكاشفة، وخوارق العادة، ورؤية المستغاث به من الغائبين والأموات، والإخبار بما سرق وبحال الغائب والمريض، وقرر أن هذا أو نحوه لا يدل على الولاية أصلا، وأن أولياء الله متفقون على أن الرجل لو طار في الهواء ومشى على الماء لم يغتر به حتى يتقيد بمتابعة الرسول وموافقته لأمره ونهيه. وهذا تصريح من الشيخ بنفي الاستدلال بهذا على الولاية وإبطاله، وليس فيه تسليم مجيء المستغاث به الميت أو الغائب إلى المستغيث، وأنه يقضي حاجته وأنه يستدل به على الولاية كما زعم العراقي ... والعراقي صرف

(١) إيقاظ الوسنان (ق: ٧).

العبارة عن مدلولها وصدف عنها، ونسب إلى الشيخ ما لا يحتمله كلامه بوجه من الوجوه فبعدا لقوم لا يؤمنون. قال رحمه الله: والطلب من النبي ﷺ بعد موته، وفي مغيبه ليس مشروعا قط، ولكن كثير من الناس يدعون الموتى، والغائبين من الشيوخ وغيرهم فتمثل لهم الشياطين تقضي بعض مآربهم لتضلهم عن سبيل الله، كما تفعل الشياطين بعباد الأصنام، وعباد الشمس والقمر وتخاطبهم وتتراءى لهم، وهذا كثير يوجد في زماننا وغير زماننا .... واعتقاد الولاية لا يسوغ ولا يجوز بسبب الاستغاثة ودعاء غير الله، وصريح كلام الشيخ، وصريح الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أن الولاية لا تثبت بسبب من هذه الأسباب التي أنكرها الشيخ، وألزمه إياها العراقي جهلا وظلما، وإنما تثبت بالإيمان بالله واليوم الآخر والكتب والنبيين والقيام بالواجبات الدينية..، ولو كانت الاستغاثة بغير الله سببا للولاية، ودليلا عليها، للزم القول بولاية كل معبود مع الله من الفاسقين والكهان والشياطين بل والأصنام؛ لأن عبادها قد تقضي حوائجهم، ويخاطبون منها كما ذكره الشيخ وغيره»[1]. ويجيب الشيخ عبد اللطيف على ما نقله داود عن ابن القيم حين ذكر حكاية.. فهم منها داود بغير فكر ولا روية، أنها تدل على جواز الاستغاثة بالرسول.. فكان من جواب الشيخ عبد اللطيف: «والجواب أن يقال ليس في الحكاية جواز الاستغاثة بالرسول ﷺ وفاعل ذلك لا يحتج بفعله بإجماع المسلمين، وإنما سيقت العبارة لتقرير

(١) منهاج التأسيس (ص: ١٥٨).

نصر الله لأوليائه، وإثابة من نصرهم، ووالاهم، لا لأجل الاستغاثة، وأنها تجوز بغير الله، وأن ذلك صواب. والاستدلال بالحكاية خروج عن موضوعها، وموضوع الكتاب الذي سيقت فيه، وابن القيم نص في غير موضع أن دعاء الموتى هو أصل شرك العالم وأنه من الشرك الأكبر.. إلى آخر ما قاله رحمه الله»[1]. وأما جواب الشيخ محمود شكري الآلوسي علامة العراق على ما نقله داود عن الشيخين ابن تيمية وابن القيم، ثم زعم ابن جرجيس أنهما يجوزان الاستغاثة بالأموات، وسماها داود تلبيسا وتمويها نداء الغائبين: «والجواب أن يقال: هذا أيضا ليس مما نحن فيه، فإنه ليس نداء بما لا يقدر عليه إلا الله، غاية ما فيه ذكر المحبوب، لا طلب شيء منه ولا استغاثته، وإلا لزم أن كل من ذكر محبوبه قد استغاث به، وبطلانه ظاهر. ولفظ الشفاء: أن ابن عمر خدرت رجله، فقيل له: اذكر أحب الناس إليك فصاح يا محمداه فانتشرت رجله[2]. وهذا يقتضي صحة ما جربه الناس، فإن من أصابه الخدر منهم إذا ذكر محبوبه زال بسهولة؛ لأنه بمسرته تنتعش الحرارة الغريزية، فيندفع الخدر .... وأقول: إن هذا كان من مذاهب العرب في الجاهلية، فكان الرجل منهم إذا خدرت رجله، ذكر من يحب أو دعاه فيذهب خدرها». ثم ذكر الآلوسي بعض أشعار

---

(١) منهاج التأسيس (ص: ١٧٩).

(٢) ضعفه الألباني في تحقيقه لكتاب الكلم الطيب لابن تيمية (ص: ١٢٠)، كما ضعفه عبد القادر الأرناؤوط في تحقيقه لكتاب الوابل الصيب لابن القيم (ص: ١٨١).

العرب التي تدل على ما قاله. ثم قال الآلوسي: «أفيقال: إن هؤلاء الشعراء لما خدرت أرجلهم استغاثوا بمن يحبونه من امرأة أو غلام لا أرى من يقول بذلك إلا من خدر عقله، وتركب جهله»[1]. وأما ما أورده ابن منصور من نقل عن ابن تيمية، فقد أظهر الشيخ عبد اللطيف رحمه الله، تحريف ابن منصور لهذا النص، وكثافة جهله فقال: «والجواب أن يقال: قد تصرفت في كلام الشيخ، وأسقطت أوله الذي يستبين به مقصوده، وقد تقدم أن هذه حرفة يهودية صار هذا المعترض على نصيب وافر منها.. وقبل هذا النقل قرر شيخ الإسلام في هذه الرسالة التي يشير إليها المعترض أن دعاء الصالحين مع الله، وطلب ما لا يقدر عليه إلا الله، كمغفرة الذنوب، وهداية القلوب وطلب الرزق من غير جهة معينة.. ونحو ذلك مما يصدر ممن يعبد الأموات ويدعو الصالحين، ويستغيث بهم كفر صريح، وشرك ظاهر يستتاب فاعله فإن تاب وإلا قتل. وبعد تقرير هذا قال: ولكن لغلبة الجهل ... - إلى آخر العبارة التي أوردها المعترض- ومراد ابن تيمية بهذا الاستدراك أن الحجة إنما تقوم على المكلفين، ويترتب حكمها بعد بلوغ ما جاءت به الرسل من الهدى ودين الحق ... فمن بلغته دعوة الرسل إلى توحيد الله ووجوب الإسلام له، وفقه أن الرسل جاءت بهذا لم يكن له عذر في مخالفتهم، وترك عبادة الله. وهذا هو الذي يجزم بتكفيره إذا عبد غير الله، وجعل معه الأنداد والآلهة. والشيخ وغيره من المسلمين لا يتوقفون في

(١) فتح البيان تتمة منهاج التأسيس (ص: ٣٧٥) وما بعدها.

هذا، وشيخنا رحمه الله قد قدر هذا وبينه وفاقا لعلماء الأمة واقتداء بهم. ولم يكفر إلا بعد قيام الحجة وظهور الدليل، حتى إنه رحمه الله توقف في تكفير الجاهل من عباد القبور إذا لم يتيسر له من ينبهه». ثم يقول الشيخ عبد اللطيف: «وإذا تبين له ما جاء به الرسول ﷺ وأصر وعاند فهو غير مستجيب، والحجة قائمة عليه، سواء كان إصراره لشبهة مثل النصارى، أو كان ذلك عن عناد واستكبار مثل فرعون وقومه، فالصنفان يحكم بكفرهم إذا قامت الحجة التي يجب اتباعها، ولا يلزم أن يعرف الحق في نفس الأمر كما عرفته اليهود وأمثالهم، بل يكفي في التكفير رد الحجة وعدم قبول ما جاءت به الرسل»[1]. وبإيجاز فإن من قرأ ما كتبه الشيخان ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله في مسألة نواقض الإسلام، فسيجدهما يتفقان مع ما كتبه الشيخ الإمام في تلك المسألة، وأما دعوى المخالفة فلا تكون إلا ممن قصر فهمه، وساء قصده كحال أولئك الخصوم.

---

(١) مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام (ص: ٣٢٤) باختصار. وانظر: ما كتبه محمود شويل في كتابه القول السديد ردا على من زعم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب خالف ابن تيمية وابن القيم (ص: ٣٥) وما بعدها. ولمعرفة التفصيل في مسألة قيام الحجة على الكافر المعين، والفرق بين قيام الحجة، وبين فهمها. انظر: ما كتبه الشيخ عبد الله أبو بطين في رسالته الكفر الذي يعذر صاحبه بالجهل فلا يحكم عليه إلا بعد أن تقوم عليه الحجة، والذي لا يعذر. مجموعة الرسائل المسائل (٤/ ٥١٠) وما بعدها.

الشبهة: نجد خالية من مظاهر الشرك قبل دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب.

انخدع بعض الفضلاء عفى الله عنهم بدعوى رددها خصوم الدعوة الإصلاحية التي قام بها الإمام المجدد محمد بن عبدالوهاب رحمه الله، وهي زعمهم أن علماء الدعوة ومؤرخيها بالغوا في وصف حال البلاد النجدية المُظلم قبل دعوة الشيخ، حتى قال أحد الخصوم وهو ابن عمرو: «إنه لم يوجد بعد الرسول ﷺ في نجد ومايليها من الأقطار والأمصار شركٌ ولا كفر، تعريضًا - كما يقول الشيخ ابن سحمان رحمه الله -: بأن ما دعا إليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب من الدعاء إلى توحيد الله، والنهي عن الشرك : أنه ليس من الدين في شيئ، بل هو مجرد هوى وطلب للملك بدعوى الجهاد[1]. وقد أشار الإمام المجدد إلى هذه الدعوى التي نشرها الخصوم في عصره في رسالته إلى محمد بن عيد قال: «فلما أظهرتُ تصديق الرسول ﷺ فيما جاء به، سبوني غاية المسبة، وزعموا أني أكفر أهل الإسلام، وأستحل أموالهم، وصرحوا أنه لا يوجد في جزيرتنا رجل واحد كافر»[2]. فتأثر بعض الفضلاء بمثل هذه الدعاوى للأسف، عندما أخذت بعضهم الحمية للبلاد النجدية، زاعمًا المبالغة في كلام علماء الدعوة ومؤرخيها عند حديثهم عن الحالة

(١) انظر: الرد على ابن عمرو مجلة الدرعية (ع ٢ ص: ٢٧٠).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ١١٤).

الدينية أو العلمية في نجد قبل الدعوة، مدعيًا خلاف ذلك، وفي هذا ما فيه من التشكيك بكلام العلماء الثقات، قادهم إليه عدم فهمهم لمقصودهم[١].

الجواب: لتوضيح هذا نقول: أن علماء الدعوة كالشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن في رسالته عن أحوال البلدان قبل الدعوة[٢]، ومؤرخيها كابن غنام وابن بشر في تاريخيهما عندما يتحدثون عن انتشار البدع والشركيات فإنه لا يستلزم من كلامهم هذا جهلهم بوجود

---

(١) لقد أثار الأستاذ حمد الجاسر رحمه الله هذه المسألة في ملاحظاته على كتاب تاريخ البلاد العربية السعودية للدكتور منير العجلاني (١/ ٤٥١)، وأثارها الدكتور المؤرخ عبدالله العثيمين في مقاله المنشور بمجلة الدارة (العدد ٣ السنة ٤) بعنوان: نجد منذ القرن العاشر الهجري، قال فيه: المصادر المتوافرة بين أيدينا غير متفقة في وصفها للحالة التي كان عليها النجديون من حيث العقيدة والقيام بأركان الإسلام خلال الفترة التي يتناولها هذا البحث، فالمصادر المؤيدة لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب تعطي صورة قاتمة لتلك الحالة، لكن بعضها يختلف عن البعض الآخر في المدى الذي يصل إليه قتام هذه الصورة .... لكن بعض المصادر تبرز نجداً موطناً لعلماء أجلاء أكثرهم كان يتحلى بالورع والصلاح، كما أنها تصور غالبية سكانها من الحضر على الأقل متمسكة بأحكام الإسلام، منفذة لواجباته وسننه، والأشعار التي قيلت في تلك الفترة لا تحتوي على ما يخالف العقيدة الإسلامية الصحيحة أو يتنافى مع أحكام الإسلام العامة، بل إن تلك الأشعار تبرز تمسك قائليها بعقيدتهم والتزامهم بإسلامهم، وتوضح أن المجتمع الذي عاشوا فيه كان مجتمعاً مستقيماً في أكثر تصرفاته ... ومن المقارنة بين المصادر المختلفة يبدو أن الحالة الدينية التي كانت سائدة في نجد آنذاك لم تكن بالصورة التي أظهرتها بها بعض المصادر المؤيدة لدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الإصلاحية. يُنظر أيضًا: كتابه الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره (ص: ٢١). وكتابه تاريخ المملكة العربية السعودية (١/ ٥٣).

(٢) انظر: الدرر السنية (١/ ٣٧٣) وما بعدها.

العلماء بالمعنى العام قبل الدعوة، ممن يشتغلون بالفتيا أو القضاء أو الإمامة، فهذا لايجهله العامة فضلا عن العلماء والمؤرخين، ولكن وجود هؤلاء العلماء المُشار إليهم لا ينفي ما ذكره أئمة الدعوة من انتشار البدع والشركيات في عصرهم؛ لأنهم لا يخرجون عن ثلاثة أصناف: إما عالمٌ مبتدع، يدين بالعقيدة الأشعرية التي لا تُقيم لتوحيد الألوهية والعبادة وزنًا، وإنما همها إثبات وجود الخالق، وتوحيد الربوبية الذي لم يُنكره حتى الكفار، ولهذا فهؤلاء العلماء لايرون في تلك الممارسات البدعية أو الشركية انحرافًا إن لم يؤيدوها. وإما عالم مداهن، رضي بالمنصب والجاه، رغم علمه بانحراف كثير من العامة، لكن يمنعه ماسبق. وإما عالم جبُن عن مخالفة واقعه وأبناء عصره، فرضي بالانزواء أو السكوت. إذًا فعلماء ومؤرخو الدعوة ليس في كلامهم عن أحوال نجد مبالغة كما ظن بعض الفضلاء عفى الله عنهم؛ لأنه لا تعارض عندهم بين مايسميه هؤلاء الفضلاء علمًا وعلماء ويعنون المعنى العام، وبين وجود الانحرافات المستطيرة بين العامة والبادية، بل وبعض مبتدعة العلماء. فمن الخطأ البين بل السذاجة أن يُشغل هؤلاء أنفسهم لإثبات المبالغة المزعومة بمجرد وجود مخطوطة كتبها أحد العلماء النجديين قبل الدعوة، أو وجود العالم الفلاني الذي ألف في الفقه أو المواريث حتى وصل الحال ببعضهم لكي يُثبت هذه المبالغة أن يستشهد بقدوم الأوزاعي في القرن الثاني أو الثالث لمنطقة اليمامة للتتلمذ على المحدث يحيى بن أبي كثير رحمهما الله، ولا أدري ما علاقة هذا بدعوة الشيخ وماقبلها؟! ودعوى

أن نجداً آنذاك خالية من الشركيات والخرافات، هذه دعوى ينقضها واقع نجد، وما حرره الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسائله المتعددة، وكذا ما سطره المؤرخون كابن غنام وابن بشر ونحوهما. ونقتصر على بعض التقريرات، ومنها قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «وكذلك أيضا من أعظم الناس ضلالاً متصوفة في معكال وغيره، مثل: ولد موسى بن جوعان، وسلامة ابن مانع وغيرهما»(١). وقال المؤرخ ابن بشر: «وكان الشرك إذ ذاك قد فشا في نجد وغيرها، وكثر الاعتقاد في الأشجار والأحجار والقبور، والبناء عليها، والتبرك بها، والنذر لها»(٢). ووصف ابن غنام في تاريخه والشيخ العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن في رسائله وغيرهما من العلماء والباحثين الكثير من مظاهر الشرك والانحراف عن العقيدة. وإذا كان أهل نجد على عقيدة صحيحة، وليس لديهم شركيات ولا خرافات، فعلام قام الشيخ محمد بن عبد الوهاب بهذه الدعوة الإصلاحية؟ ولِمَ ناصره وآزره الإمام محمد بن سعود باذلاً في ذلك الغالي والنفيس؟ لقد اعترف علماء من نجد بالخلل العقدي الذي تلبسوا به، وأن الله تعالى هداهم بفضل هذه الدعوة المباركة، ومن ذلك أن الشيخ عبد الله بن عيسى قاضي الدرعية يقول: «لا تغتروا بمن لا يعرف شهادة أن لا إله إلا الله، وتلطخ بالشرك وهو لا يشعر فقد مضى أكثر حياتي، ولم أعرف من أنواعه ما

(١) تاريخ ابن غنام (٢/ ١٤٠).

(٢) عنوان المجد (١/ ٦).

أعرفه اليوم، فلله الحمد على ما علمنا من دينه»[١]. فإذا كان هذا حال العلماء، فما بالك بالعامة والدهماء!؟ وأما احتجاج الكاتب بالوصايا ونحوها على سلامة معتقد أهل نجد، فليس هذا دليلاً يعول عليه، وما أكثر الذين ينطقون بالشهادتين وهم يقفون فيما يناقضها، وهذا الاحتجاج نظير الشبهة التي ساقها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته كشف الشبهات فهناك من يزعم أن من قال كلمة التوحيد فإنه لا يكفر مهما قال أو فعل من نواقض الإسلام. يقول الشيخ الإمام: «وأصحاب رسول الله ﷺ قاتلوا بني حنيفة وهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»[٢]. وأما دعوى أن مؤلفات عثمان بن قائد رحمه الله ومجموع ابن منقور على طريقة أهل السنة، فالأمر يحتاج إلى تحقيق، إذ لا مسوغ لدعوى دون بينة. فالشيخ عثمان بن قائد له تحقيقات وتقريرات نافعة، لكنه وقع في تأويل فاسد فوافق الأشاعرة في تأويل صفة الرحمة كما جاء في مقدمة كتابه هداية الراغب، كما أن رسالته نجاة الخلف في اعتقاد السلف لا تخلو من نفس كلامي، إذ أوجب النظر وجعله أول واجب، واستعمل عبارات المتكلمين. كما أن في مجموع ابن منقور ما يلي: (إذا ذبح لدفع أذى الجن وسمى، أبيحت..) (٢/ ٨٧)، فأجاز الذبح من أجل دفع أذى الجن مادام أنه سمى بالله!! وليس الاستشهاد ببعض المؤلفات والعلماء دليلا على عدم وجود الشرك

(١) تاريخ ابن غنام (٢/ ١٤٣).

(٢) كشف الشبهات (ص: ١٠٥).

آنذاك، فنجد كان بها علماء وقضاة إلا أن الحال وصل إلى عدم الإنكار ومواجهة تلك الإنحرافات العقدية، ولم يكن هناك من يقيم حدود الشرع في كل مكان وهذا ما قرره الشيخ محمد بن عبد الوهاب عندما بادر بالإصلاح. فلقد قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته إلى الشيخ سليمان بن سحيم: «ومعلوم أن أهل أرضنا وأرض الحجاز، الذي ينكر البعث منهم أكثر ممن يقر به، وأن الذي يعرف الدين أقل ممن لا يعرفه، والذي يضيع الصلوات أكثر من الذي يحافظ عليها والذي يمنع الزكاة أكثر ممن يؤديها»[1]. وكانت قرى نجد وبلدانها كما يحدثنا المؤرخون الذين عاصروا تلك الحقبة أو نقلوا عنهم مكاناً لكثير من الخرافات والعقائد الفاسدة التي تتنافى مع أصول الدين الصحيحة، فلم تكن هذه البقعة أحسن حالاً من بقية البلدان التي وقع كثير من أهلها في ألوان من الشرك. وقد بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله هذه الحقيقة في رسالة القواعد الأربع: «القاعدة الرابعة: أن مشركي زماننا أغلظ شركاً من الأولين، لأن الأولين يشركون في الرخاء ويخلصون في الشدة، ومشركو زماننا شركهم دائم في الرخاء والشدة، والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]. وقد كانت أبرز المخالفات العقدية المنتشرة في ذلك الوقت: أولا: الإعتقاد في القبور: حيث كان كثير من العامة في ذلك الوقت يأتون إلى بعض القبور والأضرحة،

(١) تاريخ ابن غنام (٢/ ١٣١).

فيفزعون إليها لجلب نفع أو دفع ضر، ويهتفون بالدعاء لها من دون الله تعالى، ويصرفون لها كثيراً من ألوان العبادة التي لا ينبغي أن تصرف لغير الله سبحانه وتعالى، ومن هذه القبور: قبر زيد بن الخطاب في الجبيلة، وقبر يزعمون انه لضرار بن الأزور في شعيب غبيرا، وقبور يزعمون أنها للصحابة في قريوة في الدرعية، وغلب على كثير من الناس في ذلك الزمان الخوف من هذه القبور وتعظيمها أكثر من خوفهم من الله تعالى، وتعظيمهم له. ثانيا: الإعتقاد في الأولياء والغلو فيهم: كان هذا الإنحراف العقدي من أهم المسائل التي احتد فيها النزاع بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وبين خصومه، ويتضح ذلك من خلال رسائل الشيخ التي تعرضت لهذه المسألة من عدة جوانب، فكثيراً ما تحدث الشيخ عن بعض الأسماء التي كان بعض النجديين يعتقدون في أصحابها اعتقادات باطلة، أمثال: شمسان وإدريس وتاج وغيرهم، وأحياناً يسميهم الشيخ: أولاد شمسان، وأولاد إدريس، أو يقول: محمد بن شمسان، وكان يسميهم الطواغيت والكفرة، حيث يقول رحمه الله على سبيل المثال في جوابه لإحدى المسائل: «وأعظم من ذلك وأطم، أنهم يستغيثون بالطواغيت والكفرة والمردة، مثل شمسان وإدريس ويوسف وأمثالهم»[1]، وتوضح رسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن مما كان يفعله أولئك الأولياء المزعومون أنهم كانوا يأكلون أموال الناس بالباطل، ويأمرون الناس أن ينذروا لهم... ونحو ذلك من المخالفات.

---

(١) تاريخ ابن غنام (٢/ ٢٦٧).

ثالثا: الإعتقاد في الأشجار:من بين تلك الأشجار التي وقع فيها الغلو: الفحال، وهو ذكر النخل، وكانت تأتيه النساء إذا تأخرت إحداهن عن الزواج، فتضمه، وتقول: يافحل الفحول أريد زوجاً قبل الحول. وكذا شجرة الطرفية كانوا يتبركون بها، وكانت المرأة إذا ولدت ذكراً علقت خرقاً على الشجرة، معتقدة أن ذلك يضمن سلامة الولد من الموت والآفات. رابعا: الإعتقاد في الأحجار: يذكر المؤرخون من ذلك غاراً كبيراً كان في أسفل الدرعية يزعمون أن الله هيأه في الجبل لامرأة تسمى بنت الأمير، أراد بعض الفسقة أن يعتدي عليها، فصاحت ودعت الله، فانفلق لها الغار، فكانوا يرسلون إلى ذلك الغار اللحم والخبز، ويتمسحون به ويتعبدون عنده. أما ما يذكر في أحيان كثيرة عند مناقشة موقف العلماء في نجد من هذه البدع والشركيات فإنه يمكن القول إن جل العلماء كانوا يؤمنون بحرمة هذه البدع وشركية بعضها، لكن لايقدرون على إنكارها. والملاحظ أن البعض يثير التساؤل حول حقيقة الشرك في الجزيرة العربية عموماً ونجد خصوصاً في الحقبة التي سبقت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويربط ذلك بوجود العلماء والقضاة كدليل على صحة ذلك، بينما يمكن لنا أن نشير إلى ما يحدث اليوم في بعض البلاد من شركيات وسط وجود علماء أفاضل ومؤلفات واضحة. فليس صحيحاً القول بأن وجود الشركيات خرافة كما أن وجود الشركيات خلال الحقبة التي سبقت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في منطقة نجد تحديداً لا يعني عدم وجود العلماء والقضاة والمؤلفات الصحيحة،

ولكن الحقيقة هي أن ذلك العلم وأولئك العلماء لم يبادروا بالإنكار والتغيير كما بادر الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ووجد في الإمام محمد بن سعود رحمه الله خير معين على ذلك. فهل يعقل أن يصبح جزء من تاريخنا وحقائقه خرافة وخدعة كما ذكر الكاتب؟ وهل من المنهج العلمي مهاجمة الحقائق واستدعاء مقدمات ساذجة لأجل التدليل على رأي غير صحيح؟ أما قول الكاتب: ألف الشيخ كتابه التوحيد في البصرة كما ذكره حفيده الشيخ عبد الرحمن بن حسن وليس كما يتوهمه البعض في نجد، حيث شاهد الشيخ بعض البدع والخرافات التي كانت موجودة بها، عندما ذهب الشيخ محمد إلى البصرة في عام ١١٣٧هـ للدراسة على الشيخ محمد المجموعي البصري، وقرأ في مدرسته. وهذا غير صحيح أيضا، وفيه مغالطة. وبيانها: أن ما رآه الشيخ محمد في البصرة من أمور مخالفة نقضها في كتابه التوحيد كانت موجودة قائمة في نجد. فإن أراد المغالطة في ذلك، بكون الشيخ محمد بدأ تأليف كتابه كتاب التوحيد في البصرة: فما جوابه في بقية رسائله في التوحيد، وبيان نواقض الإسلام، هل ألفها لأهل الكوفة؟! وما جوابه عن رد الشيخ محمد على رجالات هم من رجالات نجد، ومن المنتسبين إلى العلم بها وهي كثيرة، وما قوله في مقاتلة الشيخ لطوائف من أهل نجد.

الشبهة: تكفير العلماء النجديين للعلماء المتأخرين بسبب أخطائهم.

الجواب: من الأمور التي ينبغي أن تُصحَّح في الأروقة العلمية الظنُّ الشائع عن علماء الدعوة النجدية أنهم يُكفِّرون بعض علماء المتأخرين ممن لهم أخطاء كالسبكي والهيتمي والقسطلاني وزكريا الأنصاري وابن الجزري ونحوهم، وهذا الظن يقع فيه المخالفون وغلاة السلفيين أيضًا، وهو ظنٌّ خاطئ ليس من الحقيقة في شيء. وسيعجب القارئ أن الحقيقة على العكس من ذلك تمامًا، فهم يتولَّونهم ويترحمون عليهم، ويستشهدون بأقوالهم في مصنفاتهم. فالشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كان يُحاجج خصومه بكلام المتأخرين، فقال رحمه الله: «قلت لهم: أنا أخاصم الحنفي بكلام المتأخرين من الحنفية والمالكي والشافعي والحنبلي، كل أخاصمه بكتب المتأخرين من علمائهم الذين يعتمدون عليهم، فلما أبوا ذلك نقلت لهم كلام العلماء من كل مذهب، وذكرت ما قالوا بعد ما حدثت الدعوة عند القبور والنذر لها فصرفوا ذلك وتحققوه ولم يزدهم إلا نفورا»[1]. ويقول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «ونحن كذلك لا نقول بكفر من صحَّت ديانته، وشهر صلاحه، وعُلم ورعه وزهده، وحسنت سيرته، وبلغ من نصحه الأمة ببذل نفسه لتدريس العلوم النافعة والتآليف فيها،

(١) الرسائل الشخصية (ص: ٣٨).

وإن كان مخطئًا في هذه المسألة أو غيرها -أي: الاستغاثة بالرسول-؛ كابن حجر الهيتمي، فإنا نعرف كلامه في الدر المنظم، ولا ننكر سعة علمه؛ ولهذا نعتني بكتبه كشرح الأربعين والزواجر وغيرها، ونعتمد على نقله إذا نقل؛ لأنه من جملة علماء المسلمين»[1]. ويقول العلامة أبا بطين: وأما قول المعترض -يعني ابن جرجيس-: لو أن عبارات العلماء مثل البيضاوي والقسطلاني وغيرهما تجدي لديكم شيئا لذكرناها، ولكنها تمحى بلفظة واحدة، وهي أنهم كفار، انتهى. فجاء جواب أبا بطين: «وأما افتراؤه علينا أننا نكفر علماء المسلمين فهو قد افترى على الله الكذب وعلى رسوله، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١٠٥]. ونحن ندعو للمسلمين عموما ولعلمائهم خصوصا، فنقول: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، ومع ذلك نقول كما أوصونا به: كل يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ. ولهم زلات، وفي الحديث المشهور: «اتَّقُوا زَلَّةَ الْعَالِمِ».أخرجه البيهقي (٢١٤٤٥). فإذا تبين لنا زلة من أحد منهم لم نتابعه عليها وندعو له»[2]. ومن تأمل مصنفات النجديين سيجد الثناء العاطر على العلماء المتأخرين: قال الشيخ عبد

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢٢٢).

(٢) الدرر السنية (١٢/ ١٧٧).

الرحمن بن حسن بعد أن نقل تحقيق الإمام النووي في مسألة: «فانظر إلى ما حكاه النووي رحمه الله.. وحسبك بهذا الإمام»[١]. وكان الشيخ عبد الرحمن يصف بعض المتأخرين بشيوخ الإسلام، مع كونهم من الأشاعرة أو المتأثرين بهم، ودونك بعض الأمثلة: قال في معرض كلامه عن مسألة عقدية: «وقال شيخ الإسلام البلقيني: استخرجت ما في الكشاف من دسائس الاعتزال بالمناقيش»[٢]. فسمَّى البلقيني بشيخ الإسلام، فتأمل. وفي كتابه الإيمان والرد على أهل البدع ذكر الحافظ ابن حجر وسماه بشيخ الإسلام الحافظ، وذكر زكريا الأنصاري وسماه بشيخ الإسلام أيضًا، فيقول رحمه الله: «عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري عن الحافظ شيخ الإسلام أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني صاحب فتح الباري، وأكثر روايات من ذكرنا من مشايخنا للكتب تنتهي إليه»[٣]. ومصنفات النجديين التي كتبوها في التكفير كرسالة عبد الله: الكلمات النافعة عن المكفرات الواقعة، أو العذر بالجهل للشيخ أبا بطين وغيرهما، اعتمدوا فيها بشكلٍ رئيس على نصوص فقهاء المتأخرين، كابن دقيق العيد وابن حجر الهيتمي وغيرهما، ويترحمون عليهم عند ذكر كلامهم، ومن ذلك ما قاله الشيخ عبد الله

---

(١) الدرر السنية (٨/ ٢٧٠).

(٢) الدرر السنية (١١/ ١٧٢).

(٣) كتاب الإيمان والرد على أهل البدع مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (ص: ٢١).

بن محمد بن عبد الوهاب: «ونبدأ بكلامهم في الشرك الأكبر وتكفيرهم لأهله حين وقع في زمانهم من بعض المنتسبين إلى الإسلام والسنة، لأنه هو المهم، فنقول: أما كلام الشافعية فقال ابن حجر رحمه الله في كتاب الزواجر عن اقتراف الكبائر»[1]. فذكر الهيتمي مُستشهدًا به وترحَّم عليه، وهو ما يدفع هذا الوهم الشائع عنهم.

(١) الكلمات النافعة عن المكفرات الواقعة (ص: ٩).

الشبهة: الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه يكفرون المسلمين ويستحلون قتالهم.

الجواب: الحق أن المتأمل لحال الدعوة يجد الحقائق التالية: أولا: أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعلماء الدعوة وحكامها آل سعود الملتزمين بمنهج الدعوة كانوا على مذهب السلف في عدم استحلال دم المسلم وقتاله إلا بدليل شرعي، ولم يُعرف من منهجهم الخروج عن هذا الأصل في الجملة إلا حالات نادرة ليست على المنهج المتبع لديهم، وكانوا يصرحون بهذا الأصل الشرعي العظيم في كتبهم وخطبهم ويلتزمونه في منهجهم كما بينا وسنبين بعد. ثانيا: أن خصومهم هم البادئون بالقتال بإعلان الحرب المسلحة وغير المسلحة على الدعوة ودولتها وأتباعها بل أعلنت قوى الشر استعمال القوة والقتال للشيخ وأتباعه قبل وصوله الدرعية، وقبل أن يكون لهم كيان حيث هدده سليمان بن محمد الحيدي في الأحساء من بني خالد وأنذر عثمان بن معمر أمير العيينة إن لم يتخذ موقفًا حازمًا ضد الشيخ الإمام وكذلك فعل ابن شامس العنزي[1]. ثم لما استقرت الدعوة في الدرعية بدأها بالحرب دهام بن دوَّاس أمير الرياض آنذاك. ثالثا: أن الخصوم كانوا كثيرًا ما يغدرون بأتباع الدعوة من الدعاة القضاة والعلماء وطلاب العلم والمعلمين الذين كان يبعثهم الشيخ محمد والولاة والمشايخ المؤيدين للدعوة للقرى

(١) انظر: حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لخزعل (ص: ١٤٢).

والبادية والأقاليم لتعليم الناس دينهم وإجراء الأحكام الشرعية بينهم، بل كثيرًا ما يعلنون العصيان على الحاكم الإمام محمد بن سعود، وينقضون البيعة والعهد، ويخرجون على الجماعة والإمام، وهذا ما يحرمه الإسلام، ويأمر بتأديب من يفعله.

رابعا: وكان حكام الحجاز غالبًا يعلنون العداء لدعوة التوحيد وأتباعها وكانت عداوتهم متنوعة عقديةً وسياسية وإعلامية ثم عسكرية، وأحيانًا يقتلون بعض العلماء والدعاة بل والرسل الذين يبعثهم أهل الدعوة إليهم. خامسا: كانوا يمنعونهم من حقوقهم المشروعة كإبلاغ الدعوة، وكأداء فريضة الحج، فقد منعوهم منه سنين طويلة ثم أذنوا فيه سنة (١١٩٧هـ)، ثم الشريف غالب منعهم من الحج مرة أخرى منذ سنة (١٢٠٣هـ) وما بعدها ثم غزا معتدياً، فقد بدأ الشريف غالب وغيره من حكام الحجاز الحرب على الدعوة وأتباعها قبل أن يبدؤوهم. وأعلن الحرب المسلحة ضدهم، وقد اعترف خصوم الدعوة بذلك وذكره مؤرخوهم معتزين به[1]. وعلى هذا فإنه عند التحقيق العلمي المتجرد يثبت قطعًا أن ما يقال عن الإمام وعلماء الدعوة وحكامها آل سعود وأتباعها حول التكفير واستحلال قتال المسلمين ودمائهم كلها مما لا يصح أو مما قد يكون له وجه شرعي معتبر قام عليه الدليل الشرعي، ذلك أن تكفير من يستحق التكفير شرعًا وسب من يستحق السب شرعًا ليس من التكفير والسب المذموم ولا القسوة، بل مما

(١) انظر: خلاصة الكلام لدحلان (ص: ٢٢٨).

هو مطلوب شرعًا في الدين الإسلامي بشروطه وضوابطه التي يعرفها الراسخون في العلم. إذاً فقد ثبت أنهم لم يبدءوا القتال ولم يقاتلوا ابتداء إنما بدأ القتالَ خصومُهم. ثم إنه من الطبيعي أن اختيار منهج القوة والحزم والقتال عند الضرورة هو الحل الأمثل في كثير من الأحوال ومنها الحال التي وصلت إليها الدعوة مع خصومها. ونظرًا لقوة الباطل والهوى وتمكنه من قلوب كثير من الناس وحياتهم لم تقبل نفوسهم الحق ولم تذعن لأهله. كما أن الناظر لحال كثيرين من الذين أقاموا الدنيا ولم يُقعدوها تشنيعًا على الدعوة وأتباعها في شبهة التكفير يجد العجب من تحيُّزهم ضد السنة وأهلها في هذه المسألة وغيرها وإغفالهم لأهل البدع الخُلَّص الذين يكفِّرون خيار الأمة؛ فيكفِّرون صحابة رسول الله ﷺ وأزواجه أمهات المؤمنين، ويكفِّرون السلف الصالح. بل إن أكثر مزاعم التكفير والتشدد التي ألصقت بالدعوة وإمامها حدثت من أولئك الذين يكفرون خيار الأمة ويستنقصونهم، ومن أشياعهم الذين يشاركونهم في بدع المقابرية والقباب والمشاهد والمزارات البدعية، والطرق الصوفية والموالد والأذكار المحدثة، ومن المعلوم لدى كل باحث ومحقق: أن أصل هذه البدع ومنشأها كان من مكفِّرة الصحابة والسلف الصالح، فأين العدل والإنصاف والتحقيق الذي يدَّعونه؟ وأين الغيرة على الحق والدين وعلى الأولياء والصالحين التي يزعمونها؟ وهم يهينون الصالحين ببدعهم؟ وأين النُّصح للمسلمين الذي يتظاهرون به؟! وهم يروجون البدع وينصرونها.

فالتشدد الذي يدعي بعضهم أنه من سمات الدعوة وأهلها ليس تشددًا مذمومًا حسب المعايير الشرعية والعلمية. بل هو إن وقع أحيانًا فهو نوع من الحزم والصلابة في الحق وهو ما تقتضيه البيئة والظروف، والحاجة والمصلحة في عهدهم، فهو المناسب للبيئة البدوية والقروية التي يعيشها المجتمع النجدي، وما عليه العرب في سجيتهم التي تتسم بالصراحة والصرامة والإباء، فالحزم هنا هو الحل المناسب والأمثل أمام تمرد الأعراب والجهال والسفهاء، وتجاه قوة الشر، والخصوم، وأمام قوة الباطل وأهله وتمكنهم، والإسلام كما أنه دين الحق والرحمة واليسر فهو كذلك لا يلغي مبدأ الحزم والصرامة في تثبيت الحق ورد الباطل، فالوضع المتردي من كل الجوانب اقتضى هذا المنهج الحازم أحيانًا لا سيما في جزيرة العرب التي هي درع الإسلام ولما تتميز به من خصائص دينية وبيئية وقبلية. وكذلك دعوى إلزام الناس بمذهبهم دعوى زائفة، فلم يعرف عن الإمام وأتباعه ولا عن أحد من حكام هذه الدعوة المباركة أنه قال للناس كونوا حنابلة أو شافعية أو غير ذلك؛ لكنهم عملوا ما هو مشروع من تحكيم شرع الله وإظهار شعائر الدين، وإقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحدود. والجدير بالذكر أن كثيرين من أهل الأهواء والبدع والجهلة بأحكام الشرع يصفون أحكام الشرع من التكفير والتفسيق وتطبيق الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة شعائر الدين وفرائضه تشددًا وقسوة وعنفًا، والأمر ليس كذلك. وأما ما يوجد من تجاوزات

واجتهادات خاطئة في التعجل في الحكم على الناس بالكفر فليست من المنهج كما أسلفت ثم كثيرًا مما قيل عن الدعوة وأتباعها ومما اتهموه به من التكفير إنما هو من اللوازم، ليس قولهم الصريح، ولازم المذهب ليس بلازم كما هو مقرر في القاعدة الأصولية، كما لا ننسى أن كثيرًا من الناقدين والخصوم يعدون الأصول المشروعة التي عملها الإمام وأتباعه كالحزم والقوة عند مقتضاها وكإقامة الحدود وإلزام الناس بالفرائض ونشر العلم الشرعي الضروري إلزامًا غير مشروع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الحسبة من التشدد والتكفير، وهي في الحقيقة متطلبات الدين ومسلماته التي لا يمكن أن يحيد عنها المسلم التقي المتمسك بدينه، فإن الأعمال التي نفر منها أهل الأهواء، والجاهلون والمعرضون عن الدين والتي نفذها إمام الدعوة بموجب الشرع مثل رجم الزانية وهدم القباب والأبنية على القبور ونحو ذلك من الأعمال المشروعة أثارت في نفوس أهل الفسق والفجور وأهل البدع الرعب، والخوف على شهواتهم ومصالحهم، فأجلبوا على الدعوة وإمامها وحكامها بخيلهم ورجلهم وزعموا أن هذه الأعمال الشرعية من التشدد والعنف. وليس الأمر كذلك بل هو مما أوجبه الشرع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة حدود الله لمصالح العباد. كما أنه من المقرر شرعًا أن قتال المخالفين أسلوب من أساليب الجهاد يلجأ إليه بشروطه عند استنفاذ الوسائل الأخرى. وقد ذكرنا قبلُ أنه قد يحدث من بعض الأعراب وصغار طلاب العلم

والجهلة من الأتباع تكفير أو تشدُّد أو قتال غير مشروع لكنه غير محسوب على المنهج، وكان إمام الدعوة وعلماؤها وحكامها يتبرءون من هذه التصرفات ويؤدبون من يفعلها. ونجد أنه في حين أن الشيخ وأتباعه لا يكفرون إلا بدليل وهو المذهب الحق مذهب السلف، نجد خصومهم أهل الأهواء والبدع يكفرونهم بلا بينات، ولا يتورعون عن إطلاق الكفر والخروج والعبارات الشنيعة على إمام الدعوة وأتباعها كما فعل صاحب (خلاصة الكلام) حين أطلق عليهم وصف: الكفار والخوارج. كما في وصفهم بأنهم: ضحكة ومسخرة كحمر مستنفرة فرت من قسورة وتطاير شررهم، وأنهم يفسدون عقائد علماء الحرمين ويدخلون عليهم الكذب والمين، ووصفهم بالملاحدة الأنذال، وأنهم لا يدينون إلا بدين الزنادقة، ووصف الإمام محمد بن عبد الوهاب بالخبيث وخلف أولادًا أخبث منه، وأن مشايخه يتفرسون فيه الإلحاد والضلال، وأن والده كان يتفرس فيه الإلحاد، وأنه يضمر في نفسه دعوى النبوة، وبأنه المغرور، واتهام الإمام وأتباعه بأنهم خوارج، وأنه من عَقِب ذي الخويصرة، وقالوا عنه هذا الخارجي، وأن عقيدتهم مشتملة على كثير من المكفرات وسماها أحدهم العقيدة الزائفة وإفساد عقائدهم، وأن فتنتهم من أعظم الفتن[1]. ونحو ذلك مما كان يُشَنِّع به الخصوم على الدعوة وإمامها وأهلها مما هم منه أبرياء في حين أن أكثر هؤلاء الخصوم كانوا يحمون الشركيات والبدع ويدافعون

(١) انظر هذه العبارات وأمثالها في خلاصة الكلام (ص: ٢٢٧) وما بعدها.

عنها ويقاتلون على ذلك. والخلاصة: أنه قد تعرضت الدعوة وأهلها ودولتها الدولة السعودية في جميع مراحلها لمظالم كبرى من خصومها استوجبت ضرورة الدفاع وحماية الحدود والحقوق والأموال والأنفس والأعراض. أما دعاوى إكراه الناس على شعائر الدين فهي راجعة إلى أن بعض الناس لا يريدون الأمر والنهي مطلقـًا؛ لأن قلوبهم المريضة تميل للشهوات والبدع.

الشبهة: أئمة الدعوة متشددون ومتسرعون في تكفير وقتال المسلمين.

الجواب: من أعظم المفتريات والشبهات التي أثيرت حول الإمام ودعوته وأتباعه ودولة التوحيد الدولة السعودية وأخطرها ما يتعلق بالتكفير والقتال وهي في الأهمية والخطورة تلي قضية التوحيد. والحق أن الإمام وعلماء الدعوة وأتباعهم أولوا هذه المزاعم ما تستحقها من الأهمية مستقلة أو من خلال حديثهم عن التوحيد وما ينافيه وهو الشرك، وما ينقصه من البدع والمحدثات؛ لأن ذلك مظنة التكفير. ولا شك أن هذا المنهج وهو منهج الأنبياء والسلف الصالح صادم بقوة الواقع الذي يعيشه كثيرون لا سيما أصحاب بدع القبور والقباب والمشاهد والمزارات، والطرق الصوفية والسماعات البدعية وغيرهم من أصناف المبتدعة، ومن في حكمهم من أصحاب المصالح والفئات التي تعيش على هذا الواقع الأليم وهي فئات كثيرة ومصالح كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها. وكان الدفاع والمقاومة بالحق من حماة الدعوة وأتباعها من القوة والضخامة بقدر هذا الهجوم العنيف والظالم. ولا شك أن الكلام في تصحيح العقائد وتحقيق المصالح العظمى وإن كان بالحق والدليل يثير ردود أفعال سريعة وقوية وطائشة. وهذا قد استوجب من كل من الطرفين الحكم على الآخر، فكان القتال من خصوم الدعوة وكان الدفاع من حملتها وأتباعها، والقتال لا يدفع إلا بالقتال، والبادئ هو الظالم. وفي قضية التكفير والقتال اشتباه ولبس كبير، ولذلك استغلها الخصوم ضد الدعوة ولا يزالون.

وهذا اللبس والاشتباه جعل بعض المؤيدين للدعوة البعيدين عن ساحتها قد يتحفظون أو يأخذون على الدعوة وأهلها أنهم متشددون. كما فعل محمد صديق خان حين اتهمهم بإراقة الدماء. والعجيب أنه ذكر أن مصدره في هذه المعلومة كتب العلماء المسيحيين، كما تأثر بهذه الشبهات كل من الشوكاني، ومحمد بن ناصر الحازمي وذلك على سبيل الاستدراك في معرض ثناء كل منهما على الدعوة وإمامها. والمتتبع لمواقف الناس تجاه الدعوة وإمامها يجد أن هذه المسألة ظاهرة ومتميزة؛ أعني: أن كثيرين من الذين يوافقون الإمام وأتباعه على أهمية بيان التوحيد والدعوة إليه، وكشف الشرك ومظاهره والتحذير من البدع، وسد الذرائع المفضية إلى هذه الشركيات والبدع. كثيرون من الذين وافقوه على هذه الأصول العظيمة خالفوه في قضيتي: التكفير والقتال[1]. فمن الذي مع الحق والدليل؟ لما احتدم الخلاف بين الدعوة وخصومها في هذه القضية الخطيرة، كان الدليل والبرهان والحجة الشرعية الواضحة وكلام السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم والأئمة الأربعة مع أئمة الدعوة، ولم يكن عند خصومهم أهل البدع والأهواء إلا التأويلات والهوى والظنون والقيل والقال واتباع ما تشابه من الأدلة، والأحاديث الضعيفة والموضوعة والإسرائيليات والحكايات والمنامات. كما قال الله عنهم: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ

(١) دعاوى المناوئين (ص: ١٥٨) وما بعدها.

وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]. وكُتب الفريقين ورسائلهم ومناظرتهم وردودهم منشورة ومشهورة وعلى من يطلب الحق النظر في حجج هؤلاء وحجج هؤلاء وليحكم بالعدل. فما يقال عن الإمام وعلماء الدعوة وأتباعها حول التكفير واستحلال قتال المسلمين ودمائهم ونحو ذلك من الاتهامات، كلها مما لا يصح، أو مما له وجه شرعي معتبر قام عليه الدليل الشرعي. أما تكفير من يستحق التكفير وسب من يستحق السب شرعًا فليس من التكفير والقسوة، بل هو مشروع عند مقتضاه، وكثيرون من أهل الأهواء والبدع والجهلة بأحكام الشرع يصفون أحكام الشرع من التكفير والتفسيق والحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة شعائر الدين وفرائضه: تشددًا وقسوة، وهذا جهل بأحكام الشرع أو تلبيس وتضليل. وكذلك يمكن القول بأنهم كفروا بالدليل؛ لكنهم لم يكفروا عموم المسلمين، ولا أكثرهم كما يزعم الخصوم لكنهم كفروا من قام الدليل على كفرهم. ووصفوا الأقوال والأفعال والعقائد الكفرية، أما تكفير الأعيان فهو نادر جدًّا فلم يخرجوا فيه عن نهج النصوص ونهج السلف الصالح من التورع عن تكفير الأعيان، والكف عن ذلك وعدم إطلاق التكفير إلا بعد استيفاء الشروط وانتفاء الموانع، ولذلك كان تكفير الأعيان عندهم قليلاً، بل نادرًا كما أسلفت. ومما ينفي شبهة التكفير عن الإمام محمد بن عبد الوهاب أنه بيَّن القواعد والشروط والموانع في التكفير بما يؤكد أنه على أصول أهل السنة والجماعة ومنهاج السلف الصالح، ومن ذلك: **أولاً**:

أنه كثير النصح للمسلمين: حريص على هدايتهم، والدعاء لهم، والتماس المعاذير لهم[١]. **ثانيًا: لا يكفر بالذنوب**: استفاض تأكيده على البراءة من التكفير بالذنوب كما تفعل الخوارج، كقوله: «ولا أكفر أحدًا من المسلمين بذنب ولا أخرجه من دائرة الإسلام»[٢]. وقوله في رده على بعض الذين يتهمونه وأتباعه بتكفير المسلمين: «وقولكم إنا نكفر المسلمين. . .، فإنا لم نكفر المسلمين، بل ما كفرنا إلا المشركين»[٣]. وقال في رسالته إلى عالم العراق ابن السويدي في سياق ذكر ما أشيع عن الشيخ من البهتان: «ومنها ما ذكرتم أني أكفر جميع الناس إلا من اتبعني، وأزعم أن أنكحتهم غير صحيحة، ويا عجبًا كيف يدخل هذا في عقل عاقل. . .»[٤]. **ثالثًا: لا يكفر بالعموم**: فقد ثبت نفيه المتكرر وما يتهم به وأتباعه من أنهم يكفرون المسلمين بالعموم وأنهم يكفرون كل من خالفهم، وكل من لم يدخل في مذهبهم ونحو ذلك من المزاعم. قال: «وأما القول: أنا نكفر بالعموم فذلك من بهتان الأعداء الذين يصدون به عن هذا الدين، ونقول سبحانك هذا بهتان عظيم»[٥]. **رابعًا: معاملة الناس على ظواهرهم**: وكان يعامل الناس على

---

(١) انظر: نماذج من أقواله في استهلال رسائله السابقة واللاحقة وفي أثنائها.

(٢) الدرر السنية (١/ ٣٢).

(٣) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ١٨٩).

(٤) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٣٧).

(٥) مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٥ / ١٠٠)

ظواهرهم ويكل سرائرهم إلى الله، قال في أهل البدع: «وأحكم عليهم بالظاهر وأكل سرائرهم إلى الله تعالى»[١]. **خامسًا: لا يحكم على أحد بالكفر بمجرد الموالاة. سادسًا: لا يحكم على أحد بمجرد الظن. سابعًا: يعذر الجاهل بجهله. ثامنًا: لا يكون التكفير عنده إلا بعد إقامة الحجة والبرهان**. قال مقررًا هذه القواعد: «وأما ما ذكر الأعداء عني أني أكفر بالظن وبالموالاة، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة فهذا بهتان عظيم يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله ﷺ»[٢]. **تاسعًا: لم يكن الإمام وعلماء الدعوة - التزامًا لمنهج السلف الصالح - يطلقون أحكام التكفير إلا ببينات وبعد التثبت ومعرفة الحال**. وعلى سبيل المثال كان الشيخ الإمام وأتباعه أحيانًا يطلقون على بعض خصومهم الكفر أو الشرك؛ لأنه تثبت لديهم أن هؤلاء الخصوم واقعون في ذلك فعلاً، وقد قامت عليهم الحجة وبانت لهم الدلائل من خلال ما أقامه الشيخ الإمام وتلاميذه وأشهروه في ذلك. وكانت البوادي والأعراب في نجد وما حولها وهم كثيرون آنذاك لا يكادون يفقهون في دين الله شيئًا، ولا يقيم أكثرهم شعائر الإسلام، وكثيرون منهم لا يؤمنون بالبعث ولا يعرفون ذلك، وقد بين الشيخ الإمام هذه المسألة غاية البيان. كما كانت مظاهر الشرك والبدع ظاهرة عند البادية والحاضرة من خلال ما يمارسه الكثيرون حول

---

(١) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (ص: ١٥).

(٢) أصول الإيمان لمحمد بن عبد الوهاب (ص: ٢٤).

الأضرحة والقباب والمشاهد، والأشجار والأحجار، والأشخاص والآثار ونحو ذلك. وكانت النزعة الصوفية الغالية لها وجود بينهم وإن كان فيما يظهر ليس بالكثير، كمذهب ابن عربي وابن الفارض[١]. ولم تكن بقية جزيرة العرب، في الحجاز واليمن بأسعد حظًّا من نجد وبواديها بل كان كثيرون منهم يمارسون البدع والشركيات عن عمد وإصرار. ومع ذلك كله كان الإمام وأتباعه لا يكفرون الأعيان ولا يكفرون العموم إلا بعد التثبت والبيان. وقد كفانا الشيخ الإمام وعلماء الدعوة مهمة الدفاع عن الحق، ورد المفتريات من الخصوم، وكشف بهتانهم. فقال الإمام في إحدى رسائله بعدما ذكر أن عقيدته هي عقيدة أهل السنة والجماعة، وأنه لا يكفر المسلمين: «ولا أكفر أحدًا من المسلمين بذنب، ولا أخرجه عن دائرة الإسلام»[٢]. ثم قال في الرسالة نفسها مبينًا أن بعض ما قيل عنه صحيح وهو الحق بالدليل: «وأما المسائل الأخرى، وهي: أني أقول لا يتم إسلام الإنسان حتى يعرف معنى لا إله إلا الله، وأني أُعَرِّف من يأتيني بمعناها، وأني أُكَفِّر الناذر إذا أراد بنذره التقرب لغير الله، وأخذ النذر لأجل ذلك، وأن الذبح لغير الله كفر، والذبيحة حرام؛ فهذه المسائل حق، وأنا قائل بها؛ ولي عليها دلائل من كلام الله وكلام رسوله، ومن أقوال العلماء المتبعين، كالأئمة الأربعة؛ وإذا سهَّل الله تعالى: بسطت الجواب عليها في رسالة مستقلة،

---

(١) انظر: تاريخ ابن غنام (١/ ١٤٤) وما بعدها.

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ: (٥/ ١١)

إن شاء الله تعالى». ثم قال طالبًا من الذين ترد إليهم تلك الشبهات والأقاويل والمفتريات عنه وعن دعوته: «ثم اعلموا وتدبروا قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَـٰلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦][1]. وأرسل أحد علماء اليمن الرسالة التالية، يسأله فيها عن حقيقة من يُشاع عنه من المفتريات جاء فيها: «أما بعد: بلغني على ألسن الناس عنك، ممن أصدق علمه وما لا أصدق، والناس اقتسموا فيكم بين قادح ومادح فالذي سرني عنك: الإقامة على الشريعة في آخر هذا الزمان، وفي غربة الإسلام، أنك تدعو به وتقوم أركانه، فوالله الذي لا إله غيره مع ما نحن فيه عند قومنا، ما نقدر على ما تقدر عليه، من بيان الحق، والإعلان بالدعوة. وأما قول من لا أصدق: أنك تكفر بالعموم، ولا تبغي الصالحين، ولا تعمل بكتب المتأخرين، فأنت: أخبِرْنِي، واصدقني بما أنت عليه، وما تدعو الناس إليه، ليستقر عندنا خبرك ومحبتك؟». فكان جوابه: «أما بعد: فما تسأل عنه، فنحمد الله الذي لا إله غيره، ولا رب لنا سواه، فلنا أسوة، وهم: الرسل، عليهم الصلاة والسلام أجمعين، وأما ما جرى لهم مع قومهم، وما جرى لقومهم معهم، فهم قدوة وأسوة لمن اتبعهم. فما تسأل عنه، من الاستقامة على الإسلام؟ فالفضل لله، وقال رسول الله ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ». أخرجه مسلم (١٤٦). وأما القول: أنا نُكَفِّر بالعموم؟ فذلك من بهتان الأعداء، الذين

(١) الدرر السنية (١/ ٣٥).

يصدون به عن هذا الدين؛ ونقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]. وأما الصالحون؟ فهم على صلاحهم رضي الله عنه، ولكن نقول: ليس لهم شيء من الدعوة، قال الله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]. وأما المتأخرون رحمهم الله، فكتبهم عندنا، فنعمل بما وافق النص منها، وما لا يوافق النص لا نعمل به»[1]. وسئل الإمام: محمد بن عبد الوهاب، عما يقاتل عليه وعما يكفر الرجل به؟ فأجاب: «وأركان الإسلام الخمسة، أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة؛ فالأربعة: إذا أقر بها، وتركها تهاونًا، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها؛ والعلماء: اختلفوا في كفر التارك لها كسلاً من غير جحود؛ ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو: الشهادتان. وأيضًا: نكفره بعد التعريف إذا عرف وأنكر». ثم ذكر أنواع الذي يكفرون بمقتضى الدليل من نصوص الشرع إلى أن قال: «وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله. وإذا كنا: لا نكفر من عبد الصنم، الذي على قبر عبد القادر والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله؟! إذا لم يهاجر إلينا، أو لم

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ١٠١).

يكفر ويقاتل، ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦][1]. وقال فيما يُنسب إليه من التكفير، مبينًا أنه لا يُكَفِّر إلا بمقتضى الدليل: «وأما التكفير: فأنا أكفِّر من عرف دليل الرسول ﷺ، ثم بعدما عرف، سبَّه ونهى الناس عنه، وعادى من فعله فهذا هو الذي أكفره، وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك. وأما القتال: فلم نقاتل أحدًا إلا دون النفس، والحرمة؛ فإنا نقاتل على سبيل المقابلة، ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠]، وكذلك من جاهر بسبِّ دين الرسول، بعدما عرفه، والسلام»[2]. وهو هنا نفى الكفر عن أكثر الأمة بصريح العبارة، وهذا يُبطل دعوى الخصوم أنه يكفر المسلمين أو أكثرهم. وقال الإمام في رده لمزاعم بعضهم: «وكذلك تمويهه على الطغام بأن ابن عبد الوهاب، يقول: الذي ما يدخل تحت طاعتي كافر، ونقول: سبحانك هذا بهتان عظيم، بل نُشهد الله على ما يعلمه من قلوبنا، بأن من عمل بالتوحيد، وتبرأ من الشرك وأهله، فهو المسلم في أي زمان، وأي مكان. وإنما نكفر من أشرك بالله في إلهيته، بعدما نبين له الحجة، على بطلان الشرك، وكذلك نكفر من حسَّنه للناس، أو أقام الشبه الباطلة على إباحته، وكذلك من قام بسيفه، دون هذه المشاهد، التي يُشرك بالله عندها، وقاتل من أنكرها، وسعى في إزالتها، والله المستعان، والسلام». وفي رده على فرية الخصوم في زعمهم بأن الشيخ وأتباعه يكفِّرون

(١) الدرر السنية (١ / ١٠٤).

(٢) الدرر السنية (١/ ٨٢).

بالذنوب كما يفعل الخوارج قال: «والمسألة الأخرى: يذكر لنا من أعداء الإسلام، من يذكر أنا نكفر بالذنوب، مثل التتن، وشرب الخمر، والزنا أو غير ذلك من كبائر الذنوب؛ فنبرأ إلى الله من هذه المقالة، بل الذي نحن نقول: الذنوب فيها الحدود، ومعلقة بالمشيئة، إن شاء الله عفا، وإن شاء عذب عليها. وأما الذي نكفر به: فالشرك بالله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٦٥ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥-٦٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ﴾ [المائدة: ٧٢]. ونكفر أيضًا: المستهزئين بالدين، مثل ما قال الله في الصحابي، الذي غزا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك: ﴿قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ٦٥ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦] وغيرهم مثل ما حكى الله تعالى: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ﴾ [التوبة: ٦٥]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَقَدۡ نَزَّلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكۡفَرُ بِهَا وَيُسۡتَهۡزَأُ بِهَا فَلَا تَقۡعُدُواْ مَعَهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦٓ إِنَّكُمۡ إِذٗا مِّثۡلُهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱلۡكَٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء:

١٤٠]»[1]. وقال كذلك في رسالة له إلى عامة المسلمين: بسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الوهاب: إلى من يصل إليه من المسلمين، سلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد: ما ذكر لكم عني أني أكفر بالعموم، فهذا من بهتان الأعداء، وكذلك قولهم: إني أقول من تبع دين الله ورسوله، وهو ساكن في بلده، أنه ما يكفيه حتى يجيء عندي، فهذا أيضًا من البهتان، إنما المراد اتباع دين الله ورسوله، في أي أرض كانت. ولكن نكفر من أقر بدين الله ورسوله، ثم عاداه وصد الناس عنه؛ وكذلك من عبد الأوثان، بعدما عرف أنها دين المشركين، وزيَّنه للناس، فهذا الذي أكفره وكل عالم على وجه الأرض يكفر هؤلاء، إلا رجل معاند، أو جاهل، والله أعلم والسلام. وسئل أبناء الشيخ وحمد بن ناصر بن معمر: هل تعتقدون كفر أهل الأرض على الإطلاق؟ أم لا؟ فأجابوا: الذي نعتقده دينـًا، ونرضاه لإخواننا مذهبـًا، أن من أنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة، وقامت عليه الحجة، فإنه يكفر بذلك، ولو ادَّعى الإسلام، وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء[2]. وللشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن كلام مفصَّل يرد تهمة التكفير عن إمام الدعوة وأتباعها، في رسالته لبعض المتشددين ينكر عليهم هذا المسلك الخطير ويتبرأ من هذا المنهج: قال: «وقد رأيت: سنة أربع وستين رجلين من أشباهكم،

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ١٣٠).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ١٣١).

المارقين بالأحساء قد اعتزلا الجمعة والجماعة وكفَّرا مَن في تلك البلاد من المسلمين، وحجتهم من جنس حجتكم يقولون: أهل الأحساء يجالسون ابن فيروز، ويخالطونه هو وأمثاله ممن لم يكفر بالطاغوت ولم يصرح بتكفير جده، الذي رد دعوة الشيخ محمد ولم يقبلها وعاداها. قالا: ومن لم يصرح بكفره فهو كافر بالله، لم يكفر بالطاغوت ومن جالسه فهو مثله؛ ورتبوا على هاتين المقدمتين الكاذبتين الضالتين ما يترتب على الردة الصريحة من الأحكام حتى تركوا رد السلام، فرفع إلي أمرهم، فأحضرتهم وتهددتهم وأغلظت لهم القول؛ فزعموا أولاً: أنهم على عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأن رسائله عندهم فكشفت شبهتهم وأدحضت ضلالتهم بما حضرني في المجلس. وأخبرتهم ببراءة الشيخ من هذا المعتقد والمذهب، وأنه لا يكفر إلا بما أجمع المسلمون على تكفير فاعله، من الشرك الأكبر، والكفر بآيات الله ورسوله، أو بشيء منها، بعد قيام الحجة، وبلوغها المعتبر، كتكفير من عبَد الصالحين، ودعاهم مع الله، وجعلهم أندادًا له، فيما يستحقه على خلقه، من العبادات والإلهية، وهذا مجمع عليه أهل العلم والإيمان، وكل طائفة من أهل المذاهب المقلدة، يفردون هذه المسألة بباب عظيم، يذكرون فيه حكمها وما يوجب الردة ويقتضيها وينصون على الشرك، وقد أفرد ابن حجر، هذه المسألة بكتاب سماه الإعلام بقواطع الإسلام»[1]. وقال الشيخ عبد

(١) الدرر السنية (١/ ٤٦٨).

الله بن عبد اللطيف: «فإن الشيخ محمدًا رحمه الله لم يكفر الناس ابتداء، إلا بعد قيام الحجة والدعوة؛ لأنهم إذ ذاك في زمن فترة، وعدم علم بآثار الرسالة؛ ولذلك قال: لجهلهم وعدم من ينبههم، فأما إذا قامت الحجة فلا مانع من تكفيرهم وإن لم يفهموها»[1].

(١) الدرر السنية (١٠/ ٤٣٥).

الشبهة: أئمة الدعوة يطلقون أحكام الشرك والكفر دون مراعاة الفروق.

الجواب: من أبرز الأدوات المنهجية: معرفة مراد العلماء ومقاصدهم، واستقراء مجموع أقوالهم، وربطها بسياقها التاريخي والاجتماعي الذي قيلت فيه. وفي هذا السياق تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة قراءة نصوص أئمة الدعوة النجدية قراءة علمية، تعتمد على الاستقصاء الشامل لا الاجتزاء، والتحليل لا الحشو، والبيان لا التشويه. فليست العبرة بعبارةٍ قيلت في مقام زجر، تُنتزع من سياقها وتُعمم على كل حال، بل العبرة بفهم البنية العلمية والفكرية التي صدر عنها الكلام، والتمييز بين مقام التعليم ومقام الرد، وبين مقام التأصيل ومقام الزجر. كما أن من لوازم البحث في هذا الباب التفريقَ بين الأصل والاستثناء، ومعرفة مصطلحاتهم على وجهها، وتفصيلهم بين الشرك الأكبر والأصغر، والبدعة المكفرة وغير المكفرة. وهي أمور لا تتضح إلا لمن جمع النصوص في سياقاتها المتعددة، وتدبرها جملة واحدة، ولم يقصر نظره على فتوى منفردة أو عبارة مجتزأة. ومن المعايير المهمة كذلك في فهم تراث أئمة الدعوة: دراسة الواقع التاريخي الذي عايشوه وواجهوه، والخلل العقدي والاجتماعي الذي سعوا لإصلاحه، فإن كثيرًا من إطلاقاتهم ومواقفهم الصارمة، إنما جاءت ردًّا على انحرافات متجذرة وخرافات منتشرة وجهالات عامة، اقتضت منهم أن يكون خطابهم في مقام التحذير والتخويف، لا مقام التفصيل والتدقيق. وهذه محاولة لاستجلاء المنهج العلمي لدى أئمة الدعوة، من خلال عرضٍ تحليلي لنصوصهم، مع شرحها في ضوء ما يقتضيه سياقها

ومقامها، دون اعتماد على إضافات خارجية، أو تحميلٍ لكلامهم ما لم يقولوه، مستندين في ذلك إلى مبدأ أصيل في البحث: أن الإنصاف لا يكون إلا بجمع الأدلة وفهمها ضمن سياقها التاريخي والعلمي الكامل. **أولًا: إطلاق القول بالشرك دون تفصيل**: كثيرًا ما يقع الخلط عند من يطالع كلام أئمة الدعوة، خاصة حين يقرؤون لهم عبارات من قبيل: «من عبد غير الله فهو مشرك»، أو «من استغاث بغير الله أو ذبح لغير الله فهو مشرك»، فيتوقفون عند هذه الإطلاقات دون فهم السياق الذي قيلت فيه، أو الغاية التي قصدها العلماء منها، فيبنون على ذلك اعتراضًا مفاده: أن أئمة الدعوة يطلقون أحكام الشرك والكفر دون مراعاة الفروق العلمية الدقيقة، ودون تفصيل يُظهر اختلاف الحالات والنيات والملابسات التي قد تحيط بكل واقعة، فهناك النداء المجازي، وهناك نداء الندبة، وهناك ما هو دون الشرك الأكبر كالاستغاثة بلفظ التوسل وطلب الدعاء. لكن هذا الاعتراض في حقيقته ناشئ عن الغفلة عن أمرين أساسيين: أولهما: أن كلام أئمة الدعوة يجري في مقام بيان الأصل، وليس في مقام بيان الاستثناءات والتفريعات المرتبطة بكل صورة على حدة، فليس ضروريا ذكر الاستثناءات في معرض بيان أصل المسألة. ويُقرر هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تقريرًا بالغ الأهمية، إذ يقول: «من فصيح الكلام وجيده الإطلاق والتعميم عند ظهور قصد التخصيص والتقييد، وعلى هذه الطريقة الخطاب الوارد في الكتاب والسنة وكلام العلماء، بل وكل كلام فصيح، بل وجميع كلام الأمم، فإن التعرض عند كل مسألة لقيودها وشروطها تعجرف

وتكلُّف وخروج عن سنن البيان وإضاعة للمقصود»[١]. وهذا يعني أن الفصاحة لا سيما في مقام التنبيه والزجر تقتضي عدم التوسع في ذكر التفاصيل والشروط والقيود؛ لأن ذلك قد يُضعف وقع التحذير، ويفتح الباب للتأويلات التي تُميع الحقائق الشرعية. بل إن هذا الأسلوب - أي: الإطلاق مع وجود قصد التخصيص - هو ما درج عليه القرآن الكريم نفسه، كما في قول الله تعالى مثلًا: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، دون أن يذكر أن من لم يحكم مع التأويل أو الإكراه ليس بكافر، رغم أن هذا معلوم من مواضع أخرى، لكنه لم يُذكر هنا لأن المقام مقام تحذير وتخويف، لا مقام تفصيل وتعليم. وثانيهما: أن هذا الأسلوب في البيان - أي: إطلاق الأحكام عند الحديث عن أصل المسألة - هو الأسلوب المتَّبع عند علماء الأمة عبر القرون، وهو أسلوب له ما يسوغه من جهة اللغة، ومن جهة مقاصد الشريعة، خاصة في مقام الزجر والتحذير من الوقوع في المهلكات. وقد بين بعض أهل العلم أن هذا المسلك له أصلٌ معتبر في فقه الفتوى، وهو ما قرره ابن حجر الهيتمي حين قال: «إن للمفتي أن يُغلِّظ في الجواب، ولو بغير الواقع، حيث لا مفسدة، ففي المجموع والروضة وأصلها: للمفتي أن يُشدد في الجواب بلفظ متأول عنده؛ زجرًا وتهديدًا في مواضع الحاجة»[٢]. ويقول النووي أيضًا ناقلًا عن الصيمري: إذا رأى المفتي المصلحة أن

(١) تنبيه الرجل العاقل (١/ ٣٤٩).

(٢) الإعلام بقواطع الإسلام (ص: ٩٨).

يُفتي العامي بما فيه تغليظ، وهو مما لا يُعتقد ظاهره، وله فيه تأويل، جاز ذلك؛ زجرًا له. ثم ساق النووي ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما في التفريق بين جوابين عن توبة القاتل، بحسب حال السائل ونيته[1]. وقد أشار إلى هذا المعنى ابن حجر الهيتمي في فتواه المعروفة، حيث سُئل عن إطلاق بعض المفتين أن من استعمل الحشيشة كفر: هل يُنكر عليه هذا الإطلاق؟ فأجاب بقوله: «استُفتي عن ذلك الجلال السيوطي فقال: لا يُنكر عليه هذا الإطلاق؛ لأن مثل هذا يجوز أن يُقال فيه في معرض الزجر والتغليظ، كقوله ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ»، فيكون مؤولًا على المُستحل، أو يكون المراد كفر النعمة لا كفر الملة، والعالم إذا استُفتي بمثل هذه العبارة إنما يُطلقها متأولًا على ما ذكرناه»[2]. وإذا كان هذا الأسلوب معتمدًا في المذاهب الأربعة وفي كتب الفقهاء والأصوليين، فكيف يُستنكر على أئمة الدعوة الذين عالجوا واقعًا مريرًا عامرًا بالشركيات الظاهرة والانحرافات العقدية الشنيعة أن يُصرحوا بالحكم على الشرك بأنه كفر، دون أن يُقيَّد كل موضع باحتمالات الأعذار؟! وهو ما لا يُطلب من العالم عند بيانه للأحكام الأصلية. فأئمة الدعوة لا يقصدون بذلك كل من صدر منه الدعاء لغير الله، دون النظر في الحالة المخصوصة أو في مقاصد القائلين، وإنما يتكلمون عن حقيقة الفعل مجردًا، وأنه في ذاته صرفٌ لعبادةٍ محضةٍ لغير الله عز وجل، وهو في ميزان

---

(١) المجموع (١/ ٥٠).

(٢) الفتاوى الفقهية الكبرى (٤/ ٣٣٢).

الشريعة شرك، سواء وُجد من يفعله عن جهل أو تأويل أو خطأ، فهذا يُبحث لاحقًا في باب العذر والمانع من التكفير، لا في باب حكم الفعل ذاته. ولهذا فإن الأسلوب الإطلاقي الذي استخدمه أئمة الدعوة هو في الحقيقة أسلوبٌ مقصودٌ في ذاته، تمليه دواعي البيان والوضوح، خاصة حين يُراد التحذير من أمر خطير شاع وانتشر في زمانهم، وصار مقبولًا بين الناس، بحيث يحتاج إلى خطاب حاسم وصريح يُوقظ الغافلين، ويقطع الطريق على التلبيس. وهنا تظهر حكمة أئمة الدعوة في اختيارهم لهذا الأسلوب البياني، إذ كانوا يواجهون واقعًا فيه من الانحرافات العقدية والبدع العملية والتلبس بأنواع الشركيات ما يجعلهم في حاجة إلى خطاب واضح لا لبس فيه، يُعيد ترتيب المفاهيم في ذهن العامي، ويُرسخ عنده خطورة هذه الأفعال، دون أن يفتح له الباب لتبريرها أو التساهل فيها. **ثانيًا: تفاوت المقصود بالشرك في كلام أئمة الدعوة**: ينبغي التنبيه إلى أن بعض العبارات التي يُطلقها أئمة الدعوة على أنها شرك لا تعني بالضرورة الشرك الأكبر المُخرج من الملة، بل قد يكون المقصود بها الشرك الأصغر، أو ما هو من وسائل الشرك، وهو ما يُفهم من خلال مراجعة أقوالهم في سياقاتها المتعددة. فمثلًا: التطير أو الحلف بغير الله قد يُطلق عليها أنها من الشرك، وهذا لا يعني أنها تخرج من الملة عندهم، بل إنهم رحمهم الله كثيرًا ما يُصرحون بأن هذه الأفعال من الشرك الأصغر ما لم يقترن بها اعتقاد أو قصد يجعلها شركًا أكبر. ومن ذلك ما قاله الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في رده على داود بن جرجيس، حيث نفى أن يكون كل ما وقع من هذه

الأفعال مكفرًا، بل صرح بقوله: «وأما قوله: (إنكم تكفرون به، وترون أنه كفر) فهو كذب بحت، وفرية ظاهرة، ما قال أحد ممن يعتدُّ به عندنا: إنه كفر مخرج عن الملة»[١]. وكذلك قال الشيخ ابن باز رحمه الله: «أما الشرك الأصغر فهو أنواع أيضًا: مثل الحلف بغير الله، والحلف بالنبي ﷺ، وبالأمانة، وبرأس فلان، وما أشبه ذلك، فهذا شرك أصغر»[٢]. غير أن بعض العلماء السابقين قد بين أن بعض صور الشرك الأصغر قد تتحول إلى شرك أكبر بحسب حال القائل ومقصده، كما قرر ذلك ابن القيم، حيث عد من الشرك الأصغر الحلف بغير الله، وقول: ما شاء الله وشئت. ثم قال: «وقد يكون هذا شركًا أكبر، بحسب حال قائله ومقصده»[٣]. وقد نقل أبو الحسين العمراني الشافعي رحمه الله هذا المعنى بتفصيل دقيق، مبينًا أن الحلف بغير الله لا يخرج عن ثلاث حالات، منها ما يكون شركًا أكبر، إذا قصد الحالف تعظيم المحلوف به كتعظيم الله، وهو ما يخرجه من الإسلام[٤].

---

(١) تحفة الطالب والجليس (ص: ١٤٥).

(٢) مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز (٢٨/ ٣٦٩).

(٣) مدارج السالكين (١/ ٥٣٠).

(٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٠/ ٤٩٣).

الشبهة: كل بدع القبور تُعد شركًا أكبر عند أئمة الدعوة.

الجواب: هذه المسألة وقع فيها كثير من الناس في طرفي الغلو والجفاء، فظن بعضهم أن أئمة الدعوة يُطلقون الكفر الأكبر على كل ما يتعلق ببدع القبور، في حين أن كلامهم وكلام العلماء المحققين يدل على التمييز بين مراتب البدع، وأن ما يدخل منها في باب الشرك الأكبر إنما هو ما اشتمل على صرف عبادة لغير الله، كالدعاء والاستغاثة وطلب المدد، أما ما سوى ذلك فقد يكون بدعةً محرمة أو شركًا أصغر أو وسيلةً إلى الشرك، وليس بالضرورة أن يكون كفرًا أكبر مخرجًا من الملة. وقد بين هذا التفصيل الشيخ ابن باز رحمه الله في أكثر من موضع: فقال في تقسيمه للشرك الأصغر: «أما الشرك الأصغر فهو أنواع أيضًا: مثل الحلف بغير الله، والحلف بالنبي ﷺ، وبالأمانة، وبرأس فلان، وما أشبه ذلك، فهذا شرك أصغر؛ لقوله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ دُونَ اللهِ، فَقَدْ أَشْرَكَ». أخرجه أحمد (٣٢٩). وهكذا الرياء»[1]. فهو هنا يُفرق بوضوح بين الشرك الأكبر الذي هو عبادة غير الله، وبين الشرك الأصغر الذي هو وسيلة إليه، وإن لم يكن مخرجًا من الملة، فذكر الحلف بغير الله كمثال على الشرك الأصغر، مع أنه من الأمور الشائعة التي يقع فيها الناس، مما يدل على أن الحكم لا يُطلق دائمًا بالشرك الأكبر على كل صورة

(١) مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز (٢٨/ ٣٦٩).

من صور الخطأ المتعلق بالتوحيد. وقال الشيخ ابن باز أيضًا عن الطواف بالقبور: «إذا طاف يتقرب بذلك إلى صاحب القبر فهو مثل إذا دعاه واستغاث به، يكون شركًا أكبر، أما إذا طاف يحسب أن الطواف بالقبور قربة إلى الله، كما يطوف الناس بالكعبة وليس يقصد الميت، هذا من البدع ووسائل الشرك المحرمة الخطيرة»[1]. فهنا يُفرق الشيخ ابن باز بين نية المتقرب، فإن كان قصده التقرب إلى الميت فهو شرك أكبر، أما إن كان قصده التقرب إلى الله تعالى بفعل غير مشروع كأن يطوف بالقبور توهمًا بأن ذلك قربة فهو بدعة محرمة ووسيلة من وسائل الشرك، وليس شركًا أكبر في ذاته. وكذلك قال الشيخ ابن عثيمين في التبرك بالقبور عن طريق التمسح بالقبر: «إن كان يعتقد أنها تنفع من دون الله عز وجل فهذا شرك في الربوبية مخرج من الملة، وإن كان يعتقد أنها سبب وليست تنفع من دون الله فهو ضال غير مصيب، وما اعتقده فإنه من الشرك الأصغر»[2]. فهو هنا يُفصل في الاعتقاد: فإن كان يعتقد الاستقلال في التأثير فهذا شرك أكبر، وإن اعتقد أنها مجرد سبب وهو باطل فهو شرك أصغر، وهذا دليل على تمييز دقيق بين مراتب الانحراف، وأن الحكم لا يُطلق جزافًا بمجرد الفعل الظاهري، بل يُنظر إلى النية والاعتقاد والمقصد. وخلاصة ما سبق: أن أئمة الدعوة ومن سار على نهجهم من

---

(١) فتاوى نور على الدرب (١/ ٢٥٨).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/ ٢٣١).

العلماء المحققين يُراعون التفصيل الدقيق في مسائل الشرك والبدعة، ولا يُطلقون أحكام التكفير على كل صور تلك المسائل، بل يُرجعون الأمر إلى مدى احتمال المسألة، ومدى انطباق مفهوم العبادة الصريحة عليها. ومن هنا يتبين خطأ من يظن أن كل بدعة متعلقة بالقبور تُعد شركًا أكبر، أو أن كل من فعلها يُحكم عليه بالخروج من الملة، فذلك كله مبني على قراءة مجتزأة لنصوصهم، أو على تصورات مسبقة لا تستند إلى تحقيق علمي.

الشبهة: التعليل بالشرك أو بذرائع الشرك عند أئمة الدعوة.

يُعَد التعليل بالشرك أو بذرائعه من المسائل التي يُنكِرها بعض المخالفين على أئمة الدعوة، بدعوى أنهم خالفوا ما عليه جمهور الفقهاء في هذا الباب، مدَّعين أنه لا سلف لهم إلا ابن تيمية؛ إذ لم يصف الفقهاء في زعمهم كثيرًا من البدع الشركية بمصطلح الشرك، وإنما اقتصروا على أحكام مثل الكراهة أو الحرمة، ويرون أن تعبيرات أئمة الدعوة في هذا الباب تنطوي على تشدد أو تكفير أو خروج عن طريقة فقهاء المسلمين، إلى آخر تلك الاعتراضات المتكررة.

الجواب: هذا الاعتراض مبني على تصور مغلوط لمناهج التأصيل الفقهي، ويتبين بطلانه من وجهين: **الوجه الأول: أن الشرك لا يُعد قسيمًا للتحريم**: بل الحكم بالشرك يتضمن التحريم من باب أولى؛ لأن الشرك بنوعيه داخل في دائرة المحرَّمات. ومن المقرر عند الأصوليين أن الحكم بالأعم لا يستلزم نفي الأخص، فإذا قال الفقيه عن فعل ما: هذا محرم، فلا يعني بالضرورة نفي كونه شركًا، بل قد يكون تحريمه بسبب اشتماله على معنى الشرك أو كونه ذريعةً إليه. فالشرك هو تعليل المسألة وليس قسيمًا للحكم الشرعي كما يتوهم عوام المخالفين. فالفقيه في كتب الفقه يكون في معرض بيان الأحكام التكليفية الخمسة، لا بيان تعليل المسألة. ونظير ذلك ما يقال في القتل مثلًا: إنه محرم، وتعليل تحريمه أنه فساد في الأرض. فالحكم هو الحرمة، والعلة هي الفساد.

وقد يذكر الفقيه علة الفساد في الأرض تنفيرًا للناس عن القتل، وقد لا يذكره فقيه آخر. وكذلك الشأن في مسائل الشرك؛ فالفقيه يذكر الحكم التكليفي غالبًا، ولكن حرص ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب على بيان العلة كون الفعل وسيلةً إلى الشرك، أو كونه شركًا في ذاته؛ لأجل التنفير من الفعل، وبيان خطورته بسبب انتشاره في زمانهم. **الوجه الثاني: أن دعوى أن الفقهاء لم يذكروا علة الشرك في هذه الأبواب غير دقيقة:** بل هناك فقهاء نصوا على علة الشرك في تحريم بعض الأفعال، ومن ذلك: ما قاله الحجاوي الحنبلي في الإقناع: «ويحرم الحلف بغير الله وصفاته ولو بالنبي؛ لأنه شركٌ في تعظيم الله، فإن فعله استغفر وتاب ولا كفارة في اليمين به»[1]. وفي هذا النص تصريح بأن العلة في التحريم هي كون الحلف بغير الله شركًا في التعظيم، مما يدل على اعتبار معنى الشرك في تعليل الحكم. وقال النووي: «ولا يجوز أن يقول الذابح والصائد: باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد، بل من حق الله تعالى أن يجعل الذبح باسمه، واليمين باسمه، والسجود له، ولا يشاركه في ذلك مخلوق. وذكر في الوسيط: أنه لا يجوز أن يقول: باسم الله ومحمد رسول الله، لأنه تشريك»[2]. فقد علل النووي التحريم هنا بكونه تشريكًا، وهو لفظ دال على المعنى العقدي للشرك. ونقل الشربيني عن الرافعي قوله فيمن قال:

---

(١) الإقناع (٤/ ٣٣٣).

(٢) روضة الطالبين (٢/ ٤٧٥).

أذبح باسم الله ومحمد: «وقد تنازع جماعة من فقهاء قزوين فيه: هل تحل ذبيحته؟ وهل يكفر أو لا؟ والصواب ما بيناه، وقد نص الشافعي على أنه لو قال: أذبح للنبي ﷺ أو تقربًا له، لا يحل أكلها. أما لو قال: باسم الله ومحمدٌ رسول الله - برفع محمد - فإنه لا يحرم، بل ولا يُكره كما بحثه شيخنا لعدم إيهامه التشريك. قال الزركشي: وهذا ظاهر في النحوي، أما غيره فلا يتجه فيه ذلك»[1]. فالعلة التي يدور عليها التحليل أو التحريم أو حتى الكراهة في هذا الباب هي إيهام التشريك، أي: دخول معنى الشرك أو الإيهام به في الألفاظ أو الأفعال. ومن مجموع ما سبق يتبين أن أئمة الدعوة لم يبتدعوا توصيف البدع الشركية بكونها شركًا أو وسيلة إليه، بل هم مسبوقون بذلك في كلام من تقدمهم من أهل العلم، لكنهم أكثروا من التنبيه عليه لأجل الحاجة الماسة إلى إنكاره في زمانهم، حيث كثر الوقوع في هذه الأفعال، وانتشرت مظاهر الغلو في القبور والتبرك بها.

(١) مغني المحتاج (٤/ ٢٧٣).

الشبهة: الاستدلال بكلام أئمة الدعوة المتشابه لذمهم.

الجواب: من القواعد المنهجية المقررة عند أهل العلم: أن يُرد المتشابه من الكلام إلى المحكم منه: إذ العبرة بما بينه صاحبه من مراده، لا بما يُتوهَّم من العبارات المشتبهة التي قد تحتمل أكثر من وجه. لذلك كان من الخطأ البيِّن استدلال بعضهم بكلامٍ للشيخ محمد بن عبد الوهاب يتحدث فيه عن انتشار مظاهر الشرك في الأمة، كقول الشيخ: «فلا يخفى عليكم ما ملأ الأرض من الشرك الأكبر عبادة الأصنام، هذا يأتي إلى قبر نبي، وهذا إلى قبر صحابي كالزبير وطلحة»[1]. مع أن عبارته لا تفيد تعيينًا ولا تعميمًا؛ فالشيخ يتحدث عن انتشار جنس الشرك، لا عن كفر عموم الناس. وكقول الشيخ عن أهل الشام وعبادتهم لابن عربي: «لكن هو آتٍ من الشام - يعني: المويس - وهم يعبدون ابن عربي، جاعلين على قبره صنمًا يعبدونه، ولست أعني أهل الشام كلهم، حاشا وكلا، بل لا تزال طائفة على الحق وإن قلت واغتربت»[2]. وقد استُدل بهذه العبارة ونحوها على أن الشيخ يُكفر غالب أهل الشام. ولفهم تلك العبارات ينبغي التنبه إلى أمور: أولا: معلوم في القواعد المقررة رد الكلام المتشابه إلى المحكم: فإذا كان لعالم كلام مشتبه يحتمل عدة أوجه، ثم وضَّح هو بنفسه مقصوده، فلا يحل لأحد أن ينسب إليه قولًا هو نفاه عن نفسه، ولا يحل الدخول في نيته والتفتيش عن قلبه؛

---

(١) الرسائل الشخصية ضمن مجموع مؤلفات الشيخ (٦/ ١٢٥).

(٢) الرسائل الشخصية ضمن مجموع مؤلفات الشيخ (٦/ ١٣٧).

لأن الله تعبدنا بالظواهر. وقد نفى الشيخ عن نفسه هذا الكلام بقوله: «وأما القول: أنا نكفر بالعموم فذلك من بهتان الأعداء الذين يصدون به عن هذا الدين، ونقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]»[١]. **ثانيا: تشبيه الجنس بالجنس أو تشبيه النظير بنظيره:** يجوز تشبيه الحب والتأله والشغف بشيءٍ ما بالعبادة، وإن لم تتحقق شروط العبادة في كل صورها، فقد يُشبه العالم أن أقوامًا يعبدون قبرًا من باب المبالغة لا من باب التحقيق. ومثله ما ورد عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين مر على قوم يلعبون الشطرنج، فقال: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢]؟! فشبه الشطرنج بالأصنام، ولم يكن مراده تكفيرهم. كما ورد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قوله: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرْهَمِ». أخرجه البخاري (٢٨٨٧). فسمى محبة المال عبادة له، وهي مبالغة لبيان التعلق القلبي، لا لكونه كفرًا بالضرورة. وهذا الأسلوب معروف عند أهل العلم، يُستخدم للتقبيح والتقريع، لا لبيان الحكم الشرعي بالكفر على الأعيان. يقول الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]: «ونظيره في هذا الزمان اشتغال كثير من الخلق بتعظيم قبور الأكابر، على اعتقاد أنهم إذا عظَّموا قبورهم فإنهم يكونون شفعاء لهم عند الله»[٢]. **ثالثا: الإنكار المجمل يختلف عن الحكم المُفصَّل:** الإنكار

---

(١) مجموع مؤلفات الشيخ (٥/ ٦٠).

(٢) مفاتيح الغيب (١٦/ ٥٨).

المجمل قد يُستخدم فيه التشبيه، أو التغليب، أو التعبير عن خطورة الفعل، كأن يُقال عن من يذبح لغير الله، إنه يعبد غير الله، كما يُقال: عبد المال وعبد الهوى، وهذا مما جرى به عرف الوعاظ والعلماء قديمًا وحديثًا. أما مقام التحقيق الفقهي والقضائي فيُراعى فيه ضوابط التكفير من توفر الشروط، وانتفاء الموانع، وقيام الحجة، ولا يُكفر فيه إلا المُصر بعد البيان.

رابعا: التفرقة بين الإسلام المطلق ومطلق الإسلام: تشكِّي الشيخ من غربة الإسلام أو انتشار الشرك إنما يقصد به الإسلام الخالص، لا مطلق دين الإسلام. ويوضح هذا الشيخ رحمه الله في رسالته لعبد الله بن سحيم بقوله: «فإن عرفت أن الصواب معي، وأن دين الإسلام اليوم من أغرب الأشياء؛ أعني دين الإسلام الصِّرف الذي لا يُمزج بالشرك والبدع، وأمَّا الإسلام الذي هو ضد الكفر، فلا شك أن أمة محمد ﷺ آخر الأمم، وعليها تقوم الساعة»[1]. وهذا النص السابق فيه تفصيلٌ بديع، ويرفع الإشكال رأسًا، فهو يقر أن الأمة على دين الإسلام حتى مع وجود الشرك، وأن مقصوده غربة دين الإسلام الخالي من البدع، فبعد هذا البيان لا يحل لأحدٍ أن ينسب إلى الشيخ قولًا هو ينفيه عن نفسه. **خامسا: ما يُنكر على الشيخ من تلك العبارات قد ورد نظيرها عن كثيرٍ من أهل العلم:** ومن ذلك ما قاله المُقبلي الكوكباني – وهو يسبق الشيخ بقرن من الزمان – ناقلًا عن بعض أهل العلم في زمانه: «أهلُ الطائف لا يعرفون الله، قد اتَّخذوا ابن عباس إلهًا من دون الله... وليس لهؤلاء من علاج غير السيف، ولكن

(١) الرسائل الشخصية (ص: ٦٦).

أهل السيف الآن أجهل خلق الله، وأشدهم اغترارًا بتلك الأساليب، حيوانات مختلفة الطباع من ثعالب وسباع يعمها سلب الفلاح. والله المستعان»[١]. ويقول المولى الدهلوي الحنفي: «اعلم أن الشرك قد شاع في الناس في هذا الزمان وانتشر، وأصبح التوحيد الخالص غريبًا، ولكن معظم الناس لا يعرفون معنى الشرك، ويدَّعون الإيمان مع أنهم قد تورطوا في الشرك وتلوثوا به»[٢]. فما الفرق بين كلام الإمام الدهلوي وكلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب؟! ويقرر الشوكاني أن الشرك قد عم في الأمة بقوله: «إن كثيرًا مما يفعله المعتقدون في الأموات يكون شركًا، قد يخفى على كثيرٍ من أهل العلم، لا لكونه خفيًّا، بل لإطباق الجمهور على هذا الأمر، وشيوعه حتى شب عليه الصغير، وشاب عليه الكبير، ولا يرى من ينكره، بل يسمع من يرغب فيه ويحث عليه»[٣]. فالشوكاني يُقِر بإطباق الجمهور على هذا الشرك، ومع ذلك لم يُلزمه أحد بأنه يرى كفر عموم المسلمين، وهو عين ما قرره الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

---

(١) الأبحاث المسددة في فنون متعددة (ص: ١٥٨).

(٢) رسالة التوحيد (ص: ١٧).

(٣) البدر الطالع (١/ ١٦٩).

الشبهة: إطلاق تكفير من لم يكفر المشركين.

الجواب: هذه من أهم المسائل التي سببت إشكالًا، حيث إن الشيخ رحمه الله أطلق القول بأن: «**من لم يكفر المشركين أو صحح مذهبهم فهو مثلهم، وأن من والى المشركين فهو مثلهم**». وهذه قاعدة صحيحة لا غبار عليها قد ذكرها الفقهاء، لكن قد فهم بعض الناس باللوازم أنه يُكفِّر من لم يكفر المُعيَّن من القبورية، وهذا الفهم ليس صحيحًا؛ لأن لازم القول ليس بقول. ولفهم هذا الموضوع لا بد من الرجوع إلى السياق التاريخي لكلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعلماء الدعوة، فقد كان بعض المحسوبين على العلم في زمن الشيخ يوافقونه على أن عبادة الله وحده هي الأفضل، لكنهم زعموا أن دعاء غير الله والاعتقاد في الصالحين هي مسائل خلافية بين المذاهب الأربعة. واستدلوا ببعض أقوال الفقهاء التي أجازت التوسل والتشفع بالرسول ﷺ، وظنوا أن ذلك فيه إباحة لدعاء غير الله، ولذلك توقفوا في تكفير عباد القبور، ومنعوا من الإنكار عليهم. لكن أوضح الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن التوحيد لا يكتمل إلا بالبراءة من الشرك وأهله، وأن مسألة عبادة غير الله ليست من مسائل الفروع الفقهية، بل من أصول الدين. ومن هنا جاءت عبارته المشهورة: «من لم يُكفِّر المشركين فهو مثلهم»، أي: أن من سوَّغ الشرك الأكبر فهو كافر. والمقصود هنا جنس المقالة لا مجرد الاختلاف في تكفير أشخاص بأعيانهم كما فهم بعض المعاصرين. وقد أساء البعض في

العصور الحديثة فهم هذه الإطلاقات، فظنوا أن الشيخ يكفر العاذر بالجهل، وهذا لم يكن مقصوده إطلاقًا، بل إن هذا النوع من الإطلاقات معروف عند علماء السلف، كما قال سفيان بن عيينة: «من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن شك في كفره فهو كافر»، رغم أن القائلين بذلك من المعتزلة كان محكوما بإسلامهم. فالمقصود هو إنكار أصل المقالة، وليس تكفير كل من وقع في التأويل أو الجهل. وهناك نصوص صريحة من أئمة الدعوة تنفي تكفير من لم يُكفِّر المعين: أولا: الشيخ محمد بن عبد الوهاب: يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «إذا عرفتم ذلك فهؤلاء الطواغيت الذين يعتقد الناس فيهم من أهل الخرج وغيرهم مشهورون عند الخاص والعام بذلك، وأنهم يترشحون له ويأمرون الناس به، كلهم كفار مرتدون عن الإسلام. ومن جادل عنهم، أو أنكر على من كفرهم، أو زعم أن فعلهم هذا لو كان باطلًا فلا يخرجهم إلى الكفر، فأقل أحوال هذا المجادل أنه فاسق لا يُقبل خطه، ولا شهادته، ولا يُصلَّى خلفه»[1]. فهذا النص يوضح أن الشيخ لم يُطلق التكفير على كل من توقف في تكفير شخص معين، مع أن كلامه فيمن يجادل عن رؤوس الطواغيت المعروفين كتاج وشمسان ممن يدعون الخوارق وخطاب الملائكة، فكيف بمن هم دونهم؟! بل فكيف بالعوام الجهال؟! فلو كان الشيخ يُكفر العاذر بالجهل لصرح بذلك، لكنه لم يفعل. أضف إلى ذلك نصوصَ الشيخ

(١) تاريخ نجد (ص: ٣١٠).

الصريحة في إنكاره أنه يُكفِّر من لم يُكفِّر ولم يقاتل، يقول الشيخ: «وأما الكذب والبهتان فمثل قولهم:... وأنا نكفر من لم يكفر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه. فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله»[١]. فكيف يُنسب بعد ذلك إلى الشيخ قول هو يُنكره وينفيه عن نفسه؟! وفي رسالته إلى الشيخ أحمد بن إبراهيم يقول: «وبعد، ما ذكرت من مسألة التكفير، وقولك أبسط الكلام فيها، فلو بيننا اختلاف أمكنني أن أبسط الكلام أو أمتنع، وأما إذا اتفقنا على الحكم الشرعي: لا أنت بمنكر الكلام الذي كتبت إليك، ولا أنا بمنكر العبارات التي كتبت إلي، وصار الخلاف في أناس معينين»[٢]. ففي هذه الرسالة يبين ويشرح وجهة نظره لأحد المعارضين الذين يوافقونه على أصل الدعوة، ويخالفونه في تكفير بعض المعينين. ولو أنه يرى كفر من لا يكفرهم لصرح بتكفير من يُراسله (وهو الشيخ أحمد بن إبراهيم) ولكنه لم يفعل، بل صرح أنهما متفقان على أصل المسألة، وصار الخلاف في أناسٍ معينين؛ ليُثبت له أن الاتفاق بينهما أكبر من الاختلاف. ثانيا: الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ: للشيخ عبد اللطيف آل الشيخ رسالة نفيسة بعنوان: «الإنكار على من كفَّر المسلمين بغير ما أجمع عليه الفقهاء» يُنكر فيها على نابتة ظهرت تُكفر من لا يكفر بعض

(١) فتاوى ومسائل ضمن مجموع مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (٤/ ١١).

(٢) الرسائل الشخصية ضمن مجموع مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٢٠٤).

أعداء الدعوة مثل جماعة ابن فيروز وغيره. يقول الشيخ عبد اللطيف رحمه الله مخاطبًا إياهم: «وقد رأيت سنة أربع وستين رجلين من أشباهكم المارقين بالأحساء قد اعتزلا الجمعة والجماعة، وكفرا من في تلك البلاد من المسلمين، وحجتهم من جنس حجتكم، يقولون: أهل الأحساء يجالسون ابن فيروز، ويخالطونه هو وأمثاله ممن لم يكفر بالطاغوت، ولم يصرح بتكفير جده الذي رد دعوة الشيخ محمد ولم يقبلها وعاداها. قالا: ومن لم يصرح بكفره فهو كافر بالله لم يكفر بالطاغوت، ومن جالسه فهو مثله. ورتبوا على هاتين المقدمتين الكاذبتين الضالتين ما يترتب على الردة الصريحة من الأحكام، حتى تركوا رد السلام، فرفع إلي أمرهم، فأحضرتهم وهددتهم، وأغلظت لهم القول. فزعموا أولا أنهم على عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأن رسائله عندهم، فكشفت شبهتهم وأدحضت ضلالتهم بما حضرني في المجلس، وأخبرتهم ببراءة الشيخ من هذا المعتقد والمذهب، فإنه لا يكفر إلا بما أجمع المسلمون... وأما التكفير بهذه الأمور التي ظننتموها من مكفرات أهل الإسلام فهذا مذهب الحرورية المارقين»[1]. فلو كان أئمة الدعوة يكفرون العاذر، لما أنكر عليهم الشيخ عبد اللطيف، ولقال: إنهم على الحق، لكنه أوضح أنهم مارقون، وأنهم يشابهون الخوارج في التكفير بغير ضابط. ثالثا: الشيخ أبا بطين رحمه الله: الشيخ عبد الله أبا بطين من كبار علماء الدعوة، بل هو من

(١) الإنكار على من كفر المسلمين بغير ما أجمع عليه الفقهاء ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ٤).

المعروفين بتضييق مساحة العذر في مسألة عبادة غير الله، ومع ذلك قدم توضيحًا بالغ الأهمية في هذا الباب. سئل أبا بطين رحمه الله عمن لا يعرف الإيمان بالله، ولا معنى الكفر بالطاغوت، وهذه حالة الأكثر ممن لدينا يدعي الإسلام، ويلتزم شرائعه الظاهرة، ويزعم حبَّ أهل الحق، وينتسب إليهم على الإجمال، وأما على التفصيل فيبغض أهل التوحيد ويمقتهم، ويرى منهم الخطأ في الأمور التي تخالف عادته وما يعرفه، فيعتقد خلاف ما عرف خطأ؛ لأن الذي في ذهنه أن ما عرف الناس عليه هو الدين، ولا يعرف دليلا يرد عليه، ولا يرعوي ولا يلتفت إليه؛ لأنه يرى الدين ما تظاهر به المنتسبون، فما حال من هذا وصفه؟ ومنهم كثير يصرحون بالبغض والعداوة لأهل الحق، ويحرصون على اتباع عوراتهم والوقوع في عثراتهم، ونرى مثل هؤلاء الواقع منهم هذا المذكور مع عدم معرفة أصل الإسلام كفارا، لأنهم لم يعرفوا الإسلام أولا، وثانيا: عادَوا أهله وأبغضوهم، ورأوا الدين ما عليه أكثر المنتسبين، فهل رأيُنا فيهم صواب أم لا؟ فأجاب رحمه الله: «إن كان الرجل يقر بأن هذه الأمور الشركية التي تفعل عند القبور وغيرها، من دعاء الأموات والغائبين، وسؤالهم قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، والتقرب إليهم بالنذور والذبائح، أن هذا شرك وضلال، ومن أنكره هو المحق، ومن زينه ودعا إليه فهو شر من الفاعل، فهذا يُحكم بإسلامه؛ لأن هذا معنى الكفر بالطاغوت، والكفر بما يعبد من دون الله. فإذا اعترف أن هذه الأمور وغيرها من أنواع العبادة محض حق

الله تعالى، لا تصلح لغيره، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، فضلًا عن غيرهما، فهذا حقيقة الإيمان بالله، والكفر بما يعبد من دون الله، قال النبي ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللهِ حَرُمَ مَالُهُ وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ». أخرجه مسلم (٢٣). وفرض على كل أحد معرفة التوحيد، وأركان الإسلام بالدليل. ولا يجوز التقليد في ذلك، لكن العامي الذي لا يعرف الأدلة، إذا كان يعتقد وحدانية الرب سبحانه، ورسالة محمد ﷺ، ويؤمن بالبعث بعد الموت، وبالجنة والنار، وأن هذه الأمور الشركية التي تفعل عند هذه المشاهد باطلة وضلال، فإذا كان يعتقد ذلك اعتقادا جازما لا شك فيه، فهو مسلم وإن لم يترجم بالدليل؛ لأن عامة المسلمين ولو لقنوا الدليل فإنهم لا يفهمون المعنى غالبا. وذكر النووي في شرح مسلم في الكلام على حديث ضمام بن ثعلبة، قال: قال أبو عمرو بن الصلاح: فيه دلالة لما ذهب إليه أئمة العلماء من أن العوام المقلدين مؤمنون، وأنه يكتفى منهم بمجرد اعتقاد الحق، جزما من غير شك وتزلزل، خلافا لمن أنكر ذلك من المعتزلة، وذلك لأنه ﷺ قرر ضمام على ما اعتمد عليه في معرفة رسالته وصدقه، ومجرد إخباره إياه بذلك، ولم ينكر عليه ذلك، ولا قال: يجب عليك النظر في معجزاتي، والاستدلال بالأدلة القطعية. انتهى. وأما من قال: إن هذه الأمور التي تفعل عند هذه المشاهد، من دعاء غير الله والنذر والذبح لهم، إن هذا ليس بحرام، فإطلاق

الكفر على هذا النوع لا بأس به، بل هذا كفر بلا شك»[1]. تحليل فتوى أبا بطين رحمه الله: السؤال كان عن حكم من لا يقر ما يحصل عند القبور إجمالًا، أما عند التفصيل فهو يمقت أهل التوحيد، وينكر الكثير مما هم عليه؛ لأنه يخالف ما اعتاد عليه، بل ويرى الدين في معظم من يخالف أهل التوحيد. فجاء هذا الجواب الجليل من الشيخ أبا بطين رحمه الله من أن المناط هو اعتباره ما يحصل عند القبور باطلًا وضلالًا، وأنكر ما يفعله القبوريون إجمالًا دون تفصيل، فيُقبل منه هذا الإنكار وهو مُسلم بذلك؛ لأنه ليس كل الناس يفهمون الأدلة، مع أن كلام الشيخ أبا بطين هنا يقتضي أنه لو اعتبر أن هذه الأفعال هي من جنس الحرام عمومًا دون دخول في التفاصيل، فإن هذا يكفي في ثبوت إسلام الرجل؛ لأنه ليس كل الناس يفهمون الأدلة.

(١) الدرر السنية (١٠/ ٤٠٦) وما بعدها.

الشبهة: موقف الشيخ محمد بن عبد الوهاب من التساهل في التكفير.

ما أسهل أن يجري على اللسان رمي الناس بالباطل، وما أشد وعيد الله تعالى على ذلك، قال عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]، وقال ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ أَسْكَنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الْخَبَالِ، حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَالَ». أخرجه أبو داود (٣٥٩٧)، وأحمد (٥٣٨٥). قال ابن الأثير: «ردغة الخبال: عصارة أهل النار»[1]. وقد استصغر أعداء دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ذلك، وجاؤوا قضهم بقضيضهم ساعين في فض الناس عن دعوته، واختلقوا لذلك الأراجيف والأساطير؛ حتى وصل الأمر ببعض الطوائف المبتدعة كالأحباش وبعض الروافض ومتعصبة الأشاعرة إلى أن زعموا زورا وبهتانا أن المراد بقرن الشيطان المذكور في قوله ﷺ: «إِنَّ الْفِتْنَةَ هَا هُنَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ». أخرجه البخاري (٣٢٧٩)، ومسلم (٢٩٠٥). هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب[2]، ودعوته المباركة للتوحيد ونبذ البدع والخرافات والشركيات.

---

(١) جامع الأصول (٣/ ٦٠٠).

(٢) ينظر: الدرر السنية في الرد على الوهابية لزيني دحلان (ص: ٩). وهو كلام يروجه أعداء دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على صفحات المواقع الإلكترونية.

الجواب: خير ما تحاكم إليه اعتقادات الشخص وآراؤه أقواله التي ظل يرددها، ويجيب بها عن الادعاءات والتساؤلات التي تطرح عليه وترد إليه، ثم أقوال تلامذته من أبنائه وعلماء الدعوة السلفية بنجد. **أولا: منهج الشيخ في التكفير بالعموم**: يفرق أهل السنة والجماعة بين التكفير العام والحكم على المعين بالكفر؛ ومن أصولهم الراسخة في هذا الجانب: «أن التكفير العام كالوعيد العام، يجب القول بإطلاقه وعمومه، وأما الحكم على المعين بأنه كافر أو مشهود له بالنار، فهذا يقف على الدليل المعين؛ فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه وانتفاء موانعه»[1]. هذا الأصل هو الذي يرد إليه عند التنازع في نسبة الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى التكفير العام، ولندع له المجال يفصل لنا قوله فيما يكفر الرجل به؛ حيث يقول جوابا للسائل: «وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر، ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان، الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله، وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم، الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي وأمثالهما؛ لأجل جهلهم وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل؟! سبحانك هذا بهتان عظيم»[2]. وفي جواب الشيخ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٨).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ١٠٤).

محمد بن عبد الوهاب لأهل القصيم في بيان عقيدته إجمالا، وجوابه عن افتراءات سليمان بن سحيم؛ يقول الشيخ: «فمنها قوله:... وإني أقول: إن الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء... وإني أكفر من توسل بالصالحين، وإني أكفر البوصيري؛ لقوله: يا أكرم الخلق... وإني أحرم زيارة قبر النبي ﷺ... وإني أكفر من حلف بغير الله، وإني أكفر ابن الفارض وابن عربي... جوابي عن هذه المسائل أن أقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، وقبله من بهت محمدا ﷺ أنه يسب عيسى ابن مريم، ويسب الصالحين، فتشابهت قلوبهم بافتراء الكذب، وقول الزور؛ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]، بهتوه ﷺ بأنه يقول: إن الملائكة وعيسى وعزيرا في النار؛ فأنزل الله في ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، وأما المسائل الأخر، وهي: أني أقول: لا يتم إسلام الإنسان حتى يعرف معنى لا إله إلا الله، وأني أعرف من يأتيني بمعناها، وأني أكفر الناذر إذا أراد بنذره التقرب لغير الله، وأخذ النذر لأجل ذلك، وأن الذبح لغير الله كفر، والذبيحة حرام فهذه المسائل حق، وأنا قائل بها، ولي عليها دلائل من كلام الله وكلام رسوله ﷺ، ومن أقوال العلماء المتبعين، كالأئمة الأربعة»[1]. وجميع هذه النصوص قطعية الدلالة على أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب موافق لمنهج أهل السنة والجماعة، وأنه لا يرى التكفير

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٣٤).

بالعموم. **ثانيا: مسلك الشيخ في اشتراط قيام الحجة لتكفير المعين**: بناء على ما تقدم من أن التكفير هو من الوعيد؛ فقد يكون القول تكذيبا لما جاء به النبي ﷺ، لكن قائله حديث عهد بالإسلام، أو نشأ في مكان بعيد بحيث لا يدري ما قاله الرسول ﷺ، ومثل هذا لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة الرسالية؛ لقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئا. ومن الأدلة على ذلك: الرجل الذي قال لبنيه: «إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اطْحَنُونِي ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الرِّيحِ فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا فَلَمَّا مَاتَ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ فَأَمَرَ اللهُ الْأَرْضَ فَقَالَ اجْمَعِي مَا فِيكِ مِنْهُ فَفَعَلَتْ فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ فَقَالَ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ يَا رَبِّ خَشْيَتُكَ فَغَفَرَ لَهُ». أخرجه البخاري (٣٤٨١)، ومسلم (٢٧٥٦). يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فهذا رجل شك في قدرة الله، وفي إعادته إذا ذري، بل اعتقد أنه لا يعاد، وهذا كفر باتفاق المسلمين، لكن كان جاهلا لا يعلم ذلك، وكان مؤمنا يخاف الله أن يعاقبه، فغفر له بذلك، والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول أولى بالمغفرة من مثل هذا»[1]. ويقرر الشيخ عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب هذا المعنى ويزيده بيانا في جوابه عن سؤال

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٣١).

السائل عن حال من صدر منه كفر من غير قصد منه، بل هو جاهل، هل يعذر، سواء كان قولا أو فعلا أو توسلا؟ فأجاب بقوله: «إذا فعل الإنسان الذي يؤمن بالله ورسوله ما يكون فعله كفرا، أو اعتقاده كفرا، جهلا منه بما بعث الله به رسوله ﷺ، فهذا لا يكون عندنا كافرا، ولا نحكم عليه بالكفر حتى تقوم عليه الحجة الرسالية، التي يكفر من خالفها، فإذا قامت عليه الحجة، وبين له ما جاء به الرسول ﷺ، وأصر على فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه، فهذا هو الذي يكفر»[١]. وإذا تبين هذا: فإن القول بعدم التساهل في التكفير لا يعني بحال أن علماء أهل السنة والجماعة يتوقفون عن تكفير المعين إذا استوفى شروط التكفير وانتفت عنه موانعه؛ لذا فقد يصرحون بتكفير المعين، ولا يقال: إنهم قد تساهلوا في إطلاق التكفير على المعين، يقول الربيع بن سليمان: أخبرني من أثق به وكنت حاضرا في المسجد، فقال حفص الفرد: القرآن مخلوق، فقال الشافعي: كفرت بالله العظيم[٢]. ويقول الحافظ ابن حجر: «وقد كنت سألت شيخنا الإمام سراج الدين البلقيني عن ابن العربي، يعني: الحاتمي الطائي صاحب فصوص الحكم، فبادر الجواب بأنه كافر»[٣]. وبهذا يظهر أن ما نقل عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب هو من هذا القبيل؛ وليس راجعا إلى التساهل في إطلاق لفظ

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ٢٣٩).

(٢) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٢/ ٢٧٨).

(٣) لسان الميزان (٦/ ١٢٥).

الكفر على المخالف، وقد صرح الشيخ بهذا فقال: «وأما التكفير فأنا أكفر من عرف دين الرسول، ثم بعدما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله، فهذا هو الذي أكفر، وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك»[1]. كما أوضح الشيخ معالم منهجه في هذا الباب بقوله: «بل نشهد الله على ما يعلمه من قلوبنا بأن من عمل بالتوحيد، وتبرأ من الشرك وأهله، فهو المسلم في أي زمان، وأي مكان، وإنما نكفر من أشرك بالله في إلهيته، بعدما نبين له الحجة على بطلان الشرك، وكذلك نكفر من حسنه للناس، أو أقام الشبه الباطلة على إباحته، وكذلك من قام بسيفه دون هذه المشاهد التي يشرك بالله عندها، وقاتل من أنكرها وسعى في إزالتها»[2]. فهذه نصوص الشيخ شاهدة على متابعته لمنهج السلف، بعيدا عن افتراءات أعدائه ومناوئيه، وقد شهد له المنصفون من العلماء والأدباء بتمسكه بالكتاب والسنة ودعوته إلى التمسك بهما؛ ودونك بعض أقوالهم: يقول الأديب الكبير مصطفى صادق الرافعي: «ثم ما إن أطل القرن الثامن عشر، حتى انطلقت صيحة واعية مؤمنة من قلب الجزيرة العربية، تهيب بالمسلمين أن يتحرروا من الشوائب التي اعترت عقائدهم، والخرافات والأباطيل التي شوهت دينهم، وأن يعودوا في جميع شؤون حياتهم إلى ما كان عليه حال السابقين الأولين من أسلافهم. وكان مرسل هذه الصيحة الداعي إلى الله على

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٧٣).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ١٢٨).

بصيرة القائد الفذ محمد بن عبد الوهاب، وإليه تنسب الحركة السلفية التي دعت إلى إصلاح النفوس، واستعادة مجد الإسلام، فظهرت بظهورها تباشير صبح جديد، فيه كل معاني الصباح، من نور وضياء، وإشراق لألاء، فأيقظ المسلمين من سباتهم العميق الذي رزحوا تحت وطأته حقبا طويلة من الزمن»[1]. ويقول طه حسين: «ولولا أن الترك والمصريين اجتمعوا على حرب هذا المذهب، وحاربوه في داره بقوى وأسلحة لا عهد لأهل البادية بها؛ لكان من المرجو أن يوحد هذا المذهب كلمة العرب في القرن الثاني عشر والثالث عشر الهجري، كما وحد ظهور الإسلام كلمتهم في القرن الأول .... إذا كان الوهابيون لم يستطيعوا تكرار الفتح الإسلامي، فقد استطاعوا أن يبرهنوا على إمكانية تحقيقه، أو على الأقل استطاعوا أن يدعموا حجة الرافضين للحل التغريبي»[2].

(١) من كتابه: الدعوة والدعاة في الإسلام.

(٢) الحياة الأدبية في جزيرة العرب (ص: ١٣).

الشبهة: نواقض الإسلام التي ذكرها الإمام محمد بن عبد الوهاب غير مجمع عليها.

الجواب: نواقض الإسلام العشرة، التي ذكرها الإمام محمد بن عبد الوهاب كلها مجمع عليها، إلا ناقضا واحدا فقط وهو السحر، فإن فيه تفصيلا، وبعض صوره أجمع العلماء على أنها ناقضة للإسلام. وبيان هذا النواقض باختصار: الأول: الشرك في عبادة الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾ [المائدة: ٧٢] ومن ذلك: دعاء الأموات، والاستغاثة بهم، والنذر والذبح لهم». وأدلة هذا الناقض من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، وإجماع العلماء عليه إجماع ضروري. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأصل الشرك أن تعدل بالله تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقه وحده، فإنه لم يعدل أحد بالله شيئا من المخلوقات في جميع الأمور، فمن عبد غيره أو توكل عليه فهو مشرك به»[1]. ويقول ابن عبد الهادي رحمه الله: «ولو جاء إنسان إلى سرير الميت يدعوه من دون الله ويستغيث به، كان هذا شركا محرما بإجماع المسلمين»[2]. الثاني: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم

(١) الاستقامة (١/ ٣٤٤).

(٢) الصارم المنكي (ص: ٤٣٦).

الشفاعة ويتوكل عليهم فقد كفر إجماعا. ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فمن فعل ذلك كان شبيها بعباد الأوثان. ولذلك قال ابن مفلح رحمه الله: «لأن ذلك كفعل عابدي الأصنام القائلين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]»[١]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط، يدعوهم ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين»[٢]. وقد تلقى العلماء هذا الإجماع من شيخ الإسلام، وأثبتوه في أبواب حكم المرتد من كتبهم، كما نقله المرداوي فقال: «وكذا الحكم لو جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم، [كفر] إجماعا»[٣]. الثالث: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم: كفر. هذا الناقض مجمع على كفر فاعله، والمراد بالمشركين هنا: الكافر الأصلي، ويلحق بهم: الذين وقعوا في ردة قطعية أجمع عليها العلماء، تتعلق بالمعلوم من الدين بالضرورة، كمن أنكر البعث والقيامة، أو أنكر آية من كتاب الله، ونحو ذلك من أسباب الردة الصريحة التي

---

(١) الفروع (٣/ ٥٥٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٤).

(٣) الإنصاف (١٠/ ٣٢٧)، وينظر: كشاف القناع للبهوتي (٦/ ١٦٨)، والفروع لابن مفلح (٣/ ٥٥٣).

لا شبهة فيها. وقد نقل القاضي عياض رحمه الله إجماع العلماء على هذا، فقال: «الإجماع على كفر من لم يكفر أحداً من النصارى واليهود، وكل من فارق دين المسلمين، أو وقف في تكفيرهم، أو شك»[1]. الرابع: من اعتقد أن هدي غير النبي ﷺ أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه، كالذين يفضلون حكم الطواغيت على حكمه، فهو كافر. قال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: «ويدخل في هذا القسم: من اعتقد أن الأنظمة والقوانين التي يسنها الناس أفضل من شريعة الإسلام أو أنها مساوية لها، أو أنه يجوز التحاكم إليها، ولو اعتقد أن الحكم بالشريعة أفضل، أو أن نظام الإسلام لا يصلح تطبيقه في القرن العشرين، أو أنه كان سببا في تخلف المسلمين، أو أنه يحصر في علاقة المرء بربه دون أن يتدخل في شئون الحياة الأخرى. ويدخل في هذا أيضا: من يرى أن إنفاذ حكم الله في قطع يد السارق، أو رجم الزاني المحصن لا يناسب العصر الحاضر، ويدخل في ذلك أيضا : كل من اعتقد أنه يجوز الحكم بغير شريعة الله في المعاملات أو الحدود أو غيرهما، وإن لم يعتقد أن ذلك أفضل من حكم الشريعة؛ لأنه بذلك يكون قد استباح ما حرمه الله إجماعا، وكل من استباح ما حرم الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة، كالزنا والخمر والربا والحكم بغير شريعة الله فهو كافر بإجماع المسلمين»[2]. الخامس: من أبغض شيئا

---

(١) الشفا (٢/ ٢٨١).

(٢) مجموع فتاوى الشيخ ابن باز (١/ ١٣٢).

مما جاء به الرسول ﷺ، ولو عمل به فقد كفر؛ لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٩]. والإجماع منعقد على كفر من أبغض شيئا مما جاء به الرسول ﷺ، كما نقله البهوتي رحمه الله في كشاف القناع[١]. السادس: من استهزأ بشيء من دين الرسول ﷺ أو ثوابه أو عقابه كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]. قال الشيخ عبد الرحمن ابن سعدي: «أصل الدين مبني على تعظيم الله، وتعظيم دينه ورسله والاستهزاءُ بشيء من ذلك مناف لهذا الأصل، ومناقض له أشد المناقضة»[٢]. وقال الشيخ ابن باز رحمه الله : «وقد أجمع العلماء قاطبة على أن المسلم متى سب الدين، أو تنقصه، أو سب الرسول ﷺ أو انتقصه أو استهزأ به؛ فإنه يكون مرتدا كافرا حلال الدم والمال»[٣]. السابع: السحر، ومنه الصرف والعطف، فمن فعله، أو رضي به كفر، والدليل قوله تعالى : ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]. وهذا الناقض لم ينعقد الإجماع على جميع صوره. فإذا فعل الساحر ما هو كفر، كإهانة المصحف، أو السجود للشياطين.. ونحو ذلك، فهو كافر بالإجماع. أما إذا لم يفعل شيئا

---

(١) كشاف القناع (٦/ ١٦٨).

(٢) تيسير الكريم الرحمن (ص: ٣٤٢).

(٣) فتاوى نور على الدرب (١/ ١٣٩).

من ذلك، فأكثر العلماء على أنه كافر أيضا بمجرد عمله للسحر. الثامن: مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]. والمراد بذلك: أن يكون المسلم نصيرا وظهرا وعونا للكفار ضد المسلمين، ويوالي حزبهم، من دون حزب المؤمنين. قال الطبري رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]: «لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفارَ ظهرًا وأنصارًا توالونهم على دينهم، وتظاهرونهم على المسلمين من دون المؤمنين، وتدلُّونهم على عوراتهم، فإنه مَنْ يفعل ذلك ﴿فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾، يعني بذلك: فقد برئ من الله وبرئ الله منه، بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر، ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم، فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم، وتضمروا لهم العداوة، ولا تشايعوهم على ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مُسلم بفعل»[1]. وقد أفتى علماء المغرب بردة محمد بن عبد الله السعدي، أحد ملوك مراكش، لما استعان بملك البرتغال ضد عمه[2]. وفي كتاب القضاء من نوازل الإمام البرزلي رحمه الله، أن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين اللمتوني رحمه الله، استفتى علماء زمانه وهم ما

(١) تفسير الطبري (٣/ ١٤٠).

(٢) ينظر: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى (٢/ ٧٠).

هم في استنصار ابن عباد الأندلسي بالكتابة إلى الإفرنج على أن يعينوه على المسلمين، فأجابه جلهم بردته وكفره[١]. وقد أفتى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فيمن انضم إلى التتار وقاتل المسلمين أنه مرتد، وقال: «وإذا كان السلف قد سموا مانعي الزكاة مرتدين مع كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين، فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله قاتلا للمسلمين»[٢]. التاسع: من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ فهو كافر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين باتفاق جميع المسلمين أن من سوغ غير دين الإسلام، أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر، وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب، وكفر ببعض الكتاب»[٣]. العاشر: الإعراض عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]. والمراد بكفر الإعراض: الإعراض عما جاء به الرسول، لا يبالي به، ولا يتلقاه عنه، ولا يرفع به رأسا. قال ابن القيم رحمه الله: «وأما كفر الإعراض فأن

---

(١) ينظر: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى (٥/ ٧٥).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٢٨/ ٥٣٠).

(٣) الفتاوى الكبرى (٣/ ٥٤٣).

يعرض بسمعه وقلبه عن الرسول، لا يصدقه ولا يكذبه، ولا يواليه ولا يعاديه، ولا يصغي إلى ما جاء به البتة»[1]. وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله في جواب مفصل حول ذلك: «إن أحوال الناس تتفاوت تفاوتًا عظيمًا، وتفاوتهم بحسب درجاتهم في الإيمان؛ إذا كان أصل الإيمان موجوداً، والتفريط والترك إنما هو فيما دون ذلك من الواجبات والمستحبات. وأما إذا عدم الأصل الذي يدخل به الإسلام، وأعرض عن هذا بالكلية، فهذا إعراض كفر، فيه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤]. ولكن عليك أن تعلم أن المدار على معرفة حقيقة الأصل، وحقيقة القاعدة، وإن اختلف التعبير واللفظ»[2]. ولم نقف على من نقل الإجماع في هذا النوع من الكفر.

---

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٤٧).

(٢) ينظر: نواقض الإيمان الاعتقادية، د. محمد الوهيبي (ص: ١٢٨).

مذهب الخوارج

الشبهة: دعوة الإمام هي أصل دعوة الخوارج المعاصرين.

يقول فؤاد إبراهيم: «كل الحركات التي تدعو إلى إمارات إسلامية اليوم هي بالأصل تعود بجذورها إلى المذهب الوهابي»[١]. ويقول ستيفن شوارتز: «القاعدة تمثل الوهابية في شكلها الأشد وضوحاً»[٢]. ويقول سمير حمادي: «الفرضية التي تتبناها هذه الورقة تتلخص في أن السلفية الجهادية، في جوهرها، أي: في بنية الخطاب، ليست سوى تعبيراً معاصراً عن التصورات والمعايير والمسالك الأرثوذكسية التي طرحتها الوهابية في صورتها النقية الصافية الخالصة، الوهابية الأصلية كما تتبدى في نصوصها التأسيسية في صياغات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وفي شروحات أولاده وأحفاده ونحوهم من أئمة الدعوة النجدية، فالسلفيون الجهاديون يبدون ملتزمين، بشكل كامل، وعلى جميع المستويات بأساسيات ومسلمات الدعوة الوهابية، التي تمثل، بحواملها الفقهية، الجناح الأكثر تشدداً في المنظومة السلفية السنية، بعبارة أخرى: السلفية الجهادية هي في الأساس، تكثيف عنفي لتعاليم معتقدات السلفية الوهابية. إنها استدعاء واستنفار للمخزون الراديكالي المسكوت

---

(١) مقال: الوهابية المرجعية الأولى للفكر التكفيري وكره الاخر، وانظر: التكفير عند جماعات العنف المعاصرة (ص: ٧٩).

(٢) مقال: الوهابية والسلفية الجهادية مقدمة في إشكالية العلاقة.

عنه في الوهابية في بعديه الرمزي والمادي، أو لنقل إنها استقطار واعتصار الثمالة الوهابية، وانعكاس لها على الصعيد التاريخي، فهي تتكئ على تصورات جهازها المفاهيمي، وعلى عوالم نسقها الاعتقادي في صياغة خطابها الاعتراضي، وتحاول تمثلها وإعادة إنتاج أفكارها وتثبيتها حرفيـًا في فراغات اللحظة الراهنة، على اعتبار أنها وحدها تجسد الإسلام الحق، الإسلام الخالص المطلق في بساطته الأولى كما يتجلى في نصوص الكتاب والسنة»[1]. ويقول مروان شحادة: «خط سلفي طويل يشكل أدبيات تنظيم الدولة يمتد من أهل الحديث وصولا إلى الحنابلة مرورا بالوهابية، وانتهاء بمنظرين معاصرين أعادوا تبسيط وشرح ما جاء على لسان علماء الدعوة النجدية وعلى رأسهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب والشيخ ابن عثيمين وابن باز. وفي صحيفة (عربي٢١) ذكر خبراء في شؤون الجماعات الإسلامية أن تنظيم الدولة والوهابية وجهان لعملة واحدة، مع الاختلاف في الاستراتيجيات ومنهج التغيير وأولويات العمل»[2].

الجواب: نسبة دعوة الخوارج لدعوة الإمام دعوى قديمة وذلك للتنفير منها، فقد نسبت دعوة الإمام إلى فرقة الوهابية المنسوبة إلى عبد الوهاب رستم التي ظهرت في القرن الثاني الهجري، وهي فرقة إباضية خارجية ومؤسسها الأصلي عبد الله بن وهب الراسبي،

---

(١) مقال: الوهابية والسلفية الجهادية مقدمة في إشكالية العلاقة.

(٢) مقال: ما هي أهم الكتب والأدبيات التي يستند إليها تنظيم الدولة.

وبعضهم يسميها الراسبية أو الرستمية[١]. ومجرد الانتساب إلى أي دعوة أو النسبة إليها لا عبرة به، وإنما العبرة بالحقائق؛ فالمنافقون يدعون الإسلام وهو في الدرك الأسفل من النار، وعلى هذا من انتسب لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أو نسب إليها فلابد من النظر في أقواله وأعماله ومنهجه، فإن كانت كما يقول الإمام فهي نسبة حق، وإلا فهي نسبة باطلة. وكتب الإمام ومؤلفاته موجودة يمكن الرجوع إليها لمعرفة أقواله، فانتساب أو نسبة هذه الجماعات الخارجية المنحرفة إلى دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أو إلى السلف الصالح باطل، ولا صحة له[٢]. ومما يدل على بطلان هذه الدعوى استغلالها من طائفتين متضادتين: الطائفة الأولى: من يطعنون في دعوة الإمام والمتأثرين بالإرجاء الذين لا يعرفون الفرق بين عقيدة أهل السنة وعقيدة الخوارج، فيثيرونها على جهة الذم للخوارج، ولدعوة الإمام التي هم امتداد لها على حسب زعمهم، وجعلوا ذلك - أي: ما يقوم به الخوارج المعاصرون - طعن في دعوة الإمام، حيث إن هؤلاء الخوارج يدعون أنهم من أتباع الدعوة. والطائفة الثانية: الخوارج أنفسهم واعتبروا اتهامهم بالوهابية تزكية لهم؛ فإنهم يقولون: إن خصوم الدعوة ينسبونهم

---

(١) انظر: تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية (ص: ٥٨)، المعيار المعرب في فتاوى أهل المغرب (١١/ ١٦٨)، المغرب الكبير (٢/ ٥٥٥)، وسليمان بن عبد الوهاب الشيخ المفترى عليه، بمجلة البحوث الإسلامية، العدد (٦٠).

(٢) انظر مقال: منهج الإمام محمد بن عبد الوهاب في التكفير.

إلى دعوة الإمام، ودعوة الإمام على منهج السلف، فإذا هم على الحق[1]. وهناك فروقات بين دعوة الإمام ودعوة الخوارج الضالة، ومن تلك الفروق: أولا: أن دعوة الإمام محمد رحمه الله قامت على الدعوة إلى توحيد الله عز وجل وإفراده بالعبادة، فجاء ليدعو الناس إلى امتثال أمر الله في قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقوله ﷺ: «فَإِنَّ حَقَّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا». أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠). فالإمام محمد رحمه الله دعا إلى هذا الأصل الذي جاء في الكتاب والسنة، وهو التمسك بالتوحيد وإفراد الله بالعبادة، ونهى عن الشرك الذي حذر الله منه في كتابه، وحذر منه رسولنا في سنته، ولذا عاداه أهل الباطل في زمانه. وأما خوارج العصر فلا يعرف عنهم الاهتمام بهذا الأصل، بل همهم وشغلهم الشاغل تكفير المسلمين، وقتل الآمنين فأين تأثرهم بدعوة الإمام محمد رحمه الله؟! ثانيا: أن دعوة الإمام رحمه الله ليس فيها خروجًا على الحكام، وعدم السمع والطاعة لهم بخلاف هؤلاء الخوارج الذين دعوتهم قائمة على ذلك. ثالثا: أن دعوة الإمام قامت على العلم، والخوارج الغلاة أساسهم الجهل والعاطفة. رابعا: أن ثمرات دعوة الإمام إرجاع الأمة لدينها، وبناء دولة إسلامية قوية، وهذه الثمرات ظاهرة ولله الحمد ولا تزال، أما ثمرات

---

(١) انظر: الوعي الدارئ (ص: ٤٢)، والطاعة السياسية في الفكر الإسلامي (ص: ٤٦٣).

الخوارج فهو: الغلو والفتن والفوضى. خامسا: أنه لا يوجد في كتب الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تكفير للمسلمين بغير حق، ولا حث على استباحة دمائهم، بل فيها النهي عن ذلك، وكتبه موجودة اليوم ومطبوعة ونصوصه في ذلك كثيرة جدا، ومما قاله رحمه الله: «أما التكفير : فإني أكفر من عرف دين الرسول ثم بعد ما عرفه سبه، ونهى الناس عنه وعادى من فعله، فهذا هو الذي أكفره، وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك، وأما القتال فلم نقاتل أحداً إلى اليوم إلا دون النفس والحرمة، وهم الذين أتونا في ديارنا ولا أبقوا ممكناً، ولكن قد نقاتل بعضهم على سبيل المقابلة، وجزاء سيئة سيئة مثلها، وكذلك من جاهر بسب دين الرسول بعد ما عرفه»[1]. فقارن بين منهجه هذا وبين منهج خوارج العصر الذين يكفرون عموم المسلمين ويقتلونهم لمجرد مخالفتهم على أدنى المسائل. وتأمل قوله رحمه الله: «وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك»، فهو يرى أن أكثر الأمة على الإسلام، وأما خوارج العصر فيرون أكثر الأمة على الكفر. فأين تأثرهم بدعوة الإمام محمد رحمه الله؟! سادسا: أن زعماء خوارج العصر لا يُعرف عن أحد منهم اهتمامه بدعوة الإمام محمد رحمه الله، أو نصرته لها، أو تتلمذه على كتبه ومؤلفاته من خلال دراستها على العلماء، فلماذا ينسب شرهم وضلالهم إلى دعوته رحمه الله؟ وإن ادعوا أنهم قرأوا كتب الإمام، وأنهم يدرسونها، فهم وإن درسوها فهم يدرسونها

(١) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٣٨).

بأنفسهم دون فهم لها ولا لمعانيها[1]، فكم من مدع أنه متبع للقرآن ولا يتبع هديه، ومدع موافقة الرسول ﷺ ولا يهتدي بهديه، والله تعالى يقول: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]. ومن أدلة المناوئين لانتساب وتأثر الخوارج بدعوة الإمام وجود صور لبعض الخوارج يظهر فيها صورة غلاف كتاب التوحيد، وغيره، فهل وجود صورة لكتاب الإمام رحمه الله تدل على انتسابهم لدعوته؟! وهل يوجد في كتاب التوحيد نص واحد يؤيد ما يقوم به خوارج العصر من التفجير والتدمير والخروج على الأئمة؟! ثم هؤلاء الخوارج عندهم الكتاب والسنة، ويوزعون المصاحف وكتب الحديث؟ فهل هذا يعني أن الكتاب والسنة يأمران بما يقومون به من الإرهاب واستباحة الدماء المعصومة؟ فالعبرة بالحقائق والمعاني لا بالانتساب والدعايات والشعارات، فهل الخوارج يقولون بما يقوله أئمة الدعوة في كتبهم، قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله بعد أن ذكر النصوص في وجوب السمع والطاعة للأئمة: «إذا فهم ما تقدم من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، وكلام العلماء المحققين في وجوب السمع والطاعة لولي الأمر، وتحريم منازعته والخروج عليه، وأن المصالح الدينية والدنيوية لا انتظام لها إلا بالإمامة والجماعة، تبين أن الخروج عن طاعة ولي الأمر، والافتيات عليه بغزو أو غيره، معصية ومشاقة لله ورسوله، ومخالفة لما عليه أهل

(١) انظر: التعريف بالدعوة السلفية النجدية، مطلب: القراءة في كتب أئمة الدعوة السلفية النجدية.

السنة والجماعة»[1]. وقولهم بأن زعماء الخوارج يعتمدون على كتب أئمة الدعوة في الفتيا، على فرض التسليم به فإنه منهج غير صحيح للفتيا، وطريق غير مستقيم للعلم، وبذلك ضلوا وأضلوا؛ فإن الفتيا تختلف باختلاف الزمان والمكان. فعلماء وأئمة الدعوة لم يشاهدوا واقعنا؟ وهل هم على علم بنا وباعدائنا؟ وهل المؤثرات على الفتيا عندنا وفي عهدنا هي المؤثرات نفسها على الفتيا عندهم وفي عهدهم؟ يوضح ذلك أمران: الأول: أن العلماء السالفين مهما علت أقدارهم لا يقومون مقام العلماء الأحياء، مصداق ذلك فيما رواه الشيخان عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُهُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤَسَاءَ جُهَّالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا، وَأَضَلُّوا». أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣). وهذا الحديث واضح الدلالة في أهمية العلماء الأحياء لأن الرسول ﷺ جعل قبض العلم هو موت العلماء، فمعناه أن كتب العلماء الأموات لا تغني عن وجود العلماء. الأمر الثاني: أن العلماء السالفين وكتبهم يستفاد منهم في العلم والتعلم، أما الإفتاء فلا يفتون وهم أموات؛ لأن الفتيا غير التعليم والعلم، إذ أن حقيقتها هي تنزيل العلم على الواقع المعاش، فهل العلماء الأموات

---

(١) الدرر السنية (٩/ ١١٩)، وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٥٥٩)، وجهود أئمة الدعوة في تقرير مسائل الصحابة وآل البيت والإمامة والولاية والرد على المخالفين في ذلك (ص: ٣٢١) وما بعدها.

واقعهم مثل واقعنا في كل شيء أو في أكثر الأشياء؟![1] وأشهر من رد على خوارج العصر هم الأئمة السائرون على طريقة الإمام محمد بن عبد الوهاب في الدعوة إلى التمسك بالسنة، والذين يلقبهم أعداء السنة بالوهابية، كأئمة العصر الشيخ ابن باز والشيخ ابن عثيمين والشيخ الألباني والشيخ صالح الفوزان والشيخ عبد الله بن جبرين والشيخ عبد العزيز آل الشيخ والشيخ عبد الرحمن البراك والشيخ عبدالعزيز الراجحي، وغيرهم من العلماء، فقد حذروا منهم، فكيف ينسب الخوارج الإرهابيون إلى دعوته، وعلماء هذه الدعوة هم أشهر من حذر منهم؟! وهذه الدولة المملكة العربية السعودية وأتباع هذه الدعوة محل استهداف من خوارج العصر، فكيف يكون الخوارج متأثرين بدعوة الإمام محمد وهم يحاربون الدولة التي قامت على هذه الدعوة؟ ويكفرون علماءها الذين هم على منهج الإمام محمد؟! وانتساب الغلاة كداعش والقاعدة وغيرهما لدعوة الإمام كانتساب الفرق الضالة للإسلام، فكما أن هذه الفرق الضالة لا تحسب على الإسلام؛ فكذلك هذه الفرق المنتسبة الدعوة الإمام لا تحسب على دعوته.

---

(١) الوعي الدارئ (ص: ٤٢).

الشبهة: خروج الشيخ على دولة الخلافة.

ادعى بعض خصوم الدعوة السلفية أن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب قد خرج على دولة الخلافة العثمانية، ففارق بذلك الجماعة، وشق عصا السمع والطاعة. فيصف ابن عفالق التوحيد الذي عليه أتباع الدعوة السلفية، فيقول: «وأما توحيدكم الذي مضمونه الخروج على المسلمين ... فهذا إلحاد لا توحيد»[١]. وينعتهم عمر المحجوب مخاطباً لهم: «ووقعتم في شق العصا»[٢]، وابن عابدين في حاشيته قد وصف أتباع هذه الدعوة بأنهم خوارج، وذلك ضمن باب البغاة، وهم الخارجون عن طاعة الإمام بلا حق[٣]، ويدعي دحلان أن أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب «فارقوا الجماعة والسواد الأعظم»[٤]، كما يدعي الزهاوي أنهم عرفوا «بالمروق عن طاعة أمير المؤمنين»[٥]، وإن كثيرا من الخصوم قد وصفوا الشيخ الإمام وأتباعه بأنهم خوارج؛ لأن من صفات الخوارج الخروج على إمام المسلمين، وشق عصا الطاعة بمجرد وقوعه في المعاصي

---

(١) جواب ابن عفالق على رسالة ابن معمر، (ق: ٥٧).

(٢) رسالة في الرد على الوهابية (ص: ٤).

(٣) انظر: حاشية ابن عابدين (٤/ ٢٦٢).

(٤) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٣٢).

(٥) الفجر الصادق (ص: ٧٣).

التي دون الكفر الأكبر. يقول العاملي: «الخوارج استحلوا قتال ملوك المسلمين والخروج عليهم.. وكذلك الوهابيون»[١]. ويذكر صاحب كتاب خلاصة تاريخ العرب مبحثا بعنوان: المبحث السادس: في خروج الوهابية عن الطاعة[٢]. ويدعي عبد القديم زلوم أن الوهابيين بظهور دعوتهم قد كانوا سببًا في سقوط دولة الخلافة: «وكان قد وجد الوهابيون كيانًا داخل الدولة الإسلامية بزعامة محمد بن سعود ثم ابنه عبد العزيز، فأمدتهم انجلترا بالسلاح والمال، واندفعوا على أساس مذهبي للاستيلاء على البلاد الإسلامية الخاضعة لسلطان الخلافة، أي: رفعوا السيف في وجه الخليفة، وقاتلوا الجيش الإسلامي جيش أمير المؤمنين بتحريض من الإنجليز وإمداد منهم»[٣].

الجواب: قبل أن نورد الجواب على شبهة خروج الشيخ محمد بن عبد الوهاب على دولة الخلافة، فإنه من المناسب أن نذكر ما كان عليه الشيخ الإمام من اعتقاد وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم، ما لم يأمروا بمعصية الله، لأن الطاعة إنما تكون في المعروف. يقول الشيخ الإمام في رسالته لأهل القصيم: «وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم ما لم يأمروا بمعصية الله، ومن ولي

---

(١) كشف الارتياب (ص: ١١٥) باختصار.

(٢) خلاصة تاريخ العرب ترجمة علي باشا مبارك (ص: ٢٧٩).

(٣) كيف هدمت الخلافة (ص: ١٠).

الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، وغلبهم بسيفه حتى صار خليفة وجبت طاعته، وحرم الخروج عليه .... الأصل الثالث: أن من تمام الاجتماع السمع والطاعة لمن تأمر علينا، ولو كان عبدا حبشياً، فبين الله له هذا بيانا شائعا كافيا بوجوه من أنواع البيان شرعا وقدرا. ثم صار هذا الأصل لا يعرف عند كثير من يدعي العلم، فكيف العمل به»[1].

وصرح الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله باعتقادهم في هذه المسألة فقال: «ونرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم ما لم يأمروا بمعصية»[2]. وبعد هذا التقرير الموجز الذي أبان ما كان عليه الشيخ من وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم ما لم يأمروا بمعصية الله. فإننا نشير إلى مسألة مهمة جواباً عن تلك الشبهة، فهناك سؤال مهم هو: هل كانت نجد موطن هذه الدعوة ومحل نشأتها تحت سيطرة دولة الخلافة العثمانية؟ يجيب الدكتور صالح العبود على هذا السؤال فيقول: «لم تشهد نجد على العموم نفوذاً للدولة العثمانية، فما امتد إليها سلطانها، ولا أتى إليها ولاة عثمانيون، ولا جابت خلال ديارها حامية تركية في الزمان الذي سبق ظهور دعوة الشيخ محمد ابن عبد الوهاب رحمه الله، ومما يدل على هذه الحقيقة التاريخية استقراء تقسيمات الدولة العثمانية الإدارية، فمن خلال رسالة

---

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ١١، ١/ ٣٩٤).

(٢) الهدية السنية (ص: ١٠٩).

تركية عنوانها: قوانين آل عثمان مضامين دفتر الديوان. يعني قوانين آل عثمان في ما يتضمنه دفتر الديوان، ألفها يمين علي أفندي الذي كان أمينا للدفتر الخاقاني سنة ١٠١٨هـ الموافقة لسنة ١٦٠٩م من خلال هذه الرسالة يتبين أنه منذ أوائل القرن الحادي عشر الهجري، كانت دولة آل عثمان تنقسم إلى اثنتين وثلاثين ايالة، منها أربع عشرة ايالة عربية، وبلاد نجد ليست منها ماعدا الإحساء إن اعتبرناه من نجد ... »[1].

ويقول الدكتور عبد الله العثيمين: «ومهما يكن فإن نجدا لم تشهد نفوذاً مباشراً للعثمانيين عليها قبل ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كما أنها لم تشهد نفوذاً قويـًا يفرض وجوده على سير الحوادث داخلها لأية جهة كانت، فلا نفوذ بني جبر، أو بني خالد في بعض جهاتها، ولا نفوذ الأشراف في بعض جهاتها الأخرى أحدث نوعا من الاستقرار السياسي، فالحروب بين البلدان النجدية ظلت قائمة، والصراع بين قبائلها المختلفة استمر حاداً عنيفـًا»[2]. يقول الدكتور عجيل النشمي: «إن نجداً وما جاورها لم تعرها دولة الخلافة أهمية تذكر، وربما كانت سياستها هذه تجاه بلاد نجد لسعة

---

(١) عقيدة الشيخ محمد بن عبد الرهاب وأثرها في العالم الإسلامي (١/ ٢٧).

(٢) محمد بن عبد الوهاب حياته وفكره، (ص: ١١). واستكمالا لما ذكره العثيمين آنفـًا، فإننا نورد قوله: «وما ورد من أن بعض أئمة المساجد النجديين كانوا حينذاك يمجدون السلطان العثماني في الخطبة، ربما كان سببه ما يكنه الناس عامة من مشاعر طيبة تجاه ذلك السلطان، وربما كان ناتجـًا عن استعمال أولئك الأئمة لخطب من هم أغزر علمـًا في المناطق الخاضعة خضوعا مباشراً للعثمانيين». عن كتاب تاريخ المملكة العربية السعودية (ص: ٣٦).

أراضيها، وترامي أطرافها، هذا من جانب، ولتمكن التوزيع القبلي والعشائري من جانب آخر ... »[1]. ويقول أمين سعيد في هذا الشأن: «ولقد حاولنا كثيرا في خلال دراستنا لتاريخ الدولتين الأموية والعباسية، وتاريخ الأيوبيين، والمماليك في مصر، ثم تاريخ العثمانيين الذين جاءوا بعدهم وورثوهم، أن نعثر على اسم وال، أو حاكم أرسله هؤلاء، أو أولئك أو أحدهم إلى نجد أو إحدى مقاطعتها الوسطى، أو الشمالية، أو الغربية أو الجنوبية، فلم نقع على شيء، مما يدل على مزيد من الإهمال تحمل تبعته هذه الدول. على أن الذي استنتجناه في النهاية هو أنهم تركوا أمر مقاطعات نجد الوسطى والغربية إلى الأشراف الهاشميين حكام الحجاز الذين جروا على أن يشرفوا على قبائلها إشرافا جزئيـًا»[2]. ويقول أيضـًا: «وكان كل شيخ أو أمير في نجد مستقلاً استقلالاً تاما في إدارة

(١) مجلة المجتمع، عدد ٥٠٩، ٢٣ صفر ١٤٠١هـ. ومما يدل على أن موقف الشيخ من دولة الخلافة كان سليمـًا، وأن الشيخ كان لا يجد شكا بأن محل دعوته ليس لها علاقة بدولة الخلافة، ما جاء في رسالته لفاضل آل مزيد رئيس بادية الشام حيث قال له: «إن هذا الذي أنكروا علي وأبغضوني وعادوني من أجله إذا سألوا عنه كل عالم في الشام أو اليمن أو غيرهم يقول هذا هو الحق وهو دين الله ورسوله، ولكن ما أقدر أن أظهره في مكاني لأجل أن الدولة ما يرضون، وابن عبد الوهاب أظهره لأن الحاكم في بلده ما أنكره بل لما عرف الحق اتبعه». مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ٣٢). فيبدو من هذا النص سلامة موقف الشيخ من دولة الخلافة، وأن الشيخ كان لا يجد شكـًا بأن محل دعوته. ليست خاضعة لدولة الخلافة.

(٢) تاريخ الدولة السعودية (ص: ٢٣).

بلاده وما كان يعرف الترك، ولا الترك يعرفونه»[١]. ويبين حسين خزعل حال نجد زمن العصر العثماني فيقول: «ولما حلت سنة ٩٢٣ هـ، وظهرت الدولة العثمانية على المسرح السياسي في جزيرة العرب، وإن كانت الجزيرة العربية لم تشتمل بالحكم العثماني المركزي المباشر، بل اكتفت الدولة العثمانية بالسلطة الاسمية عليها، كان كل قطر من أقطار الجزيرة العربية مستقلا بذاته، ولاسيما نجد، فقد كانت العصبيات فيها قائمة على قدم وساق، لكل عشيرة دولة، ولكل حاكم من أولئك الحكام حوزته الخاصة يحكمها حكماً مطلقا»[٢]. ويقول جاكلين بيرين في ذلك: «ولكن شبه الجزيرة العربية ظلت ممتنعة على الفتح التركي بفضل صحرائها التي هلكت فيها عطشا الجيوش التي وجهها السلطان سليمان سنة ١٥٥٠م»[٣]. فإذا كانت نجد محل ظهور وانطلاق هذه الدعوة ليست تحت سيطرة العثمانيين، فكيف ترد هذه الشبهة ويظن أن الشيخ قد خرج على دولة الخلافة؟ واستكمالا لهذا المبحث نذكر بعض جواب سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز على ذلك الاعتراض، يقول الشيخ عبد العزيز: «لم يخرج الشيخ محمد بن عبد الوهاب على دولة الخلافة العثمانية فيما أعلم

---

(١) عن الإمام محمد بن عبد الوهاب (ص: ١٧٩).

(٢) تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٣٨).

(٣) اكتشاف جزيرة العرب، نقله إلى العربية قدري قلعجي (ص: ٢٤).

وأعتقد، فلم يكن في نجد رئاسة ولا إمارة للأتراك، بل كانت نجد إمارات صغيرة وقرى متناثرة، وعلى كل بلدة أو قرية مهما صغرت أمير مستقل ... وهي إمارات بينها قتال وحروب ومشاجرات، والشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يخرج على دولة الخلافة، وإنما خرج على أوضاع فاسدة في بلده، فجاهد في الله حق جهاده وصابر وثابر حتى امتد نور هذه الدعوة إلى البلاد الأخرى ...»[1]. ويجيب الشيخ محمد نسيب الرفاعي على من ادعى أن هذه الدعوة حركة انقلابية المراد منها خلع الخليفة العثماني، وإعادة الخلافة إلى العرب، فكان مما قاله: «لم يكن ليخطر على بال الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن ينقلب على خليفة المسلمين، ولا مر بخاطره ذلك.. ولكن الملتفين حول الخليفة إذ ذاك من الطرقيين المتصوفة قلبوا له الأخبار، وشوهوها، ليوغروا صدر الخليفة عليهم، وحرضوه عليهم بحجة أنهم أهل حركة انقلابية على الخليفة نفسه، تقصد إرجاع الخلافة إلى العرب.. مع أن من صميم عقيدة الشيخ رحمه الله التي هي العقيدة الإسلامية الحقة أنه لا تنقض الأيدي من طاعة الخليفة القائم إلا أن يروا فيه كفرا بواحا صراحا، ولم ير الشيخ شيئا من هذا حتى يدعو الناس إلى خلع الخليفة، حتى ولو كان الخليفة فاسقا في ذاته، إن لم يصل فسقه إلى درجة الكفر البواح الصراح، فلا يجوز الانقلاب عليه، ولا الانتقاض على حكمه، وأن الشرع يخالف القيام على السلطان إلا

(١) ندوة تجديد الفكر الإسلامي، ألقيت في قاعة المحاضرات بجامعة الملك سعود، ١٤٠٢هـ.

في حالات الكفر البواح الصراح، حتى وإن الحركة من أولها إلى آخرها لم يكن للخليفة والخلافة أي علاقة في الدعوة ألبتة، حتى ولما استتب لهم الأمر في نجد والحجاز، أنهم انتقضوا على الخليفة، ولم يكن للخليفة ذكر قط في مراحل الدعوة»[١]. يتبين من خلال النصين السابقين جانب من موقف الشيخ من دولة الخلافة فليس هناك عداء أو خصومة لدولة الخلافة. ولذا يقول الدكتور عجيل النشمي: «نستطيع القول باطمئنان إن كتابات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ليس فيها تصريح بموقف عدائي ضد دولة الخلافة». ويقول أيضا: «ولم نعثر على أي فتوى له تكفر الدولة العثمانية بل حصر افتاءاته في البوادي القريبة منه التي كان على علم بأنها على شرك ...»[٢]. بل كما يقول النشمي أن موقفه من دولة الخلافة هو موقف الناصح الآمر بالمعروف، المنكر لما يخالف الشرع دون أن يتعداه إلى الصدام المسلح، بل كان يتجنبه ويتحاشاه، كما هو واضح في موقفه من الأشراف الذين يحكمون الحجاز باسم دولة الخلافة. ويذكر النشمي بعض الأحداث التاريخية في زمن الشيخ التي تثبت ما كان عليه الشيخ الإمام من نبل الموقف، وتقدير الدولة العثمانية وإجلالها»[٣]. ونورد خلاصة ما كتبه النشمي في هذا الموضوع،

---

(١) الشبهات التي أثيرت حول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٩).

(٢) مجلة المجتمع، (عدد: ٥٠٦).

(٣) انظر: ما كتبه النشمي في مجلة المجتمع (عدد: ٥٠٩).

حيث يقول: «فكانت سياسة الشيخ وموقفه تجاه بلاد الحجاز أنه لم يؤثر عنه طوال حياته تحريض، أو استعداء أو دعوة لحربها، أو الاستيلاء عليها لشعوره أن ذلك الفعل قد يفسر على أنه خروج على دولة الخلافة. لم تحرك دولة الخلافة ساكنًا، ولم تبدر منها أية مبادرة امتعاض أو خلاف يذكر، رغم توالي أربعة من سلاطين آل عثمان في حياة الشيخ»[1]. إذا كان ما سبق يعكس تصور الشيخ لدولة الخلافة، فكيف كانت صورة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لدى دولة الخلافة؟ يقول د. عجيل النشمي مجيباً على هذا السؤال: «لقد كانت صورة حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لدى دولة الخلافة صورة قد بلغت من التشويه والتشويش مداه، فلم تطلع دولة الخلافة إلا على الوجه المعادي لحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، سواء عن طريق التقارير التي يرسلها ولاتها في الحجاز، أو بغداد، أو غيرهما. أو عن طريق بعض الأفراد الذين يصلون إلى الأستانة يحملون الأخبار»[2]. وساق النشمي بعضا من الأمثلة التي تظهر مدى التشويه وقلب الحقائق الذي ضمته تلك التقارير، أو نقله بعض الأفراد. ولازالت آثار هذا التشويش، وتبديل الحقائق وتزويرها ظاهرا جليا فيما كتب عن تاريخ العثمانيين، ونورد مثالا على ذلك: يقول المؤرخ التركي سليمان بن خليل العزي: «إن المراسلات التي

(١) مجلة المجتمع (عدد: ٥١٠).

(٢) مجلة المجتمع (عدد: ٥١٠).

وصلت إلى القسطنطينية من الشريف مسعود بن سعيد شريف مكة تبين أن ملحدا لا دينيا باسم محمد بن عبد الوهاب، قد ظهر من الشرق، قام بضرب وإجبار سكان تلك المنطقة لإخضاعهم لنفسه عن طريق اجتهاد زائف»[١]. وأما دعوى زلوم أن دعوة الشيخ أحد أسباب سقوط الخلافة، وأن الإنكليز ساعدوا الوهابيين على إسقاطها. فيقول محمود مهدي الاستانبولي جوابًا على هذه الدعوى العريضة: «قد كان من واجب هذا الكاتب أن يدعم رأيه بأدلة وإثباتات، وقديما قال الشاعر:

وإذا الدعاوى لم تقم بدليلها بالنص فهي على السفاه دليل

مع العلم أن التاريخ يذكر أن هؤلاء الإنكليز وقفوا ضد هذه الدعوة، منذ قيامها خشية يقظة العالم الإسلامي .... والغريب المضحك والمبكي معًا أن يتهم هذا الأستاذ حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأنها من عوامل هدم الخلافة العثمانية، مع العلم أن هذه الحركة قامت حوالي عام ١٨١١م، والخلافة هدمت حوالي ١٩٢٢م»[٢]. ومما يدل على أن الإنكليز ضد الحركة الوهابية، أنهم أرسلوا الكابتن فورستر سادلير ليهنئ

---

(١) نقلا عن الوهابيون الأوائل لعبد الباري عبد الباقي (ص: ٥). وقد تضمن تاريخ الدولة العلية العثمانية لمحمد فريد بك (ص: ٤٠٤) معلومات خاطئة عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فقد ذكر: أن الشيخ ولد في الدرعية وأنه درس مذهب أبي حنيفة، وسافر إلى أصفهان، وأنه عاد يقرر مذهب أبي حنيفة، ويذكر أيضا أن الشيخ أدته ألمعيته إلى الاجتهاد والاستقلال فأنشأ مذهبا جديدا.

(٢) الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب (ص: ٦٢).

إبراهيم باشا على النجاح الذي حققه ضد الوهابيين إبان حرب إبراهيم باشا للدرعية، وليؤكد له أيضا مدى ميله إلى التعاون مع الحركة البريطانية لتخفيض ما أسموه بأعمال القرصنة الوهابية في الخليج العربي. بل صرحت هذه الرسالة بالرغبة في إقامة الاتفاق بين الحكومة البريطانية، وبين إبراهيم باشا، بهدف سحق نفوذ الوهابيين بشكل كامل[1].

ويقول الشيخ محمد بن منظور النعماني: «لقد استغل الإنجليز الوضع المعاكس في الهند للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ورموا كل من عارضهم ووقف في طريقهم، ورأوه خطراً على كيانهم بالوهابية، ودعوهم وهابيين ... ، وكذلك دعا الإنجليز علماء ديوبند في الهند بالوهابيين من أجل معارضتهم السافرة للإنجليز، وتضييقهم الخناق عليهم»[2].

وبهذه النقول المتنوعة ينكشف زيف هذه الشبهة، وتهافتها أمام البراهين العلمية الواضحة من رسائل الشيخ الإمام ومؤلفاته، كما يظهر زيف الشبهة أمام الحقائق التاريخية التي كتبها المنصفون.

---

(١) انظر: الكابتن فورستر سادلير، رحلة عبر الجزيرة العربية خلال عام ١٨١٩ م، ترجمة أنس الرفاعي (ص: ١٥٦،٧).

(٢) دعايات مكثفة ضد الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ١٠٥)، باختصار. بل إن القس زويمر يذكر أن الوهابيين في الهند لا يجاهرون بمعتقدهم، لأنه نسب إليهم الحث على الجهاد ضد الحكومة الإنجليزية. وهذه شهادة خصم، والحق ما شهدت به الأعداء. انظر: مجلة المقتطف (م ٢٧، ص: ٢٩٥).

الشبهة: الوهابيون خوارج ونجد اليمامة قرن الشيطان.

لقد تعددت مزاعم الخصوم بهذه الفرية الخاطئة، وتنوعت أباطيلهم، فمرة يتهمون الشيخ بأنه من الخوارج، وأن سيماهم التحليق.. ومرة يطعنون في الشيخ الإمام وفي دعوته بحجة أن موطنه نجد اليمامة، ونجد هي قرن الشيطان كما في الحديث، وهي موطن الزلازل والفتن، وثالثة يزعمون أنه من نسل ذي الخويصرة التميمي.. إلى آخر هذه الترهات والأباطيل. ونلاحظ أن ابن عفالق من أوائل المفترين في ذلك، حيث ينعى على الوهابيين بأن موطنهم هو نجد - قرن الشيطان - وأنهم من بقايا فتنة مسيلمة الكذاب، يقول ابن عفالق في رسالته لابن معمر: «وفي فضل أهل الشام واليمن والحرمين وفارس ما يعرفه من له أدنى معرفة بالأحاديث، وأما أنتم يا أهل اليمامة ففي الحديث الصحيح عندكم يطلع قرن الشيطان، وأنتم لا تزالون في شر من كذابكم إلى يوم القيامة. إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار .... فبماذا يجاوبون من هذه حالته ودعواه، أيدينون بالرجعة ويقولون هذا مسيلمة قد ظهر بوادي حنيفة، فإن النبي ﷺ قال في الحديث المشهور: أنهم لا يزالون في فتنة من كذابهم إلى يوم القيامة..»[1]. ويذكر سليمان بن عبد الوهاب في الكتاب المنسوب إليه الدليل على بطلان دعوة أخيه الشيخ الإمام،

(١) رسالة ابن عفالق لابن معمر (ق: ٤٩) وما بعدها.

وهو أن موطنه بلاد المشرق، بلاد مسيلمة الكذاب، فيقول: «ومما يدل على بطلان مذهبكم ما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ».أخرجه البخاري (٣٣٠١) ، ومسلم (٥٢). فلو علم أن بلاد المشرق خصوصا نجد بلاد مسيلمة أنها تصير دار الإيمان، وأن الطائفة المنصورة تكون بها.. وأن الحرمين الشريفين واليمن تكون بلاد كفر تعبد فيها الأوثان، وتجب الهجرة منها، لأخبر بذلك، ولدعى لأهل المشرق خصوصا نجد، ولدعى على الحرمين واليمن وتبرأ منهم، إذ لم يكن إلا ضد ذلك، فإنه ﷺ عم المشرق، وخص نجداً بأن منها يطلع قرن الشيطان»[1]. ويسوق الحداد بعض تلك الفرية، فيزعم أن الشيخ الإمام هو قرن الشيطان: «وقد استنبط العلماء من مفهوم قول النبي ﷺ «يَطْلُعُ مِنْهَا -أي: نجد- قَرْنُ الشَّيْطَانِ». أخرجه البخاري (٣٢٧٩)، ومسلم (٢٩٠٥). من معجزاته؛ لأنه أتى بالياء للاستقبال؛ لأن مسيلمة لعنه الله، في حياته عليه السلام طلع، وادعى النبوة، وهلك في خلافة الصديق..، ولم يطلع قرن الشيطان إلا بعد الألف والمائة والخمسين، وهو محمد بن عبد الوهاب رأس هذه البدعة وأسها». ويورد الحداد بعضا من علامات الخوارج، ليدعي زورا وجودها عند الوهابيين، فيقول كاذبا: «وأهم من ذلك كله ما ذكره النبي ﷺ من الأحاديث الكثيرة المبينة لعلامات الخوارج، مما يبين أن ابن عبد الوهاب

(١) فصل الخطاب في الرد على محمد بن عبد الوهاب (ص: ٤٤).

وأتباعه منهم، ككونهم من نجد، وكونهم من المشرق، ومعلوم أن نجدا شرقي المدينة، وكون سيماهم التحليق، مع كونهم من المشرق»[١]. ويأتي أفاك آخر، وهو المدعو عبد الرءوف، حيث ساق ما ورد في شأن الخوارج من الأحاديث.. ثم قال: «المراد به أصحاب ابن عبد الوهاب، فإن شعارهم تحليق شعر رؤوسهم أجمع، وعدم اتخاذ القنازع كما هو الأعراب قديما وحديثا، وإذا دخل الرجل في دينهم، أول ما يأمرونه به حلق شعر رأسه أجمع، وبهذا تعرف الوهابية عن سائر الأعراب كما هو معروف، فالحديث نص على رد الوهابية»[٢]. ويدعي الصاوي كذبا وتلفيقا أن علماء الدعوة وأتباعها خوارج «وأنهم يحسبون أنهم على شيء ألا إنهم هم الكاذبون..»، ويؤكد ابن عابدين في حاشيته هذا الإفك، فيزعم أن أتباع الشيخ الإمام يدخلون في مسمى الخوارج[٣]. ويفتري محسن بن عبد الكريم على أتباع هذه الدعوة السلفية بأنهم خوارج، ويصفهم بأنهم مارقة .. ويتحدث عن فرية التحليق، فيقول: «والتحليق الذي صار شعارهم فلا يقبلون من أحد الدخول فيما هم فيه حتى يحلق رأسه، حتى قال المولى عبد الله بن عيسى في كتابه السيف الهندي: إنه بلغني أنه حلق ناس من أهل تهامة

---

(١) مصباح الأنام (ص: ٥) وما بعدها.

(٢) فصل الخطاب (ق: ١٥).

(٣) حاشية الصاوي على الجلالين (٣/ ٣٠٧)، وانظر: إلى الرد الذي كتبه أحمد بن حجر آل بوطامي في كتابه تنزيه السنة والقرآن فقد بين ضلال الصاوي وانحرافه وزيفه (ص: ١٥٠).

رؤوسهم على ضوء السراج نحو ستمائة رجل في ليلة واحدة، فكيف بالنهار»[١]. ويقذع الرافضي اللكنهوري في السب والشتم، فيجعل الخوارج هم سلف الوهابيين، فكان من إفكه أنه قال: «وإن لهم أسوة في من سلف من الخوارج الحرورية، لعنهم الله، حيث كفروا أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام، وجميع المسلمين من أصحابه وأنصاره بتلفيقات تشبهها أقوال هؤلاء الوهابية واستحلوا بذلك دماءهم وأموالهم. ولو تأملت بصائب النظر في تاريخهم لوجدت الوهابية ممن يحذو حذوهم في العقائد ... ثم إنك لو أمعنت النظر لوجدت شيوخ أولئك الخوارج من أهل نجد»[٢]. ويزعم عثمان بن منصور أن نجد اليمامة هي قرن الشيطان، فيقول: «وقد امتنع الرسول ﷺ عن الدعاء لها لما دعا للشام ولليمن والمدينة، لما علم بعلم الله ما يحدث فيها ومنها، وقال فيها: وأولئك منها الزلازل والفتن، ومنها ما يظهر قرن الشيطان»[٣]. ويورد شيخ الكذب والبهتان أحمد دحلان، اتهامه لأنصار هذه الدعوة السلفية بفرية التحليق فيقول: «وكانوا يأمرون من اتبعهم أن يحلق رأسه، ولا يتركونه يفارق مجلسهم إذا تبعهم، حتى يحلقوا رأسه، ولم يقع مثل ذلك قط من أحد من الفرق الضالة التي مضت قبلهم، فالحديث

---

(١) لفحات الوجد عند فعلات أهل نجد (ق: ٤٥).

(٢) كشف النقاب عن عقائد بن عبد الوهاب (ص: ٧٧).

(٣) نقلا عن مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام (ص: ٢٣٤).

صريح فيهم، وكان السيد عبد الرحمن الأهدل مفتي زبيد يقول: لا يحتاج أن يؤلف أحد تأليفا للرد على ابن عبد الوهاب، بل يكفي من الرد عليه قوله ﷺ: «سِيمَاهُمُ التَّحْلِيقُ». أخرجه البخاري (٧٥٦٢)، ومسلم (١٠٦٤). فإنه لم يفعله أحد من المبتدعة غيرهم»[١]. وقد حشد الدجوي في مجلته الأزهر إحدى عشرة صفة من صفات الخوارج، وحملها ظلما وبغيا على أنصار وأتباع دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله[٢]. كما زعم الأفاك الأثيم، والكذاب اللئيم الرافضي العاملي أن الوهابيين يشبهون الخوارج من ثلاث عشرة جهة[٣]. ويورد العاملي الأحاديث التي في ذم المشرق، وذم نجد، ليحملها على نجد اليمامة. ثم يدافع عن موطنه العراق، فيقول نافيا أن تكون العراق هي نجد قرن الشيطان. «وما يحكى عن بعض الوهابيين من أن المراد من نجد

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٥٤).

(٢) انظر: مجلة الأزهر (م٥، ص: ٣٢٩). وانظر: الرد مفصلا في كتاب الفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفيهم (ص: ١١٢).

(٣) انظر: كتابه كشف الارتياب (ص: ١١٤). ومما يحسن ذكره هاهنا ردا على العاملي أن نسوق ما كتبه القصيمي حيث قال: «ومن العجب الذي لا ينقضي أن يزعم العاملي بأن الوهابية يشبهون الخوارج في الجمود والغباوة، وقد ألف جماعة من الشيعة قديما رسالةً سموها الشيعة والمنار وكان أحد مؤلفيها هذا الرجل - أي: العاملي - وقد جاء في هذه الرسالة أن كربلاء أفضل من مكة لوجود آل النبي فيها، وفي الرسالة أيضا أن زيارة آل البيت أفضل من الحج، فمن أغبى من هؤلاء وأجمد؟». عن كتاب الصراع بين الإسلام والوثنية (١/ ٣٧٨).

هو العراق؛ لأنها أعلى من الحجاز والنجد في اللغة ما أشرف من الأرض، معلوم الفساد، فإن نجدا حيثما يطلق بلا قيد يراد به بلادهم التي لا تسمى عرفا إلا بهذا الاسم قديما وحديثا»[١]. ويأتي العاملي بزور آخر، حين يدعي أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب من عشيرة ذي الخويصرة التميمي، وذلك لأن كلاهما من بني تميم، يقول العاملي: «ومن الأخبار المرجح ورودها في الوهابية قوله ﷺ في ذي الخويصرة التميمي أن من ضئضيء هذا قوما يقرأون القرآن ولا يجاوز حناجرهم.. فيكون المراد من ضئضئه أي من أصله وعشيرته، لا من نسله وعقبه؛ لأن عشيرة الرجل هي أصله ومعدنه، وذو الخويصرة وابن عبد الوهاب. من أصل واحد، من عشيرة واحدة فكلاهما تميمي»[٢]. ويدعي الزهاوي أن من أعلام نبوة محمد ﷺ إخباره عن هؤلاء الخوارج، يقصد أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله[٣]. ويزعم أحمد بن محمد الغماري أن دعوة الشيخ الإمام هي قرن الشيطان، فيقول: «ولما طلع قرن الشيطان بنجد في أواخر القرن الحادي عشر، وانتشرت فتنته، كانوا يحملون الأحاديث عليه وعلى أصحابه»[٤]. ويردد أبو زهرة تلك الفرية دون تورع أو تثبت فيقول عن أتباع هذه الدعوة بأنهم: «كانوا يشبهون الخوارج

---

(١) انظر: كشف الارتياب (ص: ١١٩).

(٢) كشف الارتياب (ص: ١٢٣).

(٣) انظر: الفجر الصادق (ص: ٢٠).

(٤) نقلا عن إيضاح المحجة في الرد على صاحب طنجة للشيخ حمود التويجري (ص: ١٣٢).

الذين كانوا يكفرون مرتكب الذنب»[١]. كما أن الشيعي محمد جواد مغنية يزعم أن الوهابية لا تختلف عن الخوارج في مسألة التكفير[٢].

الجواب: إن هذا الركام من تلك الأكاذيب التي افتراها خصوم الدعوة السلفية ما يلبث أن يتلاشى ويزول، فيكون كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف، وذلك عندما نسوق ما سطره بعض أتباع هذه الدعوة السلفية من الحجج الواضحة والأدلة الدامغة في دحض ذلك البهتان. لقد كذب الخصوم على الشيخ الإمام حين زعموا أنه يكفر المسلمين بالذنوب، فإن الشيخ قد أوضح معتقده في هذه المسألة، فقال في رسالته لأهل القصيم: «ولا أكفر أحدا من المسلمين بذنب، ولا أخرجه عن دائرة الإسلام»[٣]. ومع أن الإمام الشوكاني رحمه الله في بادئ الأمر لم تبلغه معلومات موثقة عن هذه الدعوة السلفية، إلا أنه لم يصدق تلك الدعاوى الكاذبة، فقال: «وبعض الناس يزعم أنه يعتقد اعتقاد الخوارج، وما أظن ذلك صحيحا»[٤]. «وسئل الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رحمه الله، فقال السائل: إنكم تكفرون بالمعاصي. فأجاب: ليس هذا قولنا، بل هذا قول الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، ولم نكفر أحدا بعمل المعاصي، بل نكفر من فعل المكفرات كالشرك بالله بأن يعبد معه غيره،

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية (١/ ٢٣٦).

(٢) انظر: هذه هي الوهابية (ص: ٧٠).

(٣) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ١١).

(٤) البدر الطالع (٢/ ٦).

فيدعو غير الله، أو يذبح له، أو ينذر له، أو يخافه، أو يرجوه، أو يتوكل عليه، فإن هذه الأمور كلها عبادة لله بنص القرآن»[١] ... إلى آخر جوابه رحمه الله. ويفند الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب فرية التحليق فيقول: «وأما البحث عن حلق شعر الرأس، وأن بعض البوادي الذي دخلوا في ديننا قاتلوا من لم يحلق رأسه، وقتلوا بسبب الحلق خاصة، وأن من لم يحلق رأسه صار مرتدا، والردة لا تكون إلا بإنكار ما علم بالضرورة من دين الإسلام، وأنواع الكفر والردة من الأقوال والأفعال معلومة عند أهل العلم، وليس عدم الحلق منها، بل ولم نقل إن الحلق مسنون فضلا عن أن يكون واجبا، فضلا عن أن يكون تركه ردة عن الإسلام. ونحن لم نأمر أحدا من الأمراء بقتال من لم يحلق رأسه بل نأمرهم بقتال من أشرك بالله، وأبى عن توحيد الله ... »[٢]. ويوضح الشيخ عبد العزيز بن حمد سبط الشيخ الإمام في جواب له، بعضا من أحكام حلق شعر الرأس، ويذكر السبب في حلقه عندهم في بلاد نجد، فقال رحمه الله: «فالذي تدل عليه الأحاديث، النهي عن حلق بعض وترك بعض، فأما تركه كله فلا بأس به، إذا أكرمه الإنسان كما دلت عليه السنة النبوية. وأما حديث كليب[٣] فهو يدل على الأمر بالحلق عند دخوله في الإسلام إن صح الحديث، ولا يدل على

---

(١) الدرر السنية (٨/ ٢٠٤).

(٢) الدرر السنية (٨/ ١٧٥).

(٣) لعله يقصد الحديث الذي أخرجه أبو داود (٣٥٦)، عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده: أنه جاء إلى النبي ﷺ فقال: قد أسلمت، فقال النبي ﷺ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ».

أن استمرار حلقه سنة، وأما تعزير من لم يحلق وأخذ ماله فلا يجوز وينهى فاعله عن ذلك؛ لأن ترك الحلق ليس منهيا عنه، وإنما نهى عنه ولي الأمر؛ لأن الحلق هو العادة عندنا، ولا يتركه إلا السفهاء عندنا، فنهى عن ذلك نهي تنزيه لا نهي تحريم سدا للذريعة؛ ولأن كفار زماننا لا يحلقون فصار في عدم الحلق تشبها بهم»[1]. ويؤكد الشيخ عبد الرحمن بن حسن في رد شافٍ على من احتج بحديث نجد قرن الشيطان أن الذم والمدح يقع على الحال لا على المحل، كما يذكر المراد بنجد قرن الشيطان فقال رحمه الله: «الذم إنما يقع في الحقيقة على الحال لا على المحل، والأحاديث التي وردت في ذم نجد كقوله ﷺ: «اللهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا ويَمَنِنَا» الحديث. أخرجه البخاري (٧٠٩٤). قيل إنه أراد نجد العراق؛ لأن في بعض ألفاظه: ذكر المشرق، والعراق شرقي المدينة، والواقع يشهد له، لا نجد الحجاز، ذكره العلماء في شرح هذا الحديث، فقد جرى على العراق من الملاحم والفتن، ما لم يجر في نجد الحجاز، يعرف ذلك من له اطلاع على السير والتاريخ، كخروج الخوارج بها، وكمقتل الحسين، وفتنة ابن الأشعث، وفتنة المختار وقد ادعى النبوة، ... وما جرى في ولاية الحجاج بن يوسف من القتال، وسفك الدماء وغير ذلك مما يطول عده. وعلى كل حال فالذم إنما يكون في حال دون حال، ووقت دون وقت، بحسب حال الساكن؛ لأن الذم إنما يكون للحال دون المحل، وإن كانت الأماكن تتفاضل. وقد تقع المداولة فيها، فإن الله

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٥٨٧).

يداول بين خلقه، حتى في البقاع، فمحل المعصية في زمن قد يكون محل طاعة في زمن آخر، وبالعكس .... فلو ذم نجد بمسيلمة بعد زواله، وزوال من يصدقه، لذم اليمن بخروج الأسود العنسي ودعواه النبوة..، وما ضر المدينة سكنى اليهود بها، وقد صارت مهاجر رسول الله ﷺ وأصحابه، ومعقل الإسلام، وما ذمت مكة بتكذيب أهلها لرسول الله ﷺ وشدة عداوتهم له، بل هي أحب أرض الله إليه»[1]. ويذكر الشيخ عبد الرحمن بن حسن في الرد على عثمان بن منصور، الذي وصف أهل هذه الدعوة بأنهم خوارج، ونزل الأحاديث التي وردت في شأن الخوارج عليهم في رده أن أهل هذه الدعوة من أبعد الناس عن مشابهة الخوارج، يقول: «وأما أهل هذه الدعوة الإسلامية التي أظهرها الله بنجد، وانتشرت واعترف بصحتها كثير من العلماء والعقلاء، وأدحض الله حجة من نازعهم بالشهادة، فهم بحمد الله، يدعون إلى ما بعث الله به رسله من إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له»[2]. كما يبين الشيخ عبد الرحمن بن حسن في موضع آخر أن رأيي أهل هذه الدعوة في الخوارج هو رأي الصحابة رضي الله عنهم[3]. ويقرر الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن المراد بالمشرق ونجد الذي ورد ذمه في الحديث، فقال: «إن المراد بالمشرق ونجد في هذا

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٢٦٤) وما بعدها.

(٢) الدرر السنية (٩/ ١٩٥). وانظر: جواب الشيخ عبد الرحمن بن حسن لما سئل عن الخوارج: الدرر السنية (٨/ ٢٠٤).

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩/ ٢١٠).

الحديث وأمثاله هو العراق، لأنه يحاذي المدينة من جهة الشرق، يوضحه أن في بعض طرق هذا الحديث: «وَأَشَارَ إِلَى الْعِرَاقِ»، قال الخطابي: نجد من جهة المشرق، ومن كان بالمدينة، كان نجده بادية الشام ونواحيها فهي مشرق أهل المدينة، وأصل نجد ما ارتفع من الأرض، وهو خلاف الغور فإنه ما انخفض منها، وقال الداوودي: إن نجدا من ناحية العراق، ذكر هذا الحافظ ابن حجر، ويشهد له ما في مسلم عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: يا أهل العراق ما أسألكم عن الصغيرة وأركبكم للكبيرة، سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الفتنة تجيء من هاهنا، وأومأ بيده إلى المشرق، فظهر أن هذا الحديث خاص لأهل العراق؛ لأن النبي ﷺ فسر المراد بالإشارة الحسية، وقد جاء صريحا في المعجم الكبير للطبراني النص على أنها العراق. وقول ابن عمر وأهل اللغة وشهادة الحال كل هذا يعين المراد»[1]. ويشير الشيخ عبد اللطيف إلى فضل بني تميم فيقول: (وقد جاء في فضل بعض أهل نجد كتميم، ما رواه البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: أحب تميما لثلاث سمعتهن من رسول الله ﷺ قوله لما جاءت صدقاتهم هذه صدقات قومي، وقوله في الجارية التميمية: اعتقها فإنها من ولد إسماعيل، وقوله: هم أشد أمتي على الدجال.. هذا في المناقب الخاصة، وأما

(١) منهاج التأسيس والتقديس في الرد على ابن جرجيس (ص: ٦٢)، ولا يعني ذلك ذم علماء العراق.. لما ورد من أحاديث في شأن بلادهم، يقول الشيخ عبد اللطيف في مصباح الظلام (ص: ٢٣٦): ولا يقول مسلم بذم علماء العراق لما ورد فيها، وأكابر أهل الحديث وفقهاء الأمة أهل الجرح والتعديل أكثرهم من أهل العراق. وانظر: رسالة أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان (ص: ٤٣).

العامة للعرب، فلا شك في عمومها لأهل نجد؛ لأنهم من صميم العرب، وما ورد في تفضيل القبائل والشعوب أدل وأصرح في الفضيلة مما ورد في البقاع والأماكن في الدلالة على فضل الساكن والقاطن. ومعلوم أن رؤساء عباد القبور الداعين إلى دعائهم وعبادتها لهم حظ وافر مما يأتي به الدجال، وقد تصدى رجال من تميم، وأهل نجد للرد على دجاجلة عباد القبور الدعاة إلى تعظيمها مع الله، وهذا من أعلام نبوته ﷺ إن قلنا إن «ال» في الدجال للجنس لا للعهد، وإن قلنا إنها للعهد كما هو الظاهر، فالرد على جنس الدجال توطئة وتمهيد لجهاده، ورد باطله فتأمله فإنه نفيس جدا»[1]. ويجيب الشيخ عبد اللطيف على من عاب الشيخ الإمام بدار مسيلمة، فيقول: «ولا يعيب شيخنا بدار مسيلمة إلا من عاب أئمة الهدى ومصابيح الدجى بما سبق في بلادهم من الشرك والكفر المبين، وطرد هذا القول جرأة على النبيين وأكابر المؤمنين، وهذا المعترض – أي: عثمان بن منصور – كعنز السوء يبحث عن حتفه بظلفه ولا يدري. وقد قال بعض الأزهريين: مسيلمة الكذاب من خير نجدكم. فقلت وفرعون اللعين رأس مصركم، فبهت، وأين كفر فرعون من كفر مسيلمة لو كانوا يعلمون»[2]. ويرد الشيخ عبد اللطيف على ابن منصور حين طعن في نجد

(١) منهاج التأسيس والتقديس في الرد على ابن جرجيس (ص: ٦١). انظر: توضيح الشيخ عبد اللطيف حال الخوارج ثم حال عباد القبور وكثير منهم خصوم للدعوة السلفية وبيان حال الشيخ الإمام.. ثم قال: ليعلم الواقف على ما تقرره حقيقة المذاهب وحاصل العقائد فيما وقعت فيه الخصومة: تاريخ نجد للآلوسي (ص: ٧٩).

(٢) مصباح الظلام (ص: ٢٣٧).

اليمامة؛ لأنها على حد زعمه بلد نجدة الحروري والقرمطي، فيقول رحمه الله: «ثم كون نجدة الحروري والقرمطي من هذه البلاد، كلام كذب وزور على عادته، فإن نجدة ابتلي ببدعته ومروقه بالعراق، وبها استقر وهي وطنه، وأيضا فقد ثبت أنه تاب لما ناظره ابن عباس. والقرمطي بلاده القطيف والخط، وليس من حدود اليمامة، بل ولا من حدود نجد. ثم لو فرض أنه من نجد، ومن اليمامة ومن بلدة الشيخ أي ضرر في ذلك؟ وهل عاب الله ورسوله أحدا من المسلمين أو غيرهم ببلده ووطنه، وكونه فارسيا أو زنجيا أو مصريا من بلاد فرعون، ومحل كفره وسلطته؟ وعكرمة بن أبي جهل من أفاضل الصحابة، وأبوه فرعون هذه الأمة»[1]. وقد تتبع الشيخ السهسواني في صيانة الإنسان الروايات في شأن نجد قرن الشيطان، وساق أقوال العلماء في ذلك، ومرادهم بنجد هاهنا ثم قال: «ولا يخفى عليك أن لفظا من ألفاظ هذا الحديث، لا يقتضي أن كل من يولد في المشرق يكون مصداقا لهذا الحديث.. ومجرد وقوع الفتنة لا يستلزم ذم كل من يسكنه، بدليل ما رواه الشيخان عن أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أشرف النبي ﷺ على أطم من آطام المدينة، فقال: هل ترون ما أرى؟ قالوا: لا قال: «إِنِّي لَأَرَى الْفِتَنَ تَقَعُ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَوَقْعِ الْمَطَرِ».أخرجه البخاري (١٨٧٨)، ومسلم (٧٢٤٥). وذكر المؤلف أحاديث أخرى، ثم قال: «وهذه الأحاديث وغيرها مما ورد في هذا الباب دالة على وقوع الفتن في المدينة النبوية، فلو كان وقوع الفتن

(١) مصباح الظلام (ص: ٢٩٥).

في موضع مستلزما لذم ساكنيه لزم ذم سكان المدينة كلهم أجمعين، وهذا لا يقول به أحد، على أن مكة والمدينة كانتا في زمن موضع الشرك والكفر، وأي فتنة أكبر منهما، بل وما من بلد أو قرية إلا وقد كانت في زمن أو ستصير في زمان موضع الفتنة، فكيف يجتريء مؤمن على ذم جميع مسلمي الدنيا؟ وإنما مناط ذم شخص معين كونه مصدرا للفتن من الكفر والشرك والبدع». كما ساق السهسواني الروايات التي تثبت أن العراق هو المراد في أحاديث الفتن في نجد، وأنه المشرق بالنسبة للمدينة المنورة. ويقول السهسواني عن دعوى التحليق: «وهذا كذب صريح وبهتان قبيح»[1]. ويقول علامة العراق محمود شكري الآلوسي عن بلده العراق – والتي هي في الحقيقية نجد قرن الشيطان–: «ولا بدع فبلاد العراق معدن كل محنة وبلية، ولم يزل أهل الإسلام منها في رزية بعد رزية، فأهل حروراء وما جرى منهم على الإسلام لا يخفى، وفتنة الجهمية الذين أخرجهم كثير من السلف من الإسلام إنما خرجت ونبغت بالعراق، والمعتزلة وما قالوه للحسن البصري وتواتر النقل به ... إنما نبغوا وظهروا بالبصرة، ثم الرافضة والشيعة وما حصل فيهم من الغلو في أهل البيت، والقول الشنيع في الإمام علي، وسائر الأئمة ومسبة أكابر الصحابة..، كل هذا معروف مستفيض»[2].

---

(١) انظر: صيانة الإنسان (ص: ٤٩٦) وما بعدها. وانظر: في نفس المرجع ما ذكره المؤلف من ثناء المصطفى ﷺ على أهل نجد وبني تميم (ص: ٥٢١).

(٢) غاية الأماني في الرد على النبهاني (٢/ ١٨٠).

ويرد ابن سحمان إفك الحداد حين وصف أهل نجد بأنهم من ذرية مسيلمة الكذاب، ويؤكد أن العراق موطن الفتن؛ لأنها مشرق المدينة وليست اليمامة، يقول ابن سحمان: «وآباء أصحاب رسول الله ﷺ وأسلافهم كانوا على جاهلية، وشرك، وعبادة للأصنام والأحجار وغيرها، ولا يتوجه عيب أحد منهم بأسلافه وقد يخرج الله من أصلاب المشركين، والكفار من هو من خواص أوليائه وأصفيائه .... قد كان بلد الشيخ اليمامة، ولم تكن اليمامة مشرق المدينة، بل مشرق المدينة العراق ونواحيه، فاليمامة ليست مشرق المدينة، ولا هي وسط المشرق بين المدينة والعراق، بل اليمامة شرق مكة المشرفة»[1].

ويبين عبد الكريم بن فخر الدين الهندي تحريف دحلان، ويرد عليه، ثم ينكر جوابا على دعوى التحليق، فيقول- حين ذكر دحلان أن نجد جزيرة العرب هي قرن الشيطان-: «انظر كيف صنيعه وتحريفه كلام الرسول وتضييعه، مع أن شراح الحديث يذكرون في ذيله قتل عثمان رضي الله عنه وواقعة الجمل وصفين، وظهور الخوارج ونحو ذلك، ولم يعينوا مورده كما عين، مع أن حدوث الشيخ محمد بن عبد الوهاب خارج عن الموارد المذكورة فيما هنالك»[2]. ويقول عبد الكريم أيضا: «وأما ما ورد في الخوارج سيماهم التحليق، فلا ينطبق على ما ادعاه فإن ترك الشعر واللمة سنة عند محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، فإن كان

---

(١) الأسنة الحداد في الرد على علوي الحداد (ص: ٨٧) وما بعدها.

(٢) الحق المبين في الرد على اللهابية المبتدعين (ص: ٤٤).

صحيحا يحمل أمره ذلك، فيمن كان جديد الإسلام كما قال رسول الله ﷺ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ الْكُفْرِ». أخرجه أبو داود (٣٥٦)، وأحمد (١٥٤٣٢).»[١]. ويبين ناصر الدين الحجازى في النفخة المراد بالشرق وحده أثناء رده على إفك الاسكندراني فيقول: «إن الشرق اسم عام نهايته مطلع الشمس، وقد ظهر منه فتن كثيرة كفتنة جنكيزخان، وهولاكو ومن بعده من التتار، واستطال الأمر، وقتلت الألوف المؤلفة من المسلمين، فما الذي حملت على أن تخصه بأولئك المساكين الذين يضربون في الأرض، ليحصلوا قوتهم من حلال». ويجيب الحجازي عن فرية التحليق فيقول رحمه الله: «وأما ما ذكرته عن التحليق فذاك كلام خرافة يا أم عمرو»[٢]. وألف الشيخ حكيم محمد أشرف سندهو رحمه الله رسالة مستقلة بعنوان أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان جمع فيها روايات هذا الحديث، وذكر أقوال شراح الحديث في بيان معناه، وكذا أقوال علماء اللغة، والجغرافيين، وأثبت على ضوئها أن المراد بنجد قرن الشيطان هي العراق، ونوجز بعض ما أورده وهو يقول بعد أن ساق مرويات هذا الحديث: «مقصود الأحاديث أن البلاد الواقعة في جهة المشرق من المدينة المنورة، هي مبدأ الفتنة والفساد، ومركز الكفر والإلحاد، ومصدر الابتداع والضرر، فانظروا في خريطة العرب بنظر الإمعان، يظهر لكم أن الأرض الواقعة في

---

(١) الحق المبين (ص: ٤٥).

(٢) النفخة على النفحة (ص: ٢٩) وما بعدها.

شرق المدينة إنما هي أرض العراق فقط موضع الكوفة والبصرة وبغداد» .... واتفقت كلمة شراح الحديث وأئمة اللغة ومهرة جغرافية العرب أن النجد ليس اسما لبلد مخصوص، ولا اسما لبلدة بعينها، بل يقال لكل قطعة من الأرض مرتفعة عما حواليها نجد»[1]. وقد رد الشيخ حمود التويجري في كتابه إيضاح المحجة على فرية الغماري فكان من رده: «أن الروايات الواردة في طلوع قرن الشيطان من المشرق كلها عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد صرح في بعضها أن المراد بالمشرق أرض العراق فبطل بذلك كل ما يتعلق به الملاحدة على أهل الجزيرة العربية». ولما زعم الغماري أن المراد بطلوع قرن الشيطان بنجد هو ظهور الشيخ أعقبه التويجري برد قال فيه: «وهذا من البهتان والإثم المبين، لكونه وصفهم بصفة ذميمة لم ترد فيهم، وإنما وردت في غيرهم، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]، وقد شهد علماء الدين للشيخ بأنه أظهر توحيد الله، وجدد دينه، ودعا إليه، واعترفوا بعلمه وفضله وهدايته، وأثنوا عليه نظما ونثرا»[2]. ويقول العلامة ناصر الدين الألباني معلقا على حديث: «اللهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا..». أخرجه البخاري (٧٠٩٤). بعد أن ساق طرقه ومروياته: «فيستفاد من مجموع طرق الحديث أن المراد من نجد في رواية البخاري ليس

---

(١) أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان (ص: ١٦) وما بعدها.

(٢) إيضاح المحجة في الرد على صاحب طنجة (ص: ١٣٢) وما بعدها.

هو الإقليم المعروف اليوم بهذا الاسم، وإنما هو العراق، وبذلك فسره الإمام الخطابي والحافظ ابن حجر العسقلاني ... وقد تحقق ما أنبأ به عليه السلام، فإن كثيرا من الفتن الكبرى كان مصدرها العراق كالقتال بين سيدنا علي ومعاوية، وبين علي والخوارج، وبين علي وعائشة وغيرها مما هو مذكور في كتب التاريخ. فالحديث من معجزاته ﷺ وأعلام نبوته»[1]. وينفي د. عبد الباري عبد الباقي أن يكون الوهابيون خوارج، فيقول: «فعلى عكس الخوارج، لم يتبرأ الوهابيون من عثمان وعلي رضي الله عنهما»[2]. ويدحض القصيمي فرية التحليق شعار الخوارج كما يقولون، وينفي أن تكون منطبقة على الوهابيين، فيقول: «وهذا قول فاسد مردود، وبيان ذلك أن حجته في هذا القول، هي أن النجديين فيهم من يحلقون رؤوسهم، وفاتهم أن معنى سيمى القوم، أي: علامتهم التي بها يتميزون عن غيرهم، وما به يعرفون ويختصون. وإذا كان الأمر مشتركا بين الناس مشاعا بين أصنافهم، فليس سيمى الطائفة ولا علامة، وكذلك التحليق لا يمكن أن يكون سيمى لأحد اليوم؛ لأن التحليق أمر تفعله أمم كثيرة في أقطار كثيرة من الأقطار الإسلامية، فلا يمكن أن يكون سيمى النجديين يقينا». ويبطل القصيمي دعوى الرافضي العاملي أن الوهابيين خوارج فيقول: «أن الوهابيين يشهدون بحق وصدق أن هؤلاء الذين أكفرهم الخوارج كعلي وعثمان ومعاوية، ومن

(١) الإمام محمد بن عبد الوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب للاستانبولي (ص: ٨٨).

(٢) الوهابيون الأوائل بعض الجوانب من التقييم المعاصر لهم تعريب د. سيد رضوان علي (ص: ١٧).

وافق هؤلاء الصحابة من الصحابة والتابعين من أفضل البشر، وأصدقهم دينا، وإيمانا وسيرة وسريرة»[1].

(١) الصراع بين الإسلام والوثنية (١/ ٤٤٣) وما بعدها. ويوضح القصيمي أن الشيعة شر من الخوارج من عدة أوجه انظر: (١/ ٤٧٧)، كما يوضح أوجه الشبه بين الشيعة واليهود. انظر: (١/ ٤٩٢). ويرد القصيمي في كتابه الفصل الحاسم بين الوهابيين ومخالفيهم الصفات الشنيعة من صفات الخوارج التي ألصقها الدجوي بالوهابيين، ثم يثبت بالبراهين أن الدجوي وأتباعه هم بهذه الصفات أحق وأولى. انظر: الفصل الحاسم (ص: ١١٢). وانظر: مقال د. محمد الشويعر في مجلة الاعتصام (س٤٧، ع٨) بعنوان: لا علاقة بين الوهابية الرستمية وبين دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية. حيث إن هناك طائفة من الإباضية في المغرب يطلق عليها الوهابية نسبة إلى عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم وهذه الطائفة قد وجدت قبل مولد الشيخ بمئات السنين، فربما وقع اللبس عند قاصري الاطلاع فخلط بين الحركة الإباضية الخارجية وبين دعوة الشيخ الإمام السلفية.

الشبهة: تنزيل آيات في المشركين على المسلمين.

يفتعل الخصوم شبهة أن الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه من بعده، قد عمدوا إلى آيات من القرآن نزلت في المشركين، وخوطب بها الكفار آنذاك فحملها - أي: الإمام وأتباعه كما يدعون- على المسلمين، فجعلوا المسلمين مثل الكفار. مع ملاحظة أنهم يقصدون بالمسلمين هاهنا من يستغيث بالأموات، ويذبح للجن، وينذر للأولياء. فهم مسلمون على حد ظنهم ماداموا يعترفون بأن الله هو المؤثر، والفاعل وبيده النفع والضر..، وهم مسلمون أيضا لأنهم ينطقون بالشهادتين، ولو وقعوا في تلك الشركيات. وسنورد شبهتهم في ذلك.. ثم نتبعها بالرد والبيان. يشير سليمان بن عبد الوهاب في الكتاب المنسوب إليه إلى تلك الشبهة، فيقول مخاطبا أنصار الدعوة السلفية: «ولكن ليس هذا بأعجب من استدلالكم بآيات نزلت في الذين: ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ۝٣٥ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ [الصافات: ٣٥-٣٦]، والذين يقال لهم: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٩]، والذين يقولون: ﴿أَجَعَلَ ٱلْأَلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص: ٥]، ومع هذا يستدلون بهذه الآيات، وينزلونها على الذين يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقولون ما لله

من شريك، ويقولون ما أحد يستحق أن يعبد مع الله»[١]. ويورد علوي الحداد تلك الشبهة فيقول: «وأما ما استدل به من الآيات الكريمة على تكفير المسلمين كقوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٨٤ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٥]، وما بعدها من الآيات فهي إنما نزلت في حق الكفار المنكرين للقرآن والرسول. فأي مناسبة بين المسلم والكافر»[٢]. ويدعي اللكنهوري تلك الدعوى فيقول: «كما أن الخوارج طبقوا ما ورد في الكفار والمشركين من الآيات على المسلمين المؤمنين، فكذلك هؤلاء الوهابيون يطبقون سائر تلك الآيات الواردة في المشركين على مسلمي العالم»[٣]. ويزيد دحلان عن غيره كعادته الأكاذيب والشبهات، فيقول مستكثرا من تلك الشبهة: «وعمدوا إلى آيات كثيرة من آيات القرآن التي نزلت في المشركين فحملوها على المؤمنين .... وحملوا الآيات القرآنية التي نزلت في المشركين على خواص المؤمنين وعوامهم. كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾ [الجن: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ ٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمۡ أَعۡدَآءٗ وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمۡ

(١) الصواعق الإلهية (ص: ١١).

(٢) مصباح الأنام (ص: ١٧). باختصار.

(٣) كشف النقاب عن عقائد ابن عبد الوهاب (ص: ٨٠).

﴿كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥-٦] حيث حملوها على المؤمنين، وأدخلوهم في عموم هذه الآيات .... وتمسك في تكفير المسلمين بآيات نزلت في المشركين، فحملها على الموحدين»[١].

الجواب: يظهر في هذه الشبهة تلبيس الخصوم، وتمويههم على سواد الناس، حيث جعلوا عباد القبور مسلمين موحدين؛ لأنهم يعترفون بأن الله هو الفاعل دون غيره، ولذا فهم مسلمون. وقد أشار الشيخ عبد الله أبو بطين إلى خطر مقالة الخصوم، فقال رحمه الله: «وأما قول من يقول إن الآيات التي نزلت بحكم المشركين الأولين، فلا تتناول من فعل فعلهم، فهذا كفر عظيم، مع أن هذا قول ما يقوله إلا ثور مرتكس في الجهل، فهل يقول إن الحدود المذكورة في القرآن والسنة لأناس كانوا وانقرضوا؟ فلا يحد الزاني اليوم، ولا تقطع يد السارق، ونحو ذلك، مع أن هذا قول يستحي من ذكره، أفيقول هذا إن المخاطبين بالصلاة والزكاة وسائر شرائع الإسلام انقرضوا وبطل حكم القرآن»[٢].

وقد تحدث الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن عن آثار هذه الشبهة، فكان مما قاله رحمه الله: «أن من منع تنزيل القرآن، وما دل عليه من الأحكام على الأشخاص والحوادث التي تدخل تحت العموم اللفظي، فهو من أضل الخلق وأجهلهم بما عليه

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٣٢) وما بعدها.

(٢) الدرر السنية (٨/ ٢٣٧).

أهل الإسلام وعلماؤهم قرنا بعد قرن، وجيلا بعد جيل، ومن أعظم الناس تعطيلا للقرآن، وهجرا له وعزلا عن الاستدلال به في موارد النزاع. فنصوص القرآن وأحكامه عامة لا خاصة بخصوص السبب. وما المانع من تكفير من فعل ما فعلت اليهود من الصد عن سبيل الله والكفر به مع معرفته؟»[1]. ويذكر الشيخ عبد اللطيف أن تلك الشبهة قد وقع فيها داود بن جرجيس فقال الشيخ عبد اللطيف: «ومن شبهاته قوله في بعض الآيات هذه نزلت فيمن يعبد الأصنام، هذه نزلت في أبي جهل، هذه نزلت في فلان وفلان يريد قاتله الله تعطيل القرآن عن أن يتناول أمثالهم وأشباههم ممن يعبد غير الله، ويعدله بربه»[2]. ويبين الشيخ عبد اللطيف أن هذه الشبهة من الأسباب المانعة عن فهم القرآن: «ومن الأسباب المانعة عن فهم كتاب الله أنهم ظنوا أن ما حكى الله عن المشركين، وما حكم عليهم ووصفهم به خاص بقوم مضوا، وأناس سلفوا، وانقرضوا، لم يعقبوا وارثا. وربما سمع بعضهم قول من يقول من المفسرين هذه نزلت في عباد الأصنام، هذه في النصارى ... ، فيظن الغر أن ذلك مختص بهم، وأن الحكم لا يتعداهم، وهذا من أكبر الأسباب التي تحول بين العبد وبين فهم القرآن والسنة»[3]. ويظهر الشيخ صالح بن

---

(١) مصباح الظلام (ص: ١٤٠).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٧٨).

(٣) دلائل الرسوخ (ص: ٤٤).

محمد الشثري خطورة هذه الشبهة ومدى انحرافها فيقول ردا على دحلان: «فيا سبحان الله كيف بلغ اتباع الهوى بصاحبه إلى هذا الجهل العظيم، والتناقض البين، وتحريف معاني آيات الله المحكمات الدالة على السؤال والطلب، ويحتج بها على أنها وردت في المشركين وأن حكمها لا يتعداهم ... مع أن أحكام القرآن متناولة لجميع أمة محمد ﷺ إلى قيام الساعة. قال تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام: ١٩]. وعلى قول هذا المبطل أن حكم القرآن لا يتعدى من نزل فيه، فيقال: قد خاطب الله الصحابة بشرائع الدين كالصلاة والزكاة والصيام والحج، وبآيات المواريث، وبآيات الحدود، فيلزم على قول هذا المبطل أن حكمها لا يتعدى الصحابة. وهذا كفر وضلال، فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»[١]. ويوضح السهسواني رحمه الله صحة معتقد الشيخ الإمام في تلك المسألة، فقال: «نعم قد استدل الشيخ رحمه الله على كفر عباد القبور بعموم آيات نزلت في الكفار، وهذا مما لا محذور فيه، إذ عباد القبور ليسوا بمؤمنين عند أحد من المسلمين ...، وإنما تمسك الشيخ في تكفير الذين يسمون أنفسهم مسلمين، وهم يرتكبون أموراً مكفرة بعموم آيات نزلت في المشركين، وقد ثبت في علم الأصول أن العبرة لعموم اللفظ، لا لخصوص السبب، وهذا مما لا مجال فيه لأحد»[٢].

---

(١) تأييد الملك المنان (ق: ٣٩).

(٢) صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان (ص: ٤٨٧).

ومما كتبه الشيخ عبد الكريم بن فخر الدين ردا على دحلان وغيره ممن وقع في تلك الشبهة قوله: «إن العبرة بعموم اللفظ لا لخصوص السبب، فحمل آية نزلت في مشرك على مؤمن بتشبيه به شائع ذائع، ولأجل ذلك أجرى الفقهاء حكم الكفر بالتشبه بالكفر، وقد ورد عنه ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ». أخرجه أبو داود (٤٠٣١)، وأحمد (٥١١٤).»[1]. ويقول ابن سحمان: «فمن فعل كما فعل المشركون من الشرك بالله، بصرف خالص حقه لغير الله من الأنبياء والأولياء والصالحين، ودعاهم مع الله، واستغاث بهم كما يستغيث بالله، وطلب منهم ما لا يطلب إلا من الله، فما المانع من تنزيل الآيات على من فعل كما فعل المشركون، وتكفيره، وقد ذكر أهل العلم أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولكن إذا عميت قلوبهم عن معرفة الحق، وتنزيل ما أنزله الله في حق المشركين على من صنع صنيعهم واحتذى حذوهم فلا حيلة فيه»[2]. ويكشف محمد رشيد رضا عن كثافة جهل أصحاب هذه الشبهة فيقول: «ومن عجائب جهل دحلان وأمثاله أنهم يظنون أن ما بينه القرآن من بطلان شرك المشركين خاص بهم لذواتهم، وليس بحجة على من يفعل مثل فعلهم، كأن من ولد مسلما يباح له الشرك لجنسيته الإسلامية، وإن أشرك بالله في كل ما عده كتاب الله شركا، وعلى هذا لا يتصور

(١) الحق المبين في الرد على اللهابية المبتدعين (ص: ٤٦).

(٢) كشف غياهب الظلام عن أوهام جلاء الأوهام (ص: ١٩٥)، وانظر: الأسنة الحداد (ص: ١٢٢).

وقوع الردة في الإسلام؛ لأن من سمي مسلما يجب أن يسمى كفره وشركه إسلاما، أو يعد مباحا له أو حراما على الأقل، وقد يعدونه مشروعا بالتأويل»[١]. ويرد الشيخ فوزان السابق تلك الدعوى فيقول: «وأما القول بأن الآيات التي نزلت بحق المشركين من العرب لا يجوز تطبيقها على من عمل عملهم ممن يتسمى بالإسلام؛ لأنه يقول: لا إله إلا الله، فهو قول من أغواه الشيطان. فآمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، لأن مجرد التلفظ بالشهادة مع مخالفة العمل بما دلت عليه لا تنفع قائلها، وما لم يقم بحق لا إله إلا الله نفيا وإثباتا، وإلا كان قوله لغوا لا فائدة فيه. فالمعترض يريد تعطيل أحكام الكتاب والسنه، وقصرها على من نزلت فيهم، وهذا القول يقتضي رفع التكليف عن آخر هذه الأمة»[٢]. ونختم هذه الأجوبة، بما سطره القصيمي ردا على هذه الشبهة، يقول: «وما زال المسلمون والعلماء والأئمه الأعلام، يستدلون بالآيات العامة النازله في الكفار على ما يفتون به المسلمين ... ومازالوا يأخذون من تلك العموميات الحجج والدلالات على معتقداتهم وإيمانهم، ولا خلاف عندهم أن القرآن إذا ما نهى اليهود، والنصارى، أو المجوس عن أمر من الأمور، أو أخبر أن ذلك كفر فيهم، أنهم هم أيضا منهيون عن ذلك الأمر، وأنه كفر فيهم. وقد عقد الإمام الشاطبي في أول كتابه الاعتصام فصلا مبسوطا رد

---

(١) صيانة الإنسان للسهسواني، تعليق محمد رشيد رضا (ص: ٤٨٧).

(٢) البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار (ص: ٢٧٧).

به على البدع والمبتدعين، محتجا بعموم الآيات النازلة في أهل الكتاب، وذكر فيها أقاويل كثيرة عن السلف من صحابة وتابعين ومن بعدهم، قد احتجوا فيها بالآيات المطلقة النازلة أصلا في طوائف الشرك، وأهل الكتاب على إثم البدعة، وخطأ المبتدعين من المسلمين»[1].

(١) الصراع بين الإسلام والوثنية (١/ ٤١٩) باختصار.

الشبهة: مبايعة أتباع دعوة الإمام لداعش.

يقول فؤاد إبراهيم: «وفي يوم الإعلان عن الدولة الإسلامية أو الخلافة وتتويج أبي بكر البغدادي، إبراهيم بن عواد البدري خليفة على المسلمين بادر بعض أتباع المذهب الوهابي في المملكة السعودية إلى مبايعته على الأقل في العالم الافتراضي، وهنا يكمن السؤال المفتاحي لفهم علاقة داعش بالمملكة السعودية، وباتباع المذهب الرسمي فيها .... إذ ليس هناك من يشكك في إخلاص داعش للعقيدة الوهابية الأصلية وتجسيده لتعاليمها، مع اندلاع الخلاف بين القاعدة وداعش وخروجه للعلن، تكشفت حقيقة الجذور الفكرية لكل منهما، وتبين أن داعش هو تنظيم سلفي وهابي خالص على العكس من القاعدة التي تضم بين صفوفها عناصر من تلاوين مذهبية سنية متنوعة .... إن مرحلة إدارة التوحش تكون تمهيدية لمرحلة التمكين، وأن إدخال السعودية ضمن استراتيجية التغيير يعني أن داعش تستعد لتحقيق الوعد الوهابي المؤجل بإقامة الخلافة أو الإمامة الكبرى، بحسب تعبير ابن تيمية .... إذاً نحن أمام فصل من التجاذب داخل النطاق العقدي الواحد، حيث تنجب الجماعة مولوداً يحمل سماتها الوراثية، ويعتنق المبادئ المؤسسة الخطابها وهويتها ورؤيتها. فأولئك الذين يحاجون العلماء إنما يصدرون عن ذات فتاوى الجهاد التي جرى تعميمها وتطبيقها خلال عقدين من الزمان .... وسلسلة مقالات لأكاديميين وإعلاميين حول داعش نشرت في الصحف السعودية، تكاد تجمع على حقيقة أنه وبناء على الأيديولوجية المسؤولة عن

إنتاج هذا التنظيم يجعله نبتة محلية، وأن الاختلاف يدور حول مدى تغلغله في طبقات المجتمع، وفي أحسن الأحوال إلى أي مدى تجعل من اختراق داعش للمجتمع إمكانية راجحة .... إن الدولة الجديدة التي ينتمي إليها المقاتلون السعودية تحمل رسالة، وهي نفس الرسالة التي جاء بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وعلى أساسها قام حكم آل سعود، مع فارق أن داعش تلتزم حرفيًا بتلك الرسالة وتطبقها على الأرض، بينما يستغل الحكام السعوديون تلك الرسالة لمآربهم السياسية الخاصة، بحسب رؤية الأشد التصاقًا بالتعاليم الوهابية الأصلية، الأمر الذي يجعل خيار التصادم بين الدولتين راجحا»[1].

الجواب: سبق في الدعوى الأولى أن مجرد دعوى الانتساب لدعوة الإمام أو النسبة إليها لا يكفي في ثبوت الانتساب والانتماء، وإنما لا يتحقق ذلك إلا باتباع منهج الإمام في أقواله وأعماله والرجوع إلى كتبه وفهمها حسب ما أراد مؤلفها والرجوع إلى العلماء الراسخين في ذلك. وفتاوى علماء أهل السنة من أتباع دعوة الإمام في داعش أكثر من أن تحصر، وقد صدرت البيانات في التحذير منهم، وبمجرد أن تكتب في محركات البحث أقوال أو فتاوى أهل العلم في داعش تخرج لك هذه الفتاوى من علماء أهل السنة، وخصوصا علماء هذه البلد المملكة العربية السعودية، بل إن الفتاوى كانت تصدر للتحذير من مثل هذه الجماعات وأفكارها وتحديد العقوبات لها قبل ظهورها وبروزها. وقرارات أهل العلم وأقوالهم من أتباع

---

(١) داعش من النجدي إلى البغدادي (ص: ٩، ٢٣٣، ٢٤٩، ٢٦٧).

دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب في التحذير من الفكر الضال والتشديد في العقوبة إلى درجة القتل كانت قبل إعلان داعش، فإن إعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش كان في عام ٢٠١٣م، وكانت القرارت تصدر قبل ذلك، ومن ذلك قرار هيئة كبار العلماء، رقم ١٤٨، وتاريخ ١٢/ ١/ ١٤٠٩ هـ. وفيه: «فإن المجلس يقرر بالإجماع ما يلي: أولاً: من ثبت شرعاً أنه قام بعمل من أعمال التخريب والإفساد في الأرض التي تزعزع الأمن بالاعتداء على الأنفس والممتلكات الخاصة أو العامة: كنسف المساكن أو المساجد أو المدارس أو المستشفيات والمصانع والجسور ومخازن الأسلحة والمياه والموارد العامة لبيت المال كأنابيب البترول، ونسف الطائرات أو خطفها ونحو ذلك؛ فإن عقوبته القتل لدلالة الآيات المتقدمة على أن مثل هذا الإفساد في الأرض يقتضي إهدار دم المفسد؛ ولأن خطر هؤلاء الذين يقومون بالأعمال التخريبية وضررهم أشد من خطر وضرر الذي يقطع الطريق فيعتدي على شخص فيقتله أو يأخذ ماله، وقد حكم الله عليه بما ذكر في آية الحرابة. ثانياً: أنه لا بد قبل إيقاع العقوبة المشار إليها في الفقرة السابقة من استكمال الإجراءات الثبوتية اللازمة من جهة المحاكم الشرعية وهيئات التمييز ومجلس القضاء الأعلى براءة للذمة واحتياطاً للأنفس، وإشعاراً بما عليه هذه البلاد من التقيد بكافة الإجراءات اللازمة شرعاً لثبوت الجرائم وتقرير عقابها. ثالثاً: يرى المجلس إعلان هذه العقوبة عن طريق وسائل الإعلام، وصلى الله وسلم

على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وصحبه»[1]. كما صدر لها بيان خاص في داعش وغيرها من التنظيمات الارهابية، وجاء فيه: «الإرهاب باعتباره جريمة تستهدف الإفساد بزعزعة الأمن والجناية على الأنفس والممتلكات الخاصة والعامة .... والإرهاب بهذا التوصيف على النقيض من مقاصد هذا الدين العظيم الذي جاء رحمه للعالمين، ولما فيه صلاح البشر في العاجل والأجل؛ حيث جاءت شريعته بعمارة الأرض، وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها .... وأن التطرف والإرهاب الذي يفسد في الأرض ويهلك الحرث والنسل ليس من الإسلام في شيء .... هذا وإن الإرهاب يعرض مصالح الأمة لأعظم الأخطار، ومن زعم أنه من الجهاد فهو جاهل ضال؛ فليس من الجهاد في سبيل الله في شيء .... وبالنظر إلى أعمال الإرهاب، الصادرة عن بعض الجماعات مثل: داعش والقاعدة، وما يسمى بعصائب أهل الحق وحزب الله والحوثيين، أو جرائم الإرهاب التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، أو الأعمال المجرمة التي تمارسها بعض الفرق والجماعات المنتسبة إلى الإسلام؛ فكلها محرمة ومجرمة؛ لما فيها من هتك للحرمات المعلومة بالضرورة .... فعلى شباب الإسلام التبصر في الأمور، وعدم الانسياق وراء عبارات وشعارات فاسدة، ترفع لتفريق الأمة وحملها على الفساد، وليست في حقيقتها من الدين؛ وإنما هي من تلبيس

(١) مجلة البحوث الإسلامية العدد (٢٤).

الجاهلين والمغرضين ... »[1]. ومن أعظم الناس مواجهة لفكر الخوارج والجماعات التكفيرية الداعشية وغيرها في عصرنا الحاضر هم علماؤنا أتباع دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كالإمام عبد العزيز بن باز والعلامة محمد العثيمين وكذلك المفتي عبد العزيز آل الشيخ والشيخ العلامة صالح الفوزان والشيخ العلامة عبد الرحمن البراك وغيرهم؛ فكيف يقال بعد ذلك أتباع دعوة الإمام يبايعون داعشا. قال سماحة المفتي الشيخ عبد العزيز بن عبدالله آل الشيخ في بيان نشرته الصحف بعنوان تبصرة وذكرى جاء فيه بيان حقيقة داعش والتحذير منها: «أن أفكار التطرف والتشدد والإرهاب الذي يفسد في الأرض ويهلك الحرث والنسل ليس من الإسلام في شيء بل هو عدو الإسلام الأول والمسلمون هم أول ضحاياه كما هو مشاهد في جرائم ما يسمى بداعش والقاعدة وما تفرع عنهما من جماعات وفيهم يصدق قوله ﷺ: «سَيَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ، فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦). وهذه الجماعات الخارجية لا تحسب على الإسلام ولا على أهله المتمسكين بهديه بل هي امتداد للخوارج الذين هم أول فرقة مرقت من الدين

(١) نشر البيان في وكالة الأنباء السعودية.

بسبب تكفيرها المسلمين بالذنوب فاستحلت دماءهم وأموالهم»[1]. وقال الشيخ عبد المحسن العباد المدرس في المسجد النبوي الشريف حفظه الله في التحذير من داعش: «فقد ولد في العراق قبل عدة سنوات فرقة أطلقت على نفسها دولة الإسلام بالعراق والشام، واشتهر ذكرها بأربعة حروف هي الحروف الأوائل لهذه الدولة المزعومة، فيقال لها : داعش، ثم ذكر شيئا من حالهم، ثم قال: «ومن الخير لهذه الفرقة أن تراجع نفسها وتؤوب إلى رشدها قبل أن تكون دولتها في مهب الرياح كشأن مثيلاتها التي سبقتها في مختلف العصور». ثم ذكر الواجب على الشباب: «بأن يربأوا بأنفسهم عن الانسياق وراء نعيق كل ناعق، وأن يكون الرجوع في كل التصرفات إلى ما جاء عن الله عز وجل وعن رسوله ؛ لأن في ذلك العصمة والسلامة والنجاة في الدنيا والآخرة، وأن يرجعوا إلى العلماء الناصحين لهم وللمسلمين»[2]. وقال الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء حفظه الله في جواب عن سؤال: «ما قولكم بارك الله فيكم فيما يسمى اليوم بجماعة داعش؟ وكيف أميز بين الجهاد الشرعي من غيره؟ الجواب: جماعة داعش وغيرهم كل من ضل عن الصراط المستقيم فإنهم من حزب الشيطان؛ إما من الخوارج، وإما من غيرهم من دعاة الضلال، ولا يقاومون إلا بالعلم النافع. هؤلاء من الذين قال الله فيهم: ﴿جَٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:

(١) المفتي العام في بيان: داعش والقاعدة لا يحسبان على الإسلام. صحيفة سبق بتاريخ (٦٢/ ٦/ ١٤٣٨).

(٢) انظر مقال: فتنة الخلافة الداعشية العراقية المزعومة. على موقع الشيخ.

٧٣] هؤلاء يكونون في صف المنافقين، لأنهم يدعون الإسلام ويعملون ببعض الشعائر الدينية، ولكنهم دعاة ضلال ولا يقاومون إلا بالعلم النافع والرد على شبهاتهم وأباطيلهم ودرئها عن المسلمين. ولن تقوم لهم قائمة بإذن الله إذا قام المسلمون بجهادهم وبيان شبهاتهم وأغاليطهم وردوا عليها، وهذا لا يكون بالهوية وبالحمية؛ وإنما يكون بالكتاب والسنة والعلم النافع الذي يدفع الله به الباطل»[1]. وقال الشيخ الدكتور سعد الشثري عضو هيئة كبار العلماء حفظه الله في لقاء مطول في برنامج الجواب الكافي في قناة المجد عن داعش: «هذا التنظيم لا يمت للإسلام بصلة، وليس لتنظيم الدولة الإسلامية أي تنظير شرعي تأسيسي يبين منهجه العقدي وما صدر عنه؛ إنما يمثل تبريرات جدلية أو تلبيساً على الناس باستخدام مصطلحات شرعية ليروج على السذج الممارسات الهمجية التي يقوم بها حزب البعث المسمى بالدولة الإسلامية». وما يحصل من بعض الأفراد من تصرفات خاطئة، لا تنسب لدعوة الإمام ولا لأتباعها، وإنما تمثل أشخاصها، مع عدم الإقرار بها. والكتابات الصحفية التي تقول: إن داعشا نبتة سلفية، كتابات باطلة، ليس عليها دليل، وبهذا هذا يتبين خطورة المقالات والكتابات الصحفية التي تلقي الكلام بلا زمام أو خطام، وتتهم هذه الدولة ومنهجها وعلماءها بالدعشنة، وما يترتب على ذلك من استغلال الأعداء لهذا المقالات والكتابات.

---

(١) فتوى على موقع الشيخ.

الشبهة: حديث الفتنة حيث يطلع قرن الشيطان وعلاقته بدعوة الإمام.

في هذه الشبهة يدعي أصحاب البدع معارضة أهل السنة، واتهامهم بالباطل، ومحاولاتهم تسويق ذلك من خلال تفسيرهم لأحاديث رسول الله ﷺ وحملها على وفق بدعهم وضلالاتهم. ومن أشهر الأمثلة على ذلك: حديث: «الفتنة حيث يطلع قرن الشيطان»، وقيامهم بليٍّ عنق النص وتحويره؛ ليوافق مآربهم في الصدِّ عن أهل السنة والجماعة، وإظهارهم في ثوب من حذر الرسول ﷺ منهم، وتخويف الناس من متابعة دعوات أهل الحق في التمسك بتوحيد الله تعالى، ونبذ مظاهر الشرك وضلالات البدع. نص الحديث: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: ذكر النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا»، قالوا: يا رسول الله، وفي نجدنا؟ قال: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَأْمِنَا، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي يَمَنِنَا»، قالوا: يا رسول الله، وفي نجدنا؟ فأظنه قال في الثالثة: «هُنَاكَ الزَّلاَزِلُ وَالفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ». أخرجه البخاري (٧٠٩٤)، ومسلم (٢٩٠٥). وجه الشبهة: تناول هذا الحديثَ طائفتان مبتدعان في دين الله تعالى، كل منهما تحاول استغلال الحديث لتقوية بدعتها، ورمي خصومها من أهل الحق بالباطل من القول: الطائفة الأولى: قامت تلك الطائفة بتفسير الحديث على ما يوافق هواها، فوجدت فيه فرصة سانحة للطعن في الصحابة الكرام رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان من العلماء الصالحين، ولنضرب لهذه الطائفة مثالين يدلان على ما وراءهما: المثال الأول: ادعاء بعض الشيعة أن الفتنة المذكورة في الحديث هي

السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، ومعلوم قطعًا كذب هذا الادعاء ووهاؤه؛ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، وقد توسَّع الشيخ الألباني في رد هذه الشبهة؛ ثم ختم كلامه بقوله: «فإذا أمعن المنصف المتجرد عن الهوى في هذا المجموع قطع ببطلان ما رمى إليه الشيعي من الطعن في السيدة عائشة رضي الله عنها»[1]. المثال الثاني: ادعت طائفة مبتدعة تسمَّى بالأحباش وبعض الشيعة ومتعصبة الأشاعرة: أن المراد بقرن الشيطان في الحديث: هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ودعوته المباركة للتوحيد ونبذ الشرك والبدع[2]. وهو رحمه الله بريء من تلك المزاعم والأباطيل، ويكفي في ردها شهادات أهل الإنصاف ممن لا ينتسب إلى دعوته. يقول العلامة محمود شاكر: «فهبَّ من جوف الغفوة الغامرة أشتات من رجال أيقظتهم هدة هذا التقوض، فانبعثوا يحاولون إيقاظ الجماهير المستغرقة في غفوتها، رجال عظام أحسوا بالخطر المبهم المحدق بأمتهم، فهبوا بلا تواطؤ بينهم، أرادوا أن يدخلوا الأمة في عصر النهضة، نهضة دار الإسلام من الوسن والنوم والجهالة والغفلة عن إرث أسلافهم العظام، من هؤلاء محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي في جزيرة العرب... هبَّ يكافح البدع والعقائد التي تخالف ما عليه سلف الأمة من صفاء عقيدة التوحيد، وهي ركن الإسلام الأكبر، ولم يقنع بتأليف الكتب، بل نزل إلى عامة الناس في بلاد

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٥/ ٦٥٧).

(٢) ينظر: الدرر السنية في الرد على الوهابية لزيني دحلان (ص: ٩).

جزيرة العرب، وأحدث رجة هائلة في دار الإسلام»[١]. الطائفة الثانية: في مقابلة تلك الطائفة المبتدعة ظهرت طائفة أخرى تنكر صحة هذا الحديث، بل وتحكم عليه بالوضع؛ تحت ذريعة مخالفة العقل تارة، أو بدعوى العصبية تارة أخرى؛ لما فيه من ذم العراق[٢].

الجواب: أولًا: أن الحديث في أعلى درجات الصحة: لا يشك من له أدنى إلمام بعلوم الحديث والسنة أن هذا الحديث صحيح، وهو في أعلى درجات الصحة؛ فقد رواه إماما أهل الحديث البخاري ومسلم في صحيحيهما، اللذين هما أصح كتب السنة بعد كتاب الله تعالى. كما أنه لا يخالف العقل، بل فيه علَم من أعلام نبوة النبي ﷺ؛ فقد كان أهل المشرق يومئذٍ أهل كفر، فأخبر ﷺ أن الفتنة تكون من تلك الناحية، وكذلك كانت الفتنة الكبرى التي كانت مفتاح فساد ذات البين وهي مقتل عثمان رضي الله عنه وكانت سبب وقعة الجمل وصِفِّين، ثم ظهور الخوارج في أرض نجد والعراق وما وراءها من المشرق، ومعلوم أن البدع إنما ابتدأت من المشرق... وكان رسول الله يحذر من ذلك ويعلمه قبل وقوعه، وذلك دليل على نبوته[٣]. وأما رد الحديث لما فيه من ذم العراق فهو كلام مردود وفهم

---

(١) الطريق إلى ثقافتنا (ص: ٨١).

(٢) كما فعل جمال البنا في تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، تحت عنوان: أحاديث متونها مشكلة (ص: ٣٣٩). وكما فعل الأستاذ صلاح الدين المنجد في مقدمته على كتاب: فضائل الشام ودمشق.

(٣) ينظر: الاستذكار لابن عبد البر (٨/ ٢٢١، ٥١٩)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٤٤)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (٣٢/ ٣٥٧).

مغلوط؛ إذ الحديث لا يفيد ذم أهل العراق كافة في كل زمان، بل المذكور في الحديث هو وقوع الفتن والشرور من جهة نجد العراق، ولا يعني ذلك ذم ساكنيها مطلقًا بحال. وقوله في الحديث: «نجدنا»: قد يكون المراد بنجد هنا جهة المشرق مطلقًا، أو مكانًا معينًا، والذي ذهب إليه جماهير شراح الحديث أن المراد بها ناحية الشرق بالنسبة للمدينة؛ ولهذا يقول الخطابي: «نجْد: ناحية المشرق، ومن كان بالمدينة كان نجده بادية العراق ونواحيها، وهي مشرق أهلها. وأصل النجد: ما ارتفع من الأرض، والغَوْر: ما انخفض منها، وتهامة كلها من الغَوْر، ومنها مكة، والفتنة تبدو من المشرق، ومن ناحيتها يخرج يأجوج ومأجوج والدجال في أكثر ما يروى من الأخبار»[1]. وخلاصة المعنى: أن النبي ﷺ أخبر بأن جهة المشرق بالنسبة للمدينة تختص بكثرة الفتن والزلازل، وفي هذا المعنى يقول النووي: «والمراد بذلك اختصاص المشرق بمزيد من تسلط الشيطان ومن الكفر، كما قال في الحديث الآخر: «رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ». أخرجه مسلم (٥٢). وكان ذلك في عهده ﷺ حين قال ذلك، ويكون حين يخرج الدجال من المشرق، وهو فيما بين ذلك منشأ الفتن العظيمة، ومثار الكفرة التُّرْك الغاشمة العاتية الشديدة البأس»[2]. وقد تركزت شبهات القوم على تفسير كلمة «نجد» في الحديث، وتشدَّدوا في حمل الحديث على أهل نجد الحجاز،

(١) أعلام الحديث (٤/ ٢٣٣٠).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٣٤).

وللوقوف على المعنى المراد منها ينبغي الوقوف على معناها عند علماء اللغة العربية، وتحديد موقعها على الخريطة، واستيفاء مواضعها في السنة المطهرة، وفيما يأتي تفصيل تلك الأمور في نقاط: الأولى: معنى نجد في اللغة: اتفقت كلمة علماء اللغة على أن معنى نجد هو: ما ارتفع من الأرض[1]، وفي هذا بيان لعدم اختصاص نجد بمكان معيَّن؛ ولهذا يقول ابن الأثير: «والنجد: ما ارتفع من الأرض، وهو اسم خاص لما دون الحجاز مما يلي العراق»[2]. الثانية: جمع طرق الحديث لمعرفة المعنى المراد بكلمة نجد: ويمكن إجمال ذلك فيما يلي: جاء التصريح بالعراق في بعض الروايات: جاءت عدة روايات للحديث فيها التصريح بأن المراد بنجد في الحديث هو العراق، ومن أصحها: ما رواه الإمام مسلم (٢٩٠٥) عن سالم بن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: يا أهل العراق، ما أسألكم عن الصغيرة وأركبكم للكبيرة، سمعت أبي عبد الله بن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْفِتْنَةَ تَجِيءُ مِنْ هَاهُنَا. وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنَا الشَّيْطَانِ. وَأَنْتُمْ يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا قَتَلَ مُوسَى الَّذِي قَتَلَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ خَطَأً، فَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ: ﴿وَقَتَلْتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]. وما رواه الإمام أحمد

(١) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (٣/ ٦٩٨)، التقفية في اللغة للبندنيجي (ص: ٢٩٨)، الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري (٢/ ١٥٣).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٩).

(٦٣٠٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: رأيت رسول الله ﷺ يشير بيده يؤم العراق: «هَا، إِنَّ الْفِتْنَةَ هَاهُنَا، هَا، إِنَّ الْفِتْنَةَ هَاهُنَا، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ». وما رواه أبو نعيم (٦/ ١٣٣) وغيره عن سالم، عن أبيه: أن النبي ﷺ قال: «اللهمَّ بارِكْ لَنا في مَكَّتِنا ، اللهمَّ بارِكْ لَنا في مَدِينَتِنا، وَبارِكْ لنَا فِي شامِنا وَبارِكْ لنا في يَمَنِنا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَفِي مُدِّنَا»، فقال رجل: يا رسول الله، وفي عراقنا؟ فأعرض عنه، فقال: «فِيهَا الزَّلَازِلُ وَالفِتَنُ، وَبِهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ». وما رواه البزار(١٢/ ٢٠٢)، والطبراني(١٢/ ٣٨٤)، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «اللَّهمَّ بَارِك لَنَا فِي شَامِنا»، قالوا: يا رسول الله، وفي يمننا؟ قال: «اللَّهمَّ بَارِك لَنَا فِي شَامِنا»، قالوا: يا رسول الله، وفي عراقنا؟ قال: «هُنَالِكَ الزَّلَازِلُ وَالفِتَنُ وَبِهَا»، أو قال: «مِنْهَا يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ». لذلك ذهب بعض العلماء إلى أن المراد بنجد في هذا الحديث هو العراق. ومنهم: الحافظ ابن عبد البر، والشيخ محمود شكري الآلوسي، والشيخ محمد أشرف سندهو، والشيخ الألباني[1]. فالراجح أن المراد بنجد في الحديث والله أعلم: جهة الشرق عمومًا. فقد ذهب جمع من أهل العلم إلى الجمع بين تلك الروايات جميعها، وخرجوا بنتيجة وهي: أن المراد في الحديث هو جهة الشرق عمومًا، وليس فيه تخصيص جهة بعينها؛ وهذا هو اللائق بحال النبي ﷺ الذي أوتي جوامع الكلم، فقد أشار

(١) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢٧٩)، غاية الأماني للآلوسي (٢/ ١٤٨)، أكمل البيان في شرح حديث: نجد قرن الشيطان للشيخ محمد أشرف سندهو، والسلسلة الصحيحة (٥/ ٦٥٣ وما بعدها).

إلى جهة الشرق، وميز تلك الناحية في بعض الروايات بنجد، وفي بعضها بالعراق، وفي بعضها بربيعة ومضر، كما ميزها كذلك بأنها حيث يطلع قرن الشيطان، وكل هذا يتعاضد ولا يتناقض، فإن ناحية الشرق هي جهة نجد والعراق وربيعة ومضر، وهي حيث يطلع قرن الشيطان، وهذا هو أعدل الأقوال وأصوبها. ويتضح لنا مما سبق بطلان ما زعموه من حمل الحديث على الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعلى دعوته المباركة، دعوة التوحيد ونبذ الشرك والبدع. وعلى التسليم والتنزل بأن المراد بالحديث نجد الحجاز: يقال لهؤلاء: سلمنا جدلًا وهو غير صحيح أن المراد بنجد في الحديث: نجد الحجاز؛ فبأي دليل استدللتم على قصر ذلك الذم على شخص بعينه كالشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته إلى التوحيد؟! فلن يجدوا لهذا السؤال جوابًا، اللهم إلا أنه يخالفهم في بعض معتقداتهم الفاسدة، على أن كلامهم على فرض هذا التنزل باطل من وجوه: الوجه الأول: ليس في الحديث تصريح بذم أهل نجد: وإنما الظاهر من قوله ﷺ، أنه ﷺ يخبر بما سيقع في تلك الجهة من الفتن والزلازل، وهذا من أعلام نبوته ﷺ، يقول ابن عبد البر: «وكان رسول الله ﷺ يبكي لذلك لعلمه بوقوعه ويحزن له»[1]. وإخباره ﷺ بوقوع الفتن في مكان أو بلد لا يلزم منه ذم ساكنيه؛ ألا ترى إلى ما رواه أسامة رضي الله عنه قال: أشرف النبي ﷺ على أطم من آطام المدينة، فقال ﷺ: «هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى؟ إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ الفِتَنِ خِلاَلَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ

(١) الاستذكار (٨/ ٥٢٠).

القَطْرِ». أخرجه البخاري (١٨٧٨)، ومسلم (٢٨٨٥). يقول الإمام النووي: «والتشبيه بمواقع القطر في الكثرة والعموم، أي: إنها كثيرة، وتعم الناس، لا تختص بها طائفة، وهذا إشارة إلى الحروب الجارية بينهم؛ كوقعة الجمل، وصفين، والحرة، ومقتل عثمان، ومقتل الحسين رضي الله عنهما، وغير ذلك، وفيه معجزة ظاهرة له ﷺ»[1]. فهل يمكن لأحد أن يفهم من هذا ذم أهل المدينة؟! بالطبع هذا لا يقول به أحد ينتسب إلى الإسلام والسنة؛ يقول الشيخ السهسواني في بيان المراد بتلك الأحاديث: «وهذه الأحاديث وغيرها مما ورد في هذا الباب دالة على وقوع الفتن في المدينة النبوية، فلو كان وقوع الفتن في موضع مستلزمًا لذم ساكنيه لزم ذم سكان المدينة كلهم أجمعين، وهذا لا يقول به أحد، على أن مكة والمدينة كانتا في زمنٍ موضع الشرك والكفر، وأي فتنة أكبر منهما؟! بل وما من بلد أو قرية إلا وقد كانت في زمن أو ستصير في زمان موضع الفتنة، فكيف يجترئ مؤمن على ذم جميع مسلمي الدنيا؟! وإنما مناط ذم شخص معين كونه مصدرًا للفتن من الكفر والشرك والبدع»[2]. الوجه الثاني: أن الذم في الشرع يقع على حال الشخص لا على مكانه وقبيلته: لو صح أن المراد بهذا الحديث أهل نجد الحجاز، فإنه لا يلزم منه ذم جميع أهل نجد الحجاز؛ فإن القاعدة الشرعية أن المدح والذم إنما يكون بالتقوى والعمل، لا بالمقام في مكان معين، ولا

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٨/ ٨).

(٢) صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان (ص: ٥٠٠).

بالأنساب والأحساب؛ يقول تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ويقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَادِكُمْ، وَلَا إِلَى صُوَرِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ». أخرجه مسلم (٢٥٦٤). ويقول ﷺ أيضًا: «يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، اشْتَرُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ اللهِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا عَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لَا أُغْنِي عَنْكَ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللهِ، لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا، يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ رَسُولِ اللهِ، سَلِينِي بِمَا شِئْتِ لَا أُغْنِي عَنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا». أخرجه البخاري (٢٧٥٣)، ومسلم (٢٠٦). ولما كتب أبو الدرداء إلى سلمان الفارسي رضي الله عنهما: أن هلم إلى الأرض المقدسة، فكتب إليه سلمان: إن الأرض لا تقدِّس أحدًا، وإنما يقدس الإنسان عمله. أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٧٦٩). ثم يقال لهم: مجرد إقامة الشخص في مكان مذموم لا يلزم منه أنه يكون مذمومًا؛ إذ قد يكون صالحًا في نفسه؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وهو كما قال سلمان الفارسى، فإن مكة حرسها الله تعالى أشرف البقاع، وقد كانت فى غربة الإسلام دار كفر وحرب يحرم المقام بها، وحرم بعد الهجرة أن يرجع إليها المهاجرون فيقيموا بها، وقد كانت الشام فى زمن موسى عليه السلام قبل خروجه ببني إسرائيل دار الصابئة المشركين الجبابرة الفاسقين، وفيها قال تعالى لبنى إسرائيل: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥] فإن كون الأرض دار

كفر أو دار السلام أو إيمان، أو دار سلم أو حرب، أو دار طاعة أو معصية، أو دار المؤمنين أو الفاسقين، أوصافٌ عارضةٌ لا لازمة، فقد تنتقل من وصف إلى وصف، كما ينتقل الرجل بنفسه من الكفر إلى الإيمان والعلم، وكذلك بالعكس. وأما الفضيلة الدائمة فى كل وقت ومكان ففي الإيمان والعمل الصالح، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢] .... فلا ينبغي للرجل أن يلتفت إلى فضل البقعة فى فضل أهلها مطلقا، بل يعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، ولكن العبرة بفضل الإنسان فى إيمانه وعمله الصالح والكلم الطيب. وإذا فضلت جملة على جملة لم يستلزم ذلك تفضيل الأفراد على الأفراد: كتفضيل القرن الثاني على الثالث، وتفضيل العرب على ما سواهم، وتفضيل قريش على ما سواهم»[1]. ويقول الشيخ الألباني: «وجهلوا أيضًا أن كون الرجل من بعض البلاد المذمومة لا يستلزم أنه هو مذموم أيضًا؛ إذا كان صالحًا في نفسه، والعكس بالعكس، فكم في مكة والمدينة والشام من فاسق وفاجر، وفي العراق من عالم وصالح»[2]. الوجه الثالث: يقال لأصحاب تلك المزاعم الباطلة: لماذا خص الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأنه المراد من الحديث مع أن أوائل معارضي دعوته كانوا من نجد أيضا؟! ولن يجدوا لهذا

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٥).

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ٣٠٥).

السؤال جوابًا صالحًا. الوجه الرابع: النسبة الأقرب إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب أنه تميمي: يقال لهم: لماذا نسبتم الشيخ إلى أنه نجدي مع أن له نسبة هي أقرب من ذلك؟! إذ يتصل نسبه إلى مالك بن زيد بن مناة بن تميم[1]، وقد صح عن النبي ﷺ مدحه لبني تميم؛ فقد روى البخاري (٢٥٤٣)، ومسلم (٢٥٢٥). عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ما زلت أحب بني تميم منذ ثلاث سمعت من رسول الله ﷺ يقول فيهم، سمعته يقول: «هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدَّجَّالِ»، قال: وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله ﷺ: «هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا»، وكانت سبية منهم عند عائشة رضي الله عنها فقال: «أَعْتِقِيهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ». خلاصة ما سبق: أن هذا الحديث الشريف ليس فيه تحديد جهة معينة، وإنما أشار على وقوع الفتن والزلازل من جهة الشرق، والظاهر أنه يعم جميع المشرق الأدنى والأقصى والأوسط، وهو الذي أفاده تعدد الروايات، ففي بعضها: نجد، وفي بعضها: العراق، وفي بعضها: ربيعة ومضر، والكل يرجع إلى جهة الشرق وناحيتها. أن مراده بقرن الشيطان ليس شخصًا بعينه ولا جماعة بعينها، وإنما هو تفسير وبيان لناحية المشرق من المدينة. ليس في الحديث تعريض بأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ولا بالشيخ محمد بن عبد الوهاب مجدد دعوة التوحيد في بلاد الحجاز؛ فإن الحديث مساق للتحذير من الفتن والعقوبات التي تكثر من جهة المشرق.

---

(١) ينظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٦/ ٣١٥) في ترجمة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

الشبهة: ابتداء قتال الإمام للمخالفين.

الجواب: لما استقر الإمام في الدرعية ١١٥٧ هـ تقريبًا شرع في توسيع نطاق وسائل الدعوة، وزاد من إرسال الرسائل والمكاتبات، والنشاط العلمي فراسل العلماء والقضاة وطلاب العلم وأئمة المساجد وشيوخ القبائل وأمراء البلدان، وكان يدعوهم إلى أمرين أولهما: مبادئ الدعوة التي تمثل الرجوع إلى الدين الحق بتحقيق التوحيد، وإقامة الفرائض، والسنن وأحكام الشرع في كل شؤون الحياة، ونبذ الشركيات والبدع وترك المنكرات. وثانيهما: الدعوة إلى الجماعة ونبذ الفُرْقَة، والانضمام إلى الكيان الجديد في الدرعية وقد استجابت غالب البلدان المجاورة طواعية مثل العمارية وعرقة ومنفوحة والعيينة وحريملاء. فأعلنت ولاءها لدعوة التوحيد وإمارتها في الجملة مع ما شاب ذلك من الاضطراب والتذبذب؛ لأن كثيرين من أهل الرئاسة والجاه وأصحاب المصالح المستفيدين من الفرقة والشتات وشيوع البدع عَزَّ عليهم أن يفقدوا مصالحهم التي ستنتهي بتوحيد البلاد وتطهيرها من مظاهر الفرقة والبدع، وبذلك أصبحت الدرعية بمثابة العاصمة للدولة الناشئة. وكان الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب آنذاك يطمح إلى أن تتحد نجد كلها على دعوة التوحيد، وأن تكون تحت راية واحدة وإمارة واحدة، وتكون على ما أمر الله به من الجماعة ونبذ الفرقة وظهور الدين، فقد صرح الشيخ الإمام بهذا الهدف السامي بقوله لابن معمَّر حين قدم إليه بالعيينة: «إني لأرجو إن أنت قمت بنصر لا إله إلا الله أن

يُظهرك الله وتملك نجدًا وأعرابها»[1]. فكان يؤمل أن تكون نجد مملكة واحدة. ولذا فإن موقف الدعوة من القتال تدرج حسب المراحل الطبيعية والموقف الشرعي في نمو الدعوة ودولتها. ففي أول الدعوة لم تَشْرَع في القتال، ولم تستحله أصلاً؛ لأنها لم تتمكن، ولم يكن لها سلطان ومن ثم لم يكن لها مبرر شرعي يجيز لها أن تستعمل القوة. فلما اشتهرت الدعوة، وشرع الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه وأنصاره بالصدع بالحق، ظهرت ردود الأفعال من الخصوم والمخالفين والمعارضين قوية وعنيفة، وصارت تعتدي وتستعدي الدول والحكام والأمراء وشيوخ القبائل والرؤساء وسائر الناس كذلك. فنتج عن هذه الجهود المضادة أنواع من العنف ضد الدعوة ومؤيديها بشتى أصنافه من الطرد والحبس والقتل، وقبله التشهير والبهتان. وفي الوقت نفسه تجذرت الأصول الشرعية لإمارة محمد بن سعود حامل لواء الدعوة، وكثر أنصاره وقويت شوكته، وبايعته كثير من الأقاليم المجاورة، وبدأت مواجهة خصوم الدعوة، من قِبَل جيرانها أمثال دهام بن دوَّاس وغيره. ومن هنا نشأت بالضرورة شرعية القتال للدفاع عن النفس والكيان فصارت إمارة آل سعود الأمير محمد بن سعود بتوجيه من الإمام محمد بن عبد الوهاب هي القوة المدافعة عن الدعوة وبلادها، مما جعل مركزها السياسي والعسكري والاقتصادي يتنامى ويتقوى بسرعة مذهلة. وتكون ذات كيان معتبر في المنطقة وما حولها. وأتاحت لها هذه

(١) انظر عنوان المجد (ص: ١) وما بعدها. والإمام محمد بن سعود للدكتور عبد الرحمن العريني (ص: ٩٠).

الظروف بتوفيق الله تعالى، أن تكون دولة ذات رسالة وحاملة لواء التوحيد والسنة، وهذا مما سوغ لها أن تقوم بواجب الجهاد لنشر الدين، ونصرة الحق وأهله، وبعد توافر الشروط الشرعية للجهاد من الدولة والإمارة والبيعة والأنصار والجيوش، والمركز السياسي والاجتماعي، وعليه فإن الدعوة ودولتها لم تبدأ القتال ولم تتجاوز موقف الدفاع إلا حينما تقوَّت، واشتد ساعدها في حلبة الصراع، وصارت لها إمامة شرعية وبيعة وكيان. فإن الخصوم من رؤساء بعض الأقاليم المجاورة، وأمراء الأحساء، وأمراء نجران قد بدءوا بالهجوم المسلح على الدرعية. وكذلك أمراء مكة وقد أعلنوا موقفهم العدائي للدعوة وإمامتها ودولتها وأتباعها في وقت مبكر، ومنعوهم من أبسط حقوقهم وهو الحج. قال محمود فهمي باشا المهندس المصري في الجزء الأول من تاريخه البحر الزاخر في سياق الكلام على الدعوة وأهلها التي سماها الوهابية: «ومن بعد مدة استمرت في محاربات شديدة، ووقائع عتيدة، دخل جميع بلاد العرب في العقائد الوهابية، أي: العقائد الإصلاحية للديانة الإسلامية، وصارت نجد أيضًا في حالة سياسية مدنية جديدة، وبدل أن كانت جهاتها منقسمة إلى عدة عشائر، وشعوب صغيرة منفصلة عن بعضها ومستمرة في حروب وكروب بين بعضها صارت مقر دولة قوية، وسلطنة سياسية، مثال سلطنة الخلفاء القدماء ولرئيس هذه الدولة السلطة في الأعمال الدينية، والدنيوية .... ومع ما كان عليه الوهابيون من الحروب والمبارزات في بلاد العرب لم

يعتدوا على حقوق الحكومتين المجاورتين لهم، وهما حكومة بغداد والحجاز، وكانت قوافل الحجاج تمر من وسط أراضيهم من غير أن يحصل لأي قافلة ضرر أو انزعاج، وكانوا في أحوال أخوية ودية مع الشريف سرور شريف مكة، وفي سنة (١٧٨١) بعد الميلاد استحصلوا على رخصة منه في أداء حجهم وطوافهم بالكعبة، فتولد من زيادة قوتهم، ونفوذ شوكتهم اشتعال نار الحسد في قلب الشريف غالب، وفي ظرف بضع سنين من تقلده الحكومة وتوظفه شريف مكة بعد الشريف سرور أعلن حربًا على الوهابية وكانت طرائق هذا الحرب مثل طرائق حرب البدو متقطعًا بهدنات صغيرة قصيرة المدة؛ ولما انتظمت مخابرات الشريف غالب مع الدولة التركية العثمانية لم يهمل أدنى طريقة يمكنه إجراؤها في تمكين الدولة العثمانية من دخول عساكرها في بلاد العرب لأجل الوقوع بالوهابيين إلا وأجراها، وأثبت أنهم من الملحدين الكافرين، وأن معاملتهم مع قوافل الحجاج التركية من أقبح الأعمال الفاسدة المضرة بالدين .... ثم قد أعقب هذا الافتراء والإفساد أن أمرت الدولة العثمانية حكومة بغداد قتال الوهابيين ففعلت فلما اشتغل الوهابيون بقتال الدولة، ودخلوا العراق زحف الشريف غالب على نجد، واستولى على قرية فيها، فكان هذا هو السبب لزحف الوهابيين على الحجاز وفتحه»[1].

وبهذا نعرف أن أمراء مكة هم الظالمون وهم البادءون بالعدوان، فقد منعوا هؤلاء

---

(١) عن كتاب: الوهابيون والحجاز لمحمد رشيد رضا (ص: ٥٨).

المسلمين من الحج، ولما طال منعهم وحرمانهم من الحج، وهو ركن الإسلام، ثم لما أعلن الأشراف وأعوانهم الحرب والقتال، وغزوهم في مقر دارهم كان مما ليس منه بد من الدفاع أولا لصد العدوان، ثم الاستمرار في قتال المعتدين وكف شرهم، وتأمين سبيل الحج وإبلاغ دعوة التوحيد والسنة، وتخليص المسلمين من أوضار البدع والمحدثات والمظالم التي شاعت في بلاد الحرمين، فكان ما لا بد منه وهو الاستيلاء على مكة. فدخلتها جحافل الدعوة وفي مقدمهم الإمام الصالح سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود سلمًا وبدون قتال، فأقام شعائر الدين على السنة، وهدم القباب والمشاهد وكل مظاهر البدع. وجمع المسلمين على إمام واحد، وكانوا يصلون متفرقين أتباع كل مذهب مع إمامهم. وأزال المنكرات الظاهرة. وشرع في نشر العلم وتفقيه الناس في دينهم، في العقيدة والأحكام، أما ما أشاعه خصوم الدعوة من أن جيوش الأمير سعود لما دخلوا مكة سالت الدماء أنهارًا فهو محض افتراء. وهنا أصل شرعي عملت عليه الدعوة لما تمكنت وصار لها كيان ودولة وهو قتال المخالفين إذا وقفوا ضد الحق والدين والسنة والعدل والأمن وانحازوا مع الباطل والشر والبدع والظلم والفوضى والفتنة، فإن قتال المخالفين في هذه الحال نوع من الجهاد: ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال: ٣٩]. ومعلوم أن الدعوة ودولتها لم تقاتل إلا حين كان لها إمام وبيعة وكيان معتبر شرعًا وعرفًا. وهنا أمور كذلك لا بد من كشفها

بهذا الصدد ومنها: أولا: أن خصوم الدعوة كانوا يحمون البدع والشركيات ويدافعون عنها ويقاتلون في سبيل ذلك، إما أصالة، أو تقليداً، أو جهلاً، أو نحو ذلك. وقد يكون بينهم المستضعفون والمسخرون الذين لا حول لهم ولا قوة. فأمرهم إلى الله لكن هؤلاء كلهم في الظاهر وقفوا أمام دعوة الحق. الثاني: أن الدعوة وأهلها ودولتها كانت تحمل مبادئ الدين الحق، ويحق لها أن تدعو إليه وتدافع عنه وتحميه، وأن تدافع عن وجودها وكيانها، وأن تعمل بكل الوسائل المشروعة في ذلك بما فيه القتال عند الضرورة. الثالث: أن الدعوة وأتباعها ودولتها تعرضت لمظالم كبرى من خصومها استهدفت الدين والنفس والمال والحقوق الضرورية، فكان لا بد أن تدافع عن حقوقها المشروعة وتحمي كيانها وحدودها ولو أدى ذلك إلى القتال. الرابع: كان الإمام وعلماء الدعوة، ودعاتها يبدءون دعوتهم بأساليب النصح والإرشاد واللين والتدرج، وبالخطاب والتعليم والمراسلة والكتاب، والمحاورة، والمجادلة بالتي هي أحسن. إلى أن يصل الأمر إلى الحاجة إلى الحزم والقوة، والقتال حين يكون هو الحل الذي لا محيص عنه. لا سيما مع قوة الباطل وعدوانه وتحكمه في نفوس الكثيرين. والخلاصة: أن الدعوة لمَّا صار لها كيان وقامت لها دولة مهيبة وجيوش صارت تحارب، وتعاهد وتسالم بمقتضى شرع الله تعالى والعهود المرعية، ومكَّنهم الله عز وجل تحقيقًا لوعده عن نصر دينه، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠] وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. وبهذا نقول بأن هذه الدولة

حين نصرت الدين وحملت لواء السنة والدعوة، فهي أمكن دولة على الأرض، وأحق أن تسالم وتحارب وتدافع عن الحق بشرع الله ولا تزال ولن تزال كذلك بحول الله وقوته ما دامت على هذا العهد، هذا وليس بينهم وبين من قاتلوهم معاهدات ولا مواثيق تمنع من القتال في سبيل الله، كما أنه في تلك الفترة لم تظهر المنظمات الدولية والمواثيق الأمنية التي التزمتها الدول. ولما ظهرت المعاهدات والمنظمات الدولية الحديثة كانت المملكة العربية السعودية من أكثر الدول التزامًا للعهود والمواثيق والاتفاقيات المشروعة التي كانت هي طرفًا فيها، وحتى الآن وكل منصف يشهد لها بذلك. ولما كثرت الإشكالات والتساؤلات من الخصوم، وبعض المؤيدين والمحايدين البعيدين عن ساحة الصراع والقتال بين الدعوة وخصومها، حول قتال الممتنعين عن أداء شعائر الدين وأركان الإسلام كالصلاة والزكاة، وقتال الممتنعين عن ترك الشركيات والبدع، وإزالة مظاهرها من القباب والمشاهد والمزارات ونحوها حين حصل هذا: أجاب علماء الدعوة وقادتها وأمراؤها عن شبهات القوم بأدلة القرآن والسنة وعمل السلف الصالح من الصحابة والأئمة الأربعة وغيرهم الموجبة لقتال تارك الصلاة، بل وصرح الفقهاء بقتال تارك الوضوء وقتال أهل البلد إذا تركوا الأذان أو صلاة العيدين، أو منعوا الزكاة، وذكروا كلام الأئمة المعتبرين في ذلك من المالكية والشافعية والحنابلة، وغيرهم[1]. يقول الإمام محمد عبد الوهاب موضحًا

(١) الدرر السنية (١٠/ ٣٣٥).

هذه المسألة: «وأما القتال: فلم نقاتل أحدًا إلا دون النفس، والحرمة؛ فإنا نقاتل على سبيل المقابلة ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورى: ٤٠] وكذلك: من جاهر بسبِّ دين الرسول، بعدما عرفه، والسلام»[1]. إضافة إلى ما ذكره الإمام وأتباعه في نفي هذه الشبهة فإن الشيخ صرح أن من الكبائر قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، حيث قال: باب تعظيم قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق[2]. وقد أثار عليهم خصومهم وبعض الجهلة أنهم يستحلون الغارات والقتال والأموال بدعوى أنها غنائم، وهذا من التلبيس، فإن الغنائم قد أحلها الله ورسوله بالقتال المشروع. وقد أجاب الشيخ عبد الرحمن بن حسن عن هذه الشبهة بقوله: «من المعلوم عند الموافق والمخالف، أن أئمة المسلمين، الذين أقام الله بهم هذا الدين، بعدما اشتدت غربته من بين الظلمة والمفسدين، أن الله بفضله ورحمته، أقامهم بالحق المبين، فدعوا إلى التوحيد، وأنكروا كل شرك وشك وتنديد، ونشروا أعلام الجهاد، حتى أدخل الله بدعوتهم، كل حاضر من قومهم وباد. فأخذوا تلك الأموال من أهل البغي والفساد، بسيف الحق والجهاد، فهو بحمد الله من طيب الحلال بلا تردد ولا إشكال، فقد أحل الله لرسوله ﷺ، ولأمته الغنائم؛ وقد غنم الصحابة رضي الله عنهم أموال من ارتد من العرب، أو شك في الحق واضطرب. وكل ما لا يؤيد بالدليل، فلا التفات إليه ولا تعويل،

(١) الدرر السنية (ص: ١).

(٢) كتاب الكبائر للإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٧٧).

على أن الكثير من تلك الأموال، التي أخذت على هذا الوجه الحلال، وصارت من جملة بيت المال، قد تركت في أيدي الغاصبين لها، حين تبدلت الحال؛ فلما قام هؤلاء الولاة، واجتمع عليهم الناس في هذه الأوقات، لم يبق في أيديهم من أموال الفيء إلا القليل؛ لتغلب أناس عليهم من ظلمة ذلك الجيل»[1]. ومن المفتريات التي أشاعها خصومهم دعوى أنهم يتعمدون قتل من لا يجوز قتلهم من الشيوخ والنساء والصبيان ونحوهم. وقد أجاب على ذلك الشيخ: عبد الله بن الإمام: «وأما قولكم: إنه يحكى لنا أنكم تقتلون، ذا الشيبة، والمرأة، والصغير، ورسول الله ﷺ أمر أن لا يقتل من المشركين لا شيبة عاجز، ولا امرأة، ولا قاصر لم يُنبت. فنقول: هذا كذب وزور، وبهتان علينا فلا نأمر بقتل الشيخ الكبير من المشركين ولا المرأة ولا الصغير الذي لم يُنبت، فإن كان أحد من جهال المسلمين البعيد عنا فعل شيئًا من ذلك، فهو مخطئ مخالف لشرع الله ورسوله، ونحن نبرأ إلى الله من ذلك»[2]. كان الشيخ الإمام يعلم، وكان يدور في خلده آنذاك أن الدعوة إلى توحيد الله تعالى نشر الدين والعلم والعمل بشرع الله، ومحاربة البدع والشركيات والجهل، ومحاربة الفساد والظلم والشتات، كل ذلك من الأمور الكبار التي ولا شك ستثير أعداء، وأنها سيكون لها كيان وقوة، ويظهر ذلك جليًا من

(١) الدرر السنية (١١/ ٣٢٥).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٢٤٣).

قوله لابن معمر في العيينة: «إن هذا الذي أنا قمت به ودعوت إليه كلمة لا إله إلا الله، وأركان الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن أنت تمسكتَ به ونصرته، فإن الله سبحانه يُظهرك على أعدائك، فلا يزعجك سليمان ولا يفزعك فإني أرجو أن ترى من الظهور والتمكين والغلبة ما ستملك بلاده - يعني: والي الأحساء - وما وراءها وما دونها»[1].

(١) عنوان المجد (١/ ١٠).

الشبهة: أن صفات الخوارج تنطبق عليهم كالتكفير بالذنوب، واستحلال الدماء، والتحليق، وأنهم قرن الشيطان، وأتباع مسيلمة.

الجواب: هذه الدعوى من إحدى الكُبَر والبهتان العظيم. فإن الناظر لحقيقة الدعوة في عقيدتها ومنهجها وأحكامها ومعاملاتها وما كتبه علماؤها من المصنفات والرسائل والمحاورات والردود، وما كتبه عنها المنصفون والمحايدون من المسلمين وغير المسلمين يجد الحقيقة بينة جلية في أن الدعوة إمامها وعلماءها ودولتها وأتباعها بريئون من مذهب الخوارج براءة الذئب من دم يوسف. فإن من يعيرهم الآخرون بالوهابية إنما هم يمثلون أهل السنة والجماعة السلف الصالح، فهم على سنة الرسول ﷺ وسبيل المؤمنين من الصحابة والتابعين وأئمة الدين من الأئمة الأربعة، ومن كان على منهاجهم من العلماء المعتبرين. فمصادرهم: القرآن وما صح عن رسول الله ﷺ. وقدوتهم: الرسول ﷺ وصحابته رضي الله عنهم والسلف الصالح. وغايتهم: تحقيق التوحيد ومستلزماته، ونفي الشرك وذرائعه، وإقامة فرائض الدين ونشر الفضائل ومكارم الأخلاق. وشعارهم: الدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقبل أن أسوق نبذة من أقوالهم ومواقفهم من بدع الخوارج، أعرض للقارئ مقارنة موجزة بين منهجهم ومناهج الخوارج فمن ذلك: أن الخوارج ناصبة يطعنون في علي رضي الله عنه ولا يَعْتَدُّون بإمامته، وقد خرجوا عليه وعلى جماعة المسلمين. وأهل السنة ومنهم أتباع هذه الدعوة

يترضون عن علي ﷺ ويرونه رابع الخلفاء الراشدين، ولا يرون الخروج عليه ولا على غيره من أئمة المسلمين. والخوارج يطعنون في كثير من الصحابة كعثمان وعلي ومعاوية وأبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص وطلحة والزبير ﷺ وغيرهم من خيار الصحابة، وأهل السنة ومنهم أتباع هذه الدعوة يوالون كل الصحابة ويترضون عنهم. والخوارج يكفرون أهل الكبائر ويستحلون دماءهم، ويعتقدون خلودهم في النار إذا ماتوا على كبائرهم. وأهل السنة على خلاف ذلك ومنهم أتباع هذه الدعوة. والخوارج ينكرون الشفاعة والرؤية الثابتة بالنصوص القطعية، وأهل السنة ومنهم أتباع هذه الدعوة على خلاف ذلك. والخوارج سيماهم التحليق، وليس هذا من شعارات أتباع الدعوة ولا من سماتهم، وقد تبرءوا من هذا الشعار. وهنا أسوق شيئًا من أقوالهم ومواقفهم من مذهب الخوارج وردهم على من اتهمهم به: لما سئل أبناء الإمام، محمد بن عبد الوهاب، وحمد بن ناصر بن معمر، هل عندكم: أنه ما يلبث موحد في النار، أم لا؟ أي: كما تزعم الخوارج والمعتزلة، فأجابوا: «الذي نعتقده دينـًا، ونرضاه لإخواننا المسلمين مذهبـًا، أن الله تبارك وتعالى لا يخلد أحدًا فيها من أهل التوحيد، كما تظاهرت عليه الأدلة، من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال الشيخ تقي الدين أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ بأنه: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً». أخرجه البخاري (٧٤١٠)، ومسلم

(١٩٣). ولكنها جاءت مقيدة بالقيود الثقال، كقوله: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ».أخرجه البخاري (٩٩). وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، من أصحاب رسول الله ﷺ ومن اتبعهم بإحسان، من سلف الأمة وأئمتها، ولا يخالف في ذلك إلا الخوارج، والمعتزلة القائلون بتخليد أهل الكبائر في النار. والجواب: عن الآيات التي احتجوا بها: تحتاج إلى بسط طويل»[1]. فالقول بتخليد أهل الكبائر في النار من الأصول المميزة للخوارج وتتفق عليها فرقهم. وردُّ أهل السنة ومنهم الإمام محمد وأتباعه على الخوارج في هذه المسألة وغيرها مشهور مستفيض. وبذلك كانوا ينفون تهمة أنهم خوارج. وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن الإمام محمد بن عبد الوهاب: «وأما أهل هذه الدعوة الإسلامية التي أظهرها الله بنجد، وانتشرت واعترف بصحتها كثير من العلماء والعقلاء، وأدحض الله حجة من نازعهم بالشهادة، فهم بحمد الله أبعد الناس عن مشابهة الخوارج وغيرهم من أهل البدع، ودينهم هو الحق، يدعون إلى ما بعث الله به رسله، من إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وينهون عن دعوة الأموات والغائبين، وطلب الشفاعة منهم .... ولم يكفروا أحدًا من الصحابة رضي الله عنهم بل أحبوهم ووالوهم، وأعرضوا عما شجر بينهم، وعلموا أن لهم حسنات عظيمة، يمحو الله بها

(١) الدرر السنية (١/ ١٩٤).

السيئات، وتضاعف بها الحسنات»[١]. وهم يحذِّرون من الخوارج ومن بدعهم ويعلنون مخالفتهم كما جاء في رسالة الإمام فيصل بن تركي إلى راشد بن عيسى في البحرين كتبها الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن قال: «وأما أهل البدع، فمنهم: الخوارج، الذين خرجوا على أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقاتلوه؛ واستباحوا دماء المسلمين، وأموالهم متأولين في ذلك، وأشهر أقوالهم: تكفيرهم بما دون الشرك من الذنوب، فهم: يكفرون أهل الكبائر، والمذنبين من هذه الأمة؛ وقد قاتلهم علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن معه من أصحاب رسول الله ﷺ، وصحت فيهم الأحاديث»[٢]. أما فرية أن سيماهم التحليق كما هي سمة الخوارج: فقد أشاع خصوم الدعوة أن أتباعها يتعبدون بحلق شعر الرأس وأنهم يجعلون ذلك سمة لهم، وأنهم بذلك يكونون من الخوارج الذين أخبر النبي ﷺ أن سيماهم التحليق وهذا من البهتان، فإن أقوالهم وفتاويهم وحالهم تكذِّب هذا البهتان، أما ما ينسب لبعض الجهلة والأعراب في ذلك من التشدد والقتال على هذا، فإن ذلك من الخطأ الذي لا يُقَر بل كانوا يؤدبون عليه. قال الشيخ عبد الله بن الإمام محمد بن عبد الوهاب رادًّا لهذه الفرية: «وأما البحث عن حلق شعر الرأس، وأن بعض البوادي الذين دخلوا في ديننا، قاتلوا من لم يحلق رأسه، وقتلوا

---

(١) الدرر السنية (١١/ ٥٣٧).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ٢١٠).

بسبب الحلق خاصة، وأن من لم يحلق رأسه صار مرتدًّا. فالجواب: أن هذا كذب وافتراء علينا، ولا يفعل هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر، فإن الكفر والردة لا تكون إلا بإنكار ما علم بالضرورة من دين الإسلام، وأنواع الكفر والردة من الأقوال والأفعال، معلومة عند أهل العلم، وليس عدم الحلق منها، بل ولم ينقل: إن الحلق مسنون، فضلاً عن أن يكون واجبًا عن أن يكون تركه ردة عن الإسلام. والذي وردت السنة بالنهي عنه، هو القزع، وهو: حلق بعض الرأس، وترك بعضه، وهذا هو الذي نهينا عنه ونؤدب فاعله، ولكن الجُهال القادمون إليكم لا يميزون أنواع الكفر والردة، وكثير منهم غرضه نهب الأموال، ونحن لم نأمر أحدًا من الأمراء بقتال من لم يحلق رأسه، بل نأمرهم بقتال من أشرك بالله، وأبى عن توحيد الله، والتزام شرائع الإسلام وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصيام رمضان، فإذا فعلوا خلاف ذلك وبلغنا ذلك من فعلهم لم نُقِرهم على ذلك، بل نبرأ إلى الله من فعلهم، ونؤدبهم على قدر جرائمهم، بحول الله وقوته»[1]. ويقول عبد الكريم بن فخر الدين: «وأما ما ورد في الخوارج سيماهم التحليق، فلا ينطبق على ما ادعاه فإن ترك الشعر واللمة سنة عند محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، فإن كان صحيحًا يحمل أمره ذلك، فيمن كان جديد الإسلام كما قال رسول الله ﷺ: «أَلْقِ عَنْكَ شَعْرَ

(١) الدرر السنية (١٠/ ٢٧٥).

الْكُفْرِ». أخرجه أبو داود (٣٥٦)، وأحمد (١٥٤٣٢).»[1]. ويقول الشوكاني لما بلغته بعض المفتريات والشائعات عن الإمام عبد العزيز بن سعود وعن الإمام محمد بن عبد الوهاب: «وبعض الناس يزعم أنه يعتقد اعتقاد الخوارج، وما أظن ذلك صحيحاً، فإن صاحب نجد وجميع أتباعه يعملون بما تعلموه من محمد بن عبد الوهاب»[2]. وخلاصة القول أن السلف الصالح أهل السنة والجماعة، ومنهم الإمام وأتباعه لا يتعبدون بالتحليق ولا يجعلون شعارًا لهم، ولا يُلزمون على جهة التعبد أحدًا بذلك. أما ما قد يحدث من أن بعضهم يرغب التحليق عادة، أو يأمر غيره به أحيانًا من غير إلزام، ومن غير براء ممن لم يفعل، أو يحلقه ويأمر بحلقه على جهة النظافة، والتخفف من مشقة صيانة الشعر وتعهده بالدهن والغسل والفرق ونحو ذلك، فهذا مما لا نزاع فيه، وليس مما يُتَرَّب فيه على أحد.

(١) الحق المبين في الرد على اللهابية المبتدعين (ص: ٤٤).

(٢) البدر الطالع (٣/ ٦).

الشبهة: أنهم من بلاد مسيلمة الكذاب.

الجواب: يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن: «وقد أفنى الله كل من حضر مسيلمة في القرن الأول ولم يبق بنجد من يصدق مسيلمة الكذاب، بل من كان في أواخر عهد الصحابة ﷺ ومن بعدهم بنجد يُكَفِّرون مسيلمة ويكذِّبُونه فلم يبق بنجد من فتنة مسيلمة لا عين ولا أثر. فلو ذُمَّ نجدٌ بمسيلمة بعد زواله وزوال من يصده لذُم اليمن بخروج الأسود العنسي ودعواه النبوة. وما ضر المدينة سكنى اليهود فيها، وقد صارت مُهَاجر رسول الله ﷺ وأصحابه، ومعقل الإسلام، وما ذمت مكة بتكذيب أهلها لرسول ﷺ وشدة عداوتهم له، بل هي أحب أرض الله إليه، فإذا كان الأمر كذلك فأرض اليمامة لم تَعْص الله وإنما ضرت المعصية ساكنيها بتصديقهم كذابهم، وما طالت مدتهم على ذلك الكفر بحمد الله، فطهَّر الله تلك البلاد منهم، ومن سلم منهم من القتل دخل في الإسلام، فصارت بلادهم بلاد إسلام، بُنيت فيها المساجد، وأقيمت فيها الشرائع، وعُبد الله فيها في عهد الصحابة ﷺ وبعدهم، ونفَر كثيرٌ منهم مع خالد بن الوليد لقتال العجم، فقاتلوا مع المسلمين، فنال تلك البلاد من الفضل ما نال غيرها من بلاد أهل الإسلام، على أنها تفضل على كثير من البلاد بالحديث الذي رواه البخاري في صحيحه أن النبي ﷺ قال وهو بمكة لأصحابه: «أُرِيتُ دَارَ هِجْرَتِكُمْ» فوصفها، ثم قال: «فَذَهَبَ وَهَلِي إِلَى أَنَّهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرٌ». أخرجه البخاري (٣٦٢٢)، ومسلم (٢٢٧٢). ورؤيا النبي

ﷺ وحي حق، وكفى بهذا فضلًا لليمامة وشرفًا لها على غيرها، فإن ذهاب وهله ﷺ في رؤياه إليها لا بد أن يكون له أثر في الخير يظهر»[١]. وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن ردًّا على من عيَّر الشيخ بأنه من ديار مسيلمة الكذاب: «ولا يعيب شيخنا بدار مسيلمة إلا من عاب أئمة الهدى ومصابيح الدجى بما سبق في بلادهم من الشرك والكفر المبين، وطرد هذا القول جرأة على النبيين وأكابر المؤمنين، وهذا المعترض كعنز السوء يبحث عن حتفه بظلفه ولا يدري»[٢]. ثم لا ننسى أنه ما في بلد من بلاد المسلمين إلا وخرج فيها متنبئ كذاب، ففي اليمن خرج الأسود العنسي، وفي عمان خرج لقيط الأزدي، وفي شرق جزيرة العرب خرجت سجاح، وفي شمالها ووسطها خرج طليحة الأسدي. وفي الهند خرج الميرزا غلام أحمد القادياني، وفي فارس خرج البهاء، وفي خراسان سيخرج الدجال الأكبر. . . وهكذا بقية البلاد الإسلامية فهل يُذم المسلمون وتذم ديارهم مطلقًا بهذا؟!

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/ ٢٦٥).

(٢) مصباح الظلام (٢/ ٣٦٩).

الشبهة: إطلاق الوصف بالردة على المخالفين.

يُلاحظ في تواريخ ابن بشر وابن غنام استخدام مصطلح الردة في سياقات متعددة، كقولهم: «ارتد أهل كذا»، وذلك عند نقضهم البيعة أو خروجهم عن طاعة الإمام محمد بن سعود.

الجواب: من المهم هنا التنبيه إلى أن هذا التعبير لا يقتضي بالضرورة الردة بالمعنى العقدي المعروف - أي: الخروج عن الإسلام - بل قد يُراد به الارتداد السياسي، أو النقض في العهد والبيعة، كما هو مستقر في الاستعمالات اللغوية والشرعية. يقول الإمام الشافعي في قوله: «الردة: الارتداد عما كانوا عليه بالكفر، أو الارتداد بمنع الحق، ومن رجع عن شيء جاز أن يقال: ارتد عن كذا»[1]. وقد نقل الخطابي أن الردة لفظ لغوي يدل على الرجوع والانصراف عن الشيء، إذ يقول: «إن الردة اسم لغوي، وكل من انصرف عن أمرٍ كان مقبلًا عليه فقد ارتد عنه»[2]. كما يقول ابن منظور: «ويُقال لأهل الحرب: قد كفروا، أي: عصوا وامتنعوا، والكفر كفر النعمة، وهو نقيض الشكر، والكفر: جحود النعمة، وهو ضد الشكر. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٤٨] أي:

(١) الأم (٩/ ٢٠٦).

(٢) معالم السنن (٢/ ٦).

جاحدون»[1]. ووفق هذه الدلالات يتضح أن استعمال المؤرخين النجديين لمصطلح الردة لا يلزم منه دائمًا التكفير العقدي، بل يدخل فيه البعد السياسي والاجتماعي والفقهي المتعلق بسلطان الإمام الشرعي وبيعة أهل البلد له.

(١) لسان العرب (٥/ ١٤٤).

الشبهة: وصف الجيش النجدي بجيش المسلمين.

الجواب: وصف المؤرخون النجديون جيوشهم بأنها جيوش المسلمين، وهو وصف متداول في الكتابات الشرعية والتاريخية، للإشارة إلى الجيش الملتزم بطاعة الإمام، لا إلى الحصرية العقدية. وقد درج الفقهاء والمؤرخون على إطلاق هذا التعبير حتى في حالات الاقتتال الداخلي بين المسلمين، كما في قول الخطيب البغدادي عن وقعة النهروان: فركبهم المسلمون فقتلوهم، ولم يقتلوا من المسلمين إلا تسعة رهط»[١]. وقد تكرر هذا التعبير في عدد من التواريخ، منها ما جاء في تاريخ الفاخري: «وفي سنة ١١٧٦ غزا المسلمون الأحساء»[٢]، وما ورد في تاريخ ابن لعبون: «وفي سنة ١١٩٤ سارت جيوش المسلمين على أهل الزلفي»[٣]. بل نجد أن الملك عبد العزيز آل سعود – المعروف بسعة أفقه وتسامحه السياسي والديني – قد استخدم هذا التعبير في وصف جيشه خلال معركة السبلة، حيث قال في رسالته لأمير الكويت: «ولذلك قام المسلمون في التاسع عشر من الشهر الماضي بالهجوم عليهم»[٤]. مع العلم بأن الخصم في هذه الواقعة هم جماعة الإخوان الذين كانوا متشددين دينيًّا، لا خارجين عن الإسلام.

---

(١) تاريخ بغداد (١/ ٥٣٦).

(٢) تاريخ الفاخري (ص: ١٣٩).

(٣) تاريخ ابن لعبون (ص: ١٩١).

(٤) الإخوان السعوديون في عقدين (٩/ ٢٠٤).

الشبهة: وصف الحروب التي بينهم وبين المخالفين بالفتوحات وتكفير القبائل.

الجواب: لا يُفهم من إطلاق وصف الفتوح على بعض حملات الدعوة النجدية أنه مصطلح تكفيري بالضرورة، فقد وصف الشوكاني وهو من كبار علماء زمانه ومن خارج البيئة النجدية تلك الحروب بالفتوحات، قائلًا: «وكانت تلك البلاد قد غلبت عليها أمور الجاهلية، وصار الإسلام فيها غريبًا، فافتتح جميع الديار النجدية»[1]. وهذا لا يدل على نزعة تكفيرية عنده، وإنما يعكس توصيفًا شرعيًا عامًا لواقع الجهل بالشريعة وتغلب البدع، دون أن يلزم منه تكفير المخالفين. أما ما يُثار حول تكفير القبائل فهو في الغالب من باب العام الذي أُريد به الخاص، حيث يطلق الوصف على قرية أو طائفة بعينها، والمقصود به الرؤوس والقيادات التي أقيمت عليهم الحجة، دون أن يشمل ذلك عموم الناس. وقد بين ذلك الشيخان حسن وعبد الله ابنا الشيخ محمد بن عبد الوهاب بقولهم: «وقد يُحكم بأن أهل هذه القرية كفار... ولا يُحكم بأن كل فرد منهم كافر بعينه»[2]. وقد استندوا في هذا إلى قاعدة الطائفة الممتنعة، وهي مسألة فقهية معتبرة، اتفق العلماء فيها على مشروعية قتال الممتنعين عن بعض شعائر الإسلام، وإن اختلفوا في وصف الامتناع بالردة الإسلام وهو قول الجمهور، أو الردة عن الحق وهو قول الإمام الشافعي، وقد

---

(١) البدر الطالع (١/ ١٨٢).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ١٤٥).

رجح ابن تيمية رأي الجمهور. وعليه فالأمر لا يخرج عن اجتهاد معتبر في فهم النصوص الشرعية، ولا يلزم منه إطلاق التكفير على عموم الناس، بل يُراعى فيه التفصيل والتدرج في الإنكار وإقامة الحجة.

الشبهة: الخلط بين الوهابية الإباضية ودعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب.

الجواب: كثيراً من الباحثين قد تعرضوا لِذكر الفرق بين الوهابية الإباضية الخارجية، وبين دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية السنيَّة، ومع أن تلبيس شياطين الإنس لم ينطلِ على الكثيرين بسبب البون الشاسع بين الطائفتين في نواحٍ عدة، منها: أولا: الشخصيتان: فالإباضية: نسبة لعبد الوهاب بن رستم، والثانية: للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولا تصح النسبة أصلاً؛ لأن اسم الشيخ هو محمَّد. ثانيا: المنهجان: فالإباضية فرقة مبتدعة، لا تعظم نصوص الوحي، ولا يفهمونها كما فهمها الصحابة والتابعون، والثانية: على منهج أهل السنَّة والجماعة في العمل بالقرآن والسنَّة الصحيحة. ثالثا: الاعتقادان: فالأولى: خارجية. والثانية: سلفية. رابعا: الزمانان: فالأولى في أواخر القرن الثاني أو أوائل القرن الثالث، والثانية: في أواخر القرن الثاني عشر. ومع ذلك فلم يمتنع العلماء وطلاب العلم من توضيح الحق لمن لبِّس عليه من دعاة السوء، وعلماء الضلالة. قال الدكتور صالح بن عبد الله العبود حفظه الله: الوهابية: لقب فرقة انتشرت في الشمال الإفريقي، في القرن الثاني الهجري، على يد عبد الوهاب بن رستم، تسمى الوهابية نسبة إلى عبد الوهاب هذا، وتسمى أيضـًا الرستمية، نسبة إلى أبيه رستم، وهي فرقة متفرقة عن الفرقة الوهبية الخارجية، من فرق الإباضية، يطلق عليها الوهبية، نسبة إلى مؤسسها عبد الله بن وهب الراسبي، ولما كان أهل المغرب من أهل السنة والجماعة صاروا يناوئون

تلك الفرقة الوهابية الرستمية؛ لأنها تخالف معتقد أهل السنة والجماعة، بل كفرهم كثير من علماء أهل المغرب القدامى، الذين توفوا قبل أن يولد الشيخ محمد بن عبد الوهاب بمئات السنين، فلما أظهر الله الشيخ محمد بن عبد الوهاب على حين غربة معتقد أهل السنة والجماعة، قائماً بالدعوة الإصلاحية التصحيحية على ضوء الكتاب والسنَّة، لم يرق ذلك لأعداء التوحيد، وعباد القبور، وأصحاب المطامع والأغراض والأهواء، فسحبوا هذه النسبة الوهابية على سبيل المغالطة الماكرة إلى دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية، وإلى أنصارها، وأطلقوها عليها؛ لتنفير الناس عنها، وصدهم عن سبيل الله تعالى، وإيهامهم بأن دعوة التوحيد مبتدعة، وأنها مذهب الخوارج. والساسة العثمانيون نشروا هذا الإطلاق على دعوة الشيخ محمد إلى التوحيد، وتلقفه الناس بواسطة القبوريين، والصوفية، والمبتدعة، والجهلة، والعامة، واتخذوه نبزاً مشعراً بالذم، حين خافوا على دولتهم من هذه الدعوة إلى التوحيد الذي هو حق الله على العبيد، لا سيما بعد دخول الحرمين الشريفين فيها تحت ولاية أنصارها، وساعد على ذلك توافق اسم عبد الوهاب والد الشيخ محمد مع هذا الإطلاق عند من لا يدري الحقيقة[1]. وقال الدكتور محمد بن سعد الشويعر حفظه الله: الوهابية معروفة من القرن الثاني الهجري في المغرب بأنها فرقة خارجية إباضية، تُنسب إلى عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم

(١) ينظر: تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية للدكتور محمد الشويعر (ص: ١٨).

الخارجي الإباضي، المتوفى عام (١٩٧هـ) على رواية، وعام (٢٠٥ هـ) على رواية أخرى، بشمال أفريقيا. وقد اكتوى أهل المغرب بهذه الفرقة وبنارها، وأفتى علماء الأندلس والمالكية بالمغرب بكفرها، فنقب المستشرقون، وأهل الفكر في الدول الغربية، التي تستعمر السواد الأعظم من ديار المسلمين ذلك الوقت، ووجدوا بغيتهم في تلك الفرقة التي لها تاريخ أَسْوَد مع علماء الأندلس والشمال الأفريقي، فأرادوا من باب التنفير، والإفساد بين المسلمين، إلباس الثوب الجاهز بعيوبه، لهذه الدعوة السلفية التصحيحية، من باب التفريق بين المسلمين، وإثارة الشحناء، ويرون أنفسهم الفائزين في مكسب أحد الطرفين أو خسارته، وقد أوضحت في كتابي: تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية. شيئاً من ذلك، وكان أصله مناظرة مع بعض علماء المغرب الأقصى[1].

(١) مجلة البحوث الإسلامية (٦٠/ ٢٥٦).

القبورية والاستغاثة والتوسل

الشبهة: الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يسبقه أحدٌ نبَّه على شرك القبور.

إنَّ من أعظم ما يُثيره المناوئون تجاهَ دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب أنَّ الشيخَ لم يسبقه أحد من العلماء المُتأخرين قد حذَّر من شرك القبور أو أسماه شركًا، خلا شيخ الإسلام ابن تيمية، وأن العصور المُتأخرة قد تصالحت مع فكرة تعظيم القباب والأضرحة ودعاء غير الله منذ دهور طويلة، ثم يوردون سؤالًا: هل كان المسلمون في ضلال حتى ظهرت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؟!

الجواب: ما سبق أقربُ للمغالطات المنطقية منه إلى البحث العلمي، ففضلًا عن مغالطة تقليد العصور المتأخِّرة دون نظر أو افتراض صحَّة الوضع القديم، ودون تأمل في الظروف والمُسببات واعتبارية قدرة العلماء على التغيير، ففيه أيضًا الوقوع في مغالطة الاستقراء الناقص، فصاحب هذه الشبهة قد سارع في افتراض أن جميع المتأخرين قد تصالحوا مع هذه الأوضاع الشركية، وهذا الفرض ينقصه الاستقراء التام. بل نحن نقول: إن هذه الفرضية القائلة بأن المتأخرين قد تصالحوا مع شرك القبور هي فرضية لا أساسَ لها من الصحَّة، فلا تزال طائفة من الأمة بالحق ظاهرين، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وهم في كل عصرٍ ومصر لا يخلو منهم زمان، حتى وإن استفحل الباطل في زمن المتأخرين؛ فلا ريب في وجود طائفة كبيرة من

العلماء ينكرون ذلك على تفاوت فيما بينهم، ويُبيِّنون التوحيد الخالصَ، وينهون الناس عن الممارسات الشركية. وهذا يشمل أيضًا الحقبة التي سبقت دعوة الشيخ؛ إذ لا يخلو زمان من قائمٍ لله بحجة، والشيخ محمد بن عبد الوهاب كان يعتد بمتأخري المذاهب ويحتج بهم على مخالفيه. ففي رسالته إلى عبد الرحمن السويدي قال: «قلت لهم: أنا أخاصم الحنفيَّ بكلام المتأخِّرين من الحنفية، والمالكي والشافعي والحنبلي كل أخاصمه بكتب المتأخرين من علمائهم الذين يعتمدون عليهم، فلما أبوا ذلك نقلتُ لهم كلام العلماء من كل مذهب، وذكرتُ ما قالوا بعدما حدثت الدعوة عند القبور والنذر لها، فصرفوا ذلك وتحقَّقوه ولم يزدهم إلا نفورا»[1]. ويُفهم من ذلك أنَّ الشيخ محمد بن عبد الوهاب لا يعتبر التوحيد مذهب ابن تيمية وحده، بل يتترس بمتأخِّري علماء المذاهب، حتى وإن وُجد عندهم نوع من البدع، فلا يُهدرهم كما يظن البعض فضلًا عن أن يُكفِّرهم. وقبل أن نشرعَ في ذكر السابقين للدعوة نبدأ بالعلماء الثقات الذين عاصروا الشيخ تاريخًا ولم يلتقوا به، ولم يتأثَّروا بالدعوة الوهابية، بل كانوا على منوال السابقين. أولا: بعض أقوال من عاصروا الدعوة في إنكار شرك القبور: الشاه ولي الله الدهلوي أحمد بن عبد الرحيم الحنفي (١١١٤-١١٧٦هـ): يقول: «كل من ذهب إلى بلدة أجمير، أو إلى قبر سالار مسعود أو ما ضاهاها لأجل حاجة يطلبها، فإنه آثمٌ إثمًا

(١) الرسائل الشخصية (ص: ٣٨).

أكبر من القتل والزنى، ليس مَثَلُه إلا مثل من كان يعبد المصنوعات، أو مثل من كان يدعو اللات والعزى»[١]. محمد بن أحمد السفَّاريني الحنبلي (١١١٤-١١٨٨هـ): يقول رحمه الله: «أما من كان قصده بالزيارة أن يطلبَ حوائجه من الميت، فهذا لا يشك عاقل في قُبحه وتحريمه، إذ الحوائج منوطة لخالقها، فليس إلا الله يقضي حاجة، ومن شكَّ في هذا طغى وتمرد، وأما إذا كان قصده الدعاء عند قبر الميت والتوسل به فليس بمُحرَّم، نعم إنِ اعتقد أن الدعاءَ عند القبور أفضلُ منه في نحو المساجد أو أنه لا يُجاب إلا ثَمَّ كان هذا قبيحًا». ثم نقل السفاريني عن ابن تيمية وابن القيم ما يُفيد شركيةَ هذه الممارسات مُحتجًّا بهما؛ ما يدل على أنه يوافقهما على ذلك[٢]. الشاه إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي (١١٩٣-١٢٤٦هـ) حفيد ولي الله: يقول: «وقال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقد دلت هذه الآية على أن المشركين قد أمعنوا في السفاهة، فقد عدلوا عن الله القادر العليم إلى أناس لا يسمعون دعاءهم، وإن سمعوا ما استجابوا لهم، وهم لا يقدرون على شيء، فظهر من ذلك أن الذين يستغيثون ويظنون أنهم ما أشركوا، فإنهم ما طلبوا منهم قضاء الحاجة، وإنما طلبوا منهم الدعاء، وإن لم يشركوا

---

(١) التفهيمات الإلهية (٢/ ٤٥)، وتتمة البلاغ المبين (ص: ١٢٤).

(٢) البحور الذاخرة في علوم الآخرة (ص: ٣٤٠).

عن طريق طلب قضاء الحاجة، فإنهم أشركوا عن طريق النداء، فقد ظنوا أنهم يسمعون نداءهم عن بعد، كما يسمعون نداءهم عن قرب»[1]. عبد الله باسودان الكِندي الدوعني الشافعي (١١٧٨-١٢٦٦هـ) شيخ الصوفية: قال تحت فصل اعتقادات العامة في الأولياء: «فلما اعتقدوا نفعهم وضرَّهم حلفوا بهم من دون الله، ونذروا لهم من دون الله، واستسقوا بهم من دون الله... ويقع من هؤلاء في زيارة قبور الأولياء كثير من الجهالات، ولا شك أن أهل الجرأة من هؤلاء ممن لا يُبالون بجريمة الكفر يخرجون بذلك من الإسلام، وأما العامة الذين لم يبلغوا هذه الدرجة فهم آثمون، لكنهم لا يخرجون من الإسلام». وقال تحت فصل (آداب الزيارة): «... وبمراعاة آداب الزيارة من ترك التمسح بالقبور وعدم الصلاة عند القبر للتبرك، وإن كان عليه مسجد للنهي عن ذلك»[2]. شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي الحنفي المفسِّر (١٢١٧-١٢٧٠هـ): قال عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنكُم بِرَبِّهِمۡ يُشۡرِكُونَ﴾ [النحل: ٥٤]: «وفي الآية ما يدل على أن صنيع أكثر العوام اليوم من الجؤار إلى غيره تعالى ممن لا يملك لهم بل ولا لنفسه نفعا ولا ضرا عند إصابة الضر لهم، وإعراضهم عن دعائه تعالى عند ذلك بالكلية سفهٌ عظيم وضلال جديد، لكنه أشد من الضلال القديم. ومما تقشعر منه الجلود وتصعر له

(١) رسالة تقوية الإيمان (ص: ٣٥).

(٢) ذخيرة أهل المعاد (ص: ٢٤) وما بعدها. وهو كتاب في التصوف.

الخدود الكفرة أصحاب الأخدود، فضلًا عن المؤمنين باليوم الموعود أن بعض المتشيِّخين قال لي وأنا صغير: إياك ثم إياك أن تستغيث بالله تعالى إذا خطْبٌ دهاك، فإن الله تعالى لا يعجل في إغاثتك ولا يهمه سوء حالتك، وعليك بالاستغاثة بالأولياء السالفين، فإنهم يعجِّلون في تفريج كربك ويهمهم سوء ما حل بك، فمج ذلك سمعي، وهمى دمعي، وسألتُ الله أن يعصمني والمسلمين من أمثال هذا الضلالِ المبين، ولكثير من المتشيِّخين اليوم كلمات مثل ذلك»[1]. ثانيا: بعض أقوال من سبقوا الدعوة في إنكار شرك القبور: أبو الوفاء ابن عقيل الحنبلي (٥١٣هـ): قال رحمه الله: «لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم، وهم عندي كفارٌ بهذه الأوضاع مثل تعظيم القبور وإكرامها بما نهى عنه الشرع من إيقاد النيران وتقبيلها وتخليقها وخطاب الموتى بالألواح وكتب الرقاع فيها: يا مولاي افعل لي كذا وكذا، وأخذ التراب تبركا وإفاضة الطيب على القبور وشد الرحال إليها»[2]. وقال: «لا يخلَّق القبور بالخلوق والتزويق والتقبيل لها والطواف بها والتوسل بهم إلى الله، قال: ولا يكفيهم ذلك حتى يقولوا بالسر الذي بينك وبين الله. وأي شيء من الله يسمى سرا بينه وبين خلقه. قال: ويكره استعمال النيران والتبخير بالعود

(١) روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني (١٤/ ١٦٦).

(٢) ينظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي (ص: ٣٤٥)، إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ١٩٥).

والأبنية الشاهقة الباب، سموا ذلك مشهدا، واستشفوا بالتربة من الأسقام وكتبوا إلى التربة الرقاع ودسوها في الأثقاب، فهذا يقول: جِمالي قد جَرِبت، وهذا يقول: أرضي قد أجدبت، كأنهم يخاطبون حيًّا ويدعون إلها»[١]. إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني الشافعي قوام السنة (٥٣٥هـ): قال رحمه الله مُحرمًا الاستغاثة بغير الله تعالى: «ومن أسمائه الوهاب: يهب العافية، ولا يقدر المخلوق أن يهبها، ويهب القوة ولا يقدر المخلوق أن يهبها، تقول: يا رب هب لي العافية، ولا تسأل مخلوقا ذلك، وإن سألته لم يقدر عليه، وتقول عند ضعفك: يا رب هب لي قوة، والمخلوق لا يقدر على ذلك»[٢]. عبد القادر الجيلاني (٥٦١هـ): من وصاياه رحمه الله ما قاله لولده حين استوصاه وهو في مرض الموت: «عليك بتقوى الله وطاعته، ولا تَخَفْ أحدًا ولا ترجه، وَكِلِ الحوائج كلها إلى الله عز وجل، واطلبها منه، ولا تثق بأحد سوى الله عز وجل، ولا تعتمد إلا عليه سبحانه، التوحيد، التوحيد، التوحيد، وجماع الكل التوحيد... كل من يرى الضر والنفع من غير الله تعالى فليس بعبدٍ له، من رأى ذلك منه فهو إلى نار المقت والحجاب، وغدًا في نار جهنم إلا المتقون الموحدون المخلصون»[٣]. السيد أحمد الرفاعي الصوفي (٥٧٨هـ): قال رحمه الله

---

(١) ينظر: الفروع لابن مفلح (٢/ ٢١٤).

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٤٤).

(٣) الفتح الرباني والفيض الرحماني (ص: ٣٧٣).

في وصاياه: «إذا استعنتم بعباد الله وأوليائه، فلا تشهدوا المعونة والإغاثة منهم، فإن ذلك شرك»[١]. فخر الدين الرازي إمام المتكلمين (٦٠٦هـ): يقول رحمه الله تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]: «ونظيره في هذا الزمان اشتغال كثير من الخلق بتعظيم قبور الأكابر، على اعتقاد أنهم إذا عظموا قبورهم فإنهم يكونون شفعاء لهم عند الله»[٢]. وقال في تفسير: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]: «متى مات منهم رجل كبير يعتقدون فيه أنه مجاب الدعوة ومقبول الشفاعة عند الله، اتخذوا صنما على صورته يعبدونه، على اعتقاد أن ذلك الإنسان يكون شفيعا لهم يوم القيامة عند الله تعالى، على ما أخبر الله تعالى عنهم بهذه المقالة في قوله: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]»[٣]. أبو شامة المقدسي مجتهد الشافعية (٦٦٥هـ): قال رحمه الله: «وبهذه الطرق وأمثالها كان مبادئ ظهور الكفر من عبادة الأصنام وغيرها، ومن هذا القسم أيضًا ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة تخليق الحيطان والعمد وسرح مواضع مخصوصة في كل بلد يحكي لهم حالكٍ أنه رأى في منامه بها أحدا ممن اشتهر بالصلاح والولاية، فيفعلون ذلك ويحافظون عليه مع تضييعهم فرائض

---

(١) البرهان المؤيد من وصايا الرفاعي، تأليف تلميذه شرف الدين الواسطي (ص: ٦٩).

(٢) مفاتيح الغيب (١٧/ ٥٩).

(٣) مفاتيح الغيب (١/ ١١١).

الله تعالى وسننه ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها ويرجون الشفاء لمرضاهم وقضاء حوائجهم بالنذر لهم»[١].

أبو الفداء إسماعيل بن كثير الشافعي المفسِّر (٧٧٤هـ): قال رحمه الله معرض كلامه عن قبر السيدة نفيسة: «وإلى الآن قد بالغ العامة في اعتقادهم فيها وفي غيرها كثيرًا جدًّا، ولا سيما عوام مصر، فإنهم يُطلقون فيها عبارات بشيعة مجازفة تؤدي إلى الكفر والشرك، وألفاظًا كثيرة ينبغي أن يعرفوا أنه لا تجوز»[٢]. شهاب الدين الأذرعي الشافعي (٧٨٣هـ): قال رحمه الله: «وأما النذر للمشاهد الذي بُنيت على قبر ولي أو نحوه، فإن قصد به الإيقاد على القبر ولو مع قصد التنوير فلا، وإن قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دُفن فيها أو نُسبت إليه فهذا نذر باطل غير منعقد؛ فإنهم يعتقدون أن لهذه الأماكن خصوصيات لا تُفهم، ويرون أن النذر لها مما يدفع البلاء. قال: وحكم الوقف كالنذر فيما ذكرناه». ووافقه ابن حجر الهيتمي، وقال: «لأن القُرب إنما هي لله تعالى»[٣]. ويُستفاد من كلام الأذرعي وتعليل الهيتمي السابق أن العِلة في التحريم أن هذا الصنيع من القُرب، أي: من العبادة التي لا تصح إلا لله. تقيُّ الدين المقريزي الشافعي (٨٤٥هـ): قال

---

(١) الباعث على إنكار البدع (ص: ٢٥).

(٢) البداية والنهاية (١٠/ ٢٦٢).

(٣) الفتاوى الفقهية (٤/ ٢٨٠).

رحمه الله: «والناس في هذا الباب - أعني: زيارة القبور - على ثلاثة أقسام: قوم يزورون الموتى فيدعون لهم، وهذه هي الزيارة الشرعية. وقوم يزورونهم يدعون بهم، فهؤلاء هم المشركون في الألوهية والمحبة. وقوم يزورونهم فيدعونهم أنفسهم، وقد قال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ». أخرجه أحمد (٧٣٥٢). وهؤلاء هم المشركون في الربوبية. وقد حمى النبي ﷺ جانب التوحيد أعظم حماية؛ تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. وقال أيضًا: «وبالله إن الفتنة بهذا المكان - أي: قبر أبي تراب النخشبي - والمكان الآخر من حارة برجوان الذي يعرف بجعفر الصادق لعظيمة، فإنهما صارا كالأنصاب التي كانت تتخذها مشركو العرب، يلجأ إليهما سفهاء العامة والنساء في أوقات الشدائد، ويُنزلون بهذين الموضعين كربهم وشدائدهم التي لا يُنزلها العبد إلا بالله ربه، ويسألون في هذين الموضعين ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى وحده، من وفاء الدين من غير جهة معينة، وطلب الولد ونحو ذلك، ويحملون النذور من الزيت وغيره إليهما، ظنا أن ذلك ينجيهم من المكاره، ويجلب إليهم المنافع، ولعمري إن هي إلا كرَّة خاسرة، ولله الحمد على السلامة»[1]. ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ): سئل عن السيدة نفيسة وعن مكان قبرها، فأجاب: «وأما كونها قبرت إلى آخره فهو المشهور، لكن ذكر بعض أهل المعرفة أن خصوص هذا القبر الذي يزار ليس هو قبرها، لكنها دفنت في تلك البقعة بالاتفاق، وما زال

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٣/ ٩٤).

قبرها مقصودا بالزيارة والتبرك به، حتى اشتهر عن نقل بعض العلماء أن المصريين كانوا يسمون الدعاء عندها الترياق المجرب وقد غلا في ذلك بعض العوام، بل كلهم، حتى إن بعضهم يقع في الكفر وهو لا يشعر، والله المستعان»[1]. ويُستفاد من كلام ابن حجر ما يلي: أن الوصف بالغلو في القبور ليس وصفًا مُستهجنًا كما يدَّعي بعض المعاصرين، فإن ابن حجر وصف جميع العوام بالغلو بقوله: «بل كلهم». وقول ابن حجر: «يقع في الكفر وهو لا يشعر»، ولم يقل: مهما فعلوا لن يقعوا في الكفر، ولم يستصحب أصل الإسلام ويجعله مانعًا، نعم قد لا يُكفَّر الجاهل حتى يُعلَّم، ولكن هذا باب آخر غير الحكم على الفِعل نفسه. بدر الدين الأهدل الصوفي الأشعري (٨٥٥هـ) فقيه الشافعية في اليمن: قال مُنكرًا على الصوفية المتأخرين: «والاستغاثة بالمشايخ الأموات والأحياء مما أطبق عليه المتأخرون من المتصوفة، ولم يُنقل عن السلف المتقدمين؛ لمعرفتهم بأن الاستغاثة بغير الله تعالى لا تجوز ولا تنفع، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]، وغير ذلك من الآيات. ولم يُنقل أن النبي ﷺ أذِن لأحد من الصحابة رضي الله عنهم في الاستغاثة به في شدةٍ قط، وكان حاضرًا يوم أُحد فلم يملك من الأمر شيئًا كما قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]»[2].

---

(١) ينظر: الجواهر والدُرر للسخاوي (ص: ٩٤٤).

(٢) مطالب أهل القربة في شرح دعاء أبي حربة (ص: ١٦٨).

قاسم بن قطلوبغا (٨٧٩هـ): قال رحمه الله: «وأما النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد كأن يكون لإنسان غائبٌ أو مريضٌ أو له حاجة ضرورية، فيأتي بعض الصلحاء، فيجعل ستره على رأسه فيقول: يا سيدي فلان إن رُد غائبي أو عُوفي مريضي أو قُضيت حاجتي فلك من الذهب كذا أو من الفضة كذا أو من الطعام كذا أو من الماء كذا أو من الشمع كذا أو من الزيت كذا، فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه.. منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة، والعبادة لا تكون للمخلوق، ومنه أن المنذور له ميت، والميت لا يملك». ونقل كلامه علاء الدين الحصفكي ثم قال: «وقد ابتُلي الناس بذلك، ولا سيما في هذه الأعصار». قال العلامة ابن عابدين: «قوله: (ولا سيما في هذه الأعصار)، ولا سيما في مولد السيد أحمد البدوي»[1]. ويُستفاد مما سبق: أن العلة التي ذكرها العلامة قاسم قطلوبغا وتتابع عليها الأحناف في عدم صحة النذر كونه عبادة بقولهم: (يا فلان)، وأن الميت لا يملك من أمره شيئًا، وهذا هو وجه النكتة التي أقضت مضاجع القبورية، فوصف أفعال العوام بكونها عبادة حتى ولو أنكروا ذلك بألسنتهم يُبطل قول القبورية أن التحريم خرج مخرج التحريم الفقهي الفروعي الخفيف، ونحو ذلك مما يذكره المخالفون. ابن حجر الهيتمي (٩٠٤هـ): قال رحمه الله مُتحدثًا عن القبور المُشرفة والأضرحة: «فإن أعظم المحرمات وأسباب الشرك الصلاة عندها، واتخاذها مساجد، أو

(١) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٦/ ٣٩٦).

بناؤها عليها، والقول بالكراهة محمول على غير ذلك، إذ لا يظن بالعلماء تجويز فعل تواتر عن النبي ﷺ لعن فاعله، وتجب المبادرة لهدمها وهدم القباب التي على القبور إذ هي أضر من مسجد الضرار؛ لأنها أسست على معصية رسول الله ﷺ؛ لأنه نهى عن ذلك، وأمر ﷺ بهدم القبور المشرفة، وتجب إزالة كل قنديل أو سراج على قبر، ولا يصح وقفه ونذره»[1].

جلال الدين السيوطي (٩١١هـ): قال رحمه الله: «الدعاء عند القبر ذريعة للشرك، ومحادة لله ورسوله، ومخالَفة للشرع وابتداع، فكيف بدعاء صاحب القبر من دون الله؟! .... وهذه العلة – أي: التي من أجلها نهى الشارع – التي أوقعت الناس في الشرك الأكبر.. ولهذا تجد أقواما كثيرة من الضالين يتضرعون عند قبور الصالحين»[2].

محيي الدين البِرْكوي الحنفي الماتريدي (٩٢٦-٩٨١هـ): قال في رسالته في زيارة القبور: «وأما الزيارة الشرعية التي أَذِنَ رسول الله ﷺ فيها فالمقصود منها شيئان: أحدهما: راجع إلى الزائر؛ وهي: الاعتبار والاتعاظ، والثاني: راجع إلى الميت؛ وهو: أن يُسَلِّم عليه الزائر، ويدعو له، ولا يطول عهده به؛ فيهجره وينساه، كما أنه إذا ترك أحدًا من الأحياء تناساه، وإذا زاره فرح بزيارته وسُرَّ بذلك. فالميت أولى به؛ لأنه قد صار في دار هجر أهلها إخوانهم ومعارفهم؛ فإذا زاره أحد وأهدى إليه هبة من سلام ودعاء ازداد بذلك سروره وفرحه. وأما الزيارة البدعية فزيارة

---

(١) الزواجر عن اقتراف الكبائر (ص: ٢١٣).

(٢) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص: ١١٨) وما بعدها.

القبور لأجل الصلاة عندها، والطواف بها، وتقبيلها واستلامها، وتعفير الخدود عليها وأخذ تُرابها، ودعاء أصحابها، والاستعانة بهم، وسؤالهم النصر والرزق والعافية والولد وقضاء الديون، وتفريج الكُربات، وإغاثة اللهفات، وغير ذلك من الحاجات التي كان عُبَّاد الأوثان يسألونها من أوثانهم، فليس شيء من ذلك مشروعًا باتفاق أئمة المسلمين؛ إذ لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أحد من الصحابة والتابعين وسائر أئمة الدين؛ بل أصل هذه الزيارة البدعية الشركية مأخوذة من عبادة الأصنام؛ فإنهم قالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣] .... وهذا بعينه هو الذي أوجب لعباد القبور اتخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها، وتعليق الستور عليها، وإيقاد السرج عليها، وإقامة السدنة لها، ودعاء أصحابها، والنذر لهم، وغير ذلك من المنكرات، والله هو الذي بعث رسله وأنزل كتبه لإبطاله وتكفير أصحابه ولعنهم، وأباح دماءهم وأموالهم وسبي ذراريهم»[1]. فتأمل قول البركوي: «وتكفير أصحابه ولعنهم، وأباح دماءهم وأموالهم وسبي ذراريهم». وإذا علمت أن البركوي توفي سنة ٩٨١ هـ - أي: قبل ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب بحوالي ٢٢٥

(١) هناك خلاف في رسالة زيارة القبور هل هي للبركوي أم لأحد تلاميذه، ولكن لا خلاف تاريخي في أن البركوي يعتقد نفس الاعتقاد، وخلافه مع أهل عصره في مسألة القبور معروف مشهور. ذكره المورخون العثمانيون. قال ابن عابدين الحنفي واصفًا البركوي: «أفضل المتأخرين الإمام العالم العامل المحقق المدقق الكامل». رسالة منهل الواردين من بحار الفيض، مجموعة رسائل ابن عابدين (١/ ٦٧).

سنة – فلا شبهة بتأثره بالدعوات الإصلاحية. محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (٩٨٦هـ) ملك المحدِّثين: قال رحمه الله: «فإن منهم من قصد بزيارة قبور الأنبياء والصلحاء أن يصلي عند قبورهم، ويدعو عندها، ويسألهم الحوائج، وهذا لا يجوز عند أحد من علماء المسلمين؛ فإن العبادة وطلب الحوائج، والاستعانة حق لله وحده»[1]. ومن النقل السابق يُستفاد: أن العلامة ابن طاهر نقل الإجماع على حرمة الاستغاثة بالأولياء، كما وصف تلك الممارسات بالعبادة، وفيه رد على من زعم أن تحريم الفقهاء خرج مخرج التقليد الفقهي الفروعي. أحمد بن عبد الأحد السرهندي الحنفي (١٠٣٤هـ): الصوفي النقشبندي، الموصوف عند الحنفية: بمجدد الألف بعد الهجرة. قال رحمه الله: «التبرِّي من الكفر هو شرط الإسلام، والاجتناب عن شائبة الشرك توحيد، والاستمداد من الأصنام والطاغوت في دفع الأمراض والأسقام كما هو شائع فيما بين جهلة أهل الإسلام هو عين الشرك والضلالة... ونشكو إلى الله تعالى شكاية عن حال أهل الضلال يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به.. وأكثر النساء مبتليات بهذا الاستمداد الممنوع عنه بواسطة كمال الجهل فيهن، يطلبن دفع البلية من هذه الأسماء الخالية عن المسميات، ومفتونات بأداء مراسم الشرك وأهل الشرك، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، وما يفعلونه من

(١) مجمع بحار الأنوار (٢/ ٤٤٤).

ذبح الحيوانات عند قبور المشايخ المنذورة لهم جعله الفقهاء في الروايات الفقهية داخلًا في الشرك، ومثل ذلك يصُمن بنيَّتهم ويطلبن حوائجهن منهم بواسطة هذا الصيام، ويزعمن قضاء حوائجهن منهم، وهذا الفعل إشراك للغير في عبادة الله تعالى وطلب لقضاء الحوائج من الغير بواسطة العبادة إليه»[1]. أحمد بن محمد الأقحصاري الحنفي الخلوتي (١٠٤١هـ): وهو يسبق الدعوة بمائتي عام تقريبًا، وقد صنف رحمه الله كتاب: مجالس الأبرار ومسالك الأخيار ومحائق البدع ومقامع الأشرار الفجار. وقال في سبب تصنيفه للكتاب: «وأُبين فيه من الاعتقادات الصحيحة والأعمال الآخرة، وأحذر عما فيه من استمداد القبور وغيره من فعل الكفرة، وأهل البدع الضالة المضلة الفجرة، لما رأيت كثيرًا من الناس في هذا الزمان جعلوا القبور كالأوثان، يصلون عندها ويذبحون القربان، ويصدر منهم أفعال وأقوال لا تليق بأهل الإيمان، فأردت أن أبين ما ورد به الشرع في هذا الشأن، حتى يتميز الحق من الباطل عند من يريد تصحيح الإيمان والخلاص من كيد الشيطان، والنجاة من عذاب النيران، والدخول في دار الجنان. والله الهادي وعليه التكلان» .وقال: «ومنهم من يستغيث بالمخلوق سواء كان المخلوق حيا أو ميتا، أو مسلما أو غير مسلم، ويتصور الشيطان بصورته، ويقضي حاجة من يستغيث به، فيظن أنه هو الذي استغاث به، وليس كما يظن، بل إنما هو الشيطان أضله لما أشرك

(١) مُلخَّصًا من المنتخبات من المكتوبات، للسرهندي (٣/ ٤٥).

بالله فإن الشيطان يضل بني آدم بحسب قدرته... فإنه إذا أعانهم على مقاصدهم فهو يضرهم أضعاف ما ينفعهم، فإذا كان منتسبًا إلى الإسلام إذا استغاث بمن يحسن به الظن من شيوخ المسلمين، يجيء إليه الشيطان في صورة ذلك الشيخ، فإن الشيطان كثيرًا ما يجيء على صورة الصالحين، ولا يقدر أن يتمثل بصورة رسول رب العالمين»[1]. ضياء الدين صالح بن مهدي المقبلي الكوكباني الزيدي (١٠٤٧-١١٠٨هـ): قال رحمه الله: «إذا مسَّهم الضر في البحر لا تسمعهم إلا يدعون المشايخ، ويهتفون بالركبان: ليدع كلٌّ منكم شيخه، فيرتج المركب بالأصوات بذكر الشيخ، فإذًا الكفار كانوا خيرًا من هؤلاء؛ لأنهم كانوا إذا مسهم الضر في البحر ضل من يدعون إلا إياه. اللهم إنا نبرأ إليك من حال هؤلاء، ونسألك أن تكتبنا من الناهين عن ضلالهم والمناوئين لهم. جاءني شريف من أشراف مكة، وكان يعتقد متصوفًا وأنا أنهاه عنه، فجاءني مذعورًا يقول: ذكرتُ الله ورسوله، فغضب فلان وقال: لا أعرفُ الله ولا رسوله إنما أعرف شيخي، وزار بعضُ العقلاء ابنَ عباس فرأى غلوَّ الناس فيه، فقال لرجل من عمد مكة ومدرسيهم ومتصوفتهم: أهلُ الطائف لا يعرفون الله، قد اتَّخذوا ابن عباس إلهًا من دون الله. فسقط من عين ذلك المدرس، وقال: ما كنت أظنك بهذه المنزلة من الجهل والغفلة، هم لا يعرفون الله، ولكن تكفيهم معرفة ابن عباس، وهو يعرف الله. ثم قد صوَّروا كذبات

(١) مجالس الأبرار ومسالك الأخيار ومحائق البدع ومقامع الأشرار الفجار (ص: ٥) وما بعدها.

قالوا: مشى الجنيد في البحر وهو يقول: يا الله يا الله، وقال لتلميذه: قل أنت: يا جنيد يا جنيد. قال: مشيا ثم قال تلميذه: يا الله، فغرق، فنهره الشيخ، فتاب، وقال: يا جنيد، فمشى فوق الماء. وقالوا: جاء منكر ونكير لميت فقالا: من ربك؟ فقال: شيخي فلان، وكرروا سؤاله وهو يكرر قول: شيخي فلان، فقالوا: صدق، وذهبوا عنه راضين. ومن أنكر هذا قالوا: جلمود مخذول، ولا يحب الأولياء، أو نحو ذلك من عبارات لهم، فهؤلاء زادوا على من قال: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وليس لهؤلاء من علاج غير السيف، ولكن أهل السيف الآن أجهل خلق الله، وأشدهم اغترارًا بتلك الأساليب، حيوانات مختلفة الطباع من ثعالب وسباع يعمها سلب الفلاح. والله المستعان[1]. ويستفاد مما قاله العلامة المقبلي ما يلي: أولًا: الأحوال المزرية وانتشارها في عصره، ونقل عن عالم معاصر له قوله: (أهل الطائف لا يعرفون الله فقد اتخذوا ابن عباس إلها من دون الله)، وهو ما يؤكد صحة توصيف الشيخ محمد بن عبد الوهاب لأحوال زمانه، ولا شبهة بتأثُّر المقبلي بالوهابية؛ فهو يسبقهم بقرن من الزمان. ثانيًا: ذكر وجوب قتالهم بالسيف في قوله: (وليس لهؤلاء من علاج غير السيف، ولكن أهل السيف الآن أجهل خلق الله). صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي ثم المالكي (١١٢٠هـ): قال رحمه الله: «وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدَّعون أن

(١) الأبحاث المسددة في فنون متعددة (ص: ١٥٨) وما بعدها.

للأولياء تصرفاتٍ في حياتهم وبعد الممات، ويستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهممهم تنكشف المُهمات، فيأتون قبورهم وينادونهم في قضاء الحاجات، مستدلين على أن ذلك منهم كرامات. وقررهم على ذلك من ادعى العلم بمسائل، وأمدهم بفتاوى ورسائل.. وجوزوا لهم الذبائح والنذور، وأثبتوا لهم فيهما الأجور. وهذا كما ترى كلام فيه تفريط وإفراط، وغلو في الدين بترك الاحتياط، بل فيه الهلاك الأبدي والعذاب السرمدي؛ لِما فيه من روائح الشرك المحقق، ومصادرة الكتاب العزيز المصدق، ومخالف لعقائد الأئمة وما اجتمعت عليه الأمة. فكل بناء على غير أصولهم تلبيس، وفي غير مناهجهم مخايل إبليس .... وأما كونهم مستدلين على أن ذلك منهم كرامات، فحاشا لله أن تكون أولياء الله بهذه المثابة، وأن يظن بهم أن دفع الضر وجلب النفع منهم كرامةٌ، فهذا ظنُّ أهل الأوثان كما أخبر الرحمن: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. فهل يحل لمؤمن أن يستمد بغير الله في الشدائد، أو ينتصر بغيره ويترجى منه الفوائد مع قوله جل ذكره: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، وقوله: ﴿ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]؟! فهل يحوم حول ذلك من استضاء بمنار القرآن أو ينطق بمثله من آمن بالله الواحد المنان؟! فما زعْمُ مَن أفتى بجواز ذلك؟! فهل على قول الله استدراك؟! كلا والله، ما هم فيه إلا في إنضاج بلا ضرام، واستسمان ذات أورام،

﴿أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾ [النور: ٣٩]»[١]. عبد الخالق المزجاجي الحنفي الزبيدي (١١٠٠هـ): قال رحمه الله: «وقد قال تعالى في إثر سماء: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ، وَكَافِرٌ فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ، وَرَحْمَتِهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ». أخرجه البخاري (٨٤٦)، ومسلم (٧١). وقد ذهب العامة هذا المذهب في الأولياء، فإن مرضوا قالوا: هذا من فلان، وإن شفوا قالوا: ببركة سيدي فلان، فلما اعتقدوا ضرهم ونفعهم حلفوا بهم من دون الله، ونذروا لهم من دون الله، واستسقوهم من دون الله. فإن أجرى الله تعالى الوادي قالوا: شيء لله يا فلان، وإن قبض عنهم المطر، قالوا: حمقة فلان، والله سبحانه القابض الباسط المحيي المميت، وكل شيء بيده من ملك وملكوت، ولو ذهبنا نتكلم في الكتاب والسنة من التحذير عن ذلك لكان يرى الناس قد هلكوا، ولهذا تراهم أكثر أتباع الدجال. فافهم هذه الجملة»[٢]. **ولتلخيص ما سبق نقول:** إن قضيَّة إفراد الله بالعبادة من دعاء ونذر وتوكل واستغاثة، وكذا إنكار ما يُنافي ذلك من تعظيم القبور وسؤال أصحابها من دون الله ونحو ذلك هي قضية إيمانية في المقام الأول، نبَّه عليها علماء المسلمين بمختلف مذاهبهم في كل عصرٍ وفي كل مصر

---

(١) سيف الله على من كذب على أولياء الله (ص: ٢٢) وما بعدها.

(٢) ينظر: فصل المقال وإرشاد الضال في توسل الجهال لأبي بكر بن خوقير المكي (ص: ١٤٥).

كما مرَّ بك، وليست هي من خصوصيات شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيِّم، ولا من خصوصيات محمد بن عبد الوهاب. نعم، قد تزيد المادة العلمية في قضية التوحيد عندهم أكثر من غيرهم تأصيلًا وتقعيدًا، وتوضيح الفرق بين الألوهية والربوبية وسد الأبواب وقلع الجذور الكلامية التي قد تجُر مآلًا باللوازم إلى تلك الشركيات، وإن لم يلتزمها أصحابها، لكن هذا لا يعني بالضرورة خصوصية ابن تيمية في وجوب سؤال الله وحده، بل الجميع يتفقون على تلك النتيجة النهائية. وقد بيَّنَّا في هنا بما لا يدع مجالًا للشك أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب مسبوق بعلماء كبار محل تقديرٍ واحترام، أنكروا تلك البدع وسمَّوها شركًا أكبر، بل وبعضهم ذكر وجوب قتال أصحابها بالسيف. وما ذكرناهم مجرَّد أمثلة أردنا بهم الإشارة والتمثيل وبيان فساد دعوى المُخالف، وإلا لو ذهبنا نتتبع من أنكروا تلك الشركيات من أهل العلم لبلغ ذلك مجلدة، وحسبُك من القلادة ما أحاط من العنق.

الشبهة: هدم الأبنية على القبور والنهي عن شد الرحال لزيارتها.

اعترض خصوم الدعوة السلفية على الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه من بعده بأنهم يهدمون الأبنية على القبور، كما يهدمون القباب التي على الأضرحة والمشاهد، ويمنعون تجصيص القبور وكسوتها وتزيينها، ويرون النهي عن شد الرحال لزيارة القبور ... ونحو تلك الأمور. وبالفعل فقد كان الشيخ رحمه الله وأتباعه من بعده يعتقدون تلك الأمور قولا وعملا، ولكن هؤلاء الخصوم ساقوا تلك الأمور من هدم القباب ومنع كسوة القبور وتزيينها والنهي عن شد الرحال لزيارة المشاهد وغيرها، ساقوها في مقام الاعتراض، وأوردوها بقصد التحامل والتشنيع على هذه الدعوة السلفية، ولذا فإنها لا تخلو غالبا من الكذب والافتراء. ومن أوائل المعترضين في هذا الفصل سليمان بن سحيم، حين ذكر ذلك في رسالته التي بعثها إلى الأمصار فقال: «فمن بدعه وضلالاته أنه عمد إلى شهداء أصحاب رسول الله ﷺ الكائنين في الجبيلة، زيد بن الخطاب والصحابة، وهدم قبورها وبعثرها؛ لأجل أنهم في حجارة، ولا يقدرون أن يحفروا لهم، فطووا على أضرحتهم قدر ذراع ليمنعوا الرايحة والسباع، والدافن لهم خالد وأصحاب رسول الله ﷺ وعمد أيضا إلى مسجد في ذلك وهدمه»[1]. ويستعظم المحجوب هدم

(١) نقلا عن: ابن غنام روضة الأفكار (١/ ١١٢).

القباب، فيقول مخاطبا الإمام عبد العزيز الأول: «وأما ما جنحت إليه من هدم ما يبنى على مشاهد الأولياء من القباب من غير تفرقة بين العامر، والخراب، فهي الداهية الدهياء، والعظيمة العظمى»[١]. وجعل علوي الحداد في كتابه مصباح الأنام فصلا في صحة بناء القباب على الأولياء والعلماء، فضلا عن الأنبياء، ثم عقد فصلا في القبة وندبها وأنها قربة، حيث طعن الحداد في الوهابيين حين هدموا القباب وأزالوها، ووصف الحداد الوهابيين بأنهم «يهدمون القبب المبنية عليهم»[٢]، أي: على القبور. ويستدل إسماعيل التميمي على جواز اتخاذ القبور مساجد، بما جاء في قصة أصحاب الكهف، في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾ [الكهف: ٢١]، يقول إسماعيل: «فإن الله تعالى لما حكى بناء المسجد هاهنا، ولم يسقه مساق الذم، ولا تعقبه بإبطال، دل على أن اتخاذ المسجد على الميت لا بأس به»[٣]. وأورد هذا التميمي مبحثا في البناء على القبور، جوز فيه البناء على القبور، مستدلا على ذلك ببعض النقول لبعض المنتسبين للعلم، ومؤولا النصوص الشرعية حسب تجويزه»[٤]. ويورد الرافضي اللكهنوري معتقد الشيخ الإمام في زيارة قبر المصطفى ﷺ فيقول: «وأنه يحرم شد الرحال

(١) رسالة في الرد على الوهابية، (ص: ٧).

(٢) مصباح الأنام (ص: ٢٩).

(٣) المنح الإلهية (ق: ٥٨).

(٤) المنح الإلهية (ق: ٥٦).

إلى زيارة قبره.. ومستنده إلى حديث رووه قال رسول الله ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ». أخرجه البخاري (١١٩٧)، ومسلم (٨٢٧). والاستدلال به على مرادهم غلط ظاهر، فإن مفهوم الحديث كما يظهر على من له أدنى إلمام بالعربية هو أنه لا تشد الرحال من المساجد إلا إلى ثلاثة مساجد، فإن المستثنى منه يجب أن يكون من جنس المستثنى ... وأين من ذلك النهي عن شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ. ولم يزل المسلمون وعلماؤهم يتعاهدون زيارة قبر النبي ﷺ وما أنكر قط منكر. فقد ثبت إجماع المسلمين»[1].

ثم ينكر مذهب الشيخ الإمام في حكم البناء على القبور، فيقول: «اعلم رحمك الله أن مذهبه في القبور أنه يحرم عمارتها، والبناء حولها، وتعاهدها، والدعاء والصلاة عندها، بل يجب هدمها وطمس آثارها..». ويدعي اللكنهوري: «أن هذه المشاهد تقلع أصول الشرك والعدوان وتجتاح جراثيم الكفر والطغيان ...» ويورد اللكنهوري الأدلة على جواز عمارة القبور، فيقول: «وثبت ذلك في الكتاب في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ غَلَبُواْ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِمۡ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيۡهِم مَّسۡجِدٗا﴾ [الكهف: ٢١]، حيث قال المسلمون لما مات أهل الكهف نحن نبني عليهم مسجدا يصلي فيه، فحكى سبحانه مقالة المسلمين من غير رد عليهم ولا إنكار. والعجب من شارح كتاب التوحيد لابن عبد الوهاب حيث قال بعد ذكر هذه الآية: هذا دليل على أن الذين غلبوا هم الكفار إذ لو كانوا مؤمنين ما أرادوا أن يتخذوا على قبور الصالحين مسجدا؛ لأن النبي ﷺ لعن فاعل ذلك». ويذكر

إجماع قومه من الإمامية الرافضة في ذلك، فيقول: «وأما الإجماع عند أصحابنا الإمامية فهو أيضا متحقق في هذا المقام فإن علماءنا ... من صدر الإسلام إلى هذا العصر لم يزالوا مطبقين على استحسان مشاهد الأئمة وتعظيمها، وتعاهدها، وتجديدها، على ذلك مضت القرون، ونسلت الأزمنة من غير خلاف أحد». ويحمل اللكنهوري حديث أبي الهياج «بأنه وارد في قبور الكفار التي لا فائدة في بقائها، ولا حرمة لها عند الله تعالى: «وأن المراد بالقبر المشرف هو المرتفع مثل قبور النصارى المرتفعة من الأرض، وأما إذا كان نفس القبر مسطحا، ولكن بني حوله قبة عالية، فلا يصدق عليه أنه القبر المشرف». ويدعي اللكنهوري أن «تقبيل القبر بعد الموت كتقبيل اليد في الحياة لوجود الملاك، وهو التعظيم فيهما على السواء». ويذكر اللكنهوري أن الوهابيين سنة ١٢٢٣ هـ «هدموا القباب، فهدموا قبة سيدتنا خديجة رضي الله عنها ... وهدموا قبة مولد النبي ﷺ ومولد أبي بكر ... »[1]. ويعقد جعفر النجفي بابا في بناء قبور الأنبياء والأولياء، ويجعل ذلك أمراً مشروعا، بحجة أن في بنائها سببا لزيارة القبور وإدراك فضل الزيارة، وأنه علامة للمزار[2]. ويثبت دحلان مشروعية شد الرحال لزيارة قبر النبي ﷺ فيقول: «وإذا كانت

(١) كشف النقاب (ص: ٢١) وما بعدها. ومما يجدر ذكره أن هذا الرافضي ألف كتابا سماه: البيت المعمور في عمارة القبور. ويقول – كما جاء في كتابه كشف النقاب (ص: ٨٩) –: «أن هذا الكتاب قد طبع في الهند، وتهافت عليه الناس كالفراش المبثوث».

(٢) انظر: منهج الرشاد (ص: ٧١).

كل زيارة – أي: للقبر– قربة، كان كل سفر إليها قربة، وقد صح خروجه ﷺ لزيارة قبور أصحابه بالبقيع وأحد، فإذا ثبت مشروعية الانتقال لزيارة قبر غيره ﷺ فقبره الشريف أولى وأحرى، والقاعدة المتفق عليها أن وسيلة القربة المتوقفة عليها قربة، أي: من حيث إيصالها إليها». ويرد دحلان على من قال: إن منع شد الرحال من باب المحافظة على التوحيد فيقول: «إن هذا تخيل باطل؛ لأن المؤدي إلى الشرك إنما هو اتخاذ القبور مساجد، أو العكوف عليها، وتصوير الصور فيها..»، ويجيب دحلان عن حديث: «لا تشد الرحال..» بقوله: وأما قوله: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى». أخرجه البخاري (١١٩٧)، ومسلم (٨٢٧). فمعناه أن لا تشد الرحال إلى مسجد لأجل تعظيمه والصلاة فيه إلا إلى المساجد الثلاثة، فإنها تشد الرحال إليها لتعظيمها والصلاة فيها، وهذا التقدير لا بد منه، ولو لم يكن التقدير هكذا، لاقتضى منع شد الرحال للحج، والهجرة من دار الكفر، ولطلب العلم، وتجارة الدنيا وغير ذلك. ولا يقول بذلك أحد». وذكر دحلان الأحاديث في وجوب زيارة القبر النبوي، حيث نقلها عن ابن حجر الهيتمي من كتابه الجوهر المنظم في زيارة قبر النبي المكرم، يقول دحلان: «مَنْ حَجَّ الْبَيْتَ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَانِي». رواه ابن عدي بسند يحتج به. «مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي». رواه الدارقطني. «منْ حَجَّ فَزَارَ قَبْرِي بَعْدَ وفاتِي، كَانَ كَمَنْ زارَنِي فِي حَياتِي». «مَنْ زَارَنِي بَعْدَ مَوْتِي؛ فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي».

ثم قال: «فتلك الأحاديث كلها في تأكيد زيارته ﷺ حيا وميتا، والزيارة شاملة للسفر؛ لأنها تستدعي الانتقال من مكان الزائر إلى مكان المزور، وإذا كانت كل زيارة قربة، كان كل سفر إليها قربة..»[1]. وخصص السمنودي بابًا في الكلام على إثبات مشروعية، التمسح بالقبور، وتقبيلها وكسوتها، وجعل توابيت أو قباب أو عمائم لها، وأعمال المولد للأنبياء، والأولياء. وغير ذلك. وقد تحدث السمنودي عن البناء على القبور، فأشار إلى حديث أبي الهياج: «أَنْ لَا أَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ». أخرجه مسلم (٩٦٩). قائلا: «لم يرد تسويته بالأرض، وإنما أراد تسطيحه جمعا بين الأخبار ... كما أن ذلك كان في قبور عظماء المشركين محوا لآثار ما كانت تفعله الجاهلية.. فلا حجة فيه للوهابية، وإلا لكان التسنيم والتسطيح ممنوعين، وقد علمت أنهما مشروعان»[2]. ولما أجاب علماء المدينة المنورة على استفتاء قدمه الشيخ عبد الله بن بليهد رئيس القضاة في الحجاز، إليهم حول البناء على القبور..، وكان جوابهم على الاستفتاء في اليوم الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة وألف (٢٥ رمضان ١٣٤٤هـ) ، ومما جاء في هذا الجواب ما نصه: «أما البناء على القبور فهو ممنوع إجماعا لصحة الأحاديث الواردة في منعه ولهذا أفتى كثير من العلماء بوجوب هدمه مستندين على ذلك بحديث علي رضي الله عنه أنه

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٥) وما بعدها.

(٢) سعادة الدارين (٢/ ٥٩) وما بعدها.

قال لأبي الهياج: «أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ لَا أَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ وَلَا تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتُهُ». أخرجه مسلم (٩٦٩). وأما اتخاذ القبور مساجد، والصلاة فيها فهو ممنوع مطلقا، وإيقاد السرج عليها أيضاً لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ زَائِرَاتِ القُبورِ، والمُتَّخِذِين عَلَيهَا المَسَاجِدَ والسُّرُجَ». أخرجه أبو داود (٣٢٣٦)، والترمذي (٣٢٠)، والنسائي (٢٠٤٣). وأما ما يفعله الجهال عند الضرائح من التمسح بها، والتقرب لهم بالذبح والنذر ودعاء أهلها مع الله فهو حرام ممنوع شرعاً لا يجوز فعله أصلا. وأما التوجه إلى حجرة النبي ﷺ عند الدعاء فالأولى منعه كما هو معروف من معتبرات كتب المذهب؛ ولأن أفضل الجهات جهة القبلة، وأما الطواف بها والتمسح وتقبيلها فهو ممنوع مطلقا»[1]. فلما كتبوا هذا الجواب قام ناس لذلك وقعدوا، وضجوا وصالوا، وقالوا وحرروا بذلك المقالات والكتب، وقد تولى كبر هذا الضجيج والصياح علماء الرافضة، فكان مما كتبوه، ما ذكره العاملي ردا على الوهابية، يقول العاملي معترضاً عليهم: «إن بناء القبور، وتجصيصها، وعقد القباب فوقها، وعمل الصندوق والخلعة لها مما حرمه الوهابية. وأوجبوا هدم القبور والقباب التي عليها والبناء الذي حولها، وزعم الوهابيون أن البناء على القبور بدعة حدثت بعد عصر التابعين». ويذكر العاملي بعض أعمال الوهابيين فيقول: «هدم الوهابية المسجد الذي عند قبر سيد الشهداء حمزة بن عبد

(١) جريدة أم القرى، عدد (٦٩)، ١٧ شوال ١٣٤٤هـ.

المطلب رضي الله عنه بأحد، بعدما هدموا القبة التي على القبر. وأزالوا تلك الآثار الجليلة، ومحوا ذلك المسجد العظيم الواسع فلا يرى الزائر لقبر حمزة اليوم إلا أثر قبر على تل من التراب». ويذكر العاملي أيضا عنهم: «ومنع الوهابية تعظيم القبور، وأصحابها، والتبرك بها من لمس، وتقبيل لها، ولأعتاب مشاهدها، وتمسح بها، وطواف حولها، ونحو ذلك». ويحكي العاملي عن الوهابيين فيقول: «ومنعت الوهابية اتخاذ الخدمة، والسدنة لقبور الأنبياء، والأولياء والصلحاء، واتخاذها عيداً .... ومنعوا أيضا تزيين المشاهد بالذهب، والفضة، والمعلقات والحلي والكسوة ونحو ذلك». ويذكر العاملي حال الوهابيين بالنسبة إلى شد الرحال لزيارة القبر النبوي، فيقول: «وقد منع الوهابية من شد الرحال إلى زيارة النبي ﷺ، فضلا عن غيره، وقد عرفت أن ابن تيمية في مقام تشنيعه على الإمامية قال: إنهم يحجون إلى المشاهد كما يحج الحاج إلى البيت العتيق، وما هو حجهم إلا قصدهم زيارتها فسماه حجا لزيادة التهويل والتشنيع»[1]. وقد أورد العاملي ما فعله أتباع هذه الدعوة السلفية من هدم القباب والأبنية على القبور في عهد الإمام سعود بن عبد العزيز سنة ١٢١٨هـ، كما ذكر هدمهم للقباب كذلك في عهد الملك عبد العزيز سنة ١٣٤٣هـ، فقال عنه: «لما دخل الوهابيون إلى الطائف هدموا قبة ابن عباس كما فعلوا في المرة الأولى، ولما دخلوا مكة المكرمة هدموا قبة عبد المطلب جد النبي ﷺ وأبي طالب عمه، وخديجة أم

(١) كشف الارتياب (ص: ٣٥٧) وما بعدها.

المؤمنين، وخربوا مولد النبي ﷺ ومولد فاطمة الزهراء، ولما دخلوا جدة هدموا قبة حواء، وخربوا قبرها، كما خربوا قبور من ذكر أيضا، وهدموا جميع ما بمكة ونواحيها والطائف ونواحيها من القباب، والمزارات، والأمكنة التي يتبرك بها»[1]. وينادي محمد علي الأوردبادي بالويل والثبور حين يقول: «طرقت الإسلام تلك الداهية الفادحة، والفاجعة المبرحة، مفرقة الكلمة، ومضعضعة أركان الجامعة، ومشوشة أمر الأمة، ومضيعة الحرمة، ألا وهي فادحة هدم القباب». ويدعي الأوردبادي أن معنى اتخاذ القبور مساجد هو السجود على القبور فقط لأن المسلمين لم يتخذوا القبور كالمساجد الشرعية. ويتعجب الأوردبادي فيقول: «ويا للعجب فإن العدوان بهدم القباب الشرعية لم يكن إلا على رسول الله ﷺ في حرمه المدينة المنورة». ويقول: «وهل يستطيع مسلم أن ينكر المقام العظيم في الإسلام لهؤلاء الذين هتكت حرمتهم بهدم القباب التي بناها المسلمون، معاونة لزوارهم على البر، واستدامة لزيارتهم، واستكثاراً من تلاوة القرآن، وذكر الله عند مراقدهم»[2]. ويكتب الرافضي محمد حسين رسالة في نقض فتاوى الوهابية جوابا على فتوى علماء المدينة- التي سبق ذكرها - مؤكداً ومقرراً أن التسوية في حديث أبي الهياج: «أَنْ لَا أَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ». بمعنى عدلته وسطحته، لا بمعنى ساويته وهدمته. ويقول محمد

(١) كشف الارتياب (ص: ٢٢) وما بعدها.

(٢) رسالة في الرد على الوهابية (ص: ٣).

حسين: «والأخبار ناطقة بمشروعية بنائها، وإشادتها، وأنها من تعظيم شعائر الله، ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]»[1]. ويحتج حسن صدر الدين الكاظمي على ضوء علماء المدينة، بوجود القباب والمشاهد، فوجودها دليل على جواز البناء على القبور، يقول: «ماذا ينكرون وهذه القباب العالية، والبنايات الشامخة القائمة حول مراقد الأنبياء، والأئمة، والأولياء من الصحابة والتابعين، ومراقد العلماء والصالحين قد حشيت بها بطون الأقطار والأمصار. بل إن في الآثار القائمة حول قبور الأنبياء السابقين كقبر دانيال، وقبر هود، وصالح، وذي الكفل، ويوشع في بابل، وكقبور الأنبياء المدفونين عند البيت المقدس، بل في بناء الحجر على قبر إسماعيل، وأمه هاجر لأكبر دليل على اهتمام الأمم السالفة في تعظيم مراقد أنبيائهم، وليس بأقل من اهتمام المسلمين في تعظيم مرقد نبيهم، ومراقد أوليائهم»[2]. وينتقد الطباطبائي الوهابيين ويمدح قومه الإمامية فيقول: «قالت الوهابية: لا يجوز بناء القبور وتشييدها. وقالت الإمامية: يجوز بناء القبور للأنبياء والأولياء، وتشييدها وحفظها»، ويستدل الطباطبائي على ذلك بأن البناء على القبور من

---

(١) انظر: رسالة في نقض فتاوى الوهابية (ص: ٩) وما بعدها.

(٢) رسالة الرد على فتاوى الوهابيين (ص: ٩) وما بعدها. ويظهر من هذه النقول المتعددة لبعض علماء الرافضة ضد فتاوى علماء المدينة حول البناء على القبور، أن هؤلاء الرافضة لحقهم غيظ شديد فسودوا تلك الكتب، من أمثال العاملي، والأوردبادي، ومحمد حسين، وحسن صدر الدين، والبلاغي وغيرهم، ولا عجب في ذلك فالرافضة قد عرفوا بعمارة المشاهد وهجر المساجد. انظر: توضيحا لموقفهم من الفتوى في جريدة أم القرى، (عدد: ١٠٤).

باب تعظيم شعائر الله؛ لأن المشاهد المتضمنة لأجساد النبيين، وأئمة المسلمين من معالم الدين الواجب حفظها، وصونها عن الاندراس. والمشاهد من البيوت التي أذن الله أن ترفع، ويذكر فيها اسمه، فإن المراد من البيت هو بيت الطاعة، وكل محل أعد للعبادة، فيعم المساجد، والمشاهد لكونها من المعابد». ويشنع الطبطبائي على الوهابيين، فيقول عنهم: «واجتراؤهم على الله ورسوله بهدم القباب الطاهرة لأئمة البقيع الذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً. وأن ذلك منهم إنكار لمودة ذي القربى التي هي من الضروريات الثابتة بالكتاب والسنة»[١]. ويطعن حسن خزبك في الشيخ الإمام فيقول: «وكذا تنقيصه الرسل، والأنبياء، والأولياء، وهدم قببهم، بل ونبش قبورهم»[٢]. ويورد محمد الطاهر يوسف دليلا لهم على شد الرحال لزيارة القبور، فيقول: «نحن نستدل على شد الرحال على سبيل الوجوب، أو الندب لأماكن دون المساجد الثلاثة بشد الرحال للتجارة الشرعية، وطلب العلم الشرعي، والمقابر، وللإخوان المؤمنين أحياء وأمواتا، ولا سيما قبر نبينا ﷺ. وجميع الأنبياء والرسل والصحابة والأولياء والصالحين والشهداء»[٣].

---

(١) البراهين الجلية (ص: ٤١) وما بعدها.

(٢) المقالات الوفية (ص: ١٨٨).

(٣) قوة الدفاع والهجوم (ص: ٤٦).

الجواب: إن ما ادعاه الخصوم بأن الدعوة إذا تمكنت في بلد قامت بهدم القباب والأبنية على القبور والمشاهد والآثار فهذا حق، وهو عين الصواب، ويجب أن تمدح به ولا تذم، لكن الخصوم صوروا ذلك بصورة الباطل، ولبَّسوا على العامة دينهم وروَّجوا هذه الأخبار، وما يزاد عليها من مزاعم وحكايات في معرض التشنيع والاعتراض على هذه الأعمال. والتلبيس على الناس بأن إزالة هذه البدع تعني بغض الأولياء والصالحين وإهانتهم. مع أن الدعوة السلفية حين قامت بذلك كانت تفعله امتثالاً لأمر رسول الله ﷺ وإنكارًا لهذه البدع والمنكرات والمظاهر الشركية بمقتضى الأدلة الشرعية والتي منها حديث علي رضي الله عنه: «عن أبي الهياج الأسدي قال: قال علي رضي الله عنه: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا تدع تمثالًا إلا طمسته ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته». أخرجه مسلم (٩٦٩). وكان من أساليب الخصوم وإمعانهم في تهييج عواطف عامة المسلمين وجهالهم ضد الدعوة أن زعموا أن أهلها يهينون الأولياء والأموات، ولا يعظمونهم. وهذا تلبيس فإن كان القصد بتعظيم الأولياء والأموات واحترامهم كما جاء به السنة؛ من زيارتهم والسلام عليهم والدعاء لهم، واحترام قبورهم وعدم إهانتها، ونحو ذلك فهذا ما يدين به أهل السنة ويعملون به، ومنهم الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه. أما إن قصد بذلك تقديسهم ورفعهم إلى مقام الألوهية والربوبية، وصرف شيء من العبادة لهم، أو اتخاذ البدع والمحدثات حول قبورهم من البناء عليها وإسراجها

وتجصيصها، والتبرك بها، واتخاذها مساجد وقبابا ومشاهد، فهذا ونحوه إهانة للأولياء والمؤمنين، ومشاقة لرسول الله ﷺ. وقبل أن نورد بعضا من أجوبة أئمة الدعوة وأنصارها، ومناقشتهم على هذا الاعتراض، نرى مناسبة أن يسبق ذلك شيئا مما كتبه الشيخ حسين بن مهدي النعمي ردا على من زعم أن هدم القباب والمشاهد أذية لأولياء الله، يقول رحمه الله: «وليت شعرى، كيف يكون أمرهم إذا لم يرعهم إلا نزول الإمام الأطهر صاحب السبق الأشهر، علي رضي الله عنه ونضر بساحتهم يقول: «بعثني رسول الله ﷺ أن لا أدع قبراً مشرفا إلا سويته، ولا تمثالا إلا طمسته». فعلى الذي يشاهد من حالهم، كأن لهم وقد ثاروا ذلك المثار، وأخذوا لتلك المعاقل بالثار، وأرجعوا عليا القهقرى، وتركوه زاحفا على الوراء، وقالوا: أذية لأولياء الله ... ثم كيف الخطب لديهم في هذه الأبنية على الأموات المعدة للتلاوة، والصلوات المشتملة على المحاريب، والفرش، والسرج وسائر الآلات إذا أتاهم في شأنها رسول صاحب الوحي المنزل، والهدي السوي الأعدل، يقول: بعثني لإزالة ما قد تقدم إليكم بالنهي عنه من اتخاذ القبور مساجد. وهذا كله بالنظر إلى نفس البناء على القبر، لا إلى ما ترتب عليه من الوثنية والشرك، وعلى إحياء هذه المشاهد من كلم الإسلام وفقء عين شريعة المختار عليه الصلاة والسلام، وما يقع في الزيارات من أنواع الشرك بدعاء المقبورين، والطواف بتلك الأنصاب، والعكوف عندها، والنذر والتقرب لها بأنواع القربات. وما ترتب على

ذلك من المفاسد، والمنكرات كترك الصلاة المكتوبة، وما يقولون من أقاويلهم المفتراة المكذوبة، قد حملوا الولي أو حملها عنهم، واختلاط الرجال بالنساء وأرباب الملاهي، واتخاذ الزينات والمجاهرات بالبدع والمعاصي»[1]. ثم تحدث النعمي عن المفاسد والمنكرات التي تحدث بسبب البناء على القبور من أنواع المفاسد الوثنية، كما صارت هذه الأبنية معتكف كل طامة، ومناخ فجور أهل الفسوق والعقوق من العامة.

ويرد النعمي على هؤلاء المبتدعة قولهم: من المعلوم أن ﷺ له قبة، وأولياء المدينة وأولياء سائر البلدان وأنها تزار كل وقت. أقول: «الأمر كذلك، فكان ماذا؟ بعد أن حذر ﷺ وأنذر، وبرأ جانبه المقدس الأطهر ﷺ فصنعتم عين ما نهى عنه..، أفلا كان هذا كافيا لكم عن أن تجعلوا أيضا مخالفتكم عن أمره حجة عليه، وتقدما بين يديه. فهل أشار بشيء من هذا أو رضيه، أو لم ينه عنه؟». ويقول النعمي حاكيا حال عباد القبور: «تأمل دين عباد القبور اليوم، خصوصا الغالين منهم فيها، إذا مسهم الضر أنابوا إليها، ويروون قاتلهم الله أنى يؤفكون: إذا دهمتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور. ثم يذوقون الرحمة من الله مع كفرهم هذا. فيقولون كرامة الشيخ وبرهانه، وإذا خفق

(١) معارج الألباب (ص: ٤٠) باختصار. وانظر: ما كتبه النعمي في نفس الكتاب حول الأحاديث في النهي عن البناء على القبور (ص: ١٠٥) وما بعدها.

سعيهم يقولون هو غائب أو ساخط»[1]. وأما ما أورده الخصوم من الاعتراض على هدم الشيخ للقباب، والأبنية التي على القبور، والنهي عن شد الرحال لزيارة القبور، فنجد أن الشيخ حسين بن غنام رحمه الله من أوائل من بين ووضح صواب هذا الاعتراض، فقد بين ذلك في جوابه على رسالة ابن سحيم، مع رده على ما زاد ابن سحيم من الكذب والبهتان، يقول رحمه الله: «فهذا الكلام ذكر فيه ما هو حق وصدق، وذكر فيه ما هو كذب وزور وبهتان، فالذي جرى من الشيخ رحمه الله وأتباعه أنه هدم البناء الذي على القبور، والمسجد المجعول في المقبرة على القبر الذي يزعمون أنه قبر زيد بن الخطاب ﵁ وذلك كذب ظاهر، فإن قبر زيد ﵁ ومن معه من الشهداء لا يعرف أين موضعه بل المعروف أن الشهداء من أصحاب رسول الله ﷺ قتلوا في أيام مسيلمة في هذا الوادي، ولا يعرف أين موضع قبورهم من قبور غيرهم، ولا يعرف قبر زيد من قبر غيره، وإنما كذب ذلك بعض الشياطين وقال للناس: هذا قبر زيد، فافتتنوا به، وصاروا يأتون إليه من جميع البلاد بالزيارة، ويجتمع عنده جمع كثير ويسألونه قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، فلأجل ذلك هدم الشيخ ذلك البناء الذي على قبره، وذلك المسجد المبني على المقبرة اتباعا لما أمر الله به ورسوله من تسوية القبور، والنهي الغليظ الشديد

(١) معارج الألباب (ص: ١٤٦) وما بعدها. وانظر: ما كتبه النعمي من وقائع حدثت للقبوريين من الشرك بالله، والتضرع إلى الأموات، والذبح لها، وقصدها من أجل الشفاء، وقضاء الحاجات. (ص: ١٧٧) وما بعدها.

في بناء المساجد عليها، كما يعرف ذلك من له أدنى ملكة من المعرفة والعلم. وقوله: (وبعثرها لأجل أنهم في حجارة ولا يقدرون أن يحفروا لهم فطووا على أضرحتهم قدر ذراع، ليمنعوا الرائحة والسباع). فكل هذا كذب وزور وتشنيع على الشيخ عند الناس بالباطل والفجور، وكلامه هذا تكذبه المشاهدة، فإن الموضع الذي فيه تلك القبور موضع سهل لين الحفر، وأهل العيينة والجبيلة وغيرهما من بلدان العارض يدفنون موتاهم في تلك المقبرة، وهي أرض سهلة لا حجارة فيها»[1]. وذكر ابن غنام ما فعله الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله مع عثمان بن معمر أمير العيينة في بادئ دعوته من هدم القباب وأبنية القبور، يقول: «فخرج الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ومعه عثمان بن معمر وكثير من جماعتهم، إلى الأماكن التي فيها الأشجار التي يعظمها عامة الناس والقباب وأبنية القبور، فقطعوا الأشجار، وهدموا المشاهد والقبور، وعدلوها على السنة، وكان الشيخ هو الذي هدم قبة قبر زيد بن الخطاب بيده، وكذلك قطع شجرة الذيب مع بعض أصحابه، وقطع شجرة قريوة: ثنيان بن سعود ومشاري بن سعود، وأحمد بن سويلم، وجماعة سواهم»[2]. ويؤكد ابن غنام أن ما فعله الشيخ الإمام هو عين الحق والصواب الذي عليه أهل العلم من كل المذاهب ... يقول رحمه الله: «ولقد كان

---

(١) روضة الأفكار (١/ ١٢٣).

(٢) روضة الأفكار (١/ ٧٨). بتصرف يسير.

العلماء رضي الله عنهم من قديم الزمان ينكرون هذا الذي حدث في هذه الأمة، من تعظيم القبور، وبنائها، وبناء المشاهد عليها، ودعائها، وسؤال أهلها قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، وقد بينوا للناس أن هذا خلاف دين الإسلام. فليس هذا الذي بينه للناس الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في النهي عن دعوة أهل القبور والتبرك بالأشجار والأحجار، فهمه من تلقاء نفسه دون أن يفهمه أحد من علماء هذه الأمة. بل إن العلماء كلهم من جميع المذاهب مطبقون على النهي عنه، والإنكار والتغليظ على من فعله من الجهال وهم مجمعون على وجوب تغيير ما قدروا عليه من ذلك»[1]. ويبين الإمام عبد العزيز الأول معنى حديث: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ». أخرجه البخاري (١١٩٧)، ومسلم (٨٢٧). فيقول: «وهو حديث ثابت باتفاق أهل العلم يتلقى بالقبول عنهم، وهو إن كان معناه لا تشدوا الرحال إلى مسجد من المساجد إلا إلى الثلاثة التي قد ذكرت، فالسفر إلى هذه المساجد الثلاثة إنما هو للصلاة، والدعاء، والذكر، وقراءة القرآن، والاعتكاف الذي هو من الأعمال الصالحة، وما سوى هذه المساجد لا يشرع السفر إليه باتفاق أهل العلم، حتى مسجد قباء يستحب قصده من المكان القريب كالمدينة،

(١) روضة الأفكار (١/ ٤٤). ومما يدل على اهتمام الشيخ الإمام بهذه المسألة، أنه عقد في كتاب التوحيد بابا بعنوان (باب ما جاء في التغليظ فيمن عبد الله عند قبر رجل صالح، فكيف إذا عبده)، ثم تلاه بـ(باب ما جاء أن الغلو في قبور الصالحين يصيرها أوثانا تعبد من دون الله)، ثم أعقبه بباب ثالث (باب ما جاء في حماية المصطفى ﷺ جناب التوحيد، وسده كل طريق يوصل إلى الشرك) انظر: مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ٦٣).

ولا يشرع شد الرحال إليه من بعيد، ولذلك كان النبي ﷺ يأتي إليه كل سبت ماشيا وراكبا، وكان ابن عمر يفعله كما في الصحيح. وإذا كان السفر المشروع لقصد مسجد النبي ﷺ للصلاة فيه، ودخلت زيارة القبر تبعا؛ لأنها غير مقصودة استقلالا، فحينئذ فالزيارة مشروعة مجمع على استحبابها بشرط عدم فعل محذور عند القبر. واتخاذ قبور الأنبياء، والأولياء مساجد هو الموقع لكثير من الأمم إما في الشرك الأكبر، أو فيما دونه من الشرك، فإن النفوس قد أشركت بتماثيل القوم كود وسواع ويغوث، وتماثيل طلاسم الكواكب، ونحو ذلك»[1]. ويذكر الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ما فعلوه أثناء دخولهم مكة المكرمة سنة ثمان وعشر ومائتين وألف من الهجرة (١٢١٨هـ) ، فكان مما قاله: «فبعد ذلك أزلنا جميع ما كان يعبد بالتعظيم والاعتقاد فيه، ورجاء النفع، ودفع الضر بسببه من جميع البناء على القبور وغيرها، حتى لم يبق في البقعة المطهرة طاغوت يعبد، فالحمد لله على ذلك». ويعلل الشيخ عبد الله الدافع لهذا الهدم فيقول: «وإنما هدمنا بيت السيدة خديجة، وقبة المولد، وبعض الزوايا المنسوبة لبعض الأولياء حسما لذرائع الشرك، وتنفيرا من الإشراك بالله ما أمكن لعظم شأنه فإنه لا يغفر»[2]. ويشير الشيخ عبد الله إلى أن بناء القباب على القبور من علامات الكفر فيقول: «أما بناء القباب

(١) الهدية السنية (ص: ١٨) وما بعدها.

(٢) الهدية السنية (ص: ٣٧) وما بعدها.

على القبور فهو من علامات الكفر، وشعائره؛ لأن الله أرسل محمدا ﷺ بهدم الأوثان، ولو كانت على قبر رجل صالح؛ لأن اللات رجل صالح، فلما مات عكفوا على قبره، وبنوا عليه بنية وعظموها، فلما أسلم أهل الطائف، وطلبوا منه أن يترك هدم اللات شهرا، لئلا يروعوا نساءهم وصبيانهم حتى يدخلوهم الدين فأبى ذلك عليهم وأرسل معهم المغيرة بن شعبة وأبا سفيان بن حرب، وأمرهما بهدمها»[1]. ولما سئل الشيخ حمد بن ناصر بن معمر: هل يجوز البناء على القبور؟ كان مما أجاب به رحمه الله: «ثبت في الصحيحين والسنن عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن البناء على القبور وأمر بهدمها، كما رواه مسلم (٩٦٩)، عن أبي الهياج الأسدي قال: قال علي رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: «أَنْ لَا أَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ». كما أخرج مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: «نَهَى رَسُول اَلله ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ». أخرجه مسلم (٩٧٠). وذكر الشيخ حمد أحاديث أخرى، ثم أورد أقوال العلماء في ذلك، ثم قال: «ومن جمع بين سنة رسول الله ﷺ في القبور، وما أمر به وما نهى عنه، وما كان عليه أصحابه، وبين ما أنتم عليه من فعلكم مع قبر أبي طالب، والمحجوب وغيرهما، وجد أحدهما مضاداً للآخر مناقضاً له، بحيث لا يجتمعان أبداً، فنهى رسول الله ﷺ عن البناء على القبور.. وأنتم تبنون عليها القباب العظيمة، والذي رأيته في

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٢٤٦).

المعلاة أكثر من عشرين قبة، ونهى رسول الله ﷺ أن يزاد عليها غير ترابها، وأنتم تزيدون عليها غير التراب، التابوت الذي عليه، ولباس الجوخ، ومن فوق ذلك القبة العظيمة المبنية بالأحجار والجص»[1]. ويبين صاحب التوضيح بعضا مما يجب تجاه القبور فيقول: «وأما تعظيم القبور بمعنى احترامها، فإن كانت للمسلمين فواجب ... قال رسول الله ﷺ «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ». أخرجه مسلم (٩٧١). وأما تعظيمها بمعنى عبادتها فهو أكبر الكبائر عند الخاص والعام، وأصل فتنة عباد الأصنام كما قاله السلف من الصحابة، والتابعين والأئمة المجتهدين». ثم ذكر صاحب التوضيح الأحاديث في النهي عن اتخاذ القبور مساجد منها حديث عائشة وابن عباس رضي الله عنهم قالا: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة كانت على وجهه، فإذا اغتم كشفها، فقال وهو كذلك: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، يحذر أمته ما صنعوا. أخرجه البخاري (٤٣٥)، ومسلم (٥٣١). ثم يقول صاحب التوضيح بعد هذه الأحاديث مشيراً إلى حال عباد القبور: «وهذا حال من سجد لله عند قبر، فكيف بمن يسجد للقبر نفسه، أو دعاه، وعدل عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع الجهال والطغام وضعوها

(١) الهدية السنية (ص: ٣٧) وما بعدها. وهذه السطور التي نقلناها من كلام الشيخ حمد بن ناصر بن معمر هي جزء من مناظرته لعلماء مكة سنة ١٢١١هـ.

لأنفسهم بتلبيس إبليس عليهم، فسهلت لهم، وطابت بها قلوبهم من تعظيم القبور، وإكرامها، والتوكل عليها، والنذر لها، وكتب الرقاع فيها، وخطاب الموتى بالحوائج يا سيدي يا مولاي افعل بي كذا وكذا، وأخذ تربتها، والخرق التي عليها تبركا، وإيقاد السرج عليها، وتقبيلها، وتخليقها وشد الرحال إليها». وأورد صاحب التوضيح الكثير مما يحدث عند القبور من الشركيات والبدع والمحدثات. ثم بين صاحب التوضيح الزيارة الشرعية لقبر نبينا ﷺ فيقول: «فأما المشروع من زيارة قبر نبينا محمد ﷺ فهو ما قاله الإمام مالك وأحمد بن حنبل والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم من المجتهدين كلهم، قالوا: إن من كان حاضراً في المدينة، فيشرع في حقه أن يأتي إلى القبر، فيصلي، ويسلم على النبي ﷺ وعلى صاحبيه رضوان الله عليهما. قالوا: ولا يكثر من المجيء عليه، ولا يكرره في اليوم مرات احتراما له، ولأنه لم يفعله الصحابة ولا التابعون، وأن من قدم من سفر، أو خرج إليه فيقف على قبر النبي ﷺ فيصلي، ويسلم عليه، وعلى صاحبيه بعد أن يصلي لله في المسجد ركعتين». ثم يتبعه ببيان الزيارة البدعية للقبر النبوي فيقول: «وأما غير المشروع فهو قصده للدعاء واتخاذه عيداً بالاجتماع عنده، والسفر إليه، لأنه ﷺ نهى أن يتخذ قبره مسجداً وقال: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، بعد قوله: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ». أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٧٢)، وأحمد (٧٣٥٢). فإنه ﷺ لم ينه عن الصلاة عند القبور واتخاذها مساجد

استهانة بأهلها، بل لما يخاف على القاصدين لها من الفتنة بدعائها، أو الدعاء عندها».

ويبين صاحب التوضيح بطلان ما استدلوا به من أحاديث في مشروعية شد الرحال لزيارة قبر المصطفى ﷺ وسائر القبور فيذكر أوجه البطلان فيها: «أحدهما: أن هذه الأحاديث كلها مكذوبة موضوعة باتفاق غالب أهل العلم، ولم يجعلها في درجة الضعيف إلا القليل. الثاني: أنه لم يثبت عن النبي ﷺ حديث واحد في زيارة قبر مخصوص، ولا روي في ذلك شيء لأهل الصحيح، ولا السنن، ولا الأئمة المصنفين في المسانيد كالإمام أحمد وغيره. الثالث: نهيه ﷺ عن اتخاذ قبره عيدا كما ثبت عنه من غير وجه رواه أبو داود من حديث أبي هريرة، ورواه سعيد بن منصور في سننه من حديث أبي سعيد المهري وغيرهما. فكيف يقول ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلَا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُمَا كُنْتُمْ». أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٨٧٩٠). ثم يقول: «من حج ولم يزرني فقد جفاني»، أو يقول: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»، ونحوها من المختلقات، وكيف يسأل ربه أن لا يجعل قبره وثنا يعبد ثم يأمر بشد الرحال إليه، وأنه للدعاء عنده يقصد. الرابع: أن متأخري الفقهاء القائلين بزيارة القبور من الشافعية، وغيرهم حتى ابن حجر الهيتمي صرح في الإمداد الذي شرح به الإرشاد، كلهم قالوا ينوي الزائر مع زيارته التقرب بالسفر إلى مسجده ﷺ وشد الرحل إليه، والصلاة فيه لتكون زيارة القبور تابعة له .... [ونحن] إنما نُكَفِّر بالشرك الذي لا يُغْفَر،

وهو دعاؤها - أي: القبور - ورجاؤها والاستغاثة بها وذبح القربان والنذر لها لتدفع سوءًا أو تجلب خيرًا، أو تكون واسطة في ذلك. نعم نحن نهدم القباب التي على القبور، ونأمر بهدمها كما هدم النبي ﷺ قبة اللات في الطائف، وأمر علي رضي الله عنه بهدمها وخفض القبور المشرفة مطلقًا وتسويتها، وقد أمر به وفعله الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون. قال الشافعي في الأم ورأيت الأئمة بمكة يأمرون بهدم ما يبنى على القبور[1]. ويؤيد الهدم قوله ﷺ: «وَلا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلا سَوَّيْتَهُ». أخرجه مسلم (٩٦٩). ولأنها أسست على معصية لنهيه، فبناءٌ أُسِّس على معصيته ومخالفته بناء غير محترم، وهو أولى بالهدم من بناء الغاصب قطعا، وأولى من هدم مسجد الضرار المأمور بهدمه شرعـًا؛ إذ المفسدة هنا أعظم حماية للتوحيد. وأما هذه الكبائر فقد صرح الفقهاء من أصحاب مالك وأحمد وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم من الصحابة والتابعين على تحريمها، وأنها بدعة نهى رسول الله ﷺ عنها، قال أبو محمد المقدسي: لو أبيح اتخاذ السرج عليها لم يلعن من فعله؛ ولأن فيه تضييعًا للمال في غير فائدة، وإفراطًا في تعظيم القبور أشبه تعظيم الأصنام، هذا وبيوت الله ظلمات لا يوقد فيها نور، بل يرون أن الفضل عليها في ذلك القبور، وقد آل الأمر بهؤلاء المعتقدين تعظيم القبور تعظيم عبادة للاحترام في الصدور إلى أن شرعوا لها حجًّا ووضعوا له وقتًا وجعلوه أضعاف حج بيت

---

(١) الأم (١/ ٣١٦).

الله الحرام سبعاً. هذا قبر ابن علي الذي في مرباط في بلاد اليمن قد شاع عند الخاص منهم والعام أن زيارته والتبتل إليه في رجب تعدل سبع حجات. وكذا الزيلعي الذي في اللحية قد شاع عندهم وذاع أن من مات فيها ودفن حوله في تلك البلاد أنه في لحيته ليس عليه حساب ولا عذاب. وكذا قبر العيدروس الذي في عدن. وكذا قبر الشاذلي في المخا؛ فإن أهل البر والبحر ليس لهم لهجة في الشدة والرخاء إلا بذكره زاعمين أنهم في أمانه وتحت نظره، وأنه يُغيث من دعاه في الشدة نائيًا كان أو قريبًا في البر أو في البحر. حتى صنَّف بعض غلاتهم في ذلك كتابًا سماه: مناسك حج مشاهد الأبرار لمن عني إليهم من المقيمين والزوار. وصنف بعضهم كتابًا سماه: روضة الأبرار في دعوة الأولياء الأخيار عند الشدائد المدلهمة الغزار. ولا يخفى أن هذا بعينه مفارق دين الإسلام والدخول في عبادة الأصنام. ومن نظر منصفًا بإخلاص إلى هذا التباين العظيم في هؤلاء المعتقدين من الناس عن الدين القويم والصراط المستقيم ماز وفرق بين ما شرعه رسول الله ﷺ وقصده من النهي عما تقدم ذكره في القبور والاعتقاد وجاهد عليه، وبين ما شرعه هؤلاء وقصدوه واعتقدوا فيه ودعوه ودعوا إليه، وحينئذ يحق أنَّا إنما ندعو إلى صراط مستقيم، ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، ويحقق تلك المفاسد الناشئة من خبث العقائد التي يعجز العادون عن حصرها، وتشمئز قلوب العارفين لذكرها. فمنها: تعظيمها الموقع في

الافتتان بها من العكوف عليها والمجاورة عندها وتعليق الستور، والألواح وبيض النعام وقناديل الفضة والرخام عليها، وسدنتها وعبادها يرجحون المجاورة عندها على المجاورة عند البيت والمسجد الحرام، ويرون أن سدانتها أفضل من خدمة المساجد، والويل عندهم لِقَيِّمِهَا ليلة يطفأ القنديل المعلق عليها. ومنها: بذل النذور لها ولسدنتها لجلب الخير، ودفع الشرور. ومنها: اعتقاد المشركين فيها أن بها يُكشف البلاء، ويُنصر على الأعداء، وينزل غيث السماء، وتُفرج الكروب، وتُقضى الحوائج، ويُنصر المظلوم، ويُجار الخائف، ويأمن الحوادث، إلى غير ذلك من الشرك الأكبر الذي يُفعل عندها. ومنها: الدخول في اللعنة، لعنة الله ورسوله باتخاذ المساجد عليها وإيقاد السُّرُج والقناديل فيها ووقفه عليها. ومنها: اجتماع الرجال مع النساء واختلاطهم وضجيجهم ودعاؤهم إياهم. ومنها: جعل المنكرات قربات. ومنها: إيذاء أصحابها بما يفعله المشركون بقبورهم، فإنهم يؤذيهم ما يُفعل عند قبورهم ويكرهونه غاية الكراهة، كما أن المسيح يكره ما تفعله النصارى عند قبره إذا وجد في الأرض، وما يعتقدونه في قلوبهم من الإفراط والتفريط في الحب، وكذلك غيره من الأنبياء والأولياء والمشايخ يؤذيهم ما يفعله المعتقدون أشباه النصارى وأشكالهم عند قبورهم، ويوم القيامة يتبرءون منهم كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَـٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴿١٧﴾ قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ

مِنۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعۡتَهُمۡ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكۡرَ وَكَانُواْ قَوۡمَۢا بُورَۢا﴾ [الفرقان: ١٧-١٨]، وقال الله للمشركين: ﴿فَقَدۡ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾ [الفرقان: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ يَقُولُ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٤٠ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠-٤١]. ومنها: مشابهة اليهود والنصارى في اتخاذها مساجد وإيقاد السرج عليها. ومنها: محادة الله ورسوله ومناقضة ما شرعه فيها. ومنها: التعب والنصب بالبناء والتشييد ووضع الأبواب ونقشها والجدران والاعتقاد، والتعظيم مع الوزر الكثير والإثم العظيم. ومنها: إن هذا الاعتقاد يؤول إلى حبط العمل والخسران. ومنها: إماتة السنن وإحياء البدع. ومنها: جعل البدعة واجبًا وسنة، والواجب والمسنون بدعة وإثمًا، وهم في ذلك لا يعون ولا يتذكرون، بل لمن خالفهم فيه ونهاهم عنه يبدعون ويخرجون ويكفرون. ومنها: تفضيلها على خير البقاع وأحبها إلى الله، فإن عباد القبور يقصدونها مع التعظيم والاحترام والخشوع ورقة القلب والعكوف بالهمة والعزم على الموتى بما لا يفعلون في المساجد ربع عشره ويحصل لهم فيها نظيره ولا قريب من مثيله. ومنها: أن ذلك تضمن عمارة القبب والمشاهد وتنويرها وتعطيل المساجد من بيوت الله وعدم توقيرها، ودين الله الذي بعث به رسله وأنزل كتبه بضد ذلك كله. ومنها: أن الذي شرعه الرسول ﷺ عند زيارة القبور إنما هو تذكار الآخرة والإحسان إلى المزور بالدعاء له

والترحم عليه والاستغفار له وسؤاله العافية للزائر وله، فيكون الزائر محسنًا إلى الميت وإلى نفسه حتى لو كان نبيًا أو وليًّا، فالدعاء له مطلوب وهو إليه محبوب، وقد أمرنا ﷺ أن نسأل الله له الوسيلة والفضيلة وأن يبعثه المقام المحمود الذي وعده وذلك له محقق ولكن تنويهًا بذكره ورفعًا لقدره وليعود ثواب الدعاء إلى الداعي، والكامل يقبل الكمال، فقلب هؤلاء المشركون الأمر وعكسوا الدين، وكانوا من الفريقين المغضوب عليهم والضالين بقصدهم زيارة الشرك للأموات يدعونهم ويدعون بهم»[1]. ولذلك لما وصلت جيوش الدعوة إلى كربلاء هدمت القبة المبتدعة والمشهد على قبر الحسين، وهي من أكبر الفتن المضلِّة التي تعمل تحت ستار حب سبط رسول الله ﷺ ورضي عن الحسين وهو منها براء. وقد حدثت هذه القبة بعد القرون الفاضلة، أحدثها أهل البدع، فكان هدمها نصرًا للإسلام والسنة وتكريمًا لرسول الله ﷺ وآله، وتكريم لسبط رسول الله ﷺ الذي تؤذيه القبة والمشهد وما يقع حولها من البدع والشركيات والمنكرات. يقول الدكتور محمد بن سليمان الخضيري: «وللحقيقة نقول: إن الدولة السعودية قامت بهدم القبة الموضوعة على قبر الحسين؛ لأن ذلك يتنافى مع العقيدة الإسلامية أولاً، وبالتالي فهو يتنافى مع مبادئ الدعوة الإصلاحية السلفية. وقد سبق أن بينا مراسلات حكام الدولة السعودية مع ولاة العراق في النهي عن أمثال هذه البدع، ولم

(١) التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ٢١٤).

تتجه الدولة السعودية إلى إنكار هذه البدع إلا بعد أن طهرت نجد أولًا والحجاز ثانيًا من هذه البدع المتمثلة في القباب والأشجار وغيرها مما يتبرك بها الناس تقربًا إلى الله. ومن هنا نرى أن تهويل ما وقع في كربلاء لا يعدو كونه أسلوبًا من أساليب الدولة العثمانية في تنفير الناس من الدعوة الإصلاحية السلفية»[١]. ويتحدث الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب عن حال عباد القبور فيقول: «فإن عباد القبور لا يقتصرون على بعض من يعتقدون فيه الضر والنفع، بل كل من ظنوا فيه ذلك بالغوا في مدحه، وأنزلوه منزلة الربوبية، وصرفوا له خالص العبودية، حتى أنهم إذا جاءهم رجل وادعى أنه رأى رؤيا مضمونها أنه دفن في المحل الفلاني رجل صالح، بادروا إلى المحل وبنوا عليه قبة وزخرفوها بأنواع الزخارف، وعبدوها بأنواع من العبادة، وأما القبور المعروفة أو المتوهمة فأفعالهم معها، وعندها لا يمكن حصره. فكثير منهم إذا رأوا القباب التي يقصدونها، كشفوا الرؤوس، فنزلوا عن الأكوار، فإذا أتوها طافوا بها، واستلموا أركانها، وتمسحوا بها، وصلوا عندها ركعتين»[٢]. ويجيب الشيخ عبد الرحمن بن حسن على من سأله عن حكم شد الرحال إلى المكانات المشرفة للأنبياء والأولياء، فيقول: (فالجواب لا ريب أن هذا مما نهى عنه رسول الله ﷺ بقوله: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ». أخرجه البخاري (١١٩٧)،

---

(١) الدولة السعودية الأولى والدولة العثمانية (ص: ٣٥٢).

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص: ٢٢١).

ومسلم (٨٢٧). فإذا كان تبركا للمحل المزور فهو من الشرك؛ لأنهم قصدوا بذلك تعظيم المزور كقصد النبي ﷺ أو الولي لتعود بركته بزعمهم. وهذه حال عباد الأصنام سواء كما فعله المشركون باللات، والعزى ومناة، فإنهم يقصدونها لحصول البركة بزيارتهم لها، وإتيانهم إليها». ويوجز الشيخ عبد الرحمن بن حسن الجواب في مسألة شد الرحال إلى قبر النبي ﷺ فيقول: «إن بعض العلماء قد قال يجوز السفر إلى قبور الأنبياء والصالحين، وهذا القول لصاحب المغني، وبعض المتأخرين من الحنابلة والشافعية، وهؤلاء يحتجون بقوله ﷺ: «فَزُورُوهَا». أخرجه مسلم (٩٧٧). وأما ما يحتج به بعض من لا يعرف الحديث من قوله: «من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي». فهذا الحديث لا تقوم به حجة عند من له معرفة بعلل الحديث. ويقول ابن تيمية رحمه الله: والصحيح ما ذهب إليه المتقدمون كأبي عبد الله بن بطة، وأبي الوفاء بن عقيل، وطوائف من المتقدمين من أن هذا السفر منهي عنه لا تقصر فيه الصلاة، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، وحجتهم ما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثِ مَسَاجِدَ». أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧). وهذا الحديث اتفق الأئمة على صحته والعمل به في الجملة. فلو نذر الرجل أن يصلي في مسجد، أو مشهد، أو يعتكف فيه أو يسافر إليه غير هذه الثلاثة، لم يجب عليه ذلك باتفاق العلماء ولو نذر أن يأتي مسجد النبي ﷺ أو المسجد الأقصى لصلاة أو اعتكاف وجب عليه الوفاء بهذا النذر عند مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى، كما

نص عليه شيخ الإسلام»[1]. ويعلق الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن على ما يردده عباد القبور من قول: الدعاء عند قبر فلان ترياق مجرب، فيقول رحمه الله: «وهذه العبارة وهي قولهم الدعاء عند قبر فلان ترياق مجرب، قد تنازعها عباد القبور والمتبركون بها، فمنهم من يدعي ذلك لقبر أبي حنيفة ومنهم من يدعيه لقبر معروف الكرخي، وعباد عبد القادر وأحمد البدوي والحسين عندهم ما هو أعظم من ذلك وأطم، وبعضهم يفضل الدعاء عندها على الدعاء في المساجد التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، وبهذا وأمثاله عمرت المشاهد، وعطلت المساجد وبنيت القباب، وأرخيت الستور على التبوابيت بمضاهاتها لبيت الله». ولقد أفاض الشيخ عبد اللطيف في الحديث عن حال بلاد المسلمين قبيل ظهور دعوة الشيخ الإمام، وما كانت عليه تلك البلاد من الفتنة بالقبور، والغلو في المشاهد، وما عم فيها وطم من مظاهر الوثنية.. فكان مما قاله رحمه الله: «وفي بندر جدة، ما قد بلغ من الضلال حده، وهو القبر الذي يزعمون أنه قبر حواء، وصنعه لهم بعض الشياطين، وأكثروا في شأنه الإفك المبين، وجعلوا له السدنة والخدام، وبالغوا في مخالفة ما جاء به محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، من النهي عن تعظيم القبور، والفتنة بمن فيها من الصالحين والكرام، وكذلك مشهد العلوي بالغوا في تعظيمه، وتوقيره، وخوفه،

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ٤١)، وانظر: جوابا آخر للشيخ عبد الرحمن بن حسن في نفس الكتاب (٤/ ٣٩٠)، والبراهين الإسلامية (ق: ٣٩).

ورجائه. وكذلك الموصل، وبلاد الأكراد ظهر فيها من أصناف الشرك والفجور والفساد ... فعندهم المشهد الحسيني قد اتخذه الرافضة وثنا بل ربا مدبراً، وخالقا ميسرا، وأعادوا به المجوسية وأحيوا به معاهد اللات والعزى، وما كان عليه أهل الجاهلية الأولى، وكذلك مشهد العباس، ومشهد علي، ومشهد أبى حنيفة، ومعروف الكرخي والشيخ عبد القادر فإنهم قد افتتنوا بهذه المشاهد رافضتهم وسنتهم. والرافضة يصلون لتلك المشاهد، ويركعون ويسجدون لمن في تلك المعاهد، وقد صرفوا من الأموال والنذور لسكان تلك الأجداث والقبور ما لا يصرف عشر معشاره للملك العلي القدير». وهذه البدع والشركيات قد أنكرها أهل العلم، وليس إنكار الشيخ الإمام بدعا في هذا الأمر.. يقول الشيخ عبد اللطيف مبينا ذلك: «وهذه الحوادث المذكورة والكفريات المشهورة والبدع المزبورة قد أنكرها أهل العلم والإيمان، واشتد نكيرهم، حتى حكموا على فاعلها بخلع ربقة الإسلام والإيمان، ولكن لما كان الغلبة للجهال والطغام انتقض عرى الدين وانثلمت أركانه. فليس إنكار الحوادث من خصائص هذا الشيخ، بل له سلف صالح من أئمة العلم والهدى، قاموا بالنكير والرد على من ضل وغوى، وصرف خالص العبادة إلى من تحت أطباق الثرى»[1]. ويصف الشيخ الشثري شد الرحال إلى المشاهد بأنه من محدثات الأمور.. فيقول: «قد علم بالضرورة من دين الإسلام أن شد الرحال إلى المشاهد، وإلى

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٣٨٧) باختصار، وانظر: مصباح الظلام (ص: ٣١٤).

قبور الأنبياء والصالحين لأجل تعظيمهم ليس من عمل المصطفى، ولا من عمل الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان، بل هو مبتدع محدث مردود على صاحبه بحديث رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)»[1]. ويفند السهسواني دعاوى دحلان، ويكشف الصواب في هذا المقام فيقول رحمه الله: (قوله - أي دحلان -: والزيارة شاملة للسفر؛ لأنها تستدعي الانتقال من مكان الزائر إلى مكان المزور كلفظ المجيء الذي نصت عليه الآية الكريمة). أقول: هب أن الزيارة مطلقة شاملة للسفر، ولكن قوله ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثِ مَسَاجِدَ». أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧). مقيد لذلك الإطلاق، على أن لفظ الزيارة مجمل كالصلاة والزكاة والربا. فإن كل زيارة قبر ليست قربة بالإجماع للقطع بأن الزيارة الشركية والبدعية غير جائزة، فلما زار النبي ﷺ القبور وقع ذلك الفعل بيانا لمجمل الزيارة، ولا يثبت السفر من فعله ﷺ مع أن الخروج إلى مطلق المسجد أيضا شامل للسفر وهو قربة..، فيكون السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة أيضا قربة، والخصم أيضا لا يقول به، وكذلك الصلاة والذكر شاملان لجميع الصلوات المبتدعة والأذكار المبتدعة، فلو سوغ الاستدلال بمثل تلك الإطلاقات، للزم جواز تلك الصلوات المبتدعة والأذكار المحدثة». ثم يرد السهسواني قول دحلان:

---

(١) تأييد الملك المنان (ق: ٤).

(وقد صح خروجه ﷺ لزيارة قبور أصحابه بالبقيع، وبأحد، فإذا ثبت مشروعية الانتقال لزيارة قبر غير قبره ﷺ فقبره الشريف أولى) . فيقول السهسواني مجيبا: «أقول: الثابت بالحديث المذكور إنما هو مشروعية الانتقال الذي هو دون السفر للزيارة، ولم ينكر أحد، والانتقال الذي تنكر مشروعيته هو السفر، وهو ليس بثابت». ثم يبطل السهسواني قاعدة دحلان: أن وسيلة القربة المتوقف عليها قربة.. لكي يجوز دحلان من خلالها شد الرحال لزيارة القبور ... فأبطلها السهسواني من عدة أوجه، نذكر منها ما يلي: «الأول: أن هذه القاعدة في أي كتاب من كتب الأصول والفقه؟ وما الدليل عليها من الكتاب والسنة؟ ولا بد من نقل الإجماع عليها. الثاني: أن هذه القاعدة منقوضة بأن إتيان مسجد قباء والصلاة فيه ركعتين قربة. لما روى الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يأتي مسجد قباء كل سبت ماشيا وراكبا ويصلي فيه ركعتين. أخرجه البخاري (١١٩٣)، ومسلم (١٣٩٩). مع أن السفر إلى قباء ليس بقربة، فإنه سفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال. الثالث: أنا لا نسلم أن مطلق زيارة قبر النبي ﷺ بل القربة هي الزيارة التي لا يقع فيها شد رحل بدليل حديث: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ...» . الرابع: أنه لو سلم كون مطلق زيارة قبر النبي ﷺ قربة، فلا نسلم كونها متوقفة على السفر للزيارة، لجواز أن يسافر لزيارة المسجد النبوي، أو أمر آخر من التجارة وغيرها. الخامس: أنه لو سلمت هذه القاعدة فهي إنما هي وسيلة لم ينه الشرع عنها، والسفر للزيارة قد نهى

الشارع عنه بدليل: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ...».[١]. ويذكر الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمهم الله، جانبا من معتقدهم في مسألة البناء على القبور فيقول: «فنحن نذكر الغلو في أهل القبور والإطراء والتعظيم، ونهدم البنايات التي على قبور الأموات لما فيها من الغلو والتعظيم الذي هو أعظم وسائل الشرك بالله..»[٢]. ويرد مسعود الندوي على فرية كاذبة.. فيقول: «ومما افتراه الأعداء من التهم المكذوبة أن سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود كان هدم القبة المبنية على القبر النبوي. والغريب أن المؤرخين الأوربيين يتلذذون بذكر هذه الأسطورة الكاذبة»[٣]. ومما كتبه ابن سحمان في الرد على الحداد، ما قاله رحمه الله: «لم يعهد في زمن من الأزمنة، إطباق جميع الناس خاصتهم وعامتهم على جواز البناء على القبور، واتخاذها مساجد، وإسراجها، وخدمتها وسدانتها والعكوف عندها، بل كان أهل العلم بالله وبدينه في كل زمان ومكان ينهون عن البناء عليها، وعن إسراجها، والعكوف عندها، وعن شد الرحال إليها للزيارة». ويقول: «وأما هدم القباب فنعم، فإن الشيخ فعل ذلك، وقد اتبع في ذلك أئمة الإسلام من سادات الحنابلة وغيرهم من العلماء، فبناء القبور إنما أحدثه الرافضة،

---

(١) صيانة الإنسان (ص: ٧٦) وما بعدها باختصار.

(٢) الهدية السنية (ص: ١٠٥).

(٣) محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم (ص: ١٨٣).

فهم سلف الحداد وأشباهه من عباد القبور»[١]. ويجيب ابن سحمان على اعتراض الطبطبائي قائلاً: «وأما ما ذكره من منع الوهابية لزيارة قبور الأئمة، فنعم منعوا زيارة المشاهد التي تعبد من دون الله، وشرعوا فيها من الأمور التي لم يأذن بها الله، ولا كان عليه هدي رسول الله ﷺ ولا هدي أصحابه، ولا من بعدهم من الأئمة المهتدين». ويقول أيضا: «نعم امتثلت الوهابية أمر رسول الله ﷺ في هدم القباب التي بنيت على أهل البقيع من أهل البيت وغيرهم؛ لأن ذلك سنة رسول الله ﷺ وسنة أصحابه، ومن بعدهم من الأئمة المهتدين، ولا يعيب على الوهابية بهدمهم القباب التي بنيت على ضرائح الأموات إلا من أعمى الله بصيرة قلبه»[٢]. ويبين أحمد الكتلاني أن اتخاذ القبور مساجد من المحدثات الشركية فيقول: «لم يثبت قطعا عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه بطريق صحيح ولا ضعيف، أنهم اتخذوا القباب والمشاهد، وأوقدوا فيها السرج، ولثموا ترابها، وركبوا عليها التوابيت، وكسوها بالورود والديباج إلى غير ذلك من أنواع البدع التي يفعلها الخارجون عن وفق الشريعة وهديه الذي كان عليه وأصحابه. بل الثابت الصحيح أنه جاء بهدمها وإبطالها كقوله ﷺ في حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه: «أَرْسَلَنِي بِصِلَةِ الْأَرْحَامِ، وَكَسْرِ الْأَوْثَانِ، وَأَنْ يُوَحَّدَ اللهُ لَا يُشْرَكُ بِهِ شَيْءٌ».

---

(١) الأسنة الحداد (ص: ٢٠٥) وما بعدها. وانظر: الضياء الشارق (ص: ٢٧٦)، وكشف غياهب الظلام (ص: ٢٥٠).

(٢) الحجج الواضحة الإسلامية (ق: ٣٥).

أخرجه مسلم (٨٣٢). وأجمع سلف الأمة وأئمتها على أن كل عمل جار تحت أحكام الشريعة فما كان موافقا لها فهو مقبول، وما كان خارجا عن ذلك فهو مردود، وإن كان تقاضته الطباع، وتحالته النفوس»[١]. وينقل محمد رشيد رضا بعض أقوال أهل العلم في البناء على القبور، فكان من قوله: «ذكر الإمام الشافعي في الأم أن ولاة مكة كانوا يهدمون ما بني في مقبرتها من القبور، ولا يعترض عليهم الفقهاء، ونقله عنه النووي في شرح مسلم عند شرح ما ورد في هذا المعنى من الأحاديث، وفي الزواجر لابن حجر الهيتمي أن اتخاذ القبور مساجد وإيقاد السرج عليها واتخاذها أوثانا والطواف بها واستلامها والصلاة إليها كلها من كبائر الذنوب..»[٢]. ويورد عبد الكريم بن فخر الدين بعض العلماء المانعين شد الرحال لزيارة القبور، فيقول: «ومن المانعين عن السفر لزيارة قبور الأولياء، القاضي الحسين من الشافعية، وابن عقيل وابن بطة وابن تيمية وابن القيم وابن عبد الهادي من الحنابلة»[٣]. ويصف الشيخ محمد بن عثمان الشاوي ما شاهده من الأعمال القبورية في مكة المكرمة حين دخلها مع أتباع هذه الدعوة السلفية سنة (١٣٤٣هـ)، وما فعلوه من هدم قباب الشرك، يقول رحمه الله: «وبعد أن فرغنا من

---

(١) الصيب الهطال (ص: ١٦).

(٢) الهدية السنية (حاشية) (ص: ٤٣).

(٣) الحق المبين (ص: ٢٣).

أعمال العمرة، وبادرنا إلى هدم القباب، وجدنا في القبة المبنية على قبر أم المؤمنين خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ما لا تستطاع حكايته، من ذلك أنا وجدنا رقاعا مكتوبا فيها: يا خديجة يا أم المؤمنين جئناك زائرين، وعلى بابك واقفين، فلا تردينا خائبين فاشفعي لنا إلى محمد يشفع لنا إلى جبرائيل، ويشفع لنا جبرائيل إلى الله، ووجدنا عندها كبشا قد جاء به صاحبه ليقربه إليها ... ووجدنا عند باب القبة عجوزاً شوهاء من سدنتها، ولقد حدثني غير واحد أنهم سألوها ما حالك، فقالت: هي خادمة لسيدتها المتصرفة في الكون منذ عدة سنين، ولا تصوم، ولا تصلي، ومع ذلك يتمسح بها الزوار، وعند القبة من الشمع والسرج والآلات ما لا يحصى، وعندها من أنواع الطيب، ما لم نجد مثله عند البيت الحرام والحجر الأسود، وأمثال هذا كثير معلوم، فلهذا استعنا بالله تعالى على إزالة تلك القباب ... وأما ما هناك من القباب والأبنية على القبور والكتابة وأنواع الزخرفة فذلك شيء لا يعده عاد، لكن الذي نعتقد أن مجرد البناء على القبر من غير صرف شيء من أنواع العبادة لها ذلك بدعة محرمة؛ لأنها من أكبر الوسائل إلى تعظيم أرباب القبور وعبادتهم من دون الله ...»[1]. وقد تضمن البيان المفيد الذي اتفق فيه علماء الحجاز ونجد أن البناء على القبور بدعة؛ لأن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أرسل عليا، فأمره أن لا يدع قبراً مشرفا إلا سواه

(١) القول الأسد (ق: ٣).

بالأرض»[١]. ولما سأل الشيخ عبد الله بن بليهد علماء المدينة عن البناء على القبور سنة (١٣٤٤هـ)، وكتبوا جوابا مطابقا للسؤال جار على الأصول الشرعية والقوانين المرعية من ذكر الحكم بدليله، وقام بعض المبتدعة وقعدوا وضجوا على تلك الفتوى كما سبق بيانه، لما حدث كل ذلك، كتب الشيخ عبد الله بن بليهد رحمه الله مقالة نورد منها قوله: «وهذه الكتب من جميع المذاهب الأربعة قد ثبت فيها أحكام القبور، ونحن لم نخرج عما قالوه، فأفيدونا من شرع البناء على القبور، ومن أول من بنى عليها، وغير خاف على من له أدنى ممارسة لعلوم الحديث والتفسير والتاريخ أنه في زمن رسول الله ﷺ ما دفن أحد في قبر إلا في التراب، ولم يجصص، ولم يبن عليه، وكذلك من مات من الصحابة بالمدينة المنورة، وفي مكة المكرمة، وغيرها من البلاد البعيدة، وكل من مات منهم دفنوا هنالك، ولم تجصص قبورهم، ولم يبن عليها»[٢]. ويذكر الشيخ فوزان السابق جانبا من تلبيس عتاد القبور، فيقول عنهم: «إنهم يتعلقون بالأسماء، ويغيرون الحقائق من نصوص الكتاب والسنة ويحرفونها عن مواضعها، ويعارضونها بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، محتجين بها على فتح أبواب شركهم وضلالهم، الذي أضلوا به كثيرا من جهلة هذه الأمة مقتفين في ذلك أثر من حذرهم نبيهم ﷺ عن سلوك سبيلهم، وذلك

---

(١) البيان المفيد (ص: ٩).

(٢) جريدة أم القرى، عدد ١٠٤، ٤ جمادى الثانية ١٣٤٥هـ، وانظر: خطاب الشيخ ابن بليهد (ص: ١٩).

فيما جاء عنه ﷺ من الأحاديث الصحيحة في لعن متخذي القبور مساجد؛ لأنه من الغلو الذي نهى الله تعالى عنه، وهو أصل عبادة الأصنام، ولذلك قالت عائشة رضي الله عنها: «ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجدا». أخرجه البخاري (٤٤٤١)، ومسلم (٥٢٩).»[1]. والتأمل فيما نقلناه من موقف بعض أئمة الدعوة قولا وفعلا نحو أبنية القبور، واتخاذ القباب والافتتان بها، يظهر أن قولهم وفعلهم هو عين الحق والصواب الذي تشهد له الأدلة، وتثبته البراهين، وتعضده أقوال أهل العلم والدين، ومن ثم ظهر ما كان عليه الخصوم من الضلال والبعد عن جادة الصواب حين خالفوا ذلك الحق، وزاغوا عن الصدق، فظنوا الحق باطلا، واعترضوا على الشيخ الإمام وأتباعه من بعده فيما جاء به من الصواب. وأدركنا ما كان عليه أئمة الدعوة من البصيرة والفقه لواقعهم وبيئتهم فيما حكوه من الطامات الشركية والمصائب الكفرية والحوادث البدعية التي نزلت ووقعت في بلاد المسلمين بسبب الافتتان بالقبور وتزيينها.

(١) البيان والإشهار (ص: ٣٢١).

الشبهة: الإمام وأئمة الدعوة يحرمون التوسل، والإستغاثة.

ادعى كثير من خصوم الدعوة السلفية أن الشيخ الإمام وأتباعه من بعده وأنصار دعوته.. أنهم يحرمون التوسل.. وحشد الخصوم لإثبات صحة دعواهم ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. وسنتحدث بشيء من الإطناب عن تلك الشبهة، نظرا لكثرة الخصوم وتعددهم، ممن رموا الشيخ الإمام وأنصار دعوته السلفية بتلك الشبهة دون تبيين أو تفصيل لدعواهم. لقد ادعى هؤلاء الخصوم جواز التوسل بالأموات مثلما جاز التوسل بالأحياء؛ لأنه لا فرق بينهما على حد زعمهم، ومما يدل على أهمية هذه الشبهة وخطورتها أن الخصوم قد اتخذوا لفظ التوسل مطية يتوصلون بها إلى إثبات ما تهواه أنفسهم من جواز بعض الشركيات، والكفريات، مثل: الاستغاثة بالأموات، والاستعانة بهم في قضاء الحاجات، وتفريج الكربات؛ لأن هؤلاء الجهلة يزعمون أنه لا فرق بين لفظ التوسل، ولفظ الاستغاثة، فخلطوا بينهما. ونظرا لكثرة أقوال الخصوم وتنوعها في هذه المسألة فإنه يمكن حصر أقوالهم بعد استقرائها في هذين العنصرين الأساسيين التاليين: العنصر الأول: جواز التوسل بذوات المخلوقين أحياء وأمواتًا، وأشرفهم محمد ﷺ فيجوز التوسل به في حياته، وبعد وفاته، ويوم البعث، بل يجوز التوسل به قبل وجوده، وجواز الإقسام على الله بكريم عليه، وأنه حيث جاز التوسل بالأعمال الصالحة وهي أعراض، فجواز التوسل بالذوات الفاضلة وهي أعيان من باب أولى. ويورد هؤلاء القوم ما عندهم من الأدلة والنصوص التي تثبت

دعواهم. العنصر الثاني: جواز التوسل بالأموات كما جاز التوسل بالأحياء، لأنه لا فرق بينهما، فليس للحي تأثير كما أنه ليس للميت تأثير؛ لأن المؤثر والفاعل هو الله وحده، إضافة إلى أن الميت حي في قبره، كما أن له حياة قبل موته ... وحيث جاز التوسل بالأموات والأحياء جميعاً بلا فرق، فإنه لا فرق أيضا بين معنى التوسل ومعنى الاستغاثة ومعنى الالتجاء.. ونحوها؛ لأن المعنى واحد. وسنورد أقوال الخصوم كما جاءت مسطورة في كتبهم في بيان هذين العنصرين، ونشرع في سرد أقوالهم في بيان العنصر الأول على النسق الآتي: يدعي ابن عفالق جواز التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته فيقول مخاطبا أتباع الإمام: «فإن كنتم تنكرون التوسل والتشفع به ﷺ مطلقا فالكلام ساقط معكم، والخطاب مستد بيننا وبينكم، وإن كنتم تقولون يجوز ذلك في حياته، وفي عرصات يوم القيامة إظهارا لعظيم شأنه وتنويهاً برفيع مقامه، وتقولون بعدم ذلك بعد وفاته، فأي دليل قام لكم على ذلك، وأي أمر أسقط عظيم جاهه بعد وفاته ... ومن المعلوم أن ما أقره عليه السلام في حياته فهو شرع بعد وفاته»[1]. ويقرر محمد سليمان الكردي مشروعية التوسل بالأنبياء والصالحين فيقول: «وأما التوسل بالأنبياء والصالحين فهو أمر محبوب ثابت في الأحاديث الصحيحة وغيرها، وقد أطبقوا على طلبه، واستدلوا بأمور يطول شرحها.. بل ثبت في الأحاديث الصحيحة

(١) رسالة ابن عفالق إلى ابن معمر (ق: ٤٣).

التوسل بالأعمال الصالحة وهي أعراض، فالبذوات أولى»[١]. ويؤكد عمر المحجوب كثرة الأدلة التي تثبت دعواه في جواز التوسل بذوات الخلق فيقول: «فإن التوسل بالمخلوق مشروع وارد في السنة ليس بمحظور ولا ممنوع، ومشارع الحديث الشريف بذلك مفعمة، وأدلته كثيرة محكمة، تضيق المهارق عن استقصائها، ويكل اليراع إذا كلف بإحصائها. ويكفي منها توسل الصحابة والتابعين في خلافة عمر بن الخطاب أمير المؤمنين واستسقاؤهم عام الرمادة بالعباس»[٢]. ويردد الحداد نفس المقالة السابقة فكان مما قاله: «وثبت في الأحاديث الصحيحة أن التوسل بالأنبياء والصلحاء أمر محبوب، وقد أطبقوا على طلبه، واستدلوا بأمور يطول شرحها»[٣]. ويجوز إسماعيل التميمي التوسل بذوات المخلوقين، ويدعي الإجماع على جواز التوسل بالمصطفى ﷺ ... فيقول: «وإذا جاز التوسل بالأعمال الصالحة وهي أعراض جاز التوسل بالذوات الفاضلة بعد موتها من باب أولى». ويقول أيضا: «إن التوسل بالنبي ﷺ أمر مجمع عليه لا خلاف فيه.. وإن التوسل بغيره أكثر على المشروعية»[٤]. وكذلك يجوز عبد الرؤوف بن محمد بن عبد الله التوسل بذوات المخلوقين فيقول مستغربـًا: «كيف جاز التوسل بأعراض المفضولين - أي:

---

(١) قرة العين بفتاوى علماء الحرمين (ص: ٢٥٩).

(٢) رسالة في الرد على الوهابية (ص: ٥).

(٣) مصباح الأنام (ص: ٨٥).

(٤) المنح الإلهية في طمس الضلالة الوهابية (ق: ٣٩) وما بعدها باختصار.

الأعمال الصالحة - ولم يجز بأعيان الفاضلين، مع كون العين أفضل من العرض، والفاضل أفضل من المفضول». ويجوز عبد الرؤوف أيضا الإقسام على الله بما أقسم به، فيقول: «الإقسام على الله بما أقسم به ليس حلفا بغير الله حتى تحرمه، والذي يحكم بالتحريم لا بد له من إقامة الدليل، ومع فقد الدليل ليس إلى المنع سبيل»[1]. ومما ذكره النجفي في تجويز التوسل بكل معظم قوله: «إن من توسل إلى الله بمعظم من قرآن، أو نبي، أو عبد صالح، أو مكان شريف، أو بغير ذلك فلا بأس عليه، بل كان آتيًا بما هو أفضل وأولى»[2]. وسرد أحمد دحلان أدلتهم في مشروعية التوسل بذات المصطفى ﷺ بعد وفاته، فكان مما ذكره من الأدلة: «ما رواه الطبراني والبيهقي أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان ابن عفان رضي الله عنه في زمن خلافته في حاجة، فكان لا يلتفت إليه، ولا ينظر إليه في حاجته، فشكا ذلك لعثمان بن حنيف، فقال: ائت الميضأة فتوضأ، ثم ائت المسجد فصل ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك لتقضي حاجتي وتذكر حاجتك، فانطلق الرجل فصنع ذلك، ثم أتى بباب عثمان رضي الله عنه فجاء البواب فأخذ بيده، فأدخله على عثمان رضي الله عنه فأجلسه معه، قال له: اذكر حاجتك، فذكر حاجته فقضاها». قال دحلان: «فهذا توسل ونداء بعد وفاته ﷺ». ومما

(١) فصل الخطاب (ق: ٤٣) وما بعدها.

(٢) منهج السداد لمن أراد الرشاد (ص: ٤٧).

استدل به: حديث توسل آدم بالنبي ﷺ حين اقترف آدم الخطيئة، فقال: يا رب أسألك بحق محمد إلا ما غفر لي ... فغفر له. فهذا دليل على جواز التوسل بمحمد قبل وجوده كما يقول دحلان. واستدل على جواز التوسل بالأنبياء بقول النبي ﷺ: اغفر لأمي فاطمة بنت أسيد، ووسع عليها مدخلها بحق نبيك، والأنبياء الذين من قبلي. كما استدل على جواز التوسل بالأحياء بحديث استسقاء عمر بالعباس رضي الله عنهما[1]. ويذكر السمنودي دليلاً آخر على جواز التوسل بالنبي ﷺ مع ندائه بعد وفاته وهو مرثية صفية رضي الله عنها عمة الرسول فإنها رثته بأبيات فيها قوله:

ألا يا رسول الله أنت رجاؤنا وكنت بنا برا ولم تك جافيا

ثم يقول السمنودي: «ففي ذلك النداء بعد وفاته مع قولها أنت رجاءنا، وقد سمع تلك المرثية الصحابة رضي الله عنهم فلم ينكر عليها أحد منهم»[2]. ومما كتبه محمد بن محمد القادري، مكذبًا الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود في مسألة التوسل قوله: «والحاصل أن قوله لا يجوز التوسل بالأنبياء والأولياء فهذا كذب وافتراء، وقد نص الأئمة على أنه يجوز التوسل بأهل الخير والصلاح»[3]. ويدعي الكسم اختصاص المصطفى ﷺ بجواز أن يقسم على

---

(١) انظر: الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٨) وما بعدها.

(٢) سعادة الدارين (١/ ٢٠٤).

(٣) رسالة في الرد على الوهابية (ق: ٧).

الله به، فقال: «واختص ﷺ بجواز أن يقسم على الله به، وفي المواهب اللدنية: قال ابن عبد السلام: وهذا ينبغي أن يكون مقصورا على النبي ﷺ لأنه سيد ولد آدم، وأن لا يقسم على الله بغيره.. وخالف في ذلك بعضهم فجوز القسم على الله تعالى بكل نبي». ويذكر الدجوي أن التوسل بذوات الصالحين هو توسل بأعمالهم الصالحة فيقول مخاطبا الوهابيين: «لماذا لا تجعلون التوسل بالولي أو النبي توسلا بعمله الصالح، فإنك تتوسل بالولي من حيث هو ولي مقرب إلى الله، وما تقرب إليه بما أحبه من صالح الأعمال، وسؤال الله بالأعمال الصالحة مجمع على جوازه منا ومنكم»[1]. ويقول العاملي في تجويز الإقسام على الله بكل ما هو صالح، وأن ذلك توسل مستحب: «الإقسام على الله بكريم عليه من نبي، أو ولي، أو عبد صالح، أو عمل صالح، أو غير ذلك نوع من التوسل.. وهو محبوب لله تعالى، وأنه تعالى يحب أن يتوسل إليه عبده بأنواع الوسائل»[2]. ويزعم الطباطبائي أن التوسل بالأموات كالتوسل بالأحياء في الحكم، فيقول: «إن التوسل بالميت نظير التوسل بالحي، وسؤاله قضاء الحوائج بواسطة دعائه من الله تعالى.. فأحد التوسلين كالآخر بجامع السؤال من المخلوق، فإذا جاز بالنسبة إلى الأحياء، جاز مطلقا»[3]. ويورد الشطي بعض النصوص

---

(١) مجلة نور الإسلام المجلد الثاني مقال التوسل وجهلة الوهابيين (ص: ١١٤).

(٢) كشف الارتياب (ص: ٣٢٩).

(٣) البراهين الجلية (ص: ٢٧) باختصار.

القرآنية التي استدل بها على دعواهم من جواز التوسل بالأموات، نذكر من أدلته قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]. وقوله عزوجل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]»[1]. ويجمع خزبك خلاصة دعواهم فيقول: «وخلاصة القول أن مذهب أهل السنة والجماعة صحة التوسل وجوازه بالنبي ﷺ في حياته وبعد وفاته، وكذلك بغيره من الأنبياء والمرسلين والعلماء والصالحين كما دلت عليه الأحاديث الثابتة المتواترة»[2]. ويجوز السيامي كأسلافه التوسلَ بالأنبياء والصالحين ويجعله مستحبا، فيقول: «إن التوسل بالأنبياء والصالحين ... جائز، بل مستحب ومطلوب»[3]. ويدعى الجبالي أن التوسل بالجاه هو من باب التبرك ... فيقول: «وليس التوسل بجاههم إلى المولى لتقضى له حاجته إلا تبركا بمن كرمهم الله، وجعل لهم منزلة عنده»[4]. ويفسر المالكي لفظ: الوسيلة، في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] فيقول: «لفظ الوسيلة عام في الآية كما ترى فهو شامل للتوسل بالذوات الفاضلة من الأنبياء والصالحين، في الحياة وبعد الممات، وبالإتيان

(١) انظر: النقول الشرعية (ص: ١٠٧).

(٢) المقالات الوفية (ص: ١٩٩).

(٣) رسالة السنيين في الرد على المبتدعين الوهابيين (ص: ٢٠) باختصار.

(٤) مجلة نور الإسلام (١/ ٦٤٦) مقال التوسل والاستغاثة.

بالأعمال الصالحة على الوجه المأمور به، وللتوسل بها بعد وقوعها»[١]. يظهر من هذه النقول السابقة عن كتب المناوئين لهذه الدعوة السلفية والتي أوردناها بإيجاز أنها تجوز التوسل البدعي المحظور، فتجوز التوسل بذوات المخلوقين وأشخاصهم أحياء كانوا أم أمواتا، وتجوز أيضا التوسل بجاه الأولياء ومنزلتهم عند الله، كما تجوز الإقسام على الله بكل صالح أو فاضل، ويورد هؤلاء الخصوم نصوصا من القرآن، ونصوصا من السنة يستدلون بها على دعواهم، كما سبق ذكر بعضها. وأما أقوالهم التي يتضمنها العنصر الثاني، فنسردها على النحو الآتي: يدعي القباني عدم الفرق بين لفظ التوسل، ولفظ الاستغاثة، ولفظ التشفع فيقول: «جواز التوسل والتشفع والإستغاثة بالرسول ﷺ وبغيره من الأنبياء والأولياء ... ولا فرق في ذلك بين التعبير بالتوسل، أو الاستغاثة، أو التشفع، أو التوجه به ﷺ في الحاجة». ويذكر معنى الاستغاثة، حين تكون مرادفة لمعنى التوسل، فيقول: «فالمستغاث به في الحقيقة هو الله تعالى، والنبي ﷺ واسطة بينه وبين المستغيث، فهو تعالى مستغاث، والغوث منه خلقاً وإيجاداً، والنبي ﷺ مستغاث، والغوث منه تسببا وكسباً»[٢]. ويؤكد صاحب إزهاق الباطل عدم الفرق في التعبير بين لفظ الاستغاثة أو التوسل أو التشفع بالنبي ﷺ ثم يقرر جواز التوسل أو الاستغاثة بالنبي، مادام أن المتوسل

(١) مفاهيم يجب أن تصحح (ص: ٤٥).

(٢) فصل الخطاب (ق: ١٩) وما بعدها.

أو المستغيث يعتقد أن الله هو المتصرف في الأمور، فيقول: «لا فرق أن يعبر بلفظ الاستغاثة، أو التوسل، أو التشفع، أو التوجه.. فكل من الاستغاثة والتوسل والتوجه والتشفع بالنبي ﷺ كما ذكره في تحقيق النصرة، ومصباح الظلام، والمواهب اللدنية للقسطلاني واقع في كل حال قبل خلقه، وبعد خلقه في مدة حياته في الدنيا، وبعد موته في مدة البرزخ، وبعد البعث في عرصات القيامة». ثم يقول، بعد كلام طويل: «ولا ينبغي أن يستريب أحد في جوازه، كيف والقائل معتقد بأن الله هو الشافي والكاشف للضر، وأن الأمور ترجع إليه». ويقول أيضا: «إن كان يعتقد – أي: المتوسل والمستغيث بغير الله – أن المتصرف في الأمور هو الله والطلب في الحقيقة، ونفس الأمر منه، وغيره لا يملك شيئا من الضر والنفع والوضع والرفع، ولكن مع ذلك يتوجه الخطاب، والطلب إلى الوجيه المقرب لدى الرب ... فالطلب في الحقيقة منه تعالى لا من سواه، وان كان في الظاهر متوجهاً إلى غيره فلا بأس به في المعنى»[1]. فالتوسل والاستغاثة بالأموات جائزة عند صاحب إزهاق الباطل مادام أن المتوسل والمستغيث بالموتى يعترف بأن الله هو المتصرف في الأمور. ويؤكد محسن بن عبد الكريم هذا المعنى الذي قرره سلفه، فيقول: «والمتوسل بالنبي، أو الولي لا يعتقد أنه يفعل ما يريد، وأنه إن شاء الضر فعله، وإن لم يأذن به الله، وإن شاء النفع فعله، وإن لم يأذن به الله. ولو كان معتقدا لذلك لما جعله – أي: الولي

(١) إزهاق الباطل لمحمد الهمداني (ق: ٦٢) وما بعدها.

أو النبي – وسيلة إلى الله، ولوجه العبادة إليه من أول الأمر»[١]. ويبين محمد بن مصطفى الحسني جواز التوسل والاستغاثة بغير الله، لعدم اعتقاد هؤلاء المستغيثين والمتوسلين التأثير لغير الله، ولا يكتفي الحسني بذلك، بل يقرر انتفاء التأثير وسقوط الأسباب، فليست النار سببا في الاحتراق وإنما اقترنت النار بالإحراق فقط ... يقول: «والمسلمون لم يعتقد أحد منهم التأثير في الواسطة المتوسل بها إلى الله، كيف وصغار الولدان منهم يعرف ذلك ضرورة لقراءته كلام الله كل حين، وقد نفوا التأثير عما يحكم عليه بالعادة أنه مؤثر بحاسة العيان كالنار مثلاً، فإن إحراق ما مسته لا دلالة للعادة عليه أصلا، وإنما غاية ما دلت عليه العادة الاقتران فقط بين الأمرين»[٢]. ويجعل دحلان كلاً من التوسل والتشفع والاستغاثة بالأموات بمعنى واحد هو التبرك فقط ... ثم يدعي أنهم أسباب يرحم الله بهم، لكن الله هو المؤثر وحده، ولكن أيضـًا هؤلاء الأموات سبب عادي لا تأثير له، يقول دحلان: «فالتوسل والتشفع والاستغاثة كلها بمعنى واحد، وليس لها في قلوب المؤمنين معنى إلا التبرك بذكر أحباء الله تعالى، لما ثبت أن الله يرحم العباد بسببهم سواء كانوا أحياء أو أمواتـًا، فالمؤثر والموجد حقيقة هو الله تعالى، وذكر هؤلاء الأخيار سبب عادي في ذلك التأثير، وذلك مثل الكسب العادي فإنه لا تأثير له». ويورد دحلان قولاً آخر يدعي فيه مساواة الحي

(١) لفحات الوجد عن فعلات أهل نجد (ق: ٢٦).

(٢) إظهار العقوق في الرد على منع التوسل إلى الله تعالى بالنبي والولي الصدوق (ص: ٤٨).

بالميت؛ لأن كلاً منهما لا تأثير له في شيء، ومن اعتقد أن الحي يقدر على بعض الأشياء، فقد اعتقد اعتقاداً باطلا، يقول: «الحي والميت مستويان في أن كلاً منهما لا تأثيرله في شيء.. واعتقادكم أن الحي قادر على بعض الأشياء يستلزم اعتقادهم أن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية، وهذا اعتقاد فاسد ومذهب باطل، فإن اعتقاد أهل السنة والجماعة أن الخالق للعباد وأفعالهم هو الله وحده لا شريك له، والعبد ليس له إلا الكسب الظاهري.. فيستوي الحي والميت في أن كلاً منهما لا خلق له ولا تأثير، والمؤثر هو الله تعالى وحده»[1]. ويدعي السمنودي كأسلافه السابقين عدم التفريق في التوسل بين أن يكون بلفظ التوسل، أو الاستغاثة، أو التوجه.. مادام أن الاستغاثة بالأنبياء، والصالحين ليس لها معنى إلا طلب الغوث حقيقة من الله، ومجازا بالتسبب العادي[2]. ويطنب الدجوي في هذه المسألة، فيجوز التوسل والاستغاثة بالأموات إذا كان من فعلها يسند الخلق إلى الله وحده ... ولو أسند شيئا لغير الله فإن ذلك يحمل على الإسناد المجازي لا الحقيقي..، فلا تفرقة إذاً بين الأحياء والأموات في هذا المقام، بل إن حصر التوسل في الحي دون الميت أقرب إلى وقوع الناس في الشرك يقول الدجوي: «لا أدري كيف يكفرون من يقول: إن الله خالق كل شيء، وبيده ملكوت كل شيء، وإليه يرجع الأمر كله، والمتوسل ناطق بهذا في توسله فإن المتوسل إلى

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ١٤) وما بعدها.

(٢) انظر: سعادة الدارين (١/ ٢٠٧).

الله بأحد أصفيائه قائل إنه لا فاعل إلا الله، ولم ينسب إلى من توسل به فعلا ولا خلقا، وإنما أثبت له القربة والمنزلة عند الله.. حتى إننا لو رأيناه أسند شيئًا لغير الله تعالى، علمنا بمقتضى إيمانه أنه من الإسناد المجازي، لا الحقيقي، كقولهم: أنبت الربيع البقل»[1]. ويقول في موضع آخر: «ولست أدري هل يأخذ هؤلاء بالظواهر أم بالمقصود منها؟ فإن كان التعويل عندهم على الظواهر، كان قول القائل: أنبت الربيع البقل، وأرواني الماء، وأشبعني الخبز، شركا وكفرا. وإن كانت العبرة بالمقاصد والتعويل على ما في القلوب التي تعتقد أنه لا خالق إلا الله، وأن الإسناد لغيره إنما هو لكونه كاسبًا له، أو سببًا فيه، لا لكونه في التفرقة بين الحي والميت على نحو ما يقولونه: كأن الحي يصح أن يكون شريكا لله دون الميت». ثم يقول: «فالتفرقة بين الأحياء والأموات في هذا المقام غير صحيحة، فإن الطلب من الله، والفعل لله لا من المستغاث به». ويهاجم الدجوي مخالفيهم فيقول: «إن تخصيص جواز التوسل بالحي دون الميت أقرب إلى إيقاع الناس في الشرك، فإنه يوهم أن للحي فعلا يستقل به دون الميت، فأين هذا من قولنا أن الفعل في الحقيقة لا للحي ولا للميت؟ ومن أمعن النظر في كلامهم لم يفهم منه إلا مذهب المعتزلة في الأحياء، ومذهب الذين يئسوا من أصحاب القبور في الأموات»[2]. ويقرر العاملي أن: «الأخبار صرحت بعدم الفرق بين الحي والميت،

---

(١) مجلة نور الإسلام، م١، مقال حكم التوسل بالنبي (ص: ٥٨٨).

(٢) مجلة نور الإسلام، م٢، مقال التوسل وجهلة الوهابيين (ص: ٣١) وما بعدها.

بل وكذا الموجود والمعدوم». ويدعي العاملي أيضا أن: «التفرقة بين التوسل بالأحياء والأموات تحكم محض وجمود بحت»[١]. ويذكر الزهاوي مقالة أسلافه، فيدعي أن التوسل والتشفع والاستغاثة بمآل واحد؛ لأن القصد منها التبرك بالأموات الذين بسببهم يرحم الله عباده، ولكنهم أسباب عادية لا تأثير لهم؛ لأن الموجد حقيقة هو الله. ويقول الزهاوي: «المراد من الاستغاثة بالأنبياء والصالحين والتوسل بهم هو أنهم أسباب ووسائل لنيل المقصود، وأن الله هو الفاعل.. لا أنهم هم الفاعلون كما هو المعتقد الحق في سائر الأفعال، فإن السكين لا يقطع بنفسه بل القاطع هو الله، والسكين سبب عادي خلقَ الله تعالى القطعَ عنده». فليست السكين على حد زعم الزهاوي سببا في القطع وإنما خلق الله القطع عند اقترانه بالسكين.. ويدعي الزهاوي بناء على ما قرره عدم التفريق في التوسل بذوات المخلوقين أحياء أو أمواتا، فليس لهم تأثير في شيء[٢]. ويزعم الطباطبائي أن الميت كالحي إدراكا وشعورا، بل يزيد الميت على الحي، فيقول: «أما عدم كون نداء الأموات توجيها للخطاب نحو المعدوم، فلأن للميت من الإدراك والشعور، والالتفات مثل ما له في الحياة، بل أزيد لإجماع المسلمين عليه بعد الكتاب والسنة»[٣]. ويذكر خزبك عدم

---

(١) كشف الارتياب (ص: ٣٠٤) وما بعدها.

(٢) انظر: الفجر الصاد، (ص: ٥٣) وما بعدها.

(٣) البراهين الجلية (ص: ٢٣).

الفرق في التوسل بين الأحياء والأموات؛ لأن الله وحده هو المؤثر والأحياء والأموات ليس لهم تأثير في شيء[١]. ويورد حسن الشطي شبهة لمن خالفهم، ويرد عليهم، فيقول: «فإن قلت شبهة من منع التوسل رؤيتهم بعض العوام يطلبون من الصالحين أحياء وأمواتا أشياء لا تطلب إلا من الله، ويجدونهم يقولون للولي افعل لي كذا وكذا، فهذه الألفاظ الصادرة منهم توهم التأثير لغير الله. أجيب بأن الألفاظ الموهمة محمولة على المجاز العقلي، والقرينة عليه صدوره من موحد، ولذا إذا سئل العامي عن صحة معتقده بذلك فيجيبك بأن الله هو الفعال وحده لا شريك له، وإنما الطلب من هؤلاء الأكابر عند الله تعالى المقربين لديه على سبيل التوسط بحصول المقصود.. ولا يصح لنا أن نمنعهم من التوسل والاستغاثة مطلقا»[٢]. ويورد سوقية معتقدهم في الأفعال، فكان مما أورده أنه قال: «واعتقاد أهل السنة والجماعة أن الفاعل في هذه العوالم هو الله وحده لا شريك له، لا تأثير لشيء من الأشياء كبر أو صغر، شديدا كان أو ضعيفا، والشيء يوجد عنده لا به.. مثل قول الموحد أنبت الربيع البقل، فإسناد الإنبات إلى الربيع إسناد مجازي، للعلم بأن المنبت حقيقة هو الله وحده لا يشاركه فيه غيره»[٣]. ويذكر محمد عاشق الرحمن بعد أن ساق

---

(١) انظر: المقالات الوفية (ص: ١٩٩).

(٢) النقول الشرعية (ص: ١٠٧) باختصار.

(٣) تبيين الحق والصواب (ص: ١٤).

حديث توسل آدم بمحمد قبل وجوده عدم الفرق بين لفظ التوسل ولفظ الاستعانة ولفظ الالتجاء، فيقول: «ولا فرق في هذا المعنى بين أن يعبر عنه بلفظ التوسل، أو الاستعانة، أو التشفع، أو الالتجاء، والداعي بالدعاء المذكور وما في معناه متوسل بالنبي ﷺ؛ لأنه جعله وسيلة لإجابة الله دعاءه ومستغيث به»[1]. ويقول محمد الطاهر يوسف في شأن التوسل بالموتى: «بالنسبة للمتوسل بهم، فلا فرق بين أنهم أحياء أو أموات؛ لأن المتولي لأمورهم هو الله، وهو حي لا يموت، ومن اعتقد أن الولي ينفع في حياته دون مماته، وهو رأي الفرق المعتزلة – يعني الوهابيين – فقد ضل عن السبيل»[2]. ويجيء المالكي أحد أفراخ أولئك الخصوم، فيردد ما قاله أشياخه، فيقول: «إن الاستغاثة، والتوسل إن كان المصحح لطلبها هو الحياة كما يقولون فالأنبياء أحياء في قبورهم وغيرهم من عباد الله المرضيين، ولو لم يكن للفقيه من الدليل على صحة التوسل والاستغاثة به ﷺ إلا قياسه على التوسل والاستغاثة به في حياته الدنيا لكفى، فإنه حيي الدارين، دائم العناية بأمته متصرف بإذن الله في شئونها». ويقول أيضا: «أما دعوى أن الميت لا يقدر على شيء فهي باطلة». ويدعي المالكي «أن الأرواح لها من الإطلاق والحرية ما يمكنها من أن تجيب من يناديها، وتغيث

(١) عذاب الله المجدي لجوف منكر التوسل النجدي (ص: ٤٣).

(٢) قوة الدفاع والهجوم (ص: ١٢).

من يستغيث بها كالأحياء سواء بسواء، بل أشد وأعظم»[1]. وهكذا يتضح العنصر الثاني من خلال تلك النقول التي سبق إيرادها عن كتب المناوئين، فظهر أن الخصوم يعتقدون أن التوسل إلى الله بالأموات بمعنى الاستغاثة بهم فلا فرق بين المعنيين. وتبين أنه لا فرق عندهم في التوسل والاستغاثة بين الحي وبين الميت؛ لأنه ليس للميت ولا للحي تأثير، فالمؤثر والفاعل هو الله وحده، ولو وُجد في بعض الألفاظ الموهمة - كما يسمونها - ما يتوهم منه إسناد الفعل إلى الأموات، فلا حرج في ذلك؛ لأن هذا الإسناد إسناد مجازي لا حقيقي ... وكذلك لا فرق عندهم بين الأحياء والأموات في التوسل، والاستغاثة؛ لأن الأموات أحياء في قبورهم، بل إن حياتهم، وإدراكهم أتم وأكمل ممن كان في الدنيا.

الجواب: سنورد الرد والبيان الشافي على تلك الشبهة من خلال ما سطره بعض أئمة الدعوة السلفية، وأنصارها. وقبل أن نورد الرد والبيان بشيء من التفصيل لما تضمنته شبه تحريم التوسل بكلا عنصريها، نرى أن يسبق ذلك إشارة لما يحتويه لفظ التوسل من الإجمال والاشتراك الذي يحتاج إلى تفصيل وتمييز. ولقد بين علماء الدعوة ذلك، فأوضحوا ما يحمله مصطلح التوسل من الإجمال الذي لا بد من تفصيله، وما يتضمنه من الإطلاق الذي لا بد من تقييده. يقول صاحب كتاب التوضيح: «إن التوسل فيه إجمال واشتراك بحسب الاصطلاح، فمعناه في لغة الصحابة والتابعين طلب الدعاء من

---

(١) مفاهيم يجب أن تصحح (ص: ٩١) وما بعدها.

النبي أو الصالح، أو التوجه بدعائه ... وأما معناه في لغة المعاندين فهو أن يسأل الله عز وجل بذات ذلك المخلوق، ويقسم عليه تعالى به، أو يسأل ذلك المخلوق نفسه على معنى أنه وسيلة من وسائل الله يتقرب بذاته ويسأل منه شفاعته»[1]. ويوضح الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن ما يحتويه لفظ التوسل من الاشتراك، فيقول: «إن لفظ التوسل صار مشتركا، فعباد القبور يطلقون التوسل على الاستغاثة بغير الله، ودعائه رغبا ورهبا، والذبح والنذر، والتعظيم بما لم يشرع في حق مخلوق. وأهل العلم يطلقونه على المتابعة والأخذ بالسنة فيتوسلون إلى الله بما شرعه لهم من العبادات، وبما جاء به عبده ورسوله محمد ﷺ وهذا هو التوسل في عرف القرآن والسنة ... ومنهم من يطلقه على سؤال الله ودعائه بجاه نبيه أو بحق عبده الصالح أو بعباده الصالحين، وهذا هو الغالب عند الإطلاق في كلام المتأخرين كالسبكي والقسطلاني وابن حجر - أي: الهيتمي-»[2]. وكذا ذكر الآلوسي ما تضمنه لفظ التوسل من إجمال، فقال رحمه الله: «إن لفظ التوسل صار مشتركا على ما يقرب إلى الله من الأعمال الصالحة التي يحبها الرب ويرضاها، ويطلق على التوسل بذوات الصالحين ودعائهم واستغفارهم، ويطلق في عرف عباد القبور على التوجه إلى الصالحين ودعائهم مع الله في الحاجات

---

(١) التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ٣١٠).

(٢) منهاج التأسيس (ص: ٢٦٧). وذكر قريبا من هذا الكلام في كتابه مصباح الظلام (ص: ١٧٨).

والملمات»[١]. لقد استغل الخصوم هذا الإجمال والاشتراك في لفظ التوسل، فقلبوا الحقائق، وأجازوا دعاء الموتى، والاستغاثة بهم باسم التوسل، ثم زعموا أن الشيخ الإمام يكفر من توسل بالأنبياء والصالحين. فزعم ابن سحيم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب يكفر من توسل بالصالحين[٢]. وحرف ابن منصور الكلم عن مواضعه، فادعى أن الشيخ الإمام يكفر من توسل بذوات الصالحين[٣]. وافترى دحلان حيث قال: «كان محمد بن عبد الوهاب يخطب للجمعة في مسجد الدرعية ويقول في كل خطبة: ومن توسل بالنبي فقد كفر»[٤]. ويزيد العاملي كذبا وزورا على سلفه، فيقول: «والتوسل بأنواعه مما منعه الوهابية وجعلوه شركا»[٥]. إن الشيخ الإمام كفر من استغاث بالأموات سواء كانوا أنبياء أو أولياء ولو سميت تلك الاستغاثة توسلا، فالعبرة بالحقائق والمعاني وليست بالأسماء والمباني، فالتوسل عند عباد القبور يطلقونه على الاستغاثة بالموتى وطلب الحاجات منهم كما تقدم. وأما دعوى أن الشيخ كفر من توسل بالصالحين،

---

(١) فتح المنان تتمة منهاج التأسيس (ص: ٤٠٠). وانظر: الأسنة الحداد لابن سحمان (ص: ١٥٠)، والصواعق المرسلة الشهابية (ص: ٧).

(٢) انظر: مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ١٢).

(٣) انظر: مصباح الظلام للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (ص: ٧٣).

(٤) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٤٢).

(٥) كشف الارتياب (ص: ٣٠١).

بمعنى سؤال الله بجاه هؤلاء الصالحين فقد أجاب الشيخ الإمام على تلك الدعوى ردا على ابن سحيم، فقال: «فالمسائل التي شنع بها، منها ما هو من البهتان الظاهر وذكر الشيخ الإمام منها قوله: إني أكفر من توسل بالصالحين، وجوابي أن أقول سبحانك هذا بهتان عظيم»[1]. وفي المقابل نجد أن خصوما فهموا أن الشيخ لا ينكر الاستغاثة بالموتى، وطلب الحاجات منهم، واحتجوا بجواب كتبه الشيخ الإمام في حكم التوسل إلى الله بالصالحين ذكر فيه أنه لا ينكر من توسل بالصالحين؛ لأنها من مسائل الفقه، ولا إنكار في مسائل الاجتهاد، مع أن الشيخ الإمام صرح، ووضح في نفس الجواب الفرق بين التوسل بذوات الصالحين بمعنى سؤال الله بذواتهم، وبين سؤال الصالحين ودعائهم والاستغاثة بهم فيما لا يقدر عليه إلا الله، فكان مما قاله رحمه الله: «ولكن إنكارنا على من دعا المخلوق أعظم مما يطلب منه تفريج الكربات، وإعطاء الرغبات، فأين هذا ممن يدعو الله مخلصا له الدين لا يدعو مع الله أحدا، ولكن يقول في دعائه: أسألك بنبيك، أو بالمرسلين، أو بعبادك الصالحين، أو غيره يدعو عنده، لكن لا يدعو إلا الله مخلصا له الدين»[2]. فاحتجوا بهذا النص الذي هو حجة دامغة عليهم، وادعوا به جواز الاستغاثة بالموتى الصالحين باسم التوسل، مع أن كلام الشيخ دليل عليهم لا لهم، ورد على

---

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ٦٤).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (٣/ ٦٨)، وانظر: تاريخ ابن غنام (١/ ٢٠٨).

خطئهم وانحرافهم[١]. وعقب هذه الإشارة التي أوضحت ما يتضمنه لفظ التوسل من الإجمال والاشتراك، فإننا نورد بيانا موجزا للتوسل الشرعي كما بينه وقرره علماء الدعوة تمييزا له عن التوسل البدعي.. إن التوسل الشرعي إما أن يكون بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى وإما أن يكون التوسل بالأعمال الصالحة، وإما أن يكون التوسل بدعاء الرجل الصالح. وقد أشار الشيخ حمد بن ناصر بن معمر إلى هذه الأنواع الثلاثة التي تشمل التوسل الشرعي فقال: «الذي فعله الصحابة ﷺ هو التوسل إلى الله بالأسماء والصفات والتوحيد، والتوسل بما أمر الله به من الإيمان بالرسول ومحبته وطاعته ونحو ذلك، وكذلك توسلوا بدعاء النبي ﷺ وشفاعته في حياته، وتوسلوا بدعاء العباس وبيزيد»[٢]. ويذكر الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الحصين بعض أنواع التوسل المشروع فيقول: «فلم يبق إلا التوسل بالأعمال الصالحة كتوسل المؤمنين بإيمانهم في قولهم: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيَا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، وكتوسل أصحاب الصخرة المنطبقة عليهم، وكسؤال الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [المائدة:

---

(١) انظر إلى تلبيس المالكي في كتابه مفاهيم يجب أن تصحح، حيث نقل كلام الشيخ الذي سبق إيراده بعنوان: الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب لا ينكر التوسل (ص: ٦٢)، واحتج به زورا وبهتانا على جواز الاستغاثة بالموتى.

(٢) الدرر السنية (٩/ ١٧).

٣٥] فإنها القربة التي تقرب إلى الله وتقرب فاعلها منه، وهي الأعمال الصالحة»[١]. ويوجز الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب أنواع التوسل المشروع بقوله: «التوسل المشروع الذى جاء به الكتاب والسنة هو التوسل إلى الله سبحانه وتعالى بالأعمال الصالحات، والأسماء والصفات اللائقة بجلال رب البريات، وكذلك التوسل إلى الله بدعاء النبي ﷺ وشفاعته في حياته، وبدعاء غيره من الأنبياء والصالحين في حياتهم»[٢]. ويبين الشيخ سليمان بن سحمان التوسل المشروع، وأنه ما كان في عرف الصحابة والتابعين فيقول: «التوسل في عرف الصحابة والتابعين هو طلب الدعاء من الرسول في حياته كما كانوا يتوسلون به عند القحط، فيدعو الله ويستسقيه، فيسقيهم الله، ثم بعد مماته توسل عمر بدعاء عمه.. فهذا من التوسل المشروع، والشيخ - أي: محمد بن عبد الوهاب - لا يمنع من هذا ولا ينكره»[٣]. فالتوسل الشرعي معلوم ومفهوم بأدلته وأنواعه، وكما قال أبو السمح: «وأما التوسل إلى الله تعالى فقد أمر تعالى به إجمالا وتفصيلا، وبينه رسوله ﷺ قولا وعملا حتى أصبح من فلق الصبح»[٤]. وقد فصل القصيمي أنواع التوسل المشروع، فجعلها أحد عشر نوعا.. وهي في الحقيقة كلها

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٥) باختصار، وانظر: التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ٤٣).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٢٣٢).

(٣) الأسنة الحداد (ص: ١٥٠) باختصار.

(٤) الرسالة المكية في الرد على الرسالة الرملية (ص: ٢٩).

مندرجة ضمن الأنواع الثلاثة من التوسل المشروع[١]. وهذا التوسل المشروع قد أقر به الشيخ رحمه الله، وكذا أتباعه، امتثالا لما شرعه الله تعالى لعباده من الوسائل التي تقربهم إليه. لذا يقول محمد بن نسيب الرفاعي: «فإن أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب يقرون بالتوسل المشروع، ويدعون إليه.. فهل الإنصاف يا ناس أن نتهم دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأنها تنكر التوسل، ونقيم الدنيا عليها ونقعدها بالباطل، بينما هي تقر بالتوسل على ما يحب الله ورسوله، وتحض المسلمين عليه»[٢]. وبعد هذه العجالة التي أوضحنا فيها المراد بالتوسل المشروع وأنواعه، وبعض أدلته، وإقرار وإيمان أئمة الدعوة السلفية بهذا التوسل الذي شرعه الله تعالى، وبينه رسوله ﷺ، ننتقل إلى الرد والبيان لما تضمنه العنصر الأول من شبهة تحريم التوسل، ونعرض لأنواع التوسل البدعي بالرد والمناقشة، ثم نتحدث عن أدلتهم ومدى صحتها سنداً، ومدى صحة الاستدلال بها متنا: **نقصد بالتوسل البدعي**: التوسل إلى الله بذوات المخلوقين وأشخاصهم، والتوسل إلى الله بجاه الصالحين ومنزلتهم عند الله، والإقسام على الله بالمتوسل به. كما ذكره خصوم الدعوة السلفية. وينبغي أن يعلم ابتداء أن حكم هذه الأنواع الثلاثة لا يصل إلى درجة الشرك الأكبر الذي يخرج عن الملة، وإنما هي بدع قد

---

(١) انظر: البروق النجدية في اكتساح الظلمات الدجوية (ص: ٢٢) وما بعدها.

(٢) الشبهات التي أثيرت حول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٢٠) باختصار.

تصل إلى درجة التحريم، أو دونه؛ لأن من توسل إلى الله بهؤلاء الصالحين، أو جاههم، فهو يدعو الله مخلصا له الدين، ولكن يقول: أسألك بهؤلاء الصالحين[1]. ولعلنا إذا أوردنا الآن الردود على تلك الأنواع من التوسل البدعي يتضح الحكم، ويزول اللبس والإشكال. وقد تحدث الشيخ حمد بن ناصر بن معمر عن ذلك التوسل فقال: «وأما التوسل بالذات فيقال: ما الدليل على جواز سؤال الله بذوات المخلوقين ومن قال هذا من الصحابة والتابعين. وأما التوسل بالذات بعد الممات فلا دليل عليه، ولا قاله أحد من السلف، بل المنقول عنهم يناقض ذلك وقد نص غير واحد من العلماء على أن هذا لا يجوز، ونقل عن بعضهم جوازه، وهذه المسألة وغيرها من المسائل إذا وقع فيها النزاع بين العلماء، فالواجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، ومعلوم أن هذا لم يكن منقولا عن النبي ﷺ ولا مشهودا بين السلف، وأكثر النهي عنه. ولا ريب أن الأنبياء والصالحين لهم الجاه عند الله، لكن الذين لهم عند الله من الجاه والمنازل والدرجات أمر يعود نفعه إليهم، ونحن ننتفع من ذلك باتباعنا لهم ومحبتنا، فإذا توسلنا إلى الله بإيماننا بنبيه ﷺ ومحبته وطاعته واتباع سنته كان هذا من أعظم الوسائل وأما التوسل بنفس ذاته مع عدم التوسل بالإيمان به وطاعته، فلا يكون وسيلة، فالمتوسل بالمخلوق إذا لم يتوسل بما مر من التوسل به من الدعاء للمتوسل وبمحبته واتباعه، فبأي شيء

(١) انظر بيان ذلك في كتاب صيانة الإنسان عن وسوسة دحلان للسهسهواني (ص: ٢٠٩).

يتوسل به الإنسان إذا توسل إلى غيره بوسيلة، فإما أن يطلب من الوسيلة الشفاعة له عند ذلك، مثل أن يقول لأبي الرجل أو صديقه أو من يكرم عليه اشفع لنا عند فلان، وهذا جائز، وإما أن يقسم عليه فلا يجوز الإقسام بالمخلوق، كما أنه لا يجوز أن يقسم على الله بالمخلوقين، فالتوسل إلى الله بذات خلقه بدعة مكروهة، لم يفعلها السلف من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان»[١]. ويوجز الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الجواب على أنواع هذا التوسل، فيقول: «وأما التوسل، وهو أن يقال: اللهم إني أتوسل إليك بجاه نبيك محمد ﷺ أو بحق نبيك، أو بجاه عبادك الصالحين، أو بحق عبدك فلان، فهذا من أقسام البدع المذمومة ولم يرد بذلك نص»[٢]. ويبين الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب حكم سؤال الله بالموتى فقال: «وهذا يفعله كثير من المتأخرين، وهو من البدع المحدثة في الإسلام، ولكن بعض العلماء يرخص فيه، وبعضهم ينهى عنه ويكرهه.. لكنه لا يوصله إلى الشرك الأكبر..». وأما التوسل إلى الله في الدعاء بغير النبي ﷺ فيقول عنه الشيخ عبد الله: «لا نعلم أحدا من السلف فعله، ولا روي فيه أثر»[٣]. ويذكر الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الحصين حكم الإقسام على الله بمخلوق فيقول:

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩/ ٢٣).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ١٢٩).

(٣) مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٦٩) وما بعدها.

«وأما الإقسام على الله بمخلوق فهو منهي عنه باتفاق العلماء، وهل هو منهي عنه نهي تنزيه أو تحريم؟ على قولين أصحهما أنه كراهة تحريم»[١]. ومما أجاب به الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب لمن سأله عن التوسل بجاه النبي ﷺ أو غيره من الأنبياء والمرسلين، قوله رحمه الله: «وأما التوسل بجاه المخلوقين كمن يقول: اللهم إني أسألك بنبيك محمد ﷺ ونحو ذلك بعد موتهم، فهذا لم ينقل عن النبي ﷺ وأكثر العلماء على النهي عنه. وحكى ابن القيم رحمه الله تعالى أنه بدعة إجماعا. ولو كان الأنبياء والصالحون لهم جاه عند الله سبحانه وتعالى فلا يقتضي ذلك جواز التوسل بذواتهم وجاههم؛ لأن الذي لهم من الجاه والدرجات أمر يعود نفعه إليهم، ولا ننتفع من ذلك بشيء إلا باتباعنا لهم ومحبتنا لهم»[٢]. ويوضح الشيخ عبد الرحمن بن حسن أن سؤاله الله بالرجل الصالح ليس في الشريعة ما يدل على جوازه فيقول: «ولو جاز سؤال الله بالرجل الصالح، لما ترك الصحابة السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته، كما كانوا يتوسلون بدعائه في حياته إذا قحطوا. وثبت عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خرج بالعباس بن عبد المطلب عام الرمادة بمحضر من السابقين الأولين يستسقون فقال عمر رضي الله عنه: «اللهم

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩/ ٢٣).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩/ ٢٣٢).

إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا»، ثم قال: ارفع يديك يا عباس فرفع يده، يسأل الله تعالى، ولم يسأله بجاه النبي ﷺ ولا بغيره، ولو كان هذا التوسل حقا، كانوا إليه أسبق، وعليه أحرص»[١]. ونورد بعض جواب الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن في مسألة سؤال الله بالمخلوق، والإقسام على الله به، حيث قال رحمه الله: «وإذا تقرر هذا، فقد عرفت سلمك الله كلام الناس في مسألة سؤال الله بمخلوق، والإقسام على الله به، وقد ذاكرتك فيها بأن الذي نعتقده أنا لا نكفر بها أحدا، بل نقول هي بدعة شنيعة نهى عنها السلف»[٢]. ويسوق السهسواني جوابا حول السؤال بحق فلان فيقول: «فالقول الفصل في ذلك: أن السؤال بحق فلان إن ثبت بحديث صحيح، أو حسن فلا وجه للمنع، وإن لم يثبت فهو بدعة، وقد عرفت فيما سلف أن كل حديث ورد في هذا الباب لا يخلو من مقال ووهن، فالأحوط ترك هذه الألفاظ، وقد جعل الله في الأمر سعة، وعلمنا النبي ﷺ التوسل المشروع على هيئات متعددة، فلا ملجئ إلى الوقوع في مضيق الشبهات»[٣]. ويقول الشيخ صالح بن أحمد: «وأما التوسل بذوات الأشخاص فغير جائز، وهو من البدع المحدثة وأمر لم يشرعه الله

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٢١٣).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢٧١).

(٣) صيانة الإنسان (ص: ٢٠٧).

ولا رسوله ﷺ وإن اجتلبوا له أحاديث لا أصل لها، ودندنوا حولها، وحملوا بعض الآيات على غير محملها لهواهم، وليس كل قول قيل بالقبول يقابل، إلا ما جاء في كتاب الله، وصح عن رسول الله ﷺ جل ذلك عن الرد»[1]. ولعل تصور أنواع التوسل البدعي الثلاثة يكون أكثر وضوحا وبيانا، وكذلك حكمها، فيما يأتي. ومن المناسب في هذا المقام أن نذكر كلمة جامعة لشيخ الإسلام ابن تيمية في مسألة التوسل بالصالحين حيث يقول رحمه الله: «وما زلت أبحث، وأكشف ما أمكنني من كلام السلف والأئمة والعلماء، هل جوز أحد منهم التوسل بالصالحين في الدعاء، أو فعل ذلك أحد منهم، فما وجدته، ثم وقفت على فتيا للفقيه أبي محمد بن عبد السلام أفتى بأنه لا يجوز التوسل بغير النبي ﷺ، وأما النبي ﷺ فجوز التوسل به إن صح الحديث في ذلك»[2]. وأما ما أورده القوم من الأدلة القرآنية واستدلالهم بها، وكذا أحاديثهم..، فنذكر أمثلة من إجابات أنصار هذه الدعوة السلفية على تلك الأدلة. فأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] فيقول الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين: «الوسيلة هي القربة والتوسل إلى الله التقرب إليه بطاعته، واتباع رسوله، والاقتداء به، وهذا هو الوسيلة المأمور بها في قوله سبحانه: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ

(١) تدمير أباطيل محمد بن أحمد نور (ص: ٥٥).

(٢) نقلا عن: أحمد بن عيسى في الرد على شبهات المستعينين بغير الله (ص: ٤٩).

ٱلْوَسِيلَةَ﴾. ومن الوسيلة دعاؤه لهم ﷺ وطلبهم ذلك منه في حياته كما كانوا يطلبون منه أن يدعو لهم ويستسقي لهم كقول عمر رضي الله عنه: «اللهم كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا»، فهذا من الوسيلة المأمور بها»[1]. ويبين الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن المراد بالوسيلة في الآية، فيقول: «إن الوسيلة في شرع الله الذي شرعه على ألسن جميع رسله هي عبادته وحده لا شريك له، والإيمان به، وبرسله، والأعمال الصالحة التي يحبها ويرضاها»[2]. وقد ساق القصيمي الجواب على استدلالهم بهذه الآية من ثمان وجوه كلها على طريق الإلزام والجدل[3]. كما أورد القصيمي سبعة وجوه جوابا على استدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٦٤]، نختار وجها واحدا منها حيث قال: «وهي واقعة معينة لا تفيد العموم بمعناها، ولا لفظها، وقعت في حياته ﷺ، فمن أين أخذت التعميم في الحياة والممات؟ مع أن لفظها لا يفيد، ومعناها لا يريده، وأما كون الوقائع المعينة تكون عامة لغير صاحب الواقعة فمن أدلة أخرى دلت عليه»[4]. وأما استدلالهم ببعض الأحاديث، فالجواب عليها ما

---

(١) تأسيس التقديس (ص: ١٠٧).

(٢) دلائل الرسوخ في الرد على المنفوخ (ص: ٨٩).

(٣) انظر: البروق النجدية (ص: ٢٦).

(٤) البروق النجدية (ص: ٣٧).

يلي: فأما حديث توسل آدم بحق محمد، فقد أجاب عليه الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب فكان مما قاله رحمه الله: «فأما حديث توسل آدم بحق محمد فالجواب أن هذا الحديث ساقط؛ لأن عبد الرحمن بن زيد ضعيف بالاتفاق ضعفه مالك، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، وأبو زرعة، وأبو داود، وابن سعد، وابن أبي حاتم، وابن خزيمة، وابن حبان، قال ابن الجوزي: أجمعوا على ضعفه، فهذا كما ترى تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو من هو. وقال الحافظ الذهبي في تلخيص المستدرك لما ذكر الحاكم هذا الحديث، فقال: هذا صحيح. قال الذهبي: أظنه موضوعًا ثم هو مخالف للقرآن؛ لأن الله عز وجل ذكر قصة آدم عليه السلام، وتوبته وتوسله، ولم يذكر الله أنه توسل بالنبي ﷺ»[1]. ويوضح الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن المعنى الصحيح لحديث: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ وَبِحَقِّ مَمْشَايَ ... ». أخرجه ابن ماجه (٧٧٨)، وأحمد (١١١٧٢). وهو في السنن حيث استدلوا به على سؤال الله بخلقه فقال الشيخ رحمه الله في بيان معناه: «وأما ما ورد في السنن بحق السائلين عليك وبحق ممشى الذاهب إلى المسجد ونحو ذلك، فالله سبحانه وتعالى جعل على نفسه حقا تفضلا منه وإحسانا إلى عباده، فهو توسل إليه بوعده، وإحسانه، وما جعله لعباده المؤمنين على نفسه حقا تفضلا منه، وإحسانا إلى

(١) الدرر السنية (٩/ ٢٣٣) بتصرف يسير.

عباده، فليس هذا من الباب أعني باب مسألة الله بخلقه، وقد منعه فقهاء الحنفية، كما حدثني به محمد بن محمود الجزائري الحنفي رحمه الله بداره بالاسكندرية، وذكر أنهم قالوا: لا حق لمخلوق على الخالق. ويشهد لهذا ما يروى: أن داود قال: اللهم إني أسألك بحق آبائي عليك، فأوحى الله إليه: أي حق لآبائك علي. أو نحو هذا. والحق المشار إليه بالنفي هذا غير ما تقدم إثباته. فإن المثبت بمعنى الوعد الصادق وما جعله الله للماشي إلى الصلاة، وللسائلين من الإجابة، والإنابة فضلا منه وإحسانا، والمنفي هنا هو الحق الثابت بالمعارضة، والمقابلة على الإيمان والأعمال الصالحة. فالأول يرجع ويعود إلى التوسل بصفاته الفعلية والذاتية، والثاني يرجع إلى التوسل بذوات المخلوقين، فتأمله فإنه نفيس جدا. وأما استدلالهم بحديث: «يا عباد الله أعينوني»، وحديث: «يا عباد الله احبسوا»، فأجاب عنه الشيخ محمد بن ناصر الحازمي فقال: «والحديثان لا يصحان. أما الأول: فرواه الطبراني في الكبير بإسناد منقطع، والثاني: ففي إسناده معروف بن حسان، قال ابن عدي: منكر الحديث»[1]. وكتب الشيخ أحمد بن عيسى جوابًا على استدلالهم بحديث الأعمى، فكان مما كتبه: «قد قرر جمع من العلماء ما قرره شيخ الإسلام في معنى حديث الأعمى، وبينوا أنه ليس فيه إلا طلب الدعاء من

(١) إيقاظ الوسنان (ق: ٢٤)، وانظر: ما كتبه الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ حول هذا الحديث في تيسير العزيز الحميد (ص: ٢٤٧).

النبي ﷺ، وأنه لا دلالة فيه على التوسل بالذات، كالعلامة السويدي وابنه، والشيخ نعمان بن محمود أفندي الآلوسي»[١]. وقد أفاض الشيخ السهسواني في الرد على ما استدلوا به من أحاديث، وتعقبها بالرد والنقد، فكان مما قاله رحمه الله جوابا على استدلالهم بحديث فاطمة بنت أسيد على جواز التوسل بالأنبياء:«وفيه – أي: حديث فاطمة بنت أسيد – روح بن صلاح، وثقه ابن حبان والحاكم، وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح. وقال الذهبي في الميزان: روح بن صلاح المصري يقال له ابن سبابة ضعفه ابن عدي، يكنى أبا الحارث، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم ثقة مأمون. ا. هـ. فقد علم بذلك أن في سنده روح بن صلاح المصري وهو ضعيف ضعفه ابن عدي، وهو داخل في القسم المعتدل من أقسام من تكلم في الرجال كما في فتح المغيث للسخاوي ولا اعتداد بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف كما في الميزان. وكذلك لا اعتداد بتوثيق الحاكم وتصحيحه فإنه داخل في القسم المتسامح كما قال السخاوي»[٢]. ويقول الشيخ عبد الرحمن الدوسري في حاشية الجواب السابق: «هذا الحديث – أي: حديث فاطمة بنت أسيد –

---

(١) الرد على شبهات المستعينين بغير الله (ص: ٥٥). وانظر: ما كتبه الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ حول هذا الحديث في تيسير العزيز الحميد (ص: ٢٤٤)، وما كتبه الشيخ محمود شويل حول هذا الحديث سندا ومتنا في القول السديد على الحرازي العنيد (ص: ٤٨) وما بعدها.

(٢) صيانة الإنسان (ص: ١٢٩).

لا يصح دراية، إذ صيغة متنه وركاكة ألفاظه وما فيه من المبالغة مما يدل على عدم ثبوته. زيادة على غرابته، وما في سنده من الضعف الذي تكلم عليه المؤلف»[١]، وأما استدلالهم بحديث عثمان بن حنيف، فقال السهسواني عن هذا الحديث: «في سنده أبو جعفر، فإن كان هو عيسى بن أبي عيسى ماهان أبو جعفر الرازى التميمي- كما ظنه الحافظ ابن حجر في التقريب - فالأكثرون على ضعفه.. قال عنه الحافظ في التقريب: صدوق سيئ الحفظ، وقال أبو زرعة: يهم كثيرًا، وقال الفلاس: سيئ الحفظ، وقال النسائي: ليس بالقوى. وإن كان أبا جعفر المدني كما في سنن ابن ماجه فهو مجهول»[٢]. وأما استدلالهم بحديث: «أسألك بحق السائلين إليك»، فقد تكلم السهسواني على سنده فقال: «ففي سنده عطية العوفي فإن جارحيه أكثر من معدليه، ووجه ضعفه كونه شيعيا مدلسا، وكذا عدم الضبط وكثرة الخطأ.. كما أن في سنده فضيل بن مرزوق، وهو ممن اختلف فيه.. وكذا في سنده الفضل بن موفق أبو الجهم ضعفه أبو حاتم، والأشبه أن هذا الحديث موقوف كما قال أبو حاتم»[٣]. هذه بعض الردود على استدلال الخصوم في إثبات التوسل البدعي، ولم نقصد بتلك الردود الإحاطة والتفصيل، وإنما قصدنا مجرد

---

(١) صيانة الإنسان (ص: ١٢٩)، وانظر: ما كتبه محمد شويل حول حديث فاطمة في كتابه القول السديد (ص: ١١٧).

(٢) صيانة الإنسان (ص: ١٣١)، باختصار. وانظر: ما كتبه الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ حول حديث عثمان بن حنيف في تيسير العزيز الحميد (ص: ٢٤٨).

(٣) صيانة الإنسان (ص: ١٢٤) باختصار.

التنبيه والتمثيل، فلقد ألفت ولله الحمد كتب عرضت لهذه الأدلة بالرد والنقد التفصيلي[١]، فأغنى ذلك عن ذكره. وننتقل إلى الرد على ما جاء في العنصر الثاني من هذه الشبهة ونشرع في الرد عليها: أولا: فيما ادعوه بأن التوسل إلى الله بالموتى بمعنى الاستغاثة بهم، فقد أورد صاحب كتاب التوضيح هذه الدعوى ثم أبطلها من عدة وجوه، فكان مما قاله رحمه الله: «فإن قيل يجوز أن يكون لفظ الاستغاثة بغير الله بمعنى التوسل، فمعنى قول المستغيث أستغيث برسول الله، وبفلان الولي، أي: أتوسل برسول الله أو بالولي الصالح، ويصح حينئذ أن يقال تجوز الاستغاثة في كل ما يطلب من الله بالأنبياء والصالحين بمعنى أنه يجوز التوسل بهم في ذلك ويصح لفظا ومعنى. الجواب أن هذا باطل من وجوه: أحدها: أن لفظ الاستغاثة في الكتاب والسنة وكلام العرب، إنما هو مستعمل بمعنى الطلب من المستغاث به لا بمعنى التوسل، وقد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن الاستغاثة لا تجوز بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، وقول القائل أستغيث به بمعنى توسلت بجاهه، هذا كلام لم ينطق به أحد من الأمم لا حقيقة ولا مجازا، ولم يقل أحد مثل هذا، ولا معناه لا مسلم ولا كافر. الثاني: أنه لا يقال استغثت

---

(١) انظر على سبيل المثال: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية، ورسالة في التوسل للألباني، والتوصل إلى حقيقة التوسل لمحمد بن نسيب الرفاعي، ومقال د. محمد خليل هراس الرد على كتاب حكم التوسل بالأنبياء والأولياء، لمحمد حسنين مخلوف، مجلة كلية أصول الدين (ع: ٣، ص: ٣٩٣)، والشفاعة لمقبل بن هادي الوادعي.

إليك يا فلان بفلان أن تفعل بي كذا، وإنما يقال أستغيث بفلان أن يفعل بي كذا، فأهل اللغة يجعلون فاعل المطلوب هو المستغاث به، ولا يجعلون المستغاث به واحدا والمطلوب آخر، فالاستغاثة طلب منه لا به. الثالث: أن من سأل الشيء، أو توسل به، لا يكون مخاطبا له ولا مستغيثا به؛ لأن قول السائل: أتوسل إليك يا إلهي بفلان، إنما هو خطاب لله، لا لذلك المتوسل به بخلاف المستغاث به، فإنه مخاطب مسئول منه الغوث فيما سأل من الله فحصلت المشاركة في سؤال ما لا يقدر عليه إلا الله، وكل دعاء شرعي لا بد أن يكون الله هو المدعو فيه. الرابع: أن لفظ التوسل والتوجه ومعناهما يراد به أن يتوسل إلى الله ويتوجه إليه بدعاء الأنبياء والصالحين وشفاعتهم عند خالقهم في حال دعائهم إياه، فهذا هو الذي جاء في بعض ألفاظ السلف من الصحابة رضي الله عنهم. وهذا هو الذي عناه الفقهاء في كتاب الاستسقاء في قولهم ويستحب أن يستسقى بالصالحين»[1]. ويوضح الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الفرق بين التوسل والاستغاثة فيقول: «وبينهما فرق عظيم أبعد ما بين المشرق والمغرب.. فالعامة الذين يتوسلون في أدعيتهم بالأنبياء والصالحين كقول أحدهم أتوسل إليك بنبيك أو بملائكتك أو بالصالحين أو بحق فلان وغير ذلك مما يقولونه في أدعيتهم يعلمون أنهم لا يستغيثون بهذه الأمور ولا يسألونها وينادونها فإن المستغيث بالشيء طالب منه سائل

(١) التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ٣٠٧) باختصار.

له، والمتوسل به لا يدعو ولا يطلب منه، ولا يسأل وإنما يطلب به، وكل أحد يفرق بين المدعو به وبين المدعو والمستغاث، ولا يعرف في لغة أحد من بني آدم أن من قال أتوسل إليك برسولك، أو أتوجه إليك برسولك فقد استغاث به حقيقة فإنهم يعلمون أن المستغاث به مسئول مدعو فيفرقون بين المسؤول وبين المسؤول به، سواء استغاث بالخالق أو بالمخلوق»[1]. كما يوضح الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الفرق بينهما فيقول: «واعلم أن التوسل بذات المخلوق أو بجاهه غير سؤاله ودعائه، فالتوسل بذاته أو بجاهه أن يقول: اللهم اغفر لي وارحمني، وأدخلني الجنة بنبيك محمد ﷺ، أو بجاه نبيك محمد ﷺ، ونحو ذلك فهذا بدعة ليس شركًا، وسؤاله ودعاؤه هو أن يقول: يا رسول الله أسألك الشفاعة وأنا في كرب شديد، فرج عني، واستجرت بك من فلان فأجرني ونحو ذلك، فهذا كفر وشرك أكبر ينقل صاحبه من الملة؛ لأنه صرف حق الله لغيره؛ لأن الدعاء عبادة لا يصلح إلا لله، فمن دعاه فقد عبده، ومن عبد غير الله فقد أشرك، والأدلة على هذا أكثر من أن تحصر، وكثير من الناس لا يميز ولا يفرق بين التوسل بالمخلوق أو بجاهه، وبين دعائه وسؤاله فافهم ذلك»[2]. ويرد الشيخ عبد الرحمن بن حسن على هؤلاء المجوزين للشرك باسم التوسل، فيقول:

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٧٠).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٢٣٤).

«وليس عند هؤلاء الملاحدة ما يصدون به العامة عن أدلة الكتاب والسنة التي فيها النهي عن الشرك في العبادة إلا قولهم قال أحمد بن حجر الهيتمي، قال فلان، وقال فلان يجوز التوسل بالصالحين ونحو ذلك من العبارات الفاسدة. فنقول هذا وأمثاله ليسوا بحجة تنفع عند الله وتخلصكم من عذابه، بل الحجة ما في كتاب الله وسنة رسوله الثابتة عنه، وما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، وما أحسن ما قال الإمام مالك رحمه الله: أَوَكلما جاءنا رجل أجدل من رجل نترك ما نزل به جبريل على محمد ﷺ لجدله. إذا عرف ذلك فالتوسل يطلق على شيئين فإن كان ابن حجر وأمثاله أرادوا سؤال الله بالرجل الصالح فهذا ليس في الشريعة ما يدل على جوازه، فإن كان أرادوا بالتوسل دعاء الميت والاستشفاع به فهذا هو شرك المشركين بعينه، والأدلة على بطلانه في القرآن كثيرة جدا»[1]. ويبين الشيخ عبد الرحمن بن حسن ضلال داود بن جرجيس حيث خلط بين التوسل إلى الله بالموتى وبين الاستغاثة بالموتى، فكان مما قاله الشيخ رحمه الله: «فدخل عليه الضلال والخطأ من وجوه: منها أنه جعل المتوسل به بعد موته في دعاء الله مستغيثا به، وهذا لا يعرف في لغة أحد من الأمم لا حقيقة ولا مجازا مع دعواه الإجماع على ذلك، فإن المستغاث هو المسؤول المطلوب منه لا المسؤول به»[2]. ويوضح

(١) الدرر السنية (٢/ ١١٢).

(٢) القول الفصل النفيس (ص: ١٤٣).

الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن الفرق بين مسألة الله بجاه الخلق، ومسألة الخلق ما لا يقدر عليه إلا الله، فيقول: «فاعلم أن مسألة الله بجاه الخلق نوع، ومسألة الخلق ما لا يقدر عليه إلا الله نوع آخر، فمسألة الله بجاه عباده منعها أهل العلم، ولم يجزها أحد ممن يعتد به، ويقتدى به كالأئمة الأربعة، وأمثالهم من أهل العلم والحديث، إلا أن ابن عبد السلام أجاز ذلك بالنبي ﷺ خاصة، وقيده بثبوت صحة الحديث الذي جاء في ذلك وهو حديث الأعمى الذي جاء إلى النبي ﷺ وقال: ادع الله يا محمد.. الحديث. قال ابن عبد السلام إن صح الحديث فيجوز بالنبي ﷺ خاصة، والحديث في سنده من لا يحتج به عند أهل العلم كما لا يخفى على أهل الصناعة». إلى أن قال الشيخ عبد اللطيف: «وبالجملة فهذه المسألة نوع، ولا يخرج بها الإنسان عن مسألة الله، وإنما الكلام في سؤال العباد وقصدهم من دون الله، فسؤال العباد والاستعانة بهم فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك جلي، ولو قال يا ولي الله اشفع لي فإن نفس السؤال محرم، وطلب الشفاعة منهم يشبه قول النصارى يا والدة الإله اشفعي لنا إلى الإله»[1].

ويشير الشيخ السويدي إلى الفرق بينهما فيقول: «وهذا التوسل الذي ذكر فيه الخلاف فيما إذا كان الداعي يتوجه إلى ربه، متوسلا إليه بغيره مثل أن يقول أسألك بجاه فلان عندك، أو بحرمته، أو بحقه، وأما إذا توجه إلى ذلك الغير وطلب منه فهو شرك كما

---

(١) البراهين الإسلامية في رد الشبه الفارسية (ق: ٤٨).

تحقق»[١]. ويبين الشيخ سليمان بن سحمان أنواع التوسل جملة، موضحا الفرق بينها فيقول: «والتوسل له أقسام، فقسم مشروع وهو التوسل بالأعمال الصالحة، وبدعاء النبي ﷺ في حياته وطلب الاستغفار منه، وبدعاء الصالحين وأهل الفضل والعلم، وكذلك بالأعمال الصالحة، وقسم محرم وبدعة مذمومة، وهو التوسل بحق العبد وجاهه وحرمته نبيا كان ذلك أو وليا أو صالحا؛ لأن ذلك لم يرد به نص عن رسول الله ﷺ ولا فعله أحد من الصحابة ولا التابعين.. وأما قصد هؤلاء من التوسل فهو دعاء الأنبياء والأولياء والصالحين، وكشف الكربات، وإغاثة اللهفات. فمن صرف شيئا من هذه الأنواع لغير الله فهو كافر مشرك بإجماع المسلمين ... »[٢]. وبهذا يعلم أن هناك توسلا شرعيا، وتوسلا بدعيا محرما، وأن التوسل عند عباد القبور هو بمعنى دعاء الموتى والاستغاثة بهم. وكذلك ندرك خطأ ما ذكره هؤلاء الخصوم بأن لفظ التوسل بمعنى الاستغاثة، وكذلك بمعنى الالتجاء، وغيرها من الألفاظ التي أوردوها بقصد التمويه والتلبيس، وتزيين الشرك بأسماء ينخدع بها عامة الناس، لذا يقول أبو بطين رحمه الله: «ولما علم الشيطان أن كل من قرأ القرآن، أو سمعه ينفر من الشرك، ومن عبادة غير الله، ألقى في قلوب الجهال أن هذا توسل، وتشفع بهم، والتجاء إليهم ونحو

(١) نقلا عن: الرد على شبهات المستعينين بغير الله لأحمد بن عيسى (ص: ٥٥).

(٢) الصواعق المرسلة الشهابية على الشبه الداحضة الشامية (ص: ٧).

ذلك فسلب العبادة والشرك اسمهما من قلوبهم، وكساهما أسماء لا تنفر عنها القلوب»[١]. ولكن تغيير الأسماء لا يغير الحقائق، فالحكم يدور مع الحقيقة وجودا وعدما، وليس مع الأسماء والألفاظ، لذا قال الشيخ ابن سحمان رحمه الله: «فإنه من المعلوم عند كل عاقل أن حقائق الأشياء لا تتغير بتغير أسمائها، فلا تزول هذه المفاسد بتغير أسمائها، كتسمية عبادة غير الله توسلا وتشفعا، أو تبركا وتعظيما للصالحين وتوقيرا، فإن الاعتبار بحقائق الأمور، لا بالأسماء والاصطلاحات والحكم يدور مع الحقيقة، وجودا وعدما لا مع الأسماء»[٢]. وأما دعواهم بعدم الفرق بين التوسل والاستغاثة بالأحياء، وبين التوسل والاستغاثة بالأموات؛ لأنه ليس للميت ولا للحي تأثير أو فعل؛ لأن الفاعل حقيقة هو الله وحده، وإن وجد في كلام العامة بعض الألفاظ الموهمة التي توهم إسناد الفعل إلى الأموات، فلا جناح عليهم؛ لأن هذا الإسناد إسناد مجازي لا حقيقي، هذه هي دعواهم، فأما الرد عليهم فيكون على النحو التالي: يبين الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين بطلان دعواهم بأن الطلب من الأموات من باب التسبب فيقول: «نحن لا ننكر إضافة الأشياء إلى أسبابها، ولكن الله سبحانه هو خالق الأسباب والمسببات، ولا يلزم من ذلك أن نعتمد على الأسباب، فضلا عن أن

---

(١) الانتصار (ص: ١٣).

(٢) الضياء الشارق (ص: ١٨٢).

نسألها ونرغب إليها وهي مخلوقة، بل يتعين على العباد أن يعتمدوا على خالق الأسباب ويرغبوا إليه، ويستعينوا به ويعبدوه وحده، إياك نعبد وإياك نستعين .... فطرد هذا الأصل الباطل - أي: دعاء الأموات كأسباب - أن يجوز ذلك في جميع الأسباب، وقد قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [الروم: ٤٨] فيلزمه أن يجوز للناس أن يطلبوا من الريح أن تسير لهم سحابا ماطرا، وقال تعالى في حق نبيه: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [إبراهيم: ١] والمراد بالظلمات ظلمات الجهل والكفر والشك إلى نور العلم والإيمان، فيجوز على أصل هذا أن يقال يا رسول الله أخرجنا من الظلمات إلى النور»[1]. ويكشف الشيخ صالح الشثري بطلان دعوى دحلان ومن معه حين جوز التوسل والاستغاثة بالأموات، ما دام أن المتوسل والمستغيث بهم يعتقد أن التأثير والإيجاد لله وحده، وأنه ليس للحي ولا للميت فعل أو تأثير، يقول الشثري رحمه الله: «وعلى معتقد هذا الملحد أن رسول الله ﷺ أخطأ وظلم في قتال المشركين؛ لأنهم لا يعتقدون تأثيرا، ولا إيجادا لغير الله، مع أن هذا الملحد قد نقض أصله في نفس تعريفه بقوله: فالمستغيث يطلب ممن استغاث به أن يحصل له الغوث من غيره، فهل التحصيل إلا فعل قائم بالواسطة الذي طلب منه، وقد سلك في معتقده هذا مع تناقضه مذهب القدرية المجبرة.. القائلين بأن العبد مجبور لا فعل له

(١) تأسيس التقديس (ص: ٥).

حقيقة، بل إسناد الفعل إليه مجاز، فكأنه لم يسمع قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، فأثبت سبحانه فعل الظلم لهم فعاقبهم عليه، وقال تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، أيظن من له أدنى رائحة من عقل أن الله قصد نسبة مكر المشركين إليهم مجازاً، تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا»[1]. ويرد الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن على دعوى ابن جرجيس حين ادعى أن من اعتقد أن الأسباب العادية فاعلة من غير استنادها إلى الله فهو كافر إجماعا، فيقول: «إذا كان إسناد الفعل إليها استقلالا يكفر فاعله إجماعا، وهي من الأسباب العادية التي أودع الله فيها قوة فاعلة، فكيف لا يكفر من أسند ما لا يقدر عليه إلا الله من إغاثة اللهفات، وتفريج الكربات إلى غير الله من الصالحين ونحوهم، وزعم أنها وسائل، أو أن الله وكل إليهم التدبير كرامة لهم، هذا أولى بالكفر وأحق به ممن قبله. ويقال للعراقي أنت لا ترضى تكفير أهل القبور لاحتمال العذر والشبهة وأنه شرك أصغر يثاب من أخطأ فيه، فكيف جزمت بكفر من أسند القطع للسكين من غير استناد إلى الله، وما الفرق بين من عذرته وجزمت بإثباته، وبين من كفرته وجزمت بعقابه، ليست إحدى المسألتين بأظهر من الأخرى، وما يقال من الجواب فيما أثبته من الكفر يقال فيما نفيته. ويقال جمهور العقلاء على الفرق بين

(١) تأييد الملك المنان (ق: ٣٥).

الأسباب العادية وغيرها، فالشبع والري والدفء أسباب عادية فاعلة، وإنما يكفر من أنكر خلق الله لهذه الأسباب، وقال بفعلها دون مدبر عليم حكيم، وهذا البحث يتعلق بتوحيد الربوبية، وأما جعل الأموات أسبابا يستغاث بها وتدعى وترجى، وتعظم على أنها وسائط فهذا دين عباد الأصنام، يكفر فاعله بمجرد اعتقاده وفعله، وإن لم يعتقد الاستقلال كما نص عليه القرآن في غير موضع»[1]. ويورد الشيخ السهسواني ما في دعوى دحلان من البطلان، حين ادعى أن المتوسلين والمستغيثين بالأموات لا يعتقدون التأثير إلا لله وحده، فيقول السهسواني رحمه الله: «أقول: فيه كلام من وجوه: الأول: أنه يعتقد كثير من العوام، وبعض الخواص في أهل القبور، وفي المعروفين بالصلاح من الأحياء أنهم يقدرون على ما لا يقدر عليه إلا الله. الثاني: أن مجرد عدم اعتقاد التأثير والخلق والإيجاد والإعدام لا يبرئ من الشرك فإن المشركين الذين بعث الله الرسل إليهم أيضا كانوا مقرين بأن الله هو الخالق الرازق، بل لا بد فيه من إخلاص توحيده وإفراده. الثالث: أن مجرد كون الأحياء والأموات شركاء في أنهم لا يخلقون شيئا وليس لهم تأثير في شيء، لا يقتضي أن يكون الأحياء والأموات متساوين في جميع الأحكام، حتى يلزم من جواز التوسل بالأحياء جواز التوسل بالأموات، وكيف وليس معنى التوسل بالأحياء إلا التوسل بدعائهم، وهو ثابت بالأحاديث الصحيحة، وأما التوسل بدعاء

(١) منهاج التأسيس (ص: ٢٦٦).

الأموات فلم يثبت بحديث صحيح ولا حسن»[١]. ويسوق الشيخ عبد الكريم بن فخر الدين حجة في الرد على دعوى دحلان ومن سار على نهجه حين زعم أن ذكر الصالحين في الاستغاثة والتوسل إنما هو سبب عادي لا تأثير له، فقال الشيخ عبد الكريم مجيبا: «فإن كان كما زعم، فينبغي أن لا يكون التأثير والخلق والإيجاد لله القدير بدون ذكر الأخيار عادة، فإنه سبب عادي على قوله، فيلزم منه أنه لا يشبع بطن أحد بمجرد أكله إلا إذا ذكر هؤلاء الأخيار، فإن الأكل سبب عادي للشبع، وذكر الأخيار سبب عادي ثاني، وأن لا يسرج سراج بالفتيلة والزيت إلا بذكر الأخيار، وقس على ذلك كل شيء من غير انحصار»[٢]. وأما دعوى بعضهم أنه يجوز الاستغاثة بالأموات والأحياء؛ لأن لهم قدرة كسبية وتسببية، فيجيب الآلوسي عن هذه الدعوى فيقول: «وما أورد على الجواب من أن للمستغاث بهم قدرة كسبية وتسببية، فتنسب الإغاثة إليهم بهذا المعنى سواء أكانوا أحياء أم أمواتا، وسواء كانت الاستغاثة بما يقدر عليه المستغاث به أم لا، مدفوع بأن كون العبد له قدرة كسبية لا يخرج بها عن مشيئة رب البرية، لا يستغاث به فيما لا يقدر عليه إلا الله، ولا يستغاث به، ولا يتوكل عليه، ولا يلتجأ في ذلك إليه، فلا يقال لأحد حي، أو ميت قريب، أو بعيد ارزقني، أو أمتني، أو أحيي ميتي، أو اشف

---

(١) صيانة الإنسان (ص: ٢١٦) باختصار.

(٢) الحق المبين في الرد على اللهابية المبتدعين (ص: ٣٣).

مريضي إلى غير ذلك مما هو من الأفعال الخاصة بالواحد الفرد الصمد. بل يقال لمن له قدرة كسبية قد جرت العادة بحصولها ممن أهله الله لها، أعني في حمل متاعي أو غير ذلك، والقرآن ناطق بحظر دعاء كل أحد، لا من الأحياء، ولا من الأموات سواء كانوا أنبياء، أو صالحين، أو غيرهم، وسواء كان الدعاء بلفظ الاستغاثة، أو بغيرها، فإن الأمور غير المقدورة للعباد لا تطلب إلا من خالق القدر ومنشئ البشر، كيف والدعاء عبادة وهي مختصة به سبحانه»[1]. ويرد الشيخ ابن سحمان على ما زعمه الخصوم حين ظنوا أن السكين لا يقطع بنفسه، وإنما القاطع هو الله تعالى، والسكين سبب عادي خلق الله تعالى القطع عنده، فيقول رحمه الله: «فالجواب أن يقال: هذا القول من أقوال أهل البدع والأهواء، وليس هو من كلام أهل السنة والجماعة. قال شيخ الإسلام: وهؤلاء هم الاقترانية الذين يقولون إن الله يخلق عند السبب، لا بالسبب ومن نحا نحوهم من المتصوفة القائلين بإسقاط الأسباب الظاهرة، وذلك لأن عندهم ليس في الوجود شيء يكون سببا لشيء أصلا، ولا شيء جعل لشيء ولا يكون شيء لشيء، فالشبع عندهم لا يكون بالأكل.. ولا الطاعات عندهم سبب الثواب، ولا المعاصي سبب للعقاب»[2]. ويبطل القصيمي دعواهم بالمجاز العقلي في هذه الشبهة، فيقول: «إذا كان إدخال

(١) فتح البيان تتمة منهاج التأسيس (ص: ٣٤٧).

(٢) الضياء الشارق (ص: ٢٠٥) باختصار.

المجاز جائزا لديكم في الأدعية وفي النداء، وفي كل الأقوال المعبرة عن الاعتقاديات، وعن الديانات فهل ترون أن هذا جائز بلا قيد ولا شرط في هذه المسائل بحيث إدخال المجاز في كل قول وفي كل دعاء ما دام مقبولا في قانون البلاغة وعلوم المجازات؟ أم أنتم لا تدعون هذه الدعوى ولا تذهبون هذا المذهب، فلا تطلقون جواز المجاز في جميع أقوال العبادات. إنه لا فرار لكم من اختيار أحد المذهبين، وأيا اخترتم فقد خصمتم، ولا ريب فإنكم إذا اخترتم الرأي الأول، وزعمتم أن المجاز جائز مطلقا بلا قيد ولا شرط في كل كلام ومقال، قيل لكم هذا باطل بالإجماع والضرورة فإنه لو كان صحيحا حقا لما استطعنا أن نخطئ، ولا أن نعارض من قال مثلا عيسى هو ابن الله، أو قال علي بن أبي طالب هو خالق محمد عليه السلام ... وذلك أن هنالك مجاز الحذف، فيرد بقوله عيسى هو ابن الله أي ابن أمة الله ... وبقوله علي خالق محمد أنه مختار خالق محمد وبهذا التأويل تصبح هذه الأقاويل من أقاويل المؤمنين الصحيحة المقبولة، التي لا اعتراض عليها ولا فند فيها، وهذا يقضي بألا يؤخذ قائل بمقال، ولا متكلم بكلام ... وأما إن قلتم بالرأي الثاني، أي: قلتم أنه ليس كل ما صح مجازا صح دينا بل من المجازات ما هو ضلالات، ومنه ما الذهاب إليه إثم كبير، وذنب لا يجوز للمسلم اقتحامه، قيل لكم إذاً لعل هذا المجاز الذي زعمتموه وأجريتموه.. هو إثم وباطل».

ويقول أيضا في الرد على الدعوى السابقة: «هنالك فرق بين دعوة الميتين وبين قول

الناس أنبت الربيع البقل والماء العشب، ذلك أن الأول طلب والثاني خبر، وبين الأمرين فرق حقيقي عظيم معروف، وليس كل ما جاز إخبارا، جاز طلبا، والدليل على هذا الفرق الواضح أنه صح أن يقال أنبت الربيع البقل والماء العشب، ولم يصح أن يقال: يا ربيع أنبت البقل، ويا ماء أنبت العشب»[١]. وأما دعواهم بأن هؤلاء المستغيثين بالأموات لا يعتقدون التأثير إلا لله وحده، وليس قصدهم من تلك الاستغاثات إلا التبرك، ولو وقع منهم بعض الألفاظ الموهمة التي توهم إسنادهم التأثير لغير الله، فإن واقع أولئك المستغيثين بغير الله، يبطل تلك الدعوى ويسقطها، لذا قال الشيخ حسين النعمي معقبا على تلك الدعوى: «إن من يتكلم بهذا لا يدري ما فشى في العامة.. وما صار هجيراهم عند الأموات، ومصارع الرفات من دعائهم، والاستغاثة بهم، والعكوف حول أجداثهم، ورفع الأصوات بالخوار، وإظهار الفاقة والاضطرار، واللجأ في ظلمات البحر، والسفر نحوها بالأزواج والأطفال»[٢]. ويرد ابن سحمان تلك الدعوى الخاطئة، فكان مما قاله: «والألفاظ التي يقولها العوام، وينطقون بها دالة دلالة مطابقة على اعتقاد التأثير من غير الله فما معنى الشبهة؟!»[٣]. وأما الرد على دعواهم بأنه لا فرق بين الحي والميت؛ لأن

---

(١) الصراع بين الإسلام والوثنية (٢/ ٤٣٠) وما بعدها باختصار.

(٢) معارج الألباب في مناهج الحق والصواب (ص: ١٦٩).

(٣) كشف غياهب الظلام (ص: ٢٠٥).

الميت له حياة في قبره، وله إدراك وشعور، فإذا كان لا فرق بينهما، فيجوز التوسل، والاستغاثة بالأموات، والأحياء دون تفريق، فإن الرد على تلك الدعوى يكون على النحو التالي: يوضح الشيخ أبو بطين بطلان دعواهم، وتناقضهم فيها، مع بيان الحق في تلك المسألة، فيقول: «فمن سوى بين الحي والميت بقوله يطلب من الميت ما يطلب من الحي، فقد سوى بين ما فرق الله والناس بينهما، حتى المجانين يعرفون الفرق بين الحي والميت .... ويقال لهذا المساوي بين الأحياء والأموات، من المعلوم أن أهل الدنيا يستقضون حوائج بعضهم من بعض، برهم وفاجرهم، مسلمهم وكافرهم وقد استعار النبي ﷺ أدرعًا من صفوان بن أمية وهو مشرك، وما زال المسلمون يستقضون حوائجهم من المسلم، والذمي، والبر، والفاجر، فيلزم المساوي بين الأحياء والأموات أن يساوي بين أموات المذكورين كما كانوا في الدنيا كذلك، فإن قال طلب الحاجات مختص بموتى الصالحين، فلا يجوز طلبها من موتى الكفار والفساق قيل له نقضت أصلك، حيث فرقت بين أحياء هؤلاء وأمواتهم. فإن قال موتى الصالحين أحياء في قبورهم كما زعم، فهو كاذب في ذلك، ولم يرد في ذلك حديث إلا ما أخبر الله عن حياة الشهداء مع أن حياتهم لا تدرك بالحس، ولا بالعقل فالله سبحانه أعلم بحقيقتها، وأما سوى الشهداء غير الأنبياء، فلم يأت خبر عن الرسول أنهم أحياء في قبورهم، وإنما هو افتراء وكذب ... فإن قال: أن صالحي الأموات ينعمون في البرزخ، قيل له وضدهم

يعذبون فيدركون العذاب كما يدرك الصالح النعيم. وهذا إدراك، وإحساس لا يعلم حقيقته إلا الله»[١]. ويؤكد الشيخ صالح الشثري بداهة الفرق بين الطلب من الحي وبين الطلب من الميت، فقال: «من المعلوم بالفطرة السليمة، وإن كان جاهلا يفرق بين الطلب من الحي الحاضر مما في يده أو دعائه له، وبين الطلب من الميت والغائب، ولا يسوي بين الحي والميت، إلا من اجتالته الشياطين عن الفطرة التي فطره الله عليها، أو إنسان أعماه الهوى والتقليد»[٢]. وقد أورد السهسواني كثيرا من الحجج في إبطال التسوية بين الحي والميت، فكان مما قاله: «إن قدرة الحي على بعض الأشياء دون الميت ثابت بالكتاب والسنة ... منها قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ومن الأحاديث قوله ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ ...». أخرجه مسلم (١٦٣١). كما أن إثبات الكسب ولو باطنيا للميت مخالف للنص الصريح هو قوله ﷺ: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ ...». فلا يعبأ به، على أن قدرة الحي على الكسب يعلم حدها بالمشاهدة، مثلا نعلم أن الحي يقدر على حمل الحجر، وعلى أن يحول بينه وبين عدوه الكافر، أو يدفع عنه سبعا صائلا أو لصا أو يدعو له أو نحو ذلك، وأما قدرة الميت على الكسب فعلى تقدير تسليمها لا تعلم حدها بالمشاهدة فما طريق العلم بها؟

---

(١) تأسيس التقديس (ص: ٥٤) وما بعدها.

(٢) تأكد الملك المنان (ق: ٤٩).

وهل هي مساوية لقدرة الحي أو زائدة عليها أو ناقصة عنها؛ فلا بد من بيانه حتى يطلب منه على حسبه، ودونه لا معنى لهذه الدعوى العمياء»[١]. ويصف أحد العلماء قياس الأموات على الأحياء بهذا الوصف: «قياس الأموات من الأنبياء والصالحين في الأمور التى لا يقدر عليها إلا الله، على الأحياء القادرين على الأسباب العادية المقدور عليها من أفسد القياس، وأبطل الباطل، وأمحل المحال؛ لأن الله سبحانه وتعالى فرق بين الأحياء والأموات ولم يسو بينهما بقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ٢٢]»[٢]. ويتحدث علامة العراق الآلوسي عن مسألة سماع الأموات فيقول: «لا يشك أحد من أهل العلم أن في مسألة السماع قولين، أحدهما: أن الأموات يسمعون، ومع ذلك لا يستمد منهم ولا يستغاث بهم في قضاء الحاجات، ولا يلجأ إليهم، لعدم ورود ذلك في الشريعة. والآخر: أنهم لا يسمعون، وإلى كل قول من هذين القولين ذهب جم غفير من أهل العلم، وكل منهما أورد أدلة على مدعاه لا يمكن إنكارها، وليس هذا الاختلاف في متأخري الأمة، بل إن السلف كانوا مختلفين في ذلك. فإنكار السماع رأسا، وإثباته مطلقا لا شك في أنه مكابرة محضة. فالراجح قصر السماع على ما ورد وهذا الوجه يجمع بين الروايات المختلفة». ولكن كما يذكر الآلوسي من يقول بسماع

---

(١) صيانة الإنسان (ص: ٢٥٢) وما بعدها.

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٨٣٧).

الأموات لا يقول بأنهم يسمعون كل كلام، ومن أي محل كان قريب أو بعيد ... فإن هذا باطل بإجماع المسلمين»[1]. وأخيرا نكتفي بما أوردناه من نقول موجزة لأئمة الدعوة وأنصارها في إزالة اللبس في هذه الشبهة، ثم ردها، ومن أراد المزيد والتفصيل فعليه بما كتب السلف قديما، وأتباعهم من أهل هذه الدعوة وغيرهم.

(١) فتح المنان تتمة منهاج التأسيس (ص: ٣٨٠) وما بعدها.

الشبهة: الإمام محمد بن عبد الوهاب ينكر الشفاعة.

الجواب: يقول شارل سان برو عن حالة نجد قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «كان المجتمع الإسلامي يعاني من الخرافات والأوهام، ومن الشعائر الوثنية، والبدع ومخاطر الردة، كان مفهوم التوحيد متداخلا مع الأفكار المشركة، وكانت المنطقة برمتها فريسة الخرافات والطقوس الجاهلية العائدة إلى ظلمات العصر الجاهلي، حيث كان الناس يتوسلون بشفاعة الأوثان وتدخلها، ويقدمون الأضحية للأحجار والأشجار التي يعدونها مقدسة ومزودة بقوى خارقة، واعتاد أهل نجد على استشارة من يدعون بأنهم عرافون ووسطاء روحيون، في حين كان يقوم بعضهم بزيارات حج خرافية للتبرك بهذا الولي أو ذاك»[1]. كانت هذه الحالة القاتمة هي الشائعة في نجد وما حولها، بل يمكن القول أن العالم الإسلامي برمته قد غرق ردحا من الزمن في أوحال الخرافات؛ متمثلا في التعلق بالقبور والذبح والنذر لها، وتعظيم الأضرحة والتذلل عندها، وانصراف الناس عن عتبات الرحمن إلى عتبات الأولياء والمقبورين، وكان لنجد نصيب كبير من هذه الأفكار، فقد عاثت في قلوب الناس الخرافات، وقامت في بلدانهم مشاهد الوثنية والجاهلية من الأضرحة والمشاهد التي جعلها كثير من الناس قبلة قلوبهم. فجاءت

(١) مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب (ص: ٢٣٦).

دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وسط هذه العاصفة السوداء من الخرافات والجهل، ودعا مجددا إلى الدعوة الحقة التي جاء بها محمد ﷺ، وكان اهتمامه الأكبر بالتوحيد والدعوة إليه، وبيان الشرك وتخليص الناس منه، يقول محمد بن عبد الوهاب مبينا أساس دعوته: «ولست ولله الحمد أدعو إلى مذهب صوفي، أو فقيه، أو متكلم، أو إمام من الأئمة الذين أعظمهم؛ مثل ابن القيم والذهبي وابن كثير وغيرهم، بل أدعو إلى الله وحده لا شريك له، وأدعو إلى سنة رسول الله ﷺ التي أوصى بها أول أمته وآخرهم»[1].

والقارئ لكتب الإمام محمد بن عبد الوهاب لن يجد أدنى عناء في إدراك حقيقة أن عماد دعوته هو التوحيد ونبذ الشرك، وقد ظل الشيخ متمسكا بهذا الركن الشديد طيلة حياته، يبث ذلك في كتبه ومراسلاته وحواراته، والمتأمل في أعظم كتبه كتاب التوحيد يجد أنه اعتنى بالتوحيد في أبواب عديدة، كما حرص على الركن الآخر في الشهادة وهو البراءة من الشرك، فعني في كتابه بمظاهر الشرك الأصغر والأكبر، وكذلك فعل في كتبه الأخرى، وفي مراسلاته، ومع ذلك كله فإنه كثيرا ما كان يتحدث عن حفظ جناب التوحيد، وبوب أبوابا تتعلق بسد الذرائع المفضية إلى الشرك؛ كل ذلك لما رأى الشيخ من غربة الدين في هذا الجانب، وتعلق الناس بما لم يخلقوا له، وانصراف الناس عن حقيقة ما جاء به الإسلام من إخلاص الدين كله لله، وتخليص الناس من أوحال التعلق

(١) الرسائل الشخصية، مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٢٥٢).

بغير الله، فكان مشروعه قد أحيا في الأمة روح التوحيد الخالص مجددا بعد أن غشيته غواشي البدع، وكدرت صفوه تراكمات المظاهر الشركية. ومن أهم المسائل التي اعتنى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في سبيل تحقيق التوحيد وتحذير الناس من الشرك تخليص الناس من التعلق بالقبور والأضرحة، وصرف عقولهم وقلوبهم إلى الله جل جلاله، وقد خاض معظم سجالاته الفكرية وهو يغرس هذا الفكر في عقول المسلمين، وكان مقابل ذلك أن رمي بتهم عديدة شنيعة، منها: أنه يمنع شفاعة النبي ﷺ وشفاعة الأولياء والصالحين، وأن الإمام محمد بن عبد الوهاب قد كفر بما ليس بمكفر، بل بما هو مشروع مستحب. يقول أحمد زيني دحلان: «والحاصل أن هؤلاء المانعين للزيارة والتوسل قد تجاوزوا الحد، فكفروا أكثر الأمة، واستحلوا دماءهم، وجعلوهم مثل المشركين الذين كانوا في زمن النبي ﷺ، وقالوا: إن الناس مشركون في توسلهم بالنبي ﷺ وبغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين، وفي زيارتهم قبره ﷺ وندائهم له بقولهم: يا رسول الله، نسألك الشفاعة»، ويقول: «قالوا: إن من استغاث بالنبي ﷺ أو بغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين، أو ناداه، أو سأله الشفاعة؛ فإنه يكون مثل هؤلاء المشركين الذين كانوا يقولون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]»[1]. ويقول العاملي: «ظهر لك أن منشأ شبه الوهابيين في حكمهم بشرك جميع المسلمين وكفرهم واستحلال

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٣٩) وما بعدها.

دمائهم وأموالهم هو: زعمهم أنهم يعبدون القبور بتعظيمهم لها بالتقبيل والطواف والتمسح وبناء القباب والإسراج، وغير ذلك من أنواع التعظيم، وأنهم يعبدون الأموات بدعائهم لهم وطلبهم منهم قضاء حوائجهم، وأنهم ينذرون وينحرون لهم كما كان أهل الجاهلية يفعلون مثل ذلك مع أصنامهم، فكان ذلك عبادة لغير الله وشركا به... اعلم أن طلب الشفاعة من الأنبياء والصالحين والملائكة الذين أخبر الله تعالى أن لهم الشفاعة مما منعه الوهابيون وجعلوه كفرا وشركا صرح بذلك ابن عبد الوهاب في كلامه»[1]. ويقول عثمان النابلسي: «ولا بد من توضيح أمر بالغ الأهمية، وهو أن اعتقاد الشفاعة في أحد لا يعتبر وحده شركا كما يظهر من نصوص الوهابية في معرض ردهم على من يطلب الشفاعة من الأنبياء»، ويقول مبينا أن الإمام محمد بن عبد الوهاب ينكر الشفاعة من أصلها أو أن كلامه يؤدي إلى ذلك: «يظهر من الكلام السابق أن الوهابية يعتبرون توسيط أحد الخلائق بينك وبين الله تعالى ليرفع حاجتك إلى الله شرك أكبر، وأن المشركين الأولين لم يشركوا إلا لطلبهم من أصنامهم أن ترفع حوائجهم إلى الله تعالى، فمن جعل شيئا من المخلوقات شفيعا وواسطة بينه وبين الله تعالى، وطلب منه أن يرفع حاجته إلى الله جل شأنه؛ فقد وقع فيما وقع فيه المشركون الأولون، فحكمه حكمهم، وفي هذا إنكار للشفاعة من أصلها»[2]. ونسبة

(١) كشف الارتياب في أتباع محمد بن عبد الوهاب (ص: ٢٠٧).

(٢) الرؤية الوهابية للتوحيد وأقسامه (ص: ٢٤٨) وما بعدها.

هذا القول إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب بهذا العموم ما هو إلا تلبيس على العامة من الناس، وتضليل لهم عن أصل قول الإمام محمد بن عبد الوهاب في هذه المسألة، ومن المستساغ أن يأتي أحد بكلام أي عالم كما هو، ويعرض مذهبه كاملا، ثم ينقضه ويبين بطلانه حسب ما يراه، ويقدم أدلته على ذلك، لكن نسبة أمر لا يقول به العالم ما هو إلا محاولة لتشويه العالم وطمس صورته الحقيقية، وفي هذه الورقة سنقرر مذهب الإمام محمد بن عبد الوهاب في مسألة الشفاعة وطلبها من الأحياء والأموات، ونرى تفصيل كلامه فيها وأدلته على ذلك؛ ليكون مذهبه بينا واضحا لمن أراد معرفته. تعريف الشفاعة: يقول الأزهري: «الشفاعة: الدعاء هاهنا، والشفاعة: كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره»[١]. ويقول الطبري: «والشفاعة مصدر من قول الرجل: شفع لي فلان إلى فلان شفاعة، وهو طلبه إليه في قضاء حاجته، وإنما قيل للشفيع: شفيع وشافع؛ لأنه ثنى المستشفع به فصار له شفعا، فكان ذو الحاجة قبل استشفاعه به في حاجته فردا، فصار صاحبه له فيها شافعا، وطلبه فيه وفي حاجته شفاعة»[٢]. ويقول العثيمين: «هي التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة»[٣]. فالشفاعة إذا فيها ثلاثة أطراف: المستشفع إليه

(١) تهذيب اللغة (١/ ٢٧٨).

(٢) تفسير الطبري (١/ ٦٣٥).

(٣) شرح العقيدة الواسطية (١/ ١٦٩).

والمستشفع والشفيع. وينبغي أن ينبه إلى أن من الشفاعة ما لا يكون فيها طلب من المستشفع؛ كالشفاعة لأهل الكبائر، أو لقوم استحقوا دخول النار، أو لرفع درجات بعض الناس في الجنة، فليس شرطا في كل شفاعة أن يطلب المستشفع الشفاعة، وهذا النوع من الشفاعة فيه نزاع مشهور بين أهل السنة وفرق أخرى كالوعيدية، وذلك في إثبات أصل الشفاعة من عدمها، بينما الجدل الكبير في موضوع الشفاعة هو في التوجه إلى أناس معينين وطلب ذلك منهم، سواء كانوا أحياء أو أمواتا، فيكون التوجه لهم بطلب الشفاعة، وهذه الصورة هي التي تدور فيها نقاشات كبيرة بين أهل السنة والجماعة ممن يرون المحافظة على التوحيد، وتخليص الناس من الخرافات، وبين القبوريين المستغيثين بالمقبورين، المتوجهين إليهم بالدعاء وطلب الشفاعة، وكثير من صنوف العبادات كما هو معلوم، وعلى هذه الصورة سيكون حديثنا، وذلك عبر المحاور الآتية: **المحور الأول: إثبات الشفاعة:** كان مذهب الإمام محمد بن عبد الوهاب كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، وهو إثبات الشفاعة للنبي ﷺ وللأنبياء والصالحين، وكل من أثبت النص الشرعي له الشفاعة، وقد أكد على هذا بطريقتين: الطريقة الأولى: بيان أنه يثبت الشفاعة: فقد جاءت نصوص كثيرة من الإمام محمد بن عبد الوهاب تبين ذلك وتوضحه، وهي نصوص محكمة صريحة ينبغي لكل من يدرس مذهب الإمام أن يرجع إليها، فمع هذه النصوص لا مجال للقول بأن الإمام ينكر الشفاعة كما قال البعض،

والنقاش في صورة من الشفاعة لا يعني إلغاء أصل الشفاعة. يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب في رسالة أرسلها إلى أهل القصيم لما سألوه عن عقيدته: «بسم الله الرحمن الرحيم، أشهد الله ومن حضرني من الملائكة وأشهدكم أني أعتقد ما اعتقدته الفرقة الناجية، أهل السنة والجماعة، من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره، ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه على لسان رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل». وبدأ يذكر اعتقاده وقال في معرض ذلك: «وأؤمن بشفاعة النبي ﷺ، وأنه أول شافع وأول مشفع، ولا ينكر شفاعة النبي ﷺ إلا أهل البدع والضلال»[1]. ويقول ابنه عبد الله عند دخوله مكة وبيان معتقدهم: «ونثبت الشفاعة لنبينا محمد ﷺ يوم القيامة حسب ما ورد، وكذلك نثبتها لسائر الأنبياء، والملائكة، والأولياء، والأطفال حسب ما ورد أيضا»[2]. الطريقة الثانية: أنه نفى عن نفسه أن يكون منكرا للشفاعة: ونقول فيه ما نقول في كل المسائل التي اتهموا بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهو أنه لا يصح في الميزان العلمي أن ننسب قولا إلى أحد هو يتبرأ منه صراحة، يقول الإمام رحمه الله: «يزعمون أننا ننكر شفاعة الرسول ﷺ، فنقول: سبحانك هذا بهتان عظيم، بل نشهد أن رسول الله ﷺ الشافع المشفع،

(١) الرسائل الشخصية ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٨).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢٣١).

صاحب المقام المحمود، نسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يشفعه فينا، وأن يحشرنا تحت لوائه، هذا اعتقادنا، وهذا الذي مشى عليه السلف الصالح، من المهاجرين والأنصار، والتابعين وتابع التابعين، والأئمة الأربعة، رضي الله عنهم أجمعين، وهم أحب الناس لنبيهم، وأعظمهم في اتباعه وشرعه»[1]. **المحور الثاني: الشفاعة التي يثبتها الإمام محمد بن عبد الوهاب**: بينا فيما سبق أن القول بأن الإمام ينكر الشفاعة قول غير صحيح، بل هو يثبتها؛ لكن يبين رحمه الله في مواطن عديدة أن للشفاعة صورتين: صورة مقبولة وردت في الكتاب والسنة، وصورة محرمة لم ترد في الكتاب والسنة، وهي التي يحذر منها، وكان كثير من خصوماته من أجلها. أما الشفاعة المثبتة فإنه يبينها، ويبين شروطها على ما قاله أهل السنة والجماعة، فإن من المعلوم أن الشفاعة عند أهل السنة والجماعة لها شرطان: إذن الله للشافع أن يشفع، ومما يدل عليه قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣]. ورضا الله عن المشفوع له، وفي هذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]. ويؤكد على هذا الإمام محمد بن عبد الوهاب، فإنه يبين الشفاعة التي يثبتها فيقول:

---

(١) الرسائل الشخصية ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٤٨).

«والشفاعة المثبتة هي التي تطلب من الله، والشافع مكرم بالشفاعة، والمشفوع له من رضي الله قوله وعمله بعد الإذن، كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]»[١]. ويقول رحمه الله مبينا شرطي الشفاعة: «فإن قال: أتنكر شفاعة النبي ﷺ وتتبرأ منها؟ فقل: لا أنكرها، ولا أتبرأ منها، بل هو ﷺ الشافع المشفع، وأرجو شفاعته، ولكن الشفاعة كلها لله كما قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، ولا تكون إلا من بعد إذن الله كما قال عز وجل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ولا يشفع في أحد إلا من بعد أن يأذن الله فيه كما قال عز وجل: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وهو لا يرضى إلا التوحيد كما قال عز وجل: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]. فإذا كانت الشفاعة كلها لله، ولا تكون إلا من بعد إذنه، ولا يشفع النبي ﷺ ولا غيره في أحد حتى يأذن الله فيه، ولا يأذن إلا لأهل التوحيد؛ تبين لك أن الشفاعة كلها لله، فأطلبها منه فأقول: اللهم لا تحرمني شفاعته، اللهم شفعه في، وأمثال هذا»[٢]. وكانت القضية التي دعا إليها الإمام محمد بن عبد الوهاب كثيرا وراسل وجادل وناقش من أجلها هي أن هذه الشفاعة ما دامت أنها لله، وأنها لا تكون إلا بإذنه ورضاه، فإنها لا تطلب إلا منه، وله

(١) القواعد الأربع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١/ ٢٠١).

(٢) كشف الشبهات (ص: ٢٤).

في ذلك نصوص عديدة، يقول رحمه الله: «فالشفاعة حق، ولا تطلب في دار الدنيا إلا من الله تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، فإذا كان رسول الله ﷺ وهو سيد الشفعاء، وصاحب المقام المحمود، وآدم فمن دونه تحت لوائه لا يشفع إلا بإذن الله، لا يشفع ابتداء، بل يأتي فيخر ساجدا، فيحمده بمحامد يعلمه إياها، ثم يقال: ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعط، واشفع تشفع. ثم يحد له حدا فيدخلهم الجنة، فكيف بغيره من الأنبياء والأولياء؟! وهذا الذي ذكرناه لا يخالف فيه أحد من علماء المسلمين، بل قد أجمع عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة، وغيرهم ممن سلك سبيلهم ودرج على منهجهم. وأما ما صدر من سؤال الأنبياء والأولياء الشفاعة بعد موتهم، وتعظيم قبورهم ببناء القباب عليها والسرج، والصلاة عندها، واتخاذها أعيادا، وجعل السدنة والنذور لها، فكل ذلك من حوادث الأمور التي أخبر بوقوعها النبي ﷺ، وحذر منها»[1]. المحور **الثالث: الشفاعة المنفية ومسالك الإمام في بيانها:** كثير من السجالات التي خاضها الإمام محمد بن عبد الوهاب إنما هي في الشفاعة المنفية خصوصا، وفي دعاء الميت عموما، فأما في هذه المسألة بخصوصها وهي نفي الشفاعة التي لم ترد في الكتاب والسنة، بل

(١) الرسائل الشخصية ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٨) وما بعدها.

ورد ما يبين بطلانها، فقد أبحر فيها الإمام محمد بن عبد الوهاب وبينها أتم بيان، وهي التي تتمثل في التوجه إلى المقبور وطلب الشفاعة منهم، ودعائهم هم، وقد بين الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أن هذا شرك، وأنه لا يشترط فيه اعتقاد شيء من خصائص الربوبية في المدعو، بل دعاء الميت وحده من الشرك، وبجمع كلامه يمكننا أن نقول: إنه اعتمد على ثلاثة مسالك في بيان بطلان هذه الشفاعة، وهي: المسلك الأول: أن هذا الفعل صنيع المشركين، وقد حاربهم النبي ﷺ مع إقرارهم بأن الخالق والرازق هو الله سبحانه وتعالى. والإمام محمد بن عبد الوهاب يكرر هذا كثيرا في كتبه ويبينه ويوضحه، ويبين أن كفار قريش كانوا مقرين بالربوبية، ومقرين بأن الله هو الخالق الرازق، لكنهم اتخذوا الأصنام ليشفعوا لهم عند الله، فكفرتهم الشريعة بذلك، وقاتلهم النبي ﷺ، يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب: «فأخبر سبحانه أنه لا يرضى من الدين إلا ما كان خالصا لوجهه، وأخبر أن المشركين يدعون الملائكة والأنبياء والصالحين ليقربوهم إلى الله زلفى، ويشفعوا لهم عنده، وأخبر أنه لا يهدي من هو كاذب كفار، فكذبهم في هذه الدعوى وكفرهم، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ﴾ [الزمر: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، فأخبر أن من جعل بينه وبين الله وسائط يسألهم

الشفاعة فقد عبدهم وأشرك بهم؛ وذلك أن الشفاعة كلها لله، كما قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، كما قال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وهو سبحانه لا يرضى إلا التوحيد كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]»[1]. ويقول رحمه الله بعد أن بين أن كفار قريش كان منهم من يقر بتوحيد الربوبية، وأن الله هو الخالق الرازق: «فإذا تحققت أنهم مقرون بهذا، ولم يدخلهم في التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله ﷺ، وعرفت أن التوحيد الذي جحدوا هو توحيد العبادة الذي يسميه المشركون في زماننا: الاعتقاد، كما كانوا يدعون الله سبحانه وتعالى ليلا ونهارا، ثم منهم من يدعو الملائكة لأجل صلاحهم وقربهم من الله ليشفعوا له، أو يدعو رجلا صالحا مثل اللات، أو نبيا مثل عيسى، وعرفت أن رسول الله ﷺ قاتلهم على هذا الشرك ودعاهم إلى إخلاص العبادة لله وحده، كما قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٤]، وتحققت أن رسول الله ﷺ قاتلهم ليكون الدعاء كله لله، والنذر كله لله، والاستغاثة كلها بالله، وجميع أنواع العبادات كلها لله، وعرفت أن إقرارهم بتوحيد

---

(١) الرسائل الشخصية ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ١١٣).

الربوبية لم يدخلهم في الإسلام، وأن قصدهم الملائكة والأنبياء والأولياء يريدون شفاعتهم والتقرب إلى الله بذلك هو الذي أحل دماءهم وأموالهم، عرفت حينئذ التوحيد الذي دعت إليه الرسل وأبى عن الإقرار به المشركون»[1]. وقد بين سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب أن من مقاصد باب الشفاعة الذي وضعه الإمام محمد بن عبد الوهاب: أن ينبه إلى هذه النقطة المهمة، وهي: أن المشركين قد دعوا أناسا ليشفعوا لهم وليقربوهم إلى الله، فكان ذلك مناطا من مناطات تكفيرهم، يقول سليمان: «باب الشفاعة: لما كان المشركون في قديم الزمان وحديثه إنما وقعوا في الشرك لتعلقهم بأذيال الشفاعة، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وكذلك قطع الله أطماع المشركين منها، وأخبر أنه شرك، ونزه نفسه عنه، ونفى أن يكون الخلق من دونه ولي أو شفيع، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤]، أراد المصنف في هذا الباب إقامة الحجج على أن ذلك هو عين الشرك، وأن الشفاعة التي يظنها من دعا غير الله ليشفع له كما يشفع الوزير عند الملك منتفية دنيا وأخرى، وإنما الله هو الذي

(١) كشف الشبهات (ص: ٦).

يأذن للشافع ابتداء، لا يشفع ابتداء كما يظنه أعداء الله»[1]. المسلك الثاني: أن دعاء غير الله هو صرف للعبادة لغير الله وهو شرك. فهو قائم على مقدمتين وهما: أن دعاء غير الله عبادة، وأن صرف العبادة لغير الله شرك، والنتيجة هي أن دعاء غير الله شرك. وقد أكد على هذا الإمام محمد بن عبد الوهاب مرارا في كتبه، يقول رحمه الله: «قال: أنا لا أعبد إلا الله وهذا الالتجاء إلى الصالحين ودعاؤهم ليس بعبادة. فقل له: أنت تقر أن الله فرض عليك إخلاص العبادة لله وهو حقه عليك. فإذا قال: نعم، فقل له: بين لي هذا الذي فرض عليك وهو إخلاص العبادة لله وحده وهو حقه عليك، فإن كان لا يعرف العبادة ولا أنواعها فبينها له بقولك: قال الله تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗۚ﴾ [الأعراف: ٥٥]. فإذا أعلمته بهذا، فقل له: هل علمت هذا عبادة الله؟ فلا بد أن يقول: نعم، والدعاء مخ العبادة. فقل له: إذا أقررت أنها عبادة ودعوت الله ليلا ونهارا خوفا وطمعا، ثم دعوت في تلك الحاجة نبيا أو غيره، هل أشركت في عبادة الله غيره؟ فلا بد أن يقول: نعم. فقل له: فإذا عملت بقول الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ٢]، وأطعت الله ونحرت له، هل هذا عبادة؟ فلا بد أن يقول: نعم. فقل له: فإن نحرت لمخلوق نبي أو جني أو غيرهما، هل أشركت في هذه العبادة غير الله؟ فلا بد أن يقر ويقول: نعم. وقل له أيضا: المشركون الذين نزل فيهم القرآن، هل كانوا يعبدون الملائكة والصالحين واللات وغير ذلك؟ فلا بد أن يقول: نعم. فقل له:

---

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد (ص: ٢٢٧).

وهل كانت عبادتهم إياهم إلا في الدعاء والذبح، والالتجاء ونحو ذلك؟ وإلا فهم مقرون أنهم عبيده وتحت قهره، وأن الله هو الذي يدبر الأمر، ولكن دعوهم والتجأوا إليهم للجاه والشفاعة، وهذا ظاهر جدا»[١]. فهذا المسلك قائم إذا على أن دعاء غير الله عبادة، وصرف العبادة لغير الله شرك، ومن جنسه ما يفعله هؤلاء حين يتوجهون إلى المقبورين بالدعاء وطلب الشفاعة منهم. المسلك الثالث: عدم وجود دليل يبيح طلب الشفاعة من الأموات. فالإمام محمد بن عبد الوهاب يرى أن طلب الشفاعة من الحي قد قامت عليه أدلة، لكن لم يؤثر دليل واحد على أن طلب الشفاعة من الأموات جائز، وفي هذا يقول رحمه الله: «فإن كانوا يأتون عند قبره يطلبونه الشفاعة، فإن اجتماعهم حجة، والقائل: إنه يطلب الشفاعة بعد موته يورد علينا الدليل من كتاب الله، أو من سنة رسول الله، أو من إجماع الأمة؛ والحق أحق أن يتبع»[٢]. وفي بيان هذه العقيدة يقول عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «ونثبت الشفاعة لنبينا محمد ﷺ يوم القيامة حسب ما ورد، وكذلك نثبتها لسائر الأنبياء والملائكة والأولياء والأطفال حسب ما ورد أيضا، ونسألها من المالك لها، والإذن فيها لمن يشاء من الموحدين الذين هم أسعد الناس بها كما ورد، بأن يقول أحدنا متضرعا إلى الله تعالى: اللهم شفع نبينا محمدا ﷺ فينا يوم القيامة، أو: اللهم شفع فينا عبادك

(١) كشف الشبهات (ص: ٢٠) وما بعدها.

(٢) الرسائل الشخصية ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٤٨).

الصالحين، أو ملائكتك، أو نحو ذلك، مما يطلب من الله، لا منهم؛ فلا يقال: يا رسول الله، أو يا ولي الله، أسألك الشفاعة، أو غيرها، كأدركني، أو أغثني، أو اشفني، أو انصرني على عدوي، ونحو ذلك، مما لا يقدر عليه إلا الله تعالى. فإذا طلب ذلك مما ذكر في أيام البرزخ كان من أقسام الشرك؛ إذ لم يرد بذلك نص من كتاب أو سنة، ولا أثر من السلف الصالح في ذلك، بل ورد الكتاب والسنة وإجماع السلف أن ذلك شرك أكبر، قاتل عليه رسول الله ﷺ»[1]. وأخيرا: يتبين من خلال هذا العرض أن الإمام محمد بن عبد الوهاب لا ينكر الشفاعة؛ بل يثبتها، ويرى أنها تنقسم إلى شفاعة مثبتة جاءت في الكتاب والسنة، ولها طريقة محددة وهي طلبها من الله سبحانه وتعالى، وشفاعة منفية لم ترد في الكتاب والسنة، بل ورد ذمها في بيان بطلان قول المشركين حين اتخذوا الوسائط وتوجهوا إليها بالدعاء وقالوا: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]. ولا شك أن تخليص الإنسان من التعلق بغير الله إحدى ركائز تحرير الإنسان الذي جاءت الشريعة من أجله، فالشريعة جاءت لتحرير الإنسان من تعلقه بمخلوق مثله إلى أن يتعلق بخالق كل شيء، وفي هذا سمو للروح ورفعة للإنسان، وأما التعلق بالقبور فمذلة وهوان كما هو الواقع الذي نراه.

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢٣١).

الشبهة: الإمام محمد وأتباعه يمنعون الاستشفاع بالنبي ﷺ.

أطلق الخصوم على الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، وأنصار دعوته شبهة منع الاستشفاع بمحمد ﷺ وكذلك يمنعون طلبها من الأنبياء والصالحين. وقبل الشروع في عرض هذه الشبهة ثم ردها، ينبغي أن ننبه إلى أن موضوع الشفاعة يرتبط إلى حد كبير بموضوع التوسل، لذا فهناك تداخل كبير بينهما، إلا أنه مع هذا التداخل فهناك بعض المسائل التي يستقل بها موضوع الشفاعة عن موضوع التوسل، مما ناسب إفراده. يدعي القباني الفرق بين المشركين الذين اتخذوا الأصنام شفعاء لهم عند الله لتقربهم إليه زلفى، وبين المسلمين كما زعم القباني الذين يطلبون الشفاعة من الأنبياء والأولياء. فليس سبب كفر مشركي العرب هو اتخاذ الأولياء شفعاء تقربهم عند الله زلفى، وإنما كان كفرهم بسبب اعتقادهم أن الملائكة والأولياء بنات وأبناء الله على حد دعوى القباني، لذا يقول القباني: «العلة التي وجبت كفر المشركين هي اعتقادهم في الأنبياء، والأولياء، والملائكة أنهم أبناء الله، وبنات الله، تعالى الله عن ذلك .... إن عبادة المشركين للأنبياء، والأولياء إنما هي بالسجود لتماثيلهم، ليتقربوا إليهم». ويستنكر القباني أن يكفر من قال: يا رسول الله اشفع لي، فيقول بكل قبح ووقاحة مخاطبا الشيخ الإمام: «أما أنهم كفروا بمجرد قولهم يا رسول الله اشفع لي، أو أغثني، وأنها مساواة لقول المشرك واعتقاده أن المسيح هو الله، ولعبادة تمثاله من السجود والذبح كما ادعيت ذلك، وجزمت به. فما أقمت على ذلك الدليل

والبرهان يا طويل الآذان»[1]. ويجوز ابن داود الهمداني طلب الشفاعة من الأنبياء والأولياء، فلا يحتاج إلى إذن من الله؛ لأن الله أذن لهم في الشفاعة، يقول ابن داود: «إن الله تعالى أذن لنا أن نطلب منهم - أي: الأنبياء والأولياء - الشفاعة، وليعلم أولا أن طلب الشفاعة منهم لا يحتاج إلى ورود إذن من الله في ذلك، فإنا بعد أن علمنا أن لهم جاها وجيها عنده تعالى، بحيث إذا شفعوا قبلت شفاعتهم، فعلمنا مع ذلك أن الله تعالى أذن لهم في الشفاعة، ساغ لنا أن نطلبها منهم، ونجعلهم شفعاء عنده، ونقول لهم اشفعوا لنا عند الله في قضاء حوائجنا، فإن لكم عند الله جاها وجيها، وشفاعة مقبولة كما يسوغ لأحدنا أن يقول لآخر توسط لي عند السلطان، واشفع لي لدى فلان». ويرد ابن داود على الشيخ الإمام في تلك المسألة، فيقول: «وقول الزنديق الحجازي: إن الله أعطاه الشفاعة، ونهاك عن طلبها منه كما قال: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] غلط، فإن الدعاء المنهي عنه هنا بمعنى العبادة، وطالب الشفاعة لا يعبد الشفيع، بل يطلب منه أن يشفعه عند الله، كما أن يوسف بدعائه لأحد صاحبي السجن لم يكن عابدا له ولا كافرا، وقوله - أي: محمد بن عبد الوهاب -: (فإن الشفاعة التي أعطاها غير النبي، فصح أن الملائكة يشفعون، والأولياء يشفعون. أتقول إن الله أعطاهم الشفاعة، فاطلبها منهم. فإن قلت هذا، فقد عبدتم)، غلط أيضا، لما قلنا من أن طلب الشفاعة ممن أعطيها سواء كان نبيا، أو كان وليا، أو وصيا، أو

(١) فصل الخطاب (ق: ٣٦) وما بعدها.

ملكا، أو مؤمنا ليس عبادة له، فيصح لنا أن نطلب الشفاعة من الأوصياء، والأولياء، والملائكة، والصلحاء، وليس في ذلك شرك». ويسوي ابن داود بين قول: اللهم شفع محمدا فينا، وبين قول: يا محمد اشفع لي، فيقول: «وإذا ثبت أن لهم، أي: محمد ﷺ وعترته الشفاعة المقبولة، وأنهم مأذونون في الشفاعة، ونحن مأمورون بطلبها، كان لنا الخيار في الدعاء. فإن شئنا طلبناها، وقلنا اللهم شفعهم فينا، أو لا تحرمنا شفاعتهم، أو تقبل شفاعته فينا، وإن شئنا طلبناها منهم وقلنا يا أولياء الله اشفعوا لنا عند الله، واستغفروا ذنوبنا إلى غير ذلك»[1]. ويفسر محمد بن عبد المجيد معنى الإذن – أحد شرطي قبول الشفاعة – فيقول: «والذي يظهر والله أعلم تفسير الإذن بلازمه، من الرضى والاختيار، والمعنى: لا أحد يشفع عنده شفاعة نافعة، إلا برضاه، واختياره تعالى، إذ لا ينفذ لأحد مراد لم يرده الله تعالى». وبناء على ذلك، فإن محمد بن عبد المجيد لا يشترط الإذن للشافع، لذا يقول: «والمتحصل من هذا أن الشفاعة لا تتوقف على إذن خاص، بمعنى إطلاقها وإباحتها للشافع، ولكن يتوقف نفعها على رضاه تعالى أن يقبلها، واختياره لذلك». ويدافع محمد بن عبد المجيد عن المستغيثين بالموتى والذين يسألونهم الشفاعة فيقول: «والمشركون كانوا يعتقدون في أصنامهم أنها تنفع وتضر ... فأين هذا ممن يستغيث من المسلمين بنبي، أو ولي، ويسأله الشفاعة، معتقدا أنه لا يملك نفعا ولا ضرا». ويرد محمد بن عبد المجيد

(١) إزهاق الباطل (ق: ٣٥) وما بعدها.

على اعتراض لما قرره، فيقول: «وأما تمسكه - أي: الإمام سعود بن عبد العزيز - في منع استشفاعهم إلى الله بقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤] قلنا مسلم، ولا ينافي طلبنا منهم الشفاعة في مآرب الدنيا والآخرة؛ لأن شفاعتهم لنا من بعد إذنه تعالى لهم بإلهام، أو غيره مما يعلمونه أولا، ولأن شفاعتهم مجرد دعائه لله تعالى، وطلب وابتهال، كما يدعو المؤمن لأخيه بظهر الغيب. ومعنى توقفها على الإذن توقف قبولها على رضاه تعالى، واختياره الإجابة، لا كما زعم المشركون أن معبوداتهم تشفع لهم عنده، وجزموا بذلك، ولم يلتفتوا إلى توقف نفع شفاعتها على قبوله تعالى ورضاه، حتى كأنهم لا يجوزون رد شفاعتها»[1]. ويدعي الحداد أن سبب كفر مشركي العرب هو نسبتهم الولد لله تعالى، وليس لأنهم جعلوا الأصنام، أو الأولياء شفعاء تقربهم عند الله زلفى، فيقول: «وقوله تعالى في سورة الزمر: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، فإن بعدها قوله تعالى ردا على من نسب له الولد، تعالى الله: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ سُبْحَٰنَهُۥ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤]، وقولهم: ﴿لِيُقَرِّبُونَآ﴾ معتقدين أنهم آلهة وأنهم شركاء، كما حكى عنهم سبحانه في قوله: ﴿هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٦]، ولو أنهم آمنوا بالله وحده، وأقروا برسالة نبيه، وما جاء به، واعتقدوا في الحجر أنه من خلقه، وأنه لا ذنب له، نفعهم،

(١) الرد على بعض المبتدعة من الطائفة الوهابية (ص: ١٣) وما بعدها.

لقوله عليه السلام: «لو اعتقد أحدكم في حجر لنفعه»[١]. لاعتقاده أنه لا يضر ولا ينفع خلق من خلقه إلا بإذنه»[٢]. ويدعي عمر المحجوب أن الوهابيين ينكرون الكثير من الشفاعة فيقول: «ولعلك من المبتدعة الذين ينكرون أنواعا كثيرة من الشفاعة»[٣]. ويذكر إسماعيل التميمي أن الاستشفاع بمحمد ﷺ ليس عبادة له؛ لأنها في ملكه.. يقول: «وليست - أي: مسألة الاستشفاع بمحمد ﷺ - عبادة للمطلوب - أي: محمد ﷺ - لأنه لا يعظم طالبها كتعظيم المعبود .... أما مسألة طلب الشفاعة من رسول الله ﷺ فإن هذا الطلب ليس عبادة، فإن الله لما وعده بها، وبالإذن فيها صارت في يده، فطلبها منه كطلب حاجة من يد قادر على إعطائها»[٤]. ويورد جعفر النجفي كلاما حول الشفاعة، كان مما قاله: «إن الشفاعة إن كانت

---

(١) حديث موضوع انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٣٥) لابن تيمية، والمنار المنيف (ص: ٣١٩) لابن القيم، والمقاصد الحسنة (ص: ٨٨٣) للسخاوي، وتمييز الطيب (ص: ١٠٩٩) لابن الديبع، وكشف الخفاء (٢/ ١٩٨) للعجلوني.

(٢) مصباح الأنام (ص: ١٨). يظهر جليا من كلام الحداد، وغيره من المبتدعة الذين سبق ذكرهم، أنهم لا يدركون، ولا يعرفون معنى إذن الله، فهم لا يفرقون، ولا يميزون بين الإذن الكوني القدري، وبين الإذن الديني الشرعي ...، فقد ظن هؤلاء الجهلة أن معنى إذن الله للشافع، أي: تحقق ذلك قدرا وكونا، ومن ثم استنكروا كلام أئمة الدعوة في إيراد هذا الشرط لتحقيق الشفاعة، لأنهم فهموا من هذا الشرط بإمكانية وقوع ما يخالف القدر الكوني، مع أن علماء الدعوة قصدوا بالإذن هاهنا أي الشرعي الديني. انظر: بيان الفرق بين الإذن الكوني القدري وبين الإذن الديني في كتاب شفاء العليل لابن القيم (ص: ٥٨٨).

(٣) الرد على الوهابية (ص: ٧).

(٤) المنح الإلهية (ص: ٢٥) وما بعدها.

من قبيل الدعاء، فيرجع طلبها إلى التماس الدعاء من الأنبياء والأولياء، فتكون عبارة عن دعاء مخصوص لنجاة الغير، أو قضاء حاجته في أمور الدنيا والآخرة. فلا كلام، ولا بحث في جواز طلبها من كل أحد كما لو سألت إخوانك الدعاء ... ولا ريب أن المستشفع بالنبي، والأولياء في دار الدنيا يريد هذا المعنى»[1]. ويسوق دحلان ما قرره علماء الدعوة من اشتراط إذن الله في قبول الشفاعة، ثم ذكر رده، فيقول: «ومما يعتقده المنكرون للزيارة، والتوسل منع طلب الشفاعة من النبي ﷺ ويقولون أن الله تعالى قد قال في كتابه العزيز: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، فالطالب للشفاعة لا يعلم حصول الإذن للنبي ﷺ بالشفاعة للمؤمنين. وقد صحت الأحاديث بأنه ﷺ يشفع لمن قال بعد الأذان: «اللهم رب هذه الدعوة التامة..». إلى آخر الدعاء المشهور، ولمن صلى على النبي ﷺ يوم الجمعة، ولمن زار قبره ﷺ. فالطالب للشفاعة كأنه يتوسل إلى الله تعالى بالنبي ﷺ أن يحفظ عليه الإيمان إلى أن يتوفاه الله، فيدخل في شفاعة النبي ﷺ ويكون من أهلها»[2]. ويذكر السمنودي ما اشترطه علماء الدعوة لقبول الشفاعة، من الإذن للشافع أن يشفع، والرضا عن المشفوع له، ثم يرد ذلك بقوله: «وأقول إن منعهم المذكور، واحتجاجهم هذا عليه مردود عليهم،

---

(١) منهج الرشاد (ص: ٤٩) باختصار.

(٢) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٣٣).

وباطل بالأحاديث الصحيحة الصريحة في حصول الإذن للنبي ﷺ بالشفاعة للمؤمنين، لكونهم ممن ارتضى الله تعالى أن يشفع له، وبما صح متواترا من طلب بعض الصحابة الشفاعة لله من النبي ﷺ». ويورد السمنودي النصوص التي تثبت الشفاعة، ثم يقول: «وهذه الآيات، والأحاديث وما ماثلها على عمومها، ولم يخصصها أحد بحال الحياة دون الممات». ويدعي السمنودي أن طلب الشفاعة من باب التسبب فقال: «والشفاعة وإن كانت في الحقيقة بإذن الله..، ولكن على المسلم أن يباشر السبب، وأمر الإذن في القضاء إلى الله تعالى إن شاء، وإن لم يشأ لم يكن. هذا هو اعتقاد المسلمين لا يعتقدون غيره، فمقصودهم بطلبهم الشفاعة من الأنبياء والصالحين إنما هو التسبب»[1]. ويذكر الطباطبائي أن الوهابيين يثبتون الشفاعة، ولكن يمنعون طلبها في الدنيا من أصحابها، ثم يرد على هذا المعتقد فيقول: «قالت الوهابية إن الشفاعة للأنبياء والأولياء منقطعة في الدنيا، وإنما هي ثابتة لهم في الآخرة، فلو جعل العبد بينه وبين الله وسائط من عباده يسألهم الشفاعة كان ذلك شركا وعبادة لغير الله، فاللازم أن يوجه العبد دعاءه إلى ربه ويقول: اللهم اجعلنا ممن تناله شفاعة محمد ﷺ ولا يجوز له أن يقول يا محمد اشفع لي عند الله»، ثم ذكر أدلتهم على ذلك، ثم قال: «وقالت الإمامية إن الشفاعة ثابتة للنبي ﷺ وصالح المؤمنين، والملائكة المقربين، فيجوز الاستشفاع بهم إلى الله تعالى لنهوض الكتاب والسنة عليه ... وقول ابن

(١) سعادة الدارين (٢/ ٢) وما بعدها.

عبد الوهاب: إن الله أعطى نبيه الشفاعة، ولكن نهاك عن الاستشفاع به ... كلام شعري مبناه الخيال، فإنه مثل أن يقول إن الله تعالى أعطى نبيه ﷺ يوم القيامة سقاية الحوض، ولكن نهى الناس عن الورود عليه، والاستسقاء منه. وقوله تعالى: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ [النساء: ٨٥] دلت على جواز وقوع الشفاعة الحسنة من المؤمنين، بعضهم في حق بعض، ومتى جاز جاز التوسل بالشفيع، ولو كان ذلك شركا لما صح الإذن في الشفاعة لا عقلا ولا سمعا مع أنها مأذون فيها ومرغب إليها بقوله سبحانه: ﴿يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾»[1]. ويجوز عبد الرؤوف الرافضي الاستشفاع بمحمد ﷺ إلى الله فيقول: «وقد جوز الشرع الاستشفاع به إلى الله، وليس فيه شرك ولا هو دين المشركين أصلا، ونوضح المقال بضرب من المثال ونقول: لا شك أن السجود لغير الله شرك، وقد أمر الله تعالى ملائكته المقربين أجمعين أن يسجدوا لآدم، فانقادوا كلهم أجمعون، فصار سجودهم لغير الله الذي كان كفرا وشركا لولا أمر الله، طاعة مقبولة عند الله، وخاتم الأنبياء خير من فاتح الأنبياء، بل من سائر الأنبياء، والاستشفاع به أيسر من السجود». ويدعي العاملي جواز طلب الشفاعة من كل مؤمن حيا أو ميتا، لأنه كطلب الدعاء فيقول: «فطلب الشفاعة من الغير، كطلب الدعاء منه. وقد ثبت جواز طلب الدعاء من أي مؤمن كان ... ويجوز طلب الشفاعة إلى الله تعالى من كل مؤمن فضلا عن الأنبياء والصالحين، وفضلا

---

(١) البراهين الجلية (ص: ١٧).

عن سيد المرسلين». ويدعي العاملي أيضا أن اتخاذ الأصنام أو الأولياء شفعاء عند الله، ليس سببا في شرك عباد الأصنام والأولياء، يقول: «والمشركون لم يعلم أن هذا سبب في شركهم؛ لأنه لم يصدر منهم وحده، بل صدر معه ما هو كاف في الشرك، والكفر من إنكار الرسل، والشرائع، والعبادة للأصنام». ويستنكر العاملي طلب الشفاعة من الله وحده في الدنيا، فيقول: «أما قولهم فالشفاعة حق، ولا تطلب في دار الدنيا إلا من الله. فإذا كانت حقا فما المانع من طلبها؟ أفيجعل الله طلب الحق باطلا وشركا؟ تعالى الله عن ذلك، فطلب الحق لا يكون إلا حقا، وطلب الباطل لا يكون إلا باطلا، والتقييد بقولهم في دار الدنيا دال على جواز طلبها في الآخرة، كما يدل عليه حديث تشفع الناس بالأنبياء، واعتذار كل منهم ثم تشفعهم بمحمد ﷺ ... وهل منع الناس من الشرك في الدنيا، وأبيح لهم الشرك في الآخرة». ثم يورد العاملي دليلا له، ويرد عليه: «وأما قوله: إن الله أعطاه الشفاعة، ونهاك أن تطلبها منه، وقال: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] فقول فاسد؛ لأن الدعاء المنهي عنه في الآية لا يشمل طلب الشفاعة، كما لا يشمل طلب الدعاء التي هي نوع منه، ولا يمكن أن يكون شاملا لذلك، إذ يكون محصله أن الله تعالى أباح لك أن تطلب من كل أحد ما أعطاه الله إياه إلا الشفاعة»[1]. وادعى فضل الرسول البركاتي هذه المقالة: «والنجدية خالفوا أهل السنة والجماعة في الشفاعة، وخلطوا مع الاعتزال أنواعا من الخبط والشناعة،

(١) كشف الارتياب (ص: ٢٤٢) وما بعدها.

قالوا إن الشفاعة بالوجاهة غير ممكنة واعتقادها كفر»[١]. ويبيح الاوردبادي الاستشفاع بالأولياء بقوله: «وأما الاستشفاع بهم، فلم يكن إلا لأن الله أثبت الشفاعة لعباده المكرمين في قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وأذن بشفاعتهم في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فيتوسل عند الله، ويتوجه، ويستشفع إليه بأوليائه من عباده»[٢].

الجواب: يتبين من خلال هذه النقول أن هؤلاء الخصوم يدعون أن العلة التي أوجبت كفر المشركين، هي اعتقادهم في الأنبياء، والملائكة أنهم أبناء الله وبناته تعالى الله عن ذلك، أو اعتقادهم أن الأصنام تنفع وتضر، وليست علة كفرهم اتخاذهم الأصنام، أو الأولياء شفعاء كي تقربهم عند الله زلفى. كما أن المناوئين يجوزون طلب الشفاعة من الأنبياء، والأولياء في دار الدنيا؛ لأن الله أذن لهم في الشفاعة، وبعضهم يفسر الإذن بمعنى الرضا والاختيار. ونلاحظ أنهم ينفون أن يكون طلب الشفاعة من الأنبياء، أو الأولياء عبادة لهم، بل هو كدعاء المسلم لأخيه، كما أن طلب الشفاعة منهم عام لا فرق في ذلك بين الأحياء منهم والأموات. ويدعي الخصوم أن الشفاعة حين تطلب في الدنيا من الأنبياء فلأنها في ملكهم وحوزتهم. لقد أفاض علماء هذه الدعوة السلفية الحديث عما يتعلق بهذه المسألة

---

(١) المعتقد المنتقد (ص: ١٣٦).

(٢) رسالة في الرد على الوهابية (ص: ٢٢).

فوضوحها غاية الوضوح، وأوردوا الأدلة والبراهين عليها، وذكروا شبهات الخصوم واعتراضهم، ثم أعقبوها بالرد والمناقشة. وقد تحدث الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب عن هذه المسألة في أكثر من موضع وأطال في بيانها وإظهارها. فيبين الشيخ محمد بن عبد الوهاب مشابهة هؤلاء الذين اتخذوا الصالحين شفعاء، ووسائط بينهم وبين الله ويدعونهم، ويرجونهم، بحال المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ ممن اتخذ الأصنام، أو الأولياء شفعاء تقربهم عند الله زلفى، مع اعتقاد أن النفع والضر من عند الله، ويورد الاعتراضات في ذلك فيقول: «إن أعداء الله لهم اعتراضات كثيرة على دين الرسل، يصدون بها الناس عنه، منها قولهم: نحن لا نشرك بالله، بل نشهد أنه لا يخلق ولا يرزق، ولا ينفع ولا يضر إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا ﷺ لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا، فضلا عن عبد القادر أو غيره، ولكن أنا مذنب والصالحون لهم جاه عند الله وأطلب من الله بهم. فجوابه هو أن الذين قاتلهم رسول الله ﷺ مقرون بما ذكرت، ومقرون أن أوثانهم لا تدبر شيئا، وإنما أرادوا الجاه والشفاعة كما في القرآن. فإن قال هؤلاء الآيات إنما نزلت فيمن يعبد الأصنام. كيف تجعلون الصالحين مثل الأصنام؟ أم كيف تجعلون الأنبياء أصناما فجاوبه بما تقدم ... فإنه إذا أقر أن الكفار يشهدون بالربوبية كلها، وأنهم ما أرادوا ممن قصدوا إلا الشفاعة، ولكن أراد أن يفرق بين فعله، وفعلهم بما ذكر فاذكر له أن الكفار منهم من يدعو الأصنام، ومنهم من يدعو الأولياء الذين قال الله فيهم: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ

ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: ٥٧] ويدعون عيسى ابن مريم وأمه، ويدعون الملائكة. فقل له: أعرفت أن الله كفر من قصد الأصنام، وكفر أيضا من قصد الصالحين وقاتلهم رسول الله ﷺ. فإن قال: الكفار يريدون منهم وأنا أشهد أن الله هو النافع الضار المدبر، لا أريد إلا منه، والصالحون ليس لهم من الأمر شيء، ولكن أقصدهم أرجو من الله شفاعتهم. فالجواب أن هذا قول الكفار سواء بسواء، واقرأ عليه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، واعلم أن هذه الشبهة أكبر ما عندهم»[1]. ويقرر الشيخ الشفاعة ويثبتها، ويذكر شرطي الشفاعة، ثم يرد على من قال إن الله أعطى الشفاعة محمدا فأطلبها منه، يقول رحمه الله: «فإن قال أتنكر شفاعة رسول الله ﷺ وتبرأ منها؟ فقل لا أنكرها ولا أتبرأ منها، بل هو ﷺ الشافع المشفع، وأرجو شفاعته، ولكن الشفاعة كلها لله، كما قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، ولا تكون إلا من بعد إذن الله كما قال عزوجل: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ولا يشفع في أحد إلا من بعد أن يأذن الله فيه كما قال عز وجل: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] فإذا كانت الشفاعة كلها لله، ولا تكون إلا من بعد إذنه، ولا يشفع

---

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ١٦١)، وانظر: ما كتبه الشيخ الإمام في بيان أن الكفار الذين قاتلهم رسول الله ﷺ ما قصدوا الأصنام إلا لطلب القربة والشفاعة مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ٢٠٠) وما بعدها.

النبي ﷺ ولا غيره في أحد حتى يأذن الله فيها، ولا يأذن إلا لأهل التوحيد، تبين لك أن الشفاعة كلها لله فاطلبها منه، وقل: اللهم لا تحرمني شفاعته، اللهم شفعه في وأمثال هذا. فإن قال النبي ﷺ أعطي الشفاعة وأنا أطلبه مما أعطاه الله. فالجواب: أن الله أعطاه الشفاعة، ونهاك عن هذا فقال: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] فإن كنت تدعو الله أن يشفع نبيه فيك، فأطعه في قوله: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾، وأيضا فإن الشفاعة أعطيها غير النبي ﷺ فصح أن الملائكة يشفعون، والأولياء يشفعون، والأفراط يشفعون، أتقول إن الله أعطاهم الشفاعة فأطلبها منهم. فإن قلت هذا، رجعت إلى عبادة الصالحين التي ذكر الله في كتابه، وإن قلت: لا، بطل قولك: أعطاه الله الشفاعة، وأنا أطلبه مما أعطاه»[1]. ويرد الشيخ الإمام على من ألصق بهم فرية إنكار شفاعة الرسول ﷺ فيقول: «يزعمون أننا ننكر شفاعة الرسول ﷺ فنقول سبحانك هذا بهتان عظيم، بل نشهد أن رسول الله ﷺ الشافع المشفع، صاحب المقام المحمود، نسأل الله رب العرش العظيم أن يشفعه فينا، وأن يحشرنا تحت لوائه. هذا اعتقادنا وهذا الذي مشى عليه السلف الصالح، وهم أحب الناس لنبيهم، وأعظمهم في اتباع شرعه»[2]. ويؤكد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أن الشفاعة لا تطلب في الدنيا إلا من الله، فلا تطلب من الأنبياء، أو الأولياء بعد موتهم، يقول رحمه الله:

---

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ١٦٥) وما بعدها.

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ٤٨).

«والشفاعة حق ولا تطلب في دار الدنيا إلا من الله تعالى كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، فإذا كان الرسول ﷺ وهو سيد الشفعاء، وآدم فمن دونه تحت لوائه لا يشفع إلا بإذن الله لا يشفع ابتداء، قال ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي، فَأَحْمَدُهُ بِتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ». أخرجه البخاري (٤٤٧٦)، ومسلم (١٩٣). فكيف بغيره من الأنبياء والأولياء؟ وهذا الذي ذكرناه، لا يخالف فيه أحد من علماء المسلمين. بل قد أجمع عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم»[1]. وعلى ضوء ذلك، فلا تطلب الشفاعة من المصطفى ﷺ بعد موته، ولأنه أيضا ليس هناك دليل على طلبها منه بعد موته، لذا قال الشيخ الإمام: «القائل إنه يطلب الشفاعة بعد موته يورد علينا الدليل من كتاب الله، أو من سنة رسول الله، أو من اجتماع الأمة، والحق أحق أن يتبع»[2]. ويؤكد الشيخ الإمام أن طلب الشفاعة من موتى الصالحين يضاد توحيد العبادة وينافيه، فيقول: «إن أهل الجاهلية يتعبدون بإشراك الصالحين في دعاء الله، وعبادته. يريدون شفاعتهم، لظنهم أن الله

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ١١٣) باختصار.

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ٤٨).

يحب ذلك، وأن الصالحين يحبونه كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وهذه أعظم مسألة خالفهم فيها رسول الله ﷺ فأتى بالإخلاص، وأخبر أنه دين الله الذي أرسل به جميع الرسل، وأنه لا يقبل من الأعمال إلا الخالص»[1]. ويرد الإمام عبد العزيز الأول على من ادعى عدم شرط الإذن من الله في مسألة الشفاعة، فيبين أن من شفع عند غيره بغير إذنه فهو شريك له في حصول ذلك المطلوب.. يقول رحمه الله: «ولهذا حسم جل وعلا مادة الشفاعة عن كل أحد بغير إذن الإله وحده، فلا يشفع أحد عنده إلا بإذنه لا ملك ولا نبي ولا غيرهما؛ لأن من شفع عند غيره بغير إذنه فهو شريك له في حصول ذلك المطلوب لتأثيره فيه بشفاعته، ولاسيما إن كانت من غير إذنه، فجعله يفعل ما طلب منه، والله تعالى لا شريك له بوجه من الوجوه، وكل من أعان غيره على أمر فقد شفعه فيه، والله تعالى وتر لا يشفعه أحد بوجه من الوجوه، ولهذا قال عز من قائل: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]»[2]. وتبدو أهمية هذه المسألة ومدى قيمتها، من خلال ما كتبه الإمام عبد العزيز الأول، حين تحدث عن حال أولئك المستشفعين بالموتى، ثم أشار إلى فائدة مهمة وهي أن

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ٣٣٤).

(٢) الهدية السنية (ص: ١٤).

الشفاعة ثابتة بالوصف، لا بالشخص، يقول: «وما حجتهم علينا إلا أن المدعو يكون شفيعا ووسيلة، ونحن نقول: هؤلاء الداعون الهاتفون بذكره، المعتقدون في الأحياء الغائبين المدعوين، والأموات يطلبون كشف شدتهم، وتفريج كربتهم، وإبراء مريضهم وتكثير رزقهم. لم يكفهم الاقتصار على مسألة الشفاعة والوسيلة، وهما من أعظم المخاصمة الجارية علينا مما قاتلنا وبدعنا، وجعل اليهود والنصارى أخف شرا منا ومن أتباعنا. وحقيقة قولنا أن الشفاعة وإن كانت حقا في الآخرة فلها أنواع مذكورة في محلها، ووجب على كل مسلم الإيمان بشفاعته ﷺ بل وغيره من الشفعاء، فهي ثابتة بالوصف لا بالشخص، ماعدا الشفاعة العظمى فإنها لأهل الموقف عامة وليس منها ما يقصدون، فالوصف من مات لا يشرك بالله شيئا كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ وَاخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي، فَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْهُمْ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا». أخرجه البخاري (٦٣٠٤)، ومسلم (١٩٩)»[1]. ويقرر الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب معتقدهم في مسألة الشفاعة فيقول: «ونثبت الشفاعة لنبينا محمد ﷺ يوم القيامة حسب ما ورد، وكذا نثبتها لسائر الأنبياء، والملائكة، والأولياء، والأطفال حسب ما ورد أيضا، ونسألها من المالك لها، والآذان فيها لمن يشاء من الموحدين الذين هم أسعد الناس بها كما ورد، بأن يقول

(١) الهدية السنية (ص: ١٢).

أحدنا متضرعا إلى الله تعالى: اللهم شفع نبينا محمداً ﷺ فينا يوم القيامة، أو اللهم شفع فينا عبادك الصالحين، أو ملائكتك، أو نحو ذلك مما يطلب من الله لا منهم. فلا يقال يا رسول الله، أو يا ولي الله، أسألك الشفاعة، أو غيرها، كأدركني أو أغثني أو اشفعني أو انصرني على عدوي، ونحو ذلك مما لا يقدر عليه إلا الله تعالى»[1]. ويبين الشيخ حمد بن ناصر بن معمر أن الشفاعة كلها لله وحده، وأنها لا تكون إلا بشرطيها: الإذن للشافع أن يشفع، والرضا عن المشفوع له، فيقول رحمه الله: «وبيان أن الشفاعة كلها لله، ليس لأحد فيها شيء، وأنه لا شفاعة إلا بعد إذن الله تعالى، وأنه تعالى لا يأذن إلا لمن رضي قوله وعمله، وأنه لا يرضى إلا التوحيد، ومعلوم أن أعلى الخلق، وأفضلهم، وأكرمهم عند الله الرسل والملائكة المقربون، وهم عبيد محض لا يسبقونه بالقول، ولا يتقدمون بين يديه ولا يفعلون شيئا إلا بعد إذنه لهم وأمره، فيأذن سبحانه لمن يشاء أن يشفع فيه فصارت الشفاعة في الحقيقة إنما هي له تعالى، والذي شفع عنده إنما شفع بإذنه له، وأمره بعد شفاعته سبحانه إلى نفسه، وهي إرادته أن يرحم عبيده»[2]. ويسوق صاحب كتاب التوضيح شرط رضا الله عن المشفوع له، وشرط الإذن للشافع، مما يقضي وجوب التجرد، والتوجه لله وحده، فيقول:

---

(١) الهدية السنية (ص: ٤٢).

(٢) الهدية السنية (ص: ٦١). وانظر: ما كتبه الشيخ حمد به معمر في أقسام الناس في مسألة الشفاعة مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٢٠٧).

«ومسألة الشفاعة لم ينفها الله سبحانه، لكن أخبر أنها لا تكون ولا تنفع إلا لمن أذن له، فالشفاعة بعد رضائه تعالى عن المشفوع فيه وهذا بخلاف الشفعاء للمخلوقين، فإنهم قد يشفعون لمن لم يؤذن لهم في الشفاعة وقبل استئذان المشفوع إليه، وهذا كقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وقوله: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٖ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِى شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، وقال: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال: ﴿مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ إِذۡنِهِۦۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُوهُۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣]، وهذا يوجب انقطاع تعلق القلوب بغيره ولو كان نبيا أو ملكا. فكيف بالمشايخ والعلماء والملوك، فإن غاية الراجي لهم المعتقد أن يقول هم يشفعون لي، فقد أخبر سبحانه أنه ما من شفيع إلا من بعد إذنه، وأنكر أن يشفع أحد إلا بإذنه وأخبر أن الشفاعة لا تنفع إلا لمن أذن له»[1]. ويبين الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب مناسبة إيراد الشيخ محمد بن عبد الوهاب لباب الشفاعة ضمن أبواب كتاب التوحيد، فيقول: «لما كان المشركون في قديم الزمان وحديثه، إنما وقعوا في الشرك لتعلقهم بأذيال الشفاعة. كما قال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]، وكذلك قطع الله أطماع المشركين منها، وأخبر أنه شرك، ونزه نفسه عنه، ونفى أن يكون

(١) التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ٧٧). وانظر: تفصيلا عن شرطي الشفاعة في الكتاب نفسه (ص: ٢٣٦) وما بعدها.

للخلق من دونه ولي أو شفيع، كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: ٤]، أراد الشيخ الإمام في هذا الباب، إقامة الحجج على أن ذلك هو عين الشرك، وأن الشفاعة التي يظنها من دعاء غير الله ليشفع له، كما يشفع الوزير عند الملك منتفية دنيا وأخرى، وأنها لله، هو الذي يأذن للشافع ابتداء، لا يشفع ابتداء كما يظنه أعداء الله». ويرد الشيخ سليمان على دعوى الخصوم بأن طلب الشفاعة من الموتى ليست عبادة لهم؛ لأنه دعاهم للشفاعة فقط، فيقول رحمه الله: «فإن قلت: إنما حكم سبحانه وتعالى بالشرك على من عبد الشفعاء، أما من دعاهم للشفاعة فقط، فهو لم يعبدهم، فلا يكون ذلك شركا. قيل: مجرد اتخاذ الشفعاء ملزوم للشرك، والشرك لازم له، كما أن الشرك ملزوم لتنقص الرب سبحانه وتعالى، والتنقص لازم له ضرورة، شاء المشرك أم أبى. وعلى هذا فالسؤال باطل من أصله لا وجود له في الخارج، وإنما هو شيء قدره المشركون في أذهانهم، فإن الدعاء عبادة، بل هو مخ العبادة، فإذا دعاهم للشفاعة، فقد عبدهم، وأشرك في عبادة الله شاء أم أبى». ويكشف الشيخ سليمان عما يتضمنه اتخاذ الشفعاء من دون الله من التنقص لعظمة الإلهية، والهضم لحق الربوبية، وسوء الظن برب العالمين، فيقول: «إن المتخذ للشفعاء والأنداد، إما أن يظن أن الله سبحانه يحتاج إلى من يدبر أمر العالم معه من وزير أو ظهير، وهذا أعظم التنقص لمن هو غني عن كل ما سواه

بذاته، وكل ما سواه فقير إليه بذاته، وإما أن يظن أن الله سبحانه إنما تتم قدرته بقدرة الشفيع، وإما أن يظن أنه لا يعلم حتى يعلمه الشفيع، أو لا يرحم حتى يجعله الشفيع فيرحم، أو لا يجيب دعاء عباده حتى يسألوا الشفيع أن يرفع حاجتهم إليه كما هو حال ملوك الدنيا ... وهذا أصل شرك الخلق، وكله تنقص للربوبية وهضم لحقها، ولهذه الأمور وغيرها أخبر سبحانه وتعالى أن ذلك شرك، ونزه نفسه عنه فقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]. ويجمل الشيخ سليمان بن عبد الله حقيقة أمر الشفاعة فيقول: «وحقيقة أمر الشفاعة، أن الله سبحانه هو الذي يتفضل على أهل الإخلاص، فيغفر لهم بواسطة دعاء من أذن له أن يشفع ليكرمه، وينال المقام المحمود، فهذا هو حقيقة الشفاعة، لا كما يظن المشركون والجهال أن الشفاعة هي كون الشفيع يشفع ابتداء فيمن شاء، فيدخله الجنة، وينجيه من النار. ولهذا يسألونها من الأموات وغيرهم إذا زاروهم»[1]. ويتحدث الشيخ عبد الرحمن بن حسن عن امتناع طلب الشفاعة من النبي ﷺ بعد وفاته، فيسوق الأدلة النقلية التي تثبت هذا المنع ثم أورد دليلا عقليـًا في منع ذلك فقال: «وأما دليله من العقل، فالعقل الصريح يقضي، ويحكم بما يوافق النقل بأن النجاة والسعادة والفلاح وأسباب ذلك كله لا تحصل إلا بالتوجه إلى الله تعالى وحده،

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ٢٧٣) وما بعدها.

وإخلاص الدعاء، والالتجاء له؛ لأن الخير كله بيده، وأما المخلوق فليس في يده من هذا شيء، كما قال تعالى: ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]، فتسوية المخلوق بالخالق خلاف العقل، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧] فالذي له الخلق، والأمر، والنعم كلها منه، وكل مخلوق فقير إليه لا يستغني عنه طرفة عين، هو الذي يستحق أن يدعى ويرجى ويرغب إليه ويرهب منه». ويرد الشيخ عبد الرحمن بن حسن على من كذب وادعى فرية الإجماع على طلب الشفاعة من النبي ﷺ بعد موته، فيقول: «الله أكبر ما أعظمها من فرية على الله، وعلى كتابه وعلى رسوله ﷺ وعلى السلف، وأئمة الدين. فانظر إلى هذه الجرأة العظيمة، جعل ما أجمع عليه الرسل، والكتب، والسلف، والمسلمون من تحريم دعاء غير الله، وتشديد النهي عنه، وعن اتخاذ الشفعاء، جعل ذلك المحرم أشد التحريم مجمعا على جوازه». ويوضح الشيخ عبد الرحمن بن حسن شناعة اتخاذ الشفعاء من دون الله، وما يتضمنه من الطامات.. فكان مما قاله: «ولا ريب أن اتخاذ الشفعاء والتوجه إليهم بالقلب واللسان ينافي إسلام القلب والوجه لله وحده، وقد قال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١]، أخبر تعالى أن النذارة بالقرآن لا ينتفع بها إلا من تخلى عن الشفعاء في دار العمل، وعلق رغبته، ورهبته وسؤاله وطلبه بمن له الملك كله، وله الحمد كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله». ويقول أيضا: «ولا ريب أن

الاستشفاع بالموتى يتضمن أنواعا من العبادة: سؤال غير الله، وإنزال الحوائج به من دون الله، ورجائه، والرغبة إليه، والإقبال عليه بالقلب والوجه والجوارح واللسان.. وهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله». ويظهر الشيخ عبد الرحمن بن حسن المراد بالاستشفاع بالمصطفى في حياته فيقول: «وأما الاستشفاع بالرسول ﷺ في حياته فالمراد به استجلاب دعائه، وليس خاصا به ﷺ بل كل حي صالح يرجى أن يستجاب له، فلا بأس أن يطلب منه، وأن يدعو للسائل بالمطالب الخاصة والعامة»(١). ويفرق الشيخ أبو بطين بين أن تطلب من الشافع أن يشفع، وبين أن تطلبه يقضي حوائجك، كما فرق القرآن بينهما ... يقول أبو بطين: «وقد فرق القرآن بينهما في قول صاحب يس: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ﴾ [يس: ٢٣] فالإنقاذ هو بالنصرة والمظاهرة، والشفاعة بالجاه والمكانة». وينبه الشيخ أبو بطين على ما يقع اللبس فيه، من إطلاق القول بأن الله ملك المؤمنين الشفاعة، فيقول رحمه الله: «إطلاق القول بأن الله ملك المؤمنين الشفاعة، خطأ، بل الشفاعة كلها لله وحده: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ﴾ [الزمر: ٤٤] وأثبت سبحانه الشفاعة بإذنه، وأخبر النبي ﷺ أن الأنبياء يشفعون، والصالحين يشفعون، وعلى هذا فمن أذن الله له في الشفاعة، يصح أن يقال إنه ملك ما أذن له فيه فقط، لا ما لم يؤذن له فيه، فهو تمليك معلق على الإذن والرضا لا تمليك مطلق كما يزعمه هذا

(١) القول الفصل النفيس (ص: ٨٢) وما بعدها.

الضال وسيد الشفعاء صلوات الله وسلامه عليه لا يشفع حتى يقال له ارفع رأسك، وقل يسمع واشفع تشفع»[١]. ويؤكد الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن على هذا التنبيه، ويزيده بيانا ووضوحا بقوله: «وليس قولهم: إنه أعطي الشفاعة بمعنى ملكها وحازها كسائر العطايا والأملاك التي يعطاها البشر، وأيضا فإن الله يعطي رسله وأولياءه ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، أفيقال إن الله أعطاهم ذلك، وملكهم إياه، فيطلب منهم ويرغب إليهم فيه؟ فإن كان ذلك مشروعا وسائغا، فالشفاعة قيدت بقيود لم تقيد بها هذه العطايا والمواهب السنية، وقد قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا ۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الزمر: ٤٤]، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]»[٢]. ويقرر الشيخ عبد اللطيف مشابهة من طلب الشفاعة من الأولياء الموتى، بحال النصارى فيقول: «ولو قال يا ولي الله اشفع لي، فإن نفس السؤال محرم، وطلب الشفاعة منهم يشبه قول النصارى، يا والدة الإلهة اشفعي لنا إلى الإله. وقد

---

(١) تأسيس التقديس (ص: ٢٤).

(٢) مصباح الظلام (ص: ٢٥٥)، وانظر: ما كتبه الشيخ عبد اللطيف حول منع طلب الشفاعة من محمد ﷺ بعد موته في الدرر السنية (٩/ ٣٠١)، وما كتبه أيضا حول أن الشفاعة لله لا تطلب إلا منه في منهاج التأسيس (ص. ٣١٢).

أجمع المسلمون أن هذا شرك، وإذا سألهم معتقدا تأثيرهم من دونه فهو أكبر وأطم»[١].

ويتحدث الحازمي عن الشفاعة، فيؤكد على شرط الإذن للشافع أن يشفع فيقول: «وأما الشفاعة فإن الله تعالى يقول: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ورسول الله ﷺ لا يشفع يوم القيامة، حتى يأذن الله به بالشفاعة، ثم إن هؤلاء الذين اعتقدهم الخلق، ونصبوا على قبورهم الأعواد المنقوشة، ووضعوا في محلاتهم الفرش النفيسة، ونحروا عند قبورهم، لا يدرى هل لهم شفاعة أم لا؟ قال الله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣]، وقال تعالى في الملائكة الكرام: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ولما قال ﷺ لجبريل عليه السلام: « مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا»، فنزلت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمۡرِ رَبِّكَۖ﴾ [مريم: ٦٤]. أخرجه البخاري (٤٧٣١). فإذا كان نزول جبريل عليه السلام لزيارة خير الأنام لا يكون إلا بأمر ذي الجلال والإكرام، فكيف يطلب منه شيء وبالأولى من ليس بأمين وحي رب العالمين»[٢]. ويذكر الشيخ صالح الشثري ما وقع فيه المبتدعة من قلب الحقائق فكان مما ذكره: «فإذا كنا على جنازة ميت، ندعو له لا ندعو به، ونشفع له لا نستشفع به، فبعد الدفن أولى وأحرى، فبدل أهل الشرك والبدع قولا

---

(١) البراهين الإسلامية (ق: ٤٩).

(٢) إيقاظ الوسنان (ق: ١٩).

غير الذي قيل لهم، بدلوا الدعاء له بدعاء نفسه، والشفاعة له بالاستشفاع به»[١]. ومما ذكره السهسواني أثناء رده على دحلان قوله: «وجملة القول أن طلب الشفاعة منه ﷺ في حياته ثابت بلا شك، وكذلك طلب الشفاعة منه ﷺ يوم القيامة، وهذا لا ينكره أحد .... ثبوت الشفاعة، وحصول الإذن يوم القيامة مسلم لا ينكره أحد من أهل السنة والجماعة، وأما حصول الإذن الآن بالشفاعة التي تكون يوم القيامة فثبوته غير مسلم»[٢]. ويشير الشيخ أحمد بن عيسى إلى أن صرف طلب الشفاعة إلى غير الله من الموتى ونحوهم شرك عظيم.. يقول رحمه الله: «قد أخبر تعالى أن الشفاعة جميعها له، فمن طلبها من غير الله، فقد طلبها ممن لا يملكها، ولا يسمع ولا يستجيب، وفي غير الوقت الذي تقع فيه، ولا قدرة له عليها إلا برضا ممن هي له، وإذنه فيها وقبوله، فطلبها ممن هي له في دار العمل عبادة من جملة العبادات، وصرف ذلك الطلب لغيره شرك عظيم، ومن تدبر آيات الشفاعة حق التدبر، علم علما يقينيا أنها لا تقع إلا لمن أخلص أعماله كلها لله، واتبع ما جاء به الرسول ﷺ من توحيده وشرائع دينه، فليس لله من عمل عبده إلا الإخلاص»[٣]. ويوضح الشيخ ابن سحمان رحمه الله الحكم في الاستشفاع بالنبي ﷺ فيقول أثناء رده على الزهاوي: «قوله

---

(١) تأييد الملك المنان (ق: ١٥).

(٢) صيانة الإنسان (ص: ٣٦٣) وما بعدها.

(٣) الرد على شبهات المستعينين بغير الله (ص: ٤٥).

ثم إن الوهابية عدوا الاستشفاع إلى الله تعالى بالنبي ﷺ بعد موته كفرا مع أن الإجماع منعقد على جوازه. فأقول إن كان أراد بالاستشفاع بالنبي ﷺ كأن يقول القائل: اللهم إني أسألك بجاه محمد، أو بحقه، أو حرمته، فهذا القول بدعة محدثة محرمة ولا يكفر الوهابية أحدا بهذا، وإن أراد بالاستشفاع بالنبي بأن يدعوه ويستغيث به كأن يقول يا رسول الله أغثني، وأدركني، وأنا في حسبك، أو يسأله، أو يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله، ويتوكل عليه، ويلجأ إليه في جميع. مهماته.. فإن كان أراد هذا فقد ذكر في الإقناع من كتب الحنابلة أن من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم كفر إجماعا. وأما دعوى انعقاد الإجماع على جوازه فدعوى مجردة، اللهم إلا إجماع عباد القبور، وأولئك ليسوا من أهل الإسلام، فضلا عن أن يجمعوا على الأحكام»[1]. ومما اتفق عليه علماء مكة وعلماء نجد في البيان المفيد ما نصه: «ونعتقد أن الشفاعة ملك لله وحده ولا تكون إلا لمن أذن الله له: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ولا يرضى الله إلا عمن اتبع رسله، فنطلبها من الله مالكها، فنقول: اللهم شفع فينا نبيك مثلا، ولا نقول: يا رسول الله اشفع لنا، فذلك لم يرد به كتاب، ولا سنة، ولا عمل سلف، ولا صدر ممن يوثق به من المسلمين، فنبرأ إلى الله أن نتخذ واسطة تقربنا إلى الله، أو تشفع لنا عنده، فنكون ممن قال الله فيهم وقد أقروا بربوبيته، وأشركوا بعبادته: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ

(١) الضياء الشارق (ص: ١٥٦).

هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]»[1]. وقد ساق القصيمي الدلائل على بطلان الاستشفاع بالموتى، نختار منها قوله: «المستشفعون بالموتى لا بد أن يعتقدوا أنهم قد أعطوا من كمال السمع، والإحاطة بالغيب ما لم يكن لهم، وما لم يكن إلا لله وحده، ولا بد أن يعتقدوا فيهم أيضا أنهم يعلمون الغيوب، ويحيطون علما بالقريب والبعيد.. ولهذا يدعو النبي والولي في الوقت الواحد منهم الداعون الكثيرون المختلفون لغات، ولهجات، وحاجات، ثم لا يشكون أن ذلك النبي، أو الولي يسمع دعاءهم، واستشفاعهم. فإذا كان الاستشفاع بالموتى يلزمه نحلهم هذه الصفات التي لا يمكن أن تعدو رب العالمين، أو نحل بعضها فلا ريب في بطلان هذا الاستشفاع، وفساد عقائد القائلين به .... كما أن الله قد ذكر في كتابه إنكار شفاعات المشركين، ونعى عليهم أنواع استشفاعاتهم، فنفى شفاعاتهم جملة، ونعى عليهم استشفاعهم أيضا جملة، وأخبر أن من جملة ضلال القوم، وفساد عقائدهم، ومن جملة شركهم بالله، واستحقاقهم النقمة والمقت، اتخاذهم الشفعاء إليه، وطلبهم الشفاعة من معبوديهم .... ولا يمكن أيضا أن يقال: إن هذا الاستشفاع المنكر على المشركين هو الاستشفاع المقرون باعتقاد صاحبه بأن ذلك المستشفع به المرجو للشفاعة قديم مع الله مساو له في القدرة والسلطان، وذلك لأن المشركين كانوا مقرين بأن الله وحده هو خالق الخلق وخالق العالم وخالق أصنامهم وشفعائهم وما يعبدون ويدعون من دون

(١) البيان المفيد (ص: ٧).

الله. ولا يمكن أيضا أن يحمل هذا الاستشفاع الذي يعتقد صاحبه أن من استشفع به يشفع بدون إذن الله، وبدون رضاه، بل يشفع قهرا وقسرا؛ لأن المشركين كانوا مقرين بخضوع أصنامهم وخضوع كل شيء لله لا ينازعون في هذا ولا يمحالون، ولهذا يتخذون أصنامهم شفعاء لديه تعالى، ويقولون إنها تقربهم إلى الله زلفى، ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله، ولا ريب أنه لا بد أن يكون الشافع والمشفوع له خاضعين دائنين لسلطانه وقهره؛ لأنهم لو كانوا يعتقدون أن الأصنام مستقلة عن الله، قادرة على منح الخير، والفلاح، والسعادة من دون الله، وبدون إذنه ورضاه، لما احتاجوا إلى جعلهم شفعاء لديه سبحانه. فإذا كان الأمر كذلك، فإن هؤلاء المستشفعين بالموتى قد شابهوا المشركين الأولين في اتخاذهم الأصنام شفعاء، ووسائط تقربهم إلى الله زلفى .... إن تجويز الاستشفاع بالموتى يلزمه أنواع كثيرة من أنواع المحرمات المحظورة في الدين، وفي العقول، فإن الميت إذا استشفع به، وقصد للشفاعة، فلا بد أن يعكف على قبره، وأن يطاف به، وأن يستلم، ويقصد، ويحج من كل مكان ... ومما يدل على هذا التلازم الواقع والعادة .... وقد أعطى الله الملائكة الشفاعة على ما ذكر في الآية، ولا يجوز طلبها منهم، ولا الاستشفاع بهم بالضرورة، بل لقد أعطي الجماد الشفاعة، كما قال: إنه أعطاها الحجر الأسود، وأخبر أنه يشفع ويشفع يوم القيامة. وهل يجرأ المخالف الرافضي أن يدعي أنه يجوز طلب الشفاعة من الجماد ومن الحجر الأسود، وأنه يجوز الاستشفاع به؟ بل لقد جاء وصح أن القرآن يشفع، وأن الأطفال

يشفعون لآبائهم وأقاربهم. فهل يزعم الرافضي أن الاستشفاع بالقرآن، والقرآن عندهم مخلوق، وبالأطفال جائز مطلوب ودين يتقرب إلى الله به؟ .... ثم من ذا الذي قال بأن كل من أعطي شيئا جاز طلبه منه؟ وأي دليل على هذا القول إذا قيل؟ وهل يجوز للناس جميعا أن يسألوا الأغنياء الأموال والأشياء التي أعطاها الله إياها؟ وهل يجوز لكل مسلم أن يسأل كل مخلوق ما أعطاه الله وما ملكه إياه من أنواع الأموال والأعطيات بحجة أن الله أعطاه ذلك، وبحجة أن لا مانع من سؤال الخلق ما أعطوا؛ لأن طلب الحق لا يكون باطلا»[1].

ونختم هذا الفصل بسؤال وجه إلى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، ونص هذا السؤال: هل الوهابية ينكرون شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام؟ فأجاب سماحته بما يلي: «لا يخفى على كل عاقل درس سيرة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه أنهم براء من هذا القول؛ لأن الإمام رحمه الله قد أثبت في مؤلفاته، لا سيما في كتابيه التوحيد، وكشف الشبهات، شفاعة الرسول ﷺ لأمته يوم القيامة، ومن هنا يعلم أن الشيخ رحمه الله وأتباعه لا ينكرون شفاعته عليه الصلاة والسلام، وشفاعة غيره من الأنبياء والملائكة والمؤمنين، بل يثبتونها كما أثبتها الله، ورسوله، ودرج على ذلك سلفنا الصالح عملا بالأدلة من الكتاب والسنة، وبهذا يتضح أن ما نقل عن الشيخ وأتباعه من إنكار شفاعة النبي ﷺ من أبطل الباطل، ومن الصد عن سبيل الله، والكذب على الدعاة إليه، وإنما أنكر الشيخ رحمه الله

---

(١) الصراع بين الإسلام والوثنية (٢/ ٢١٢) وما بعدها باختصار.

وأتباعه طلبها من الأموات ونحوهم»[1]. ويظهر من خلال هذه النقول المتعددة ما كان عليه أئمة هذه الدعوة السلفية من الفهم العميق، والمعتقد الصحيح لمسألة الشفاعة، وطلبها، وشروطها، وما يتعلق بها..، ومن ثم استطاعوا أن يردوا شبهات الخصوم ودعاويهم بأقوى الأدلة وأوجزها.

(١) مجلة البحوث العلمية العدد التاسع (ص: ٣٢٣).

الشبهة: الشيخ الإمام ينكر دعاء الموتى، وينكر الاستغاثة بهم، بل ويكفر من دعا الأموات واستغاث بهم.

يقول الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «الدعاء عبادة من أجل العبادات، بل هو أكرمها على الله.. فإن لم يكن الإشراك فيه شركا، فليس في الأرض شرك، وإن كان في الأرض شرك، فالشرك في الدعاء أولى أن يكون شركا من الإشراك في غيره من أنواع العبادة، بل الإشراك في الدعاء هو أكبر شرك المشركين الذين بعث إليهم رسول الله ﷺ فإنهم يدعون الأنبياء والصالحين والملائكة ليشفعوا لهم عند الله، ولهذا يخلصون في الشدائد لله، وينسون ما يشركون»[1]. ومع أهمية هذه العبادة، ووجوب صرفها لله وحده، وإخلاص الدعاء له سبحانه في السراء والضراء، حيث أن تجريد الدعاء لله وحده إيمان وتوحيد، ودعاء غيره مهما كان كفر وإشراك، ومع كل ذلك، فإن الكثير قد اتخذوا من الموتى ملجأ وملاذا يلوذون بهم، فيسألونهم تفريج الكربات، وقضاء الحاجات، وربما زادوا على تلك فسألوهم دخول الجنان، والنجاة من النيران. ولم يقفوا عند هذا الحد، بل تجاوزوا ذلك، فأنكروا على من أخلص الدعاء لله وحده، واعترضوا عليه وخالفوه، كما فعل أولئك الخصوم مع أتباع هذه الدعوة السلفية. ومما يجدر ذكره أن الخصوم قد

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ٢١٩) باختصار يسير.

يعترضون على الشيخ الإمام في إنكاره دعاء الموتى والاستغاثة بهم، ولكن لا يسمونه دعاء، فقد يسمونه توسلا أحيانا وربما أطلقوا عليه استمدادا، وربما جعلوه تشفعا، وربما زينوا دعاء الموتى وصيروه نداء لا دعاء، وكل ذلك يفعله أولئك الخصوم لكي يزينوا للعوام ذلك الشرك بأسماء لا ينفرون منها ... وقصدهم ومرادهم من تلك الأسماء هو سؤال الموتى، وطلب الحاجات منهم، وطلب حصول الغوث منهم، وسؤال المدد، وشفاء المرض وغيره من الأمور التي لا تسأل ولا تطلب إلا من الله وحده. ويورد الخصوم اعتراضهم على إنكار دعاء الموتى، فيستغربون ويستنكرون المنع من سؤال الموتى، والاستغاثة بهم، ثم يوردون ما عندهم من الاستدلالات في إثبات وتجويز دعاء الأموات، فيدعون أن سؤال الموتى ودعاءهم جائز، كما جاز سؤال الأحياء وطلب عونهم، ووجه المساواة بين الموتى والأحياء هو أن الأموات كالأحياء في الحياة، فلهم حياة برزخية يدركون فيها ويشعرون، ويتصرفون كالأحياء، وأيضا فالأموات مثل الأحياء في السؤال وطلب الحاجات؛ لأن من سأل ودعا ميتا معتقدا أن الله هو المؤثر والفاعل، فهذا جائز، مثل سؤال الأحياء، فلا فرق بين الأحياء والأموات؛ لأن الفاعل حقيقة هو الله، ويدعي أولئك الخصوم أن سؤال الموتى ليس دعاء لهم، بل هو نداء كنداء الغائب، وليس كل نداء دعاء، فيجوز نداء الموتى ما دام أن الذي يناديهم لا يعتقد التأثير لهم، بل يجعل الله هو المؤثر وحده. وبهذا يظهر ما تضمنه اعتراض الخصوم في هذا الفصل إجمالا، وسنذكره

الآن بشيء من التفصيل مدعما بأقوال الخصوم من خلال كتبهم: يقول القباني معترضا: «وأما ما ادعاه بأن الاستغاثة هي عبادة لغير الله تعالى، وأنها شرك أكبر من شرك الكفار، فلم يقم على ذلك الدليل والبرهان». ويجوز القباني الاستغاثة بغير الله فيقول: «جواز التوسل والتشفع والاستغاثة برسول الله ﷺ وبغيره من الأنبياء والأولياء». ويدعي القباني أن منع الاستغاثة بالأموات قول محدث فيقول: «قد قلدت ابن تيمية في عدم جواز التشفع والاستغاثة بمخلوق ميت أو غائب»[1]. ويؤكد الحداد جواز الاستغاثة بالأنبياء، والمرسلين وبالعلماء الصالحين بعد موتهم ... ويعلل ذلك بقوله: «لأن معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء لا تنقطع بموتهم، أما الأنبياء فلأنهم أحياء في قبورهم يأكلون، ويشربون، ويصلون ويحجون بل وينكحون كما وردت بذلك الأخبار. والشهداء أيضا أحياء عند ربهم شوهدوا نهارا وجهارا يقاتلون الكفار في العالم المحسوس في الحياة وبعد الممات». ويدعي الحداد أن إنكار الاستغاثة بالأموات من هفوات الشيخ الإمام، فيقول: «ومن هفوات النجدي إنكار التوسل والاستغاثة والمناداة بأسمائهم، أي: الأموات». ثم يقول محتجا: «كيف ساغ له أن ينكر على الأكابر، بل يسميهم مشركين لما استغاثوا بالأموات»[2]. ويسوق محسن بن عبد الكريم أقوال أسلافه ممن عارض هذه الدعوة، فأنكروا أن يوجد

---

(١) فصل الخطاب (ق: ١٩) وما بعدها.

(٢) مصباح الأنام (ص: ٢٦).

الشرك في دعاء غير الله، فيقول: «وألزمهم- أي: ألزم يوسف بن إبراهيم لأمير الوهابيين- أن الشرك في الدعاء ليس بشرك أكبر، فلا يخرج به فاعله من دائرة الإسلام بعد تحقق دخوله فيه، وعرفهم أن للدعاء في الآيات والحديث التي تمسكوا بها معنى غير النداء لطلب الحاجات». ويقول محسن: «وأما المولى عبد الله بن عيسى في كتابه السيف الهندي، فإنه لم يساعدهم من أول الأمر على تسمية دعاء الأولياء والتوسل بهم معصية فضلا عن أن يكون شركا أصغر. فكيف يكون شركا أكبر مخرجا عن الإسلام»[1]. ويدعي ابن جرجيس أن الواقع لمنع الوهابيين من الاستغاثة بالأنبياء والأولياء بعد موتهم هو عدم إيمانهم بالحياة البرزخية، وابن جرجيس بدعواه تلك قد افترى عليهم بهتانا عظيما.. ويدعي ابن جرجيس أن حياة الأنبياء عليهم السلام في قبورهم حياة حقيقية ويجعل باباً في سماع الموتى يقول فيه: «ولما كان الميت لا يرد ردا متعارفا، بل ردا نؤمن به ولا نسمعه غالبا لم يحصل حقيقة التكلم.. لا لأن الميت لا يسمع. وهذا ظاهر». ويقول أيضا: «وكان بعض من يدعي العلم في زعمه، يقول كيف يعلم الأنبياء والأولياء، بمن يستشفع بهم وينادیهم، فقلت لهم هم مكشوف لهم في الدنيا، وهم على ما هم عليه بعد موتهم». ويدعي ابن جرجيس أن الأولياء حياتهم حقيقية، فلا مانع من الطلب منهم فلا إثم في ذلك، مادام أن الطالب منهم يعتقد أن الفعل لله وحده، ثم يزيد في كذبه وافترائه، ويدعي إجماع العلماء على جواز الطلب من

---

(١) لفحات الوجد (ق: ١٨) وما بعدها.

الموتى. يقول ابن جرجيس: «إن الأنبياء والأولياء المنقولين بسيف المجاهدة لله كالشهداء الوارد فيهم النص القرآني في حياتهم الحقيقية. كيف يستغرب طلب التسبب منهم والتشفع.. فهل إذا عامل أحد هؤلاء الذين هذا حالهم معاملة الأحياء يلام على ذلك. أو يعاب، أو يؤثم ... مع اعتقاده أن الفعل لله وحده خلقا وإيجادا لا شريك له، وأنه يكون من أهل القبور من الأنبياء والأولياء تسببا وكسبا». ثم يقول: «فالأحاديث الواردة في الطلب من الموتى، وأجمع عليها العلماء، مبني أمرها على هذا الأصل»[1]. ويجوز ابن داود الهمداني الاستغاثة بالموتى، ويعلل ذلك أن المستغيث بهم يعتقد أن المتصرف في الأمور هو الله، وأنه وحده يملك الضر والنفع، ولكن مع ذلك يوجه الخطاب والطلب إلى المقرب، فالطلب في الحقيقة منه تعالى لا من سواه، وإن كان في الظاهر متوجها إلى غيره. ويجوز ابن داود الاستغاثة بالموتى؛ لأنه لا فرق بين الأحياء والأموات فيقول: «فإنه لا فرق بين الميت والحي، إلا أن الروح مفارق عن البدن العنصري في الميت، وحال في الحي، ومتعلق التعظيم، والاستغاثة والمخاطبة والاستجارة ونحوها إنما هو الروح وليس للبدن»[2]. ويدعي دحلان كذلك عدم الفرق بين الأحياء والأموات؛ لأنهم لا يخلقون شيئا، والمؤثر والخالق هو الله وحده. كما أن المستغاث به حقيقة هو الله، وأما النبي أو الولي فهو واسطة

(١) المنحة الوهابية (ص: ٤) وما بعدها.

(٢) انظر: إزهاق الباطل (ق: ٧٥) وما بعدها باختصار.

بينه وبين المستغيث، فالغوث من الله خلقا وإيجادا، والغوث من المخلوق تكسبا وتسببا. ويرد دحلان على من جعل دعاء غير الله شركا، ويسمى دحلان هذا الدعاء ندا، فيقول: «وشبهتهم التي يتمسكون بها أنهم يزعمون أن النداء دعاء، وكل دعاء عبادة، بل الدعاء مخ العبادة. وحاصل الرد عليهم أن النداء قد يسمى دعاء، كما في قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]، لكنه لا يسمى عبادة، فليس كل دعاء عبادة، ولو كان كل نداء دعاء، وكل دعاء عبادة، لشمل ذلك نداء الأحياء والأموات، فيكون كل نداء ممنوعا مطلقا سواء كان للأحياء والأموات، أم للحيوانات والجمادات. وليس الأمر كذلك، وإنما النداء الذي يكون عبادة هو نداء من يعتقد ألوهيته، واستحقاقه للعبادة فيخضعون بين يديه، فالذي يوقع في الإشراك هو اعتقاد ألوهية غير الله تعالى، أو اعتقاد التأثير لغير الله تعالى، وأما مجرد النداء لمن لا يعتقدون ألوهيته وتأثيره، فإنه ليس عبادة ولو كان ميتا أو غائبا»[1]. ويورد السمنودي إنكار أئمة الدعوة السلفية الاستغاثة بالموتى في مقام الاعتراض والمخالفة، فيقول عنهم: «أنكروا جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ وكذا بغيره من الأنبياء والصالحين والأولياء. بل تجاوزوا الحد فزعموا أن الاستغاثة بالنبي ﷺ وكذا بغيره ممن ذكروا شرك أكبر». ويقرر السمنودي أن حياة الموتى في قبورهم حياة حقيقية، فبعد أن ساق حديث حمل الجنازة والإسراع بها، وأنها إن كانت صالحة قالت

(١) انظر: الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ١٣) وما بعدها.

قدموني ... الحديث، قال السمنودي بعد إيراد هذا الحديث: «فهذا يدل على أن الميت يتكلم حقيقة بلسان المقال بحروف وأصواتٍ يخلقها الله تعالى فيه، وأسند الفعل إلى الجنازة وأراد الميت»[1]. ويجوز الطباطبائي الاستغاثة بالموتى، وأنها ليست بشرك فيقول: «وأما عدم كون التوسل بالميت إلى الله شركا، فلأنه نظير التوسل بالحي وسؤاله قضاء الحوائج بواسطة دعائه من الله تعالى، فكما أنه ليس من الشرك، كذلك التوسل بالميت، فيجعل أحد التوسلين كالآخر، بجامع السؤال من المخلوق، إذ لا وجه لتوهم كونه شركا، إلا كونه دعاء لغير الله تعالى، فإذا جاز بالنسبة إلى الأحياء جاز مطلقا.. وذلك لوقوع نداء المخلوق والدعاء، والالتماس له في الكتاب لقوله سبحانه: ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]، وسؤال قوم موسى منه الاستسقاء، وقال سبحانه حكاية عن يوسف: ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]، فلو جازت هذه الأسئلة ولم تكن شركا، جاز سؤال الأنبياء والأولياء عند الوقوف على قبورهم، أو من مكان بعيدا إجابة للمضطر». ويدعي الطباطبائي عدم التفريق بين الحي وبين الميت؛ لأن للميت من الإدراك والشعور مثل ما له حال الحياة، بل يدعي أن الميت يزيد على الحي في الإدراك، وأن الكتاب، والسنة والإجماع قد دل على ذلك. ويزعم الطباطبائي أن الأنبياء قد استعانوا بغير الله، فيقول: «فالأنبياء مع أنهم معصومون، استعانوا بغير الله تعالى، حتى نزل في حق محمد

---

(١) سعادة الدارين (١/ ١٥١) وما بعدها.

ﷺ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤] فكيف تنكر الوهابية جواز الاستمداد بالمخلوق». ويذكر الطباطبائي مقالة الوهابيين في شأن دعاء غير الله، ثم يردها.. فيقول: «وثالثها قول الوهابية: أن الدعاء مخ العبادة، والعبادة لا تجوز لغير الله تعالى، لأنها شرك. والجواب عنه: المنع عن أن مطلق الدعاء عبادة فضلا عن أين يكون روح العبادة، وإنما الدعاء من الدعوة، ومنها قوله تعالى: ﴿نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١]»، وذكر الطباطبائي آيات أخرى، إلى أن قال: فإن المراد من الدعاء فيها النداء، وليس كل نداء دعاء، وكل دعاء عبادة، بل ولا دعاء الله عبادة لمحض ندائه ومجرد خطابه»[١]. وعقد النبهاني في كتابه شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق بابا يتكون من أربعة فصول لتقرير مشروعية الاستغاثة بالنبي ﷺ وغيره من الأنبياء والأولياء أحياء وأمواتا. ويدعي النبهاني أن هؤلاء المستغيثين بالموتى يعترفون بأن الله وحده هو الفعال، فلا حرج عليهم في ذلك، يقول: «وأنت إذا نظرت إلى كل فرد من أفراد المسلمين عامتهم وخاصتهم، لا تجد في نفس أحد منهم غير مجرد التقرب إلى الله لقضاء حاجاتهم الدنيوية والأخروية بالاستغاثات، مع علمهم بأن الله هو الفعال المطلق المستحق للتعظيم بالأصالة وحده لا شريك له»[٢]. ويدعي الزهاوي تجويز العلماء الأجلاء الاستغاثة بالرسول ﷺ فيقول: «وقد

---

(١) البراهين الجلية (ص: ٢٤) وما بعدها.

(٢) شواهد الحق (ص: ٩٨) وما بعدها.

جوز العلماء الاستغاثة والتوسل بالنبي ﷺ فإطلاق لفظ الاستغاثة على من يحصل منه غوث ولو تسببا وكسبا أمر نطقت به اللغة، وجوزه الشرع». ويجوز الزهاوي الاستغاثة بالموتى؛ لأن الموتى لهم حياة وسماع مثل الأحياء، فيقول: «لا يقال إن حياة الأنبياء والشهداء غير الحياة الدنيوية، فلا تنطبق هذه على تلك، لأنا نقول لو سلمنا أن تلك الحياة ليست من نوع الحياة الدنيوية، فمجرد ثبوت الحياة لهم أي حياة كانت، كاف لثبوت السماع لهم وتجويز التوسل والاستغاثة بهم»[1]. ويبيح الدجوي الاستغاثة بغير الله من الموتى والغائبين، ويذكر المسوغات لتجويز دعواه فيقول: «فالمستغيث لا يعتقد أن المستغاث به من الخلق مستقل في أمر من الأمور غير مستمد من الله تعالى، أو راجع إليه. وذلك شيء مفروغ منه، ولا فرق في ذلك بين الأحياء والأموات، فإن الله خالق كل شيء». كما يدعي الدجوي أيضا عدم الفرق بين الأحياء، والأموات؛ لأن الأموات لهم حياة مثل الأحياء، فيقول: «لا فرق بين الحي والميت، فإن منزلته ميتا كمنزلته حيا؛ لأن الفاعل حقيقة هو الله، كما أن الأرواح بعد موتها باقية مدركة فاهمة على نحو ما كانت عليه في حياتها أو أشد، ولذلك يتساءلون عن الأحياء، ويفرحون، ويحزنون بما يكون منهم»[2]. ويسوغ

---

(١) الفجر الصادق (ص: ٥٤).

(٢) المقالات الوفية (تقريظ الدجوي تلك المقالات..) (ص: ٢٢٣) بتصرف يسير. وانظر: ما كتبه الدجوي في مجلة نور الإسلام، المجلد الأول، مقال حكم التوسل بالنبي (ص: ٥٨٩)، والمجلد الثاني، مقال التوسل وجهلة الوهابيين (ص: ٣٠).

محمد حسنين مخلوف الاستغاثة بالرسول فيقول: «الدعاء بنحو أغثني أو أعني يا رسول الله ليس توسلا ممنوعا بل هو جائز سائغ، فإن الاستغاثة طلب الغوث والتخلص من البلية. وهذا كما يسند إلى الله تعالى، يسنده إلى غيره.. وكذلك الاستعانة فإنها طلب المعونة من الغير، وهي من الله تعالى خلق الفعل في العبد، ومن العباد المشاركة في الفعل ليسهل .... الاستغاثة تستعمل تارة في طلب الإغاثة بمعنى خلق التخلص من البلية وهذا مختص به تعالى، وتارة في طلب الإغاثة بمعنى السعي في التخلص من الشدة وهذا المعنى يصح إسناده إلى العباد»[1]. ويجوز حسن الشطي الاستغاثة بالأنبياء والأولياء والصالحين حال حياتهم، وبعد مماتهم بحجة أن: «الاستغاثة والطلب في حقيقة الأمر من الله تعالى لا من غيره فلا يصح القول بمنعها»[2]. ويسوق العاملي ما ذكره الشيخ الإمام في حكم من استغاث بغير الله، ذلك في مقام الاعتراض عليه، والإنكار لمقالته، فيقول العاملي: «وصرح محمد بن عبد الوهاب بأن دعاء غير الله، والاستغاثة بغير الله موجب للارتداد عن الدين، والدخول في عداد المشركين». ويرد العاملي على الوهابيين في منعهم من الاستغاثة بالمصطفى بعد وفاته وسائر الأنبياء، فيقول: «فإن كان منعه لأنه خطاب غير قادر على سماع الكلام فالنبي محمد وسائر الأنبياء أحياء بعد الموت». ويجوز العاملي دعاء الأنبياء

(١) رسالة في حكم التوسل بالأنبياء والأولياء ضمن مجموعة كتب (ص: ١٧٣) وما بعدها بتصرف يسير.

(٢) النقول الشرعية (ص: ١١٣).

مادام أن الداعي لا يعتقد استقلالا لهم بقضاء الحاجات، فيقول: «فدعاء الأنبياء والصالحين ليس دعاءهم بالذات بأن يحسبوا كافين في قضاء الحاجة، وإنجاح المأمور.. وأما الذين يحسبهم كفاة مستقلين في دفع مكروه أو جلب نفع واستغنى بذلك عن دعوة الله فنحن أيضا نحكم بكفره وشركه»[١]. ويسوق سوقية دليلا على حياة الموتى فيقول: «فالحياة ثابتة قطعا لا يشك فيها مؤمن.. خلافا لهذه الفرقة المغرورة الشاذة، بل إن علماء أوربا يقولون بخلود الأرواح وقد توصلت لاستحضارها ومخاطبتها بالنوم ... مما يدل دلالة قاطعة على الحياة بعد الموت»[٢]. ويزعم محمد بن أحمد نور فيما نقله عنه الشيخ صالح بن أحمد أن تفسير قوله تعالى في شأن الشهداء: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَـٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] هو: «أن الشهداء أحياء، ولكن لا تشعرون ما هم فيه من الحال من تنعيم وفرح وسرور واستبشار»[٣]. ويجوز محمد الطاهر يوسف الاستغاثة بالأموات، ويعلل ذلك: «بأن استناد الإغاثة إلى الله استناد حقيقي، واستنادها إلى الخلق مجازي، ولا فرق بين الحي والميت؛ لأن المتولي لأمورهم في الدارين هو الله الذي أكرمهم بفضله»[٤].

---

(١) كشف الارتياب (ص: ٤٥) وما بعدها.

(٢) تبيين الحق والصواب (ص: ١٨).

(٣) نقلا عن: تدمير أباطيل محمد بن أحمد نور (ص: ٧٤).

(٤) قوة الدفاع والهجوم (ص: ١٢) بتصرف يسير. وانظر: كتاب الحقائق الإسلامية (ص: ٣٩).

الجواب: بعد إيراد اعتراض أولئك الخصوم على إنكار أئمة الدعوة السلفية الاستغاثة بالموتى ودعائهم، وما تضمنه هذا الإيراد من بيان بعض استدلالاتهم وحججهم في ذلك، بعد ذلك نسوق بعض ما كتبه أئمة الدعوة السلفية وأنصارها في تقرير وتأكيد أن الدعاء عبادة يجب صرفها لله وحده، وأن من دعا غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله فهو مشرك كافر. وسيتضح هذا جليا من خلال أجوبتهم ومناقشتهم لأقوال الخصوم. لقد ركز الشيخ الإمام على عبادة الدعاء، وبين وجوب صرفها لله وحده سواء كان الدعاء دعاء مسألة، أو دعاء عبادة، وعقد بابا في كتابه كتاب التوحيد بعنوان: باب من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره. ولما دخلت جيوش الموحدين مكة سنة ١٢١٨ هـ، كان مما حدث مع علماء مكة ما سطره الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «عرفناهم أنا دائرون مع الحق أينما دار، وتابعون للدليل الجلي الواضح، ولا نبالي حينئذ بمخالفة ما سلف عليه من قبلنا، فلم ينقموا علينا أمرا، فألحينا عليهم في مسألة طلب الحاجات من الأموات إن بقي لديهم شبهة، فذكر بعضهم شبهة أو شبهتين، فرددناها بالدلائل القاطعة من الكتاب والسنة حتى أذعنوا، ولم يبق عندهم أحد منهم شك ولا ارتياب فيما قاتلنا الناس عليه، أنه الحق الجلي الذي لا غبار عليه، وحلفوا لنا الأيمان المعقدة من دون استحلاف على انشراح صدورهم، وجزم ضمائرهم، أنه لم يبق لديهم شك في من قال: يا رسول الله أو قال: يا ابن عباس، أو يا عبد القادر، أو غيرهم من المخلوقين طالبا بذلك دفع شر أو جلب خير في كل ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى من شفاء المريض، والنصر على العدو، ونحو

ذلك أنه مشرك الشرك الأكبر الذي يهدر دمه ويبيح ماله، وإن كان يعتقد أن الفاعل المؤثر في تصريف الكون هو الله وحده، لكنه قصد المخلوقين بالدعاء متقربا لهم لقضاء حاجته»[١]. وقد سبق بيان بطلان أن تكون الاستغاثة بالأنبياء وغيرهم بمعنى التوسل من عدة أوجه، كما قرر ذلك في كتاب التوضيح فأغنى عن إعادته وتكراره[٢]. ويبين الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رحمه الله بطلان دعاء الموتى فيقول: «نحن نعلم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدا من الأموات، لا الأنبياء، ولا الصالحين، ولا غيرهم، لا بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور وأن ذلك من الشرك الأكبر الذي حرمه الله ورسوله ... يقول تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا ۝٥٦ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧]، فهذه الآية خطاب لكل من دعا من دون الله مدعوا، وذلك المدعو يبتغي إلى الله الوسيلة ويرجو رحمته ويخاف عذابه، فكل من دعا ميتا أو غائبا من الأنبياء والصالحين، فقد تناولته هذه الآية، وقد دعا من لا يغيثه ولا يملك كشف الضر عنه ولا تحويله»[٣]. ويوضح الشيخ حمد حكم من دعا ميتا، أو

---

(١) الهدية السنية (ص: ٣٦).

(٢) انظر: التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ٣٠٧).

(٣) الهدية السنية (ص: ٥٤) باختصار.

غائبا فيقول: «من دعا ميتا أو غائبا فقال يا سيدي فلان أغثني، أو انصرني، أو ارحمني، أو اكشف عني شدتي، ونحو ذلك فهو كافر مشرك، يستتاب فإن تاب وإلا قتل. وهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء، فإن هذا هو شرك المشركين الذين قاتلهم رسول الله ﷺ فإنهم لم يكونوا يقولون: إنها تخلق وترزق وتدبر أمر من دعاها، بل كانوا يعلمون أن ذلك لله وحده كما حكاه عنهم في غير موضع في كتابه، وإنما كانوا يفعلون عندها ما يفعله إخوانهم من المشركين اليوم من دعائها والاستغاثة بها»[1]. ويسوق الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله إجماع العلماء في حكم من صرف الدعاء لغير الله فيقول: «اعلم أن العلماء أجمعوا على أن من صرف شيئا من نوعي الدعاء - أي: دعاء العبادة ودعاء المسألة - لغير الله فهو مشرك، ولو قال لا إله إلا الله محمد رسول الله وصلى وصام. إذ شرط الإسلام مع التلفظ بالشهادتين أن لا يعبد إلا الله، فمن أتى بالشهادتين وعبد غير الله، فما أتى بهما حقيقة وإن تلفظ بهما كاليهود الذين يقولون لا إله إلا الله وهم مشركون». ومما أورده الشيخ سليمان في شرحه للآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥] أثناء شرحه لباب: من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره، من كتاب التوحيد، يقول رحمه الله: «حاصل كلام المفسرين أن الله تعالى حكم بأنه لا أضل ممن يدعو من دون الله لا دعاء عبادة، ولا

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٥٩٦).

دعاء مسألة، واستغاثة من هذه حاله، ومعنى الاستفهام في إنكار أن يكون الضلال كلهم أبلغ ضلالا ممن عبد غير الله ودعاه، حيث يتركون دعاء السميع المجيب القادر على تحصيل كل بغية ومرام، ويدعون من دونه من لا يستجيب لهم، ولا قدرة به على استجابة أحد منهم مادام في الدنيا، وإلى أن تقوم القيامة»[1]. ولما سئل الشيخ عبد الرحمن بن حسن عن حكم الاستغاثة بالموتى، كان مما قاله رحمه الله: «وأما مسألة استغاثة الأحياء بالموتى في طلب الجاه والسعة والرزق والأولاد، فالجواب هذه من الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، وهذا شرك في الربوبية، والألوهية، وقد كان شرك المشركين في جاهليتهم بطلب الشفاعة والقربة، وأما طلب الرزق والأولاد وشفاء المرضى فقد أقروا بأن آلهتهم لا تقدر على ذلك، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]». ويقول الشيخ أيضا في مسألة سماع الموتى: «ومن قال إن الميت يسمع، ويستجيب، فقد كذب على الله، وكذب بالصدق إذ جاءه.. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن

(١) تيسير العزيز الحميد (ص: ٢٢٧) وما بعدها، وانظر: الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال العلماء في بيان أن الاستغاثة بغير الله شرك أكبر يخرج عن دين الإسلام: تيسير العزيز الحميد (ص: ٢١٤) وما بعدها.

دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]»[1]. ويبين الشيخ عبد الرحمن خطورة دعاء الموتى والتعلق بهم، ثم يبطله فيقول: «إن التعلق بالأموات والالتجاء والرغبة إليهم هو أصل دين المشركين. ويترتب على ذلك من أنواع العبادة جلها، ومعظمها، كالمحبة والدعاء، والتوكل والرجاء ونحو ذلك، وكل هذا عبادة لا يصلح منه شيء لغير الله أبدا. ولو جاز التعلق بالأموات، لجاز أن يستظهر العبد بالحفظة من الملائكة الذين هم لا يفارقونه بيقين، وهم كما وصف الله: ﴿بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٧] ، وهذا لا يقوله مسلم أصلا، بل لو فعله أحد لكان مشركا بالله، فإذا لم يجز ذلك في حق الملائكة الحاضرين، فإنه لا يجوز في حق أرواح أموات قد فارقت أجسادها لا يعلم مستقرها إلا الله من باب أولى، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ [النحل: ٢٠-٢١]»[2]. ويوضح الشيخ عبد الرحمن بن حسن كيف كان الاستمداد بالأموات شركا أكبر فيقول: «إن الاستمداد بالأموات والغائبين هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، فإن الاستمداد عبادة، والعبادة لا يجوز أن يصرف منها شيء لغير الله وذلك أن الاستمداد نتيجته الاعتماد، والاعتماد هو معنى التوكل الذي هو من

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ٣٦) وما بعدها.

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٣٨٥) باختصار.

خصائص الإلهية وأجمعها لأعمال القلوب. كما أن مورد العبادة القلب واللسان والأركان، والمستمد لا يكون إلا داعيا، وراغبا، وراهبا، وخاشعا، ومتدخلا، ومستعينا. فإن الاستمداد طلب المدد بالقلب، واللسان، والأركان ولا بد، وهذه الأعمال هي أنواع العبادة، فإذا كانت لله وحده، فقد ألهه العبد، فإذا صرف لغير الله تعالى صار مألوها له»[1].

ويرد الشيخ عبد الرحمن دعواهم في التفريق بين الدعاء والنداء، ويثبت أنهما مترادفان، ويذكر الأدلة القرآنية التي تدل على أنهما بمعنى واحد ومنها ما قاله رحمه الله: «قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] فعطف النداء على الدعاء عطف مرادف. ومما يوضح ترادف النداء والدعاء وأنهما بمعنى واحد، ما أخبر الله تعالى عن نوح عليه السلام بقوله: ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ﴾ [الأنبياء: ٧٦] فأخلص القصد لله بندائه في كربه وشدته فاستجاب الله له. وقال في الآية الأخرى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر: ١٠] فسماه تعالى دعاء»[2].

ومما كتبه الشيخ أبو بطين رحمه الله في شأن الحياة البرزخية للشهداء، والحياة البرزخية للمصطفى ﷺ أنه قال: «فحياتهم برزخية الله أعلم بحقيقتها، والنبي ﷺ قد مات بنص القرآن والسنة، ومن شك في موته فهو كافر، وكثير من الناس خصوصا في هذه الأزمنة،

---

(١) الدرر السنية (٩/ ١٥٢) بتصرف يسير.

(٢) القول الفصل النفيس (ص: ٢٩).

يدعون أنه ﷺ حي كحياته لما كان على وجه الأرض بين أصحابه، وهذا غلط عظيم، فإن الله سبحانه أخبر بأنه ميت، وهل جاء أثر صحيح أنه باعثه لنا في قبره مثل حياته على وجه الأرض يسأله أصحابه عما أشكل عليهم، ومعلوم ما صار بعده ﷺ من الاختلاف العظيم، ولم يجيء أحد إلى قبره ﷺ يسأل عما اختلفوا فيه، وفي الحديث المشهور: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ». أخرجه أبو داود (٢٠٤١)، وأحمد (١٠٨١٥). فهذا يدل على أن روحه ﷺ ليست دائمة في قبره». ويشير الشيخ أبو بطين إلى كثرة وقوع الاستغاثة بالنبي عند المتأخرين، وما كتبه ابن تيمية في ذلك، فيقول أبو بطين رحمه الله: «والاستغاثة بالنبي ﷺ صدرت من كثير من المتأخرين ممن يشار إليهم بالعلم، وقد صنف رجل يقال له ابن البكري كتابا في الاستغاثة بالنبي ﷺ ورد عليه الشيخ ابن تيمية، بين فيه بطلان ما ذهب إليه وبين أنه من الشرك. قال الشيخ رحمه الله: وقد طاف هذا - يعنى ابن البكري - على علماء مصر، فلم يوافقه منهم أحد، وطاف عليهم بجوابي الذي كتبته، وطلب منهم معارضته، فلم يعارضه أحد منهم، مع أن عند بعضهم من التعصب ما لا يخفى»[1]. ويرد الشيخ أبو بطين على افتراء داود، حين زعم الإجماع على مشروعية الاستغاثة بالرسول ﷺ فقال رحمه الله: «ثم زعم أن الاستغاثة به ﷺ في الشدائد أمر مشهور معمول به عند الصحابة والتابعين، فنسب إلى خير القرون ما هم أبعد الناس

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ١٢٨) وما بعدها باختصار.

عنه، ويكفي في إبطال الشبهة كلها قول الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِى نَفۡعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وقوله سبحانه: ﴿قُلۡ إِنِّى لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا﴾ [الجن: ٢١]، وهذا في حال حياته ﷺ فكيف الحال بعد الممات»[1]. ويستنكر الشيخ أبو بطين دعوى التفريق بين الدعاء والنداء، ثم يبطلها، فيقول رحمه الله: «ومن العجب قول بعض من ينسب إلى علم ودين، أن طلبهم من المقبورين والغائبين ليس دعاء لهم بل هو نداء، أفلا يستحي هذا القائل من الله إذا لم يستح من الناس من هذه الدعوى الفاسدة السمجة التي يروج بها على رعاع الناس، والله سبحانه وتعالى قد سمى الدعاء نداء، كما في قوله: ﴿إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣]، وقوله تعالى: ﴿فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وأي فرق بين ما إذا سأل العبد ربه حاجة، وبين ما إذا طلبها من غيره ميت أو غائب، بأن الأول يسمى دعاء والثاني نداء؟ وما أسمج هذا القول وأقبحه.. وهو قول يستحي من حكايته لولا أنه يروج على الجهال»[2]. ويقول الشيخ محمد بن ناصر التهامي مبينا تحريم دعاء غير الله: «فإذا رددنا ما تنازعنا فيه، وقلنا بتحريم دعوة غير الله والاستغاثة به.. وجدنا القرآن ينادي بالنهي عن دعوة غير الله ويختمها بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك، ولو لم يحتج على

(١) تأسيس التقديس (ص: ١١٤).

(٢) الانتصار (ص: ٢٥).

صاحب الرسالة إلا بآية واحدة، لانقطعت حجته، ووهت شبهته، والسنة كذلك تنادي في النهي عن أن يدعى مع الله غيره، كما في الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو لِلَّهِ نِدًّا؛ دَخَلَ النَّارَ». أخرجه البخاري (٤٤٩٧). ومسمى الدعاء هو السؤال والطلب لغة وشرعا، والند هو الشبه والمثل. فمن استغاث بغير الله من ميت أو غائب، أو دعاه فقد شبهه بالله الذي يصمد إليه كل مخلوق في كل ما يحتاجون إليه في دنياهم وأخراهم». كما أن القول بتحريم دعاء غير الله واعتباره من الشرك الأكبر المخرج من الملة ليس مما انفرد واختص به الشيخ محمد بن عبد الوهاب، بل جمهور أهل العلم على ذلك.. فيقول الحازمي مدافعا عن الشيخ الإمام: «إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ليس أول من فتح هذا الباب، بل ما ذكره هو ما عليه جمهور العلماء.. فهو يقول لا يدعى في الممات إلا الله عز وجل وأكثر الخلق يدعون سواه في كل محل، إذا عثرت دابة نادى من يعتقده كالشيخ عبد القادر الجيلاني، والشيخ أحمد بن علوان، أو العيدروس، أو البدوي، أو العلوي، وإذا مسهم الضر في البحر، دعى كل واحد منهم شيخ بلده في زعمه، ويقول ابن عبد الوهاب: هذا فعل المشركين؛ وليس هو أول من قال هذه المقالة بل قد سبق إليها»[1]. ويبطل الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن دعوى تصرف الموتى فيقول رحمه الله: «وأما القول بالتصرف بعد الممات، فيقول تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر:

(١) إيقاظ الوسنان (ق: ١١) وما بعدها باختصار.

٣٠]، وقوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ﴾ [الزمر: ٤٢]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وفي الحديث: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ». أخرجه مسلم (١٦٣١). جميع ذلك دال على انقطاع الحس والحركة من الميت، فإن أرواحهم ممسكة، وإن أعمالهم منقطعة عن زيادة ونقصان، فدل ذلك على أن ليس للميت تصرف في ذاته، فضلا عن غيره بحركة، وإن روحه محبوسة مرهونة بعملها من خير وشر، فإذا عجز عن حركة نفسه فكيف يتصرف في غيره». ويتحدث الشيخ عبد اللطيف عن مسألة سماع الموتى فيقول: «واعلم أن مسألة السماع فيها كلام للمحققين لا يحيط به علما إلا من فقه عن الله قلبه، ودق في باب العلم نظره وفهمه.. فتأمل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ﴾ [فاطر: ١٣-١٤]. فإن هذه الآيات فيها دعوى نفي الإجابة فقط مع بقاء أصل السماع، لئلا يتحد فعل الشرط وجوابه، والأظهر أن سماع الميت مقيد بحال دون حال، لا في جميع حالاته». ويبين الشيخ عبد اللطيف اختلاف حياة البرزخ عن حياة الدنيا فيقول: «والذي دل عليه كتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع الأمة أن الحال بعد مفارقة الأرواح للأبدان ليست كحال الحياة من وجوه كثيرة لا يمكن استقصاؤها ويكفي المؤمن قوله ﷺ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ».

أخرجه مسلم (١٦٣١). فهذا الحديث يدخل تحته جميع أعماله الباطنة والظاهرة، وأنه لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا، وأن الأسباب الحسية تزول بالموت، فكيف بغيره، وإذا كان لا يملك لنفسه شيئا وعمله قد انقطع فكيف يتصرف، ويدبر، ويستمد منه، وتطلب منه الحوائج إن هذا لهو الضلال المبين»[1]. وينقل الشيخ عبد اللطيف نصا نفيسا لابن تيمية رحمه الله في بطلان الاستغاثة بالأموات، وآثارها السيئة..، وأن الاستغاثة بالله وحده هي سبب انتصار المسلمين على التتار آنذاك، يقول ابن تيمية: «ونحن نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي ﷺ لم يشرع لأمته أن يدعوا أحدا من الأموات، لا الأنبياء، ولا غيرهم بلفظ الاستغاثة ولا غيرها.. وربما قصدوا الأموات في ضرورة نزلت بهم فيدعون دعاء المضطر، راجين قضاء حاجاتهم.. حتى إن العدو الخارج عن شريعة الإسلام لما قدم دمشق خرجوا يستغيثون بالموتى عند القبور، قال بعض الشعراء: (يا خائفين من التتر ... لوذوا بقبر أبي عمر ... ينجيكموا من الضرر)، فقلت لهؤلاء الذين يستغيثون بهم لو كانوا معكم في القتال، لانهزموا كما انهزم المسلمون يوم أحد، فإنه كان قد قضي أن العسكر ينكسر لأسباب اقتضت ذلك، ولحكمة كانت لله في ذلك، ولهذا كان أهل المعرفة بالدين والمكاشفة لم يقاتلوا في تلك المرة لعدم القتال الشرعي الذي أمر الله به ورسوله، فلما كان ذلك بعد ذلك جعلنا نأمر بإخلاص الدين لله والاستعانة به، وأنهم لا يستعينون إلا به، ولا

---

(١) البراهين الإسلامية (ق: ١٠) وما بعدها.

يستغيثون بملك مقرب ولا نبي مرسل. فلما أصلح الناس أمورهم وصدقوا في الاستغاثة بربهم، نصرهم الله على عدوهم نصرا عزيزا لم يتقدم نظيره، ولم يهزم التتار مثل هذه الهزيمة أصلا»[1]. ويرد الشيخ عبد اللطيف على افتراء داود ابن جرجيس حين كذب، وزعم إباحة دعاء الموتى فقال الشيخ عبد اللطيف: «من المستحيل شرعا وفطرة وعقلا أن تأتي هذه الشريعة المطهرة الكاملة بإباحة دعاء الموتى، والغائبين، والاستغاثة بهم في المهمات والملمات، كقول القائل يا علي، أو يا حسين، أو يا عباس، أو يا عبد القادر، أو يا عيدروس، أو نحو ذلك من الألفاظ الشركية التي تتضمن العدل بالله والتسوية به تعالى وتقدس وقد نص على ذلك مشايخ الإسلام حتى ذكره ابن حجر في الأعلام مقررا له»[2]. ويؤكد الشيخ عبد اللطيف أن دعاء الموتى شرك أكبر، وإجماع العلماء على ذلك فيقول: «الأدلة والنصوص متواترة متظاهرة على أن طلب الحوائج من الموتى، والتوجه إليهم شرك محرم، وأن فاعله من أسفه السفهاء، وأضل الخلق، وأنه ممن عدل بربه، وجعل له أندادا وشركاء في العبادة التي لا تصلح لسواه، ولا تنبغي لغيره، وأنه أصل شرك العالم، وقد حكى الإجماع على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كلامه، وكذلك ابن قيم

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٤٠٩).

(٢) دلائل الرسوخ (ص: ٧٩) باختصار. والمقصود بابن حجر هو ابن حجر الهيتمي في كتابه الأعلام بقواطع الإسلام. ويقصد الشيخ عبد اللطيف بالتسوية بالله، أي: في ألوهيته وعبادته وليس في ربوبيته؛ لأن كفار مكة يقرون بتوحيد الربوبية كما هو معلوم، انظر تفصيل ذلك: تيسير العزيز الحميد (ص: ٤٦٩).

الجوزية قرر تحريمه، وأنه من الشرك الأكبر، وأنه أصل شرك العالم في كتابه: إغاثة اللهفان، وغيره، وابن عقيل كفَّر بطلب الحوائج من الموتى». ويكشف الشيخ عبد اللطيف عما لبس فيه المخالفون حين ادعوا الحياة الحقيقية للموتى كما لهم في الدنيا ومن ثم جوزوا سؤالهم، فيقول جوابا على هذا التلبيس: «ليست حياة الأنبياء والشهداء كما يظنه هؤلاء وأسلافهم من الصابئة من أن لهم علما بحال من دعاهم، وقدرة على إجابته، وتصرفا في العالم، وجولانا في الملكوت، ويكفي المؤمن في بيان حياتهم والإشارة إلى حقيقتها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، وقوله ﷺ فيما صح عنه: «أَرْوَاحُ الشُّهَدَاءِ فِي حَوَاصِلِ طَيْرٍ خُضْرٍ، تَسْرَحُ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ». أخرجه مسلم (٣٠١١). ويكفي في إبطال قول الصابئة وورثتهم قوله تعالى في المسيح: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧] فإن في هذه الآية ما يدل على أنه علية السلام لا علم له بما صدر وجرى منهم بعد وفاته، وأنه إنما يشهد بما كان منهم مدة حياته، وبقائه فيهم، ولا يعلم سواه». ويرد الشيخ عبد اللطيف على من ادعى حياة الأنبياء بعد وفاتهم كحياتهم الدنيا، فقال الشيخ رحمه الله: «إن هذه مقالة جاهل لا يفرق بين حياة الأنبياء والشهداء بعد الموت، وحياتهم في الدنيا، فظن الغبي أنها هي الحياة الدنيوية ولذلك نفي الموت، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠] والحياة

البرزخية تجامع الموت ولا تنافيه كحال الشهداء»[1]. ويرد الشيخ عبد اللطيف دعوى داود حين ظن جواز دعاء الموتى، مادام أن الذي يدعوهم ويستغيث بهم يعتقد أن الفاعل والموجد هو الله وحده، ثم يرد ويبطل الشيخ عبد اللطيف تفريق داود بين الدعاء والنداء، فقال رحمه الله: «وهذا الأحمق زاد قيدا، فقال لا يشرك إلا من قصد واعتقد الاستقلال من دون الله، وفي تلبية المشركين في الجاهلية: لبيك لا شريك لك إلا شريك هو لك تملكه وما ملك. فهؤلاء لم يدعوا الاستقلال وعلى زعم هذا ليسوا بمشركين. وقوله وهذا نداء لا دعاء من أدل الأشياء على جهله، فإن النداء هو رفع الصوت بالدعاء، أو الأمر أو النهي، ويقابله النجا الذي هو المسارة وخفض الصوت. هذا بإجماع أهل اللغة كما حكاه ابن القيم في نونيته، وشيخ الإسلام في تسعينيته، وليس قسيما للدعاء، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُواْ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ﴾ [الكهف: ٥٢]، فما فعلوه هو عين ما أمروا به، وكفى بهذه الآية حجة على إبطال قوله. وقال تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [الأنبياء: ٧٦]، وسمى هذا النداء دعاء في كتابه العزيز، قال عن نوح عليه السلام: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر: ١٠]، وقال: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وفي الحديث: «دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا فَرَّجَ اللهُ كَرْبَهُ». أخرجه أحمد (١٤٦٢)، والترمذي (٣٥٠٥). وذكر الشيخ

(١) مصباح الظلام (ص: ٢٤٩).

عبد اللطيف غيرها من النصوص، إلى أن قال: فانظر هذه النصوص وما أفادت من إطلاق اسم الدعاء على المسألة والطلب»[1]. ولما سئل الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن رحمهم الله عن بعض الأحاديث التي وصفت موسى عليه السلام في حياة البرزخ، فأجاب عن ذلك جوابا شافيا، وضح فيه وبين ما تختص به الحياة البرزخية وتتميز به عن الحياة الدنيوية، ثم نقل جوابا لابن تيمية رحمه الله في الجواب على ذلك السؤال، سئل الشيخ إسحاق ابن عبد الرحمن عما ورد أن النبي ﷺ رأى موسى وهو يصلي في قبره، ورآه يطوف بالبيت، ورآه في السماء، وكذلك الأنبياء فأجاب: «هذه الأحاديث وأشباهها تمر كما جاءت ويؤمن بها، إذ لا مجال للعقل في ذلك، ومن فتح على نفسه هذا الباب هلك، في جملة من هلك، فهذه الأحاديث التي مر البحث فيها خاض فيها بعض الزنادقة، وصنف مصنفا بناه عليها، وجادل وماحَلَ في أن من كان حيا هذه الحياة التي أطلقت في القرآن فينبغي أن ينادى، إذ لا فرق عند هذا الجاهل بين الحياة الحسية والبرزخية؛ لأنه اشتبه عليه أمر هذه الصلاة.. ولم يعلم أنه لا خلاف في أن أهل البرزخ يجري عليهم من نعيم الآخرة ما يتلذذون به مما هو ليس من عمل التكليف، ومعاذ الله أن نعارض نص رسول الله ﷺ الذي رواه مسلم (١٦٣١): «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ». والحديث عام؛ لأن المقصود به جنس بنى آدم؛ لأن الفرد يعم كما هو مقرر في محاله، ألم يعلم المسكين أن البرزخ طور

(١) دلائل الرسوخ (ص: ٨١).

ثان وله حكم ثان؛ إذ لو كان بهذه المثابة أنه يلاقي الأولياء والأفاضل كما زعم بعض المصنفين، لبطل حكم الاجتهاد بعده، ولم يتراجع الصحابة رضي الله عنهم بعده مسائل طال فيها نزاعهم إلى زماننا هذا، إذا تحققت هذه الإشارة وتأملتها، فلا بد أن أنقل كلام ابن تيمية قدس الله روحه في أحاديث السؤال، قال رحمه الله: أما رؤيا موسى في الطواف فهذا كان رؤيا منام لم يكن ليلة المعراج، كذلك جاء مفسرا لما رأى المسيح أيضا، ورأى الدجال، أما رؤيته ورؤية غيره من الأنبياء ليلة المعراج في السماء، لما رأى آدم في السماء الدنيا، ورأى يحيى وعيسى، فهذا رأى أرواحهم مصورة في صورة أبدانهم.. وأما كونه رأى موسى يصلي في قبره، ورآه في السماء أيضا، فهذان لا منافاة بينهما فإن أمر الأرواح من جنس أمر الملائكة، في اللحظة الواحدة تصعد وتهبط، كالملك ليست كالبدن ... إلى آخر ما نقله»[1].

ويورد الشيخ أحمد بن عيسى الأدلة المتعددة على ترادف الدعاء والنداء وأنهما بمعنى واحد، فكان مما قاله رحمه الله ردا على من فرق بينهما: «كأنه لم يسمع ما ذكره الله في كتابه من أن مدلول النداء والدعاء واحد، قال الله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝٣ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾ [مريم: ٢-٤]، فقوله: ﴿رَبِّ﴾ هذا هو الدعاء، سماه نداء، ثم قال: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ فتبين أن النداء في هذه الآية هو الدعاء لا غير. وقال في سورة آل عمران: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ۖ قَالَ رَبِّ﴾ [آل

(١) الدرر السنية (١/ ٢٧٤) باختصار.

عمران: ٣٨]، فقوله: ﴿رَبِّ﴾ هو الدعاء في قوله: ﴿هُنَالِكَ دَعَا﴾، وفي سورة مريم قال: ﴿إِذْ نَادَىٰ﴾ وفي سورة آل عمران قال: ﴿دَعَا﴾ والصيغة واحدة. ثم قال: ﴿إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ وقال تعالى: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وفي الحديث مرفوعا: «دَعْوَةُ أَخِي ذِي النُّونِ: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّى كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] مَا دَعَا بِهَا مَكْرُوبٌ إِلَّا فَرَّجَ اللهُ كُرْبَتَهُ». أخرجه الترمذي (٣٥٠٥)، وأحمد (١/ ١٧٠). ومما يدل على ترادف الدعاء والنداء في كلام العرب، قول الشاعر:

فقلت ادعي وأدعو فإن أندى لصوت أن ينادى داعيان[1]

يبين علامة العراق محمود الآلوسي اختلاف الحياة البرزخية عن الحياة المعهودة.. ومن ثم فلا يجوز سؤال الموتى، يقول رحمه الله: «إن الأموات لا يسألون سؤال الأحياء بوجه من الوجوه، إذ الموت غير الحياة، وما ثبت لهم من الحياة فهي برزخية غير الحياة المعهودة في الدنيا، فمن أراد بها الحياة المعهودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن وتدبره وتصرفه، ويحتاج معها إلى الطعام والشراب واللباس فهذا انتكاس ظاهر، والحس والعقل يكذبه كما يكذبه النص، ومن أراد أنها حياة أخرى غير هذه الحياة بل تعاد الروح إليه إعادة غير الإعادة

(١) الرد على الشبهات المستعينين بغير الله (ص: ١٤) باختصار.

المألوفة في الدنيا ليسأل ويمتحن في قبره فهذا حق ونفيه خطأ، وقد دل عليه النص الصحيح الصريح»[١]. ويوضح الشيخ ابن سحمان الفرق بين طلب الغوث من الأحياء، وطلبه من الأموات، والفرق بين الأحياء والأموات ... فكان من توضيحه أنه قال: «وأما الإغاثة بالأسباب العادية، وما هو في طوق البشر وقدرتهم فهذا ليس الكلام فيه، والأموات لا قدرة لهم على الأسباب العادية وما هو في طوق البشر وقدرتهم ... والله سبحانه خلق في الحي اختيارا ومشيئة بها يثاب وبها يعاقب وبها يكلف، والميت ليس له قدرة الحي، ولا يكلف، بل ينقطع عمله بموته، وتطوى صحيفته، ولا يسأل، ولا يستفتى ولا يرجع إليه في شيء مما للعباد عليه قدرة، وسائر الحيوان يفرقون بين الحي والميت»[٢]. ويرد الشيخ ابن سحمان على من جوز الاستغاثة بالأموات بشرط الإقرار بأن الله هو المؤثر، والموجد وحده سبحانه، فقال رحمه الله: «إن مجرد عدم التأثير، والخلق والإيجاد، والإعدام والنفع والضر إلا الله لا يبرئ من الشرك، فإن المشركين الذين بعث الله الرسل إليهم أيضا كانوا مقرين بأن الله هو الخالق الرازق النافع والضار، بل لا بد فيه من إخلاص توحيده وإفراده، وإخلاص التوحيد لا يتم إلا بأن يكون الدعاء كله لله والطلب منه والنداء، والاستغاثة، كلها يكون لله»[٣]. وقرر علماء

---

(١) تتمة منهاج التأسيس (ص: ٣٧٩)، وانظر: كتابه غاية الأماني (١/ ٢٥٦).

(٢) كشف غياهب الظلام (ص: ٣٠٣) بتصرف يسير.

(٣) الصواعق المرسلة الشهابية (ص: ٦٢).

الحجاز وعلماء نجد في البيان المفيد أن الدعاء عبادة يجب صرفها لله وحده، وأن صرفها لغيره شرك أكبر، فقالوا رحمهم الله: «ونعتقد أن عبادة غير الله شرك أكبر، وأن دعاء غير الله من الأموات والغائبين، وحبه كحب الله، وخوفه ورجائه ونحو ذلك شرك أكبر، وسواء دعاء عبادة أو دعاء استعانة في شدة أو رخاء، فإن الدعاء مخ العبادة، وسواء دعاه لجلب نفع أو دفع ضر»[1]. ويوضح الشيخ عبد الله بن بليهد رحمه الله أن دعاء غير الله شرك أكبر، وإن كان فاعله يعتقد أن الله بيده النفع والضر.. فقال رحمه الله: «فإن قال قائل إن من يدعو النبي ﷺ أو غيره من الأولياء لا يعتقد أنه يملك نفعا أو ضرا، ولا يطلب ذلك منه. وأن قوله عند قيامه، أو دخوله، أو خروجه أو غير ذلك من أحواله يا رسول الله أو يا فلان إن أراد به طلب النفع والضر فهو شرك، وإن أراد أنه يشفع له عند الله أو يقربه إلى الله فهذا ليس بشرك. فيقال إن شرك المشركين الذين بعث فيهم النبي ﷺ هو بتعلقهم على الأنبياء، والصالحين لطلب القربة، والشفاعة، كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]»[2]. ولما سئل أحد العلماء: هل النداء بمعنى الدعاء أم بينهما فرق؟ كان جوابه: لا فرق بينهما، وتفريق من فرق بين النداء والدعاء تفريق يرده الكتاب والسنة واللغة، ثم ذكر الأدلة من الكتاب والسنة ثم قال: «وقال في المصباح: النداء الدعاء،

---

(١) البيان المفيد (ص: ٦).

(٢) خطاب ابن بليهد أثناء اجتماع علماء الحجاز ونجد (ص: ١٧).

وقال النحاة النداء هو الدعاء بأحرف مخصوصة»[١]. ويرد الشيخ صالح بن أحمد على من ادعى أن حياة الشهداء في قبورهم حياة حقيقية، فيقول: «إن حياة الشهداء في قبورهم كما قال تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤] فنؤمن بأننا لا نشعر بحقيقة حياتهم التي أخبرنا بها سبحانه وتعالى، وهو المختص بحقيقة علمها، وأما الأستاذ فحمل قوله تعالى: ﴿لَّا تَشْعُرُونَ﴾ على عدم شعوره بالسرور والنعيم الذي هم فيه، وهذا مبلغ علمه. وتقتضي دعواه عدم موتهم، تحريم تقسيم أموالهم، على الورثة، وعدم تزوج نسائهم؛ لأنهم أحياء على زعمه، والمسلمون متفقون الوهابية وخلافهم على تقسيم أموالهم، وتزويج نسائهم كسائر الأموات»[٢]. وأما دعوى المجوزين الاستغاثة بالأموات، بحجة أن الفاعل هو الله وحده والعبد لا فعل له، فيرد القصيمي تلك الحجة فيقول: «قولك إن العبد ليس فاعلا، إما أن يكون دل عليه العقل، أو القرآن أو الحديث، أو الإجماع، أو المشاهدة، أو الضرورة، أو شيء غيرها، ولا شيء، أما العقل فإنه لا يفهم أن العبد ليس فاعلا وأنه كالريشة تقلبها الريح أنى شاءت، بل العقل يعلم أنه لا يحسن عقاب العبد، ولا ثوابه. ولا أمره، ولا نهيه، إلا إذا كان فاعلا قادرا على الفعل والترك، ولهذا لا يلوم الحجر الهاوي من أعلى إلى أسفل إذا ضر، ولا يشكره إذا نفع ... وأما القرآن فمن أوله إلى آخره ينادي بهدم هذه المقالة، منها قوله

---

(١) جريدة أم القرى (عدد: ٢٨٥).

(٢) تدمير أباطيل محمد بن أحمد نور (ص: ٧٤) بتصرف يسير.

تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وأما الحديث: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ». أخرجه البخاري (٤٩٤٧)، ومسلم (٢٦٤٧). وأما الإجماع فالسلف قاطبة يرون العبد فاعلا حقيقة لا يشذ منهم واحد. وهذا مذكور في كتاب خلق أفعال العباد للبخاري، وغيره»[1]. وعقب إيراد ما سطره بعض أئمة الدعوة السلفية وأنصارها في مسألة دعاء الموتى، اتضح جليا عظم شأن الدعاء، وأنه من آكد العبادات وأهمها وأعلاها قدرا، وأن الدعاء عبادة يجب أن لا تصرف إلا لله وحده. فمن خالف ذلك، ودعا الأموات والغائبين فقد صرف هذه العبادة العظيمة إلى غير مستحقها، فوقع في الشرك الأكبر المخرج عن دين الإسلام، وإن كان يعتقد أثناء دعائه للموتى، أن الله هو الخالق المؤثر وبيده سبحانه النفع والضر، فإن هذا لن ينفعه كما لم ينفع مشركي العرب ممن قاتلهم الرسول ﷺ لكن وهم يعترفون ويقرون بما يقر به طالبوا الحاجات من الموتى، من إقرار بتوحيد الربوبية. كما ظهر في ثنايا هذا الفصل الجواب والرد على دعواهم بعدم التفرقة بين الحي والميت، إما على حسب ظنهم، لأن الموتى لهم حياة حقيقية في قبورهم كالأحياء في دنياهم، أو عدم التفريق بينهما؛ لأن المؤثر والفاعل هو الله وحده، وليس للميت ولا للحي فعل أو تأثير. كما تبين أيضا بطلان تلبيسهم في التفرقة بين الدعاء والنداء ولله الحمد والمنة.

---

(١) البروق النجدية (ص: ٨٢) باختصار.

الشبهة: عدم صحة تقسيم الشفاعة إلى مثبتة ومنفية، وأن طلب الشفاعة شرك مطلقا.

يقول أبو هشام الشريف في جوابه عن سؤال عن الشفاعة، وهل هناك شفاعة منفية وأخرى مثبتة: «ولا توجد شفاعة منفية، لأننا لو قلنا بشفاعة منفية لكان معناه أن يشفع من لا تجوز شفاعته فترد تلك الشفاعة، ويستحيل حدوث ذلك في الآخرة. ولكن الشفاعة لا تكون إلا بشروط: أن يكون الشافع ممن يستحق أن يشفع من الأنبياء أو الشهداء أو قراء القرآن.... إلخ. وأن يؤذن له في الشفاعة. فما معنى قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]؟ يوم القيامة لا شفاعة، وإنما الشفاعة العظمى للنبي الكريم ﷺ تنهي الموقف يوم القيامة ويبدأ الحساب، ثم بعد ذلك تكون الشفاعات الأخرى»[1]. ويقول عثمان النابلسي بعد أن ذكر حديث الشفاعة: «ففي هذا الحديث أراد المؤمنون أن يستشفعوا إلى ربهم تبارك وتعالى، فيجعلوا أحد الأنبياء وسيطًا وشفيعًا لهم إلى الله تعالى ليرتاحوا من مكانهم فطلبوا الشفاعة من سيدنا آدم ثم من سيدنا نوح فسيدنا إبراهيم فسيدنا موسى فسيدنا عيسى عليهم السلام ولم يقل لهم أحد الأنبياء لقد أشركتم بطلبكم الشفاعة مناء بل كل واحد من الأنبياء وجههم لطلب

(١) ركائز التوحيد في مدرسة محمد بن عبد الوهاب (ص٨٤)، وانظر: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، تحرير المعاني وضبط القواعد (ص: ٤٣)، شبهات المبتدعة في توحيد العبادة (٢/ ١٠٠٩).

الشفاعة من غيره ممن هو أقرب عند الله تعالى ثم طلبوا الشفاعة من سيد الأولين والآخرين. فلم يقل لهم: أيها المشركون.. إن الله تعالى أعطاني الشفاعة ونهاكم عن هذا فقال: ﴿فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] كما قال ابن عبد الوهاب». ثم قال: «فإن قال مخالف: إن هؤلاء المؤمنين طلبوا من النبي ﷺ الشفاعة في الآخرة وليس في الدنيا فطلب الشفاعة في الآخرة ليس شركًا بخلاف طلبها في الدنيا. قلت: إن كلام ابن عبد الوهاب يدل على أن طلب الشفاعة من الشفيع شرك مطلقًا؛ لأن الشفاعة كلها لله ولا تكون إلا من بعد إذنه، ولا يشفع النبي ﷺ ولا غيره في أحد لا في الدنيا ولا في الآخرة حتى يأذن الله فيه ويرى أن الواجب هو أن تطلب الشفاعة من الله تعالى وليس من الشفيع، وما كان شركًا في الدنيا فهو شرك في الآخرة وما لم يكن شركًا في الدنيا فليس بشرك في الآخرة. مع أن النبي ﷺ حي في قبره يصلي وتعرض عليه أعمال أمته، وقد ثبت أن أحد الصحابة طلب الشفاعة من النبي ﷺ في الدنيا فقد روى الترمذي عن أنس رضي الله عنه قال: سألت النبي ﷺ أن يشفع لي يوم القيامة فقال: «أَنَا فَاعِلٌ». أخرجه الترمذي (٢٤٣٣)، وأحمد (١٢٨٤٨). فقد طلب شفاعة النبي ﷺ وهو في الدنيا لا في الآخرة وهذه الشفاعة رحمة من الله تعالى وكرامة للشفيع، وليس جهلاً ولا عجزاً منه تبارك وتعالى»[1].

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ٢٥٧) وما بعدها.

الجواب: لم أجد حسب بحثي من قال بأنه لا توجد شفاعة منفية وإنما هي شفاعة بشروط؟ حتى إن المعتزلة أنكروا الشفاعة لأصحاب الكبائر اعتمادا على الآيات التي ورد فيها نفي الشفاعة[١]، بل نقل الإجماع على الشفاعة المنفية عن الكافرين[٢]. والشفاعة: هي سؤال الغير أن ينفع غيره، أو أن يدفع عنه مضره، ولا بد من شافع ومشفوع له، ومشفوع فيه، ومشفوع إليه، أو هي: السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع الجناية في حقه [٣]. أي: هي التوسط في جلب الخير أو دفع الضر، فتكون الشفاعة دائرة على أمرين: جلب المنفعة ودفع البلاء[٤]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله: «والشفاعة عند الله سؤال الله التجاوز عن الذنوب والآثام للغير»[٥]. وهذه الشفاعة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع[٦]. فأما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى

---

(١) انظر: متشابه القرآن (١/ ٩١).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (١/ ٣٧٩).

(٣) التعريفات: (ص: ٢١١)، وانظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٨٥)، والكليات (ص: ٥٣٦)، لوائح الأنوار السنية (٢/ ٢٤٦).

(٤) انظر: شرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (٢/ ١٦٨).

(٥) مجموع الفتاوى (١/ ٣٢٠)، وانظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٢٦٣)، والجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٩٥).

(٦) انظر: السنة لابن أبي عاصم (٢/ ٣٩٩)، شرح صحيح مسلم (٣/ ٣٥)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ١٢)، إثبات الشفاعة للذهبي (ص: ٢٢)، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٥٨)، فتح الباري (١١/ ٤٢٦)، لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٠٨) وللاستزادة: الشفاعة للموادعي، والشفاعة عند أهل السنة والجماعة لناصر الجديع.

يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله سبحانه: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وقوله عز وجل: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]. وأما السنة: فقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في إثبات الشفاعة. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أحاديث الشفاعة كثيرة متواترة، منها في الصحيحين أحاديث متعددة، وفي السنن والمسانيد مما يكثر عدده»(١). وأما الإجماع: فقد أجمع سلف الأمة وأئمتها على إثبات الشفاعة، وعدها من معاقد العقائد التي يجب الإيمان بها، والرد على من أنكرها(٢). لكن هذه الشفاعة لا تكون إلا بشروط وانتفاء موانع(٣). يقول ابن القيم رحمه الله: «الله لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، ولا يأذن في الشفاعة إلا لمن رضي قوله وعمله ... وهو لا يرضى من القول والعمل إلا التوحيد واتباع الرسول. فهذه ثلاثة أصول تقطع شجرة الشرك من قلب من وعاها وعقلها»(٤). وأنكر المناوئ الشفاعة المنفية، والحق أن الشفاعة منها ما هو مثبت، ومنها ما هو منفي. فالشفاعة المثبتة: وهي

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣١٤)، وقد جمع الحافظ الذهبي رحمه الله جزءاً في الأحاديث الواردة في إثبات الشفاعة.

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٧)، وشرح صحيح مسلم (٣/ ٣٥)، ومجموع الفتاوى (١/ ١٤٨)، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٠٨)، الدين الخالص (٢/ ٢٢).

(٣) انظر: الدرر السنية (٢/ ١٥٨).

(٤) مدراج السالكين (١/ ٣٤١).

التي تطلب من الله، ولها شرطان: الشرط الأول: إذن الله للشافع أن يشفع لقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. الشرط الثاني: رضا الله عن الشافع والمشفوع له؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، ولقوله جل وعلا: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِىَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٦]، أما الشفاعة المنفية فهي التي تطلب من غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، والشفاعة بغير إذنه ورضاه، والشفاعة للكفار: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] ، وقال الله عن المشركين: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]. قال الإمام ابن جرير رحمه الله: «يقول تعالى ذكره: ويعبد هؤلاء المشركون الذين وصفت لك يا محمد صفتهم من دون الله الذي لا يضرهم شيئا ولا ينفعهم في الدنيا ولا في الآخرة، وذلك هو الآلهة والأصنام التي كانوا يعبدونها ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ﴾ يعني أنهم كانوا يعبدونها رجاء شفاعتها عند الله، قال الله لنبيه محمد ﷺ: قل لهم: ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ﴾، يقول: أتخبرون الله بما لا يكون في السماوات ولا في الأرض؟ وذلك أن

الآلهة لا تشفع لهم عند الله في السماوات ولا في الأرض، وكان المشركون يزعمون أنها تشفع لهم عند الله، فقال الله لنبيه: قل لهم أتخبرون الله أن ما لا يشفع في السماوات ولا في الأرض يشفع لكم فيهما؛ وذلك باطل لا تعلم حقيقته وصحته؛ بل يعلم الله أن ذلك خلاف ما تقولون وأنها لا تشفع لأحد ولا تنفع ولا تضر سبحانه وتعالى»[1]. وأخبر الله عن أهل النار من الكفار أنهم يقولون: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ﴿١٠٠﴾ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]، وهذه الآيات تحكي قول المشركين وهم في النار خالدون كيف يتحسرون ويتمنون، فلا إيمان ينجيهم، ولا عمل يخلصهم، ولا شافع يشفع لهم، ولا صديق ينقذهم، فتقطعت بهم السبل، وضرب اليأس أعماقهم، فزادهم عذاباً فوق العذاب[2]. واستدل المناوئ على إنكار الشفاعة المنفية على أنه لو قيل بالشفاعة المنفية لكان معناه أن يشفع من لا تجوز شفاعته فترد تلك الشفاعة .... فيقال: إن طلب الشفاعة من الحي الحاضر على قسمين: القسم الأول: إن كان مما يقدر عليه فهي على نوعين: إن كان المطلوب أمرا حسنا فهي مشروعة لقوله تعالى: ﴿مَّن يَشْفَعْ شَفَٰعَةً حَسَنَةً

(١) تفسير ابن جرير (١١/ ٩٨).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ١٣٥).

يَكُن لَّهُۥ نَصِيبٌ مِّنۡهَاۖ﴾ [النساء: ٨٥] وقال ﷺ: «اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا». أخرجه البخاري (١٤٣٢)، ومسلم (٢٦٢٧). وإن كان المطلوب أمراً سيئاً فهي محرمة: لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَشۡفَعۡ شَفَٰعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُۥ كِفۡلٞ مِّنۡهَاۗ﴾ [النساء: ٨٥]. القسم الثاني: إن كان مما لا يقدر عليه إلا الله تعالى: فهذا من الشرك الأكبر وهذا ما يفعله المشركون الأولون والآخرون كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. أي: ما نعبد تلك الآلهة مع الله إلا لتشفع لنا عند الله، وتقربنا عنده منزلة، فكفروا بذلك؛ لأن الشفاعة لله وحده قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ﴾ [الزمر: ٤٤]. فتبين مما سبق أن الشفاعة منها ما هو مثبت، ومنها ما هو منفي، وأن طلبها من الحي الحاضر فيما يقدر عليه جائزة. ثم قول الكاتب: ولا توجد شفاعة منفية، لأننا لو قلنا بشفاعة منفية لكان معناه أن يشفع من لا تجوز شفاعته فترد تلك الشفاعة، ويستحيل حدوث ذلك في الآخرة. ولكن الشفاعة لا تكون إلا بشروط»[1]. ثم إن قول هذا الكاتب تناقض منه؛ فإنه إذا قلنا لا يشفع أحد إلا بعد أن يؤذن له في الشفاعة كما ذكر ذلك في شروط الشفاعة، فإنه لن يشفع من لا تجوز شفاعته. وإذا قلنا أنه لا تصح الشفاعة إلا بشروط؛ فماذا نسمي الشفاعة التي لم تتحقق فيها هذه الشروط

(١) انظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/ ٤٤)، وشرح العقيدة الواسطية للفوزان (ص: ١٢١). وتوضيح مقاصد العقيدة الواسطية (ص: ١٨٦)، وفتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٥٢١).

أليست تسمى شفاعة منفية؟! أما تفسير الكاتب لقوله تعالى: ﴿وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بأنه يوم القيامة لا شفاعة، فهذا صحيح؛ لأنه لا شفاعة للكفار ولا في الكفار [١]، وهذا دليل على طلب الشفاعة من الكفار؛ لكنها لا تكون لهم لعدم توفر شروطها، وهذه هي الشفاعة المنفية. ثم إن طلب الشفاعة من النبي ﷺ في الآخرة من الشفاعة الجائزة من الحي الحاضر، وقد أذن الله له أن يشفع، وهي كرامة له. وحقيقة هذه الشفاعة هي أنه يشفع لجميع الخلق حين يؤخر الله الحساب فيطول بهم الانتظار في أرض المحشر يوم القيامة فيبلغ بهم من الغم والكرب ما لا يطيقون، فيقولون: من يشفع لنا إلى ربنا حتى يفصل بين العباد، يتمنون التحول من هذا المكان، فيأتي الناس إلى الأنبياء فيقول كل واحد منهم: لست لها، حتى إذا أتوا إلى نبينا فيقول ﷺ: «أَنَا لَهَا، فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الْآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ». أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣). فيشفع لهم في فصل القضاء، فهذه الشفاعة العظمى، وهي من خصائص النبي ﷺ، وهي من أعظم الكرامات له ﷺ. وقول الكاتب: «مع أن النبي ﷺ حي في قبره يصلي وتعرض عليه أعمال أمته». أما حياة النبي ﷺ في قبره وصلاته فهي ثابتة، قال ﷺ: «الأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءٌ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ». أخرجه

(١) إلا ما استثني من الشفاعة العامة لفصل القضاء، وشفاعة النبي ﷺ في عمه أبي طالب أن يخفف عنه العذاب.

البزار (٦٨٨٨)، وأبو يعلى (٣٤٢٥). وهي حياة برزخية الله أعلم بكيفيتها. أما عرض أعمال أمته عليه فلم يثبت بذلك دليل لا من الكتاب ولا من السنة، إلا الصلاة عليه. وحديث عرض الأعمال عليه ضعيف بجميع طرقه[1]، ومعارض بحديث: «لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضَ حَتَّى عَرَفْتُهُمُ اخْتُلِجُوا دُونِي، فَأَقُولُ أَصْحَابِي، فَيَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ». أخرجه البخاري (٦٥٨٢)، ومسلم (٢٣٠٤). ولو كانت الأعمال تعرض عليه، لم يقال له: «لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ». وقول الكاتب: «قد ثبت أن أحد الصحابة طلب الشفاعة من النبي ﷺ في الدنيا، فقد روى الترمذي عن أنس رضي الله عنه قال: سألت النبي ﷺ أن يشفع لي يوم القيامة فقال: «أَنَا فَاعِلٌ». أخرجه الترمذي (٢٤٣٣)، وأحمد (١٢٨٤٨). فالحديث حجة عليه لا له، فهو كما قال: فقد طلب شفاعة النبي ﷺ وهو في الدنيا لا في الآخرة، فهو طلب الشفاعة من النبي ﷺ وهو حي حاضر، ولم يطلبها من ميت ولا غائب. وقول الكاتب: (إن كلام ابن عبد الوهاب وأتباعه يدل على أن طلب الشفاعة من الشفيع شرك مطلقًا). لم يبين الكاتب مراده بقوله: «مطلقا»، هل يقصد في الدنيا والآخرة، وفيما يقدر عليه وفيما لا يقدر عليه، ومن الحي الحاضر ومن الميت؟! فهذا القول بهذا الإطلاق لا أعلم حسب بحثي أحدا قال به من أهل العلم، ولا من أئمة الدعوة، ثم هو لم يذكر موضعه من كلام الإمام رحمه

(١) انظر: السلسلة الضعيفة، برقم (٩٧٥).

الله؛ بل إن الإمام أفرد لموضوع الشفاعة بابا في كتابه: كتاب التوحيد، وذكر فيه الأدلة على الشفاعة المثبتة والشفاعة المنفية، ثم ذكر من المسائل: «الثانية: صفة الشفاعة المنفية. الثالثة: صفة الشفاعة المثبتة. الرابعة: ذكر الشفاعة الكبرى، وهي المقام المحمود. الخامسة: صفة ما يفعله، وأنه لا يبدأ بالشفاعة أولا، بل يسجد، فإذا أذن الله له شفع. السادسة: من أسعد الناس بها؟ السابعة: أنها لا تكون لمن أشرك بالله الثامنة: بيان حقيقتها. وتتابع أئمة الدعوة على شرحه[1].

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد (ص٢٢٧)، وفتح المجيد (ص: ٢٢٧)، وحاشية كتاب التوحيد (ص: ١٣٣)، والقول المفيد (١/ ٣٢٩).

الشبهة: مخالفة الإمام وأتباعه لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في إثبات الكرامة والتصرف للولي بعد وفاته.

يقول عثمان النابلسي إن: «ابن تيمية وابن القيم يثبتان الكرامة والتصرف للولي بعد وفاته، والوهابية يكفرون القائلين بذلك. قال ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (ص:٣٧٣): (وكذلك أيضاً ما يروى: أن رجلاً جاء إلى قبر النبي ﷺ، فشكا إليه الجدب في عام الرمادة، فرآه وهو يأمره أن يأتي عمر، فيأمره أن يخرج يستسقى بالناس، فإن هذا ليس من هذا الباب، ومثل هذا يقع كثيراً لمن هو دون النبي ﷺ، وأعرف من هذا وقائع. وكذلك سؤال بعضهم للنبي ﷺ، أو لغيره من أمته حاجة فتقضى له، فإن هذا قد وقع كثيراً، وليس هو مما نحن فيه. فهذا القدر إذا وقع يكون كرامة لصاحب القبر، أما أن يدل على حسن حال السائل، فلا فرق بين هذا وهذا). في هذا النص وغيره مما نقلته سابقاً، يرى ابن تيمية أن للأولياء كرامات بعد موتهم، وذهب إلى مثله ابن القيم في الروح فقال ص:١٠٣: (فإذا كان هذا وهي الروح محبوسة في بدنها، أي: في الحياة، فكيف إذا تجردت وفارقته واجتمعت فيها قواها، وكانت في أصل شأنها روحاً علية زكية كبيرة ذات همة عالية؟ فهذه لها بعد مفارقة البدن بالموت شأن آخر وفعل آخر، وقد تواترت الرؤيا في أصناف بني آدم على فعل الأرواح بعد موتها ما لا تقدر على مثله حال اتصالها بالبدن من هزيمة الجيوش الكثيرة بالواحد والاثنين والعدد القليل

ونحو ذلك، وكم قد رثى في النوم النبي ومعه أبو بكر وعمر، قد هزمت أرواحهم عساكر الكفر والظلم، فإذا بجيشوهم مغلوبة مكسورة مع كثرة عددهم وعددهم وضعف المؤمنين وقلتهم). فابن تيمية وابن القيم يثبتان تصرفات الأرواح بعد الممات على سبيل الكرامة، إلا أن الوهابية يعتبرون ذلك شركًا محققًا، فقد قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن من مشايخ الوهابية عن معتقدات طائفته، في رسالة أملاها على لسان راشد بن عبيد الله الغزي، الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٥٠٢): (وكذلك: ينكرون ويكفرون - أي: الوهابية - من قال بأن الأرواح المشايخ تصرفات بعد الممات وأن ذلك لهم على سبيل الكرامات، فإن هذا من أشنع الأقوال المكفرة، وأضلها المصادمة للكتاب المصدق، ولما فيه من الشرك المحقق).»[1].

الجواب: الكرامة لغة: مصدر (كرم)، أو اسم مصدر من (كرم) أو (أكرم). والكاف والراء والميم: أصل صحيح، له بابان؛ أحدهما: شرف الشيء في نفسه، أو شرف في خلق من الأخلاق[2]. أما اصطلاحًا: فلم ترد الكرامة بهذا اللفظ في الكتاب ولا السنة ولا كلام الصحابة، وقد سماها الله آية، فقال بعد ذكر كرامة أهل الكهف: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ

(١) الرؤية الوهابية للتوحيد (ص: ٣١١) وما بعدها، وانظر: التوسل بالصالحين بين المجيزين والمانعين (ص: ٨٠) وما بعدها، وحكم الصحابة العلية على القبور والصوفية (ص: ١٤٥) وما بعدها، وشبهات المبتدعة في توحيد العبادة (١/ ٥١٥).

(٢) مقاييس اللغة (٥/ ١٧٢).

ٱللَّهِ﴾ [الكهف: ١٧]، فهي آيات وبراهين على قدرة الله، ودالة على كرامة صاحبها وإنما سميت بهذا في الكهف تمييزاً لها عن المعجزة، وهذا التفريق في اللفظ إنما قال به كثير من المتأخرين (١)، ثم شاع، وصار هو المقول به في عامة أقوال العلماء. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : «اسم المعجزة يعم كل خارق للعادة في اللغة وعرف الأئمة المتقدمين كالإمام أحمد بن حنبل وغيره – ويسمونها: الآيات – لكن كثيرا من المتأخرين يفرق في اللفظ بينهما فيجعل المعجزة للنبي والكرامة للولي وجماعهما الأمر الخارق للعادة»(٢). وعرفها الشيخ ابن عثيمين رحمه الله بقوله: «الكرامة: أمر خارق للعادة، يجريه الله تعالى على يد ولي، تأييدا له، أو إعانة، أو تثبيتا، أو نصرا للدين»(٣). ويقول محمود شكري الألوسي رحمه الله: «كل من يذكر تعريف الكرامة وحدها يقول: هي خرق الله العادة لوليه لحكمة ومصلحة تعود عليه أو على غيره»(٤). وهي بهذا التعريف لا ينكره أحد من أئمة السلف، فأهل أهل السنة والجماعة يؤمنون بكرامات الأولياء وأنها حق باتفاق أئمة الإسلام والسنة والجماعة، وقد دل عليها القرآن في غير موضوع، والأحاديث الصحيحة

---

(١) انظر: النبوات (ص: ١٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٣١٢).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٨/ ٦٢٦).

(٤) فتح المنان (ص: ٤١٣)، وانظر: لوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٩٢)، والدرر السنية (١١/ ٢١١)، وفتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٣٨٨).

والآثار المتواترة عن الصحابة والتابعين وغيرهم؛ وإنما أنكرها أهل البدع من المعتزلة والجهمية ومن تابعهم[١]. يقول الطحاوي رحمه الله في عقيدته: «ونؤمن بما جاء من كراماتهم وصح عن الثقات من روايا تهم»[٢]. ويقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «وأقر بكرامات الأولياء، وما لهم من المكاشفات، إلا أنهم لا يستحقون من حق الله تعالى شيئًا، ولا يطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله»[٣]. ويذكر الإمام رحمه الله الواجب في حق أولياء الله الصالحين فيقول: «الواجب عليهم حبهم واتباعهم والإقرار بكرامتهم، ولا يجحد كرامات الأولياء إلا أهل البدع والضلال، ودين الله وسط بين طرفين وهدى بين ضلالتين، وحق بين باطلين»[٤]. ويؤكد أتباع الدعوة من بعد الشيخ محمد بن عبد الوهاب هذا الاعتقاد ويقررونه. يقول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «ولا ننكر كرامات الأولياء، ونعترف لهم بالحق، وأنهم على هدى من ربهم، مهما ساروا على الطريقة الشرعية والقوانين المرعية، إلا أنهم لا يستحقون شيئًا من أنواع العبادات، لا حال الحياة، ولا بعد الممات بل يطلب من أحدهم الدعاء في حالة حياته،

---

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية (١/ ١٢٠).

(٢) العقيدة الطحاوية (ص: ٨٤).

(٣) الدرر السنية (١/ ٣٢).

(٤) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ١٦٩).

بل ومن كل مسلم[١]. وقد سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن عن كرامات الأولياء، فأجاب عن ذلك فكان مما قاله: «مسألة: كرامات الأولياء حق، فهل تنتهي إلى إحياء الموتى وغيرها من المعجزات؟ كرامات الأولياء حق عند أهل السنة والجماعة، والولي أعطي الكرامة ببركة اتباعه للنبي، فلا تظهر حقيقة الكرامة عليه، إلا إذا كان داعياً لاتباع النبي ﷺ بريئاً من كل بدعة وانحراف عن شريعته، فببركة اتباعه يؤيده الله تعالى بملائكته وبروح منه»[٢]. وقد صنف أهل السنة والجماعة الكتب في كرامات الأولياء وأخبارهم، مثل ما في كتاب الزهد للإمام أحمد، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، وكرامات الأولياء للالكائي[٣]. ونسبة هذا القول - عدم تكفير القائل بإثبات الكرامة والتصرف للولي بعد وفاته - لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم لا تصح فشيخ الإسلام وابن القيم يثبتون الكرامة للأولياء؛ ولكن ينكرون الاعتقادات الباطلة، ويدل عليه كلام ابن تيمية نفسه في نفس الموضع الذي نقل منه الكاتب لكن عادة بعض أهل البدع بتر النصوص وعدم النقل الصحيح، وسأنقل كلام ابن تيمية رحمه الله، والجواب عن هذه الشبهة من كلامه، حيث يقول: «ولا يدخل في هذا الباب - أي: استجابة الدعاء

---

(١) الدرر السنية (١/ ٢٣١).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٢/ ٨٣).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية (٨/ ١٣٥)، وكرامات الأولياء للعنقري (ص: ٣٩) وما بعدها، وكرامات الأولياء للأبي (ص: ١٩) وما بعدها.

عند القبر - ما يروى من أن قومًا سمعوا رد السلام من قبر النبي، أو قبور غيره من الصالحين. وأن سعيد بن المسيب كان يسمع الأذان من القبر ليالي الحرة، ونحو ذلك. فهذا كله حق ليس مما نحن فيه، والأمر أجل من ذلك وأعظم. وكذلك أيضًا ما يروى: أن رجلاً جاء إلى قبر النبي، فشكا إليه الجدب عام الرمادة، فرآه وهو يأمره أن يأتي عمر، فيأمره أن يخرج يستسقى بالناس. فإن هذا ليس من هذا الباب. ومثل هذا يقع كثيراً لمن هو دون النبي، وأعرف من هذا وقائع[1]. وكذلك سؤال بعضهم للنبي، أو لغيره من أمته حاجة فتقضى له، فإن هذا قد وقع كثيراً، وليس هو مما نحن فيه. وعليك أن تعلم أن إجابة النبي ﷺ أو غيره لهؤلاء السائلين، ليس مما يدل على استحباب السؤال، فإنه هو القائل: «وَإِنَّ أَحَدَهُمْ لَيَسْأَلُنِي الْمَسْأَلَةَ، فَأُعْطِيهَا إِيَّاهُ، فَيَخْرُجُ بِهَا مُتَأَبِّطُهَا، وَمَا هِيَ لَهُمْ إِلَّا نَارٌ»، فقالوا: يا رسول الله، فلم تعطيهم؟ قال: «إِنَّهُمْ يَأْبَوْنَ إِلَّا أَنْ يَسْأَلُونِي، وَيَأْبَى اللهُ لِي الْبُخْلَ». أخرجه أحمد (١١٠٠٤). وأكثر هؤلاء السائلين الملحين لما هم فيه من الحال، لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم، كما أن السائلين به في الحياة كانوا كذلك، وفيهم من أجيب وأمر بالخروج من المدينة. فهذا القدر إذا وقع يكون كرامة لصاحب القبر، أما أن يدل على حسن حال السائل، فلا فرق بين هذا وهذا، فإن الخلق لم ينهوا عن

---

(١) يريد به أن الوقائع القدرية في مثل هذا لها أسباب متعددة لا يحيط بها إلا الله، فلا يستدل بها على التشريع والاستحباب أو الجواز. انظر: مصباح الظلام في الرد على من كذب الشيخ الإمام (ص: ٥٠٧).

الصلاة عند القبور، واتخاذها مساجد استهانة بأهلها، بل لما يخاف عليهم من الفتنة، وإنما تكون الفتنة إذا انعقد سببها، فلولا أنه قد يحصل عند القبور ما يخاف الافتتان به لما نهى الناس عن ذلك. وكذلك ما يذكر من الكرامات وخوارق العادات التي توجد عند قبور الأنبياء والصالحين، مثل نزول الأنوار والملائكة عندها، وتوقي الشياطين والبهائم لها، واندفاع النار عنها وعمن جاورها، وشفاعة بعضهم في جيرانه من الموتى، واستحباب الاندفان عند بعضهم، وحصول الأنس والسكينة عندها، ونزول العذاب بمن أهانها، فجنس هذا حق، ليس مما نحن فيه. وما في قبور الأنبياء والصالحين من كرامة الله ورحمته وما لها عند الله من الحرمة والكرامة فوق ما يتوهمه أكثر الخلق، لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك. وكل هذا لا يقتضي استحباب الصلاة، أو قصد الدعاء أو النسك عندها، لما في قصد العبادات عندها من المفاسد التي علمها الشارع .... فذكرت هذه الأمور لأنها مما يتوهم معارضته لما قدمناه، وليس كذلك»[1]. فهذا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يبين فيه الكرامة للولي أو صاحب القبر، ثم ذكر بعدها أن هذه الكرامة لا تستوجب المخالفة الشرعية والاعتقاد الباطل في هؤلاء الأولياء[2].

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٥٤) وما بعدها باختصار.

(٢) انظر: تفصيل عقيدة أهل السنة والجماعة في الكرامات والرد على المخالفين في كتاب: كرامات الأولياء د. عبد الله العنقري.

وهو موافق لما ذكره الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله. وقال شيخ الإسلام أيضا: «أما المهتدون، فهم لا ينكرون ما خلقه الله من القوى والطبائع في جميع الأجسام والأرواح، إذ الجميع خلق الله، لكنهم يؤمنون بما وراء ذلك من قدرة الله التي هو بها على كل شيء قدير، ومن أنه كل يوم هو في شأن، ومن أن إجابته لعبده المؤمن خارجة عن قوة نفسه، وتصرف جسمه وروحه، وبأن الله يخرق العادات لأنبيائه، لإظهار صدقهم ولإكرامهم بذلك. ونحو ذلك من حكمه، وكذلك يخرقها لأوليائه تارة لتأييد دينه بذلك، وتارة تعجيلاً لبعض ثوابهم في الدنيا، وتارة إنعاماً عليهم بجلب نعمة أو دفع نقمة، ولغير ذلك، ويؤمنون بأن الله يرد بما أمرهم به من الأعمال الصالحة والدعوات المشروعة ما جعله في قوى الأجسام والأنفس، ولا يلتفتون إلى الأوهام التي دلت الأدلة العقلية أو الشرعية على فسادها، ولا يعملون بما حرمته الشريعة، وإن ظن أن له تأثيراً. وأما العلم بغلبة السبب فله طرق في الأمور الشرعية، كما له طرق في الأمور الطبيعية منها: الاضطرار، فإن الناس لما عطشوا وجاءوا على عهد رسول الله، فأخذ غير مرة ماء قليلاً، فوضع يده الكريمة فيه حتى فار الماء من بين أصابعه، ووضع يده الكريمة في الطعام، وبرك فيه حتى كثر كثرة خارجة عن العادة، فإن العلم بهذا الاقتران المعين، يوجب العلم بأن كثرة الماء والطعام كانت بسببه، علما ضروريا، كما يعلم أن الرجل إذا ضرب بالسيف ضربة شديدة صرعته فمات، أن الموت كان منها، بل أوكد، فإن العلم

بأن كثرة الماء والطعام ليس له سبب معتاد في مثل ذلك أصلا، مع أنا مع أن العلم بهذه المقارنة يوجب علما ضروريا بذلك .... وبالجملة: فالعلم بأن هذا كان هو السبب أو بعض السبب أو شرط السبب، في هذا الأمر الحادث، قد يعلم كثيراً وقد يظن كثيراً وقد يتوهم كثيراً وهما ليس له مستند صحيح إلا ضعف العقل.. ويكفيك أن كل ما يظن أنه سبب الحصول المطالب مما حرمته الشريعة من دعاء أو غيره لابد فيه من أحد أمرين: إما أن لا يكون سببًا صحيحًا، كدعاء من لا يسمع ولا يبصر، ولا يغني عنك شيئًا. وإما أن يكون ضرره أكثر من نفعه. فأما ما كان سببًا صحيحًا منفعته أكثر من مضرته، فلا ينهى عنه الشرع بحال. وكل ما لم يشرع من العبادات مع قيام المقتضى لفعله من غير مانع فإنه من باب المنهي عنه»[1]. وأما القصة التي ذكرها: «أن رجلاً جاء إلى قبر النبي ﷺ فشكا إليه الجدب عام الرمادة، فرآه وهو يأمره أن يأتي عمر، فيأمره أن يخرج يستسقى بالناس»، فقوله: «فرآه» هذه رؤيا منامية وليست أمرا نبويا، والرؤيا لا يؤخذ منها أحكاما. وأما النقل عن ابن القيم فإذا كان هذا وهي – الروح – محبوسة في بدنها – أي: في الحياة – فكيف إذا تجردت وفارقته». فإن كلام ابن القيم رحمه الله عن الروح وأحكامها، وليس في كلامه دعوى السؤال الأموات والمقبورين من الصالحين بل إنه

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧١٧) باختصار.

رحمه الله يحارب ذلك بشدة وينتقده ويصف فاعله بالشرك في الألوهية[١]. ثم هو يقول: «وقد تواترت الرؤيا»، و «كم قد رئي - في النوم -»، وكل هذا يدخل في باب الرؤيا الصالحة والمبشرات، وهذا كما يرى البعض رؤيا كثيرة يرى فيها النبي ﷺ أو بعض الصالحين ويسأله عن أشياء ويرشده النبي إلى الصواب ويرشده الشيخ الصالح إلى الخير. وهي رؤيا منامية ولا يترتب عليها أحكام شرعية، وإنما يستأنس بها. وأما احتجاجكم بكلام شيخ الإسلام ابن تيميه وتلميذه ابن القيم، يحتاج إلى أمرين: أحدهما: ثبوت ذلك عنهما. والثاني: معرفة معنى كلامهما[٢]. ثم إذا كنتم تستدلون بكلام ابن تيمية وابن القيم في هذه المسألة، فلماذا لا تستدلون ببقية كلامهم في مسائل التوحيد والشرك؟! ولكن مراد القوم من نقل هذا الكلام لابن تيمية وغيره هو الخلط بين إنكار الشركيات وإنكار الكرامة ليلبسوا على الناس: وقد نبه العلامة محمود الألوسي على أن الغلاة تعمدوا الخلط في هذا الموضوع، ليربطوا ما بين إنكار الشركيات وإنكار الكرامة، فقال رحمه الله: «من الأمور التي يجب التنبيه عليها أن من مكايد الغلاة التي كادوا بها العوام أنهم يقولون: إن الاستغاثة بالأموات ونداءهم في المهمات وشد الرحال لزيارة قبورهم وتقديم قرابينهم إليها ونذورهم هو من علامات محبتهم والتقرب

---

(١) انظر: مدراج السالكين (١/ ٣٥٣)، وإغاثة اللهفان (١/ ١٩٥)، والداء والدواء (ص: ١٨٤).

(٢) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ١٣٧).

بقربتهم، ومن أنكر ذلك وأبى ما هنالك، ونهى عن زخرفتها ... وقصد أهلها في طلب الحاجات والالتجاء إليها في المهمات فهو من المبغضين للصالحين، والمنكرين لكرامات الأولياء والصديقين»[1].

(١) غاية الأماني (١/ ٣٧).

الشبهة: الاستغاثة مراتب وقد تلقاها الفقهاء بالقبول.

الجواب: لا شك أن وجوب إفراد الله تعالى وحده بالدعاء دون غيره من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، فالله عز وجل شرع لعباده دعاءه وحده لا شريك له، وهو سبحانه يستجيب لهم في كل زمان ومكان، على اختلاف حاجاتهم وتنوع لغاتهم، كما قال سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقد درج المخالفون قديما وحديثا بإلقاء الشبهات في هذا الأصل العظيم؛ إما من الآثار الضعيفة التي لا تقوم بها حجة، أو من كلام متشابه لأهل العلم، فبعض هذه الشبهات يكون لها أصل صحيح عند أهل العلم، لكن يستدل بها المخالف على غير مطلوبها، وقد يكون هذا العالم الذي يستدل به المخالف قد وقع في بدعة، أو نقل قولا مستندا إلى حديث ضعيف أو أثر ظنه صحيحا، ثم ذهل عن لوازمه ولم يلتزم تلك اللوازم، ثم يأتي بعض المخالفين من المعاصرين ليستدلوا بكلام هذا العالم المخطئ، ويتأولونه على إباحة الشرك الصريح، مع أن كلام هذا العالم ومقصوده لا يدل على ذلك بالضرورة. **ومن تلك الدعاوى: أن الاستغاثة بالرسول متلقاه بالقبول عند الفقهاء قديما وحديثا:** واحتجوا على ذلك بأمرين: الأول: ما ذكره الفقهاء من حكاية العتبي في باب المناسك وآداب الزيارة. الثاني: الإجماع الذي ذكره تقي الدين السبكي من جواز الاستغاثة بالرسول. الشبهة الأولى:

حكاية العتبي: من هذه الشبه التي بنيت على كلام مجمل لبعض الفقهاء حكاية العتبي المشهورة التي رواها البيهقي وغيره، وذكرها الفقهاء والمفسرون. قال البيهقي رحمه الله: أخبرنا أبو علي الروذباري، حدثنا عمرو بن محمد بن عمرو بن الحسين بن بقية إملاء، حدثنا شكر الهروي، حدثنا يزيد الرقاشي، عن محمد بن روح بن يزيد البصري، حدثني أبو حرب الهلالي قال: حج أعرابي، فلما جاء إلى باب مسجد رسول الله ﷺ أناخ راحلته فعقلها، ثم دخل المسجد حتى أتى القبر، ووقف بحذاء وجه رسول الله ﷺ فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، جئتك مثقلا بالذنوب والخطايا، مستشفعا بك على ربك؛ لأنه قال في محكم كتابه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، وقد جئتك بأبي أنت وأمي مثقلا بالذنوب والخطايا، أستشفع بك على ربك أن يغفر لي ذنوبي وأن تشفع في[1]. والشبهة الواقعة في هذا الحديث لا تنجلي بتضعيف الحديث فقط كما يفعل بعض الباحثين المعاصرين مكتفين بذلك في إبطاله، فهذا وإن كان وجها قويا من وجوه الرد، إلا أنه لا يكفي؛ وذلك لأن جماعة كبيرة من فقهاء الأمة العدول كابن قدامة وغيره تتابعوا على ذكر هذه القصة في كتاب المناسك من كتب الفقه، فالمخالف يتمسك بإمرار معناه عند الفقهاء، ولو أنه يتضمن معنى شركيا ما مرروه وقبلوه. وحاصل الجواب عن

(١) شعب الإيمان (٣/ ٤٩٥).

ذلك من وجهين: الوجه الأول: هذه الحكاية على ضعف إسنادها لا تتضمن شركا ولا طلبا للشفاعة، وإنما تضمنت توسلا وتشفعا بالنبي ﷺ إلى الله، وإن كانت بصيغة المخاطبة والإخبار له، لذلك قال ابن عبد الهادي عن تلك القصة: «ولو كانت ثابتة لم يكن فيها حجة على مطلوب المعترض»[1]. وهذا صريح في أن الحافظ ابن عبد الهادي لا يراها تدل على مطلوب من استدل بها حتى مع بطلانها عنده، وذلك لأنها قد تخرج مخرج التوسل والتشفع، وهي من مسائل الخلاف الفقهي، وخطاب الأعرابي للنبي ﷺ خرج مخرج الاستحضار في القلب، أو أن الأعرابي أخطأ لكونه ليس من أهل العلم، فأراد أن يحظى بشرف من شملته الآية كالصحابة في حياة النبي ﷺ، كمن يأتي باكيا إلى قبر أبيه قائلا: أرجوك أن تسامحني يا أبت. فهذه وأمثالها لا يمكن أن تخرج مخرج الشرك، فهي تخرج منه مخرج المرة ونحوها، التي لا يقاس عليها. الوجه الثاني: أن الفقهاء في آداب الزيارة لم ينقلوا الحديث، بل تصرفوا في ألفاظه بما يناسب المقام، واستلوا منه معنى التوسل دون الاستغاثة، وجعلوا الطلب موجها لله عز وجل دون غيره. ويظهر هذا جليا في تصرف ابن قدامة حيث قال: وتقول: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام عليك يا نبي الله وخيرته من خلقه وعباده، أشهد ألا إله إلا الله... إلى أن قال: اللهم إنك قلت وقولك الحق: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص: ٢٥٣).

فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، وقد أتيتك مستغفرا من ذنوبي مستشفعا بك إلى ربي، فأسألك يا رب أن توجب لي المغفرة كما أوجبتها لمن أتاه في حياته، اللهم اجعله أول الشافعين وأنجح السائلين»[1]. فقول ابن قدامة: «فأسألك يا رب أن توجب لي المغفرة...» فيه الطلب من الله تعالى، لا من النبي ﷺ. أما مخاطبة النبي ﷺ في قوله: «وقد أتيتك مستغفرا مستشفعا بك إلى ربي»، فهي من باب الإخبار، من جنس مخاطبة أبي بكر وعمر سواء بسواء حال السلام عليهما، دون الطلب منهما، ومن جنس خطابه في التشهد: السلام عليك أيها النبي. ومعلوم أن «أيها» من أدوات النداء كما هو معروف عند أهل اللغة، وليست هذه من الاستغاثة الشركية بحال. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قوله: يا محمد يا نبي الله. هذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادى في القلب، فيخاطب المشهود بالقلب، كما يقول المصلي: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا، يخاطب من يتصوره في نفسه وإن لم يكن في الخارج من يسمع الخطاب»[2]. ويتجلى هذا أيضا عند النووي حيث يقول: «ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله ﷺ، ويتوسل به في حق نفسه، ويستشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى، ومن أحسن ما يقول ما حكاه

(١) المغني (٣/ ٢٧٨).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ٣١٩).

الماوردي والقاضي أبو الطيب وسائر أصحابنا عن العتبي مستحسنين له»[1]. فقول النووي: «ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به إلى ربه» يدل على مطلوب التوسل لا الاستغاثة. ومما سبق يتبين جليا أن الفقهاء رحمهم الله لم يمرروا معنى شركيا كما يزعم غلاة الصوفية؛ وذلك لأنهم قد جعلوا الطلب والسؤال من الله وحده، وإن مرروا معنى التوسل بالنبي ﷺ المتنازع فيه عند المتأخرين، وهو من مسائل الفقه التي قد تخفى أدلتها، ولا يُبدع المخالف فيها. والقصد أن كلام فقهاء المتأخرين يقع في باب الخطأ الذي يستدرك عليهم، والبحث إنما يكون في مدى صواب الفقهاء أو خطئهم في الاعتماد على أثر ضعيف أو إمرار معناه في التوسل، وليس البحث من باب وقوعهم في الشرك من عدمه، وهذا الاستدراك الشرعي هو دور المحققين من أهل العلم كابن تيمية وابن القيم وابن عبد الهادي ونحوهم، وهو أمر لا يوجب الشذوذ عن مجموع الأمة كما يدعي الخصوم؛ لأن هذا أمر وارد في سائر مسائل العلم، فما زال العلماء قديما وحديثا يستدرك بعضهم على بعض في الحواشي والشروحات دون نكير، وقد خالف العز بن عبد السلام فقهاء زمانه في إباحتهم التوسل بالصالحين، وقصر جوازه على أن يكون بالنبي ﷺ خاصة، وعلق ذلك على صحة الحديث فقال: «لا يجوز أن يتوسل إلى الله

(١) المجموع (٨/ ٢١٧).

بأحد من خلقه إلا برسول الله ﷺ إن صح حديث الأعمى»[1]. ولم يتهم أحد العز بن عبد السلام بالشذوذ، فما دام الفقيه لم يخرج عن سنن العلم وأصوله، فالاستدراك أمر متعين لا غضاضة فيه. يقول الحافظ ابن عبد الهادي: «وحكاية الأعرابي المشهورة التي ذكرها المصنفون في مناسكهم وفي بعض طرقها أن الأعرابي ركب راحلته وانصرف، وذلك يدل أنه كان مسافرا، والحكاية المذكورة ذكرها جماعة من الأئمة عن العتبي، واسمه محمد بن عبد الله بن عمرو بن معاوية بن عمرو بن عتبة بن أبي سفيان صخر بن حرب، كان من أفصح الناس، صاحب أخبار ورواية للأدب، وحدث عن أبيه وسفيان بن عيينة، توفي سنة ثمان وعشرين ومائتين، يكنى أبا عبد الرحمن. وذكرها ابن عساكر في تاريخه وابن الجوزي في مثير العزم الساكن وغيرهما بأسانيدهم إلى محمد بن حرب الهلالي قال: دخلت المدينة فأتيت قبر النبي ﷺ، فزرته فجلست حذاءه، فجاء أعرابي فزاره ثم قال: يا خير الرسل، إن الله أنزل عليك كتابا صادقا قال فيه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابَا رَّحِيمَا﴾ [النساء: ٦٤]، وقد جئتك مستغفرا من ذنبي مستشفعا بك إلى ربي، ثم بكى وأنشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيبهن القاع والأكم

---

(١) ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ٣١٠).

نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ثم استغفر وانصرف، فرقدت فرأيت النبي ﷺ في نومي وهو يقول: الحق الرجل فبشره أن الله قد غفر له بشفاعتي، فاستيقظت فخرجت أطلبه فلم لأجده... إلى أن قال: هذا آخر ما أورده المعترض في الباب الثالث، وهذه الحكاية التي ذكرها بعضهم يرويها عن العتبي بلا إسناد، وبعضهم يرويها عن محمد بن حرب الهلالي، وبعضهم يرويها عن محمد بن حرب عن أبي الحسن الزعفراني عن الأعرابي، وقد ذكرها البيهقي في كتاب شعب الإيمان بإسناد مظلم عن محمد بن روح بن يزيد بن البصري، حدثني أبو حرب الهلالي قال: حج أعرابي، فلما جاء إلى باب مسجد رسول الله ﷺ أناخ راحلته فعقلها، ثم دخل المسجد حتى أتى القبر، ثم ذكر نحو ما تقدم، وقد وضع لها بعض الكذابين إسنادا إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ... وفي الجملة: ليست هذه الحكاية المنكرة عن الأعرابي مما يقوم به حجة، وإسنادها مظلم مختلق ولفظها مختلق أيضا، ولو كانت ثابتة لم يكن فيها حجة على مطلوب المعترض، ولا يصلح الاحتجاج بمثل هذه الحكاية، ولا الاعتماد على مثلها عند أهل العلم، وبالله التوفيق»[1]. واعتراض علماء كابن تيمية وموافقة جماعة من الفقهاء له في زمنه كشمس الدين ابن عبد الهادي وغيره ينقض دعوى تلقي العلماء لمعناها بالقبول، لا سيما أن موافقة ابن عبد الهادي لابن تيمية لم

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص: ٢٥٢).

تكن تقليدا له، بل من باب الاتفاق عن علم، يكفي أن الذهبي يقول عن ابن عبد الهادي: «والله، ما اجتمعت به إلا واستفدت منه»[١]، وهذه الكلمة ممن هو في فحولة الذهبي المعروف عنه عدم المجاملة تنبئ بقدر ابن عبد الهادي وإمامته. الشبهة الثانية: دعوى الإجماع: تتمثل هذه الشبهة في الإجماع الذي ذكره تقي الدين السبكي من جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ، حيث يقول رحمه الله: «اعلم أنه يجوز ويحسن التوسل والاستغاثة والتشفع بالنبي ﷺ إلى ربه سبحانه وتعالى وجواز ذلك وحسنه من الأمور المعلومة لكل ذي دين، المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين وسير السلف الصالحين والعلماء والعوام من المسلمين. ولم ينكر أحد ذلك من أهل الأديان، ولا سمع به في زمن من الأزمان، حتى جاء ابن تيمية، فتكلم في ذلك بكلام يلبس فيه على الضعفاء الأغمار، وابتدع ما لم يسبق إليه في سائر الأعصار»[٢]. والجواب عنها من وجهين: الوجه الأول: مما يبطل دعوى السبكي الإجماع وتلقي الفقهاء للاستغاثة بالقبول وأنه لا خصوصية لابن تيمية في إنكارها أنه قد سئل القاضي الفقيه أبو يعلى ابن الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨ هـ) عن مسائل وردت عليه من مكة وكان منها: ما تقول في قول الإنسان إذا عثر: محمد أو علي؟ فأجاب: إن قصد الاستعانة فهو مخطئ؛ لأن الغوث من الله تعالى،

---

(١) انظر: ذيل التذكرة (ص: ٤٩)، وذيل العبر (ص: ١٣٢).

(٢) شفاء السقام (ص: ٣١٥).

فقال: وهما ميتان فلا يصح الغوث منهما، ولأنه يجب تقديم الله على غيره»[1]. وكذلك تلميذه الأصولي ابن عقيل، يقول فيما أنكره من استغاثة العوام وأنها من موجبات الكفر: «وخطاب الموتى بالألواح وكتب الرقاع فيها: يا مولاي، افعل لي كذا وكذا، وأخذ التراب تبركا وإفاضة الطيب على القبور وشد الرحال إليها»[2]. ومن النقلين السابقين عن أئمة الحنابلة المتقدمين يتبين بطلان دعوى أن الاستغاثة متلقاة بالقبول عند الفقهاء، وبطلان دعوى السبكي أن الأمة أجمعت على الاستغاثة بالرسول حيا وميتا، فهذا القاضي أبو يعلى وهو يسبق ابن تيمية بقرون يقول في النقل السابق: «وهما ميتان فلا يصح الغوث منهما»، فجعل الموت سببا في بطلان الاستغاثة بهما. الوجه الثاني: أن شيخ الإسلام ابن تيمية قد نقل إجماعا مقابلا، وقد تلقاه جميع الحنابلة المتأخرون بالقبول في كتب الفقه، واعتمدوه، ووافقهم عليه بعض الشافعية كابن حجر الهيتمي في الإعلام، ومحمد سليمان الكردي الشافعي في فتاواه، والباعلوي الشافعي في بغية المسترشدين، ومن ذلك قوله: «فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنوب وهداية القلوب

(١) نقله عنه ابن القيم في بدائع الفوائد (٤/ ٤٠).

(٢) ينظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي (ص: ٣٤٥)، إغاثة اللهفان (١/ ١٩٥) لابن القيم.

وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين»[1]. **مراتب الاستغاثة بالرسول** ﷺ: بعد بيان بطلان دعوى أن العلماء تلقوا الاستغاثة بالقبول في كتب الفقه يجدر بيان مرتبة ما وقعوا فيه من غلط ودرجته، فمعلوم أن جماعة كبيرة من العلماء المتأخرين قالوا بجواز الاستغاثة بالرسول ﷺ واستحبابها، بل ووقع منهم غفر الله لهم استغاثات به في قصائدهم، وهم كثرة لا يقتصر الأمر على تقي الدين السبكي ولا ابن حجر الهيتمي. وليس الغرض في هذا المقام بيان غلطهم في ذلك، فهو ظاهر، وإنما الغرض تحرير مقاصدهم ومراتب ما وقعوا فيه، وكذا تحقيق القول في مراتب الاستغاثة وبيان ما هو شرك جلي لا خفاء فيه، وما هو فيه شبهة شرك. وقد قسمها شيخ الإسلام إلى ثلاث مراتب: يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «من يأتي إلى القبر أو إلى رجل صالح ويستنجده فهذا على ثلاث درجات: إحداها: أن يسأل حاجته، مثل أن يقول: اغفر لي ونحوه، فهذا شرك كما تقدم. الثانية: أن يطلب منه أن يدعو له لأنه أقرب إلى الإجابة، فهذا مشروع في الحي، وأما الميت فلم يشرع لنا أن نقول له: ادع لنا، ولا: اسأل لنا ربك، ولم يفعل ذلك أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا أمر به أحد من الأئمة، ولا ورد في حديث؛ بل في الصحيح أن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس، ولم يأت قبر النبي ﷺ. وأما القسم الثالث: وهو أن يقول: اللهم بجاه فلان عندك، أو ببركة فلان، أو بحرمة فلان

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٧).

عندك، افعل لي كذا وكذا. فهذا يفعله كثير من الناس، لكن لم ينقل عن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا سلف الأمة أنهم كانوا يدعون بمثل هذا الدعاء»[1]. فالدرجة الأولى: أن يسأله ما لا يقدر عليه كالمغفرة والرزق ونحو ذلك، وهذا شرك أكبر لا يختلف عليه أحد، وسيأتي بيان أن جمهور من يعتد بقوله من المتأخرين يقول بشركيتها. والدرجة الثانية: أن يطلب الدعاء من صاحب القبر أو يطلب منه الشفاعة إلى الله، وكثير من المتأخرين يجوز ذلك الصنيع مع زيارة قبر النبي ﷺ دون غيره لما له من خصوصية الشفاعة، والحياة في قبره، ورده السلام ونحو ذلك، وورود آثار مثل العتبي ومالك الدار احتجوا بها في هذا المعنى وإن كانت ضعيفة كما أسلفنا. وهذه الدرجة ليست شركا صريحا عند ابن تيمية؛ لأن السائل لم يسأل الميت ما هو من خصائص الألوهية، بل سأله أن يسأل الله، ففيه اعتراف ضمني بعجز الميت، وتتأكد الشبهة في النبي ﷺ لما أوردوه من أدلة خاصة بالرسول دون غيره، وإن كانت مقيسة عنده على ما يصنعه المشركون من طلب الشفاعة من الملائكة، وكما يفعله النصارى من طلب الشفاعة من المسيح والعذراء وغيرهما. قال شيخ الإسلام: «الثانية: أن يقال للميت أو الغائب من الأنبياء والصالحين: ادع الله لي، أو: ادع لنا ربك، أو: اسأل الله لنا، كما تقول النصارى لمريم وغيرها، فهذا أيضا لا يستريب عالم أنه غير جائز، وأنه من البدع التي لم يفعلها

(١) المستدرك على مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ١٨).

أحد من سلف الأمة»[1]. ففرق بين سؤال الميت أن يسأل الله قضاء الحاجة، وبين سؤال الميت قضاء الحاجة، فالأول بدعة وضلالة، والثاني شرك أكبر. الدرجة الثالثة: وهي التوسل بذوات الأنبياء والصالحين وجاههم إلى الله، وجمهور المتأخرين على جوازها، وهي من مسائل الفقه كما قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويدور حكمها بين الخطأ والصواب والسنة والبدعة، والقول الصحيح فيها: أنها بدعة على المختار من كلام أهل العلم. **تحقيق مذهب المتأخرين ممن قالوا بجواز الاستغاثة بالرسول** ﷺ: إذا عرفنا مراتب الاستغاثة كما قسمها شيخ الإسلام ابن تيمية، فليعلم أن كلام فقهاء المتأخرين ممن أجازوا الاستغاثة بالرسول في أكثره ومعظمه يشمل المرتبة الثانية والثالثة فقط، أي: طلب الدعاء، والتوسل، وقد يسمون ذلك استغاثة اصطلاحا، أي: الاستغاثة بالله متوسلا بالرسول ﷺ، كأن تقول: دعوت بالرسول، أي: دعوت الله بالرسول، فكذلك: استغثت بالرسول، أي: استغثت الله متوسلا بالرسول ﷺ. والمراد مما سبق أن قول المتأخرين ممن غلطوا في مسألة الاستغاثة بالرسول ليس هو قول القبورية الصرفة، وتلك مغالطة شهيرة يقع فيها المخالفون، وهي اعتبار السبكي وابن دقيق العيد وابن حجر العسقلاني والهيتمي والسفاريني والسيوطي وكثير من المتأخرين ممن أجازوا الاستغاثة أو ورد لهم استغاثات في قصائدهم من جملة القبورية، وهذا أمر

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٥٢).

ليس بصحيح. والشيخ محمد بن عبد الوهاب نفسه لم يقل بذلك أبدا، بل رسائله مليئة بعبارات من جنس: وهذا الشرك لا يقوله أحد من علماء المسلمين، ... ولا نكفر إلا بما أجمع عليه علماء الإسلام، ونحو ذلك من العبارات. بل كان الشيخ رحمه الله يحاجج خصومه بكلام المتأخرين، فقال رحمه الله: «قلت لهم: أنا أخاصم الحنفي بكلام المتأخرين من الحنفية والمالكي والشافعي والحنبلي كل أخاصمه بكتب المتأخرين من علمائهم الذين يعتمدون عليهم، فلما أبوا ذلك نقلت لهم كلام العلماء من كل مذهب، وذكرت ما قالوا بعد ما حدثت الدعوة عند القبور والنذر لها فصرفوا ذلك وتحققوه ولم يزدهم إلا نفورا»[1]. ويفهم من ذلك أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب يتترس بمتأخري علماء المذاهب، وهذا فيه فائدتان: أن الشيخ رحمه الله يعتبر أقوال المتأخرين، فلا يهدرهم فضلا عن أن يكفرهم. وأنه لا يعتبر التوحيد مذهب ابن تيمية وحده، بل يعتبره مذهب جميع العلماء وحقيقة الإسلام. وهنا ينبغي التنبيه على مغالطة سائرة يقع فيها المخالفون والموافقون أيضا، وهي اعتبار علماء المتأخرين ممن قالوا بجواز الاستغاثة بالرسول أو ورد لهم استغاثات في قصائدهم من جملة القبورية الذين قصدهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب. وهذا أمر لا نسلم به، بل إن البوصيري لم يكفره الشيخ محمد

(١) الرسائل الشخصية (ص: ٣٨).

بن عبد الوهاب باستغاثاته في البردة[١]، فكيف بعلماء المتأخرين؟! والأدلة على أن قول المتأخرين يفارق قول القبورية نوجزها فيما يلي: الدليل الأول: نقل شيخ الإسلام أن البكري من الغلاة الذين لم يوافقه أحد في علماء زمانه، بل ذكر أنه طاف بجوابه على أهل العلم طالبا منهم أن يوافقوه على الاستغاثة بالأولياء فلم يوافقوه، يقول شيخ الإسلام: «وقد طاف بجوابه على علماء مصر ليوافقه واحد منهم فما وافقوه، وطلب منهم أن يخالفوا الجواب الذي كتبته فما خالفوه، وقد كان بعض الناس يوافقه على جواز التوسل بالنبي الميت؛ لكنهم لم يوافقوه على تسميته استغاثة، ولا على كفر من أنكر الاستغاثة به، ولا جعلوا هذا السبب، بل عامتهم وافقوا على منع الاستغاثة به بمعنى أن يطلب منه ما لا يقدر عليه»[٢]. وهذا الذي نقله ابن تيمية عن علماء مصر الأشاعرة وفيهم من يخالف ابن تيمية في التوسل والاستغاثة بالرسول فيه دليل أن قولهم يخالف قول البكري ويخالف قول القبورية، لا كما يظن كثير من المخالفين

---

(١) قال رحمه الله في رسالته إلى أهل القصيم: «بلغني أنَّ رسالة سليمان بن سحيم قد وصلت إليكم، وأنه قبِلها وصدَّقها بعض المنتمين للعلم في جهتكم، والله يعلمُ أنَّ الرجل افترى عليَّ أمورًا لم أقلْها، ولم يأت أكثرها على بالي، فمنها: قوله أني أكفر البوصيري لقوله: يا أكرم الخلق. جوابي عن هذه المسائل أن أقول: سبحانك هذا بهتان عظيم! وقبله من بهت محمدًا ﷺ أنه يسبُّ عيسى ابن مريم ويسب الصالحين، فتشابهت قلوبهم بافتراء الكذب وقول الزور». الرسائل الشخصية مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ١٢).

(٢) الاستغاثة والرد على البكري (ص: ٢٨٤).

والموافقين. الدليل الثاني: معلوم أن الإمام الطوفي هو من القائلين بالاستغاثة بالرسول، وقد أسهب فيها ورد على المعارضين في كتابه الإشارات الإلهية، لكنه قد شرح معناها، ونفى أن يكون معناها طلب ما لا يقدر عليه مما اختصت به القدرة الإلهية، وذكر أن هذا شرك بإجماع المسلمين. تأمل قول الطوفي في حكاية قول المعترض: «الثاني: أن استغاثة صاحب موسى به كان في أمر يمكن موسى فعله، وهو إعانته على خصمه، وهو أمر معتاد، ونحن إنما نمنع من الاستغاثة بالمخلوق فيما يختص فعله بالله عز وجل؛ كالرحمة والمغفرة والرزق والحياة ونحو ذلك، فلا يقال: يا محمد اغفر لي، أو ارحمني، أو ارزقني، أو أحيني، أو أعطني مالا وولدا؛ لأن ذلك شرك بإجماع .... وعن الثاني: أن ما ذكرتموه أمر مجمع عليه، معلوم عند صغير المسلمين فضلا عن كبيرهم أن المخلوق على الإطلاق لا يطلب منه، ولا ينسب إليه فعل ما اختصت القدرة الإلهية به، وقد رأينا أغمار الناس وعامتهم وأبعدهم عن العلم والمعرفة يلوذون بحجرة النبي ﷺ ولا يزيدون على أن يسألوا الشفاعة والوسيلة: يا رسول الله اشفع لنا، يا الله ببركة نبيك اغفر لنا، فصار الكلام في المسألة المفروضة فضلا لا حاجة بأحد من المسلمين إليه. وإذا لم يكن بد من التعريف بهذا الحكم خشية أن يقع فيه أحد، فليكن بعبارة لا توهم نقصا في النبي ﷺ، ولا غضا من منصبه، مثل أن يقال: ما استأثر الله عز وجل

بالقدرة عليه فلا يطلب من مخلوق»[١]. وكلام الطوفي السابق فيه موافقة المعترض في الاعتراض الثاني وهو شركية دعاء الميت، وقد نقل الطوفي الإجماع على حرمته، وهو محور الخلاف المعاصر فتأمل. وأما حكايته عن أن صغير المسلمين قبل كبيرهم لا يطلبون من الرسول ما يختص به الله، فلعله يحكي عن زمنه هو وقت عدم انتشار هذا الأمر، أو أنه يعتبر من يفعل ذلك من الغلاة، فلم يعتبرهم من المسلمين. ولكن فيما بعد انتشر هذا المذهب الغالي في بلاد المسلمين فيما بعد القرن التاسع والعاشر الهجري. وتصدى له المجددون المؤتمنون على الشريعة. الدليل الثالث: أن أبا زرعة العراقي تلميذ السبكي ورد في فتاواه تحريم الطلب من الأولياء وسماه منكرا، فقال رحمه الله: «سئلت عمن يزور الصالحين من الموتى فيقول عند قبر الواحد منهم: يا سيدي فلان أنا أستجير بك أو متوسل بك أن يحصل لي كذا وكذا». فأجاب بعد أن بين أن زيارة القبور مندوبة: «ولا امتناع في التوسل بالصالحين، فإنه ورد التوسل بالنبي ﷺ وبصلحاء أمته وأما قوله: أنا أطلب منك أن يحصل لي كذا وكذا فمنكر، فالطلب إنما هو من الله تعالى، والتوسل إليه بالأعمال الصالحة أو بأصحابها أحياء وأمواتا»[٢]. حتى إن المحقق للكتاب ظن أن العراقي ممن يحرمون الاستغاثة، وجعله ممن يخالف جمهور الشافعية،

---

(١) الإشارات الإلهية في المباحث الأصولية (ص: ٤٨٠) وما بعدها.

(٢) فتاوى الفقيه ولي الدين أبي زرعة العراقي (ص: ١٦٦).

وظن هذا الظن أيضا بعض الباحثين السلفيين ممن كتبوا في عقيدة الشافعية في القبور، وجعل قول العراقي قسيما لقول السبكي، وهذا غلط من قائله، بل الذي يظهر أن العراقي مذهبه كمذهب غيره من أهل زمنه، والذي ينكر الاستغاثة بالرسول كان يسجن في هذه الأزمنة كما حدث مع ابن أبي العز الحنفي وغيره. ودليل ذلك أن العراقي أثنى على كتاب السبكي شفاء السقام فقال: «وما أبشع مسألتي ابن تيمية في الطلاق والزيارة، وقد رد عليه فيهما معا الشيخ تقي الدين السبكي، وأفرد ذلك بالتصنيف فأجاد وأحسن»[1]. وقال أيضا: «وللشيخ تقي الدين ابن تيمية كلام بشع يتضمن منع شد الرحل للزيارة، وأنه ليس من القرب بل بضد ذلك، ورد عليه الشيخ تقي الدين السبكي في شفاء السقام، فشفى صدور قوم مؤمنين»[2]. ففي النقلين السابقين يثني العراقي على كتاب السبكي، ولم يشر إلى مخالفته بشأن الاستغاثة التي أطال السبكي النفس فيها وأخذت منه معظم الكتاب، ومع هذا وفي الوقت نفسه تجد العراقي في فتاواه ينكر على المستغيث بالأولياء عند القبور، وهذه قرينة تدل على أن كلا القولين متباينان عند العراقي، والله أعلم. الدليل الرابع: أن صنع الله الحلبي الحنفي فرق بين المقالتين أيضا، ومعلوم أن صنع الله الحنفي من المحاربين لمظاهر الشرك ودعاء الأولياء والاستغاثة

(١) الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية (ص: ٩٦).

(٢) طرح التثريب (٦/ ٤٣).

بهم، بل ويرى كفر هذه المظاهر، وكتابه سيف الله على من كذب على أولياء الله من أوله إلى آخره هجوم على القبورية، فمما قاله مثلا: «وإنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدعون أن للأولياء تصرفات في حياتهم وبعد الممات، ويستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهممهم تنكشف المهمات، فيأتون قبورهم وينادونهم في قضاء الحاجات، مستدلين على أن ذلك منهم كرامات. وقررهم على ذلك من ادعى العلم بمسائل، وأمدهم بفتاوى ورسائل»[1]. والقصد: أنه لا يزايد أحد على استقامة العلامة صنع الله الحلبي، ووضوح موقفه من مظاهر شرك الأضرحة. ومع ما سبق يقول في نفس الكتاب: «وما قيل - يعني من العلماء - من أنه يجوز الاستغاثة بالأنبياء والصالحين، فإنما المراد به التبرك بذكرهم، والتوسل بهم، بلا إمداد منهم، فإياك ثم إياك في شأنك أن تغالط إخوانك، اللهم طهرنا من معرة ذلك، وأعذنا من إيهام ما فيه المهالك»[2]. فجعل قول العلماء الذين جوزوا الاستغاثة قولا مباينا لقول القبورية فتأمل. والقصد من ذلك أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب إنما قصد تكفير المعتقدين في الأولياء العاكفين على قبورهم، الداعين لهم في البر والبحر، فهذا الصنف هو من قصده الشيخ، لا من أخطأ عرضا في الاستغاثة بالرسول من المتأخرين. ومن المعلوم أن مذهب أكثر النجدية - إن

(١) سيف الله على من كذب على أولياء الله (ص: ٢٠).

(٢) سيف الله على من كذب على أولياء الله (ص: ٤٩).

لم يكن هو مذهب الشيخ أيضا - هو التوقف في حال الجاهل المشرك، ومع ذلك حكموا بإسلام علماء المتأخرين. يقول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «ونحن كذلك لا نقول بكفر من صحت ديانته، وشهر صلاحه، وعلم ورعه وزهده، وحسنت سيرته، وبلغ من نصحه الأمة ببذل نفسه لتدريس العلوم النافعة والتآليف فيها، وإن كان مخطئا في هذه المسألة - أي: الاستغاثة بالرسول - أو غيرها؛ كابن حجر الهيتمي، فإنا نعرف كلامه في الدر المنظم، ولا ننكر سعة علمه؛ ولهذا نعتني بكتبه، كشرح الأربعين والزواجر وغيرها، ونعتمد على نقله إذا نقل؛ لأنه من جملة علماء المسلمين»[1]. فتأمل قوله: «لأنه من جملة علماء المسلمين»، فبطل بذلك احتمالية التوقف في حاله، بل حكم الشيخ له بالإسلام، بل وأطراه مدحا، ومعلوم أن رسالة أهل مكة للشيخ عبد الله إنما كتبها ليبين مذهب أبيه وما عليه مجموعهم، وقد وقع الإجماع عليها من أقرانه وأرسلوها إلى أهل مكة. ولو كان ما قرره الهيتمي وغيره من الشرك الواضح البين الذي لا تأويل فيه لكفره الشيخ عبد الله، أو لجعله من أهل الفترة وفقا لمذهبهم في العذر بالجهل، وأما الاحتجاج بكون الهيتمي من العلماء فليس هذا عذرا يمنعه من الكفر عندهم، وإلا كان الشيخ عبد الله متناقضا، وهذا الاحتمال نستبعده. ويستفاد مما سبق ثلاثة أمور رئيسة وهي: بطلان ظن القبورية أن بعض المتأخرين

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢٢٢).

يوافقون قولهم. قول بعض المتأخرين بجواز الاستغاثة بالنبي ﷺ وتخصيصه بذلك – على المعنى الذي شرحوه – ليس شركا محضا، وإن كان قولهم فيه شبهة شرك. أن مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب يوافق مذهب ابن تيمية في عدم تكفير العلماء المتأخرين ممن أخطأوا في الاستغاثة بالرسول، وإنما قصد تكفير المعتقدين في الأولياء العاكفين على قبورهم، الداعين لهم في البر والبحر، فهذا الصنف هو من قصده الشيخ رحمه الله بالتكفير بعد إقامة الحجة، وإن لم يكفر جهالهم أو توقف في حالهم، على قولين له.

الشبهة: جواز التمسح بقبر النبي ﷺ وتقبيله.

الجواب: لا يزال أصحاب الأهواء بين فينة وأخرى يثيرون الشكوك والشبهات في أمور مسلمة من دين الله عز وجل، كمسألة الاستغاثة بغير الله، ومسألة التوسل بالأنبياء والصالحين، والتبرك بالقبور وغيرها؛ تارة بإيراد آثار ضعيفة وموضوعة، وتارة بنقل أقوال لكبار أئمة السلف وعلمائهم، إما شاذة، أو فهمت على غير مرادها؛ وذلك لزعزعة عقائد المسلمين، أو لضرب أقوال علمائهم بعضها ببعض، وزعزعة ثقتهم فيهم. ولبيان بطلان جواز التمسح بقبر النبي ﷺ وتقبيله، نقول: يكفي للدلالة على بطلان جواز هذا الفعل أنه لم يرد فيه حديث واحد عن النبي ﷺ، وفاعله إنما يتقرب به إلى الله عز وجل؛ فهو من المحدثات التي قال عنها رسول الله ﷺ، فيما روته عنه عائشة رضي الله عنها: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (٢٦٩٧). وفي رواية لمسلم (١٧١٨): «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ». لا شك أن هذا الفعل من تعظيم القبور، وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى اليَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ اتخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». أخرجه البخاري (٤٣٦)، ومسلم (٥٣١). وقال ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا بَيْتِي عِيدًا، وَلَا تَتَّخِذُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ حَيْثُمَا كُنْتُمْ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي». أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٨٨٠٤). ولم يثبت عن صحابي واحد أنه كان يتبرك بالتمسح بقبر النبي ﷺ، أو تقبيله رغم حبهم الشديد له، وتبركهم به في حياته بجسده، وما يخرج منه من

عرق وغيره وبآثاره بعد مماته، وهذا كله ثابت في أحاديث وآثار صحيحة، ولو كان التبرك بالتمسح بالقبر من جنس هذا، لفعلوه بعد مماته. وهذا الإمام البخاري في صحيحه يقول: باب: ما ذكر من درع النبي ﷺ، وعصاه، وسيفه وقدحه، وخاتمه، وما استعمل الخلفاء بعده من ذلك مما لم يذكر قسمته، ومن شعره، ونعله، وآنيته مما يتبرك أصحابه وغيرهم بعد وفاته. وفي صحيح مسلم: باب: طيب رائحة النبي ﷺ ولين مسه والتبرك بمسحه. وباب: طيب عرق النبي ﷺ والتبرك به. أين قبره؟ وأين حجرته؟ وأين الحائط؟! وثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما بإسناد صحيح، أنه: «كان يكره مس قبر النبي ﷺ»[1]. **أقوال العلماء:** بطلان جواز هذا الفعل مما نقل فيه اتفاق علماء الأمة عليه، وسأنقل هنا بعض أقوال علماء وأتباع المذاهب الأربعة، ممن منعوا ذلك ونهوا عنه وعده بعضهم من البدع، بل من عادات اليهود والنصارى. ما نقل عن الإمام مالك والشافعي وأحمد، واتفاق السلف على ذلك: قال الشيخ خليل المالكي (ت: ٧٧٦هـ): «روى ابن وهب في المختصر قال: سئل مالك: من أين يقف من أراد التسليم؟ فقال: من عند الزاوية التي تلي القبلة مما يلي المنبر، ويستقبل القبلة، ولا أحب أن يمس القبر بيده»[2]. وقال الإمام النووي (ت: ٦٧٦ هـ): «قالوا: ويكره مسحه باليد وتقبيله، بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضره في حياته ﷺ، هذا

(١) أخرجه محمد بن عاصم في جزء له (ص: ٢٨).

(٢) التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب (٢/ ١٠١).

هو الصواب الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه»[١]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «لا يسن باتفاق الأئمة أن يقبل الرجل أو يستلم ركني البيت اللذين يليان الحجر ولا جدران البيت، ولا مقام إبراهيم، ولا صخرة بيت المقدس، ولا قبر أحد من الأنبياء والصالحين»[٢]. وقال الشريف السمهودي الشافعي (ت: ٩١١هـ): «قال الأقشهري: قال الزعفراني في كتابه: وضع اليد على القبر ومسه وتقبيله من البدع التي تنكر شرعا، وروي أن أنس بن مالك رضي الله عنه رأى رجلا وضع يده على قبر النبي ﷺ فنهاه، وقال: ما كنا نعرف هذا على عهد رسول الله ﷺ، وقد أنكره مالك والشافعي وأحمد أشد الإنكار»[٣]. وقال الشيخ مرعي بن يوسف الحنبلي (ت: ١٠٣٣هـ): «أما تقبيل القبور والتمسح بها، فهو بدعة باتفاق السلف؛ فيشدد النكير على من يفعل ذلك، ممن تزيا بزي أهل العلم؛ خوف الافتتان به، والاقتداء بفعله»[٤]. وقال العلامة المعلمي اليماني (ت:١٣٨٦هـ): «علماء الأمة سلفا وخلفا مجمعون على أن التبرك بالقبور، بالاستلام والتمسح والتقبيل ووضع العينين ونحوه؛ كله محادة لله ورسوله، وخروج عن سواء سبيله؛ فالعلماء بين مكفر ومفسق. ولا يصح قياس قبر النبي ﷺ على آثاره؛ لأن القبور ولا سيما قبور الأنبياء والصالحين مظنة

---

(١) المجموع شرح المهذب (٨/ ٢٧٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧٩).

(٣) وفاء الوفاء (٤/ ٢١٥).

(٤) شفاء الصدور في زيارة المشاهد والقبور (ص: ٤٢).

افتتان الناس وضلالهم»[١]. ما نقل عن أتباع المذاهب الأربعة: قال أبو البقاء محمد الضياء المكي الحنفي (ت: ٨٥٤هـ): «ليس من السنة أن يمس الجدار أو يقبله، بل الوقوف من البعد أقرب إلى الاحترام. ومن الآداب: ألا يرفع صوته بالتسليم، ولا يمس القبر بيده، ولا يقف عند القبر طويلا»[٢]. وقال الفقيه ابن الحاج المالكي (ت: ٧٣٧هـ): «فترى من لا علم عنده يطوف بالقبر الشريف كما يطوف بالكعبة الحرام، ويتمسح به، ويقبله، ويلقون عليه مناديلهم وثيابهم؛ يقصدون به التبرك، وذلك كله من البدع؛ لأن التبرك إنما يكون بالاتباع له عليه الصلاة والسلام، وما كان سبب عبادة الجاهلية للأصنام إلا من هذا الباب»[٣]. وقال السيوطي الشافعي (ت: ٩١١هـ): «ومن البدع أيضا: ... طوافهم بالقبر الشريف، ولا يحل ذلك، وكذلك إلصاقهم بطونهم وظهورهم بجدار القبر، وتقبيلهم إياه بالصندوق الذي عند رأس النبي ﷺ، ومسحه باليد؛ وكل ذلك منهي عنه»[٤]. وقال البهوتي الحنبلي (ت: ١٠٥١هـ): «لا يمسح قبر النبي ﷺ ولا حائطه، ولا يلصق به صدره ولا يقبله»[٥]. ونقل الشيخ المؤرخ عبد الله بن الغازي المكي الحنفي المتوفى سنة ١٣٦٥هـ في كتابه إفادة الأنام

---

(١) آثار الشيخ المعلمي (٤/ ٢٥٥).

(٢) البحر العميق في مناسك المعتمر والحاج إلى بيت الله العتيق (٥/ ٢٩٠٠).

(٣) المدخل (١/ ٢٦٣).

(٤) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (ص: ١٨٥).

(٥) بغية الناسك في أحكام المناسك (ص: ١٢٧).

فتوى لعلماء المدينة وقع عليها مفتو المذاهب الأربعة آنذاك، جاء فيها: «وأما التوجه إلى حجرة النبي ﷺ عند الدعاء؛ فالأولى منعه، كما هو معروف من معتبرات كتب المذهب، ولأن أفضل الجهات جهة القبلة، وأما الطواف بها والتمسح بها وتقبيلها، فهو ممنوع مطلقا. توقيع: إبراهيم بري مفتي الحنفية، ومحمد صادق العقبى مفتي المالكية، وزكي برزنجي مفتي الشافعية، وحميد بن الطيب مفتي الحنابلة، وأكثر من عشرة من علماء المدينة المنورة»[1]. وهذا التمسح من عادة أهل الكتاب: قال الغزالي الشافعي (ت: ٥٠٥هـ): «فإن المس والتقبيل للمشاهد عادة اليهود والنصارى»[2]. وقال عبد الرحمن العمادي النقشبندي (ت: ١٠٥١هـ): «يتجنب مس الشباك ومسحه بيده ثم المسح على وجهه للتبرك؛ فإن ذلك من عادة أهل الكتاب، ولم ينقل ذلك عن أحد من الأئمة المجتهدين، ولا من العلماء المعتمدين»[3]. وقال أحمد الطحطاوي الحنفي (ت: ١٢٣١هـ): «ولا يمس القبر، ولا يقبله؛ فإنه من عادة أهل الكتاب، ولم يعهد الاستلام إلا للحجر الأسود، والركن اليماني خاصة»[4]. وأما ما نسب للإمام أحمد بن حنبل من أنه يجيز التمسح بقبر النبي ﷺ وتقبيله، كما جاء عن عبد الله ابن الإمام أحمد في أنه سأل أباه: «الرجل يمس منبر النبي ﷺ ويتبرك

(١) إفادة الأنام (٥/ ١٣٥).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٢٧١).

(٣) المستطاع من الزاد لأفقر العباد (ص: ١٨).

(٤) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح (ص: ٦٢٠).

بمسه ويقبله، ويفعل بالقبر مثل ذلك، أو نحو هذا؛ يريد بذلك التقرب إلى الله جل وعز؟ فقال: لا بأس بذلك»[١]. وهذا النقل ثابت في الكتاب المذكور ولم يشكك في ثبوته أحد، لكنه شاذ ومردود من أربعة أوجه؛ ليس منها أن الإمام أحمد لم يحرر مسألة التبرك بقبر النبي ﷺ فهذا لا يجرؤ على قوله أحد، وأحمد إمام أهل السنة، وهو أجل من أن يقال عنه: لم يحرر مسألة التبرك. الوجه الأول: أن تلاميذ الإمام أحمد غير ابنه عبد الله نقلوا عنه خلاف ذلك؛ منهم أبو بكر الأثرم، وهو من أجل تلاميذه، قال: «قلت لأبي عبد الله: قبر النبي ﷺ يمس ويتمسح به؟ فقال: ما أعرف هذا. قلت له: فالمنبر؟ قال: أما المنبر فنعم[٢]؛ قد جاء فيه. قيل لأبي عبد الله: إنهم يلصقون بطونهم بجدار القبر، وقيل له: رأيت من أهل العلم من أهل المدينة لا يمسون ويقومون ناحية فيسلمون؟ قال أبو عبد الله رحمه الله: نعم، وهكذا كان ابن عمر يفعل»[٣]. بل نقل أبو الفضل صالح عن أبيه الإمام أحمد خلاف ما ذكره أخوه عبد الله؛ حيث قال في الذي يدخل المدينة: «ولا يمس الحائط، ويضع يده على الرمانة[٤] والموضع

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٩٢) لعبد الله ابن الإمام أحمد.

(٢) يعني: قبل احتراقه. انظر: خلاصة الوفا للسمهودي (١/ ٤٥٥).

(٣) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين (١/ ٢١٥) لأبي يعلى الفراء (ت: ٤٥٨)، وانظر: المغني لابن قدامة (٣/ ٤٧٩).

(٤) وذلك قبل أن تحرق. انظر: خلاصة الوفا للسمهودي (١/ ٤٥٥).

الذي جلس فيه النبي ﷺ، ولا يقبل الحائط»[١]. الوجه الثاني: أن عبد الله نفسه نقل عن أبيه أنه سمع سفيان بن عيينة منع من ذلك، ولم يعترض عليه، فقال: حدثني أبي قال: سمعت أبا زيد حماد بن دليل قال لسفيان بن عيينة: كان أحد يتمسح بالقبر؟ قال: لا، ولا يلتزم القبر»[٢]. الوجه الثالث: أن الإمام أحمد كان لا يرى مس أركان الكعبة إلا الحجر الأسود واليماني، وتوقف في حكم تقبيل المصحف، وفيه كلام رب العالمين، فكيف يرى جواز التمسح بالقبر وتقبيله؟! قال إسحاق بن منصور الكوسج سائلا الإمام أحمد: «قلت: يستلم الأركان كلها؟ قال: لا، إلا اليماني والحجر»[٣]، وقال ابن تيمية: «سئل أحمد عن تقبيله - يعني المصحف - فقال: ما سمعت فيه شيئا»[٤]. الوجه الرابع: أن أتباع مذهب الإمام أحمد يمنعون من التمسح بالقبر وتقبيله، وهم أعرف الناس بمذهبه، ولا يكادون يخالفونه، فضلا عن أن يطبقوا على مخالفته، وهم أعرف الناس برواياته، بل لا تكاد تجد أثرا لرواية عبد الله ابن الإمام أحمد في كتبهم. قال ابن قدامة: «ولا يستحب التمسح بحائط قبر النبي ﷺ ولا تقبيله، قال أحمد: ما أعرف هذا؛ قال الأثرم: رأيت أهل العلم من أهل

---

(١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣/ ٦١).

(٢) الرد على الإخنائي (ص: ٤١٦).

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٣٢٨).

(٤) مختصر الفتاوى المصرية (ص: ٢٦٥).

المدينة لا يمسون قبر النبي ﷺ»[١]. وقال المرداوي: «لا يستحب تمسحه بقبره عليه أفضل الصلاة والسلام على الصحيح من المذهب. قال في المستوعب: بل يكره. قال الإمام أحمد: أهل العلم كانوا لا يمسونه»[٢]. وقال الحجاوي: «ولا يتمسح، ولا يمس قبر النبي ﷺ، ولا حائطه، ولا يلصق به صدره، ولا يقبله»[٣]. وكل من خبر المذهب الحنبلي علم أن هؤلاء من أشهر أئمة المذهب، وأنهم أصحاب تحرير وتنقيح وتصحيح له، وهم أعرف بروايات الإمام والترجيح بينها. وفي تنكب أئمة المذهب عن هذه الرواية دلالة على أنهم يرون شذوذها وعدم اعتبارها، وهم أرباب المذهب وأدرى الناس بمراد إمامه، والذي ينبغي لطالب العلم أنه إذا رأى قولا لإمام مخالفا لبقية أقواله أن يطويه ولا يرويه، ويرد متشابهه إلى محكمه، وإذا وجد من ذلك شيئا فإنه يبادر إلى بيان كونه غير معتبر، وهذا فيه من جهة حفظ لمقام الأئمة، ومن جهة أخرى فيه حماية لجناب الشريعة والتوحيد؛ طلبا لسلامة عقيدة المسلمين من الزيغ والانحراف.

---

(١) المغني (٥/ ٤٦٨).

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤/ ٥٣).

(٣) الإقناع في فقه الإمام أحمد (١/ ٣٦٩). وانظر: المبدع في شرح المقنع لابن مفلح (٢/ ٢٣٧)، وكشاف القناع للبهوتي (٢/ ٥١٧)، وغيرها العشرات من كتب المذهب.

الشبهة: الإخوان هم من ضغطوا على الملك عبد العزيز لهدم القباب في البقيع.

ذكر د. سعيد بن وليد طوله مؤلف كتاب لمحات من الحياة العلمية في المدينة المنورة من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر، أن الإخوان[1] هم من ضغطوا على الملك عبد العزيز لهدم القباب في البقيع، وأن علماء المدينة أفتوا بذلك، وهم (١٨) مفتيًا، وأن معظم هؤلاء مخالفون لما وقَّعوا عليه، بل ماتوا على طرقهم الصوفية وآرائهم الفقهية، بل إن بعضهم أُكره على وضع اسمه. وهذا ما يشكِّك في مصداقية هذه الفتوَى، من حيث عدم تطابق محتواها مع عقيدة الموقعين عليها. ثم رجَّح المؤلف أن مثل هذه الفتاوى لا يؤخذ بها في معرفة عقائد العلماء المفتين وآرائهم؛ لوجود عدة عوامل سياسية واجتماعية مؤثرة في فتاواهم. وضرب لذلك مثالًا: وهو فتوى علماء الحرمين في الدعوة الوهابية، لما حكمت الدولة السعودية الأولى الحجاز، وأن من نتائجها: أن كتب علماء الحرمين فتاوى تؤيد ما عليه الدعوة الوهابية، وبعد خروج الوهابيين من الحجاز واستيلاء محمد علي باشا عليها حرَّر علماء مكة أنفسهم رسالة إلى محمد علي باشا

---

(١) المقصود بالإخوان أو أخوان من طاع الله في هذا البحث: الجماعة الدينية العسكرية الذين كانوا أنصارًا للملك عبد العزيز آل سعود، وخاضوا حروبًا كثيرة لتوطيد حكمه وتوحيد قبائل شبه الجزيرة العربية، وبسط الأمن على أرجائها، انظر: جزيرة العرب في القرن العشرين، لحافظ وهبه (ص: ٢٧٦)، حركة الإخوان في عهد الملك عبد العزيز، موسوعة مقاتل من الصحراء.

واصفين الوهابية أنهم الخوارج المعتدون الطغاة البغاة الملحدون، الذين سعوا في جزيرة العرب بالفساد.. إلخ. ثم شرع المؤلف في وصف القباب والأبنية الموجودة في البقيع بأنها على هيئة جميلة من الطراز المعماري، ونقل عمن شهدها بعد الهدم وقد شُوِّهت وتبعثرَ ركامها، كما نقل عمن وصفها بالخراب، وأنها كالمزبلة، ثم بعد ذلك ذكر أن آثار الهدم أزيلت ونظِّفت[1].

الجواب: قراءتنا لخلاصة ما ذكره: نجد المؤلف في هذه الجزئية من صنيعه في الكتاب أساء إلى السلفية أيما إساءة، فلو اطَّلع على هذا الكتاب غير المتخصِّص في التاريخ أو الشريعة لخرج يقينًا بأن السلفيين قد فعلوا منكرًا لَمَّا طلبوا هدم قباب مقبرة البقيع، وأنهم يأخذون الفتاوى بالقوة، وليس بالحجة والبرهان، وأن هذه الفتاوى لا قيمة لها؛ إذ إن الموقِّعين غير مقتنعين بما وقَّعوا، وأن هذه ليست المرة الأولى التي يفعلونها، بل فعلوا من قبل أيام الدولة السعودية الأولى مع علماء مكة، وأن القبر بالبناء كان منظره جميلًا ثم تسببت السلفية في تشويه منظره، إلا أنهم في آخر الأمر قاموا بتنظيف الحطام. كما أن المطلع على هذه الجزئية قد لا يفرق بين الإخوان وغيرهم من علماء السلفية، ويختلط عليه الأمر، خاصة أن المؤلف جعل هذه القصة تحت مبحث: الخلاف بين السلفية

---

(١) انظر: لمحات من الحياة العلمية في المدينة المنورة من القرن الحادي عشر إلى القرن الرابع عشر (ص: ٤٣٠) وما بعدها.

والصوفية. فهل فعلًا: هدم القباب فكرة الإخوان، وباقي السلفية لا يرون ذلك؟ وهل هذا ما أراد المؤلف إبرازه؟ لنا مع ما قرَّره المؤلف مجموعةٌ من الوقفات: الوقفة الأولى: بدأ المؤلف المسألة بالإشعار أن الملك عبد العزيز رحمه الله لم يكن من اهتماماته هدم القباب في البقيع والأضرحة، وإنما حصل ذلك بعد محاولة الإخوان وتحريضهم عليه. نقول: سلَّمنا بصحة ما ذُكر أن الملك عبد العزيز رحمه الله لم يكن في الأربعة الأشهر الأولى منشغلًا بذلك، فهل يتوقع المؤلِّف أن هذا هو رأي الملك عبد العزيز في تلك المشاهد، وأنها سوف تبقى وتستمر؟! المتأمِّل في تاريخ الدولة السعودية ليست الثالثة فحسب، بل الأولى والثانية والثالثة معًا يعرف أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومنه هدم القباب المبنية على القبور من أولويات اهتماماتها. وربما يتم تأخير بعض ذلك أو تأجيله لمراعاة الأولويات والمصلحة العامة، مع المنع التام من إقامة أي بدعة متعلقة بتلك البقاع. وليست القباب في المدينة المنورة هي الوحيدة التي هدمت في بداية عهد الملك عبد العزيز، بل حال سائر القبور في مكة وجدة والطائف مثلها كذلك، فقد أورد العاملي ما فعله أتباع الدعوة السلفية من هدم القباب والأبنية على القبور في عهد الملك عبد العزيز، وقال: «لما دخل الوهابيون إلى الطائف هدموا قبة ابن عباس كما فعلوا في المرة الأُولى، ولما دخلوا مكة المكرمة هدموا قبة عبد المطلب جد النبي، وأبي طالب عمه، وخديجة أم المؤمنين، وخرَّبوا مولد النبي، ومولد فاطمة

الزهراء، ولما دخلوا جدة هدموا قبة حواء وخربوا قبرها، كما خربوا قبور من ذكر أيضًا، وهدموا جميع ما بمكة ونواحيها والطائف ونواحيها من القباب والمزارات والأمكنة التي يُتبرك بها»[1]. وقد حرص أعداء هذه الدولة المباركة على تشويه سمعتها من خلال هذه المسألة بعينها التي نحن بصدد الحديث عنها، بل إن المعركة الفكرية والسياسية حول هدم القباب كانت على أشدها؛ نظرًا للانتشار العجيب للبناء على القبور في العالم الإسلامي بأسره[2]، وتعاطف المسلمين مع القول بإبقائها. وقد تبنى الملك عبد العزيز طيب الله ثراه الدفاع عن منهج السلف في هذه المسألة بوضوح، ولم يتنصل منها، أو يتهاون فيها؛ كما يريد البعض أن يظهره. قال محمد رشيد رضا في دفاعه عن الملك عبد العزيز في مسألة هدم القباب ومحاولة أعداء السلفية تشويه صورته: «لما ولَّى الله إمام السُّنة الملك عبد العزيز بن سعود أَمْرَ حَرَمِه وَحَرَمِ رسولِه لم يجد أعداؤه وسيلة

(١) كشف الارتياب، (ص: ٥٩)، وانظر: مكة في القرن الرابع عشر الهجري، محمد رفيع (ص: ١٢٥).

(٢) انظر في انتشار البناء على القبور: نفحة البشام في رحلة الشام، محمد القاياتي (ص: ٦٢، ٨٦، ١٠٢، ١٠٩، ١٣٢)، التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية (ص: ٦٢)، الخطط التوقيفية (١/ ٢٤٤)، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون (١/ ٤٤)، القول الحق في بيروت ودمشق (ص: ٩٧)، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء (ص: ١٣١)، دليل الأستانة (ص: ٤٨)، الدعوة السلفية في شبه القارة الهندية وأثرها في مقاومة الانحرافات الدينية (ص: ١٣٩)، مراحل الحياة في الفترة المظلمة وما بعدها، محمد رؤوف السيد طه الشيخلي (١/ ٧٢)، الانحرافات العقدية والعلمية لعلي بن بخيت الزهراني (ص: ٢٩٣-٢٩٥).

للحيلولة بين العالم الإسلامي وبين رؤية عدله وإقامته لشرع الله وإحيائه لسنة رسوله ﷺ إلا دعوتهم إلى ترك فريضة الحج وهدم هذا الركن العام من أركان الإسلام؛ انتقامًا منه لهدمه هياكل الوثنية التي بُنيت على قبور آل البيت والصالحين برغم السنة النبوية»[1].

وفي قراءة المؤلف للفتوى ابتدأها بالتركيز على أسماء الموقِّعين، بقوله: «ومما يستدعي النظر في هذه الفتوى أسماء الموقعين عليها، فإن العالِم بتراجم وطبقات أهل المدينة يعلم يقينًا أن معظم هؤلاء مخالفون لما وقَّعوا عليه..». نقول: إن قراءتنا للفتوى بهذه الطريقة التاريخية مع تجاوز الأدلة الشرعية المذكورة فيه كأن لم تكن موجودة مع أنها الأصل والركن الركين الذي يتكئ عليه السلفيون إجحاف بالتاريخ الحقيقي لهذه المسألة. قبل أن نذهب إلى أسماء الموقِّعين علينا أن ننظر إلى ما قبل ذلك، فقد ابتدأ الفتوى بالاحتجاج على النهي عن البناء على القبور بالإجماع؛ لصحة الأحاديث الواردة في منعه، وبفتوى كثير من علماء المسلمين بوجوب هدمها، ثم ذُكر حديثان في ذلك. هكذا ذُكر في الفتوى.. ولم يعلق المؤلف بشيء مما يتعلق بصحة الاستدلال؛ نظرًا لأنه مبحث تاريخي! ولضمان الوقوف على الحياد بين المختلفَين في الرأي!! والأمر كما قال العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في هذه المسألة – وإن كان لا ينطبق كل ما ذكره على المؤلف –: «فإذا آنسوا من أحدٍ إنكارًا عليهم قالوا: وهَّابي،

(١) مجلة المنار (٣٠/ ٤٧٥).

وتواصوا بهجره وتجنب مجالسته وسماع كلامه، وجاهروا بتضليله وتفسيقه، بل وتكفيره، ورموه بكل حجرٍ ومدرٍ، وإن أمكنهم أن يلحقوا به الضرب لم يتأخروا عنه. وإذا دُعوا إلى الإنصاف والنظر في الحجج والأدلة، ورأوا أن في الإعراض عن الإجابة ما يؤيد جانب خصومهم، أخذوا يرددون بعض الشبه التي لا تستحق أن تسمى شبهًا، فضلًا أن تسمى أدلة، لكنها على كل حال ربما تجذب أذهان بعض الجُهال .... وهذه كتب فقهاء المذاهب من أصغر مختصر إلى أكبر مطوَّل متفقةٌ على النهي عن البناء وتحريمه في المقابر المسبَّلة، ونص بعضُهم على حُرْمته حتى في الملك، ومن لم يقل بالحُرْمة في الملك أطلق الكراهة التحريمية»[1]. وقال الشوكاني رحمه الله: «اعلم أنه اتفق الناس سابقهم ولاحقهم، وأولهم وآخرهم، من لدن الصحابة ﷺ إلى هذا الوقت أن رفع القبور والبناء عليها بدعة من البدع التي ثبت النهي عنها، واشتد وعيد رسول الله لفاعلها»[2]. ثم إننا نقول: نعم قد يحصل أن يوقِّع العالم على حكم مسألة يستفتى فيها وهو مخالف لما يعتقده، ولن أتوقف مع المؤلف عند هذه النقطة، وأناقش المبررات لفعل ذلك، إلا أننا نقول: إن كان بعضهم قد وقَّع عن غير قناعة، فهناك من وقَّع عن قناعة، وليس العبرة في معرفة الحق حصر عدد من وقَّع عن قناعة أو غيرها، بل العبرة في

(١) انظر: آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي (٢/ ٥٩).

(٢) شرح الصدور (ص: ٣٧).

مناقشة الدليل والبرهان، وهذا ما لم ينبِّه إليه المؤلف. لكن السؤال: ما قيمة الاعتراض على الفتوى في هذه المسألة التي سبق أن تكلم السلف فيها وأفتوا بما فعله أتباع الوهابية من هدمها؟ فهذا الإمام الشافعي رحمه الله يقول: «وأحب أن لا يبنى ولا يجصَّص، فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء، وليس الموت موضع واحد منهما، ولم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة، وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما يبنى فيها فلم أر الفقهاء يعيبون ذلك»(١). وقال ابن حزم الظاهري رحمه الله: «ولا يحل أن يبنى على القبر، ولا أن يجصص، ولا أن يزاد على ترابه شيء، ويهدم كل ذلك»(٢). وقال ابن القيم رحمه الله: «القباب التي على القبور يَجبُ هدمها كلها؛ لأنها أُسِّسَت على معصية الرسول ﷺ؛ لأنه قد نهى عن البناء على القبور»(٣). ولم يكن في العصور المفضلة مشاهد على القبور، وإنما ظهر ذلك وكثر في دولة بني بويه، لما ظهرت القرامطة بأرض المشرق والمغرب، كان بها زنادقة كفار مقصدهم تبديل دين الإسلام، وكان في بني بويه من الموافقة لهم على بعض ذلك(٤). ونختم الأقوال في هذه المسألة بما قاله الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «أما بناء القباب على القبور فهو من علامات الكفر وشعائره؛ لأن

---

(١) الأم (١/ ٣١٦).

(٢) المحلي (٣/ ٣٥٦).

(٣) إغاثة اللهفان (١/ ١٩٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٧/ ١٦٧).

الله أرسل محمدا ﷺ بهدم الأوثان ولو كانت على قبر رجل صالح؛ لأن اللات رجل صالح، فلما مات عكفوا على قبره وبنوا عليه بنية وعظموها، فلما أسلم أهل الطائف وطلبوا منه أن يترك هدم اللات شهرا لئلا يروعوا نساءهم وصبيانهم حتى يدخلوهم الدين، فأبى ذلك عليهم، وأرسل معهم المغيرة بن شعبة، وأبا سفيان بن حرب وأمرهما بهدمها. قال العلماء: وفي هذا أوضح دليل على أنه لا يجوز إبقاء شيء من هذه القباب التي بنيت على القبور، واتخذت أوثانًا، ولا يومًا واحدًا، فإنها شعائر الكفر، وقد ثبت أن النبي ﷺ نهى عن البناء على القبر وتجصيصه وتخليقه والكتابة عليه»[1]. وقول المؤلف: لما حكمت الدولة السعودية الأولى الحجاز حصلت مناظرات بين علماء نجد وعلماء مكة والمدينة، كان من نتيجتها أن كتب علماء الحرمين فتاوى تؤيد ما عليه الدعوة الوهابية، واستغرب المؤلف أنه بعد خروج الوهابيين من الحجاز، واستيلاء محمد علي باشا عليها، حرر علماء مكة أنفسهم رسالة إلى محمد علي باشا سنة ١٢٢٨ هـ نقيض ما في الفتوى السابق؛ ليخرج المؤلف بنتيجة مفادها: عدم الأخذ بالفتاوى التي يظهر تدخُّل العوامل السياسية فيها، ومنها الفتوى بهدم القباب على مقبرة البقيع. نقول: ليس غريبًا أن يحصل ذلك، بل الغريب أن تحليل الأحداث يقف عند هذا الحد من الحياد، فالمناظرات التي حصلت بين علماء نجد ومكة لم تكن فقط أيام الدولة السعودية

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٢٤٦).

الأولى، بل سبقتها مناظرات علمية، وحتى لا يتوهم القارئ أن الوهابية لا تفرض نفسها إلا بالقوة، وتجبن أن تناقش إلا تحت ظل سلطانها، نقول وباختصار: حصل أربع مناظرات بين علماء نجد ومكة قبل دخول الدولة السعودية الأولى الحجاز. المناظرة الأولى: كانت في أيام الشريف مسعود، فقد قدم إلى مكة أيام الشريف مسعود ثلاثون عالِمًا سلفيًّا من نجد للدعوة إلى التوحيد الخالص بين أصحاب العلم في مكة. وكانت النتيجة كما يقول أحمد دحلان: أن جوبهوا بالعرض على القضاء والحكم بكفرهم وحبسهم بالسلاسل والأغلال(١). المناظرة الثانية: كانت في عام ١١٨٤ هـ، حيث أرسل الشيخ محمدُ بن عبد الوهاب والإمامُ عبد العزيز بن محمد بن سعود الشيخ عبد العزيز الحصين إلى والي مكة الشريف أحمد بن سعيد بطلب منه، وكان من المسائل التي تم النقاش حولها: هدم القباب التي على القبور(٢). وفي كلا الاجتماعين الأوَّلين أيام الشريف مسعود ثم الشريف أحمد بن سعيد يروي دحلان أن علماء مكة حكموا على

---

(١) انظر: خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام (ص: ٢٩٩)، صفحات من تاريخ مكة، سنوك (١/ ٢٧٤)، ولعل هذا اللقاء الذي حصل عام ١١٦٢ هـ والذي أشار إليه ابن بشر في تاريخه (١/ ٣٧)، وينبه إلى أن تسمية اللقاء الأول بالمناظرة من باب التسامح، ولأنهم عُرضوا على القضاء في مكة، ولا شك أنه إن كان الأمر كذلك، أن يتم المناقشة مع القضاة المكيين.

(٢) انظر: مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القسم الخامس، الرسائل الشخصية (ص: ٣١٢)، وذكر ابن غنام أن هذه الحادثة وقعت سنة ١١٨٥ هـ. انظر: تاريخ نجد، لابن غنام (٢/ ٧٨٩).

علماء نجد بالتكفير، حيث يقول: فلمَّا مضَت دولة الشريف مساعد، وتقلَّد الأمرَ أخوه الشريف أحمد بن سعيد؛ أرسل أمير الدرعية جماعة من علمائه، كما أرسل في المدة السابقة، فلما اختبرهم علماء مكة وجدوهم لا يتديَّنون إلا بدين الزنادقة، فأبى أن يقرَّ لهم في حمى البيت الحرام قرار، ولم يأذن لهم في الحجِّ بعد أن ثبت عند العلماء أنهم كفَّار؛ كما ثبت في دولة الشريف مسعود[1]. المناظرة الثالثة: في عام ١٢٠٤هـ، حيث أرسل شريف مكة غالب بن مساعد كتابًا إلى الأمير عبد العزيز بأنه يريد رجلًا عارفًا من أهل الدين يعرفه حقيقة هذا الأمر ليكون فيه على بصيرة، فأرسل إليه الشيخ عبد العزيز الحصين، وكتب معه الشيخ محمد بن عبد الوهاب رسالة لعلماء مكة، في رد ما أشيع عنه أنه يسب الصالحين، وأنه على غير جادة العلماء، ويدَّعي الاجتهاد. وكان مخالفوه قد رفعوا الأمر إلى المشرق والمغرب، وذكروا عنه أشياء يستحي العاقل من ذكرها[2]. المناظرة الرابعة: في عام ١٢١١هـ، أرسل أمير مكة الشريف غالب بن مساعد إلى الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود يطلب منه أن يرسل إليه رجلًا من أهل العلم يبحث مع علماء مكة المشرفة، فبعث إليه الإمام عبد العزيز الشيخ حمد بن ناصر بن عثمان

---

(١) خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام (ص: ٣٠٠).

(٢) انظر: مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، القسم الخامس، الرسائل الشخصية (ص: ٤٠)، تاريخ نجد، لابن غنام (٢/ ٨٨٦)، الدرر السنية (٢/ ٥٦).

الحنبلي في ركب، فلما وصل الشيخ حمد بن ناصر مع رفقائه إلى مكة وقضوا عمرتهم جمع الشريف علماء مكة، ثم جرت المناظرة في جلسات عديدة، وحضر هذه المناظرة من أهالي الحجاز الخلق الكثير والجم الغفير. ومما جرى في جلسات المناظرة أن علماء مكة من الحنفية والمالكية والشافعية سألوا الشيخ حمد بن ناصر عن مسائل عديدة، وكان منها مسألة حكم البناء على القبور(١). ثم تأتي المناظرة الخامسة التي أشار إليها المؤلف بصدور فتوى علماء الحرمين حول الدعوة الوهابية: ففي عام ١٢١٨هـ دخل الإمام سعود بن عبد العزيز رحمه الله مكة، وبسط نفوذ الدولة السعودية عليها. وحين اطلع علماء مكة وغيرهم على الدعوة ومنهجها عن كثب، وحاوروا علماءها وأميرها سعود بن عبد العزيز، عرفوا أنها هي الدين الحق، واعترفوا بهذه الحقيقة؛ كتبوا الفتوى. وليعلم أن الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب قد حرر رسالة لأهل مكة بيَّن فيها معتقدهم، ثم إنهم طلبوا من كل من عنده إشكال أن يناقشهم، ولم يلزموا أحدًا أن يكتب بالقوة، وهذه حكاية الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب يبين فيها أن هناك من لم يكن مقتنعًا ببعض المسائل وظل يناقشهم فيها، قال: «وكان فيمن حضر مع علماء مكة وشاهد غالب ما صار: حسين بن محمد بن الحسين الإبريقي الحضرمي ثم الحباني، ولم يزل يتردد علينا، ويجتمع بسعود وخاصته من أهل المعرفة، ويسأل عن

(١) انظر: تاريخ نجد، لابن غنام (٢/ ٩٦٧)، مقدمة تحقيق الفواكه العذاب (ص: ١٥).

مسألة الشفاعة التي جرد السيف بسببها، من دون حياء ولا خجل، لعدم سابقة جرم له. فأخبرناه بأن مذهبنا في أصول الدين مذهب أهل السنة والجماعة، وطريقتنا طريقة السلف التي هي الطريق الأسلم، بل والأعلم والأحكم، خلافًا لمن قال طريقة الخلف أعلم»[1]. محل الشاهد: أن فتوى علماء مكة جاءت بعد عدة مناقشات، وحتى تحت ظل سلطان الدولة السعودية الأولى هناك من لم يكن مقتنعًا ببعض المسائل، ولم يُجبر على شيء، بل راجعهم وحصل النقاش والتوضيح حولها، ثم إن تحرير رسالة الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب كانت هي الوثيقة التي تمثل الدعوة ومفهومها الحقيقي. لكن ما الذي حصل بعد ذلك؟ أشار المؤلف إلى أن خروج الوهابيين من الحجاز واستيلاء محمد علي باشا سنة ١٣٢٨هـ عليها جعل علماء مكة أنفسهم يحررون فتوى بتضليل الوهابية، وقد جاء في الفتوى وصفهم بالخوارج المعتدين الطغاة الملحدين!! قارن أيها القارئ الحصيف واحكم، أي الفتويين أقرب إلى العلم والحكمة؟! وانظر في كتب التاريخ وقلِّب في صفحاتها، ماذا فعل محمد علي باشا بأتباع الدعوة الوهابية وعلمائها في نجد من البطش والتهجير والقتل؟ ثم قارن وانظر ماذا فعل الأمير سعود بن عبد العزيز من احترام لعلماء مكة حين دخل الحجاز؟ ثم احكم: أي الفتويين أحق بالأخذ إن كنا منصفين؟! ثم أين المناظرة العلمية التي حصلت بعد

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢٢٦).

استيلاء محمد علي باشا، والتي بناء عليها حكم علماء مكة بتضليل الوهابية؟! لا يوجد.. إنها فتوى أحق بالإسقاط من فتواهم الأولى؛ إذ لم تكتب بأسلوب علمي، ولا لغة هادئة، إنما هي لغة المدافع والسلاسل والأغلال. وقول: المؤلف في وصف القباب والأبنية الموجودة في البقيع بأنها كانت على هيئة جميلة من الطراز المعماري، ونقل عمن شهدها بعد الهدم وقد شُوِّهت وتبعثر ركامها، كما نقل عمن وصفها بالخراب، وأنها كالمزبلة، ثم بعد ذلك ذكر أن آثار الهدم أزيلت ونظِّفت. نقول: المؤلف لم يعلِّق على وصف القباب والأبنية الموجودة في البقيع، وأنها كانت على طراز معماري، هل هذا العمل مشروع أم لا؟ بل ترك القارئ دون مرجِّح أمام ثلاث صور في مخيلته وهو يقرأ تاريخ مقبرة البقيع: الأولى: وجود مبنى جميل على القبر «فعل الصوفية». والثانية: هدم هذا المبنى الجميل ثم إهماله وجعله كالمزبلة «فعل السلفية». والثالثة: إزالة الركام وتنظيف المكان «فعل السلفية». ولو تأملنا في كتب المذاهب الأربعة لوجدنا العلماء قد نصوا على هذه المسألة؛ وهي مسألة تزيين المقابر بالبناء ونحوه، فهل الميت بحاجة إلى الزينة؟ ففي مذهب أبي حنيفة رحمه: قال أبو بكر الكاساني: «ويكره تجصيص القبر وتعظيمه، وكَرِه أبو حنيفة البناء على القبر وأن يعلَّم بعلامة.. لأن ذلك من باب الزينة ولا حاجة بالميت إليها، ولأنه تضييع المال بلا فائدة، فكان مكروها، ويكره أن يزاد على

تراب القبر الذي خرج منه، وأن الزيادة عليه بمنزلة البناء»[١]. وقال علاء الدين السمرقندي الحنفي: «والسنة في القبر أن يسنم، ولا يربع ولا يُطيَّن ولا يُجَصَّص، وكره أبو حنيفة البناء على القبر وأن يعلم بعلامة.. ويكره أن يزاد التراب على تراب القبر الخارج منه، وأن ذلك يجري مجرى البناء»[٢]. وفي مذهب الإمام مالك رحمه الله: قال الإمام مالك: «أكره تجصيص القبور والبناء عليها، وهذه الحجارة التي يبنى عليها»[٣]. وقال الشيخ صالح الأزهري المالكي رحمه الله: «وكره بناء على القبر، قال اللخمي: كره مالك رحمه الله تجصيص القبور؛ لأنه من مباهاة وزينة الحياة الدنيا، وتلك منازل الآخرة، وليست بموضع للمباهاة، وإنما يزين الميت عمله»[٤]. وفي مذهب الإمام الشافعي رحمه الله: قال الإمام الشافعي رحمه الله: «وأحب أن لا يبنى، ولا يجصص؛ فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء، وليس الموت موضع واحد منهما، ولم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة، وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما يبنى فيها، فلم أر الفقهاء يعيبون ذلك»[٥]. قال الرملي الشافعي رحمه الله شارحًا قول صاحب المنهاج:

---

(١) بدائع الصنائع (١/ ٤٧٤).

(٢) تحفة الفقهاء (١/ ٢٥٦)، وانظر: حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٥٧).

(٣) المدونة الكبرى (١/ ٢٦٣).

(٤) جواهر الإكليل على مختصر خليل (١/ ١٦١)، بتصرف يسير.

(٥) الأم (١/ ٣١٦).

«ويكره تجصيص القبر والبناء عليه، أي: تبييضه بالجص وهو الجبس، ويقال: النورة البيضاء الجير، والمراد هنا هما أو أحدهما، والبناء عليه كقبة أو بيت للنهي عنهما»[١].

وفي مذهب الإمام أحمد رحمه الله: قال ابن قدامة المقدسي رحمه الله: «ويكره البناء على القبر، وتجصيصه، والكتابة عليه... ولأن ذلك من زينة الدنيا، فلا حاجة للميت إليه، ونهى عمر بن عبد العزيز أن يبنى على القبر بآجر، وأوصى بذلك. وقال إبراهيم: كانوا يكرهون الآجر في قبورهم. وكره أحمد أن يضرب على القبر فسطاط. وأوصى أبو هريرة حين حضره الموت أن لا يضربوا عليه فسطاطًا»[٢]. وقال المرداوي الحنبلي رحمه الله: «وأما تجصيصه - أي: القبر - فمكروه بلا خلاف نعلمه، كذا الكتابة عليه، وكذا تزويقه وتخليقه وهو بدعة... وأما البناء عليه فمكروه على الصحيح من المذهب، سواء لاصق البناء الأرض أم لا، وعليه أكثر الأصحاب، وقال في الفروع: أطلقه أحمد والأصحاب»[٣].

---

(١) نهاية المحتاج (٣/ ٣٢).

(٢) المغني والشرح الكبير (٢/ ٢٨٣).

(٣) الإنصاف (٢/ ٥٢٤).

الشبهة: جواز التبرك بالآثار النبوية المكانية.

قسم صاحب كتاب: «الآثار النبوية في المدينة المنورة وجوب المحافظة عليها، وجواز التبرك بها» الشيخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ الآثار إلى ثلاثة أصناف: الصنف الأول: آثار تاريخية، كأنواع المباني والأواني، والنقود القديمة، وهذا جعله الشيخ من اهتمام دارسي التاريخ والحضارة. الصنف الثاني: آثار خرافية، كالقبور والأضرحة، وهذا استنكره المؤلف ودعا إلى محاربته جزاه الله خيرا. الصنف الثالث: آثار إسلامية نبوية، وهذه يرى المؤلف وجوب المحافظة عليها، وجواز التبرك بها، كما هو صريح عنوان الكتاب. وقد ذكر للمحافظة على هذا الصنف أربع فوائد: الاعتبار بها، والتبرك بها، وأنها تساعد على دراسة السيرة النبوية، وأنها زينة للمدينة النبوية. وفي هذا المقال أناقش المؤلف في دعواه جواز التبرك بهذا الصنف من الآثار، وليس معنى هذا أني أوافقه في كل ما عدا ذلك. فدعوى الشيخ إذاً وجوب المحافظة على هذه الآثار؛ من أجل التبرك بها. واستدل الشيخ عفا الله عنه على دعواه تلك بأدلة، لا تنهض للدلالة على صحة تلك الدعوى بحال؛ ولذا كان لزاما بيان وجه الخلط الذي وقع بسببه الشيخ ومن سبقه في هذا التأويل البعيد؛ ذلكم هو عدم التفريق بين التبرك والتعبد، أو قل: بين التبرك من جهة، وبين الاقتداء الذي منه شدة الاتباع للنبي ﷺ من جهة أخرى، وكذا عدم التفريق بين آثار النبي ﷺ التي هي جزء منه كنخامته، وشعره، أو ما لامس جسده

الشريف الطاهر، كماء وضوئه، وملابسه، ورمانة منبره التي كان يمسك بها أثناء الخطبة؛ عدم التفريق بين هذه الآثار وبين الأماكن التي جلس عليها، أو صلى فيها، أو مر بها. أما آثاره ﷺ سواء كانت جزءا منه ثم انفصلت عنه، أو خارجة عنه لكنها لامست جسده الطاهر؛ فهذه هي التي كان الصحابة رضي الله عنهم يتبركون بها، وربما استمر الأمر على ذلك سنوات معدودات ممن أتى بعدهم، ثم انقرضت تلك الآثار، وانقرض تبعا لذلك هذا التبرك بها، أما تلك الأماكن التي جلس عليها أو صلى فيها، ثم بمرور الزمن اندرس منها ما لامس جسده الشريف، وبقيت البقعة المكانية كما هي؛ فهذه هي التي وقع فيها الخلط عند المؤلف، كما هو الحال عند غيره؛ ولذا عدها مما يتبرك به. ومعنى التبرك: طلب البركة، وهي زيادة الخير، ويكون بالأعمال كالصلاة والصيام والصدقة، وكل أمر شرعه الله؛ ففيه بركة الأجر والثواب، ويكون التبرك كذلك بالذوات وآثارها، وقد تقدم جواز التبرك بذات النبي ﷺ وبما لامسه. وأما الشيخ في كتابه هذا فإنما يعني التبرك بالذوات، سواء لامست جسده أم لا؛ ولذا ذكر جواز التبرك بالمكان في الصفحات: (١٦، ٢٣، ٢٤، ٢٥)، وجواز التبرك بالمواضع والآثار ذكره صفحة (١٧)، والتبرك بالمسح على رمانة المنبر ذكره صفحة: (١٣ و ٢٥)، ومما يدل على أن الشيخ عفا الله عنه يخلط بين هذين المعنيين: ما قاله عن قول عتبان رضي الله عنه، لما طلب من النبي ﷺ أن يصلي في بيته، وأنه قال: فأتخذه مصلى حيث قال عنه (ص:١٥): (ومعنى قول عتبان

هذا: لأتبرك بالصلاة في المكان الذي ستصلي فيه)، وقال أيضا (ص:٢٣): (أقر النبي ﷺ عتبان على التبرك بالمكان الذي صلى فيه النبي ﷺ)؛ فهو تارة يجعل التبرك بالصلاة، وتارة يجعله بالمكان. وقد استدل الشيخ على صحة دعواه بستة أدلة: الأول: حديث عتبان بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، وطلبه من النبي ﷺ أن يصلي في بيته ليتخذه مصلى، ففعل عليه الصلاة والسلام. والحديث في الصحيحين. الثاني: حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، وأنه كان يتحرى الصلاة عند الأسطوانة التي كان النبي ﷺ يصلي عندها. والحديث في الصحيحين. الثالث: تحري الصحابة رضي الله عنهم الصلاة عند أسطوانة عائشة رضي الله عنها. وهو حديث منكر، سيأتي الكلام عنه. الرابع: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وأنه كان يأتي مسجد الفتح ويدعو عنده. الخامس: ما ورد من تتبع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما للأماكن النبوية تبركا بها. السادس: ما نقل عن بعض أئمة السلف، كمالك وأحمد والبخاري. وقبل الإجابة عن الاستدلال بهذه الأدلة، أو الشبهات، لا بد من التأكيد على أن جواز التبرك بآثار النبي ﷺ بهذا المعنى الذي ذكره المؤلف، ليس مما قال به أحد من سلف الأمة، بل ولا قال به أحد من الأئمة الكبار عند سبر أقوالهم ومدلولاتها، وليس هو من باب ما يسوغ فيه الاجتهاد؛ ولذا فإن الرد على هذه الشبهات لا يتعلق بتصحيح حديث اختلف المحدثون فيه، ولا بتوثيق رجل اختلف علماء الجرح والتعديل في شأنه، ولا هو بمأخذ في دلالة لفظة، حمالة أوجه، وإنما هو في تصور الدلالة وانطباقها

على الواقع، الأمر الذي غاب عن الشيخ غفر الله له وأنا على يقين تام أنه لو تأملها، لرجع عن قوله؛ كيف لا، وهو المعروف بدفاعه عن السنة، وذوده عن حياضها في مدينة الحبيب المصطفى ﷺ.

الجواب: الرد على ما ذكره الشيخ واستدل به سيكون إن شاء الله على وجهين: مجمل، ومفصل: فأما المجمل؛ فيقال: لو كان الأمر كما قال الشيخ عفا الله عنه (ص:١٤): (التبرك بما يسمى الآثار النبوية المكانية، أي: الأماكن التي وجد فيها النبي ﷺ أو صلى فيها أو سكن بها أو مكث بها ولو لبرهة)، لو كان المشروع من التبرك بآثاره ﷺ يبلغ هذا الحد، لكان حجم المنقول من ذلكم التبرك من أفعال الصحابة أكثر من أن يحصر، وبما يغني الشيخ عن عناء تتبع الوارد في هذا الباب؛ ذلك أن عدد ما نزله النبي ﷺ من الأماكن يفوق العد والحصر، وما وطئته قدماه الشريفتان يتجاوز التعداد، ومع ذلك فلم يثبت عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم تبركوا بالمكان الذي نزله، أو أنهم تتبعوا مواطئ أقدامه ﷺ لا في حياته ولا بعد وفاته، كتبركهم بآثاره ﷺ كشعره ووضوئه ونخامته، دع عنك أن يتتابعوا عليه، فلما تركوه وهم من هم حرصا على الخير، وحبا للنبي ﷺ، كان فيه أبلغ دليل على عدم مشروعية مثل هذا الصنيع، بل وبدعيته وخروجه عن الهدي الأول؛ فدعوى التبرك بما مكث به ولو لبرهة: دعوة للتبرك بغار حراء، وشعاب مكة، وجبال مكة والمدينة وسهولهما، وما لا حصر له من الأماكن. أما الجواب المفصل، فيقال: أما

حديث عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد أورده الشيخ بتمامه (ص:١٤)، ثم قال: (والدلالة من هذا الحديث واضحة في قول عتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فأتخذه مصلى»، وفي إقرار النبي ﷺ، ومعنى قول عتبان هذا: لأتبرك بالصلاة في المكان الذي ستصلي فيه. قال الحافظ ابن حجر: وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ، أو وطئها. قال: ويستفاد منه: أن من دعي من الصالحين ليتبرك به أنه يجيب إذا أمن الفتنة. وقد علق سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز على هذه الفقرة بقوله: هذا فيه نظر، والصواب: أن مثل هذا خاص بالنبي ﷺ؛ لما جعل الله فيه من البركة، وغيره لا يقاس عليه؛ لما بينهما من الفرق العظيم.... ثم قال المؤلف: يفهم من كلامه هذا - أي: ابن باز - الإقرار بدلالة حديث عتبان على مشروعية التبرك بالمكان الذي صلى فيه النبي ﷺ، وهو المقصود). فأنت ترى هنا أن الدعوى أكبر من الدليل؛ فالدعوى هي وجوب المحافظة على آثار النبي ﷺ المكانية؛ من أجل التبرك بها، حيث إن من فوائد المحافظة عليها كما ذكره الشيخ في الفائدة الثانية التبرك بها؛ فالشيخ عفا الله عنه يوجب المحافظة على هذه الآثار؛ حتى نتمكن من التبرك بها، وأين في حديث عتبان، أو من كلام ابن حجر، أو حتى من كلام ابن باز المحافظة على هذه الآثار؟! غاية ما في الحديث أن عتبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طلب من النبي ﷺ أن يصلي في بيته كي يتخذه مصلى؛ هذا أولا. ثم بعد ذلك نأتي لمناقشة ما إذا كان ذلك للتبرك أم لا؟ فالحديث يحتمل احتمالات عدة ذكرها العلماء: منها: ما نقله المؤلف عن ابن حجر.

ومنها: ما لم ينقله المؤلف من قول ابن حجر في الصفحة نفسها، وهو قوله: «ويحتمل أن يكون عتبان إنما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع»[1]. والاحتمال الثالث: ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال: «فإنه قصد أن يبني مسجدا، وأحب أن يكون أول من يصلي فيه النبي ﷺ، وأن يبنيه في الموضع الذي صلى فيه؛ فالمقصود كان بناء المسجد»[2]. فأهل بيت عتبان رضي الله عنه لم ينقل عنهم أنهم فعلوا ذلك، ولا أحد من الصحابة تبعه في ذلك، وطلب من النبي ﷺ ما طلبه عتبان مع أن فيهم من هو أفضل وأحرص على الاقتداء بسنة النبي ﷺ منه كأبي بكر وعمر وغيرهما، بل لم ينقل عنهم حرصهم على التنفل في محرابه ﷺ. ثم إن هذا ينسحب أيضا على النساء؛ فنساؤه رضي الله عنهن في بيوته ﷺ لم ينقل عنهن أنهن كن يفعلن ذلك، أم أن التبرك خاص بالرجال دون النساء؟! فكل ما في الأمر أن عتبان كل بصره، وفعل فعلا كان يرى عليه فيه غضاضة، وهو صلاته في بيته، فأراد إقرار النبي ﷺ له على فعله، وأراد النبي ﷺ إكرامه ومواساته، وهو الرؤوف الرحيم بصحابته وبالمؤمنين ﷺ. وقد ذكر المؤلف (ص:٢٣) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذهب مع النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه إلى بيت عتبان رضي الله عنه، وفي (ص:١٤) قال: (وليس مع المانعين سوى حديث موقوف على عمر بن الخطاب

---

(١) فتح الباري (١/ ٥٢٢)، وقد كان رضي الله عنه ضريرا.

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٦٨).

رضي الله عنه)، يعني حديث المعرور بن سويد، الذي فيه إنكار عمر بن الخطاب رضي الله عنه على من قصد الصلاة في مكان صلى فيه النبي ﷺ، فهذا فقه عمر رضي الله عنه، وهو الذي ذهب مع النبي ﷺ إلى بيت عتبان بن مالك رضي الله عنه، كما ذكر المؤلف؛ فمن أولى بالاتباع؟! وأيا ما كان الأمر فلا يعرف أن الصحابة رضي الله عنهم أو من أتى بعدهم، حافظوا على مصلى عتبان رضي الله عنه؛ ليتبركوا به، إلا ما رواه ابن سعد عن الواقدي، أنه قال: «فذلك البيت - يعني بيت عتبان - يصلي فيه الناس بالمدينة إلى اليوم»[1]، والواقدي متروك كذاب؛ فلا تقبل روايته. أما الدليل الثاني: وهو أثر سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، فقد قال المؤلف عفا الله عنه (ص:١٧): (وثبت عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أنه كان يتحرى المكان الذي كان يصلي فيه رسول الله ﷺ بين المنبر والقبلة؛ ففي الصحيحين عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة رضي الله عنه، أنه كان يتحرى موضع مكان المصحف يسبح فيه، وذكر أن رسول الله ﷺ كان يتحرى ذلك المكان. وفي رواية في الصحيح أيضا، قال يزيد: كان سلمة يتحرى الصلاة عند الأسطوانة التي عند المصحف، فقلت له: يا أبا مسلم، أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة؟ قال: رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها). فأين في أثر سلمة رضي الله عنه التبرك بالأسطوانة أو بالمصلى خلفها؟! غاية ما فيه تحريه الصلاة عندها اقتداء بتحري النبي ﷺ، وهذا من جنس الصلاة خلف مقام إبراهيم، أو في مسجد قباء، مع أن الصلاة

---

(١) الطبقات (٣/ ٥٥٠).

عندهما أوكد من الصلاة عند الأسطوانة؛ لما ثبت من فعله وقوله، وترتيب الأجر على ذلك. ومع ذلك لم يقل أحد من السلف: إن الصلاة خلف المقام، أو في مسجد قباء، كانت للتبرك بالمكان، بل كانت اقتداء بالنبي ﷺ؛ طلبا للأجر، لا لبركة المكان. ثم لو كان ذلك الفعل للتبرك؛ فأين سلمة وسائر الصحابة رضي الله عنهم من محرابه ﷺ؟! وهذا ما سبق الحديث عنه من أن الشيخ يخلط بين التبرك والتعبد والاقتداء بالنبي ﷺ؛ ولذلك علق شيخ الإسلام ابن تيمية على حديث سلمة رضي الله عنه بقوله: «وقد كان سلمة بن الأكوع يتحرى الصلاة عند الأسطوانة، قال: لأني رأيت رسول الله ﷺ يتحرى الصلاة عندها، فلما رآه يقصد تلك البقعة لأجل الصلاة، كان ذلك القصد للصلاة متابعة»[1]. فهي متابعة قصدا للأجر، وليست تبركا بالمكان، ويتأكد هذا التخريج بأن سلمة رضي الله عنه وغيره من الصحابة كذلك، ما كانوا يتحرون كل بقعة صلى فيها النبي ﷺ إنما كانوا يتحرون ما كان يتحراه ﷺ؛ فزعم الشيخ أن كل مكان مكث فيه النبي ﷺ ولو لبرهة فهو محل للتبرك، هو على خلاف مذهب سلمة المستدل بفعله، ثم أين في الأثر الإشارة إلى التبرك المزعوم؟! غاية ما فيه تحريه الصلاة حيث تحراها النبي ﷺ. ولو سلمنا جدلا أن التحري كان للتبرك فهو تبرك بما لامس جسده الشريف في ذلك الوقت، وليس تبركا بالبقعة ذاتها؛ فلو أراد أحد اليوم أن يصلي خلف الأسطوانة تأسيا فله ذلك، أما تبركا فلا؛

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٦٧).

أيتبرك بالفرش الأعجمية، أم بأنواع الرخام المصنع في الشرق أو الغرب؟! فليس ثمة ما مس جسده الطاهر صلوات الله وسلامه عليه. ومن الغرائب أن الشيخ يعد هذا الأثر من قسم المرفوع حتى يعارض به أثر عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيقول (ص:٢٧): (فهذا أثر موقوف على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فكيف يناهض حديثين مرفوعين، مقطوعا بهما؛ رواهما البخاري ومسلم، وهما: حديث عتبان، وحديث سلمة بن الأكوع المتفق عليه)؟! ولا أدري ما وجه كون حديث سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعا، وهو من فعله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واجتهاده بعد وفاة النبي ﷺ؟! أما ثالث أدلته، وهو تحري الصحابة الصلاة عند أسطوانة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فقد أورد فيه حديثا منكرا، ولو صح فليس فيه دليل على التبرك؛ فقد قال الشيخ عفا الله عنه (ص:٢١): (وأسطوانة عائشة كانت تسمى أسطوانة المهاجرين، حيث كانوا يجتمعون عندها، وكان الصحابة يتحرون الصلاة عندها؛ ذكر ذلك الحافظ في الفتح، ...ثم قال: روى الطبراني في الأوسط عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: إن في المسجد لبقعة قبل هذه الأسطوانة، لو يعلم الناس ما صلوا فيها إلا أن تطير لهم فيها قرعة... إلخ الحديث). وهذا الحديث رواه الطبراني في الأوسط (١/ ٤٧٥) من طريق عتيق بن يعقوب، قال: حدثنا عبد الله ومحمد ابنا المنذر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. ومحمد بن المنذر هو الزبيري، يروي عن هشام أحاديث موضوعة ومنكرة، وعبد الله أخوه لا تعرف له ترجمة. انظر: (السلسلة الضعيفة) للألباني (٢٣٩٠). وعليه فالحديث منكر لا

يصح، وحتى لو صح هذا الحديث فليس فيه دليل أنهم كانوا يتحرون الصلاة عند الأسطوانة تبركا بها، بل اقتداء بالنبي ﷺ، بل كان الصحابة رضي الله عنهم يبتدرون السواري، وهي الأسطوانات – وقد كانت من خشب – للصلاة عندها، وجعلها سترة لهم، وهذا معروف مشهور. ثم إن الغريب من الشيخ أنه لم يكتف بأسطوانة عائشة المزعومة، بل زاد عليها أسطوانات كثيرة؛ قال (ص:٢٠): (ومن الأماكن النبوية في الروضة الشريفة الأسطوانات الأخرى، وهي: أسطوانة السرير، وأسطوانة الحرس، وأسطوانة الوفود، وأسطوانة التوبة، وأسطوانة التهجد). ولا أدري أيريد من الناس الذهاب إلى هذه الأسطوانات؛ ليلتمسوا البركة عندها؟! مع العلم أن أيا من هذه الأسطوانات لم يرد فيها حديث، خلا أسطوانة التوبة والتي تيب عندها على أبي لبابة رضي الله عنه فقد ورد فيها حديث إسناده ضعيف[1]. أما دليله الرابع، فهو حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما؛ فقد قال الشيخ (ص:٢٣): (وثبت عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه كان يأتي مسجد الفتح الذي على الجبل، يتحرى الساعة التي دعا فيها النبي ﷺ على الأحزاب، ويتحرى المكان أيضا، ويقول: ولم ينزل بي أمر مهم غائظ، إلا توخيت تلك الساعة فدعوت الله فيه بين الصلاتين يوم الأربعاء، إلا عرفت الإجابة)، وقال في موضع آخر (ص:٥٩) – بعد أن

(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا اعْتَكَفَ طُرِحَ لَهُ فِرَاشُهُ، أَوْ يُوضَعُ لَهُ سَرِيرُهُ وَرَاءَ أُسْطُوَانَةِ التَّوْبَةِ». أخرجه ابن ماجة (١٧٧٤).

ذكر الحديث-: (يقصد رضي الله عنه أنه يتوخى الزمان والمكان، أي: يدعو في تلك الساعة، في ذلك المكان الذي دعا فيه النبي ﷺ في مسجد الفتح؛ بدليل رواية البخاري في الأدب المفرد، ولفظه: ثم ذكر اللفظ المتقدم آنفا). والحديث ورد بألفاظ متعددة لذا أنكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن يكون جابر رضي الله عنه كان يتحرى المكان، فقال: «ولم ينقل عن جابر رضي الله عنه أنه تحرى الدعاء في المكان، بل في الزمان»[1]. وأما تتبع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما للأماكن النبوية، فقال الشيخ (ص:١٧): (وقد بوب البخاري في صحيحه، فقال: باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ. وذكر فيه أحاديث فيها تتبع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لهذه المواضع والتبرك بها، ومثله سالم ابنه؛ كان يتحرى هذه المواضع، ويفهم من تبويب البخاري وذكره لهذه المواضع: أنه يرى مشروعية التبرك بذلك). وفي (ص:٢٣) قال: (ولذلك لم ينقل أن عمر أنكر على ابنه عبد الله شدة تتبعه للأماكن النبوية، وتبركه بها، بل لم يرد عن أي أحد من الصحابة أنه أنكر عليه ذلك؛ فهم وإن لم ينقل عنهم أنهم كانوا يفعلون ذلك مثله، لكن عدم إنكارهم يدل على مشروعية فعله رضي الله عنه). والعجب لا ينقضي من صنيع المؤلف هذا، فقد زعم أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يفعل ذلك تبركا، وليس فيما أورده ما يشير إلى ذلك، ثم زعم أنه يفهم من تبويب البخاري هذا أنه يرى مشروعية التبرك؛ فبنى خطأ على خطأ، والبخاري بريء

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨١٦).

من ذلك، ثم زعم أن عمر ﷺ لم ينكر على ابنه، وسيأتي أنه أنكر على أناس فعلوا مثل فعل ابن عمر؛ فماذا يريد الشيخ من كل ذلك؟! وهاكم نص الحديث كما أورده البخاري، ولنفتش معا عما زعمه المؤلف من تبرك ابن عمر ﷺ بهذه الأماكن؛ قال البخاري: «حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، قال: حدثنا فضيل بن سليمان، قال: حدثنا موسى بن عقبة، قال: رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن من الطريق، فيصلي فيها، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها، وأنه رأى النبي ﷺ يصلي في تلك الأمكنة. وحدثني نافع، عن ابن عمر، أنه كان يصلي في تلك الأمكنة، وسألت سالما فلا أعلمه إلا وافق نافعا في الأمكنة كلها، إلا أنهما اختلفا في مسجد بشرف الروحاء». فأين في الحديث أن ابن عمر كان يتبرك بهذه الأماكن، حتى يرتب عليها المؤلف كلامه السابق؟! وكذا تبويب البخاري: باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ. أين فيه مشروعية التبرك بهذه المساجد والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ؟! وهذا يؤكد ما ذكرته من أن مبنى خطأ المؤلف هو الخلط بين ما كان يفعله الصحابة اقتداء واتباعا للنبي ﷺ، وما كانوا يفعلونه تبركا. أما زعمه أن عمر ﷺ لم ينكر على ابنه عبد الله؛ فجوابه: أنه أنكر على جمع من الناس فعلوا فعل ابن عمر؛ فعن المعرور بن سويد الأسدي قال: وافيت الموسم مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ، فلما انصرف إلى المدينة، وانصرفت معه، صلى لنا صلاة الغداة، فقرأ فيها: ﴿أَلَمْ

تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، و﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]، ثم رأى أناسا يذهبون مذهبا، فقال: أين يذهبون هؤلاء؟ قالوا: يأتون مسجدا هاهنا صلى فيه رسول الله ﷺ، فقال: إنما أهلك من كان قبلكم بأشباه هذه؛ يتبعون آثار أنبيائهم، فاتخذوها كنائس وبيعا، ومن أدركته الصلاة في شيء من هذه المساجد التي صلى فيها رسول الله، فليصل فيها، ولا يتعمدنها. أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (١٢/ ٥٤٤)، وابن أبي شيبة (٢/ ٣٧٦) وهذا الأثر صحح إسناده ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١/ ٢٨١)، وقال في الثمر المستطاب (١/ ٤٧٢): وهذا إسناد صحيح على شرط الستة. والحديث صريح في إنكار عمر رضي الله عنه على من فعل ذلك، وهذا الإنكار كان أمام جمع من الصحابة، ولا أدري كيف خفي هذا على الشيخ؟! بل لم يخف عليه؛ فقد سبقت الإشارة إلى أنه قال (ص:١٤): (وليس مع المانعين سوى حديث موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، فهو غفر الله له يعرف حديث عمر الذي أنكر فيه على من فعل فعل ابنه عبد الله، ثم يقول: ولم ينقل عن عمر أنه أنكر على ابنه. ومن نظر في سيرة عمر رضي الله عنه يجدها مطردة في إنكار مثل هذا الصنيع، حتى إنه أمر بقطع الشجرة التي بويع النبي ﷺ تحتها؛ لما بلغه أن ناسا يأتونها ويصلون عندها. كما في مصنف ابن أبي شيبة (٢/ ٣٧٥)، وقال ابن حجر في الفتح: (ثم وجدت عند ابن سعد بإسناد صحيح عن نافع، أن عمر رضي الله عنه بلغه أن قوما يأتون شجرة فيصلون عندها، فتوعدهم، ثم أمر بقطعها

فقطعت)، أما على رأي الشيخ؛ فإنه تجب المحافظة على الشجرة، ويجوز التبرك عندها كذلك، قال ابن تيمية: «كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وسائر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجا وعمارا ومسافرين، ولم ينقل عن أحد منهم أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي ﷺ، ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحبا لكانوا إليه أسبق؛ فإنهم أعلم بسنته وأتبع لها من غيرهم»[1]. وقال الشيخ عبد العزيز بن باز الذي عده المؤلف ممن يجيزون التبرك بالمكان الذي صلى فيه النبي ﷺ، كما سبق نقله عنه-: «والحق أن عمر رضي الله عنه أراد بالنهي عن تتبع آثار الأنبياء، سد الذريعة إلى الشرك، وهو أعلم بهذا الشأن من ابنه رضي الله عنهما، وقد أخذ الجمهور بما رآه عمر، وليس في قصة عتبان ما يخالف ذلك؛ لأنه في حديث عتبان قد قصد أن يتأسى به ﷺ في ذلك، بخلاف آثاره في الطرق ونحوها؛ فإن التأسي به فيها وتتبعها لذلك غير مشروع، كما دل عليه فعل عمر، وربما أفضى ذلك بمن فعله إلى الغلو والشرك، كما فعل أهل الكتاب، والله أعلم»[2]. ثم إن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان من شدة تتبعه للنبي ﷺ يحب أن يقضي حاجته حيث قضاها رسول الله ﷺ، كما ثبت ذلك عنه في مسند الإمام أحمد (٦١٥١)، وصحيح البخاري (١٦٦٨)؛ فهل كان ذلك منه تبركا؟! أما استشهاده بأقوال لأئمة

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٥٦).

(٢) هامش فتح الباري (١/ ٥٦٩).

السلف، كمالك وأحمد والبخاري، فقد قال عفا الله عنه (ص:٢٥): (ومشروعية التبرك بالأماكن النبوية هو مذهب البخاري، كما ذكرنا - يعني تبويبه في كتاب الصلاة، باب: المساجد التي على طريق المدينة، وسبق الرد عليه - ومذهب البغوي، والنووي، وابن حجر، بل هو مذهب الإمام أحمد، وقد استدل الإمام على ذلك بأن الصحابة كانوا يتبركون برمانة المنبر؛ يتبركون بالموضع الذي مسته يد النبي ﷺ، وهو مذهب مالك؛ فقد روى أبو نعيم في الحلية أن هارون الرشيد أراد أن ينقض منبر النبي ﷺ، ويتخذه من جوهر وذهب وفضة، فقال له مالك: لا أرى أن تحرم الناس من أثر النبي ﷺ، وسبق كلامه في استحباب صلاة النافلة في مكان مصلاه ﷺ من مسجده). يعني بذلك ما ذكره (ص:٢٠) أن مالكا سئل: أي المواضع أحب إليك الصلاة فيه؟ قال: أما النافلة فموضع مصلاه، وأما المكتوبة فأول الصفوف. والذي يهمنا هنا هو النقل عن الأئمة الثلاثة؛ مالك وأحمد والبخاري، وبغض النظر عن صحة أسانيد هذه الأقوال؛ فأين هي مما يدعو إليه المؤلف من المحافظة على آثار النبي ﷺ المكانية؛ للتبرك بها؟! فكلام الإمام أحمد عن رمانة منبره ﷺ، وكلام الإمام مالك عن نقض المنبر، هو عما مسته يد النبي ﷺ لا عن آثاره المكانية؛ فأين هو المنبر اليوم وأين رمانته؟! أما ما نقله عن الإمام مالك، وأنه يرى أفضلية صلاة النافلة في موضع مصلاه، فهذا على سبيل الاقتداء لا التبرك، وقد قال ابن وضاح القرطبي: «وكان مالك بن أنس وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان

تلك المساجد وتلك الآثار للنبي ﷺ، ما عدا قباء وأحدا، يعني شهداء أحد»[١]. وقال ابن بطال: «روى أشهب عن مالك، أنه سئل عن الصلاة في المواضع التي صلى فيها الرسول ﷺ، فقال: ما يعجبني ذلك، إلا مسجد قباء»[٢]. أما الإمام أحمد فقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما أحمد فرخص منها فيما جاء به الأثر من ذلك إلا إذا اتخذت عيدا، مثل أن تنتاب لذلك، ويجتمع عندها في وقت معلوم»[٣]. يعني حتى ما جاء فيه الأثر كمسجد قباء، يشدد فيه أحمد إذا اتخذ عيدا؛ فماذا بعد ذلك؟! ومن عجائب الشيخ في هذا الكتاب أنه يدعو إلى التبرك الآن بشرب ماء الآبار التي سقط فيها خاتم النبي ﷺ قبل أربعة عشر قرنا؛ قال عفا الله عنه (ص:١٣): (ومنه - أي: التبرك - قصد الآبار النبوية التي نقل أن النبي ﷺ تفل فيها أو صب وضوءه فيها، أو سقط شيء من متعلقاته فيها، كبئر أريس التي سقط فيها خاتمه؛ بقصد التبرك بالشرب منها؛ فهذا أمر مشروع؛ لأنه متفرع من مسألة التبرك بالنبي ﷺ، لا فرق في الحكم بينه وبين وضوئه ﷺ الذي كان الصحابة يتسابقون إلى التبرك به). وهذا لا أعرف أحدا سبق الشيخ إليه، وقوله: (لا فرق في الحكم بينه وبين وضوئه) غير صحيح؛ فالصحابة رضي الله عنهم فرقوا بينهما، فكانوا يتبركون

---

(١) البدع والنهي عنها (ص: ١٠٨).

(٢) شرح البخاري (٣/ ١٥٩).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٥٤).

بوضوئه، ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يشربون من ماء بئر أريس تبركا بعد سقوط خاتم النبي ﷺ فيه من يد عثمان رضي الله عنه، كما في الصحيحين. والخلاصة: أن التبرك بآثار النبي ﷺ الحسية كبطنه وشعره ونخامته، وكذا ما لامس جسده الطاهر الشريف كوضوئه وملابسه؛ صحيح، قد فعله الصحابة ومن بعدهم بعض التابعين، ثم عفا الفعل كما عفا الأثر. وما قصده النبي ﷺ للصلاة أو الدعاء عنده من الأماكن كمسجد قباء ومقام إبراهيم؛ فقصده للصلاة أو الدعاء اقتداء به سنة مستحبة، أما التبرك بها فبدعة منكرة. وأما ما لم يقصده من الأماكن فالصحيح عدم قصد الصلاة عنده إلا إذا وافق ذلك وقت صلاة. أما وجوب المحافظة على الآثار النبوية المكانية لغرض التبرك عندها، فلم يقل به أحد من العلماء، لا من السلف ولا من الخلف، وفتحه فتح باب شر وفتنة.

أدلة الاستغاثة بغير الله والرد عليها:

ذكر ابن القيم رحمه الله من مفسداتِ القلب: التَّعلُّق بغير الله ثمَّ قال: «وهذا أعظم مفسداته على الإطلاق، فليس عليه أضر من ذلك، ولا أقطع له عن مصالحه وسعادته منه، فإنَّه إذا تعلَّق بغير الله وكله الله إلى ما تعلق به، وخذله من جهة ما تعلَّق به، وفاته تحصيل مقصوده من الله عزَّ وجل بتعلقه بغيره والتفاته إلى سواه، فلا على نصيبه من الله حصل، ولا إلى ما أمله ممَّن تعلق به وصل... وبالجملة فأساس الشرك وقاعدته التي بني عليها: التَّعلق بغير الله، ولصاحبه الذمُّ والخذلان كما قال تعالى: ﴿لَّا تَجۡعَلۡ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقۡعُدَ مَذۡمُومٗا مَّخۡذُولٗا﴾ [الإسراء: ٢٢] مذمومًا لا حامد لك، مخذولًا لا ناصر لك»[1].التَّعلق بغير الله بلوى ابتلي بها كثيرٌ من الأمَّة الإسلامية للأسف، فمنذ أن ظهر هذا البلاء انصرف كثيرٌ من النَّاس من تعظيم الله وإجلاله والتَّعلق به إلى التعلق برفات وتراب وأضرحة أضفوا عليها التعظيم، وخلعوا على عتباتها عقولَهم وإيمانَهم الصَّحيح بالله؛ لذا تجد داخلها من أنواع التعظيم والإجلال والخضوع ما قد لا تجد مثله في بيوت الله ولله، والتاريخ القبوري تاريخ مظلمٌ، ومن قرأ بعض الأرقام لعدد القبور والأضرحة في بلدان المسلمين وحال الناس عندها عرف حجم المشكلة التي ابتليت

(١) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٤٥٥).

بها الأمة[١].والتعلق بغير الله من المقبورين والأولياء والأنبياء وغيرهم إمَّا أن يكون بالتوسل غير المشروع، أو بالاستغاثة بهم ودعائهم من دون الله، أو بصرف أنواعٍ من العبادة لهم، وغير ذلك ممَّا يكون بعضه شركًا وكفرًا وبعضه بدعة وضلالة، وهؤلاء الذين يتعلقون بغير الله ويدعونهم ويستغيثون بهم لهم أدلة تمسَّكوا بها وموَّهوا بها على بعض الناس ليغرقوهم في ذات الوحل الذي غرقوا فيه وهو التعلق بغير الله، منها أدلةٌ من الكتاب والسنة، ومنها آثار عن السلف ادَّعوا أنَّها تدل على مرادهم، ومنها أدلة تتعلق بالمقبور نفسه، وأدلة تتعلق بالنية وغير ذلك، والغرض مناقشتها هنا بإجمال، وذكر ذلك في الآتي: **الأصل الأول: الاستناد إلى نصوصٍ شرعية**: لا يمكن أن يتحدَّث المسلم عن قضية كبيرة كهذه ابتُليت بها الأمة ووقع فيها كثيرٌ من المسلمين دون أن يسند حكمها إلى الكتاب والسنة، وقد استدل مجيزو الاستغاثة بغير الله[٢] بعددٍ من أدلة الكتاب والسنة رأيت تقديمها وجعلها أصلهم الأول وإن كانت هذه الأدلة ليست أقوى أدلتهم، ومع ذلك فلهم عددٌ من الآيات يستدلون بها، وعددٌ أكبر من الأحاديث يستدلون بها أيضًا، وسنمر عليها باختصار في بيان هذا الأصل؛ لأن الغرض ليست المناقشة التفصيلية،

---

(١) ينظر مثلا: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون لسعاد ماهر محمد (ص: ٤٤)، والقول الحق في بيروت ودمشق (ص: ٩٧)، والانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين لعلي بن بخيت الزهراني (ص: ٢٩٤-٢٩٥).

(٢) أينما قلنا: «الاستغاثة بغير الله»، فإنما نقصد بها الصور الممنوعة، سواء شركية أو بدعية.

وإنَّما عمل خارطة طريق لأدلة مجوزي الاستغاثة بغير الله، ويمكن الكلام في هذا الأصل عبر ذكر نوعي الأدلة وهما: النوع الأول: الأدلة القرآنية: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، إلا أنَّ هذه الأدلة لا تدل على ما يريدونه؛ بل الآيات على ضد مرادهم كما فهمه السلف الكرام، ويبين ذلك الآتي: لا شكَّ أنَّ الوسيلة هنا هي القربة والتَّقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وقد ورد هذا المعنى عن ابن عباس ومجاهد وعطاء والسدي وقتادة، بل يقول ابن كثير رحمه الله: «وهذا الذي قاله هؤلاء الأئمة لا خلاف بين المفسرين فيه»(١)، والتَّقرب إلى الله وابتغاء القربة إنَّما يكون بما شرعه الله سبحانه وتعالى، وفي هذا يقول ابن تيمية رحمه الله: «فالوسيلة التي أمر الله أن تبتغى إليه وأخبر عن ملائكته وأنبيائه أنهم يبتغونها إليه هي: ما يتقرب به إليه من الواجبات والمستحبات، فهذه الوسيلة التي أمر الله المؤمنين بابتغائها تتناول كلَّ واجبٍ ومستحب، وما ليس بواجبٍ ولا مستحب لا يدخل في ذلك؛ سواء كان محرمًا أو مكروهًا أو مباحًا، فالواجب والمستحب هو ما شرعه الرسول فأمر به أمر إيجابٍ أو استحباب، وأصلُ ذلك الإيمان بما جاء به الرسول، فجماع الوسيلة التي أمر الله الخلق بابتغائها هو التوسل إليه باتباع ما جاء به الرسول، لا وسيلة لأحد إلى

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ١٠٣). وينظر: تفسير الطبري (١٠/ ٢٩١).

ذلك إلا ذلك»[1]. فإذا كانت الوسيلة هي مجرد القربة إلى الله سبحانه وتعالى لم تكن هذه الآيات بمفردها أدلة على جواز الاستغاثة بغير الله، وإنما يجب عليهم أولًا أن يثبتوا أنها مما دلت عليها الشريعة وحثت عليها لتدل هذه الآيات على جواز التقرب بها إلى الله. والآيتين تدلان على مشروعية التوسل، وهذا أعمُّ من الصورة الخاصة التي يمنعها أهل السنة وهي الاستغاثة بغير الله، والتوسل بذوات الصالحين، أو بدعائهم أنفسهم، وغير ذلك من الصور، فالدليل أعمُّ من المدلول، فأين الدليل على جواز تلك الصورة الخاصة من التوسل بذوات الصالحين أو الاستغاثة بهم من دون الله؟! وسيمر بنا كثيرًا خطأ منهجيٌّ يرتكبه المجوزون عند الاستدلال على الاستغاثة بغير الله، فإنهم يستدلون كثيرًا بأدلة فيها تبرك عام، أو توسل مشروع كالتوسل بالدعاء، ثم يأخذون حكم هذه المسألة ويجرُّونه إلى الصور الأخرى، وهذا خطأ منهجي في الاستدلال، فإن الخلاف ليس في أصل مسألة التوسل، وإنما في صور خاصة، فيجب عليهم أن يستدلوا على تلك الصور الخاصة. فإن قيل: إن الوسيلة والقربة تعني أي قربة، فاللفظ عام، فيشمل التقرب إلى الله بالدعاء أو بالجاه أو بالذوات، سواء كانوا أحياء أو أمواتًا. يقال: هذا ترده الآيات والنصوص الأخرى التي فيها بيان تحريم التعلق بغير الله، وتحريم التوجه إلى غيره فيما لا يقدر عليه إلا الله، وأقل أحوال الآية أنها لا يمكن الاستدلال بها من قبل مانعي

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ٨٤).

الاستغاثة بغير الله على المنع ومن قبل مجوزيها على الجواز لاحتمال اللفظ، وبهذا يسقط استدلالهم وتمسكهم، ومع ذلك فإن النصوص الأخرى كلها تؤكد أن المراد هو القربة والتقرب إلى الله، والذي لا يكون إلا بما شرعه سبحانه وصح عن نبيه ﷺ. وأما قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧] فهي أقرب إلى القائلين بمنع الاستغاثة بغير الله، بل فيها دلالةٌ واضحة على أن المعبودات والمتوجَّه إليهم بأنواع القربات لا تملك من نفسها شيئًا، وهي بنفسها تبحث عن التَّقرب إلى الله، فهل الأولى أن يتوجه الناس إلى من هذا حاله، أم يتوجه إلى الملك العلَّام الذي هم يتوجهون إليه ويتقربون إليه؟! وقد قيل: إنَّ الآية نزلت في قوم عبدوا الجن أو غيرهم[1]، ثمَّ أسلم هؤلاء دون أن يعلم من يعبدهم، فصارت هذه المعبودات هي نفسها تتوجَّه إلى الله وتتقرب إليه، وهكذا حال كل من استغاث بغير الله أو توجه إليه أو استعاذ به فيما لا يقدر عليه، فإنَّ هذا فقير إلى الله محتاج إليه يريدُ التَّقرب منه، ولا يملكون لأنفسهم شيئًا فضًلا عن أن يملكوه لغيرهم، وفي هذا يقول ابن تيمية رحمه الله: «والآية هنا قُصد بها التَّعميم لكل ما يُدعى من دون الله، وكل من دعا ميتًا أو غائبًا من الأنبياء والصالحين سواء كان بلفظ الاستغاثة أو غيرها فقد تناولته هذه الآية، كما تتناول من دعا الملائكة والجن. ومعلومٌ أنَّ هؤلاء كلهم يكونون وسائط فيما يُقدره الله بأفعالهم،

(١) ينظر: تفسير الطبري (١٧/ ٤٧١).

ومع هذا فقد نهى الله تعالى عن دعائهم، وبيَّن أنهم لا يملكون كشف الضر عن الداعين ولا تحويله، لا يرفعونه بالكلية ولا يحولونه من موضع إلى موضع أيضًا، فلا يرفعونه ولا يحولونه من حال إلى حال كتغيير صفته أو قدره، ولهذا قال: ﴿وَلَا تَحۡوِيلًا﴾»[1]. أمَّا الآية الأخرى التي يستدلون بها وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ جَآءُوكَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسۡتَغۡفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابَا رَّحِيمَا﴾ [النساء: ٦٤] فليس فيها أيضًا جواز الاستغاثة بغير الله، ويمكن بيان خطأ الاستدلال بهذه الآية بالآتي: الآية نزلت في المنافقين كما في الآيات قبل هذه[2]، وفيها أنهم لو أتوا إلى النبي ﷺ وأبدوا توبتهم واستغفروا هم لأنفسه واستغفر لهم الرسول ﷺ لوجدوا الله توابًا رحيمًا، ووقوع هذا الاستغفار من النَّبي ﷺ في حياته، وليس فيه دليل أنه يقع بعد موته، ولا يمكن أن نجعل الآية عامة في الحياة وبعدها؛ لاختلاف الحال بين الحياة الدنيا والحياة البرزخية كما سيأتي تقريره. وهم يستدلون على صورة ويقيسون عليها أخرى بقياس خاطئ، ومن ذلك أن طلب الدعاء من أحد غير ممنوع، ودعاء أحد لغيره واستغفاره له كقوله: اللهم اغفر له غير ممنوع، فهي إذاً صورة جائزة، وهي الظاهرة في الآية، فكيف يستدل بها على جواز مثل هذا التوسل ولو بعد الموت؟! بل كيف يستدل بها على الاستغاثة بغير الله

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٢٩٣).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٨/ ٥١٧).

عمومًا بحجة أن أصل الطلب جائز؟! فالموجود في النص هو دعاء النبي ﷺ لهم، وليس فيه دلالة على التوسل بالذات، أو بطلب الدعاء بعد الموت. وإن قالوا: استدلالنا بمجيئهم إلى النبي ﷺ وكونه بركة عليهم وسببًا في نيل غفران الله. فيقال: هذا ليس ظاهرًا من الآية، فغفران الله لذنوبهم ليس متعلقًا بمجيئهم عند النبي ﷺ فقط، وإنما بمجيئهم واستغفارهم لأنفسهم واستغفار النبي ﷺ لهم، فكيف يقتصر على مجرد المجيء؟! ثمَّ إنَّ هذا كان في حياته، فما الدليل على جواز ذلك بعد موته؟! كما أن هذا يخالف فهم الصحابة الكرام رضي الله عنهم، فإنهم بلا ريب قد ألَمَّت بهم ملمَّات، وأذنب بعضهم ذنوبًا، فهل أُثر عن أحد منهم بسندٍ صحيح أنَّه جاء إلى قبر النبي ﷺ ليُغفر له استنادًا إلى هذه الآية؟! يقول ابن عبد الهادي في بيان ذلك: «ولم يفهم منها أحدٌ من السَّلف والخلف إلا المجيء إليه في حياته ليستغفر لهم... فلمَّا استأثر الله عز وجل بنبيِّه ﷺ ونقله من بين أظهرهم إلى دار كرامته لم يكن أحدٌ منهم قط يأتي إلى قبره ويقول: يا رسول الله فعلت كذا وكذا فاستغفر لي، ومن نقل هذا عن أحدٍ منهم فقد جاهر بالكذب والبهت، وافترى على الصَّحابة والتابعين وهم خير القرون على الإطلاق، هذا الواجب الذي ذمَّ الله سبحانه من تخلف عنه وجعل التَّخلف عنه من أمارات النفاق، ووفق له من لا توبة له من النَّاس ولا يعدُّ في أهل العلم، وكيف أغفل هذا الأمر أئمة الإسلام وهداة الأنام من أهل الحديث والفقه والتفسير ومن لهم لسان صدق في الأمة، فلم يدعوا إليه

ولم يحضُّوا عليه ولم يرشدوا إليه ولم يفعله أحد منهم البتة؟!»[1]. وإنَّ فهمهم هذا ينافي ما ثبت عن النَّبي ﷺ من النَّهي عن اتخاذ قبره عيدًا مثل قوله ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ». أخرجه أبو داود (٢٠٤٢). ولا شك أنَّ مثل هذه الصورة يصير قبره ﷺ عيدًا إذا أتى كل من أذنب إليه ليستغفر الله. وأمَّا ما يستدلون به مع هذه الآية وهي قصة العتبي التي يذكرها ابن كثير رحمه الله بقوله: «وقد ذكر جماعة منهم: الشيخ أبو نصر بن الصباغ في كتابه الشامل الحكاية المشهورة عن العتبي، قال: كنت جالسًا عند قبر النَّبي ﷺ، فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] وقد جئتك مستغفرًا لذنبي مستشفعًا بك إلى ربي، ثم أنشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع أعظُمُه فطاب من طيبهن القاع والأكم

نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ثم انصرف الأعرابي فغلبتني عيني، فرأيتُ النَّبي ﷺ في النَّوم فقال: يا عتبي، الْحَق الأعرابيَّ فبشِّره أنَّ الله قد غفر له»[2]. فهذه القصة ضعيفة من جهة السند، يقول الألباني

---

(١) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص: ٣١٧).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٧)، وذكرها البيهقي في شعب الإيمان (٣٨٨٠).

رحمه الله: «وهذا إسناد ضعيف مظلم، لم أعرف أيوب الهلالي ولا من دونه. وأبو يزيد الرقاشي أورده الذهبي في المقتنى في سرد الكنى ولم يسمه، وأشار إلى أنه لا يعرف بقوله: حكى شيئا، وأرى أنه يشير إلى هذه الحكاية. وهي منكرة ظاهرة النكارة، وحسبك أنها تعود إلى أعرابي مجهول الهوية»[1]. فذكر الألباني أكثر من سببٍ لضعف الرواية؛ منها: جهالة الأعرابي نفسه، يقول ابن عبد الهادي: «وفي الجملة: ليست هذه الحكاية المنكورة عن الأعرابي ممَّا يقوم به حجة، وإسنادها مظلم مختلف، ولفظها مختلف أيضًا»[2]. ثم على فرض صحته فإنَّ العتبي رأى رؤيا، والرؤى لا تؤخذ منها الأحكام كما هو معلوم. وتبين من هذا أنَّ نصوص القرآن ليس فيها نصٌّ واحدٌ يجيز الاستغاثة بغير الله بلفظ صريح، وإنَّما تمسكوا ببضع آيات ليست فيها دلالة على مرادهم، وغاية ما فيها أنها قد تدلُّ على صورةٍ واحدة فيقيسون عليها غيرها قياسًا خاطئًا مع وجود أدلة صريحة في منعها. النوع الثاني: النصوص الحديثية: كما يستدل مجوز الاستغاثة بغير الله بآياتٍ قرآنية وإن كانت غير صريحة فكذلك يستدلون بأحاديث عديدة عن النبي ﷺ، ومن يقرأ كتب المجوِّزين وفتاويهم يجد أنَّها مليئة بالآثار النَّبوية؛ إذ لم يجدوا في القرآن الكريم ما يدلُّ صراحةً على جواز ما يريدونه، أمَّا السنَّة النَّبوية فقد

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٦/ ١٠٣٥).

(٢) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص: ٢٥٣).

تمسَّكوا فيها بنصوصٍ عديدةٍ نمرُّ على أهمِّها[1]، لنرى دلالتها على ما يريدون إن كانت صحيحة، ومن أهمِّ تلك الأحاديث: أولًا: حديث الضرير الذي جاء إلى النبي ﷺ فقال: ادع الله لي أن يعافيني فقال: «إِنْ شِئْتَ أَخَّرْتُ لَكَ وَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ»، فقال: ادعه، فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي قَدْ تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَى، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ». هذا الحديث أخرجه الترمذي (٣٥٧٨)، والنسائي (١٠٤١٩)، وابن ماجه (١٣٨٥)، وأحمد (١٧٢٤٠)، وقد اختُلِف في تصحيحه وتضعيفه، وحسَّنه جماعةٌ من أهل العلم. وبغضِّ النظر عن تصحيحه من تضعيفه فإنَّ الحديث عمدة مجوِّزي الاستغاثة بغير الله سواء كان بالأحياء أو بالأموات، وهو عمدة مجوزي التوسُّل بالذات، إلا أنَّ المتأمل في هذا الحديث يدرك أنَّه لا دليل لهم على ما يريدون، وقد سبق تقرير أنَّ المجوزين يستدلُّون على صورة واحدة ثم يجرُّون حكمها إلى صورٍ أخرى لم ترد في النَّص ولم يشر إليها، وهو قياسٌ غير صحيح، فغاية ما في حديث الضَّرير أنَّه توسَّل إلى الله بدعاء النَّبي ﷺ في حياته لا

(١) ينظر: التوسل بالصالحين بين المجيزين والمانعين لعبد الفتاح اليافعي (ص: ٦٣) وما بعدها. وتحدث الألباني عن الأحاديث الضعيفة في التوسل في كتابه: التوسل أنواعه وأحكامه، وذكر عددًا لا بأس به من تلك الأحاديث مع الحكم عليها، ينظر: (ص: ٩١) وما بعدها. وينظر أيضًا: التوصل إلى حقيقة التوسل، باب: كشف الشبهات، تحقيق في صحة أدلة الخصوم.

بذاته، ويدلُّ على هذا أمور: أنَّ هذا الضرير قد جاء إلى النبي ﷺ ليدعو له، وهو ما صرَّح به في أول الحديث حين قال للنَّبي ﷺ: «ادع لي». ويؤكِّده قول النبي ﷺ: «إِنْ شِئْتَ أَخَّرْتُ لَكَ وَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ»، فعرض النبي ﷺ الدعاء وليس التوسل بذاته، فاختار الضرير الدعاء. وأنَّ التوسل بالذات أو بالجاه يمكن أن يكون من أيِّ مكان ولا يشترط أن يكون حاضرًا عند النبي ﷺ، فحضوره أمامه يدل على أنه إنما أراد منه أن يدعو له، وهو طلبه الصريح كما تقدم. والضرير قال في آخر دعائه: «اللهم فشفعه في»، وهذا لا يمكن في التوسُّل بالذات، فهو طلب بقبول دعاء النبي ﷺ له. وسؤال الصحابة للنبي ﷺ الدعاء لهم كان معروفًا عند الصحابة الكرام، فقد جاء إليه أعرابيٌّ يطلب منه دعاء الله أن ينزل المطر، ففعل، وأتت إليه المرأة التي تُصرع، وكان طلبها، ومحاورة النبي ﷺ لها قريبًا من هذا الحوار مع الضرير، فقد قال النبي ﷺ لها: «إِنْ شِئْتِ صَبَرْتِ، وَلَكِ الْجَنَّةُ، وَإِنْ شِئْتِ، دَعَوْتُ اللهَ لَكِ أَنْ يُعَافِيَكِ». أخرجه أحمد (٣٢٤٠). فكان هذا معروفًا بين الصحابة الكرام، وطلب الضرير من جنس هذا الطلب[1]. فالحديث إذاً مع صحَّته ليس فيه ما يدلُّ على جواز التَّوسل بالذات أو الاستغاثة بالأموات، وليس فيه ما يدلُّ على جواز الاستغاثة بالغائبين، وليس فيه ما يدل على جواز الاستغاثة فيما لا يقدر عليه إلا الله، فالحديث في صورة خاصة ولنوعٍ خاص لا يصح أن يقاس عليها غيرها من

(١) ينظر للتوسع: التوسل أنواعه وأحكامه (ص: ٧٠-٧٦)، والتوصل إلى حقيقة التوسل (ص: ٢٣٦).

الصور المختلفة عنها. ثانيًا: حديث: «مَنْ قَالَ إِذَا خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُك بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْك وَبِحَقِّ مَمْشَايَ هَذَا فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشَرًا وَلَا بَطَرًا وَلَا رِيَاءً وَلَا سُمْعَةً خَرَجْت اتِّقَاءَ سَخَطِك وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِك أَسْأَلُك أَنْ تُنْقِذَنِي مِنْ النَّارِ وَأَنْ تُدْخِلَنِي الْجَنَّةَ وَأَنْ تَغْفِرَ لِي ذُنُوبِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ خَرَجَ مَعَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَسْتَغْفِرُونَ لَهُ». أخرجه ابن ماجه (٧٧٨)، وأحمد (١١١٥٦)[1]. وخلاصة الحكم عليه أن سنده ضعيف فلا يحتجُّ به. ومع هذا إن قلنا بتصحيحه فإنَّه ليست فيه دلالة على جواز التوسل غير المشروع والتوسل بالذات والاستغاثة بغير الله، وقد سبق بيان أنَّ مشكلة المجوزين أنهم يستدلون على صور محددة سواء صح الدليل أو لم يصح، ثم يجرون ذلك الحكم على صورٍ أخرى لا تشابهها، فالحديث فيه سؤال الله بحق السائلين، وحقهم أن يستجيب الله لهم، كما قال الله ذلك في كتابه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة:

(١) فيه عطية العوفي، ذكر أبو أحمد ابن عدي الجرجاني عددًا ممَّن ضعفه في الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٨٤).، وقال عنه الذهبي: «ضعيف الحديث»، سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٢٥). وقال فيه ابن حجر: «عطية بن سعد العوفي الكوفي تابعي معروف ضعيف الحفظ مشهور بالتدليس القبيح»، طبقات المدلسين (ص: ٥٠). وقال الألباني: «وهذا سند ضعيف من وجهين، الأول: فضيل بن مرزوق وثقه جماعة وضعفه آخرون... الوجه الثاني في تضعيف الحديث: أنه من رواية عطية العوفي، وهو ضعيف أيضًا»، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١/ ٨٣).

١٨٦]، فليس فيه توسلٌ بغير الله، فضلًا عن أن يكون دليلًا على الاستغاثة بغير الله من الأموات أو بطلب شيء لا يقدر عليه إلا الله، وفي هذا يقول ابن تيمية رحمه الله: «أمَّا قول القائل: أسألك بحق السائلين عليك؛ فإنَّه قد روي في حديث عن النبي ﷺ رواه ابن ماجه لكن لا يقوم بإسناده حجة؛ وإن صحَّ هذا عن النبي ﷺ كان معناه: أنَّ حق السائلين على الله أن يجيبهم، وحق العابدين له أن يثيبهم، وهو كتب ذلك على نفسه كما قال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ فهذا سؤال الله بما أوجبه على نفسه»[1]. فخلاصته أنه ضعيف، ومع ذلك فلا دلالة فيه على مرادهم. ثالثًا: حديث: «إِذَا أَضَلَّ أَحَدُكُمْ شَيْئًا أَوْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ عَوْنًا وَهُوَ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسٌ، فَلْيَقُلْ: يَا عِبَادَ اللهِ أَغِيثُونِي، يَا عِبَادَ اللهِ أَغِيثُونِي، فَإِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا لَا نَرَاهُمْ». أخرجه الطبراني في الكبير (٢٩٠)[2]. وأحاديث أخرى مشابهة منها: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً فَضْلًا سِوَى الْحَفَظَةِ يَكْتُبُونَ مَا سَقَطَ مِنْ وَرَقِ الشَّجَرِ، فَإِذَا أَصَابَتْ أَحَدَكُمْ عَرْجَةٌ فِي سَفَرٍ فَلْيُنَادِ: أَعِينُوا عِبَادَ اللهِ رَحِمَكُمُ اللهُ». أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٧٢١). وحديث: «إِذَا انْفَلَتَتْ دَابَّةُ أَحَدِكُمْ بِأَرْضِ فَلَاةٍ فَلْيُنَادِ: يَا عِبَادَ اللهِ، احْبِسُوا عَلَيَّ، يَا عِبَادَ اللهِ احْبِسُوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ حَاضِرًا سَيَحْبِسُهُ عَلَيْكُمْ». أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٥١٨). وهذه الأحاديث كلها فيها كلام في

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٦٩).

(٢) ينظر: مقال في مركز سلف بعنوان: قول الإمام أحمد: يا عباد الله، دلوني على الطريق.. تفهيم ودفع شبهة.

أسانيدها، واختلفوا في تحسينها وتضعيفها[1]، وبغضِّ النَّظر عن ذلك كله وحتى إن قلنا: إنَّها كلها صحيحة، فإنَّها لا تدل على مرادهم، ولا تدل على جواز الاستغاثة بغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، فإنَّ المجوزين يقيسون على نداء الملائكة في مثل هذه الصورة: نداء الأرواح والأولياء والصالحين وهم أمواتٌ في قبورهم ومن أيِّ مكانٍ كانوا مدَّعين أنهم يسمعونهم ويجيبونهم في كل ما يطلبون منهم من رزقٍ وولدٍ وتفريج كربة وتيسير عسير وما إلى ذلك، وهذا قياسٌ بعيدٌ جدًّا، فإن هذه الأحاديث إن صحَّت فغاية ما فيها أنَّها تدلُّ على نوعٍ من الملائكة عملُهم هذا، وقد صحَّ هذا العمل لهم بقول النبي ﷺ عند من يصحِّح الحديث، فيعمل بناء عليه ويناديهم فيما يقدرون عليه، فهو نداءٌ لحيٍّ حاضرٍ فيما يقدر عليه، وما أبعدها من نداء من لم يأت الدليل بجواز ندائه، وهو غائب، وفيما لا يقدر عليه إلا الله، وفي هذا يقول الشيخ صالح آل الشيخ بعد أن ذكر أسانيد هذه الأحاديث وذكر عللها: «والحديث على ضعفه من أبواب الأذكار لا يدل على ما يدَّعيه المبطلة من سؤال الموتى ونحوهم، بل إنَّه صريحٌ في أنَّ من يخاطبه ضالُّ الطريق هم الملائكة، وهم يسمعون مخاطبته لهم، ويقدرون على الإجابة بإذن ربهم؛ لأنَّهم أحياء مَمَكَّنون من دلالة الضال، فهم عبادٌ لله أحياء يسمعون ويجيبون بما أقدرهم عليه ربهم، وهو إرشاد ضال الطريق في الفلاة، ومن استدل بهذه الآثار على نداءِ شخص معيَّن

(١) ينظر: هذه مفاهيمنا للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ (ص: ٥٣) وما بعدها.

باسمه فقد كذب على رسول الله ﷺ»[١]. فالحديث إذاً مع القول بصحته ليس فيه دلالة على جواز الاستغاثة بغير الله من الأموات أو الغائبين أو الأحياء فيما لا يقدر عليه إلا الله. رابعًا: حديث: «إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي». وهذا الحديث لا أصل له، وليس بموجود في كتب الحديث، وإنما هو حديثٌ موضوع، وقد نبه على ذلك ابن تيمية رحمه الله فقال: «وروى بعض الجهال عن النبي ﷺ أنَّه قال: «إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي؛ فإنَّ جاهي عند الله عظيم»، وهذا الحديث كذبٌ ليس في شيءٍ من كتب المسلمين التي يعتمد عليها أهل الحديث، ولا ذكره أحدٌ من أهل العلم بالحديث، مع أنَّ جاهه عند الله تعالى أعظم من جاه جميع الأنبياء والمرسلين»[٢]. وقد ذكره الألباني في الأحاديث الضعيفة في التوسل، وبين أنه لا أصل له[٣]. خامسًا: حديث: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأهل القبور». وهو أيضًا حديثٌ موضوع، يقول ابن تيمية رحمه الله: «وما يرويه بعض الناس من أنه قال: «إذا تحيرتم في الأمور فاستعينوا بأهل القبور»، أو نحو هذا، فهو كلامٌ موضوع مكذوب باتفاق العلماء»[٤]. ويقول ابن القيم رحمه الله: «أحاديث مكذوبة

---

(١) هذه مفاهيمنا (ص: ٥٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٣١٩).

(٣) التوسل أنواعه وأحكامه (ص: ١١٥).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٩٦)، وينظر: الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٣١٧).

مختلقة وضعها أشباه عبَّاد الأصنام من المقابريَّة على رسول الله ﷺ تُناقض دينه وما جاء به؛ كحديث: «إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور»، وحديث: «لو أحسن أحدكم ظنَّه بحجر نفعه»، وأمثال هذه الأحاديث التي هي مناقضة لدين الإسلام، وضعها المشركون وراجت على أشباههم من الجهال الضلال، والله بعث رسوله بقتل من حسن ظنه بالأحجار، وجنب أمته الفتنة بكل طريق»[1]. ويتبين من هذا أنَّهم يقعون في خطأين عند استدلالهم بهذه النُّصوص النبوية، وهما: إما أنَّهم يستدلون بأحاديث ضعيفة لا تصح أسانيدها وبعضها موضوعة. أو يستدلون بأحاديث يمكن تصحيحها أو تحسينها ومع ذلك لا دلالة فيها، وإن كانت فيها دلالة على نوعٍ معين كدعاء الحي القادر فإنَّهم يقيسون عليها صورًا أخرى لا دلالة عليها، وفي هذا يقول الألباني رحمه الله: «يحتج مجيز التَّوسل المبتدع بأحاديث كثيرة إذا تأملناها نجدها تندرج تحت نوعين اثنين: الأول ثابتٌ بالنسبة إلى رسول الله ﷺ ولكنه لا يدل على مرادهم، ولا يؤيد رأيهم؛ كحديث الضرير، وقد تقدم الكلام على هذا النوع. والنوع الثاني غير ثابت النسبة إلى رسول الله ﷺ»[2]. **الأصل الثَّاني: الاعتماد على أمرٍ يعود لذات المستغاث به:** وأعني بهذا الأصل أنَّ هناك عددًا من الأدلة التي يستدل بها المستغيثون بغير الله وهي كلها تعود

(١) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (١/ ٢١٥).

(٢) التوسل أنواعه وأحكامه (ص: ٩١).

إلى أمورٍ ذاتيَّة في المستغاث به، فالمستغيثون بغير الله رأوا أنَّ هناك خصائصَ موجودة عند هذا المستغاث به غير موجودة عند غيره، وهي التي من أجلها جوَّزوا الاستغاثة به من دون الله، ويمكن ذكر عددٍ من أدلَّتهم تحت هذا الأصل أُجملها في الآتي: أولًا: الاعتماد على الجاه والمنزلة: يعتمد كثيرٌ ممَّن يستغيث بغير الله من المقبورين والأولياء ويطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله على الجاه والمنزلة التي لدى المستغاث به، فهم يرون أولًا أنَّ هذا ممَّن له جاهٌ عند الله لصلاحه وبالتالي يمكننا أن نستغيث به، والاعتماد على الجاه والمنزلة يكون بطريقتين؛ فإمَّا بسؤال الله بجاه فلان وهي صورة غير شركيَّة، أو بسؤال المخلوق نفسه بحجة أن له جاهًا ومكانة ومنزلة عند الله، وأنَّ سؤالهم إياه إنما هو سؤال لله لكن عبر هذه الواسطة، ويعتمد على هذا كثيرٌ ممَّن يجوِّز الاستغاثة بغير الله[1]، وكثيرًا ما يشبِّهون هذه الصورة بما إذا أراد أحدهم أن يطلب من ملكٍ من ملوك الدنيا؛ فيطلب ذلك ممَّن له جاه عنده خوفًا منه أو لعدم قدرته على الدُّخول عليه، وكذلك الحال مع الله سبحانه وتعالى كما يدَّعون، فإنَّ هؤلاء الأولياء والصَّالحين لهم جاهٌ عند الله، وهم إنَّما يتوجهون إليهم لأنَّ الله سيستجيب لهم بواسطتهم. وهذا الأصل الذي يعتمدون عليه غير صحيح، وليس مسوغًا شرعيًّا للاستغاثة بغير الله أو التوسل

(١) ينظر: جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (ص: ١٢٨٤)، ورسالة ابن عفالق إلى ابن معمر عبر دعاوي المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٢٤٢).

بهم، ويتبين ذلك بالآتي: في القول بأنَّ هذه الصورة تشبه الدخولَ على ملوك الدنيا سوء أدب مع الله سبحانه وتعالى، وتصويرٌ له بأنَّه لا يستجيب إلا بواسطة عباده، وهو ما ينافي جميع الأصول الشرعية في نبذ التعلق بغير الله، فقد صرَّح الله في كتابه بأنَّه قريبٌ من عباده لإجابة الدعاء كما في قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، كما منع دعاء غير الله أو إشراكه مع الله سواء كان دعاء مسألة أو عبادة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ۖ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، والإصرار مع ذلك على جعل وسيطٍ بين الله وخلقه هو معارضة لقول الله ورسوله. يقول ابن تيمية رحمه الله: «وقول كثيرٍ من الضُّلال: هذا أقرب إلى الله منِّي وأنا بعيدٌ من الله لا يمكنني أن أدعوه إلَّا بهذه الواسطة ونحو ذلك من أقوال المشركين، فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقد روي أنَّ الصحابة قالوا: يا رسول الله، ربنا قريبٌ فنناجيه أم بعيدٌ فنناديه؟ فأنزل الله هذه الآية. وفي الصحيح أنَّهم كانوا في سفر وكانوا يرفعون أصواتهم بالتَّكبير فقال النبي ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ؛ فَإِنَّكُمْ مَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا. إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ

رَاحِلَتِهِ». أخرجه أحمد (١٩٥٩٩). وقد أمر الله تعالى العباد كلَّهم بالصلاة له ومناجاته، وأمر كلا منهم أن يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]»[1]. ومن العجيب عند أصحاب قياس الخالق على المخلوق أنَّهم يقيسون في أسوأ صورة، وهي أنَّ المِلك الدنيوي يمنع الناس من الدخول أو يهابونه، فيتخذون غيره وسطاء إليه، بينما إذا كان المِلك في الدنيا يفتح لرعيَّته أبوابه ويسمع لهم مباشرة لعُد ذلك من مدائحه، ولأثنى الناس عليه، فهذه صورة لا تُذكر، وليس الغرض التشبيه وإنَّما معارضة قولهم بالمثل. كذلك جعلَ وسائط بين العبد وربه هو فعل كثيرٍ من المشركين الذين جاء النَّبي ﷺ يدعوهم إلى الإسلام، هذا مع تصريحهم بأنَّهم ما عبدوا الأصنام وغيرها إلا ليقربوهم إلى الله كما في قوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. وهناك من يردُّ على هذا بأنَّ المشركين اعتقدوا الربوبيَّة في معبوداتهم؛ ولذلك كانوا مشركين، وهذا غير صحيح، وفيه بحثٌ ونقاشٌ طويل، إلا أنَّه يمكن القول باختصار بأنَّه إن كان هناك من اعتقد الربوبية في المعبودات فليس عندنا دليلٌ على أن المشركين كلهم اعتقدوا ذلك، بل قام الدليل على تكفيرهم لمجرد اتخاذهم وسطاء وصرفهم لبعض أنواع العبادة لهم والاستغاثة بهم، وستأتي مناقشة هذه المسألة في الأصل الثالث، ويؤكد ما سبق تقريره أنَّ الله كفر أقوامًا عبدوا أصنامهم مع اعتقادهم أنَّها لا تضر ولا تنفع، كما في

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧٤).

قصة إبراهيم عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ۝٦٩ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ ۝٧٠ قَالُوا۟ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَٰكِفِينَ ۝٧١ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۝٧٢ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۝٧٣ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٦٩-٧٤]، فهؤلاء إنَّما قلدوا آباءهم وصرَّحوا بأنَّهم لا يعتقدون في أصنامهم النفع والضر، ومع ذلك ففعلهم شرك وهم مشركون، ومن ذلك الآيات الكثيرة في أن المشركين يقرون بأن الله هو الخالق الرازق، وأن أصنامهم لا تستطيع دفع شيء أراده الله كما في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]، وقد ذكر عدد من المفسرين أنَّ في الآية دلالة على إقرارهم بأنَّ أصنامهم لا تملك شيئًا ممَّا هو من خصائص الله، يقول الطبري: «يقول: إن ﴿أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ﴾ أن يصيبني سعة في معيشتي، وكثرة مالي، ورخاء وعافية في بدني، هل هنَّ ممسكات عنِّي ما أراد أن يصيبني به من تلك الرحمة؟! وترك الجواب لاستغناء السامع بمعرفة ذلك، ودلالة ما ظهر من الكلام عليه. والمعنى: فإنَّهم سيقولون: لا، فقل: حسبي الله ممَّا سواه من الأشياء كلها، إيَّاه أعبد، وإليه أفزع في أموري دون كلِّ شيء سواه، فإنَّه الكافي، وبيده

الضر والنَّفع، لا إلى الأصنام والأوثان التي لا تضر ولا تنفع»[1]. وعلى كل حال فإنَّ الله سماهم مشركين، وقاتلهم النبي ﷺ مع كونهم اتخذوا معبوداتهم واسطة وشفعاء عند الله، يقول ابن تيمية رحمه الله: «وأمَّا من يأتي إلى قبر نبيٍّ أو صالحٍ أو من يعتقد فيه أنَّه قبر نبي أو رجل صالح وليس كذلك ويسأله ويستنجده... قال: أنا أسأله لكونه أقرب إلى الله منِّي ليشفع لي في هذه الأمور؛ لأنِّي أتوسل إلى الله به كما يتوسل إلى السلطان بخواصه وأعوانه، فهذا من أفعال المشركين والنصارى، فإنهم يزعمون أنَّهم يتخذون أحبارهم ورهبانهم شفعاء يستشفعون بهم في مطالبهم، وكذلك أخبر الله عن المشركين أنَّهم قالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]»[2]. والتعلُّق بالميِّت من أجل جاهه ودعائه من دون الله لم يفعله الصَّحابة الكرام مع حاجتهم الماسَّة، فقد نزلت بهم مصائب كبيرة وقضايا شرعيَّة عظيمة، وأجدب الناس، وجاعوا مجاعة عظيمة، ومع ذلك لم يثبت بسندٍ صحيح أنَّ أحدًا من الصَّحابة الكرام جاء إلى قبر النَّبي ﷺ مستغيثًا به وداعيًا إياه بأن يفرج عنهم، هذا مع وجود قبر النبي ﷺ وكبار الصحابة بينهم، بل حين أجدبت الأرض استسقى عمر رضي الله عنه والصَّحابة بالعباس رضي الله عنه مع وجود

---

(١) تفسير الطبري (٢١/ ٢٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧٢). وينظر: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص: ٥١٦)، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد (ص: ٦٤).

قبر النبي ﷺ، ولو كانت الاستغاثة به جائزة لما عدلوا إلى من هو أقل منه فضلًا قطعًا، لكنهم لم يذهبوا إلى قبر النبي ﷺ ولا سألوه، يقول ابن تيمية رحمه الله: «وأمَّا الميت من الأنبياء والصالحين وغيرهم فلم يشرع لنا أن نقول: ادع لنا، ولا اسأل لنا ربك، ولم يفعل هذا أحدٌ من الصَّحابة والتابعين، ولا أمر به أحدٌ من الأئمة، ولا ورد فيه حديث، بل الذي ثبت في الصحيح أنَّهم لما أجدبوا زمن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس وقال: اللهم إنَّا كنَّا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعمِّ نبينا فاسقنا، فيسقون. ولم يجيئوا إلى قبر النبي ﷺ قائلين: يا رسول الله، ادع الله لنا واستسق لنا ونحن نشكو إليك ممَّا أصابنا ونحو ذلك. لم يفعل ذلك أحدٌ من الصحابة قط؛ بل هو بدعة ما أنزل الله بها من سلطان، بل كانوا إذا جاءوا عند قبر النبي ﷺ يسلِّمون عليه، فإذا أرادوا الدعاء لم يدعوا الله مستقبلي القبر الشريف، بل ينحرفون ويستقبلون القبلة ويدعون الله وحده لا شريك له كما يدعونه في سائر البقاع»[1]. وهذا الجاه إنَّما ينفع صاحبه، ولو عمل الإنسان خيرًا في حياته استحقَّ وعد الله لمثله بأن يدخله الجنة ولا يعذبه وما إلى ذلك من المعاني، وليس في الشَّرع أنَّ من حق العبد الصالح على الله أن يجيب الله دعاء من استغاث بهذا العبد أو توجه إليه بالعبادات والدعاء، فهذا الأمر لم يوجبه الله على نفسه، ولم يذكره ولا دلَّ عليه ولا دعا إليه، ولا توجد آيةٌ أو نصٌّ نبوي واحد صريحٌ في الدعاء

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧٦). وينظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٢٣٨).

إلى التَّوجه إلى الأموات والمقبورين من الأولياء والأنبياء وغيرهم عند اشتداد الكربات، بل ذكر الله أنَّ المشركين أنفسهم وقت الشدة يلتجئون إلى الله كما يقول تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [يونس: ٢٢]. والشاهد أنَّ المنزلة عند الله تتعلق بالولي الصالح، ولا تتعدَّاه إلى غيره، وليس هناك نصٌّ شرعي يدعو إلى التَّمسك بمنزلته وسؤال الله بها، ولا أنَّه سيجيب دعاء من يتقرب إلى هذا الولي. يقول ابن تيمية رحمه الله: «وأمَّا إذا قال السائل: بحق فلان وفلان، فأولئك إذا كان لهم عند الله حق أن لا يعذبهم وأن يكرمهم بثوابه ويرفع درجاتهم كما وعدهم بذلك وأوجبه على نفسه، فليس في استحقاق أولئك ما استحقوه من كرامة الله ما يكون سببًا لمطلوب هذا السائل، فإنَّ ذلك استحقَّ ما استحقَّه بما يسره الله له من الإيمان والطاعة، وهذا لا يستحقُّ ما استحقه ذلك، فليس في إكرام الله لذلك سببٌ يقتضي إجابة هذا، وإن قال: السبب هو شفاعته ودعاؤه، فهذا حق إذا كان قد شفع له ودعا له، وإن لم يشفع له ولم يدع له لم يكن هناك سبب»[1]، ويقول الشيخ حمد بن ناصر: «ولا ريب أنَّ الأنبياء والصالحين لهم الجاه عند الله، لكن الذين لهم عند الله من

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٢٠).

الجاه والمنازل والدرجات أمر يعود نفعه إليهم، ونحن ننتفع من ذلك باتباعنا لهم ومحبتنا؛ فإذا توسلنا إلى الله بإيماننا بنبيه ﷺ ومحبته وطاعته واتباع سنته كان هذا من أعظم الوسائل. وأمَّا التوسل بنفس ذاته مع عدم التوسل بالإيمان به وطاعته فلا يكون وسيلة»[1]. وخلاصة هذا: أنَّ الجاه والمنزلة إذا كان الإنسان صالحًا فإنَّها تنفعه، وليس هناك دليلٌ شرعي فيه بيانٌ أنَّ هذا الجاه ينفع غيره، كما أنَّ التوجه إلى هذا الولي لهذا السبب وغيره ينافي الآيات والأحاديث وفعل الصحابة الكرام، فتبين من هذا أنَّ هذا الدليل ليس بصحيح، وأنَّه لا يمكن أن نبني عليه جواز الاستغاثة بغير الله. ثانيًا: الاعتماد على أنهم أحياء في قبورهم: ممَّا يستدلُّ به المستغيثون بغير الله على جواز الاستغاثة بالأموات: أنَّهم أحياء في قبورهم، ويستدلون على ذلك بنصوصٍ شرعيَّة عدة، ودليلهم هذا قائمٌ على مقدمتين هما: أنَّ الأموات المستغاث بهم أحياء في قبورهم. وأنَّه يجوز الاستغاثة بالحي فيما يقدر عليه، كطلب الدعاء منه مثلًا. فيجوز إذاً دعاء الميت والاستغاثة به من دون الله ما دام أنَّه حي، ولا يخفى أنَّهم ينطلقون من هذا إلى طلب الحاجات من الأموات وليس فقط طلب الدعاء منهم، لكنَّها تلك البوابة التي يدخلون منها؛ إذ إنَّه بعد ذلك يمكن القول في طلب غير الدعاء بأنه مجاز عقلي وسيأتي الكلام فيه، لكن الشاهد هنا أنَّهم يبنون أولًا على أن الميت حي، فيجوز أن نطلب منه ما يجوز

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١١/ ٦٠).

الطلب من الحيِّ القادر كطلب الدعاء منه، ثم يبنون عليه الطَّلب منه مباشرة والاستغاثة به، لكننا أخذنا هنا أخفَّ الصور التي لو كانت ممنوعة لكان منع غيرها أولى. يقول ابن الحاج: «وأمَّا في زيارة سيد الأولين والآخرين ﷺ فكل ما ذكر يزيد عليه أضعافه؛ أعني في الانكسار والذل والمسكنة؛ لأنه الشَّافع المشفع الذي لا ترد شفاعته، ولا يخيب من قصده، ولا من نزل بساحته، ولا من استعان أو استغاث به... فمن توسل به أو استغاث به أو طلب حوائجه منه فلا يرد ولا يخيب لما شهدت به المعاينة... وقد قال علماؤنا رحمة الله عليهم: إنَّ الزائر يشعر نفسه بأنه واقف بين يديه ﷺ كما هو في حياته؛ إذ لا فرق بين موته وحياته أعني في مشاهدته لأمَّته ومعرفته بأحوالهم ونياتهم وعزائمهم وخواطرهم، وذلك عنده جلي لا خفاء فيه. فإن قال القائل: هذه الصفات مختصة بالمولى سبحانه وتعالى، فالجواب أن كل من انتقل إلى الآخرة من المؤمنين فهم يعلمون أحوال الأحياء غالبًا، وقد وقع ذلك في الكثرة بحيث المنتهى من حكايات وقعت منهم ويحتمل أن يكون علمهم بذلك حين عرض أعمال الأحياء عليهم، ويحتمل غير ذلك، وهذه أشياء مغيبة عنَّا»[1]. وقد استدلَّ هؤلاء بعددٍ من النصوص الشرعية في حياة الأموات بعد موتهم كحياتهم قبله بل أكمل، وستأتي مناقشة تلك النصوص، لكن بغضِّ النَّظر عن أصل مسألة سماع الميت لكلام الحيِّ أو ماهية حياتهم

(١) المدخل (١/ ٢٥٨) وما بعدها.

في قبورهم وهي مسائل معروفة في كتب أهل السنة وغيرهم، إلا أنَّه لا يمكن الاعتماد على هذا للاستغاثة بهم وطلب الحوائج منهم، ويبين ذلك الآتي: أننا نتفق جميعًا أنَّهم انقطعوا عن الحياة الدنيوية، والله سبحانه وتعالى قد قال عن نبيه ﷺ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، والحياة البرزخية حياة لا نعرفها ولا نعرف أعمالهم فيها إلا فيما وردنا الدليل بخصوصه، ومثل هذا الأمر لا يمكن أن نقيس عليه أو نثبت اتصالهم بأمور الدنيا في شيءٍ لم يرد به الدليل؛ لأنَّه أمر غيبيٌّ بحت، فإذا ثبت دليلٌ على أمرٍ معين وجب الوقوف عنده وعدم مجاوزته لغيره لأنه غيب، فلا نقيس على ردِّ السلام مثلًا أنه يسمع ويجيب الدعوات والنداءات، فهذا قياسٌ خاطئ لا يصح وهو إثباتٌ دون دليل. وأيضا ثبت في النُّصوص الشرعية أنَّ الحياة البرزخية ليست مثل الحياة الدنيوية، فقد وردت أوصاف ومعان لا يمكن أن تكون في الحياة الدنيوية؛ كضرب الملائكة المنافق بمرزبَّة من حديد، وكإقعاد الميت، وفتح بابٍ إلى الجنة أو النار، والتوسعة والتضييق، وكلها منافية لطبيعة الحياة الدنيوية. وما دام أنَّ هذا الأمر غيبي نتوقف عند الدليل فيه، فإنَّه حتى لو ثبت لدينا أنَّ الأنبياء وغيرهم أحياء حياة خاصة ويسمعون كل كلام من يكلمهم تنزلًا فإنَّنا نحتاج إلى دليل خاص يجيز طلب الدعاء منهم، ونحتاج إلى دليل خاص أيضًا يبين إذن الله لهم بأن يدعوا لنا ويستغفروا لنا بعد موتهم، وكل ذلك ليس عندنا. ويدل لذلك فعل الصحابة وحالهم مع قبر النبي ﷺ، فإنهم كانوا يأتونه في حياته لفضِّ النزاعات أو

تبيين ما اختلفوا فيه أو طلب مشورة أو غير ذلك، ومع حاجتهم إلى ذلك بعد موته إلا أنه لم يؤثر عنهم أنَّهم جاؤوا إلى قبره يطلبون منه فضَّ نزاعاتهم وبيان أمر مسائل اختلفوا فيها، بل لم يؤثر عنهم أنهم طلبوا منه رأيًا أو مشورةً في حرب أو أمرٍ مهم يخصُّ المسلمين كلهم مع شدة حاجتهم إلى ذلك، فعُلم أن حياتهم الأخروية تختلف عن الدنيوية، وأن حياتهم البرزخية لا تعني أنهم يجيبون كالأحياء فيما يقدرون عليه، وهذا ما فهمه الصحابة الكرام. ووقوع المستغيث بغير الله في الشرك لا يتعلق فقط بكونه يدعو ميتًا، بل هناك أوصاف عدة إذا قامت بالمستغيث كان شركًا وإن كان المستغاث به حيًّا كأن يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله، أو يعتقد أنه يعلم الغيب أو يحيط بكل الأصوات وما إلى ذلك من المعاني التي تجعل الطلب شركًا؛ سواء كان المطلوب منه حيًّا أو ميتًا، فجهة كون ما يفعلونه محرما أو شركًا لا يتعلق فقط بكونهم أمواتًا. ومع وضوح هذه المعاني، إلا أنَّهم تمسكوا بعددٍ من النصوص الشرعية التي ظنوا أنَّ فيها ما يسوغ لهم التَّوسل أو الاستغاثة بالأموات لحياتهم، ومن تلك النصوص: أن الملائكة تبلغ النبي ﷺ السلام، كما ورد في قوله ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ». أخرجه أبو داود (٢٠٤١)، وأحمد (١٠٨١٥). ومثل حياة الشهداء كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، ومثل سماع الميِّت قرع نعال الأحياء كما في قوله ﷺ:

«إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ». أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠). وهذه النصوص لا مستند لهم فيها على جواز الاستغاثة بالأموات، ويدل على ذلك الآتي: أمَّا ما يتعلق بالنَّبي ﷺ وإيصال الملائكة السَّلام إليه فإنَّه أولًا يدلُّ على أنَّه يسمع السَّلام والصلاة دون غيره، ولا فائدة من هذا التَّخصيص في النَّص إذا كان ﷺ يسمع كلَّ كلام الناس، وممَّا يدل على ذلك أنَّ الملائكة هي من تبلغ السلام، ولا فائدة لهذا التخصيص أيضًا إذا كان النبي ﷺ يسمع من قرب ومن بعد عنه بنفسه، فالحديث واضحٌ أنَّه خاص بحالة معينة، وقد بينت أن البرزخ وما يتعلق به أمر غيبي لا يصح لنا أن نثبت فيه شيئًا دون دليلٍ خاص. وأمَّا ما يتعلق بحياة الشهداء فإنَّ النصوص أيضًا لا تدل على أنَّهم يعلمون دعوات الأحياء وتوسلهم بهم، بل هي حياة خاصة كما وردت في النصوص، بل إنَّ الشهداء والصالحين لم يعرفوا كلامَ من بَعُد عنهم في حياتهم، فكيف بعد مماتهم وانتقالهم إلى حياة أخرى؟! وكذلك يقال في سماع الأموات قرعَ نعال الأحياء ما قيل في السابق من أنَّ هذا حال مخصوص، وليس في الحديث أنَّهم يسمعون كلَّ كلام وفي كل زمان، فلا يصح أن نجعل الحديث عامًّا في كل شيء وهو وارد في شيء خاص غيبي. ويضاف إلى هذا كله ما ورد في الشرع قطعًا من أنَّ الأموات لا يعلمون أحوال غيرهم ولا يملكون نفعًا لأحد، وذلك مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا

قَالَ أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٖ ثُمَّ بَعَثَهُۥۖ قَالَ كَمۡ لَبِثۡتَۖ قَالَ لَبِثۡتُ يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۖ قَالَ بَل لَّبِثۡتَ مِاْئَةَ عَامٖ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ وَٱنظُرۡ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجۡعَلَكَ ءَايَةٗ لِّلنَّاسِۖ وَٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡعِظَامِ كَيۡفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكۡسُوهَا لَحۡمٗاۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، فهذا قد أماته الله سبحانه وتعالى ومع ذلك فإنه لم يعرف شيئًا عن أحوال الدنيا، كما أنَّ الله بين أنَّ الأموات لا يسمعون؛ سواء قلنا: سمعًا حقيقيًّا أو سمعَ انتفاع ونفع، فالنتيجة واحدة، وهي أنَّه لا مسوغ لندائهم، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَلَا تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَّوۡاْ مُدۡبِرِينَ﴾ [النمل: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡأَحۡيَآءُ وَلَا ٱلۡأَمۡوَٰتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسۡمِعُ مَن يَشَآءُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]. فدلَّ هذا على أنَّ حياة الإنسان بعد موته حياةٌ خاصة به، لا نعرف عنها إلا ما دلَّت النصوص عليه، ولا نثبت إلا ما أثبته الكتاب والسنة، وكل شيء يثبتونه غير هذا فهو خلافٌ للشرع والعقل؛ لكونه أمرًا غيبيًّا يقف العلم به على الكتاب والسنة، ولا يوجد نصٌّ واحد يدل على أن الأموات يسمعون كل كلام ويستجيبون وينفعون، بل دلت النصوص على ضد ذلك. ثالثًا: ثبوت البركة للمستغاث به: يستدل البعض بثبوت البركة للأنبياء وغيرهم من الصَّالحين، وبناءً عليه فإنه يجوز التبرك بهم سواء بالتوجه إليهم لعموم بركتهم، أو بالتمسح بقبورهم ومشاهدهم أو الطواف حولها، إلى غير ذلك من الصور التي قد تكون

شركًا، وقد لا تكون لكنها ليست مباحة، فقولهم هذا مبنيٌّ على مقدمتين، وهما: ثبوت البركة للأنبياء والأولياء. وجواز التبرك بهم بكل الصور لثبوت البركة لهم. وهذا القول خاطئ لخطأ المقدمة الثانية، ولا يصح الاعتماد عليه في تجويز صور الطواف أو التمسح بالقبور التماسًا للبركة منها، وذلك لأمور: أنَّ البركة توقيفيَّة؛ سواء ثبوتها أو طلبها والانتفاع بها، وأعني: البركة الدينيَّة أو الدنيوية ممَّا لا يقدر عليها إلا الله، فالبركة الدينيَّة المتعلقة بالأجر والثواب وزيادة الخير المرتبط بزمان أو مكان لا يمكن إثباته إلَّا بنص من الكتاب والسنَّة، فالأزمان المباركة كرمضان والجمعة محددة شرعًا، والأماكن المباركة كمكَّة محددة شرعا، والأعيان المباركة كزمزم محددة شرعًا، فمن أراد إثبات البركة الدينيَّة لزمانٍ أو مكانٍ أو شخصٍ فعليه إثباته بدليلٍ شرعي، وذلك مثل أن يدعي أحدٌ أنَّ الدعاء مقبول في المكان الفلاني، أو عند قبر فلان، أو أنَّ التمسح بعتبة ضريح فلان يرفع الدرجات أو يقرب من الله، كل هذه الصور لا يجوز إثباتها إلا بدليلٍ خاص.
أمَّا البركة الدنيوية كتفريج الكربات وإعطاء الأموال وشفاء الأمراض فإنَّها أيضًا لا تثبت إلا بدليل فيما لا يقدر عليه إلا الله، فمن أراد أن يثبت أنَّ الولي الفلاني، أو الضريح الفلاني، أو فعل شيء عند ولي من الأولياء أو الاستغاثة بهم؛ يفرِّج الكربات ويخلص من المصائب ويعطي الأولاد والأموال، فإنه يجب عليه أن يثبته بدليلٍ شرعي؛ لأنَّ هذه الأفعال لا يقدر عليها إلا الله، وقد أخبر الله أنه لا متصرِّف ولا مدبِّر ولا رازق غيره،

فإثبات شيء منه لغير الله يحتاج إلى دليلٍ خاص بإعطاء الله هذا التَّصرف لهذا الولي أو غيره، وهو ما ليس بموجود، بل الأدلة على خلافه. وفي هذا يقول المعلمي رحمه الله ملخصًا ما سبق: «وإن علم أنَّ النفع والضرَّ بيد الله تعالى ولكن اعتقد في شيءٍ من الأشياء أنَّ الله تعالى أودع فيه نفعًا أو ضرًّا وجعله سببًا، ففيه تفصيل؛ وذلك أنَّ المقصد إمَّا أن يكون دينيًّا أو دنيويًّا، وأعني بالديني: رضوان الله تعالى والدار الآخرة، وبالدنيوي: ما عداه، والديني لا يكون سببه إلا شرعيًّا. وأمَّا الدنيوي فهو على قسمين: الأول: ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فهذا لا يكون سببه إلا شرعيًّا. والثاني: ما تتناوله قدرة الخلق، فإن أريد تحصيله بغير سببه العادي كان كالذي قبله، لا يقدر عليه إلا الله تعالى، ولا يكون سببه إلا شرعيًّا. وإن أريد تحصيله بسببه العادي فهذا مما تتناوله قدرة البشر التي أعطاهم الله تعالى إياها، فيكون سببه عاديا... فمن اعتقد في شيءٍ ما أنَّه سبب لشيء ممَّا ذكر؛ فإن كان ثابتًا في الشرع بدليل معتبر فاعتقاده حق والعمل به هدى، وإن لم يكن ثابتًا في الشرع بدليل معتبر، فاعتقاده والعمل به ضلال مبين»[1]. وثبوتُ البركة لشيءٍ لا يعني جواز طلب الحاجات منه، أو جواز التبرُّك المطلق به دون التقيُّد بالصور التي أتت في الشرع، فإذا ثبتت البركة لنبيٍّ أو صالحٍ من المسلمين فإن هذا لا يعني جواز التبرك به مطلقًا، ويدلُّ على ذلك فعل الصحابة الكرام، فقد جاءت نصوص كثيرةٌ في بركة أمورٍ

(١) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (٤/ ٢٢٢).

كمكة والمدينة، ومع ذلك فلم نجد من يتمسح بترابها أو يتبرك بأشجارها وأحجارها، ويقال مثل هذا في كل ما ثبتت فيه البركة، فمجرد ثبوت البركة لا يكفي في إباحة كل صور التبرُّك، أرأيت أنَّ البركة ثابتة للحج ورمضان والجمعة وآخر الليل، ومع ذلك هل يجوز فعل أي نوعٍ من أنواع البدع ممَّا لم يأت به الشرع بحجة أنه زمن مبارك؟! كذلك الحال مع أيِّ وليٍّ أو صالحٍ يُعتقد فيه البركة؛ فإنَّه لا يجوز التبرك به إلا بما دلَّ الشرع بجوازه ويمنع ما عدا ذلك، خاصة ما وردت فيه نصوص صريحة كاتخاذ القبر عيدًا، أو الطَّواف حوله والتمسح به وغير ذلك من الصور؛ سواء كانت شركية أو محرمة بدعية. **الأصل الثَّالث: الاعتماد على أمر يعود لنية المستغيث**: يستند مجوِّز الاستغاثة بغير الله تعالى بأمورٍ عدَّة ترجع إلى نيَّة المستغيث، فهم يبنون الجواز بل الاستحباب على أمرٍ يعود لنيَّة المستغيث بغير الله، والأدلة التي تذكر تحت هذا الأصل ترجع إلى دليلين رئيسين هما من أعظم أدلَّتهم التي يتمسكون بها، وهما: أنَّ الاستغاثة بغير الله لا تكون شركًا إلا باعتقاد الربوبية في المستغاث به. والمجاز العقلي. وتأخير ذكر هذه الأدلة لا يعني أنَّها أقلُّ أهميَّة من الأدلة المتقدمة، وهو ما يظهر هنا جليًّا؛ فإنَّ هذين الدليلين من أكثر ما يتمسَّكون به لتجويز الاستغاثة بغير الله أو لنفي الشرك عن المستغيث بغير الله، ويمكن بيانهما عبر الآتي:

أولًا: الاستغاثة لا تكون شركًا إلا باعتقاد الربوبية في المستغاث به: اعتمد على هذا جلُّ من ينفي الشرك عن المستغيث بغير الله؛ إذ لا شرك عندهم إلا باعتقاد الربوبيَّة في المستغاث

به، وهم يدَّعون أنَّهم حين يدعون نبيًّا أو وليًّا من دون الله فإنَّهم لا يعتقدون أنَّه مستقل بالتصرف في الكون، ويعتقدون أنَّه لا يملك شيئًا من خصائص الربوبية، وبناءً عليه فلا يصح وصف أيِّ فعل يصرف إلى القبور من دعاء أو نذر أو ذبحٍ أو طوافٍ أو غير ذلك بالشرك إلا إذا عرفنا أنَّه يعتقد الربوبية في هذا المقبور، ويستدلون بأنَّ الله سبحانه وتعالى قد أعطى عيسى عليه السلام القدرة على إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص بإذن الله، فمن سأله ذلك في حياته دون أن يعتقد فيه الربوبيَّة فإنَّه لا يكون مشركًا مع أنَّ إحياء الموتى بالخصوص خارج قدرة البشر وهو من خصائص الله سبحانه وتعالى[1]، يقول أحمد زيني دحلان: «والحاصل أنَّ مذهب أهل السنَّة والإجماع صحَّة التوسل[2] وجوازه... لأنَّا معشر أهل السُّنة لا نعتقد تأثيرًا ولا خلقًا ولا إيجادًا ولا إعدامًا ولا نفعًا ولا ضرًّا إلا لله وحده لا شريك له، ولا نعتقد تأثيرًا ولا نفعًا ولا ضرًّا للنبي ﷺ ولا لغيره من الأحياء والأموات، فلا فرق في التوسُّل بالنبي ﷺ وغيره من الأنبياء والمرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وكذا بالأولياء والصَّالحين، لا فرق بين كونهم أحياءً وأمواتًا؛ لأنَّهم لا يخلقون شيئًا، وليس لهم تأثير في شيء، وإنما يتبرك به لكونهم أحباء الله تعالى»[3].

---

(١) ينظر مثلا في الاستدلال بهذا ما قاله الشيعي مرتضى المهري في موقعه الرسمي تحت عنوان: التوسل.

(٢) يقصد به كل أنواع التوسل والاستغاثة بغير الله كما ينص على ذلك في (ص: ٣٨).

(٣) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٣٧).

وهذا الاستدلال غير صحيح لعدم صحَّة المقدمة التي استندوا إليها وهي: أنَّ صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله لا يكون شركًا إلا باعتقاد الربوبيَّة، وهي مسألة معروفة مبحوثة[1] تبنى عليها مسائل عديدة، من أهمِّها جواز الاستغاثة بغير الله، ومما يدل على خطأ هذه المقدمة: فعل المشركين، وقد مرَّ بنا الحديث عن فعلهم وأنَّهم صرفوا أنواعًا من العبادة لغير الله ولم يكن مناط شركهم هو اعتقاد الربوبيَّة فيها فقط، أو اعتقاد النَّفع والضر، بل ذكر الله شركهم لاعتبارات أخرى مع اعترافهم بعدم النَّفع والضر وتصريحهم بذلك كما مرَّ بنا، ومع اعترافهم بأنَّه لا مدبر إلا الله، ومع اعترافهم بأنَّهم إنما يصرفون تلك العبادات تقليدًا، ومع ذلك فقد حكم الله عليهم بالشِّرك وقاتلهم النبي ﷺ، وقد مرَّ ذكر ذلك. وثمَّة اعتبارات عديدة تجعل الفعل شركًا مع عدم اعتقاد الربوبية، مثل صرف شيءٍ من الأفعال كالذبح والنذر مع الخضوع والذل تقربًا، أو صرفها لما عرف من الأصنام التي تعبد من دون الله، وغيرها من الاعتبارات، فمعنى التعبُّد والشرك ليس بمحصور في اعتقاد الربوبية، وبناءً عليه فإنَّ وقوع حقيقة التعبُّد لغير الله سواء كان باعتقاد الربوبية أو بغير ذلك هو وقوعٌ في الشرك. ومن قال بأنَّ كل المستغيثين بغير الله لا يعتقدون التَّأثير أو التَّصرف من هذا الذي يستغيثون به؟! إذا كان هناك من لا يعتقد ذلك فإنَّ القرائن تدلُّ على أنَّ جماعةً كبيرة من المستغيثين بغير الله تقوم في قلوبهم هذه

(١) ينظر مثلا: شرك العبادة، للدكتور: لطف الله خوجة.

المعاني، ويعتقدون تصرُّف هذا الولي في إعطاء الرزق والولد وشفاء المرضى وغير ذلك، كما أنَّ فعل كثيرٍ منهم يدلُّ على أنَّهم يعتقدون تلبس هذا الولي بشيء من خصائص الربوبية؛ ككونهم يسمعون كل شيء، ويعلمون كل شيء، ويسمعون من المسافات البعيدة وما إلى ذلك. ومع هذا كلِّه إن تنزَّلنا وقلنا: إنَّ هذا الولي إنَّما يقدر ويتصرف ويعطي بإذن الله وبإعطاء الله له ولا يستقلُّ بالتَّأثير ولا يعتقد القبورية ذلك، فيقال: فجَعلُه سببًا لتفريج الكربات وحصول المطلوبات يحتاج إلى دليلٍ شرعيٍّ خاص، فالسبب لا يمكن جعله سببًا شرعيًّا أو دنيويًّا فيما لا يقدر عليه إلا الله إلا بدليل، والأصل أنَّ الشريعة تمنع من التعلق بغير الله أو دعاء غيره، وجاءت بنصوصٍ عديدةٍ لسدِّ هذا الباب وتخليص النَّاس من هذا التعلق، فأين الدليل على إباحة هذا النوع من الدعاء لغير الله مع الاعتقاد بأنَّه لا يستقل بالتأثير؟! وأين الدليل على أنَّ الله أعطاهم هذا التَّصرف؟! والنيَّة معتبرة إذا كان العمل صالحًا أو في حال الخطأ، أمَّا النية الصالحة بعملٍ باطل متعمَّد غيرِ وارد في الشرع فلا تكفي وليست مصحِّحةً للعمل، فمهما كانت نيَّة المتوجِّه إلى القبور فإنَّ العمل نفسه باطلٌ لا دليل عليه، ولا تكفي النيَّة الصالحة في تحسين هذا العمل، وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤]، ويقول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه مسلم

(١٧١٨). وخلاصة هذا: أنَّ هذا الدليل مبنيٌّ على مسألة وجوب اعتقاد الربوبيَّة في وصف الشيء بالعبادة، وقد بيَّنْت أنَّ هذا غير واجب، بل للعبادة شروط واعتبارات أخرى، فإذا ثبت ذلك كان صرف تلك العبادة لغير الله شركًا. ثانيًا: المجاز العقلي[1]: هذا الدليل أيضًا من أكثر ما يتمسَّكون به، فإنَّهم يقولون: إنَّ المستغيثين بغير الله حين يدعونهم ويستغيثون بهم ويطلبون منهم الحاجات، فإنَّهم لا يقصدون طلب ذلك منهم، ولكن يقصدون طلب ذلك من الله، ونداؤهم الموجَّه إلى عبد القادر أو البدوي أو أي كان إنَّما هو من باب المجاز الإسنادي: المجاز العقلي، فهم إذاً لا يريدون حقيقة التَّوجه إليهم والطلب منهم، وإنَّما يريدون ذلك من الله وحده، يقول أحمد زيني دحلان: «مع أنَّ تلك الألفاظ الموهمة يمكن حملها على المجاز من غير احتياجٍ إلى التَّكفير للمسلمين، وذلك المجاز مجازٌ عقليٌّ شائعٌ ومعروفٌ عند أهل العلم، ومستعملٌ على ألسنة جميع المسلمين، وواردٌ في الكتاب والسنة، وعليه يُحمل قول القائل: هذا الطعام أشبعني، وهذا الماء أرواني، وهذا الدواء شافاني، وهذا الطبيب نفعني، فكل ذلك عند أهل السنة محمول على المجاز العقلي، فإنَّ الطعام لا يشبع حقيقة، والمشبع حقيقة هو

(١) في مركز سلف ورقة علمية بعنوان: مناقشة دعوى المجاز العقلي في الاستغاثة بالرسول ﷺ. وفيها نقاشٌ وافٍ عن القضية.

الله تعالى، والطعام سببٌ عاديٌّ لا تأثير له»[١]. فهو إذاً سببٌ عاديٌّ من الأسباب الدنيوية، والطلب منهم ليس حقيقيًّا وإنما هو على سبيل المجاز، وقد أجاب الدكتور علي جمعة عن سؤال عن الاستغاثة بغير الله فقال: «فأما الاستغاثة وطلب المدد من الأنبياء والأولياء والصالحين الأموات أو الغائبين فجائزٌ شرعًا، وهو قول العلماء سلفًا وخلفًا، والأدلة على جواز ذلك من الكتاب والسنة والمعقول، وجواز ذلك محمول على السببية لا على التأثير والخلق، والقول بأن ذلك شرك هو أعظم بدعة ظهرت في الأمة الإسلامية في الأعصر المتأخرة، وهي من جنس بدع الخوارج التي يتوصل بها أصحابها إلى تكفير المسلمين والطعن في عقائدهم»[٢]. والاستناد إلى المجاز العقليِّ في نفي وصف الشرك عن الاستغاثة بغير الله لا يصحُّ شرعًا ولا واقعًا، وهو قولٌ مبنيٌّ على أصولٍ خاطئة، ويمكن إجمالُ بيان خطئه في الآتي: أنَّ هذا القول قائمٌ على نفي خواصِّ الأشياء ونفي نسبة الأفعال حقيقة إلى المخلوقات، فهم ينفون حقيقة فعل المخلوق، ويجعلون نسبة الفعل إليه مجازًا لقولهم بالكسب، وبطلان مذهب الكسب هو بطلانٌ للقول بالمجاز العقلي، وقد دلَّت النصوص الشرعية على إثبات خواص الأشياء، ونسبة الفعل إليه في آيات كثيرة، وليس الغرض هنا تفصيل القول في إبطال القول بالكسب، لكن أشير إلى

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٤١) وما بعدها.

(٢) ينظر: دار الإفتاء المصرية، فتوى رقم: (٣٨١٤).

أنَّ قولهم مبني على نفي خواص الأشياء، وهو باطل شرعًا ومخالفٌ لمقتضى الفطرة، وما بني على باطل فهو باطل. ونحن لا ننكر المجاز العقلي، لكنهم جعلوا كل ما يصدر عن العباد يُحمل على المجاز العقلي، وهو خلاف الأصل، فإن الأصل في الكلام أنه يحمل على حقيقته، وليس ثمة قرينة تدل على المجاز العقلي عند معظمهم على الأقل. والأصل الحمل على الحقيقة إلا لقرينة، والقرينة التي يذكرونها هي: أن المستغيث بغير الله مسلم فيجب أن نحمل كل كلامه على ما لا يناقضه، وهذا فيه إلغاء لباب الردَّة بالكليَّة، وإلغاء باب وقوع الشرك في الأمَّة، فلا يمكن لمسلم أن يقع في الكفر إلا إذا صرَّح بأنَّه غيَّر دينه فتديَّن بدين غير الإسلام أو ألحد، ذلك أنَّه يمكن أن نحمل كل ما يصدر منه على المجاز، حتى تلك العبارات التي أجمع العلماء على أنَّها كفر ويكفر قائلها كسبِّ الله والاستهزاء بالله ودينه وما إلى ذلك، فقولهم بالمجاز لهذه القرينة يعني إلغاء القول بوجود التَّكفير والشرك في الأمة الإسلامية، وهو ما يناقض نصوصًا عديدة عن وقوع الشرك في هذه الأمَّة، وفي هذا يقول الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: «من نتائج هذا القول السيئ إلغاء أقوال الفقهاء في باب حكم المرتد؛ إذ كل من صدر منه قولٌ شركيٌّ وكفريٌّ سيخرج من عهدته بالمجاز العقلي... وكذا من قال من الزنادقة: الشيطان ربي، أو الحلَّاج إلهي، أو الوليُّ الفلاني مطلع على سرِّي، أفيقول فقيه: إن كان موحدًا حمل قوله على: الشيطان عصى ربي، والحلاج أضله إلهي، أو رب

الولي الفلاني مطلع على سري؟! هذا ما لم تحُم حوله أقوال فقيه، ولا خرَّجها مخرج، ولا اعتذر عنهم بذلك معتذر، ولو أجيز ذلك لسمعت الأقوال الكفرية الشركيَّة صباح مساء من الفسقة والمنافقين، ولطعنوا جهارًا في الدين، ثمَّ إذا أتت الأمور عند الحاكم أحال كل منهم على المجاز العقلي، وخَرَجَ من عهدة الشرك[1]. وهم اعتمدوا على نيَّة المستغيث بغير الله، لكن من يدلنا على أنَّ نياتهم كلهم هو المجاز العقلي؟! بل الواقع يدلُّ على أن عوام المستغيثين بغير الله لا يعرفون المجاز العقلي، وليس مرادهم من ندائهم إلا التَّوجه إلى المستغاث به؛ ولذا تجدهم عند العتبات والأضرحة أشد ما يكونون تضرعًا وذلة، ولا تجد مثله في المساجد وبيوت الله، فإذا كان الإسلام قرينة فحالهم مع القبور والأضرحة قرينة أيضًا وهي أوضح وأجلى، ومع هذا فإنَّ الاعتماد على النية وحدها مخالفٌ للشرع، فقد ورد في الشرع الاعتماد على الألفاظ وحدها دون النظر إلى النية، مثل ما وقع من المنافقين كما حكى الله ذلك فقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، وكما في قصة ذات الأنواط[2]،

---

(١) هذه مفاهيمنا (ص: ١٣٠) وما بعدها.

(٢) عن أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مر بشجرة يقال لها ذات أنواط، يعلق المشركون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ:

فلم يستفسر النبي ﷺ عن نياتهم، ولم يحمل قولهم على المجاز بقرينة إسلامهم، وقولهم كذلك مناقض لتقريرات الفقهاء التي تبني الأحكام على الأقوال والأفعال الظاهرة دون اعتبار القصد، والشاهد أن القصد ليس دائمًا معتبرًا في كل شيء. وينبه إلى أننا نتكلم عن وصف الفعل بكونه شركًا، وليس عن المعين الذي وقع في هذا الفعل، فالبحث في وصف الفعل، أما الكلام عن الفاعل فهو مقام آخر تماما، فلا شك أن هناك قرائن كثيرة وموانع كثيرة وشروطًا كثيرة قبل إنزال الحكم عليه. وإذا كانت الاستغاثة بغير الله من المجاز العقلي فكيف نفعل بالأفعال التي هي سجودٌ وذبحٌ ونذرٌ لغير الله وطواف حول القبر؟ أيكون ذلك مجازًا عقليًّا أيضًا؟! وخلاصة هذا الأصل: أنَّه لا يمكن الاعتماد على نيَّة المستغيث بغير الله؛ لأنَّ الحكم على الأفعال بالظَّاهر، أمَّا الحكم على الأشخاص المعينين فقد يدخل فيه القصد والنية والخطأ والنسيان والجهل وغير ذلك، أما الأفعال فهي أفعالٌ ممنوعة بلا شك، سواء كانت أفعالًا بدعية أو كفرية، فصرف العبادة لغير الله بشروطه شرك سواء اعتقد الصارف الربوبية أو لم يعتقد، والاستغاثة بغير الله شرك بشروطه سواء اعتقد النفع والضر والتصرف للمقبور أو لم يعتقد ذلك. **الأصل الرابع: الاستناد إلى فعل الصحابة والسلف:** هذا الأصل هو الأكثر

«اللهُ أَكْبَرُ، هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞۚ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، لَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». أخرجه الترمذي (٢١٨٠).

حضورًا في كتابات مجوِّزي الاستغاثة بغير الله؛ وذلك لأنَّ الأدلة الشرعية التي في الباب قليلة كما مرَّ بنا، بل هي شبه معدومة فيما يتعلق بالنُّصوص القرآنية، وهي قليلة في السنة النبوية، لو ذهبنا نبحث عن الأحاديث الصحيحة بغضِّ النظر عن صحة المدلول، فيكثر الاستناد إلى فعلِ النَّاس، وهؤلاء ينقسمون إلى قسمين، فمنهم من يستدل بالأكثريَّة، وأن أكثر الأمة على الاستغاثة بغير الله إلا فتاتًا من الناس كابن تيمية ومن تبعه[1]، ومعلومٌ أنَّ الحِجاج مع هذا النوع ساقط؛ إذ إنَّه بحثٌ آخر حول أحقيَّة الأكثريَّة بالحق لكونهم أكثرية فقط، أمَّا القسم الثاني فهم الذين يستدلون بأفعال أو أقوال صدرت من علماء الأمَّة بدءًا من الصحابة الكرام ثم التابعين فالأئمة الأربعة ثم من تبعهم إلى يومنا هذا، وإذا أردت أن أحصي الأمثلة التي كتبوها ويكتبونها فإنَّ الأمر يطول؛ لذلك سنقتصر على أهم ما يستدلون به بدءًا من بعض الصحابة الكرام؛ إذ إنَّ موقفهم هو الأهم بلا ريب، فنقسم الكلام في هذا الأصل إلى قسمين: القسم الأول: أقوال وأفعال الصحابة الكرام رضي الله عنهم: مرَّ بنا أنَّ الصحابة الكرام قد ألَمَّت بهم ملمات ونزلت بهم مصائب، ومع ذلك لم يُعرف عنهم أنهم أتوا إلى قبرِ النَّبي ﷺ يستغيثون به ويدعونه ويفزعون إليه، وإذا مررت على كتب مجوِّزي الاستغاثة بغير الله تجد أنَّها شبه خالية من هذا الاستدلال الصَّريح، وهو أن يثبتوا أنَّ الصحابة أو بعضهم أتوا إلى قبر النَّبي ﷺ يستغيثون به، وفي

(١) يذكر السبكي أن ابن تيمية هو أول من قال بتحريم الاستغاثة بغير الله، ينظر: شفاء الأسقام (ص: ٣٥٧).

هذا يقول ابن تيمية رحمه الله: «ولا أحد من الصحابة استغاث بالنبي ﷺ بعد موته، ولا بغيره من الأنبياء؛ لا عند قبورهم ولا إذا بعدوا عنها، وقد كانوا يقفون تلك المواقف العظام في مقابلة المشركين في القتال، ويشتدُّ البأس بهم ويظنون الظنون، ومع هذا لم يستغث أحدٌ منهم بنبيٍّ ولا غيره من المخلوقين، بل ولا أقسموا بمخلوقٍ على الله أصلًا، ولا كانوا يقصدون الدعاء عند قبور الأنبياء ولا الصلاة عندها»[1]. إلا أنَّهم يتمسَّكون ببعض الأفعال من الصَّحابة الكرام، نمرُّ على أبرزها لنرى دلالتها على جواز ما يؤصلون له، مع التَّنبيه إلى أنَّه كثيرًا ما يستدلون بدليل على صورة معينة ثم يسحبون الحكم إلى غيرها، وقد سبق التنبيه على ذلك، أمَّا أبرز ما يستدلون به من فعل الصحابة الكرام فهو: أولًا: قصة عثمان بن حنيف رضي الله عنه، فقد روى الطبراني في المعجم الصغير (٥٠٨): بسنده عن شبيب بن سعيد المكي، عن روح بن القاسم، عن أبي جعفر الخطمي المدني، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن عمِّه عثمان بن حنيف أنَّ رجلا كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في حاجة له، فكان عثمان لا يلتفت إليه، ولا ينظر في حاجته، فلقي عثمان بن حنيف فشكا ذلك إليه، فقال له عثمان بن حنيف: ائت الميضأة فتوضأ، ثم ائت المسجد فصل فيه ركعتين، ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجَّه إليك بنبيِّنا محمد ﷺ نبي الرحمة، يا محمد إنِّي أتوجه بك إلى ربك عز وجل فيقضي

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٢٢٢).

لي حاجتي، وتذكر حاجتك، ورح إلي حتى أروح معك. فانطلق الرجل فصنع ما قال له عثمان، ثم أتى باب عثمان فجاء البواب حتى أخذ بيده فأدخله على عثمان بن عفان، فأجلسه معه على الطنفسة وقال: حاجتك؟ فذكر حاجته فقضاها له، ثم قال له: ما ذكرت حاجتك حتى كانت هذه الساعة، وقال: ما كانت لك من حاجة فأتنا. ثمَّ إنَّ الرجل خرج من عنده فلقي عثمان بن حنيف فقال له: جزاك الله خيرًا، ما كان ينظر في حاجتي ولا يلتفت إلي حتى كلمته فيَّ، فقال عثمان بن حنيف: والله، ما كلمته ولكن شهدت رسول الله ﷺ وأتاه ضريرٌ فشكا عليه ذهاب بصره ... إلخ قصة الضرير. وقد مرَّ بنا الكلام عن حديث الضَّرير الوارد في القصة، وبقي لنا هنا قصة الصحابي عثمان بن حنيف وتعليمه لهذا الرجل هذا الدُّعاء، وهذه القصة تفرَّد بها شبيب بن سعيد، وقد اختلف العلماء في الحكم عليه، وضعَّفه جماعة من أهل العلم، وذكروا أن ابن وهب يروي عنه مناكير[1] وهو الراوي عنه هنا، وأنَّ أحاديثه مقبولة في حالة واحدة؛ وهي: أن يروي عن يونس ويروي عنه ابنه أحمد[2].وقد أطال الألباني رحمه الله الكلام في هذه القصة وبيَّن ضعفها من عدة أوجه، من أهمِّها: عدم توثيق شبيب إلا في الحالة التي ذكرتها، وكذلك بسبب الاختلاف، فإنَّ هذا الحديث قد روي عن أحمد عن شبيب بدون ذكر القصة في أكثر من

(١) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٧)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٦٢)، وإكمال تهذيب الكمال (٦/ ٢١١).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٢٦٢).

موضع، وهي رواية أوثق لكونها عن أحمد وهو ثقة، كما أن متن الحديث معارضٌ لحال عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع رعاياه، فإنَّه يُستبعد أن يأتي الرجل أيامًا ولا يأذن له عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا يقضي حاجته وهو الخليفة الراشد، والأخبار عن اهتمامه برعيته تناقض هذا الخبر[1].

وابن تيمية رحمه الله يذكر العلل في القصة فيقول: «فهذه الزيادة فيها عدة علل: انفراد هذا بها عن من هو أكبر وأحفظ منه، وإعراض أهل السنن عنها، واضطراب لفظها، وأن راويها عرف له عن روح هذا أحاديث منكرة». ولابن تيمية رحمه الله رأيٌ آخر في القصة على فرض صحتها، فإنه يرى أنَّ هذا اجتهاد صحابي في فهم حديث في مسألة يخالفه فيها مجموع الصحابة الكرام، فلم يؤثر عن أحد منهم صنيع مشابه، بل روي عنهم غيره كما سبق بيانه، يقول رحمه الله: «والدعاء المأثور عن النَّبي ﷺ لم يأمر به، والذي أمر به ليس مأثورًا عن النبي ﷺ، ومثل هذا لا تثبت به شريعة كسائر ما يُنقل عن آحاد الصحابة في جنس العبادات أو الإباحات أو الإيجابات أو التحريمات إذا لم يوافقه غيره من الصحابة عليه، وكان ما ثبت عن النبي ﷺ يخالفه لا يوافقه لم يكن فعله سنة يجب على المسلمين اتباعها»[2].فتبين من هذا أنَّ القصَّة لا يمكن الاعتماد عليها في جواز الصور التي يذكرونها للاستغاثة بالأموات وفيما لا يقدر عليه إلا الله. ثانيًا: رواية مالك الدار أنَّه

---

(١) ينظر: التوسل أنواعه وأحكامه (ص: ٨٣) وما بعدها.

(٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ٢١٦) وما بعدها.

قال: أصاب الناس قحطٌ في زمن عمر، فجاء رجلٌ إلى قبر النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأتى الرجل في المنام فقيل له: ائت عمر فأقرئه السلام، وأخبره أنكم مستقيمون وقل له: عليك الكيس، عليك الكيس. فأتى عمر فأخبره فبكى عمر ثم قال: يا رب، لا آلو إلا ما عجزت عنه[1]. وهذه القصة لا يصح الاعتماد عليها للآتي: يقول الألباني رحمه الله: «مالك الدار غير معروف العدالة والضَّبط»[2]، وبناء عليه فالقصة لا يمكن الاعتماد عليها، خاصَّة وأنها حادثة عظيمة، وهي قحط في زمن عمر رضي الله عنه، وحدوث مثل هذا الحدث العظيم مع هذا الرجل يستبعد جدًّا أن لا ينقله أحد سوى مالك الدار، ومع ذلك يقال: إنَّ الرجل الذي جاء إلى قبر النبي ﷺ هو أيضًا مجهول ولا يُعرف، فكيف يعتمد المسلمون في أمرٍ عظيم كهذا على رواية مجهول؟! خاصة وأن قوله وعمله مخالف لفعل الصحابة الكرام كما مرَّ بنا. وهو أيضا هذا مخالفٌ للهدي الشَّرعي، فالشريعة أمرت بصلاة الاستسقاء في مثل هذه المواقف، وليس الذهاب إلى قبر النبي ﷺ، فإن هذا لم يأت النص بالدعوة إليه. وهذا الفهم – أعني: أنَّ المشروع عند القحط هو الصلاة – هو ما فهمه الصحابة الكرام وطبقوه، وأعظم ما يدلُّ عليه فعل عمر رضي الله عنه حين استسقى بالعباس، وستأتي القصة. وعلى التَّسليم بكل هذا فإنَّه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٠٠٢).

(٢) موسوعة الألباني في العقيدة (٣/ ٧٠٨).

ليس في القصة أنَّه توجَّه بالطَّلب إلى النبي ﷺ بإنزال المطر، فلا يمكن الاعتماد عليها في تجويز الاستغاثة بغير الله[١].ثالثًا: حديث عائشة رضي الله عنها عن كوَّة القبر، وهو ما رواه الدارمي[٢] عن أوس بن عبد الله قال: قحط أهل المدينة قحطًا شديدًا، فشكوا إلى عائشة، فقالت: انظروا قبر النبي ﷺ، فاجعلوا منه كوَّةً إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السَّماء سقف، قال: ففعلوا، فمطرنا مطرًا حتى نبت العشب، وسمنت الإبل حتى تفتَّقت من الشحم، فسمي عام الفتق. وهذه الرواية ضعيفة سندًا ومتنًا، ويبين ذلك الآتي: ضعف سعيد بن زيد، واختلاط أبي النعمان في آخر عمره[٣]. ونكارة الرواية؛ وذلك أنَّ بيت عائشة رضي الله عنها لم تكن فيه كوة في حياتها، وفي هذا يقول ابن تيمية رحمه الله: «وممَّا يبيِّن كذب هذا أنه في مدة حياة عائشة لم يكن للبيت كوة، بل كان بعضه باقيًا كما كان على عهد النبي ﷺ، بعضه مسقوف وبعضه مكشوف... ولم تزل الحجر كذلك حتى زاد الوليد بن عبد الملك في المسجد في إمارته... ثمَّ إنَّه بني حول حجرة عائشة التي فيها القبر جدارٌ عال، وبعد ذلك جعلت الكوة لينزل منها من ينزل إذا احتيج إلى ذلك من

---

(١) ينظر: التوسل أنواعه وأحكامه (ص: ١١٨) وما بعدها.

(٢) سنن الدارمي (٩٣)، واستدل بها غير واحد، منهم أحمد زيني دحلان في الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٢٠).

(٣) ينظر: التوسل أنواعه وأحكامه (ص: ١٢٦)، وينظر في دراسة سنده أيضًا: التوصل إلى حقيقة التوسل (ص: ٢٧٠).

أجل كنس أو تنظيف»[1]. هذا أيضا يناقض فعل الصحابة المعلوم، وهو أنَّهم إذا قحطوا اجتمعوا فدعوا الله سبحانه وتعالى، ولم يُعرف عنهم أنهم اكتفوا بمجرد فتح هذه الكوة، وقد خرج عمر بن الخطاب بالناس يستسقون، ولو كان هذا الفعل معروفًا مشروعًا لاكتفوا به. ثم يقال: ما المراد من فتح الكوة؟ هل من أجل أن تكون ذات النبي ﷺ مباشرة إلى السماء؟ فإن كان كذلك فإنَّ فائدة هذا غير واقعة، فقد كان النبي ﷺ في حياته يدعو ويخرج مع النَّاس للاستسقاء إذا أصابهم قحطٌ، ولم يرد أنَّ ذاته الشريفة فقط كانت سببًا في المطر وإن كنا نقول ببركته عليه الصلاة والسلام، فأن يكون القبر لا يكون سببًا أولى، وإن قالوا: بل القصد هو عدم حجب دعائه، فالتبرك هنا بدعائه لا بذاته وقبره. يقال: وكل أسقف الدنيا لا تحجب الدعاء عن أحد، هذا إذا ثبت بدليل خاص أن النبي ﷺ يدعو في قبره لقضايا أمته!! إن صحَّت هذه القصة فإنَّها ليس فيها دلالة على الاستغاثة بغير الله، فليس فيها أنَّهم دعوا واستغاثوا بالنبي ﷺ، فحتى إن قلنا: إنَّهم كشفوا عن القبر تبركًا، فالبركة في شيءٍ ما لا تعني التبرك به بكل شيء لم يرد في الكتاب والسنة، وقد سبق تقرير ذلك، فمكة مثلًا مباركة، لكن لا يتبرك بها بكل صورة يريدها أي أحد، وهذه مشكلة المجوزين كما سبق مرارًا، فهم يستدلون على صورة واحدة ليست محل النزاع أو هي محل اجتهاد، ثم يقيسون عليها الصور البدعية والشركيَّة، وفي

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ١٠٥).

هذا يقول ابن تيمية رحمه الله: «هذا الفعل ليس حجَّة على محل النزاع سواء كان مشروعًا أو لم يكن، فإنَّ هذا استنزال للغيث على قبره، والله تعالى ينزل رحمته على قبور أنبيائه وعباده الصالحين، وليس في ذلك سؤالٌ لهم بعد موتهم، ولا طلبٌ ولا استغاثةٌ بهم، والاستغاثة بالميت والغائب سواء كان نبيًّا أو وليًّا ليس مشروعًا ولا هو من صالح الأعمال؛ إذ لو كان مشروعًا أو حسنًا من العمل لكانوا به أعلم وإليه أسبق، ولم يصح عن أحد من السلف أنه فعل ذلك»[1]. رابعًا: الاستسقاء بالعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا من أغرب الأدلَّة التي يستدلون بها؛ لأنَّه من أصرح الأدلة للمانعين من الاستغاثة بغير الله، وهو حديث أنس بن مالك أنَّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللهم إنَّا كنَّا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنَّا نتوسل إليك بعمِّ نبيِّنا فاسقنا، قال: فيسقون. أخرجه البخاري (١٠١٠). ويستدلون بهذا الحديث على جواز التوسُّل بذوات الأشخاص كما فعلوا بالعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سواء كانوا أحياء أو أمواتًا، وهذا الاستدلال غير صحيح، بل دلالة الرواية على ضدِّ هذا القول أظهر وأبين، ويدلُّ عليه الآتي: أنَّ توسل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والصحابة الكرام إنَّما كان بدعاء العباس لا بذاته، ويدل عليه الحديث نفسه، فإنَّ فيه أنهم كانوا يتوسلون بالنبي ﷺ فيسقون، فما كان نوع توسلهم؟ هل كان توسلًا بالذات بحيث وجود النبي ﷺ بينهم كاف لإنزال

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ١٠٥).

المطر، أم كانوا يأتون إلى النبي ﷺ فيطلبون منه الدعاء فيدعو؟! لا شك أنه الثاني؛ كما في قصة يوم الجمعة حين كان على المنبر، وكما خرج النبي ﷺ للاستسقاء، ويدل عليه ما رواه ابن حبان عن أنس قال: كانوا إذا قحطوا على عهد النبي ﷺ استسقوا بالنبي ﷺ، فيستسقي لهم فيُسقون، فلما كان بعد وفاة النبي ﷺ في إمارة عمر قحطوا، فخرج عمر بالعباس يستسقي به. أخرجه ابن حبان (٢٨٦١). فإذا كان هذا هو توسلهم بالنبي ﷺ وجب أن يكون توسلهم بالعباس من جنسه وهو طلب الدعاء. والتوسل إن كان بالذات كان التوسل بذات النبي ﷺ أولى، وتركهم لهذا التوسل دليلٌ على فهمهم التَّام للتوسل والاستغاثة والصور الجائزة منها والممنوعة، وهم خير من يمثلون رأي الشرع في المسائل، فتركهم جميعهم الاستغاثة برسول الله ﷺ في هذه الحالة وحالات أخرى كثيرة جدًّا كالحروب وغيرها دليلٌ على أنها صورة ممنوعة[1]. أما قولهم: إن هذا قد وقع من عمر رضي الله عنه لبيان جواز التوسل بالمفضول مع وجود الفاضل، فإنَّه يقال: فأين ما يدل على أنهم أتوا النبي ﷺ واستغاثوا به من أجل إنزال المطر؟! فإنهم إن فعلوا هذا مرة لبيان الجواز ففي غير هذه المرة كان الأولى أن يأتوا النبي ﷺ ولا يعدلوا عنه، فأين ما يدل على ذلك؟! القسم الثاني: أقوال وأفعال من بعد الصحابة الكرام: وهذا القسم يذكرون فيه أقوالا وأفعالا كثيرةً من الأئمة؛ كتبرك بعض الأئمة ببعض، وكقول بعضهم: إنَّ

(١) ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (ص: ٨٧).

الدعاء عند بعض القبور ترياقٌ مجرب، وغير ذلك، ولا نستطيع الوقوف على كل قضية، لكن نختصر الموضوع بقواعد عامة للتعامل مع هذا الباب، وهي: أولًا: بعد ثبوت الأدلة الدالة على حرمة الاستغاثة بغير الله، وثبوت عدم وجود دليلٍ يدلُّ على جوازه؛ فإنَّ أفعال النَّاس تُحاكم إلى الشرع لا العكس، فإذا وجدنا عالمًا من علماء المسلمين فعل فعلًا ينافي الشرع فإنَّنا لا نؤول الشرع بل نخطِّئ الفعل، فالأصل هو إثبات مشروعية العمل من الكتاب والسنة ثم النَّظر إلى ما دونهما، وقد ثبت عندنا بالكتاب والسنة وفعل الصحابة الكرام عدم جواز الاستغاثة بغير الله، فإن ثبت عندنا شيء من التبرك غير المشروع والتوسل غير المشروع والاستغاثة بغير الله عن بعض العلماء، فإنَّنا نبين خطأ قولهم المردود بالكتاب والسنة وعمل الصحابة ومخالفة العلماء الآخرين له. ثانيًا: أنَّ كثيرًا مما يستدلُّون به غير ثابت، بل منه مختلق ومكذوب، والكتب مليئة بمثل هذه الروايات الضعيفة التي لا يصح الاستناد إليها، منها مثلًا ما يذكرونه في أصل التبرك بالذوات كتبرك الشافعي رحمه الله بغسالة قميص الإمام أحمد رحمه الله[1]، فإنَّها ضعيفة كما ذكر ذلك الذهبي رحمه الله: «فأمَّا ما يروى أنَّ الشَّافعي بعثه إلى بغداد بكتابه إلى أحمد بن حنبل فغير صحيح»[2]. وكذا ما روي عن الشافعي أنَّه كان يقصد قبر أبي حنيفة

(١) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥/ ٣١١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨٧).

للدعاء، يقول فيها البركوي: «الحكاية المنقولة عن الشافعي رحمه الله كان يقصد الدعاء عند قبر أبي حنيفة رحمه الله فإنَّها من الكذب الظاهر»[١]. وكذا قاله ابن القيم رحمه الله أيضًا[٢]. ثالثًا: ترِد في عبارات بعض العلماء نصوصٌ حول التبرك بفلان أو بشيء من الأشياء، أو التوسل به، وليس بالضرورة أن يكون مقصده التبرك الممنوع، أو التوسل الممنوع، وقد سبق بيان أنَّ مشكلة المجوزين أنهم يستدلون عل صورة واحدة قد تكون اجتهادية أو جائزة، ثم يأخذون حكمها إلى مسائل أخرى لا تتفق معها، وقد مرَّ بنا هذا الخطأ منهم كثيرًا. رابعًا: لا يكتفَى في بيان جواز الاستغاثة بغير الله بصورها الممنوعة على ذكر أقوال المتأخرين، بل الحجة في ذلك الكتاب والسنة وأقوال الصحابة وإجماع المتقدمين، فلا شك أن المتأخرين لهم تقريرات في تجويز ذلك، وهي مردودة بفعل الصحابة وإجماع المتقدمين، وما ينقل عن المتقدمين غير ثابت كما سبق بيانه. وأخيرا: جاء الإسلام ليخلص الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، وتجويز التعلق بالأموات والأضرحة هو صرفٌ للناس عن الله سبحانه وتعالى إلى غيره، وهذا ينافي أصل الإسلام.

---

(١) زيارة القبور للبركوي (ص: ٢٧).

(٢) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (١/ ٢١٨).

الشبهة: الوهابية حرموا السفر لزيارة قبر النبي ﷺ وزيارة أماكن السيرة النبوية، كغار حراء، وجبل أحد، وغيرهما.

الجواب: قد اختلط على كثير من الناس الفرق بين زيارة القبور، والسفر إليها، ومن ذلك التفريق بين زيارة قبر النبي ﷺ، والسفر إليه، وهو ما يعبر عنه بشد الرحال؛ فزيارة قبور المسلمين لتذكر الآخرة والدعاء للميت قربة إلى الله عز وجل، ومأمور بها، وقبره ﷺ وإن لم يثبت في فضل زيارته على وجه الخصوص حديث صحيح ولا حسن، بل كل ما ورد فيه ضعيف جدا، أو موضوع لا أصل له؛ فإنه يدخل دخولا أوليا في الأحاديث العامة التي وردت في فضل زيارة القبور. إذا علمت ذلك، فاعلم أن بعض العلماء المتأخرين أجاز السفر لزيارة قبر النبي ﷺ، بل بعضهم استحبه، أو أوجبه، لكن المتقدمين منهم وعلى رأسهم الصحابة والتابعون لم ينقل عن أحد منهم أنه فعله أو أباحه، وأصل الخلاف بين العلماء المتأخرين هو فهمهم لحديث: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ». أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧). فالمجيزون قالوا: معنى الحديث: لا تشد الرحال إلى مسجد إلا إلى هذه المساجد الثلاثة، وعليه يجوز السفر إلى أي بقعة، كقبر ولي أو نبي؛ قربة إلى الله تعالى، وشبهوا ذلك بالسفر من أجل طلب العلم، أو أي أمر من أمور الدنيا أو الآخرة. والمانعون قالوا: معنى الحديث: لا تشد الرحال إلى أي بقعة تقربا إلى الله عز وجل إلا إلى هذه المساجد الثلاثة، وحجتهم:

أنه إذا كانت المساجد وهي أفضل بقاع الأرض؛ فهي بيوت الله، وأحب البقاع إليه لا يجوز السفر إليها قربة؛ فغيرها من الأماكن من باب أولى، أما بقية أنواع السفر سواء كانت لطلب علم، أو غير ذلك فإنها ليست سفرا لذات المكان، بل لتحصيل غرض ما. ولا شك أن من يتأمل القولين بعدل وإنصاف، يظهر له قوة حجة المانعين، وصواب فهمهم للحديث، وإلا فعلى فهم المجيزين يكون السفر إلى مسجد قباء محرما؛ لأنه ليس من المساجد الثلاثة، ولكن لو قدرنا أن هناك قبرا لأحد الصالحين بجوار مسجد قباء فإنه يجوز السفر إليه، وهذا فهم لا يستقيم. ومما يؤيد ذلك فهم ابن عمر رضي الله عنهما؛ فعن قزعة قال: سألت ابن عمر رضي الله عنهما: آتي الطور؟ فقال: دع الطور ولا تأتها، وقال: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد. أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧٥٣٩). وبعضهم قصر الجواز على قبره الشريف صلى الله عليه وسلم، وليس معهم دليل. وزعم بعض الناس أنه لم يحرم ذلك أحد من العلماء قبل شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، وهذا غير صحيح؛ فقد حرم السفر لزيارة القبور: من المالكية: الإمام مالك (ت: ١٧٩هـ)، والقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ). ومن الشافعية: أبو محمد الجويني (ت: ٤٣٨هـ)، وابن الأثير؛ صاحب جامع الأصول (ت:٦٠٦هـ). ومن الحنابلة: ابن بطة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، وابن عقيل (ت: ٥١٣هـ)، وغيرهما. قال ابن تيمية: «وسئل مالك عن رجل نذر أن يأتي قبر النبي، فقال مالك: إن كان أراد القبر فلا يأته، وإن أراد المسجد فليأته، ثم

ذكر الحديث: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ». أخرجه البخاري (١١٨٩)، ومسلم (١٣٩٧). ذكره القاضي إسماعيل في مبسوطه»[١]. وقد أشار المناوي إلى هذا النقل عن الإمام مالك بقوله: «... ما نقل عن مالك من منع شد الرحل لمجرد زيارة القبر من غير إرادة إتيان المسجد للصلاة فيه»[٢]. وقال ابن بطة: «ومن البدع البناء على القبور وتجصيصها، وشد الرحال إلى زيارتها»[٣]. وقال النووي (ت: ٦٧٦هـ): «واختلف العلماء في شد الرحال وإعمال المطي إلى غير المساجد الثلاثة، كالذهاب إلى قبور الصالحين، وإلى المواضع الفاضلة، ونحو ذلك؛ فقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا: هو حرام. وهو الذي أشار القاضي عياض إلى اختياره»[٤]. وقال الحافظ ابن حجر عند شرحه لحديث: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ»: «قال الشيخ أبو محمد الجويني: يحرم شد الرحال إلى غيرها؛ عملا بظاهر هذا الحديث. وأشار القاضي حسين إلى اختياره، وبه قال عياض وطائفة»[٥]. وقال ابن قدامة: «فإن سافر لزيارة القبور والمشاهد؛ فقال ابن عقيل: لا يباح له الترخص؛ لأنه منهي عن السفر إليها؛ قال النبي

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٠٤).

(٢) فيض القدير (٦/ ١٨١).

(٣) الإبانة الصغرى (ص: ٩٢).

(٤) شرح مسلم (٩/ ١٠٦).

(٥) فتح الباري (٣/ ٦٥).

ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ».»[١]. وقال ابن الأثير في شرح حديث «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ»: «هذا مثل قوله ﷺ: «لَا تُعْمَلُ الْمَطِيُّ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ»، وكنى به عن السير والنفر، والمراد: لا يقصد موضع من المواضع بنية العبادة والتقرب إلى الله تعالى إلا إلى هذه الأماكن الثلاثة؛ تعظيما لشأنها، وتشريفا»[٢]. وقال علامة حضرموت ومفتيها السيد عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف (ت: ١٣٠٠هـ): «نص إمام الحرمين ومثله القاضي حسين على تحريم السفر لزيارة القبور، واختاره القاضي عياض بن موسى بن عياش في إكماله، وهو من أفضل متأخري المالكية، وقام وقعد في ذلك الشيخ الإمام ابن تيمية، وخطأه قوم وصوبه آخرون، ومهما يكن من الأمر فليسعه ما وسع الجويني والقاضيين حسينا وعياضا، ولكنهم أفردوه باللوم، والقول واحد، وقال مالك بن أنس: من نذر المشي إلى مسجد من المساجد ليصلي فيه، كرهت ذلك؛ لقوله ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ». وقال ابن سريج وهو من كبار أصحاب الشافعي: إن الزيارة قربة تلزم بالنذر. والخطب يسير لم يوسعه إلا الحسد والتعصب، وإلا فالتثريب في موضع الاختلاف ممنوع»[٣]. أما النووي، وابن حجر، وابن قدامة، وغيرهم من

---

(١) المغني (٢/ ١٠٠).

(٢) جامع الأصول (٩/ ٢٨٣).

(٣) إدام القوت (ص: ٥٨٤).

المتأخرين فقد قالوا بالجواز، لكن المقصود هنا هو توضيح أن هناك من قال بالتحريم قبل شيخ الإسلام ابن تيمية، لكن لشهرته ومكانته، وكذلك لتشنيع خصومه عليه وادعائهم أنه أول من قال بذلك؛ اشتهرت هذه المسألة عنه. وقال بالتحريم أيضا بعد ابن تيمية عدد من العلماء؛ منهم: علامة اليمن محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت: ١١٨٢ هـ)؛ قال: «والحديث دليل على فضيلة المساجد هذه، ودل بمفهوم الحصر أنه يحرم شد الرحال لقصد غير الثلاثة كزيارة الصالحين أحياء وأمواتا؛ لقصد التقرب، كقصد المواضع الفاضلة؛ لقصد التبرك بها والصلاة فيها»[1]. ومنهم: علامة الهند السيد صديق حسن خان الحسيني (ت: ١٣٠٧ هـ)؛ قال: «وأما السفر لغير زيارة القبور كما تقدم نظائره فقد ثبت بأدلة صحيحة، ووقع في عصره ﷺ، وقرره النبي عليه السلام؛ فلا سبيل إلى المنع منه والنهي عنه، بخلاف السفر إلى زيارة القبور؛ فإنه لم يقع في زمنه، ولم يقر أحدا من أصحابه، ولم يشر في حديث واحد إلى فعله واختياره، ولم يشرعه لأحد من أمته؛ لا قولا، ولا فعلا، وقد كان رسول الله ﷺ يزور أهل البقيع وغيرهم من غير سفر ورحلة إلى قبورهم؛ فسنته التي لا غبار عليها ولا شنار فيها: هي زيارة القبور من دون اختيار سفر لها؛ لتذكر الآخرة»[2]. ومنهم: علامة العراق السيد نعمان بن

(١) سبل السلام (٣/ ٣٩٤).

(٢) شرح صحيح مسلم (٥/ ١١٣).

محمود الألوسي مفتي الحنفية ببغداد (ت: ١٣١٧ هـ)؛ قال بعد أن انتصر لرأي ابن تيمية في هذا: «ونهاية الكلام في هذا المقام: أن شيخ الإسلام لم ينفرد بهذا القول الذي شنع به عليه، بل ذهب إليه غيره من الأئمة الأعلام»[١]. هذا، وقد أعرضت عن أدلة يستشهد بها الطرفان، لكن لا تسلم لهما، وأس الخلاف هو ما ذكرته. فمن أدلة المجيزين أحاديث فضل زيارة قبر نبينا ﷺ، وكلها ضعيفة لا يصح منها شيء، ولو صحت فهي خارج محل النزاع، ومنها ما يروونه: من أن بلالا رضي الله عنه رأى النبي ﷺ وهو في الشام في منامه، وهو يقول له: ما هذه الجفوة يا بلال؟! أما آن لك أن تزورني يا بلال؟! فانتبه حزينا خائفا، فركب راحلته وقصد المدينة. قال الحافظ ابن حجر عن هذه القصة: «بينة الوضع»[٢]. وقال الذهبي: «منكر»[٣]. وغيرها من الآثار والأحاديث الضعيفة والموضوعة. ومن أدلة المانعين التي أعرضت عنها أثر أبي بصرة الغفاري وإنكاره على أبي هريرة رضي الله عنهما ذهابه إلى الطور، وقد تتبعت روايات هذا الأثر، فوجدته ليس في محل النزاع؛ فذهاب أبي هريرة رضي الله عنه إنما كان لمسجد هناك، ثم إنه وافق أبا بصرة بعد ذلك. أما زيارة أماكن السيرة النبوية كغار حراء، وجبل أحد، وغيرهما بقصد التعبد والتقرب إلى الله تعالى:

---

(١) جلاء العينين (ص: ٥١٨).

(٢) لسان الميزان (١/ ٣٥٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (١/ ٣٥٨).

فبدعة لا تجوز، ولم ينقل عن النبي ﷺ أنه فعل ذلك، ولم ينقل عن أحد من صحابته رضي الله عنهم أنه فعل ذلك، وهم أعلم الناس بعد الأنبياء بدين الله، وأطوعهم لله عز وجل، وفي الحديث: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨). أما إن لم يكن على سبيل التعبد؛ كأن يكون للاستعانة بزيارتها في فهم حوادث السيرة، كالغزوات وغيرها، كما يفعله بعض المعلمين؛ فلا بأس بذلك؛ حيث إن الأصل في الأفعال على غير وجه التعبد الجواز، وعلى وجه التعبد المنع، لكن يشترط لجواز زيارتها شروط؛ منها: ألا يلتزم الزيارة في أوقات معينة، وبصورة وهيئة معينة؛ حتى لا تشبه العبادة. وألا يتعمد أداء عبادة عندها؛ كصلاة، أو ذكر، أو دعاء، أو قصد التبرك بها. وأن يتمكن من إنكار المنكر من بدع أو شركيات إن وجدت بالضوابط الشرعية المعتبرة، فإن لم يستطع فعليه مغادرة المكان؛ فذلك أضعف الإيمان. أما عدم ثبوت زيارة النبي ﷺ وأصحابه الكرام لهذه الأماكن، فإنه لا يدل على حرمتها؛ فهذا إنما يقال فيما كان على وجه التعبد. لكن قد يقال: إن زيارة مثل هذه الأماكن ذريعة للشرك. فيجاب بأن مجرد الزيارة ليس ذريعة للشرك، إلا إذا هيئت هذه الأماكن بحيث تصبح أماكن زيارة يأتيها الناس أفواجا ويقصدونها قصدا؛ فمثل هذا الفعل قد يؤدي إلى جعلها مزارات؛ فسد هذا الباب متعين، وهناك فرق بين هذا وذاك لمن تأمله.

الشبهة: إن القبور التي أُمر عليٌ بتسويتها إنما هي قبور لبعض اليهود والنصارى، وقد كان مشهورا عنهم أنهم يرفعون البناء فوق القبر نفسه.

أما نحن فإننا لا نبني فوق القبر ولا نمسه وإنما نبني حوله. وليس فوق القبر إلا السقف، وهذا ليس بحرام؛ لأن قبر النبي ﷺ على هذه الشاكلة أيضـًا.

الجواب: عن أبي الهياج الأسدي. قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ «أَنْ لَا تَدَعَ تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ». أخرجه مسلم (٩٦٩). قال النووي رحمه الله: «فيه أن السنة أن القبر لا يرفع على الأرض رفعا كثيرا ولا يسنم بل يرفع نحو شبر ويسطح وهذا مذهب الشافعي ومن وافقه ونقل القاضي عياض عن أكثر العلماء أن الأفضل عندهم تسنيمها وهو مذهب مالك»[1]. وقال القاري رحمه الله: قال العلماء: يستحب أن يرفع القبر قدر شبر، ويكره فوق ذلك، ويستحب الهدم، ففي قدره خلاف، قيل إلى الأرض تغليظا، وهذا أقرب إلى اللفظ، أي: لفظ الحديث من التسوية، وقال ابن الهمام: هذا الحديث محمول على ما كانوا يفعلونه من تعلية القبور بالبناء العالي، وليس مرادنا ذلك بتسنيم القبر بل بقدر ما يبدو من الأرض، ويتميز عنها»[2]. وقال الشيخ ابن باز رحمه الله: «معنى سويتَه: يعني نقضته وهدمته حتى يستوي بالأرض، ما يبقى إلا علامة

(١) شرح النووي على مسلم (٧/ ٣٦).

(٢) مرقاة المفاتيح (٣/ ١٢١٦).

القبر قدر شبر ونحوه. هكذا شرع الله القبور أن ترفع قدر شبر من الأرض، حتى يعرف أنها قبور، لا توطأ ولا تمتهن ولا يبنى عليها»[1]. ودعوى أن الأمر بتسوية القبور خاص بقبور اليهود والنصارى دعوى باطلة، وذلك لما يلي: أولا: أن الأمر عام، والخصوصية تحتاج إلى دليل تخصيص، ولا دليل على ذلك، وإنما الدليل على خلافه. فقوله ﷺ: «لَا تَدَعَ تِمْثَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ»، نكرة في سياق النهي، فتعم كل قبر؛ لأن النكرة في سياق النفي أو النهي تعم، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]، قال القرافي رحمه الله: «النكرة في سياق النهي، كالنكرة في سياق النفي تعم»[2]. ثانيا: روى مسلم (٩٦٨) - قبل هذا الحديث مباشرة -، عن ثمامة بن شفي قال: كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بن عبيد بقبره فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها. فهذا فعل صحابي، بقبر رجل من المسلمين، بمقتضى ما فهمه من أمر رسول الله ﷺ بتسوية القبور. ثالثا: لو جاز القول بأن الأمر بتسوية القبور خاص بقبور اليهود والنصارى، لكان لقائل أن يقول: إن الأمر بطمس الصور والتماثيل خاصا بهم أيضا؛ لأن الأمرين وردا في الحديث معا، وهو باطل كما لا يخفى، ولم يقل به

---

(١) فتاوى نور على الدرب (٢/ ٣٦٩).

(٢) الفروق (١/ ١٩١).

أحد من أهل العلم. ثانيا: البناء فوق القبر – سواء كان فوق القبر مباشرة أو كان حول القبر – أمر محرم لأنه من تعظيمها، وهو ذريعة إلى الشرك والفتنة بها. ولا يعرف عن النبي ﷺ أو عن أحد من أصحابه أنهم أمروا بالبناء على قبورهم، وجعلها في أضرحة أو بيوت تحيط بها، وإنما المعروف النهي عن ذلك. وهذه قبور الصحابة في البقيع إلى اليوم، ظاهرة للناس، ليست مرفوعة، وليس على شيء منها بناء من ضريح أو غيره. أما قبر النبي ﷺ: فهلم نحتكم إلى سنته وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده بشأن قبره ﷺ، فيقال للمخالف: لو كان البناء على القبر من السنة لأمر به النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون، والحاصل خلاف ذلك، وإنما بنى المسلمون على قبره ﷺ، وعلى قبر صاحبيه رضي الله عنهما، لما احتاجوا إلى توسعة المسجد، فبنوا على القبر حيطانا، لئلا يظهر أنه من المسجد فيصلي إليه العوام، ويفتن به الجهال. عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: «لَعَنَ اللهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، لولا ذلك أبرز قبره، غير أنه خَشي – أو خُشي – أن يتخذ مسجدا. أخرجه البخاري (١٣٩٠) ومسلم (٥٢٩). قال النووي رحمه الله: «قال العلماء: إنما نهى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجدا: خوفا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به فربما أدى ذلك إلى الكفر، كما جرى لكثير من الأمم الخالية. ولما احتاجت الصحابة رضي الله عنهم والتابعون، إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حين كثر المسلمون، وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه، ومنها حجرة عائشة

رضي الله عنهما مدفن رسول الله ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، بنوا على القبر حيطانا مرتفعة مستديرة حوله، لئلا يظهر في المسجد فيصلي إليه العوام، ويؤدي المحذور ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين وحرفوهما حتى التقيا، حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر ولهذا قال في الحديث: لولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجدا»[١]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «لم يشرع النبي ﷺ لأمته أن يبنوا على قبر نبي ولا رجل صالح، لا من أهل البيت ولا غيرهم، لا مسجدا ولا مشهدا. ولم يكن على عهده ﷺ في الإسلام مشهد مبني على قبر، وكذلك على عهد خلفائه الراشدين وأصحابه الثلاثة وعلي بن أبي طالب ومعاوية، لم يكن على عهدهم مشهد مبني لا على قبر نبي ولا غيره، لا على قبر إبراهيم الخليل ولا على غيره»[٢]. وقال ابن القيم رحمه الله: «كانت قبور أصحابه ﷺ لا مشرفة، ولا لاطئة، وهكذا كان قبره الكريم، وقبر صاحبيه، فقبره ﷺ مسنم مبطوح ببطحاء العرصة الحمراء لا مبني ولا مطين، وهكذا كان قبر صاحبيه»[٣]. وروى أبو داود في المراسيل (٤٢١) عن صالح بن أبي الأخضر، قال: «رأيت قبر النبي ﷺ شبرا، أو نحوا من شبر».

---

(١) شرح النووي على مسلم (٥/ ١٤).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٤٧٩).

(٣) زاد المعاد (١/ ٥٠٥).

الشبهة: تعريف الوسيلة: هي كل ما جعله الله سببًا في الزلفى عنده، ووصلة إلى قضاء الحوائج منه. والمدار فيها على أن يكون للوسيلة قدرٌ وحرمة عند المتوسل إليه[1].

الجواب: كلامه حوى جملتين: الأولى من الحق، والثانية فيها إجمال به يتوصل إلى ما نهى الله عنه، ولم يجعله وسيلة. فقول: «والمدار فيها.. الخ» مجمل يمكن تفسيره على أحد وجهين: الأول: أن يدخل في ذلك ذوات الأنبياء والصالحين باعتبار أن لهم من المنزلة والزلفى عند الله ما يجل عن الوصف، فإن كان هذا معنيًا، فالله سبحانه وتعالى لم يجعل ذوات الأنبياء والصالحين أو جاههم أو حرمتهم وسيلة إليه، ولا سببًا للزلفى لديه. وإنما جعل الوسيلة إليه هو اتباعهم وتصديق ما أخبروا به، واتباع النور الذي جاءوا به، والجهاد من أجل تقريره وتثبيته بين الخلق، فهذا من الوسائل المشروعة التي يشرع للداعي بمسألة أن يقدمها بين يدي مسألته، ولا يصح للداعي دعاء عبادة دعاؤه إلا باتباعهم وتصديقهم. فهذا من الوسائل المشروعة التي أمر الله بها، وشرعها. وأما الأنبياء والصالحون فليس من المشروع التوسل بذواتهم ولا جاههم ولا حرمتهم كما سيأتي بيانه، وإنما يشرع التوسل بدعائهم في حياتهم، كما كان يفعله المسلمون زمنه ﷺ وبعده من طلب الدعاء في الاستسقاء وغيره. وأما بعد مماتهم فليس التوسل بدعائهم ولا ذواتهم مشروعًا بإجماع

(١) مفاهيم يجب أن تصحح لمحمد علوي المالكي (ص: ٤٥).

القرون المفضلة. الثاني: أن تكون الوسائل من الأعمال ونحوها مشروعة، لم تتبع فيها سبل المبتدعة، وإنما اتبع فيها السنة، وهذا حق. والكاتب أجمل ليدخل الوسيلة المبتدعة في خللِ كلمات الحق، وقد بينا ما فيها، وما كان ينبغي له ذلك وهو يفسر آية من كتاب الله. وفي الوسيلة قولان ذكرهما أهل التفسير، وقربهما ابن الجوزي قال: «أحدهما: أنها القربة، قاله ابن عباس وعطاء ومجاهد والفراء. وقال قتادة: تقربوا إليه بما يرضيه. قال أبو عبيدة: يقال: توسلت إليه، أي: تقرَّبتُ إليه، وأنشد:

إذا غفل الواشُونَ عُدْنا لِوصْلِنا وعاد التَّصَافي بيننا وَالوَسَائلُ

الثاني: المحبة، يقول: تحببوا إلى الله. هذا قولُ ابن زيد»[1]. وفي أسئلة نافع بن الأزرق لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، قال: الوسيلة الحاجة. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم. أما سمعت عنترة وهو يقول:

إنَّ الرجالَ لهم إليكِ وسيلةٌ أن يأخذوكِ تكحَّلي وتخضَّبي

وفي المادة شواهد غير ما ذكر. فالوسيلة: التقرب إلى الله بأنواع القرب والطاعات، وأعلاها: إخلاص الدين له، والتقرب إليه بمحبته، ومحبة رسوله، ومحبة دينه، ومحبة من شرع حبه، بهذا يجمع ما قاله السلف، وقولهم من اختلاف التنوع. وتأمل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]، ففي تقديم الجار

(١) زاد المسير (٢/ ٣٤٨).

والمجرور ﴿إِلَيْهِ﴾ إفادة اختصاص الوسائل بالله، لا يشركه معه فيها أحد. كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]. قال العلامة الشنقيطي رحمه الله: «التحقيق في معنى الوسيلة هو ما ذهب إليه عامة العلماء من أنها التقرب إلى الله تعالى بالإخلاص له في العبادة على وفق ما جاء به الرسول ﷺ، وتفسير ابن عباس داخل في هذا؛ لأن دعاء الله والابتهال إليه في طلب الحوائج من أعظم أنواع عبادته، التي هي الوسيلة إلى نيل رضاه ورحمته. وبهذا التحقيق تعلم أن ما يزعمه كثير من ملاحدة أتباع الجهال، المدعين للتصوف من أن المراد بالوسيلة في الآية الشيخُ الذي يكون له واسطة بينه وبين ربه، أنه تخبط في الجهل والعمى، وضلال مبين، وتلاعب بكتاب الله تعالى. واتخاذ الوسائط من دون الله من أصول كفر الكفار، كما صرح به تعالى في قوله عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]. فيجب على كل مكلف أن يعلم أن الطريق الموصلة إلى رضا الله وجنته ورحمته هي اتباع رسوله ﷺ، ومن حاد عن ذلك فقد ضل سواء السبيل. ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِىِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]»[1].

(١) أضواء البيان (٢/ ٩٨).

الشبهة: الاحتجاج بذيوع الأضرحة في الأمة كدليل على إقرار الفقهاء لها.

احتج المخالفون بذيوع بناء القباب والمساجد على قبور الصالحين، واتخاذ المشاهد والأضرحة مزارات منذ سبعمائة سنة، مع وجود الاستغاثات والمنكرات على مرأى ومسمع من العلماء ومع ذلك فهي موجودة حتى الآن. ثم يبني المخالف نتيجة مغلوطة وهي أن هذه الممارسات متلقاه بالقبول عند الأمة، ولا تصل إلى حد الشرك الأكبر. ومن ذلك ما يقوله الشيخ سليمان بن عبد الوهاب في الكتاب المنسوب إليه محتجًّا على أخيه: «ومعلوم عند العام والخاص أن هذه الأمور التي تكفِّرون بها قد ملأت بلاد المسلمين من أكثر من سبعمائة عام كما تقدم نقله... والناس يسافرون إليها من جميع الأمصار أعظم مما يسافرون إلى الحج». ثم يقول بعد ذلك مستنكرًا: «فمن أين لكم أن المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله إذا دعا غائبًا أو ميتًا أو نذر له أو ذبح لغير الله أو تمسح بقبر أو أخذ من ترابه أن هذا هو الشرك الأكبر الذي من فعله حبط عمله وحل ماله ودمه»[1].

الجواب: هذه الحجة ضعيفة؛ إذ لو سلمنا أن العلماء سكتوا عن هذه المنكرات مع كوننا لا نُسلم بهذا فلا يصح الاحتجاج بسكوت العلماء، فهذا الحاكم النيسابوري بعد روايته

---

(١) الصواعق الإلهية (ص: ٦).

لحديث النهي عن الكتابة على القبر استدل بعمل الأمة فقال: «وليس العمل عليها؛ فإن أئمة المسلمين من الشرق إلى الغرب مكتوبٌ على قبورهم، وهو عملٌ أخذ به الخلف عن السلف». فرد العلماء استدلاله، ومنهم الحافظ الذهبي حيث قال: «ما قلتَ طائلًا، ولا نعلم صحابيًّا فعل ذلك، وإنما هو شيء أحدثه بعض التابعين فمن بعدهم، ولم يبلغهم النهي»[1]. وقال الأبي رادًّا على الحاكم: «وما ذكر من أنه عملٌ أخذه الخلف عن السلف لا يُسلَّم؛ لأن أئمة المسلمين لم يُفتوا بالجواز، ولا أوصَوا أن يُفعل ذلك بقبورهم، بل تجد أكثرهم يُفتي بالمنع، ويكتب ذلك في تصنيفه. وغاية ما يُقال: إنهم يُشاهدون ذلك ولا يُنكرون، ومن أين لنا أنهم يرون ذلك ولا يُنكرون وهم ينصون في كتبهم وفتاويهم على المنع»[2]. وقال الهيتمي مُتعقبًا الحاكم: «وبفرضها فالبناء على قبورهم - أي: الصالحين - أكثر من الكتابة عليها في المقابر المسبلة كما هو مُشاهد، لا سيما في الحرمين ومصر ونحوها، وقد علموا بالنهي عنه، فكذا هي، فإن قلت: هذا إجماعٌ فعلي، وهو حجة كما صرحوا به، قلتُ: ممنوع، بل هو أكثري فقط؛ إذ لم يُحفظ ذلك حتى عن العلماء الذين يرون منعه، وبفرض كونه إجماعًا فعليًّا فمحل حجيته كما هو ظاهر إنما هو عند صلاح الأزمنة بحيث ينفذ فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد تعطَّل ذلك من منذ

---

(١) تلخيص المستدرك (١/ ٣٧٠).

(٢) إكمال إكمال المعلم (٣/ ٩٨).

أزمنة»[1]. فانظر كيف أبطل الهيتمي الاستدلال بالواقع العملي، واحتجَّ بأن البناء على القبور منتشر في الحرمين ومصر، والعلماء يعلمون بالنهي عنه ولا ينكرون، ومع ذلك لا اعتبار بسكوتهم؛ لأن الاستدلال بالإقرار العملي إنما هو عند صلاح الأزمنة؛ وقد تعطَّل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منذ أزمنة. فإذا كان الهيتمي أبطل الاستدلال بسكوت الفقهاء في زمن الحاكم النيسابوري وهو في القرن الرابع فكيف يصح الاستدلال بسكوت الفقهاء المتأخرين؟! مِن هذا تعلَم فساد حجة مخالفي الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأن هذه الأبنية موجودة والعلماء لا يُنكرون. وقد قال ضياء الدين المقبلي وهو يسبق الوهابية بأكثر من قرن بعدما حكى استغاثات أهل زمانه وانتشار ذلك في الحرمين: «ومن أنكر هذا قالوا: جلمود مخذول، ولا يحب الأولياء، أو نحو ذلك من عبارات لهم، فهؤلاء زادوا على من قال: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]»[2]. والمقصود: أنه لا يُحتج بالواقع العملي، ولا بتلقي ذلك بالقبول جيلًا بعد جيل؛ لأن من العلماء من ينكر ذلك في بطون الكتب، وإذا قُدر أنهم لا ينكرون فليس بشيء؛ لأن الاستدلال بالإقرار العملي إنما هو في وقت صلاح الأزمنة، مثل زمن الصحابة كما قال ابن حجر الهيتمي.

---

(١) تحفة المحتاج (٣/ ١٩٧).

(٢) الأبحاث المسددة في فنون متعددة (ص: ١٥٨) وما بعدها.

الشبهة: تمسك المعاصرون بقول بعض الفقهاء الشافعية أنه يُقبل النذر للأضرحة أو للبقع المباركة.

فظن بعض المتأخرين ممن عارضوا دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن بعض الفقهاء يبيحون النذر لذوات الأولياء، ولا يرونه شركًا أكبر، كما استدلوا بكلام لابن تيمية يعتبر فيها النذر للقبور معصية.

الجواب: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك النذر للقبور أو لأحد من أهل القبور، كالنذر لإبراهيم الخليل أو للشيخ فلان أو فلان أو لبعض أهل البيت أو غيرهم، نذر معصية لا يجب الوفاء به باتفاق أئمة الدين؛ بل ولا يجوز الوفاء به؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللهَ فَلْيُطِعْهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللهَ فَلَا يَعْصِهِ». أخرجه البخاري (٦٦٩٦). فمن نذر زيتا أو شمعا أو ذهبا أو فضة أو سترا أو غير ذلك ليجعل عند قبر نبي من الأنبياء أو بعض الصحابة أو القرابة أو المشايخ فهو نذر معصية لا يجوز الوفاء به، وهل عليه كفارة يمين؟ فيه قولان للعلماء»[1]. ويقول ابن تيمية أيضًا: «أما إذا كان النذر لغير الله فهو كمن يحلف بغير الله، وهذا شرك. فيستغفر الله منه، وليس في هذا وفاء، ولا كفارة»[2]. فاستدل مناوئو الدعوة بأن ابن تيمية يرى أن

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١١٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٧٥).

النذر لغير الله ليس شركًا أكبر. وممن زعم هذا الزعم ابن داود واعتبر النذر للأولياء من الشرك الأصغر كالرياء ونحوه، وكذلك سليمان بن عبد الوهاب في الكتاب المنسوب إليه، وتابعهم ابن جرجيس وغيره[1]. وهذا غلط في فهم كلام ابن تيمية، وغلط أيضًا على بعض الشافعية ممن أجازوا هذا النذر؛ فإن كليهما لم يقصدا النذر تقربًا إلى الولي نفسه، بل قصدوا النذر لمصالح البقعة أو القبر أو الفقراء القاطنين هناك، من جنس قول القائل: سأذبح لهذه المدينة، أي: لمصالح هذه المدينة، أو سأذبح للقرية، يعني سأوزع اللحم على هذه القرية؛ ولأجل كون النذر لمصالح القبور بدعة وذريعة إلى الشرك جعلها ابن تيمية نذر معصية في مواضع، أما الذبح للولي نفسه فهو شركٌ أكبر عند ابن تيمية. وفيما يلي تبرئة العلماء مما فهمه المخالفون: أولًا: بالنسبة لكلام ابن تيمية: فإنهم تركوا المحكم من كلامه الذي فيه أن النذر للأولياء شرك أكبر، ومن ذلك: قول شيخ الإسلام: «والنذر للمخلوقات أعظم من الحلف بها، فمن نذر لمخلوقٍ لم ينعقد نذره، ولا وفاء عليه باتفاق العلماء، مثل من ينذر لميت من الأنبياء والمشايخ كمن نذر للشيخ جاكير وأبي الوفاء أو المنتظر، أو الست نفيسة... ولا يجوز أن يُعبد الله إلا بما شرع. فمن نذر لغير الله فهو مُشرك أعظم من شرك الحلف بغير الله، وهو كالسجود لغير الله»[2]. وقال

(١) الصواعق والرعود (ص: ١٥٠). والصواعق الإلهية (ص: ٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٣٣/ ١٣).

أيضًا: «فإن العبادة لغير الله أعظم كفرًا من الاستعانة بغير الله، فلو ذبح لغير الله متقربا به إليه لحرم، وإن قال فيه: بسم الله كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تُباح ذبائحهم بحال»[1]. ففي هذه المواضع جعل ابن تيمية النذر للأولياء شركًا أكبر، أعظم من الحلف بغير الله، فكان ينبغي على المخالفين جمع كلامه في الباب. أما قول ابن تيمية الذي استدلوا به: «أما إذا كان النذر لغير الله فهو كمن يحلف بغير الله، وهذا شرك. فيستغفر الله منه، وليس في هذا وفاء، ولا كفارة»[2]، فيُحتمل أنه مثله في عدم الكفارة وعدم الوفاء به وهو الظاهر من كلامه، لا لكونه يراه مثل الحلف بغير الله من كل وجه. ثانيًا: بالنسبة لقول بعض فقهاء الشافعية: كما أسلفنا أن بعض الفقهاء قصدوا قبول النذر لمصالح البقعة أو القبر أو الفقراء، فإن قول القائل: نذرتُ للبقعة. اللام هنا يُحتمل أنها لمصالح البقعة، من جنس: نذرت للقرية، وهذا صحيح لغةً. وهنا يجب أن نفهم طبيعة الواقع الذي تكلم فيه الفقهاء، فإن بعض قبور الصالحين في القرافة كان يعتني بها السلاطين للتسهيل على الزائرين ممن يقرؤون لهم الفاتحة على الطريقة الشرعية. فكان بعض الزائرين يُخصص مالًا أو زيتًا أو شمعًا لهذا المكان أي: لإنارته وتنظيفه. فصار بعض الفقهاء يُلحقونه بمن نذر للمسجد، أو للقرية، أو للضيف ونحو

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (ص: ٢٦٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٧٥).

ذلك. وهذا لا شك أنه تساهل وسيأتي نقضه من كلام الأذرعي وغيره، لكن مرادنا هو براءة الفقهاء مما نسبه إليهم القبورية. وهذا التفصيل في مقصود الناذر هل مراده التعظيم أم لا؟ هو تقسيمٌ صحيح في أصله ويقول به السلفيون أيضًا: يقول الشيخ ابن عثيمين: «الذبح لغير الله ينقسم إلى قسمين: أن يذبح لغير الله تقربًا وتعظيمًا، فهذا شركٌ أكبر مخرجٌ من الملة، وأن يذبح لغير الله فرحًا وإكرامًا، فهذا لا يخرج من الملة، بل هو من الأمور العادية التي قد تكون مطلوبة أحيانًا وغير مطلوبة أحيانًا، فالأصل أنها مباحة»[1]. لكن لما كان الذبح للقبور مشتبهًا، ويتعذَّر فيه هذه التفرقة اللغوية، والعامة إنما يقصدون التقرب لصاحب القبر نفسه، كان إبطال النذر هو الصواب، ولهذا تعقب مجتهد الشافعية الشهاب الأذرعي هؤلاء الفقهاء، وأبطل النذر لهذه القبور مطلقًا، وتابعه المحققون. يقول مجتهد الشافعية الإمام الأذرعي: «أما النذور للمَشاهد التي بُنيت على قبر ولي أو شيخ.. إن قصد بنذره وهو الغالب أو الواقع من قصود العامة تعظيم البقعة أو المشهد أو الزاوية أو تعظيم من دُفن بها ممن ذكرنا أو نُسبت إليه أو بُنيت على اسمه؛ فهذا نذر باطل غير منعقد؛ فإن معتقدهم أن لهذه الأماكن خصوصيات لا تُفهم، ويرون أنها مما يُدفع به البلاء، ويُستجلب به النماء، ويُستشفى بالنذر لها من الأدواء، حتى إنهم ينذرون لبعض الأشجار لما قيل إنه جلس عليها أو استند إليها عبد صالح، وينذرون

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٢١٤).

لبعض القبور السرج أو الشموع أو الزيت... ومن ذلك نذر الشموع الكبيرة العظيمة وغيرها لقبر الخليل عليه السلام ولقبر غيره من الأنبياء والأولياء، فإن الناذر لا يقصد بذلك إلا الإيقاد على القبر تبركًا وتعظيمًا ظانًّا أن ذلك قربة.. فهذا مما لا ريب في بطلانه، والإيقاد المذكور محرم سواء انتفع به منتفع هناك أم لا؛ لأن الناذر لم يقصد ذلك ولا مر بباله؛ بل غرضه ما أشرنا إليه، فهذا الفعل من البدع الفاحشة التي عمت بها البلوى، وفيها مضاهاة اليهود والنصارى الذين لُعنوا في الحديث الصحيح على تعاطيهم ذلك على قبور أنبيائهم، وإنما أوضحت فساد ذلك مع وضوحه خشيةَ أن يتمسك جاهل بقول المصنف: (في مسجدٍ أو غيره) وليس ذلك مراده»[1]. والإمام الأذرعي هو من أجل تلامذة تقي الدين السبكي؛ وقد استدل بالأحاديث الدالة على لعن اليهود والنصارى في تعظيم قبور الأنبياء، إذاً فالقضية متفق عليها بين العلماء، وليس لابن تيمية خصوصية بها. وقد نقل ابن حجر الهيتمي كلام الأذرعي مُلخصًا، ثم قال: «إذا قصد به مجرد التنوير وكان هناك من ينتفع بذلك النور فإن هذا قصد صحيح فيلزم.. فإن أمكن أن يتأتى فيه أنه قصد بهذا النذر التقرب لمن في القبر بطل؛ لأن القُرَبَ إنما يُتقرب بها إلى الله تعالى لا إلى خلقه، على أن محل هذا كله حيث لا عُرف مطرد في زمن الناذر أو الواقف، وأما حيث اطرد العُرف بأن الشموع والأموال التي تأتي لهذا القبر تُصرف في

(١) قوت المحتاج شرح المنهاج (١٠/ ٥٣٥).

مصالحه أو مصالح المسجد أو لأهل البلد الذي هو فيه، ولم يقصد بالنذر التقرب لمن في القبر، فإن ذلك صحيح لا يسع الأذرعي ولا غيره المخالفة في ذلك.. والأذرعي إنما قال ذلك فيما ذكره الرافعي في قبر جُرجان، هذا كلام مضلة؛ لأنه فهم أن الرافعي يقول بالصحة وإن قصد التقرب للقبر، وليس كذلك، بل كلام الرافعي مصرح أن الناذر لم يقصد ذلك»[1]. تأمل قول الهيتمي: «لأن القُرَب إنما يُتقرب بها إلى الله تعالى لا إلى خلقه». وهنا قد وصف الهيتمي هذا الفعل بأنه من القُربات، أي: من العبادات التي لا تجوز إلا لله، وهو ما يُبطل قول القبورية أنه ليس شركًا. ثم قد وضَّح الهيتمي مراد الفقهاء كالرافعي وغيره من قبول هذا النذر، وهو أنهم قالوا بصحة النذر باعتبار أن النذر لم يُقصد به التقرب إلى المقبور نفسه، كما أن الهيتمي وافق على كلام الأذرعي ببطلان النذر بنية التقرب والتعظيم لصاحب القبر. نعم، لا شك أن بعض فقهاء المتأخرين تساهلوا في قضية تنوير بعض المشاهد وقبول تلك النذور، لكنَّ هذا مبحث آخر، وإنما نقطة البحث هو بيان مراد الفقهاء من قبول النذر، وأنهم لم ينفوا شركية الذبح لذوات الأولياء كما فهم المخالفون. ولا شك أن قول الأذرعي هو الصواب؛ لأن الواقع يؤيد ذلك؛ فإنه يتعذر على العامي التفرقة بين النذر لفقراء البقعة، أو النذر للولي نفسه؛ لذلك تعقب المحقق الشافعي أبو بكر الخطيب الحضرمي كلام الهيتمي وغيره بقوله: «وأنت

(١) الفتاوى الكبرى (٤/ ٢٨٦).

خبير بأن العامي الجاهل الصرف يخفى عليه ملاحظة أن هذا التصدق لا يعتقد إلا في القُرب ومعرفة ما هو قربة، فليتنبه لما يجيئون به للولي أو قبره أو مشهده وهو ميت؛ فإن الغالب أنهم يقصدون به تعظيم ذات الولي أو قبره أو مشهده، وذلك باطل كما تقدم، والله أعلم بالصواب»[1]. وكذلك انتصر البجيرمي للإمام الأذرعي، واعتمد قوله دون أن يتعقَّبه، فلما قال الخطيب الشربيني: «لو نذر زيتًا أو شمعًا لإسراج مسجد أو غيره... صح النذر والوقف وإن كان يدخل المسجد أو غيره ما يُنتفع به»، علق البجيرمي قائلًا: «وإن قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دُفن فيها أو نُسبت إليه، فهذا نذر باطل غير منعقد، فإنهم يعتقدون أن لهذه الأماكن خصوصيات لا تُفهم ويرون أن النذر لها مما يدفع البلاء»[2]. والملاحظ هنا أن البجيرمي صاحب الحاشية حشَّى على هذه العبارة بعبارة الأذرعي دون عزو، ودون أن يتعقبه، بل اقتصر على قوله، فهذا دليل أنه يعتمد هذا القول، وحاشيةُ البجيرمي من معتمدات المتأخرين.

وفيما يلي جملة من علماء المذاهب جعلوا النذر لغير الله شركًا: قال البربهاري: «ولا يخرج أحد من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله، أو يرد شيئًا من آثار رسول الله، أو يصلي لغير الله، أو يذبح لغير الله، وإذا فعل شيئًا من ذلك فقد وجب عليك أن تُخرجه

---

(١) الفتاوى النافعة في مسائل الأحوال الواقعة (ص: ٢٤٩).

(٢) حاشية البجيرمي على الخطيب الشربيني (٥/ ٣٠٣).

من الإسلام»[١]. وأكده فقيه الحنابلة عبد الوهاب الشيرازي وهو ناشر مذهب أحمد في الشام: «ولا يخرج من الإسلام إلا من رد على شيء من الأوامر والنواهي، وصلى لغير الله أو ذبح لغير الله»[٢]. قال الرازي: «قال العلماء: لو أن مسلمًا ذبح ذبيحة وقصد بذبحها التقرب إلى غير الله صار مرتدًّا، وذبيحته ذبيحة مرتد»[٣]. وقال السويدي الشافعي: «فقد تبيَّن لك من هذه النقول كلها أن ما يُقرِّب لغير الله تقربًا إلى ذلك الغير ليدفع عنه ضرًّا أو يجلب له خيرًا تعظيمًا له من الكفر الاعتقادي والشرك الذي كان عليه الأولون»[٤]. وقال صنع الله الحنفي: «من ذكر غير اسم الله على ذبيحته فهي ميتة يحرم أكلها.. نعم لو قال: هذا النذر لله، يُذبح في مكان كذا، ويصرف على جماعة فلان أو على أهل رباط فلان فلا بأس، كما في الوقف على فلان وفلان؛ فإن الوقف لله ملك له، وتصرف علته على من عينه الواقف، فكذا هنا»[٥]. وقال قاسم الحنفي في شرح الدرر الذي تتابع الأحناف على نقله واعتماده: «وأما النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد كأن يكون لإنسان غائبٌ أو مريضٌ أو له حاجة ضرورية، فيأتي بعض الصلحاء، فيجعل سترة على رأسه

---

(١) شرح السنة (ص: ٧٣).

(٢) الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة (٢/ ١٠٥٠).

(٣) مفاتح الغيب (٥/ ١٣).

(٤) العقد الثمين (ص: ١٢٣).

(٥) سيف الله (ص: ٨١).

فيقول: يا سيدي فلان إن رُد غائبي أو عُوفي مريضي أو قُضيت حاجتي فلك من الذهب كذا أو من الفضة كذا أو من الطعام كذا أو من الماء كذا أو من الشمع كذا أو من الزيت كذا، فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه.. منها: أنه نذر لمخلوق، والنذر للمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة، والعبادة لا تكون للمخلوق، ومنه أن المنذور له ميت، والميت لا يملك»[١]. والشاهد أنه جعل تعليل تحريم النذر للأولياء كونَه عبادة، وهو ما لا يختلف عن تعليل السلفيين بكونه شركًا في العبادة. ونقل كلامه الطحطاوي ثم قال: «اللهم إلا أن يقول: يا الله إني نذرت لك إن شفيت مريضي أو رددت غائبي أو قضيت حاجتي أن أطعم الفقراء الذين بباب السيدة نفيسة.. والنذر لله عز وجل»[٢]. ونقل كلامه علاء الدين الحصفكي ثم قال: «وقد ابتُلي الناس بذلك، ولا سيما في هذه الأعصار». قال العلامة ابن عابدين: «قوله: ولا سيما في هذه الأعصار، ولا سيما في مولد السيد أحمد البدوي»[٣]. وسُئل خير الدين الرملي الحنفي عن النذور المتعلقة بالأنبياء والأولياء، فأجاب: «هذه المسألة جعل فيها شيخ الإسلام الشيخ محمد الغزي رسالة، حاصلها أن النذر لا يصح إلا إذا كان من جنسه واجب مقصود؛ إذ ليس للعبد أن ينصب الأسباب

---

(١) ينظر: البحر الرائق، لابن نجيم (٢/ ٣١٩).

(٢) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح (ص: ٦٩٣).

(٣) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين (٦/ ٣٩٦).

ويشرع الأحكام.. وفي شرح الدرر للعلامة قاسم: وأما النذر الذي ينذره أكثر العوام كأن يقول: يا سيدي فلان - يعني به وليًّا من الأولياء أو نبيًّا من الأنبياء - إن رُد غائبي أو عوفي مريضي أو قضيت حاجتي فلك من الذهب أو الفضة.. فهذا باطلٌ بالإجماع لأنه نذرٌ لمخلوق وهو لا يجوز؛ لأنه - أي: النذر - عبادة فلا تكون لمخلوق، والمنذور له ميت، والميت لا يملك... يا الله، إني نذرتُ لك إن فعلت لي كذا أن أطعم الفقراء بباب السيدة نفيسة أو الشافعي ونحوهما... أقول: قد استباح هذا المحرَّم المُجمع على حرمته جماعة يزعمون أنهم متصوفة يُقال في حقهم قدوة المسلمين ومربي المريدين»[1].

ويوضح خير الدين الرملي الحنفي المسألة بأوضح بيان قائلًا: «فما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها، فتُنقل إلى ضرائح الأولياء تقربًا إليهم لا إلى الله تعالى، فحرامٌ قولًا واحدًا بإجماع المسلمين، ما لم يقصدوا الفقراء الأحياء قولًا واحدًا»[2]. ويُفهم من كلام الرملي أن المسألة إجماعية، وإنما حصل الاشتباه في اللفظ، لا كما زعم ابن داود وابن جرجيس أن التقرب للأولياء للذبح من الشرك الأصغر، ونسبوا ذلك لابن تيمية.

ويقول صنع الله الحنفي وهو يسبق الوهابية بقرن من الزمان حيث أنكر ممارسات القبورية في زمنه فقال: «أما كونهم جوَّزوا لهم الذبائح والنذور وأثبتوا لهم فيها الأجور،

---

(١) فتاوى خير الدين الرملي الحنفي (١/ ١٧).

(٢) ينظر: البحر الرائق، لابن نجيم (٢/ ٣١٩).

فيُقال: هذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان وفلان فهو لغير الله فيكون باطلًا». ثم استدل بالآيات والأحاديث، ثم قال: «وقال الفقهاء: خمسة لغير الله شرك: الركوع والسجود والذبائح والنذر واليمين... ومن ذكر غير اسم الله على ذبيحته فهي ميتة يحرم أكلها... فالحاصل: أن النذر لغير الله فجورٌ، فمن أين لهم الأجور»[1]. وممن قرر أن الذبح للقبور شرك: الصنعاني، حيث يقول: «فإن قال قائل: إنما نحرتُ لله، وذكرت اسم الله عليه، فقل: إن كان النحر لله فلأي شيءٍ قرَّبت ما تنحره من باب مشهد من تُفضِّله وتعتقد فيه؟! هل أردتَ بذلك تعظيمه؟! إن قال: نعم، فقل له: هذا النحر لغير الله تعالى، بل أشركت مع الله غيره، وإن لم تُرد تعظيمه فهل أردت توسيخ باب المشهد وتنجيس الداخلين إليه؟! أنت تعلم يقينًا أنك ما أردتَ ذلك أصلًا، ولا أردت إلا الأول، ولا خرجت من بيتك إلا قصدًا له»[2]. وكذلك قرره الشوكاني فيقول: «وكذلك النحر للأموات عبادة لهم، والنذر لهم بجزء من المال عبادة لهم، والتعظيم عبادة لهم، كما أن النحر للنسك وإخراج صدقة المال والخضوع والاستكانة عبادة لله بلا خلاف، ومن زعم أن ثمَّ فرقًا فليهده إلينا، ومن قال: إنه لم يقصد بدعاء الأموات والنحر لهم والنذر

(١) سيف الله (ص: ٦٧).

(٢) تطهير الاعتقاد (ص: ٣٣).

لهم عبادتهم فقل له: فلأي مقتضى صنعت هذا الصنع»[١]. بل الأبلغ من ذلك: أنه قد ذهب الحنفية إلى تحريم الذبح للأحياء إن دلَّت قرينة على التعظيم، ومن ذلك: لو ذبح لقدوم ضيف ثم وزع اللحم على الناس دون أن يأكل منها الضيف، كان ذبحًا لغير الله؛ لأن عدم تقديم الأكل له قرينة أن الذبح كان تعظيمًا لذاته. يقول الحصفكي الحنفي: «إن قدمها ليأكل منها كان الذبح لله، والمنفعة للضيف أو للوليمة أو للربح، وإن لم يقدمها ليأكل منها، بل دفعها لغيره كان لتعظيم غير الله، فتحرم، وهل يكفر؟ قولان»[٢]. ويقول ابن قاسم العبادي الحنفي: «الذبح عند مرأى الضيف تعظيمًا له لا يحل أكلها، وكذا عند قدوم الأمير أو غيره تعظيمًا؛ لأنه أُهل لغير الله»[٣]. هذا كلام الفقهاء بشأن من ذبح للأحياء في الأمور العادية مثل الولائم وغيرها، ومع ذلك حكم الفقهاء بحرمتها إن كانت هناك قرينة تدل على الذبح لذات الضيف نفسه، فكيف يُظن بالفقهاء أنهم أجازوا الذبح للأموات؟! على أن السلفيين لم يتشددوا هذا التشدد بشأن الذبح للأحياء، بل أجازوا هذا الذبح دون احتراز. ويظهر مما سبق: أن السلفيون مسبوقون بإلحاق النذر للقبور بالأمور التعبدية الشركية، بل هناك إطباقٌ على ذلك، والخلاف الذي توهمه

---

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد (ص: ٢٠).

(٢) الدر المختار (١/ ٦٤٣).

(٣) الجوهرة النيرة على القدوري (٢/ ١٨١).

المعاصرون إنما كان تقديره الذبح لمصالح الناس في تلك البقعة، والجميع اتفق على أن الذبح لتعظيم الميت محرم ومن صور العبادة. ثم يبقى البحث أن معظم الفقهاء لم يُكفِّروا فاعل ذلك، مع إنكارهم تلك الممارسات، وهذا لا إشكال فيه، وجوابه من وجهين: فبعض الفقهاء ذكر أن علة التحريم هي العبادة كابن قاسم الحنفي، وبعضهم جعل العلة كونها قربة كالأذرعي والهيتمي، وبهذا يظهر أن العلة هي الشرك، فضلًا عن ابن تيمية الذي جعلها شركًا أكبر كما مر بيانه. ثم انتشار الجهل في عموم المسلمين يمنع من التكفير، فليس من الضرورة أن يحكم الفقيه على الأعيان؛ لعدم قيام الحجة عليهم، وإنما وظيفة الفقيه هو بيان الحق في المسألة.

البدع والمحدثات

الشبهة: تقسيم البدعة إلى حسنة ومستحبة ومكروهة ومحرمة.

ويدل على ذلك: حديث الرسول ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا». أخرجه مسلم (١٠١٧). وقول عمر رضي الله عنه عن صلاة التراويح جماعة في المسجد: «نعمت البدعة هذه»[1]. وقول ابن مسعود رضي الله عنه: «فما رأى المسلمون حسنا، فهو عند الله حسن، وما رأوا سيئا فهو عند الله سيئ». أخرجه أحمد (٣٦٠٠). وقد قسم العز بن عبد السلام البدعة إلى واجب ومستحب وحرام ومكروه ومباح.

الجواب: هذه المسألة في الحقيقة ليست خلافية إذ لا خلاف في قاعدة أصلها الحبيب ﷺ بقوله: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨). وأغلق الباب على كل مغرض خاصة في الأمور التوقيفية التي جاء بها الوحي لكن للأسف إحداث مثل هذه الأمور جعل بعض الفقهاء يوليها اهتماما كبيرا هو السبب في إعطائها الحجم الذي لا تستحقه، فصار الناس يعتقدون أن ذلك من

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠١٠).

الأمور الدينية التي تكلم حولها العلماء الأوائل. والحاصل أن من نظر من أهل العلم إلى الأصل والغالب نفى حصول الاختلاف، ومن نظر إلى الجزئيات التفصيلية أثبته بقدر معلوم ومحصور بدعوى أنه في دائرة الخلاف السائغ، وهذا ما شوش على بعض منهم. ويكفينا في الرد على هذه الشبهات لأهل الزيغ والبدع أقوال أهل العلم من السلف الصالح، ولنترك الامام الشاطبي يستفيض لنا في إبطال فحوى دليلهم الأول، قال رحمه الله: «يلزم منه التعارض بين الأدلة، على أنَّ السبب الذي جاء لأجله الحديث هو الصدقة المشروعة، بدليل ما في الصحيح من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: كنا عند رسول الله ﷺ في صدر النهار فجاءه قوم حفاة عراة مجتابي النمار - أو العباءة - متقلدي السيوف، عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر، فتمعر وجه رسول الله ﷺ لما رأى بِهم من الفاقة، فدخل ثم خرج، فأمر بلالاً فأذَّن وأقام فصلَّى، ثم خطب، فقال ﷺ: «﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ إلى آخر الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، والآية التي في الحشر: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨]، تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ ثَوْبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ، حَتَّى قَالَ: وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ». قال: فجاءه رجل من الأنصار بِصُرَة كادت كفه تعجز عنها، بل قد عجزت، قال: ثم تتابع الناس حتى رأيت كومين من طعام وثياب، حتى رأيت وجه رسول الله ﷺ يتهلل كأنه مذهبة، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ

سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا». أخرجه مسلم (١٠١٧). فتأملوا قول رسول الله ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً» تجدوا ذلك فيمن عمل بمقتضى المذكور على أبلغ ما يقدر عليه، حتى بتلك الصرة، فانفتح بسببه باب الصدقة على الوجه الأبلغ، فسر بذلك رسول الله ﷺ، فدل على أنَّ السنة هاهنا مثل ما فعل الصحابي، وهو العمل بما ثبت كونه سنة»[١].

قال ابن رجب: «وأمَّا ما وقع في كلام السلف من استحسان بعض البدع، فإنما ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية، فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد، وخرج ورآهم يصلون كذلك، فقال: نعمت البدعة هذه»[٢]. قال الإمام ابن كثير رحمه: والبدعة على قسمين تارة تكون بدعة شرعية كقوله ﷺ: «فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، وأحمد (١٧١٤٥). وتارة تكون بدعة لغوية كقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن جمعه إياهم على صلاة التراويح واستمرارهم نعمت البدعة»[٣]. قال البيهقي: أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان قال : قال الشافعي رضي الله عنه:

---

(١) الاعتصام (١/ ١٤٢).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ١٢٩).

(٣) تفسير ابن كثير (١ / ١٦٢).

المحدثات من الأمور ضربان أحدهما ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه لبدعة الضلالة، والثانية ما أحدث من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا فهذه محدثة غير مذمومة وقد قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قيام شهر رمضان نعمت البدعة هذه يعني أنها محدثة لم تكن وإن كانت فليس فيها رد لما مضى». أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص:٢٠٦). وأما أثر ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال السندي: «ظاهر السَّوق يقتضي أن المراد بهم الصحابة، على أن التعريف للعهد، فالحديث مخصوص بإجماع الصحابة لا يعم إجماع غيرهم، فضلاً عن أن يعم رأي بعض، ثم الحديث مع ذلك موقوف غير مرفوع»[1]. قال العيني: «البدعة على نوعين إن كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي بدعة حسنة، وإن كانت مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي بدعة مستقبحة»[2]. قال الشوكاني: «قوله: فقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نعمت البدعة. قال في الفتح: البدعة: أصلها ما أحدث على غير مثال سابق. وتطلق في الشرع على مقابلة السنة فتكون مذمومة والتحقيق أنها إن كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وإن كانت مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة وإلا فهي من قسم المباح

(١) نقلاً عن تعليق الشيخ شعيب في طبعته للمسند (٦/ ٨٥)، والسَّوق المراد منه: سياق الكلام.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١١ / ١٢٦).

وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة»[١]. وأما تقسيم البدعة للعز بن عبد السلام فقال عنها الدكتور عبد الله بن عبد العزيز التويجري في رسالته للماجستير البدع الحولية: «يختلف حكم البدعة باختلاف تقسيمها، فالعلماء الذين قسَّمُوا البدعة إلى خمسة أقسام بحسب الأحكام التكليفية كالعز بن عبد السلام وغيره لا إشكال عندهم رحمهم الله في حكم البدعة، فهي عندهم تنقسم إلى بدعة واجبة، وبدعة مندوبة، وبدعة مباحة، وبدعة مكروهة، وبدعة محرمة، وأما على قول من قال: إن البدع كلها مذمومة وهو القول الراجح من أقوال العلماء فإنهم قالوا بأن البدع حرام، ولكنها تتفاوت في التحريم فمنها ما هو كفر لا يحتمل التأويل، كبدعة الجاهلية التي نبَّه عليها القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعۡمِهِمۡ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ﴾ [الأنعام: ١٣٦]. ومنها ما هو من المعاصي التي ليست بكفر، أو مختلف فيها هل هي كفر أم لا؛ كبدعة الخوارج والقدرية. ومنها ما هو معصية؛ كبدعة التبتل، والصيام قائمًا في الشمس، والخصاء بقصد قطع شهوة الجماع. ومنها ما هو مكروه، كبدعة التعريف وهو اجتماع الناس في المساجد للدعاء عشية عرفة وذكر السلاطين في خطبة الجمعة، ونحو ذلك. فهذه البدع ليست في رتبة واحدة، وليس حكمها واحدًا»[٢].

---

(١) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار (٣/ ٦٣).

(٢) البدع الحولية (ص: ٢٨).

وقال الشاطبيُّ: «إن هذا التقسيم أمر مخترع لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو في نفسه متدافع؛ لأن حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي، لا من نصوص الشرع، ولا من قواعده؛ إذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة لما كان ثم بدعة، ولكان العمل داخلاً في عموم الأعمال المأمور بها أو المخيَّر فيها، فالجمع بين عدِّ تلك الأشياء بدعًا، وبين كون الأدلة تدل على وجوبها أو ندبها أو إباحتها جمع بين متنافيين»[1]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: «المحافظة على عموم قول النبي ﷺ: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، وأحمد (١٧١٤٥). متعين، وأنه يجب العمل بعمومه، وأن من أخذ يصنف البدع إلى حسن وقبيح، ويجعل ذلك ذريعة إلى ألا يحتج بالبدعة على النهي فقد أخطأ ... فما سمي بدعة وثبت حسنه بأدلة الشرع فأحد الأمرين فيه لازم: إما أن يقال: ليس ببدعة في الدين وإن كان يسمى بدعة من حيث اللغة كما قال عمر رضي الله عنه: «نعمت البدعة هذه». وإما أن يقال: هذا عام خصت منه هذه الصورة لمعارض راجح، كما يبقى فيما عداها على مقتضى العموم، كسائر عمومات الكتاب والسنة»[2]. وقال الشيخ عبد المحسن العباد في شرح الأربعين النووية: «البدعة كلها ضلال، ولكنها متفاوتة ولا شك، فبعضها أشد وأسوأ، ولكن كلها

(١) الاعتصام (١/ ١٨٨) وما بعدها.

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧١).

موصوفة بأنها محرمة وأنها ضلالة، فليس هناك بدعة يقال فيها: إنها مكروهة كراهة تنزيه! بل كل بدعة ضلالة، وكل بدعة محرمة، وإنما كراهة التنزيه تكون في النواهي»[١]. قال ابن مسعود رضي الله عنه: «وكم من مريد للخير لا يدركه». أخرجه الدارمي: (١/ ٦٨). وقال حذيفة رضي الله عنه: «كل عبادة لم يتعبد بها أصحاب رسول الله ﷺ فلا تتعبدوا بها؛ فإن الأول لم يدع للآخر مقالاً، فاتقوا الله يا معشر القراء، خذوا طريق من كان قبلكم»[٢]. وقال أبو مسعود البدري رضي الله عنه: «إني لأترك أضحيتي، وإني لمن أيسركم؛ مخافة أن يظن الجيران أنها واجبة». وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وابن عباس. أخرجه عبد الرزاق: (٤/ ٣٨٣)، والبيهقي في السنن الكبرى: (٩/ ٢٦٥). قال الشاطبي: «وبالجملة: فكل عمل أصله ثابت شرعًا، إلاَّ أن في إظهار العمل به، والمداومة عليه ما يخاف أن يعتقد أنه سنة؛ فتركه[٣] مطلوب في الجملة من باب سد الذرائع»[٤]. وقال ﷺ: «فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد

---

(١) شرح الأربعين النووية الدرس (رقم: ٢٦).

(٢) الأمر بالاتباع للسيوطي: (ص: ٦٢).

(٣) أي: المداومة.

(٤) الاعتصام: (٢/ ٣١).

(١٧١٤٥). قال ابن تيمية: «ومن تعبد بعبادة ليست واجبة ولا مستحبة، وهو يعتقدها واجبة أو مستحبة فهو ضال مبتدع بدعة سيئة لا بدعة حسنة باتفاق أئمة الدين؛ فإن الله لا يعبد إلا بما هو واجب أو مستحب»[1]. قال ابن رجب: «فكل من أحدث شيئًا ونسبه إلى الدين، ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه؛ فهو ضلالة، والدين منه بريء»[2].

(١) مجموع الفتاوى: (١/ ١٦٠).

(٢) جامع العلوم والحكم: (٢/ ١٢٨).

الشبهة: بدعة إباحة التوسل وشد الرحل لقبور الصالحين.

الجواب: استدل المخالفون بما أجازه جمهور المتأخرين من التوسل بالصالحين، أو إباحة تحري دعاء الله عند قبور الصالحين، ونحو ذلك، وهاتان المسألتان لا يعتبرهما السلفيون من الشرك، وإنما يختارون أنها من البدع؛ لأن الداعي إنما يدعو الله تعالى متوسلًا بالصالح، أو عند قبر الصالح. فهذه من البدع أو من ذرائع الشرك، لا سيما تحري قبور الصالحين بالدعاء. وينقل عن إبراهيم الحربي في شأن قبر معروف الكرخي قوله: «قبر معروف الترياقُ المجرب»، وشرحه الحافظ الذهبي بقوله: «يريد إجابة دعاء المضطر عنده؛ لأن البقاع المباركة يُستجاب عندها الدعاء، كما أن الدعاء في السَّحر مرجو، ودبرَ المكتوبات، وفي المساجد، بل دعاء المضطر مجابٌ في أي مكان اتفق»[1]. والأدلة على تحريم ذلك مع المانعين؛ لأن العبادة تحتاج إلى دليل، والنبي ﷺ نهى عن اتخاذ قبره عيدًا، فقبر غيره من باب أولى، وإنما قال العلماء ذلك من باب التجربة، لكن التجربة ليست من أدلة الشرع بحيث تكتب في كتب الفقه ويؤصَّل لها. والمنع عن تحري القبور بالدعاء ليس قولًا خاصًّا بابن تيمية، بل هو وجه قويٌّ في المذهب الحنبلي، فهو اختيار ابن عقيل، وابن حمدان صاحب الرعايتين، وكلاهما من أصحاب الوجوه في المذهب، وهو أيضًا اختيار القاضي

(١) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٤٣).

عياض من المالكية[١]. وقد اختار هذا الوجه أيضًا الشيخ مرعي الكرمي الحنبلي إمام الحنابلة المتأخرين، فقال رحمه الله: «صار من نحو المائة الثالثة يوجد متفرقًا في كلام بعض الناس: فلانٌ تُرجى الإجابة عند قبره، وفلانٌ يُدعى عند قبره، ونحو ذلك. وهو من جنس قول بعض الناس: المكان الفلاني يقبل النذر، والموضوع الفلاني يُنذر له، ويُعيِّنون عينًا أو بئرًا أو شجرة أو مغارة أو جبلًا أو حجرًا أو نحو ذلك، وكل ذلك غيٌّ وضلال»[٢]. ولا يُستدل على صحة ذلك بأنه قول الجمهور، فإنه قد يتتابع أصحاب المذهب الواحد على النقل عمن سبقهم، ويقتصرون على شرح ألفاظه أو التحشية عليه، فيأتي المعاصر ليُعدد لك أسماء من أباحوا هذه المسألة، فلا يغتر بهذه الكثرة؛ لأنه يرجع إلى قولٍ واحد. قال ابن حجر الهيتمي: «ولا يُغتر بتتابع كتب مُتعددة على حكمٍ واحد؛ فإن هذه الكثرة قد تنتهي إلى واحد، ألا ترى أصحاب القفال أو الشيخ أبي حامد مع كثرتهم لا يُفرعون ويؤصِّلون إلا على طريقته غالبًا، وإن خالفت سائر الأصحاب، فتعيَّن سبر كتبهم»[٣]. ويؤكد النووي ذلك بقوله: «بل قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو شاذ بالنسبة إلى الراجح في المذهب»[٤]. وقال الحافظ ابن حجر: «السنة قد تخفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم، ولهذا لا يُلتفت

---

(١) ينظر: المغنى، ابن قدامة (٢/ ١٠٠)، والإنصاف للمرداوي (٢/ ٣١٧). والشفا (٢/ ٤٤٤).

(٢) شفاء الصدور (ص: ١٢٤).

(٣) تحفة المحتاج (١/ ٣٩).

(٤) المجموع (١/ ٤٧).

إلى الآراء ولو قويَت مع وجود سُنة تُخالفها، ولا يُقال: كيف خفي ذا على فلان»[١]. ويقول أبو حامد الغزالي في أوصاف علماء الآخرة: «إن عالم الآخرة يكون شديد التوقي من محدثات الأمور، وإن اتفق عليها الجمهور، فلا يغرنه إطباق الخلق على ما أُحدث بعد الصحابة، وليكن حريصًا على التفتيش عن أحوال الصحابة وسيرتهم وأعمالهم»[٢]. على أننا نقول: ليست هذه المسائل من الشرك عند السلفيين بعكس ما يدَّعيه الخصوم، فقد ذكرهما الشيخ محمد بن عبد الوهاب في المسائل الفقهية المتنازَع فيها، فقال: «فهذه المسألة - يعني: التوسل - من مسائل الفقه، ولو كان الصواب عندنا قول الجمهور أنه مكروه؛ فلا ننكر على من فعله، ولا إنكار في مسائل الاجتهاد... إلى أن قال: أو يقصد قبر معروف - يعني: الكرخي - أو غيره يدعو عنده، ولكن لا يدعو إلا الله مخلصا له الدين؛ فأين هذا مما نحن فيه»[٣]. ويقول أيضًا: «النوع الثالث: أن يقول: اللهم إني أتوسل إليك بنبيك أو بالأنبياء أو الصالحين؛ فهذا ليس شركا، ولا نهينا الناس عنه على أنه شرك، ولكن المذكور عن أبي حنيفة وأبي يوسف وغيرهم أنهم كرهوه، لكن ليس مما نختلف نحن وغيرنا فيه»[٤].

---

(١) فتح الباري (١/ ٧٦).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٢٩٣).

(٣) مؤلفات الشيخ القسم الثالث: الفتاوى (ص: ٥٩) وما بعدها.

(٤) الدرر السنية (٢/ ٤٣).

الشبهة: التشفع بالرسول ﷺ.

استدلَّ المخالفون بكلام التقي السبكي والقسطلاني وابن الجزري وابن حجر الهيتمي في إباحة الاستغاثة بالرسول ﷺ، وهذه المسألة من أعظم المسائل التي يُلبس بها المعاصرون في إباحة الشرك الأكبر وعبادة غير الله.

الجواب: ينبغي توضيح أن الاستغاثة بالرسول عند السبكي والهيتمي ليست من الدعاء، وليست هي من الطلب الذي لا يقدر عليه إلا الله، وإنما هي توسل وتشفُّع بالرسول، ويُسميها استغاثةً اصطلاحًا، ولا خصوصية للسبكي والهيتمي في ذلك، بل كثيرٌ من المتأخرين يسمون التوسل استغاثة. ونص على ذلك العلامة محمود شكري الآلوسي فقال: «أما قوله - أي: النبهاني -: إن السبكي والقسطلاني والسمهودي وابن حجر في الجوهر المنظم قالوا: والاستغاثة به وبغيره في معنى التوسل إلى الله تعالى.. فيُقال: مسألة الاستغاثة به وبجاهه ليست مسألة النزاع، ومراد أهل العلم أن يسأل الله بجاه عبده ورسوله، لا أن يسأل الرسول نفسه»[1]. ويقول الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ: «ومنهم من يطلقه على سؤال الله ودعائه بجاه نبيه أو بحق عبده الصالح أو بعباده الصالحين، وهذا هو الغالب عند الإطلاق من كلام المتأخرين كالسبكي والقسطلاني وابن حجر - أي: الهيتمي -»[2]. ويقول

(١) غاية الأماني في الرد على النبهاني (ص: ٢٨١).

(٢) منهاج التأسيس (ص: ٢٦٧).

العلامة السيد رشيد رضا مبرئًا السبكي: «لما فشا في العوام كان شيخ الإسلام ابن تيميه أول من قاومه وأطال الحجج في دحض شبهاته وتفنيد خرافاته، ولم يخالفه في هذا أحد من علماء عصره، بل قال بعضهم: إنه نبهنا لأمر كنا غافلين عنه، اللهم إلا ابن البكري أَلَّف رسالة في الرد عليه، وعرضها على علماء الأزهر وغيرهم ليجيزوها فلم يوافقه عليها أحد، وكان من فروعها بدع الزيارة وشد الرحال خالف فيها تقي الدين السبكي، ولكنه لم يُبح دعاء غير الله تعالى لا النبي ﷺ ولا غيره، وإنما كثر المضلون في هذه المسألة بعد ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ لأن الجهل بالتوحيد صار أعم»[1]. وما ذكره الآلوسي والسيد رشيد رضا صحيح، والأدلة على ذلك كما يلي: قال أبو زرعة العراقي الأشعري تلميذ السبكي لما سُئل عن التوسل بالأولياء: «وأما قوله: أنا أطلب منك أن يحصل لي كذا وكذا. فأمرٌ مُنكر، فالطلب إنما هو من الله تعالى، والتوسل إليه بالأعمال الصالحة أو بأصحابها أحياءً وأمواتا»[2]. فمع أن أبا زرعة العراقي يحرم الاستغاثة بالأولياء ويعتبرها من المنكرات، يُثني على كتاب شفاء السقام للسبكي قائلًا: «وللشيخ تقي الدين ابن تيمية كلام بشع يتضمن منع شد الرحل للزيارة، وأنه ليس من القرب، بل بضد ذلك، ورد عليه الشيخ تقي الدين السبكي في شفاء السقام، فشفى صدور قوم مؤمنين». ففي النص السابق أثنى

(١) حاشية صيانة الإنسان من وسوسة الشيخ دحلان (ص: ٤٧٠).

(٢) فتاوى الفقيه ولي الدين أبي زرعة العراقي (ص: ١٦٦) وما بعدها.

العراقي على كتاب شفاء السقام، ولم يُشر إلى مخالفته لشيخه بشأن الاستغاثة التي أخذت منه معظم الكتاب، فلو أنه يعلم أن فيها خلافًا معتبرًا كما يتشدق المعاصرون لذكره، وهذا دليل أن السبكي لم يقصد ذلك، وأن المسألة إجماعية كما ذكر السيد رشيد رضا آنفًا. وابن الجزري رغم أنه من القائلين بالاستغاثة ورد على ابن تيمية في ذلك، إلا أنه ذكر أن الطلب من مخلوق ما لا يقدر عليه إلا الله هو من الشرك المجمع عليه. يقول ابن الجزري رادًّا على حجج المانعين: «الثاني: أن استغاثة صاحب موسى به كان في أمر يمكن موسى فعله، وهو إعانته على خصمه، وهو أمر معتاد، ونحن إنما نمنع من الاستغاثة بالمخلوق فيما يختص فعله بالله عز وجل؛ كالرحمة والمغفرة والرزق والحياة ونحو ذلك، فلا يقال: يا محمد اغفر لي، أو ارحمني، أو ارزقني، أو أحيني، أو أعطني مالًا وولدًا؛ لأن ذلك شرك بإجماع»[1]. ويقول ابن الجزري موافقًا الإجماع على هذه المسألة: «وعن الثاني: أن ما ذكرتموه أمرٌ مجمع عليه، معلوم عند صغير المسلمين فضلًا عن كبيرهم أن المخلوق على الإطلاق لا يُطلَب منه، ولا ينسب إليه فعل ما اختصت القدرة الإلهية به، وقد رأينا أغمار الناس وعامتهم وأبعدهم عن العلم والمعرفة يلوذون بحجرة النبي ﷺ، ولا يزيدون على أن يسألوا الشفاعة والوسيلة: يا رسول الله اشفع لنا، يا الله ببركة نبيك اغفر لنا، فصار الكلام في المسألة المفروضة فضلًا لا حاجة بأحد من المسلمين إليه.. وإذا لم يكن بدٌّ من التعريف

(١) طرح التثريب (٦/ ٤٣).

بهذا الحُكْم خشية أن يقع فيه أحد، فليكن بعبارة لا توهم نقصًا في النبي ﷺ، ولا غضًّا من منصبه، مثل أن يقال: ما استأثر الله عز وجل بالقدرة عليه فلا يطلب من مخلوق»[1]. كذلك صُنع الله الحنفي رغم أنه ألف رسالة سيف الله على من كذب على أولياء الله يرد فيها على استغاثات القبورية، ومع هذا فقد برأ ساحة العلماء المتأخرين قائلًا: «وما قيل - يعني من العلماء - من أنه يجوز الاستغاثة بالأنبياء والصالحين فإنما المراد به التبرك بذكرهم، والتوسل بهم، بلا إمداد منهم، فإياك ثم إياك في شأنك أن تُغالط إخوانك، اللهم طهرنا من معرة ذلك، وأعذنا من إيهام ما فيه المهالك»[2]. إذاً لو كان الأمر كذلك فما وجه المجاز العقلي الذي ذكره السبكي في كتابه؟! المجاز العقلي الذي يقصده السبكي هو في تسويغ مصطلح الاستغاثة بالرسول؛ فإن ابن تيمية يعتبر المصطلح ذاته فيه إيهام بالشرك، من جنس الاستعاذة بالمخلوق، ولا شك أن الصواب في هذا مع ابن تيمية. لكن بيَّن السبكي أن المصطلح جائز عنده من وجهين: الوجه الأول: الاستغاثة بالله متوسلًا بالرسول، واختُصرت إلى الاستغاثة بالرسول من جنس الدعاء بالرسول والسؤال بالرسول، أي: سؤال الله بالرسول، والباء هنا هي باء التوسل، والمدعو والمستغاث هو الله تعالى. الوجه الثاني: أن إسناد الاستغاثة بالرسول يصح من باب المجاز العقلي؛ لأنه سبب لتفريج

(١) الإشارات الإلهية في المباحث الأصولية (ص: ٤٨١).

(٢) سيف الله على من كذب على أولياء الله (ص: ٤٩).

الحجات عن طريق التوسل به إلى الله، فهو سبب بهذا المعنى، فلذلك يصح تسميتها استغاثة بالرسول. والقصد مما سبق: أن تخريج السبكي يقصد به شرعنة المصطلح وتسويغه، يعني على مذهبه: يصح تسميتها استغاثة بالرسول، مع أن الداعي سوف يدعو الله تعالى ولا يدعو الرسول نفسه، كما فهم المعاصرون. وعلى هذا ينبغي حمل كلام السبكي ونحوه ممن جوَّز الاستغاثة، ونحن ننزه الإمام السبكي رحمه الله من هذا الشرك القبيح الذي لا يقوله من عرف دين الإسلام. وإذا كان الشيخ الغماري على غلوه في باب القبور يعتبر سؤال الأولياء من الكفر(١)، فكيف بالسبكي وهو الفقيه الأصولي؟! لكن يتبقى مسألتان تحتاجان إلى توضيح: المسألة الأولى: طلب الدعاء والشفاعة من الرسول ﷺ: وهي الاستشفاع، أي: طلب الشفاعة أو الدعاء من الرسول ﷺ عند الزيارة، وهذه المسألة لا خصوصية للسبكي فيها، بل ذكرها كثير من الفقهاء في باب الزيارة، محتجين بأثر العتبي ومالك الدار. وهذه مسألة الصواب فيها مع ابن تيمية وابن عبد الهادي في كونها من ذرائع

(١) يقول الغماري: «ونراهم يحلفون بهم، وينطقون في حقهم بما ظاهره الكفر الصراح، بل هو الكفر حقيقة بلا ريب ولا شك.. فكثير من جهلة العوام بالمغرب ينطق بما هو كفر صراح في حق مولانا عبد القادر الجيلاني الموجود ضريحه ببغداد، وكذلك نرى بعضهم يفعل ذلك مع من يعتقده من الأحياء، فيسجد له ويُقبل الأرض بين يديه في حال سجوده، ويجعل يديه من ورائه علامة على التسليم وفرط التضرع والالتجاء، ويطلب منه في تلك الحال الشفاء والغنى والذرية ونحو ذلك مما لا يُطلب إلا من الله تعالى... وذكر أمورًا ثم قال: فهذا كفر. إحياء المقبور (ص: ١٩).

الشرك، وليس هذا موضع البسط في المسألة، إلا أن غرضنا هو بيان أن هؤلاء الفقهاء متأولون مخطئون كما ذكر الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في رسالته مباحثة مع علماء مكة، ووجه التأويل: هو وجود بعض الآثار التي أقامت شبهة في المسألة. يقول الشيخ عبد الله: «ونحن كذلك لا نقول بكفر من صحت ديانته، وشهر صلاحه، وعلم ورعه وزهده، وحسنت سيرته، وبلغ من نصحه الأمة ببذل نفسه لتدريس العلوم النافعة والتآليف فيها، وإن كان مخطئا في هذه المسألة أو غيرها يعني الاستغاثة بالرسول كابن حجر الهيتمي، فإنا نعرف كلامه في الدر المنظم، ولا ننكر سمة علمه، ولهذا نعتني بكتبه، كشرح الأربعين والزواجر وغيرها، ونعتمد على نقله إذا نقل؛ لأنه من جملة علماء المسلمين»[1]. على أن حكم المسألة عند كثير من محققي السلفية ليست من الشرك الأكبر، بل هي من البدع ووسائل الشرك. يقول الشيخ ابن عثيمين: «سؤال الميت أن يسأل الله، أو سؤاله قضاء الحاجة، بينهما فرق، إذا سئل قضاء الحاجة فهذا شرك أكبر، وإذا سئل أن يسأل الله فهذا بدعة وضلالة؛ لأن الميت إذا مات انقطع عمله، والدعاء من عمله، فكيف تسأله ما لا يمكن؟! ومن ذلك أن تقول: يا رسول الله اشفع لي، فإن هذا حرام وبدعة مُنكرة، لكن لو قلت: يا رسول الله أنجني من النار، كان شركًا أكبر»[2]. ويقول الشيخ عبد الرحمن البرَّاك:

---

(١) مباحثة مع علماء مكة (ص: ٣٦). وانظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢٢٢).

(٢) التعليق على اقتضاء الصراط المستقيم رقم (١٣٥٩).

«والذي يظهر لي وأقول به: إنَّ الأموات لا يسمعون إلا ما دلَّ الدليل على سماعهم له، وإنَّ سؤال الميتِ الدعاءَ بدعةٌ لا شرك أكبر»[١]. المسألة الثانية: الاستغاثات في القصائد الشعرية: قد وُجد لبعض العلماء المتأخرين بعض القصائد الشعرية في المديح النبوي، والتي استُدل بها على جواز الاستغاثة بغير الله، والرد على ذلك من وجهين: الوجه الأول: أساليب النداء في الأدب والشعر يُترخص فيها ما لا يُترخص في غيرها، فلا يُراد حقيقة النداء، ومنه قول القائل يرثي أهل الأندلس بعدما أصبحت أطلالًا:

فيا ساكني تلك الديار كريمة سقى عهدكم مزن يصوب نميرها

فقد ينادي الشاعر الموتى ويُحاورهم بما يحتمله الخيال الأدبي والشعري، بل هذا يحصل خارج الشعر أيضًا، فقد يقول قائل عند قبر أبيه: يا أبت، أرأيت ما حل بي من بعدك، ولا يريد حقيقة النداء بالضرورة. وكذا نقول في نداء الرسول ﷺ مثل: يا رسول الله، يا علم الهدى، لا يُراد منه دعاء غير الله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «يا محمد يا نبي الله، هذا وأمثاله نداء، يطلب به استحضار المنادَى في القلب، فيخاطب المشهود بالقلب، كما يقول المصلي: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا، يخاطب من يتصوره في نفسه وإن لم يكن في الخارج من يسمع الخطاب»[٢]. الوجه

(١) من أجوبة الشيخ البراك على موقعه الرسمي.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ٣١٩).

الثاني: ليس في هذه القصائد طلب صريحٌ بالرزق والشفاء وإنزال المطر وغير ذلك، وإنما غايتها التوسل أو التشفع به ﷺ، وبعضهم يُصور استغاثته به يوم القيامة في أرض المحشر بأسلوبٍ أدبي وشعري. وقد وقع للإمام السفاريني الحنبلي ما يعدونه استغاثات، مع أن السفاريني يُحرِّم الاستغاثة بالأولياء، يقول رحمه الله: «أما من كان قصده بالزيارة أن يطلب حوائجه من الميت فهذا لا يشك عاقل في قبحه وتحريمه؛ إذ الحوائج منوطة لخالقها، فليس إلا الله يقضي حاجة، ومن شك في هذا طغى وتمرد»[1]. ولا يضر أنه قال بقبحه وتحريمه ولم يذكر الشرك، فقد نقل بعدها عن ابن تيمية وابن القيم ما يُفيد شركية هذه الممارسات مُحتجًّا بهما، مما يدل على أنه يوافقهما على ذلك. وقصيدته التي يحتجون بها قد ذكرها في نفس الكتاب الذي حرم فيه الاستغاثة البحور الزاخرة، وقد ذكرها تحت باب أهوال أهل المحشر، مما يدل على أنه يصوِّر ذلك بصورة شعرية، والنداء في هذه الحالة هو نداء استحضار في القلب نداء مجازي لا يُراد منه حقيقة الدعاء. والحاصل أن كثيرًا من الناس يترخص في الشعر ما لا يترخص في غيره؛ لما فيه من أساليب مجازية، وقول العالم يؤخذ من تقريراته الشرعية التي خصها لذلك، لا من كلامه الشعري أو الأدبي.

(١) البحور الزاخرة في علوم الآخرة (ص: ٣٤٠).

الشبهة: الطواف حول القبور ليس شركًا، وإنما هو حرام.

هذه الشبهة ذكرها المخالف مستدلًا بأمرين: الأول: أنه لا دليل على أن الطواف عبادةٌ.

الثاني: لو كان الطوف عبادةً لكنا كلنا مشركين؛ إذ إننا نطوف حول الكعبة.

الجواب: قبل بيان بطلان هذا الكلام لابد من التنبيه على أن المراد هنا بيان الحكم الشرعي، والتوصيف الصحيح للفعل، أما تنزيل الحكم على الأعيان فتلك مسألة أخرى، فكما هو معلوم من معتقد أهل السنة والجماعة التفريق بين النوع والعين؛ وليس كل من ارتكب كفرًا يكون كافرًا؛ فقد يكون جاهلًا أو متأولًا، إلى غير ذلك من الموانع كما هو معلوم. أما تفصيل الرد فكالآتي: أما دعواه أنه ليس هناك دليل على أن الطواف عبادة؛ فالرد عليها من وجهين:

الأول: بيان الأدلة على أن الطواف عبادة؛ وما أكثرها، منها: قوله تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]. فانظر كيف بدأ سبحانه بذكر الطواف وقرنه مع عبادات هي من أَجَلِّ العبادات؛ وهي الاعتكاف والصلاة التي تتضمن الركوع والسجود. وقال ﷺ: «الطَّوَافُ حَوْلَ الْبَيْتِ مثلُ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنَّكم تتكلَّمونَ فيه، فمن تكلَّم فيه فلا يتكلَّمنَّ إلا بخيرٍ». أخرجه الترمذي (٩٦٠). وهل هناك دليلٌ أوضح على كون الطواف عبادةً من أن يجعل الطواف كالصلاة؟! حتى إن المذاهب الأربعة أوجبت الوضوء في الطواف، وعدَّه الأحناف واجبًا يجب بتركه دم، وهو عند الجمهور شرطٌ لصحة الطواف تمامًا كالصلاة، وإذا ثبت كون الطواف عبادةً؛ ألا يكون

صرفه لغير الله شركًا، كما أن من صلى لغير الله فقد أشرك؟! وقال ﷺ: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا البَيْتِ، وَصَلَّى أَيَّةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ». أخرجه الترمذي (٨٦٨)، والنسائي (٥٨٥)، وابن ماجه (١٢٥٤)، وأبو داود (١٨٩٤). وهذا الحديث نصٌّ على أن الطواف عبادة سُنَّته صلاة ركعتين، بل عبادة مستقلة تُفعل في أي وقت؛ وليست مرتبطة بالحج والعمرة؛ حيث ادعى المعترض أنه ليس بعبادة، ولكنه نسك في العبادة، كالمبيت بمنى والسعي مثلًا لا يشرع إلا في الحج والعمرة. أما الوجه الثاني: فيُقال: بل قد ورد ما يدل على أن الطواف حول الأضرحة والأحجار شركٌ، ولكن هذا إنما يظهر لمن تأمل النصوص وأعطاها حقها من التوقير، ورحم الله شيخ الإسلام عندما قال: «وقَلَّ أن تعوز النصوص من يكون خبيرًا بها وبدلالتها على الأحكام»[1]. يقول رسول الله ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ عَلَى ذِي الخَلَصَةِ». أخرجه البخاري (٧١١٦)، ومسلم (٢٩٠٦). قال النووي رحمه الله: «والمراد يضطربن من الطواف حول ذي الخلَصة، أي: يكفرون ويرجعون إلى عبادة الأصنام وتعظيمها»[2]. فالطواف إذن عبادةٌ من العبادات، وصرفه لغير الله إشراكٌ بالله وعبادة لذلك الغير. ويقول ابن حجر رحمه الله مقررًا المعنى نفسه: «قال ابن التين: فيه الإخبار بأن نساء دوس يركبن الدواب من البلدان إلى

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٢٩).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٨/ ٣٣).

الصنم المذكور؛ فهو المراد باضطراب أليتهن، قلت: ويحتمل أن يكون المراد أنهن يتزاحمن بحيث تضرب عجيزة بعضهن الأخرى عند الطواف حول الصنم المذكور، وفي معنى هذا الحديث ما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن عمر قال: «لا تقوم الساعة حتى تدافع مناكب نساء بني عامر على ذي الخلَصة»[١]. ولو لم يكن الطواف من صُوَر الشرك لما كان للتعبير به في الحديث فائدةٌ. وإذا كان هذا المعترض يريد النقل من كتب المذاهب على أن الطواف شركٌ، فها هو ماثلٌ أمامه، فهذان شافعيان من أبرز علماء الشافعية، وقال القاضي عياض المالكي رحمه الله: «أي: تضطرب من الطواف حولها»[٢]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فلو قدر أن بعض الناس أشرك في مسجده به، واتخذه إلها، وسجد للقبر وطاف به سبعًا، واستلمه وقبَّله، لم يكن شيء من ذلك زيارة لقبره»[٣]. ومثله ابن القيم يقرر ذلك فيقول: «فإذا قرَّر الشيطان عنده أن الإقسام على الله به، والدعاء به أبلغ في تعظيمة واحترامه، وأنجع في قضاء حاجته، نقله درجةً أخرى إلى دعائه نفسه من دون الله. ثم ينقله بعد ذلك درجةً أخرى إلى أن يتخذ وثنًا يعكف عليه ويوقد عليه القنديل، ويعلق عليه الستور، ويبنى عليه المسجد، ويعبده بالسجود له، والطواف به وتقبيله واستلامه والحج إليه والذبح

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٧٦).

(٢) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٤٤٩). وراجع كشف المشكل لابن الجوزي (٣/ ٣٢٤) وهو حنبلي، وعمدة القاري للعيني (٢٤/ ٢١١) وهو حنفي.

(٣) الرد على الإخنائي (ص: ٢٧).

عنده»[١]. ويقول كذلك: «فالشرك في الأفعال كالسجود لغيره، والطواف بغير بيته»[٢]. وهذا الصنعاني يؤكد ذلك قائلًا: «وهذا واجبٌ على العلماء، أي: بيان أن ذلك الاعتقاد الذي تفرعت عنه النذور والنحائر والطواف بالقبور شركٌ محرمٌ، وأنه عين ما كان يفعله المشركون لأصنامهم»[٣]. أما الجواب عن دعواه أن الطواف لو كان عبادةً لكنا كلنا مشركين؛ لأننا نطوف حول الكعبة. فيقال له: لو فهمنا مثل هذا الفهم المعوج؛ لكان من يصلي عند الكعبة ويتوجه لها ويسجد لله أمامها مشركًا. ولكن نكتة المسألة أنه كما أننا نصلي تقربًا لله متوجهين جهة الكعبة كما أمرنا الله، وقد كان التوجه قَبْلها لبيت المقدس، فالكعبة جهة الصلاة، لا أن المصلي يتقرب بصلاته لها؛ فكذلك الطواف حول الكعبة هو تقرب لله في الجهة التي أمرنا الله بها، وكما أن من صلى متقربًا لغير الله كان مشركًا؛ فكذلك من طاف متقربًا لغير الله كان مشركًا؛ فلا فرق. فإن قيل: قد ورد في كلام بعض أهل العلم أن الطواف بغير الكعبة محرم، مثل قول النووي رحمه الله: «لا يجوز أن يطاف بقبره ﷺ، ويكره إلصاق الظهر والبطن بجدار القبر، قاله أبو عبد الله الحليمي وغيره، قالوا: ويكره مسحه باليد وتقبيله، بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضره في حياته ﷺ، هذا هو الصواب الذي قاله العلماء، وأطبقوا

---

(١) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (١/ ٢١٧).

(٢) الجواب الكافي (ص: ١٣٣)

(٣) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد (ص: ٦٦).

عليه، ولا يغتر بمخالفة كثيرين من العوام وفعلهم ذلك. فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بالأحاديث الصحيحة وأقوال العلماء ولا يلتفت إلى محدثات العوام وغيرهم وجهالاتهم»[١]. بل شيخ الإسلام نفسه يقول: «ولهذا لا يجوز الطواف بالحجرة بالإجماع، بل ولا الصلاة إليها»[٢] فهل هذا يضاد ما تقدم؟ فالجواب: قد يقال لا تضاد بينهما إذ إن التحريم لا ينافي كونه شركًا، ولكن في الحقيقة لما كانت هناك صورتان؛ كان هذا الإطلاق في هذا السياق دقيقًا جدًا، ويُجلِّي الأمر تمامًا العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله تعالى فيقول: «لا يجوز الطواف بالقبور، لا بقبر أبي الحسن الشاذلي، ولا بقبر البدوي، ولا بقبر الحسين، ولا بالسيدة زينب، ولا بالسيدة نفيسة ولا بقبر من هو أفضل منهم، لأن الطواف عبادة لله وإنما يكون بالكعبة خاصةً، ولا يجوز الطواف بغير الكعبة أبدًا، وإذا طاف بقبر أبي الحسن الشاذلي أو بمقامه يتقرب إليه بالطواف، صار شركًا أكبر، وليس هو يقوم مقام حجة، ولا مقام عمرة، بل هو كفر وضلال، ومنكر عظيم، وفيه إثم عظيم. فإن كان طاف يحسب أنه مشروع، ويطوف لله لا لأجل أبي الحسن فهذا يكون بدعةً ومنكرًا، وإذا كان طوافه من أجل أبي الحسن ومن أجل التقرب إليه فهو شركٌ أكبر والعياذ بالله»[٣]. ومما يدل على صحة ذلك

---

(١) المجموع شرح المهذب (٨/ ٢٧٥).

(٢) الرد على الإخنائي (ص: ١٢٧)

(٣) فتاوى نور على الدرب لابن باز بعناية الطيار (ص: ٢٨٣). والتفصيل نفسه في فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ١٤٥).

التفصيل؛ أن من ذَكَر الحرمة من علماء وفقهاء المذاهب، كان تعليله بكونه من البدع، والبدعة هي تقربٌ إلى الله بغير ما شرع. بقيت نقطة في الختام وهي: هل يشترط لكي يكون الفعل شركًا؛ أن يفعله بنية التعبد لغير الله؟ أم يكفي أن يكون الفعل عبادة فإذا صرفه لغير الله كان شركًا؟ ولكن يبقى الكلام في التفرقة بين النوع والعين بناء على استيفاء الشروط وانتفاء الموانع من الجهل والإكراه وغيرها. المتأمل في نصوص الوحيين يرى أن القرآن والسنة قد أطلق فيهما لفظ العبادة والتأله على من صرف عبادة لغير الله دونما اشتراط أن يكون قد صرفها بنية التعبد. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥-٦]. فجعل الله سبحانه دعاء غيره عبادة، ولم يقيد ذلك بلزوم اشتراط نية التعبد. وعن أبي واقد الليثي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مر بشجرة للمشركين، يقال لها: ذات أنواط، يعلقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «سُبْحَانَ اللهِ، هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». أخرجه الترمذي (٢١٨٠). فجعل النبي ﷺ قولهم ذلك تألهًا لغير الله؛ مع أنهم بالقطع واليقين ما كانوا ينوون ذلك؛ ولكن لم يكفروا لأجل جهلهم. يقول القرطبي رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن

يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ١١٢] وقيل: المعنى: هل يقدر ربك؟ وكان هذا السؤال في ابتداء أمرهم قبل استحكام معرفتهم بالله عز وجل، ولهذا قال عيسى في الجواب عند غلطهم وتجويزهم على الله ما لا يجوز: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، أي: لا تشكُّوا في قدرة الله تعالى. قلت: وهذا فيه نظر؛ لأن الحواريين خُلْصَانُ الأنبياء ودخلاؤهم وأنصارهم»، إلى أن قال: «إلا أنه يجوز أن يقال: إن ذلك صدر ممن كان معهم، كما قال بعض جهال الأعراب للنبي ﷺ: اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط»[1]. وقال ﷺ: «تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ، وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ، تَعِسَ وَانْتَكَسَ، وَإِذَا شِيكَ فَلاَ انْتَقَشَ، طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعِنَانِ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، أَشْعَثَ رَأْسُهُ، مُغْبَرَّةٍ قَدَمَاهُ، إِنْ كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، كَانَ فِي الحِرَاسَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي السَّاقَةِ كَانَ فِي السَّاقَةِ، إِنِ اسْتَأْذَنَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشَفَّعْ». أخرجه البخاري (٢٨٨٧). ففي هذا الحديث جعل النبي ﷺ من صار عمله من أجل الدينار والدرهم عابدًا له؛ وهذه العبودية قد تكون عبوديةً تامةً إن أشرك والعياذ بالله من أجل الدينار والدرهم، وقد تكون ناقصةً إن فعل ما دون الشرك من الآثام من أجل تحصيل ذلك؛ فجُعل ذلك عبادةً وإن لم ينو ذلك. وأوضح من ذلك ما ورد من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال ﷺ: «يَا عَدِيُّ، اطْرَحْ هَذَا الْوَثَنَ مِنْ عُنُقِكَ»، فطرحته

(١) تفسير القرطبي (٦/ ٣٦٤).

فانتهيت إليه وهو يقرأ سورة براءة، فقرأ هذه الآية: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، حتى فرغ منها، فقلت: إنا لسنا نعبدهم، فقال: «أَلَيْسَ يُحَرِّمُونَ مَا أَحَلَّ اللهُ فَتُحَرِّمُونَهُ، ويُحِلُّونَ مَا حَرَّمَ اللهُ فَتَسْتَحِلُّونَهُ؟» قلت: بلى، قال: «فَتِلْكَ عِبَادَتُهُمْ». أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧/ ٩٢). فعدي يعلن أنهم ما كانوا يعتقدون أن فعلهم ذلك عبادة وسماه النبي ﷺ عبادة. وقال سبحانه: ﴿أَلَمۡ أَعۡهَدۡ إِلَيۡكُمۡ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعۡبُدُواْ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ﴾ [يس: ٦٠]، فجعل سبحانه طاعة الشيطان في الكفر عبادة له؛ مع أن معظم بني البشر حتى الكافرين منهم لا يصرحون بعبادة الشيطان؛ بل يصفون أعداءهم بالشياطين. فوضح بذلك أن اشتراط نية التعبد لا يعتبر؛ إنما المعتبر نية التقرب كما مر في كلام أهل العلم؛ وذلك لأن نية التعبد وحدها مكفِّرةٌ وإن لم يفعل؛ لأنها تعني أنه يتعامل معه على أنه إلهٌ له وهو له عبدٌ؛ فهذا يهدر معه كون الفعل شركًا أم لا، فنيته وحدها تكفي. أما نية التقرب فلابد منها، إذ أن هناك فرقًا بين من صلى إلى القبور أي جهتها ولكن صلاته لله، وبين من صلى لها أي متقربًا إليها، كما أن هناك فرقًا بين من ذبح إكرامًا للضيف، ومن ذبح تقربًا وإهلالًا لغير الله، والله تعالى أعلم.

الشبهة: القول بتحريم البناء على القبور بدعة وهابية.

الجواب: من الأمور المشهورة عن احتلال فرنسا للقيروان في تونس أن رجلا فرنسيا دخل في الإسلام وسمى نفسه: سيد أحمد الهادي، واجتهد في تحصيل الشريعة حتى وصل إلى درجة عالية، وعين إماما لمسجد كبير في القيروان، فلما اقترب الجنود الفرنساويون من المدينة لغزوها واحتلالها، استعد أهلها للدفاع عنها، وجاؤوا يسألونه أن يستشير لهم ضريح شيخ في المسجد يعتقدون فيه، فدخل سيد أحمد الضريح ثم خرج مهولا ما سينالهم من المصائب، وقال لهم: إن الشيخ ينصحكم بالتسليم؛ لأن وقوع البلاد صار محتما، فاتبع القوم البسطاء قوله ولم يدافعوا عن مدينة القيروان أقل دفاع، بل دخلها الفرنساويون آمنين[1]. لا عجب من أن تسقط المدن من أجل الأضرحة، فقد سقطت العقول قبل المدن بعد أن غلفت وأودعت في سراديب الغفلة؛ لتحل محلها: الخرافة القبورية. فمنذ أن ظهر هذا البلاء في الأمة الإسلامية، انصرف كثير من الناس عن عبادة الرب الواحد القادر على كل شيء، والمدبر لكل شيء، إلى التعلق برفات وعظام، وخلعوا على المقبورين من أوصاف الجلال والكمال ما لم يصفوا الله به، فلا ترى عند هذه الأضرحة إلا رجلا باكيا عند عتباتها، أو معفرا وجهه بترابها، أو

(١) المسألة الشرقية لمصطفى كامل، نقلا عن كتاب: هذه هي الصوفية لعبد الرحمن الوكيل (ص: ١٧١).

متعلقا بأذيال أستارها، ويظهرون من الخوف والخشوع والاستكانة والخضوع ما لا يظهرونه أمام الحي القيوم. فحين يقول الله تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٢] يقولون: إنهم الأولياء والمقبورون، وحين يقول الله: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٦٣] يصيحون بأنهم أصحاب الأضرحة. وحين يقول الله حاكيا عن إبراهيم: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] يقولون هم: بل الشافي والمداوي هو الولي الفلاني. وإن شئت مرر بصرك على التاريخ القبوري المظلم في الإسلام؛ لتجد أن التقرب إلى الأضرحة بلية عظمى ابتليت بها الأمة، يقول علي باشا وهو يحكي ما يوجد في القاهرة وحدها في زمنه: «والموجود الآن بالقاهرة من الأضرحة؛ مائتان وأربعة وتسعون ضريحا»[١]، أما في مصر كلها، فإن المشهور منها تزيد على الألف ضريح[٢]. وأما في الشام، فقد ذكر عبد الرحمن بك سامي أن في دمشق وحدها، قرابة مائة وأربعة وتسعين مزارا[٣]. وكان في الأستانة عاصمة السلطنة العثمانية أربعمائة وواحد وثمانون جامعا، لا يكاد يخلو جامع

(١) الخطط التوفيقية (ص: ٨٩).

(٢) انظر: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون لسعاد ماهر محمد (ص: ٤٤).

(٣) انظر: القول الحق في بيروت ودمشق (ص: ٩٧).

من ضريح. وقل مثل ذلك في الهند. وفي بغداد كان يوجد أكثر من مائة وخمسين جامعا قل أن يخلو واحد منها من ضريح[١]. وقس على ذلك البلدان الإسلامية التي أظلم فكرها بهذه الخرافات، وصار ما يفعل عند القبور والأضرحة من الخشوع والبكاء وأنواع القربات لا يفعل في المساجد، وقد وصل الحال إلى أن يأتي المريض إلى القبر ليأكل من ترابه طلبا للشفاء[٢]، وكانت المرأة إذا تعسر مخاضها يحضرون لها حربة مركوزة عند أضرحة بعض الصالحين، فتتوكأ عليها تبركا وهي على الكرسي إلى أن تضع[٣]، بل إذا أتى أحدهم وحلف بالله تعالى لم يصدقوه ولم يقبلوا منه؛ لكن بمجرد أن يحلف بالولي يقبلون ويصدقون[٤]، فأي تعظيم أبقوه لله بعد هذا؟! ومن يطالع حال الناس مع أضرحة المقبورين والأولياء؛ يدرك مقدار ما يقع فيها من الشرك بالله، من صرف عبادات لهم، ودعائهم من دون الله، وهذا ما حدث على مر التاريخ، بل يصل الأمر إلى أن تكون هذه المشاهد مضاهية للمشاعر المقدسة ومناسك الحج الأكبر؛ ولذلك

---

(١) انظر: الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين لعلي بن بخيت الزهراني (ص: ٢٩٤).

(٢) حكى ذلك صلاح اليافعي في: تاريخ حضرموت السياسي، وذكر أنه بنفسه ذهب إلى ضريح من الأضرحة ليأكل من تراب ذلك الضريح، انظر الكتاب (ص: ١١٩).

(٣) انظر: نهر الذهب في تاريخ حلب (١/ ١٩٢).

(٤) انظر: تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد للصنعاني (ص: ٧٠).

صنف كثير منهم كتبا في آداب زيارة هذه المشاهد[١]، ووصل الأمر بالمسلمين إلى حالة يؤثرون فيها زيارة المشاهد والأضرحة على زيارة بيوت الله، حتى أنه أحيانا يكون زوار قبر واحد أكثر من حجاج الحرمين[٢]. وهذا العرض السريع، لعشر معشار ما بليت به الأمة من هذه الأضرحة والقبور، وما بليت به عقول المسلمين وقلوبهم من حشوها بهذه الخرافات، ينبئك بقدر عظم المشكلة وخطرها، ولا يخفى على أحد أن الإسلام جاء لتحرير العقل من أغلال الوثنية والجاهلية والخرافة، وسما به إلى أن استطاع العقل الإسلامي أن ينتج أفضل المعارف وأرقى الحضارات، والخرافة لا يمكن أن تجتمع مع العقل الإسلامي الحقيقي، بل لا توجد كلمتان متضادتان مثل العقل والخرافة. ولذلك ما نشأت خرافة التعلق بالقبور وتوغلت في عقول الأمة، إلا بعد زمن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، ويؤرخ لذلك ابن تيمية رحمه الله فيقول: «ولم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم من ذلك شيء في بلاد الإسلام ... ولم يكن قد أحدث مشهد، لا على قبر نبي ولا صاحب ولا أحد من أهل البيت ولا صالح أصلا؛ بل عامة هذه المشاهد محدثة بعد ذلك، وكان ظهورها وانتشارها حين ضعفت خلافة بني العباس وتفرقت الأمة، وكثر فيهم الزنادقة الملبسون على المسلمين، وفشت فيهم كلمة

---

(١) مثل كتاب الكواكب السيارة في ترتيب الزيارة لمحمد بن الزيات.

(٢) انظر: بدع الاعتقاد وأخطارها لمحمد حامد الناصر (ص: ٢٦١).

أهل البدع، وذلك من دولة المقتدر في أواخر المائة الثالثة[١]. وتؤكد عالمة الآثار الدكتورة سعاد ماهر فهمي على أن أول قبة وضعت على ضريح في الإسلام، كان في القرن الثالث الهجري[٢]. ومن أعجب العجب: أن تهتم الشريعة بعقل الإنسان ووعيه، وتخليصه من أوحال الخرافات والأوهام، ورفعه إلى درجة عالية من اليقين والمعرفة، ثم يأتي من يحاول أن يجذر هذه الخرافة ويؤصل لها ويحتج لشرعيتها؛ بل ويرى أن تحريم البناء على القبور وتحريم الاستغاثة بأهلها، بدعة تيمية ثم وهابية، فهم وحدهم من حرموا البناء على القبور مخالفين جماعة المسلمين؛ ولذلك سأتناول في هذا البحث بإذن الله: مخالفة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لعلماء الأمة في القول بتحريم البناء على القبور، فهل كان فعلا مخالفا لعامة علماء الإسلام، أم أن المخالف يدعي ويحاول لي أعناق النصوص لتصير إلى ما يقول به، وينقي من التراث الإسلامي ما يتماشى مع مراده وعقله وفكره؟! **تحريم البناء على القبور**: جاء الإسلام لتخليص الإنسان من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد؛ ولذلك كان لب دعوة الأنبياء هو الدعوة إلى عبادة الله وحده دون سواه، وقد فهم المشركون أن مراد النبي ﷺ من قول: «لا إله إلا الله» هو عدم صرف أي شيء من العبادة لغير الله؛ لذلك قالوا ما حكى الله عنهم: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٦٥)، وانظر أيضا: مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٦١).

(٢) انظر: مساجد مصر وأولياؤها الصالحون (ص: ٤٦).

وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾ [ص: ٥]، وكان هذا السمو الذي أتت به الشريعة الإسلامية، هو المتماشي مع العقل الصحيح والفطرة السليمة، فلا يمكن لعقل سوي أن يقبل اللجوء إلى مخلوق مثله ليعبده أو يطلب منه، فضلا عن أن يكون هذا التوجه إلى رميم من عظام لا يملك من أمره شيئا. **قد ركز القرآن الكريم على هذه القضية وذكرها في مواضع كثيرة بصور مختلفة، وأقام عليها أدلة متنوعة**: فمرة يدعو إلى عبادة الله وحده، كقوله: ﴿وَأَنِ ٱعۡبُدُونِيۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾ [يس: ٦١]، ومرة ينهى عن عبادة غيره، كقوله: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾ [الجن: ١٨]، وثالثة: يبين أن غير الله لا يضر ولا ينفع، فهو وحده القادر على كشف الكربات وتحقيق الرغبات، ثم يأتي من يأتي بعد هذا كله ويتعلق برفات وقبور، وينسى أن هذا كان إنسانا مثله لم يرتفع يوما عن مقام الإنسانية، ولم يخرج يوما عن السنن الكونية التي تجري على كل الناس، وهذا المخلوق الضعيف الضئيل الذي خلق من ماء مهين، أين هو من الله العظيم الرحيم الذي بيده خزائن السماوات والأرض؟! ولذلك صرح الله بهذه القضية فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، ولن يستجيبوا لأنهم لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا، فضلا عن أن يملكوا لغيرهم؛ ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ فَإِن فَعَلۡتَ فَإِنَّكَ إِذٗا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]، فكل

ما سوى الله إلى اضمحلال، وكل ما سوى الله إلى فناء وزوال. ولأن التعلق بالصالحين والأنبياء، كان مبعث أول شرك وقع في البشرية؛ جاءت الشريعة واضحة صريحة في أن هؤلاء لا ينفعون ولا يضرون، ولا يستجيبون لمن يدعوهم، كما قال الله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَـٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، بل إن هؤلاء الذين يتمسح بهم القبوريون ويطوفون حولهم ويخضبون ترابهم بدموعهم ودمائهم، لا يسمعون لهم كما قال الله: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]. فإن قالوا: نحن لا نعبدهم، وإنما نبني على قبورهم لنزورهم ونتبرك بهم. يقال: إن كان من الناس من لا يعبدهم فمنهم من يعبدهم، ومنهم من يتعلق قلبه بهذه القبور أكثر من تعلقه بالله، ومنهم من يكون رجاؤه بهؤلاء أكبر من رجائه بالله، ولا ينكر هذا إلا مكابر. ولما كانت عبادة الله وحده وقطع التعلق بكل شيء دون الله قضية جوهرية في الإسلام؛ جاءت هذه الآيات الكثيرة في النهي عن التعلق بالأموات وعبادتهم. ومن أجل تحقيق هذا المقصد الشرعي العظيم وصيانته؛ جاءت السنة النبوية فقطعت الوسائل المفضية إلى هذا الشرك، ومن ذلك: بناء المشاهد والقباب والمساجد على القبور، ولا ينكر أحد أن كثيرا من الناس قد صرفوا أنواعا من العبادات لغير الله عند هذه المشاهد، فكان تحريم البناء بناء على هذا التأصيل في القرآن

من تحريم عبادة غير الله، وتحريم التعلق بالأموات ودعائهم. **وقد ورد في هذا الباب نصوص نبوية كثيرة، يمكن إجمالها في الآتي: أولا: النهي عن البناء على القبر**: وقد ورد في ذلك عدة أحاديث منها عن جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه». أخرجه مسلم (٩٧٠). وحديث أبي سعيد رضي الله عنه: أن النبي ﷺ نهى أن يبنى على القبر. أخرجه ابن ماجه (١٥٦٤). وعن ناعم مولى أم سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: نهى رسول الله ﷺ أن يبنى على القبر، أو يجصص. أخرجه أحمد (٢٦٥٥٥). فهذه الأحاديث صريحة في النهي عن البناء على القبور عموما، والأصل في النهي التحريم، ولا صارف عن التحريم لهذه الأحاديث، ويؤكد على ذلك ما سوف يأتي من أدلة تعضد هذا النهي العام، ومن وقف على هذا النهي من النبي ﷺ يجب أن ينتهي إليه، فإننا مأمورون بالسمع والطاعة للنبي ﷺ. **ثانيا: الأمر بتسوية القبور المشرفة**: وفي ذلك ما ورد عن أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ أن لا تدع تمثالا إلا طمسته، ولا قبرا مشرفا إلا سويته. أخرجه مسلم (٩٦٩). وعن ثمامة بن شفي قال: كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم برودس، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بن عبيد بقبره فسوي، ثم قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سَوُّوا قُبُورَكُمْ بِالْأَرْضِ». أخرجه أحمد (٢٣٩٥٩). وفي الحديثين: أمر صريح بتسوية القبور، والأمر بتسوية القبور المشرفة يقتضي تحريم البناء؛

لأنه بذلك يكون مشرفا، يقول الشوكاني: «فيه أن السنة: أن القبر لا يرفع رفعا كثيرا من غير فرق بين من كان فاضلا ومن كان غير فاضل، والظاهر: أن رفع القبور زيادة على القدر المأذون فيه محرم»[1]. **ثالثا: النهي عن اتخاذ القبور مساجد:** وفي ذلك حديث جندب رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ، قبل أن يموت بخمس، وهو يقول: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا. وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ». أخرجه مسلم (٥٣٢). **رابعا: لعن من اتخذ القبر مسجدا:** وفيه عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ، أنه قال في مرضه الذي مات فيه: «لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا»، قالت: ولولا ذلك لأبرزوا قبره، غير أني أخشى أن يتخذ مسجدا. أخرجه البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩). وعن عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم قالا: لما نزل برسول الله ﷺ، طفق يطرح خميصة له على وجهه، فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: «لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، يحذر ما صنعوا. أخرجه البخاري (٤٣٥)، ومسلم (٥٣١). وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «اللهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا، لَعَنَ اللهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا

(١) نيل الأوطار (٤/ ١٠٢).

قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». أخرجه مسلم (٥٣٠). وعن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ، قال: «لَعَنَ اللهُ قَوْمًا اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». أخرجه أحمد (٢١٧٧٤). ولعن اليهود والنصارى في هذه الأحاديث، مرتبط بفعلهم هذا، ألا وهو اتخاذ القبور مساجد، ولعن النبي ﷺ لهم دليل على النهي عن ذلك الفعل، وأنه محرم حرمة شديدة، وهذا الذي فهمه الصحابة الكرام من هذه النصوص؛ ولذلك تقول عائشة رضي الله عنها: «ولولا ذلك لأبرزوا قبره، غير أني أخشى أن يتخذ مسجدا». فهذا فهم الصحابة كلهم لهذه الأحاديث، وأنها جاءت للنهي عن إبراز القبر؛ سواء برفع غير مشروع، أو ببناء عليه، أو بوضع قبة، أو ببناء مسجد. **خامسا: التحذير من اتخاذ القبور مساجد:** ومن ذلك ما ورد عن عائشة أم المؤمنين، أن أم حبيبة وأم سلمة رضي الله عنهن ذكرتا كنيسة رأينها بالحبشة فيها تصاوير، فذكرتا للنبي ﷺ، فقال: «إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه إسحاق في مسنده (١٠)، وأبو الشيخ في العظمة (٣٨٦). وعن أبي عبيدة رضي الله عنه قال: آخر ما تكلم به النبي ﷺ: «أَخْرِجُوا يَهُودَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَأَهْلِ نَجْرَانَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ شِرَارَ النَّاسِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». أخرجه أحمد (٧٣٥٨). وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُدْرِكُهُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَحْيَاءٌ، وَمَنْ يَتَّخِذُ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ». أخرجه البخاري

(٧٠٦٧) مختصراً، وأحمد (٣٨٤٤). ولم نورد إلا الأحاديث الثابتة من أصح كتابين بعد القرآن وهما صحيحا البخاري ومسلم، ومن كتب السنة المعتمدة، وأعرضنا عن الأحاديث التي فيها مقال يسير مع أنها تعضد بغيرها، ولها متابعات وشواهد؛ إلا أن في هذه الأحاديث الصحيحة، كفاية لمن يريد الحق، وتأمل كيف أن النبي ﷺ، مرة ينهى عن البناء على القبر نهيا عاما جازما، ومرة يأمر بتسوية القبر، وأخرى يلعن اليهود والنصارى لاتخاذهم القبور مساجد، ويحذر من فعلهم وصنيعهم، ويصرح بالنهي عن اتخاذ القبر مسجدا، وتارة يعمم اللعن على كل من اتخذ القبر مسجدا حتى من غير اليهود والنصارى، ويبين أنهم شرار الخلق، فكل هذه الأحاديث ذات الألفاظ والوقائع والصيغ المختلفة.. تؤكد على شيء واحد، وهو حرمة البناء على القبر، وفي هذا كفاية لمن ألقى السمع وهو شهيد، وكفاية لمن يهمه اتباع الحق بالأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة. **أقوال الصحابة**: بعد أن أوردت عددا كبيرا من الأحاديث الدالة على تحريم البناء على القبور، نرى كيف كان الصحابة والأئمة من بعدهم يتعاملون مع هذه النصوص، هل مثل ما يرى أصحاب الأضرحة أنهم في مجملهم يجوزون البناء على القبور، أم أنهم على ما قرره ابن تيمية والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله من أنهم كانوا يرون تحريم البناء على القبر؟ للإجابة عن هذا السؤال دونك جملة مما ورد عن الصحابة في ذلك: عن ثمامة بن شفي قال: كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم

برودس، فتوفي صاحب لنا، فأمر فضالة بن عبيد بقبره فسوي، ثم قال سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها. أخرجه مسلم (٩٦٨). وعن أبي بردة قال: أوصى أبو موسى الأشعري حين حضره الموت، فقال: إذا انطلقتم بجنازتي فأسرعوا المشي، ولا يتبعني مجمر، ولا تجعلوا في لحدي شيئا يحول بيني وبين التراب، ولا تجعلوا على قبري بناء، وأشهدكم أني بريء من كل حالقة أو سالقة أو خارقة. قالوا: أوسمعت فيه شيئا؟ قال: نعم، من رسول الله ﷺ. أخرجه أحمد (١٩٥٤٧). وعن عبد الرحمن بن مهران، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال حين حضره الموت: لا تضربوا علي فسطاطا، ولا تتبعوني بمجمر. أخرجه البخاري (٢/ ٩٥). ورأى ابن عمر رضي الله عنهما فسطاطا على قبر عبد الرحمن، فقال: انزعه يا غلام، فإنما يظله عمله. أخرجه أحمد (٧٩١٤). وعن عبد الله بن شرحبيل، أن عثمان رضي الله عنه خرج فأمر بتسوية القبور، فسويت إلا قبر أم عمرو وأبيه عثمان، فقال: ما هذا القبر؟ فقالوا: قبر أم عمرو، فأمر به فسوي. أخرجه ابن أبي شيبة (١١٧٩٥). وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أنه حضر أبا سعيد الخدري رضي الله عنه وهو يموت، فقال أبو سعيد: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُبعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي قُبِضَ فِيهَا»، ثم قال أبو سعيد: قد أوصيت أهلي أن لا يتبعوني بنار، ولا يضربوا على قبري فسطاطا، واحملوني على قطيفة أرجوان. أخرجه عبد الرزاق (٣/ ٤٣٠). قال أبو الوليد الباجي بعد أن روى حديث جابر رضي الله عنه، في النهي عن البناء على القبور والأمر بالتسوية: «وفعله

عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: وينبغي أن تسوى تسوية تسنيم»[١]. فانظر كيف توارد الصحابة الكرام على الأمر بالتسوية والنهي عن البناء ورفع القبر، وعن ضرب الفساطيط. وهؤلاء الصحابة، هم من أخذوا العلم عن النبي ﷺ، وهم من طبقوه أحسن تطبيق، وإن أردنا أن نبحث عن كلام العلماء في تحقيق مسألة ما؛ فهم أولى الناس بالبحث عن أقوالهم وأفعالهم، وقد رأيت كيف أنهم كان دأبهم هو النهي عن البناء على قبورهم. **أقوال العلماء في مسألة البناء على القبور**: أما من جاء بعدهم من الأئمة، فإنهم ساروا على طريقتهم، وانتهجوا نهجهم، يقول محمد بن كعب مبينا الأصل في القبور، وأنها تكون بدون بناء: «هذه الفساطيط التي على القبور محدثة». أخرجه ابن أبي شيبة (١١٧٥٢). وعن أبي حازم قال: قال سعيد بن المسيب في مرضه الذي مات فيه: «إذا ما مت فلا تضربوا على قبري فسطاطا». أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/ ١٠٨). وقال ابن بطة: «ومن البدع؛ البناء على القبور وتجصيصها»[٢]. وعلى هذا، كان علماء المسلمين من أصحاب المذاهب الأربعة ومن تبعهم. فمن الحنفية: قال محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة: «ولا نرى أن يزاد على ما خرج منه»[٣]. وإذا كان لا

(١) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٢٢).

(٢) الشرح والإبانة (ص: ٢٧٣).

(٣) الآثار (٢/ ١٩١).

يرى الزيادة على ما خرج من القبر، فالبناء من باب أولى. وقال الكاساني: «وكره أبو حنيفة البناء على القبر»[١]. وقال ابن عابدين بعد أن أورد كلام الكاساني في كراهية البناء: «كذا في البدائع - أي: قول الكاساني - وظاهره أن الكراهة تحريمية، وهو مقتضى النهي المذكور»[٢]. وقال أحمد الطحطاوي في حاشيته على مراقي الفلاح بعد أن ذكر قوله: «ويكره البناء عليه»: «ظاهر إطلاقه الكراهة أنها تحريمية»[٣]. وقال محمد البركوي: «وقد صرح عامة الطوائف، بالنهي عن بناء المساجد عليها والصلاة إليها؛ متابعة منهم للسنة الصحيحة الصريحة، ونص أصحاب أحمد ومالك والشافعي بتحريم ذلك، وطائفة وإن أطلقت الكراهة لكن ينبغي أن تحمل على كراهة التحريم، إحسانا للظن بالعلماء، وأن لا يظن بهم أن يجوزوا فعل ما تواتر عن رسول الله ﷺ لعن فاعله والنهي عنه»[٤]. فهؤلاء كلهم من علماء الحنفية، يصرحون بحرمة البناء على القبور، بل قد صرحوا بأنه من أعظم الوسائل المفضية إلى الشرك[٥]. أما المالكية: فقد قال ابن عبد البر: «ولا

---

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ٣٢٠).

(٢) الدر المختار وحاشية ابن عابدين رد المحتار (٢/ ٢٣٦).

(٣) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح (ص: ٦١١).

(٤) زيارة القبور الشرعية والشركية (ص: ١٠).

(٥) انظر: جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (٢/ ٦٤٠، ٣/ ١٦٣٥).

تجصص ولا يبنى عليها»[١]. وقال القرطبي: «فاتخاذ المساجد على القبور والصلاة فيها والبناء عليها إلى غير ذلك مما تضمنته السنة من النهي عنه، ممنوع لا يجوز». ثم قال بعد أن أورد أحاديث النهي عن البناء: «وباعتبار هذه المعاني وظاهر النهي أن ينبغي أن يقال: هو حرام»[٢]. وقال ابن الحاج بعد أن حذر من الكتابة والنقش على قبر الميت: «مع كون البناء على القبر ممنوعا»[٣]. وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «والتحقيق الذي لا شك فيه أنه لا يجوز البناء على القبور ولا تجصيصها»[٤]. وأما الشافعية: فقد قال الشافعي رحمه الله: «وأحب أن لا يزاد في القبر تراب من غيره، وليس بأن يكون فيه تراب من غيره بأس إذا زيد فيه تراب من غيره ارتفع جدا، وإنما أحب أن يشخص على وجه الأرض شبرا أو نحوه، وأحب أن لا يبنى، ولا يجصص؛ فإن ذلك يشبه الزينة والخيلاء، وليس الموت موضع واحد منهما، ولم أر قبور المهاجرين والأنصار مجصصة». ومما يبين مراده بالكراهة هنا؛ ما أورده في نصه الآخر؛ إذ قال: «وأكره أن يبنى على القبر مسجد، وأن يسوى، أو يصلى عليه وهو غير مسوى، أو يصلى إليه، وإن صلى إليه أجزأه وقد أساء، أخبرنا مالك أن رسول الله ﷺ، قال: «قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ

(١) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٢٨٣).

(٢) تفسير القرطبي (١٠/ ٣٧٩) وما بعدها.

(٣) المدخل (٣/ ٢٧٢).

(٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢/ ٣٠٢).

وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، لَا يَبْقَى دِينَانِ بِأَرْضِ الْعَرَبِ». أخرجه مالك (٣٣٢٢).»[١]. وهنا أيضا أطلق الكراهة؛ لكن لا يمكن أن تحمل إلا على التحريم، وكثيرا ما يطلق القدماء لفظ الكراهة ويقصدون به التحريم، وسيأتي بيان ذلك. ويدل على أن مراده التحريم: أنه ساق حديث: «قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى»، وهذا الحديث شديد الدلالة على التحريم. وقال أبو بكر الحصني: «ويسطح القبر بعد أن يعمق، ولا يبنى عليه، ولا يجصص»[٢]. وأما الحنابلة: فقد قال منصور البهوتي: «(ويكره تجصيصه) وتزويقه وتحليته وهو بدعة، (والبناء عليه) لاصقة أولى؛ لقول جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ» رواه مسلم (٩٧٠).»[٣]. قال عبد الرحمن ابن قاسم: «والمراد كراهة التحريم، وهو مراد إطلاق أحمد رحمه الله الكراهة في البناء عليه؛ لما تقدم من نهي النبي ﷺ عن ذلك، والأمر بهدمه، ولأنه من الغلو في القبور الذي يصيرها أوثانا تعبد كما هو الواقع، وقد لعن رسول الله ﷺ، المتخذين عليها المساجد والسرج، وأخبر أن من بنى على قبور الصالحين فهو من شرار الخلق عند الله، ومن ظن أن الأصحاب أرادوا كراهة التنزيه دون التحريم فقد أبعد

---

(١) الأم (١/ ٣١٦) وما بعدها.

(٢) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار (ص: ١٦٤).

(٣) الروض المربع شرح زاد المستقنع (ص: ١٩٠).

النجعة»[١]. وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: «قول المؤلف رحمه الله: (يكره البناء على القبر) إن أراد بالكراهة كراهة التحريم فهذا حق، وإن أراد بذلك كراهة التنزيه فهذا ضعيف، والصواب أن البناء على القبور حرام ولا يجوز»[٢]. وقال الشيخ محمد المختار الشنقيطي: «قال المصنف رحمه الله: (والبناء عليه) أي: أن البناء على القبر محرم؛ لأن النبي ﷺ، نهى عن البناء على القبور ... وقد أجمع العلماء والفقهاء رحمهم الله على اختلاف مذاهبهم من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية؛ على تحريم البناء على القبور، وأن هذا الفعل من كبائر الذنوب، وأنه لا يترك البناء على القبر؛ لما فيه من فتنة الحي وصرفه إلى تعظيم المقبور، وهذا كما هو محل إجماع بين العلماء رحمة الله عليهم فالنص أيضا ثابت عن رسول الله ﷺ، بتحريم البناء على القبر»[٣]. هذا بعض ما قاله العلماء الأعلام، في تحريم البناء على القبور على اختلاف مدارسهم الفقهية، وحتى تكتمل الصورة ننقل نصا نفيسا للعلامة ابن القيم رحمه الله يوضح فيه مراد الأئمة بالكراهة، فيقول رحمه الله: «قلت: وقد غلط كثير من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك، حيث تورع الأئمة عن إطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا

---

(١) حاشية الروض المربع (٣/ ١٢٧).

(٢) تعليقات ابن عثيمين على الكافي لابن قدامة (٢/ ٣٩٠).

(٣) شرح زاد المستقنع (٥/ ٨٦).

لفظ الكراهة، فنفى المتأخرون التحريم عما أطلق عليه الأئمة الكراهة، ثم سهل عليهم لفظ الكراهة وخفت مؤنته عليهم؛ فحمله بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى، وهذا كثير جدا في تصرفاتهم؛ فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة وعلى الأئمة، وقد قال الإمام أحمد في الجمع بين الأختين بملك اليمين: أكرهه، ولا أقول: هو حرام، ومذهبه تحريمه، وإنما تورع عن إطلاق لفظ التحريم لأجل قول عثمان، وقال أبو القاسم عمر بن الحسين الخرقي فيما نقله عن أبي عبد الله: ويكره أن يتوضأ، في آنية الذهب والفضة، ومذهبه: أنه لا يجوز ... وقال في رواية ابنه عبد الله: لا يعجبني أكل ما ذبح للزهرة ولا الكواكب ولا الكنيسة وكل شيء ذبح لغير الله، قال الله عز وجل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٣]. فتأمل كيف قال: (لا يعجبني) فيما نص الله سبحانه على تحريمه»[1]. ويؤكد على هذا أيضا صنيع البخاري رحمه الله، فإنه قد عقد بابا في صحيحه، أسماه: «باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور». أورد فيه حديث عائشة رضي الله عنها في لعن اليهود والنصارى، ولا شك أن اللعن دليل على شدة التحريم، لا على الكراهة. يتضح من ذلك: أن البناء على القبور محرم عند عامة العلماء، ويؤكد على ذلك، عمل الصحابة ومن بعدهم، فإنهم هم أولى الناس بحفظ الشريعة وفهم الدين والائتمار بالأوامر والانتهاء عند

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٧٥).

النواهي، وقد مرت أقوالهم، وعلى تلك الأقوال بنوا أفعالهم، وانظر في حال الصحابة ومن بعدهم، كيف كانوا في مسألة البناء على القبور، قال الشعبي: «رأيت قبور شهداء أحد، جثى مسنمة»[١]، وقال الإمام الشافعي مبينا أحوال أهل زمانه: «وقد رأيت من الولاة من يهدم بمكة ما يبنى فيها، فلم أر الفقهاء يعيبون ذلك»[٢]. وقال أبو الحسن السمهودي: «وإنما أوجب عدم العلم، بعين قبر فاطمة رضي الله عنها وغيرها من السلف، ما كانوا عليه من عدم البناء على القبور وتجصيصها». ويقول: «اعلم أن أكثر الصحابة رضي الله عنهم كما قال المطري ممن توفي في حياة النبي ﷺ، وبعد وفاته مدفونون بالبقيع، وكذلك سادات أهل بيت النبي ﷺ، وسادات التابعين، وفي مدارك عياض، عن مالك: أنه مات بالمدينة من الصحابة نحو عشرة آلاف، وباقيهم تفرقوا في البلدان. وقال المجد: لا شك أن مقبرة البقيع محشوة بالجماء الغفير من سادات الأمة، غير أن اجتناب السلف الصالح من المبالغة في تعظيم القبور وتجصيصها، أفضى إلى انطماس آثار أكثرهم، فلذلك لا يعرف قبر معينين منهم إلا أفرادا معدودة»[٣]. وقال علي القاري: «ودفن بمكة كثير من الصحابة الكرام، أما مقابرهم فغير معروفة كما ذكره الأعلام، حتى قبر خديجة

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢).

(٢) الأم (١/ ٣١٦).

(٣) وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى (٣/ ٩٣) وما بعدها.

رضي الله عنهما، إنما بني على ما وقع لبعضهم من المنام»[1]. هذا هو فعل الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح الذين اتبعوا الدليل، واقتفوا الأثر، ولم يتعلقوا يوما بأهداب القبور، ولم يعظموها، ولم يبنوا عليها بما يفضي إلى تعظيمها والتعلق بها، فإنهم أبعد الناس عن الخرافات والأوهام، وأعرف الناس بأن العاقل لا يتعلق إلا برب العالمين، والذي قد أبطل الوسائط بينه وبين الناس. ومما يؤلم القلب أن الأمر قد آل إلى وضع أشبه ما يكون بالنصارى مع الرهبان؛ فإنه لا سبيل للناس إلى مغفرة الذنوب إلا عن طريقهم، ولا يدخلون الجنة إلا عن طريقهم، أما نحن فنحمد الله الذي من علينا بأن نرجع إليه، ونتوب إليه، وندعوه ونرجوه ونطلبه دون أن نجعل أي وسائط بيننا وبينه، وما في القبور إلا أناس قد أفضوا إلى ما قدموا: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤]، ولا يملكون ضرا ولا نفعا لأنفسهم، فضلا عن أن يملكوه لغيرهم. وأخيرا: تبين من خلال كلام العلماء: أن القول بالتحريم ليس قولا شاذا كما يصوره البعض، وليس قولا ابتدعه الإمام محمد بن عبد الوهاب، ولا ابن تيمية قبله، وقد حرصت على عدم إيراد كلامهما البتة في تقرير المسألة، وإنما أوردت النصوص الشرعية، ثم أتبعتها بكلام الصحابة الكرام، وبهذه النصوص النبوية وبفعل الصحابة تقوم الحجة، وأتبعت ذلك بكلام بعض العلماء على اختلاف مذاهبهم

---

(١) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص: ٤٠٢).

الفقهية، في بيان تحريم ذلك، وجلهم ممن عاشوا قبل ابن تيمية رحمه الله، فلا عزاء لمكابر يكذب على الناس ويلبس عليهم من أجل التشنيع على أئمة المسلمين وصد الناس عنهم، فقد كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب، متبعا للسلف لا مخالفا لهم، وكان معظما للعلماء لا طارحا لكلامهم، وحسبك في بيان هذا أن تقرأ للشيخ نفسه وهو يوضح أنه لا يدعو إلا إلى اتباع الكتاب والسنة وإجماع أهل العلم، يقول رحمه الله: «وأنا أدعو من خالفني إلى أحد أربع: إما إلى كتاب الله، وإما إلى سنة رسوله ﷺ، وإما إلى إجماع أهل العلم»[1]. وقد سئل أبناؤه حسين وعبد الله، عن عقيدته؟ فقالا: «عقيدة الشيخ رحمه الله تعالى التي يدين الله بها، هي عقيدتنا وديننا الذي ندين الله به، وهو عقيدة سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهو اتباع ما دل عليه الدليل من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ، وعرض أقوال العلماء على ذلك، فما وافق كتاب الله وسنة رسوله قبلناه وأفتينا به، وما خالف ذلك رددناه على قائله»[2]. فدعوى أنه أتى بقول شاذ لا يقبله العقل، ولا يصدقه الواقع، فكلام عار عن الدلائل والبينات. وقد رد على ذلك ابنه عبد الله فقال: «وأما مذهبنا، فمذهب الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة، ولا ننكر على أهل المذاهب الأربعة إذا لم يخالف نص الكتاب والسنة، ولا

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٥٥).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢١٩).

إجماع الأمة، ولا قول جمهورها»[١]. وإن كان المخالف وأمثاله ممن لا يصدق كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولا أتباعه، فدونه كلام هذا المستشرق الفرنسي شارل سان برو؛ حيث يقول: «لا بد من التأكيد بأن فكر محمد بن عبد الوهاب لم يشكل فرقة إيديولوجية أو عقائدية جديدة، إنه بالدرجة الأولى دعوة إلى أصول الدين الصحيحة»[٢].

فتبين من هذا أن القول بتحريم البناء على القبور، هو ما دلت عليه النصوص الشرعية، وهو ما يقتضيه العقل السليم النابذ للخرافات والأوهام، وما جاءت الشريعة إلا لتخليص الناس من التعلق بالأوثان والتمسح بخرقهم والبكاء عند عتباتهم، فأعز الله المسلمين بالخلاص من مثل هذا الذل، وعلى هذا كان شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله.

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢٤٥).

(٢) الإسلام: مستقبل السلفية بين الثورة والتغريب (ص: ٢٥٤).

الشبهة: القول ببدعية المولد بدعة وهابية.

من الأمور المقرَّرة في دين الإسلام أن العبادات مبناها على الشرع والاتباع، لا على الهوى والابتداع، فإنَّ الإسلام مبني على أصلين: أحدهما: أن نعبد الله وحده لا شريك له، والثاني أن نعبده بما شرعه على لسان رسوله ﷺ، فالأصل في العبادات المنع والتوقيف. عن علي رضي الله عنه قال: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه». أخرجه أبو داود (١٦٢). وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال مخاطبا الحجر الأسود: «أما والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي ﷺ استلمك ما استلمتك». أخرجه البخاري (١٦٠٥). قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله: «فباستقراء الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله أو أحبَّها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع»[1]. ومن البدع والمحدثات المنتشرة: بدعة الاحتفال بالمولد الذي تقيمه طوائف من الصوفية في الثاني عشر من ربيع الأول من كل عام، وما يصاحب ذلك من المخالفات والمنكرات. ثم جاؤوا بفرية ما أنزل الله بها من سلطان؛ فقد زعموا أن الاحتفال بالمولد أصل من أصول الدين، وأنه من إظهار الفرح والسرور بخير المرسلين والشكر لله رب العالمين، وأن عليه عمل

(١) القواعد النورانية الفقهية (ص: ١١٢).

المسلمين، ثم زعموا أنه لم ينكر ذلك إلا من أطلقوا عليهم لقب الوهابية؛ نسبة لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.

الجواب: قديمًا كان خصوم السلفيين يحبون أن يصفوهم بوصف الحنابلة؛ إذ إنهم وإن نسبوهم إلى إمامٍ كتبَ الله له الذكر الحسن والثناء الجميل في الأمة إلا أنهم بذلك توصلوا إلى الادعاء بأن المنهج السلفي يدافع عن اجتهادات إمامٍ مسبوق بأئمةٍ غيره. وفي الحقيقة: إن المنهج السلفي يدافع عن إجماع الصحابة والتابعين، وعن مجمل إنتاج هؤلاء الأئمة دون أن يقدِّس أيًّا منهم، وإنما ينادي بالتزام قول السلف متى أجمعوا على شيءٍ، وإلى الالتزام بالقدر المشترك بين أقوالهم فيما اختلفوا فيه. ثم جاءت الفرصة لخصوم المنهج السلفي أن ينزلوا به رتبة على إثر الحركة الإصلاحية السلفية الشاملة التي قام بها شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ/ ١٢٦٣-١٣٢٨م) رحمه الله، والتي لا زالت الأمة وعلى رأسها خصوم ابن تيمية تستفيد مِن آثارها المباركة، والتي كان لها بفضل الله أكبر الأثر في أن تستفيق الأمة بعد كبوةٍ عسكريةٍ وفكريةٍ قاصمةٍ؛ فبدا لخصوم السلفية أن ينسبوها لابن تيمية بدلًا مِن الإمام أحمد (١٦٤-٢٤١هـ/ ٧٨٠-٨٥٥م) رحمهما الله، ثم أعادوا الكرَّة مع ظهور حركة شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (١١١٥-١٢٠٦هـ/ ١٧٠٣-١٧٩٢م) رحمه الله، فوجدوا بغيتهم في استعمال وصف الوهابية لكل مسألة لا تروق لهم، فما مِن مسألة يختلفون فيها مع المنهج السلفي إلا

ونسبوها للوهابية، ولعل هذا يتجلى بشكل واضح جدًّا في مسألة الاحتفال بالمولد النبوي؛ فهي مسألة متفق على كونها محدثة، حتى عند من يقول بمشروعيتها، ورغم ذلك يزعم خصوم المنهج السلفي أن القول ببدعية الاحتفال بالمولد بدعة وهابية. ومن أعجب ما يقابلك: أنهم يصورون أن المولد يوم أحدثه من أحدثه قد تلقته الأمة بالقبول، بل ربما جازف بعضهم فعده إجماعا؛ هذا مع أن جل من قال بمشروعية المولد قد اعتمد على رسالة السيوطي رحمه الله وعفا عنه المسماة بحسن المقصد في عمل المولد، وهي رسالة يقرر فيها مشروعية عمل المولد، ويناقش فيها الإمام الفاكهاني المالكي السكندري الذي قال بالبدعية؛ مما يعني أننا أمام مناظرة مصرية خالصة قبل أن يولد الإمام محمد بن عبد الوهاب أصلا. ثانيا: نشأة بدعة المولد: من يتتبع التاريخ الإسلامي يجد أن مثل هذه الاحتفالات لم تكن موجودة عند المسلمين في القرون الأولى التي شهد لها الرسول ﷺ بأنها خير القرون، بل بعد تلك القرون، فإن الأمة كانت في عافية من الوقوع في هذه الموالد المبتدعة التي صارت وكرا للفساد والمفسدين في العالم الإسلامي إلى يومنا هذا، حتى جاءت الدولة الفاطمية الباطنية العبيدية والتي انتسبت إلى فاطمة رضي الله عنها ظلما وعدوانا من أجل أن يكسبوا ود المسلمين، وقد ذكر كثير من المؤرخين أن هؤلاء الفاطميين ينحدرون من أصل يهودي يقال لهم: العبيديون، وهم أبناء عبيد الله بن ميمون بن ديصان المشهور بالقداح، قيل: إنه يهودي، وقيل: إنه مجوسي، فجدهم هو ابن ديصان المعروف بالقداح،

وكان مولى لجعفر بن محمد الصادق، وكان من الأهواز، وأحد مؤسسي مذهب الباطنية، وذلك بالعراق، ثم رحل إلى المغرب، وانتسب في تلك الناحية إلى عقيل بن أبي طالب، وادعى أنه من نسله ونسبه، وقال لأتباعه: أنا عبيد الله بن الحسن بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، فظهرت فتنته بالمغرب. وجمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين حتى القاضي ابن خلكان في تاريخه ذكروا بطلان نسبهم، وكذلك ابن الجوزي وأبو شامة، وغيرهم من أهل العلم بذلك[١]. حتى صنف العلماء في كشف أسرارهم، وهتك أستارهم؛ كالقاضي أبي بكر الباقلاني في كتابه المشهور في كشف أسرارهم وهتك أستارهم، وذكر أنهم من ذرية المجوس، وذكر من مذاهبهم ما بين فيه أنها شر من مذاهب اليهود والنصارى، بل ومن مذاهب الغالية الذين يدعون إلهية علي أو نبوته، فهم أكفر من هؤلاء، وكذلك ذكر القاضي أبو يعلى في كتابه المعتمد[٢] فصلا طويلا في شرح زندقتهم وكفرهم، وكذلك ذكر أبو حامد الغزالي رحمه الله في كتابه الذي سماه فضائل المستظهرية وفضائح الباطنية، قال: «ظاهر مذهبهم الرفض، وباطنه الكفر المحض»[٣]. وكذلك القاضي عبد الجبار بن أحمد وأمثاله من المعتزلة المتشيعة الذين لا يفضلون على علي غيره، بل

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ١١٨). والمنتظم لابن الجوزي (١٢/ ٢٩٩). والروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة (٢/ ٢١٤).

(٢) مختصر المعتمد في أصول الدين (ص: ٤٠٤).

(٣) انظر: فضائح الباطنية، لأبي حامد الغزالي، (ص: ٣٧).

يفسقون من قاتله ولم يتب من قتاله. يجعلون هؤلاء من أكابر المنافقين الزنادقة. فهذه مقالة المعتزلة في حقهم، فكيف تكون مقالة أهل السنة والجماعة؟!»[١] ثالثا: ذكر الموالد التي أحدثها الفاطميون: جاء في خطط المقريزي تحت عنوان: ذكر الأيام التي كان الخلفاء الفاطميون يتخذونها أعيادا ومواسم تتسع بها أحوال الرعية وتكثر معهم، قوله: «وكان للخلفاء الفاطميين في طول السنة أعياد ومواسم، وهي: موسم رأس السنة، وموسم أول العام، ويوم عاشوراء، ومولد النبي ﷺ، ومولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومولد الحسن، ومولد الحسين عليهما السلام، ومولد فاطمة الزهراء عليها السلام، ومولد الخليفة الحاضر، وليلة أول رجب، وليلة نصفه، وليلة أول شعبان، وليلة نصفه، وموسم ليلة رمضان، وغرة رمضان، وسماط رمضان، وليلة الختم، وموسم عيد الفطر، وموسم عيد النحر، وعيد الغدير، وكسوة الشتاء، وكسوة الصيف، وموسم فتح الخليج، ويوم النيروز، ويوم الغطاس، ويوم الميلاد، وخميس العدس، وأيام الركوبات»[٢]. وجاء في صبح الأعشى للقلقشندي في كلام طويل له في جلوسات الخليفة الفاطمي العبيدي الباطني، قال بعد أن ذكر جلوسه في المجلس العام أيام المواكب، وجلوسه ليلة أول رجب، وليلة نصفه، وليلة أول شعبان، وليلة نصفه للقاضي والشهود في ليالي الوفود

(١) انظر: البدع الحولية لعبد الله التويجري (ص: ١٤٢).

(٢) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٢/ ٤٣٦).

الأربع من كل سنة، قال: «الجلوس الثالث: جلوسه في مولد النبي ﷺ، في الثاني عشر من شهر ربيع الأول»[١]. بل كان الفرنسيون لما احتلوا مصر يأمرون بإحياء هذه الموالد والمواسم؛ لما فيها من بدع وخرافات، وخروج عن الشرائع، واجتماع النساء واتباع الشهوات والتلاهي وفعل المحرمات. فقد ذكر الجبرتي في تاريخه: «أن المستعمرين الفرنسيين عندما احتلوا مصر بقيادة نابليون بونابرت انكمش الصوفية وأصحاب الموالد، فقام نابليون وأمرهم بإحيائها ودعمها»[٢]. وقال في مظهر التقديس: «وفيها -أي: سنة ١٢١٣هـ في ربيع الأول- سأل صاري العسكر عن المولد النبوي ولماذا لم يعملوه كعادتهم، فاعتذر الشيخ البكري بتوقف الأحوال وتعطل الأمور وعدم المصروف، فلم يقبل وقال: لا بد من ذلك، وأعطى الشيخ البكري ثلاثمائة ريال فرانسة يستعين بها، فعلقوا حبالا وقناديل، واجتمع الفرنسيس يوم المولد، ولعبوا ودقوا طبولهم وأحرقوا حراقة في الليل وسواريخ تصعد في الهواء ونفوطا»[٣]. رابعا: ذكر أقوال أهل العلم غير أئمة الدعوة في الاحتفال بالمولد النبوي وغيره من الموالد: اتضح مما سبق أن الاحتفال بالمولد النبوي أو غيره من الموالد لم يكن معروفا في القرون الثلاثة الهجرية الأولى

---

(١) صبح الأعشى في صناعة الإنشا (٣/ ٤٩٤).

(٢) عجائب الآثار (٢/ ٣٠٦).

(٣) مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس (ص: ٤٧).

المشهود لأهلها بالخيرية، وإنما أحدثه العبيديون، وقام بنشره في العالم الإسلامي الصوفيون. وفيما يلي ذكر لموقف أهل العلم من غير أئمة الدعوة من هذه البدعة، ملحقين بها أقوال بعض المتأخرين من علماء الأمة، وأقوال بعض أهل العلم من الأزهر:

الشيخ عمر بن علي اللخمي المالكي المشهور بالفاكهاني (٧٣٤هـ) قال: «فإنه تكرر سؤال جماعة من المباركين على الاجتماع الذي يعمله بعض الناس في شهر ربيع الأول ويسمونه المولد، هل له أصل في الشرع، أو هو بدعة وحدث في الدين؟ وقصدوا الجواب عن ذلك مبينا، والإيضاح عنه معينا، فقلت وبالله التوفيق: لا أعلم لهذا المولد أصلا في كتاب ولا سنة، ولا ينقل عمله عن أحد من علماء الأمة، الذين هم القدوة في الدين، المتمسكون بآثار المتقدمين، بل هو بدعة أحدثها البطالون، وشهوة نفس اعتنى بها الأكالون، بدليل أن إذا أدرنا عليه الأحكام الخمسة قلنا: إما أن يكون واجبا، أو مندوبا، أو مباحا، أو مكروها، أو محرما، وهو ليس بواجب إجماعا، ولا مندوبا؛ لأن حقيقة المندوب ما طلبه الشرع من غير ذم على تركه، وهذا لم يأذن فيه الشرع، ولا فعله الصحابة ولا التابعون ولا العلماء المتدينون فيما تعلمت، وهذا جوابي عنه بين يدى الله تعالى إن عنه سئلت، ولا جائز أن يكون مباحا؛ لأن الابتداع في الدين ليس مباحا بإجماع المسلمين، فلم يبق إلا أن يكون مكروها أو حراما... إلى أن قال: هذا مع أن الشهر الذي ولد فيه ﷺ هو ربيع الأول هو بعينه الشهر الذي توفي فيه، فليس الفرح فيه بأولى من

الحزن فيه، وهذا ما علينا أن نقول، ومن الله تعالى نرجو حسن القبول»[1]. وقال ابن الحاج: «فصل في مولد النبي والبدع المحدثة فيه: ومن جملة ما أحدثوه من البدع مع اعتقادهم أن ذلك من أكبر العبادات وإظهار الشعائر ما يفعلونه في شهر ربيع الأول من مولد، وقد احتوى على بدع ومحرمات جملة. فمن ذلك استعمالهم المغاني ومعهم آلات الطرب من الطار المصرصر والشبابة وغير ذلك مما جعلوه آلة للسماع». ثم ذكر رحمه الله بعض المفاسد التي تحدث في شهر ربيع الأول، ثم قال: «فانظر رحمنا الله وإياك إلى مخالفة السنة ما أشنعها وما أقبحها وكيف تجر إلى المحرمات. ألا ترى أنهم خالفوا السنة المطهرة وفعلوا المولد لم يقتصروا على فعله، بل زادوا عليه ما تقدم ذكره من الأباطيل المتعددة، فالسعيد السعيد من شد يده على امتثال الكتاب والسنة والطريق الموصلة إلى ذلك وهي اتباع السلف الماضين رضوان الله عليهم أجمعين؛ لأنهم أعلم بالسنة منا إذ هم أعرف بالمقال وأفقه بالحال. وكذلك الاقتداء بمن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وليحذر من عوائد أهل الوقت وممن يفعل العوائد الرديئة. وهذه المفاسد مركبة على فعل المولد إذا عمل بالسماع، فإن خلا منه وعمل طعاما فقط ونوى به المولد ودعا إليه الإخوان وسلم من كل ما تقدم ذكره فهو بدعة بنفس نيته فقط؛ إذ إن ذلك زيادة في الدين وليس من عمل السلف الماضين، واتباع السلف أولى بل أوجب من أن يزيد نية مخالفة لما كانوا

---

(١) المورد في عمل المولد (ص: ١) وما بعدها.

عليه؛ لأنهم أشد الناس اتباعا لسنة رسول الله ﷺ وتعظيما له ولسنته ﷺ، ولهم قدم السبق في المبادرة إلى ذلك، ولم ينقل عن أحد منهم أنه نوى المولد، ونحن لهم تبع، فيسعنا ما وسعهم. وقد علم أن اتباعهم في المصادر والموارد كما قال الشيخ الإمام أبو طالب المكي رحمه الله في كتابه، وقد جاء في الخبر: «لا تقوم الساعة حتى يصير المعروف منكرا والمنكر معروفا» انتهى. وقد وقع ما قاله عليه الصلاة بسبب ما تقدم ذكره وما سيأتي بعد؛ لأنهم يعتقدون أنهم في طاعة، ومن لا يعمل عملهم يرون أنه مقصر بخيل، فإنا لله وإنا إليه راجعون»[1]. وقال محمد بن عبد السلام خضر القشيري: «فصل في شهر ربيع الأول وبدعة المولد فيه: لا يختص هذا الشهر بصلاة ولا ذكر ولا عبادة ولا نفقة ولا صدقة، ولا هو موسم من مواسم الإسلام كالجمع والأعياد التي رسمها لنا الشارع ﷺ وعلى سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، ففي هذا الشهر ولد ﷺ وفيه توفي، فلماذا يفرحون بميلاده ولا يحزنون لوفاته؟! فاتخاذ مولده موسما والاحتفال به بدعة منكرة ضلالة لم يرد بها شرع ولا عقل، ولو كان في هذا خير فكيف يغفل عنه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسائر الصحابة رضي الله عنهم والتابعين وتابعيهم والأئمة وأتباعهم؟! لا شك أن ما أحدثه إلا المتصوفون الأكالون البطالون أصحاب البدع، وتبع الناس بعضهم بعضا فيه إلا من عصمه الله ووفقه لفهم حقائق دين الإسلام. ثم أي فائدة تعود وأي ثواب في هذه الأموال

---

(١) المدخل (٢/ ٢-١٠).

الباهظة التي تعلق بها هذه التعاليق وتنصب بها هذه السرادقات وتضرب بها الصواريخ؟! وأي رضا لله في اجتماع الرقاصين والرقاصات والمومسات والطبالين والزمارين واللصوص والنشالين والحاوي والقرداتي؟! وأي خير في اجتماع ذوي العمائم الحمراء والخضراء والصفراء والسوداء، أهل الإلحاد في أسماء الله، والشخير والنخير، والصفير بالغابة، والدق بالبارات والكاسات، والشهيق والنعيق، بأح أح يا ابن المرة أم أم أن أن سبا بينها، يا رسول الله يا صاحب الفرح المدا آد يا عم يا عم، اللع اللع، كالقرود؟! ما فائدة هذا كله؟! فائدته سخرية الإفرنج بنا وبديننا، وأخذ صورة هذه الجماعات لأهل أوروبا، فيفهمون أن محمدا ﷺ حاشاه حاشاه كان كذلك هو وأصحابه، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ثم هو خراب ودمار فوق ما فيه الناس من فقر وجوع وجهل وأمراض، فلماذا لا تنفق هذه الأموال الطائلة في تأسيس مصانع يعمل فيها الألوف من العاطلين؟! أو لماذا لا تنفق هذه النفقات الباهظة في إيجاد آلات حربية تقاوم بها أعداء الإسلام والأوطان؟! وكيف سكت العلماء على هذا البلاء والشر بل وأقروه؟! ولماذا سكتت الحكومة الإسلامية على هذه المخازي وهذه النفقات التي ترفع البلاد إلى أعلى عليين؟ فإما أن يزيلوا هذا المنكر، وإما وصمتهم بالجهالة»[1]. وقال الشيخ علي محفوظ تحت عنوان: المواسم التي ينسبونها إلى الشرع وليست منه: «ومن تلك المواسم التي ينسبونها إلى الشرع وليست منه ليلة

(١) السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات (ص: ١٣٨).

الثاني عشر من ربيع الأول، يجتمع لها الناس في المساجد وغيرها، فيهتكون حرمة بيوت الله تعالى، ويسرفون في الوقود فيها، ويرفع القراء أصواتهم بقصائد الغناء التي تثير شهوة الشباب إلى الفسوق والفجور، فتراهم عند ذلك يصيحون بأصوات منكرة، ويحدثون في المساجد ضجة فظيعة، وقد لا يتعرضون في قصائدهم لشيء من خصائص رسول الله ﷺ وأخلاقه الكريمة وأعماله النافعة الجليلة، وفيهم من يشتغل بالأذكار المحرفة، وكل ذلك لم يأذن به الله ورسوله، ولم يعهد عن السلف الصالح، فهو بدعة ضلالة»[1]. وقال الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي مفتي الديار المصرية سابقا وهو يتكلم عن بدعية الموالد وأول من أحدثها: «مما أحدث وكثر السؤال عنه الموالد، فنقول: إن أول من أحدثها بالقاهرة الخلفاء الفاطميون، وأولهم المعز لدين الله، توجه من المغرب إلى مصر في شوال سنة (٣٦١هـ)، فوصل إلى ثغر الإسكندرية في شعبان سنة (٣٦٢هـ)، ودخل القاهرة في ٧ رمضان من تلك السنة، فابتدعوا سنة الموالد: المولد النبوي، ومولد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ومولد السيدة فاطمة الزهراء، ومولد الحسن والحسين، ومولد الخليفة الحاضر. وبقيت هذه الموالد على رسومها إلى أن أبطلها الأفضل بن أمير الجيوش». وقال أيضا: «وفي خلافة الآمر بأحكام الله أعاد الموالد الستة المذكورة بعد أن أبطلها الأفضل وكاد الناس أن ينسونها، وقد استمر عمل الموالد إلى الآن، غير أن الناس

(١) الإبداع في مضار الابتداع (ص: ١٤١).

تركوا بعض الموالد الخمسة وزادوا موالد أخرى، حتى إن الموالد الآن لا تكاد تحصى، وزادوا على ما كان يعمل فيها زمن الفاطميين أشياء، ونقصوا أشياء، وزادوا في أيامها»[1].

شمس الدين أبو العون محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ): قال رحمه الله وهو يتحدث عن بدعية إحياء ليالي معينة لم ينص عليها الشرع كليلة الإسراء والمعراج وليلة المولد وغيرها: «قال الإمام ابن عقيل: أنا أبرأ إلى الله تعالى من جموع أهل زماننا في المساجد والمشاهد ليالي يسمونها إحياء، لعمري إنها لإحياء أهوائهم، وإيقاد شهواتهم. قال صاحب الآداب: وهذا في زمانه الذي بيننا وبينه نحو ثلاثمائة سنة. قال: وما يجري بالشام ومصر والعراق وغيرها من بلاد الإسلام في المواسم من المنكرات في زماننا أضعاف ما كان في زمانه فإنا لله وإنا إليه راجعون. قلت: وهذا الذي قاله ابن مفلح في آدابه في زمانه، وهو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد توفي سنة ثلاث وستين وسبعمائة، فما بالك بعصرنا هذا الذي نحن فيه وهو في المائة الثانية عشر، وقد انطمست معالم الدين، وطفئت إلا من بقايا حفظة الدين، فصارت السنة بدعة، والبدعة شرعة، والعبادة عادة والعادة عبادة؟! فعالمهم عاكف على شهواته، وحاكمهم متماد في غفلاته، وأميرهم لا حلم لديه ولا دين، وغنيهم لا رأفة عنده ولا رحمة للمساكين، وفقيرهم متكبر، وغنيهم متجبر .... فلو رأيت جموع صوفية زماننا وقد أوقدوا النيران، وأحضروا آلات المعازف بالدفوف المجلجلة

---

(١) أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام (ص: ٤٧).

والطبول والنايات والشباب، وقاموا على أقدامهم يرقصون ويتمايلون، لقضيت بأنهم فرقة من بقية أصحاب السامري، وهم على عبادة عجلهم يعكفون»[١]. وقال الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية منكرا هذه الموالد وإقامتها: «ولقد سارت طريقة مدعي التصوف في هذا الزمان، وصارت رسومهم بالأهواء والمعاصي أشبه. انظر إلى الاجتماعات التي يسمونها الموالد، وما يكون فيها من نصب السرادقات وتقديم الخدمات، فقد جذبوا إليها الفقراء، واستخفوا عقول الأغنياء، وصاروا يبذلون فيها الأموال العظيمة، زاعمين أنهم يتقربون بها إلى الله تعالى، ولو طلب منهم بعض هذا المال لمساعدة الجمعيات التي قامت للدعوة إلى الله وهداية الناس، أو معونة المرشدين الذين تصدوا لنشر العلم والفضيلة ومحاربة البدع والرذيلة، أو إعانة منكوب أو إسعاف مصاب لضنوا وبخلوا»[٢]. وقال زين الدين محمد الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١ هـ) عند شرحه لحديث: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَتَّخِذُوهَا قُبُورًا». أخرجه البخاري (١١٨٧)، ومسلم (٧٧٧). الحديث يؤخذ منه أن اجتماع العامة في بعض أضرحة الأولياء في يوم أو شهر مخصوص من السنة، ويقولون: هذا يوم مولد الشيخ، ويأكلون ويشربون وربما يرقصون منهي عنه شرعا، وعلى ولي الشرع ردعهم على ذلك وإنكاره

(١) غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب (٢/ ٣١٤).

(٢) انظر: الإبداع في مضار الابتداع (ص: ٣٢٥) وما بعدها.

عليهم وإبطاله»[١]. وقال شيخ الأزهر أحمد المراغي (١٨٨١-١٩٤٥م) عند تفسير قوله تعالى: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِۦ﴾ [الحج: ٣١]: «ظلمهم لها بالابتداع، إذ يبغونها عوجا بما يزيدون في الدين من البدع المحدثات التي لم يرد بها كتاب ولا سنة، ومستندهم في ذلك تأويلات جدلية ومحاولات للتوفيق بين الدين والفلسفة في الاعتقادات، أو زيادات في العبادات والشعائر كحفل الموالد وترتيلات الجنائز وأذكار المآذن، أو تحريم ما لم يحرمه الله من الطيبات من الرزق، أو تحليل ما حرم الله كبناء المساجد على القبور وإيقاد المصابيح والشموع وغيرها عليها»[٢]. وقال محمد رشيد صاحب المنار (١٢٨٢-١٣٥٤هـ): «أنا أسعى إلى إبطال البدع والخرافات والتقاليد والعادات التي أفسدت العقائد والأخلاق والأعمال، وروجت في المسلمين أسواق الدجل والخرافات، وما تبعها من الفواحش والمنكرات، ولا سيما بدع الموالد، وعبادة القبور والمشاهد، وأكبر مفاسدها اشتراك علماء الأزهر فيها، وسكوت غير المشتركين فيها عن إنكارها؛ فكانوا بذلك قدوة سيئة للعوام، وفتنة منفرة للمتكلمين عن الإسلام، وحجة للكافرين على المسلمين»[٣]. وقال محمد بن عليش (١٢١٧هـ-١٢٩٩هـ) الفقيه المالكي: «من نذر

---

(١) انظر: فيض القدير، للمناوي (٤/ ١٩٩).

(٢) تفسير المراغي (٨/ ١٥٨).

(٣) المنار والأزهر (ص: ٢٥٠).

ذبح عجل يوم المولد لا يلزمه شيء؛ لأن عمل مولد الرسول ﷺ ليس مندوبا، خصوصا إذا اشتمل على مكروه كقراءة بتلحين أو غناء، ولا يسلم في هذا الزمان من ذلك، وما هو أشد منه، والنذر إنما يلزم به ما ندب»[1]. وقال أبو عبد الله محمد الغرناطي المالكي: قال أحمد بن يحيى الونشريسي: «وسئل الأستاذ أبو عبد الله الحفار عن رجل حبس أصل توت على ليلة مولد سيدنا محمد ﷺ ثم مات المحبس، فأراد ولده أن يتملك أصل التوت المذكور، فهل له ذلك أم لا؟ فأجاب: وقفت على السؤال فوقه، وليلة المولد لم يكن السلف الصالح وهم أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم يجتمعون فيها للعبادة، ولا يفعلون فيها زيادة على سائر ليالي السنة؛ لأن النبي ﷺ لا يعظم إلا بالوجه الذي شرع فيه تعظيمه، وتعظيمه من أعظم القرب إلى الله، لكن يتقرب إلى الله جل جلاله بما شرع، والدليل على أن السلف لم يكونوا يزيدون فيها زيادة على سائر الليالي أنهم اختلفوا فيها، فقيل: إنه ﷺ ولد في رمضان، وقيل: في ربيع، واختلف في أي يوم ولد فيه على أربعة أقوال، فلو كانت تلك الليلة التي ولد في صبيحتها تحدث فيها عبادة بولادة خير الخلق ﷺ لكانت معلومة مشهورة لا يقع فيها اختلاف، ولكن لم تشرع زيادة تعظيم»[2]. وقال الإمام الشوكاني: «المولد لم أجد إلى الآن دليلا يدل على ثبوته من كتاب ولا سنة ولا

---

(١) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك (١/ ١٧١).

(٢) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء أفريقية والأندلس والمغرب (٧/ ٩٩).

إجماع ولا قياس ولا استدلال، بل أجمع المسلمون أنه لم يوجد في عصر خير القرون، ولا الذين يلونهم، ولا الذين يلونهم». وقال أيضا: «الحق أكبر من كل أحد، على أنا إذا عولنا على أقوال الرجال، ورجعنا إلى التمسك بأذيال القيل والقال، فليس القائل بالجواز - أي: بجواز المولد - إلا شذوذ من المسلمين». وقال رحمه الله: «وسريان البدع أسرع من سريان النار، لا سيما بدعة المولد، فإن أنفس العامة تشتاق إليها غاية الاشتياق»[1]. وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله (٨٥٢هـ): «وقد أبدى بعضهم للبداءة بالهجرة مناسبة فقال: كانت القضايا التي اتفقت له ويمكن أن يؤرخ بها أربعة: مولده ومبعثه وهجرته ووفاته، فرجح عندهم جعلها من الهجرة لأن المولد والمبعث لا يخلو واحد منهما من النزاع في تعيين السنة، وأما وقت الوفاة فأعرضوا عنه لما توقع بذكره من الأسف عليه، فانحصر في الهجرة»[2]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ): «فلو أن قوما اجتمعوا بعض الليالي على صلاة تطوع من غير أن يتخذوا ذلك عادة راتبة تشبه السنة الراتبة لم يكره. لكن اتخاذه عادة دائرة بدوران الأوقات مكروه؛ لما فيه من تغيير الشريعة وتشبيه غير المشروع بالمشروع. ولو ساغ ذلك لساغ أن يعمل صلاة أخرى وقت الضحى أو بين الظهر والعصر أو تراويح في شعبان أو أذانا في العيدين أو حجا إلى الصخرة ببيت

---

(١) الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني (٢/ ١٠٨٨) وما بعدها.

(٢) فتح الباري (٧/ ٢٦٨).

المقدس، وهذا تغيير لدين الله وتبديل له، وهكذا القول في ليلة المولد وغيرها. والبدع المكروهة ما لم تكن مستحبة في الشريعة وهي أن يشرع ما لم يأذن به الله، فمن جعل شيئا دينا وقربة بلا شرع من الله فهو مبتدع ضال، وهو الذي عناه النبي ﷺ بقوله: «كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». أخرجه مسلم (٨٦٧)»[١]. وقال أيضا: «وأما اتخاذ موسم غير المواسم الشرعية كبعض ليالي شهر ربيع الأول التي يقال: إنها ليلة المولد أو بعض ليالي رجب أو ثامن عشر ذي الحجة أو أول جمعة من رجب أو ثامن شوال الذي يسميه الجهال عيد الأبرار، فإنها من البدع التي لم يستحبها السلف ولم يفعلوها»[٢]. ويقول رحمه الله عن اتخاذ مولد النبي ﷺ عيدا مع اختلاف الناس في مولده: «فإن هذا لم يفعله السلف مع قيام المقتضي له وعدم المانع منه لو كان خيرا. ولو كان هذا خيرا محضا أو راجحا لكان السلف رضي الله عنهم أحق به منا، فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله ﷺ وتعظيما له منا، وهم على الخير أحرص. وإنما كمال محبته وتعظيمه في متابعته وطاعته واتباع أمره، وإحياء سنته باطنا وظاهرا، ونشر ما بعث به، والجهاد على ذلك بالقلب واليد واللسان. فإن هذه طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان»[٣]. وقد أورد بعض

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ١٣٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٩٨).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٢٣).

من يقول بجواز الاحتفال بالمولد بعض النصوص المشتبهة الواردة عن شيخ الإسلام وأراد منها أن يروج لهذه الاحتفالات، فهل شيخ الإسلام يجيز فعلا الاحتفال بالمولد؟!

وللجواب عن ذلك نقول: قال شيخ الإسلام: «فتعظيم المولد واتخاذه موسما قد يفعله بعض الناس، ويكون له فيه أجر عظيم لحسن قصده، وتعظيمه لرسول الله ﷺ، كما قدمته لك أنه يحسن من بعض الناس ما يستقبح من المؤمن المسدد»[1]. فهذا هو النص الذي يستدل به من يثير هذه الشبهة، وشيخ الإسلام إنما يقول ذلك في حق من فعله جاهلا، قال الشيخ ابن باز: «والشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله ممن ينكر ذلك الاحتفال بذكرى المولد النبوي ويرى أنه بدعة. لكنه في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم ذكر في حق من فعله جاهلا، ولا ينبغي لأحد أن يغتر بمن فعله من الناس أو حبذ فعله أو دعا إليه... لأن الحجة ليست في أقوال الرجال، وإنما الحجة فيما قال الله سبحانه أو قاله رسوله ﷺ أو أجمع عليه سلف الأمة»[2]. ثم هذا الكلام المجمل لشيخ الإسلام مفسر بكلامه في مواضع أخرى، مثل قوله رحمه الله: «سائر الأعياد والمواسم المبتدعة من المنكرات المكروهات، سواء بلغت الكراهة التحريم أو لم تبلغه»، وقوله: «ما أحدث من المواسم والأعياد فهو منكر وإن لم يكن فيه مشابهة لأهل الكتاب»، وقوله أيضا: «من ندب إلى

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٢٦).

(٢) مجموع فتاوى الشيخ عبد العزيز بن باز (٩/ ٢١١).

شيء يتقرب به إلى الله أو أوجبه بقوله أو فعله من غير أن يشرعه الله فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذه شريكا لله، شرع له من الدين ما لم يأذن به الله»[1]. والحاصل من هذه النقول وغيرها كثير مما تركناه خشية الإطالة أن المجوزين للمولد هم شذوذ بالنسبة للمانعين، وأن القول ببدعيته هو قول السلف، وقول جماهير علماء الأئمة، فلم ينفرد به علماء الدعوة، ولم يكن من بدعهم، بل هو القول الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وأفتى به علماء الأمة قبل علماء الدعوة وبعدهم. فإذا عرفنا بعد ذلك أنه من ذرائع المنكرات، وأنه باب من أبواب الشرك بالله، والغلو في النبي ﷺ؛ فهو ممنوع منه بالاتفاق.

(١) انظر هذه الأقوال وغيرها كثير من كلام شيخ الإسلام في: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٢) وما بعدها.

الشبهة: الأرواح جوالة سياحة في ملكوت الله تحضر مجالس الخير.

قال محمد بن العلوي المالكي المناوئ لدعوة الإمام: «نعم، إننا نعتقد أنه ﷺ حيٌّ حياة برزخية كاملة لائقة بمقامه، وبمقتضى تلك الحياة الكاملة العليا تكون روحه جوالة سياحة في ملكوت الله سبحانه وتعالى، ويمكن أن تحضر مجالس الخير ومشاهد النور والعلم، وكذا أرواح خلص المؤمنين من أتباعه»[1].

الجواب: العجب أن يُربط هذا الخيال أو غيره بالنصوص الثابتة، ويربط الواقع في الموالد ومجالس الحضرة وغيرها من الواقع البدعي وما ارتبط به بالنصوص الشريفة التي تعظِّم الاتباع وتمنع الابتداع، والمتأمل للنصوص الصحيحة الثابتة يجد عكس الدعاوى المتخيَّلة والدجل المفترى. فهل جاء في نصٍّ ثابت حضورُ النبي ﷺ زمانًا ومكانًا، أم أنه من مخيلات العقول والهوى؟! وهل النصوص الواردة في فضل الصلاة والسلام على نبينا ﷺ تحتمل هذه الدعوى الغيبية باستلزام حضوره لمجالس الصلاة عليه ﷺ؟! وفي نقاط مختصرة نجمل القول: أولًا: النصوص الدالة على فضل الصلاة والسلام عليه ﷺ، وأنه يردُّ الله عليه روحه؛ هل تقتضي أنَّ رد الروح حقيقي من جنس حياة البشر في الدنيا قبل الموت، أو أنها حياة برزخية مغايرة لها؟ الجواب: إن ردَّ الروح إلى البدن وعودها إلى الجسد بعد الموت لا

---

(١) حول الاحتفال بالمولد النبوي الشريف (ص: ٤٠).

يقتضي استمرارها فيه، ولا يستلزم حياة أخرى قبل يوم النشور نظير الحياة المعهودة في الدنيا، بل إعادة الروح إلى الجسد في البرزخ إعادة برزخية، لا تزيل عن الميت اسم الموت. ويشهد لذلك ما ثبت في حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطويل المشهور في عذاب القبر ونعيمه في شأن الميت وحاله أنَّ روحه تُعاد إلى جسده، مع العلم بأنها غير مستمرة فيه، وأن هذه الإعادة ليست مستلزِمة لإثبات حياة مزيلة لاسم الموت، بل هي حياة برزخية؛ وإثبات بعض أنواع الموت لا ينافي الحياة، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان إذا استيقظ من النوم قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَمَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ». أخرجه البخاري (٦٣١٢).»[1].

ويشهد لذلك أيضًا قوله ﷺ: «أَكْثِرُوا مِنْ الصَّلَاةِ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ»، قالوا: يا رسول الله، كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أَرِمْتَ؟! فقال ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَى الْأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ لُحُومَ الْأَنْبِيَاءِ». أخرجه أحمد (١٦١٦٢)، وأبو داود (١٠٤٧). ثانيًا: إذا قلنا: إن رسول الله ﷺ يحضر، فهل يحضر بروحه أو بجسده؟ فهذا السؤال يوجه إلى من قال: إن النبي ﷺ يحضر الموالد، ويحضر للمصلي إذا قال المصلي: السلام عليك أيها النبي، ويقال له أيضًا: أي حضور تقصد؟ هل يحضر ﷺ بروحه أو بجسده؟ وما الدليل على تعيين حضوره الروحي أو الجسدي؟ فإذا كان الحضور بالجسد، فهذا كما يقول بعضهم جرأة على مقام رسول الله ﷺ والحكم على جسده

(١) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي (ص: ٢٢٣).

الشريف بما لا يعتقده إلا ملحد مفتر؛ يقول محمد بن علوي المالكي: «بعض الناس يظن ظنًّا باطلًا، لا أصل له عند أهل العلم فيما أعلم، بل عند أجهل الناس ممن يحضر المولد ويقوم مع القائمين، وذلك الظن السيئ هو أن الناس يقومون معتقدين أنَّ النبي ﷺ يدخل إلى المجلس في تلك اللحظة بجسده الشريف، ويزيد سوء الظن ببعضهم فيرى البخور والطيب له، وأن الماء في وسط المجلس ليشرب منه، ولكن هذه الظنون لا تخطر ببال عاقل من المسلمين، وإننا نبرأ إلى الله من كل ذلك؛ لما في ذلك من الجراءة على مقام رسول الله ﷺ والحكم على جسده الشريف بما لا يعتقده إلا ملحد مفتر، وأمور البرزخ لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى. والنبي ﷺ أعلى من ذلك وأكمل وأجل من أن يقال في حقه: إنه يخرج من قبره ويحضر بجسده في مجلس كذا في ساعة كذا. أقول: هذا افتراء محض، وفيه من الجراءة والوقاحة والقباحة ما لا يصدر إلا من مبغض حاقد أو جاهل معاند». فتعيَّنَ أنهم يريدون أن روحه ﷺ تحضر الاحتفال، وهذا يقرُّ به محمد بن علوي المالكي فيقول: «إننا نعتقد أنه ﷺ حيٌّ حياة برزخية كاملة لائقة بمقامه، وبمقتضى تلك الحياة الكاملة العليا تكون روحه جوالة سياحة في ملكوت الله سبحانه وتعالى، ويمكن أن تحضر مجالس الخير ومشاهد النور والعلم، وكذا أرواح خلص المؤمنين من أتباعه»[1]. فيقال له ولهم: إثبات مثل هذا يحتاج إلى دليل من الكتاب أو السنة، ولا دليل على ذلك، فأما التخرُّص واتباع الظنِّ

(١) حول الاحتفال بالمولد النبوي الشريف (ص: ٤٠) وما بعدها.

فليس بدليل، لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا﴾ [النجم: ٢٨]، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ». أخرجه البخاري (٦٠٦٤). وأما قولهم: إن روح النبي ﷺ يمكن أن تحضر مجالس الخير ومشاهدة النور والعلم، وكذلك أرواح خلص المؤمنين من أتباعه: فالجواب أن يقال: هذا من شطحات الصوفية وأتباعهم، والعاقل ينزه نفسه عن الإصغاء إلى هذه الشطحات والدعاوي الباطلة. وقد قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ﴾ [الزمر: ٤٢]، فالأنفس المرسلة هي أنفس الأحياء، وهي التي تجول مع أصحابها فيما شاءوا من الأرض، وأما الأنفس التي قد أمسكها الله تعالى وهي أنفس الموتى فهذه لا يعلم بحالها إلا الله تعالى، ومن زعم أنها أو بعضها يجول ويسبح في ملكوت الله تعالى فقد تكلَّف ما لا علم له به، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٦][1]. ثالثًا: إن أحاديث ردِّ السلام غاية ما فيها أن روح النبي ﷺ تُرَدُّ لرد السلام، لا أنها مستقرة باقية في جسده كل وقت وحين، فضلًا عن أن يكون النبي ﷺ حاضرًا لمجالس الناس زمانًا ومكانًا، فالأحاديث الصحيحة فرَّقت بين تسليم البعيد على النبي ﷺ وتسليم القريب. وبيَّنت أن النبي ﷺ يسمع سلام القريب، ويُبَلَّغُ سلام البعيد. ومن

(١) انظر: الرد القوي، للشيخ حمود التويجري (ص: ٢١٠).

ذلك: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ.». أخرجه أبو داود (٢٠٤١). وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الأَرْضِ يُبَلِّغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلامَ». أخرجه أحمد (٣٦٦٦). وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، وَلَا تَجْعَلُوا قَبْرِي عِيدًا، وَصَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ». أخرجه أحمد (٨٨٠٤)، وأبو داود (٢٠٤٢). فالرسول ﷺ في قبره، والذي يزعمونه من أن الرسول ﷺ يحضر مجالسهم والحضرة والموالد زورٌ ودجل، وإلا لما كان لإبلاغ الذين يبلغونه السلام حاجة. فهذه الأدلة وغيرها فيها ردٌّ على من توهَّم أن النبي ﷺ يكون حاضرًا مع ذاكره في كل مقام يذكر فيه بروحه الشريفة؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمه هذا المتكلف القائل بغير علم لكان النبي ﷺ يسمع سلام الذين يسلمون عليه في الأقطار البعيدة والقريبة، ولا يحتاج إلى التبليغ من الملائكة[1]. ومقصوده ﷺ بقوله: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ». بيان حياته، وأنه يسمع السلام من القريب، وإذا صُلي وسُلِّم عليه مِن بعيد بُلِّغ ذلك[2]. وهذا السلام مشروع لمن كان يدخل الحجرة، وهو القريب الذي يردُّ النبي ﷺ

(١) الرد القوي (ص: ٢٠٩) وما بعدها.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٤٢)، ومجموع الفتاوى (٢٧/ ١٦)، وقاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق (ص: ٥٧).

على صاحبه. وأما السلام المطلق الذي يفعل خارج الحجرة وفي كل مكان فهو مثل السلام عليه في الصلاة، وذلك مثل الصلاة عليه، والله هو الذي يصلي عشرًا على من يصلي عليه مرة، ويسلم عشرًا على من يسلم عليه مرة. فهذا هو الذي أُمر به المسلمون خصوصًا للنبي ﷺ بخلاف السلام عليه عند قبره؛ فإن هذا قدر مشترك بينه وبين جميع المؤمنين، فإن كل مؤمن يسلم عليه عند قبره كما يسلم عليه في الحياة عند اللقاء. وأما الصلاة والسلام في كل مكان وفي الصلاة على التعيين فهذا إنما أمر به في حق النبي ﷺ، فهو الذي أمِر العباد أن يصلوا عليه ويسلموا تسليمًا[1]. رابعًا: إذا كان النبي ﷺ تردُّ عليه روحه ويَرُدُّ، فأين النصوص الثابتة الدالة على حضوره زمانًا ومكانًا؟ ذلك أن من المعلوم أن حضور النبي ﷺ إن كان فهو من الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ويجب أن يُقتصر فيه على مَورِد النص، ولا يُتعدى ويسترسل مع اللوازم البعيدة بلا برهان. ومع هذا أيضًا يقال: إن رُوحَ النبي ﷺ في أعلى عليين؛ لكونِه أفضل الخلق، وأعطاه الله الوسيلة، وهي أعلى منزلةٍ في الجنَّة. وكما في الحديث السابق: «مَا مِنْ رَجُلٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ»، فهذا يدل على أن روحه ﷺ ليست في جسده دائمًا، بل هي في أعلى عليين، ولها اتصال بجسده أحيانًا[2]. خامسًا: هل الخطاب بـ«أيها النبي» وكاف الخطاب في التحيات بلفظ:

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٢٤).

(٢) انظر: الرد على البردة لأبي بطين (ص: ٥٠)، والضياء الشارق لابن سحمان (ص: ٦٢٨).

«السلام عليكَ» يستلزم أن يكون موجودًا ليسمع النداء؟ لا يستلزم ذلك وجود النبي ﷺ جسدًا أو روحًا، وذلك أن الأدلة الثابتة قد دلت على أن النبي ﷺ يسمع عبر الملائكة المبلِّغة، وقد مرَّ بعضها، فحاله كمن يرسل خطابًا إلى غيره بضمائر المخاطبة، وفيها السؤال عن حاله، كأنه موجود يسمعه ويشاهده، وقد علم يقينًا أنه لا يسمعه أو يراه زمن إنشاء الرسالة. وختامًا فإن هذه الدعوى لا أساس لها، وإنما هي من نسج الخيال الصوفي، يُلبَّس به على العوام في قالب وعظي مُهيج للمشاعر، بلا تأصيل صحيح، ولا فهم منضبط بضوابط الكتاب والسنة الصحيحة. ولو أن الإنسان أعطى النفس هواها ومناها، وبنى عليها أحكامًا وفضائل، لكان مآل أمره ونتاجه نسج ديانة جديدة وتخيل عقائد فاسدة ما أنزل الله بها من سلطان.

الشبهة: تلقي علماء الأمة البردة بالقبول وانفرد علماء نجد بنقدها.

قصيدة البردة هي أحد أشهر القصائد في مدح النبي ﷺ، كتبها محمد بن سعيد البوصيري في القرن السابع الهجري، وهي قصيدة عذبة رائقة البناء اللغوي والإيقاع الشعري، ولذلك استعذبها كثير من العلماء والأدباء والشعراء، إلا أنها تضمَّنت غلوًّا في مدح النبي ﷺ، وفيها أبيات مآلها الشرك الصريح بالله عز وجل، ولذلك نبَّه العلماء والمصلحون بعد دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على الغلو الواقع في أبياتها من باب النصيحة لعموم المسلمين. وقد شرح البردة عدد من المتأخِّرين، وغالوا فيها جدًّا حتى زعم بعض شرَّاح البردة أن لكل بيت من أبياتها فائدةً متعدية؛ فبعضها أمان من الفقر، وبعضها أمان من الطاعون[1]. ومن جملة غلو المتأخرين في تقديس البردة ما جاء في شرح البردة المسمى عصيدة الشهدة: «ثم اعلم أنه يلزم في قراءتها على الوجه المرضي شروط لتكون مؤثرة فيما قرئت له، أولها: التوضؤ، وثانيها: استقبال القبلة»[2].

وأما الغلو الوارد في البردة الذي انتقده أهل العلم فيتمثل في جملة من الاستغاثات بالنبي ﷺ، والزعم بأن الدنيا وضرتها الآخرة من بعض جوده، من جنس قول النصارى في

---

(١) مقدمة محقق ديوان البوصيري (ص: ٢٩).

(٢) عصيدة الشهدة شرح البردة (ص: ٤٠).

المسيح عليه السلام، ومساواته بمقام الألوهية، وبأن علم اللوح والقلم من بعض علومه، وغير ذلك من الأبيات التي ترفع رتبته ﷺ إلى الحد المنهي عنه، وتوقع صاحبها في الشرك بالله عز وجل[1]. ومن أعظم الشبه التي يوردها المخالفون تجاه البردة: زعمهم أن أول من نقدها وعابها هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ثم أبناؤه وتلاميذه من النجديين، وبعض علماء الإصلاح من بعدهم تقليدا لهم، ثم يزعمون أن البردة متلقاة بالقبول لدى المتأخرين، وتعددت شروحاتها من الأئمة الأعلام كابن هشام الأنصاري والقسطلاني وابن حجر الهيتمي والبيجوري وغيرهم، ويجعلون ذلك حجة شرعية على قبول ما فيها.

الجواب: فيما يلي مناقشة كل دعوى في مطلب مستقل، والرد على شبهة أن من ينكر أبيات الغلو في البردة يكفر العلماء الذين شرحوها أو أقروا بما فيها، وشبهة أن من ينتقد تلك الأبيات ليس عنده ذائقة لغوية أدبية: **أولا: مناقشة دعوى أن أول من انتقد البردة هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب**: القول بأن الشيخ محمد بن عبد الوهاب هو أول من تعرض للبردة بالنقد قصور في البحث العلمي، بل سبقه إمام من أئمة المسلمين لا غبار على علمه وفضله،

---

(١) وإن كانت بعض الأبيات لها تأويل ذكره بعض الشراح، مثل قوله: (يا أكرم الخلق من لي ألوذ به) في أن الخطاب عن يوم القيامة يوم يهرع الناس إلى الأنبياء، ويقول كل نبي: نفسي نفسي، ثم يشفع لهم النبي ﷺ، لكن إن سلِم لهم التأويل في بيتٍ فلن يسلم لهم في بقية الأبيات الصريحة، ويبقى الإيهام في الخطاب منهيًّا عنه، والنصوص النبوية الناهية عن الإيهام في الخطاب كثيرة.

ألا وهو شيخ الإسلام ابن تيمية. وسوف نورد نقد ابن تيمية لها، ثم نعقبه ببعض العلماء غير النجديين ممن تناولوها بالنقد. نقد شيخ الإسلام ابن تيمية: لم تأخذ البردة شهرتها الكافية في عصر ابن تيمية، إذ إن البوصيري توفي في حياة شيخ الإسلام، وأخذت شهرتها بعد ذلك. وقد عقد شيخ الإسلام في كتابه الاستغاثة فصلا كاملا عن الغلاة في مقام النبي ﷺ من طائفة البكري، وذكر غلاة معاصريه دون أن يسميهم، ومن بينهم صاحب البردة. قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وقد حدثني بعض الثقات عن هذا الشخص أنه كان يقول: إن النبي ﷺ علِم مفاتيح الغيب التي قال فيها النبي ﷺ: «خَمْسٌ لا يَعْلَمُهَا إِلَّا الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ﴾ [لقمان: ٣٤]». أخرجه البخاري (٤٦٩٧). وأظنه ذكر عنه أنه قال: علمها بعد أن أخبر أنه لا يعلمها إلا الله. وآخر من جنسه يباشر التدريس وينسب إليه الفتيا كان يقول: إن النبي ﷺ يعلم ما يعلمه الله، ويقدر على ما يقدر عليه الله، وأن السر انتقل بعده إلى الحسن، ثم انتقل في ذرية الحسن إلى الشيخ أبي الحسن الشاذلي، وقالوا: هذا مقام القطب الغوث الفرد الجامع. وكان شيخ آخر معظم عند أتباعه يدعي هذه المنزلة ويقول: إنه المهدي الذي بشر به النبي ﷺ، وأنه يزوج عيسى بابنته، وأن نواصي الملوك والأولياء بيده، يولي من يشاء ويعزل من يشاء، وأن الرب يناجيه دائما، وأنه هو الذي يمد حملة العرش وحيتان البحر، وقد عزرته تعزيرا بليغا في يوم مشهود بحضرة من أهل المسجد الجامع يوم

الجمعة بالقاهرة، فعرفه الناس، وانكسر بسببه أشباهه من الدجاجلة. من هؤلاء من يقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝٨ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٨-٩] إن الرسول هو الذي يسبح بكرة وأصيلا. ومنهم من يقول: أسقط الربوبية وقل في الرسول ما شئت:

دع ما ادعته النصارى في نبيهم واحكم بما شئت مدحا فيه واحتكم»[1].

ووجه الملحظ والنكتة هاهنا: أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وضع أبيات البوصيري في معرض كلامه عن غلاة المبتدعة. وكان من أجوبة بعض المعاصرين لما وقف على كلام ابن تيمية السابق: أن ابن تيمية انتقد هذه الأبيات فقط، ولم ينتقد الأبيات الأخرى التي انتقدتها النجدية. وهذا الاعتراض من أعجب الاعتراضات، فإن ابن تيمية نقد أخف الأبيات التي انتقدها النجدية، وجعل صاحبها من الغلاة بسببها، فكيف بغيرها من الأبيات التي تحتوي على استغاثات وادعاء علم الغيب، ومساواة مقام النبوة بالألوهية؟! وأما الأبيات الأخرى التي تحتوي على استغاثة فقد انتقد ابن تيمية جنسها عند الصرصري وغيره، فليس بحاجة أن يعيد كلامه مرة أخرى. ثم يقال: إن البوصيري توفي سنة ٦٩٦هـ، أي: في حياة ابن تيمية، ولم تكن البردة قد اشتهرت بنفس سياق شهرتها المعروفة في المتأخرين من إسباغ الحالة الطقوسية عليها، ولا إنشادها للتبرك، ولا أخذت حيزا كبيرا

(١) الاستغاثة والرد على البكري (ص: ٢٠٧) وما بعدها.

تعم به البلوى بحيث يبرر إفرادها بالكلام المفصل، وإنما يعرف تقرير ابن تيمية بالقياس على منهجه وأصوله. وقد نقد البردة أيضا علماء لا ينتسبون للدعوة النجدية، منهم: محمد بن علي الشوكاني، قال رحمه الله: «فانظر رحمك الله تعالى ما وقع من كثير من هذه الأمة من الغلو المنهي عنه المخالف لما في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ كما يقوله صاحب البردة رحمه الله:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به سواك عند حلول الحادث العمم

فانظر كيف نفى كل ملاذ ما عدا عبد الله ورسوله ﷺ، وغفل عن ذكر ربه ورب رسول الله ﷺ، إنا لله وإنا إليه راجعون. وهذا باب واسع، قد تلاعب الشيطان بجماعة من أهل الإسلام حتى ترقوا إلى خطاب غير الأنبياء بمثل هذا الخطاب، ودخلوا من الشرك في أبواب بكثير من الأسباب. ومن ذلك قول من يقول مخاطبا لابن عجيل:

هات لي منك يا ابن موسى إغاثة عاجلا في سيرها حثاثة

فهذا محض الاستغاثه التي لا تصلح لغير الله، لا لميت من الأموات قد صار تحت أطباق الثرى من مئات السنين. وقد وقع في البردة والهمزية شيء كثير من هذا الجنس، ووقع أيضا لمن تصدى لمدح نبينا محمد ﷺ ولمدح الصالحين والأئمة الهادين ما لا يأتي عليه الحصر، ولا يتعلق بالاستكثار منه فائدة، فليس المراد إلا التنبيه والتحذير لمن كان له قلب

أو ألقى السمع وهو شهيد»[1]. وإسماعيل بن عبد الغني بن ولي الله الدهلوي الحنفي: أشار الدهلوي إلى غلو قصائد المديح عند المتأخرين بشكل عام، وما تتضمنه من نسبة علم الغيب إلى النبي ﷺ، وإن لم يذكر قصيدة البردة باسمها، ولكن اللبيب تكفيه الإشارة. فبعد أن ذكر الدهلوي حديث الجارية التي قالت: وفينا نبي يعلم ما في غد، وقول النبي ﷺ لها: «دعي هذه، وقولي بالذي كنت تقولين»، قال تعليقا: «وقد دل هذا الحديث على أنه لا يصح أن يعتقد الإنسان في نبي أو ولي وإمام أو شهيد أنه يعلم الغيب، حتى لا يصح هذا الاعتقاد في حضرة الرسول ﷺ، ولا يصح أن يمدح بذلك في شعر أو كلام أو خطبة، أما ما اعتاده الشعراء من المبالغة والإسراف في مدح الرسول ﷺ أو غيره من الأنبياء والأولياء والصلحاء والمشايخ أو الأساتذة، فتخطوا في ذلك حدود الشرع، ونعتوهم في بعض الأحيان بما يليق بالله تعالى، فإذا عورضوا قالوا: إن الشعر جماله المبالغة، وكل شعر تجرد عن المبالغة فهو بالنشر أشبه منه بالشعر، ولكن لا يصح هذا الاعتذار، فإن النبي ﷺ نهى جواري الأنصار عن أن ينشدن شعرا نسب إليه في علم الغيب، فما ظنك بعاقل يقول مثل هذا الشعر أو يستحسنه؟! أخرج البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت: «من أخبرك أن محمدا ﷺ يعلم الخمس التي قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] فقد أعظم الفرية». أخرجه البخاري (٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧). وهذه الخمس هي التي ذكرها

(١) الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد (ص: ٥٩) وما بعدها.

الله في آخر سورة لقمان، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾. عن أم العلاء قالت: قال رسول الله ﷺ: «وَاللهِ لَا أَدْرِي، وَأَنَا رَسُولُ اللهِ مَا يُفْعَلُ بِي، وَلَا بِكُمْ». أخرجه البخاري (٧٠١٨).»[1]. وقال محمود شكري الآلوسي الحنفي: «وأما ما انتقده أهل العلم والدين على كلام البوصيري فكثير جدا، من ذلك قوله:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به سواك عند حلول الحادث العمم

ومن ذلك قول البوصيري أيضا في قصيدته البردة في شأن معجزات النبي ﷺ:

لو ناسبت قدره آياته عظما أحيا اسمه حين يدعى دارس الرمم

ثم قال بعدما نقل كلام الشراح: «ولا يخفى ما في هذا الكلام من الغلو، فإن من جملة آياته ﷺ القرآن العظيم الشأن، وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وهو الكتاب الذي أنزله نورا وجعله مهيمنا على كل كتاب، وهو الكتاب الذي أنزله وفضله على كل حديث قصه، وجعله فرقانا فرق به بين الحلال والحرام، وقرآنا أعرب به عن شرائع الأحكام، وكتابا فصله لعباده تفصيلا، ووحيا أنزله على نبيه محمد ﷺ تنزيلا، وجعله نورا يهتدى به من ظلم الضلالة والجهالة باتباعه، وشفاء لمن أنصت بفهم التصديق إلى استماعه، وميزان قسط لا يحيف عن الحق لسانه، ونور هدى لا يطفأ عن

(١) رسالة تقوية الإيمان (ص: ١٠٨).

الشاهدين برهانه، وعلم نجاة لا يضل من أم قصد سنته، ولا تنال أيدي الهلكات من تعلق بعروة عصمته، وكيف يحل لمسلم أن يقول: إن القرآن لا يناسب قدر النبي ﷺ، بل هو منحط عن قدره؟! وهو كلام الله، وكلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود. ثم نقل عن كتاب غرائب الاغتراب أن مما جرى البحث عنه بيت البوصيري هذا، وهو مشكل وأمر معضل، فإن مقتضى «لو» وكون القرآن داخلا في آياته ﷺ أن لا يكون القرآن العظيم مناسبا قدره عليه أفضل الصلاة وأكمل التسليم، وذلك مما لا يكاد يقال، لما أن القرآن كلام الملك المتعال». إلى أن قال: «وأنا أقول الآن مستعينا بالملك المنان: قد ظفرت بنحو ما ذكرته في مختصر شرح المرزوقي للقصيدة، ونصه بعد كلام في هذا البيت: قال الشارح: لم يزل الناس يعترضون هذا البيت لاقتضائه أن ليس فيما أعطيه ﷺ من الآيات ما يناسب قدره، لأن «لو» حرف امتناع لامتناع، أي: امتنعت الخاصة المذكورة لامتناع أن يناسب قدره العظيم شيء من آياته ﷺ، وهذا باطل؛ فإن من آياته القرآن العظيم، وهو كلام الله تعالى، والكلام صفة، وشرف الصفة بشرف الموصوف»[1]. ويستفاد من كلام الآلوسي أن صاحب غرائب الاغتراب وهو الآلوسي الكبير صاحب تفسير روح المعاني استشكل أيضا أبياتا من البردة، ونقل عن شرح المرزوقي اتفاق الناس على الاعتراض على هذا البيت بقوله: «لم يزل الناس يعترضون على هذا البيت». وكذلك الشيخ عبد الله الغماري

(١) غاية الأماني في الرد على النبهاني (٢/ ٤٢٤) وما بعدها.

الصوفي الأشعري، والشيخ عبد الله من أعمدة مشايخ الصوفية المتأخرين، وهو أحد المراجع التي لا يستهان بها، وهو شيخ الدكتور علي جمعة وغيره من المعاصرين. قال الشيخ عبد الله الغماري:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم

في هذا مبالغة لا دليل لها، ويظهر أن الناظم استند في الشطر الأول من البيت إلى حديث جابر: «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر» وهو حديث طويل جاء فيه: أن الله خلق من نوره ﷺ العرش والكرسي والملائكة وجميع المخلوقات، وقد ذكره بطوله ابن العربي الحاتمي في كتاب تلقيح الأذهان ومفتاح معرفة الإنسان والديار بكري في تاريخ الخميس من تاريخ أنفس نفيس في السيرة. وقال السيوطي في الحاوي: إنه غير ثابت. وهو تساهل قبيح، بل الحديث ظاهر الوضع واضح النكارة، وفيه نفس صوفي حيث يذكر مقام الهيبة ومقام الخشية، إلى آخر مصطلحات الصوفية. والعجيب أن السيوطي عزاه إلى عبد الرزاق مع أنه لا يوجد في مصنفه، ولا تفسيره، ولا جامعه. وأعجب من هذا أن بعض الشناقطة صدق هذا العزو المخطئ، فركب له إسنادا من عبد الرزاق إلى جابر، ويعلم الله أن هذا كله لا أصل له... إلى أن قال: والشطر الثاني من البيت لعل الناظم استند فيه إلى حديث اختصام الملأ الأعلى الذي رواه أحمد.. لكنه لا يفيد ما ادعاه الناظم من أن علم اللوح

والقلم من بعض علوم النبي ﷺ، ففي هذه الدعوى مبالغة ليس عليها دليل. وقد أصلحت هذا البيت بقولي:

فإن جودك في الدنيا وضرتها وفي كتابك علم اللوح والقلم

والمقصود أن الغلو في المدح مذموم لقوله تعالى: ﴿لَا تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]، وأيضا فإن مادح النبي ﷺ بأمر لم يثبت عنه يكون كاذبا عليه، فيدخل في وعيد: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». أخرجه البخاري (١٠٨)، ومسلم (٢). وليست الفضائل النبوية مما يتساهل فيها برواية الضعيف ونحوه لتعلقها بصاحب الشريعة». وقال: «ويقولون أيضا: كان جبريل خادما للنبي ﷺ، وهذه قلة أدب في حق رسول عظيم، قد فضله بعض العلماء على النبي ﷺ، والواجب أن يكون كلام المسلم عن الأنبياء والملائكة في غاية الاحترام، ولا يأتي بكلمة فيها جفوة أو نقص، مثل هذه الكلمة، ومثل قول صاحب البردة:

وقدمتك جميع الأنبياء بها والرسل تقديم مخدوم على خدم

وهذا قبيح، والأنبياء إخوة، ليس فيهم خادم ومخدوم، والنبي ﷺ يقول: «الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ; أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ». أخرجه البخاري (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥).»[1].

ثانيا: مناقشة دعوى تلقي البردة بالقبول في المتأخرين: رغم ما أوردناه من نقد علماء غير نجديين، ونقد شيوخ من الصوفية لبعض أبيات البردة وتقريرهم أن بها غلوا، يبقى

(١) ملحق البردة (ص: ٧) وما بعدها.

استشكال عند المعارض وهو أن كل هؤلاء من المتأخرين جدا بعد القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري، أي: بعد دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فاحتمال التأثر بدعوته وارد. ويبقى السؤال مطروحا: هل هناك عالم تعقب البردة قبل القرون الحديثة؟ أليس هذا معناه تلقيها بالقبول في زمن الفحول؟! ولعل هذه أعظم حجة للمخالفين يستدلون بها؛ إذ لا يستدلون بأدلة شرعية في الباب، بل يكتفون بالتهويل والاستشكالات: كيف يكون علماء نجد قد وفقوا إلى الصواب وكافة العلماء المتأخرين قد حرموا من هذا الصواب؟! والجواب عن ذلك من وجوه: الوجه الأول: أننا قد قدمنا نقد شيخ الإسلام ابن تيمية لأبيات البردة، وقد جعل البوصيري من جملة غلاة المتصوفة من جنس طائفة البكري، ومعلوم أن ابن تيمية يسبق هؤلاء جميعا، وأعلم منهم جميعا. ومعلوم أنه كان لابن تيمية أصحاب فحول وافقوه على موقفه من طائفة البكري في كتابه الاستغاثة الذي تكلم فيه عن طائفة البكري وصاحب البردة، وممن وافقوه: ابن عبد الهادي وابن القيم وابن كثير، وإذا ثبت النقض من عالم مجتهد واحد، فلا إجماع على تلقيها بالقبول، فكيف بهؤلاء مجتمعين؟! يقول الحافظ ابن كثير متحدثا عن البكري الذي رد عليه ابن تيمية في كتابه الاستغاثة: «له رد على الشيخ تقي الدين ابن تيمية في مسألة الاستغاثة بالمخلوقين، أضحك فيها على نفسه العقلاء، وشمت به فيها الأعداء؛ لأن مثله مثل ساقية صغيرة كدرة الماء لاطمت بحرا عظيما صافي الماء قد ملئ درا وجوهرا وحكمة

وعلما، أو كرملة صغيرة أرادت زوال جبل شامخ عن محله حطما... - إلى أن قال: - والمقصود أن الشيخ - يعني ابن تيمية - رد على البكري ونقض قوله نقضا أجاد فيه وأفاد، وبين ما فيه من حق وباطل في مجلدة كبيرة، أبطل فيها أنواع الشرك الاعتقادي والعملي وما يتفرع منهما بالأدلة والبراهين القاطعة المقبولة التي تسر قلوب أهل السنة، وتقر أعينهم عند سماعها، وتسود وجوه أهل الأهواء والبدع ويرهقها قتر وذلة، فرحم الله من قبل الحق ونصره، ورد الباطل وخذله وأهله»[1]. الوجه الثاني: كون المتأخرين تلقوها بالقبول أو لم يتلقوها بالقبول لا يضر البحث العلمي في شيء، فلقد تلقى المتأخرون بعض العقائد المخالفة للسلف بالقبول، مثل: أول واجب على المكلف النظر، وتأويل الصفات أو تفويضها، والإرجاء وإخراج العمل من الإيمان، ونفي علو الذات، وتعظيم علم المنطق وجعله علما شريفا، وغيرها من آراء المتكلمين التي اتفق السلف وأتباعهم من أهل الحديث على ذمها. بل وجرى عرف المتأخرين على تقرير مسائل الربوبية دون الألوهية، ووقع من أكابرهم استغاثات بالنبي ﷺ، ولا يعرف من تعقبهم في ذلك أو أنكر عليهم بشكل صريح غير شيخ الإسلام ابن تيمية. ولم يكن موافقة الخلوف لتلك الآراء حجة في نفسه، بل كان ولا يزال البحث العلمي المتجرد منوطا بالأدلة من الكتاب والسنة وإجماع السلف، وقواعد أهل العلم المقررة، ولم يدع

(١) تلخيص كتاب الاستغاثة (١/ ٥٠) وما بعدها.

أحد من العلماء أن الحق في تقليد الرجال. الوجه الثالث: قد توارد العلماء فيما بعد القرن العاشر الهجري إلى زمن الشيخ محمد بن عبد الوهاب على الثناء على ابن عربي الطائي وتلقيبه بالشيخ الأكبر، حتى لا تكاد تجد عالما إلا وهو يعظمه ويتأول أقواله الكفرية، على استقامة كثير منهم في الفقه والحديث والأصول؛ كالعلامة المناوي وابن حجر الهيتمي والسيوطي والسرهندي والكوراني والدهلوي والعياشي وغيرهم. مع أن علماء القرن العاشر والقرون التي تلته قد خالفوا سابقيهم كالعز بن عبد السلام والبلقيني وابن تيمية وابن حجر العسقلاني ممن كفروا ابن عربي. والشاهد: أن مجرد توارد العلماء في بعض القرون على أمر معين لا يعني أنه حق بالضرورة، بل إننا نقول بأن تنبه الشيخ محمد بن عبد الوهاب لهذا الملحظ، ثم انتباه كثير من العلماء الفحول كالشوكاني والآلوسي من بعده بسبب تنبيهه: فإنما يدل على حذقه ونباهته واستحقاقه للإصلاح والتجديد رحمه الله، فهي منقبة له، لا شبهة عليه. **ثالثا: شبهة أن انتقاد البردة يستلزم تكفير شراحها، وأنهم لا يفهمون التوحيد:** من المغالطات المنطقية التي يلبس بها الخصوم: التلازم بين نقد أبيات البردة وبين الحكم على شراحها بالشرك والكفر، ولا تلازم عند التحقيق، بل هي ثنائية مزيفة، وذلك لوجوه: الوجه الأول: قد سبق أن ذكرنا أن علماء القرون المتأخرة ما بعد القرن العاشر والحادي عشر الهجري تأولوا كلام ابن عربي وتكلفوا له، وهو أشد من كلام صاحب البردة، ومع ذلك لم يستلزم ذلك

تكفيرهم، وفي نفس الوقت لم يصح تصويبهم في ذلك. الوجه الثاني: الشارح قد يشرح البردة لما فيها من نواح أدبية وعذوبة لغوية؛ فيقبلها في الجملة مع التأويل المتكلف لأبياتها مع عدم اعتقاد ظاهرها، ويذهل عن لوازم بعض أبياتها؛ لعدم وقوفه على من ينبه عليها، والعالم قد يعتريه الغفلة عن بعض الأقوال، فيقول قولا في سياق معين، هو نفسه يقرر خلافه في كتبه الشرعية الأخرى. مثلما قرر بعض شراح البردة أن النبي ﷺ يعلم الغيب دقيقه وجليله، وأن جميع ما في اللوح من بعض علومه كذا، مع كون الحافظ ابن حجر قد نقل الإجماع على أن النبي لا يعلم الغيب إلا ما أطلعه الله عليه(١). الوجه الثالث: استدلال الخصم بمجرد تقليد الرجال أو بأن تخطئتهم يلزم منه أنهم اقترفوا كفرا أو حراما مغالطة منطقية ومصادرة على المطلوب، وليست من الطرق العلمية في شيء، وتنافي قواعد علم الجدل؛ إذ النقاش يكون عن الأفكار لا الحكم على الرجال. ففي مسائل إسحاق بن منصور الكوسج: أخبرني أبو وهب أن ابن المبارك قال: حاجني أهل الكوفة في المسكر فقلت لهم: إنه حرام، فأنكروا ذلك علي وسموا من التابعين رجالا

(١) نقل ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٣٠٨) عن الداودي: «وما أحد يدعي أن رسول الله ﷺ كان يعلم من الغيب إلا ما عُلم». وقال ابن حجر: «فأَعلمَ النبيُّ ﷺ أنه لا يعلم من الغيب إلا ما علمه الله، وهو مطابق لقوله تعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧] الآية، وقد اختلف في المراد بالغيب فيها، فقيل: هو على عمومه، وقيل: ما يتعلق بالوحي خاصة، وقيل: ما يتعلق بعلم الساعة وهو ضعيف؛ لما تقدم في تفسير لقمان أن علم الساعة مما استأثر بعلمه».

مثل إبراهيم ونظرائه، فقالوا: ألقوا الله عز وجل وهم يشربون الحرام؟! فقلت لهم ردا عليهم: لا تسموا الرجال عند الحجاج، فإن أبيتم فما قولكم في عطاء وطاووس ونظرائهم من أهل الحجاز؟ فقالوا: خيار، فقلت: فما تقولون في الدرهم بالدرهمين؟ فقالوا: حرام، فقلت لهم: أيلقون الله عز وجل وهم يأكلون الحرام؟! دعوا عند الحجاج تسمية الرجال»[1]. الوجه الرابع: النجديون لا يكفرون شراح البردة، بل يتأولون لهم ويترحمون عليهم، مصداقا لقول ابن تيمية: «أهل السنة أعلم الناس بالحق وأرحمهم بالخلق»[2]. ويرد العلامة أبا بطين على فرية ابن جرجيس في زعمه أن النجديين يكفرون شراح البردة: أما قول المعترض: لو أن عبارات العلماء مثل البيضاوي والقسطلاني وغيرهما تجدي لديكم شيئا لذكرناه لكم، ولكنها تمحى بلفظة واحدة وهي: أنهم كفار! انتهى... قال أبا بطين تعليقا: «وأما افتراؤه علينا أننا نكفر علماء المسلمين فهو قد اجترأ على الكذب على الله وعلى رسوله، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]. ونحن ندعو للمسلمين عموما ولعلمائهم خصوصا فنقول: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ

(١) مسائل أحمد وإسحاق، الكوسج إسحاق بن منصور (ص: ٤٨٤٦).

(٢) منهاج السنة النبوية (ص: ٣٩).

رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، ومع ذلك نقول كما أوصونا به: كل يؤخذ من كلامه ويرد إلا رسول الله ﷺ. ولهم زلات، وفي الحديث المشهور: «اتَّقُوا زَلَّةَ الْعَالِمِ». أخرجه البيهقي (٢١٤٤٥). فإذا تبين لنا زلة أحد منهم لم نتابعه عليها وندعو له، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: أخشى أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟! وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته يذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] أتدري ما الفتنة؟ الفتنة الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيهلك. وليعلم أننا لم نجترئ على تكفير من وجدنا في كلامه ألفاظا شركية كصاحب البردة وأمثاله، وهذه زلات عظيمة ربما لو نبهوا عليها لتنبهوا، ولا نسب الأموات وقد أفضوا إلى ما قدموا، ونسأل الله ألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، وأن يهب لنا من لدنه رحمة، إنه هو الوهاب»[1]. **رابعا: شبهة أن من ينتقد البردة لا يفهم أساليب اللغة العربية:** من التهم غير الموضوعية التي تذكر في هذا السياق أن من ينتقد البردة هم قوم رعاع ما فقهوا اللغة العربية وأساليبها، وهذه الطريقة ليست من الطرق العلمية، فهي مجرد تسفيه للمخالف دونما رد بالأدلة العلمية. وشبهته في ذلك أن أبيات البردة لها تخريج لغوي غير ظواهرها المتبادرة إلى الأذهان. وإذا

(١) نقد البردة (ص: ٤٦) وما بعدها.

طالبتهم بالدليل قيل لك: هل يمكن لهؤلاء الشراح ألا يفهموا الشرك ثم يفهمه قوم من نجد؟! فيهرع المخالف للاستدلال بالرجال مرة أخرى ويدور في حلقة مفرغة. ويرد على هذه الشبهة من وجوه: أولا: من حق الكلام أن يحمل على ظاهره إلا بقرينة قوية تحيله عن ظاهره، على هذا اتفق أرباب اللغة والمنطق والعقل، وإلا آل كلام بني آدم كله إلى السفسطة وما ثبتت حقيقة قط، قال برهان الدين البقاعي: «ولا يقبل ممن اجترأ على مثل هذه المقالات القبيحة أن يقول: أردت بكلامي هذا خلاف ظاهره، ولا نؤول له كلامه، ولا كرامة. ولقد أحسن بعض من عاصرناه من العلماء العارفين وهو الشيخ الإمام العلامة علاء الدين علي بن إسماعيل القونوي حيث سئل عن شيء من هذا، فقال: إنما نؤول كلام من ثبتت عصمته حتى نجمع بين كلاميه؛ لعدم جواز الخطأ عليه، وأما من لم تثبت عصمته فجائز عليه الخطأ والمعصية والكفر، فنؤاخذه بظاهر كلامه، ولا يقبل منه ما أول كلامه عليه مما لا يحتمله، أو مما يخالف الظاهر، وهذا هو الحق. وكذا قال في عدم التأويل لغير المعصوم الإمام نور الدين علي بن يعقوب البكري الشافعي، وقد حقق هذه المسألة حجة الإسلام أبو حامد الغزالي في أول الإحياء في كتاب العلم بما حاصله: أن الكلام إن كان ظاهرا في الكفر بالاتحاد فقتل واحد ممن يقول به أفضل من إحياء عشرة أنفس، وإن كان فهمه مشكلا فلا يحل ذكره. وقال: إن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام بنقل عن صاحب الشرع، وبغير

ضرورة تدعو إلى ذلك من دليل العقل اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ»[1]. ثانيا: لا يجوز الإيهام عند الكلام عن الله ورسوله، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، وذلك لأن لفظة ﴿رَٰعِنَا﴾ لفظة موهمة تفهم من وجهين، فلأجل الحفاظ على جناب رسول الله ﷺ منع الله عز وجل من هذه الكلمة أن تستخدم في حقه، ويتأكد الاحتراز والبيان في الكلام عن الله عز وجل ورسوله ﷺ حفاظا على عقائد العامة من تلك الظواهر، لا أن يلقي كلاما على عواهنه ظاهره الشرك والغلو، ثم يقال: هذا أسلوب بليغ، أو له تأويلات لا يفهمها إلا الضليع في اللغة، ثم إننا لو سلمنا جدلا أنكم بحور اللغة وأربابها، فماذا عن العامة الذين يأخذون الكلام على ظاهره؟! لذلك نهى النبي ﷺ عن قول الجارية: وفينا نبي يعلم ما في غد، وقال لها: «لَا تَقُولِي هَكَذَا وَقُولِي مَا كُنْتِ تَقُولِينَ». أخرجه البخاري (٤٠٠١). مع أنه قد يكون لكلام الجارية محمل صحيح، وهو أن النبي ﷺ قد يطلعه الله على بعض الغيبيات، لكن لما كان ذلك قد يكون ذريعة إلى الفهم المغلوط، وإلى اختلاط مقام النبي ﷺ بما يختص به الله تعالى؛ نهى عنه لسد هذا الباب، حماية لجناب التوحيد، وحسما لمادة الشرك. ومن باب نهيه على الألفاظ الموهمة أيضا قوله ﷺ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمْ رَبَّكَ وَضِّئْ رَبَّكَ، اسْقِ رَبَّكَ، وَلْيَقُلْ: سَيِّدِي مَوْلَايَ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي أَمَتِي، وَلْيَقُلْ: فَتَايَ

(١) تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي (ص: ٦٦) وما بعدها.

وَفَتَاتِي وَغُلَامِي». أخرجه البخاري (٢٥٥٢). ثم إن الذي يدلك على وهاء تلك الدعوى أن الشيخ محمد الحسن ولد الددو وفقه الله في تأويل قول البوصيري: «ومن علومك علم اللوح والقلم»، قال: «هذا الخطاب لا يخاطب به رسول الله، ولكن يخاطب به الله سبحانه، ولكن تداخل الضمائر يقع في اللغة، وهو معروف في اللغة العربية، مثل قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ٨ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُۚ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٨-٩]، ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ أي: تسبحوا الله، وليس معناه أن تسبحوا الرسول الذي كان الخطاب له، وكانت الضمائر عائدة إليه، وتداخل الضمائر كثير في لغة العرب، مثل قول الله سبحانه: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، إلى أن قال: ومن كان من أهل الفهم وبمعرفة اللغة لا يضيق ذرعا بمثل هذا النوع، ويحمله على أحسن المحامل»[1]. وهذا الذي قاله الشيخ الددو معرضا بمن فهموا البيت على ظاهره بنوع من القصور ليس هو فهم شراح البردة، بل شراح البردة فهموا نفس فهم النجدية؛ من أن الضمير عائد إلى النبي ﷺ وليس إلى الله، ثم تكلفوا لها تأويلات، منها أن الله عز وجل أطلع نبيه على الغيب قبل موته، ونحو ذلك. والحاصل أن دعوى الضعف اللغوي لا تستقيم على قدم، ويصعب وصم أمثال

(١) من لقاءٍ له على قناته الخاصة على (اليوتيوب). بعنوان: هل تشتمل قصيدة البردة في مدحه ﷺ على أمور مناقضة للتوحيد؟

محمود شكري الآلوسي بالقصور في فهم أساليب العرب وهو من هو علم في اللغة معرفة وتضلعا، وكذلك العلامة محمد بن علي الشوكاني وهو مجتهد اليمن وصاحب إرشاد الفحول إلى علم الأصول، والشيخ محمد بن عبد الوهاب وتلاميذه، ومنهم أئمة كبار انتهت إليهم رياسة المذهب مثل أبا بطين في نجد، وعبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب حيث تولى كرسي الحنابلة في الجامع الأزهر. وقبل هؤلاء جميعا شيخ الإسلام ابن تيمية، ومعلوم تبحره في علوم اللغة، وإن كان قد أنصف الشيخ الددو حينما قال: «لا إشكال لو قلنا: أخطأ البوصيري أو أخطأ غيره، وهذا أمر عادي ليس معصوما، وكل بني آدم خطاء». وهذا هو ما نرجوه ونؤمله من المخالفين، فليست البردة قرآنا أو نصا نبويا حتى يوالى ويعادى عليها، ويوصم منتقدها بعدم الفهم والضعف، بل هي كلام بشري قابل للنقد والفحص.

الشبهة: التبرك البدعي لم يقل به أحد.

الجواب: التبرك البدعي: هو التبرك بما لم يرد دليل شرعي على جواز التبرك به، معتقدا أن الله جعل فيه بركة، أو التبرك بالشيء في غير موضعه المأذون به شرعا، فهذا تبرك محرم؛ لإحداثه عبادة لا دليل عليها، وهو من الشرك الأصغر؛ لأنه جعل ما ليس بسبب سببا، كما أنه قد يؤدي إلى الوقوع في الشرك الأكبر[1]. من ذلك التبرك البدعي بالنبي ﷺ بعد وفاته، ومنه التبرك بقبره ﷺ، **ومن أبرز مظاهر التبرك بقبره ﷺ ما يلي: أولا: طلب الدعاء أو الشفاعة من الرسول ﷺ عند قبره:** إن هذا العمل من أنواع التوسل غير المشروع بالرسول ﷺ؛ فإن التوسل مشروع ونافع في حياته ﷺ فقط، وبشفاعته يوم القيامة. قال ابن تيمية مبينا حكم الدعاء عند القبر النبوي: «لا يقف عند القبر للدعاء لنفسه؛ فإن هذا بدعة، ولم يكن أحد من الصحابة يقف عنده يدعو لنفسه، ولكن كانوا يستقبلون القبلة، ويدعون في مسجده»[2]. وقال ابن تيمية أيضا: «ليس عندهم عن نبيهم نقل بذلك، ولا فعل هذا أحد من أصحاب نبيهم والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة، ولا غيرهم، ولا ذكر أحد من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها أنه يستحب لأحد أن يسأل النبي ﷺ عند قبره أن يشفع له، أو يدعو لأمته، أو يشكو إليه ما نزل بأمته من

(١) انظر: تسهيل العقيدة الإسلامية لعبد الله الجبرين (ص: ٢٨٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/ ١٤٧).

مصائب الدنيا والدين، وكان أصحابه يبتلون بأنواع من البلاء بعد موته؛ فتارة بالجدب، وتارة بنقص الرزق، وتارة بالخوف وقوة بالعدو، وتارة بالذنوب والمعاصي، ولم يكن أحد منهم يأتي إلى قبر الرسول ﷺ، ولا قبر الخليل، ولا قبر أحد من الأنبياء، فيقول: نشكو إليك جدب الزمان، أو قوة العدو، أو كثرة الذنوب، ولا يقول: سل الله لنا أو لأمتك أن يرزقهم أو ينصرهم أو يغفر لهم، بل هذا وما يشبهه من البدع المحدثة التي لم يستحبها أحد من أئمة المسلمين، فليست واجبة ولا مستحبة باتفاق أئمة المسلمين»[١]. أما سؤال الرسول ﷺ بعد وفاته حاجة، أو الاستغاثة به لكشف كربة ونحو ذلك، فهذا شرك بالله تعالى. قال ابن تيمية: «الله تعالى لم يأذن لنا أن نسأل ميتا حاجة؛ لا نبيا ولا غيره، ولا يطلب منه جلب منفعة ولا دفع مضرة، ولا أن نقصد بزيارة قبره إجابة دعائنا، بل شرع لنا الإيمان بهم وبما جاؤوا به، والسلام عليهم»[٢]. وقال ابن عبد الهادي: «السلف كلهم متفقون على أن الزائر لا يسأله شيئا، ولا يطلب منه ما يطلب منه في حياته، ويطلب منه يوم القيامة، لا شفاعة ولا استغفارا ولا غير ذلك»[٣]. وقال عبد الله أبا بطين: «أما امتناع طلب الدعاء منه بعد موته شرعا؛ فلأن الصحابة رضي الله عنهم، وهم أعلم بالله وبرسوله ممن بعدهم، لا يأتون إلى قبره ﷺ

(١) مجموع الفتاوى (١/ ١٦١).

(٢) الرد على البكري (١/ ٢٢٩).

(٣) الصارم المنكي (ص: ١٣٨).

يطلبون منه أن يدعو لهم، ويستسقي لهم، ويستنصر لهم؛ لعلمهم أن هذا ممتنع بعد موته، ولم يأت أحد منهم يستفتيه في قبره في مسائل كثيرة أشكلت عليهم»[1]. **ثانيا: أداء بعض العبادات عند القبر النبوي**: فمن البدع التعبد عند القبر النبوي بالصلاة والجلوس عند القبر أو حوله؛ لتلاوة القرآن الكريم، وذكر الله عز وجل. قال أبو العباس القرطبي: «قوله ﷺ: «إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه البخاري (٤٢٧)، ومسلم (٥٢٨). إنما فعل ذلك أوائلهم؛ ليتأنسوا برؤية تلك الصورة، ويتذكروا بها أحوالهم الصالحة، فيجتهدون كاجتهادهم، ويعبدون الله تعالى عند قبورهم، فمضت لهم بذلك أزمان، ثم إنهم خلف من بعدهم خلف جهلوا أغراضهم، ووسوس لهم الشيطان أن آباءهم وأجدادهم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها، فعبدوها؛ فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك، وشدد النكير والوعيد على فعل ذلك، وسد الذرائع المؤدية إلى ذلك، فقال: «اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ، اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ». أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٧٢). أي: أنهاكم عن ذلك. وقال ﷺ: «لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا». أخرجه البخاري (١٣٩٠)، ومسلم (٥٢٩). وقال ﷺ:

---

(١) الدرر السنية (١٢/ ١٧٩).

«اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنًا يُعْبَدُ». أخرجه أحمد (٧٣٥٢). ولهذا بالغ المسلمون في سد الذريعة في قبر رسول الله ﷺ، فأعلوا حيطان تربته، وسدوا المداخل إليها، وجعلوها محدقة بقبره ﷺ، ثم خافوا أن يتخذ موضع قبره قبلة؛ إذ كان مستقبل المصلين، فتتصور الصلاة إليه بصورة العبادة؛ فبنوا جدارين من ركني القبر الشماليين، وحرفوهما حتى التقيا على زاوية مثلث من ناحية الشمال؛ حتى لا يتمكن أحد من استقبال قبره؛ ولهذا الذي ذكرناه كله قالت عائشة رضي الله عنها: ولولا ذلك لأبرز قبره[1]. قال ابن تيمية: «أن يظن أن الدعاء عند قبره ﷺ مستجاب، أو أنه أفضل من الدعاء في المساجد والبيوت، فيقصد زيارته لذلك، أو للصلاة عنده، أو لأجل طلب حوائجه منه؛ فهذا أيضا من المنكرات المبتدعة باتفاق أئمة المسلمين، وهي محرمة، وما علمت في ذلك نزاعا بين أئمة الدين»[2]. وقال ابن تيمية أيضا: «لو كان للأعمال عند القبر فضيلة لفتح للمسلمين باب الحجرة، فلما منعوا من الوصول إلى القبر، وأمروا بالعبادة في المسجد؛ علم أن فضيلة العمل فيه لكونه في مسجده، كما أن صلاة في مسجده بألف صلاة فيما سواه، ولم يأمر قط بأن يقصد بعمل صالح أن يفعل عند قبره ﷺ»[3]. **ثالثا: مس القبر والتمسح به أو تقبيله، ونحو ذلك:** إن التمسح بحائط

(١) المفهم (٢/ ١٢٧).

(٢) الرد على البكري (١/ ١٤٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٣٦).

قبر الرسول ﷺ أو قبر غيره من باب أولى باليد أو غيرها، أو تقبيله؛ رجاء الخير والبركة ونحو ذلك: مظهر من مظاهر البدع ووسيلة من وسائل الشرك، قال خليل المالكي: «روى ابن وهب في المختصر قال: سئل مالك: من أين يقف من أراد التسليم؟ فقال: من عند الزاوية التي تلي القبلة مما يلي المنبر، ويستقبل القبلة، ولا أحب أن يمس القبر بيده»(١). وقال الزعفراني: «وضع اليد على القبر ومسه وتقبيله: من البدع التي تنكر شرعا...، وقد أنكره مالك والشافعي وأحمد أشد الإنكار»(٢). وقال الغزالي الشافعي: «أما زيارة رسول الله ﷺ فينبغي أن تقف بين يديه كما وصفنا وتزوره ميتا كما تزوره حيا، ولا تقرب من قبره إلا كما كنت تقرب من شخصه الكريم لو كان حيا، وكما كنت ترى الحرمة في ألا تمس شخصه ولا تقبله، بل تقف من بعد ماثلا بين يديه، فكذلك فافعل؛ فإن المس والتقبيل للمشاهد عادة النصارى واليهود .... وليس من السنة أن يمس الجدار، ولا أن يقبله، بل الوقوف من بعد أقرب للاحترام»(٣). وقال أبو بكر الطرطوشي: «لا يتمسح بقبر النبي ﷺ، ولا يمسح كذلك المنبر»(٤). وقال عبد القادر الجيلاني: «وإذا زار قبرا لا يضع يده عليه، ولا

---

(١) التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب (٢/ ١٠١).

(٢) وفاء الوفاء (٤/ ٢١٥).

(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٢٥٩) وما بعدها.

(٤) الحوادث والبدع (ص: ١٥٦).

يقبله؛ فإنها عادة اليهود»[١]. وقال نصير الدين السامري الحنبلي: «ثم يأتي حائط القبر - أي: قبر النبي ﷺ - فلا يمسه، ولا يلصق به صدره؛ لأن ذلك من عادة اليهود. قال الأثرم: ذلك من فعل الجاهلية»[٢]. وقال ابن الحاج المالكي: «فترى من لا علم عنده يطوف بالقبر الشريف كما يطوف بالكعبة الحرام، ويتمسح به، ويقبله، ويلقون عليه مناديلهم وثيابهم؛ يقصدون به التبرك، وذلك كله من البدع؛ لأن التبرك إنما يكون بالاتباع له ﷺ، وما كان سبب عبادة الجاهلية للأصنام إلا من هذا الباب»[٣]. وقال المعلمي اليماني: «علماء الأمة سلفا وخلفا مجمعون على أن التبرك بالقبور، بالاستلام والتمسح والتقبيل ووضع العينين ونحوه؛ كله محادة لله ورسوله، وخروج عن سواء سبيله؛ فالعلماء بين مكفر ومفسق. ولا يصح قياس قبر النبي ﷺ على آثاره؛ لأن القبور ولا سيما قبور الأنبياء والصالحين مظنة افتتان الناس وضلالهم»[٤]. ومن التبرك البدعي بالنبي ﷺ بعد وفاته: التبرك بالمواضع التي جلس أو صلى فيها ﷺ، والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ أو قام فيها بعبادة أخرى، على نوعين: النوع الأول: مواضع قصد النبي ﷺ التعبد فيها لذات المكان. فتلك المواضع يشرع تحريها وقصدها؛ اقتداء بالنبي ﷺ، وطلبا للأجر. عن يزيد بن أبي عبيد أن سلمة بن

---

(١) الغنية (١/ ٩١).

(٢) المستوعب (١/ ٥٢٤).

(٣) (المدخل)) (١/ ٢٦٣).

(٤) آثار الشيخ المعلمي (٤/ ٢٥٥).

الأكوع رضي الله عنه كان يتحرى الصلاة عند الأسطوانة التي عند المصحف. فقلت له: يا أبا مسلم، أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة، قال: رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها. أخرجه البخاري (٥٠٢)، ومسلم (٥٠٩). قال ابن تيمية: «ما فعله النبي ﷺ على وجه التعبد فهو عبادة يشرع التأسي به فيه، فإذا خصص زمانا أو مكانا بعبادة، كان تخصيصه بتلك العبادة سنة، كتخصيصه العشر الأواخر بالاعتكاف فيها، وكتخصيصه مقام إبراهيم بالصلاة فيه؛ فالتأسي به أن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعل»[1]. النوع الثاني: مواضع تعبد فيها النبي ﷺ دون قصده لذات المكان. فالأماكن التي مر بها النبي ﷺ، أو تعبد لله فيها اتفاقا من غير قصد لها لذاتها، وإنما لأنه ﷺ كان موجودا في هذه الأماكن وقت تعبده لله تعالى بهذه العبادة، ولم يرد دليل شرعي يدل على فضلها، كجبل ثور، وغار حراء، وجبل عرفات، والأماكن التي مر بها النبي ﷺ في أسفاره، والمساجد السبعة التي قرب الخندق، وغير ذلك لا يجوز قصد زيارتها للتعبد لله تعالى عندها، بصلاة أو دعاء أو غير ذلك، كما لا يجوز التمسح بشيء من هذه الأماكن لطلب البركة، ولا يشرع صعود تلك الجبال في أيام الحج ولا في غيرها، وحتى جبل عرفات لا يشرع صعوده في يوم عرفة ولا غيره، ولا التمسح بالعمود الذي فوقه، وإنما يشرع الوقوف عند الصخرات القريبة منه إن تيسر، وإلا وقف الحاج في أي مكان من عرفات. قال ابن تيمية: «أما قصد الصلاة والدعاء والعبادة في

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٠٩).

مكان لم يقصد الأنبياء فيه الصلاة والعبادة، بل روي أنهم مروا به ونزلوا فيه أو سكنوه، فهذا كما تقدم لم يكن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا غيره يفعله؛ فإنه ليس فيه متابعتهم لا في عمل عملوه ولا قصد قصدوه، ومعلوم أن الأمكنة التي كان النبي ﷺ يحل فيها إما في سفره وإما في مقامه؛ مثل طرقه في حجه وغزواته، ومنازله في أسفاره، ومثل بيوته التي كان يسكنها، والبيوت التي كان يأتي إليها أحيانا ... ولو كان هذا مستحبا لكان يستحب للصحابة والتابعين أن يصلوا في جميع حجر أزواجه، وفي كل مكان نزل فيه في غزواته أو أسفاره، ولكان يستحب أن يبنوا هناك مساجد، ولم يفعل السلف شيئا من ذلك، ولم يشرع الله تعالى للمسلمين مكانا يقصد للصلاة إلا المسجد، ولا مكانا يقصد للعبادة إلا المشاعر؛ فمشاعر الحج، كعرفة ومزدلفة ومنى، تقصد بالذكر والدعاء والتكبير لا الصلاة، بخلاف المساجد؛ فإنها هي التي تقصد للصلاة، وما ثم مكان يقصد بعينه إلا المساجد والمشاعر، وفيها الصلاة والنسك؛ قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣] وما سوى ذلك من البقاع فإنه لا يستحب قصد بقعة بعينها للصلاة ولا الدعاء ولا الذكر؛ إذ لم يأت في شرع الله ورسوله قصدها لذلك، وإن كان مسكنا لنبي أو منزلا أو ممرا؛ فإن الدين أصله متابعة النبي ﷺ وموافقته بفعل ما أمرنا به وشرعه لنا وسنه لنا، ونقتدي به في أفعاله التي شرع لنا الاقتداء به فيها، بخلاف ما كان من خصائصه، فأما الفعل الذي لم يشرعه هو لنا، ولا أمرنا به، ولا فعله

فعلا سن لنا أن نتأسى به فيه، فهذا ليس من العبادات والقرب، فاتخاذ هذا قربة مخالفة له ﷺ»[1]. فالتبرك بالمواضع التي لم يتحرها النبي ﷺ غير مشروع مطلقا؛ لأنه لا يوجد دليل من النصوص الشرعية يفيد جواز ذلك الفعل أو استحبابه، والجلوس في تلك المواضع للصلاة أو الدعاء أو الذكر ونحو ذلك قربة وتبركا من أنواع العبادة، والعبادات مبناها على الاتباع لا على الابتداع، ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم تبركوا بشيء من المواضع التي جلس فيها رسول الله ﷺ، أو البقع التي صلى فيها ﷺ عن غير قصد منه، وهم أحرص الناس على التبرك بالرسول ﷺ، مع علمهم بتلك المواضع، وشدة محبتهم للرسول ﷺ، وتعظيمهم له، واتباعهم لسنته. قال ابن تيمية: «فأما قصد الصلاة في تلك البقاع التي صلى فيها اتفاقا، فهذا لم ينقل عن غير ابن عمر من الصحابة رضي الله عنهم، بل كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وسائر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجا وعمارا ومسافرين، ولم ينقل عن أحد منهم أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي ﷺ، ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحبا لكانوا إليه أسبق؛ فإنهم أعلم بسنته وأتبع لها من غيرهم، وقد قال ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٧١٤٤). وتحري هذا ليس من

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٥٠٢).

سنة الخلفاء الراشدين، بل هو مما ابتدع، وقول الصحابي إذا خالفه نظيره: ليس بحجة، فكيف إذا انفرد به عن جماهير الصحابة؟ أيضا: فإن تحري الصلاة فيها ذريعة إلى اتخاذها مساجد، والتشبه بأهل الكتاب مما نهينا عن التشبه بهم فيه، وذلك ذريعة إلى الشرك بالله، والشارع قد حسم هذه المادة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وبالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في هذا المكان وهذا الزمان؛ سدا للذريعة، فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء في مكان اتفق قيامهم فيه، أو صلاتهم فيه، من غير أن يكونوا قد قصدوه للصلاة فيه والدعاء فيه؟ ولو ساغ هذا لاستحب قصد جبل حراء والصلاة فيه، وقصد جبل ثور والصلاة فيه، وقصد الأماكن التي يقال: إن الأنبياء قاموا فيها؛ كالمقامين اللذين بطريق جبل قاسيون بدمشق، اللذين يقال: إنهما مقام إبراهيم وعيسى، والمقام الذي يقال: إنه مغارة دم قابيل، وأمثال ذلك من البقاع التي بالحجاز والشام وغيرهما، ثم ذلك يفضي إلى ما أفضت إليه مفاسد القبور، فإنه يقال: إن هذا مقام نبي، أو قبر نبي أو ولي، بخبر لا يعرف قائله، أو بمنام لا تعرف حقيقته، ثم يترتب على ذلك اتخاذه مسجدا، فيصير وثنا يعبد من دون الله تعالى، شرك مبني على إفك»[1]. وقد أنكر السلف ومن بعدهم هذا النوع من التبرك، قال ابن وضاح: «كان مالك بن أنس وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد، وتلك الآثار للنبي ﷺ، ما عدا قباء وأحدا،

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٧٨).

وسمعتهم يذكرون أن سفيان الثوري دخل مسجد بيت المقدس فصلى فيه، ولم يتبع تلك الآثار ولا الصلاة فيها، وكذلك فعل غيره أيضا ممن يقتدى به، وقدم وكيع أيضا مسجد بيت المقدس، فلم يعد فعل سفيان؛ فعليكم بالاتباع لأئمة الهدى المعروفين»[1]. وقال ابن تيمية: «وأما ما فعله بحكم الاتفاق ولم يقصده؛ مثل أن ينزل بمكان ويصلي فيه؛ لكونه نزله، لا قصدا لتخصيصه به بالصلاة والنزول فيه، فإذا قصدنا تخصيص ذلك المكان بالصلاة فيه أو النزول لم نكن متبعين، بل هذا من البدع التي كان ينهى عنها عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما ثبت بالإسناد الصحيح من حديث شعبة عن سليمان التيمي عن المعرور بن سويد، قال: كان عمر بن الخطاب في سفر فصلى الغداة، ثم أتى على مكان، فجعل الناس يأتونه فيقولون: صلى فيه النبي ﷺ، فقال عمر: إنما هلك أهل الكتاب أنهم اتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعا، فمن عرضت له الصلاة فليصل، وإلا فليمض. فلما كان النبي ﷺ لم يقصد تخصيصه بالصلاة فيه، بل صلى فيه؛ لأنه موضع نزوله، رأى عمر أن مشاركته في صورة الفعل من غير موافقة له في قصده ليس متابعة، بل تخصيص ذلك المكان بالصلاة من بدع أهل الكتاب التي هلكوا بها، ونهى المسلمين عن التشبه بهم في ذلك»[2]. ومنع هذا التبرك يأتي أيضا سدا لذريعة الشرك والفتنة واتخاذ تلك الآثار مساجد، وسدا لذريعة التشبه

(١) البدع والنهي عنها (ص: ٥٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨٠).

بأهل الكتاب في أفعالهم. «فإن قيل: قد أمر الله أن نتخذ من مقام إبراهيم مصلى، فيقاس عليه غيره. قيل له: هذا الحكم خاص بمقام إبراهيم الذي بمكة، سواء أريد به المقام عند الكعبة؛ موضع قيام إبراهيم، أو أريد به المشاعر: عرفة ومزدلفة ومنى، فلا نزاع بين المسلمين أن المشاعر خصت من العبادات بما لم يشركها فيه سائر البقاع، كما خص البيت بالطواف، فما خصت به تلك البقاع لا يقاس بها غيرها، وما لم يشرع فيها فأولى ألا يشرع في غيرها، ونحن استدللنا على أن ما لم يشرع هناك من التقبيل والاستلام أولى ألا يشرع في غيرها، ولا يلزم أن يشرع في غير تلك البقاع مثل ما شرع فيها»[1]. ومن أنواع التبرك البدعي: التبرك بالصالحين. فإنه لم يرد دليل صحيح صريح على مشروعية التبرك بأجساد الصالحين أو آثارهم، ولم يرد عن أحد من أصحاب النبي ﷺ، ولا تابعيهم أنهم تبركوا بجسد أو آثار أحد من الصالحين؛ فلم يتبركوا بأفضل هذه الأمة بعد نبيها، وهو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ولا بغيره من العشرة المبشرين بالجنة، ولا بأحد من أهل البيت ولا غيرهم. قال علي بن عبد الله الطيالسي: «مسحت يدي على أحمد بن حنبل، ثم مسحت يدي على بدني وهو ينظر، فغضب غضبا شديدا، وجعل ينفض نفسه، ويقول: عمن أخذتم هذا؟! وأنكره إنكارا شديدا»[2]. ومن أنواع التبرك البدعي: التبرك بالأزمان والأماكن والأشياء التي

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٣٢).

(٢) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٢٢٨).

لم يرد في الشرع ما يدل على فضلها، كالتبرك ببعض الأشجار والأحجار والأعمدة والآبار والعيون التي يظن بعض الناس أن لها فضلا؛ إما لظنهم أن أحد الأنبياء والأولياء وقف على ذلك الحجر، أو لاعتقادهم أن نبيا نام تحت تلك الشجرة، أو يعتقدون أن نبيا اغتسل في تلك البئر أو العين، أو أن شخصا اغتسل فيها فشفي، ونحو ذلك، فيغلون فيها، ويتبركون بها، فيتمسحون بالأشجار والأحجار، ويغتسلون بماء هذه البئر أو تلك العين؛ طلبا للبركة، ويعلقون بالشجرة الثياب وغيره، وهذا العمل محرم بإجماع أهل العلم، وفيه إحداث عبادات ليس لها أصل في الشرع، وهو من أعظم أسباب الوقوع في الشرك الأكبر. عن أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إنهم خرجوا عن مكة مع رسول الله ﷺ إلى حنين، وكان للكفار سدرة يعكفون عندها، ويعلقون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، قال: فمررنا بسدرة خضراء عظيمة، فقلنا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: «سُبْحَانَ اللهِ هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». أخرجه الترمذي (٢١٨٠)، وأحمد (٢١٨٩٧). قال محمد بن إبراهيم آل الشيخ: «البركة لا تطلب إلا من الله، وطلبها من غير الله شرك، كما تقدم في حديث أبي واقد الليثي»[1]. ومن المعلوم أنه ليس هناك حجر أو غيره يشرع

(١) فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم (١/ ١٢٢).

مسحه أو تقبيله تبركا، حتى مقام إبراهيم الخليل عليه السلام لا يشرع تقبيله مطلقا، مع أنه قد وقف عليه، وأثرت فيه قدماه عليه السلام. ومسح الحجر الأسود وتقبيله، وكذلك مسح الركن اليماني في أثناء الطواف: إنما هو من باب التعبد لله تعالى، واتباع سنة النبي ﷺ؛ ولذلك قال عمر رضي الله عنه لما جاء إلى الحجر الأسود: «إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك». ومن أنواع التبرك البدعي: التبرك بالأماكن والأزمان والأشياء الفاضلة بغير الوجه الذي يجوز في الشرع التبرك به. وقد وردت نصوص شرعية عديدة تدل على فضل وبركة كثير من الأماكن؛ كالكعبة المشرفة، والمساجد الثلاثة، وكثير من الأزمان؛ كليلة القدر، ويوم عرفة، والعديد من الأشياء الأخرى؛ كماء زمزم، والسحور للصائم، والتبكير في طلب الرزق، وغير ذلك. فالتبرك بهذه الأشياء يكون بحسب ما ورد في الشرع الذي دل على فضلها، وأبان بركتها، ولا يجوز التبرك بها بغير ما ورد، فمن تبرك بالأزمان أو الأماكن أو الأشياء التي وردت نصوص تدل على فضلها أو بركتها، بتخصيصها بعبادات أو تبركات أخرى لم يرد في الشرع ما يدل على تخصيصها بها؛ فقد خالف المشروع، وأحدث بدعة ليس لها أصل في الشرع، وذلك كمن يخص ليلة القدر بعمرة، ومما يدخل في ذلك التبرك ببعض الأيام والليالي التي يقال بوقوع أحداث عظيمة فيها، كليلة السابع والعشرين من شهر رجب التي يقال بوقوع الإسراء والمعراج فيها. وكمن يتبرك بجدران الكعبة بتقبيلها أو مسحها، أو يتمسح بمقام إبراهيم أو

بالحجر المسمى حجر إسماعيل، أو بأستار الكعبة، أو بجدران المسجد الحرام، أو المسجد النبوي، وأعمدتهما ونحو ذلك، فهذا كله محرم، وهو من البدع المحدثة، وقد اتفق أصحاب النبي ﷺ وسلف هذه الأمة على عدم مشروعيته. روى الأزرقي بإسناده عن قتادة، قال في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]: «إنما أمروا أن يصلوا عنده ولم يؤمروا بمسحه، ولقد تكلفت هذه الأمة شيئا ما تكلفته الأمم قبلها، ولقد ذكر لنا بعض من رأى أثره وأصابعه، فما زالت هذه الأمة تمسحه حتى اخلولق وانماح». أخرجه الأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٢٩)، والطبري في التفسير (٢٠٠٠). وقال الحليمي: «ومن رأى مقام إبراهيم صلوات الله عليه فليصل عليه، ولا يلمس المقام، ولا يقبله، رأى ابن الزبير رضي الله عنهما قوما يمسحون المقام، فقال: لم تؤمروا بهذا، إنما أمرتم بالصلاة عنده، وقال مجاهد: لا يقبل المقام ولا يلمس»[1].

(١) المنهاج في شعب الإيمان (٢/ ٤٥٣).

الشبهة: الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه حرموا التبرك بآثار الصالحين.

إن التبرك بذوات الصالحين وآثارهم والأزمنة والأمكنة المرتبطة بهم قضية من أهم القضايا العقدية، وإن الغلو فيها ومخالفة الصواب قد جر فئاماً من الناس قديماً وحديثاً إلى حظيرة البدع والخرافات، وهذا الأمر من قديم الزمان بل هو شرك قوم نوح، وهو شرك العرب الجاهليين الذين بعث فيهم رسول الله ﷺ، فقد كان من أسباب عبادتهم الأصنام التبرك بها، وكان أول من أدخل هذه العقيدة الوثنية إلى المسلمين هم الرافضة؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فظهرت بدعة التشيع التي هي مفتاح باب الشرك، ثم لما تمكنت الزنادقة أمروا ببناء المشاهد وتعطيل المساجد محتجين بأنه لا تصلى الجمعة والجماعة إلا خلف معصوم، ورووا في إنارة المشاهد وتعظيمها والدعاء عندها من الأكاذيب ما لم أجد مثله فيما وقفت عليه من أكاذيب أهل الكتاب، حتى صنف كبيرهم ابن النعمان كتاباً في مناسك حج المشاهد، وكذبوا فيه على النبي ﷺ وأهل بيته أكاذيب بدلوا بها دينه وغيروا ملته، وابتدعوا الشرك المنافي للتوحيد، فصاروا جامعين بين الشرك والكذب»[1]. ثم اقتبس غلاة المتصوفة من الرافضة التبرك بالمشايخ وبقبورهم وآثارهم؛ فهذا البوصيري يرى أن من تبرك بتراب قبر النبي ﷺ كانت له طوبى إذ يقول:

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٦١)

لا طيب يعدل تربـًا ضم أعظمه طوبى لمنتشق منه وملتثم

والحجاز قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وقيام الدولة السعودية كانت مرتعـًا خصبـًا لأهل الغلو حتى أشاع أهل التصوف فيها الوثنية والبدع؛ كل ذلك بزعمهم طلبـًا للبركة وإجابة الدعوة. وسنعرض بإيجاز لبعض مظاهر هذا الغلو: يقول النقاشي في منسكه وهو يصف الأماكن التي يتبرك بها ويستجاب فيها الدعاء، وقد وقت لكل موضع وقتـًا للإجابة وكل ذلك استحسانـًا من غير دليل: «أما خلف المقام وتحت الميزاب ففي السحر، وعند الركن اليماني في وقت الفجر، وعند الحجر الأسود نصف النهار، وعند الملتزم نصف الليل، وداخل زمزم عند غيبوبة الشمس، وداخل البيت عند الزوال، وعلى الصفا والمروة عند العصر، وبمنى ليلة البدر وشطر الليل، وبالمزدلفة عند طلوع الشمس، وبعرفة وقت الزوال تحت السدرة، وفي دار خديجة ليلة الجمعة، وفي مولد النبي ﷺ يوم الاثنين عند الزوال، وفي دار الخيزران عند المختبى بين العشائين، وفي مسجد الشجرة يوم الأربعاء، وفي المتكأ غداة يوم الأحد، وفي ثور وحراء وثبير والمدعى عند الظهر»[1]. ومنها جبل أبي قبيس وهو بزعمهم أول جبل خلق فإن الدعاء مستجاب فيه، وفيه قبر آدم، وموضع انشقاق القمر. ومنها مولد أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وكذا في زقاق الموفق محل فيه مسجد يقال إنه دكان سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه ويقال إنها

(١) انظر: تحصيل المرام في أخبار البيت الحرام (ص: ٥٨٨).

داره، ويقابل هذه الدار جدار فيه حجر يتبرك الناس بلمسه ويقال إنه كلم النبي ﷺ، وبقرب هذا الحجر قبل أن يوصل إليه في مقابلته على يسار المستقبل صفحة حجر مبنى في الجدار في وسطه مثل محل المرفق يزوره الناس ويزعمون أن النبي ﷺ اتكأ عليه فغاص مرفقه الشريف وهو يكلم الحجر الذي أمامه. ومن الأماكن جبل ثور قال المرجاني: ذكر لي أن رجلاً كان له أموال وبنون وأنه أصيب بذلك فلم يحزن ولم يجزع على مصائبه لقوة صبره وتحمله، فنوقش فقال: روي أنه من دخل غار ثور الذي آوى إليه النبي ﷺ وصاحبه وسأل الله أن يذهب عنه الحزن لم يحزن على شيء من مصائب الدنيا، وقد فعلت ذلك وما وجدت قط حزنـًا، وبقرب مسجد الخيف حجر مستدير إلى سفح الجبل مرتفع عن الأرض يظل ما تحته ذكر أن النبي ﷺ قعد تحته مستظلاً ومس رأسه المكرم الحجر حتى أثر فيه تأثيراً بقدر دورة الرأس، فيضع الناس رؤوسهم في هذا الموضع تيمنـًا بموضع رأس الرسول ﷺ كي لا تمس رؤوسهم النار[1]. وعلى مقربة من دار خديجة رضي الله عنها يوجد مصطبة فيها متكأ يقصده الناس ويصلون فيه، ويتمسحون بأركانها لأن في موضعها كان موضع قعود النبي ﷺ[2]. أما في المدينة النبوية فإنها موطن المزارات، فمن الحجرة النبوية إلى البقيع التي كانت مليئة بالقباب، وإلى المساجد

(١) الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف (ص: ٢٨٩).

(٢) انظر: مكة المكرمة لحسن دحلان. وموسوعة العتبات المقدسة للخليلي (٢/ ١١٧).

السبعة، إلى طريق الهجرة، إلى وقعة بدر، ... إلخ. ويكفي لتصوير هذا الهوس الديني أن نمثل بمثال واحد يقصده الزائرون ويتبركون به، وهو موضع وقعة أحد؛ يقول من زار المنطقة في ذلك العصر المظلم: وعلى بعد حوالي ميل من المدينة نجد بقايا قصر من الأحجار والآجر، حيث يصلي الناس ركعتين إحياء لذكرى لبس النبي ﷺ درعه في هذا المكان، وبعد ذلك يوجد حجر كبير يقال إن محمد ﷺ أسند إليه ظهره لبضع دقائق في طريقه إلى أحد، ويتبرك الزائر بالاتكاء بظهره على هذا الحجر وقراءة الفاتحة، وفي مسجد حمزة رضي الله عنه يصلي الزوار فيه ركعتين ثم يتقدم الزوار إلى القبور حيث يقرؤون سورة «يس» أو سورة «الإخلاص» أربعين مرة، ثم يطلب الزائر من حمزة وصحبه الشفاعة عند الله بأن يهب الزائر وأهله الإيمان والصحة والثروة، وأن يدمر أعداءهم . وتدفع الأموال عادة في كل ركن لحراس المسجد والقبور. وعلى بعد مسافة غير بعيدة صوب جبل أحد توجد قبة صغيرة تشير إلى المكان الذي ضرب فيه محمد ﷺ وكسرت رباعيته». كل هذه المزارات وطلب البركات في موضع واحد فكيف ببقية المواضع؟! وكذلك الطائف لم تخل من هذه البدع، فهناك مسجد الرسول ﷺ الذي فيه سارية لا تطلع الشمس عليها مدى الدهر إلا أياماً ويسمع لها نقيض أكثر من عشر مرات فكانوا يرون ذلك تسبيحاً. ومن المزارات القبتان المبنيتان في موضع خيمتي زينب وأم سلمة رضي الله عنهما. وهناك أشهر المزارات وهو قبر ابن عباس رضي الله عنهما حيث يظن أن

الدعاء مستجاب عند السارية التي عند رأس الضريح، وكذلك عند الشباك الحديدي. يقول أحد خدام الضريح: بينما أنا جالس عند باب القبة، وإذا أنا أسمع كلاماً بين شخصين في القبة، قال: فدخلت لأنظر فإذا القبة خالية وليس فيها إلا الشيخ العارف بالله مولانا السيد مالك البخاري النقشبندي مطرقاً مستغرقاً فانتظرته حتى رجع إلى صحوه، فأقسمت عليه بالله أن يخبرني عن ذلك فقال: استأذنت سيدنا عبدالله بن عباس في السفر إلى زيارة بيت المقدس لزيارة الأولياء فقال لي: تذهب عنا ونحن مورد الأولياء[1]. كل هذه البدع والمزارات المفضية إلى الشرك عياذاً بالله زالت بحمد الله مع انتشار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في أرجاء هذه البلاد المباركة، فزالت معالم الوثنية من قبب وأضرحة عالية وتبرك بالمواضع حيث حوربت بكل حزم نشراً للعقيدة الصحيحة، ودفعاً لوسائل الشرك بحمد الله.

الجواب: مسألة التبرك من أكثر المسائل التي حصل فيها خلط وغلط كثير؛ بسبب الإطلاقات غير المنضبطة، إفراطًا أو تفريطًا، مما ترتب عليه اشتباه المشروع بغير المشروع لدى البعض، ومواطن الإجماع بمواطن الخلاف، وما يسوغ فيه الخلاف وما لا يسوغ. وقد حصل توسع كبير في هذا المسألة، أخرجها في بعض صورها من حيز المشروع إلى حيز غير المشروع، وأخرج صورًا أخرى من حيز المختلف فيه إلى حيز

(١) انظر إهداء اللطائف (ص: ٤١-٥١) لحسن العجمي (ت: ١١١٣هـ)

البدعة المتفق على المنع منها. فتوسع البعض في مفهوم التبرك أصلا، وخلطه ببعض المسائل الأخرى، وتوسع آخرون في مفهوم آثار النبي ﷺ الذي أجمع العلماء عليها، فأدخل فيه ما ليس منه. وتوسع آخرون بعد ذلك، فأدخلوا في ذلك التبرك بآثار الصالحين، ثم توسع غيرهم في مفهوم هذه الآثار حتى أدخلوا في ذلك كل موضع مر فيه، أو جلس فيه، أو دفن فيه، حتى صار حالهم كحال مشركي الجاهلية وعباد الأوثان، ولا حول ولا قوة إلا بالله. وهذا يبين شؤم البدع وخطورتها، وأنها تؤول بصاحبها إلى بدع أغلظ، بل ربما تصل به إلى الكفر والشرك، والعياذ بالله. وفي هذا الرد نسعى بعون الله لتحرير بعض مواطن هذه الأغلاط ومثاراتها، والله المستعان وعليه التكلان. أولا: معنى التبرك: التبرك على وزن (تفعُّل)، بمعنى طلب البركة، كالتكسب طلب الكَسب، والبركة: هي الثبوت واللزوم، يقال: بركت الناقة إذا ثبتت في محلها. والبركة في اللغة تطلق على: الزيادة والنماء والكثرة في كل خير[1]. وبهذا وردت في القرآن. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]. قال الزجاج: «أي: أتاهم الغيث من السماء والنَباتُ من الأرض، وجعل ذلك زاكيًا كثيرًا»[2]. وقال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ

(١) انظر: معجم العين (٥/ ٣٦٨)، وجمهرة اللغة (١/ ٣٢٥)، وتهذيب اللغة (١٠/ ١٣٠).

(٢) معاني القرآن (٢/ ٣٦٠).

أَهْلَ ٱلْبَيْتِ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣]. ووصف القرآن بأنه مبارك، كما في قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: ٥٠] لكثرة خيره، وكذلك وصف ليلة القدر بأنها ليلة مباركة: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]؛ وذلك لكثرة ما فيها من الخيرات. قال السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ): «فقولنا: تبارك وتعالى، أي: تزايد خيره على خلقه، و﴿فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣] أي: كثر خيرها؛ لأنها مد في زمانها. قال الأزهري: تبارك أي: تعالى وتعاظم. وقال ابن عرفة: هو تفاعل من البركة، وهو الكثرة والاتساع. قلت: يريد ما ذكرتُه، ولا يقال ذلك إلا لله تعالى»[1]. والتبرك اصطلاحا: طلب البركة وهي الخير الكثير، من ملابسة أو ملامسة شيء معين أو بقعة معينة. والتبرك له معنى عام: وهو طلب الخير عموما، بتقوى الله وطاعته، فلا شك أن تقوى الله تعالى مجلبة للخيرات والبركات، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، وكما قال تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا۟ مُجْرِمِينَ﴾ [هود: ٥٢]. وغيرها من الآيات والأحاديث الدالة على هذا المعنى. وله معنى خاص وهو: طلب البركة بملامسة شيء معين، فهذا هو مقصود البحث. وثبوت البركة بالمعنى الأول لا يدل على مشروعيته بالمعنى الثاني، إلا إذا ورد

---

(١) عمدة الحفاظ (١/ ١٨٣).

دليل خاص بمشروعية ذلك. فلا يصح الاستدلال مثلا ببركة مجالسة الصالحين ومصاحبتهم للتعلم منهم أو الاستفادة منهم، على جواز التبرك بالمعنى الخاص. فالكعبة بيت الله تعالى، بيت مبارك بنص القرآن، ومع ذلك لا يجوز التبرك بأحجارها ولا التمسح بغير الركنين. وكذلك أرض الشام أو المدينة مباركة، وصفت بالبركة، وهذا لا يعني جواز التبرك بترابها وبقعتها؛ لأن التبرك هنا المقصود به كثرة الخير في هذه البلاد. والبركة بمعناها العام والخاص هي من الله تعالى، وهو سبحانه وتعالى مالكها يعطيها لمن يشاء ويمنعها عمن يشاء، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]. وكان ﷺ يسأل ربه البركة ويطلبها منه، فدعا لأهل المدينة بالبركة فقال ﷺ: «اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا المَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَفِي مُدِّنَا، وَصَحِّحْهَا لَنَا، وَانْقُلْ حُمَّاهَا إِلَى الجُحْفَةِ». أخرجه البخاري (١٨٨٩). وغيره من الأحاديث الكثير التي يدعو فيها ربه سبحانه وتعالى بالبركة. فالبركة من الله تعالى وحده، ولا تطلب إلا منه سبحانه وتعالى، والمسلم إذا تبرك التبرك المشروع بشيء من المخلوقات فإنما يفعل ذلك مع اعتقاده التام أنه سبب من أسباب الخير والبركة، وليس أن هذا الشيء

ينفع بذاته، فالبركة من الله تعالى خلقًا وإيجادًا، وهي من العبد تسببا وكسبا. اعتقاد البركة في شيء لا يكون إلا بدليل ظاهر أو باطن يدل على ذلك: وبيان ذلك أن الأسباب الجالبة للبركة والخير إما أن تكون أسبابًا ظاهرة، أو أسبابًا باطنة. فالأسباب الظاهرة: هي التي تكون العلاقة فيها بين السبب والمسبب ظاهرة، مثل أن الطعام سبب للقوة، والدواء سبب للشفاء، وهكذا. ومن ذلك قوله ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً». أخرجه البخاري (١٩٢٣)، ومسلم (١٠٩٥). فإن البركة هنا هي البركة الظاهرة، وسببها ظاهر. قال النووي رحمه الله: «وأما البركة التي فيه فظاهرة؛ لأنه يقوي على الصيام وينشط له، وتحصل بسببه الرغبة في الازدياد من الصيام؛ لخفة المشقة فيه على المتسحر. فهذا هو الصواب المعتمد في معناه»[1]. وهذا لا ينافي أنه تحصل به بركة باطنة، من متابعة السنة والحرص عليها، ومخالفة أهل الكتاب، وغيرها من فوائد السحور وبركاته الدينية والدنيوية. وأما الأسباب الباطنة: فهي التي تكون العلاقة فيها بين السبب والمسبب باطنة وغير ظاهرة، وهذه لا تثبت إلا بالدليل الشرعي؛ لأنه لا سبيل لإثباتها بغير ذلك، فمن ادعى في شيء بركةً معينة، وليس ذلك لسبب ظاهر، ولم يكن ثَم دليل من الشرع على قوله، كان ذلك كذبًا على الشرع وعلى القدر، ومن ذرائع الشرك كما سيأتي إن شاء الله. **أقسام التبرك: التبرك من حيث حكمه ينقسم إلى قسمين: الأول: تبرك مشروع، وهو**

(١) شرح صحيح مسلم (٧/ ٢٠٦).

أنواع: التبرك بآثار النبي ﷺ كتبرك الصحابة بماء وضوئه، وتبركهم بشعره، وتبركهم بنخامته. وأدلة ذلك مشهورة في السنة، وقد بوب البخاري رحمه الله في صحيحه فقال: بَابُ مَا ذُكِرَ مِنْ دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَصَاهُ، وَسَيْفِهِ وَقَدَحِهِ، وَخَاتَمِهِ، وَمَا اسْتَعْمَلَ الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ قِسْمَتُهُ، وَمِنْ شَعَرِهِ، وَنَعْلِهِ، وَآنِيَتِهِ مِمَّا يَتَبَرَّكُ أَصْحَابُهُ وَغَيْرُهُمْ بَعْدَ وَفَاتِهِ[1]. والأحاديث في ذلك كثيرة، ولم يذكر أحد من العلماء خلافا في المسألة، بل تتابع العلماء على النص على مشروعية ذلك؛ لكثرة أدلته وفعل الصحابة والتابعين لذلك. ولا فرق في هذه الآثار بين حالة الحياة وحالة الموت؛ لأن هذه الآثار لا تحل فيها الحياة أصلا، ويدل عليه حديث أم سلمة رضي الله عنها في الصحيح عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال: أرسلني أهلي إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ بقدح من ماء من قصة، فيه شعر من شعر النبي ﷺ، وكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها مخضبه، فاطلعت في الجلجل، فرأيت شعرات حمرا[2]. والمقصود بالآثار: ما لامست جسده الشريف، أو انفصلت منه، كثيابه، وعرقه، ووَضوئه، وشعره ﷺ، ونحو ذلك، سواء في حياته أو بعد مماته، إذا صحت نسبتها إليه؛ لأنه ليس كل ما ينسب إليه ﷺ من آثار تصح نسبته إليه. ومن التبرك المشروع: التبرك بماء زمزم: قال ﷺ فيه: «إِنَّهَا مُبَارَكَةٌ، إِنَّهَا طَعَامُ

(١) صحيح البخاري (٤/ ٨٢).

(٢) صحيح البخاري (٣١٠٧).

طُعْمٍ». أخرجه مسلم (٢٠٦٩). وقال ﷺ: «ماءُ زَمزمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ». أخرجه ابن ماجه (٣٠٦٢)، وأحمد (١٤٨٤٩). ومن التبرك المشروع: التبرك بالمطر أول نزوله: ودليله ما صح عن أنس رضي الله عنه أنه قال: أصابنا ونحن مع رسول الله ﷺ مطر، قال: فحسر رسول الله ﷺ ثوبه حتى أصابه من المطر. فقلنا: يا رسول الله، لم صنعت هذا؟ قال: «لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ تَعَالَى». أخرجه مسلم (٨٩٨). قال أبو العباس القرطبي رحمه الله: «وهذا منه ﷺ تبرك بالمطر واستشفاء به؛ لأن الله تعالى قد سماه رحمة ومباركًا وطهورًا، وجعله سبب الحياة، ومبعدًا عن العقوبة، ويستفاد منه احترام المطر، وترك الاستهانة به»[1]. **النوع الثاني: التبرك غير المشروع**: وهو إجمالا كل تبرك لم يثبت عليه دليل صحيح، فالتبرك لا يكون إلا بما قام عليه دليل شرعي، وإلا لم يكن مشروعا. ومن الأدلة الظاهرة على ذلك: قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما جاء إلى الحجر الأسود فقبله، فقال: «إني أعلم أنك حجر، لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك». أخرجه البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠). مع أن الله تعالى وصف البيت بأنه مبارك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٦]. ولكن هذه البركة العامة التي تحصل لمن أتى البيت حاجًّا أو معتمرًا وطائفا وعابدًا غير البركة الخاصة التي تكون بالمسح والتقبيل

(١) المفهم (٢/ ٥٤٦).

والملامسة والملابسة، فهذه تحتاج إلى دليل خاص، وإلا لم تكن مشروعة؛ ولذلك لا يشرع تقبيل جدران الكعبة، ولا مسح أركانها غير الركنين اليمانيين، ولا مسح أستارها ولا شيء منها. وقد أنكر ابن عباس على معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما رآه يمسح أركان الكعبة كلها، ورجع معاويةُ لكلامه، فعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه طاف مع معاوية بالبيت، فجعل معاوية يستلم الأركانَ كلَّها، فقال له ابن عباس: لمَ تستلمُ هذين الركنين ولم يكن رسول الله ﷺ يستلمهما؟! فقال معاويَة: ليس شيء من البيت مهجورًا، فقال ابن عباس: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] فقال معاوية: صدقتَ[1]. وقد حذر العلماء من ذلك، فقال ابن الحاج المالكي رحمه الله: «فترى من لا علم عنده يطوف بالقبر الشريف كما يطوف بالكعبة الحرام، ويتمسح به ويقبله ويلقون عليه مناديلهم وثيابهم، يقصدون به التبرك، وذلك كله من البدع؛ لأن التبرك إنما يكون بالاتباع له عليه الصلاة والسلام، وما كان سبب عبادة الجاهلية للأصنام إلا من هذا الباب، ولأجل ذلك كره علماؤنا رحمة الله عليهم التمسح بجدار الكعبة، أو بجدران المسجد، أو بالمصحف إلى غير ذلك مما يتبرك به سدا لهذا الباب ولمخالفة السنة؛

(١) أخرجه البخاري مختصرا (١٦٠٨)، والترمذي (٨٥٨). وأما تصديق معاوية لابن عباس فقد جاء في رواية أحمد (١٨٧٧).

لأن صفة التعظيم موقوفة عليه ﷺ»[١]. وقال ابن العطار الشافعي: «فأما تقبيل الأحجار والقبور والجدران والستور وأيدي الظلمة والفسقة واستلام ذلك جميعه فلا يجوز، ولو كانت أحجار الكعبة، أو قبر النبي ﷺ، أو جدار حجرته، أو ستورهما، أو صخرة بيت المقدس، فإن الاستلام والتقبيل ونحوهما تعظيم، والتعظيم خاص بالله تعالى، فلا يجوز إلا فيما أذن فيه»[٢]. فالتبرك من العبادات الموقوفة على الدليل، ولا يجوز اعتقاد البركة في شيء أو التبرك بشيء إلا بدليل صحيح من الشرع، وإلا كان بدعة مذمومة.

والتبرك الممنوع قسمان: القسم الأول: تبرك مختلف فيه، وهو التبرك بآثار الصالحين: وهذا النوع من التبرك بدعة؛ لأنه لم ينقل عن السلف ولا عن أحد من الصحابة أو التابعين أنهم فعلوه مع من يجزم بصلاحهم، كالخلفاء الأربعة، أو العشرة المبشرين بالجنة، أو أهل بدر، والسابقين الأولين، ولا فعلوه مع كبار التابعين، كأويس القرني الذي قال فيه النبي ﷺ: «يَأْتِي علَيْكُم أُوَيْسُ بنُ عَامِرٍ مع أَمْدَادِ أَهْلِ اليَمَنِ، مِن مُرَادٍ، ثُمَّ مِن قَرَنٍ، كانَ به بَرَصٌ فَبَرَأَ منه إلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ، له وَالِدَةٌ هو بهَا بَرٌّ، لو أَقْسَمَ علَى اللهِ لَأَبَرَّهُ، فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لكَ فَافْعَلْ». أخرجه مسلم (٢٥٤٢). فهذا رجل مقطوع بصلاحه، ومع ذلك لم يتبركوا به، ولم يرشدهم النبي ﷺ لذلك، ولا فعله عمر ولا أحد

---

(١) المدخل (١/ ٢٦٣).

(٢) العدة شرح العمدة (٢/ ١٠٠١).

من الصحابة معه، وإنما أرشدهم للمشروع الجائز، وهو طلب الاستغفار لهم. فإجماعهم على ترك التبرك بالصالحين مع وجود المقتضي لذلك وانتفاء المانع دليل على البدعية، خاصة أنهم كانوا يتبركون بآثار النبي ﷺ ويحرصون على ذلك، فلماذا لم يفعلوا ذلك مع غيره؟! وقد ذهب غيرُ واحد من أهل العلم إلى جواز التبرك بآثار الصالحين، قياسًا على التبرك بآثار النبي ﷺ وأكثر الإمامان النووي وابن حجر رحمهما الله تعالى في شرحيهما على الصحيحين من الاستدلال بالأحاديث التي فيها التبرك بآثار النبي ﷺ على جواز التبرك بالصالحين، واعتمدا على ذلك في تجويز التبرك بالصالحين[1]. والصحيح والراجح أن التبرك بالصالحين بدعة، أجمع السلف على تركه كما سبق، وأما القياس فلا يصح لوجوه: الأول: أنه قياس مع الفارق، فلا شك أن مرتبة النبي ﷺ لا تضاهيها ولا تدانيها مرتبة، فلا يصح أن يلحق به في ذلك أحد من الصحابة أو الصالحين. فظهور الخصوصية في هذا الباب ظاهر جدًّا، وهو ظاهر صنيع السلف كما سبق. الثاني: أنا لا نجزم بصلاح أحد لم يشهد له الشرع بذلك، فمن أين نعلم صلاح فلان أو علان حتى نتبرك بآثارهم؟! وإذا كان الصحابة والتابعون الذين شهد لهم الوحي بالصلاح والخيرية لم يتبرك بهم الصحابة ولا التابعون، فكيف بمن لم يشهد له الوحي بذلك؟! أليس في هذا تزكية مذمومة؟! خاصة إذا كان الشخص يدعو لذلك كما يقع من

---

(١) انظر مثلا: شرح النووي (١/ ٢٤٤، ٣/ ١٩٤، ٤/ ٢١٩)، وفتح الباري (١/ ٥٢٢، ٥٦٩، ٣/ ١٣٠).

بعض مشايخ التصوف الذين يدعون الناس لتقبيل أيديهم تبركًا بهم، وكأنه يشهد لنفسه بالولاية والصلاح. الثالث: أننا لو كنا نعلم صلاحه في الحال فإننا لا نعلم حاله في المآل، وبماذا يختم له، فربما ختمت له بخاتمة السوء، فلا يكون أهلا للتبرك بآثاره. الرابع: أن التبرك بآثار الصالحين ذريعة كبيرة للغلو فيهم والشرك بهم، خاصة مع فشو الجهل وقلة العلم، وضعف التوحيد في قلوب كثير من الناس. وغالبا لا يقف العوام عند الصورة المذكورة التي اختلف العلماء فيها أعني التبرك بآثار الصالحين بل يتعدونها للتبرك بالتراب والقبور والأضرحة وحديدها والأشجار المحيطة بها كما هو حال عباد الأوثان. وقد كان أول شرك وقع في الأرض بسبب الغلو في قبور الصالحين، والتبرك بعبادة الله عندها، ثم آل الأمر لعبادتها من دون الله تعالى، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابا، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم عبدت». أخرجه البخاري (٤٩٢٠). وممن صرح بمنع هذا القياس ابن بطال المالكي في شرحه على الصحيح، على تبويب البخاري: باب مَا ذُكِرَ مِنْ دِرْعِ النَّبِي ﷺ وَعَصَاهُ وَسَيْفِهِ وَقَدَحِهِ وَخَاتَمِهِ وَمَا اسْتَعْمَلَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ مِنْ ذَلِك... قال: «قال المهلب: إنما ذكر هذه الآثار كلها في هذا الباب لتكون سنة للخلفاء في الختم واتخاذ الخاتم لما يحتاج فيه إليه، واتخاذ السيف والدرع أيضًا للحرب، وأما الشعر فإنما استعمله

الناس على سبيل التبرك به من النبي خاصة، وليس ذلك من غيره بتلك المنزلة، وكذلك النعلان من باب التبرك أيضًا ليس لأحد في ذلك مزية رسول الله، ولا يتبرك من غيره بمثل ذلك»[1]. وممن ذكر ذلك الشاطبي رحمه الله، فذكر لترك الصحابة ذلك سببين: إما لاعتقادهم اختصاص النبي ﷺ بذلك وأن غيره لا يدانيه في ذلك، أو أنهم تركوا ذلك من باب الذرائع؛ خوفا من أن يجعل ذلك سنة، أو لأن العامة لا تقتصر في ذلك على حد، بل تتجاوز فيه الحدود، وتبالغ بجهلها في التماس البركة، حتى يداخلها للمتبرك به تعظيم يخرج به عن الحد[2]. **القسم الثاني: تبرك ممنوع بالاتفاق:** ومن ذلك التبرك بالأحجار والأشجار والقبور والمشاهد، والتمسح بحديد القبور، وتقبيل الأعتاب، ونحو ذلك مما يقع من كثير من الجهال، خاصة من الشيعة والصوفية. وهذا النوع محرم بالاتفاق، وهو أصل عبادة الأوثان. ومن أدلة تحريمه: ما رواه الترمذي (٢١٨٠) وغيره: عن أبي واقد الليثي أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مر بشجرة للمشركين يقال لها: ذات أنواط، يعلقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «سُبْحَانَ اللهِ، هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». وهذا النوع من

(١) شرح صحيح البخاري (٦/ ٢٦٦).

(٢) انظر: الاعتصام (١/ ٤٨٣).

التبرك ممنوع بالاتفاق، لا يبيحه إلا أهل الجهل والبدع ممن لا يُعتد بأقوالهم، وأما العلماء والمصلحون فما زالوا ينكرون مثل هذه البدع التي تصدر من الجهال. وسوف نذكر بعضا من كلامهم لاحقا. **مثارات الغلط في التبرك: الغلط في معنى التبرك والخلط بينه وبين التوسل**: وممن وقع في هذا الخلط الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة، فبعد أن أورد حديث أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في تتبع آثار أصابع النبي ﷺ في الطعام تبركًا بها استدل بهذا على جواز التوسل بذاته الشريفة ﷺ، وجعل كل أحاديث تبرك الصحابة بذاته وآثاره الشريفة المباركة دليلا على جواز التوسل بذاته ﷺ فقال: «التوسل والتبرك كلمتان تدلان على معنى واحد، وهو التماس الخير والبركة عن طريق المتوسل به»[1]. ويكرر هذا الخلط في موضع آخر من نفس الكتاب في فوائد صلح الحديبية وتبرك الصحابة بوَضوء النبي ﷺ ونخامته وشعره، فيستدل بها على التوسل المبتدع، فيقول: «وإذا علمت أن التبرك بالشيء إنما هو طلب الخير بواسطته ووسيلته علمت أن التوسل بآثار النبي ﷺ أمر مندوب إليه ومشروع، فضلا عن التوسل بذاته الشريفة. وليس ثمة فرق بين أن يكون ذلك في حياته ﷺ أو بعد وفاته، فآثار النبي ﷺ وفضلاته لا تتصف بالحياة مطلقا، سواء تعلق التبرك والتوسل بها في حياته أو بعد وفاته»[2]. وهذا خلط عجيب بين معنى التبرك

(١) فقه السيرة (ص: ١٤١).

(٢) فقه السيرة (ص: ٢٤٠).

والتوسل، فمعناهما متغاير. فالتبرك كما سبق يقصد به هنا: طلب الخير الكثير من ملابسة أو ملامسة شيء معين أو بقعة معينة. وليس الكلام في التبرك بالمعنى العام، وهو طلب الخير بفعل الطاعات عموما كي يجعله والتوسل من باب واحد بدعوى أن المتوسل يرجو حصول الخير له أيضا. فالتوسل على فرض مشروعيته باب آخر غير التبرك، ولا يصح الاستدلال بهذا على ذلك بأي نوع من أنواع الدلالة. فالتوسل هو: طلب الوسيلة، وهي ما يتوصل بها إلى المقصود والرغبة[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥] أي: القربة والطاعة؛ لأن الطاعة والقربة توصل إلى المقصود، وهو رضا الله تعالى وجنته. قال ابن جرير رحمه الله في تفسيرها: «واطلبوا القربة إليه بالعمل بما يرضيه. والوسيلة: هي الفعيلة من قول القائل: توسلت إلى فلان بكذا، بمعنى: تقربت إليه»[2]. ومقصود الداعي أن يستجيب الله تعالى له، فيقدم بين يدي دعائه ما يجعل دعاءه أقرب للإجابة، فالتوسل في الدعاء شيء يقدمه الداعي بين يدي دعائه؛ ليكون دعاؤه أقرب إلى الإجابة. كالتوسل بأسماء الله تعالى وصفاته، أو التوسل بالعمل الصالح، أو التوسل بطلب الدعاء من الصالحين الأحياء. فكل هذا توسل مشروع ثبت دليله، فما علاقة هذا بمسألة التبرك؟!

---

(١) مختار الصحاح (٣٣٨).

(٢) تفسير الطبري (٨/ ٤٠٣).

ولكن هؤلاء يستدلون بالتبرك بالنبي ﷺ على التوسل به، فيخلطون بين التبرك والتوسل، ثم يخلطون مرة أخرى بين التوسل والاستغاثة، فيجوزون الاستغاثة بحجة أنه توسل، فيكون مبدؤهم التبرك المشروع، ومنتهاهم الشرك في العبادة. وقد رد الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله على كلام الدكتور البوطي فقال: «التوسل يختلف اختلافًا بينًا عن التبرك، ومن يسوي بينهما فإنه يكون قد ارتكب خطأ شنيعًا، ووقع في جهل فظيع بالحقائق الشرعية، مما لا يجوز أن يقع فيه طالب علم يحترم نفسه. إن التبرك هو التماس من حاز أثرًا من آثار النبي ﷺ حصول خير به خصوصية له ﷺ، وأما التوسل فهو إرفاق دعاء الله تعالى بشيء من الوسائل التي شرعها الله تعالى لعباده، كأن يقول: اللهم إني أسألك بحبي لنبيك ﷺ أن تغفر لي، ونحو ذلك.. فيشرع للمسلم أن يتوسل في دعائه باسم من أسماء الله تبارك وتعالى الحسنى مثلًا، ويطلب بها تحقيق ما شاء من قضاء حاجة دنيوية كالتوسعة في الرزق، أو أخروية كالنجاة من النار، فيقول مثلًا: اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بأنك أنت الله الأحد الصمد أن تشفيني أو تدخلني الجنة، ولا أحد يستطيع أن ينكر عليه شيئًا من ذلك، بينما لا يجوز لهذا المسلم أن يفعل ذلك حينما يتبرك بأثر من آثاره ﷺ، فهو لا يستطيع ولا يجوز له أن يقول مثلًا: اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بثوب نبيك أو بصاقه أو بوله أن تغفر لي وترحمني. ومن يفعل ذلك فإنه يعرض نفسه من غير ريب ليشك الناس في عقله وفهمه، فضلًا عن عقيدته ودينه. وظاهر كلام الدكتور أنه يجيز هذا التوسل العجيب، ويعده هو

والتبرك بأثر من آثار النبي ﷺ شيئًا واحدًا، وهو بهذا يخلط خلطًا قبيحًا»[١]. ومن أدلة هذا التباين في المعنى أن العلماء مختلفون في حكم التوسل بذات النبي ﷺ وجاهه بعد مماته، فمنهم من أجازها ومنهم من منعها[٢]، ولكنهم متفقون على جواز التبرك بآثاره ﷺ في حياته وبعد مماته على ما سنبينه بعد قليل إن شاء الله تعالى. ولو كان معناهما واحدًا لما اختلفوا في حكمهما، وهذا واضح وبين إن شاء الله. الخلط بين التبرك بالمعنى العام والمعنى الاصطلاحي الخاص: فترى البعض يستدل بوصف بعض الأمكنة أو الأشخاص بالبركة على جواز التبرك والتمسح بهم. وقد سبق بيان بطلان هذا المسلك، وأن الكعبة رغم كونها بيتًا مباركًا إلا أنه لا يجوز التمسح بغير الركنين. وأعظم الناس بركة بعد الأنبياء هو أبو بكر وآل أبي بكر رضي الله عنهم، فبركتهم مشهودة معلومة في الأحاديث، كما قال أسيد بن حضير رضي الله عنه: «ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر». ومع ذلك لم يتبرك أحد من الصحابة بأبي بكر ولا آله؛ لأن المقصود هنا البركة العامة. فالتبرك المشروع بالصالحين هو التبرك بمصاحبتهم لا بآثارهم، كما في الحديث: «هُمُ الْقَوْمُ لَا يَشْقَى بِهِمْ جَلِيسُهُمْ». أخرجه البخاري (٦٤٠٨)، ومسلم (٢٦٨٩). التوسع في مفهوم آثار النبي ﷺ: وهذا يدخل فيه عدة أمور، منها: إدخال المواضع التي نزلها النبي ﷺ أو سار فيها في الآثار التي يتبرك بها؛ فإن هذه المواطن ليست

---

(١) التوسل أحكامه وأنواعه (ص: ١٤١) باختصار.

(٢) ينظر: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية، والتوسل أحكامه وأنواعه للألباني.

من آثار النبي ﷺ بالاتفاق، ولم يكن أحد من الصحابة يتبرك بذلك، لا ابن عمر ولا غيره. والمقصود بالآثار: فضلات النبي ﷺ كشعره ونخامته وريقه وعرقه، أو ما لامس جسده الشريف وانفصل عنه كآنيته وثيابه ونعليه ونحو ذلك. ولا يدخل في ذلك المواطن التي نزلها أو مشى فيها أو وطأها ﷺ. ومن الأدلة على ذلك: أن الصحابة رضي الله عنهم الذين اعتنوا عناية بالغة بحفظ آثاره لم يتبركوا بهذه المواضع، ولم يعتبروها من آثاره. وهي ليست في معنى الآثار حتى تلحق بها. بل ثبت أن عمر رضي الله عنه نهى عن ذلك، وقطع شجرة الحديبية لما وجد الناس يتبركون بها ويصلون عندها[1]. ولو كانت من الآثار المشروع التبرك بها لما فعل ذلك. ونهى أيضا عن قصد الصلاة في الأماكن التي صلى فيها النبي ﷺ وقال: «أيها الناس، إنما هلك من قبلكم باتباعهم مثل هذا حتى أحدثوها بيعًا، فمن عرضت له صلاة فليمض». أخرجه عبد الرزاق (٢٧٣٤). قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما قصد الصلاة والدعاء والعبادة في مكان لم يقصد الأنبياء فيه الصلاة والعبادة بل روي أنهم مروا به ونزلوا فيه أو سكنوه؛ فهذا كما تقدم لم يكن ابن عمر ولا غيره يفعله. ولو كان هذا مستحبًّا لكان يستحب للصحابة والتابعين أن يصلوا في جميع حجر أزواجه وفي كل مكان نزل فيه في غزواته أو أسفاره. ولكان يستحب أن يبنوا هناك مساجد، ولم يفعل السلف شيئا من ذلك. ولم يشرع الله تعالى للمسلمين مكانا يقصد للصلاة إلا المسجد، ولا مكانا يقصد للعبادة

(١) صحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (٧/ ٤٤٨).

إلا المشاعر. وما سوى ذلك من البقاع فإنه لا يستحب قصد بقعة بعينها للصلاة ولا الدعاء ولا الذكر؛ إذ لم يأت في شرع الله ورسوله قصدها لذلك، وإن كان مسكنا لنبي أو منزلا أو ممرا»[1]. وأما ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما من النزول في الأماكن التي نزلها النبي ﷺ فهذا مذهبه، وهو متابعة النبي ﷺ في كل أفعاله، حتى التي لا يظهر فيها معنى القربة. والعلماء مختلفون في هذه الأفعال، هل يشرع الاقتداء بالنبي ﷺ فيها أم لا؟ فجمهور العلماء على أنه لا يشرع التأسي في ذلك، وذهب بعضهم كابن عمر إلى القول بمشروعية ذلك؛ باعتباره من تمام التأسي. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وما فعله من المباحات على غير وجه التعبد يجوز لنا أن نفعله مباحا كما فعله مباحا؛ ولكن هل يشرع لنا أن نجعله عبادة وقربة؟ فيه قولان كما تقدم. وأكثر السلف والعلماء على أنا لا نجعله عبادة وقربة بل نتبعه فيه؛ فإن فعله مباحا فعلناه مباحا، وإن فعله قربة فعلناه قربة. ومن جعله عبادة رأى أن ذلك من تمام التأسي به والتشبه به، ورأى أن في ذلك بركة لكونه مختصا به نوع اختصاص»[2].

وقال أيضا: «وكذلك ابن عمر كان يتحرى أن يسير مواضع سير النبي ﷺ، وينزل مواضع منزله، ويتوضأ في السفر حيث رآه يتوضأ، ويصب فضل مائه على شجرة صب عليها، ونحو ذلك مما استحبه طائفة من العلماء ورأوه مستحبا، ولم يستحب ذلك جمهور

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٥٠٢) باختصار.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٥٠٤)

العلماء، كما لم يستحبه ولم يفعله أكابر الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرهم، لم يفعلوا مثل ما فعل ابن عمر، ولو رأوه مستحبا لفعلوه كما كانوا يتحرون متابعته والاقتداء به. ومن هذا وضع ابن عمر يده على مقعد النبي ﷺ، فإن هذا لما لم يكن مما يفعله سائر الصحابة، ولم يكن النبي ﷺ شرعه لأمته؛ لم يمكن أن يقال: هذا سنة مستحبة؛ بل غايته أن يقال: هذا مما ساغ فيه اجتهاد الصحابة، أو مما لا ينكر على فاعله؛ لأنه مما يسوغ فيه الاجتهاد، لا لأنه سنة مستحبة سنها النبي ﷺ لأمته»[1]. وقال أيضا: «فعلم أن الذي عليه جمهور الصحابة وأكابرهم هو الصحيح، ومع هذا فابن عمر رضي الله عنهما لم يكن يقصد أن يصلي إلا في مكان صلى فيه النبي ﷺ، لم يكن يقصد الصلاة في موضع نزوله ومقامه، ولا كان أحد من الصحابة يذهب إلى الغار المذكور في القرآن للزيارة والصلاة فيه، وإن كان النبي ﷺ وصاحبه أقاما به ثلاثا يصلون فيه الصلوات الخمس، ولا كانوا أيضا يذهبون إلى حراء وهو المكان الذي كان يتعبد فيه قبل النبوة»[2]. فالخلاصة أن النبي ﷺ إذا نزل في موطن وصلى فيه من غير ظهور قصد البقعة، هل يشرع التأسي به في ذلك؟ قولان: الجمهور وأكابر الصحابة لا يرون هذا، خلافا لابن عمر الذي كان يفعل ذلك من باب التأسي والتماس بركة المتابعة للسنة. أما من ينزل أمكنة يزعم أن النبي ﷺ

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٢٨١) باختصار.

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٧٧).

سار فيها أو لمسها متبركًا بالعبادة فيها، فهذه بدعة لم يقل بها ابن عمر ولا غيره من الصحابة. فإدخال التبرك بالقبر في التبرك بآثار النبي ﷺ هذا بدعة بالاتفاق، وقد سبق النقل عن ابن الحاج المالكي وابن العطار الشافعي في النهي عن ذلك. ونضيف هنا النقل عن الإمام النووي رحمه الله حيث قال: «لا يجوز أن يطاف بقبر النبي ﷺ، ويكره إلصاق البطن والظهر بجدار القبر، قاله الحليمي وغيره. ويكره مسحه باليد وتقبيله، بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه لو حضر في حياته ﷺ. هذا هو الصواب، وهو الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه... ومن خطر بباله أن المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة فهو من جهالته وغفلته؛ لأن البركة إنما هي فيما وافق الشرع وأقوال العلماء، وكيف يبتغي الفضل في مخالفة الصواب»[1]. ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الاتفاق على المنع من ذلك، فقال: «واتفق العلماء على أن من زار قبر النبي ﷺ أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين الصحابة وأهل البيت وغيرهم أنه لا يتمسح به ولا يقبله؛ بل ليس في الدنيا من الجمادات ما يشرع تقبيلها إلا الحجر الأسود»[2]. والاستدلال بتبرك ابن عمر برمانة المنبر على التبرك بالمنبر والآثار الحالية، هذا خطأ من جهتين: الأولى: أن كبار الصحابة لم يفعلوا ما فعله ابن عمر رضي الله عنهما، ولم يجعلوا المنبر من آثاره التي يتبركون بها، بل كره مالك رحمه الله ذلك. الثاني:

---

(١) الإيضاح لمناسك الحج والعمرة (١/ ٤٥٦) باختصار يسير.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧٩).

أن ابن عمر كان يقصد التأسي بالنبي ﷺ ونيل بركة متابعته بملامسة منبر جلس عليه النبي ﷺ، أما الآن فلا وجه لذلك؛ لزوال هذا المنبر، فعلى فرض أنه يشرع التبرك بالمنبر، وأن جميع الصحابة فعلوا ذلك، فيكون غايته أن يكون من التبرك بآثار النبي ﷺ التي لمسها وقعد عليها، فأين هذا من التبرك بما لم يلمسه بل ولم يشاهده قط؟! قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «رخص أحمد وغيره في التمسح بالمنبر والرمانة التي هي موضع مقعد النبي ﷺ ويده، ولم يرخصوا في التمسح بقبره. وكره مالك التمسح بالمنبر، كما كرهوا التمسح بالقبر. فأما اليوم فقد احترق المنبر، وما بقيت الرمانة، وإنما بقي من المنبر خشبة صغيرة، فقد زال ما رخص فيه؛ لأن الأثر المنقول عن ابن عمر وغيره إنما هو التمسح بمقعده»[1]. فالخلاف في التمسح بالمنبر إنما هو في المنبر الذي كان يلامسه النبي ﷺ ويقعد عليه بجسده الشريف، أما المنبر اليوم فلا يدخل في آثار النبي ﷺ بحال. **عدم تحقيق المناط فيما يزعم أنه من آثار النبي ﷺ**: وهذا من أكثر مثارات الغلط في هذا الباب؛ فإن شرط التبرك بهذه الآثار هو ثبوت نسبتها للنبي ﷺ، وهذا ما يصعب بل يكاد يكون مستحيلا. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما ما يزيده الكذابون على ذلك مثل أن يرى في المكان أثر قدم فيقال: هذا قدمه ونحو ذلك، فهذا كله كذب، والأقدام والحجارة التي ينقلها من ينقلها

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٢٤٤).

ويقول: إنها موضع قدمه كذب مختلق»[١]. وقال الشيخ الألباني رحمه الله: «كما يشترط للراغب في التبرك أن يكون حاصلًا على أثر من آثاره ﷺ ويستعمله. ونحن نعلم أن آثاره ﷺ من ثياب أو شعر أو فضلات قد فقدت، وليس بإمكان أحد إثبات وجود شيء منها على وجه القطع واليقين، وإذا كان الأمر كذلك فإن التبرك بهذه الآثار يصبح أمرًا غير ذي موضوع في زماننا هذا، ويكون أمرًا نظريًّا محضًا، فلا ينبغي إطالة القول فيه»[٢]. فلا يمكن التحقق من كل ما يُدَّعى نسبته للنبي ﷺ من شعره أو ثيابه أو نعليه، بل يغلب على الظن كذب هذه الدعاوى؛ لطول الزمن، وغياب الأسانيد، بل بعضها مما يجزم بكذبه وبطلانه، كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله. **التوسع في التبرك بآثار الصالحين**: ذكرنا من قبل أن هذه المسألة مما اختلف فيها العلماء، ورجحنا القول بالبدعية، وعدم صحة القياس على آثار النبي ﷺ. ومع ذلك فإن أكثر ما يقع من العامة والمبتدعة من ذلك ليس من التبرك بالصالحين المختلف فيه، بل هو من البدع ووسائل الشرك بلا خلاف. وذلك أن التبرك بآثار الصالحين على فرض مشروعيته يكون بلمس آثارهم، كثيابهم وفضل طعامهم ونحو ذلك، كما كان الصحابة يفعلون مع النبي ﷺ. أما التبرك بالقبور والمشاهد والأشجار والأحجار فليس من هذا الباب أصلا، بل هو من صور الشرك أو ذرائع الشرك. وإذا كان

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٣٥).

(٢) التوسل أنواعه وأحكامه (ص: ١٤٤).

العلماء قد نقلوا الاتفاق على عدم التبرك بقبر النبي ﷺ ونهوا عن مسه والتمسح به، فما بالك بقبور غيره من الصالحين ممن لا يضاهون النبي ﷺ ولا يدانونه؟! ثم كيف بالتبرك بمن لم يعلم صلاحه؟! بل كيف بالتبرك بالقبور المجهولة التي لا يعلم أصحابها؟! وقد تتابع العلماء على النهي عن ذلك، فقال أبو شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ) في بيان بعض البدع المستقبحة التي لا يخفى على العلماء والعوام منابذتها للشريعة، والتي تنتشر بين الصوفية الجهال: «ومن هذا القسم أيضا ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة: تخليق الحيطان والعمد وسرج مواضع مخصوصة في كل بلد يحكى لهم حاك أنه رأى في منامه بها أحدا ممن اشتهر بالصلاح والولاية، فيفعلون ذلك ويحافظون عليه مع تضييعهم فرائض الله تعالى وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك، ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم، فيعظمونها ويرجون الشفاء لمرضاهم وقضاء حوائجهم بالنذر لهم، وهي من بين عيون وشجر وحائط وحجر. وفي مدينة دمشق صانها الله تعالى من ذلك مواضع متعددة، كعوينة الحمى خارج باب توما، والعمود المخلق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليابسة خارج باب النصر في نفس قارعة الطريق، سهل الله قطعها واجتثاثها من أصلها، فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث». ثم نقل في نفس الموضع عن أبي بكر الطرسوسي الفقيه المالكي (ت: ٥٢٠هـ) قوله: «أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها الناس ويعظمون من شأنها ويرجون البرء والشفاء من قبلها وينوطون بها المسامير

والخرق فاقطعوها فهي ذات أنواط»[1]. وذكر رحمه الله كلامًا طيبًا عن بعض الصالحين والعلماء الذين قاموا بطمس هذه الأوثان التي يتبرك بها العامة، لاعتقاد أن فلانا من آل البيت أو الصالحين مدفون فيها، أو تلبس بها ونحو ذلك. والغرض المقصود: أن التبرك بآثار الصالحين الذي وقع فيه الخلاف ليس هو الذي يفعله كثير من العامة من التمسح بالقبور، وتقبيل الحديد والأعتاب؛ فإن هذه ليست من آثار الصالحين أصلا. **تنزيل كلام بعض العلماء منزلة كلام المعصوم** ﷺ: وهذا من أكبر مثارات الغلط في هذا الباب، فإنك تجد من يعارض الكتاب والسنة وإجماع السلف بحكايات لا تثبت، ولو ثبتت فلا حجة فيها؛ فكلام العلماء يستدل له لا يستدل به، وإنما العبرة في إجماعهم، وأما عند الاختلاف فيجب الرد إلى الله والرسول. والمنقول عن الصحابة والتابعين وتابعيهم ليس فيه كلمة واحدة في التبرك بآثار الصالحين، فضلا عن التبرك بالأحجار والأشجار والقبور. وغاية ما فيه ما سبق عن ابن عمر أنه كان يرى التأسي بالنبي ﷺ في كل أفعاله، ولو لم يقصد بها القربة والتشريع، مع أن كبار الصحابة خالفوه في ذلك. وكذلك المنقول عن الأئمة، بعضه لم يثبت، وبعضه من جنس فعل ابن عمر، وغايته إن لم يكن هذا ولا ذاك أن يكون من التبرك بآثار الصالحين المختلف فيه. فمن ذلك قصة تبرك الشافعي بقميص أحمد رحمهما الله التي ذكرها ابن

---

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث (ص: ٢٦) وما بعدها.

الجوزي[١] فإنها لا تثبت، قال الذهبي في ترجمة الربيع بن سليمان: «ولم يكن صاحب رحلة، فأما ما يُروى أنَّ الشافعي بعثه إلى بغداد بكتابه إلى أحمد بن حنبل فغير صحيح»[٢].

ومن ذلك ما جاء عن الإمام أحمد من التبرك بمنبر النبي ﷺ، فهذا تابع فيه ابنَ عمر رضي الله عنهما مع ثبوت الكراهة فيه عن مالك رحمه الله. فغايته أن يكون على سبيل التأسي، أو جعله من التبرك بآثار النبي ﷺ، فأين هذا من التبرك بمنبر لم يمسه ولم يجلس عليه، بل لم يره النبي ﷺ؟! ومن ذلك ما يروى عن إبراهيم الحربي أنه قال: قبر معروف الترياق المجرب. وقد نقله الذهبي ثم قال: «يريد إجابة دعاء المضطر عنده؛ لأن البقاع المباركة يستجاب عندها الدعاء، كما أن الدعاء في السحر مرجو، ودبر المكتوبات، وفي المساجد»[٣]. وهذا من أعظم ما يتمسك به المخالف ويهول به، وهو لا يسلَّم لصاحبه، بل هو مردود عليه، وبركة وقت السحر قد ثبتت بالدليل الشرعي، فأين الدليل على بركة قبر معروف؟! وأين الدليل على تخصيصها بعبادة ودعاء؟! والنبي ﷺ قال: «لا تجعلوا بيوتَكُم قبورًا، ولا تجعلوا قَبري عيدًا، وصلُّوا عليَّ فإنَّ صلاتَكُم تبلغُني حَيثُ كنتُمْ». أخرجه أبو داود (٢٠٤٢)، وأحمد (٨٧٩٠). ولما رأى علي بن حسين رجلا يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ،

---

(١) مناقب الإمام أحمد (ص: ٦١٠).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٨٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٤٤).

فيدخل فيها فيدعو فنهاه، فقال: ألا أحدثكم حديثا سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي عِيدًا، وَلا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا، فَإِنَّ تَسْلِيمَكُمْ يَبْلُغُنِي أَيْنَمَا كُنْتُمْ». أخرجه الضياء في المختارة (٤٢٨). فانظر كيف نهاه عن قصد القبر من أجل الدعاء، فكيف يقال بعد ذلك: قبر فلان وعلان ترياق ويجاب عنده الدعاء؟! ولذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر جملة من أدلة منع التبرك بالقبور والمشاهد ونحوها: «واعلم أنه ليس مع أحد من هؤلاء ما يعارض به ذلك، إلا حكاية عن بعضهم أنه قال: إذا كانت لكم إلى الله حاجة فادعوه عند قبري، أو قال: قبر فلان هو الترياق المجرب، وأمثال ذلك من هذه الحكايات التي قد تكون صدقا وقد تكون كذبا. وبتقدير أن يكون صدقا فإن قائلها غير معصوم، وما يعارِض النقلَ الثابتَ عن المعصوم بنقلٍ غير ثابت عن غير معصوم إلا من يكون من الضالين إخوان الشياطين. وهذا من أسباب الشرك وتغيير الدين»[1].

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٧١).

الشبهة: آثار الصالحين كآثار النبي ﷺ تبركًا وحكمًا.

الجواب: فضائل النبي ﷺ كثيرة، منها بركاته المتنوعة، سواء كانت معنوية؛ وأعظمها اصطفاء الله تعالى له بالرسالة، وجعله سببا لهداية البشر جميعًا، أو حسية؛ كبركة أفعاله وتصرفاته وآثاره. أما بركة أفعاله فمعلومة مشهورة؛ كتكثير الماء ونبعه من بين أصابعه الشريفة ﷺ. وكذلك آثاره ﷺ؛ فقد كان الصحابة يتبركون بها، بل كانوا يقتتلون على وضوئه، وما تنخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فدلك بها وجهه ويديه، وكانوا يتبركون بشعره ﷺ[1]، بل كان يرشدهم إلى ذلك، فثبت أن النبي ﷺ أتي بقدح فيه ماء فغسل وجهه ويديه ومج فيه، ثم قال لبلال بن رباح وأبي موسى الأشعري: «اشْرَبَا مِنْهُ، وَأَفْرِغَا عَلَى وُجُوهِكُمَا وَنُحُورِكُمَا وَأَبْشِرَا». أخرجه البخاري (٤٠٧٣) ومسلم (٢٤٩٧). فهذا مقرر معلوم في حقه ﷺ؛ فهل يُلحق غيره من الصالحين أو ممن يُظن صلاحهم بالتبرك بهم وبآثارهم قياسا على تبرك الصحابة بالنبي ﷺ؟ وهل يصح هذا القياس وهذا الإلحاق؟ قد شاع بين المسلمين في القرون المتأخرة القول بجواز التبرك بآثار من يظنون صلاحهم، فيلتمسون البركة في ثيابهم، وآثارهم المنفصلة عنهم؛ كشعرهم وثيابهم، ومكان صلاتهم، ظنا أن ذلك يوصل إلى البركة من الله أو أنه يتقرب إلى الله بمثل هذه الأمور وأنه أمر

---

(١) أحاديث التبرك بالنبي ﷺ رواها جمع كثير من الصحابة، انظر: البخاري (٣٩٢١)، و(٢٥٨٣)، ومسلم (١٣٠٥).

مشروع[١]، فنقول: التبرك بالشيء معناه: طلب حصول الخير بمقاربة ذلك الشيء وملابسته[٢]. فالذي يتبرك بأثر من آثار أحد الصالحين يظن أن ذلك الفعل سبب لحصول الخير والنفع بملابسة ذلك الشيء ومقاربته. وعدُّ شيءٍ ما سببًا لا يخلو أن يكون أحد أمرين: الأول: أن يكون سببا ماديا، وإثبات السببية هنا متوقف على المناسبة الظاهرة التي تعلم بالتجربة، وهذه الأسباب لا تحتاج إلى دليل شرعي لإثباتها. مثل كون النار سببا للحرق، والتردي من شاهق سببا للموت، وفعل ما سببا للمرض، وهكذا. الثاني: أن يكون سببا شرعيا، وإثبات السببية هنا متوقف على ما ورد به الدليل، فما ورد الدليل باعتباره سببًا فهو كذلك، وإلا فلا. مثل جعل دلوك الشمس سببًا لوجوب صلاة الظهر. وإذا كان التماس البركة من آثار الصالحين ليس بسبب مادي؛ إذ ليس هذا الأمر مما يعرف بالتجربة، أو بالعلوم المادية، فلا يكون إلا سببًا شرعيًا، فيكون متوقفًا على الدليل المثبت له. وكل ما كان متوقفًا على إثبات الدليل له، فالأصل فيه المنع[٣]. ولذا فالأصل في التبرك بشيء من آثار الصالحين هو المنع إلا أن يرد الدليل بجوازه أو بجواز بعض أنواعه. والذي ورد الدليل بجوازه هو التبرك بآثار الأنبياء مثل التبرك بقميص يوسف في رد الله بصر يعقوب عليهما

---

(١) انظر: التبرك بين المجيزين والمانعين لليافعي (ص: ٥٥).

(٢) انظر: التبرك أنواعه وأحكامه لناصر الجديع (ص: ٣٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣١/ ٣٥)، (١٨/ ٦٥)، المستصفى (٢/ ٤٠٦).

السلام به، وتبرك بني إسرائيل بالتابوت وفيه آثار موسى وهارون عليهما السلام، وتبرك الصحابة بآثار النبي ﷺ كعرقه، ووضوئه. أما غير ذلك فلم يرد دليل يدل على جوازه فيبقى على الأصل وهو المنع منه. ويعضد هذا المنع ويؤيده عموم نهي النبي ﷺ عن الغلو، ولا شك أن التبرك بآثار الصالحين يفضي إلى الغلو فيهم[١]، بل إن بداية الشرك في بني آدم كانت بسبب الغلو في الصالحين[٢]. **أدلة من جوزه، والجواب عنها:** أما من جوزه فيستدل بالقياس على النبي ﷺ ويقول: إن العلة في ذلك هي: إيمان النبي ﷺ وتقواه وصلاحه وقربه من ربه، وهذه العلة موجودة في غيره من الأولياء والصالحين[٣]. والجواب عن ذلك: أن هذا قياس فاسد لا يصح، وذلك لأن التبرك إذا كان لأجل حصول البركة فإن القياس ممتنع؛ لعدم توافر شرطه، إذ حصول البركة من النبي ﷺ متحققة، بخلاف غيره، ومعلوم أن القياس يكون بين أصل وفرع متساويان في العلة، ولا يمكن أن يقول أحد إن البركة المتحققة بالنبي ﷺ متحققة في غيره، وهل يتساوى أحد مع مقام النبي ﷺ؟! ومما يدل على فساد هذا القياس: أن الصحابة الذين تبركوا بآثار النبي ﷺ في حياته وبعد وفاته[٤] وشاع ذلك بينهم: لم يُنقل عن أحد منهم أنه تبرَّك بآثار غير النبي ﷺ، فلم يتبركوا بأكابرهم

---

(١) انظر: الحكم الجديرة بالإذاعة لابن رجب (ص: ٥٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٦٣٩).

(٣) انظر: التبرك بالصالحين لليافعي (ص: ٥٧).

(٤) انظر لأمثلة على التبرك بآثاره بعد وفاته: البخاري (٥٥٥٧)، مسلم (٢٠٦٩).

المشهود لهم بالفضل كأبي بكر وعمر وعثمان، فهو إذا إعراض منهم عن هذا الفعل، وهذا يدل دلالة واضحة على أنهم فهموا أنَّ التبرك بآثار النبي ﷺ إنما هو خاص به، دون من سواه[١]. **وقد أجاب بعضهم: بأن القول بترك الصحابة لهذا الفعل منقوض بأدلة أربعة، وفيما يلي بيانها وبيان الجواب عنها**[٢]: الدليل الأول: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: قلت: يا رسول الله الوضوء من جر جديد مخمر أحب إليك أم من المطاهر؟ فقال ﷺ: «لَا، بَلْ مِنَ الْمَطَاهِرِ». قال ابن عمر: وكان رسول الله يبعث إلى المطاهر فيؤتى بالماء فيشربه يرجو بركة أيدي المسلمين». أخرجه الطبراني في الأوسط (٧٩٤). والجواب: أنه حديث منكر؛ لأن مداره على حسان بن إبراهيم، وهو يخطئ أحيانًا، وهذا الحديث مما تفرد به وقد أُنكر عليه، فهو معلول، ذكر ذلك ابن عدي[٣]. وعلى فرض صحة الحديث فغايته هو استثناء ذلك الفعل من الأصل الذي هو المنع بهذا الحديث، واقتصاره على محله، لأن إجماع الصحابة على ترك التبرك بآثار أحد غير النبي ﷺ[٤] دليل على أن عموم هذا اللفظ غير مراد. الدليل الثاني: حديث بئر الناقة: وفيه أن الناس نزلوا مع رسول الله أرض ثمود الحجر، فاستقوا من بئرها واعتجنوا به، فأمرهم رسول الله أن يهريقوا ما استقوا من بئرها، وأن يعلفوا الإبل العجين،

---

(١) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/ ٤٨٢).

(٢) انظر: التبرك بالصالحين لليافعي (ص: ٦٧) وما بعدها.

(٣) انظر: الكامل في الضعفاء الرجال لابن عدي (٣/ ٢٦١).

(٤) قرر هذا الإجماع الشاطبي في الاعتصام، انظر: (١/ ٤٨٢).

وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردها الناقة. أخرجه البخاري (٣١٩٩) ومسلم (٢٩٨١). والجواب: أن الحديث ليس فيه ما يدل على التبرك بهذه البئر، غاية ما فيه هو الأمر من الاستقاء منها، وهو هنا يفيد الإذن، فالنبي ﷺ نهاهم عن ماء وأمرهم بماء، أي: أذن لهم فيه. وذلك لأن الأمر بعد النهي يفيد عود المأمور إلى ما كان عليه قبل النهي[1]، وقبل النهي كان على الإباحة. ولو سلمنا بأنه يفيد الوجوب هنا، لما كان ذلك دليلاً على أنه مقصود به التبرك. ولو قيل بل أمرهم تبركًا، فالجواب أن هذا من آثار الأنبياء السابقين، ونحن لا نقول بالمنع منه. الدليل الثالث: حديث جريج راهب بني إسرائيل: وفيه: «فَأَقْبَلُوا عَلَى جُرَيْجٍ يُقَبِّلُونَهُ وَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ، وَقَالُوا: نَبْنِي لَكَ صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ». أخرجه مسلم (٢٥٥٠). قالوا: لم ينكر النبي ﷺ هذا الفعل ولو كان منكرًا لبينه[2]. والجواب: أن غاية ما يدل عليه أن التمسح كان جائزًا في شرعهم، وهذا لا يدل على جوازه في شرعنا، لأن الدليل قد دل في شرعنا على خلافه، وهذا الدليل هو إجماع الصحابة على الامتناع عن هذا الفعل. وأيضًا يقال لهم: إن النبي ﷺ لم ينكر أيضًا فعلهم الآخر من اتهامه بالزنا، وبناء صومعته من ذهب، فيلزمهم أن يقولوا إن النبي ﷺ قد أقر هذه الأفعال كلها. الدليل الرابع: الأصل أنه يتأسى بالنبي ﷺ إلا ما دل الدليل على الخصوصية، وليس هاهنا دليل على الخصوصية.

---

(١) انظر: البحر المحيط للزركشي (٢/ ٣٧٨).

(٢) انظر: التبرك بالصالحين لليافعي (ص: ٥٦).

والجواب: بل هاهنا دليل على الخصوصية، وهو كف الصحابة عن فعل ذلك مع غير النبي ﷺ مع التفاتهم للفعل ومعرفتهم به فهو إجماع سكوتي منهم على الإعراض عنه[١]. الدليل الخامس: الحكايات التي في كتب التراجم عن قبور بعض الصالحين بأنها تزار ويتبرك بها، دليل على شيوع هذا الأمر بلا نكير. والجواب من وجوه: أحدها: أن زيارة القبور وتعظيمها والتبرك بها مما تظاهرت الأدلة على منعه وتحريمه، بل عده العلماء من الكبائر[٢]. الثاني: أن الأحكام الشرعية لا تؤخذ من أفعال العلماء فكيف بأفعال العوام؟! الثالث: أن التبرك بالقبور ليس من مسألتنا، فالتبرك بالقبور شيء والتبرك بآثار الصالحين شيء آخر، ومما يدل عليه أن الصحابة تبركوا بآثار النبي ﷺ التي كانت لديهم بعد وفاته، ومع ذلك لم يتبركوا بقبره[٣]. والخلاصة: أن الصحيح هو المنع من التبرك بآثار من يظن صلاحهم، لأنه من العبادات، والأصل فيها المنع حتى يدل الدليل، ولا دليل، ولم يفعله الصحابة بل تركوه، ولو كان مشروعا أو مستحبا لسبقونا إليه، ومن تتبع الشريعة علم أن قاعدة الشرع المطردة هي سد أبواب الغلو في الصالحين.

---

(١) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/ ٤٨٢).

(٢) راجع مقال: حكم التبرك بقبور الصالحين من إصدار مركز سلف.

(٣) انظر: التبرك لناصر الجديع (ص: ٣٢٩).

الشبهة: الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه معدودون في الحنابلة، ولكن يخالفون الإمام أحمد رأيه في قضية التبرك.

أي: من أتباع الإمام أحمد بن حنبل، وهو إمام غني عن التعريف، يكفيه كلام إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين، في شأنه حيث قال: «والله ما تحت أديم السماء أفقه من أحمد بن حنبل»، ولكن يخالفون رأيه بخصوص قضية التبرك، وإليك ما ينقله بصورة مباشرة عنه ولده عبد الله بن أحمد الذي هو من أئمة الحنابلة في الفقه والاعتقاد: «سألته - يعني والده الإمام الأحمد - عن الرجل يمس منبر النبي ﷺ ويتبرك بمسه، ويقبله ويفعل بالقبر مثل ذلك أو نحو هذا، يريد بذلك التقرب إلى الله عز وجل؟ فقال: لا بأس بذلك»[1]. وقال الذهبي في معجم شيوخه: «وقد سأل أحمد بن حنبل عن مس القبر النبوي وتقبيله، فلم ير بذلك بأسا، رواه عنه ولده عبد الله بن حنبل»[2]. وقال العيني في عمدة القاري: «أخبرني الحافظ أبو سعيد بن العلاني قال: رأيت في كلام أحمد بن حنبل في جزء قديم عليه خط بن ناصر وغيره من الحفاظ، أن الإمام أحمد سئل عن تقبيل قبر النبي وتقبيل منبره فقال: لا بأس بذلك قال: فأريناه للشيخ تقي الدين بن تيمية فصار يتعجب من ذلك ويقول: عجبت أحمد عندي جليل، يقول هذا كلامه أو معنى كلامه، وقال العيني بعد ذلك: وأي عجب في

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/ ٤٩٢).

(٢) معجم شيوخ الذهبي (١/ ٤٥).

ذلك وقد روينا عن الإمام أحمد أنه غسل قميصا للشافعي وشرب الماء الذي غسله به، وإذا كان هذا تعظيمه لأهل العلم، فكيف لمقادير الصحابة وكيف بآثار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام»[١]. وذكر صاحب الإقناع، في آداب زيارة القبور، ما نصه: «ويقف الزائر أما القبر، ويقرب منه، ولا بأس بلمسه باليد»[٢]، فهذا يدل على جواز مس القبر؛ تبركًا.

الجواب: كلامه حول ما نقل عن الإمام أحمد في جواز التمسح بقبر النبي ﷺ. قد نقل العلامة المرداوي في الإنصاف هذه الرواية، فقال: «لا يستحب تمسحه بقبره عليه أفضل الصلاة والسلام على الصحيح من المذهب»[٣]. قال في المستوعب: «بل يكره، قال الإمام أحمد: أهل العلم كانوا لا يمسونه، نقل أبو الحارث يدنو منه ولا يتمسح، بل يقوم حذاءه فيسلم عليه وعنه يتمسح به، ورخص في المنبر»[٤]. وفي المستوعب قال: «سئل أحمد رحمه الله عمن يتمسح بقبر النبي ﷺ؟ فقال: ما أعرف هذا، أهل العلم كانوا لا يمسون ويقومون ناحية فيسلمون، وكذا كان ابن عمر يفعل، فدل على أنه غير مستحب، بل مكروه»[٥]. قال العلامة عبد الرحمن بن قاسم فيما نقله عن شيخ الإسلام ابن تيمية: قال

---

(١) عمدة القاري (٩/ ٢٤١).

(٢) الإقناع في فقه الإمام أحمد (١/ ٢٣٧).

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٩/ ٢٧٧).

(٤) انظر: الفروع وتصحيح الفروع (٦/ ٦٦).

(٥) انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى (١/ ٢١٥).

الشيخ: «اتفقوا على أنه لا يقبل جدار الحجرة ولا يتمسح به، فإنه من الشرك، والشرك لا يغفره الله وإن كان أصغر إلا بالتوبة»[١]. وفي ثبوت مثل هذا عن الإمام أحمد نظر؛ فإن الإمام أحمد كان حريصا على سد كل أبواب توصل إلى الشرك بالله جل وعلا. فقد ثبت عنه رحمه الله تعالى أنه كان ينهى عن التبرك به وبغيره كما قال العلامة ابن مفلح رحمه الله تعالى: «فصل إنكار أحمد للتبرك به، وتواضعه، روى الخلال في أخلاق أحمد عن علي بن عبدالصمد الطيالسي، قال: مسحت يدي على أحمد بن حنبل، ثم مسحت يدي على بدني، وهو ينظر فغضب غضبا شديدا وجعل ينفض يده، ويقول: عمن أخذتم هذا؟ وأنكره إنكارا شديدا»[٢]. وقال المروذي في كتاب الورع: «سمعت أبا عبد الله يقول: كان يحيى بن يحيى أوصى لي بجبته، فجاءني بها ابنه، فقال لي: فقلت: رجل صالح قد أطاع الله فيها، أتبرك بها؟ قال: فذهب فجاءني بمنديل ثياب فرددتها مع الثياب»[٣]. ورواية أبي بكر الأثرم تبين أن الصحيح والحق عند الإمام أحمد عدم جواز التمسح وتلمس القبر، قال أبو بكر الأثرم: «قلت لأبي عبد الله - يعني الإمام أحمد -: قبر النبي ﷺ يلمس ويتمسح به؟ قال: ما أعرف هذا، قلت: فالمنبر؟ قال: أما المنبر، فنعم قد جاء فيه، قال أبو

---

(١) انظر: حاشية الروض المربع (٤/ ١٩٤).

(٢) الآداب الشرعية (٢/ ٢٢٥).

(٣) الآداب الشرعية (٢/ ٢٣٥).

عبد الله شيء يروونه عن ابن أبي فديك عن ابن ذئب عن ابن عمر أنه مسح على المنبر، قال: ويروونه عن سعيد بن المسيب في الرمانة، قلت: ويروى عن يحيى بن سعيد الأنصاري شيخ مالك وغيره أنه إذا أراد الخروج إلى العراق جاء إلى المنبر فمسحه ودعا فرأيته استحسن ذلك ثم قال: لعله عند الضرورة. قلت لأبي عبد الله: إنهم يلصقون بطونهم بجدار القبر، وقلت له: ورأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسونه ويقومون ناحيته فيسلمون، فقال أبو عبد الله: نعم وهكذا كان ابن عمر يفعل ذلك، ثم قال أبو عبد الله: بأبي وأمي ﷺ»[1]. وأما رواية ابن أبي ذئب عن ابن عمر رضي الله عنهما في المسح على المنبر لا تصح، بل هي منقطعة، فإن أبن أبي ذئب وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل وهو من الطبقة السابعة التي هي من كبار التابعين كمالك وسفيان الثوري التي اتفق علماء الجرح والتعديل أنها لم يثبت لها لقاء وسماع من أحد من الصحابة رضي الله عنهم هم والطبقة السادسة اتفاقا فكيف بالسابعة. وكذلك عن سعيد بن المسيب وشيخ مالك كلها روايات جاءت بلاغـًا، وإن صحت فالفرق كبير بين القبر والمنبر؛ فالحق أن جمهور الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يفعلوا ذلك؛ لأن السنة لم تندبهم إلى ذلك؛ فإنهم كانوا أحرص الناس على فعل الخير والاتباع.

---

(١) انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى (ص: ٢١٤)، وأخرجه عبد الرزاق (٦٧٢٤)، وابن أبي شيبة (١١٧٩٢).

أما مالك فقد قال القاضي عياض: وقال مالك في المبسوط: لا أرى أن يقف عند قبر النبي ﷺ ويدعو، ولكن يسلم وينصرف، ويسلم على أبي بكر وعمر ثم يمضي، وقال مالك: ذلك لأن هذا هو المنقول عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتاه، ثم ينصرف ولا يقف يدعو فرأى مالك ذلك من البدع، وفي قول لمالك: ولا يمس قبر النبي ﷺ بيده. وهذه رواية ابن وهب ويحيى بن يحيى وابن عبد البر كلهم اتفقوا على عدم جواز مس قبر النبي ﷺ. قلت: ورواية ابن وهب عن مالك رحمه الله تؤكد ذلك، قال مالك في رواية ابن وهب: إذا سلم على النبي ﷺ لا يمس القبر بيده. فالسلف كلهم متفقون على أن الزائر لا يسأل شيئا ولا يطلب إليه ما يطلب إليه في حياته ويطلب إليه يوم القيامة، لا شفاعة ولا استغفار ولا غير ذلك، وإنما كان نزاعهم في الوقوف للدعاء له والسلام عليه عند الحجرة؛ فبعضهم رأى هذا من السلام الداخل في قوله ﷺ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ». أخرجه أبو داود (٢٠٤١)، وأحمد (١٠٨١٥). وعن عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال: قال ﷺ: «إنَّ لله تَعَالَى مَلَكـًا أعْطاهُ سَمْعَ العِبادِ فَلَيْسَ مِنْ أحَدٍ يُصَلِّي عَلَيَّ إلاَّ أبْلَغَنِيها، وإنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أنْ لَا يُصَلِّي عَلَيَّ عَبْدٌ صَلاةً إلَّا صَلَّى عَلَيْهِ عَشْرَ أمْثالِها» رواه الطبراني في الكبير وهو حديث حسن. قال المناوي في فيض القدير عند شرحه لحديث: «زُوْرُوا القُبُوْرَ فإنَّها تذكِّرُ الآخِرَةَ». أخرجه النسائي (٢٠٣٤)، وابن ماجه (١٥٦٩): «أي: شرط

ألا يقترن بذلك تمسح بالقبر أو تقبيل أو سجود عليه أو نحو ذلك؛ فإنه كما قال السبكي: بدعة منكرة إنما يفعلها الجهال»[١]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «واتفق العلماء على أن من زار قبر النبي ﷺ أو قبر غيره من الأنبياء والصالحين - الصحابة وآل البيت وغيرهم - أنه لا يتمسح به ولا يقبله، بل ليس في الدنيا من الجمادات ما يشرع تقبيلها إلا الحجر الأسود، وقد ثبت في الصحيحين أن عمر رضي الله عنه قال: والله إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك. أخرجه البخاري (١٥٩٧)، ومسلم (١٢٧٠). ولهذا لا يسن باتفاق الأئمة أن يقبل الرجل أو يستلم ركني البيت اللذين يليان الحجر ولا جدران البيت ولا مقام إبراهيم ولا صخرة بيت المقدس ولا قبر أحد من الأنبياء والصالحين حتى تنازع الفقهاء في وضع اليد على منبر سيدنا رسول الله ﷺ لما كان موجودا فكرهه مالك وغيره؛ لأنه بدعة؛ وذكر أن مالكا لما رأى عطاء فعل ذلك لم يأخذ عنه العلم ورخص فيه أحمد وغيره، لأن ابن عمر رضي الله عنهما فعله، وأما التمسح بقبر النبي ﷺ وتقبيله فكلهم كره ذلك ونهى عنه؛ وذلك لأنهم علموا ما قصده النبي ﷺ من حسم مادة الشرك وتحقيق التوحيد وإخلاص الدين لله رب العالمين»[٢]. وأما ما أورده العيني من أن الإمام أحمد غسل قميصا للشافعي وشرب الماء

---

(١) فيض القدير (٥/ ٥٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧٩) وما بعدها.

الذي غسله به فلم أجد من روى هذه القصة بهذا السياق، وإنما أوردها ابن مفلح كالتالي: «إن الشافعي رحمه الله كتب من مصر كتابا وأعطاه للربيع بن سليمان، وقال: اذهب به إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل وائتني بالجواب، فجاء به إليه، فلما قرأه تغرغرت عيناه بالدموع، وكان الشافعي ذكر فيه أنه رأى النبي ﷺ في المنام، وقال له: اكتب إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل واقرأ عليه مني السلام.. فقال له الربيع: البشارة، فأعطاه قميصه الذي يلي جلده وجواب الكتاب، فقال له الشافعي: أي شيء دفع إليك؟ قال: القميص الذي يلي جلده، قال: ليس نفجعك به، ولكن بله وادفع إلينا الماء حتى نشركك فيه. وفي بعض الطرق: قال الربيع: فغسلته وحملت ماءه إليه، فتركه في قنينة وكنت أراه في كل يوم يأخذ منه فيمسح على وجهه تبركا بأحمد بن حنبل»[1]. وللرد عليه نقول: في هذا الإسناد بلايا كثيرة منها: أن فيه محمد بن عبد الله الرازي الذي يقال له: جراب الكذب، ومنها: أن هذه القصة تخالف أصول اعتقاد الإمامين، ولاسيما أن المنقول عن الإمام أحمد عدم جواز التبرك بالأشخاص. وعلى فرض أنها ثبتت - وهي لا تثبت - فهي مما يرد عليهما؛ لمخالفتها لما وقع الإجماع عليه من بدعية التبرك بالأشخاص. فلم يثبت عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم تبركوا بقبر النبي ﷺ أو آثار بعضهم بعضاً على ما كان من تفاضل بينهم. يقول الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى كلاما يوضح عدم جواز التبرك والتمسح: «التبرك:

(١) الآداب الشرعية (٢/ ١٥).

طلب البركة، وهو ثبات الخير في الشيء وزيادته. وطلب ثبوت الخير وزيادته إنما يكون ممن يملك ذلك ويقدر عليه، وهو الله سبحانه؛ فهو الذي ينزل البركة ويثبتها، أما المخلوق فإنه لا يقدر على منح البركة وإيجادها ولا على إبقائها وتثبيتها. فالتبرك بالأماكن والآثار والأشخاص أحياء وأمواتا لا يجوز؛ لأنه إما شرك إن اعتقد أن ذلك الشيء يمنح البركة، أو وسيلة إلى الشرك إن اعتقد أن زيارته وملامسته والتمسح به سبب لحصولها من الله. وأما ما كان الصحابة يفعلونه من التبرك بشعر النبي ﷺ وريقه وما انفصل من جسمه ﷺ فذلك خاص به ﷺ في حال حياته؛ بدليل أن الصحابة لم يكونوا يتبركون بحجرته وقبره بعد موته، ولا كانوا يقصدون الأماكن التي صلى فيها أو جلس فيها ليتبركوا بها، وكذلك مقامات الأولياء من باب أولى، ولم يكونوا يتبركون بالأشخاص الصالحين كأبي بكر وعمر وغيرهما من أفاضل الصحابة لا في الحياة ولا بعد الموت، ولم يكونوا يذهبون إلى غار حراء ليصلوا فيه أو يدعوا، ولم يكونوا يذهبون إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى ليصلوا فيه ويدعوا، أو إلى غير هذه الأمكنة من الجبال التي يقال: إن فيها مقامات الأنبياء أو غيرهم، ولا إلى مشهد مبني على أثر نبي من الأنبياء. وأيضا فإن المكان الذي كان النبي ﷺ يصلي فيه بالمدينة النبوية دائما لم يكن أحد من السلف يستلمه ولا يقبله، ولا الموضع الذي صلى فيه بمكة وغيرها، فإذا كان الموضع الذي كان يطؤه ﷺ بقدميه الكريمتين ويصلي عليه لم يشرع لأمته التمسح به

ولا تقبيله، فكيف بما يقال: إن غيره صلى فيه أو نام عليه؟! فتقبيل شيء من ذلك والتمسح به قد علم العلماء بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا ليس من شريعته»[1]. ومن الأدلة الصريحة التي لا تحتاج إلى كثير فهم أو بيان هذه القصة الصحيحة التي أوردها الإمام أحمد في مسنده على شرط الشيخين عن أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ قبل حُنين، فمررنا بسدرة فقلت: يا نبي الله اجعل لنا هذه ذات أنواط كما للكفار ذات أنواط، وكان الكفار ينوطون سلاحهم بسدرة ويعكفون حولها، فقال النبي ﷺ: «اللهُ أَكْبَرُ، هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف:١٣٨] إِنَّكُمْ تَرْكَبُونَ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ». أخرجه النسائي في الكبرى (١١١٨٥)، وأحمد (٢١٩٠٠). فانظر يا رعاك الله كم تأثر النبي ﷺ من طلب بعض مسلمي الفتح التبرك بشجرة ذات أنواط؛ لأن هذا إنما هو بداية الشرك الأكبر، وذلك باعتقاد النفع والضر بتلك الشجرة، ويدخل في ذلك كل من يتبرك به من شجر أو حجر أو قبر. وأما قوله: (وذكر صاحب الإقناع، في آداب زيارة القبور، ما نصه: ويقف الزائر أما القبر، ويقرب منه، ولا بأس بلمسه باليد. فهذا يدل على جواز مس القبر؛ تبركًا). فالجواب من وجوه: أولها: أن عبارة صاحب الإقناع لا يستفاد منها مس القبر؛ تبركًا، بل عبارة صاحب الإقناع فرقت بين المس للقبر عند الدعاء، وبين التمسح على سبيل التبرك وإليك نص العبارة كاملة: قال

---

(١) عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها (ص: ١٩٥).

صاحب الإقناع: «ويقف الزائر أمام القبر، ويقرب منه، ولا بأس بلمسه باليد، أما التمسح به، والصلاة عنده، أو قصده لأجل الدعاء؛ معتقداً أن الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره، والنذر له، أو نحو ذلك، قال الشيخ: فليس هذا من دين المسلمين، بل هو مما أحدث من البدع القبيحة التي هي من شعب الشرك»[1]. فعلم مما سبق أن التمسح بالقبر بدعة. ثانيهما: أن قول صاحب الإقناع: (لا بأس بلمسه باليد)، هو بناء على رواية عن الإمام أحمد، لما شيع بعض الموتى، ووضع يده على قبره يدعو له. فأي علاقة بين هذا، وبين التمسح بالقبر تبركـًا، وبينهما بون شاسع. ولهذا يخطئ من يظن جواز التمسح بالقبر، حتى ولو كان القبر مشرفـًا؛ اعتماداً على فعل الإمام أحمد الذي سبق. وقد أحسن شيخ الإسلام ابن تيمية صنعـًا حينما نبه على هذا الفرق، حيث قال: «فقد رخص أحمد وغيره في التمسح بالمنبر والرمانة التي هي موضع مقعد النبي ويده، ولم يرخصوا في التمسح بالقبر. وقد حكى بعض أصحابنا رواية في مسح قبره؛ لأن أحمد شيع بعض الموتى، فوضع يده على قبره؛ يدعو له، والفرق بين الموضعين ظاهر. وكره مالك التمسح بالمنبر، كما كرهوا التمسح بالقبر. فأما اليوم، فقد احترق المنبر، وما بقيت الرمانة، وإنما بقي من المنبر خشبة صغيرة، فقد زال ما رخص فيه؛ لأن الأثر المنقول عن

---

(١) الإقناع في فقه الإمام أحمد (١/ ٢٣٧).

ابن عمر وغيره، إنما هو في التمسح بمقعده»[١]. ثالثها: أن مسألة مس القبر عند زيارة الميت ليست محل اتفاق في كتب المذهب الحنبلي على وجه الخصوص، فغالب كتب المذهب لم تذكرها في آداب الزيارة، بل نص بعضهم على أنها بدعة، ونقل عن بعضهم بل الأكثر على منع ذلك، بل صرح ابن قدامة، ولم يستثن عالمـًا، وإليك عباراته، قال رحمه الله: «فصل: ومس الجنازة بالأيدي، والأكمام، والمناديل؛ محدث مكروه، ولا يؤمن معه فساد الميت، وقد منع العلماء مس القبر، فمس الجسد مع خوف الأذى؛ أولى بالمنع»[٢]. وقال شارح الإقناع: «ويكره لمتبع الجنازة التبسم، والضحك أشد منه، والتحدث في أمر الدنيا، وكذا مسحه بيديه، أو بشيء عليها تبركـًا. قال: وهو قبيح في الحياة فكذا بعد الموت. وفي الفصول: يكره. قال: ولهذا منع أكثر العلماء من مس القبر، فكيف بالجسد»[٣]. ولا شك أن العلامة الفقيه ابن قدامة، من أكبر محرري مذهب الإمام أحمد. ولو صحت الرواية في التمسح بالقبر، أو مسه؛ لنبه عليها.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٢٦).

(٢) المغني (٣/ ٤٠٠).

(٣) كشاف القناع (٤/ ١٨٢).

الشبهة: الحكم على دعاء غير الله بأنه شرك، بدعة وهابية.

أمر الله سبحانه وتعالى بدعائه والتوجه إليه والتعلق به، وبين أنه هو وحده قاضي الحاجات ومالك الخزائن كلها، والدعاء في الشريعة الإسلامية عبادة من أرقى العبادات وأجلها، وهو جزء لا يتجزأ من عبودية الإنسان لخالقه وافتقاره إليه وتذلله له، وقد ذكر الله الدعاء في آيات كثيرة من كتابه فقال: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى وَلْيُؤْمِنُواْ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، يقول الطبري رحمه الله: «يعني تعالى ذكره بذلك: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ﴾ يا محمد ﴿عِبَادِى عَنِّى﴾ أين أنا؟ ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ منهم أسمع دعاءهم، وأجيب دعوة الداعي منهم»[1]، ويقول تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، يقول ابن كثير رحمه الله: «ينبه تعالى أنه هو المدعو عند الشدائد، المرجو عند النوازل، كما قال: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، وهكذا قال هاهنا: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ أي: من هو الذي لا يلجأ المضطر إلا إليه، والذي لا يكشف ضر المضرورين سواه»[2]. والنصوص في هذا الباب

---

(١) تفسير الطبري (٣/ ٤٨٠).

(٢) تفسير ابن كثير (٦/ ٢٠٣).

كثيرة، والذي نريد بيانه هو أن الدعاء من أجل العبادات، سواء كان دعاء تنسك وتعبد، أو دعاء طلب ومسألة. والدعاء من العبادات التي شرعها الله سبحانه وتعالى، بل هو من أرقى وأوضح العبادات، حتى قال عنه النبي ﷺ: «الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ». أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد (١٨٣٥٢). وما دام أنه عبادة فإنه لا يصرف إلا لله سبحانه وتعالى وحده، وهو مقتضى توحيد الألوهية. ولكونه عبادة فإن صرفه لغير الله شرك، ومن المعلوم من مذهب أهل السنة والجماعة أن الاستغاثة بغير الله ودعاء غيره ينقسم إلى قسمين: دعاء الحي الحاضر فيما يقدر عليه، وهذا جائز، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱسۡتَغَٰثَهُ ٱلَّذِي مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِي مِنۡ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥]. ودعاء الغائب بما لا يقدر عليه إلا الله، وقد نص العلماء على أن هذا شرك[1]، بيد أن القبورية لم يعجبهم هذا القول، ذلك أنهم ممن يولون وجوهم شطر الأضرحة، وممن يعفرون جباههم بعتبات المشاهد، فتوجهوا بدعائهم لغير الله من الأنبياء والأولياء والصالحين، بل وللدراويش ومن لا يعرف حاله، وصارت وجهاتهم هذه أجل عندهم من التوجه إلى الله سبحانه وتعالى، وفي سبيل الدفاع عن أنفسهم والحجاج عن موقفهم يشنعون على دعوة

(١) هذا هو الأصل في المسألة، ولا يخرجها عن هذا الأصل وقوع الخلاف في صور نادرة من صور الدعاء لغير الله، وليس هذا موضع التفصيل في ذلك، وإنما غرضنا هنا بيان أن الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه لم ينفردوا بتقرير هذا الأصل.

الإمام محمد بن عبد الوهاب بأن الإمام وأتباعه يكفرون الناس بالحكم على صرف الدعاء لغير الله بأنه شرك، فصار هذا القول بزعمهم بدعة وهابية، يقول محسن الأمين العاملي: «الفصل الثاني: في دعاء غير الله تعالى والاستغاثة والاستعانة به وطلب الحوائج منه. وهذا مما صرح الوهابية وقدوتهم ابن تيمية بأنه موجب للشرك والكفر». ويقول: «وصرح محمد بن عبد الوهاب في كلامه السابق في الباب الثاني بأن دعاء غير الله والاستغاثة بغير الله موجب للارتداد عن الدين والدخول في عداد المشركين وعبدة الأصنام، واستحلال المال والدم إلا مع التوبة»[1]. ويقول عثمان النابلسي: «الوهابية يرون أن مجرد الدعاء بصرف النظر عن قصد الداعي شرك مخرج من الملة لأنه عبادة، مع أن ما كان عبادة ذاتية لا يختلف أداؤه لحي أو ميت لقادر أو عاجز». ويقول: «أما القول بأن دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة فليس بسديد، إذ عندما تبرهن للوهابية أن الآيات التي يتوهمونها إنما جاءت في دعاء العبادة لا في دعاء المسألة، بادروك بالقول بأن دعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة ليتم لهم الحكم بالشرك على من استغاث بالنبي ﷺ بطلب دعائه أو شفاعته»[2]. ويقول أحمد زيني دحلان: «ومما يعتقده هؤلاء المنكرون للزيارة والتوسل – يقصد محمد بن عبد الوهاب وأتباعه – منع النداء للميت والجماد، ويقولون: إن ذلك كفر وإشراك وعبادة لغير الله تعالى، وهذا

(١) كشف الارتياب في أتباع محمد بن عبد الوهاب (ص: ٢٢٨) وما بعدها.

(٢) الرؤية الوهابية للتوحيد وأقسامه (ص: ٢٠٩) وما بعدها.

أيضا باطل ومردود ولا مستند لهم فيه»[١]. ويقول علوي الحداد: «وغاية شبهته – أي: الإمام محمد بن عبد الوهاب – في نسبة الشرك إلى غير أتباعه وهي التي بنى عليها أساس بدعته وزندقته وجميع قبائحه أنه ادعى أنهم يعظمون مشاهد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومشاهد الأولياء نفعنا الله بهم تعظيما بليغا حتى صاروا يطلبون منهم ما لا يقدر عليه إلا الله... وزعم النجدي الفاسد أنهم جعلوها شركاء مع الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا»[٢].

الجواب: نحن هنا سنبين حقيقة القول في دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، ونرى هل الحكم على هذا الفعل بأنه شرك بدعة وهابية، أم سنة سلفية، بل حقيقة شرعية؟ دعاء المسألة: يقول فيه الخطابي: «معنى الدعاء: استدعاء العبد ربه عز وجل العناية واستمداده إياه المعونة. وحقيقته: إظهار الافتقار إليه، والتبرؤ من الحول والقوة، وهو سمة العبودية، واستشعار الذلة البشرية، وفيه معنى الثناء على الله عز وجل، وإضافة الجود، والكرم إليه»[٣].

وقد ورد الدعاء في القرآن بمعنى التعبد والتنسك، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٣٣).

(٢) مصباح الأنام وجلاء الظلام في رد شبه البدعي النجدي التي أضل بها العوام (ص: ٨).

(٣) شأن الدعاء (١/ ٤).

مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ١٠٦]. كما جاء بمعنى الطلب والمسألة، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣]. وموطن الخلاف بين أهل السنة والقبورية هو في دعاء المسألة وليس في دعاء العبادة؛ إذ إن دعاء العبادة يجمع الجميع على أن صرفه لغير الله شرك، ولذلك نجدهم في النصوص التي نقلتها يركزون كثيرا على دعاء المسألة، وأن الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه وأصحاب مدرسته قد أخطأوا في الحكم على صرفه لغير الله بأنه شرك. وفي بيان تقسيم الدعاء إلى النوعين يقول الشيخ العثيمين رحمه الله: «واعلم أن الدعاء نوعان: دعاء مسألة ودعاء عبادة؛ فدعاء المسألة هو دعاء الطلب، أي: طلب الحاجات، وهو عبادة إذا كان من العبد لربه؛ لأنه يتضمن الافتقار إلى الله تعالى واللجوء إليه، واعتقاد أنه قادر كريم واسع الفضل والرحمة، ويجوز إذا صدر من العبد لمثله من المخلوقين إذا كان المدعو يعقل الدعاء ويقدر على الإجابة، كما في قول القائل: يا فلان أطعمني. وأما دعاء العبادة فأن يتعبد به للمدعو طلبا لثوابه وخوفا من عقابه، وهذا لا يصح لغير الله، وصرفه لغير الله شرك أكبر مخرج من الملة، وعليه يقع الوعيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]»[1]. وقد بين الإمام محمد بن عبد الوهاب في كثير

(١) شرح ثلاثة الأصول للعثيمين (ص: ٥٦).

من رسائله وتقريراته بأن صرف الدعاء لغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله شرك[1]، ومثل هذا كثير جدا في كلامه، إذ إنه أحد الموضوعات الكبرى التي عالجها الإمام، وجادل وناقش من أجلها، فلا شك أنها حاضرة في كتبه كثيرا، ولأجل تبيين ذلك وتوضيحه نجد أنه يفصل فيها تفصيلا واضحا كثيرا، ففي كتاب التوحيد ذكر باب الاستعاذة بغير الله، والاستغاثة بغير الله، ودعاء غير الله، وباب الشفاعة، وبث ذلك في كتب أخرى. يقول رحمه الله: «فإن قال: أنا لا أعبد إلا الله، وهذا الالتجاء إلى الصالحين ودعاؤهم ليس بعبادة، فقل له: أنت تقر أن الله فرض عليك إخلاص العبادة لله وهو حقه عليك. فإذا قال: نعم، فقل له: بين لي هذا الذي فرض عليك وهو إخلاص العبادة لله وحده وهو حقه عليك، فإن كان لا يعرف العبادة ولا أنواعها فبينها له بقولك: قال الله تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ﴾ [الأعراف: ٥٥]، فإذا أعلمته بهذا، فقل له: هل علمت هذا عبادة الله؟ فلا بد أن يقول: نعم. والدعاء مخ العبادة. فقل له: إذا أقررت أنها عبادة ودعوت الله ليلا ونهارا خوفا وطمعا ثم دعوت في تلك الحاجة نبيا أو غيره هل أشركت في عبادة الله غيره؟ فلا بد أن يقول: نعم. فقل له: فإذا عملت بقول الله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ﴾ [الكوثر: ٢] وأطعت الله ونحرت له، هل هذا عبادة؟ فلا بد أن يقول: نعم. فقل له: فإن نحرت لمخلوق نبي أو جني أو غيرهما، هل أشركت في هذه

(١) حينما نقول: دعاء غير الله، فإننا نقصد به دعاء غير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، ووجب التنبيه حتى لا نكرر العبارة في كل مرة.

العبادة غير الله؟ فلا بد أن يقر ويقول: نعم. وقل له أيضا: المشركون الذين نزل فيهم القرآن، هل كانوا يعبدون الملائكة والصالحين واللات وغير ذلك؟ فلا بد أن يقول: نعم. فقل له: وهل كانت عبادتهم إياهم إلا في الدعاء والذبح والالتجاء ونحو ذلك؟ وإلا فهم مقرون أنهم عبيده وتحت قهره، وأن الله هو الذي يدبر الأمر، ولكن دعوهم والتجأوا إليهم للجاه والشفاعة، وهذا ظاهر جدا»[1]. وهو مما اتفق عليه علماء نجد وعلماء مكة، فقد جاء في بيان علماء مكة قولهم: «ونعتقد أن عبادة غير الله شرك أكبر، وأن دعاء غير الله من الأموات والغائبين وحبه كحب الله، وخوفه ورجائه، ونحو ذلك شرك أكبر، وسواء دعاه دعاء عبادة أو دعاء استعانة في شدة أو رخاء، فإن الدعاء هو العبادة، وسواء دعاه لجلب النفع أو دفع الضر، أو دعاه لطلب الشفاعة، أو ليقربه إلى الله، أو دعاه تقليدا لآبائه أو أسلافه أو لغيرهم»[2].

ولا نريد إطالة الكلام في تقرير مذهب الإمام محمد بن عبد الوهاب في هذه القضية، فمذهبه ليس خاصا به، بل هو ما قررته الأدلة الشرعية الصريحة، وهو ما سار عليه علماء الأمة، وقرروه في كتبهم ومقالاتهم. الشواهد على أن دعاء المسألة عبادة: دعاء المسألة لا شك عند أهل السنة والجماعة أنه عبادة من العبادات، وأنه ليس مجرد دعاء ونداء، والأدلة على هذا كثيرة متضافرة، ومن أهم أصول هذه الأدلة ما يلي: أن الله سبحانه وتعالى أمر بالدعاء، وحث

---

(١) كشف الشبهات (ص: ٢٠) وما بعدها.

(٢) البيان المفيد فيما اتفق عليه علماء مكة ونجد من عقائد التوحيد (ص: ٥).

عليه، وأمر بإخلاصه له وحده، فالمأمور بهذا الحال عبادة بلا ريب، والأدلة كثيرة على أن الدعاء مأمور به، من أصرحها قوله تعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، يقول الطبري: «يقول تعالى ذكره: ﴿ٱدۡعُواْ﴾ أيها الناس ﴿رَبَّكُمۡ﴾ وحده، فأخلصوا له الدعاء، دون ما تدعون من دونه من الآلهة والأصنام»(١). والتصريح بأن الدعاء عبادة؛ ومن أصرح الأدلة الدالة على ذلك: قوله ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ». أخرجه أبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٢٩٦٩)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، وأحمد (١٨٣٥٢). يقول الملا الهروي القاري في تقرير ذلك، وكذلك بيان أن الدعاء مأمور به، وأن المأمور به عبادة: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»، «أي: هو العبادة الحقيقية التي تستأهل أن تسمى عبادة لدلالته على الإقبال على الله، والإعراض عما سواه، بحيث لا يرجو ولا يخاف إلا إياه، قائما بوجوب العبودية، معترفا بحق الربوبية، عالما بنعمة الإيجاد، طالبا لمدد الإمداد، على وفق المراد، وتوفيق الإسعاد، ثم قرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر: ٦٠] قيل: استدل بالآية على أن الدعاء عبادة؛ لأنه مأمور به والمأمور به عبادة. وقوله ﷺ: «الدُّعَاءُ مُخُّ العِبَادَةِ». أخرجه الترمذي (٣٣٧١). «ومعناه أن الدعاء معظم العبادة؛ كما قال ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةٌ». أخرجه أبو داود (١٩٤٩)، والنسائي (٣٠١٦)، والترمذي (٨٨٩). أي: معظم أركان الحج الوقوف بعرفة، أو المعنى: أن الدعاء هو العبادة سواء استجيب أو لم يستجب؛ لأنه

(١) تفسير الطبري (١٢/ ٤٨٥).

إظهار العبد العجز والاحتياج من نفسه، والاعتراف بأن الله تعالى قادر على إجابته، كريم لا بخل له ولا فقر، ولا احتياج له إلى شيء حتى يدخر لنفسه ويمنعه عن عباده، وهذه الأشياء هي العبادة بل مخها»[1]. ويقول الخطابي: «وقوله: «الدُّعَاءُ هَوَ الْعِبَادَةُ» معناه: أنه معظم العبادة، أو أفضل العبادة، كقولهم: الناس بنو تميم، والمال الإبل، يريدون: أنهم أفضل الناس، أو أكثرهم عددا أو ما أشبه ذلك، وأن الإبل أفضل أنواع الأموال وأنبلها. وكقول النبي ﷺ: «الْحَجُّ عَرَفَةُ»، يريد: أن معظم الحج الوقوف بعرفة، وذلك لأنه إذا أدرك عرفة فقد أمن فوات الحج. ومثله في الكلام كثير»[2]. ثم إن الله سبحانه وتعالى جعل دعاء الطلب والمسألة من معالم الإيمان، فقد ذكر أن المشركين حين الشدة واليأس يدعون الله مخلصين له، يقول تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، فمن معالم الإيمان إخلاص الدعاء لله جل وعلا، والاستغاثة به في الشدائد، ولا شك أن الاستغاثة دعاء، يقول الطبري: «يقول تعالى ذكره: فإذا ركب هؤلاء المشركون السفينة في البحر، فخافوا الغرق والهلاك فيه، ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ يقول: أخلصوا لله عند الشدة التي نزلت بهم التوحيد، وأفردوا له الطاعة، وأذعنوا له بالعبودة، ولم يستغيثوا بآلهتهم وأندادهم، ولكن بالله الذي خلقهم، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ﴾

---

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٥٢٧).

(٢) شأن الدعاء (١/ ٥).

يقول: فلما خلصهم مما كانوا فيه وسلمهم، فصاروا إلى البر، إذا هم يجعلون مع الله شريكا في عبادتهم، ويدعون الآلهة والأوثان معه أربابا»[١]. ويوضح البيضاوي بأن الدعاء من معالم الإيمان، وأن هؤلاء المشركين يكونون في حال الشدة كحال المؤمنين من إخلاص الدعاء لله، يقول رحمه الله: «﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ﴾ متصل بما دل عليه شرح حالهم، أي: هم على ما وصفوا به من الشرك، فإذا ركبوا البحر ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ كائنين في صورة من أخلص دينه من المؤمنين، حيث لا يذكرون إلا الله، ولا يدعون سواه؛ لعلمهم بأنه لا يكشف الشدائد إلا هو، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ فاجؤوا المعاودة إلى الشرك»[٢]. والدعاء بمعنى الطلب جعله الله أيضا من معالم المشركين، وهذا واضح في الآية السابقة، وكذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠-٤١]، والمراد أنهم في حال الرخاء إنما يدعون آلهتهم، والمراد هنا دعاء المسألة لقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾، يقول الطبري: «يقول تعالى ذكره مكذبا لهؤلاء العادلين به الأوثان: ما أنتم أيها المشركون بالله الآلهة والأنداد، ﴿إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ بمستجيرين بشيء غير الله في حال شدة الهول

(١) تفسير الطبري (١٨/ ٤٤١).

(٢) تفسير البيضاوي (٤/ ١٩٩).

النازل بكم من آلهة ووثن وصنم، بل تدعون هناك ربكم الذي خلقكم، وبه تستغيثون، وإليه تفزعون، دون كل شيء غيره، ﴿فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾ يقول: فيفرج عنكم عند استغاثتكم به وتضرعكم إليه عظيم البلاء النازل بكم ﴿إِن شَآءَ﴾ أن يفرج ذلك عنكم؛ لأنه القادر على كل شيء، ومالك كل شيء، دون ما تدعونه إلها من الأوثان والأصنام»[1]. ومن أصرح الأدلة على هذا المعنى وأقواها قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقد ذكرها الإمام محمد بن عبد الوهاب وساقها للاحتجاج على أن دعاء المسألة عبادة من العبادات في: باب من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره. من كتاب التوحيد، وحاصل كلام المفسرين في هذه الآية أنه لا أحد أضل ممن يدعو غير الله دعاء مسألة، فلا يستجيب له هذا المدعو. يقول الطبري رحمه الله: «يقول تعالى ذكره: وأي عبد أضل من عبد ﴿يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ آلهة لا تستجيب له ﴿إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ يقول: لا تجيب دعاءه أبدا؛ لأنها حجر أو خشب أو نحو ذلك. وقوله: ﴿وَهُمۡ عَن دُعَآئِهِمۡ غَٰفِلُونَ﴾ يقول تعالى ذكره: وآلهتهم التي يدعونهم عن دعائهم إياهم في غفلة؛ لأنها لا تسمع ولا تنطق ولا تعقل، وإنما عنى بوصفها بالغفلة تمثيلها بالإنسان الساهي عما يقال له؛ إذ كانت لا تفهم مما يقال لها شيئا، كما لا يفهم الغافل عن الشيء ما غفل عنه. وإنما هذا توبيخ من الله لهؤلاء المشركين لسوء رأيهم، وقبح

(١) تفسير الطبري (١١/ ٣٥٣).

اختيارهم في عبادتهم من لا يعقل شيئا ولا يفهم، وتركهم عبادة من جميع ما بهم من نعمته، ومن به استغاثتهم عندما ينزل بهم من الحوائج والمصائب»[١]. ويقول ابن كثير رحمه الله: «وقوله: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، أي: لا أضل ممن يدعو أصناما، ويطلب منها ما لا تستطيعه إلى يوم القيامة، وهي غافلة عما يقول، لا تسمع ولا تبصر ولا تبطش؛ لأنها جماد حجارة صم»[٢]. **الحكم على دعاء المسألة أنه شرك ليس بدعة وهابية:** إذا كان دعاء المسألة عبادة من العبادات، فإن السلفية متسقة في منهجها في أن صرف العبادة لغير الله شرك، فما دام أن دعاء المسألة عبادة فصرفه لغير الله شرك، وهذا التقرير – أعني الحكم على هذا الفعل بأنه شرك – ليس خاصا بالوهابية، فهو ليس من ابتداع الإمام محمد بن عبد الوهاب كما يشنع به البعض، بل هو قول الشرع، وعليه العلماء على مر العصور، فقد أكدوا وبينوا ووضحوا بأن صرف دعاء المسألة لغير الله شرك. يقول ابن خزيمة رحمه الله: «هل سمعتم عالما يجيز أن يقول الداعي: أعوذ بالكعبة من شر خلق الله، أو يجيز أن يقول: أعوذ بالصفا والمروة، أو أعوذ بعرفات ومنى من شر ما خلق الله؟! هذا لا يقوله ولا يجيز القول به مسلم يعرف دين

(١) تفسير الطبري (٢٢/ ٩٥).

(٢) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٧٥).

الله، محال أن يستعيذ مسلم بخلق الله من شر خلقه»[١]. والاستعاذة بغير الله دعاء لغير الله. ويقول ابن عقيل: «لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم. قال: وهم كفار عندي بهذه الأوضاع؛ مثل تعظيم القبور، وإكرامها بما نهى الشرع عنه من إيقاد النيران وتقبيلها وتخليقها، وخطاب الموتى بالألواح وكتب الرقاع فيها: يا مولاي، افعل بي كذا وكذا»[٢]. ويقول البركوي الحنفي: «ومنها أن الذي شرعه النبي عليه السلام عند زيادة القبور إنما هو تذكر الآخرة والاتعاظ والاعتبار بحال المزور، والإحسان إليه بالدعاء له والترحم عليه، حتى يكون الزائر محسنا إلى نفسه وإلى الميت، فقلب هؤلاء الأمر وعكسوا الدين وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت ودعاءه وسؤاله الحوائج واستنزال البركات منه ونحو ذلك، فصاروا مسيئين إلى أنفسهم وإلى الميت»[٣]. ويقول الفتني الحنفي: «فإن منهم من قصد بزيارة قبور الأنبياء والصلحاء أن يصلي عند قبورهم، ويدعو عندها، ويسألهم الحوائج، وهذا لا يجوز عند أحد من علماء المسلمين، فإن العبادة وطلب الحوائج والاستعانة حق لله وحده»[٤]. ويقول الألوسي مفتي الحنفية: «الناس قد أكثروا من دعاء غير

---

(١) التوحيد (١/ ٤٠١).

(٢) ينظر: تلبيس إبليس (ص: ٣٥٤).

(٣) زيارة القبور (ص: ١٨).

(٤) مجمع بحار الأنوار (٢/ ٤٤٤).

الله تعالى من الأولياء الأحياء منهم والأموات وغيرهم، مثل: يا سيدي فلان أغثني، وليس ذلك من التوسل المباح في شيء، واللائق بحال المؤمن عدم التفوه بذلك وأن لا يحوم حول حماه، وقد عده أناس من العلماء شركا، وإن لا يكنه فهو قريب منه، ولا أرى أحدا ممن يقول ذلك إلا وهو يعتقد أن المدعو الحي الغائب أو الميت المغيب يعلم الغيب أو يسمع النداء ويقدر بالذات أو بالغير على جلب الخير ودفع الأذى، وإلا لما دعاه ولا فتح فاه، وفي ذلك بلاء من ربكم عظيم»[1]. ويقول السهسواني: «المانعون لنداء الميت والجماد وكذا الغائب إنما يمنعونه بشرطين: الأول: أن يكون النداء حقيقيا لا مجازيا. والثاني: أن يقصد ويطلب به من المنادى ما لا يقدر عليه إلا الله من جلب النفع وكشف الضر. مثلا يقال: يا سيدي فلان، اشف مريضي وارزقني ولدا. ولا مرية أن هذا النداء هو الدعاء، والدعاء هو العبادة، فكيف يشك مسلم في كونه كفرا وإشراكا وعبادة لغير الله؟! .... أقول: إنما نكفر بالنداء الحقيقي الذي يطلب فيه من الأموات والجمادات ما لا يقدر عليه إلا الله، وهذا شيء لم يثبت بعد – أي: مشروعيته كما ادعى المخالفون – بالبراهين، بل قام الدليل على كونه كفرا»[2]. ويقول الشهرستاني الشافعي: «لكن القوم لما عكفوا على التوجه إليها كان عكوفهم ذلك عبادة، وطلبهم الحوائج منها إثبات إلهية لها، وعن هذا كانوا يقولون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى

(١) تفسير الألوسي (٣/ ٢٩٧).

(٢) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان (ص: ٣٦٦) وما بعدها.

ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]»[١]. ويقول القرطبي المالكي: «ولا خفاء أن الاستعاذة بالجن دون الاستعاذة بالله كفر وشرك»[٢]. ويقول ابن عبد الهادي الحنبلي: «فزيارة القبور للدعاء للميت من جنس الصلاة على الجنائز يقصد فيها الدعاء لهم، لا يقصد فيها أن يدعو مخلوقا من دون الله... ولو جاء إنسان إلى سرير الميت يدعوه من دون الله ويستغيث به كان هذا شركا محرما بإجماع المسلمين»[٣]. وقد نقل ابن تيمية رحمه الله الإجماع على ذلك، فقال رحمه الله: «فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين»[٤]. فهذا كلام جملة من العلماء ممن ينصون على أن دعاء غير الله شرك، وأن الاستعانة بغيره شرك، والاستعاذة بغيره شرك، وقد مر بنا التأصيل الشرعي لدعاء المسألة وأنه عبادة من العبادات، فأهل السنة والجماعة متسقون مع قاعدتهم في أن صرف العبادة لغير الله شرك، وأنه لا يشترط في ذلك اعتقاد الربوبية، فلم يكن ما جاء به الإمام محمد بن عبد الوهاب بدعا من القول، وإنما سار على ما سار عليه السلف. فإن كان هناك من يرى أن الحكم على دعاء غير الله بالشرك بدعة وهابية، فدونه هذه المعاني: هذ الفعل

---

(١) الملل والنحل (٣/ ١٠٤).

(٢) تفسير القرطبي (١٩/ ١٠).

(٣) الصارم المنكي في الرد على السبكي (ص: ٣٢٥).

(٤) الواسطة بين الحق والخلق (ص: ٢٢).

مناقض مناقضة تامة لمقاصد الشريعة في تعليق الناس بالله سبحانه وتعالى، وتخليص الناس من التعلق بغيره، ومناقض للعزة التي جاءت بها الشريعة حين يتخلص الإنسان من ربقة التعلق بالقبور والأصنام والجمادات وغيرها، ويتذلل لها بما لا يتذلل به لله، وقد أكدت على هذه المقاصد نصوص كثيرة في كتاب الله تعالى. هذا الفعل مناقض للنصوص التي تصرح بأن الدعاء عبادة، وأن العبادة لا تصرف إلا لله سبحانه وتعالى، وقد مر بنا ذكر ذلك. وهذا الفعل مناقض لحال الأنبياء وعملهم، فالله سبحانه وتعالى قد ذكر عددا من الأنبياء ممن توجهوا إلى الله بالدعاء، وأصابتهم الملمات، فكان توجههم خالصا لله وحده، ولم يذكر عنهم أنهم توجهوا إلى رسل قبلهم رغم فضلهم وعظم مكانتهم ومعرفة الأنبياء بهم. وهذا الفعل مناقض لفعل الصحابة الكرام ﷺ، فقد نزلت بهم نوازل، وحلت بهم كربات، فمتى رأيتهم استغاثوا بالأموات؟! بل حتى بالنبي ﷺ بعد موته؟! يقول ابن تيمية رحمه الله: «سؤال الميت والغائب نبيا كان أو غيره من المحرمات المنكرة باتفاق أئمة المسلمين، لم يأمر الله به ولا رسوله، ولا فعله أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا استحسنه أحد من أئمة المسلمين، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين المسلمين، فإن أحدا منهم ما كان يقول إذا نزلت به ترة أو عرضت له حاجة لميت: يا سيدي فلان أنا في حسبك، أو اقض حاجتي، كما يقول بعض هؤلاء المشركين لمن يدعونهم من الموتى والغائبين. ولا أحد من الصحابة استغاث بالنبي ﷺ بعد موته، ولا بغيره من الأنبياء، لا عند قبورهم، ولا إذا بعدوا عنها، وقد

كانوا يقفون تلك المواقف العظام في مقابلة المشركين في القتال، ويشتد البأس بهم ويظنون الظنون، ومع هذا لم يستغث أحد منهم بنبي ولا غيره من المخلوقين، بل ولا أقسموا بمخلوق على الله أصلا، ولا كانوا يقصدون الدعاء عند قبور الأنبياء، ولا الصلاة عندها»[1].

فهذه نصوص شرعية، وتقريرات للعلماء، ومناقضات صريحة لعدد من المعاني الشريفة، كلها تؤكد أن ما جاء به الإمام محمد بن عبد الوهاب لم يكن من تلقاء نفسه، ولم يكن بدعة ابتدعها، بل هو سائر على منهج السلف الصالح، ومنهج علماء الأمة. وأخيرا: فقول الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه في هذه المسألة دقيق، وليس كما يشنع به عليه البعض بأنه يكفر بكل تعلق بالقبور، أو بالتوسل الذي لا يصل إلى الكفر، بل الصحيح أنهم يفرقون بين القضايا هذه كلها، ويبينون أن منها ما هو شرك، ومنها ما هو بدعة ومحرم. يقول عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «وأعظم من الفتنة بهذه الأنصاب فتنة أصحاب القبور، وهي أصل فتنة عباد الأصنام كما ذكر الله في سورة نوح في قوله: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، ذكر السلف في تفسيرها أن هؤلاء أسماء رجال صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم، وتعظيم الصالحين إنما هو باتباع ما دعوا إليه دون اتخاذ قبورهم أعيادا وأوثانا، فأعرضوا عن المشروع واشتغلوا بالبدع. ومن أصغى إلى كلامه وتفهمه أغناه

---

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (ص: ٢٢١).

عن البدع والآراء، ومن بعد عنه فلا بد أن يتعوض بما لا ينفعه؛ كما أن من عمر قلبه بمحبة الله وخشيته والتوكل عليه أغناه عن محبة غيره وخشيته والتوكل عليه، فالمعرض عن التوحيد مشرك شاء أم أبى، والمعرض عن السنة مبتدع شاء أم أبى، والمعرض عن محبة الله عبد الصور شاء أم أبى. وهذه الأمور المبتدعة عند القبور أنواع، أبعدها عن الشرع أن يسأل الميت حاجته كما يفعله كثير، وهؤلاء من جنس عباد الأصنام؛ ولهذا يتمثل لهم الشيطان في صورة الميت كما يتمثل لعباد الأصنام، وكذلك السجود للقبر وتقبيله والتمسح به. النوع الثاني: أن يسأل الله به، وهذا يفعله كثير من المتأخرين، وهو بدعة إجماعا. النوع الثالث: أن يظن أن الدعاء عنده مستجاب، وأنه أفضل من الدعاء في المسجد، فيقصد القبر لذلك. فهذا أيضا من المنكرات إجماعا، وما علمت فيه نزاعا بين أئمة الدين، وإن كان كثير من المتأخرين يفعله. وبالجملة فأكثر أهل الأرض مفتونون بعبادة الأصنام، ولم يتخلص منها إلا الحنفاء أتباع ملة إبراهيم. وعبادتها في الأرض من قبل نوح، وهياكلها ووقوفها وسدنتها وحجابها والكتب المصنفة في عبادتها طبق الأرض»[1].

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ٤١٦).

الشبهة: الوهابية يكفرون من حلف بغير الله تعالى.

الجواب: هذه الشبهة أثيرت في حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت:١٢٠٦) رحمه الله تعالى، وكان الذي أثارها: سليمان بن سحيم (ت:١١٨١)، وتولى الشيخ دفع تلك الشبهة عن نفسه بنفسه، فقال في إحدى رسائله: «ثم لا يخفى عليكم، أنه بلغني أن رسالة سليمان بن سحيم قد وصلت إليكم، وأنه قبلها وصدقها بعض المنتمين للعلم في جهتكم، والله يعلم أن الرجل افترى علي أمورا لم أقلها، ولم يأت أكثرها على بالي». ثم ذكر مجموعة من الأمور، ومنها: أنه يكفر من حلف بغير الله تعالى، وقال في الجواب عنها: «جوابي عن هذه المسائل، أن أقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، وقبله من بهت محمدا ﷺ، أنه يسب عيسى ابن مريم، ويسب الصالحين، فتشابهت قلوبهم بافتراء الكذب وقول الزور، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِى ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النحل: ١٠٥]، بهتوه ﷺ؛ بأنه يقول: إن الملائكة، وعيسى، وعزيرا في النار، فأنزل الله في ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]»[1]. وقد قرر الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود (ت:١٢١٨) رحمه الله تعالى، في رسالته في التوحيد.. أن الحلف بغير الله تعالى، من الشرك الأصغر لا من الشرك الأكبر:

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٣٣) وما بعدها.

«والشرك شركان: أكبر، وله أنواع، ومنه الذي تقدم بيانه آنفا من دعاء الأموات وغير ذلك. وشرك أصغر؛ كالرياء والسمعة، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، قال: قال الله تعالى: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِي فيه غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وشِرْكَهُ». أخرجه مسلم (٢٩٨٥). ومنه: الحلف بغير الله، لما روى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ». أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، وأحمد (٥٣٧٥)، والترمذي (١٥٣٥). وقال ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ». أخرجه البخاري (٦١٠٨)، ومسلم (١٦٤٦). ومن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن النبي ﷺ، أنه قال له رجل: ما شاء الله وشئت، قال: «أجعلتني لِلَّهِ نِدًّا؟ قُلْ مَا شَاءَ اللهُ وَحْدَهُ». أخرجه أحمد (١٨٣٩)، والنسائي في الكبرى (١٠٧٥٩). والشرك الأصغر لا يخرج عن الملة، وتجب التوبة منه ومن كل ذنب»[1]. فأنت ترى براءة الدعوة النجدية، من إطلاق القول بتكفير الحالف بغير الله تعالى، على ألسنة أئمتها، ورغم ذلك.. فقد أصر خصومها على إلصاق هذه التهمة بها، وكذبوهم فيما يقولون، وهذا ما نجده جليا عند عبد الله بن داود الزبيري (ت١٢٢٥) الذي قال في التعليق على كلام الإمام عبد العزيز آنف الذكر: «هذا خلاف ما عليه ابن عبد الوهاب، وأتباعه الخوارج الكلاب، كما هو مشهور عند أهل نجد، موجود في بعض رسائله، وكما في رسالة عمر بن حامد السندي ثم

(١) الهدية السنية والتحفة الوهابية النجدية لابن سحمان (ص: ١٩).

النجدي الحنفي التي أرسلها لأهل الحرمين ليسألهم عما يدعيه ابن عبد الوهاب، وقال فيها: ويقول: من نذر لغير الله فهو كافر.. إلخ فأجابه محمد حياة، ومحمد ابن الطيب عن قوله: فمن حلف بغير الله فهو كافر، وعن جميع ما سأل عنه، وأجابه أيضا العلامة عبد الوهاب بن أحمد بركات المصري الشافعي، وقال في جوابه: وأما قوله: من حلف بغير الله، فقد كفر وأشرك؛ فهو منه دليل على أنه لا يعرف الحقيقة والمجاز، الذي هو من أساليب الفصحاء؛ لأن لفظه قد ورد في حديث رواه الترمذي، لكن حمله الأئمة المعتبرون العالمون بمعنى الحديث من حنفية وشافعية وحنابلة ومالكية على المجاز، وهو كفر النعمة، والشرك الخفي. فعلم أن قول هؤلاء الأخابث يتناقض»[1]. فتأمل سوء خلقه وسوء صنيعه، حيث نسب أولا، إلى الشيخ محمد ما صرح هو بالبراءة منه، ثم استشهد عليه بقول خصومه فيه، كعادة أهل البدع؛ حيث يجعلون نقل أسلافهم حجة على خصمهم في أنه يقول القول، مع أنه يتبرأ منه، وهو مثل ما يقال: شهد عليك من هو أعدل منك[2]. وقد استمر خصوم الدعوة النجدية، ببث هذه الفرية، واستمر علماء الدعوة بالجواب عنها، فممن نشرها: داود بن سليمان بن جرجيس البغدادي (ت١٢٢٩)، حيث يقول: «فإذا كان هذا الاختلاف العظيم للتابعين والمذاهب في هذه المسألة، في الحل والحرمة والكراهة، كيف

(١) الصواعق والرعود في الرد على ابن سعود (ص: ٤١٦).

(٢) انظر: العلم الشامخ للمقبلي (ص: ١٦٣).

يتجاسر على تكفير المسلمين بذلك؟ والله أعلم بنياتهم .... إنكم تكفرون بالحلف بغير الله، ويكفر به السابقون من أهل بلدكم، وهو ليس بشرك ولا كفر، بل هو مكروه كراهة تنزيه»[١]. يقول الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن (ت١٢٩٣): «وأما قوله: إنكم تكفرون به، وترون أنه كفر. فهو كذب بحت، وفرية ظاهرة، ما قال أحد ممن يعتد به عندنا، إنه كفر مخرج عن الملة. وقد يطلق العالم والمفتي ما أطلقه الرسول ﷺ، في مثل هذا، ويقف حيث وقف، ومن أنكر هذا الإطلاق، فقد أنكر على الرسول ﷺ. على أن ابن قيم الجوزية، قال: قد يكون ذلك شركا أكبر؛ بحسب ما قام بقلب قائله، وقاله القاضي عياض من المالكية: وهذا ظاهر لا يخفى، إذا قصد تعظيم من حلف به كتعظيم الله»[٢]. وقد ذكر الإمام أبو الحسين العمراني الشافعي (ت٥٥٨) رحمه الله تعالى، صورة يكون الحلف فيها بغير الله تعالى شركا، فقال: «إذا حلف بغير الله؛ بأن حلف بأبيه، أو بالنبي ﷺ، أو بالكعبة، أو بأحد من الصحابة؛ فلا يخلو من ثلاثة أقسام: أحدها: أن يقصد بذلك قصد اليمين، ولا يعتقد في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده بالله تعالى، فهذا يكره له ذلك، ولا يكفر؛ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللهِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ». أخرجه أبو داود (٣٢٤٨)،

(١) صلح الإخوان من أهل الإيمان (ص: ١١٣) وما بعدها.

(٢) تحفة الطالب والجليس في كشف شبه داود بن جرجيس (ص: ١٤٥).

والنسائي (٣٧٦٩) ... ولأنه يوهم في الظاهر، التسوية بين المحلوف به وبين الله عز وجل، فكره. القسم الثاني: أن يحلف بذلك، ويقصد قصد اليمين، ويعتقد في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله، فهذا يحكم بكفره؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ، قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللهِ فَقَدْ كَفَرَ وَأَشْرَكَ». أخرجه أبو داود (٣٢٥١)، والترمذي (١٥٣٥)، وأحمد (٦٠٧٢). القسم الثالث: أن يجري ذلك على لسانه، من غير قصد إلى الحلف به؛ فلا يكره، بل يكون بمعنى لغو اليمين، وعلى هذا، يحمل قول النبي ﷺ للأعرابي الذي قال: والله لا أزيد عليها ولا أنقص، فقال النبي ﷺ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ». أخرجه مسلم (١١). وكذا قوله ﷺ، في خبر أبي العشراء الدارمي: «وَأَبِيكَ لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لأَجْزَأَ عَنْكَ». أخرجه أبو داود (٢٨٢٥)، والترمذي (١٤٨١)، والنسائي (٤٤٠٨)، وابن ماجه (٣١٨٤)، وأحمد (١٨٩٤٧).»[1]. والشاهد من كلام العمراني: أنه جعل القسم الثاني، من الكفر المخرج من الملة، كما قرره الشيخ عبد اللطيف. قال المعلمي (ت١٣٨٦) معلقا على هذا القسم: «لم يرد بقوله: (ما يعتقده في الله) أن يعتقد؛ أن المحلوف به واجب الوجود أو أنه خالق رازق مدبر استقلالا ونحو ذلك؛ لأن الشرك يحصل بدون هذا الاعتقاد قطعا، بل المراد ما يعتقده في الله من استحقاق العبادة. وقد علمت أن القسم من الضرب الأول

(١) البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني (١٠/ ٤٩٣).

عبادة[١]، فإذا وقع بغير الله عز وجل، فإن كان مما أنزل الله تعالى به سلطانا، فهو عبادة لله عز وجل وإلا فهو عبادة للمحلوف به، فكيف والمحلوف به لا يستحق هذا التعظيم»[٢]. ومن المؤسف؛ أن دعوى تكفير الوهابية بالحلف بغير الله تعالى، بقيت مشتهرة إلى القرن الرابع عشر الهجري، رغم تبرؤ علماء الدعوة منها، حتى راجت على بعض مشايخ الشام، ممن لا تنكر جهودهم الإصلاحية، فهذا الشيخ محمد جميل الشطي الحنبلي (ت١٣٧٩) يقول في رسالته، التي كتبها في الرد على الوهابية: «ومن مسائلهم: تكفير من حلف بغير الله ..، مع أن حديث الحلف، الذي يستدلون به، محمول عند عامة العلماء على من يعبد ما يحلف به، أو على كفران النعمة والشرك الخفي..، وإنما نعترف لهم؛ بأن ذلك منهي عنه في الشرع، ولا مانع من القول بأنه حرام»[٣]. فحاصل رد هذه الشبهة؛ أن يقال: لا يخلو حال من يرمي أئمة الدعوة النجدية، بتكفير الحالف بغير الله تعالى من أمرين: الأول: أن يقصد بذلك؛ أنهم يكفرون الحالف بغير الله تعالى مطلقا، فهذا كذب وبهتان عليهم، ترده نصوصهم. الثاني: أن يقصد أنهم يكفرون الحالف بغير الله تعالى في بعض الصور، فيحنئذ يسلم له مقصوده،

---

(١) ذكر المعلمي، خمسة ضروب للحلف، والضرب الأول الذي يعنيه، هو: ما يُفْهِمُ إجلالَ الحالف للمحلوف به، واعتقادَه؛ أن له سطوة غيبية؛ بحيث ينالُ الحالفَ النفعُ الغيبي إذا وفى وصدق، وأنه إن لم يف أو يَصْدُقْ نالته عقوبته ونال المحلوفَ له النفعُ الغيبِي بإيفائه حقه إن كان له حق. رفع الاشتباه (٣/ ١٠١٨).

(٢) رفع الاشتباه (٣/ ١٠٣٥). وانظر حاشية ابن عابدين (٣/ ٧١٤).

(٣) الوسيط بين الإفراط والتفريط (ص: ٩).

ويطالب بأن يقيد ما نسبه إليهم بالقيد الذي ذكروه، وهو أن يعظم المحلوف بغير الله تعالى كتعظيمه، أو أشد منه، ويقال له: إن القيد الذي ذكروه لم ينفردوا به، بل سبقهم إليه من سبقهم من أهل العلم، ممن تقدم ذكر ألفاظهم، فلا شناعة عليهم في ذلك.

الشبهة: دعاء غير الله تعالى، وقول: يا رسول الله أخف من الحلف بغير الله تعالى، ومع ذلك، فأنتم تكفرون به معشر الوهابية.

هذا ما ادعاه محمد بن عبد الرحمن بن عفالق الحنبلي (ت١١٦٤) حيث قال: «ونسألكم عما في البخاري، ونصه: باب: من حلف بملة سوى ملة الإسلام. وقال النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله». أخرجه البخاري (٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧). ولم ينسبه إلى الكفر. ففي هذه الأحاديث الصحيحة.. أنه لا يكفر من حلف بالأصنام، وتكفرون أنتم من قال: يا رسول الله. والله ما أظن من قال قولكم هذا، شم رائحة الإسلام، بل تعديتم وأفرطتم وجعلتم من قال: يا رسول الله. أشد من عبدة الأصنام»[1].

الجواب: ما ذكره الإمام البخاري (ت:٢٥٦هـ) في صحيحه، من عدم نسبة الحالف بالله تعالى إلى الكفر، يقول به علماء الدعوة النجدية، كما قدمنا عنهم، وأما تشبيه المستغيث بغير الله تعالى بالحالف بغيره، فقد حقق الجواب عنه الشيخ حمد بن ناصر بن عثمان بن معمر التميمي (ت:١١٨١)، ونورد هنا جوابه بشيء من الترتيب والتصرف والتعليق: «والجواب: أن هذا كلام باطل، فليس يخفى ما بينهما من الفرق؛ فأي مشابهة بين من وحد الله وعبده، ولم يشرك معه أحدا من خلقه، وأنزل حاجاته كلها بالله، واستغاث به في تفريج

(١) رسالة لابن عفالق في الرد على مشايخ الدعوة النجدية، مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين (ص: ٤٨).

كرباته، وإغاثة لهفاته، لكنه حلف بغير الله يمينا مجردة، لم يقصد بها تعظيمه على ربه، ولم يسأله ولم يستغث به، وبين من استغاث بغير الله، وسأله جلب الفوائد، وكشف الشدائد؟! أي مشابهة بين من جعل لله ندا من خلقه، يدعوه ويرجوه، ويستنصره ويستغيث به، وبين من لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، وأخلص له في عبادته؟ فالأول أشرك مع الله في قوله وفعله، واعتقاده بخلاف الحالف؛ بل لو اعتقد الحالف تعظيم المخلوق على الخالق لكفر. ثم نقول: أي جامع بين الحلف والاستغاثة؟ فالمستغيث طالب سائل، والحالف لم يطلب ولم يسأل. فإن كان الجامع بينهما عند القائل باتحادهما: أن كلا منهما قول باللسان، فيقال له: والإنكار والدعوات، وقول الزور، وقذف المحصنات، كل ذلك قول باللسان، ولو قال أحد: إنها ألفاظ متقاربة، لعد من المجانين. وإن أراد هذا القائل، اتحادهما في المعنى، فهذا باطل من وجوه: الوجه الأول: أن المستغيث، صرف مخ العبادة الذي هو لبها، وخالصها لغير الله، وأشرك مع الله غيره في أجل العبادات، وأفضل القربات التي أمرنا الله بها، في غير موضع من كتابه، وأخبر النبي ﷺ، أنه هو العبادة، والحالف بغير الله تعالى دون تعظيم للمحلوف به كتعظيم الله تعالى أو أشد: لم يقع منه ذلك. الوجه الثاني: أن الداعي راغب راهب، فالعبد يدعو ربه رغبا ورهبا، ويتوكل عليه في حصول مطلوبه، ودفع مرهوبه؛ فإذا طلب فوائده، وكشف شدائده من غير الله، فقد أشرك مع الله في الرغبة والرهبة، والرجاء والتوكل، فإن هذا من لوازم الدعاء، وهو من العبادة التي أمر الله بها، كقوله تعالى:

﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرۡغَب﴾ [الشرح: ٨]، وقوله تعالى: ﴿فَإِيَّـٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]، وقال: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]. فمن استغاث بغير الله، فهو راغب في حصول مطلوبه، راج له متوكل عليه، وذلك هو حقيقة العبادة التي لا تصلح إلا لله، وهو معنى لا إله إلا الله؛ فإن الإله، هو الذي تألهه القلوب، محبة ورجاء وخوفا وتوكلا. وهذا كله لا يقال فيمن حلف بغير الله تعالى؛ من غير أن يعظمه كتعظيم الله تعالى أو أشد منه. الوجه الثالث: الذي يدعو غير الله في مهماته، وكشف كرباته، قد رد على الله، وكذب بآياته؛ فإن الله أخبر أنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، وأن الشفاعة كلها لله، وهذا زعم أن الميت يشفع له. وأخبر الله، أن الأولياء والصالحين لا يملكون كشف الضر ولا تحويله، وأنهم لا ينفعون ولا يضرون، ولا يسمعون الدعاء ولا يستجيبون، وهذا زعم: أنهم باب حوائجه إلى الله، وأنهم ينفعون ويشفعون، وللدعاء يسمعون، وله يستجيبون، فكذب على الله، وكذب بآياته. فكيف يقال: إن هذا كالحلف بغير الله الذي قصاراه، أن يكون شركا أصغر، يعاقب عليه كما يعاقب الزاني، وقاتل النفس وآكل الربا؛ لأنه ارتكب محرما غير مستحل له، نظير ما يفعله الزاني وقاتل النفس، فأما إن فعله مستحلا له، أو يكون المخلوق في قلبه أعظم من الخالق، كان ذلك كفرا؟ الوجه الرابع: لو كان الحلف بغير الله تعالى، كدعاء غيره؛ لجاء النهي عنه من أول مبعث النبي ﷺ، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام.. أن الله تعالى بعث محمدا ﷺ، يدعو إلى التوحيد، وينهى عن الإشراك؛ فكان

أول آية أرسله الله بها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ١-٥] فأنذر عن الشرك، وهجر الأوثان وكبر الله وعظمه بالتوحيد، فاستجاب له من استجاب من المسلمين، وصبروا على الأذى من قومهم، وقاسوا الشدائد العظيمة، فهاجروا وأخرجوا من ديارهم، وأوذوا في الله وتميز الكافر من المسلم، ومات من المسلمين من استوجب الجنة، ومات من الكفار من استوجب النار، هذا كله قبل النهي عن الحلف بغير الله. فالاستغاثة بأهل القبور، واستنجادهم واستنصارهم، لم يبح في شرائع الرسل كلهم؛ بل بعث الله جميع رسله بالنهي عن ذلك، والأمر بعبادته وحده لا شريك له. وأما الحلف: فكان الصحابة يحلفون بآبائهم، ويحلفون بالكعبة وغير ذلك، ولم ينهوا عن ذلك إلا بعد مدة طويلة، فقال لهم النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ». أخرجه البخاري (٦١٠٨)، ومسلم (١٦٤٦). وقال ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصْمُتْ». أخرجه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦). ومن لا يميز بين دعاء الميت والحلف به، لا يعرف الشرك الذي بعث الله به محمدا ﷺ، وينهى عنه، ويقاتل أهله. الوجه الخامس: أن الرسول ﷺ، لما نهاهم عن الحلف بغير الله، وحلف بعض الصحابة حدثاء العهد، فقال في حلفه: واللات، قال النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله». أخرجه البخاري (٤٨٦٠) ومسلم (١٦٤٧). ولما قال له بعض الصحابة، حدثاء العهد بالكفر: اجعل لنا ذات أنواط، قال:

«اللهُ أَكْبَرُ، إِنَّهَا السَنَنُ، هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، إِنَّكُمْ سَتَرْكَبُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ». أخرجه ابن حبان (٦٧٠٢). فانظر كيف نهى الحالف، وأرشده إلى الكفارة، بأن يقول: لا إله إلا الله، من غير تغليظ؛ والذين قالوا: اجعل لنا ذات أنواط، غلظ عليهم التغليظ الشديد، وحلف لهم أن طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، وأن قولهم: اجعل لنا ذات أنواط، كقول بني إسرائيل: اجعل لنا إلها، سواء؛ فهما متفقان معنى، وإن اختلفا لفظا، وهذا مما يبين لك شيئا من معنى لا إله إلا الله. فإذا كان اتخاذ الشجرة للعكوف حولها، وتعليق الأسلحة بها للتبرك، اتخاذ إله مع الله، مع أنهم لا يعبدونها ولا يسألونها، فما الظن بالعكوف حول القبر، ودعائه في إنزال الفوائد، والاستغاثة به في كشف الشدائد، وأخذ تربته تبركا، وإسراج القبر وتخليقه؟! وأي شبهة للفتنة بشجرة إلى الفتنة بالقبر؟ لو كان أهل الشرك والبدع يعلمون. فدل هذا، أن النهي عن الاستغاثة بغير الله تعالى وسؤال الأموات تفريج الكربات، وقضاء الحاجات، ليس كالنهي عن الحلف بغير الله تعالى. الوجه السادس: أن العلماء قسموا الشرك إلى أكبر وأصغر، جعلوا دعاء الأموات، والاستغاثة بهم فيما لا يقدر عليه إلا رب السماوات والأرض، هو عين شرك المشركين الذين كفرهم الله في كتابه، وجعلوا الحلف بغير الله شركا أصغر. فيذكرون الأول في باب حكم المرتد، وأن من أشرك بالله فقد كفر، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]، ويفسرون هذا الشرك بما

ذكرناه[١]. ويذكرون الثاني في كتاب الأيمان؛ كما تجده في كتب الحنابلة وغيرهم، من كتب المذاهب الفقهية، فيفرقون بين هذا وهذا[٢]. ولم نعلم أن أحدا من العلماء الذين لهم لسان صدق في الأمة، قال إن طلب الحوائج من الموتى والاستغاثة بهم شرك أصغر، ولا قال إن ذلك كالحلف بغير الله، اللهم إلا أن يكون بعض المنتسبين إلى العلم، من المتأخرين الضالين، الذين قرروا الشرك، وحسنوه للناس، نظما ونثرا، وصار لهم نصيب من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّٰغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولو جاء إنسان إلى سرير الميت يدعوه من دون الله، ويستغيث به، كان هذا شركا محرما بإجماع المسلمين»[٣]. فتأمل كيف جعل ابن عفالق ما أجمع عليه المسلمون، قول من لم يشم رائحة الإسلام.

---

(١) انظر: الفروع لابن مفلح (١٠/ ١٨٨)، والإنصاف للمرداوي (٢٧/ ١٠٨)، والإقناع للحجاوي (٤/ ٢٩٧)، وغاية المنتهى لمرعي الكرمي (٢/ ٤٩٨).

(٢) انظر مثلًا: التوضيح لخليل بن إسحاق (٣/ ٢٨٧)، مواهب الجليل (٣/ ٢٦٤)، البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني (١٠/ ٤٩٣)، روضة الطالبين للنووي (٧/ ١٢٣)، الفروع لابن مفلح (١٠/ ٤٣٧)، الإنصاف للمرداوي (٢٧/ ٤٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٧٩)، ونقله عنه ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص: ٤٣٦).

الشبهة: المسجد النبوي به قبر النبي ﷺ، وهذا يدل على جواز بناء المساجد على القبور، فلو كان حرامًا أو ممنوعًا ما كان قبره ﷺ في مسجده.

الجواب: عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيائِهِم مَسَاجِدَ، أَلَا فَلا تَتَّخِذُوا الْقُبورَ مَسَاجِدَ فَإِنِي أَنْهَاكُم عَنْ ذَلِكَ». أخرجه مسلم (٥٣٢). دلَّ هذا الحديث على حرمة بناء المساجد على القبور. قال ابن تيمية: «وقد اتفق أئمة الإسلام على أنه لا يشرع بناء هذه المشاهد التي على القبور، ولا يشرع اتخاذها مساجد»[1]. غير أن بعض أهل البدع ممَّن يعظِّمون القبور يجادلون في هذا الحكم الشرعي المحكَم بأن المسجد النبوي به قبر النبي ﷺ نفسه، ويجعلون هذا الأمر مَدعاة لأن يبنوا المساجد على القبور؛ زاعمين أنه لو كان حرامًا أو ممنوعًا لما كان قبره ﷺ في مسجده[2]، ونقول جوابا على ذلك: أولًا: من المعلوم أنه لما مات النبي ﷺ في حجرة عائشة التي كان يُمرَّض فيها اختلف الصحابة في موضع دفنه، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: لما قبض رسول الله ﷺ اختلفوا في دفنه، فقال أبو بكر: سمعت من رسول الله ﷺ شيئًا ما نسيته، قال: «مَا قَبَضَ اللهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي المَوْضِعِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ». ادفنوه في موضع فراشه. أخرجه الترمذي (١٠١٨). ولأجل ذلك

(١) مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٥٩).

(٢) انظر: الرد على خوارج العصر (٣/ ٢٨٥).

دفن النبي ﷺ في حجرة عائشة موضع موته. وبذلك فإن القبر كان موضعه بجوار المسجد؛ وذلك لأن حجرات نسائه ليست من المسجد. ثانيًا: تمَّ توسيع المسجد في عهد عمر رضي الله عنه، وكذلك في عهد عثمان رضي الله عنه من جهة النواحي الثلاثة، وتركت الناحية التي من جهة القبر، فلم يوسَّع المسجد من ناحيتها، وذلك حتى يظل القبر بعيدًا عن المسجد، كما يدل عليه قول عمر رضي الله عنه للعباس: «أما حُجَر أمهات المؤمنين فلا سبيل إليها»[1]. ثم حدثت توسعة أخرى عام ٨٨هـ عندما قام الوليد بن عبد الملك بأمر عامله على المدينة عمر بن عبد العزيز بأن يوسع المسجد من جميع النواحي، وأن يدخل الحجرات في المسجد، وإن أدى ذلك إلى أن يكون القبر محاطًا بالمسجد من كل الجوانب، وقد قام عمر بن عبد العزيز بجمع العلماء وأهل المدينة وأخبرهم، فشقَّ عليهم هذا، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى الوليد بهذا، فأصرَّ على ما أمره به، فامتثل عمر بن عبد العزيز لأمره[2]، فسدوا باب الحجرة وبُني عليها حائط آخر، ثم بنوا على القبر حيطانًا مرتفعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد، فبذلك يكونوا قد بنوا جدارين، وقد جعلوهما من ركني القبر الشماليين، وحرفوهما حتى التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر[3]، ولم يكن

(١) الطبقات الكبرى (٤/ ١٥).

(٢) البداية والنهاية (٩/ ٢٣٦).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم (٥/ ١٤).

بالمدينة في ذلك الحين أحد من الصحابة؛ فإن آخرهم موتًا هو جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد مات سنة ٧٨هـ[١]. ثالثًا: يظهر من هذا السياق أن المسجد لم يبنَ على القبر، وأن القبر لم يحفر بالمسجد، فالمسجد النبوي في الأصل لا علاقة له بالقبر، والقبر في الأصل لا علاقة له بالمسجد، وأن اجتماعهما كان بسبب توسعة المسجد من ناحية القبر، وهذا يدل على أن المسجد وإن أحاط بالقبر من جميع المواضع بسبب التوسعة، إلا إن القبر لم يدخل المسجد؛ لأن الأرض التي دفن بها النبي ﷺ ثبت لها حكم القبر، والأرض التي بني عليها المسجد ثبت لها حكم المسجد، فيظل كل واحد منهما على حاله[٢]. وبذلك يتضح أن المسجد النبويَّ ليس مسجدًا مقبورًا، وإن كان ظاهره أنه مقبور إلا أن حقيقته بخلاف ذلك، وبذا فلا حجَّة لأحد في الاستدلال به على جواز الدفن في المساجد أو بناء المساجد على القبور. وقد يقول قائل: فلماذا لم ينقلوا القبر؟! والجواب: أن موضع دفنه توقيفي لا مجال للاجتهاد فيه كما سبق بيانه، ولحرمته ﷺ التي لا يشاركه فيها أحد غيره. رابعًا: على فرض التسليم بأن المسجد النبوي صار مسجدًا مقبورًا بهذا الوضع، فإنه لا يقاس عليه غيره من المساجد المقبورة لأمرين: الأول: أن المسجد النبوي ليس كغيره من المساجد، فقد اختصه الله بفضيلة ليست لغيره من المساجد سوى المسجد الحرام، وهي

---

(١) تحذير الساجد (ص: ٨٠).

(٢) القول المفيد (١/ ٣٣٩).

أن الصلاة فيه بألف صلاة فيما سواه عدا المسجد الحرام[١]. الثاني: أن المسجد لا يمكن نقله، وأن القبر لا يمكن نقله، وهذا لا يمكن حدوثه في غير هذا الموضع، بخلاف المساجد المقبورة فإنها لا مانع من نقل القبر الذي بها، ولا خصيصة لها عن غيرها، فلا يقاس على هذه الصورة غيرها. خامسًا: إن قيل: فكيف كانت تصلي السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في حجرتها والنبي ﷺ مدفون فيها؟! فالجواب: أنها قسمت بيتها قسمين، وجعلت بينهما حائطًا: قسم فيه القبور، وقسم تسكن فيه وفيه تصلي، فقد ذكر ابن سعد عن مالك بن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «قسم بيت عائشة باثنين: قسم كان فيه القبر، قسم كان تكون فيه عائشة، وبينهما حائط»[٢]. سادسًا: يدَّعي بعض هؤلاء أنه لم ينكر سوى سعيد بن المسيب، وأن إنكاره لا لأنه يرى حرمة الصلاة في المساجد التي بها قبور، بل لأنه كان يريد أن تبقى حجرات النبي ﷺ كما هي يطَّلع عليها المسلمون حتى يزهدوا في الدنيا ويعلموا كيف كان يعيش النبي ﷺ[٣]. والجواب من وجوه: الأول: أن هذا تلبيس؛ فإن المنقول أن أهل المدينة والفقهاء العشرة كلهم أنكروا لما قرأ عليهم عمر بن عبد العزيز كتاب الوليد بن عبد الملك، وهم المنقول عنهم هذا الرأي. أما سعيد بن المسيب فذكر ابن كثير عنه

---

(١) انظر: تحذير الساجد (ص: ١٨٢).

(٢) الطبقات الكبرى (٢/ ٢٢٤).

(٣) انظر: الرد على خوارج العصر (٣/ ٢٨٧).

خاصة أنه أنكر إدخال حجرة عائشة في المسجد، كأنه خشي أن يتَّخذ القبر مسجدًا. الثاني: أن قول أهل المدينة لعمر بن عبد العزيز: إن الرفض لأجل العبرة والعظة لا يلزم منه نفي أسباب أخرى غيره؛ فإنَّ هذا كان في الجواب عن خطاب الخليفة، فقد يقدم السبب الذي يقبله على السبب الذي لا يقبله. الثالث: أنهم لو سكتوا جميعًا لما كان فيه حجة؛ إذ إن سكوتهم في هذه الحالة هو بسبب الإكراه، فلا يكون فيه حجة. سابعًا: يذكر بعضهم في اختلاف الصحابة في موضع الدفن ما ذكره مالك في الموطأ بلاغًا وفيه: «فقال ناس: يدفن عند المنبر، وقال آخرون: يدفن بالبقيع»، فيستدلون بأن المنبر من المسجد، ولم ينكر أحد هذا الاقتراح، وإنما عدلوا عنه لأمر آخر[1]. والجواب: أن ذلك لا يدل على جواز الدفن بالمسجد؛ فإنه ربما قال أحد رأيًا وردَّه آخرون، والظاهر أن القصة إن ثبتت نقلت اختصارًا، فعن عمر مولى غفرة قال: «لما ائتمروا في دفن رسول الله ﷺ قال قائل: ندفنه حيث كان يصلي في مقامه، وقال أبو بكر: معاذ الله أن نجعله وثنًا يُعبد»[2]. والخلاصة: أن المسجد النبوي قد وجد قبل القبر، وأن القبر وجد دون ضمٍّ إلى المسجد، ومكان القبر توقيف، وإدخال الحجرات في المسجد استلزم إحاطة المسجد بالقبر، لكنه مفصول عنه بحائطين، فلا يكون بذلك داخلَ المسجد، ولا يكون المسجد به قبرٌ في هذا الوضع،

---

(١) انظر: الرد على خوارج العصر (٣/ ٢٨٧).

(٢) كنز العمال (١٨٧٦٤)، وانظر: تحذير الساجد (ص: ١٥).

وعلى فرض كونه قد صار به قبرٌ بالضَّمِّ، فإنَّه لا يُقاس عليه غيره؛ لما للمسجد من فضيلة ليست لغيره، ولأن قبر النبي ﷺ لا يجوز نقله، فلا حجة فيه على جواز الصلاة في المساجد التي بها قبور، والله تعالى أعلم.

شبه المستشرقين ضد دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب

إنَّ اهتمام المستشرقين بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب يندرج ضمنَ اهتمامهم بدراسة الإسلام والمسلمين والبلاد الإسلامية، والذي يقتضي تتبع ما يجري في العالم الإسلامي ورصده وتحليله. ومن القضايا التي عني بها الاستشراق الدعوات الإصلاحية، وأبرزها دعوة الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب التي تعرضت لكثير من سوء الفهم وخصوصا من قبل بعض المستشرقين، والذي كان له الأثر في نشر المفاهيم المغلوطة عنها في الغرب، وتأثر بعض أبناء المسلمين بها[1]. وفي هذا المبحث سنذكر الأسباب التي أدَّت إلى وقوع المستشرقين في هذه الأخطاء حول دعوته رحمه الله وتفنيدها؛ حتى يتسنى للقارئ معرفة موضع الوهم الذي وقعوا فيه وأسبابه؛ للعلاج والإصلاح.

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته ودعوته في الرؤية الاستشراقية (ص: ٨).

الشبهة: استخدام المستشرقين مصطلح «الوهابية» للدلالة على حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

استخدم المستشرقون السابقون مصطلح «الوهابية» أو مصطلح «الوهابي» أو «الوهابيون» في مؤلفاتهم ومقالاتهم للدلالة على حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومن انتمى إليها، بل إن بعضهم جعله في عنوان كتابه، مثل: بوركهارت، وبرايدجس وكوبر، أو في عنوان مقالته، مثل: ولفرد بلنت، ومارجليوث، وصمويل زويمر، وتوماس باتريك هيوس، وصمويلي، وجورج رنتز، مع اعتراف بعضهم بأن هذه التسمية أطلقت عليها من أعدائها، وأن المصطلح ليس بمستخدم عند أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وفي ذلك يقول مارجليوث: «إن التسمية بـ «الوهابية» أطلقت من قبل المعارضين في فترة حياة مؤسسها، وقد استخدم الأوروبيون هذه التسمية، ولم تستعمل من قبل أتباعها في الجزيرة العربية، بل كانوا يسمون أنفسهم بالموحدين»[1]. أما توماس باتريك هيوس فقد ذكر أن الوهابية فرقة إصلاحية مسلمة أسسها محمد بن عبد الوهاب، وأن أعداءهم لا يريدون تسميتهم بالمحمديين، ولذا ميزوهم باسم أبي الشيخ، وسموهم بالوهابيين[2].

---

(١) الموسوعة الأولى للإسلام (٨/ ١٠٨٦).

(٢) قاموس الإسلام (ص: ٦٥٩).

الجواب: أما عن استعمالهم فإن من مقاصدهم الازدراء، فقد قال جورج رنتز وهو يفصل في شرح المصطلح مشيرًا إلى من أطلقه ودلالته والموقف منه وسبب استخدامه لهذا المصطلح، وذلك من خلال ما سطره في مقالتيه: «الوهابيون»، و«الوهابية والمملكة العربية السعودية». يقول: «أما الكتاب الغربيون فأخذوا مصطلح الوهابي واستخدموه في الأغلب على أنه مصطلح ازدرائي. أما أنا فأستخدمه في البحث من أجل الإيضاح، ولكن المصطلح لا يحمل أي معنى عدائي»[1]. ولا شك أن ازدراء الشيء ينتج عنه نظرة خاطئة، فعين السخط مبدية للمساوئ، غاضة الطرف عن المحاسن، كأعمى واقف يرمق حسناء. ثانيًا: الجهل بالشريعة ومحاسنها: من يقرأ في عبارات أولئك الرحالة يستشعر من ألفاظهم أنهم يعتقدون بتشدد الوهابيين، ومن تأمل فيما كتبوه علِم أنهم قصدوا من التشدد تطبيق أحكام الشريعة الغراء، فالأمة قد كانت في سبات، ولكن سنة الله في خلقه أنه لا تزال طائفة من أمة المصطفى على الحق ظاهرين على من ناوأهم. ودونك نماذج من أقوالهم: المستشرق بوركهارت يصفهم مقارنة بالأتراك: «الفرق الوحيد بين الوهابيين والأتراك هو أن الوهابيين تشددوا في تطبيق الشرائع الإسلامية بينما سها عنها الآخرون»[2]. وقد أثرت هذه النافذة التي يطلون من خلالها على دعوة الشيخ وآثاره، فصاروا يصفون دعوته بأوصاف فيها جفاء

---

(١) الدين في الشرق الأوسط (٢/ ٢٧٠).

(٢) رحلة الحج (ص: ٣١٨).

وغلظة منها: أولا: ما يتعلق بالزكاة، قال المستشرق بوركهارت: «الضريبة أو كما يسميها الوهابيون: الزكاة، وإيتاء الزكاة ركن أساس من أركان الإسلام، وقد نظم محمد ﷺ مقاديرها، وراعاها الوهابيون بدقة، والزكاة معترف بها لدى الأتراك أيضًا، لكن توزيعها متروك لضمير كل إنسان، في حين إن الوهابيين مجبرون على أدائها إلى زعيمهم لتوزيعها. وقد حدد الشرع الإسلامي بدقة أنصبة زكاة المال، ولم يحدث الوهابيون أي تغيير فيها»[١]. ويقول لي ديفيد كوبر: «وكذلك تشددوا في جمع الزكاة، فاعتبروها واجبة لا على الظاهر من الدخل فحسب، بل وعلى الخفي منه أيضًا كالربح في التجارة»[٢]. ثانيا: ما يتعلق بلباسهم ومعاشهم، فقد قال المستشرق مارجليوث: «إن الوهابيين حرموا التزيين والزخرفة سواء من الذهب والفضة والأحجار الكريمة»[٣]. ويرى باول شمتز أنه بموقف الإمام من هذه الأمور يكون قد حارب كثيرًا من ألوان الحياة التي تتعارض مع الحياة الطبيعية للإنسان[٤]. ويقول المستشرق وليمز عن الوهابية: «ومهما يكن الخلاف المذهبي بين الوهابيين وغيرهم من المسلمين فإننا نجل الوهابيين، فإنهم يدققون في عبادتهم، فيحفظون القرآن

---

(١) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ٥٨).

(٢) الحركة الوهابية في عيون الرحالة (ص: ٥٢).

(٣) دراسة المستشرقين للجوانب العقدية والفكرية من حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٧١).

(٤) انظر: لويس شيخو الحركة الوهابية المشرق (١٨٥، ١٩٢، ٣٤٠)، ماليس روثفن (ص: ٧٦)، دراسة المستشرقين للجوانب العقدية والفكرية من حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٧١).

والحديث، ويأتمرون بما جاء في الشريعة الغراء، وينهون عما نهى عنه النبي ﷺ، فيحرمون على أنفسهم لبس الحرير والتحلي بالذهب وشرب الخمر وتدخين التبغ، ويحاربون السحر والميسر وغيرها من الأرجاس». يلاحظ أنه جعل تحريمهم لبس الحرير والتحلي بالذهب ليس مما جاءت به الشريعة، وإنما يحرمون على أنفسهم. ثالثا: ما يتعلق بأعيادهم فيقول وليمز: «المسلمون يعيدون سبعة أعياد، بينما لا يعيد الوهابيون غير عيدين: عيد الفطر، وعيد الأضحى»[١]. رابعا: ما يتعلق بشرب القهوة، فيقول لويس شيخو: «ويمنع - أي: الشيخ محمد بن عبد الوهاب - عن شرب القهوة والتبغ فضلًا عن المسكرات». وكذلك يقول المستشرق جولد تسيهر: «فيرى أن الشيخ يتشدد في قمع كل بدعة حتى ينهى عن تناول القهوة»[٢]. خامسا: ما يتعلق بعبادة الأولياء وتقديسهم فيقول روثفن: «أما في الواقع فإن خطتهم العسكرية اشتملت على محاربة عبادة الأولياء، وهي من الأمور المباحة التي لم يمنعها الرسول بصورة ظاهرة»[٣]. وسخر جولد تسهير في هذا الصدد من أتباع

(١) إمام التوحيد الشيخ محمد، للقطان (ص: ٩٤)، موقف المستشرقين من دعوة محمد عبد الوهاب عرض ونقد، مرسال المحمادي (ص: ١٤٧).

(٢) العقيدة والشريعة، جولد تسيهر، ترجمة محمد يوسف موسى وآخرين (ص: ٢٦٧).

(٣) تاريخ الشعوب الإسلامية (ص: ٥٠٥).

الدعوة السلفية وقال: «إنهم جديرون باسم: هدامو المعابد في بلاد العرب»[1]. فكانت هذه أخطاء متراكمة تصب في قالب التشدد والجفاء، ولعلها كانت من أكبر أسباب وقوعهم فيها هي نظرتهم لحركة الشيخ محمد عبد الوهاب بأنها من حركة الخوارج. **وللرد نقول**: أولا: أما ما يتعلق بالزكاة: قول المستشرقين مارجليوث ولي ديفيد كوبر حول التشدد في أخذ الزكاة من المال غير ظاهر، وذلك لأن الزكاة تجب في الأموال الظاهرة والأموال غير الظاهرة كعروض التجارة، ولكنَّ هَذَيْن المستشرقَيْن اعتمَدا على مؤلف كتاب لمع الشهاب في سيرة محمد بن عبد الوهاب؛ مما أوقعهما في هذا الخطأ. يقول الشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ في تعليقه على كتاب لمع الشهاب: «وقوله: (وكان يوجب على الناس دفع زكاة أموالهم الباطنية...) إلخ، ويأمر بالتجسس. الجواب: أن يقال كما قال أبو الحسن منصور بن إسماعيل بن عمر الجيزي أو محمد بن عبد الرحمن أبو بكر بن قريعة على رواية:

لي حيلة في من ينم ... وليس في الكذاب حيلة

من كان يخلق ما يقول ... فحيلتي فيه قليلة

---

(١) العقيدة والشريعة (ص: ٢٦٨)، دراسة المستشرقين للجوانب العقدية والفكرية من حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٧١).

وعلى سبيل الافتراض والتنزل مع هذا المفتري، فعلماء أهل السنة والجماعة ذكروا في جملة ما يعتقدونه أن الصدقات تدفع إلى الأمراء عدلوا فيها أو جاروا، ولم يفرقوا بين الأموال الظاهرة كالحبوب والثمار والسائمة، ولا بين الأموال الباطنة كالذهب والفضة وعروض التجارة، وقد كانت زكاة الأموال الباطنة تحمل إلى النبي ﷺ وإلى الخلفاء الراشدين من بعده»[1]. ثانيا: أما ما يتعلق بلباسهم ومعاشهم: فإن ما زعمه المستشرق مارجليوث أن الإمام وأتباعه حرموا التزيين والزخرفة سواء من الذهب أو الفضة أو الأحجار الكريمة، فهذا الإطلاق كما ذكرنا فيه نظر، فالمسألة فيها تفصيل وليس على هذا الإطلاق، فاللباس فمنه: ما هو واجب، وهو ما يستر العورة وما يقي الحر والبرد. ومنه ما هو مندوب، وهو ما فيه جمال وزينة. ومن اللباس ما هو محرم كلباس الحرير والذهب للرجال، كما صرحت بذلك الأدلة من الكتاب والسنة، بينما أباحه للنساء، ويجوز للرجال أن يلبسوا الخاتم المصنوع من الفضة، وهناك من اللباس ما يحرم كلباس الشهرة، والاختيال، ولبس الرجال ما يختص بالمرأة من ملابس، ولبس النساء ما يختص بالرجال من ملابس، وكل ما فيه إسراف. ومن خلال هذا العرض الموجز لمسألة اللبس يتبين خطأ ما وقع فيه هؤلاء المستشرقون من هذا التعميم الذي نسبوه للشيخ. وهناك دليل تاريخي يفند ما ادعاه المستشرقون في مسألة اللباس والزينة، فقد أشار المؤرخ ابن بشر إلى الحالة

---

(١) لمع الشهاب (ص: ٢١٦)، الشيخ محمد بن عبد الوهاب حياته ودعوته في الرؤية الاستشراقية (ص: ٩٨).

التي كانت عليها الدرعية في زمن سعود وما فيه أهلها من الأموال وكثرة الرجال، والسلاح المحلى بالذهب والفضة، والملابس الفاخرة وغير ذلك»[1]. ثالثا: أما ما يتعلق بأعيادهم: فما ادعاه ولميز من اتخاذ المسلمين لسبعة أعياد بينما يعيد الوهابيون عيدين فقط، هذا الادعاء يدل على جهل فاضح بشريعة الإسلام، وبما قرره الإسلام من شعائر تعبدية، لا تحتمل الإضافة كما قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فما أضافه بعض المسلمين في القرون المتأخرة يعد من الأمور البدعية الدخيلة على الإسلام، والتي ترفضها الشريعة الإسلامية، والمسلمون مأمورون باتباع هدي القرآن والسنة المطهرة في اتخاذ هذين العيدين اللذين وهبهما الله لهذه الأمة، وأن يحذروا من ابتداع أعياد أخرى لم تثبت من كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ. وهذا ما التزم به الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، فهل يعابون في ذلك بعد أن أخذوا بهدي القرآن وسنة الرسول ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين؟! رابعا: أما ما يتعلق بهدم قبور الأولياء: فإن الخطأ في ذلك واضح جدًّا، فليس من الإسلام في شيء الدعوةُ إلى تقديس الأولياء أو عبادتهم، بل على العكس من ذلك، فقد حرمه الإسلام وعده من الشرك العظيم. ولما كان الدعاء من أخص أنواع العبادة أمر الله تعالى أن يدعى هو، ولا يدعى معه

---

(١) عنوان المجد (١/ ١٣، ٢١٦)، دراسة المستشرقين للجوانب العقدية والفكرية من حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٧٥).

أحد سواه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]. خامسا: أما ما يتعلق بشرب القهوة: فالقول بتحريم القهوة التي نسبها المستشرق شيخو وجولد تسيهر إلى الإمام محمد بن عبد الوهاب أجاب عن هذا الزعم الشيخ عبد اللطيف بن حسن آل شيخ، فبين أنه لم يثبت تحريمها عن أفاضل أهل العلم، فضلًا عن الإمام محمد بن عبد الوهاب. وقد فصل في الرد على العلل التي ذكرها بعضهم عند تحريمها. كما أوضح د. العجلاني أن أئمة الدعوة السلفية لم يحرموا القهوة، وإنما حرمها جماعة من الجهمية في عمان[١]. وفوق ما ذكرنا هناك أقوال لبعض المستشرقين تثبت أن دعاة الحركة السلفية لم يحرموا القهوة، منها ما قاله بوركهارت: «ويقال: إنهم حرموا شرب القهوة، ولكن ذلك غير صحيح؛ إذ إنهم دائمًا يشربونها بقدر كبير»[٢]. ويؤكد ذلك المستشرق زنتز بقوله: «ولم تكن القهوة معروفة للأجيال الأولى من المسلمين؛ لذا فقد سمح بها نظرًا لأن استخدامها لم يكن ضارًّا من الناحية الدينية»[٣].

---

(١) تاريخ البلاد العربية السعودية، منير العجلاني (ص: ٢٨٩).

(٢) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ٢٥).

(٣) دراسة المستشرقين للجوانب العقدية والفكرية من حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٧٩).

الشبهة: الدعوة الوهابية دعوة التزمت والتعصب.

الفرق بين التعصب والتشدد أن التعصب يكون أصله في الرأي، والتشدد يكون في الفعل، وقد يتعدى التشدد في تأثيره إلى الآخرين، ويقصد به المستشرقون تطبيق الأحكام على الآخرين، فقد يكون الشخص متمسكًا برأيه تعصبًا له دون أن يلزم به الآخرين، فإذا ألزم به أصبح متشددًا[١]، فهذا تمهيد للتفريق بينهما. وأما عن أقوالهم فهي كثيرة، منها: ما يقول المستشرق باركلي رونكيير وهو يصف رحلته: «انضم إلينا مطوع كان شابا شديد التزمت من الوهابيين؛ كان يضع نفسه أمام القافلة نصف ساعة قبل وقت كل صلاة، ثم يضع إبهاميه في أذنيه ويؤذن للصلاة بصوت قوي، لكن الرجال يبتسمون فقط بينما يستمرون في سيرهم، وعندما ينتهي من الأذان يكتشف أنه أضاع جهده بين صخور الصحراء، فيعدو سريعا خلفنا وهو يصرخ بكلمات غاضبة»[٢]. ويقول المستشرق بيتر برينت واصفًا أثر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «عندها التفت إلى تلك القوة الجديدة التي ظهرت في تلك البلاد حيث كان من المفروض أن تكون خاضعة له وتحت نفوذه، وما تلك القوة إلا قوة الوهابيين المتعصبين الذين مدوا ووسعوا نفوذهم المباشر من نجد إلى الحجاز»[٣]. ويقول

---

(١) موقف المستشرقين من دعوة محمد عبد الوهّاب عرض ونقد، مرسال المحمادي (ص: ١٨٣).

(٢) عبر الأراضي الوهابيّة على ظهر جمل، باركلي رونكير، ترجمة منصور الخريجي (ص: ١٧٧).

(٣) بلاد العرب القاصية (ص: ١٨٤).

لوريمر: «فالوهابيون من جانبهم كانوا متعصبين أشد التعصب». ويصف لوريمر أتباع الدعوة بضيق الأفق والجمود فيقول: «ومن ناحية أخرى يجب القول بأن معظم الوهابيين ممن لم يتفهموا الأمور في مبادئها العامة والشاملة كانوا يتصرفون بشكل يتسم دائما بضيق الأفق والجمود»[١]. أما لوثروب ستودارد الأمريكي فيقول: «فهم على إيغالهم في الاعتصام بالفروض الدينية وقواعد الآداب كانوا على ضعف شديد في المدارك وبعد في التعصب، فلذلك كان من حسن حظ الإسلام أنهم باعوا بخسران سلطتهم السياسية، فقصروا مساعيهم ودعوتهم على التعاليم الدينية والأدبية فحسب»[٢]. أما جان جاك فقد افترى عليهم بوصفهم بالتعصب والرجعية فقال: «إن نهضة الإخوان الأخيرة هذه بالغة الخطورة؛ لأن هؤلاء المحاربين الوهابيين المتعصبين قد عارضوا دائمًا بشدة إدخال التكنيك الغربي إلى المملكة، وكل تقدم يبدو في نظرهم مفسدًا؛ لذلك كان على الملك أن يحافظ باستمرار على التوازن الدقيق بين مطالب رعاياه الرجعيين المخلصين وبين آمال أولئك الذين يناصرون التقدم»[٣].

---

(١) تاريخ البلاد السعوديّة، لوريمر (ص: ٢٨) وما بعدها.

(٢) حاضر العالم الإسلامي (١/ ٢٦٤).

(٣) جزيرة العرب، جان جاك (ص: ٧٤)، موقف المستشرقين من دعوة محمد عبد الوهّاب عرض ونقد، مرسال المحمادي (ص: ١٨٤) وما بعدها.

الجواب: سنعرض أقوال الشيخ تجاه ما يدعونه في رأيهم من التعصب، والتقليد: يقول: «ينبغي للمؤمن أن يجعل همه ومقصده معرفة أمر الله ورسوله في مسائل الخلاف والعمل بذلك، ويحترم أهل العلم ويوقرهم ولو أخطأوا، ولكن لا يتخذهم أربابًا من دون الله، فهذا طريق الضالين، أما طرح كلامهم وعدم توقيرهم فهو طريق المغضوب عليهم»(١). ويقول كذلك: «إذا اختلف كلام أحمد وكلام الأصحاب فنقول في محل النزاع التراد إلى الله وإلى رسوله ﷺ، لا إلى كلام أحمد ولا إلى كلام الأصحاب، ولا إلى الراجح من ذلك، بل قد يكون الراجح والمرجوح من الروايتين والقولين خطأ قطعًا .... ولا ننكر على أهل المذاهب الأربعة إذا لم يخالف نص الكتاب والسنة وإجماع الأئمة وقول جمهورها»(٢). اعترافات بعض بني جلدتهم: ومع ذلك فلا غرابة أن نجد من المستشرقين من نطق بالحقيقة، فقد اعترف المستشرق الألماني شاخت بذلك في دائرة المعارف الإسلامية فقال: «وينكر الوهابية وأولهم إمامهم ابن عبد الوهاب التقليد»(٣). وهذه الباحثة الأمريكية نت تقول: «لم يكن الشيخ محمد بن عبد الوهاب متعصبًا، لقد كان متوازنًا ومنطقيًّا في مناقشاته وكان عالمًا كبيرًا»(٤).

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (١/ ١٢).

(٢) الدرر السنية (٤/ ٨، ١/ ٢٤٥).

(٣) مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٦١، (ص: ٣٧١).

(٤) مجلة الدعوة، العدد: ١٨٩٩، (ص: ٣٣).

الشبهة: حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الحقيقة خروج على الإمام.

يقول إليكسي متهمًا الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه بالخروج على الدولة العثمانية: «إن تمرد الوهابيين على الإسلام العثماني كما بينت الأحداث قد تجاوز كثيرًا الإطار الديني واتسم بطابع سياسي وعسكري، لقد كان ذلك صداما بين نظام الدولة العربي في الجزيرة وبين الإمبراطورية العثمانية، وصارت راية للحركة الوطنية العربية ضد النفوذ العثماني في الجزيرة»[1].

الجواب: وفيه مسألتان: المسألة الأولى: موقف الشيخ وأتباعه من دعوى الخروج على الإمام: قال الشيخ رحمه الله: «وأرى أن الجهاد ماض مع كل إمام برًّا كان أو فاجرًا، وصلاة الجماعة خلفهم جائزة... وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم ما لم يأمروا بمعصية الله، ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به وغلبهم بسيفه حتى صار خليفة وجبت طاعته، وحرم الخروج عليه»[2]. وقال أيضا: «الأصل الثالث: أن من تمام الاجتماع السمع والطاعة لمن تأمر علينا ولو كان عبدًا حبشيًّا، فبين الله هذا بيانًا شائعًا كافيا بوجوه من أنواع البيان شرعًا وقدرًا، ثم صار هذا

(١) تاريخ العربية السعودية، إليكسي (ص: ١١٠).

(٢) الدرر السنية (١/ ٣٢) باختصار.

الأصل لا يعرف عند أكثر من يدعي العلم، فكيف العمل به»[١]. وصرح الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله باعتقادهم في هذه المسألة فقال: «ونرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم ما لم يأمروا بمعصية»[٢]. المسألة الثانية: نفي الخروج على الدولة العثمانية: أما قضية الخروج على الخلافة العثمانية فإن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ينأى بنفسه عن الخروج، كيف لا وهو قد بين منهجه في السمع والطاعة لولي الأمر كما مر آنفًا. وسبب هذه الشبهة أن أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد وفاته أخذوا مكة والمدينة والحجاز من نائب السلطان العثماني الشريف غالب، وصارت ضمن ولايتهم ودولتهم، وجعلوا على مكة الشريف زيدًا. ويمكن حصر الجواب والرد على هذه الدعوى في النقاط التالية: أولًا: أن نجدًا موطن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم تكن تحت النفوذ والسيطرة العثمانية، يقول الدكتور صالح العبود: «لم تشهد نجد على العموم نفوذًا للدولة العثمانية، فما امتد إليها سلطانها، ولا أتى إليها ولاة عثمانيون، ولا جابت خلال ديارها حامية تركية في الزمان الذي سبق ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، ومما يدل على هذه الحقيقة التاريخية استقراء تقسيمات الدولة العثمانية الإدارية، فمن

(١) مؤلفات الشيخ (١/ ٣٩٤).

(٢) الهدية السنية (ص: ١٠٩).

خلال رسالة تركية عنوانها: قوانين آل عثمان مضامين دفتر الديوان. يعني قوانين آل عثمان فيما يتضمنه دفتر الديوان، ألفها يمين علي أفندي الذي كان أمينًا للدفتر الخاقاني سنة ١٠١٨هـ الموافقة ١٦٠٩م، من خلال هذه الرسالة يتبين أنه منذ أوائل القرن الحادي عشر الهجري كانت دولة آل عثمان تنقسم إلى اثنتين وثلاثين إيالة، منها أربع عشرة إيالة عربية، وبلاد نجد ليست منها، ما عدا الأحساء إن اعتبرناه من نجد»[1]. ويقول أمين سعيد في هذا الشأن: «ولقد حاولنا كثيرًا في خلال دراستنا لتاريخ الدولتين الأموية والعباسية وتاريخ الأيوبيين والماليك في مصر ثم تاريخ العثمانيين الذين جاؤوا بعدهم وورثوهم أن نعثر على اسم وال أو حاكم أرسله هؤلاء أو أولئك أو أحدهم إلى نجد أو إحدى مقاطعاتها الوسطى، أو الشمالية أو الغربية أو الجنوبية، فلم نقع على شيء، مما يدل على مزيد من الإهمال تحمل تبعته هذه الدول.. على أن الذي استنتجناه في النهاية هو أنهم تركوا أمر مقاطعات نجد الوسطى والغربية إلى الأشراف الهاشميين حكام الحجاز الذين جروا على أن يشرفوا على قبائلها إشرافا جزئيا»[2]. ويقول المستشرق جاكلين بيرين في ذلك: «ولكن شبه الجزيرة العربية ظلت ممتنعة على الفتح التركي بفضل صحرائها التي هلكت فيها عطشًا الجيوش التي وجهها السلطان سلمان سنة

(١) عقيدة محمد بن عبد الوهاب وأثرها في العالم الإسلامي، د. صالح بن عبد الله العبود (١/ ٢٧).

(٢) تاريخ الدولة السعودية، من مطبوعات دارة الملك عبد العزيز (ص: ٢٣)،

١٥٥٠م»[١]. ثانيًا: أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله لم يكن له موقف عدائي ضد الدولة العثمانية، بل كان موقفه موقف الناصح الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر، دون أن يتعداه إلى الصدام المسلح، بل كان يتجنبه ويتحاشاه، كما هو واضح في موقفه من الأشراف الذين يحكمون الحجاز باسم دولة الخلافة. يقول النشمي ما ملخصه: «فكانت سياسة الشيخ وموقفه تجاه بلاد الحجاز أنه لم يؤثر عنه طوال حياته تحريض أو استعداء أو دعوة لحربها أو الاستيلاء عليها؛ لشعوره أن ذلك الفعل قد يفسر على أنه خروج على دولة الخلافة. لم تحرك دولة الخلافة ساكنا، ولم تبدر منها أية مبادرة امتعاض، أو خلاف يذكر رغم توالي أربعة من سلاطين آل عثان في حياة الشيخ»[٢]. ثالثًا: أن قرار الحرب الذي اتخذته السلطنة العثمانية ضد الحركة الوهابية بني على أساس خاطئ وفهم مغلوط تكوَّن من خلال الرسائل التي بعث بها أعداء الحركة إلى السلطان، وقد عقد اجتماع في الآستانة لتحديد الموقف الواجب نحو الوهابية، هذا الموقف تذكره وثيقة (رقم:٣٧٩٠)، وهي عبارة عن تقرير أعده رئيس الوزراء عن هذا الاجتماع، خرجوا منه بقرار الحرب على الحركة وإرسال الجيوش للقضاء عليها[٣].

---

(١) اكتشاف جزيرة العرب: جاكلين بيرين، ترجمة قدري قلعجي (ص: ٢٤).

(٢) مجلة المجتمع، العدد: ٥١٠، بتاريخ ٣٠ صفر ١٤٠١هـ.

(٣) إمام التوحيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ١٤٧).

رابعًا: أن الشيخ محمدًا رحمه الله لم يتقصد الخروج على الخلافة، ولا معارضتها، بل كان يرى أن ما يقوم به من الدعوة أمر واجب شرعًا، لا علاقة له برضا الخلافة، وأنه لم يفتئت على الخلافة في ذلك. وأن أمير بلدة العيينة وحاكمها ابن معمر ثم ابن سعود في الدرعية كان يعاونه ويؤيده وهو واليه وأميره المباشر، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن الإمام يعتقد بأصول أهل السنة والجماعة في وجوب طاعة الإمام بالمعروف، ولا يجوز الخروج عليه برًّا كان أو فاجرًا»[1]. خامسًا: يقول الإستانبولي: «والغريب المضحك والمبكي معًا أن تتَّهَم حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأنها من عوامل هدم الخلافة العثمانية، مع العلم أن هذه الحركة قامت حوالي عام ١٨١١م، والخلافة هدمت حوالي ١٩٢٢م. فإن الشيخ وأتباعه لم يسقطوا الدولة العثمانية، بل هي التي أسقطت دولتهم، ودولتها لم تسقط إلا بعد سقوط الدرعية بمئة عام تقريبًا، بعد أن تحالفت وحاربت مع الألمان في الحرب العالمية الأولى، وخسارتهم لمصلحة الإنجليز والفرنسيين وحلفائهم، فتقاسم المنتصرون بينهم بلاد الإسلام والعرب خصوصًا[2]. سادسًا: فرح الإنجليز والفرنسيون بنجاح محمد علي في هزيمته للدولة السعودية وإيقافه لخطر توسعها وتهديدها لسلطانهم ومصالحهم، وتهنئتهم له وللدولة العثمانية بذلك النصر،

(١) إسلامية لا وهابية (ص: ٢٩٩).

(٢) إسلامية لا وهابية (ص: ١٤٣).

مع عداوتهم للدولة العثمانية، ذلك أنهم عرفوا أن مفسدة الدعوة ودولتها عليهم أعظم من مفسدة الدولة العثمانية، فقد رأوا في هذه الدعوة والدولة خطرًا ينذر بعودة المسلمين إلى دينهم وجهادهم، وقد عانى الإنجليز من أنصار الدعوة القواسم الضرر والأذى الكثير بهجماتهم البحرية المتكررة الشجاعة على أسطول المملكة البريطانية وتهديدهم لسلطانها في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي، ولم يتجرأ الإنجليز على رأس الخيمة مركز القواسم إلا بعد سقوط الدولة السعودية، فقصفوها قصفا عظيمًا، وأسقطوا دولة القواسم[1]. سابعًا: عندما حدثت المواجهة الفعلية بين دولة الدعوة الدولة السعودية الأولى وبين أشراف مكة بعد وفاة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم تكن هذه المواجهة بقصد الخروج على الخلافة، إنها كانت لصد عدوان أشراف مكة وغيرهم في هجومهم المسلح مرات عديدة على الدولة السعودية ورعاياها والأقاليم التابعة لها. ولرفع الظلم الذي تعرض له النجديون من منعهم الحج سنين طويلة، وتعرضهم لصنوف العدوان، وما يستتبع ذلك من إزالة مظاهر الشرك والبدع، ونشر التوحيد والعدل والأمن الذي هو هدف شرعي للدعوة، فزحفت جيوش الدعوة إلى الحجاز حتى دخلت مكة سلمًا بلا حرب. فكان دخول مكة من قبل الأمير سعود بن عبد العزيز سنة (١٢١٨هـ) صلحًا بغير قتال، بل بأمان لأهل مكة وبإقرار شريف مكة

(١) إسلامية لا وهابية (ص: ١٤٣).

عبد المعين على إمارة مكة بعدما هرب منها الشريف غالب إلى جدة، وإقرار قاضيها المعيَّن من الدولة العثمانية، فبعد ذلك ساد التوحيد وانتشرت السنة وحل الأمن والعدل... ولما شعرت الدولة التركية بالخطر على سلطانها حدثت المواجهة مع الأتراك وأتباعهم، وصارت الدولة التركية تحارب الدعوة علنًا في سبيل نصرة البدع والمحدثات والمظاهر الشركية، وقصدت القضاء على التوحيد والسنة، وحشدت كل ما تملك لذلك.

الشبهة: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فرقة أو مذهب أو دين جديد.

من التصورات السلبية المشهورة لدى عدد كبير من المستشرقين أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فرقة أو مذهب أو دين جديد. يقول المستشرق بوركهارت في إطار حديث له عن الدعوة الإصلاحية: «إن البدو من الطبقة العامة الذين اتبعوا العقيدة الجديدة .... إن ديانة الوهابيين ديانة محمدية» [١]. أما لويس بلي فعند حديثه عن العيينة، يقول: «إنها المكان الذي ولد فيه مؤسس الدعوة الإصلاحية السلفية الدين الوهابي»، ويقول أيضًا: «وكان منشئ هذا المذهب» [٢]. ويقول صمويل زويمر: «إن عبد الوهاب دعا إلى التجديد وادعى أنه قائد الفرقة الجديدة» [٣]، ويقول فيلبي: «واشتهرت الدعوة خارج الحدود مما جعلهم يعتنقون الدين الجديد» [٤]. ويقول توماس باتريك هيوس: «الوهابية فرقة مسلمة» [٥]. وهذا أيضا ما سطره المستشرق الكولونيل روسو حيث كتب رسالتين

(١) مواد لتاريخ الوهابيين للرحالة جوهان لودفيج بوركهارت ترجمة الدكتور عبد الله العثيمين (ص: ٩).

(٢) رحلة إلى الرياض: الليفتنانت كولونيل لويس بلي، ترجمها وحققها وقدم لها: الدكتور عبد الرحمن الشيخ والدكتور عويضة الجهني (ص: ٦٩).

(٣) الجزيرة العربية مهد الإسلام لصموئيل زويمر (ص: ١٩٣).

(٤) الجزيرة العربية لجيه بي فيلبي (ص: ١٣).

(٥) قاموس الإسلام (ص: ٦٥٩).

قصيرتين عن الوهابيين في بغداد وحلب سنة ١٨٠٨ هـ وأكد أنهم أتوا بديانة جديدة[١]. وقد تبعته في ذلك الرحالة الليدي آن بلنت في كتابها رحلة إلى بلاد نجد مع زوجها ويلفرد ووصفت الدعوة بأنها دين جديد[٢].

الجواب: رد المستشرق جوهان لودفيج بوركهارت على المستشرق الكولونيل روسو بقوله: «من المدهش حقا أن ذلك لم يكن»[٣]. وعزا سبب وقوعه في هذه الفرية أنه أخذ المعلومة من أهالي حلب، وكان هذا هو السائد عندهم. ولم تكن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فرقة أو مذهبًا أو دينًا جديدًا، بل هي دعوة إصلاحية مباركة. وهذه التهمة وجهت للشيخ في وقته، فأجاب عنها بقوله في إحدى رسائله: «وأخبرك أني ولله الحمد متبع ولست بمبتدع، عقيدتي وديني الذي أدين به مذهب أهل السنة والجماعة، الذي عليه أئمة المسلمين مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم إلى يوم القيامة»[٤].

---

(١) مواد تاريخ الوهابيين (ص :١٦).

(٢) رحلة إلى بلاد نجد (ص:٢١٠) ترجمة: محمد أنعم غالب.

(٣) مواد تاريخ الوهابيين (ص:١٧).

(٤) تاريخ نجد حسين بن غنام (٢/ ١٥٥)، ولمزيد من المعلومات حول معتقد الشيخ، انظر: في عقائد الإسلام من رسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٢).

الشبهة: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب هدفها الغزو والغنم.

من التصورات السلبية لدى عدد قليل من المستشرقين أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب هدفها الغزو والغنم، وأن قصد أتباعهم إخضاع جيرانهم لحكمهم. يقول المستشرق بوركهارت: «وتتبع تاريخ الوهابية ما هو إلا تسجيل لوقائع مشابهة لتلك التي تحدث يوميًا في الصحراء، قبيلة ذات حظ تصل إلى السلطة فتحصل على غنائم وتبسط نفوذها على جيرانها»[١]. أما برايدجس فيقول: «إن ملك فارس ينظر إلى الوهابيين نظرته نفسها إلى الحكومة البريطانية، إذ إنهم عدوانيون»[٢]. ويقول وليم جيفورد بلجريف: «لقد ذكرت التاريخ المتقدم للفرقة الوهابية في المجلد الأول الذي يبدو كافيًا للقارئ لإظهار العدوانية والغزو عند محمد بن عبد الوهاب وأتباعه وقائد آل سعود. وأن هذين الرجلين ومن بعدهم وهم أشد حماسة لديهم رؤية ليس لإيجاد فرقة، ولكن إمبراطورية، وليس لتحويل جيرانهم إلى معتقدهم، بل لإخضاعهم»[٣]. ويقول لويس بلي: «وقد وجد محمد بن عبد الوهاب المفعم حماسة في زعيم الرياض المجاور المسمى سعودًا أداة للغزو والغنم»[٤].

---

(١) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ١٢).

(٢) تاريخ موجز للوهابي (٢/ ٤٠).

(٣) رحلة عام (ص: ١٤).

(٤) رحلة إلى الرياض (ص: ٦).

الجواب: لا صحة لرأي بوركهارت وبرايدجس وبلجريف ولويس بلي من أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب هدفها الغزو والغنم وإخضاع الآخرين، وذلك أن هدف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب هدف ديني محض يتمثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في إحدى رسائله : «وأما القتال فلم نقاتل أحدًا إلى اليوم إلا دون النفس والحرمة، وهم الذين أتونا في ديارنا، ولا أبقوا ممكنًا، ولكن قد نقاتل بعضهم على سبيل المقابلة: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الشورى: ٤٠]، وكذلك من جاهر بسب دين الرسول بعد ما عرفه»[1].

(١) تاريخ نجد (٢/ ١٥٨).

الشبهة: الوهابية متزمتة ومتعصبة وبدائية.

يقول بوركهارت: «إن ديانة الوهابيين ديانة محمدية متزمتة»[١]. ويقول لويس بلي: «سمعت أخيرًا أن مبعوثين وشيوخًا قد أرسلوا من العاصمة إلى الأحساء للإنكار على الناس حياتهم المنحلة ولتطبيق المحافظة السلفية الوهابية المتعصبة». ويقول أيضًا: «باختصار، فإن السلفية الوهابية الخالصة تبدو وجهًا من وجوه الإسلام قاصرًا على الفقراء والمناطق النائية. ورغم أن الأهداف العسكرية والسياسية قد تجعل السلفية الوهابية تستمر في الوجود بشكل مظهري بين المجتمعات الثرية إلا أنه عند الاحتكاك بالحضارة والتجارة، فإن طبيعة الأمور في مثل هذه المناطق تجعل السلفية الوهابية في نهاية الأمر مجرد اسم»[٢]. ويقول لي ديفيد كوبر: «وعلى الرغم من انتماء الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه إلى المذهب الحنبلي، فقد كانوا على وجه العموم أكثر تشددًا من الحنابلة في أداء المناسك» [٣].

الجواب: للرد على دعوى التزمت والتعصب يقال: الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يأتي بمذهب جديد، بل كان متبعـًا لمذهب الإمام أحمد بن حنبل في الفقه، ولمنهج أهل السنة

---

(١) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ٩).

(٢) رحلة إلى الرياض (ص: ١٠٣).

(٣) الحركة الوهابية في عيون الرحالة (ص: ٥١).

والجماعة السلف الصالح في العقيدة. والعودة إلى الأصول من القرآن والسنة ليست تزمتاً، بل هي تنقية للدين مما علق به. وكان التعصب والتزمت الحقيقي موجوداً في الحقبة التي سبقت الدعوة، حيث انتشرت الخرافات، وعبادة القبور، والجهل المطبق. جاءت الدعوة لتحرير العقل البشري من التبعية لغير الله ومن الخرافات التي تكبل النهضة والتفكير. يرى المؤرخ الغربي لوثروب ستودارد في كتابه حاضر العالم الإسلامي أن الحركة الوهابية كانت بمثابة حركة إحياء وتطهير (Reformation) تهدف إلى إيقاظ العالم الإسلامي من سباته العمى، وليست حركة تعصب انغلاق[1]. وأما دعوى البدائية: فقد ارتبطت الدعوة الاصلاحية بنشوء الدولة السعودية الأولى. وهذا التحالف أنتج نظاماً سياسياً وإدارياً قضى على الصراعات القبلية والنهب والسلب، وأحل مكانهما الأمن والنظام وسلطة القانون الشريعة. نقل المجتمع من الفوضى القبيلة إلى الدولة المنظمة لا يمكن وصفه بالبدائية. وقد ركزت الدعوة منذ أيامها الأولى على محو الأمية الدينية والدنيوية. شجعت الحركة على تأليف الكتب، ونشر المخطوطات، وتأسيس مجالس العلم التي كانت مفتوحة للعامة، مما ساهم في رفع الوعي الثقافي والاجتماعي للجزيرة العربية. إن الامتداد الطبيعي والدستوري لهذه الدعوة يظهر اليوم في المملكة العربية السعودية، والتي تجمع بين التمسك بأصولها الإسلامية وبين الريادة العالمية في مجالات التقنية، والاقتصاد، والتعليم، والفضاء، والانفتاح

(١) حاضر العالم الإسلامي (ص:٢٦٢).

الثقافي المدروس. هذا الواقع ينفي تماماً صفة البدائية أو الانغلاق التي حاول المستشرقون لصقها بالمنهج السلفي الإصلاحي. **وكان من أسباب التحيز الاستشراقي الذي أدى بهم إلى مثل هذه المقولات**: أولا: السياسة الاستعمارية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كانت القوى الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا تخشى من أي حركة إسلامية توحيدية تمتلك القوة لتوحيد القبائل وإقامة دولة قوية ومستقلة قد تهدد مصالحها التوسعية في المنطقة. لذلك تم تشويه صورتها عمداً لإيجاد مبرر لمحاربتها. ثانيا: الاعتماد على مصادر خصوم الدعوة، حيث استقى أوائل المستشرقين معلوماتهم من تقارير الدولة العثمانية التي كانت في حالة حرب سياسية وعسكرية مع الدولة السعودية الأولى، فتبنوا الروايات المشوهة التي تصف أتباع الدعوة بالخوارج أو البدو البدائيين دون تحقيق علمي محايد. فوصف بعض المستشرقين دعوة الإمام بأنها متزمتة ومتعصبة وبدائية، أي: أنها لا تنتشر إلا في المناطق الفقيرة والنائية وصف فاسد. وفساد هذا الرأي معلوم بالمشاهدة؛ وذلك أن الجزيرة العربية شهدت في ظل الدعوة السلفية الازدهار والتقدم والتطور التقني، كما أن الدعوة السلفية انتشرت في أماكن كثيرة خارج الجزيرة العربية[1].

(١) لمزيد من المعلومات حول انتشار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، انظر: كتاب انتشار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب خارج الجزيرة العربية لمحمد كمال جمعة.

الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

تعريف بدائرة المعارف الإسلامية: تعد دائرة المعارف الإسلامية أهم مؤلف استشراقي على الإطلاق وهذا يرجع لأسباب متعددة منها: العدد الكبير من أساطين المستشرقين المساهمين فيها، وكبر حجمها، وتنوع المعارف فيها، واستمرارية إخراجها، وتعدد لغاتها، حيث خرجت بالإنجليزية والفرنسية والألمانية، وترجمت إلى العربية والأردية والتركية وغير ذلك، وتعد بحق خلاصة الفكر الإستشراقي لذا لا يستغني عنها أي باحث في علم الاستشراق. **نظرة عامة لما في الدائرة فيما يخص دعوة الإمام**: جاء ذم محمد بن عبد الوهاب وأتباعه في مواضع كثيرة في دائرة المعارف الإسلامية ووصفوا بالأوصاف الشنيعة، وافتري عليهم ما لم يقولوا به، وصدق كلام خصومهم فيهم، حيث تزعم الدائرة أنهم يكفرون ما سواهم من المسلمين، وأنهم مشبهة في الصفات، ولا يعترفون بالقياس والإجماع، وأنهم متطرفون بل هم أشد المسلمين تعصباً وتزمتاً، ويحرمون زيارة القبور ويعدونها بدعة، ويهاجمون أشد الأماكن قداسة عند أهل السنة والشيعة، كما أن لهم دوراً كبيراً في القرصنة في البحر والسلب في البر، كما كانت تجارة الرقيق بسببهم مزدهرة، وهم ينكرون التقليد. وهذه طائفة من النقول من الدائرة الدالة على ذلك: عند الحديث عن مصادر التشريع الأربعة: ومهما يكن من شيء فإن المذاهب الأربعة قد تخلت عن هذه الاكتفاء بالقرآن والسنة وحدهما وأخذ الإجماع والقياس مكانهما بين أصول الفقه، وهذه

الأصول الأربعة لم يعترف بها قط الخوارج والوهابية فضلاً عن الشيعة. وجاء أيضاً: وكانت زيارة قبور الأولياء من البدع التي حاربها محمد بن عبد الوهاب. كما جاء عن قبائل الدواسر: وهم يعيشون حيثما تيسر لهم على السلب، ويقال أنهم أكثر الوهابيين تعصباً وخطورة. وجاء أيضاً: ولما كان جميع المسلمين اليوم ما عدا المتطرفين من أهل الحديث المشبهة كالوهابية وأصحاب ابن تيمية يأخذون بما يقوله الغزالي في أمر العقائد الإسلامية. وجاء أيضاً: وكذلك يرى الوهابيون في أنفسهم أنهم وحدهم هم الموحدون، وأن سائر المسلمين مشركون وأنهم هم أنفسهم المكلفون بإحياء السنة، وهم يرون أن السنة القديمة وشخصية النبي وجوهر الإسلام تبعاً لذلك قد شوهت بسبب تقديس الأولياء، وهم من أجل ذلك يهاجمون أكثر أماكن الإسلامي قداسة عند أهل السنة وعند الشيعة؛ لأن هذه الأماكن تعتبر في نظرهم معاقل لعبادة الأوثان. وجاء: وزار بورخارت هذا المكان بقيع الغرقد بعد غزو الوهابيين فوجد أنه أصبح أتعس المقابر حالاً في المشرق يشير إلى هدم القباب والزخارف. كما جاء في وصف جماعة أهل الحديث في الهند: ويسمي الوهابيون في الهند أنفسهم بهذا الاسم. ثم جاء في وصفهم: عنوا خاصة بتوكيد التوحيد، وإنكار علم الغيب لأي من مخلوقات الله، وقد اقتضى هذا إنكار كرامات الأولياء، والمبالغة في تقديسهم. كما جاء: وكان هدف البريطانيين من تدخلهم في سياسة بحر فارس هو القضاء على تجارة الرقيق والقرصنة اللتين كانتا قد نظمتا تنظيماً أفضل مع اتساع نفوذ الوهابيين.

كما جاء: المخترعات الحديثة تستخدم بلا حرج بين الوهابيين، وهم أكثر فرق الإسلام الحديث تزمُّتاً. كما جاء عن بعض سكان سومطرة الأندنوسية: وقد عاد من الحجاز في أوائل القرن التاسع عشر ثلاثة من أهل منغكاباو بعد أن أدوا فريضة الحج، ورأوا الحكم الوهابي في مكة بعد سنة ١٨٠٦م، فامتلأت نفوسهم بالحماسة لتزمت الوهابيين وتشددهم، كما جاء وصفهم بالتطرف. وجاء أيضاً: ولقد رفض الوهابيون السماح لقوافل المحمل الذي أعدته الحكومة التركية بدخول الأراضي المقدسة، وأبطل سعود الخطبة للسلطان، وقال في رسالة رسمية إنه ليس على والي دمشق أن يعتنق المذهب الوهابي فحسب، بل على السلطان أن يفعل ذلك، ولما رفض صاحب دمشق رفضاً باتاً أن يذعن لمشيئته أجابه سعود بسلب حوران في يوليه عام ١٨١٠م. وجاء في الدائرة أيضاً: ويُنكِرُ الوهابية وأولهم: إمامهم ابن عبد الوهاب التقليد.

الجواب: لم يقم دليل واحد على غالب تلك الدعاوى، وقد أخذها أولئك المستشرقون من أعداء الدعوة الإصلاحية إذ إن تلك هي مفترياتهم القديمة على الدعوة. ورسائل الشيخ وكتبه ومصنفات تلاميذه موجودة متاحة، فالواجب الرجوع إليها والتأكد من تلك المزاعم. إن كتب أئمة الدعوة طافحة بخلاف أكثر ما ذكر، مستدلة في ذلك جميع مسائلها بالقرآن والحديث وإجماع أهل العلم. وقد أنكر الشيخ نفسه في حياته كثيراً من هذه المزاعم التي افتراها عليه بعض أعدائه حيث جاء في إحدى رسائله إلى أهل القصيم: «ثم

لا يخفى عليكم أنه بلغني أن رسالة سليمان بن سحيم قد وصلت إليكم، وأنه قبلها وصدقها بعض المنتسبين للعلم في جهتكم، والله يعلم أن الرجل افترى عليَّ أموراً لم اقولها، ولم يأت أكثرها على بالي، فمنها قوله: إني مبطل كتب المذاهب الأربعة، وإني أقول: إن الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء، وإني أدَّعي الاجتهاد وإني خارج عن التقليد، وإني أقول: إن اختلاف العلماء نقمة، وإني أُكفِّر من توسل بالصالحين، وإني أُكفِّر البوصيري، لقوله: يا أكرم الخلق، وإني أقول: لو أقدر على هدم قبة رسول الله ﷺ لهدمتها، ولو أقدر على الكعبة لأخذت ميزابها، وجعلت لها ميزاباً من خشب، وإني أحرم زيارة قبر النبي ﷺ، وإني أنكر زيارة قبر الوالدين وغيرهما، وإني أكفر ابن الفارض وابن عربي، وإني أحرق دلائل الخيرات وروض الرياحين، وأسميه روض الشياطين، جوابي عن هذه المسائل: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]»[1]. وقال الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف عن أعداء الدعوة: «وعندما عجز كبرائهم في ميادين الحجج والبراهين وباؤوا بالفشل لجأوا إلى وضع العقوبات في سبيل الدعوة وإلى الاعتداء، الأمر الذي ألجأ الشيخ وحزبه برئاسة الأمير محمد بن سعود أن يقاومهم.. فجرت الحروب الشديدة بين حزب الشيخ وبين أولئك المخالفين، فكما فشلوا في ميادين الحجج العلمية وخرجوا صفر اليدين فشلوا أيضاً في ميادين المقارعة والحروب، وكان النصر في الأغلب حليف

(١) الرسائل الشخصية (ص: ١١).

الشيخ وحزبه، فلما لم يبق لديهم من سلاح يحاربون الدعوة به؛ شرع بعض المدعيين للعلم والحكام يزيدون في اختلاقهم للأكاذيب والافتراءات وينسبونها إلى الشيخ، وأخذوا في استعمال الدعايات الكاذبة والإشاعات الباطلة، وطفق بعضهم يكتب إلى الأتراك، وإلى الأشراف في الحجاز: إن هذا مبتدع، ومذهبه خامس المذاهب، ولا يحب الرسول ﷺ، وكفر جميع الناس إلا من كان من أتباعه». إن أعداء الدعوة من أهل نجد والحجاز والمصريين والأتراك غير مؤهلين للسماع منهم لكون غالب عداوتهم للدعوة من باب الجهل والحسد، وكفهم عما يخالف الشريعة مما ألفوه من البدع، وانقطاع ما يصل إلى بعضهم من أموال حقاً كانت أم باطلاً. وقد فطن لذلك التشويه والافتراءات على دعوة الشيخ رحمه الله بعض المؤرخين المسلمين والغربيين والمحايدين فنبهوا على كذب تلك المزاعم ومن ذلك: ما ذكره الجبرتي المؤرخ المصري الشهير في حوادث ذي الحجة سنة ١٢٢٣ هـ؛ حيث قال عن أهم الأحداث: «ومنها انقطاع الحج الشامي والمصري معتلين بمنع الوهابي الناس عن الحج، والحال ليس كذلك؛ فإنه لم يمنع أحداً يأتي الحج على الطريقة المشروعة وإنما يمنع من يأتي بخلاف ذلك من البدع التي لا يجيزها الشرع مثل المحمل والطبل والزمر وحمل الأسلحة، وقد وصل طائفة من الحجاج المغاربة حجوا ورجعوا في هذا العام وما قبله، ولم يتعرض أحد لهم بشيء، ولما امتنعت قوافل الحج المصري والشامي وانقطع عن أهل المدينة ومكة ما كان يصل إليهم

من الصدقات والعلائف والصرر التي كانوا يتعيشون منها خرجوا من أوطانهم ونسائهم، ولم يمكث إلا الذي ليس له إيراد من ذلك، وأتوا إلى مصر والشام ومنهم من ذلك إلى إسلام بول يتشكون من الوهابي ويستغيثون بالدولة في خلاص الحرمين لتعود لهم الحالة التي كانوا عليها من إجراء الأرزاق واتصال الصلات»[١]. ومن المعلوم أن الجبرتي شاهد منصف وليس له أي ميول في هذه القضية، وقد شهد الجميع بنزاهته وتثبته ومن ذلك ما جاء في الدائرة نفسها بقلم اثنين من كتابها حيث قال ماكدونالد: «ولا شك في نزاهة أحكام الجبرتي فهو من بيت علم يعرف قدر الرواية المحكمة إذا رواها شاهد عيان». وقال عن تاريخه: «وهو أعظم تواريخ مصر في القرن الثاني والثالث عشر للهجرة». كما وصفه إيالون بقوله حين الحديث عن أسرته: «وظهر في هذه الأسرة مؤرخ عظيم، كان بلا شك ظاهرة فريدة في فن تدوين التاريخ الإسلامي»[٢]. وقال العلامة العراقي الألوسي عن دعوة الشيخ: «ونقص عليك شيئًا من سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ونذكر طرفًا من أخباره وأحواله ليعلم الناظر فيه بحقيقة أمره، فلا يروج عليه تشنيع من استحوذ عليه الشيطان وأغواه، وبالغ في كفره واستهواه..»[٣]، ثم أخذ يسرد فضائله ويبرهن على صحة

---

(١) تاريخ الجبرتي (٣/ ٢٤٦).

(٢) انظر دائرة المعارف (١١/ ٦٥) وما بعدها.

(٣) انظر: محمد بن عبد الوهاب في التاريخ لعبد الله الرويشد (ص: ٤٠٨).

معتقده. وقال برائجس: «لقد أشاع الباب العالي أنه – أي: سعود بن عبد العزيز – نهى الناس عن زيارة المدينة، إلا أن هذا ليس بصحيح فإنه نهى فقط عن ارتكاب الأعمال الشركية عند الروضة المطهرة، كما نهى عنها عند قبور الأولياء... بعض الجهال يرونهم – أي: الوهابيين – كفاراً، وقد اعتمد الأتراك على الشائعات التي روجها الأشراف، إلا أن الحقيقة أنهم متبعون تمامًا للقرآن والسنة، وكانت حركتهم تطهيرية خالصة في الإسلام». وقال أيضًا رداً على أحد الفرنسيين وقد ألف كتابًا سنة ١٨٠٨هـ ادعى بأنه سمع من مقرب من سعود أن سعود ألغى الحج، فرد عليه برائجس: «يجب على الفرنسي الأحمق الذي ذكر نسخ الحج أن يعرف أن سعود نهى عن التقاليد القبيحة في الحج، وأن أول عمل عمله بعد دخول مكة هو الطواف والعمرة»[1]. فكما أن هذا هو حال أعداء الدعوة في شبهاتهم فإن حالهم كذلك في قتالهم، ولا أدل على ذلك مما ذكره الجبرتي بعد هزائم المصريين والأتراك أول الأمر في الجزيرة العربية حيث قال نقلاً عن بعض من حضر الحرب: «ولقد قال لي بعض أكابرهم في جيش محمد علي من الذين يدعون الصلاح: أين لنا بالنصر، وأكثر عساكرنا على غير الملة، وفيهم من لا يتدين بدين، ولا ينتحل مذهبنا، وبصحبتنا صناديق المسكرات، ولا يسمع في عرضنا أذان، ولا تقام به فريضة، ولا يخطر في بالهم ولا خاطرهم شعائر الدين، والقوم إذا دخل الوقت أذن

(١) انظر كتابه: تاريخ موجز للوهابيين.

المؤذنون وينتظمون صفوفاً خلف إمام واحد بخشوع وخضوع، وإذا حان وقت الصلاة والحرب قائمة أذن المؤذنون وصلوا صلاة الخوف، فتتقدم للحرب طائفة، وتتأخر الأخرى للصلاة، وعساكرنا يتعجبون من ذلك، لأنهم لم يسمعوا به فضلاً عن رؤيته. وكان كثير من قتلاهم الجيش المصري لما ظهرت عورته لغسيله بعد القتل وُجدوا غلفاً غير مختونين»[1]. وقد شهد بصحة معتقد الشيخ محمد وأتباعه رحمهم الله علماء مكة والمدينة وسائر المذاهب وكذا الشريف غالب أمير مكة حينذاك بعد الجلوس مع علماء الدعوة. كما مدح دعوته وأطنب في مدحه كثير من العلماء والمفكرين المنصفين من خارج نجد منهم الأمير الصنعاني، ومؤرخ مصر الجبرتي، والشيخ القاسمي الذي حوكم بتهمة العمل على نشر الوهابية، والعلامة الألوسي، وكذلك الشيخ محمد رشيد رضا، والأمير شكيب أرسلان، ومحمد كرد علي، والشيخ طاهر الجزائري، والزركلي، وغيرهم كثير. وهذا المبحث في حدِّ ذاته كافٍ كردٍّ إجماليٍّ على تلك المطاعن جميعاً.

(١) تاريخ الجبرتي (٣/ ٣٤١).

الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. (علماء الدعوة وتكفير المسلمين).

جاءت هذه الفرية في الدائرة: «يرى الوهابيُّون في أنفسهم أنهم وحدهم هم الموحدون، وأن سائر المسلمين مشركون». وهذه الفرية نشرها ابن عابدين في حاشيته[1]، وابن دحلان حيث يقول عن محمد بن عبد الوهاب: «وسعى بالتكفير للأمة خاصها وعامها وقاتلها على ذلك جملة إلا من وافقه على قوله»[2].

الجواب: إن محمد بن عبد الوهاب وأتباعه لا يكفرون عموم المسلمين، وإنما يكفرون من قامت عليه الحجة بالعلم ثم أشرك مع الله غيره بعبادة القبور، أو بموالاة عبادها على أهل التوحيد، أو عمل ناقضاً من نواقض الإسلام المجمع عليها. قال محمد بن عبد الوهاب: «فإن قال قائلهم: إنهم يكفرون بالعموم، فنقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، الذي نكفر الذي يشهد أن التوحيد دين الله ودين رسوله، وأن دعوة غير الله باطلة، ثم بعد هذا يكفر أهل التوحيد، ويسميهم الخوارج، ويتبين مع أهل القبب على أهل التوحيد .... وأما التكفير، فأنا أُكَفِّر من عرف دين الرسول ثم بعد ما

---

(١) رد المحتار (٣/ ٣٠٩).

(٢) نقلا مصباح الظلام للشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن (ص: ١٦).

عرفه سبه ونهى الناس عنه، وعادى من فعله، فهذا هو الذي أُكفر، وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك»[1]. وقال عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب مدافعاً عن مذهبه ورداً على من قال له: إنك ضللت وكفرت من خالف مذهبك في الصفات، فقال: «إن الأمة اختلفوا في هذه المسائل اختلافاً كثيراً، ولم يكفر بعضهم بعضاً، وإنما يكفرون من خالف نص كتاب أو سنة، وقامت عليه الحجة، واعتقد أن الحق خلاف ذلك، وأما نحن فلم نكفر أحداً بهذه الأمور، وإنما كفَّرنا من أشرك الله وعبد معه غيره، وقامت عليه الحجة واستهزأ بالدين الذي جاء به محمد ﷺ أو شيء منه، أو كرهه وأبغضه. والأدلة على ذلك كثيرة من الكتاب والسنة؛ كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ﴾ [المائدة: ١٧]، وقال لنبيه ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ٦٥ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ

(١) الدرر السنية (١/ ٦٣) وما بعدها.

﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٩]»[١]. وقال عبد اللطيف بن عبد الرحمن: «وأما القول بأننا نكفر الناس عمومـًا، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر ولم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله، وإذا كنا لا نكفر من عبد القبور من العوام لأجل جهلهم، وعدم من ينبههم؛ فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل، ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]»[٢]. وقال أيضـًا: «وقد جاء في الحديث: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا». أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠). فإطلاق القول بالتكفير والحالة هذه انتشار الجهل دليل على جهل المكفر، وعدم علمه بمدارك الأحكام»[٣]. فهؤلاء أئمة الدعوة ينكرون هذه التهمة مبينين إدراكهم لعظم تكفير المسلم، وأنه من صفات الجهلة والمتعجلين. وربما صدر تكفير بعض من يستحق ذلك، وقد مضى بيان حال بعض المخالفين في كلام الجبرتي السابق. أو حصول أخطاء من بعض أتباع الدعوة فإنه لا يعمم.

---

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/ ٩٧).

(٢) الدرر السنية (١/ ٦٦).

(٣) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ٢١).

الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. (وصف أتباع محمد بن عبد الوهاب بالمشبهة).

جاء في الدائرة اتهام اتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالتشبيه في صفات الله تعالى.

الجواب: كما قيل في حق الحنابلة وشيخ الإسلام ابن تيمية تماماً من موافقة معتقده لمعتقد السلف الصالح، الذين اتهمهم البعض بالتشبيه لما أثبتوا ما أثبته القرآن من صفات الله تعالى. ومصنفات علماء الدعوة تنفي هذه التهمة بدءاً من الشيخ نفسه حيث قال في شرح اعتقاده: «أشهد الله ومن حضرني من الملائكة، وأشهدكم: أني أعتقد ما اعتقدته الفرقة الناجية، أهل السنة والجماعة، من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، والإيمان بالقدر خيره وشره، ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه على لسان رسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل، بل أعتقد أن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، فلا أنفي عنه ما وصف به نفسه، ولا أحرف الكلم عن مواضعه، ولا ألحد في أسمائه وآياته، ولا أكيف، ولا أمثل صفاته تعالى بصفات خلقه، لأنه تعالى لا سمي له ولا كفؤ له ولا ند له، ولا يقاس بخلقه»[1]. وهذه الشبهة أخذه المستشرقون من أعداء الدعوة، يقول جميل أفندي:

---

(١) الدرر السنية (١/ ٢١).

الوهابية لا تؤول من الآيات ما يلزم من ظاهره النقص على الله تعالى، والمحال كآية الاستواء واليد والوجه. فرد عليه بن سحمان بقوله: «نعم لا يتأولون الآيات والأحاديث النبوية، فيصرفونها عن ظاهرها، وعما اقتضته من إثبات صفات الكمال، ونعوت الجلال، لأجل ما يزعمه أعداء الله من أنه يلزم من ظاهرها النقص على الله والمحال، فإن ما أثبته الله ورسوله من الاستواء والوجه واليدين وغير ذلك من الصفات: وصف كمال ونعوت جلال، لا وصف نقص. بل من أثبت ذاتاً مجردة عن أوصاف الكمال فقد تنقصه غاية التنقص، وشبهه بالجمادات، ومثله بأنقص المعقولات الذهنية، وجعله دون الموجودات الخارجية. وإثبات الصفات لا يلزم منها مماثلة الله بخلقه، ولا تشبيههم به؛ لأن الله تعالى أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، فمن شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله فقد كفر»[1].

(١) الضياء الشارق (ص: ٣٥٨).

الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. (إنكار الإجماع والقياس).

جاء في الدائرة: «وهذه الأصول الأربعة لم يعترف بها قط الخوارج والوهابية فضلاً عن الشيعة: أي أنهم يقتصرون على الكتاب والسنة، وينكرون الإجماع والقياس».

الجواب: هذا أيضـًا من الاتهامات الباطلة، وليس هناك ما يدل عليها، وكتب علماء الدعوة طافحة بالاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع والقياس. وقد ذكر علماء الدعوة أنهم على مذهب الحنابلة في أصول الفقه، حيث يأخذون بالنصوص في الكتاب والسنة ثم بأقوال الصحابة إذا اجتمعوا، وإذا اختلفوا اجتهدوا في التخير بين أقوالهم، ولم يخرجوا عنها، ثم بالحديث المرسل والضعيف والمنجبر إذا لم يعارض، ثم بالقياس. وهذه الفرية مأخوذة من قول المعادي للدعوة المدعو بالعراقي، قال العراقي: «الوهابية ونفيها للقياس: إن الوهابية كما أنكروا الإجماع، كذلك أنكروا القياس» ... إلى آخر ما قال. فرد عليه الشيخ سليمان بن سحمان بقوله: «وهذا أيضـًا من نمط ما قبله من الكذب والزور. فإن الوهابية لا ينكرون القياس مطلقـًا، وفيه تفصيل. فالوهابية لا ينكرون القياس مطلقـًا، ولا يثبتونه مطلقـًا، لأن القياس ينقسم إلى حق وباطل، وممدوح ومذموم، ولهذا لم يجئ في القرآن مدحه ولا ذمه، ولا الأمر به ولا النهي عنه، فإنه مورد تقسيم إلى صحيح وفاسد: فالصحيح هو الميزان الذي أنزله مع كتابه في قوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ

ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. والفاسد ما يضاده، كقياس الذين قاسوا البيع على الربا بجامع ما يشتركان فيه من التراضي بالمعاوضة المالية، ولهذا تجد في كلام السلف ذم القياس، وأنه ليس من الدين، وتجد في كلامهم استعماله، والاستدلال به، وهذا حق وهذا حق. والحاصل أن الناس فيه طرفان ووسط: فأحد الطرفين من ينفي العلل، والمعاني والأوصاف المؤثرة، ويجوز ورود الشريعة بالفرق بين المتساويين، والجمع بين المختلفين، ولا يثبت أن الله سبحانه شرع الأحكام لعلل ومصالح، وربطها بأوصاف مؤثرة فيها، مقتضية لها طرداً وعكساً، وأنه قد يوجب الشيء ويحرم نظيره من كل وجه، ويأمر به لا لمصلحة بل لمحض المشيئة المجردة عن الحكمة والمصلحة. وبإزاء هؤلاء قوم أفرطوا فيه، وتوسعوا جداً، وجمعوا بين الشيئين اللذين فرق الله بينهما بأدنى جامع من شبه أو طرد أو وصف يتخيلونه علة يمكن أن يكون علته وأن لا يكون، فيجعلونه هو السبب الذي علق الله ورسوله عليه الحكم بالخرص والظن. وهذا هو الذي أجمع السلف على ذمه. والنبي ﷺ يذكر في الأحكام العلل والأوصاف المؤثرة فيها طرداً وعكساً، وكل الصحابة رضي الله عنهم يجتهدون في النوازل، ويقيسون بعض الأحكام على بعض، ويعتبرون النظير بنظيره. والمقصود أن من زعم أن الوهابية ينفون القياس مطلقاً فقد كذب عليهم وافترى»[1].

(١) الضياء الشارق (ص: ٣٥٦).

الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. (التطرف والتشدد والتزمُّت).

جاء في الدائرة: «ولما كان جميع المسلمين اليوم ما عدا المتطرفين من أهل الحديث والمشبهة كالوهابية وأصحاب ابن تيمية». كما جاء فيها: «المخترعات الحديثة تستخدم بلا حرج بين الوهابيين، وهم أكثر فرق الإسلام الحديث تزمُّتًا». وجاء أيضًا عن بعض سكان سومطرة الأندونيسية: «وقد عاد من الحجاز في أوائل القرن التاسع عشر ثلاثة من أهل منغكاباو بعد أن أدوا فريضة الحج، ورأوا الحكم الوهابي في مكة بعد سنة ١٨٠٦ م فامتلأت نفوسهم بالحماسة لتزمت الوهابيين وتشددهم». وجاء أيضًا: «ولقد رفض الوهابيون السماح لقوافل المحمل الذي أعدته الحكومة التركية بدخول الأراضي المقدسة، وأبطل سعود الخطبة للسلطان، وقال في رسالة رسمية إنه ليس على والي دمشق أن يعتنق المذهب الوهابي فحسب بل على السلطان أن يفعل ذلك، ولما رفض صاحب دمشق رفضًا باتًا أن يذعن لمشيئته أجابه سعود بسلب حوران في يولية عام ١٨١٠ هـ».

الجواب: إذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة دين الله هو المقصود بالتشدد والتزمت والتطرف فنعم، فقد كانت دعوة الشيخ كذلك، بل ذلك هو غاية دعوة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. أما سوى ذلك فلم تكن دعوة الشيخ رحمه الله بهذه الصفة، بل إن الشيخ نفسه رغم شدة خصومة مناوئيه وضراوتها، وشناعة

عنادهم، واستمراره إلا أن الشيخ رحمه الله قد كان حريصاً على هداية أولئك الخصوم، فيبذل الأسباب والوسائل لتحقيق ما يؤدي إلى استقامتهم والتزامهم بمتابعة الحق المؤيد بالدليل، ويظهر اللين والتطلف معهم. ومن أمثل ذلك: رسالته للشيخ عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف أحد علماء الإحساء، حيث يخاطبه فيقول: «سلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد فقد وصل إلينا من ناحيتكم رسالة فيها إنكار وتغليظ عليَّ، ولما قيل إنك كنت معهم وقع في الخاطر بعض الشيء؛ لأن الله نشر لك الذكر الجميل، وأنزل في قلوب عباده لك من المحبة ما لم يؤته كثيراً من الناس»[1]. مع أن الشيخ المخاطب سبق له أن ألف رسالة في الرد على الشيخ سماها: سيف الجهاد لمدعي الاجتهاد. كما يخاطب الشيخ عبد الوهاب بن عبد الله بن عيسى فيقول: «إني أدعو لك في سجودي، وأنت وأبوك أجل الناس إلي وأحبهم عندي»[2]. ومع ذلك فقد عانى الشيخ محمد بن عبد الوهاب من الشيخ المخاطب وأبيه معاناة شديدة، وأصابه منهما نكد وهمٌّ كما صرح به الشيخ في رسائله. وهذا محمد بن فيروز الحنبلي المدافع عن الاستغاثة بالأموات، ومن ألد أعداء دعوة الشيخ، وقد كتب إلى الأتراك يستنجدهم لقتال البغاة الخارجين بنجد وهو يقصد الشيخ وأتباعه، وحسبنا في بيان شدة كراهته

(١) الدرر السنية (١/ ٣٥).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٥/ ٢٨٠).

وتعديه قوله: «لعل الشيخ - يعني عبد الوهاب - غفل عن مواقعة أمه - يعني أم محمد بن عبد الوهاب - فسبقه الشيطان إليها فكان أبا هذا المارد»[١]. ومع ذلك يصف الشيخ ابن فيروز في إحدى رسائله: «ولكن تعرف ابن فيروز أنه أقربهم إلى الإسلام، وهو رجل من الحنابلة»[٢]. كما كان أمراء آل سعود القائمون بنصرة الدعوة في نجد متسامحين فهذا سعود أعظم أمراء الدولة ولى على المدينة النبوية قاضيًا حنفيًا من اسطنبول، كما أن قاضيه على القطيف كان من أهل فارس. كما كان علماء الدعوة متسامحون رحماء، مع حرصهم على تطبيق أحكام الله تعالى، ويشهد كل من جالسهم باعتدالهم وسعة علمهم، ومن ذلك ما يذكره المؤرخ المصري الجبرتي: «أنه لما أرسل عبد الله بن سعود اثنين من علماء نجد لمصر للتفاوض مع محمد علي وجلسوا مع علماء الأزهر استأنسوا بهما، وأعجبوا بخلقهما وعلمهما بعد أن ناقشوهما واستمعوا إليهما، وسألوا عن أهل مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وعن الكتب المصنفة في مذهبه، فقيل انقرضوا من أرض مصر بالكلية، واشتريا نسخًا من كتب التفسير والحديث مثل الخازن والكشاف والبغوي والكتب الستة .... وقد اجتمعت بهما مرتين فوجت منهما أنسًا، وطلاقة لسان، واطلاعًا وتضلعًا، ومعرفة بالأخبار والنوادر، ولهما من التواضع

(١) محمد بن عبد الوهاب للندوي (ص: ١٧١)، وانظر: دعاوى المناوئين (ص: ٣٧).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ الرسائل الشخصية (ص: ٢٠٦).

وتهذيب الأخلاق، وحسن الأدب، واستحضار الفروع الفقهية واختلاف المذاهب ما يفوق الوصف»[١]. كما شهد الرحالة الأسباني دومنغو بادليا أي لبيخ المعروف باسم الحاج علي بك العباسي، والذي عاصر الدولة السعودية الأولى وزار الحجاز إبان حكمهم، وشهد موكب الإمام سعود في مكة سنة ١٨٠٦م، باعتدال الوهابيين حيث قال: «إن الحقيقة تفرض علي أن أعترف أنني وجدت جميع الوهابيين الذين تحدثت إليهم على جانب من التعقل والاعتدال، وقد استقيت منهم كل المعلومات التي أوردوها عن مذهبهم، ولكن على الرغم من اعتدالهم لا يستطيع السكان والحجاج سماع مجرد اسمهم دون أن تمتلك الرجفة قلوبهم، ولا يتلفظون بها إلا همساً، لذا فإن الناس يهربون منهم، ويتجنبون التحدث إليهم قدر الإمكان»[٢]. وما يتعلق بالدعاء للسلطان فإن الدولة العثمانية في حالة حرب مع الدعوة فمن الطبيعي أن يلغي سعود الدعاء له في الخطبة. وأما من حيث الحج فإن الأمراء السعوديين لم يمنعوا أحداً من الحج، وإنما نهوا عن البدع وما خالف الشريعة، وكل ذلك إنما كان بعد الإنذار لعام كامل. يذكر عبد الرحمن الجبرتي هذا السَّببَ بوضوح، وهو ليس من مؤرخي الدعوة، وإنما من خارجها، يقول: «ومنها انقطاعُ الحجِّ الشَّامي والمصري معتلِّين بمنع الوهَّابي

(١) تاريخ الجبرتي (٣/ ٤٩٣) وما بعدها.

(٢) اكتشاف جزيرة العرب لجاكلين بيرين (ص: ٢٠٢). تعريب قدري قلعجي.

النَّاس عن الحج، والحال ليس كذلك، فإنَّه لم يمنع أحدًا يأتي الحج على الطريقة المشروعة، وإنَّما يمنع من يأتي بخلاف ذلك من البدع التي لا يجيزها الشَّرع؛ مثل المحمل والطَّبل والزمر وحمل الأسلحة، وقد وصل طائفة من حجاج المغاربة وحجوا ورجعوا في هذا العام وما قبله، ولم يتعرض لهم أحد بشيء»[1]. فإن كان الإمام سعود قد منع غير الوهابيين من الحج فكيف حج هؤلاء المغاربة؟! ثم إنَّ هذا المنع لم يأت فجأةً، وإنما بيَّن الإمام سعود عدم جواز هذه الفرق الموسيقية، وعدم قبولهم لها، وأنَّها ليست من الدِّين، وكان ذلك قبل سنوات المنع، فلمن الحجَّة إذاً في ذلك؟! هل لمن أعذَر وبيَّن ووضَّح، أم لمن أصرَّ على أن يقدم بتلك المنكرات؟! وهناك سبب آخر وهو الحفاظ على الأمن، وهو أحدُ الأسباب المهمَّة في منع محمل الشام ومحمل مصر، فإن هذه المحامل ترافقها قوَّة عسكرية محمَّلين بأسلحتهم. وهذا الخوف على الحجاج والحفاظ على الأمن وعدم السَّماح بأي شيءٍ قد يثير قتالًا أو خلافًا داخل المشاعر مطلبٌ شرعي وعقلي لا يختلف فيه عاقلان، يقول سعود السرحان: «كان الإمام سعود منشغلًا بالحفاظ على السلطة في الحجاز سبيلا للأمن وتعزيزًا للإسلام، ولم يكن تحريمه لتقاليد مثل المحمل تأكيدًا رمزيًّا للسلطة السعودية فحسب؛ لكنَّه أيضًا أداة

(١) تاريخ الجبرتي (٣/ ٢٤٧).

حرفية لمنع زحف الجنود الأجانب على الأراضي السعودية»[1]. وأمن الحرم عند الإمام سعود يعدُّ أولويةً كبرى، فهل يُترك الناس يدخلون بأسلحتهم إلى هذه المشاعر وهناك مئات الآلاف من النَّاس؟! فمنعُ من يحمل الأسلحة أو ما يمكن أن يضرَّ به الحُجاج هو عينُ العقل، وهو ما كان تفعله أي دولة في أيِّ تجمعٍ كان، فلِمَ يُلام أتباع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على هذا.

(١) السعوديون وإدارة الحج، كتاب الفيصل (١٣)، المرفق مع عدد مجلة الفيصل ٤٧٩-٤٨٠ (ص: ٧١).

الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. (إزالة الأضرحة والقباب من على القبور).

جاء في دائرة المعارف حكاية لمذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه: «وهم يرون أن السنة القديمة وشخصية النبي وجوهر الإسلام تبعاً لذلك قد شوهت بسبب تقديس الأولياء، وهم من أجل ذلك يهاجمون أكثر أماكن الإسلامي قداسة عند أهل السنة وعند الشيعة؛ لأن هذه الأماكن تعتبر في نظرهم معاقل لعبادة الأوثان». كماء جاء أيضاً: «وزار بور كهارت هذا المكان - بقيع الغرقد - بعد غزو الوهابيين فوجد أن أصبح أتعس المقابر حالاً في الشرق - يشير إلى هدم القباب والزخارف -». وجاء أيضاً: «وكانت زيارة قبور الأولياء من البدع التي حاربها محمد بن عبد الوهاب». كما جاء في الدائرة في وصف جماعة أهل الحديث في الهند: «ويسمي الوهابيون في الهند أنفسهم بهذا الاسم» ثم جاء في وصفهم: «عنوا خاصة بتوكيد التوحيد، وإنكار علم الغيب لأي من مخلوقات الله، وقد اقتضى هذا إنكار كرامات الأولياء والمبالغة في تقديسهم».

الجواب: الشيخ لم يحرم زيارة القبور، وإنما حرم ما يصاحب ذلك من بدع وشرك، وفيما يتعلق بمهاجمتهم الأضرحة فصحيح، ولكن لابد من مراعاة اعتبارين: الأول: أنها وإن كانت أكثر الأماكن قداسة عند مرتاديها فإنها ليست أكثر الأماكن قداسة في العالم الإسلامي. الثاني: أن القبور المرتفعة مخالفة للسنة، فضلاً عن البناء عليها، وقد ثبت عن

أبي الهياج الأسدي أنه قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: ألا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته. أخرجه مسلم (٩٦٩). فرفع القبور مخالفة للسنة الشريفة، وأعظم من ذلك دعاء أصحابها؛ إذ أن هذا هو الشرك الذي كان المشركون يفعلونه، وكان القرآن الكريم ينزل بالنكير عليهم، قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٤]. وكثير من الناس يشنع على أتباع الدعوة فيما يخص القبور دون تصور للحكم الشرعي في هذا الأمر، ودون فهم للدوافع والأسباب التي جعلت من الشيخ وأتباعه يشددون بأن تكون وفق السنة، وذلك لمغالاة القوم فيها حتى عبدت من دون الله تعالى. وقد لاحظ ذلك بعض المعاصرين للدعوة من الغربيين حيث قالت جاكلين بيرين عن سبب عداوة بعض الناس لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «والسبب الأول في هذه العداوة أن الناس لم يفهموا للوهلة الأولى المعنى الإصلاحي لهدم المزارات وتقويض أضرحة الأولياء التي كان المؤمنون يؤدون لها واجب الإجلال، وقد كاد هذا الإجلال يتحول إلى نوع من أنواع العبادة التي لا تجب إلا لله وحده»[1]. أما عنايتهم بتوكيد التوحيد فهي في مكانها، إذ قد عني به جميع الأنبياء عليهم السلام بل إن الله حصر رسالتهم فيها: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ

(١) اكتشاف جزيرة العرب لجاكلين بيرين (ص: ٢٠٢). تعريب قدري قلعجي.

ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل: ٣٦]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. أما ما يختص بعلم الغيب فإن مذهب اتباع الدعوة موافق لمذهب أهل السنة، الذين يؤمنون بما جاء في القرآن الكريم أن الغيب لله وحده: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥]. وأن هذا الغيب يطلعه الله على رسله كرامة لهم وإظهاراً لإعجازهم قال سبحانه وتعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا﴾ [الجن: ٢٦-٢٧]. وأصل هذه المسألة أن كاتب المادة هو من أعداء أهل الحديث الذين يبالغون في تقديس الأولياء ويثبتون لهم العلم بالغيب، مع مخالفته الظاهرة للقرآن. أما إنكار كرامات الأولياء فهي فرية لا تنطلي على أحد؛ ذلك أن مصنفات أهل السنة شاهدة على إثباتها، بل إنها جزء من عقيدتهم؛ لأن تلك الكرامات دلت عليها الأدلة، وإثباتها جزء من عقيدة أهل السنة. قال ابن تيمية: «ومن أصول أهل السنة والجماعة: التصديق بكرامات الأولياء، وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات، في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات، كالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وسائر قرون الأمة، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة»[1]. أما تقديسهم للأولياء:

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٦).

فإن كان المقصود محبتهم، وطلب الدعاء منهم في حال حياتهم، والاعتراف بفضلهم فهذا لم ينكروه، ولم ينكره أحد من المسلمين، بل هو ثابت عندهم فيمن علم ولايته. وأما إن كان المقصود صرف شيء من العبادة لهم من دعاء أو ذبح أو نذر أو غيرها من وجوه العبادة، فهذا شرك أكبر، وأرسل الرسل للقضاء عليه.

الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. (وصفهم بالقرصنة).

جاء في الدائرة محاولات عدة لوصف الحركة الإصلاحية في نجد بالقرصنة، ومن ذلك: «وكان هدف البريطانيين من تدخلهم في سياسة بحر فارس هو القضاء على تجارة الرقيق والقرصنة اللتين كانتا قد نظمتا تنظيماً أفضل مع اتساع نفوذ الوهابيين». كما جاء عن سعود بن عبد العزيز تلميذ الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأقوى الأئمة الذين حكموا في الجزيرة العربية: «ونظم سعود القرصنة التي كانت تقوم بها القبائل القاطنة في الخليج الفارسي». كما جاء عن قبائل الدواسر: «وهم يعيشون حيثما تيسر لهم على السلب، ويقال إنهم أكثر الوهابيين تعصباً وخطورة». وقد قلدهم في ذلك: فيليب حتى سمى شاطئ الإمارات بشاطئ القرصنة. وسبب وصفهم بذلك أن القواسم في ساحل رأس الخيمة والشارقة يغيرون على السفن البريطانية وعملائها في مسقط، وينهبونها، ويتم ذلك بتشجيع الأمراء السعوديين في نجد الوهابيين وترسل إليهم الخمس من المغنم.

الجواب: إن من العجب وصف الوهابيين بذلك، فالمستعمر يصف غيره بالقرصان، وينسى نفسه. كما أن قرصنة الإنجليز في بحار العرب سابقة لظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب حيث ظهرت في البحر الأحمر سنة ١٦٩٦ م خمس سفن بريطانية وسفينتان أخريان على كل واحدة أربعة عشر مدافعاً، ومن البحارة مائة وخمسون، وأخذت تنهب السفن في

البحر الأحمر والبحر العربي والخليج العربي[١]، ولم تحرك بريطانيا ساكناً. فهذه القرصنة التي تفتك بسفن الحجاج وغيرهم مسكوت عنها ودفاع صاحب الأرض عن المستعمر قرصنة يجب إنهاؤها، إن الحقيقة التي لا يجادل فيها هي: أن مرور السفن البريطانية سواء شركة الهند البريطانية، أو غيرها في الخليج إنما كان لأعمال استعمارية خالصة، وهم لا يتناهون عن الاستيلاء ليس على السفن فحسب بل حتى على الأراضي إذا ما وجدوا فيها ضالتهم الاستعمارية رغم أنف أهلها كما هو معلوم بالضرورة عن الإنجليز، فقد استعمروا آنذاك دولاً وأراضي لا حصر لها، كما أن مرورهم في الخليج إنما كان لعبور السفن بين مستعمراتهم العربية في العراق ومستعمراتهم الهندية، التي تديرها شركة الهند الشرقية. ولقد تحولت سياسة شركة الهند الشرقية إلى امتلاك الأراضي وفرض السيادة الإنجليزية عليها من أواخر القرن السابع عشر.. واستطاع الإنجليز مدة قصيرة بين سنة ١٧٥٠، وسنة ١٨١٨ فرض سياستهم على أغلب أراضي الهند. وهل يتوقع الإنجليز أن تبحر سفنهم بأمان وهم بهذه المثابة، بالإضافة إلى تدخلهم في شؤون بلاد الخليج حيث كانوا يحرضون حليفهم سلطان عمان على مهاجمة حلفاء الدولة السعودية، فلما لم يستطع على ذلك، بل أصبح حليفاً للسعوديين يدفع الزكاة لهم، حاصرت بريطانيا جزيرة كشم التابعة للقواسم سنة ١٨٠٥ م، منتحلة أوهى الأسباب، وأجبرتهم على اتفاقية مجحفة سنة ١٨٠٦ م، ثم هاجموا

(١) الخليج العربي لسير أرنولد ويلسون (ص: ٣٢٢) ترجمة عبد القادر يوسف.

رأس الخيمة في السنة نفسها[١]. كما أبرموا معاهدة استعمارية أملوها على أمير رأس الخيمة بعد ضعفه حين هزيمة مناصريه السعوديين، الذين كانوا الساعد الأيمن له، وكانت تلك المعاهدة سنة ١٨٢٠م، بعد سقوط الدرعية بعامين، ومن بنودها: بقاء رأس الخيمة وما حولها من مزارع في أيدي الحكومة البريطانية[٢]. قال بوندار ليفسكي المؤرخ الروسي: «في سنة ١٨٠٥م لما تولى الأمير بدر حاكم مسقط سعى إلى إقامة علاقات طبيعية مع آل سعود وبمساندة إمام عمان، وكان ذلك يتهدد خطط شركة الهند الشرقية في الجنوب الشرقي من الجنوب الشرقي من الجزيرة، فاغتيل الأمير بدر في سنة ١٨٠٧م بأمر من مقيم الشركة، وصار سعيد بن سلطان صنيعة البريطانيين، ومن ثم أصبح عدو الوهابيين اللدود، ثم نشب صراع مسلح أسهم في فرض الحماية البريطانية على مسقط وساحل الصلح البحري الذي سماه المستعمرون بصفاقة ووقاحة: ساحل القرصنة»[٣]. إن السبب في الخصومة بين السعوديين والقواسم من جهة، والإنجليز خاصة حاكم بومباي من قبل الإنجليز من جهة أخرى يتلخص ببساطة باصطدام مصالح الإنجليز الاستعمارية التوسعية في الشرق بالقوة السعودية الناشئة المصممة على خضوع أراضي الجزيرة للدعوة الإصلاحية، والتي من

---

(١) قراءة جديدة لسياسة محمد باشا التوسعية، سليمان بن محمد الغنام (ص: ٣٥).

(٢) المقاومة العربية في الخليج العربي لسليم طه التكريتي (ص: ١٣٨).

(٣) الغرب ضد العالم الإسلامي لبوندار ليفسكي (ص: ٥٠).

أسسها عدم خضوع الأراضي الإسلامية للكفار. إن الدعوة الوهابية ترى في الإنجليز عدواً للإسلام ومستعمراً يجب محاربته، إن تحرير الأرض الإسلامية من المعتدين هو من الجهاد في سبيل الله وهو حق مشروع، بل هو واجب وإذا لم يمكن ذلك فلا أقل من معاداة المعتدين، وعدم توليهم، ومضايقتهم، والتصدي لهم. أما أن ينعت المعتدي أصحاب الحق بالقراصنة فهو من المفارقات العجيبة. أما السلب فلا ينكر أن القبائل البدوية في الجزيرة العربية كانت تمارس السلب على نطاق واسع، ولكن هذا مخالف لتعاليم الإسلام، ولم يكن له صلة بدعوة محمد بن عبد الوهاب، بل إن السلب والنهب انحسر بوضوح مع توسع الدولة السعودية المؤيدة من الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، ولقد شهد بذلك القاصي والداني ممن اطلع على أحوال نجد في تلك الفترة من المنصفين، ومن ذلك: ما شهد به الرحالة الأسباني دومنغو بادليا لبيخ المعروف باسم الحاج علي بك العباسي، عن قرب ومشاهدة شخصية عن الوهابيين بعد فتحهم لمكة بأنهم: «لا يسرقون قط، لا عن طريق القوة، ولا عن طريق الحيلة». كما شهد بذلك بوكهارت الذي زار الجزيرة العربية بعد ذلك حيث قال عن الأمن في الدولة السعودية الأولى التي تسير على منهج دعوة محمد بن عبد الوهاب: «ولعل هذا الأمن والأمان قد استتب في البلاد لأول مرة بعد النبي العربي، ووجد البدو لأول مرة فرصة النوم آمنين مطمئنين على أموالهم وأمتعتهم ومواشيهم»[1].

(١) انظر: محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه لمسعود الندوي (ص: ١٠٤) وما بعدها.

الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. (تجارة الرقيق).

جاء في دائرة المعارف: «وكان هدف البريطانيين من تدخلهم في سياسة بحر فارس هو القضاء على تجارة الرقيق والقرصنة اللتين كانتا قد نظمتا تنظيماً أفضل مع اتساع نفوذ الوهابيين».

الجواب: إن حكمنا على الرق نابع من نظرتنا إليه، في ضوء الشناعات التي ارتكبت في عالم النخاسة، والمعاملة الوحشية التي سجلها التاريخ في العالم الروماني خاصة، فنستقطع الرق، ولا تطيق مشاعرنا أن يكون هذا اللون من المعاملة أمراً مشروعاً يقره دين أو نظام، بينما يجب أن ننظر إليه في ضوء الإسلام الذي حرم سرقة الأحرار، وحصر الرق في أسرى الحرب خاصة إذا كان ثمة مصلحة من استرقاقهم، وفتح أبواب التحرير، وجعلها من أفضل الأعمال: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾ [البلد: ١١-١٨]، كما جعل غالب الكفارات شرطها الأول إعتاق الرقيق، وجعل إعتاقهم من مصارف الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام. بل أمر بإعتاقهم بالمكاتبة على قدر من المال إذا أسلم الرقيق، وعرف منه قيامه بنفسه ورغبته في ذلك: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ

أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ﴾ [النور: ٣٣]. كما أمر بمعاملة الرقيق معاملة شرعية والإحسان إليهم، فقد قال النبي ﷺ: «إِنَّ إِخْوَانَكُمْ خَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ، فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَأَعِينُوهُمْ». أخرجه البخاري (٢٥٤٥)، ومسلم (١٦٦١). كما حفظ حقوقهم وحذر من التعدي عليهم كما جاء ذلك عن النبي ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزِّنَا، يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». أخرجه البخاري (٦٨٥٨)، ومسلم (١٦٦٠). وقد طبق المسلمون هذه المعاملة في الغالب، كما طبقت في الجزيرة العربية إبان دعوة محمد بن عبد الوهاب رحمه الله هذه التعاليم الإسلامية تجاه الرقيق، مما لا يقارن مع معاملة الغربيين للرقيق بشهادة الجميع، وإنني لا أذكر شهادات المسلمين، ولكنني سأستشهد ببعض الأوروبيين الذين زاروا البلاد الإسلامية، وبالتحديد الجزيرة العربية فهالهم حسن معاملة المسلمين للرقيق، فهذا أول قنصل بريطاني في زنجبار يصف حالة الرقيق: «إنهم عموماً يتناولون طعاماً جيداً ولا تساء معاملتهم، ومن النادر ضربهم. ويقول أحد الذين خلفوه: لا توجد طبقة في المجتمع سعيدة وخالية البال وتحظى بمعاملة كريمة كطبقة العبيد المسلمين»[1]. وقد كتب المقيم الإنجليزي في الخليج سنة ١٨٤٤ م يصف حالة الرقيق بعد انتقالهم للعرب: «ومن

(١) بريطانيا والخليج ١٧٩٥ - ١٨٧٠، جون. ب. كيلي (ص: ٥)، ترجمة محمد أمين عبد الله.

اللحظة التي يتم فيها شراؤهم تتحسن حالتهم من الناحية المادية، وهم بدورهم يعملون كثيراً عن طواعية وبإتقان، ويتضح أنهم سعداء وراضون. ويقول الكاتب والمؤرخ أرنولد ويلسون يصف معاملة العرب للأرقاء في الخليج في القرن التاسع عشر الميلادي - أي أيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -: كان السادة ملزمين بموجب الشرع بأن يعاملوا الأرقاء معاملة جيدة ويطعموهم ويكسوهم ويحافظوا عليهم حتى موتهم، ويزودوا كل رقيق ذكر بزوجة، ويحافظ على أولادهم، وكانت حياة الرقيق في الجزيرة العربية على قسوتها ليست على التأكيد أقسى من حياة العبري العادي، كما كانت أقل عسراً من حياة رجل القبائل الإفريقي، ومن المؤكد أنها لم تكن حياة مهينة، ويصل الأرقاء في العادة إلى منازل رفيعة من الثقة، ونظراً لاعتناقهم الإسلام كانوا أهلاً للحصول على حريتهم في الظروف الصحيحة المتفق عليها»[1]. وقد أكد براترام توماس الكلام السابق من واقع خبرته ومعرفته الوثيقة بحضرموت وعمان حيث قال: «إن معاملة العربي للعبد قد قضَتْ نهائياً على وصمة العار التي تلازم العبيد في المناطق الأخرى، وذلك أن المعاملة الحسنة والرفق بالعبيد هي السمة الغالبة اليوم في معاملة العرب للرقيق»[2]. وقد حكت الليدي آن بلنت وقد زارت الجزيرة العربية سنة ١٨٧٩ م مناقشة لها مع أحد مشائخ الحرم المدني وقد التقت به

(١) الخليج العربي لأرنولد ويلسون (ص: ٣٦٨).

(٢) بريطانيا والخليج ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠ لجون كيلي (ص: ٦).

في حائل وهو صالح بنجي حيث قال لها: ما هي مصلحة الحكومة البريطانية الدنيوية التي تدخلها في تجارة الرقيق؟ قالت: إنها منع القسوة. ولكنه أصر على ألا قسوة فيها وسال: من ذا الذي رأى زنجياً تساء معاملته؟ فسكتت، وجاء في كتابها: «حقاً إنه لشيء مشهور أن العبيد عند العرب كالأطفال المدللين أكثر من كونهم خدماً. إن أكبر استرقاق بل سرقة للأحرار واسترقاقهم قد تمت تحت نظر الدول الغربية وسمعها، بل بإشرافها ورعايتها، فهل كان السبب في تدخل بريطانيا في سياسة بحر فارس وهو يبعد آلاف الأميال الغيرة على العبيد؟! كيف، وهم السابقون إلى سرقة الأحرار في إفريقيا خاصة في السنغال وبيعهم في أسواق أوروبا. إن أكبر مراكز تجارة الرقيق كانت في عمان، وكانت تجارة الرقيق تعتمد في الدرجة الأولى على موسم حصاد البلح في البصرة[1]. ومن المعلوم أن أمراء عمان المتعاقبين كانوا حلفاء الإنجليز ضد الحركة الوهابية، وكانت البصرة التي تهيئ العمل للأرقاء تحت حكم الإنجليز في تلك الفترة.

(١) بريطانيا والخليج ١٧٩٥ ـ ١٨٧٠ لجون كيلي (ص: ٥).

الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. (ذم التقليد الفقهي).

جاء في دائرة المعارف: «وينكر الوهابية، وأولهم إمامهم ابن عبد الوهاب التقليد».

الجواب: هذا أيضاً من مفتريات القوم، فلم ينكر محمد بن عبد الوهاب وأتباعه التقليد بهذا التعميم، لأن المسألة فيها تفصيل، ذلك أن محمد بن عبد الوهاب وأتباعه يرون وجوب الاجتهاد بحسب القدرة، وذم المقلد مع قدرته على الاجتهاد، أو التقليد مع علمه بمخالفة ذلك لما جاء به الرسول ﷺ، أما من قلد الأئمة الأربعة من عوام الناس فأقروه من غير نكير[1]. وهذا قول جمهور العلماء. ذلك أن التقليد كما عرفه العلماء وجاء في نفس المادة من دائرة المعارف: «قبول قول الغير أو العمل به في مسائل الدين بلا دليل»، وعبر عنه بعض الأصوليين بأنه: «قبول قول القائل بلا حجة»[2]. وكيف يسوغ لمن عرف الأدلة واستطاع الاجتهاد أن يقلد. فمذهب الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه موافق للقرآن والسنة وسلف الأمة وجمهور العلماء، وهو ظاهر راجح لمن تأمله وتدبره فإنكاره ليس لعموم التقليد، وإنما لفروع منه. وختاماً فهذه دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوة إصلاحية موافقة للقرآن والسنة متبعة مذهب أهل السنة

---

(١) الدرر السنية (٣/ ٨).

(٢) الإبهاج للسبكي (٣/ ٢٧٠).

والجماعة، ودعاتها أرادوا تنقية الدين وتجديده من الشرك والبدع والتقاليد الجاهلية، وهم كغيرهم من البشر ليسوا معصومين، قد يقع منهم الخطأ، ولكن من العدل أن توزن الأمور فمن طغى خيره وصلاحه وإصلاحه عذر فيما وقع منه من الأخطاء البسيطة التي هي من ضرورات البشر. والناظر لهذه الدعوة ببصيرة وتجرد من الحق والهوى فإنه سيعلم فضلها على الأمة، وتضحية أصحابها. وللإنصاف فإن كان غالب كتاب الدائرة ممن كتب عن الدعوة تجنى عليها، إلا أنه صدرت من بعض المؤرخين الغربيين أقوال منصفة في حق الدعوة، ومن ذلك: ما جاء في دائرة المعارف البريطانية: «الوهابية: اسم لحركة التطهير في الإسلام، والوهابيون يتبعون تعاليم الرسول وحده، ويهملون كل ما سواها، وأعداء الوهابية هم أعداء الإسلام الصحيح»[1]. وقال وليمز وارمسترونج: «لما شاع الفساد في بلاد المسلمين قام في جزيرة العرب محمد بن عبد الوهاب يحارب البدع، ويدعو إلى جمع الصفوف لإعادة مجد الإسلام، وعبادة الله بقلب سليم، ولكنه كغيره من المصلحين اضطهد واتهم بالإلحاد والزندقة». وقال المؤرخ الأمريكي لوثرب ستودار: «فالدعوة الوهابية إنما هي دعوة إصلاحية صالحة بحتة، غرضها إصلاح الخرق، ونسخ الشبهات، وإبطال الأوهام، ونقض التفاسير المختلفة والتعاليق المتضاربة التي وضعها أربابها في عصور الإسلام الوسطى، ودحض البدع وعبادة

(١) انظر: محمد بن عبد الوهاب في التاريخ للرويشد (ص: ٤٢٢).

الأولياء، وعلى الجملة هي الرجوع إلى الإسلام والأخذ به على أوله واصله، ولبابه وجوهره، أي: إنما الاستمساك بالوحدانية التي أوحى الله بها إلى أصحاب الرسالة»[١].

ولقد توقع[٢] الكاتب الفرنسي الكسندر دوماس بعد دراسة لدعوة الشيخ واطلاعه على كتب الرحالة الغربيين لجزيرة العرب وتأليفه في ذلك: انتشار تلك الدعوة وظهورها وذلك عند حديثه عن احتمال ظهور قوة عربية جديدة، بفضل أمة الوهابيين التي تمتلك حيوية الأجيال الفتية، وإيمان المرسلين، وحماسة واقتناعاً دينيين مبعثهما المعتقد الوهابي، هذا المعتقد الذي هو مؤهلاً لأن يسود... إن الإصلاح لوشيك الحدوث من القفقاز إلى رأس زنجبار.. إن مائتي مليون مسلم يتعادون ويتنازعون، تجمعهم نقطة عقائدية واحدة هي الحج، تشتمل خلاله كل شيعة الشيعة الأخرى.. ولكن المستقبل في غمرة كل ذلك للوهابيين وحدهم.. ولمذهبهم الذي يختفي أمامه ألوف الأولياء، والشيوخ المتصوفون، الذين يقدسهم المسلمون من غير الوهابيين، وأمام مبادئهم الخلقية التي تكاد تكون مبادئ إنجيلية تمحور ذلك الانحلال الشرقي المنتشر في أكثر العواصم». وقال المستشرق الأسباني ارمانو: «إن كل ما ألصق بالوهابية من سفاسف وأكاذيب لا صحة له على الإطلاق فالوهابيون قوم يريدون الرجوع بالإسلام الى عصر

---

(١) حاضر العالم الإسلامي، لوثرب ستودار (ص: ٢٦٤).

(٢) كتب هذا الكلام بعد سقوط الدولة السعودية الأولى، وظهور الدولة الثانية.

صحابة محمد ﷺ». وقال المستشرق جولدتسيهر في كتابه العقيدة والشريعة: «إذا أردنا البحث في علاقة الإسلام السني بالحركة الوهابية نجد انه مما يسترعي انتباهنا خاصة من وجهة النظر الخاصة بالتاريخ الديني الحقيقة الآتي: يجب على كل من ينصب نفسه للحكم على الحوادث الإسلامية أن يعتبر الوهابيين أنصارا للديانة الإسلامية على الصورة التي وضعها النبي وأصحابه، فغاية الوهابية هي اعادة الاسلام كما كان». قال برنارد لويس في كتابه العرب والتاريخ: «وباسم الاسلام الخالي من الشوائب الذي ساد في القرن الاول نادى محمد بن عبد الوهاب بالابتعاد عن جميع ما أضيف للعقيدة والعبادات من زيادات باعتبارها بدعا خرافية ردة عن الاسلام الصحيح». وقال المستشرق الانجليزي جب في كتابه الاتجاهات المدنية في الاسلام: «أما مجال الفكر: فإن الوهابية بما قامت به من الفتن ضد التدخلات العدوانية وضد الأصول القائلة بوحدة الوجود التي تريد تدنيس التوحيد في الاسلام فقد كانت عاملا مفيدا للخلاص الابدي، وحركة تجديد اخذة تنجح في العالم الاسلامي شيئا فشيئا». وقال بوك هارت: «وما الوهابية ان شئنا ان نصفها الا الاسلام في طهارته الأولى». وقال: «لكي نصف الدين الوهابي فإن ذلك يعني وصف العقيدة الاسلامية ولذا فإن علماء القاهرة أعلنوا أنهم لم يجدوا أيَّ هرطقة – أي: بدعة او خروجا عن الدين – في الوهابية». وقال المؤرخ الفرنسي الشهير سيديو ما معناه – بعد الترجمة –: «إن انكلترا وفرنسا حين علمتا بقيام

محمد بن عبد الوهاب وبن سعود وبانضمام جميع العرب اليهما لأن قيامهما كان لإحياء كلمة الدين خافتا أن ينتبه المسلمون فينضموا اليهما وتذهب عنهم غفلتهم ويعود الاسلام كما كان في ايام عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فيترتب على ذلك حروب دينية وفتوحات اسلامية ترجع أوروبا منها في خسران عظيم فحرضتا الدولة العلية على حربهم وهي فوضت ذلك إلى محمد علي باشا».

الشبهة: إلزام الناس على أداء الصلاة جماعة في المساجد ومعاقبة من يتخلف عن أدائها في المسجد.

يقول المستشرق بوركهارت: «وحين استولى سعود على المدينة أمر بعض أتباعه أن ينادوا بعد الصلوات في المسجد، كل رجل بالغ من السكان باسمه، وكان على كل واحد أن يجيب على انفراد. وحينئذ أمرهم أن يحضروا الصلوات بانتظام، إذا تغيب أي واحد مرتين أو ثلاث مرات أرسل إليه واحدًا من رجاله ليضربه في بيته، وكان إذا حان وقت الصلاة في مكة أمر أتباعه أن يطوفوا بالأسواق، ومعهم عصي غليظة، ويسوقوا كل السكان بالقوة إلى المسجد، وهذا عمل قاس، ولكن يبرره ما اشتهر به المكيون من عدم التدين»[1]. ويذكر مارجليوث أن حضور صلاة الجماعة واجب [2]. أما المستشرق صمويلي فقد نقل قطعة مشرقة – كما يزعم – من هارسون الذي كتب في مجلة العالم الإسلامي في عام ١٩١٨م عن الحياة في مدينة الرياض. وأشار إلى أن عددًا كبيرًا من الناس يؤدون الصلاة خمس مرات في اليوم في الرياض، وأن النظام المتبع في الشتاء هو تلاوة الأسماء في صلاة الفجر والعشاء، وأن المتخلف عن الصلاة يضرب عشرين جلدة في اليوم التالي. ويذكر صمويلي

(١) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ٥٢).

(٢) الوهابية (ص: ٦١٨).

أن الوهابيين لا يكتفون بالنداء للصلاة والذي يقول فيه المنادي: الصلاة خير من النوم، بل إن شخصًا آخر يقوم بطرق الأبواب للصلاة، ويشير مؤسس الوهابية إلى أن الشخص الذي لا يصلي تكاسلا أو جاهلا يحذر، فإن لم يتب، ورفض أداء الصلاة يقتل [١]. ويذكر المستشرق لي ديفيد كوبر اهتمام الوهابيين بأداء الصلاة جماعة في المسجد، وذلك عندما قال: «وعلى الرغم من انتماء الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه إلى المذهب الحنبلي، فقد كانوا على وجه العموم أكثر تشددًا من الحنابلة في أداء المناسك، فعدوا صلاة الجماعة واجبًا لا يمكن التخلي عنه»[٢].

الجواب: عدم صحة التفريق بين ما نسب إلى دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب والمذهب الحنبلي فيما يتعلق بفرضية صلاة الجماعة، وذلك أن المذهب الحنبلي يوجب أداء صلاة الجماعة على الأعيان، ويؤكد هذا ما ذكره أحد علماء الحنابلة وهو ابن قدامة في كتابه المغني: «الجماعة واجبة للصلوات الخمس .... روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبٍ فَيُحْطَبَ، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فَيَؤُمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ». أخرجه البخاري (٧٢٢٤)، ومسلم (٦٥١). وفيه ما يدل على أنه أراد الجماعة؛ لأنه لو أراد

(١) الوهابيون وابن سعود (ص: ٢٤٢).

(٢) الحركة الوهابية في عيون الرحالة (ص: ٥١).

الجمعة لما همَّ بالتخلف عنها»[1]. لذا فدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب أخذت بالقول الذي يرى وجوب صلاة الجماعة على الأعيان، وذلك لقوة الأدلة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وأما فيما يتعلق بالإجراءات التي تدفع الناس إلى أداء الصلاة جماعة في المساجد مثل طرق الأبواب أو أمر الناس في الأسواق وغيرها فمن قبيل الأمر بالمعروف والتعاون على البر والتقوى، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٢]، أما ما ذكره بعض المستشرقين حول معاقبة من تخلف عن أداء صلاة الجماعة فصحيح لمن تكرر تخلفه، ويكون العقاب من ولي الأمر.

(١) المغني لابن قدامة (٢/ ١٧٦).

الشبهة: تحريم التبغ والمعاقبة عليه.

يقول بوركهارت: «وقد انصب هجوم الوهابيين الشديد بعد حربهم للأولياء بصفة رئيسة على الملابس وتدخين التبغ» [١]. وذكر برايدجس أن الوهابيين يعدون تدخين التبغ غير جائز، وذلك لاعتقادهم أنه مؤثر في العقل[٢]. أما بلجريف فقد أولى الحديث عن التدخين اهتمامًا كبيرًا، وذكر أنه تحدث مع صديقه في الجزيرة العربية عبد الكريم وسأله عن كبائر الذنوب لدى الوهابيين، فأخبره بأنه الشرك بالله، أولا وثانيًا شرب المخزي تدخين التبغ، وقد دافع بلجريف عن التدخين وعده عادة حضارية اجتماعية»[٣]. وذكر ولفرد بلنت أن الوهابيين يحرمون بشدة تدخين التبغ، كما ذكر أن الوهابيين قاموا بكسر آلات استخدام التبغ[٤]. وأشار مارجليوث إلى أن الوهابيين يحرمون التبغ، وأن فاعله يجلد، ولا يزيد على أربعين جلدة[٥]. وأشار صمويل زويمر إلى أن الوهابيين يمقتون التبغ، وأنه لا بد أن يتجنب كما ذكر أن الوهابيين لما دخلوا

---

(١) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ٢٤).

(٢) سرد المعاملات (ص: ١١٢).

(٣) رحلة عامة (ص: ٧). وما بعدها.

(٤) رحلة حج إلى نجد (٢٥٢).

(٥) الوهابية (ص: ٦١٨).

مكة على يد سعود قاموا بجمع أدوات التبغ فحرقوها[١]. أما المستشرق صمويلي فقد أشار إلى أن التبغ يعد من البدع عند الوهابيين، وأنه محرم من بداية تأسيس الوهابية، ثم بعد ذلك تحدث عن بلجريف وسؤاله لصديقه عن كبائر الذنوب، وبعد ذلك تحدث عن الرحالة الريحاني وقصته مع رفيقه الذي يفزع وذلك بقفزة إلى أعلى عند رؤيته أحد المدخنين، ويرى صمويلي أن عددًا كبيرًا من الوهابيين يرون أن الشرك واستخدام التبغ من أعظم الذنوب[٢]. ويشير لي ديفيد كوبر إلى أن الوهابيين يمقتون بشدة تدخين التبغ [٣].

الجواب: لا صحة للمبالغة التي ذكرها المستشرقان بلجريف وصمويلي حول جعل تدخين التبغ في المرتبة الثانية بعد الشرك لدى معظم الوهابيين، وذلك أن تدخين التبغ حرام، ولكنه ليس من الكبائر، قال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فتحريمه يستند إلى هذه الآية ذلك بأن التبغ ليس من الطيبات بل هو من الخبائث، ولا تخفى الآن خطورة التدخين على صحة الإنسان، وأنه سبب لعدد من الأمراض وقد توالت الصيحات في الغرب والشرق تحذر الناس

---

(١) الجزيرة العربية مهد الإسلام (ص: ١٩٢).

(٢) الوهابيون وابن سعود (ص: ٢٤٠).

(٣) الحركة الوهابية في عيون الرحالة (ص: ٥١).

من أضراره. أما معاقبة شارب التبغ أو كسر آلات التبغ فهو من قبيل إنكار المنكر، والزجر عن ارتكابه، وليس هناك حد لشارب التبغ، بل هو من التعزير الذي يأمر به ولي الأمر.

الشبهة: تحريم حلق اللحية وتجريم السب والشتم والمعاقبة بحلق اللحية.

اهتم عدد من المستشرقين بالحديث عن تحريم الوهابيين السب والشتم وحلق اللحية. فذكر بوركهارت أن من سب وهابيًا ألزم بدفع غرامة مالية كبيرة، وأشار إلى أنهم عرفوا مصطلح السب وحدوده، كما أشار بوركهارت إلى أن الزعيم الوهابي يعاقب بحلق اللحية، وأن هذا يُعمل بمن خالف من المشاهير فقط، وأنه يعد إهانة [١]. أما برايدجس فذكر أن من لعن الوهابي استحق عقوبة كبيرة [٢]. ويشير مارجليوث إلى أن حلق اللحية واستخدام الكلمات البذيئة تستحق العقوبة، وتترك للقاضي [٣]. كما أشار لي ديفيد كوبر إلى هذا الأمر، وقد اعتمد على مارجليوث فقال: إن حلق اللحية أو السب مخالفة شرعية تستوجب المثول أمام القاضي [٤].

الجواب: لا صحة لما أورده بوركهارت حول المعاقبة على المعصية بحلق لحية المخالف المشهور، وذلك لأنه لا عقاب بمعصية على فعل منكر، ومن المعلوم بالضرورة في الفقه الحنبلي وفقه الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن حلق اللحية محرم

---

(١) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ٥٢).

(٢) سرد المعاملات (ص: ١٢٠).

(٣) الوهابية (ص: ٦١٨).

(٤) الحركة الوهابية في عيون الرحالة (ص: ٥١).

ومُثلة مشينة. والقاعدة الفقهية المستقرة تنص على أنه «لا يجوز التعزير بفعل معصية أو محرم». فكيف يعاقب القاضي شخصاً بارتكاب فعل يراه القاضي نفسه حراماً ومعصية؟! وأما ما يتعلق بحلق اللحية أو السب فهي من الأمور التي نهت الشريعة عنها، يقول الرسول ﷺ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، وَوَفِّرُوا اللِّحَى وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ». أخرجه البخاري (٥٨٩٢)، ومسلم (٢٥٩). ويقول الرسول ﷺ: «سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤). وقد نقل حرمة حلق اللحية علماء متقدمون بقرون على الشيخ محمد بن عبد الوهاب، مثل الإمام ابن حزم في مراتب الإجماع وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم. وبالتالي فإن صبغ هذا الحكم بصبغة الوهابية هو مغالطة تهدف لتصوير الأحكام الفقهية المستقرة وكأنها آراء حركية حديثة. وتجريم السب والشتم والأمر بصون اللسان ليس ميزة خاصة بعلماء الدعوة السلفية، بل هو أصل أصيل في التشريع الإسلامي. ويستند علماء الدعوة السلفية إلى الأحاديث الصحيحة الثابتة مثل قوله ﷺ: «لَيْسَ المُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلا اللَّعَّانِ، وَلا الفاحِشِ البَذِيءِ». أخرجه الترمذي (١٩٧٧)، وأحمد (٣٨٣٩). وضبط اللسان وحفظ أعراض الناس هو واجب شرعي عام عند جميع المسلمين.

التصورات الإيجابية للمستشرقين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب

من التصورات الإيجابية لدى عدد كبير من المستشرقين أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب دعوة تطهيرية وإصلاحية جاءت للرجوع بالناس إلى عصر السلف الصالح. يقول بوركهارت: «لم تكن مبادئ محمد بن عبد الوهاب مبادئ ديانة جديدة، بل كانت جهودًا موجهة فقط لإصلاح المفاسد التي تفشت بين المسلمين، ونشر العقيدة الصافية بين البدو الذين كانوا مسلمين اسمًا، لكنهم جهلاء بالدين وغير مبالين بكل فروضه التي أوجبها، وكما هي الحال بالنسبة لكل المصلحين لم يفهم محمد بن عبد الوهاب من قبل أصدقائه ولا من قبل أعدائه»[١]. وأشار مارجليوث إلى أن هدف الشيخ محمد بن عبد الوهاب العام هو إبعاد جميع البدع التي وجدت بعد القرن الثالث حيث يتسنى للجماعة أو المجتمع الاعتراف بالمذاهب الفقهية الأربعة وكتب الحديث الستة [٢]. وذكر صمويل زويمر أن إصلاح الشيخ محمد بن عبد الوهاب يتمثل في الرجوع إلى الإسلام القديم [٣]. أما جورج رنتز فقد ذكر أن الوهابية تدعو إلى تنقية المجتمع، وذلك

---

(١) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ١٣).

(٢) الوهابية (ص: ٦١٨).

(٣) الجزيرة العربية مهد الإسلام (ص: ١٩٣).

بالرجوع إلى طريقة الرسول والسلف الصالح، ولذا لا بد من الرجوع إلى القرآن الكريم والسنة النبوية [١]. أما ديفيد كوبر فقد قال: «ولم يكن في دعوة الشيخ جديد لأنه كان يرى علاج المشكلات جميعًا في العودة إلى سنة النبي محمد وأصحابه من السلف الصالح. وكان جل همه أن يخلص العالم من شرين عظيمين هما: الشرك والبدع. وهو ما قضى حياته هو وأتباعه يناضل في سبيل تحقيقه في حماس شديد»[٢]. ويقول بوركهارت: «ومبادئ الوهابيين الأساسية، كما سيتضح فيما بعد، تتفق مع تلك التي تدرس في المناطق الأخرى من الإمبراطورية الإسلامية[٣] فالقرآن والسنة لديهم مصدران أساسيان مشتملان على كل الأحكام، وآراء المفسرين الأجلاء للقرآن محترمة بالرغم من أنها ليست متبعة على إطلاقها، وفي محاولة لإيضاح الأعمال الأصيلة والمعتقدات الصافية للمؤسس الأول وأتباعه الأوائل، كما هو ثابت في تلك الأحكام، كان لا بد لهم من مهاجمة عدد من الآراء الخاطئة والمفاسد التي طرأت على الإسلام كما يدرس الآن، ولا بد لهم أيضًا من الإشارة إلى الحالات الكثيرة التي يتصرف بها الأتراك على نقيض مباشر مع المبادئ التي يعترف هؤلاء أنفسهم بأنها

(١) أديان في الشرق الأوسط (ص: ٢٧٢).

(٢) الحركة الوهابية في عيون الرحالة (ص: ٤٨).

(٣) مصطلح الإمبراطورية مصطلح غير دقيق والأصح أن تسمى الخلافة الإسلامية.

أساسية»[١]. وأشار بوركهارت في هذا الصدد إلى مجموعة من نقاط الاختلاف بين الوهابيين والأتراك [٢] تتمثل في الآتي: يلوم الوهابيون الأتراك إطراءهم للنبي ﷺ والوهابيون محقون في هذا الشأن؛ وذلك لأن الآيات توضح أن الرسول ﷺ بشر. وأن الأولياء يخصون بالإطراء، ولذا يوجد في كل مدينة تركية عدد كثير من الأضرحة. والوهابيون يقولون: إن الناس سواسية عند الله، وإن التقي لا يشفع لأحد، ولذا قاموا بهدم قباب الأولياء وأضرحتهم. فظن الأتراك أنهم يقومون بهذا لاحتقارهم أولئك الذين بنيت عليهم القباب، وإهمال كثير من الأتراك بعض أحكام الدين[٣]. فهو يقول عن ذلك: والخلاف بين فرقته وبين الأتراك السنة، مهما قيل عنه، هو أن الوهابيين يتبعون بدقة نفس الأحكام التي أهملها الآخرون أو توقفوا عن مزاولتها كلية[٤]. أما لي ديفيد كوبر فقد قال: «ولم يكن في دعوة الشيخ جديد؛ لأنه كان يرى علاج المشكلات جميعًا في العودة إلى سنة النبي محمد وأصحابه من السلف الصالح»[٥]. وأشار إلى أن الفرق

---

(١) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ١٨).

(٢) المقصود بكلمة الأتراك التي وردت في ثنايا هذا البحث الأتراك كشعب وليس المراد بها المسلمين عمومًا والتي قد تستخدم من بعض الكتاب الغربيين.

(٣) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ١٨) وما بعدها.

(٤) مواد لتاريخ الوهابيين (ص: ٢٣)

(٥) الحركة الوهابية في عيون الرحالة (ص: ٤٨).

الرئيس بين الوهابيين وسواهم من المسلمين يتمثل في نهي الوهابيين عن تقديس الأولياء والتبرك بهم، ولذا قاموا بتحطيم القباب والأضرحة والقبور المزخرفة [١]. تلك هي أهم الجوانب الإيجابية في التصور الاستشراقي عن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

(١) الحركة الوهابية في عيون الرحالة (ص: ٩٤).

أبرز النتائج في الرد على المستشرقين

أولا: كثرة الكتابات الاستشراقية حول الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته، ومعظم هذه الكتابات مغلوطة وغير دقيقة في نظرتها إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته، وقد اعتمدت الكتابات المتأخرة على الكتابات القديمة التي كتبت عن بعد، وخصوصًا من قبل بعض الرحالة الغربيين الذين اعتمدوا على السماع من الناس أو اعتمدوا على مؤلفات الخصوم. **ثانيا**: خطورة الموسوعات والقواميس الاستشراقية على القراء الغربيين؛ لأنها وقعت في عدد كبير من الأخطاء حول رؤيتها للشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته، وهي تستخدم بكثرة من قبل المتخصصين والمهتمين بهذا الموضوع. **ثالثا**: يلاحظ أن كتابات الرحالين الغربيين الذين لهم دوافع دينية وسياسية لم تلتزم المعايير العلمية في البحث، مما أدى إلى وقوعها في أخطاء أكثر من كتابات الرحالين الغربيين الآخرين. **رابعا**: ندرة الكتابات الغربية الجيدة نسبيًا والملتزمة المنهج العلمي في رؤيتها للشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته، وذلك للأسباب الآتية: الاعتماد على المصادر الغربية القديمة عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته. وعدم الاعتماد على المصادر الأصلية المكتوبة باللغة العربية إلا فيما ندر؛ إذ نجد أن أخطاء المستشرقين الذين رجعوا إلى المصادر المكتوبة باللغة العربية الأصلية أقل من غيرهم. وعدم توافر ترجمة للمصادر العربية الأصلية. وخلو

المكتبات الغربية من الموسوعات الإسلامية العلمية واعتماد الغربيين على الموسوعات الاستشراقية. **خامسا**: ابتعاد بعض المستشرقين عن الموضوعية في طرح مزاعمهم وعدم توثيق أقوالهم، وهذا يبين خطورة هذا المنهج غير العلمي لدى بعض المستشرقين. **سادسا**: اتضح من الدراسة أن أغلب الكتابات حول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب غير صحيحة وغير دقيقة؛ لاعتمادها على المصادر غير الموثقة أو المعادية، وإغفالها المصادر التاريخية الموثوقة علميًا. **سابعا**: ضرورة الابتعاد عن استخدام مصطلح الوهابية في الكتابة أو في الكلام؛ لأن هذا المصطلح يحمل في داخله وباعتراف بعض المستشرقين التنفير وإظهار هذه الدعوة السنية بمظهر فرقة جديدة تستحق المقاومة، بالإضافة إلى أن هذه التسمية غير مقبولة لدى الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه. **ثامنا**: عدم صحة ما علق بأذهان عدد من المستشرقين حول سمات مذهبية دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب التي تتمثل في التشدد والتعصب والبدائية والعدوانية، مما جعلهم يفرقون بين دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأهل السنة. **تاسعا**: موضوعية بعض المستشرقين في كتاباتهم حول وصف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأنها دعوة إصلاحية جاءت للرجوع بالناس إلى عصر السلف، وأنها دعوة قائمة على الكتاب والسنة. **عاشرا**: يلاحظ الضعف الواضح لدى أغلب المستشرقين في معرفة الأحكام الشرعية، مما أوقعهم في أخطاء كثيرة عند حديثهم عن الجانبين التشريعي والسلوكي لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

التخلف والبداوة

تنوعت مسالك خصوم الدعوة النجدية في ذمها والتقليل من شأنها، وكانت البيئة الجغرافية للدعوة ببساطتها وقربها من البادية مدخلا مغريا للخصوم ينفذون منه لمآربهم، فقاموا بتوظيف العامل المكاني للنيل من الدعوة، وهذا الأمر وإن لم يكن علميا بحد ذاته، إلا أنه ظل مسلكا مشجعا لأصحاب الأهواء للقدح في الدعوة بطريقة ظاهرها التحليل والقراءة العلمية. وقبل المضي في بيان المآلات السيئة لاستغلال العامل المكاني والبيئة الاجتماعية لنقد المذاهب والأديان والأفكار بشكل عام، نذكر ثلاث ملاحظات لتبديد الصورة النمطية عن البداوة والدعوة الإصلاحية في بلاد نجد: **الملاحظة الأولى**: لم تكن بلاد نجد صحراء قاحلة تصدق عليها كل أوصاف الذم في البداوة من جهل وبدائية وتوحش وتخلف حضاري، فهذا الإقليم من الجزيرة العربية فيه الكثير من المراكز الحضرية والمدن المأهولة بالسكان منذ أزمنة قديمة، فإطلاق وصف البداوة على جميع نواحي الإقليم النجدي جهل بتاريخ هذه البلاد وأحوالها الاجتماعية والسياسية والدينية[1]. وإذا كان مصطلح البداوة لا

(١) لتبديد الصورة التقليدية عن بلاد نجد يمكن الرجوع إلى: كتاب (الحياة الاجتماعية عند حضر نجد في الفترة التي سبقت ظهور الدعوة الإصلاحية) (١١٥٧-١٧٤٤) لعبد الرحمن العريني، وكتاب (جمهرة أنساب الأسر المتحضرة في نجد) للأستاذ حمد الجاسر، وكتاب (نجد قبل الوهابية.. الظروف الاجتماعية والسياسية والدينية إبان القرون الثلاثة التي سبقت الحركة الوهابية) لعويضة الجهني.

يصف تاريخ البلاد النجدية أو حاضرها، فالغالب على استخدامه في الخطاب العربي المعاصر لتحقير أقوام، أو لرسم حدود واختلافات ثقافية بين المشرق والخليج، أو حتى لتوصيف ظواهر دينية كالإسلام الوهابي. ويذهب البعض إلى أن وصم الخليج بالبداوة أو الثقافة الصحراوية غالبا ما يكون من نخب مشرقية تنتمي إلى ساحل الشام، وتفترض أن كل أمتها تشبهها، أو أنها هي المثال الحضاري للأمة[1]. **الملاحظة الثانية**: ليس من السهل تصور فكرة الجمع بين البداوة والأفكار الدينية السلفية، فالدين بحد ذاته معارض لمبدأ البداوة، مناهض لكثير من قيمها وتقاليدها وأنظمتها الاجتماعية والسياسية والقضائية، أضف إلى ذلك هشاشة الدين وانعدامه في بعض الأوساط البدوية، وهي إحدى المظاهر التي أنكرها محمد بن عبد الوهاب في بيئته وزمانه، فكيف تمكن من تجاوز ذلك كله، وأجبر البدو على ترك عاداتهم والأخذ بطريقته الدينية الصارمة؟ وكيف تمكن من تطويعهم وتغيير طباعهم، ثم جمعهم وتوحيدهم على اختلافهم وتنافسهم وتضارب مصالحهم وإلزامهم بالخضوع لقيادة سياسية واحدة، ثم انطلق بهم لنشر دعوته؟ فالإمكانات المادية وحدها مهما كان حجمها لا يمكنها أن تحدث هذا الانقلاب والتحول الجذري في الدين والطباع والعادات والمصالح نحو اتجاه معاكس لما كانت عليه، فكيف إن كانت هذه الإمكانات محدودة ومحاطة بمختلف التحديات؟! **الملاحظة الثالثة**: تعد البيئة التي انطلق الإسلام منها في القرن

(١) دفاعا عن البداوة عامر محسن صحيفة الأخبار اللبنانية (٢٥ أيلول ٢٠١٧م).

السابع الميلادي مشابهة إلى حد كبير للبيئة التي ظهرت فيها الدعوة النجدية في القرن الثامن عشر الميلادي، إن لم تكن بيئة الدعوة أكثر تطورا في نمط العيش ومستوى التمدن، وعليه فكل ذم وانتقاص من شأن للدعوة النجدية بدعوى البداوة وبدائية البيئة فإنه يطال الإسلام ويلحقه من باب أولى، والنظرة الدونية للوهابية بوصفها دعوة بدوية هي ذات النظرة السائدة عند الغرب المسيحي في القرون الوسطى عن الإسلام والعرب من حيث احتقار أتباع النبي محمد ﷺ بوصفهم أمة بدوية بربرية خرجت من الصحراء لتنشر دينها بحد السيف[1]. ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، ودين الإسلام متهم بالدموية وبالخصومة مع العلم والمدنية والعقلانية، نطق بذلك الاتهام فلاسفة ومثقفون وزعماء كبار في العالم الغربي المسيحي، فالذي يدفع عن الإسلام هذه التهم فإنه ملزم بدفعها عن الدعوة النجدية؛ وذلك للاشتراك في منشأ الاتهام وحقيقته. **مآلات توظيف البيئة المكانية والاجتماعية لنقد الأفكار**: يشكل

(١) للوقوف على شيء من التصورات السائدة عند الغرب في القرون الوسطى عن الإسلام انظر: كتاب أليكسي جورافسكي (الإسلام والمسيحية) (ص: ٥٧-٨٠)، وكتاب حسام عيتاني (الفتوحات العربية في ورايات المغلوبين) (ص: ٢٥-٢٦)، ومقال بدر الدين هوشتاني بعنوان: (صورة الإسلام والمسلمين في المتخيّل الأوروبي في القرون الوسطى) المنشور في موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث بتاريخ (٢٤/ ١/ ٢٠١٧م). وهناك مصادر أخرى يمكن الرجوع إليها منها: (صورة الإسلام في أوربا في القرون الوسطى) لريتشارد سوذرن، (تراث الإسلام – الجزء الأول) لجوزيف شاخت، (الاستشراق الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ الإسلامي) لمحمد الدعمي.

الاستناد إلى العوامل الاجتماعية والبيئة الجغرافية في تفسير الظواهر والأفكار الدينية ونقدها مسلكا مغريا لهواة نقد الأديان أو لخصوم بعض الاتجاهات الدينية والمذهبية داخل الدين الواحد؛ إذ إنه يقدم النقد والقدح والاتهام في قالب فكري تحليلي فلسفي، فتبدو النتيجة وكأنها حصيلة النظر والتأمل والبحث العلمي لتفسير الظاهرة الدينية، مع أن الأمر مجرد إضافة إطار نظري للذم والنقد والغض من شأن الأديان والمذاهب. وغالبا ما تكون الخلاصات النظرية الناشئة عن هذا النوع من التحليلات المؤدلجة قائمة على الاختزال والسطحية في القراءة، والمسارعة للوصول إلى النتائج المقررة سلفا عبر مقدمات ظنية أو معطيات غير صحيحة أو أساس ضعيف يرتقي في ذهن صاحبه إلى اليقين والحق المطلق، ثم إيجاد علاقة غير منطقية بين المقدمة والنتيجة المطلوبة، والتي شكلت الأساس في وضع هذه القراءة. فالبناء النظري لمثل هذا النوع من التحليلات ينطلق من تحديد النتيجة المراد إقرارها وإثبات صحتها، ثم إيجاد العلاقة والمقدمة الملائمة للنتيجة النهائية والتي يخضع لها التحليل بكل تفاصيله وأركانه، مع تجاهل أي اعتراضات أو مؤاخذات تقدح في بعض التفاصيل أو تهدم البناء النظري من قواعده. ونظرا لطغيان الفكر المادي وسطوته على النفوس وميلها لإيجاد تفسيرات مادية دنيوية لمختلف الظواهر دون النظر في وجاهتها من الناحية العلمية؛ فإن هذه الأحكام والتحليلات المتحيزة تحظى بانتشار وقبول في أوساط العوام والمثقفين، ويتلقفها كل من وافقت هواه وأيدت توجهه الديني أو الفكري في النيل من

هذا الدين والحط من ذاك المذهب. **ويترتب على هذا المسلك جملة من النتائج والمآلات السيئة من أهمها: أولا: القدح في أصل الدين وحقيقته:** وينشأ ذلك من خلال التعامل مع الدين كصنيعة بشرية ينشأ ويتأثر بظروف البيئة الاجتماعية وما تحويه من نظم وعادات وتقاليد، وباتت هذه الفكرة راسخة في علم الاجتماع الديني المعاصر، فالدين لا بد وأن يكون صدى لما تصطرع به البيئة من أحاسيس وتأملات، لا بد وأن يكون مرآة تنعكس فيها العادات المختلفة والتقاليد المتباينة لبيئة من البيئات، وهو لا بد وأن يعبر بصورة صادقة عما يسود البيئة من تعابير وقيم، وقد يتناولها بالنقد والتوجيه والتطوير. بل نجد أكثر من هذا أن الدين كثيرا ما يتشكل نتيجة حتمية لعدة مؤثرات في بيئة ما، وإذا كان الدين من الأديان الوضعية فإنه يكون مجالا خصبا للبيئة، يؤثر فيها ويتأثر بها أكثر من تأثر الدين السماوي بالبيئة؛ لأن الدين السماوي يستمد سلطانه من مصدر لا يتغير جوهره ولا تتبدل أصوله[1]. ومن ذلك ما ذهب إليه المستشرق الفرنسي (Ernest Renan) من أن عقيدة التوحيد تلائم عقلية الشعوب السامية ومنهم العرب واليهود التي تميل إلى البساطة والوحدة، وترفض التعدد والتركيب؛ وذلك نتيجة للصحراء التي عاشوا فيها[2]، وبنحو ذلك قال

(١) الاجتماع الديني (ص: ٢٤١) وما بعدها.

(٢) تاريخ اللغات السامية (ص: ٤/ النسخة الفرنسية) نقلا عن كتاب (فلسفة المشروع الحضاري بين الإحياء الإسلامي والتحديث الغربي) (١/ ١٩٨).

المستشرق الفرنسي (Leon Gautier) الذي اعتبر العقلية العربية عقلية صحراوية متأثرة بظروفها[١]. وليس بعيدا عن هذا زعم الفيلسوف الألماني (Hegel) أن عقيدة التوحيد ومبدأ تجريد الخالق وتنزيهه عند المسلمين تأثرت بالبيئة الصحراوية؛ ذلك أن الدين المحمدي نشأ بين العرب، وهؤلاء تنطبع روحهم بالبساطة، ويسكنهم غياب النسق والنمط؛ إذ في صحاريهم لا شيء يستطيع اتخاذ شكل بالمعنى النسقي للمفهوم[٢]. ولم يزل المفكرون في الغرب يتناولون دين الإسلام بمنظور علم الاجتماع ونظريات مؤسسية الذين غلب عليهم الإلحاد واللادينية، فهو عندهم ظاهرة نشأت نتيجة تحولات فكرية واجتماعية وسياسية أفرزتها البيئة العربية في القرن السابع الميلادي، فتكونت العقائد والشرائع الإسلامية من وحي الأفكار والأنظمة والتقاليد السائدة قبل الإسلام، وتطورت عنها بصيغ مختلفة، ومن هذه الدراسات دراسة (Joseph Chelhod) بعنوان: (مدخل إلى علم اجتماع الإسلام) التي اعتبرت الإسلام توليفة ناجحة متطابقة مع الثقافة والذهنية العربية، وهو الختام الروحي لحركة توسع شبه دوري تدفع مجتمعا بدويا خارج محيطه الطبيعي أو المألوف، وبفضلها يستوطن هذا المجتمع الأرض، ويؤسس مدينة، ويغدو أمة، وينشئ إمبراطورية أحيانا. إن عمل مؤسس الإسلام على الرغم من تعارضه مع البداوة

---

(١) في كتابه (المدخل إلى دراسة الفلسفة الإسلامية) نقلا عن (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام) (ص: ٥١).

(٢) هذا النص من كتابه (محاضرات في فلسفة التاريخ)، لكن الترجمة منقولة من كتاب (في الإسلام الثقافي) (ص: ٢٩١).

والمؤسسات القومية حمل بعمق طابع الصحراء التي تلقى فيها تربيته الأولى، وطابع المدينة التي أكملت تكوينه، فالمقدس كما يصوره القرآن هو تأليف عناصر تنتمي إلى مختلف الأطوار التي مرت فيها الجزيرة العربية الغربية قبل الإسلام[١]. ويؤكد الباحث (Planhol) على أهمية المجال الاجتماعي والجغرافي في ظهور الدعوة المحمدية ونجاح الفتوحات الإسلامية[٢]، مشيرا في الوقت نفسه إلى دراسات أخرى مماثلة في قراءتها لدين الإسلام قراءة مادية من وجهة نظر اجتماعية، والتي تجرده بطبيعة الحال من أصله ومصدره الإلهي[٣]. **ثانيا: ذم المذاهب والأفكار الدينية وانتقاصها**: وذلك من خلال الاستناد إلى البيئة التي نشأ فيها الدين والأقوام التي اعتنقته؛ من أجل ذم التعاليم والأفكار الأساسية لهذه الديانة والحضارة التي نشأت عنها، ومن ذلك زعمهم أن التعصب الإسلامي ضد الأديان الأخرى وعدم اعترافه بها وجد أرضية مهيأة في بلاد العرب؛ لأن عددا كبيرا من أولئك الذين اعتنقوا الإسلام هم أشباه متوحشين غير متحضرين، وهم في أغلب الأحيان من المتوحشين المحبين للحرب، والذين لم تتدرب عقولهم على تلقي الفكرة التي مفادها أن الخلاف الصادق في الرأي لا يعد سببا من أسباب العداء كما يقول (Cromer)

---

(١) مدخل إلى علم اجتماع الإسلام (ص: ١٧٧) وما بعدها.

(٢) تاريخ أرض الإسلام (ص: ٣٧).

(٣) تاريخ أرض الإسلام (ص: ٤٣) وما بعدها.

المندوب السامي البريطاني لمصر. ومن ذلك زعمهم أن من عوامل انحطاط العرب وتأخر مجتمعات المسلمين في العصور الحديثة: قوانين الشريعة الإسلامية التي جاءت مناسبة للتطبيق على مجتمع شبه جزيرة العرب البدائي في القرن السابع كما يقول (Cromer) أيضا[١]. فالشريعة كانت تلائم احتياجات العرب زمن النبي ﷺ، فلما أصبح تعديل هذه النظم ضربة لازب بسبب مبتكرات حضارة العرب كان نير التقاليد الشريعة من الثقل بحيث لا يمكن إزاحته، أو تعديل أحكامه الأساسية بسبب مصدره الإلهي؛ إذ إن القرآن دستور ديني ومدني وسياسي في آن واحد[٢]. وهذا كلام (Gustave Le Bon) المشهور بإنصافه للعرب. ومن ذلك زعمهم أن الإسلام ملائم للشعوب البربرية والأمم البدائية، يقول كرومر: «ليس هناك من شك في أن المجتمع البدائي يفيد إفادة كبيرة في اعتناق الإسلام»[٣]، وكما يزعم أرنست رينان بأن الإسلام يعد تقدما للسود الذين دخلوا فيه[٤].

---

(١) مصر الحديثة (٢/ ١٧٢) وما بعدها.

(٢) حضارة العرب (ص: ٦٠٨).

(٣) مصر الحديثة (٢/ ١٧١).

(٤) تاريخ شعب بني إسرائيل (١/ ١٠١) نقلا عن مصر الحديثة (٢/ ١٧١)، وينقل كرومر أيضًا عن السير جون سيلي قوله: (حيثما ترتفع قبيلة بربرية بنفسها عن مستوى البربرية والتخلف، وتنتهج سبيل التنمية؛ فهي تفعل ذلك عادة من خلال الدخول في الإسلام). وفي الفصل الخامس من كتاب (دراسات غرب إفريقيا) تورد (Mary Kingsley) بعض الملاحظات عن مواءمة الإسلام لظروف المجتمع الإفريقي الحالية. مصر الحديثة (٢/ ١٧٢).

ويوضح المستشرق الألماني (Carl Becker) السبب في إقبال الأفارقة على الإسلام فيقول: «حضارة الإسلام متفوقة على حضارة السود، كما أن حضارتنا متفوقة على الأولى، وجريرة هذا الواقع ليست على الإسلام، بل إنه نتيجة تدني الأجناس التي صنعته؛ ولهذا كانت حضارة الإسلام أكثر تطابقا مع ذهنية الزنجي من حضارتنا»[١]. كما ادعى بعض الفلاسفة واللاهوتيين أن الإسلام يتناغم مع بربرية الشعوب التركية التي أقبلت عليه، وأن الإسلام متجانس مع البربرية كما تتجانس المسيحية مع الإنسان المتحضر، منهم: الكاردينال (John Newman)، والفيلسوف الفرنسي الشهير (Montesquieu) والذي وصف الأتراك بأنهم أبشع الخلق، وأنهم تحمسوا لاعتناق الإسلام لأنه يوافق غريزتهم، وأعطاهم مبررا لنشر الدمار في أرض النصارى[٢]. ويشير (Planhol) إلى القبائل البربرية من سكان الجبال المغربية والتي حافظت على بربرية لغتها رغم تقبلها للإسلام؛ نظرا لإطارها الديني البدائي، وتحولها غير المكتمل للمسيحية[٣]. ومن ذلك أيضا الزعم بأن العقيدة الوهابية ملائمة للبدو ونمط تفكيرهم وأسلوب معيشهم ومستوى ثقافتهم، وأنها لا تلائم الشعوب المتحضرة، ولا تستجيب لحاجاتهم. ومن ذلك زعم ابن خلدون

---

(١) العرب والإسلام في مرايا الاستشراق (ص: ٦٨).

(٢) الاستشراق.. الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ الإسلامي (ص: ٧١) وما بعدها. وتأملات في تاريخ الرومان.. أسباب النهوض والانحطاط (ص: ٢٢٣).

(٣) تاريخ أرض الإسلام (ص: ٦١).

أن من عوامل انتشار المذهب المالكي في بلاد المغرب والأندلس غلبة البداوة على أهلها حيث يقول: «فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة؛ ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضا عندهم، ولم يأخذه تفسخ الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب. ولما صار مذهب الإمام مالك علما مخصوصا عند أهل مذهبه ولم يكن لهم سبيل إلى الاجتهاد والقياس، فاحتاجوا إلى تنظير المسائل في الإلحاق وتفريقها عند الاشتباه بعد الاستناد إلى الأصول المقررة من مذاهب إمامهم، وصار ذلك كله يحتاج إلى ملكة راسخة يقتدر بها على ذلك النوع من التنظير أو التفرقة واتباع مذهب إمامهم فيهما ما استطاعوا» [1]. وهكذا صارت البيئة الاجتماعية ومستوى التمدن عاملا لتقييم المذاهب والأديان والحط من شأنها بقصد أو غير قصد، دون أن يكون ذلك التقييم مستندا لأسس علمية، بل يرجع في الغالب إلى فرضية اختزالية يمكن دحضها بالأدلة الموضوعية، والتي تقرأ الظاهرة في سياقها الطبيعي، مع استحضار كل الظروف والعوامل المؤثرة، ومدى تأثير كل منهما في هذه الظاهرة. **ثالثا: مدخل للشطح والهذيان**: من جملة المآلات السيئة لاستغلال البيئة المكانية لنقد المذاهب والأديان أنها تفتح بابا للهذيان عبر تركيب الاستنتاجات الباطلة على الأوهام والخيالات الناشئة في عقول أصحابها. ومن ذلك الربط

(١) مقدمة ابن خلدون (٣/ ٩٥٤).

بين المذهب الحنبلي والبداوة من خلال الاعتماد على مركب من الافتراضات الخاطئة واختلاق الأوهام التاريخية، بل دون الاستناد لشيء من الأدلة والشواهد الضعيفة. والرد على هذه الادعاءات يتطلب جهدا مضاعفا لتفنيد المقدمات والافتراضات الخاطئة والتي ليس لها أي صلة منطقية بالنتائج النهائية، وسنذكر ثلاثة نماذج للهذيان الفكري المرتبط بقضية نقد المذاهب اعتمادا على بيئتها: النموذج الأول: الحركة السنوسية الحنبلية: يرى محللون في ظهور الحركات الإسلامية استعادة لنفوذ توجهات إسلامية تاريخية معينة، وهي تحديدا الاتجاه الحنبلي الذي جسدته أفكار ابن تيمية، واستعادته الحركة الوهابية في القرن التاسع عشر، ويتميز هذا الفكر حسب هذا التحليل بأنه بدوي تبسيطي، وهذا بدوره يفسر كون الدول الأساسية التي دعمت الصحوة الإسلامية في السبعينات كانت ليبيا والسعودية، وهي الدول نفسها التي كانت مسرحا لثورات حنبلية الوهابية والسنوسية، وقد كانت هذه الدول مسرحا لهذه الانتفاضات تحديدا؛ لأنها مناطق صحراوية هامشية، ظلت على حياتها البدوية؛ مما أعطاها قابلية لهيمنة الفكر الحنبلي[1]. السعي لإيجاد أي صلة بين الانبعاث الإسلامي وأحد المذاهب الفقهية عبث لا يقترب منه العقلاء، فهذا الانبعاث ظاهرة عالمية عابرة للفوارق المذهبية، فلا يمكن إضفاء لون مذهبي معين على الاتجاهات الإسلامية. ومن جهة أخرى لم تكن الحركة السنوسية حنبلية في اتجاهها الفقهي، فقد نشأت في بيئة

(١) الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي (ص: ٣٣).

مالكية المذهب، ولا يعرف للمذهب الحنبلي منذ ظهوره حتى يومنا هذا أي وجود فعلي في الشمال الإفريقي. ومن جهة ثالثة ليس هناك ارتباط مباشر بين الحركة السنوسية والدعوة الإسلامية المعاصرة في ليبيا، فلم تكن الثانية امتدادا للأولى، فبينهما تباينات كثيرة. أما الدعم المزعوم للصحوة من قبل النظام الليبي فهو في حال ثبوته لا يرتقي لمستوى الدعم بقدر ما هو غض الطرف عن النشاط الإسلامي لأسباب سياسية محضة، وهو منهج اتبعه عدد من الأنظمة آنذاك، منها نظام أنور السادات في مصر. والحال يختلف في السعودية، فالدعم الرسمي للاتجاه السلفي الحنبلي نابع من التوجه الإسلامي والتبني التاريخي لهذه الاتجاهات من قبل الأسرة الحاكمة، ولا تصح المقارنة بين النظام السعودي وأي نظام سياسي آخر في دعم وتبني القضايا الإسلامية، لاختلاف الدوافع والأهداف والمقاصد. النموذج الثاني: أحلام المهدوية في البلاد النجدية: يدعي أحدهم أن منطقة نجد لم تتميز فقط بأنها المعقل الأساسي للبداوة، بل هي المنبت الأول والأساسي لحياة البداوة، هي خزان بشري لا ينفك يقذف بين الحين والآخر بموجات بدوية جائعة تارة وغازية تارة أخرى منذ فجر التاريخ وحتى مطلع القرن العشرين، هذه العلاقة الجدلية بين الإنسان ووعائه الصحراوي جعلت من منطقة نجد النموذج المثالي لمجتمع البداوة المهدد للحضارات القديمة من جهة، والنموذج الذي يغري أصحاب الدعوات السياسية والدينية الهادفة للغزو أو للسيطرة والتحكم في منطقة الجزيرة العربية من جهة ثانية، ناهيك عن عمق فكرة المهدي المتغلغلة

في صفوف سكان هذه المنطقة. ثم ذكر ثلاثة أمثلة لبيان مدى رسوخ الفكرة المهدوية في نجد، وهي حركة مسيلمة الكذاب، والمهدوية المنسوبة لمحمد ابن الحنفية، وحركة جهيمان العتيبي، كل ذلك للتعريض بالدعوة الإصلاحية، وأنها امتداد لتلك للدعوات الدينية الشاذة [١]. وبعيدا عن محاولة النص السابق تصوير بلاد نجد وكأنها معقل البداوة في بلاد العرب، فالتدليس الأهم هو في اعتبارها المصدر الرئيس لموجات البداوة المتجهة نحو الشمال، وليس الأمر كذلك، فحركات الهجرة الجماعية لبعض قبائل الجزيرة انطلقت من مختلف أقاليمها: يمنها وحجازها وشرقها، ولم تقتصر على بلاد نجد، بل الهجرات الأكثر شهرة في تاريخ الجزيرة هي هجرة عرب اليمن إلى بلاد الشام والعراق، حتى قيل: إن اليمن مهد العرب والعراق قبرهم[٢]، كما أن هذه الهجرات لم تكن على هيئة الغزو البربري المدمر للحضارات، بل غالبا ما اندمج أهل الجزيرة في البيئات الجديدة، وشاركوا في بناء الحضارة، وتعايشوا مع أهلها. ويكمن التناقض في أنه جعل من هذه الأرض القاحلة هدفا مغريا لأصحاب المشاريع الدينية والسياسية، والتي لا يمكن ظهورها إلا في بيئة حضرية مستقرة، فالصحراء التي تضيق بأهلها لانعدام أسباب العيش لن تكون البيئة المناسبة للمشاريع الطموحة دينيا وسياسيا. أما الأمثلة التي أوردها فأمارة البؤس بادية على كاتبها؛ إذ إنه لم يجد

---

(١) خصائص وصفات المجتمع الوهابي السعودي (ص: ٨).

(٢) تاريخ أرض الإسلام (ص: ٣٠).

ما يشهد لنظريته، فجاء بها وهو موقن بأنها لا تخدم مطلوبه، فحركة مسيلمة الكذاب ليست فكرة مهدوية، وإنما اندرجت في ظاهرة ادعاء النبوة أواخر العهد النبوي، وكما ظهر مسيلمة الكذاب في اليمامة، فقد ظهر الأسود العنسي في صنعاء. أما المهدوية المنسوبة لمحمد ابن الحنفية فهو بريء منها، وإنما نسبتها إليه جماعة من الشيعة الغلاة والمعروفين بالكيسانية، فلم تظهر كحركة سياسية دينية، وإنما كعقيدة دينية لطائفة منحرفة تعتقد أن مهديها المذكور غائب في جبل رضوى في منطقة تهامة من أرض الحجاز. وأما حركة جهيمان، فقد تبلورت وظهرت في الحجاز. النموذج الثالث: المذهب الحنبلي والبداوة: نقرأ في إحدى الكتابات المعاصرة أن بروز الحنبلية في عاصمة الخلافة بغداد ذو أسباب مركبة، فكانت الحنبلية هي أحد أشكال الوعي القومي العربي المضاد للقومية الفارسية التي تجسدت عبر مذاهب إسلامية متعددة، تكرست منذ المعتزلة وحتى الإسماعيلية، وقد عبرت الحنبلية عن الفئات الوسطى التابعة للدولة المركزية من العرب البدو بخاصة، وهذه الفئات كرست الفهم النصوصي العربي التقليدي البسيط للإسلام مقاومة بهذا النفوذ الفارسي، وهذه الفئات مكونة خاصة من المحدثين والفقهاء، وبهذا فإن جذور هؤلاء البدوية كانت معادية للفلسفات المثالية المتطرفة، وقد راحوا يكرسون عبر هذا الفهم ما سمي بالحنبلية، وأساسها الارتكاز على الحديث النبوي وإن كان ضعيفا، وهو أمر سيؤدي أن تقوم هذه الجماعة بالدفاع عن كافة مستويات البنية الاجتماعية العربية البدوية المتخلفة، وتعتبرها هي الإسلام.

كان الانتشار القوي للحنبلية في المشرق العربي في عصر ابن تيمية يعود إلى تدفق الجماعات الرعوية الكثيفة التركية والكردية والعربية، وهذه الأخيرة قادمة بشكل مستمر من الجزيرة العربية، وقد استطاع السلاجقة والأيوبيون التركمان حكم أجزاء كبيرة من المشرق الإسلامي، وهو أمر خلق أساسا لانتشار الحنبلية. وجد ابن تيمية عصرا ملائما لجعل مدرسة أهل الحديث ووجهات نظر الإمام أحمد بن حنبل ذات أساس فكري، فقام بنقد مختلف الفلسفات السابقة، وكشف تهافت جوانب غيبية منها، وإن لم يكن يستطع الرد بعمق عليها. كان العصر مسعفا للمدرسة النصوصية؛ حيث تدهورت المدن والصناعات والعلوم في هذا العصر، وغدا المشرق بدويا، فركز ابن تيمية على الاستفادة من هذا الأساس الاجتماعي في نشر دعوته التي تحولت إلى تيار مؤثر في الأحداث السياسية العامة، خاصة حين وجهها صوب الجهاد ضد المغول[1]. وبعيدا عن التصورات والأحكام التي أطلقها صاحب النص عن الحنابلة، إلا أن تعظيم النصوص الشرعية وما أسماه بالفهم النصوصي موجود قبل ولادة الإمام أحمد وتكون المذهب الحنبلي، فهو منهج مالك والشافعي قبل أن يكون مذهبا لأحمد بن حنبل. ولا يعرف للحنابلة وجود في بلاد المشرق الإسلامي، أي: بلاد إيران وما وراء النهر، إلا إن كان الكاتب يقصد بالمشرق ما يعرف في الوقت الحالي بالشرق الأدنى، مع أن استخدام المصطلح المعاصر يعد أمرا مضللا لوصف جغرافيا

(١) الاتجاهات المثالية في الفلسفة العربية الإسلامية (ص: ٤٥٦).

المذهب قبل قرون. ولم يرتبط انتشار المذهب الحنبلي بحكم السلاجقة والأيوبيين، ولم يعتمد في ذلك على العامل السياسي كبقية المذاهب، بل على العكس من ذلك، فالسلاجقة والأيوبيون نصروا الاتجاهات المخالفة للحنابلة فقهيا وعقديا، ففي ظل هاتين الدولتين انتعشت الأشعرية الممتزجة بالفقه الشافعي، واتسع نفوذها. والمذهب الحنبلي أقل المذاهب أتباعا قديما وحديثا، وانحصر وجوده في بعض حواضر العراق والشام كبغداد والقدس ودمشق، فإضفاء صبغة البداوة الحنبلية على بلاد المشرق محض هراء لا أساس له من الصحة. وقد بقي الحال على ما هو عليه في زمن ابن تيمية؛ حيث ظل الحنابلة يشكلون أقلية مذهبية في العالم الإسلامي، ولم يجد ابن تيمية أي أساس اجتماعي يستند عليه، بل حوربت دعوته واضطهد أتباعه ومات مظلوما في السجن، ولم يتحرك ابن تيمية في جهاده ضد المغول بمعزل عن الدولة، ولم يستند في ذلك إلى القاعدة الاجتماعية المؤيدة له، وإنما قام بواجبه الديني، وشارك في تلك الأحداث العصيبة بدافع من الغيرة الإيمانية والمسؤولية الشرعية. بقيت الإشارة إلى أن أكثر المعلومات الواردة في النص ليس لها أي مستند تاريخي؛ كالزعم بأن حنابلة بغداد كانوا من العرب البدو، وربط انتشار الحنابلة في المشرق بتدفق الجماعات الرعوية والبدوية، وتدهور العلوم والصناعات والمدن في عصر ابن تيمية، والربط بين حكم السلاجقة وانتشار المذهب الحنبلي، فكل ذلك من بنات أفكار الكاتب ونتاج مخيلته.

الشبهة: التقليل من أهمية الأفكار الإصلاحية لدعوة الإمام ووصمها بالضحالة.

تشكَّلت عند بعض المعاصرين نظرة دونيةٌ لمبادئ الدعوة النجدية، فاعتبروها في غاية البساطة والبعد عن العقلانية، فهي ملائمة لتفكير البدوِ وتصوُّراتهم الدينية الساذجة المحدودة، فالبيئة النجديَّة كانت ملائمة للإسلام السلفي البسيط، فظواهر النصوص تكفي للإجابة على علامات استفهام إنسانها البسيط، كما تكفي لتصحيح معتقداته وتصوراتِه وإعادة عباداته إلى إطار الإسلام الصحيح والبسيط، دونما الحاجة إلى العقلانية الكلامية أو الفلسفية وما أثمرت من قياس ورأي وتأويل[1]. لقد ظلَّت البيئة النجديَّة بمعزل عن التأثيرات الحضرية والحضارية إلى حدٍّ كبير، والتي استمرَّت كامتداد لبساطة الحياة العربية البدوية القديمة، فلم تهضم أو تعرف العلوم والفنون التي أثمرتها احتكاكات العرب الأوائل بالأمم التي فتحوا بلادَها، وصراعات الإسلام السلفي والبسيط مع الأبنية الفكرية والديانات التي تحدته وتحدَّاها بعد إنجاز الفتوحات[2]. وهكذا فقد كان ظهور الدعوة الإصلاحية في بيئة عربية لم تعرف الفكر المركَّب لخلِّوها من الحضارة والأنماط الفكرية المركبة، فكانت صورة إسلامها هي صورة الإسلام

(١) الوسيط في المذاهب (ص: ١١٣)، الطريق إلى اليقظة الإسلامية (ص: ١٦١)، التحدي الحضاري (ص: ٣٦).

(٢) تيارات الفكر الإسلامي (ص: ٢٥٣).

العربي الأول في عصر صدر الإسلام[١]. وهكذا فقد ظهرت الوهابية في البادية ناشئةً من عقول غير متحضِّرة، بعيدة عن العقلانية والمدنية؛ ولذا جاءت ساذَجة بسيطة في مضمونها، تجيب عن تساؤلات البدو، وتستجيب لحاجاتهم المحدودة.

الجواب: أولًا: لم تقدِّم الدَّعوة النجدية أفكارًا أو نظريات جديدة حتى يمكن تقييمها سلبًا أو إيجابًا في ضوء البيئة الاجتماعية والمستوى العلمي والحضاري السائد فيها، بل اقتفَت أثر الأنبياء والرسل في الدعوة إلى التوحيد ومحاربة الشرك، فكلُّ ذمٍّ أو نقدٍ أو تقييم سلبي لأفكارها ومبادئها فإنه متوجِّه بالضرورة لدعوات المرسلين؛ إذ إنَّ الدعوة النجدية لم تزد على ما جاءوا به. والتصريح بهذه النتيجة قد يُحرج المنتسبين للإسلام، أما غيرهم فلا يجد صعوبةً في الجرأة على مثل هذا الرأي، يقول الباحث في علم الاجتماع الديني (Joseph Chelhod): «إنَّ القرآنَ لا يدَّعي أبدًا أنه يحمل دينًا جديدًا، إنما يدعو فقط إلى الحنيفية الإبراهيمية، العودة إلى الصفاء الديني القديم الذي لطَّخته الوثنية. إنَّ موضوعة التطهير هذه المستعادة في الوهابية جعلت كيونين (Kuenen) يقول: إن دينًا يمكن ترميمُه بالعودة إلى معرفة صحيحةٍ لأصوله السليمة يمكنهُ تلبيةُ حاجات سكان الصحراء التي شهدت ولادته، إنه دين عاجز عن تلبية حاجات مختلفة أكثر ارتفاعا»[٢].

---

(١) الطريق إلى اليقظة (ص: ١٦٤).

(٢) مدخل إلى علم اجتماع الإسلام (ص: ١٥٠).

فما قامت به الدعوة هو تجريد للدين مما علق به وأضيف إليه عبر الأزمنة، سواء على المستوى العلمي الاعتقادي أو على المستوى العملي السلوكي، أي: أنها حاولت استعادة الإسلام الأول قبل أن تغزوه عقائد المتكلِّمين وهرطقات المتصوِّفة. ثانيًا: جوهر الدعوة النجدية وقضيتُها الأولى الدعوة إلى التوحيد والتحذير من الشرك، وهذا هو أعظم الحقائق وأهمُّ المطالب في الحياة الإنسانية، وهو الغاية النهائية من الوجود البشري. والقرآن الكريم يؤكِّد أن الوجود كله خاضع لله مستسلم له بالقنوت والطاعة والعبادة، إلا فئة من البشر شذَّت عن هذا السبيل، واستحسَنت الشركَ والكفر. فالدعوة للتوحيد والتحذير من نقيضه أعظمُ المهمَّات التي تحفظ الاتِّزان للوجود وإصلاح الخلل الطارئ عليه المفسِد لبقائه على الحال الطبيعي الذي خلق عليه. ولأجل هذا المقصد العظيم بُعثت الرُسل وأُنزلت الكتب بالشرائع والوصايا الإلهية؛ لهداية البشر وردهم إلى جادة الصواب؛ لينالوا بذلك السعادة في الدنيا والنجاة في الآخرة، فصلاح المعاش والمعاد مرتبط بصلاح المعتقد وسلامته من الشرك. وقضيةٌ بهذا القدر من الأهمية لا يمكن أن يتقدَّمها شيء من الأفكار والفلسفات البشرية، بل لا وجه للمقارنة بين منتجات العقل الإنساني مهما قاربت الصواب وحققت النفع، وبين حقائق الوحي الإلهي، وأعظمها: وحدانية الله وحقُّه على عباده بالعبادة والطاعة. وإنما يحصل التقليل من أهمية مبادئ الدعوة النجدية من الاستهانة بهذا الأصل العظيم ومكانته في حياة البشرية، في مقابل

الانبهار والتعظيم لعلوم اليونان والفرس والهند وما وصل إلينا من حكمتهم وفلسفتهم، وقد نبه ابن تيمية إلى أنَّ هذا الانبهار ناشئ من قلة المعرفة بعلوم الوحي وضعف العمل بها، ثم الادعاء بوجود حاجة إلى حكمة فارس والروم والهند واليونان وغيرهم من الأمم[1]. ثالثًا: وضع المدنية إلى جانب العقلانية الكلامية الفلسفية في مقابل إلصاق البداوة بالسلفية يوحي بأنَّ التمدُّن هو ثمرة التفلسف والخوض في العقليات، أو أنها من مظاهر التمدن، وهذا من الوهم، فلم يكن لهذه العلوم أثر ظاهر أو خفي في صناعة التمدن الإسلامي، وكل الذين كتبوا عن مدنية الإسلام وحضارته لا يشيرون من قريب أو بعيد لأثر إيجابي لعلم الكلام أو الفلسفة في الإنجازات العلمية التي حققها المسلمون في مجالات الطب والكيمياء والعلوم الطبيعية. لقد كان الجهد الأكبر للفلاسفة والمتكلمين موجهًا للخوض في مباحث الإلهيات والغيبيات، ولم يكن اهتمامًا بالقضايا النافعة للبشرية، ولم يُنتج الخوض في هذه المباحث إلا الشقاق والخلاف بين الطوائف الإسلامية، ودفع الأمة بعيدًا عن إسلامها الأول بصورته النقية. رابعًا: ظهر الإسلام في بيئة بدائية خالية من معالم الحضارة، بعيدة كلَّ البعد عن التأثر بثقافات المجاورة، فلم يهضم معارف الأمم الأخرى وعلومها، ولم يتفاعل مع الأفكار والفلسفات القريبة منه، بل اقتحم تلك البيئات الحضارية بعقائده وشرائعه وثقافته ولغته العربية، وتمكَّن من

(١) الرسالة الصفدية (ص: ١٦٧).

الهيمنة والتفوُّق عليها. خامسًا: الموقف السلفي من تعظيم النصوص لا يدل على البساطة الملائمة لتفكير عرب البادية، بل هو ناشئ من تعظيم الوحي الإلهي ومجانبة الأهواء في فهم الشريعة واستنباط أحكامها، ومعلوم أن الإمام أحمد من أشدِّ المتمسكين بالآثار والنصوص النبوية، وهو الذي تلقى العلم في بغداد مركز الحضارة والمدنية الإسلامية آنذاك، فلا ترابط بين الفكرة السلفية والبيئة الاجتماعية التي نشأت فيها. سادسًا: القول بأن الفكر السلفيَّ كان ملائمًا للعقلية البدوية مجرد ادعاء يمكن دفعه بأن الالتزام الديني للبدو كان في أقل مستوياته وقت ظهور الدعوة، حتى شاع في بعض الأوساط البدوية إنكار عقيدة البعث والنشور وترك الفرائض الدينية وإهمالها والاستهزاء بمن يؤديها[1]. فليس من السهل على هؤلاء الانتقالُ لأقصى درجات الالتزام المتمثل بالسلفية والذي ينعكس أثره في طبيعة حياته السابقة القائمة على التفلت من كل أنواع القيود الدينية والقانونية الغائبة أصلا من تلك البلاد، بعبارة أخرى: لم يكن من السهل على البدو الانتقال من أقصى درجات الانفلات والتحلل الديني إلى أقصى درجات الانضباط والالتزام. ولعل هذه الملاحظة أشار إليها تقرير صادر عن دائرة الأركان العامة

(١) أشار إلى ذلك عدد من المؤرخين والرحالة وعلماء الأنثربولوجيا، انظر: تراجيديا كربلاء (ص: ٢١٨)، ورحلة المستشرق الفرنسي Volney (ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام)، كما أشار الشيخ محمد بن عبد الوهاب في عدد من رسائله إلى تردي الحالة الدينية في البوادي.

لوزارة الحرب البريطانية عام ١٩٠٧م أن آل رشيد حُكام جبل شمر أخذوا بالعقيدة الوهابية؛ ليس لملاءَمتها لهم سواء من جهة منهجها الديني والتحرر من الشعائر الشديدة المشربة بالخرافات، ولكنهم قبلوها لعدائها للنظام المكي أو التركي أكثر منه لعقيدتها السلفية التي هي ليست طبيعية للعرق البدوي الخالص[1].

(١) الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (١/ ١٢٦).

الشبهة: البداوة ومبدأ الوساطة الشركية.

من الذين تناولوا الوهابية كدعوة بدوية عالم الاجتماع العراقي علي الوردي، حيث ذكر بأن مبدأ الوساطة والشفاعة الشركية والذي جاءت الدعوة بإبطاله ومحاربته انتشر في أوساط البدو بسهولة؛ لأنهم لا يهتمون بهذه العقيدة، ذلك أنهم لم يعتادوا في حياتهم الاجتماعية مبدأ التوسط والتشفع، ولم يكن لديهم حكام مستبدون كما هو الحال عند الحضر؛ ولذلك كان من السهل عليهم تقبل هذه العقيدة الجديدة، ويرى الوردي أن هذا السبب هو الذي جعل الدعوة الوهابية يسهل انتشارها بين البدو، بينما هي من الصعب انتشارها بين الحضر، إن الفرد الحضري الذي اعتاد على الشفاعة في علاقاته مع حكامه يصعب عليه أن يستغني عنها في علاقاته مع ربه. هذا التحليل قائم على قناعة الوردي بأن أكثر العقائد والطقوس الموجودة لدى العامة هي صدى لعاداتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، ثم يأتي رجال الدين بعدئذ فيؤيدون العامة فيما يعتقدون وما يفعلون[1].

الجواب: مناقشة هذا الكلام من وجوه: أولًا: أن العقائد الدينية شأن منفصل عن الواقع الاجتماعي، وليس انعكاسًا أو ترجمة له، والتعامل مع العقيدة كصدى لأعراف المجتمعات وعادات الشعوب هو نظرية مادية إلحادية تهوِّن من شأن الدين والمعتقد،

(١) دراسة عن الوهابية (ص: ١٦).

وترى أنه منتَج بشري وظاهرة اجتماعية تتأثَّر بعوامل الزمان والمكان. وحتى بافتراض وجود نوع من التأثير في بعض الأفكار الدينية؛ فإن ذلك يكون بشكل جزئي ومحدود في بعض الجوانب، ولا يستقل بإيجاد عقائد كاملة وصياغتها. ثانيًا: ظهر الشرك والاستشفاع بالوسطاء في العرب الذين لم يعرفوا حكم الملوك ولم يخضعوا لتسلط الحكام المستبدين، وقد أرسل الله تعالى إليهم رسوله محمدًا ﷺ، فأعرضوا عنه وحاربوه وقاتلوا؛ تمسكًا بدينهم ومعتقدهم الشركي، ولم يكن من السهل عليهم نبذ قناعاتهم، ولو كان الأمر كما يزعم علي الوردي كان من السهلِ عليهم التخلِّي عن مبدأ الوسطاء والشفعاء. ثالثًا: بخلاف زعم علي الوردي فإنه يمكننا القول بأن غيابَ الأمن وعدمَ وجود دولة وسلطة سياسية مُهابة الجانب وهيمنةَ منطق الغزو والنهب والظلم على طبيعة الحياة البدوية، كل ذلك يستدعي اللجوءَ لمبدأ الوساطة على نحو أشدَّ مما يجري في المدن التي يحكمها الولاة، فهناك سلطة مركزيَّة واحدة يتزلَّف الناس إليها، أما في البادية فيتعدَّد الرؤَساء والزعماء وشيوخ القبائل، وتصبِح الواسطة مسلَكًا طبيعيًّا يَلجَأ الناس إليه لقضاء حوائجهم وإصلاح شؤونهم في ظل غياب النظام والقانون. رابعًا: كلام الوردي يوحي بأن محمد بن عبد الوهاب وجد الطريق مذلَّلة أمامه، وأن الناس رحبوا بدعوته وقبولها بلا تردد، والحقيقة بخلاف ذلك، فلم تحقق الدعوة إنجازها الكبير في نشر مبادئها وإقامة دولتها إلا بعد معارك فكرية وسياسية ومواجهات مسلحة طويلة مع القوى المحلية، وبمجرد النظر

في تاريخ الدعوة وصراعها السياسي والمسلح وسجالها الفكري مع الخصوم تبطل مزاعم الوردي بخصوص تقبُّل البدو لأفكار الدعوة وإعراض الحضر عنها.

الشبهة: التوحيد بين عقلانية المعتزلة وبداوة النجديين.

يرى البعض أن محمد بن عبد الوهاب أراد أن يجدِّد الإسلام، والتوحيدُ هو جوهر عقائده ومحورها، فركَّز الجهد الفكريَّ كلَّه على تنقية عقيدة التوحيد الإسلامية مما شابها وطرأ عليها بعد عصر الإسلام العربي، أو إسلام العرب الأوائل قبل عصر الفتوحات، صحيح أن عقيدة التوحيد هذه قد بلغت قمة التنزيه في التجريد المعتزلي الذي بلغ حد نفي زيادة الصفات عن الذات، والقول بخلق القرآن وحدوثه حتى لا تكون هناك شبهة لتعدد القدماء تشوب وحدانية القديم سبحانه، لكن فكر المعتزلة الفلسفي كان وليد مجتمعات متحضِّرة واستجابة إيجابية لتحديات فكرية فلسفية تميَّزت بها بيئات ذات أنماط فكرية معقدة ومركبة، ومن هنا كان هذا التنزيه المعتزلي غريبًا ومرفوضًا عند ابن عبد الوهاب، الذي رفض حتى الاستدلال بالقياس، حتى ولو كان قياسا صحيحا، ووقف عند ظواهر النصوص القرآنية والنبوية، ورفض أن يلجأ في فهمها إلى التأويل، واستقر الرأي في الوهابية على أن الرأي لا وزن له بجانب النص[1].

الجواب: أولًا: لم يكن توحيد المعتزلة القائم على نفي صفات الخالق هو التوحيد الذي جاءت به الرسل ووقعت فيه الخصومة بينهم وبين أقوامهم، والقرآن والعقل

---

(١) تيارات الفكر الإسلامي (ص: ٢٥٤) وما بعدها.

والتاريخ يؤكد ذلك، فلم تُبعث الرسل لنفي صفات خالقها ودعوة الناس لهذا المعتقد، ولم يكن شرك المشركين هو إثبات علو الله وكلامه ورحمته وسائر صفات الكمال. لكن المعتزلة عمدوا إلى ركن عظيم من أركان التوحيد فهدموه، وزعموا أنهم حقَّقوا التوحيد، ثم اكتشفوا أن أكثر الأمة في ضلال مبين؛ لأنهم بفطرتهم وإيمانهم يثبتون الصفات، فأرادوا حمل الناس على معتقدهم بالإكراه، واستعانوا بالدولة، وحصلت المحنة المشهورة في القرن الثالث الهجري. فمنظور المعتزلة للتوحيد خاص بهم، لا يشاركهم به أحد من عقلاء الأمة ولا من غيرهم ممن يعرف معنى وحدانية الله. ثانيًا: لم يذهب المعتزلة لما ذهبوا إليه نتيجة ظهورهم في بيئة حضرية متمدنة، بل هو انحراف فكري وفساد في التصور له مقدماته وأسبابه، شأنه شأن سائر الانحرافات التي ظهرت في الأديان قديمًا وحديثًا. والنص السابق يُعلي من شأن مذهب المعتزلة باعتباره وليد مجتمعات متحضرة واستجابة إيجابية لتحديات فكرية فلسفية تميزت بها بيئات ذات أنماط فكرية معقدة ومركبة، وهو كلام إنشائي ورأي لا ينصره الدليل، فغاية ما في الأمر فساد في التصورات وضعف الاعتماد على الوحي كمصدر شرعي وحيد للحصول على المعرفة الصحيحة عن ذات الله وصفاته المجيدة. وليست كل الآراء والفلسفات البشرية التي ظهرت في البيئات المتمدنة جديرة بالاهتمام والاحترام، فكثير من أساطير الإغريق والهنود والفرس والبابليين نشأت في ظل حضارات ومدنيات ذات شأن في

زمانها، لكنها في نهاية المطاف مجرد أساطير يضحك منها العقلاء. ثالثًا: واجه مذهبُ المعتزلة مقاومةً شديدة من جمهور الأمة، وتصدى لهم المحدثون والفقهاء، ودار السجال الفكري بين الجانبين في الحواضر المعروفة كالبصرة وبغداد، فمذهب المعتزلة ومذهب السلف المضاد له نشأ وتبلورا في الحاضرة، فلا عبرة بالتفريق بين المنهجين من جهة البيئة الاجتماعية ودرجة تمدنها، والدعوة النجدية بدورها انتصرت لمذهب السلف والمحدثين وجمهور الفقهاء في القرون الثلاثة الأولى. رابعًا: يخلط النص السابق بين علمي العقيدة والفقه، فيجعل مذهب السلف في الإيمان بظواهر النصوص هو رفضًا للقياس الصحيح، وأن الرأي لا وزن له بجانب النص. والسلف ومحمد بن عبد الوهاب لا يرفضون القياس الصحيح، بل يأخذون به في استنباط الأحكام الفقهية، وقولهم: «لا اجتهاد في مورد النص». قاعدة فقهية متفق عليها، وكل ذلك لا صلة له بمذهب السلف في أبواب الاعتقاد، وخاصة في مبحث الصفات الإلهية، أما عدم القول بتأويل الصفات فمنهج السلف فيه أقرب للعقل، وأبعد عن تحريف الكلم عن مواضعه.

الشبهة: بساطة الأفكار الوهابية.

الجواب: أراد المنتقدون للدعوة أن يتَّخذوا من بساطة بيئتها دليلًا على بساطة أفكارها وعدم صلاحيتها لبيئات أكثر تمدنا وتحضرًا، لكن ما حاولوا توظيفه لإثبات تصورهم صار دليلًا على خلاف مطلوبهم، وبيان ذلك من وجهين: الأول: اختار الله تعالى أمة العرب، واصطفى منها آخر رسله إلى خلقه، وأنزل بلسانهم ولغتهم آخر كتبه وأحسنها، نظر الحكماء في سر هذا الاصطفاء، فاتجهوا للبحث في خصائص العرب وطباعهم وأخلاقهم، ونظروا في الطبيعة الجغرافية لموطنهم، وكيف أهَّلتهم هذه الخصائص لحمل الرسالة الإلهية، فكان مما ذكروا: سلامة عقول العرب من الجدل الكلامي الذي عرفه اليونان، وعدم اشتغالهم بالعلوم العقلية المحضة كالطب والحساب، بل كانت بيئتهم بالنسبة للأمم الأخرى بيئة أمية، لم يتطرق إليها شيء من الحضارات المجاورة، ولم تتعقَّد مناهجها الفكرية بشيء من الفلسفات التائهة من حولها[1]. عاش العرب في جزيرتهم التي ترتفع حولها أسوار الجدب في شبه مصح أخلاقي ومعزل ديني حال بين من حولهم إلا القليل وبين التسلل بأنواع الغوايات الحسية والموبقات الفكرية والمجادلات البيزنطية والخرافات الإسرائيلية إلى منازل حياتهم وأنماط عيشهم ومنهج

(١) الأمة العربية في معركة تحقيق الذات (ص: ١٤٧)، فقه السيرة (ص: ٤٨)، جذور الفكر القومي والعلماني (ص: ٨٩) وما بعدها.

فكرهم وكلامهم. إن ظروف الجزيرة العربية أُضعِفت فيها حركة المرور، فصعب على المدنيَّات المجاورة أن تدخلها وتفيض عليها من ثقافتها كما يقول أحمد أمين[١]. هذه الأسباب وغيرها هيأت العرب لتلك المهمة العظيمة، لم تمنعهم بداوة بيئتهم وتواضع ثقافتهم وأميتهم أن يكونوا سادة العالم المتمدِّن، ينشروا فيه دينهم الذي بدوره يفرض على معتنقيه سلطان لغتهم وآدابهم وثقافتهم. هذه حقيقة غير قابلة للجدل، فالأميون العرب هم الذين قادوا بدينهم تلك المدنيات، وأثَّروا عليها بثقافتهم التي تكوَّنت في البيئة العربية المتواضعة. لا تتَّفق هذه النتيجة مع منطق من يرى الإسلام البسيط الذي دعا إليه مصلحو نجد قاصرًا عن دخول المراكز الحضرية والبلاد التي قطعت شوطًا طويلًا في التمدن. تمكَّن الإسلام من إخضاع الأمم الأخرى حينما كان على هيئته الأولى التي تلقاها العرب من أصحاب النبي الكريم محمد ﷺ، ونقلوه للعالم بفهمهم وإدراكهم ولغتهم، فلما اختلط بالأفكار والفلسفات المنتشرة في البيئات المتمدنة تغيرت ملامحه، وظهر الفساد في مسائل الاعتقاد، وتفرق أتباع الملة الواحدة، وتغلبت عليهم الأمم الأخرى. يقول ريتشارد بيرتون: «على أيام الرشيد طرأ تغير هائل على البساطة الأولى للإسلام، إنه التغير الذي تستجيب له جميع المعتقدات والإمبراطوريات والكينونات التاريخية الأخرى. لقد أدى الجوار مع بلاد فارس والتفاعل القوي مع الأمم الإغريقية

(١) لماذا ظهر الإسلام في جزيرة العرب؟ (ص: ١٢٣) وما بعدها.

والرومانية إلى إحداث تحوير واضح المعالم في الإيمان القديم بشكله الخام الأولي: فقد تسربت أنواع الأفكار الميتافيزيقية مترافقة مع تأثيراتها التفتيتية المتوقَّعة، بدرجة أن بعض هذه الأفكار راح يهدد مبدأ التوحيد.. إن الأفلاطونية الجديدة والرهبنة اللتين لم تتركا آثارا جوهرية في العالم المسيحي وجدتا في الإسلام تربة خصبة.. وكانت هذه بعضا من الآثار السلبية التي حملها الزمن إلى المؤمن الحقيقي حيث أدت بعد مرور حوالي ستة أجيال إلى ظهور الانشطارات المتعددة التي فصلت بين الفرق بمسافات أوسع من تلك المسافات الكائنة بين الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت، ولم يتراجع هذا التشرذم.. حتى أوقع السيف التتري أنجع العلاجات عليه»[1].

(١) الاستشراق الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ الإسلامي (ص: ١٢٠) وما بعدها.

الشبهة: الدعوة النجدية اتَّخذت موقفًا سلبيًّا من التمدُّن.

يزعم المنتقدون أنَّ الدعوةَ الوهابية اتَّخذت موقفًا سلبيًّا من التمدُّن؛ وذلك لعدَّة عوامل منها: بداوة البيئة وفقرها الفكريُّ، ورفضها للعقلانية والفلسفة، وتمسُّكها بالسلفية الحنبلية المعظِّمة للنصوص، مع الحذر الشديد من الوافد الغربي[١]. ويرى أصحابُ هذا الاتجاه أنَّ الوهابية كانت محكومةً بأوضاع بيئتها البدويَّة من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّ المنهج النصوصيَّ الذي ورثته عن الحنبلية جعلَها تُسقط من تراثنا الإسلامي والحضاري المنهج العقلي وعلومه وما تأسَّس عليها من تمدن[٢]، وأن الموقف السلفيَّ الذي تبناه النجديون من عقلانية اليونان هو الذي دفعَهم لرفض عقلانية المسلمين، الأمر الذي أدى بهم إلى رفض التمدن عامة كجزء من رفض ذلك التمدن الغربي الذي كان يتسلل إلى عالم الإسلام من تلك الثغرات التي فتحها الغرب في جدار آل عثمان[٣]. ويؤكِّد المنتقِدون على أهمية الفلسفة ويأخُذون على النجديِّين النفرة منها وإهمالها، فلا يصحُّ لدعوة إصلاحيَّةٍ أن تنكر فائدتها أو أن تتجاهلها، ذلك أنهم يرونَ الفلسفة الحديثة أصبحَت عمليَّة

---

(١) السلف والسلفية (ص: ٥٩).

(٢) الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري (ص: ١٨).

(٣) الاستقلال الحضاري (ص: ٤١) وما بعدها، الطريق إلى اليقظة الإسلامية (ص: ١٦٦)، الوسيط في المذاهب (ص: ١١٢) وما بعدها.

ظاهرة النفع في حياتنا بعد أن لم تلك كذلك في القديم[١]. ونتيجة لفقر الفكر الفلسفي عند أعلام الدعوة النجدية فقد أصبح إسهامها على الجبهة الحضارية متمثلًا في رفض التبعية الفكرية للغرب، مع العجز عن الإبداع في بلورة البديل وتطويره[٢].

الجواب: هذه خلاصة ما يردِّده المنتقِدون للدعوة النجدية في سياق اتهامِها بالعجز عن الارتقاء في مدارج المدنية، وبالتخلُّف عن ركب الحضارة الحديثة، وإن كان بعضُهم يشكر لهم جهودَهم في الإصلاح الديني[٣]. **والجواب عن هذا من عدة وجوه: أولًا**: لا يختلِف موقف الدعوة النجديَّة من مسألة التمدُّن والتقدُّم عن موقفِ الإسلام، فهما يصدران من منطلق واحد، والذي يرى في الإسلامِ دينًا متقبِّلًا للمدنيَّة سيكون مُلزَمًا بعدم انتقادِ الدعوة النجدية في هذا الشأن، بل الإنصافُ يقتضي الثناء على هذه الدعوة وما قدَّمته في سبيل ارتقاء الأمَّة نحو المدنية الصحيحة. جاءت معظم نصوص الوحيين لتؤكِّد أهميةَ التمسُّك بالدين ووجوب إقامته في حياة المسلمين نظامًا عامًّا يشمل كافَّة جوانبها ومجالاتها، أما الشأن الدنيويُّ فقد تركت الشريعة المجال مفتوحًا لاختيار الأصلح والأنفع من الوسائل ما لم يعارض ذلك نصًّا شرعيًّا أو مقصدًا دينيًّا، مع التأكيد

---

(١) المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى الرابع عشر (ص: ٣٣١) وما بعدها.

(٢) الوسيط في المذاهب والمصطلحات الإسلامية (ص: ١١٧).

(٣) ومن هؤلاء: محمد عبده وعبد المتعال الصعيدي، وكلاهما من التيار الإصلاحي في الأزهر، ومحمد عمارة المفكر الإسلامي المعروف، وأحمد أمين كما في كتابه زعماء الإصلاح في العصر الحديث (ص: ٢٠).

على أن الدنيا ليست إلا معبراً للآخرة، والتحذير من الاغترار بها والركون إليها والغفلة عن القضية الأهم وهي: الاستقامة في الدنيا لإدراك النجاة الأخروية. فمستوى الاهتمام بالدنيا وشؤونها في نصوصِ الوحي ومعانيه لا يتناسب مع الاهتمام بقضيَّة العبادة والاستقامة والمصير الأخروي، والتي أخذت موقعًا مركزيًّا جوهريًّا تتضاءل معه كل الاهتمامات والقضايا الأخرى. تجسَّد هذا التصوُّر في تفاعل الصحابة وأهل القرن الإسلامي الأول مع المدنيات الأخرى التي احتكوا بها بعد خروجهم من الجزيرة العربية، فلو تساءلنا عن درجة التمدن التي وصل إليها الصحابة في حياتهم، وكيف تفاعلوا مع الثقافات وأنماط العيش الجديدة التي خالطوا أهلها، وكيف نظروا للعالم الذي لم يعرفوه من قبل بعدَ استقرارهم في بلاد العراق والشام ومصر وفارس، والتي كانت تتفوَّق في مدنيتها وعلومها على الأوضاع البدائية في الجزيرة العربية؛ لوجدنا أنه لم يؤثر عن الصحابة كبيرُ اهتمام بتغيير نمطِ الحياة والسير في ركاب المدنية التي لم يعرفوها من قبل، بل عرف عنهم خلاف ذلك كالحذَر من التعلُّق بالدنيا والزهد فيها والتمسُّك بسنة الأولين، والإنكار على من تغيرت أحوالهم بالتوسُّع في الدنيا والتأثر بنمط المعيشة الجديدة وثقافة الأعاجم من أبناء الحضارات التي قهرها الإسلام. والمغرمون بالتأريخ للحضارة والمدنية الإسلامية لا يمكنُهم شمول القرن الهجري الأول بالكثير من التفصيل عن مظاهر الحضارة ووجوه التمدن في الحياة الإسلامية

آنذاك. **ثانيًا**: من يطرح قضية التمدن والحضارة فإنَّه يتَّخذ التمدُّنَ والتطوُّرَ الأوربيَّ معيارًا ونموذجًا، والتمدن الغربيُّ كان ثمرةً لجملة من التحولات الفكرية الدينية والسياسية والاجتماعية التي تركت أثرها في جميع خصائص النهضة الأوربية، فهي نهضة قامت على أنقاض الدين وتراث المسيحية، وما نشأ عن ذلك من تغير في منظومة القيَم وطريقة التفكير والنظرة للحياة، بعبارة أخرى: فإن الطبيعة العلمانية الدنيوية للتمدن الغربي تؤثر في تحديد مقاصدها ووسائلها وتحديد وجهتها بطريقة تجعَل الاقتباسَ منها أو التأثر بها غير ممكن إلا بالتأثر بكامل المنظومة الثقافية الصادرة عنها. أما المدنية الإسلامية فعلى الضدِّ من مدنية الغرب، فقد قامت على أساس الدين والوحي، وارتبطت نهضتها بهذا الأساس، فجاءت على طراز خاصٍّ لا يشبهها شيء من المدنيات والحضارات الوضعيَّة، فهي محكومة بالغاياتِ والمقاصد العامة للوحي الإلهي، وبالوسائل والآليات الخادمة لتلك المقاصد[1]. **ثالثًا**: لم تظهر دعوة الإصلاح السلفي في نجد كردٍّ فعل على تفوق الغرب وانحطاط شأن المسلمين، ولم تتحرَّك في واقعها على وقع الصدمة الحضارية، ولم تنبهر بقوة الغَرب، وجعلت ذلك عقدةً توجِّه مسيرتَها وتتحكَّم بنظرتها لدينها ودنياها، بل كانت الدعوة النجدية مبادرةً إلى إصلاح

(١) عن خصائص المدنية الإسلامية انظر كتاب: (الوحي المحمدي) لمحمد رشيد رضا، وكتاب: (بين الدين والمدنية) لأبي الحسن الندوي.

واقعها انطلاقًا من رؤية عملية واقعيَّة، حيث سارعت إلى تنفيذ برنامجها مستهدِفة أكبر مواطن الخلِل ومكامن العِلَل في الحياة الإسلامية آنذاك، فاتَّجهت إلى الإصلاح الدينيِّ انطلاقًا من مركزية الدين في نهضة الأمة، ومن ضرورة صيانة العقل وتطهيره من أدران الخرافة والجهل وكلِّ ما يعيق تقدمه. فالفارقُ بين النجديِّين وغيرهم من دعاة المدنية هو الفارق بين المجتهِد والمقلِّد، المجتهد الذي يختار الحلولَ الملائمة للمشاكل والتحديات التي يواجهها، والمقلِّد الذي يلجأ لحلول مجرَّبة في غير بيئتها ملائمة لغير ظروفها؛ ظنًّا منه أنها صالحة لكل زمان ومكان، فالمدنية الغربيَّة هي النموذج الذي اختطَف ألبابَ طائفة من الإسلاميين، فعابوا على النجديين بداوتهم وعجزهم عن مواكبة الحضارة، والواقع أنهم وقَعوا فيما رمَوا به غيرهم من التقليد والجمود. فالإصلاح السلفيُّ هو ثمرة الحاجَة إليه، ونتيجة للتحدِّيات التي يسعَى لمواجهتها، كما أنه مرهون بطبيعة الحياة الاجتماعيةِ والحالة الفكرية السائدةِ في عصره وبيئتِه، أما التطلُّع للتمدُّن ومجاراةُ الأمم الغربية قبل تحقُّق الشروط الواجبة، والإصرار على تجاهل المعضلات المقيدة للانطلاق والنهوض؛ فإنَّ ذلك لا يدل إلا على جهلٍ بالنهضة وأسبابها وسبل تحقيقها، ومجرَّدُ الحديث عن المدنية ومحاسنها ليس خطَّةَ عمل أو مشروع نهضَة، بل هو اغترار بالظاهر وانبهار بالمظاهر، دون معرفة المساوئِ والمآخذ، ودون النظر فيما يصلح وما لا يصلح، ودون التمييز بين ما يلائم الواقع وما لا يلائم.

رابعًا: ليس مطلوبًا من حركةِ الإصلاح الديني أن تخطوَ بالمجتمع نحو المدنيَّة أو أن تحقِّق نهضة دنيويَّة شاملة؛ إذ حسبها أنها تمهِد السبيل وتوجِد الأرضية للتحول التدريجي نحو التمدن والحضارة، وهذا ما فعلته الدعوة النجدية؛ إذ إنها قامت بإعادة الدين إلى حقيقته الأولى وأصوله الصافية، وهذا التجديد والإحياء للدين الصحيح هو السبيل الوحيد لتمكينه من سلوك درب المدنية الصحيحة، فالدعوة النجديَّة حقَّقت الشرط الضروريَّ لاستعادة المدنية، وهيَّأت الظروف المطلوبةَ لذلك؛ من خلال استعادة الدين الصحيح وتحرير العقل المسلم من أغلال الخرافات وكلِ الأفكار والفلسفات المعارضة للوحي. **خامسًا**: لم تكن حركة الإصلاح الديني البروتستانتي هي السبب في ترقي البلاد الأوربية في مدارج المدنية والتقدم، لكنها كان محطَّةً هامة في درب النهضة الأوربية الحديثة، فالذين يأخذون على الوهابية عدمَ إسهامها في التمدن وتأخرها في هذا الجانب لا يدركون حقيقةَ الإصلاح الديني ومهمَّته ومسؤوليته ونطاقَ تأثيره من جهة، كما أنهم لا يدركون دورَ هذا الإصلاح في نهضة الأمة الغربية، والتي يتخذونها نموذجًا ينشُدون محاكاتَه والوصول إليه. فالنهضة شأنٌ تكاملي ومحصلة لمختلف الجهود على مختلف الأصعدة والجوانب، فلا تستقل جهة دون أخرى بالمسؤولية عن التقدم، ولا يُحمَّل المصلحون الدِّينيون أوزارَ غيرهم ممن تأخَّروا عن مواكبة التطور العلمي والأخذ بأسباب المدنية النافعة، بل ينبغي أن يُشكر للمصلحين

مبادرتُهم وإسهامُهم الكبير في إصلاح العقل وتطهير الدين مما لحق به. **سادسًا**: بالرغم من عدَم مسؤوليَّة حركة الإصلاح الديني عن تقدُّم الأمة في المجالات الدنيوية، فإنَّ الدعوة النجديَّة حقَّقت إنجازًا كبيرًا على هذا الصعيد؛ وذلك حينما تمكَّنت من فرض الأمن والنظام في أرض خضَعت دهرًا طويلًا لمنطق الاقتتال القبلي والغزو والنهب والفوضَى، فأنهت هذه الحالة الجاهلية، وحاربت اللُّصوص وقُطاع الطرق، ثم حكَمت بالشرع الإسلامي في أرض اعتادت حكم القبائل وأعرافها، والأهم من ذلك أنها قضت على مظاهر الشرك والوثنية، وحاربتها في الوقت التي ظلَّت هذه المظاهر قائمةً في معاقل المدنيَّة كبغداد ودمشق وحلب والإسكندرية والقاهرة وفاس ومراكش وتلمسان. فقيام الدَّولةِ السعودية الأولى في جزيرة العرب ونجاحُها في بسط الأمن والنظام وإقامة الدينِ وقمع الشرك إنجازٌ غيرُ مسبوق، لم يعرفه تاريخ الإسلام في هذه الجزيرة منذ قرون، وهو إنجاز نوعيٌّ عجَز أهل المدن والحواضر عن مثله أو ما يقاربه. **سابعًا**: لم تتَّخذ الاتجاهاتُ المنتقِدة للدعوة النجديَّة أيَّ خُطة عملية للتحوُّل نحو المدنية، بلِ اكتفت بالتنظير والكلام العام حول هذا الشأن، والسبب في ذلك أن منشأ الجدل حول هذه القضيَّة هو الانبهارُ بما حقَّقه الغرب في هذا المضمار، دون النظر لما يلاءم الأمة الإسلاميةَ من عوامل النهوض، واتخاذُ التمدُّن الأوربي نموذجًا معياريًّا وحالة مثاليَّة ينبغي الوصول إليها، فالتفكير بهذا الاتجاه هو الذي جعل الحديثَ عن التمدن والمدنية

محصورًا في الكتابات والخطب المنَمَّقة دون أن يتحوَّل إلى برنامج عمليٍّ يناسب الحالة العربية الإسلاميَّة ومشاكلها وعللها والآفات المترسِّخة فيها. في مقابل التنظير والكلام الإنشائي لدعاة المدنية والذي لم تتجاوَز أصداؤُه أوساط الأقلية المثقفة، فإن الدعوة النجدية أحدثت تغييرًا كبيرًا في واقعها ومحيطها على المستوى الديني والفكري والسياسي والاجتماعي، فضلًا عن تأثيرها الفكري العابر للحدود، والذي امتدَّ من أقصى الشرق في بلاد الهند وحتى أقصى بلاد المغرب. فالفارق بين الدعوة النجدية وبين منتقديها من دعاة المدنية أنَّ الأولى تحركت في واقعها، فأحدثت تحولات كبرى على كافَّة الأصعدة خاصَّة الديني والاجتماعي والسياسي، أما دعاة المدنية فبقيت أفكارهم حبيسةَ الكتب والأوراق، وهي نتيجة طبيعيَّة، فالبقاء للأنفع والأصلح، وما كان واقعيًّا مراعيًا ظروف البيئة الاجتماعية وحاجاتها، دون المثالية المتعالية على ذلك كله. **ثامنًا**: أنَّ الدعوة النجدية حورِبت كثيرًا منذ ظهورها، واجتمَع عليها الخصوم من كلِّ جانب؛ محاولين وأد أفكارها والحدَّ من انتشارها، ونالها من الأذى ما لم ينَل أيَّ حركة إصلاحية في تاريخ الإسلام، فكيف يُرجى ويُنتظَر من دعوة إصلاحية معارِضة لتيار الأكثرية مطوقةٍ بالأعداء أن تنشرَ أفكارها؟! وكيف يُعاب على الدعوة عدمُ انتشارها في الآفاق وقد اشتدَّ الأعداء في محاربتها وقصدوها بالجيوش في عقر دارها حتى دمروا مركز انطلاقها؟! لكن بالرغم من شدة ما واجهته الدعوة النجديَّة من صنوف

العداء، إلا أنها تمكَّنت من الانتشار في المدن الإسلامية الكبرى؛ حيث تلقَّاها المثقفون الإصلاحيون بقبولٍ حسن، وأثنوا عليها، ونافحوا عن أهلها، فالذي يتَّهم الدعوةَ النجدية بالعجز عن اختراق الحواضر والمدن لبداوة أفكارها يتجاهل بطريقةٍ أو بأخرى ما ابتُلِيت به الدعوة من عداوة الخصوم وكيدِهم، كما أنه يتجاهل أثرَها الواضح في فكر النُّخَب المتديِّنة التي تمرَّدت على واقع الجمود والتخلُّف الطاغي على الحياة الدينية آنذاك. **تاسعًا**: قدمت الدعوة النجديَة إصلاحًا كبيرًا للعقل والدين في الحياة الإسلاميَّة، وتحرَّكت في واقعها، فأحدثت تغييرًا كبيرًا، بينما قعد غيرها عن العمل، واكتفى بالتنظير، أو انشغل بنقد منجزاتها، فلم يشاركها النضال من أجل الإصلاح الديني، ولم يقدِّم شيئًا على صعيد التقدُّم الحضاري والتطوُّر العلمي. وفي هذا السياق ينتقد العالم الأزهريُّ عبد المتعال الصعيدي الموقف السلبيَّ للأمم الإسلامية المتحضرة من الإصلاح النجدي؛ حيث إنها لم تقم بمناصرتِه وطلب المزيد من الإصلاح، بل وقفَت منه موقفًا غيرَ كريم، وقاومته بكل ما فيها من قوة جمودٍ على القديم، حتى وصل الأمر إلى قيام حروبٍ زادت في تفريق كلمة المسلمين[1]. وهذا كلام أحد المنتقِدين للدعوة النجدية لما يراه قصورًا في جهدها الإصلاحي بسبب بداوتها. لقد مهَّدت الدعوة النجدية الطريق للمسلمين للقيام بنهضة دنيويَّة موازية لنهضتها الدينية، لكنها كانَت سابقةً لزمانها متقدِّمةً

(١) المجددون في الإسلام (ص: ٣٣٢).

في وعيها على أبناء عصرها، فتخلَّفوا عن ركبها، ثم قاموا عليها ينكرون إصلاحها ويرمونها بالزَّندقة والمروق منَ الدين، فليس الخلل في قصور الإصلاح الديني السلفي، وإنما في قصور العقليات المعاصرة له عن الاستفادة منه في الجوانب الأخرى من الحياة الإسلامية آنذاك. وحينما يطالب بعض الفضلاء الدعوةَ الوهابية بمواصلة الإصلاح للوصول إلى ما وصلت إليه أوربا من النهضة والتقدم، وعدم الاكتفاء بهدم القباب والأضرحة[1]؛ فإنه يتجاهل حقيقة أن الأكثرية المخالفة للوهابية لم تتَّفق معها على مبدأ محاربة القبوريَّة، بل كانوا يقاتلونها من أجل بقاءِ هذه الأضرحة، فكيف تقود الوهابيَّة مسيرة النهضة وأكثر المعاصرين لها لا يؤمِنون بأولويات هذه النهضة ومقدماتها الضرورية؟! فالخلل ليس في العقلية البدوية لمصلحي نجد وقصورُها عن التطلع للتمدن الأوربي، بل الخلل في العقلية المتحضِّرة التي ثارت في وجه الإصلاح النجدي لإبقاء الحالة الدينية والدنيوية على تخلفها وتدَنِّيها. وإن أردنا التنزل وتوجيه شيء منَ الملامة للدعوة النجديَّة في هذا السياق، فإنه قبل البحث عن أهلية النجديين للتحرك نحو المدنية، ينبغي البحث عن القابليَّة والاستعداد لهذه المدنية عند المخالفين لهم.

عاشرًا: لم تقدِّمِ الدعوة النجديةُ خطَّة نهضوية شاملة لجميع مناحي الحياة حتى يمكن تقييمها والحكم على منجزاتها سلبًا أو إيجابًا، أو أن يقال: إنها نجحت في الإصلاح الديني

---

(١) المجددون في الإسلام من القرن الأول إلى الرابع عشر (ص: ٣٣١).

وفشلت على جبهة التمدن والتقدم الحضاري. فليس من العدل مطالبةُ الدعوة بإسهاماتٍ في التطور العلمي والصناعي وتحديث الأنظمة الإدارية والسياسية والاقتصادية[١]، فكل ذلك ليس من مجال اختصاصها أو محل اهتمامها، والذي كان منصرفًا بالدرجة الأولى لإصلاح الدين، وإنقاذ أهله من الوثنية، ومقاومة التيار المؤيد لها. فالدعوة جعلت الأولوية لمحاربة الشرك والخرافة، واسترداد الإسلام الأول الذي جاء به الرسول محمد ﷺ، فهي دعوة إصلاح ديني، هذه حقيقتها وهذا وصفها، وما حقَّقته من إنجازات فكريةٍ وسياسية واجتماعية في الجزيرة العربية والعالم الإسلامي فكل ذلك زائد على دورها ومهمَّتها التي تصدَّت لها، وهي بطبيعة الحال نتيجةٌ حتمية لارتباط النهضة الدنيوية بالاستقامة الدينية عند المسلمين. والتهوين من أثر الإصلاح الديني في نجاح النهضة الدنيوية جهلٌ بشروطها الضرورية ومقدماتها الأساسية، خاصَّة في أمة العرب المسلمين التي قام وجودها وكيانها ونهضتها على أساس ديني، فمن العَبَث الاشتغال بأي إصلاح دنيوي وإهمال شأن الدين. لذا ينكر (Lothrop Stoddard) على الذين اتخذوا الوهابية دليلا على أن الإسلام بجوهرِه وطبائعه غير قابل للتكيف على حسب مقتضيات العصور ومماشاة أحوال الترقي والتبدل، ويرى أنَ نقدهم هذا لا مسوِّغ له؛ إذ قد فاتهم أن الدورَ الأول لكل إصلاح ديني إنما هو الرجوع إلى حالةِ أصل ذلك

---

(١) رسالة إلى الدعوات الإسلامية من دعوة العمل الإسلامي (ص: ٢٢٦)، تاريخ الإصلاح في الأزهر (ص: ٢٢٦).

الدين المراد إصلاحه، والاستمساك به على حاله الأولى استمساكًا لا يحتمل نقدَ ناقد ولا اتهام متهم، فالمصلح الديني لا يرى سبيلًا للقيام بالإصلاح وبلوغ الغاية إلا بنسخ جميع البدع والأوهام اللاصقة بالدين، دون اعتبار صفاتها وماهيتها[1]. **حادي عشر**: عظم المنتقِدون من شأن المنهج العقلي والفلسفة كأداةٍ لبلوغ التمدن والحضارة، وأخذوا على النجديين رفضَهم للمنطق اليوناني والفلسفة والعقلانية الإسلامية، والذي تبعه رفضٌ لكل مظاهر التمدن الغربي الوافد. وهذا الكلام يؤكد أن دعاة المدنية لا يدرِكون حقيقةَ ما يقولون، وأن حديثهم ناشئٌ من الانبهار والإعجاب الشديد بما حقَّقه الغرب من تقدم علمي، دون معرفة السبيل لاتباع آثارهم وبلوغ ما بلغوا من الرقي والتحضر. فموقفُ الدعوة النجدية من الفلسفة والمنطق هو موقفُ السلف الأوائل، وهي قضية مرتبطة بمسائل العقائد والتصورات الدينية، ولا شأنَ لها بالعلوم الدنيوية الطبيعية، فلم يكن للسلف قديمًا أو حديثًا موقفٌ سلبي من العلوم النافعة أيًّا كان مصدرها. ولم يكن الاهتمام بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام في التاريخ الإسلامي عاملا من عوامل بناء الحضارة، ولم يُثمر الاهتمام بهذه المباحث تقدمًا علميًّا عاد نفعُه على المسلمين والبشرية في ذلك الزمان، بل الأمر على العكسِ من ذلك؛ إذ لم يدخل على المسلمين من الخوض في هذه الأمور إلا الفتن والتفرق والاختلاف المذموم والتعصب واضطهاد

---

(١) حاضر العالم الإسلامي (١/ ٤٠).

المخالِف والاستنصار بالسلطة السياسية وزجها في الخلافات العقائدية المذهبية، بعبارة أخرى: فإن هذه المباحث أحدثت في أمة الإسلام حالةً مشابهة للأجواء السائدة في أوربا قبل عصر الأنوار، والتي طغى عليها التعصب الديني وتكفير المخالف والتحالف بين السياسة الظالمة والمذهب الديني الفاسد، وغيرها من مظاهر الجمود والانغلاق الفكري التي نبذتها أوربا في طريق نهضتها الشاملة. وكما أنَّ نهضة المسلمين الحضارية لم تعتمد على الخوض في منطق اليونان وعلم الكلام، فإن أوربا في نهضتها الحديثة لم تعتمِد على هذه المباحث، فليس هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين الأمرين: علوم الإغريق القدماء والثورة العلمية الصناعية، فروَّاد العلم الحديث نبذوا منهجيَّة أرسطو ونظرياتِه في عدد من المجالات العلمية. وغالبًا ما يتمحورُ الحديث عن الدعوة السلفية النجدية على مبادئها الدينية، فالغالب على صبغتها هو الإصلاح الديني، لكن الدعوة لم تراوِح في مكانها ملتزمة نمطًا واحدًا من النشاط الدعوي والنضال الفكري ضدَّ خصومها، بل تحركت في واقعها ونهضت بها قوة سياسية تبنَّت مبادئَها واصطدمت بخصومها، ونتج عن انتصارها تحوَّلات مهمة أسست لنهضة شاملة للجزيرة العربية في التاريخ المعاصر.

يرى بعض المؤرخين أن ظهورَ الدعوة الإصلاحية كان معبرًا عن تطلع الحاضرة النجدية إلى الاستقرار الأمني وقيام سلطة مركزية موحَّدة تُنهي حالة التشرذم والاقتتال المستمر بين الإمارات الصغيرة، وتوقِف هجمات البدو وغاراتهم على القرى والمدن،

وتؤمِّن الحماية للنشاط التجاري بين نجد والأقطار المجاورة[١]. وهذا التغيير المنشودُ لم يكن ليحدثَ لكثرة التحديات المعيقَة له، ومن أهمها القضاء على سلطة القبيلةِ التي فرضت نفوذَها وسطوتها على الحواضر، وتحويل ولاء أبناء القبائل لكيان سياسي آخر، فالقبيلة كنظامٍ سياسي اجتماعي مناهض لمفهوم الدولة المركزية. حققت الدعوة الإصلاحية هذا التغييرَ، فتمكَّنت من القضاء على الانحطاط الديني والانقسام السياسي، فتقلَّص نطاقُ الفوضى، وعبرت الدعوة بهذا الإنجاز عن طابعها التقدمي[٢]. انطلقت الأفكار السلفية من إقليم العارض، وهو من أقدم مراكز الاستقرار الحضرية في نجد[٣]، وقادها فقيهٌ حنبلي ينتمِي لأسرة علمية لها مكانتها العلميَّة والدينية في بلادها، كان سلفيًّا في تفكيره الديني والسياسي، فاتَّبع المنهجَ النبويَّ في طلب الدعم من القوى المحلية لإسناد المبادئ الدينية الجديدة، فظفرت به الدرعية، فأقامت الدولة ونصرت الدعوة،

---

(١) تاريخ الأقطار العربية (ص: ٨٧) وما بعدها، الجذور الاجتماعية للحركة الوهابية (مجلة المستقبل العربي/ العدد ٢٥٧/ ٣٧)، تكوين الدولة القُطرية المنظور الوحدوي (مجلة المستقبل العربي/ العدد ١٢/ ٣٥)، توحيد الجزيرة العربية دور الأيديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية الاقتصادية المعيقة للوحدة (مجلة المستقبل العربي العدد ٩٣/ ٢٨)، الصحراء العربية ثقافتها وشعرها عبر العصور قراءة أنثروبولوجية (ص: ٤٥٧) وما بعدها.

(٢) تاريخ الأقطار العربية (ص: ٩٢).

(٣) الصحراء العربية ثقافتها وشعرها عبر العصور قراءة أنثروبولوجية (ص: ٤٥٨).

وعلى هاتين الركيزتين الدعوة والدولة تأسست النهضة المدنية للجزيرة. فالدعوة الدينية بطبيعتها مناهضة للبداوة بنظمها وكثير من تقاليدها وقيمها، وتعززت الرغبة في محاربتها والقضاء عليه بحدة الانحراف الديني بين أهلها؛ حيث وصلت في بعض الأحيان إلى حدَّ إنكار الأركان الاعتقادية وترك الفرائض الدينية كالصلاة والزكاة والصوم، فضلا عن الاحتكام إلى قوانينهم وأعرافهم دون الاحكام إلى الإسلام. أما الدولةُ فكانت الدعوةُ هي الوسيلة لتغيير واقعها وإحلال نظام جديدٍ محلَّ النظام القديم القائم على فساد الأوضاع الدينية بسبب تشوُّه معالم العقيدة، وضعف الالتزام المجتمعي بالواجبات والفرائض، والانقسام والصراع بين القوى المحلية، والاضطراب الأمني، وضعف الاحتكام للشريعة وقلة الالتزام بأنظمتها، فجاءت الدولة الجديدة لتؤسِّس نظامًا قوامه: التوحيدُ والشريعة والأمن والنظام والاستقرار، وحلَّت الهوية الدينية والولاء للدعوة وقيادتها السياسية محل الولاءات القبلية، وأنتجت واقعًا لم تعرفه الجزيرة منذ قرون. لذلك ينبه (Planhol) إلى ضرورة عدم التسرع في الحكم بأن الدولة السعودية ما هي إلا إمارة من بين تلك الإمارات المستقرة والعابرة التي يفرزها عالم البداوة باستمرار، فالحركة الدينية القوية والمتشدِّدة التي شكَّلت أساس الدولة وفَّرت لها لُحمةً أَمتنَ بكثيرٍ من روح الهيمنة وحدها، كما حدث تحوُّل سريع إلى مَلَكِية مستَقِرة بكل المعايير،

واضطرَّت القبائل إلى الرضوخ لهذا القانون الصارم[١]. وحركة التحضر التي قادتها الدعوة النجدية أوجدَت حركةً علمية نَشِطة في نجد، لكن الظروف السياسية طيلَةَ القرن التاسع عشر حالت دون نموِّها واتساع تأثيرها، ثم جاء الملك عبد العزيز الفيصل آل سعود رحمه الله مستأنِفًا عمل الأوَّلين في النهضة الدينية والمدنية؛ ذلك أنَّ منزع النجديين في الدين منزعُ إصلاحٍ وترقية وتنقِيَة، ومشربُه بعيد بالمرة عن الخرافات، فهو مشرَب إصلاحي مستحب جدًّا في العصر الحاضر. وإذا سألت الأوربيين أنفسهم، قالوا: إن مثل هذا المشرب هو الذي فكَّ قيود الأفكار وحلَّ عِقال العقول في أوربا، وكان فاتحةَ عهد الارتقاء، وكثيرا ما أطلق الأوربيون على الوهابيين: بروتستان الإسلام. فالوهابيون يقبلون كلَّ إصلاح ما لم يصادم الدينَ، والعلمُ والدينُ لا يتصادمان في الحقيقة إلا عند من لم يحسن فهم كلٍّ منهما. هذه رؤية الأمير شكيب أرسلان للنهضة الوهابية[٢]. ويذهب (Wilfred blunt) إلى أن التحضر الإسلامي في الوقت الحالي إنما هو نتيجة غير مباشرة لحركة محمد بن عبد الوهاب[٣].

---

(١) تاريخ أرض الإسلام (ص: ١٤١).

(٢) تاريخ أرض الإسلام (ص: ١٤١).

(٣) محاضرات المجمع العلمي العربي بدمشق (٣/ ٥٣).

الشبهة: القصور الحضاري للوهابية وعجزها عن الانتشار في المدن.

من وجوه انتقاص الدعوة النجدية مما يرتبط ببيئتها الزعم بأنها كانت ملائمةً وكافية للبدو دونَ الحضر، لكن بداوتها وبساطتها قعدت بها عن تلبية تطلُّعات سكان الحواضر وحاجاتهم، وظل صوتها غريبا عن أسماع الذين تجاوزوا طَورَ البداوة[١]. فمثل هذه الدعوة قد تصادف نجاحًا وتجد لها الأتباع في بلادٍ فُطِر أهلها على الخشونة والبداوة، ولكنها تتعارض ومقتضيات الحضارة والعمران[٢]، فقد وقفت صلاحيات فكريَّتها في التمدن عند حدود البيئة البدوية التي نشأت وتبلورت فيها، وعجزت عن تلبية حاجات البيئات العربية الإسلامية المتحضرة ذات الفكر المركَّب والتطور الحضاري المتقدِّم[٣]. فالدعوة وإن كانت تجديدًا للإسلام، ولكن آفاقها المحدودة وفكريَّتها المحافظة وأساليبها البدوية العنيفة قد أبقت عليها حركة تجديد ويقظة لأعراب شبه الجزيرة

(١) أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية (ص: ٨). وينظر: الأعمال الكاملة لياسين الحافظ (ص: ١١٥٤)، تاريخ الإصلاح في الأزهر (ص: ٢٢٦)، رسالة إلى الدعوات الإسلامية من دعوة العمل الإسلامي (ص: ٢٢٦).

(٢) عصر محمد علي (ص: ١٢٢).

(٣) الاستقلال الحضاري (ص: ٤١)، الطريق إلى اليقظة الإسلامية (ص: ١٦٦)، الوسيط في المذاهب (ص: ١١٢).

وحدهم، كما أنها وإن مثَّلت الردَّ العربي الإيجابي على بعض التحديات في ذلك التاريخ، إلا أنها كان ردَّ عرب البادية البسطاء في الأساس، وليس ردَّ عربِ البلاد التي قطعت في التحضر والتمدن شوطًا أبعد مما قطعه أهل نجد وتهامة والحجاز[1].

الجواب: أولًا: لم تقدِّمِ الدعوةُ النجدية طريقةً مبتكرةً لفهم الدين، أو نمطًا للعيش وفق قواعد دينية معينة حتى يقال: إنه صالحٌ لبيئة دون أخرى، ولم تقترِح خطةً نهضويَّة شاملة حتى تُوصف بالقصور عن تطلعات الحضر وحاجاتهم، وعدمِ ملاءَمتِها لطبيعة التحديات التي تواجههم، فكل ما يقال في هذا المعنى محضُ كلامٍ إنشاني بعيد عن مبادئ الدعوة وحقيقتها، فالإصلاح السلفيُّ متعلِّق بالدين المتجاوز للفوارق والاختلافات بين المجتمعات، فمبادئ الدين وأصوله واحدة، وما يطرأ عليها من خلل وفسادٍ لا يختلف باختلاف البيئة الاجتماعية. ثانيًا: التقليلُ من أهمية الإصلاح الديني لسكان الحضر يصادم حقيقتين: أولاهما: رسوخ الخرافة وتقديس الأضرحة عند سكان الحواضر والمدن الكبرى. والثانية: تردِّي الأحوال الحضارية للمدن في القرن الثامن عشر الميلادي. فقد ظهر الشرك قديمًا وحديثًا في البيئات المدنية والريفية والبدوية، بل كانت مظاهره أشدَّ وضوحًا في الحواضر والمدن الكبرى، واحتضنت القاهرة وبغداد ودمشق

---

(١) تيارات الفكر الإسلامي (ص: ٢٥٧). وانظر: تاريخ الإصلاح في الأزهر (ص: ٢٢٦)، رسالة إلى الدعوات الإسلامية من دعوة العمل الإسلامي (ص: ٢٣٥).

وحلب ومراكش وفاس عشرات المراقد والأضرحة والقباب المنسوبة لشخصيات دينية، بينما لا نجد هذه الكثرة من المزارات في البوادي والأرياف. كانت السيادة الدينية في المدن للفكر الصوفي المنحرف، فالكل خاضع لسلطته، لا يجرؤ أحد على نقد شطحات رموزه وأئمته، بل يجتهدون في تأويل عباراتهم واصطلاحاتهم وأسرارهم، أما المتصوِّف ابن عربي المتَّهم بالزندقة فقد أحيط بهالة من التبجيل والتكريم لدى الفضلاء والسفهاء على حدٍّ سواء، ومن عجائب تلك الحقبة إيمان طائفة من الناس بقدرة الأموات على سماع حوائجهم، أما العوام فكانوا يعتقدون أن المدن تحظى بحماية الأولياء الصالحين، فلا يصيبها مكروه، ولا يقربها عدو، والعلماء مشاركون للعوام في اعتقادهم الرديء، أو أنهم لا يجرؤون على النقد والإنكار لسطوة تلك الأفكار على أهل ذلك الزمان. من جهة أخرى لم تنعم المدن الإسلامية في تلك الحقبة بحالة متقدمة من التحضر، فمدوَّنات التاريخ الثقافي والاجتماعي والاقتصادي تؤكد انتشار مظاهر التخلف في شتى مناحي الحياة، ومن ذلك غلبة الأمِّيَّة على كثير من الناس، وقلَّة المتعلمين، ورداءة التعليم وسوء مناهجه، وغلبة التقليد والجمود على أساليب العلماء والمدرِّسين، فضلا عن التخلف الواضح في مجال العمران والرعاية الصحية والصناعات والعلوم والمعارف الدنيوية بشكل عام. وحاول بعض الفضلاء التقليل من أهمية الإصلاح الديني لأهل الحواضر من خلال تقسيم البدع والمحدثات والإضافات

إلى نوعين: وليدة الخرافة والشعوذة. وثمرة للمجتمعات المتمدنة ذات الحياة الفكرية المعقدة والمركبة[١]. ويرى أن الدعوة النجدية لم تتعرض لواقع عقلاني تريد تغييره، وإنما قاومت البدع والخرافات والشعوذة[٢]. والجواب عن هذا: أولًا: أن الأفكار الخرافية كانت راسخة الجذور في البيئات المتمدِّنة والمراكز الحضرية، فلا عبرةَ للتفريق بين حاضرة وبادية ما دام العطب الفكري منتشرًا في الجهتين، مع أن مظاهره وآثاره أشد وضوحًا في البيئة المدنية. ومن جهة أخرى فإن مستوى التمدن ودرجة الاهتمام بالعلوم العقلية والفلسفية في بيئة ما لا يعصم أهلها من شيوع الأساطير والتعلق بالخرافات، فقد تتعايش الفلسفة إلى جانب الخرافة وتقديس الأضرحة، وقد تنتشر الأساطير في بيئة على مستوى رفيع من التحضر. فالاشتغال بالفلسفة والعلوم الطبيعية عند اليونان مركز المدنية الغربية آنذاك لم يمنع من انتشار المعتقدات الأسطورية بين أهلها والنخبة من فلاسفتها وعلمائها، وعلماء الشيعة الإمامية لهم عناية فائقة بالفلسفة والعلوم العقلية، بينما عوامهم عاكفون على الأضرحة يطوفون بها، وفي مجتمعهم تكثر الخرافات والأساطير عن قدرات الأئمة ومعجزاتهم. فالمجتمع اليوناني والمجتمع الشيعي خير مثال على قدرة الفلسفة وعلوم العقل على التعايش مع الجهالات

---

(١) تيارات الفكر الإسلامي (ص: ٢٥٣).

(٢) الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري (ص: ١٩).

والخرافات؛ إذ إن الاشتغال بها نظري بحتٌ، لا يحمل أصحابه على تغيير واقعهم وإنكار ما لا يقبل العقلُ تصوُّرَه، أو أن العقل المشتغِل بهذه العلوم قد يشارك العوام الجهلة في بعض معتقداتهم، كالعالم الشيعي الذي يؤمن بالخرافات المنسوبة للأئمة الصالحين من أهل البيت. فالانحراف الديني الذي تصدَّت الدعوة النجدية لمحاربته كان عميقَ الأثر في البيئات المدنية التي ازدهَرت فيها العلوم العقلية والفلسفية وتعايشت مع الخرافات وتقبَّلتها، وربما اقترنت بها كما امتَزج التصوُّف بعلم الكلام منذ قرون طويلة. فجاءت الدعوة لتصحيح أوضاعٍ متخلِفَة عَجز دعاة العقل عن مواجهتها ومعالجتها، ونجحت إلى حدٍّ كبير في مهمَّتها، وأعادت العقل المسلم إلى رُشده بعد أن خلَّصته من اللوثة الكلامية والصوفية التي هيمنت على نمط الحياة الدينية في المدن لقرون طويلة. عجز دعاة العقل من سكان المدن عن إحداث نوعٍ منَ التغيير الإيجابي في واقعهم، سواء على الصعيد الديني الفكري أو السياسي والاجتماعي، ولم تظهَر بوادر التغيير في تلك البلاد المتمدنة إلا استجابةً لتأثير الدعوة النجدية، أو انطلاقًا من مبادئها بطريقة أو بأخرى، وقد شاع في أوساط المفكِّرين العرب أن الحركة الوهابية هي أول حركات التجديد والنهضة في العالم الإسلامي، وأول خطوات الخروج من مرحلة القرون الوسطى من تاريخ الإسلام، ولا يعرف لأي حركةٍ دينية ظهرت في المدن من الأثر الإصلاحي ما عرف للوهابية من تأثير واسع النطاق على مستوى العالم

الإسلامي. وقد نبَّه الأستاذ عباس العقاد إلى أن الدعوةَ الوهابية نهضت بالجزيرة العربية قبل أن تنهض مصر بنحو ستين سنة، وعلَّل ذلك بأن الإصلاح في المجتمعات الحضرية يتأخَّر به الزمن؛ لأنه يستلزم من الدواعي العلميَّة والاجتماعية ما لم يكن لزامًا في البيئات البدوية[١]. ولعل الأستاذ عبد المتعال الصعيدي أوضح مقصودَ العقاد بكلامه هذا، فأشار إلى أنَّ إنكار الاستغاثة بالأموات ظهر في مصر على يد أحد المصلحين الأتراك، ولكن من سوء حظه أنه قام بها في مصر حيث يوجَد الأزهر وعلماؤه، فقاموا بإنكار دعوته، ومن يمكنه أن يقف في طريق الأزهر إذا أنكر شيئًا من الدين أو أقره؟! أما محمد بن عبد الوهاب فقد قام بدعوته في بادية نجد، وفي بيئة الحنابلة المعروفة قديمًا بإنكار البدع، والبدو لا يجمدون على علم كما يجمد الحضر، فتكون زحزحتهم عن الجمود أسهل من زحزحة غيرهم ممن يجمد على علم؛ لأن من جمد في دينه على علم من أهل الحضر أبعد عن الإصلاح ممن جمد في دينه على جهل؛ لأن جهل الأول بسيط تسهل زحزحته عنه، وجهل الثاني مركب يصعب تركه له[٢]. والحط من شأن الوهابية ورميها بالعجز عن ملاءَمة أحوال المجتمعات المتحضرة والأمم المتقدمة يُذكر بنظرة الغربيين من الإسلام كدين أنجبته الصحراء، فهو ملائم للأجناس المنحطَّة والبدائية في نظرهم،

---

(١) الإسلام في القرن العشرين (ص: ٥٨).

(٢) المجددون في الإسلام (ص: ٣٣١).

وقد مر معنا قول إبراهام كيونين: إن دينًا يمكن ترميمه بالعودة إلى معرفة صحيحة لأصوله السليمة يمكنُه تلبيةُ حاجات سكان الصحراء التي شهدت ولادته، إنه دين عاجز عن تلبية حاجات مختلفة أكثر ارتفاعًا. ثانيًا: القول بأن الوهابية لم تجد البيئة الملائمة للانتشار خارجَ الجزيرة العربية هو نتيجة خاطئة لمقدِّمة أبطلناها سابقًا، وهي البساطة والسذاجة في المضمون الفكري للدعوة والقصور عن تلبية حاجات الحضر. وأول ما يُذكر في سياق الرد على هذا الزعم هو إثبات العكس، وهو أن أفكار الدعوة انتشرت في العالم الإسلامي، وأثرت في التوجُّه الديني لكثير من الناس في المجتمعات المدنية المتحضرة، وهذه حقيقة واقعيةٌ يُسلِّم بها الموافق والمخالف، حتى أصبح أحدُ محاور الكتابة عن تاريخ الدعوة وأفكارها هو بيان انتشارها خارجَ الجزيرة ومدى تأثيرها العابر للحدود[1]، ولا يقتصر البحث في تأثيرها وسريان أفكارها إلى المجتمعات، وإنما البحث في أثرها على قادة حركات الإصلاح الديني وحجم التأثير المحتمل في أفكارهم وتوجهاتهم الإصلاحية. ثالثًا: انتشار مبادئ الإصلاح النجدي في البيئات الحضرية المنكوبة بالفكر القبوري نتيجةٌ واقعية، لكن ما ينبغي التنبيه إليه أن

(١) ومن الدراسات التي اهتمت بهذا المبحث كتاب: انتشار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب خارج الجزيرة العربية لمحمد كمال جمعة، وكتاب: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأثرها في العالم الإسلامي لمحمد عبد الله السلمان، وكتاب: عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي للدكتور صالح العبود.

الدعوة فرضت نفسها ووصلت إلى تلك الحواضر بالرغم من حملات التشويه الإعلامية والدعاية السيئة عنها، والتي تركت أثرًا سلبيًّا حال دون الانتشار الواسع لأفكارها، فما بثَّه رجال الدين والسياسة المناوئون للدعوة من الأكاذيب والمفتريات عن إمام الدعوة وأتباعه رسَّخت في الذهان صورةً مشوهة ساهمت كثيرا في الصد عن سبيلها أو مجرد الاقتراب لمعرفة ما جاءت به؛ حتى ظن كثير من الناس آنذاك أن الوهابية فرقة خارجة عن الإسلام أو منحرفة عنه، وأن محاربتها والقضاء عليها من قِبل محمد علي باشا كان خدمةً للإسلام، كَفرت عن محمد علي جميع الذنوب والآثام كما يحكي محمد رشيد رضا[1]. إلى جانب الحرب الإعلامية وحملات التضليل وخطاب الكراهية الموجه ضد الدعوة، فقد شنَّت عليها الدولة التركية حملات عسكرية، ونجحت بعد عدة محاولات من القضاء على دولتها الأولى وعاصمتها الدرعية، والتي أصبحت أثرًا بعد عين. والمقصود أن الدعوة حوربت وعوديت إعلاميًّا وسياسيًّا وعسكريًّا، وواجهت الكثير من المتاعب، لكنها نجحت في الصمود والانتشار داخل الجزيرة وخارجها. فمن يتحدث عن عجز الأفكار الوهابية عن اختراق المدن والمراكز الحضرية لا يأتي بما يُكذِّب الواقع فحسب، وإنما يمارس تضليلًا بتجاهله للحرب التي واجهتها والتحديات التي اعترضت طريقها وأعاقتها عن توسيع نطاق تأثيرها الفكري، فلم تكن السبل ممهدة أمامها

(١) مجلة المنار (٥/ ١٥٧).

حتى يقال: إنه قد خُلي بينها وبين الناس، لكنها لم تجد منهم آذانا صاغية، فالحق أنه قد حيل بينها وبين المسلمين بمكائد وتدابير صدَّت عن سبيلها، ومنعت الكثيرين من الاستنارة بأفكارها. رابعًا: رسوخ التخلف الديني في الحواضر، من أهم العوامل التي حالت دون الانتشار الواسع للدعوة: الحالة الفكرية المتردِّية عند سكان المدن ورسوخ الخرافة في أذهانهم، والتي تعزَّزت بهيمنة رجال التصوف على توجيه العامة والتأثير فيهم في تلك الحقبات. وكذلك كان النفوذ السياسي للعثمانيين عائقًا أمام انتشار الدعوة، يعلل المستشار طارق البشري بُعدَ الاتجاه الإصلاحي عن المدن الرئيسية ومجال الهيمنة المركزية للدولة العثمانية آنذاك أنه من عادة الدعوات التجديدية أن تظهر بعيدةً عن مناطق استقرار وتركز المؤسسات التقليدية، وعن مناطق استتباب الهيئات التي تقوم بالفكر التقليدي وتقوم عليه مدافعة عنه، في ضوء ذلك كان من الطبيعي أن تبقى منطقة المركز عصية على التغيير والتجديد؛ لاستتباب المؤسسات التقليدية، وعظم النفوذ المحافظ لهذه المؤسسات، واتصالها جميعا بهيئات الحكم والسلطان، ووجودها كلها في منطقة الضوء الساطع لدى أجهزة الدولة[1]. وقد وقف التصوُّف المدعوم من السلطة في وجه الأفكار السلفية، فانحسر تأثيرها عن العوام، لكنها وصلت إلى النخب المثقفة، فاستحسنوها وأقبلوا عليها، وتأثر بهذه الدعوة الخاصة وخاصة الخاصة، كما تأثر بها ناشئة الشباب

(١) الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر (ص: ٦).

المثقفين بحكم ثقافتهم ونمو عقليتهم[١]، وامتد نفوذ هذه الأفكار حتى في مجال المؤسسات المركزية الخاضعة لسلطة الدولة التركية؛ وذلك لعظم الاحتياج إلى الإصلاح الفكري وإلى التجديد الفقهي في ذلك الوقت، ولأن ثمة شواهد تاريخية تشير إلى أن هذه الدعوات كانت مما يحسن قبوله لدى عامة المفكرين والمثقفين في مصر والشام، لو لم تواجه بمثل ما وُوجهت به من السلطة[٢]. لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أصبحت الوهابية وصفًا يطلق على كل اتجاه تجديدي نهضوي إصلاحي وتهمةً توجَّه لأي مشروع يسعى للتغيير، وبات دعاة الجمود والتقليد والخرافة ينبزون خصومهم بالوهابية، والتي باتت قرينةً للنهوض وكسر الأغلال المعيقة له. ففي العراق كان العلامة علي بن محمد السويدي داعيةُ الإصلاح يوصَف بالوهابية؛ بالرغم من أن دعوته تزامنت مع قيام الدولة السعودية الأولى، ولم يثبت أنه اطلع على مؤلفات الإمام ورسائله[٣]. وفي الجزائر اتُّهم المصلحون في جمعية العلماء أنهم وهابيون، فأجابهم عبدُ الحميد بن باديس بقوله: «أفتُعَدُّ الدعوةُ إلى الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمَّة وطرحُ البدع والضلالات واجتنابُ المردِيات والمهلِكات نشرًا للوهابية، أم نشر العلم والتهذيب وحرية الضمير وإجلال

(١) زعماء الإصلاح في العصر الحديث (ص: ٢٥).

(٢) الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر (ص: ٦).

(٣) ينظر: تاريخ السلفية في العراق.

العقل واستعمال الفكر واستخدام الجوارح نشرًا للوهابية؟! إذًا فالعالم المتمدِّن كلُّه وهابي! وأئمة الإسلام كلهم وهابيون!»[١]. وفي مطلع القرن العشرين يؤكد المؤرخ عبد الله حنا أن الوهابية كانت تهمةً تُلصق بدعاة التحرر من المسلمين، وكانت الوهابية في بلاد الشام إحدى قلاع قوى التنوير ضدَّ الجمود والتحجر السائدين في المجتمع الإقطاعي العثماني، والوهابية لم تكن على وئام مع الدولة العثمانية وسلاطينها، وحتى منتصف القرن العشرين كان معظم المتنورين في بلاد الشام ينظرون إلى الوهابية نظرة إيجابية مفعمة بالتأييد[٢]. لم يقتصر الأثر الإصلاحي للدعوة النجدية على الساحة السنية، فقد تسربت أفكارها إلى الوسط الشيعي، وظهرت في إيران نخبة مثقَّفة تدعو لنبذ التعاليم والعقائد الشيعية المخالفة للإسلام كالإمامة والاستغاثة بالأموات وتعظيم الأضرحة والخُمس والرجعة والمرويات المنسوبة للأئمة، ومن أبرز رموز هذا التيار: شريعت سنكلجي وأحمد كسروي وعلي أكبر حَكَمي زاده وغيرهم، وكعادتهم سارع الشيعة إلى اتهام التيار الإصلاحي بالوهابية[٣]. هاجم الخميني هذه الدعوات في كتابه كشف الأسرار الذي افتتحه بمهاجمة الوهابية باعتبارها

---

(١) آثار عبد الحميد بن باديس (٥/ ٢٧٠).

(٢) انظر كتاب: صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجواؤها الاجتماعية/ الفصل الثالث.

(٣) الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية (ص: ١٣٤)، كشف الأسرار للخميني (ص: ٣٥)، المصلح الديني الكبير آية الله شريعت سنكلجي مؤسس المدرسة الإصلاحية التوحيدية في إيران للدكتور سعد رستم.

السبب الرئيس في إفساد عقائد هؤلاء الثائرين على التشيع[١]. فالذي يتقرَّر بعد استعراض الحقائق السابقة يعاكِس زعمَ المنتقدين للوهابية حول عجزها عن اختراق الحواضر والانتشار في المدن. لقد ظلَّ انتشار الأفكار الإصلاحية مرتبطًا بالمستوى العلمي والثقافي للبيئة الاجتماعية، وبمدى سلامتها من لوثة الخرافة، وقابليتها لنبذ مذهب الآباء، فانتشرت الوهابية في صفوف النخبة المتعلمة الحاملة للواء النهضة، وأصبحت تهمة لكل دعاة التجديد، لكنها لم تنتشر في أوساط العوام؛ لهيمنة الجهل والأمية، وخضوعهم لتأثير التصوف الخرافي. ولذلك يؤكد بعض الباحثين[٢] أن الوهابية لم يكن لها تأثير قوي في المدن العربية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، أي: بعد زوال الهيمنة العثمانية، وتطور أنظمة التعليم، وانخفاض مستوى الأمية، وانحسار نفوذ التصوف في المجتمع، وغيرها من التحولات الإيجابية التي حدثت في تلك الفترة.

(١) كشف الأسرار (ص: ٣٥).

(٢) الدولة التسلطية في المشرق العربي (ص: ٣٢٤)، الدين في المجتمع العربي (ص: ٣٣٤).

الشبهة: نجاح الإسلام وفشل الوهابية.

الادِّعاء بعجز الوهابية عن الانتشار في الأقطار المتحضرة حاول البعض صياغته بطريقة مختلفة من خلال مقارنة نجاح الفتوحات الإسلامية وفشل الغزو الوهابي في السيطرة على البلاد العربية، ثم الارتقاء بالمقارنة بين شخصية الرسول محمد ﷺ وشخصية محمد بن عبد الوهاب. يقول المؤرخ وعالم الاجتماع العراقي علي الوردي: «ظهر في صحراء العرب في القرن الثامن عشر رجل اسمه محمد بن عبد الوهاب، حيث حاول أن يقلد محمدًا - يعني النبيَّ ﷺ - في توحيد القبائل عن طريق الدين، وقد قذفهم إلى العالم المتحضر يفتحونه، فنجح في ذلك نجاحًا، ثم انتهت حركته أخيرًا إلى الفشل، ذلك أن محمد بن عبد الوهاب كان فقيهًا مقلدًا، ولم يكن نبيًّا عبقريًّا من طراز محمد بن عبد الله، لقد فهم ابن عبد الله طبيعة مجتمعه وزمانه، وعرف كيف يسير فيها ويعالج مشكلاتها الراهنة، أما ابن عبد الوهاب فكان لا يعرف من دنياه سوى حفظ الكتاب والسنة والتزمُّت فيهما تزمتًا شكليًّا جامدًا، وشتان بين العبقري والمقلد[1].

الجواب: بُنِيت هذه المقارنة على افتراضات ومقدِّمات خاطئة، وانتهت بصاحبها إلى وضع تصوُّر مشوَّه مفاده عجز الدعوة عن الانتشار خارج الجزيرة، **وستكون مناقشة**

---

(١) دراسة في طبيعة المجتمع العراقي (ص: ٧٦).

هذه الدعوى حسب النقاط التالية: أولًا: ليس هناك أي وجه للمقارنة بين النبي ﷺ وأي عالم أو مصلح من أتباع أمته، فالعبقرية النبوية هبة ربانية مؤيَّدة بالوحي، فإنجازها ونجاحاتها لا توضع بميزان المقارنة مع نتائج اجتهادات العقل البشري المعرَّض للخطأ والصواب والمقيَّد بالظروف والإمكانات المتاحة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن غاية ما يقوم به الفقيه المصلح هو محاولة اقتفاء أثر الرسول ﷺ وتتبُّع منهجه وإحياء سنته، فهو لا يحاول إعادة التجربة النبوية في الدعوة بطريقة أكثر احترافية أو للحصول على نتائج أفضل. إضافة إلى ذلك فإن المقارنة بين النبي ﷺ وأي أحد من أتباعه ستزري بالثاني مهما كان قدره في العلم والذكاء، ومهما بلغت جهوده في الإصلاح والبناء، فالمقارنة لا تصح بأي حال من الأحوال. من جانب آخر فإن الإنجاز الذي حققه محمد بن عبد الوهاب يعد إنجازًا استثنائيا بكل المعايير، فإن قدرته على تغيير طباع البدو وعاداتهم وحملهم على اعتناق مبادئ دعوته ونشرها، وإنهاء حالة الانقسام والاقتتال بين القبائل والبلدات النجدية، وتحويل أنظارهم نحو الغاية الدينية، كل ذلك لم يكن أمرًا هينًا، فدعوة محمد بن عبد الوهاب على ما توصف من الصرامة والحدة لا تلائم عقول البدو ونمط عيشهم وما ألفوه من العادات والتقاليد، فالتغلب على هذه الأحوال وتحويل هؤلاء البشر من قوم محتقَرين في أعين الناس لا يبالي بهم أحد إلى قوة مؤثرة في تغيير تاريخ المنطقة ومسارها المستقبلي، وإخراجهم من التبعية إلى

القيادة، وتحويل الأنظار إليهم كل ذلك يدل على شخصية كاريزمية وعبقرية سياسية.

ثانيًا: ما ذكره الكاتب من عدم ملاءمة الإصلاح النجدي لمشاكل العصر ومتطلباته غير صحيح، فلم تكن هناك أولوية مقدمة على إصلاح الدين وتنقية العقيدة، لا يقتصر هذا الأمر على بيئة نجد والجزيرة العربية، فكل بلاد الإسلام كانت مصابة بعطب الفكر القبوري، والمصلحون في سائر الأقطار ابتدأوا بالإصلاح الديني والصدام مع الطرق الصوفية، فحركة الإصلاح السلفية قامت مستجيبة لمتطلبات العصر في مجال الإصلاح الفكري، وقد نجحت في تقويض المذهبية الضيقة والصراعات المذهبية ومبالغات الطرق الصوفية ونزعتها الحلولية[1]. **ثالثًا**: لم تكن غاية الدعوة النجدية التوسع في فتح البلدان ونشر الإسلام فيها على غرار ما فعل الفاتحون الأوائل، فالتحول لمرحلة الصدام المسلح ضرورة اقتضاها تغير طبيعة الصراع ودفعًا لعدوان الخصوم، تعزز ذلك بالرغبة في نشر المبادئ الإصلاحية وإقامة معالم الدين، ولم يكن التطلع للغزو هدفًا لإمام الدعوة حينما بدأ مهمته حتى يقال بأنه دفع أبناء القبائل لفتح العالم المتحضر.

رابعًا: توجيهُ النظر إلى عدم الانتشار خارج الجزيرة العربية صرفٌ للنظر عما حقَّقته الدعوة بتوحيد أقاليم الجزيرة تحت قيادة سياسية واحدة ونشر المبادئ الإصلاحية في أرجائها، وهو إنجاز عسكري سياسي ديني غير مسبوق في تاريخ الإسلام في الجزيرة،

---

(١) الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر (ص: ٥٤).

والتي لم تعرف منذ قرون طويلة الخضوع لسلطة سياسية، وحتى إقليم الحجاز الذي حرصت الحكومات المتعاقبة على مد نفوذها إليه، فقد وقع بقبضة العبيديين الشيعة لمدة تجاوزت قرنين من الزمن. ونتيجة لإهمال الساسة أو عجزهم عن إخضاع الجزيرة لسيادة الدولة فقد توفرت الأرضية المناسبة لظهور الحركات الشيعية التي اتَّخذت من شرق الجزيرة قاعدة لحكمها ومنطلقًا لنشاطها المعادي للعالم السني، وبعد انحسار النفوذ الشيعي ظلَّ المشهد العام يسوده الاضطراب السياسي والأمني، وتزايد نفوذ القبائل لتحلَ محل الإمارات الصغيرة التي نشأت هنا وهناك، تزامن ذلك مع هيمنة الصراعات السياسية واضطراب الأمن في مدن الحجاز، وبقي الحال على ما هو عليه حتى ظهرت الدولة السعودية، فأنهت حالة التشرذم والانقسام والاقتتال وغياب الحكم الإسلامي وانتشار الوثنية، فالتقليل من الإنجاز التاريخي الذي حققته الدعوة النجدية على مستوى الجزيرة جهلٌ بحقيقته وصرف للنظر عن أهميته؛ إذ لم تكن مهمة الدعوة بتوحيد الأقاليم وتطويع القبائل وإخضاعها لقانون ديني وسلطة سياسية مهمة سهلة أنجزت بين ليلة وضحاها حتى يمكن تجاهلها؛ للوصول إلى حكم مفاده أنها عجزت عن غزو العالم المتحضر، وهو الهدف الذي لم يراودها ابتداءً.

خامسًا: لم يكن الطريق مذللًا أمام الدعوة للانتشار في البيئات الحضرية حتى يُحكم بفشلها في مهمتها، فمنذ المراحل الأولى للدعوة وهي تواجه مختلف أشكال العداء من

كافة القوى المحيطة بها، فتتابَعت الحملات العسكرية للقضاء عليها، ولم يتوقَف الخصوم عن بث الدعايات الكاذبة عنها وتأليب الرأي العام ضدَّها، واستمرَّ هذا الحال حتى غزت الجيوش المصرية أرض الجزيرة، وقصدت الدعوة في عقر دارها، فدمَّرت عاصمتها، وقتلَت أهلها، وأخرجتهم من ديارهم، فالدَّعوة اتَّخذت موقعَ الدفاع عن نفسها فترة طويلةً، كما انشغلت بمواجهة التحديات الداخلية، كل ذلك ينبغي ذكره في سياق موانع وصول الدعوة للبلاد العربية. **سادسًا**: السعي للمقارنة بين الدعوة النبويَّة والدعوة النجدية يميل لصالح الثانية من حيث سعيُها لاقتفاء أثر الأولى ونجاحها في ذلك، فعناصر التشابه كثيرة من التجربتَين، ومن ذلك: التركيز على الدعوة للتوحيد ومحاربة الشرك، البدء بالدعوة السلمية، البحث عن النصير والظهير السياسي للدعوة الدينية، التحول لمرحلة الصدام المسلَّح مع الخصوم، توحيد الجزيرة العربية تحت قيادة سياسية ومبدأ ديني واحد، مراسلَة الملوك والزعماء ودعوتهم للإيمان بالمبادئ الدينية الجديدة. فليس من الغريب أن نجدَ تشبيه الدعوة النجدية بنهضة الإسلام الأولى في كتابات بعض المعاصرين[1].

(١) منهم طه حسين وعبد الكريم الخطيب.

الشبهة: الوهابية ونظرية صراع البداوة والحضارة.

حاول بعض المعاصرين توظيف نظرية ابن خلدون عن الصراع المفترَض بين البداوة والحضارة وإسقاطها على الدعوة النجدية والدولة السعودية الناشئة عنها[١]. وهذه النظرية بغضِّ النظر عن صحتها[٢]، فإن استعمالها لقراءة التجربة الإصلاحية النجدية دليلٌ على ضعفها وركاكتها؛ إذ إنها تتجاهل كلَّ المعطيات المتعلقة بظهور الدعوة، وتكتفي بما استقرَّ في مخيلتها عن البدو والبداوة، بل إنها تتجاهل وجودَ دعوة دينية أحدثت تحولًا كبيرًا في تاريخ نجد والبلاد العربية، ولا يهمُّها سوى البحث عن الشواهد المصدقة للنظرية حتى وإن كان شاهدًا يُبطلها. ذلك أنه عند التنزل والافتراض جدلًا بأن الوهابيين كانوا من البدو الأعراب فإنَّهم عند تحركهم وانطلاقهم لنشر المبادئ الدينية الجديدة تخلَّوا عن طبيعتهم البدوية، وتمرَّدوا على نمط حياتهم وتفكيرهم، ونذروا أنفسهم لمهمة تجديد الدين وردِّ المسلمين إلى الجادة الصحيحة، ولم يكن هذا الانقلاب الكبير في الفكر والسلوك إلا ثمرةَ الإيمان بالعقيدة السلفية التي أحدثت فيهم ما أحدثت في نفوس المسلِمين الأوائل.

---

(١) منهم مسعود ضاهر في كتابه: المشرق العربي المعاصر (ص: ٢٧٢)، وعلي الوردي كما في كتابه: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي (ص: ٧٦)، وكتابه: منطق ابن خلدون (ص: ٢٥٤).

(٢) من الذين تعرضوا بالنقد لنظرية ابن خلدون حول البداوة الدكتور سعد الصويان في دراسته: الصحراء العربية.. ثقافتها وشعرها عبر العصور قراءة أنثروبولوجية (ص: ٣٢١).

الجواب: يبطل توظيف نظرية صراع البداوة والحضارة لفهم القضية النجدية بالنظر لعدة اعتبارات: أولا: الأساس الديني الذي قامت عليه ثورة النجديين، فالذي أخرجهم من بلادهم دعاةً إلى المبادئ الجديدة هو ظهور حركة الإصلاح الديني، فقبل هذا الحدث لم يكن أحد يتوقع حدوث التغيير الديني أو السياسي في نجد. الثاني: الصراع الديني السياسي بين الدعوة النجدية والدولة العثمانية، والذي أظهر حرص العثمانيين على قمع المحاولة الرامية لتقليص نفوذهم السياسي وضرب النموذج الديني الصوفي الذي يؤمنون به ويتبنَّونه، فالقضية كانت دينية سياسية في نظر الجانبين، إلا أن العثمانيين كانوا يغلِّبون النظرة السياسية، والنجديين يغلبون النظرة الدينية للصراع. ثالثا: سياسة الدولة السعودية بهدم الأبنية الوثنية وإلزام الناس بأداء الفرائض الدينية ومحاربة قطاع الطرق وتأمين السُبل، ومكاتبة الملوك والزعماء والعلماء ودعوتهم للإيمان بالعقيدة السلفية، وعدم الحرص على مجرد الغزو ومد النفوذ السياسي للدولة وإخضاع الحكام الآخرين. كل ما سبق يؤكد أن التحضر أو الاستقرار في المناطق الحضرية وفق الفرضية المذكورة لم يكن هدفًا لأتباع الدعوة النجدية، بل كانت غايتهم انتشال الحواضر والبوادي من الحالة الدينية البائسة التي وصلوا إليها. والمتأمل في حروب الدولة السعودية الأولى سيجد أن معظمَها وقع على أرض الجزيرة، أي: في نطاق البداوة المفترض، أما الغارات على العراق وبلاد الشام فكانت مرتبطة بظروف معينة كتأديب القبائل والردِّ على اعتداءات المجاورين كما في

حادثة كربلاء عام (١٨٠١م)، أو أن تكون هذه الغارات انطلاقًا من الرؤية الدينية للدولة باستهداف البلدات التي تظهر فيها القباب والأضرحة وتُعطَّل فيها شعائر الإسلام، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الغارات لم تصل إلى العمق العراقي أو الشامي، بل اكتفت بمهاجمة التُّخُوم والأطراف التي يغلب على سكانها البدو ورعاة الأغنام والفلاحون. بعبارة أخرى: فإن مسرح العمليات للقوات النجدية تركَّز بشكل كبير داخلَ حدود الجزيرة العربية، وكل المواجهات مع القوات التابعة للعثمانيين سواء الحملات العسكرية العراقية أو المصرية كانت مواجهات دفاعية، أي: أن الطرف البادئ بالعدوان هو الجانب المتحضر، فالحضارة هي التي هاجمت البداوة وليس العكس. والنظرة للوهابية كطائفة بدويَّة خرجت لغزو البلاد المتحضِّرة في سياق فرضية صراع البداوة والحضارة شبيهة برؤية الغرب لأمَّة العرب كأمَّة بدائية اندفعت تحمل دينَها الجديد بعنف وتعصب نحو المراكز المتحضرة، لكن بدائيتها تلاشت بالتدريج عبر الاندماج مع الأمم المتحضرة، هذه رؤية الفليسوف الألماني (Hegel) [1]. بينما ذهب الكاردينال (Newman John) إلى أن الاستعارات من النصرانية والأشكال شبه البروتستانتية هي التي أضفت على الشخصية العربية تحويرات جذرية إيجابية الأبعاد، وبدلا من التمسك بأنماط حياتهم القبلية القديمة

(١) علم الجَمَال (٣/ ١٥١) النسخة الفرنسية، باريس ١٩٤٤م، نقلا عن كتاب: هيجل والإسلام دراسة تحليلية ونقدية، أطروحة دكتوراه بجامعة وهران الجزائر (٢٠٠٥).

أصبح العرب فلاسفة وعشاقا لعلوم الرياضيات والفلك ومؤسسي علم الكيمياء[١]. ودعوى هزيمة عرب الصحراء الفاتحين وذوبانهم في حضارات الأمم المغلوبة وأنهم جلسوا مجلس التلاميذ عند أقدام الشعوب التي أخضعوها رائجة في كتابات المستشرقين، ومن أشهرهم (Philip Hitti)[٢].

(١) الاستشراق.. الاستجابة الثقافية الغربية للتاريخ الإسلامي (ص: ٧١).

(٢) فيليب حتى عصر النبوة والخلافة الراشدة دراسة نقدية (ص: ٣٥١).

الشبهة: دعوة ابن تيمية بين الحضر والبدو.

لما كانتِ الدعوة النجدية متأثرةً بأفكار ابن تيمية، فقد كان من الطبيعي أن يدخل هذا الفقيه المصلح في دوَّامة الجدل بشأن بداوة الدعوة النجدية وعجزها عن الانتشار في البيئة الحضرية، فقد ذهب البعض إلى أن أفكار ابن تيمية لم تلقَ رواجًا في البيئة الشامية والمصرية المتحضرة، بينما نادى بها محمد بن عبد الوهاب في بيئة بدوية فنجح نجاحًا عظيمًا[1].

الجواب: القول بملاءمة أفكار ابن تيمية للطبيعة البدوية يناقض دعوى القول بسذاجة الأفكار التي طرحها محمد بن عبد الوهاب وملاءمتها لإنسان البادية البسيط، فابن تيمية فقيه مجتهد وعالم استثنائي بكل المعايير، خاض الكثير من المعارك الفكرية مدافعًا بقوة عن منهج السلف ضد الطوائف المخالفة كالأشاعرة والمعتزلة والشيعة والفلاسفة والصوفية، مشهود له بقوة الحجة وسعة الاطلاع، ومؤلفاته وآراؤه لا يتداولها إلا النخبة من العلماء وطلبة المعارف الدينية، فمن المنطقي أن تنتشر أفكاره حيث يكثر العلم وأهله وتزدهر مدارسه ومعاهده، وأن تكون المجتمعات المتحضرة أقرب لفهم آرائه ومناقشتها وقبولها أو نقدها من البيئات الفقيرة علميًّا وثقافيًّا. والرفض والمعارضة لأفكار ابن تيمية نتيجة طبيعية ومتوقَّعة لأي مصلح ديني يأتي بأفكار وتصورات غير مألوفة لأهل زمانه، ويزعزع قناعات

---

(١) دراسة عن الوهابية للدكتور علي الوردي (ص: ١٤) وما بعدها، المجددون في الإسلام (ص: ٣٣٠)، رسالة إلى الدعوات الإسلامية من دعوة العمل الإسلامي (ص: ٢٢٨).

الأكثرية، محاولًا بجهوده المحدودة معاكسة هذا التيار لاسترداد الصيغة الأولى من الإسلام، وقد مضت السنة وجرت العادة بأن يلقى المصلحون الرفض والمعارضة من أقوامهم. وتركز الخلاف بين ابن تيمية ومعاصريه من العلماء حول مسائل في الفقه والعقيدة، وهو خلاف قديم متجدِّد بين الاتجاه السلفي والاتجاه الكلامي، وتمحوَر حول عدد من مسائل الاعتقاد، وكذلك الشأنُ في الخلاف الفقهي، فهو أيضًا ظاهرة مألوفة في تاريخ الفقه الإسلامي بين مجتهد مجدد وجامد مقلد. وقد عرفت البيئات الحضرية في الأندلس وبغداد وبلاد ما وراء النهر نماذجَ كثيرة لهذه الخلافات الفكرية، لكن المختلف في صراع ابن تيمية وخصومه هو تمرُّده على الواقع الفكري السائد آنذاك وما تضمنه من انحرافات منهجية عن هدي السلف في فهم الدين، في مقابل رد الفعل العنيف الذي جوبه به من قبل الخصوم، واستعانتهم بالسلطة السياسية لتصفية خلافهم الفكري معه، وما نشأ عن ذلك من اضطهاد لأتباعه وقمع لأنصار مدرسته في حياته وبعد مماته. ومن الأسباب التي حالت دون انتشار فكر ابن تيمية في زمانه التخلف الديني والتصوف الطاغي على عقول العامة والفقهاء والمدعوم من السلطة الحاكمة، ويكفي للدلالة على رداءة الحالة الفكرية آنذاك أن القضية التي حُبس فيها ابن تيمية أكثر من سنتين ومات في حبسه كانت متعلقة بموقفة من مسألة شد الرحال لزيارة القبر النبوي، هذه القضية تكشف طبيعة العقلية الخرافية التي تهوي بالفقيه العاقل إلى منزلة الأمي الجاهل الذي يعتقد بالأموات ويؤمن بقدرتهم على إجابة الدعاء

ويلتمس البركة عند أضرحتهم. كل ما تقدَّم يبيِّن حقيقة التلبيس الذي يمارسه من يقول: فكر ابن تيمية لم يجد له أرضية خصبةً في الحواضر فتلقَّفه البدو من أتباع محمد بن عبد الوهاب؛ إذ إنه يتجاهل غوغائية الفقهاء المعارضين له، وصدور المراسم السلطانية التي تمنع من اتباع عقيدته، ووفاته في السجن بسبب آرائه، والتنكيل بأتباعه من بعده، وهيمنة التصوف على الحياة الدينية بشكل عام. فنحن أمام انتكاسة فكرية هي التصوف، وممانعة علمائية مؤيدة بإرهاب الدولة وتدخُّلها لإلزام المجتمع باتجاه مذهبي وطريقة في الاعتقاد وقمع من يخالفها، كل ذلك يفسِّر محدودية تأثير ابن تيمية في بيئته. وكان من الممكن تجنب الدخول في متاهة التحليلات المرفوضة وفق كل المعايير الموضوعية، والاكتفاء بالسبب المنطقي لانتصار المذهب السلفي في نجد في مقابل محدودية تأثيره في بيئة ابن تيمية، وهو الرعاية والحماية التي وفرتها الدولة السعودية للدعوة، فحفظتها من عدوان الخصوم، ومهدت الأرضية لانتشارها الفكري، وفي المقابل لم تفتقد دعوة ابن تيمية للدعم السياسي فحسب، بل كانت محل اضطهاد السلطة وقمعها، ولم تزل تلاحقها وتضيق الخناق على أتباعها حتى انتهى الأمر بإمامها حبيسا في السجن لم يخرج منه إلا إلى قبره [1]. معرفتنا بهذا الأمر وحده كاف لحسم الجدل في هذا التفريق بين دعوة ابن تيمية والدعوة النجدية، بناء على الهوس بثنائية البداوة والحضارة وزجها في كل قضية تخدم أصحاب الأهواء والأغراض.

---

(١) انظر: مقالا بعنوان لوثيروس وابن تيمية في مجلة المقتطف (٢٧/ ٩٣٧) وما بعدها.

الشبهة: الدعوة النجدية وتهمة التشدد والفقه البدوي.

من أبرز الاتهامات للدعوة النجدية الحكم عليها بالتشدد والتعصب، تشدد في فهم الدين والعمل به، وتعصب في الموقف من المخالف، فالتشدُّد والتطرف انعكاس طبيعي لحياة البادية الصحراوية القاسية، وحياة البدو الجافة والفقيرة والخشنة والخالية من كل مباهج الحياة الحضارية[١]. ويبدو أن هذا الاتهام له جاذبية، فهو يجمع كلَّ الذين يختلفون مع الدعوة النجدية من الإسلاميين[٢] والعلمانيين، فضلًا عن أولئك الذين يهاجمون الدعوة الإسلامية باسم الوهابية، وهذه الاتجاهات المتباينة ليست على مستوى واحد من العداء، فمنهم من يعترف بفضل الدعوة في بعض الجوانب، لكنه ينكر عليها التشدد المزعوم، وبعضهم من أتباع الاتجاه الثوري المسلح، ومنهم أنصار الأزهر[٣]. ودأَبَ خصوم الدعوة على وصفها

---

(١) السعودية والإخوان المسلمون (ص: ٢١).

(٢) منهم: محمد عمارة في كتاب تيارات الفكر الإسلامي (ص: ٢٥٨)، ومحمد الغزالي في كتابه السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث (ص: ١٥)، والباحث الأصولي أحمد عبد السلام الريسوني الذي هاجم فقه البداوة والإسلام السعودي، وأصدر في ذلك كتابًا بعنوان: الاختيارات المغربية في التدين والتمذهب.

(٣) يرى المؤرخ عبد الرحمن الرافعي: أن الفكرة التي دعا إليها محمد بن عبد الوهاب في أصلها وجوهرها فكرة صالحة، لكنه غلا فيها وتشدَّد. عصر محمد علي (ص: ١٢٢)، وانظر: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة (ص: ٣٩) وما بعدها. ومن أتباع الاتجاه الثوري المسلح مصطفى حامد المصري في كتابه: صليب في سماء قندهار. ومن أنصار الأزهر هشام حتاتة مؤلف كتاب: الإسلام بين التسامح الزراعي والتشدد البدوي.

بالإسلام البدوي وبفقهِ البداوة إزراءً بقدرها، واتهامِها بالتوحش والهمجية والتشدد والقسوة، وكلِّ التعابير الدائرة في معنى التعصب والانغلاق الفكري وضيق الأفق. وقبل البدء بمناقشة هذه القضية ينبغي التنبيه لأمرين لفهم حقيقة هذه التهمة: الأول: لم تكن الوهابية وحدها متَّهمة بالتشدد البدوي، فالإسلام نفسُه متَّهم بهذه التهمة من قبل غلاة العلمانية الطاعنين في الشريعة؛ من أمثال فرج فودة الذي وصف الإسلام بأنه شريعة البداوة، ومثله خليل عبد الكريم الذي تكرر في كتاباته نقد الإسلام الصحراوي والإسلام البدوي، ومحمد سعيد العشماوي الذي لا يكتفي باستخدام مفردة إسلام البداوة لمهاجمة دعاة تطبيق الشريعة، بل إنه يصف إسلام القرن الهجري الأول بأنه إسلام بداوة، أما إسلام القرنين الثاني والثالث فهو إسلام حضارة، وأن الأمة تدرَّجت من البداوة إلى الحضارة[١]. ومنهم حسين أحمد أمين الذي اعتبر الإيمان بالقضاء والقدر نتاجًا منطقيًّا لطبيعة حياة البدوي[٢]. أما المجاهرون بالإلحاد فلا يتردَّدون بوصف القرآن الكريم بأنه الجهل البدوي المقدَّس[٣]. فوضع الوهابية إلى الإسلام في خانةٍ واحدة بتهمة البداوة له عدة دلالات، من بينها: أن هذه التهمة غايتها الذم والانتقاص اعتمادًا على المضامين السيئة لمفردة البداوة من جهل

(١) الإسلام السياسي (ص: ٨٣).

(٢) أعلام وأقزام في ميزان الإسلام (٢/ ١٤٠).

(٣) الملحدون الجدد (ص: ١١٩).

وتخلف وبدائية، فهي موضوعة للذم والقدح دون النقد. ولما كانت الوهابية الاتجاهَ الأقرب لفهم الإسلام، فلا غرابة في أن ينالها ما ناله من تهمٍ؛ لذلك من يَسعى لنفي تهمة البداوة عن الإسلام فإنه مُلزَم بنفي هذه التهمة عن الوهابية بنفس المنطق. الثاني: الوهابية وتهمة التعصب: يعد اتهام الدعوة الوهابية بالتعصب أمرًا مألوفًا وشائعًا في كتابات المناوئين، لكن الأكثر شيوعًا هو اتهام الإسلام بذات التهمة، فهي موضعُ إجماع ومحل اتفاق عند أعلام الغرب، لم يخالف في ذلك إلا فئة قليلةٌ منهم، ومما يتَّصل بهذه التهمة أيضًا زعمُهم اقتران الدعوة الإسلامية بالسيف والإكراه. وحينما نؤكِّد أن هذه التهمة متَّفق عليها بين عقلاء الأمة الغربية النصرانية فلا يقتصر الأمر على ما كان شائعًا عن الإسلام في القرون الوسطى، بل الأمر يمتد حتى عصر التنوير ليشملَ كبار المؤرخين والساسة وعلماء اللاهوت ومشاهير الفلاسفة لا يشذون عن قومهم في هذا، ولا يترددون في اتهام الإسلام بالتعصب وتخيير الناس بين الإيمان أو الموت، ومنهم الألماني هيجل والفرنسيين فولتير ومونتيسكيو[1].

(١) يرى فولتير أن الهدف الوحيد للنبي محمد ﷺ من بناء أمته رؤيتها تصلي وتتكاثر وتقاتل، وذلك في كتابه: مقالات في الأخلاق – الفصل السابع، نقلا من كتاب الأب يواكيم مبارك: أبحاث في الفكر المسيحي والإسلام في الأزمنة الحديثة والتاريخ المعاصر، الصادر بالفرنسية عام ١٩٧٧م (ص: ٦٤)، وهذا النقل من الأطروحة الجامعية: (هيجل والإسلام). والموقف الأشهر لفولتير في وصف الإسلام بالتعصب مسرحيتُه التي كتبها عام ١٧٣٦م بعنوان: التعصب أو محمد النبي. أما مونتيسكيو فيرى أن الإسلام لا يتكلّم بغير السيف، ويؤثّر في الناس بروح الهدم التي أقامته، روح القوانين (٢/ ١٨٠-١٨١). أما هيجل فيصف بلاد

وليس من الغريب أن يربط اللورد كرومر التعصب الإسلامي بروح البداوة، وبالبيئة الصحراوية التي انطلق منها المسلمون لغزو البلاد المتحضرة. فما قيل في الدعوة النجدية قيل في الإسلام من قبل، وثبوت هذه التهمة في العقل الغربي عبر قرون طويلة يؤكِّد لنا أن المهمَّ ليس في تغيير قناعات الآخرين بشأن الدعوة النجدية؛ لأنها ستبقى ثابتة كما بقيت تهمة التعصب ملازمة للإسلام في أذهان الغربيين، بل الواجب الاكتفاء بإيضاح الحقائق، ونفي الشبهات، وإزالة الإشكالات، وعدم الاهتمام بما وراء ذلك. وكما ذكرنا سابقًا فالذي يجتهد لنفيِ تهمةِ التعصب عن الدين الإسلامي فإنه ملزَم بنفس المنهجية أن يدفَع عن الدعوة النجدية ذات التهمة.

الجواب: من خلال النقاط التالية: **أولًا**: ظهرت الدعوة النجدية في زمن إدبار للإسلام، وفي مرحلة عصيبة من تاريخه، لا يقتصر الأمر على تشوه المفاهيم الأساسية للدين وسطوة الخرافة على العقول وهيمنة التصوف على الحياة الدينية، فإلى جانب ذلك كله كانت المجتمعات الإسلامية بعيدة عن الالتزام بشعائر الإسلام وأركانه، وذلك لتقصير الدولة عن القيام بواجبها الديني، وسيادة الفكر الصوفي الذي صير الدين احتفالات بموالد الأولياء وزيارات للأضرحة، ولم يُظهر العناية الكافية بتدين المجتمع واستقامته،

الإسلام بأنها أرض العرب، أرض الصحراء، إمبراطورية التعصب، العقل في التاريخ.. محاضرات في فلسفة التاريخ (١/ ١٨٤).

فشاعت المنكرات والاستهانة بالواجبات؛ ولذلك حينما ظهرت الدعوة النجدية لم توجِّه عنايتها لتصحيح العقائد فحسب، بل عملت على إلزام الناس بأداء الفرائض الدينية، وهذا ما شهد به خصومها قبل أنصارها. وتعزَّزت غربة الإسلام بين أهله في القرن العشرين مع هجوم الأفكار المادية والتغريبية والإلحادية، واستحوذ نمط المعيشة والثقافة الغربية على حياة المسلمين ونمط تفكيرهم، فصار الالتزام الديني ظاهرةً نادرة، وتزامن ذلك مع شيوع الجهل بالإسلام وكثرة الشبهات عنه وضعف التوعية الدينية في معاهد التعليم ومحاضن التربية. في ظل هذا المشهد القاتم برزت فئة من المسلمين تحاول الالتزام بالإسلام النموذجي الذي كان عليها السلف الصالح وتدعو الناس إليه، فهي تقف في الجهة المعاكسة لتيار الأكثرية الذي يمضي مبتعدًا عن دينه وشريعته، فمن الطبيعي أن تتَّجه الاتهامات بالتشدد والتخلف للفئة الأقل، والتي سيبدو سلوكها مستهجَنا لا يمثل الإسلام الذي تعرفه الأكثرية بعد أن تخفَّفت من أحكامه وآدابه. **ثانيًا**: التشدُّد أمر نسبي، فما يراه البعض تشددًا يراه آخرون دينًا صحيحًا، وما يراه البعض تساهلًا وتفريطًا يراه آخرون إسلامًا عصريًّا معتدلًا، والمرجع لفصل الخلاف في ذلك هو النظر الشرعي المدعوم بالأدلة والأصول التي قرَّرها الأئمة لاستنباط الأحكام الشرعية، وطرح أي اعتبارات أخرى للتقييم وإصدار الأحكام كالنظر في البيئة الاجتماعية للفقيه، والتفريق بين فقه البداوة وفقه الحضارة، فكل ذلك ليس معيارًا موضوعيًّا لإطلاق تهمة التشدد على

أي فقيه أو مذهب ديني. **ثالثًا**: الإفراط والتفريط انحرافٌ ملازم لاستجابة البشَر للأوامر الإلهية، والتي قد تجنح ذات اليمين أو ذات الشمال بحسب العوامل المؤثرة فيها، أشار لذلك ابن القيم بقوله: «فحقيقة التعظيم للأمر والنهي أن لا يعارَضا بترخص جافٍ، ولا يُعرَّضا لتشديد غالٍ.. وما أمر الله عز وجل بأمر إلا وللشيطان فيه نزغَتان: إما تقصير وتفريط، وإما إفراط وغلو.. فيحمل البعضَ على الغلو والمجاوزة، ويحمل الآخر على التقصير.. وقد فُتن بهذا أكثر الخلق، ولا يُنجي من ذلك إلا علم راسخ وإيمان وقوة على محاربته ولزوم الوسط»[1]. **رابعًا**: الربط بين البدو والتشدد الديني لا يستقيم مع معرفتنا بأن طبيعة البدو لا تتَّفق مع الانضباط والالتزام والتقيد بالأحكام الدينية، فضلا عن التشدد فيها، فنمط المعيشةِ الصعب يدفعُه إلى الاكتفاء بأداء الواجبات الأساسية في أحسن الأحوال، أو التخفُّف منها، كما هو شأن كثير منهم، وقد شهد بذلك الرحالة والباحثون المهتمون بدراسة أحوال البادية؛ إذ إن ظروف المعيشة القاسية تصرفُه عن أي اهتمام آخر، كما أن الانضباط الديني يقيِّده عن الغزو والنهب والعدوان على أموال الناس وقطع الطريق والعصبية الجاهلية والثأر ومطاوعة العشيرة على الظلم أو الالتزام بأحكامها وقوانينها وأعرافها، والكثير من تقاليد البدو التي جاء الإسلام بإبطالها. فكيف يطيق البدوي ترك مألوفه من الدين وطريقته في العيش ليتحول إلى الأخذ بنموذج صارم في

(١) الوابل الصيب (ص: ٤٧).

العقيدة متشدد في العبادة؟! **خامسًا**: لاحقَت تهمة التشدُّد الحنابلة قبل أن تلاحِقَ الوهابية، وانطبَع في أذهان العوام وغيرهم أن الحنبليَّة تعني التشدد والتزمت، ومعلوم أن هذا المذهب نشأ في بغداد حاضرة العالم الإسلامي ومركز مدنيَّته، وبالرغم من ذلك فلَم يسلم من هذه التهمة حتى ورثها عنهم حنابلة البلاد النجدية[1]، فالأمر في حقيقته اختلاف في مناهج النظر وقواعد الاستدلال، ومن لم يتسع صدره للخلاف سارع إلى اتهام غيره ببداوة الفقه والفهم. أما قناعة البعض بأن المذهب الحنبليَّ ينطوي على شيء من التشدد في أحكامه فهو على فرض ثبوته يؤكِّد ما ذكرنا من عدم وجود صِلة منطقية بين البيئة الاجتماعية للمذهب ومدى التشدد في أحكامه، يتأكد هذا بمعرفتنا أن المذهب الظاهريَّ نشأ في بغداد وازدَهر في الأندلس، أي: في أكثر بقاع الإسلام تمدنًا وتحضرًا، والظاهرية عند خصومها قرينة للتشدد والتزمت وعدم الأخذ بروح النص ومقاصد الشرع، والسلفية المعاصرة في نظر خصومِها متَّهمة بالظاهرية والتشدد والبعد عن سماحة الشريعة. فنشوء الحنبلية والظاهرية في معاقل المدنية والحضارة يبطِل فرضية تأثير البيئة الاجتماعية بدرجةِ التشدد الفقهي للمذهب. لا يختلف الحال مع المذاهب العقدية، فهي أيضًا غير خاضعة لتأثير البيئة الاجتماعية، فالشأن كله في اختلاف منهجية النظر ومسلك الاستدلال، ونضرب مثالين على ذلك: المثال الأول: أن دولة الموحدين في المغرب

---

(١) ابن حنبل.. حياته وعصره، آراؤه وفقهه (ص: ٤٠١).

اعتمدت في قيامها ونشوئها على القبائل البربرية، لكنها في الوقت نفسه حاربت الاتجاه السلفيَّ، ونكَّلت بأهله، وتبنَّت المعتقد الأشعريَّ الكلاميَّ، وكان ذلك من أهم عوامل انتشار الأشعرية في بلاد المغرب. فكيف تقبلت العقلية البدوية مفاهيم العقيدة الأشعرية القائمة على الخوض في مباحث معقَّدة يدرسها طلبة العلم في الحواضر، ورفض الإيمان بظواهر النصوص، وإلزام سائر المكلفين بالنظر والبحث لإثبات أركان العقيدة، وعدم قبول التقليد في هذه المسائل؟! لم تكن عقيدة الموحدين تؤمِن بظواهر النصوص وتسلم بها حتى يقال: إنها ناسبت البيئة القبلية البسيطة والتركيبة الساذجة لعقلية أهلها، بل كانت على الضِّدِّ من ذلك، فكيف نفسر هذا في ضوء الفرضية المزعومة؟! المثال الثاني: نشأ مذهب المعتزلة وازدهر في البصرة وبغداد، وخصوم السلفية يعظِّمون فيهم اعتمادهم على العقل في تقرير مسائل الاعتقاد، لكن هل يتَّسم مذهب الاعتزال بالتسامح مع مخالفيه ويتجنَّب التعصب في آرائه وتقريراته؟! لا تشهد أدبيات المذهب وتاريخه السياسي والفكري بذلك؛ فتشدد المعتزلة واضح في عدد من المسائل الاعتقادية، من أشهرها مذهبهم في مرتكب الكبيرة وقولهم بخلوده في النار، أما في الدنيا فهو متأرجِح بين الكفر والإيمان، وكذلك مذهبُهم في جواز الخروج على الحاكم الظالم وإزاحته بالقوَّة، فضلا عن موقفهم من حوادث الفتنة في صدر الإسلام ومذهبهم السيئ في بعض الصحابة، أما موقفهم من المخالف لهم فهم أول من مارس الإرهاب الفكري في تاريخ

الإسلام، واستعان بالسلطة لقمع مخالفيهم من أهل الحديث، وهو ما عُرف بمحنة خلق القرآن، وتكفير بعض أئمتهم لمن أنكر أصولهم الاعتقادية مسألة معلومة، ومذهب المعتزلة معروف بكثرة الانشقاقات الداخلية وكل فرقة تكفِّر من خالفها، فالاعتزال أبعد المذاهب عن قبول المخالف والاعتراف به ومجانبة التعصب في التصورات والأحكام والمواقف، وهم أول من أدخل السياسة في الخلافات الفكرية، واستعان بالسلطة للبطش بخصومهم بدلًا من الاحتكام لمنطق الحجة والبرهان. ولو وضعنا آراء السلفية النجدية في العقيدة إلى جانب آراء المعتزلة لوقفنا على فارق كبير بين تشدد المعتزلة وسماحة السلفية النجدية ووسطيتها، فهم لا يكفِّرون مرتكب الكبيرة، ويرجون له الشفاعة التي ينكرها المعتزلة، ولا يرون الخروج على الأئمة الظلمة منعًا للفتنة ودرءًا للمفسدة، ولا يكفرون إلا من أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، بل ذهب إمام الدعوة إلى عدم تكفير من ترك ركنًا من أركان الإسلام الأربعة الصلاة والزكاة والصوم والحج، وقال: فنحن وإن قاتلناه على فعلها فلا نكفره بتركها»[1]. وإن كانت المعتزلة قد استعانت بالسلطان العباسي لقمع أهل الحديث، فأعداء السلفية النجدية استعانوا بالسلطة العثمانية للتخلص منهم، وذلك بعد أن أصدروا فتوى بتكفير محمد بن عبد الوهاب ومنع أتباعه من الحج سنوات طويلة. فالسلفية النجدية البدوية أكثر تسامحًا من الاعتزال العقلاني المتمدِّن،

(١) ينظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ١٠٢).

وهي نتيجة لا تتَّفق مع الفرضية البائسة التي يتشبَّثُ بها الخصم. **سادسًا:** مواطن الخلاف بين السلفية النجدية وخصومها، والتي ينشأ عنها تهمة الفقه البدوي على نوعين: النوع الأول: مسائل ناشئة عن تساهل وتميع الخصم والرغبة بالإتيان بمذهب جديد يلائم الأهواء الشخصية أو يتوافَق مع ضغوط الثقافة الغربية واستفزازاتها؛ مما يدفع البعض للاستجابة السلبية عبر تطويع المفاهيم والثوابت الدينية لتلائِمَ مقدَّسات الفكر الغربي كالحرية والتسامح مع المخالف وقبول الرأي الآخر وحرية المرأة والحريات بشكل عام، فمثل هذه المسائل تقف الحجة الشرعية وأقوال المذاهب إلى جانب الرأي السلفي، لكن غوغائية الخصم تزيِّف الأمر، فتجعله خلافًا بين تشدد السلفية وسماحة الإسلام المتحضر، مع أن الخلاف في حقيقته بين موقف الإسلام وأهواء حزب التبعية والخضوع للغرب. النوع الثاني: مسائل خلافية يسوغ فيها الاجتهاد، وللسلفية اختياراتها المبنية على الأدلة، والتي قد تكون راجحة أو مرجوحة، وهنا لا يحق للمخالف أن ينكر على السلفية اجتهاداتها، وإن شذت بعض فتاوى علماء السلفية وخالفت الجمهور، فينبغي أن يُكتفى ببيان موضع الخطأ ووجه المخالفة والرأي الراجح، دون التشهير بالاتجاه السلفي، والذي لا صلة بأخطاء العلماء المنتسبين له، والآراء الشاذة أو المخالفة لما عليه الجمهور كثيرة، والقائلون بها فقهاء كبار، ولم يزل العلماء يذكرون هذه الآراء مع التنبيه على وجه الخطأ فيها وبيان مخالفتها للجمهور، دون تجاوز ذلك إلى القدح في عدالة الفقيه وإمامته

وعلمه، أو التحذير من الأخذ بأقواله وترجيحاته، والمنصفون منهم يعتذرون لهم ما استطاعوا، ويوضحون أسباب اختيارهم للرأي المرجوح. **سابعًا**: رأى البعض أن تشدُّد الوهابية القائم على الاستعلاء الديني نوع من التعويض عن الإحساس بالتخلف الإنساني والدونية الحضارية[١]، وهذا الكلام أقرب إلى الذم والشتم منه إلى النقد، فلا يمكن الجواب عليه بشيء. ونظرة أعداء الإسلام ليست بعيدة عن نظرة خصوم الوهابية، فهم يرون أن المزاج العدائي ضدَّ الغرب في العالم الإسلامي ناشئ من قناعة المسلمين بتفوق ثقافتهم والفخر بماضيهم، لكنهم يشعرون بالقلق من ضآلة قوَّتهم، ويشعرون بالمهانة بعد أن تجاوزهم الزمن، وطغى عليهم أولئك الذين كانوا ينظرون إليهم كأخفَض منهم. هذا ما يقوله صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) وبرنارد لويس (Bernard Lewis)[٢].

---

(١) السعودية والإخوان المسلمون (ص: ٢١)، الإسلام السياسي (ص: ٨٣).

(٢) صدام الحضارات (ص: ٣٥٢)، ومقال: (جذور الغضب الإسلامي – The Roots of Muslim Rage) لبرنارد لويس، والمنشور في مجلة (The Atlantic) في أيلول عام ١٩٩٠م.

الشبهة: أفكار الإمام محمد بن عبد الوهاب انتشرت في العالم الإسلامي بأموال النفط.

تعكس هذه المقولة واقعًا يُقِر به المخالف، وهو هيمنة المنهج السلفيِّ على قيادة حركة النهضة والإحياء الإسلامي منذ ما يزيد على قرن ونصف، وتُبيِّن مدى الحنقِ الشديد لدى الخصوم بسبَب عجزهم عن مقاومةِ المدِّ السلفي. ربطُ انتشار الفكر السلفي بالدعم المالي مِن الدول النفطية ادِّعاءٌ يندرج في حرب الدعاية الإعلامية والسياسيَّة المضادَّة للمنهج، وهو اتِّهام مجرَّد عن الدليل، غايته ذمُّ السلفية واتهامُها بالعجز عن الانتشار دونَ دَعم سياسيٍّ، وأنَّ تدخُّل السياسة في نشرها جاءَ خدمة لمصالح قوى الإمبريالية وحلفائها المحليين. وغالبًا ما يتحدَّث الخصوم عن المدِّ السلفي باعتباره غزوًا فكريًّا منظَّمًا ومؤامرةً سياسية مدبرة لنشر إسلام النفط أو إسلام البترودولار.

مميزات هذا الادعاء عن غيره: قبل المضيِّ في مناقشة هذه الدعوى وردِّ هذا الاتهام يجدُر بنا التنبيه إلى ثلاثة أمور تميزه عن سائر الاتهامات التي تتردد في أوساط المخالفين للسلفية: أولًا: اشتراك الساسة ورجال الدين من الجبهة المعادية للسلفية على نشر هذا الادعاء والترويج له، وهذا يؤكد أن المنهج السلفيَّ يفرض نفسه تحدِّيًا على السياسات المعادية للإسلام السنيِّ، ولا يقتصر على الخصوم التقليديين من حملة الأفكار والمناهج البدعية. فقادة التشيُّع الإيراني وأنصار التيار اليميني المحافظ في الغرب، إلى جانب صهاينة الدولة العبرية، كلُّهم مشتركون في الترويج لهذا الادعاء وتوظيفه خدمة

لأغراضهم الدينية السياسية. ففي الثمانينات من القرن الماضي هاجم الخميني في أحد رسائله الملك فهد بن عبد العزيز لسعيه في نشره الوهابية ودعمه لأنشطتها حول العالم[١]. وفي عام (١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م) نشر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مقالا في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان: (لنخلِّص العالم من الوهابية)، ادَّعى فيه أن السعودية أنفقت خلال العقود الثلاثة الماضية عشرات مليارات الدولارات لتصدير الوهابية إلى العالم من خلال بناء آلاف المساجد والمدارس الدينية[٢]. أما التصريحات الغربية في هذا الإطار فيصعب تتبُّعها لكثرتها، حتى بات الحديث عن انتشار الفكر الوهابي بالمال السعودي نغمةً رائجة في أوساط الساسة والمفكرين والإعلاميين الغربيين، وخاصة بين التيار الأكثر تشدُّدًا، وما يعرف بالمحافظين الجدُد. ومن بين رموز الساسة الأميركيين الذين تحدثوا عن الرعاية المالية السعودية للدعوة الوهابية وأفكارها: الرئيس الأسبق باراك أوباما، ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، والجنرال تومي فرانكس قائد القوات الأمريكية في حرب العراق عام (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٣م)[٣].

---

(١) الوصية السياسية الإلهية (ص: ٤)، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، الشؤون الدولية، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٣م، طهران.

(٢) دعونا نخلص العالم من الوهابية محمد جواد ظريف نيويورك تايمز (١٣ سبتمبر ٢٠١٦).

(٣) كلام أوباما ورد في حواره المطول مع مجلة (The Atlantic)، والذي أجراه رئيس التحرير جيفري غولدبرغ، وقد نشر وترجم تحت عنوان: (عقيدة أوباما)، وأعاد انتقاده للسعودية في كتابه الذي صدر حديثًا بعنوان:

ومن وجوه المفكرين الأجانب الذين ردَّدوا هذا الادعاء: فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية نهاية التاريخ[١]، وبرنارد لويس المستشرق اليهودي المعروف، وروجيه جارودي الفيلسوف الفرنسي اليساري الذي اعتنق الإسلام[٢]، ولوران موراويك الباحث المقرب من صقور المحافظين الجدُد في إدارة الرئيس جورج بوش الابن[٣]. أما الصهاينة فهم منخرطون كذلك في الترويج لهذا الأمر، ويمثلهم في ذلك دوري غولد (Dore Gold) الدبلوماسي الإسرائيلي ومندوب دولتهم لدى الأمم المتحدة أواخر التسعينات، والذي نشر كتابًا بعنوان: مملكة الكراهية، كيف دعمت العربية السعودية الإرهاب العالمي الجديد؟ توسع فيه في الحديث عن هذا الموضوع. كل ما تقدَّم يؤكِّد لنا بأن حضور هذه الدعوى في الخطاب السياسي المعادي للإسلام السني شاهد على مدى تأثير الدعوة السلفية في المجتمعات الإسلامية، وهو ما يؤرِّق الأجندات العقائدية المخالِفة وأنصارها السياسيين، وأن مواجهة السلفية لم تعد مهمَّة رجال الدِّين وأصحاب الفكر

الأرض الموعودة. أما كلام أولبرايت فقد ورد في كتابها الجبروت والجبار تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية. أما تومي فرانكس فقد ورد كلامه في مذكراته التي بعنوان: جندي أمريكي.

(١) هدفهم: العالم الحديث، فرانسيس فوكوياما نيوزويك. ١٧/ ١٢/ ٢٠٠١، المجلد ١٣٨ العدد ٢٥، (ص: ٤٢).

(٢) برنارد لويس في كتابه أزمة الإسلام، وجارودي في كتابه الأصوليات المعاصرة أسبابها ومظاهرها (ص: ٧٣).

(٣) ومن مشاهير الكُتاب الغربيين الذين رددوا هذا الادعاء أيضا: جيل كيبل، الأكاديمي الفرنسي المتخصص في شؤون الجماعات الإسلامية، والكاتب النرويجي توماس هيغهامر، مؤلف كتاب الجهاد في السعودية.

المخالف فحسب، فالساسة أصبحوا في طليعةِ الجبهة المتصدِّية لهذه الدعوة وأفكارها. ثانيًا: ومن مميِّزات هذه الدعوى أنَّ لها جاذبيةً جمعت مختلف الاتجاهات والأطياف الفكرية المخالفة للسلفيَّة، فنجد الجميعَ يردِّد هذه المقولة: الإسلامي والحداثي[١]، السني والشيعي[٢]، الشيخ الفقيه[٣]، والصحفي السفيه[٤]، رجل الدين ورجل السياسة. وجاذبية هذه الدعوى تكمن في أنها توجِّه ضربةً للفكر من حيث اتهامه بالضعف وانعدام القابلية للإقناع واعتماده على القوة المالية والسياسية للانتشار، ومن جهة ثانية فإن ربط أي فكرة بالسياسة يجعلها في دائرة الاتِّهام وفقًا للمنظومة الثقافية العلمانية المهيمِنة في زماننا، والتي تجرم أيَّ فكرة دينية تقترن بالسياسة أو تقترب منها بطريقة أو بأخرى. ثالثًا: يلاحق هذا الاتهام الدعوةَ السلفية في كلِّ مكان تنتشر فيه أفكارُها. ففي أندونيسيا يرى

---

(١) ومن رموز هذا الاتجاه: الأكاديمي المصري فؤاد زكريا، وهاشم صالح في كتابه الإسلام والانغلاق اللاهوتي، ووزير الثقافة المصري الأسبق جابر عصفور في كتابه هوامش على دفتر التنوير.

(٢) من الكتابات الشيعية التي ورد فيها هذا الادعاء وهي كثيرة كتاب المتشيع المغربي محمد الكثيري السلفية بين أهل السنة والإمامية، وكتاب المتشيع المصري صالح الورداني فقهاء النفط.

(٣) ومنهم الأستاذ المتخصص في أصول الفقه والمقاصد أحمد عبد السلام الريسوني في مقاله المنشور عام ٢٠١٧م بعنوان: الإسلام السعودي.. من الازدهار إلى الانحدار.

(٤) ومن نماذج الكتابات الصحفية التي تناولت هذا الادعاء: ما يردِّده الروائي المصري علاء الأسواني في عدد من مؤلفاته، ومنها: مصر على دكة الاحتياطي، وهل أخطأت الثورة المصرية؟، وعبد الباري عطوان في كتابه الدولة الإسلامية الجذور التوحش المستقبل، وعزمي بشارة في كتابه في الإجابة عن سؤال: ما السلفية.

الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما أنَّ السعودية وغيرهم من عرب الخليج دعموا انتشار الأفكار السلفية والنمط الأصولي المتشدِّد من الإسلام[١]. وفي الجمهوريات الإسلامية التابعة للاتحاد السوفيتي سابقًا يرى البعض أن جهود المملكة العربية السعودية في نشر السلفية ليست موضع شكٍّ[٢]. بينما يرى أحد الباحثين الأميركيين أن الدعم السعودي للوهابية ظهرت آثاره داخل إيران عبر حركة تحويل مذهبي نحو التسنُّن والفكر السلفي، والميل للتحرر من الخرافات لدى الشيعة[٣]. وتحضر هذه الدعوى بقوَّة في كل مكان يظهر فيه أثر الدعوة السلفية، كاليمن وسوريا ومصر ودول أفريقيا وشرق آسيا. ويلخِّص أحد الكُتاب الأميركيين المدى الواسع لانتشار الفكر السلفي حول العالم؛ متحدثًا بلسان الناقم على الدعم السعودي لهذا الفكر، فيقول: «ما

---

(١) مقابلة مطوَّلة لأوباما مع صحيفة ذي أتلانتيك، والمنشورة بعنوان: عقيدة أوباما، ترجمة المعهد المصري.

(٢) عمرو الديب، تحولات ومستقبل الحركة السلفية في الاتحاد الروسي، صادر عن المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية. وانظر أيضا بحث ألميرا أحمدوفا: إدارة الأقليات المسلمة في روسيا، صادر عن مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية (جمادى الأولى ١٤٣٩هـ/ فبراير ٢٠١٨م)، وبحث (العلاقات السياسية الروسية السعودية المعاصرة: رؤية روسية) غريغوري كوساتش، ورقة بحثية صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات (نوفمبر ٢٠١٥م).

(٣) انظر بحث مهدي خلجي، من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (٣ أكتوبر ٢٠١٣م) بعنوان: صعود السلفية الفارسية.

فعله السعوديون كان مذهلًا؛ إذ وصلوا تقريبًا إلى كل بلد يضم سكانًا مسلمين، من مسجد غوتنبرغ الكبير في السويد، إلى مسجد الملك فيصل في تشاد، ومن مسجد الملك فهد في لوس أنجلس، إلى مسجد سيول المركزي في كوريا الجنوبية»[1]. وهذا الأمر يعكس جانبًا من عالمية الدعوة وانتشارها الواسع في المجتمعات الإسلامية شرقًا وغربًا، حتى بات هذا الموضوع ظاهرة تؤرق الجميع. تنبيه مهمٌّ: قبل الشروع في مناقشة هذه المقولة الرائجة ينبغي أن نؤكد أن نقدنا موجه نحو التفسير الخاطئ والمعنى الفاسد لهذا الزعم، والذي يتضمن اتهامَ الفكر السلفي بالقصور الذاتي وعجزه عن إقناع الآخرين أو منافسة الأفكار الدينية المخالفة له، وبالتالي فهم بحاجة إلى قوة تدعمه وتوفر له الدعاية اللازمة للانتشار. هذا من جهة، ومن جهة ثانية: اتهام الجهة السياسية الداعمة للمنهج السلفي في نواياها وأغراضها من هذا الدعم.

الجواب: مناقشة الجانب الفكري في هذا الادعاء: ستكون المناقشة لهذه الدعوى على قسمين: الأول: ما يتعلق بالفكرة السلفية، والآخر: ما يتعلق بالجهة السياسية المؤمنة بهذه الفكرة والمتبنِّية لها منذ زمن طويل. أولًا: مما ينبغي تقريره أن الأفكار لا تنتشر إلا بالقناعة والإيمان، إلا أن يعتمد هذا الانتشار على الترغيب أو الترهيب، ومن نماذج الترغيب: ما تقوم به المنظمات التنصيرية في بعض المجتمعات المسلمة المنكوبة

(١) السعوديون والتطرف سكوت شين nytimes.com (٢٥ أغسطس ٢٠١٦).

بالمجاعات والحروب، ومن نماذج الترهيب: التشيع الذي انتشر في بلاد إيران بعد قيام الدولة الصفوية. ومخالفو السلفية يقرُّون بأنها لم تنهج منهج الترغيب أو الترهيب في نشر أفكارها، فلا مناصَ من الاعتراف بأن انتشار الفكر السلفي قائم على قناعة وإيمان وقبول غير مدفوع بالإكراه السياسي أو الإغراء المالي. **ثانيًا**: لا يصح القول بأن هناك نموذجًا سلفيًّا في التديُّن أو نسخة وهابية من الإسلام جرى العمل على تصديرها ونشرها في بلاد المسلمين؛ لأن السلفية بطبيعتها متحرِّرة من القوالب الفكريَّة والسلوكية كالتي تقيِّد أفكار مخالفيها والطوائف المنافسة لها، ذلك أن السلفية تقدِّم الإسلام بفطرته ونقائه الأول، دون إضافات أو زيادات، ودون مقدِّمات أو شروط لفهم الدين أو التعبد سوى ما نصَّ عليه الوحي، وهذه الفطرية القائمة على أخذ الدين من منابعه ومصادره هي التي ميزةُ السلفية، وشكَّل لها ذلك عنصرَ جذب وعاملًا مهمًّا من عوامل الانتشار والقبول لدى كثير من المسلمين. فالقول بأن السلفية روَّجت فكرًا معينًا وصدَّرت نموذجًا للتدين لم يعرفه المسلمون من قبل نوعٌ من الكذب والتضليل. فالمسلمون سلفيون بفطرتهم ما لم ينشؤوا في بيئة صوفية تفرض عليهم أنماطًا وطقوسًا في التعبد، أو يُلقَّنوا مبادئ الاعتقاد الكلامي بطريقة معقَّدة تشوِّه تصوراتهم الفطرية وتدخلهم في دوَّامة من الجدالات عديمة النفع الديني أو المعرفي. وإن اتَّفقنا بأنَّ قضية تطهير الاعتقاد هي المساحة الأهم التي شغلت هم السلفيين وشكلت العنصر الأبرز في

خطابهم العلمي والدعوي فعلينا أن نقرَّ بأن السلفيين لم يقدِّموا نظريات وأفكارًا جديدةً في هذا الباب، بل استندت رؤيتهم إلى تجريد المعتقد من الإضافات والزيادات التي لحقت به مع الزمن وإعادته إلى سيرته الأولى، فلا خلاف بأن الإسلام الأول شُرع بغير مزارات وأضرحة وأولياء واستغاثة بالأموات وتوسل بالصالحين، وأن هذه الأوضاع والأحوال طرأت على المسلمين وثقافتهم مع الزمن ولم يعرفها الجيل الأول. والسلفيون انتصروا لتلك النسخة الأصلية من الإسلام قبل أن تجتاحَه الثقافات والأفكار والأحوال التي لم ينزل بها وحي، ولم يعرفها من عاصر نزول الوحي. فحاصل الأمر أنه صراعٌ بين الأصيل والدخيل، أو بين إسلام القرن الأول وإسلام القرون الوسطى الذي تغيَّرت ملامحه كثيرًا، فمن أنكر على السلفيين بعض آرائهم وقال: ﴿مَّا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِيٓ ءَابَآئِنَا ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٤] فلا يمكن الاعتداد بإنكاره والالتفات إليه. لم تقدِّم السلفية نظرياتٍ دينيةً أو طريقةً مبتكرةً في التديُّن حتى يصحَّ اتهامها بتصدير نموذجٍ ديني جديد أو التسويق لأفكارها الخاصَّة، بل قدَّمت الدين بصيغته الأولى، فوجد ذلك صدى واسعًا في أوساط المسلمين. **ثالثًا**: ربط انتشار السلفية بالدعم المالي الحكومي اتهامٌ بكساد مبادئها، وافتقارها إلى المال والسياسة لكسب الأتباع وترويج الفكرة، وهذا مخالِفٌ للحقيقة التي تؤكِّد أن السلفيةَ كانت عقيدةً وثقافةً للنُّخَب العربية ورموز النهضة قبل انتشارها في الأوساط العامة وتحوُّلها إلى ثقافة دينيَّة لدى كثير من

المسلمين منذ السبعينات وحتى يومنا هذا. فالسلفية ثقافةُ النخبة العربيَّة مطلع القرن العشرين من أمثال: محمد بن العربي العلوي، وعلال عبد الواحد الفاسي، والأمير محمد عبد الكريم الخطابي، وأعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من أمثال ابن باديس والإبراهيمي والطيب العقبي، ومحمد رشيد رضا، ومحب الدين الخطيب، ومحمد بهجة البيطار، وجمال الدين القاسمي، وطاهر الجزائري، ومحمود شكري الآلوسي، وتلميذه بهجة الأثري، وهؤلاء كما لا يخفى أعلام للنهضة الدينية والتحرير الوطني في بلاد الإسلام من المحيط إلى الخليج. **رابعًا**: الزعمُ بأنَّ السلفية انتشرت نتيجةَ الدعم المالي هروبٌ من الاعتراف بفشل الطروحات والمناهج المنافسة بسبب هشاشتها وعجزها عن الصمود أمام الفكر السلفي. فقد تحرَّكت الأفكار السلفيَّة، فلم تجد أمامها ممانَعَة من خصومها التقليديِّين الذين نبذتهم الساحة وأَدبر الناسُ عنهم، ولم تعُد بضاعتهم تَلقَى رواجًا، خاصَّة بعد ارتقاء المستوى التعليمي والثقافي لأفراد المجتمعات الإسلامية، أما السلفية فخاطبت الفطرةَ، وانتصرت للتديُّن النقي من الخرافة، فأقبل الناس عليها. فالترويجُ لمقولةِ اعتمادِ السلفية على النفط محاولةٌ لتبرير فشَل التيارات المخالفة في الثبات والصمود في الساحة، والعجز عن مخاطبة الجمهور وإقناعهم بنموذجهم الفكري والديني؛ مما أدى إلى اكتساح السلفية للميدان، وانزواء المخالفين في عوالمهم الخاصَّة بهم. **خامسًا**: مما ينبغي تأكيدُه في سياقِ تفنيد هذا

الادِّعاء أنَّ الاتجاه المناوئ للسلفية يحظى بدعمٍ كبير من الأنظمة والحكومات في مختلف بلدان العالم الإسلامي، فمعظم المؤسسات الدينية الرسمية في زماننا تتَّبع التوجُّه المخالف للسلفية، وعندها من القدرات المادية والدعم السياسيِّ ما يمكِّنها من نشر دعوتها والترويج لأفكارها ومقاومة المدِّ السلفي. فالحديث عن تلقي السلفية لدعم مادي وسياسي يوحي بأن الطرف المخالف لها لا يملك دعمًا ماديًا ولا يتمتع برعاية حكومية، والواقع خلاف ذلك، فجميع الدول الإسلامية تتبنى المنهج المخالف للسلفية، وتدعم النشاط الديني في بلدانها بنسب متفاوتة. فالمدارس والمعاهد الدينية والمنابر والمساجد موظَّفة لخدمة التوجُّه الصوفي الأشعري، والسياسات بطبيعتها لا تتصادَم مع الأنشطة الدينية التقليدية المنعزلة عن الحياة العامَّة، بل ربما بالغت في دعمها لضربِ الاتجاه السلفي. ويكفي للدلالة على حجم الدعم المتاحِ لخصوم السلفية الإشارةُ إلى مؤسسة الأزهر بإمكاناتها وكثرة من يفِد إليها من أنحاء العالم الإسلامي ودورها العابر لحدود القطر المصري. أما النشاط الصوفي ومؤسَّساته وطرقه فمُرحَّب به في كل مكان، والجميع يوصي بتعزيزه ودعمه لمواجهة الأصولية السلفية. بالرغم من ذلك كله لم يحقِّق الخصوم تقدُّمًا لدعوتهم يتناسب مع حجم الإمكانات المتاحة لهم؛ ذلك أن العبرة ليس بضخامة الدعم والرعاية المادية، بل في صلاحية الأفكار وجاذبيتها، وفي الحماسة والرغبة لنشرها. **سادسًا**: الحديثُ عن الدعم السياسيِّ والماديِّ للمذاهب

أمرٌ محرج لخصوم السلفية؛ لأنه سيحشرهم في خانة الاتهام، فالمذاهب الفقهية الثلاثة الحنفية والمالكية والشافعية تدخَّلت السياسة بدرجات مختلفة في تمكينها وتوسيع رقعة انتشارها واعتمادها مذهبًا رسميًّا للدولة[١]. أما المذهب الحنبلي وهو الأقرب من الناحية العقدية للاتجاه السلفي الأثري فلم يحظ بدعمٍ مماثل من الدول والأنظمة، ولم يتبنَّهُ أحدٌ قبل قيام الدولة السعودية الأولى في القرن الثاني عشر الهجري. أما على مستوى المذاهب العقدية فالأشعرية انتشرت وترسَّخت في المشرق بفضل الدعم السلجوقي لها، وتبنِّيها إلى جانب المذهب الشافعي كخيار حكومي معتمد في معاهد التدريس التي بناها الوزير نظام الملك الطوسي رحمه الله، والمعروفة بالمدارس النظامية، ثم تتابع الحكام والسلاطين على انتهاج سياسة السلاجقة في تبني الأشعرية مذهبًا رسميًّا[٢]. أما في بلاد المغرب فلم تهيمِن الأشعرية فيها إلا بعد قيام دولة محمد بن تومرت الذي تلقى الأشعرية على يد أكابرها في المشرق، ثمَّ رحل إلى المغرب بأفكاره وأحلامه السياسية، فادَّعى المهدوية، وأعمل السيف في رقاب مخالفيه بتهمة التجسيم. وكذلك الشأن في التصوُّف الذي لم يترسَّخ أثره في البلاد الإسلامية إلا بفضل التبنِّي

---

(١) ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، لمحمد أبو زهرة، ورسالة العلامة أحمد تيمور باشا: نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة.

(٢) انظر: دور العامل السياسي في انتشار المذهب الأشعري في المشرق الإسلامي ومغربه، للدكتور مصطفى مغزاوي.

العثماني له لقرون عديدة. فإن كان الدعمُ والرعاية الحكوميَّة للمذهب تهمةً ومذمَّة فالمخالفون للسلفية أكثر تلبسًا بها قديمًا وحديثًا، وإن لم تكن كذلك فلا وجهَ للإنكار على السلفية. **سابعًا**: لا يتناسب هذا الادِّعاء مع طبيعة النشاط الدعوي السلفي، والذي غالبًا ما يتَّسم بالبساطة والعفوية، والبعد عن التنظيم والعمل المؤسَّسي الذي يتطلب موارد مالية وكوادر إدارية تشرف على ترتيب النشاطات الدعوية وتنظيم الفعاليات واللقاءات العلمية. والوسط السلفيُّ ما زال يعاني من وجود أصوات معارضةٍ لمبدأ العمل الجماعي والتنظيمي، فضلا عن تأسيس الأحزاب السياسية؛ لأنه تَعدُّ ذلك كلَّه من باب التحزب المذموم والمنهي عنه شرعًا. فالسلفية لا تعمل بمبدأ الأحزاب أو التنظيمات أو الجمعيات التي يتطلب نشاطها مصادر مالية ودعمًا مستمرًّا. أما بناء المراكز الإسلامية والمساجد وطباعة الكتب والمنشورات الدعوية فلا يتطلَّب ميزانيات ضخمة تصل لعشرات المليارات من الدولارات كما يزعم بعض الساسة والمراكز البحثية في الغرب[1]. وينبغي التنبيه إلى أمر مهمٍّ، وهو أن معظم المساجد

(١) ومنهم كورتين جونيور المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط في عهد ريغان، والسفير الأسبق في كوستاريكا (١٩٨٣-١٩٨٥م) والذي نشر مقالًا بعنوان: السعودية، الوهابية، وانتشار الفاشية الدينية السنية، زعم فيه أن السعودية أنفقت ٨٧ مليار دولار خلال العقدين الماضيين لنشر الوهابية في العالم. وقد نشر المقال عام ٢٠٠٧م. ويزعم التقرير الصادر عن مؤسسة هنري جاكسون البحثية في بريطانيا أن السعودية -ومنذ

والمدارس الإسلامية بُنيت في الدول الأجنبية، واستفاد منها أبناء الجاليات المسلمة، ومعلوم أنَّ الثقل الحقيقيَّ للدعوة السلفية وميدان صراعها مع خصومها ليس في تلك البلاد الغربية، وإنما في البلاد العربية التي لم يصلها أي دعم رسمي للاتجاه السلفي.

ثامنًا: إنَّ اعتماد الأديان والمذاهب في انتشارها على القوَّة السياسية والدعم المالي أمر طبيعيٌّ لا ينبغي استنكاره، بل هو شرط ضروري لاتِّساع نطاقها الجغرافي والبشري، فكل فكرة دينيَّة لن يكتب لها الانتشار ما لم يتوفر لها الدعم المادي والتبنِّي السياسي اللازم لحمايتها وتمهيد السبل أمام دعاتها. فالنصرانية ظلَّت تعاني من الاضطهاد الوثني الروماني حتى جاء الإمبراطور قسطنطين الأول، فاعتنقها في القرن الرابع الميلادي، واعترف بها ديانة رسميةً في مملكته، وقدَّم دعمًا كبيرا لأهلها، فدخلت في طور من الانتعاش والانتشار. والشأن نفسُه في الإسلام الذي ظلَّ يعاني الاضطهاد وقلَّةَ الأتباع ثلاثةَ عشر عامًا في مكَّة المكرمة، حتى ناصرته قبائل الأوس والخزرج، وقدَّمت له الدعمَ المادِّيَّ والمعنويَّ اللازم؛ لكسر خصومه وتوسيع قاعدته الاجتماعية والتمهيد لحركة انطلاقه داخل الجزيرة العربية وخارجها. وقد شكَّلت العوائد المالية للفتح دفعةً قوية لانتشار الإسلام ودعم حركة التوسُّع العسكري ودخول كثير من الشعوب

ستينات القرن الماضي- دعمت نشر الفكر الوهابي حول العالم بعشرات المليارات من الدولارات، حمل التقرير عنوان: التمويلات الخارجية للتطرف الإسلامي، وصدر في تموز ٢٠١٧م.

والأقوام في دين الإسلام، ومعلوم أنَّ ذلك لا يُعَد مطعنًا أو تهمةً إلا على مذهب المستشرقين الذين جمعوا إلى حقدهم جهلًا، فالدعوة لا بدَّ لها من قوَّة تحميها، وتفتح الطريق أمامها، وتزيل العوائق التي تحول دون دخول الناس في دين الله أفواجًا. والدعوة كذلك لا بدَّ لها من مصدر مالي يكفل الدعاةَ والعلماء وطلبةَ العلم، ويمكِّنُهم مِن التفرُّغ للقيام بمهامِّهم ووظائفهم، ويكفيهم تكاليف الحياة ومتاعب المعيشة المادية. وهكذا الشأن في الأفكار الدينية والسياسيَّة قديمًا وحديثًا؛ فإنَّ انتشارها يتوقَّف بشكل كبير على الدعم المادي والرعاية السياسية. **تاسعًا**: يفترض بعضُ من يدندن حول هذه الفرضيَّة أن انتشار الأفكار السلفيَّة جاء بعد هجرة كثير من العرب للعمل في السعودية ودول الخليج، ليعودوا بعد ذلك متأثِرين بالمنهج السلفيِّ فكرًا وسلوكًا[1]، وأنَّ هذا كان من أسباب انتشار هذا الفكر في الدول العربية. وهذا الكلام إن صحَّ فليس فيه ذمٌّ أو تهمة للسلفية، فلم تزل الأفكار والمذاهب والعادات تنتقل من قوم إلى قوم بالمساكنة والمجاورة، فالتأثر والتأثير المذهبي نتيجة المخالطة أمر طبيعيٌّ. وقد حصل هذا الأمر قبل ظهور النفط، حينما تأثر بعض حجاج البلدان الإسلامية بأفكار الدعوة بعدما جالسوا الدعاة النجديين في موسم الحج، وحملوا هذه الأفكار إلى بلدانهم، وذلك بعد دخول مكة المكرمة في الحكم السعودي الأول. كما تأثر قوم من البغداديين بأفكار

(١) هوامش على دفتر التنوير (ص: ٩٢)، حتى ينتهي النفط الهجرة والأحلام في ضواحي الخليج (ص: ٨٨).

الدعوة النجدية بعد ذهاب عبد العزيز الشاوي أحد وجهائهم في مهمة دبلوماسية إلى الدرعية مبعوثًا من والي بغداد، فعاد وقد اعتنق أفكار الدعوةَ، فتأثر به خلق آمنوا بها واشتدُّوا في تأييدها، وذلك في زمن الدولة السعودية الأولى[1]. فظهور النفط وهجرة العمالة العربية إلى دول الخليج سببٌ كغيره من الأسباب السابقة كالحج والتجارة والزيارة وغيرها من أسباب التأثر الفكري الناشئ من المخالطة. وكما تركت الدعوة تأثيرها في الوافدين إلى معقلها، فقد حصل الأمر بطريقة معاكسة أيضًا، حيث دخلت الأفكار اليسارية وبعض التوجهات الدينية الثورية والسياسية مع الوافدين للعمل في السعودية، وتركت هذه الأفكار تأثيرا سلبيًّا في الحياة الدينية والسياسيَّة والاجتماعية لسكان المملكة. والقصد أن التأثر والتأثير الفكري الناشئ عن المخالطة أمر طبيعيٌّ لا غرابة فيه. وهكذا فإن الطعن بالسلفية من خلال ربط انتشارها بأموال النفط محاولةٌ بائسة، ولو صحَّ ذلك فلا يعدُّ تهمة أو ذمًّا أو قدحًا في مبادئها وأصولها الفكرية، فإنَ مشروعًا ضخمًا بحجم الإصلاح الديني السلفي وما يواجِهُه من عقبات وتحدِّيات لا بدَّ له من دعم ماديٍّ ورعاية سياسية، تكفل نجاح مهمته، وتتولى حماية دعاته ورجالاته، كما هو الشأن في سائر الدعوات والحركات الدينية قديمًا وحديثًا. **مناقشة الجانب السياسي في هذا الادعاء**: تستنِد هذه الدعوى إلى جانب آخر يزعم أنَّ انتشار الأفكار

(١) تاريخ السلفية في العراق (ص: ٢٦).

السلفية في العالم جاء تنفيذًا لأجندات وأهداف سياسية لأنظمة محلية وقوى عالمية، وأن أموال النفط استخدمت لدعم الأنشطة الدعوية السلفيَّة حول العالم في إطار خدمة تلك السياسات والأجندات المشبوهة. **والجواب عن هذا من عدة وجوه: أولا**: يقوم هذا الاتهام على المبدأ العلماني الرافض لدخول الدين في المجال العام؛ معتبرًا أي تقارب بين الدين والسياسة عملية مشبوهة، غايتها توظيف الدين لأهداف سياسية ومادية، فأنصار هذا المبدأ يبحثون دائمًا عن المصالح والأهداف من وراء أي تقارب أو تفاهم بين الدين والسياسة. والإسلام يرفض هذه النظرة ويبطلها، فالسياسة والدخول في الشأن العام أمر جوهري في بنيته ورسالته وغايته النهائية من وجوده، والمتمثلة في إخضاع الأرض ومن عليها لقانون وتشريع إلهي لا ينازعه أي تشريع أو تنظيم آخر. **ثانيًا**: لم يزل الحكام والسلاطين يعتنقون دينًا أو مذهبًا ويتبنَّونه سياسيًّا باعتماده ديانة رسمية، فالدين عنصر أساسي في حياة البشر وتفكيرهم، وتبعًا لذلك فهو مكون أساسي في الحضارات والدول والممالك المتعاقبة، والملوك من جملة البشر الذين يهمُّهم أمر الدين، لكنهم يختلفون عن عامَّة الناس بقدرتهم على الانتصار له، واعتماد تعاليمه وتشريعاته قانونا ملزمًا لرعيتهم، أو الاكتفاء بتعظيم شعائره الروحية. فلا غرابةَ في اعتناق الملوك للدين، واعتماده مذهبًا لدولتهم، وسعيهم في نشره والدعوة إليه، بل الغريب هو التفكير العلمانيّ الذي يستنكر فطرةً راسخة في البشر، ويحاول تجريد الملوك والحكام

من طبيعتهم الإنسانية في حبِّ الدين وتعظيمه والانتصار له. وفي التاريخ شواهد كثير لحكومات وأنظمة تبنت الأديان أو المذاهب الدينية على اختلافها، وقاتلت عنها، وحرصت على نشرها وقمع مخالفيها. **ثالثًا**: أن الالتزام بدعم الدين ونشره ثابتٌ من ثوابت السياسة السعودية منذ عهد الدولة الأولى (١١٥٧-١٢٣٣هـ/ ١٧٤٤-١٨١٨م) وحتى يومنا هذا، فقد اختار حكام هذه الدولة تبني المنهج السلفي، واستمر خلفاؤهم على هذا النهج، لا يدفعهم في ذلك إلا إيمانهم وقناعتهم به، وقد تحمَّلوا في سبيل هذا الكثير من المتاعب والمصاعب، دون أن تصرفهم عن دعم المنهج ورعاية أهله. ولا يمكننا قراءة الرعاية السعودية للمنهج السلفي إلا في ضوء ما ذكرنا، أما الفرضيات الأخرى التي تُذكر في هذا السياق فكلُّها تنطلق من قراءة سياسية مصلحية لقضية الدعم السعودي للدعوة السلفية، وهذه القراءة بطبيعة الحال لا تصمد أمام كثير من الاعتراضات التي تثبت أن قضية الدعم بُنيت على القناعة والإيمان قبل أي شيء آخر، وأن الأمر لو كان فيه مصلحة أو غرض سياسي مادي لما استمر مدة طويلة قاربت ثلاثة قرون (منذ ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م وحتى يومنا هذا). فما قامت به الدولة السعوديةُ من بناء المراكز الإسلامية والمساجد حول العالم يندرج تحت سياستها في خدمة الدين، وكل تأويل مادي سياسي لذلك مدفوع بكثير من الحجج والاعتراضات التي لا يمكن الجواب عنها. **رابعًا**: يجنح البعض إلى القول بأن السعودية تُصدِّر الوهابية تمامًا

كما تفعل إيران مع التشيع التي تسعى لنشره، وهذا مردود بسبب الفرق الكبير بين السلوك السياسي للإسلام السني وبين ذات السلوك لما يُعرف بالإسلام الشيعي، فالثاني ينطوي بطبيعته على نزعة انقلابية تكفيرية تسعى لهدم الأوَّل السني وإقامة نموذجها على أنقاضه، فهو يتحرك ضمن خطط ودسائس ومكائد يسعَى من خلالها لتوسيع نفوذه ونشر دعايته التي يقترن فيها السياسي بالديني، ويتم توظيف العنصر الديني لصالح الجانب السياسي. أما الإسلام السني فبحكم كونه امتدادًا شرعيًّا للإسلام الأول فهو متحرر من القيود والعُقد المتحكمة بإسلام الأقليات المنبوذة وحركات المعارضة الدينية الناقمة على عقيدة الجمهور وثقافتها وهيمنتها السياسية.

أكاذيب وافتراءات

الشبهة: الافتراء على الشيخ بادعاء النبوة.

الجواب: قبل أن نذكر هذه الفرية، يجدر بنا أن نقف وقفة يسيرة لمعرفة اعتقاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأتباعه من بعده في عقيدة ختم النبوة. لقد أوضح الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله معتقده في مسألة ختم النبوة في مواضع من مؤلفاته، منها ما ورد في رسالته لأهل القصيم لما سألوه عن عقيدته فقال بكل وضوح: «وأؤمن بأن نبينا محمدا ﷺ خاتم النبيين والمرسلين ولا يصح إيمان عبد حتى يؤمن برسالته ويشهد بنبوته»[(١)]، ويقول أيضا في هذه المسألة: «وأول الرسل نوح عليه السلام وآخرهم محمد ﷺ»[(٢)]، ويذكر الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن في إحدى رسائله معتقد الشيخ الإمام في هذا المقام، فيقول: «ويعتقد - أي: الشيخ محمد بن عبد الوهاب - أن القرآن الذي نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين وخاتم النبيين كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود»[(٣)]. يتضح جليا مما سبق ذكره اعتقاد الشيخ في مسألة ختم النبوة، كما أن أتباع الشيخ من بعده تحدثوا عن هذه المسألة في

---

(١) أصول الإيمان (ص: ١٤).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ١٥٥).

(٣) الدرر السنية (١/ ٢٦٢).

كتبهم ورسائلهم، ونورد منها هذه النماذج التالية: يقول الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود في إحدى رسائله: «ونؤمن بأن محمدا ﷺ خاتم الأنبياء وأفضلهم»[١]. ويقول صاحب كتاب التوضيح عن توحيد الخلاق في تلك المسألة: «وآخر الرسل محمد ﷺ بالنص والإجماع»[٢]. وبهذه النقول المتعددة تكون مسألة ختم النبوة عند الشيخ وأتباعه قد اتضحت وبانت، فالنبوة قد ختمت بمحمد ﷺ ولا نبي بعده، والوحي قد انقطع، فهذه العقيدة مسلم بها لا يشوبها أدنى شك أو ريب، وما سبق من نقول تأكيد بأن هذه المسألة ليست محلا للنقاش والجدال عند أئمة الدعوة السلفية، وما دام هذا هو موقف الشيخ من مسألة ختم النبوة، فإنه من المناسب بيان موقف الشيخ ممن اعتدى وتجرأ على هذا الختم وزعم أنه نبي يوحى إليه. يتحدث الشيخ عن أهل الردة بعد وفاة خاتم النبيين محمد ﷺ فيقول: «قتال أهل الردة: وصورة الردة أن العرب افترقت في ردتها، فطائفة رجعت إلى عبادة الأصنام، وقالوا: لو كان نبيا لما مات، وفرقة قالت نؤمن بالله ولا نصلي، وطائفة أقروا بالإسلام وصلوا، ولكن منعوا الزكاة، وطائفة شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ولكن صدقوا مسيلمة أن النبي ﷺ أشركه معه في النبوة، وقوم من أهل اليمن صدقوا الأسود العنسي في ادعائه النبوة وقوم صدقوا طليحة

---

(١) رسالة الإمام عبد العزيز الأول (ص: ١٢).

(٢) التوضيح عن توحيد الخلاق (ص: ٨٠).

الأسدي، ولم يشك أحد من الصحابة في كفر من ذكرنا، ووجوب قتالهم، إلا مانع الزكاة»[١]. ويقول في موضع آخر: «ومثل إجماع الصحابة في زمن عثمان رضي الله عنه على تكفير أهل المسجد الذين ذكروا كلمة في نبوة مسيلمة مع أنهم لم يتبعوه، وإنما اختلف الصحابة في قبول توبتهم»[٢]. وقد أطال رحمه الله في بيان أخبار المرتدين[٣]، فذكر قصة المختار بن أبي عبيد الثقفي، وما أظهره من صلاح.. ثم زعمه في آخر أمره أنه يوحى إليه. وقال الشيخ بعد هذه القصة: «وأجمع العلماء كلهم على كفر المختار مع إقامته شعائر الإسلام لما جنى على النبوة»[٤]. بل إن الشيخ رحمه الله يصرح بأكثر من ذلك بعبارة موجزة، فيقول في ذكر الحقوق الواجبة على كل مسلم: «وأعظمها حق النبي ﷺ وأفرضه شهادتك له أنه رسول الله وأنه خاتم النبيين، وتعلم أنك لو ترفع أحدا من الصحابة في منزلة النبوة صرت كافرا»[٥]. مما سبق بيانه ندرك أن الشيخ رحمه الله يقرر ويؤكد بأن دعوى النبوة بعد ختمها بمحمد ﷺ كفر وانسلاخ عن دين الإسلام، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الشخص الذي يرفع أحدا إلى منزلة النبوة يصير كافرا،

---

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (٣/ ٣٧).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ٣٠٨).

(٣) انظر: مجموعة مؤلفات الشيخ (٣/ ٢٥٧) وما بعدها.

(٤) مجموعة مؤلفات الشيخ (٣/ ٤٥).

(٥) الدرر السنية (١/ ٩٨).

حتى ولو كان هذا الذي رفع منزلته صحابيا. ومع كل ما سبق فإننا نرى بعض خصوم هذه الدعوة السلفية يسطرون فرية ادعاء النبوة للشيخ، ويسودون الصحائف بهذا البهتان. ومن أوائل الذين ألصقوا بالشيخ هذه الفرية، محمد بن عبد الرحمن بن عفالق حيث يقول في رسالته التي ألفها ردا على عثمان بن معمر أمير العيينة آنذاك، حيث يطعن ابن عفالق في الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فيقول: «كما ادعا نزيله مسيلمة – أي: النبوة – بلسان مقاله، وابن عبد الوهاب حاله». ويقول ابن عفالق في موضع آخر من هذه الرسالة عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأنه ادعا الرسالة[1]. وفي رسالة أخرى ألفها ردا على جواب ابن معمر، يقول فيها مخاطبا ابن معمر: «والله لقد ادعى النبوة بلسان حاله لا بلسان مقاله، بل زاد على دعوى النبوة، وأقمتموه مقام الرسول، وأخذتم بأوامره ونواهيه». ويقول ابن عفالق متهكما بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، ومخاطبا ابن معمر: «وأما من قال أدعوكم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وادعى النبوة، وأرسل رسله إلى سائر الأمصار»[2]. ويسوق أحمد القباني نفس الفرية بقوله عن الشيخ أنه متنبي نواحي اليمامة. وفي موضع آخر يقول مخاطبا الشيخ محمد بن عبد الوهاب وساخرا به: «هل أخذته من بقايا صحف مسيلمة الكذاب عندكم في نواحي اليمامة». ويتهكم به مرة أخرى فيقول:

---

(١) رسالة ابن عفالق (ق: ٤٤) وما بعدها.

(٢) رسالة جواب ابن معمر (ق: ٥٩) وما بعدها.

«أترى أن كل هؤلاء العلماء الذين هم ورثة الأنبياء ضلوا وأضلوا من نحو ستمائة سنة إلى أن بعث الله متنبي العيينة داعيا إلى دين الإسلام»[١]. كما أن من أوائل الذين تولوا كبر فرية ادعاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب النبوة، المدعو علوي الحداد حيث يقول: «[وكان] يضمر دعوى النبوة، وتظهر عليه قرائنها بلسان الحال، لا بلسان المقال، لئلا تنفر عنه الناس، ويشهد بذلك ما ذكره العلماء من أن [ابن] عبد الوهاب كان في أول أمره مولعا بمطالعة أخبار من ادعى النبوة كاذبا كمسيلمة الكذاب وسجاح والأسود العنسي وطليحة الأسدي وأضرابهم»[٢]. ويقول رابعهم حسن بن عمر الشطي: «فإنه – أي: الشيخ محمد بن عبد الوهاب – كانت لوائح دعوى النبوة تظهر عليه»[٣]. ثم جاء أحمد بن زيني دحلان فأشاع هذه الفرية وسطرها في كتبه، وتلقفها من بعده خصوم آخرون كالعاملي، وجميل صدقي الزهاوي، ومختار أحمد باشا المؤيد، وعبد القادر الإسكندراني، وغيرهم[٤]. ثم يأتي السمنودي فيحاول تلطيف هذه الفرية وتخفيفها ظنا

---

(١) فصل الخطاب (ق: ٣٦) وما بعدها.

(٢) مصباح الأنام (ص: ٤).

(٣) في تعليقه على رسالة في إثبات الصفات للحازمي (ق: ٧١).

(٤) دحلان: خلاصة الكلام (ص: ٢٣٩)، والدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٤٧). والعاملي: كشف الارتياب عن أتباع ابن عبد الوهاب (ص: ٣). وجميل الزهاوي: الفجر الصادق (ص: ١٧). ومختار المؤيد: جلاء الأوهام (ص: ٥). وعبد القادر الإسكندراني: انظر: الرد عليه النفحة على النفحة لناصر الدين الحجازي (ص: ٦).

منه أن ذلك أدعى لقبولها وأيسر في التمويه على سواد الناس، فيقول: «فكان محمد بن عبد الوهاب المذكور بينهم- أي: بين أتباعه- كالنبي في أمته لا يتركون شيئا مما يقول، ولا يفعلون شيئا إلا بأمره»[1]. ولكن يجيء خصم آخر- وهو محمد توفيق سوقية- يرفض ذلك التخفيف، ويسعى بزيادة البهتان على أسلافه فيقول: «وأوحت له نفسه دعوى النبوة، كسلفه مسيلمة الكذاب، ولكن كان الضعف يخفيها، ولو وجد قبولا تاما من أتباعه النجديين لأظهرها، ودعا الناس إليها، أو لو كان يجد من يمده بالقوة لحمل جميع الأمة لإظهار ما كان يكنه في صدره، نعوذ بالله من الغواية بعد الهداية»[2]. ما سبق نقله بعض النماذج لمزاعم الخصوم ومفترياتهم مأخوذة من كتبهم ومصادرهم، ولعل ما نقلناه عن الشيخ الإمام رحمه الله في اعتقاده في مسألة ختم النبوة، وكذلك اعتقاد أتباعه من بعده في هذه المسألة، وموقف الشيخ الإمام من أدعياء النبوة، إن هذا يعتبر بحد ذاته من أعظم وأبلغ الحجج في دحض ورد تلك الفرية الكاذبة الخاطئة، ومع ذلك فسنورد بعض الردود في قمع هذه الفرية، من باب الزيادة في إسقاطها وتهافتها. يقول الشيخ سليمان بن سحمان رادا على علوي الحداد في فريته بأن الشيخ محمد بن عبد الوهاب مدعي للنبوة: «والجواب أن يقال لهذا الملحد المفتري: هذا من أبطل الباطل وأمحل

---

(١) سعادة الدارين (١/ ٣٦).

(٢) تبيين الحق والصواب (ص: ٦).

المحال وبطلانه من وجوه: الوجه الأول: أنه زعم أنه يضمر دعوى النبوة، وهذا أمر قلبي لا يطلع عليه إلا الله، فكيف ساغ له أن يدعي علم ما في القلوب مما لا يطلع عليه إلا علام الغيوب. أيدعي علم الغيب أو أنه يوحى إليه ومن ادعى ذلك فهو كافر، ثم ما هذه القرائن التي يزعم هذا الدجال المفتري أنها تظهر عليه بلسان الحال، فهلا ذكر قرينة واحدة من ذلك فإنا لا نعلم إلا دعوة الحق إلى إخلاص العبادة لله وحده، وأن يكون الدين كله لله، ثم كيف ساغ له دعوى أن الشيخ يضمر في قلبه دعوى النبوة وهي كذب ظاهر وينفيه بدعواه الباطلة لما قال الشيخ في المشركين عباد القبور: إنهم يعظمون مشاهد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومشاهد الأولياء تعظيما بليغا حتى يطلبون منهم ما لا يقدر عليه إلا الله تبارك وتعالى، وهذا أمر معلوم مشهور عنهم واعتقادهم في الأنبياء والأولياء لا ينكره إلا مكابر في الحسيات مباهت في الضروريات، فقول هذا الملحد فمن أين اطلع عليه واعتقد فيهم على سبيل القطع، حتى بنى عليه تكفيرهم ... إلى آخره. فيقال: اطلع عليه بأفعالهم الظاهرة التي لا تصدر إلا عن اعتقاد القلب فيمن يدعونه، ويستغيثون به، ويلجئون إليه في مهماتهم وملماتهم حالا ومقالا، بخلاف ما زعمت أنت وأصحابك المفترون من أن الشيخ يضمر دعوى النبوة وهو أمر قلبي لا يطلع عليه إلا الله، مع أنها دعوى كاذبة خاطئة، وبنيتم على ذلك تكفيره وتكفير من اتبعه على دين الله ورسوله، واستحلال دمائهم وأموالهم من غير ذكر قرينة حال أو مقال إلا

بدعوى مجردة عن الدليل»[1]. من خلال نقل هذا النص للشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله يظهر جليا قوة الحجة التي أدلى بها الشيخ في مواجهة تلك الفرية، ولم يكتف بذلك رحمه الله، بل وضح تناقض الخصم وتضاربه حين ذكر أن الشيخ الإمام رحمه الله يقرر أن المشركين عباد القبور يعظمون المشاهد والأضرحة، ويطلبون منهم ما لا يقدر عليه إلا الله، فأنكر هذا الخصم محتجا بأنه لا يطلع على اعتقادهم في تلك المشاهد والأضرحة، مع أن الشيخ الإمام قرر ذلك بقرائن وأدلة تثبت ما يقول، وهذا المفتري زعم أن الشيخ ادعى النبوة، ولم يذكر أي قرينة تدل على دعواه. ثم ذكر ابن سحمان وجها آخر للرد على هذه الفرية، فقال: «ان الشيخ قد ذكر في كتاب التوحيد ما رواه البرقاني في صحيحه قوله في الحديث: «وَإِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الأَئِمَّةَ المُضِلِّينَ، وَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهِمُ السَّيْفُ؛ لَمْ يُرْفَعْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ. وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَلْحَقَ حَيٌّ مِنْ أُمَّتِي بِالمُشْرِكِينَ، وَحَتَّى تَعْبُدَ فِئَامٌ مِنْ أُمَّتِي الأَوْثَانَ. وَإِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي»، إلى آخر الحديث. أخرجه أبو داود (٤٢٥٢). وقال في المسائل المستنبطة من هذا الباب، الثامنة: العجب العجاب خروج من يدعي النبوة مثل المختار مع تكلمه بالشهادتين وتصريحه أنه من هذه الأمة وأن الرسول حق وأن القرآن حق. وفيه أن محمدا خاتم النبيين، ومع هذا يصدق في هذا كله

(١) الأسنة الحداد في الرد على علوي الحداد (ص: ١٢).

مع التضاد الواضح، وقد خرج المختار في آخر عهد الصحابة، فكيف يضمر مع هذا دعوى النبوة، وكيف يزعم هذا ويرمي به الشيخ رجل يؤمن بالله واليوم الآخر وبهذا تعلم أن هذا من تزوير من شرق بهذا الدين من أعداء الله ورسوله تنفيرا للناس عن الإذعان لإخلاص التوحيد لله بالعبادة. وقوله: ويشهد لذلك ما ذكره العلماء من أن ابن عبد الوهاب كان في أول أمره مولعا بمطالعة أخبار من ادعى النبوة كاذبا كمسيلمة وسجاح والأسود العنسي وطليحة الأسدي وأضرابهم. والجواب أن يقال: وهذا أيضا من الكذب والفجور وقول الزور بل كان رحمه الله مولعا بكتب الحديث والتفسير كما قال رحمه الله في بعض أجوبته: ثم إنا نستعين على فهم كتاب الله بالتفاسير المتداولة المعتبرة، ومن أجلها لدينا تفسير محمد بن جرير الطبري ومختصره لابن كثير الشافعي، وكذلك البيضاوي، والبغوي، والخازن، والجلالين وغيرهم، وعلى فهم الحديث بشروحه كالقسطلاني والعسقلاني على البخاري، والنووي على مسلم، والمناوي على الجامع الصغير، ونحوهم من كتب الحديث، خصوصا الأمهات الست وشروحها، ونعتني بسائر الكتب في سائر الفنون فروعا، وأصولا وقواعد وسيرا وصرفا ونحوا وجميع علم الأمة»[1]. ويقول ابن سحمان مكذبا هذه الفرية التي تلقفها الزهاوي وسود بها كتابه المسمى الفجر الصادق: «وأما قوله: وكان محمد هذا بادئ بدأته: فالجواب أن

(١) الأسنة الحداد (ص: ١٢).

نقول: ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، فإن هذا معلوم كذبه بالاضطرار لا يمتري فيه من له أدنى معرفة بمقادير الأئمة الأخيار، ومن طالع كتب الشيخ ومصنفاته ورسائله، وتأمل حال نشأته ودعوته إلى الله تبين له أن هذا من الكذب والافتراء وأنه من وضع أعداء الله ورسوله، ﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٤٥]، ﴿وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] ، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف: ٨]»[1]. ويأتي رد الشيخ ناصر الدين الحجازي على هذه الفرية بأسلوب آخر، حيث يزعم عبد القادر الإسكندراني كأسلافه أن الشيخ الإمام قد ادعى النبوة، فكان جواب الشيخ ناصر الدين الحجازي على هذا الإفك: «أقول من كان يخلق ما يقول فحيلتي فيه قليلة، ولكن أقول كأن صاحب الرسالة ذهل عن قاعدة: إن كنت ناقلا فالصحة، أو مدعيا فالدليل، فإن كنت مقلدا لدحلان في نقلك، أليس لك ما تميز به بين الغث والسمين، فتعلم أنه ما نقل عن هؤلاء القوم إلا فكاهات تضحك الثكلى، ويهزأ بها الطفل الصغير فكيف يقبلها عقل رجل بلغ من الذكاء أن أرجع أمة من الجهل إلى

(١) الضياء الشارق في الرد على شبهات الماذق المارق (ص: ٢٥)، وقد ذكر ابن سحمان قريبا من هذا الجواب في كتابه كشف غياهب الظلام (ص: ٩٨).

العمل بالكتاب السنة. وأما قولك وكان يضمر دعوى النبوة إلا أنه لم يتمكن من إظهارها فهذه دعوى كشف واطلاع على ما في القلوب، فهي بين أمرين إما تصريح بالكذب، وإما مشاركة لله تعالى في قوله: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]، فاختر أي الشقين شئت، وإن كنت مدعيا فعليك الدليل من كتبه التي طبعت في الهند وفي مصر وسارت في الأقطار»[1]. ومما أورده الشيخ فوزان السابق في دحض فرية ادعاء النبوة للشيخ رحمه الله، ننقل هذه السطور ردا على من بهت الشيخ بادعاء النبوة في نفسه: «إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قد اشتهر مذهبه ودعوته التي يدعو الناس إليها في مصنفاته المطولة ورسائله المختصرة، فلم يترك لمعارضيه شبهة إلا كشفها، ولا طريقا توصل إلى الله وإلى اتباع رسوله ﷺ إلا بينها وأوضحها. فأي شيء يخفيه في نفسه بعد ذلك أيها الضالون؟ فلو كان لهذه الفرية أدنى قيمة لأوردت من كلام الشيخ رحمه الله ما يكفي ويشفي في ردها. ولكنها فرية تمثل الزور والفجور، فلا تستحق ردا أكثر من احتقار صاحبها وكشف عورته وليس أبلغ من رد هذا الملحد على نفسه فاسمع إلى ما يقوله بعد دعواه على الشيخ الكتمان. قال المعترض: فلما مات أبوه في نحو سنة ١١٤٣ هـ ابتداء ابتدأ بإظهار مذهبه حتى سنة ١١٥١ فأشهر أمره وأظهر دعوته وعقيدته في نجد وأطرافها». فالشيخ فوزان رحمه الله يقرر تفاهة هذه الفرية وحقارتها، بحيث لا

(١) النفخة على النفحة (ص: ٧).

يلتفت إليها ولا تستحق الاهتمام أو الرد، ثم يشير إلى عوار هذه الفرية ويكشف تناقض مفتريها وتضاربه، فيقول رحمه الله: «فنقول لهذا الملحد: إذا فليس فيه كتمان، كما افتريته على الشيخ، فقد أبطلت دعواك بإقرارك بنفسك فإن ما أظهره الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى واشتهر به من الدعوة إلى كتاب الله تعالى واتباع رسوله ﷺ واقتفاء أثر السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن تبعهم من أئمة الهدى والدين، قد ظهر واشتهر أمره، فلا ينكره إلا معاند مثلك أيها المفتري الذي أكذب نفسه بنفسه فالحمد لله على ظهور الحق وخذلان الباطل وأهله»[1]. ويشير د. عبد الرحمن عميرة إلى دحض ذلك الافتراء، فكان مما قال: «والمتفحص لهذه الادعاءات والمفتريات يرى اتفاقها جميعا على أن ادعاء النبوة عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان إضمارا في داخله ولم يصرح به لأحد مطلقا. هذا هو المفهوم من كلامهم ولا يمكن أن يفهم غير ذلك ونقول إذا كان كذلك، وأن الشيخ أضمر النبوة في نفسه، ولم يتمكن كما يقول الأدعياء من إظهارها، فمن أطلعهم على هذا الشيء المضمر؟ هل أوحى الله إليهم بما في سرائر العباد؟ فإن قالوا نعم، فهم الأدعياء حقا، وتكون قولتهم هذه امتدادا لما قاله مسيلمة وسجاح وكل المردة أتباع الشيطان. وإذا لم تكن هذه أتراهم اطلعوا على الغيب وقرأوا ما في اللوح المحفوظ كما كان يدعي بعضهم. فإن كان هذا هو

(١) البيان والإشهار (ص: ٥٧).

حالهم. خرجوا عن ملة الإسلام وألحقوا بإخوانهم في الجاهلية من الكهان وأدعياء البهتان لأن الغيب لا يعلمه إلا الله. قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]»[1]. من خلال ما أوردناه من براهين متعددة، وردود متنوعة في دحض فرية ادعاء الشيخ محمد بن عبد الوهاب النبوة[2]، نأتي على ختام هذا المبحث متذكرين قوله عزوجل: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

(١) الشبهات التي أثيرت على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، بحوث أسبوع الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٢/ ٥٥).

(٢) وانظر أيضا: ما كتبه عجيل النشمي في الرد على زعم الخصوم بأن الشيخ ادعى النبوة، حلقات ترتيب أوراق سقوط الخلافة، مجلة المجتمع العدد (٥٠٠).

الشبهة: أكاذيب أعداء الدعوة على الشيخ وأتباعه، بأنهم ينتقصون رسول الله ﷺ.

افتراء الخصوم على الشيخ وأتباعه، بأنهم ينتقصون رسول الله ﷺ تشير المصادر التي بين أيدينا، إلى أن سليمان بن سحيم هو من أوائل - إن لم يكن أولَ - المفترين لهذا البهتان، فقد قام سليمان بن سحيم بقذف الشيخ بهذا الإفك، ولم يقتصر على ذلك بل تجاوزه إلى نشر هذا الإفك في سائر البلدان والأمصار، يحرض علماء تلك البلاد على الشيخ، ويشنع عليه ويكيل إليه الأكاذيب والتلفيقات. يقول ابن سحيم كذبا على الشيخ في انتقاص الرسول ﷺ حيث كتب رسالة إلى علماء الأمصار عند ظهور دعوة الشيخ آنذاك[1] فكان مما قاله: «ومنها أنه أحرق دلائل الخيرات لأجل قول سيدنا ومولانا، وأحرق أيضا روض الرياحين وقال هذا روض الشياطين.. ومنها أنه صح عنه أنه يقول لو أقدر على حجرة الرسول هدمتها ... ومنها أنه قال الصلاة على رسول الله ﷺ يوم الجمعة وليلتها، هي بدعة وضلالة تهوي بصاحبها في النار»[2]. وحين أرسل ابن سحيم

---

(١) أي ظهور دعوة الشيخ في بلدة العيينة، حيث أن رسالة ابن سحيم كانت متقدمة بدليل أن جواب القباني كان سنة ١١٥٧ هـ، وتضمن الطعن في أهل العيينة الذين ناصروا الشيخ في بادئ الأمر، كما أن نفس هذا العام- سنة ١١٥٧ هـ- هو انتقال الشيخ الإمام من العيينة إلى الدرعية، وقد ذكر بعض الباحثين أن الشيخ انتقل إلى الدرعية سنة ١١٥٨ هـ. انظر: كتاب محمد بن عبد الوهاب للعثيمين (ص: ٥٤)، مشاهير علماء نجد (ص: ٢٦).

(٢) روضة الأفكار لحسين بن غنام (١/ ١١٢).

هذه الرسالة إلى العراق.. كان ممن أجابه أحمد بن علي القباني في مجلد ضخم، فكان مما قاله القباني معلقا على كلام ابن سحيم السابق: «أقول فعله هذا جرأة منه على جناب رسول الله ﷺ وعدم تعظيمه، وإكرام مقامه، وعدم مبالاة بالدين، إذ أقدم على إحراق كتاب موضوع في فضل الصلاة عليه ﷺ وفي كيفية الصلاة عليه». ويقول في موضع آخر من كتابه: «فظهر لك أن قول هذا المخذول لو أقدر على هدم حجرة الرسول هدمتها قول من لم يتبع سبيل المؤمنين، في تعظيم حرمات سيد المرسلين، بل إنما ذلك قول من اتبع واقتدى بإبليس اللعين، ومن تنقيص مقام حبيب رب العالمين»[1]. ثم جاء ثالثهم علوي الحداد، فزاد عليهم إفكا وبهتانا فزعم أن الشيخ: «كان ينتقص النبي ﷺ كثيرا بعبارات مختلفة، منها قوله: إنه طارش. بمعنى: أن غاية أمره أنه كالطارش الذي يرسل إلى أناس في أمر فيبلغهم ثم ينصرف، وكان بعضهم يقول عصايا خير من محمد، لأنها ينتفع بها بقتل الحية ونحوها، ومحمد قد مات، ولم يبق فيه نفع أصلا، وإنما هو الطارش ومضى، وبهذا يكفر عند المذاهب الأربعة، ومن ذلك أنه كان يكره الصلاة على النبي ﷺ ويتأذى من سماعها، وينهى عن الجهر بها على المنابر، ويؤذي من يفعله، ومنع من الإتيان بها على المنابر ليلة الجمعة، ولذلك أحرق دلائل الخيرات، وغيره من كتب الصلاة على النبي ﷺ وتستر بدعوى أن ذلك بدعة». ويقول الحداد في موضع آخر من

(١) فصل الخطاب (ق: ٣٢) وما بعدها.

كتابه: «[وكان يقول:] أن الربابة في بيت الخاطئة أقل إثما ممن يناجي ويذكر بالصلاة على النبي ﷺ على المنابر»[١]. وساق أحمد بن زيني دحلان في كتابه خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام (ص:٢٣٠)، وفي كتابه الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص:٤٤)، قريبا مما ذكره صاحب مصباح الأنام. ونقل صاحب جلاء الأوهام ما افتراه دحلان، وزاد في بهتانه حيث قال: «قولهم حيث إن محمدا بلغ القرآن ومات، فعند نزول آخر آية من القرآن انتهت رسالة محمد، وسقطت عنه حقوق الرسالة. وهذا معنى تسميته طارشا، ومعناه عندهم مرسل جاء برسالة فبلغها وذهب، فلا علاقة للناس فيه، والالتفات إليه شرك». ويكذب مرة أخرى فيقول: «قولهم أن الله أرسل محمدا وأنزل عليه القرآن ليبلغه للناس، وما أذن له أن يشرع للناس أشياء من عنده، فالدين كله في القرآن، وكل ما جاء به الحديث ويسميه المسلمون سنة واجبة فهو باطل، ولا يجوز التعبد والعمل به»[٢]. واستحدث محسن الأمين العاملي للفرية وجها آخر عدا ما نقله عن صاحب خلاصة الكلام فذكر أن اعتقاد الوهابيين في ضريح المصطفى ﷺ أنه صنم من الأصنام، ووثن من الأوثان بل هو الصنم الأكبر والوثن الأعظم»[٣]. وقدم حسن

---

(١) مصباح الأنام (ص: ٤) وما بعدها.

(٢) جلاء الأوهام لمختار المؤيد (ص: ٦).

(٣) كشف الارتياب (ص: ١٣٩). وتلقف صاحب سعادة الدارين ما افتراه علوي الحداد (ص: ١/ ٤٤)، وكذا يوسف النبهاني تلقف كلام دحلان، وسود به صحائف كتابه الذي أسماه شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق (ص: ٤١).

خزبك هذه الفرية بأسلوب آخر، فقال عن الشيخ: «وكذا تنقيصه الرسل والأنبياء وهدم قببهم.. ومنعه من قراءة خبر مولد النبي ﷺ وضرب رقاب من يناجي في المنارة للصلاة على النبي ﷺ»[١]. ثم جاء محمد نجيب سوقية، فسطر هذه الفرية بأسلوب يتظاهر فيه بحب المصطفى ﷺ فقال: «ومما تقشعر منه الجلود ما سمعت عن بعضهم أنهم يقولون محمد كالعصا لا يضر ولا ينفع، بل العصا اليوم أنفع من محمد بعد موته». ثم قال: «إن هذه الفرية تعرضت لسخط الله بإيذائهم لحبيب الله ﷺ»[٢]. وعقد المدعو، محمد الطاهر يوسف فصلا في كتابه قوة الدفاع والهجوم، وهذا الفصل مملوء بالأكاذيب على الشيخ وأتباعه، حيث جعل عنوانه: بيان استخفاف الفرقة المعتزلة من السنة النبوية لقدر نبينا وسيدنا وشفيعنا محمد لله. ثم عقد فصلا آخر قال فيه عن أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «ومما يدل على استنقاصهم واستخفافهم لقدر نبينا محمد ﷺ هذه اللفظة المجردة عن الأدب والحياء وهي: محمد لا يعلم الغيب»[٣]. ويزعم صاحب كتاب إسلامي فرقي عن الشيخ كذبا وزورا أن الشيخ يعلن أن تعظيم الرسول شرك[٤]. ونختم هذا الإفك المبين بما ذكره الشيخ محمد منظور النعماني في كتابه دعايات مكثفة

---

(١) المقالات الوفية (ص: ١٨٨).

(٢) تبين الحق والصواب (ص: ٢٩).

(٣) قوة الدفاع والهجوم (ص: ١٥) وما بعدها.

(٤) انظر: كتاب إسلامي فرقي (أردو).

ضد الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «وقد سمعت وقتئذ أكذوبة عجيبة: أن رجلا يحمل اسم عبد الوهاب النجدي وكان يتزعم الطائفة الوهابية، كان قد بلغ من عدوانه للنبي ﷺ إلى أن ورد المدينة المنورة يتظاهر بالصلاح والتقوى.. وسكن بيتا على الكراء من أجل أن يتخذ في داخل الأرض سربا من بيته إلى روضة النبي ﷺ حتى يتمكن من العبث بالجثة المطهرة نعوذ بالله من ذلك إلا أنه لم يستطع تحقيق أمنيته حيث ترائى النبي في المنام للملك الذي كان يحكم الحجاز آنذاك، وقال له في المنام: إن رجلا من نجد خبيثا رقيعا يتخذ النفق في الأرض من أجل الغرض الخبيث، فبحث الملك عن الرجل عبد الوهاب النجدي، وقبض عليه فعلا وضرب عنقه. ولا أزال أذكر أن الناس كانوا يتناقلون هذه الأكذوبة كحقيقة تاريخية معلومة مقررة، ولذلك فلم أشك فيها قط، لأني لم أجد أحدا يرفضها أو يشك فيها»[1]. ويقول حافظ وهبة في كتابه جزيرة العرب: «ولقد سمعت في نجد أن حكام نجد الشمالية أثناء خصومتهم مع آل سعود كانوا يكتبون إلى الأتراك أن آل سعود اتخذوا راية شعارها: «لا إله إلا الله محد رسول الله» بحذف ميم محمد، أي: لا أحد رسول الله. وهذا كله تنفيرا للأتراك من خصومهم، وهم يعلمون حق العلم أن هذا كذب»[2].

---

(١) دعايات مكثفة ضد الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ١٥) وما بعدها.

(٢) نقلا عن كتاب النهضات الحديثة في جزيرة العرب (ص: ٦٠).

الجواب: قد بلغت هذه الفرية – أعني فرية انتقاص الرسول ﷺ – الإمام الشيخ، فكان جوابه عما افتراه عليه ابن سحيم بما يلي: «﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، ولكنه قبل من بهت النبي محمدا ﷺ أنه يسب عيسى ابن مريم، ويسب الصالحين، تشابهت قلوبهم، وبهتوه أنه يزعم أن الملائكة، وعيسى وعزيراً في النار، فأنزل الله في ذلك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]»[1]. ويقول الشيخ رحمه الله في تكذيب هذا الافتراء: «وما ذكره المشركون علي أني أنهى عن الصلاة على النبي، أو أني أقول لو أن لي أمرا هدمت قبة النبي ﷺ ... فكل هذا كذب وبهتان، افتراه علي الشياطين الذين يريدون أن يأكلوا أموال الناس بالباطل»[2]. ويقول أيضا في رسالة بعثها إلى عبد الرحمن السويدي أحد علماء العراق، مجيبا عن افتراء ابن سحيم الذي أرسله إلى سائر البلدان ومنها العراق: «يا عجبا كيف يدخل هذا في عقل عاقل، هل يقول هذا مسلم أو كافر أو عارف أو مجنون، وكذلك قولهم إنه يقول لو أقدر أهدم قبة النبي ﷺ لهدمتها، أي: من البهتان، وأما دلائل الخيرات فله سبب، وذلك أني أشرت إلى من قبل نصيحتي من إخواني، أن لا يصير في قلبه أجل من كتاب الله، ويظن أن القراءة فيه أجل من قراءة القرآن، وأما إحراقه والنهي عن الصلاة على

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ٦٤).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ٥٢).

النبي ﷺ بأي لفظ كان فهذا من البهتان»[1]. ومما كتبه الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب ذاكرا هذه المفتريات ثم معقبا عليها بالدحض والرد، حين دخل مكة في محرم سنة ١٢١٨هـ: «وأما ما يكذب علينا سترا للحق، وتلبيسا على الخلق بأنا نضع من رتبة نبينا محمد ﷺ بقولنا النبي رمة في قبرة، وعصا أحدنا أنفع له منه، وليس له شفاعة، وأن زيارته غير مندوبة، وأنه كان لا يعرف معنى لا إله إلا الله حتى أنزل عليه: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] مع كون الآية مدنية ... وأننا ننهى عن الصلاة على النبي ﷺ ... فلا وجه لذلك فجميع هذه الخرافات وأشباهها لما استفهمنا عنها من ذكر أولا كان جوابنا في كل مسألة من ذلك ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٦]، فمن روى عنا شيئا من ذلك أو نسبه إلينا فقد كذب علينا وافترى. ومن شاهد حالنا وحضر مجالسنا وتحقق معنا علم قطعا أن جميع ذلك وضعه وافتراه علينا أعداء الدين وإخوان الشياطين، تنفيرا للناس عن الإذعان بإخلاص التوحيد لله تعالى بالعبادة، وترك أنواع الشرك. والذي نعتقده أن مرتبة نبينا محمد ﷺ أعلى مراتب المخلوقين على الإطلاق، وأنه حي في قبره حياة برزخية أبلغ من حياة الشهداء المنصوص عليها في التنزيل، إذ هو أفضل منهم بلا ريب وأنه يسمع سلام المسلم عليه وتسن زيارته، إلا أنه لا يشد الرحال إلا لزيارة المسجد والصلاة فيه، وإذا قصد مع ذلك الزيارة.. فلا بأس، ومن أنفق أوقاته بالاشتغال بالصلاة عليه عليه الصلاة

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ٣٧).

والسلام الواردة عنه فقد فاز بسعادة الدارين وكفى همه وغمه كما جاء الحديث عنه»[١].

ويقول الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود موضحا وجوب تعظيم المصطفى ﷺ: «وأما قولك إن ناسا من أصحابنا ينقمون عليكم في تعظيم النبي المختار ﷺ فنقول بل الله سبحانه افترض على الناس محبة النبي ﷺ وتوقيره، وأن يكون أحب إليهم من أنفسهم وأولادهم والناس أجمعين، لكن لم يأمرنا بالغلو فيه وإطرائه، بل هو ﷺ نهى عن ذلك»[٢]. ومما سطره قلم الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين في كتابه تأسيس التقديس في كشف تلبيس بن جرجيس في الرد على داود حيث زعم أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ينتقص الرسول ﷺ فقال أبو بطين رحمه الله: «وسلفه – أي: داود – في ذلك عباد المسيح لما نهى النبي ﷺ عن عبادته، قالوا تنقص المسيح عليه السلام، ونحن إنما نهينا عن الغلو فيه ﷺ الذي حذر منه بقوله ﷺ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ». أخرجه البخاري (٣٤٤٥). وقوله ﷺ: «مَا أُحِبُّ أَنْ تَرْفَعُونِي فَوْقَ مَنْزِلَتِي الَّتِي أَنْزَلَنِي اللهُ». أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٠٧٧)، وأحمد (١٢٥٥١). وقوله ﷺ: «لَا تَقُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ مُحَمَّدٌ». أخرجه أحمد (٢٠٦٩٤). وقوله ﷺ للذي قال: ما شاء الله وشئت، «أَجَعَلْتَنِي لِلَّهِ نِدًّا؟». أخرجه أحمد (١٨٣٩). ويتعجب علامة العراق محمود شكري الألوسي من هذا

---

(١) الدرر السنية (١/ ١٢٧).

(٢) الدرر السنية (١/ ١٥٠).

الافتراء، فيقول: «وأعجب من هذا تقول هذا العراقي من المبتدعة والغلاة على أهل الحق القاصرين الألوهية على خالق الخلق، إنهم ينتقصون الرسول والنبي الأعظم ﷺ وينسبون إلى جنابه ما لا يليق بأعتابه ... سبحانه إله الخلق ما أحلمه، وما أجل سلطانه وأعظمه»[1].

وكتب أحد علماء نجد رسالة في الرد على صاحب جريدة القبلة حين زعمت الجريدة أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه يقولون: إن العصا أنفع من النبي ﷺ فاستعظم شناعة هذا الافتراء وقبحه، ثم أعقبه بالتكذيب لهذه الفرية، ثم بيان مقام نبينا محمد ﷺ وما له من حقوق وواجبات، فكان مما قاله جوابًا على ذلك الكذب: «الله أكبر على هؤلاء الملاحدة الذين ينفرون الناس عن الدخول في دين الله، ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، ﴿وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢-١١٣]، فمن نسب هذا إلينا وافتراه علينا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدل، وفضحه على رؤوس الأشهاد، ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [غافر: ٥٢]. ويا سبحان الله كيف يتصور وقوع هذا عاقل أو جاهل أو مجنون؟ ولا يقول هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر، ويعلم أنه موقوف بين يدي

---

(١) فتح المنان تتمة منهاج التأسيس محمود الألوسي (ص: ٤٥٥).

الله ومسؤول عن ذلك، بل لا يقوله إلا من هو أضل من حمار أهله، نعوذ بالله من رين الذنوب وانتكاس القلوب، ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] . بل نشهد الله وملائكته وجميع خلقه أنا نشهد أن محمدا عبده ورسوله وأمينه على وحيه، وخيرته من خلقه، أرسله رحمة للعالمين وقدوة للعاملين، ومحجة للسالكين، وحجة على العباد أجمعين، بعثه للإيمان مناديا، وإلى دار السلام داعيًا، وللخليقة هاديا.. أرسله على حين فترة من الرسل، فهدى به إلى أقوم الطرق، وأوضح السبل، وافترض على العباد طاعته ومحبته، وتعزيره وتوقيره والقيام بحقه، وسد إلى الجنة جميع الطرق فلم يفتحها لأحد إلا من طريقه، فلو أتوا من كل طريق، واستفتحوا من كل باب، لما فتح لهم حتى يكونوا خلفه من الداخلين، وعلى منهاجه وطريقه من السالكين، إذا تحققت ما قدمته لك فكيف يصح مع هذا أن نقول أن العصا أنفع من النبي ﷺ؟ سبحان الله ما أعظم شأنه وأعز سلطانه، ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٥٩]»[1]. ويقول ابن سحمان في معرض الرد على هذا البهتان: «وأما قوله: ولا يتحاشون من الطعن بالرسول ﷺ بكل بذاءة. فالجواب أن نقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، ومن افترى علينا هذا ونسبه إلينا، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا قبل الله منه صرفا ولا عدلا وفضحه على رؤوس الأشهاد

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/ ٨٣٣).

يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار». «وأما قوله: إن محمدا بلغ القرآن ومات.. وانتهت رسالته.. إلخ فالجواب: أن نقول هذا كله كذب وافتراء على الشيخ ما تكلم بهذا، ولا قاله ولا نقله أحد يعتد بنقله، بل هذا من الموضوعات الملفقة، وصريح الإفك والزندقة، وهذه رسائل الشيخ ومصنفاته موجودة، وليس فيها شيء من الترهات والأقاويل الباطلة والتلفيقات، إن هي إلا أوضاع وضعتموها من عند أنفسكم لتموهوا بها على أعين الناس، وتنفروا بها عن الدخول في دين الله ورسوله بغيا وعدوانا»[1]. ويقول ابن سحمان في كتابه الأسنة الحداد دحضا لهذا الافتراء: «والجواب أن يقال الله أكبر على هؤلاء الملاحدة الذين يصدون عن سبيل الله من آمن ويبغونها عوجا، فإن هذه الأكاذيب مما لا يمتري كل عاقل أنها كذب»[2]. ويقول الشيخ محمد بن عثمان الشاوي رحمه الله في مؤلفه القول الأسد في الرد على الخصم الألد أثناء الرد على خصوم الدعوة السلفية، ذاكراً هذه الفرية والجواب عليها، فكان مما كتبه: «وقد رموهم بعظائم يعلم الله تعالى أنها لم تصدر منهم، ونسبتهم إلى تنقص الرسول وعدم الصلاة عليه، وما ذاك إلا أنهم لم يغلوا امتثالاً لقوله ﷺ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ». أخرجه البخاري (٣٤٤٥). وإلا فهم بحمد الله أعظم الناس محبة للرسول

(١) كشف غياهب الظلام (ص: ١١٣).

(٢) الأسنة الحداد (ص: ١٦).

ومتابعة له، ورعاية لحقه، وهو أجل في عيونهم من أن يخالفوا سنته، أو يخالفوا أقواله، بمجرد العوائد الباطلة، أو الأقيسة الفاسدة، بخلاف كثير من هؤلاء الذين جمعوا بين الإفراط والتفريط، فأفرطوا بالغلو فيه وإطرائه، حتى رفعوه من منزلة العبودية إلى منزلة الإلهية والربوبية، وفرطوا في اتباعه، فنبذوا سنته وراء ظهورهم، ولم يعبئوا بأقواله، وخالفوا نصوصه الصريحة الصحيحة بغير مسوغ، ولم يكتفوا بذلك حتى جعلوا يعيبون على من جد واجتهد في اتباعه، لما ألفوه من العوائد الباطلة، والنبي ﷺ إنما حقه هو تعزيره وتوقيره واتباع ما جاء به، واقتفاء أثره، وتصديقه، وتقديم محبته على الأهل والمال، وأما العبادة فهي له وحده، لا يشركه فيها ملك مقرب، ولا نبي مرسل»[1]. وقد ساق الشيخ فوزان السابق رحمه الله فرية مختار ثم أعقبها بالرد، نذكر من ذلك قوله: «قال الملحد: (واعلم يا أخي أن للوهابيين وإخوانهم أعداء الله ورسوله مطاعن كثيرة بالرسول ﷺ كلها من المكفرات، وإن كانت بحد ذاتها من المضحكات، تجل عقول الصبيان عن التمسك بها)، أقول على زعم هذا المفتري بأننا أعداء لله ولرسوله ﷺ ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] ...، فزعم أننا أعداء لله ولرسوله ﷺ بغير برهان من الله تعالى، وما حمله على ما رمانا به من الافتراء علينا إلا أننا قد جردنا اتباعنا لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وحققنا ما جاء بهما قولا وعملا مقتفين أثر السلف الصالح». ومما ذكره فوزان السابق

---

(١) القول الأسد في الرد على الخصم الألد (ق: ٧).

أيضـاً عن تلك الفرية أنه قال: وهذا كله زور وبهتان، بل ظلم وعدوان يراد به الصد عن سبيل الله والبغي على عباده المؤمنين الداعين إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ فإن الملحد لم يسند شيئـاً مما نسبه إلى الوهابيين، وادعاه عليهم إلى الثقات ولم ينقله عن كتب العلماء الذين يعتمد عليهم، بل كله بهت لا يتصور». ومما قاله فوزان السابق أيضا رداً على فرية المدعو مختار بزعمه أن الوهابيين يحرمون الصلاة على الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، ويكفرون من فعل هذا، فقال رحمه الله: «والجواب أن نقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦] لا يصدقه عاقل، ولا يسيغه من في قلبه وزن ذرة من إيمان، فهو اختراع شيطان رجيم، نبرأ إلى الله تعالى منه، ومن مخترعه الأثيم، ونؤمن بالله وكتبه ورسله، ونشهد أن سيدنا ونبينا محمداً ﷺ أفضل خلق الله أجمعين، وسيد ولد آدم، وأن الله تعالى صلى عليه وملائكته، وأمر عباده بالصلاة والتسليم، وأن من صلى عليه صلاة واحدة صلى الله عليه بها عشرا. اللهم صل وسلم عليه بعدد من صلى وسلم عليه، وبعدد من غفل عن الصلاة والتسليم عليه إلى يوم الدين، اللهم صل وسلم على سيد المرسلين وإمام الحنفاء الموحدين، صلاة دائمة إلى يوم الدين، وإن رغم أنف الحاج مختار العظمي الكذاب الأثيم، والله تعالى حسبنا ونعم الوكيل»[1]. ويرد الشيخ محمود شويل على محمد البكري أبي حراز حين زعم هذا الحرازي أن الوهابيين ينهون عن الصلاة على النبي ﷺ

(١) البيان والإشهار لكشف زيغ الملحد الحاج مختار (ص: ٨٠) وما بعدها.

فكان من رده أنه قال: «ولا ندري أين وجد الحرازي الكذوب أن الشيخ محمداً أو أولاده منعوا الصلاة على النبي ﷺ وهذه كتبهم طافحة مليئة بذكر النبي ﷺ ولا يذكر إلا مقرونا بالصلاة والتسليم كلما ذكر، بأبي هو وأمي، والناس أجمعين. وقد قدمنا أن الشيخ محمداً رحمه الله مقلد مذهب الإمام أحمد رحمه الله، والصلاة على النبي في الصلاة ركن من أركان الصلاة، تبطل الصلاة بتركها، فإنا لله وإنا إليه راجعون»[١]. ويقول مسعود الندوي مستغربـًا ذلك الافتراء: «إن الزمان لغريب، وإن نوادره لعجيبة، فالرجل الذي يقوم ويقعد وينام تحت ظل ظليل من سنة الرسول ﷺ وكأنها هي غطاءه وفراشه، يتهم بإنكار الحديث»[٢]. ويقول ناصر الدين الحجازي ردا على تلك الفرية: «وأما المصطفى ﷺ فلا تظن أن أحداً من المسلمين على كرة الأرض يهم بتنقيصه، أو يبغضه. وفي مذهب الحنابلة أن شاتم الرسول يقتل تاب أو لم يتب»[٣]. ويقول الشيخ صالح بن أحمد رادا على كذبه بأن الوهابيين انتقصوا نبي الرحمة، فكان مما قاله: «فمن يساوي الأحرار برسول رب العالمين، صاحب المقام المحمود القائل: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ». أخرجه مسلم (٢٢٧٨). فضلا عن العبيد، ولا شك أن قوله: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ» يشمل الأنبياء والرسل صلوات الله

---

(١) القول السديد في قمع الحرازي العنيد (ص: ١٥).

(٢) محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه (ص: ١٧٣).

(٣) النفخة على النفحة (ص: ٢٧).

عليهم، إن هذا لبهتان عظيم، قاتل الله المفترين، وما أظن قائل هذا القول يبقى له حظ في الإسلام، لأنه حقر سيد ولد آدم ﷺ فلو ساواه بخيار أمته لكان محقراً له، فكيف إذا ساواه بالعبيد، ولا غرابة أن هذا دأب أعداء الأنبياء والرسل ومتبعيهم من قديم، ينسبون إليهم كل مستقبح من قول أو فعل»[1]. ويقول عبد الله بن علي القصيمي في كتابه الصراع بين الإسلام والوثنية داحضاً فرية الرافضة في الكذب على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأنها تنتقص الأنبياء والرسل، كما زعم ذلك العاملي في كتابه كشف الارتياب مع أنه من المعلوم أن الرافضة من أكذب الناس حديثا، فلا غرابة أن يبهتوا الشيخ بهذه الفرية، يقول القصيمي: «والجواب أن يقال: ما صدق الرافضي، ولا أنصف، حيث زعم أن هذا الذي ذكره هو اعتقاد الوهابيين في النبي والأنبياء، وقاتل الله الكذابين وقاتل هذه الفرقة، فما يوجد على الأرض أكذب منها، ولا من يستحل الكذب والظلم والزور مثلها ... واعتقاد الوهابيين في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أنه يجب على كل مسلم أن يعظمهم التعظيم المشروع كله أحياء وأمواتا، وأن يحبهم الحب الصادق العاقل أكثر من حبه لنفسه ولأهله وللناس أجمعين، وأن يعلم أنه لا نجاة له في أخراه وفي أولاه أيضاً إلا بطاعتهم واتباعهم والأخذ بهديهم واقتفاء آثارها أحياء وأمواتا، وأن يعلم أنهم هم وحدهم دون البشر جميعا وسلطات البلاغ المبين بين الله وبين عباده، وأن يعلم أنهم هم دون غيرهم المعصومون الذين افترض

(١) تدمير أباطيل محمد بن أحمد نور (ص: ٩).

الله على البشر أن يطيعوهم وأن يصدقوهم في كل ما قالوا وما أخبروا، وفي كل ما نهوا وأمروا». ثم يرد عليهم في موضع آخر من نفس الكتاب: «وأما زعمه أنهم يمنعون تعظيمه عليه الصلاة والسلام، وأنهم يرونه كفراً وعبادة للأصنام، فمن الأكاذيب التي سيسود لها وجه مفتريها عند الله يوم تبلى السرائر، بل هم لا يشكون أن تعظيمه التعظيم المشروع هو أصل الإيمان والإسلام، ولا يشكون أن من لم يعظمه ﷺ هذا التعظيم فليس بمسلم ولا مؤمن». ويقول في موضع ثالث منه: «أما ما ذكره عن خلاصة الكلام تأليف شيخ الكذب دحلان من أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان يقول إن العصا خير من الرسول، وأن ذلك كان يقول في حضرة الشيخ فيسمعه ويرضاه، فهذا كله وأمثاله من أرذل الأكذوبات وأرخصها، وأننا نتحدى هذا الرافضي وإخوانه، ونطلب إليهم جميعاً أن يسندوا شيئا من هذه الأقوال عن أحد الوهابيين، لا نطالبهم أن يسندوه عن الشيخ محمد، ولا عن عالم من علمائهم، فالمسألة أسمى من أن نطلب إليهم ذلك، بل إننا نطالبهم أن يسندوه عن جاهل من جهلائهم، وإلا فالكذب يقدر عليه أقل الناس عقلا وعلما وفهما، وإذا استعان الخصم على خصمه بالكذب والاختلاق فقد لجأ إلى ركن غير وثيق، وأخذ بسبب مقطوع، وباع نفسه وعلمه في سُوقٍ الكاسبُ فيها خاسِرٌ»[1]. ويقول الشيخ أحمد بن حجر آل بوطامي موضحاً حرصَ الشيخِ الإمامِ وأتباعهِ على تعظيم الرسول ﷺ وما جاء به: «والشيخ محمد

(١) الصراع بين الإسلام والوثنية (ص: ٥٦) وما بعدها.

رحمه الله ألف مختصر السيرة، وقد طبع عدة مرات، وانتشر في سائر الأقطار، فلو لم يكن محباً للرسول لما ألف سيرة له، ومن لا يحب الرسول لا يكون مسلماً بل يكون يهودياً أو نصرانياً.. والشيخ وأتباعه يحثون الناس على التمسك بسنة الرسول الصحيحة، ويشددون النكير على من يخالف سنة الرسول ويعدونه مبتدعاً، أما هذا دليل على كمال حبهم وتعظيمهم لرسول الله ﷺ؟ ولكن المنحرفين يرون حب الرسول ﷺ في قراءة الأناشيد والأشعار والاستغاثات.. فمن عمل بهذا فهو محب للرسول، وإن ارتكب الموبقات وتلطخ بقاذورات المبتدعات ومن لا فلا»[1]. ويذكر عبد الرحمن عميرة الدافع إلى افتراء هذه الكذبة، ثم يعقبها بالدحض: «إن الحاقدين والضالين عن طريق الحق يعلمون مدى حب الأمة الإسلامية لرسولها ﷺ، فأرادوا بتلك الفرية الجديدة أن يوغروا قلوب المسلمين، وأن ينفروا الأتباع من السير في دعوة التوحيد، فاختلقوا هذا الضلال المبين الذي لا يقوم عليه إلا من كان أسود القلب ضال البصيرة، يبغي محاربة الله ورسوله والصد عن سبيله. ثم يقول: الرجل الذي جاء يدعو المسلمين بالعودة إلى القرآن الذي جاء به محمد ﷺ تقولون عليه بأنه يكره الصلاة على الرسول الكريم، إنه الإفك بعينه والادعاء الذي لا يقف على قدمين. الرجل الذي يلتزم بكل ما أمر به القرآن، يقولون عليه يكره الصلاة على النبي، أنسي هؤلاء أن الصلاة على الرسول ﷺ هي أمر من الله قبل أن تكون

(١) نقض كلام المفترين على الحنابلة السلفيين (ص: ٦٧).

من الرسول، إن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]. أما الذي يكرهه الشيخ محمد بن عبد الوهاب ونهى عنه فهو الجهر بالصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، وعلى المنابر يوم الجمعة فهو بدعة محدثة»[1]. ونؤكد في خاتمة هذه الردود المختلفة والحجج الدامغة في دحض هذه الفرية الكاذبة الخاطئة، أنه بمجرد إلقاء نظرة ولو كانت عابرة على مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب وكتب أتباعه ورسائلهم، سيتضح يقينا مدى شناعة هذا الافتراء، وعظم ذلك البهتان، كما ندرك ما كان عليه الشيخ الإمام وكذا أتباعه من بعده ومن سار على نهجه من الحرص التام على تعظيم وإجلال المصطفى ﷺ باتباع سنته وتصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر والانتهاء عما نهى عنه وزجر[2]. فإذا بان من خلال تلك البراهين

(١) الشبهات التي أثيرت على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ضمن بحوث أسبوع الشيخ (٢/ ٦٨).

(٢) مما يحسن ذكره هاهنا أن نورد بعض ما كتبه محمد بهجة البيطار في جريدة أم القرى ع٢٩٣، ٢٢ صفر سنة ١٣٤٩ حيث يقول: «كنت مرة في زيارة الأستاذ الكريم السيد حمد السنوسي الكبير في دار الأمير سعيد الجزائري حفيد الأمير عبد القادر الشهير، وكان في زيارة حضرته طائفة من أهل العلم، فجرى ذكر إخواننا النجديين بينهم، فأخذ بعضهم يعزو إليهم أشهر مفتريات خصومهم عليهم، ولما ذكرت لهم نبذة من عقائدهم الصحيحة المنشورة في مجموعة الهدية السنية الشهيرة، ومنها قولهم: والذي نعتقده أن رتبة نبينا محمد ﷺ هي أعلى مراتب المخلوقين على الإطلاق، وأنه حي في قبره حياة برزخية فوق حياة الشهداء إلى آخر ما ذكرت، تعجبوا، وقال لي واحد من أهل العلم: يا فلان هذه عقيدة أهل السنة والجماعة، فغلبني الضحك وقلت لقد كلت الألسنة والأقلام وهي تذيع بأنهم من صميم أهل السنة والجماعة، وأن ليس بيننا وبين معرفة ما هم عليه إلا مطالعة كتبهم أو مخالطة بعضهم».

بعضا من حقوق المصطفى ﷺ ووجوب متابعته وتعظيمه وتوقيره، كما سطره علماء الدعوة وأنصارها، فإنه من المناسب أن ننقل شيئا من أقوال الخصوم في وصف وحق المصطفى ﷺ حتى يكتمل هذا المبحث، ويقارن إن كان ثمت مقارنة بين أقوال أئمة الدعوة واعتقادهم نحو نبينا ﷺ وبين اعتقاد هؤلاء القوم. وسنورد بعضا من أقاويل الخصوم في هذا الشأن، مع الإشارة أحيانا إلى الرد عليها: يقول صاحب كتاب إزهاق الباطل: «إن محمدا وأهل بيته أنوار مقدسة خلق الله الخلق لأجلهم»(١). ويحكي القباني بعض المطاعن الكاذبة ضد الشيخ الإمام، فكان مما تقوله: «وتنقيص جناب من خلق لأجله الأكوان»(٢). ويذكر عبد الله القصيمي شيئا من غلو الرافضة في نبينا محمد ﷺ فمن ذلك ما نقله محسن العاملي صاحب كتاب كشف الارتياب عن أحد شيوخهم إبراهيم بن يحيى الشيعي الاثني عشري في مدح المصطفى فقال(٣):

ساد الورى بفضائل وفواضل وأقلها إيجاد هذا العالم

ويقول أبو بطين رحمه الله: ومن غلوهم ما قاله داود العراقي: وقد ورد أن الدنيا والآخرة خلقتا لأجله ﷺ. ثم أجاب الشيخ أبو بطين على ذلك بقوله: وهذا حديث لا يصح والله

---

(١) إزهاق الباطل (ق: ٣٧).

(٢) فصل الخطاب في رد ضلالات ابن عبد الوهاب (ق: ٢٢٣).

(٣) الصراع بين الإسلام والوثنية (٢/ ١٥).

سبحانه قد أعلمنا بالحكمة في خلق هذه المخلوقات كقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقوله عز وجل: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]، فأخبر سبحانه بالحكمة في خلق هذه الأشياء، وأنه إنما خلقها للحكم التي ذكرها لا لأجل أحد من عباده.. ولو صح لم يكن فيه حجة ولا شبهة يستأنس بها لما ادعاه، مع أنه ﷺ أكرم الخلق على ربه، وأقربهم إليه وسيلة صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر النبيين والمرسلين، ولكن نهى عن الغلو فيه فقال ﷺ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ». أخرجه البخاري (٣٤٤٥). [1]. ويقرر علوي الحداد كلاما حول جسد المصطفى ﷺ فيقول: «إن الجسد الشريف لا يخلو منه زمان ولا مكان، ولا محل ولا إمكان، ولا عرش ولا كرسي، ولا غير ذلك من المخلوقات، وإن امتلاء الكون به ﷺ كامتلاء الكون الأسفل، وكامتلاء قبره به، فتجده مقيما طائفا حوالي البيت قائما بين الملأ الأعلى بين يدي ربه، لأداء الخدمة، ألا ترى إلى الرائين له يقظًا ومناما يرونه في وقت واحد في أمكنة بعيدة»[2]. ويجيب ابن سحمان عن ذلك الكلام السابق بقوله: «واعلم أيها الواقف على ما حرره هذا الملحد وأضرابه من المشركين، أنهم قد تنقصوا رسول الله ﷺ أشد التنقص، وهضموه أعظم

(١) تأسيس التقديس (ص: ٦).

(٢) مصباح الظلام (ص: ٢٩).

الهضم، فإنهم قد تنقصوه من حيث ظنهم أنهم قد عظموه، فإنهم بهذا الغلو والإفراط حيث زعموا أنه لا يخلو منه زمان ومكان ولا محل.. إلخ، فما صانه أعداء الله عن الحشوش والقاذورات، ولا عن بطون الحيوانات من الكلاب والخنازير، ولا من جميع المخلوقات الطيب منها والمستخبثات، ثم إن قولهم قد امتلأ العرش والكرسي أمر مستحيل في الفطر والمعقولات كما هو مستحيل في المنقولات. فأين يكون رب العرش والسماوات؟ فهو من أمحل المحال وأضل الضلال»[1]. ويورد محمد عطا الكسم وصفاً لمحمد ﷺ: «هو قطب الأقطان، فهو ممد لجميع الناس أولا وآخرا، فهو ممد كل نبي وولي سابق على ظهوره حال كونه بالغيب، وممد أيضا لكل ولي لاحق، فيوصله بذلك إلى مرتبة كماله في حال كونه موجوداً في عالم الشهادة»[2]. ويقول القصيمي ردا على فرية الرافضة.. ومقرراً تناقضهم وتضاربهم في ذلك: «ولكن الاعتقاد الباطل الموبق هو اعتقاد الشيعة في النبي ﷺ وفي سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وفي الصالحين رضوان الله عليهم أجمعين، وذلك أنهم قد ذهبوا إلى أن الأنبياء ليسوا وحدهم المخصوصين بالعصمة من الخطأ والزلل، وليسوا وحدهم المخصوصين بالوحي، وبنزول الملائكة، بل قد زعموا أن الأئمة معصومون من ذلك، ومن أكثر من مثل الأنبياء والرسل، فإنهم يوحى إليهم كما يوحى

(١) الأسنة الحداد في رد شبهات علوي الحداد (ص: ٨٠).

(٢) الأقوال المرضية في الرد على الوهابية (ص: ١٨).

إليهم. وقالوا إنه لولا علي وجهاده، لما اخضر للإسلام عود، وهذا من شر الهجاء لرسول الله ولصحابته وللمسلمين»[١]. وبهذا يظهر بعض تناقض الرافضة وتضارب أقوالهم، فمرة يبلغ بهم الغلو إلى أن يزعموا أن محمداً خُلِق لأجله الكون، بل إن إيجاد الكون أقل فضائله كما مر ذكره، ثم يصل بهم الجفاء في حقه حتى أشركوا معه أئمتهم في العصمة، بل يزيدون على ذلك ويجعلون منزلة أئمتهم فوق منزلة الرسول ﷺ. وبالإجمال يتضح ما عليه هؤلاء الأدعياء صوفية أو رافضة أو غيرهما من الغلو في محمد ﷺ ورفعه فوق منزلته، مخالفين بذلك هدي المصطفى ﷺ ومتبعين بهذا اللغو الشنيع غير سبيل المؤمنين[٢].

(١) الصراع بين الوثنية والإسلام (٢/ ٥٨).

(٢) انظر: بعض ما كتبه أئمة الدعوة في الرد على الغلو في المصطفى ﷺ، مما ورد في بردة البوصيري وغيرها: ما كتبه الشيخ عبد الرحمن بن حسن في مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ٣٣). وما كتبه أبو بطين في مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ٢٣٧). وما كتبه الشيخ صالح الشثري في تأييد الملك المنان (ق: ١٨). وما كتبه محمود شكري الآلوسي في غاية الأماني (٢/ ٣٥٠). وغيرها كثير.

الشبهة: غلو النجديين بسبب جهلهم وخروجهم عن سنن العلماء.

الجواب: تكثر الدعاوى حول الدعوة النجدية، وتكثر الأوهام حول طريقتهم سواء من المخالفين أو حتى من بعض الموافقين الذين دخلت عليهم بعض شُبه الخصوم، وزاد الطين بلة انتسابُ كثير من الجهال والغلاة إلى طريقة الدعوة النجدية، ووظفوا بعض عباراتهم والتي لا يحفظون غيرها فشطوا في التكفير بغير حق، وأساؤوا الأدب إلى علماء الأمة الإسلامية، فتوهم البعض أن هؤلاء الغلاة على طريقة الدعوة النجدية، ومن ثَمَّ ظنوا أن النجديين لهم زلات خطيرة وخالفوا علماء الأمة بما يوهم أنهم أتوا بمذهبٍ جديد، والحقيقة أنهم لم يخالفوا الأصول العلمية أو الأسس المنهجية، ولم يخرجوا عن إجماع الأمة المحمدية، وما من قولٍ قالوه إلا وهم مسبوقون فيه. نعم إنَّ الخطأ وارد منهم، وممن هو أكبر منهم، إلا أننا ينبغي أن نضع الخلاف في موضعه الصحيح، دون تهويل المسائل وتصوير أنهم خالفوا البدهيات الشريعة. وبمعرفة رتبة العلماء النجديين من العلوم الشرعية تعرف قيمة أقوالهم؛ وذلك لأن مناقشة الأقوال فرعٌ عن معرفة رتبة قائليها، فإذا كان قائل القول من أهل العلم الراسخين المشهود لهه لم يُنكر عليه اجتهادُه؛ لأنه إنما بنى كلامه على أصولٍ شرعية. وهنا ينبغي تصحيح ما هو مشهور عند عوام المخالفين أن النجديين ليس لهم كبير علم في الأصول أو الفروع، وأنهم بسطاء لم يأخذوا العلم من مظانه الصحيحة، والحقيقة على العكس من ذلك تمامًا، فعلماء نجد مشهودٌ لهم بالعلم والفقه، وطول الباع

في العلوم الشرعية. يقول ابن حميد – وهو من أشد معارضي الدعوة – في ترجمة العلامة عبد الله أبا بطين: «فقيه الديار النجدية في القرن الثالث عشر بلا منازع...»، إلى أن قال: «وكان يقرر تقريرا حسنا، ويستحضر استحضارًا عجيبًا، فإذا قرر مسألة يقول: هذي عبارة المقنع مثلا، وزاد عليها المنقح كذا، ونقص منها كذا، وأبدل لفظة كذا بهذه، مع شدة التثبت والتأمل، إذا سئل عن مسألة واضحة لا تخفى على أدنى طلبته تأنى في الجواب حتى يظن الجاهل أنه لا يعرفها، والحال أنه يعرف من نقلها ومن رجحها ومن ضعفها ودليلها، وأما اطلاعه على خلاف الأئمة الأربعة بل وغيرهم من السلف والروايات والأقوال المذهبية فأمرٌ عجيب، ما أعلم أني رأيت في خصوص هذا من يضاهيه، بل ولا من يقاربه...»، إلى أن قال في آخر ترجمته: «وبموته فُقد التحقيق في مذهب الإمام أحمد، فقد كان فيه آية، وإلى تحقيقه النهاية، فقد وصل فيه إلى الغاية»[1]. فانظر إلى هذه الشهادة من أحد خصوم الوهابية، وهو يضع أبا بطين في مرتبة المحقِّقين، ومرتبة التحقيق هي مرتبة من يعوَّل على كلامه في المذهب كالحجاوي والبهوتي ومرعي الكرمي ونحوهم، وهذا معناه أن العلامة أبا بطين قد بلغ تلك الرتبة، وهو آخر من يعوَّل على كلامه في المذهب، فبموته انتهى التحقيق في مذهب أحمد. مع العلم أن ابن حميد صاحب السحب الوابلة من فقهاء الحنابلة، وله حاشية على شرح منتهى الإرادات، فكلامه في مدح علم أبا بطين ليس فيه مجاملة، ومع

(١) السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة (٢/ ٥٣١) وما بعدها.

كونه كان له موقف معادٍ للوهابية وللشيخ محمد بن عبد الوهاب إلا أنه لم يجد بُدًّا من قول الحقيقة التي رآها وعاينها بنفسه. إذاً ينبغي التريُّث والتأمُّل قبل إصدار أحكام بالجهل والسطحية لعلماء أجلاء مشهود لهم بالرسوخ العلمي من خصومهم. وقد تتلمذ عدد من أحفاد الشيخ محمد بن عبد الوهاب على علماء الجامع الأزهر، ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن حسن صاحب كتاب فتح المجيد، وابنه عبد اللطيف، وكذلك أبناء عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. ولهم ثناءات متبادلة مع شيوخ الجامع الأزهر. يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن بعد أن ذكر جملةً من مشايخه في نجد: «وأما مشايخنا من أهل مصر فمن فضلائهم في العلم الشيخ حسن القويسني، حضرت عليه شرح جمع الجوامع في الأصول للمحلي ومختصر السعد في المعاني والبيان... ومنهم إبراهيم البيجوري قرأتُ عليه شرح الخلاصة للأشموني إلى الإضافة، وحضرت عليه في السلم وعلى محمد الدمنهوري في الاستعارات والكافي في علمي العروض والقوافي، قرأها لنا بحاشيته بالجامع الأزهر عمَّره الله تعالى بالعلم والإيمان»[1]. بل قد تولى الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب كرسي الحنابلة بالجامع الأزهر، وقد ترجم له البيطار في تاريخه فقال: «الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الوهاب النجدي الحنبلي العالم المشهور، والهمام الذي فضله

(١) من كتاب: الإيمان والرد على أهل البدع (ص: ٥٣)، مطبوع ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، ونقلها أيضا صاحب كتاب (علماء نجد وغيرهم).

مأثور... التفت إلى الطلب والتعلُّم والتعليم والاستفادة والإفادة إلى أن صار في الأزهر شيخ رواق الحنابلة، وكان ظاهر التقوى والصلاح والزهادة والعبادة»[١]. ويقول علامة الأزهر الشيخ محمد العزيزي الشافعي الصوفي الخلوتي: «فإنه لما حضر إلى مصر السادة الوهابية، وكان من أجلهم وأعظمهم حبيبنا العمدة الفاضل والهمام الكامل مولانا الشيخ عبد الله الحنبلي - يقصد: الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب - وأخيه العمدة الفاضل حبيبنا صاحب الأخلاق المرضية، والأفعال المصطفوية: الشيخ إبراهيم الحنبلي، وكذلك من أعيانهم النبلاء الأذكياء: سيدي عبد الرحمن بن عبد العزيز، رحمه الله رحمةً واسعة بمنِّه وكرمه، وكان حبيبنا الشيخ عبد الله رحمه الله رحمةً واسعة من العلماء الفضلاء وأنجب ولده الشيخ عبد الرحمن الحنبلي، وهو من أذكياء أهل العلم وصلحائهم»[٢]. وفي العصور الحديثة، ومنذ عهد الملك عبد العزيز آل سعود كان هناك تعاون في تحقيق التراث بين علماء الأزهر وعلماء الدعوة الإصلاحية، في عهد الشيخ رشيد رضا، ثم أحمد شاكر والشيخ المراغي، ثم الشيخ حسنين مخلوف، هذا التعاون أثرى المكتبة الإسلامية المعاصرة. والشيخ محمد بن عبد الوهاب كان منذ دهورٍ طويلة محلَّ إجماعٍ علمي واسع

---

(١) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (١/ ٨٣٩).

(٢) كتاب الإجازة العلمية في نجد، قراءة استقرائية (٢/ ٥١٨). وانظر: مخطوط الإجازة بخط المُجيز محفوظة بمكتبة ليدن برقم (٢٤٩٦).

من كبار علماء الأزهر الشريف، أو على الأقل محلَّ قبولٍ واحترامٍ، وأن الصورة المعاصرة التي يُراد فرضها على الناس اليوم هي صورة متأخرة، صنعتها الأجندات الخاصة، وسوء الفهم، والتوظيف الأيديولوجي. يقول الأستاذ المؤرخ أحمد أمين أحد أعلام الفكر وتلميذ الشيخ محمد عبده: «وفي مصر شب الشيخ محمد عبده، فرأى تعاليم ابن عبد الوهاب تملأ الجو، فرجع إلى هذه التعاليم في أصولها من عهد الرسول إلى عهد ابن تيمية، إلى عهد ابن عبد الوهاب، وكان أكبر أمله أن يقوم في حياته للمسلمين بعمل صالح، فأداه اجتهاده وبحثه إلى نفس الأساسين اللذين بنى عليهما محمد بن الوهاب تعاليمه وهما: محاربة البدع وما دخل على العقيدة الإسلامية من فساد بالإشراك مع الله تعالى الأولياء والقبور والأضرحة، وفتح باب الاجتهاد الذي أغلقه ضعاف العقول من المقلدين»[1].

ويقول الشيخ العلامة عبد المتعال الصعيدي إمام البلاغة بالجامع الأزهر: «فأما حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فقد صمدت لنضال المناهضين لها، وقابلت العنف بالعنف؛ لأنها تؤمن بالثورة والنضال، وكانت تنتصر على المناضلين لها حينًا، وتنهزم أمامهم حينًا، فلا تؤثر فيها الهزيمة، ولا تضعف من إيمان أصحابها بها، حتى تم لها الآن النصر على جزيرة العرب، وبسطت سلطانها على نجد والحجاز وتهامة وغيرها من البلاد العربية. واستولت على العاصمتين الدينيتين للإسلام وهما مكة والمدينة. وهي الآن محل تقدير

(١) زعماء الإصلاح في العصر الحديث (ص: ١٩).

كثير من أصحاب الثقافة الحديثة من المسلمين، ولا ينظر لها بعين البغض إلا العامة وأشباه العامة ومن طبع الجمود الديني على قلبه وبصره وسمعه، فيرى النور ظلامًا، والهدى ضلالًا، والحُسن قبحًا»[1]. وقد ذكر الشيخ عبد المتعال الصعيدي الشيخ محمد بن عبد الوهاب ضمن المجدِّدين في هذه الأمة، حيث قال: «وقد رجع إلى بلده بعد هذه الرحلة العلمية الطويلة، وقد تهيأ له بها ما لم يتهيأ لغيره من علماء نجد، فكان أوسع منهم علمًا، وأعرف بالعلماء السابقين الذين كانت لهم جولة في الإصلاح، ولم يقع في ذلك الجمود ولا ركود الذي وقع فيه علماء عصره حتى ألفوا ما فيه من البدع وأخذوها على أنها من أصول الدين وأركانه. فلما عاد الشيخ إلى بلده لم يرض بما رضي به علماء نجد من السكوت على تلك البدع، وأراد أن يعيد في محاربتها عهد أسلافه من الحنابلة، ولا سيما الشيخ ابن تيمية رحمه الله. وكان قد درس كتبه ورسائله الإصلاحية، فيما درسه في نشأته»[2]. والدكتور العلامة محمد عبد المنعم خفاجي عميد كلية اللغة العربية بالأزهر: وهو صاحب أهم كتاب في تاريخ الأزهـر، وهو الكتاب المشهور الأزهر في ألف عام. يقول رحمه الله في مطلع الباب السابع تحت عنوان الأزهر ورسالته: «كانت الغفوة الكبرى التي أصابت العالم الإسلامي في القرون الوسطى ذات أثر بعيد في حياته السياسية والعقلية

(١) تاريخ الإصلاح في الأزهر (ص: ٢٢٠).

(٢) المجددون في الإسلام (ص: ٤٣٨).

والاجتماعية في القرن التاسع عشر. لم يبعد المسلمون هذه الحقبة الطويلة كثيرا عن تقاليد الشرق، وإنما جافوا روح الإسلام، وجهلوا مبادئه وأهدافه، ووقفوا أمام تيار النهضة الغربية جاهلين عاجزين أذلاء. وبادرهم المستعمرون بتحطيم ما بقي في أجسامهم من منعة، وفي قلوبهم من إيمان، وفي أرواحهم من عزة ومثل عليا... وكانت الأحداث الكبرى التي هزت العالم الإسلامي هزا عنيفا داعية للمفكرين والمصلحين أن يجاهدوا في سبيل البعث والإحياء وتجديد الحياة والأمل في نفوس المسلمين. واقترن ذلك بدعوات جريئة للإصلاح، انبعثت من رجال الدين حينا، ومن غيرهم حينا آخر. من أمثال محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ)، والسيد أحمد خان الهندي (١٨٩٨م)، والسيد أمير علي، والكواكبي (١٩٠٢م)، وجمال الدين الأفغاني (١٨٩٧م)، ومحمد عبده (١٩٠٥م)، وسواهم من دعاة الإصلاح وحملة رسالته»[1]. والأستاذ أحمد محمد شاكر إمام المحدثين بالجامع الأزهر يقول في رسالته إلى الشيخ حامد الفقي: «ولعلنا فيما قمنا به معًا من أول العاملين على نشر العقيدة الصحيحة في بلادنا هذه، وما أريد فخرًا بعملي ولا بعملك، فما كنا نعمل إلا لله. وكان من أعظم المصادر العلمية التي استضأنا بنورها بعد الكتاب الكريم والسنة المطهرة كتبُ شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام الحافظ ابن القيم، ثم كتب شيخ

(١) الأزهر في ألف عام (٥/ ٥٦٧).

الإسلام مجدد القرن الثاني عشر محمد بن عبد الوهاب، رحمهم الله جميعًا»[١]. وقد اعتنى الشيخ أحمد شاكر ببعض كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب متنًا وشرحًا. وشيخ التراث محمود محمد شاكر يُلقبه الأزهريون بشيخ العربية، وقد تتلمذ عليه بعض أعضاء هيئة كبار العلماء في الأزهر، مثل الدكتور محمد أبو موسى وغيره. يقول محمود شاكر: «وهَبَّ ابن عبد الوهاب يكافح البدع والعقائد التي تخالف ما كان عليه سلف الأمة من صفاء عقيدة التوحيد، وهي ركن الإسلام الأكبر، ولم يقنع بتأليف الكتب، بل نزل إلى عامة الناس في بلاد جزيرة العرب، وأحدث رجة هائلة في قلب دار الإسلام». ويرى الأستاذ محمود شاكر أنه في ظل هذا التقهقر والجمود في المتأخرين وتدهور الحالة العلمية والثقافية للأمة تولى يقظة دار الإسلام ونهضته خمسة من العلماء الكبار وهم: البغدادي والجبرتي ومحمد بن عبد الوهاب والمرتضى الزبيدي والشوكاني»[٢]. والدكتور حسن الشافعي عضو هيئة كبار العلماء يقول حفظه الله: «ولكن الهجمة الغربية لم تكن هي العامل الوحيد لتحريك الأوضاع الثقافية والفكرية الغافية؛ فقد قامت حركات النهضة الحديثة بعوامل ذاتية دفعت العقل المسلم أن يتململ من واقعه البائس العقيم، ويستوحي ماضيه العظيم، كما نجده لدى محمد بن عبد الوهاب ودعوته الإصلاحية في قلب

(١) بيني وبين حامد الفقي (ص: ١١).

(٢) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا (ص: ٨٢، ١١٧).

الجزيرة العربية في منتصف القرن الثاني عشر، معتمدًا على تراث ابن تيمية وابن حنبل، مناديًا بعودة جديدة صادقة إلى الكتاب والسنة، فتلقف ذلك دعاة كثيرون في الهند وإفريقيا والعالم العربي مشرقه ومغربه؛ كالسنوسي والمهدي والشوكاني والقاسمي وابن باديس وولي الله الدهلوي والأفغاني ومحمد عبده وغيرهم من الدعاة والمفكرين المعاصرين... - إلى أن قال: - ازدهر الفكر الحنبلي والاتجاه السلفي خاصةً بعد قيام الدولة السعودية على تراث الشيخ ابن عبد الوهاب، وعاد فكر ابن تيمية يمارس دورًا لعله لم يتهيأ له من قبل في العالم الإسلامي.. وامتدت أصداء ذلك إلى أنحاء العالم الإسلامي وخارجه، ولا يعدم المرء آثارًا ظاهرة لدعوة الشيخ ابن عبد الوهاب لدى الصنعاني والشوكاني باليمن، والشيخ ولي الله الدهلوي في الهند، والسنوسي والمهدي وابن باديس في إفريقيا، والقاسم المشترك بينهم هو العودة إلى الكتاب والسنة»[1]. والدكتور محمد عمارة عضو هيئة العلماء بالأزهر يقول رحمه الله: «ويُعد ابن عبد الوهاب أهم مَن انتقل بالتجديد الإسلامي في العصر الحديث من إطار التجديد الفردي والمشروع الفكري إلى إطار الدعوة التي اتخذت لها دولة تحميها وتقاتل في سبيل نشرها، الأمر الذي جعل لدعوته من التأثير والاستمرارية ما لم تحظ بهما دعوات تجديدية أخرى ربما كانت أرسخ

(١) المدخل إلى دراسة علم الكلام (ص: ١١٧).

منها قدمًا في فكر التجديد»[١]. ويقول أيضًا: «ولقد استجابت السلفية لبساطة الفكر عند العامة، وفقر الفكر المُركب والفلسفي، وكذلك استجاب لفكرها وأعلامها العامة والجمهور، فسارت تصارع الفلسفة وتناهض المتكلمين، معتمدة على النصوص والمأثورات، واستمرت هكذا في عصر نشأتها الأولى، وكذلك في عصرها الوسيط، وأيضًا من خلال الحركة الوهابية في العصر الحديث، تلك الحركة التي نهضت في شبه الجزيرة العربية، بمهمة تجديد الدين وتنقية عقائده من البدع والخرافات التي تراكمت عليه طوال عصر المماليك والعثمانيين»[٢]. والعلامة عبد الفتاح الحسيني الشيخ رئيس جامعة الأزهر الأسبق يقول رحمه الله في مقدمة كتابه فقه العبادات تحت فصل الفقه في عصر النهضة الأخيرة مادحًا الدعوة الإصلاحية وأثرها في الفقه الإسلامي ما نصه: «بُذلت محاولات كثيرة مشكورة في سبيل الإصلاح الفقهي من أواخر القرن الثالث عشر الهجري، وظهرت ثمرتها في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري... وقد بدأت هذه المحاولات في قرون سابقة بدعوة الإمام ابن تيمية بنبذ التقليد والدعوة إلى الاجتهاد حتى يعود للفقه الإسلامي نشاطه، ثم حمل المشعل من بعده الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالحجاز». ثم يؤكد أن جامعة الأزهر استلهمت هذا الإصلاح بقوله: «اهتمَّت

---

(١) شخصيات لها تاريخ (ص: ١٤٤).

(٢) السلفية (ص: ٥٢).

الجامعات وفي مقدمتها جامعة الأزهر بدراسة الفقه الإسلامي.. وقد كان التركيز على الدراسة المقارنة بين المذاهب المختلفة، والترجيح لأحد الآراء الفقهية بالأدلة»[١].

ويقول الشيخ محمد الراوي أحد كبار علماء الأزهر: «والله، ثم والله، وأقولها شهادة لله، أنا أسمع هذه الأيام كلمة وهابية وغير وهابية، والكلام قد كثر جدًّا، والله الذي لا إله إلا هو، ما سمعتها في حياتي منهم أبدًا، وإنما الذي عرفته منهم وأنا مقيمٌ بينهم أن العبرة بالدليل من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وحيثما تملك الدليل تكون أنت المُنتصر.. خمسة وعشرون عامًا، وما تكلم إنسان معي على الإطلاق، يا أخي ما هي الوهابية؟ محمد بن عبد الوهاب كل الذي طلبه الدليل من القرآن والسنة، فما الإشكال في هذا؟! ثم إنه لا يليق بنا أن نُمزق صلتنا بإخواننا بشعاراتٍ أوجدها لنا الأعداء حتى نظل نتطاحن هكذا»[٢]. ويقول الدكتور محمد محمد أبو موسى شيخ البلاغة وعضو هيئة كبار العلماء بالأزهر: «وقد اتُّهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالتطرف، وتكرر ذلك، وقاله من لا يُحسن أن يقرأ كتابًا لابن عبد الوهاب، وقد ذكر المرحوم محمود محمد شاكر أن الشيخ ابن عبد الوهاب أحد رجال النهضة الذين دخل الاستعمار ديارنا للقضاء عليهم، وهذا مذكور في هذا الكتاب في بحث محمود شاكر والفجر الصادق، وكذلك قيل عن ابن تيمية وهو من أوسع علمائنا علمًا». وقال أيضًا: «لَا يُجادل

---

(١) فقه العبادات (ص: ١٦٢)

(٢) جزء من لقاء مع الشيخ محمد الراوي في برنامج لله ثم للتاريخ، على قناة أزهري.

أحد في أن ابن تيمية من شيوخ العلم سواء وافقته أو خالفته، وكذلك لا يُجادِل أحد في أن ابن عبد الوهاب من شيوخ العلم، وأنه في مصاف الشاطبي ومن على شاكلته ممن أوقفوا حياتهم على رصد البدع والضلالات وتنقية دين الله منها، ولم يكن يظن أحد الشيخين ابن تيمية وابن عبد الوهاب أنه سيخرج من أرض الكنانة التي سماها الإمام العيني: كعبة الإسلام من يصف الشيخين بالإرهاب، ولكن يبدو أننا في أيام غريبة، تلد الليالي فيها كل عجيب»[1].

ويقول الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الإفتاء سابقًا: «أُلِّفت الكتب في الرد على الشبهات في العقائد، وتخليصها من أوشاب الفلسفة والخرافات الطارئة على الثقافة الإسلامية، وفي تخليص العبادات وأحكام الدين مما دخل عليها من بدع ومنكرات وعُقدت المناظرات، وأرسلت الكتب إلى الخصوم، وكانت حركة علمية قوية برز فيها الغزالي في الرد على ما دخل في العقائد من فلسفة، وفي الدعوة إلى تنقية الدين من الأفكار الخاطئة... وكتب ابن تيمية وابن القيم في الرد على شبهات أهل الكتاب وفي توضيح مبادئ الدين على أساسٍ معقول، ونعيا على ما أُلصق بالدين في عقائده وعباداته من بدع وخرافات، ورأينا أن المسلمين بعيدون عن الدين الحقيقي الذي لو عرفوه حقًّا، ونفذوه صدقا لما كانوا في وضعهم المؤلم الذي جعل الأجانب يغيرون عليهم من الشرق والغرب ويتحكمون في مصير الخلافة. وجاء محمد بنُ عبدِ الوهاب فكانت دعوته امتدادًا لدعوتهما، وكانت من

---

(١) من الحصاد القديم (ص: ١٢، ٢٦٠).

أقوى الحركات التي عرفت في القرون الأخيرة، وأبقاها أثرا في الميدان السياسي والفكري. كما ظهر في الهند شاه ولى الله الذي عاصر انحلال إمبراطورية المغول، ودعا إلى تطهير الصوفية مما شابها، وقد أصر على أن المسلم الحق يجب عليه ألا يقبل الانحطاط الذي كان سائدا في عصره، وكان يطمع في إنشاء دولة إسلامية في الهند على شاكلة دولة المغول ليستعيد المجتمع الإسلامي قوته». ويقول أيضًا: «الشيخ محمد بن عبد الوهاب مصلحٌ دينيٌّ ظهر في الجزيرة العربية، وندد بالمنكرات والبدع التي لا تتفق مع الدين واهتم اهتمامًا كبيرا بما يؤكد توحيد الله سبحانه وتعالى، كان هناك بعض الناس مثلًا يتوسلون ببعض الأولياء ويتبركون بهم ويقدسونهم تقديسًا كبيرًا لدرجةٍ توحي أن هؤلاء الأشخاص كأنهم أنبياء أو كأنهم ذات الله سبحانه وتعالى، إنَّ التغالي في الحب أمرٌ مرفوضٌ، لما رأى النبي ﷺ تغالي الصحابة في الحب خاف أن يرفعوه فوق درجته فقال: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ». أخرجه البخاري (٦٨٣٠)، ومسلم (١٦٩١). فالمبالغة في الحب الشديد منكرةٌ ومرفوضةٌ رفضًا تامًّا، فمحمد بن عبد الوهاب اهتم في إصلاحاته في تجريد التوحيد لله سبحانه وتعالى واعتقاد أنه الفاعل لكل شيء وأنه المغني والمحيي والمميت، ولكنَّ الذين يتبرَّك بهم الناس لدرجةٍ قد تجعل الواحد منهم يقول: هذا الشيخ الكبير يشفي المرضى، هذا الشيخ الكبير يجلب الرزق، هذا التغالي يؤدي إلى الكفر؛ لأن الله هو المتفرد بكل شيء، فهو قام بهذه النهضة الإصلاحية

وركز تركيزًا شديدًا على إخلاص أو تخليص التوحيد لله سبحانه»[١]. ويقول الشيخ محمد الغزالي رحمه الله: «محمد بن عبد الوهاب عُرف بين الناس بأنه داعية غيور على عقيدة التوحيد، يحب أن يمحو من الأذهان أن هناك وساطة ما بين الخالق والمخلوق، وقد أعلن حربًا شعواء على تعلق الرعاع بالقبور، ودعائهم المدفونين بها، يطلبون منهم ما لا يجوز طلبه إلا من رب العالمين. والتوحيد بلا شك دعامة الإسلام وشارته، وقد ضلت جماهير غفيرة عن حراسته في الفكر والعاطفة والسلوك، وتوجهت إلى من اتسموا بالصلاح من الأحياء والأموات، تعاملهم كما يُعامل النصارى قديسيهم. وهذا خطأ مبين .... ولماذا نستحي من وصف القبوريين بالشرك مع أن الرسول وصف المرائين به فقال: «الرِّيَاءِ شِرْكٌ». أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٩). إن واجب العالم أن يرمق هذه التوسلات النابية باستنكار، ويبذل جهده في تعليم ذويها طريق الحق، لا أن يفرغ وسعه في التمحل والاعتذار، ولست ممن يحب تكفير الناس بأوهى الأسباب، ولكن حرامٌ أن ندع الجهل بالعقائد ونحن شهود. أيُّ جريمة يرتكبها الطبيب إذا هو طمأن المريض ومنع عنه الدواء وأوهمه أنه سليمٌ معافى؟! إن ذلك لا يجوز»[٢]. ويقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي شيخ مُحدثي الحنفية في وقته رحمه الله: «فأما الشيخ محمد بن عبد الوهاب فهو إمام الدعوة غير منازع، وقد كان داعية إلى الله تعالى،

---

(١) دفاع عن السنة (ص: ١٠).

(٢) عقيدة المسلم (ص: ٧٢).

وقام بالدعوة بحاله ومقاله، وعلمه وقلمه، وما كنت في كل حين إلا مُقدرًا فضله وعلمه، وقيامه بالدعوة إلى الله تعالى، تلك الدعوة التي أعطت أطيب الثمرات، في إعلاء كلمة الله تعالى، وتصفية العقيدة من الشوائب والخرافات، والتي تتجلى آثارها في نشر العلم وكثرة العلماء، وانتشار المعاهد العلمية التي هي أثر من آثار دعوته الخيِّرة، كما تتجلى آثارها في مناصرة الإسلام والمسلمين في كل بلد»[1]. ويقول الأستاذ خير الدين الزِّركلي خاتمة المؤرخين رحمه الله: «محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي: زعيم النهضة الدينية الإصلاحية الحديثة في جزيرة العرب. ولد ونشأ في العيينة بنجد ورحل مرتين إلى الحجاز، فمكث في المدينة مدة قرأ بها على بعض أعلامها، وزار الشام، ودخل البصرة فأوذي فيها. وعاد إلى نجد، فسكن حريملاء وكان أبوه قاضيها بعد العيينة. ثم انتقل إلى العيينة، ناهجا منهج السلف الصالح، داعيا إلى التوحيد الخالص ونبذ البدع وتحطيم ما علق بالإسلام من أوهام .... وكانت دعوته، وقد جهر بها سنة ١١٤٣ هـ (١٧٣٠ م) هي الشعلة الأولى لليقظة الحديثة في العالم الإسلامي كله، تأثر بها رجال الإصلاح في الهند ومصر والعراق والشام وغيرها، فظهر الآلوسي الكبير في بغداد، وجمال الدين الأفغاني بأفغانستان، ومحمد عبده بمصر، وجمال الدين القاسمي بالشام، وخير الدين التونسي بتونس، وصديق

(١) كلمات في كشف أباطيل وافتراءات (ص: ٢٤).

حسن خان في بهوبال، وأمير علي في كلكتة، ولمعت أسماء آخرين»[١]. ويقول السيد عبد الرحمن بن عبيد الله السقاف علامة الصوفية ومؤرخها رحمه الله: «والحبيب علوي بن سقاف الجفري له رسالة سماها: الدلائل الواضحة في الرد على رسالة الفاتحة، ترجم فيها لابن تيمية وتلميذه ابن القيم وللشيخ محمد بن عبد الوهاب صاحب الدعوة المشهورة، وأطنب في الثناء عليهم، ولمَّا اطلع عليها الحبيب عبد الله بن حسين كتب عليها بخطه: علوي بن سقاف يقول الحق ولو كان مُرًّا»[٢]. ويقول: الشيخ العلامة خليل أحمد السهارنفوري الحنفي وهو صاحب كتاب بذل المجهود في شرح سنن أبي داود، كان هذا العالم في مكة المكرمة وقتَ دخول الملك عبد العزيز مكة المكرمة، وكان بيت الشيخ قريبًا مع بيت العلامة عبد الله بن بليهد النجدي، فحصلت بينهما مناقشاتٌ تبيَّن للشيخ من خلالها أن مذهب الوهابيين لا يخرج عن جملة مذاهب أهل السنة المقبولة. فكتب إلى أصحابه في الهند قائلًا: «إنه تكثر اللقاءات والمحادثات فيما يتصل بالمسائل الدينية بيني وبين الشيخ عبد الله بن بليهد رئيس القضاة الذي يُجاور بيته بيتي، والرجل عالم ديني كبير، على مذهب أهل السنة والجماعة، آخذًا بمذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، مشغوفٌ بمؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، كثير الرجوع إليهما وكلا الإمامين من أجلة العلماء عند علمائنا

---

(١) الأعلام (٦/ ٢٥٧).

(٢) إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت (ص: ٦٥٦).

أيضًا شديد الكراهية للبدع والمحدثات، قد جعل عقيدة التوحيد والنبوة أساس إيمانه وأصل عقيدته، وبالجملة فإني لم ألمس إلى حد تتبعي أي شذوذٍ منهم عن عقائد أهل السنة، ومعظم أهل نجد يحبون تلاوة القرآن، ويكثر فيهم حفاظ القرآن الكريم، يُحافظون على الصلاة جماعة، وهذه الأيام برد قارس في المدينة المنورة، ولكنهم يواظبون على الحضور حتى في صلاة الفجر جماعة، وعلى كلٍّ فإن وضعهم الديني جيد جدًّا فيما رأيت»[1]. ولم يكن هؤلاء العلماء ليزكوا هذه الدعوة المباركة لولا ثقتهم بحاملي لوائها من علماء الدعوة الإصلاحية. ومما يدلُّ على رسوخ علم النجديين أنه قد رجع عدد من الأشاعرة لما ناقشوا بعض علمائهم، كرجوع التلمساني لما ناقش أحمد بن عيسى النجدي شارح النونية، ورجوع الشيخ خوقير المكي أيضًا صاحب مختصر خوقير في المذهب الحنبلي، وقد كان شافعيًّا من تلامذة زيني دحلان، ثم لما ناقش الشيخ أحمد بن عيسى رجع إلى مذهب السلفية[2]. فرجوع أمثالهما مع كونهما من العلماء فيه دليل على أن النجديين كان لديهم من العلم الشرعي والاستدلال الأصولي ما يُمكِّنهم من مناقشة الفحول. والقصد مما سبق: أن الوهم الشعبوي السائد أن علماء نجد سطحيون ولم يأخذوا العلم من مظانه لا يقوله من خبر حالهم وقرأ سيرتهم في طلب العلم.

---

(١) دار العلوم ديوبند، مدرسة فكرية توجيهية، محمد عبيد الله الأسعدي (ص: ٧٤٠).

(٢) مشاهير علماء نجد وغيرهم للبسام (١/ ٣٠٢). وانظر: علماء نجد خلال ثمانية قرون (١/ ٤٣٨).

الشبهة: الوهابية عندما دخلت الحرمين منعت الحج وانتهكت حرمة المقدسات.

الجواب: لما تمكنت الدولة السعودية الأولى من دخول مكة زعم خصوم الدعوة أنها منعت الحج، والحق أن الحج لم يُمنع إنما مُنعت ممارسة المنكرات والبدع كالمحمل ومُنعت البدع والمحدثات الأخرى في الدين كالمزارات والمشاهد والقباب، وأكثر الحجاج جُهَّال أو أهل بدع قد يتعلقون بها، ولما مُنعت هذه البدع من قِبَل الدولة السعودية أكثر من مرة قالوا: مُنِعَ الحج؛ لأنها عندهم هي الحج فلا رغبة عندهم لقصد الحج بدون تلكم البدع التي نشأوا عليها، وغُذي هذا الشعور لديهم من قبل علماء السوء والكبراء المنتفعين من هذه الأوضاع البدعية. والحق أن الدولة السعودية كلما تمكنت في الحرمين يسرت طرق الحج، وأشاعت الأمن، ووفرت المؤن للحجاج ورفعت المظالم وأسقطت الضرائب، وما أشيع خلاف ذلك فهو من المفتريات والدعايات المغرضة التي لا أصل لها أو من التجاوزات القليلة التي ربما حدثت من مغرضين أو جهلة ونحوهم ممن ليسوا على النهج الذي سلكته الدعوة ودولتها الدولة السعودية في منهجها القائم على الشرع والسنة. لقد أشاع خصوم الدعوة أن الوهابيين يمنعون الحجاج من دخول الديار المقدسة وأداء شعائر الحج والعمرة. وكان لهذه الدعاية المضادة والإشاعات الكاذبة أثره في نفوس المسلمين البعيدين عن رؤية الحقيقة مما جعل كثيرين من الحجاج في أكثر البلاد الإسلامية يُحجمون عن الحج

والذهاب إلى مكة والمدينة. ولكن عندما ندرس هذه القضية بموضوعية، ونتفحص الملابسات العقدية والسياسية والتاريخية وغيرها نتوصل إلى الحقائق التالية: أولا: أن الدولة السعودية حين حكمت الحجاز في أدوارها الثلاثة وحتى الآن لم تمنع الناس من الحج ولم تضيق عليهم، بل العكس هو الصحيح، فقد قامت بجد وحزم بتأمين السبل وتخفيف المظالم والضرائب التي تُثقل كاهل أهل الحجاز، ووفرت المؤن والخدمات للحجاج بشكل لم يسبق له مثيل في العصور المتأخرة. ثانيا: أنه في تلك الأثناء التي انقطع فيها بعض الحجاج عن الحج بسبب الدعاية المغرضة، حج آخرون جماعات كالمغاربة وأفرادًا من سائر البلاد الإسلامية وشهدوا بأنهم لم يحصل لهم من المضايقات أو ما يمنع من إقدام الناس على الحج، بل العكس فقد رأوا استتباب الأمن وظهور السنة، واحترام مشاعر الحج وشعائره، ورفع الضرائب. وبهذه الأمور تنقطع مصالح المنتفعين من ظهور البدع ومن سوء الأحوال، وهم الذين أشاعوا أن الدولة السعودية منعت الحج. ثالثا: أن الذين أوقفوا مسيرات الحج هم رؤوس القوم وشيوخ البدع، والساسة وقادة قوافل الحج الذين لهم مصالح في استمرار البدع والمظالم والضرائب المصاحبة للحجيج غالبـًا. وأعرض شهادة مؤرخ محايد بهذا الصدد وهو الجبرتي؛ إذ قال: «وفي هذه الأيام أيضًا وصلت الأخبار من الديار الحجازية بمسالمة الشريف غالب للوهابيين؛ وذلك لشدة ما حصل لهم من المضايقة الشديدة وقطع الجالب عنهم من

كل ناحية حتى وصل ثمن الأردب المصري من الأرز خمسمائة ريال والأردب البر ثلاثمائة وعشرة، وقس على ذلك السمن والعسل وغير ذلك، فلم يسع الشريف إلا مسالمتهم، والدخول في طاعتهم، وسلوك طريقتهم، وأخذ العهد على دعاتهم وكبيرهم بداخل الكعبة، وأمر بمنع المنكرات والتجاهر بها، وشرب الأراجيل بالتنباك في المسعى وبين الصفا والمروة، وبالملازمة على الصلوات في الجماعة، ودفع الزكاة، وترك لبس الحرير والمقصبات، وإبطال المكوس والمظالم، وكانوا خرجوا عن الحدود في ذلك حتى إن الميت يأخذون عليه خمسة فرانسة وعشرة بحسب حاله، وإن لم يدفع أهله القدر الذي يتقرر عليه فلا يقدرون على رفعه ودفنه، ولا يتقرب إليه الغاسل ليغسله حتى يأتيه الإذن، وغير ذلك من البدع والمكوس والمظالم التي أحدثوها على المبيعات والمشتروات على البائع والمشتري، ومصادرات الناس في أموالهم ودورهم. فيكون الشخص من سائر الناس جالسا بداره فما يشعر على حين غفلة منه إلا والأعوان يأمرونه بإخلاء الدار وخروجه منها، ويقولون: إن سيد الجميع محتاج إليها، فإما أن يخرج منها جملة وتصير من أملاك الشريف، وإما أن يصالح عليها بمقدار ثمنها أو أقل أو أكثر فعاهده على ترك ذلك كله، واتباع ما أمر الله تعالى به في كتابه العزيز من إخلاص التوحيد لله وحده، واتباع سنة الرسول ﷺ، وما كان عليه الخلفاء الراشدون والصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون إلى آخر القرن الثالث، وترك ما حدث في الناس من الالتجاء لغير

الله من المخلوقين الأحياء والأموات في الشدائد والمهمات، وما أحدثوه من بناء القباب على القبور والتصاوير والزخارف، وتقبيل الأعتاب والخضوع والتذلل والمناداة والطواف، والنذور والذبح والقربان وعمل الأعياد والمواسم لها، واجتماع أصناف الخلائق، واختلاط النساء بالرجال، وباقي الأشياء التي فيها شركة المخلوقين مع الخالق في توحيد الألوهية التي بعثت الرسل إلى مقاتلة من خالفها ليكون الدين كله لله. فعاهده على منع ذلك كله، وعلى هدم القباب المبنية على القبور والأضرحة؛ لأنها من الأمور المحدثة التي لم تكن في عهده بعد المناظرة مع علماء تلك الناحية، وإقامة الحجة عليهم بالأدلة القطعية التي لا تقبل التأويل من الكتاب والسنة وإذعانهم لذلك، فعند ذلك أمنت السبل، وسلكت الطرق بين مكة والمدينة، وبين مكة وجدة والطائف، وانحلت الأسعار، وكثر وجود المطعومات، وما يجلبه عربان الشرق إلى الحرمين من الغلال والأغنام والأسمان والأعسال، حتى بيع الأردب من الحنطة بأربع ريالات»[1].

إذاً فالمشكلة في أن أكثر أهل البدع لا يستغنون في حجهم وعمرتهم وزيارتهم للديار المقدسة عن ممارسة البدع، من زيارة القباب والقبور والمشاهد والآثار والأشجار والأحجار التي يقدسونها، ويتبركون بها بزعمهم. رابعا: الدعوة والدولة السعودية عملت بوصية النبي ﷺ بإزالة كل آثار البدع من هذه القباب والمشاهد والمزارات،

(١) عجائب الآثار (٣/ ١١٧).

وحلق الصوفية وسماعاتها، وإزالة مظاهر الفرقة من تعدد الجماعات في المسجد الحرام وغيره. وأهل البدع لا يرون للحج معنى ولا قيمة بدون هذه البدع، فلما علموا أنهم سيمنعون منها وأن مشاهدها أزيلت عدلوا عن الحج، وقد شهد المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي أيضا وهو محايد كما ذكرت بهذه الحقيقة، وعبر عنها بوضوح قائلا: «وفيه ورد الخبر بأن ركب الحاج الشامي رجع من منزلة هدية ولم يحج في هذا العام؛ وذلك أنه لما وصل إلى المنزلة المذكورة أرسل الوهابي إلى عبد الله باشا أمير الحاج يقول إنه لا تأت إلا على الشرط الذي شرطناه عليك في العام الماضي، وهو أن يأتي بدون المحمل، وما يصحبهم من الطبل والزمر والأسلحة، وكل ما كان مخالفا للشرع، فلما سمعوا ذلك رجعوا من غير حج، ولم يتركوا مناكيرهم»[1]. خامسا: وعلى هذا فإن الإمام سعود لم يمنع أحدا من المسلمين من الحج، إنما منع إهانة البلاد المقدسة بالبدع والمنكرات التي تصحب المحمل وقوافل الحج، إذاً فالمشكلة تكمن في أن أكثر المسلمين المتعلقين بالبدع لا يستغنون في حجهم وعمرتهم وزيارتهم للديار المقدسة عن ممارسة البدع، من زيارة القباب والقبور والمشاهد والآثار والأشجار والأحجار التي يقدسونها ويتبركون بها بزعمهم، كما أسلفت. سادسا: كما أن الدولة السعودية لما مكنها الله تعالى من حكم إمارة مكة منعت بدعة المحمل، وما يصاحبها من بدع ومنكرات لا تليق،

(١) عجائب الآثار (٣/ ١٨٨).

وتتنافى مع تعظيم شعائر الله والمشاعر المقدسة، وأهل البدع أصروا على اصطحاب المحمل وهم قادمون من عدد من البلاد الإسلامية المجاورة وغير المجاورة أو لا يحجون، فانقطع كثير منهم عن الحج لهذا السبب. وقد ذكر الجبرتي مرة أخرى وهو مؤرخ محايد ذلك، وبين أن ابن سعود لم يمنع الحج لكنه منع البدع، قال في حوادث سنة (١٢٢٣ هـ) : «ومنها انقطاع الحج الشامي والمصري معتلين بمنع الوهابي الناس عن الحج، والحال ليس كذلك، فإنه لم يمنع أحدا يأتي الحج على الطريق المشروعة، وإنما يمنع من يأتي بخلاف ذلك من البدع التي لا يجيزها الشرع مثل المحمل والطبل والزمر وحمل الأسلحة، وقد وصل طائفة من حجاج المغاربة وحجوا ورجعوا في هذا العام وما قبله، ولم يتعرض لهم أحد بشيء»[1]. يقول الدكتور عجيل النشمي: «والحق الذي ينبغي أن يكشف أن الأمير سعودا لم يمنع أحدا من حج بيت الله الحرام، وكل ما حدث من ذلك إنما هي ملابسات اقتضتها الظروف السياسية والعسكرية، وكان لها ما يبررها فعلا، ولنثبت ذلك بتتبع هذا المنع كما أوردته ثقات المصادر .... ويلاحظ هنا أنه منذ أن دخل سعود مكة في حجته الرابعة عام (١٢٢٢ هـ) لم يحج أحد من عواصم البلاد الإسلامية الكبيرة من إستانبول أو الشام أو مصر أو العراق، والتعبير بأنه لم يحج أحد يشير إلى أنه لم ترسل تلك الدولة حملات الحج الرسمية المعتادة، وظل هذا

(١) عجائب الآثار (٣/ ٢٤٧).

الإحجام عن أداء فريضة الحج حتى (١٢٢٦ هـ) وهي السنة التي جهزت فيها دولة الخلافة محمد علي باشا لحرب الحركة الوهابية، وهذا يعني أن خمس سنوات مرت دون أن يحج أحد من تلك الأقطار. وليس هناك ما يشير إلى أن الأمير سعود هو الذي حظر على تلك العواصم من أن تحج، بل إن السبل في أيامه كانت أكثر أمنا من أي وقت مضى، وليس شرط الأمان الذي كان يأخذه أهالي المغرب كما ذكرنا شرطا أو بندا على الحج يمنع تلك الأقطار من الحج، فإن الذي يحتاجه على ما نرجح هم الحجاج الشراذم أو الجماعات الصغيرة، فإعطاؤه الأمان حينئذ زيادة في تمكينها من أداء الحج والعودة سالمة عبر تلك المسافات الشاسعة التي كان مرورها فيه قبل ذلك يحمل المخاطر الجسام، فالأمان والحال هذه ميزة لا قيد. بل إن الأمير سعود نفسه تعرض لهذه القضية لحساسيتها وهذا من بعد نظره فذكرها في رسالته إلى السلطان سليم، وبين أنه سيمنع الحاج القادم من الشام أو مصر إذا كان مصطحبا مظاهر الإخلال بمشاعر الحج وحرمتها، من اصطحاب الطبول والمزامير وما أشبهها، وعلل ذلك بأنه ليس من الدين في شيء، ولم يقل إنه سيمنعهم لمجرد المنع. وهذا تلمسه ساطعا جليا في رسالته آنفة الذكر حين قال موجها الخطاب إلى السلطان سليم: «فعليك أن تمنع والي دمشق ووالي القاهرة من المجيء إلى هذا البلد المقدس بالمحمل والطبول والزمور، فإن ذلك ليس من الدين من شيء». إلا أن النتيجة التي انبنت على هذا الإحجام عن الحج طوال

هذه المدة أن انبنى في أذهان الناس عموما في شتى الأقطار نوع عداء للحركة الوهابية، نابع من أنها هي التي منعت الحج، وأن سبله تحوطها المخاطر الذي تتحمل مسئوليتها الحركة الوهابية، ولقد نجح كما يبدو استغلال هذا الواقع لتشويه وتجسيم عداء الأمير سعود أو الحركة الوهابية ككل لدولة الخلافة، ولقد قام بهذا الدور الشريف غالب وغيره فيما كان يرسل من رسائل إلى دولة الخلافة يوهمها بأن الأمير سعود يمنع حجاج الأستانة أو غيرها، بل إن الشريف غالبا كان يزور الرسائل على لسان الأمير سعود، ويضمنها مثل تلك المعاني، كما سنكشفه فيما بعد»[1]. ويقول الدكتور محمد بن سليمان الخضيري: «ومن الأساليب الأخرى التي اتبعتها لهذا الغرض إشاعة منع السعوديين للناس من الحج، والحقيقة كما قررها المؤرخون المنصفون أن الدولة السعودية لم تمنع أحدا أتى إلى الحج على الطريقة الإسلامية المشروعة، أما من يصر على أن يأتي بالبدع مثل: الطبل والزمر وحمل السلاح فالواجب تنبيهه أن ذلك يخالف الإسلام، فإن رضي فقد أعتق نفسه من مخالفة شرع الله، وإن رفض فلا مكان له بين حجاج المسلمين الملتزمين بالعقيدة الإسلامية»[2].

(١) إعادة ترتيب أوراق سقوط الخلافة (مقالة) الحلقة (٥٣) مجلة المجتمع عدد (٥١٧) (ص: ٣٧).

(٢) الدولة السعودية الأولى والدولة العثمانية (ص: ٣٥٣).

الشبهة: التضييق على أهل الحرمين في أرزاقهم، ونهب خزائن الحجرة النبوية.

الذين يعيشون ويرتزقون على موارد البدع كثيرون في مكة والمدينة وغيرهما، من سدنة القباب والمشاهد والمزارات، وحجابها وخدامها ومزوريها، وجيرانها والقائمين على أوقافها ومراسمها، وغيرهم كثير من المنتفعين من قيام هذه البدع ومنكراتها، كل هؤلاء تنقطع مواردهم بإزالة هذه البدع والمحدثات، وقد حصل شيء من ذلك عندما قامت الدولة السعودية وأتباع الدعوة السلفية بهدم القباب والمشاهد وإزالة البدع؛ مما تسبب كذلك في امتناع أهل البدع من القدوم للحجاز كما أسلفت، يقول الجبرتي في ذلك: «ولما امتنعت قوافل الحج المصري والشامي، وانقطع عن أهل المدينة ومكة ما كان يصل إليهم من الصدقات والعلائف والصرر التي كانوا يتعيشون منها، خرجوا من أوطانهم بأولادهم ونسائهم، ولم يمكث إلا الذي ليس له إيراد من ذلك، وأتوا إلى مصر والشام، ومنهم من ذهب إلى إسلامبول يتشكون من الوهابي، ويستغيثون بالدولة في خلاص الحرمين؛ لتعود لهم الحالة التي كانوا عليها من إجراء الأرزاق واتصال الصلات»[1]. أما دعوى نهب خزائن الحجرة النبوية: فإنه حينما تمكنت الدولة السعودية الأولى من المدينة أزالت المنكرات والبدع والمحدثات، ومنها ما يفعله الجهلة وأهل

(١) تاريخ الجبرتي (٣/ ٢٤٧).

البدع من إلقاء النفائس في الحجرة، فأخذها الإمام سعود بن عبد العزيز وعرض أمرها على العلماء، فأفتوه بصرفها في مصالح المسلمين، وهذا مما يجب أن يحمد له، لكن أهل البدع صوروا ذلك على أنه من الكبائر العظيمة. يقول الجبرتي في ذلك: «ويذكرون أن الوهابي استولى على ما كان بالحجرة الشريفة من الذخائر والجواهر، ونقلها وأخذها، فيرون أن أخذه لذلك من الكبائر العظام». ثم قال الجبرتي مبينا أن أصل وجود الذخائر في الحجرة من البدع والخرافات: «وهذه الأشياء أرسلها ووضعها سخاف العقول من الأغنياء والملوك والسلاطين الأعاجم وغيرهم، إما حرصا على الدنيا وكراهة أن يأخذها من يأتي بعدهم أو لنوائب الزمان، فتكون مدخرة ومحفوظة لوقت الاحتياج إليها، فيستعان بها على الجهاد ودفع الأعداء، فلما تقادمت عليها الأزمنة وتوالت عليها السنين والأعوام الكثيرة وهي في الزيادة، فارتدت معنى لا حقيقة، وارتسم في الأذهان حرمة تناولها، وأنها صارت مالا للنبي ﷺ، فلا يجوز لأحد أخذها ولا إنفاقها، والنبي ﷺ منزه عن ذلك، ولم يدخر شيئا من عرض الدنيا في حياته، وقد أعطاه الله الشرف الأعلى، وهو الدعوة إلى الله تعالى والنبوة والكتاب، واختار أن يكون نبيا عبدا، ولم يختر أن يكون نبيا ملكا .... ثم إن كانوا وضعوا هذه الذخائر والجواهر صدقة على الرسول ومحبة فيه فهو فاسد لقول النبي ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ». أخرجه مسلم (١٠٧٢). ومنع بني هاشم من تناول

الصدقة وحرمها عليهم، والمراد الانتفاع في حال الحياة لا بعدها .... وكنز المال بحجرته وحرمان مستحقيه من الفقراء والمساكين وباقي الأصناف الثمانية، وإن قال المدخر: أكنزها لنوائب الزمان ليستعان بها على مجاهدة الكفار والمشركين عند الحاجة إليها، قلنا: قد رأينا شدة احتياج ملوك زماننا واضطرارهم في مصالحات المتغلبين عليهم من قرانات الإفرنج وخلو خزائنهم من الأموال التي أفنوها بسوء تدبيرهم وتفاخرهم ورفاهيتهم، فيصالحون المتغلبين بالمقادير العظيمة بكفالة إحدى الفرق من الإفرنج المسالمين لهم، واحتالوا على تحصيل المال من رعاياهم بزيادة المكوس والمصادرات والطلبات، والاستيلاء على الأموال بغير حق، حتى أفقروا تجارهم ورعاياهم، ولم يأخذوا من هذه المدخرات شيئا، بل ربما كان عندهم أو عند خونداتهم جوهر نفيس من بقايا المدخرات فيرسلونه هدية إلى الحجرة، ولا ينتفعون به في مهماتهم، فضلا عن إعطائه لمستحقه من المحتاجين، وإذا صار في ذلك المكان لا ينتفع به أحد إلا ما يختلسه العبيد الخصيون الذين يقال لهم أغوات الحرم، والفقراء من أولاد الرسول وأهل العلم والمحتاجون وأبناء السبيل يموتون جوعا، وهذه الذخائر محجور عليها وممنوعون منها إلى أن حضر الوهابي، واستولى على المدينة، وأخذ تلك الذخائر»[1]. ويكفي السعوديين فخرا أنهم جعلوا هذه الأموال تحت تصرف

(١) تاريخ الجبرتي (٣/ ٢٤٨) وما بعدها.

العلماء، وأنهم صرفوها في مصارفها الشرعية، وقد زعم بعض الخصوم أن أهل نجد حين تولوا بلاد الحرمين انتهكوا حرمات الحرم، وأهانوا أهله، وكل ذلك من البهتان، بل الصحيح عكس ذلك، والعجيب أن غير المسلمين كان بعضهم أكثر إنصافا في ذلك. يقول الراهب هيوجس: «لم يصب المواطنين أي أذى لأجل قداسة الحرم، وبعد أن تولى الإمارة أهل نجد عمرت المساجد حتى إن هذا المنظر من الزهد والطاعة لم ير له مثيل في هذا البلد الأمين بعد عهد النبوة»[1]. وكتب معاصر أوروبي آخر وهو برك هارت: ما زال أهل مكة يذكرون اسم سعود بالشكر والرضى حتى الآن، وما زالت معاملة الجنود الطيبة تذكر بثناء ومدح بالخصوص معاملتهم في أيام الحج والزيارات، ولم يستطيعوا أن ينسوا تلك المعاملة العادلة التي شاهدوها من جيوشه. وزيادة على هذا أجبر الناس كلهم على الصلاة مع الجماعة، ودمرت آلات التنباك والملابس الحريرية، وألغيت المكوس والرسوم التي لا يقرها الشرع الإسلامي، وقضى على تعدد الجماعات في الصلوات، وبدأ الناس يصلون وراء إمام واحد، وبدأ علماء المذاهب المختلفة يصلون بالناس في أوقات مختلفة»[2].

---

(١) قاموس الإسلام (ص: ٦٦٠).

(٢) الدعوة الوهابية وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث (ص: ٨٨).

الشبهة: أئمة الدعوة النجدية يُنكرون وجود الخلاف في آحاد المسائل.

من الأخطاء الشائعة في تصوير منهج أئمة الدعوة الظنُّ بأنهم لا يقرون بالخلاف الفقهي في بدع الدعاء، أو أنهم يُنكرون تعدد الأقوال في بعض المسائل التي هي محل اجتهاد.

الجواب: الحقيقة أن هذا الفهم غير دقيق، بل هو مجانب لما دلت عليه نصوصهم الصريحة التي تبين إدراكهم لمسألة الخلاف، وتفريقهم بين ما هو من قبيل البدع والمحدثات، وما هو من قبيل مسائل الاجتهاد. ومن ذلك ما يقوله الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن مسألة التوسل بالصالحين: «فلا ننكر على من فعله، ولا إنكار في مسائل الاجتهاد... أو يقصد قبر معروف - يعني: الكرخي - أو غيره يدعو عنده، ولكن لا يدعو إلا الله مخلصا له الدين؛ فأين هذا مما نحن فيه؟!»[1]. ومن الأمثلة الصريحة على احترام الخلاف ما قاله العلامة عبد اللطيف في رده على ابن جرجيس العراقي: «التوسل في عرف أهل العلم ليس هو التوسل في عرف العراقي وشيعته من عباد القبور، بل التوسل عندهم يطلق على المتابعة والاقتداء، ويطلق على سؤال الله بحق الأنبياء والصالحين. وليس النزاع في هذا كله، وإنما النزاع في اتخاذ الأنداد والآلهة والتوسل بدعائهم والاستغاثة بهم والطواف بقبورهم»[2]. وهذا النص السابق نفيس؛ فالشيخ عبد

---

(١) مؤلفات الشيخ القسم الثالث: الفتاوى (ص: ٥٩).

(٢) منهاج التأسيس والتقديس (ص: ٣٠٦).

اللطيف يُقرر بأن التوسل بحق الأنبياء والصالحين أحد وجهي أهل العلم، ويصرح أنها ليست مسألة نزاع مع القبورية. وهو ما يدفع عن النجديين التصور الشائع أنهم لا يعترفون بالخلاف. وفي مسألة الحلف بالنبي ﷺ يقول الشيخ عبد اللطيف: «ونحن لا ننكر أن بعض الناس قال بالكراهة، وإنما النزاع في تصويب أحد القولين، وأيهما تشهد له الأحاديث النبوية»[1]. وعليه فالصورة الصحيحة لمنهج أئمة الدعوة هي أنهم يميزون تمامًا بين المسائل الظاهرة المتفق عليها وبين ما يسوغ فيه الخلاف، ولا يُنكرون على من خالفهم في مسائل الاجتهاد، بل يُقرون أن الخلاف وارد، وأن المقصود هو البحث عن الأقرب للسنة.

(١) منهاج التأسيس والتقديس (ص: ٣٠٢).

الشبهة: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب تنكر كرامات الأولياء.

نتحدث في هذا الفصل عما أورده بعض المناوئين لهذه الدعوة السلفية من إفك مبين وكذب عظيم، حيث بهتوا دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب كعادتهم وافتروا عليها بأنها تنكر كرامات الأولياء. وسنورد تمهيدا يتضمن بعض النصوص التي اخترناها من كلام أئمة الدعوة وأنصارها، والتي تبين وضوح موقفهم من كرامات الأولياء..، وأنهم يثبتونها ويقرون بها، كما كان يثبتها ويقررها إخوانهم من قبلهم من أهل القرون المفضلة ومن تبعهم. وعقب هذا التمهيد، ننقل افتراء الخصوم في ذلك كما جاء مدونا في كتبهم ونعرض لما تضمنته تلك النقول من عناصر وأفكار. ثم نتبع تلك الفرية بالدحض والرد، مما كتبه أئمة الدعوة وأنصارها، وبما سطروه من أدلة ساطعة وحجج دامغة لتلك الفرية الكاذبة الخاطئة. يقرر الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله إثباته لكرامات الأولياء، فيقول بكل صراحة ووضوح: «وأقر بكرامات الأولياء، وما لهم من المكاشفات، إلا أنهم لا يستحقون من حق الله تعالى شيئا، ولا يطلب منهم ما لا يقدر عليه إلا الله»[1]. ويذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب الواجب في حق أولياء الله الصالحين فيقول: «.. الواجب عليهم حبهم واتباعهم والإقرار بكرامتهم، ولا يجحد كرامات الأولياء إلا أهل البدع والضلال، ودين

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ١٠).

الله وسط بين طرفين، وهدى بين ضلالتين، وحق بين باطلين»[١]. ويؤكد أتباع الدعوة من بعد الشيخ محمد بن عبد الوهاب هذا الاعتقاد ويقررونه. فنجد أن الإمام عبد العزيز الأول يشير إلى حقوق أولياء الله، مع بيان الفرق بين الولي الحق، وبين مدعي الولاية كذبا وزورا فقال رحمه الله: «وكذلك حق أوليائه محبتهم والترضي عنهم، والإيمان بكراماتهم، لا دعاؤهم، ليجلبوا لمن دعاهم خيراً لا يقدر على جلبه إلا الله تعالى، أو ليدفعوا عنهم سوءاً لا يقدر على دفعه إلا هو عز وجل فإن ذلك عبادة مختصة بجلاله تعالى وتقدس. هذا إذا تحققت الولاية أو رجيت لشخص معين كظهور اتباع سنة وعمل بتقوى في جميع أحواله، وإلا فقد صار الولي في هذا الزمان من أطال سبحته، ووسع كمه، وأسبل إزاره، ومد يده للتقبيل، ولبس شكلاً مخصوصا وجمع الطبول والبيارق، وأكل أموال عباد الله ظلما وادعاءات، ورغب عن سنة المصطفى ﷺ وأحكام شرعه»[٢]. وبين الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بعضا من حقوق الأولياء ... لكن دون الغلو فيهم فيقول رحمه الله: «ولا ننكر كرامات الأولياء، ونعترف لهم بالحق، وأنهم على هدى من ربهم، مهما ساروا على الطريقة الشرعية والقوانين المرعية، إلا أنهم لا يستحقون شيئا من أنواع العبادات، لا حال الحياة، ولا بعد الممات بل يطلب من أحدهم الدعاء في حال حياته، بل ومن كل

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (١/ ١٦٩).

(٢) رسالة الإمام عبد العزيز الأول (ص: ١٢).

مسلم»[١]. وينص الشيخ عبد العزيز الحصين على ما قرره أسلافه فيقول بيانا لحق الأولياء: وحق أوليائه محبتهم، والترضي عنهم، والإيمان بكرامتهم، لا عبادتهم ليجلبوا لمن دعاهم خيراً لا يقدر على جلبه إلا الله تبارك وتعالى ويدفعوا عنهم سوءا لا يقدر على دفعه أو رفعه إلا الله، لأنه عبادة مختصة بجلاله سبحانه»[٢]. وقد سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن عن كرامات الأولياء، فأجاب على ذلك فكان مما قاله: «مسألة: كرامات الأولياء حق، فهل تنتهي إلى إحياء الموتى وغيرها من المعجزات؟ الجواب: كرامات الأولياء حق عند أهل السنة والجماعة، والولي أعطي الكرامة ببركة اتباعه للنبي ﷺ، فلا تظهر حقيقة الكرامة عليه إلا إذا كان داعيا لاتباع النبي ﷺ بريئا من كل بدعة وانحراف عن شريعته ﷺ فببركة اتباعه يؤيده الله تعالى بملائكته وبروح منه»[٣]. ويشير محمود شكري الآلوسي رحمه الله إلى وجوب الإيمان بكرامات الأولياء، فيقول: «وأما الجواب عن مسألة الكرامات فيقال: إن كرامات الأولياء حق لا شبهة فيه، وهي ثابتة بالكتاب والسنة، ولشيخ الإسلام قدس الله روحه كتاب جليل في ذلك سماه الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن»[٤]. ويوضح الشيخ سليمان بن سحمان معتقدهم في كرامات الأولياء، فيقول: «واعلم أننا لا ننكر

---

(١) الدرر السنية (١/ ١٢٨).

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨١).

(٣) مجموعة الرسائل والمسائل (٢/ ٨٣) بتصرف.

(٤) فتح البيان تتمة منهاج التأسيس (ص: ٤١٣).

الكرامات التي تحصل لأولياء الله، إذا صدرت على القانون المرضي والميزان الشرعي، فإن أولياء الله هم المتقون المقتدون بمحمد ﷺ فيفعلون ما أمر به، وينتهون عما نهى وزجر ... فيؤيدهم الله بملائكته وروح منه، ويقذف الله في قلوبهم من أنواره، ولهم الكرامات التي يكرم الله بها أولياءه المتقين»[1]. ونختم هذه النقول النفيسة بما أورده الشيخ عبد الله بن بليهد رحمه الله في خطابه الذي ألقاه أثناء الاجتماع بين علماء نجد وعلماء مكة المكرمة (ص:٢١)، فقال ذاكراً حقوق أولياء الله: «وكذلك أولياء الله تجب محبتهم، والإقرار بفضائلهم على اختلاف مراتبهم، وما يجريه الله على أيديهم من الكرامات، وخوارق العادات، ولا ينكر كرامات الأولياء إلا أهل البدع، لكن يجب أن يفرق بين أولياء الله وغيرهم فإن أولياء الله هم المتقون العاملون لله بطاعته، كما قال تعالى في وصفهم: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]. فمن كان مؤمناً تقيا كان لله ولياً ليس إلا». من خلال هذه النقول نلاحظ أنها متفقة على إثبات كرامات الأولياء، والإقرار بها، ومتفقة على وجوب محبتهم والاعتراف بفضائلهم ومناقبهم. كما أنها توضح أن الولي لله حقًا هو من كان مؤمنًا متبعًا لسنة المصطفى ﷺ فليست الولاية مجرد لبس زي مخصوص، وإسبال الإزار، وإطالة السبحة، ومد اليد للتقبيل، مع ترك اتباع السنة النبوية.. وهذه النقول تؤكد النهي عن الغلو في الأولياء، فلا يجوز صرف شيء مما يستحقه الله تعالى

---

(١) الأسنة الحداد في الرد على علوي الحداد (ص: ١٨٠).

لهم، فحق الأولياء هو المحبة والتقدير وإثبات الكرامات لهم فلا جفاء في حقهم، وليس من حقهم أن تصرف بعض أنواع العبادة التي يجب أن تكون لله وحده لهم، فلا غلو في قدرهم. فاختار أئمة الدعوة بهذا المسلك دين الله الذي هو وسط بين طرفي الغلو والجفاء. ننتقل بعد ذلك التمهيد إلى ما افتراه المناوئون وسودوا به الصحائف من قذف الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه بفرية إنكار كرامات الأولياء، وسنورد أقوالهم كما جاءت مسطورة في كتبهم، ثم نعرض لهذه النقول بنظرة سريعة فيما احتوته من قضايا وأفكار. يزعم علوي الحداد في مصباحه أن إنكار كرامات الأولياء من جملة هذيان الشيخ ابن عبد الوهاب، فيقول الحداد: «ومن جملة هذيانه أيضا إنكاره كرامات الأولياء وما خصهم الله به من الخصوصيات والأسرار والبركات». ويقول علوي الحداد أيضا حين ذكر ما أسماه بضلالات النجدي: «وأنه يرى أن الأموات لا نفع منهم للحي وأنه لا كرامة لهم.. وأن من مات انقطعت كرامته، حتى أدخل على العوام الشبه، والنزاع منه في ذلك مكابرة فيما هو معلوم بالتواتر، وأيضا إذا أقر بكرامات الأحياء، فهم أجمعوا بل وأخبروا بوقائع بينهم والأموات، فتكذيبه في حق الأموات تعدي لتكذيبه للأحياء فهو مكذبهما معا»[1]. ومما كتبه داود بن سليمان بن جرجيس عن الغلو في الأولياء، قوله: «ولما كان يحصل من التوسل والتشفع بالأنبياء والأولياء إنما هو من طريق الكرامة مع كونهم متسببين في دار برزخهم،

(١) مصباح الأنام (ص: ١٨) وما بعدها.

فالولي ما دام لم يصل إلى الآخرة، وهي ما بعد القيامة فهو بدار دنيا، فتكون كراماته موجودة»[١]. ويتوصل إبراهيم السمنودي إلى فهم أعوج، وقصد سيئ حين جعل ما ذكره أئمة الدعوة من انقطاع عمل الميت وعدم قدرته، إلى أنهم يقصدون بذلك إنكار كرامات الأولياء، فقال: «وأما قول المنكرين للتوسل أن الميت لا يقدر على شيء أصلا إلى آخر ما زعموه فيقصدون به إنكار كرامات الأولياء، وما ثبت في تصرفهم كالأنبياء والشهداء بعد موتهم لعدم الكرامة فيما بينهم، وذلك أدل دليل على أنهم أهل بدعة كالمعتزلة المنكرين لها»[٢]. ويقول حسن الشطي: «وكرامات الأولياء حق، وأنكر الإمام أحمد من أنكرها وضلله، والحاصل أن علماء الحنابلة كغيرهم من أهل السنة يجمعون على إثباتها حتى طائفة النجدية الوهابية مع غلوهم يثبتونها للأولياء، إلا أن البعض منهم يخصها بالأحياء، ولم يثبت لهم دليل التخصيص أبدا»[٣]. ثم ذكر الشطي كلام الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في مسألة كرامات الأولياء، فكان مما نقله هذا المفتري المحرف ما نصه: ولا ننكر كرامات الأولياء، ونعترف لهم بالفضل وأنهم على هدى من ربهم. مهما ساروا على الطريقة المرضية، والقوانين الشرعية، أحياء وأمواتا، إلا أنهم لا يستحقون شيئا من أنواع العبادة. ا. هـ

---

(١) المنحة الوهبية في رد الوهابية (ص: ٣٢) بتصرف يسير.

(٢) سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلدة الظاهرية، جريدة الإسلام (١/ ٢٢٨).

(٣) النقول الشرعية في الرد على الوهابية (ص: ١٠٤).

كلامه بحروفه[١]. ثم قال الشطي: «فانظر إلى عبارة إمامهم المذكورة لا تجدها مخالفة لما عليه الجمهور من إثبات الحياة والكرامة للشهداء والأولياء والصالحين بعد وفاتهم كحال حياتهم ... فكيف يسوغ الآن من هذه الطائفة أو من غيرهم بتخصيص الكرامة في حال الحياة وبنوا عليها تخصيص التوسل والطلب في حال الحياة فقط حتى من إمامهم المذكور، فما هو إلا من غلوهم وعنادهم وغلبة جهلهم»[٢]. ويأتي أفاك أثيم، فيزيد على سابقيه بالكذب والبهتان وهو المدعو عثمان بن يحيى العلوي حيث يقول: «وكذا كفَّر - أي: الشيخ محمد بن عبد الوهاب - من اعتقد كرامات الأولياء». «وأنه أنكر كرامات الأولياء»[٣]. ويتبع العلوي من الإمعان في الإفك والزيادة في الإثم والبهت، ما زعمه المدعو محمد بن توفيق سوقيه فيقول: «وأما إنكارهم لكرامات الأولياء الثابتة بالكتاب والسنة، فأمر لا يخفى على أدنى

---

(١) هكذا يزعم المحرف: انتهى كلامه بحروفه. وكان من اللائق أن يقول: انتهى كلامه بعد تحريفه، فيلاحظ من نقل هذا الأفاك الأثيم، أنه ممن يحرفون الكلم عن مواضعه، فقد حرف كلام الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، فلم يقل الشيخ عبد الله كما زعم المفتري: ولا ننكر كرامات الأولياء ... أحياء وأمواتا. بل قال رحمه الله كما نقلنا قوله من قبل: ولا ننكر كرامات الأولياء، إلا أنهم لا يستحقون شيئا من أنواع العبادات لا حال الحياة ولا بعد الممات. انظر: الدرر السنية: (١/ ١٢٨). ويريد الشطي بذلك التحريف تجويز الاستغاثة بالموتى. فانظر إلى شناعة هذا التبديل ونجاسة ذلك التغيير، ولم يقف هذا الشطي عند هذا القدر بل تجاوزه إلى رميهم بالتناقص والعناد، حتى يتحقق له ما ينبغي من الغلو والاستغاثة بالأموات.

(٢) النقول الشرعية في الرد على الوهابية (ص: ١٠٤).

(٣) فصل الخطاب في بيان الصواب (ص: ٤٢).

ممارس لكتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ والكرامة لا تقع إلا على يد من بالغ في الاتباع للشريعة حتى بلغ الغاية، فأنى تراها الوهابية مع انحرافهم عن الجادة». ويكذب سوقية مرة أخرى فيقول: «ولا عبرة بإنكار الوهابية للكرامات حيث لا يعدون في العير، ولا في النفير، ولا ينظر لكلامهم البتة بعد ما ثبتت الكرامات». ويستمر في كذبه كعادته فيقول: «ولما كانت الوهابية لا إمام لها في كل شيء تقوله وتدين به سوى اختراع دين جديد، حبا في الظهور قالت بإنكار الكرامات»[1]. ويقول حسن خزبك: «ومن قال بأن كرامات الأولياء لا تكون إلا في حياتهم فقط، وتزول بعد الموت فقوله غير معتد به، لأن الكرامة أمر خارق للعادة.. يظهرها الله على يد رجل صالح متمسك بدينه الحق»[2]. ومن أواخر هؤلاء المفترين الكذابين ممن افترى على هذه الدعوة السلفية فرية إنكار كرامات الأولياء، ما كتبه المدعو مالك بن داود: «من أعظم خطئهم بعد تكفير المسلمين، إنكارهم على أولياء الله وكراماتهم مع أنهم يصدقون بالاختراعات العصرية». ثم يقول: «فهناك جماعة غير قليلة من الوهابيين ينكرون على أولياء الله وكراماتهم، ويرفضون حصول الكرامات والخوارق لهم.. ولهم في ذلك أقوال أعتذر عن حكايتها مراعاة للأدب ولعدم مناسبتها لحضرة أولياء الله تعالى»[3].

---

(١) تبيين الحق والصواب (ص: ٢٢) وما بعدها، وانظر: فصل الخطاب في بيان الصواب (ص: ٢٦).

(٢) المقالات الوفية في الرد على الوهابية (ص: ٢٠٦).

(٣) الحقائق الإسلامية في الرد على المزاعم الوهابية (ص: ٤٢٥).

الجواب: يجدر بنا عقب هذا النقل لمفتريات خصوم الدعوة السلفية في مسألة كرامات الأولياء أن نلقي نظرة عابرة.. لما تضمنته تلك النقول من أفكار نوجزها بما يلي: أولا: يظهر تناقض الخصوم واضطرابهم في كذبهم، وافترائهم، حين زعموا أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وكذا أتباعه وأنصاره ينكرون كرامات الأولياء، فمرة يزعمون أن هذا الإنكار لكرامات الأولياء إنما هو بالنسبة للأموات، كما هو واضح فيما كتبه علوي الحداد. مع أن بعض الخصوم أقر واعترف بإثبات أئمة الدعوة لكرامات الأولياء، ومن ذلك ما كتبه محمد بن عبد المجيد بن كيران الفاسي حيث يقول: «وهذا المبتدع مصرح في رسالته الكبرى بإثبات الكرامات، حيث قال الواجب عليك الإقرار بكراماتهم، ولا يجحد كرامات الأولياء إلا أهل البدع والضلال»[1]. ويورد محمد جواد مغنية اعترافه بإقرار أئمة الدعوى السلفية بكرامات الأولياء، ولكنه يورده مستنكراً عليهم هذا الإقرار؛ لأن الكرامة عنده هي الصدق والإخلاص يقول مغنية: «ويعتقد الوهابية بكرامات الأولياء، وأن الله يجري على أيديهم خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات»[2]. ثانيا: يتبين مما سبق نقله، أن هؤلاء الخصوم لا يرون أي فرق بين إثبات الكرامات للأحياء، وبين إثباتها للأموات، فليس هناك دليل يخص الكرامة بالأحياء دون الأموات. ثالثا: نلاحظ ضلال الخصوم في

---

(١) الرد على بعض المبتدعة من الطائفة الوهابية (ص: ١٩).

(٢) انظر: كتاب هذه هي الوهابية (ص: ١٠٦).

تعريفهم الكرامة وبيان حدها، فهم يظنون أن الكرامة فعل الولي، مع أن الكرامة في الحقيقة هي فعل الله لا فعل للولي فليس له قدرة عليها ولا تأثير. رابعا: نجد هؤلاء الخصوم قد جعلوا كثيراً من الشركيات ومحدثات الأمور ضمن إثبات كرامات الأولياء، فأجازوا الاستغاثة بالأولياء فيما لا يقدر عليه إلا الله، ودعاءهم بحجة أن هذا الشرك ضمن إثباتهم كرامات الأولياء، ومن باب محبتهم وتقديرهم. ومن أنكر هذه الشركيات فهو منكر للكرامات، ومما يدل على أن الكثير من الشركيات قد صارت دينا وأمراً مشروعا، لأنها ضمن الإقرار بكرامات الأولياء، ما نجده مسطوراً في كتب هؤلاء الخصوم، ونذكر على ذلك مثالين: الأول: ما قاله القباني: «وإغاثة الأولياء كرامة لهم»[1]. الثاني: ما كتبه الزهاوي في فجره (ص:٥٣): «المراد بالاستغاثة بالأنبياء، والصالحين، والتوسل بهم هو أنهم أسباب ووسائل لنيل المقصود، وأن الله تعالى هو الفاعل كرامة لهم». وتبدو هذه الأمور الأربعة ظاهرة جلية حين نعرض لها بالرد والدحض بما كتبه أئمة الدعوى وأنصارها في هذا المقام. وقد رد الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله على من اتهمه بانتقاص الصالحين فكان مما قاله: «مما ذكره المشركون علي أني أتكلم في الصالحين أو أنهى عن محبتهم فكل هذا كذب وبهتان افتراه علي الشياطين»[2]. ويقول أيضا في هذا المقام: «وأما

(١) فصل الخطاب (ق: ٤٢).

(٢) مجموعة مؤلفات الشيخ (٥/ ٥٢) باختصار.

الصالحون فهم على صلاحهم رضي الله عنهم، ولكن نقول ليس لهم شيء من الدعوة قال الله: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨][1]. ويكذب الشيخ سليمان بن سحمان هذه الدعوى، فيقول: «والجواب أن يقال إن هذه الدعوى دعوى كاذبة خاطئة، فإن الشيخ رحمه الله لا ينكر كرامات الأولياء بل يثبتها، ولا ينكر إلا خوارق الشياطين، فإن أولياء الرحمن لهم علامات يعرفون بها، فمن علامات أولياء الله محبة الله، ومحبة رسوله، والتزام ما أمر الله به ورسوله، وتقديم ما دل عليه الكتاب والسنة على ما يخطر ببال أحدهم أنه كرامة». ويقول ابن سحمان في دحض ما أورده الحداد من الحكايات في كرامات الأولياء بعد الممات: «ذكر الملحد أحاديث وأخباراً وحكاياتٍ في كرامات الأنبياء والأولياء منها ما هو صحيح مؤول، وباطل مقول، ومنها ما هو خرافات ومنامات وخزعبلات وحكايات لا يثبت بها حكم شرعي، ولا يدل ما صح منها من الكرامة على أنهم يدعون من دون الله، أو يستغاث بهم في الشدائد والمهمات، أو يطلب منهم قضاء

(١) مجموعات مؤلفات الشيخ (٥/ ١٠١). وانظر: الدرر السنية ١ (/ ٦٥)، ومما يحسن ذكره هاهنا أن نسوق ما حكاه الشيخ أبو بطين في كتابه تأسيس التقديس (ص: ٨٥) وهو: أن رجلا من أهل مكة ينسب إلى علم قال لرجل عامي من أهل نجد: أنتم ما للأولياء عندكم قدر والله يقول في الشهداء إنهم ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩]، فال له العامي: هل قال يَرزقون يعني بفتح الياء أو قال يُرزقون يعني بالضم، فإن كان بالفتح فأنا أطلب منهم، وإن كان بالضم فأنا أطلب من الذي يرزقهم، فقال المكي: حجاجكم كثيرة وسكت.

الحاجات وتفريج الكربات»[١]. ويدحض ناصر الدين الحجازي تلك الفرية بهذا الأسلوب فيقول: «ثم إن كرامات الأولياء ما سمعنا من أحد إنكارها، وإذا كان ثم إنكار فإنما هو على أشياء مكذوبة لا تطابق عقلا ولا نقلا، وكيف ينكرها قوم يتلون كتاب الله وسنة رسوله، لكن صاحبنا أخذ يلتقط أشياء من أفواه العامة، ويسود به صحيفته، ومثل هذا يكون الكلام معه ضائعا، فلا يلتفت إليه وإن أطال مهما أطال، ونحن نكلفه أن يثبت مدعاه بالنقل من كتاب موثوق به، فإن وجد شيئا من ذلك فنحن نشاركه في الرد على المنكر، لكن على طبق الشرع وصحة النقل»[٢]. وحيث إن الإقرار سيد الأدلة، وقد أوردنا في مقدمة هذا الفصل من النقول عن أئمة الدعوة السلفية، وعلى رأسهم مجددها الشيخ محمد بن عبد الوهاب مما يؤكد ويقرر إثباتها لكرامات الأولياء، فلسنا بحاجة إلى زيادة عما سبق ذكره ردود على تلك الفرية الساقطة. ولكن مع أن هؤلاء الأئمة رحمهم الله تعالى يثبتون كرامات الأولياء، إلا أنهم لا ينخدعون بكل ما هو خارق للعادة، فإن خوارق العادات كما تحصل لأولياء الرحمن، فربما تقع بعض خوارق العادات لأولياء الشيطان من السحرة والدجالين والمشعوذين، فعلامة ولي الرحمن أنه مؤمن تقي متبع لسنة نبينا محمد ﷺ فالقصد طلب الاستقامة لا طلب الكرامة. لذا يقول الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب أثناء ذكره

---

(١) الأسنة الحداد في الرد على علوي الحداد (ص: ١٢٨) وما بعدها.

(٢) النفخة على النفحة (ص: ٥٠).

لفوائد قصة آدم مع إبليس: «ومنها أنه لا ينبغي للمؤمن أن يغتر بخوارق العادة، إذا لم يكن مع صاحبها استقامة على أمر الله، فإن اللعين أنظره الله، ولم يكن ذلك إلا إهانة له وشقاء له، وحكمة بالغة يعلمها الحكيم الخبير، فينبغي للمؤمن أن يميز بين الكرامات وغيرها، ويعلم أن الكرامة هي لزوم الاستقامة»[1]. وكما أن هناك فرقا بين الولي الحق، وبين مدعي الولاية، فهناك أيضا فرق بين حال الأولياء في حياتهم وبين حالهم بعد مماتهم، وليس كما يزعم هؤلاء الخصوم بأن أهل الكرامات حالهم في الممات كحالهم في الحياة. لذا يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله في الرد على داود بن جرجيس: «وهذا يبطله ما ذكره الله تعالى بقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢] فلم يجعلهم الله سواء بل فرق بين الأحياء والأموات، وشبه بهم من لم ينتفع بسماع الهدى»[2]. وعقب ذلك، نورد ما قرره بعض علماء الدعوة في حد الكرامة وتعريفها وسيتضح خطأ وضلال الخصوم في فهمهم لمعنى الكرامة، وترتب على ضلالهم في معناه الكثير من الآثار السيئة والنتائج الوخيمة كما ستظهر بوضوح حين نتحدث عما أورده بعض علماء الدعوة من الردود فيما وقع فيه الخصوم من الغلو في الأولياء، يقول الشيخ محمد بن ناصر التهامي رحمه الله: «الكرامات فعل الله يكرم بها من

---

(١) مجموعة مؤلفات الشيخ (٤/ ٩٥).

(٢) القول الفصل النفيس في الرد على المفتري داود بن جرجيس (ص: ٣٦).

يشاء من عباده، كما أنه سخر بعض العباد لبعض، وليس إلى المعتقد شيء من الكرامات بل هي إلى الله»[١]. ويقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن في بيان معنى الكرامة: «الكرامة أمر يجعله الله للعبد لا صنع للبشر فيه. فالذي أوجد الكرامة لمن شاء من عباده هو الذي يستحق أن يعبد وحده لا شريك له، فإن الكرامة إنما تقع لبعض الموحدين المخلصين بسبب توحيدهم وإخلاصهم لله تعالى»[٢]. ويورد علامة العراق محمود شكري الآلوسي تعريف الكرامة، فيقول رحمه الله: «كل من يذكر تعريف الكرامة وحدها يقول: هي خرق الله العادة لوليه لحكمة ومصلحة تعود عليه أو على غيره، وعلى هذا التعريف لا فعل للولي فيها، ولا إرادة، فلا تكون سببا يقتضي دعاء من قامت به أو فعلت له، ومن أي وجه دلت الكرامة على هذا»[٣]. ويؤكد الشيخ عبد الظاهر أبو السمح أن الكرامة من فعل الله، فيقول: «الكرامات لا يملكها أحد لنفسه بل الله يكرم من يشاء من عباده بالإيمان والتقوى»[٤]. فالكرامة إذاً هي فعل الله، وهي خرق الله العادة لوليه، فلا فعل للولي فيها، بل هي فعل الله تعالى، وقد لا يكون طالبا لها، وإنما قصده وغايته الاستقامة والاتباع للسنة النبوية؛ لأن الكرامة قد تقع للمفضول دون الفاضل، لذا كانت الكرامة في عهد التابعين أكثر منها في عهد

---

(١) إيقاظ الوسنان على بيان الخلل الذي في صلح الإخوان (ق: ٢٠).

(٢) القول الفصل النفيس (ص: ٥٢).

(٣) فتح المنان تتمة منهاج التأسيس (ص: ٤١٣).

(٤) الرسالة المكية (ص: ٢٥).

الصحابة، كما أن الكرامة قد تحصل لضعفاء الإيمان لزيادة إيمانهم[١]. لذا قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن: «ليست الكرامة من لوازم المنزلة وعلو الدرجة، مشى قوم فوق البحار، ومات عطشا من هو أفضل منهم، وأقوى إيمانا»[٢]. لقد ترتب على خطأ وضلال هؤلاء المناوئين في تحديد وتعريف الكرامة، أنهم أقحموا ضمن معنى الكرامة الكثير من الكفريات والمحدثات، فجعلوا دعاء الأموات والاستغاثة بهم واتخاذ قبور الأولياء أعيادا، والتوسل بالموتى والتشفع بهم، كل ذلك جعلوه ضمن كرامات الأولياء، وزعموا أن ذلك هو من محبة الصالحين وتقديرهم. ولقد قام علماء الدعوة وأنصارها بالرد والدحض لهذا الغلو، يقول صنع الله الحلبي الحنفي في كتابه الذي ألفه في الرد على من ادعى أن للأولياء تصرفا في الحياة وبعد الممات على سبيل الكرامة: «هذا وأنه قد ظهر الآن فيما بين المسلمين جماعات يدعون أن للأولياء تصرفا في حياتهم، وبعد الممات، ويستغاث بهم في الشدائد والبليات، وبهم تكشف المهمات، فيأتون قبورهم وينادونهم في قضاء الحاجات، مستدلين على أن ذلك منهم كرامات .... وقالوا: منهم أبدال ونقباء وأوتاد ونجباء وسبعون وسبعة وأربعون وأربعة، والقطب هو الغوث للناس، وعليه المدار بلا التباس، وجوزوا لهم الذبائح والنذور، وأثبتوا فيهما الأجور. وهذا كلام فيه تفريط

---

(١) انظر: تفاصيل ذلك في كتاب الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية.

(٢) دلائل الرسوخ في الرد على المنفوخ (ص: ٥٢).

وإفراط، بل فيه الهلاك الأبدي والعذاب السرمدي، لما فيه من روائح الشرك المحقق ومضادة الكتاب العزيز المصدق، ومخالف لعقائد الأئمة، وما اجتمعت عليه الأمة .... فأما قولهم إن للأولياء تصرفا في حياتهم وبعد الممات، فيرده قول الله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٠٧]، فهو سبحانه المنفرد بالخلق والتدبير والتصرف والتقدير ولا شيء لغيره في شيء ما بوجه من الوجوه. والكل تحت ملكه وقهره تصرفا وملكا وإحياء، وإماتة، وخلقا .... وأما القول بالتصرف بعد الممات، فهو أشنع وأبدع من القول بالتصرف في الحياة، قال جل ذكره: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وفي الحديث: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ، انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ». أخرجه مسلم (١٦٣١). فهذا يدل على انقطاع الحس والحركة من الميت، وأن أعمالهم منقطعة عن زيادة أو نقصان، فليس للميت تصرف في ذاته فضلا عن غيره بحركة، وأما اعتقادهم أن هذه التصرفات لهم من الكرامات فهو من المغالطة؛ لأن الكرامة شيء من عند الله يكرم بها أولياء لا قصد لهم فيه ولا قدرة»[1].

(١) نقلا عن كتاب الانتصار لأبي بطين (ص: ٤٣) باختصار.

الشبهة: مذكرات همفر المكذوبة.

الجواب: يقول عبد الله العسكر وهو باحث متخصص في دعوة الإمام: «سألني دان فيندال من لوس أنجلوس عن المدعو همفر ومذكراته التي تدور حول تاريخ الجزيرة العربية في القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي، وخاصة علاقة همفر هذا بالشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وقد زودني بصفحات مصورة من تلك المذكرات واصفا إياها بالمصدر التاريخي الرئيس للحركة الوهابية. والحق أنني ما سمعت بهمفر هذا من قبل، ولم يسبق أن قرأت شيئا من مذكراته، فخالجني شعور أن وراء الأكمة ما وراءها، واستمهلته اياما لعلني أستدل عليه. وسألت بعض الأصدقاء المهتمين بتاريخ الدعوة السلفية، كما أنني لم أجد من رجع له من المؤرخين وغيرهم. ثم عرجت على صفحات الشبكة العنكبوتية أبحث في المكتبات العالمية عن همفر ومذكراته، فما وجدت ما يفيدني مع كثرة بحثي. ثم قرأت الصفحات التي زودني بها السائل فوجدتها لا تستحق عناء البحث عنها، فعوارها واضح، ودعواها زائفة لا شك في ذلك. ولولا أن السائل من طلبة العلم وخشية ان يغتر بها أو بمثلها ما تجشمت كتابة هذه الأسطر. والسائل يقول إنه ينتظر رأيي أو غيري منشورا ليستند عليه. وما يخص الشيخ محمد بن عبد الوهاب في مذكرات المدعو همفر يغطي معظم الصفحات التي اطلعت عليها. ولعل في نقل بعض ما ورد في المذكرات.. يعطي صورة لا لبس فيها على فسادها. وخبث من كتبها ونشرها. يقول همفر

عن نفسه: إنه كان مسؤولا عن شركة الهند الشرقية، ويقول في صفحة أخرى إنه أرسل من قبل وزارة المستعمرات البريطانية عام ١٧١٠م إلى مصر والعراق وطهران والحجاز والآستانة لكي يجمع المعلومات الكافية من أجل بث الفرقة بين المسلمين وبسط السيطرة البريطانية على البلاد الإسلامية. وفي الآستانة بدأ همفر في تعلم اللغتين العربية والتركية واشتغل عاملا عند نجار، وكان يسكن مع خادم المسجد المجاور للمنجرة التي يعمل فيها. وفي الآستانة التقى بعالم من علماء الدين اسمه أحمد أفندي الذي تولى تعليمه القرآن وبعض فرائض الإسلام، وقد كال همفر أشنع الصفات لكل من خادم المسجد والنجار، بينما امتدح أحمد أفندي. المحطة الثانية في مذكرات همفر هي البصرة في العراق. وكانت مهمته حسب ما ورد على لسان رئيسه هي: تقصي النزاعات العرقية والقبلية والإقليمية والقومية والمذهبية السائدة بين سكان العراق والمناطق المحيطة به، أقام همفر في نزل متواضع ولكنه تركه لأن صاحبه اشترط عليه الا يبقى عازبا وسكن مع نجار فارسي أسمه عبدالرضا من أجل ان يتعلم اللغة الفارسية، وعند ذلك النجار يقول همفر ما نصه: تعرفت على شاب يعرف اللغات العربية والفارسية والتركية، وكان يلبس ملابس طلبة العلوم الدينية، ويدعى محمد بن عبد الوهاب، وكان هذا الشاب في غاية الغرور والتكبر، عصبي المزاج شديد التشاؤم من الدولة العثمانية، ويرجع سبب صداقته بصاحب المنجرة عبد الرضا إلى عداوتهما المشتركة للخليفة العثماني. ويصف الشيخ محمد بأنه لا يقيم وزنا

لأتباع المذاهب السنة الأربعة، وكان له فهم خاص للقرآن الكريم والسنة المطهرة، ولا يهتم بما ورد عن الصحابة أو التابعين، ويقول عنه إنه وجد ضالته في شخص الشاب محمد بن عبد الوهاب، وبدأ في عقد صداقة قوية معه من أجل كسبه إلى جانب بريطانيا في صراعها ضد العثمانيين. لهذا كله فقد شجعه همفر على التجوال في العراق وفارس من أجل كسب العلوم، ومن أجل إتاحة الفرصة له لكي يصبح أكثر انفتاحا وتحررا. وكانت وزارة المستعمرات البريطانية وراء تزويجه من سيدة من عملائها، ووراء دفعه للسفر وتحمل تكاليف معيشته وتنقلاته، وهي وراء دفعه إلى نجد وإشهار دعوته، سبحان الله ما أكذبه. اتضح الآن لكل ذي لب أن همفر ومذكراته من نسج الخيال الواهن، وهي مذكرات ينطبق عليها وعلى صاحبها صفة الصنيعة الإعلامية، ولكنها صنيعة إعلامية ضعيفة؛ لأن من أعدها لا يعرف المعلوم من التاريخ بالضرورة. صحيح أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب سافر إلى البصرة، ولكن بعض الكتاب المتأخرين توسعوا في قضية ترحال الشيخ لدرجة جعلوه ابن بطوطة الثاني. والصدق أنه لم يتعد البصرة. لقد بحثت عن أصل المذكرات باللغة الانجليزية فلم أجد لها أصلا، ثم بحثت في أسماء الموظفين الكبار في شركة الهند الشرقية فلم أجد اسم همفر. كما لم أجد من أحال إليه من المؤرخين والكتاب المعروفين. ثم بحثت في كتب المعارضة للدعوة السلفية فلم أجد للمذكرات وصاحبها ذكرا، ولو كان له ذكر فلا يمكن أن تغفله كتب المعارضة. ثم طلبت من السائل معلومات أكثر عن اسم

الناشر ومكان النشر وسنته، فقال لي أن ما لديه مصور لا يحمل شيئا من ذلك كله. ما أضعف مثل تلك الكتب والمذكرات فهي تسقط عند أول بحث صادق وأمين. وما ورد فيها لا يقبله العقل، والشيخ أكرم وأجل مما ألصق به بهتانا وزورا، وهي مما صنعه أعداء الدعوة السلفية. وأعداء الدعوة نوعان: الأول المعارضون لها من الناحية الدينية وهؤلاء يمكن التحاور معهم؛ لأنه يوجد أساس مشترك بين الاثنين، وقد جادلهم الشيخ في حياته، وحاورهم علماء الدعوة بعد ذلك، ومثل هذا الحوار لا مشاحة فيه، ولا ضرر منه طالما الحق والصدق مراد المتحاورين. والنوع الثاني هم المعارضون السياسيون. وهؤلاء لا يهتمون بالمسائل الدينية، ولا ينظرون للأمور الخلافية بين المذاهب الإسلامية، همهم الوحيد الطعن في انتصارات الدعوة السياسية. لذلك نجدهم في القديم والحديث يرموننا بعجرهم وبجرهم. ومن أمثلة النوع الثاني من اخترع همفر ومذكراته. لا أستطيع أن أعين تاريخ نشر تلك المذكرات طالما انها مجهولة الهوية، ومع هذا نستطيع أن نصف لغتها بالضعيفة جدا، وهي لغة الإعلام المسيس، لا لغة العلم الرصين. ونستطيع ان نصف ما ورد فيها من تاريخ وهو قليل بالمزور. ولا جدال أن كاتبها لا يعرف عن الشيخ محمد إلا اسمه فقط، ولا جدال أنه كلف ما لا يطيق. ومع هذا فغرور مؤلف المذكرات واضح وجلي، ويبدو أن المعلومات القليلة التي يعرفها عن الشيخ محمد ودعوته جعلته يعتقد بصدق دعواه، فطفق يكذب ويكذب، وقد تحاشيت إكراما للشيخ وصيانة لنفسي من إيراد

مقاطع كثيرة عن الشيخ ودعوته؛ لأنها مقاطع لا تنطبق عليها في نظري القاعدة التي تقول: ناقل الكفر ليس بكافر. وما كنت والله لأتعرض لهذه المذكرات لولا خوفي من افتتان بعض ذوي العقول الضعيفة والقلوب المكلومة بها أو شبيها لها[1]. ويقول مالك بن حسين[2]: بعد قراءة هذه المذكرات تبين لي أنها كذب من أصلها، وأن همفر هذا شخصية وهمية، فأحببت أن أطلع إخواني على ما وقفت عليه؛ حتى يكون هذا عونا لهم في الدفاع عن الإمام رحمه الله، وليدفعوا بها في نحر كل مبتدع، ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨]. وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]. وما زال أعداء الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يحاولون بشتى الطرق والوسائل تشويه دعوته الإصلاحية؛ وبضاعتهم مزجاة، ليس فيها إلا الكذب والافتراء، ولا حول ولا قوة إلا بالله. فيا طالب الحق رسائل الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ومؤلفاته مطبوعة، فمن كان طالبا للحق؛ فعليه أن يقارن بين كلام الإمام رحمه الله وبين كلام خصومه، فهذه كتبه ورسائله مطبوعة، فما كان فيها من حق قبلناه، وما كان فيها من خطأ، ومخالفة للصواب رددناه، ولا نتعصب لأحد، كائنا من كان؛ إلا الذي لا ينطق عن الهوى،

---

(١) مذكرات الجاسوس البريطاني همفر لعبد الله العسكر مقال في صحيفة الرياض بتاريخ (٢٠/٦/ ٢٠٠١).

(٢) انظر: مذكرات همفر في الميزان لمالك بن حسين.

الحبيب المصطفى سيدنا محمد ﷺ. أما أن نعتمد على كلام كافر نصراني.. نكرة مجهول؛ كان يشرب الكأس إلى الثمالة، بل هو يذكر عن نفسه الكذب - كما يذكر ذلك في مذكراته المكذوبة - ومن جعل الغراب له دليلا يمر به على جيف الكلاب، كيف يكون هذا؟ والذي يتضح من رسائل وردود الإمام رحمه الله أن فيها نفيا وتفنيدا لما ألصق بدعوته من تهم وأكاذيب لم يقلها بل نفاها، وكرر مرارا القول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]. ورحم الله الإمام الذهبي القائل: «ولم نر ذلك في كتبه»[1]، وذلك لما حكى أمورا نقلها بعضهم قد اتهم بها الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله. وإنني أقول: إن ما ورد في هذه المذكرات هو محض هراء، وكلام عار عن الدليل، لا ينطلي إلا على أحد رجلين: الأول: جاهل جهلا مركبا. والثاني: صاحب هوى مبتدع، عدو لدعوة التوحيد. فاتقوا الله؛ فإن لحوم العلماء مسمومة، وسنة الله في منتقصيهم معلومة، ومن أطلق لسانه في العلماء بالثلب؛ ابتلاه الله قبل موته بموت القلب... نسأل الله السلامة والعافية. وبعد دراستي لهذه المذكرات تبين لي أن هذه المذكرات من نسج خيال فرد أو مجموعة المقصود منها تشويه دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بالكذب والافتراء، والأدلة على ما أقول كثيرة؛ إليك بعضا منها: أولا: بتتبع التواريخ المذكورة في المذكرات يظهر لنا أن همفر لما التقى بالشيخ رحمه الله؛ كان عمر الشيخ الافتراضي وقتئذ عشر سنين، وهذا أمر لا يتناسب

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٧٧).

بل يتناقض مع ما ذكر في المذكرات (ص:٣٠) من أن همفر تعرف: «على شاب كان يتردد على هذا الدكان، يعرف اللغات الثلاث؛ التركية والفارسية والعربية، كان في زي طلبة العلوم الدينية، وكان يسمى بمحمد بن عبد الوهاب وكان شابا طموحا للغاية». أهـ. وهذا واضح جدا في بطلان هذه المذكرات جملة وتفصيلا. ثانيا: ذكر في المذكرات (ص:١٠٠) أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أظهر دعوته في سنة ١١٤٣ هجرية، وهذا كذب واضح؛ حيث إن تاريخ إعلان الشيخ رحمه الله دعوته هو نفسه التاريخ الذي توفي فيه والده، وهو سنة ١١٥٣ هـ، فانظر إلى هذا التفاوت الواضح في التاريخ. ثالثا: إن موقف الحكومة البريطانية من دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ ليس التأييد والدعم؛ وإنما هو العداء والمحاربة. رابعا: لا نجد ذكرا لهذه المذكرات في سالف الزمان؛ رغم حرص أعداء هذه الدعوة المباركة على تشويهها، ونشر كل ما يسيء إليها، وخروجها في هذا الوقت المتأخر دليل على افترائها وتلفيقها. خامسا: همفر هذا نكرة لا يعرف؛ فأين هي المعلومات التفصيلية عنه؛ من حيث اسمه، ورتبته، وما يتعلق بوظيفته ومهمته من كتب ووثائق الحكومة البريطانية؟! سادسا: إن الذي يقرأ هذه المذكرات يجزم بأن مؤلفها ليس نصرانيا؛ لوجود كثير من العبارات التي فيها الطعن والانتقاص بالدين النصراني والإنجليز أنفسهم، وبعض العبارات التي فيها مدح الإسلام؛ من ذلك على سبيل المثال انظر: (ص:١٤، ١٥، ١٦، ٢٤، ٢٦، ٤٨، ٥٠، ٦٦). سابعا: النسختان المطبوعتان ترجمة لهذه

المذكرات، لم يذكر فيهما أية معلومات عن هذه المذكرات؛ من حيث النسخة الأصلية التي ترجمت عنها، وهل هي مطبوعة أم مخطوطة؟! وبأي لغة؟! ثامنا: المترجم نكرة؛ ففي النسخة لم يذكر عنه أي شيء، وفي النسخة ب رمز له بـ- د.م.ع.خ! تاسعا: كثرة الفروق بين النسختين المترجمتين، وبعضها فروق جوهرية. عاشرا: في النسخة ب تاريخ ترجمة هو: ٢٥ حزيران ١٩٩٠؛ فهل مثل هذه الوثائق المهمة تبقي حبيسة، ولا ترى النور إلا بعد ١٩٩ عاما من وفاة الشيخ رحمه الله؟! الحادي عشر: اتفقت النسختان على كتابة تاريخ ٢/ ١/ ١٩٧٣ في نهاية المذكرات؛ وهذا التاريخ لا أدري ما هو: هل هو تاريخ كتابة هذه المذكرات من همفر كما هو ظاهر! وهذا يؤكد كذب هذه المذكرات؛ إذ إن وفاة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله قبل هذا التاريخ بأعوام كثيرة، أم هو تاريخ افتراء واختلاق هذه المذكرات؟! الثاني عشر: إن ما في كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب كله يكذب ما ورد في هذه المذكرات. الثالث عشر: إن واقع الشيخ رحمه الله وواقع دعوته؛ ينفي ذلك كله. الرابع عشر: شهادة أعداء الشيخ رحمه الله من مسلمين وكفار تنفي عنه ما في هذه المذكرات، وهذا أمر مستفيض، ولو تتبعناه لطال بنا البحث. الرد التفصيلي على ما ورد في هذه المذكرات: ذكر في (ص: ٣٠) أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كانت له صداقة لرجل شيعي اسمه عبد الرضا. أقول: صداقة الشيخ رحمه الله للشيعة من أوضح الباطل، وهو كذب مفضوح، وللشيخ رحمه الله رسالة مطبوعة متداولة بعنوان: رسالة في الرد على

الرافضة. وذكر في (ص:٣٠) أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب كان يعرف اللغات الثلاث: التركية، والفارسية، والعربية. أقول: هذا أمر ليس بثابت؛ بل هو باطل جدا، ويستبعد أن يتعلم الشيخ رحمه الله لغة أعجمية ليس مضطرا لها، وقد استغنى بالعربية؛ وهي لغة السلف الصالح من المسلمين، والتي نزل بها القرآن، ودونت بها السنة؛ وليس في مؤلفات الشيخ رحمه الله وآثاره ما يدل على شيء من هذا البتة. الملاحظة الرابعة: ذكر في (ص: ٣١) أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يكن يرى أي وزن لأتباع المذاهب الأربعة المتداولة بين أهل السنة، ويقول: إنها ما أنزل الله بها من سلطان. أقول: موقف الشيخ رحمه الله من المذاهب الأربعة واضح في كتبه؛ ومما قاله في بيان مذهبه: «أما مذهبنا؛ فمذهب الإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السنة، ولا ننكر على أهل المذاهب الأربعة، إذا لم يخالف نص الكتاب والسنة وإجماع الأمة وقول جمهورها»[1]. وأنقل لك شهادة الشيخ محمد رشيد رضا حيث قال: وأنهم - أي: أئمة الدعوة - في الأصول على مذهب جمهور السلف الصالح، وفي الفروع على مذهب الإمام أحمد، وأنهم يحترمون مذاهب الأئمة الأربعة، ولا يفرقون بين أحد من مقلديهم، وإنما قال ابن عابدين ومن تبعه ما قاله؛ تصديقا لأكاذيب الشيخ أحمد دحلان ومفترياته، مع عدم وجود شيء من كتب الشيخ وكتب أولاده وأحفاده في الأيدي، ونحن كنا نصدق هذه الإشاعات التي أشاعتها السياسة التركية عنهم

(١) مؤلفات الشيخ (ص: ١٠٧).

تصديقا لابن عابدين وأمثاله؛ وقد طبعت كتبهم وكتب أنصارهم في عصرنا، فلا عذر لأحد في تصديق الحشوية والمبتدعة وأهل الأهواء فيهم، وقد ذكرت هذه الإشاعات مرة بمجلس الأستاذ الكبير الشيخ أبي الفضل الجيزاوي شيخ الأزهر في إدارة المعاهد الدينية، فاستحضرت لهم نسخا من كتاب الهدية السنية فراجعها الشيخ الكبير، وعنده طائفة من أشهر علماء الأزهر، فاعترفوا بأن ما فيها هو عين مذهب جمهور أهل السنة والجماعة»[1].

الملاحظة الخامسة: ذكر في (ص: ٣٠)؛ أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعبد الرضا الشيعي كانا ناقمين على الخليفة. أقول: والجواب على هذا من وجوه، هي: أولا: الشيخ رحمه الله يرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين؛ ومن ذلك قوله: «وأرى وجوب السمع والطاعة لأئمة المسلمين برهم وفاجرهم، ما لم يأمروا بمعصية الله، ومن ولي الخلافة واجتمع عليه الناس ورضوا به، وغلبهم بسيفه حتى صار خليفة؛ وجبت طاعته، وحرم الخروج عليه»[2]. ثانيا: الشيخ رحمه الله كان لا يجد أدنى شك في أن محل دعوته ليست خاضعة لدولة الخلافة؛ من ذلك قوله: «أن هذا الذي أنكروا علي وأبغضوني وعادوني من أجله، إذا سألوا عنه كل عالم في الشام أو اليمن أو غيرهم، يقول: هذا هو الحق، وهو دين الله ورسوله، ولكن ما أقدر أن أظهره في مكاني لأجل أن الدولة ما يرضون، وابن

---

(١) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان (ص: ٥١٠) الحاشية.

(٢) مؤلفات الشيخ (ص: ١١).

عبد الوهاب أظهره؛ لأن الحاكم في بلده ما أنكره؛ بل لما عرف الحق اتبعه»[١]. ثالثا: هذه كتب الشيخ رحمه الله بين أيدينا، وليس فيه ما يدل على أي موقف عدائي ضد دولة الخلافة، ولا أي فتوى له رحمه الله تكفر الدولة العثمانية. رابعا: دولة الخلافة العثمانية لم يكن لها سيطرة على نجد في الزمان الذي سبق ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ بل كانت نجد إمارات صغيرة وقرى متناثرة، وعلى كل بلدة أو قرية مهما صغرت أمير مستقل، وهي إمارات بينها قتال وحروب ومشاجرات. الملاحظة السادسة: ذكر في (ص:٣٧) أن همفر كان يبين للشيخ محمد بن عبد الوهاب، أنه أكثر موهبة من علي وعمر. أقول: أما اعتقاد الشيخ رحمه الله في الصحابة ﷺ فهو التالي: قال رحمه الله: «وأتولى أصحاب رسول الله ﷺ، وأذكر محاسنهم، وأترضى عنهم، وأستغفر لهم، وأكف عن مساويهم، وأسكت عما شجر بينهم، وأعتقد فضلهم»[٢]. وفي تقديم علي على عمر دليل للذكي على مؤلف أكذوبة همفر. الملاحظة السابعة: ذكر في (ص: ٣٧) أن همفر قال للشيخ محمد بن عبد الوهاب بأن الجهاد ليس فرضا... وبعد نقاش هز الشيخ رأسه علامة للرضا. أقول: مذهب الشيخ رحمه الله في الجهاد بينه جليا بقوله: «وأرى الجهاد ماضيا مع كل إمام؛ برا كان أو فاجرا، وصلاة الجماعة خلفهم جائزة، والجهاد ماض منذ بعث الله

(١) مؤلفات الشيخ (ص: ٣٢).

(٢) مؤلفات الشيخ (ص: ١٠٩).

محمدا ﷺ، إلى أن يقاتل آخر هذه الأمة الدجال، لا يبطله جور جائر، ولا عدل عادل»[١]، فهذا يكذب ذاك، ويبطله. الملاحظة الثامنة: ذكر في (ص: ٣٨) أن همفر أقنع الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأن متعة النساء جائزة، وأنه تمتع بامرأة مسيحية من اللاتي كن مجندات من قبل وزارة المستعمرات لإفساد الشباب المسلم. أقول: سلسلة الكذب لا تنتهي؛ فسبحان الله فهل مثل هذا الكلام يصدق عن إمام من أئمة أهل السنة؛ ألف كتابا في الرد على الرافضة، وجعل الرد عليهم في مطالب، منها: مطلب المتعة، قال رحمه الله في نهاية المطلب ما نصه: «والحاصل: أن المتعة كانت حلالا ثم نسخت وحرمت تحريما مؤبدا، فمن فعلها؛ فقد فتح على نفسه باب الزنا»[٢]. ولا يزال يظهر النفس الرافضي في هذه الأكذوبة. الملاحظة التاسعة: ذكر في (ص: ٣٨، ٤٢) أن همفر بعد نقاش أقنع الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأن شرب الخمر ليس بحرام، وأن الصلاة ليست فرضا؛ فشرب الخمر، وتهاون في الصلاة. أقول: واقع الحال يسقط هذه المذكرات من أصلها، قال الشيخ رحمه الله في رسالته إلى عالم بغداد الشيخ عبد الرحمن السويدي رحمه الله بعد أن بين له عقيدته، وما يدعو الناس إليه من إخلاص العبادة الله تعالى، وإنكار ما فشا في الناس من أمر الشرك؛ من دعاء الأموات، والالتجاء إليهم من دون الله تعالى، قال رحمه الله: «فإني ألزمت من تحت يدي

---

(١) مؤلفات الشيخ (ص: ١١).

(٢) رسالة في الرد على الرافضة (ص: ٣٤).

بإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وغير ذلك من فرائض الله، ونهيتهم عن الربا، وشرب الخمر والمسكرات، وأنواع المنكرات، فلم يمكن الرؤساء القدح في هذا وعيبه؛ لكونه مستحسنا عند العوام، فجعلوا قدحهم وعداوتهم فيما آمر به من التوحيد، وأنهى عنه من الشرك، ولبسوا على العوام: أن هذا خلاف ما عليه أكثر الناس، وكبرت الفتنة جدا، وأجلبوا علينا بخيل الشيطان ورجله؛ منها: إشاعة البهتان بما يستحي العاقل أن يحكيه، فضلا أن يفتريه، ... – وبعد أن عدد أمورا كثيرة مما نسب إليه – قال: والحاصل أن ما ذكر عنا من الأسباب غير دعوة الناس إلى التوحيد والنهي عن الشرك، فكله من البهتان، وهذا لو خفي على غيركم فلا يخفى عليكم»[1]. الملاحظة العاشرة: ذكر في (ص: ٥٤) بأن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ذهب إلى أصفهان وشيراز. أقول: الشيخ رحمه الله لم يذهب إلى أصفهان وشيراز؛ فإن الذين ترجموا للشيخ حرصوا على تدوين كل ما يتصل برحلاته، وبذكر البلاد التي زارها، ولم يذكر أحد منهم ذهاب الشيخ رحمه الله إلى فارس وإيران وقم وأصفهان وشيراز، ومن ذكر هذا إنما نقله عن بعض المستشرقين الذين ذكروا ذلك في مؤلفاتهم المعروفة بالأخطاء، ومجانبة الحقيقة؛ أمثال: مرجليوث في دائرة المعارف الإسلامية، وبرايجس، وهيوجز، وزيمر، وبلقريف[2]. الملاحظة الحادية عشر: ذكر في (ص: ٥٤) أن

---

(١) مؤلفات الشيخ (ص: ٣٦).

(٢) انظر: عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأثرها في العالم الإسلامي للدكتور صالح العبود (١/ ١٧٥).

الشيخ محمد بن عبد الوهاب يؤمن بالتقية. أقول: قال الشيخ رحمه الله في معرض رده على الرافضة في مسألة التقية: «والمفهوم من كلامهم أن معنى التقية عندهم: كتمان الحق، أو ترك اللازم، أو ارتكاب المنهي؛ خوفا من الناس، والله أعلم ... وهذا يقتضي عدم الوثوق بأقوال أئمة أهل البيت وأفعالهم؛ لاحتمال أنهم قالوها أو فعلوها تقية ... ما أشنع قول قوم يلزم منه نقص أئمتهم المبرئين عن ذلك»[1]. الملاحظة الثانية عشرة: ذكر في (ص: ٩٨) أن من الخطط التي وضعت للشيخ محمد بن عبد الوهاب تكفير كل المسلمين، وإباحة قتلهم، وسلب أموالهم. أقول: هذا من الافتراءات الكثيرة التي روجها أعداء الدعوة، وأنا ناقل من كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب ما يدحض هذه الفرية، ويبين أن منهجه في التكفير هو منهج أهل السنة والجماعة. قال رحمه الله: «أما الكذب والبهتان؛ فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وأنا نكفر من لم يكفر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان؛ الذي يصدون به الناس عن دين الله ورسوله»[2]. الملاحظة الثالثة عشرة: ذكر في (ص: ٩٩) أن من الخطط التي وضعت للشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ نشر قرآن فيه تعديل كما جعل في الأحاديث من زيادة ونقيصة. أقول: إليك عقيدة الشيخ رحمه الله في القرآن الكريم، وحكم الزيادة فيه،

---

(١) رسالة في الرد على الرافضة (ص: ٢٠).

(٢) مؤلفات الشيخ (ص: ١١).

والنقص منه: قال رحمه الله: «واعتقاد ما يخالف كتاب الله كفر»[١]، وقال رحمه الله: «ومن هزل بشيء فيه ذكر الله، أو القرآن، أو الرسول؛ فهو كافر»[٢]. الملاحظة الخامسة عشرة: ذكر في (ص:١٠١) أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب استبعد أن يقدر على هدم الكعبة عند الاستيلاء عليها. أقول: أكتفي بالجواب على هذا الهراء بقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]. **من هو مؤلف مذكرات همفر المكذوبة؟** إن هدف الكتاب كما يتضح من عنوانه ومضمونه هو الترويج لاتهام دعوة الشيخ محمد ابن عبد الوهاب وتأسيس الدولة السعودية بأنها صنيعة بريطانية!! والترويج أيضا لقوة الفرس الشيعة وحرصهم على حماية الإسلام ومحاربة الكفار من أجل نشر بذور الفتنة والشقاق بين الشيعة والسنة، كما هو واضح من ثنايا نصوص الكتاب، انظر على سبيل المثال (ص: ٧) حيث قال: «وكان المسلمون الشيعة في البلاد الفارسية أخطر حيث إنهم يرون المسيحية كفارا نجسين، فإن المسيحي عند الشيعي بمنزلة القذارة المتعفنة في يد أحدنا حيث يصرف همته في إزالته»، وفى (ص: ٩):«إن أهل السنة كانوا أقل اتباعا لعلمائهم، فإنهم يقيمون الولاء بين السلطان وبين شيخ الإسلام، وأهل الشيعة كانوا أشد ولاء للعلماء لأنهم يخلصون الولاء للعالم فقط ولا يعيرون السلطان أهمية كافية»، وانظر إلى الحديث عن

---

(١) رسالة في الرد على الرافضة (ص: ٧).

(٢) مؤلفات الشيخ (ص: ١١٨).

الشيعة الواضح من حيث التأييد حيث يقول المؤلف المزيف: «وإنني أظن أن الحق مع الشيعة.. لأن الثابت من التاريخ الإسلامي حسب مطالعاتي أن عليا كان يمتاز بصفات نفسية عالية تؤهله للقيادة»، أليس هذا دليلا واضحا على مصدر نشر هذا الكتاب المزيف؟ وفى (ص: ٩): «قال همفر: علماء فارس كانوا أمنع سدا أمام آمالنا». وهذا مدح لعلماء الشيعة ومثله قوله (ص:٤٤): «ومن الحلة ذهبت إلى النجف في زى تاجر من تجار أذربيجان والتقيت برجال الدين، وأخذت أراودهم وأحضر مجالسهم، وأعجبت بهم أيما إعجاب؛ لصفاء روحهم، وغزارة علمهم». وفى (ص: ٣٠): «قال همفر: وقبل أن ينتهي الشهر، خرجت من الخان، لألقي رحلي في دكان النجار، وكان رجلا شهما شريفا، عاملني كأحد أولاده، وكان اسمه (عبد الرضا)، وكان شيعيا فارسيا من أهالي خراسان». وفى (ص: ٣٠): «قال همفر: وإني أظن أن الحق مع الشيعة في خلافة علي والحسن والحسين؛ لأن الثابت من التاريخ الإسلامي حسب مطالعاتي أن عليا كان يمتاز بصفات عالية تؤهله للقيادة، ولا أستبعد أن يكون الرسول محمد قال بأن الحسن والحسين أيضًا إمامان». ولا يترك الرافضي حقده على الصحابة فيبث سمومه: قال (ص:٣٧): «قال همفر: وقلت له - أي: الشيخ محمد -: لقد صح أن معاوية ويزيد وخلفاء بني أمية وخلفاء بني العباس كانوا يتعاطون الخمر». وقال (ص:٦٢): «قال همفر عن محاولتهم نشر الدكتاتورية بين المسلمين: فأبو بكر جاء للحكم بسيف عمر وإرهابه، وإحراقه للبيوت التي لم ترضخ

للطاعة؛ كبيت فاطمة بنت محمد» قلت: تأمل مكر الرافضي كاذب المذكرات، حيث مرر هذه الحادثة الشهيرة عند الشيعة بحادثة كسر ضلع فاطمة على لسان النصراني همفر، وكأنها حقيقة ثابتة. كل هذا نكاية في عدوهم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ». وفي هذه الأدلة كفاية لمن تبصر على كذب هذه المذكرات وأن واضعها رافضي حاقد على أهل السنة والجماعة مريد بهم الفرقة. ولكن يا ترى من هو هذا الرافضي؟ يقول حسن فرحان المالكي وهو رافضي ممن ينتقص الصحابة في مؤلفاته وهو ممن لا تلحقه التهمة عند الرافضة: «أما اتهام الوهابية بأنهم صنيعة بريطانية بناء على مذكرات رجل بريطاني، اشتهرت كثيرًا عبر منتديات الإنترنت، فهي باطلة، وكان ذلك البريطاني الذي نسبت إليه المذكرة واسمه همفر قد زعم فيها أنه التقى الشيخ في البصرة، وأنه وجهه إلى نجد نكاية بالدولة العثمانية.. إلخ. فهذا من البهتان والباطل المكشوف لأسباب، أهمها: الأول: أن الشيخ وأئمة آل سعود محمد وابنه عبد العزيز لبثوا يحاربون الرياض ودخنة ومنفوحة وتلك الأحياء القريبة من الدرعية ما يزيد على عشرين سنة، ولو كان عندهم دعم بريطاني؛ لما لبثوا في حرب تلك المدن والأحياء القريبة إلا أياما أو شهورًا على أبعد تقدير. الثاني: مذكرات ذلك البريطاني المسمى همفر لا تصح، وقد أخبرني بعض الإخوة من الشيعة المعتدلين أن الذي وضعها هو أحد المراجع الشيعية الإمامية نكاية بالوهابية، وعندي اسم ذلك الشيخ الإمامي الذي وضع تلك المذكرة على لسان همفر، وقد ذكر ما يمكن أن يدل على أن واضع تلك المذكرة هو ذلك

الشيخ الشيعي»[١]. قلت: والحق ما شهدت به الأعداء. وأما اسم كاذب المذكرات، فقد اشتهر بأنه مرجعهم الهالك محمد مهدي الشيرازي[٢]، ومما يقوي هذا ما جاء في كتاب المعارض الشيعي المعاصر عادل اللباد عند ذكره زيارته ومن معه للشيرازي في قم، قال: «وعند انتهاء الكلمة، قدم لنا الشاي، ثم أهدينا جميعا بعض مؤلفات الإمام الشيرازي، ومذكرات مستر همفر»[٣]. فما الذي حشر هذه المذكرات مع كتبه، حتى أصبح يرفقها بها وكأنها منها؟! ختاما: بعد دراسة هذه المذكرات؛ تبين أن هذه المذكرات من نسج الخيال المقصود منها تشويه دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب كله بالكذب والافتراء. وتجعل من افتراها من يصدق عليه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨][٤].

---

(١) محمد بن عبد الوهاب داعية وليس نبيا (ص: ١٢٦).

(٢) المتوفى عام ١٤٢٢هـ. انظر عنه: كتاب تلميذه أحمد الكاتب المرجعية الدينية الشيعية وآفاق التطور محمد الشيرازي نموذجا. وقد اعترف فيه (ص: ١٥٠) بأن شيخه: يحلق عاليا في أجواء الغلو.

(٣) الانقلاب (ص: ١٧٢).

(٤) وللمزيد لمعرفة تفاصيل هذه الفرية انظر: أكذوبة مذكرات الجاسوس البريطاني همفر لسليمان الخراشي، ومذكرات همفر في الميزان لمالك بن حسين، وهمفر شخصية مزيفة وصنيعة إعلامية وسياسية لفهد السماري، ومذكرات الجاسوس البريطاني همفر لعبد الله العسكر.

الشبهة: أكاذيب ابن داود الحنبلي صاحب كتاب الصواعق والرعود.

الجواب: الافتراء والكذب على الدعوة وشيوخها هذه سمة عامة كتب خصوم الدعوة في هذه المرحلة، ولم يكن كتاب ابن داود بدعًا من الأمر، ولا آتيًا بجديد، بل كان ناقلا لما قيل، فمن ذلك: اتهام الشيخ بادعاء النبوة: وهذه كانت تهمةً رائجةً في ذلك الزمن، وحام حولها ابن داود، تارة باتهام الشيخ بها مطلقًا، أو بأنه كان يضمِرها، أو أنها كانت دعوى حال. ففي موضع من كتابه يقول عن الشيخ محمد رحمه الله (ص: ٩٣): «فكيف بهذا المغرور الذي جُبِل على أقبح العصيان، وأشنع الذنوب والطغيان، ولم يحم حول حمى العلم، بل حام حول حمى النبوة». ويقول في موضع آخر (ص: ٢٥١): «ومحمد ﷺ خاتمهم وأفضلهم بلا شك ولا ارتياب، ولكن النزاع بيننا وبينك - الخطاب لابن سعود - في تنبِّي محمد بن عبد الوهاب، وقد سمعنا من رجل من هؤلاء المارقين يقال له: الصويغ قال: لا فرق، هذا محمد بن عبد الله، وهذا محمد بن عبد الوهاب». فانظر هذا الزور والبهتان الذي لا يشك منصف في كذبه، وقد سبق الرد عليه. وهذه الفرية تغني حكايتها عن ردها، وربما راجت قديما بسبب جهل الناس بالدعوة وكثرة التشويه، ولكن لا يمكن قبولها اليوم بحال من الأحوال، وهي تنادي على قائلها بالخزي والعار. ومن الافتراءات التي سوَّد بها ابن داود كتابه، قوله في مفتتح كتابه عن الشيخ محمد رحمه الله (ص: ٤٤): «وأمر بتكفيرهم وقتلهم أجمعين، وذم المؤمنين.. وجزم بتضليل الأمة من نحو ستمائة عام.. وزعم أنه لا

يصح إسلام إلا على يديه، وأوجب الهجرة إليه». وهذه الفرية كسابقتها، ليست من شهادة ابن داود ولا معاينته، بل هي تكرار لافتراءات الأعداء والخصوم، بألفاظها وحروفها. وممن كررها في رسالته سليمان بن سحيم، فقال في رسالته التي بعثها إلى علماء الأمصار محرِّضا على الشيخ ومنفِّرًا عن دعوته: «ومنها أنه ثبت أنه يقول: الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء... وأن من لم يوافقه في كل ما قاله ويشهد أن ذلك حق يقطع بكفره، ومن وافقه ونحى نحوه، وصدقه في كل ما قاله، قال له: أنت موحد، ولو كان فاسقا محضًا»[1]. وممن ردَّدها أيضا زيني دحلان فقال: «وكانوا يصرحون بتكفير الأمة منذ ستمائة سنة، وأول من صرح بذلك محمد بن عبد الوهاب، فتبعوه على ذلك»[2]. وقد تولى الشيخ محمد رحمه الله ردَّ هذه الفرية بنفسه، فقال في رده على ابن سحيم: «واللهُ يعلم أن الرجل افترى عليَّ أمورًا لم أقلها، ولم يأت أكثرها على بالي، فمنها قوله: إني أقول: إن الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء... وجوابي عن هذه المسائل أن أقول: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]»[3]. وقال أيضا: «وأما ما ذكره الأعداء عني أني أكفِّر بالظن والموالاة، أو أكفِّر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم، يريدون به تنفير الناس عن دين

---

(١) فصل الخطاب في الرد على ضلالات محمد بن عبد الوهاب (ق: ١٦٤).

(٢) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ٤٢).

(٣) مجموع مؤلفات الشيخ (٥/ ١١).

الله ورسوله»[1]. وهي فرية مشهورة، وجوابها ظاهر، وليس غرضنا هنا مناقشتها بالتفصيل، ولكن الغرض بيان حال ابن داود، وأنه لم يأت فيها بشيء جديد سوى أكاذيب من سبقه، وأنه لا يختلف عن غيره من خصوم الدعوة الذين عرف عنهم الكذب والدجل، بل هو في الحقيقة ناقل عنهم. ومن أكاذيبه التي نقلها في كتابه: ادعاؤه أن الشيخ يقر على نفسه بالعصمة، ولا يثبت الإسلام إلا لمن يقر له بالعصمة. فادعى هذا الكذاب أن الشيخ محمدًا رحمه الله قال لأهل نجد (ص: ١١١): «لا أقبل منكم أبدًا حتى تشهدوا لي بالصدق والعصمة، ولجميع العلماء بالكذب والفرية، وأني لا أنطق عن الهوى، وأن من عاداني فقد زاغ وفي الكفر هوى، وتُجاهدوا معي بالسيف والمال واللسان، وتشهدوا أن كل من يتبعني يحسن تفسير القرآن». فهل يصدق عاقل محبًّا كان أم شانئًا أن الشيخ قال هذا الكلام؟! وهل كانت دعوة الشيخ إلا نهيًا عن تعظيم الصالحين ورفعهم فوق منزلتهم، ونهيا عن التقليد المذموم؟! ثم أليس هذا الكلام تكفيرًا لقائله؟! وهو في الحقيقة تأكيد لاتهام ادِّعاء النبوة السابق ذكره. نعوذ بالله من الفجور في الخصومة. دعواه أن الشيخ محمد رحمه الله يوالي الرافضة، وهي من أعجب الكذب والبهتان. فقال هذا المفتري (ص: ٥١): «وإذا جاؤوك - أي: الرافضة - أكرمتهم غاية الإكرام للمودة التي بينك وبينهم باطنا». فإذا كانت باطنة فكيف اطَّلَعَ عليها؟! ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]. ثم يحكي أنه

(١) مجموع مؤلفات الشيخ (٥/ ٢٥).

اجتمع بعبد العزيز الحصين، فذكر له ما يفعل الروافض عند مشهد الإمام علي من الشرك مثل: يا علي أنت الله، يا علي أنت المعبود، يا علي أنت الموجود، إلى غير ذلك، فلما انتهى إلى الباب سجد له، فقال (ص: ٥١): «دعهم أنتم شر منهم، مع أن بلدنا لا يوجد فيها شيء من جميع الأمور الذي هو ينكر... وهذا دأبه يمدح أهل الأوثان ويترك معائبهم، ويذم أهل الإيمان ويسيء إليهم». وهذه الحكاية تدل على أن هذا الرجل إما أنه كذاب، أو لا يضبط ما يقال، وغالبًا فيه الأمران، وكلاهما صفتان تقدحان فيما ينقل. ويكفي في رد هذه الفرية قراءة رسالة الشيخ في الرد على الرافضة ضمن مجموع مؤلفاته، وقد طبعت مفردة بتحقيق الدكتور النهمي، فلتراجع. ومن أكاذيبه التي ذكرها في كتابه: قوله: إنهم يقولون (ص: ٥٥): «لا نأخذ إلا بالقرآن، ولا ندعو إلا للقرآن، ولا نعمل إلا به». وادعى في موضع آخر من كتابه أن الشيخ يقول (ص: ١٢٤): «لا آخذ إلا بالكتاب، ويكفي عن الإجماع وغيره، وأما الحديث فلا يتعلمه ولا يعلمه، بل يكتم كتبه عن أتباعه». وأنهم يمنعون من قراءة كتب التفسير، ويحذرون منها، ويعاقبون من أظهر منها ورقة، هي وجميع كتب أهل العلم من حديث وفقه وغيرها. وهذا الكلام يتضمن إنكار السنة وإجماع العلماء والقياس، ومعلوم أن هذا كذب لا يقول به الشيخ ولا تلاميذه، فكتبهم مشحونة بالآيات والأحاديث وتفاسير أهل العلم. ومن ذلك: تعقيبه على قول صاحب الرسالة: وكلام الأئمة الأعلام رضي الله عنهم كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم من أئمة السلف. فيعلق هذا الموتور

بقوله (ص: ١٨٨): «هذا ترويج وتدليس، وتأليف وتلبيس، وإلا فهو لا يقلد الأئمة ولا غيرهم، بل تارة يدعي أنه يأخذ من الكتاب فقط، وتارة يقول: إنا لا نأخذ إلا من الكتاب والسنة». وادعى في موضع آخر (ص: ١٩٢): أنهم أنكروا التقليد في الأحكام الشرعية الفرعية، وأنكروا على من قلد الأئمة الأربعة. وادعى أن الشيخ يقول (ص: ١٣٩): «إذا علم الرجل معنى لا إله إلا الله فهو المطلوب منه، ولا يلزمه أن يتفقه». وادعى هذا الكذاب أن الشيخ قال (ص: ٩٩): «لا يزال الرجل عالمًا ما لم يتعلم، فإذا تعلم فهو أجهل الجهال، وحكمنا عليه بالكفر والضلال .... لو جاء إلينا باليمامة لعلم ما يضره وما ينفعه في عشرة أيام، وكان مجتهدًا يأخذ من الكتاب والسنة». فهل مثل هذا الكذب الصراح يوثق بناقله وبعقله وأمانته؟! إذا كان الشيخ محمد نفسه نفى عن نفسه الاجتهاد فقال: «وأما ما ذكرتم من حقيقة الاجتهاد، فنحن مقلدون الكتاب والسنة، وصالح سلف الأمة، وما عليه الاعتماد من أقوال الأئمة الأربعة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس، وأحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى»[1]. ويقول في رسالته إلى علماء البلد الحرام: «من محمد بن عبد الوهاب إلى العلماء الأعلام في بلد الله الحرام، نصر الله بهم سيد الأنام، وتابعي الأئمة الأعلام؛ سلام عليكم ورحمة الله وبركاته... فنحن ولله الحمد متَّبعون لا مبتدعون، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل. وحتى من البهتان الذي أشاع

(١) مجموع مؤلفات الشيخ (ص: ٩٦).

الأعداء: أني أدعي الاجتهاد ولا أتبع الأئمة»[١]. ويقول أيضا: «وأما مذهبنا فمذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله إمام أهل السنة، ولا ننكر على أهل المذاهب الأربعة إذا لم يخالف نص الكتاب والسنة وإجماع الأمة وقول جمهورها»[٢]. ومن افتراءاته: قوله على الشيخ (ص: ٩٠): «إنه انهمك في الذنوب والمعاصي من أول أمره». وهذه فرية مختلَقَة، والمعروف عن الشيخ الديانة والاستقامة منذ الصغر، ولكن إذا لم تستح فاصنع ما شئت. ومن ذلك قوله (ص: ١١١): «إن ابن عبد الوهاب يوافق الجهمية في أشياء كثيرة.. وأن شبَهَه بالجهمية أقربُ من شَبَهِه بابن تيمية». ولا أدري ما وجه الشبه بالجهمية أصلا؟! إلا أن الرجل من حقده يلقي التهم جزافًا. اتهامه للشيخ والدعوة أنهم يكفرون بلبس الخاتم، والسبحة، والصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان، وعد حلق الرأس، والدعاء بعد الصلاة، وتلقين الميت بعد دفنه، وتقبيل أيدي العلماء وأهل الفضل، والتكفير بالسيادة للنبي ﷺ. وأطال في مسألة التحليق والدخان، وأنهم يقتلون الناس عليهما، ويحرقون بيوتهم بذلك. وكل ما ذكر هو من الافتراء الذي ردَّه علماء الدعوة، وبينوا كذب قائله. قال الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «وأما البحث عن حلق شعر الرأس، وأن بعض البوادي الذين دخلوا في ديننا قاتلوا من لم يحلق رأسه، وقتلوا بسبب الحلق خاصة، وأن من لم يحلق رأسه

---

(١) الرسائل الشخصية (ص: ٤٠).

(٢) مجموع مؤلفات الشيخ (٥/ ١٠٧).

صار مرتدا؟ فالجواب: أن هذا كذب وافتراء علينا، ولا يفعل هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فإن الكفر والردة لا تكون إلا بإنكار ما علم بالضرورة من دين، وليس عدم الحلق منها، بل ولم نقل: إن الحلق مسنون، فضلا عن أن يكون واجبا، فضلا عن أن يكون تركه ردة عن الإسلام»[1]. ثم قال: «وأما البحث عن التنباك، وقولكم: بلغنا أنكم أفتيتم فيه بأنه من المسكرات، اعتمدنا على قولكم، فعارض بعض الراحلين من عندكم، فقالوا: من شربه بعدما تاب منه فقدِ ارتدَّ وحل دمه وماله. فالجواب: أن من نسب إلينا القول بهذا فقد كذب وافترى؛ بل من قال هذا القول استحق التعزير البليغ الذي يردعه وأمثاله، فإن هذا مخالف للكتاب والسنة، بل لو تاب منه ثم عاد إلى شربه، لم يحكم بكفره وردته، ولو أصر على ذلك إذا لم يستحلَّه، والتكفير بالذنوب مذهب الخوارج الذين مرقوا من الإسلام، واستحلوا دماء المسلمين بالذنوب والمعاصي»[2]. وقال (ص: ٥٣٥): «نقل لنا من نثق به عن محمد بن عبد الوهاب أنه قال: استخرجت من قصة الحديبية سبعًا وعشرين كذبة». ومما يُظهر كذب هذا الأفاك أن للشيخ رسالةً لطيفةً في ذكر بعض فوائد صلح الحديبية، استنبط منها مائة وتسعا وثلاثين فائدة. واختصر الشيخ كتاب الزاد لابن القيم، ولا تثبت عنه هذه الكلمة بوجه من الوجوه، بل الشواهد تكذبها. ومن ذلك ادعاؤه في عدة مواضع

---

(١) الدرر السنية (١٠/ ٢٧٦).

(٢) الدرر السنية (١٠/ ٢٧٦).

من كتابه على الشيخ تنقيص النبي ﷺ، وأنه قال ذات مرة: عُصَيَّتي هذه أنفعُ من النبي ﷺ. وهذه الفرية كسابقاتها، تلقَّفها عن غيره، فقد كانت شائعة، أشاعوها للتنفير عن دعوة الشيخ، وللتوصل لتكفيره بحجة تنقيص النبي ﷺ. قال الشيخ أحمد بن حجر بوطامي: «وهل يصدِّق هذا الافتراء الصريح إلا مختل العقل، أو جاهل متأثر بما سمع من أمثال هؤلاء المشايخ الذين باعوا آخرتهم بدنياهم، وقلَّ نصيبهم من الحياء والعلم والإيمان، وأخذوا يكيلون التُّهَمَ من غير حساب وبلا تفكير. إن هذه التهم الشنيعة لا تليق بأن تنسب إلى أقل مسلم جاهل، فضلًا أن تنسب إلى عالم جليل يدعو إلى الكتاب والسنة. فيا سبحان الله العظيم ما أجهل هؤلاء وأجرأهم على الكذب وخلق التهم، وإلا فلو فكروا قليلا فيما يدعو إليه هذا الشيخ وفيما ينكر على الناس من تلك الضلالات، لعلموا أنه ما كان يدعو إلا إلى الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، وترك تلك العادات السافلة والعقائد الوثنية الممقوتة، وهل يدعو إلى سنة رسول الله وتحكيمها وهو يبغضها؟! اللهم إن هذا ظلم وجور لا يقبله العقل الصحيح ولا الذوق السليم»[1]. وليس الغرض استقصاء كل الأكاذيب والافتراءات التي أوردها ابن داود في كتابه، ففي كل صفحة من كتابه مثل هذه الافتراءات والأكاذيب، فهل مثل هذا يوثق بنقله وما يدَّعيه وعلامات الكذب والزور والحقد ظاهرة جلية في كلامه؟!

---

(١) الشيخ محمد بن عبد الوهاب المجدد المفترى عليه، لأحمد بوطامي (ص: ٢٩).

الشبهة: أن أخاه سليمان بن عبد الوهاب عارضه في دعوته.

وأنه رد عليه بكتاب سماه: الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية، وقيل: سماه فصل الخطاب في الرد على محمد بن عبد الوهاب.

الجواب: الشيخ سليمان بن عبد الوهاب هو أخو الشيخ المجدد المصلح محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله، ومثلما افترى اعداء الدعوة وخصومها على الشيخ محمد افتراءات كثيرة كما ذكر هو رحمه الله في رسائله وتبرأ مما نسب اليه. فإن الشيخين: مسعود الندوي رحمه الله في كتابه محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفترى عليه، الذي خرج في أول أمره باللغة الاوردية ثم ترجم لعدة لغات، والشيخ أحمد بن حجر آل طامي القاضي سابقـًا بقطر في كتابه: نقض كلام المفترين الحنابلة السلفيين قد ردا وفندا الأكاذيب على دعوة الشيخ ومن ذلك تسميتها بالوهابية؛ لأن الوهابية فرقة خارجية إباضية تنسب الى عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم الخارجي الاباضي المتوفى عام ١٩٧ هـ على رواية وعام ٢٠٥ هـ على رواية أخرى بشمال أفريقيا، وقد اكتوى أهل المغرب بهذه الفرقة ونارها، وافتى علماء الأندلس والمالكية بالمغرب بكفرها فأرادوا الباس الثوب الجاهز بعيوبها لهذه الدعوة السلفية التصحيحية من باب التنفير والتفريق بين المسلمين. والشيخ سليمان بن عبد الوهاب، أراد أهل الباطل ان يتسلقوا على كتفه بالكذب عليه، وجعله مطية تدافع عن اهوائهم وباطلهم، وهذا لا يصح، وإنما الذي يثبت في هذه القضية أن

سليمان بن عبد الوهاب توقف عن الاستجابة لدعوة أخيه حتى يتحقق مما يدعو إليه، وقد تم ذلك فقد ذكر ابن بشر في كتابه عنوان المجد في تاريخ نجد في حوادث سنة ١١٦٥ هـ أن سليمان بن عبد الوهاب كان قاضي حريملاء، وأنه ألقى بعض الشبه على العامة، فكتب إليه الشيخ ونصحه، فرد سليمان بالاعتذار، وأنه لم يقع منه مكروه، كما ذكر في حوادث سنة ١١٦٧ هـ مثل هذه الحادثة أيضـًا، فهذا هو الذي ثبت من خلال المراجع العلمية، وما سواه باطل لا يثبت. وبيان ذلك فيما يلي: أولا: أن توقف سليمان بن عبد الوهاب في دعوة أخيه لا يعني عداوته، بل فعل ما يجب أن يفعله، إذ لم يدخل فيما لا يعرف حقيقته، وعندما استبان له الأمر رجع. ثانيا: نسب للشيخ سليمان كتابين هو منهما براء وهما: «الصواعق الالهية في الرد على الوهابية، وفصل الخطاب في الرد على محمد بن عبد الوهاب»، والكتاب الأول مشكوك في نسبته إليه؛ لأن ما فيه شبه اسلوب ابن جرجيس والحداد بالنص مما يدل على أنه موضوع عليه، وأما الكتاب الثاني فمؤلفه أحمد القباني من أهل العراق، وإنما أقحم فيه اسم سليمان لمآرب لا تخفى. ثالثا: لم يرد في ردود الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولا رسائله اسم أخيه سليمان، فلو كان له كتاب لرد عليه، وبين خطأه كما هو معروف من منهج الشيخ رحمه الله فإنه لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يحابي أحداً لقرابة أو غيرها. رابعا: لو سلمنا أن سليمان بن عبد الوهاب كان مناوئـًا ومعاديـًا لأخيه لما صح أن يسمي دعوة أخيه بـالوهابية؛ لأن هذه التسمية لم تظهر

إلا بعدما دخل الإمام سعود بن عبد العزيز مكة سنة ١٢١٨ هـ، وسميت هذه الدعوة بهذا الاسم من قبل الاستعمار تمهيداً للحملات العثمانية المصرية ضدها مع أن سليمان بن عبد الوهاب توفي في ١٧ رجب سنة ١٢٠٨ هـ، وكذلك كلمة الوهابية في وضعها اللغوي الصحيح تكون نسبة لوالدهما عبد الوهاب سوياً ولا يمكن أن يكون لسليمان الابتداع في اطلاق هذا المسمى على دعوة أخيه؛ لأنه يعرف دلالة اللغة العربية، وما فيها من تنقص لأبيه، كما لم يعرف أن والدهما عبد الوهاب قد أخذ هذه النسبة، ومن جهة فإنه لم يرد على والده، وهو يدرك أن النسبة خطأ لأنها من نسبة الشيء إلى غير أصله، فلا يمكن أن نقول للمكي أنه مدني، ولا للمغربي أنه هندي، وهكذا وإن أطلقت الوهابية تجوزا فان محمداً وسليمان مشتركان فيها، الراد والمردود عليه، وهذا مما لا ينطلي على الشيخ سليمان بن عبد الوهاب. يقول عنه مسعود الندوي: ويظهر من هذا ان اصطلاح الوهابية لم يكن معروفاً إلى ذلك الوقت، ولكن يعبر عن مذهب محمد بن عبد الوهاب الجديد: بالمحمدية، وأن أول ذكر جاء للوهابية عند باحثيهم جاء عند برلي هارث دعوة الشيخ بدين جديد الذي جاء الحجاز بعد استيلاء محمد علي في سنة ١٢٢٩ هـ كما جاء عند المؤرخ المصري الجبرتي رحمه الله وقد جاء ذكرها باسم الوهابية في كتابات المستشرقين والمؤرخين الغربيين مصاحبة لأخبار الحملة الهادفة الى القضاء على هذه الدولة الجديدة التي نبعت من الجزيرة، خوفاً من المد الاسلامي الذي يجدد للأمة دينها منذ

عام ١٢٢٥هـ. قرينة أخرى: فإن مخالفة الشيخ سليمان بن عبد الوهاب لأخيه كانت في بداية أمر الشيخ محمد، ووقتها لم تتعدَ الردود الكلام الشفوي في بداية أمر الشيخ محمد، ومحمد ابن غنام رحمه الله رصد ذلك بتأريخه وقد عاصرهما سوياً، وتوفي بعدهما بزمن، ولم يذكر من ذلك شيئاً رغم أنه ذكر المخالفين للشيخ محمد في دعوته.

الشبهة: الإمام سعود بن عبد العزيز ودعوى التحالف مع بونابارت.

جاءت هذه الدعوى في كتاب الملك عبد العزيز سيرة بطل ومولد مملكة تأليف جاك إنو ميشان والذي صدر سنة ١٣٧٣ هـ.

الجواب: لا يوجد وثائق سعودية أو فرنسية أو إنجليزية تؤكد هذه الرواية، والمؤلف لم يذكر مصدرا لمعلوماته حتى يقوم الباحثون بتقييمها سوى أنه زعم أن نابوليون أوفد مبعوثه لاسكاريس إلى الإمام سعود، وأن لاسكاريس هذا هو من وقع المعاهدة الفرنسية السعودية، وذكر لاسكاريس هنا يعني أن مصدر المؤلف في المعاهدة المزعومة هو مذكرات فتح الله ولد أنطوان الصايغ الذي صحب لاسكاريس مترجما له في رحلته إلى الشرق، وهي رحلة اشتراها الأديب الفرنسي لامارتين من فتح الله وترجمها إلى الفرنسية وأصبحت مصدرا للمعلومات عند من صدقها من السياسيين والمؤرخين في أوروبا، وغير هذه القصة لا يوجد وثيقة واحدة تدل على أي تواصل بين نابليون أو الحكومات الفرنسية وبين الدولة السعودية الأولى، ولذلك فالغالب أن جاك إنو ميشان ليس لديه مصدر لما ذكره من التحالف سوى مذكرات الصايغ التي ترجمها لامارتين. فإذا كان الأمر كذلك فمذكرات الصايغ قد طبع ولله الحمد أصلها العربي بتحقيق الدكتور يوسف شلحد، وبالرجوع إليها يمكننا التحقق من أن ما ذكره ميشان من نبأ هذا الحلف ليس إلا تحليل من المؤلف أو من لامارتين أو نتاج خطأ في الترجمة من العربية إلى الفرنسية. وذلك أن محتوى

مذكرات الصايغ كما في الطبعة المحققة لا يؤيد دعوى وجود تحالف بين الإمام سعود ونابليون، حيث ذكر الصايغ: أن لاسكاريس لم يسافر معهم إلى الدرعية ولم يقابل الإمام سعودا؛ بل بقي في الشام مع قبيلة الرولة تحت اسم تمويهي وهو الشيخ إبراهيم، فطرف المعاهدة الموهومة الممثل لنابليون لم يكن شاهدا، الأمر الذي ينسف زعم التحالف السعودي الفرنسي. كما ذكر فتح الله ان التعاهد الذي دار في الدرعية انما كان بين الإمام سعود وبين الدريعي بن شعلان شيخ قبيلة الروله من عنزة، ومقتضى هذا التحالف: أن يتخلى بن سعود للدريعي عن النفوذ في بلاد الشام وأن يكونا جميعا يدا على من عاداهما سلما لمن سالمهما، وليس هناك أي ذكر في هذا التحالف لفرنسا أو لنابليون بونابارت، سوى أن فتح الله زعم أن الإمام سعودا أبدى اعجابه بالإنبراطور الفرنسي وهذا لا ضير فيه فنابليون حقا قائد مثير للإعجاب. كما أن لاسكاريس بعدما رجع اليه مترجمه فتح الله الصايغ لم يلتق بنابليون ولا بأي من ممثلي الحكومة الفرنسية ليعرض عليهم ما دار في الدرعية على فرض أن هناك حلف بين الطرفين؛ لأن الحلف لا يكون إلا بإمضاء كلا طرفيه، وإنما الذي حصل عكس ذلك تماما، إذ إن لاسكاريس ذهب الى اسطنبول وعلم هناك بسقوط حكومة نابليون وهزيمته في روسيا، الأمر الذي تسبب في أسف كبير له، وعاد الى الشام ثم ذهب الى مصر ومات هناك، واستولى القنصل البريطاني كما يذكر فتح الله الصايغ على جميع وثائقه ومذكراته، وذكر لامارتين أن هذه المذكرات قد اختفت منذ

ذلك اليوم. وأنا أقول: لو كان لهذه الوثائق وجود حقيقي، لرأيناها اليوم في أحد المتاحف البريطانية، لأن القنصل الإنجليزي لن يأخذها لنفسه وسيسلمها لقيادته، ومعروف عن الإنجليز احتفاؤهم بالوثائق وإظهارهم للقديم منها مما لم يعد هناك ضرر يخشى من إظهاره. فأين هذه المعاهدة أو هذا الحلف إذا!؟ الجواب: إنه لم يوجد حلف أصلا إلا في مخيلة جاك إينو ميشان. والعجيب أن ميشان بنى على هذه المعاهدة التي تخيلها أنها ساعدت الإمام سعودا في غزو العراق والشام، وهذا من أعظم الأوهام التاريخية، إذ إن هذه المعاهدة المزعومة كانت عام ١٨١٢ بالتاريخ الميلادي ١٢٢٧ للهجرة، وغزو سعود للعراق والشام كان بين عامي ١٨٠٢ و١٨٠٤م، ١٢١٧و١٢١٩ هـ أي: أن بين الحادثتين ١٠ سنوات فكيف تكون الحادثة المتأخرة سببا للحادثة الأولى؟! أضف الى ذلك أن دولة محمد علي باشا التي تكونت بعد ذهاب الفرنسيين من مصر بأربع سنوات ١٨٠٥م والمترجح أن فرنسا كانت داعمة لنشوئها هناك، نكاية بالدولة العثمانية، وتنفيذا للمشروع الذي رفعه لاسكاريس نفسه عند عودته مع الجيش الفرنسي المنهزم من مصر عام ١٨٠١م وهو مشروع استقلال مصر، الذي روى قصته الدكتور محمد شفيق غربال في كتابه الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس، ولا يخفى أن فرنسا كانت داعما مهما لغزو محمد علي لإسقاط الدرعية بالمهندسين والخبراء، كما يتضح ذلك جليا في كتاب فيليكس مانجان تاريخ مصر في عهد محمد علي، والذي لم يشر إلى أي تحالف سعودي فرنسي مع طول

إقامته في مصر ومعرفته يلاسكاريس، واطلاعه على الكثير إن لم نقل كل الوثائق الفرنسية في مصر، خاصة وأنه صديق خاص لوزير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية دو شاتو بريان، كما أفاد ذلك الدكتور عبدالله العسكر رحمه الله في أحدى مقالاته بصحيفة الرياض. إذا فهذا الحلف بين الإمام سعود وبين نابليون زعم لا حقيقة له. أما رحلة عبد الفتاح الصايغ فكثير من المتخصصين كذبوها، ورأوا أنها محض خيال من المؤلف، فقالت مجلة الجمعية الآسيوية للمستشرقين سنة ١٨٧٢م إنها رحلة وليدة الخيال كتبها رجل عارف بأحوال البادية[1]. وعرض أحد القناصل الفرنسيين في جدة زمن حكم محمد علي رحلة الصايغ مترجمة للعربية عن لامارتين على الشيخ أحمد بن رشيد الحنبلي، فكذب كل ما ذكره الصايغ عن الدرعية وعن الإمام سعود، ونشر محقق رحلة الصايغ د يوسف شلحد نص جواب الشيخ ابن رشيد ت١٢٥٧ في ملاحق الرحلة. ويرى المحقق أن تكذيب المستشرقين والشيخ الحنبلي للرحلة بسبب أخطاء الترجمات، وأن المخطوط العربي الأصلي يدل على صحة ما ذكره الصايغ لولا المبالغات الكثيرة. وفيما يتعلق بموضوع هذا المقال فإن المخطوط العربي لا يدل على صدق ما يدعيه جاك إنو ميشان في كتابه عن الملك عبد العزيز.

---

(١) مقدمة تحقيق رحلة الصايغ (ص: ١٥).

الشبهة: الوهابية تشتري ذمم العلماء والمثقفين.

لم تصدر هذه الفرية من سفهاء مغمورين بل من أعلام مفكرين لهم وزنهم في قومهم وطائفتهم، فقديمًا اتهم المفكر اللبناني أنطوان سعادة الملك عبد العزيز آل سعود باستمالة الصحفيين والمدرسين والسياسيين في لبنان والشام وفلسطين ليقوم هؤلاء بالإذاعة له باسم الوحدة، ويصرح أنطوان سعادة بمخاوفه من تمدد الدعوة النجدية نحو بلاد الشام، فيقول: «وكما وجدت القبائل العربية لعهد النبي أغراضها المادية في الاتحاد في الإسلام، كذلك تجد القبائل العربية اليوم أغراضها المادية في العصبية الدينية الوهابية فترمي إلى فتح جديد والاستيلاء على الأمصار المجاورة باسم الرسالة الوهابية المعادية للسنة والشيعة والتمدن المسيحي الإسلامي العام»[1]. وفي زماننا اتهم أحد رموز الأشعرية المعاصرة الدعوة الوهابية بشراء المثقفين من أجل تغيير آرائهم السياسية او الدينية، ومن بين هؤلاء الشيخ محمد رشيد رضا والذي تعهد الوهابيون بدعم مجلته على حد زعم الشيخ الأشعري[2]. ويتردد هذا الادعاء في أوساط المعارضين للدعوة النجدية، فهو سلاحهم

(١) جريدة النهضة الصادرة عن الحزب السوري القومي الاجتماعي، العدد (٢) بتاريخ (١٥ تشرين الأول ١٩٣٧)، وأنطوان سعادة داعية القومية السورية ومؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي.

(٢) مقطع مرئي على الشبكة لسعيد فودة بعنوان: مدرسة الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا أثرها وخطرها على الأزهر الشريف.

لمواجهة الإعجاب والثناء الذي حظيت به الدعوة من قبل المفكرين والمؤرخين وأعلام النهضة العربية والإسلامية قديمًا وحديثًا.

الجواب: سنقف عدة وقفات مع هذا الادعاء: أولاً: أن العقل يشهد بصحة مبادئ الإصلاح السلفي وبحُسنها وضرورتها كمقدمة لأي نهضة دينية أو دنيوية، فمحاربة التصوف المنحرف ومظاهر الشرك والخرافة كالاستنجاد بالأموات والاعتقاد بقدرتهم على التصرف والتأثير في عالم الأحياء، كل ذلك مما يتفق العقلاء على ضرورته، ولا يترددون في الثناء عليه، فكل من عرف الدعوة النجدية وطبيعتها الإصلاحية أثنى عليها إلا من كانت له خصومة دينية أو سياسية مع مبادئ الإصلاح أو القائمين عليها. فلم تأت الدعوة السلفية النجدية بأفكار منكرة ومستقبحة حتى تكون بحاجة الى من يزينها ويحسنها في أعين الناس، ويخفي عنهم عيوبها، بل جاءت بما ينطق الشرع والعقل بحسنه ويحض عليه ويرفض ما يناقضه. **ثانيًا**: أن الدعوة فرضت على الآخرين احترامها وتقدير إنجازاتها وذلك بما حققته من إصلاحات على الصعيدين الديني والسياسي والتي أنطقت خصومها بالاعتراف بفضلها في توحيد البلاد وإنهاء الاقتتال الداخلي وبسط الأمن وإقامة شعائر الدين وإلزام الناس بأحكامه بعد تعليمهم، ومن أشهر الخصوم الذي أقروا بفضل الدعوة: المرجع الشيعي جعفر كاشف الغطاء[1]، وأحمد

(١) وذلك في رسالته الى الامير عبد العزيز بن محمد بن سعود الموسومة بمنهج الرشاد لمن أراد السداد (ص: ٩٤).

زيني دحلان المكي، وأمين حسن الحلواني المدني[1]. **ثالثًا**: أن الذين أثنوا على منجزات الدعوة النجدية من الكثرة التي يصعب معها الحكم بأنهم اتفقوا على ذلك مصانعة للقائمين على أمر الدعوة طلبًا للمال أو طمعًا في مكسب مادي أو غاية سياسية. كما أنهم على كثرتهم من مشارب مختلفة دينيًا وفكريًا وسياسيًا، وفي أزمنة مختلفة، فمن المُحال تواطؤهم على موقف إيجابي من الدعوة وأهلها. **رابعًا**: أن الثناء على الدعوة متقدم على ظهور الدولة السعودية الثالثة والتي يُتهم ملوكها وخاصة زعيمها المؤسس رحمه الله بأنه أغرى المثقفين العرب واستمالهم لجانبه. فقد تتابع الأعلام من العرب والأجانب على الشهادة بفضل الدعوة النجدية والإعجاب بمنجزاتها، ولو جمعنا تلك الشهادات التي سبقت قيام الدولة وقبل اكتشاف النفط في المنطقة الشرقية فإن ذلك وحده كافٍ لإبطال هذه الفرية. ولو اكتفينا بما كتبه الأجانب من الرحالة والدبلوماسيين والمستشرقين على ما فيه من تشويه ومجافاة للحقائق فإن ذلك يُغني عن التوسع في رد هذه التهمة. **خامسًا**: لم يثبت أن أحدًا من المثقفين أثنى على الوهابية لأغراض مادية أو سياسية، لكن الذي ثبت هو العكس فقد أقر جميل الزهاوي الشاعر والفيلسوف البغدادي بأنه ألف كتابه الفجر الصادق لأسباب سياسية، وذلك تزلفًا للدولة التركية ومسايرة لموقفها الديني والسياسي من حركة الإصلاح السلفي، ومعلوم أنه انتصر في

---

(١) تاريخ السلفية في العراق (ص: ٢٢٥).

كتابه هذا للخرافة وهاجم الوهابية[1]. **سادسًا**: لم يكن من السهل على المثقفين في مطلع القرن العشرين التصريح بتأييد الدعوة الوهابية أو الثناء عليها لأنها كانت تهمة في نظر الدولة، وكان أنصارها يتعرضون للأذى والتضييق من قبل السلطات الرسمية والنخب الدينية ورجال التصوف، فمن جهر منهم بموقفه الإيجابي وأبدى إعجابه بالدعوة لم ينطق إلا عن قناعة وإيمان وجرأة على نبذ التقليد، والوقوف في الاتجاه المعاكس للتيار السائد والمهيمن في زمانهم. **سابعًا**: أن الجرأة على مثل هذه الادعاءات لا يقدح في الدعوة النجدية بقدر ما يقدح في عشرات النخب العلمية والفكرية التي أبدت موقفًا إيجابيًا منها كالأمير شكيب أرسلان ومالك بن نبي وعبد الحميد بن باديس ومحمد البشير الإبراهيمي وعبد المتعال الصعيدي وعلال عبد الواحد الفاسي الفهري وغيرهم الكثير من مختلف الأقطار العربية. **ثامنًا**: القول بأن الوهابيين قاموا بشراء محمد رشيد رضا مقابل تغيير آرائه الدينية هراء مردود من عدة وجوه: أولاً: أن محمد رشيد رضا كان من دعاة الإصلاح الديني والنهضة الشاملة، ومعلوم أن الثقافة السلفية المناهضة للقبورية كانت شائعة بين النهضويين العرب، فالسلفية لم تكن مذهبًا خاصًا برشيد رضا حتى يمكن اتهامه بمصانعة النجديين، بل كانت ثقافة النُخب العربية الدينية والقومية. ثانيًا: أن القاسم المشترك الأهم بين رشيد رضا والدعوة النجدية هو محاربة المظاهر

(١) تاريخ السلفية في العراق (ص ١٩٥).

الشركية والبدع والاعتقادات الخرافية في حياة الأمة، ومعلوم أن رشيد رضا كان تلميذاً لمحمد عبده قبل أن يعرف النجديين، ومحمد عبده كان شيخاً عقلانياً محارباً للشرك وخرافات الطرقية، فالنزعة الإصلاحية عند رشيد رضا مستمدة من شيخه محمد عبده، ولم تكن بتأثير من الوهابية أو بإغراء واستمالة منهم. ثالثًا: كانت لدى رشيد رضا نزعة عقلانية مغالية أثرت على تصوراته لجملة من المسائل الدينية كالمعجزات وبعض القضايا الغيبية مخالفا بذلك السلفيين الذين انتقدوه بسبب آرائه، وغلاة العقلانية كما هو معلوم أبعد الناس عن التصوف المنحرف وأشدهم حربا لخرافاته وجهالاته؛ بل هم في هذ الباب سلفيون قبل أن يطالعوا كتب ابن تيمية أو رسائل الدعوة النجدية. رابعًا: صدر العدد الأول من مجلة المنار عام (١٣١٥هـ/ ١٨٩٨م)، حينها لم يكن للوهابية سلطة ولا دولة ولا قدرة مالية لدعم دعوتهم ونشاطهم الديني في العالم الإسلامي، واستمرت المجلة في الصدور لسنوات طويلة قبل نهوض الدعوة السلفية في الجزيرة العربية بقيادة الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله. خامساً: من يقف على الإنتاج الفكري لمحمد رشيد رضا فإنه سيقطع بسُخف هذا القول، وذلك لعدة أمور: ضخامة هذا الإنتاج من الناحية الكمية والنوعية، فما كتبه محمد رشيد رضا يمكن جمعه في عشرات المجلدات التي حوت فكراً نيراً ووعياً متقدماً على أهل زمانه، ودعوة للإصلاح الشامل وحربا على الجمود والخرافة والبدع، وقد تناول في كتاباته مباحث

دينية وسياسية واجتماعية دلت على عبقرية صاحبها وغيرته على الدين وحميته على أهل ملته، فكانت بحق مناراً للإصلاح الديني على مستوى العالم الإسلامي. فأي عاقل يصدق بعد ذلك أن هذا الجهد الفكري الهائل كان مجرد تملق من صاحب المنار للوهابية طمعـًا في شيء من الدعم، أو أن صاحب هذا الفكر يمكنه التورط بأمر خسيس كتغيير آرائه رغبة في المال ودعم نشاطه الصحفي. وكذلك مخالفة شيوخه وعلماء زمانه فحينما انطلق رشيد رضا في دعوته الإصلاحية عبر مجلته كان مخالفـًا لتوجهات مشايخه التقليديين وعلى رأسهم حسين بن محمد الجسر، ومشايخ الأزهر في مصر وسائر الطبقة العلمائية في ذلك الزمان، ولا يُقدم على هذه الخطوة إلا من كان مؤمنـًا مناضلاً من أجل فكره ودعوته. كذلك مخالفة التوجه الرسمي للدولة، فالمضمون الإصلاحي لدعوة رشيد رضا كان مخالفـًا لسياسات الدولة التركية الحاكمة آنذاك، وقد تعرضت مجلة المنار في مسيرتها للتضييق والمحاربة من قبل الجهات الرسمية، فنقد الواقع والرؤى الإصلاحية الدينية لم يكن ملائمًا لسياسة الدولة. والجرأة على تقديم طرح يخالف توجهات العلماء والسلطان على حد سواء لا يكون إلا من صاحب مبدأ وعقيدة يناضل من أجل ما يعتقده، ولا يُقدم عليه من باع ضميره ومبادئه طمعـًا بالدرهم والدينار. وأيضا لم يكن محمد رشيد رضا يسلم بكل ما كتبه النجديون في مسائل العقيدة، بل كان ينشر مؤلفاتهم ويضع عليها بعض التعقليات والتعقبات في المواطن

التي يخالفهم فيها، وكانوا بدورهم يردون على انتقاداته[1]. فمحمد رشيد رضا لم يناصر النجديين إلا إيمانـًا بقضيتهم ومبادئهم، ولم يخالفهم فيما خالفهم فيه إلا عن قناعة وإيمان، فهو من أشد الناس رفضًا للتبعية والتقليد فضلًا عن المداهنة والمصانعة، بل إن استقلاليته وتحرره في الفكر والنظر دفعته للأخذ بآراء عقلانية مخالفة لما اتفق عليه المسلمون، وجعلت السلفيين يصوبون سهام النقد نحوه بالرغم من موقفه الحميد من دعوة الإصلاح السلفي.

(١) وقد جمع الباحث الفاضل سليمان الخراشي تعقبات العالم النجدي سليمان بن سحمان على بعض تعليقات رشيد رضا على كتب أئمة الدعوة، ونشرها في دار الصميعي عام ١٤٣٠ هـ.

الشبهة: أكذوبة دعوة الإمام السلفية تفرق الأمة.

الجواب: لا يخفى على أحد ما تعيشه الأمة الإسلامية من حالة بائسة لا تسر صديقا ولا تغيظ عدوا، فالخلافات بين النخب الفكرية في الأمة بلغت أوجها حتى صارت سفينة الأمة تتلاعب بها الرياح وسط أمواج عاتية في بحر متلاطم، وليس هناك من يقود هذه السفينة إلى بر الأمان، وكل من يمرر بصره على حال الأمة لن يحتاج إلى جهد حتى يدرك أن الأمة تعيش رهقا فكريا وشتاتا معرفيا يحول بينها وبين النهوض، وفي خضم تكالب كل المعطيات التي من شأنها إضعاف الأمة يبرز أناس ليس لهم هم إلا رمي السلفية بكل شنيعة حتى يجعلوها هي أساس مشكلة الأمة وسبب بلائها. ومن أبرز تلك المساوئ التي ترمى بها السلفية: أنها كانت السبب في تفريق الأمة وتمزيقها، وأنها هي من أشعلت فتيل النار التي أحرقت الأخضر واليابس، وهي من دحرجت كرة الثلج التي ظلت تكبر كل يوم. وقبل أن ندخل في صلب الموضوع لا بد أن نعرف مرادنا بمصطلح السلفية؛ حتى لا يكون النقاش في موضوع هلامي يفهمه كل شخص حسب ما يريد، فالسلفية باختصار هي: منهج يقوم على اتباع الكتاب والسنة وفهمهما بفهم السلف الصالح. ومهم جدا أن نعرف أن السلفية منهج وطريقة في معرفة الحق، فعند اختلاف الفهوم والعقول في معرفة الإسلام وأحكامه وشرائعه وما يتعلق بالله من أسمائه وصفاته وغير ذلك من أصول الإيمان وفروعه ترجع السلفية إلى فهم السلف الصالح؛ ليسيروا على ما ساروا عليه. وأما

مرادنا بالسلف الصالح فهم: أهل القرون الثلاثة المفضلة من الصحابة والتابعين وتابعيهم، ممن سار على ما كان عليه النبي ﷺ. وهذه القرون الثلاثة قد شهد لها النبي ﷺ بالخيرية في الحديث المتفق عليه حين سئل ﷺ: أي الناس خير؟ قال: «قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». أخرجه البخاري (٦٦٥٨)، ومسلم (٢٥٣٣). فهؤلاء هم السلف الصالح عند جمهور المسلمين، وهم الذين يجب أن نتقيد بفهمهم للدين. فالسلفية إذا منهج في السير على الإسلام حسب فهم السلف الصالح، وكل من اتبع نهجهم وسار على طريقتهم فهو سلفي في كل زمان وفي كل مكان. **واتباع السلف الصالح والتقيد بفهمهم في فهم الدين أصل قائم على نوعين من الأدلة: النوع الأول: الدليل النقلي:** وقد تواردت الأدلة الكثيرة على وجوب اتباع فهم السلف الصالح وعدم الخروج عما كانوا عليه وفاقا وخلافا، ومن ذلك: كل الأدلة التي تمدح الصحابة الكرام رضي الله عنهم وتبين فضلهم[1]، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فالصحابة الكرام قد رضي الله عنهم وبين فضلهم، فمن شهد لهم الله بالفضل وشهد لهم رسوله كان اتباع فهمهم أولى

(١) يراجع: إعلام الموقعين لابن القيم، فقد ذكر فيه مبحثا بعنوان: الأدلة على وجوب اتباع الصحابة (٤/ ٩٤) وما بعدها.

من اتباع فهومنا إن تعارضا، ومن الأدلة الصريحة قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]، والصحابة والتابعون هم أولى الناس دخولا في المؤمنين الذين أمر الله بعدم الخروج عن سبيلهم. **النوع الثاني: الدليل النظري**: وهو أن الصحابة هم الذين اختارهم الله لصحبة خاتم الأنبياء، وهم الذين شاهدوا التنزيل، وعرفوا أسباب النزول، وعايشوا تطبيق النبي ﷺ للدين، وكانت اجتهاداتهم مرهونة بتصحيح الشريعة لهم إن أخطأوا في زمن التشريع، ولا شك أنهم أعلى الناس فهما وإدراكا وحرصا على تطبيق الدين، وأما التابعون فهم أقرب الناس إلى الصحابة وأعظمهم فهما لكلامهم، وهم تلامذة الصحابة الذين تلقوا العلم منهم، فساروا على منهجهم وطريقتهم[1]. كانت هذه لمحة يسيرة عن السلفية وماذا نريد بها، ونرجع إلى محور حديثنا ونقول: **إن دعوى أن السلفية هي من فرقت الأمة وجعلتها شيعا وأحزابا دعوى لا دليل عليها؛ بل الأدلة قائمة على ضدها، وبيان ذلك من وجوه: الوجه الأول: أن السلف الصالح امتداد طبيعي لما كان عليه النبي** ﷺ: وقد بين ﷺ أن الطائفة الناجية هي من كانت على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه. أخرجه الترمذي (٢٦٤١). فمن سار على طريقتهم واقتفى أثرهم وكان

(١) ولا نطيل في ذكر أدلة وجوب اتباع فهم السلف، وينظر في ذلك: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية، للدكتور عبد الله الدميجي (ص: ٩٥) وما بعدها.

امتدادا لهم كيف يقال: إنهم هم من فرقوا الأمة؟ فإن التفريق يكون بالخروج عن الطريق المرسوم لا بالسير عليه، فكل من خرج عن الهدي القويم وعن منهج الصحابة الكرام وتابعيهم هم من أحدثوا الشرخ في الأمة، وهم من عليهم أن يتحملوا تبعات تفريق الأمة، والحل الوحيد لسد تلك الفجوات هو الرجوع إلى الخط المستقيم الذي يسير عليه الصحابة ومن تبعهم على امتداد الزمن؛ ولذلك يجد الفاحص للتاريخ الإسلامي أن السواد الأعظم من المسلمين هم من أهل السنة والجماعة، على النهج السلفي القويم، فمما لا شك فيه أن الصحابة كانوا على ما كان عليه النبي ﷺ، ثم لما توفي ﷺ وتفرق الصحابة في الأمصار أخذ التابعون عن الصحابة، فهم امتداد لهم، ثم حين فني جيل الصحابة أخذ الناس عن التابعين، وهكذا كان الناس في كل البلاد الإسلامية على الحق والسنة الموروثة، ومما يجلي هذه الحقيقة أن البخاري رحمه الله قال فيما نقل عنه اللالكائي: «لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كرات قرنا بعد قرن، ثم قرنا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين والبصرة أربع مرات»، ثم عد مجموعة كبيرة من العلماء في سائر الأمصار، ثم قال: «واكتفينا بتسمية هؤلاء كي يكون مختصرا، وأن لا يطول ذلك، فما رأيت واحدا منهم

يختلف في هذه الأشياء»، ثم ذكر جملة من عقائد أهل السنة والجماعة[١]. فالسلفية كانت امتدادا لما عليه النبي ﷺ، وليس أهلها هم الذين أحدثوا التفريق بين المسلمين بإحداث فرق أخرى خارج الخريطة الفكرية السنية، ويزيده توضيحا، **الوجه الثاني: أن الفرق كلها ما عدا السلفية لها تاريخ ظهور**: ومعلوم أن الأمة الإسلامية كانت وحدة متماسكة حتى ظهرت الخوارج في آخر عهد الخلفاء الراشدين، ففارقوا الأمة كلها ثم انحازوا إلى حروراء، وظهرت الشيعة في نفس الوقت تقريبا، ثم ظهرت المرجئة والقدرية ثم الجهمية، يقول ابن تيمية موضحا هذه الحقيقة: «فإن البدع إنما يظهر منها أولا فأولا الأخف فالأخف، كما حدث في آخر عصر الخلفاء الراشدين بدعة الخوارج والشيعة، ثم في آخر عصر الصحابة بدعة المرجئة والقدرية، ثم في آخر عصر التابعين بدعة الجهمية معطلة الصفات»[٢]. فالمتتبع لتاريخ ظهور الفرق يدرك بكل يسر وسهولة أن ثمة منهجا قائما وأناسا يسيرون عليه، وجاء آخرون فخرجوا عن هذا المسار واستحدثوا مناهج جديدة، فهؤلاء هم الذين يصح أن نقول عنهم: إنهم قد فرقوا الأمة؛ لأنهم فارقوها، أما من كان يسير على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ولم يخرجوا عن ذلك المنهج فهم الذين جمعوا الناس واجتمعوا على الحق. **الوجه الثالث: أن كل الطوائف قد أسسها**

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٧٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٨).

أناس ينتسبون إليهم: فالجهمية تتبع الجهم بن صفوان، والمعتزلة تتبع واصل بن عطاء، والأشاعرة تتبع أبا الحسن الأشعري، والكلابية تتبع عبد الله بن كلاب، وهذا له دلالتان: الأولى: أن هذه الفرق قد أسست على يد رجال جاؤوا بعد زمن النبي ﷺ، فليسوا امتدادا لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه. الثانية: أنهم يتبعون أناسا محددين لهم منهجهم الخاص وأصولهم الخاصة، ويشنعون على كل من لم يتبع ذلك الإمام بعينه، وهذا هو أساس مشكلة تفريق الأمة، فإن الأمة لا يمكن أن تجتمع بجميع أطيافها وتنوعها إلا على مصدر معصوم وهو الكتاب والسنة؛ ولذلك فإن السلفية لا إمام لهم ينتسبون إليه ويتقيدون بفهمه وأصوله، وإنما يسمون أنفسهم أهل السنة والجماعة لأنهم تمسكوا بالسنة ودعوا إلى الجماعة، فتفريق الأمة يكون بتنصيب رجال ينفردون بتقرير الحق، ثم حمل الناس على اتباعهم، وأما السلفية قديما وحديثا فتقرر أن المتبوع هو الكتاب والسنة، وهذا هو الذي يجمع الأمة، وأن كل إمام يؤخذ من كلامه ويرد إلا رسول الله ﷺ. **الوجه الرابع**: **أن كل فرقة لديها أصول خاصة لا يكون الإنسان متبعا لها إلا إذا فهم تلك الأصول ووعاها**: مع ما فيها من طرق وعرة وسبل عويصة، لا يمكن للعوام من الناس أن يركبوها ويخوضوا غمارها، فأين عوام المسلمين من نظرية الكسب أو دليل الحدوث أو دليل التركيب أو حلول الحوادث أو الجوهر والعرض؟! أما السلفية فطريقتها سهلة ميسرة قائمة على الكتاب والسنة، دون ربط إيمان الناس بمعتركات جدلية لا تقرر الحق، وإن

قررته فبطرق ملتوية لا يفهمها كل أحد. فإن قيل: فلماذا السلفية تحتكر الحق؟ فالجواب: الحق واضح بين، وهو ما جاء به الكتاب والسنة، وفهمه السلف الصالح منهما وطبقوه وعملوا به. ثم إن كل طائفة تدعي إصابة الحق وتخطئ مخالفيها، فلماذا يوجه هذا السؤال إلى السلفية وحدها وتتهم هي فقط بأنها تفرق المسلمين؟! فإن هذا ليس مما اختصت به السلفية، ثم إن كان المراد باحتكار الحق أن السلفية تقول بأنه لا حق مع الطوائف الأخرى، فهذه تهمة شنيعة، ولا يقول بهذا القول أحد ممن هو على النهج السلفي الحق، وأما إن كان المراد باحتكار الحق أن السلفية تدعي أن الحق معها في أصولها التنظيرية وتطبيقاتها العملية فهذا فيه تفصيل: فإن كان الكلام عن المسائل قطعية الثبوت قطعية الدلالة، فنعم تقول السلفية: إن الحق معها، وأنها قائمة به تنظيرا وتطبيقا، فإن السلفية هي التي بقيت على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وتعتقد أن كل من خرج عن هذا الطريق في هذه المسائل فقد أخطأ وخرج عن الحق، وهذه ميزة للسلفية لا عيب فيها. أما المسائل التي يسوغ فيها الخلاف والاجتهاد فلا يدعي أحد من أتباع السلف أن الحق محصور في قول واحد وما عداه باطل، وفي الساحة الفكرية الإسلامية السلفية مساحة واسعة للاجتهاد، ولا يقول أحد بأن الخلاف في تلك المسائل غير معتبر، وأن المخالف مبتدع أو فاسق أو خارج عن الدين، بل تقر السلفية كل من يجتهد في تلك المسائل ولا تنكر عليه، وفي بيان ذلك يقول ابن تيمية رحمه الله: «قد اتفق الصحابة في

مسائل تنازعوا فيها على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادكم، كمسائل في العبادات والمناكح والمواريث والعطاء والسياسة وغير ذلك»[1]. فتعامل السلفية مع الخلاف تعامل موزون، فهم مع قولهم بأن كل من قال بالكتاب والسنة والإجماع فهو من أهل السنة وهذا يشمل مجموعة كبيرة من المسلمين بل غالبهم، لا يخرجون الناس عن السلفية وعن أهل السنة والجماعة إلا من تحقق فيه الخروج بأن فارق أصلا من أصول أهل السنة الكبار، أو ادعى بنفسه أنه ليس من أهل السنة بل من الفرقة الفلانية، فليس كل خطأ أو مخالفة تخرج الشخص من دائرة أهل السنة والجماعة، والتاريخ يشهد أن أكثر الناس قبولا للآخر وإعذارا له هم أهل السلفية بحق قديما وحديثا، وليس المدعين لها، والمنصف يفرق بينهما، كما أن التاريخ يشهد بأن سائر الطوائف قد مارست دورا إقصائيا حين تمكنوا، فبدعوا مخالفيهم وامتحنوهم وسجنوهم، بل وكفروهم وأفتوا بقتلهم، وكل ذلك بسياط الحاكم وسلطانه، فهذه الفرق أولى بهذه التهمة، وهي أهلها والحقيقة بها. وأخيرا: السلفية منهج يقضي باتباع ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وقيام أحزاب وجماعات تنتسب إلى السلفية وتتسمى باسمها لا يعني أنها تصيب منهج السلف، بل مناهج بعض تلك الفرق مناقضة لأصول منهج السلف، ولا يجوز شرعا ولا عقلا نسبة ما تمارسه من أخطاء للمنهج السلفي الحق، والمنصف العادل هو من يفصل

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٢٢).

بين المنهج الصافي والتطبيقات الخاطئة المشوهة، فيحاكم السلفية بالنظر إلى أصولها وقواعدها ومنطلقاتها، لا بالنظر إلى ممارسات المنتسبين إليها، وبالرجوع إلى أصول السلفية يتبين أنهم ما فرقوا الناس ولا أسسوا فرقة تخالف ما كان عليه النبي ﷺ وسار عليه الصحابة، ولا افتاتوا على المرجعية الدينية لدى المسلمين، فأرغموا الناس على اتباع شخص معين غير المصطفى الهادي ﷺ، بل أصلوا في دعوتهم ومنهجهم للاجتماع، ودعوا للألفة، وحاربوا الخلاف والشقاق والنزاع بالدعوة للرجوع إلى الكتاب والسنة، ولما كان عليه سلف الأمة؛ بعيدا عن التأويلات الدخيلة والمناهج المحدثة التي دخلت على الأمة ففرقتها ومزقتها.

الشبهة: الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأتباعه يمنعون الناس من الصلاة على النبي ﷺ.

الجواب: هذه فرية قديمة قدم دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وقد تصدَّى لردها وبيان زيفها بعض المنصفين، وسطر ذلك في شهادته على هذا الأمر؛ يقول الأستاذ محيي الدين رضا: «همس في أذني بعض الحجاج المصريين ونحن في الباخرة كوثر في العام الماضي - يعني: في عام ١٣٥٣ هـ - أثناء تأديتي فريضة الحج: إن الوهابيين يمنعون الناس من الصلاة على النبي، وإذا صلى أحدٌ عليه أمامهم أنزلوا به عقابًا شديدًا. فقلت له: هذا وهم؛ يود إذاعته بعض رجال السوء من القالين للوهابيين. فقال: بل هو عين الحقيقة، وسترى الأمر بنفسك»[1]. ولم يأل الكاتب جهدًا في التثبت من هذه الاتهامات بحياد تام، ومن مظاهر ذلك أمور: لما قابل الكاتب الملك عبد العزيز آل سعود في يوم ١٢ مارس - أي: في يوم الثلاثاء من عام ١٩٣٥م يوافقه يوم ٧ من شهر ذي الحجة من عام ١٣٥٣ هـ - وكان أحد العلماء يتلو عليه تفسير القرآن، فلما انتهى المفسر أخذ الملك عبد العزيز في سرد طائفة من فضائل الدين الإسلامي الحنيف، وكان إذا ذكر النبي ﷺ يتبع اسمه بالصلاة عليه ولا يغفل عن الصلاة عليه مرة مطلقًا. ثم قابل

(١) من مقالته: الوهابيون والصلاة على النبي ﷺ في مجلة المنار (٣٥/ ١٦٧).

الكاتب الشيخ النجدي عبد الله بن بليهد، فقدَّم الشيخ إليه رسالته جامع المسالك في أحكام المناسك، يقول الكاتب: فلحظت أن الشيخ ابن بليهد يلتزم ذكر الصلاة على النبي ﷺ في كل مرة يرد اسمه فيها. فقال الكاتب للشيخ ابن بليهد: إن بعضهم يتهم الوهابيين بإهمال الصلاة على النبي ﷺ، ومع ذلك أراكم التزمتم إيراد الصلاة عليه في كل مرة يرد اسمه الشريف فيها، بينما نرى غيركم لا يلتزم ذلك، وبعضهم يضع حرف «ص» أو حروف «صلعم»، فقال الشيخ ابن بليهد: إن وضع هذه الحروف قبيح، والواجب أن يتبع اسم النبي بالصلاة عليه، كما التزم ذلك العلماء الموثوق بهم، وأورد أسماء طائفة من العلماء المتقدمين وما قالوه في هذا الباب مما لا يحضرني الآن؛ لأنني أكتب هذه الكلمة بعد مضي نحو ثلاثة أشهر على المقابلة. يقول الكاتب: وفي المدينة المنورة قابلت حضرة الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم أمير المدينة، ولاحظت أنه يلتزم الصلاة على النبي أيضًا، فنوهت باتهام بعضهم للوهابيين بترك الصلاة عليه، فانطلق يسفِّه مزاعم أولئك، ويفصِّل القول بوجوب الصلاة على النبي ﷺ، ومما قاله: إننا معشر الوهابيين نعتبر الصلاة والسلام عليه في الصلاة ركنًا من أركان الصلاة لا تتم إلا به، بينما بعض المذاهب لا يعتبرها ركنًا، وهذه حجة دامغة للمزاعم الباطلة. ثم واصل الكاتب حديثه إلى أن قال: أجمعت قولاً وكتابة على أن ما رُميت به الوهابية محض افتراء،

وإفك وبهتان[١]. كلام الشيخ محمد وأتباعه في الصلاة على النبي ﷺ: تعالوا معًا نكشف السِّتر عن كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب نفسه حول الصلاة على النبي ﷺ، وما قاله أتباعه عن ذلك: يقول الشيخ: «فما ذكره المشركون عليَّ أني أنهى عن الصلاة على النبي، أو أني أقول: لو أن لي أمرًا، هدمت قبة النبي ﷺ، أو أني أتكلم في الصالحين، أو أنهى عن محبتهم، فكل هذا كذب وبهتان، افتراه علي الشياطين، الذين يريدون أن يأكلوا أموال الناس بالباطل»[٢]. ويقول أيضًا: «وأما دلائل الخيرات[٣]، وما قيل عني: أني حرقتها، فله سبب؛ وذلك أني أشرت على من قبل نصيحتي من إخواني: أن لا يصير في قلبه أجل من كتاب الله، ولا يظن أن القراءة فيه أفضل من قراءة القرآن، وأما إحراقها، والنهي عن الصلاة على النبي ﷺ بأي لفظ كان، فنسبة هذا إليَّ من الزور والبهتان»[٤]. وقد بلغ الأمر عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه في تعظيم قدر الصلاة على النبي ﷺ إلى درجة أن جعلوها ركنًا من أركان الصلاة، لا تصح الصلاة إلا بها، وفيما يأتي بعض أقوالهم: يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: «وأركان الصلاة أربعة عشر: القيام

---

(١) ينظر: مقال الأستاذ محيي الدين رضا في مجلة المنار (٣٥/ ١٦٧)، وهو فصل من كتابه: رحلتي إلى الحجاز.

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٧٤).

(٣) يعني: كتاب دلائل الخيرات لمحمد بن سليمان الجزولي، وهو كتاب مليء بالمخالفات الشرعية والعبارات الشركية والأحاديث الموضوعة؛ لذا حذر العلماء من القراءة فيه؛ ينظر: فتوى رقم (٨٨٧٩) من فتاوى اللجنة الدائمة.

(٤) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٨٠).

مع القدرة...والصلاة على النبي ﷺ، والتسليمتان»[1]. ولو ذهبنا نستقصي جميع ما قالوه حول الصلاة على النبي ﷺ واستحبابها والأمر بها لطال بنا المقام، وحسبنا ما ذكرناه؛ ليتضح لنا بما لا يدع مجالًا للشك حجم الشائعات التي أثيرت حول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وبيان زيفها وبطلانها.

(١) الدرر السنية (٤/ ٣٣٣).

الشبهة: الشوكاني يرد على فقه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في تكفير أهل البدع.

نشرت جريدة السبيل الأردنية يوم الخميس الموافق ١٠/ مايو/ ٢٠١٨م مقالًا للدكتور علي العتوم عنوانه: (الشوكاني يرد على فقه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في تكفير أهل البدع)، وقد تضمن المقال -رغم قصره- قدرًا كبيرًا من المغالطات الناشئة عن عدم تحرير المسائل العلمية، ومحل النزاع في مسائل الخلاف، والتسرع في استصدار أحكام وتقييمات كلية دون دراسة متأنية.

الجواب: الحقيقة أن اختيار نموذج الشوكاني غريب؛ فالرجل كان من المتحمسين للدعوة، ودافع عن مبادئها، فخصوم الدعوة الإصلاحية السلفية كثر، ولهم نقد واضح وكثير، وأظن أن الدكتور لو طالع كتب الشوكاني وأجوبته المحررة كالدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، وجواب مسائل عالم عسير، وغيرها من رسائل الاعتقاد التي جمعها المؤلف نفسه في كتاب الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني ونظر في السياق الذي قيلت فيه قصيدة الشوكاني التي استند إليها صاحب المقال؛ لجزم بخطأ قراءته لكلام الشوكاني رحمه الله. **وهنا عدة ملاحظات على المقال: الملحظ الأول: هو الخلط بين حكم النوع والعين**: فالدكتور لم يحدد في كلامه هل الاعتراض المنسوب للشوكاني هو على نسبة بعض الأفعال للشرك، كالاستغاثة بالأموات فيما لا يقدر عليه إلا الله، وصرف العبادة لهم كالذبح والنذر وغيرها، أم الإنكار متجه لتنزيل حكم التكفير على

المعين دون إقامة الحجة اللازمة؟ فعنوان المقال وبدايته يوحي بالأول؛ فيعتبر هذه الأفعال بدعا لا ترقى للشرك، ثم تراه يرجع فيقول: «إن ما يرمي إليه الشوكاني في قصيدته أمر علم ودليل، وأنه لا ينكر على الشيخ مذهبه من حيث أتى»، والكلام في العلم والجهل، إنما يتم استحضاره عند إسقاط الحكم على معين، وهذا إنما يكون بعد الجزم بوقوعه في مكفر، وليس مجرد تلبسه بالبدعة، التي لا يحكم على صاحبها بالكفر ولو أقيمت عليه الحجة. لكن الحقيقة أن الشوكاني رحمه الله لا يعترض على هذا ولا ذاك، وكلامه لا يخالف الدعوة السلفية في أهم أصولها التي احتدم حولها الصراع، وهي قضية الاعتقاد في الأموات، وصرف العبادة لهم من دون الله. **القضية الثانية: قتال من أصر على الشرك بعد إقامة الحجة**: ففي جوابه على سؤالات عالم عسير (العذب النمير في جواب مسائل عالم عسير) يقيم الشوكاني الأدلة على كون الدعاء من العبادة، ويقرر ذلك أحسن تقرير، ثم يقول: «وإذا تقرر هذا فاعلم أن من دعا غير الله طالبا منه أمرا لا يقدر عليه إلا الله سبحانه فقد عبد غيره، وشركه معه». ثم يتعرض لحكم الجاهل، وأنه إذا رجع بعد البيان والتعليم فقد وفى بما عليه، وأما إن «أصر واستكبر وصمم على غيه وضلاله، واختار العمى على الهدى، وكان ما وقع فيه وجادل عنه من الشرك الأكبر الذي يخرج صاحبه به من فريق المسلمين إلى زمرة المشركين؛ فالسيف هو الحكم العدل». وإنما خالف الشوكاني اختيار الدعوة السلفية في مسألة التوسل بجاه الصالحين

وذواتهم، فقد ذهب لجواز ذلك؛ خلافا لما عليه اختيار الدعوة السلفية، وهذه ليست من المسائل التي يكفر فيها المخالف بالإجماع، بل حكى شيخ الإسلام ابن تيمية النزاع في ذلك، ورجح بدعية ذلك[١]، وللأسف فإن الكثيرين ومنهم الكاتب يخلطون بين صور التوسل المختلفة، وما هو من قبيل الشرك الأكبر، وهو دعاء الأموات وعبادتهم من دون الله تعالى تحت اسم التوسل، وما هو من قبيل البدع المحدثة، فالذي كتب فيه الشوكاني وجادل عنه هو التوسل بالجاه ومكانة الصالحين، وليس الاستغاثة بهم من دون الله .

وبناء على هذا التشوش نسب الدكتور للشوكاني كلاما طالما أبطله في مؤلفاته، حيث جعل المانع من وصف هذا الفعل بالشرك أن أصحابه لا يعتقدون فيهم الضر والنفع أو الربوبية، وقد ساق الشوكاني نفس هذه الشبهة، ثم أجاب بقوله: «وهكذا كانت الجاهلية، فإنهم يعلمون أن الله هو الضار النافع، وأن الخير والشر بيده، وإنما عبدوا أصنامهم لتقربهم إلى الله زلفى كما حكاه الله عنهم في كتابه العزيز»[٢]. **القضية الثالثة: إيهام القارئ أن الدعوة السلفية ترى كفر تشييد القبور ورفعها:** حيث يقول الدكتور: «لقد أنكر الشوكاني على أتباع ابن عبد الوهاب تكفير من شيد القبور أو اعتقد بها... ومن ثم استحلال قتلهم». ولا أدري من أين استقى الدكتور هذه المعلومة المغلوطة، فموقف

---

(١) كما في القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة.

(٢) الدر النضيد، ضمن الفتح الرباني (١/ ٣٥١).

الدعوة في ذلك هو نفس ما رآه وطبقه الإمام الشوكاني وحذر منه في رسائله، وهو أن هذا مخالف للشرع يجب إزالته على من قدر عليه، ولا أحد يرى أن مجرد رفع القبور عن الأرض كفر بالأساس. وهذا التشوش في تحرير محل النزاع وفهم مصطلحات العلماء على وجهها الصحيح هو الذي أدى للقراءة الخاطئة للقصيدة المذكورة، خاصة مع إغفال السياق الذي قيلت فيه، ونشير في ذلك لعدة نقاط: تقييم الإمام الشوكاني لدور الدولة والدعوة في البلاد التي وقعت تحت سلطانها، فيقول في سيرة الأمير سعود الكبير المرسل إليه القصيدة: «وكان جده محمد – أي: ابن سعود – شيخا لقريته التي هو فيها، فوصل إليه الشيخ العلامة محمد بن عبد الوهاب الداعي إلى التوحيد المنكر على المعتقدين في الأموات، فأجابه وقام بنصره، وما زال يجاهد من يخالفه. وكانت تلك البلاد قد غلبت عليها أمور الجاهلية، وصار الإسلام فيها غريبا .... وما زال الوافدون من سعود يفدون إلينا إلى صنعاء، إلى حضرة الإمام المنصور، وإلى حضرة ولده الإمام المتوكل بمكاتيب إليهما بالدعوة إلى التوحيد وهدم القبور المشيدة والقباب المرتفعة، ويكتب إلي أيضا مع ما يصل من الكتب إلى الإمامين، ثم وقع الهدم للقباب والقبور المشيدة في صنعاء وفي كثير من الأمكنة المجاورة»[1]. فهذه نقول تبين حالة من التناغم والتجاوب مع الدعوة السلفية، ولكن ما تعرضت له الدعوة إبان ظهورها من التشويه

(١) البدر التمام (١/ ٢٦٢).

والكذب طار في الآفاق، وتناقله البعض حاكيا تواترا مزعوما، وينقل لنا الشوكاني طرفا من ذلك، فبعد ثنائه على الدور الدعوي الذي قامت به الدعوة في رفع الجهل عن الأعراب الذين كانوا في جاهلية جهلاء، ينقل الشوكاني ما تطاير إلى سمعه من أكاذيب مثل أنهم يقتلون من لا يصلي في جماعة، وأنه من لم يكن داخلا تحت دولة صاحب نجد وممتثلا لأوامره خارج عن الإسلام، وشكك الشوكاني في ذلك كله بقوله: «وتبلغنا عنه أخبار الله أعلم بصحتها»[1]. ومع ذلك يبقى لهذه الأكاذيب أثرها في النفس، خاصة مع دخول أجزاء واسعة من اليمن كما يحكي الشوكاني في طاعة الأمير سعود صاحب نجد، وهو ما زلزل الديار اليمنية بحسب وصف الشوكاني. بعث الشوكاني والذي كان قاضيا للإمام المنصور بقصيدته إلى الأمير سعود، يخبره فيها أنه ليس عندهم من مظاهر الشرك الأكبر، وأن ما يجيزونه هو ما أشرنا إليه سابقا من التوسل بمكانة الصالحين عند الله تعالى، فهي دعوة للتآزر والاتفاق بين الدولة السعودية ودولة الإمامة؛ لأنه لا يوجد مبرر للشقاق. هذه هي القراءة التي تتوافق مع منهج الشوكاني وموقفه من الدعوة السلفية وشيوخها الذين كان يجلهم. وللأسف الشديد تنكر الدكتور العتوم للتاريخ حينما نسب انتشار الدعوة لقوة السيف والصراع القبلي؛ متجاهلا الحقائق الثابتة بأن هذه الدعوة قامت على جهود الدعاة إلى الله، وكانت الدولة ثمرة للدعوة وليس العكس، وأن هذه

---

(١) البدر الطالع (٢/ ٦).

الدولة اعتمدت رابطة دينية قائمة على الكتاب والسنة، وليس على عصبية قبلية بعينها، ولعل الدكتور يراجع ما سطره الشوكاني نفسه عن المكاتبات والمناظرات التي كان مشايخ الدعوة يبعثونها لكل من حولهم، حتى امتد تأثير الدعوة لسائر أقطار العالم، ومثلت أملا ونموذجا ملهما لكل رواد الإصلاح والإحياء الديني في العصر الحديث.

الشبهة: الشيخ الصنعاني رجع عن تأييد دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب.

الصنعاني رحمه الله لما بلغه دعوةُ شيخ الإسلام إلى إخلاص التوحيد ومحاربة الشرك ونبذ التقليد أعلن تأييده بقصيدته[1] التي يقول في مطلعها:

سلام على نجد ومن حل في نجد وإن كان تسليمي على البُعد لا يجدي

وقد تمسك كثير من المبتدعة، وأصحاب الفرق الضالة بقصيدة مكذوبة على الإمام الصنعاني جاء فيها:

رجعت عن القول الذي قلت في النجدي قد صح لي عنه خلاف الذي عندي

للطعن في شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ودعوته.

الجواب: لا يشك من نظر في سيرة الإمام الصنعاني رحمه الله تعالى وما كان عليه من حسن معتقد وفقه صاف ودعوة صادقة أن مثل هذه القصيدة لا تصدر عنه، بل هو بريء منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب عليه السلام. فالصنعاني رحمه الله من أكابر علماء أهل السنة والجماعة، الداعين إلى نبذ التقليد، والعمل بالدليل، ومحاربة الشرك، ونشر التوحيد. وهو القائل كما في كتابه منحة الغفار: «إن التمذهب منشأ فرقة المسلمين، وباب كل فتنة في الدنيا والدين، وهل مزق الصلوات المأمور بالاجتماع لها في بيت الله الحرام إلا تفرق المذاهب النابت عن غرس شجرة الالتزام، وهل سفكت الدماء وكفر

(١) انظر: ديوان الأمير الصنعاني (ص: ١٦٦).

المسلمون بعضهم بعضـاً إلا بسبب التمذهب، فإن الله تعالى فرض على الخلق طاعته وطاعة الرسول ﷺ ولم يوجب على الأمة طاعة واحد بعينه»[١]. قال صديق القنوجي رحمه الله: «وهو - أي: الصنعاني - لا ينسب إلى مذهب، بل مذهبه الحديث....، بلغ رتبة الاجتهاد المطلق، ولم يقلد أحداً من أهل المذاهب»[٢]. ولقد أصاب الصنعاني رحمه الله في سبيل ذلك أذى كبير، بل إنه أوذي أشد الإيذاء، وقد عانى رحمه الله تعالى بسبب دعوته، وهذا حال كل إمام يدعو إلى الاجتهاد ونبذ التعصب. وكيف لا يصيبه ما أصابه وقد نشأ بين الزيدية، فلما تبين له عوار مذهبهم، وضلالهم، وكثرة مخالفتهم للكتاب والسنة لم يقف مكتوف الأيدي، بل صدح بالحق. قال الإمام الآلوسي: «وممن قيضه الله لدرء مفاسد هذا المذهب - أي: الزيدية - محمد بن إسماعيل الأمير، وكان من أكابر أهل السنة، ولم يألُ جهداً في الرد على الزيدية وهدم أركان مذهبهم أصولاً وفروعـاً». وقال أيضـاً: «خالف الزيدية في عشرات المسائل وترتب على ذلك أن أخرجوه من اليمن وخربوا داره وآذوه كل الإيذاء»[٣]. فرحم الله الإمام الصنعاني، وحُق له ما قاله فيه الأئمة. قال الشوكاني رحمه الله في ترجمة الصنعاني: «الإمام الكبير المجتهد المطلق، صاحب

---

(١) منحة الغفار حاشية ضوء النهار (١/ ٦٧).

(٢) أبجد العلوم (ص: ٦٧٨).

(٣) انظر: المسك الإذفر (خ).

التصانيف، برع في جميع العلوم، وفاق الأقران، وتفرد برئاسة العلم في صنعاء، وتظهر بالاجتهاد، وعمل بالأدلة، ونفر عن التقليد وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية». وقال عنه أيضاً: «وبالجملة فهو من الأئمة المجددين لمعالم الدين»[١]. وقال الآلوسي: «محمد بن إسماعيل الأمير مجدد القرن، ومجتهد ذلك العصر، وكان من أكابر أهل السنة»[٢]. ومن رام معرفة عقيدة الصنعاني فلينظر في كتابه: تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، حيث لم يخرج فيه عن عقيدة السلف قيد أنملة، قال رحمه الله في مقدمته: «هذا تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، وجب علي تأليفه، وتعين علي ترصيفه، لما رأيته وعلمته، من اتخاذ العباد الأنداد، وهو الاعتقاد في القبور، وفي الأحياء ممن يدعي العلم بالمغيبات والمكاشفات وهو من أهل الفجور»[٣]. وبعد كل ذلك يتبين لنا بصورة جلية واضحة أن مثل هذه القصيدة المنسوبة إلى الإمام الصنعاني رحمه الله في ذم شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب لا أصل لها عن الإمام الصنعاني رحمه الله، وخير شاهد على ذلك ما كان عليه الصنعاني رحمه الله من سيرة مليئة بالتوحيد الخالص ونبذ الشرك، ولقد أنكر العلماء ما نسب إلى الإمام الصنعاني واستغربوه مع يقينهم أن مثل هذه القصيدة لا تخرج

---

(١) البدر الطالع (٢/ ١٣٣).

(٢) انظر: المسك الإذفر (خ).

(٣) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد (ص: ٤٨).

من إمام سلفي في حق إمام سلفي خرجا من مشكاة القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وفهم السلف الصالح. وقد ألف الإمام سليمان بن سحمان في ذلك رسالة سماها: تبرئة الشيخين الإمامين من تزوير أهل الكذب والبين. بين رحمه الله من خلالها أن مثل هذه القصيدة لم تخرج من شفاه الصنعاني، ولا نبس بها شفة، وإنما هي من أحد أولاده، وقد تناول القصيدة بيتاً بيتاً مبطلاً كونها للصنعاني رحمه الله نثراً وشعراً، مقارنا ما فيها مع كتب الصنعاني الداعية إلى التوحيد وإخلاص العبادة ونبذ التقليد. قال رحمه الله : «وقفت سنة ألف وثلاثمائة وثلاثين بعد الهجرة النبوية على منظومة وشرحها، تُنسب إلى الأمير الصنعاني رحمه الله تعالى، فلما تأملتها علمت يقيناً أنها موضوعة مكذوبة على الأمير محمد بن إسماعيل، وذلك أن اعتراضه على الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى بذلك اعتراض جاهل متعلم، يُصان عنه كلام الأمير، لعلو قدره وعظم فضله وإمامته وتمام رغبته في اتباع السنة، وذم البدع وأهلها، فلو لم يكن عن الأمير محمد قول يناقض هذا لعلمنا أنه لا يقوله؛ لأنه يناقض ما ذكره في تطهير الاعتقاد وفي غيره من الكتب»[1]. وقال علي المدني المشرف على طباعة ديوان الأمير الصنعاني: «هذه القصيدة - أي: قصيدة الذم - لم تكن من نظم الأمير لأنها تخالف ما ذكره في كتبه الدالة على حسن

(١) تبرئة الشيخين من تزوير أهل الكذب والمين (ص: ٣).

اعتقاده مثل تطهير الاعتقاد»[1]. ولا شك أن هذه المنظومة كذب وافتراء على العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني رحمه الله تعالى ومن أكبر ما يكذب هذه القصيدة المزعومة أنها تناقض: كتاب الشيخ تطهير الاعتقاد. وقصيدته الدالية النجدية التي يزعم أنه قد عاد عنها؛ لأنه في قصيدته الدالية النجدية ذكر فيها معالم التوحيد، وصور الشرك الظاهرة في ذلك الزمان، وأثنى على الإمام محمد بن عبد الوهاب بكونه ثبت وبين التوحيد الذي أوجبه الله تعالى على عباده، وحذر من الشرك الذي حرمه الله على خلقه، وفي القصيدة المفتراة وشرحها ما يخالفها من جذورها. وذكر الشيخ سليمان بن سحمان في كتابه تبرئة الشيخين من تزوير أهل الكذب والمين الدلائل الواضحة البينة على زيف هذه القصيدة، وبطلان نسبتها للإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، ومن أعظم دلائل ذلك زيادة على مناقضتها لكتابه تطهير الاعتقاد أنها لم تظهر إلا بعد مماته، بعكس الأولى ذاعت وشاعت في حياته، وسار بها الركبان في كل مكان، وقد تناقل الأئمة: سليمان بن عبد الله، وعبد الرحمن بن حسن، ومن ترجم للإمام محمد بن عبد الوهاب وغيرهم ثناء الصنعاني ولم يذكروا رجوعه. بل حتى الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله استشهد ببعض أبياتها في كتابه مفيد المستفيد، والصنعاني مات قبل وفاته بأكثر من عشرين سنة، فلو ظهر منه تراجعاً لذاع ذلك، ولما سكت عنه أحد من الأئمة من دون رد وبيان خاصة وأن الحالة

(١) انظر: مقدمة ديوان الأمير الصنعاني.

كهذه توجب الرد أولى من غيرها. وقد ذكر الشيخ ابن سحمان أن في القصيدة وشرحها أحداثاً لم تقع إلا بعد موت الصنعاني. وللفائدة ليعلم أن قصيدة الصنعاني أنشدها عام (١١٦٣هـ)، كما صرح بذلك في ديوانه فقال: «لما طارت الأخبار بظهور عالم في نجد يقال له: محمد بن عبد الوهاب، ووصل إلينا بعض تلاميذه، وأخبرنا عن حقائق أحواله، وتشميره في التقوى، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اشتاقت النفس إلى مكاتبته بهذه الأبيات سنة ١١٦٣هـ، وأرسلناها من طريق مكة المشرفة...»[1]. وكتابه تطهير الاعتقاد ألفه عام (١١٦٤هـ)، كما في كتاب مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الصنعاني[2]. وقد حاول هذا الكاذب إحكام هذه الفرية، وتركيبها بقوله في شرحها على لسان الأمير الصنعاني: «لما بلغت هذه الأبيات نجداً وصل إلينا بعد أعوام من بلوغها رجل عالم يسمى الشيخ مربد بن أحمد التميمي كان وصوله في شهر صفر عام ست وسبعين ومائة وألف (١١٧٦هـ)، وأقام لدينا ثمانية أشهر وحصل بعض كتب ابن تيمية وابن القيم بخطه وفارقنا في عشرين من شوال سنة رجع إلى وطنه وصل من طريق الحجاز مع الحجاج وكان من تلامذة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي وجهنا إليه الأبيات، وأخبرنا ببلوغها ولم يأت بجواب عنها، وكان قد تقدم في الوصول إلينا بعد بلوغها الشيخ الفاضل عبد

(١) ديوان الصنعاني (ص: ١٢٨).

(٢) مصلح اليمن محمد بن إسماعيل الصنعاني (ص: ١١٧).

الرحمن النجدي ووصف لنا من حال ابن عبد الوهاب أشياء أنكرناها من سفك الدماء ونهب الأموال وتجاريه على قتل النفوس ولو بالاغتيال وتكفيره الأمة المحمدية في جميع الأقطار». قلت : وهذا الكلام كذب محض، ويدل على أن مربداً له يدٌ في حبك هذه الكذبة وتلفيقها على لسان الصنعاني، قال ابن سحمان رحمه الله تعالى في كتابه المذكور: «اعلم أن هذا الرجل الذي يسمي مربد بن أحمد رجل من أهل حريملاء لا يعرف بعلم ولا دين ولا كان من تلامذة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى ولم يكن له قدم صدق في هذا الدين ولا معرفة له، بل كان ممن شرَق بهذا الدين لما أظهره الله ودخل الناس في دين الله أفواجاً وكان قد أَلِفَ ما كان عليه قومه من الشرك بالله من دعاء الأولياء والصالحين وغير ذلك مما كان عليه أهل الجاهلية، وداخله بعض الحقد والحسد فأوجب له ذلك تلفيق ما موه به من الأكاذيب والترهات على الشيخ محمد رحمه الله وفر إلى صنعاء لما دخل أهل نجد في دين الله، ولم يكن له في نجد مساعد على هذه الأكاذيب. وكذلك الرجل الآخر المسمى بعبد الرحمن النجدي لم يكن من أهل العلم والدين ولا يعرف له نسب ينتمي إليه بل كان من غوامض الناس الخاملين وقد انقرض عصر الدرعية وبعده بأعوام لم نسمع لهذين الرجلين بخبر ولم نقف لهما على أثر وكان قد دخل أهل اليمن في ولاية المسلمين وعرفوا صحة هذا الدين ولم يشتهر هذا النظم عن الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني رحمه الله ولا هذا الشرح ولا ثبت هذا

الرجوع عنه ولا ظهر ولا اشتهر في تلك المدد المديدة والسنين العديدة، حتى جاء هذا المزور فوضع هذه المنظومة وجعل عليها هذا الشرح اللائق به، فلله الحمد وله المنة حيث كان نظامه واعتراضه بهذه المثابة»[1]. ومما يؤسف له أن جماعة من أهل العلم اغتروا بصحة نسبة هذه القصيدة وشرحها للصنعاني، وأول من جزم بنسبتها له الشوكاني في الدر النضيد ونقل كلامه برمته صديق حسن خان في الدين الخالص وما أصابا في ذلك، ومن العجيب أن الشوكاني غلظ في الإنكار على قول الصنعاني المزعوم، مع أن الصنعاني يقرر الحق في كتابه تطهير الاعتقاد تقريراً أحسن من تقرير الشوكاني. وكذلك نسب القول بصحة نسبة هذه القصيدة إلى الصنعاني إلى: الآلوسي، وشيخ مشايخنا محمد بن إبراهيم، وغيرهم، وكلهم مقلد للشوكاني قطعاً، والشوكاني أدرك من حياة الصنعاني عشر سنين فقط ولم يلتقِ به، ولم يذكر ما يثبت صحة نسبة القصيدة والشرح إلى مؤلفها فهو ومن تبعه مطالب بصحة ثبوت القصيدة والشرح مقابل ما نثبته نحن من الجزم بثبوت تطهير الاعتقاد والدالية النجدية له رحمه الله، فأي الفريقين أحق بالأمن؟! وممن يؤكد غفلة الشوكاني عفا الله عنه، قوله في الدر النضيد: «ثم قال السيد المذكور: قلت : ومن هذا – يعني الكفر العملي – من يدعو الأولياء، ويهتف بهم عند الشدائد، ويطوف بقبورهم، ويقبل جدرانها، وينذر لها بشي من ماله، فإنه كفر عملي لا اعتقادي»، ثم نقل كلاماً طويلاً

(١) تبرئة الشيخين من تزوير أهل الكذب والمين (ص: ٦).

مبناه على الضلالة في الشرح المزعوم إلى أن قال: «ومن هذا يعلم أن الكفار غير مقرين بتوحيد الألوهية والربوبية كما توهمه من توهم»، إلى أن قال: «فهذا الكفر الجاهلي كفر اعتقاد !!، ومن لازمه كفر العمل، بخلاف من اعتقد في الأولياء النفع والضر مع توحيد الله، والإيمان به وبرسوله وباليوم الآخر: فإنه كفر عمل»[1]. ثم اجتهد الشوكاني في إبطال هذه الدعاوى والأباطيل، فيقال قد كفاك الصنعاني بنفسه في تطهير الاعتقاد، فذكر في الأصول الخمسة الأولى، والفصل الثاني والثالث والرابع من كتابه كلاماً صريحاً يبطل هذه الفرية، ويؤكد أن صرف هذه الأعمال لغير الله تعالى من الكفر الاعتقادي المخرج من الملة، فليراجع الكتاب لكشف الشبهة فلا أنشط لنقله كاملاً هاهنا الآن. بل ليعلم أن الصنعاني رحمه الله تعالى أبلغ قولاً في تكفير مشركي زمانه من قول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: حيث أنه يرى بأن كفر عباد القبور والأولياء كفراً أصلياً، وحكمهم حكم الكفار الخلص لا المرتدين عن دين الإسلام، وهذا قول شديد للغاية، فقال رحمه الله في تظهير الاعتقاد بعدما ذكر صوراً من شرك أهل زمانه: «وهذا دال على أنهم لا يعرفون حقيقة الإسلام ولا ماهية التوحيد، فصاروا حينئذٍ كفاراً كفراً أصلياً»[2]. وبغض النظر عن صواب هذه العبارة من خطئها إلا أن فيها دليل على بطلان القصيدة

---

(١) الدر النضيد (ص: ١٠٥) وما بعدها.

(٢) انظر: تطهير الاعتقاد ضمن مجلة المنار (٢٣/ ٣٤٥).

المزعومة، وشرحها المركب المفترى. ومن عجيب ما قال بعض من صدق بنسبة القصيدة والشرح للصنعاني أن أئمة الدعوة يعلمون ذلك عنه، ولم يظهروا الرد عليه لجهوده الأخرى في خدمة السنة. وهذا حقاً من أعجب العجب، بل أئمة الدعوة لم يعلم عنهم بأنهم سكتوا عن أي أحدٍ يخالف التوحيد، ويبطل جهاد المشركين، كائناً من كان، وممن رد عليه أئمة الدعوة جماعة لهم خدمة للسنة في بعض صورها باليد واللسان، ومع ذلك بينوا أمرهم للناس وردوا عليهم، كأمثال عثمان بن منصور، وزيني دحلان، ويوسف النبهاني، بل حتى الشوكاني وهو خير ممن ذكر بلا شك انتقده بعض أئمة الدعوة في بعض ما قاله، وقبلهم ابن حجر الهيتمي مع اعترافهم بفضل كتابه الزواجر والإعلام بقواطع الإسلام، وغيرهم كثير. فكيف يقال بأن أئمة الدعوة يعلمون ذلك من الصنعاني ثم سكتوا عنه تحقيقاً للمصلحة المذكورة؟! ومما يبطل هذه القصيدة المكذوبة أنه نسب للصنعاني في مقدمته لتلك القصيدة أن ابن تيمية ابن عم للشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهذه من الفضائح، فهل بلغ بالصنعاني الجهل إلى أن يجعل شيخ الإسلام ابن تيمية ابن عم للشيخ محمد بن عبد الوهاب مع اختلافهما زمنا ودارا ونسبا. فشيخ الإسلام مات قبل زمن الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأكثر من ثلاثة قرون ونصف. ويذهب بعض المحققين إلى أن القصيدة من نضم حفيد الصنعاني يوسف بن إبراهيم وهو من أعداء الدعوة السلفية وهو ممن يقرض الشعر. فشارح القصيدة المكذوبة هو حفيده يوسف بن إبراهيم الأمير،

وعنوان شرحه: محو الحوبة في شرح أبيات التوبة[١]. ولقد أكد ابن سحمان بعدة أدلة أن القصيدة التي نقض بها المدح أولا إنما هي موضوعة ومكذوبة على الصنعاني، لأنها تخالف ما كان عليه الصنعاني من اتباع السنة وذم البدع وأهلها، كما هو ظاهر في كتبه، وقد رد ابن سحمان على القصيدة وعلى شرحها، نثرا ونظما، ولقد تضمن شرحه الأبيات كلاما يخالف مخالفة صريحة لما قرره الصنعاني في كتبه مثل تطهير الاعتقاد. فمن ذلك أن تلك القصيدة وشرحها قد تضمنتا الزعم بأن دعاء الموتى والاستغاثة بهم كفر عملي، والإمام الصنعاني قد عرف عنه أن الاستغاثة بالموتى ودعاءهم من الكفر الاعتقادي المخرج عن دين الإسلام[٢].

(١) انظر: لفحات الوجد (ق: ١٧)، وكشف النقاب (ص: ٧٥).

(٢) انظر: تبرئة الشيخين (ص: ١٨٢) وما بعدها.

الشبهة: المنهج السلفي الوهابي يحتكر الحق.

الجواب: من المصطلحات المعاصرة التي تساق دائما مساق الذم: مصطلح «احتكار الحق»، ويوصف به كل فرد أو نحلة أو جماعة يتهمون بأنهم ينفون عن مبادئهم أو آرائهم أدنى درجات احتمال الخطأ، ويحكمون لها ولمن مشى عليها بالصواب المطلق الذي لا يتخلله شك، ويحكمون على خلافها ومن خالفها بالخطأ الذي ليس معه أي احتمال للصواب. وفي عصر شاع فيه الجدل أصبحت هذه العبارة حجرا يقذفه من شاء على من شاء، حتى أضحت من المصطلحات التي تستخدم في الإرهاب الفكري، وصار لها من السطوة بحيث يتحاشى أن يرمى بها أكثر الكتاب والمفكرين والعلماء والباحثين، ولا يتورع عن إطلاقها على مخالفه كثيرون من المشتغلين بالجدل في القضايا الفكرية المعاصرة. وكثيرا ما يرمى المنهج السلفي والسائرون عليه بهذا الوصف في هذه الأجواء الجدلية السائدة، مع أن المناهج الأخرى وأصحابها الذين يتصدون للسلفية، عند التحقيق هم الأكثر عدوانا وقسوة على مخالفيهم، وإثبات ذلك يحتاج إلى مقالات تتعرض بالتفصيل لكل مذهب أو جماعة من المخالفين، والتمثيل بأقوالهم في نصرة مذاهبهم مقارنة بما يرمون به خصومهم. ولو قصرنا الحديث في مقالنا هذا على أشهر المناهج المختلفة في فهم الإسلام، الشيعي والكلامي والصوفي والسلفي، لوجدناها تتفق إلى حد كبير على أن ما ثبت بالدليل القطعي الثبوت والدلالة حق لا يجوز خلافه، وأن ما ثبت

بالدليل القطعي الثبوت أو ظني الثبوت، لكنه ظني الدلالة حق يجوز خلافه لمن استقر لديه الظن على خلاف ما استقر عند الآخرين بشرط أن تكون أدواته في الارتقاء بفهمه إلى الظن أدوات صحيحة، وأن الأوهام والشكوك لا يمكن التعلق بها في ادعاء الحق. هذا القدر يكاد يكون من حيث الجملة متفقا عليه تأصيلا، أما عند التطبيق فلن تجد واحدا من المناهج التي ذكرنا ناجحا في ضبط أصوله العقدية على هذا المعيار سوى المنهج السلفي، الذي يعطي النص القطعي حقه في أركان الإيمان الستة بالقدر نفسه الذي يعطي النص القطعي حقه في أسماء الله تعالى وصفاته، بينما تناقض المناهج الأخرى القاعدة المذكورة فتعمل إلى حد ما النص القطعي في إثبات أركان الإيمان، وتعطل النص في صفات الله تعالى، ثم تشغل نفسها بتبرير هذا التعطيل، وفيما يشابه هذا المثال الذي تتفق المناهج الثلاثة فيه على مخالفة المنهج السلفي لا يمكن للأخير أن يجامل أصحاب المناهج الأخرى، ويزعم أن الحق قد يكون معهم، وأن رؤيته ورؤيتهم لا تخرج عن كونها اجتهادات دائرة بين الصواب والخطأ، لا يمكنه قول ذلك؛ لأنه صادر هو وهم عن قاعدة أصولية واحدة، كل ما في الأمر: أن أصله العقدي متسق مع القاعدة الأصولية بينما أصلهم العقدي في تعطيل النص مناقض لهذه القاعدة. مثال آخر: تتفق المناهج الأربعة على أنه لا مدخل للعقل في تكاليف الشريعة، فالصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها من التكاليف في جملتها وتفصيلها، وكذلك العقوبات من حدود وتعزيرات، وكذا المحرمات: ما ثبت دليلها بالنص لا أثر للعقل فيها،

فلا يمكن أن يرد حكم أو يصرف عن ظاهره أو يجتهد في كيفيته أو وقته، أو ترد عقوبة وقد ثبت ذلك عن الله أو عن رسوله بالنص، سواء أكان ذلك النص قطعي الثبوت والدلالة أم ظنيهما، هذا من حيث الجملة، أما التفاصيل ففيها تفاصيل، هذا مع أن تطبيق الأحكام الشرعية يقع ضمن عالم الشهادة الذي هو مدرك بالحواس وتفعله الجوارح، ثم يأتي التناقض حين نجد المناهج الثلاثة المخالفة للمنهج السلفي تدخل العقول في عالم الغيب غير المدرك بالحواس وتعطل من أجله النصوص، فمن هذه المناهج من ينكر نعيم القبر وعذابه والحوض والصراط واللوح المحفوظ والميزان، ومنهم من ينكر صفات الله تعالى، ومنهم من يثبت لبعض البشر حياة على ظهر الأرض دون أن يرى أو يحس، أو يثبت لبعض الأموات قدرة وتأثيرا في الحياة، أو يثبت إمكان حدوث تشريعات جديدة في الدين أو سقوط تكاليف عن بعض العباد عبر تواصل مباشر مع الله أو مع الأموات أو مع البشر المخلدين الذين لا تمكن رؤيتهم أو لمسهم. بينما نجد المنهج السلفي مطردا، بل وعقلانيا أيضا، فهو يمنع أن يكون للعقل مدخل فيما ثبت تشريعه نصا في عالم الشهادة، كذلك بل من باب أولى يمنع دخول العقل فيما ثبت بالنص إثباته أو نفيه في عالم الغيب، فهو يثبت نعيم القبر وعذابه والصراط واللوح وأحوال يوم القيامة لثبوتها في النصوص، ويمنع إمكانية أن يعيش بشر دون أن يرى أو يحس، ويقول بانقطاع الوحي وامتناع التشريع والزيادة في الدين بعد رسول الله ﷺ. لهذا الاتساق بين القاعدة والتطبيق لا يمكن أيضا للمنهج السلفي

أن ينفي عن نفسه احتكار الحق في ذلك، فمخالفوه هم مخالفو الأصل المتفق عليه لا هو.

فالمنهج السلفي يتميز عن سائر المناهج في فهم الإسلام: بأنه ملتزم السير بإحكام على القاعدة المتفق عليها، بل يجعلها معيارا دقيقا في تحديد الحق الذي لا يجوز القول بخلافه، والحق الذي تتنازعه الأطراف ولا يثرب واحدهم على الآخر، وذلك حين يكون الدليل الصحيح ظني الدلالة، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ ۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، فهذا الدليل: قطعي الدلالة على اشتراط الوضوء للصلاة، قطعي الدلالة أيضا على الأعضاء المطلوب غسلها في الوضوء، لكنه غير قاطع في الدلالة على الترتيب بين الأعضاء في الوضوء، ولا في الموالاة في غسلها، لكون العطف جاء بالواو التي تحتمل الترتيب وتحتمل عدمه، كما أنها ليست قاطعة في تحديد المقدار الذي يمسح به من الرأس، لذلك جاز الخلاف في هذه المسائل الثلاث، ولم يجز الخلاف في أعضاء الوضوء، فمن خالف من الفقهاء في اشتراط الترتيب والموالاة والجزء الممسوح من الرأس فلا تثريب عليه. ففي هذه المسألة وأمثالها من مئات المسائل الفقهية لا يقول المنهج السلفي باحتكار الحق، بل إن المنهج السلفي لا يصحح التقليد في مسائل الفقه مع

امتلاك آلة الاجتهاد إلا في أحوال ضيقة، بينما نجد التقليد والتمذهب أصل في المناهج الأخرى، حتى وصل الأمر إلى القول بإغلاق باب الاجتهاد، بل تجاوز ذلك إلى الاختلاف بين أتباع المذاهب الفقهية الفرعية من المنتسبين للمنهج الكلامي في جواز صلاة الحنفي خلف الشافعي والمالكي والحنبلي والعكس، الأمر الذي انعكس على الواقع فبنيت المحاريب لأتباع المذاهب الأربعة في المساجد الكبار، ومنها الجامع الأموي والمسجد الحرام، وكان أول تغيير لهذه البدعة الخطيرة على يد الملك عبد العزيز رحمه الله حين دخوله مكة. وأختم بأن المعيار الحقيقي للاعتدال والميل والهدى والضلالة هو مدى البعد أو القرب من الإسلام كما جاء به الرسول ﷺ وكما فهمه عنه السلف الصالح رحمهم الله. وما جاء به الرسول متمثل في القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وفيما حكم العلماء بقبوله من مروي سنته المحفوظة بنص كلام الله تعالى القائل في محكم تنزيله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، والسنة داخلة في معنى الذكر بدلالة قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، فالذكر في الآية هو السنة التي يبين بها النبي ﷺ القرآن. فإذا تقرر ذلك فمعنى المنهج السلفي: العودة إلى الإسلام النقي الخالص البعيد عن تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، والإسلام بهذه الصفات حق محض، وما سواه باطل.

الشبهة: أصل نسب الإمام محمد بن عبد الوهاب يهودي.

يقول الرافضي مرتضى الرضوي[1]: «يؤكد بعض الشيوخ النجديين، وكذلك المصادر التي سيجدها القارئ، أن محمد بن عبد الوهاب ينحدر من أسرة يهودية كانت من يهود الدونمة في تركيا التي اندست في الإسلام بقصد الاساءة اليه، والهروب من ملاحقة وبطش بعض السلاطين العثمانيين. ومن المؤكد ان شولمان أو سليمان جد ما سمي فيما بعد باسم محمد بن عبد الوهاب مثلما سمي جون فيلبي باسم محمد بن عبد الله فيلبي، ومن ثم أصبح اسمه: الحاج الشيخ عبد الله فيلبي. خرج شولمان أوسليمان من بلدة اسمها بورصة في تركيا، وكان اسمه شولمان قرقوزي، وقرقوزي بالتركي معناها: البطيخ. فقد كان تاجراً معروفاً للبطيخ في بلدة بورصة التركية، إلا أن مهنة البطيخ والمتاجرة به لم تناسبه فرأى أن يتاجر بالدين، ففي الدين تجارة أربح لأمثاله من تجارة البطيخ لدى الحكام الطغاة لأن تجارة الدين ليست بحاجة إلى رأس مال سوى: لحية طويلة، وشوارب حليقة، وعصا ثقيلة، وفتاوى باطلة هزيلة. وهكذا خرج شولمان بطيخ

(١) هو أحد المعممين الرافضة اسمه مرتضى الرضوي ولد عام (١٣٤٨هـ) في النجف، أسس مكتبة النجاح في النجف، ثم انتقل إلى القاهرة وأخذ بنشر مطبوعات مكتبة النجاح فيها، وعمل مع محمد القمي الرافضي والشيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر السني في التقريب بين المذاهب الإسلامية! وبذا تعرف خطورة المد الرافضي في الدول الإسلامية.

ومعه زوجته من بلدته بورصة في تركيا إلى الشام، فأصبح اسمه سليمان، واستقر في ضاحية من ضواحي دمشق هي دوما. استقر بها يتاجر بالدين لا بالبطيخ هذه المرة.. لكن أهالي سوريا كشفوا قصده الباطل، ورفضوا تجارته، فربطوا قدميه، وضربوه ضرباً أليماً. وبعد عشرة أيام فلت من رباطه وهرب إلى مصر، وما هي إلا مدة وجيزة حتى طرده أهالي مصر.. فسار إلى الحجاز واستقر في مكة، وأخذ يشعوذ فيها باسم الدين، لكن أهالي مكة طردوه أيضاً، فراح إلى المدينة المنورة لكنهم أيضاً طردوه. كل ذلك في مدة لا تتجاوز الأربع سنوات، فغادر إلى نجد واستقر في بلدة اسمها العينية، وهناك وجد مجالاً خصباً للشعوذة، فاستقر به الأمر وادعى أنه من سلالة ربيعة، وأنه سافر به والده صغيراً إلى المغرب العربي. وفي بلدة العينية أنجب ابنه الذي سماه: عبد الوهاب بن سليمان وأنجب عبد الوهاب هذا عدداً من الأولاد، أحدهم كان ما عرف باسم محمد، أي: محمد عبد الوهاب. وهكذا سار محمد عبد الوهاب على نهج جده سليمان قرقوزي في الدجل والشعوذة، فطردوه من نجد وسافر إلى العراق، وطرد من العراق، وسافر إلى مصر، وطرد من مصر، وسافر إلى الشام، وطرد من الشام وعاد إلى حيث بدأ. عاد إلى العينية. إلا أنه اصطدم بحاكم العينية عثمان بن معمر آنذاك فوضعه عثمان تحت الرقابة المشددة، لكنه أفلت وسافر إلى الدرعية»[1].

---

(١) مقال بعنوان التاريخ السعودي الوهابي الحلقة الثالثة للرافضي المعمم مرتضى الرضوي.

الجواب: في المثل السائر: «صمتُك عن الجاهل يغني عن الرد عليه»، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»[1]. ويكفي لرد كذبه أن أحالك على مجهول بقوله: «يؤكد بعض الشيوخ النجديين، وكذلك المصادر التي سيجدها القارئ»!!، فابحث أيها القارئ الكريم عن مصدر هذه الفرية وإذا وجدتها أخبرنا.

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٢٦).

الشبهة: الوهابية يحتفلون بأسبوع الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، ويحرمون الاحتفال بالمولد النبوي والمناسبات الدينية.

الجواب: سئل فضيلة الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله: عن الفرق بين ما يسمى بأسبوع الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى والاحتفال بالمولد النبوي حيث ينكر على من فعل الثاني دون الأول؟ فقال رحمه الله: «الفرق بينهما حسب علمنا من وجهين: الأول: أن أسبوع الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى لم يتخذ تقربًا إلى الله عز وجل وإنما يقصد به إزالة شبهة في نفوس بعض الناس في هذا الرجل، ويبين ما من الله به على المسلمين على يد هذا الرجل. الثاني: أسبوع الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله لا يتكرر ويعود كما تعود الأعياد، بل هو أمر بين للناس وكتب فيه ما كتب، وتبين في حق هذا الرجل ما لم يكن معروفًا من قبل لكثير من الناس ثم انتهى أمره»[1]. ثم إن هذا الأسبوع إنما وضعته جامعة الأمام لتذكير الناس بجهود هذا الأمام المصلح سيرة وكتبا وعلما ودعوة ولم تكن للحديث عن شخص الشيخ. كذلك لم يتقصدوا يوما بعينة للاحتفال به كمولده مثلا، كما تفعلون أنتم من الاحتفال في يوم مخصوص في السنة بل كان أسبوع ابن عبد الوهاب مرة في العمر، بل لم يحدد أحد يوما

(١) مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين (٢/ ٣٠٠).

معين للاحتفال به بل هو حدث عرضا. ولم يقل أحد من العلماء إنه احتفال لأنه فعلا ليس احتفالا كما تزعمون وانما هو مؤتمر للتعريف بدعوة الشيخ. فيجب أن يفهم أن انكارنا الاحتفال بالمولد والمناسبات الدينية على قضيتين لا ثالث لهما: القضية الأولى: تخصيص يوما معين لهذا الاحتفال، يعود كل سنة، وهذا فيه مشابهة لأعياد المسلمين التي لم يشرع منها إلا يومين الفطر والأضحى. والقضية الثانية: ما يحصل من البدع والشركيات مما لم يفعله رسول الله ﷺ والسلف. ثم هو أمر محدث: «وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأحمد (١٧١٤٥).

الشبهة: أئمة الدعوة النجدية أبطلوا العمل بالكتب الفقهية.

أولا: الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: استند المدعي في تثبيت إبطال الشيخ عبد الله العمل بالكتب الفقهية على قوله الآتي: «وأما قولكم: إن أهل هذا الدين، بلغنا أنهم يعتمدون على مذاهب الأئمة الأربعة، وأنكروا علم أهل البيت، وأقوالهم ومذاهبهم فالذي نحن عليه: اتباع كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والاعتماد على تفسير الأئمة لكتاب الله وسنة رسوله، لأنهم أعلم بكتاب الله منا. فإذا اختلفوا في مسائل الفروع عرضنا أقوالهم ورددناها إلى كتاب الله وسنة رسوله، فما كان أقرب إلى ذلك اتبعناه، كما أمرنا الله بذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. والرد إلى الله هو: الرد إلى كتابه، وكذلك الرسول ﷺ، فالرد إليه في حياته، وبعد موته إلى ما صح من سنته، كما فسره بذلك المفسرون من السلف والخلف»[1]. القول الثاني: الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في شرحه لكتاب جده كتاب التوحيد: «قوله: وعبادة الأحبار هي العلم والفقه. أي: هي التي تسمى اليوم العلم والفقه المؤلف على مذاهب الأئمة ونحوهم، فيطيعونهم في كل ما يطيعونك سواء وافق حكم الله أم

(١) الدرر السنية (٤/ ٢٥).

خالفه، بل لا يعبؤون بما خالف ذلك من كتاب وسنة، بل يريدون كلام الله وكلام رسوله لأقوال من قلدوه، ويصرحون بأنه لا يحل العمل بكتاب ولا سنة، وأنه لا يجوز تلقي العلم والهدى منهما، وإنما الفقه والهدى عندهم هو ما وجدوه في هذه الكتب»[1].

الجواب: ألست تعجب من اتخاذ هذا النصين شاهدا دالا على إبطال العمل بالكتب الفقهية؟ وكنت أتمنى أن أجد في الشاهد شبهة على ذلك لأجد ما أعالجه وأدفعه، لكن النص ظاهر بين فيما يريده الشيخ، وهو أن مأخذ الحجة ما جاء في كتاب الله تعالى وما جاء في سنة نبيه ﷺ، وأن أقوال الفقهاء تعرض على ذلك، ولا يقدم رأي أحد على الكتاب والسنة، فهذا الكلام من الشيخ تقرير لمنهج النظر في مسائل الفروع حال اختلاف الأئمة فيها. وهذا ليس لسان الإمام عبد الله فحسب، بل هو لسان الأئمة كافة، يعرف ذلك صغار طلبة العلم قبل كبارهم، فأين في ذلك إبطال الشيخ العمل بالكتب الفقهية؟! إلا إن كان المدعي يريد بيان أن أئمة الدعوة يريدون إبطال تقديم العمل بالكتب الفقهية على الكتاب والسنة، فيقال له: نعم، ولكن هذا قول كل مسلم، وإلا فهل يقول مسلم بتقديم الكتب الفقهية على الكتاب والسنة؟! وهذا لا يقوله حتى هذا المفتر المدعي. وأصل مقالة الشيخ الأولى رسالة بعثها الشيخ إلى أحدهم، وقد تضمنت هذه الرسالة نفسها نقلا عن الكتب الفقهية على سبيل الاستشهاد، كالإقناع وشرحه (٤/

---

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٤٧٨).

٢٣)، والمغني (٤/ ٢٣)، والإفصاح والرعاية والإنصاف (٤/ ٢٤)، وهذه النقول وردت في الصفحات الثلاث التي سبقت الصفحة التي نقل منها المدعي عن الإمام عبد الله، فأعجب لذلك، ولكن الشأن كما قال نبينا ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ». أخرجه البخاري (٦١٢٠). ثم هل أنا بحاجة بعد ذلك إلى جرد ما كتبه الإمام عبد الله بن محمد لتثبيت وهاء هذه الفرية؟ لا أظن ذلك، لكني آتي القارئ بنص واحد في رسالة معدودة من عيون رسائله، وهي رسالة منهجية أبان فيه الإمام عبد الله منهج الدعوة في كثير من الأمور، فهو بذلك يقرر منهاجا عاما، فلكل ما ورد في هذه الرسالة وزنه اللائق به، ومما قاله فيما يتعلق بما نحن فيه قوله: «ونحن أيضا في الفروع، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ولا ننكر على من قلد أحد الأئمة الأربعة، دون غيرهم، لعدم ضبط مذاهب الغير، الرافضة، والزيدية، والإمامة، ونحوهم، ولا نقرهم ظاهرا على شيء من مذاهبهم الفاسدة، بل نجبرهم على تقليد أحد الأئمة الأربعة. ولا نستحق مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا أحد لدينا يدعيها، إلا أننا في بعض المسائل، إذا صح لنا نص جلي، من كتاب أو سنة غير منسوخ، ولا مخصص، ولا معارض بأقوى منه، وقال به أحد الأئمة الأربعة: أخذنا به، وتركنا المذهب، كإرث الجد والأخوة، فإنا نقدم الجد بالإرث، وإن خالف مذهب الحنابلة. ولا نفتش على أحد في مذهبه، ولا نعترض عليه، إلا إذا اطلعنا على نص جلي، مخالف لمذهب أحد

الأئمة، وكانت المسألة مما يحصل بها شعار ظاهر، كإمام الصلاة، فنأمر الحنفي، والمالكي مثلا، بالمحافظة على نحو الطمأنينة في الاعتدال، والجلوس بين السجدتين، لوضوح دليل ذلك، بخلاف جهر الإمام الشافعي بالبسملة، فلا نأمره بالإسرار، وشتان ما بين المسألتين، فإذا قوي الدليل أرشدناهم بالنص، وإن خالف المذهب، وذلك يكون نادرا جدا»[1]. وقد قال الإمام عبد الله في الرسالة نفسها: «فمن أراد تحقيق ما نحن عليه فليقدم علينا في الدرعية، فسيرى ما يسر خاطره ويقر ناظره». وأنا أقول: من أراد تحقيق ما كان عليه هذا الإمام وسائر أئمة الدعوة فليقدم على كتبهم ومصنفاتهم ورسائلهم ومخاطباتهم، فسيرى ما يسر خاطره ويقر ناظره. وأما القول الثاني – قول الشيخ سليمان – قال المدعي: «الشيخ سليمان بن عبد الله ت١٢٣٣هـ حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ذكر في شرحه على كتاب جده أن من عبادة الرهبان كتب الفقه، ثم يأتي بعد هذا مجادل وبصفاقة وجه وينفي إبطالهم للكتب الفقهية». والآن علي أن أنقح مناط «صفاقة الوجه» وللقارئ بعد ذلك تحقيق المناط بحسب ما يراه. هنا يتحدث الإمام سليمان في ذات الموضوع التي تحدث عنه والده في الشاهد الأول، وهو ما يتعلق بتقديم الكتب الفقهية على الكتاب والسنة، وأن ذلك من جنس عبادة الأحبار، والذي قال الله تعالى عنه: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١].

---

(١) الدرر السنية (١: ٢٢٧).

وتفسير النبي ﷺ عبادتهم بطاعتهم، وبوب عليه الإمام محمد بقوله: باب من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرمه الله فقد اتخذهم أربابا من دون الله. فإذا يتحدث الشيخ سليمان عن جزئية معينة، وهي التقدم بين يدي الله ورسوله، وكما عبر في ضمن شرحه لهذا الباب فهو يتحدث عمن تجده جامدا على أحد هذه المذاهب، ويرى الخروج عنها من العظائم. ثم يزيد الشيخ ذلك بيانا فيوضح أن المحظور هو الاستغناء بكتب الفقه والإعراض عن الكتاب والسنة، فيقول: «إنما المذموم المنكر الحرام الإقامة على ذلك بعد بلوغ الحجة، نعم، وينكر الإعراض عن كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ والإقبال على تعلم الكتب المصنفة في الفقه استغناء بها عن الكتاب والسنة»[1].ثم ويا للعجب يصرح الشيخ سليمان بجواز العمل بالكتب الفقهية والاستعانة بها على فهم الكتاب والسنة فيقول في ذات الباب: «فإن قلت: فماذا يجوز للإنسان من قراءة هذه الكتب المصنفة في المذاهب؟ قيل: يجوز من ذلك قراءتها على سبيل الاستعانة بها على فهم الكتاب والسنة، وتصوير المسائل، فتكون من نوع الكتب الآلية، أما أن تكون هي المقدمة على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الحاكمة بين الناس فيما اختلفوا فيه، المدعو إلى التحاكم إليها دون التحاكم إلى الله والرسول ﷺ فلا ريب أن ذلك مناف للإيمان مضاد له كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٤٧٣).

فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]»[١]. فهنا يبين الشيخ لكل ذي عقل جهة الاستفادة من الكتب الفقهية، ويقرر أنها سبيل لفهم الكتاب والسنة، وعلى ذلك أهل العلم كافة، ويقرر حرمة تقديمها على الكتاب والسنة، وعلى هذا أهل العلم كافة، فأين هذا البيان الواضح الجلي، والسياق المرشد العلي، من الفهم السقيم المدعي، وهل أدركت أخي القارئ من الأحق الآن بأن يوصف بما ذكره المدعي من صفاقة الوجه؟! ثم هل أنا بحاجة بعد ذلك إلى جرد ما كتبه الإمام سليمان لتثبيت وهاء هذه الفرية؟ لا أظن ذلك، لكني أكتفي بشاهد على ذلك، وذلك بالإشارة إلى عناية الشيخ سليمان بكتاب المقنع للإمام الموفق ابن قدامة، فقد نسخه الشيخ سليمان بيده وطبعته الدارة كما هو وهو من أشهر منسوخاته بخطه الحسن الرائق، كما صنف عليه حاشية مستقاة من الشرح الكبير والمبدع والإنصاف وغيرها، وأثبت نسبتها له جمع من العلماء والمحققين، كالإمام محمد بن إبراهيم آل الشيخ[٢]، والشيخ عبد الرحمن آل الشيخ[٣]، وغيرهما. ولا يظنن ظان أن التأكيد على موقف الشيخ عبد الله وابنه سليمان يعني اختصاص ذلك بهما، ولكن المدعي لما

---

(١) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (ص: ٤٧٣).

(٢) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (٢/ ١٨).

(٣) مشاهير علماء نجد (ص: ٣٠). وانظر: ترجمة الشيخ سليمان الحافلة التي رقمها الشيخ عبد الله الشمراني (ص: ٢٣١) وما بعدها.

ساقهما شاهدين فجرى الرد عليه بحسب ما جاء به. وإلا فما قالاه هو قول إمام هذه الدعوة وأتباعه، وتقصي ذلك يطيل الرد بما يثقل القارئ، ولكني أكتفي من ذلك ببعض تقريرات لإمام هذه الدعوة، وبها تدرك أن الكل يصدر من مشكاة واحدة. فمثلا، ما مضى من كلام الشيخ سليمان فيما يتعلق بمنهج النظر في الكتاب والسنة والنظر في كتب الفقهاء، وجهة كل منهما، هو ما قرره من قبل جده الإمام محمد بن عبد الوهاب، فقال في كلام جامع: «ينبغي للمؤمن أن يجعل همه ومقصده معرفة أمر الله ورسوله في مسائل الخلاف والعمل بذلك، ويحترم أهل العلم ويوقرهم ولو أخطأوا، ولكن لا يتخذهم أربابا من دون الله، هذا طريق المنعم عليهم، أما اطراح كلامهم وعدم توقيرهم فهو طريق المغضوب عليهم»[1]. فذكر الإمام أن الاحتكام حال الخلاف يكون إلى الكتاب والسنة، ثم نبه على ضرورة احترام أهل العلم ولو أخطأوا، وذكر أن من اطرح كلامهم ولم يوقرهم فقد سلك طريق المغضوب عليهم. أفيقال بعد ذلك أن طريقة الإمام وأتباعه اطراح كتب الفقه؟! وكلام الإمام في عمله بكلام الفقهاء ما لم يخالفوا النص كثير منتشر، ومنه قوله في ضمن رسالة له: «وأما ما ذكرتم من حقيقة الاجتهاد، فنحن مقلدون الكتاب والسنة، وصالح سلف الأمة، وما عليه الاعتماد، من أقوال الأئمة الأربعة: أبي حنيفة النعمان بن ثابت، ومالك بن أنس، ومحمد بن إدريس، وأحمد بن

(١) الدرر السنية (٤/ ١٠)، ومجموع الرسائل والمسائل (١/ ١٢).

حنبل، رحمهم الله تعالى»[١]. وقال في ذات الرسالة: «وأما المتأخرون رحمهم الله فكتبهم عندنا، فنعمل بما وافق النص منها، وما لا يوافق النص لا نعمل به»[٢]. وغير ذلك من النصوص كثير، والشيخ يصرح في مواضع بأنه على مذهب الإمام أحمد، وإن خرج عنه لدليل، وما معنى اتباعه لمذهب الإمام أحمد إذا كان يبطل العمل بكتب الفقه؟! وقد تولى الشيخ التصريح بذلك لئلا يكذب عليه، وقد كذب عليه، فقال في رسالة له بعثها إلى أهل مكة: «أنا أخبركم بما نحن عليه بسبب أن مثلكم ما يروج عليه الكذب، فنحن ولله الحمد متبعون لا مبتدعون، على مذهب الإمام أحمد»[٣]. وهذه الرسالة قد كتبها الشيخ سنة (١٢٠٤هـ) أي: قبل وفاته بسنتين، وبه تعرف فضل هذا النص واختصاصه. ثم إني أختم بأمر، وهو أن هذه الفرية التي سبقت قد قيلت قديما، بل في حياة الشيخ، كل ذلك ابتغاء خلق المضادة بين الشيخ وسائر الفقهاء، صدا للناس عن سبيل دعوته، وليس يرضى أعداء الشيخ منه بشيء ولو صنع ما صنع، وقد كان الشيخ صنف مختصرا للإنصاف والشرح الكبير، وأمر بالقراءة فيه، وهذا شاهد على عناية الشيخ بكتب الفقهاء وبثه ذلك في الناس، ولكن أعداءه اختلقوا فرية مفادها أنه لم يختر الإنصاف والشرح

---

(١) الدرر السنية (١/ ٩٧).

(٢) الدرر السنية (١/ ١٠٠).

(٣) عنوان المجد (١/ ١٧١)، الدرر السنية (١/ ٥٧).

الكبير إلا طعنا في كتب المتأخرين كالمنتهى والإقناع، فما كان من الشيخ إلا أن رد عليهم عمليا، فاختصر بعض أبواب من الإقناع وأمر الناس بقراءتها، يحكي ذلك ابن بشر في تاريخ فيقول وهو يذكر شيئا من مؤلفات الإمام: «واختصر من الشرح الكبير والإنصاف مجلدا لبيان الخلاف، وأمر بالقراءة فيه، فلما سمع بذلك المنتسبون للعلم من أهل نجد كذبوا عليه أنه طعن في كتب المذهب كالإقناع والمنتهى التي على قول واحد، فأخذ من شرح الإقناع نبذة في أحكام الصلاة والزكاة والصيام من باب آداب المشي إلى الصلاة إلى باب ما يفسد الصوم، وأمر بالقراءة فيها وتعليم العامة ما يلزمهم معرفته من أحكام صلاتهم وصيامهم، وتكذيبا لأولئك فيما قالوه»[1].

(١) عنوان المجد (١/ ١٨٥).

الشبهة: أئمة الدعوة في نجد يحرقون كتب المخالفين.

اشتهر لدى عموم المشتغلين بالعلم والثقافة أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب اعتمدت بشكل كبير في العقيدة على تقريرات الإمامين الجليلين: شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ومؤلفاتهما؛ لما لهما من جهود كبيرة وقدم صدق في الدفاع عن العقيدة السلفية الصافية الصحيحة. قال الشيخ عبد الله بن عبد الوهاب: «وعندنا أن الإمام ابن القيم وشيخه إماما حق، من أهل السنة، وكتبهم من أعز الكتب، إلا أنا غير مقلدين لهم في كل مسألة»[1]. وهذا ما يفسر التلازم في كره الخصوم للإمامين ابن تيمية وابن عبد الوهاب رغم تباعد الأزمان؛ إذ الجامع بينهما هو المنهج؛ لذا فإن محاولة إسقاط هذين الرمزين وأتباعهما ماضية على قدم وساق منذ زمن بعيد. إلا أننا في هذه المبحث في مقام التوضيح لأمرين مهمين: الأول: أن كتب هذين الإمامين ابن تيمية وابن القيم لم تكن مراجع حصرية عند أئمة الدعوة في نجد، بل هناك مراجع أخرى استقوا منها علومهم ومعارفهم، لم تعرف عند كثير من الناس. وفي هذا رد ضمني لمن يتهم السلفية المعاصرة وأتباعها بإقصاء المخالف. الثاني: اشتهر عند الناس أيضا أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه يقصون مؤلفات المخالفين للعقيدة السلفية وكتبهم في سائر الفنون، فضلا عن كتب العقائد، ولا

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٤/ ١٥).

يستفيدون من علومهم، بل يحذرون الناس منها، وربما قاموا بإتلافها، فهل كان هذا حقا منهجهم؟ وهل اختصوا به؟ **أقسام الكتب**: قبل الإجابة المفصلة حول هاتين القضيتين لا بد من بيان أمر وتوضيحه، ألا وهو تقسيم الكتب إلى عدة أقسام حتى يتسنى لنا النظر والبحث في موطن النزاع، وحتى يتضح ضحالة هذه التهم. **أولا**: ينبغي أن نعلم أن من الكتب ما هي متمحضة في الضلال و الكفر، أو يغلب عليها ذلك، فالتحذير منها في مثل هذه الحال واجب على أهل العلم؛ لئلا يضل الناس عن منهج رب العالمين؛ كالتحذير من كتب الزندقة والإلحاد والشعوذة والسحر، فهذه الكتب الأصل فيها المنع والحظر، وقد نص العلماء على وجوب إتلافها؛ لأن شرها مستطير. قال السرخسي (ت ٤٩٠ هـ): «قال مشايخنا: وكذلك الجواب فيما يجده المسلم من كتب الباطنة وأهل الأهواء المضلة، فإنه يمنع من بيع ذلك مخافة أن يقع في يد أهل الضلالة فيفتتنوا به، وإنما يفعل به ما ذكرنا في هذا الموضع»[1]. ويقصد بما ذكره في هذا الموضع التفصيل: إن كان لورقه قيمة محي الكتاب وجعل الورق في الغنيمة، وإن لم يكن لورقه قيمة فليغسل ورقه بالماء حتى يذهب الكتاب ثم يحرقه بعد ذلك إن أحب؛ لأنه لا كتاب فيه، وإنما جعل الإتلاف بالحرق بعد الغسل تعظيما لذكر الله إن وجد في الكتاب. وربما يكون في إحراقه بعد غسله المكتوب فيه معنى الغيظ لهم، وهم المشركون، فلا بأس بأن يفعله. ولا ينبغي له أن يدفن شيئا من ذلك قبل

(١) شرح السير الكبير (ص: ١٠٥٠).

محو الكتاب؛ لأنه لا يأمن أن يطلبه المشركون فيستخرجوه، ويأخذوا بما فيه، فيزيدهم ذلك ضلالا إلى ضلالهم. وقال مفتي المالكية بمصر والشام القاضي شرف الدين عيسى بن مسعود الزوادي (ت ٧٤٣هـ) وهو يتحدث عن كتب ابن عربي: «وأما ما تضمنه هذا التصنيف من الهذيان والكفر والبهتان فهو كله تلبيس وضلال، وتحريف وتبديل... ويجب على من ولي الأمر إذا سمع بهذا التصنيف البحث عنه وجمع نسخه حيث وجدها وإحراقها، وأدب من اتهم بهذا المذهب أو نسب إليه أو عرف به على قدر قوة التهمة عليه حتى يعرفه الناس ويحذروه»[1]. وقال ابن خلدون الحضرمي المالكي (ت ٨٠٨هـ): «وأما حكم هذه الكتب المتضمنة لتلك العقائد المضلة وما يوجد من نسخها بأيدي الناس مثل: الفصوص والفتوحات المكية لابن عربي، والبد لابن سبعين، وخلع النعلين لابن قسي، وعين اليقين لابن برجان، وما أجدر الكثير من شعر ابن الفارض والعفيف التلمساني وأمثالهما أن يلحق بهذه الكتب، وكذا شرح ابن الفرغاني للقصيدة التائية من نظم ابن الفارض، فالحكم في هذه الكتب وأمثالها إذهاب أعيانها متى وجدت بالتحريق بالنار والغسل بالماء حتى ينمحي أثر الكتاب؛ لما في ذلك من المصلحة العامة في الدين بمحو العقائد المختلفة، فيتعين على ولي الأمر إحراق هذه الكتب؛ دفعا للمفسدة العامة، ويتعين

(١) ينظر: العقد الثمين (٢/ ١٧٦-١٧٧)، مصرع التصوف (ص١٦٧ - ١٦٨)، الصوارم الحداد (ص: ٦٦).

على من كانت عنده التمكين منها للإحراق»[١]. قال الإمام النووي رحمه الله: «قال أصحابنا: ولا يجوز بيع كتب الكفر؛ لأنه ليس فيها منفعة مباحة، بل يجب إتلافها... وهكذا كتب التنجيم، والشعبذة، والفلسفة، وغيرها من العلوم الباطلة المحرمة، فبيعها باطل؛ لأنه ليس فيها منفعة مباحة»[٢]. وقد جاء في ترجمة الحافظ ابن حجر رحمه الله أنه قام بحرق كتاب فيه اعتقادات منكرة، قال السخاوي: «ومن الاتفاقيات الدالة على شدة غضبه لله ولرسوله: أنهم وجدوا في زمن الأشرف برسباي شخصا من أتباع الشيخ نسيم الدين التبريزي وشيخ الخروفية المقتول على الزندقة سنة عشرين وثمانمائة، ومعه كتاب فيه اعتقادات منكرة، فأحضروه، فأحرق صاحب الترجمة الكتاب الذي معه، وأراد تأديبه، فحلف أنه لا يعرف ما فيه، وأنه وجده مع شخص، فظن أن فيه شيئا من الرقائق، فأطلق بعد أن تبرأ مما في الكتاب المذكور، وتشهد والتزم أحكام الإسلام»[٣]. وقال ابن القيم رحمه الله: «كذلك الكتب المشتملة على الشرك وعبادة غير الله، فهذه كلها يجب إزالتها وإعدامها، وبيعها ذريعة إلى اقتنائها واتخاذها، فهو أولى بتحريم البيع من كل ما عداها، فإن مفسدة بيعها بحسب مفسدتها في نفسها»[٤].ونقل الشوكاني عن جماعة منهم البلقيني وابن

---

(١) ينظر: العقد الثمين (٢/ ١٨٠)، تنبيه الغبي على تكفير ابن عربي (ص: ١٥٠).

(٢) المجموع شرح المهذب (٩/ ٢٥٣).

(٣) الجواهر والدرر (٢/ ٦٣٧).

(٤) زاد المعاد (٥/ ٦٧٥).

حجر وابن عرفة وغيرهم أنهم حكموا على مثل هذه الكتب المحتوية على العقائد المضلة بإذهاب أعيانها متى وجدت بالحرق بالنار والغسل بالماء؛ لما في ذلك من المصلحة العامة في الدين[١]. **ثانيا:** من الكتب ما هي متمحضة في البدع أو يغلب عليها الإحداث والضلال في دين الله عز وجل، وهذا الصنف من الكتب حذر منه العلماء كذلك، وألحقه بعضهم بالقسم الأول في وجوب إتلافه، إلا لمن أراد الاطلاع على الباطل وتولي الرد عليه وبيان مسالك الغواية فيه. وقد قال الإمام مالك: «لا تجوز الإجارات في شيء من كتب الأهواء والبدع والتنجيم»[٢]. وقال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، ويغلظان في ذلك أشد التغليظ، وينكران وضع الكتب برأي في غير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام والنظر في كتب المتكلمين، ويقولان: لا يفلح صاحب كلام أبدا». قال أبو محمد: «وبه أقول أنا»[٣]. وقال الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سمعت أبي يقول: سلام بن أبي مطيع من الثقات، حدثنا عنه ابن مهدي، ثم قال أبي: كان أبو عوانة وضع كتابا فيه معايب أصحاب رسول الله ﷺ، وفيه بلايا، فجاء سلام بن أبي مطيع فقال: يا أبا عوانة، أعطني ذاك الكتاب فأعطاه، فأخذه سلام فأحرقه.

---

(١) ينظر: الصوارم الحداد (ص: ٦٨).

(٢) ينظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٧).

(٣) أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٢٠١).

قال أبي: وكان سلام من أصحاب أيوب، وكان رجلا صالحا»[١]. وقال ابن القيم: «لا ضمان في تحريق الكتب المضلة وإتلافها. قال المروذي: قلت لأحمد: استعرت كتابا فيه أشياء رديئة، ترى أن أخرقه أو أحرقه؟ قال: نعم، فأحرقه. وقد رأى النبي ﷺ بيد عمر كتابا اكتتبه من التوراة، وأعجبه موافقته للقرآن، فتمعر وجه النبي ﷺ حتى ذهب به عمر إلى التنور فألقاه فيه. فكيف لو رأى النبي ﷺ ما صنف بعده من الكتب التي يعارض بها ما في القرآن والسنة؟!»[٢]. وقد حذر الذهبي من كتب أهل الضلال، فقال بعد أن عدد بعضها: «فالحذار الحذار من هذه الكتب، واهربوا بدينكم من شبه الأوائل، وإلا وقعتم في الحيرة، فمن رام النجاة والفوز فليلزم العبودية، وليدمن الاستغاثة بالله، وليبتهل إلى مولاه في الثبات على الإسلام، وأن يتوفى على إيمان الصحابة وسادة التابعين، والله الموفق، فبحسن قصد العالم يغفر له وينجو إن شاء الله»[٣]. وفي تحفة المحتاج بعد أن عدد كتب الكفر ووجوب إتلافها قال: «ولا يبعد أن يلحق بذلك كتب المبتدعة، بل قد يشملها قولهم: وكتب علم محرم، والله أعلم»[٤]. إلا أننا ننبه بأن المصلحة تقتضي ألا يقوم بإتلاف الكتب إلا الجهات المسؤولة من باب السياسة الشرعية، وأن تطبيق ذلك راجع إلى القضاء أو رأي الإمام، كما

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (١/ ٢٥٣).

(٢) الطرق الحكمية (ص: ٣٣٣).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٨).

(٤) تحفة المحتاج (٤/ ٢٣٩).

هو رأي مفتي المالكية الزوادي وابن خلدون، حتى لا يكون الأمر فوضى بين الناس، كما أن تولي الرد العلمي على هذه الكتب وبيان الحقائق للناس من واجب العلماء، وهذا لا يمنع من إتلافها خاصة إذا علمنا مبلغ ضررها، وأنها ستؤثر على عبودية الناس لله رب العالمين. وقد طبق ذلك ولله الحمد، فقد شكل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله هيئة مكونة من طلبة العلم غالبهم على مستوى قضاة، وقد دفعه إلى تشكيلها ما ثبت لديه أن في المكتبات التجارية من الكتب السيئة من الناحية الاعتقادية والأخلاقية ما يقتضي وجوب تطهيرها وحماية المسلمين من شرها. فعمد إلى مصادرة ما يرونه غير صالح للقراءة: إما لما يشتمل عليه من الشركيات والبدع والخرافات، أو لما يدعو إليه من التحلل الأخلاقي أو العقائدي. كما أفتى الشيخ بحرق بعض الكتب بناء على حكم قضائي[1]. تبين لنا مما سبق: أن العلماء من السلف الصالح ومن بعدهم من مختلف المذاهب قد أفتوا بحرمة بيع الكتب الكفرية والبدع والضلال، وأفتى بعضهم بإتلافها؛ حرصا على عقائد الناس من أن تضيع في متاهات هذه الكتب. ويلحق بها في التحريم: الكتب التي يغلب عليها المخالفات الشرعية؛ كالمجلات الخليعة ونحوها مما يثير الشهوات، ويحرك الغرائز بين الجنسين. وقد يختلف التقدير عند التنزيل في بعض الكتب: هل هي من الضرر المحض، أو الغالب، أم دون ذلك فيتسامح فيها، إلا أن الجميع متفقون أنه في حال ثبوت ضررها فإنه

(١) ينظر كل ذلك في فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (٨/ ١٧٥، ١٢/ ١٨٨).

يمنع بيعها. **ثالثا**: إذا ما أبعدنا هذين الصنفين الضارين من الكتب، نأتي إلى ما هو في قسم النافع من العلوم، وقد عرف الإمام الذهبي العلم النافع بقوله: «هو ما نزل به القرآن، وفسره الرسول ﷺ قولا وفعلا، ولم يأت نهي عنه»[١]. ويقول ابن رجب: «العلم النافع من هذه العلوم كلها: ضبط نصوص الكتاب والسنة وفهم معانيها والتقيد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام والزهد والرقائق والمعارف وغير ذلك، والاجتهاد على تمييز صحيحه من سقيمه أولا، ثم الاجتهاد على الوقوف على معانيه وتفهمه ثانيا، وفي ذلك كفاية لمن عقل»[٢]. ومن خلال كلام هذين الإمامين يتبين لنا أن العلم النافع هو العلم المزكي للقلوب والأرواح، المثمر لسعادة الدارين، من تفسير وحديث وفقه، وما يعين على فهمها من علوم العربية وغيرها[٣]. وقد أضاف بعض أهل العلم إلى العلم النافع العلوم الدنيوية كذلك، قال السعدي: «فهذه الشريعة الكاملة أمرت بتعلم جميع العلوم النافعة: من العلم بالتوحيد، وأصول الدين، ومن علوم الفقه والأحكام، ومن علوم العربية، ومن العلوم الاقتصادية والسياسية، ومن العلوم التي تصلح بها الجماعات والأفراد. فما من علم نافع

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٤٠).

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف (ص: ٤٥).

(٣) ينظر: بهجة قلوب الأبرار، للسعدي (ص: ٤٢).

في الدين والدنيا إلا أمرت به هذه الشريعة وحثت عليه ورغب فيه. فاجتمع فيها العلوم الدينية، والعلوم الكونية، وعلوم الدين، وعلوم الدنيا. بل إنها جعلت العلوم الدنيوية التي تنفع من علوم الدين. وأما المتطرفون فإنهم اقتصروا على بعض علوم الدين، فقصروا وغلطوا غلطا فاحشا. وأما الماديون فإنهم اقتصروا على بعض علوم الكون، وأنكروا ما سواها، فألحدوا ومرجت أديانهم وأخلاقهم، وصارت علومهم حاصلها أنها صنائع جوفاء، لا تزكي العقول والأرواح، ولا تغذي الأخلاق»[1]. وههنا يأتي السؤال: ما موقف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من كتب العلوم النافعة؛ من التفاسير وشروح كتب السنة وغيرها، والتي لا تخلو من وجود بعض الملحوظات على مؤلفيها؛ كالتأويل في باب الصفات، وبعض الهفوات الأخرى، التي تتعلق ببعض أبواب العقائد؟ يبين لنا هذا الموقف بجلاء الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، حين دخلت مكة تحت حكم الإمام سعود بن عبد العزيز رحمه الله، وبسط نفوذ الدولة السعودية عليها عام ١٢١٨هـ، وذلك في وصيته لأهل مكة. ومعرفة المصادر التي استقى منها علومه مهمة جدا لمعرفة بنائه العلمي وتكوينه الفكري؛ لأنه يمثل مدرسة سلفية اتهمت بالإقصاء للمخالف دون بيان المقصود بالمخالف، ولا نوع المخالفة ودرجتها. وهذه الرسالة مهمة من ناحية أخرى: وهي أن الكتابة في المناهج تحتاج إلى استقراء، فالوقوف على الجزئيات

(١) ينظر: الدين الصحيح يحل جميع المشاكل (ص: ٩).

والمواقف الفردية قد لا يكفي في التقعيد للمنهج، إلا أن الشيخ عبد الله بن عبد الوهاب وقد رافق والده واستقى من علومه وفهم منهجه جاء ليلخص لنا هذا المنهج، فهو اختصار لجهود علمية كبيرة، وتلخيص لمسيرة إصلاحية طويلة؛ لذا كانت قيمتها عظيمة. أورد الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في رسالته إلى أهل مكة قوله: «ثم إنا نستعين على فهم كتاب الله بالتفاسير المتداولة المعتبرة، ومن أجلها لدينا: تفسير ابن جرير، ومختصره لابن كثير الشافعي، وكذا البغوي، والبيضاوي، والخازن، والحداد، والجلالين، وغيرهم. وعلى فهم الحديث بشروح الأئمة المبرزين: كالعسقلاني، والقسطلاني على البخاري، والنووي على مسلم، والمناوي على الجامع الصغير. ونحرص على كتب الحديث، خصوصا الأمهات الست وشروحها، ونعتني بسائر الكتب في سائر الفنون: أصولا، وفروعا، وقواعد، وسيرا، ونحوا، وصرفا، وجميع علوم الأمة»[1]. هذه هي المراجع التي يعتمد عليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وعلماء الدعوة من بعده، والمنهج الذي يسيرون عليه. ولنا مع هذا النص عدة وقفات: الوقفة الأولى: هذه الرسالة بمضمونها جاءت بيانا للمنهج الذي عليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة في نجد وأتباعهم، وقد قرأها علماء مكة، وتناقشوا حول بعض القضايا، وأقروا بما فيها. قال الشيخ سليمان بن سحمان أثناء تعريفه بها: «فأجاب رحمه الله بما ستقف عليه إن شاء الله تعالى،

(١) الدرر السنية (١/ ٢٢٨).

وهو الذي نعتقده وندين الله به؛ لكي يعلم إخواننا الموحدون ما نحن عليه وأئمتنا ومشايخنا، وأنا على ما كان عليه سلف هذه الأمة وأئمتها في الأصول والفروع»[١]. وقال الشيخ عبد الرحمن آل الشيخ عن أهمية هذه الرسالة: «ونحن نوردها بكاملها في هذا الموضع من الترجمة لعظيم فائدتها، ولاشتمالها على معاني دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب»[٢]. الوقفة الثانية: الكتب التي استعان بها الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة في تكوينهم العلمي هي من جملة كتب أهل السنة، وإن كان بعض أصحابها قد وقعوا في تأويلات الأشاعرة في باب الصفات وغيرها، وهذا يدل على التسامح مع المخالفين، والاستفادة من علومهم، ومعرفة قدرهم، وعدم هجر مؤلفاتهم النافعة؛ إذ هي طريق لفهم الشريعة، ولا إشكال في أن يستفيدوا منها، ويتجنبوا ما وقعوا فيها من أخطاء واجتهادات، وهكذا الشأن في كل العلوم. وهذه المصادر المتنوعة لو تأملناها اليوم، بعد مرور عدة قرون من هذه الدعوة المباركة؛ لوجدنا نتيجتها ماثلة أمامنا، فأتباع هذه الدعوة من أشد الناس حرصا على نشر الكتب وفي شتى الفنون، وعلى أوسع نطاق، بل هم من أوسع الناس اطلاعا على كلام أهل العلم، وأكثرهم تأليفا وتصنيفا، بل وأكثرهم متابعة للقضايا التي تمس الجديد من النوازل الفقهية والعقدية، وما تصديهم لموجة الإلحاد من

---

(١) الهدية السنية (ص: ٤١).

(٢) مشاهير علماء نجد (ص: ٣٤).

خلال المؤلفات التي أثبتت حضورها في النقاشات والاحتجاجات بالبراهين النقلية والعقلية إلا دليل ما ثل على قدرة المواجهة لكل ما يمس عقائد الناس. وهذا ما يجعل نشرهم لكتب أهل العلم مع ما فيها من ملحوظات لا يخيفهم ولا يرهبهم؛ فهم يملكون أدوات الرد على الباطل وبيان الحق، فمن كان هذا حاله لا يخشى هشاشة الشبه المهترئة، مع ما يملك من صرح علمي شامخ البناء. وبعد هذا التطواف حول المصادر التي استعان بها أئمة الدعوة في تأصيلهم العلمي، والانفتاح لكتب أهل العلم، وفي سائر الفنون، هل يمكن أن نتقبل بسهولة من يتهمهم بإتلاف مؤلفات كتب المخالفين لدعوتهم، هكذا بإطلاق؟! وهذا ما يجرنا إلى التهمة الثانية التي قصدنا بيان حقيقتها في هذه المبحث، وهي: **ما موقف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من الكتب المخالفة؟** وهذا يجرنا إلى تساؤلات عدة: ما الكتب المخالفة؟ وما محتواها؟ وكيف تعاملوا معها؟ وهل هناك حكم متفق عليه حول هذه الكتب؟ بينا في بداية هذا البحث أن الكتب المخالفة على مراتب، وأن العلماء قد حكموا بإتلاف الكتب المضلة المضرة بدين الناس؛ ككتب السحر والشعوذة، وكتب البدع، ثم تطرقنا للكتب النافعة التي شابتها بعض الآراء المخالفة، وبينا أن الأصل هو الاستفادة من العلم النافع الذي يجده القارئ في أي من هذه الكتب. وبينا كذلك أنه قد يحصل الخلاف في التنزيل على الواقع وتحقيق المناط، إلا أن المنهج والتأصيل ثابت. وكذا نؤكد: أنه متى وجد المنهج فإنه يمكننا أن نحاكم تصرفات الأفراد والأتباع إليه؛ لأن

الأتباع في كل مذهب وعبر الزمان والمكان منهم المخطئ ومنهم المصيب، ومنهم المتشدد ومنهم المتساهل، ومنهم المتطرف المتعصب، ومنهم الوسط المعتدل، فلو ظللنا نرصد كل تصرفات الأتباع المخالفة لما وضعه أئمتهم من كل مذهب عبر التاريخ لخرجنا بمخالفات كثيرة جدا، وما استقام لنا نقاش في أي قضية. بل إن الدين الإسلامي بأكمله؛ بشرائعه وأوامره ونواهيه، لو بحثنا عمن يطبقها كلها في حياته لما وجدنا ذلك كثيرا في أتباعه، فهل هذا يعني بطلان المنهج الذي جاء به الإسلام، أم أن الخلل حاصل في أتباعه؟! فما موقف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من التعامل مع كتب المخالفين التي تدعو إلى البدعة أو تضر بعقائد الناس عموما؟ نجد أن الشيخ عبد الله بن عبد الوهاب ووالده قد حسما هذه المسألة، ففي رسالة الشيخ عبد الله إلى أهل مكة ذكر موقف الدعوة في نجد من الكتب المخالفة، يقول: «ولا نأمر بإتلاف شيء من المؤلفات أصلا، إلا ما اشتمل على ما يوقع الناس في الشرك، كروض الرياحين، أو يحصل بسببه خلل في العقائد، كعلم المنطق، فإنه قد حرمه جمع من العلماء، على أنا لا نفحص عن مثل ذلك، وكالدلائل، إلا إن تظاهر به صاحبه معاندا، أتلف عليه، وما اتفق لبعض البدو في إتلاف بعض كتب أهل الطائف، إنما صدر منه لجهله، وقد زجر هو وغيره عن مثل ذلك»[1]. **ولنا مع كلامه عن الكتب المخالفة عدة وقفات: الوقفة الأولى**: أن الحكم العام هو عدم إتلاف شيء من مؤلفات

(١) الدرر السنية (١/ ٢٢٨).

أهل العلم. **الوقفة الثانية**: الصنف الذي يجب أن يتلف هو ما اشتمل على ما يوقع الناس في الشرك، أو يحصل بسببه خلل في العقائد. ثم يأتي الخلاف بعد ذلك كما ذكرنا سابقا في تحقيق المناط أو في المثال: هل هذا الكتاب منه أم لا؟ فنحن نسأل المتهمين أولا: ما رأيكم في الكتب التي توقع الناس في الشرك، أو يحصل بسببها خلل في العقائد؟ فإن قالوا: نعوذ بالله منها. إذا نقول: اتفقنا وإياكم على الأصل، بل إن هذا الأصل متفق عليه؛ كما سبق أن بينا أقوال أهل العلم من كل المذاهب في أول البحث. وإن قالوا: لا إشكال فيها، فقد خالفوا ما عليه العلماء من شتى المذاهب. ثم يحصل الخلاف بعد ذلك في بعض الأمثلة، والخلاف في المثال كما يقال لا يعترض؛ لأنه يكفي في صحة التمثيل به مجرد الاحتمال. وقد مثل الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في الكتب التي توقع الناس في الشرك بروض الرياحين. فما محتوى هذا الكتاب؟ روض الرياحين في حكايات الصالحين لأبي السعادات عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨ هـ)، ذكر فيه صاحبه منامات الصالحين، وضمنه مخالفات ظاهرات وعبارات فيها غلو في الصالحين، وفي أعيان المتصوفة المتأخرين. ففيه مثلا (ص: ٢٢٩): جواز الدروشة والذكر المبتدع. وفيه (ص: ١٧٦): أن الله باهى موسى وعيسى عليهما السلام بأبي حامد الغزالي. وفيه (ص: ١٦٩): تصريح بالكشف. وفيه (ص: ٣٤-٣٥): مجالسة شيبان الراعي مع الشافعي وأحمد، وهو خبر

كاذب[1]. هذه نبذة عن بعض الأخطاء العقدية في روض الرياحين، ومع هذا فإن هذه التهمة أول من ذكرها سليمان بن سحيم، حيث اتهم الشيخ بأنه يحرق دلائل الخيرات، وروض الرياحين، ويسميه: روض الشياطين. فأجاب عن هذه المسائل وغيرها مما اتهم به بقوله: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦][2]. وهذا الشيخ محمد بن عبد الوهاب بنفسه يتبرأ من أن يكون قد قام بهذا العمل. قد يقول قائل: ما دام أن الشيخ عبد الله ذكر بأن الإتلاف يحصل في الكتب الداعية إلى الشرك كروض الرياحين؛ فإننا لا نحتاج إلى إثبات من قام به. نقول: نعم، هذا صحيح، إلا أننا لا بد أن نعقل كذلك أن الإتلاف يحصل بأمور أخرى غير الحرق، ولا يلزم أن يكون كلها حرقا. بل إن من طرق إيقاف هذه الكتب: عدم الإعانة على بيعها وتسهيل نشرها؛ حتى لا تتداولها الأيدي. وبعد أن بينا بعض المخالفات الواردة في كتاب روض الرياحين، نريد أن نؤكد بأن من يرى أن هذه المخالفات مؤثرة في عقيدة الناس وإضلالهم، فلا يجوز له بيعها، ولا يلام إذا حذر الناس منها، بل ذلك واجب عليه، فهي مخالفات صريحة لدين الله عز وجل الذي أرسل به رسوله. وننوه كذلك: بأن الإتلاف بالحرق إن حصل ليس من خصائص الدعوة السلفية، بل حتى العلماء المخالفين لمذهب

---

(١) ينظر: دعاوى المناوئين (ص: ٩٥-٩٧)، كتب حذر منها العلماء (٢/ ١٩٨-٢٠٠)، تعليق محمد صبحي حلاق على تحقيق الفتح الرباني للشوكاني، الحاشية (ص: ١٠٧٠).

(٢) الدرر السنية (١/ ٣٤).

أهل السنة لديهم فتوى بإحراق كتب أهل السنة، لكنه إحراق وإتلاف بالباطل، وهذا هو الفرق بينهما. بل إن كثيرا من الأمم الكافرة عبر التاريخ قامت بإتلاف كتب المخالفين لها، وكذا ما قام به الحكام المسلمون عبر القرون، فليست القضية خاصة بالسلفية، وإن كان معظم ما أتلف من الكتب سببها الخلاف العقائدي(١). وهناك كتاب آخر اتهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب بإحراقه، وهو: دلائل الخيرات للجزولي. وهو كتاب في الصلاة على النبي ﷺ، لكنه مملوء بالمخالفات الشرعية والعبارات الشركية والأحاديث الضعيفة والموضوعة. وقد سلط الضوء على كثير من المخالفات في هذا الكتاب الشيخ محمود الإستامبولي في كتابه كتب ليست من الإسلام، وعلق عليها(٢). والمطالع المنصف في هذه المخالفات التي ذكرها الإستامبولي يرى هول ما وقع فيه مؤلفه وبشاعة ما أورده؛ وإن تعجب فعجب لأولئك الذين يحاولون الدفاع عنها! فهو كتاب مليء بالمخالفات الشرعية، وقد أدرك الشيخ محمد بن عبد الوهاب تلك الأخطاء وخطورتها على عقائد الناس، إلا أنه لم يأمر بحرقه، وقد رد على ابن سحيم لما افترى عليه ذلك، وبين سبب انتشار ذلك عنه، وقال: «وأما دلائل الخيرات وما قيل عني: أني حرقتها، فله سبب، وذلك أني أشرت على من قبل نصيحتي من إخواني أن لا يصير في قلبه أجل من كتاب الله، ولا يظن أن القراءة فيه أفضل

(١) ينظر: شواهد ذلك في كتاب: إتلاف الكتب، ناصر الحزيمي.

(٢) ينظر: (ص: ٢٧) وما بعدها.

من قراءة القرآن. وأما إحراقها والنهي عن الصلاة على النبي ﷺ بأي لفظ كان فنسبة هذا إلي من الزور والبهتان»[1]. ومن أهداف الخصوم من إشاعة هذه التهمة: إشعار الناس بأن وسيلة الحرق والإتلاف اتخذتها الدعوة السلفية لعدم قدرتها على مواجهة الحجة بالحجة، وهذا كذب وافتراء، فمن طالع رسائل الدعوة في نجد، ومن قبل شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وأتباع هذا المذهب إلى اليوم يجدهم من أكثر الناس ردا على الشبه الباطلة والمناهج المنحرفة والمذاهب الفكرية الوافدة. وكذا بخصوص دلائل الخيرات أرادوا النيل من الشيخ محمد بن عبد الوهاب؛ بإظهاره للناس أنه كاره للرسول ﷺ وحاشاه؛ لذا قام بحرق الكتاب، فظنوا أن هذه التهم كافية لإبعاد الناس عن إصلاحاته. **الوقفة الثالثة**: ما حصل من أتباع أئمة الدعوة من حرق للكتب. فقد أنكره الشيخ عبد الله؛ لأنه مخالف للمنهج الذي يسيرون عليه، فقد قال: «وما اتفق لبعض البدو من إتلاف بعض كتب أهل الطائف، إنما صدر منه لجهله، وقد زجر هو وغيره عن مثل ذلك». **الوقفة الرابعة**: العلم الذي يرى الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب إتلاف كتبه هو المنطق. ولا يخفى على كل ذي لب أن هذه المسألة مبنية على حكم تعلم علم المنطق، وقد أفتى ابن الصلاح والنووي بتحريمه، ثم اختلف أهل العلم هل كتب المنطق كلها محرمة أم أن الذي حرمه العلماء هو ما كان فيه فلسفة وأمور تضر بدين المسلم؟ وقد بين الشيخ عبد الله بن محمد

---

(١) الدرر السنية (١/ ٨٠) وما بعدها.

بن عبد الوهاب سبب حكمه بإتلاف كتب المنطق، وهو أنه يحصل بسببه خلل في العقائد؛ ولهذا حرمه جمع من العلماء. ولا شك أن الذي يسبب خللا في العقائد هو ما كان مشتملا على الفلسفة اليونانية الباطلة، وهذا ما وجهه رشيد رضا كما في تعليقه على حاشية هذه الرسالة في الهدية السنية[1]، بقوله: «الذي تلقيناه عن مشايخنا أن المنطق الذي اختلفوا فيه هو منطق اليونان الذي نقل في عهد المأمون؛ إذ كان في كتبه من المسائل والأمثلة ما يخالف الإسلام، وربما يكون شبهة عليه». وذكر رشيد رضا أن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ قد درس علم المنطق، رغم أن والده كان يفتي بتحريمه[2]. وذكر الشيخ نعمان خير الدين الألوسي (١٣١٧ هـ) أن أخاه الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ حفيد إمام الدعوة قد تعلم علم المنطق في الهند، وذلك في وصيته له بتعليم علم المنطق وغيره من العلوم التي تعلمها في الهند إذا رجع إلى دياره في نجد، وحذره من إهمال علمي المنطق والنحو، وعلل ذلك قائلا: «وذلك لأن عبارات كثير من الكتب الآن مملوءة من الاصطلاحات المنطقية والقواعد النحوية، ومن المعاني والبيان، فإذا جهل العالم هذه العلوم يفوته كثير من التبيان، ومن إذا قرأ منه شيء يعين على فهم عبارات المتأخرين فلا بأس. فهذا شيخ الإسلام أبو العباس كتبه ومؤلفاته مملوءة من المنطق والرد عليه، ومن

---

(١) (ص: ٤٥).

(٢) تعليقه على مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٥/ ٥٤٩).

الحكمة والرد على الحكماء؛ لإظهار حقيقة الشريعة المطهرة، فلو لم يعرف هذه العلوم كيف كان يمكنه الرد عليهم وفهم باطل كتبهم؟! لكن، لا أقول: إن الإنسان يتضلع من الفلسفة والمنطق والهيئة ويترك علوم الدين مثل جم من المحصلين، فهذا والعياذ بالله تعالى وبال وحمق وضلال، فالحري بكم تحصيل شيء من علوم الرسوم لتدرسوها في نجد إن شاء الله تعالى لأصحاب الفهوم، وهؤلاء آباؤكم المرحومون تأليفاتهم مملوءة من العلم العقلي والنقلي، ولولا ذاك لما تسلطوا بالبحث مع المخالفين بهذه الدرجة»[1]. وهذه القرائن مما يقوي أن تحريم المنطق لم يكن على إطلاقه، بل المراد منه المنطق المشوب بالفلسفة، وهو المضر بالعقيدة. وعلى الاحتمال الآخر وهو تحريم المنطق على عمومه نرى أن أتباع هذه الدعوة يرون أهمية تعلمه والاستفادة منه؛ لفهم كلام أهل العلم، وللرد على المخالفين لعقيدة السلف الصالح؛ كما وصى بذلك الألوسي. وبهذا يتبين لنا مرونة التعامل مع الآراء المخالفة، حتى على القول بتحريم علم المنطق، إلا أن تعلمه والاستفادة منه لفهم كلام أهل العلم ومعرفة حججهم لم يكن هاجسا لدى أتباع أئمة الدعوة، ونحن نرى أتباعها اليوم يبرزون في هذا الميدان، ويخوضون فيه بعلم، والحمد لله على توفيقه. ومع ذلك لا أعرف أن إتلاف كتب المنطق بشتى صنوفه كان عملا مسلوكا لدى أئمة الدعوة رحمهم الله. وهذا الموقف من علم المنطق الذي كان عليه أئمة الدعوة شاركهم

(١) ثبت العلامة النعمان الألوسي البغدادي (ص: ٥٨).

فيه غيرهم ممن كانوا في عصرهم، مع اختلاف في التعامل معه، فقد جاء في النبوغ المغربي لعبد الله كنون أن السلطان أصدر مرسوما ملكيا سنة ١٢٠٣ هـ في إصلاح المنهج التعليمي بالمغرب، وألزم العلماء والوعاظ به، وتوعد بالعقوبة كل من خالفه، ومما جاء فيه: «ومن أراد علم الكلام فعقيدة ابن أبي زيد رضي الله عنه كافية شافية، يستغني بها جميع المسلمين». ثم قال: «ومن أراد أن يخوض في علم الكلام والمنطق وعلوم الفلاسفة وكتب غلاة الصوفية وكتب القصص فليتعاط ذلك في داره مع أصحابه الذين لا يدرون بأنهم لا يدرون، ومن تعاطى ما ذكرنا في المساجد ونالته عقوبة فلا يلومن إلا نفسه، وهؤلاء الطلبة الذين يتعاطون العلوم التي نهينا عن قراءتها ما مرادهم بتعاطيها إلا الظهور والرياء والسمعة، وأن يضلوا طلبة البادية»[1]. نأخذ من هذا الموقف خطورة الخوض في هذه العلوم، خاصة من غير المتخصص في الشريعة؛ إذ يعتبر ضربا من المجازفة في ديانة المسلم؛ لذا أمر من يريد أن يتعاطى ذلك العلم أن يكون في مكان منعزل عن عامة الناس، ولا يكون في المساجد. **وقفتان لا بد منهما: الأولى**: أن ظاهرة حرق الكتب عبر التاريخ لا تدل بالضرورة على أن الكتب المحروقة كلها كتب ضلال وإفساد، فقد قامت الفرق الأخرى كذلك بحرق كتب أهل السنة، وهذا يجعلنا نتريث ونسأل قبل الحكم على أي كتاب حرق ما محتواه؟ وما الذي اشتمل عليه؟ وما مدى خطورته على معتقدات الأمة؟ فبمعرفة

(١) النبوغ المغربي لعبد الله كنون (ص: ٢٧٧).

الأسباب الداعية للحرق يمكننا أن نفرق بين الحرق بحق أو بباطل، وبين اتباع الهوى ونور العلم، وعلى طالب العلم التمييز بين هذا وذاك. ومن يتأمل التاريخ يجد أن خصوم الدعوة السلفية قد بلغ بهم الأمر في بعض البلاد الإسلامية أن يصادروا ويحرقوا كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأنصاره، بل ويطاردوا الأشخاص الذين يعتبرونهم وهابيين، ويسجنونهم، ويغرون بهم العامة، وقد يضربونهم، فأكثر الناس لا يعرفون من الوهابية إلا أنها مذهب آخر لا يقره الإسلام[1]، وهذه الأفعال والصنائع لا تستغرب من أهل البدع، فكم سجل التاريخ من ظلم واعتداء على الإمام أحمد وعلى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى.

الثانية: ما أوردناه في هذا البحث من التقعيد في التعامل مع الكتب المخالفة هو الأصل الذي عليه منهج الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، ولا يخلو في التاريخ عبر القرون من وجود شواذ الفتاوى والأفعال، بل ولا ننفي وقوع خلاف ذلك في أي طبقة من الأتباع، ولكن حسبنا أنه خطأ، ويبين، ولا يقر عليه، ويبقى أنه خطأ محدود أمام صواب ممدود، والعاقل من يزن الأمور بموازين العدل والإنصاف.

---

(١) ينظر: دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب سلفية لا وهابية (ص: ٣٧٦).

الشبهة: الاستدلال بالأحاديث المكذوبة والفهوم المقلوبة لذم الإمام محمد بن عبد الوهاب.

الجواب: جاء في كتاب الدرر السنية في الرد على الوهابية لأحمد بن زيني دحلان: «ذكر العلامة السيد علوي بن أحمد بن حسن بن القطب السيد عبد الله الحداد باعلوي في كتابه الذي ألفه في الرد على ابن عبد الوهاب المسمى جلاء الظلام في الرد على النجدي الذي أضل العوام وهو كتاب جليل ذكر فيه جملة من الأحاديث. منها حديث مروي عن العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عم النبي ﷺ أسنده إلى النبي ﷺ قال فيه: «سيخرج في ثاني عشر قرنًا في وادي بني حنيفة رجل كهيئة الثور، لا يزال يلعق براطمه، يكثر في زمانه الهرج والمرج، يستحلون أموال المسلمين ويتخذونها بينهم متجراً، ويستحلون دماء المسلمين ويتخذونها بينهم مفخراً، وهي فتنة يعتز فيها الأرذلون والسُّفَّل، تتجارى بينهم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه». قال: ولهذا الحديث شواهد تقوي معناه، وإن لم يُعرف من خرَّجه انتهى[1]. نقول: هذا من وضع الرجل المذكور أو شبهه، يكذب على الرسول ﷺ عيانًا أمام الخلق، فيالها من قلوبٍ تلك التي تتجرأُ على ذلك، يكذبون على النبي ﷺ، ويدَّعون محبةَ النبي ﷺ، فهل يجتمعان في قلبٍ؟ كلا والله، إلا في قلب مبتدع مأفون

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ١٢٩).

كاذب، ومن العجب أنه قال: «وإن لم يعرف من خرجه». فإذا لم يعرف من خرجه فكيف يصح الاستدلال به؟ ونسب إلى النبي ﷺ في موضع آخر حديث: «سيظهر من نجد شيطان تتزلزل جزيرة العرب من فتنته»[1]. أقول: هذه الرواية لم أقف عليها، ولم يذكر المؤلف سندها فلا يعتد بها. وقال: «وأصرح من ذلك أن هذا المغرور محمد بن عبد الوهاب من تميم، فيحتمل أنه من عقب ذي الخويصرة التميمي الذي جاء فيه حديث البخاري عن أبي سعيد الخدري[2]»[3]. أقول: لا شك أن الشيخ من رأس تميم وأعيانهم ولكن ليس في حديث البخاري ولا في غيره ما يدل على أن كل من هو من تميم أو من ضئضئ ذي الخويصرة مصداق لهذا الحديث بل في الحديث لفظة: «من» دالة على التبعيض المنافي لهذه الكلية، واحتمال أنه من عقب ذي الخويصرة لا يقتضي كونه من عقب ذي الخويصرة جزماً فضلاً

---

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ١٢٨).

(٢) عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: «بَعَثَ عَلِيٌّ رضي الله عنه إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذُهَيْبَةٍ فَقَسَمَهَا بَيْنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيِّ ثُمَّ الْمُجَاشِعِيِّ وَعُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ الْفَزَارِيِّ وَزَيْدٍ الطَّائِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ وَعَلْقَمَةَ بْنِ عُلَاثَةَ الْعَامِرِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلَابٍ فَغَضِبَتْ قُرَيْشٌ وَالْأَنْصَارُ قَالُوا: يُعْطِي صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدَعُنَا قَالَ: إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ نَاتِئُ الْجَبِينِ كَثُّ اللِّحْيَةِ مَحْلُوقٌ فَقَالَ: اتَّقِ اللهَ يَا مُحَمَّدُ فَقَالَ مَنْ يُطِعِ اللهَ إِذَا عَصَيْتُ أَيَأْمَنُنِي اللهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَلَا تَأْمَنُونِي فَسَأَلَهُ رَجُلٌ قَتْلَهُ أَحْسَبُهُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ فَمَنَعَهُ فَلَمَّا وَلَّى قَالَ: إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا أَوْ فِي عَقِبِ هَذَا قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ لَئِنْ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ». أخرجه البخاري (٣٣٤٤)، ومسلم (١٠٦٤).

(٣) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ١٣٠).

عن كونه مصداقاً لهذا الحديث. وتقرير دليل المؤلف على طريقة الميزانيين هكذا: محمد بن عبد الوهاب من تميم وبعض من هو من تميم من عقب ذي الخويصرة فينتج أن محمد بن عبد الوهاب من عقب ذي الخويصرة، ثم يجعل هذه النتيجة صغرى لقياس آخر فيقال: إن محمد بن عبد الوهاب من عقب ذي الخويصرة، وبعض من هو من عقب ذي الخويصرة مصداق لحديث البخاري الوارد في شأن الخوارج، فمحمد بن عبد الوهاب مصداق لحديث البخاري الوارد في شأن الخوارج. ولا يخفى جهل هذا المستدل على من له أدنى إلمام بعلم الميزان، إذ كلية الكبرى التي هي شرط لإنتاج الشكل الأول مفقودة في القياسين، وإن ادعى كلية كبرى القياس فيقال إن كلية كبرى القياس الأول بديهية البطلان، إذ ليس كل من هو من تميم من عقب ذي الخويصرة، وكلية كبرى القياس الثاني أيضاً باطلة، لأن الثابت بالحديث إنما هو الجزئية التي يدل عليه لفظ «من» التبعيضية الواقعة في صدر الحديث. وقال دحلان: «ولما قتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخوارج قال رجل: الحمد لله الذي أبادهم وأرحنا منهم، فقال رضي الله عنه: كلا والذي نفسي بيده إن منهم لمن هو في أصلاب الرجال لم تحمله النساء، وليكونن آخرهم مع المسيح الدجال»[1]. أقول: فيه كلام من وجهين: الأول: أن المؤلف لم يذكر سنده فلا يصلح هذا لأن يحتج به. والثاني: على تقدير ثبوته ليس في الحديث لفظ يقتضي أن المراد به الشيخ وأتباعه. قال دحلان:

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ١٣٠).

«وجاء في حديث عن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر فيه بني حنيفة قوم مسيلمة الكذاب، وقال فيه إن واديهم لا يزال وادي فتن إلى آخر الدهر، ولا يزال في فتنه من كذابهم إلى يوم القيامة، وفي رواية ويل لليمامة ويل لا فراق له»[1]. أقول: جوابه من وجهين: الأول: أنه لا بد على من يحتج به ذكر سنده وتوثيق رواته وإثبات اتصاله. والثاني: أنه ليس فيه لفظ يقتضي أن الشيخ وأتباعه مصداق هذا الحديث، فإن الشيخ ليس من بني حنيفة بل هو من تميم، وتميم قبل الإسلام وبعده هم رؤوس نجد وساداتهم، وهم ممن قاتل بني حنيفة مع خالد وأبلوا بلاء حسنًا. وأما قول الصديق في حال ثبوته فالمراد به من آمن بمسيلمة وأدركه منهم كما وقع من ابن النواحة، وأما من بعدهم من نسلهم وذراريهم المؤمنين فلا يتوجه إليهم ذم ولا عيب، والصديق أجل من أن يعيب من لم يؤمن بمسيلمة ولم يشهد عصره، وأصحاب رسول الله ﷺ وأسلافهم كانوا على جاهلية وشرك وعبادة للأصنام والأحجار وغيرها، ولا يتوجه عيب على أحد منهم بأسلافهم، وقد يخرج الله من أصلاب المشركين والكفار من هو من خواص أوليائه وأصفيائه، ولما استأذن ملك الجبال رسول الله ﷺ أن يطبق عليهم الأخشبين لما رجمه أهل الطائف، فقال: «بَلْ أَسْتَأْنِي بِهِمْ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا». أخرجه البخاري (٣٢٣١)، ومسلم (١٧٩٥)، إذا عرفت هذا فشيخنا ليس من بني حنيفة أصلاً، والقصد بيان كلام الصديق وما أريد به. على

(١) الدرر السنية في الرد على الوهابية (ص: ١٣١).

فرض صحته. ثم قال: ثم لو فرض أن من بني حنيفة عالماً يدعو إلى الله تعالى، فما وجه عيبه وذمه بقومه، وقد خالفهم في الإيمان والدين؟ وسلمان الفارسي وصهيب الرومي وبلال ابن أبي رباح من أفضل الناس، وأسلافهم من شر الناس، بل والرسل أفضل الخلق وأكرمهم على الله تعالى والمكذبون لهم من قومهم أكثر من المستجيبين، وابن نوح على أبيه السلام لم ينتفع بإيمان أبيه ورسالته، ولم ينل بذلك ما يوجب سعادته وفلاحه. وهل عاب الله ورسوله أحداً من المسلمين أو غيرهم ببلده ووطنه وكونه فارسياً أو زنجياً أو مصرياً من بلاد فرعون ومحل كفره وسلطته، وعكرمة بن أبي جهل من أفاضل الصحابة وأبوه فرعون هذه الأمة، ومن العجب أن يقول في المؤمنين: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]. وهو كما ترى من أكثف الناس حجاباً وأغلظهم ذهناً يعيب من زكاهم الله ورسوله بالإيمان به، ومتابعة رسوله ببلاد قد كفر فيها بالله وعبد معه غيره، وهو يعلم أن بلاد الخليل إبراهيم حران دار الصابئة المشركين عباد النجوم، ودار يوسف دار فرعون الكافر اللعين، وسكنها موسى بعده وأكابر بني إسرائيل، وكذلك مكة المشرفة سكنها المشركون وعلقوا الأصنام على الكعبة المشرفة، وأخرجوا نبيهم وقاتلوه المرة بعد المرة، فهل يستحل مؤمن أو عاقل أو جاهل أن يلمز أحداً من المهاجرين أو من مسلمة الفتح أو من بعدهم من المؤمنين بما سلف في مكة من الشرك بالله رب العالمين.

الشبهة: مباينة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لدعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

من المعلوم والمشتهر أن دعوة الشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله كانت امتدادا للدعوة السلفية الإصلاحية التي جددها وأحياها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وأنهما حلقتان في سلسلة واحدة ممتدة لأئمة السلف الصالح رضي الله عنهم أجمعين. ومن المقرر كذلك أن دعوة الشيخ الإمام كانت في جلها ومعظمها تطبيقا عمليا لما دعا إليه شيخ الإسلام وتلامذته الأبرار وعلى رأسهم ابن القيم، رحمهم الله جميعا. ولا عجب، فقد عني الشيخ بتراث شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم عناية فائقة، قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ: «وأكب معهما على مطالعة مؤلفات شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ومؤلفات تلميذه محمد ابن قيم الجوزية، فازداد بهما علما وتحقيقا وعرفانا، وقد كتب بخط يده رحمة الله كثيرا من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، لا يزال بعضها موجودا بالمتحف البريطاني بلندن»[1]. وهذا التأثر كان في أصول المنهج وقواعد الاستدلال، والأصول الكبار التي أجمع عليها السلف، مثل الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع والقياس، والتمسك بفهم السلف ومنهجهم،

(١) مشاهير علماء نجد وغيرهم (ص: ١٨). وقوله: «معهما» أي: مع دراسة التفسير والحديث.

ورفض المناهج الكلامية والفلسفية، ونبذ البدع والمحدثات في العلم والعمل والسلوك، والاهتمام بالدعوة للتوحيد وخاصة توحيد العبادة الذي هو حقيقة دعوة الأنبياء والمرسلين، والتحذير من شرك القبور والافتتان بها والغلو فيها. ولا يخفى على من طالع تراث الشيخين أن كتبهما ناطقة بهذه الأصول ومجلية لها أعظم جلاء، وهو ما تأثر به بشكل كبير الشيخ المجدد رحمه الله، فدعا إليه وجاهد في سبيل تحقيقه وتطبيقه بكل صور الجهاد المشروع، حتى آتت دعوته أكلها وأثمرت ثمارها الطيبة في كل بقاع الأرض. وهذا لا يعني أن الشيخ محمدا رحمه الله وأئمة الدعوة كانوا مقلدين لشيخ الإسلام في كل شيء، فالمعروف أنهم كانوا في الفروع على مذهب الإمام أحمد، ووفق مذهبه كانت الفتوى والقضاء والتعليم، حتى في المسائل المشهورة كالطلاق ثلاثا، فقد كانوا فيها على مذهب الجمهور؛ يقول الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب: «ونحن في الفروع على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ولا ننكر على من قلد أحد الأئمة الأربعة دون غيرهم... ولا نستحق مرتبة الاجتهاد المطلق، ولا أحد منا يدعيها، إلا أنا في بعض المسائل إذا صح لنا نص جلي من كتاب أو سنة غير منسوخ ولا مخصص ولا معارض بأقوى منه، وقال به أحد الأئمة الأربعة، أخذنا به وتركنا المذهب. وعندنا أن الإمام ابن القيم وشيخه: إماما حق، من أهل السنة، وكتبهم من أعز الكتب، إلا أنا غير مقلدين لهم

في كل مسألة، فإن كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا نبينا ﷺ»[١]. والغرض المقصود: أن موافقة دعوة الشيخ المجدد لمنهج الشيخين ابن تيمية وابن القيم أمر مشهور ومقرر، ولا يجحده إلا جاهل أو مكابر، وشهد به الكثيرون من محبي الدعوة وغيرهم. يقول عبد المتعال الصعيدي متحدثا عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ضمن قائمة المجددين: «أخذ دراسته الأولى على فقهاء الحنابلة، وهم معروفون من قديم بتمسكهم بالسنة، ونفرتهم من البدعة، فتأثر بهم في نشأته.. وكان ابن تيمية من سلف الحنابلة هو الذي سيجعله قدوته.. فلما عاد الشيخ إلى بلده لم يرض بما رضي به علماء نجد من السكوت على تلك البدع، وأراد أن يعيد في محاربتها عهد أسلافه من الحنابلة، ولا سيما ابن تيمية، وكان قد درس كتبه ورسائله الإصلاحية فيما درسه في نشأته، ويوجد في المتحف البريطاني بلندن بعض رسائل لابن تيمية بخطه، وهذا مما يؤيد دراسته لها... ثم أخذ يدعو إلى مثل ما دعا إليه ابن تيمية قبله من التوجه بالعبادة لله وحده، وإنكار التوجه إلى أصحاب القباب والقبور، وإنكار التوسل بالأولياء والأنبياء إلى الله تعالى في قضاء الحاجات، وما إلى هذا من البدع التي سبقه ابن تيمية إلى إنكارها»[٢]. وقال الأستاذ حافظ وهبة في كتابه جزيرة العرب بعد أن ذكر نبذة يسيرة من تاريخ الشيخ: «لم يكن الشيخ

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٤/ ١٥).

(٢) المجددون في الإسلام (ص: ٣٠٠).

محمد بن عبد الوهاب نبيا كما ادعى نيبهر الدانمركي، ولكنه مصلح مجدد، داع إلى الرجوع إلى الدين الحق، فليس للشيخ محمد تعاليم خاصة، ولا آراء خاصة، وكل ما يطبق في نجد هو طبق مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. وأما في العقائد فهم يتبعون السلف الصالح، ويخالفون من عداهم. وتكاد تكون تعاليمهم مطابقة تمام المطابقة لما كتبه ابن تيمية وتلاميذه في كتبهم، وإن كانوا يخالفونهم في مسائل معدودة في فروع الدين».

وقال الأستاذ محمد ضياء الدين الريس أستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة فؤاد الأول: «والوهابيون يتبعون في فروع الأحكام حيث الفقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وفي العقائد مذهب أهل السنة، وبخاصة كما قررها وفسرها الإمام السني العلامة ابن تيمية. وابن تيمية هو الأستاذ المباشر لابن عبد الوهاب، وإن فصل بينهما أربعة قرون؛ فقد قرأ كتبه وتأثر كل التأثر بتعاليمه». ويقول المستشرق بروكلمان في كتابه تاريخ الشعوب الإسلامية عن الشيخ محمد رحمه الله: «فنشأ محمد محبا للعلم، واقفا نفسه على دراسة الفقه والشريعة، وقصد وفقا للعادة القديمة إلى عواصم الشرق الإسلامي طلبا للعلم في مدارسها. وفي بغداد درس محمد فقه أحمد بن حنبل مؤسس آخر المذاهب السنية الأربعة، ثم إنه درس مؤلفات أحمد بن تيمية الذي كان قد أحيا في القرآن الرابع عشر تعاليم ابن حنبل. والواقع أن دراسته لآراء هذين الإمامين انتهت به إلى الإيقان من أن الإسلام في شكله السائد في عصره وبخاصة بين الأتراك مشرب بالمساوي التي لا تمت

إلى الدين الصحيح بنسب». ويقول المستشرق الإنجليزي جب في كتابه المحمدية: «وفي جزيرة العرب قام حوالي ١٧٤٤م/ ١١٥٧هـ محمد بن عبد الوهاب مع أمراء الدرعية آل سعود بتحقيق الدعوة إلى المدرسة المذهب الحنبلية، التي دعا إليها ابن تيمية في القرن الرابع عشر»[1]. خطة المناوئين: ولعلو منزلة شيخ الإسلام ابن تيمية عند الحنابلة خصوصا والعلماء عموما، بحيث لا يجحد علمه موافق أو مخالف، أراد خصوم الدعوة السلفية قطع هذه الصلة بين الدعوتين، خاصة أن كثيرا منهم كان منتسبا للحنابلة مقلدا لهم كابن فيروز وعثمان بن منصور وسليمان بن عبد الوهاب وابن داود الزبيري الذي نحن بصدد الرد عليه، وغيرهم من غير الحنابلة كابن عفالق وزيني دحلان وداود بن جرجيس الذي كتب في ذلك كتابا مخصوصا سماه: صلح الإخوان من أهل الإيمان وبيان الدين القيم في تبرئة ابن تيمية وابن القيم، وأورد فيه قرابة خمسين نقلا عن الشيخين؛ ليثبت أنهما لا يكفران بدعاء غير الله تعالى. وقد رد عليه غير واحد من أئمة الدعوة، وأتوا بنيانه من القواعد، منهم الشيخ عبد الرحمن بن حسن في كتابه كشف البهرج والتلبيس، والشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن في كتابه منهاج التأسيس والتقديس، والشيخ عبد الله أبابطين في كتابه الانتصار، وبينوا سوء فهمه لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وما في كلامه

---

(١) ينظر: الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية، لأحمد بن حجر آل بوطامي (ص: ٩٤) وما بعدها. فالنقول السابقة كلها منه.

من التلبيس والجهل والكذب على أهل العلم. وكلام ابن داود لم يخرج عن ذلك أيضا، كما سنبين إن شاء الله، يقول ابن داود: «أما كون هذا المغرور اغتر بشيء من كلام ابن تيمية وابن القيم، فهذا من فرط جهله ونقصان عقله، وإلا فهما في واد وهو في واد... ومن أنصف وجد غالب كلامهما رادا عليه»[1]. وهذا كلام باطل؛ فأما السب والشتم في كلامه فلا نلتفت إليه، فهذه عادته في كتابه، لا تكاد تخلو صفحة منه، شأنه في ذلك شأن شيخه ابن فيروز وابن عفالق وغيرهما من خصوم الدعوة، وأما ما استدل به على دعواه فهي أمور واهية، وهي: أولا: قوله: «أما ابن تيمية وابن القيم فهما من بلد مبارك فيها أي: الشام، وشهد لها رسول الله ﷺ بالإيمان، والدين لا يزال ظاهرا فيها إلى يوم القيامة... وأما ابن عبد الوهاب: فهو عنهما بمعزل، وذلك لأنه من بلد لا بركة فيه ولا إيمان، بل هو مقر الفسوق والعصيان»[2]. وهذا الذم والتعيير بالبلد وكون الشيخ من نجد كثير في كلام خصوم الدعوة، وهو من الذم بالباطل، وإلا فأين في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ الذم والمدح بذلك؟! وهل عاب الله ورسوله أحدا لكونه مصريا موطن الفراعنة أو فارسيا موطن الأكاسرة؟! بل لو كان هذا ذما لكان منسحبا على أهل مكة والمدينة، فقد كان فيها أئمة الكفر والنفاق قبل إسلام بعضهم أو إسلام أبنائهم، وإذا كان ذم أبي جهل فرعون

(١) الصواعق والرعود (ص: ١٠٥).

(٢) الصواعق والرعود (ص: ١٠٥) باختصار.

هذه الأمة لا يلحق ولده عكرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من بعده، فكيف يصير وجود مسيلمة ذما للنجديين في كل زمان ومكان؟! وقد شحن ابن داود كتابه بالنقول عن الشيخين؛ ليوهم القارئ أنهما بريئان من دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله. وما نقله عنهما لا يخرج عن ثلاثة أمور: الأول: نقول في عدم تكفير أهل البدع، والثاني: نقول في التفريق بين النوع والعين في التكفير، وعدم تكفير المعين إلا بعد إقامة الحجة الرسالية عليه، والثالث: نقول يسيء فهمها أو يحرف معناها بالبتر والكذب على الشيخين. فهذا هو الجواب الإجمالي عن كل هذه النقول: أن بعضها خارج محل النزاع، والبعض الآخر كذب وسوء فهم. ونورد بعض الأقوال الثابتة عن الشيخين، والتي هي بمثابة المحكم المبين، والتي منها يعرف مذهب الشيخين في المسألة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في بيان الشرك الذي يكفر به صاحبه: «وهو نوعان: شرك في الإلهية وشرك في الربوبية. فأما الشرك في الإلهية فهو: أن يجعل لله ندا، أي: مثلا في عبادته أو محبته أو خوفه أو رجائه أو إنابته، فهذا هو الشرك الذي لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، قال تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. وهذا هو الذي قاتل عليه رسول الله ﷺ مشركي العرب؛ لأنهم أشركوا في الإلهية، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ﴾ [البقرة: ١٦٥]، ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وأما الربوبية فكانوا مقرين بها، قال الله تعالى:

﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، وقال: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩]، وما اعتقد أحد منهم قط أن الأصنام هي التي تنزل الغيث وترزق العالم وتدبره، وإنما كان شركهم كما ذكرنا أن اتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله»[١]. ففي هذا الكلام إثبات لأنواع التوحيد، وإثبات الشرك المستقل في الألوهية وإن لم يقترن به الشرك في الربوبية، وبيان أن من دعا غير الله تعالى فقد أشرك في الألوهية، وإن لم يعتقد فيمن دعاه الربوبية، والاستدلال على ذلك ببيان شرك الجاهلية، وأنهم أقروا بالربوبية، وإنما كان شركهم في الألوهية، وكل هذا هو ما أنكره هؤلاء المخالفون على الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله. وقال رحمه الله: «فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار مثل أن يسألهم غفران الذنب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين»[٢]. وهذا هو محل النزاع والخصومة بين الشيخ محمد ومخالفيه،

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٩١) باختصار يسير.

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٢٤).

وشيخ الإسلام رحمه الله ينقل إجماع المسلمين على كفر من دعا واستغاث بغير الله تعالى. وهذا الإجماع نقله عن شيخ الإسلام دون تعقب أو اعتراض كثير من الحنابلة، كابن مفلح، والمرداوي، والحجاوي، ومرعي كرمي، ومنصور البهوتي[١]، وقال بعدها: «لأن ذلك كفعل عابدي الأصنام قائلين: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]»[٢]، رحمهم الله جميعا. وقال أيضا: «ولو جاء إنسان إلى سرير الميت يدعوه من دون الله ويستغيث به، كان هذا شركا محرما بإجماع المسلمين .... وإن أثبتهم وسائط بين الله وبين خلقه كالحجاب الذين بين الملك ورعيته بحيث يكونون هم يرفعون إلى الله حوائج خلقه؛ فالله إنما يهدي عباده ويرزقهم بتوسطهم؛ فالخلق يسألونهم وهم يسألون الله كما أن الوسائط عند الملوك يسألون الملوك الحوائج للناس لقربهم منهم والناس يسألونهم أدبا منهم أن يباشروا سؤال الملك، أو لأن طلبهم من الوسائط أنفع لهم من طلبهم من الملك؛ لكونهم أقرب إلى الملك من الطالب للحوائج، فمن أثبتهم وسائط على هذا الوجه، فهو كافر مشرك يجب أن يستتاب، فإن تاب وإلا قتل»[٣]. وقال ابن القيم رحمه الله: «ومن أنواعه - أي: الشرك الأكبر - طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم،

---

(١) الفروع (١٠/ ١٨٨)، الإنصاف (٢٧/ ١٠٨)، الإقناع (٤/ ٢٩٧)، غاية المنتهى (٢/ ٤٩٨)، كشاف القناع (٦/ ١٦٨).

(٢) مطالب أولي النهى (٦/ ٢٧٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٧٩).

والتوجه إليهم. وهذا أصل شرك العالم؛ فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه ضرا ولا نفعا، فضلا عمن استغاث به وسأله قضاء حاجته، أو سأله أن يشفع له إلى الله فيها، وهذا من جهله بالشافع والمشفوع له عنده، كما تقدم، فإنه لا يقدر أن يشفع له عند الله إلا بإذنه، والله لم يجعل استغاثته وسؤاله سببا لإذنه، وإنما السبب لإذنه كمال التوحيد، فجاء هذا المشرك بسبب يمنع الإذن، وهو بمنزلة من استعان في حاجة بما يمنع حصولها، وهذه حالة كل مشرك»[1]. وقال رحمه الله: «ومن أعظم مكايده التي كاد بها أكثر الناس، وما نجا منها إلا من لم يرد الله تعالى فتنته: ما أوحاه قديما وحديثا إلى حزبه وأوليائه من الفتنة بالقبور، حتى آل الأمر فيها إلى أن عبد أربابها من دون الله، وعبدت قبورهم، واتخذت أوثانا، وبنيت عليها الهياكل، وصورت صور أربابها فيها، ثم جعلت تلك الصور أجسادا لها ظل، ثم جعلت أصناما، وعبدت مع الله تعالى .... فتنة الشرك بالصلاة في القبور ومشابهة عباد الأوثان أعظم بكثير من مفسدة الصلاة بعد العصر والفجر، فإذا نهي عن ذلك سدا لذريعة التشبه التي لا تكاد تخطر ببال المصلى، فكيف بهذه الذريعة القريبة التي كثيرا ما تدعو صاحبها إلى الشرك ودعاء الموتى واستغاثتهم وطلب الحوائج منهم؟! .... ورأيت لأبي الوفاء بن عقيل في ذلك فصلا حسنا، فذكرته بلفظه، قال: لما صعبت التكاليف على الجهال والطغام، عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم أوضاع

(١) مدارج السالكين (١/ ٣٥٣).

وضعوها لأنفسهم، فسهلت عليهم، إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم. قال: وهم عندي كفار بهذه الأوضاع، مثل تعظيم القبور وإكرامها بما نهى عنه الشرع من إيقاد النيران وتقبيلها وتخليقها، وخطاب الموتى بالحوائج، وكتب الرقاع فيها: يا مولاي افعل بي كذا وكذا، وأخذ تربتها تبركا، وإفاضة الطيب على القبور، وشد الرحال إليها، وإلقاء الخرق على الشجر، اقتداء بمن عبد اللات والعزى»[1]. ومن تأمل كتب هذين الشيخين خصوصا علم بالقطع براءتهما من مذهب القبوريين أمثال ابن فيروز، وابن عفالق، وابن داود، وزيني دحلان، وأمثالهم ممن حاولوا قطع الصلة بين دعوة الشيخ الإمام، فموهوا على العامة ببعض النقولات المبتورة عن الشيخين؛ لإيهام العامة أن الشيخ الإمام لا سلف له من أهل العلم، وأن الشيخين ابن تيمية وابن القيم على طريقتهم الفاسدة الكاسدة.

(١) إغاثة الهفان (١/ ١٨٣).

فقه وتاريخ دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب

توجهت سهام أعداء دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب للطعن في كتاب الدرر السنية لإسقاط فقه أئمة الدعوة، وكذلك وجهوا سهامهم للطعن في تاريخ ابن غنام لتشوه تاريخ الدعوة الإصلاحية، وفي هذا الفصل نرد على أبرز الشبه المطروحة ونوضح زيفها.

الشبهة: دعوى للتبرؤ من كتاب الدرر السنية في الأجوبة النجدية وأن الفرق الغالية تعتمد عليه في الغلو.

الجواب: الدرر السنية في الأجوبة النجدية كتاب جمع فيه الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم كتب ورسائل ومكاتبات أئمة دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب بدءا من رسائل الشيخ نفسه وكتاباته إلى آخر من وقف على كتبهم ورسائلهم، وقد جاء الكتاب في ستة عشر مجلدا، اجتهد جامعه في تتبع الكتب والرسائل ثم عرضها على العلماء مثل الشيخ محمد بن إبراهيم، والشيخ محمد بن عبد اللطيف، والشيخ سعد بن حمد بن عتيق، ثم ترتيب ذلك كله على حسب وفيات العلماء، إلا قسمي الفقه والتفسير، فقد قسم الفقه حسب الأبواب، والتفسير حسب سور القرآن الكريم. فالكتاب إذا واحد من أهم الكتب لمن أراد معرفة أقوال علماء الدعوة ومعرفة كتبهم، وأراد تتبع رسائلهم وفتاويهم في سائر الفنون المعروفة، فقد حوى معظم ما كتبوه عدا الكتب المفردة المشهورة ككتاب التوحيد وكشف الشبهات ونحوهما. ومن أهم ما ينبغي التنبه له: أن الكتاب ليس تأليف عالم

واحد، ولم يؤلف في مدة زمنية واحدة، بل هو جمع لكتب ورسائل علماء متعددين، بدءا من الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى علماء قرابة القرنين بعده، فلا شك أن القارئ سيجد تفاوتا في التحرير والدقة من موضع لآخر، خاصة أنه لا يجمع الكتب فقط والتي هي مظنة التأصيل والتحرير، وإنما يضم إليها الرسائل والفتاوى والتي قد تكون محاطة بظروف وأحداث لا نعلمها، أو تكون قد كتبت للإجابة عن أمر معين، أو للتنبيه على قضية معينة. وهذا التنبيه مهم؛ لأن بعض الناس قد يأخذ كلمة وجدها في رسالة أو فتوى، فيشنع بها على الدعوة كلها، وعلى كتاب الدرر السنية كله، وهذا خطأ منهجي واضح، فإن التأصيل أولا إنما يؤخذ من الكتب المحررة التي أريد منها بيان القول والاستدلال له وتحرير القول في المعارضات التي يمكن أن يعترض بها على القول وما إلى ذلك، أما الرسائل فطبيعتها أنها ليست كلها مما يمكن أخذ تأصيل المسألة منها، مع قولنا بأن الرسائل نفسها لم تخرج عن الأصول العامة والمنهج العام للإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، لكن إذا أشكل أمر في الرسائل والفتاوى فإن مرده إلى الكتب المحررة. كما أنه من الخطأ المنهجي أيضا أن ينسب رأي أو قول إلى الكتاب كله وهو مجموع كلام علماء كثيرين في فترات زمنية متباعدة، ولا يعني هذا أنه لا يمكن نسبة رأي ما إلى الكتاب، وإنما يجب تحري الدقة فيه بأن يكون الرأي قال به الجميع، وإلا يكون رأيا فرديا لقائله. وعلى كل حال فإن الكتاب يعبر عن آراء علماء كان لهم الأثر الكبير في العالم الإسلامي، وكانت

الدعوة لها أثرها الكبير الذي امتد إلى خارج حدودها المكانية، وهو يعبر عن آراء وهموم وصراعات تلك الفترة المهمة، ولا يوجد عالم معتبر من علماء أهل السنة والسلفية ينادي بتبرئة الكتاب من أي خطأ، فالخطأ قرين العمل البشري إلا ما ندر، والنقاش العلمي يرحب به العلماء، لكن الذي ينكرونه هو بتر الكلام عن سياقاته، والاعتماد على نصوص وردت في مظان عدم التحرير بدقة كالرسائل العاجلة، وترك النصوص الأخرى، كما لا يمكن القول بأن الخطأ ومجانبة الصواب هو الأصل في الكتاب، فينادى بإخفائه أو تركه وإهماله، بل هو سفر عظيم ينبغي الإفادة منه، وفيه حفظ لجهود علماء في فترة زمنية مهمة.

ولا يخفى أن الدعوة نفسها وعلماءها بدءا من الإمام محمد بن عبد الوهاب قد افتري عليهم مرارا، ومورست عليهم أنواع من الحيف والجور ونسبة أقوال إليهم لم يقولوها، ونسبة معان ينكرونها، وذلك منذ حياة الإمام محمد بن عبد الوهاب إلى يومنا هذا، وقد تعلق أناس كثيرون بنصوص ومواضع من كتاب الدرر السنية في إذكاء هذه الشبهات. وقد قلت: إننا لا ننكر النقد العلمي الصحيح، بل هو عمل بشري لمجموعة من العلماء في فترة طويلة، وهو ما يجعل الخطأ واردا، لكنه يبقى تراثا لأئمة كبار كان لهم أثر واضح وبارز في الدعوة إلى الله ووأد البدع ومحاربتها وكشفها للناس بعد أن كانت البدع قد غطت كثيرا من البلاد الإسلامية أيام ظهور الإمام محمد بن عبد الوهاب وقبله، فحاربوا تلك البدع وأظهروا التوحيد الخالص، وكتبوا وقرروا ذلك بأدلة من الكتاب والسنة، ولم

يكن الكتاب في الاعتقاد فقط، بل حوى عددا من الفنون الشرعية، فكان من غير المنطقي أن ينادى بوأد الكتاب كله وإخفائه أو التبرؤ منه. كيف وقع الإشكال عند البعض وما موارد أهل الشبهات؟ قد تكون الإشكالية على الرسائل والمكاتبات الجانبية والعاجلة أحيانـًا، وليس على التأليف والمصنفات والكتب والغلط الكبير والخطل الأثيم والفهم السقيم جاء وتوجه على الرسائل الفردية الجانبية؛ أما الأصول والمؤلفات فهي على منهج السلف ومن هنا يمكن أن نقسم ميراثهم العلمي إلى قسمين: قسم المصنفات والمؤلفات والكتب. والقسم الآخر: الرسائل والمكاتبات الجانبية والردود العاجلة وغالب الإشكال واللبس عند البعض وقع في القسم الثاني، وحسب علمي واطلاعي القاصر وتتبعي لأغلب الشبهات لم أجد أحداً ذكر هذا التقسيم وحدد مكمن الإشكال. في بعض الرسائل والمكاتبات لم يقصدوا التأليف كمصنفاتهم ومؤلفاتهم؛ فمن الخطأ الاعتماد عليها وحدها دون معرفة مراد المؤلف وجمع أقواله وتتبعها ومعرفة السياق وظروف تلك الرسائل والقرائن المحتفة بها؛ بدليل وجود عبارات عامية؛ بل صرحوا في بعضها بأنهم لم يقصدوا التأليف، وأنهم في عجالة من أمرهم أثناء التأصيل والتحرير، إلا أنها كانت في غاية التحبير؛ ومع ذلك جاءت تلك الرسائل عظيمة المعنى والأثر، يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسالة عظيمة في تأصيل العقيدة وبيانها البيان الشافي يقول في آخرها: «فهذه عقيدة وجيزة، حررتها وأنا مشتغل البال، لتطلعوا على ما

عندي»[١]. والآخر يقول: «بعد تحرير وتبيان، والأحاديث والآثار الدالة على ذلك أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر، لكن تركنا ذكرها خشية الإطالة، ونحن في غاية الاستعجال مع تغير الحال وتشوش البال»[٢]. بل وقال الشيخ عبد الله ابن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله جميعاً بعد أن دبج تلك الرسالة العظيمة في صفحات طويلة وذكر عقيدته وتفصيل مذهبهم، موشحة بالدليل والتعليل؛ قال في آخر هذه الموشحة النيرة حين دخلوا مكة: «هذا ما حضرني حال المراجعة مع المذكور مدة تردده، وهو يطالبني كل حين بنقل ذلك وتحريره، فلما ألح علي نقلت له هذا من دون مراجعة كتاب، وأنا في غاية الاشتغال بما هو أهم من أمر الغزو، فمن أراد تحقيق ما نحن عليه، فليقدم علينا الدرعية، فسيرى ما يسر خاطره ويقر ناظره، من الدروس في فنون العلم، خصوصاً التفسير، والحديث، ويرى ما يبهره بحمد الله وعونه من إقامة شعائر الدين، والرفق بالضعفاء والوفود والمساكين»[٣]. وقال الشيخ حمد بن عتيق رحمه الله بعد رصف جميل المعاني في كاغد عظيم الفوائد، قال رحمه الله: «فهذا بعض ما حضرني في هذه المسألة، مع قلة العلم وعدم المساعد، وكثرة الاشتغال، والمحل يقتضي مجلداً أو أكثر لشدة

---

(١) الدرر السنية (١/ ٣٣).

(٢) الدرر السنية (١/ ٢٤١).

(٣) الدرر السنية (٩/ ٢٣٦).

الحاجة وظهور الجهل وغربة السُّنَّة ومن يعرفها والله المستعان»[١]. وفي رسالة أخرى بديعة حررت في ظروف صعبة وعلى عجل أيضـًا، يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب كله في ختامها: «هذا ما تيسر كتابته عجلاً، على السراج في الليل»[٢]. انظر؟ في عجالة، وعلى نور السراج! ففرق بين الرسائل التي كتبت في وقت وظروف ولهدف محدد، وبين الكتب والمحررات التي راموا لها التأليف وقصدوا لها التصنيف. الفرق بين التأصيل والتنزيل، فأصولهم معروفة وهي أصول أهل السنة والجماعة وعقيدة السلف ونهلوا من معين صاف لا ينضب خيره، والإشكال وقع عند البعض في الرسائل المشتملة على التنزيل وموائمتها لذلك العصر وحيثياته، ولذلك تخريج: أننا نثق بعلمهم وديانتهم وإنصافهم، وعلى علم بصحة وصدق أصولهم؛ فالنتيجة أن تكييفهم لتلك النوازل وتحريرها هم محل اجتهاد وثقة وأمانة، وأعلم بعصرهم وظروفه، لم يقصدوا التأليف في بعض الرسائل، فكانت مختصرة مختزلة ومجتزئة، وما قصروا في شرحه وبسطه في موضع، فقد استوفوه تحريراً وتحقيقـًا في كتبهم ومؤلفاتهم البديعة، والتي لم يأتوا بشيء جديد عن السلف ولم يبتدعوا، فهم اهتدوا ولطريقتهم اقتفوا، والرسائل والمكاتبات أغلبها كانت محررة لهدف مطلوب بذاته ومحدد، وينتهي بوصول تلك الرسالة الصغيرة

---

(١) الدرر السنية (٣/ ٣٥٨).

(٢) الدرر السنية (٣/ ١١).

للمستهدف والمخاطب ويبدوا لم يكن يدور بخلد أحدهم أنها تبقى وتتداول، كما قصدوا في تلك المؤلفات الجزلة والمبهرة، وذات التقاسيم النافعة والماتعة. يعمد البعض إلى اقتصاص المعلومة والحكم من الرسائل، وهم ما أجملوه في موضع قد بسطوه في آخر؛ فمن الأمانة العلمية الجمع بين الأقوال وتتبع ذلك، وذكر السياق كاملاً، لا اقتصاص الكلام وبتره! بل صرح أئمة الدعوة هم أنفسهم بأنه لا يكتفى بمجموعة التوحيد لوحدها دون السؤال والتتلمذ على أهل العلم؛ فقد قال الشيخ محمد بن عبد اللطيف والشيخ عبد الله العنقري رحمهما الله: «فأما من تعلق بظواهر الفاظ من كلام العلماء المحققين، ولم يعرضها على العلماء؛ بل يعتمد على فهمه، وربما قال: حجتنا مجموعة التوحيد، أو كلام العالم الفلاني، وهو لا يعرف مقصوده بذلك الكلام، فإن هذا جهل وضلال»[1]. اثنان من المؤرخين قد صاحبا تلك الفترة وكتبا عنها رغم ضعف التدوين والتاريخ في تلك المرحلة؛ ويغلب عليهم الجانب التاريخي والأدبي، وما ذكروه من ألفاظ وعبارات لها تخريجات شرعية واعتبارات علمية، وهم ابن غنام وابن بشر رحمهما الله، ومع ذلك إذا صدر منهم خطأ بين لهم أئمة الدعوة ذلك وردوا على المخطئ حتى ولو ممن نصر الدعوة؛ كأمثال ابن غنام، فقد ردوا عليه ونبهوا على خطأه، قال الشيخ سليمان بن الشيخ عبد الله بن محمد رحمهم الله تعالى منبها على قول الشيخ

(١) الدرر السنية (٩/ ١٦٨، ١٣٣).

حسين بن غنام رحمه الله تعالى على شرح حديث عمر رضي الله عنه في قول النبي ﷺ لجبرائيل: «وكتبه» قال الشارح المذكور؛ أي: أنها منزلة من عنده، وأنها كلامه القائم بذاته، المنزه عن الحروف والصوت، قال الشيخ رحمه الله تعالى: «قوله: (وأنها كلامه القائم بذاته، المنزه عن الحروف والصوت)، هذا الكلام جرى على مذهب الكلابية ومن تبعهم من الأشعرية أن الكلام هو المعنى القائم بالذات، المنزه عن الحرف والصوت؛ فعلى هذا يكون عندهم ليس هو عين كلام الله؛ لأنه حروف وأصوات، وإنما هو عبارة عن كلام الله كما قد صرحوا بذلك في كتبهم. والحق في ذلك، هو ما دل عليه الكتاب والسنة، والإجماع: أن الله تعالى لم يزل متكلما كيف شاء، إذا شاء بحرف وصوت، كما دل على ذلك القرآن، والأحاديث فأما القرآن، فواضح. وأما الأحاديث، ففي صحيح البخاري وغيره أن الله تعالى ينادي آدم يوم القيامة بصوت وهذا نص، وفيه نحو أربعة عشر حديثاً. وأما الإجماع، فيكفي في ذلك أنه لا يعرف عن صحابي، ولا تابعي، حرف واحد يخالف ذلك. وقد أفرد العلماء هذه المسألة بالتصنيف، والله أعلم». وكذلك رد عليه الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمهم الله جميعاً وبين خطأه في ذلك[1]. وابن بشر كتب للشيخ عبد الرحمن ابن حسن رحمهم الله جميعاً عدة رسائل، ويقع منه خطأ في العقيدة ويرد عليه الشيخ بتوضيح ذلك، فقد كتب ابن بشر له كتاباً، وقال في آخره: إنه على ما يشاء قدير،

(١) الدرر السنية (١/ ٣١٨)، (٣/ ٢٢٧).

فقال الشيخ عبد الرحمن: «هذه كلمة اشتهرت على الألسن من غير قصد، وهو قول الكثير، إذا سأل الله شيئاً قال : وهو القادر على ما يشاء، وهذه الكلمة يقصد بها أهل البدع شرا وكل ما في القرآن : ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وليس في القرآن والسنة، ما يخالف ذلك أصلاً؛ لأن القدرة شاملة كاملة، وهي والعلم: صفتان شاملتان، يتعلقان بالموجودات والمعدومات؛ وإنما قصد أهل البدع بقولهم: وهو القادر على ما يشاء؛ أي: القدرة لا تتعلق إلا بما تعلقت المشيئة به»[1]. ومن هنا لا يؤخذ كلام ابن بشر و ابن غنام وغيرهما وحده؛ بل يجمع معه ما ذكره أئمة الدعوة النجدية؛ فتحرر المسألة وينظر لها بمجموع كامل، ولا يقتطع النص كما أسلفنا، وعليه لا يعني هذا عدم أهمية تلك الرسائل أو يستغنى ويكتفى بالمؤلفات؛ بل فيها قدر زائد لتفسير أحداث وأحوال وقضايا، وبيان البعض المواقف؛ فهي رافد مهم لتلك الحقبة وتضم للمؤلفات علماً غزيراً وتبيين أكثر لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، ثم هم كتبوها لهدف توصيل الرسالة المعنوية للمتلقي وبيانها لا أنها تبقى وتدون وتحفظ للأجيال كمؤلف تعمدوا تحريره وقصدوا ذلك بتحبيره؛ بدليل كما أسلفنا أن تلك المؤلفات العظيمة الرصينة العبارة الجزلة المعنى في الرصف والوصف، والبيان والشرح ؛ جاءت في أبلغ بيان وحلة قشيبة زاهية المعاني. ومما يدل على أنهم لم يقصدوا التأليف في تلك الرسائل

(١) الدرر السنية (٣/ ٢٣٠).

ورود عبارات عامية وألفاظ دارجة في ذلك المجتمع دل على أنهم لم يقصدوا التأليف في تلك الرسائل والقصاصات ولم توجد تلك العبارات في المؤلفات التي قصدوا لها التأليف والدليل على وجود ذلك في تلك الرسائل قول الإمام محمد بن عبد الوهاب: «لا وجه سمح، ولا بنت رجال»[١]، وسؤال آخر عن رجلين تكامخا؟[٢] وإن كان لها معنى في العربية إلا أن استخداماتها عامية في نجد وسئل أحدهم عن إزهاب الرشيد للسفيه البندق، وأمره برميها على معصوم، أو غير معصوم؟ فأجاب: إذا أزهب مكلف بندقًا، ودفعها إلى غير مكلف[٣]. ومنه قول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «أرسلت أنك زعجت قرطاسة فيها عجائب»[٤]. و(زعجت) بمعنى أرسلت، وقد لا تكون عامية بالمعنى الاصطلاحي ولها تخريج بالفصحى؛ بيد أن المؤلفات والكتب التي حرروها لا يوجد فيها شيء من ذلك. فلو نظرنا لتلك المؤلفات النفيسة والتي لها صنفوا، وللآذان قد شنفوا، لوجدنا فيها من جمال التأصيل، وروعة سبك الدليل، والتحرير والبيان، ووضوح المعاني، وجميل الألفاظ والمباني، والمراجع العلمية الكثيرة جداً والتي تظهر التقدم العلمي، وقطع الشبهات على كل ضال، بعكس الرسائل وما فيها من بساطة وألفاظ

(١) الدرر السنية (٢/ ٤٦).

(٢) الدرر السنية (٧/ ٣٩٠).

(٣) الدرر السنية (١٣/ ١١٦).

(٤) الدرر السنية (١٠/ ٣١).

عامية، ولم يقصدوا التأليف ولا تعدوا أن تكون رسالة وتنتهي في محلها بانقضاء معناها ووصول مبتغاها؛ لا أنها تبقى وتدون وتحفظ. فمن اللؤم تصيد ذلك، وعدم الإنصاف العلمي أن يعمد للرسائل تلك وتترك المؤلفات العظيمة النفيسة ذات المراجع المتعددة والمتنوعة، وعدم رد تلك الإشكالات ونقولها تنزلاً إلى المؤلفات وإلا ليس فيها ذلك إلا على من عنده شبهات ودخن والغريب كل من وقع على تلك المفردات والجزئيات في الرسائل نجد أولئك الأئمة قد بسطوا ذلك أعظم بسط، وبيان شاف وكاف لكل طالب حق في مؤلفاتهم وكتبهم، ولكنه الهوى والحقد الأعمى. ومن هنا يعلم ضرورة معرفة السياق والمساق لتلك الحقبة لعصر ممتد لأكثر من قرنين ومختلف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، فنحن علمنا التأصيل لكن التنزيل على تلك الأحوال نثق بعلمهم وسعة اطلاعهم، ونرد ما تشابه علينا إلى ما حرروه في مؤلفاتهم وبينوه في كتبهم ومصنفاتهم، وهذا متيسر ولله الحمد ومجيب على كل إشكال وإيراد. وبالنظر في مآلات عملهم وجهدهم وجهادهم وما حصل من نشر للتوحيد وحركة علمية كبرى، ورخاء ورغد عيش ونماء وأمن وأمان وهدم قباب وقبور وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر؛ عرفنا صدق وحقيقة تلك الدعوة التي أتت ثمارها وأينعت فروعها وطاب ثمرها، وكان الفناء والهلاك لمن اعتدى عليها وبغى وظلم؛ كما أن كل من نصب لها العداء أفناه الله كما ذكر ذلك الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله في كتابه المقامات،

قال رحمه الله: «ثم إن الله تعالى أهلك تلك الدول بما أجرى عليهم من حرب النصارى في بلاد الروم، فكل دولة مشت على نجد والحجاز لم يبق منهم اليوم عين تطرف، وكانوا لا يحصي عددهم إلا الله، فهلكوا في حرب النصارى، فصارت العاقبة والظهور لمن جاهدهم في الله من الموحدين، فجمع الله لهم بعد تلك الحوادث العظيمة من النعم والعز والنصر ما لا يخطر بالبال، ولا يدور في الخيال»[1]. يكفي من ثمارها ونتائجها أن عاد الأمن وانتشر التوحيد وأمنت السبل وحصل الرخاء الاقتصادي وحفظت الحقوق، يقول ابن بشر رحمه الله عن الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود رحمهم الله جميعاً: «وكانت البلاد من جميع الأقطار في زمنه آمنه مطمئنة في عيشة هنيئة، وهو حقيق بأن يلقب مهدي زمانه؛ لأن الشخص الواحد يسافر بالأموال العظيمة أي وقت شاء، شتاء وصيفاً، يميناً وشمالاً، شرقاً وغرباً، في نجد والحجاز واليمن وتهامة وعمان وغير ذلك، لا سارق ولا مكابر»[2]. **أسباب الهجوم والاعتداء على كتاب الدرر السنية والدعوة النجدية**: الأسباب التي توجهت لهذا الكتاب تكاد تتوافق مع أسباب الهجوم على الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته وأئمة الدعوة النجدية رحمهم الله جميعاً والأسباب كثيرة منها: **أولا**: الجهل بحال الدعوة وكتبها وظروفها، والكذب عليهم والحسد والتعصب للقبيلة

(١) انظر: المقامات (ص: ١٣٩).

(٢) عنوان المجد (١/ ٢٦٦).

والمنطقة والمذهب، وحب الإمارة والصدارة والزعامة والمنصب، والخوف من فوات ذلك أو بعضه عند الدخول تحت لواء الدعوة، فقد ابتليت تلك الدعوة المباركة بهجوم منوع ومتعدد، من الداخل ومن الخارج: فكرياً وعقائدياً، وبالسيف والسنان واللسان، فهناك الجهل بتاريخ تلك المرحلة أو محاولة التضليل والزعم بأنه لا يوجد شرك أصلاً، وكذا الجهل العقائدي بأحكام العقيدة واعتقادهم بأن تلك الأمور ليست بشركية، وكذا العصبية لمذهب أو منطقة أو بلد أو قبيلة، ونصرة من له انتماء لهم؛ وإن كان يؤمن بصحة الدعوة النجدية، وهناك قوم بهت اعتادوا الكذب، فكتاب الدرر السنية قد اصطلى بالأسباب السابقة كسائر الدعوات الإصلاحية التي تدعوا لتحقيق العبودية لرب العباد ومحاربة الشرك والبدع. **ثانيا**: التكفير ورميهم بالتطرف والعنف، أئمة الدعوة النجدية هم امتداد لعلماء السلف ولم يأتوا بجديد، وعلماؤنا في هذا الزمان هم امتداد لأئمة الدعوة النجدية ولعلماء السلف، ومن يتهم أئمة الدعوة النجدية الآن فله قدوة سيئة في هذا الهجوم من عهد أئمة الدعوة النجدية ولا جديد في ذلك، فقد تشابهت قلوبهم، وبراءتهم من تلك التهم الباطلة أكثر من أن تكتب أو يحتويه مجلد، فقد تبرؤوا من التكفير بلا دليل وبينوا الحجة وإقامة البراهين على ذلك متبعين في ذلك هدي السلف، وفي نفس القول براءتهم من كل مخطئ وأن الخطأ يتحمله قائله، لا كل المذهب أو يحمل غيره جريرة قوله وفعله وتجاوزه. **الجواب إجمالاً عن التكفير في كتبهم ورسائلهم رحمهم الله**: أما

تكفيرهم لبعض المناطق أو القبائل أو الأشخاص فالجواب عنه ما يلي : **أولا**: أن الدعوة النجدية على مذهب أهل والسنة والجماعة وتقتفي منهج أهل السلف في ذلك. **ثانيا**: قواعدهم وأصولهم في التكفير قد حرروها في مؤلفاتهم ومصنفاتهم وبينوها أشد تبيين وبأوضح أسلوب؛ ولم يأتوا بشيء خارج عن مذهب أهل السنة والجماعة ومنهج السلف، أما ورود قضايا معاصرة لهم أنزلوا عليها أحكام التكفير؛ فإننا نثق بأصولهم وتحريرهم وتأصيلهم العلمي، وقد يكون من أصدروا فيه الحكم يسهل الوصول إليه في تسبيب الأحكام ومعرفة السياق المراد؛ فيتضح سبب الحكم الذي ورد عليه، وليس من الإنصاف وخلق البحث العلمي في ذلك اقتطاع النص وقول ويل للمصلين، فتبتر النصوص، فيهم من الورع والديانة والتثبت والأصالة العلمية ما يجعلهم يتأكدون قبل إطلاق الأحكام، وقد نصوا على ذلك في مؤلفاتهم ورسائلهم كثيراً. وليس عند أئمة الدعوة تعطش لتكفير الأشخاص والدماء بلا مبرر ولا القول على الله بلا علم؛ بل إن الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله يصرح بأنه لا يرغب بتكفير الأشخاص بعينهم ولا الاستعجال في ذلك، حتى تتوفر الشروط وتنتفي الموانع، يقول رحمه الله في أحد رسائله: «وقيل لي: إنكم ناقدون علي بعض الغلظة فيه، والأمر أغلظ مما ذكرنا، ولولا أن الناس إلى الآن ما عرفوا دين الرسول، وأنهم يستنكرون الأمر الذي لم يألفوه، لكان شأن آخر، بل والله الذي لا إله إلا هو، لو يعرف الناس الأمر على وجهه، لأفتيت بحل دم ابن

سحيم وأمثاله ووجوب قتلهم كما أجمع على ذلك أهل العلم كلهم، لا أجد في نفسي حرجاً. ولكن إن أراد الله أن يتم هذا الأمر تبين أشياء لم تخطر لكم على بال، وإن كانت من المسائل التي إذا طلبتم الدليل، بينا أنها إجماع أهل العلم. وبالحاضر، فلا يخفاكم أن معي غيظاً عظيماً ومضايقة من زعلكم، وأنتم تعلمون أن الله ألزم ، والدين لا محاباة فيه»[1]. وقال أيضاً: «وأما التكفير فأنا أكفر من عرف دين الرسول، ثم بعد ما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله، فهذا هو الذي أكفر، وأكثر الأمة والله الحمد ليسوا كذلك، وأما القتال فلم نقاتل أحدا إلى اليوم، إلا دون النفس والحرمة؛ وهم الذين أتونا في ديارنا ولا أبقوا ممكنا، ولكن قد نقاتل بعضهم، على سبيل المقابلة، وجزاء سيئة سيئة مثلها، وكذلك من جاهر بسب دين الرسول بعد ما عرف، فإنا نبين لكم أن هذا هو الحق الذي لا ريب فيه، وأن الواجب إشاعته في الناس، وتعليمه النساء، والرجال. فرحم الله من أدى الواجب عليه، وتاب إلى الله، وأقر على نفسه، فإن التائب من الذنب، كمن لا ذنب له، ونسأل الله أن يهدينا، وإياكم، لما يحبه ويرضاه»[2]. فهنا يقول رحمه الله: (وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك)، فهذه الجملة اشتملت على عدة أمور: أولاً : لا يكفر جزافاً؛ كما يكذب عليه ويفترى. ثانياً: على علم بوضع مجتمعه ومدرك لما حوله وسابر له.

---

(١) الدرر السنية (٨/ ٥٤).

(٢) الدرر السنية (١/ ٧٣).

ثالثاً : حمد الله، فهو يحب ذلك لأمته ويحمد الله على ذلك، ولا يمنع من وجود شركيات قد سعى لتطهير البلاد وتنقية العباد منها. وكما أسلفنا في المقدمة أن هؤلاء الأئمة يؤخذ كلامهم أجمع ولا يقتص ذلك ولا بد من فهم القرائن والظروف المحتفة في النازلة. فمعنا يقيناً تأصيلهم وتحريرهم للمسائل، ومن وقع في إشكال في النوازل التي أنزلوا عليها أحكامهم؛ فليرد ذلك إلى تأصيلهم وتحريرهم في كتبهم إذا أعجزه فهم المشهد والنازلة التي تكلموا عنها. وكما أسلفنا فإن فهم الظروف والقرائن المحتفة لتلك الأحكام مهم جداً، وإذا اشتبه على البعض أو استعسر فهمه فإنه يتمسك بالأصل وهي قوة وجزالة وأصالة مؤلفاتهم العلمية؛ فنحن نعلم عن مصدرهم في الاستدلال والتلقي وأنهم على الهدى والاتباع، لا الهوى والابتداع. وهذه الدعوة النجدية قد وجد من أساء الفهم لها ووجد من قصد التشويش والانتساب لها بالباطل؛ فلا ريب أن يوجد في هذا الزمان كما وجد سابقاً، فقد ظهر رجال من أهل فارس قدموا للأحساء وادعوا أنهم من أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله جميعاً وصدر منهم كلام في التكفير خطير، وقد كشفهم الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمهم الله جميعاً، يقول رحمه الله في معرض رده على من شابههم: «وقد رأيت سنة أربع وستين رجلين من أشباهكم، المارقين بالأحساء، قد اعتزلا الجمعة والجماعة، وكفرا من في تلك البلاد من المسلمين، وحجتهم من جنس حجتكم، يقولون: أهل الأحساء يجالسون ابن فيروز ويخالطونه، هو وأمثاله ممن لم

يكفر بالطاغوت، ولم يصرح بتكفير جده، الذي رد دعوة الشيخ محمد، ولم يقبلها وعاداها. قالا: ومن لم يصرح بكفره، فهو كافر بالله، لم يكفر بالطاغوت؛ ومن جالسه فهو مثله». ثم قال رحمه الله بعد أن ذكر شبهتهم وأجاب عنها: «ورتبوا على هاتين المقدمتين الكاذبتين الضالتين، ما يترتب على الردة الصريحة من الأحكام، حتى تركوا رد السلام، فرفع إلي أمرهم فأحضرتهم وتهددتهم، وأغلظت لهم القول، فزعموا أولاً: أنهم على عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأن رسائله عندهم، فكشفت شبهتهم، وأدحضت ضلالتهم بما حضرني في المجلس. وقد أظهر الفارسيان المذكوران، التوبة والندم، وزعما أن الحق ظهر لهما، ثم لحقا بالساحل، وعادا إلى تلك المقالة، وبلغنا عنهم تكفير أئمة المسلمين بمكاتبة الملوك المصريين، بل كفروا من خالط من كاتبهم من مشايخ المسلمين، نعوذ بالله من الضلال بعد الهدى، والحور بعد الكور»[1]. فهذا الإمام حفيد الإمام، قد رد شبهات التكفير وفندها ، وفيه أن علماء الدعوة النجدية على علم ورصد وسبر لما يحاك لهم وأن أرباب الشبهات قلوبهم واحدة في تشرب الفتنة، وأن علماء الدعوة لا يرتضون التكفير المطلق وبلا دليل ويرفضونه في المجتمعات لخطورته. ومن الكتب والمؤلفات التي أشكلت على البعض وقيل أن فيها تكفيرا وسرعة في الأحكام كتاب: الدلائل للشيخ سليمان بن محمد بن عبد الوهاب، وكتاب سبيل النجاة للشيخ

(١) الدرر السنية (١/ ٤٦٦).

حمد بن عتيق رحمهم الله جميعاً، فإن فهم سبب التأليف وظروف ذلك الكتاب مهم جداً، وتزيل الكثير من الإشكاليات، يقول الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري رحمه الله تعالى: «وقد بلغنا أن الذي أشكل عليكم، أن مجرد مخالطة الكفار ومعاملتهم بمصالحة ونحوها، وقدومهم على ولي الأمر لأجل ذلك، أنها هي موالاة المشركين المنهي عنها في الآيات والأحاديث، وربما فهمتم ذلك من الدلائل التي صنف الشيخ سليمان بن عبد الله بن الشيخ، ومن سبيل النجاة للشيخ حمد بن عتيق. فأولاً: نبين لكم سبب تصنيف الدلائل، فإن الشيخ سليمان، صنفها لما هجمت العساكر التركية على نجد في وقته، وأرادوا اجتثاث الدين من أصله، وساعدهم جماعة من أهل نجد، من البادية والحاضرة وأحبوا ظهورهم. وكذلك سبب تصنيف الشيخ حمد بن عتيق سبيل النجاة هو لما هجمت العساكر التركية على بلاد المسلمين، وساعدهم من ساعدهم حتى استولوا على كثير من بلاد نجد. فمعرفة سبب التصنيف مما يعين على فهم كلام العلماء، فإنه بحمد الله ظاهر المعنى، فإن المراد به موافقة الكفار على كفرهم، وإظهار مودتهم، ومعاونتهم على المسلمين، وتحسين أفعالهم، وإظهار الطاعة والانقياد لهم على كفرهم. والإمام وفقه الله لم يقع في شيء مما ذكر، فإنه إمام المسلمين والناظر في مصالحهم، ولا بد له من التحفظ على رعاياه وولايته، من الدول الأجانب، والمشايخ رحمهم الله كالشيخ سليمان بن عبد الله والشيخ عبد اللطيف والشيخ حمد بن عتيق، إذا ذكروا موالاة

المشركين فسروها بالموافقة والنصرة، والمعاونة والرضى بأفعالهم؛ فأنتم وفقكم الله، راجعوا كلامهم، تجدوا ذلك كما ذكرنا»[١]. فهم بينوا حقيقة التكفير وأنه مستند للكتاب والسنة، ومع ذلك هناك من تجرأ عليهم وكفرهم وأحل دماءهم وأموالهم، يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «فمن فهم هذا عرف غربة الإسلام، خصوصاً إن أحضر بقلبه، ما فعل الذين يدعون أنهم من العلماء، من معاداة أهل هذه المسألة، وتكفيرهم من دان بها، وجاهدهم، مع عباد قبة أبي طالب وأمثالها ، وقبة الكواز وأمثالها، وفتواهم لهم بحل دمائنا وأموالنا، لتركنا ما هم عليه»[٢]. فعلماء الدعوة النجدية يتثبتون في التكفير وهم على أصول أهل السنة والجماعة في ذلك؛ بل بعض من ينتسبون إلى العلم في مكة ذلك الوقت هم من كفر أهل نجد وأئمة الدعوة مجازفة ومحاربة لهم وجهلاً منهم، وصرحوا بذلك كما ذكر ذلك متجنياً عليهم أحمد زيني دحلان في كتابه فتنة الوهابية؛ بل وسجنوا أناساً منهم ظلماً وعدواناً[٣]. ومن التكفير الموجه أيضاً للإمام محمد بن عبد الوهاب يقول الإمام الشوكاني رحمهم الله جميعاً: «وأما أهل مكة فصاروا يكفرونه ويطلقون عَلَيْهِ اسْم الْكَافِر»[٤]. والمؤرخ الجبرتي تخلله في تاريخه ذكر أن

(١) الدرر السنية (٩/ ١٧٥).

(٢) الدرر السنية (١/ ١٢١).

(٣) انظر فتنة الوهابية (ص: ١١).

(٤) البدر الطالع (٢/ ٧).

تكفيرهم لأئمة الدعوة النجدية ودولتهم كان بأمر وتوجيه، وقد تلي على المنابر، قال في أحداث سنة ١٢٢٨هـ: وفي أواخره وصل من الديار الرومية واصل وعلى يده مرسوم، فقرئ بالمحكمة في يوم الأحد ثامن عشرينه بحضرة كتخدا بك والقاضي والمشايخ وأكابر الدولة والجم الغفير من الناس، ومضمونه الأمر للخطباء في المساجد يوم الجمعة على المنابر بأن يقولوا عند الدعاء للسلطان فيقولوا: السلطان ابن السلطان بتكرير لفظ السلطان ثلاث مرات، محمود خان بن السلطان عبد الحميد خان بن السلطان أحمد خان المغازي خادم الحرمين الشريفين؛ لأنه استحق أن ينعت بهذه النعوت لكون عساكره افتتحت بلاد الحرمين وغزت الخوارج وأخرجتهم منها؛ لأن المفتي أفتاهم بأنهم كفار لتكفيرهم المسلمين، ويجعلونهم مشركين ولخروجهم على السلطان وقتلهم الأنفس، وأن من قاتلهم يكون مغازيـًا ومجاهداً وشهيداً إذا قتل. ولما انقضى المجلس ضربوا مدافع كثيرة من القلعة وبولاق والجيزة وعملوا شنكا واستمر ضربهم المدافع عند كل أذان عشرة أيام وذلك ونحوه من الخور»[1]. ومن تكفيرهم وشناعة أفعالهم التي زادوا على التكفير فيها حين غزت الجيوش التركية الدولة السعودية، يقول المؤرخ الجبرتي رحمه الله إنهم حين وصلوا بعض المدن القريبة من المدينة النبوية استولوا عليها وبها خيار الناس وبها أهل العلم والصلحاء، فنهبوهم وأخذوا نساءهم وبناتهم وأولادهم وكتبهم

(١) انظر: تاريخ الجبرتي (٣/ ٤٠٦).

ويبيعونهم من بعضهم لبعض وهم يقولون: هؤلاء الكفار الخوارج»[١]. فلماذا لا يذكر هذا التكفير والجور والفجور أيضاً ؟! فهل أئمة الدعوة النجدية عندهم تساهل في التكفير، هل أئمة الدعوة النجدية هم أول من بدأ في التكفير وبلا دليل. لقد أثبت أئمة الدعوة توقفهم وتأملهم في قضايا التكفير حتى في الرسائل الصغيرة العابرة؛ فلا يتشوفون له ويستعجلونه وقد عرفوا بسعة العلم والتؤدة، ورحابة الأفق والرفق بالخلق، وحين سأل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن حسن عن تكفير بلدة في السؤال التالي: إذا كان في البلدة وثن يدعى من دون الله، ولم ينكر، هل يقال هذه بلدة كفر؟ أو بلدة إسلام؟ فأجاب رحمه الله : «لا ينبغي الجزم بأحد الأمرين، لاحتمال أن يكون في البلد جماعة على الإسلام مظهرين ذلك، فإن هذه الدعوة التي ظهرت بنجد، ومكنها الله بالجزيرة، قد قبلها أناس، كما بلغنا عن الأفغان، والصومال، أن في كل منهما طائفة تدين بالتوحيد وتظهره، وقد يكون غيرهم كذلك؛ لأن هذه الدعوة قد شاعت في كل بلاد، وقرؤوا مصنفات شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى، فيما أجاب من عارضه، وقد بلغنا من ذلك عن بعض أهل الأقاليم، ما يوجب التوقف»[٢]. وفي هذا النقل أن هؤلاء العلماء أهل تثبت وتفصيل، فالتكفير ليس على إطلاقه ويطلق جزافاً، فلا يصدق أن أئمة الدعوة

---

(١) تاريخ الجبرتي (٣/ ٣٤٢).

(٢) الدرر السنية (٩/ ٢٥٤).

يكفرون وفيهم عجلة في ذلك، وفيه علمهم بأحوال المجتمع وآثار دعوتهم واستبصارهم بذلك، وفيه توضيح أكثر لدعوتهم وحكمهم بالتكفير كيف يكون والدعوة في ذلك. فأئمة الدعوة النجدية طبقوا الشريعة الإسلامية في أبواب الجهاد والقتال، وهم على علم ودراية بوضعهم ولديهم تحليل دقيق لبيئتهم وظروفهم السياسية ودرايتهم بالتأصيل وكذا التنزيل مع استحضار الدليل، وإنزال عصر على عصر جزافاً خلل وخطل، وفهم سقيم وشر عميم، فتلك الظروف تختلف عن بعض العصور الأخرى، قال ابناء الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله جميعاً في معرض إجابتهم عن بعض الأمور: «الذي نعتقده وندين الله به أن من دان بالإسلام، وأطاع ربه فيما أمر، وانتهى عما نهى عنه وزجر، فهو المسلم حرام المال والدم، كما دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ولم نكفر أحداً دان بدين الإسلام، لكونه لم يدخل في دائرتنا، ولم يتسم بسمة دولتنا، بل لا نكفر إلا من كفر الله ورسوله، ومن زعم أنا نكفر الناس بالعموم، أو نوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه ببلده، فقد كذب وافترى وأما من بلغته دعوتنا إلى توحيد الله، والعمل بفرائض الله، وأبي أن يدخل في ذلك، وأقام على الشرك بالله، وترك فرائض الإسلام، فهذا نكفره ونقاتله، ونشن عليه الغارة بداره، وكل من قاتلناه فقد بلغته دعوتنا، بل الذي نتحقق ونعتقده أن أهل اليمن وتهامة والحرمين والشام والعراق قد بلغتهم دعوتنا، وتحققوا أنا نأمر بإخلاص العبادة لله، وننكر ما عليه أكثر الناس، من الإشراك بالله، من دعاء غير الله،

والاستغاثة بهم عند الشدائد، وسؤالهم قضاء الحاجات وإغاثة اللهفات، وأنا نأمر بإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وسائر أمور الإسلام وننهى عن الفحشاء والمنكرات، وسائر الأمور المبتدعات؛ ومثل هؤلاء لا تجب دعوتهم قبل القتال، فإن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون، وغزا أهل مكة بلا إنذار ولا دعوة. وأما قوله ﷺ لعلي يوم خيبر، لما أعطاه الراية، وقال: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ». أخرجه البخاري (٤٢١٠)، ومسلم (٢٤٠٦). فهو عند أهل العلم على الاستحباب، وأما إذا قدرنا أن أناساً لم تبلغهم دعوتنا، ولم يعلموا حقيقة أمرنا، فإن الواجب دعوتهم أولاً قبل القتال، فيدعون إلى الإسلام، وتكشف شبهتهم إن كان لهم شبهة، فإن أجابوا فإنه يقبل منهم، ثم يكف عنهم، فإن أبوا حلت دماؤهم وأموالهم»[1]. ففي هذا النص قد بينوا أحكام التكفير والقتال، وهم على علم ودراية بأحوال مجتمعهم وظروفه والتراتيب الشرعية التي قاموا بها، قد بين الشيخ عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب في رسالته عند دخول الحرم أصول عقيدتهم وتناول فيها كذلك عقيدة الإمام رحمهم الله جميعاً في بيان واضح في التكفير وغيرها من أصول الإسلام، وبين الشبهات والكذب المثار ضدهم، والذي نسمع به إلى الآن وممتد إلى زماننا ، فمما ذكر في رسالته رحمه الله: «وأما ما يكذب علينا ستراً للحق، وتلبيساً على الخلق بأنا نفسر القرآن برأينا، ونأخذ من

(١) الدرر السنية (٩/ ٢٥٢).

الحديث ما وافق فهمنا، من دون مراجعة شرح، ولا معول على شيخ، وأنا نضع من رتبة نبينا محمد ﷺ بقولنا النبي رمة في قبره، وعصا أحدنا أنفع له منه، وليس له شفاعة، وأن زيارته غير مندوبة، وأنه كان لا يعرف معنى لا إله إلا الله، حتى أنزل عليه: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، مع كون الآية مدنية، وأنا لا نعتمد على أقوال العلماء، ونتلف مؤلفات أهل المذاهب لكون فيها الحق والباطل، وأنا مجسمة، وأنا نكفر الناس على الإطلاق أهل زماننا، ومن بعد الستمائة، إلا من هو على ما نحن عليه. ومن فروع ذلك: أنا لا نقبل بيعة أحد إلا بعد التقرير عليه بأنه كان مشركًا، وأن أبويه ماتا على الإشراك بالله، وإنا ننهى عن الصلاة على النبي ﷺ، ونحرم زيارة القبور المشروعة مطلقًا، وأن من دان بما نحن عليه، سقطت عنه جميع التبعات، حتى الديون، وأنا لا نرى حقًا لأهل البيت رضوان الله عليهم، وأنا نجبرهم على تزويج غير الكفء لهم، وأنا نجبر بعض الشيوخ على فراق زوجته الشابة، لتنكح شابًا، إذا ترافعوا إلينا، فلا وجه لذلك، فجميع هذه الخرافات وأشباهها لما استفهمنا عنها من ذكر أولاً، كان جوابنا في كل مسألة من ذلك: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، فمن روى عنا شيئًا من ذلك أو نسبه إلينا، فقد كذب علينا وافترى. ومن شاهد حالنا، وحضر مجالسنا، وتحقق ما عندنا، علم قطعًا أن جميع ذلك وضعه وافتراه علينا أعداء الدين، وإخوان الشياطين، تنفيراً للناس عن الإذعان بإخلاص التوحيد لله تعالى بالعبادة، وترك أنواع الشرك، الذي نص الله عليه، بأن

الله لا يغفره ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فإنا نعتقد أن من فعل أنواعاً من الكبائر؛ كقتل المسلم بغير حق والزنى والربا وشرب الخمر وتكرر منه ذلك؛ أنه لا يخرج بفعله ذلك عن دائرة الإسلام، ولا يخلد به في دار الانتقام، إذا مات موحداً بجميع أنواع العبادة ... ولا نكفر إلا من بلغته دعوتنا للحق، ووضحت له المحجة، وقامت عليه الحجة، وأصر مستكبراً معانداً ؛ كغالب من نقاتلهم اليوم، يصرون على ذلك الإشراك، ويمتنعون من فعل الواجبات، ويتظاهرون بأفعال الكبائر والمحرمات»[1].

(١) الدرر السنية (١/ ٢٢٩) وما بعدها.

الشبهة: مؤرخ الدعوة الإصلاحية الشيخ ابن غنام يصف أتباع الإمام بالمسلمين ويصف المخالفين بالردة.

أولاً: لا يخفى أن تاريخ دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية ليس كغيرها من التواريخ من عدة اعتبارات من ذلك أنها دعوة قامت على تجريد التوحيد الخالص لله تعالى، ومحاربة الشرك الذي عم وانتشر في عامة بلاد الإسلام منذ قرون طويلة، وأنها انتظمت بتأييد الأمير محمد بن سعود، فاعتضد فيها سيف السلطان وحجة القرآن فتأسست دولة من دول الإسلام العظام، وجرت أحداث كثيرة وفصول عديدة من الصراع والخصومة والقتال، مما استوجب تنزيل الأحكام على المخالفين بقدر مخالفتهم للشرع حسب ما تقتضيه الأدلة الشرعية. ولا يخفى أن تنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع والحوادث والنوازل هو وظيفة العلماء الراسخين، وذلك أنه مبني على أمرين: الأول: العلم بالأحكام الشرعية التفصيلية، وهو فقه الدليل، ومعرفة الأصول والضوابط والقواعد في تنزيل الأحكام على الوقائع والنوازل، وهو فقه التنزيل. الثاني: تصور الواقع. وهذا الخطأ المتمثل في نقد الأحكام التي أنزلها علماء ذلك الزمان على تلك الوقائع والحوادث قد وقع فيه غير واحد من المؤرخين الذين خاضوا في تاريخ دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب بالخصوص، حيث انتقدوا العلامة حسين بن غنام في بعض أحكامه التي أنزلها على بعض أهل القرى والنواحي، كقوله: ارتد أهل كذا، وقوله بايع أهل هذه الناحية على الإسلام،

ونحو هذه العبارات التي أطلقها ابن غنام في تاريخه. ولا شك أن انتقادهم ليس في محله من وجوه منها: أن ابن غنام لم يكن مؤرخـًا فحسب، بل كان عالمـًا، تتلمذ على يديه عدد من تلاميذ الإمام وأولاده وأحفاده، بل إنه استقدم للدرعية لأجل هذا الغرض. قال الشيخ عبد الله البسام رحمه الله في ترجمة ابن غنام: «نشأ في الإحساء، وأخذ في صباه مبادئ القراءة والكتابة، ولما شب شرع في القراءة على علماء الإحساء من آل مبارك وآل عبد القادر وغيرهم، وكان الغالب في الإحساء شيوع مذهب الإمام مالك فدرس كتب المالكية في الفروع، فصار مالكي المذهب. ولما قام الشيخ محمد بن عبد الوهاب بدعوته، واتسعت بعد رحيله إلى الدرعية، انتقل ابن غنام إلى الدرعية، واتصل بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، ودرس عليه كما درس على أبنائه وكبار تلاميذه، فشرب الدعوة وغرست في قلبه، فصار من كبار المدافعين عنها، والذائدين عن حياضها. وقد جلس في الدرعية للتدريس، فأخذ عنه عدد من كبار العلماء، واستفادوا منه في العلوم والعربية»[1]. وقد أثنى عليه العلماء، منهم الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله وهو من تلاميذ ابن غنام، وكان لا يذكره إلا بوصف: «شيخنا»، وقد قال في وصف شيخه: «فريد وقته بعلم المعقول والمنقول، والشعر والإنشاء في صدر القرن الثالث عشر»[2]. وقال عنه عثمان بن بشر رحمه الله: «كانت له اليد

(١) علماء نجد في ثمانية قرون (٢/ ٥٦).

(٢) الدرر السنية (١١/ ٤٨٧).

الطولى في معرفة العلم وفنونه، وله معرفة في الشعر والنثر»[١]. وكان علماء الدعوة إذا ذكروه لقبوه بالعلامة، وعالم الإحساء، ونحوهما من الألقاب الدالة على ما كان عليه من العلم والتقدم فيه. وعلى هذا، فحكم ابن غنام على أهل ناحية أو قرية بالردة هو حكم صادر من عالم معتبر على واقعة عرفها وخبرها وأحاط بأحداثها وتفاصيلها، فلم يكن جرأة منه ولا جهلاً، بل كان وفق علم وتأصيل وتنزيل للقواعد الشرعية على الأحداث. ومنها أن تاريخ ابن غنام قد كتب إما بطلب من الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود، أو الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله على ما هو معروف ومذكور في مقدمة تاريخه. فقد قال ابن غنام في مقدمة تاريخه في ذكر الأسباب التي دعته لتأليفه: «والإمام أيده الله تعالى يعزم علي في ذلك ويُشير»[٢]. وهذا يعني أن تاريخه قد كتب في عهد الإمام محمد بن عبد الوهاب أو عهد تلاميذه وكبار مشايخ الدعوة، وقد قرأوه وأقروه، ونقلوا عنه في عدة مواضع من كتبهم على ما هو مدون مثبت في المجاميع والرسائل، وأوصوا بتكرار النظر فيه. قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله في وصية لصاحب له وكرر النظر فيما اشتمل عليه تاريخ ابن غنام، من كلام شيخ الإسلام»[٣]. فإقرارهم بهذا التاريخ ورضاهم عنه،

---

(١) عنوان المجد في تاريخ نجد (١/ ١٥١).

(٢) روضة الأفكار والأفهام (١/ ٤).

(٣) الدرر السنية (٨/ ٣٨٠).

وموافقة من جاء بعدهم من علماء الدعوة إلى يومنا هذا على هذا الأمر، وعدم استنكارهم شيئًا منه، أو تنبيههم على بعض مواضع النقد فيه، يدل على صحة ما ذكره ابن غنام من الأحكام في الجملة، فانتقاد ابن غنام في هذه الأحكام يقتضي انتقاد علماء الدعوة على إقرارهم ورضاهم بما اشتمل عليه تاريخه من الغلو والمجازفة في الأحكام بتكفير المسلمين حسب ما يدعيه المدعون. ومنها أن الأحكام التي أصدرها ابن غنام في كثير من الوقائع، قد جاء في رسائل الإمام محمد بن عبد الوهاب وأئمة الدعوة ما يوافقها ويؤيدها، ووافقه في كثير منها عامة من أرخ لتلك الفترة كابن يوسف والفاخري وابن لعبون وابن بشر وغيرهم، فانظر على سبيل المثال رسالة الإمام محمد بن عبد الوهاب لأهل شقراء محذراً لهم من نقض العهد وترك الدين: «مع أن مصداق قولي فيما ترونه فيمن ارتد من البلدان أولهن ضرما وآخرهن حريملاء، هم حصلوا سعة فيما يزعمون، أو ما زادوا إلا ضيقًا وخوفًا على ما هم قبل أن يرتدوا»[1]. ومن تاريخ الفاخري قوله: «وفي سنة ١١٧٦ هـ... وفيها ارتد أهل وثيثة». وقوله: (وفي سنة ١١٦٥ هـ ... وفيها ارتد أهل حريملاء»[2]. ومن تاريخ ابن يوسف قوله: «وفي سنة ١١٦٨ هـ وفي تلك السنة يوم الجمعة سابع من شهر جمادى الآخر، قُضْيَت حريملاء يوم قضى المسلمين»[3].

---

(١) مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (ص: ٢٩٢).

(٢) تاريخ الفاخري (ص: ١٣٣). وما بعدها.

(٣) تاريخ ابن يوسف (ص: ١٤١). ومعنى «قُضْيَتْ»: أي فتحت.

ومن كتاب كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب لأحد مؤرخي نجد قوله: «وأسلم رياض العارض وضرما». وقال في غزو حجيلان بن حمد لأهل جبل شمر: «وجاهد قرية تسمى جبة فأسلمت»[1]. وعلى هذا، فابن غنام لم ينفرد بتلك الأحكام. ومنها أن ابن غنام كان أدرى بحقيقة ما جرى من الوقائع والأحداث، وأعلم بالمواقف التي اتخذها المخالفون تجاه الدعوة في تلك القرى والنواحي والتي استوجبت تنزيل تلك الأحكام عليهم، وهو أخبر بمقالاتهم التي صدرت عنهم في تلك الوقائع، مما قد لا يكون منقولاً بحروفه وتفاصيله في كتب التاريخ، فإن أقصى ما يمكن لمن تأخر عن تلك الأحداث أن يُحيط منها بما نقل ودون في الكتب والتواريخ ليس إلا، ولا يمكن بالطبع ادعاء أن الحدث قد نقل بكل تفاصيله وجزئياته في الكتب والتواريخ، فإذا كان من المسلم أن المؤرخ المتقدم، لا سيما المعاصر، أعلم وأخبر وأكثر إحاطة بالأحداث وتفاصيلها من المؤرخ المتأخر عنها، وأن التواريخ قد تخلو عن ذكر أسباب الأحداث والوقائع وتفاصيلها، فإن هذا يقتضى تقديم تصوير وتحليل من شهد الأحداث والوقائع وخبرها على من تأخر عنها، فكيف إذا أضيف إلى ذلك كون المؤرخ المتقدم والمعاصر للحدث أعلم بالشرع من المتأخر ومعروفاً بالأمانة والصدق، فلا ريب حينئذ في تعين تقديم حكمه وتحليله للأحداث على المتأخر. **ثانيًا**: أن التعبير بالارتداد، مثل قول ابن غنام ارتد أهل

(١) كيف كان ظهور شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (ص: ٦١) وما بعدها.

كذا لا يلزم منه بالضرورة الارتداد عن الإسلام، إذ قد يعبر بالارتداد عن نكث البيعة والرجوع إلى الحال الأول، وقد نبه الشافعي رحمه الله إلى هذا المعنى في تفسير ما ورد عن بعض السلف في وصف مانعي الزكاة في عهد أبي بكر رضي الله عنه بالردة حيث قال: «فإن قال قائل: ما دل على ذلك؟ والعامة تقول لهم: أهل الردة، قال الشافعي رحمه الله تعالى: فهو لسان عربي، فالردة الارتداد عما كانوا عليه بالكفر، والارتداد بمنع الحق، قال: ومن رجع عن شيء جاز أن يقال: ارتد عن كذا»[1]. ومثله قول الخطابي رحمه الله: «إن الردة اسم لغوي، وكل من انصرف عن أمر كان مقبلاً عليه فقد ارتد عنه»[2]. نعم لا شك أن ابن غنام قد قصد بالردة في بعض المواضع الخروج عن الإسلام لكن لا يلزم منه أن يكون هذا مراده في جميع المواضع. ومثله التعبير عن جيش الدولة بالمسلمين، كقول: «غزا المسلمون»، «قتل من المسلمين كذا وكذا»، ونحو هذه العبارات، فإن هذا التعبير لا يلزم منه الحكم على الفريق الآخر بالكفر، فإن وصف جيش الإمام وجماعته وأهل العدل بالمسلمين في مقابل البغاة أو الخوارج قد جرى عليه كثير من المؤرخين، وله شواهد لا يسع المجال لذكرها، منها على سبيل المثال: ما رواه ابن كثير: «عن يعقوب بن سفيان، عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه، عن عمران بن حدير، عن لاحق قال: كان الذين خرجوا على علي بالنهروان أربعة

---

(١) الأم (٩/ ٢٠٦).

(٢) معالم السنن (٢/ ٦).

آلاف في الحديد، فركبهم المسلمون فقتلوهم، ولم يقتلوا من المسلمين إلا تسعة رهط»[١].

وفي رسالة أرسلها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن إلى أمير الكويت أحمد الجابر يخبره بما جرى في معركة السبلة، والتي جرت بين الملك عبد العزيز والثائرين عليه من حركة الإخوان، قال فيها: «ولذلك قام المسلمون في التاسع عشر من الشهر الماضي بالهجوم عليهم، وقتلوهم، ولقنوهم درسًا مخيفًا»[٢]. فانظر إلى وصفه جيوش الدولة بالمسلمين في مقابل الخارجين عليه. وقد تتابع مؤرخو تلك الحقبة كابن يوسف والفاخري وابن لعبون وابن بشر وغيرهم على التعبير عن جيش الدولة بجيش المسلمين، والأمثلة على ذلك كثيرة: فمن تاريخ الفاخري قوله: «وفي سنة ١١٧٦ هـ غزا المسلمون الإحساء»، وقوله: «وفي سنة ١١٧٧ هـ غزا المسلمون جلاجل»[٣]. ومن تاريخ ابن لعبون قوله: «وفي سنة ١١٩٤ هـ سار جيوش المسلمين على أهل الزلفي»، وقوله: «وفي سنة ١١٩٥ هـ سار سعود بالمسلمين على الخرج». ومن تاريخ ابن بشر قوله في حوادث سنة ١١٦٧ هـ: «وفيها تضجر دهام بن دواس من الحرب بينه وبين المسلمين، وطلب من محمد بن سعود المهادنة والدخول في الدين وتجري عليه أحكام المسلمين»، وقوله في حوادث سنة

---

(١) البداية والنهاية (٩/ ٢٠٤).

(٢) الإخوان السعوديون في عقدين (ص: ٣٠٥).

(٣) تاريخ الفاخري (ص: ١٣٩).

١١٧٧ هـ: «وفيها غزا عبد العزيز بالمسلمين وقصد عربان سبيع»، وقوله في حوادث سنة ١١٧١ هـ: «وفيها سار عبد العزيز رحمه الله بجنود المسلمين إلى سدير واستولى على بلدة الحوطة»[1]. **ثالثًا**: لا يخفى أن وصف ابن غنام لأهل بلد بالردة مثلاً، كقوله: «ارتد اهل حريملاء» أو «أهل القصيم» ونحو ذلك، سواء أريد به الارتداد عن الإسلام، أو عن البيعة لا يستلزم وصف جميع أهل البلد بذلك، وانسحاب الحكم عليهم جميعًا بأشخاصهم، وإنما ينسب الحكم لأهل النفوذ والسلطان خاصة، إذ من المعلوم أن نكث البيعة مثلاً أو الردة عن الإسلام لم يقع من جميع أهل البلد أو الناحية، وإنما وقع من ذوي السلطان والأمر فيهم، وهذا أمر معلوم لا يخفى على أحد، فقول ابن غنام: «ارتد اهل القصيم» ونحوها من العبارات إنما عنى به أصحاب الأمر والنفوذ، ولا يلزم أن يعني به جميع سكان البلد وعامة أهلها، ما لم يُظهروا الرضى والقبول، ومثل ذلك: الحكم على بلد بكونها بلد إسلام أو كفر أو حرب أو عهد، ونحو ذلك، فإن هذه الأحكام متعلقة بذوي السلطان والأمر على نحو ما هو مفصل في كتب الفقه، فحكم أهل العلم على بلد مثلاً بكونها بلد كفر لا يلزم منه الحكم بالكفر على جميع من فيها، وهكذا الحال في حكمهم على بلد بالردة أو نقض العهد. **رابعًا**: مما ينبغي التنبيه عليه أن من حكم عليهم ابن غنام وغيره بالردة عن الإسلام من أهل القرى والنواحي، لا يلزم أن يكونوا واقعين في الشرك في العبادة

---

(١) تاريخ ابن بشر (١/ ٦٧) وما بعدها.

بخصوصه، إذ إن أسباب الكفر وموجبات الردة ليست محصورة في الشرك بالله، بل هي كثيرة متنوعة ما بين اعتقادات وأقوال وأفعال، وهي مذكورة في أبواب الردة من كتب الفقه، قد اختار منها الإمام محمد بن عبد الوهاب أكثرها وقوعاً في رسالته المعنونة بنواقض الإسلام حتى عد منها عشرة. فمن نواقض الإسلام وموجبات الردة على سبيل المثال: عدم البراءة من الشرك والمشركين، كعدم اعتقاد بطلان الشرك، أو الرضى به، أو محبته ونحو ذلك، وهو المعبر عنه بالكفر بالطاغوت، ومنها مناصرة المشركين على المسلمين ومظاهرتهم بما يستلزم ظهور الشرك وأعلامه وتثبيته وطمس التوحيد وقمع أهله، ومنها: الفرح بظهور الشرك على التوحيد، وبانتصار المشركين على الموحدين، ومنها: مدح الشرك والثناء على أهله لأجله، ولو بالقول، ومنها: سب دعوة التوحيد وتضليل أهلها لأجله، ونحو ذلك من النواقض، فمن حكم عليهم بالردة عن الإسلام في ذلك الوقت من الطوائف والأشخاص فلأجل وقوعهم في ناقض من نواقض الإسلام لا يلزم أن يكون شركاً. وقد نبه الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله على هذا الأمر، لما ظن بعض الناس في وقته انحصار الكفر في الوقوع في الشرك بعبادة الأضرحة والمقامات، فادعوا براءتهم من الكفر بكونهم لم يعبدوا قبراً، ولم يستغيثوا بغائب، فقال في حق أهل القصيم: «وأهل القصيم غارهم إن ما عندهم قبب ولا سادات، ولكن أخبرهم أن الحب والبغض والموالاة والمعاداة لا يصير للرجل دين إلا بها ... وكذلك الشرك إن كان ما أبغض أهله

مثل بغض من تزوج بعض محارمه فلا ينفعه ترك الشرك»[١]. وقوله: (غارهم)، أي: اغتروا وظنوا أن خُلو بلدتهم من القباب والسادة الذين يعتقد فيهم وتصرف لهم بعض أنواع العبادة، يعني سلامتهم من الكفر وبراءتهم منه، فنبههم الشيخ أن ترك الشرك مع عدم بغضه والبراءة منه ومن أهله لا ينفع العبد، ولا يثبت به إسلام، إذ لا يكون تارك الشرك مسلماً حتى يتبرأ من الشرك وأهله ويبغضهم لأجله، فكيف إذا اجتمع مع عدم بغض الشرك والبراءة منه نصرة أهله على أهل التوحيد أو مدحهم على ما هم عليه من الشرك، أو تثبيتهم عليه، أو سب دعوة التوحيد وتحذير الناس منها، فهل يمكن أن يبقى من الإسلام بعد ذلك شيء ؟! ومما يؤكد حال أهل القصيم في تلك الأوقات خاصة، ويبين موقفهم من دعوة التوحيد ما جرى منهم سنة ١١٩٦ هـ، وهي الحادثة التي تعرف بالتاريخ بذبحة المطاوعة: قال الفاخري في تاريخه عن هذه الحادثة: «وفي سنة ١١٩٦ هـ ذبحة المطاوعة»[٢]. وهي أن أهل القصيم عزموا على نقض العهد وكاتبوا أمير الإحساء سعدون بن عريعر للقدوم عليهم، وتعاهدوا على قتل معلمي التوحيد وأئمة المساجد خاصة، وقد كان هؤلاء المعلمون أرسلهم الإمام لتعليم أهل القصيم التوحيد. قال ابن لعبون في تاريخه: «وفي سنة ١١٩٦ هـ أقبل بنو خالد على القصيم، وانقلبوا عن الدين - أي: أهل القصيم - وقتلوا من

(١) مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٣٢٢).

(٢) تاريخ الفاخري (ص: ١٤٩).

عندهم ممن ينتسب إلى الدين - يقصد: دعوة التوحيد - ثم سمى ابن لعبون رجالاً من أئمة المساجد والمعلمين»[١]. وقال ابن بشر في تاريخه في أحداث سنة ١١٩٦هـ: «وفيها أجمع أهل القصيم على نقض البيعة والحرب، سوى أهل بريدة والرس وتنومة، وقتلوا كل من ينتسب إلى الدين عندهم - يقصد بالدين دعوة التوحيد التي دعا إليها الإمام محمد بن عبد الوهاب - خصوصاً المعلمين الذين يعلمونهم أحكام الشريعة... فحين قرب - أي: سعدون بن عريعر - من القصيم، قام كل أهل بلد فقتلوا من عندهم من العلماء المعلمة... وحين نزل - أي: سعدون بمن معه من أهل الإحساء - بريدة أرسل إليه أهل عنيزة على سبيل الإكرام والامتثال من كان عندهم من معلمة الدين، وهما عبد الله القاضي وناصر الشبيلي، وقالوا: هذان كرامة لك، وهدية منا إليك، فقتلهما سعدون صبراً»[٢]. ومما يوضح موقف أهل القصيم من دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب في تلك الأوقات: أن عبد الله بن عيسى المويس، وهو من خصوم الدعوة المشاهير من أهل حرمة، ذهب إلى أهل قبة الكواز وعَبَدَته، يثبتهم على ما هم عليه من الشرك، ويحذرهم من دعوة التوحيد، ويُكفر الإمام محمد بن عبد الوهاب على دعوته للتوحيد، فقال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسالته لأحمد بن إبراهيم معلقاً على هذه الحادثة: «وصار هذا - أي: ذهاب

---

(١) تاريخ بن لعبون (ص: ١٩٤).

(٢) عنوان المجد (١/ ١٤٥).

المويس إلى عباد القبور وتثبيتهم – عليه عندك وعند أهل الوشم، وعند أهل سدير والقصيم من فضائل المويس ومناقبه»[١]. فانظر كيف اعتبر أهل القصيم وغيرهم تثبيت عباد القبور والأضرحة على شركهم، ومدحهم، والثناء عليهم، فضيلة ومنقبة؟! وقد قال الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في رسالته لأهل مكة: «ولا نكفر إلا من بلغته دعوتنا للحق، وَوَضَحَتْ له المحجة، وقامت عليه الحجة، وأصر مستكبراً معانداً، كغالب من نقاتلهم اليوم، يُصرون على ذلك الإشراك، ويمتنعون من فعل الواجبات، ويتظاهرون بأفعال الكبائر والمحرمات، وغير الغالب إنما نقاتله لمناصرته من هذه حاله، ورضاه به، ولتكثير سواد من ذكر، والتأليب معه، فله حينئذ حكمه في قتاله»[٢]. فذكر الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله صنفين ممن قوتلوا: الأول: من أصروا على الشرك بعد بلوغ الحجة، وامتنعوا من فعل الواجبات وتظاهروا بفعل الكبائر، وهم الغالب. والثاني: من ناصروا الصنف الأول، وذبوا عنهم. **خامساً**: أن المكفرات وموجبات الردة عن الإسلام الاعتقادية منها أو القولية أو الفعلية، لا يشترط في الحكم على فاعلها بالردة أن تكون قطعية مجمعاً عليها، فإن العلماء قد اختلفوا في بعض المكفرات، منهم من يعدها كفراً توجب ردة فاعلها، ومنهم من لا يرى ذلك، كاختلافهم في تارك الصلاة كسلاً، ونحو ذلك، وهذا

---

(١) مؤلفات محمد بن عبد الوهاب (٦/ ٢٠٥).

(٢) الدرر السنية (١/ ٢٤٣).

لا يخرج عن كونه من المسائل الخلافية الاجتهادية، والقاضي إذا حكم في هذه المسائل وجب عليه أن يحكم فيها بما أداه إليه اجتهاده، وعلى هذا، فكل من حكم بالردة في المسائل المختلف في كونها ردة بناء على ما أداه إليه اجتهاده لا يجوز أن يوصف بالغلو والتشدد، فضلاً عن وصفه بالبدعة والضلالة والخارجية. قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله: «وقد جرى العلماء في الحكم بالردة على أمور منها ما هو قطعي، ومنها ما هو ظني، ولذلك اختلفوا في بعضها، ولا وجه لما يتوهمه بعضهم أنه لا يكفر إلا بأمر مجمع عليه»[1]. وعلى هذا، فلا يتوجه النقد على ابن غنام أو غيره من العلماء في حكمه على شخص أو طائفة بالردة في المسائل المختلف فيها بناء على ما أداه إليه اجتهاده، فإنه كان من أهل العلم والاجتهاد، شريطة ألا تخالف نصاً أو إجماعاً.

(١) رفع الاشتباه (ص: ٩٤١).

مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب

للإمام محمد الكثير من المؤلفات ولكن خصوم الدعوة ركزوا سهامهم على ثلاثة كتب لقوة تأثيرها في المخالفين وهي: كتاب التوحيد وكتاب كشف الشبهات وكتاب نواقض الإسلام. وفي هذا المبحث نورد أهم الطعون ونرد عليها.

كتاب التوحيد

كتاب التوحيد للشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب (توفي ١٢٠٦ هـ) هو أحد أشهر الكتب الإسلامية المختصرة في العقيدة، وعنوانه الكامل: كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد. موضوع الكتاب: يركز بشكل أساسي على توحيد الألوهية – إفراد الله بالعبادة – والتحذير من الشرك أكبره وأصغره، مع بيان توحيد الربوبية والأسماء والصفات.وعدد الأبواب سبعة وستين باباً فقهياً عقدياً. وقد بدأ المصنف هذا الكتاب ببيان توحيد العبادة؛ لأن أكثر الناس في زمانه قد جهلوا هذا التوحيد، ووقعوا في كثير من الأعمال والأقوال التي تنافيه، ثم ختم كتابه بتوحيد الأسماء والصفات ليكون هذا الكتاب شاملا لأنواع التوحيد الثلاثة. قال الشيخ إسماعيل بن سعد بن عتيق: هذا الكتاب طراز جديد في تفهيم الناس مقاصد التوحيد؛ إذ جعله على أبواب دائرية تنداح كل دائرة بأوسع من أختها.

الشبهة: الإمام محمد بن عبد الوهاب يستدل في كتاب التوحيد بالأحاديث الضعيفة.

الجواب: قال الشيخ العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ: «كتاب التوحيد كتاب عظيم جدا، أجمع علماء التوحيد على أنه لم يصنف في الإسلام في موضوعه مثله، فهو كتاب وحيد وفريد في بابه، لم ينسج على منواله مثله؛ لأن المؤلف رحمه الله طرق في هذا الكتاب مسائل توحيد العبادة، وما يضاد ذلك التوحيد، من أصله، أو يضاد كماله، فامتاز الكتاب بسياق أبواب توحيد العبادة مفصلة مدللة، وعلى هذا النحو، بتفصيل، وترتيب، وتبويب لمسائل التوحيد، لم يوجد من سبق الشيخ إلى ذلك، فحاجة طلاب العلم إليه، وإلى معرفة معانيه ماسة؛ لما اشتمل عليه من الآيات، والأحاديث والفوائد[١].قال الشيخ العلامة النابغة عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمة الله (ت:١٢٩٣هـ): «وقد تتبع العلماء مصنفاته رحمه الله من أهل زمانه وغيرهم، فأعجزهم أن يجدوا فيها ما يعاب»[٢]. والكتاب على طريقة المحدثين ولا سيما البخاري في صحيحه[٣]، وهذا ما جعل

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد المقدمة.

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (ص: ٣٧٢).

(٣) يقول الشيخ الامام محمد بن إبراهيم ال الشيخ: «وأَنا أَقص الآن قصة عبدالرحمن البكري من أهل نجد، كان أَولاً من طلاب العلم على العم الشيخ عبدالله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن وغيره، ثم بدا له أَن يفتح مدرسة في عمان يعلم فيها التوحيد من كسبه الخاص فإذا فرغ ما في يده أخذ بضاعة من أَحد وسافر إلى الهند، وربما أخذ

الأعداء لا يستطيعون أن ينتقدوا الكتاب إلى يومنا هذا، فلا أعلم أنه طبع كتاب لمخالف يستدرك فيه على المصنف في تبويبه أو أدلته أو حتى مسائله، وهذا من توفيق الله له، ومن رسوخه في العلم والإمامة. **طريقة الإمام في تأليف الكتاب**: المؤلف سلك في كتابه مسلك علماء أهل السنة في مصنفاتهم في الاعتقاد وغيره، حيث يقوم الكتاب على نصوص الكتاب والسنة، معتمدا في فهمهما على ما كانت عليه القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية. والآيات التي استدل بها المؤلف كثيرة جدا، وبعد عدها تبين أنها مع المكرر (٨٠) آية، والأحاديث (١٤١) حديثا، المتفق عليه منها بالمكرر (٣٤) حديثا، وما انفرد

نصف سنة في الهند. قال الشيخ البكري: كنت بجوار مسجد في الهند وكان فيه مدرس إذا فرغ من تدريسه لعنوا ابن عبدالوهاب، وإذا خرج من المسجد مرَّ بي وقال: أَنا أُجيد العربية لكن أحب أَن أَسمعها من أَهلها، ويشرب من عندي ماءً باردًا. فأَهمني ما يفعل في درسه، قال: فاحتلت بأَن دعوته وأَخذت (كتاب التوحيد) ونزعت ديباجته ووضعته على رف في منزلي قبل مجيئه، فلما حضر قلت: أَتأْذن لي أَن آتي ببطيخة. فذهبت، فلما رجعت إذا هو يقرأُ ويهز رأْسه، فقال: لمن هذا الكتاب؟ هذه التراجم شبه تراجم البخاري هذا والله نفس البخاري؟! فقلت لا أدري، ثم قلت أَلا نذهب للشيخ الغزوي لنسأَله -وكان صاحب مكتبة، وله رد على جامع البيان- فدخلنا عليه فقلت للغزوي كان عندي أَوراق سأَلني الشيخ من هي له؟ فلم أَعرف، ففهم الغزوي المراد، فنادى من يأْتي بكتاب مجموعة التوحيد فأُتي بها فقابل بينهما فقال هذا لمحمد بن عبد الوهاب. فقال العالم الهندي مغضبًا وبصوت عال: الكافر. فسكتنا وسكت قليلاً. ثم هدأَ غضبه فاسترجع. ثم قال: إن كان هذا الكتاب له فقد ظلمناه. ثم إنه صار كل يوم يدعو له ويدعو معه تلاميذه وتفرق تلاميذ له في الهند وإذا فرغوا من القراءة دعوا جميعًا للشيخ محمد بن عبد الوهاب». فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (١/ ٧٦).

به البخاري (١٧)، وما انفرد به مسلم (٢٣)، فهذه (٧٤) حديثا لم تخرج من الصحيحين. وبلغ عدد الآثار (٥٧) أثرا. والمسائل التي استفادها من الأدلة التي أوردها (٥٩٢) مسألة. **وأما الأحاديث المنتقدة في الكتاب**: فهناك من أهل العلم وطلبته من تتبع بعض الأحاديث في هذا الكتاب وبين أنها ضعيفة على حسب ما أداه إليه اجتهاده، وتجاوز آخرون فأنكروا الاستدلال بها. وذهب طائفة من العلماء وعلى رأسهم شيخنا العلامة المحدث عبد العزيز بن باز رحمه الله (ت: ١٤٢٠هـ) إلى أن أحاديث الكتاب لا تنزل عن درجة الحسن[1]. وكلام العلماء في الحديث هل هو ضعيف أو صحيح من قبيل الاجتهاد السائغ الذي تختلف فيه الأنظار. ولكن إذا ثبت ضعف بعض الأحاديث التي أوردها المؤلف ولا سيما وأن المحتج يذكر كلام جهابذة العلماء وأنهم قد حكموا عليها بالضعف، أقول إذا ثبت فلماذا يذكر المؤلف الحديث الضعيف؟ وللجواب عن هذا أقول: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في رده على البكري حينما أنكر عليه الأخير إيراد حديث مع ضعفه، قال: «هذا الخبر لم يذكر للاعتماد عليه، بل ذكر في ضمن غيره ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعلومة بالكتاب والسنة، كما أنه إذا ذكر حكم معلوم بدليل معلوم ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء وغير ذلك؛ لما في ذلك

(١) في تقديمه لكتاب تخريج أحاديث منتقدة في كتاب التوحيد للشيخ فريح البهلال، والشيخ فريح في هذا الكتاب النفيس تتبع الأحاديث المنتقدة في كتاب التوحيد وقام بدراستها دراسة حديثية موسعة فراجعه فهو مهم.

من الاعتضاد والمعاونة، لا لأن الواحد من ذلك يعتمد عليه في حكم شرعي، ولهذا كان العلماء متفقين على جواز الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكون هو العمدة من الأخبار التي تكلم في بعض رواتها لسوء حفظ أو نحو ذلك، وبآثار الصحابة والتابعين، بل بأقوال المشايخ، والإسرائيليات، والمنامات مما يصلح للاعتضاد؛ فما يصلح للاعتضاد نوع، وما يصلح للاعتماد نوع. وهذا الخبر من النوع الأول»[1]. وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية حول حديث : «إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاَللهِ».أخرجه أحمد (٢٢٧٠٦). والمؤلف هنا أورد هذا الحديث في باب من الشرك أن يستغيث بغير الله أو يدعو غيره، وذلك بعد إيراد أربعة أدلة من القرآن ؛ فكان إيراد الحديث لأنه تعضده أدلة القرآن. قال معالي الشيخ العلامة صالح الفوزان: «ولم يورد الشيخ في هذا الكتاب إلا ما صح من الأحاديث، أو كان حسن الإسناد، أو هو ضعيف الإسناد وله شواهد تقويه، أو هو داخل تحت أصل عام يشهد له الكتاب والسنة» [2]. وقال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله في معرض كلامه عن الحديث المتقدم: «وقد أعل بعض العلماء هذا الحديث بأن في إسناده ابن لهيعة، وحاله معروف. لكن إيراد أئمة الحديث للأحاديث التي قد يكون في إسنادها بعض مقال في مثل هذا المقام لا بأس به، بل فعلهم هذا صواب إذا

---

(١) الرد على البكري (١/ ٣٠٧)، وانظر الصفدية (١/ ٢٨٧).

(٢) إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (١/ ١١).

كان ما في الحديث من المعنى قد عضدته الأدلة من القرآن ومن السنة، كما في هذا الحديث، فإن قوله ﷺ: «إِنَّهُ لَا يُسْتَغَاثُ بِي وَإِنَّمَا يُسْتَغَاثُ بِاَللهِ».أخرجه أحمد (٢٢٧٠٦). قد دلت عليه الآيات التي سلفت، وهذا الذي درج عليه صنيع الراسخين في العلم من أهل الحديث، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض كلام له في الفتاوى، قال: أهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في أصل من الأصول، بل إما في تأييده – يعني: في تأييد ذلك الأصل –أو في فرع من الفروع. وهذا هو صنيع الشيخ رحمه الله أيضا في هذا الكتاب، فإنه يستدل بأحاديث هي من جهة المعنى الذي اشتملت عليه صحيحة»[1]. والعلماء ومنهم الإمام محمد بن عبد الوهاب عندما يوردون مثل هذه الأحاديث إما أن يكون هذا من اختلاف الاجتهاد في الحكم على الحديث، ومن المعلوم أن باب الاجتهاد في باب التصحيح والتضعيف واسع[2]. وإما أن يكون هذا من باب حشد الأدلة، يعني أن المصنف لم يرد أن هذا الحديث حجة بنفسه لكن المعنى الذي من أجله ساق الحديث قررته أدلة صحيحة متكاثرة فهي شاهدة لهذا المعنى. ففي العقيدة إذا كان الحديث الضعيف أصلا لم ترد العقيدة إلا في هذا الحديث فإنه لا يعتمد عليه؛ لأنه لا

---

(١) التمهيد لشرح كتاب التوحيد (ص: ١٨٨).

(٢) انظر في هذا الخصوص كتاب تخريج أحاديث منتقدة في كتاب التوحيد للشيخ فريح البهلال فقد صحح وحسن كثيرا من الأحاديث المنتقدة في كتاب التوحيد.

يستدل بحديث في أصل من الأصول وتبنى عليه عقيدة بل لا بد أن يكون الحديث صحيحا وفي الحسن خلاف والصواب أن الحسن مثل الحديث الصحيح في الاحتجاج به. والقسم الثاني: أن يورد الحديث الضعيف في تأييد ما دلت عليه النصوص وفي الشواهد، فهذا كل عمل أئمة السنة على ذلك. فلو نظرت في كتاب العرش لبن أبي شيبة لوجدت أن ثلثه أسانيده صحيحة والباقي أسانيده ضعيفة لكن لأنها في أصل ثابت استدل به وهذا عندهم له أيضا أصل وهو أن الحديث إذا كان ضعيفا واشتمل على أشياء منها ما يؤيد الأصل ومنها ما هو جديد فإنهم يستدلون به في التأييد لما ثبت في الأصل وأما ما انفرد به الحديث الضعيف من الاعتقاد أو من الأمر الغيبي فإنهم لا يثبتونه[1].

(١) انظر: شرح كتاب أصول الإيمان للشيخ صالح آل الشيخ (شرح صوتي).

نواقض الإسلام

كتاب نواقض الإسلام هو رسالة علمية مختصرة، تأليف الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب. تبين الرسالة الأمور التي تُبطل الإسلام وتُخرج المسلم من ملته - الردة - وتحذر من الوقوع فيها. وتتميز بالاختصار، والوضوح، والسهولة في العرض، واستهداف حماية توحيد المسلم وعقيدته. ذكر فيها المؤلف عشرة نواقض خطيرة وشائعة الوقوع ولم يقصد الحصر، مستنداً فيها إلى أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية وفهم السلف الصالح.

الشبهة: ألف من اسموا أنفسهم (مجموعة علماء) كتاب سموه: «نواقض النواقض رد علماء الأمة على بدعة تكفير المسلمين»[1]، لينقضوا كل ناقض من النواقض العشرة التي أوردها الشيخ رحمه الله.

الجواب: لا شك أن كل مسلم يفرح بالردود على بدعة تكفير المسلمين، بل هذا من أوجب الواجبات على علماء المسلمين خاصة في هذا العصر الذي توسعت فيه دائرة التكفير عند عدد من الأفراد والجماعات والتنظيمات، ولكنك تعجب أشد العجب عندما ترى أن هؤلاء الذين سموا أنفسهم بالعلماء تركوا هذه الجماعات والتنظيمات التي توسعت في تكفير

(١) الكتاب من مطبوعات وزارة الأوقاف الأردنية، وإشراف الدكتور علي جمعة.

المسلمين واستباحت دماءهم، واتجهوا لدعوة الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، وذهبوا لأشهر كتبه بعد كتاب التوحيد، ألا وهو كتاب نواقض الإسلام(١)، وألفوا كتابهم الهزيل «نواقض النواقض» لينقضوا كل ناقض من النواقض العشرة التي أوردها الشيخ رحمه الله، وسيجد القارئ في هذه الأسطر نقض كل ناقض من نواقضهم بإذن الله. وبما أن نواقضهم هذه كلها قائمة على اتهام الشيخ بتكفير المسلمين كلهم بأعيانهم إلا أتباعه ومن كان على منهجه، فسوف أسرد جملة من أقواله تكذب هذه المقولة، وهي كافية لنسف كتابهم من أسه وأساسه، ولكن تفنيد النواقض ناقضا ناقضا وباختصار مهم لفئة من الناس.

فقد اتهموا الشيخ بأنه يكفر جميع الناس بالعموم وبالظن، ويكفر مرتكب الكبائر، ويكفر من لم يكن من أتباعه، وأنه يكفر بالتوسل بالنبي ﷺ والصالحين، وأنه يكفر المسلم الذي وقع في الكفر جهلا، وهذه أقواله تنفي عنه كل ذلك: نفى الشيخ عن نفسه أنه يكفر بالعموم في أكثر من موضع ومناسبة؛ من ذلك قوله رحمه الله: «فإن قال قائلهم: إنهم يكفرون بالعموم، فنقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]»، وقوله: «وأما الكذب والبهتان فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم»، وقوله: «وأما القول: إنا نكفر بالعموم، فذلك من بهتان الأعداء

(١) وهي رسالة مختصرة لا تتجاوز صفحتين استلها من كتاب الإقناع للحجاوي في أول باب حكم المرتد، هذبها وأرسلها لبعض خصومه، والحجاوي عمدة المتأخرين في المذهب الحنبلي، ومتوفى في القرن العاشر قبل ابن عبد الوهاب بأكثر من مئتي عام.

الذين يصدون به عن هذا الدين، ونقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾»[١]. وقال: «ما ذكر لكم عني أني أكفر بالعموم، فهذا من بهتان الأعداء، وكذلك قولهم: إني أقول: من تبع دين الله ورسوله وهو ساكن في بلده أنه ما يكفيه حتى يجيء عندي، فهذا أيضا من البهتان؛ إنما المراد اتباع دين الله ورسوله في أي أرض كانت». ونفى عن نفسه أنه يكفر بالظن، فقال: «من أظهر الإسلام وظننا أنه أتى بناقض، لا نكفره بالظن، لأن اليقين لا يرفعه الظن، وكذلك لا نكفر من لا نعرف منه الكفر بسبب ناقض ذكر عنه ونحن لم نتحققه»، وقال: «وأما ما ذكر الأعداء عني أني أكفر بالظن وبالموالاة، أو أكفر الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله»[٢]. ونفى عن نفسه أنه يكفر مرتكبي الكبائر، فقال: «وأما المعاصي والكبائر كالزنا والسرقة وشرب الخمر وأشباه ذلك فلا يخرجه عن دائرة الإسلام عند أهل السنة والجماعة، خلافا للخوارج والمعتزلة الذين يكفرون بالذنوب، ويحكمون بتخليده في النار»[٣]، وقال ردا على من اتهمه بأنه يكفر شارب الخمر والزاني وغير ذلك من كبائر الذنوب: «نبرأ إلى الله من هذه المقالة، بل الذي نحن نقول: الذنوب فيها الحدود، ومعلقة بالمشيئة؛ إن شاء الله عفا، وإن شاء عذب عليها، وأما الذي نكفر به فالشرك

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٦٣) وما بعدها.

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ١١٢) وما بعدها.

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٢٠٢).

بالله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]»[١]، وقال رحمه الله: «أركان الإسلام الخمسة، أولها الشهادتان، ثم الأركان الأربعة؛ فالأربعة إذا أقر بها وتركها تهاونا، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفره بتركها، والعلماء اختلفوا في كفر التارك لها كسلا من غير جحود، ولا نكفر إلا ما أجمع عليه العلماء كلهم، وهو الشهادتان»[٢]. ونفى عن نفسه أن يكفر بالتوسل بالنبي والصالحين، ورد على من اتهمه بأنه يكفر من توسل بالصالحين بقوله: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٦]»[٣]، وفرق بين التوسل والاستغاثة، فقال: «إنكارنا على من دعا المخلوق أعظم مما يدعو الله تعالى، ويقصد القبر يتضرع عند ضريح الشيخ عبد القادر أو غيره، يطلب فيه تفريج الكربات وإغاثة اللهفات وإعطاء الرغبات، فأين هذا ممن يدعو الله مخلصا له الدين لا يدعو مع الله أحدا، ولكن يقول في دعائه: أسألك بنبيك، أو بالمرسلين، أو بعبادك الصالحين، أو يقصد قبر معروف أو غيره يدعو عنده، لكن لا يدعو إلا الله مخلصا له الدين، فأين هذا مما نحن فيه؟!»[٤]. ونفى عن نفسه أنه يكفر من لم يتبعه في

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ١٣٠).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ١٠٢).

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٣٤).

(٤) فتاوى ومسائل (ص: ٦٨).

دعوته ولم يهاجر إليه، فقال: «وأجلبوا علينا بخيل الشيطان ورجله، منها: إشاعة البهتان بما يستحي العاقل أن يحكيه فضلا عن أن يفتريه، ومنها ما ذكرتم: أني أكفر جميع الناس إلا من اتبعني، وأني أزعم أن أنكحتهم غير صحيحة، فيا عجبا كيف يدخل هذا في عقل عاقل؟! وهل يقول هذا مسلم؟! إني أبرأ إلى الله من هذا القول الذي ما يصدر إلا عن مختل العقل، فاقد الإدراك؛ فقاتل الله أهل الأغراض الباطلة، ... والحاصل: أن ما ذكر عني من الأسباب غير دعوة الناس إلى التوحيد، والنهي عن الشرك، فكله من البهتان»[1]، وقال: «أما الكذب والبهتان فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يكفر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، فكل هذا من الكذب والبهتان»[2]. ونفى عن نفسه أنه يكفر المسلم الذي وقع في الكفر جهلا ولم تقم عليه الحجة، فقال: «وإذا كنا لا نكفر من عبد الصنم الذي على عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، أو لم يكفر ويقاتل؟! ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]»[3]. وقال كما تقدم: «وأما ما ذكر الأعداء عني أني أكفر بالظن وبالموالاة، أو أكفر

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٨١).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ١٠٤).

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ١٠٤).

الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فهذا بهتان عظيم يريدون به تنفير الناس عن دين الله ورسوله»[١]. ثم إن الشيخ بين في أكثر من موضع من يكفرهم، فقال: «وأما التكفير فأنا أكفر من عرف دين الرسول، ثم بعد ما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله، فهذا هو الذي أكفره، وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك»[٢].وقال: «ولكن نكفر من أقر بدين الله ورسوله، ثم عاداه وصد الناس عنه، وكذلك من عبد الأوثان بعدما عرف أنها دين المشركين، وزينه للناس، فهذا الذي أكفره، وكل عالم على وجه الأرض يكفر هؤلاء إلا رجل معاند، أو جاهل. والله أعلم»[٣].كل هذه النقولات من كلامه تكفي في الرد على أصحاب كتاب (نواقض النواقض)، لكن لأن الكتاب فيه تلبيس وتدليس على العوام، ولكي لا يغتر به بعضهم، فسأتناول نواقضهم ناقضا ناقضا، وأنقضها بأوجز عبارة بما لا يخل بالمعنى. بدؤوا قبل نقض النواقض بانتقاد الشيخ بجعل النواقض عشرة، فقالوا: (حصر الشيخ لنواقض الإسلام بعشرة تحكم منه من غير دليل؛ فربما يدعي آخر أنها عشرون، أو يقول أحدهم: إنها ثمانية، فلماذا العشرة بالذات، ...، وماذا عن النواقض الأخرى، فتمزيق المصحف أو تلطيخه بالنجاسات والعياذ بالله تعالى أليس ناقضا؟ وشتم

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ١١٣).

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ٨٣).

(٣) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ١٣١).

الذات الإلهية أو سب الرسول ﷺ أليس كذلك؟! ... فلا داعي للحصر في عشرة أو عدد معين). وهذا جهل منهم؛ فالشيخ لم يقل: إن نواقض الإسلام هذه العشرة فقط، بل قال: هذه العشرة من نواقض الإسلام، بل قال قبل سرد النواقض: (اعلم أن من أعظم نواقض الإسلام عشرة: ...) وهذه عبارة صريحة في أنه لم يحصرها في عشرة، ومن قرأ كتب الشيخ ورسائله يرى أنه ذكر نواقض أخرى للإسلام غير هذه العشرة، ولكن انتقادهم هذا من باب التشغيب على دعوة الشيخ وتنفير الناس عنها. ثم ذكروا النواقض العشرة حسب ترتيب الشيخ لها، وبعد كل ناقض يذكرون ناقض الناقض حسب زعمهم مبتدئين بما يضحك الثكلى بما سموه معنى الناقض واقعا، وهنا سأنقل الناقض الذي ذكره الشيخ، وما ذكروه من معنى الناقض واقعا، وبعض تعليقهم عليه، ثم أنقضه بعبارات مختصرة بما يتسع له المقام. (الناقض الأول: الشرك في عبادة الله تعالى، والدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ﴾ [المائدة: ٧٢]، ومنه الذبح لغير الله، كمن يذبح للجن أو للقبر). معنى الناقض واقعا: أن كل من دعا بمعنى خاطب غير الله تعالى، أو توسل إليه بالأنبياء وغيرهم من الصالحين السابقين، فهو مشرك كافر،

بداية من سيدنا عمر الذي توسل بسيدنا العباس، كما جاء في صحيح البخاري أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا). ثم قالوا: «ناقض الناقض: ... الشيخ خصص هذا الحكم بقوله: (الشرك في عبادة الله) ولم يقل: (الشرك بالله تعالى)؛ لأن مقصوده هنا هو رمي المسلمين بهذا الشرك المزعوم؛ لأنهم يقومون بأعمال تعتبر في نظره من جملة الشرك في عبادة الله تعالى، كالتوسل والاستغاثة، أو بعض الأفعال التي اعتاد الناس على فعلها في زمانه، كالذبح لتوزيع الصدقات عن الأموات عند المقابر، فظن أن هؤلاء يذبحون للقبور، فسارع إلى رميهم بالشرك والكفر دون أن يتحقق من أفعالهم ونواياهم». الرد: ما سبق من كلام الشيخ فيه غنية عن الرد على هذه الفرية؛ فالشيخ أولا يفرق بين التوسل والاستغاثة فالتوسل بمعنى دعاء الله بجاه النبي أو فلان، فهذا بدعة، ولكن الشيخ لا يكفر صاحبه، أما الاستغاثة فهي دعاء صاحب القبر أو دعاء المخلوق بما لا يقدر عليه إلا الله، هذا هو المناقض للتوحيد، والذي يعده الشيخ وجماهير علماء الإسلام كفرا. ويفرق الشيخ أيضا بين الذبح لغير الله والذبح لإطعام الفقراء والمساكين مع أن هذا العمل لا يجوز وفيه شبهة، أما قولهم: (لأن مقصوده هنا هو رمي المسلمين بهذا الشرك) فكتابهم كله قائم على اتهام النيات وما يقصده الشيخ في قلبه، لا ما يقوله ويقرره في كتبه ورسائله، كما سيأتي في أكثر من ناقض. ومن العجب أن ينتقد الشيخ في جعله الشرك في عبادة الله ناقضا من نواقض الإسلام، إن لم يكن

هذا ناقضا فما الذي ينقض الإسلام إذا؟! (الناقض الثاني: من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة، ويتوكل عليهم، كفر إجماعا). «معنى الناقض واقعا: أنه من طلب من أخيه المسلم أن يدعو له بالمغفرة فهو كافر. ناقض الناقض: في هذا الناقض يتهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب جمهور الأمة الإسلامية بالكفر. والعياذ بالله». الرد: الشيخ يقول: من دعا هؤلاء الوسطاء وسألهم الشفاعة وتوكل عليهم يعني من دون الله ولم يدع الله كفر، وهم يقولون: معنى كلامه: من طلب من أخيه المسلم أن يدعو الله له بالمغفرة كفر، هل رأيتم جهلا وتلبيسا على العامة أوضح من هذا؟! ثم ذكروا كلاما طويلا لم يفرقوا فيه بين التوسل والاستغاثة، والشيخ فرق بينهما كما هو حال جمهور العلماء وسبق النقل عنه. (الناقض الثالث: من لم يكفر المشركين، أو شك في كفرهم، أو صحح مذهبهم؛ كفر إجماعا). «معنى الناقض واقعا: أن كل من لم يكفر من كفرهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب فهو كافر، مما يعني تكفير أصحاب المذاهب الأربعة بمن فيهم الحنابلة الموجودون في بلده». ومما ذكروه في نقض هذا الناقض قولهم: «من هو الكافر في نظر الشيخ وما هو مراده بهذا الناقض، لا شك أن الشيخ قد توسع من خلال ما سبق من النواقض في التكفير والحكم على البعض من المسلمين بالكفر وإخراجهم من الملة، فساق هذا الناقض ليؤيد مذهبه وكلامه في حمل الناس على موافقته وتكفير من لم يكفر من كفره هو». الرد: الشيخ يقول: من لم يكفر المشركين وشك في كفرهم، وهؤلاء

يقولون: هذا يعني تكفير أصحاب المذاهب الأربعة، والله إني أستحي أن أرد على كلام متهافت كهذا لولا أنه صدر بأنه من علماء الأمة، وقدم لهم شيخ الأزهر، هل يشك مسلم عاقل في تكفير الكافر المشرك؟! هذا ما قاله الشيخ ونقل الإجماع عليه.أما قولهم: «ساق هذا الناقض ليؤيد مذهبه وكلامه في حمل الناس على موافقته وتكفير من لم يكفر من كفره هو»، فهو من جنس ما ذكرته من الدخول في النيات والمقاصد، والله حسيبهم. (الناقض الرابع: من اعتقد أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه، كالذي يفضل حكم الطواغيت على حكمه؛ فهو كافر). «معنى الناقض واقعا: من لم يعتقد أن منهج محمد بن عبد الوهاب هي السنة الصحيحة، أو خالفه في منهجه، أو في تضعيف حديث أو تقويته؛ فهو كافر. فجعل من لم يوافق مذهبه كأنه لم يوافق هدي النبي ﷺ». وقالوا في نقض هذا الناقض: «وقد فتح هذا القول للشيخ محمد بن عبد الوهاب باب التكفير واسعا، لا سيما في هذا الزمن حيث جاء من كفر أكثر من تسعين في المائة من الأمة الإسلامية استنادا إلى هذا القول من غير دراية أو بصيرة في الدين». الرد:لا أدري من أين استقى هؤلاء العلماء الأدعياء من قوله: (من اعتقد أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه فهو كافر) أنه يقول: (من لم يعتقد أن منهج محمد بن عبد الوهاب هي السنة الصحيحة فهو كافر)؟! وكيف يفتح هذا القول الذي أجمعت عليه الأمة باب التكفير واسعا، مع أنه لا يسع مسلما أن يقول بخلافه؟! (الناقض الخامس: من أبغض شيئا مما جاء به الرسول ﷺ ولو

عمل به، كفر). معنى الناقض واقعا: تكفير عموم الصحابة رضي الله عنهم؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]. وهذا يعني أيضا بالطبع تكفير المسلمين الذين يستصعبون أي أمر في الدين، ولو أرغموا أنفسهم عليه، فنعتقد هنا أن هذا يعني تكفير (٩٩,٩٪) من المسلمين». الرد: هذا إما جهل فاضح أو تلبيس متعمد؛ فالشيخ يتحدث عن البغض القلبي كما في قوله تعالى عن المشركين: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وقوله: ﴿لَقَدْ جِئْنَٰكُم بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [الزخرف: ٧٨]، ولا يتحدث عن الكره الجبلي، ككره الإنسان لأخذ الدواء وكرهه لبعض الأعمال التي قد تكون مفيدة له، ومن ذلك كره القتال لما فيه من ذهاب الأنفس والأموال، فهو كره جبلي طبعي، وكأن هؤلاء العلماء لم يقرؤوا التفاسير، وقد أطبقت كتب التفاسير على هذا المعنى، ولم ينقل أحد منهم أن الكره هنا بمعنى البغض، وأنا سأنقل هنا من أشهر تفسيرين من كتب التفسير. قال البغوي في تفسيره: «﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ أي: شاق عليكم. قال بعض أهل المعاني: هذا الكره من حيث نفور الطبع عنه؛ لما فيه من مؤنة المال ومشقة النفس وخطر الروح، لا أنهم كرهوا أمر الله تعالى»[1]، وقال ابن كثير: «﴿كُتِبَ

(١) تفسير البغوي (١/ ٢٤٦).

عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ﴾ أي: شديد عليكم ومشقة»[1]. ومن أجل تهويل المعنى وتنفير الناس من الشيخ قالوا: «فنعتقد هنا أن هذا يعني تكفير ٩٩,٩٪ من المسلمين». (الناقض السادس: من استهزأ بشيء من دين الرسول ﷺ، أو ثواب الله أو عقابه كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُمۡ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ٦٥ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]). «معنى الناقض واقعا: أن من استهزأ بمحمد بن عبد الوهاب وبما جاء به من أفكار فهو كافر». ثم قالوا في نقض الناقض: «وهذا يدلنا أن قصد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ليس الحكم بكفر المستهزئ بما جاء به النبي ﷺ، وإنما الحكم بكفر من استهزأ بدعوته وبما جاء به، وكان مخالفا لاعتقاده». الرد: أما معنى الناقض واقعا فهذا يدلك على مقدار الحقد الذي يحملونه على الشيخ حتى أذهب عقولهم وجعلهم يكتبون ما يضحك، ولا يقوله عاقل فضلا عن عالم أو علماء، وفي نقض النواقض رجعوا لعادتهم القديمة ودخلوا في نية الشيخ وشقوا عن قلبه وأخرجوا منه هذه المعلومة الفريدة التي تفطنوا لها دون غيرهم. (الناقض السابع: السحر ومنه: الصرف والعطف فمن فعله أو رضي به كفر، والدليل قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ

(١) تفسير ابن كثير (١/ ٥٧٣).

ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡۖ [البقرة: ١٠٢]). «معنى الناقض واقعا: أن كل من تبارك في تعليق قرآن أو وفق لحماية نفسه من السحر، فهو كافر»، ثم ذكروا في نقض هذا الناقض أن السحر منه ما هو كفر، ومنه ما هو محرم. الرد: العجب لا ينقضي من صنيع أدعياء العلم هؤلاء؛ فمسألة كفر تعلم السحر والعمل به من المسائل التي قال بها جمع من علماء المذاهب، كما قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويسعه ما وسعهم، فلم هذا التحامل على الشيخ؟! قال الإمام مالك: «إن تعلم السحر وتعليمه كفر وإن لم يعمل به، ظاهر في الغاية؛ إذ تعظيم الشياطين ونسبة الكائنات إليها لا يستطيع عاقل يؤمن بالله أن يقول فيه: إنه ليس بكفر»[١]، وممن قال بتكفير الساحر دون تفصيل: ابن العربي المالكي في أحكام القرآن[٢]، والقرطبي المالكي في تفسيره[٣]، والذهبي الشافعي في الكبائر[٤]، وابن قدامة الحنبلي في المغني[٥].أما تفسيرهم لمعنى هذا الناقض واقعا فهو مما لا ينبغي تسويد الورق في تزييفه وبطلانه؛ فهو في واد، وكلام الشيخ في واد آخر. (الناقض الثامن: مظاهرة

---

(١) ينظر: الشرح الكبير للدردير مع حاشية الدسوقي (٤/ ٣٠٢).

(٢) أحكام القرآن (١/ ٤٨).

(٣) تفسير القرطبي (٢/ ٤٨).

(٤) الكبائر (ص: ١٠١) وما بعدها.

(٥) المغني (١٢/ ٣٠٠).

المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]).«معنى الناقض واقعا: أن جميع من ناصر الأعداء كفار، وهو بذلك يحكم بكفر بعض الصحابة كحاطب بن أبي بلتعة، وهو من أهل بدر الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ». أخرجه البخاري (٤٨٩٠)، ومسلم (٢٤٩٤). ومقصود الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن جميع من ناصر مخالفيه كفار يجوز له أن يستحل دماءهم وأموالهم. ناقض الناقض: وهذا من النواقض التي وضعها الشيخ محمد بن عبد الوهاب لإرهاب مخالفيه من أهل العلم ومنع الناس من معاونتهم والانتصار لهم؛ فالمشركون الذين قصدهم في ناقضه هذا هم العلماء المخالفون له». الرد: للمرة العاشرة يتحدثون عن مقصود الشيخ وليس عن منطوقه، فالشيخ يتحدث عمن ظاهر المشركين وأعانهم على المسلمين، وليس مجرد مناصرة كفار على كفار، ولا يتحدث عن مناصرة مخالفيه، ولكن هؤلاء العلماء زعموا اطلعوا على ما في قلب الشيخ فأخرجوه لنا، كما أن الشيخ لم يتطرق إلى قصة حاطب رضي الله عنه، ومن العلماء من يرى أنها ليست من باب المظاهرة، وأوردوها في حكم الجاسوس، وهي ليست محل نقاش هنا، لكن إلزام الشيخ بهذا الناقض تكفير حاطب بن أبي بلتعة وهو من أهل بدر، ليس له تفسير إلا فجور في الخصومة لتنفير الناس من الشيخ

ودعوته. (الناقض التاسع:من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام؛ فهو كافر). «معنى الناقض واقعا: أن كل من خالفه حتى من سقط عنه التكليف وفقد عقله فقد كفر، والشيخ ربما لم يقصد بعض هذا بالضبط، وإنما قصد من خرج عن طريقته ومذهبه من أصحاب الفرق الصوفية...ناقض الناقض: وضع الشيخ محمد بن عبد الوهاب هذا الضابط بهدف إخراج أصحاب الطرق الصوفية وأتباع المذاهب من الملة بتكفيرهم، وهو من جملة ما انتهجه من وضع أصل عام بهدف تعميم حكم التكفير على مخالفيه». الرد: هل هناك من يصدق أن الشيخ يكفر أتباع المذاهب ويخرجهم من الملة، وهو منهم ويتبع المذهب الحنبلي، بل عامة علماء نجد حنابلة إن لم يكن كلهم؟!وهل هناك عاقل يصدق أن الشيخ يكفر من سقط عنه التكليف وفقد عقله؟! لا يصدق هذا إلا من فقد عقله أمثال أدعياء العلم هؤلاء؛ فإن حقدهم وبغضهم للشيخ جعلهم يهرفون بما لا يقبله عاقل، وبكلام يغني ذكره عن الرد عليه. (الناقض العاشر: الإعراض عن دين الله تعالى لا يتعلمه ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]). «معنى الناقض واقعا: تكفير العامة من الناس والجهلة منهم. ناقض الناقض: ...وهذا يستلزم أن كثيرا من الناس المنهمكين في دنياهم وكسبهم وتفضيل العمل الدنيوي على الأخروي، وتفضيل المال على العبادة والعلم، محكوم

عليهم بالكفر. وهذا أمر لم يقم عليه الدليل من الكتاب والسنة، بل هؤلاء مع انشغالهم بما ينشغلون به، بل مع تلبسهم بالمعاصي والكبائر، معترفون بالله ربا وبالإسلام دينا، وبالقرآن إماما، وبسيدنا محمد ﷺ نبيا ورسولا، غاية أمرهم أنهم وقعوا في الغفلة أو المعصية أو الجهل، وليس شيء من ذلك بمكفر في دين الله تعالى». الرد: أما قولهم إن معنى الناقض تكفير العامة من الناس والجهلة منهم، فقد تقدم الكلام الصريح من قوله بنفي هذا عن نفسه، ومن ذلك قوله: «وأما الكذب والبهتان فمثل قولهم: إنا نكفر بالعموم»[1]. ومن عجائب قولهم: «أن كلام الشيخ عن الإعراض عن دين الله تعالى لا يتعلمه ولا يعمل به أنه يستلزم تكفير الناس المنهمكين في دنياهم وكسبهم». وأقل ما يقال في هذا أنهم يتهمون عامة المسلمين المنشغلين في دنياهم بأنهم أعرضوا عن دين الله لا يتعلمونه ولا يعملون به، وهذا سوء ظن منهم بعامة المسلمين؛ فالمسلمون مهما انشغلوا بدنياهم وانغمسوا فيها فلا يصح أن يقال عنهم: إنهم أعرضوا عن دين الله وإنهم لم يتعلموه ولم يعملوا به؛ فهذه من أوصاف المشركين والمنافقين، وليست من أوصاف المسلمين، وما أكثر الآيات في القرآن الكريم التي تصف الكفار بأنهم معرضون عن دين الله، ثم ختموا نواقضهم بقولهم: «خاتمة: وقد بينا أن هذه النواقض العشر التي جاء بها محمد بن عبد الوهاب خطيرة، وتؤدي إلى الفتنة وسفك دماء المسلمين، وفساد في الأرض، وخراب الدين والدنيا». فيا

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/ ١٠٤).

سوء خاتمتهم نسأل الله لنا ولهم الهداية، وأن يصلح حال المسلمين ويردهم إلى دينه ردا جميلا، وأن يرينا الحق حقا ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه، وأن ينصر دينه وكتابه وسنة نبيه ﷺ.

كشف الشبهات

تعريف بكتاب كشف الشبهات: قسم المصنف رحمه الله مؤلفه العظيم كشف الشبهات إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: وهو بمثابة المقدمة وذكر فيه المصنف رحمه الله سبع قواعد وركائز يعتمد عليها ويرجع إليها في مناظرة ومحاجة المشبهين، وهي في مجملها تدور على شيئين مهمين: بيان معنى التوحيد وأهميته والشرك وخطره. وبيان حال أهل الشرك. القسم الثاني: وهو بمثابة العرض وذكر فيه المصنف رحمه الله الإجابة عن شبهات المشركين، وكانت تلك الإجابات بأحد طريقين: الجواب المجمل: ويكون ذلك من خلال رد الشبهات إلى الأمور المحكمة الظاهرة البينة المتفق عليها والتي لا تتغير أبدا وهي القواعد التي ذكرت في المقدمة. والجواب المفصل: وهذا من خلال الرد على كل شبهة بجوابها الخاص المناسب لها، ويمكن تقسيم الشبهات إلى قسمين رئيسيين: شبهات تتوجه نحو العلميات: وهي قسمان: شبهات قصد دفع وصف الشرك والكفر عن الأفعال: وعددها اثنى عشر شبهة منها ثلاث شبهات وصفها بأنها أعظم ما عندهم وهي الشبهات التي أفرد لها فيما بعد في رسالة مستقلة سماها بالقواعد الأربع. وأخرى شبهات قصد دفع التكفير والقتال عن الأعيان: وعددها شبهتين، ولعظم هذه المسألة أجاب عن الشبهة الأولى بثمانية أجوبة، وعن الأخرى بجوابين، الأول مجمل محكم، والثاني مفصل حوى التوجيه الصحيح لتلك الأدلة التي شبهوا بها. شبهات تتوجه نحو العمليات: وهي عبارة عن القسم

الثالث والذي يعتبر خاتمة الكتاب وقد ناقش المصنف رحمه الله فيه شبهات الأعذار التي يأتي بها المشبهون في عدم إظهار التوحيد والعمل به بعد العلم به، وبين رحمه الله فيها ما يكون مقبولا من الأعذار وهو الإكراه، وما يكون مردودا. ومن خلال استعراض محتوى الكتاب يظهر أهمية الكتاب وقوته، ومع ذلك لم يعارضه أحد في زمن الإمام ولا في زمن من بعده من علماء الدعوة، إلا أنه في الأزمنة المتأخرة بدأ الجهال يتسلقون على كتب الشيخ بالمزايدات وهو ما تراه في الشبهة التالية.

الشبهة: خطأ تعريف التوحيد عند الشيخ محمد في كتاب كشف الشبهات جعله يطلق أحكام التكفير جزافا.

قال بدر الوراد في كتابه نقد كشف الشبهات: «عن عقبة بن عامر الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنِّي أَخْشَى عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا وَتَقْتَتِلُوا، فَتَهْلِكُوا كَمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». أخرجه البخاري (٣٨١٦)، ومسلم (٢٢٩٦). ورسول الله ﷺ أحرص على هذه الأمة من أي رجل كان، كما جاء قول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة:١٢٨]. وعلى الرغم من ذلك قد خرج من بيننا من يتهم الأمة ويرميها بالشرك جزافا، وقاتل المسلمين، ورماهم بالشرك، بسبب خلاف يخالفهم فيه، وإذا دققنا في حقيقة هذا الخلاف الذي يخالفهم به نجد أن جله عبارة

عن خلاف فقهي فقط، لا علاقة له فيما يرميهم به من الشرك واتخاذ الأنداد من دون الله تبارك وتعالى، بل ونجد أن نهجهم يشبه نهج الخوارج في تكفير المسلمين حيث أنهم يجعلون الآيات التي نزلت على المشركين يحملونها على المسلمين الموحدين من هذه الأمة. يقول محمد عبد الوهاب النجدي: (بسم الله الرحمن الرحيم ، أعلم يرحمك الله أن التوحيد هو إفراد الله سبحانه بالعبادة. وهو دين الرسل الذي أرسلهم الله به إلى عباده فأولهم نوح عليه السلام أرسله الله إلى قومه لما غلوا في الصالحين ود وسواع ويغوث ويعوق ونسر، وآخر الرسل محمد ﷺ وهو الذي كسر صور هؤلاء الصالحين)، هذا هو نص كلامه، وإليكم نقدي لكلماته: التوحيد هو التوحيد أن يؤمن الرجل بالله عز وجل بيقين راسخ لا يقبل فيه الشك بأن الله تعالى موجود خالق رازق محيي ومميت بيده ملكوت كل شيء، عندها عليه أن يجعل عبادته لله تعالى خالصة لوجهه لا لصنم أو لشجر أو لشمس أو لقمر بل لله وحده لا شريك له. فالتوحيد: هو علم تعرف به ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حق الله تبارك وتعالى، وكذلك في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيما يجب وما يجوز وما يستحيل، وبه يتم معرفة السمعيات والإيمان بها على الوجه المطلوب شرعًا. وكل ذلك بعد معرفة وجود الله تعالى والإذعان والخضوع له. وكل الرسل قد جاءوا لهذا التوحيد بهذا المعنى من زمن سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام إلى زمن سيدنا محمد ﷺ وليس كما قال محمد عبد الوهاب النجدي في كشف شبهاته فلقد اختلطت

عليه الأمور. ثم يقول محمد عبد الوهاب النجدي: (أرسله إلى قوم يتعبدون ويحجون ويتصدقون ويذكرون الله كثيرًا، ولكنهم يجعلون بعض المخلوقات وسائط بينهم وبين الله، ويقولون نريد منهم التقرب إلى الله، نريد شفاعتهم عنده، مثل الملائكة وعيسى ومريم وأناس غيرهم من الصالحين، فبعث الله محمدًا ﷺ يجدد لهم دين أبيهم إبراهيم ويخبرهم أن هذا التقريب والاعتقاد محض حق لله لا يصلح منه شيء لا لملك مقرب ولا لنبي مرسل فضلا عن غيرهما). هذا نص كلامه، والآن إليكم نقدي لكلماته: إن مشركي مكة ماكانوا يتعبدون الله تعالى لا في الحج ولا في الصدقات ولا يذكرون الله كثيرًا، فإن كانوا يتعبدون لله تعالى كما يقول محمد عبد الوهاب النجدي إذا فالمشركون موحدون فلا داعٍ لإرسال الرسل إليهم ماداموا متصفين بصفات المؤمنين، ووصف المشركين بصفات المؤمنين هذا من الخطأ الفاضح الواضح لمن يحمل فكر الخوارج والفرق الضالة المارقة عن الدين الحنيف وهو تكفير المسلمين والآيات التي نزلت على المشركين يحملونها على المؤمنين. فإن هذا الحج وتلك العبادة لم تكن لله سبحانه وتعالى بل هي للأصنام التي يعبدونها، وقد أخبر الله جل وعلا عنهم فقال: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

الجواب: الكاتب قد تجشم العقبة الكؤود، ودعته نفسه إلى ما أحجم عن الإقدام إليه كبار معاصري الشيخ من مخالفيه ومن جاء من بعدهم، فعلى صغر حجم هذه الرسالة

إلا إن ما فيها من حجج وبينات ثقلت على قلوب المخالفين فلم يحتملوا دفعها ولا رفعها، ففزعوا إلى الشغب، وحمل الكلام على غير مراد الشيخ، وإلزامه ما لا يلزمه لا بصريح الكلام، ولا بفحوى الخطاب ومدلوله. ذكر المعترض بـ(قول النبي ﷺ: «إِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنِّي أَخْشَى عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا وَتَقْتَتِلُوا، فَتَهْلِكُوا كَمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ».) واستدل به على أن الشرك لا يقع في هذه الأمة، ثم قال : (وعلى الرغم من ذلك قد خرج من بيننا من يتهم الأمة ويرميها بالشرك جزافا، وقاتل المسلمين، ورماهم بالشرك، بسبب خلاف يخالفهم فيه، وإذا دققنا في حقيقة هذا الخلاف الذي يخالفهم به نجد أن جله عبارة عن خلاف فقهي فقط، لا علاقة له فيما يرميهم به من الشرك واتخاذ الأنداد من دون الله تبارك وتعالى). فيقال : أولا: نفي وقوع الشرك في أمة محمد ﷺ نفي باطل بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين، والله تعالى ذكر في كتابه طائفة ممن صحب رسول الله ﷺ، وجاهد معه وصح لهم إيمانهم، ثم بعد ذلك أوقع عليهم الكفر لما ناقضوا الإيمان، فقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ٦٥ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: ٦٥-٦٦]، قال أهل العلم: فأثبت الله لهم الإيمان، ثم أوقع عليهم الكفر، فهاهو الشرك وقع على أحد أفراد هذه الأمة. ويقول الله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ

مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [النحل: ١٠٦]، وهذه الآية في صدق وقوع الكفر بعد الإيمان، وإنما يعذر من كان في ذلك مكرها أما من شرح بالكفر صدره بعد إيمانه فهو الكافر المتوعد بهذه العقوبة. ويقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤]، وهذا خطاب لأمة محمد المؤمنة بأنهم لو ارتدوا عن دين الله تعالى لكان الله في غنى عنهم وسوف يأتي بغيرهم، ولو كانت الردة والكفر والشرك مستحيلة الوقوع عليهم لما كان لهذا الخطاب والوعيد فائدة لاستحالة وقوع الردة في أهل الإيمان على قولك. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلۡكُفۡرِ وَكَفَرُواْ بَعۡدَ إِسۡلَٰمِهِمۡ﴾ [التوبة: ٧٤]، والآيات في المعنى كثيرة جدا مما يثبت الإيمان ثم يثبت نقضه بموجب من موجبات الخروج منه بالكلية. أما الأحاديث، فيقول ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». أخرجه البخاري (٣٠١٧). والأدلة من السنة النبوية أكثر من أن تحصر، كلها تقضي بإمكانية وقوع الشرك في أمة محمد من جانب، و حقيقة وقوعه من بعض الناس من جانب آخر. وأما الإجماع فهو منعقد بإجماع الصحابة على قتال المرتدين بعد وفاة الرسول ﷺ، وبإجماع العلماء من كل المذاهب على إمكان

وقوع الكفر بعد الإيمان في صور عدة ذكروها في كتب العقائد والفقه تحت أبواب حكم المرتد، وذكروا لذلك صورا بعضها أقل بكثير من صرف شي من أنواع العبادة لغير الله تعالى: من الاستهزاء بالدين ولو بمد الشفاة وتحميض الوجه ، فكيف بمن ارتكب ما جاهد النبي ﷺ الكفار عليه من صرف شي من أنواع العبادة لغير الله تعالى، وتعظيم القبور والعكوف عندها، وتقديم القرابين لها، والحج لها، ونسبة بعض خصائص الربوبية والألوهية للمخلوقين. ولولا ضيق المقام لنقلنا من كتب الفقه من شتى المذاهب: أبواب حكم المرتد، وذكرهم لموجبات الردة القولية والعلمية والاعتقادية، ولعلي أنقل هنا بعضا مما جاء في ذلك ، قال صاحب المقنع: «وهو الذي يَكْفُرُ بعد إِسلامه. فمن أشرك بالله أو جحد ربوبيته أو وحدانيته أو صفة من صفاته، أو اتخذ لله صاحبة أو ولداً، أو جحد نبياً أو كتاباً من كتب الله تعالى أو شيئاً منه، أو سبَّ الله تعالى أو رسوله كُفِّر»[1]. وقد صنف ابن حجر الهيتمي المكي رسالته المشهورة المسماة بالإعلام بقواطع الإسلام ذكر فيها أضربا من المكفرات عند أئمة المذاهب الأربعة وعلمائها، وسبقه جماعة من أهل العلم في ذلك. فنفي وقوع الشرك أو الردة في بعض أفراد هذه الأمة لا يستطيع دفعه أحد من الناس، وأما أن تجتمع أمة النبي ﷺ على الشرك بالله تعالى، فهذا لم يقل به أحد من العالمين، ومن الكذب نسبة ذلك للإمام محمد بن

(١) المقنع في فقه الإمام أحمد لابن قدامة (ص: ٤٤٨).

عبدالوهاب رحمه الله تعالى، وكلامه ومؤلفاته كلها تنقض هذه الفرية السفسطائية، وبهذا يظهر للقارئ الكريم مبلغ تجني المعترض في قوله التالي: (وعلى الرغم من ذلك قد خرج من بيننا من يتهم الأمة ويرميها بالشرك جزافا، وقاتل المسلمين، ورماهم بالشرك، بسبب خلاف يخالفهم فيه، وإذا دققنا في حقيقة هذا الخلاف الذي يخالفهم به نجد أن جله عبارة عن خلاف فقهي فقط، لا علاقة له فيما يرميهم به من الشرك واتخاذ الأنداد من دون الله تبارك وتعالى). وهو بلا شك يعني الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله تعالى، وأعوذ بالله تعالى من مشابهة المنافقين، حيث وصف ﷺ بقوله: «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». أخرجه البخاري (٢٤٥٩)، ومسلم (٥٨). فتحمله مخاصمته للغير على الكذب والفجور نصرة لنفسه، والله تعالى عز ملكه وسلطانه أمر بالعدل ونهى عن الظلم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾ [النساء: ٥٨]، ويقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: ٨] ثم الله يقول في محكم التنزيل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، فمن أين جاء هذا المعترض بأن الإمام محمد بن عبد الوهاب جاء بتكفير الأمة أجمع، ورميها بالشرك، وقاتل المسلمين؟! فإن هذا من أكذب الكذب وأبطل الباطل، فإن الشيخ رحمه الله تعالى لما سئل عن فرية أنه يكفر

بالعموم، وأنه يستبيح دماء المسلمين، كان يقول دائما: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]. قال الشيخ في عقيدته: «ولا أكفر أحدا من المسلمين بذنب، ولا أخرجه من دائرة الإسلام». ثم قال رحمه الله تعالى: «وإن قال قائلهم: إنهم يكفرون بالعموم، فنقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾»[1]. فهذا كلام الشيخ بنفسه عن نفسه فلماذا ترمونه بما لم يفعل أو يقل، والله تعالى يقول: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢]. وقال المعترض: (وإذا دققنا في حقيقة هذا الخلاف الذي يخالفهم به نجد أن جله عبارة عن خلاف فقهي فقط، لا علاقة له فيما يرميهم به من الشرك واتخاذ الأنداد من دون الله تبارك وتعالى). فيقال: هذا الكلام مخالف للحقيقة، وأوقعك في الحقيقة التي لم تلتزم بها، أما مخالفته للحقيقة، فالشيخ لم يخالف أهل الضلال في عصره في مسائل فقهية فرعية، وإنما خالفهم في مسائل أصلية بل أصول الأصول من توحيد الله تعالى وإفراده بالعبادة، حيث خرج على أقوام يعبدون دين الجاهلية، ويعكفون على القبور، ويتقربون إليها بشتى القرابين والنذور، ويعتقدون في الأولياء ما يعتقده المشركون الذين نزل في ظهرانيهم القرآن، فهذه المسائل ليست فرعية بل أصل الأصول، وبذلك استحق الإمام وصفه بالتجديد. وأما كون هذا الكلام أوقعك في الحقيقة التي لم تلتزم بها، فمن حيث أننا لو

(١) الدرر السنية (١/ ٣٢) وما بعدها.

فرضنا التسليم لما قلت: (بأنه أنما خولف في مسائل فرعية فقهية خلافية، وأغلظ النكير على المخالفين فيها)، فكيف لا يعذر بما طلبتم منه العذر، واعترفتم بفضله، وأن المسألة محل خلاف ونظر، وإنما أخطأ في الحكم على المخالف، ولم يصل بكم الظلم والتجني إلى وصفه بالخروج، والمروق من الدين، وسفاهة العقل، ووصفه بخرق الإجماع، بل والطعن في كل ما يتعلق به من أمانته ونسبه وغير ذلك، فأين هذه الحقيقة الغائبة عنكم في فقه الخلاف ورحمة المخالف؟! ثم قال المعترض في مقدمته: (بل ونجد أن نهجهم يشبه نهج الخوارج في تكفير المسلمين حيث أنهم يجعلون الآيات التي نزلت على المشركين يحملونها على المسلمين الموحدين من هذه الأمة). فيقال: هذا من الكلام يدل على جهل المعترض بدعوة الشيخ رحمه الله تعالى، ويدل على بعده عن حلية الإنصاف في النقد والرد، ولو نظر في مؤلفات الشيخ، وذمه للخوارج وطريقتهم، ومعرفة ما يكفر الشيخ به خصومه، لم يقل بأن الشيخ يكفر المسلمين بالذنب كالخوارج، وسبق أن نقلت من بعض كلام الشيخ ما ينقض ذلك، وكشف هذه الفرية لا يحتاج إلى كبير عناء، ولم يذكرها في الشيخ الإمام إلا من أسلم عقله لمتبوعه، ولم ينظر بعين العدل والقسط الذي أوجبه الله تعالى على عباده. وقول المعترض: (التوحيد هو التوحيد أن يؤمن الرجل بالله عز وجل بيقين راسخ لا يقبل فيه الشك بأن الله تعالى موجود خالق رازق محيي ومميت بيده ملكوت كل شيء، عندها عليه أن

يجعل عبادته لله تعالى خالصة لوجهه لا لصنم أو لشجر أو لشمس أو لقمر بل لله وحده لا شريك له). نقول: على ما في هذا الكلام من ركاكة أسلوب، إلا أن لم يأت بجديد، حيث أنه ما ذكره بعد طول تفصيل وعناء هو شرح ما ذكره الشيخ الإمام من أن التوحيد هو إفراد الله تعالى بالعبادة، بل نص هذا المعترض على ذلك حيث قال في كلامه: (عندها عليه أن يجعل عبادته لله تعالى خالصة لوجهه لا لصنم أو لشجر أو لشمس أو لقمر بل لله وحده لا شريك له). وكلام الشيخ أبلغ من كلامه لعمومه في بطلان جميع ما يعبد من دون الله تعالى، أو جميع من يصرف له شي من أنواع العبادة، ولا يخص ذلك بالأصنام والأشجار والشمس والقمر فقط، ولهذا يقول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [لقمان: ٣٠]، فكل ما سوى الله تعالى معبود باطل، وقال النبي ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ، كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ». أخرجه البخاري (٣٨٤١)، ومسلم (٢٢٥٦). وهذا هو معنى لا إله إلا الله، أي: لا مستحق للعبادة إلا الله تعالى وحده، ولهذا سميت هذه الكلمة بالعروة الوثقى والقول السديد، والاعتراف لله تعالى بالانفراد باستحقاق العبادة متضمن للاعتراف له بالوجود والخلق والرزق وملك السماوات والأرض وسائر صفات الربوبية والقيومية على الخلق. ومجرد طلب هذا الاعتراف لم يأت الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لإثباته للعالمين، حيث لم ينكره أحد من الخلق وعلى

رأسهم إبليس الأكبر، بل حتى فرعون الطاغية وقومه لم ينكروا حقيقة وجود الله تعالى، وأنه الخالق الرازق المدبر المحيي المميت، ولهذا فضحه الله تعالى في قوله: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤]، بل كفار قريش الذين نزل القرآن بين ظهرانيهم، وقاتلهم النبي ﷺ واستباح دمائهم لم ينكروا ذلك، وقد حفظ عنهم في آثارهم وأشعارهم، بل وكلام الله تعالى أصدق قيلا، حيث قال تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨]. والآيات في هذا كثيرة، فيا أرباب الحجا، ويا أصحاب العقول: اقرأوا كلام الله تعالى، وكيف حاج الله تعالى كفار قريش، وألزمهم بآيات وجوده على طلب تحقيق إفراده بالعبادة. ألم يكونوا يخرجون حجاجا إلى عرفة ومزدلفة ومنى؟! ألم تكن تلبيتهم: لبيك لا شرك لك إلا شريكا هو لك تملكه وما ملك، إذا علم العبد هذا علم يقينا أن مجرد الاعتراف بأن

الله تعالى هو الخالق الرازق المدبر المحيي المميت وغير ذلك من صفات الربوبية ليس هو لب دعوة الأنبياء ورسالتهم، بل لبها هو عبادة من لا يستطيعون دفع ربوبيته دون غيره سبحانه وتعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [إبراهيم: ١٠]. أما قول المعترض: (فالتوحيد: هو علم تعرف به ما يجب وما يجوز وما يستحيل في حق الله تبارك وتعالى، وكذلك في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيما يجب وما يجوز وما يستحيل، وبه يتم معرفة السمعيات والإيمان بها على الوجه المطلوب شرعا). فنقول: التوحيد: تفعيل من واحد، أي: جعله واحدا، والشيخ هنا لم يرد به تعريف العلم، وإنما أراد تفسير عمل المكلفين الذي يجب تأديته إلى الله تعالى وهو التوحيد الواجب لله تعالى، فلا يصرف إلى غيره شي من أعمال المكلفين من دعاء ورغبة ورهبة وإنابة وصلاة وصوم وحج وغير ذلك مما صدق شرعا تسميته عبادة. وتعريف المعترض لعلم التوحيد على ما فيه من نظر لا يدفع ما قاله الإمام محمد رحمه الله تعالى، فقول الإمام : «التوحيد هو إفراد الله سبحانه بالعبادة»، يشمل معنى الحق الواجب لله، وينفي الوصف المستحيل على الله وهو الإشراك ضد الإفراد، والجواز داخل فيما يثبت له تعالى من حق. وأما النظر الذي أعنيه في تعريف المعترض فهو ضم: معرفة الحق

الواجب للأنبياء عليهم السلام إلى منطوق علم التوحيد. وفي الحقيقة أن معرفة الحق الواجب لهم عليهم السلام لا يدل عليه منطوق مسمى التوحيد، وإنما هو من لوازمه هذا التوحيد فيعرف ذلك بالتضمن، فتوحيد الله تعالى لا يصح حتى يؤمن العبد بكل ما يجب الإيمان به. وعليه فمعرفة حقهم الواجب عليهم الصلاة والسلام من باب الإيمان، والإيمان أعم من التوحيد. فالتوحيد خاص لما يتحقق فيه الإفراد من وحد يوحد، والمطلوب إفراد الله تعالى بالإقرار بربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته. ولا يصح تسمية الإقرار: بالرسل أو الملائكة أو القدر أو الكتب و اليوم الآخر توحيدا، فلا يقال: موحد بالرسل، وموحد بالملائكة ونحو ذلك. وإنما يصدق في ذلك الإيمان وهو التصديق والإقرار. أما التوحيد فهو خاص بالحقوق الواجبة لله تعالى من المكلفين في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، والإقرار به يتضمن الإقرار بباقي أصول الإيمان الستة، فالإيمان يشملها كلها، ويسمى الإيمان الواجب لله تعالى خاصة توحيدا، لإفراده بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات. قال الحافظ ابن حجر في الفتح: «قال أبو القاسم التميمي في كتاب الحجة: التوحيد مصدر وحد يوحد، ومعنى وحدت الله: اعتقدته منفردا بذاته وصفاته لا نظير له ولا شبيه، وقيل معنى وحدته علمته واحدا، وقيل: سلبت عنه الكيفية والكمية فهو واحد في ذاته لا انقسام له وفي صفاته لا شبيه له في

إلهيته وملكه وتدبيره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره»[1]. ولهذا فرق أهل العلم بين مسائل الإيمان ومسائل التوحيد. فالبخاري رحمه الله جعل في أول كتابه كتاب الإيمان، وفي آخره كتاب التوحيد. والحافظ ابن منده ألف كتابين: كتاب التوحيد وكتاب الإيمان. وتقدم أن معنى الإيمان أشمل من معنى التوحيد، وأن التوحيد خاص من حيث منطوقه بذات الله العلية وحقوقه الواجبة. وأخيرا نقول: هناك بعض المصطلحات قد تستشكل من كلام الشيخ في كتابه كشف الشبهات يحسن التنبيه عليها: قوله رحمه الله: (يدعي الإسلام) قد يستشكل البعض هذه العبارة أو عبارات أخرى قريبة منها استعملها المصنف رحمه الله في مواطن أخرى، ومراده رحمه الله منها أن من هذا حاله فهو يدعي أمرا لم يقم عليه بينة ولا برهانا، لا أنه أراد تكفيره مباشرة، فتنبه والله أعلم. وقوله رحمه الله: (يكفر بكلمة يخرجها من لسانه، وقد يقولها وهو جاهل فلا يعذر بجهل)، استشكل الكثير هذه العبارة ومراد المصنف رحمه الله والله أعلم: ليس نفي كون الجهل مانعا من انطباق حكم التكفير مطلقا، بل هو يفصل فيراه أحيانا مانعا كما صرح في بعض مصنفاته بسبب أنه حديث عهد بالإسلام أو في بلد انطمست فيه معالم النبوة، ويراه أحيانا غير نافع صاحبه بسبب أنه كان يمكنه التعلم وأتيحت له فرص لذلك ولكنه غير مبال بالتفقه في دينه. (والعامي من الموحدين يغلب الألف من علماء هؤلاء المشركين) استشكل

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٣٤٤).

البعض هذه العبارة في مقابل قوله: (وإنما الخوف على الموحد الذي يسلك الطريق وليس معه سلاح)، إذ العامي في لغة أهل العلم هو الذي لا علم له، وقد يحمل كلام المصنف رحمه الله على العامي صاحب الفطرة السليمة والمحكمات المستقيمة، فهو يرد شبهات المشركين بهذين الأمرين والله أعلم. وقوله رحمه الله: (كما هم الغالبون بالسيف والسنان) قد يستشكل البعض عطفه رحمه الله هذه العبارة على قوله: (فجند الله تعالى هم الغالبون بالحجة واللسان) من جهة أن أهل العلم يقولون: أن أهل التوحيد منصورون دائما بالحجة والبرهان وأحيانا بالسيف والسنان، ويزول الإشكال إذا ما عرفنا أن المصنف رحمه الله لم يشترط كون ذلك في سائر الأزمان، هذا من جهة. ومن جهة ثانية يحمل كلامه على مدى اتصاف الموحدين بكونهم من جند الله فكلما كانوا متحققين بهذا الوقف كانوا مؤهلين للنصر على أعدائهم بالحجة والسنان، والله أعلم. وقوله رحمه الله: (أنا مذنب والصالحون لهم جاه عند الله، وأطلب من الله بهم) قد ينصرف ذهن كثيرين هنا إلى معنى التوسل بالجاه، وهذا كما لا يخفى ليس بشرك أكبر، وإنما هو بدعة ووسيلة إلى الشرك الأكبر، وهذا غير مراد لهؤلاء المشبهين الذي يطلقون مثل هذه العبارات المجملة حتى يلعبوا بها على عقول الناس، وإنما يقصدون الطلب بوساطتهم وشفاعتهم وبتقريبهم إياهم عند الله، والله أعلم. وقوله رحمه الله: (الله أعطاه الشفاعة) قد ينقدح في ذهن البعض معنى باطل غير مراد في الشرع من خلال هذه الجملة

المجملة التي يرددها المشركين كثيرا ويستغلونها دوما لما تحمله من معنى حق، والواجب أن يفهم أن نصوص الشرع تدل على أن النبي ﷺ سيعطى الشفاعة في عرصات يوم القيامة بعد الإذن له في ذلك، بمعنى أنه موعود بها في أناس معينين لا أنها تحت ملكه الآن ولا قد أذن له الآن. وقوله رحمه الله: (يدفع الله عنا ببركته) أراد رحمه الله بهذه الجملة أن المشركين يقصدون بها أن الله يدفع عنهم ما يحل بهم من الشدائد ببركة سؤالهم وطلب الشفاعة منهم، وهذا كما لا يخفى شرك أكبر، لا كما قد يراد بها في مواطن أخرى بمعنى بركة الدعاء، والله أعلم. وقوله رحمه الله: (أخف من شرك أهل وقتنا)، (أهون شركا) هنا ملاحظتين لكي لا يفهم من العبارتين غير ما أراده رحمه الله: المصنف رحمه الله لم يرد مدح الأولين بهذا الكلام وإنما أراد بيان تفاوت مراتب الشر. وكذلك لم يرد أنهم أخف منهم شركا من جميع الجهات، إذ المتأخرون أيضا أهون من الأولين من بعض الجهات الأخرى كإيمانهم باليوم الآخر. وقوله رحمه الله: (كلمة يذكرها بلسانه دون قلبه) وهذه أيضا مما استشكله الكثير، وهي مسألة مهمة جدا، والبعض ظن أن المصنف رحمه الله بكلامه هذا يقصد المخطئ الذي خرجت منه الكلمة من باب الزلة وعدم قصد خروجها أصلا، وهذا قطعا غير مراد له؛ لأن هذا من موانع انطباق الحكم، لكن مقصوده رحمه الله أن يصل بالقارئ إلى أن الكفر أنواع، ولا يشترط في جميع أنواعه مواطئة القول أو الفعل لما في القلب، بل قد يكفر الشخص بقول

شيء وهو يعتقد خلافه في قلبه، كمن يهزل بشيء من الدين مع عدم اعتقاد ذلك في قلبه. وقوله رحمه الله: (بل العالم قد يقع في أنواع من الشرك لا يدري عنها) وقع للبعض تعارض في كون العالم يقع في الشرك ولا إشكال في هذا إذا ما علم أمران: أن العالم في اعتقاد أهل السنة والجماعة غير معصوم من الخطأ صغيره وكبيره. وكذلك المصنف رحمه الله قيده بقوله: (قد) إذ العالم في التوحيد هو الذي ضبط أصول صور الشرك. وقوله رحمه الله: (المسلم المجتهد) استشكل البعض أيضا هذه العبارة من المصنف رحمه الله، فقد يفهم من هذا التقييد أنه لا يعذر المسلم غير المجتهد بنوعيه المتبع والمقلد إذا تكلم بكلام هو كفر وهو لا يدري مع أنه نبه وتاب من ساعته، والجواب على هذا من جهات: أن المصنف رحمه الله يرى العذر بالجهل كسائر الأئمة إذا توفرت دواعيه كما تقدم. وأن العذر بالجهل لا يختص بالمجتهدين إذا ما حملناه على اصطلاح أهل الفقه والأصول، وهذا غير مراد له رحمه الله قطعا. وقوله رحمه الله: (قاتل اليهود وسباهم وهم يقولون: لا إله إلا الله) هذه أيضا مما استشكلها الكثير من البعض، ويزول الإشكال إذا ما علمنا أن اليهود طوائف، فيكون المصنف رحمه الله أراد بها أحد طائفتين أو كلاهما: إما أن هؤلاء اليهود كانوا يفردون الله بالعبادة، وأن سبب كفرهم كان بكفرهم بنبوة محمد ﷺ. أو أنهم كانوا يقولونها لكن يفسرونها على حسب فهمهم ومعتقدهم الفاسد، والأول أقوى، لأنهم كانوا أهل لغة، إلا أن يقال أنهم قالوها نفاقا ثم لم يلتزموا

بها فقاتلهم ﷺ، والله أعلم. وقوله رحمه الله: (فإن عمل بالتوحيد عملا ظاهرا وهو لا يفهمه.. فهو منافق) قد يستشكل البعض أيضا هذه الجملة من المؤلف رحمه الله؛ لأنه سمى من هذا حاله بالمنافق، والجواب: أن المؤلف إنما سماه بذلك: لأنه يشبهه من جهة افتراق حالته بين الظاهر والباطن. وقوله رحمه الله: (فهو شر من الكافر الخالص) هذا اللفظ (شر) كثيرا ما يلتبس على بعض الطلبة بلفظ (أغلظ) فالمؤلف وأهل العلم عموما يفرقون بين اللفظين فيلاحظون معنى الخطر في الأول بينما يلاحظون معنى عظم الذنب وقدر عقوبته في الثاني، فالمؤلف لم يقطع بالقول أن (من لم يفهم التوحيد وعمل به) أعظم ذنبا (من الكافر الخالص) بل قال هو أخطر حالا منه؛ لأن الذي تخلف عنه الفهم للتوحيد يحتمل أن يكون معذورا، والله أعلم.

شهادات العلماء والباحثين لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب قديما وحديثا

إن من أقوى الوسائل لفصل النزاع بين المختلفين بعد التحاكم إلى الأصول الشرعية، والبراهين العقلية، شهادات الآخرين، وقد شهد لهذه الدعوة المباركة، وإمامها وعلمائها ودولتها وأتباعها، كثيرون من أهل العلم والفكر والفضل والإنصاف، من العلماء والأدباء والمفكرين والساسة والدعاة وغيرهم من المؤيدين والمعارضين والمحايدين، من المسلمين وغير المسلمين، ومن كل بلاد العالم، ومنذ نشأة الدعوة إلى يومنا هذا. وكل الذين شهدوا لهذه الدعوة وإمامها وعلمائها ودولتها وأتباعها كانوا يستندون في شهادتهم لها إلى البراهين والدلائل القاطعة، التي لا يمكن أن يتجاوزها المنصف إلا معترفا بها، ولا ينكرها إلا مكابر، وهذه الدلائل بحمد الله شرعية وعلمية وواقعية، وأول هذه الدلائل واقع الحال الذي عليه هذه الدعوة ودعاتها وعلماؤها وحكامها ودولتها وأتباعها في العقيدة والأحكام، والسلوك والتعامل. فإن فيما قاله أهلها وكتبوه وفعلوه، وفي آثار هذه الدعوة الدينية والدنيوية، العلمية والعملية، في العقيدة والنظام والسياسة، وسائر مناحي الحياة ومناشطها، ما يشهد بالحق، ويدحض الشبهات والمزاعم والتخرصات والاتهامات، علما بأن الدعوة ودولتها لا تملك من وسائل الدعاية والإغراء المادي ما يملكه خصومها، كالأتراك وأشراف مكة والبلاد المجاورة وغير المجاورة. نعم إن سائر الذين شهدوا لهذه الدعوة قد برهنوا على ما ذهبوا إليه بالحجة والبرهان، بعيدا عن العصبية والهوى

والتعسف، وبعيدا عن المؤثرات أيا كان نوعها، ولو اقتصرنا في الدفاع عن الدعوة على أقوال المحايدين وكثير من الخصوم في إنصافها والدفاع عنها، لكان ذلك كافيا في تقرير الحق ودفع الباطل، وفي بيان الحقيقة ورد الشبهات، وإقناع من كان قصده الحق والتجرد من الهوى. أما من كان دافعه الهوى والحسد أو العصبية أو المذهبية أو نحو ذلك من الدوافع الصارفة عن الحق فلا حيلة فيه، كما قال الله تعالى في هذه الأصناف وأمثالهم من أسلافهم: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ۝٤ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَـٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٤-٥]. فإذا كانت أحوال الدعوة وأقوالها ومؤلفاتها ومواقفها وشهادات عقلاء الناس تشهد لها، فهل بعد هذا البيان من بيان؟ ومن يضلل الله فلا هادي له من بعده، والله حسبنا ونعم الوكيل.

وإنه لمن المفيد بهذا الصدد التأكيد على أن الشهادات التي شهد بها كثيرون لهذه الدعوة المباركة كانت صادقة وطواعية، ونابعة من الضمير، فلم تكن نتيجة إغراءات ولا تطلعات، ولا تضليل إعلامي ولا دعاية، ولا ضغط سياسي، ولا إرجاف ولا تهديد ووعيد لا رغبة ولا رهبة؛ لأن أتباع الدعوة ورجالها لم يكونوا يملكون شيئا من ذلك إلا الحجة والبرهان - الدليل الشرعي والعقلي - لكل من ألقى السمع وهو شهيد، ولذلك جاءت شهادة المنصفين مفعمة بالصدق والشفافية والحماس البريء، وخالية من أساليب المجاملات وأي من أشكال التكلف أو دوافع الرغبة أو الرهبة. والمتأمل للتزكيات والشهادات

والأحكام والانطباعات الكثيرة في حق الإمام محمد بن عبد الوهاب وعلماء الدعوة ودولتها وأتباعها يجد منها ما هو شامل، ومنها ما هو جزئي، لكنها كلها تتفق على أن الدعوة ليست كما رماها الجاهلون، وبهتها الخصوم. **ونتائج التزكيات والشهادات التي شهد بها الناس من المحايدين والمنصفين من المسلمين وغير المسلمين تتلخص بما يلي: أولا**: لقد شهدوا أن هذه الدعوة المباركة تمثل الإسلام الحق، فقد جددت السنة كما جاء بها النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون وسلف الأمة، وحاربت البدع بكل صورها وأشكالها ومظاهرها، وهذه الحقيقة هي أكثر الحقائق وضوحا أمام الشهود، وأكثرها تنويها. **ثانيا**: شهدوا أنها جاءت بالعلاج الناجع لأدواء الأمة الإسلامية اليوم في العقيدة والعبادات والمعاملات علاجا شاملا، وأكثر الذين شهدوا بهذه الحقيقة كانوا يستندون إلى الواقع الذي تعيشه في مجتمعها ودولتها، لا سيما من البلاد التي تشملها الدولة السعودية المعاصرة، التي تميزت بحمد الله بصفاء العقيدة وظهور شعائر الدين، واختفاء البدع ومظاهرها. **ثالثا**: أنها تميزت بالأصالة والنقاء، حيث تمثل الإسلام في شموله، والسنة في صفائها، كما تميزت بإظهار خصائص الدين الإسلامي من التوحيد والشمولية والعدل ونحو ذلك. **رابعا**: شهدوا أنها حققت الغايات التي جاء بها الإسلام، من تعبيد الناس لله وحده لا شريك له، وطاعة الله، وطاعة رسوله ﷺ، وإقامة فرائض الدين، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتطبيق الحدود، وتحكيم الشريعة الإسلامية في كل شئون

الحياة، وابتغاء مرضاة الله والدار الآخرة. **خامسا**: شهدوا أنها رفعت المظالم والمكوس والضرائب التي تثقل كواهل الناس، وسعت إلى تحقيق العدل بالتحاكم إلى شرع الله، وتطبيق نظام القضاء بمقتضى الشريعة الإلهية. **سادسا**: شهدوا أنها حررت العقول والنفوس من التعلق بغير الله، من التعلق بالبدع والأوهام، والدجل والشعوذة ونحو ذلك. **سابعا**: شهدوا أنها هي الرائد الأول في أسباب النهضة العلمية والفكرية والأدبية الحديثة في جزيرة العرب وما حولها، وسائر البلاد العربية والإسلامية. **ثامنا**: شهدوا أنها الرائد الأول لحركات الإصلاح والتحرير الحديثة في العالم الإسلامي، وأنها تمثل الأنموذج الصحيح في الدعوة في العصر الحديث، إذ تواترت الشهادات بأن هذه الدعوة المباركة قد تميزت عن الحركات الإصلاحية والدعوات المعاصرة بأنها مثلت الدين الحق، ومنهج الدعوة السليم من حيث الشمولية، مع التركيز على الأهم، وترتيب الأولويات، وإصلاح العقائد والقلوب، وتحرير العقول، وإصلاح الأفراد والمجتمعات، وتخليص الأمة من البدع والأهواء والفرقة والإعراض والتقليد والعصبية، والتزام منهج السلف الصالح في الدعوة ووسائلها وأهدافها وغاياتها. **التاسع**: كما شهد كثير منهم بأن هذه الدعوة بأصولها ومناهجها وتجاربها هي المؤهلة بأن تنهض بالأمة الإسلامية اليوم، وتعيدها إلى سابق مجدها، وتجمع شملها على الكتاب والسنة ونهج السلف الصالح. وإليك سرد لأسماء بعض الشهود من العلماء والمفكرين والباحثين العرب المسلمين وغير المسلمين، حيث

لم تحظى دعوة من الدعوات الإصلاحية الحديثة بالتأييد والاعتراف والإنصاف والإشادة والإعجاب من عقلاء الناس من المسلمين وغير المسلمين كما حظيت هذه الدعوة، رغم كثرة خصومها وأعدائها الألداء، فقد شهد لها عدد لا يكاد يحصى من سائر الأقاليم والبلاد العربية والإسلامية والأجنبية من المسلمين وغير المسلمين: من العلماء والمفكرين والأدباء العرب: أبو السمح عبد الظاهر المصري (مصر). أبو راس الناصر المغربي (المغرب). أحمد أمين (مصر). أحمد السباعي (الحجاز). أحمد العسة. أحمد بن مشرف الأحسائي (الأحساء). أحمد حسين (مصر). أحمد سعيد البغدادي (العراق). أحمد شلبي (مصر). أحمد عبد الغفور عطار (الحجاز). أمين سعيد (الشام). جمال الدين القاسمي (الشام). حافظ وهبة (مصر). حسين بن غنام الأحسائي (الأحساء). حسين بن مهدي النعيمي (اليمن). خير الدين الزركلي (الشام). صالح بن دحيل الجار الله (العراق). طاهر الجزائري (الشام). طه حسين (مصر). عباس محمود العقاد (مصر). عبد الرحمن الجبرتي (مصر). عبد الرحمن راتب عميرة (مصر). عبد الرزاق البيطار (الشام). عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم. عبد الفتاح الغنيمي (اليمن). عبد العزيز بن عبد الله الشاوي (العراق). عبد الكريم الخطيب (مصر). عبد القادر التلمساني. عبد المتعال الصعيدي (مصر). عبد الكريم بن فخر الدين الهندي (الهند). علي السويدي (العراق). عثمان البصري الوائلي (العراق). علي عبد الحليم محمود (مصر). علي طنطاوي

(الشام). الغزالي خليل عبد (مصر). عمر أبو النصر (مصر). فؤاد حمزة. محب الدين الخطيب (مصر). محمد أبو زهرة (مصر). محمد بن أحمد الحفظي (اليمن). محمد بن إسماعيل الصنعاني (اليمن). محمد بن علي السنوسي (الحجاز). محمد بن علي الشوكاني (اليمن). محمد بن ناصر الشريف التهامي (الحجاز). محمد بهجة الأثري (العراق). محمد تقي الدين الهلالي (المغرب). محمد جميل بيهم (العراق). محمد جلال كشك. محمد حامد الفقي (مصر). محمد جميل غازي (مصر). محمد رشيد رضا (الشام ومصر). محمد خليل هراس (مصر). محمد ضياء الدين الريس (العراق). محمد شويل المدني. محمد عبده (مصر). محمد عبد الله ماضي (العراق). محمد فتحي عثمان (مصر). محمد عبده ناشر (اليمن). محمد محمد حسين (مصر). محمد كامل القصاب (الشام). محمود شكري الألوسي (العراق). محمد ناصر الدين الألباني (الشام). محمد كامل ضاهر. محمود مهدي الإستانبولي (الشام). مصطفى الحفناوي. مناع القطان (مصر). منير العجلاني (الشام). وهبة الزحيلي (الشام). ومن المفكرين والأدباء غير العرب: الأمير شكيب أرسلان (الشام). جودت باشا تركي (تركيا). الشاه ولي الله الدهلوي، صديق خان (الهند). عثمان بن فودي الأفريقي (أفريقيا). عمران بن علي بن رضوان الفارسي. غلام رسول مهر (الهند). محمد إقبال (الهند). محمد بشير السهسواني الهندي (الهند). محمد كرد علي (الشام). محمد يوسف (الهند). مسعود الندوي (الهند).

منح هارون (الهند). ومن المفكرين والأدباء من غير المسلمين[1]: المؤرخ الألماني داكوبرت فون ميكوس. لوثروب ستودارد. المستشرق الألماني كارل بروكلمان. الأستاذ ويلفرد كانتول. المستشرق النمساوي جولد زيهر. المستشرق البريطاني جب. البروفسور ألبرت حوراني. ودائرة المعارف البريطانية. فيليب حتي. الكاتب الألماني ف. و. فرنو. المؤرخ الفرنسي مانجان. بلغريف. المستشرق الدانمركي كارستل نيبوهر. الكاتب الفرنسي أوليفييه كورانسيز. البروفسور الفرنسي برنارد لويس. المؤرخ السوفييتي فلادمير لوتكس. جواهر لال نهرو. البجيكي دوزي. بركارت. ويلمز. برانجس. باديا. هنري لاوست. روسو. **نماذج من شهادات المسلمين من العرب وغيرهم**: كثيرون جدا أولئك الذين شهدوا لهذه الدعوة الإصلاحية من المسلمين من العرب والعجم، سواء منهم من تأثروا بمبادئ الدعوة، أو من بقوا على اتجاهاتهم المخالفة، لكنهم شهدوا بالحق، وقد ذكرت في هذا المبحث نماذج من تلك الشهادات فحسب، ومن ذلك: شهادة محمد بن رشيد رضا في مقدمة كتاب صيانة الإنسان للسهسواني، مبينا فيها أنه كان متأثرا بالدعاية المضادة للدعوة، وأن عامة المسلمين كذلك، وأنه تحقق من كتب الدعوة وحالها أن الدعاية كاذبة، وأن الخصوم يفترون عليها الكذب. حيث قال: «كنا نسمع من صغرنا أخبار الوهابية المستمدة من رسالة دحلان هذا ورسائل أمثاله، فنصدقها بالتبع لمشايخنا وآبائنا،

(١) يلاحظ أن بعض هؤلاء قد يكون له آراء غير جيدة وأحكام غير سليمة، مع الاعتراف بفضل هذه الدعوة.

ونصدق أن الدولة العثمانية هي حامية الدين، ولأجله حاربتهم وخضدت شوكتهم، وأنا لم أعلم بحقيقة هذه الطائفة إلا بعد الهجرة إلى مصر، والاطلاع على تاريخ الجبرتي، وتاريخ الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، فعلمت منهما أنهم هم الذين كانوا على هداية الإسلام دون مقاتليهم. وأكده الاجتماع بالمطلعين على التاريخ من أهلها، ولا سيما تواريخ الإفرنج الذين بحثوا عن حقيقة الأمر، فعلموها وصرحوا أن هؤلاء الناس أرادوا تجديد الإسلام وإعادته إلى ما كان عليه في الصدر الأول، وإذا لتجدد مجده، وعادت إليه قوته وحضارته، وأن الدولة العثمانية ما حاربتهم إلا خوفا من تجديد ملك العرب، وإعادة الخلافة الإسلامية سيرتها الأولى على أن العلامة الشيخ عبد الباسط الفاخوري مفتي بيروت كان ألف كتابا في تاريخ الإسلام ذكر فيه الدعوة التي دعا إليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وقال إنها عين ما دعا إليه النبيون والمرسلون، .... ثم اطلعت على أكثر كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب ورسائله وفتاويه وكتب أولاده وأحفاده ورسائلهم ورسائل غيرهم من علماء نجد في عهد هذه النهضة التجديدية، فرأيت أنه لم يصل إليهم اعتراض ولا طعن فيهم إلا وأجابوا عنه، فما كان كذبا عليهم قالوا: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦]، وما كان صحيحا أو له أصل بينوا حقيقته وردوا عليه، وقد طبعت أكثر كتبهم، وعرف الألوف من الناس أصل تلك المفتريات عنهم»[1]. ويقول الأستاذ

(١) مقدمة صيانة الإنسان (ص: ٨) وما بعدها.

محمود شكري الألوسي عن عقيدة أهل نجد ومنهجهم، وأنهم على نهج السلف الصالح: «والحاصل أن مذهبهم في أصول الدين مذهب أهل السنة والجماعة، وأن طريقتهم طريقة السلف التي هي الطريق الأسلم، بل الأحكم، وهي أنهم يقرون آيات الصفات والأحاديث على ظاهرها، ويكلون معناها إلى الله تعالى كما قال الإمام مالك في الاستواء، ويعتقدون أن الخير والشر كله بمشيئة الله تعالى .... وأما ما يكذب عليهم بأنهم يفسرون القرآن برأيهم، ويأخذون من الحديث ما وافق فهمهم من دون مراجعة شرح، ولا معول في شيخ، وأنهم يضعون من رتبة النبي ﷺ، وأنه ليس له شفاعة، وأن زيارته غير مندوبة، وأنهم لا يعتمدون أقوال العلماء، وأنهم يتلفون مؤلفات أهل المذاهب لكون الحق والباطل فيها، وأنهم مجسمة، وأنهم يكفرون الناس على الإطلاق من بعد الستمائة إلى هذا الزمان إلا من كان على ما هم عليه، وأنهم لا يقبلون بيعة أحد إلا إذا أقر عليه أنه كان مشركا، وأن أبويه ماتا على الشرك بالله، وأنهم ينهون عن الصلاة على النبي ﷺ، وأنهم يحرمون زيارة القبور المشروعة مطلقا، وأنهم لا يرون حقا لأهل البيت، وأنهم يجبرونهم على تزويج غير الكفء لهم، إلى غير ذلك من الافتراءات، فكل ذلك زور عليهم وبهتان وكذب محض من خصومهم أهل البدع والضلال، بل أقوالهم وأفعالهم وكتبهم على خلاف ذلك كله، فمن روى عنهم شيئا من ذلك أو نسبه إليهم فقد كذب عليهم وافترى، ومن شاهد حالهم وحضر مجالسهم وتحقق ما عندهم علم قطعا أن جميع ذلك وضعه عليهم وافتراه أعداء

الدين .... والقصد بما ذكرناه التنبيه على خطأ من نسب إلى القوم ما هم بريؤون منه مما يخل بالديانة، حتى أساء الظن بقسم عظيم من الأمة العربية، وانطوى على بغضهم الذي هو من أعظم أسباب النفاق. وغالب من أشاع ذلك هم أهل البدع والأهواء الذين اتخذوا دينهم لهوا ولعبا، وكذبوا بأقوالهم وأفعالهم على الدين المبين الذي هو بعيد عنهم بمراحل، وهم الدجالون الجالبون على الإسلام كل عار، وإلا فأهل الإيمان هم الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه»[1]. ويقول الأستاذ أمين سعيد: «أما بعد، فسيرة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب التميمي من أحفل السير بالعظات، وأغناها بالفضائل، وأحقها بالبحث والفحص، والتفسير والتعليل، في سيرة مصلح من كرام المصلحين، ومجاهد من كبار المجاهدين، وعالم من خيرة العلماء، أنار الله بصيرته، وهداه سبله، وألهمه التقوى، فدعا أمته للرجوع إلى الله، والعمل بكتابه، وسنة رسوله، ونبذ الشرك وعبادة القبور، فانقادت إليه واقتدت به، واستجابت له، فأخرجها الله به من الظلمات إلى النور، فنجت وفازت، وجنت أطيب الثمار، وسمت إلى مرتبة الأخيار .... وحققت الدعوة لنجد آمالها، وقد بدأت في محيطها أول ما بدأت، فأنشأت لها مجتمعا إسلاميا سليما، يؤمن بالتوحيد، ويعظم شأنه، ويسير على هداه، ولا يدعو مع الله أحدا، ولا يزال هذا حاله، لم يتبدل ولم يتغير منذ عهد الشيخ حتى يومنا هذا، فهو يصدع بالحق ويؤمن به

(١) تاريخ نجد للألوسي (ص: ٤٥) وما بعدها باختصار.

.... وسيجد دارس هذه الدعوة دراسة علم وتدبر، ورغبة صادقة في الوقوف على حقيقتها وبلوغ أعماقها، والإحاطة بتطورها وتحولها أن الإخلاص الكامل والرغبة الصادقة في تطهير الدين من البدع والخرافات، والعودة إلى الإسلام الصحيح، والأخذ بمذهب الإمام أحمد مذهب السلف الصالح هو الحافز الحقيقي الذي حفز صاحبها إلى دعوتها والمناداة بها.... الشيخ لم يبتدع بدعة، ولم يحدث حدثا، ولم يأت بجديد من عنده، وإنما هو رأي ارتآه، يمكن أن يلخص بهذه الجملة: الرجوع إلى الله، والعمل بما جاء في كتاب الله، والاقتداء بالرسول والسير على سننه. فإن المنصفين من علماء الشرق والغرب، ولا سيما أولئك الذين جاءوا في الأزمنة المتأخرة، وذكروا حقها من التعظيم والتبجيل، بعد أن درسوها حق دراستها، وغاصوا إلى أعماقها، وأحاطوا بما أنتجته من نتائج عظيمة، وما أثمرته من ثمار طيبة للإسلام والعروبة، ولم يكتف بعضهم بجمل عابرة، بل حبر في وصفها الفصول الطوال، ويمكن القول بدون تردد أن تقدير الناس لها وإعجابهم بسمو مقاصدها يزداد كلما ازدادوا دراسة لها، وإحاطة بسيرة مؤسسها باعتبارها أعظم حركة إصلاح ديني واجتماعي ظهرت في الشرق العربي بالعصور المتأخرة. وهنالك حقيقة أخرى نرى أن نسجلها في هذه المناسبة، وهي أن معظم العلماء الغربيين الذين كتبوا عنها بالغوا كثيرا في تعظيمها، وأسهبوا وأطالوا في وصف نتائجها، لا فرق في ذلك بين العلماء الإنكليز والألمان والأمريكان من الباحثين في شئون الشرق والإسلام، فقد اتفقوا في وصفها بأنها حركة البعث

الإسلامي وطليعة هذه النهضة الكبرى التي تنير آفاق الشرق العربي والإسلامي»[١]. ويقول الأستاذ فؤاد حمزة: «وقد أطلق على أهل نجد خطأ في القرن الماضي اسم الوهابيين، ونسب إليهم أنهم أهل مذهب جديد في الإسلام، إلا أن الحقيقة الآن أصبحت معروفة للناس، فأهل نجد سلفيون يقلدون في المسائل الاجتهادية الإمام أحمد بن حنبل، وقد كانت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في القرن الماضي دعوة إصلاحية خالصة لوجه الله، سداها ولحمتها الدعوة إلى الرجوع إلى الإسلام الصحيح، وترك البدع، وهدم معالم الشرك والخرافات والأوهام، وأما نسبة المذهب الجديد إليهم فقد حدث بسبب اختلاط الدعاية التي بثت ضدهم بعناصر سياسية بقصد تنفير الناس منهم، وعدهم خارجين على الإسلام، إلا أنهم مسلمون سنيون، موحدون سلفيو العقيدة خالصو الإيمان»[٢]. وقال الزركلي في الأعلام: «محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي: زعيم النهضة الدينية الإصلاحية الحديثة في جزيرة العرب .... وكانت دعوته وقد جهر بها سنة (١١٤٣ هـ) (١٧٣٠ م) الشعلة الأولى لليقظة الحديثة في العالم الإسلامي كله، تأثر بها رجال الإصلاح في الهند ومصر والعراق والشام وغيرها، فظهر الألوسي الكبير في بغداد، وجمال الدين الأفغاني بأفغانستان، ومحمد عبده بمصر، وجمال الدين القاسمي بالشام، وخير الدين التونسي بتونس، وصديق

---

(١) سيرة الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص: ٧) وما بعدها باختصار.

(٢) قلب جزيرة العرب لفؤاد حمزة (ص: ١٠٤).

حسن خان في بهوبال، وأمير علي في كلكتة، ولمعت أسماء آخرين، وعرف من والاه وشد أزره في قلب الجزيرة بأهل التوحيد إخوان من أطاع الله، وسماهم خصومهم بالوهابيين نسبة إليه، وشاعت التسمية الأخيرة عند الأوربيين فدخلت معجماتهم الحديثة، وأخطأ بعضهم فجعلها مذهبا جديدا في الإسلام؛ تبعا لما افتراه خصومه، ولا سيما دعاة من كانوا يتلقبون بالخلفاء من الترك العثمانيين»[1]. ويقول الدكتور محمد فتحي عثمان: «وقيض الله للانتصار لعقيدة التوحيد الصحيحة دعوة وحركة تهز عامة الناس وعلماءها وحكامها جميعا على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله (١١١٥ - ١٢٠٦ هـ)، وكانت هذه الحركة الواسعة العميقة الفعالة هي خصيصة الرجل وميزته بين الدعاة إلى عقيدة السلف من علماء الحق ومعلمي الخير، الذين طالما نادوا بإصلاح العقائد والأقوال والأعمال، كم من المصلحين دعوا مثل هذه الدعوة، فما السبب في نجاح الدعوة الوهابية دون الأخرى؟ السبب في هذه ما أحاط بالدعوة الوهابية من ظروف لم تتهيأ لغيرها. فقد اضطهد في بلده العيينة واضطر أن يخرج منها إلى الدرعية مقر آل سعود وهناك عرض دعوته على أميرها محمد بن سعود، فقبلها وتعاهدا على الدفاع عن الدين الصحيح، ومحاربة البدع، ونشر الدعوة في شبه جزيرة العرب باللسان عند من يقبلها، وبالسيف عند من لم يقبلها»[2]. ويقول العقاد: «فالنهضة في

(١) الأعلام لخير الدين الزركلي (٦/ ٢٥٧).

(٢) السلفية في المجتمعات المعاصرة (ص: ٣٢).

مصر بدأت عند أوائل القرن التاسع عشر، ولكنها بدأت في الجزيرة العربية قبل ذلك بنحو ستين سنة بالدعوة الوهابية التي تنسب إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وبدأت نحو هذا الوقت في اليمن بدعوة الإمام الشوكاني صاحب كتاب نيل الأوطار، وكلاهما ينادي بالإصلاح على نهج واحد، وهو العود إلى السنن القديم، ورفض البدع والمستحدثات في غير هوادة، وإنما تسامع الناس بحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وظلت الدعوة الشوكانية مقصورة على قراءة كتب الفقه والحديث؛ لأن الوهابيين هدموا القباب والأضرحة في الحجاز، واصطدموا بجنود الدولة العثمانية في إبان حربها مع الدولة الأوربية التي اتفقت على تقسيمها، مثل هذا الاصطدام قد أودى بدولة علي بك الكبير في مصر، فانقض عليه أعوانه، وتمكن منه حساده بعد محالفته لروسيا في حرب الخلافة الإسلامية. ولم تذهب صيحة ابن عبد الوهاب عبثا في الجزيرة العربية، ولا في أرجاء العالم الإسلامي من مشرقه إلى مغربه، فقد تبعه كثير من الحجاج وزوار الحجاز، وسرت تعاليمه إلى الهند والعراق والسودان وغيرها من الأقطار النائية، وأعجب المسلمين أن سمعوا أن علة الهزائم التي تعاقبت عليهم إنما هي في ترك الدين لا في الدين نفسه، وأنهم خلقاء أن يستجدوا ما فاتهم من القوة والمنعة باجتناب البدع، والعودة إلى دين السلف الصالح في جوهره ولبابه»[1]. ويقول الدكتور طه حسين عن أثر الدعوة الإصلاحي والأدبي: «من الغريب أن

(١) موسوعة العقاد الإسلامية (٤/ ٦٠٩).

ظهور هذا المذهب الجديد في نجد قد أحاطت به ظروف تذكر بظهور الإسلام في الحجاز، فقد دعا صحبه إليه باللين أول الأمر فتبعه بعض الناس، أظهر دعوته فأصابه الاضطراب وتعرض للخطر، ثم أخذ يعرض نفسه على الأمراء ورؤساء العشائر كما عرض النبي نفسه على القبائل، ثم هاجر إلى الدرعية وبايعه أهلها على النصر، كما هاجر النبي إلى المدينة، ولكن ابن عبد الوهاب لم يرد أن يشتغل بأمور الدنيا فترك السياسة لابن سعود، واشتغل هو بالعلم والدين، واتخذ السياسة وأصحابها أداة لدعوته، فلما تم له هذا أخذ يدعو الناس إلى مذهبه، فمن أجاب منهم قبل منه، ومن امتنع عليه أغرى به السيف وشب عليه الحرب، وقد انقاد أهل نجد لهذا المذهب، وأخلصوا له الطاعة، وضحوا بحياتهم في سبيله على نحو ما انقاد العرب للنبي وهاجروا معه. ولولا أن الترك والمصريين اجتمعوا على حرب هذا المذهب وحاربوه في داره بقوى وأسلحة لا عهد لأهل البادية بها، لكان من المرجو جدا أن يوحد هذا المذهب كلمة العرب في القرن الثاني عشر والثالث عشر للهجرة، كما وحد ظهور الإسلام كلمتهم في القرن الأول»[1]. ويقول محمد كامل ضاهر تحت عنوان الدعوة الوهابية والتطور: «مضى على ظهور الدعوة الوهابية حوالي قرنين من الزمن، استطاعت خلالهما أن تحافظ على حيويتها رغم الصعاب الشديدة التي واجهتها، وأن تصبح مصدرا روحيا لمعظم حركات التجديد في العالم الإسلامي الحديث، فالعثمانيون حاولوا القضاء

(١) الحياة الأدبية في جزيرة العرب (ص: ٣٢) وما بعدها.

عليها عسكريا بعدما شعروا بجسامة خطرها عليهم من الناحيتين السياسية والدينية، لكنهم فشلوا فأخذوا يحرضون الناس ضدها في شتى أنحاء العالم الإسلامي بعد أن اتهموا أتباعها بالكفر، وبالخروج على طاعة الخليفة العثماني، وقد شارك كثير من علماء المسلمين في هذه الحملة التشهيرية بعد أن هددت الدعوة مكانتهم عند الناس، وقوضت الخرافات والبدع التي كانوا يعتبرونها من صميم الدين، وساعد الانجليز أيضا بهذا التشهير بأن لجئوا إلى تشويه مبادئ الدعوة، خاصة وأن بعض الهنود المتأثرين بالتعاليم الوهابية أسسوا دعوات مشابهة لها في بلادهم، فكانت مصدرا لكثير من المتاعب للحكم الإنجليزي. ساهمت كل هذه الأسباب في تعثر انتشار أفكار الدعوة بين المسلمين، أو التعرف إلى حقيقتها، لكن الوهابيين تخطوا كل هذه الظروف القاسية، واستطاعوا إنشاء دولة لها دورها المتعاظم في مجتمع الدولة المعاصر. ومن الممكن أن نعلل حيوية الدعوة الوهابية واستمراريتها بالأسباب التالية: الأول: أنها كانت تعبر بصدق وإخلاص عن تعاليم الإسلام الحقيقية، كما جاءت من منابعها الأولى في القرآن والسنة، وكما مارسها النبي وصحابته، لذلك دعت إلى تطهير هذه التعاليم من البدع والخرافات التي تسربت إليها من مصادر غريبة، فشوهتها وحادت بها عن معانيها الحقيقية. ثانيا: أنها كانت أول حركة إسلامية في العصور الحديثة سعت إلى إعادة توحيد المسلمين دينيا وسياسيا بعدما أنهكتهم الخلافات المذهبية الضيقة، الناتجة عن تعصب كل فريق لمذهبه دون النظر إلى ما في

المذاهب الأخرى من أفكار وآراء راجحة. ثالثا: أنها ثارت ضد التقليد الذي كان أحد أسباب تخلف المسلمين الفكري وتقهقرهم الحضاري، ونادت بفتح الأبواب بين جميع المذاهب الإسلامية تشبها بالأئمة الأربعة، أصحاب المذاهب الذين دعوا إلى محاربة التقليد بجميع صوره، وإلى أخذ الحقائق من مصادرها أينما وجدت. وبهذه الثورة ضد مظاهر الجمود والتقليد والتعصب، التي كانت الطابع المميز لمعظم المسلمين في العهد العثماني، كان مؤسس الدعوة في طليعة الذين عملوا في العصر الحديث لفتح الأبواب بين المذاهب السنية الأربعة التي أغلقها الفقهاء الجامدون منذ القرن الخامس الهجري، وأول من شدد على مبدأ الاجتهاد، واعتبروه واجبا على كل مسلم يستطيعه. ففي الوقت الذي حارب فيه الشيخ محمد بن عبد الوهاب أي تدخل من جانب العقل في قضايا العقيدة باعتبارها من مصدر إلهي لا يجوز للعقل البشري مسها، فإن دعوته إلى الاجتهاد والثورة على التقليد ردت الاعتبار إلى دور هذا العقل في القضايا الدينية والدنيوية التي لا نص عليها في القرآن والسنة، فالاجتهاد عمل هام من أعمال العقل في تطور الإسلام ومرونته، وقد وجد فيه زعماء الإصلاح الإسلامي المحدثون السبيل المأمون للتطور والإصلاح الاجتماعي داخل الإسلام نفسه وفي خلود هذا الإسلام في العالم المعاصر وفي المستقبل. وبهذا الإقرار بمبدأ الاجتهاد الذي يساير التطور في المجتمع البشري برهنت الدعوة الوهابية قبل غيرها من الدعوات الإصلاحية الإسلامية الحديثة، على أنه تتوافر في تعاليم

الإسلام منذ البداية مرونة تمكن المجتمع الإسلامي من التطور الطبيعي دون إهمال قواعده الأساسية. رابعا: استعانتها بقوة سياسية وحربية لتضمن لمبادئها الانتشار والفعالية؛ لأن النظريات والمثل العليا لا تستطيع أن تنتصر بقوتها وصدقها فقط، بل بما يؤيدها من قوى سياسية واقتصادية وعسكرية، ومن أجل ذلك اتصل الشيخ محمد بن عبد الوهاب بأمير الدرعية محمد بن سعود، وتعاهد معه على الجهاد، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونشر الدعوة في جزيرة العرب، باللسان عند من يقبلها، وبالسيف عند من لم يقبلها. إن أحد أسباب الفشل الذي منيت به الحركات الإصلاحية الإسلامية قبل الدعوة الوهابية وبعدها إنما يرجع إلى عدم توافر هذا المبدأ، وهو دليل على بعد النظر الذي كان يتصف به الشيخ محمد بن عبد الوهاب ونصيره الأمير محمد بن سعود، وقد ظل هذا الاتحاد بين القوتين الدينية والسياسية ينمو ويتفاعل حتى انبثقت عنه المملكة العربية السعودية التي يزداد حجم تأثيرها الديني والسياسي والاقتصادي على المجتمعين الإسلامي والعربي من ناحية، وعلى المجتمع الدولي وحضارته من ناحية أخرى. وفي الوقت الذي بدأت فيه الحضارة الغربية تطرح نفسها كمنهج للتطور المادي للشعوب، وتتسرب وسائلها إلى المجتمعات المتخلفة، كانت المملكة العربية السعودية التي تتمسك بالتعاليم الإسلامية بمفهومها الوهابي في طليعة هذه المجتمعات التي فتحت لها أبوابها،

واستعانت بها لتطوير حياة شعبها دون أن يمس ذلك بعقيدتها الدينية أو يتعارض معها»[١].

وإن من الحق ما شهدت به الخصوم، ومن ذلك ما قاله عن أثر هذه الدعوة خصمها عثمان بن سند البصري، واختصره عنه أمين بن حسن الحواني: «ومن محاسن الوهابيين أنهم أماتوا البدع ومحوها، ومن محاسنهم أنهم أمنوا البلاد التي ملكوها، وصار كل ما كان تحت حكمهم من هذه البراري والقفار يسلكها الرجل وحده على حمار بلا خفر خصوصا بين الحرمين الشريفين، ومنعوا غزو الأعراب بعضهم على بعض، وصار جميع العرب على اختلاف قبائلهم من حضرموت إلى الشام كأنهم إخوان أولاد رجل واحد .... وبهاتين الدسيستين خدعوا جميع العوام يعني بمحو البدعة وتأمين الطرقات والسبل خصوصا بين الحرمين، وأحبهم سائر الأمم، وغفلوا عن باقي معتقداتهم»[٢]. **نماذج من شهادات غير المسلمين**: لقد شهد للدعوة وإمامها وأتباعها ودولتها عدد كبير من الغربيين من مختلف الدول الغربية، وكان كثير منهم شاهد عيان، أو ممن بحث هذه المسألة على المنهج العلمي المتجرد، أو وقف على شيء من الحقيقة، وغالبية من وقفوا على حقيقة الدعوة من الرحالة والباحثين والمستشرقين أثنوا عليها وعلى إمامها، ومما يؤسف له أن هؤلاء الأجانب وهم غير مسلمين إلا النادر منهم كانوا أكثر إنصافا في تقويمها، وأصدق لهجة في الثناء عليها،

---

(١) الدعوة الوهابية وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث (ص: ٢٠٩) وما بعدها.

(٢) نقلا عن: انتشار دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، محمد كمال جمعة (ص: ٥٦).

وأكثر عدلا في الحكم عليها من خصوم الدعوة من المنتسبين للإسلام، من أهل البدع والأهواء. ولعل أهم سبب لذلك أن الدعوة واجهت أهل البدع، وكشفت عوارهم، وصادمت مصالحهم المبنية على رواج البدع وتبعية الدهماء لهم، التي أكسبتهم الجاه والمال والتحكم في مصالح البلاد والعباد، أما أولئك فكانوا بعيدين عن الصراع المباشر مع الدعوة، ولذلك لما قامت دولتها وتوسعت وقفت الدول الغربية وساستها ضدها، وأسهموا في التحريض عليها ومحاربتها بكل الوسائل، لكن بقي كثيرون من أهل الفكر منهم والباحثين أقرب للحياد والإنصاف والموضوعية في نظرتهم وأحكامهم. يقول ر. ب. ويندر في كتابه العربية السعودية في القرن التاسع عشر: «ونحن لا نعرف إن كانت الوهابية تستطيع مواجهة عصر الذرة والفضاء، ولكن أحدا لا ينكر قيمتها وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث، وأنها استطاعت الانتقال من الواقعية إلى المثالية، ومما كان عليه الإسلام إلى ما يجب أن يكون عليه، وبقيت محتفظة بحيويتها وفكرتها التحريرية». ويقول المستشرق الفرنسي هنري لاوست بعد أن ذكر حركة الأفغاني ومحمد عبده: «ويطلق لقب السلفية أيضا على الحركة الوهابية؛ لأنها أرادت إعادة الإسلام إلى صفائه الأول في عهد السلف الصالح، ولكن كلمة السلفية ليست خاصة بالوهابيين أو الحنابلة، ففي كل المذاهب السنية سلفيون». وكتبت معلمة الإسلام في نسختها الإنكليزية، تحت عنوان الوهابية ما يلي: «غاية الوهابية تطهير الإسلام، وتجريده من البدع التي أدخلت عليه بعد القرن الثالث الهجري،

ولذلك نراهم يعترفون بالمذاهب الأربعة وبكتب الحديث الستة»[1]. ويقول الكاتب الأمريكي لوثروب ستودارد في كتابه حاضر العالم الإسلامي: «في القرن الثامن عشر كان العالم الإسلامي قد بلغ من التضعضع أعظم مبلغ، ومن التدني والانحطاط أعمق درجة، فاربد جوه، وطبقت الظلمة كل صقع من أصقاعه ورجا من أرجائه، وانتشر فيه فساد الأخلاق والآداب، وتلاشى ما كان باقيا من آثار التهذيب العربي، واستغرقت الأمم الإسلامية في اتباع الأهواء والشهوات، وماتت الفضيلة في الناس، وساد الجهل، وانطفأت قبسات العلم الضئيلة .... وأما الدين فقد غشيته غاشية سوداء، فألبست الوحدانية التي علمها صاحب الرسالة الناس سجفا من الخرافات وقشور الصوفية، وخلت المساجد من أرباب الصلوات، وكثر عديد الأدعياء الجهلاء وطوائف الفقراء والمساكين يخرجون من مكان إلى مكان، يحملون في أعناقهم التمائم والتعاويذ والسبحات، ويوهمون الناس بالباطل والشبهات، ويرغبونهم في الحج إلى قبور الأولياء، ويزينون للناس التماس الشفاعة من دفناء القبور، وغابت عن الناس فضائل القرآن، فصار يشرب الخمر والأفيون في كل مكان، وانتشرت الرذائل، وهتكت ستر الحرمات على غير خشية ولا استحياء، ونال مكة المكرمة والمدينة المنورة ما نال غيرها من سائر مدن الإسلام، فصار الحج المقدس الذي فرضه النبي على من استطاعه ضربا من المستهزئات، وعلى الجملة فقد بدل المسلمون

(١) تاريخ البلاد العربية السعودية للعجلاني (ص: ١).

غير المسلمين، وهبطوا مهبطا بعيد القرار، فلو عاد صاحب الرسالة إلى الأرض في ذلك العصر ورأى ما كان يدهى الإسلام لغضب وأطلق اللعنة على من استحقها من المسلمين، كما يلعن المرتدون وعبدة الأوثان[1]. وفيما العالم الإسلامي مستغرق في هجعته ومدلج في ظلمته إذ بصوت يدوي من قلب صحراء شبه الجزيرة مهد الإسلام، يوقظ المؤمنين ويدعوهم إلى الإصلاح والرجوع إلى سواء السبيل والصراط المستقيم، فكان الصارخ هذا الصوت إنما هو المصلح المشهور محمد بن عبد الوهاب الذي أشعل نار الوهابية، فاشتعلت واتقدت واندلعت ألسنتها إلى كل زاوية من زوايا العالم الإسلامي، ثم أخذ هذا الداعي يحض المسلمين على إصلاح النفوس واستعادة المجد الإسلامي القديم والعز التليد، فتبدت تباشير صبح الإصلاح، ثم بدأت اليقظة الكبرى في عالم الإسلام .... فالدعوة الوهابية إنما هي دعوة إصلاحية خالصة بحتة، غرضها إصلاح الخرق، ونسخ الشبهات، وإبطال الأوهام، ونقض التفاسير المختلفة والتعاليق المتضاربة التي وضعها أربابها في عصور الإسلام الوسطى، ودحض البدع وعبادة الأولياء، وعلى الجملة هي الرجوع إلى الإسلام، والأخذ به على أوله وأصله، ولبابه وجوهره، أي: أنها الاستمساك

---

(١) قال شكيب أرسلان: لو أن فيلسوفا نقريسا من فلاسفة الإسلام، أو مؤرخا عبقريا بصيرا بجميع أمراضه الاجتماعية، أراد تشخيص حالته في هذه القرون الأخيرة ما أمكنه أن يصيب المحز، وأن يطبق المفصل تطبيق هذا الكاتب الأمريكي ستودارد.

بالوحدانية التي أوحى الله بها إلى صاحب الرسالة صافية ساذجة، والاهتداء والإئتمام بالقرآن المنزل مجردا، وأما ما سوى ذلك فباطل وليس في شيء من الإسلام، ويقتضي ذلك الاعتصام كل الاعتصام بأركان الدين وفروضه وقواعد الآداب كالصلاة والصوم وغير ذلك»[1]. ويقول المستشرق الهولندي كرستيان سنوك هود خرونيه: «لقد التزم الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالدعوة إلى الإصلاح، وجعله هدف دعوته، وكان رائده الإخلاص في القول والعمل، وقد سخر لذلك لسانه وقلمه بجانب قوة ابن سعود وسيفه الذي تبنى هذه الحركة الإصلاحية ودعمها، لقد كانت مدرسة الإمام أحمد بن حنبل هي التي رفع لواءها الشيخ، وجعلها أساسا فكريا للإصلاح، وربما تكون هذه المدرسة أكثر المدارس بساطة وقربا من قلوب السكان، الذين يعيش معظمهم في جهل مطبق، مماثل للجهل الذي كان سائدا في عهد الرسول ﷺ، غير أن هؤلاء السكان لم يكونوا أقل انفتاحا من ذي قبل أمام تأثير دين بسيط ميسر، يثبت كل يوم وعن طريق الوسائل المادية أنه يعمل بصفته قوة مؤثرة وحافزة. لقد كانت العدالة البسيطة المصحوبة بالقوة عند أمراء آل سعود حماة الدعوة السلفية، وأيضا النجاح الباهر الذي أحرزوه، والغنائم الوفيرة التي كانت توزع على الأتباع، قد أثارت الميل إليهم في مواقع معينة، والخوف منهم في مواقع أخرى، وفي غضون سنوات قلائل نمت الدولة السعودية لتصبح القوة الرئيسة في جزيرة العرب. لقد قدر العالم

(١) حاضر العالم الإسلامي ترجمة عجاج نويهض، تعليق: شكيب أرسلان.

فرصة قليلة لنجاح الدعوة السلفية، وربما كان تقدير سكان المدينتين المقدستين لنجاح هذه الحركة أقل من غيرهم؛ لأن ما كانت الدعوة الإصلاحية تقوم عليه وتطالب بإلغائه كان من بين متطلبات الحياة عند سكان المدينتين المقدستين، فالقبور والأضرحة والبيوت المقدسة كانت تجلب الأموال والفوائد للأدلاء والسدنة، والرسول ﷺ الذي كان يتغنى باسمه في كل عيد بأغاني المديح تعد زيارة قبره في المدينة من أكبر الحظوظ، إن كل هذه الأمور تبدو على عكس ما يراه زعماء الإصلاح الجدد، الذين كانوا يرون أن معظم الجاليات الإسلامية في مكة والجنود وكذلك الرعاع تنتاب حياتهم الكثير من البدع، وأن بعض العلماء هنا يتساهل في قبول مثل هذه الأمور البدعية»[1]. يقول المستشرق الأسباني أرمانو الذي طاف عام (١٩٢١) في أنحاء نجد: «إن كل ما ألصق بالوهابية من سفاسف وأكاذيب لا صحة له على الإطلاق، فالوهابيون قوم يريدون الرجوع بالإسلام إلى عصر صحابة محمد ﷺ، وإنما ينقصهم للوصول إلى أهدافهم المقدسة رجال متنورون مثقفون، وهم ويا للأسف قلائل في هذه الديار، كما تنقصهم أيضا الدعاية لأجل إظهارهم على حقيقتهم البريئة الشريفة»[2]. ويقول أحد المعاصرين المحايدين، وهو ولي العهد لولاية برليس بماليزيا: حيث قرأ ترجمة كتاب مجموع رسائل شيخ الإسلام محمد بن عبد

(١) صفحات من تاريخ مكة (٢٥٨) وما بعدها.

(٢) كتاب الإسلام للمستشرق الإيطالي ليبرتيني نقلا عن كتاب بين الديانات والحضارات لطه المدور (ص: ١٤٢).

الوهاب فقال: «وقرأت تلك الترجمة ووجدت أن ما فيها كله مستدل بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة، ووجدت أن محمد بن عبد الوهاب في كتابه دعانا إلى توحيد الله والابتعاد عن الشرك والخرافات، وهل مثل هذه التعاليم خطأ ويؤدي إلى الخلاف والتفرقة؟ وأنا أرى أن من قرأ الكتاب سيجد الشيخ أراد أن نفرق بين الحق والباطل وبين الهداية والضلالة»[1]. وفيما ذكرنا كفاية لكل مريد للحق والله الهادي إلى سواء السبيل.

(١) مقتطفات من كلمة ولي عهد ولاية برليس بماليزيا في دورة تدريبية لمعلمي اللغة العربية والثقافة الإسلامية التي أقامتها الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام (١٤١٥ هـ) مناولة الدكتور عبد الله بن محمد الطريقي.

أبرز الآثار المباركة والثمار الطيبة لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب

إن البواعث والغايات والأهداف إذا تحققت صارت ثمارا وآثارا، ومن ذلك:

أولا: تحقيق العبودية لله تعالى وحده: تحرير العبادة لله تعالى وحده، وتحصيل الغاية العظمى من خلق الخلق، ومن بعث الرسل كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. فقد نجحت هذه الدعوة المباركة في تحقيق هذه الغاية العظيمة والمطلب السامي في كل من تأثر بها، وفي كل بلاد وصلت إليها، من توجيه قلوب العباد وأعمالهم إلى إخلاص العبادة لله وحده، وتعظيم الله تعالى بأسمائه وصفاته، وأن لا يعبد الله تعالى إلا بما شرعه الله، وبما سنه رسوله ﷺ. **ثانيا: نشر السنن ومحاربة البدع:** لقد استطاعت هذه الدعوة المباركة أن تعلي السنن وتنشرها اعتقادا وقولا وعملا، وأن تحارب البدع والشركيات وتحذر منها ومن وسائلها، كما تمكنت من إزالة مظاهر البدع والشركيات في كل بلد وصلت إليه دولتها، من المشاهد والمزارات والقباب وبدع المقابرية والصوفية والتشيع والبدع الكلامية والفلسفية، وسلمت من أوضار الشعارات القومية والفكرية والسياسية ونحوها. **ثالثا: التزام نهج السلف الصالح وإظهاره:** لقد نجحت هذه الدعوة في التزام سنة النبي ﷺ ونهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان كالأئمة الأربعة وأهل الحديث وسائر علماء الأمة المهتدين، والاقتداء بسيرتهم، والاهتداء بهديهم، واقتفاء آثارهم، دون غلو ولا تفريط.

رابعا: تحرير مصادر الدين: وذلك بالعودة إلى مصادر الدين الحق، والمعين الصافي القرآن والسنة، ونهج السلف الصالح، وتنقية مصادر التلقي مما أحدثه أهل البدع والأهواء والافتراق من المحدثات، والاعتماد على أوهام العقول، وآراء الرجال، والأحلام، والكشوف، والأذواق، والأحاديث الموضوعة، والحكايات، ودعاوى العصمة لغير الرسول ﷺ، والتقليد الأعمى، ونحو ذلك مما جعله أهل البدع وسائل وذرائع ومصادر لمبتدعاتهم. فقد أعادت هذه الدعوة المباركة الأمة إلى الاعتماد على الوحي المعصوم، بعيدا عن الفلسفات والكلاميات والخرافات والتخرصات والأهواء. **خامسا: تحرير منهج الاستدلال**: كما أعادت هذه الدعوة إلى الأمة المنهج السليم في الاستدلال، منهج السلف الصالح المتمثل بالاستدلال بالقرآن والسنة الثابتة، ورد النصوص بعضها إلى بعض، واعتماد فهم الصحابة وأئمة السلف وآثارهم علما وعملا، واعتماد قواعد الاستدلال المعتبرة عند العلماء الراسخين، ومجانبة مناهج أهل الأهواء والافتراق والبدع التي تقوم على الاستدلال حسب الأهواء والأوهام والظنون، والتخرصات والفلسفات وتحريف النصوص، والكذب والوضع، والتقليد الأعمى، والتأويلات الفلسفية والباطنية، ونحو ذلك. **سادسا: نشر العلم ومحاربة الجهل**: قامت أسس الدعوة على تعليم كتاب الله تعالى، وسنة الرسول ﷺ، وآثار السلف الصالح، وتعليم جميع المسلمين رجالا ونساء ضروريات الدين، وتشجيع طلاب العلم على التعمق في العلوم الشرعية والفقه في الدين،

في التفسير والحديث والعقيدة، والفقه وأصوله، والعربية وعلومها، والفرائض، وغيرها من العلوم النافعة. **سابعا: الإسهام في النهضة العلمية الحديثة**: لقد حركت هذه الدعوة المباركة الساكن، وأسهمت في تنشيط العلوم النافعة، وتحريك النهضة العلمية، والمؤلفات والرسائل والردود والمناظرات، والشعر والخطابة، وسائر العلوم والفنون المشروعة. **الثامن: إظهار شعائر الدين والفضائل وحمايتها**: أظهرت الدعوة الاعتزاز بالدين، وإعلان شعائره من البراءة من الشرك والبدع، وإظهار التوحيد والسنن، وفي إقامة الصلاة وسائر أركان الإسلام على السنة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإعلان الفضائل، وكبت الرذائل والفواحش، والقيام بواجب الدعوة والجهاد، والعدل والإحسان، وإقامة الحدود. **التاسع: إقامة دولة مسلمة ومجتمع مسلم**: تحقق على يد هذه الدعوة ما كان يراه كثير من الناس من الأحلام والمثاليات التي لا يمكن تحقيقها بعد القرون الفاضلة، وهو إقامة دولة مسلمة، ومجتمع مسلم يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وقد تحقق هذا الحلم، فقد قامت دولة إسلامية ومجتمع مسلم على التوحيد والسنة، يطبق شرع الله ويقيم حدوده في سائر نواحي الحياة الفردية والجماعية، يسوده الدين والفضيلة والأمن والعدل، وذلك في كل المراحل التي كان للدعوة فيها كيان ودولة منذ عهد الإمامين المؤسسين محمد بن عبد الوهاب، ومحمد بن سعود إلى يومنا هذا. **عاشرا: تحقيق الجماعة الشرعية والطاعة**: أقامت الدعوة ما أمر الله به وأمر به رسوله ﷺ من الجماعة والطاعة، وهو إقامة أمة مسلمة

تجتمع على السنة، ويجتمع أفرادها ومجموعاتها على أهل الحل والعقد من العلماء والأمراء، ومن لهم حق الطاعة والرأي والمشورة منهم، وعلى الولاة الذين ولاهم الله أمرهم، وبيعتهم على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والسمع والطاعة لهم بالمعروف في غير معصية الله، وتحريم الخروج على الوالي وعدم منازعته ما لم يروا كفرا بواحا عندهم عليه من الله برهان، وبهذا المنهج الشرعي السلفي الأصيل تحقق جمع الشمل وتوحيد الكلمة، والتناصح بين الراعي والرعية. **الحادي عشر: تثبيت الأمن**: لقد شهد الواقع بحمد الله أنه كلما تمكنت الدعوة في بلاد وصار لها سلطان عليها نشرت الأمن والاستقرار، والأمن شرط لحفظ الضرورات الخمس التي جاء الدين برعايتها وهي: الدين، والعقل، والنفس، والنسل، والمال، وأكبر عوامل الأمن في بلاد الدعوة المملكة العربية السعودية غرس التدين في قلوب الناس على نهج سليم، وتطبيق الشريعة، لا سيما الحدود، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وإقامة العدل بالقضاء الشرعي، ونحو ذلك مما هو من ركائز هذه الدعوة المباركة. **الثاني عشر: تحرير العقول والقلوب والنفوس**: إن الدعوة نشرت الدين والسنة، والدين والسنة يحرران العقول من الأوهام والظنون والتيه والخرافة والضلالة، ويحرران القلوب من العبودية لغير الله، ومن التعلق بغير الله، ويحرران النفوس من الشقاء والقلق والتعاسة. **الثالث عشر: تحكيم شرع الله حتى كان الدين كله لله**: كلما تمكنت الدعوة من بلد عملت فيه بشرع الله تعالى في سائر أمور الحياة، وعملت على هيمنة

الدين الحق على جميع أحوال الناس، وجميع مناحي الحياة دون التفريق المبتدع بين الدين والدولة، أو بين الدين والسياسة، أو بين الدين والحياة الدنيا. **الرابع عشر: إقامة الحجة على الناس**: بالأنموذج الذي عرضته هذه الدعوة من خلال علمائها وأتباعها ودولتها، ومن خلال مؤلفاتها ومحاورتها ورسائلها وإعلامها، ومن خلال تجربتها الحية في الدين والمجتمع والدولة وبسائر أحوالها، بهذا الأنموذج قامت الحجة على الخلق كلهم، على المسلمين المجانبين للسنة والمعرضين عن شرع الله، وعلى غير المسلمين، فقد تحقق فيهم وعد الله وخبر رسوله ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ». الحديث. أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧). وإعلان شعيرة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله. **الخامس عشر: إلغاء مظاهر الجاهلية وأعمالها**: حين تمكنت الدعوة في أغلب جزيرة العرب، وصار لها كيان في مراحل الدولة السعودية، والتي استقرت فيما يسمى الآن المملكة العربية السعودية، ألغت ومحت بالسنة والشريعة السمحة كل مظاهر الجاهلية التي سادت بعد القرون الفاضلة، من العصبية القبلية، والأعراف والتقاليد العشائرية، والحروب والمنازعات، والفرقة والشتات، والظلم والعدوان وقطع الطريق، والإعراض عن الدين والعلم.

الخاتمة

تبين من خلال استعراض تاريخ الأمة الإسلامية عمومًا وجزيرة العرب ونجد على الخصوص أنها في القرن الثاني عشر الهجري وصلت إلى مرحلة من التدهور والفوضى، والتخلف والجهل، وهيمنة البدع وغربة السنة كانت فيها بحاجة ماسة إلى الإصلاح والتجديد، فجاءت دعوة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب بقدر الله تعالى تحقيقًا لوعده سبحانه بأنه يبعث لهذه الأمة في كل قرن من يجدد لها دينها، كما أخبر بذلك النبي ﷺ بقوله في الحديث: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا». أخرجه أبو داوود (٤٢٩١). وقد توافرت في هذه الدعوة وإمامها ونتائجها صفات التجديد وسماته. كما تبين لنا من خلال عرض سيرة الإمام محمد بن عبد الوهاب ودعوته، والإمام محمد بن سعود ودولته، وسير علماء الدعوة ومؤلفاتهم وأقوالهم وأحوالهم والواقع الذي تعيشه الدعوة وأتباعها إلى اليوم أنها تمثل الإسلام والسنة والجماعة، ونهج السلف الصالح وتعتمد على الكتاب والسنة وآثار السلف. وأن الناظر في حقيقة الدعوة حين يعرضها على الأصول الشرعية والقواعد العلمية المنهجية والعقلية السَّليمة، يجد أنها تقوم على أصول الحق والعدل، وأنها تعني الإسلام جملة وتفصيلًا، وأنها امتداد طبيعي لسنة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين وأئمة الدين السلف الصالح عبر التاريخ. وأن كل ما أشاعه الخصوم الجاهلون بحقيقة الدعوة

وإمامها وأهلها ودولتها من المفتريات والاتهامات والمزاعم لم يثبت منه شيء بحمد الله أمام التحقيق العلمي، والبحث المتجرد المنصف وأن واقع الدعوة يكذب ذلك في كل جوانبه؛ من خلال سير أئمتها وعلمائها، ودولتها وما يمثلهم ويمثل دعوتهم من الكتب والمؤلفات والرسائل، والسير والمواقف والأحداث، وواقعهم الذي يعيشونه، وسائر أحوالهم، إلا النادر، والنادر لا حكم له. وأن كثيرين من نقَّاد الدعوة إنما يأخذون عليها زلات بعض علمائها أو تصرفات بعض أتباعها من الشدة والحدة والجفاء ونحو ذلك، في حين أنهم لا يجدون ما يطعن في الدعوة من حيث مضامينها وأصولها وغاياتها ومناهجها؛ لكنهم لا يفرقون. . . وهذا ظلم وجور وتحامل لا يجوز. نعم توجد لدى بعض المنتسبين للدعوة مظاهر شدة وحدة وجفاء، وغلظة، وقلة حكمة وقلة صبر، وهذا حق يجب الاعتراف به وعلاجه من قبل العلماء والولاة والعقلاء؛ لأن لهذه المظاهر عوامل نفسية راجعة إلى ضخامة الباطل، وكثرة البدع والفجور، وإصرار أهلها عليها، واستفزاز أهل الباطل لأهل الحق، ثم قلة العلم والتجربة عند بعض شباب السنة، والعبرة بالأصل والمنهج وما عليه العلماء المعتبرون والعقلاء، أما الزغل، وما يشذ من زلات وتصرفات ومواقف غير لائقة من بعض المنتسبين فهذا مما لا يحسب على المنهج والأصل، ومما لا يسلم منه دين ولا مبدأ ولا دعوة ولا أمة ولا مجتمع. وقد تبين أن أثر هذه الدعوة المباركة الإيجابي لا يقتصر على أتباعها وأنصارها، بل نجد أنها

أثرت في مناهج المخالفين كذلك، حيث كانت سببًا في تخفيف مظاهر الغلو والابتداع واضمحلال مظاهر الشركيات والشعوذة والدجل، وزوال كثير من المشاهد والمزارات والقباب، وتناقص روَّاد هذه المبتدعات ونحوها. واستطاعت الدعوة أن تجر خصومها إلى الاقتراب من أصول الحق، والابتعاد عن الشطط بعض الشيء، كما أنها لفتت نظر كثيرين من أتباع الفرق والطرق إلى أهمية الرجوع إلى الكتاب والسنة، والارتباط بالدليل الشرعي، ومحاولة التخلص من المصادر الدخيلة والاستحياء من التعويل على الاستدلالات الباطلة كالكشف والذوق والوجد، والحكايات، والرؤى، والخوارق، والأقوال المرسلة، والأحاديث الموضوعة والضعيفة، إلا القليل من الرؤوس والمتعصبين والمقلدين والمنتفعين ببقاء البدع وشيوعها. وقد تواترت وتوافرت شهادات معتبرة من جمع كبير من العلماء والمفكرين والأدباء والساسة، والمؤرخين وغيرهم، ومن المسلمين وغير المسلمين، من المنصفين والمحايدين، كلهم أجمعوا على أن هذه الدعوة المباركة تمثل الإسلام والسنة التي جاء بها النبي ﷺ والسلف الصالح. وأنها دعوة إصلاحية شاملة، تدعو إلى الدين الحق الذي جاء به محمد ﷺ وكلهم اتفقوا على أنها حققت نجاحًا عظيمًا في إصلاح أحوال الأمة في الدين والدنيا، في العقيدة والأحكام والشعائر، وتحقيق العدل والأمن والجماعة. وأن المناوئين لهذه الدعوة كانت دوافعهم باطلة من الهوى والحسد والخوف على الجاه والسلطان،

والتقليد والعصبية، أو الجهل بحقيقتها من كثير منهم، وعدم التثبت مما يشيعه خصومها والجاهلون بحقيقتها عنها. والدعوة تشهد لها آثارُها إلى اليوم بما حققته للأمة من صحوة ويقظة ومن نهضة كبرى في جميع المجالات؛ في تصحيح العقيدة والعبادة، وفي إظهار السنن وشعائر الدين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد، وإحياء منهج السلف الصالح وتحكيم شرع الله في جميع شؤون الحياة، وإقامة دولة مسلمة ومجتمع على السنة في الجملة والذي لا يزال بحمد الله يشهد له بالفضل مقارنة بحال الأمة الإسلامية اليوم. نسأل الله عزوجل أن يجعلنا هداة مهتدين غير ضالين ولا مضلين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مراجع في الدفاع عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب

تُعتبر دعوة الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١١١٥ - ١٢٠٦هـ) امتداداً لمنهج السلف الصالح في إخلاص العبادة لله وحده، ونبذ الشرك والبدع والخرافات التي شاعت في أزمان متأخرة. ولأن هذه الدعوة المباركة تصدت للانحرافات، فقد واجهت منذ انطلاقتها في وسط شبه الجزيرة العربية حملات تشنيع، وشبهات، وافتراءات من بعض المعارضين والمناوئين الذين لم يفهموا حقيقتها، أو تأثروا بالشائعات والأغراض السياسية والمذهبية. ولذلك تصدى جمع غفير من العلماء والمؤرخين المنصفين من داخل الجزيرة العربية وخارجها لتجلية حقيقة هذه الدعوة، وتفنيد الشبهات بالحجة والبرهان، وبيان أنها لم تكن سوى دعوة لإحياء التوحيد بمعناه الصحيح، والتمسك بالقرآن والسنة على وفق منهج أهل السنة والجماعة. وردود أئمة الدعوة على شبه المخالفين كثيرة معروفة أعرضنا عن ذكرها لشهرتها. وسوف نعرض هنا أبرز الكتب المعاصرة التي تصدت للشبه القديمة والمتجددة لدعوة الإمام، والتي استفدنا منها في موسوعتنا هذه، وكان أبرز الكتب التي ألفت في الدفاع عن الدعوة ونصرتها ما يلي:

١ - دعاوى المناوئين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب: عرض ونقض. عبد العزيز آل عبد اللطيف. الهدف من تأليف الكتاب: يتناول الكتاب الشبهات والاتهامات والدعاوى

التي أثارها المعارضون والمناوئون للدعوة الإصلاحية التي قام بها الإمام محمد بن عبد الوهاب. منهج الكتاب: يقوم المؤلف بعرض هذه الدعاوى والاعتراضات بوضوح وأمانة، ثم نقضها وتحليلها والرد عليها بالأسلوب العلمي الموثق من مصادر التاريخ والعقيدة.

٢- الدعاوى المعاصرة المناوئة لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب عرضاً ونقداً (بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى العصر الحاضر). عبد المجيد بن محمد الوعلان. موضوع الكتاب وأهدافه: يتناول الكتاب تصاعد وتوالَي الهجمات والشبهات والاتهامات الموجهة ضد الدعوة الإصلاحية التي قادها الإمام محمد بن عبد الوهاب، خصوصاً في الفترة الزمنية الممتدة من بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م وحتى العصر الحاضر. المنهج: يقوم الكتاب على رصد هذه الدعاوى والمزاعم المعاصرة وتحليلها وعرضها ثم نقدها وإبطالها بالدليل العلمي الشرعي.

٣- دفاعاً عن الدرر السنية في الأجوبة النجدية. فهد الفعيم. يتكون الكتاب من مقدمة وأربعة فصول رئيسية تتناول المحاور التالية: التمهيد والتعريف بالموسوعة، وبيان أهمية كتاب الدرر السنية في الأجوبة النجدية الذي جَمَعَ رسائل وفتاوى علماء وأئمة الدعوة النجدية على مدى قرنين أو أكثر. وإبراز المنهج العلمي السليم لعلماء نجد، وتأصيل المسائل العلمية والشرعية بعيداً عن الغلو أو التبديع غير المستند إلى دليل، ورد الشبه في ذلك.

٤- صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان. محمد بشير السهسواني الهندي.

٥- محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومفتري عليه. مسعود الندوي.

٦- الشبهات التي أثيرت حول دعوة محمد بن عبد الوهاب والرد عليها. عبد الكريم الخطيب.

٧- دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بين مؤيديها ومعارضيها في شبه القارة الهندية. أبو المكرم بن عبد الجليل.

٨- الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه. أحمد بن حجر ال بوطامي.

٩- رد شبهات حول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. صالح الفوزان.

١٠- عقيدة محمد بن عبد الوهاب وأثرها في العالم الإسلامي. صالح بن عبدالله العبود.

١١- الشبهات التي أثيرت على دعوة الشيخ الأمام محمد بن عبد الوهاب. عبدالرحمن بن راتب عميرة.

١٢- كشف الأكاذيب والشبهات عن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. صلاح الدين بن محمد ال الشيخ.

١٣- هذه مفاهيمنا. صالح بن عبد العزيز ال الشيخ.

١٤- محمد بن عبد الوهاب حياته ودعوته في الرؤية الاستشراقية. ناصر بن إبراهيم التويم.

١٥- تأثر الدعوات الإصلاحية بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب. وهبة الزحيلي.

١٦- الشيخ محمد بن عبدالوهاب في مرآة علماء الشرق والغرب. محمود الاستانبولي.

١٧- حقيقة دعوة الإمام الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية. عبدالله بن سعد الرويشد.

١٨- تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية. محمـد الشويعر.

١٩- منهج الإمام محمد بن عبدالوهاب في توحيد الأولوهية. بدر الوهيبي.

٢٠- قيام الحجة وأثره في التكفير عند الإمام محمد بن عبدالوهاب. غيداء الزامل.

٢١- منهج أئمة الدعوة العقدي في الرد على أهل البدع. عبد الله آل حامد.

٢٢- أحمد زيني دحلان وموقفه من الدعوة السلفية. وليد العبد المنعم.

٢٣- سمات دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب. صالح سندي.

٢٤- الإنصاف فيما وقع بين الشيخ محمد وخصومه من خلاف. عبد الله العنقري.

٢٥- حقيقة الصراع في تاريخ دعوة الشيخ محد بن عبد الوهاب. فيصل الجاسم.

٢٦- جهود علماء الدعوة السلفية في نجد في الرد على المخالفين. عبد الهادي الخليف.

٢٧- موقف الاتجاه الصوفي المعاصر من السلفية. سامي النهابي.

٢٩- دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب بين المعارضين والمنصفين والمؤيدين. محمد زينو.

٣٠- الصواعق الإلهية لطرد الشياطين اللهابية. بشير الدين القنوجي.

٣١- حقيقة دعوة الإمام المصلح محمد بن عبدالوهاب.إسحاق بن عبدالرحمن.

٣٢- محمد بن عبدالوهاب ودعوته إلى التوحيد. التهامي نقرة.

٣٣- فصل الخطاب في بيان عقيدة الشيخ محمد بن عبدالوهاب. أحمد بن عبدالكريم.

٣٤- أجوبة المسائل الثمان في السنة والبدعة والكفر والإيمان. محمد المعصومي.

٣٥- الحسام الماحق لكل مشرك ومنافق. محمد الهلالي الحسيني.

٣٦- دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب سلفية لا وهابية. أحمد الحصين.

٣٧- الرسائل الشخصية للشيخ محمد بن عبدالوهاب. عبدالله العثيمين.

٣٨- تكفير المعيَّن عند أئمة الدعوة النجدية ضوابطه وشروطه. سارة العقلا.

٣٩- ضوابط تكفير المعيَّن عند شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبدالوهاب وعلماء الدعوة الإصلاحية. لأبي العلا الراشد.

٤٠- ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة. عبدالله القرني.

٤١- الإمام محمد بن عبدالوهاب وأئمة الدعوة النجدية وموقفهم من آل البيت. خالد الزهراني.

٤١- جهود أئمة الدعوة النجدية في تقرير شروط شهادة أن لا إله إلا الله والرد على المخالفين فيها. ناهد بالبيد.

٤٢- جهود أئمة الدعوة في بيان انحراف المتصوفة والرد عليهم. إسماعيل عبدالغفار.

٤٣- تقرير أئمة الدعوة لمسائل الإيمان عرض ودراسة. ياسر السلامة.

٤٤- جهود أئمة الدعوة في تقرير مسائل الإيمان باليوم الآخر والقدر. عبدالرحمن الشمسان.

٤٥- سمات منهج أئمة الدعوة في تقرير العقيدة والرد على المخالفين. إبراهيم الشريم.

٤٦- جهود أئمة الدعوة في تقرير مسائل الصحابة وآل البيت والإمامة والولاية والرد على المخالفين في ذلك. ماجد الطويل.

٤٧- تقريرات أئمة الدعوة في مخالفة مذهب الخوارج وإبطاله. محمد طاهري.

٤٨- منهج أئمة الدعوة في الدعوة إلى الله. صالح آل الشيخ.

٤٩- فقه إنكار المنكر عند أئمة الدعوة. صالح الفريح.

٥٠- موقف المستشرقين من دعوة محمد عبد الوهاب عرض ونقد. مرسال المحمادي.

٥١- موقف المستشرقين من دعوة محمد عبد الوهاب الإصلاحية. عبد الله الدميجي.

٥٢- بحوث مركز سلف للبحوث والدراسات على الشبكة وهو مركز مختص بالرد على الشبهات المثارة حاليًا على منهج السلف وعقيدتهم وتاريخهم وفقههم وبيان محاسنهم ومناقبهم.

المحتويات

المقدمة ٤
سيرة الإمام محمد بن عبد الوهاب ٢٠
لقب الوهابية ٢٦
منهج أئمة الدعوة في التلقي والاستدلال ٣٠
سمات دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ٣٨
قواعد مهمة لمن أراد نقاش المناوئين لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ٤٤
قواعد عامة للتعامل مع تاريخ أئمة الدعوة وما قيل فيها من شبهات ٥٤
حقيقة الخلاف بين الإمام محمد بن عبد الوهاب وخصومه ٧٥
منهج أئمة الدعوة في الرد على المخالفين ٨٣
التوحيد وعلم الكلام ١٠٠
الشبهة: استخدام المخالفين الألفاظ المجملة. ١٠٠
الشبهة: الزعم بأن الشيخ مشبه مجسم. ١٠٥
الشبهة: الإمام يعتقد أن توحيد المشركين في الربوبية توحيد كامل. ١١٨
الشبهة: تقسيم التوحيد إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية. ١٢٥
الشبهة: دعوى أن توحيد الربوبية لا يستلزم توحيد الألوهية، وتوحيد الألوهية لا يتضمن توحيد الربوبية. ١٥٦
الشبهة: عدم صحة إطلاق توحيد الألوهية بمعنى العبادة. ١٦٢
الشبهة: دعوى عدم صحة تعريف العبادة عند الإمام. ١٦٩
الشبهة: تناقض الوهابية في التفريق بين دعاء الحي ودعاء الميت، أو دعاء المقدور عليه ودعاء غير المقدور عليه ١٧٤
الشبهة: عدم صحة تقسيم التوحيد إلى ثلاثة أقسام. ٢٠٠
الشبهة: تحريف أتباع دعوة الإمام العقيدة الأشاعرة واتهامهم بأنهم لا يعرفون معنى لا إله إلا الله. ٢٠٥
الشبهة: الاشتراك في المعنى الكلي بين صفات الخالق والمخلوق يقتضي الاشتراك في الحقائق. ٢١٣
الشبهة: دعوى الفرار من إثبات الأبعاض لله، وتسميتها بالأعيان. ٢٢٨
الشبهة: إثبات الصورة لله عز وجل فيه تشبيه للخالق بالمخلوق. ٢٤٠
الشبهة: إثبات الحركة لله يلزم منه قيام الحوادث بالله تعالى. ٢٤٥
الشبهة: التناقض في عدد أسماء الله الحسنى. ٢٥٩
الشبهة: دعوى أن إثبات العلو لله يلزم منه التحيز والتجسيم. ٢٦٧
الشبهة: التحكم في تأويل بعض آيات الصفات دون بعض. ٢٧٩
الشبهة: قاعدة: «الإثبات المفصل والنفي المجمل» ليست علمية. ٢٩٥

الشبهة: دعوة الإمام من المذاهب الكلامية. ٣٠٥
الشبهة: تحريف كتاب الإبانة لأبي الحسن الأشعري. ٣١٠
الشبهة: إدخال بعض المسائل في العقيدة وهي ليست منها. ٣١٧
الشبهة: عدم وصف الله سبحانه وتعالى بالأحد. ٣٢٣
الشبهة: اعتقاد حلول الحوادث بالله تعالى. ٣٣٢
الشبهة: اتهام أئمة الدعوة أنهم مفوضة. ٣٤٢
الشبهة: الوهابيون يعبدون الشاب الأمرد. ٣٥٤
الشبهة: أكثر العلماء والمسلمين أشاعرة. ٣٥٧
الإمامة وطاعة ولي الأمر والخروج عليه ٣٧٤
الشبهة: جعل الإمامة من أسس التوحيد. ٣٧٤
الشبهة: المبالغة والتعظيم لمسائل الإمامة والسمع والطاعة. ٣٨٠
الشبهة: القول بإمامة المتغلب خروج على الإمام. ٣٩٢
الشبهة: دعوة الإمام حركة سياسية. ٤٠٢
الشبهة: السلفيين اعتنوا بشرك القبور ووقعوا في شرك القصور. ٤١٧
الشبهة: الإمام محمد بن عبد الوهاب ادعى النبوة. ٤٢٠
الولاء والبراء ٤٢٥
شبهة: إدخال مسألة الولاء والبراء في العقيدة وهي ليست منها. ٤٢٥
الشبهة: التشدد في الولاء والبراء مع المخالفين. ٤٣٢
الشبهة: دعوة الإمام توالي وتعادي دون ضوابط. ٤٤٣
الشبهة: دعوة الإمام توالي وتعادي على عقيدة الإمام. ٤٤٩
الشبهة: دعوة الإمام في الولاء والبراء هي أصل الإرهاب. ٤٥٥
الشبهة: تأثر الولاء والبراء بالسياسة. ٤٦٦
الشبهة: تأثر الجماعات المتطرفة في الولاء والبراء بدعوة الإمام. ٤٧٣
الشبهة: الغفلة عن أحاديث وأدلة في الولاء والبراء. ٤٨٥
الشبهة: داعش والجماعات التكفيرية هي التي تمثل فكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ٤٩١
الشبهة: أئمة الدعوة يوجبون الهجرة إليهم. ٥٠٥
الشبهة: أئمة الدعوة يحرمون الإقامة في بلاد المشركين. ٥١٠
الغلو والتطرف ٥١٧
الشبهة: الغلو في دعوة الإمام والمقارنة بينها وبين دعوة النبي ﷺ. ٥٢٣
شبهة: دعوة الإمام هي أصل الإرهاب. ٥٣١
الشبهة: ادعاء العصمة لدعوة الإمام. ٥٣٥

الشبهة: الغلو في تضخيم أبواب التوحيد. ٥٤٢
الشبهة: التشدد في العقائد والعبادات. ٥٤٩
الشبهة: غلو دعوة الإمام في رؤيتها الفقهية وإلزام الناس بها. ٥٦٣
شبهة: إلحاق الفرق المتطرفة بالسلفية. ٥٧١
تهمة التكفير ٥٨٠
الشبهة: أئمة الدعوة يطلقون الأحكام بدون قيود. ٥٨٠
الشبهة: التسرع في التكفير وسفك الدماء. ٦٠٦
الشبهة: الوهابيين أدخلوا في المكفرات ما ليس فيها. ٦١٢
الشبهة: المراوغة في التكفير. ٦١٣
الشبهة: اختلاف أقوال الإمام في مسألة العذر بالجهل، وأنه خالف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية. ٦٣٧
الشبهة: انتساب التكفيريين لدعوة الإمام. ٦٥٨
الشبهة: تكفير المعين دون ضوابط أو تثبت. ٦٦٦
الشبهة: التكفير السياسي. ٦٧٦
الشبهة: تخصيص الكفر فيمن لم يفهم التوحيد على طريقة دعوة الإمام. ٦٨٥
الشبهة: تقسيم الدول إلى دار إسلام ودار كفر بحسب اتباع الإمام. ٦٩٤
الشبهة: الإمام محمد رحمه الله يقول إن عمار بن ياسر ة كافر. ٧٠٢
التكفير والقتل لدى خصوم الدعوة ٧١٠
الشبهة: عدم طروء الشرك على هذه الأمة. ٧٢١
الشبهة: مخالفة الإمام محمد بن عبد الوهاب لابن تيمية وابن القيم في مسألة الذبح لغير الله. ٧٣٢
الشبهة: نجد خالية من مظاهر الشرك قبل دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب. ٧٤٨
الشبهة: تكفير العلماء النجديين للعلماء المتأخرين بسبب أخطائهم. ٧٥٧
الشبهة: الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه يكفرون المسلمين ويستحلون قتالهم. ٧٦١
الشبهة: أئمة الدعوة متشددون ومتسرعون في تكفير وقتال المسلمين. ٧٦٨
الشبهة: أئمة الدعوة يطلقون أحكام الشرك والكفر دون مراعاة الفروق. ٧٨١
الشبهة: كل بدع القبور تُعد شركًا أكبر عند أئمة الدعوة. ٧٨٧
الشبهة: التعليل بالشرك أو بذرائع الشرك عند أئمة الدعوة. ٧٩٠
الشبهة: الاستدلال بكلام أئمة الدعوة المتشابه لذمهم. ٧٩٣
الشبهة: إطلاق تكفير من لم يكفر المشركين. ٧٩٧
الشبهة: موقف الشيخ محمد بن عبد الوهاب من التساهل في التكفير. ٨٠٤
الشبهة: نواقض الإسلام التي ذكرها الإمام محمد بن عبد الوهاب غير مجمع عليها. ٨١١
مذهب الخوارج ٨١٨

الشبهة: دعوة الإمام هي أصل دعوة الخوارج المعاصرين. ٨١٨
الشبهة: خروج الشيخ على دولة الخلافة. ٨٢٦
الشبهة: الوهابيون خوارج ونجد اليمامة قرن الشيطان. ٨٣٧
الشبهة: تنزيل آيات في المشركين على المسلمين. ٨٥٦
الشبهة: مبايعة أتباع دعوة الإمام لداعش. ٨٦٤
الشبهة: حديث الفتنة حيث يطلع قرن الشيطان وعلاقته بدعوة الإمام. ٨٧١
الشبهة: ابتداء قتال الإمام للمخالفين. ٨٨٢
الشبهة: أن صفات الخوارج تنطبق عليهم ٨٩٢
الشبهة: أنهم من بلاد مسيلمة الكذاب. ٨٩٨
الشبهة: إطلاق الوصف بالردة على المخالفين. ٩٠٠
الشبهة: وصف الجيش النجدي بجيش المسلمين. ٩٠٢
الشبهة: وصف الحروب التي بينهم وبين المخالفين بالفتوحات وتكفير القبائل. ٩٠٣
الشبهة: الخلط بين الوهابية الإباضية ودعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب. ٩٠٥
القبورية والاستغاثة والتوسل ٩٠٨
الشبهة: الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يسبقه أحدٌ نبَّه على شرك القبور. ٩٠٨
الشبهة: هدم الأبنية على القبور والنهي عن شد الرحال لزيارتها. ٩٢٨
الشبهة: الإمام وأئمة الدعوة يحرمون التوسل، والإستغاثة. ٩٦٧
الشبهة: الإمام محمد بن عبد الوهاب ينكر الشفاعة. ١٠١٧
الشبهة: الإمام محمد وأتباعه يمنعون الاستشفاع بالنبي ﷺ. ١٠٣٣
الشبهة: الشيخ الإمام ينكر دعاء الموتى، وينكر الاستغاثة بهم، بل ويكفر من دعا الأموات واستغاث بهم. ١٠٦٣
الشبهة: عدم صحة تقسيم الشفاعة إلى مثبتة ومنفية، وأن طلب الشفاعة شرك مطلقا. ١٠٩٥
الشبهة: مخالفة الإمام وأتباعه لشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في إثبات الكرامة والتصرف للولي بعد وفاته. ١١٠٥
الشبهة: الاستغاثة مراتب وقد تلقاها الفقهاء بالقبول. ١١١٦
الشبهة: جواز التمسح بقبر النبي ﷺ وتقبيله. ١١٣٦
الشبهة: الإخوان هم من ضغطوا على الملك عبد العزيز لهدم القباب في البقيع. ١١٤٤
الشبهة: جواز التبرك بالآثار النبوية المكانية. ١١٥٩
أدلة الاستغاثة بغير الله والرد عليها: ١١٧٦
الشبهة: الوهابية حرموا السفر لزيارة قبر النبي ﷺ وزيارة أماكن السيرة النبوية، كغار حراء، وجبل أحد، وغيرهما. ١٢٢٧
الشبهة: إن القبور التي أُمر عليٌ بتسويتها إنما هي قبور لبعض اليهود والنصارى، وهم يرفعون البناء فوق القبر نفسه. ١٢٣٤
الشبهة: تعريف الوسيلة: هي كل ما جعله الله سبباً في الزلفى عنده، و أن يكون للوسيلة قدرٌ وحرمة عند المتوسل إليه. ١٢٣٨
الشبهة: الاحتجاج بذيوع الأضرحة في الأمة كدليل على إقرار الفقهاء لها. ١٢٤١

الشبهة: تمسك المعاصرون بقول بعض الفقهاء الشافعية أنه يُقبل النذر للأضرحة أو للبقع المباركة. ١٢٤٤
البدع والمحدثات ١٢٥٧
الشبهة: تقسيم البدعة إلى حسنة ومستحبة ومكروهة ومحرمة. ١٢٥٧
الشبهة: بدعة إباحة التوسل وشد الرحل لقبور الصالحين. ١٢٦٥
الشبهة: التشفع بالرسول ﷺ. ١٢٦٨
الشبهة: الطواف حول القبور ليس شركًا، وإنما هو حرام. ١٢٧٦
الشبهة: القول بتحريم البناء على القبور بدعة وهابية. ١٢٨٤
الشبهة: القول ببدعية المولد بدعة وهابية. ١٣٠٦
الشبهة: الأرواح جوالة سياحة في ملكوت الله تحضر مجالس الخير. ١٣٢٥
الشبهة: تلقي علماء الأمة البردة بالقبول وانفرد علماء نجد بنقدها. ١٣٣٢
الشبهة: التبرك البدعي لم يقل به أحد. ١٣٥٢
الشبهة: الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه حرموا التبرك بآثار الصالحين. ١٣٦٧
الشبهة: آثار الصالحين كآثار النبي ﷺ تبركًا وحكمًا. ١٣٩٧
الشبهة: الإمام محمد بن عبد الوهاب وأتباعه معدودون في الحنابلة، ولكن يخالفون الإمام أحمد رأيه في قضية التبرك. ١٤٠٣
الشبهة: الحكم على دعاء غير الله بأنه شرك، بدعة وهابية. ١٤١٤
الشبهة: الوهابية يكفرون من حلف بغير الله تعالى. ١٤٣٢
الشبهة: دعاء غير الله تعالى، أخف من الحلف بغير الله تعالى، ومع ذلك، فأنتم تكفرون به معشر الوهابية. ١٤٣٩
الشبهة: المسجد النبوي به قبر النبي ﷺ، وهذا يدل على جواز بناء المساجد على القبور ١٤٤٥
شبه المستشرقين ضد دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ١٤٥١
الشبهة: استخدام المستشرقين مصطلح «الوهابية» للدلالة على حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ١٤٥٢
الشبهة: الدعوة الوهابية دعوة التزمت والتعصب. ١٤٦٠
الشبهة: حركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الحقيقة خروج على الإمام. ١٤٦٣
الشبهة: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فرقة أو مذهب أو دين جديد. ١٤٧٠
الشبهة: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب هدفها الغزو والغنم. ١٤٧٢
الشبهة: الوهابية متزمتة ومتعصبة وبدائية. ١٤٧٤
الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ١٤٧٧
الشبهة: افتراءات دائرة المعارف الإسلامية على دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. (علماء الدعوة وتكفير المسلمين). ١٤٨٥
الشبهة: وصفهم بالمشبهة ١٤٨٨
الشبهة: إنكار القياس والإجماع ١٤٩٠
الشبهة: التطرف والتشددوالتزمت ١٤٩٢

الشبهة: إزالة الأضرحة والقباب من على القبور ١٤٩٨
الشبهة: وصفهم بالقرصنة ١٥٠٢
الشبهة: تجارة الرقيق ١٥٠٦
الشبهة: ذم التقليد الفقهي ١٥١٠
الشبهة: إلزام الناس على أداء الصلاة جماعة في المساجد ومعاقبة من يتخلف عن أدائها في المسجد ١٥١٥
الشبهة: تحريم التبغ والمعاقبة عليه ١٥١٨
الشبهة: تحريم حلق اللحية وتجريم السب والشتم والمعاقبة بحلق اللحية ١٥٢١
التصورات الإيجابية للمستشرقين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ١٥٢٣
أبرز النتائج في الرد على المستشرقين ١٥٢٧
التخلف والبداوة ١٥٢٩
الشبهة: التقليل من أهمية الأفكار الإصلاحية لدعوة الإمام ووصمها بالضحالة ١٥٤٥
الشبهة: البداوة ومبدأ الوساطة الشركية ١٥٥١
الشبهة: التوحيد بين عقلانية المعتزلة وبداوة النجديين ١٥٥٤
الشبهة: بساطة الأفكار الوهابية ١٥٥٧
الشبهة: الدعوة النجدية اتَّخذت موقفًا سلبيًّا من التمدُّن ١٥٦٠
الشبهة: القصور الحضاري للوهابية وعجزها عن الانتشار في المدن ١٥٧٦
الشبهة: نجاح الإسلام وفشل الوهابية ١٥٨٨
الشبهة: الوهابية ونظرية صراع البداوة والحضارة ١٥٩٣
الشبهة: دعوة ابن تيمية بين الحضر والبدو ١٥٩٧
الشبهة: الدعوة النجدية وتهمة التشدد والفقه البدوي ١٦٠٠
الشبهة: أفكار الإمام محمد بن عبد الوهاب انتشرت في العالم الإسلامي بأموال النفط ١٦١١
أكاذيب وافتراءات ١٦٢٩
الشبهة: الافتراء على الشيخ بادعاء النبوة ١٦٢٩
الشبهة: أكاذيب أعداء الدعوة على الشيخ وأتباعه، بأنهم ينتقصون رسول الله ﷺ ١٦٤٢
الشبهة: غلو النجديين بسبب جهلهم وخروجهم عن سنن العلماء ١٦٦٤
الشبهة: الوهابية عندما دخلت الحرمين منعت الحج وانتهكت حرمة المقدسات ١٦٨٢
الشبهة: التضييق على أهل الحرمين في أرزاقهم، ونهب خزائن الحجرة النبوية ١٦٩٠
الشبهة: أئمة الدعوة النجدية يُنكرون وجود الخلاف في آحاد المسائل ١٦٩٤
الشبهة: دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب تنكر كرامات الأولياء ١٦٩٦
الشبهة: مذكرات همفر المكذوبة ١٧١٢

الشبهة: أكاذيب ابن داود الحنبلي صاحب كتاب الصواعق والرعود. ١٧٣٠
الشبهة: أن أخاه سليمان بن عبد الوهاب عارضه في دعوته. ١٧٣٨
الشبهة: الإمام سعود بن عبد العزيز ودعوى التحالف مع بونابارت. ١٧٤٢
الشبهة: الوهابية تشتري ذمم العلماء والمثقفين. ١٧٤٦
الشبهة: أكذوبة دعوة الإمام السلفية تفرق الأمة. ١٧٥٣
الشبهة: الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وأتباعه يمنعون الناس من الصلاة على النبي ﷺ. ١٧٦٢
الشبهة: الشوكاني يرد على فقه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في تكفير أهل البدع. ١٧٦٦
الشبهة: الشيخ الصنعاني رجع عن تأييد دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب. ١٧٧٢
الشبهة: المنهج السلفي الوهابي يحتكر الحق. ١٧٨٣
الشبهة: أصل نسب الإمام محمد بن عبد الوهاب يهودي. ١٧٨٨
الشبهة: الوهابية يحتفلون بأسبوع الشيخ ، ويحرمون الاحتفال بالمولد النبوي والمناسبات الدينية. ١٧٩١
الشبهة: أئمة الدعوة النجدية أبطلوا العمل بالكتب الفقهية. ١٧٩٣
الشبهة: أئمة الدعوة في نجد يحرقون كتب المخالفين. ١٨٠٢
الشبهة: الاستدلال بالأحاديث المكذوبة والفهوم المقلوبة لذم الإمام محمد بن عبد الوهاب. ١٨٢٣
الشبهة: مباينة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب لدعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم. ١٨٢٨
فقه وتاريخ دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ١٨٣٩
الشبهة: دعوى للتبرؤ من كتاب الدرر السنية في الأجوبة النجدية وأن الفرق الغالية تعتمد عليه في الغلو. ١٨٣٩
الشبهة: مؤرخ الدعوة الإصلاحية الشيخ ابن غنام يصف أتباع الإمام بالمسلمين ويصف المخالفين بالردة. ١٨٦٤
مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب ١٨٧٧
كتاب التوحيد ١٨٧٧
الشبهة: الإمام محمد بن عبد الوهاب يستدل في كتاب التوحيد بالأحاديث الضعيفة. ١٨٧٨
نواقض الإسلام ١٨٨٤
كشف الشبهات ١٩٠١
شهادات العلماء والباحثين لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب قديما وحديثا ١٩٢٠
أبرز الآثار المباركة والثمار الطيبة لدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ١٩٤٥
الخاتمة ١٩٥٠
مراجع في الدفاع عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب ١٩٥٤